

﴿الجزء الخامس﴾ من حاشية العلامة العقيه المهمة النبيه خاتمة المحققين الشيخ
محمد امين الشهير بابن عابدين السماء ردالمحتار على الدر المختار شرح
تنوير الابصار في فقه مذهب الامام الاعظم ابى حنيفة النعمان نفع الله
بها اهل الايمان آمين



در سماعت



مصحف

مصحف

٢ كتاب الاجارة

٥٣ باب ضمان الاجير

١٩ مطلب في بيان المراد بالزيادة على اجر

٥٣ مبحث الاجير المشترك

المثل

٥٤ مطلب يفتى بالقياس على قوله

٢١ مطلب في المرصد والقيمة ومشد

٥٧ مطلب ضمان الاجير المشترك مقيد بثلاث

المسكة

شرائط

٢٣ باب ما يجوز من الاجارة وما يكون

٥٨ مبحث الاجير الخاص

خلافه فيها

٥٩ مطلب ليس للاجير الخاص ان يصلي

٢٧ مطلب في الارض المكتوبة ومعنى

الثافة

الاستحكار

٦٠ مطلب في الحارث والحائز

٣٦ مطلب خوفه من اللصوص ولم يرجع

٦٢ مبحث اختلاف المؤجر والمستأجر

٣٧ باب الاجارة الفاسدة

٦٤ باب فسخ الاجارة

٤٠ مطلب في اجارة البناء

٦٦ مطلب اصلاح بئر الماء والبلوعة والخرج

٤٣ مطلب في حديث دخوله عليه السلام

على المالك واخراج التراب والرماد

الحمام وحديث ما رآه المؤمنون حسنا

على المستأجر

٤٦ مطلب في الاستئجار على المعاصي

٦٨ مطلب في رجم الدار من الجن هل هو

٤٦ مطلب في الاستئجار على الطاعات

عذر في الفسخ

٤٦ مطلب تحرير مهم في عدم جواز

٦٨ مطلب فسق المستأجر ليس عذرا في

الاستئجار على التلاوة والتهليل ونحوه

الفسخ

نما لضرورة اليه

٦٩ مطلب ترك العمل اصلا عذر

٤٩ مطلب يخص القياس والاثر بالعرف

٦٩ مطلب ارادة السفر او النقلة من المصر

العام دون الخاص

عذر في الفسخ

٥٢ مطلب يجب الاجر في استعمال المعد

٧٣ مسائل شتى في الاجارة

للاستغلال ولو غير عقار

٧٣ مطلب في تخلية البعد

٥٣ مطلب في استئجار الماء مع القناة

٧٦ مطلب في اجارة المستأجر للمؤجر

واستئجار الآجام والحياض للمسك

ولغيره

٥٣ مطلب الاجارة اذا وقعت على العين

٧٧ مطلب في اجارة سك القاضى والمفتى

لا تصح والحيلة فيه

٧٨ مطلب في اجارة المقطع وانفساخها بموت

٥٣ مطلب في اجارة الدلال

المقطع واخراجه له

٥٣ مطلب اسكن المقرض في داره يجب

٧٩ مطلب انكر الدافع وقال ليس هذا من

اجر انزل

دراهمي فاقول للقاضي

مجلد	مجلد
١٧٢ مطلب ضل له شئ فقال من داني عليه فله كذا	١٧٢ مطلب في ابحاث غاصب الغاصب
٨١ ﴿ كتاب المكاتب ﴾	١٧٢ مطلب في حقوق الاجازة للاتلاف والافعال
٨٥ ﴿ باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله ﴾	١٧٣ مطلب فيما يجوز فيه دخول دار غيره بلا اذن منه
٩٣ مطلب القياس مقدم هنا	١٧٤ مطلب فيما يجوز من التصرف في مال الغير بدون اذن صريح
٩٣ ﴿ باب كتابة العبد المشترك ﴾	١٧٥ ﴿ فصل في مسائل متفرقة ﴾
٩٥ ﴿ باب موت المكاتب وحجزه وموت المولى ﴾	١٧٩ مطلب في ضمان منافع الغصب
١٠٠ ﴿ كتاب الولاء ﴾	١٨٥ مطلب في ضمان الساعي
١٠٥ فرع مهم	١٨٦ مطلب الامر لاضمان عليه الا في ستة
١٠٦ ﴿ فصل في ولأء الموالاة ﴾	١٨٨ ﴿ كتاب الشفعة ﴾
١٠٨ مطلب يصل ثواب اعمال الاحياء للاموات	١٩٠ مطلب في الكلام على الشفعة في البناء
١٠٩ ﴿ كتاب الاكراه ﴾	١٩٥ في نحو الارض المحتكرة
١١٠ مطلب بيع المكره فاسد وزوائده مضمونة بالتعدي	١٩٥ مطلب مهم كون الارض عشرية او خراجية لاينا في المالكية فتجب فيها الشفعة مالم تكن ساعانية
١٢٢ ﴿ كتاب الحجب ﴾	١٩٥ مطلب باع دارا بعضها مختكر هل تثبت لاجار الشفعة
١٣٠ مطلب تصرفات المحجورين بالدين كالريض	١٩٥ ﴿ باب طلب الشفعة ﴾
١٣٢ ﴿ فصل بلوغ الغلام بالاحتلاء الخ ﴾	١٩٦ مطلب لو سكت لا تبطل مالم يعلم المشترى والتمن
١٣٣ ﴿ كتاب المأذون ﴾	١٩٧ مطلب طاب عند القاضي قبل طلب الاشهاد بطلان
١٥٠ مبحث في تصرف العبي ومن له الولاية عليه وترتيبها	٢٠٦ ﴿ باب ما ثبت هي فيه اولا ﴾
١٥٤ ﴿ كتاب الغصب ﴾	٢٠٨ ﴿ باب ما يعطىها ﴾
١٥٨ مطلب فيما لو هدم حائطا	٢١٤ مطلب لاشفعة للعقر له بدار
١٥٩ مطلب في رد المغصوب وفيما لو ابي المالك قبوله	٢٢٠ ﴿ كتاب القسمة ﴾
١٦٠ مطلب الصابون مثلي او قيعي	٢٢٨ مطلب لكل من الشركاء السكنى في بعض الدار بقدر حصته
١٦٢ مطلب شري دارا وسكنها فظهرت لوقف او يتم وجب الاجرو هو المعتمد	٢٢٩ مطلب في الرجوع عن القرعة
١٧٠ مطلب زرع في ارض الغير يعتبر عرف القرية	٢٣٩ ﴿ كتاب المزارعة ﴾
١٧١ مطلب مهم	

٢٤٨	كتاب المساقاة	٤٩٩	باب الشهادة في القتل واعتبار حاله
٢٥١	مطلب في المساقاة على الخور	٥٠٤	كتاب الديات
	والسفصاف	٥١٠	(فصل في الشجاج)
٢٥٢	مطلب يشترط في المناسبة بيان	٥١٦	(فصل في الجئين)
	المدة	٥٢٠	باب ما يحدنه الرجل
٢٥٥	كتاب الذبايح		في الطريق غيره
٢٧١	كتاب الانحية	٥٢٦	(فصل في الحائض المائل)
٢٩٣	كتاب الحظر والباحة	٥٢٩	باب جنابة البهيمة والجناية عليها
٣٠٧	(فصل في اللبس)	٥٣٨	باب جنابة المولود والجناية عليه
٣٢٠	(فصل في النظر والمس)	٥٤٣	(فصل في الجناية على العبد)
٣٢٩	باب الاستبراء وغيره	٥٤٦	(فصل في غصب القن وغيره)
٣٣٩	(فصل في البيع)	٥٤٩	باب القسامة
٣٨١	كتاب احياء الموات	٥٦١	كتاب المعاقل
٣٨٦	(فصل الشرب)	٥٦٧	كتاب الوصايا
٣٩٦	كتاب الاشربة	٥٨٥	باب الوصية بثلث المال
٤٠٨	كتاب الصيد	٥٩٦	باب العتق في المرض
٤٢٢	كتاب الرهن	٥٩٨	باب الوصية للاقارب وغيرهم
٤٣٣	باب ما يجوز ارتكابه وما لا يجوز	٦٠٦	باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة
٤٤٥	باب الرهن يوضع على يد عدل	٦١٠	(فصل في وصايا الذمي وغيره)
٤٤٩	باب التصرف في الرهن والجانية	٦١٢	باب الوصى
	عليه وجنابته على غيره	٦٢٦	(فصل في شهادة الاوصياء)
٤٦٠	(فصل في مسائل متفرقة)	٦٣٦	كتاب الحثي
٤٦٨	كتاب الجنائيات	٦٣٩	مسائل شتى
٤٧٠	(فصل فيما يوجب القود وما لا	٦٦٢	كتاب الفرائض
	يوجب)	٦٧٧	(فصل في العصبات)
٤٧٦	مبحث شريف	٦٨٨	باب العول
٤٨٥	باب القود فيما دون النفس	٦٩٣	باب تورث ذوى الارحام
٤٩٤	(فصل في افعالين)	٦٩٩	(فصل في الفرقي والحرقي وغيرهم)
٤٩٦	مطلب الصحيح ان الوجوب على	٧٠٢	(فصل في المناسخة)
	القاتل ثم تتحمله العاقلة	٧٠٤	باب المحارج

هو المعين

الجزء الخامس من رد المحتار على الدر المختار
شرح تنوير الأبصار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه آمين

﴿ كتاب الاجارة ﴾

اقول الاجارة بكسر الهمزة هو المشهور وحكى الرافى ضمها وقال صاحب المحكم هى بالضم اسم للمأخوذ مشتقة من الاجر وهو عوض العمل ونقل عن نعلب الفتح فى مائة الهمزة وفى تكملة البحر للعلامة عبد القادر الطورى لو قال الاجار لكان اولى لان الذى يعرف هو الاجار الذى هو بيع النافع لا الاجارة التى هى الاجرة قل قضى زاده ولم يسمع فى اللغة ان الاجارة مصدر ويقال أجره اذا أعطاه أجرته وهى ما يستحق على عمل الخير وفى الأساس أجرنى داره واستأجرتها وهو مؤجر ولا نقل مؤجر فانه خطأ وقيل قال وليس أجر هذا فعل بل هو افعل اه قات لكن نقل الرملى فى حاشية البحر قال الواحدى عن المبرد يقال أجزت دارى وتملوكى غير ممدود وممدودا والاول اكثر اجار او اجارة وعليه فلا اعتراض تدبر **قوله** تكونها تملك عين) أى والأعيان مقدمة على المنافع ولانها بالاعوض وهذه به والعدم مقدم ثم الاجارة مناسبة خاصة لفصل الصدقة من حيث انها يقمان لازمين فلذا عقبها بها أفاده الطورى **(قوله اسم الاجرة)** قال الزبائى وفى اللغة الاجارة فعالة اسم للاجرة وهى ما يعطى من كراه الاجير وقد أجره اذا أعطاه أجرته اه وفى العين فعالة او عالة أو عالة أى عطف فله الفعل اه وقدمنا انها تكون مصدرا **(قوله وهو ما يستحق)** ذكر الضمير لعوده على الاجر المفهوم من ذكر مقابله وهى الاجرة والوضح الظاهر فى الاختال فى كلامه فانهم **(قوله تملك)** جنس يشمل بيع معين والنفعة وهو وان كان جنسا كى يكون مبدخلا يكون مخرجا فدخل به العارية لانها

كتاب الاجارة

قدم الهبة لتكونها تملك
عين وهذه تملك منفعة
(هى) نفعة اسم الاجرة
وهو ما يستحق على عمل
الخير ولذا يدعى به يقال
اعظم الله اجره وشركا
(تمليك نفع)

(تمليك)

تمليك المساق والتملك تمليك البضع وليس بمنفعة ويقول نفع تمليك العين وقوله بعوض
تمام التعريف طورى قال في التمتع وهو أولى بالقبول من قولهم تمليك نفع معلوم بعوض
كذلك لانه ان كان تعريفاً للاجارة الصحيحة لم يكن مانعاً لتناوله الفاسدة بالشرط الفاسد
وبالشروع الاصلى وان كان تعريفاً للاعم لم يكن تقييداً للنفع والعوض بالمعلوم صحيحاً وما
اختير في هذا المختصر تبعاً للدور تعريف للاعم اه وفيه نظر لان التي عرفها ائمة المذهب
الاجارة الشرعية وهى الصحيحة والفاسدة ضدها فلا يشملها التعريف قال في المبسوط لا بد من
اعلام ما يرد عليه عقد الاجارة على وجه يقطع به المنازعة ببيان المدة والمساقاة والعمل ولا بد
من اعلام البدل اه والا كان العقد عبثاً كما في البدائع على انه لا تمليك بعوض غير معلوم
فعاد الى كلامهم وتامه في الشرع لا يلاية **(قوله)** مقصود من العين (اى في الشرع ونظر العقلاء
بخلاف ما سبكه فانه وان كان مقصوداً للمستأجر لكنه لا نفع فيه وليس من المقاصد
الشرعية وشمل ما يقصد ولو لغيره لما سأتى عن البحر من جواز الاستئجار الارض مقبلاً
ومرا حافاً من مقصوده الاستئجار للزراعة مثلاً ويذكر ذلك حيلة لزومها اذا لم يكن زرعها تأمل
(قوله) أو أوانى منسوب بفتح ناهرة على الياء وفي بعض النسخ بخذفها وكأنه من تحريف
المساق **(قوله)** انه له اى الدار أو العبد وما بعده وأفراد الضمير اعطى المذكورات بأوهذه
المسائل ستأتى متافى الباب الآتى **(قوله)** ولا اجرة له اى ولو استعملها فبما ذكره وقولهم ان
الاجرة تحجب في الفاسدة بالانتفاع محله فيما اذا كان النفع مقصوداً طوقيد في الخلاصة عدم
الاجرة في جنس هذه المسائل بقوله الا اذا كان الذى يستأجر قديكون يستأجر لينتفع به اه
وسأتى تمام الكلام فيه **(قوله)** وسيجى اى فى باب ما يجوز من الاجارة **(قوله)** اى بدلا فى البيع
فدخل فيه الاعيان فانها تصاح بدلا فى المقايضة فصاح اجرة **(قوله)** لانها من المنفعة اى وهى
تابعة للعين وما صالح بدلا عن الاصل صالح بدلا عن التبع **(قوله)** ولا ينكس كايما قيد به ليفهم ان
المراد به العكس اللغوى لا المتدفى وهو عكس الموجبة النكسية بالموجبة الجزئية اذ يصح بعض
ما صالح اجرة صالح ثمتا **(قوله)** كاسيجى اى فى آخر باب الاجارة الفاسدة **(قوله)** وتعتقد
بأعرتك الخ وبلفظ الصالح كذا كره الحلوانى والظاهر انها تعتقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت
والبه رجوع الكرخى كفى البحر لكن فى الشرع لا يلاية جزم فى البرهان بعدم الانقضاء فقال
لا تعتقد سببت منفعته لان بيع المعلوم باطل فلا يصح تمليكاً بلفظ البيع والشراء اه ونقل
مثله عن الحاتية **(قوله)** بخلاف العكس يعنى ان الاجارة بلا عوض لا تعتقد اعارة قال فى
الجزاية لو قال آجرتك منافعا سنة بلا عوض تكون اجارة فاسدة لا عارية اه وفى التمتع
عن الحاتية لو قال آجرتك هذه الدار بغير عوض كانت اجارة فاسدة ولا تكون عارية كالأوقال
بعتك هذه العين بغير عوض كان باطلا او فاسد الا به وبخالفه ما فى عارية البحر عن الحاتية
آجرتك هذه الدار شهراً بلا عوض كانت اعارة ولو لم يقل شهراً لا تكون اعارة اه قال فى
التأخر حاتية بل اجارة فاسدة وقديقل بخلافه اه وانظر ما قدمناه فى العارية **(قوله)** منافعا
شهراً بكذا تنازع فى هذه المعاملات الثلاث الفعلان قبلها وما فى المتن ذكره فى البحر لكن
ذكر بعده لو أضاف العقد الى المنافع لا يجوز بأن قال آجرتك منافع هذه الدار شهراً بكذا

مقصود من العين (بعوض)
حتى لو استأجر ثياباً او
اوانى ليتجمل بها او دابة
ليجنبها بين يديه او داراً
لا يسكنها او عبداً او
دراهم او غير ذلك لا
ليستعمله بل ليظن الناس
انه له فالاجارة فاسدة
فى النكس ولا اجرة له لانها
منفعة غير مقصودة من
العين زراعية وسيجى (وكل
ما يصلح ثمتاً) اى بدلا
فى البيع (صالح اجرة)
لانها من المنفعة ولا ينكس
كايما فلا يقال ما لا يجوز ثمتا
لا يجوز اجرة لجواز اجارة
المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا
كاسيجى (وتعتقد بأعرتك
هذه الدار شهراً بكذا)
لان العارية بعوض اجارة
بخلاف العكس (او
وهبتك) او آجرتك
(منافعا) شهراً بكذا

وأما يصح بإضافته الى العين اهـ وبينهما تنافى لكن قال الرملى ذكر في البرازية وكثير من
الكتب قولين في المسئلة اهـ وفي الشرنبلالية عن البرهان لا تنعقد بأجرة متعقبا لانها
معدومة وأما يجوز بإيراد العقد على العين ولم يوجد وقيل تنعده لانه أتى بالمقصود من اضافة
الاجارة الى العين اهـ وظاهره ترجيح خلاف ما مشى عليه المصنف والشارح ولذا اقتصر
عليه الزليعي (قوله) أفاد ان ركنها بالايجاب والقبول (أى بقوله هى تملك أى بقوله) وتنعقد
تأملتم الكلام فيهما وفى صفتها كالكلام فيهما فى البيع بدائع وفى تكملة الطورى عن
التاتر خانية وتنعقد ايضا بغير لفظ كالواستأجر دارا سنة فلما انقضت المدة قال ربه للمصنجر
فرغها الى اليوم والافعل لك كل شهر بألف فجعل بقدر ما ينقل متاعه بأجرة المثل فان سكن شهرا
فهى بما قال اهـ (قوله) وشرطها (الخ) هذا على انواع بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط
التفادى وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط الزوم وتفصيلها مستوفى فى البدائع ولخصه ط
عن الهندية (قوله) كون الاجرة والمنفعة معلومتين (اما الاول فكقوله بكذا ذراهم أو دنائير
ويصرف الى غالب نقد البالد فلو الغلبة مختلفة فسدت الاجارة ما لم يبين نقدا منها فلو كانت
كليلا أو وزنيا او عدد يأتى تقاربا فالشرط بيان القدر والصفة وكذا مكان الإبقاء لوله حمل ومؤنة
عنده والافلا يحتاج اليه كيان الاجل ولو كانت ثيابا او عروضا فالشرط بيان الاجل والقدر
والصفة لو غير مشار إليها ولو كانت حيوانا فلا يجوز الا ان يكون معينا بجزء ملخصا وأما
التانى فيأتى فى المترقيا (قوله) ساعة فساعة (لان المنفعة عرض لا يتق زمانين فاذا كان
حدوده كذلك فيملك بدله كذلك قصد التعادل لكن ليس له المطالبة بالبديل البعضى منفعة
مقصودة كاليوم فى الدار والارض والمرحلة فى الدابة كسبائى (قوله) وهل تنعقد بالتعاطى
قال فى الوهبانية * وقد جوزوها فى القدر وتعاطيا * قال فى الشرنبلالى المسئلة من الظهيرية
استأجر من آخر قدور وبغير أعيانها لا يجوز للثناوب بينها صفرا وكبرا فلو قبلها المستأجر على
الكراء الاول جاز وتكون هذه اجارة مبتدأة بالتعاطى وتخصيصه فى النظم بالقدر اتباع
للتنقل والافهم مطرد فى غيرها فى البرازية غير الاجارة الطويلة ينعقد بالتعاطى لا الطويلة
لان الاجرة غير معلومة لانها تكون فى سنة دافعا أو أقل أو أكثر اهـ وفى التاتر خانية عن
التمتة سألت ابا يوسف رحمه الله تعالى عن الرجل يدخل السفينة او محتجما او يفتصد ويدخل
الحمام او يشرب الماء من السقاء ثم يدفع الاجرة وثمن الماء قال يجوز استحسانا ولا يحتاج الى
العقد قبل ذلك اهـ قلت ومنه ما قدمناه عنها من انعقادها بغير لفظ وسبأى فى التفرقات
عن الاشياء السكوت فى الاجارة رضا وقبول وفى حواى الزاهدى راعى استأجر من القيم
دارا وسكن فيها ثم بقى ساكتا فى السنة الثانية بغير عقد واخذ القيم شيئا من الاجرة فإنه ينعقد به فى
كل السنة لافى حصة ما اخذ فقط اهـ ومثله فى القنية فى باب انقضاء الاجارة بعد انقضاء مدتها
ووجوب الاجر بغير عقد حامدية (قوله) ظاهر الخلاصة (تم) عبارتها كعبارة البرازية
المذكورة آنفا (قوله) ان علمت المدة (صوابه الاجرة قال فى المتح بعد نقل ما فى الخلاصة ومفاده
ان الاجرة اذا كانت معلومة فى الاجارة الطويلة تنعقد بالتعاطى لانه جعل العلة فى عدم
انعقادها كون الاجرة فيها غير معلومة والله تعالى اعلم اهـ (قوله) وفى البرازية) يومها غير

أفاد ان ركنها الايجاب
والقبول وشرطها كون
الاجرة والمنفعة معلومتين
لان جهاتهما تقضى الى
المنازعة وحكمها وقوع
الملك فى البدلين ساعة
فساعة وهل تنعقد بالتعاطى
ظاهر الخلاصة نعم ان
علمت المدة وفى البرازية
ان قصرت نعم والا لا (ويعلم
الشفع

ما في الخلاصة مع ان عبارتهما واحدة ثم ان الاجارة الطويلة على ماساين بيانها الاجرة فيها معلومة لكنها فيما عدا السنة الاخيرة تكون بشئ يسير فأمل **(قوله بيان المدة)** لانها اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة معلوما **(قوله وان طالت)** اي ولو كانت لا يعيشان الى مثلها عادة واختار المصنف ومنعه بعضهم بحر وظاهر اطلاق المتن ترجيح الاول **(قوله وللمؤجر بيها اليوم)** اي قبل مجيئها وقها بناء على ان المضافة تنعقد ولكنها غير لازمة وهو احد تصحيحين وأيد عدم اللزوم بأن عليه الفتوى كما سيأتي في المتفرقات وفي البرازية فان جاء غد والمؤجر عاد الى ملكه بسبب مستقبل لا تعود الاجارة وان رد بعيب بقضاء او رجع في الهبة عادت ان قبل مجيئ الغد **(قوله في الاوقاف)** وكذا ارض اليتيم كما في الجوهره وافق به صاحب البحر والمصنف وأكثر كلامهم على انه المختار المقتضى لوجود العلة فيها وهي صونها عن دعوى الملكية بطول المدة بل هذا اولى رملي وسيأتي عن الحائفة ايضا وفي فتاوى الكازروني عن شيخه حنيف الدين المرشدي واما اراضي بيت المال فاطلاقهم يقتضي جوازها مطلقا وايضا اتساعهم في جواز تصرف الامام فيها بيعا واقطاعا فيده اهل ملخصا لكن في حاشية الرملي انها مثل عقار اليتيم قال في الحامدية والوجه ما قاله اه وفي الحجربة من الدعوى اراضي بيت المال جرت على رقبته احكام الوقوف المؤبدة اه **(قوله على ثلاث سنين)** محله ما ذكره غير الواقف والافه ذلك وفي اقية آجر الواقف عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ورجع بما بقي في تركه الملبط ط عن سري الدين قلت وفيه كلام سيد كرهه الشارح آخر باب الفسخ **(قوله في غيرها)** كالدار والحانوت **(قوله كامر في بابه)** اي في كتاب الوقف متنا قال الشارح هناك الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا مما يختلف زما وموضعا اه ومأمنى عليه المصنف هنا من الاطلاق تبعا للمتون قال في الهداية هو المختار وما محله عليه الشارح موافقا لما قدمه في الوقف هو ما يقتضيه المصدر الشهيد قال في المحيط وهو المختار للفتوى كما في البحر **(قوله والحيلة)** اي اذا احتاج القيم ان يؤجر الوقف اجارة طويلة **(قوله متفرقة)** عبارة الحائفة مترادفة قال ويكتب في الصك استأجر فلان بن فلان ارض كذا اودار كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بعضها شرطا في بعض اه ولينظر هل يشترط ان يعقد على كل سنة بعقد مستقل او يكفي قوله استأجرت ثلاثين سنة بثلاثين عقدا فينوب عن تكرار العقود والظاهر الاول لقوله والحيلة ان يعقد عقودا مترادفة تأمل **(قوله كل عقد سنة)** اقول قيد بالسنة ليصح في الضياع وغيرها لانه لازم مطلقا لانه لو جعله في الضياع كل عقد ثلاث سنين صح بخلاف الاربع فأكثر فيها والزائد على السنة في غيرها فان الحيلة حينئذ لا تجدى نفعا **(قوله لا الباقي الخ)** مبنى على المقتضى من عدم لزوم المضافة كما قدمه وبأني **(قوله يتبع)** اي شرطه لان اتباع شرطه لازم **(قوله الا اذا كانت الخ)** بأن الناس لا يرغبون في استئجارها سنة وبيعها أكثر من سنة أدر على الوقف وانفع للفقراء اسعاف **(قوله فيؤجرها القاضي)** قال في الاسعاف ولو استثنى في كتاب وقفه فقال لا تؤجر أكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء حينئذ يجوز بيعها اذا رأى ذلك خيرا من غير رفع الى القاضي للاذن منه له فيه **(قوله لان ولايته عامة)**

بيان المدة كالسكنى والزراعة مدة كذا اي مدة كانت وان طالت ولو مضافة كما جرت كمها غدا وللمؤجر بيها اليوم وبطل الاجارة به يفتى كحاشية (ولم ترد في الاوقاف على ثلاث سنين) في المضباع وعلى سنة في غيرها كامر في بابه والحيلة ان يعقد عقودا متفرقة كل عقد سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه ناجز لا الباقي لانه مضاف فلم يتولى فسحه حاشية وفيها لو شرط الواقف مدة يتبع الا اذا كانت اجازتها اكثر نفعا فيؤجرها القاضي لا المتولى لان ولايته عامة

لأنه ولاية القطر بمقره والى سائر ولاياته انه لو أذن في ذلك لاءتولى صح
ففيه (قوله قات الله) فحيلة حينئذ ان يحكم بها حتى كما يفعل في زماننا (قوله وسبحي)
متاثره وسبحي شرحا بعد صفحة (قوله وتفسخ في كل المدة) اي لافي الزائدة فقط (قوله
لان العقد الح) هذا ما استظهره في الحاشية قل في الترخ وفي فتاوى قضيجان الوصي اذا اجر
أرض اليتيم او استأجر لليتيم أرضا بمال اليتيم اجارة طويلة رسمية ثلاث سنين لا يجوز ذلك
وكذا ابو صغير ومتولى الوقف لان الرسم فيها ان يجعل شئ يسير من مال الاحارة بمقابلة
السنين الاولى ومعظم المال بمقابلة السنة الاخيرة فان كانت الاجارة لارض اليتيم او الوقف
لا يصح في السنين الاولى لانها بأقل من اجر المثل فان استأجر أرضا لليتيم اوله وقف ففي السنة
الاخيرة يكون الاستئجار باكثر من اجر المثل فلا يصح واذا قدمت في البعض في الوجهين هل
يصح فيما كان خيرا لليتيم والوقف على قول من يجعل الاجارة الطويلة عقدا واحدا لا يصح
وعلى قول من يجعلها عقودا يصح فيما كان خيرا لليتيم ولا يصح فيما كان شررا والظاهر هو
الفساد في السكاه وقوله ثلاث سنين الظاهر ان المراد عقود كل عقد ثلاث سنين يدل عليه
اول كلامه و آخره فأملى (قوله) ورجحه المصنف على ما في النفع (الوسائل) اي من انه يفسخ
الراشد على ثلاث في الضياع وعلى السنة في غيرها سواء كانت عقدا واحدا زائدا على ما ذكر
او عقودا متفرقة حتى لو عقد في الضياع على أربع سنين مثلا بعقد أو أكثر يصح في ثلاث
ويفسخ في البقي وهل يحتاج ذلك الفسخ الى طلب الناظر أم يفسخ بدخول المدة الزائدة الظاهر
الاول وتتمه في النفع الوسائل قلت لكن في شرح اليرى عن خزانة الاكمل استأجر حجرة
موقوفة ثلاثين سنة بغير خطبة فهي باطلة لافي السنة الاولى اه ومثله في تلخيص الكبرى معزيا
الى ابى جعفر اه ومقتضاها الإعلان بلا صلب (قوله وأفاد) اي المصنف حيث قال بعد عبارة
الحاشية قات يستفاد من هذا فساد ما يقع الح (قوله) فيستأجر أرضه الحالية اي بياضها بدون
الاشجار وانما لا يصح استئجار اشجار ايضا ما مر انها تمليك منفعة فلو وقعت على استهلاك
العين قصدا فهي باطلة قال الرمل وسأني في اجارة الظن ان عقد الاجارة على استهلاك الاعيان
مقصودا ممن استأجر بقرة ليشرب لبنها لا يصح وكذا لو استأجر استانا لياكل ثمره قال وبه علم
حكم اجارات الاراضي والقرى التي في يد المزارعين لا آكل خراج انقاسمة منها ولا شك
في بطلانها والحال هذه وقد أثبتت بذلك مرارا اه (قوله) تبلغ كثير اي بمقدار ما يساوي
اجرة الارض وثمان النادر (قوله) ويساقى على شجره) يعني قبل عقد الاحارة والا كانت
اجارة ارض مشغولة فلا تصح كما سأتى وفي مسائل الشروع من البرازية استأجر أرضا فيها
اشجار وأخذها زراعة وفيها اشجار ان كان في وسطها لا يجوز الا اذا كان في الوسط شجرتان
صغيرتان مضى عليهما حول او حولان لا كبيرتان لان ورقهما وظلها بأخذ الارض والصغار
لا عروقيها وان كان في جانب من الارض كل سنة والجداول يجوز اعدا الاخلال اه (قوله
بسمهم) اي باعطاء سهم واحد لليتيم او الوقف والباقي للمعامل (قوله ففاده) اي مفاد ما تقدم
من قوله فتنسخ في كل المدة الح وقد مر ان المصنف استنفذه من كلام الحاشية وهو بمعنى
ما استند منه شارح ففهم (قوله بالاولى) وجه الاولية انه اذا فسد العقد في كل المدة مع

قلت وقد مر في الوقف
الفتوى على اعدل الاجارة
الطويلة ولو عقود وسبحي
متناويعا ويحفظ (هو)
آجرها المتولى كثيرا
اصح) الاجارة وتفسخ
في كل المدة لان العقد اذا
فسد في بعضه فسد في كله
فتاوى قارى الهداية
ورجحه المصنف على ما في
النفع الوسائل وفقد فساد
ما يقع كثيرا من الخد كره
الوقف او اليتيم مسافة
فيستأجر أرضه الحالية من
الاشجار يتبع كثير ويساقى
على اشجارها بسهم من
ألف سهم فاحفظ ظه
في الاجارة لافي المسافة
مقتضاها فساد المسافة بالاولى
لان كلامهما عقد على حدة
قوله من قوله فتنسخ الح
الذي تقدم وتفسخ بان او
كهو في الشارح اه مصححه

اشتبه على ما هو خير لليتيم وشمله ففساد عند مستقل عوشر محض لليتيم اولى بالفساد ثم اعلم انه حيث فسدت المساقاة بقيت الارض مشغولة فيلزم فساد الاجارة ايضا كما قدمناه وان كان الحظ والمصلحة فيها ظاهرين فتنبه لهذه الدقيقة وفي فتاوى الحانوتي التخصيص في الاجارة على بياض الارض لا يفيد الصحة حيث تقدم عقد الاجارة على عقد المساقاة اما اذا تقدم عقد المساقاة بشروطه كانت الاجارة صحيحة كما صرح به في البرازية واذا فسدت صارت الاجارة غير مستحقة لجهة الوقف والمستحق انما هو الثمرة فقط وحيث فسدت المساقاة لكونها يجرى يسير لجهة الوقف كان للعامل أجر مثل عمله وهذا بالنسبة الى الوقف وامامساقاة المالك فلا ينظر فيها الى المصلحة كالو أجر بدون اجر المثل اه ملخصا وفيه تصريح بما استفادته المصنف وبما تنبهنا عليه فليحفظ **(قول له قاتل الخ)** هو تأييد لما في دفع الوسائل ح **(قول له قدبر)** اشار به الى ان مقتضى هذا ان تفسد في القدر الزائد فقط لانه قد جمع بين جائز وفاسد في عقد واحد والفساد غير قوي ادمم الاتفاق عليه فلا يسرى لان المتقدمين لم يقدرها بقدر **(قول له)** وجعلوه ايضا من الفساد الطارئ) هذه تقوية اخرى اى فلا يسرى وفي كونه طارئا تأمل ط قلت لعل وجه طريقان كونها تعتقد ساعة فساعة **(قول له تنبه)** لعله اشار به الى ما قلنا **(قول له ومن حوادث الروم الخ)** تقوية اخرى فان البيع اقوى من الاجارة وقد صدر في الملك والوقف بعقد واحد وصح في الملك ط **(قول له ابدن)** اى على زيد المبت **(قول له)** على انها ملكك اى بناء على انها كلها كانت ملك زيد المبت **(قول له ملخصا ترجيح الاول)** قدما عن النهر في باب البيع الفاسد عند قوله بخلاف بيع فن ضم الى مدبر ما يؤيده **(قول له فتأمل)** اشار به الى ان الاجارة تصح فيما عدا الزائد كذلك بل اولى لما مر **(قول له وفي جواهر الفتاوى الخ)** يحتمل ان يكون تأييدا رابعا بقوله ولو قضى قاض بصحتها يجوز فانه يفيد انه مثل الجمع بين العبد والمدبر والحر والعبد فيكون تأييدا للتأييد الاول والظاهر انه شروع في تأييد ما اختاره المصنف حيث اطلق عدم الصحة فشملت العقود كلها مع ان العقد الاول ناجز وظاهر كلامه عدم صحته ايضا ووجهه كما في الوالدية ان هذا العقد عقد واحد صورة وان كان عقودا من حيث المعنى بعضها ينعقد في الحال وبعضها مضاف الى الزمان المستقبل اه **(قول له ثلاث سنين)** صوابه ثلاثين سنة كما هو في المنح وغيرها ووجده كذلك في بعض النسخ صاحبا **(قول له صيانة للاوقاف)** اى من ان يدعى المستأجر ملكيتها اطول المدة والا فالوجه يقتضى صحة العقد الاول لانه ناجز وما بعده مضاف وفي لزومه تصحيحان كما قدمناه ولكن اعتبر عقدا واحدا كما مر لاجل ذلك ولهذا قدرها المتأخرون بالسنة او الثلاث مخالفين لمذهب المتقدمين **(قول له ولو قضى قاض الخ)** اى مستوفيا شرائط القضاء ولكن هذا في غير القاضى الحنفى اما قضاة زماننا الحنفية المأمورون بالحكم بمقتضى المذهب فلا تصح **(قول له قاتل وسيجي)** اى فى اخر هذا الباب هذا تأييد ايضا لما رجحه المصنف ووجهه انه حيث اختلف الآراء في سرية الفساد وعدمها يرجح ما هو الاضع للوقف وهو السرمان الثلاثا يقدم مرة اخرى على هذا العقد **(قول له وفي صالح الحانية)** ذكره المصنف في المنح تأييد المار حجه ولكن مافى الحانية ذكره في صلح الزوجة عن نصيبها على ان يكون نصيبها من الدين للورثة وفي شمول ذلك لمسلطنا تأمل اذ قد مر انهم جعلوها من الفساد

فان ويدوا سرية الفساد
 في باب البيع الفاسد بالفساد
 القوى المجمع عليه فيسرى
 كجمع بين حر وعبد بخلاف
 الضعيف فتقتصر على محله
 ولا يتعداه كجمع بين عبد
 ومدر قدبر و جعلوه ايضا
 من الفساد الطارئ فتنبه
 ومن حوادث الروم وصى
 زيد باع ضيعة من تركته
 لدين على انها ملككم تظهر
 ان بعضها وقف مسجد
 هل يصح البيع في الباقي
 اجاب فريقين وفريق بلا
 والنف بمضهم رسالة
 ملخصها ترجيح الاول
 فتأمل وفي جواهر الفتاوى
 آجر ضيعة وقف ثلاث سنين
 وكسب في الصك انه آجر
 ثلاثين عقدا كل عقد عقيب
 الآخر لا تصح الاجارة
 وهو الصحيح وعليه الفتوى
 صيانة للاوقاف ثم قال ولو
 قضى قاض بصحتها يجوز
 ويرتفع الخلاف اه قلت
 وسيجي ان المتولى الوصى
 لو اجرا بدون أجر المثل
 يلزم المستأجر تمام اجر
 المثل وانه يعمل بالانفع
 للوقف وفي صالح الحانية
 متى فسد العقد في البعض
 يفسد مقارن يفقد
 في الكل (و) يعلم الدفع ايضا
 بيان (العمل كالصياغة
 والصنع والحياطة

العاري* وما في الحاية في الفساد المقارن نعم ما قلناه سابقا عن الحاية من قوله والظاهر هو الفساد في الكل يفيد ترجيحه وحيث علمت ماصر عن جواهر الفتاوى انها لاتصح الاجارة الطويلة اذا كانت عقودا مع ان العقد الاول ناجز فما ظنك فيها اذا كانت بعقد واحد لفظا ومعنى فالظاهر اعتماد ما رجحه المصنف من كلام قارى* الهداية فان له سندا قويا وهو ما في الحاية وجواهر الفتاوى هذا مظهر للفهم القاصر والله تعالى اعلم **(قوله بما يرفع الجاهالة)** فلا بد ان يعين الثوب الذى يصبغ ولون الصبغ احمر وانحوه وقدر الصبغ اذا كان يختلف وفي المحيط لو استأجره اقصر عشرة انواب ولم يرها فالاجارة فاسدة لانه يختلف بلفظه ورقته ذكره في البحر **(قوله بيان الوقت والموضع)** قال في الزاوية استأجر دابة ليشيع عليها او يستقبل الحاج لايصح بلا ذكر وقت وموضع وفيها استأجرها من الكوفة الى الحيرة يبلغ عليها الى منزله وركبها من منزله وكذا في حمل المتاع وفيها استأجر أجيرا ليعمل له يوما فمن طلع الشمس بحكم العادة **(قوله ففي فاسدة)** اى فلا يجب اجر المثل بالبحقيقة الانتفاع ط **(قوله بالاشارة الخ)** لانه اذا علم المنقول والمكان المنقول اليه صارت المنفعة معلومة وهذا النوع قريب من النوع الاول زيلبي وحاصله ان الاشارة اغنت عن بيان المقدار فقط **(قوله لا يلزم بالعقد)** اى لا يملك به كعبر في الكثر لان العقد وقع على المنفعة وهى تحدث شيئا فقيما وشأن البديل ان يكون مقابلا للبديل وحيث لا يمكن استيفاؤها حالا لا يلزم بدلها حالا الا اذا شرطه ولو حكما بأن تجلج له لانه صار ملتزما له بنفسه حينئذ وبطل المساواة التى اقتضاها العقد فصح **(قوله بل بتعجيله)** وفي العتابة اذا اجل الاجرة لا يملك الاسترداد ولو كانت عينا فأعارها او ادعها رب الدار فهو كالتعجيل وفي المحيط لو باعها بالاجرة عينا وقبض جاز لتضمنه تعجيل الاجرة طورى **(قوله او شرطه)** فله المطالبة بها وحبس المستأجر عليها وحبس العين المؤجرة عنه وله حق الفسخ ان لم يعجل له المستأجر كذا في المحيط لكن ليس له بيعها قبل قبضها بجر وانظر كيف جاز هذا الشرط مع انه مخالف لمقتضى العقد وفيه نفع احدها ط قلت هو في الحقيقة اسقاط لما استحقه من مساواة التى اقتضاها العقد فهو كاسقاط المشتري حقه في وصف السلامة في المبيع واسقاط البائع تعجيل الثمن بتأخيره عن المشتري مع ان العقد اقتضى السلامة وقبض الثمن قبل قبض المبيع تأمل **(قوله اما المضافة الخ)** اى فيكون الشرط باطلا ولا يلزمه للحال شئ* لان امتناع وجوب الاجرة فيها بالتصرح بالمضافة الى المستقبل والمضاف الى وقت لا يكون موجودا قبله فلا يتغير هذا المعنى بالشرط بخلاف المنجزة لان العقد اقتضى المساواة وليس بمضاف صريحا فيقتل ما اقتضاه بالتصرح بخلافه زيلبي ملخصا **(قوله وقيل تجعل عقودا الخ)** هذا الكلام في المضافة الطويلة وهى ما قدمه الشارح عن جواهر الفتاوى ولها صورة اخرى وهى ان يؤجرها ثلاثين سنة عقودا متوالية غير ثلاثة ايام من آخر كل سنة ويجعل معظم الاجرة للسنة الاخيرة والباقي لما قبلها اما استثناء الايام فلنكون كل منهما قادرا على الفسخ واما جعل الاجرة القليلة لماعدا الاخيرة فلنلا يفسخ المؤجر الاجارة في تلك الايام فلو ائنا الفسخ لا تلزم تلك القيود وهذا بناء على ان المضافة لازمة

بما يرفع الجاهالة فيشترط في استئجار الدابة للركوب بيان الوقت والموضع فلو خلا عنهما فهى فاسدة بزاوية (و) يعلم ايضا (بالاشارة كنقل هذا الطعام الى كذا) اعلم ان (الاجر لا يلزم بالعقد فلا يجب تسليمه) به (بل بتعجيله او شرطه في الاجارة) المنجزة اما المضافة فلا تملك فيها الاجرة بشرط التعجيل اجماعا وقل تجعل عقودا في كل الاحكام فيفسى برواية تمكها بشرط التعجيل للحاجة شرح هبانية للشرنبلالى (او الاستيفاء) للمنفعة

فإذا احتاج الناظر الى تعجيل الاجرة بعد ذلك ولكن اوردانه ان اعتبرت عقد واحد يلزم
 ثبوت الخيار في عقد واحد اكثر من ثلاثة ايام وان عقودا فلا تملك بالتعجيل ولا بشرطه لانها
 مضافة فيقوت الغرض وأجب بما اختاره الصدر الشهيد من انها تجعل عقدا واحدا في حق ملك
 الاجرة بالتعجيل او بشرطه وعقودا في حق سائر الاحكام وبأنها تجعل تلك الايام مدة خيار بل
 خارجة عن العقد وهذا العلم ان كلام الشارح غير محذور **(قوله او يمكنه منه)** في الهدياة واذا قبض
 المستأجر الدار فعليه الاجرة وان لم يسكن قال في النهاية وهذه مقيدة بقبول احداهما التمكن فان
 منعه المالك او الاجني او سلم الدار مشغولة بمتاعه لا تجب الاجرة * الثاني ان تكون صحيحة فلو فاسدة
 فلا بد من حقيقة الانشغال * الثالث ان التمكن يجب ان يكون في محل العقد حتى لو استأجره باللكوفة
 فأسلمها في بغداد بعد المدة فلا أجر * الرابع ان يكون متمكنا في المدة فلو استأجرها الى الكوفة في
 هذا اليوم وذهب بعد مضي اليوم بالدية ولم يركب لم يجب الاجر لانه انما تمكن بعد مضي المدة طوري
 وبه علم الاول ذكر القيود فيستغنى عن قوله الا في ثلاث كما سيظهر لك **(قوله الا في ثلاث)** الاولى
 اذا كانت الاجارة فاسدة * الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المصرف فجب سها عنده ولم يركبها *
 الثالثة استأجر ثوبا كلبه بدائع فامسك سنين من غير لبس لم يجب اجر ما بعد المدة التي لو لبسه فيها
 لتخرق وفي هذا الاستثناء نظر لان الكلام في الصحيحة كما هو صريح المتن على ان الفاسدة سيذكرها
 ولان الثانية والثالثة يستغنى عنهما بالذكر القيود السابقة للمسئلة فان الثانية خارجة بقيد الثالث
 لعدم التمكن في المكان المضاف اليه العقد بخلاف ما لو استأجره بالركوب في المصرف فمكنه منه اتفاقا
 والثالثة لم يوجد فيها التمكن في المدة التي سقط اجرها فهي خارجة بالاربع **(قوله ثم فرع على هذا)** اي
 الاخير وهو التمكن من الانتفاع **(قوله لدار قبضت)** اي خالية من الموانع **(قوله لا بحقيقة)**
 الانتفاع اي اذا وجد التسليم الى المستأجر من جهة الآجر اما اذا لم يوجد من جهة فله الاجر
 وان استوفى المنفعة اتفاقا واعلم ان الاجر الواجب في الفاسدة مختلف تارة يكون المسمى وتارة يكون
 أجر المثل بالغامط وتارة لا تجاوز المسمى وسيأتي بيانه في بابها **(قوله وظاهر ما في الاسعاف)**
 حيث قال ولو استأجر ارضا ودارا وقفا لاجارة فاسدة فزرعها وسكنها يلزمه أجره مثلها والا لاعلى
 قول المتقدمين قال في المنع فأخذ مولا ناصح البحر من مفهومه ما ذكره فانه فيدل لزوم الاجر
 على قول المتأخرين وهذا ظاهر اذا علمت ذلك فظهر لك ان مثلا خسرو اطلق في محل القيد اه
 ولا يخفى عليك انه وارد على مثله ايضا وتعبه العلامة البيري فقال لم نرى المسئلة للمتأخرين
 كلاما والذي رأيناه في وقف الناصحي وان كانت الاجارة فاسدة فقبضها المستأجر فلم يزرع
 الارض او لم يسكن الدار فلا شيء عليه ثم قال فيؤخذ من هذا ان المستأجر لو وقف فاسد لا يبعد
 غاصبا ولا يجب عليه الاجران لم ينتفع به ثم نقل عن الاجناس التصريح بانها لا تجب الا بحقيقة
 الاستيفاء قال ولا تزاد على مريض به المؤجر اه اقول عدم الوقوف على التصريح بذلك في
 كلام المتأخرين لا ينافيه ابو السعود في حواشي الاشياء اي لاحتمال ان ما في وقف الناصحي
 والاجناس على مذهب المتقدمين فلا ينافي مفهوم الاسعاف والله تعالى اعلم **(قوله والمستأجر)**
 في البيع وفاء) بفتح الجيم يعني اذا استأجر من المشتري ما يباع منه وفاء بعد قبض المبيع صح
 كما سيقول الكفالة قال الشارح هناك قلت وعليه فلو مضت المدة وبقي في يده فأفنى علماء الروم

(او يمكنه منه) الا في ثلاث
 مذكورة في الاشياء ثم
 فرع على هذا بقوله
 (فيجب الاجر لدار قبضت
 ولم تسكن) لوجود تمكنه
 من الانتفاع وهذا (اذا
 كانت الاجارة صحيحة اما
 في الفاسدة فلا) يجب الاجر
 (لا بحقيقة الانتفاع) كما
 بسط في العمادية وظاهر
 ما في الاسعاف أخرجه
 الوقت فتحجب اجرة في
 الفاسدة بالتمكن كذا في
 الاشياء قلت وهل مال
 اليتيم والمعد للاستغلال
 والمستأجر في البيع وفاء
 على ما أفنى به علماء الروم
 كذلك

بليزومه اجر التل واعترضه شيخ مشايخنا السامحاني بان الاملاك الحقيقية لم تجب الاجرة بالتمكن
في فساد اجارتها فكيف هذا اه وقال ط وفيه انه لا اجارة اصلا بعد انقضاء المدة فندبراه اقول
ولاسيا على المعتمد انه في حكم الرهن فانه لا يلزمه الاجر ولو استوفى المنفعة في المدة ولو بعد
التبض كفي النهاية وافتي به في الطبرية والحمدية من كتاب الرهن خلافا لما قدمه الشارح عن الاجلي
قبل الكفالة وقال في البرازية من جعله فاسدا قل لا تصح الاجارة ولا يجب شيء وكذا من جعله
رهنًا من جوزه جواز الاجارة من البائع وغيره وواجب الاجارة **(قوله)** محل تردد اقول لا تردد
في مال اليتيم لان منافعه تضمن بالغصب وهذا من قبيله سامحاني وينافيه ما قدمناه آنفا عن البيروني
من ان المستاجر لو وقف فاسدا لا بعد اعصاب الخ **(قوله)** بالغصب لان تسليم المحل انما اقيم مقام
تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع فاذا فات التمكن فالتسليم منح قال الرمي فلم تفت المنفعة بالغصب
كغصب الارض المقررة للغرس والبناء مع الغرس والبناء لا تسقط لوجوده معه وهي كثير الوقوع
فأمل **(قوله)** لا تجرى في العقار اى خلافا لمحمد **(قوله)** وهل تنفس بالغصب الخ ثمرة الخلاف
تظهر فيما اذا زال الغصب قبل انقضاء المدة فعلى القول بعدم الفسخ يستوفى ما بقى من المدة
وعليه الاجر بحسابه ابو السعود وكلام المصنف مفرع عليه **(قوله)** ولو غصب في بعض المدة
فبحسابه وكذا لو سلمه الدار الابنة او سكن معه فيها كافي البحر وفي الشر نبالة عن البرهان
ويسقط الاجر لفرق الارض قبل زرعها وان اصطلمه آفة سماوية لم يلزمه الاجر تاما في رواية عن
محمد لانه قد زرعها والفتوى على انه يلزمه اجرامضى فقط ان لم يتمكن من ذرع مثله في الضرر
وسيدكره الشارح قيل فيخ الاجارة ويذكر انه اعتمد على الوالدية وانه في الحاشية جزم بالاول
(قوله) شفاعا اى باستعفاء خاطر الغاصب او حامية اى دفع ذى شوكة فان امكن ذلك لا تسقط
وان لم يخرج له لانه مقصر واملو لم يتمكن اخراجه الا بائنا مال فلا يلزمه كفى الفينة وغيره اذ كره
ابو السعود في حاشية الاشياء **(قوله)** يحكم الحال فان كان فيها غير المستاجر فالقول للمستاجر
والاجر عابه بحر **(قوله)** كمسئلة الطاحونة يعنى لو وقع الاختلاف بينهما بعد انقضاء المدة
في اصل القطع الماء عنها وفي الحامس والعشرين في اختلاف من التارخائية الاختلاف
هنا على وجهين اما في مقدار المدة بان قال المؤجر انقطع الماء خمسة ايام والمستاجر عشرة
واما في اصل الانقطاع بان قال المستاجر انقطع عشرة ايام وانكر المؤجر ففي الاول القول
للمستاجر مع يمينه وفي الثاني يحكم الحال ان كان الماء جاريا وقت الخصومة فالقول للمؤجر
مع يمينه وان منقطعًا وقتها فله مستاجر اه ملخصا ولا يخفى ان هذا حيث لا يئنه كاذره
المصنف ولذا قل في الذخيرة ولو اقام المستاجر البيئة ان الماء كان منقطعًا فيامضى يقضى بها
وان كان جاريا لا حال اه وسيدكره المصنف المسئلة آخر باب ضمان الاجير **(قوله)** ولا يقبل
قول الساكن الخ اى في مسئلة الغصب يعنى لو آجره الدار وفيها شخص ساكن وخلى بينه
وبينها فقال بعد المدة منعى الساكن ولا يئنه والساكن مقرا وجاهد لا يلتفت الى قول
الساكن لانه شاهد على الغير او مقر وشهادة الفرد والقرار على الغير لا يقبل فبق الاختلاف
بينهما فينظر ان كان المستاجر هو الساكن حال المنازعة فالقول للمؤجر وان كان الساكن
غيره فالقول للذخيرة **(قوله)** ويقوله عطف على بقوله السابق فيفيدانه مفرع على التمكن

محل تردد فليراجع ويقوله
(ويسقط الاجر بالغصب)
اى بالقبول من المستاجر
والعين لان حقيقة الغصب
لا تجرى في العقار وهل
تنفس بالغصب قال في
الهداية ثم خلافا لقاضيان
ولو غصب في بعض المدة
فبحسابه (الا اذا
امكن اخراج الغاصب)
من الدار مثلا (بشفاعة
او حامية) اشياء (ولو انكر
ذلك) اى الغصب
(لأنه) وادعاء المستاجر
(ولا يئنه) يحكم الحال
(كمسئلة الطاحونة) ولا
يقبل قول الساكن لانه
فرد وذخيرة ويقوله (ولا
يعتق قريش المؤجر) (لو كان
أجرة)

لأنه لم يملكه بالعقد والمراد من تمكنه **قوله** ١١ من الاستيفاء تسليم المحل الى المستأجر بحيث لا مانع من الاستيفاء

(فلوساه) العين المؤجرة

(مد مضي بعض المدة)

مؤجرة (فايس لاحدها

الامتياز) من التسليم

والتسليم في بقى المدة (اذا

لم يكن في مدة الاجارة وقت

يرغب فيها لاجله فان كان

فيها) اي في العين المؤجرة

(وقت كذلك) كبيوت

مكة ومنى وجوانيتهما

زمن الموسم فانه لا يرغب

فيها بعد الموسم فلم يسلم

في الوقت الذي يرغب لاجله

(خير في قبض الباقي) كما

في البيع كذا في البحر ولو

سلمه المفتاح فلم يقدر على

الفتح احتياجه ان امكنه

الفتح بلا كلفة وجب الاجر

والا لاشاء قات وكذا

لو حجز المستأجر عن الفتح

بهذا المفتاح لم يكن تسليما

لان التخلية لم تصح صريحة

ولو اختلفا يحكم الحال ولو

برهنا فينة المؤجر ذخيرة

وكذا البيع وقيل ان قاله

اقض المفتاح واقبح الباب

فهو تسليم والا لا كسفه

الضنف (ولامؤجر طلب

الاجر للدار والارض كل

يوم وللدابة كل مرحلة)

اذا اطلقه ولو بين تعين

(وللخياطة ونحوها) من

الصنائع (اذا فرغ وسلمه)

فهلكه قبل تسليمه يسقط الاجر

ايضا مع انه من فروع قوله ولا يلزم بالعقد فكان عليه ابقاء المثل على حاله وجعلها مسألة مستقلة
(قوله لانه لم يملكه بالعقد) فان قيل بشكل عليه صحة الأبراء عن الاجرة والكفالة والرهن بها
قلت لا ذلك بناء على وجود السبب فصار كالمعفو عن القصاص بعد الجرح القاتل **(قوله**
المراد من تمكنه الخ) اشار الى ان مافي المتن تفرغ على مقدر **(قوله** الى المستأجر) يشمل
الوكيل بالاستئجار لكن لو سكنها الوكيل بنفسه قال الثاني لأجر وقال محمد على الموكل لان
قبض الوكيل كقبضه فوقع القبض أولا للموكل وصار الوكيل بالسكنى غاصبا فلا يجب عليه الاجر
وفيه نظر لان الغصب من المستأجر يسقط الاجر برأيه **(قوله** فلوساه) اي اراد تسليمه
فافهم **(قوله** المؤجرة) من باب الحذف والايصال ح اي المؤجر فيها بخلاف المؤجرة الاولى
كاهو ظاهر **(قوله** كافي البيع) اي اذا اشترى نحو بيوت مكة قبل زمن الموسم فلم يقع التسليم
الا بعد فوته فان المشتري يخير لفوات الرغبة ط ولم يعزه لاحد فراجع وقال ح يعني اذا
استحق بعض المبيع فان المشتري يخير لتفرق الصفقة اه قال شيخ مشايخنا الرحمتي وهذا
يقضى ان يكون للمستأجر الخيار مطلقا سواء كان وقتا يرغب فيه او لا لتفرق الصفقة ولانه
حيث منعه من التسليم في اول المدة ربما يكون مضطرا الى العين المؤجرة فيستأجر غيرها فاذا
الزم بها بعد مضي بعض المدة ربما يتضرر بذلك فليتناه اه والاظهر ما قاله ابو الطيب اي
اذا لم يوجد في المبيع الصفة التي اشتراها للرغبة فيها كالخياطة والكتابة خير المشتري **(قوله**
لضياحه) علة لعدم القدرة وبعبارة الذخيرة وفي الجامع الاصغر آجر من آخر حائوتا ودفع اليه
المفتاح ولم يقدر على فتحه وضل المفتاح اياما ثم وجده فان كان يمكن فتحه فعليه أجر ما مضى
والافلا وفي البرازية ان قدر على الفتح بلا مؤنة لزم الاجر والا فلا وليس له ان يحتج ويقول
هلا كسرت العلق ودخت **(قوله** ولو اختلفا) اي في العجز وعدمه يحكم الحال قال في الذخيرة
ولو اختلفا ولا يثبت لهما ينظر الى المفتاح الذي دفع اليه للحال ان لام هذا العلق وامكن فتحه
به فالقول للمؤجر والا فللـمستأجر **(قوله** ولو برهنا فينة المؤجر) اي وان كان المفتاح لا يلائم
لانه لا عبرة لتحكيم الحال متى جاءت البيضة بخلافه كسئلة الطاحونة وانما تقبل اذا كان المؤجر
يدعي انه كان يلائم العلق ولكن غيره والمستأجر يقول لا بل لم يكن ملائما من الاصل ذخيرة
(قوله وكذا البيع) اي اذا اشترى دار او قبض مفتاحها ولم يذهب اليها فان كان المفتاح بحالة
يتساهل ان يفتحه من غير كلفة يكون قابضا والا فلا منقح وقد ظهر مما تقرر ان تسليم المفتاح مع
التخلية بين المستأجر والدار وامكان الفتح به بلا كلفة تسليم للدار فيجب الاجر بمضي المدة وان
لم يسكن وقيد في الفينة بان يكون في المصر حيث قال وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم
لدار وان حضر في المصر والمفتاح في يده وأقره في البحر والمنع انكته خلاف ما أقره في قارى
الهداية وأقره محشوا الاشياء كسبائي قبيل مسائل شتى **(قوله** للدار والارض الخ) المراد
كل مائع الاجارة فيه على النفع اوعلى قطع المسافة اوعلى العمل **(قوله** ولو بين تعين) اي
لو بين وقت الاستحقاق في العقد تعين ولذا قال في العزيمة هذا اذا لم تكن الاجرة معجلة
أو مؤجلة أو منجمة وهذا قوله جميعا على ما قرر في الخلاصة اه فالمراد فيما ذكره المصنف
ما اذا سكنت عن البيان **(قوله** اذا فرغ وسلمه) اعلم ان بأخيفة كان او لا يقول لا يجب شئ

من الاجرة ما لم يستوف جميع المنفعة والعمل لانه انعقود عليه فلا يتوزع الاجر عن الاجزاء
 كالتن في المبيع ثم رجع فقال ان وقعت الاجارة على المدة كما في اجارة الدار والارض أو قطع
 المسافة كما في الدابة وجب بحصة ما استوفى لوله اجرة معلومة بلا مشقة ففي الدار لكل يوم
 وفي المسافة لكل مرحلة والقياس ان يجب في كل ساعة بحسابه تحقيقا للمساواة لكن فيه خرج
 وان وقعت على العمل كالخياطة والقصارة فلا يجب الاجر ما لم يفرغ منه فيستحق الكل لان
 العمل في البعض غير منتفع به وكذا اذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ لا يستحق شيئا من الاجرة
 على ما ذكره صاحب الهداية والتجريد وذكر في المبسوط والفوائد الظهيرية والذخيرة ومبسوط
 شيخ الاسلام وشرح الجامع لفخر الاسلام وقنبيخان والقرطبي انه اذا خاط البعض في بيت
 المستأجر يجب الاجر بحسابه حتى اذا سرق الثوب بعد ما خاط بعضه استحق ذلك فهذا يدل
 على انه يستحق الاجر ببعض العمل في كل مامر لكن بشرط التسليم الى المستأجر ففي سكنى
 الدار وقطع المسافة صار مسلما بمجرد تسليم الدار وقطع المسافة وفي الخياطة بالتسليم حقيقة
 او حكما كان خاطه في منزل المستأجر لان منزله في يده زيلعي ملخصا وحاصله انهم اتفوا على
 قول ابي حنيفة انه لا يجب الاجر على البعض بلا تسليم اصلا واما مع التسليم فيجب الاجر على
 البعض في سكنى الدار وقطع المسافة واختلفوا على قوله في الاستئجار على العمل كالخياطة
 فلا ترون على انه يجب ايضا بالتسليم ولو حكما وخالفهم صاحبا الهداية والتجريد فقال لا يجب
 قال الزيلعي وهو الاقرب الى المروي عن ابي حنيفة من الفرق بينهما في القول المرجوع اليه
 وعلى ما ذكره لافرق بين الكل اه وبه يظهر ان تعقيد المصنف بالفراغ والتسليم مبنى على
 ما في الهداية والتسليم يشمل الحقيق والحكمي وهو ما عبر عنه بقوله وان عمل في بيت المستأجر
 فلو قل ولو حكما لكان اخصر واظهر ولا معنى لقول من قال لا معنى له فانهم (قوله) وكذا كل من
 لعمله اثر) اي انه لو هلك في يده لا اجر له وسيذكر الشارح بعد ورقة المراد بال اثر (قوله) نعم
 لو سرق الخ) هذا مبنى على قول الأكثرين من وجوب الاجر على بعض العمل بالتسليم ولو حكما
 واراد به الاستدراك على المصنف بما ذكره في البحر حيث قال وسبعة العلامة الطائري وتليذه
 المصنف في شرحه مسألة البناء منصوب عليها في الاصل انه يجب الاجر بالبعث لكونه مسلما
 الى المستأجر وقوله الكرخي عن اصحابنا وجزمه في غاية البيان رادا على الهداية فكان هو
 المذهب ولذا اختاره المصنف اي صاحب الكفر في المستصفي وان كانت عبارته هنا مطلقة اه
 فل كلام الشارح وجه وجهه كما علمت وان كان فيه خفاء فانهم لكن في كون ما في الهداية
 خلاف المذهب تأمل يظهر مامر عن الزيلعي فلو جعله خلاف الاصح لكان انساب تأمل (قوله)
 بعد ما خاط بعضه) يعني في بيت المستأجر فالو في بيت الاجير لا اجر له اتفاقا لعدم التسليم اصلا
 (قوله) او انه يد ما بناء) اي قبل الفراغ منه (قوله) قبل ان يقضه رب الثوب) قد علمت ان
 العون في بيت المستأجر تسليم (قوله) فلا اجر له) لان الخياطة ماله اثر فلا اجر قبل التسليم
 كما في البيع (قوله) بل له) اي للخياط لانه بدل ما تلفه عليه حتى سقطت اجرة به بحر (قوله) تضمن
 الفائق) اي قيمة خياطه لا للمسمى لانه انما لزم بالعقد ولا عقد بينه وبين الفائق رحى (قوله) ولا
 يجبر الخ) لانه التزم العمل ووفي به حتى (قوله) كأنه لم يعمل) فلم يوف ما التزمه من العمل فيجبر

وكذا كل من عمله اثر
 وما لا اثر له كمال له الاجر
 كما فرغ وان لم يسلم بحر
 (وان) وصية (عمل في بيت
 المستأجر) نعم لو سرق بعد
 ما خاط بعضه او انهم
 ما بناء فله الاجر بحسابه
 على المذهب بحر وابن كال
 (توب خاطه الخياط بأجر
 ففتته رجل قبل ان يقضه
 رب الثوب فلا اجر له)
 بل له تضمن الفائق (ولا
 يجبر على الاعادة وان كان
 الخياط هو الفائق فعليه
 الاعادة) كأنه لم يعمل

(٢) قوله في الصحفية بعده
 وقلا يضمن كذا بخطه
 والذي في نسخ الشارح وقلا
 يفرم وهو انساب تقول
 المصنف ولا غرم وان كان
 المال واحدا اه مصحح

بمخلاف فتى الاجنبى وهل للحياط أجر التفصيل ١٣ بلا خطابة الاصح لاشباه لكن في حاشيتها معزيا للمضمرات

انفتى به نعم وقال المصنف
ينبى ان يحكم العرف اه
ثم رأيت في التارخانية
معزيا للكبرى ان الفتوى
على الاول فتأمل (و)
للحياط طلب الاجر (للحيز)
في بيت المستاجر بعد
اخراجها من التور (لان
تمامه بذلك وبأخراج بعض
بخصابه جوهره) (فان احترق
بعده) اى بعد اخراجه بغير
فعله (فله الاجر) لتسليمه
بالوضع في بيته (ولا غرم)
لعدم التعدى وقال يغرم
مثل دقيقه ولا أجر وان شاء
ضمن الحيز وأعطاه الاجر
(ولو) احترق (قبله) لأجره
ويغرم (اتفاقا لتقصيره
دور وبحر (وان لم يكن
الحيز فيه) اى في بيت
المستاجر سواء كان في
بيت الحياز اولاً (فاحترق)
اوسرق (فلا أجر) له لعدم
التسليم حقيقة (ولاضان)
لوسرق لانه في يده امانة
خلافا لهما وهى مسألة
الاجير المشترك جوهره
(وان) احترق الحيز أو
سقط من يده (قبل
الاخراج فعليه الضمان) ثم
المالك بالخيار فان ضمنه
قيمه منحوزا فله الاجر
(وان ضمنه قيمته دقيقا

عليه لان عقد الاجارة لازم رحتى (قوله بمخلاف فتى الاجنبى) لاحاجة اليه ط (قوله
الاصح لا) كذا صححه في الخلاصة والبرازية وفرضوا المسئلة بما اذا دفع اليه الثوب فقطعه
ومات من غير خطابة وغلوها بان الاجر في العادة للخطابة لا للقطع قلت فلو: حي لا تظهر
الجرة لانه يجبر على الخطابة لكن لو تاسخا العقد بعد القطع فالظاهر ان حكمه كالموت تأمل
ويظهر من التعليل انه لو دفعه للتفصيل فقط يلزم اجره وهو ظاهر لان العقد ورد عليه فقط
(قوله لكن في حاشيتها) اى الشيخ شرف الدين الغزى حيث قال قلت وفي فتاوى قاضيخان
والظهيرية قطع الحياط الثوب ومات قبل الخطابة له اجر القطع هو الصحيح وفي جامع المضمرات
والمشكلات عن الكبرى وعليه الفتوى وينبى اعتماده تأييد بان الفتوى عليه اه (قوله
ان الفتوى على الاول) سواه على الثاني لما سمعت آقا من عبارة الكبرى وهو الذى رأيت
في التارخانية (قوله جوهره) ومثله في غاية البيان معللا بان العمل في ذلك القدر صار مسلما
الى صاحب الدقيق اه وظاهره انه لا يجزى فيه الخلاف المار في الحياط ولعل العلة وجود
الاستغناء هنا تأمل (قوله وقال ايضا من (٢) الخ) هكذا ذكر الخلاف في الهداية وعليه فلا فرق
بين ما اذا كان في بيت المستاجر او لا كسأى فيكون ايضا من مسألة الاجير المشترك الآتية
في ضمان الاجير وحاصلها ان المتاع في يده امانة عند الامام ومضمون عندها لكن ذكر في غاية
البيان ان ما ذكر من الخلاف انما ذكره القدورى برواية ابن سماعه عن محمد وانه لم يذكر محمد
في الجامع الصغير ولا شرحه خلافا لى قالوا لاضان مطلقا فعن هذا قالوا ما في الجامع مجرى
على عمومها اما عند ابى حنيفة فلانه لم يهلك بصنعه واما عندها فلانه هلك بعد التسليم اه
وعلى ما ذكره الاتقانى في غاية البيان مشى في البحر والمنع ولما اقتصر بعضهم على مراجعتهم
قال ما ذكره الشارح سبق قلم مع ان من اتبع الهداية لم يفضل فافهم (قوله لتقصيره) اى بعدم
القلع من التور فان ضمنه قيمته منحوزا اعطاه الاجر وان دقيقا فلا بحر (قوله لعدم التسليم
حقيقة) يعنى انه حيث لم يكن في بيت المستاجر لم يوجد التسليم الحكيم فلا بد من التسليم
الحقيق ولم يوجد ايضا فلذا لم يجب الاجر (قوله لو سرق) المناسب زيادة او احترق ط وكأنه
تركه لان المراد بعد الاخراج والحرق بعده نادر فن قال تركه لانه يضمن فيه اتفاقا فقد وهم (قوله
وان احترق الحيز اوسقط من يده الخ) تقدم ان الحكم كذلك لو كان في بيت المستاجر فلو ان
المصنف حذف قوله السابق وقبلة لاجر ويغرم وجعل ما هنا راجعا للمستلئين لكان الى كذا
أفاده ط (قوله فله الاجر) لان المستاجر وصل اليه العمل معنى لوصول قيمته ط (قوله
ولا يضمن الحطب والملح) لانه صار مستهلكا قبل وجوب الضمان عليه وحيثما وجب عليه
الضمان كان رمادا زيلعى (قوله الا اذا كان لاهل بيته) أفاد أن ما ذكره المصنف في الوالام
وانواعها احد عشر نطقها بعدم في قوله

ان الوالام عشرة مع واحد ❀ من عدها قد عثر في اقراة
فالحرص عند نفاسها وعقبة ❀ للطفل والاعذار عند ختانه
ولحفظ قرآن وآداب لقد ❀ قالوا الحذاق لحذقه وبيانه
ثم المسالك لعقده ووليمة ❀ في عمره فاحرص على اعلانه

فلا أجر (له) له لهلاك قبل التسليم ولا يضمن الحطب والملح (وللعليخ بعد الغرف) الا اذا كان لاهل بيته جوهره

والاصل في ذلك العرف (فإن أفسده) أي الطعام (الطباخ) أو الحرق ﴿١٤﴾ أولي بضجه فهو ضامن للطعام ولو دخل بنار

وكذلك أودية بلا سب يرى ❀ وو كيرة لبنايه لمكانه
وتقبة لقدمه ووضيعة ❀ لمصيبة وتكون من جبرانه
والاول الشهر الاصم غيرة ❀ بذيحة جاءت لرفعة شأنه

ط ما يخص (قوله لاهل بيته) أي بيت المستأجر - (قوله والاصل في ذلك العرف) فطلق العقد
يتناول العقد اذ لم يوجد شرط بخلافه اتفاق (قوله فهو ضامن) ومقتضى ما سبق في الخبر انه يخبر
بين ان يضمه قبل الطبخ ولا اجر له ابعده وله الاجر (قوله للاذن) لانه لا يصل الى العمل
الابذل وهو ما ذن له فيه بحر (قوله ولضرب اللبن) هو ففتح اللام وكسر الباء وكسر المع
السكون لغة وتفسد بالاعتين اللبن ما لم يغلب واحدها قاول لم يكن غيره قهستاني ملخصا (قوله
بعد الاقامة) لانها لتسوية الاطراف فكانت من العمل كدفع والاقامة النصب بعد الجفاف فلو
ضربه فأصابه مطر فأفسده قبل ان يقيم فلا اجر له وان عمل في داره قهستاني (قوله وقال بعد
تشرجه) بالشين والجم المعجمتين وقولهما استحسان زيلعي ولعله سبب كونه المفتي به لكن ذكر
الاتفاق ان دليلهما ضعيف تأمل قال في البحر وقائدة الاختلاف فيها اذا تلف اللبن قبل التشرج فعنده
تلف من مال المستأجر وعندها من مال الاجار اما اذا تلف قبل الاقامة فلا اجر اجماعا (قوله اي
جعل بعضه على بعض) اي بعد الجفاف (قوله حتى يعدم منصوبا) عبارة المستضي حتى يسلمه منصوبا
عنده ومشرجا عندها كذا في الايضاح والمنبسط اه فلم يشترط العد وهو الاول لانه لو سامه
بغير عد كان له الاجر كما لا يخفى بحر وذكر الاتفاق عن شرح الطحاوي مثل ما في المستضي وفسر
التسليم بالتخلية بين المستأجر وبين اللبن (قوله واشترط الورق عليه يفسدها) اما اشتراط
الخبر فلا حوى (قوله حبسها) فعل مض او مصدر مبتدأ ثان وخبره محذوف أي له والجملة
خبره في هذا الشكال وهو انه انما يستحق المطالبة بعد التسليم كما مر فاذا حبس فلا تسليم فلا
مطالبة ويمكن دفعه بان قوله فيما مره العتاب اذا فرغ ولم يفهمه معطل بالمنطوق هنا سائحا
لكن يرد عليه انه حينئذ لا فائدة لذكر التسليم وقد قالوا لا يجب الاجر الا بالتسليم فلو هلك في يده
قبله سقط لانه لم يسلم المعقود عليه وهو اثر العمل بخلاف ما لا اثر له فن الاجر يجب كما فرغ
ولا يمكن حمله على الحبس بعد التسليم يعني ان له الاسترداد لقوله الآتي فان حبس فضاء فلا
اجر مع ان التسليم وجب الاجر على انه بعد التسليم الحكمي كعمله في بيت المستأجر ليس له
الحبس كما سيذكره فكيف بعد الحقيقي والظاهر ان فائدة عدم الضمان فقط اذ لو لم يكن له
الحبس لضمن بالاضاع بعده فليتأمل (قوله اجمعهما الثاني) وكذا صححه في غرر الافكار
وغاية البيان تبعا لقاضيخان قال في البحر وصحح النسق في مستصفاه معزيا الى الذخيرة الاول
فاختلف الصحيح وينبغي ترجيحه وقد جزم به في الهداية بقوله وغسل الثوب نظير الخمل اه
(قوله والخياط والخفائي) هذا ظاهر على القول بان الخيط على رب الثوب في عرف صاحب
الظهرية واما على عرف من قبله وهو عرفنا الآن من انه على الخياط فلا يظهر لان الخيط
كان يصنع سائحا (قوله لاجر) البناء للسبية والتعليل (قوله تسليمه حكما) ليكون البيت
في يده وهو كالتسليم الحقيقي فلا يملك الحبس بعده (قوله فن حبس) اي فيها اذا كان الاجر

ليخبر أو ليضخ به فوقعت
منه شرارة فأحرق البيت
لا يضمن للاذن ولا يضمن
صاحب الدار اذا حرق شيء
من السكان لعدم التعدي
جوهرة (و) ضرب (لأين)
بعد الاقامة () وقال بعد
تشرجه اي جعل بعضه
على بعض وقولهما يفتي
ابن كمال معزيا للعيون
وهذا اذا ضربه في بيت
المستأجر فلو في غير بيته
فلا حتى يعدم منصوبا عنده
ومشرجا عندها زيلعي
(فروع) الملبس على اللبان
والتراب على المستأجر
وادخال الخمل المنزل على
احمال لاصبه في الجواني
أوصعه بغير فة لا بشرط
وايكاف دابة للجمال على
الشكاري وكذا الجبال
والجواني والخبر على
الكتاب واشترط الارق
عليه يفسد هاهنا ظهري (وم)
كان (لعمله اثر في العين
كالصباغ والتقصير حبسها
لاجل الاجر) وهل المراد
بالاثنين مملوكة للعامل
كالشاء والغراء ام مجرد
ما يعاين ويرى قولان
اجمعهما الثاني فغاسل
الثوب وكسر النسق
والخطب والخطان والخياط
والخفاف وحاق رأس العبد

لهم حبس العين بالاجر على الاصح بجتي وهذا (اذا كان حالا ما اذا كان) الاجر (مؤجلا فلا) يملك حبسها (حالا)
كعمله في بيت المستأجر لتسليمه حكما وتضمن بالتعدي ولو في بيت المستأجر غاية (فان حبس فضاء فلا اجر ولا ضمان)

لعدم التعدي (ومن لا أثر
لعمله كالحال على ظهر)
أودابة (والملاح) وغسل
النسب أي التعلية
لالتحسينة بحيث فيحفظ
(لا يحبس) العين للاجر
(فإن حبس ضمن ضمان
العصب) وسبى في بابه
(وصاحبها بالخيار إن شاء
ضمنه قيمتها) أي بدلها
شرعا (محمولة وله الاجر
وإن شاء غير محمولة ولا
أجر) جوهرية (وإذا شرط
عليه بنفسه) بأن يقول له
أعمل بنفسك أو يديك
(لا يستعمل غيره الا الظاهر
فلما استعمل غيرها)
بشرط وغيره خلاصة
(وإن اطلق كان له) أي
للاجير (ان يستأجر غيره
أقدا بالاستئجار انه لو دفع
لأجنبي ضمن الاول لا
الثاني وبه صرح في الخلاصة
وقيد بشرط العمل لانه
لوشرطه اليوم أو غدا لم
يفعل وطالبه مرارا ان شرط
حتى سرق لا يضمن وأجاب
شمس الأئمة بأن ضمان كذا
في الخلاصة (وقوله على إن
أعمل اطلاق) لا تقيد
مستعني فله ان يستأجر
غيره (استأجره) أي بعهاله

حالا (قوله لعدم التعدي) فوق امانة كما كان وهذا لعدم الضمان وعلية عدم الاجر هلاك
المعقود عليه قبل التسليم (قوله ومن لا أثر لعمله) الاراد الا بقا ابن كمال (قوله كالحال)
ضبطه بالخاء والى من الجهم يشمل الحمل على الظهر كما ذكره الاتفاق وأشار إليه الشارح (قوله
والملاح) بالفتح والتشديد صاحب السفينة (قوله للتحسينة) والا كان ممن عمله أثر لان
البيض كان مستورا وقد أظهره فكانه أحدثه فيه الحبس على الخلاف السابق (قوله وسبى
في بابه) وذلك انه لو منليا وجب مثله وإن انقطع قيمته يوم القضاء والعصب أو الانقطاع على
خلاف يأتي ولو قيمته يوم غصبه اجام (قوله أي بدلها) تعمم ليشمل المثلثات (قوله
بأن يقول له أعمل بنفسك أو يديك) هذا ظاهر اطلاق المتن وعليه الشروح فمافي البحر والفتح
عن الخلاصة من زيادة قوله ولا تعمل بيد غيرك فالظاهر انه لزيادة التأكيد لا قيد احترازا
ليكون بدونه من الاطلاق تأمل (قوله لا يستعمل غيره) ولو غلامه أو اجيره فهستأني لان
المعقود عليه العمل من محل معين فلا يقوم غيره مقامه كما اذا كان المعقود عليه المنفعة بأن
استأجر رجلا شهرا للخدمة لا يقوم غيره مقامه لانه استيفاء للمنفعة بلا عقد زباني قال في
العناية وفيه تأمل لانه ان خالفه الى خير بأن استعمل من هو اصنع منه أو سلم دابة أقوى من
ذلك ينبغي ان يجوز اه واجاب السامحاني بأن ما يختلف بالمستعمل فإن التقيد فيه مفيد
وما ذكر من هذا القليل اه وفي الحاشية لو دفع الى غلامه أو تلميذه لا يجب الاجراه
وظاهر هذا مع التعليل المارانه ليس المراد بعدم الاستعمال حرمة الدفع مع صحة الاجارة
واستحقاق المسمى او مع فسادها واستحقاق اجر المثل وانه ليس للثاني على رب المتاع شيء لعدم
العقد بينهما أصلا وهل له على الدافع اجر المثل محل تردد فاجمع (قوله بشرط وغيره) يكن
سيدكر الشارح في الاجارة الفاسدة عن الشرعية لانه لو دفعته الى خادمته أو استأجرت
من ارضعته لها الاجر اذا شرط ارضاعها على الاصح وكان وجه ما هنا ان الانسان عرضة
للعوارض فربما يتعذر عليها ارضاع الصبي فيتضرر فكان الشرط لغوا تأمل (قوله وان
اطاق) بأن لم يقده بيده وقال خط هذا التوبى اوصافه بدرهم مثلا لانه بالاطلاق رضى
بوجود عمل غيره فهستأني ومنه ما سبذ كره المصنف (قوله أقدا بالاستئجار) أي بقوله يستأجر
غيره (قوله لأجنبي) أي غير اجير (قوله ضمن الاول) أي اذا سرق بالخلاف فهستأني
(قوله لا الثاني) هذا عند وعندهما به ضمين ابهما شاء خلاصة (قوله وقيد بشرط العمل)
الظاهر ان يقال واقتصر على شرط العمل تأمل (قوله ففطرط) أي تماهل ولم يعمل في تلك
المدة ولم يقصر في حفظه (قوله لا يضمن) كأنه لان اليوم مثلا يذكر الاستحالة (قوله
واجاب شمس الأئمة) ظاهر هذا الصنيع ان المتعمد الاول لا يفرد شمس الأئمة بهذا الجواب
ط قلت في جامع النصولين واستفتيت أئمة بخاري عن قصار شرط عليه ان يفرغ اليوم من
العمل فلم يفرغ وتلف في الغد اجابوا بضمن ونقل مثله عن الذخيرة ثم نقل عن فتاوى الديناري
ولو اختلفا ينبغي ان يصدق القصار لانه ينكر الشرط والضمان والآخر يدعيه ثم لو شرط
وقصر بعد ايام ينبغي ان لا يجب الاجراذ لم يبق عقد الاجارة بدليل وجوب ضمانه لو هلك
وصار كالوجه عند التوب ثم جابه مقصودا بعد جوده اه (قوله اطلاق) أي حكمه حكم

الاطلاق (**قوله** فأت بعضهم الخ) فلمواتوا جميعا لاجرا سالوا المقود عليه الجنى بهم ولم يوجد رملى (**قوله** فله اجره بحسابه) اى اجر الجنى واما اجر الذهاب فكماله مقدس عن الكفاية سأنحى قلت وقال فى المعراج بعد نقله عبارة الهداية وهى استأجره ليذهب الى البصرة فأت بى الله الخ هذا اختيار الهندوانى وعن الفضلى استأجر فى المصر ليحمل الخطة من القرية فذهب فلم يجد الخطة فعاد ان كان قال استأجرتك من المصر حتى احمّل الخطة من القرية يجب نصف الاجر بالذهب ولو قال استأجرتك حتى احمّل من القرية لا يجب شئ لان فى الاول العقد على شئين الذهاب الى القرية والحمّل منها وفى الثانى شرط الحمّل ولم يوجد فلا يجب شئ كذا فى الذخيرة وجامع الترمذى اه ومثله فى التبيين عن النهاية وظاهر المتن اختيار قول الهندوانى ولينظر ما الفرق بين القولين على عبارة الهداية فان فيها الاستئجار على شئين نعم هو على عبارة المصنف كالكثر ظاهر ولعل التصريح بالذهب غير قيد يظهر الفرق ويؤيده ما فى التارخاتية استأجره ليحمل له كذا من المطبوعة فذهب فلم يجد المطبوعة واستحق نصف الاجر اه وعليه فلموات كل العيال وجب اجر الذهاب وهو مخالف لما قدمناه عن الرملى فنأمل (**قوله** اى للعاقدين) او ذكر عددهم للاجر شرى لى لاية (**قوله** اى له كل الاجر) فى القهستانى فان جهلوا فسدت ولزم اجر المثل اه وان حمل الكل هناعى كل اجر المثل زال التناط (**قوله** ان كانت المؤنة تقل الخ) تقييد لقول المصنف فله اجره بحسابه وهو منقول عن الامام الهندوانى (**قوله** والافئكة) كالوكان الفاسات صغيرا او كان ذلك فى استئجار السفينة لانه لا يظهر التفاوت فيها بتقصان عدد ولومن الكبار وهذا اذا كان الاستئجار على ان يحملهم فلو على مصاحبتهم والحمّل على المرسل او كان الحمّل قريبا وهم مشاة او بعدوا لهم قدرة على المشى يلزمه الكل لان مصاحبة جماعة لا تنقص بتقص فردا وفردين الا ان يكونوا ارقاء فحفظ البعض منهم أخف من حفظ الكل حموى بخاط (**قوله** لا يصلح قط) بالكسر والتشديد والمراد لا يصلح شئ مما ليس له مؤنة وقوله او زادى ماله مؤنة (**قوله** لاشئ له) اى من أجرة الذهاب والجنى للزاد بلا خلاف وللكتاب عندها واما عند محمد فاجرة الذهاب واجبة سواء شرط الجنى بالجواب ام لا كافي النهاية وغيرها فمن الظن انه لابد من التقيد بالجنى بالجواب حتى يتأتى خلاف محمد وان يقيد به يبنى ان يكون له تمام الاجرة عند محمد قهستانى اقول نعم ولكن التقيد به كما وقع فى الجامع الصغير والهداية والكثر لازم بالنظر للمسئلة الآتية عن الدور كما سيظهر ومبنى الخلاف بين محمد وشيخه ان الاجر مقابل عنده بقطع المسافة لما فيه من المشقة دون حمل الكتاب بخلاف حمل الطعام فانه مقابل فيه بالحمّل لما فيه من المؤنة دون قطع المسافة وعندها مقابل بالنقل فيها لانه وسلة الى المقصود وهو وضع الطعام هناك وعلم ما فى الكتاب فاذا رده فقد نقض المقود عليه (**قوله** ويدعو فلانا) صورها قاضى خان فى تبليغ الرسالة وفرق بينها وبين مسئلة اصال الكتاب بان الرسالة قد تكون سرا لى المرسل بان يطالع عليها غيره اما الكتاب فمختم فلو تركه محتوما لا يطالع عليه غيره اه وجزم الحلوانى بان الكتاب والرسالة سواء فى الحكم وجعل الشارح دعاه كالرسالة ط قلت اى لانه من افرادها تأمل وقد ذكر الشراح انه لو وجد ولم يبلغه الرسالة ورجع له

فات بعضهم لجأ بمن بقى فله اجره بحسابه لانه اوفى بعض المقود عليه وقيد بقوله (لو كانوا) اى عياله (معلومين) اى للعاقدين ليكون الاجر مقابلا بمحلتهم (والا) يكونوا معلومين (فكله) اى له كل الاجر ونقل ابن الكمال ان كانت المؤنة تقل بتقصان عددهم فبحسابه والافئكة (استأجر رجلا لا يصلح قط) اى كتاب (او زاد الى زيد ان رده) اى المكتوب او الزاد (لونه) اى زيد (او غيبته لاشئ له) لانه نقضه بموده كالحائط اذا خاط ثم ففق وفى الحانية استأجره ليذهب لموضع كذا ويدعو فلانا بأجر مسمى فذهب للموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر (فاذا دفع القط الى ورثته) فى صورة الموت (او من يسلم اليه اذا حضر) فى صورة غيبته

وجب الاجر بالذهب) وهو نصف ﴿١٧﴾ الاجر المسمى كذا في الدرر والنزر وتبعه المصنف ولكن تعبه

المحشون وعوار على لزوم كل الاجر لكن في الهندستان عن النهاية انه ان شرط المحي بالجواب قصفه والا فكله فليكن التوفيق (وان) وجده ولم يوصله اليه لم يجر له شيء لا ستقام المعقود عليه) وهو الاتصال واختلف فيما لو مزقه (متسولي ارض الوقف) آجرها بغير آجر المثل يلزم مستأجرها) اي مستأجر ارض الوقف لا المتولي كما غلط فيه بعضهم (عام آجر المثل) على المفق به كما في البحر عن التلخيص وغيره وكذا حكم وصي وأب كما في مجمع الفتاوى (بقي بالضمان في غضب عقار الوقف وغضب منافعه وكذا يبقى بكل ما هو انفع له الوقف) فيما اختلف فيه العلماء حتى نقضوا الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظرا للوقف وصيانة حق الله تعالى حاوي القدسي (مات الآجر وعليه يورث) حتى فسخ العقد بعد تعجيل البذل (فالمستأجر) واليمين في يده ولو بعقد فاسد اشياء) احق بالمستأجر من غراماته) حتى يستوفي الاجر المعجلة (الا انه لا يسقط

الاجر بالاجماع ايضا ووجهه كافي الزيلعي عن المحيط ان الاجر يقطع المسافة لانه في وسعه واما الاسماع فليس في وسعه فلا يقبale الاجر فلي تأمل (قوله) وجب الاجر بالذهب) اي اجماعا كذا كرا التفتاوي وغيره (قوله) وهو نصف الاجر المسمى) اعترضه في العزيمة بأنه غلط فاحش فان كون آجر الذهب واجر الاتيان سواء على سبيل المناصفة مما لا يكاد يتفق ولم نجد هذه العبارة في كلام غيره (قوله) ولكن تعبه المحشون) كالأواني والشمع النبلاي قال في الشرح النبلاي فيه نظير له الاجر كملا اذا المعقود عليه الاتصال لا غير وقد وجدناه وجه التصيف على ان المتق صادق بوجوب تمام الاجر والمسئلة فرضها صاحب المواهب في الاستحجار للاتصال ورد الجواب معاه (قوله) عن النهاية) وصرح به في غيرها (قوله) فليكن التوفيق) لكن هذا يدفع الاعتراض على صاحب الدرر حيث لم يقيد برد الجواب الاول او قيد بنصف الاجر ثانيا (قوله) واختلف فيما وزقه) قال في الحاشية له الاجر في قولهم اذ لم ينقض عمله وقيل اذا مزقه يبنى ان لا يجب الاجر لانه اذا تركه ثمة ينتفع به وارث المكتوب اليه فيحصل الغرض بخلاف التخريق اه ومقتضى النظر انه ان مزقه بعد اتصاله فله اجر الذهب وان كان قبله فلا اجر له فليحرج قلت وقول الحاشية له الاجر اي اجر الذهب كما تفيد عبارة القهستاني وهو ظاهر وهذا ان شرط المحي بالجواب ولينظر فيما وزقه المكتوب اليه اولى يدفع له الجواب وكان شرط المحي بالجواب هل له نصف الاجر ام كله لان اخباره بما صنع جواب معنى فليحرج (قوله) بغير اجر المثل) الاولى بدون اجر المثل لان الغير صادق بالاكثروا ان كان المقام يعين المراد ط (قوله) كما غلط فيه بعضهم) قال في البحر وقد وقعت عبارة في الخلاصة او همت ان الناظر يضمن تمام اجر المثل فقال متولى الوقف آجر بدون اجر المثل يلزمه تمام اجر المثل اه وقد رده الشيخ قاسم في فتاواه بأن الضمير يرجع الى المستأجر يدل عليه ما ذكره في تلخيص الفتاوى الكبرى يلزم مستأجرها تمام اجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى اه وفي الذخيرة وتسلمها المستأجر كان عليه اجر المثل بانها ما يلغ على ما أجازته التأخرون من المشايخ اه ملخصا (قوله) كذا حكم وصي وأب) اي اذا أجرا عقار الصغير بدون اجر المثل وتسلمه المستأجر فانه يلزمه تمام الاجر ط (قوله) في غضب عقار الوقف) قل في الوالدية الفتوى في غضب العقار الموقوف بالضمان نظرا للوقف ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه فيشتري بها ضيقة اخرى تكون على سبيل الوقف الاول ذكره في شرح تنوير الاذهان ط (قوله) وغضب منافعه) قال في جامع الفصولين شري دارنا ثم ظهر انها وقف او الصغير فعليه اجر المثل صيانة لهما اه ومقابل المفتي به ما صححه في العمدة انه لا تضمن منافعه وتبعه في القنية ط ملخصا (قوله) عند الزيادة الفاحشة) اي زيادة اجر المثل من غير تعنت كإبائي قريبا ط (قوله) وصيانة لحق الله تعالى) لان الوقف حبس العين والتصدق بمنفعته لوجهه تعالى (قوله) حتى فسح العقد) اي بسبب الموت وفي بعض النسخ متى بدل حتى ولو قال فانفسخ لكان اولى (قوله) لو عين في يده) اي لو عين المؤجرة مقبوضة في يد المستأجر قال في جامع الفصولين استأجر بيتا اجارة فاسدة وعجل الاجرة ولم يقبض البيت حتى مات المؤجر أو انقضت المدة فأراد حبس البيت لاجر معجلا ليس له ذلك في الاجارة ففي الفاسدة اولى ولو تمبوضا صحيحا أو فسادا له الحبس بأجر

الدين بهلاكه) اي بهلاك هذا المستأجر (٢) (ين) (خا) لانه ليس من كل وجه (بخلاف الرهن) فانه مضمون

عجبه وهو أحق بثمنه لو مات المؤجر اه يعنى اذا مات المؤجر وعليه ديون الغير المستأجر فيمت
الدار فليستأجر أحق بانثمن من سائر الغرماء ان كان الثمن قدر الاجرة المعجلة وان زاد فثرائد
لغرماء ابو السعود على الاشياء (قوله) بأقل من قيمته ومن الدين) تركيب قد صوابه بالقل
من قيمته ومن الدين فتكون من بيانية لافضلية ح اى لاقتضائه ان المصمون شئ هو اقل
منهما وهو غير جامع انه واحدهما وهو الاقل تأمل (قوله تصح) اى ان كانت من خلاف
جلس ما ستأجره فومن جلسه فلا يخلاف الزيادة من جانب المؤجر فيجوز مطلقا عن
الهندية ما يخص (قوله) وبهذا صوابه لا معده كهو في الاشياء والمنع ان محل العقد قد فات
والمراد بعدم معنى كلها اما اذا مضى بعضها فقل في خزانة الاكل لو استأجر دارا شهرين او دابة
ايكها فرسخين فلما سكن فيها شهرا او سافر فرسخا زادا في الاجرة فلتقياس ان تعتبر الزيادة
لباقى ومحمد استحس وجعلها موزعة لما مضى ولما بقى ابو السعود عن اليمرى (قوله ولو ليقيم)
عبارة الاشياء وهو شامل مال اليتيم بعمومه قال السخوى سوى في الاسعاف بين الوقت وارض
اليتيم حيث قل ولو أجر مشرف الوقت او وصى اليتيم منزلا بدون اجر المثل قال ابن الفضل
بانثني ان يكون المستأجر غاصبا وذكر الحضاف لا يكون غاصبا وبلمزه اجر المثل وصرح في
الجوهرة بان ارض اليتيم كالوقف اه اقول وكذا ذكره الشارح قبل اسطر لكنه غير مانحن
فيه كالا يخفى على التبيه فافهم فن ما استشهد به فيما لو أجر بدون اجر المثل وكلامنا في الزيادة
عليه بعد العقد واتفق مثل الصباح (قوله) لا تقبل قال في الاشياء مطلقا اه اى قبل المدة
وبعد (قوله) كالورخصت اى الاجرة بعد العقد فلا يفسخ لان المستأجر رضى بذلك (قوله
فن الاجرة فسد الح) سيأتى آخر السوادة لو أجرها بالتأجيل فالتأجيل فيه تكون فسدة
فيؤجرها بحجيحة من الاول او من غيره بأجر المثل الح وهو صريح في انه لو كان الفساد بسبب
الغبن الفاحش لا يلزم عرضها على الاول وفي العمادة خلافة لكن ذكر في حاشية الاشياء ان
الذى في عامة الكتب هو الاول (قوله) لكن الاصل صحتها بأجر المثل كذا في الاشياء وفي
بعض النسخ لكن الاصح الح ومعنى الاستدراك ان الكلام في الزيادة على المستأجر في الوقف
وان قوله فن الاجرة فسد الح كلام مجمل لاحتمال ان المراد فسادها بسبب كون الاجرة
عند العقد بدون اجر المثل فذا ادعى فسادها بذلك في أجرها الناظر بلا عرض على الاول لانه
لاحق له استدراكه عليه بان انقضاء يحتاج الى التفصيل وهو ان الاصل صحتها بأجر المثل فجرد
دعوى الزيادة لا يقبل ان اخبر القاضى واحد بذلك يقبل الى آخر ما قرره الشارح وقد
اضطربت آراء محشى الاشياء وغيرهم في تقرير هذه العبارة وهذا مظهرى في تأييد ما
في ائمة الوسائل قرر كلامه كذلك وعليه فكان مناسب ان يأتى بالفاء التفرعية بدل الواو في
قوله ولو ادعى (قوله) غبن فاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم المقيمين في التفسير اختار وتعامه
في رسالة العلامة قتالى زاده (قوله) فان اخبر الح) يعنى ان القاضي لا يقبل قول ذلك المدعى لانه
متهم بآراءه يستأجرها لو اجنبيا او باستخلاصها وبيعها لغير الاول لو هو الماقد ومع ان
الاصل في العقود الصحة (قوله) ذو خيرة) أفاد ان الواحد يكفي وهذا عندها خلافا لمحمد
اشياء (قوله) وان شهدوا الح) واصل بما قبله وسيأتى عن الح) فتوى آخر السوادة ما يخالفه الا

بأقل من قيمته ومن الدين
كما سيحى في باب جمع
الفناوى (فروع) الزيادة
في الاجرة من المستأجر
تصح في المدة وبهذا
واما الزيادة على المستأجر
فان في المثل ولو ليقيم
تقبل كالورخصت وان
في الوقف فن الاجرة
فاسدة أجرها الناظر بلا
عرض على الاول لكن
الاصل صحتها بأجر المثل
ولو ادعى رجل انها غبن
فاحش فن اخبر القاضى
ذو خيرة أنها كذلك
فسسخها وتقبل الزيادة
وان شهدوا وقت العقد
انها بأجر المثل

ان برد الشهادة بدون اتصال القضاء عن يرى ذلك وبأنى تمام بيانه هناك **(قوله والا)** اى وان لم يخبر ذو خبرة انها وقعت بغبن فاحش فيه تفصيل وهذا فى المعنى مقابل لقوله فان الاجارة فاسدة لانها حينئذ صحيحة فقد استوفى الكلام على القسمين **(قوله اضرارا وتعتنا)** فسر ذلك ابن نجيم فى فتاواه بالزيادة التى لا يقبلها الا واحد او اثنان اه وفى النابيع زاد بعض الناس فى اجرتها لم يلتفت اليه لعله معنت اه ط **(قوله وان كانت الزيادة اجرا مثل)** عبارة الاشياء لزيادة باللام وهى كذلك فى بعض النسخ والمراد ان تزيد الاجرة فى نفسها فغلو سعرها عند الكل اما اذا زادت اجرة المثل لكثرة رغبة الناس فى استجاره فلا كما فى شرح الجمع للعيني حوى ومثله فى شرح ابن ملك اقول وهو غير معقول اذ لو كانت الاجرة حنطة مثلا وزادت قيمتها اثناء المدة كما مثله ابن ملك فمواجهه نقض الاجارة بل المراد ان تزيد اجرة المثل زيادة الرغبات كما وقع فى عبارات مشايخ المذهب وفى حاشية الاشياء لابي السمود عن العلامة البيرى ما حاصله انه لا تعتبر زيادة السعر فى نفس الاجرة فانه لا فائدة ولا مصلحة فى النقض للوقف ولا للمستحقين كما افاده العلامة الطرابلسى فى فتاواه ورد به ما فى شرح الجمع وجعله من المواضع المتقدمة عليه اه اقى شئ يجب التنبيه عليه وهو ما المراد بزيادة اجر المثل فنقول وقعت الزيادة فى اغلب كلامهم مطلقا فقالوا اذا زادت بزيادة الرغبات ووقع فى عبارة الحاوى القدسى انها تنقض عند الزيادة الفاحشة قال فى وقف البحر وتقيده بالفاحشة يدل على عدم نقضها باليسير ولعل المراد بالفاحشة ما لا يتغابن الناس فيها كما فى طرف النقصان فانه جائز عن اجر المثل ان كان يسيرا والواحد فى العشرة يتغابن الناس فيه كما ذكره فى كتاب الوكالة وهذا قيد حسن يجب حفظه فاذا كانت اجرة دار عشرة مثلا وزاد اجر مثلها واحدا فانها لا تنقض كما لو اجرها المتولى بنسمة فانها لا تنقض بخلاف الدرهمين فى الطرفين اه اقول لكن صرح فى الحاوى الحصرى كما نقله عنه البيرى وغيره ان الزيادة الفاحشة مقدارها نصف الذى اجر به أولا اه ونقله العلامة قتالى زاده ثم قال ولم تره لغيره والحق ان ما لا يتغابن فيه فهو زيادة فاحشة نصف كانت اوربا وقال فى موضع آخر وهل هما روايتان او مراد العامة ايضا ما ذكره الحصرى لم يحرمه احد قبلنا اقول وكلامه الثانى اقبل فان الحكم عليه بالبطلان لا بد له من برهان على ان الاصل عدم تعدد الرواية فيحمل كلام العامة عليه ما لم يوجد نقل بخلافه صريحا فيضطر الى جماعهما روايتين وقد اقر العلامة البيرى وغيره ما ذكره الامام الحصرى وتبعه فى الحامدية فاحفظ هذه الفائدة السنية **(قوله فيفسخها المتولى الخ)** قال العلامة قتالى زاده وهل المراد انه يفسخها القاضى او المتولى ويحكم به القاضى لم يحرمه المتقدمون وانما تعرض له صاحب افغ الوسائل وجزم بالثانى وانما يفسخ القاضى اذا امتنع الناظر عنه اقول والقول بالفسخ هو احدى الروايتين وسيأتى انه المفتى به ثم اعلم ان الشارح قد اطلق الفسخ هنا مع انه قد فصل بعده وحاصل التفصيل ان ما وقعت عليه الاجارة لا يخلو اما ان يكون ارضا فارغة وقت الزيادة عن ملك المستأجر كالدار والחנוث والارض السليخة او مشغولة به كالوزرعها أو بنى فيها او غرس فى الوجه الاول يفسخها المتولى ويؤجرها لغيره ان لم يقبل الزيادة المعارضة بعد ثبوتها وفى الثانى ان كان زرعها

مطلب

والا فان كانت اضرارا وتعتنا لم تقبل وان كانت الزيادة اجر المثل فالتحار قبولها فيفسخها المتولى فان امتنع فالقاضى

فى بيان المراد بالزيادة على اجر المثل

ثم يؤجرها من زاد فان كانت دارا او حائوتا او ارضا فارغة عرضها ٢٠ على المستأجر فان قبلها فهو احق ولزمه

في المدة لا تؤجر لغيره وان فرغت المدة ما لم يستحصه الزرع بل تقسم عليه الزيادة من وقتها الى ان يستحصد لان شغلها بملكه مانع من حجة ايجارها لغيره كباقي وان كان بنى فيها أو غرس فان فرغت المدة كما لو استأجرها مشاهرة و فرغ الشهر فسخها وأجرها لغيره ان لم يقبل الزيادة وان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره لما قلنا ان من شغلها بملكه مانع بل تقسم عليه الزيادة كما مر في المزروعة لكن هنا تبقى الى انتهاء العقد فقط اذ لانهاية معلومة للبناء والغراس بخلاف الزرع هذا خلاصة ما ذكره الشارح تبعا للاشياء وهو مأخوذ من النفع الوسائل عن البدائع وغيرها صريحا ودلالة ثم لا يخفى ان ضم الزيادة عليه انما هو حيث رضى به الايضا مر بالقول ان لم يقصر بالوقف وتؤجر لغيره صيانة للوقف وهذا كله اذا زادت اجرة الارض في نفسها لا بسبب بناءه مثلا والا فلا تقسم عليه الزيادة اصلا لان الزيادة حصلت من ملكه كما هو ظاهر **(قوله)** ثم يؤجرها من زاد الاول حذفه ليتأتى التفصيل المذكور بعده كما فعل صاحب البحر في الوقف وان عبر في الاشياء كما هنا **(قوله)** عرضها على المستأجر ولا يعرض في الفاسدة وقيل يعرض فيها ايضا **(قوله)** فقط اي لا من اول المدة اشباه بل الواجب من اولها الى وقت الفسخ الاجر المسمى **(قوله)** عليه اي على النكر لتثبت الزيادة لان القول قوله والبينة على المدعى والاصل بقاء ما كان على ما كان حوى والظاهر ان هذا على قول محمد لما مر ان الواحد يكفي عندها تأمل **(قوله)** لم تصح اجارتها لغير صاحب الزرع اي ان كان مزروعا بحق فلو لم يكن بحق كالغاصب والمستأجر اجارة فاسدة لا يمنع صحة الاجارة كما في ظهيرية والسراجية لكونه لا يمنع السلام بحر وسيد الشارح وبأى مئة بعد ورقة **(قوله)** من وقتها اي وقت الزيادة ووجب لما مضى قبلها من المسمى بحسابه كما في البحر **(قوله)** فان كان استأجرها مشاهرة في هذا التعبير مساعاة لان هذا مقابل قوله الآتي وان كانت المدة باقية الخ فكان المناسب ان يقول فان كانت المدة قد فرغت فانها تؤجر لغيره ان لم يقبلها اي الزيادة لكن لما كان الشهر مدة قايمة صار كأن المدة قد فرغت فانه اذا استأجرها مشاهرة كل شهر بكذا صح في واحد وفقد في الباقي على ما أتى بيانه في الباب الآتي **(قوله)** والبناء يملكه الناظر بقيمته اي جبرا على المستأجر ان ضرر قامه بالارض كما يأتي بيانه قريبا **(قوله)** مستحق القلع سيأتي بيانه في الباب الآتي **(قوله)** للوقف متعلق بقوله يملكه **(قوله)** او يصير الخ يعني اذا رضى الناظر بذلك ان كان القلع يضر لان الخيار للناظر حينئذ بين تملكه جبرا على المستأجر وبين أن يتركه الى ان يخص بناء المستأجر من الارض كما سقط شيء دفعه اليه بناء على ما أتى عن الشروح نعم لو لم يضر فالخيار للمستأجر كما يأتي بيانه **(قوله)** واما اذا زاد الخ يعني عنه قوله سابقا وان كانت الزيادة اجر المثل الخ ط وقد صحح هذا القول بافظ الفتوى ولفظ الخيار كما هنا واظف الاصح كما في كتاب الوقف فكان المعتمد وان مشى على خلافه في الاسعار والتنازعية والحائنية قائلين ان اجر المثل يعتبر وقت العقد فلا تعتبر الزيادة بعد ولكن قد علمت مقدمته عن الحصيري ما المراد بالزيادة **(قوله)** فأت الخ اصل البحث للمصنف في المنع ذكر اول الباب تحت قوله فلو أجرها المتولى اكثر تصح **(قوله)** أنه يملكه اي ان اراد الناظر ولا فيترك الى ان يخص فأخذه مالكة **(قوله)** كما في عامة الشروح اي شروح الهداية والكذب وغيرها ذكرنا ذلك في الباب

(الآتي)

صح فيقول عليها لانها الموضوعة لنقل المذهب

الزيادة من وقت قبولها فقط وان انكر زيادة اجر المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها أجرها المتولى وان كانت مزروعة لم تصح اجارتها لغير صاحب الزرع لكن تقسم عليه الزيادة من وقتها وان كان بنى أو غرس فان كان استأجرها مشاهرة فانها تؤجر لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها لان عقدها عند رأس كل شهر والبناء يملكه الناظر بقيمته مستحق القلع للوقف او يصير حتى يتخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره وانما تقسم عليه الزيادة كالزيادة وبها اجر زرع واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فلم يتولى فسحها وعليه الفتوى وما لم تفسخ كان على المستأجر المسمى اشباه معزيا للصغرى قلت وظاهر قوله البناء يملكه الناظر الخ انه يملكه لجهة الوقف فهرا على صاحبه وهذا لو الارض تنقص بالقلع والا شرط رضاه كما في عامة الشروح منها البحر والمنع وان

الآتي عند قوله الا ان يغرم له المؤجر قيمته مقلوعا وهو مفهوم عبارات المتون ايضا يتناول
 باطلاقة الملك والوقف كانه عليه المصنف **(قوله بخلاف نقول الفتاوى)** منها المحيط والتجنيس
 والحنية والمعادية فانهم قالوا ان كان يضر لارفعه المستأجر بل اما ان يرضى بان تملكه
 الناظر للوقف والا يصبر الى ان يتخلص ملكه لان تملكه بغير رضاه لا يجوز ومنها ما ذكره
 الشارح عن فتاوى مؤيد زاده وحاصله انهم جعلوا الخيار للمستأجر ولو كان القلع يضر
 واصحاب الشروح جعلوا الخيار للناظر ان ضرر والا فللمستأجر ثم هذا اذا كان البناء بغير اذن
 المتولى فلو ياذنه فهو للوقف ويرجع الباقي على المتولى بما اتفق كما في فتاوى ابي الليث والظاهر
 انه اراد اذنه بالبناء لاجل الوقف فلو لنفسه واشهد عليه فلا يكون للوقف كما افاده العلامة قتالي
 زاده اقول وسيأتي في الباب الآتي ان للمستأجر استبقاء البناء والغرس بعد مضي المدة باجر
 المثل جبرا ان لم يضر بالوقف وهذا مخالف لما تقدم عن الشروح ولما تقدم عن الفتاوى ايضا
 ولما يأتي عن المتون كسببه عليه ان شاء الله تعالى (نتيجه مهم) اذا اذن القاضي او الناظر عندهم
 لا يرى الاحتياج الى اذن القاضي للمستأجر بالبناء ليكون ديناً على الوقف حيث لا قاض من
 ريعه وهو ما يسمونه في ديوانا بالمرصد فالبناء يكون للوقف فاذا اراد الناظر اخراجه يدفع له
 ما صرفه في البناء ثم لا يجني انه يزيد اجر المثل بسبب البناء فالظاهر انه يلزمه اتمام اجر المثل
 والفرق بين هذا وما تقدم عن الاشياء ان البناء هنا للوقف فلم يزد بسبب ملكه ثم رأيت في
 الفتاوى الحيرية التصريح في ضمن سؤال طويل بلزوم اجر المثل بالغامباغ قبل العمارة وبعدها
 والرجوع بمأصرفه فراجعها والواقع في زماننا انه يستأجر بدون اجر المثل بكثير ويدفع بعض
 الاجرة ويقطع بعضها من العمارة وقد يقال لجوازه وجه وذلك انه لو اراد آخر ان يستأجره
 ويدفع الاول ما صرفه على العمارة لا يستأجره الا بتلك الاجرة القليلة نعم لو استغنى الوقف
 ودفع الناظر مالا الاول فان كل احد يستأجره بجر مثله الآن فلم يدفع الناظر ذلك تبقى اجرة
 المثل تلك الاجرة القليلة فلا فرق حينئذ بين العمارة المملوكة للمستأجر وبين هذه ورأيت
 في وقف الحامدية عن فتاوى الخانوقى شرط جواز اجارة الوقف بدون اجر المثل اذا نابه نأبة
 او كان دين الخ فهذا مؤيد لما قلنا اذ لا شك ان المرصدين على الوقف تقل اجرتهم بسببه فتأمل
 وفي شرح الماتقي عن الاشياء ولا يجوز الوقف الا بالاجر المثل الابتصان يسير او اذا لم يرغب
 فيه الا بالاكل اه تأمل ومثل هذا يقال في الكدك وهو ما بينه المستأجر في حانوت الوقف
 ولا يجزبه على الوقف فيقوم المستأجر بجميع لوازمه من عمارة وترميم واغلاق ونحو ذلك
 ويبيعونه بمن كثير فباعثار ما يدفعه المستأجر من هذا الثمن الكثير وما يصرفه في المستقبل
 على ارض الوقف تكون اجرة المثل تلك الاجرة القليلة التي يدفعونها وقد تكون اصل عمارة
 الوقف من صاحب الكدك يأخذها منه الواقف ويعمر بها ويجعلها للمستأجر ويؤجره باجرة
 قليلة وهو المسمى بالخلو ومثله يقال في القبة ومشد المسكة في البساتين ونحوها وهي عبارة
 عن القعامة والكرب وما يزرعه مما يتبقى اصوله ونحو ذلك وحق الغرس والزرع فانها تابع بمن
 كثير فبسببها تزيد اجرة الارض زيادة كثيرة وهذه امور حادثة تعارفوا عليها وفي فتاوى
 العلامة المحقق عبدالرحمن افندي العمادى مفتى دمشق جوابا لسؤال عن الخلو اشعار

مطلب
 في المرصد والقيمة ومشد
 المسكة

بخلاف نقول الفتاوى وفي
 فتاوى مؤيد زاده معزيا
 للفصولين حانوت وقف
 بني فيه ساكنه بلا اذن
 متولى ان لم يضر

بما حاصله ان الحكم العام قد ثبت بالعرف الخاص عند بعض العلماء كالنسفي وغيره ومنه الاحكام التي جرت بها العادة في هذه الديار وذلك بان تسمع الارض وتعرف بكسرها ويفرض على قدر من الاذرع بالغ معين من الدراهم ويبقى الذي يبقى فيها يؤدي ذلك القدر في كل سنة من غير اجارة كاذكره فانفع الوسائل فاذا كان بحيث لو رفعت عمارته لاستأجر باكر تترك في يده باجر المثل ولكن لا ينبغي ان يبقى باعتبار العرف مطلقا خوفا من ان يفتح باب القياس عليه في كثير من المتكررات والبدع ثم يبقى به فيمادعت اليه الحاجة وجرت به في المدة المديدة العادة وتعارفه الاعيان بلا تكثير كالحلول المتعارف في الحيوانات وهو ان يجعل الواقف او المتولى او المالك على الحانوت قدرا معيناً يؤخذ من الساكن ويعطيه به تمسكا شرعيا فلا يملك صاحب الحانوت بعد ذلك اخراج الساكن الذي ثبت له الحلو ولا اجارته لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرقوم فيبقى يجوز ذلك قياسا على بيع الوفاء الذي تعارفه المتأخرون احتيالا عن الربا حتى قل في مجموع النوازل اتفق مشايخنا في هذا الزمان على صحة بيع الاضطرار الناس الى ذلك ومن القواعد الكلية اذا ضاق الامراتع حكمه فيندرج تحتها أمثال ذلك فمادعت اليه الضرورة والله اعلم اه ملخصا (قوله: رفعه) أي حيا (قوله: من تحت البناء) الاولى حذف تحت (قوله: حيث لا يملك رفعه) حيلة تعليل (قوله: ولو اضطلحوا الخ) هذا امبايان للافضل فلا ينافي الخبر عند عدم الاصطلاح او هو رواية ضعيفة رمل على البحر ملخصا وعلى الاول يوافق ما مر عن الشروح وعلى الثاني يوافق ما طبق عليه ارباب الفتاوى (قوله: ولو لحق الآجر دين الخ) محله باب فسخ الاجارة وسياق بيانه هناك (قوله: تجوز بمثل الاجارة الخ) أي تجوز الاجارة باجرة المثل او بالاكتر منها مطلقا لم تكن بمال وقف او يتم كالمعاصر في الاجارة الطويلة عن الحانة (قوله: بما يتغابن فيه الناس) قيد للاقل فافهم ثم هذا كله مكرر اذ قد علم ما مر (قوله: وفي فتاوى الحانوت الخ) ونفسه مثل ما قولكم فيما لو حكم حاكم بصحة اجارة وقف وان الاجارة المثل بعد ان اقيمت البيعة بذلك ثم اقيمت بيعة بانها دون اجر المثل فيعمل بيعة بطلانها ام لا فأجاب الشيخ نور الدين الطرابلسي قاضي القضاة الحنفي بما صورته الحمد لله الملى الأعلى بيعة الاثبات مقدمة وهي التي شهدت بان الاجارة اجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض واجاب الشيخ ناصر الدين الثاني المالكي وقضى القضاء احمد ابن التجار الحنبلي بجوابي كذلك فأجبت نعم الاجوبة المذكورة صحيحة اه قلت وهذا حيث لم تكن الشهادة الاولى يكذبها الظاهر والا فلا تنقض وكفى الحامدية (قوله: وتداصل بها القضاء) أي واستكمل شروطه وفي فتاوى ابن نجيم ولا يمنع قبولها أي الزيادة حكم الحنبلي بالصحة لانه غير صحيح اه قال في الحامدية وفيه نظر لان حكم الحاكم يمنع الخلاف تأمل اه اقول مراده ان حكمه بصحة الاجارة ابتداء وانها باجر المثل لا يمنع فسخها بالزيادة المعارضة بكثرة الرغبات بناء على القول النفي به لان ذلك غير محكوم به فمع حكم الحنبلي الاول لذلك غير صحيح نعم لو حكم بالغاء الزيادة المعارضة بمحادثة بخصوصها مستجمعا شرائطه منع من قبولها وقد صرح بذلك الحانوت في فتاواه ايضا حيث ذكر انه لا يمنع الحاكم الحنفي من قبول الزيادة حكم الحنبلي بصحة الاجارة ولو وقعت بعد دعوى شرعية لان الفسخ بقبول الزيادة حادثة

رفعه رفعه وان ضربه هو المضرب ماله فليترتبص الى ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناءه مانعا من صحة الاجارة لغيره اذ لا يملكه على ذلك البناء حيث لا يملك رفعه ولو اضطلحوا ان يجعلوا ذلك للوقف ممن لا يجاوز اقل القيمتين مزوعا ومبنيما فيه صح ولو لحق الآجر دين رفع الامر الى القاضي لفسخ العقد وليس الاجران يفسخ نفسه وعليه الفتوى وتجوز بمثل الاجارة او بأكثر او باقل بما يتغابن فيه الناس لا بما لا يتغابن ويكون فاسدة فيؤجره اجارة صحيحة اما من الاول او من غيره بأجر المثل او بزيادة بقدر ما يرضى به المستأجر اه وفي فتاوى الحانوت بيعة الاشياء مقدمة وهي التي شهدت بان الاجارة أو الاجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض قول به اجاب نية المذهب فيلحفظ

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها

اي في الاجارة (تصح اجارة حانوت) اي دكان (ودار بلا بيان ما يعمل فيها) لصرفه للمتعارف (و) بلا بيان (من يسكنها) فله ان يسكنها غيره باجارة وغيرها كما سيح (وله ان يعمل فيهما) اي الحانوت والدار (كل ما اراد) فيتدوير دوابه ويكسر حطبه ويستحي مجداره ويتخذ بالوعة ان لم تقصر ويطن برحى اليد وان ضربه يفتي قتيه (غير انه لا يسكن بالبناء للفاعل والمفعول (حدادا او قصارا او طحنا من غير رضا المالك أو اشتراطه) ذلك (في عقد) (الاجارة) لانه يوهن البناء فيتوقف على الرضا (وان اختلفا في الاشتراط فالقول للمؤجر) كما لو انكر اصل العقد (وان اقاما البينة فالبينة المستأجر) لانها الزيادة خلاصة وفيها استأجر للقصرة فله الحدادة ان اتحد ضررها ولو فعل ما ليس له لزمه الاجروان انهم به البناء ضمنه ولا اجر لانهما لا يجتمعان (وله) السكنى بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها

اخرى لم يقع الحكم بها اه وذكروا مثله في موضع آخر وصرح به ايضا العلامة قتالي زاده وذكروا انه لا يكتفي بقوله ثبت عندى ان هذا اجر المثل ولا قوله الغيت الزيادة المعارضة لان ذلك فتاوى لاحكام نافذة ما لم تكن على وجه خصم جاحد اه ومثله ما لو حكم بصحة الاجارة شافى مثلا لا يمنع الحنفى فسخها بالموت ما لم يحكم الشافى بخصوص ذلك بعد الموت كما صرح به ابن الغرس فتنبه والله تعالى اعلم

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها

(قوله وما يكون خلافا) اي والفعل الذى يكون خلافا لجزئها (قوله حانوت) على وزن فاعول وتأوؤ مبدلة عن ها، وقيل فعلوت كملكوت وهو كما في القاموس دكان الخمار والخمار نفسه ذكره ويؤنث والنسبة اليه حانى وحانوتى وفسر الدكان به ايضا فقال كرم الحانوت جمعه دكاكين معرب وغنيه فهما مترادفان والمراد به هنا ما عدا لياع فيه مطلقا (قوله بلا بيان ما يعمل فيها) اي في هذه الاماكن وهى الحانوت والدار فاطلق الجمع على ما فوق الواحد تأمل (قوله لصرفه للمتعارف) وهو السكنى وانه لا يتفاوت منح (قوله فله ان يسكنها غيره) اي ولو شرط ان يسكنها وحده منفردا سرى الدين وهذا في الدور والخوانيت ط ومثله عبد الخدمة فله ان يؤجره لغيره بخلاف الدابة والثوب وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل كما في المنح (قوله فيتد) مضارع من باب التال اى يدق الوندح (قوله ويربط دوابه) اي فى موضع اعدربطها لان ربطها في موضع السكنى افساد كما قال السائحان ويشتق بئر هاو لوفسدت لم يجبر على اصلاحها ويبى التورف فيها فلوا حترق به شئ لم يضمن قلت الا اذا فعله في محل لا يلبق به كقرب خشب مقدسى اه (قوله ويكسر حطبه) يبنى قتيده اخذ ما قبله وما بعده بأن يكون بمحل لا يحصل به اضرار بالارض وما تحتها من مجرى المائى رأت الزبلى قال وعلى هذا لكسر الحطب المعتاد للطبخ ونحوه لانه لا يوهن البناء وان زاد على العادة بحيث يوهن البناء فلا الارض المالك وعلى هذا يبنى ان يكون الدق على هذا التفصيل اه (قوله ويطن برحى اليدوان ضربه يفتي قتيه) لم أر هذه المسألة في القتيه بل رأيت ما قبلها واما هذه فقد ذكرها في البحر معزوة للخلاصة وتبعه المصنف في المنح وتبعهما الشارح وفيه سقط فان الذى وجدته في الخلاصة هكذا لا يمنع من رحى اليدان كان لا يضرون كان يضر بمنع وعليه القنوى ومثله في الشر بنالاية عن الذخيرة (قوله بالبناء للفاعل أو المفعول) سهو منه وانما هو بفتح الساء من التالى المجرد أو بضمها من الرباعى وحدادا حال على الاول ومفعول به على الثانى ح ووجه كونه سهوا انه بالبناء للفاعل على الوجهين (قوله لانه يوهن الخ) قال الزبلى فحاصله ان كل ما يوهن البناء أو فيه ضرر ليس له ان يعمل فيها الا بأذن صاحبها وكل ما لا ضرر فيه جاز له بمطلق العقد واستحققه (قوله فيتوقف على الرضا) اي رضا المالك او الاشتراط وفى اى السعدون الحموى يفهم منه انه لو كان وقفا ورضى التولى يسكنها لا يكون كذلك (قوله كما لو انكر اصل العقد) فان القول لاهى فكذا اذا انكر نوعا منه ط (قوله ولو فعل ما ليس له) اي وقد اقتضت المدة ما لم يمتضى بعضها هل يسقط أجره او يجب بحرقه عن المقدسى (قوله ولا اجر) اي فبا ضمنه نهاية واما الساحة فيبنى الاجر فيها كذا في الذخيرة سائحان (قوله

وكذا هل ملا يختل بالمستعمل يصل التقييد لانه غير مفيد **قوله** ٢٤ **قوله** بخلاف ما يختلف به كاسيجي ولو آجر

يحمل بضم الياء من ابطال ويجوز الفتح ولكن كان حقه لجمعه مستأنفا ويقول وبطل فيه
(قوله بخلاف ما يختلف به) كالكوب واللبس **(قوله** كاسيجي) اي يد نحو ورقة **(قوله** بخلاف
الجنس) اي جنس ما استأجره وكذا اذا آجر مع ما استأجر شيئا من ماله يجوز ان تعقد عليه
الاجارة فانه تطيب له الزيادة كافي الخلاصة **(قوله** او اصلح فيها شيئا) بأن جصدها او فعل فيها
مسناء وكذا كل عمل قائم لان الزيادة بمقابلة ما زاد من عنده حملا لامره على الصلاح كافي المبسوط
والكنس ليس باصلاح وان كرى التهرق الحساف تطيب وقال ابو على النسفي احسانا
مترددون ورفع التراب لانطيب وان تيسرت الزراعة ولو استأجر بيتين صفقة واحدة وزاد
في احدهما يؤجرها باكثر ولو صفقتين فلا خلاصة ملخصا **(قوله** لا تصح) اي قبل القبض
او بعده كافي الجوهره ولو تداخل ثالث على الراجع وهي رواية عن محمد وعليها الفتوى بزازية
(قوله وتنسخ الاجارة في الاصح) اي الاجارة الاولى واما الثانية فبالا اتفاق **(قوله** وسيجي)
اي في التفريقات وسذكر الشارح التوفيق هناك وبأني الكلام عليه ان شاء الله تعالى **(قوله**
للجهالة) المنضية الى المازعة في عقد المعاوضة فان من الزرع ما ينفع الارض ومنه ما يضرها
(قوله وتنقلب صحيحة بزرعها) اي استحسانا لان الحقود عليه صار معلوما بالاستعمال وصار
كأن الجهالة لم تكن زبلي مختصرا قال العلامة المقدسي ينبغي تقييده بما اذا علم المؤجر بما
زرع فرضيه وبما اذا علم من لبس الثوب والافالتراع يمكن ط مختصرا **(قوله** وللمستأجر
الشرب والطريق) اي وان لم يشترطهما بخلاف البيع لان الاجارة تعقد للانتفاع ولا انتفاع
الايها فيدخلان تبعا واما البيع فالقصد منه ملك الرقبة لا الانتفاع في الحال حتى جاز بيع
الحش والارض السبعة دون اجارتهما منح **(قوله** ويزرع زرعين) قل في القنية وان استأجرها
سنة لزرع ماشاء له ان يزرع زرعين ربيعا وخريفاه اه فانت ترى ان هذه مفروضة في
استئجار مدة يمكن فيها زرعان وقد اطلق في عقد الاجارة ط **(قوله** وتماه في القنية) حيث
قل كالأستأجرها في الشتاء تسعة اشهر ولا يمكن زراعتها في الشتاء جازما أمكن في المدة ما لم
يمكن الانتفاع بها اصلا بان كانت سبعة فلا اجارة فاسدة وفي مسألة الاستئجار في الشتاء يكون
الاجر مقابلا بكل المدة لا بما ينفع به فحسب وقيل بما ينفع به اه قلت وسذكر الشارح
في باب الفسخ عن الجوهره لو جاء من الماء ما يزرع بعضا ان شاء فسخ الاجارة كلها او ترك ودفع
بحساب ما روى منها **(قوله** بزرع غيره) اي غير المستأجر فلو كان الزرع له لا يمنع صحتها
والغير تشمل المؤجر والاجني فلو كان للمؤجر اي رب الارض فالحيلة ان يبيع الزرع منه ثمن
معلوم ويتقاضاهم يؤجره الارض كافي الخلاصة عن الاصل وكذا الوساؤه عليه قبل الاجارة
لا بعدها كما قدمناه **(قوله** ان كان الزرع بحق) كأن كان بأجرة ولو فاسدة كاجارة الوقف بدون
اجرائل على ما رجحه الحساف من ان المستأجر يردون اجرائل لا يكون غاصا وعليه اجر المثل
وفي فتاوى قارى الهداية ان المستأجر اجارة فاسدة اذا زرع بحق وكذا المساقاة اه ط وسأني انه
يلحق بالمستأجر المستعير فيترك الى ادراكه بأجر المثل **(قوله** ما لم يستحصل) اي يدرك ويصاح
للحصاد **(قوله** به في بزازية) ومثله في الحانية **(قوله** الى المستقبل) اي الى وقت يحصد الزرع
فيه وتفسير الارض فارغة عنه **(قوله** مطلقا) اي سواء كان الزرع بحق او لا سواء واستحصل او لا

باكثر تصدق بالغسل الا
في مستثنين اذا آجرها
بخلاف الجنس او اصلح
فيها شيئا ولو آجرها من
المؤجر لا تصح وتنسخ
الاجارة في الاصح بحر
معزيا للجوهره وسيجي
تصحيح خلافه فنبه
(د) تصح اجارة (ارض
للزراعة مع بيان ما يزرع
فيها او قل على ان الزرع
فيها ماشاء) كي لا تنفع
المازعة والا فهي فاسدة
للجهالة وتنقلب صحيحة
بزرعها ويجب المسعى
وللمستأجر الشرب والطريق
ويزرع زرعين ربيعا
وخريفاه ولو لم يمكنه
الزراعة للحال لاحتياجه
لسقى او كرى ان امكنه
الزراعة في مدة العقد جاز
والالا وتماه في القنية
(آجرها وهي مشغولة)
بزرع غيره ان كان الزرع
بحق لا تجوز الاجارة
لكن لو حصده وسلمها
انقلبت جائزة (ما لم يستحصل
الزرع) فيجوز ويؤمر
بالحصاد والتسليم به فيق
بزازية (اذان يؤجرها
مضافة الى المستقبل
فتصح مظاة (وان) كان
الزرع (بغير حق حمت)
لا مكان التسليم

يخبره على قلعه ادرك اولاً فتاوى قارى' ٢٥ الهداية وفي الوهبانية يصح اجارة الدار المشغولة يعنى ويؤمر بالترغيع

وابتداء السدة من حين
تسليمها وفي الاشياء
الستاجر مشغولا وفارغا
صح في الفارغ فقط وسيجي
في المنفقات (و) تصح
اجارة ارض (البناء والغرس)
وسائر الاستغاثات كطبخ
آجر وخزف ومقبلا
ومراح حتى تلزم الاجرة
بالتسليم أمكن زراعتها أم
لا بحر (فان مضت المدة
قامهما وسلمها فارغة)
لعدم نهائيتها (الان يغرم
له المؤجر قيمته) اى البناء
والغرس (مقلوعا) بان
تقوم الارض بهما وبذئبهما
فيضمن ما بينهما اختيار
(وتملكه) بالنصب علقا
على يغرم لان فيه نظر الهما
قال في البحر وهذا الاستثناء
من لزوم القلع على المستاجر
فأؤد انه لا يلزمه القلع لو
رضى المؤجر بدفع القيمة
لكن ان كانت تنقص بملكها
جبرا على المستاجر والا
فغير ضاه (او يرضى) المؤجر
علقا على يغرم (بتركه)
اى البناء والغرس (فيكون
البناء والغرس لهذا
والارض لهذا) وهذا
الترك ان باجر فاجارة والا
فاعارة فلهما ان يؤجرهما
لثالث ويقسم الاجرة على
قيمة الارض بالبناء وعلى
قيمة البناء بالاراض يأخذ

(قوله بخره) اى بسبب جبر الزراع (قوله وسيجي في المنفقات) اى منفقات كتاب الاجارة
وسيجي ايضا حمل مافى الاشياء على الواستاجر عينا بعضها فارغ وبعضها مشغول يعنى وفي
تفرغ المشغول ضرر فلا ينافى مافى الوهبانية (قوله ومقبلا ومراحا) عطف على قوله للبناء
مثل قوله تعالى لتركبوها وزينة والميل مكان القيلولة والمراح بالضم مأوى الماشية والمراد بهما
هنا المصدر المسمى ليصح جعلهما مدفولا لاجله ثم هذا ذكره صاحب البحر بحثا وتبعه
الطورى وافتى به الشهاب الشلبى والحنوتى ويراد به الزام الاجر بالتمكن من الارض شملها
الماء وامكن زراعتها اوقال ولا شك في صحته لانه لم يستاجرهما للزراعة بخصوصها حتى يكون
عدم ربهما فسحاها واطال وفي وقف الاشياء في الاستدلال على ذلك ونقل الحموى انه توقف
في صحته بعضهم واطال ايضا فراجعهما (قوله امكن زراعتها أم لا) هذا فيها اذا لم يستاجرهما
للزراع فلوله لا بد من امكانه كما مر وبأى فتبه (قوله قامهما) اى الا ان يكون في الغرس ثمرة
فيبقى باجر المثل الى الادراك ط (قوله وسلمها فارغة) وعليه تسوية الارض لانه هو المحرب
لها ط عن الحموى (قوله لعدم نهائيتها) اى البناء والغرس اذ ليس لهما مدة معلومة
بخلاف الزرع كما باتى (قوله مقلوعا) اى مستحق القلع فانه اقل من قيمة المقلوع كما
في النصب قهستانى وفي التبريد لالة اى مأمورا مالكلهما بقامهما وانما فسرناه بكذا لان
قيمة المقلوع ازيد من قيمة المأمور بقلعه لكون المؤنة مصروفة للقلع كذا في الكتابة اه (قوله
بان تقوم الارض بهما) اى مستحق القلع كما علمته وبه اندفع اعتراض العيني في الغصب بان
هذا ليس بضمان لقيمته مقلوعا بل هو ضمان لقيمته قائما وانما يكون ضمانا لقيمته مقلوعا ان
لو تقوم البناء والغرس مقلوعا موضوعا على الارض اه وكأنه فهم انه تقوم الارض بهما
مستحق البقاء وليس المراد هذا ولا الثانى الذى ذكره بل ما مر فندبر (قوله لان فيه نظر الهما)
حيث اوجبا للمؤجر تسليم الارض بعد انقضاء مدة الاجارة وللمستاجر قيمتها مستحق القلع
لان اصل وضهما بحق (قوله قال في البحر الخ) لا يخفى ان مفاد الكلام حينئذ ان للمؤجر
ان يملكه جبرا على المستاجر سواء نقصت الارض بالقلع ام لا مع انه ليس له ذلك اذا كانت
تنقص به فلهذا قال الزباي وغيره من شراح الهداية هذا اذا كانت تنقص بالقلع دفعا للضرر
عن المؤجر ولا ضرر على المستاجر لان الكلام في مستحق القلع والقيمة تقوم مقامه فان لم
تنقص به لملكه الارض المستاجر لاستوائهما في ثبوت الملك وعدم ترجيح احدهما على الآخر
اه ملخصا فعمل ان قول البحر بعد بيان مرجع الاستثناء لاحاجة الى هذا الحمل كإفعل الزباي
وغيره غير ظاهر مع انه اضطررنا الى اه فذكر هذا التفصيل كما فعل شارحنا بقوله لكن الخ
فتبه وهذا ما مر من الاشارة اليه قبل هذا الباب من ان مافى الفتاوى يخالف لما فى الشروح
بل ولما فى المتن وقد منا عن المصنف هناك انه يشمل الملك والوقف (قوله ان باجر) بان يعقد
لقيامهما عقد اجارة بشروطها ط (قوله فلهما) مرتبط بقوله والا فاعارة ط اى لانه
لو كان الترك باجر لم يبق لرب الارض مدخل (قوله المسئلة) قال الرملى تقدم في كتاب الوقف
ان السبل هو الوقف على العامة (قوله الى آخره) تمام عبارة الفتنة ويجوز للمستاجر غرس
الاشجار والكروم في الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح اذن من المتولى دون حذر

كل حصته يجتنب وفي وقف الفتنة بحى في الدار المسئلة بلا اذن القيم وترع البناء يضر بالوقف يجبر القيم على دفع قيمته للباقي الى آخره

الحيز وإنما يحل للمتولى الاذن فيما يزيد به الوقف خيرا وهذا اذا لم يكن له قرار العماره فيها
اما اذا كان فيجوز الحفر والغرس والحائط من تراها لوجود الاذن في مثلها دلالة اه بحر
(قوله استأجر أرض وقف) قيد بالوقف لما في الخبرية عن حاوي الزاهدى عن الاسرار
من قوله بخلاف ما اذا استأجر أرضا ملكا ليس للمستأجر ان يستبقها كذلك ان ابى المالك
الانقاع بل يكلفه على ذلك الا اذا كانت قيمة الغراس اكثر من قيمة الارض فيضمن المستأجر
قيمة الارض للمالك فيكون الاغراس والارض للغراس وفى العكس يضمن المالك قيمة الاغراس
فتكون الارض والاشجار له وكذا الحكم فى العارية اه (قوله ونى) الواو بمعنى او ط

(قوله كذا فى القنية) الاشارة لجمع ما ذكره المصنف وافق به فى الخبرية قائلا وانت على
علم ان الشرع يابى الضرر خصوصا والناس على هذا وفى القلع ضرر عليهم وفى الحديث
الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار اه وافق به فى الحامدية لكنه فى الخبرية افق
فى موضع آخر بخلافه وقال يقطع وتسلم الارض لناظر الوقف كما صرح به المتون قاطبة اه اقول
وحيث كان مخالفا للمتون فكيف يسوغ الاتقاء به مع انه من كلام القنية ولا يعمل بما فيها
اذا خالف غيره كما صرح به ابن وهبان وغيره وما فى المتون قد اقره الشراح واحباب الفتاوى
وانما اختلفوا فى تملك المؤجر البناء والغرس جبرا على المستأجر كما مر وحيث قدم ما فى
الشروح على ما اتفق عليه احباب الفتاوى فى تلك المسئلة فما اتفق عليه الكل اولى بالتقديم
فليت المصنف بل يذكره فى مته وما اجاب به ابوالسعود فى حاشية مسكن بان ما فى القنية
مفروض فيما اذا اشترط الاستبقاء وما مر فى المتن من اشتراط رضا المؤجر فيما اذا لم يشترط
الاستبقاء لايبنى المخالفة لان ما فى المتون مطلق ومفاهيمها حجة مع انه قد يقال هذا الشرط مفسد
لما فيه من نفع المستأجر ان لم يؤد الى استيلائه على الوقف وتصرفه فيه تصرف الملك كما
هو مشاهد فى زماننا ويصير يستأجره بما قل وهان ويدعى ان الزيادة عليه ظلم وهتان
ومشأ ذلك من النظر اعمى الله أنظارهم طمعا فى الرشوة التى يسمنونها بالخدمة على ان
ما فى القنية لو قوى بما ذكره الحصاص كما يأتى وفرض ان ذلك صار صالحا لمعارضة المتون
والشروح والفتاوى لا يفتى به لما مر انه يفتى بكل ما هو اتفق للوقف مما اختلف العلماء
فيه ونوا عليه تصحيح القول بفسخ الحارة لزيادة اجر المثل للمدة كما مر وكل ذلك صار
الامر فيه بالعكس فى زماننا حتى ان القضاة حيث لم يجدوا حيلة فى المذهب على الوقف توسلوا
اليها بمذهب الغير قال الامر الى الاستيلاء على الاوقاف وانداس المساجد والمدارس
والعلماء واقفار المستحقين وذراى الواقفين واذا تكلم احد بين الناس بذلك يعدون
كلامه منكرا من القول وهذه بلية قديمة فقد ذكر العلامة قتالى زاده ماملخصه ان مسئلة
البناء والغرس على ارض الوقف كثيرة الوقوع فى البلد ان خصوصا فى دمشق فان بساتينها
كثيرة وأكثرها أوقاف غرسها المستأجرون وجعلوها أملاكا وأكثر اجارتها بأقل من
اجر المثل اما ابتداء واما بزيادة الرغبات وكذلك حوايت البلدان فاذا طلب المتولى او القاضى
رفع اجاراتها الى اجر المثل يتظلم المستأجرون ويرغمون انه ظالمون كما قال الشاعر
تشكو الحطب ويشكو وهى ظالمة كالقوس تصبى الرمايا وهى مرنان

(ولو استأجر ارض وقف
وغرس فيها) ونى (ثم)
مضت مدة الاجارة
فالمستأجر استيفأوها
بأجر المثل اذا لم يكن
فى ذلك ضرر) بالوقف
(ولو ابى الموقوف عليهم
الانقاع ليس لهم ذلك)
كذا فى القنية قول فى البحر
وبهذا تعلم مسئلة الارض

المرنة اسم صوت القوس
والمرنان مثله يحتاج اه منه

قوله اسم صوت القوس
الذى فى الصيحات والمرنة
القوس الخ اه

المحتكرة وهي منقولة

ايضا في أوقف الخصاص
(والرطبة) لعدم نهايتها
(كالشجر) فتتعلق بعد
مضى المدة ثم المراد
بالرطبة ما سبق أصله في
الأرض أبدا وأما يقطف
ورقه ويباع أو زهره وما
إذا كان له نهاية معلومة كما
في النخل والجزر
والباذنجان فينبغي أن يكون
كالزراع يترك بأجر المثل
إلى نهايته كذا حره المصنف
في حواشي الكثر وقواه
بما في معاملة الحائنة
فليحفظ قلت بقوله نهاية
معلومة لكنها بعيدة
طويلة كالقصب فيكون
كالشجر كما في فتاوى ابن
الجبلي فليحفظ (والزراع
يترك بأجر المثل إلى أدراكه)
رعاية للحائنين لأن له نهاية
كامر (بخلاف موت أحدها
قبل أدراكه فإنه يترك
بالمسعى على حاله) إلى
الحصاد وإن انقضت
الاجارة لأن إقامه على مكان
أولى مادامت المدة باقية أما
بعدها فبأجر المثل (ويلحق
بالمستأجر المستعير)
٤ قوله بخلاف الموت
هكذا بخطه والذي
في نسخ الشارح بخلاف
موت أحدهما بمجر وليحذر
١ هـ مصححه

وبعض الصدور والأكابر يعاونونهم ويزعمون أن هذا تحريك فتنة على الناس وإن الصواب
إبقاء الأمور على ما هي عليه وإن شر الأمور محدثاتها ولا يعلمون أن الشر في اغتناء العين
عن الشرع وإن إحياء السنة عند فساد الأمة من فضل الجهاد واجزال القرب فيجب على كل
قاض عادل عالم وعلى كل قيم أمين غير ظالم أن ينظر في الآوة فإن كان بحيث إذا رفع البناء
والغرس تستأجر بأكثر أن يفسخ الاجارة ويرفع بناء وغرسه أو يقبلها بهذه الاجارة وفلما
يضر الرفع بالأرض فإن الغالب أن فيه نفعاً وغبطة للوقف إلى آخر ما قال رحمه الله تعالى وهذا
علم في ورق ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله المحتكرة) قال في الحثيرة الاستحكار
عقد اجارة يقصد بها استبقاء الأرض مقررة للبناء والغرس أو لاحدهما (قوله وهي
منقولة الخ) الضمير لمسئلة الفينة والمقصود تقويتها فيكون مخصصا لكلام المتن ووجهه
امكان رعاية الحائنين من غير ضرر وعدم الفائدة في القلع اذ لو قامت لتأخر بأكثر وعليه
فلومات المسأجر فلورثته الاستبقاء ولو حصل ضرر ما بان كان هو أو وارثه منافسا أو سيئ
المعاملة أو متغلبا يخشى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يجبر الموقوف عليهم
تأمل رملى ملخصا وقد أفتى بخلافه في فتاواه قيل باب ضمان الاجير في خصوص الأرض
المحتكرة فقال للقيم أن يطالب برفع البناء وتسليم الأرض فارغة كما هو مستفاد من إطلاقهم
اه ولا يخفى أن الضرر الآن متحقق وقد صرح في الاسماء لو تبين أن المستأجر يخاف
منه على رقة الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده اه فكيف تؤجر منه بعد
مضى مدتها (قوله والرطبة كالشجر) هذه من مسائل المتن فصل المصنف بينها وبين
ما قبلها بعبارة الفينة فقله كالشجر أى في الحكم المار من لزوم القاع إلا أن يفرض المؤجر
قيمتها الخ وبه ظهر أن قول الشارح فتعلق الخ تقريع صحيح وليس تقريعا على ما في الفينة
فافهم (قوله أو زهره) الأولى التعبير بالخمر ليعلم الزهر وغيره ط (قوله كافي النخل) يضم
الفاء وفيه أن النخل والجزر ليسا من الرطبة بل يقلعان مرة واحدة ثم لا يعودان ط (قوله
وقواه بما في معاملة الحائنة) المعاملة المساقاة ذكر في الهندية لو دفع أرضا لزراع فيها الرطاب
أو دفع أرضا فيها اصول رطبة باقية ولم يسم المدة فإن كان شيئا ليس لأبداء نباته ولا لانتهاه جذه
وقت معلوم فالعاملة فاسدة فإن كان وقت جذه معلوما بمجوز ويقع على الجزء الأولى كما في
الشجرة المثمرة ط (قوله قلت بقى الخ) الباذنجان من هذا القبيل في بعض البلاد وكذا
اليقيا سائحان (قوله والزراع يترك الخ) أى بالقضاء أو الرضا كما سيأتى (قوله رعاية
للحائنين) أى جانب المؤجر بإيجاب أجر المثل له وجانب المستأجر بإبقائه زرعته إلى انتهاء (قوله
بخلاف الموت) والفرق كما يشير إليه الشارح أنه باتهاء مدة الاجارة لم يبق حكم ما تراضيا من
المدة الا ترى أنه باقتضاء المدة ارتفعت هي فاحتيج إلى تسمية جديدة ولا كذلك قبل انقضائها
لأنه بقى بعض المدة التى سماها فلم يرفع حكمها فاستغنى عن تسمية جديدة الثاني (قوله وإن
انقضت الاجارة) يخالف ما في الباب الخامس من جواهر الفتاوى لو استأجر من رجل
أرضا ثم مات أحد المستأجرين لا يفسخ بموته إذا كان الزرع في الأرض ويترك في يد ورثته
بالمسعى لأجر المثل حتى يدرك الزرع وهو الصحيح بخلاف ما إذا انقضت المدة الخ ومثاه

ماسيد كرا الشارح في باب فسخ الاجارة عن المنية انه يبقى العقد بالمسمى حتى يدرك فتأمل ثم رأيت في البدائع ان وجوب المسمى استحسان والقياس ان يجب اجر المثل لان العقد انفسخ حقيقة وانما ابقياه حكما فاشبه شبهة العقد فوجب اجر المثل كالمو استوفاهما بعد انقضاء المدة اه ف قوله لا تنفسخ وقوله يبقى العقد اى حكما لا حقيقة (تنبيه) لو فاسخا عقد اجارة والزرع يقل قبل لا يترك وقيل يترك ذخيرة واقتصر في التزاية على الاول لان المستأجر رضى به (قوله) فيترك الى ادراكه باجر المثل اى سواء وقها او لا وفي الكلام اشعار بانه استعارها للزرع وقدم في العارية انه لو استعارها للبناء والغرس صح وله الرجوع متى شاء ويكلفه قلعهما الا اذا كان فيه مضرة بالارض فيترك بالقيمة مقلوعين وان وقت العارية فرجع قبله ضمن للمستعير مانقص بالقلع وقدمنا الكلام عليه (قوله مطلقا) اى وان لم يدرك ط (قوله) حتى لا يجب الخ هذا في غير ما استأنه المتأخرون من الوقت والمعد للاستغلال ومال اليتيم فانها اذامضت المدة وبقي الزرع بعدها حتى ادرك يقضى باجر المثل لما زاد على المدة مطلقا شر نبالية (قوله) للركوب والمحمل لكن لو استأجرها للحمل للركوب بخلاف العكس فلو حمل عليها لأجر عليه لان الركوب يسمى حملا يقال حمل معه غيره لا العكس بحر عن الخلاصة مختصرا وفيه عن العمادية استأجرها لحمل حنطة من موضع الى منزله يوما الى الليل لحمل وكما رجع كان يركبها قال الرازى يضمن لو غلبت وقال ابو الليث في الاستحسان لا لجريان العادة والاذن دلالة اه فالخاصل انهم اتفقوا على انها لو للحمل للركوب لكن الرازى قيده بان لا يجمع بينهما والفقهاء عه اه (قوله) والثوب للبس) ويكفى في استئجاره التمكن منه وان لم يلبس وهو كالكسكى وفي الدابة لا يكتفى بالتمكن لما في العمادية استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فامسكها في منزله في المصر لا يجب الاجر ويضمن لو هلك اه بحر ملخصا ومرة تمامه (قوله) ليجنبها) يقال جنب الدابة جنباً بالتحريك وقادها الى جنبه ومنه قوله خيل جنبه شدد للكثرة والحزبية الدابة تقاد وكل طائع متقاد جنب و الاجنب الذى لا يتقاد صحاح ملخصا (قوله) جنبية بين يديه) اى مفادة كما علم بتمامه وكان التقيد بالظرف للعادة والا فظاهر الصحاح الاطلاق (قوله) ولا يركبها) لم يصرح بمفهومه وهو يفيد انه لو استأجرها لهما يصح نظرا للركوب وغيره تبع له ويحرج ط اقول ذكر في الخلاصة والتاريخانية بعد سرد نظائر هذه المسئلة ان الاجارة فاسدة ولا اجر له الا اذا كان الذى يستأجر قديكون يستأجر لينتفع به اه وظاهره انه اذا كان كذلك فعليه الاجر وان لم يذكر الركوب ونحوه فاذا استأجرها لهما لمزمه بالاولى هذا بالنظر الى لزوم الاجر واما الصحة فراجعة الى بيان المنفعة (قوله) ليصل فيه) وقع في عبارة الحانية استأجر بيتا من مسلم يصلى فيه واحترز به ابن وهبان عن الكافر قال ابن الشحنة ينبغي كون مفهومه مهجورا لان العلة جهل المدة فلو علمت تصح وكذلك جعلت كون المنفعة غير مقصودة فتأمل اه ملخصا اقول وفي التاريخانية استأجر الذم من الذى بيتا يصلى فيه لا يجوز ولو استأجر من المسلم ببيعة ليصلى فيها لا يجوز ايضا ولو فى السواد جاز ولو استأجر مسلم من مسلم بيتا يجعله مسجدا يصلى فيه لا يجوز في قول علما شافيا لان الاستئجار على ما هو طاعة لا يجوز وكذلك الذى يستأجر رجلا ليصلى بهم لا يجوز اه ملخصا وفيه التصريح بان المسلم

فيترك الى ادراكه بأجر المثل (واما الغاصب فيؤمر بالقلع مطلقا) لظلمه ثم المراد بقوله لم يترك الزرع بأجر اى بقضاء أو بعقدها حتى لا يجب الاجر الا باحدها كما في القضية فلحفظ بحر (و) تصح (اجارة الدابة للركوب والمحمل والثوب للبس لا) تصح اجارة الدابة ليجنبها) اى ليحملها جنبية بين يديه (ولا يركبها ولا) تصح اجارتها ايضا (لا) جل ان (يربطها على باب داره ليراه الناس) فيقولوا له فرس (او) لاجل ان (يزين بيته) أو حانوته (بالثوب) لما قدمنا ان هذه منفعة غير مقصودة من العين واذا فسدت فلا أجر وكذلك استأجر بيتا ليصلى فيه أو طبيباً ليشمه

غير قيد وان العلة غير ماذ كره ومفاده عدم الجواز وان بين المدة (قوله او كتابا الخ) لان القراءة ان كانت طاعة كالقرآن او معصية كالغناء فالاجارة عليها لانه يجوز وان كانت مباحة كالادب والشعر فهذا مباح له قبل الاجارة فلا يجوز ولو انعدت تنعقد على الحمل وتقلب الاوراق والاجارة عليه لا تنعقد ولو نص عليه لانه فائدة فيه للمستأجر ولو الجلية (قوله وان يقبدها) صادق الاطلاق كقوله للركوب اوليس مثالا لم يزد عليه وبالتعميم كقوله على ان اركب أو ألبس من شئت وهذا هو المراد هنا كان المراد الاول بقول الشارع بعده ولو لم يبين ولكن في التعبيرين خفا فافهم والفرق انه في الاطلاق صار الركوبان مثلامن شخصين كالجنسين فيكون المعقود عليه مجهولا وفي التعميم رضى المالك بالقدر الذى يحصل في ضمن الركوب فصار المعقود عليه معلوما أفاده في البحر (قوله فسدت) ومثله الحمل لما في البرازية استأجر ولم يذكر ما يحمل فسدت وفي الخاتمة ليطحن بها كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الشعير او نحوهم ذكر في الكتاب انه يجوز وان لم يبين مقداره وقال خواهرزاده لا بد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى (قوله وتقلب صحبحة بركوها) سواء ركبها او اركبها ويجب المسمى استحسانا لزوال الجهالة يجعل التمين انتهاء كالتعين ابتداء ولا ضمان بالهلاك لعدم المخالفة زيلى ملخصا (قوله ضمن) لانه صار متعديا لان الركوب واللبس مما يتفاوت فيه الناس فرب خفيف جاهل اضر على الدابة من ثقل عالم (قوله وان سلم) لانه يكون غاصبا ومنافع الغصب غير مضمونة الا بما استثنى ط (قوله وانه لا يوهن) اى بالفعل وان كان ممان شانه ان يوهن فافهم (قوله لانه مع الضمان تمتع) لتليل لقوله ولا اجر عليه لكنه خاص بحالة العطب فان سلم فقد مر تلبيه (قوله ومثله في الحكم) اى في كونه بضمن اذا عطب مع المخالفة والقيد بحر (قوله كالنسطاط) قال في الدرر حتى لو استأجره فدفعه الى غيره اجارة او اعارة فنصبه وسكن فيه ضمن عند ابي يوسف لتفاوت الناس في نصبه واختيار مكانه وضرب اوتاده وعند محمد لا يضمن لانه للسكنى فصار كالدراة وقوله ضمن عند ابي يوسف قل ابو السعود اى ان كان قيد بأن يستعمله بنفسه حموى وكذا عند ابي حنيفة على ما نقله شيخنا عن المفتاح و في التاترخانية استأجر قبة لنصبها في بيته شهر اربعة دراهم جاز وان لم يسم مكان النصب ولو نصبها في الشمس أو المطر وكان فيه ضرر عليها ضمن ولا أجر وان سلمت عليه الاجر استحسننا وان نصبها في دار أخرى في ذلك المصير لا يضمن وان أخرجهها الى السواد لا أجر سلمت أو هلكت ولو استأجر فسطاطا يخرج به الى مكة انه ان يستظل بنفسه وبغيره لعدم التفاوت ولو انقطع أطنبه وانكسر عموده فلم يستطع نصبه لا أجر وان اختلف في مقدار الانتفاع فاقول للمستأجر وان في أصله حكم الحال كمسئلة الطاحون وتامه فيها (قوله له أن يسكن غيره) اى غير ذلك الواحد وفي شرح الزيلعي أول الباب وله اى للمستأجر ان يسكن غيره معه او منفردا لان كثرة السكان لا تضربها بل تزيد في عمارتها لان خراب المسكن بترك السكن اه وقد منا أن له ذلك وان شرط أن يسكن وحده منفردا فاقبل ان سكنى الواحد ليس كسكنى الجماعة بحث معارض للمنفول وان كان ظاهرا لكن فديقال معنى كلامهم أن له أن يسكن غيره في بقية بيوت الدار لانه اذا سكن في بيت منها وترك الباقي خاليا يلزم

أو كتابا ولو شعرا ليقرأه او مصحفا شرح و هجائية (وان لم يقبدها برأكب ولا بلس أركب وألبس من شاء) وتعين أول راكب ولا بلس وان لم يبين من يركبها فسدت للجهالة وتقلب صحبحة بركوها (وان قيد برأكب او لاس فخالف ضمن اذا عطبت ولا اجر عليه وان خالف حانوت قيد فيه حداد مثلا حيث يجب الاجر اذا سلم لانه لما سلم علم انه لم يخالف وانه مما لا يوهن الدار كما في الغاية لانه مع الضمان تمتع (ومثله) في الحكم (كل ما يختلف بالمستعمل) كالنسطاط (وفيما لا يختلف فيه بطل تقييده به كالمو شرط سكنى واحد له ان يسكن غيره)

الضرر لعدم تقدره من وكف المطر ونحوه مما يخبرها تأمل (قوله لأمرا) أى اول الباب
 (قوله ككبر) الكبر قدر والبر نوع والكرستون قفيز أو القفيز ثمانية مكاتيك والمكوك
 صاع ونصف فيكون اثني عشر وسقما صباح وهذا عنداهل بغداد والكوفة ط عن الجوى
 (قوله له حمل مثله) أى في الضرر بشرط التساوى في الوزن وما في الدرر من قوله وان تساوى
 في الوزن قل الضرر لئلا الواو فيه زائدة (قوله مقدرة) أى معينة قدرا فدخل فيه زراعة
 الأرض اذا عين نوعا للزراعة له ان يزرع مثله واخف لا ضرر كما في البحر (قوله او مثلها) كالجو
 حمل كبر بل غير بدل كبره قال في البحر وغاط من مثل بالشعير للمثل لانه يلزم عليه انه لو استأجرا
 حمل كبر شعير له ان يحمل كره خطه وليس كذلك لانه فوقه (قوله او دونها) ككبر شعير بدل
 كبره لانه اخف وزنا (قوله ومنه) أى مما لم يجزح (قوله لا شعير فى الاصح) أى لو عين قدرا
 من الخطة فحمل مثل وزنه شعير جاز فلا يضمن لو عطلت استحسانا وهو الاصح لان ضرر الشعير
 فى حق الدابة عند استوائهما وزنا اخف من ضرر الخطة لانه يأخذ من ظهر الدابة اكثر مما
 تأخذ الخطة فيكون اخف عليها بالانسياط بخلاف ما اذا حمل مثل وزن الخطة قطنا لانه
 يأخذ من ظهرها اكثر من الخطة وفيه حرارة فكان اضر عليها من الخطة فصار كما اذا حمل
 عليها تبن او حطب او كذا الو حمل مثل وزنها حديدا او ملحا لانه يجتمع فى مكان واحد من ظهرها
 فيضرها فحاصله متى كان ضررا حادها فوق ضرر الآ خر من وجه لا يجوز وان كان اخف
 ضرر من وجه آخر كذا افاده الزيلعي اقول ولم يذكر ما يضمن فى هذه الاوجه وحاصل ما فى
 البدائع ان الخلاف الموجب للضمن اما فى الجنس او فى القدر او الصفة فالاول كما اذا
 استأجرها حمل كبر شعير فحمل كره خطه يضمن كل القيمة لانها جنس آخر واقل فصار غاصبا
 ولا أجر لانها لا يجتمعان والثانى كما اذا استأجرها ليحمل عشرة أفتره خطه فحمل أحد عشر
 فان سلمت لزم المسمى والاضمن جزأ من أحد عشر جزأ من قيمتها والثالث كما اذا استأجرها
 ليحمل مائة رطل قطن فحمل مثل وزنه أو أقل حديد يضمن قيمتها لان الضرر ليس للثقل فلم
 يكن مأذونا ولا جازما قلنا وسيأتى تمامه (قوله ولو اردف) الردف من تحمله خلفه على
 ظهر الدابة واحتزبه عمالو أقدمه فى السرج ويأتى الكلام فيه (قوله يضمن النصف) أى
 سواء كان اخف او اقل اتقانى لان ركوب احدهما مأذون فيه دون الآخر وعليه الاجرة
 لانه استوفى العقود عليه وزيادة غير ان الزيادة استوفيت من غير عقد فلا يجابها الاجر بدائع
 (قوله والاعتبار للثقل) أى فلا يضمن بقدر ما زاد وزنا فصار كحائط بين شريكين أنالنا
 المهد على احدهما فوقت منه آجرة على رجل فعلى المشهد عليه نصف الدابة وان كان نصيبه
 من الحائط اقل من النصف لان التلف ما حصل بالثقل بل بالجرح والجراحة اليسيرة
 كالكتيرة فى الضمان كمن جرح انسانا جراحة وجرحه آخر جراحتين فأت ضمنا نصفين بدائع
 (قوله بكل حال) أى وان كان لا يستمسك ط (قوله لكونه فى مكان واحد) فيكون اشق
 على الدابة زيلعي (قوله صغير الا يستمسك) محترز قوله من يستمسك وانظر هل الكبير الذى
 لا يستمسك كالصغير (قوله بقدر ثقله) ذكره الزيلعي والاتقانى وهو مخالف للتعديل السابق
 تأمل والعلة انه لعدم استمسكه اعتبر كحمل اتقانى وعليه الكبير العاجز مثله فليراجع (قوله

لأمرا أن التقييد غير مفيد
 (وان سمي نوعا او قدرا
 ككبر به حمل مثله واخف
 لا أضر كالملاح) والاصل
 ان من استحق منفعة
 مقدرة بالعقد فاستوفها
 او مثلها او دونها جاز
 ولو أكثر لم يجز ومنه
 تحميل وزن البر قطنا
 لا شعيرا فى الاصح (ولو
 اردف من يستمسك
 بنفسه وعطبت الدابة
 يضمن النصف) ولا اعتبار
 للثقل لان الأذى غير
 موزون وهذا (ان كانت
 الدابة تطبق حمل الاثنين
 والا فلكل) بكل حال
 (كما لو حمل) الراكب
 (على عاتقه) فانه يضمن
 الكل (وان كانت تطبق
 حملهما) لكونه فى مكان
 واحد (وان كان) الردف
 صغيرا لا يستمسك يضمن
 بقدر ثقله)

كحمله شيئاً آخر ولو من ملك صاحبها ﴿٣٩﴾ كوله النافعة لعدم الاذن وليس المراد ان الرجل يوزن بل ان

يسأل اهل الخبرة كـ يزيد
ولو ركب على موضع الحمل
ضمن الكل لما مر وكذا
لو ليس شيئاً كثيرة ولو
ما يلبسه الناس ضمن
بقدر ما زاد محتج (واذا
هلك بعد بلوغ المقصد
وجب جميع الاجر)
لو ركب بنفسه (مع التمتع)
اي لنصف القيمة لو ركب
غيره ثم ان ضمن الراكب
لا يرجع وان ضمن
الرديف رجع ولو مستأجراً
من المستأجر والا قيد
بكونها عطبت لو
سلمت لزم المسمى فقط
وبكونه اردفه لانه واقعه
في السرج صار غائباً فلا
اجر عليه بجر عن الغاية
لكن في السراج عن
المشكك ما يخالفه فليتأمل
عند الفتوى كيف وفي
الاشياء وغيرها ان الاجر
والضمان لا يجتمعان (واذا
استأجرها ليحمل عليها
مقداراً فحمل عليها أكثر
منه فعطبت ضمن ما زاد
الثقل) وهذا اذا حملها
المستأجر (فان حملها
صاحبها) بيده (وحده)
فلا ضمان على المستأجر
لانه هو المباشر عمادية
(وان حملاً) الحمل (معاً)
وضعا عليها

كحمله شيئاً آخر) اي فانه يضمن بقدر الزيادة اذا لم يركب على موضع الحمل (قوله ليس
المراد الخ) جواب عما يقال قدر الزيادة المحمولة لا تعرف الا بعد وزنها ووزن الرجل فيخالف
ما مر من ان الأدمى غير موزون (قوله لما مر) اي من كونهما في مكان واحد (قوله وكذا
لو ليس شيئاً كثيرة) اي يضمن الكل لو ليس أكثر مما كان عليه وقت الاستئجار وكان مما
لا يلبسه الناس عادة كذا يفهم من المجتبي (قوله لو ركب بنفسه) أشار به مع ما بعده الى
ما قاله في البحر لا يقال كيف اجتمع الاجر والضمان لانا نقول ان الضمان لو ركب غيره
والاجر لو ركب بنفسه وسيأتي ايضاحه (قوله لو ركب غيره) اي لو من يستمسك والا فقد
تقدم التصريح بأنه يضمن بقدر ثقله لا النصف فافهم (قوله ثم ان ضمن الراكب) اراد
بالراكب المستأجر (قوله لا يرجع) اي على الرديف لانه ملكها بالضمان فصار الرديف
راكباً بابتهاؤه فلا رجوع عليه سواء كان الرديف مستأجراً منه او مستعيراً رحتي (قوله
رجع) اي على الراكب لانه غره في ضمن عقد المعاوضة بخلاف ما لو كان مستعيراً فلا رجوع
لانه لم يضمن له السلامة حيث لم يكن بينهما عقد رحتي (قوله والا) اي والا يكن الرديف
مستأجراً من المردف بل كان مستعيراً (قوله لانه لو سلمت) اي في جميع الصور (قوله عن
الغاية) اي غاية البيان ونصها هذا اذا اردفه حتى صار الأجنبي كالتابع له فاما اذا أقعده
في السرج صار غائباً ولم يجب عليه شيء من الاجر لانه رفع يده عن الغاية واقعها في يد
متعدية فصار ضماناً والاجر لا يجتمع بالضمان اه وعزاه الى شرح الكافي للابي جاب (قوله
لكن في السراج الخ) فانه قال قوله فاردف رجلاً معه خرج مخرج العادة لان العادة ان المستأجر
يكون اصلاً ولا يكون رديفاً المستأجر لو جعل نفسه رديفاً وغيره اصلاً فحكمه كذلك اه
اي فيجب عليه ايضاً النصف لو تعاقب مع لزوم الاجر كما مر عن البدائع ولولا ليطبق فالكل
وحيث جعله في الغاية مقابلاً الاول وصرح بأنه لم يجب عليه شيء من الاجر فهو صريح في
الخاتمة خلافاً لـ وهم (قوله فليتأمل عند الفتوى) إشارة الى اشكاله فلا ينبغي الاقدام
على الاتباعه قبل ظهور وجهه (قوله كيف وفي الاشياء الخ) استبعاد لما في السراج وبيان
لوجه التوقف عند الفتوى فانه مخالف للقاعدة المذكورة (قوله لا يجتمعان) اي وهذا
صار غائباً وضمن ملكه مستنداً فاذا أزمناه الاجر بارتدافه لزم اجتماعهما لوجوب الاجر
فيما ملكه والفرق بينه وبين ما لو اردف غيره انه هنالما اخرجها من يده صار غائباً كـ
استأجرها ليركب بنفسه فاركب غيره يجب كل القيمة كما مر فاذا ارتدف خلفه صار تابعاً
ولا يمكن وجوب الاجر بارتدافه لما قلنا اما لو ركب في السرج فقد أتى بما هو مأذون فيه
فاذا اردف غيره فقد خالف فيما شغله بغيره ولا يملك شيئاً بالضمان فيما شغله بركوب نفسه
وجميع المسمى بمقابلة ذلك وانما يضمن ما شغله بركوب الغير ولا اجر بمقابلة ذلك ليستق
عنه واذا رجعت النهاية اتضح لك ما قررناه فافهم (قوله اكثر منه) اشار الى انه من جنس
المسمى كما يأتي مع ذكر محترزه (قوله ضمن ما زاد الثقل) اشار الى ان الضمان في مقابلة الزائد
والاجر في مقابلة الحمل المسمى فلم يجتمع كما مر نظيره أفاده في البحر وسيشير اليه بعد ايضاً
(قوله عمادية) وعبارتها كافي البحر استكرى ابلاً على ان يحمل كل بعير مائة رطل فحصل مائة

(وجوب النصف على المستأجر) بفعله وهدر فعل ربهما يجتبي (ولو) ٣٢ كان البر متلافي جولقين (محمل كل واحد)

وحسين الى ذلك المحل ثم أتى الجمال بآله واخلبه المستكرى انه ليس كل حمل الامانة وطل
فحمل الجمال الى ذلك الموضع وقد عبط بعض الابل لضمان على المستكرى لان صاحب
الجمال هو الذي حمل فقال له كان ينبغي لك ان تزن اولاه (قوله وجوب النصف) اى وجب
عليه من قيمة الدابة ما يقابل النصف من الزيادة ثم ما فى المتن نقله فى المتن عن المحيط ونقل
بعده عن الخلاصة انه يضمن ربع القيمة ومثله فى التاترخانية عن الذخيرة والشرنبلالية عن
تتمة التناوى قال صواب ان المراد الربع اذا كانت الزيادة مساوية للعشروط لما فى البرازية
استأجره ليحمل عشرة مخاتيم فجعل عشرين وحلله ما ضمن ربع القيمة لان النصف
ما ذون والنصف لا يقبض هذا النصف (قوله فى جولقين) الجواق بكسر الجيم واللام
وبضم الجيم وفتح الهمزة وكسرها واء معروفة جمه جواق كصحائف وجواق وجواقات
قاعوس فيحه ان يرسم بعد الواو والف فى مثاه ومفرده ايضا وهو خلاف ما رأيت فى النسخ
(قوله او متعاقبا) يذكره فى المتن ولم أره فى عبارة غاية البيان (قوله ومفاده) انما
يكون مفاده ذلك لو غير فى الغاية بقوله او متعاقبا وانما عبر بقوله ووضعاه على الدابة جميعا
وعزاه الى تتمة الفتاوى وهكذا عبر فى التاترخانية عن الذخيرة وهكذا عبر فى الخلاصة وزاد
بعده وكذا لو حمل المستأجر اولاه فى الغاية لا يخالف ما فى الخلاصة بل زاد فى الخلاصة
مسئلة أخرى لفهم من كلام الغاية وهى ما ذكره الماتن من التفصيل ولوفرض ان قوله
او متعاقبا موجود فى عبارة الغاية فهو مفهوم وما فى الخلاصة منطوق صريح فكيف يعدل
عنه وقد قالوا ان صاحب الخلاصة من اجل من يعتمد عليه فيجب الصير الى ما قاله اتباعا
للتقل والله تعالى اعلم (قوله فتنه) اقول تنبه لما قدمته لك فهو اظهر (قوله اى
ما مر من الحكم) وهو ضمان ما زاد النقل فى المسئلة الاولى ط (قوله الاجر للحمل) اى
جواب عن اجتماعهما كما قدمناه آنف (قوله وأفاد) لان الزيادة من جنس المزيد عليه
ط (قوله ثم حمل عليها الزيادة وحدها) قيده فى التاترخانية بما لو حملها على مكان المسحى فلو
فى مكان آخر ضمن قدر الزيادة ومثله فى جامع الفصولين وفيه ايضا بخلافه ما لو استأجر نورا
ليطحن به عشرة مخاتيم فطحن احد عشر او ليكرب به جريبا فكرب جريبا ونصفا فلك
ضمن كل القيمة اذا الطحن يكون شيئا فشيئا فلما طحن عشرة انتهى العقد فهو فى الزيادة مخائف
من كل وجه فضمن كلها والجمال يكون دفعة وبعضه مأذون فيه فلا يضمن بقدره اه (قوله قال
ولم يتعرضوا له) اقول صرح به فى البدائع كما قدمناه (قوله ومنه علم) اى علم انه ان زاد
شيئا وسلمت انه يجب المسحى فقط وان كان لا يحل له الزيادة الا برضا المكارى ولهذا قالوا ينبغي
ان يرى المكارى جميع ما يحمله بحره ولهذا روى عن بعضهم انه دفع اليه صديق له كتابا
ليوصاه فقال حتى استأذن من الجمال اه وهذا روى عن قدرا وسيد ذكر المصنف فى المتفرقات انه
يصح استئجار حمل ليحمل عليه محملا ورايين الى مكة وله الحمل المتساو ورؤيته احب
(فرع) فى المتن عن الحائنية ليس لرب الدابة وضع متاعه مع حمل المستأجر فان وضع وبلغت
المقصد لا ينقص شئ من الاجر بخلاف شغل المالك بعض الدار فانه ينقص بحسبه اه ملخصا
(قوله وكبحها) بالباء الموحدة والحاء المهملة فى المغرب كبج الدابة باللبام اذاردها وهوان

منهما (جولقا) اى وعاء
كعدل مثلا (وحده)
ووضعه عليها او متعاقبا
(لا ضمان على المستأجر)
ويحمل حمل المستأجر
ما كان مستحقا للعقد غاية
ومفاده انه لا ضمان على
المستأجر سواء تقدم او
تأخر وهو الوجه ومن
ثم عولنا عليه على خلاف
ما فى الخلاصة كذا فى
شرح المصنف قلت وما
فى الخلاصة هو ما يوجد
فى بعض نسخ المتن من قوله
(وكذا لا ضمان لو حمل
المستأجر اولا ثم رب الدابة
وان حملها ربهما اولا ثم
المستأجر ضمن نصف
القيمة) انتهى فتنه
(وهذا) اى ما مر من
الحكم (اذا كانت الدابة
المستأجرة (تطبيق مثله اما
اذا كانت لا تطبيق لجميع
القيمة لازم) على المستأجر
زايى (ويجب عليه كل)
الاجر للحمل والضمان
للزيادة غاية وافد بالزيادة
انها من جنس المسحى
فلو من غيره ضمن الكلى
كلو حمل المسحى وحده
ثم حمل عليها الزيادة وحدها
بحرق ولم يتعرضوا للاجر
اذا سلمت لظهور وجوب
المسحى فقط وان حمل

المستأجر لان منافع النصف لا تضمن عندنا ومنه علم حكم المكارى فى طريق مكة (وضعه ونضر بها وكبحها) بليجامها (نجز بها)

يجذبها الى نفسه لتقف ولا تجرى كذا في المنح - **(قوله)** لتقييد الاذن بالسلامة (لان السوق يتحقق بدون الضرب وانما ضرب للمبالغة **(قوله)** ضمن) اى الدية وعليه الكفارة بخلاف ضرب القاضي الحد والتعزير لان الضمان لا يجب بالواجب ط عن الحموى **(قوله)** لوقوعه) اى انما يضمن لان التأديب يمكن وقوعه بزجر وتعريك بدون ضرب ح وتعريك فرك الاذن **(قوله)** وقالوا لا يضمنان بالمتعارف) اى الاب والوصى لا يضمنان بالضرب المتعارف لانه لاصلاح الصغير فكان كضرب المعلم بل أولى لانه يستفيد ولاية الضرب منهما والخلاف جار في ضرب الدابة وكبحها ايضا لاستفادته بمطلق العقد وهذا بخلاف ضرب العبد المستأجر للخدمة حيث يضمن بالاجماع والفرق لهما انه يؤمر وينهى لفهمه فلا ضرورة الى ضربه وأطلق في ضرب الدابة وكبحها وهو محمول على ما اذا كان بغير اذن صاحبها فلو باذنه واصاب الموضع المعتاد لا يضمن بالاجماع كما في التارخانية **(قوله)** وفي الغاية عن التهمة الخ) ظاهره ان رجوعه في مسألة الصغير دون الدابة وبني ان يكون كذلك لان مسألة الدابة جرى عليها اصحاب المتون فلو ثبت رجوع الامام فيها لما مشوا على خلافه لان ما رجوع عنه المجتهد لم يكن مذهبه على ان المصنف مثنى في كتاب الجنايات على قول الامام في مسألة الصغير وعبر عن رجوعه بقيل وسبأى بيانه هناك ان شاء الله تعالى **(قوله)** لا يسوقها) اى المعتاد لما في التارخانية اذا عنف في السير ضمن اجماعا **(قوله)** وظاهر الهداية الخ) كذا قاله في البحر ولعله اخذه من تعليقه الضمان عند الامام بتقييد الاذن بالسلامة فيفيد ان الضرب مأذون فيه بشرط السلامة وفي معراج الدراية وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم نخس بعير جابر وضربه وكان ابو بكر نخس بعيره بمحجته ثم قال وفعل النبي صلى الله عليه وسلم يدل على اباحتها ولا يثنى الضمان لانه مفيد بشرط السلامة اه فالحاصل اباحة الضرب المعتاد للتأديب للمالك وغيره وله غير مستأجر تأمل **(قوله)** واما ضربه دابة نفسه الخ) قال في القنية وعند ابى حنيفة لا يضربها اصلا وان كانت ملكه وكذا حكم كل ما يستعمل من الحيوانات ثم قال لا يخاصم ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتأديب ويخاصم فيما زاد عليه كذا في البحر اقول الظاهر ان المراد بقول الامام لا يضربها اصلا اى لا ينفي له ذلك ولو للتأديب وان كان ضرب التأديب المعتاد مباحا فلا ينافى ما قدمناه وبدل عليه قوله لا يخاصم فيما يحتاج اليه للتأديب ونقل ط عن شرط الكثر للحموى قالوا يخاصم ضارب الحيوان بلا وجه لانه انكار حال مباشرة الشكر وملكه كل احد ولا يخاصم الضارب بوجه الا اذا ضرب الوجه فانه يمنع ولو بوجه وهذا معنى قول محمد في المبسوط ينال ضارب الحيوان لا بوجهه الا بوجهه **(قوله)** وبزنع السرج والايكاف) أفاد الحموى والشاشي ان مجرد نزع السرج موجب للضمان وفي الجوهرة استأجرها ليركبها بسرج لم يركبها عربا ولا يحد متاعا ولا يستاق ولا يثنى على ظهرها بل يركب على العرف والعادة ط ملخصا بقى لو استأجره عربا فأسرجه ففي كافى الحاكم يضمن وقال السبيعي في شرحه هذا لو حاربا لا يسرج مثله عادة فلو كان يسرج لا يضمن وقال القندوري فصل اصحابنا وقالوا ان ليركبه خارج المصر لا يضمن وكذا لو فيه وهو من ذوى الهيات والاضمن وهل يضمن كل القيمة او بقدر ما زاد صحح قاضيان في شرح

لتقييد الاذن بالسلامة حتى لو هلك الصغير بضرب الاب او الوصى للتأديب ضمن لوقوعه بزجر وتعريك وقالوا لا يضمنان بالمتعارف وفي الغاية عن التهمة الاصح رجوع الامام لقولهما (لا) يضمن (يسوقها) اتفاقا وظاهر الهداية ان للمستأجر الضرب للاذن العرفي واما ضربه دابة نفسه فقال في القنية عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى لا يضربها اصلا ويخاصم فيما زاد على التأديب (و) ضمن (بترع) السرج

الجامع الاول قلت وينبغي كون الاصح الثاني لانه كالحمل الزائد على الركوب غاية اليأسان ملخصا اقول وفيه نظر لما مر انه لو ركب موضع الحمل ضمن الكل وقد نقله الاتفاقى نفسه قدير وفي البحر ان ما في الكافي هو المذهب لانه ظاهر الرواية كما لا يخفى اهـ **(قوله و وضع الايكاف)** لامعنى لتقدير هذا المضاف فان معنى الايكاف وضع الاكاف - اى فقد اشبه عليه الايكاف مصدرا بالاكاف الذى هو اسم لما يوضع على ظهر الدابة ويمكن الجواب بان الاضافة بيانية والداعى لتقديره المضاف افادته انه معطوف على نزع لاعلى السرج تأمل **(قوله سواء وكف بمثله واولا)** لان الجنس مختلف لان الاكاف للحمل والسرج للركوب وكذا ينسبط احدها على ظهر الدابة مالا ينسبطه الآخر فصار نظير اختلاف الخططة والحديد زيلعى **(قوله وبالسراج)** معطوف على الايكاف والاولى حذف الباء الجارة وعطفه بأو كما فى الكثر لثلا يومه المعطف على نزع قال ابن الكمال اى ان نزع السرج واسرجه بسرج آخر فان كان هذا السرج مما لا يسرج هذا الحمار بمثله يضمن **(قوله جمع قيمته)** اى عند الامام فى رواية الجامع الصغير وقد مر ازيد فى رواية الاصل وهو قولهما هذا اذا كان الحمار يوكف بمثله وان كان لا يوكف اصلا او لا يوكف بمثله ضمن كل القيمة عندهم كذا فى الحقائق ابن كمال ونقل الشرنبلالى ان الفتوى على قولهما قال الزيلعى وتكلموا على معنى قولهما انه يضمن بحسابه وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة فنهى من قال انه مقدر بالمساحة حتى اذا كان السرج يأخذ من ظهر الدابة قدر شبرين والاكاف قدر اربعة اشبار فيضمن بحسابه وقبل يعتبر بالوزن **(قوله مكان الايكاف)** اى بدله **(قوله وكذا لو ابدله)** تشبيه بمحكم مفهوم المتن بقريضة التعليل والشراح تبع البحر والمنح والذى فى غاية اليأس هكذا وقال الكرخى ان لم يكن عليه لجام فالجمله فالايمان عليه اذا كان مثله يلجم بذلك اللجام وكذلك ان ابدله وذلك لان الحمار لا يختلف باللجام وغيره ولا يتلفبه فلم يضمن بالجامة اهـ **(قوله غير ماعينه المالك)** اى مالك الطعام كما فى الهداية وكذا مالك الدابة كما فى الغاية فلو لم يعين لاضمان بحر **(قوله بحيث لا يسلكه الناس)** واما اذا كان بحيث يسلك فظاهر الكتاب انه ان كان بينهما تفاوت ضمن والا فلا بحر ونقله الزيلعى عن الكافى والهداية معلا بانه عند عدم التفاوت لا يصح التعيين لعدم الفائدة **(قوله او حمله فى البحر)** اى حل المتاع **(قوله وان بلغ المنزل)** السماع فى بلغ بالتشديد اى وان بلغ الحمال المتاع الى ذلك الموضع المشروط ويجوز التخفيف على استاد الفعل الى المتاع اى ان بلغ المتاع الى ذلك الموضع اتفاقى **(قوله فله الاجر)** اى المسمى **(قوله لحصول المقصود)** لان جنس الطريق واحد فلا يظهر حكم الخلاف الا بظهور اثر التفاوت وهو الهلاك فاذا سلم بقى التفاوت صورة لامعنى فوجب المسمى اتفاقى **(قوله يزرع رطبة)** كالقلاء والطبيخ والباذنجان وما جرى مجراه ط عن السمرقندى **(قوله وامر بالبر)** الوالو للحال **(قوله لان الرطبة اضر من البر)** لانتشار عروقها وكثرة الحاجة الى سقيها فكان خلافا الى شرع اختلاف الجنس فيجب عليه جميع النقعن بخلاف ما لو اوردف غيره او زاد على المحمول المسمى حيث يضمن بحسابه لتافها بماؤون فيه وغيره فيضمن بقدر ما تعدى لاتحاد الجنس زيلعى ملخصا **(قوله ولا اجر)** اقول ينبغي ان يرجع جميع المسائل التى قيد

(و وضع) الايكاف (سواء وكف بمثله واولا وبالسراج بما لا يسرج) هذا الحمار (بمثله جميع قيمة) ولو بمثله واسرجهها مكان الايكاف لا يضمن الا اذا زاد وزنا فيضمن بحسابه ابن كمال (كما) يضمن (لو استأجرها بغير لجام فألجمها بلجام لا يلجم مثله) وكذا لو ابدله لان الحمار لا يختلف باللجام وغيره غاية (او سلك طريقا غير ماعينه المالك وتفاوتا) بعدا او وعرا او خوفا بحيث لا يسلكه الناس ابن كمال (او حمله فى البحر اذا قيد بالبر مطلقا) سلكه الناس او لا لحظر البحر فلو لم يقيد بالبر لاضمان (وان بلغ) المنزل (فله الاجر) لحصول المقصود (وضمن يزرع رطبة وامر بالبر) مانقص من الارض لان الرطبة اضر من البر (ولا اجر)

لانه غاصب الالفيا استثنى كما سيجي قيد بزور الاضر لانه بالاقول ضررا لا يضمن ويجب الاجر (و) ضمن (بخياطة قباء) (و) امر بقبض قيمة ثوبه وله) اى لصاحب الثوب (أخذ القباء ودفع أجر مثله) لا يجاوز المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة (وكذا اذا خاطه سراويل) ٣٥ وقد امر بالباء فان الحكم كذلك (في الاصح) فتقيد الدرر بالقباء

اتفاق (و) ضمن (بصبغة اصفر وقد امر بأحمر قيمة ثوب ابيض وان شاء) الملك (أخذه واعطاه مازاد الصبغ فيه ولا ابرله ولو صبغ دريئان لم يكن الصبغ فاحشا لا يضمن) (الصباغ) (وان) كان (فاحشا) عند اهل فقه (يضمن) قيمة ثوب ابيض خلاصة * (فروع) * قال للخطاط اقطع طوله وعرضه وكه كذا فجاء ناقصا ان قدر اصبع ونحوه عفو وان اكثر ضمنه قال ان كفاى قبصا فاقطعه بدرهم وخطه فقطعه ثم قال لا يكفيك ضمنه ولو قال لا يكفيني قبصا فقال نعم فقال اقطعه فقطعه ثم قال لا يكفيك لا يضمن * نزل الجمال في مفازة ولم يرتحل حتى قسد المال بسرقة او مطر ضمن لو السرقة والمطر غالبا خلاصة = وفي الاشياء استعان برجل في السوق لبيع متاعه فطلب منه اجرا فاعبره لعادتهم وكذا لو ادخل رجلا في حانوته ليعمل له * وفي الدرر دفع

فهاو التقيد مفيدا خالف طوري (قوله لانه غاصب) اى لما خالف صار غاصبا واستوفى المتفعة بالغصب ولا تجب الاجرة به زبلى (قوله الالفيا استثنى) قال في المنع قلت ما ذكره هانم عدم وجوب الاجر وجوب ما نقص من الارض مذهب المتقدمين من المشايخ وامام مذهب المتأخرين فيجب اجر المثل على الغاصب لارض الوقف واليتم والمعدلاستغلال كالحائض ونحوه (قوله وبخياطة قباء) القميص اذا قدم قبل كان قباء طاق فاذا خيط جانباه كان قميصا وهو المراد بالقرطى زبلى ملخصا وذكر الاتفاقى ان السماع في القرطى في الهداية يفتح الطاء وفي مقدمة الادب سمعا عن الثقات بالضم ولهما وجه (قوله وله أخذ القباء) اى في ظاهر الرواية لانه يشبه القميص من وجه فان الاتراك يستعملونه استعمال القميص وروى الحسن انه ليس له أخذه بل يترك الثوب ويضمنه قيمته (قوله ودفع أجر مثله) لانه غير عليه العمل فيغير عليه الاجر كالمو اشتراط على الحائك رقيقا خفاء صفيقا او بالعكس اتقانى وسيا في آخر الباب الآتى ما اذا اختلفا في المأمور به (قوله فان الحكم كذلك) وهو التخيير لاتحاد اصل المتفعة من الستر ودفع الحر والبرد ولوجود الموافقة في نفس الخياطة زبلى (قوله في الاصح) وقل يضمن بلا خيار للتفاوت في المتفعة والهيئة (قوله فتقيد الدرر) اى بقوله وبخياطة قباء ومثله في عامة المتون اتباعا للفظ محمد في الجامع الصغير لكن زاد بعده في الهداية والمتنى قوله وكذا اذا خاطه سراويل فأقاد ان القيد اتفاق (قوله قيمة ثوب ابيض) اى ان كان دفعه مالكة كذلك (قوله لا يضمن) اى وله الاجر المسمى فيها يظهر ط قلت يدل عليه ظاهر قوله الآتى ان قدر اصبع ونحوه عفو لكن في البرازية عن الخطاط امر = بزعفران ويشبع الصبغ ولم يشبع ضمنه قيمة ثوبه واأخذه واعطاه أجر المثل لا يزاد على المسمى تأمل (قوله عند اهل فقه) اى ضمنه (قوله كذا) راجع للثلاثة قبله (قوله عفو) اى وله الاجر كافي البرازية لقلة التفاوت ولعسر الاحتراز عنه والاولى فهو عفو (قوله ضمنه) لانه بما يحل بالمقصور فيعد اتلاف ط (قوله لا يضمن) لانه قطعه بأذنه وفي الاول اذن بقطعه بشرط الكفاية وكذا لو قال الخطاط نعم فقال المالك فأقطعه او اقطعه اذن ضمن اذ علق الاذن بشرط فصولين وفيه دفع اليه ثوبا ليخيطه فخاطه قبصا فاسد او علم به ربه ولبسه ليس له ان يضمنه اذ لبسه رضا وعلم منه مسائل كثيرة اه (قوله فاعبره لعادتهم) اى لعادة اهل السوق فان كانوا يعملون بأجر يجب أجر المثل والافلا (قوله اعتبر عرف البلدة الخ) فان كان العرف يشهد للاستاذ يحكم بأجر مثل تعام ذلك العمل وان شهد للمولى فأجر مثل الغلام على الاستاذ درر (قوله مطلقا في الاصح) اى استأجرها ذاهبا فقط أو ذاهبا وجائيا وقيل هذا اذا استأجرها ذاهبا فقط لانتهاء العقد بالوصول (قوله كافي العارية) بخلاف المودع لانه مأمور بالحفظ قصدا فيبقى الامر بعد المودع للوافق وفي الاجارة والاعارة مأمور به تبعا للاستعمال فاذا اقطع الاستعمال لم يبق هو نائباً هداية (قوله لا اجاره) لتقصه العمل وظاهره انه

غلامه وابنه لحائكم مدة كذا يعلمه التسريح وشرطه عليه كل شهر كذا جاز ولو لم يشترط فبعد التعليم طاب كل من المعلم والمولى أجران الآخر اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل = وفيها استأجر دابة الى موضع فلأجرها الى آخر ثم عاد الى الاول فعمطت ضمن مطلقا في الاصح كافي العارية وهو قولهما واليه رجع الامام كافي في جمع الفتاوى = وفيه خوف المكارى فرجع واعاد الحل لحله الاول لا أجر له

وينبغي ان يجبر على الاعادة * وفيه دفع ابريسا الى صباغ ليصبغه بكذا ثم ٣٦ قال لاصبغه وردة على فلم يرد ثم هلك

لاضبان * وفيه مثل ظهر الدين عن استأجر رجلا ليعمر له في الضيقة فلما خرج نزل المطر فامتنع بسببه هل له الاجر قال لا * استأجر دابة ليحملها كذا فمضت تحملها دونه هل للمستكرى الرجوع بحصته قال لا لانه رضى بذلك * استأجر رخي فتمعه الجيران عن الضحن لتوهين البناء وحكم القاضي بمنعه هل تسقط حصته مدة المنع قال لا ما لم يمنع حسانم الطحن * استأجر حمامسة ففرق مدة هل يجب كل الاجر قال انما يجب بقدر ما كان متفعلا وفي الوهابية * ويسقط في وقت العمارة مثل ما لو انه يهد بعض الدار فالهدم يحجز * وخالف في قدر العمارة أمر * يقدم فيها قوله لا للمعمّر * قلت ومفاده رجوع المستأجر بما ثبت على المؤجر بمجرد الامر يعني الا في تنور وبالوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خربت الدار سقط كل الاجر ولا تنسخ به ما لم يفسخها المستأجر بمحضرة المؤجر هو الاصح

لا أجر له بقدر ما سأل ايضا يدل عليه ما مر عند قوله استأجره لا يصال قط أو زاد فراجع به في لو خوفه ولم يرجع هل يضمن قال في البرازية استأجرها الى موضع واخبر بلصوص في الطريق فسلكه مع ذلك ولم يلتفت فأخذوها ان سلكه الناس مع سماعها ذلك الخبر لا يضمن والاضمن اه (قوله وينبغي ان يجبر على الاعادة) لبقاء العقد يدل عليه ما تقدم من ان الحياط لو فتح الثوب يجبر على الاعادة ولو فقهه غيره لاومثله ما في الطوري عن المحيط ردالسفة انسان لا أجر للملاح وليس عليه ان يعيدها وان ردها للملاح لزمه الرد (قوله لا ضبان) لانه لا يتمكن من فسخ الاجارة وحده بالارضا صاحبه الا بعدد ففي حكم العقد بعد التهي ومن حكمه كون العين أمانة عند الاجير فلا يضمن بلا تقصير وتامة في جامع الفصولين (قوله لا) سأتى ان أجيرا لو حده يستحق الاجر وان لم يعمل لكن في البرازية يستحق الاجر بلا عمل لكن لو لم يعمل لعذر كمرض وغيره لا يلزم الاجر سأتى (قوله فحملها دونه) فلو عجزت عن المضي فتركها وضاعت افعى القاضي بعدم الضمان بزازية (قوله ما لم يمنع حسانم الطحن) المراد والله تعالى اعلم ان يحال بينه وبين الدوارة فلا يقدر عليها ط (قول ففرق مدة) اى وصار بحيث لا ينتفع به انتفاع مثله بزازية (قوله) ويسقط اى يسقط جميع الاجر عن المستأجر مدة العمارة ان انهزم جميع الدار ح (قوله مثل ما) بالثب صفة مصدر محذوف اى سقوطا مماثلا لسقوطه اى الاجر لو انهزم بعض الدار (قوله فالهدم يحجز) بتقديم الزاى على الراء اى يعلم قدر اجر المهدم بالحجز والتخمين ويسقط ومثله في البرازية لكن قال ابن المشنة ظاهر الرواية انه لا يسقط من الاجر شئ بانهدام بيت منها او حائط بخلاف ما اذا شغل المؤجر بيتا منها لانه بفعله فيسقط بحسابه اه ملخصا ونقل نحوه السائحان عن المقدسى وذكر في البرازية واذا سقط حائط من الدار فان كان لا يضر بالسكنى ليس له ان يفسخ وان ضرره الفسخ واذا لم يفسخ يلزمه المسى (قوله وخالف) فعل ماض وأمر فاعله والمفعول محذوف اى خالف المستأجر وصورتها امره رب الدار بالبناء ليحسبه من الاجر فاتفقا على البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول لرب الدار بينه لانه ينكر الزيادة قالوا هذا اذا اشكل الحال بأن اختلف فيه اهل تلك الصناعة اما اذا اجتمعوا على قول احدها وقالوا يذهب من النفقة في مثل هذا البناء ما يقوله احدها فالقول قوله ولا يلتفت الى قولها ذخيرة ملخصا ومثله في التارخانية والبرازية وأقضى به الرملى والحيلة في تصديقه ان يجعل من الاجرة قدرا ويقبضه المؤجر ثم يأمره بانفاقه فيكون القول له لانه أمين كما نظمه في الحجة (قوله في قدر العمارة) اى قدر نفقتها (قوله قلت) البحث للشرنبلالى ح (قوله ومفاده) اى مفاد اطلاق النظم الأمر عن التقيد بالرجوع فافهم (قوله بمجرد الامر) اى وان لم يقل على ان ترجع بذلك على وهو الصحيح خانية ونقله ابن المشنة عن الفقيه (قوله لافى تنور وبالوعة الخ) لان المقصود منهما نفع المستأجر (قوله ولو خربت الدار الخ) تكرار مع صدر البيت الاول مع ما ينهيه ح (قوله بمحضرة المؤجر) تبع فيه الشرنبلالى وقد قال في شرحه على المتيق ناقلا عبارة الصغرى مع توضيح انه بانهدام جدار او بيت من دار يفسخ بمحضرة اجماعا وبانهدم كلها له الفسخ بغيبته ولا تنسخ ما لم يفسخ هو الصحيح

واذا بنيت لاختياره وفي سكتى عرصتها ٣٧ لا يجب الاجر قاله ابن الشحنة قات وفي فيه نظر ولعله اريد

المسمى اما اجرة المثل
او حصّة العرصة فلا مانع
من لزومها فتأمله وسيجي
في فسحها ما يفيد فنبه
والله تعالى اعلم * استأجر
حماما وشرط حظ اجرة
شهرين للمعطلة فإن شرط
حظه قدر المعطلة صح
بزازية * أجره السجّن
والسجان في زماننا يجب
ان تكون على رب الدين
خزانة الفتاوى * انقضت
مدة الاجارة ورب الدار
نائب فسكن المستأجر بعد
ذلك سنة لا يلزمه الكراه
لهذه السنة لانه لم يسكنها
على وجه الاجارة وكذلك
لو انقضت المدة والمستأجر
غائب والدار في يدا مرأته
لان المرأة لم تسكنها بأجرة
* أجر داره كل شهر بكذا
فلعل الفسخ عند تمام
الشهر فلو غاب المستأجر
قبل تمام الشهر وترك
زوجته ومتاعه فيها لم يكن
للاجر الفسخ مع المرأة
لانها ليست بخمص والحيلة
اجارتها لآخر قبل تمام
الشهر فاذا تم تفسخ
الاولى فتنفذ الثانية فتخرج
منها المرأة وتسلم للثاني
خاتمة انتهى

* (باب الاجارة الفاسدة) *

اصلاحيتها لتصب الفسقاط لكن تسقط الاجرة فسح او لم يفسخ لعدم تمكنه مما قصده
قلت وهي صريحة في الفرق بين انهدام كلها وبعضها فيرجع الى المحلل وغير المحلل ولا خيار في
غير المحلل اصلا على ما مر قدبر اه ملخصا وقد رد الشارح بذلك على القهستاني حيث اطلق
عدم اشتراط حضرته وهما اطلق اشتراطها فقياقله رد على اطلاقه هنا ايضا وقد صرح
بال تفصيل ايضا في الحائنية وغيرها وفي الفتية انهدم بعضها والمؤجر غائب او ممرض لا يمحضر
مجلس القاضي ينصب عنه القاضي وكلا يفسخه وسيأتى في باب الفسخ تمام الكلام عليه
وعلى اشتراط القضاء أو الرضا **(قوله)** واذا بنيت لاختياره (لزوال سببه قبل الفسخ والظاهر
انه فيها لوبناها كما كانت والافله الفسخ وليحرر **(قوله)** قاله ابن الشحنة) ووقع مثله في
الهندية عن محيط السرخسى ط **(قوله)** قلت (البحث للشرنبلالى ح **(قوله)** اما اجرة
المثل) اى مثل العرصة وقوله او حصّة العرصة اى من الاجر المسمى ط **(قوله)** ما يفيد (هو
قوله وفي التبيين لو انقطع مال الرحي واليت ثمانية نفع لغير الفلحن فعليه من الاجرة بحسبه
لبقاء المعقود عليه فاذا استوفاه لزمه حصته اه ح قات سنذكر في باب الفسخ ما يفيد
تقييده بما اذا كان منفعه السكى مثلا معقودا عابها مع منفعة الطحن وبه يشعر قول التبيين
لبقاء المعقود عليه وحينئذ فلا يتم الاستشهاد تأمل وظاهر ما قدمناه عن شرح الملقى
من قوله لعدم تمكنه مما قصده يفيد ايضا ويفيد عدم لزوم اجر اصلا ولعل في المسئلة خلافا
والله تعالى اعلم **(قوله)** للمعطلة (بالضم اسم من تعطل اى بلا عمل قايوس ويعنى انها
فسدت وكان الاولى ان يصرح به كائى البزازية لكنه يعلم من مقابله ووجه الفساد مقتضى
العقد ان لا يلزم الاجرة مدة المعطلة قات او كثرت كفى الذخيرة فتقيده حظ الشهرين مما
لم يقضه العقد بخلاف اشتراط حظ قدرها وهذا نظير ما لو شرى زيتا فزرق واشترط حظ
أرطال لاجل الزرق فسد بخلاف حظ مقدار الزرق **(قوله)** اجرة السجّن (الظاهر انه مفروض
فيها لو كان مملوكا لاحد فلو مينا من بيت المال او مبيلا فلا أجر تأمل **(قوله)** في زماننا)
لعل وجهه عدم انتظام بيت المال فلو منتظما فالسجّن واجرة السجان منه تأمل **(قوله)**
على رب الدين) لانه محبوس لاجله ولم يفرقوا بين كون المدين ماطلا او لا ط قات وذكر
الشارح في كتاب السرقة اجرة المحضر للخصوم في بيت المال وقبل على المتعدد وفي قضاء
الحائنية هو الصحيح لكن في قضاء البزازية وقيل على المدعى وهو الاصح اه **(قوله)** لا يلزمه الكراه
لهذه السنة الخ) سيأتى او اخرج باب الفسخ عن الحائنية استأجر دارا او حماما شهرا فسكن
شهرين يلزمه اجر الشهر الثاني ان معد الاستئصال والا لايه بفى ويأتى تمامه **(قوله)** آجر
داره الخ) سيد ذكر المصنف هذه المسئلة متا في الباب الآتى **(قوله)** فلعل الفسخ الخ)
لان الشهر الاول صحيح وما بعده فاسد والان الاول منجز وما بعده مضاف وفي لزومه خلاف
كامر ويأتى ثم ان الفسخ انما يكون محضر من صاحبه والا لا يصح خلافا لابي يوسف وقيل
اتفاقا كائى طعن الهندية **(قوله)** لانها ليست بخمص (واشترط حضوره كامر **(قوله)** فتنفذ
الثانية) اى يظهر اثر عقدها والا فالعقد الاول صحيح ط والله اعلم

باب الاجارة الفاسدة

تأخير الاجارة الفاسدة عن صحيحها لا يحتاج الى معذرة لوقوعها في محجها منح (قوله من العقود) احتراز عن العبادات اذ لا فرق بين فاسدها وباطلها (قوله دون وصفه) وهو ما عرض عليه من الجهالة أو اشتراط شرط لا يقتضيه العقد حتى لو خلا عنه كان صحيحا ط (قوله والباطل) كأن استأجر بمئة أودم أو استأجر طيبا ليشمه أو شاة لتبعمها غنمه أو خلا ليزو أو رجلا لينحت له صنطا ط (قوله ولا بوصفه) لانه حيث بطل الاصل تبعه الوصف (قوله وجوب اجر المثل) اى اجر شخص مائل له في ذلك العمل ولا اعتبار فيه لزمان الاستئجار ومكانه من جنس الدراهم والدنانير لامن جنس المسمى لو كان غيرها ولو اختلف اجر المثل بين الناس فالوسط والاجر يطيب وان كان السبب حراما كفى المنة قهستاني ونقل في المنع ان شمس الأئمة الحلواني قال تطيب الاجرة في الاجرة الفاسدة اذا كان اجر المثل وذكر في المسئلة قولين واحدهما اصح فراجع نسخة صحيحة وفي غرر الافكار عن المحط ما اخذته الزانية ان كان بعدد الاجارة خلال عند ابى حنيفة لان اجر المثل في الاجارة الفاسدة طيب وان كان الكسب حراما وحرام عندهما وان كان بغير عقد فحرام اتفاقا لانها اخذته بغير حق اه (قوله بالاستعمال) اى بحقيقة استيفاء المنفعة فلا يجب بالتمكن منها كإمارة وبأنى الا في الوقف على ما هو ظاهر عبارة الاسعاف كإمارة كتاب الاجارة (قوله لو المسمى معلوما) هذا ما يصح لو زاد المصنف لا يتجاوز به المسمى كما فعل ابن الكمال تبعا للهداية والكثير فكان على الشارح ان يقول اذا لم يكن مسمى او لم يكن معلوما لان وجوب اجر المثل بالغ ما بلغ على ما طلقه المصنف انما يجب في هذين الصورتين ٣ اما لو علمت التسمية فلا يزداد على المسمى كما يأتى (قوله فانه لاجر فيه بالاستعمال) ظاهره ولو معدا للاستغلال لانه انما يجب الاجر فيه اذا لم يستعمله بتأويل عقد او ملك كإسلف وهما استعماله بتأويل عقد باطل ويحرم ط وفيه ان الباطل لاحكم له اصلا فوجوده كالعدم كفى البدائع تأمل وبني وجوبه في الوقف ومال اليتيم لان ما ذكر من اشتراط عدم الاستعمال بتأويل انما هو في المعدل للاستغلال كما يأتى في الغصب وفي البزاية حيث قال والسكنى بتأويل ملك او عقد في الوقف لا يمنع لزوم اجر المثل وقيل دار اليتيم كالوقف ثم ذكر لو سكن في حوائث مستغلة وادعى الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه ثم قال المستأجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة بتأويل ان له حق الحبس حتى يستوفى الاجر الذى اعطاه عليه الاجرة اذا كانت معدة للاستغلال في الخنجر وكذا في الوقف على الخنجر اه فتأمل وقد صرحوا انه لو اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف أو ليتيم لم يلزم اجر المثل صيانة لما كرم في الوقف وهو المعتمد ويأتى في الغصب (قوله بخلاف فاسد الاجارة) لان قبض المنفعة غير متصور الا أنا افتنا قبض العين مقام قبض المنفعة وذلك انما يأتى في المقدم الصحيح ضرورة انما (قوله حتى لو قبضها الخ) تفريع على عدم الملك في الفاسدة (قوله وجوب اجر المثل) اى على المستأجر الاول لانه يعديه مستعملا ولا يكون بفعل ما ليس له فعله غاصبا حتى لا تجب عليه الاجرة واما المستأجر الثانى اذا سعى بينهما اجر هل يجب المسمى نظرا للتسمية وهو الظاهر او اجر المثل لترتبها على فاسد يحرم ط (قوله وللاول) اى للمؤجر الاول نقض الثانية اى وبأخذ الدار لانه لو باع بيعا فاسدا ثم اشترى

(الفاسد) من العقود
(ما كان مشروعا بأصله
دون وصفه والباطل
ما ليس مشروعا اصلا)
لا بأصله ولا بوصفه (وحكم
الاول) وهو الفاسد
(وجوب اجر المثل
بالاستعمال لو المسمى
معلوما ابن كمال) بخلاف
الثانى (وهو الباطل فانه
لا اجر فيه بالاستعمال
حقايق) ولأنك المنافع
بالاجارة الفاسدة بالقبض
بخلاف البيع الفاسد
فان المبيع يملك فيه بالقبض
بخلاف فاسد الاجارة حتى
لو قبضها المستأجر ليس
له ان يؤجرها ولو آجرها
وجب اجر المثل ولا يكون
غاصبا وللاول نقض الثانية
بحر معزبا للخلاصة وفي
الاشياء المستأجر فاسدا
لو آجر صحيحا

٣٥ قوله في هذين الصورتين
هكذا بخطه والاولى هاتين
كما لا يخفى اه مصححه

آجره فله ان ينقض الاجارة فكذا هذا بخلاف البيع لان الاجارة تفسخ بالاعذار والبيع لا كذا في المضمرات منح **(قوله جاز)** وفي النصاب هو الصحيح وفي المراجعة وبه انفي ظهير الدين مرغنيان تارة خاتية ونقل ابن المصنف عن البرازية والعمادية والخالصة مثله قال الرملي ومن طالع في كتبهم علم ان في المسئلة اختلاف تصحيح وافتاء اه اقول لكن المعظم على الجواز كما ترى ولذا عبر المصنف عن مقابله بقيل فياسياً في وقال في البرازية يجوز في الصحيح وقيل لا استدلالاً بما لو دفع اليه دار اليكسكنها ويرمها ولا جرو وأجر المستأجر من غيره وانهدمت من سكني الثاني ضمن اتفاقاً لانه صار غاصباً واجابوا بان العقد فيه عارة لا حارة لانه ذكر المزمة على سبيل المشورة لا للشرط اه **(قوله وسيجي)** اي متا آخر المتفرقات **(قوله فكل)** تفريع على مقدار اي الاجارة نوع من البيع اذ هي بيع المنافع **(قوله اومدة)** لانها استثنى قال في البرازية اجارة السمسار والمتادي والحمي والصكالك وما لا يقدر فيه الوقت ولا العمل يجوز لما كان للناس به حاجة ويطلب الاجر المأخوذ قدر اجر المثل وذكر اصلا يستخرج منه كثير من المسائل فراجع في نوع المتفرقات والاجرة على المعاصي **(قوله وكسرت طعام عبد وعلف دابة)** في الظهيرية استأجر عبداً او دابة على ان يكون علفها على المستأجر ذكر في الكتاب انه لا يجوز وقال الفقيه ابو الليث في الدابة تأخذ بقول المتقدمين ما في زماننا العبد يأكل من مال المستأجر عادة اه قال الحموي اي فيصح اشتراطه واعتراضه بقوله فرق بين الأكل من مال المستأجر بالشرط ومنه بشرط اه اقول المعروف كالشرط وبه يشعر كلام الفقيه كالا يخفى على التبيه ثم ظاهر كلام الفقيه انه لو تم عرف في الدابة ذلك يجوز تأمل والحيلة ان يزيد في الاجرة قدر العلف ثم يوكله رزقاً بصرفه اليها ولو خاف ان لا يصدقه فيه فالحيلة ان يجعله الى المالك ثم يدفعه اليه المالك وبأمره بالاتفاق فيصير أميناً بزازية ملخصاً **(قوله ومزمة الدار أو مغارمها)** قال في البحر وفي الخالصة معزيا الى الاصل لو استأجر داراً على ان يعمرها ويعطى نواشيتها تفسد لانه شرط مخالف لمقتضى العقد اه فلم بهذا ان ما يقع في زماننا من اجارة ارض الوقف باجرة معلومة على ان المغارم وكلفة الكاشف على المستأجر او على ان الجرف على المستأجر فاسد كالا يخفى اه اقول وهو الواقع في زماننا ولكن تارة يكتب في الحجة بصريح الشرط فيقول الكاتب على ان ما ينوب المأجور من التواب ونحوها كالك ذلك وكري الانهار على المستأجر وتارة يقول وتوافقا على ان ما ينوب الخ والظاهر ان الكل مفسد لانه معروف بينهم وان لم يذكر والمعروف كالشرط وتأمل **(قوله او خراج)** قيل هذا خراج المقاسمة لانه مجهول ما خراج الوظيفة فجاز لكن الفتوى على انه لا يجوز مطلقاً عن المنع وجعل الفساد في حواشي الاشياء على قول الامام لان الخراج على المؤجر عنده ط ووجه المفتي به ان خراج الوظيفة قد ينقص اذا لم تطلق الارض ذلك فيلزم الجهالة ايضاً **(قوله بالشيوخ)** اي فيها يحتمل القسمة او لاعنده وعليه الفتوى خاتية **(قوله بأن يؤجر نصيباً من داره)** اي ويجب اجر المثل هو الصحيح وقيل لا ينفذ حتى لا يجب الاجر اصلاً جامع الفصولين **(قوله او نصيبه من دار مشتركة)** فيدر وايتان والظاهر انه لا يجوز توراعين عن الحاتية **(قوله على الظاهر)** اي ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وبفسدها في رواية جامع الفصولين **(قوله أو أجرا لواحد الخ)** اي تفسد في حصصة الليث

جاز وسيجي) تفسد
الاجارة بالشرط المخالفة
لمقتضى العقد فكل ما فسد
البيع) مأمراً (يفسدها)
كجهالة مأجور وأجرة
أو مدة او عمل وكسرت
طعام عبد وعلف دابة
ومزمة الدار او مغارمها
او عشر أو خراج او مؤنة
رد اشياء (و) تفسد ايضاً
(بالشيوخ) بأن يؤجر
نصيباً من داره او نصيبه
من دار مشتركة من غير
شريكه او من احد شريكه
افزع الوسائل وعمادية من
الفصل الثلاثين واحترز
(الاصلي) عن الطارئ
فلا يفسد على الظاهر
كان أجر الكل ثم فسخ
في البعض او أجرا لواحد
فأت احدها او بالعكس

وتبقى في حصة الحى في صورتين كما في جامع الفصولين وفيه ولو كله له فآجره من اثنين فان اجل وقال آجرت الدار منكما جاز وفاقا ولو فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك أو نحوه كثلث أو ربع يجب ان يكون عند ابى حنيفة على خلاف مر فيما اذا كان بينهما وأجر أحدهما النصف من اجنبى اه ومر أن عدم الجواز الاظهر وعن هذا أفنى في الحامدية في رجلين استأجرا معا سوية من زيد طاحونة بأن لفظ سوية بمنزلة التفصيل ففسد (قوله وهو الحيلة الخ) الضمير راجع للطائر أى في بعض صورده وهى الصورة الاولى والفسخ المفهوم من فسخ ومثله ما لو حكم بها حاكم قال ط عن الهندية والحكم كالقاضى ان تعذرت المرافعة (قوله فيجوز) اى في اظهر الرويتين عنه خاتية (قوله وجوزاه بكل حال) اى سواء كان من شريكه او لا فيما يحتمل القسمة او لاح لكن بشرط بيان نصبه وان لم يبين لا يجوز في الصحيح زيلعى (قوله فلا يعول عليه) بل المعول عليه مافى الحاتية ان الفتوى على قول الامام وبه جزم اصحاب الشرح والشرح فكلن هو المذهب افاده المصنف وعليه العمل اليوم (قوله وفي البدائع الخ) تخرج على قول الامام ط (قوله وسلم جاز) ظاهره ولو بعد المجلس وبدل عليه مابعد فانه اعتبر الحكم ط (قوله لم يجز) بنى ان يجوز اجارة بالتعاطى اذا لمانع منه بعد فسخ الاولى رحى (قوله ويفى بجوازه الخ) قل في الدر المنقى وذكر الكرهتاني ان الفتوى على جواز اجارة البناء وحده وقيل لانه كالمشاع قلت لكن نص محمد ان من استأجر أرضا فبنى فيها بناء ثم أجزها من صاحبها استوجب من الاجر حصة البناء فلولا جواز اجارة البناء لما استحق الاجرة وقاسه على القسط وطوبه افنى مشائخنا ولو كان البناء ملكا والعروة وقفا وأجر المتولى باذن مالك البناء فالاجر ينقسم على البناء والعروة وجزا اجارة بنائه ملكا الارض اتفاقا وكذا لغيره على المفتى به وتمامه فى العمادية واقره الباقي اه وسأنى تمامه آخر المنفردات (قوله يعنى الوسط منه) اى من الفصل المذكور والواضح ان يقول اعنى والواقع انه قريب من النصف الثانى منه ط (قوله كنسمة ثوب اودابة) مثال لجهول الكل ومابعد مثال مجهول البعض ويلزم منه جهالة الكل فصح قوله بعد فيصير الاجر مجهولا (قوله لصيرورة المزمة) اى نفقه (قوله وبعدم التسمية) كما جرت داري شهرا اوسنة ولم يقل بكذا منح (قوله او بسمية خرا وخزير) يفيد ان هذه اجارة فاسدة لا باطلة ط اى فيخالف ماسر (قوله يعنى الوسط منه) اى عند اختلاف الناس فيه ط (قوله لا بالتمكين) اى تمكين المالك له من الانتفاع وفي بعض النسخ بالتمكين اى تمكن المستأجر منه (قوله كاسر) اى متا في قوله اول هذا الباب بالاستعمال وفى قوله اول كتاب الاجارة اما فى الفاسدة فلا يجب الاحتقاع الانتفاع وقدما تقيده بما اذا وجد التسليم اليه من جهة الاجارة وتقدم هناك استثناء الوقف وما بجته الشارح فراجمه (قوله بالغابلق) اى اذا لم يبينه المؤجر بعد اما اذا بينه فليس له ازيد منه قال فى الوالوجية وان تكارى دابة الى بغداد ان بلغه اياها فله رضاء فبلغه فقال رضاء عشرون درهما فله اجر مثلها الا ان يكون اكثر من عشرين فلا يزاد عليها لان الاجر مجهول ولا يزاد على عشرين لانه ابراء عن الزيادة سائحان (قوله ولا ينقص عن المسمى) هكذا يوجد فى موضعين الاول بعد

نصيبه او بعضه (من شريكه) فيجوز وجوزاه بكل حال وعليه الفتوى زيلعى ويخر معزيا للمعنى لكن رده العلامة قاسم فى تصحيحه بأن مافى المعنى شاذ مجهول القائل فلا يعول عليه قلت وفى البدائع لو أجز مشاعا يحتمل القسمة ففسده وسلم جاز زوال المانع ولو ابطها الحاكم ثم قسم وسلم لم يجز ويفى بجوازه لو البناء لرجل والعروة لا خرفصولين من الفصل الحادى والعشرين يعنى الوسط منه (و) تفسد (بجهالة المسمى) كله او بعضه كنسمة ثوب او دابة او مائة درهم على ان يرمها المستأجر لصيرورة المزمة من الاجرة فيصير الاجر مجهولا (و) تفسد (بعدم التسمية) اصلا او بسمية خرا وخزير (فان فسدت بالاخيرين) بجهالة المسمى وعدم التسمية (وجب اجر المثل) يعنى الوسط منه ولا ينقص عن المسمى لا بالتمكين بل (باستيفاء المنفعة) حقيقة كاسر (بالغا ما بلغ) لعدم ما يرجع اليه ولا ينقص عن المسمى (والا) تفسد بهما بل بالشروط او الشيوع مع العلم بالمسمى

قوله يعني الوسط منه والثاني بعد قوله لعدم ما يرجع اليه واقاد الخشني انه لاحاجة الى هذه الزيادة بل لاعتني لها في الموضوعين اى لان المفروض جهالة المسمى قبل الان يريد بالمسمى ما جهل بعضه كأجارتها بعشرة على ان يرمها اه اقول لا يصح ذلك فانه ذكر في الحاشية انه يجب في جهاته بعضها او كلا أجر المثل بالغاً ما بلغ ثم قال فاما اذا فسد بحكم شرط فاسد ونحوه فلا يزداد على المسمى اه وكيف يصح ذلك مع قوله لعدم ما يرجع اليه **(قوله)** لم يزد على المسمى (فلو كان أجر المثل اثني عشر والمسمى عشرة ففيه **(قوله)** ويتقص عنه) بأن كان المسمى خمسة عشر فله اثنا عشر **(قوله)** لفساد التسمية) اى بفساد العقد لانه اذا فسد الشيء فسد ما في ضمنه **(قوله)** واستثنى الزيلعي (الح) اى من كونه لا يزداد على المسمى اذا فسدت بالشرط وقد تبع الشارح فيه صاحب البحر وليس في كلام الزيلعي استثناء بل ظاهر كلامه انه من فروع جهالة المسمى فراجعهم **(قوله)** فسدت لان فيه نفعا لرب الدار لا يقتضيه العقد لانه اذا لم يسكن فيها لا تمتلئ البالوعة والمتوضأة وان لم يكن في الدار بالوعة او بئر وضوء لانفسد بالشرط لعدم ما قلنا بترازية وغيرها **(قوله)** وحمله في البحر (الح) حيث قال وفيه معنى في استثناء الزيلعي نظر لان الاجرة ان لم تكن مسماة فهي المسئلة المتقدمة وان كانت مسماة ينبغي ان لا يجاوز به المسمى كغيرها من الشروط وقد ذكرها في الخلاصة ولم يتعرض للاجرة اه وظاهر كلامه اختيار الشق الاول بدليل ما ذكره عن الخلاصة ووجه كونه من جهالة المسمى مع عدم التسمية ان الشرط المذكور فيه نفع للمالك وقد جعله بدلا وهو مجهول فيجب أجر المثل بالغاً ما بلغ تأمل **(قوله)** لكن أرجعه (الح) اعترض بأنه عين ما في البحر فلا وجه للاستدراك قلت قد يجاب بأنه حمله على الشق الثاني وهو ما اذا كانت الاجرة مسماة ووجه ارجاعه الى جهالة المسمى حينئذ انه جعل الاجرة ذلك المسمى وعدم السكنى فصار نظيره ما تقدم فيما لو استأجر بمائة درهم على ان يرمها المستأجر وعلل الشارح المسئلة بقوله لصيرورة المزمة من الاجر فيصير الاجر مجهولا وحاصله انه بجهالة البعض تحصل جهالة الكل فلهذا قال ارجعه الى جهالة المسمى بخلاف ما في البحر فانه محمول على جهالة الكل ابتداء هذا مظهر لى والله تعالى أعلم ثم رأيت في غاية البيان ما يدل على ما قلته والله تعالى الحمد فانه قال اذا فسدت الاجارة لقوات شرط مرغوب من جهة الاجير كما أجر داره كل شهر بعشرة على ان يعمرها ويؤدى نواشيها فسدت فان لم يفعل يجب أجر المثل بالغاً ما بلغ ولا ينقص عن المسمى وكذا لو قال أجرتك هذه الدار شهرا بعشرة على ان لا تسكنها فسدت فان سكن يجب أجر المثل بالغاً ما بلغ ولا ينقص عن المسمى وهذا ايضا يرجع الى جهالة المسمى في الحقيقة كذا قال فخر الدين قاضيخان اه فقد فرض المسئلة فيما لو كان مسمى وشبهها بمسئلة المزمة وقال وهذا ايضا يرجع الى جهالة المسمى اى كاي يرجع الاول وهذا عين ما حملت عليه كلامه قبل ان اراه والحمد لله **(قوله)** فافهم لعله اشارة الى الفرق الذي ذكرناه ونكت هذا الشارح الفاضل أدق من هذا كما يعرفه من مارس كلامه وعلم سرامه **(قوله)** قلت (الح) هو منقول في جامع الفصولين سائحان اقول بل تقدم متا حيث قال متولى أرض الوقت آجرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل وقال الشارح هناك عن مجمع الفتاوى وكذا حكم وصى وأب اه وما استثنى ما لو استأجر

(لم يزد) اجر المثل
(على المسمى) لرضاهما
(ويتقص عنه) لفساد
التسمية واستثنى الزيلعي
مالو استأجر دارا على ان
لا يسكنها فسدت ويجب
ان يسكنها اجر المثل بالغاً
ما بلغ وحمله في البحر على
ما اذا جهل المسمى لكن
ارجعه قاضيخان في شرح
الجامع الى جهالة المسمى
فافهم وعلى كل فلا استثناء
فتنبه قلت وينبغي استثناء
الوقف لان الواجب فيه
اجر المثل بالغاً ما بلغ
فتأمل (فان أجر داره)
تفريع على جهالة المسمى
(بعد مجهول فسكن مدة)

دارا بعد معين فسكن شهرا ولم يدفع العبد بل اعتقه صح وكان عليه للشهر الماضي أجر المثل
بالغا مبالغ وتقتضى الاجارة فيما بقي لتفصيل ينظر في خزانة الاكمل
وفي البرازية استأجرها على عين مائة وسكن الدار وهكذا العين قبل التسليم واستهلكها
المستأجر يجب أجر المثل بالغاً مبالغ بخلاف سائر الاجارات فإنه لا يزاد فيه على المسمى اه فهذا
المسمى فيه معلوم ومعين ووجب الاجر بالغاً مبالغ **(قوله)** ولم يدفعه اما لو عجله وقبله المؤجر
منه لا يزاد عليه لرضاه به وهل تنقأب صحيحة راجع رحمتي وفي الشربلية وجوب أجر
المثل غير متوقف على عدم دفعه اذ هو الواجب للفساد فلا يفهم له بل هو بيان للواقع بخلاف
ما اذا عجله **(قوله)** حانوتا مثال لانه لو استأجر نورا لم يطحن عليه كل يوم بدرهم فالحكم
كذلك طوري **(قوله)** وفسد في الباقي مقيد بثلاثة امور تعلم بما بعده بأن لا يسكن فيها
بعد الشهر الاول وان لا يعجل أجرته وان لا يسمى جملة الشهور فان وجد واحدا منها صح فيه
وفي البرازية فلو أبرأه عن أجره الابد لا يصح الا عن شهر واحد **(قوله)** لجهاتها اي الثبوت
(قوله) متى دخل كل اي لفظ كل **(قوله)** فيما لا يعرف متناه كالا شهر والايام وهذا يفيد ان
قوله كل شهر مثال فثله كل سنة او يوم واسبوع كما أفاده الرملي **(قوله)** تعين ادناه اي
تعين للصحة اذ ما بعد الاول داخل تحت العقد ولهذا اشترط حضورها عند الفسخ فهو فاسد
لكن ينقلب صحيحا بالسكني هكذا يستفاد من كلامه ثم رأيت الطوري قال ظاهر قوله صح
في شهر واحد الفساد في الباقي قال في المحيط وهذا قول بعضهم والصحيح ان الاجارة كل شهر
جائزة واطلاق محمد يدل عليه فيجوز العقد في الشهر الاول والثاني والثالث وانما ثبت خيار
الفسخ في اول الثاني لانها مضافة الى المستقبل ولكل منهما فيسخ المضافة اه وهو مخالف
لقول المصنف كالهدياء والتعيين وفسد في الباقي الا ان يقال المراد بالفساد عدم اللزوم اطلق
عليه ذلك لانه قابل للافساد تأمل **(قوله)** بشرط حضور الآخر واجبة اذا غاب ان
يؤجره من آخر فاذا انقضى الشهر صح للآخر في الثاني وانفسخ الاول في جامع القسطين
اي لانه يغتفر في الضمعي ما لا يغتفر في الصريح سألني وقدم الشارح ذلك قبيح هذا الباب
(قوله) وبه يفتي وهو ظاهر الرواية وذكر بعض المشايخ انه ساعة من اوله وعليه مشي
القدوري وصاحب الكنز وهو القياس وفيه حرج كذا في الهداية والزبلي قال الرملي
وفي البرازية الاصح ان وقت الفسخ اليوم الاول مع ليلته واليوم الثاني والثالث لان خيار الفسخ
في اول الشهر واول الشهر هذا وعليه الفتوى اه وهذا خلاف القولين المذكورين وقد صرح
بأن الفتوى عليه فتأمل فيه وفي قول الشارح وبه يفتي وقد تقرر انه اذا تعارضت الشروح
والفتاوى فالاعتبار لما في الشروح اه مع ان ما في الشروح ظاهر الرواية كما علمت **(قوله)**
حتى ينقضي اي ذلك الشهر الذي سكن في اوله على الاقوال الثلاثة **(قوله)** الا بعدد اي
من أضرار الفسخ الآتية **(قوله)** كالوئجل تنظير في الصحة لما في المتن قال الزبلي فلا يكون
لواحد منهما الفسخ في قدر المعجل أجرته لانه بالتقديم زالت الجهالة في ذلك القدر فيكون
كالسعي في العقد **(قوله)** الا ان يسمى الكل استثناء من قوله وفسد في الباقي اي كل ما قصد العقد
عليه وهذا كما اذا قال أجرتها ستة أشهر كل شهر بكذا **(قوله)** لزوال المانع اي الذي

ولم يدفعه فعليه للمدة اجر
المثل بالغاً مبالغ وتفسخ
في الباقي من المدة (أجر
حانوتا كل شهر بكذا صح
في واحد فقط) وفسد
في الباقي لجهاتها والاصل
انه متى دخل كل فيما لا يعرف
متناه تعين ادناه واذا
مضى الشهر فلنك فسخها
بشرط حضور الآخر
لانتفاء العقد الصحيح (وفي
كل شهر سكن في اوله) هو
الليلة الاولى ويومها عرفا
وبه يفتي (صح العقدي)
ايضا وليس للموجر
اخراجها حتى ينقضي الا
بعدد كما لو عجل اجرة
شهرين فاكثر لكونه
كالسعي زبلي (الا ان
يسمى الكل) اي جملة
شهور معلومة فيصح
لزوال المانع (واذا أجرها
سنة بكذا صح وان لم يسم
اجر كل شهر)

كان في صورة عدم تسمية الكل **(قوله وتقسم سوية)** اى على الشهور وقادته تظهر في الفسخ أثناء المدة وفي التارخانية ولوقال آجرتك سنة بألف كل شهر ثمانية قفيل فهو اجارة بألف ومائتين كل شهر ثمانية والاخير يكون فسحا للاول قال الفقيه وهذا اذا كان قصدا فلو غلطا فالاجر هو الاول **(قوله ان سمي)** بأن يقول من شهر رجب من هذه السنة درراى مالم يكن خيار شرط فن كان فمن وقت سقوطه سرى الدين عن الكفاط **(قوله والمراد اليوم الاول)** اى لا وقت ابصار الهلال حقيقة **(قوله اعتبر الالهة)** حتى لو نقص الشهر يوما كان عليه كمال الاجرة بدائع **(قوله والا فالايام)** اى وان كان في أثناء الشهر فيعتبر الايام لان الشهر الاول يكمل بالايام من الثاني فيصير اول الثاني بالايام فيكمل بالثالث وهكذا بدائع **(قوله وقالتم الاول بالايام)** وفي الذخيرة ان عقد الاجارة على كل شهر بدرهم ان وجدت في وسطه يعتبر كل شهر بالايام بلا خلاف لانهما انما يعتبران الالهة اذا علم آخر المدة ليتمكن تكميله منه اه وعن ابى يوسف رواية كأبى حنيفة قال ابن الكمال وعند محمد وهو رواية اخرى عن ابى يوسف يعتبر الاول بالايام ويكمل من الاخير ويعتبر الباقي بالالهة فان آجر في عاشر ذى الحجة سنة فذو الحجة ان تم على ثلاثين يوما فالسنة تم عند محمد على عاشر ذى الحجة وان تم على تسعة وعشرين فالسنة تم على الحادى عشر من ذى الحجة فان قلت هلا يلزم ان يتكرر عيد الاضحى في سنة واحدة قلت نعم لكن في السنة التي قدرت بها مدة الاجارة لافى السنة المعروفة فالخود غير لازم واللازم غير محذور اه **(قوله كاسر)** اى قبل رفق وصر الكلام فيه **(قوله وجاز اجارة الحمام)** فعدنا ان الاجارة اسم للاجرة اى جاز أخذ الحمامى اجرة الحمام وفي ابى السعود عن الحموى الحمام مؤثث في الأغلب وجمعه حمامات على القياس وفي ذكرى اول من وضعه نبى الله سليمان عليه السلام **(قوله لانه عليه الصلاة والسلام دخل حمام الحجة وللعرف)** وقال عليه الصلاة والسلام مارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن قلت والمعروف وقفه على ابن مسعود كما ذكره ابن حجر **(د) جاز** بناؤه للرجال والنساء هو الصحيح للحاجة بل حاجتهن اكثر لكثرة

مطلب

في حديث دخوله عليه السلام الحمام وحديث مارآه المؤمنون حسنا

اسباب اغتسالهن) اى من الحيض والنفس والجناة واستعمال الماء البارد قد يضر
وقد لا يتمكن من الاستيعاب به وازالة الوسخ زيلى (قوله وقيل الامريضة او فساد)
روى فى السنن مسندا الى عبدالله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ستفتح
لكم ارض العجم وستجدون فيها بيوتا يقال لها الحمامات فلا يدخلها الرجال الا بالاذن
وامنوها النساء الامريضة او فساد اتقاني (قوله قلت الخ) قاله ابن الهمام أقول ولا
يختص ذلك بحمام النساء فان فى ديارنا كشف العورة الخفيفة او الغليظة متحقق من
فسقة العوام الرجال فالذى يبنى التفصيل وهو ان كان الداخل يغض بصره بحيث لا يرى
عورة أحد ولا يكشف عورته لاحد فلا كراهة مطلقا والا فلا كراهة فى دخول الفريقين
حيث كانت العلة ما ذكره فدير (قوله لانه عليه السلام احتج بالخ) روى البخارى مسندا
الى ابن عباس قال احتجتم التى صلى الله تعالى عليه وسلم وأعطى الحمام أجره ولو علم كراهية
لم يعطه وفى رواية السنن ولو علمه خيئ لم يعطه اتقاني (قوله وحديث التهي) وهو ما ذكره
صاحب السنن باسناده الى رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال كسب
الحمام حيث وثمن الكاب حيث ومهر البنى حيث اتقاني (قوله منسوخ) اى بما روى انه عليه
الصلاة والسلام قال له رجل ان لى عيالا وغلاما جاعا فاطعم عيالى من كسبه قال نعم زيلى
واجاب الاتقاني بمجمل حديث الحديث على الكراهة طبعاً من طريق المروعة لما فيه من الحسة
والذناء قال على أنا نقول رواية رافع ليس كآبن عباس فى الضغط والاتقان والنفقة فيعمل
بحديث ابن عباس دون اه وفى الجوهره وان شرط الحمام شيئاً على الحمامة كرهه (قوله
والظئر) بالجاء عطف على الحمام (قوله بكسر فهمز) اى هزلة ساكنة ويجوز تحفيفها حموى
(قوله المرضعة) خبراً مبتدأ محذوف وفى القاموس الظئر العاطفة على ولد غيرها المرضعة
له فى الناس وغيرهم لذلك والانى وجمعه أطؤروا وطأروا وظؤروا وظؤروا وظؤروا وظؤروا
لتعامل الناس) علة للجواز وهذا استحسان لانها ترد على استهلاك العين وهو البلى ويشترط
التوقيت اجماعاً حموى عن المنصورة والاطلاق مشير الى انه يجوز للمسلمة ان تخرج
نفسها الارضاع ولد الكافرو به صرح فى الحاشية بخلاف ما اذا جرت نفسها لخدمة الكافر
فانه لا يجوز قال فى الاشياء استأجر نصرانى مسلماً لخدمة لم يجز وغيرها جازان وقت ابوالسعود
(قوله بخلاف بقية الحيوانات) بخلاف استئجارها للارضاع وفى التاتريخية استأجر
بقرة ليشرب اللبن او كرم او شجرة لياكل ثمرة او ارض ليرعى غنمه القصيل او شاة ليجز صوفها
فهو فاسد كله وعليه قيمة الثمرة والصوف القصيل لانه ملك الاجر وقد استوفاه بعقد فاسد
بخلاف ماذا استأجر ارضه ليرعى الكلاء (قوله وكذا يطعمها وكسوتها) اشار الى
انها مسألة مستقلة وانها عليها ان لم يشترط على المستأجر بالعقد (قوله لجرى ان العادة
الخ) جواب عن قولهما لا يجوز لان الاجرة مجهولة ووجه ان العادة لما جرت بالتوسعة
على الظئر شفقة على الولد تكن الجهالة مفضية الى النزاع والجهالة ليست بمنفعة لذاتها بل
لكونها مفضية الى النزاع (قوله وللزواج ان يطأها) اى وان رضى بالاجارة فليس للمستأجر
منعه مخافة الحبل لانه ضرر موهوم والمنع من الوطء ضرر متحقق وليس لظئران تمنعه

اسباب اغتسالهن وكرهه
عنه ان يحول على ما فيه
كشف عورة زيلى وفى
احكامات الاشياء ويكره
لها دخول الحمام فى قول
وقيل الامريضة او فساد
والمتمم ان لا كراهة
مطلقا قلت وفى زماننا
لا شك فى الكراهة لتحقق
كشف العورة وقدمر
فى النفقة (والحمام) لانه
عليه السلام احتج
واعصى الحمام أجره
وحديث التهي عن كسبه
منسوخ (والظئر) بكسر
فهمز المرضعة (بأجر
معين) لتعامل الناس
بخلاف بقية الحيوانات
لعدم التعارف (و) كذا
(يطأها وكسوتها) ولها
الوسط وهذا عند الامام
لجرى ان العادة بالتوسعة
على الظئر شفقة على الولد
(وللزوج ان يطأها) خلافاً
لمالك (لا فى بيت المستأجر)
لانه ملكه فلا يدخله (الا
بأذنه) لزوجه (له فى كساح
ظاهر) اى معلوم بغير
اقرار (فسخها مطلقاً)

شأنه اجارتها اولاً في الاصح
(ولو غير ظاهر) بأن علم
بأقرارها (لا) يفسخها
لان قولهما لا يقبل في حق
المتأجر (وللمستأجر
فسخها بحبلها ومرضاها
وغبورها) فغور يئنا ونحو
ذلك من الاعذار (لا
بكفرها) لانه لا يضر
بالصبي ولو مات الصبي او
الظئر انتقضت الاجارة ولو
مات ابوه ولا عليها غسل
الصبي ونسائه واصلاح
طعامه ودهنه بفتح الدال
اي طليه بالدهن للعرف
وهو معتبر في الانساق (لا)
يلزمها (نحن شيء من ذلك)
وما ذكره محمد من ان
الدهن والريحان عليها
فعادة اهل الكوفة (وهو)
اي ثمنه (وأجرة عملها على
ابيه) ان لم يكن للصغير مال
والا ففي ماله لانه كالثقة
(فان ارضعت بلبن شاة او
عذته بطعام ومضت المدة
لا اجرها) لان الصحيح
ان العقود عليه هو الارضاع
والتربية لا اللبن والتغذية
عناية (بخلاف ما ورد في
الى خادمته حتى ارضعت
او استأجرت من ارضعت
حيث تستحق الاجرة
الا اذا شرط ارضاعها على

الاصح شرب لبنه

نفسها اتقاني **(قوله)** شأن اجارتها اولاً اي سواء كانت الاجارة تشين الزوج اي تعيه بان كان
وجها بين الناس اولاً لما اناله ان يمنعه من الخروج وان يمنعه الصبي الدخول عليها ولان
الارضاع والسهر باللبن يضعفها ويذهب جمالها فكان له المنع كما يمنعه من الصيام فقلوعا
زبلى **(قوله)** والمستأجر فسخها (الح) لان لبن الحلب والمریضة يضر بالصغير وهي يضرها
ايضاً الرضاع فكان لها ولهم الحيار ولها ايضاً الفسخ باذية اهله لها وكذا اذا لم تجر لها عادة
بارضاع ولد غيرها وكذا اذا عير وهابها لانه تنضر به على ما قيل تجوع الحرة ولأن كل بشديها
زبلى وهذا اذا امكن معالجته بالغذاء او بأخذ لبن الغير والا فليس لها الفسخ وعليه الفتوى كما
يسطه في التاترخانية **(قوله)** وغورها اي زناها لانها تستغل به عن حفظ الصبي **(قوله)** ونحو
ذلك) كما اذا ارادوا سفراً وأبى الخروج معهم او كانت بذية اللسان اوسارقة او يتقيا لبنها
اولاً يأخذ ثديها وكذا كل ما يضر بالصبي لاحتالة نحو الخروج من منزله زماناً كثيراً او ما يشبهه
فلمهم ان يمنعوها عنه لاما لا يضر واماماً كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه وليس عليها
ان ترضع في منزلة الاب مالم يكن عرف بين الناس او يشترطوا ذلك عليها تاترخانية وغيرها
(قوله) لا بكفرها لان كفرها في اعتقادها زبلى قال ط وبخالفه ما في الخانية اذا ظهرت
الظئر كفرها ومجنونة او زانية او حرق فلمهم فسخ الاجارة **(قوله)** ولو مات ابوه اي لا تنتقض
لان الاجارة واقعة للصبي لا للاب سواء كان له مال او لا ولهذا لو كان للصبي مال تجب الأجرة
من ماله اذ هي كالثقة زبلى **(قوله)** ونسائه الجبر عطف على الصبي واطاق في غسل الثياب
وفي الكفاية الصحيح ان غسل ثياب الصبي من البول ونحوه عليها ومن الوسخ والدرن لا يكون
عليها حموى ومثله في شرح المجمع **(قوله)** واصلاح طعامه يريد به ان تضع له الطعام ولا
تأكل شيئاً يفسد لبنها ويضر به تاترخانية عن المضمرات **(قوله)** فعادة اهل الكوفة وقد
قالوا في نواع العقود التي لا ذكر لها فيها انها تحمل على عادة كل بلد كالمسك على الحياض
والدقيق الذي يصلح الحائض به الثوب على رب الثوب وادخال الحنطة المنزل على المكارى
بخلاف الصعود بها الى العرفة او السطح والاكاف على رب الدابة والحبال والجواني على
ما تعارفوه بدائع مابضاً **(قوله)** على أبيه قل في التاترخانية وفي الظهيرية ولو لم يكن له مال
حين استأجرها الاب ثم اصاب الصغير ما لا يقل سئل والدي عنها فقال قبل اجر ماضى على
الاب وما بقي في مال الصغير اه وفيها ارضاع اليتيم على من تجب عليه نفقته فان كان لا وارث
له ففي بيت المال **(قوله)** فان ارضعت بلبن شاة اي بان اقرت به او شهدت بينه به وان جحدت
فالتقول لها مع يمينها استحساناً ولو شهدوا انها ما ارضعت بلبن نفسها لم يقبل لقيامها على التفي
مقصوداً بخلاف الاول لدخوله في ضمن الاثبات وان اقاما فالينة بينة الظئر كما في الذخيرة
شرب لبنه **(قوله)** لان الصحيح (الح) اي فلم تأت بالعمل الواجب عليها وهو الارضاع وهذا الجار
وليس بارضاع وفي المحيط استأجر شاة لترضع جدياً او صبياً لا يجوز لان اللبن البهائم قيمة فوقع
الاجارة عليه وهو محمول فلا يجوز وليس للبن المرأة قيمة فلا تقع الاجارة عليه وانما تقع على
فعل الارضاع والتربية والحضانة زبلى **(قوله)** هو الارضاع وهو ما يقع بلبن الامة
وموارد يكون اطعاما اتقاني **(قوله)** لا اللبن اي مطلقاً **(قوله)** حيث تستحق الاجرة

اي استحسانا لان الانسان تارة يعمل بنفسه وتارة بغيره ولانها لما عملت بامر الاولى صار كأنها عملت بنفسها بدائع **(قوله عن الذخيرة)** ونفسها اختلف المشايخ فيه والصحيح انها لا تستحق اه ومثله في التارخانية **(قوله لذلك)** اي للارضاع **(قوله ولم يعلم الاولون)** اي حتى يفسحوا هذه الاجارة تارخانية ومفاده ان لهم فسخ الثانية **(قوله تمت)** لانه استحق عليها كمال الرضاع فلما رضعت صبيين فقد اضرت بأحدهما لتقصان اللبن **(قوله ولها الاجر كاملا على الفريقين)** ويطيب لها ولا ينقص من الاجر الاول ان ارضعت ولدهم في المدة المشروطة ويطرح من الاجر بقدر ما تخلف تارخانية **(قوله لشبهها بالاجير الخاص والمشارك)** جواب اشكال وهوان أجير الوجد ليس له ان يؤجر نفسه من آخر فان أجره لا يستحق تمام الاجر على المستأجر الاول ويأنم قال في الذخيرة وهذا لا يشكل اذا قال ابو الصغير استأجرتك لترضى ولدى هذا سنة بكذا لانها في هذه الصورة أجيرة مشتركة لانه اوقع العقد اولاً على العمل وأما يشكل اذا قال استأجرتك سنة لترضى الخ لانه اوقع العقد على المدة والا وسأأتى بيانه والوجه ان الاجير الواحد في الرضاع يشبه المشترك من حيث انه يتكفه ايفاء العمل بجماعه الى كل واحد منهما كالحياط وان كان أجير واحد فتأنم لشبهها بأجير الوجد ولها الاجر كاملاً لشبهها بالمشارك اه ملخصاً **(قوله لا تصح الاجارة لعسب التيس)** لانه عمل لا يقدّر عليه وهو الاجال **(قوله مثل الغناء)** بالكسر والمد الصوت واما المقصور فهو اليسار صحاح **(قوله والنوح)** البكاء على الميت وتعدد محاسنه **(قوله والملاهي)** كالزماير والطلب واذا كان الطلب لغير الله فلا بأس به كطيل الغزاة والعرس لما في الاجناس ولا بأس ان يكون ليلة العرس دف يضرب به ليعلن به النكاح وفي الوالدية وان كان للغزو او القافلة يجوز اتقاني ملخصاً **(قوله بياح)** كذا في المحيط وفي المتنق امرأة نائمة اوصاحبة طيل او زمر اكسبت ما لارده على اربابه ان علموا والا تصدق به وان من غير شرط فهو لها قال الامام الاستاذ لا يطيب والمعروف كالشروط اه قلت وهذا مما يتعين الأخذ به في زماننا لعلمهم انهم لا يذهبون الا باجر الميت ط **(قوله ولا لاجل الطاعات)** الاصل ان كل طاعة لا يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليها عندنا لقوله عليه السلام اقرؤا القرآن ولا تأكلوا به وفي آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عثمان بن ابي العاص وان اتخذت مؤذناً فلا تأخذ على الاذان اجرا ولان القربة متى حصلت وقعت عن العامل ولهذا يتعين اهليه فلا يجوز له اخذ الاجرة من غيره كإتي الصوم والصلاة هداية **(قوله وفي اليوم بصحتها لتعليم القرآن الخ)** قال في الهداية وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى استحسنوا الاستئجار على تعليم القرآن اليوم لظهور التواني في الامور الدينية في الامتناع تصبّيع حفظ القرآن وعليه الفتوى اه وقد اقتصر على استثناء تعليم القرآن ايضا في متن الكثر ومتن مواهب الرحمن وكثير من الكتب وزاد في مختصر الوقاية ومتن الاصلاح تعاميم الفقه وزاد في متن الجمع الامامة ومثله في متن المتنق ودرر البحار وزاد بعضهم الاذان والاقامة والوعظ وذكر المصنف معظمها ولكن الذي في اكثر الكتب الاقتصار على مافي الهداية فهذا مجموع ما فني به المتأخرون من مشايخنا وهم البلخيون على خلاف في بعضه مخالفين ما ذهب اليه الامام وصاحبه وقد اتفقت كلتهم جميعا في

عن الذخيرة ولو آجرت نفسها لذلك تقوم آخرين ولم يعلم الاولون فأرضعتهما وقرعت أمت ولها الاجر كاملا على الفريقين لشبهها بالاجر الخاص والمشارك وتامة في العناية (لا تصح الاجارة لعسب التيس) وهو نزوه على الاناث (و) لا لاجل المعاصي مثل الغناء والنوح والملاهي ولو اخذ بلا شرط بياح (ولا) لاجل الطاعات مثل الاذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه وفي اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان ويجوز المستأجر على دفع ماقبل فيجب المسعى بعقد واجر المثل اذا لم تذكر مدة شرح وهبانية من الشركة

مطلب

في الاستئجار على المعاصي

مطلب

في الاستئجار على الطاعات

مطلب

تحرير مهم في عدم جواز الاستئجار على التلاوة والتلهيل ونحوه مما لا ضرورة اليه

الشروح والفتاوى على التعليل بالضرورة وهى خشية ضياع القرآن كفى الهداية وقد نقات لك مافى مشاهير متون المذهب الموضوعة للفتوى فلا حاجة الى نقل مافى الشروح والفتاوى وقد اتفقت كلمتهم جميعا على التصريح بأصل المذهب من عدم الجواز ثم استنوا بعده ما علمته فهذا دليل قاطع وبرهان ساطع على ان المفتى به ليس هو جواز الاستئجار على كل طاعة بل على ما ذكره فقط مما فيه ضرورة ظاهرة يسيح الخروج عن اصل المذهب من طرقات واما فان مفاهيم الكتب حجة ولوم مفهوم لقب على ما صرح به الاصوليون بل هو منطوق فان الاستئناء من أدوات العموم كما صرحوا به ايضا وجمعوا على ان الحجج عن الغير بطريق انيابة لا الاستئجار ولهذا الوصل مع التائب شئ من الثقة يجب عليه رده للاصل او ورثته ولو كان اجرة لما وجب رده فظهر لك بهذا عدم صحة مافى الجوهره من قوله واختافوا فى الاستئجار على قراءة القرآن مدة معلومة قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وهو المختاراه والعبواب ان يقال على تعليم القرآن فان الخلاف فيه كما علمت لافى القراءة المجردة فانه لا ضرورة فيها فان كان مافى الجوهره سبق فلم فلا كلام وان كان عن عمد فهو مخالف للكلابهم قاطبة فلا يقبل وقد اطلب فى رده صاحب تبين المحارم مستندا الى القول الصريحة فمن جملة كلامه قال تاج الشريعة فى شرح الهداية ان القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب لالاميت والالقاءى وقال العيني فى شرح الهداية ويمنع القارىء الدنيا والآخذ والمعطى آثمان فالخاصل ان ما شاع فى زماننا من قراءة الاجزاء بالاجرة لا يجوز لان فيه الامر بالقراءة واعطاء الثواب للامروء القراءة لاجل المال فاذا لم يكن للقارىء ثواب لعدم النية الصحيحة فابن يصل الثواب الى المستأجر ولو لا الاجرة ما قرأ احد لاحد فى هذا الزمان بل جماعوا القرآن العظيم مكسبا ووسيلة الى جمع الدنيا انا لله وانا اليه راجعون اه وقد اغتر بما فى الجوهره صاحب البحر فى كتاب الوقف وتبعه الشارح فى كتاب الوصايا حيث يشعر كلامهما بجواز الاستئجار على كل الطاعات ومنها القراءة وقد رده الشيخ خير الدين الرملى فى حاشية البحر فى كتاب الوقف حيث قال اقول المفتى به جواز الاخذ استحسانا على تعليم القرآن لافى القراءة المجردة كما صرح به فى التارخاية حيث قال لامعنى لهذه الوصية واصله القارىء بقراءته لان هذا بمنزلة الاجرة والاجرة فى ذلك باطلة وهى بدعة ولم يفعلها احد من الخلفاء وقد ذكرنا مسئلة تعليم القرآن على استحسان اه يعنى للضرورة ولا ضرورة فى الاستئجار على القراءة على القبر وفى الزبلى وكثير من الكتب لو لم يفتح لهم باب التعليم بالاجرة لذهب القرآن فافتوا بجوازه ورأوه حسنا فنهى اه كلام الرملى وما فى التارخاية فيه رد على من قال لو اوصى لقارىء يقرأ على قبره بكذا يذنب ان يجوز على وجه الصلة دون الاجر ومن صرح ببطلان هذه الوصية صاحب الوالوجبة والمحيط والبرازية وفيه رد ايضا على صاحب البحر حيث علل البطلان بأنه مبنى على القول بكراهة القرآن على القبر وليس كذلك بل لما فيه من شبه الاستئجار على القراءة كما علمت وصرح به فى الاختيار وغيره ولذا قال فى الوالوجبة مانصه ولو زار قبر صديق او قريب له وقرأ عنده شئ من القرآن فهو حسن اما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى ايضا لصله القارىء لان ذلك يشبه استئجاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك احد من الخلفاء اه اذ لو كانت العلة ما ذهله يصح قوله هنا فهو

(ويحسب) به يفتى (ويحجر)

(على دفع) (الحلوة المرسومة)

هى ما يهدى للعلم على

رؤس بعض سور القرآن

سميت بها لان العادة

اهداء الحلوى

حسن ومن أفتى بطلان هذه الوصية الحبر الرملي كما هو مبسوط في وصايا فتاواه فراجعها ونقل العلامة الخلوئي في حاشية المنتهى الحنبلي عن شيخ الاسلام تقي الدين مانصه ولا يصح الاستئجار على القراءة واهدائها الى الميت لانه لم ينقل عن احد من الائمة الاذن في ذلك وقد قال العلماء ان القارئ اذا قرأ لأجل المال فلا ثواب له فأى شئ يهديه الى الميت وانما يصل الى الميت العمل الصالح والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الائمة وانما تنازعوا في الاستئجار على التعليم اه بحروفيه ومن صرح بذلك ايضا الامام البركوي قدس سره في آخر الطريقة الحمدية فقال الفصل الثالث في أمور مبتدعة باطلة اكب الناس عليها على ظن انها قرب مقصودة الى أن قال ومنها الوصية من الميت باتخاذ الطعام والضيافة يوم موته أو بعده وباعطائه دراهم لمن يتلو القرآن روحه أو يسبح أو يهلل له وكلها بدع منكرات باطلة والمأخوذ منها حرام للأخذ وهو عاص بالتلاوة والذكر لأجل الدنيا اه ملخصا وذكر ان له فيها اربع رسائل فاذا علمت ذلك ظهر لك حقية مقلاته وان خلافه خارج عن المذهب وعما أفتى به البلخيون وما أطبق عليه أعتنا متونا وشروحا وفتاوى ولا ينكر ذلك الاغمر مكابر أو جاهل لا يفهم كلام الاكابر وما استدله بعض المحشين على الجواز بحديث البخاري في اللديغ فهو خطأ لان المتقدمين المانعين الاستئجار مطلقا جوزوا الرقية بالاجرة ولو بالقرآن كما ذكره الطحاوي لانه ليست عبادة محضة بل من التداوي وما نقل عن بعض الهوامش وعزى لحاوي الزاهدى من أنه لا يجوز الاستئجار على الحتم باقل من خمسة واربعين درهما فخارج عما اتفق عليه اهل المذهب قاطبة وحينئذ فقد ظهر لك بطلان ما اكب عليه اهل العصر من الوصية بالحنات والتهايل مع قلع النظر عما يحصل فيها من المنكرات التي لا ينكرها الا من طمست بصيرته وقد جعت فيها رسالة سميتها (شفاء العليل وبل الغليل في حكم الوصية بالحنات والتهايل) وأثبت فيها بالعجب العجائب لدوى الالباب وما ذكرته هنا بالنسبة اليها كقطرة من بحر او شذرة من عقد نحر واطلعت عليها عشي هذا الكتاب فقيه عصره ووحيد دهره السيد احمد الطحطاوى مفتي مصر سابقا فكتب عليها واتى التاء الجميل قاله يجزئه الحبر الجزيل وكتب عليها غيره من فقهاء العصر (قوله فسدت في الكل) ويجب اجر المثل لا يجوز به المسمى زبلى (قوله يجزئه من عمله) اى بعض ما يخرج من عمله والقدرة على التسليم شرط وهو لا يقدر بنفسه زبلى (قوله عن فقير الطحان) وهو المسئلة الثالثة التي ذكرها المصنف كاذكره الزبلى (قوله والحيلة ان يفرز الاجرا ولا) اى ويسلمه الى الاجير فلو خاطله بعد وطمحن الكل ثم افرز الاجرة ورد الباقي جاز ولا يكون في معنى فقير الطحان اذ لم يستأجره ان يطحن يجزئه منه او بغيره منه كافي المنع عن جواهر الفتاوى قال الرملي وبه علم بالاولى جواز ما يفعل في ديارنا من اخذ الاجرة من الحنطة والدرهم معا ولاشك في جوازه اه (قوله بلا تعيين) اى من غير ان يشترط انه من المحمول او من الطحون فيجب في ذمة المستأجر زبلى (قوله نصف هذا الطعام) قيد بالنصف لانه لو استأجره ليحمل الكل بنصفه لا يكون شريكا فيجب اجر المثل وهى مسألة المتن (قوله لا اجر له اصلا) اى لا المسمى ولا اجر المثل عناية (قوله لصيرورته شريكا) قال الزبلى لان الاجير ملك الصف في الحال بالتعجيل فصار الطعام مشتركا بينهما فلا يستحق الاجر لانه لا يعمل

(ولو دفع غزلا لآخر) ليسجبه له بنصفه (اى بنصف الغزل) واستأجر بغلا ليحمل طعامه ببعضه او نور البطح بره ببعض دقيقه (فسدت في الكل) لانه استأجره بجزء من عمله والاصل في ذلك نهيه صلى الله عليه وسلم عن فقير الطحان وقدمناه في بيع الوفاء والحيلة ان يفرز الاجر اول او اوى يسمى فقيرا بلا تعيين ثم يعطه فقيرا منه فيجوز ولو استأجره ليحمل له نصف هذا الطعام بنصفه الآخر لا اجر له اصلا لصيرورته شريكا وما استشكله الزبلى

شيأ لشريكه الاوقع بعضه لنفسه هكذا قالوا وفيه اشكلان احدهما ان الاجارة فاسدة
والاجرة لاتملك بالصحيحة منها بالعقد عندنا سواء كان عينا او ديناً على ما بيناه من قبل فكيف
ملكه هانم غير تسليم ومن غير شرط التعجيل والثاني انه قال ملكه في الحال وقوله لا يستحق
الاجر ينافي الملك لانه لا يملك اذا ملكه الا بطريق الاجرة فاذالم يستحق شيأ فكيف يملكه
وبأى سبب يملكه اهـ (قوله اجاب عنه المصنف) قلت واجاب في الحواشي السعدية بقوله
لعل مرادهم اى قولهم لا يستحق الاجر نفى الملك لان وجوده يؤدى الى عدمه وما هو كذلك
يسطل فقولهم ملك الاجر في الحال كلام على سبيل الفرض والتقدير والظاهر ان وضع المسئلة
فيا اذا سلم الاجير كل الطعام فيكون تقدير الكلام لو وجب الاجر في الصورة المفروضة
لملك الاجير الاجرة في الحال بالتعجيل والتالى باطل اذ يكون حينئذ مشتركاً فيفضى الى عدم
وجوب الاجرة وكل ما أفضى وجوده الى انتفاء لزومه فهو باطل اهـ وحاصل جواب
المصنف عن الاول ان الاجرة هنامعجلة كاسره الزبلى في صدر تقديره وهى تلك بالتعجيل
كما تملك باشرطه وعن الثاني انه لما ملكه بالتعجيل وعمل تبين بعد العمل عدم استحقاقه لشيأ
من الاجرة كالو عجلها عند العقد فاستحقها مستحق تبين كونه ليس بملك لها اهـ وفيه نظر
فان هذا العقد لا يخلو اما ان يكون باطلا او فاسداً او صحيحاً اما الباطل فلا أجر فيه اصلاً كما
مراروا الباب فكيف يملك بالتعجيل واما الفاسد فلا يجب الاجر فيه لا بتحقيقه الانتفاع كما
مرار فلاملك بالتعجيل ايضاً قبل العمل وبعد العمل يجب اجر المثل وفرض المسئلة هنا
انه لا اجر اصلاً واما الصحيح فيملك الاجر فيه بالتعجيل مع الافراز وها حصل في ضمن التسليم
اذلو أفروزه وسلمه الى الاجير ثم خلطه وحمل الكل مما جاز كما قد منه آفان عن جواهر الفتاوى
الا ان يقال انه انعقد صحيحاً ثم طرأ عليه الفساد عند العمل قبل الافراز وحينئذ يقول
الزبلى ان هذه الاجارة فاسدة اى ما لا مامى في الحال فهى صحيحة فليأمل (قوله) كما زعمه مشايخ
بلخ (قال في التبيين ومشايخ بلخ والنسفي يجيزون حل الطعام ببعض المحمول ونسج الثوب
ببعض المنسوج تعامل اهل بلادهم بذلك ومن لم يجوزه قاسه على فقير الطاحان والقياس يترك
بالتعارف والى قلنا انه ليس بطريق القياس بل النص يتناوله دلالة فالنص يخص بالتعارف
الآتى ان الاستصناع ترك القياس فيه وخص من القواعد الشرعية بالتعامل ومشايخنا
رحمهم الله لم يجوزوا هذا التخصيص لان ذلك تعامل اهل بلدة واحدة وبه لا يخص الاثر
بخلاف الاستصناع فان التعامل به جرى في كل البلاد وبثله يترك القياس ويخص الاثر
اهـ وفي الغاية فان قيل لانتزعه بل يخص عن الدلالة بعض ما في معنى فقير الطاحان بالعرف كما
فعل بعض مشايخ بلخ في الثياب لجريان عرفهم بذلك قلت الدلالة لا عموم لها حتى يخص اهـ
ط (قوله) فيفضى للمنازعة فيقول المؤجر المعقود عليه العمل والوقت ذكر للتعجيل
ويقول المستأجر بل هو الوقت والعمل لليان وقال اصحابنا هى صحيحة ويقع العقد على
العمل وذكر الوقت للتعجيل تصحيحاً للعقد عند تعذر الجمع بينهما فترفع الجهالة وظاهر كلام
الزبلى ترجيح قولهما وهذا اذا اخر الاجرة اما اذا وسطها فالمعقود عليه المتقدم تمام العقد
بذكر الاجر ثم التأخر ان كان وقتاً للتعجيل وان كان عملاً فليان العمل في ذلك الوقت فلا

اجاب عنه المصنف قال
وصرحوا بأن دلالة النص
لا عموم لها فلا يخص
عنها شيأ بالعرف كما زعمه
مشايخ بلخ (او) استأجر
(خازناً ليخبر له كذا)
ككفيل دقيق (اليوم
بدرهم) فسدت عند الامام
لجمعه بين العمل والوقت
ولا ترجيح لاحدهما
فيفضى للمنازعة

مقابل

يخص القياس والاثر
بالعرف العام دون الخاص

فسد كونه ابن الكمال عن الحائفة ومثله في التهستاني عن الكرماني وزاد عن المثبة وإذا قدمها ففسد ايضاً اعلم ان هذا الخلاف ايضاً فيما إذا كان العمل مبنياً المقدار معلوماً حتى يصلح لكونه معقوداً عليه فيزاح الوقت فيفسد ولذلك قيل ليخبره كذا فغير دقيق فلو لم يبين صح لانه جهاته كأنه يذكر الاوقات كما إذا استأجر رجلاً يومياً لي له بالآجر والخص جازبلا خلاف فلو بين العمل على وجه يجوز ان أراد العقد عليه بان يبين قدر البناء لا يجوز عند الامام كذا ذكره في الاصل وحينئذ فلا يشكك ماسبياني في بحث الاحير الحوس لو استأجره شهر الرعي الغنم بكذا صح مع ان فيه الجمع بين المدة والعمل لانه لم يبين قدر الغنم المرعى كتابه عليه العلامة الطوري وحفنه **(قوله جازت اجماعاً)** اما في الاول وهو رواية عن الامام كذا ذكره الزبائي فلان كفة في اللطرف لا تقدر المدة فلا تقتضي الاستغراق فكان المعقود عليه العمل وهو معلوم بخلاف ما اذا حذفت منه يقتضي الاستغراق وقدر نظيره في الطلاق في قوله انت طالق غدا اوفى الغد واما في الثاني فلان اليوم لم يذكر مقصوداً كالمعمل حتى يضاف العقد اليهما بل ذكر لاثبات صفة في العمل والصفة تابعة للموصوف غير مقصودة بالعقد كفي التبيين **(قوله بشرط ان يشيها)** في القاموس ثمانية جعله اثنين اه وهو على حذف مضاف اي يبقى حرثها وفي المصحح ان كان المراد ان يرد لها مكروبة فلا شكت في فسادها والافان كانت الارض لا تخرج الربيع الا بالكراب مرتين لا يفسد وان مما تخرج بدونه فان كان اثره يبقى بعد انتهاء العقد يفسد لان فيه منفعة لرب الارض والا فلا اه ما خصا وذكر في الآثار خاتمة عن شيخ الاسلام ما حاصله ان الفساد فيها اذا شرط ردها مكروبة بكراب يكون في مدة الاجارة اما اذا قال على ان تكربها بعد مضي المدة او اطاق صح وانصرف الى الكراب بعده قال وفي الصغرى واستندنا هذا التفصيل من جهته وبه يبقى اه قلت ووجهه ان الكراب يكون حينئذ من الاجرة تأمل **(قوله أي يجرئها)** فالحديث هو الكراب وهو ائارة الارض للزراعة كالكراب قاموس **(قوله اوبكرى)** من باب رمى اي يخفر **(قوله العظام)** لان اثره يبقى الى القابل عادة بخلاف الجدول اي الصغار فلا تفسد بشرط كرابها هو الصحيح ابن كمال **(قوله اويسرقتها)** اي يضع فيها المرقين وهو الزبل لتهييج الزرع **(قوله فلو لم يتق)** بان كانت المدة طويلة لم تفسد لانه لم ينع استأجر فقط **(قوله او بشرط ان يزرعها الخ)** اي استأجر ارضا للزرع وتكون الاجرة ان يزرع المؤجر ارضا اخرى هي المستأجر لا يجوز عندنا منح فهو اجارة المنفعة بالمنفعة المتحددة وسباني اكلام فيها **(قوله ناخيي)** اي قريباً **(قوله ان الجنس بانفراده يجرم النساء)** والزراعة المضافة من جنس الزراعة المضافة فان قلت اعين فثمة مقام المنفعة على ما هو مقرر فلم يوجد النساء قلنا العين انما تقام مقام المنفعة على خلاف القياس للضرورة وذلك فيما اذا وقعت المنفعة معقوداً عليها وهي في مسئلتنا ما لم يصحبه الباء فاصحبه لان مقام العين فيه مقام المنفعة فيق على الاصل فكان نسبته **(قوله لانه بشرط يقتضيه العقد)** لان ثمة المستأجر فقط **(قوله فالاجارة)** اي لا المسمى ولا الاجر انما يربى لان الاجر يجب في الفاسدة اذا كان له نظير من الاجرة جازة وهذه لا نظير لها انتهى وقد ذكر كلامه في الجاه ان العقد باطل لانه قل

حتى لو قال في اليوم او على ان تفرغ منه اليوم جازت اجماعاً (او ارضا بشرط ان يشيها) اي يجرئها مرتين (اوبكرى ايهارها) العظام (اويسرقتها) لبقاء اثر هذه الافعال لرب الارض فلو لم يتق لم تفسد (او) بشرط (ان يزرعها بزرعة ارض أخرى) لما يجي ان الجنس بانفراده يجرم النساء وقوله (فسدت) جواب الشرط وهو قوله ولو دفع الخ (وصحت لو استأجرها على ان يكربها ويزرعها او يسقيها ويزرعها) لانه شرط يقتضيه العقد (ولو) استأجره (لحل طعام) مشترك بينهما فالاجارة

لانه لا يعمل شيا لشره
 الا يقع بعضه نفسه فلا
 يستحق الاجر (كره
 استأجر الرهن من
 المرتهن) فانه لأجره لنفعه
 بملكه وفي جواهر الفتاوى
 لو استأجر حماما فدخل
 المؤجر مع بعض اصدقائه
 الحسام لاجر عليه لانه
 يسترد بعض المعقود عليه
 وهو منفعة الحمام في المدة
 ولا يسقط شي من الاجرة
 لانه ليس بمعلوم (استأجر
 ارضا ولم يذكر انه يزرعها
 او اى شي يزرعها) فسدت
 الا ان يعمم بخلاف الدار
 لوقوعه على السكنى كامر
 واذا فسدت (فزرعها فضى
 الاجل) عاد صحيحا (فه
 المسمى استحسانا وكذا
 لو لم يرض الاجل لارتفاع
 الجهالة بالزراعة قبل تمام
 العقد قلت فلو حذفت قوله
 فضى الاجل كقاضيهان
 في شرح الجامع لكان اولي
 (وان استأجر حارا الى
 بغداد ولم يسم حمله لحمله
 المعتاد فهلك) الحمار
 (لم يضمن) لفساد الاجارة
 فالعين امانة كافي الصحيحة
 (فان بلغ فيه المسمى) لامر
 في الزراعة (فان تنازع قبل
 الزرع) في مسألة الزراعة
 (او الحمل) في مسئلتنا

لا يتعقد العقد تأمل **(قوله)** لانه لا يعمل الخ) فان قيل عدم استحقاقه للاجر على فعل نفسه
 لا يستلزم عدمه بالنسبة الى ما وقع لغیره فالجواب انه عامل لنفسه فقط لانه الاصل وعمله لغیره
 متى على امر بخلاف القياس فاعتبر الاول ولانه ما من جزء بحمله الا وهو شريك فيه فلا يتحقق
 تسام المعقود عليه لانه يمنع تسام العمل الى غيره فلا اجر غناية وتبين ملخصا وفي غاية البيان
 طعام بين اثنين ولا حدها سفينة فاستأجر الآخر نصفها بعشرة دراهم جاز وكذا لو اراد
 أن يطلعها الطعام فاستأجر نصف الرعي الذي لشره واستأجر انصاف جواريقه هذه ليحمل
 هذا الطعام الى مكة جاز ولو استأجر عبد صاحبه او دابة عبد صاحبه او دابة ليحملة او استأجر
 العبد لحفظ الطعام لا يجوز سواء استأجر العبد او الدابة كله او نصفه ولأجره والاصل ان
 كل ما لا يستحق الاجر الا بايقاع عمل في العين المشتركة لا يجوز وكل ما يستحق بدونه يجوز فانه
 تجب الاجرة بوضع العين في الدار والسفينة والرعي لا بايقاع عمل اه ما خلا اى فان للعبد
 والدابة عملا في العين المشتركة وهو الحمل او الحفظ اما السفينة مثلا فلا عمل لها اصلا **(قوله)**
 لنفعه بملكه) الذي ينبغي ان يقول لانتفاعه بملكه وانما كان كذلك لان المرتهن غير مالك
 للمنافع فلا يملك تملكها وانما هي للراهن ولكنه ممنوع من الانتفاع لتعلق حق المرتهن فاذا
 آجره فقد ابطال حقه **(قوله)** لانه يسترد الخ) بيانه انه قد باعه منفعة الحمام مدة معلومة وقد
 استوفى المؤجر بعضها فانفسخ بقدره ثم الاجرة ثبت في ذمة المستأجر بالعقد والقدر الذي
 فسخت فيه غير معلوم ولا يمكن اسقاط شي بحسابه للجهالة فبقى جميع الاجرة على المستأجر
 رحتى **(قوله)** او اى شي يزرعها) اى او ذكر انه يزرعها ولم يذكر اى شي يزرع **(قوله)** كامر
 اى اول باب ما يجوز من الاجارة وهذه المسئلة في الحقيقة تصریح بمفهوم قوله هناك وارض
 للزراعة الخ **(قوله)** عاد صحيحا) كذا في الملتقى والغرر والاصلاح والمنع واعترضه
 في الشربلية بأن صحة العقد لا تتوقف على مضي الاجل بعد الزراعة بل اذا زرع ارتفعت
 الجهالة اقول انما ذكره ليقرب عليه قوله فله المسمى فانه لو بقي فاسدا وجب أجر المثل
(قوله) وكذا لو لم يرض الاجل) اى يعود صحيحا وهو اشارة الى ما قدمناه عن الشربلية ومنشأ
 الاعتراض زيادة قوله عاد صحيحا وانما ذكره ثم اعترضه لان المصنف ذكره في تقرير شرح منته
 فكان مراداه وقد يدفع الاعتراض بأن عوده صحيحا بعد الزرع ومضى الاجل صحيح اى بعد
 مجموع هذين الشئين فليس فيه ما يقتضى توقف عوده صحيحا على مضي الاجل فتأمل **(قوله)**
 قبل تمام العقد) اى قبل تمام مدته وقول الغاية قبل تمام العقد بنقض الحاكم لا لما قبله الفطرة
 السليمة فانه ينفسخ من الاصل بنقض الحاكم فكيف يتم به وتام الشيء من آثار بقاء طورى
(قوله) كقاضيهان) وعبارته فان زرعها فله مسمى من الاجر لانه عاد جائزا وهذا
 استحسان لان الاجارة تعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة والفساد كان لاجل
 الجهالة فاذا ارتفعت كان الارتفاع في هذه الساعة كالارتفاع في وقت العقد فيعود جائزا
(قوله) لحمله المعتاد) خرج غير المعتاد فيضمن ان هلك كافي الاقانى **(قوله)** افساد الاجارة الخ
 كذا في الدرر والمنع والاولى قول الهداية لان العين امانة وان كانت الاجارة فاسدة **(قوله)** لما
 مرفى الزراعة) اى من ارتفاع الجهالة قبل تمام العقد وظاهره انها تنقلب صحيحة بمجرد حل

يجب الاجر في استعمال المعد
للاستغلال ولو غير عقار

(فسخت الاجارة دفعا
للفساد) لقيامه بعد (استأجر
دابة ثم جحد الاجارة في
بعض الطريق وجب عليه
اجر ما ركب قبل الانكار
ولا يجب لما بعده) ابي
يوسف لانه بالجحود صار
غاصبا والاجر والضمان
لا يجتمعان وعند محمد يجب
المسمى درر وكأنه لا قول
للإمام وفي الاشياء قصر
الثوب المجحود فان قبله فله
الاجر والا وكذا الصباغ
والنساج (اجارة المنفعة
تجوز اذا اختلفا) جنسا
كاستئجار سكنى دار
بزراعة ارض (واذا
اتحدالا) تجوز كأجارة
السكنى بالسكنى واللبس
باللبس والركوب بالركوب
وتجوز ذلك لما تقرر ان الجنس
بافتراده يحرم النساء فيجب
اجر المثل باستيفاء النفع
كأمر لفساد العقد
(استأجره ليصيده او
يخطب له فان) وقت لذلك
(وقتناجز) ذلك (والا لا)
فلو لم يوقت وعين الخطب
فسد الا اذا عين الخطب
وهو (اى الخطب) ملكه

المعاد قبل بلوغه الى بغداد وبه صرح الاقناني وتقدم في كلام الشارح في باب ما يجوز من
الاجارة حيث قال ولولم يبين من ركبها فسدت للجهة وتقلب بحجة ركبها اه وهو مخالف
لما تقدم عن الهداية آقا تأمل (قوله فسخت) اى ابطاله القاضي لان العقد الفاسد يجب
نقضه وابطاله ذخيرة (قوله دفعا للفساد) الاولى دفعا بالراء مكان دفعا بالذال لان الفساد
قائم يحتاج الى الرفع لا غير قائم حتى يحتاج الى الدفع فانهم اقلنى (قوله لقيامه بعد) اى
في الحال ط (قوله والاجر والضمان لا يجتمعان) اى اجر ما بعد الجحود مع ضمان الدابة لو هلك
بعد الجحود ح قلت واما اجر ما قبل الجحود فيجب وان هلكت بعده ولا يلزم اجتماعهما
لاختلاف الجهة كما مر نظيره تأمل (قوله) وعند محمد يجب المسمى (اى ان سلمت الدابة قال
المقدسى في شرح الكنز) واوجب محمد الاجر لانه سلم من الاستعمال فسقط الضمان كذا في
التبيين وشروح الجمع وانت خبير بأن المسئلة السابقة ونظائرها تؤيد ما قال ح قات وفيه
نظر فانه في المسئلة السابقة غير غاصب لا قراره بالاجارة واقلها صحبة بارتفاع الجهة كما مر
نعم ينبغى وجوب الاجر لومعدة للاستغلال فانه لا يختص بالعقار كالهم وقد أفتى في الحامدية
بوجوب الاجر على مستعمل دابة المكارى مستندا للقل كما سذكركم في الفصص ومثله في
المرادية فتنب (قوله وفي الاشياء الخ) كلام مجمل وبيانه ما في الوالولية رجل دفع نوبا الى
قصار ليقصره فنجده ثم جاء به مقصورا وأقر بذلك ان قصره قبل الجحود له لاجر لان العمل
وقع لصاحب الثوب وان بعده لالوقوف العمل للعامل لانه غاصب بالجحود ولو كان صباغا
والمسئلة بمجالها ان صبغه قبل الجحود له لاجر وان بعده ان شاء رب الثوب اخذوا وعطاء قيمة
ما زاد الصبغ فيه وان شاء تركه وضمنه قيمته ابيض ولودفع غزلا الى نساج والمسئلة بمجالها ان
نسيجه قبل الجحود له لاجر وان بعده لالاجر له والثوب للنساج وعليه قيمة الغزل كما اذا كان حنطة
فطبخها (قوله اجارة المنفعة الخ) هذه اعم من قوله السابق اوان يزرعها بزرعة ارض اخرى
(قوله كأجارة السكنى بالسكنى) اى سكنى دار بأخرى فلو مجانوت يصح للاختلاف منفعة
وقيل لا يصح ومعاوضة البقر بالبقر في الاكداس لا تجوز لاتحاد الجنس والبقر بالحمر يجوز
لاختلاف الجنس جامع الفصولين والكدس بالضم الحب المحصود المجموع قاموس وفي شرح
قاضيخان وخدمة العبد والامة جنس واحد فان خدم احد هذين دون الآخر في رواية يجب
اجر المثل وفي رواية لا يجب شئ اه وفي التارخانية اذا قوبلت المنفعة بمجسها واستوفى
الآخر عليه اجر المثل في ظاهر الرواية وعليه الفتوى (قوله لما تقرر الخ) تقدم الكلام فيه
وعلى بقلة اخرى وهى ان عنده من ذلك الجنس ملكا والاجارة جوزت على خلاف الجنس
للاحتاجة (قوله افساد العقد) الاولى ان يقول بحكم عقد فاسد ويكون الجار متعلقا باستيفاء ط
(قوله جائز) لانه اجير وحد وشرطه بيان الوقت (قوله والا لا) اى والخطب للعامل ط
(قوله فسد) قال في الهنذية ولو قال هذا الخطب فالاجارة فاسدة والخطب للمستأجر وعليه اجر
منه اه ط (قوله وبه يفتى صيرفية) قال فيها ان ذكر اليوم فالعلف للأمر والا فللعامور وهذه
رواية الحاوى وبه يفتى قال في المنح وهذا يوافق ما قدمناه عن المجتبى ومن ثم عولنا عليه
في المختصر (قوله لم يجز) لان هذا العمل من الواجب ديانة لان النبي صلى الله عليه وسلم

فيجوز) مجتبى وبه يفتى صيرفية * (فروغ) * استأجر امرأته لتخبز له خبز الاكل لم يجز وللبيع جاز صيرفية (قسم)

أحررت دراهم الزوجها

مساكنها فلا اجر لشيء
وغناية قلت لكن في
حاشيتها تنوير البصائر عن
المضمرات مغزياً للكبرى
قال قاضيخان هنا الفتوى
على الصحة لتبعيتها له
في السكنى فليحفظه وجاز
اجارة الماشطة لتزين
العروس ان ذكر العمل
والمدة بزازية وجاز اجارة
القناة والنهر مع الماء
به بقى لعموم البلوى
مضمرات انتهى

باب ضمان الاجير

(الاجراء على ضررين
مشترك وخاص فالاول

مطلب

في استئجار الماء مع القناة
واستئجار الآباء والحياس
للسمك

مطلب

الاجارة اذا وقعت على
العين لا تصح والحياسة فيه

مطلب

في اجارة الدلال

مطلب

اسكن المقرض في داره
يجب اجر المثل

مطلب

الاجير المشترك

قسم الاموال بين فاطمة وعلى فجعل عمل الداخل على فاطمة وعمل الخارج على وعلى وأود
المصنف آخر ابان ان استئجار المرأة للطبخ والحزب وسائر اعمال البيت لا تستعد ونقله عن
المضمرات ط قلت كانه لانه واجب عليها ديانة ثم رجعت باب الثقة فأرثته عليه وزاد
ولو شربة لانه عليه السلام قسم الاعمال الخ وهذا يدل على ما قدمناه من ان المفقء عند
التأخير في الاستئجار على الطاعات مانصوعليه لاكل طاعة (قوله فلا اجر) لان منفعة
السكنى تعود اليها ولان الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات وعسى ان يكون عامة نهاره
في السوق وتكون الدار في يد المرأة خانية (قوله قال قاضيخان) ذكره في شرحه على الجامع
الصغير وفي الزيادات له وما تقدم ذكره في فتاواه أفاده المصنف في المنع وحيث ذكره في شرحه
كان هو المتمدول لهذا قال الشيخ شرف الدين قوله لا اجر اقول هذا قول والفقيه وجوبه الخ
(قوله لتبعيتها له في السكنى) فلا تنفع من التخليع والتسليم (قوله والمدة) عبر في الذخيرة وغيرها
بأن قالوا انها بمنزلة (قوله والنهر) هو مجرى الماء (قوله مع الماء) اي تبعاً قال في كتاب الشرب
من البرازية لم تصح اجارة الشرب لوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصودا الا اذا أجر
أوباع مع الارض فحينئذ يجوز تبعاً ولو باع ارضاً مع شرب ارض أخرى عن ابن سلام انه يجوز
ولو أجر ارضاً مع شرب ارض أخرى لا يجوز ونما فيه وذكرها الاجارة اذا وقعت على
العين لا تصح فلا يجوز على استئجار الآجام والحياس اصيد السمك او رفع القصب وقطع
الحطب او السقي ارضها او لغنمه منها وكذا اجارة المرحى والحيطة في الكل ان يستأجر موضعاً
معلوماً لعطن الماشية ويبيع الماء والمرعى وانما يحتاج الى اباحة ماء البئر والنهر والعين اذا اتى
الشرب على كل الماء والا فلا حاجة الى الاذن الا لم يضرب بحرهم البئر والنهر استأجر نهر اباساً
او ارضاً او سطحاً مدة معلومة ولم يقل شيئاً صح وله ان يجري فيه الماء اه (تمة) قال في
التائر خانية وفي الدلال والسمار يجب اجر المثل وما تواضعوا عليه ان في كل عشرة دنانير كذا
فذلك حرام عليهم وفي الحاوى سئل محمد بن سلمة عن اجارة السمار فقال ارجوانه لا بأس به وان
كان في الاصل فاسداً لكثرة التعامل وكثير من هذا غير حائز بخوضه لحاجة الناس اليه
كدخول الحمام وعنه قال رأيت ابن شجاع يقطع نساكاً ينسج له ثياباً في كل سنة وفي الخانية
رجل استقرض دراهم واسكن المقرض في داره قالوا يجب اجر المثل على المقرض لان
المستقرض انما اسكنه في داره عوضاً عن منفعة القرض لا مجاناً وكذا لو أخذ المقرض من
المستقرض حماراً يستعمله ان الى يرد عليه الدراهم اه وهذه كثيرة الوقوع والله تعالى اعلم

باب ضمان الاجير

لما فرغ من ذكر انواع الاجارة صححها وفسدها في بيان الضمان لانه من جملة العوارض
التي تقترب على عقد الاجارة فيحتاج الى بيانها كذا في غاية البيان ولا يخفى ان معنى ضمان
الاجير اثباتاً ونفياً ولو لم يكن معناه ذلك بل اثبات الضمان فقط لزم ان لا يصح عنوان الباب
على قول الامام اصلاً لانه لا ضمان عنده على احد من الاجير المشترك والحاصل طوري
(قوله فالاول الخ) قال في العناية والسؤال عن وجه تقديم المشترك على الخاص دوري اه

من يعمل لأحد (كالحياط ونحوه) أو يعمل عملا غير موقت) كأن استأجره للحياطة في بيته غير مفيدة مدة كان أجيرا مشتركا وان لم يعمل لغيره (أو موقتا بلا تخصيص) كأن استأجره ليرعى غنمه شهرا بدرهم كان مشتركا إلا أن يقول ولا ترعى غنم غبري وستضح وفي جواهر الفتاوى استأجر حائكا لينسج ثوبا ثم أجر الحائك نفسه من آخر للنسج صح كلا العقدين لأن المعقود عليه العمل لا المنفعة (ولا يستحق المشترك الأجر حتى يعمل كالقصار ونحوه) كفتال وحمال ودلال وملاح وله خيار الرؤية في كل عمل يختلف باختلاف المحل مجتبي (ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان) لأن شرط الضمان في الإمانة باطل كالودع (وبه يفتى) كما في عامة المعبرات

قوله عنده أي عند المستأجر
أه منه

منها

يفى بالقياس على قوله

يعنى لو قدم الحائص أتوجه السؤال عن سبب تقديمه على المشترك ايضا لأن تقديم كل منهما على الآخر وجهها أما المشترك فلأنه بمنزلة العام بالنسبة إلى الخاص مع كثرة مباحته وأما الخاص فلأنه بمنزلة المفرد من المركب لكن تقديم المشترك هنا أولى لأن الباب باب ضمان الأجير وذلك في المشترك فتأمل فإن بما ذكر لم يظهر وجه اختيار تقديم المشترك كالأخفى وكان لابد منه سعدي (قوله) من يعمل لأحد (قال الزيلعي معناه من لا يجب عليه أن يخص بواحد عمل لغيره أو لم يعمل ولا يشترط أن يكون عاملا لغير واحد بل إذا عمل لواحد أيضا فهو مشترك إذا كان بحيث لا يمنع ولا يستعذر عليه أن يعمل لغيره (قوله ونحوه) أتى به وان اغتت عنه الكاف للآتيوهم انهم استقصائية فافهم قال الطوري وفي العتابة المشترك الحمال والملاح والحائك والحياط والتداف والصباغ والقصار والراعي والحجام والبراع والبناء والحفارة (قوله) ويستضح) أي في بحث الأجير الحائص لكنه هناك أحال تحقيقه على الدرر وسنذكره ان شاء الله تعالى (قوله وفي جواهر الفتاوى الخ) أراد به التنبيه على حكم الأجير المشترك والمعقود عليه قال الزيلعي وحكمهما أي المشترك والخاص أن يتقبل أن يتقبل العمل من اشخاص لأن المعقود عليه في حقه هو العمل أو أثره فكان له أن يتقبل من العامة لأن منافعه لم تقتصر مستحقة واحد من هذا الوجه سمي مشتركا والخاص لا يمكنه أن يعمل لغيره لأن منافعه في المدة صارت مستحقة للمستأجر والأجير مقابل للمنافع ولهذا يباقي الأجر مستحقا وان نقض العمل أه قال أبو السعود يعني وان نقض عمل الأجير رجل بخلاف مالو كان النقض منه فإنه يضمن كحائسائي (قوله حتى يعمل) لأن الاجارة عقد معاوضة فتقتضي المساواة بينهما فإلم يسلم المعقود عليه للمستأجر لا يسلم له العوض والمعقود عليه هو العمل أو أثره على ما بينا فلا بد من العمل زيلعي والمراد بالاستحقاق الأجر مع قطع النظر عن أمور خارجة كما إذا عجل له الأجر أو شرط تعجيله كافي السعدي وقدمناه أوائل كتاب الاجارة وتقدم هناك أنه لو طالب الأجر إذا فرغ وسامه فهلك قبل تسليمه يسقط الأجر وكذا كل من لم يعمل أثره وماله أثره كماله الأجر كما فرغ وان لم يسلم (قوله مجتبي) عبارته شرط قصار على أن يقصر له ثوبا ميرا ويأبذهم ورضى به فلما رأى الثوب القصار قال لا أرضى فله ذلك وكذا الحياط والاصل فيه أن كل عمل يختلف باختلاف المحل يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل ومالا فلا كمن استأجر ليكيل له هذه الخطة أو يحجم عبده فلما رأى محل العمل امتنع ليس له ذلك ثم قال والاصل أن الاستئجار على عمل في محل هو عنده جائز وما ليس عنده فلا بيع ما ليس عنده أه منح ومثله في البرازية قبيل الخامس (قوله ولا يضمن الخ) اعلم أن الهلاك ما يفتل الأجير أو الأول أو المال المتعدى أو الأول الثاني أما ان يمكن الاحتراز عنه أو لا في الأول بقسميه يضمن اتفاقا وفي ثاني الثاني لا يضمن اتفاقا وفي أوله لا يضمن عند الامام مطلقا ويضمن عندها مطلقا وفي المتأخرون بالصالح على نصف القيمة . مطلقا وقيل ان مصاحبا لا يضمن وان غير مصاحب ضمن وان مستورا فالصالح أه ح والمراد بالاطلاق في الموضوعين المصالح وغيره وفي البدائع لا يضمن عنده ما هلك بغير صنعه قبل العمل أو بعده لانه امانة في يده وهو القياس وقالوا يضمن الأمن حرق غاب أو خصوص مكابرين وهو استحسان أه قال في الحبرية فهذه أربعة اقوال

كلها مصححة متى بها وما أحسن التفصيل الأخير والاول قول ابن خنيفة رحمه الله تعالى وقول بعضهم قول ابن خنيفة قول عطاء وطاوس وها من كبار التابعين وقولهما قول عمر وعلى وبه يفتى احتشاما لعمر وعلى وصيانة لاموال الناس والله اعلم اه وفي التبيين وقولهما يفتى لتغير احوال الناس وبه يحصل صيانة اموالهم اه لانه اذا علم انه لا يضمن ربنا يدعى انه سرق اوضاع من يده وفي الحاشية والمحيط والشمعة الفتوى على قوله فقد اختلف الافاء وقد سمعت ما في الخبرية وقال ابن ملك في شرح الجمع وفي المحيط الخلاف فيها اذا كانت الاجارة صحيحة فلو فسد لا يضمن اتفاق لان العين حينئذ تكون امانة لكون المعقود عليه وهو المنفعة مضمونة بأجر المثل اه قلت ومحل الخلاف ايضا فيها اذا كان الهالك محدثا فيه العمل كما في الجوهرية للحدادي الا لا يستغنى عنه ما يحدث فيه العمل لما في المبدائع روى هشام عن محمد فيمن دفع الى رجل مصحفا يعمل فيه ودفع الخلاف معه او سكتا ليصفه ودفع الجفن معه قال محمد يضمن المصحف والغلاف والسيف والجفن لان المصحف والسيف لا يستغنيان عن الغلاف والجفن فان اعطاه مصحفا يعمل له غلافا او سكتا يعمل له نصفا فضاء المصحف او السكين لم يضمنه لانه لم يستأجره على ان يعمل فيهما بل في غيرها اه **(قوله)** وبه جزم اصحاب المتون (كالوقاية والمثني والفرز والاصلاح فكلهم صرحوا بعدم الضمان وان شرطه واما القدوري والهداية والكثير والجمع فاطبقوا عدم الضمان فيذهب ذلك من كلامهم **(قوله)** خلافا للاشياء اي من انه ان شرط ضمانه ضمن اجماعا وهو منقول عن الخلاصة وعزاه ابن ملك للجامع **(قوله)** وافغى المتأخرون بالصالح اي عملا بالقولين ومعناه عمل في كل نصف بقول حيث حط النصف واوجب النصف بزيادة قال في شرح المثلتي قال الزاهدني على هذا ادركت مشايخنا بخوارزم واقراء القهستاني اه وفي جامع الفصولين منهم شمس الائمة الاوزجندی وائمة فرغانة **(قوله)** وقيل ان الاجير مصلحا الخ عزاه في جامع الفصولين الى فوائد صاحب المحيط **(قوله)** وهل يجبر عليه اي على الصالح **(قوله)** حرر في تنوير البصائر نعم حيث قال فان قلت كيف يصح الصالح جبرا قلت الاجارة عقد يجبرى فيها الجبر بقاء الاترى ان من استأجر دابة او سفينة مدة معلومة وانقضت مدتها في وسط البرية او في لجة البحر فانها تبقى الاجارة بالجبر ولا يجبرى الجبر في ابتدائها وهذه الحالة حالة البقاء فيجبرى فيها الجبر اه قلت هذا السؤال والجواب مذكوران في البرازية بالحرف مع زيادة في الجواب ذكرها صاحب البرازية بعد قوله وبعضهم افقوا بالصالح ثم قال بعدها ولا يرد ما قاله في العون ربما لا يقبلان اي الاجير والمستأجر الصالح فاخترت قول الامام لما قلنا ان الصالح مجاز عن الحط ثم قال في البرازية وائمة سمرقند افقوا بخوارزم الصالح بلا جبر اه فعمل انهما قولان في الجبر وعدمه بدليل قوله حط النصف واوجب النصف فان الانحياز جبري والصالح فيه مجاز عن الحط كما علمت وهذا قول الاوزجندی وائمة خوارزم وفرغانة كما مر والثاني قول ائمة سمرقند فما في المنع مما يفيد ان الاماء ظهير الدين رجع عن اقواله بالجبر لا يدل على ان القول به مهجور الا ان ينقل الرجوع عن كمن قلبه فافهم **(قوله)** تنبى الاجارة بالجبر بيان لوجه الشبه الذي تضمنه الكفاط وبحث فيه بعضهم بأنه قياس مع الفارق لتحقق الضرورة في المقدس

وبه جزم اصحاب المتون
فكان هو المذهب خلافا
للاشياء وافغى المتأخرون
بالصالح على نصف القيمة
وقيل ان الاجير مصلحا
لا يضمن وان بخلافه
يضمن وان مستور الحال
يؤمر بالصالح عمادة قلت
وهل يجبر عليه حرر
في تنوير البصائر نعم كمن
تنت مدته في وسط البحر
او البرية تنبى الاجارة بالجبر

عليه (قوله) ويضمن ما هلك بعمله) أى من غير قصد في قول علمائنا الثلاثة ولا يستحق
 الاجرة لانه ما اوفى بالتمتع بل بالضرورة بدائع وعمل اجيره مضاف اليه فيضمنه وان لم يضمن
 الاجير لانه اجير وحده فلم يتعد كما سيذكره آخر الباب (قوله من دقه) أى بنفسه أو بأجيره
 فلو استعان برب الثوب فتخرق ولم يعلم انه من أى دق فعلى قول الامام يبنى عدم الضمان للشك
 وعن الثاني يضمن نصف نقصان كل لو تمسك به لاستيفاء الاجر تجذبه صاحبه فتخرق حموى
 عن الظهيرية ملخصا قال في التبيين ثم صاحب الثوب ان شاء ضمنه غير معمول ولم يعطه الاجر
 وان شاء ضمنه معمول ولا واعطاه الاجر ط ملخصا (قوله وزلق الحمال) الظاهر انه بالحاء
 المهملة والمراد الحمال على ظهره مثلا اما بالجيم فعلى تقدير مضاف أى حمل الحمال قال في شرحه
 على المتقى أى اذا لم يكن من زحمة الناس فلو ضمنها لم يضمن خلافا لهما كما في شرح المجمع قال
 وكذا يضمن لو ساق المكارى دابته فعترت فسقطت المحمولة اه وكذا يضمن بانقطاع الجبل
 الذى يشد به المكارى كما في الكثر والمتقى ولو كان الجبل لصاحب المتاع فانقطع لا يضمن كذا
 في التاترخانية وفي البدائع وكذا يضمن الراعى المشترك اذا ساق الدواب على السرعة
 فازدحت على القطرة او الشط فدفن بعضها بعضا فسقطت في الماء او عطبت الدابة بسوقه
 او ضربه ولو معتادا (قوله وغرق السفينة من مدة) قيد بالمد لانها لو غرقت من ريح او موج
 او شيء وقع عليها او صدم جبل فهلك ما فيها لا يضمن في قول الامام رحمه الله قلت ويجب على
 المستأجر أجر ماسارت السفينة قبل الغرق بحسابه وفروع المذهب تشهد لذلك اه سرى
 الدين عن احتجتي وهذا انما يظهر اذا كان المستأجر معه والا فلم يوجد تسليم وقد سبق انه
 لاجر لا مشترك الابه فأملا ط (قوله ونحوه) كالزراغ والقصاد (قوله والفرق في الدرر
 وغيرها) حاصله ان بقوة الثوب ورقته يعلم ما يتحمل من الدق بالاجتهاد فامكن تقييده
 بالسلامة منه بخلاف القصد ونحوه فإنه يبنى على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه
 ولا ما يتحمل من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط اعتباره اه ح (قوله على خلاف
 ما بحثه صدر الشريعة) حيث قال يبنى ان يكون المراد بقوله ماتلف بعمله عملا جاوز فيه
 القدر المعتاد ما يأتى في الحجام اه ح (قوله لكن قوى القهستاني) حيث قال بل يضمن
 بعمله ما هلك من حيوان وغيره عملا غير مأذون فيه كالدق المحرق للثوب كما في المحيط وغيره فهو
 غير معتاد بالضرورة ولذا فسر المصنف أى صدر الشريعة العمل به فمن الباطل ما ظن انه بطل
 تفسير المصنف بما في الكافي ان قوة الثوب ورقته مثلا تعرف بالاجتهاد فامكن التقيد بالمصالح
 اه ح اقول ومقتضى كلامه ان كل عمل متلف يكون غير معتاد فلا يصح تقييد صدر
 الشريعة ماتلف بعمله بقوله عملا غير معتاد ويبقى مخالفا لما في الكافي المفيد ان العمل المتلف
 قد يكون معتادا وهذا الذى يظهر لى انه لا منافاة بين كلامهم وان الكل يقولون ان المتلف
 للثوب غير معتاد ولكن لما كان نحو الحجام ضاياه مقيد بغير المعتاد دون المعتاد ارادوا التنبية
 على ان نحو القصار غير مقيد بهذا القيد ليفيدوا الفرق بينهما ولكن الخروج عن المعتاد في
 نحو الثوب لا يظهر لنا الا بالانلاف فحيث كان متلفا علم انه غير معتاد فيضمن لتقصيره فان الماهر
 في صنعه يدرك المتلف بخلاف نحو الحجام فان لعمله محلا مخصوصا فاذا تجاوزته لا يضمن فانه

(و) يضمن (ما هلك
 بعمله كتنخريق الثوب
 من دقه وزلق الحمال
 وغرق السفينة) من مدة
 جاوز المعتاد اما بخلاف
 الحجام ونحوه كما يأتى
 عمادية والفرق في الدرر
 وغيره ا على خلاف ما بحثه
 صدر الشريعة فأملا ط
 لكن قوى القهستاني
 قول صدر الشريعة

لا يمكن ادراكه بمهارته فانبط الضمان على مجاوزته المحال المخصوص فظهر بهذا ان كل متنافى في عمل نحو القصار خارج عن المتبادل عليه ما في البدائع وهو انه يمكنه التحرز بالا جتهاد بالنظر في الآلة الدق ومحلّه وارسال المدقة على المحل على قدر ما يجتنبه مع الحذقة في العمل وعند مراعاة هذه الشرائط لا يحصل الفساد فلما حصل دلالة مقصوده في حقوق العباد ليس بعذر اه فعمل انه لا فرق بين الكلايين وان كان في التعبير مسامحة فافهم **(قوله فتنبه)** لعله يشير الى ما قلناه والله اعلم **(قوله هذا لا يمكن الخ)** الاشارة الى الضمان المذكور في المتن ضمنوا حاصل ما في الطوري عن المحيط ان ضمان المشترك مآلف مقيد بثلاثة شرائط ان يكون في قدرته رفع ذلك فلو غرقت موج او ريح او صدمة جبل لا يضمن وان يكون محل العمل مسلما اليه للتخية فلورب المتاع او وكيله في السفينة لا يضمن وان يكون المضمون بما يجوز ان يضمن بالعقد فلا يضمن الآدمي كيا باني **(قوله)** اذا لم تجاوز المعتاد ولم يستعمل الفساد شر تبلاية عن الحانية وكان با مر يمكن التحرز عنه افاده المكي ط **(قوله وركبها الخ)** وكذا اذا كان هو والمكاري راكبين على الدابة او سائقين او قائدين لان المتاع في ايديهما فلم يفرّد الا جبر باليد وروى بشر عن أبي يوسف اذا سرق من رأس المحال ورب المتاع يمشى معه لا ضمان لانه لم يخل بينه وبين المتاع وقالوا اذا كان المتاع في سفينتين وصاحبه في أحدهما وهما قرونتان او الا ان سيراها وحسبهما جميعا لا يضمن الملاح وكذا القطار اذا كان عليه حمولة وريها على بعير لان المتاع في يد صاحبه لانه الحافظ له بدائع وفيه كلام يأتي قريبا **(قوله وقد منا)** أي في كتاب الوديعه اراد به التنبيه على ان المودع باجر يخالف الاجير المشترك وان شرط عليه الضمان وكان الاول ذكره عند قول المصنف ولا يضمن الخ كاعمل الزبلي وذكر الفرق بأن العقود عليه في الاجير المشترك هو العمل والحفظ واجب تبعا بخلاف المودع باجر فانه واجب عليه مقصودا ببدل اقول وذكر المصنف في الوديعه ان اشترط الضمان على الامين باطل به ففي اه وفي الغزالية دفع الى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف لا اثر له فيما عليه الفتوى لان الحملي عند اشترط الاجر للحفظ والثبات كالاجير المشترك اه **(قوله مطلقا)** أي صغيرا او كبيرا على الصحيح كافي التبيين وقيل عدم الضمان اذا كان كبيرا يستمسك على الدابة ويركب وحده والا فهو كالمتاع ط عن المكي **(قوله بل بالجناية)** ولهذا يجب على العاقلة وضمان العقود لا تحمله العاقلة ابن كمال **(قوله)** لاذنه فيه) أي من المستأجر اصيلا او ليل العبد او صغير **(قوله)** وان انكسر دن الخ) في الغزالية عن المنتقى حمل متاعا وصاحبه معه فغرّ وسقط المتاع ضمن لان عثاره جناية يده مستأجر حمله بعينها ورب المتاع معه فساق المكاري فعثرت الدابة ضمن عندنا لانه اجير مشترك افسده بيده اه ولينظر الفرق بينه وبين ما قدمناه عن البدائع ولعله اختلاف رواية او محمول على ما اذا ساقها بعنف تأمل ثم رأيت صاحب الذخيرة فرق بين ما اذا كان صاحب المتاع راكبا عليها فعثرت من سوق الاجير لا يضمن وبين ما اذا كان يسير خلفها مع الاجير فيضمن وتماه فيها **(قوله في الطريق)** قيد به لما في البدائع وان حمله الى بيت صاحبه ثم انزله المحال من رأسه وصاحب الزق فوقع من ايديهما ضمن وهو قول محمد الاول ثم رجع وقال لا يضمن **(قوله بصنعه)** يشمل مالوا لقت رجله في الطريق او غيره فسقط وفسد حمله بدائع **(قوله فلا ضمان)** لان المتاع

مطلب —

ضمان الاجير المشترك مقيد بثلاث شرائط

فتنبه وفي النية هذا اذا لم يكن رب المتاع او وكيله في السفينة فان كان لا يضمن اذا لم تجاوز المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه وفيها حمل رب المتاع متاعه على الدابة وركبها فساقها المكاري فعثرت وفسد المتاع لا يضمن اجماعا قلت وقد منا عن الاشباه معزيا للزبلي ان الوديعه بأجر مضمونة فليحفظ (ولا يضمن به بنى آدم مطلقا عن غرق في السفينة او سقط عن الدابة وان كان بسوقه وقوده) لان الآدمي لا يضمن بالعقد بل بالجناية ولا جناية لاذنه فيه (وان انكسر دن في الطريق) ان شاء المالك (ضمن المحال قيمته في مكان حمله ولا اجر او في موضع الكسر واجره بحسابه) وهذا لو انكسر بصنعه والا بأن زاحه الناس فانكسر فلا ضمان

حلالاً لهم (بإضمار على جميعه وبراع) أى مصاد (وفساد ما يجاوز الموضع المعتاد فإن جاوز) المعتاد (ضمن الزيادة كلها إذا ما غلب) أى حتى سببه (ون هلك ضمن نصف دية النفس) تلفها ٥٨ بمأذون فيه وغير مأذون فيه فينصف له

ورع عليه شبهة (فلوقص
حسب حشمة ويرى
مقتطوع نجس عليه دية
كاملة) لأنه ما يرى أن
عليه ضمان حشمة وهي
عصو كامل كامل (وان
مت فواجب عليه ضمانه)
ضمن نصف النفس بفعلين
احدهم مأذون فيه وهو
قصر حيدة والآخر غير
مأذون فيه وهو قطع حشمة
فيضمن النصف ولو شرط
على الحجة ونحوه العمل
على وجه لا يسرى لايصح
لأنه ليس في وسعه إلا إذا
فعل غير اعتاد فيضمن
عمادية وفيها مثل صاحب
الحيط عن فساد قل له
غلام أو عبد اقصدي
فقصده فصد اعتاد فمات
بسببه قل تجب دية الحر
وقيمة العبد على عاقبة
الفساد لأنه خطأ وسئل
عن فصدنا ثم وتركه حتى
مات من السيلان قل يجب
القصد (والثاني وهو)
الاجير (خاص) ويسمى
اجير واحد (وهو من
يعمل واحد عملاً مؤقتاً
بالتخصيص ويستحق
الاجر باسم نفسه في مدة

مدة عنده (قوله خلافهما) فيضمن قيمته في موضع الكسر بلا خيار كافي التبيين وفي
بدائع ونورحه الناس حتى يفسد بضمن بالاجماع لأنه لا يمكنه حفظ نفسه عن ذلك فكان
يعنى الخرق الثابت ولو كان السجل هو الذي زحل الناس ضمن عند علمائنا الثلاثة اه فأما
(قوله أى يصاد) فهو خاص بأنهم (قوله لم يجاوز الموضع المعتاد) أى وكان بالأذن والى في
الكفى عبارة المختصر ناطقة بعدم التجاوز وسأكتة عن الأذن وعبارة الجامع الصغير ناطقة
بالأذن سأكتة عن التجاوز فصار ما عقبه هذا بياناً ما سكت عنه الآخر ويستفاد بمجموع
الروايتين اشتراط عدم التجاوز والأذن لعدم الضمان حتى إذا عدم احدهما أو كلاهما يجب
الضمان انتهى طوري وعليه ما يأتي عن العمادية (قوله فلوقص الحنان الحشمة) أى كلها
قال في الشربلية ويقطع بعضها يجب حكومة عدل كذا كره الاتفاقى (قوله دية كاملة) قال
الزبلي هذا من عجب المسائل حيث وجب الاكثر بالبرء والاقل بالهلاك (قوله تجب دية الحر)
أى لو كان الغلام حراً وقيمة العبد وكان عبداً قال ح لان فعلة غير مأذون فيه حيث لم يعتبر
اذنهما للحجر عليهما في الاقوال (قوله لانه خطأ) أى من القتل خطأ اذ لم يمتد قتلته والدليل
عليه عدم مجاوزة الفعل المعتاد ط (قوله قل يجب القصاص) لانه قتله بمحذور ط أى وهو
قاصد لقتله فكان عمداً (قوله ويسمى اجير واحد) بالإضافة خلاف المشترك من الواحد بمعنى
لوحيد ومعناه اجير المستاجر الواحد وفي معناه الاجير الخاص ولو حررك الحاء يصح لانه يقال
رجل واحد فمقتضى أى مفرد مغرب وظاهره انه لا فرق بينهما وسنذكر ما يفيدان بينهما عموماً
مطلقاً (قوله وهو من يعمل) سواه اسقاط العاطف لانه خبر المبتدأ (قوله واحد) أى
معين واحداً اه أكثر قول القهستاني لو استأجر رجلاً من ثلاثة رجال لمرعى غنم لهما اولهم
خاصة كان اجيراً خاصاً كفى المحيط وغيره اه فخرج من له ان يعمل لغيره من استأجره اولاً
(قوله عملاً مؤقتاً) خرج من يعمل واحد من غير توقيت كالخطاط اذا عمل الواحد ولم يذكر مدة
ط (قوله بالتخصيص) خرج نحو الرعى اذا عمل الواحد عملاً مؤقتاً من غير ان يشترط عليه عدم
العمل لغيره قل ط وفيه انه اذا استأجر شهر الرعى الغنم كان خاصاً وان لم يذكر التخصيص
فعل المراد بالتخصيص ان لا يذكر عموماً سوا ذلك التخصيص او عمله فإن الخاص يصير
مشتركاً بذكر التعميم كياتى في عبارة لدر (قوله وان يعمل) أى اذا تمكن من العمل فلو سلم
نفسه ولم يتمكن منه لعذر كعجز ونحوه لا أجر له كفى المنعرج عن الذخيرة (قوله بالخدمة) أى
خدمة المستأجر وزوجته واولاده ووظيفته الخدمة المعتادة من السحر إلى ان تناء الناس بعد
العشاء الأخير واكله على المؤجر فلو شرط على المستأجر كعلاف الدابة فسد العقد كذا في كثير
من الكتب لكن قل الفقيه في زماننا ان هذا كل من مال المستأجر حرمى عن الظهيرة
والخاتمة وقدمه مائة ط أى اول الباب السابق (قوله لورعى الغنم) نسمى (كذا فقهى الدرر
وتبيين وقد ذكرنا من قبل في الباب السابق لو استأجر خبراً يجره كذا اليوم بدرهم فسد
عند الامام لمعه من العمل والوقت فيخالف مذهب ولذا قول الشربلية اذا وقع العقد على هذا

ورعى لم يعمل من استأجر شهر للخدمة (و) شهر (لورعى الغنم) نسمى بأجره مسمى بخلاف ما لو أجرة المدعيان استأجره (الترتيب)
لورعى شهر حيث يكون مشتركاً الا اذا شرط ان لا يخدمه غيره ولا يرعى غيره فيكون خاصاً

مباحث الاجير الخاص

الترتيب كان فاسدا كما قدمناه وصحته ان يى ذكر المدة الاجر اه قلت وقدمنا هنالك ما يقتضى
وجوب حذف قوله المسمى فراجعهم (قوله وتحقيقه في الدرر) ونصفه اعلم ان الاجير
للخدمة او ليرعى الغنم انما يكون اجيرا خاصا اذا شرط عليه ان لا يخدم غيره او لا يرعى غيره
او ذكر المدة او لا يتوان بساير راعيا شهرا ليرعى له غنما مسماة بأجر معلوم فانه اجير خاص باول
الكلام اقول سره انه واقع الكلام على المدة في اوله فتكون منافعه للمستأجر في تلك المدة فيمتنع
ان تكون لغيره فيها ايضا وقوله بعد ذلك ليرعى الغنم يحتمل ان يكون لايقاع العقد على العمل
فيصير اجيرا مشتركا لانه من يقع عقده على العمل وان يكون لبيان نوع العمل الواجب على
الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة لاتصح في الاجير الخاص مالم يبين نوع العمل بأن
يقول استأجرتك شهرا للخدمة او للحصاد فلا يتغير حكم الاول بالاحتمال فيبقى اجير وحده
مالم ينص على خلافه بأن يقول على ان ترعى غنم غيرى مع غنمى وهذا ظاهر او اخر المدة بان
استأجره ليرعى غنما مسماة له بأجر معلوم شهرا فحينئذ يكون اجيرا مشتركا باول الكلام لايقاع
العقد على العمل في اوله وقوله شهرا في آخر الكلام يحتمل ان يكون لايقاع العقد على المدة
فيصير اجير وحده ويحتمل ان يكون تقدير العمل الذى وقع العقد عليه فلا يتغير اول كلامه
بالاحتمال مالم يكن بخلافه اه (قوله وليس للخاص ان يعمل لغيره) بل ولان يصلى التافاة قال
في التارخانية وفي فتاوى الفضلى واذا استأجر رجلا يوما يعمل كذا فعليه ان يعمل ذلك العمل
الى تمام المدة ولا يشتغل بشئ آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى سمرقند وقد قال بعض مشايخنا
ان يؤدى السنة ايضا واتفقوا انه لا يؤدى نفلا وعليه الفتوى وغيره بالرواية قال ابو على
الدقاق لا ينع في المصر من اتيان الجمعة ويسقط من الاجر بقدر اشتغاله ان كان بعيدا وان
قريبا لم يحط شئ فان كان بعيدا واشتغل قدر ربع النهار يحط عنه ربع الاجرة (قوله ولو عمل
نقص من اجرة الخ) قال في التارخانية نجا استؤجر الى الليل فعمل لا خردوة بدوهم وهو
يعلم فهو اثم وان لم يعلم فلا شئ عليه وينقص من اجرة النجار بقدر ما عمل في الدواة (قوله وظاهر
التعليل الخ) اى فقول الجوهرة مادام يرعى منها شئ لا مفهوما له ورأيت بخط بعض الفضلاء
ان مراد الجوهرة بتحقيق تسليم نفسه بذلك لاشترط استحقاق الاجر كما فهم المصنف والمتون
والتعليل يفيد اه وهو حسن (قوله وبه صرح في العمادية) وهو الموافق لتفسير
المتون بأنه يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل * (فرع) * اراد رب الغنم ان يزيد
فيها ما يطبق الراعى له ذلك لو خاصا لانه في حق الراعى بمنزلة العبد وله ان يكلف عبده من الراعى
ما يطبق تارخانية (قوله ولا يضمن ما هلك في يده) اى بغير صنعه بالاجماع وقوله او بعمله
اى المأذون فيه فان أمره بعمل فعلم غيره ضمن ما تولد منه تارخانية وفيها اذا ساق الراعى الغنم
فقطع او وطئ بعضها بعضا من سوقه فان كان الراعى مشتركا ضمن على كل حال وكذا لو كانت
لقوم شئ وهو اجير احدهم وان كان خاصا فان كانت الاغنام لواحد لاضمان وان لاثنتين
او لثلاثة ضمن وصورة الاجير الخاص في حق الاثنتين او الثلاثة أن يستأجر رجلا من ثلثة راعيا
شهرا ليرعى غنما لها او لهم اه وقال في الذخيرة فقد فرق في الاجير الخاص بين ان يكون لواحد
او لثلاثة واحد يحفظ هذا جدا اه قلت ومفاده ان بين الخاص والوحد عموما مطلقا كما قدمناه

مطلب

ليس للاجير الخاص ان
يصلى التافاة

وتحقيقه في الدرر وليس
للخاص ان يعمل لغيره ولو
عمل نقص من اجرة بقدر
ما عمل فتاوى انوازل
(وان هلك في المدة نصف
الغنم أو أكثر) من نصفه
(فله الاجرة كاملة) مادام
يرعى منها شيئا لما مر ان
المنعوق عليه تسليم نفسه
جوهرة وظاهر التعامل
بقاء الاجرة لو هلك كلها
وبه صرح في العمادية
(ولا يضمن ما هلك في يده
او بعمله) (كنز خريق
التوب من دقة

الاذا تعدد الفساد فيضمن كالمودع ثم فرع على هذا الأصل بقوله (فلا) ٦٠ ضمان على طرفي صي ضاع في يدها والوسرى

وفي جامع الفصولين ولا يضمن لو هلك شيء في - في ابرعى ولود بحما الراعى او الاجنبى ضمن
 لورجى حياتها او اشكل امرها ولو تبين موتها لا الاذن دلالة هو الصحيح ولا يذبح الحمار
 ولا البغل اذ لا يصلح لهما ولا الفرس عنده لكرهته تحريما ولو قال بذبحها لمرضاها لم يصدق
 ان كذبه لاقراره بسبب الضمان ويصدق في الهلاك وان شرط ان يأتية بسمه ما هلك اه ملخصا
 اى يصدق بيته كفى الجوهره (قوله كمودع) اى اذا تعدد الفساد فانه يضمن ط (قوله
 لكونها اجبر وحده) قل ابو السعود الحاصل ان المسائل في الظاهر تعارضت فنه ما يدل على
 انها في معنى اجبر الواحد كقولهم بعدم الضمان في هذه ومنها ما يدل على انها في معنى المشترك
 كقولهم انها تستحق الاجر على الفريقين اذا اجرت نفسها لهما قال الاثنان والصحيح انه ان
 دفع الولد اليها لترضه ففى اجبر مشترك وان حملها الى منزله ففى اجبر وحده اه ملخصا
 ط (قوله وكذا لاضمان على حارس السوق وحافظ الحان) قال في جامع الفصولين
 استؤجر رجل لحفظ خان او حوانيت فضاع منها شيء قبل ضمن عندنا يوسف ومحمد لوضاع
 من خارج الحجرة لانه اجبر مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يفتى لانه اجبر خاص الا يرى ان لو اراد
 ان يشغل نفسه في صنع آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بأن تقب اللص فلا يضمن الحارس
 في الاصح اذا لاملوال المحفوظة في البيوت في يد مالكها وحارس السوق على هذا الخلاف اه
 وكذا في ٢٤ من الذخيرة قال في الحامدية ويظهر من هذا انه اذا كسر قفل الدكان وأخذ
 المتاع يضمن الحارس اه قلت انما يظهر هذا على القول بانه اجبر مشترك اما على القول بانه
 خاص فلا مسمعت من المفتي به نعم بشكل مامر آتفا عن التاترخانية والذخيرة في الراعى لو كان
 خاصا لاكثر من واحد يضمن فليأمل اللهم الا ان يقال اذا كسر القفل يكون بنومه
 او غيبته فهو مفترط فيضمن وفي الخلاصة ولو استأجره واحد من اهل السوق فكأنهم
 استأجروه ولكن هذا ان كان ذلك الواحد رتبهم وبحله لاجرة وفي المحيط ولو كرهوا
 ولم يرضوا ففكراتهم باطلة (قوله وصح ترديد الاجر) قيد اتفاقي اذا فرق بين ترديد ونفيه
 فافى المحيط ان خطه اليوم فلك درهم وان غدا فلا اجر لك قل محمد ان خطه في الاول فله درهم
 وان في الثاني فاجر المثل لايزاد على درهم في قولهم جميعا طورى (قوله في الاول) متعلق
 بقوله وصح (قوله ملحقا) قال الرملى ليس في مثنه وكسبه في الشرح بالاجر ما حقا على هامشه
 (قوله ولم يشرحه) نعم لو لم يشرحه عقبه بل شرحه بعد قوله والحمل واطال فيه ونقل عبارته
 اعشى وكان الشارح لم ينظر تمام كلامه (قوله وسيتضح) اى حكمه بعد اسطر وبه يستغنى عن
 قوله قال شيخنا الخ كقوله - (قوله وكذا الخيره بين ثلاثة) اى من هذه المسائل كلها ط (قوله كما
 في البيع) قيد الثلاثة والاربعة والجامع دفع الحاجة وانظر ما في العزيمة (قوله الا في تخيير الزمان
 الخ) تقدم مثاله لان العقد المضاف الى الغد لم يثبت في اليوم فليجتمع في اليوم تسهتان فلم يكن الاجر
 مجهولا في اليوم والمضاف الى اليوم يبقى الى الغد فيجتمع في الغد تسهتان درهم ونصف درهم
 فيكون الاجر مجهولا وهى تمنع جواز العقد درر وهذا مذهب الاماء وعندهما الشرطان
 جائزان وعند زفر فاسدان وتامه في الشرح (قوله لايزاد على درهم) اى ولا ينقص عن نصف
 وهذا يدل على انه قد تيزاد على نصف درهم وروى عن ابى حنيفة انه لايزاد على نصف درهم

ما عليه من الحلى لكونها
 اجبر وحدوكذا لاضمان
 على حارس السوق وحافظ
 الخ (وصح ترديد الاجر
 بالترديد في العمل) كان
 خطه فترسيد درهم اوروميا
 بدرهمين (وزمانه في الاول)
 كذا بخلاف النصف ملحقا
 ولم يشرحه وسيتضح قال
 شيخنا الرملى ومعناه يجوز
 في اليوم الاول دون الثاني
 كان خطه اليوم فدرهم
 او غدا فينصفه (وكانه)
 كان سكنت هذه الدار
 فدرهم او هذه فدرهمين
 (والعامل) كان سكنت
 عطارا فدرهم او حدا
 فدرهمين (والمسافة)
 كان ذهبت للكو فدرهم
 او للبرية فدرهمين
 (والحمل) كان حمات شعيرا
 فدرهم او برا فدرهمين
 وكذا الخيره بين ثلاثة اشياء
 ولو بين اربعة لم يجز كفى
 البيع ويجب اجر ما وجد
 الا في تخيير الزمان فيجب
 بخلافه في الاول ماسمى
 وفي الغد اجر المثل لايزاد
 على درهم ولو خطه بعد غد
 لايزاد على نصف درهم

مطلب

في الحرس والحدائق

وما على الحارس شيء ما نقب

في السوق حلت على ما قد كتب * ويس ضمن الذي منها سرق * اذا بالاجر الحارس ذلك يلتحق * اه المنظومة المحبة (لانه)

وفيه خلافهما (بني المستأجر تنورا او دكانا) عبارة المذمور او كائونا (في الدار المستأجرة فاحترق بعض بيوت الجيران او الدار لاضمان عليه مطلقا) سواء بنى ٦١ بأذن رب الدار اولا (الا ان يجاوز ما يضمنه الناس) وفي وضعه

وايقاد نار لا يوقد مثلها في التنور والصانون (استأجر حائرا ففضل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعدد الطلب لا يضمن كذا راع ند من قطيعه شاة فخاف على الباقي) الهلاك (ان تبعها) لانه انما ترك الحفظ بعذر فلا يضمن كدفع الوديعة حال الفرق وقالوا ان كان الراعي مشتركا ضمن ولو خلط الغنم ان امكنه التمييز لا يضمن والقول له في تعيين الدواب انها للفلان وان لم يمكنه ضمن قيمتها يوم الخلط والقول له في قدر القيمة عمادية وليس للراعي ان يزي على شيء منها بلا اذن ربها فان فعل فعطبت ضمن وان تزي بلا فعله فلا ضمان جوهره (ولا يسافر بعذر استأجره للخدمة) لمشقته (الا بشرط) لان الشرط امك عليك امك وكذا لو عرف بالسفر لان المعروف كالشروط (بخلاف العبد انوصى بخدمته فان له ان يسافر به مطلقا) لان مؤنته عليه (ولو سافر)

لانه المسمى صريحا فنه روايتان وجه ظاهر الرواية انه اجتماع في الغد تسعينان فتعتبر الاولى لمنع الزيادة عليها والثانية لمنع النقصان عملا بهما وهذا أولى من الترجيح بالمصرح بكفاية ملخصا وصحيح الزيلعي الرواية الثانية ومثله في الايضاح وذكر انها رواية الاصل (قوله) وفيه خلافهما قال الزيلعي ولو خاطه بعد غد بالصحيح انه لا يجاوز به نصف درهم عند ابن حنيفة لانه لم يرض بتأخيرها الى الغد بأكثر من نصف درهم فأولى ان لا يرضى الى ما بعد الغد والصحيح على قولهما انه يتقصر من نصف درهم ولا يزداد عليه (قوله) او كائونا هو المناسب لذكر الاحتراق فأاده ح (قوله) لاضمان عليه لان هذا انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئة الباقي الى النقصان بخلاف الحفر لانه تصرف في الرقبة وبخلاف البناء لانه يوجب تغير الباقي الى النقصان جامع الفصولين (قوله) ان علم انه لا يجده الظاهر ان المراد به غلبة الظن وظاهر هذا الصنيع انه يصدق في دعواه انه لا يجده ط قلت وفي البرازية دفع الى المشترك تنورا للرعي فقال لأدري اين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زماننا (قوله) بعد الطلب اي في حوالى مكان ضل فيه ولو ذهب وهو يراه ولم يمنعه ضمن يريد به لو غاب عن بصره لتقصيره في حفظه لعدم المنع وعلى هذا لوجه الى الحجاز واشتغل بشراء الخبز فضاع لو غاب عن بصره ضمن والا فلا خلاصة وفي الحائية اذا غيبها عن نظره لا يكون حافظا لها وان ربطها بشئ (قوله) فلا يضمن اي اجمعا لو خاصا ولو مشتركا فكذلك عنده منق (قوله) ضمن لانه ترك الحفظ بعذر يمكن الاحتراز عنه قال في الذخيرة ورأيت في بعض النسخ لاضمان عليه فيما نددت اذا لم يجده من بيعه لردّها أو بيعته لخبز صاحبها بذلك وكذا لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل لانه ترك الحفظ لعذر وعندها يضمن اه قال في البرازية لانه تعذر طمعا في الاجرا الوافر بتقبل الكثير (قوله) يوم الخلط لانه يوم الاستهلاك (قوله) ولا يسافر بعذر اي بل يجده في المصر وقراره فيها دون السفر ط عن البرازية (قوله) لمشقته اي لمشقة السفر ولأن مؤنة الرد على المولى وبلحقه ضرر بذلك فلا يملك الا بانه زيلعي (قوله) الا بشرط او يرضى به بعده ط (قوله) لان الشرط املك اي اشد ملكا وادخل في الاتباع فهو افعول تفضيل من المبني للفاعل او المفعول اي اشد مالكية او مملوكة بالنظر لمن اشترط او لمن اشترط عليه ط (قوله) عليك متعلق بمحذوف حال من الضمير في املك ط (قوله) امك فيه الجائز التام اللفظي كقوله

اذا ملكك لم يكن ذاهبه ففدعه فدولته ذاهبه

(قوله) وكذا وعرف بالسفر اي وكان متهيبا له كما في التبيين (قوله) بخلاف العبد الموصى بخدمته) مثله الصالح على خدمته ط عن سرى الدين (قوله) مطلقا اي سواء شرط السفر به أم لا منق (قوله) لان الاجر والاضمان لا يجتمعان اي في حالة واحدة فلو أوجبتا الاجر عند السلامة وأوجبتا الضمان عند الهلاك في سفره لا اجتماعا في حالة واحدة وهي حالة السفر ط (قوله) من عبد أو وصى اي أجر نفسه بلا اذن مولى او ولى (قوله) اجرا مفعول يسترد والمراد به اجرا المثل في صورتين كما في التبيين عن النهاية (قوله) لعودها بعد الفراغ محبحة لانه محجور

المستأجر (به فهلك ضمن) قيمة لانه فاقص (ولا اجر عليه وان سلم) لان الاجر والضمان لا يجتمعان وعند الشافعي له اجر المثل (ولا يسترد مستأجر من عبد) او وصى (محجور اجرا دفعه اليه) اجل (عمله) لعودها بعد الفراغ محبحة

استحسانا (ولا يضمن غاصب عند ما اكل) الغاصب (من اجرة) ٦٣ الذي آجر العبد نفسه به لعدم تقومه

عن التصرف الضار لا التافع ولذا جاز قبوله الهدية بلا اذن وجواز الاجارة بعد ماسلم من العمل تمحض نفعا لحصول الاجر بلا ضرر فصح قبضه الاجرة لانه المعاهد فلا يملك المستأجر الاسترداد زباني ما خصا قال ط وهذا التعليل يقتضي لزوم المسموح واذا هلك المحجور من العمل ان كان صبا فعلى عاقلة المستأجر دية وعليه الاجر فيما عمل قبل الهلاك وان كان عبدا فعليه قيمته ولا أجر عليه فيما عمله لانه اذا ضمن قيمته صار مالكه من وقت الاستعمال فيصير مستوفيا منفعة عبد نفسه كناية ما خصا قال الزباني فان اعتقه المولى في نصف المدة نفذت الاجارة ولا خيار للعبد فأجر ماضى للمولى وما يستقبل للعبد وان آجره المولى ثم اعتقه في نصف المدة فللعبد الخيار فان فسخ الاجارة فأجر ماضى للمولى وان أجاز فأجر ما يستقبل للعبد والقبض للمولى لانه هو المعاهد اه (قوله استحسانا) والقياس ان يأخذه لان عقد المحجور عليه لا يجوز فيبقى على ملك المستأجر لانه بالاستعمال صار غاصبا له زباني (قوله ولا يضمن غاصب عبد) اي اذا غصب رجل عبدا فأجر العبد نفسه فأخذ الغاصب الاجرة من يد العبد فأكلها لاضمان عليه زباني (قوله لعدم تقومه) لانه غير محرز لان الاحراز انما يثبت بيد حافظة كيد المالك او نائبه ويد المالك تثبت عليه ويد العبد ليست بيد المولى لان العبد في يد الغاصب حتى كان مضمونا عليه ولا يجوز نفسه عن الغاصب فكيف يكون محرز ما في يده كقاية (قوله عنداني خيفة) وقالا عليه ضامه لانه اتلف مال الغير بغير اذنه من غير تأويل (قوله وجاز للعبد قبضا) اي الاجرة الحاصلة من ابتجاره نفسه اتفاقا لانه نفع محض مأذون فيه كقبول الهدية وفالذته تظهر في حق خروج المستأجر عن عهده الاجرة بالاداء اليه درر قال الطائري وهذه مكررة مع قوله ولا يستر مستأجر الخ لانه فاذ حجة القبض ومنع الأخذ فتأمل (قوله لانه المعاهد) اي لان المولى كذا قيدته عبارة العناية فليس علة لقوله وجاز للعبد قبضا لو أجر نفسه وان كان صالحا لها وانظر ما لو أجره الغاصب هل يملك العبد القبض ومفاد التعليل أنه لا يجوز قبضه ط (قوله أخذها) لانه وجد عين ماله ابن كمال (قوله كسروق بعد القطع) فانه لم يبق متقوم حتى لا يضمن بالانلاف ويسق المالك فيه حتى يأخذه المالك زباني (قوله صح على الترتيب) لانه ان لم ينصرف الشهر المذكور أولا الى ما يلى العقد لكان الداخلى في العقد شهرا منكرا من مشهور عمره وهذا فاسد فلا بد من صرفه الى ما يلى العقد تحريما لجوازه وكذلك الاقدام على الاجارة دليل تحيز الحاجة الى تلك منفعة العبد فوجب صرف الشهر المذكور أولا الى ما يلى قضاء الحاجة التاجزة كقاية (قوله في ابقى العبد او مرضه) كأن قال المستأجر في آخر الشهر ابقى او مرض في المدة وانكر المولى ذلك او انكر اسناده الى اول المدة فقال اصابه قبل ان يأتى بساعة زباني (قوله فيكون القول قول من يشهده الحال) لان وجوده في الحال يدل على وجوده في الماضي فيصالح الظاهر مرجحا وان لم يصح حجة لكن ان كان يشهد لله فاجر فيه اشكال من حيث انه يستحق الاجرة بالظاهر وهو لا يصح للاستحقاق وجوابه انه يستحقه بالسبب السابق وهو العقد وانما الظاهر يشهد على قائه الى ذلك الوقت زباني ما خصا (قوله فالقول قول من في يده الخ) هذا انما يظهر اذا كان الخى باقيا فما اذا كان هائلا كما اوستهلكا فلم يتكلم عليه والظاهر أنه ينظر

عند أبي خيفة (ك) لا يضمن اتفاق (لو أجره الغاصب) لان الاجرة له لا للمالك (وجاز للعبد قبضا) لو أجره نفسه لا لمواجره المولى الابوكالة لانه المعاهد العناية (فو وجدها مولا) قنة (في يده أخذه) لبقاء ملكه كسروق بعد القطع (استأجر عبدا شهرين شهرا بأربعة وشهرا بخمسة صح على الترتيب) المذكور حتى لو عمل في الاول فقط فله أربعة وبعبكسة خمسة (اختلغا) الآجر والمستأجر (في ابقى العبد او مرضه او جرى ماء الرحي حكمة الحال فيكون القول قول من يشهده) الحال (مع يمينه) يحكم الحال (لو باع شجرا فيه ثمر واختلغا في بيعه) اي الخى (معها) اي الشجر (فالقول قول من في يده الخ) الاصل ان القول لمن يشهده الظاهر وفي الخلاصة اقطع ماء الرحي فقط من لاجر بخصابه ولو عاد عادت ولو اختلف في قدر الانقطاع

ليدمن هلك عنده اواستهلك ويحرق ط **(قوله)** فاقول للمستأجر لانكاره ضمان الزائد
(قوله) ولو في نفسه اى نفس الانقطاع وهو من تمة ما في الخلاصة ويقع عنه ما في المتن **(قوله)**
والقول قول رب الثوب الخ بأن قال أمرتك ان تعمله قباء وقال الخياط قبضا وان تصبغه
احمر وقال الصباغ اصفر او ان تعمله لى بغير اجر وقال بل بأجر فاقول لرب الثوب لان الاذن
يستفاد من جهته فكان اعلم بكيفيته ولانه يتكرر تقوم عمله ووجوب الاجر عليه زيلى
ملخصا **(قوله)** يمينه فاذا حلف في الصورة الاولى ان شاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول ولا
اجر له وان شاء أخذه وأعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى لانه امتثل أمره في أصل ما أمر به
وهو القطع والخياطة لكن خالفه في الصفة فيخار بينهما شاء وفي الثانية ان شاء ضمنه قيمة ثوب
ابيض وان شاء أخذ ثوبه وأعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى ايضا **(قوله)** معاملا له
قال في العناية بأن تكررت تلك المعاملة بينهما بأجر وفي التبيين بأن كان يدفع اليه شيئا للعمل
ويقاطعه عليه **(قوله)** بشهادة الظاهر لانه لما فتح الدكان لاجله جرد ذلك مجرى التخصيص
عليه اعتبار الظاهر المعتاد زيلى **(قوله)** فيتحالفان ويبدأ بيمين المستأجر لان كلا يدعى
عقدا والاخر ينكره فاحدهما يدعى هبة للعمل والاخر يمينه اختيار **(تمة)** قال في الحانية
استأجر شيئا فلم يتصرف به حتى اختلفا فقال المستأجر لاجر خمسة دراهم وقال المؤجر عشرة
تحالفان وأى نكل لزمه ويبدأ بيمين المستأجر فاذا تحالفا فسخ القاضي العقد وأى برهن
يقبل وان برهنا يقضى بيمينه المؤجر لانه ثبت حق نفسه وكذا لو اختلفا في مدة ومسافة
الا انه يبدأ فيهما بيمين المؤجر وأى برهن يقبل ولو برهنا يقضى بيمينه المستأجر ولو قال المستأجر
آجرتني شهرين بعشرة وقال الآخر بل شهرا واحدا بعشرة فأيهما برهن يقبل ولو برهنا
فيمينه المستأجر ولو اختلفا في اجر ومدة جميعا او في اجر ومسافة جميعا يتحالفان فتفسخ الاجارة
وأى برهن يقبل ولو برهنا يقضى بهما جميعا فيقضى بزيادة الاجر بيمينه المؤجر وبزيادة المدة
أو المسافة بيمينه المسأجر واى بدأ بالدعوى يخالف صاحبه أولا ولو اختلفا في هذه الوجوه
بعد مضي مدة الاجارة عند المستأجر او بعد ما وصل المقصد فاقول للمستأجر بيمينه ولا
يتحالفان اجماعا ولو اختلفا في الاجر بعد مضي بعض المدة او بعد ماسار بعض الطريق
يتحالفان فتفسخ فيما بقى والقول للمستأجر في حصة الماضي اه **(قوله)** يضمه استاذة
لانه عمل بأذنه ولا يضمن هولاء انه أجبر وحده لاستاذة يستحق الاجر بتسام نفسه في المدة كما
قدمناه **(قوله)** ادعى نازل الحان الخ قال في التاتر خاتبة ساء على ان الحان قال لا يكون معدا
للكراء فسكنه رضا بالاجر وبعض المشايخ قالوا الفتوى على لزوم الاجر اذا عرفت بخلافه
بأن صرح انه نزل بطريق الغصب وكان معروفا بالظلم مشهورا بالنزول في مساكن الناس
لا بطريق الاجارة اه اقول والظاهر ان هذا مبنى على قول المتقدمين بأن منافع الغصب غير
مضمونة مطلقا ما عني ما عني به المتأخرون من ضمان المعدل للاستغلال ومال الوقف واليتيم
فالاجر لازم ادعى الغصب اولا عرف به أولا تأمل **(قوله)** وسأكن المعدل للاستغلال عطف
عام على خاص **(قوله)** والاجر واجب اى اجر المثل ط **(قوله)** كالخراج اى الموظف لخراج
المقاسمة وهو ظاهر ح **(قوله)** على المتمدن مخالف لما في حواشى الاشياء عن الوالولية من

فلاقول للمستأجر ولو في
نفسه حكم الحل (والقول
قول رب الثوب يمينه في
في القميص والقباء والخمرة
والصفرة وكذا في الاجر
وعنده) وقال ابو يوسف
ان كان الصانع معاملا له
فله الاجر والا فلا (وقيل)
اى وقال محمد (ان كان
الصانع معروفا بهذه الصنعة
بالاجر وقيام حاله بها) اى
بهذه الصنعة (كان القول
قوله) بشهادة الظاهر
(والا فلا هو يقضى) زيلى
وهذا بعد العمل اما قبله
فيتحالفان اختيار (فروع)
فعل الاجر في كل الصنائع
يضاف لاستاذة فما اتاه
يضمنه استاذة اختيار يعنى
ما لم يتعد فيضمنه هو عمادة
وفي الاشياء ادعى نازل الحان
وداخل الحمام وسأكن
المعدل للاستغلال الغصب
يصدق والاجر واجب
قلت وكذا مال اليتيم على
المفتى به فتنبه * وفيها
الاجرة للارض كالخراج
على المتمدن فاذا استأجرها
للزراعة فاقطع الزرع آفة
وجوب منه للمقابل الاصطلام

انما وجب من الاجرة قبل الاصطلام لا يسقط وما وجب بعده يسقط ولا يؤخذ بالحراج لان سبب وجوبه ملك أرض نائمة حول اكاملة حقيقة او اعتبارا والاعتقاد على هذه الرواية **(قوله)** وسقط ما بعده لكن هذا اذا بقي بعدهلاك الزرع مدة لا يمكن من اعادة الزراعة فان تمكن من اعادة مثل الاول اودونه في الضرر يجب الاجر قال في البرازية عن المحيط وعليه الفتوى ومثله في الذخيرة والحانية والخلصة والتاريخانية والظاهر ان التقيد باعادة مثل الاول اودونه مفروض فيها اذا استأجرها على ان يزرع نوعا خاصا أمالوقال على أن ازرع فيها ما تشاء فلا يتقيد فان التعميم صحيح كما مر تأمل **(قوله)** وهو ما اعتمد في الولوجية قدمنا آنفا حاصل عبارته عن حواشي الاشياء **(قوله)** لكن جزم في الحانية الخ (ما ذكره في الحانية ذكره في الولوجية ايضا واعتمد خلافه كما سمعت على انه في الحانية ذكر التفصيل الماروقال وهو المختار للفتوى فكيف يكون جازما بخلافه وقد علمت التصريح بأن عليه الفتوى عن عدة كتب **(قوله)** لزم الاجر (اي تمامه والله تعالى اعلم

وسقط ما بعده قلت وهو ما اعتمد في الولوجية لكن

جزم في الحانية برواية عدم سقوط شيء حيث قال اسباب الزرع آفة فهلك او غرق ولم يثبت لزم الاجر لانه قد زرع ولو غرق قبل ان يزرع فلا اجر عليه اه

باب فسخ الاجارة

تأخير هذا الباب ظاهر المناسبة لان الفسخ بعد الوجود معراج **(قوله)** فسخ (انما قال فسخ لانه اختار قول عامة المشايخ وهو عدم انفساخ العقد بالعذر وهو الصحيح نص عليه في الذخيرة وانما لم يفسخ لان إمكان الانتفاع بوجه آخر لانه غير لازم بل لان المنافع قامت على وجه يتصور عودها ذكره في الهداية ابن كمال وفي الفتاوى الصغرى والتمتة اذا سقط حائط او انهدم بيت من الدار للمستأجر الفسخ ولا يملكه بقبية المالك بالاجماع وان انهدم الدار كلها فله الفسخ من غير حضرته لكن تفسخ ما لم يفسخ لان الانتفاع بالعرة ممكن وفي اجارات شمس الا ان انهدم كلها فالحق صحيح انه لا تفسخ لكن سقط الاجر ففسخ او اتفانى وقدمناه قيل الاجارة الفاسدة **(قوله)** بالقضاء او الرضا ظاهر انه شرط في خيار الشرط والرؤية والعيب والعذر لانه يربطه بالكل وفيه كلام سيأتي قريبا **(قوله)** بخيار شرط الخ (اي قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استأجر دكانا شهرا على انه بالخيار ثلاثة ايام يفسخ فيها فلو فسخ في الثالث منها لم يجب اجر اليومين لان ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار وفيه اشعار بانه لا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافا للطرفين والاول اصح وقيل للمفق الخيار في ذلك كافي المضمرات قهستاني وهذا خلاف ما شعر به كلام الشارح **(قوله)** ورؤية (فلو استأجر قطعا من الارض صفقة واحدة ثم رأى بعضها فله فسخ الاجارة في الكل وفيه اشعار بأنه لا يشترط في هذا الفسخ القضاء والرضا وينبغي ان يكون فيه خلاف خيار الشرط قهستاني وتقدم أول باب ضمان الاجير ان للاجير المشترك خيار الرؤية في كل عمل يختلف باختلاف المحل والحاصل انه لا يشترط القضاء والرضا في خيار الشرط والرؤية واما في خيار العيب ففي نحو انهدام الدار كلها يفسخ بقبية صاحبه بخلاف انهدام الجدار ونحوه كما مر واما في غيره من الاعذار فسيأتي ان الاصح ان العذر ان كان ظاهرا ينفرد وان مشتبها لا ينفرد ثم ان خيار الشرط يثبت للعاقدين اما بخيار الرؤية فلا يكون للمؤجر كما في البيع قل الحموى ولم أره وهكذا يخبر غيره وهو ظاهر استدلالهم هنا بالحديث من اشترى

باب فسخ الاجارة

(فسخ) بالقضاء او الرضا (و) بخيار شرط ورؤية (و) كالبيع خلافا للشافعي (و) بخيار (عيب)

شيأ ولم يره فله الخيار وقولهم انها بيع المنفعة وبه أفق منالا على التركاني **(قوله)** حاصل قبل العقد اى ولم يره قبله فان رآه فلا خيار لرضاه به كما فى الاختيار ولو استوفى المنفعة قبله فله الخيار بحدوثه يلزمه الاجر كاملا كما سيذكره المشرح وفى الخلاصة خيار العيب فى الاجارة يفارق البيع فى انه يتفرد بالرد بالعيب قبل القبض لابعده وفى الاجارة يتفرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعده اه ولا تنس مامر **(قوله)** يفوت النفع به) والاصل فيه ان العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان اثر فى المنافع يثبت الخيار للمستأجر كالعبد اذا مرض والدار اذا انهدم بعينها لان كل جزء من المنفعة كالعمود عليه فحدوث عيب قبل القبض يوجب الخيار وان لم يؤثر فى المنافع فلا كالعبد المستأجر للخدمة اذا ذهب احدى عينيه اوسقط شعره وكالدار اذا سقط منها حائط لا ينفع به فى سكنها لان العقد ورد على المنفعة دون العين وهذا القصد حصل بالعين دون المنفعة والقص بغير العقود عليه لا يثبت الخيار ابقاى وفى الذخيرة اذا قلع الاجر شجرة من اشجار الضياع المستأجرة فله مستأجر حق الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة **(قوله)** وانقطاع ماء الرى) فلم يفسخ حتى عاد الماء لزمته ويرفع عنه من الاجر بحسب ما قيل حساب ايام الانقطاع وقيد بقدر حصة ما انقطع من الماء والاول اصح لان ظاهر الرواية يشهد له فانه قال فى الاصل الماء اذا انقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى مضى الشهر فلا اجر عليه فى ذلك ولو كانت منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطحن وجب بقدر ما ينقص منفعة السكنى كذا فى التارخانية ومناده انه لا يجب اجر بيت الرى صالحا لغير الطحن كالسكنى ما لم تكن معقودا عليها ونقل بعده عن القدورى ان كان البيت يانفع به لغير الطحن فعليه من الاجر بمحضته اه او نحو دمايانى عن التبيين تأمل والانقطاع غير قيد لما فى التارخانية ايضا واذا انتقض الماء فان فحشا فله حق الفسخ والا فلا قال القدورى اذا صار يطحن اقل من النصف فهو قاحش وفى واقعات التاطى لوطيطحن على النصف له الفسخ وهذه تخالف رواية القدورى ولو لم يرد حتى طحن كان رضامته وليس له الرد بعده اه **(قوله)** كاسر) اى صريحاً قيل الاجارة الفاسدة حيث قال ولو خربت الدار سقط كل الاجر ولا تنفسخ به مالم يفسخها المستأجر هو الاصح اه ودلالة من قول المصنف تفسخ فانه يفيد عدم الانفساخ وقدما التصريح به عن التارخانية والاتقانى **(قوله)** ودفع بحساب ما روى منها) نظيره ما قدمه المشرح عن الوهبانية قيل الاجارة الفاسدة لو انهدم بيت من الدار يسقط من الاجر بحسابه لكن قدما هناك عن ابن الشحنة وغيره انه خلاف ظاهر الرواية فأما **(قوله)** وفى الوالوية الخ) ذكره فى الفصل الثالث من كتاب المزارعة وفيها وان استأجرها بشرها سقط عنه الاجر لفوات التمكن من الانتفاع ثم قال ولو لم ينقطع الماء لكن سال عليها حتى لانتهيا له الزراعة فلا اجر عليه لانه يحجز عن الانتفاع به وصار كما اذا غصبه غاصب اه **(قوله)** بغير شربها) أقول تقدم فى باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز أن للمستأجر الشرب والطريق وقدما هناك الفرق بينها وبين البيع فلعلم ما هنا محمول على التصريح بعدم الشرب تأمل وتقدم هناك فروع متعلقة بعدم التمكن من الزراعة فراجعها **(قوله)** استأجر حماما الخ) فى التارخانية سئل شمس الائمة الحلوانى عن استأجر حماما فى قرية فنفر الناس ووقع الجلاء ومضت مدة الاجارة

حاصل قبل العقد وبعده
بعد القبض أو قبله (يفوت
النفع به) صفة عيب
(كخرب الدار وانقطاع
ماء الرى و) انقطاع ماء
الارض) وكذا لو كانت
تسقى بماء السماء فانقطع
المطر فلا اجر خاتية اى
وان لم يفسخ على الاصح
كاسر وفى الجوهره لو جاء
من الماء ما يزرع بعينها
فالمستأجر بالخيار ان شاء
فسخ الاجارة كلها أو ترك
ودفع بحساب ما روى منها
وفى الوالوية واستأجرها
بغير شربها فانقطع
ماء الزرع على وجه لا يرجى
فله الخيار وان انقطع قايلا
قايلا ويرجى منه السقى
فلا اجر واجب وفى لسان
الحكام استأجر حماما
فى قرية

هل يجب الاجر قال ان لم يستطع الرفق بالحلم فلا جواب ركن الاسلام السعدي بالامطلاق ولو
 بقى بعض الناس وذهب البعض يجب الاجر اه والظاهر ان المراد بالرفق به الارتفاق اى
 الانتفاع بنحو السكنى وفرض المسئلة فيما اذا مضت المدة فلم تنض فالتظاهر ان له خيار
 الفسخ لانه محل للمنفعة كمسئلة الجوهرية تأمل وتقدم قبيل الاجارة الفاسدة ان الحلم لو غرق
 يجب بقدر ما كان متنعفاً **(قوله ففزعوا ورحلوا)** عبارة لسان الحكماء فوق الجلاء ونفر الناس
(قوله فى الجملة) اى دون الانتفاع المعتاد **(قوله كمرض العبد)** فى البرازية استأجر عبدا
 للخدمة فمرض العبد ان كان يعمل دون العمل الاول له خيار الرد فان لم يرد وتمت المدة عليه
 الاجر وان كان لا يقدر على العمل اصلا لا يجب الاجر وعلى قياس مسئلة الرضى يجب ان يقال
 اذا عمل اقل من نصف عمله له الرد اه وفى الوالوجية وكذا لو ابقى فهو عذر أو كان سارقا لانها
 توجب نقصانا فى الخدمة اه وقيد بمرض العبد اذ لو مرض الحر المستأجر ان كان يعمل
 باجرائه فليس بعذر وان نفسه فعذر كفى البرازية **(قوله ودبر الدابة)** بالفتح جرح ظهر الدابة
 او خفها قاله ابن الاثير ط **(قوله وبسقوط حائط دار)** اى ان كان يضر بالسكنى والفليس
 له ان يفسخ كإقدمناه عن البرازية **(قوله وفى التبيين الخ)** مثله فى الهداية **(قوله والبيت)** اى
 بيت الرضى **(قوله لغير الطحن)** كالسكنى مثلا **(قوله بمحضه)** اى بمحضه ما يتنفع به من غير
 الطحن **(قوله لبقاء بعض العقود عليه)** يشعر بأن منفعة غير الطحن معقود عليها فلم تكن
 معقودا عليها فلا أجر وقدمنا عن التاترخانية انه الاصح وان ظاهر الرواية يشهد لهذا لكن
 قوله فاذا استوفاه الخ يفيد انه لو لم يستوفه بالفعل لا يجب ولو كان معقودا عليه لوجب وان لم
 يستوف ف تأمل ويدل على الاول ما ذكره الزيلعى وغيره فى الاستدلال على القول بعدم انقضاء
 الاجارة بانهدام الدار ما لم يفسخها لان الاصل الموضع مسكن بعد انهدام البناء ويتأتى فيه
 السكنى نصب الفسقاط فى العقد لكن لاجر على المستأجر لعدم التمكن من الانتفاع على
 على الوجه الذى قصده بالاستئجار اه وتقدم الكلام قبيل الاجارة الفاسدة فيما لو سكن فى
 المساحة **(قوله فان لم يحل العيب به)** اى بالنفع كإقدمناه من عور العبد وسقوط شعره وسقوط
 حائط الدار الذى لا يحل **(قوله وازالة المؤجر)** اى ازال العيب كالوئى المتهدم ومثله ما لو زال
 بنفسه كالوئى العبد المريض وفى التاترخانية وغيرها قال محمد رحمه الله فى السفينة المستأجرة
 اذا تقطعت وصارت الواحتم ركت واعيدت سفينة لم يجبر على تسليمها الى المستأجر اه اى
 لانها بالنقص لم تبقى سفينة ففات الحل كوت العبد بخلاف انهدام الدار تأمل **(قوله واوانتفع**
بالحل) بالحاء المعجمة والبناء للفاعل اى بالثمن المستأجر المشتمل على العيب المحل او البناء
 للمعقول قال الزيلعى لانه قدرضى بالعيب فيلزمه جميع البدل كفى البيع **(قوله لزوال السبب)**
 علة لقوله وايزاله المؤجر لان العقد يجرد ساعة فساعة فلم يوجد العيب فيما يأتى بعده فسقط
 الخيار زبامى **(قوله وتطينها)** اى تطيين سطحها كعبه به فى الوالوجية لان عدمه محل بالسكنى
 بخلاف تطيين جدرانها تأمل **(قوله واصلاح بثر الماء الخ)** هذه المسئلة مثل ما قبلها من كل
 وجه فلامعنى لفصلها بكلام على حدة ح وتفرغ البثر اذا امتلأت على المالك بلا جبر ايضا قال
 فى الوالوجية لان المعقود عليه منفعة السكنى وشغل باطن الارض لا يمنع الانتفاع بظاهرها

فزعوا ورحلوا سقط الاجر عنه وان نفر بعض الناس لا يسقط الاجر (أو يحل) عطف على نفوت (به) اى بالنفع بحيث يتنفع به فى الجملة (مرض العبد ودبر الدابة) اى فزعها وبسقوط حائط دار وفى التبيين لو انقطع ماء الرضى والبيت ما يتنفع به لغير الطحن فعليه من الاجر بمحضه لبقاء بعض العقود عليه فاذا استوفاه لزمته حصته فان لم يحل العيب به أو ازاله المؤجر (واوانتفع بالحل) سقط خياره (لزوال السبب) (وعمرارة الدار) المستأجرة (وتطينها واصلاح الميراب وما كان من البناء على ربا لدار) وكذا اكل ما يحل بالسكنى (فان اى صاحبها) ان يفعل (كان للمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون المستأجر استأجرها وهى كذلك و قدر آها) لرضاء بالعيب (واصلاح بثر الماء

مطابقاً —

اصلاح بثر الماء والبالوعة والمخرج على المسالك واخراج التراب والرماد على المستأجر

من حيث السكنى ولهذا لو سكنه مشغولا لزمه كل الاجر وانما للمستأجر ولاية الفسخ لانه
تعب العقود عليه **(قوله)** والبالوعة والمخرج (عطف على الماء لقول البرازية واصلاح بئر
البالوعة والماء الخ وكذا تفريغهما ولو امتلا من المستأجر على المالك كفى المئج وأفتى به في الحمامية
وكذا في الخيرية ونقله عن عدة كتب وقول في الوالوجية واما البالوعة واشباهها فليس على
المستأجر تفريغها استحسانا والقياس ان يجب لان الشغل حصل من جهته وجه الاستحسان
ان المشغول بهذه الاشياء باطن الارض فلا يمنع التسليم بعد انقضاء العقد ولو شرطه
رب الدار على المستأجر حين آجره في الاستحسان لا يجوز ويفسد العقد لانه لا يقتضيه
ولا حدها فيه منفعة اه وفي البرازية ولو امتلا مسيل الحما فلي المستأجر تفريغه ظاهرا
كان اوطا نا اه وفيها تسهيل ماء الحمام وتفرغه على المستأجر وان شرط نقل الرماد
والسرفين رب الحمام على المستأجر لا يفسد العقد وان شرط على رب الحمام فسد اه فتأمل
ولعله مفرع على القياس او مبنى على العرف في البرازية وفي استئجار الطاحونة في كرى
نهرها يعتبر العرف وفيها خرج المستأجر من البيت وفيه تراب او رماد على المستأجر اخرجه
بمخلاف البالوعة وان اختلفا في التراب الظاهر فالقول للمستأجر انه استأجرها وهو فيه **(قوله)**
لانه لا يجبر على اصلاح ملكه قال الحموي يفهم من هذا التعليق ان الدار لو كانت وقتا يجبر
الناظر على ذلك اه ط **(قوله)** فهو متبرع اي ولا يحسبه من الاجرة بقي هل له قلعه فيه
تفصيل قال في جامع الفصولين بخي بلا امرهم انقضت الاجارة او انقضت مدتها فلو كان البناء
من لبن اتخذ من تراب الدار فله المستأجر رفع البناء ويغرم قيمة التراب للمالك وان كان من طين
لا ينقض اذ لو تنقض يعود ترابا اه وحاصله انه ان عمر بما لو تقضى بقي ما لافله فتنقضه والا فلا
ويشترع عليه امور كثيرة سائحاني **(قوله)** فله تركهما عبارة البرازية فله ترك الاخرى لتفرق
الصفة **(قوله)** وفي حاشية الاشياء الخ قال ابو السعود في حاشيتها ثم الفسخ انما يكون بالقضاء
على رواية الزيادات حتى لو باع المؤجر دكانه قبل القضاء لا يجوز وعلى رواية الاصل يكون
بدونه فيجوز بيعه والاولى اصح لان الفسخ يختلف فيه فيتوقف على القضاء كارجوع في الهبة
قال الوالوجي وهذا في الدين خاصة أما في اعدار آخر ينفرد من له العذر بالفسخ بلا قضاء هو
الصحيح من الرواية ومن المشايخ من وفق بينهما ان العذر ان كان ظاهرا لم يحتاج الى القضاء والا
كالدن الثابت باقراره يحتاج اليه ليصير العذر بالقضاء ظاهرا وقال قاضيان والمجوبى القول
بالتوفيق هو الاصح وقواه الشيخ شرف الدين بان فيه اعمال الروايتين مع مناسبة في التوزيع
فيبنى اعتاده وفي تصحيح العلامة قاسم ما يصححه قاضيخان مقدم على ما يصححه غيره لانه
فيه النفس وبه ظهران قول الشارح اول الباب تفسخ بالقضاء او الرضا ليس على ما يبنى مع
ايهامه اشتراط ذلك في خيار الشرط والرؤية ايضا وقد علمت ما فيه مما قدمناه عن القهستاني
هناك فتنبه **(قوله)** ان العذر ظاهرا كسئلة سكن الضرس واختلاع المرأة **(قوله)** ويعذر
الخ فلا يفسخ بدونه الا اذا وقعت على استهلاك عين كالاستكتاب فلصاحب الورق فسخها بلا
عذر وأصله في المزاورة لرب البذر الفسخ دون العامل اشياء وفي حاشيتها لابي السعود عن
البري والحاصل ان كل عذر لا يمكن معه استيفاء العقود عليه الا بضرر يلحقه في نفسه او ماله

والبالوعة والمخرج على
صاحب الدار لكن
(بلا جبر عليه) لانه لا
يجبر على اصلاح ملكه
(فان فعله المستأجر فهو
متبرع) وله ان يخرج ان
ابى ربها خاتية اى الا اذا
راها كاسر وفي الجوهره
وله ان ينفرد بالفسخ
بلا قضاء ولو استأجر
دارين فسقطت أو تعينت
احداها فله تركهما لو
عقد عليهما صفقة واحدة
قلت وفي حاشية الاشياء
معزيا للنهاية ان العذر
ظاهرا ينفرد وان مشتبه
لا ينفرد وهو الاصح
(وبعذر) عطف على
بخيار شرط (لزوم ضرر
لم يستحق بالعقد ان
بقى) العقد

ثبت له حق الفسخ قبل البيرى يؤخذ منه ان الرجم الذى يقع كثيرا فى البيوت و يقال انه من الجن عذر فى فسخ الاجارة لما يحصل من الضرر الخ ما ذكره اه اقول يظهر هذا لو كان الرجم لذات الدار اما لو كان لشخص مخصوص فلا وقد اخبرنى بعض الرفقاء ان اهل زوجته سحروا أمه فكلمادخلت داره يحصل الرجم و اذا خرجت ينقطع والله تعالى اعلم تأمل * (فرع كثير الوقوع) قال فى اسان الحكماء لو اظهر المستأجر فى الدار الشر كسرب الخمر و اكل الربا والزنا والواطاة يؤمر بالمعروف و نهي عن المنكر و لا تجبره ان يخرجوه فذلك لا يصبر عذرا فى الفسخ ولا خلاف فيه الاثثة الاربعة و فى الجواهر ان رأى السلطان ان يخرج رجله فعل اه و قدمنا عن الاسعاف لو تبين ان المستأجر يخاف منه على رقة الوقف يفسخها القاضي ويخرجه من يده فايحفظ **(قوله)** كفى سكون ضرر الخ (التقيد بسكون الضرر و موت العرس او اختلاعهما يفهم منه انه بدونه لا يكون له الفسخ قال الخوى وفى المبسوط اذا استأجره ليقطع يده للاكلة او لهدم بناءه لم يدم بداله فى ذلك كان عذرا اذ فى ابقاء العقد اتلاف شئ من بدنه او ماله وهذا صريح فى انه لو لم يسكن الوجع يكون له الفسخ اه اقول وفى جامع الفصولين كل فعل هو سبب نقص المال او تلفه فهو عذر لفسخه كالأستأجره ليعطي له ثوبه او ليقصر او ليقطع او يبنى بناءه او يزرع ارضه ثم يدم له فسخه اه زاد فى غاية البيان عن الكرخى او ليفصد او ليحجم او يقع ضرر ساهل ثم يبدوله ان لا يفعل فله فى ذلك كله الفسخ لان فيه استهلاك مال او غرما او ضررا اه ثم رأيت الشرنبلالى بحث كافتائه وقال ثم رأيت فى البدائع الا مسئلة الطاع لكنه يفيد ذلك اه اقول وذكر شراح الجامع أنه يقال للشافعى رحمه الله ما قولك فيمن استأجر لقيام سن أو اتخاذ وليمة ثم زال الوجع ومات العرس فحينئذ يضطر الى الرجوع عن قوله الخ فظهر أن القيد ذكر لزيادة الالتزام فلا مفهوم له فتنبه **(قوله)** وبعذر لزوم دين) أطلقه فشمع القليل والكثير كفى شرح البيرى عن جوامع الفقه واذا فسخت يبدأ من الثمن بدىن المستأجر و ما فضل للغرماء حتى لو لم يكن فى الثمن فضل لا تنفسخ كما فى الزيادات وفى البرازية والدرهم دين فادح ففسخ به بخلاف الاقل وفى الوالوجبة أراد نقض الاجارة وبيع الدار لنفقه و نفقة أهله لكونه معسر اه ذلك وفى شرح الزيادات للسرخسى قيل يفسخها القاضي ثم يبيع ويختار أنها تنفسخ ضمن القضاء بنفاذ البيع أبو السعود على الاشياء وحكى فى الخلاصة قولين فى فسخها للنفقة الاول عن أبى الليث والثانى عدم الفسخ عن ظهير الدين **(قوله)** ببيان او بيان الخ) الظاهر ان احدهما مقن عن الآخر وان المراد بالاقرار الاقرار السابق على الاجارة والالزام ان يكون حجة متعديّة مثلا مسكين وفى كلام الشارح اشارة الى دفع الاول لان المراد بالبيان مشاهدة الناس و بالبيان اقامة البيئة و يتأى الثانى قولهم فى استدلال للامام جوابا عن قول الصاحيين ان هذا الاقرار يضر المستأجر فلم يجز فى حقه وللإمام أن الاقرار يلا فى ذمة المقر ولاحق لاحد فيه فيصح ثم يتعدى اه تأمل ثم رأيت فى غاية البيان عن شرح الطحاوى صرح بكون الاقرار بالدين بعد عقد الاجارة فتأيد ما قلناه * (فرع) «أقر بداره لرجل بعدما أجرها صاح فى حق نفسه لافى حق المستأجر فاذا مضت المدة يقضى للمقر له والواجبة **(قوله)** أى غير المستأجر) بالبناء للمفعول تفسير الاضمة بغيره أو

مطلب

فى رجم الدار من الجن
هل هو عذر فى الفسخ

مطلب

فسخ المستأجر ليس عذرا
فى الفسخ

(كما فى سكون ضرر
استؤجر رقلعه وموت عرس
او اختلاعهما استوجر)
طباخ (لطبخ ولينها و)
بعذر (لزوم دين) سواء
كان ثابتا (ببيان) من
الناس (أو بيان اى بيئة
(أو اقرار و) الحال
أنه (لامال له غيره) اى
غير المستأجر

لأنه يحبس به فيضطر إلا إذا كانت ﴿٦٩﴾ الاجرة المعجلة تستغرق قيمتها اشياء (و) بعذر (افلاس مستأجر

دكان ليحجر و) بعذر

(افلاس خياط يعمل

بماله) لا يابتره (استأجر

عبد الخياط فترك عمله و)

بعذر (بدء مكترى دابة

من سفر) ولو في نصف

الطريق فله نصف الاجر

ان استويا صعوبة وسهولة

والا فبقدره شرح وهبانية

وخانية (بخلاف بدء

المكترى) فانه ليس

بعذر اذ يمكنه ارسال

اجيره وفي الملتقى ولو

مرض فهو عذر في رواية

الكرخي دون رواية

الاصل قلت وبالأولى

يفنى ثم قال ولو استأجر

دكانا لعمل الحائط فتركه

لعمل آخر فعذر وكذا

لو استأجر عقارا ثم اراد

السفر اه وفي القهستاني

سفر مستأجر دار

للسكنى عذر دون سفر

مؤجرها ولو اختلفا

فاقول للمستأجر فيحلف

بانه عزم على السفر وفي

الولوية تحوله عن صفته

الى غير هاعذر وان لم يقبل

حيث لم يمكنه ان يتعاطا فيه

مطلب —

ترك العمل اصلا عذر

مطلب —

ارادة السفر أو انقضاء

المصر عذر في الفسخ

للفاعل تفسير الضمير فيه ولكل مرجح فخصر **(قوله)** لأنه يحبس به (باعتبار انه قد لا يصدق على عدمه مال آخر ان كان **(قوله)** تستغرق قيمتها) اى قيمة العين المستأجرة اى بان لا يكون في قيمتها فضل على دين المستأجر من الاجرة المعجلة وبه صرح في الزيادات فتقول الحائز في هذا قيد حسن في فسحها وهو غير بلائف عليه غير مسلم أفاده ابو السعود **(قوله)** وبعذر افلاس مستأجر دكان) وكذا اذا كسد سوقها حتى لا يمكنه التجارة هندية وفي المنية لا يكون الكساد عذرا اه ويمكن حله على نوع كساد سائحى اما واراد التجول الى حاثوت آخر عوا سع أو اخص ويعمل ذلك العمل لم يكن عذرا وان لم يعمل عملا آخر ففي الصغرى عذر وفي فتاوى الاصل ان يهربه التالى على ذلك الدكان فلاذ لا تقع تاترخانية فلافلاس غير قيد وسيأتى **(قوله)** لا يابتره (لان رأس ماله حينئذ ابره ومقراض فيعمل بالاجر فلا يتحقق في حقه العذر الا بان تظهر خيانتة عند الناس فيمنعونه عن تسلم الثياب تاترخانية **(قوله)** استأجر عبدا (ح) صفة ثانية لخياط **(قوله)** وبعذر بدء مكترى دابة) البداء بالمدو فتحتين مصدر بداله اى ظهر له رأى غير الاول منعه عنه منج فظاهر ان من في قوله من سفر بمعنى عن اول البدلية تأمل وفي الخلاصة ولو اشترى المستأجر ابلا فهذا عذر اه بخلاف ما لو اشترى منزلا فاراد التحول اليه والفرق امكان كراه الدار لا الدابة لان الركوب يختلف باختلاف المستعمل بخلاف السكنى بزازية **(قوله)** وسهولة) الواربعى ارط **(قوله)** بخلاف بدء المكترى) اى بلا سبب ظاهر يصاح عذرا كما اذا وجد من يستأجر باكر وسيد ذكر الشارح ما لو مات المكترى في الطريق **(قوله)** قلت وبالأولى يفنى) نقله في شرحه عن القهستاني وقال انه المختار عند المصنف اى لانه قدمه كما هو عادته **(قوله)** ثم قال) اى في الملتقى **(قوله)** بعذر) كذا نقله في البرازية ثم نقل عن المحيط ما قدمناه اظامن التفصيل وسبق نقله عن الولوية بقى شئ وهوان قواهم فتركه لعمل آخر مع هذا التفصيل فيدانه لو ترك العمل اصلا كان عذرا وبديل عليه ما في الحانية استأجر ارضا لميزعها ثم بداله ترك الزراعة اصلا كان عذرا اه وقد علمت ان الافلاس في مسئلة الدكان غير قيد وهكذا حرره الرمل في حاشيته واستشهد له بما في جواهر الفتاوى استأجر حمامانة وصار بحال لا يتحصل من الغلة قدر الاجرة واراد ان يرد الحمامان لم يعمل الحامى فلان يرد اه اى حيلته ان يترك العمل (ح) فراجعوه ويظهر انه يخلف كسنة السفر الآتية تأمل **(قوله)** ثم اراد السفر) وكذا الانتقال من المصر عذر في نقض اجارة العقار لانه لا يمكنه الانتفاع بالبحسب نفسه وهو ضرر جامع الفتاوى وغيره ومثله في القنية ثم قل دما رطب وهذا يدل على ان القروى اذا استأجر دارا في الشتاء واراد الخروج في الصيف الى قريته أو المصرى اراد الخروج الى الرستاق صيفا فله نقض الاجارة ولا يشترط ان يكون بين المصرين مسيرة سفر اه وفي البرازية استأجر ارضا في قرية وهو ساكن في أخرى ان بينهما مسيرة سفر فعذر والانفا اه تأمل **(قوله)** ولو اختلفا) بان قال المستأجر اراد السفر وقال المؤجر انه يتعلم **(قوله)** فيحلف (ح) هذا احد اقواله واليه مال الكرخي والتدورى وقيل يسأل رفته وقيل يحكم زيه وثياه وقيل القول لم تكن السفر وفي الخلاصة ولو خرج الى السفر بعد الفسخ ثم رجع وقال بدالى في ذلك وقال خصمه انه كاذب يحلف بالله انك صادق في

وفي الاشياء لا يثبت المسأجرى الذهاب معها ولا ارسال علام واما ٧٠ فموجب الاجر بخليتها (و) بخلاف (ترك

خياطة مستأجر) عبد
ليخيط (ثيعة) متعلق
بترك (في الصرف) لا مكان
البيع (و) بخلاف (بيع
ما أجره) فانه ايضا ليس
بعذر بدون لحوق دين
كأمر ويوقف بيعه الى
انقضاء مدتها هو المختار
لكن لو قضى بجوازه نفذ
وتامه في شرح الوهبانية
وفيه معزاي للخانية لو باع
الآجر المستأجر فأراد
المستأجر ان يفسخ بيعه لا
يملكه هو الصحيح ولو باع
الراهن الرهن للمرتهن
فسخه (وتفسخ) بالا
حاجة الى الفسخ (بموت
احد عاقدن) عندنا لا
يخونه مطلقا (عقدها
لنفسه) الا لضرورة
كموته في طريق مكة ولا
حاجة في الطريق فبقى
الى مكة فيرفع الامر الى
القاضي ليفعل الاصلح
فيؤجرها له لو أمينا أو
يبيعها بالقيمة ويدفع له
اجرة الاياب ان برهن على
دفعها وتقبل البيعة هنا بالا
خصم لانه يريد الأخذ
من ثمن ما في يده اشباه
وفي الخانية استأجر دارا
أو حماما أو أرضا شهرا
فسكن شهرين هل يلزمه

خروجك بعد الفسخ (قوله وفي الاشياء) ذكره في الوالوجية عن خواهر زاده ثم قال وذكر
محمد في الكتاب انه يؤمر ان يرسل غلاما يبيع الدابة لان الواجب على الآجر التخليه بين
الدابة والمستأجر وقد وجد فيجب الاجر اه وهو اعمل الاول كالا يخفى وظاهره ترجيحه ولذا
اقتصر عليه في الاشياء ثم (قوله وبخلاف ترك خياطة الخ) تركيبك المعنى مع تنابع
الاضافة ولوقول وبخلاف خياط استأجر عبد للخياطة فتركها ليعمل في الصرف لكن أوضح
ط (قوله ليخيط) متعلق بمسأجر (قوله لا مكان الجمع) اذ يمكنه ان يبعد الغلام للخياطة في
ناحية ويعمل في الصرف في ناحية من (قوله وبخلاف بيع ما أجره) اي بدون اذن المستأجر
قال في النزاية فلوان حتى انفسخت الاجارة ثم المشتري رد المبيع بطريق ليس بفسخ
لانعود الاجارة بلا اشكال وان بطريق هو فسخ تعود به بغيره وقيد بالبيع لمافي
التأخرية عن الحيط اشترى شيأ وآجره من غير ثم اطاع على عيب فله رده بالعيب وفسخ
الاجارة (قوله نفذ) لان عند الامام الثاني يجوز البيع بوزارة قلت هذا في غير قضاء زماننا
فتدبر (قوله للمرتهن فسخه) قال الشرنبلالي في شرح الوهبانية والمختار انه موقوف فيبقى
بان بيع المستأجر والمرهون صحيح لكنه غير نافذ ولا يملك ان فسخه في الصحيح وعليه الفتوى
واذا علم المشتري بكونه مرهونا أو مستأجرا عندهما يملك التقض وعند ابن يوسف لا يملك مع
علمه وبه اخذ المشايخ اه رحى (قوله بالاجارة الى الفسخ) بخلاف ما مرولذا عبره انك
بقوله فسخ وهنا بقوله تفسخ (قوله لا يخونه مطلقا) قال في الدر المنقى ولا يردنه الا ان يلحق
بدارهم ويقضى به قال عامد مسلمان في المدة عادت الاجارة كافي الباقي عن الظهيرية (قوله لا
لضرورة) قال في الدر المنقى وقد تقرر استثناء الضروريات فن الظن انه ينتقض بموت المزارع
أو المكاري في طريق مكة فانه لا يفسخ حتى يبلغ مأمانا لان الاجارة كانت تنقض بالاعذار تبقى
بالاعذار فيلحظ نم بشكل بموت المعقود عليه كدابة معبته فانه يفسخ اه قلت وبطل
بمعجز المكاتب بعد ما استأجر شيأ كافي البدائع وبملك المستأجر العين بيمين أو هبة أو نحو
ذلك كافي التأخرية (قوله كموته) اي موت المؤجر فلومات المستأجر لزمه الاجر بحساب
ماسر والوجية (قوله في طريق مكة ولا حاكم) قال في الوالوجية قالوا هذا اذا كان في موضع
يخاف ان ينقطع به وليس ثمة قاض ولا سلطان يرفع الامر اليه فكان المؤثر في بقاء عقد الاجارة كلا
الضمين اه وذكر في التأخرية ان المستأجر اذا اتفق عليها في الطريق أو استأجر من يقوم
عليها لا يرجع على ورثة المكاري (قوله فيؤجرها) اي بمن هي في يده الاياب (قوله بالاخصم)
أو ينصب القاضي وصيا عنه كافي الوالوجية (قوله لانه يريد الخ) وانما يشترط الخصم لقبول
البيعة اذا أراد المدعى ان يأخذ منه شيأ من يده ولو الوجية (قوله ان معدلا للاستغلال نعم) قال
الشارح في كتاب الغصب بأن بناء لذلك أو اشتراء لذلك قيل أو أجره ثلاث سنين على الولاء
وبموت رب الدار وبيعه يبطل الاعداد ولو بي لنفسه ثم اراد ان يعده فان قال بلسانه ويحجر الناس
صار ذكره المصنف اه وقد منا انه غير مختص بالعقار وسيا في الغصب ان شاء الله تعالى (قوله
والالا) لكن لو دفع اجرة ماسكن لا يستردها منه هكذا ذكره في التأخرية ولم يقبده بالبعد
للاستغلال (قوله قات فكذا الوقت الخ) هذه الملاحقات مصرح بها في شرح الوهبانية

اجر الثاني ان معدلا للاستغلال نعم والا لا وبه ببقى قلت فكذا الوقت ومال البيت وكذا لو تقاضاه المالك (قوله)

(قوله وطالبه بالاجر) عطف تفسير على تقاضاه اى طلب منه اجر الشهر الثانى ح (قوله قيل نعم) فى التارخانية عن جامع الفتاوى عليه الفتوى لانه مضى على الاجارة وما غصب خصوصا فى مواضع اعادت للعقد (قوله وقيل هو كالمسئلة الاولى) اى مسئلة ماذا سكن شهرين ح وهذا القول رجحه فى البرازية حيث قال سكن المستأجر بعد موت المؤجر قبل يجب الاجر بكل حال لانه ماض على الاجارة والمختار للفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل طلبه اما اذا سكن بعد طلب الاجر يلزم ولا فرق بين اشهد الاستغلال وغيره وانما الفرق فى ابتداء الطلب وفى المحيط والصحيح لزوم الاجر ان معدا بكل حال اه والحاصل ان المرجح فى سكنه بعد الموت كما فى سكنه قبله فان معدا للاستغلال او تقاضاه هو او الوارث يلزم والالا ومثله لو تقاضاه ولى اليتيم ولايتاى هنا الوقت لانه لا يكون ميراثا ولا تقسد اجارته بموت المؤجر وظاهره ان الاعداد لا يبطل بالموت فيخالف ما قدمناه عن الشارح فتأمل (قوله ويبنى الخ) مذكور فى الخانية ونقله فى المنع مصدرا بقوله وقال مولانا الخ والمراد به فليس خان لاصحاب البحر شيخ المصنف فافهم ثم ان قوله لا يظهر الانقاسخ اى لا يظهر حكمه ومقتضاه انه يجب الاجر المسمى فى العقد السابق كاسيد كرهه عن المنية فى مسئلة الزرع (قوله) مالم يطلب الوارث الخ اى فيظهر حكم الانقاسخ لان مطالبته بالتفريغ دليل عدم رضاه بالضى على العقد السابق وبانشاء عقد لاحق ومطالبته بالتزام اجر آخر دليل رضاه بانشاء عقد لاحق ونقض حكم العقد السابق فيظهر حينئذ حكم الانقاسخ وهو عدم وجوب المسمى فى العقد السابق (قوله) ولو معدا للاستغلال لا يخفى ان قاعدة لو الوصية ان يكون تقيض ما بعدها اولى بالحكم نحو اكرمك ولو اهتمت وهنا كذلك فانه اذا ظهر الانقاسخ فى المعد بالمطالبة المذكورة مع ان الاعداد دليل بقاء الاجارة فغير المعد اولى فافهم (قوله لانه فصل) علة اقوله لا يظهر الخ (قوله وهل يلزم الخ) هذا راجع الى ما قبل قوله ويبنى الذى بحثه فى الخانية اما ذلك البحث فقد علمت انه لو سكن قبل المطالبة يجب المسمى فى العقد السابق واما بعدها فان طالبه بالتفريغ وسكن بعده فيبنى وجوب اجر المثل لو معدا للاستغلال دون المسمى فى العقد السابق لظهور انقاسخه وان طالبه باجر آخر وسكن بعده يبنى لزوم ذلك الاجر الذى طالبه به كما سيظهر فى منتفرقات عن الاشياء (قوله وفى المنية الخ) حاصله التفرقة فيما اذا لم يدرك الزرع بين موت احدها فى اثناء المدة وبين انقضاءها فى الاول يترك الى الحصاد بالمسمى وفى الثانى باجر المثل وقد تقدمت المسئلة متنا فى باب ما يجوز من الاجارة وحررنا هناك ان العقد انفسخ بالموت حقيقة واعتبر باقيا حكما للضرورة فلذا وجب المسمى فقوله هنا بقى العقد اى حكما لاحقية فتنه (قوله اى لجواها بالعاطى) لان ظاهره انه لم يصدر لفظ من كل منهما ولذا اقال فى البدائع ويكون بمنزلة عقد مبتدأ اه اما لو قال اتركها فى يدى بالاجر السابق فقال رضيت او نعم فهو ايجاب وقبول صريحان لاجتناب الى التنبية عليه وفى التارخانية عن الملقط استأجر اجيرا للحفظ كل شهر بكذا ثم مات فقال وصيه للاجير اعمل على ما كنت تعمل قال لا نحبس عنك الاجر ثم باع الوصى الضيعة فقال المشتري للاجير كذلك ففقدار ما عمل فى حياة الاول يجب المسمى فى تركه وفيما عمل لادصى والمشتري اجر امثل قل الفقيه اذا لم يعلم ما مقدار الشروط

وطالبه بالاجر فسكت
يلزمه الاجر بسكنه بعده
ولو سكن المستأجر بعد
موت المؤجر هل يلزمه
اجر ذلك قبل نعم لخصه على
الاجارة وقيل هو كالمسئلة
الاولى ويبنى ان لا يظهر
الانقاسخ هنا مالم يطلب
الوارث بالتفريغ او بالتزام
اجر آخر ولو معدا
للاستغلال لانه فصل مجتهد
فيه وهل يلزم المسمى
او اجر المثل ظاهر الفتنه
الثانى وتماشه فى شرح
الوهابيه وفى المنية مات
احدها والزرع بقل بقى
العقد بالمسمى حتى يدرك
وبعد المدة بأجر المثل وفى
جامع الفصولين لورضى
الوارث وهو كبير بقاء
الاجارة ورضى به المستأجر
جاز اه اى فيجعل الرضا
بالبقاء ان شاء عقد اى
لجوازها بالتعاطى فتأمل

وفي حاشية الاشياء المستأجر والمرتهن والمشتري احق بالعين من سائر الغرماء لوالعقد صحيحا ولو فاسدا فأسوة الغرماء فليحفظ
(فان عقدها لغرمه لاتفسخ كوكيل) اى بالاجارة واما الوكيل بالاستئجار اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل بالاستئجار توكيل
بشراء المنافع فصار كالتوكيل بشراء الاعيان فيصير مستأجرا لنفسه ٧٢ ثم يصير مؤجرا للموكل فهو معنى قولنا ان

الموكل بالاستئجار بمنزلة المالك كذا نقله المصنف من الذخيرة قلت ومثله في شرح المجموع والبرازية والعمادية ثم قال المصنف قلت هذا يستقيم على ما ذكره الكرخي من ان المالك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل واما على ما قاله ابو طاهر من انه يثبت للموكل ابتداء وبه جزم في الكثير وهو الاصح كما في البحر فلا يستقيم والله تعالى اعلم اه قلت وتعبه شيخنا بانه غير مستقيم على ما ذكره الكرخي ايضا لانفاقيهم على عدم عتق قريب الوكيل لان ملكه غير مستقر والموجب للعتق والفساد الملك المستقر ثم قال والحاصل ان الاصح ان الاجارة لاتفسخ بموت المستأجر والعتق والفساد المستقر ثم قال والحاصل ان الاصح ان الاجارة لاتفسخ بموت المستأجر والتقل به مستفيض اه والله اعلم (ووصى) واب وجد وقات (ومولى الوقف) لبقاء المستحق له والمستحق عليه حتى لو مات المعقود له

من الميت فان علماء فالسعى ايضا وسيأتي قريبا في المتفرقات عن الاشياء السكوت في الاجارة رضا وقبول الخ (قوله وفي حاشية الاشياء الخ) يخالف لما قدمه قيل باب ما يجوز من الاجارة من ان المستأجر احق لوالعين في يده ولو بعقد فاسد وسيد كرام ايضا في المتفرقات وقدمنا بيانه عن جامع الفصولين وفي المحوى عن العمادية والبرازية بين فاسد هذه العقود وصحيحها ففرق في مسألة واحدة وهي ما اذا وقعت الاجارة او البيع بدون كان للمستأجر او المشتري على الآجر او البائع ثم فسحا العقد وكان فاسدا لا يكون للمشتري ولا للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الدين ولا يكون اولى بها من سائر الغرماء بخلاف ما اذا كان العقد صحيحا والرهن الفاسد كالصحيح في الحياة والمات فالمرتهن احق به لكن اذا حلقت الدين الرهن الفاسد اما لرسبق الدين ثم تقاسمها بعد قبضه فليس احق به وليس له الحبس اه ملخصا فالظاهر ان المراد بما نقله عن حاشية الاشياء من الفرق بين الصحيح والفاسد هذه المسئلة فلا يخالف ما مر فتدبر (قوله لانفاقيهم على عدم عتق قريب الوكيل) اى لو اشتراه وتام عبارة شيخه الرملى وعدم فساد نكاحها لو اشتراها (قوله والفساد) اى فساد النكاح فيها اذا اشترى بالوكالة امرأته من سيدها (قوله بموت المستأجر) اى الوكيل المستأجر ح (قوله والتقل به مستفيض) قل السامخاني في البدائع ان الاجارة لاتبطل بموت الوكيل سواء كان من طرف المؤجر والمستأجر اه قلت ومثله في الفهستاني عن قاضيان وفي التاترخانية كل من وقع له عقد الاجارة اذا مات تنفسخ الاجارة بموته ومن لم يقع العقد له لينفسخ بموته وان كان عاقدا يريد الوكيل والوصى وكذا المتولى في الوقف اه (قوله لبقاء المستحق له) عبارة الدرر والمنح لبقاء المستحق عليه والمستحق اه والمراد بالاول المستأجر لانه استحق عليه الاجارة وبالتالي اهل الوقف ونحوهم تأمل (قوله قلت واطلاق المتن بخلافه) ذكر هذه العبارة صاحب الاشياء وفي بعض النسخ قل بدل قلت وضعه له صاحب الاشياء قل العلامة عبد البر والذي في غالب كتب المذهب يقتضى عدم بطلان الاجارة في الوقف بموت المؤجر سواء الواقف وغيره من القيم والوصى والناظر وذلك مقتضى تعاليلهم ان المستحق اذا كان ناظرا لاتبطل بموته وان كان مستحقا لجميع الربع اذ لا ملك له في الرقبة وانما حقه في الغلة وذكره في الشرنبلالى ط (قوله أفنى قارى الهداية) حيث قال لاتفسخ بموت الناظر المؤجر وان كان هو المستحق بافتراده (قوله الا في المستثنين) الاستثناء منقطع اما في الاولى فلا نه بطل بالردة كما صرح به في التعاليل وصارت مبرانا بالموت فتأمل واما في الثانية فلما قال ابن الشحنة ان اصل المسئلة في وقف او جرو وهذا مؤجر ملك لا وقف (قوله على معين) الذى في معاينة الوهبانية وشرحتها في وقف او جرو وهذا مؤجر ملك لا وقف (قوله على معين) الذى في معاينة الوهبانية وشرحتها

الموكل بالاستئجار بمنزلة المالك كذا نقله المصنف من الذخيرة قلت ومثله في شرح المجموع والبرازية والعمادية ثم قال المصنف قلت هذا يستقيم على ما ذكره الكرخي من ان المالك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل واما على ما قاله ابو طاهر من انه يثبت للموكل ابتداء وبه جزم في الكثير وهو الاصح كما في البحر فلا يستقيم والله تعالى اعلم اه قلت وتعبه شيخنا بانه غير مستقيم على ما ذكره الكرخي ايضا لانفاقيهم على عدم عتق قريب الوكيل لان ملكه غير مستقر والموجب للعتق والفساد الملك المستقر ثم قال والحاصل ان الاصح ان الاجارة لاتفسخ بموت المستأجر والتقل به مستفيض اه والله اعلم (ووصى) واب وجد وقات (ومولى الوقف) لبقاء المستحق له والمستحق عليه حتى لو مات المعقود له

(على)

بطلت درر الا اذا كان متولى وقف خاص به وجميع غلاته له كما في وقف الاشياء معزيا للوهابية

قال واطلاق المتن بخلافه قلت وباطلاق المتن أفنى قارى الهداية فكان هو المذهب المعتمد كما قاله المصنف في حاشيته على الاشياء ولذا قال في الاشياء بعد اربع اوراق لاتفسخ الاجارة بموت مؤجر الوقف الا في المستثنين ما اذا آجرها الواقف ثم ارثه ثم مات لبطلان الوقف برده وفيما اذا آجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات

تفسخ وفي وقف فتاوى ابن نجيم سئل اذا جاز التاخر ثم مات فأجاب لا تفسخ الاجارة في الوقت يموت المؤجر والمستأجر
كذا رأية في عدة نسخ لكنه يخالف **٧٣** لما في اجابة فتاوى قارى الهداية فتنه وفيها ايضا لا تفسخ يموت

على غير معين **(قوله تفسخ)** لان ابتداء العقد كان لنفسه **ح (قوله)** لكنه يخالف **(الح)**
اقول بل هو مخالف لاسائر المتون ويمكن ان يجاب عن ابن نجيم بأن يكون المراد بالمؤجر
والمستأجر في كلامه الناظر وانه قصد الجواب عن مسئلتين الاولى اذا أجرة الناظر أرض
الوقف والثانية اذا استأجر الناظر أرضا من شخص من مال الوقف يستعملها للوقف **ح**
(قوله) وفيها ايضا هذا ايضا مما يرد على ما نقله صاحب الاشياء فيما اذا كان المؤجر متولى
وقف خاص وجمع غلته فالاولى ذكر ذلك قبل قوله وفي فتاوى ابن نجيم وأشار بقوله فتنه
الى الرد المذكور ط **(قوله)** وبقيت في حصة الحى ولا يضره الشروع لانه طارىء كما تقدم
في محله **(قوله أو غيره)** كوكيله وليس موجودا في عبارة الاشياء **(قوله)** احياء مال الوقف
لانه بدون التسليم لا يلزم الاجرة لكن لا يخفى ان التسليم ليس شرط صحة العقد وقد تقدم انه
اذا كانت الاجارة صحيحة ويمكن من الانتفاع يجب الاجرا ما في الفاسدة فلا يجب الا بحقيقة
الانتفاع وتقدم ايضا ان ظاهر الاسعاف اخراج الوقف فتجب أجرته في الفاسدة بالتمكن
فيبنى حمل كلامه هنا على ما اذا لم يتمكن منه فأنامل **(قوله)** عن يبيع فتاوى قارى الهداية
ونصها سئل عن شخص اشترى من آخر دارا ببلده وما ببلدة اخرى وبين البلدين مسافة
يومين ولم يقضها بل خلى البائع بين المشتري والمبيع التخلية الشرعية ليتسلم فهل يصح ذلك
وتكون التخلية كالسليم اجاب اذا لم تكن الدار بحضرتهما وقال البائع سلمتها لك وقال
المشتري تسلمت لا يكون ذلك قبضا ما لم تكن الدار قريبة منهما بحيث يقدر المشتري على
الدخول فيها والاغلاق حينئذ يصير قابضا وفي مسئلتنا ما لم تمض مدة يتمكن من الذهاب اليها
والدخول فيها لم يكن قابضا اه وفي حاشية الحموى قال بعض الفضلاء ما ذكره المصنف
من ان تخلية البعيد باطلة يخالف لما في المحيط كاهو في شرح الكنز وفي ابن الهمام قبيل باب
خيار الشرط وقد اطنبنا فيه اه **(قوله)** والدخول فيها اقول فائدة ذكره حصول التمكن
من الانتفاع اذ لو لم يتمكن من الدخول فيها لوجود غاصب ونحوه لا يجب الاجر كما مر
وليس المراد ان الدخول نفسه شرط فافهم والله تعالى أعلم

مسائل شتى

(قوله) اي بقايا **(الح)** تفسير مراد قال في المنع حصائد جمع حصيد وحصيدة وما الزرع المحصود
والمراد بها ههنا ما سبق من اصول القصب المحصود في الارض اه اي لجريان العادة بأحرقه
(قوله) مستأجرة او مستعارة قال مثلا مسكين في شرحه وانما وضع المسئلة فيه مادون أرض
ملكه لانه لما لم يضمن هنا فقدم الضمان بالأحراق في أرضه بالاولى اه ومقتضى هذه العبارة
مع عبارة المتن انه لو كانت في أرض الغير بلا ادنه انه يضمن ما أحرقته في مكان تعدت اليه وهو
خلاف ما في جامع الفصولين وكثير من الكتب ففقد في جامع الفصولين أو قد نارا في أرض
بلا اذن المالك ضمن ما أحرقته في مكان أو قدت فيه لا ما أحرقته في مكان آخر تعدت اليه وقرى
بين الماء والتار فانه لو أسال الماء الى ملكه فسال الى أرض غيره واناف شيئا ثم ضمن بخلاف
التار اذ طبع النار الخرد والتعدى يكون بفعل الريح ونحوه فلم يضاف الى الفعل الموقوف فلم يضمن

مسائل شتى

(أحرق حصائد) اي بقايا

أصول قصب محصود (في أرض مستأجرة او مستعارة)

في تخلية البعيد

مطلب

ومنه ارس بيتان معدة حط القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحصائد قلت وحاصله انه لم يكن له حق الانتفاع في الارض يضمن ما احرقته في مكانه بنفس الوضع لا ما نقلته الريح **قوله** ٧٤ على ما عليه الفتوى قاله شيخنا (فاحترق

شيء من ارض غيره فضمن
لانه استعملت لاجل بشرة (ان
لم تضرب الريح) فلو كانت
مضطربة ضمن لانه يعلم انها
لا تستقر في ارضه فيكون
مباشرا (وكذا كل موضع
كان للواضع حق الوضع
فيه) اي في ذلك الموضع
(لا يضمن على كل حال
اذا تلف بذات الموضع
شيء سواء تلف به وهو
في مكانه او بعد ما زال
عنه) بخلاف ما اذا لم يكن
لواضع فيه حق الوضع
حيث يضمن الواضع اذا
تلف به شيء وهو في مكانه
وكذا بعد ما زال لا يضمن
كوضع جرة في الطريق ثم
آخر اخرى فتدحرجتا
فانكسرتا ضمن كل جرة
صاحبه وان زال يضمن
كريح وسيل لا يضمن
الواضع هذا هو الاصل
في هذه المسائل كما حققه
في الحاشية ثم فرع عليه بقوله
(ولو وضع جرة في الطريق
فاحترق بذلك شيء ضمن)
لتعديده بالوضع (وكذا)
يضمن (في كل موضع ليس
له فيه حق ضرر لا ذهبت
به) اي بالوضع (ارثنا

ومن طبع الماء السيلان فلا تلاف يضاف الى فعله اه فتدبر رملي اقول لكن هذا حيث زالت
عن ذلك الموضع يزيل فلو زالت لا يضمن كما حققه في الحاشية وسد كرهه الشارح
قريبا **قوله** ومنه (الح) قاله شيخه الرملي ايضا **قوله** وحاصله) ليس حاصله لما نحن فيه فكان
عليه تأخير سائحي **قوله** بنفس) متفق بأحرقته **قوله** لا ما نقلته الريح) اي التي هبت
بعد وضعه كما يعلم تاسيأتى ح **قوله** على ما عليه الفتوى) اي من التفصيل المذكور فقد قال
في الحاشية انه اظهر وعليه الفتوى ومثاله الحلواني اذا وضع جرة في الطريق او امر
بنار في ملكه انه لا يضمن وأطلق الجواب فيه **قوله** لانه تسبب) وشرط الضمان فيه التعدي
ولم يوجد فصار كمن حفر بئرا في ملك نفسه فغفلت به انسان بخلاف ما اذا رمى سهما في ملكه
فأصاب انسانا حيث يضمن لانه مباشر فلا يشترط فيه التعدي زبلي **قوله** ان لم تضطرب
الريح) اي بأن كانت ساكنة وقت الوضع ح وقيدته في جامع الفصولين عن الذخيرة بما لو
اوقد ناراً بوقد مثلها ونقل عن غيرها لا يضمن مطلقاً ثم نقل عن فتاوى أبي الليث احرق شوكا
او تبناً في ارضه فذهبت الريح بשרارات الى ارض جاره واحترق زرعها ان كان ببعده من
ارض الجار على وجه لا يصل اليه الشرر عادة لم يضمن لانه حصل بفعل النار وانه هدر ولو
يقرب من ارضه على وجه يصل اليه الشرر غالبا ضمن اذله الايقاد في ملك نفسه بشرط
السلامة اه ومثله في غاية البيان وقال هذا كما اذا سقى ارض نفسه فعدي الى ارض جاره
قوله ضمن) اي استحسانا طورى عن الحاشية **قوله** لانه يعلم (الح) يظهر منه انه لو كانت الريح
تتحرك خفيفا بحيث لا يتعدى الضرر ثم زادت لم يضمن فليحذر **قوله** على كل حال) فسرره
الشارح بعد بقوله سواء تلف (الح) **قوله** ثم آخر) اي ثم وضع آخر فالعطوف محذوف وهو
وضع وقال ح هو عطوف على فاعل الوضع المحذوف اي كوضع شخص جرة في الطريق ثم
وضع آخر اخرى اه فاي تأمل ط **قوله** فتدحرجتا) فلو تدحرجت احدهما على الاخرى
وانكسرت المتدحرجة ضمن صاحب الواقعة وكذا دابتان او قفا ولو عطبت الواقعة لاضان
لاتساخ الفعل الاول سائحي عن قاضيه خان **قوله** وكذا يضمن في كل موضع (الح) هذام
يذكره صاحب الحاشية بل اعتبر حق الوضع وعدمه وقد ثبت حق المرور ولا يثبت حق الوضع
كفي الطريق وإنما الذي اعتبر حق المرور وعدمه صاحب الخلاصة وذكر ان عليه الفتوى
قن في المتع وفصل في الخلاصة فيما لم يوقف منه جرة في موضع ليس له فيه حق المرور بين ان يقع
منه فيضمن وبين ان ذهبت بها الريح فلا يضمن قال وهذا اظهر وعليه الفتوى وغالب الكتب
على ما ذكره قاضيه خان ط **قوله** من الكبير) هو بالانكسر زق ينخ في الحداد واما المني من
الطين فكور والجمع اكيار وكيرة كنبه وكيران قادموس فالناسب بالكور لانه هو الذي
يخرج منه ط لكن ورد في الحديث المدينة كالكبر تنفي خبثها فلعله مشترك تأمل وغير
الاتقان بالكور **قوله** واحرق شيئاً ضمن) وان فقا عين رجل فديته على عاقلة اتقاني
قوله لا تختمه) يعني لا تختم بقاءه بأن كانت سعودا وأرض جاره هبوطاً يعلم انه لو سقى

ضمان) لانه ينفذ فاعله وكذا لو دحرج السيل الحجر (وبه يفتي) خائفة ولو اخرج الحداد الحديد من الكبير في مكانه ثم (ارضه)
منه به بمطارقة فحضره الشرع الى الطريق احرق شيئاً من ولو لم يضربه واخرجه الريح لازبلى (سقى ارضه سقياً لا تختمه

فتمدى (الى ارض جاره) فأنفدها (ضمن)
 لا به مباشر لا متسبب (اقعد
 خياط اوصياغ في حانوته
 من يطرح عليه العمل
 بالنصف) سواء اتحد
 العمل او اختلف كخياط
 مع قصار (صح) استحسانا
 لانه شركة الصانع فهذا
 بوجاهته يقبل وهذا
 بخلافه يعمل (كاستجار
 حمل ليحمل عليه محلا
 وراكبين الى مكة وله المحمل
 المستاد ورؤيته احب)
 وكذا اذا لم ير الطراحة
 واللحاف وفي الوالوية
 ولو تكارى الى مكة ابلا
 مسماة بغير اعيانها جاز
 ويجعل المقعود عليه محلا
 في ذمة المكارى والابل
 آلة وجهاتها لا تنفد
 قلت فما يفعله الحجاج من
 الاجارة للمحمل او الركوب
 الى مكة بلا تعيين الابل
 صحيح والله تعالى أعلم
 (استأجر محلا حمل مقدار
 من الزاد فأكل منه رد
 عوضه) من زاد ونحوه
 (قال لغاصب داره فرغها
 والا فأجر تهاكل شهر بكذا
 فلم يفرغ وجب) على
 الغاصب (المسمى) لان
 سكوته رضا

أرضه نفذ الى جاره ضمن ولو كان يستقر في أرضه ثم يمدى الى ارض جاره فلو تقدم اليه
 بالاحكام ولم يفعل ضمن ويكون هذا كاشهاد على حائظ ولو لم يتقدم لم يضمن كما في جامع
 الفصولين شرنا لآلة أقول زاد في نور العين عن الحائفة بعد قوله ضمن مانسه ويؤمر بوضع
 المساة حتى يصير مانعا ويتمتع عن السق قبل وضع المساة وفي الفصل الاول لا يمنع عن السق
 يعني بالفصل الاول صورة عدم التقدم اه وبهذه الزيادة حصل الجواب عن اعتراض ط
 بأنه يلزم أن لا يتصور انتفاع رب المساعدة اه فافهم وفي شرب الخلاصة المذكور في عامة
 الكتب أنه اذا سقى غير معاد ضمن وان معادا لا يضمن (قوله صح) لان شركة الصانع يتقبل
 كل منهما العمل على ان ما يتقبله يكون اصلا فيه بنفسه ووكيلا عن شريكه فيكون الرخ
 بينهما وهنا كذلك فان ما يتقبله عليه صاحب الحانوت من العمل يعمل الصانع اصاله عن
 نفسه ووكالة عن صاحب الحانوت فيكون الاجر بينهما كذلك رحي (قوله استحسانا)
 والقياس ان لا يصح وبه أخذ الشحاوي لانه استجار بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول
 كقفير الطحان (قوله لانه شركة الصانع) فيه تعريض بصاحب الهداية حيث جعلها شركة
 وجوه ورده الزبالي بان شركة الوجوه ان يشترك على ان يشتريا بوجوههما وبمعا وليس في
 هذا بيع ولا شراء وأجاب في العزيمة بأنه لم يرد بها المصطاح عليها بل ما وقع فيها قبل العمل
 بالوجاهة برشدك اليه قوله هذا بوجاهته يقبل وهذا بخلافه يعمل اه وفيه بعد (قوله
 كاستجار حمل) التشبيه في كون صحة كل على خلاف القياس (قوله محلا) بفتح الميم الاول
 وكسر الثاني او بالعكس اليهودج الكبير الحجاجي اتقاني عن الغرب (قوله وله المحمل المعناد)
 اى في كل بلدة قال في الجوهره ولا بد من تعيين الراكين او يقول على ان اترك من اشاء أما
 اذا قال استأجرت على الركوب فالاجارة فاسدة وعلى المكري تسليم الحرام والقطب والسرير
 والبرة التي في انقب البعير والبهائم للفرس والبردة للحمار فان تلف شي في يد المكري لم يضمنه
 كالدابة وعلى المكري اشارة المحمل وحطه وسوق الدابة وقودها وان ينزل الراكين للطهارة
 وصلاة الفرض ولا يجب للاكل وصلاة النفل لانه يمكنهم فعلها على الظهر وعليه ان يترك الاجل
 للمرأة والمرضى والشيخ الضعيف (قوله ورؤيته احب) نقلا للجهالة وخروجا من خلاف
 الامام احمد (قوله وفي الوالوية) عبارتها واذا تكارى من الكوفة الى مكة ابلا مسماة بغير
 اعيانها فالاجارة جائزة وينبغي ان لا تجوز لان المقعود عليه حينئذ مجهول كما لو استأجر عبدا
 لا يمينه لا يجوز قال خواهر زاده في شرح الكافي ليس صورة المسئلة ان تكارى ابلا مسماة
 بغير اعيانها لكن صورتها ان المكارى يقبل الحولة كأن قال المستكرى احملنى الى مكة على
 الابل بكذا فقال المكارى قلت فيكون المقعود عليه محلا في ذمة المكارى وانه معلوم والابل
 آلة المكارى ليتأذى ماوجب في ذمة وجهالة الآلة لا توجب افساد الاجارة قل الصدر
 الشهيد عندي يجوز كذا ذكر في الكتاب اه ومراده بالكتاب الاصل للامام محمد وهو المذكور
 او لا فقد نقله في التارخانية عنه وفي البرازية ويفى بالجواز لعرفه فان لم يصير معادا لا يجوز
 اه فقول الشارح ويجعل المقعود عليه الخ هو تفسير خواهر زاده وقعد علمت ان المتفق به
 خلافه ان تعورف (قوله ونحوه) قال الاتقاني وكذا غير الزاد من المكيل والموزون اذا

الاذا انكر الغاصب ملكه وان اثبتة بيته) لانه اذا انكره لم يكن راضيا ﴿ ٧٦ ﴾ بالاجارة (او اقر) عطف على انكر (هـ)

اي بملكه (ولكن لم يرض بالاجر) لانه صرح بعدم الرضا في الاشياء السكوت في الاجارة رضا وقبول فلو قال للسكان اسكن بكذا والا فانقتل او قال الراعي لارض بالمسمى بل بكذا فسكت لم يرض بما سمي بقى لو سكت ثم لما طاله قل لم اسمع كلامك هل يصدق ان به صمم نعم والا اعملا بالظاهر (للمستأجر ان يؤجر المؤجر) بعد قبضه قيل وقيله (من غير مؤجره وامان من مؤجره فلا) يجوز وان تخلل ثالث به بقى للزوم تملك المالك وهل تبطل الاولى بالاجارة للمالك الصحيح والوهابية قلت وصححه قاضيخان وغيره وفي المضمرات وعليه الفتوى وقد مناعن البحر معزيا للجوهرة الاصح نعم واقره المصنف ثمة ونقل هنا عن الخلاصة ما يفيد انه ان قبضه منه بعدما استأجره بطلت والا فليكن التوفيق قنأمل وهل تسقط الاجرة مادام في يد المؤجر خلاف مبسوط في شرح الوهابية (وكله باستئجار عقار ففعل) لو كيل (وقبض ولم يسلمها) اي لم يسلم

انقص له ان يزيد عوض ذلك (قوله الا اذا انكر الخ) اي لم يحجب المسمى وهل يجب اجرائه وسأني في الغصب انه يجب في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال ولك ان تقول اذا أنكر الملك في المعد للاستغلال لا يكون غاصبا ظاهرا ساسأني اي فلا يلزمه اجرة لمأني انه لو سكن المعد للاستغلال بتأويل ملك لا يلزمه أجر (قوله فلو قال الخ) في التارخانية اكثرى داراسة بالف فلما انقضت قال ان فرغتها اليوم والانهي عليك كل شهر بألف والمستأجر مقرله بالدار فاناجعل في قدر ما ينقل متاعه بأجر المثل وبعد ذلك بما قال المالك (قوله بقى لو سكت الخ) هذه حادثة بيت المقدس سنة (٩٩٦) أجاب عنها المصنف بما ذكر كما قاله قبيل باب ضمان الاجير ثم قال وقد صرحوا بالحكم هكذا في كثير من المسائل (قوله للمستأجر ان يؤجر المؤجر الخ) اي ما استأجره بمثل الاجرة الاولى او باقصر فلو بأكثر تصدق بالنقل الا في مستثنين كامر اول باب ما يجوز من الاجارة (قوله قيل وقيله) اي في خلاف في الاجارة كالخلاف في البيع فندعها يجوز وعند محمد لا يجوز وقيل لا خلاف في الاجارة وهذا في غير المنقول فلو منقولا لا يجوز قبل القبض كذا في التارخانية (قوله من غير مؤجره) سواء كان مؤجره مالكا او مستأجرا من المالك كما يفيد التعليق الآتي لان المستأجر من المالك مالك للمنفعة ووقع في المنع عن الخلاصة ان المستأجر الثاني اذا أجر من المستأجر الاول يصح وقد راجعت الخلاصة فلم اجد هذه الزيادة وهكذا رأيت في هامش المنع بخط بعض الفضلاء انه راجع عدة نسخ من الخلاصة فلم يجد ذلك فكتبه (قوله وان تخلل ثالث) اي بان استأجر من المستأجر شخص فآجر للمؤجر الاول (قوله به بقى) وهو الصحيح وبه قال عامة المشايخ ابن الشحنة (قوله للزوم تملك المالك) لان المستأجر في حق المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم تملك المالك منح وفي التارخانية استأجر الوكيل بالايجار من المستأجر لا يجوز لانه صار أجرا ومستأجرا وقال القاضي ببيع الدين كنت افني به ثم رجعت وافني بالجواز اقول يظهر من هذا حكم متولى الوقف لو استأجر الوقف من أجره له وقد توقف فيه بعض الفضلاء وقال لم أراه تأمل (قوله الصحيح لا) بل في التارخانية عن شمس الأئمة ان القول بالانفساخ غلط لان الثاني فاسد والاول صحيح اي والفاصل لا يرفع الصحيح (قوله وقدمنا) اي في باب ما يجوز من الاجارة (قوله عن الخلاصة) ونصها وتأويل ما ذكر في التوازل ان الآجر المستأجر من المستأجر بعدما استأجر لانه لو قبض منه بدون الاجارة سقط الاجر عن المستأجر فهذا اولى قال في المحيط وان لم يقبض منه فعلى المستأجر الاول الاجر اه اقول فيه نظر فان الكلام في انفساخ الاولى وعدمه وسقوط الاجر لا يستلزم الانفساخ كما لا يخفى وبدل عليه ما في التارخانية عن الغتاية ان قبضها رب الدار سقط الاجر عن المستأجر مادامت في يده وللمستأجر ان يطالبه بالتسليم اه فقد صرح بسقوط الاجر وبان له المطالبة بتسليم العين المستأجرة ولو انفسخت لم يكن له ذلك (قوله قنأمل) قد علمت ان هذا التوفيق غير ظاهر فتعين ما قاله ح الذي يظهر ما في الوهابية نظر العامة ولصحيحه قاضيخان والمضمرات (قوله وهل تسقط الاجرة الخ) اقول الذي في شرح الوهابية عن ابي بكر الباخي انه لا يسقط الاجر عن المستأجر ونقل في البرازية عن ابي الليث موافقة الباخي وذكر في المتنق بأنون الصحيح ان الاجارة والاعارة لا يكونان

الوكيل العين المؤجرة (اليه) اى الى الموكل (حتى مضت المدة) فلاجر على الوكيل لانه اصل في الحقوق و (رجوع الوكيل بالاجر على الأمر) لثبائه عنه في القبض فصار قابضا حكما (وكذا) الحكم (ان شرط) الوكيل (تعجيل الاجر وقبض) الدار (ومضت المدة ٧٧) ولم يطلب الأمر (الدار منه فانه يرجع ايضا لصيرورة الأمر

قابضا بقبضه مالم يظهر المنع (وان طلب) الأمر الدار (واني) الوكيل (تعجل) الاجر (لا) يرجع لانه لما حبس الدار بحق لم يبق يده يدنيابة فلم يصير الموكل قابضا حكما فلا يلزمه الاجر (يستحق القاضي الاجر على كتب الوثائق) والمحاضر والسجلات (قدر ما يجوز لغيره كالمفتي) فانه يستحق اجر المثل على كتابة الفتوى لان الواجب عليه الجواب باللسان دون الكتابة باليد ومع هذا الكف اولى احترازا عن القيل والقال وصيانة لاء الوجه عن الابتدال برازية وتماه في قضاء الوهبانية وفي الصيرفة حكم وطلب اجرة ليكتب شهادته جاز وكذا المفتي لو في البلدة غيره وقيل مطلقا لان كتابته ليست بواجبة عليه وفيها استأجره ليكتبه تعويذا لاجل السحر جاز ان بين قدر الكاغد والخط وكذا المكتوب (المستأجر لا

فسخا لكن لا يجب الاجر على المستأجر مادام في بدا الامر ملخصا وانت خيران ما قدمه من التوفيق بحله هناعا ما قررناه سابقا بأن يقال ان قبضه من المستأجر سقط الاجر والا فلا فذهب وقد أفادت عبارة المتن ان الاعارة حكما كالاجارة في الصحيح * (فرع) في فتاوى ابن نجيم اذا قبيل المؤجر الاول والمستأجر منه فالتقابل صحيح وتنسخ الاول والثانية انتهى (قوله) ورجع الوكيل بالاجر على الأمر (سواء منعها من الأمر او لا) وقل في البرازية الرجوع عن أبي يوسف ثم قال الصحيح انه لا يرجع على الأمر استحسانا لانه بالحس صار غاصبا والغصب من غير المالك متصور اه ومنه في الحلاصة وغيرها عن جد صاحب المحيط * (فرع) * وهب الأمر الاجر من الوكيل او ابراه صح والوكيل ان يرجع على الأمر خلاصة (قوله) يستحق القاضي الاجر الخ (قيل على المدعي اذ به احياء حقه ففعله وقيل على المدعي عليه اذ هو بأخذ السجل وقيل على من استأجر الكاتب وان لم يأمره احد وأمره القاضي فعلى من بأخذ السجل وعلى هذا اجرة الصكك على من بأخذ الصك في عرفنا وقيل يعتبر العرف جامع الفصولين وفي المنع عن الزاهدى هذا اذا لم يكن له في بيت المال شئ اه تأمل (قوله) قدر ما يجوز لغيره (قال في جامع الفصولين للقاضي ان يأخذ ما يجوز لغيره وما قيل في كل ألف خمسة دراهم لا نقول به ولا يليق ذلك بالفقه وى مشقة للكتاب في كثرة الثمن وانما أجر مثله بقدر مشقة او بقدر عمله في صنعته ايضا حكما وكقاب يستأجر بأجر كثير في مشقة قليلة اه قل بعض الفضلاء أفهم ذلك جوازا أخذ الاجرة الزائدة وان كان العمل مشقة قليلة ونظرهم لمنفعة المكتوب اه قلت ولا يخرج ذلك عن اجرة مثله فان من تفرغ لهذا العمل ككتاب الآلات مثلا لا يأخذ الاجر على مشقته فانه لا يقوم بمؤنته ولو الزمناه ذلك لزم ضياع هذا الصنعة فكان ذلك أجر مثله (قوله) يكتب شهادته (لعل المراد ما خطه الذي يكتب على الوثيقة والا فالكلام في القاضي لا الشاهدط (قوله) وقيل مطلقا (اى ولو في البلدة غيره وهو ظاهر ما مر في المتن ووجه ظاهره لتعجيل انذ كور (قوله) لاجل السحر (اى لاجل ابطاله والا فالسحر نفسه معصية بل كفر لا يصح الاستئجار عليه (قوله) ان بين قدر الكاغد) يظهر مقدار ما يسه من السطور عرضا والتفاوت في الزيادة لبعض الكلمات مغفر وقوله والخط الظاهر ان المراد به عدد الاسطرط (قوله) وكذا المكتوب (اى اذا استأجر رجلا ليكتب كتابا الى حبيبه فانه يجوز اذ بين قدر الخط والكاغد منح (قوله) بخلاف المشتري) فانه يكون خصما لكل منح (قوله) وهل يشترط الخ (قال في المنع مافى الصغرى من ان المشتري لا يكون خصما للمستأجر يعنى بانفراده بل لابد من حضور الاجر بخلافه مافى البرازية عن فتاوى القاضي آجر ثم باع وسلم تسمع دعوى المستأجر على المشتري وان كان الأجر غائبا لكن نقل بعده ما يوافق مافى الصغرى فليتأمل عند الفتوى اه ملخصا (قوله

يكون خصما لمدعى الاجارة والرهن والشراء) لان الدعوى لا تكون الا على مالك العين (بخلاف المشتري) والموهوب له للملكهما العين وهل يشترط حضور الآجر مع المشتري قولان (ونصح الاجارة وفسخها والمزارعة مطلبه) في اجرة صك القاضي والمفتي

والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والإصاء والوصية والقضاء والامارة (والطلاق (والعناق والوقف) حال كون كل واحد مذكراً (مضاف) الى الزمان المستقبل كأجر ترك أو فسختك ٧٨ رأس الشهر صح بالاجماع (لا) يصح

ومعاملة (أى المساقاة) **قوله** كل ما كان تمليكاً للحال (أى يمكن تخييره للحال فلا حاجة لاضافته بخلاف الفصل الاول لان الاجارة وماشاكلها لا يمكن تمليكها للحال وكذا الوصية واما الامارة والقضاء فن باب الولاية والكفالة من باب الالتزام زيلى (**قوله** وبراء الدين) احتراز عن البراءة عن الكفالة فيصح مضافاً عند بعضهم ط عن الحموى (**قوله** به يفتى) أى بان للمتولى فسختها فكان عليه ان يذكره عقبه كاقبل في السوادة قيل باب ما يجوز من الاجارة (**قوله** او فاسداً الخ) هذا موافق لما ذكره قيل ما يجوز من الاجارة من انه مقدم على الغرماء ومخالف لظاهر ما قدمه قيل قوله فان عقدها لغيره وقدمنا تأويله (**قوله** استأجر مشغولاً وفارغاً الخ) تقدمت اول باب ما يجوز (**قوله** لكن حرر محشى الاشياء الخ) حيث قال ينبغي حمل ما ذكره المصنف على ما ذكره قاضيان وهو لو استأجر ضياعاً بعضها فارغ وبعضها مشغول قال ابن الفضل تجوز في الفارغ لا للمشغول اه لانه اذا استأجر بيتاً مشغولاً بجوز ويؤمر بالتفريغ والتسليم وعليه الفتوى كفى الحاشية فتعين حمل كلامه على الضياع فقط اه وفي حاشية البيرى عن جنوامع الفقه كانت الدار مشغولة بمتاع الآجر والارض مزروعة قيل لا تصح الاجارة والصحيح الصحة لكن لا يجب الآجر مالم تسلم فارغة او يبيع ذلك منه ولو فرغ الدار وسلمها لزمت الاجارة (**قوله** ما لم يكن فيه ضرر) كما اذا كان الزرع لم يستحصد (**قوله** فله الفسخ) تفريع على التخيى وهو يمكن (**قوله** لعدم العرف) ولانها وقعت على اتلاف العين وقد مر في اجارة الظئر في باب الاجارة الفاسدة (**قوله** المستأجر فاسداً الخ) تقدمت اول باب الاجارة الفاسدة (**قوله** وتقدم الكل) أى كل هذه المسائل وقدينت لك مواضعها (**قوله** بشروط الاجارة) اما ما فعلوه في هذه الازمان حيث يضمنونها له ولا يبال الرجل بمال معلوم ليكون له خراج مقامستها ونحوه فهو باطل اذ لا يصح الاجارة لوقوعه على اتلاف الاعيان قصداً ولا بسبب لانه معدوم كايته في الحبرية (**قوله** ففي صحبة) سئل العلامة قاسم هل للجندى ان يؤجر ما قطعته الامام من اراضى بيت المال فاجاب نعم له ذلك ولا أثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المدة كالأثر لجواز موت المؤجر في اثناء مدة الاجارة واذا مات أو أخرجه الامام تنفسخ الاجارة اه ملخصاً اقول وقدمنا البحث في مدة اجارته عند قوله اول كتاب الاجارة ولم تزد في الاوقاف على ثلاث سنين وهل تنفسخ لو فرغ المؤجر لغيره وقرر السلطان لمفرغ له فانه يتضمن اخراج الاول ام لا كايصح لم أره فيراجع وهى حادثة الفتوى ثم رأيت شيخ مشايخنا السامحاني في كتابه الفتاوى التعمية ذكر الانفساخ بالفراغ والموت اخذاً من قوله من عقد الاجارة لغيره لا تنفسخ بموته كوكيل لانهم آجروا الغيرهم واستأجروا الغيرهم قال وهما آجروا لنفسه وربما يتضرر من سبيله لو لم تنفسخ اه تأمل (**قوله** صح استأجر قلم الخ) في التارخانية استأجر قلماً يكتب به ان بين ذلك وقتناحت والا فلا وفي النوازل اذا بين

مضافاً للاستقبال كل ما كان تمليكاً للحال مثل (البيع) واجازته وفسخه والتقسمة والشركة والهبة والتكاح والرجعة والصالح عن مال وبراء الدين) وقدمر في متفرقات البيوع (زاد أجر امثل في نفسه من غير ان يزيد احد فالمتولى فسختها ولم يفسخ كان على المستأجر المسمى) به يفتى (فسخ العقد بعد تمجيل البذل فلم يعجل حبس المبدل حتى يستوفى ماله من البذل) صحيحاً كان العقد او فاسداً لو العين في يد المستأجر فليحفظ (استأجر مشغولاً وفارغاً صح في الفارغ فقط) لا المشغول كامر لكن حرر محشى الاشياء ان الراجح صحة اجارة المشغول ويؤمر بالتفريغ والتسليم مالم يكن فيه ضرر فله الفسخ فنبه (استأجر شاة لارضاع ولده او جديده لم يجز) لعدم العرف (المستأجر فاسداً اذا آجر محجباً حاجات) لو بعد قبضه في الاصح منية (وقيل لا) وتقدم الكل والكل

(الوقت)

في الاشياء (فروغ) * اعلم ان المقاطعة اذا وقعت بشروط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة للمعاملة وقدمنا في الجهاد * صح استأجر قلم * بيان الآجر والمدة * استأجر شيئاً لينتفع به بخارج المصر مطلقاً ————— في اجارة المقطع وانفساخها بموت المقطع واخراجها له

الوقت والكتابة تحت **(قوله)** لزوم الاجر قال الفقيه لانه خلاف الى خير وفي البداية الى سر
ولانه يحتاج في الدابة الى ذكر المكان وفي التوب الى ذكر الوقت بزاوية فتأمل **(قوله)** الا
لعدزها اي بحيث لا يقدر على الركوب كافي غاية البيان **(قوله)** واعطى اجر مثله ولا يجوز به
المسمى والواجبة **(قوله)** واخذ منه القيمة اي قيمة الكاغد والحرير **(قوله)** اعطاه بحسابه من المسمى
هذا فيما اصاب به وعطيه لما اخطأ جرمه لانه وافق في البعض وخالف في البعض ذكره في الولوجية
(قوله) استرد الاجرة الخ لانه انما اعطاه الاجر لتمييز الزيف من الجاد وفي الذخيرة ولو انكر
الدافع وقول ليس هذا من دراهمي فالقول قول القابض لانه لو انكر القبض اصلا كان القول قوله
(قوله) ان دلني الخ عبارة الاشياء ان دللني وفي البرازية والولوجية رجل ضل له شيء فقال من
دلني على كذا فله كذا فهو على وجهين ان قال ذلك على سبيل العموم بأن قال من دلني فلا اجر قباضة
لان الدلالة والاشارة ليست بعمل يستحق به الاجر وان قال على سبيل الخصوص بأن قال لرجل
بعينه ان دللني على كذا فلك كذا ان معنى له فله فله اجر المثل للمعنى لاجله لان ذلك عمل يستحق
بمقدار الاجارة الا انه غير مقدر بقدر فيجب اجر المثل وان دل به بغير معنى فهو الاول سواء قل
في السير الكبير قال امير السرية من دلنا على موضع كذا فله كذا ويصحب ويتعين الاجر بالدلالة فيجب
الاجر اه **(قوله)** الا اذ عين الموضوع قال في الاشياء بعد كلام السير الكبير وظاهره وجوب
المسمى والظاهر وجوب اجر المثل اذ لا عقد اجارة هنا وهذا محض مسألة الدلالة على العموم
لكونه بين الموضوع اي معنى انه في الدلالة على العموم تبطل الا اذا عين الموضوع فهي مخصصة اخذاً
من كلام السير لان قول الامير على موضع كذا فيه تعيين لموضع كذا في خلاف من ضل له شيء فقال من دلني
على كذا اي على تلك الضالة فلا تصح لعدم تعيين الموضوع الا اذا عرفه باسمه ولم يعرفه بعينه
فقال من دلني على دابتي في موضع كذا فهو كسالة الامير وهذا معنى قول المصنف الا اذا عين
الموضوع وقول الاشياء والظاهر وجوب اجر المثل الخ حاصله البحث في كلام السير فانه حيث
كان عاماً لم يوجد قابل يقبل العقد فانتفى العقد اقول حيث انتفى العقد اصلاً كان الظاهر ان
يقال لا يجب شيء اصلاً كافي مسألة الضالة والجواب عما قاله ما ذكره الشيخ شرف الدين من انه
يتعين هذا الشخص والعقد بحضوره وقبوله خطاب الامير بما ذكر فيجب المسمى لتحقق العقد
بين شخصين معينين لفعل معلوم واما اذا لم يكن الفعل معلوماً كسالة الضالة فلا يجب شيء
بخلاف ما اذا كان الشخص معيناً للوقوع العقد حينئذ على المشي لكنه غير مقدر فوجب اجر
المثل فقد ظهر الفرق بين المسائل الثلاث وقد خفي على بعض محشي الاشياء فوق في الاشياء
نعم يمكن ان يقال لم يتعين الشخص بحضوره وقبوله خطاب صاحب الضالة كسالة الامير
فينعقد العقد على الشيء وان لم يتعين الموضوع كالمخاطب معنا فليتأمل **(قوله)** عشرة في عشر
بالنصب تمييز اي مقدار عشرة طولاً في عشرة عرضاً **(قوله)** وبين العمق اي والموضع قال
في التتارخانية لا بد ان يبين الموضوع وطول البئر وعمقه ودوره اه وتام تقاريعه فيها من الفصل
٢٥ **(قوله)** كان له ربع الاجر لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون
فكان ربع العمل اشياء **(قوله)** هذا قولهما وهو المختار لان عند الصحاحين تصح اجارة
المتاع لكنه خلاف المتمد كامر في الاجارة الفاسدة وفي البدائع استأجر طريقاً من دار لغير

• مطلب —

انكر الدافع وقول ليس
هذا من دراهمي فتقول

• للقباض

• مطلب —

فتستغنى به في المصنف فان كان
توباً لزم الاجر وان كان
دابة لا * ساقها ولم يركبها
لزم الاجر الا لعدزها *
اعطى الكاتب في البعض ان
الحظ في كل ورقة خير ان
شاهد اخذوه اعطى اجر مثله
او تركه عليه واخذ منه
القيمة وان في البعض اعطاه
بحسابه من المسمى الصغير في
بأجر اذا ظهرت الزيافة
في الكل استرد الاجرة
وفي البعض بحسابه * ان دلني
على كذا فله كذا فله
اجر مثله ان شيء لاجله *
من دلني على كذا فله كذا
فهو باطل ولا اجر من دلني
الا اذا عين الموضوع
* استأجره حفرة حوض
عشرة في عشر وبين العمق
حفرة خمسة في خمسة كان
له ربع الاجر الشكل من
الاشياء وفيها جاز استئجار
طريق للمروران بين
المدن قلت وفي حاشيتها
هذا قولهما وهو المختار
شرح مجمع

فيه وقتا معلوما لم يجوز في قياس قوله لان البقعة غير متميزة فكان اجارة المشاع وعندهما يجوز
(قوله من دلنا الخ) هذه مسئلة السير الكبير وقد علمت انه يجب فيها المسعى لتعين الموضع
والقابل للمقد بالخطور وان كان لفظ من عاما وقوله لان الاجر يتعين اى يلزم ويجب **(قوله)**
اجارة هبة الخ قال في الوالوجية ولوقال دارى لك هبة اجارة كل شهر بدرهم او اجارة هبة ففى
اجارة اما الاول فلانه ذكر في آخر كلامه ما يغير اوله واوله يحتمل التغيير بذكر العوض واما
الثانى فلان المذكور اولا معاوضة فلا تحتمل التغيير الى التبرع ولذا لوقال اجر نك بغير شئ
لا تكون اجارة وتنقذ الاجارة بلفظ العارية اه ما خصا **(قوله غير لازمة الخ)** قال الاتفاقى
ولم يذكر في المبسوط انها لازمة اولا وحكى عن ابى بكر بن حامد قال دخلت على الحصاف
واستقدنا منه فوائده احداها هذه وهوانها لا تلزم فلنك الرجوع قبل القبض وبعده لكن
اذا سكن يجب الاجر لانه امكن العمل باللفظين فيعمل بهما بقدر الامكان كالهبة بشرط
العوض اه ما خصا وظاهره انه يجب الاجر المسعى وفي البيرى عن الذخيرة التصريح
بوجوب اجر المثل **(قوله وفي لزوم الاجارة المضافة تصحيحا)** عبر باللزوم لانه لا كلام
في الصحة فلا ينافى ما قدمه المشرح قريبا من صحتها بالاجماع فافهم **(قوله بان عليه الفتوى)** لما
في الحاشية لو كانت مضافة الى الغد ثم باع من غيره قال في المنتقى فيه روايتان والفتوى على انه
يجوز البيع وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار الحلوانى اه وقدما بقية الكلام اول
الكتاب ثم الظاهر ان عدم اللزوم من الجانبين لامن جانب المؤجر فقط فذلك فسحها كما هو
مقتضى اطلاقهم تأمل **(قوله وبه يفتى)** تقدم نحوه في اول الاجارة الفاسدة وتكلمنا هناك
عليه وقال في الفتنه وفي ظاهرها الرواية لا يجوز لانه لا ينفع البناء وحده **(قوله وذكره اجارة)**
ارضها هكذا قل في الهداية وفي خزائن الاكمل لو اجر ارض مكة لا يجوز فان رقة الارض
غير مملوكة قل ومفهومه يدل على جواز ايجار البناء شرح ابن الشحنة **(قوله وفي الوهبانية)**
فيه ان البيت الخامس والشعر الثانى من البيت الرابع من نظم ابن الشحنة وليس ايضا من
نظم الشرنبلالى كما قيل **(قوله وفي السكب)** اى كلب الصيد والحراسة **(قوله والبازي)**
بالتشديد **(قوله قولان)** يعنى روايتان حكاهما قاضيان الاولى لا يجب الاجر والثانية ان بين
وقتا معلوما يجب والا فلا ولا يجوز في السنور لاخذ الفأر مطلقا لان المستاجر يرسل الكلب
والبازي فيذهب بارساله فيصيد وصيد السنور بفعله وفي استئجار القرد لكنس البيت خلاف
وتامة في الشرح **(قوله كام القرى)** هى مكة اشرفه اى في ايجار بنائها قولان قال النازم
وانما نصت عليه مخافة ان يتوهم انه لا يجوز كالاجور بيع الارض **(قوله او ارضها)**
مبتداً والجملة بعده خبر او بمعنى الواو الاستثنائية تأمل **(قوله لوراح الخ)** اى لو ذهب
التاجر بالنوب ولم يظفر به الدلال لا يضمن لانه مأذون له في هذا الدفع عادة قال قاضيان
وعندى اذا فارقه ضمن كالواودعه عند اجنبى او تركه عند من يريد الشراء والتظلم لا اشعاره
باختيار قاضيان شرح **(قوله ومن قال الخ)** تقدم الكلام عليها في باب الفسخ **(قوله فافسخن)**
امر من الفسخ مؤكداً بالتون وفي بعض النسخ فامتنح من الامتحان اشارة الى القول
بتحكيم الزى والهبة الاولى اولى لقوله خلفه فانهم **(قوله من ترك التجارة)** اى من اجل

وفي الاختيار من دلنا على
كذا جاز لان الاجريتين
بدلته وفي الغاية دارى
لك اجارة هبة صحت غير
لازمة فلكل فسحها ولو
بعد القبض فليحفظ وفي
لزوم الاجارة المضافة
تصحيحا وان عدم
لزومها بان عليه الفتوى
وفي المحتى لا يجوز اجارة
البناء وعن محمد تجوز
لومتفعه كجدار وسقف
وبه يفتى ومنه اجارة بناء
مكة وكرة اجارة ارضها
وفي الوهبانية وفي السكب
والبازي قولان والبناء *
* كأم القرى او ارضها
ليس تؤجر *
* ولو دفع الدلال نوباً للتاجر *
* بقلبه لوراح ليس بخسر *
* ومن قال قصدى ان سافر
فافسخن *
* خلفه او فاسأل رفاقا
ليذكروا * ويفسخ من
ترك التجارة ما اكترى *

تركها وتقدم الكلام عليها **(قوله ما أكثرى)** مفعول بفسخ **(قوله ولو كان)** اى المستأجر
يعنى لو سار بعض الطريق فبداله ان لا يذهب له ذلك على مامر بيانه **(قوله ومؤجر)** مبتدأ
وجملة فسخها خبر والمعنى لو استأجر دواب بعينها وتسلها فانت افسخت لا لو تغير عينها
فعل الآجر ان يأتى بغيرها وعن الثانى ثبوت الفسخ مطلقا **(قوله وبالضعف يذكر)** اى ضعف
المؤجر اى والمؤجر فسخها اذا مرض قال ابن الشحنة وهو خلاف ظاهر الرواية واليه أشار
بقوله يذكر لكن قدم الشارح ان به يقتضى تأمل **(قوله ذى ضعف)** اى مريض بمرض الموت
(قوله من الكل جائز) اى نافذ من كل ماله قال فى العمادية تبرع المريض بالمنافع يعتبر من جميع
المال لانها لا تبقى بعد الموت حتى يتماق بها حق الورثة والغرماء اه ملخصا **(قوله من ذلك)**
اى من الاجر الذى أجر به المريض **(قوله واجر عقاره)** مبتدأ والواو للحال والخبر قوله
توفاه اى ترحله لمدة مستقبلية **(قوله أجدر)** اى المستأجر أولى به من الغرماء انا له لو هلك
عنده لا يستطد دينه بخلاف الرهن والله تعالى اعلم

كتاب المكاتب

المكاتب اسم مفعول من كاتب مكتابة والمولى مكاتب بالكسر وكان الانسب ان يقول كتاب
الكتابة لان علم الفقه يبحث فيه عن فعل المكلف وهو الكتابة لا المكاتب لكن فى التهستانى
هو مصدر مسمى بمعنى الكتابة والعدول عنها للتباعد عن نوع تكرار **(قوله)** مناسبتة للاجارة
الحق فيه اشارة للجواب عما يقال كان الاولى ذكره عقب العتاق لان ما لهما الولاء كما فعل
الحاكم الشهيد والجواب ان العتق اخراج الرقبة عن الملك بلا عوض والكتابة ليست كذلك
بل فيها ملك الرقبة للسيد والمنفعة للعبد وهو انسب الاجارة لان نسبة الذابات اولى من
الغرضيات كما حققه فى العتابة وقدمت الاجارة لشبهها بالبيع فى التمليك والشرائط وجريانها
فى غير ذلك عبيده وقيل لان المنافع فيها ثبت لها حكم المال ضرورة بخلاف الكتابة والى
مناسبات تقريرية لا تحتمل التدقيقات المنطقية **(قوله وهو جمع الحروف)** الاولى وهو الجمع
مطلقا ومنه الكتابة لانها جمع الحروف **(قوله سعى به الح)** قال فى المستصفي الكتاب جمع لغة
ويستعمل فى الالزام فالمولى يلزم العبد البذل والعبد يلزم المولى العتق عند اداء البذل قال
المطريزى قولهم انه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة ضعيف والصحيح ان كلامه: نهما كتب على
نفسه امرا هذا الوفاء وهذا الاداء وسمى كتابة لانه يتخلو عن العوضين فى الحال ولا يكون
الموجود عند العقد الا الكتابة وسائر العقود لا يتخلو عن الاعواض غالبا اه اقول قوله غالبا
قيد لهما فقدر ولعل وجه الضعف ما قاله السامحان ان حرية اليد لم تكن فى العقد وان حرية
الرقبة بعد انتهائهما **(قوله تحرير المملوك)** اى كالا او بعضا كما سيذكره وأطابقه فتمل الفن
والمديروا مملوك **(قوله يدا)** اى تصرفا فى البيع والشراء ونحوها جوهرية **(قوله اى من جهة)**
اليده اشار الى انه منصوب على التمييز وفى شرح مسكين انه بدل بعض واعترض بأنه لا بد له من
رابط وبأن اليد هنا بمعنى التصرف لا الجارحة فكان الظاهر ان يقول بدل اشتغال والرابط
محذوف ومثله يقال فى رقبة **(قوله حالا)** اى عقب التلفظ بالعقد حتى يكون العبد احق بمنافعه
ط عن الحموى **(قوله ورقبة ما لا)** اخرج العتق المتجز والمعلق ثم هذا تعريف بالحكم ولو اراد

ولو كان فى بعض الطريق
ومؤجر به فسخها لو مات
منها معين وأطلق يعقوب
وبالضعف يذكره وإيجار
ذى ضعف من السك
جائز ولو ان اجر المثل
من ذلكا أكثر ومن مات
مدبرونا واجر عقاره توفاه
للمستأجر الجلس اجدر *

كتاب المكاتب

مناسبتة للاجارة ان فى كل
منهما ملك الرقبة لشخص
والمنفعة لغيره (الكتابة)
لغة من الكتب وهو جمع
الحروف سعى به لان فيه
ضم حرية اليد الى حرية
الرقبة وشرعا (تحرير
المملوك يدا) اى من جهة
اليده (حالا ورقبة ما لا)

التعريف بالحقيقة لقال هي عقد يرد على تحرير اليد طورى **(قوله)** يعنى عند أداء البذل أقاد
 ان تأخير الاداء غير شرط **(قوله)** حتى لو أداه حالا عتق حالا) تفريع على التفسير ولا تظن ان
 العتق معلق على الاداء بل انما عتق عند الاداء لان موجب الكتابة العتق عند الاداء وكان القياس
 ان يثبت العتق عند العقد لان حكمه يثبت عقبه لكن يتضرر المولى بخروج عبده عن ملكه بعوض
 في ذمة المفلس والفرق بين التعليق والكتابة في مسائل منها انه في التعليق يجوز بيعه ونهيه عن
 التصرف ويملك اخذ كسبه بلاذنه كما في التبيين وفي غاية البيان ولو مات قبل الاداء لا يؤدى عنه
 ترك وكذا لو مات المولى يورث عنه العبد مع اكسابه ولو ولد ثم أمت لم يعتق ولدها ولو حط عنه
 البعض فأدى الباقي أو أبرأه عن الكل لم يعتق بخلاف الكتابة وبخلاف العتق على مال كانت حر
 على الف فقبل العبد فإنه يعتق من ساعته والبذل في ذمته ملخصا **(قوله)** وركنها الخ
 الحاجة اليه فيمن يثبت حكم العقد فيه مقصودا لاتباعا كالولد ونحوه مما يأتى بدائع ملخصا **(قوله)**
 او ما يؤدى معناه) كيا تى قريامتا **(قوله)** وشرطها الخ) هذا الشرط راجع الى البذل ومثله
 كونه مالا وان لا يكون البذل ملك المولى وهي شروط انعقاد وكونه متقوما وهو شرط صحة واما
 ما يرجع الى المولى فالعتق والبلوغ والملك أو الولاية فلا تنفذ من فضولى بل من وكيل وكذا اب
 ووصى استحسانا للولاية وهذه شروط انعقاد والرضا وهو شرط صحة احترازا عن الاكراه
 والهزل والحرية والاسلام لكن مكتبة المرتد موقوفة عنده نافذة عندها واما ما يرجع الى
 المكاتب فنحن العقل وهو شرط انعقاد واما ما يرجع الى النفس الركن فنه جلو العقد عن شرط فاسد
 في صلبه بخالف لمقتضاه فان لم يخالف جاز الشرط او لم يدخل في صلبه بطل وصح العقد بدائع ملخصا
 لكن اشتراط كون البذل مالا بخلاف ما يأتى من تحتها على الخدمة الا ان يراد المال وما في معناه
 تأمل **(قوله)** معلوم الخ) في الحائنة كل ما يصلح مهرا في النكاح يصلح بدلا في الكتابة **(قوله)**
 منجمما زمو جلا) الفرق بينهما ان المؤجل ما جعل لجميعه اجل واحد والمنجم كسياتي ما فرق على
 آجال متعددة لكل بعض منه اجل ط **(قوله)** لصحتها بالحال) خلافا للشافعي رحمه الله **(قوله)** لا
 الرقبة) ولهذا يقال المكاتب طار عن ذل العبودية ولم ينزل في ساحة الحرية فصار كالنعمان ان استطيع
 تباع وان استحتمل تطاير زيلعى **(قوله)** الا بالاداء) فان ادى يعتق وان لم يقل له المولى اذا أدبته الى
 فأنت حر خلافا للشافعي زيلعى **(قوله)** وعوده للملك الخ) هذا من الاحكام المتعلقة بالعبد واما
 بالنظر الى المولى فاسترداده الى ملكه اذا اعجز وبه عرفت الدرر ط **(قوله)** يعقل) اى يعقل البيع
 والشراء لان الكتابة اذن له بالتجارة وهو صحيح عندنا فلو كان لا يعقل او جبنوا فأدى عنه رجل
 فقبل المولى لا يعتق واسترد ما دى ولو قبل عنه رجل الكتابة ورضى به المولى لم يجز ايضا وهل
 تتوقف على اجازة العبد بعد البلوغ الصحيح لا تتوقف الا بمجرد له وقت التصرف والصغير ليس
 من اهل الاجازة بخلاف الكبير الغائب لو قبل عنه فضولى توقف على اجازة العبد فلو ادى
 القابل عن الصغير الى المولى عتق استحسانا وكذا اذا كان كبير اغنيا ولا يسترد المؤدى فان ادى
 البعض استرده الا اذا بلغ العبد فأجاز قبل ان يسترد فليس للقابل الاسترداد وان عجز العبد عن
 اداء الباقي لان المكاتب لا تنسخ بالرد الى الرق بل تنتهى فكان العقد قائما في ادى بدائع
 ملخصا **(قوله)** بمال) ليس قيذا احترازا عن الخدمة لما سيأتى شر نبلاية **(قوله)** حال) كقوله على

يعنى عند أداء البذل
 حتى لو أداه حالا عتق
 حالا (وركنها الإيجاب
 والقبول) بلفظ الكتابة
 او ما يؤدى معناه (وشرطها
 كون البذل) المذكور
 فيها (معلوما) قدره
 وجنسه وكون الرق في
 الحبل قائما لا كونه منجمما
 او مؤجلا لصحتها بالحال
 وحكمها في جانب العبد
 انتفاء الحجر في الحال
 وثبوت الحرية في حق اليد
 لا الرقبة الا بالاداء وفي
 جانب المولى ثبوت ولاية
 مطالبة البذل في الحال ان
 كانت حالة والمالك في البذل
 اذا قبضه وعوده للملك
 اذا عجز (كاتب قد مولو)
 الفن (صغيرا يعقل بمال
 حال) اى نقد كله

الف درهم فانه يمكنه ان يحصله بالاستقراض او الاستيها ب عقب العقد اتقانى قال في الهداية
وفي الحال كما امتنع من الأداء يرد في الرق قال الاتقانى ولكن لا يرد الا بالتراضى او بقضاء
القاضى وان قال اخرنى وله مال حاضر او غائب يرجى قدومه اخر يومين او ثلاثة **(قوله)**
ومؤجل) هو افضل كافي السراج شربلالية **(قوله)** فان ادبته فانت حر) لادبته لان ما قبله
يحتمل الكتابة والعق على مال ولا تتعين جهة الكتابة الا بهذا القيد واما قوله وان عجزت
لا حاجة اليه واما ذكره حال العبد على الأداء عند النجوم كذا في النهاية والكفاية والتبيين وما
زعمه الوانى وغيره من لزوم الثانى ايضا رده في العزيمة بحصول المراد بالاول وما قدمناه عن
لزيمى من انه يعتق وان لم يقل اذا ادبته فانت حر فذلك في الكتابة الصريحة كتابته عليه
الاتقانى **(قوله)** لاطلاق قوله تعالى فكتاتوبهم) فانه يتناول جميع ما ذكر الحال والمؤجل
والصغير والكبير وقال الشافعى رحمه الله لا يجوز كتابة الصغير ولا الحالة زيلى **(قوله)** والامر
للتدب) اى لا لا وجوب باجماع الفقهاء هداية وخص الفقهاء لانه عند الظاهرية للوجوب اذا
طلبها العبد وعلم المولى فيه خيرا كفاية **(قوله)** على الصحيح) احتراز عن قول بعض مشايخنا
للاباحة كقوله تعالى * فاصطادوا * وهو ضعيف لان فيه الغاء الشرط وهو الحجة لان الاباحة
ناية بدونه وفي التدب اعماله **(قوله)** والمراد بالخبرة الخ) وقيل الوفاء واداء الامانة والصلاح
وقيل المال زيلى **(قوله)** جاز) فان ادى الكتابة عتق نصفه وسعى في بقية قيمته كما سذكره آخر
الباب الآتى **(قوله)** ثم فرع عليه) اى على قوله خرج من يده لاعلى قوله دون ملكه كالا يحنى وفيه
اشارة الى انه كان ينبغي ان يأتى بالفاء بدل الواو كلفل في الجمع وبهذا اعترض الطورى على
الكتر حيث أتى بالواو فانهم **(قوله)** وغرم الخ) قال صاحب التسهيل ولو شرط وطأها في العقد
لا يضمن المقر اه وفي غابة البيان في اوائل باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله ما يخالفه فراجع
سادة اقران الذى رأته في غابة البيان فساد الكتابة بهذا الشرط فأمل لكن في الطورى عن المحيط
فان وطئت ثم ادت غرم عقرها لان العقد الفاسد ملحق بالصحيح **(قوله)** لحرمة عليه) اقول
الحرمة لا تستلزم العقر كالا يحنى فلما نسب ما في الهداية من قوله لانها صارت اخص باجزائها
ثم العقر كما في الشربلالية عن الجوهره في الحرائر مهر المثل وفي الاماء عشر القيمة لو بكرا
ونصف العشر لو ثيبا ولو وطئ مرارا لا يلزمه الاعقر واحد وما تأخذ من المقر تسعين به
على الكتابة لانه بدل منفعة مملوكة كما في البدائع قل في الشربلالية وقد قال في البدائع قبل
هذا ثم مال العبد ما يحصل بعد العقد تجارة او بقول الهبة والصدقة لان ذلك ينسب
الى العبد ولا يدخل فيه الارش والمقر وان حصل بعد العقد ويكون للمولى لانه
لا ينسب الى العبد اه فليتأمل وكذا قل الحدادى واما ارش الجراحة والعقر فذلك لا يدخل
وهو للمولى اه فليتأمل فيه مع الزام المولى العقر بوطئها والارش بالجناية عليها اه ووفق
بينهما ابو السعود في حاشية مسكين بحمل هذا على ما اذا كاتبه عن نفسه فقط وما تقدم على
ما اذا كاتبه عن نفسه وعن المال الذى في يده اه قلت يؤيده ما في الشربلالية عن السراج
الكتابة اما عن النفس خاصة او عنها وعن المال الذى في يد العبد وكلاهما جائز ولو كان
ما في يده اكثر من بدلها فليس للمولى الا بدل الكتابة اه لكن يعكر عليه ما في الهندية

(او مؤجل) كله (او
منجم) اى مقسط على
اشهر معلومة او قال جعلت
عليك الفاتو ديه نجوم ما اولها
كذا و آخرها كذا فان
ادبته فانت حر وان عجزت
فقر وقبل العبد ذلك صح
وصار مكاتباً لاطلاق قوله
تعالى فكتاتوبهم والامر
للتدب على الصحيح
والمراد بالخبرة ان لا يضرب
بالمسلمين بعد العتق فلو
يضرب فلا فضل تركه ولو فعل
صح ولو كاتب نصف عبده
جاز ونصف الآخر مأذون
له في التجارة ولو اراد منعه
ليس له ذلك كيلا يبطل
على العبد حق العتق
وتيسره في التار خانية
واذا بحثت الكتابة خرج
من يده دون ملكه حتى
يؤدى كل البذل لحدث
أبى داود المكاتب عبد
ما بقى عليه درهم ثم فرع
عليه بقوله (وغرم المولى
العقران وطئ مكاتبته)
لحرمة عليه (او جنى
عليها) فانه يغرم ارشها
(او جنى على ولدها)

عن المنصيرات حيث ذكر مسألة الكتابة عن النفس والمال ثم قال وماله هو ما حصل له من تجارته او وهبه او تصدق عليه واما ارش الحياة والعقر فلمولى اه وهكذا ذكر في البدائع وعليه فلم يظهر بين الكتابتين فرق فليتأمل **(قوله)** او اتلف المولى (مالها) اى فاته بغير مثله او قيمته وارشه لو بعد امثلا **(قوله)** للشبهة اى شبهة الملك الرقة **(قوله)** بجنا اى لو كان المولى صحيحا فلم يرضى اعتبر من الثالث قهستانى **(قوله)** وفسد ان كاتبه لا معنى لتقدير فسد كما لا يخفى ح اى الاستغناء عنه بقول المصنف بعد فهو فاسد وسيأتى في باب موت المكاتب ان في الفاسدة للمولى الفسخ بالارضاء بخلاف الجائزة وان المكاتب يستقل بالفسخ مطلقا **(قوله)** فلو كانا ذميين جاز اذ كانا لو كان احدهما مسلما لا يجوز للعلة المذكورة **(قوله)** او على قيمته كان ينفى ذكره قل اخر واخرى للابوهم عودا الضمير على الخنزير وان صح عوده على اخر **(قوله)** لجهالة التقدر اى باختلاف التقويم لكن يعنى بأداء القيمة وتثبت بتصادقهما والا فان اتفق اثنان على شئ فهو القيمة والا فيعتق بأداء الاقصى قهستانى **(قوله)** معينة اى تعين بالتميين كالثوب والعبد ونحوهما من المكيل والموزون غير التقدير حتى لو كاتب على دراهم او دنائير بعينها وهى لغيره يجوز منح **(قوله)** لغيره فلو كاتبه على عين في يد العبد من حيلة كسبه فيه روايتان وفى لاقناني عن شرح الكافي والصحيح انه يجوز اذا أدى يعنى **(قوله)** وصيفا هو المخلد وجمعه وصفاء والجارية وصيفة وجمعا وصائف مغرب **(قوله)** غير معين هذا عندها خلافا لابي يوسف فلم يعين جازت بالاتفاق كما في غاية البيان **(قوله)** لما ذكرنا اى من العمل الاربع ح **(قوله)** فان ادى اخر عتق لم يمين حكم العتق في باقي الصور الفاسدة وقدمنا انه يعنى بأداء قيمته اذا كاتبه عليها لانها معلومة من وجه وتصير معلومة من كل وجه عند الاداء واذا كاتبه على عين لغيره ففي الغاية لم ينعقد العقد في ظاهر الرواية الا اذا قل ان أدبت الى فأنت حر شيئا يعنى بحكم الشرط اه فهذا يفيد انه باطل لا قسدا واما مسألة الوصف فظاهر كلام الزينبى انه باطل شرئلا لانه ملخصا فالمراد بالفاسدها ما يبيع الباطل كما في العزيمة **(قوله)** بالاداء اى اداء عين اخر والخنزير سواء قل ان أدبت فأنت حر او لا لانهما مال في الجملة بخلاف الميتة والداه فلا ينعقد العقد اصلا فاعتبر فيهما معنى الشرط لا غير وذلك بالتعلق صريحا واما معنى المنع **(قوله)** وسى في قيمته اى قيمة نفسه **(قوله)** يعنى قبل ان يترافعا تقييد لقوله فان أدى لاقوله عتق لانفهامه من قوله بالاداء قل في الكساية وفي المبسوط فان اداء قبل ان يترافعا اى انقضى وقد قال له انت حر اذا أدبتك اولم يقل فنه يعنى اه ففهم **(قوله)** واعلم **(الح)** قل الزاهدى في شرحه فان قلت قوله ولم ينقص من المسمى ويزاد عليه لا يتصور في الكتابة بالقيمة والآخر والخنزير لانه لا يجب المسمى فلا يتصور النقصان والزيادة عليه قلت قد تأملت في الجواب عنه زمانا وفقت الشروح وباحت الاصحاب فلم يفتنى ذلك منه شيئا حتى ظفرت بما ظفر الامام ركن الائمة الصباغى في شرحه فقال وهذا اذا سى ما لا وفست الكتابة بوجه من الوجوه لا ينقص من المسمى ويزاد عليه والحاصل ان هذه الصورة مستأنفة غير متصلة بالاول وهذا ممن كاتب عبدا على ألف رطل من اخر فاذا أدى ذلك عتق عليه سواء قل اذا أدبت الى الفاعل فأنت حر او لم يقل ونسحب عليه الزيادة ان كانت القيمة اكبر وان كانت قيمته اقل

او اتلف (مولى (م د)
لانه بعدد الكتابة صار
كل منهما كالا جنى
يع لاحد ولا قود على
المولى بشبهة شتى (ولو
اعتقه عتق بجنا) لا سقط
حقه (و) فسد (ان) كاتبه
(على اخر او خنزير)
لعدم ماليته في حق المسلم
فلو كانا ذميين جاز (او
على قيمته) اى قيمة نفس
العبد لجهالة التقدر (او
على عين) معينة (لغيره)
لعجزه عن تسليم مائة
الغير (او على مائة دينار
ليرد سيده عليه وصيفا)
غير معين لجهالة التقدر
(فهو) اى عقد الكتابة
(فاسد) في الكل لم
ذكره (فان ادى) المكاتب
(اخر عتق) بالاداء (وكذا
الخنزير) لما ليهما في الجملة
(وسى في قيمته) بالغة
ما بلغت يعنى قبل ان يترافعا
للقاضى ابن كمال (و) اعلم
انه متى سى ما لا وفست
الكتابة بوجه من الوجوه

(لم ينقص من المسمى بل يزداد عليه ﴿٨٥﴾ ولو) كاتبه (على ميتة ونحوها) كالم (بطل) العقد لعدم ماليتها

اصلا عند احد فلا يعق بالاداء الا اذا علقه بالشرط صريحا فيعق للشرط لا للعقد (وصح) العقد (على حيوان بين جنسه فقط) اى لانه وصفته (ويؤدى الوسط اوى قيمته) ويجبر على قبولها (و) صح ايضا (من كافر كاتب قنا كافرا مثله على خر) لما لبته عندهم (معلومة) اى مقدرة ليعلم البدل (واى) من المولى والعبد (اسم) فله قيمة الخمر وعققت نفسها لتعليق عقته باداء الخمر لكن مع ذلك يسى في قيمته كمر (و) صح ايضا (على خدمته شهرا) اى المولى (او غيره) أو حفر بئر أو بناء دارا ذابن قدر المعمول والآجر بما يرفع النزاع) لحصول الركن والشرط (لافسد الكتابة بشرط) لشبهها بالنكاح ابتداء لانها مبادلة بغير مال وهو التصرف (الا ان يكون الشرط في صلب العقد) فتفسد لشبهها بالبيع انتهاء لانه في البدل هذا هو الاصل

من الالف لا يسترد الفضل عندنا اه فقد رمزنا الشارح الى هذا (قوله) ميتة ص (الح) لان المولى لم يرض ان يعقته بأقل مما سعى فلا ينقص منه ان نقصت قيمته عنه والعبد يرضى بالزيادة حتى ينال شرف الحرية فيزداد عليه اذا زادت قيمته زيلى (قوله) الا اذا علقه بالشرط صريحا فيعق (ولا شئ) عليه لعدم المالية فكذا في الاختيار ثم قال ولو علق عقته باءا ثوب او دابة أو حيوان لا يعق للجهالة الفاحشة اه ويخالفه قول الزيلى يعق باءا ثوب لانه تعليق صريح فصار من باب الايمان وهى تنعقد مع الجهالة فينصرف الى ما يطاق عليه اسم الثوب اه شربلالية (قوله) بين جنسه فقط (الح) كذا قل في العناية اذا كاتبه على حيوان وبين جنسه كالعبد والفرس ولم يبين النوع انه تركى او هندى ولا الوصف انه جد او ردى جازت وينصرف الى الوسط لان الجهالة يسيرة ومنها يتحمل في الكتابة لان منهاها على المساهلة فعتبر جهالة البدل بجهالة الاجل حتى لو كاتبه الى الحصاد صحت اه ولكن في الاختيار الكتابة على الحيوان والثوب كالنكاح ان بين النوع صح وان طلق لا يصح اه ومثله في البدائع ثم قال وان على عبد او جارية صح لانها جهالة الوصف فقد سعى النوع جنسا والوصف نوعا فلا يخالف في الحكم (قوله) ويجبر على قبولها (كما يجبر على قبول العين لان كل واحد اصل فالعين اصل تسمية والقيمة اصل ايضا لان الوسط لا يعلم الا بها فاستويا زيلى (قوله) فله قيمة الخمر) لتعذر تسام عينها بالاسلام (قوله) وعققت قبضها) يتحمل رجوع الضمير الى القيمة وعليه مسمى المصنف وهو مما لا خلاف فيه ويحتمل رجوعه الى الخمر وهو ما قرره الشارح وعليه مسمى في الهداية والدرر وغيرهما وفيه روايتان كما في العناية (قوله) كمر) في مسئلة كتابة المسلم على خرا او خنزير (قوله) على خدمته شهرا) هذا استحسان لانها تصير معلومة بالعادة وبحال المولى اى انه فى اى شئ يستخدمة وبحال العبد انه لاي شئ يصلح كالوعينها نصا ولو لم يذكروا الوقت قدمت لان البدل مجهول بدائع (قوله) والآجر) بالمد والتشديد اللين المحرق شربلالية (قوله) بما يرفع النزاع) بأن سعى له طول البئر وعمقها ومكانها وبريه أجر الدار وجصها وما يبنى بها بدائع (قوله) لحصول الركن والشرط) اى الايجاب والقبول ومعلومية البدل (قوله) لا يفسد الكتابة بشرط) اى شرط فاسد وهو الخائف لمقتضى العقد كما اذا كاتبه على ان لا يخرج من المصراوان لا يتجر ونحوه مما لا يدخل في صلب الكتابة اتقانى (قوله) لانها (الح) بيان لوجه الشبه وقوله وهو ان تصرف اى غير المال هو التصرف اى فك الحجر اذا البدل مقابلته (قوله) اشبهها بالبيع انتهاء) كذا في الدرر وفيه كلام يعلم من الشربلالية (قوله) لانه في البدل) اى لان الشرط في صلب العقد واقع في البدل كالكتابة على بدل مجهول او حرام او على الف على ان يطاها مادامت مكتوبة او تخدمه ولم يبين وقنا او وهى حامل من غيره واستثنى ما فى بعثتها اتقانى والله تعالى اعلم

باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله

باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله وما لا يجوز
(للمكاتب البيع والشراء ولو بمحابة)

(قوله) للمكاتب البيع والشراء) كذا الاجارة والاعارة والايداع والاقرار بالدين واستيفائه وقبول الحوالة بدین عليه لان لم يكن عليه وان يشارك غنا لا مفاوضة لاسئزماها الكفالة وله الشفعة فيما اشتراه المولى وللولى الشفعة فيما اشتراه المكاتب وان يتوكل بالشراء وان

اوجب عليه ضمان الثمن للبائع وان يأذن لعبده وان يحط شيئاً بعد البيع بعيب ادعى عليه او
 يزيد في الثمن وان يرد بالعيب ولو اشترى من مولاه الا انه لا يجوز له ان يراجح فيما اشتراه من
 مولاه الا ان يبين وكذلك المولى فيما اشتراه منه ولان يبيع من مولاه درهما بدرهمين لانه
 صار احق بمكاسبه فصار كالاجنبي في المعاوضة المطلقة كذا في البدائع ملخصا ولا يرد ما مر ان
 له ان يكاتبه عن نفسه وماله الذي في يده ولو اكر من البذل لورود العقد ثم وهوق وان اوصى
 بوصية ومات قبل الاداء لا يجوز وان ترك وفاء وان مات بعد الاداء فان قال اذا عتقت فثلث
 مالى وصية صححت اجماعا وان اوصى بعين من ماله لا يجوز اجماعا لانه ما اضافها الى حالة الحرية
 فتملقت بملكه في وقت لا يملك التبرع الا اذا اجازها بعد العتق وان اوصى بثلث ماله فعنده لا
 تجوز الا ان يميزها بعد العتق وعندها تجوز بدائع ملخصا **(قولهم يسيرة)** تقيد لاطلاق المتن
 تبعاً للشرعية عن الحائنية مع انه هو قول الامام قال في البدائع وله ان يبيع بقليل الثمن
 وكثيره وبأى جنس كان وبالتقد والنسيئة في قول ابي حنيفة وعندها لا يملك البيع الا بامتناع
 الناس في مثله وبالدرهم والدنانير وبالتقد لا بالنسيئة كالوكيل بالبيع المطلق اهـ **(قولهم وان)**
 شرط المولى عدمه اى عدم السفر لان البيع والشراء ربما لا يتفق في الحضر ولا يبطل العقد
 لان الشرط ليس في صلبه اى لا يدخل في احد البدلين كامر **(قولهم وتزوج امته)** وكذا مكاتبته
 لانه من باب الاكتساب بخلاف عبده بدائع ولا تزوجها من عبده وعن ابي يوسف انه يجوز
 قهستانى **(قولهم وكتابة عبده)** الاولده والديه لانهم يعقون بعقته فلا يجوز ان يسبق عتقه
 عتقه ولانهم دخلوا في كتابته فلا يكتبون ثانيا بدائع **(قولهم بعد عتقه)** اى عتق الاول لانه صار
 اهلا للولاء **(قولهم فليسيدة)** ولا يرجع الولاء الى الاول بعد عتقه لانه متى ثبت لا يحتمل الانتقال
 بحال بدائع **(قولهم لا التزوج)** فان عتق قبل ايجازته نفذ على المكاتب كامر في التكاثر قيل وكذا
 التبرى وسيجى درمتى **(قولهم ولا الهبة الخ)** قال في البدائع واذا وهب هبة او تصدق ثم عتق
 ردت حيث كانت لانه عقد لا يحجز له حال وقوعه فلا يتوقف وظاهره المنع منهما ولو باذن المولى
 قال ابو السعود وهو مصرح به ووجهه ان المولى لا يملك له في كسبه **(قولهم الا يسير منهما)** قيد في
 الشرعية لانه التصديق باليسير من المأكول مستند للبدائع اقول ونصها ولا يملك التصديق الا
 بشئ يسير حتى لا يجوز له ان يعطى فقيرا درهما ولان يكسبه ثوبا وكذا لا يجوز ان يهدى الا
 شيئاً قليلا من المأكول وله ان يدعو الى الطعام اهـ وفي القهستانى عن الكرماني اليسير هو
 مادون الدرهم لانه يتوسع فيه الناس اهـ فتأمل **(قولهم ولا التكفل)** اى عن غير سيده
 فيجوز عنه لان بدل الكتابة واجب عليه فلم يكن متبرعا والاداء اليه والى غيره سواء بدائع
(قولهم ولو باذن بنفس) تفسير للاطلاق اى سواء كانت باذن المولى او المكفول او لانفس او
 مال فقوله بنفس داخل تحت المبالغة اى ولو بنفس وفي البدائع فان ادعى فتمت لزمته الكفالة
 لوقوعها صحيحة في حقه لانه اهل بخلاف الصبي **(قولهم لانه تبرع)** فانها التزام تسليم النفس او
 المال بغير عوض والمولى لا يملك كسبه فلا يصح اذنه بالتبرع **(قولهم ولا الاقراض)** لانه تبرع
 ابتداء بدائع ويبنى جوازه باليسير كالهبة قهستانى بل هو اولى برجندى **(قولهم ولو بمال)**

يسيرة (والسفر وان
 شرط) المولى (عدمه
 وتزوج امته وكتابة عبده
 والولاء له ان ادى) الثانى
 (بعد عتقه والا) بأن اداه
 قبله او اداه معا (فليسيدة
 لا التزوج بغير اذن مولاه)
 لا (الهبة ولو بعوض و)
 لا (التصدق الا بيسير
 منهما) لا (التكفل
 مطلقا) ولو باذن بنفس
 لانه تبرع (د) لا (الاقراض
 واعتاق عبده ولو بمال
 وبيع نفسه منه

كأنه حر على ألف فاذا قبل عتق وكذا تعليق بآدانه كأن أدبت الى الفافات حرو وكذا قوله
 وبيع نفسه اى نفس العبد منه لان فيها اسقاط الملك واثبات الدين على المفلس (قوله وتزوج
 عبده) ولومن أمته كأمير (قوله في رقيق صغير) تركيب اضافى لاتوصي (قوله فيأذ كر) من
 التصرفات شيوتا ونفيا فيمكن كتابته وانه كاح امتلا اعتاق عبده ولو بمال الخ واذا اقرا
 بقبض بدل الكتابة فان كانت ظاهرة بمحضر من الشهود صدقا وعتق وان لم تكن معروف لم
 يحز الاقربا بالعقل لانه في الاول اقرار باستيفاء الدين فيصحب وفي الثاني بالعقل فلا يصح بدائع
 (قوله ولو مفاوضة) كذا في الكافي حيث جعله كالمأذون وجعله في النهاية كالمكاتب (قوله على
 الاشبه) قال الزيلعي وجعله كالمأذون اشبه بالفقه (قوله لاختصاص تصرفهم بالتجارة) فان
 الاصل ان من كان تصرفه عامافي التجارة وغيره يملك تزويج الامه والكتابة كالأب ونحوه
 ومن كان تصرفه خاصا بالتجارة لا يملك (قوله تبعا له) لان المشرى لو كان مكاتباصالة ليليب
 بعدعجز المكاتب الاصل (قوله والمراد اقربا بالولاد) واقوامهم دخولا للولد المولود في الكتابة
 ثم الولد المشتري ثم الابوان وعن هذا يفتاؤون في الاحكام كسائى ببيان انشاء الله تعالى في باب
 موت المكاتب (قوله خلافا لهما) حيث قالوا لا يملك عليه لان وجوب الصلة يشمل القرابة
 المحرمة للتكاح ولهذا يمتنع على الحر كل ذى رحم محرم منه وله ان للمكاتب كسبالملك ولذا
 تحمل له الصدقة وان اصاب مال ولا يملك الهبة ولا يصدق تكاح امرأته اذا اشتراها غير ان الكسب
 يكفي للصلة في الولاد حتى ان القادر على الكسب يخاطب بنفقة الوالد والولد لا يكتفى لغيره حتى
 لا تجب نفقة الاخ الا على المورس وتماه في الهداية وشروحه وثمره الخلاف انه لو ملكه
 بيعة عنده خلافا لهما كافي الدرر وان اذامات لا يقوم مقامه فلا يسي على نجومه عنده كما يظهر
 من الشر نبالة (قوله ام ولده) يعنى المستولدة للتكاح عزمية (قوله وكذا وشرها ثم شره)
 قال ابن الملك والاصح انه اذا اشتراه اولاهم اشتراها حريم بيها لان الولد يكتب عليه اولا
 وبواسطته تكتب امه واذا اشتراها والا لا يحرم بيعها الانتفاء مقتضى وهو تكتب الولد ثم اذا
 اشترى الولد حرم بيعها عند شراء الولد لوجود مقتضى اه فالمدار على اجتماعهما في ملكه
 اعم من ان يكون قد اشتراه معا ومتعاقبا فتقيد بالمعية خلاف الاصح (قوله لتبعيتها لولدها)
 لقوله صلى الله عليه وسلم اغتقها ولدها (قوله لانه لم يملكها) اى حقيقة فهي كسبه لملكه كما
 مرو هذا على المرفوع والمرفوع عليه (قوله فجاز) تفريع على قوله ولا يفسخ نكاحه (قوله
 فكذا المكتبة الخ) اى فله ان يطأها بالتكاح لانها لم تملك رقبته حقيقة هدية عن النباية
 للعبي (قوله مطلقا) اى سواء كان معه ولده منها او لا وحتى (قوله لان الحرية لم تثبت من
 جهتها) يعنى الحرية المنتظرة والمعنى انها اذا اشترت بعلمها مع انها منه تبعها بنها في الكتابة
 ولا يتبعه ابوه في تلك الكتابة المؤدية الى الحرية لان التبعية للولد خاصة بمجهتها ففى التى تتبع
 ولدها كايتمها هو في الرقة والحرية والتدبير فشره الولد يمتنع بيع اصله لو كانت الحرية
 المنتظرة من جهة الام بان كان ذلك الاصل اما كافي المسئلة السابقة فلوكان بالا يمتنع بيعه
 هذا ما ظهر لى وعبارة الزيلعي لان الجزئية بالجيم والزاي والمعنى ان البعضية التى تمتنع بيع
 الاصل معتبرة من جهتها كما قدمناه ولم توجدنا ولم أر من اوضح هذه العبارة بعد المراجعة

وتزويج عبده (لنقصه
 بالمهر والتفقة) واب
 ووصى وقاض وامينه
 في رقيق صغير) تحت
 حجرهم (ككتاب) فيها
 ذكر (بخلاف مضارب
 ومأذون وشريك) ولو
 مفاوضة على الاشبه
 لاختصاص تصرفهم
 بالتجارة (ولو اشترى اباه
 او ابنه تكتب عليه)
 تبعا له والمراد قرابة الولاد
 لا غير (ولو) اشترى
 (محرما) غير الولاد
 (كالاخ والعلم لا) يكتب
 عليه خلافا لهما (ولو
 اشترى ام ولده مع ولده
 منها) وكذا وشرها ثم
 شره جوهره (لم يجوز
 بيعها) لتبعيتها لولدها
 (و) لكن (لا تدخل
 في كتابته) ثم فرع عليه
 بقوله (فلا تفتق بعقه ولا
 يفسخ نكاحه) لانه لم
 يملكها (فجاز له ان يطأها
 بملك التكاح فكذا المكتبة
 اذا اشترت بعلمها غير ان
 لها بيعه مطلقا) لان
 الحرية لم تثبت من جهتها
 (ولو ملكها بدونه) اى
 بدون الولد (جاز له بيعها)
 خلافا لهما

الكثيرة فتأمل (قوله) وان ولد له من امته ولد) اعترض بأن المكاتب لا يملك وطء امته وأجيب بان النسب لا يتوقف على الحل كافي وطء امه ابنه او امه مشتركة فثبت لشبهة ملك اليد كافي شروح الهداية قال في الجوهرة او تقول سورته ان يتزوج امه قبل الكتابة فاذا كوثب اشتراها فتدله ولدا اه وعلى هذا فلا يحتاج الى قول الشارح فادعاء لبقاء النكاح بعد السراء كإمرا (قوله) لانه كسب كسبه) وهو الولد قال الزيلعي فأنه في حكم مملوكه (قوله) زوج المكاتب) كذا في غير ما كتاب واستشكله في الشرع لانه لا يملك بماتقدم من ان المكاتب لا يزوج عبده وليس تزويجه عبده يكون موقوفا كزوجته اذا عجز له حال صدوره فصار كهيته الكثير وتزوجه هو له مجزى وهو المولى الحر ثم اجاب بأنه لا يمنع ثبوت النسب لانه ثبت للشبهة كالنكاح الفاسد كما مر اه وارجع ابن ملك الضمير للمولى وهو المتبادر من التبيين والهداية وشروحها وظاهره انه المولى الحر وعليه فلا اشكال اصلا ونقل ابو السعود عن الشلبي وغيره انه ينبغي ان يقرأ المكاتب بكسر التاء وانه لو ذكر المولى لكان أولى اه قلت ويحتاج الى ادعاء مجاز الاوله (قوله) فولدت) اشار الى انهما المولى قبل الكتابة عن انفسهما وعن ولد لهما صغير فقتل الولد تكون قيمته بينهما ولا تكون الام احق به لان دخوله في الكتابة هنا لا يقبل عنه لا بمجرد التبعة والقبول وجد منهما في تبعهما زيلعي (قوله) لان تبعيتها ارجح) من اضافة المصدر الى فاعله وذلك لانه انفصل من الاب وليس له قيمة وانفصل من الام متوقفا فكان تبعيتها ارجح ولانه يتبعها في الرق والحرية فلذا كانت اخض بكسبه اتقاني (قوله) خلافا لـ (قوله) حيث قال هو حر بالقيمة يعطيه المستحق في الحال ان كان الزوج بأذن المولى والا فبعد العتق ثم يرجع هو بماض من قيمة الولد على الامة المستحقة بعد العتق ان كانت هي الغارة وكذا اذا غره عبد مأذون او غير مأذون له في التجارة او مكاتب رجع عليه بعد العتق لانه ليس من باب التجارة فلا ينفذ في حق مولى الغار وان غره حر رجع عليه في الحال وكذا حكم المهر فان المستحق يرجع عليه في الحال اذا كان الزوج بأذن مولاة والا فبعد الحرية وليس له ان يرجع على احد بالمهر على ما عرف في موضعه وحكم المغرور يثبت بالتزويج دون الاخبار بأنها حرة زيلعي (قوله) لانه ولد المغرور) دليل قول محمد فهو عالة لحذف اي فأنه قال هو حر بالقيمة لانه ولد المغرور دفعا للضرر بعينه كالحرة (قوله) وخصا المغرور الخ) قال الزيلعي ولهما انه مولودين رقيقين فيكون رقيقا اذا ولد ليتبع الام في الرق والحرية وتركنا هذا في الحرجاء الصحابة رضي الله تعالى عنهم والعبد ليس في معنى الحر لان حق المولى وهو المستحق في الحر مجبور بقيمة واجبة في الحال وفي العبد بقيمة متأخرة الى ما بعد العتق فتعذر الاخلاق لعدم المساواة هكذا ذكروا هنا اه وحاصله ان المغرور خاص بالحر ولا يمكن قياس الرقيق عليه لانه لا مساواة بينهما فانه لا يطالب بالقيمة حالا كالحرف فيلزم ضرر المستحق (قوله) واستشكله الزيلعي) حيث قال وهذا مشكل جدا فان دين العبد اذا الزمه بسبب اذن فيه المولى يظهر في حق المولى ويطالب به للحل والموضوع هنا مفروض فيما اذا كان بأذن المولى وانما يستقيم هذا اذا كان الزوج بغير

(وان ولد له من امته ولد)
فادعاء (تكتاب عليه) تبعاً
له (و) كان (كسبه له)
لانه كسب كسبه (زوج)
المكاتب (امته من عبده
فكاتبهما فولدت دخل
في كتابتها وكسبه) وقيمتها
لوقتل (لها) لان تبعيتها
ارجح (مكاتب او مأذون
نكح امه تزعمت انها حرة
بأذن مولاة) متعلق بنكح
(فولدت منهم استحقت
فالولد رقيق) فليس له
اخذة بالقيمة خلافاً لـ محمد
لانه ولد المغرور وخصا
المغرور بالحر باجماع
الصحابة واستشكله الزيلعي
(ولو اشترى المكاتب
امة شراء فاسداً

إذن المولى لانه لا يظهر الدين فيه في حق المولى فلا يلزمه المهر ولا قيمة الولد في الحال وتشهد
 المسئلة التي تلى هذه المسئلة بهذا المعنى اه وهو في الحقيقة استشكل لقوله في الاستدلال
 بتأخر المطالبة الى ما بعد العتق مع اذن المولى بالنكاح لالتخصيص لهما المهر وبالحر كما يوجهه
 كلام الشارح واجاب بعضهم بأن اذن المولى هنا ليس سببا لحرية الولد او رقيقته وانما سببها
 حرية الام او شرط كون الولد حرا في الزوج الحر فلم يظهر في حقه فلم يطلب به في الحال ونقل ط
 عن الرازي نحوه وعن الواني ان الاذن بالنسبة انما يكون اذنا بما يتعلق به اذا كان من لوازمه
 والوطء ليس كذلك اه فتأمل واجاب الطورى بأن المكاتب والمأذون اعطيناهما حكم الاحرار
 ولم يتضمن ما اذن فيه المولى النكاح وتوقف صحته على الاذن للحل لا ليعضن ذلك المولى
 بخلاف مسألة البيع الآتية لان الاذن فيها تناول الفاسد فافتراها ولا يخفى ضعف الكل
 فتأمل وهذا المصرح به في المعراج والكفاية انه على قول محمد ونكح بأذن المولى لزم قيمة الولد
 والمهر في الحال والا بعد العتق وقد مر ايضا فاستشكل الزباني على ما ذكر في الاستدلال
 موافق للمنفقول عن محمد فتأخر المطالبة المذكور في الاستدلال خاص بما اذا كان بلا اذن كما
 قيده به في الكفاية وبه يندفع الاشكال نعم يرد عليه انه ليس بفرض المسئلة ولذا حذفه بعض
 الشراح واستغنى بالكلام الاول **(قوله فوطئها)** اى بغير اذن المولى هداية اما بأذنه فبالاولى
 معراج **(قوله اشترائها)** الاولى حذفه كما في عبارة الدرر **(قوله او شرها صحيجا)** اعترضه
 في الشربلالية بأن الاستحقاق يمنع صحة الشراء اه فالاولى الاقتصار على عبارة المتن وان
 اوجب عنه بأنه وصفه بالصحة باعتبار الظاهر **(قوله لدخوله في كتابته)** اى لدخول العقر قال
 في الهداية لان التجارة وتوابعها داخله تحت الكتابة وهذا العقر من توابعها او لدخول
 الشراء ولو فاسدا لان الكتابة تنظمه بنوعيه كالتوكيل كما في الهداية ايضا او لدخول
 المذكور من الشراء مطلقا والعقر وهو أولى ليشمل صورتين **(قوله لان الاذن بالشراء اذن**
بالوطء) اخذه من الدرر حيث قال فيها قال صدر الشريعة والفتاى ان يقول ان العقر ثبت
 بالوطء لا بالشراء والاذن بالشراء ليس اذنا بالوطء والوطء ليس من التجارة في شئ فلا يكون ثابتا
 في حق المولى اقول جوابه انا سلمنا ان العقر ثبت بالوطء لا بالشراء ابتداء لكن الوطء مستند
 الى شراء اذ لولا له لكان الوطء حراما بلا شبهة فلا يثبت به العقر ويجب الحد فيكون الاذن
 بالشراء اذنا بالوطء والوطء نفسه وان لم يكن من التجارة لكن الشراء منها فيكون ثابتا في حق
 المولى اه قال في الشربلالية قوله فيكون الاذن بالشراء اذنا بالوطء غير مسلم فكان ينبغي
 تركه والاقتصار على ما ذكره قبله وبعده يوضحه ما في العناية بالكتابة اوجبت الشراء
 والشراء اوجب سقوط الحد وسقوط الحد اوجب العقر فالكتابة اوجبت العقر ولا كذلك
 النكاح اى في المسئلة الآتية **(قوله بلا اذنه)** متعلق بنكاح قال ط اما بالاذن فيظهر في
 حق المولى ويطلب المكاتب به حالا شائي اه **(قوله اى بعد عتقه)** هذا اذا كانت المرأة
 ثيبا فلو بكرها فافتنها يؤخذ به في الحال اتفاقا عن سر - الطحاوى **(قوله لعدم دخوله)** اى
 النكاح بلا اذن ح اى لانه ليس من الاكتساب **(قوله كما مر)** اى اول الباب من ان
 المكاتب ليس له التزوج بلا اذن **(قوله في الفصلين)** بدل من قوله فيهما اى فصل الشراء بقسميه

فوطئها ثم ردها للفساد
 اشترائها (او) شرها
 (صحيجا) فاستحققت وجب
 عليه العقر في حالة الكتابة
 قبل عتقه لدخوله في كتابته
 لان الاذن بالشراء اذن
 بالوطء (ولو) وطئها
 (بنكاح) بلا اذنه (اخذه)
 بالعقر (منذ عتق) اى
 بعد عتقه لعدم دخوله
 فيها كما مر (والمأخوذ
 كالمكاتب فيهما) في
 الفصلين (واذا ولدت
 مكاتبه من سيدها)

وفصل النكاح والعدة واحدة فان الاذن رفع الحجر كالكتابة فيملك التجارة والنكاح ليس
 منها بخلاف الشراء **(قوله)** فلهما الخيار لانه تلقاهما حرة عاجلة ببدل وآجلة بغير بدل فتخير
 بينهما عيني **(قوله)** ان شاءت مضت على كتابتها فان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها
 البذل زيلى **(قوله)** وتأخذ العقر منه وتستعين به في اداء بدل الكتابة اذا كان العلوق في حال
 الكتابة لان المولى كالاجنبي في منافعها ومكاسبها والعقر بدل بضعتها اتقاني ويعلم كون
 العلوق في حال الكتابة باقراره أو بأن تلد لآخر من ستة أشهر مذ كانت فان جاءت به الاقل
 فلا عقر عليه **(قوله)** عجزت نفسها اي أقرت بالعجز عن اداء البذل **(قوله)** ويثبت نسبه بلا
 تصديقها وان ولدت آخر لم يثبت من غير دعوى حرمة وطؤها عليه وولد ام الولد انما يثبت نسبه
 بلا دعوى اذا كان وطؤها حلالا وما في الدرر من جواز استيلاء المكتبة فالمراد به الصحة
 لا الحل كانه عليه الشر بنال **(قوله)** لانها ملكة رقية بخلاف ما اذا ادعى ولد جارية المكتبة
 حيث لا يثبت النسب منه الا بتصديق المكتبة لانه لا ملك له حقيقة في ملك المكتبة وانما له
 حق الملك منح **(قوله)** يموت بالاستيلاء الباء الاولى للمصاحبة والثانية للبيبة اي عتقت بموته
 بلا شيء وسقط عنها البذل لانها عتقت بسبب أمومية الولد لبقاء حكم الاستيلاء بعد الكتابة
 لعدم التناهي بينهما وتسلم لها الاولاد والاكساب لانها عتقت وهي مكتبة كما اذا اعتقه المولى
 حال حياته زيلى **(قوله)** وسى المدبر في ثلثي قيمته الخ لانه سلم له بالتدبير السابق على الكتابة
 الثلث فيكون البذل بمقابلة الثلث لانه لما كان الاعتاق عند الامام متجزأ بقي ما وراء الثلث
 عبد او بقيت الكتابة في فتوجه لعتقه جهتان كتابة مؤجلة وسعاية معجلة فيخير لجواز ان
 يكون أكثر البدين أسير باعتبار الاجل وأقلهما أسير أداء لكونه حالا فكان فيه فائدة وان
 كان جنس المال متحدا وعند ابى يوسف يسى في الاقل منهما وعند محمد في الاقل من ثلثي قيمته
 وثلثي البذل وتامة في التبيين **(قوله)** لم يترك غيره فلو موسرا بحيث يخرج من الثلث عتق
 بالتدبير در منتقى **(قوله)** ولو در مكاتبه هذه عكس ما قبلها لان التدبير هنا بعد الكتابة **(قوله)**
 صح اي التدبير لانه يملك تحييز العتق فيه فيملك التعليق فيه بشرط الموت زيلى **(قوله)** والا
 اي والا يعجز فان أدى بدلها قبل موت السيد عتق والاسى الخ **(قوله)** في ثلثي قيمته الخ هذا
 عنده وقال ايسى في الاقل منهما فالحال في الخيار منى على تجزى الاعتاق وعدمه اما المقدار
 فتنفق عليه لان بدل الكتابة مقابل بكل الرقية اذ لم يستحق شيأ من الحرية قبل ذلك فاذا عتق
 بعض الرقية بجانا بعد ذلك سقط حصته من البذل بخلاف ما اذا تقدم التدبير لانه سلم له بالتدبير
 الثالث فيكون البذل مقابلا بما لم يسلم له وهو الثلثان زيلى وقولهما أظهر كافي المواهب
 أبو السعود عن الحموى **(قوله)** فانه يعتق بجانا وسقط عنه بدل الكتابة لانه التزمه لحصول
 العتق وقد حصل بدونه وكذا المولى كان يستحقه مقابلا بالتحريم وقد فات ذلك بالاغتاق بجانا
 زيلى هذا وقال في غاية البيان وقول صاحب الهداية مع سلامة الاكساب له ففهم منه
 ان الاكساب تسلم للمكاتب بعد الاعتاق وفيه نظر لان الرواية لم توجد في كتب محمد ومن بعده
 من المتقدمين كالطحاوى والكرخى وابى الليث وغيرهم فينبى ان يكون الاكساب للمولى
 بعدما اعتقه كما بعد عجز المكاتب ثم اطال في الاستدلال ولم أر من تعرض لهذا من الشراح

فلهما الخيار ان شاءت
 (مضت على كتابتها)
 وتأخذ العقر منه (او) ان
 شاءت (عجزت) نفسها
 (وهي ام ولده) ويثبت
 نسبه بلا تصديقها لانها
 ملكة رقية (ولو كاتب
 شخص ام ولده او مدره
 صح وعتقت) ام الولد
 (بجانا بموته) بالاستيلاء
 (وسى المدبر في ثلثي قيمته
 ان شاء اوسى في كل البذل
 يموت سيده فقيرا) لم يترك
 غير (ولو در مكاتبه صح
 فان عجز بقي مدبر او الاسى
 في ثلثي قيمته) ان شاء (اوفى
 ثلثي البذل بموته) اي
 المولى (معسرا) لم يترك
 غيره (وان كان) مات
 (موسرا بحيث يخرج
 المدبر) من الثلث عتق
 بالتدبير (وسقط عنه
 بدل الكتابة كالمولى
 المولى مكاتبه) فانه يعتق
 بجانا لقيام ملكة (كاتبه على
 الف مؤجر ثم صالحه
 على نصفه حالا

اجازته وقبوله فصار اجازته انتهاء لقبوله ابتداء ولو قال العبد لاقبله فأدى عنه الرجل الذي كانت عنه لا يجوز لان العقد ارتد برده ولوضمن الرجل لم يلزمه شيء لان الكفالة ببدل الكتابة لا يجوز زيالي **(قوله)** انما يحتاج لقبوله (الح) اى توقف الكتابة في حق لزوم البدل عليه متوقف على قبوله كما قدمناه **(قوله)** على نفسى (كذا عبارة التبيين والاولى عن بدل على كافي الهداية وغيرها **(قوله)** صح العقد استحسانا) وفي القياس يصح عن نفسه لولايته عليها ويتوقف في حق الغائب لعدم الولاية عليه هداية **(قوله)** في الحاضر اصاله (الح) قال الزيلعي وجه الاستحسان ان المولى خاطب الحاضر قصدا وجعل الغائب تبعاله والكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامة اذا كوتبت دخل في كتابتها ولدها المولود في الكتابة والمشتري فيها والمضموم اليها في العقد تبعاله حتى يعتقوا بادائها وليس عليهم شيء من البدل ولان هذا يتعلق العقق باداء الحاضر والمولى ينفرد به في حق الغائب فيجوز من غير توقف ولا قبول من الغائب اه قلنا وفي التعليل الثاني نظر لانه يحصل العقق باداء الغائب وكذا بابراء الحاضر كما يأتي تأمل **(قوله)** بالارجوع) اى من كل على صاحبه لان الحاضر قضى دينه عليه والغائب متبرع به غير مضطر اليه هداية **(قوله)** من احدهما) اما الحاضر فلان البدل عليه وأما الغائب فلاته ينال به شرف الحرية وان لم يكن البدل عليه وصار كمعير الرهن اذا أدى الدين هداية **(قوله)** لا يعتبر) اى في كونه مطالبا قال في الدرر فلا يؤخذ بشيء لنفاذ العقد على الحاضر اه اى بلا توقف ولا قبول من الغائب كما مر قلت وبه ظهر الفرق بين هذه وبين المسئلة السابقة حيث قدم انه اذا بلغ العبد فقبل صار مكتبا يعنى نفذت الكتابة في حق لزوم البدل عليه كما قدمناه فتدبر وقد توقف فيه الوائى وأقره نوح افدى كما ذكره ابو السعود **(قوله)** ولو حرره اى أعق الغائب **(قوله)** سقط عن الحاضر) اى من البدل لان الغائب دخل في العقد مقصودا اى فكان البدل منفسا وان لم يكن مطالبا به بخلاف الولد المولود في الكتابة حيث لا يسقط عن الام شيء من البدل بعقه لانه لم يدخل مقصودا ولم يكن يوم العقد موجودا وانما دخل بعد ذلك تبعالها زيالي **(قوله)** أدى الغائب حصته حلا والارد قنا) لانه دخل مقصودا بخلاف المولود في الكتابة حيث يبقى على نجوم والده اذا مات كذا في الدرر فان قلت هذا يناقض ما تقدم من انه داخل في العقد تبعه قلت هو اصل باعتبار اضافة العقد اليه تبع باعتبار عدم مشافهته به بخلاف المولود في الكتابة فانه تبع من كل وجه اعدم وجوده وقت العقد كذا يؤخذ من الغناية ح قلت ويؤخذ مما قدمناه عن الزيلعي ايضا **(قوله)** ولو أبرأ الحاضر او وهبه له عتقا) اى وهبه البدل وقيد بالحاضر لانه لو أبرأ الغائب او وهبه لا يصح اعدم وجوبه عليه كما في التبيين **(قوله)** وان كاتب الامة (الح) والحكم بالعبد كذلك وكذا في الكبيرين وقائدة التقييد بالامة والصغيرين مبسوطه في المعراج **(قوله)** صح استحسانا) وذهب بعض المشايخ الى انه هنا قياس واستحسان لان الولد تابع لها بخلاف الاجنبي فانه استحسان لا قياس قول في الغناية وأرى انه الحق شرعا لالة **(قوله)** (امر) اى من

انما يحتاج لقبوله لاجل لزوم البدل عليه (قل عبد حاضر لسيده كاتنى على نفسى وعن فلان الغائب فكتابهما فقبل العبد الحاضر صح) العقد استحسانا في الحاضر اصاله والغائب تبعه (وايهما ادى بطل الكتابة عتقا جميعا) بالارجوع (ويجوز المولى على القبول) للبدل من احدهما (ولا يضارب العبد) (الغائب بشيء) لعدم التزامه (وقبوله) للكتابة (لعمري) لا يعتبر (كرده) اياها ولو حرره سقط عن الحاضر حصته ولو حرر الحاضر او مات ادى الغائب حصته حالا والارادة ولو أبرأ الحاضر او وهبه له عتقا جميعا (وان كاتب الامة على نفسها وعن اثنين لها) وقبات (صح) استحسانا ما مر (واى ادى)

من ذكر (لمرجع) على
الآخر لانه متبرع ويجبر
الشولي على القبول الى آخر
ناصر * (فرع) * كاتب
نصف عبده فادى
الكتابة عتق نصفه وسى
فى بقية قيمته وقال العبد كاه
مكاتب على ذلك المال وبه
تأخذ حاوى القدسى

باب كتابة العبد

المشترك

(عبد لشريكين اذن
احدها صاحبه) فى (ان
يكاتب حظه بالف ويقض
بدل الكتابة فكاتب)
الشريك المأذون له (نقد
فى حظه فقط) عند الامام
لتجزى الكتابة عنده
وليس لشريكه ففسخه
لاذنه (واذا قبض بعنه)
بعض الاسف (فيجز
فالمقبوض) كذا (للقاوض)
لاذنه له المقبوض فيكون
متبرعا ولو قبض الاثف
عتق حظا القاوض (معتين
شريكين كاتبها فوطئها
احدها فولدت فادعاه)
الواطئ (ثم وطئها)
الشريك (الآخر فولدت
فادعاه) الواطئ الثانى
صحت دعوته لقيام ملكه
ظاهر اخلاقها

القياس مقدم هنا

التبعة فمى اصل واولاد تابع بل هى اولى من الاجتنى كفى الهداية وليس بطريق الولاية
اذ لا ولاية لغيره على ولدها فكيف الامة اتقانى (قوله) عن ذكر) اى من الام والابنين اذا اكبرا
اتقانى (قوله الى آخر ناصر) قال الزيللى وقبول الاولاد الكتابة وردهم لاعتبرولو
اعتق المولى الام بقى عليهم من بدل الكتابة بمحضتهم يؤدونها فى الحال بخلاف الولد المولود
فى الكتابة والمشتري حيث يعتق بعثها ويطالب المولى الام بالبدل دونهم ولواعقهم
سقط عنها حصتهم وعليها الباقي على نجومها ولوا كتبوا شيئا ليس للمولى ان يأخذ
ولا لاهل بيعة ولو أبرأهم عن الدين او وهبهم لاصح ولها يصح فعتق ويعتقون معها
لما ذكرنا فى كتابة الحاضر مع الغائب (قوله فرع) تقدم اول الكتاب مع زيادة فى كل من
الموضعين على الآخر (قوله وسى فى بقية قيمته) وما كتب قبل الاداء نصفه له ونصفه
للمولى لان نصفه مكاتب ونصفه رقيق عندناى حنيفة لتجزى الكتابة عنده بدائع وفى الهندية
فان اشترى المولى منه جازفى النصف وان اشترى هو من المولى جازفى النصف استحسانا كما
اشترى من غيره وفى القياس لا يجوز الا فى النصف وباتقاس اخذ كذا فى المبسوط اه

باب كتابة العبد المشترك

اخره لان الاصل عدم الاشتراك اتقانى وقال غيره لان الاثنين بعد الواحد (قوله لصاحبه) اى
شريكه لا آخر (قوله حظه) اى حظ المأذون كفاية (قوله ويقض) قال الزيللى فائدة الاذن
بالكتابة ان لا يكون له حق الفسخ كما اذا لم يأذن وفائدة اذنه باقبض ان ينقطع حقه فيما
قبض اه وسيشير المشرح الى ذلك (قوله عند الامام) وعندها غير متجزئة فالاذن بكتابة
نصفه اذن بكتابة اكل فهو اصيل فى البعض وكيل فى البعض والمقبوض مشترك بينهما
ويبقى كذلك بعد المعجز كفى الهداية (قوله لاذنه) أما اذا كاتبه بغير اذن شريكه صار نصيبه
مكاتباً وعندها كله لأمير وللصاكت الفسخ اتفاقا قبل الاداء دفعا للضرر عنه بخلاف ما
لرباع حظه اذا لضرر وبخلاف العتق وتعليقه بشرط اذ لا يقبل الفسخ ولو ادى البديل عتق
نصيبه خاصة عنده لأمير وللصاكت ان يأخذ من الذى كاتبه نصف مأخذ من البديل وتماه
فى التبيين (قوله بض الاثف) بدل من قوله بعنه (قوله لاذنه له باقبض) قال الزيللى لان اذنه
بالقبض اذن له بعد الاداء اليه منه فيكون متبرعا بنصيبه على المكاتب فيصير المكاتب أخص به
فاذا قضى به دينه اختص به القاوض وسلم له كله اه (قوله فيكون متبرعا) اى على العبد
المكاتب كسمعه من عبارة الزيللى وفى الاصلاح والدرر على القاوض وادعى فى العزيمة
انه غير صواب قلت ولا منافاة لما فى الكفاية حيث قل فيصير الآذن متبرعا بنصيب نفسه من
الكسب على العبد ثم على الشريك فاذا تم تبرعه بقض الشريك يرجع الخ (قوله عتق حظ
القاوض) ولا يضمن لشريكه لانه برضاه ولكن يسعى العبد فى نصيب الصاكت عزيمة عن
الكافى (قوله خلافا لها) حيث لاتصح دعوة الاخير عندها واعلم انهم ذكروا فى جميع
الكتب خلافا لها بعد تمام المسئلة اى بعد قوله وهو ابنه والمشرح قدمه فيوهم ان الاختلاف
الافشوت النسب من الثانى وليس كذلك قال العيني وغيره وهذا كله عند اى حنيفة

(فان عجرت) بعد ذلك جعلت الكتابة كائن لم تكن وحيد ٩٤ (نفي) في الحقيقة (ام ولد للاول)

وعندها هي ام ولد الاول وهي مكتبة كلها وعليه نصف قيمتها لشريكه عند ابي يوسف وعند محمد الاقل من نصف قيمتها ومن نصف مابق من بدل الكتابة ولا يثبت نسب الولد الاخير من الآخر ولا يكون الولد بالقيمة ويغرم المقر لها وهذا الخلاف مبني على الاختلاف في تجزى استيلاد المكتبة فعنده تجزى لاعندها واستيلاد الفتنة لا تجزى بالاجماع واستيلاد المدبرة تجزى بالاجماع (قوله بعد ذلك) اي بعد الوطين والدعوتين (قوله لزوال المانع) وهو الكتابة من الانتقال اي من انتقال الاسيلة اتماما اليه قيام المقتضى فيعمل المقتضى عمله من وقت وجوده كايبيع بشرط الخيار للبائع اذا اسقط الخيار ثبتت الملك به من وقت وجوده زيلي (قوله ووطؤه سابق) جواب عما عساه يقال ان كلامه ملك فيها وقد وطى كل وادعى فما المرجح لاختصاص الاول بكونها ام ولده ط (قوله ضمن لشريكه نصف قيمتها) يعني حال كونها مكتبة لانه تملك نصيبه لما استكمل الاستيلاد درر وفي الشربالية عن الفتح وقيمة المكتاب نصف قيمته قتالانه حريدا وبقيت الرقية (قوله ونصف عقرها) لو طهامة مشتركة فوجب العقر كله عليه ثم لما عجرت سقط عنه نصيبه وبقي نصيب صاحبة اتقاني (قوله لو طهامة ام ولد الغير حقيقة) بناء على ما مر من انها لما عجرت استكمل الاستيلاد للاول لزوال المانع (قوله لانه بمنزلة المغرور) لانه ووطه على ظن انها على حكم ملكه وظهر بالعجز وبطلان الكتابة انه لا ملك له فيها وولد المغرور ثابت النسب منه حر بالقيمة زيلي وادعى بعض الشراح ان ضمان الثاني القيمة قولهما لان ولدا ام الولد كأمه في عدم التقوم عند ابي حنيفة قال الحموي وهو ممنوع فقتا طبق الشراح على انه قول ابي حنيفة غايه ما فيه انه يشكل على قوله وقد اجيب عنه بان عنه روايتين في تقويمها اه والاحسن ما اجاب به في المبسوط كاقبله بعضهم من ان عدم تقوم ولد ام الولد عنده بعد ثبوت امية الولد ولم يثبت في الولد لانه حرا الاصل فلهاذا كان مضمونا بالقيمة (قوله ترد للمولى) اي ترد العقر لانه ظهر اختصاصها بها زيلي (قوله والمسئلة بحالها) اي وقد كاتبها ووطى الاول فولدت فادعاه (قوله بطل التدبير) لانه لم يصادف الملك اماعندها فظاهر لان المستولد تملكه اقبل العجز واماعنده فلا نه بالعجز تبين انه تملك نصيبه من وقت الوطء فتبين انه هادف ملك غيره والتدبير يعتمد الملك بخلاف النسب لانه يعتمد الغرور على ما مر هاد (قوله نصف قيمتها) لانه تملك نصفها بالاستيلاد على ما بين (قوله نصف عقرها) اي لو طهامة مشتركة زيلي (قوله والولد للاول) لان دعواه قد صحت على ما مر وهذا كله بالاجماع زيلي واعترض قوله والولد للاول بأنه يوهم كون الثاني وطى وادعى والمفروض خلافه فلو ابدله بقوله وتم الاستيلاد للاول لكان اولي (قوله فعجرت) قيد به لانه اثر الاعتاق ويصير تعديا يغرم اما قبله فلا يضمن شيئا عند ابي حنيفة لانها مكتبة في نصيب شريكه كما كانت لتجزى الاعتاق عنده فلم يتلف نصيب صاحبه لان معتق النصف يسعى بمنزلة المكتاب وهذا ذلك النصف مكتاب قبل الاعتاق فلم يظهر الاعتاق فيه وعلى قوله ما يغرم في الحال لعدم تجزى الاعتاق وتامه في غاية البيان (قوله فرع) هو من مسائل التون (قوله اوضحه شريكه في الاولى فقط) اي ضمنه قيمته مدبر اوى لتلك قيمته قنا لانه تلقفه وهو مدبر بخلاف ما اذا تأخر التدبير حيث لا يضمنه لانه بمباشرة التدبير يصير مبرئا للمعتق عن

لزوال المانع من الانتقال ووطؤه سابق (ضمن) الاول (لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن شريكه عقرها) كاملا لو طهامة ام ولد الغير حقيقة (وقية الولد) ايضا (وهو اية) لانه بمنزلة المغرور (واي) من الشريكين (دفع العقر الى المكتبة صح) اي قبل العجز لاختصاصها بمنافعها فاذا عجرت ترد للمولى (وان دير الثاني ولم يطأها) والمسئلة بحالها (فعجرت بطل التدبير وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها والولد للاول) وهي ام ولده (وان كاتبها غرورها احدها موسر فعجرت ضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها) لما تقرر ان الساكت اذا ضمن المعتق يرجع عنده لاعندها اه (فرع) * عبد لرلين دبره احدها ثم حرره الآخر غنيا وعكسا اعتق المدبر ان شاء واستسعى في صورتين اوضحه شريكه في الاولى فقط والله اعلم

الضمان لمعنى وهو ان نصيبه كان قنا عند اعتاق المتفق فكان تضمينه اياه متعلقا بشرط تملك
العين بالضمان وقد فوت ذلك بالتدبير كذا في العناية ح والله تعالى اعلم

باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى

باب موت المكاتب

وعجزه وموت المولى

تأخير ظاهر التاسب اذا الموت والعجز بعد العقد (قوله عن اداء نجم) النجم هو الطالع ثم سعى
به الوقت المضروب ثم سعى به ما يؤدى فيه من الوظيفة واشتقوا منه قوله نجم الدية اى اداها
نحو ما صحاح ومغرب ملخصا فاستعمله بمعنى ما يؤدى مجاز بمرتين (قوله يصيل اليه) كدين
يقتضيه او مال يقدم هداية (قوله الحاكم) شمل المحكم لان حكمه يصح فياسوى الحدود
والقصاص اذا كان له اهلية القضاء اتقن (قوله لا بلال) الاعتذار اى لاختبار اصحابها قال في
الهداية كاهمال الخصم للدفع والمديون للقضاء (قوله والعجزه الخ) اى لم يرج له مال وهذا
عندهما وهو الصحيح فهستانى عن المضمرات وقال ابو يوسف لا يعجزه حتى يتوالى عليه نجمان
لقول على رضى الله عنه اذا توالى عليه نجمان رد في الرق وحملاه على التدب اى يندب ان لا يرد
قاهما لتعارض الآثار (قوله وفسخها) اى وجوباً وذكراً الفسخ بعد التعجز لان التعجز غير
كاف ط عن الحموى (قوله فالولى له الفسخ) بل يجب عليه رفعاً للامم بالرجوع عن سببه ط
(قوله وعادرقه) اى حكم رقه والاولى قول الهداية والكتناحكام الرق لانه رقه لم يزل اقاؤه
القهستانى (قوله وما فى يده لمولاه) ولو صدقة وهو غنى في الصحيح كما يأتى (قوله وله مال لم
فسخ) لانه عقد معاوضة وفيه اشعار بأنه اذا لم يترك وفاءه تنفسخ حتى لو تبرع احد بالبدل
لا يقبل منه وهذا قول ابى بكر الاسكاف وذهب الفقيه ابو الليث الى انه لا يفسخ بدون
الحاكم كفى الصغرى فهستانى (قوله وتؤدى كتابته من ماله) فلو عليه ديون للمولى ولا يجزى
فى البدائع بيدؤدين الاجنبى ثم ينظر فان كان فى التركة وفاء بدين المولى وبالكتابه بدئ
بدين المولى والا فبالكتابه ويستوفى المولى الدين اذا ظهر له مال امالو بدئ به صار عاجز ولا
يجب للمولى على عبده الفن دين (قوله كما يحكم بعق اولاده الخ) هذا يقتضى انه لا يحكم بعق
اصوله وفروعه الذين اشتراهم فى كتابته مع انه يحكم بعقهم فالصواب ان يقال كما يحكم بعق
من دخل فى كتابته ح وفى الفرز وحكم بعق بنه سواء ولدوا فى كتابته او اشتراهم حال كتابته
او كوتب هو وابنه صغيراً او كبيراً بمره اى بكتابة واحدة فان كلامهم يتبعه فى الكتابة
وبعقته عقوا اه ط (قوله المولودين فى كتابته) اى من امته بالتسرى وان حرم لعدم
منافاتها ثبوت النسب كما قدمناه عن الشرنبلالية وسنذكر صورتين عن البدائع غير هذه
(قوله لورثته) اى اولاد الاحرار بأن ولدوا من امرأة حرة وكذا المولودون فى الكتابة
والذين اشتراهم فيها ووالداه لعقته بعقته وكذا ولده المكاتب معه بمره لا للمكاتب على حدة
لانه يموت حراً وولده مكاتب والمكاتب لا يرث بدائع فان لم يكن له وارث من القرابة فليسيده
بالولاء (قوله ولو لم يترك مالا) لاحاجة الى هذا التقدير مع قول المتن ولا وفاء له ح (قوله ولد فى
كتابته) بأن تزوج امه باذن مولاه فولدت منه ثم اشتراها المكاتب وولدها او المكاتب ولدت من
غير مولاه بدائع (قوله وسعى) ظاهره انه لا بد ان يكون قادراً على السعى وليس كذلك قال فى

الكافي لو كانت أمته على أنه بالخيار ثلاثة أيام فولدت في مدة الخيار وماتت وبقي الولد يبقى خياره وعقد الكتابة عند الامام والثاني وله أن يحوزه وإذا أجاز يسي الولد على نجوم الاموان ادى عتق الام في آخر جزء من أجزاء حياتها وهذا استحسان وعند الثالث تبطل الكتابة ولا تصح اجازة المولى وهو القياس اه طورى وظاهره انه ينتظر قدرته على السعى وتوقف فيه الشر بناللى ونقل عنه انه اجاب في هامش حاشيته بأن القاضى ينصب له شخصا وصيا فيجمع له مالا ونسك رقبة ومثل الصغير المعقد والزمن وانحئون اه والله تعالى اعلم **(قوله)** على نجومه فلا يرد الى الرق الا اذا اخل نجم او نجمين على الاختلاف بدائع **(قوله)** حكم بعق ابيه قبل موته وبعتقه كذا جعل العتق مستندا صاحب الهداية والكثير وغيرها قال في الشر بناللى ويخالفه مافى الظهيرية من انه لا يستند بل يقتصر على وقت الاداء **(قوله)** ادى البدل حالا او ردا له هذا قول الامام لان الاجل يثبت بالشرط في العقد فيثبت في حق من دخل تحت الكتابة والمشتري لم يدخل لانه لم يضاف اليه العقد ولم يسر حكمه اليه لكونه منفصلا وقت الكتابة واورد عليه انه قد مر في فصل تصرفات المكاتب انه اذا اشترى أباه او ابنه دخل في كتابته وايضا لو لم يسر حكمه اليه لما عتق عنده باء البدل حالا وأجيب بان المراد بدخول المشتري ليس لسرية حكم العقد الجارى بين المكاتب والمولى اليه بل بحمل المكاتب مكاتب لولده باشرائه اياه تحقيقا للصلة وبأن عتق الولد المشتري عنده بالاداء حالا ليس لاجل السرية ايضا بل بصيرورة المكاتب كأنه مات عن وفاء كافصح عنه في الكافي طورى ملخصا **(قوله)** وسويا بينهما فيسمى على نجوم ابيه عندها وكذا كل ذى رحم محرم منه اشتراهم اتقاني **(قوله)** فبردان للرق هذا على رواية الاصل وفي املاء رواية ابن سليمان جعله كالولد المشتري في الكتابة فمن ابن حنيفة روايتان كما في التتارخانية ونقل في غاية البيان الثانية عن شرح الكافي للزردوى وعليها اقتصر في البدائع ثم هذا اذا لم يكن للمكاتب احد من اولاده قال في الجوهرة فان ترك مع المولود في الكتابة ابوه وولدا آخر مشتري في الكتابة فهم موقوفون على اداء بدل الكتابة من المولود في الكتابة وليس للمولى بيعهم ولا ان يستسعيهم فاذا ادى المولود فيها بدلها عتق وعتقوا جميعا وان يحجز ورد في الرق ردهؤلاء معه الا ان يقولوا نحن نؤدى المال الساعة فيقبل ذلك منهم قبل قضاء القاضى بعجز المولود في الكتابة **(قوله)** كما مات اى بمجرد موته ولا يقبل منهما بدل حال ولا مؤجل عند الامام - **(قوله)** وقالوا ان اديا حالا عتقا والا لا المصرح به في شرح المجمع والشر بناللى ان الاصول كالفرع عندها في السعى على التجوم فينتظر من اين اخذ الشارح هذا الكلام اقول الذى اوقعه في ذلك الشر بناللى فانه ذكر في فصل تصرفات المكاتب ان الوالدين يردان للرق كما مات وعزاه للتبيين والعناية ثم قال ويخالفه مافى البدائع اذا مات المكاتب من غير مال يقال للولد المشتري وللاالدين اما ان تؤدوا الكتابة حالا والاردونا كم في الرق بخلاف الولد المولود في الكتابة اه لكن تتنق الخالفة بحمل مافى البدائع على قول الصحابين وبحمل غيره على قول الامام كما صرح به في مختصر الظهيرية وسند كره اه كلام الشر بناللى ثم نقل في هذا الباب عن مختصر الظهيرية ان

(على نجومه) المسقطه
(فاذا ادى حكم بعق ابيه
قبل موته وبعتقه تبعا ولو
ترك ولد الشراء) في كتابته
(ادى البدل حالا او رد
الى حاله رقيقا) وسويا
بينهما واما الابوان فبردان
للرق كما مات وقالوا ان
اديا حالا عتقا والا لا
(اشترى) المكاتب (ابنه
مات عن وفاء ورثه ابنه)
لموته (حرا عن ابن حمر
كما مر) وكذا (يرثه
لو كان هو) اى المكاتب

الوالدين ليسا كالولد فيباعان كسائر اكسابه وهذا عند ابى حنيفة وعندهما اذا ترك ولدا
مشتري او اباً او امّاً يبيع على نحو المكاتب كالمولود في الكتابة اه فخله ما في البدائع من
ان الوالدين لا يشتري في الكتابة على قول الصحاحين هو عن ما تاله الشارح وهو غير صحيح
بل ما في البدائع هو رواية الاملاء عن ابى حنيفة كما قدمناه عن الترخائية وما استند اليه
في الحمل المذكور من كلام مختصر الظهيرية لا يفيد بوجه من الوجوه فانه مصرح بان الابوين
عندها كالمولود في الكتابة لا كالمشتري والحاصل ان الوالدين والولد المشتري في الكتابة
وكذا كل ذي رحم محرم اشترى فيها يسمون على نحو المكاتب عند الصحاحين كالمولود فيها
بلا فرق بين الجميع واما عند الامام فلكل حكم يخصه بينه المصنف والشارح سوى المخارم لعدم
دخولهم عنده في كتابته كما مر في محله وهذا على رواية الاصل وعلى رواية الاملاء الوالدان
كالولد المشتري عنده وهي ما مضى عليه في البدائع فانتم هذا التحريم عن الملك القدير (قول له
وابنه الكبير) التقييد بالكبير خطأ مخالف لصريح الفرع حيث قال او كوثب هو وابنه صغيرا
او كبيرا بمصرح اقول وغلله ابن الكمال بقوله فان الصغير يتبعه وهو مع الكبير جعلاً لا يخص
واحد اه فلما كان الصغير تابعاً له قيد بالكبير لتظهر الفائدة تأمل (قول له كتابة واحدة) فلو
كل على حدة فلا يرث لانه يموت والولد مكاتب كما قدمناه عن البدائع (قول له اى متعة) نمر
الحرية بذلك اخذاً من قوله ولو قضى به اى بالولاء لقوله اى فان حرية الاصل لولاه لاحد على
ولدها كما سيذكره الشارح قيل فصل ولاد المولود (قول له ضرورة ان الاباح) غلة للقضاء
على عاقلة الامح (قول له متعة) لانه وان ترك مالا وهو الدين لا يشكم منته لاعتماد الام
(قول له لعدم المناقاة) اى لعدم منافاة القضاء على عاقلة الام للكتابة بل قل في الهداية ان هذا
القضاء يقرر حكم الكتابة لان من قضيتها الطلاق الولد يتولى الام ويجاب العقل تاييهم لكن على
وجه يمتثل ان يعق فيجرى الولد الى موالى الاب والقضاء بما يقرر حكمه لا يكون تعجزاً (قول له
ولارجوع) فيه طى والتقدير كما في غلبة البيان فان خرج الدين واديت الكتابة رجع ولا الولد
الى موالى الاب ولا رجوع لموالى الام بما عقلا عنه بعد وفاته اه لكن يخالفه قول العلورى
وكانوا مضطرين فيما عقلا فلهم الرجوع على موالى الاب اه نعم ذكر في النهاية وانعراج
تفصيلاً يدفع المخالفة وهو انهم لا يرجعون بما عقلا من جنابة الولد في حياة المكاتب على
موالى الاب لانه انا حكم بعقته في آخر جزء من اجزاء حياته فلا يستند عقته الى اول عقد
الكتابة اماً لو عقلا عن جنابته بعد موت الاب قبل اداء البدل رجعوا لان عتق الاب استند
الى حال حياته فبين ان ولاده كان لموالى الاب من ذلك الوقت وموالى الام كانوا مجبورين على
الاداء اه ومثله في حاشية أبى السعود عن تكملة فتح القدير للعلامة الدرورى وبه يظهر ان قول
الشارح ولا رجوع في غير محله لان فرض المسئلة ككلام المصنف كالذكر فيما اذا جنى
الولد بعد موت المكاتب ولهذا اقتصر العلورى على قوله فلهم الرجوع (قول له قيد بالدين
الح) قال الزيلعي هذا كله فيما اذا مات المكاتب عن وفاء فاديت الكتابة او عن ولد فاداعا فاما
اذا مات لاهن وفاء ولا عن ولد فاختلوا ببقاء الكتابة قال الاسكافي تنفس حتى لو قطع
انسان باداء البدل لا يقبل منه وقال ابواليث لا تنفسخ ما لم يقض بعجزه اه ومتفقاه ان

(وابنه الكبير) كاتين
كتابة واحدة) لصيرورتهم
كشخص واحد ضرورة
اتحاد العقد (فان ترك)
المكاتب (ولد من حرة)
اى معقاة (وترك ديناً
فى يسهلها فحنى الولد
فقضى به) بناجنى (على
عاقلة امة) ضرورة ان
الاب لم يعق بعد (لم يكن
ذلك) القضاء (لعدم
لأبيه) لعدم المناقاة
ولارجوع قيد بالدين

لان في العين لا يتأتى القضاء بالالحاق بالام لا مكان الوفاء في الحال ٩٨ ﴿ ولو قضى به ﴾ بالولاء (لقوم أمه بعد

الدين ليس يفيدوان اداء الولد اى المولود في الكتابة او المشتري فيها كخروج الدين **(قوله**
لان في العين) يعنى المولى بالبدل لتعليقه بإمكان الوفاء في الحال شريطة ان قال ط والمراد
 بالعين ما بين التفرود الموجودة في التركة اه **(قوله** لا مكان الوفاء في الحال) ان قلت انه قد
 يمكن الوفاء من الدين في الحال بان يكون المدين حاضرا ساعة موت المكاتب فيطالب بما عليه
 فيدفع حالا قلت المراد الامكان القريب وهذا امكان بعيد ط **(قوله** ولو قضى به الخ) يعنى
 اختصه وابتعد موت الولد في ارضه بالولاء قبل اداء البدل ففرض القاضي بالولاء لقوم الام يكون
 قضاء بعجز المكاتب وموته عبدا لان من ضرورة كون الولاء لقوم الام موت المكاتب عبدالانه
 لو مات حرا لانعجز الولاء من قومه الام كفاية **(قوله** لانه في فصل بمجتهديه) علة لما تضمنه قوله
 فهو تعجز من نفاذ القضاء قال في الهداية فهو قضاء بالعجز لان هذا اختلاف في الولاء مقصودا
 وذلك يبنى على بقاء الكتابة وانتفاضها فانها اذا فسخت مات عبدا واستقر الولاء على موالى
 الام واذا بقيت وانصل بها الاداء مات حرا وانتقل الولاء الى موالى الاب وهذا فصل بمجتهديه
 فينبذ ما يلاقيه اه وحاصله ان ثبوت التعجز للقضاء بالولاء نوالى الام فالتعجز ثابت ضمنا
 وانما نفذ هذا القضاء لان المكاتب عند بعض الصحابة يموت عبدا وان ترك وفاء فكان قضاء في
 فصل بمجتهديه فيه وهو نافذ اجماعا فتجب رعايته وان لزم منه بطلان الكتابة لانها تختلف فيها
 فصاينته اولى **(قوله** ما أدى) اى المكاتب اليه اى الى المولى **(قوله** فعجز) وكذا التعجز قبل
 الاداء الى المولى وهذا عند محمد ظاهر لانه بالعجز بتبدل الملك وكذا عند ابى يوسف وان كان
 بالعجز تقرر ملك المولى عنده لانه لا خبث في نفس الصدقة وانما الخبث في فعل الاخذ لكونه
 اذلالا به ولا يجوز ذلك للفقهاء من غير حاجة ولا لاشئ لزيادة حرمة والاخذ لم يوجد من المولى
 هدية **(قوله** تبدل الملك) فان العبد يتملك صدقة والمولى عوضا عن العتق **(قوله** واصله
 حديث بريرة) يوم انها اهدت اليه صلى الله عليه وسلم بعدما عجزت مع انها اهدت اليه وهى
 مكتوبة كفى العناية ح **(قوله** هى لك) الذى في الهداية وشرحوها لها بضمير الغائبة **(قوله**
 فانها تطيب له) لما مر ان الخبث في فعل الاخذ **(قوله** لان الملك لم يتبدل) لان المباح له
 يتناوله على ملك المسيح ونظيره المشتري شراء فاسدا اذا أباح لغيره لا يعطيه ولو لم ملكه يطيب
 هدية **(قوله** جاهلا بخبائيه) اذ لو كان علما بها عند الكتابة بصير مختارا للقاء كفى الهداية
(قوله بتاجنى) اى بموجب ممر اج **(قوله** فعجز) اى في الصورتين **(قوله** دفع العبد)
 اى لولى الجنابة **(قوله** لزوال المانع) اى من الدفع وهو الكتابة فصار قفا قبل انتقال الحق عن
 الرقة فعاد الحكم الاصلى وهو اما الدفع او القداء **(قوله** يبيع فيه) لان انتقال الحق من رقبته الى
 قيمته) يشير الى ان الواجب هو القيمة لا الاقل منها ومن الارش وهو مخالف لما ذكرنا من رواية
 الكرخى والمبسوط وعلى هذا يكون تأويل كلامه اذا كانت القيمة أقل من ارش الجنابة كذا
 في العناية ح **(قوله** ويلزمه الاقل الخ) فلو الارش أقل وجب لان المحنى عليه لا يستحق أكثر
 منه ولو القيمة أقل وجبت لان حكم الجنابة يتعلق برقبته **(قوله** قبل القضاء) أى بتوجب الجنابة
 الاولى **(قوله** فعليه قيمة واحدة) يعنى اذا كانت أقل من الارش والافاواجب الاقل منها
 ومن الارش كاصرح به في شرح الجمع والشرى لئلا يبقى هنا ثلاثة أمور الاول ان المراد

خصوصتهم مع قوم الابى
 ولا نه فهو) اى القصاص بما
 ذكر (تعجز) لانه في فصل
 بمجتهديه (وطاب لسيده
 وان لم يكن مصرفا) للصدقة
 (ما أدى اليه من الصدقات
 فعجز) لتبدل الملك واصله
 حديث بريرة هى لك صدقة
 ولناهدية (كفى وارث)
 شخص (قسيمات عن
 صدقة اخذها وارثه الغنى و)
 كفى (ابن سبيل اخذها هم
 وصل الى ماله وهى في يده)
 اى الزكاة وكفيعر استغنى
 وفى هى يده فانها تطيب له
 بخلاف فقير اباح لغيره
 او هاشمى عين زكاة
 اخذها لا يحل لان الملك
 لم يتبدل (فان جنى عبد
 وكاتبه سيده جاهلا
 بخبائيه او) جنى (مكاتب
 فلم يقض به) بما جنى (فعجز)
 فان شاء المولى (دفع) العبد
 (او فدى) لزوال المانع
 بالعجز (وان قضى به عليه)
 حال كونه (مكاتب) فعجز
 يبيع فيه) لان انتقال الحق
 من رقبته الى قيمته بالقضاء
 قيد بالعجز لان جنبايات
 المكاتب عليه في كسبه
 ويلزمه الاقل من قيمته
 ومن الارش وان تكررت
 قبل القضاء فعليه قيمة
 واحدة

بالأرض في هذه المسئلة جلة أروش الجنائيات التي جناها فيصير المعنى يجب الأقل من قيمة واحدة ومن جلة الأروش الثاني أن ذلك الأقل يقسم بين أرباب الجنائيات بالخصص الثالث أن ما بقى من الأرض يطالب به بعد العتق وكل من هذه الثلاثة يحتاج إلى التفريق عليه في كتب المذهب ح أقول عبارة شرح درر البحار تفيد الأولين حيث قال فيؤمر بالسعاية للأولياء في أقل من قيمته وارش الجنائيات لعذر دفع نفسه للكتابة **(قوله)** ولو بعدد فقيم حتى لو جنى جنائيتين مثلاً وجب عليه الأقل من قيمته ومن ارش الأولى ويجب عليه الأقل من قيمته ومن ارش الثانية ح **(قوله)** بطلت أي في الحال في حق المولى قال في شرح درر البحار لو عجز بعد اقراره بقتل خطأ قبل القضاء بقيته يطالب بعد عتقه اتفاقاً اه وأما ما في الشرنبلالية عن شرح المجمع من أنه لو اقر به فقتضى عليه ثم عجز يطالب به بعد العتق عنده وقالوا مطلقاً أي في الحال وبعد اه فليس مما نحن فيه لأن كلام الشارح في العجز قبل الحكم فافهم **(قوله)** ويؤدى المال إلى وراثته لانهم قاموا مقامه قال في الجوهره ولودفع إلى وصى الميت عتق سواء كان على الميت دين أو لا لأن الوصى قائم مقام الميت فصار كما لو دفعه إليه وإن دفعه إلى الوارث أن كان على الميت دين لم يعتق لانه دفعه إلى من لا يستحق القبض منه فصار كالدفع إلى اجنبى وإن لم يكن عليه دين يعتق أيضاً حتى يؤدي إلى كل واحد من الورثة حصته ويدفع إلى الوصى حصة الصغار لانه إذا لم يدفع على هذا الوجه لم يدفع إلى المستحق اه وظاهر الطلاقه انه إذا لم يدفع للصوى ورفع للوارث وكان عليه دين لا يعتق وإن لم يكن الدين مستغرقاً به صرح الزياي قال أبو السعود وفيه نظر ففي غاية البيان إذا كان الدين محيطاً بماله يمنع انتقاله إلى الوارث فيفيد أن غير المحيط لا يمنع خيئذ يعتق بقبض الوارث فقدر اه **(قوله)** لحراب ذمته أي يبطل الأجل لأن ذمته قد خربت وانتقل الدين إلى التركة وهي عين زيلبي **(قوله)** (الأمثلة) أي يؤدي ثلثي البدل حالا والباقي على نجومه شرنبلالية والمسئلة مرت في باب ما يجوز للمكاتب مع ما فيها من التفصيل والخلاف **(قوله)** عتق بجانا أي عتق وسقط عنه مال الكتابة ومعناه يعتق من جهة الميت حتى أن الولاء يكون للذكور من عصبته دون الإناث جوهره **(قوله)** استحسانا وفي القياس لا يعتق لانهم لم يربوا رقبته وانما وربوا دينها فيها جوهره **(قوله)** ويجعل إبراء اقتضاء هذا وجه الاستحسان قال في الجوهره وجه الاستحسان أن عتقهم تنهيم للكتابة فصار كالإبراء والابراء لانهم يعتقهم إياه مبرون له من المال وإبراءه توجب عتقه كالواستوفوا منه ولا يشبه هذا ما إذا اعتقه أحدهم لأن إبراءه له أنما يصادف حصته لا غير ولو يرى من حصته بالإبراء لم يعتق كذا هذا **(قوله)** على الصحيح وقيل يعتق إذا اعتقه الباقون ما لم يرجع الأول زيلبي وبالثاني جزم الفهستانی ولبظير وجه الأول وما نقله المحنف عن العناية أننا يظهر فيما لو اعتقه البعض فقط وكذا ما قدمناه عن الجوهره تأمل **(قوله)** فلنكحها يعني بعد عتقه شرنبلالية وقوله أن يطأها أي يملك الميمن لأن المملوكة لا ينكحها مولاها وليس للمكاتب التصرى بها قال ح وهذه المسئلة ليست من كتاب المكاتب في شيء فإن كل رجل حراً كان أو قواً أو مدمبراً ومكاتباً أو ابن أم ولد أو مستعسى إذا طلق امرأته الأمة تنتهين غاظت حرمها فلا ينكح له إيراد عقد النكاح عليها ولا وطؤها بملك الميمن حتى تنكح

ولو بعدد فقيم ولو اقر بجنابة خطأ لزمت في كسبه بعد الحكم بها ولو لم يحكم عليه حتى عجز بطلت (وان مات السيد لم تنفسخ الكتابة كالتدبير وامومية الولد) وكأجل الدين إذا مات الطالب (ويؤدي المال إلى وراثته على نجومه) كأجل الدين بخلاف موت المطلوب لحراب ذمته هذا إذا كاتبه وهو صحيح ولو في مرضه لا يصح تأجيله إلا من الثالث (وإن حرره) أي كل الورثة (في مجلس واحد عتق بجانا) استحسانا ويجعل إبراء اقتضاء (فإن حرره بعضهم) في مجلس والآخر في آخر (لم ينفذ عتقه) على الصحيح لانه لم يملكه ولو عجز بعد موت المولى عادره (مكاتب تحت أمة طاقها تنتهين فلنكحها لا ينكح له أن تطأها حتى تنكح زوجاً غيره) وكذا الحر كما تقر في محله

(کتاباً عبداً کتاباً واحدة) ای بعقد واحد (و عجز المکاتب ۱۰۰) لا یجزه القاضی حتی یجمعا) لایهما

زواج غيره والى هـ - اشارة شرح بقوله كذا في رقي محله اهـ (قوله) كما بعد كتابه واحداً الخ
 قيد بالبعد الواحد احترازاً عن عشرين لرجلين كتابها كتابة واحدة ثم خبر أحدها كان لمولاه
 ان يفسخ الكتابة وان كان مولى الآخر غائباً هندية عن المحيط ط (قوله) لانهما اى
 السيدين كيد واحد وهو لا يقبل التجزى ط (قوله) ويجزى بمطابق أحدهم اى بعد طلب
 العبد لان احد الورثة يتعصب خصماً عن الباقي ط (قوله) مرة اى بمقد واحد ط (قوله) اهـ
 ومما اى التقاضى والظواهر اى ليس بقيد احترازى وان فائدة ذكره جواز الاقدام على الرد
 (قوله) مخرج لان كتابتهما واحدة وليس أحدها نائياً عن الآخر كما فى المسئلة التى قبلها
 رحى (قوله) فليس الآخر) كذا فى المنع والذى رأيت فى نسخة المجتبى فليس للقاضى وفى
 الهندية واستارخانية عن المحيط فزاد هذا الذى رد فى الرق بسبب مجزؤه وجاء الآخر
 واستعاه المولى فى نهم او نهمين فزاد ان يردّه او القاضى فإيس له ذلك (قوله) فى قدر البديل
 وكذا فى جنسه كأن قال المولى كاتبك على الفين اوعلى الدنانير وثلاثمائة على الف اوعلى
 الدراهم بذائع وان اختار فى الأجل او فى مقداره فالقول للمولى ولو فى مضيه فلعبد وفى
 مقدار ما نهم عليه فى كل شهر فنامولى هندية (قوله) فالقول للمكاتب عندنا سواء أدى شيئاً من
 البذل او لا وهو قبل ابى حنيفة آخره لانه متى وقع الاختلاف فى قدر المستحق اوجسه فقول
 يستحق عليه وكان يقول يتخلفان فتراد ان كاتبع بذائع (قوله) فى الكتابة) اى فى بدائها
 وفى السببية كفى دخالت انما امرأتى فى مرة حبستها وانما لا يجبس به لانه دين تصرحتى لا تجوز
 الكفالة به بذائع (قوله) فيها سوى دين الكتابة) كدبر اسلامك اودين اخذه من سيده
 حال اذ نهم كاتبه أو قرض ط (قوله) اهـ وفى غير جنس الحق الخ) فيه ثلاث مسائل الاولى لو كان
 انبولى استولى على مال نكاح من غير جنس بدل الكتابة له ضمانته به وبجسه الحاكم عليه
 الثانية من نفوذ ذاك لو كان من جنسه تصد به الثالثة ان العبد مخير فى الكفاية له فسخها
 بلارضاً المولى (قوله) ولاء مبتدأ بقوله لا لاد متعلق بمحذوف نعت ولاء وقوله لزوجين
 نعت اولاد وقوله حرراً بالانفصال محذوف اى اعتقا نعت زوجين وقوله لمولى ايهم متعلق
 بمحذوف خبر المبتدأ بقوله ليس للاء اى ولاها خبر مقدم ومعبر بمصدر ميمى من العبور بمعنى
 الدخول مبتدأ مؤخر والجملة استثنائية مؤكدة قبلها والمعنى ولاء اولاد الزوجين المعتقدين
 لمولى الاب دون موالى الام لان الاب هو الاصل ولو تزوجت عبداً او مكاتباً قالوا لمولى اليها اذا
 اعتق الاب جر الولاء الى مواليه وتامه فى شرح ابن السكيت (قوله) وفى وماتى) التضمير ان
 للمكاتب واما مفعول بع ومليت نعت لاما من الولد يضم لواء ويكون الام بيان لميت والحي
 مبتدأ على حذف مضاف تقديره وام الحى وتسمى خبره وتحضر من احضر اى تحضر البذل
 والمعنى ان المكاتب اذا توفي لاعن وفاة وله ام ولد قدر له فى كتابة اييه واشتراه معها حتى
 دخل فى كتابته فان لم يكن معها الولد بأن مات بيعت الى آخر مقال الشارح والله تعالى اعلم

5. - اولاً

اور وہ عتبہ المکاب لایہ من آثار زبیرؓ میں لڑنے کے بعد عتبہ العقبہ کی طرح واقعہ عتبہ العقبہ کے واقعہ (قتلہ) میں شریک ہو گیا۔

وشرعاً عبارة عن التناصر بولاء العدة أو بولاء الموالة) زيلي (ومن أمارة الارث والمقتل) وولاية النكاح (فيهما)

كواحد بخلاف الورثة فان
 التماسى اعجزه بطالب
 احدهم بحجتي وفيه كتب
 عبدي برة فعجز احدهما
 فردده المولى في الرق او
 اخاضى ولم يعلم بكتابة
 الآخر لم يصح فن ظالم
 هذا المردود جاء الآخر
 ثم يحجز فليس الآخر دء
 في الرق (فروع) اختلف
 اثنى واسكان في قدر
 البذل فتقول للمكاتب
 عندنا ولا يحبس المكاتب
 في دين مولاه في المكاتب
 وفيما سوى دين الكتابة
 قولنا سر اجية قات وفي
 عناق الوهانية وفي غير
 جنس الحق يحبس سيدا *
 * مكاتبه والعبد فيها غير *
 ولاء الاولاد لزوجين
 حرا * مولى ابيهم ليس
 للام معه * توفي وما وفي
 فأمليت *
 من الولد بع والحقى تسعى
 وتحضر *
 اى وان لم يكن معنا ولد
 بيعت وان كان استعيت
 على نجده منه فغير اثن
 ولدها اوكبير وعندها
 تبيع . فطابقا والله اعلم

کتاب اول

(هو) لغة النمرة الحجة

وشرعا (عبارة عن التناصر

فيهما وهو شاذ كلما في جامع اللغة ح (**قوله** وبهذا علم الخ) فيه تعريض بصدر الشريعة حيث فسر بالمرثا وتعريض بالمعنف ايضا تبعا لصاحب الحقائق ولذا عدل عن تفسيرهما بقوله بل قرابة حكيمه تبعا للكنز وغيره فان الولاء يتحقق بدون الارث والتناصر كما اذا اعتق كافر مسلما قال في المبسوط لارثه لكونه مخالفا له في الملة ولا يعقل عنه لانه باعتبار النصرة ولا نصرة بين المسلم والكافر قاله ابن الكمال وسيشير اليه الشارح وايضا فان ما ذكره المعنف مفض الى الدور لاخذ الولاء في تعريفه (**قوله** بل قرابة حكيمه) اى حاصلة من العتق او الموالاة كنز (**قوله** تصاح سببا للارث) اى بلفظ تصاح الاشارة الى انه لا يكون سببا للارث دائما كما علمته آنفا ولانه انما يكون عند عدم العصبية النسبية (**قوله** لا الاعتاق) خلافا للجمهور مستدلين بتحديث الولاء لمن اعتق فان ترتيب الحكم على المشتق دليل على ان المشتق منه علة الحكم والجواب ان الاصل في الاشتقاق هو مصدر الثلاثى وهو العتق (**قوله** لان الاستيلاء) اسم ان ضمير الشأن محذوف والمراد به ان تكون الجارية ام ولده فانها ترق عليه بموته لا الاعتاق ط (**قوله** وارث القريب) كالومات ابوه وهو منك لاختيه لانه (**قوله** تجرى على الغالب) اى ان القصر اضافى حوى عن المقدسى فيكون المعنى الولاء لمن اعتق لا لمن شرطه نفسه من باع ونحوه كواهب وموص ابوالسعود (**قوله** ولو من وصية) كالواوصى بأن يعتق عبده بمدهوته او يشتري عبدا من ماله بعد موته ثم يعتق ح اى لا ينتقل فعل الوصى اليه زيلى (**قوله** او يفرع له) اى الاعتاق (**قوله** ولو امرأة) اى ولو كان السيد امرأة وأتى بذلك للتنبيه على مخالفته للعصبية النسبية فانه ليس فيها ائى (**قوله** او ذميا) وان كان لارث العتق المسلم (**قوله** او ميتا) اشار به الى ما ذكره ابن الكمال حيث قال لا يقال كيف يكون الولاء بالتدبير والاستيلاء للسيد والمدير وام الولد انما يعتقان بعد موت السيد لما عرفت ان الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكيمه تصاح سببا له وشوبتها بالتدبير والاستيلاء لا يتوقف على العتق بموت المدير والمستولد صرح بذلك في المبسوط حيث قال لان المدير والمكاتب والمستولد استحق ولأهله ما يباشر السبب ولو سلم انه ميراث فعنى كونه للمولى انه يستوفى منه ديونه وتنفذ وصاياه ولو كان لورثته لما كان كذلك وبما قررنا تبين ان ما ارتكبه في دفع ما ذكر من فرض ارتداد المولى منشؤه قلة التدبر بل عدم التدبر اه (**قوله** حتى تنفذ وصاياه الخ) بأن مات بعده قبل قبض ميراثه منه (**قوله** لخالفته للشرع) وهو ما روى ان عائشة رضى الله تعالى عنها ارادت ان تشتري بريرة تعتقها فقال اهلها على ان ولادها لنا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يملك ذلك فان الولاء لمن اعتق اتفاني (**قوله** الموجود عند العتق) اشار به الى علة عدم الانتقال والا فهو معلوم من قوله فولدت لاقل من نصف حول لكن يوجد في بعض النسخ بعد قوله ابدا مانصه لان الحمل كان موجودا وقت الاعتاق فاعتاقه وقع قصدا فلا ينتقل ولأوه عن معتقه صدر الشريعة اه قال الطورى وأورد أن هذا مخالف لقواهم في كتاب الاعتاق وان اعتق حاملا عتق حملها تبعا لها اه قلت قد يحاج بأنه من حيث لم يرد عليه الاعتاق بخصوصه وانما ورد على الام كان تبعا ومن حيث انه جزء منها واعتاقها اعتاق لجميع اجزاها كمن مقصودا تأمل والا حسن ان يقال لما لم يشترط في عتقه ولادته لاقل المدة ذكرها

وبهذا علم ان الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكيمه تصاح سببا للارث (وسببه العتق على ملكه) لا الاعتاق لان الاستيلاء وارث القريب يحصل العتق بلا اعتاق واما حديث الولاء لمن اعتق فغيرى على الغالب (من عتق) اى حصل له عتق (باعتق) ولو من وصية (و يفرع له) ككتابة وتدبير واستيلاء (او بملك قريب فولأه لسيد) ولو امرأة او ذميا او ميتا حتى تنفذ وصاياه وتنقض ديونه منه (ولو شرط عدمه لخالفته للشرع فيعطى لخاله (ومن اعتق امته) والحال ان (زوجها قن) الغير (فولدت) لاقل من نصف حول (مذعقت) لا ينتقل (ولاء الحمل) الموجود عند العتق

الثبوت لعدم تحقق الجزئية دائما ولما كان نظرهم هنا الى عدم انتقال الولاء والشرط فيه اولادته للاقول ذكروا القصدية لتحقيق الجزئية فتدبر **(قوله أبدا)** أي ولو عتق أبوه حتى لو حن الولد حكمه بخلافه على موالى الأم طعن الحموى **(قوله ضرورة كونهما توأمين)** أي حملت بها حاملة لمدة تغفل مدة الحمل بينهما فإذا تناول الأول الاعناق تناول الآخر أيضا ذيل **(قوله لا أكثر من نصف حول)** الأولى أن يقول لنصف حول فأكثر كما في البدائع وأما التعبير ما أكثر من الأقل فهو مساو لتعبير الشارع فافهم **(قوله تعذر تبعيته للأب)** يعني أنه وإن اتى بتحقيق الجزئية هنا لاحتمال علوقه بعد العتق **(قوله لا يمكن تبعيته للأب)** لأنه لم يعتق بعد فثبت من موالى الأم على وجه التبعية لأنه عتق تبعا لا مقصودا **(قوله قبل موت الولد لا بعده)** قال في إيضاح الإصلاح يعني أن اعتق الأب قبل موت الولد لأنه إن مات قبل عتقه لا ينتقل ولاؤه من موالى الأم أه وهو يقتضي أنه لو كان لهذا الولد الميت ولد لا ينتقل ولاؤه الى موالى الأب فراجع ح أقول في الذخيرة الجدل لا يجر ولا حافده في ظاهر الرواية سواء كان الأب حيا أو ميتا وروى الحسن أنه يجر وصورته عبد تزوج بمعتقة قوم وحدث له منها ولد ولهذا العبد أب حى واعتق الأب بعد ذلك وبقي العبد على حاله ثم مات العبد وهو أبوهذا الولد ثم مات الولد ولم يترك وارثا يجر ميراثه كان لموالى الأم أه **(قوله لزوال المانع)** وهو رق الأب ولأنه لم ير العتق على الحمل قصدا بل عتق تبعا لأمه كإقدامه والماتق لنقل الولاء عتقه قصدا **(قوله هذا)** أي جبر الولاء والتفصيل بين الولادة لأقل من نصف حول أو لأكثر **(قوله إذا لم تكن معتدة)** أي وقت عتقها **(قوله من الفراق)** أي بموت أو طلاق ح **(قوله لا ينتقل لموالى الأب)** لتعذر إضافة العلوق الى ما بعد الموت وهو ظاهر وإلى ما بعد الطلاق البائن لحرمه الوطء وكذا بعد الرجعى لأنه يصير مرابجا بالشك لأنه إذا جاءت به لأقل من سنتين احتمل أن يكون موجودا عند الطلاق فلا حاجة الى اثبات الرجعة لثبوت النسب واحتمل أن لا يكون فيحتاج الى اثباتها لثبوت النسب وإذا تعذر إضافته الى ما بعد ذلك أسند الى حالة النكاح فكان الولد موجودا عند الاعتاق فعتق مقصودا فلا ينتقل ولاؤه وتبين من هذا أنها إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر كان الحكم كذلك بطريق الأولى للثبوت بوجود الولد عند الموت أو الطلاق وأما إذا جاءت به لأكثر من سنتين فالحكم فيه يختلف بالطلاق البائن والرجعى ففي البائن مثل ما كان وأما الرجعى فولاء الولد لموالى الأب لثبوتنا بمرابجته عناية **(قوله عجمي الخ)** العجم جمع العجمي وهو خلاف العربي وإن كان فصيحا كذا في المغرب وفي الفوائد الظهيرية هذه المسئلة على وجوه أن زوجت نفسها من عربي فولاء الأولاد أقوم الأب في قولهم وإن من عجمي له آباء في الإسلام فالقوم الأب عند أبي يوسف وعلى قولهما اختلف المشايخ حكى عن أبي بكر الأعمش وأبي بكر الصغار أنه لقوم الأب وقال غيرها لقوم الأم وإن من حربي أسلم وإلى أحدا أو لم يوال في مسألة الكتاب وإن من عبد أو مكاتب فلموالى الأم إجماعا إلا إذا اعتق العبد فيجر الولاء كفاية **(قوله أو لم يكن له ذلك)** إنما فرضه المتن فيمن له مولى موالاة لفهم مقابله بالأولى فلو قال فولاء ولدها لموالها وإن كان له مولى الموالاة كما في الأكثر لكان أولى ح **(قوله لا يكون في العرب)** أي لا يكون العربي مولى

(عرب موالى الأم أبدا وكذا لو ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والآخر لأكثر منه وبينهما أقل من نصف حول) ضرورة كونهما توأمين (فإذا ولدته بعد عتقها لأكثر من نصف حول فولاء لموالى الأم) أيضا تعذر تبعيته للأب لرقه (فإن عتق) القن وهو الأب قبل موت الولد لا بعده (جروا لابنه الى مواليه) لزوال المانع هذا إذا لم تكن متعدة فلو متعدة فولدت لأكثر من نصف حول من العتق ولدون حولين من الفراق لا ينتقل لموالى الأب (عجمي له مولى موالاة) أو لم يكن له ذلك وقيد بالعجمي لأن ولا الموالاة لا يكون في العرب لقوة انسابهم (نكح معتقه)

اسفل ح (قوله ولو لعربي) سواءه ولو لمعجبى لانه اذا كان الولاء للمولى المعجبى كان للعربي بالاولى ح (قوله لولاها) هذا عندها وعند ابي يوسف لمولى الاب ترجيحاً لحاب الاب (قوله حتى اعتبر فيه الكفاءة) مريبانه في بابها ويأتى قريباً وايضاً فانه مقدم على ذوى الارحام ولا يقبل الفسخ بعد الوقوع والموالاته بمكس ذلك كله (قوله لافى العجم وولاء الموالاته) اى لاتعتبر الكفاءة فيها من حيث النسب والحرية فان الحرية والنسب فى حق العجم ضعيفان لان حريتهم تحتل الابطال بالاسترقاق بخلاف العرب ولانهم ضيعوا انسابهم فان تأخرهم قبل الاسلام بمعامدة الدنيا وبعده به واليه اشار سيدنا سلمان الفارسى رضى الله تعالى عنه بقوله سلمان ابوه الاسلام فاذا ثبت الضعف فى جانب الاب كان هو والعدسوا (قوله والمتق مقدم على الرد) من هنا الى بيت المال من مسائل الفرائض فينبى حذفها ح (قوله مؤخر عن العصة النسبية) اى بأقسامها الثلاث بالنفس وبالغير ومع الغير واحترز بالنسبة عن النوع الآخر من النسبية وهو مولى الموالاته فان المتق مقدم عليه وعصة المتق مثله (قوله لانه عصة سبية) اى والنسب اقوى (قوله ثم المتق) بفتح التاء (قوله ولا وادرت له نسبي) يع صاحب الفرض والعصى (قوله لاقرب عصة المولى) اخرج عصة عصبته فلو اعتقت عبداً ثم ماتت عن زوج وابن منه واخ لغير ام ثم مات العبد قالوا لا ينها فقط فان كان مات الابن وترك خاله واباه فهو للخال لانه عصبته دون الاب لانه عصة ابها وتماه فى البدائع والذخيرة (قوله المذكور) نعم للعصة اى للانساء اذ ليس هنا عصة بغيره اومع غيره للحديث المذكور (قوله وسنحققه فى باب) اى فى باب الميراث ولم يرد على ما هنا سوى التعليل بالحديث (قوله وليس للنساء الخ) استئناف فى موقع الاستثناء لان قوله لاقرب عصة المولى يشمل بعض النساء ولذا فرع عليه بعده بقوله فلو مات الخ وبهذا علمت ان قييد الشارح اولا بالذكور غير لازم (قوله المذكور فى الدرر وغيرها) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب او كاتب من كاتبين او دبرن او دبرن من دبرن او جردوا معتقهن او معتق معتقهن اه وقوله جر عطف على دبر اى اعتق وولاء مفعوله ومعتقن فاعله قهستانى فاذا دبرت عبداً ماتت ثم مات العبد فولاؤه لها حتى يكون للذكور من عصبته وكذا لو ماتت فتق المدبر يموتها فدبر عبداً ثم مات فولاؤه لعصبته (تم) قال ابو السعود عن تكملة الفتح للدرى عبر بما الموضوعه لما يقبل لان الرقيق بمنزلة الميت الملقق بالجماد نظيره قوله تعالى او ما ملكك ايمانهم وبعد عتقه عبر بنى او اعتق من اعتقن لانه صار بالعلق حيا حكما (قوله لكن قال العيني وغيره الخ) وقال والوارد عن على وابن مسعود وابن ثابت انهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء الا ما كاتبين او اعتقن (قوله وسيجى الجواب عنه فى الفرائض) نصه هناك وهو وان كان فيه شذوذ لكنه تأكيد بكلام كبار الصحابة فصار بمنزلة المشهور كما يسطه السيد واقره المصنف ح وسنذكر هناك تمام الكلام عليه ان شاء الله تعالى (قوله وذكر الزيلى الخ) ومثله فى الذخيرة قال وهكذا كان يفتى الامام ابو بكر البرزنجى والقاضى الامام صدر الاسلام

ولو لعربي (فولدت منه فولاؤه لها لولاها) اقوة ولاء العتاقة حتى اعتبر فيه الكفاءة لافى العجم وولاء الموالاته (المتق مقدم على الرد) مقدم على ذوى الارحام مؤخر عن العصة النسبية (لانه عصة سبية) فان مات المولى ثم المتق ولا وارت له نسبي) فبرائة لا قرب عصة المولى (المذكور وسنحققه فى باب) وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن (كما فى الحديث المذكور فى الدرر وغيرها لكن قال العيني وغيره انه حديث منكرو لا اصل له وسيجى الجواب عنه فى الفرائض ثم فرع على الاصل المذكور بقوله (فلومات المتق ولم يترك الا ابنة ممتقه فلا شئ لها) اى لابنة المتق (ويوضع ماله فى بيت المال) هذا ظاهر الرواية وذكر الزيلى معزيا بالنهاية ان بنت المتق

ثرت في زمانها غدا ديت
 الم وكذا ما فضل عن
 فرض احد تزوجين يرد
 عليه وكذا ان يكون
 الابن أو البنت رط كذا
 في فرض لاشبه وقوله
 انصفت وغيره (وقوله ملك
 الذي عبد) ولو مسلم
 واعتقه أولاًؤه له لأن
 الولاء كالنسب) فيقولون
 به عند عدم الحجاب
 كالمسلمين فلو مسلم الأمية
 ولا يعقل عنه وبهذا التصحیح
 فساد القول بأن الولاء هو
 الميراث حق الانحاص (وقوله
 اعتق حرني في دار الحرب
 عبداً حريباً لا يعق)
 بمجرد اعتقائه (الأن
 يخلى سبيله فإذا خلاه عتق
 حينئذ ولاؤه له) حتى
 لو خرجنا اليها مسلمين
 لأبرمه خلافاً لما في (وكان
 له أن يوالى من شاء لانه
 لا أولاء لأحد) عليه (ولو
 دخل مسلم في دار الحرب
 فاشتري عبداً ثمة واعتقه
 بالقول عتق بلا تخلي

قوله فلا رث لبيت المال
 أصه هكذا يخطه ولعل
 الأول أن يقول بأن الأثر
 أصه ليكون حسبة لمصرح

تأمل أم مصححه

لا قرب إلى الميت من بيت المال فكان النصف إليها أولى إذ لو كانت ذكر تستحق المال
 (قوله ثرت في زمانها) عبارة الزبلي يدفع المال إليها بالإصريق الأثر بل لانها اقرب الناس إلى
 بيت ح (قوله وكذا ما فضل أصه) عزاه في الذخيرة إلى فرض الاماء عبد الواحد الشهيد
 (قوله الابن أو البنت ثرت) عزاه في الذخيرة إلى محمد رحمه الله (قوله بإقراء المصنف وغيره)
 أصه في شرح الماتني قلت ولكن بلغني أنهم لا يقولون بذلك فكتبه وفيه من كتب الفرائض قلت ولم
 في زماننا من افق بهذا ولا من قضى به وعلى القول به فيخي جوازه ديانة فليحذر وليتبرأه
 (قوله ولو مسلم) أي به لأن الكلام في ثبوت الولاء وأما الميراث فلا يثبت مادام المعتق كافراً
 وسببه عليه ففقه (قوله لا مسلم إلا برة) لا مسلم شرط الأثر وهو اتحاد الملة حتى لو أسلم
 يرمى قبل موت بعق سمات المعتق يرمي به وكذا لو كان للذي عصبة من المسلمين كم مسلم برة
 لأنه يجعل للذي عصبة فإن لم يكن له عصبة مسلم يرد إلى بيت المال ولو كان عبد مسلم بين مسلم
 ونمى فقصص ولا يملكه الم والنصف الآخر لأقرب عصبة يرمى من المسلمين أن كان والاراد لبيت
 المال بدائع (قوله لا يعقل عنه) فإن كان العتق من نصارى تغلب فالعقل على قبيلته كفي
 التارخانية ويؤخذ منه أنه إذا لم يكن للمعتق الذي قبيلة ففعل العبد المسلم على نفسه فانه
 صرح في المسئلة السابقة وهي ما إذا لم يكن له عصبة مسلم فلا رث لبيت المال والعقل على العبد
 نفسه (قوله وبهذا التصحیح أصه) لأن ولأه وجد بلا ميراث ح (قوله ولو اعتق حرني)
 التقييد بالحرني مفيد بالنظر إلى قوله لا يعق إلا أن يخلى سبيله لأنه في السلم يعق بمجرد القول كما
 سيذكره وأما بالنظر إلى قوله ولاولاء له فانه وسلم سواء وسنذكر قريباً الكلام فيه (قوله
 عبداً حريباً) فلو مسلماً أو ذمياً عتق بالاجماع ولاؤه له بدائع (قوله فإذا خلاه عتق) أي صح
 عتقه لكنه لم يتم العتق في حق زوال الرق وان صح في حق إزالة ملك لأن كون الحرني في دار مذهب
 لرقه طوري عن الخط (قوله ولاولاء له) هذا قول أبي حنيفة ومحمد لأنه لا يعق عندها بكلام
 الاعتق بل بالتخلية والعتق الثابت بها لا يوجب الولاء بدائع ما علمت أنها لا تزيد الرق وان
 أزالته الملت (قوله خلاه ماني) فعنده ولاؤه له لأن اعتقائه بالقول صح وكذا أن دبره في دار
 الحرب فهو على هذا الاختلاف والاختلاف ان استبداده جائز لأن مبناه على ثبوت النسب وهو
 يثبت في دار الحرب بدائع (قوله عتق بلا تخلية) أي وكان ولاؤه له كما يفيد التعليق المار
 فانه عتق بالقول لا بالتخلية لكن في الشرع بلاية عن البدائع أنه لا يعق بالقول بل بالتخلية
 عنده وعند أبي يوسف يصير مولاة وهو خلاف ما ذكره الشارح ولم اجد في نسخي البدائع
 نعم رأيت في الهنذية معزياً إلى البدائع لو اعتق مسلم عبداً مسلماً أو ذمياً في دار الحرب
 فولاؤه له لأن اعتقائه جائز بالاجماع وان اعتق عبداً لحربياً في دار الحرب لا يصير مولاة عنده
 وعند الثاني يصير أه وليس فيه أنه لا يعق بالقول لأن قوله لا يصير مولاة لا يستلزم عدم
 العتق بل صرح في التارخانية بأنه يعق حيث قل إذا دخل المسلم دار الحرب فاشتري حربياً
 واعتقه عتق إلا أن الولاء لا يثبت منه في قولهما وقول أبو يوسف يثبت استحساناً وذكر
 نحوه الطوري عن المحيط ثم رأيت في كتب الاعتاق من البحر مناضه المسلم إذا دخل دار الحرب
 فاشتري عبداً حريباً فأعتقه ثمة فقباس أنه لا يعق بدون التولية وفي الاستحسان يعق

(بدونها)

بدونها ولا ولاء له عندها قياسا وله الولاء عند ابن يوسف استحسانا اه وبه يحمل التوفيق
 فقدر **(قوله)** ولو كان العبد مسلما الخ لم يستوف الاقضاء وحاصل ما في التنازع خافية لا يخجلون
 يكون المعتقد مسلما او ذميا فثبت الولاء له وان كان العبد ذميا اما لو حريا فيه الخلاف المار
 ولو كان المعتقد حريا فان في دار الاسلام عتق وثبت له الولاء سواء كان العبد مسلما او ذميا
 او حريا وان في دار الحرب والعبد مسلم او ذمى فكذلك ولو حريا لا يعتق بالتحلية واذا عتق
 فلا ولاء **(قوله في دار الاسلام)** مثله ما اذا كان في دار الحرب والمولى مسلم كقدمانه عن
 الهندية **(فرع)** * شري حربي مستأمن عبدا فاعتقه ثم رجع الى داره فسي فاشتره
 عبده المعتقد فاعتقه كان كل منهما مولى للآخر وكذلك ذمى وامرأة مرتدة لحق بدار الحرب
 فسييا بدائع **(قوله)** يقضى باليراث والولاء لهما اي ولو كان المال في يد احدهما اذ
 انقصد من هذه الدعوى الولاء وهما سيان ولم يرجع ذواليد لان سبب الولاء وهو العتق
 لا أكد بالقبض بخلاف الشراء كما في مختصر الخيرية وهذا اذا لم يوقتا ولم يسبق القضاء
 بأحدى البيتين لما قل في البدائع لو وقتا فالسابق اولى لانه أثبت العتق في وقت لا يتنازع فيه
 احد ولو كان هذا في ولاء المواة كان ذوالوقت الاخير اولى لان ولاء المواة يحتمل النقص
 والنسخ فكان عقد الثاني نقضا للاول الا ان يشهد بشهود صاحب الوقت الاول انه كان عقل
 عنه لانه حينئذ لا يحتمل النقص فاشبهه ولاء العتاقة وتماه في الشربالية **(قوله المولى)**
 اي المعتقد ولو بكتابة او تدبير او استيلاء ط **(قوله)** يستحق الولاء اولا اي اذا مات املو
 كان حيا فلا شبهة فيه وهذا مكرمع قوله فيما سبق او ميتا الخ **(قوله في ولاء العتاقة)** بخلاف
 ولاء المواة كأم **(قوله)** فعتقه التاجر الخ الانسب ان يقول فعتق التاجر كف فعتقه
 المطار لا يكون كفالها معتق الدباغ لان الكفاءة تعبيرها لاله فلأمل ط **(قوله)** بمعنى
 عدم الرق في أصلها اي ولا فيها ايضا وانما فسر بذلك لان حرا اصل يطلق ايضا على من
 لم يجر عليه نفسه رق سواء جرى على اصله رق اولا وليس بمراها كما حققه في الدرر
(قوله) فلا ولاء على ولدها اي وان كان الاب معتقا لما ذكرنا ان الولد يتبع الام في الرق
 والحرية ولا ولاء لاحد على أمه فلا ولاء على ولدها بدائع ووافقه في شرح التكملة
 ومختصر المحيط ومختصر المسعودي كما ذكره في الدرر قال في سكب الانهر هذا فرع مهم
 فاحفظه فانه مزلة الاقدام اه وفي العزيمة اعلم ان ساداتنا العلماء الذين أفتوا بفسطاطينية
 الحمية بالامر السلطاني والنصب الخاقاني من حين الفتح الى عامنا هذا وهو السادس
 والثلاثون بعد الالف افرقوا فرقتين فذهب فرقة منهم الى هذا القول المنقول من البدائع
 كصاحب الدرر والمولى ابن كمال باشا والمولى قاضي زاده والمولى بستان زاده والمولى زكريا
 والمولى سعد الدين بن حسن خان والمولى صنع الله وذهب فرقة منهم أخرى الى عدم اشتراط
 ذلك منهم المولى سعدى جلي والمولى على الجمالي والمولى الشهير بجوى زاده الكبير وابنه
 وقد أفتى المولى ابوالسعود اولاعلى هذا وصرح برجوعه في فتوى منه فاقى بعده على موافقة
 ما في البدائع واستقر رأيه على ذلك الى ان قضى بحبه جعل الله سعيهم مشكورا وعلمهم
 مبرورا ورأيت في شرح الوجيز مانعه من أمه حرة اصلية وابوه رقيق لا ولاء عليه مادام الاب

ولو كان العبد مسلما
 فاعتقه مسلم او حربي
 في دار الاسلام (فولأؤله)
 اي لمعتقه (فروع) *
 ادعى ولاء ميت وبرهن
 كل انه اعتقه يقضى باليراث
 والولاء لهما * المولى
 يستحق الولاء اولا حتى
 تنفذ منه وصاياه وتقضى
 منه ديونه * الكفاءة تعتبر
 في ولاء العتاقة فعتقه
 التاجر كف لمعتق العار
 دون الدباغ * الام اذا كانت
 حرة الاصل بمعنى عدم
 الرق في اصلها فلا ولاء
 على ولدها

فرع مهم

دقيقاً فان اعق فمهل يثبت الولاء عليه لموالى الاب يحكى فيه قولان اه ونحوه في المراج
(قوله والاب اذا كان كذلك) اى حر الاصل **(قوله فلو عربياً)** التقيد به اتفاق لانه لو
 كان الاب مولى عربى لا ولأه لا حد على ولده لان حكمه حكم العربى لقول النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم ان مولى القوم منهم كذا في البدائع شربلالية ومثله في الهندية **(قوله مطلقاً)**
 اى لا لقوم الاب ولا لقوم الام لان الولاء جهة الاب ولا رق في جهته ح وفسر الاطلاق في
 العربية بقوله الذى سواء كانت امه معتقة اولاً **(قوله خلافاً لابن يوسف)** فانه يقول
 الولد يتبع الاب في الولاء كما فى العربى لان النسب للآباء وان ضعف ولهما انه للتصرة ولا
 نصرة له من جهة الاب لان من سوى العرب لا يتأصرون بالقبائل بدائع والحاصل ان
 الصور خمسة اربعة وفاقة والخامسة خلافة * الاولى حران اسليان بمعنى عدم دخول
 رق فيهما ولا في اصولهما فلا ولأه على اولادها * الثانية معتقان او في اصلهما معتق فالولاء
 لقوم الاب * الثالثة الاب معتق او في اصله معتق والام حرة الاصل بذلك المعنى عربية
 اولاً فلا ولأه لقوم الاب * الرابعة الام معتقة والاب حر الاصل بذلك المعنى فان عربياً فلا ولأه
 لقوم الام والاوى الخامسة الخلافة فمتدعها لقوم الام وعند التسانى لا ولأه عليه وتام
 تحقيق المسئلة في الدرر والله تعالى أعلم

فصل في ولأه الموالاة

أخره لانه للتحويل والانتقال ولانه مختلف فيه فعند مالك والشافعى لا اعتبار له اصلاً بخلاف
 العتاقة والادلة في المطولات **(قوله رجل مكلف)** اى عاقل بالغ فليس للعبي العاقل ان
 يوالى غيره ولو بأذن وليه على ما يأتى بيانه والتقيد بالرجل اتفاق لصحته من المرأة كما يأتى
(قوله او والى غيره) اى غير من اسلم على يده وعند عطاء هو مولى للذى اسلم على يده بدائع
(قوله الشرط كونه عجمياً لامسلاً) تعقب على قوله اسلم قال في التارخانية وقد صرح شيخ
 الاسلام في مبسوطه بأنه ذكر على سبيل العادة **(قوله على مامر وسيجي)** مرتبط بقوله
 عجمياً فانه ذكر قبل هذا الفصل ان الموالاة لا تكون في العرب وسيجي ايضا في قوله ان لا يكون
 عربياً ويصرح بعده بأن الاسلام ليس بشرط **(قوله على ان يرثه)** بأن يقول انت مولاى
 ترمى اذا مات وتعتل عني اذا جئت فيقول قبلت او يقول واليتك فيقول قبلت بعد ان ذكر
 الارث والعقل في العقد بدائع وظاهره ان ذكره شرط وسيصرح به **(قوله وارثه)** قال في
 المبسوط ولومات الاعلى ثم الاسفل فانما يرثه الذكور من اولاد الاعلى دون الاناث على نحو
 ما بينا في ولأه العتاقة طورى **(قوله وكذا لو شرط الارث من الجانيين)** اى بعد استيفاء
 الشروط الآتية في كل منهما فيرث كل صاحبه الذى مات قبله وقد ذكر في عامة الكتب من غير
 خلاف ونقل المقدسى عن ابن الضياء انه عند ابن خزيمة يصير الثانى مولى الاول ويبطل ولأه
 الاول وقالاكل مولى صاحبه وتماه في الشربلالية ونقل الخلاف ايضا في غاية البيان عن
 التحفة **(قوله ولو والى صبي عاقل)** قيد به لانه اذا لم يعقل لم يعتبر تصرفه اصلاً درر وعبرة
 الزيلعي ولو عقد مع الصغير اوعى العبد اه قالولى ان يقول صبياً عاقلاً او عبداً بالنصب

والاب اذا كان كذلك فلو
 عربياً لا ولأه عليه مطلقاً
 ولو عجمياً لا ولأه عليه لقوم
 الاب ويرثه معتق الام
 وعصبته خلافاً لابن يوسف
 والله أعلم
 فصل في ولأه الموالاة
 (اسلم رجل) مكلف على
 يد آخره والاداه (والى
 غيره) الشرط كونه
 عجمياً لامسلاً على مامر
 وسيجي (على ان يرثه)
 اذا مات ويعقل عنه اذا
 جنى (صح) هذا لعقد
 (وعقله عليه وارثه له)
 وكذا لو شرط الارث
 من الجانيين (ولو والى
 صبي عاقل بأذن ابيه
 او صبي صح) لعدم المانع
 (كألو والى العبد بأذن
 سيده آخر) فانه يصح
 ويكون وكذا عن سيده
 بعقد الموالاة (وأخر) ارثه
 (عن) ارث (ذى الرحم)

لفهم ان الصبي او العبد مولى اعلى للمال البدائع واما البلوغ فهو شرط الانعقاد في جانب
 الانجاب حتى لو اسلم الصبي على يد رجل ووالا لم يحز وان اذن أبوه الكافر فلا ولاية للاب
 الكافر على ابن المسلم واهذا لا يجوز سائر عقود بآذنه كالبيع ونحوه فأما من جانب القبول
 فهو شرط النفاذ حتى لو والى بالغ صبياً فقبل توقف على اجازة أبيه او وصيه وكذا لو والى رجل
 عبداً توقف على اجازة المولى الا ان الولاء من المولى وفي الصبي منه لانه اهل للملك والمكانة
 طالما هو ما عدا (قوله اضغفه) لان الموالاة عقد مداهم فلا يلزم غيرها وذو الرحم وارث
 شرعاً فلا يملك ان يرثه الدرر (قوله وله النقل عنه) يحضره اى بعلمه بدائع والضبير في
 له الاموالى الاسفل وقوله الى غيره متعلق بالنقل والضبير فيه للاعلى وتقيد بالضرورة بخلاف
 للمال الهداية حيث اعتبرها قيداً للترى عن الولاء دون الانتقال في ضمن عقد آخر مع غيره
 وقال في الكفاية مولى الاسفل ان يفسخ الولاء بغير محضر عن الآخر في ضمن عقد الموالاة مع
 غيره ولكن ليس للأعلى والأسفل ان يفسخ الولاء بغير محضر من صاحبه قصداً له ومنه
 في البدائع والتبيين والمجتبى وغرر الافكار والدرر والمتقى والجوهرة وغيرها وكذا في
 ناية البيان عن كافي الحاكم لان عقده مع غيره ففسخ حكمى فلا يشترط فيه العلم وقد ثبتت
 النسي ضرورة وان كان لا يثبت قصداً كما لو وكل ببيع عبد وعزله والوكيل غائب لم يصح ولو
 باع العبد او اعطقه انزل علم الولاء بدائع وعبرة الكثر مساوية لعبارة المصنف وقيد ان الكمال
 في الاصلاح بالحضرة في الموضوعين فهذا ان لم يكن قولاً آخر يحتاج الى اصلاح ولما رمن به
 على ذلك ثم ذكر في الشريعة لولاية نحو ما في الاصلاح عن تاج الشريعة فليأمل (قوله او عن
 ولده) يشير الى انه يدخل في العقد اولاده الصغار وكذا من يولد له بعده كفى التبيين بخلاف
 الكبار حتى ولو والى ابنه الكبير رجلاً آخر فولأه وله ولو كبر بعض الصغار فان كان المولى عقل
 عنه او عن ابيه او عن واحد منهم لم يكن له ان يتحول بدائع (قوله لا يتنقل) وكذا اولاده
 كما علمت (قوله لتأكيده) بالياء وفي بعض النسخ لتأكيده لانه صار كالعوض في الهبة
 (قوله للزوم ولا العاقبة) لان سببه وهو العتق لا يحتمل النقض بعد ثبوته فلا يفسخ ولا
 ينقذ معه لانه لا يفيد زيل في التارخانية ذمى اعتق عبد اثم لحق بدار الحرب فاسترق ليس
 لمعتقه ان يوالى آخر لان له مولى عتاقه فان اعتق مولاة فانه يرثه ان مات وان جنى بعد ذلك
 عقل عن نفسه ولا يعقل عنه مولاة في عامة الروايات وفي بعضها قال يرثه ويعقل عنه اه
 فاذا دلت من الموالاة ولومع قيام المانع في مولى العاقبة (قوله مجهول النسب) هو الذى
 لا يدري له أب أو مسقط رأسه ط (قوله لانه نفع محض) لانه يعقله اذ جنى فصار كقبول
 الهبة وما ذكر قول الامام وعندها لا يتبعها (قوله وعقد الموالاة) على حذف مضاف اى
 وعقد عقد الموالاة والمراد بالعقد الموجب للقبال (قوله ان يكون حراً) لا يتا في مامر
 من صحة الموالاة العبد بان سببه كما هو لان ذلك في القبال وكلامنا في الموجب (قوله مجهول
 النسب) اقول صرحوا بان الابن ان يعقد الموالاة او يتحول بولائه الى غير مولى الاب اذ اتم
 يعقل المولى عنه فهذا الشرط لا يوافقه سعية ونقل نحوه عن المقدسى اقول ويؤيده قوله
 في غرر الافكار ولوعلم نسه وهو المختار وفي شرح المجمع كونه مجهول النسب ليس بشرط

لضغفه (وله النقل عنه
 يحضره الى غيره ان لم
 يعقل عنه او عن ولده فن
 عقل عنه او عن ولده لا
 يتنقل) تأكيده (ولا
 يوالى معتق احداً) للزوم
 ولا العاقبة (امراء واولاد
 ثم ولدت) مجهول النسب
 (يتبعها المولى دفعا) عقدت
 وكذا الواقفة بعقد الموالاة
 او انشأته والولد معها لانه
 نفع محض في حق صغير لم
 يدرك له أب (و) عقد
 الموالاة (شرطه ان يكون
 حراً مجهول النسب) بأن
 لا ينسب الى غيره امانسة
 غير ابيه فغير مانع عناية

(و) الثاني (ان لا يكون عربيا و) الثالث (ان لا يكون له ولا عتاقة ولا ولاه موالاة مع احد وقد عقل عنه) والرابع ان لا يكون عقل عنه بيت المال والخامس ان يشترط العقل والارث واما الاسلام فليس بشرط فتجوز موالاة المسلم الذي وعكسه والذي الذي وان اسلم الاسفل لان الموالاة كالوصية كما بسط في البدائع وفي الوهبانية * ومعنى عبد عن ابيه ولاؤه * له وابوه بالمشيئة يؤجر * يعني اعتق عبده عن ابيه الميت فالولاء له والاجر للاب ان شاء الله تعالى من غير ان ينقص من أجر الابن شيء * وكذا الصدقات والدعوات لابويه وكل مؤمن يكون الاجر لهم من غير ان ينقص من اجر الابن شيء * مضمرات

(٢) قوله والاجر له هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح التي بيدي والاجر للاب وهو او ضح اه مصححه

مطلب

يصل ثواب اعمال الاحياء للاموات

عند البعض وهو المختار (قوله وان لا يكون عربيا) يعني ولا مولى عربي كافي البدائع ويعنى عن هذا كونه مجهول النسب لان العرب انسابهم معلومة شرنبلالية وسعدية (قوله وان لا يكون له ولا عتاقة) أى وان قام بالمولى مانع كما قدمناه (قوله ولا ولا موالاة مع احد) لو قال ولا عقل عنه غير الذي والاه كافي البدائع لدخل فيه الرابع فاذاعقل عنه بيت المال صار ولاؤه لجماعة المسلمين فلا يملك تحويله الى واحد منهم بعينه بدائع (قوله والخامس) بى سادس وسابع وثامن قال الزيلعي وان يكون حرا عاقلا بالغنا اه فانها شروط في العاقد لموجب وقد علمت محامره وهذا الخامس صرح باشتراطه كثيرون منهم صاحب الهداية واعترضه في غاية البيان بعبارة لم يصرح فيها به وردده قاضي زاده وغيره بانه لا يدل على عدم الاشتراط (قوله واما الاسلام فليس بشرط الخ) استشكله في الدرر بأن الارث لاز للولاء واختلاف الدينين مانع من الارث ثم قال اللهم الان يقال معناه ان سبب الارث يشتب في ذلك الوقت ولكن لا يظهر مادام على حالهما فاذا زال المانع يعود الممنوع كما ان كسر العصة او صاحب الفرض مانع من الارث فاذا زال قبل الموت يعود الممنوع اه وردده الشرنبلالي بما نقله الشارح عن البدائع وفيه نظر ظاهر لانه ان اراد ان العقد صحيح فهو مالا نزاع فيه لان الاستشكل في وجه الحكم لا في نقله وان أراد ان تنزله منزلة الوصية فيقد استحقاق المولى المال بعد موت من والاه لاعتن وارث وان اختلف الدين كفههم بعضهم فيحتاج الى نقل صريح كيف وقد عدوا الموالاة من اسباب الميراث وسموه وارثا مستحقا لجميع المال على انه نقل الطلوري عن المحيط ذمى والى مسلما فثبت ميرته لان الارث باعتبار التناصر والتناصر في غير العرب اما هو بالدين اه واستشكله واجاب بما ذكره في الدرر وحيث ثبت النقل بصحة العقد وبعد الميراث مع قيام المانع وجب المصير اليه والله تعالى اعلم (قوله فتجوز موالاة المسلم الذي) وان اسلم على يد حربي والاه لاهل يصح بمذكره في الكتاب وفيه خلاف قيل يصح لانه يجوز ان يكون للحربي ولاه العتاقة على المسلم فكذلك ولاه الموالاة كافي الذي وقيل لا يصح لانه تناصر الحربي وموالاته وقد نهى عنه بخلاف الذي درر عن المحيط (قوله والذي الذي وان اسلم الاسفل) عبارة البدائع وكذا الذي اذا والى ذميا ثم اسلم الاسفل واعترض بأنه لا وجه للتقييد باسلام الاسفل ولا حاجة اليه مع قوله فتجوز موالاة المسلم الذي وعكسه أقول لعل فائده التثنية على انه لا فرق بين كون اختلاف الدين حاصل او وقت العقد او بعده وعبارة الشارح في هذا التأويل اظهر من عبارة البدائع فأنمل (قوله كالوصية) اى في تحتها من المسلم والذي للمسلم او الذي لكن بينهما فرق من جهة ان الموصى له يستحقها بعد موت الموصى مع اختلاف الدين بخلاف المولى كاعلمت (قوله ولاؤه) مبتدأ ثان وله خبره والجملة خبر الاول وهو معتق ط (قوله فالولاء له) لانه هو المعتق ط (قوله والاجر له) ان شاء الله) اى بالمشيئة لانه ثابت بخبر الواحد وهو لا يفيده القطع قاله عبد البر ط (قوله من غير ان ينقص من اجر الابن) المناسب زيادة والفاعل قال العلامة عبد البر والمسئلة مبنية على وصول ثواب اعمال الاحياء للاموات وقد ألف فيها قاضي القضاة السروجي وغيره وآخر من صنف فيها شيخنا قاضي القضاة

سعد الدين الديري (كتابها الكواكب النيرات محط هذه التأليفات) ان الصحيح من مذهب
جهور العلماء الوصول ط والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاكراه

قيل في مناسبه ان الولاء من آثار العنق لا يؤثر فيه الاكراه فانسب ذكره عقبه اولانه نادر
كالولايات (قوله وشرا فعل) اى لا يحق لان الاكراه يحق لا بعدم الاختيار شرعا
كالتين اذا اكراه القاضى بالفرقة بعد مضي المدة الا ترى ان المديون اذا اكراهه القاضى
على بيع ماله نفذ بيعه والذى اذا أسلم عبده فاجبر على بيعه نفذ بيعه بخلاف ما اذا اكراهه على
البيع فغير حق منحه عن مجمع الفتاوى والفعل يتناول الحكمى كما اذا أمر بقتل رجل ولم
يهدده شئ الا ان المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله لقتله او قطعه الامر فانه اكراه
قهيستانى وسبجى ويشمل الوعيد بالقول ولذا قال في الدرر اعلم من اللفظ وعمل سائر الجوارح
(قوله في المحل) اى المكروه بفتح الراء ح (قوله يصير) اى المحل وضمي به للمعنى الذى هو
الحرف ح (قوله مدفوعا الى الفعل) اى بحيث يفوت رضاه به وان لم يبلغ حد الجبر
بحيث يفسد الاختيار فيشمل القسمين كما يظهر قريبا (قوله وهو نوعان) اى الاكراه وكل
منهما معدوم للرضا لكن الماجي وهو الكامل يوجب الاجاء ويفسد الاختيار فتفى الرضا اعلم
من افساد الاختيار والرضا بازاء الكراهة والاختيار بازاء الجبر ففي الاكراه محبس او ضرب
لاشك في وجود الكراهة وعدم الرضا وان تحقق الاختيار الصحيح اذ فساداه انما هو
بالتخويف بانالاف النفس أو العضو وحكمه اذا حصل بملجى ان ينقل الفعل الى الحامل فيما
يصلح ان يكون المكروه آله للحامل كأنه فعله بنفسه كاتلاف النفس والمال وما لا يصلح ان
يكون آله اقصر على المكروه كأنه فعله بأختياره مثل الاقوال والاكل لان الانسان لا يتكلم
باسان غيره ولا يأكل بضم غيره فلا يضاف الى غير المتكلم والآكل الا اذا كافيه اتلاف
فيضاف اليه من حيث الاتلاف اصطلاحية المكروه آله للحامل فيه فاذا اكراهه على العنق يقع
كأنه اوقعه بأختياره حتى يكون الولاءه ويضاف الى الحامل من حيث الاتلاف فيرجع عليه
بقيته وتامة في التبيين (قوله او عضو) كذا بعض العضو كاتمة شر نبالية (قوله او ضرب
ميرح) اى موقع في برح فل في التاموس البرح الشدة والشر اه وعبر في الشر نبالية
عن البرهان بقوله او ضرب يخاف منه على نفسه او عضو من اعضائه (قوله والا فافاقص)
كالتخويف بالجلوس والتقيد والضرب اليسير اتقاني (قوله سلطانا اولسا) هذا عندها
وعند ابى حنيفة لا يتحقق الا من السلطان لان القدرة لا تكون بلا منعة والمنعة للسلطان
قالوا هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان لان في زمانه لم يكن لغير السلطان
من القوة ما يتحقق به الاكراه فاجاب ببناء على ما شاهد وفي زمانهما ظهر الفساد وصار الامر الى
كل مغتلب فيتحقق الاكراه من الكل والفتوى على قولهما كذا في الخلاصة درر والصل
السارق وفسره القهيستانى بالظالم المغتلب غير السلطان قال وانما ذكره بلفظ اللص تبركا
بعبارة محمد ولذا سعى به بعض حساده الى الخليفة وقال سمالك في كتابه لفسا وتامة فيه
(قوله او نحوه) لا يحتاج اليه بناء على ما ذكرناه عن القهيستانى (قوله في الحال) كذا

كتاب الاكراه

(هو) لغة حمل الانسان
على شئ يكرهه وشرا
(فعل يوجد من المكروه
فيحدث في المحل معنى
يصير به مدفوعا الى الفعل
الذى طلب منه) وهو
نوعان تام وهو الماجي
بتلف نفس او عضو
او ضرب ميرح والا فافاقص
وهو غير الماجي (فشرطه)
اربعة امور (قدرة المكروه
على ايقاع ما هدده ساطانا
اولسا) او نحوه (و)
الثاني (خوف المكروه)
بالتفتح (ايقاعه) او ايقاع
ما هدده (في الحال) بزيادة
ظنه

ليصير ملجأ (د) الثالث (كون الشيء المكروه به متلفاً نفساً او **عصراً** او وجباً غايماً لم الرضا) وهذا

أدنى مراتب وهو يختلف باختلاف الأشخاص فان الأشراف يعمون بكلام خشن والادافل ربما لا يعمون الا بالضرب المرح ابن كال (و) الرابع (كون المكروه متمتعاً عما أكره عليه قبله) اما (لحقه) كبيع ماله (وخلق) شخص (آخر) كاتلاف مال الغير (وخلق الشرع) كشراب الخمر والزنا (فلو أكره بقتل او ضرب شديد) متلف لا بسوط واسوطين الاعلى المذكور والعين بزازية (او حبس) او قيد مد يدين بخلاف حبس يوم او قيده او ضرب غير شديد الا الذي جاهد در (حتى باع واشترى او اقرا أو أجز فسخ) ماعقد ولا يبطل حق الفسخ بموت احدها ولا بموت المشتري ولا بالزيادة المتصلة وتضمن بالتعدي وسيجيء انه يسترد وان تداولته الايدي (او امضى) لان الأكره المسجى وغير الملجى

• مطلب •

بيع المكروه فاسد وزوائده مضمونة بالتعدي

في الشرعية عن البرهان والظاهر انه اتفاق اذ لو توعدت بمتلف بعد مدة وغاب على ظنه ايقاعه به صار ملجأ تأمل لكن سيد كرا الشارح آخره انه انما يسمعه مادام حاضراً عنده المكروه والا لم يلج تأمل **(قوله يصير ملجأ)** هذه الشروط لمطابق الاكراه لا للملجى فقط فلما نسب قول الدرر ليصير محمولاً على ما دعى اليه من الفعل وقدمنا ان المراد بالملج ما يفوت به الرضا فيشمل النوعين **(قوله متافقاً نفساً)** اى حقيقة أو حكمية كتلف كل المال فانه شقيق الروح كافي الزاهدى قيساتى وتقيده بكل المال يخالف لما يشير اليه الشارح آخره عن القنية كاستينته ان شاء الله تعالى **(قوله بعدم الرضا)** اى مع بقاء الاختيار الصحيح والا فلا كراه بمتلف بعدم الرضا ايضا ولكنه يفسد الاختيار كاقدمناه **(قوله اما لحقه)** اى ما أن يكون امتناعه عما أكره عليه لكونه خالص حقه كأكراهه على اتلاف ماله ولو بعوض كيبه وبأنى الاكراه في ذلك بغير الملجى بخلاف القسمين بعده كما بنى **(قوله متافق)** في ان التصرفات الآتية من البيع ونحوه تحقق فيها الاكراه ولو بغير ملجى كما مر ويحى لتفويت الرضا والمتلف من الملجى ولا يتوقف فوات الرضا عليه ولذا قال فيما يحى بخلاف حبس يوم الخ لانه لا يعدم الرضا **(قوله الا على المذاكير والعين)** لانه يفتنى منه الثالث **(قوله او حبس)** اى حبس نفسه قال الزيلعي والاكراه بحبس الوالدين والاولاد لا يعدم اكراهها لانه ليس بملجى ولا يعدم الرضا بخلاف حبس نفسه اه لكن في الشرعية لا يعدم المسبوط انه قياس وفي الاستحسان حبس الاب اكراه وذكر الطورى ان المعتمد انه لا يفرق بين حبس الوالدين والولد في وجه الاستحسان زاد القهستانى او غيرهم من ذى رحم محرم وعزاه للمبسوط **(قوله بخلاف حبس يوم او قيده)** فيه اشارة الى ان الحبس المديد مازاد على يوم وكذا يستفاد من العيني والزيلعي ط وفي الحائنة اما الضرب بسوط واحد او حبس يوم او قيد يوم لا يكون اكراهها في الاقرار بألف اه وظاهره انه يكون اكراهها في المال القليل **(قوله الا الذي جاءه)** لان ضرره اشد من ضرر الضرب الشديد فيفوت به الرضا زيلعي وفي مختارات النوازل اولدى ضعف **(قوله فسخ ماعقد)** لا يشمل الاقرار فهو مجاز او اكتفاء كانه عليه القهستانى **(قوله ولا يبطل الى قوله او امضى)** مأخوذ من حاشية شيخه على المنع وقال بعد قوله ويضمن بالتعدي تأمل فيشير الى انه ذكره تفقها وهو تفقحه حسن لانهم صرحوا بان بيع المكروه فاسد الا في اربع صور تأتى متا وقال في جامع النصارين زوائد المبيع فاسد او منفصلة متولدة تضمن بالتعدي لا بدونه ولو هلك المبيع فللبائع اخذ الزوائد وقيمة المبيع ولو منفصلة غير متولدة له اخذ المبيع مع هذه الزوائد ولا تعيبه ولو هلك في يد المشتري لم يضمن ولو اهلكها ضمن عندها لا عنده ولو هلك المبيع لا الزوائد فهي للمشتري بخلاف المتولدة ويضمن قيمة المبيع فقط اه **(قوله بموت احدها)** اى المكروه والمكروه فيقوم ورنه كل مقامه كورثة المشتري **(قوله ولا بالزيادة المتصلة)** سواء كانت متولدة كأمرة اولاد كالأرض وكذا المتصلة المتولدة كالسمن واما غير المتولدة كصنم خياطة ولتسويق فتمنع الاسترداد الا برضا المشتري كذا ذكروا في البيع الفاسد وفي البحر متى فعل المشتري في البيع يعنى فاسدا فعلا ينقطع به حق المالك في الغصب ينقطع به حق المالك في الاسترداد كما اذا كان خطئة فطعنها **(قوله وسيجيء)** اى

قريباً (قوله بعدمان الرضا) قال ابن الكمال في هامش شرحه خطأ صدر الشريعة في
تخصيصه اعدام الرضا بغير المألجى اهـ (قوله) فلذا صار له حق الفسخ والامضاء) أى لفقد
شرط الصحة وهو الرضا فيتجبر فان اعتبار هذا الشرط ليس لحق التغير بل لحقه ولهذا اختلف
سائر البيوع الفاسدة فان الفسخ فيها واجب عند فقد شرط الصحة لان الفساد فيها لحق
الشرع وقد صرحوا بأن بيع المكره يشبه الموقوف ويشبه الفاسد ففهم (قوله) نعم ان تلك
العقود نافذة عندنا) أى عند أئمتنا الثلاثة وليس بموقوفة (قوله) وحينئذ) أى حين
اذ قلنا انها نافذة غير موقوفة تقيد الملك بالقبض اى يثبت بالبيع او بالشراء مكرها الملك
للمشتري لكونه فاسدا كسائر البياعات الفاسدة وقال زفر لا يثبت به الملك لانه بيع موقوف
وليس بفاسد كالموابع بشرط الخيار وسلمه زيلعى قل ابن الكمال فن قال ان الاكراه يمنع
النفاذ فقد ضل عن سبيل السداد وكتب في هامشه هذا من المواضع التى اخطأ فيها صدر
الشريعة وكأنه غافل عن ان النافذ يقابل الموقوف فبالا يكون نافذاً يكون موقوفاً فينطبق
مذكروه على قول زفر اهـ وسنذكر جوابه قريباً (قوله) وكذا كل تصرف لا يمكن نقضه
كالتدبير والاستيلاء والطلاق فلا يصح بيعه وهبه وتصدقه ونحوها مما يمكن نقضه فهستأنى
(قوله) فان قبض الخ) فترجع على ما فهم من التخيير السابق وهو ان تمام البيع بانقلابه
صححاً موقوف على اجازته بناء على ان الفساد كان لحقه لا لحق الشرع فكأنه يقول لما
توقف انقلابه صححاً على رضا البائع واجازته فقبضه الثمن او تسليمه المبيع طوعاً يقبل
صححاً لالتها على الرضا والاجازة ابن كمال (قوله) لو سلم المبيع) قيد بالمبيع للاحتراز عن
الهيئة فاذا اكراه عليها لم يذ كر الدفع فهو بدفع يكون باطلاً لان مقصود المكره الاستحقاق
لا مجرد الاظن وذلك في الهيئة بالدفع وفي البيع بالعقد فدخل الدفع في الاكراه على الهيئة دون
البيع هداية وقيدة في البرازية بمحضور المكره فقال الاكراه على الهيئة اكراه على
التسليم اذا كان المكره وقت التسليم حاضراً والاقياساً واستحساناً اهـ واراد بقوله باطلاً
الفاسد لانه يملك فالسا بالقبض اتقانى (قوله) نفذ) لوجود الرضا (قوله) لما مر) تعليلاً
تفسير النفاذ للزوم ومقتضاه ان النفاذ والزم متغيران فبراد النفاذ الانعقاد وبالزوم
الصحة فيبيع المكره نافذاً أى منفذاً لصدوره من اهله في محله والمعقد منه صحيح ومنه فاسد
وهذا العقد فاسدان من شروط الصحة الرضا وهو فاسد فاسد فاذا وجد صح وزم هذا
موافق لما مر ان النافذ مقابل للموقوف فان الموقوف كافي بيوع البحر مالا يحكم له ظاهره اى
لا يفيد حكمه قبل وجود ما توقف عليه وهذا يفيد حكمه وهو الملك قبل الرضا لكن بشرط
القبض كافي سائر البيوع الفاسدة وهذا ما عندنا كما صرحوا به قاطبة خلافاً لزفر فظهر بهذا
التقرير ان الزوم امروراء النفاذ كما حققه ابن الكمال حيث نقل عن شرح الطحاوى انه
اذا تداولته الايدى فله فسخ العقود كلها وايا اجازة جازت كلها الا انها كانت نافذة الا انه كان له
الفسخ لعدم الرضا اهـ فهذا صريح في أن النفاذ كان موجوداً قبل الرضا وان الموقوف على
الرضا أمر آخر وهو لزومها ومحتها فتبين ان تفسير قوله نفذ يلزم وبالجملة فالرضا بشرط الزوم
لانفاذ ولكن هذا مخالف لما في كتب الاصول كائنه ضييع والتلويح والتقرير وشرح

بعدمان الرضا والرضا
شرط لصحة هذه العقود
وكذا صحة الاقرار فاذا
صار له حق الفسخ
والامضاء نعم ان تلك
نافذة عندنا (و) حينئذ
(تمك) المشتري ان قبض
فيصح اعتاقه) وكذا كل
تصرف لا يمكن نقضه
(ولزمه قيمته) وقت
الاعتاق ولو معسر ازا هدى
لانافه بعقد فسد (فان
قبض ثمنه او سلم) المبيع
(طوعاً) قيد بالذكورين
(نفذ) يعنى لزم لما مر
ان عقود المكره نافذة
عندنا والمعاق على الرضا
والاجازة لزومه لانفاذه
اذ الزوم امروراء النفاذ
كما حققه ابن الكمال

فان **بطل** ان ما لا يصح مع الهزل ينقد فاسدا فله ابطاله وما يصح يصح فيضمن الحامل كاسجى (وان قبض) الثمن (مكرها لا يلزم) (ورده) ولم يضمن ان هلك الثمن لانه امانة ذرة (ان يق) في يده لفساد المقصد (لكنه يخالف البيع الفاسد في اربع صور يجوز بالاجازة) القولية والغالية (و) الثانى انه (ينقض تصرف المشتري منه) وان تداولته الايدي (و) الثالث (تعتبر القيمة وقت الاعتق دون وقت القبض) (والرابع) الثمن بائنا امانة في يد المكره) لاخذها باذن المشتري فلا ضمان بالاعتق بخلافها في الفاسد بزانية (امر السلطان اكراه وان لم يوعده وامر غيره لا الا ان يعلم انما هو بدلالة الحال انه مورثه انه لو لم يقتل امره يقتله او يقطع يده او يضربه ضربا يخاف على نفسه او تلف عضوه) مئة المتقى وبه يفى وفى الغزالية الزوج سلطان زوجته فيحقق منه الاكراه

التحرير وشروح النار حيث قالوا ان بيع المكره ينقد فاسدا لعدم الرضا الذى هو شرط النفاذ ولو اجاز به بعد زوال الاكراه صريحنا او دلالة بقض الثمن او تسليم المبيع طوعا صحت الرضا والنفساد كان لمعنى وقد زال اه وهذا موافق لما قاله المصنف ولقول صدر الشريعة ان الاكراه يمنع النفاذ والمراد في كلامهم بالنفاذ لزوم فهم بمعنى واحد وهو الصحة وبه يحصل التوفيق بينه وبين ما فى شرح الطحاوى وظهر به ان تعبير المصنف بقوله نفذ كالوقاية والدرر لا اعتراض عليه واللموم لموافقة الكلام القوم واندفع تشنيع ابن الكمال النار على صدر الشريعة بالكلمات الغلطية والله تعالى الموفق لارب سواه (قوله ان ما لا يصح مع الهزل) كالبيع والشرء (قوله وما يصح) اى مع الهزل وهو ما يستوى فيه الجلد والهزل كالطلاق والعاق (قوله يجوز بالاجازة) اى ينقلب صحيحا بها بخلاف غيره من البيوع الفاسدة كبيع درهم بدرهمين مثلا لا يجوز وان اجازاه لان الفساد فيه لحق الشرع (قوله والغالية) كقبض الثمن وتسليم المبيع طوعا (قوله المشتري منه) اى من البائع المكره (قوله وان تداولته الايدي) لان الاسترداد فيه لحقه لا لحق الشرع (قوله وقت الاعتاق دون وقت القبض) يخالف لما فى البرازية حيث قل ان احتمل القبض فنقضه والا يضمن بضمن المكره قيمته يوم التسليم الى المشتري وان شاء ضمن المشتري يوم قبضه او يوم احدث فيه تصرفا لا يضمن القبض لانه اتلف به حق الاسترداد بخلاف المشتري شراء فاسدا حيث لا يضمنه يوم الاحداث بل يوم قبضه اه ومثله فى غاية البيان فكان عليه ان يقول له تضمنين القيمة يوم الاعتاق او القبض (قوله الثمن) اى فيما اذا كان المكره هو البائع وقوله والثمن اى فيما اذا كان هو المشتري (قوله امانة في يد المكره) وهو البائع فى الاول والمشتري فى الثانى (قوله لاخذها باذن المشتري) اى او البائع (قوله بخلافها) اى الصور الاربع ح = (تأني) * اكراها على بيع العبد وشرائه وعلى التقاض فهلاك الثمن والعبد ضمنهما المكره لهما فان اراد احدهما تضمين صاحبه سئل كل عما قبض فان قال كل قبضت على البيع الذى اكراها عليه ليكون لى فاليبيع جائز ولا ضمان على المكره وان قال قبضته مكرها لأرده على صاحبه واخذ منه ما عطيته وحالف كل لصاحبه على ذلك لم يضمن احدهما الآخر وان نكل احدهما فان كان المشتري ضمن البائع الماشاء فان ضمن المكره قيمته رجع بها على المشتري وان ضمنها المشتري لم يرجع على المكره بها ولا على البائع بالثمن وان كان الناكل البائع فان شاء المشتري ضمن المكره الثمن ورجعه على البائع وان شاء ضمنه البائع ولم يرجع به على المكره اه ما خصنا من الهندية عن المبسوط (قوله يقتله الخ) هذا فى الاكراه الملجئ كامر (قوله او تلف عضوه) التلف مخاف منه لا مخاف عليه فلا صوب حذف تلف او الاتيان به على صيغة المضارع (قوله وبه يفى) اى بانه يتحقق الاكراه بما ذكره من غير السلطان (قوله الزوج سلطان زوجته) يعنى ان قدر على الايقاع كاسياني ح قال فى البرازية وسوق للفظ يدل على انه على الوقوف وعند اتانى لومحو السيف فاكراه وعند محمد ان خلاها فى موضع لا تمنع منه فيكسل سلطان اه فالت ظاهر قولهم سلطان زوجته اى يتحقق بمجرد الامر حيث خافت منه الضرر

(أكره المحرم على قتل صيد
فأبى حتى قتل كان مأجوراً)
عند الله تعالى أشبه (ولو
أكره البائع) على البيع
(لا المشتري وهلك المبيع
في يده ضمن قيمته للبائع)
بقضه بعقد فاسد (و)
البائع المكره (له ان يضمن
أشياءه) من المكره بالكسر
والمشتري (فأن ضمن
المكره رجع على المشتري
بقيته وان ضمن المشتري
نقد) يعني جاز لما سر (كل
شراء بعده ولا يستفد ماقبله)
لو ضمن المشتري الثاني
مثلاً لصبر ورته ملكه
فيجوز ما بعده لا ماقبله
فيرجع المشتري الضامن
بالتمن على بائه بخلاف
ما اذا أجاز الملك أحد
البياعات حيث يجوز الجميع
ويأخذ الثمن من المشتري
الاول لزوال المانع بالأجازة
(فان أكره على أكل ميتة
أودم أو لحم خنزير أو شرب
خمر بأكراه) غير ملجئ
(بجس أو ضرب أو قيد
لم يحل) اذا لا ضرورة
في أكره غير ملجئ نعم
لا يحد للشرب للشبهة (د)
ان أكره بتأجي (بقتل
أو قطع) عضو

ويدل عليه ما سبذ كره الشارح عن شرح المنظومة تأمل (قوله أكره المحرم) الاولى ذكرها
بعد مع مسائل الأكرام على العصبية (قوله كان مأجوراً) لانه من حقوقه تعالى نابت بنص
القرآن كآباً في كلام الشارح فان قتل الصيد فلا شيء عليه قياساً ولا على الأمر وفي الاستحسان
على القاتل الكفارة وان كانا محرّمين فعلى كل كفارة ولو توعده بالحبس وهما محرمان ففي
القياس تلزم الكفارة القاتل فقط وفي الاستحسان على كل الجزاء ولو حلالين في الحرم
فان توعده بالقتل فالكفارة على الأمر وان بالحبس فعلى القاتل خاصة هندية عن المبسوط
(قوله لا المشتري) فلو كان مكرهاً أيضاً فقد مر في قوله الثمن والتمن امانة وفي الثانية ولو كان
المشتري مكرهاً دون البائع فهلك عنده بلا تمديد ملك امانة اه وفي القهستاني عن الظهيرية
أكره البائع فقط لا يصح اعتاقه قبل القبض وفي عكسه نقد اعتاق كل قبله وان اعتاق ماقبله
فاعتق البائع اولى (قوله ضمن قيمته) لو قال ضمن بدله كان اولى لانه يشمل المثل والقياس
طوري (قوله بقضه بعقد فاسد) اي بسبب قبضه مختاراً على سبيل التملك بعقد فاسد
(قوله ان يضمن أشياءه) لان المكره كالغاصب والمشتري كغاصب الغاصب وان ضمن
المشتري لارجع على المكره زبلي (قوله رجع على المشتري بقيته) لانه بأداء الضمان
ملكه فقام مقام المالك المكره فيكون مالكا من وقت وجوب السبب بالاستناد زبلي
(قوله يعني جاز) المراد هنا بالجواز الصحة لا الحلال كاللا يخفى فافهم (قوله لما سر) من انه
نافذ قبل الاجازة والموقوف عليها الزموم بمعنى الصحة بناء على ما في شرح الطحاوي وقدمر
الكلام فيه (قوله كل شراء بعده) اي لو تعدد الشراء وكذا نفذ شراء المشتري من المكره
وهذه مسألة ذكرها الزبلي مستقلة موضوعها لو تداولته الايدي وما قبلها موضوعها في
مشتري واحد جمعهما المصنف في كلام واحد اختصاراً (قوله لو ضمن المشتري الثاني) مثلاً افاد
بقوله مثلاً ان له ان يضمن اي اشياء من المشتريين فأبهم ضمنه ملكه كما في التبيين (قوله أحد
البياعات) ولو العقد الأخير أبو السعود (قوله لزوال المانع بالأجازة) قال الزبلي لان
البيع كان موجوداً والمانع من النفوذ حقه وقد زال المانع بالأجازة فجاز الكل واما اذا
ضمنه فإنه لم يفسد حقه لان اخذ القيمة كاسترداد العين فتبطل البياعات التي قبله ولا يكون
اخذ الثمن استرداداً للبيع بل اجازة فافرة (قوله فان أكره على أكل ميتة الخ) الاكرام على
المعاصي انواع نوع يرضخ له فعله ويثاب على تركه كاجراء كلمة الكفر وشتم النبي صلى الله
عليه وسلم وترك الصلاة وكل ما ثبت بالكتاب وقسم يحرم فعله ويأثم بآتيانه كقتل مسلم أو قطع
عضوه أو ضربه ضرباً متلفاً أو شتمه وأذيته والزنا وقسم يباح فعله ويأثم بتركه كالخمر وما ذكر
معه طوري عن المبسوط وزاد في الثانية اربعاً وهو ما يكون الفعل وعدمه سواء كالاكرام
على اتلاف مال الغير لكنه يخالف لما سياتي كاستنبه عليه (قوله او شرب خمر) عبارة
ابن الكمال او شرب ده او خمر وكتب في هامشه الده من المشروب قال في المبسوط ذكر عن
مسروق قال من اضطر الى ميتة أو لحم خنزير أو دم ولم يأكل ولم يشرب مات دخل النار (قوله
بجس) قال بعض المشايخ ان محمد اجاب هكذا بناء على ما كان من الحبس في زمانه قالما الحبس
الذي احذروه اليوم في زماننا فانه يبيح تناول كافي غاية البيان شرعاً لا لية (قوله او ضرب)

الاعلى المذاكير والعين كاسر فانه يخاف منه التلف **(قوله)** او ضرب مبرح قدره بعضهم بأدنى الحد وهو اربعون سوطا ورد بأنه لا وجه للتقدير بالرأى والناس مختلفة فذهب من يموت بأدنى منه فلا طريق سوى الرجوع الى رأى المبلى كفى التبيين قال فى البزازية وبحسبى عن جلاد مصر انه يقتل الانسان بضربة واحدة بسوطه الذى علق عليه الكعب **(قوله)** حل الفعل لان هذه الاشياء مستثناة عن الحرمة فى حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة حل ابن كمال **(قوله)** انهم لان اهلاك النفس او العضو بالامتناع عن المباح حرام ذيل **(قوله)** الا اذا اراد معاقبة الكفار لم يعز الشارح هذا لحد وقد راجعت كتب كثيرة من كتب الفروع والاصول فلم اجده والله تعالى اعلم ثم رأيت بعد حين والله تعالى الحمد فى كتاب مختارات النوازل لصاحب الهداية **(قوله)** فى اول الاسلام اى فى عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اتقانى يعنى قبل انتشار الاحكام وليس المراد اول اسلام الخطاب لما قالوا تجنب الاحكام بالعلم بالوجوب او الكون فى دارنا وعليه فمن اسلم فى دارنا يجب عليه قضاء ما ترك من نحو صوم وصلاة قبل تعلمه وان كان جهله عذرا فى رفع الائم فافهم **(قوله)** او فى دار الحرب اى فى حق من اسلم من اهلها فيها **(قوله)** كفى بالخمصة اى الجماعة الشديدة فانه ان صبر اثم وهذا يشير الى ان قوله تعالى * الا ما اضطررتم اليه * يشمل الاكراه الماجئ لانه من الضرورة وان خص بالخمصة فلا اكراه ثابت بدلالة النص كما بيناه فى حاشيتنا على شرح المنار للشارح **(قوله)** مجمع وقدورى اى ذكر مسئلة السب فى المجمع ومختصر القدورى فافهم **(قوله)** بقطع او قتل اى بما يخشى منه التلف **(قوله)** ويورى التورية ان يظهر خلاف ما مضى فى قلبه اتقانى قال فى العناية فجاز ان يراد بها هنا اطمان القلب وان يراد الايمان بلفظ يحتمل معنيين اه وفيه انه قد بكره على السجود للصم او الصليب واللفظ فالظاهر انه اخبار خلاف ما ظهر من قول او فعل لانها بمعنى الاخفاء فعى من عمل القلب تأمل **(قوله)** نعم ان ورى لا يكفر كاذبا اكرهه على السجود للصليب اوسب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ففعل وقال نوبت به الصلاة لله تعالى ومحمد آخر غير النبي **(قوله)** وبانت امرأته قضاء لادبانية لان اقراره طائع باتيان ما لم يكره عليه وحكم هذا الطائع ما ذكرنا هداية **(قوله)** وان خطر بباله التورية الخ اى ان خطر بباله الصلاة لله وسب غير النبي ولم يور كفر لانه امكنه دفع ما اكرهه عليه عن نفسه ووجد مخرجا عما ابتلى به ثم تارك ما خطر على باله وشتم محمد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان كافرا وان وافق المكره فيها اكرهه لانه وافقه بعد ما وجد مخرجا عما ابتلى فكان غير مضطر قال فى المبسوط وهذه المسئلة تدل على ان السجود لغبر الله تعالى على وجه التعظيم كفر كفاية وبقي قسم ثالث قال فى الكفاية وان لم يحظر بباله شئ وصلى للصليب اوسب محمدا صلى الله عليه وسلم وقلبه مطمئن بالايمان لم تبين منكوحته لا قضاء ولا ديانة لانه فعل مكرها لانه تعين ما اكرهه عليه ولم يمكنه دفعه عن نفسه اذ لم يحظر بباله غيره اه وظهر من هذا ان التورية انما تلزم عند خطورها فاذا خطرت لزمته وبقي مؤمنا ديانة وظهر ان التورية ليست الاطمئنان لفقدتها فى الثالث مع وجوده فيه خلافا لما قدمناه عن العناية واعلم ان هذا الثالث هو المراد بقول المصنف الآتى ولارادته فلا تبين زوجته كاصرح به الزيلعي فلا ينابى ما هنا كاخفى على الشارح

او ضرب مبرح ابن كمال
(حل) الفعل بل فرض
(فان صبر فقتل اثم)
الا اذا اراد معاقبة الكفار
فلا بأس به وكذا لو لم يعلم
الاباحة بالاكراه لا باثم
لخفائه فيعذر بالجهل
كالجهل بالخطاب فى اول
الاسلام او فى دار الحرب
(كافى الخمصة) كاقدمناه
فى الحج (و) ان اكرهه (على
الكفر) بالله تعالى اوسب
النبي صلى الله عليه وسلم
مجمع وقدورى (بقطع او
قتل رخص له ان يظهر
ما امر به) على لسانه
ويورى (وقلبه مطمئن
بالايمان) نعم ان ورى
لا يكفر وبانت امرأته
قضاء لادبانية وان خطر
بباله التورية ولم يور كفر
وبانت ديانة وقضاء

كبابي **(قوله)** نوازل و جلالية الاقرب عزوه الى الهداية فانها من المشاهير المتداولة **(قوله)**
ويؤجر لوصبر اي يؤجر اجر الشهداء لما روى ان خبيبا وعمارا ابتليا بذلك فصبر خبيب حتى
قتل فسماه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سيد الشهداء وظهر عمار وكان قلبه مطمئنا بالايان
فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان عادوا فعدائ ان عاد الكفار الى الاكراه فعدت الى
مثل ما ثبت به او الامن اجراء كلمة الكفر على اللسان وقلبك مطمئن بالايان ابن كمال وقصتهما
شهيرة **(قوله)** لتترك الاجراء المحرم اتى بلفظ المحرم ليفيد الفرق بينه وبين ما قبله فان ذلك
زال حرمته فلذا ياتم لوصبر فان قيل كما استثنى حالة الضرورة في الميتة استثنى حالة الاكراه
هنا قلنا تمت استثنى من الحرمة فكان اباحة فليكن رخصة وهنا من الغضب فينتفي الغضب في
المستثنى ولا يلزم من انتفاء انتفاء الحرمة فكان رخصة وذكر في الكشف من كفر بالله
شرط مبتدأ وجواب محذوف لان جواب من شرح دال عليه كانه قيل من كفر بالله فعليه
غضب الا من اكره فليس عليه غضب ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليه غضب من الله
كفاية **(قوله)** كآفساد صوم اي من مقبح صحيح بالغ فلو مسافرا او مريضا يخاف على نفسه فلم
يأكل ولم يشرب وعلم ان ذلك يسهل يكون آتيا كافي غاية البيان **(قوله)** وصلاة عبارة غاية
البيان وكذلك المكروه على ترك الصلاة المكتوبة في الوقت اذا صبر حتى قتل وهو يعلم ان ذلك
يسهله كان مأجورا اه وهذا ظاهر اما افسادها فقد ذكرنا جواز قطعها لدرهم ولو لغيره
تأمل وقد يجاب بان الكلام في الاجر على الصبر لاخذ العزيمة وان جاز الاخذ بالرخصة
(قوله) وقتل صيد حرم باضافة صيد الى حرم وقوله اوفى احرام عطف على حرم وقدمنا عن
التهنية الكلام عليه **(قوله)** وكل ما ثبت فرضيته بالكتاب زاد الاتفاق ولم يرد نص باباحته
حالة الضرورة وفيه انه ورد النص باباحة ترك الصوم لاقل من الضرورة وهو السفر فينبغي
ان ياتم لوصبر الا ان يقال الكلام في الافساد بعد الشروع والوارد اباحته الافطار قبله تأمل
وفي غاية البيان اضطر الى الميتة وهو محرم وقدر على صيد لا يقتله ويأكل الميتة **(قوله)** يعني
بغير الملجي اشار بهذه العناية الى ان القتل والقطع ليسا قيدا بل ما كان ملجأ فهو في
حكمهما كالضرب على العين والذكر وحبس هذا الزمان كما قاله بعض اهل بلخ والتهديد
بأخذ كل المال كما بحثه القهستاني ط وقدما انه نقله عن الزاهدي لانه بحث منه **(قوله)**
اذا التكلّم بكلمة الكفر لايجل ايدا هذا اما يصلح علة لقوله سابقا لترك الاجراء المحرم
فالاولى ذكر ذلك بلفظه ط **(قوله)** ويؤجر لوصبر لاخذ بالعزيمة لان اخذ مال الغير من
المظالم وحرمة الظلم لا تنكشف ولا تنبأ بحال الكفر اتفاق وفيه اشارة الى ان ترك الانلاف
افضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير اشد حرمة من شرب الخمر كما في القهستاني عن الكرمان
وقدما عن الحائفة ان الفعل والترك سواء وفي الحائفة اضطر حال الحمصة واراد اخذ مال
الغير فتمه صاحبه ولم يأخذ حتى مات ياتم اه ونقل الاتفاق انهم فرقوا بينها وبين الاكراه
وان الفقيه الهاشمي الحافظ كان يقول لافرق بين المسئلتين بتأويل ما في الحمصة على ما
اذا كان صاحبه يعطيه بالقيمة فلم يأخذ حتى مات ياتم وكذا في الاكراه لو كان رب المال يعطيه
بالقيمة ياتم **(قوله)** كآلة وذلك (٢) لان فعل المكروه آلة للمكروه ينقل الى المكروه والانلاف

نوازل و جلالية (ويؤجر
لوصبر) لتترك الاجراء
المحرم ومثله سائر حقوقه
تعالى كآفساد صوم وصلاة
وقتل صيد حرم وكل
ما ثبت فرضيته بالكتاب
اختيار (ولم يرخص)
الاجراء (بغيرها) بغير
القطع والقتل يعني بغير
الملجي ان كآلة اذا التكلّم
بكلمة الكفر لايجل ايدا
(ورخص له اتلاف مال
مسلم) او ذمى اختيار (قتل
او قطع) ويؤجر لوصبر
ابن ملك (وضمن رب
المال المكر) بالكسر
لان المكروه بالفتح كآلة
(لا يرخص) (قتله)

(٢) قوله لان فعل المكروه
آلة الخ الذي في خطه لان
فعل المكروه فيما يصلح آلة
الخ وهو الملامم لقوله بعد
بخلاف ما لا يصلح آلة الخ
الا ان لفظ فيما يصلح اشبه
بضروب عليه فاجمع

ا ه مصححه

من هذا القبيل بأن يأخذ على مال الغير فيقتله فصار كأن المكره بأمره بنفسه فلهزم الضمان بخلاف ما لا يصلح آلة كالأكل والوطء والتكلم ولذا لو أكره على الاعتاق ضمن المكره لأن المكره في حق الاتلاف يصلح آلة لكن الولاء للمكره لأنه لا يصلح آلة في حق التكلم اتقاني وفي الشرع بلالية عن السراج حتى لو حمله مجوسى على ذبح شاة الغير لا يحل أكلها اه وسأنى خلافه (قوله اوسه) مخالف لما في القهستاني عن المضمرات من أنه بالملجى يرخص شتم المسلم وأنه لو أكره على الافتراء على مسلم يرحى أن يسعه كافي الطهيرية اه وقال في التارخانية الأثرى انه لو أكره بمتلف أن يفتري على الله تعالى كان في سعة فهنا أولى الإانة علق الإباحة بالرجاء وفي الافتراء على الله لم يعلق لأنها هناك ثابتة بالنص وهنا ثبت دلالة قال محمد عقيب هذه المسئلة الأثرى انه لو أكره بوعيد تلف على شتم محمد صلى الله عليه وسلم كان في سعة أن شاء الله تعالى وطريقه ما قلنا ولو صرح حتى قتل كان مأجورا وكان افضل اه (قوله اوقطع عضوه) أى ولو أذن له المقطوع غير مكره فان قطع فهو آثم ولا ضمان على القاطع ولا على المكره ولو أكره على القتل فاذن له فقتله آثم والدية في مال الأمر تارخانية لكن في الحانية قال له السلطان أقطع يد فلان والا لا تقتلك وسعه أن يقع وعلى الأمر القصاص عندها ولا رواية عن أبي يوسف أنه ثم رأيت الطورى وفق بأنه أن أكره على القطع باغلتظ منه وسعه أن يقطع أو يبدونه فلا تأمل وأنى بضمير الغيبة العائد على غيره لما في النهاية ! كره بالقتل على قطع بد نفسه وسعه ذلك وعلى المكره القود ولو على قتل نفسه فقتل فلا شئ على المكره اه وفي المجمع أكره على قطع يده أى يد الغير ففعل ثم قطع رجله طوعا فأتى بوجوب أبو يوسف الدية في ماليهما وأوجب القصاص عليهما (قوله ويقاد في العمد المكره فقط) يعنى أنه لا يباح الأقدام على القتل بالملجى ولو قتل آثم ويقتص الحامل ويحرم الميراث ولو بالغا ٢ ويقتص المكره من الحامل ويرثهما شرع بلالية (قوله خلافا لما في النهاية) من قوله سواء كان الأمر بالغا أو لا غافلا أو معنوها فالقود على الأمر وعزاء للمبسوط ورده في العناية تبع الشيخ الكاكي صاحب المعراج نقلا عن شيخه علاء الدين عبدالعزيز بأن عبارة المبسوط سواء كان المكره الخ وهو بفتح الراء فتوهم أنه بالكسر فعبر بالآمر وهو سهو يؤيده ما قال أبو اليسر في مبسوطه ولو كان المكره الأمر صبيا أو مجنونا لم يجب القصاص على أحد لأن القاتل في الحقيقة هذا الصبي أو المجنون وهو ليس بأهل لوجوب العقوبة عليه أقول ولم يذكر الشراح حكم الدية في هذه الصورة وفي الحانية تجب على عاقلة المكره أى بالكسر في ثلاث سنين (قوله لأن القاتل كالألة) أى فيها يصلح آلة وهو الاتلاف بخلاف الاتم لأنه بالجناية على دينه ولا يقدر أحدان يجنى على دين غيره وكذا لو أكره مسلم مجوسيا على ذبح شاة فإنه ينقل الفعل إلى المسلم الأمر في حق الاتلاف فيجب عليه الضمان ولا يقل في حق الحل في الذبح في الدين وبالعكس يحصل زيل على مثله في المعراج فافى الشرع بلالية من عكسه الحكم سهو في النقل (قوله ونفاه أبو يوسف عنهما) لكن أوجب الدية على الأمر في ثلاث سنين حانية (قوله للشبهة) أى شبهة العدم فإن أحدهما قاتل حقيقة لأحكما والآخر بالعكس وتال زفير يقاد الفاعل لأنه المباشر (قوله ولو أكره) أى يملجى ويدل عليه ما يجى (قوله بضياعا) لأن ولد الزنا هالك حكما

اوسه او قطع عضوه
او لا يستباح بحال اختيار
(ويقاد في) القتل (العمد
المكره) بالكسر لو مكفا
على ما في المبسوط خلافا
لما في النهاية (فقط) لأن
القاتل كالألة وأوجه
الشافعى عليهما ونفاه
أبو يوسف عنهما للشبهة
(ولو أكره على الزنا
لا يرخص له) لأن فيه قتله
أنفس بضياعا لكنه
لا يجحد استحسانا

قوله ويقتص الحامل هكذا
نخطه ولعله سقط من قلمه
كلمة من والأصل من الحامل
تأمل اه مصححه

٢ قوله ويقتص المكره من
الحامل صورته أكرهه رجل
إخاه على قتل ابن الأخ
فقتل المكره ابنه يقتص
من الحامل ويرث المكره
ابنه والحامل وإن كان
قتهما من جهته تأمل
نه

لعدم من يريه فلا يستباح بضرورة ما كافتل درر (قوله بل يغرم المهر) ولا يرجع على المكره بشئ لان منفعة الوطء حصلت للزاني كالوأكره على اكل طعام نفسه جائعاً تارخانية (قوله لانهما) اي المهر والحد لا يسقطان جميعاً في دار الاسلام (قوله لا يسقطع) اي عن الأم (قوله لكنه يسقط الحد في زناها) اي بغير المملجي لانه لما كان المملجي رخصة لها كان غيره شبهة لها (قوله لانه لما يكن المملجي رخصة له) تعليل لقوله لازماً واذالم رخص له بأنهم في الاقدام عليه واما المرأة هل تأثم ذكر شيخ الاسلام ان اكرهت على ان تمكن من نفسها فكنت تأثم وان لم تمكن وزنى بها فلا وهذا لو بمالجي والافعله الحد بلا خلاف لاعليها ولكنها تأثم هندية (قوله ظاهر تعباها) اي بأنه لا يرخص للرجل لان فيه قتل النفس وي رخص للمرأة لعداء قطع النسب منها (قوله ان حكم اللواط) اي من الفاعل والمفعول ولو برجل ط (قوله فترخص بالمالجي) في باب الاكراه من التفت لو أكره على الزنا أو اللواط لا يسمعه وان قتل اه فنع اللواطة مع انها لا تؤدي الى هلاك الولد ولا تصد الفراش اه سرى الدين وظاهر اطلاق التفت بيم الفاعل والمفعول ط وقد ذكر في التفت ايضاً عبارة التفت (قوله لانها لم تبسح بطريق ما) بخلاف الوطء في القبل فانه يستباح بعقد وبذلك فافهم (قوله ولكن قبحها عقلياً) لان فيها اذلالاً للمفعول وبأن العقل ذلك وقد انضم قبحها العقل الى قبحها طبعاً فانه محل نجاسة وفرت واخراج لاملح حرث وادخال وطهارة والى قبحها شرعاً ط (قوله وصح نكاحه) فلوأكره عليه بالزيادة بطلت الزيادة وأوجبها الطحاوي وقال يرجع بها على المكره بزانية (قوله ولو بالقول لا بالفعل) تبع ابن الكمال في ذكره ذلك هنا وصوابه ذكره بعد قوله ورجع بقيمة العبد لان الفرق بينهما في الرجوع وعدمه لافى جهة العتق وعبارة الاشياء سالمة من هذا الاشتباه حيث قال أكره على الاعتاق فله تضمين المكره الا اذا أكره على شراء من يمتق عليه بالمعين او بالقرابة اه وفي الزانية أكره على شراء ذى رحمه او من حلف بعتقه وقيمه الف على ان يشتري بعشرة آلاف فاشترى عتق ولزمه الف لعشرة لان الواجب فيه القيمة لا الف والى لا يرجع بشئ على المكره لانه دخل في ملكه قبل ما خرج اه (قوله ورجع بقيمة العبد) يعنى في صورة الاكراه على الاعتاق لانه صلح له آلة فيه من حيث الاتلاف فاضاف اليه ابن كمال والولاء للأمور المأمور عن الاتقاني ورجع بالقيمة عليه ولو معسراً لانه ضمان اتلاف ولا يرجع المكره على العبد بما ضمن لوجوبه عليه بفعله ولا سباعية على العبد وتامه في الزيلعي (قوله ونصف المسمى ان لم يطأ) لان ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع الفقرة من جهتها بمصبة كالارتداد وتقبل ابن الزوج وقد تأكد ذلك بالاطلاق فكان تقريراً للمال من هذا الوجه فيضاق تقريره الى المكره والتقرير كالإيجاب فكان متفاله فيرجع عليه وقد بالمسمى لانه ان لم يكن مسمى فيه رجع عليه بتألمه من المتعة ابن كمال وقيد بقوله ان لم يطأ لانه ان وطئ لا يرجع لان المهر تقررهنا بالدخول لا بالطلاق زيلعي والمراد بالوطء ما به الخلوة وفيه اشارة الى ان الحامل أجني فلو كان زوجة لم يكن لها شئ عليه وهذا اذا أكرهت بالمالجي واما بغيره فعليه نصف المهر كافي الظهيرية قسمتانى (قوله ونذره) اي بكل طاعة كالصوم والصدقة والعتق وغيرها لانه مما لا يحتمل الفسخ فلا يتأتى فيه انزال الاكراه

بل يغرم المهر ولو طامعة لانهما لا يسقطان جميعاً شرح وهبانية (وفي جانب المرأة برخص) لها الزنا (بالاكراه المملجي) لان نسب الولد لا يسقطع فلم يكون في معنى القتل من جانبها بخلاف الرجل (لا بغيره لكنه يسقط الحد في زناها لازماً) لانه لما لم يكن المملجي رخصة له لم يكن غير المملجي شبهة له (فرع) ظاهر تعليمهم ان حكم اللواط يحكم المرأة لعداء فترخص بالمالجي الا ان يفرق بكونها اشد حرمة من الزنا لانها لم تبسح بطريق ما لو تكون قبحها عقلياً ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح قاله المصنف (وصح نكاحه وطلأقه وعتقه) ولو بالقول لا بالفعل كشرائه قريبه ابن كمال (ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يطأ ونذره

فهستأى لانه من اللاتي هن لهن جدولا يرجع على المكره بما لزمه لانه لا مطالبة له في الدنيا فلا يطالب هو به فيها زبلي **(قوله)** وبينه وظهاره) اى العين على الطاعة او المعصية وذلك لان العين والظهار لا يعمل فيهما الا كراه لانهما لا يختلطان الفسخ فيستوى فيهما الحد والهزل زبلي **(قوله)** ورجعته) لانها استدامة النكاح فكانت ملحقه به زبلي **(قوله)** وابلاؤه وفيؤه فيه) لان الابلاء بين في الحال و طلاق في المال والى فيه كالرجعة في الاستدامة وتبانت بنضى اربعة اشهر ولم يكن دخل بهالزمه نصف المهر ولا يرجع على المكره لتمكنه من المتي في المدة وكذا الخلع لانه طلاق او يمين من جانب الزوج وكل ذلك لا يؤثر فيه الاكراه ثم ان كانت المرأة غير مكرهه لزمها البذل زبلي وفي البزاية اكرهت على ان قبلت من الزوج تطليقة بألف وقعت رجعية ولاشئ عليها **(قوله)** بقول او فعل) كذا قال ايضا في شرحه على الملتقى والذي في عامة الكتب كسروح الهداية وشروح الكنز والدرر والمنج تخصصه بالقول ولعل وجهه كون الكلام فيها لا يؤثر فيه الاكراه من الاقوال فليس التقيد احترازا لان الفعل اقوى من القول فاذا لم يحتمل القول الفسخ فالقول اولى وهكذا يقال

في الرجعة تشمل القول والفعل لكن الكلام في الاقوال تأمل **(قوله)** وما في الحاشية من التفصيل) من انه لو حريا يصح ولو ذميا فلا ومثله في جمع الفتاوى عن المبسوط وجعل المستأمن كالذمي وبين في المنج وجه الفرق بأن الزام الحرى بالاسلام ليس بأكره لانه لا ينجى بخلاف الذمي فانه لا يجبر عليه **(قوله)** والاستحسان تحته مطلقا) قال الرملى وقد علم ان العمل على جواب الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها فيكون الموعول عليه اه والفرق بينه وبين الكفر ان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه وهذا في الحكم وفيما بينه وبين الله تعالى لا يصير مسلما سائحا **(قوله)** وتوكيله بطلاق وعناق الخ) مقتضاة انه لو اكره على التوكيل بالنكاح يصح وينقذ ولكن لم أره منقولا كذا في حاشية ابى السعود على الاشياء عن حاشية الشيخ صالح ويخالفه ما في حاشية المنج للرملى حيث قال اقول لم يتعرض كغيره للنكاح ولم أر من صرح به والظاهر ان سكوتهم عنه لظهور انه لا استحسان فيه بل هو على القياس اه اقول علة الاستحسان تشمل جميع انواع الوكالة فانهم قالوا القياس ان لانصح الوكالة لانها تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالبائع وامثاله ووجه الاستحسان ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساد فكذا التوكيل ينقذ مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم يبطل نفذ تصرف الوكيل اه ثم رأيت الرملى نفسه ذكر في حاشيته على البحر في باب الطلاق الصريح ان الظاهر انه كاطلاق والعاق لتصرفهم بأن الثالث تصح مع الاكراه ثم ذكر ما قدمناه ثم قل فانظر الى علة الاستحسان في الطلاق تجددها في النكاح فيكون حكمهما واحدا تأمل اه ثم اعلم ان المكره يرجع على المكره استحسانا ولا ضمان على الوكيل ولو اكره بماجى على توكيل هذا ببيع عبده بألف وعلى الدفع اليه قباع الوكيل واخذ الثمن فهلك العبد عند المشتري وهو والوكيل طائمان ضمن أى الثلاثة شاء فان ضمن المشتري لا يرجع بالقيمة على احد بل بالثمن على الوكيل وان ضمن الوكيل رجع على المشتري بالقيمة وهو عليه بالثمن فيقتاصان ويترادان الفضل وان ضمن

وبينه وظهاره ورجعته وابلاؤه وفيؤه فيه) اى في الابلاء بقول او فعل (واسلامه) ولو ذميا كاهو اطلاق كثير من المشايخ وما في الحاشية من التفصيل فقياس والاستحسان تحته مطلقا فليحفظ (بلا قتل لو رجع) للشبهة كاهم في باب المرتد (وتوكيله بطلاق وعناق)

أقول لكن تأمل هذا مع ما يأتي عن الهندية فان الظاهر ان توكيله ببيع العبد لم يصح مع الاكراه ولذا كان له تضمين اى الثلاثة شاء وبعد ان يقال لا يصح بيع المكره ويصح توكيله بالبيع فعلم ان الاستحسان لا يجزى في جميع انواع الوكالة فهذا يؤيد ما يحته الرملى اولا لكن قد يقال ان الاستحسان انما هو في الوكالة على نحو الطلاق والعاق مما ليس من المعاولات المالية والحاصل ان المحل محتاج الى زيادة تحرير وهذا غاية ما وصل اليه فهما القاصر والله تعالى اعلم اه منه

المكره رجع على المشتري او على الوكيل ولو الاكراه بغير ملجئ لم يضمن المكره شيئا وانما للمولى تضمين الوكيل القيمة ويتقاسم مع المشتري بالثمن او تضمين المشتري ثم لا رجوع للمشتري على احدهما ملخصا من الهندية عن المحيط **(قوله)** وما في الاشياء من خلافه) وهو عدم الوقوع بإطلاق الوكيل واعتاقه **(قوله)** يصح مع الاكراه) اى فيها عدا مسئلة الوكالة لما علمت من خروجها عن القياس **(قوله)** لا يؤثر فيه الاكراه) اى من حيث منع الصحة لان الاكراه يفتقر الى رضا وفواته يؤثر في عدم لزوم وعدمه يمكن المكره من الفسخ فلا اكراه يمكن المكره من الفسخ بعد التحقيق فلا يمتثل الفسخ لا يعمل فيه الاكراه منج **(قوله)** وعديتها) صوابه عددناها لانه من العدلا من التعدية **(قوله)** نظما) هو لصاحب النهر وعبارته هناك نظم في النهر ما يصح مع الاكراه فقال

طلاق وايلاء ظهار ورجعة * نكاح مع استنلال عفو عن العمد
رضاع وايمان وفي * ونذر * قبول الابداع كذا الصلح عن عمد
طلاق على جعل يمين به أتت * كذا العتق والاسلام تدبير للعبد
واجاب احسان وعتق فهذه * تصح مع الاكراه عشرين في العد

اقول والتحقيق انها خمسة عشر للتداخل ولان قبول الابداع ليس منها كافي للنهر والمذكور منها في عامة الكتب عشرة نظمها ابن المهام بقوله

يصح مع الاكراه عتق ورجعة * نكاح وايلاء طلاق مفارق
وفي * ظهار واليمين ونذر * وعفو لقتل شاب منه مفارق
وزدت عليه الخمسة الباقية بقولي

رضاع وتدبير قبول اصلحه * كذلك ايلاد والاسلام فارق

(قوله) او ابرأؤه كفيله) وكذا قبول الكفالة على ما أفق به الحامدى وغيره وكذا قبول الحوالة على ما في حوالة البحر سأنحائي **(قوله)** لان البراءة لا تصح مع الهزل) لانها اقرار بفرار الذمة فيؤثر فيها الاكراه **(قوله)** لا تبطل شفته) فاذا زال الاكراه فان طلب عند ذلك والابطلت وكذا لو اكره على تسليمها بعد طلبها لا تبطل هندية وغيرها **(قوله)** ولا رده الخ) ذكره ليفرع عليه قوله فلاثنين زوجته والا فقد مر ما يغني عنه **(قوله)** لانه لا يكفر به) ذكر الضمير لان المراد التلغظ اللساني قال في الهداية لان الردة تتعلق بالاعتقاد الا ترى لو كان قلبه مطمئنا بالايان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر شك فلا تثبت اليقونة بالشك **(قوله)** والاقول له) اى لو ادعت تبديل اعتقاده وانكره هو فالقول له **(قوله)** استحسانا) والقياس ان يكون القول قولها حتى يفرق بينهما لان كلمة الكفر سبب لحصول الفرقة فيستوى فيه الطائع والمكره كلفظة الطلاق ووجه الاستحسان ان هذه اللفظة غير موضوعة للفرقة وانما تقع الفرقة باعتبار تغير الاعتقاد والا كراه دليل على عدم تغيره فلا تقع الفرقة ولهذا لا يحكم عليه بالكفر زيلى **(قوله)** وقدمنا عن التنازل الخ) الذى قدمه عن التنازل انه ان ورى بانت قضاء فقط والاعم خطورها بباله بانت ديانة ايضا وقدمنا انه بقى قسم ثالث وهو ما دالم يخطر بباله شئ اصلا وأتى بما اكرهه مطمئنا فلا يثبوت ولا كفر اصلا وصرح الزيلعى بان هذا هو المراد بالمذكور

وما في الاشياء من خلافه
فقياس والاستحسان
وقوعه والاصل عندنا ان
كل ما يصح مع الهزل يصح
مع الاكراه لان ما يصح مع
الهزل لا يمتثل الفسخ
وكل ما لا يمتثل الفسخ
لا يؤثر فيه الاكراه وعديها
ابو الليث في خزنة الفقه
ثمانية عشر وعديتها في
باب الطلاق نظما عشرين
(لا) يصح مع الاكراه
(ابراؤه مديونه او) ابرأؤه
(كفيله) بنفس او مال لان
البراءة لا تصح مع الهزل
وكذا لو اكره الشفيع
ان يسكت عن طلب
الشفعة فسكت لا تبطل
شفعته (و) لا (ردته)
بلسانه وقلبه مطمئن
بالايان (فلا تثبت زوجته)
لانه لا يكفر به والقول له
استحسانا قلت وقدمنا
عن التنازل خلافه فلعله
قياس فتأمل

(اكره القاضي رجلا ليقرب سرقة او يقتل رجلا بعد او) ليقرب (يقطع يدرجل بعد فاقرب بذلك فاقطعت يده او قتل) على ما ذكر (ان كان المقر موصوفا بالصالح اقتصر من القاضي ١٢٠) وان متهما بالسرقة معروفا بها وبالقتل

(لا يقتصر من القاضي استحسانا للشبهة خاتبة) قيل له اما ان تشرب هذا الشراب او تبسح كرمك فهو اكره ان كان شرابا لا يحل (كالخمر والا فلا) قية قال وكذا الزنا وسائر المحرمات (صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فباعه صح) لعدم تعيينه والحيلة ان يقول من ابن اعطى ولا مال لي فاذا قال الظالم بيع كذا فقد صار مكرها فيه بزانية (خوفها الزوج بالضرب حتى وهبته مهرها لم تصح) الهبة (ان قدر الزوج على الضرب) وان هدها بطلاق او تزوج عليها او تسرى فليس بأكرام خاتبة وفي جمع الفتاوى منع امرأته المريضة عن المسير الى ابويها الا ان تهب مهرها فوهبته بعض المهر فالباطلة لانها كالمكره قلت ويؤخذ منه جواب حادثة الفتوى وهي زوج بته البكر من رجل فلما ارادت الزفاف منعها الاب الا ان يشهد عليها انها استوفت منه ميراث

في المتن كما قدمناه فلامنافاة اصلا (قوله اكره القاضي) قيده لانه الذي يقيم الحدود في العادة والا فكل متغلب كذلك ولا فرق بين كونه بلجى او غيره لما في التاترخانية عن التجريد اكره بضرب او حبس حتى يقرب بخدا وقصاص فهو باطل فان خلاه ثم اخذه فاقربه اقرارا مستقبلا اخذ به (قوله على ما ذكر) اى بناء على اقراره مكرها (قوله وان متهما بالسرقة) اى ولا يثبت عليه هندية (قوله لا يقتصر من القاضي استحسانا) ولكنه يضمن جميع ذلك في ماله كافي الهندية عن المحيط (قوله للشبهة) اى شبهة انه فعل ما يقربه مع دلالة الحال عليه (قوله قيل له الخ) اى اكره بلجى على فعل احد هذين الفعلين (قوله فهو اكره) اى فيخير بين الفسخ والامضاء بعد ذلك والالا اكره لان حرمة الشرب قطعية فلم يكن راضيا بالبيع تأمل وهل يسهه الشرب وترك البيع الظاهر نعم لان الشرب يباح عند الضرورة تأمل وفي الحائنة اكره بالقتل على الطلاق او العتاق فلم يفضل حتى قتل لايأثم لانه لو صبر على القتل ولم يتلف مال نفسه يكون شهيدا فلا ن لايأثم اذا امتنع عن ابطال ملك النكاح على المرأة كان اولى اه (قوله وكذا الزنا وسائر المحرمات) اى لو اكرهه على البيع او الزنا ونحوه فباع يكون مكرها وهذا في التريديد بين محرم وغيره ولم يذكر لو ردله بين محرمين او غير محرمين وفي الحائنة اكره بلجى على كفر او قتل مسلم لم يقدر استحسانا وتجب الدية في الهبة في ثلاث سنين ان لم يعلم انه برخص له اجراء الكفر مطمئا وان علم قيل يقتل وقيل لا ولو على قتل او زنا لا يفضل واحدا منهما لان كلاهما يباح بالضرورة فان زنى لا يحد استحسانا وعليه المهر وان قتل يقتل الامر لانه لا يخرج عن كونه مكرها ولو على قتل او اتلاف مال الغير لانه لا يتلف ولو المال اقل من الدية لانه مرضخ لامباح فان قتل يقتله اذ لا يبرخص وان اتلف ضمن الامر ولو على طلاق قبل الدخول أو عتق غرم الامر الاقل من قيمة العبد ومن نصف المهر وان كان دخل لا يلزم الامر شئ اه ملخصا (قوله صادره السلطان) اى طالبه بأخذ ماله قال في القاموس صادره على كذا طالبه به (قوله لعدم تعيينه) اى البيع اذ يمكنه اداء ما طلبه منه بالاستقراض ونحوه (قوله والحيلة) اى ليكون بيعه فاسدا ولا بد فيه ايضا من ان يكبره على التسليم وقبض الثمن والا فخذ البيع كامرئتا (قوله فقد صار مكرها فيه) اى في البيع لما مر امر السلطان اكرهه وان لم يتوعدده فافهم (قوله بالضرب) قيده في الحائنة بالتلف والظاهر انه اتفاق (قوله فليس بأكرام) لان كل فعل من هذه الافعال جائز شرعا والافعال الشرعية لا توصف بالاكره ط قلت نعم ولكن يدخل عليها غما يقصد صبرها ويظهر عذرها وقدمر ان البيع ونحوه يفسد بما يوجب غما لعدم الرضا ويدل عليه ما ذكره بعده فان منع المريضة عن ابويها ومنع البكر عن الزفاف لا يفسد اكثر من هذه الافعال ولكن لا مدخل للعقل مع النقل هذا وقدمنا ان ظاهر قولهم الزوج سلطان زوجته انه يكفى فيه مجرد الامر حيث كانت تخشى منه الاذى والله تعالى اعلم (قوله وبه افق ابو السعود) وكذلك الرملى وغيره ونظمه في فتاواه بقوله

ومانع زوجته عن اهله * انته المهر يكون مكرها

امها فاقترت ثم اذن لها بالزفاف فلا يصح اقرارها لكونها في معنى المكره وبه افق ابو السعود (كذلك) مفتى الروم قاله المصنف في شرح منظومته تحفة الاقران في بحث الهبة

(المكره بأخذ المال لا يضمن) مأخذه ﴿١٢١﴾ (إذا نوى) الآخذ وقت الآخذ (انه يرده على صاحبه) ولا يضمن

وإذا اختلفا) أى المالك والمكره (فى التية فالقول للمكره مع يمينه) ولا يضمن يجتنب وفيه المكره على الآخذ والدفع إنما يديعه مادام حاضرا عنده المكره والالم يحل لزوال القدرة والاجاء بالعدم منه وبهذا تبين انه لا عذر لاعوان الظالمة فى الآخذ عند غيبة الامير او رسوله فليحفظ (فروع) * اكره على اكل طعام نفسه ان جاءها لا رجوع وان شعبانا رجع بقيته على المكره لحصول نفعه الاكل له فى الاول لا الثانى * قال اهل الحرب لنبى اخذوه ان قلت است بنى تركناك والا فقلناك لا يسعه قول ذلك وان قيل لغيرى ان قلت هذا ليس بنى تركنا نبيك وان قلت بنى قتلناه وسعه لامتناع الكذب على الانبياء * قال حرنى لرجل ان دفعت جارتك لازنى بها دفعت لك الف اسير لم يحل * اقر بقول عبده مكره لم يعق فى الاصح وهل الاكراه بأخذ المال معتبر شرعا ظاهر القنية نعم وفى الوهبانية *

كذلك منع والد لنبته **خروجها ليعلمها من يمينه** ثم قال وأنت تعلم ان البيع والشراء والاجارة كالاقرار والهبة وان كل من يقدر على المنع من الاولياء كلاب للعة الشاملة فليس قيدا وكذلك البكارة ليست قيدا كما هو مشاهد فى ديارنا من أخذ مهورهن كرها عليهن حتى من ابن ابن العم وان بعد وان منعت اضربها او قتلها اه **(قوله المكره بأخذ المال)** الاول التمييز بعل ط **(قوله لا يضمن)** بل الضمان على الأمر **(قوله فالقول للمكره مع يمينه)** لانكاره الضمان ومثله لو اكره على قبول الوديعة او الهبة وقال قبضتها لاردها الى مالكها كفى الحانية **(قوله مادام حاضرا عنده المكره)** قال فى الهندية عن المبسوط فان كان ارسله ليفعل فخاف ان يقتله ان ظفر به ان لم يفعل لم يحل الا ان يكون رسول الأمر معه على ان يرده عليه ان لم يفعل ولو لم يفعل حتى قتل كان فى سعة ان شاء الله تعالى ولو هدد به بالحبس او القيد لم يسعه الاقدام اه **(قوله لزوال القدرة والاجاء بالعدم)** لكن يخاف عوده وبه لا يتحقق الاكراه بترازية **(قوله ان جاءها لا رجوع)** فان قلت يشكل بمالو كان الطعام للغير حيث يضمن الأمر مع ان النفع للمأثور قلت هناك أكل طعام الأمر لان الاكراه على الأكل اكره على القبض لعدم امكانه بدونه فكأنه قبضه وقاله كل وهنا لا يمكن جعل الأمر غاصبا قبل الأكل لانه لا يمكن وهو فيه اوفى فصار آكلا طعام نفسه الا انه ان كان شعبانا فقد اكره على اتلاف ماله فيضمن الأمر بترازية ملخصا **(قوله وان شعبانا)** صرفة لان مؤنثه قابل للتاء كما فى القاموس فافهم **(قوله لامتناع الكذب على الانبياء)** تعليل لقوله لا يسعه أى لان قول النبى حجة على الخلق فلا يباح الكذب بخلاف غيره فلذلك يسعه حانية **(قوله لم يحل)** أى دفع الجارية لان هذا ليس اكرها حتى يرضى به الزنا ولم يكره على الدفع واما الاسارى قاله تعالى قادر على تخليصهم وتحريرهم على يديهم ط **(قوله لم يعق)** لان الاقرار بفسده الاكراه كامر وكذا لو اكره ليقر بطلاق او نذر او قطع او نسب لا يلزمه شئ حانية **(قوله ظاهر القنية نعم)** وعبادتها ف ع متغلب قال لرجل اما ان تبغى هذه الدار او ادفعها الى خصمك فباعها منه فهو بيع مكره ان غلب على ظنه تحقيق ما أوعدته قال رضى الله تعالى عنه فهذه اشارة الى ان الاكراه بأخذ المال اكره شرعا وفى بطل الفساذ متعارضة الدلالة ولم أجد فيه رواية الا هذه القدر اه وظاهره عدم اشتراط كونه كل المال وقدما عن القهسطنطينى ما يخالفه وفى الهندية عن المبسوط قال الفقيه ابوالثيث ان هدد السلطان وصى يتيم بتمجى ليدفع ماله اليه ففعل لم يضمن ولو بأخذ مال نفسه ان علم انه يأخذ بعض ماله ويترك ما يكفيه لا يسعه فان فعل ضمن مثله وان خشي أخذ جميع ماله فهو معذور وان أخذه السلطان بنفسه لاضمان على الوصى فى الوجوه كلها **(قوله انى مرافع)** أى مرافعت للحاكم أى وكان ظالما يؤذى بتجرد الشكاية كفى القنية **(قوله لتبرى)** ظاهره انه علة للمرافعة ولا يصح لان المعنى ان لم تبرئى ارافعت فالعلة عدم الإبراء ويمكن جعله علة لقوله وان يقل لكن كان الظاهر ان يقال ليبرى بضيم الغائب تأمل **(قوله صح الى آخر البيت)** مكرر مع قوله المار واسلامه سوى قوله

وان يقل المديون انى مرافع * لتبرى * فالأكراه معنى مصور * وصح فى الاستحسان اسلام مكره * ولا قتل ان يرند بغير * قوله انى مرافع الخ قد غبرت بيت الوهبانية الى قولى * وان يقل المديون ان لم تهبل * ارافعت فالأكراه معنى مصوره اه منه

ويجوز اى على الاسلام بالحسب والله سبحانه وتعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الحجر

او رده بعد الاكراه لان في كل سلب ولاية المختار عن الجرى على موجب الاختيار والاكره اقوى لان فيه السلب بمن له اختيار صحيح وولاية كاملة فكان بالتقديم اخرى (قوله هو لغة المنع) يقال حجر عليه حجرا من باب قتل منعه من التصرف فهو محجور عليه والفقهاء يحدفون الصلة تخفيفا ومنه سعى الخطيم حجرا بالكسر لانه منع من الكعبة وكذا العقل لمنعه من القبايح (قوله مطلقا) ولو عن الفعل او عما هو مطلوب ط (قوله) وشرا منع من نفاذ تصرف قولى) اى من لزومه فان عقد المحجور ينقذ موقوفا والنافذ اعم من اللازم فهستاني وقدما ما فيه في الاكراه والحاصل ان المنع من ثبوت حكم التصرف فلا يفيد الملك بالقبض وفيه انه لا يشمل سوى العقود الدائرة بين النفع والضرر مع ان القول قد ينفذ اصلا كطلاق الصبي وقد يصح كطلاق العبد فالمناسب في تعريفه ما في الايضاح بقوله وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن منع مخصوص بشخص مخصوص عن تصرف مخصوص او عن نفاذه وتفصيله انه منع للرقيق عن نفاذ تصرفه الفعلي الضار واقراره بالمال في الحال وللصغير والمجنون عن اصل التصرف القولى ان كان ضارا محضا وعن وصف نفاذه وان كان دائرا بين الضرر والنفع اه وكتب في هامشه الحجر على مراتب اقوى وهو المنع عن اصل التصرف ومتوسط وهو المنع عن وصفه وهو النفاذ وضعيف وهو المنع عن وصفه وهو كون النفاذ حالا اه وقد ادخل في التعريف المنع عن الفعل كما ترى ودخل فيه نحو الزنا والقتل في حق الصبي والمجنون فانه محجور عليهما بالنسبة لحكمه وهو الحد والقصاص كما في الجوهرة ويظهر لى ان هذا هو التحقيق فانه ان جعل الحجر هو المنع من ثبوت حكم التصرف فاجبه تقييد بالقولى ونفى الفعل مع ان لكل حكما وبهذا يندفع ما استشكله الشارح من اصله واما ما علم به من قوله لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده فنقول الكلام في منع حكمه لamen ذاته ومثله القول لا يمكن رده بذاته بعد وقوعه بل رد حكمه فان قلت قيد بالقولى لان الافعال لا يحجر عنها كلها فان ما يوجب الضمان منها يؤاخذ بها قلت وكذلك القول بعضه غير محجور عنه كالذى تمحض نفعا كقبول الهبة والهبة والصدقة الا ان يفرق بالقلة والكثرة فليتامل (قوله) لمنع نفاذ فعله في الحال) كاستهلاكه لالاموال فانه يصدق عليه منع النفاذ في الحال مع انه فعل لا قول ونفاذه في المال لا ينافي وجود المنع في الحال والالزام ان لا يصح قولنا محجور عن الاقرار مثلا في حق المولى فافهم وهذا من المنع عن وصف الوصف كما قدمناه (قوله) بل بعد العتق الخ) اى بل ينفذ بعده لان توقفه كان لحق المولى وقد زال ثم اعلم ان الذى يتوقف هو اقراره بالمال كما يأتى وكذا مطالبته بالمهر لوتزوج بلا اذن مولاه ودخل بها كما ذكره الزيلعي في باب نكاح الرقيق وكناه لما كان برضاها صارت راضية بتأخير المهر واما ما ذكره عن البدائع تبعا لابن الكمال من انه لو اُتلف مال الغير لا يؤاخذ به في الحال فهو المتبادر من التبيين والدرر وبخالفه ما نقله المصنف عن ابن ملك من انه مؤاخذ في الحال بما استهلكه وسيأتي مثله في المأذون عن العمادية قال الرملى ومثله في النهاية والجوهرة والبرازية والخالصة والولولجية

كتاب الحجر

(هو) لغة المنع مطلقا
وشرا (منع من نفاذ
تصرف قولى) لافعل لان
الفعل بعد وقوعه لا يمكن
رده فلا يتصور المحجور عنه
قلت يشكل عليه الرقيق
لمنع نفاذ فعله في الحال بل
بعد العتق كما صرح به
في البدائع

ثم قال والحاصل ان النقل مستفيض في هذه المسئلة بالظن في الحال فيباع او يهدى المولى
اه ملخصا ومثله في الحامدية عن السراج ثم قال وفي التارخانية من الكفالة فان كان له
كسب يوفى ذلك من كسبه والاتباع رقبته بدين الاستهلاك الا ان يقضيه المولى اه وفي
القنة من باب امر الغير بالجناية رازما لذكر خواهر زاده عبد محجور جنى على مال فباعه
المولى بعد علمه بالجناية فهو رقبته العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس
وفي التارخانية من التاسع من الجنائيات فرق بين الجناية على الآدمي وبين الجناية على المال
ففي الاول خير المولى بين الدفع والفداء وفي الثاني خير بين الدفع والبيع اه **(قوله اللهم**
الا ان يقال) أى في الجواب عن الاشكال وهذه الصيغة تؤتى في صدر جواب فيه ضعف كأنه
يطلب من الله تعالى محنته **(قوله الاصل فيه ذلك)** أى الاصل في فعله النفاذ في الحال لما يأتى
ان الرق ليس بسبب للحجر في الحقيقة **(قوله لكن)** أى النفاذ اخر لعنته أى لوقت عنته
اواله لقيام المانع وهو حق المولى **(قوله وسببه صغر وجنون)** اعلم ان الله تبارك وتعالى
جعل بعض البشر ذوى النهى وجعل منهم اعلام الدين وائمة الهدى ومصايح الدجى وابلى
بعضهم بما شاء من اسباب الردى كالجنون الموجب لعدم العقل والصغر والعته الموجبان
لنقصانه فجعل تصرفهما غير نافذ للحجر عليهما ولولا ذلك لكان معا لمتهما ضررا عليهما
بأن يستجر من يعاملهما مالهما باحتياله الكامل وجعل من ينظر في مالهما خاصا كالاب وعاما
كالقاضي واوجب عليه النظر لهما وجعل الصبا والجنون سببا للحجر عليهما كل ذلك رحمة
منه ولطفا والرق ليس بسبب للحجر في الحقيقة لانه مكلف محتاج كامل الرأى كالحر غير انه وما
فيه ملك المولى فلا يجوز له ان يتصرف لاجل حق المولى والانسان اذا منع عن التصرف
في ملك الغير لا يكون محجورا عليه كالحر لا يقال انه محجور عليه مع انه ممنوع عن التصرف
في ملك الغير ولهذا يؤخذ العبد بأقراره بعد العتق لزوال المانع وهو حق المولى ولعدم نفوذه
في الحال وتأخره الى ما بعد الحرية جعله من المحجور عليهم زيلى **(قوله يعم القوي**
والضعيف) أشار الى ان سبب الحجر هو مطلق الجنون كفى الايضاح واراد بالقوي المطلق
وبالضعيف غيره او اراد بالقوي القسرين وبالضعيف العته فقوله كفى المعنوه الكاف فيه
للتظير على الاول وللتشيل على الثانى تأمل واختلفوا في تفسير المعنوه واحسن ما قيل فيه
هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل الجنون
درد **(قوله وحكمه كميز)** أى حكم المعنوه كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف
عنه زيلى **(قوله فلا يصح طلاق صبي)** أى ولو ميزا **(قوله ومجنون مغلوب الخ)** قد يذكر
هذا القيد ويراد به الغلبة على العقل فيحترزه عن المعنوه كما وقع في الهداية حيث قال ولا
يجوز تصرف الجنون المغلوب بحال وقد يراد به من صار مغلوبا للجنون بحيث لا يفيق أى
لا يزول عنه ما به من الجنون قويا كان اضعيفا فدخل فيه المعنوه ويحترزه عن مجن
ويفيق فانه يجوز تصرفه على ما يأتى فمن احترزه به عن المعنوه فقد وهم لظنه ان المراد في
الكلامين واحد مع ان طلاق المعنوه أيضا لا يصح كذا افاده ابن الكمال وتبعه الشارح
(قوله واما الذى يجن ويفيق فحكمه كميز) ومثله في المنع والدرر وغاية اليأس وكذا في

قوله الموجبان هكذا يجتله
ولعل صوابه الموجبان
كما لا يخفى اه مصححه

الاهم الا ان يقال الاصل
فيه ذلك لكنه اخر لعنته
لقيام المانع فامل (وسببه
صغر وجنون) يعم القوي
والضعيف كما في المعنوه
وحكمه كميز كما سيجي
في المسأون (ورق فلا
يصح طلاق صبي ومجنون
مغلوب) أى لا يفيق بحال
واما الذى يجن ويفيق
فحكمه كميز نهاية

المراج حيث فسر المغلوب بالذى لا يعقل اصلا ثم قال واحترزه عن المجنون الذى يعقل البيع
ويقصد فأن تصرفه كتصرف الصبي العاقل على ما يحجى فيتوقف الى اجازة الولي اه وهذا
هو المعنوه كما قدمناه وبه صرح فى الكفاية وجملة الزيلعي فى حال افاقته كالمعاقل والمتبادر
منه انه كالمعاقل البالغ وبه اعترض الشرنبلالى على الدرر فلا توقف تصرفاته ووفق بينهما
الرحجى والسامحاني بجعل ما هنا على ما ذالم يكن تام العقل فى حال افاقته وما ذكره الزيلعي
على ما ذا كان تام العقل ووفق الشلبي فى حاشية الزيلعي بجعل ما هنا على ما ذالم يكن لافاقته
وقت معلوم وما فى شرح الزيلعي على ما ذا كان لها وقت معلوم اى لانه فى الاول لا يتحقق
صحوه اقول والذى يحل عقدة الاشكال ما قدمناه عن ابن الكمال فإنه ان اريد بالمغلوب من
غلب على عقله اى الذى لا يعقل اصلا فبراد بالذى يحجى ويقيق ناقص العقل وهو المعنوه كما
صرح به صاحب الكفاية وغيره حيث قال والمجنون الذى يحجى ويقيق وهو المعنوه الذى يصلح
وكيلا عن غيره وهو قد يعقل البيع ويقصد وان كان لا يرجع المصلحة على المفسدة اه ومعنى
افاقته على هذا انه يعقل بعض الاشياء دون بعض والمعنوه فى تصرفاته كمين كما مر فلهذا جملة
شرح الهداية مثله وان اريد به من لا يقيق من جنونه الكامل أو الناقص فيحترزه عن
يقيق احيانا اى يزول عنه ما به بالكلية وهذا كالمعاقل البالغ فى تلك الحالة وهو محل كلام
الزيلعي ومنشأ الاشتباه عدم التفرقة بين الكلامين فانتم هذا التحقيق وبالله التوفيق وبه
ظهر انه كان ينبغي اشارة ان قول حكمه كعاقل اى فى حال افاقته كانه الزيلعي ليظهر
للتقيد بالمغلوب فائدة فانه حيث كان غير المغلوب كمين لا يصح طلاقه ولا عتاقه كالمغلوب واما
ما نقله عن النهاية فهو موافق لعبارة الهداية حيث لم يخص فيها بعض التصرفات بالذكر
والحاصل انه يتعين ان يحترز بالمغلوب فى عبارة الهداية عن المعنوه وفى عبارة المصنف عن
الذى زال ما به بالكلية فتدبر **(قوله)** اقرارها اى المغلوب والصبي والمراد الصبي المحجور فلو
مأذونا يصح اقراره كالمعنوه والعبد المأذون كإبائى آخر كتاب المأذون **(قوله)** نظر الهمما علة
لقوله لا يصح **(قوله)** وصح طلاق عبد لانه اهل ويعرف وجه المصلحة فيه وليس فيه ابطال
ملك المولى ولا نفويت منافعه درر **(قوله)** فى حق نفسه فقط قيل الواجب اسقاطه ليكون
التفصيل الآتى بيانا لاجمال صحة الافرار اه تأمل **(قوله)** لاسيده اى لافى حق سيده
رعاية لجانبه لان نفاذه لا يعرى عن تعلق الدين برقبته او كسه وكلاهما اطلاق ماله درر
(قوله) فلو اقر اى العبد المحجور لان الكلام فيه وقد علم من عدم صحة اقرار الحر الصغير عدم
صحة اقرار العبد الصغير بالاولى **(قوله)** اخر الى عتقه لوجود الاهلية حينئذ وارتفاع المانع
(قوله) هدر اى لا يلزمه شئ بعد عتقه لما تقرر ان المولى لا يستوجب على عبده ما لا درر
(قوله) وبحدود اى بما يوجبهما والواو بمعنى او ولهذا افراد الضمير فى قوله اقيم **(قوله)** اقيم
فى الحال وحضرة المولى ليست بشرط وهذا اذا اقر واما اذا اقيم عليه اليئة فحضره اولى بشرط
عتقنا وقال ابو يوسف ليست بشرط جوهره وفيها قتل رجلا عمد او وجب اقتصاص فاعتقه
المولى لا يلزمه شئ ولو كان للقتل وليان فعفا احدهما بطل حقه وانقلب نصيب الآخر ما لاوله
ان يستعفى العبد فى نصف قيمته ولا يجب على المولى شئ لانه لا يملك الا بعد الحرية ويجب

(و) لا (اعتاقهما واقرارها)
نظرا لهما (وصح طلاق
عبد واقراره فى حق
نفسه فقط) لاسيده (ولو
اقر بطل اخر الى عتقه)
لو لغير مولاه ولو له هدر
(وبحدود اقيم فى الحال)
لبقائه على اصل الحرية

نصف القيمة لان اصل الجناية كان في حال الرق ولو أقر بقتل خطأ لم يلزم المولى شيء وكان في ذمة العبد يؤخذ به بعد الحرية كذا في المحجدي وفي الكرخي اقراره بجناية الخطأ وهو مأذون او محجور باطل فان اعتق لم يتبع بشيء من الجناية اه وسياً في تمامه في كتاب الجنائيات ان شاء الله تعالى (قوله في حقهما) اي الحد والقود لانهما من خواص الآدمية وهو ليس بمملوك من حيث انه آدمي وان كان مملوكاً من حيث انه مال ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه بهما واذا بقي على اصل الحرية فيهما ينفذ اقراره لانه أقر بما هو حقه وبطلان حق المولى ضمنى كفاية (قوله يدور بين نفع وضر) أما النفع المحض فيصح كقبوله الهبة والصدقة وكذا اذا أجر نفسه ومضى على ذلك العمل وجبت الاجرة استحساناً ويصح قبول بدل الخلع من العبد المحجور بغير اذن المولى لانه نفع محض وتصح عبارة الصبي في مال غيره وطلاقه وعتاقه اذا كان وكلاً جوهره (قوله من هؤلاء المحجورين) المراد الصبي والرقيق فاطلق لفظ الجمع على الاثنين كقوله تعالى فان كان له اخوة والمراد اخوان وقيل المراد العبد والصبي والمجنون الذي يفتق جوهره (قوله يعرف ان البيع سالب الخ) سياتي في المأذون قيد آخر وزاد في الجوهره ويعلم انه لا يجتمع الثمن والمثل في ملك واحد قال في شاهان ومن علامة كونه غير عاقل اذا اعطى الحلواني فلوساً فأخذ الحلوى وبقي يقول اعطاني فلوسى وان ذهب ولم يسترد الفلوس فهو عاقل اه (قوله أجاز وليه) اي ان لم يكن فيه غبن فأحسن فان كان لا يصح وان أجاز له الولي بخلاف البير جوهره وسياً في بيان الولي آخر المأذون وانه يصح اذن القاضي وان أبى الاب (قوله اي هؤلاء المحجورين) صوابه المحجورون (قوله ضمنوا) فلوان ابن يوم انقلب على قارورة انسان مثلاً فكسرهما يجب الضمان عليه في الحال وكذا العبد والمجنون اذا ألتفأ شياً لزمهما ضمانه في الحال كذا في النهاية ويوافقه ما في الكافي عزية (قوله لكن ضمان العبد بعد العتق) يعنى في اتلافه المآل أما في النفس فيقتص منه في الحال ان جنى على النفس بما يوجب القصاص ويدفع او يئدى ان جنى عليها بما لا يوجب القصاص او جنى على الطرف عمداً او خطأ ح (قوله على مامر) اي عن البدائع وعلمت أنه مخالف لما في النهاية وغيرها ووفق بينهما ط والسامحاني يحمل ما في البدائع على ما اذا ظهر باقراره لما في الغاية اذا كان الغصب ظاهراً يضمن في الحال فيباع فيه ولو ظهر باقراره لا يجب الا بالعق كذا قال الفقيه (قوله مؤاخذ بأفعاله) هذا من باب خطاب الوضع وهو لا يتوقف على التكليف لان الخطاب نومان وضع وخطاب تكليف كما في جمع الجوامع (قوله واذا قتل) اي الصبي المحجور وليس التقيد بالحجر في هذه احترازاً حتى لو كان مأذوناً له في التجارة فالحكم كذلك ابوالسعود على الاشياء (قوله الا في مسائل) استثناء من قوله فيضمن اي فلا يضمن في هذه لانه مأسط من المآل كما أفاده في الاشياء لكن في ابى السعود عن الفتية انها ضمان عقد عندها والصبي ليس من اهل الزام الضمان وعند ابى يوسف ضمان فعل وهو من اهل التزام الفعل اه وفي التارخانية اودع صبياً او عبداً مالا فاستهلكه لم يضمن عند محمد وقال ابو يوسف يضمن العبد بعد العتق والصبي بعد زوال الحجر اه فتأمل وسنذكر له تنمة آخر كتاب المأذون (قوله لو ألتف ما اقترشه) اطلق الجواب في نسخ أبى

في حقهما (ومن عقد)
عقدا يدور بين نفع وضر
كسبي في المأذون (منهم)
من هؤلاء المحجورين (وهو)
يعقله) يعرف ان البيع
سالب للملك والشراء
جالب (أجاز وليه اورد)
وان لم يعقله فباطل نهاية
(وان ألتفأ) اي هؤلاء
المحجورين سواء عقلا او لا
درر (شياً) مقوماً من مال
او نفس (ضمنوا) اذ
لا حجر في الفعل لكن
ضمان العبد بعد العتق على
ما مر وفي الاشياء الصبي
المحجور مؤاخذ بأفعاله
فيضمن ما تلفه من المال
للحال واذا قتل فالدية على
عاقلة الا في مسائل
لو ألتف ما اقترشه

حفص وفي نسخ أبي سلمان انه قولهما وفي قول أبي يوسف هو ضامن وهو الصحيح يرى
عن الذخيرة والظاهر انه تصحيح لنقل الخلاف لا لقول أبي يوسف تأمل قال أبو السعود عن شرح
تنوير الاذهان ولو أئلف مال غير بلاسبق ايداع او اقراض ضمن بالاجماع (قوله) وما اودع
عنده) احتراز به عما اذا أئلف ما اودع عند أبيه فانه يضمه واطلق عدم الضمان في الوديعة
وهو مقيد بما سوى العبد والامة اما اذا كانت عبدا أو أمة واستهلكه يضمن اجماعا يرى عن
البدائع قال الحموي وفي احكام الصغار للاستروضي ما يخالفه حيث قال صبي محجور اودع
عبدا فقتله فعلى عاقلته القيمة ولو طعاما فأكله لا يضمن اه قلت وقد يوفق بان الضمان اجماعا
على المساواة تأمل (قوله) بلاذن وليه) يعني عنه ما بعده فلو أذن وليه في أخذ الوديعة
يضمن اتفاقا كما في المصنف أبو السعود (قوله) ويستثنى من ايداعه الخ) يستثنى ايضا ما اذا
كانت عبدا بناء على ما في البدائع (قوله) مثله) اي صلبا محجورا وهو بالتص مفعول
اول لاودع والثاني محذوف اي وديعة (قوله) فللمالك تضمين الدافع او الأخذ) قال
في جامع الفصولين وهي من مشكلات ايداع الصبي واجاب في الاشباه بانه لم يوجد فيها التسليط
من مالكها بخلاف مامر واورد عليه بانه وجد التسليط بنفس الدفع الى الاول كما في
الحموي قلت مدفوع اذ لو دفعه المالك الى الاول لم يكن له تضمينه كما مر في المستنبات
(قوله) ولا يحجر حر الخ) في بعض النسخ على حر واعلم ان الحاجر عند أبي حنيفة على
الحر العاقل البالغ لا يجوز بسبب السفه والدين والفسق والغفلة وعندها يجوز بغير
الفسق وعند الشافعي يجوز بالكل كفاية واما الحاجر على المفتي الماجن واخوه فليس يحجر
اصطلاحا كما يأتي وظاهر الدرر ان عندها ايضا يحجر عليه بالفسق وهو مخالف لعامة الكتب
كما نبه في الغزمية وكلام المصنف والشارح هنا مجمل فتأمل (قوله) هو تبذير المال الخ)
فارتكاب غيره من المعاصي كشرب الخمر والزنا لم يكن من السفه المصطاح في شيء فهستاني
والمراد انه كان رشيدا ثم سفه لما يأتي متنا انه لو بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله الخ (قوله) على
خلاف مقتضى الشرع او العقل) كالتبذير والاسراف في التفقة وان يتصرف تصرفات
لا لغرض او لغرض لا يعبده العقلاء من اهل الديانة غير ضا كدفع المال الى المغنين والعاين وشراء
الحمامة الطيارة بثمن غال والمغنين في التجارات من غير محمدة واصل المسامحات في التصرفات
والبر والاحسان مشروع الا ان الاسراف حرام كالاسراف في الطعام والشراب قال تعالى
اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا كفاية (قوله) فيحجر عليه عندها) مستدرك مع ما يأتي
مع عدم صحة التفرع ايضا ح (قوله) وتماه الخ) هو ما ذكرناه آنفا عن الكفاية
(قوله) وفسق) اي من غير تبذير مال فان الفاسق اهل للولاية على نفسه واولاده عند جميع
اصحابنا وان لم يكن حافظا لماله فهستاني (قوله) ودين) وان زاد على ماله وطالب الغرماء من
القاضي الحاجر عليه فهستاني (قوله) وغفلة) اي لا يحجر على العاقل بسبب غفلة وهو ليس
بمفسد ولا يقصد لكنه لا يهتدى الى التصرفات الرائجة فيعين في البياعات اسلاما قلبه
زلي (قوله) بل يمنع) اشار به الى انه ليس المراد به حقيقة الحجر وهو المنع الشرعي الذي يمنع
نفوذ التصرف لان المفتي لو أفق بعد الحجر واصاب جار وكذا الطبيب لو باع الأدوية نفذ فدل

وما اودع عنده بلا اذن
وليه وما عبره وما يبيع منه
بلا اذن ويستثنى من ايداعه
ما اذا اودع صبي محجور
مثله وهي ملك غيرها
فللمالك تضمين الدافع
او الأخذ) ولا يحجر
حر مكلف بسفه) هو
تبذير المال وتضييعه على
خلاف مقتضى الشرع او
العقل درر ولو في الحيز
كأن يصرفه في بناء
المساجد ونحو ذلك فيحجر
عليه عندها وتماه في
فوائد شتى في الاشباه
(وفسق ودين) وغفلة
(بل) يمنع (مفت)

أن المراد المنع الحسى كافى الدر عن البدائع (قوله ماجن) قال فى الجهر تبحن الشئ يمجن مجونا اذا صاب وغلط وقولهم رجل ماجن كأنه مأخوذ من غلط الوجه وقية الحيا وليس يعنى محض ابن كال (قوله كتعليم الردة الخ) وكالذى يفتى عن جهل شر نبلاية عن الحالبين **قوله** وطيب (جاهل) بأن يسقيهم دواء مهلكا واذ اقوى عليهم لا يقدر على ازالة ضرره زيلى **قوله** ومكار مفلس) بأن يكرى ابلا وليس له ابل ولا مال ليشتريها به واذ جاء وان الفروج يخفى نفسه جوهره فنع هؤلاء المفسدين للادبان والابدان والاموال دفع اضرار الخاص والعام فهو من الامر بالمعروف والنهى عن المنكر كافى القهستانى وغيره قيل والحق بهذه الثلاثة ثلاثة اخرى المحتكر وارباب الطعام اذ اتعدوا فى البيع بالقيسة وما لواسم عبد اللهى وامتنع من بيعه باعه القاضى اه قلت وباب الامر بالمعروف اوسع من هذا تأمل نعم ينبغى ذكر المريض فانه ممنوع عن التصرف فيما فوق الثلث * (تنبيه) * يعلم من هذا عدم جواز ما عليه اهل بعض الصنائع والحرف من منهم من اراد الاشتغال فى حرفتهم وهو متقن لها و اراد تعلمها فلا يحل التحجير كما افق به فى الحامدية **قوله** وعندنا يحجر على الحر) اى العاقل البالغ قال فى الجوهره ثم اختلفا فيها بينهما قال ابو يوسف لا يحجر عليه الا يحجر الحاكم ولا ينفك حتى يطلقه وقال محمد فساد فى ماله يحجره واصلاحه فيه يطلقه والخبرة فيها باعه قبل حجر القاضى يجوز الاول لالتانى **قوله** بالسفه والغفلة) اى والدين كائنا وغير بعضهم عن الغفلة بالفساد وليس المراد به السق فافهم قال فى الدر المتقى ويشترط لصحة الحجر عندها القضاء بالا فلاس ثم المحجربا عليه ولا يشترط ذلك فى الحجر بالسفه مع كونه يع جميع الاموال واما الحجر بالدين فيخص المال الموجود حتى ينفذ تصرفه فى مال حدث بعده بالكسب كما يعلم من القهستانى والبرجندى فليحفظ اه وفى التار خاية الحجر بالدين يفارق الحجر بالسفه من وجود ثلاثة * احدها ان حجر السفه لمعنى فيه وهو سوء اختياره لاحلق الغرماء بخلافه بسبب الدين فيفتقر للقضاء * الثانى ان المحجور بالسفه اذا اعتق عبدا ووجب عليه السعاية وأدى لا يرجع بناسى على المولى بعد زوال الحجر بخلاف المحجور بالا فلاس * الثالث ان المحجور بالدين لو اقر حالة الحجر ينفذ اقراره بعد زوال الحجر وكذا حالة الحجر فيما سيحدث له من المال حالة الحجر والمحجور بالسفه لا يجوز اقراره لاحال الحجر ولا بعده ولا فى المال القائم والاحداث اه ملخصا قلت ويزاد ما مر من توقف الحجر بالدين على القضاء اى على قول ابن يوسف لكونه ملحق الغرماء بخلاف الحجر بالسفه لانه لحقه فلا يتوقف كاشير اليه قياما وظاهرا كلامهم ترجيح على قول محمد **قوله** به) اى بقولهما يفتى به صرح قاضى خان فى كتاب الحيطان وهو صريح فيكون اقوى من الالتزام كذا قال الشيخ قاسم فى تصحيحه ومراده ان ما وقع فى التون من القول بعدم الحجر على الحر مصحح بالالتزام وما وقع فى قاضى خان من التصريح بأن الفتوى على قولهما تصريح بالتصحيح فيكون هو المتمد وجعل عليه الفتوى مولانا فى فوائده منح وفى حاشية الشيخ صالح وقد صرح فى كثير من المعترات بأن الفتوى على قولهما وفى القهستانى عن التوضيح انه المختار اه وافق به البلخى وابو القاسم كذا ذكره فى المنع عن الحانية قيل قوله الآتى والقاضى يحبس الحر المدينون **قوله**

ماجن) يعلم الحيل الباطلة
كتعليم الردة لتبين من
زوجها اولتسقط عنها
الزكاة (وطيب جاهل
ومكار مفلس وعندنا
يحجر على الحر بالسفه و)
الغفلة و) به) اى بقولهما
(يفتى) صيانة لماله وعلى
قولهما المتفق به (فيكون
فى احكامه

كصغير) اى يعقل ومثله البالغ المعتوه كما فى حواشى الاشياء (قوله) الا فى نكاح وطلاق) فان سعى جازمه مقدار مهر المثل وبطل الفضل وان طلقها قبل الدخول وجب نصف المسمى لان التسمية صحيحة فى مقدار مهر المثل وكذا الزوج أربع نسوة أو تزوج كل يوم واحدة فطلقها لان التزويج من حوائجها الاصلية زبلى (قوله) وعناق) وعلى العبدان يسرى فى قيمته عند محمد وهو الصحيح طورى (قوله) واستيلاء) بأن ولدت جاريته فادعاه ثبت نسبه وصارت ام ولده وتعتق من جميع ماله بموته ولا تسرى هى ولا ولدها فى شئ لان ثبوت نسب الولد شاهد لها ولو لم يكن معها ولد فقال هذه ام ولدى لم تبع وسعت بموته فى كل قيمتها بمنزلة المريض زبلى وهو ثلث قيمتها فقا جوهره (قوله) وتديبر) ويسرى بموت المولى غير رشيد فى قيمته مدبرا وقيمة المدبر ثلثا قيمته فاقويل نصفها وعليه الفتوى جوهره لكن سيأتى بحجة وصاياه بالقرب من الثلث والتديبر منها وفى الطورى عن الحيط قال مشايخنا هذا اى سعيه اذا كان اهل الصلاح يعدون هذه الوصية اسرافا فان كانوا لا يعدونها اسرافا بل معهودا حسنا لا يسرى فى قيمته اذا كان يخرج من الثلث (قوله) وجوب زكاة) ويدفعها القاضى اليه ليقرقها لانها عادة لا بد فيها من بيته ولكن يبعث معه امينا كي لا يصرفها فى غير وجهه هدية (قوله) وفطرة) فيه انها تحب على الصغير حتى لو لم يخرجها وليه وجب الاداء بعد البلوغ كما مر فى بابها فليست بما خالف فيها الصغير الا ان يقال مخاطب بها وليه تأمل (قوله) وحج) لانه واجب بأيجاب الله تعالى من غير صنعه ولا يمنع من عمرة واحدة فيها استحسانا ولا من القران لانه لا يمنع من افراد السفر لكل واحدة منهما فلا يمنع من الجمع بينهما للخلاف فى وجوبها ويسلم الثقة الى ثقة لثلاثا بيلقها فان جامع قبل الوقوف يدفع القاضى نفقه الرجوع ولا تلزمه الكفارة الا بعد زوال الحبر وان أفسد العمرة بقضيا بعد زواله ايضا وتماه فى الجوهره ولو أحرم بحجة تطوع دفع اليه من النفقة مقدار ما لو كان فى منزله ويقال له ان شئت فأخرج ماشيا الا ان يكون القاضى وسع فى النفقة فقال أنا اكرى بذلك الفضل وأنفق على نفسى فلا يمنع من ذلك طورى (قوله) وعبادات) اى بدنية لامالية ولا مركبة منهما ايضا فى شرح المفتاح لابن السبكي كل موضع يدعى فيه انه من عطف العام على الخاص يراد به العام ماعدا ذلك الخاص فيكون من عطف المبين قال وهذا هو التحقيق حموى وبه صرح فى السعدية ابو السعود قلت فيكون من العام المخصوص او المراد به المخصوص وهل الاول حقيقة فى الباقي او مجاز كالثاني خلاف بيته فى حاشية شرح المنار اول بحث العام هذا وفى استثناء الحج والعبادات نظر فانها تصح من الصغير ايضا الا ان يقال المراد صحتها على سبيل الوجوب تأمل (قوله) وزوال ولاية ابيه اوجده) يعنى عدم ولايتهما عليه بخلاف الصغير حموى اى فن ولايتهما عليه ثابتة (قوله) وفى حجة اقراره بالعقوبات) كآلو أقر على نفسه بوجوب المقصص فى نفس اوفيا دونها حموى (قوله) وفى الاتفاق) اى على نفسه وولده وزوجته ومن يجب عليه نفقته من ذوى ارحامه من ماله شرح تنوير الاذهان وفى بعض النسخ وفى الاية فى من اوقف لكن فى الاشياء ان وقفه اطل واختالفوا فيها لو كان: أذن القاضى فصحه البلخى وبطله ابو القاسم اهـ (قوله) وفى صحة وصاياه بالقرب من الثلث) يعنى اذا كان له

كصغير) ثم هذا الخلاف فى تصرفات يحتمل الفسخ ويبطلها الهزل واما مالا يحتمله ولا يبطله الهزل فلا يحجر عليه بالاجماع فلماذا قال (الا فى نكاح وطلاق وعناق واستيلاء وتديبر ووجوب زكاة) وفطرة (وحج وعبادات وزوال ولاية ابيه اوجده وفى حجة اقراره بالعقوبات وفى الانفاق وفى صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهو) اى فى هذه

وارث والقياس ان لا يجوز وصيته كبريائه وجه الاستحسان ان الحجر عليه لعنى النظر له
 كي لا ينفذ ماله ويبقى كالا على غيره وذلك في حياته لافيا ينفذ من الثلث بعد وفاته حال استغنائه
 وذلك اذا وافق وصاياهل الحجر والمصالح كالوصية بالحج او للمساكين او بناء المساجد
 والادواق والقناطر والجسور واما اذا اوصى بغير القرب لا تنفذ عندنا طوري **(قوله**
كبالغ) اي غير محجور والا فهو بالغ ح **(قوله وفي كفارة كبد)** فلو حلف وحنث او نذر
 نذرا من هدى او صدقة او ظاهر من امراته لا يلزمه المال ويكفر بيمينه وغيرها بالصوم زيلعي
(قوله والحاصل الخ) مستغنى عنه بقوله ثم هذا الخلاف الخ لكن أعاده لقوله الا باذن
 القاضي وانما حصره به لما مر من زوال ولاية ابيه وجده **(قوله لم يسلم اليه ماله الخ)** هذا
 بالاجماع كما في الكفاية وانما الخلاف في تسليمه له بعد خمس وعشرين سنة كسبأتني فلو بلغ
 مفسدا وحجر عليه الا تسامحه اليه فضاء ضمنه الوصي ولو دفعه اليه وهو صبي مصلح واذن له
 في التجارة فضاء فيدهم بضمن كافي المنع عن الخانية وفي حاشية ابني السعد معزوا للولوية
 وكما بضمن بالدفع اليه وهو مفسد فكذا قبل ظهور رشفه بعد الادراك اه وسئل العلامة
 الشاشي عن بلغت وعليها وصي هل بنت رشفها بمجرد البلوغ ام لابد من اليقنة فأجاب بأنه
 لا يثبت الاحجية شرعية ومثله في الحبرية وفي شرح البيري عن البدائع لا بأس للولي ان يدفع
 اليه شيئا من ماله وبأذن له بالتجارة للاختيار فان أنس منه رشدا دفع اليه الباقي **(قوله حتى**
يبلغ خسا وعشرين سنة) اي ما يؤنس رشده قبلها **(قوله فصح تصرفه قبله)** الاولى التعبير
 بالواو كافي الكثرة لكن لما كان قوله لم يسلم اليه بمعنى المنع لان العاقل البالغ لا يحجر عليه
 عند الامام وانما هذا منع للتأديب لا حجر صح التفرع فافهم **(قوله ضمن)** اي اذا هلك
 في يده لتعديبه في المنع واما اذا بلغ فتمعه قبل ان يتكشف حاله ويعلم رشده وصلاحيته بالاختيار
 فهلك لا يضمن قال شهاب الدين الجلي في فتاواه والواجب على الوصي ان لا يدفع اليه
 المال الا بعد الاختبار فاذا منعه لذلك كان منعنا لواجب فلا يكون متعديا وفي الخانية ما يشهد له
 رملي **(قوله قاله شيخنا)** يعني الرملي في حاشية المنع **(قوله وان لم يكن رشيدا)** لانه قد بلغ
 سنا يتصور ان يصير جدا ولان منع المال عنه للتأديب فاذا بلغ هذا السن فقط انقطع رجاء
 التأديب زيلعي ملخصا **(قوله وقال لا يدفع)** اي وان صار شيخا وبه قالت الائمة الثلاثة
 معراج **(قوله ولا يجوز تصرفه فيه)** اي ما لم يحجزه القاضي على مامر وهذه ثمرة الخلاف
 وتظهر ايضا في الضمان عندهما لو دفع اليه بعدما بلغ هذه المدة مفسدا لا عنه **(قوله**
فان أنتم) اي عرفتم او أبصرتم ذكره المبكرى في تفسيره ط **(قوله هو كونه مصلحا في ماله)**
 هو معنى ما في البيري عن التفت الرشد عندنا ان يتفق فيما يحل ويمسك عما يحرم ولا ينفقه
 في البطالة والمعصية ولا يعمل فيه بالتبذير والاسراف **(قوله فقط)** اي لا في دينه ايضا خلافا
 للشاشي رحمه الله **(قوله ولو فاسقا)** تأكيد لقوله فقط واطلقه فشمعل الفسق الاصل
 والطاري كافي الهداية وهذا ما لم يكن مفسدا ماله **(قوله لبيع ماله)** أطلق المال فشمعل
 المرهون والمؤجر والمعاروكل ما هو ملك رملي ولا يكون ذلك اكراها لانه بحق كاسر
 في عمله اذ هو ظالم بالبيع **(قوله يعني بلا امره)** لان للدائن ان يأخذ بيده اذا ظفر بجنس حقه

(كبالغ) وفي كفارة كبد
 اشباه والحاصل ان كل
 ما يستوى فيه الهزل والجد
 ينفذ من المحجور ومالا
 فلا الا باذن القاضي خاتمة
 (فان بلغ) الصبي (غير
 رشيد لم يسلم اليه ماله حتى
 يبلغ خسا وعشرين سنة
 فصح تصرفه قبله) اي
 قبل المقدار المذكور من
 المدة (وبعد يسلم اليه)
 وجوبا يعني لو منعه منه
 بعد طلبه ضمن وقبل
 طلبه لاضمان كما يفيد كلام
 المجتبى وغيره قاله شيخنا
 (وان لم يكن رشيدا)
 وقال لا يدفع حتى يؤنس
 رشده ولا يجوز تصرفه
 فيه (والرشد) المذكور
 في قوله تعالى فان أنتم
 منهم رشدا (هو كونه
 مصلحا في ماله فقط) ولو
 فاسقا قاله ابن عباس
 (والقاضي يجبس الحر
 المديون لبيع ماله لديه
 وقضى دراهم دينه من
 دراهمه) يعني بلا امره

بغير رضا المدين فكان للقاضي ان يبيعه زبلى (قوله وكذا لو كان) اى كل من ماله ودينه
وفي نسخ كانا بضمير التثنية (قوله استحسانا) والقياس ان لا يجوز لان هذا الطريق غير متعين
لقضاء الدين فصار كالعروض (قوله لاتحادها في التثنية) بيان لوجه الاستحسان ولهذا
يضم احدها الى الآخر في الزكاة مع انها مختلفان في الصورة حقيقة وهو ظاهر وحكمها لانه
لا يجزى بينهما ربا الفضل فبالنظر للاتحاد يثبت للقاضي ولاية التصرف وبالنظر للاختلاف
يسلب عن الدائن ولاية الاخذ عملا بالشبهين بخلاف العروض لان الاعراض تتعلق
بصورها واعيانها اقول ورأيت في الحظر والاباحة من المجتبى رامزا ما نصه وجد دنانير
مدبونه وله عليه دراهم له ان يأخذ لاتحادها جنسا في التثنية اهـ ومثله في شرح تلخيص
الجامع الكبير للقارسي في باب البيّن في المساومة * (تبيّه) قال الحوى في شرح الكثر نقلا
عن العلامة المقدسي عن جده الاشقر عن شرح القدوري للاخصب ان عدم جواز الاخذ
من خلاف الجنس كان في زمانهم لمطاوعتهم في الحقوق والفتوى اليوم على جواز الاخذ
عند القدرة من أى مال كان لاسما في ديارنا لمداومتهم العقوق قال الشاعر

عفا على هذا الزمان فانه زمان عقوق لازمان حقوق

وكل رفيق فيه غير مرافق وكل صديق فيه غير صدوق

ط (قوله خلافا لهما وبه يفتى) الاولى ان يقول وقالوا يبيع وبه يفتى كالا يخفى ح (قوله
اى بقولهما يبيعهما) اى العرض والعقار واثار بهذا التفسير الى ان اعاده لا خلاف
فيه (قوله اختيار) ومثله في الملتقى (قوله ويبيع كل ما يحتاجه في الحال) قال في التبيين
ثم عندها يبدأ القاضي ببيع النقود ثم العروض ثم العقار وقال بعضهم يبدأ ببيع ما يخشى
عليه التوى من عروضه ثم بما لا يخشى عليه ثم بالعقار فالحاصل انه يبيع ما كان انظر له
ويترك عليه دست من ثيابه يعنى بذلة وقيل دستان لانه اذا غسل ثيابه لابدله من ملبس وقالوا
اذا كان يكتفى بدونها تباع ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشترى بما بقى ثوبا يلبسه وكذا
يفعل في المسكن وعن هذا قالوا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال كاللبد في الصيف والنطع
في الشتاء وينفق عليه وعلى زوجته واطفاله وارحامه من ماله اهـ ملخصا قال الرحمتي
ومفاده انه لا يكلف الى ان يسكن بالاجرة كقالوا في وجوب الحج تأمل اهـ وفي حاشية
المدنى اقول وكذا لو كان عنده عقارات وقبسلطاني زائدة على سكنه او صدقات في الدفاتر
السلطانية لا يؤمر ببيعها كأتفى به غير واحد من العلماء اهـ اى لا يؤمر بالفراغ عنها
اذ لا يجوز بيعها تأمل (قوله يلزمه بعد الديون) ان يقضيه بعد قضاء الديون التى حجر
لاجلها ونحوها مما ذكره بعد وهذا ما لم يكن استفاد مالا بعد الحجر والافقضى ما أقرب منه
كأفى الموابه والهداية وقدمناه عن التاترخانية وشرح الملتقى وفي التاترخانية ثم اذا صح
الحجر بالدين صار المحجور كمرضى عليه ديون الصحة فكل تصرف أدى الى ابطال حق
الغرماء فالحجر يؤترفيه كالهبة والصدقة واما البيع فان يمثل القيمة جاز وان يفتى فلا يتخير
المشتري بين ازالة الغبن وبين الفسخ كييع المريض فان باع من الغريم وقاصه بالثمن جاز
لوالغريم واحدا والاصح البيع من احدهم لو يمثل القيمة دون المقاصصة وكذا لو قضى دين

وكذا لو كان دنانير
(وباع دنانيره بدراهم دينه
وبالعكس استحسانا)
لاتحادها في التثنية (لا)
يبيع القاضي (عرضه
ولا عقاره) للدين (خلافا
لها وبه) اى بقولهما
بيعهما للدين (يفتى)
اختيار وصححه في تصحيح
القدورى ويبيع كل مالا
يحتاجه في الحال ولو اقر
بمال يلزمه بعد الديون

مطلب

تصرفات المحجور بالدين
كالمرضى

البعض دون البعض كالمرضى اه ملخصا **(قوله بينة)** بان شهدوا على الاستقراض او الشراء
بمثل القيمة تارخانية **(قوله او علم قاض)** المعتمد عدم جواز القضاء بعلمه **(قوله كمال)**
استهلكه فان مالكة يزاحم الغرماء وكذلك تزوج امرأة بمهر مثلها ابن ملك والمراد باستهلاكه
المال انه ثبت بغير اقراره مأمور قلبه في التارخانية انه يسئل عن اقراره بعدم ماصار مصلحا
ان ما اقربه كان حقا او لا فان لم يؤاخذه والا فلا ويوجب ان يكون الجواب في الصبي المحجور
كذلك اه **(قوله افلس الخ)** اى صار الى حال ليس له فلوس وبعضهم قال صار ذافلوس
بعد ان كان ذا دراهم مصباح والمراد حكم الحاكم بتفليسهم واعلم انه انما يستوى مع الغرماء
اذا كان الثمن حالا فلومؤجلا لم يشاركتهم ولكن يشاركتهم بعد الحلول فيما قبضوه بالخصص
كذا في المقدسى سائحا **(قوله كان له استرداده)** اى فيما لو افلس بعد قبضه بغير اذن وقوله
وحبسه بالثمن فيما لو افلس قبله فنه لف ونشر على عكس الترتيب تأمل **(قوله كذا)**
في الحانية الخ استدرالك على الثمن تبعاً للشرئبالية حيث نقل ما في الحانية ثم قال قد شرط
مع الاطلاق اجازة صنعه اه اقول الذى يظهر ان الاجازة شرط لجواز صنعه للجواز الاطلاق
والمذكور في الثمن جواز الاطلاق فلا استدرالك بل هو افادة حكم آخر تأمل **(قوله لان حجر)**
الاول مجتهد فيه) علله في الهداية اولا بان الحجر منه فتوى وليس بقضاء لانه لم يوجد المقضى
له والمقضى عليه ثم قال ولو كان قضاء ففس القضاء مختلف فيه فلا بد من الامضاء قال الزيلعي
يعنى حتى يلزم لان الاختلاف اذا وقع في نفس القضاء لا يلزم ولا يصير مجعاً عليه وانما يصير
مجعاً عليه ان لو كان الاختلاف موجودا قبل القضاء فينا كذا احدا القولين بالقضاء فلا ينقض
بعد ذلك واما اذا كان الاختلاف في نفس القضاء فبالقضاء يحصل الاختلاف فلا بد من قضاء
آخر ليصير مجعاً عليه لقضائه بعد وجود الاختلاف هذا معناه ولكن فيه اشكال هنا لان
الاختلاف فيه موجود قبل القضاء فان محمدا يرى حجره بنفس السفه ولا تنفذ تصرفاته اصلا
فيصير القضاء به على هذا التقدير قضاء بقول محمد فينا كذا قوله بالقضاء بخلاف القضاء
على الغائب فان الاختلاف فيه في نفس القضاء هل يجوز أم لا فعندنا لا ينفذ وعند الشافعى
يجوز فيحصل الاختلاف بالقضاء فلا يرتفع حتى يحكم بجواز هذا القضاء اه **(قوله مالم)**
يعلم) اى بالحجر قال في البرازية فلو اخبره عدل وصدقه انحجروا ولم يصدقه فكذلك ثم قال
ولا فرق بين الاذن والحجر في انه يصير مأذونا اذا ترجح الصدق في خبره عند العبد او صدقه
ذكره الفقيه ابو بكر البلخى وعليه الفتوى والاعتاد خلافا لمن يفرق بينهما اهم ان هذا
منى على قول ابى يوسف للممر ان السفينة يتحجر عند محمد بلا قضاء **(قوله ولا يرتفع الحجر)**
بالرشد الخ) هذا ايضا قول ابى يوسف خلافاً لمحمد كاقدمانه عن الجوهره مع بيان ثمره
الخلافا **(قوله ولو ادعى الرشد)** يعنى بعد ما حجر عليه القاضى ادعى انه صار رشيدا ليبتل
حجره **(قوله اشباه)** استدل فيها على ذلك بما في المحيط عند ذكره دليل ابى يوسف على ان
السفينة لا يتحجر الا بمجرد القاضى من ان الظاهر زوال السفه لان عقله بمنه قال في الاشباه
وكل بينة شهد لها الظاهر لم تقبل اه اقول الظاهر ان ظهور زوال السفه فيها اذا كان قبل
الحكم يدل عليه سياق كلام المحيط اما بعد الحكم كما هو موضوع المسئلة في الاشباه فقد

مالم يكن ثابتا بينة او علم
قاض فيزاحم الغرماء كمال
استهلكه اذا حجر في
الفعل كامر (أفلس ومعه
عرض شراء فقبضه
بالاذن) من بائعه ولم
يؤدثه (فبائعه اسوة
الغرماء) في ثمنه (فان افلس
قبل قبضه او بعده) لكن
بغير اذن بائعه كان له
استرداده) وحبسه (بالثمن)
وقال الشافعى للبائع الفسخ
(حجر القاضى عليه ثم رفع
الى) قاض (آخر فأطلقه)
واجاز ما صنع المحجور كذا
في الحانية وهو ساقط من
الدرر والمخ (جاز اطلاقه)
وما صنع المحجور في ماله
من بيع او شراء قبل اطلاق
الثاني او بعده كان جائزا
لان حجر الاول مجتهد فيه
فيتوقف على امضاء قاض
آخر * (فروع) * يصح
الحجر على الغائب لكن
لا يتحجر مالم يعلم خائبة ولا
يرتفع الحجر بالرشد بل
باطلاق القاضى ولو ادعى
الرشد وادعى خصمه بقاءه
على السفه وبرهنا ينبغي
تقديم بينة بقاء السفه اشباه

تأكد وثبت فالاصل بقؤه وبذل عليه ان الحجر بعد ثبوته لا يرتفع عنداني يوسف الا بالقضاء
فلو كان الاصل زواله لما احتاج اليه ولذا قال المقدسي في حاشية الاشباه لم يوجد بعد الحجر من
القاضي ما يقتضي خلافة الظاهر بقاؤه اهـ وهكذا نقل الحموي عن الشيخ صالح فينبغي تقديم
بينة الزوال وذكر نحوه العلامة اليربي ثم قال و رأيت في ذخيرة الناظر الجزء به ونقله
ابو السعود واقره وبالجملة لم تر احدا تابع صاحب الاشباه سوى الشارح والله اعلم **(قوله)**
وفي الوهبانية الخ) الشطر الثاني من البيت الاول مغير واصله * فمن يدعى التأخير ليس يؤخر *
ويحجور في محل جر مضاف الى قبل ومعنى البيت الاول انه لو قال بعد صلاحه اقررت
وانا محجور بانى استهلكك لك كذا لوقال رب المال بل حال صلاحك فالقول للمقر لا نه اضافه
الى حالة معهودة تنافي بمجة الاقرار فيكون في الحقيقة منكر الامقرا وكذا لو قال اقررت لي به حال
فسادك ولكنه حق وقال المقر لم يكن ذلك حقا فالقول له ومعنى الثاني لو باع المحجور و اجاز
القاضي يبيعه لكن نهى المشتري عن دفع الثمن اليه فدفعه وهلك يضمن الثمن للقاضي لانه لما نهاه
صار حق القبض للقاضي والمحجور كالاجنبي فلو لم ينهه جاز لان في اجازته البيع اجازة لدفع
الثمن كالوكيل بالبيع وكيل بالقبض والله سبحانه وتعالى اعلم

وفي الوهبانية

* ومن يدعى اقراره قبل
يحجور * فمن يدعى وقته فهو
اجدر * ولو باع والقاضي
اجاز وقال لا تؤدي
فأداه من بعد يحس *

فصل

فصل بلوغ الغلام بالاحتلام الخ

بتوئين فصل وبلوغ مبتدأ وما بعده خبر معطوف عليه والجارية مجرور عطفا على الغلام
او مرفوع على تقدير مضاف محذوف وانابته منابه والبلوغ لغة الوصول واصطلاحا انتهاء
حد الصغر ولما كان الصغر احدا سباب الحجر وكان له نهاية ذكر هذا الفصل ليانها والغلام
كقَالَ عياض يطلق على الصبي من حين يولد الى ان يبلغ وعلى الرجل باعتبار ما كان **(قوله)**
بالاحتلام) قال في المغرب الاحتلام جعل اسما لما يراه الناس من الجماع فيحدث معه انزال
المني غالبا فغلب لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من انواع المنام لكثرة الاستعمال اهـ ط
(قوله والاحتلام) باى سبب كان **(قوله والاصل هو الانزال)** فان الاحتلام لا يعتبر الا معه
والاحبال لا يتأتى الا به **(قوله والجارية)** هي انثى الغلام **(قوله صريحا)** قيد به لانه
مذكور ضمنا في الاحتلام والحبل **(قوله فان لم يوجد فيها)** اي في الغلام والجارية شئ
مما ذكرنا له فماده انه لا اعتبار لثبات العانة خلافا للشافعي ورواية عن ابى يوسف ولا اللمجة
واما نهود التدى فذكر الحموي انه لا يحكم به في ظاهر الرواية وكذا نقل الصوت كافي شرح
الظم الهاملى ابو السعود وكذا شعر الساق والابط والشارب **(قوله به يفتى)** هذا عندها
وهو رواية عن الامام وبه قالت الائمة الثلاثة وعند الامام حتى يتم له ثمانى عشرة سنة ولها سبع
عشرة سنة **(قوله لتقص اعمار اهل زماننا)** ولأن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عرض على
النبي صلى الله عليه وسلم يوم احد وسنه اربعة عشر فرده ثم يوم الخندق وسنه خمسة عشر
فقبله ولانها العادة الغالبة على اهل زماننا وغيرها احتياط فلا خلاف في الحقيقة والعادة
احدى الحجج الشرعية فيما لانص فيه نص عليه الشئى وغيره در متنى **(قوله وادنى)**
مدته اي مدة البلوغ والضمير في له للغلام وفي لها للجارية **(قوله كافي احكام الصغار)**

(بلوغ الغلام بالاحتلام
والاحبال والانزال)

والاصل هو الانزال
(والجارية بالاحتلام
والحيض والجل) ولم يذكر
الانزال صريحا لانه قلما
يعلم منها (فان لم يوجد
فيها) شئ (حتى يتم لكل
منها خمس عشرة سنة به
يفتى) لتقص اعمار اهل
زماننا (وادنى مدته لها ثمانا
عشرة سنة ولها تسع سنين)
هو المختار كما في احكام
الصغار

هو اسم كتاب الاستروشنى (قوله فان راحقا) يقال رحقه اى دنا منه رحقا ومنه اذا صلى احدكم الى ستره فايرحقها وصي مراقق مدان للحلم مغرب (قوله ان لم يكذبهما الظاهر) هو معنى قوله الآتى وهو ان يكون بحال يحتلم مثله وفي المنع عن الحسية صبي اقرأته بالغ وقاسم وصي الميت قال ابن الفضل ان كان مراققا ويحتلم يقبل قوله وتجاوز قسمته وان كان مراققا ويعلم ان مثله لا يحتلم لا تجاوز قسمته ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهرا وتبين بهذا ان بعد اثنتى عشرة سنة اذا كان بحال لا يحتلم مثله اذا اقر بالبلوغ لا يقبل اهـ (قوله فبعد ثنتى عشرة سنة) ادعى صاحب جامع الفصولين ان الصواب ابدال بعد يقبل زعمانه انه شرط لغير المراقق ورده في نورالعين ونسبه الى الوهم وقلة الفهم وفي الشربلية وعبارتها يعنى وقد فسرها به علما بلوغهما وليس عليهما بين اهـ قال ابوالسعود والظاهر ان هذا هو المراد مما قلناه الحموى عن شرح درر البحار من انه يشترط لقبول قولهما ان يبين كيفية المرافقة حين السؤال عنه اهـ قلت وفي جامع الفصولين عن فتاوى النسفي عن القاضي محمود السمرقندى ان مراققا اقر في مجامع ببلوغه فقال بماذا بلغت قال باحتلام قال فاذا رايت بعدما انتهت قال الماء قال اى ماء فان الماء يختلف قال المنى قال مالى قال ماء الرجل الذى يكون منه الولد قال على ماذا احتملت على ابن اؤبونت او اؤنان قال على ابن فقال القاضي لا بد من الاستقصاء فقد يطقن الاقرار بالبلوغ كذبا قل شيخ الاسلام هذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله مع التفسير وكذا جارية اقرت بغيض اهـ والظاهر ان الماديقوله وانما يقبل مع التفسير اى تفسير ما بلغ به من احتلام او احبال فقط بلا هذا الاستقصاء (قوله لاتصح البينة) صوابه البينة من البت وهو القطع كفى جامع الفصولين وقد وجد كذلك فى بعض النسخ او يقول لا يصح الاقرار

(فان راحقا) بأن بلغنا هذا السن (فقلا بلغنا صدقا ان لم يكذبهما الظاهر) كذا قيده فى العمادية وغيرها فبعد ثنتى عشرة سنة يشترط شرط آخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون بحال يحتلم مثله والا لا يقبل قوله شرح وهابية (وهـ) حيثئذ (كبالغ حكما) فلا يقبل جحدوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله فلا تنقض قسمته ولا بيعه وفى الشربلية يقبل قول المراهقين قد بلغنا مع تفسير كل بماذا بلغ بلايين وفى الحزانة اقر بالبلوغ قبل اثنتى عشرة سنة لاتصح البينة وبعده تصح اهـ

كتاب المأذون

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب المأذون

(الاذن) لغة الاعلام وشرعا (فك الحجر) اى فى التجارة لان الحجر لا ينفك عن العبد المأذون فى غير باب التجارة ابن كمال (واسقاط الحق) المسقط هو المولى لو المأذون رقيقا والمولى لو صيبا وعنده زفر

اى الاذن فهو مصدر كعمود وان كان الظاهر انه خفة لكنه يحتاج لجذف المضاف والصلة فى الكرماني يقال مأذون له اولها وترك الصلة ليس من كلام العرب وأقره القهستانى در متقى وتقدير المضاف اذن المأذون لان البحث عن الافعال لاعن الذوات وفى الصباح ان الفقهاء يحدون الصلة لفهم المعنى وأورده بعد الحجر لان الاذن يقتضى سبق الحجر (قوله الاذن لغة الاعلام) تبع الزيلعي والنهاية قال الطورى قال شيخ الاسلام فى مبسوطه الاذن هو الاطلاق لغة لانه ضد الحجر وهو المنع فكان اطلاقا عن شئ الى شئ اهـ وفى النهاية الاذن فى الشئ رفع المنع لمن هو محجور عنه واعلام باطلاقة فيما حجر عليه من اذنه فى الشئ اذا أبعد الامام الزيلعي حيث قال انه الاعلام ومنه الاذان وهو الاعلام لان الاذن من اذن فى كذا اذا أباحه والاذان من آذن بكذا اذا أعلم اهـ وفى ابى السعود قال قاضى زاده فى التكملة لم أرفق فى كتب اللغة بحجى الاذن بمعنى الاعلام (قوله عن العبد المأذون) الاولى اسقاط لفظة العبد فان الحكم فى الصبي والمتموه كذلك حـ (قوله فى غير باب التجارة) كالزوج والتسرى والاقرار والهبه ونحوها مما سأتى (قوله واسقاط الحق) كالنفسير

قوله والظاهر الخ رايت فى الحامدية عن جواهر الفتاوى وانما يقبل قوله بغير هذا التفسير الخ اهـ منه

لقوله فك الحجر ولا يخفى عليك ان الصبي والمتوء ليس فيه اسقاط حق سعدية لكن قال ابن الكمال يعني حق المنع لاحق المولى لانه مع اختصاصه بأذن العبد غير صحيح لان حق المولى لا يسقط بالاذن ولذلك يأخذ من كسبه جيرا على ما ساقى اهـ **(قوله)** هو توكيل وانابة ستاني ثمرة الخلاف **(قوله)** ثم يتصرف عطف على المعنى فكانه قال اذا اذن المولى بفك العبد من الحجر ثم يتصرف الخ ابن كل **(قوله)** العبد انما خص البيان به لحقها الحال فيه والا فالحكم مشترك ابن كمال **(قوله)** لنفسه اى لالسيد بطريق الوكالة فهستاني ولا يلزم ان يكون مالكه لانه يجعله مملوك للمولى فاذا تذر ملكه للماتصرف فيه يخلفه المولى في الملك شربلاية **(قوله)** بأهليته لان العبد اهل للتصرف بعد الرق لان ركن التصرف كلام معتبر شرعا لصدوره عن تمييز ومحل التصرف ذمة صالحة لالتزام الحقوق وهما لا يفوتان بالرق لانهما من كرامات البشر وهو بالرق لا يخرج عن كونه بشرا لانه حجر عليه عن التصرف لحق المولى كي لا يبطل حقه بتعلق الدين برقبته لضعف ذمته بالرق حتى لا يجب المال في ذمته الا وهو شاغل لرقبته فاذا اذن المولى فقد أسقط حقه فكان العبد متصرفا بأهليته الاصلية زيلبي **(قوله)** ولا يتخصص بنوع) اى ولا يمكن فهستاني وفي التاتر خاتبة هذا اذا صادف الاذن عبدا محجورا اما اذا صادف عبدا مأذونا يتخصص فلو اذنه في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى العبد الرقيق يصير مشترئا لنفسه نص عليه محمد رحمه الله **(قوله)** تفريع على كونه اسقاطا فان الاسقاطات لا تقبل التقييد كما بانى كالطلاق والعاق ولا يقبل لو كان اسقاطا لمملك نبيه لانا نقول ليس باسقاط في حق مالم يوجد فيكون النهى امتناعا عن الاسقاط فيما لم يوجد زيلبي **(قوله)** ولا يرجع بالعهد اى بحق التصرف كفلت الفين وغيره والعهد فعلة بمعنى مفعول عن عهده لقيه فهستاني **(قوله)** لفك الحجر ظاهره ان قوله ولا يرجع تفريع على قوله فك الحجر وجعله فهستاني تقريبا على كون تصرفه لنفسه **(قوله)** تفريع على فك الحجر فيه نظر والظاهر انه تفريع على التفريع وهو قوله فلا يتوقف كابدل عليه التعليل تأمل **(قوله)** لان الاسقاطات لا تتوقف لانها تتلشى عند وقوعها **(قوله)** فاذا اذن في نوع الخ) سواء سكت عن غيره او نهى بطريق الصريح نحو ان يأذن في شراء البز وقال لا تشتريه غيره اهـ تأثر خاتبة عن المضمرات **(قوله)** لانه فك الحجر لا توكيل اعاده وان مرر لثنيه على ثمرة الخلاف بيتنا وبين زفر والشافعي فافهم **(قوله)** ثم اعلم الخ) قال في المنع التخصيص قد لا يكون مفيدا اذا كان المراد به الاستخدام لانه لو جعل ذلك اذنا لانسداد باب الاستخدام لافضائه الى ان من امر عبده بشراء بقل بفلسين كان مأذونا يصح اقراره بديون تستغرق رقبته ويؤخذ به ساقى الحال فلا يتجرا أحد على استئدام عبده فيما اشتدله حاجته لان غالب استعمال العبد في شراء الاشياء الحقيرة فلا بد من حد فاصل بين الاستخدام والاذن بالتجارة وهو انه ان اذن بتصرف مكرر صريحا مثل ان يقول اشترى ثوبا بوعيه اوقال بع هذا الثوب واشترئته اودلالة كأدلى الغلة كل شهر وأودألى ألفا وانت حر فانه طلب منه المال وهو لا يحصل الا بالتكسب وهو دلالة التكرار ولو قال اقم صباغا اوقصارا لانه اذن بشراء مالا بد منه لالة وهو نوع من الانواع يتكرر بتكرر العمل المذكور كان ذلك اذنا وان اذن

الشافعي هو توكيل وانابة
(ثم يتصرف) العبد لنفسه
بأهليته فلا يتوقف بوقت
ولا يتخصص بنوع تفريع
على كونه اسقاطا ولا
يرجع بالعهد على سيده
لفك الحجر (فلو اذن
لعبده) تفريع على فك
الحجر (بوما) او شهرا (صار
مأذونا مطلقا حتى يحجر
عليه) لان الاسقاطات
لا تتوقف (ولم يتخصص
بنوع فاذا اذن في نوع عم
اذنه في الانواع كلها) لانه
فك الحجر لا توكيل ثم
اعلم ان الاذن بالتصرف
التسويحي اذن بالتجارة
وبالشخصى استخدام

يتصرف غير مكرر كعلماء اهله وكسوتهم لا يكون اذنا كما قررناه وبهذا التفصيل صرح به
البرازية فان قلت ينتقض هذا الاصل بما اذا غصب العبد متاعا وامره مولاه ببيعه فانه اذن
في التجارة وليس الامر بعقد مكرر قلت اُجيب عنه بأنه أمر بالعقد المكرر دلالة وذلك لان
تخصيصه ببيع المنصوب باطل لعدم ولايته عليه والاذن قد صدر منه صريحا فاذا بطل
التقييد ظهر الاطلاق اه وكلام الهداية يشير الى ان الفاصل هو التصرف النوعي
والشخصي والاذن بالاول اذن دون الثاني فتأمل كذا في العنابة وكلام الوقاية يفيد اه
(قوله) وبثبت الاذن دلالة الخ في الحقائق انما يجعل سكوت المولى اذنا اذا لم يسبق منه
ما يوجب نفى الاذن حالة السكوت كقوله اذا رأيت عدى تجر فسكت فلا اذن له بالتجارة ثم
راه تجر فسكت لا يصبر مأذونا اتفاقا **(قوله)** فعبد آه سيد الخ) عديمبدأ خبره مأذون وساغ
الابتداء به لوقوعه موصوفا وأفاد الزيلعي انه اذا رأى اجنيا يبيع ماله وسكت فان سكوته
لا يكون اذنا وكذا لو أنف مال غيره وصاحبه ينظر وهو ساكت حتى كان له ان يطالبه
بالضمان اه قال بعض الفضلاء ولينظر هذامع قول الفصول العمادية في الثالث والثلاثين
ولو شق زق غيره فسال مافيه وهو ساكت فانه يكون رضا اللهم الا ان يحمل ما هنا على
الاتلاف الغير الممكن تداركه فلتأمل اه **(قوله)** برازية (عبارتها وان رآه يشتري
وبيع فسكت فاذن الا ان ينهيه ولكنه فيما باع من مال مولاه لا يجوز حتى يأذنه بالنطق اه
(قوله) ودرر عن الحانية في عبارة الحانية اضطراب فانه قال اول الباب رأى المولى عبده يبيع
عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا وقال بعد اسطر ولور آه في حانوته فسكت حتى باع
متاعا كثيرا كان اذنا ولا ينفذ على المولى يبيع العبد ذلك المتاع ثم قال ولوان رجلا دفع الى
عبد رجل متاعا ليبيعه فباع فرآه المولى ولم ينهه كان اذنا له في التجارة ويجوز ذلك البيع على
صاحب المتاع اه حوى اقول لا اضطراب في كلامه فان معنى كلامه الاول لم يكن اذنا في
ذلك البيع المسكوت عنه فلا ينفذ ببيعه عليه وان صار مأذونا في التجارة بعده كإفسره كلامه
الثاني والثالث وانما نفذ البيع في متاع الأجنبي لاذنه اى الاجنبى فيه وهذا معنى ما في
البرازية ويدل على ما قلنا ما في شرح البيرى عن البدائع رأى عبده يبيع وبشترى فسكت
صار مأذونا عندنا الا في البيع الذى صادفه السكوت بخلاف الشراء اه ثم رأيت العلامة
الطورى وفق كذلك مستدلا بعبارة البدائع وغيرها واعترض على الزيلعي حيث قال ولا فرق
في ذلك بين ان يبيع عينا مملوكا للمولى اولغيره باذنه او بغير اذنه بيعا صحيحا او فاسدا هكذا
ذكر صاحب الهداية وذكر قاضيه خان اذا رأى عبدا يبيع عينا من اعيان المالك فسكت
لم يكن اذنا اه فاعترضه بان ظاهر كلامه انه فهم المخالفة بين كلام الهداية والحانية ثم قال
وكيف يجوز حمل كلام الحانية على خلاف ما ذكره محمد في الاصل اه فنقول المشرح فيما
نقله عن البرازية لم يجز حتى بأذن بالنطق معناه لم يجز ذلك البيع بخصوصه على المولى وان
صار العبد به مأذونا وليس معناه لم يكن اذنا له كإفهامه المحشى والمشرح وغيرها والحاصل
انه لا فرق في كونه مأذونا بين كون البيع ملكا للمولى اولغيره وانما الفرق في جواز ذلك
البيع الذى صادفه السكوت فان كان لأجنبي جاز وان للمولى فلا الا بالنطق فاعتنم هذا

(وبثبت) الاذن (دلالة)
فبعد رآه سيده يبيع ملك
اجنبى (فلو ملك مولاه
لم يجز حتى يأذن بالنطق
برازية ودرر عن الحانية

التحرير في هذا المقام فانه من مزال اقدام الافهام **(قوله)** لكن سوى بينهما الزيلعي وغيره) اى
 كصاحب الهداية كما سمعت عبارته والاستدراك مبنى على ما فهمه كغيره من مخالفة ما في
 البرازية والحانية لما في الهداية وقد علمت انه لا مخالفة في انه يصير مأذونا بعد السكوت مطلقا
 وانما أفاد في الحانية شيئا يذكره في الهداية وهو انه لا يجوز ذلك البيع بخصوصه لوملكا
 للمولى والاجاز **(قوله)** ورجحه في الشربلية) اى رجح ما ذكره الزيلعي وابن النكاح وغيرهما
 من التسوية بين مال المولى وغيره ونقل بعده عن جامع الفصولين ما قدمناه من ان اثر الاذن
 يظهر في المستقبل لا في ذلك الشيء وغاب عنه انه مراد قاضيان وغيره وعلى ما مر فلا مخالفة
 بين ما في المتون والشروح وبين ما في الفتاوى والله تعالى الموفق **(قوله)** ويشترى ما اراد
 الواو بمعنى او بقرينة قول الشارح بعد او شرأه ولعل المراد بالتعميم ان المراد بالشراء ما بيع
 انواع المشتري ولو محرما ولذلك قال القهستاني ويشترى ولو كان خراط **(قوله)** الا اذا كان
 المولى قاضيا) قال الحموي في شرح الكنتز وقال المقدسي في الرمز نظيرى في توجيهه ان
 القاضي ممن لا يبشر الاعمال بنفسه فلا يدل مع تكرار الاعمال من عبده على اذنه لقوة
 احتمال التوكيل اه فافاد هذا التعليل ان القاضي ذكر للتشيل فالمراد به كل من لا يبشر
 الاعمال بنفسه وقال في حاشية الاشياء اقول لم يذكر صاحب الظهيرية هذه المسئلة على
 سبيل الاستثناء وذكرها قاضيان لاعلى طريق الاستثناء فقال القاضي اذا رأى عبده يبيع
 ويشترى فسكت لم يكن اذنا اه وقد قمنا ان اطلاق صاحب الهداية يفهم منه انه لا فرق
 بين ان يكون المولى قاضيا او لا وان ما في المتون والشروح مقدم على ما في الفتاوى اه
 واقره ابو السعود في حاشية الاشياء واقول لا يبعد ان يكون مراد قاضيان انه لا يصير مأذونا
 في ذلك التصرف الذى صادفه السكوت كان ذلك هو المراد من كلامه المار كما علمت فيكون
 مأذونا بعده وعليه فلا استثناء وما ذكره المقدسي يصلح وجهها لتخصيصه على القاضي مع انه
 داخل في عموم كلامه السابق يعنى ان حكم عبد القاضي كغيره وان قوى احتمال كونه وكلا
 عنه فلا ينافي اطلاق المتون والشروح ولذا لم يذكره في الحانية والظهيرية على طريق
 الاستثناء كافعل في الاشياء ثم رأيت الطوري قال بعد ذكر المسئلة وفهم بعض اهل العصران
 سكوت القاضي لا يكون اذنا بخلاف سكوت المولى كما فهم الامام الزيلعي اه وظاهره ان هذا
 الفهم يخالف لكلامهم كفهم الزيلعي المار وهذا مؤيد لما قلناه فتدبر **(قوله)** لا في ذلك الشيء
 فيه ان الكلام مفروض فيما اذا باع ملك الاجنبي وحينئذ لا يتصور ان يكون سكوت السيد
 اذنا في بيع ذلك الشيء حتى يصح نفيه والى هذا اشار الشارح بقوله فلا ينفذ على المولى بيع ذلك
 المتاع لكنه شرح لا يطابق المشروح فكان عليه ان يبرزه في قالب الاعتراض ح وحاصله ان
 عدم كونه مأذونا في بيع ذلك الشيء انما هو فيما لو باع ملك المولى اما لو باع ملك الاجنبي باذنه
 نفذ عليه كما قدمناه ونفاذه لا بسكوت المولى بل بامر صاحب المتاع وهل العهدة على العبد
 او على صاحب المتاع اختلف المشايخ فيه ذخيرة وتاريخانية لكن ظاهر كلام السراج فييد
 عدم الفرق فانه قال ولورأى عبده يبيع ويشترى فسكت ولم ينه صار مأذونا ولا يجوز هذا
 التصرف الذى شاهده المولى الا ان يحيزه بالقول سواء كان مابعا للمولى او غيره ويصير مأذونا

لكن سوى بينهما الزيلعي
 وغيره وجزم بالتسوية بين
 الكمال وصاحب الملتقى
 ورجحه في الشربلية
 بأن ما في المتون والشروح
 اولى بما في كتب الفتاوى
 فليحفظ (ويشترى)
 ما اراد (وسكت) السيد
 (مأذون) خبر المبدأ الا
 اذا كان المولى قاضيا اشياء
 ولكن (لا) يكون مأذونا
 (في) بيع (ذلك الشيء)
 او شرأه فلا ينفذ على
 المولى بيع ذلك المتاع

فما يتصرف بعد هذا الا ان يرجع التعميم الى قوله صار مأذونا او يحتمل على ما اذا لا يكن باذن الاجنبي وهو الاقرب فلا ينافي ما قدمناه عن البرازية والحائنية وغيرها فتأمل **(قوله)** قبل ان يصير مأذونا (لانه لا يثبت الاذن الا اذا باع او اشترى بحضرته لاقبله قبل الضرورة يكون ذلك البيع غير مأذون فيه فلا ينفذ **(قوله)** وهو باطل (لانه يلزم عليه تقدم الشيء على نفسه **(قوله)** معزى للذخيرة نص عبارة الذخيرة هكذا واذا رأى عبده يشتري بماله يعنى بمال المولى فلم ينهه فهذا من المولى اذ ناله في التجارة وما اشتراه فهو لازم للمولى ان يسترد ماله ثم اذا استرد المولى ماله دراهم او دنانير لا ينتقض البيع وان كان ماله عرضا او مكيلا او موزونا ينتقض البيع اهـ **(قوله)** من مال مولاه الاولى ان يقول بمال الباء بدل من كالا يخفى **(قوله)** فيفتقر الى الفرق الاولى حذف الفاء ط ولعل الفرق ما ذكره في باب الفضولى من ان الشراء اسرع نفاذا فتأمل ح قلت وفي شرح درر البحار في صورة الشراء ينفذ على المولى لدخول المبيع في ملكه وفي صورة البيع لا ينفذ عليه لزوال المبيع من ملكه اهـ ونقل مثله الحموى عن البدائع وشرح المجموع واورد عليه ان فكل ادخلا واخرجا اقول ان كان الثمن دراهم ودنانير لا يشكل لانها لاتعين بالتعيين بل تجب في الذمة ولذا لو استرد المولى لا ينتقض البيع كما قدمناه وان كان غيرها فيشكل لانه بيع متباينة والثمن فيها مبيع من وجه فيصدق عليه انه باع ملك المولى وقد مر غير مرة انه لا ينفذ عليه وانه انما يصير مأذونا بعده وجوابه ان اللازم ما اشتراه العبد وامام ادفعه من ملك المولى فلم ينفذ على المولى ولذا كان له ان يسترده فاذا أجاز ما صنع العبد ولم يسترده نفذ عليه ذلك وصار مأذونا فيه وفيما بعده لان الاجازة اللاحقة كالسابقة هذا ما ظهري **(قوله)** بلا قيد بيان للاطلاق بان قال له اذنت لك في التجارة ولم يقيد بشراء شيء بعينه ولا بتبوع من التجارة زبلى **(قوله)** صح كل تجارة منه (لان اللفظ يتناول جميع انواع التجارات زبلى **(قوله)** اما لو قيد أى تبوع من التجارة او بوقت او بمعاملة شخص زبلى او بمكان كاسر واما لو امره بشراء شيء بعينه كالطعام والكسوة لا يكون مأذونا لانه استخدام كاسر بياه **(قوله)** خلافا للشافعى اى ولزفر بناء على انه توكل عندها وعندنا اسقاط كاسر **(قوله)** ولو بغين فاحش اطلقه فشمعل ما اذا نهاء عن البيع بالغين الفاحش او اطلق له كفى البرازية منح **(قوله)** خلافا لهما وعلى هذا الخلاف بيع الصبي والمعتوه المأذون لهما زبلى **(قوله)** ويوكل بهما أى بالبيع والشراء زاد فى شرح المتنق وسلم وقبل السلم وفى التبيين وله المضاربة أخذوا دفعا **(قوله)** لانه من عادة التجار (يصلح علة للجميع حتى للغين الفاحش فانه من صنيعهم استحبابا للقلوب وبيع بغين فاحش فى صفة ويربح فى اخرى كفى التبيين وفيه لو مرض العبد المأذون له وحاجته فيه يعتبر من جميع المال اذا لم يكن عليه دين وان كان فمن جميع ما بقى بعد الدين لان الاقتصار فى الحر على الثلث لحق الورثة ولا وارت للعبد والمولى رضى بسقوط حقه بالاذن بخلاف الغرماء وان كان الدين محبطا يقال للمشتري اد جميع المحاباة والافرد المبيع كفى الحر وهذا المولى صحيحا والافلا تصح محاباة العبد الا من ثلث مال المولى لان المولى باستدانة الاذن بعد ما مرض أقامه مقام نفسه فصار تصرفه كتصرفه والفاحش من المحاباة وغير الفاحش فيه سواء فلا

لانه يلزم ان يصير مأذونا قبل ان يصير مأذونا وهو باطل قلت لكن قيد القهستانى معزى للذخيرة بالبيع دون الشراء من مال مولاه اى فيصح فيه ايضا وعليه فيفتقر الى الفرق والله تعالى الموفق (و) يثبت (صريحاً فلو اذن مطلقاً) بلا قيد (صح كل تجارة منه اجماعاً) اما لو قيد فعندنا يعم خلافا للشافعى (فيبيع ويشترى ولو بغين فاحش) خلافا لهما (ويوكل بهما ويرهن ويرتهن ويعير الثوب والدابة) لانه من عادة التجار

(ويصالح عن قصاص
وجب على عبده ويبيع من
مولاه بمثل القيمة) اما
(باقل) منها ف (الاد) يبيع
(مولاه منه بمثل القيمة او
أقل للمولى حسب المبيع
لقبض ثمنه) من العبد
(ويبطل الثمن) خلافا لما
صححه شارح الجمع معزيا
للمحيط (لو سلم) المبيع
(قبل قبضه) لانه لا يجب له
على عبده دين فخرج بجنا
حتى لو كان الثمن عرضا لم
يبطل لتعينه بالعقد وهذا
كله لو المأذون مديونا والام
يجز بينهما بيع نهاية (ولو
باع المولى منه بأكثر حط
الزائد او فسخ العقد) اى
يؤمر السيد بأن يفعل
واحدا منهما لحق الغرماء
(فيما كان من التجارة) وتقبل
الشهادة عليه) اى على
العبد المأذون بحق ما لو ان
لم يختصر مولاه (ولو محجورا
لا تقبل يعنى لا تقبل على
مولاه بل عليه فيؤاخذ به
بعد العتق ولو حضرا معا
فان الدعوى باستهلاك مال
او غصبه قضى على المولى وان
بأستهلاك ودعية او بضاعة
على المحجور تسمع على
العبد وقيل على المولى ولو
شهدوا على اقرار العبد بحق

يفقد الكل الا من الثالث اه ملخصا (قوله ويصالح الخ) لانه كأنه اشتراء ببدل الصلح وله
الشراء ط (قوله فلا) لان فيه تهمة فلا يجوز وهذا لان حق الغرماء تعلق بالمالية فليس له
ان يبطل حقهم بخلاف ما اذا حابى الاجنبى عند ابى حنيفة لانه لانه تهمة فيه وقالا يجوز
ولو بغبن فاحش ولكن يغير المولى بين ان يزيل الغبن او ينقض البيع بخلاف ما اذا باع من
الأجنبي به حيث لا يجوز اصلا عندها لان المحاباة على اصلهما لا تجوز الا باذن المولى و هو
آذن فيما يشتره بنفسه غير ان ازالة المحاباة لحق الغرماء واختلفوا فى قوله قيل يفسد البيع
والاصح ان قوله كقولهما فصار تصرفه مع مولاه كتصرف المريض المديون مع الأجنبي
والغبن الفاحش واليسير سواء عنده كقولهما زيلى ملخصا (قوله ويبطل الثمن) واذا
بطل الثمن صار كأنه باع بغير ثمن فلا يجوز البيع ومراهه ببطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة
به وللمولى استرجاع المبيع جوهره لكن فى التبيين بعد ما ذكر انه لا يطالب العبد بشئ
لانه بتسليم المبيع سقط حقه فى الحبس وان عندها تعلق حقه بعينه فكان أحق به من
الغرماء الى ان قال هذا جواب ظاهر الرواية وعن أبى يوسف ان للمولى ان يسترد المبيع
ان كان قائما ويحبسه حتى يستوفى الثمن اه وكذا قال فى النهاية بطلان الثمن جواب ظاهر
الرواية وعن أبى يوسف هذا اذا استهلك العبد المبيع فلو قائما للمولى ان يسترده الخ (قوله
خلافا لما صححه شارح الجمع الخ) حيث قال وقيل لا يبطل الثمن وان سلم المبيع اولا لانه
يجوز ان يعقد البيع ويتأخر وجوب الثمن دينيا كما تأخر فى المبيع بالحيار الى وقت سقوطه قال
صاحب المحيط هذا القول هو الصحيح اه كلام شارح الجمع ورأيت بهامشه ما نصه فيه
نظر لان صاحب المحيط اتما حكم بصحة القول بجواز البيع من العبد لا بعد سقوط الثمن
عنه على تقدير بيع مولاه منه كما فهمه الشارح ح (قوله حتى لو كان) تفريع على قوله دين
وبيان لمفهومه لان العرض لما تعين بالعقد ملكه بعينه ويجوز ان يكون عين ملكه فى يد
عبده وهو احق به من الغرماء نهاية (قوله وهذا كله) اى بيع العبد من مولاه وعكسه
بالقيمة اولى (قوله والام يجوز بينهما بيع) لعدم الفائدة لان الكل مال المولى ولا حق فيه
لغيره زيلى (قوله فيما كان من التجارة) لما من ذكره غير المصنف وقال ط لم أر مفهوم التقيد
به ولعله يحرز به عن المبيع اذا كان للاكل او اللبس فانه لا نسخ فيه فوحرره اه (قوله بحق ما)
كبيع واجارة وشراء او شهدوا عليه بغصب او استهلاك ودعية او على اقراره بذلك عمادة اى
ويؤاخذ بما اقربه من ذلك فى الحال كما فى البرازية (قوله يعنى لا تقبل على مولاه) حتى
لا يخاطب المولى ببيع العبد عمادة (قوله ولو حضرا) اى المولى والمحجور (قوله قضى
على المولى) فيخاطب ببيعه لان العبد مؤاخذ بأفعاله (قوله على المحجور) مستدرك
لان كلامه فيه (قوله تسمع على العبد) اى فيؤاخذ به عتقه (قوله وقيل على المولى) قائله
ابو يوسف والاو قولهما كافى العمادة وفى البرازية فان لم يقر لكن اقيمت عليه البينة فضرة
المولى شرط الاعند الثانى (قوله ولو شهدوا على اقرار العبد) اى المحجور فلاولى ان يأتى
بالمضمر مكان المظهر اما اقرار المأذون فقد علمت انها تقبل على المولى وسيأتى له تهمة (قوله

لم يقض على المولى (اى ابل يؤخر الى عتقه وقد ذكر أول كتاب الحجر لو أقر العبد بمال أخرالى عتقه لو لغبر مولا له ولوله هدر وبحد وقوداقيم في الحال وفي البرازية والمحجور يؤاخذ بأفعاله لا بأقواله الا فيما يرجع الى نفسه كالقصاص والحدود وحضرة المولى لا تقتطع ولو اتلف مالا يؤاخذ به في الحال أما الاقرار بجناية تدفع أو الفداء لا يصح محجورا أو مأذونا واقرار المحجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح وفي المأذون يصح وبؤاخذ به في الحال ولو اقر المأذون بمهر امرأته أو صدقة يؤخذ به بعد الحرية اهـ **(قوله مطلقا)** سواء كان المولى حاضرا أو غائبا عمادية **(قوله ومزارعة)** في البرازية وبأخذها مزارعة ويدفعها مطلقا كان البذر منه أولا اهـ وهى في المعنى إيجار أو استئجار كباقي في بابها فكانت من التجارة **(قوله ويؤاجر ويزارع)** يعنى انه ان يدفع الأرض اجارة ومزارعة **(قوله ويشارك عانا)** قال في النهاية شركة العنان انما تصح منه اذا اشترك مطلقا عن ذكر الشراء بالتقدي والنسبة أمالوا اشترك العبدان المأذونان شركة عنان على ان يشتريا بالتقدي والنسبة بينهما لم يجز من ذلك النسبة وجاز التقدي لان في النسبة معنى الكفالة عن صاحبه ولو اذن لهما المولى في الشركة على الشراء بالتقدي والنسبة ولادين عليهما فهو جائز كالمأذون لكل واحد منهما مولا بالكفالة أو التوكيل بالشراء بالنسبة كذا في المبسوط والخبرة غيره ذكر في الذخيرة واذا اذن له المولى بشركة المفاوضة فلا تجوز المفاوضة لان اذن المولى بالكفالة لا يجوز في التجارات كذا في الترتيبات اقول يمكن حمل كلام الذخيرة آخر اعل ما اذا كان المأذون مديونا **(قوله لا مفاوضة)** لعدم ملكة الكفالة ففاوضته تسلب عانا برازية **(قوله ويستأجر ويؤاجر)** اى يستأجر اجراء ويؤجر غلامه ويستأجر البيوت والحوائث ويؤجرها لما فيها من تحصيل المال ذكره الزيلعي **(قوله ولو نفسه)** انى به لان فيه خلاف الشافعي رحمه الله **(قوله ويقر بوديعة الخ)** لان الاقرار من توابع التجارة لانه لو لم يصح اقراره لم يعامل احد زيلعي وفيه اشعار بأن المأذون بالتجارة مأذون بأخذ الوديعة كافي المحيط وغيره لكن في وديعة الحقائق خلافة قهستاني واطلقه فشمس ما اذا اقر للمولى ولغيره وما اذا كان عليه دين أولا وما اذا كان في صحته او مرضه او صحته مولا او مرضه وبأى بيان ذلك وفي التارخانية واذا اقر بعد الحجر بدين أو بعين لرجل حاز بقدر مافي يده فقط اهـ وفي البرازية يجوز الا فيما اخذه المولى منه **(قوله ولو عليه دين)** اى اذا كان الاقرار في صحته فلو في المرض قدم غرماء الصحة كما في حق الحر خلاصه ان ما يكون من باب التجارة من ديونه يصح اقراره بصدقه المولى أولا وما لا يكون من باب التجارة لا يصدق فيه الا بصدقه لانه فيه كالحجور زيلعي والاول يؤاخذ به في الحال والثاني بعد العتق كما في الهندية ومثال الثاني اقراره بمهر امرأته أو بجناية كامر عن البرازية وفي الطوري عن المبسوط لو اقر بدين في مرض مولا فعلى اقسام * الاول لادين عليه وعلى المولى دين الصحة جعل كان المولى اقر في مرضه وبدأ بدين الصحة * الثاني على العبد دين ولادين على المولى في صحته فاقرار العبد به صحيح لانه انما يحجر في مرض سيده لو على السيد دين صحة محيط بماله ورقبة العبد وما في يده * الثالث على كل دين صحة فلا يخلو اما ان تكون رقبة العبد وما في يده لا يفضل عن دينه أو يفضل عنه لادن دين المولى او يفضل عنهما ففي الاول لا يصح اقراره لانه شاغل لرقبته وما في يده

لم يقض على المولى مطلقا
وتماحه في العمادية (وبأخذ
الأرض اجارة ومساقاة
ومزارعة ويشترى بذرا
يزرع) ويؤاجر ويزارع
(ويشارك عانا مفاوضة
ويستأجر ويؤاجر ولو
نفسه ويقر بوديعة وغصب
ودين) ولو عليه دين

وفي الثاني يكون الفاضل لغرماء صحة المولى وفي الثالث يصح اقراره في ذلك الفاضل ولو لادين على احدهما فذكر المولى في مرضه بالف ثم العبد بالف تحاصا في ثمن العبد ولو اقرار العبد اولاً ثم المولى بدى بدين العبد اه ما يخصاً **(قوله)** اغير زوج الخ) اى بان لا يقبل شهادة العبد له وكان حراً كما في الحانية **(قوله)** وولد ووالد) قال في المبسوط اذا اقر المأذون لابنه وهو حر اولايه او لزوجته وهى حرة او مكاتب ابنه او لعبد ابنه وعليه دين اولاً فأقراره لهؤلاء باطل في قول الامام وفي قولهما جائز ويشاركون الغرماء في كسبه ط **(قوله)** وسيد الخ) قال في الهندية وان كان على المأذون دين فاقرب بشئ في يده انه ودعية لمولاه أو لابن مولاه اولايه اولعبد تاجر عليه دين اولاً او لمكاتب مولاه اولام ولده فأقراره لمولاه ومكاتبه وعبداه وام ولده باطل فاما اقراره لابن مولاه اولايه فخاير ولو لم يكن عليه دين كان اقراره جائزاً في ذلك كله اه ط **(قوله)** ولو يعين صح الخ) في المبسوط اذا اقر المأذون بعين في يده لمولاه اولعبد مولاه ان لم يكن عليه دين جاز والا فلا ولو اقر بدين لمولاه لا يجوز مطلقاً لانه لا يستحق على عبده ديناً طورى وظاهر التعليل اختصاص التفرقة بين الدين والعين بالمولى دون زوج المقر وولده ووالده وهو خلاف ما يفهم من كلام الشارح ولم أر من صرح به فليراجع وبعبارة الوهبانية واقراره بالعين لا الدين جائز ❀ لمولاه الا حيناً الدين يظهر

ولو اقر لمولاه او عبده بدين ولادين عليه ثم لحقه دين بطل اقراره ولو يعين فلا حتى يكون المولى احق بها من الغرماء والواجبة وفيها اقرار لابن نفسه او ابوه او مكاتب لابنه لم يجزى مما اقر به عليه دين اولاً عند الامام اه فقول لم يجزى شئ يشمل الدين والعين فيؤيد ما قلناه تأمل ثم رأيت في حاشية ابى السعود التعليل لقوله الامام بان اقراره لهم اقرار صورة وشهادة معنى وشهادته لهم غير جائزة لو كان حراً فكذلك اقراره ثم نقل عن شيخه انه اعترض على صاحب الدرر في تقييده بطلان الاقرار لهم بالدين بأن الزبلى اطلقه اه ويؤيد التعليل بانه شهادة معنى فلا فرق بين الدين والعين الا في المولى والله الحمد **(قوله)** بما لا يعد سرفاً) حذف الشارح جملة فيها متعلق الباء واصل العبارة كفى المنح عن البرازية ولهذا يملك اهداء ما كولا وان زاد على درهم بما لا يعد سرفاً فان الباء متعلقة بزاد **(قوله)** وجزم به ابن الشحنة) حيث قال بعد كلام وقد علمت تقييدهم بما يملكه من الهدية بالمأكولات فيحتاج الى التنبيه عليه في التظلم لانه اطلق اه قلت ومثله في التبيين وصرح به في التاترخانية عن المحيط فقال ولا يملك الا اهداء بما سوى الطعام وقد بلغت قيمته درهما فصاعداً لا يجوز وان اجاز المولى هبته ان لم يكن عليه دين تعمل اجازته والا فلا وكذا لا يتصدق الا بدرهم فادونه **(قوله)** بخلاف مالو دفع اليه قوت شهر) لانهم لو اكلوه قبل الشهر يتضرر به المولى هداية **(قوله)** له كرهيف ونحوه) لان ذلك غير ممنوع عنه في المادة هداية بقى لو كان في بيته من في مقام المرأة كحاجه وغلامه نقل ابن الشحنة عن ابن وهبان انه لم يره في كلامهم وانه ينبغي ان يجوز قياساً عليها ثم نقل عنه انه لو كانت الزوجة ممنوعة من التصرف في بيته تأكل معه بالفرض ولا يمكنها من طعامه

(لغير زوج وولد ووالد) وسيد فان اقراره لهم بالدين باطل عنده خلافاً لهما بدر ولو يعين صح ان لم يكن مديوناً وهبانية (ويهدى طعاماً يسيراً) بما لا يعد سرفاً ومفاده انه لا يهدى من غير المأكول اصلاً ان كمال وجزم به ابن الشحنة والمحجور لا يهدى شيئاً وعن الثاني اذا دفع للمجور قوت يومه فعدا بعض رفقائه الاكل معه فلا بأس بخلاف مالو دفع اليه قوت شهر ولا بأس للمرأة ان تتصدق من بيت سيدها او زوجها باليسير ككرغيف ونحوه ما تقي ولو علم منه عدم الرضا لم يجز (ويضيف من يطمعه) ويتخذ الضيافة السيرة

والتصرف في شيء من ماله ينبغي ان لا يجوز لها الصدقة واعترضه بأنه جرى العرف بالتصدق بذلك مطلقاً تأمل **(قوله بقدر ماله)** أي ما في يده من مال التجارة قال ابن السخنة عن التهمة حتى روى عن ابن سلمة إذا كان عشرة آلاف درهم فأنخذ ضيافة بعشرة دراهم تكون يسيرة وإن كان عشرة دراهم فبدائق كثيرة فينظر في العرف في قدر مال التجارة ثم قال واطلق في المتنق عن أبي يوسف أنه لا بأس للرجل أن يجيب دعوة العبد المحجور عليه أه قات والمأذون بالأولى تأمل **(قوله بعب)** فلا يحبط بدونه اذهوت بيع محض منح **(قوله ومحاني)** أي ابتداء لأنه قد يحتاج إليه التاجر قدما عن الزبلي شيئاً من الكلام على المحابة **(قوله محتي)** ومنه في التبيين **(قوله ولا يتزوج)** لأنه ليس من باب التجارة ولأن فيه ضرراً على المولى بوجوب المهر والنفقة فريقته زبلي **(قوله ولا يتسرى)** لأنه مبني على ملك الرقة والعبد لا يملك وإن ملك **(قوله وقول أبو يوسف يزوج الامة)** لما فيه من تحصيل المهر وسقوط النفقة فأشبهه أجازتها ولهذا جاز للمكاتب وصوى الأب والأب ولهما أن الأذن تناول التجارة والزواج ليس منها بخلاف المكاتب لأنه يملك الاكتساب وذلك لا يختص بالتجارة وكذا الأب والجدة الوصي ولأن تصرفهم مفيد بالنظر للصغير وتزويج الامة من الانظر وعلى هذا الخلاف الصبي والمعتوه المأذون لهما والمضارب والشريك غنايا ومفاوضة وجعل صاحب الهداية الأب والوصي على هذا الخلاف وهو سهو زبلي **(قوله ولا يكاتبه)** لأنها توجب حرية البدل والارقة مآلاً والأذن لا يوجب شيئاً من ذلك وأشئ لا يتضمن ماهو فوقه زبلي **(قوله الا ان يجيزه المولى)** لأن الامتناع لحقه فإذا أجاز به زال المانع فينفذ **(قوله ولادين عليه)** جملة حالة أي ديناً مستغرقاً قال الزبلي وذكر في النهاية لو عليه دين قليل أو كثير فكتابته باطلة وإن أجازها المولى وهذا مشكل فإن مالم يستغرق رقيقته وما في يده لا يمنع الدخول في ملك المولى إجماعاً حتى جاز للمولى عتق ما في يده وإنما الخلاف في المستغرق فيمنع عنده لأعدها أه قلت وأجيب بإمكان حمله على قول الامام أو لأبأن غير المستغرق يمنع الدخول أيضاً وما ذكر قوله آخر **(قوله وولاية القبض للمولى)** لأن العبد نائب عن المولى كالوكيل فكان قبض البدل لمن نفذ العقد من جهته لأن الوكيل فيه سفير ومعبّر فلا تتعلق به حقوق العقد كالنكاح بخلاف المبادلة المالية ولو أدى المكاتب البدل إلى المولى قبل الاجازة ثم أجاز المولى لا يعتق وسلم المقبوض إلى المولى لأنه كسب عبده زبلي **(قوله ولا يعتق)** لأنه فوق الكتابة فكان أولى بالامتناع زبلي **(قوله الى آخر ما مر)** أي من قوله ولادين عليه وولاية القبض للمولى ولو اقتصر على هذا الاستثناء هنا وقال الا ان يجيزها المولى الخ كما فعل في شرحه على المتنق لكن اخصر قال الزبلي وإن كان عليه دين مستغرق لا ينفذ عند أبي حنيفة خلافاً لما بناء على أنه يملك ما في يده أم لا أه **(قوله ولا يغیره)** أي بغير مال وهو أولى بالمنع من الأول كما لا يخفى منح **(قوله ولا يقرض)** لأنه تبرع ابتداء وهو لا يملكه منح **(قوله ولا يهب)** قدمنا عن التاجر خائفة عن الأصل أنه يهب ويتصدق بمادون الدرهم وجرى عليه في الشرع بلالية **(قوله ولو بعوض)** لأنه تبرع ابتداء أو ابتداء وانتهاء زبلي يعني ولو باع عوض ولا يبرى لأنه كالهبة درر **(قوله ولا يكفل)** لأنها ضرر محض درر **(قوله**

بقدر ماله (ويحط من الخن
بعب قدر ما يخط التجار)
ويحسب ويؤجل محتي
(ولا يتزوج) (الأبأذن) (ولا
يتسرى وإن أذن له) (المولى
(ولا يزوجه رقيقه) (وقال
أبو يوسف يزوج الامة
(ولا يكاتبه) (الا ان يجيزه
المولى ولادين عليه وولاية
القبض للمولى) (ولا يعتق
بمال) (الا ان يجيزه المولى
الى آخر ما مر) (ولا يغيره
ولا يقرض ولا يهب ولو
بعوض ولا يكفل مطلقاً)
بنفس او مال

ولا يصلح الخ) لانه تصرف في رقبته ولم يدخل تحت الاذن وعفوه تبرع ط (قوله ويصلح
 عن قصاص الخ) مستدرك مع ما تقدم ح اى تقدم متا (قوله وامثلة الثانى) النسب
 ذكره قبل قوله واجارة واستتجار لانهما بمعنى التجارة كغرم الودعية وما بعده نص عليه في
 الكفاية (قوله وامانة) كضاربة وبضاعة وعارية (قوله فتنه) لعله يشير الى ان عبارة
 المصنف احسن لان غرم الغصب يكون بلا جحود لانه متعد به بخلاف الودعية والامانة فانه
 اذا جحدتها ضمنهما كما اذا استهلكهما لكن كان الاحسن تقديم الغصب على الودعية فان
 قلت قدمت عن الزاوية ان اقرار المأذون بالدين والغصب وعن مال يصح ويؤاخذ به في الحال
 بخلاف المحجور عليه فلم يقيد الجحود قلت ليصير ديننا فدخل تحت قوله وكل دين لان الكلام
 فيما يتعلق برقبته ولا يكون كذلك الا بالجحود وان كان مؤاخذا بأقراره بالعين كما قدمه
 فان قلت الغصب عين قلت نعم قبل التعدي عليه وكلامه في غرمه ولا يكون الا بعده فيكون
 ديننا (قوله وعقر الخ) لاستناده الى شراء فانه لو لا الشراء لوجب عليه الحد لا العقر سواء
 اوجب بأقراره او بالينة كفاية اى فيكون في حكم الشراء واحترزه عما وجب عليه بالتزويج
 فليس بمعنى التجارة فهستانى (قوله بعد الاستحقاق) متعلق بوجوب لايوطء (قوله
 يتعلق برقبته) لانه دين ظهر وجوبه في حق المولى درر واستثنى في الاشياء عن اجارة منية
 المفتى ما اذا كان اجيرا في البيع والشراء اى فان الضمان يتعلق بالأذن وهو المستأجر وما قاله
 المقدسى من انه لا يحتاج الى الاستثناء اذ ليس بمأذون بل كوكيل المستأجر بحث في معرض
 النقل يرى (قوله كدين الاستهلاك) اى كدين ترتب بذمته بسبب استهلاكه لشيء آخر
 ط (قوله يباع فيه) ولا يجوز بيعه الارضا الغرما او بأمر القاضى لان للغرما حق
 الاستسعاء ليصل اليهم كمال حقهم ويبطل ذلك بيع المولى فاحتيج الى رضاهم ولو الاجبة
 وفيها ولو باع القاضى لمن حضر ويحبس حصة من غاب من ثمنه قال الزيلعى ولا يعجل
 القاضى بيعه بل يتلوم لاحتمال ان يكون له مال يقدم عليه او دين يقتضيه فاذا مضت
 مدة التلوم ولم يظهروه وجه باعاه اه وفيه من موضع آخر ثم المولى يبيع عبده المأذون له
 المديون بعد العلم بالدين لم يحمل مختارا للفداء بالقيمة ويبيع العبد الجانى بعد العلم بالجناية
 جعل مختارا للفداء بالارث لان الدين هنا على العبد بحيث لا يبرأ بالعق ولا يجب على المولى
 شيء ولو اختار المولى الفداء صريحا بأن قال انا اقضى دينه كان عدة منه تبرعا فلا يلزمه
 بخلاف الجناية فان موجبها على المولى خاصة (قوله لاحتمال الخ) علة لاشتراط الحاضرة
 وافادان يبيعه غير حتم بل بخير مولاة بين البيع أو الفداء اى اداء جميع الديون ولم يرد به اداء قيمته
 نيه عليه في الكفاية (قوله لان العبد خصم فيه) اى فى كسبه دون رقبته فاذا ادعى رقبته
 انسان كان المولى هو الخصم دون العبد واذا ادعى كسبه فالعبد خصم فيه دون
 المولى كفى التبيين (قوله ويقسم ثمنه بالخصم) سواء ثبت الدين بأقرار العبد او بالينة
 جوهره قال الرحمتى وهذا كله اذا كان الدين حالا ولو بوضعه مؤجلا يعطى ارباب الحال
 حصتهم ويمسك حصة صاحب الاجل الى حواله قال في الرمز قلت مر في الفلاس عن التنازع
 انه يعطى الكل لصاحب الحال فاذا حل المؤجل قيل له شاركه وهذا اذا كان كل الدين ظاهرا

ولا يصلح عن قصاص
 وجب عليه ولا يعفو
 عن القصاص) ويصلح
 عن قصاص وجب على
 عبده خزانة الفقه (وكل
 دين وجب عليه تجارة
 او بما هو في معناها) امثلة
 الاول (كبيع وشراء واجار
 واستتجار) امثلة الثانى
 (غرم ودية وغصب وامانة
 جحدتها) عبارة الدرر
 وغيرها جحدتها بلا يم
 فتنه) وعقر وجب بوط
 مشربة بعد الاستحقاق)
 كل ذلك (يتعلق برقبته)
 كدين الاستهلاك والمهر
 ونفقة الزوجة (يباع فيه)
 ولهم استسعاؤه ايضا زبلى
 ومفاده ان زوجته لو
 اختارت استسعاؤه لنفقة
 كل يوم ان يكون لها ذلك
 ايضا يجر من النفقة
 (محضرة مولاة) او نائبه
 لاحتمال ان يفديه بخلاف
 بيع الكسب فانه لا يحتاج
 لحضور المولى لان العبد
 خصم فيه (ويقسم ثمنه
 بالخصم) يتعلق (بكسب
 حصل

ولو بعضه لم يظهر بعد ولكن ظهر سببه كما لو حفر بئرا في طريق وعليه دين يباع ويدفع للغريم قدر دينه من الثمن وان كان الدين مثل الثمن دفعه كله فاذا وقع في البئر دأب رجوع صاحبها على الغريم بمحضرة يضرب كل بماله اه حوى على الكثرة **(قوله قبل الدين)** اى وبعد الاذن بخلاف ما قبله كما سيذكره **(قوله هذا)** اى قوله وان لم يحضر وقوله قيدا لاولى ان يقول تعميم في الكسب والانتهاط ط لكن على جعله شرطا محذوف الجواب يصح لان الشرط قبود تأمل **(قوله لانه الحصر في كسبه)** مستغنى عنه بما تقدم قبله قريبا ط **(قوله ثم انما يبدا بالكسب)** لانه اهلون على المولى مع ايفاء حق الغرماء زياى **(قوله وعند عدمه)** اى اصلا او عدم ايفائه ط **(قوله مطلقا)** يعنى سواء وجده في يد العبد او في يد الغريم ولو استهلكه الغريم للمولى ان يضمه رمى **(قوله ومفاده)** اى مفاد كون المولى احق بكسب عبده الحاصل قبل الاذن **(قوله واودعه)** الضمير المستتر عائذ على المحجور فبعد ان ايداعه قبل الاذن بالتجارة والظاهر ان ايداعه بعد الاذن كذلك لانه ايداع مال الغير بدون اذنه **(قوله للمولى تضمينه الخ)** اقول بما جئته صرح به في الاشباه من كتاب الامانات حيث قال وفي البرازية الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئا من كسبه واودعه وهلك عند المودع فانه يضمه لكونه مال المولى مع ان للعبد يدا معتبرة حتى لو اودع شيئا وغاب فليس للمولى اخذه اه وقوله فليس للمولى اخذه اى سواء كان العبد مأذونا او محجورا مديونا او لا يرى لكن هذا اذا لم يعلم انه ماله او كسب عبده فان علم فله حق الاخذ بلا حضور العبد حوى عن البرازية **(قوله لانه كمودع الغاصب)** عبارة رملى لانه ماله اى مال السيد اودعه عنده بلا اذنه فصار كمودع الغاصب قال ط يفاد من هذا التعليل ان للمودع ان يرجع على العبد بما غرمه بعد عقته فتأمل **(قوله قبل الدين)** قيده لما في الطوري عن المحيط لو كان عليه دين يوم اخذ قابلا كان او كثيرا لم يسلم للمولى ما اخذه ويظهر ذلك فيما اخذه دين آخر رد للمولى جميع ما كان اخذه لانا لو جعلنا بعضه مشغولا بقدر الدين وجب على المولى رد قدر المشغول على الغريم فاذا اخذه كان للغريم الثاني ان يشاركه فيه ان كان دينهما سواء وكان للغريم الاول ان يرجع بما اخذه منه على السيد واذا اخذ منه ثانيا كان للغريم الآخر ان يشاركه ثم ونم الى ان يأخذ منه جميع ما اخذ من كسبه اه وفي القهستاني يتعلق ذلك الدين بما اخذه بعد الدين فيسترد منه كما اذا كان على المأذون خمسمائة وكسبه ألف فأخذ السيد ثم لحقه دين خمسمائة اخرى فانه يسترد الالف من السيد اه وعزاه للكرمانى وفي الذخيرة فان لم يلحقه دين آخر فالمولى لا يفرم الا خمسمائة وفي النهاية رد ما اخذ لو قاما بعينه وضمانه لو استهلكا اه وهذا بخلاف الضريبة فانه يرد ما زاد على غلة مثله كما باتى قريبا فافهم **(قوله وطولب المأذون بما بقى)** لتقرر الدين في ذمته وعدم وفاة الرقبة درر وصرح بالمأذون لثلاثتهم عود الضمير على المولى **(قوله ولا يباع ثانيا)** لان المشتري يتمتع حينئذ عن شرائه فيؤدى الى امتناع البيع بالكلية فيتضرر الغرماء درر وكذا لو اشتراه سيده بعد ذلك لانه مالك جديد وتبدل الملك كتبدل العين حكما فصار كانه عبد آخر زيلعى وانما يباع في نفقة الزوجة مرارا لانها وجبت شيئا

قوله بمحضرة لعله بحضته
اه منه

قبل الدين او بعده
ويتعلق (بما واه له وان
لم يحضر) مولا هذا قيد
للكسب والانتهاط لكن
يشترط حضور العبد لانه
الحصر في كسبه ثم انما يبدا
بالكسب وعند عدمه
يستوفى من الرقبة قلت
واما الكسب الحاصل قبل
الاذن فحق للمولى فله اخذه
مطلقا قال شيخنا ومفاده
انه لو اكتسب المحجور
واودعه عند آخر وهلك
في يد المودع للمولى تضمينه
لانه كمودع الغاصب فتأمل
(لا يتعلق الدين بما
اخذ مولا منه قبل الدين
وطولب) المأذون (بما
بقى) من الدين زائدا عن
كسبه وثمته (بعد عقته)
ولا يباع ثانيا

فشيأ كما مر في التكاك فهستاني **(قوله)** ولمولاه اخذ غلة مثله) فلو أخذ أكثر رد الفضل على الغرماء لتقدم حقهم ولا ضرورة فيه ددر قال في العناية ومعناه ان يأخذ الضريبة التي ضربها عليه في كل شهر بعد ما يلزمه الديون كما كان يأخذ قبل ذلك وما زاد على ذلك من ريعه يكون للغرماء اه وفي البحر عن الفتح قيل كتاب العتق يجوز وضع الضريبة على العبد ولا يجبر عليها بل ان اتفقا على ذلك وفي القهستاني للسيد ان يأخذ منه غلة قبل وضع الضريبة وقبل حقوق الدين وان يأخذ أكثر من غلة مثله قبل الدين ولا يأخذ الا أكثر بعده وان يضع الضريبة بعد الدين كما في الكرمانى اه وفي قوله وان يضع الضريبة بعد الدين مخالفة لما قدمناه عنه وعن غيره من أنه يسترد منه ما أخذه بعد الدين ولتقييد الشارح كغيره بقوله قبل حقوق الدين الا ان يوفق بان له وضعه بعد الدين غير المستغرق لما في يده اى بقدر ما يفضل بعد الدين او أقل دون الاكثر ويحتمل ان يعطف قوله وان يضع على مدخول التفي في قوله ولا يأخذ تأمل **(قوله)** بوجود دينه) الظاهر ان الباء بمعنى مع رحى قلت وبها عبر ابن الكمال **(قوله)** استحسانا) والقياس ان يرد جميع ما اخذ لان حق الغرماء في كسبه مقدم على حق المولى نهاية **(قوله)** فينسب باب الاكتساب) فصار ما يأخذه كالتحصيل للكسب وأما أخذا أكثر فلا بعد من التحصيل فلا يحصل مقصود الغرماء نهاية **(قوله)** لدفع الضرر عنه) قال في الهداية لانه يتضرر به حيث يلزمه قضاء الدين من خالص ماله بعد العتق وما رضى به ح **(قوله)** واكثر اهل سوقه) هذا استحسان لان اعلام الكل متعذرون ومعتسر فلو جبر عليه بحضرة الاهل لم يصبر محجورا عليه حتى لو باعه من علم منهم ومن لم يعلم جاز البيع لانه لما صار مأذونا له في حق من لم يعلم صار مأذونا في حق من علم ايضا لان الحجر لا يقبل التخصيص ولا يتجزأ كالاذن قال في النهاية ثبت بهذا عدم صحة الحجر الخاص وان من شرط صحة الحجر التعميم **(قوله)** ان كان الاذن شائعا) وكذا يشترط كون الحجر قصدا قال في النهاية ثم اعلم ان اشتراط اظهار الحجر فيما بين اهل سوقه فيما اذا ثبت الحجر قصدا كعزل الوكيل فلو ضمننا لغيره فلا كما اذا باع عبده المأذون غير المديون اه وسيشير اليه قريبا **(قوله)** اما اذا لم يعلم الخ) محترز قوله شائعا **(قوله)** كفى في حجرة علمه به فقط) فلو لم يعلم فاشترى وباع كان مأذونا والحجر باطل لان حكم الحجر لا يلزمه الا بعلمه اتقاني **(قوله)** باع عبده المأذون الخ) وكذا لو وهبه من رجل وقبضه فلورجع في الهبة لا يعود الاذن وكذا اذا رده المشتري بالعب بالقبض والقضاء وان عاد اليه قديم ملكه نهاية **(قوله)** لصحة البيع) وهو حجر ثبت حكما للبيع لا مقصودا لان البيع لم يوضع للحجر ويجوز ان يثبت الشيء حكما لغيره وان لم يثبت قصدا كعزل الوكيل الغائب نهاية **(قوله)** وان عليه دين) اى وباعه بلا اذن الغرماء وقوله لا اى لا يصير محجورا **(قوله)** لفساد البيع) علة لقوله لا وقد وقع في كلام الامام محمد ان البيع باطل فقبل اراد انه سيطر لانه موقوف على اجارة الغرماء. وقيل اراد به انه فاسد الا ان الفساد فيه دون سائر العقود الفاسدة لانه خال عن الشروط الفاسدة والمالك غير مكروه عليه انما عدم الرضا من صاحب الحق لا غير فاطهرنا زيادته على سائر العقود الفاسدة في افادته قبل القبض ملكا موقوفا تارخانية ماخصا وعليه لينظر ما فائدة قول الشارح ما يقبضه المشتري فان الملك حاصل قبله تأمل **(قوله)** ان ديونهم حالة

(ولمولاه اخذ غلة مثله) بوجود دينه وما زاد للغرماء) يعنى لو كان المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل لحقوق الدين كان له ان يأخذها بعد حقوقه استحسانا لانه لو منع منها يجبر عليه فينسب باب الاكتساب (ويحجر محجوره ان علم هو) نفسه لدفع الضرر عنه (واكثر اهل سوقه ان كان) الاذن (شائعا) اذا لم يعلم به) اى بالاذن (الالعبد) وحده (كفى في حجرة علمه) به فقط) ولا يشترط مع ذلك علم اكثر اهل سوقه لانتفاء الضرر وفي البرازية باع عبده المأذون ان لم يكن عليه دين صار محجورا عليه علم اهل سوقه ببيعهم ام لا لصحة البيع وان عليه دين مالم لا يقبضه المشتري لفساد البيع وهل للغرماء فسحه ان ديونهم حالة

نعم اى لهم فسخه ولو مؤجلة فلا فان حل الاجل ضمن المولى لهم قيمته وكذا لو وهب العبد قبل حلول الدين لرجل وقبضه او آجره جاز فان حل الاجل ضمن لهم القيمة وليس لهم رد الهبة وكان لهم نقض الاجارة واما الزهن فكما يبيع تسارخانية واما العتق فسيأتى متنا

(قوله وفاء) اى يديون المأذون **(قوله ويموت سيده)** وكذا الصبي يجبر بموت الاب والوصى واما المأذون من قبل القاضي فلا ينزل بموته لانه حكم كافى شرح الجمع درممتى **(قوله وجنونه مطبقا)** سنة فصاعدا او يرفض للقاضى وبه يفتى فان مست الحاجة الى التوقيت يفتى بسنة كفى تمة الواقعات درممتى **(قوله ولحوقه)** قال فى شرح الجمع اقول قد تسامح فيه لان الحقوق بدون القضاء لا يكون كالوت عندنا **(قوله وكذا يجنون المأذون ولحوقه ايضا)** فلوقال وموت احدهما ولو حكما أو جنونه مطبقا لكان اتم واخصر عزمية **(قوله وان لم يعلم احده)** اى بهذا الحجر او بالموت وما ذكر بعده قال الزبلى فصار محجورا عليه فى ضمن بطلان الاهلية فلا يشترط فيه علمه ولا علم اهل سوقه لان الحجر حكى فلا يشترط فيه العلم كانهزال الوكيل بهذه الاشياء اه **(قوله لانه موت حكما)** حتى يفتى مدبروه وامهات اولاده ويقسم ماله بين ورنه وهذا علة اقواله ولحوقه فكان ينبغي تقديره على قوله وان لم يعلم احده **(قوله ونحجر حكما)** كان ينبغي ذكره عند قوله ويموت سيده لان كل ذلك حجر حكى كما علمت **(قوله بأبائه)** لان المولى لم يرش بنصرف عبده المتمرد الخارج عن طاعته عادة فكان حجرا عليه دلالة زبلى وسيدكر آخره عن الاشياء تصحيح خلافة وبأبائى مافيه **(قوله وان لم يعلم احد)** اى من اهل سوقه **(قوله كان حجرا دلالة)** هذا الاستحسان لان العادة جرت بتخصيص امهات الاولاد وانه لا يرضى بخروجها واختلاطها بالرجال فى المعاملة ودليل الحجر كسرى زبلى **(قوله ما لم يصرح بخلافه)** لان الصريح ينفق الدلالة زبلى **(قوله لا بالتدبير)** لان العادة لم تجر بتخصيص المدبرة فلم يوجد دليل الحجر منه وكذا المدبر بالاولى **(قوله وضمن بهما قيمتهما)** اى ضمن المولى بالاسيلا والتدبير قيمتهما لانه ائلف بهما محلا تعلق به حق الغرماء لانه بفعله امتنع بهيما زبلى وظاهر كلام المصنف ان ضمن القيمة مماثلا مع انه يتوقف على اختبار الغرماء فلوزاد ان شاؤا لكان اولى لمافى المحيط وان شاؤا استسما العبد فى دينهم وان ضمنوا المولى لاسبيل لهم على العبد حتى يعتق وفيه عليه دين ثلاثة لكل ألف اختبار اثنان ضمان المولى فضمنه ثلثي قيمته واختار الثالث استسما العبد فى جميع دينه جاز ولا يشارك احدهما الآخر فيما قبض بخلاف ما اذا كان الغريم واحدا فاذا اختار احدهما بطل حقه فى الآخر طورى **(قوله فقط)** اى لا ما زاد على القيمة من الدين بل يطالبان به بعد العتق **(قوله ان مامعه)** قيد بالمية اذا قراره فى حق رقبته بعد الحجر لا يصح حتى لاتباع رقبته بالدين اجماعا كافى التبيين **(قوله صحيح)** اى بشروط تؤخذ من الزبلى وغيره وهى ان لا يكون اقراره بعد اخذ المولى مافى يده او بعد ما باعه من غيره وان لا يكون عليه دين مستغرق لمافى يده وقت الحجر وان لا يكون مافى يده اكتسبه بعد الحجر **(قوله وقال لا يصح)** يعنى حالا وهو القياس شرعا لانه **(قوله نلم يعتق عبد الخ)** اى فى حق الغرماء فلمهم ان يبيعوه ويستوفوا ديونهم وامافى حق المولى فهو حر بالاجماع حتى ان الغرماء لو ابرؤا

نعم الا اذا كان بالثمن وفاء او ابرؤا العبد او ادى المولى وتماعه فى السراجية **(ويموت سيده وجنونه مطبقا ولحوقه)** وكذا يجنون المأذون ولحوقه ايضا بدار الحرب مرتدا وان لم يعلم احده لانه موت حكما **(و)** بنحجر حكما **(بأبائه)** وان لم يعلم احد كجنونه **(ولو عادته)** او افق من جنونه **(لم يعد الاذن)** فى الصحيح زبلى وقهستانى **(وباسيلا ده)** بأذن ولدت منه قادمه كان حجرا دلالة ما لم يصرح بخلافه **(لا)** تحجر **(بالتدبير)** وضمن بهما قيمتهما فقط **(للمرء او عليهما دين)** محيط **(اقراره)** مبتدأ **(بعد حجره ان مامعه امانة او غصب او دين عليه)** آخر **(صحيح)** خبر **(فيقبضه منه)** وقال لا يصح **(احاط دينه بماله ورقته)** لم يملك سيده مامعه لم يعتق **(عبد من كسبه تحريمه وولاه)**

العبد من الدين اوباعه من المولى او قضى المولى دينه فإنه حر تشارخانية عن النيسابغ
(قوله) وقال لا يملكه لانه وجد سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته ولهذا يملك اعتاقه ووطء
 المأذونة وله ان يملك المولى انما ثبت خلافة عن العبد عند فراغه عن حاجته والمحيط به الدين
 مشغول بها فلا يخلفه فيه هداية **(قوله)** ولو اشترى الخ) معطوف على لم يعتق فهو مفرغ على
 قول الامام **(قوله)** ولو ملكه لم يضمن) ظاهره ان عند القائل بالملك لا يضمن وليس كذلك
 بل الضمان متفق عليه لكن يضمن قيمته للحال عندها لانه ملكه وانما ضمنه لتعلق حق الغير به
 وعنده في ثلاث سنين لانه ضمان جنابة لعدم ملكه كافي التبيين **(قوله)** خلافا لهما) راجع
 الى مسئلة ذى الرحم ايضا اح) **(قوله)** صح تحريره) اى تحرير المولى العبد الذى
 اكتسبه المأذون **(قوله)** اجماعا) اى عندها وعنده في قوله الاخير وفي قوله الاول لا يملك
 فلا يصح اعتاقه زيلى **(قوله)** حال كون المأذون) الانسب ان يقول اى المأذون حال كونه
 ح **(قوله)** ولو لم يحيط) هذا بالايجاع لقيام ملكه فيه وانما الخلاف في اكسائه بعد
 الاستغراق بالدين وقديناه زيلى **(قوله)** وضمن المولى الخ) سواء علم المولى بالدين ولا بمنزلة
 اتلاف مال الغير لما تعلق به حقهم زيلى **(قوله)** الاقل من دينه وقيمته) لان حقهم تعلق
 بماله فبقيمتها كما اذا اعتق الراهن المرهون زيلى **(قوله)** وان شأوا اتبعوا العبد) لان
 الدين مستقر في ذمته زيلى قال في المحيط وما قبضه احدهم من العبد لا يشاركه فيه
 الباقر بخلاف ما قبضه احدهم من القيمة التى على المولى لانهما وجبت لهم على المولى بسبب
 واحد وهو العتق والدين متى وجب لجماعة بسبب واحد كان مشتركا بينهم اه طورى **(قوله)**
 لا يبرأ الآخر) لانه وجب على كل واحد منهما دين على حدة بخلاف الغاصب مع غاصب
 الغاصب لان الضمان واجب على احدهما زيلى **(قوله)** بعد عتقه) مستدرك لان الفرض
 انه قد اعتق **(قوله)** وصح تديره الخ) انما اعاد صدر المسئلة مع تصريح المصنف به انفا
 ليرتب عليه عجزها ط **(قوله)** ويخير الغرماء) ان شأوا ضمنوا المولى قيمة العبد وان شأوا
 استسعوا العبد في ديونهم فان ضمنوا المولى القيمة فلا سبيل لهم على العبد حتى يعتق وبقي
 العبد مأذونا على حاله وان استسعوا العبد اخذوا من السعاية ديونهم بكما لها وبقي العبد مأذونا
 على حاله هندية وبه ظهر معنى الاستثناء ط اى في قوله الا ان الخ بخلاف العتق كأمر فإنه
 باتباع احدها لا يبرأ الآخر **(قوله)** احد الشئيين) وهما تضمين المولى واستسعاء العبد
(قوله) ولو اعتقه المولى الخ) هذا مرتبط بقوله وصح اعتاقه لا بمسئلة المدير قال الزيلى
 ولو اعتقه المولى باذن الغرماء فلهم ان يضمنوا مولاه القيمة وليس هذا كاعتاق الراهن عبد
 الرهن بأذن المرتهن وهو معسر لانه قد خرج عن الرهن بأذنه والعبد المأذون له لا يبرأ من الدين
 بأذن الغريم اه اى في عتقه اما المدير فلا ضمان بأعتاقه مطلقا لما ذكره المؤلف من التبديل
 قدبر ط وبعبارة الطورى وقوله وضمن شمل ما اذا اعتق بأذن الغرماء الخ **(قوله)** بأقل من
 الديون) اى وكان بلاذن الغرماء والدين حال واما اذا كان بخلاف هذه الاشياء الثلاثة
 فلا ضمان على المولى نهاية وزاد المقدسى عن شرح الجامع لافى البت وكان البيع بأقل من
 القيمة اى اوباعه بقيته او اكثر وقبض وهو في يده فلا فائدة في التضمين ولكن يدفع الثمن اليهم

موسرا ولو معسر افلهم ان
 يضمنوا العبد المعتق ثم
 يرجع على المولى ابن كمال
 (ولو اشترى ذارحم محرم
 من المولى لم يعتق) ولو
 ملكه لعتق (ولو اتلف المولى
 ما في يده من الرقيق ضمن)
 ولو ملكه لم يضمن خلافا لهما
 بناء على ثبوت الملك وعدمه
 (وان لم يحيط) دينه بماله
 ورجبته (صح تحريره)
 اجماعا (و) صح (اعتاقه)
 حال كون المأذون (مدبونا)
 ولو لم يحيط (وضمن المولى
 للغرماء الاقل من دينه
 وقيمته) وان شأوا اتبعوا
 العبد بكل ديونهم وباتباع
 احدها لا يبرأ الآخر فلهما
 ككفيل مع مكفول عنه
 (وطول ب) تابعي) من دينهم
 اذا لم تنف به قيمته (بعد
 عتقه) لتقرر في ذمته وصح
 تديره ولا يخبر ويخير الغرماء
 كعتقه الا ان من اخذوا احد
 الشئيين ليس له الرجوع
 شرح تكملة وفي الهداية
 ولو كان المأذون مدبرا
 او أم ولد لم يضمن قيمتهما
 لان حق الغرماء لم يتعلق
 برقبتهما لانهما لا يباعان
 بالدين ولو اعتقه المولى باذن
 الغرماء فلهم تضمين مولاه
 زيلى (و) المأذون (ان باع
 سيده) بأقل من الديون

اه عليه السالماني (قوله وغيه) بالعين المعجمة درمستی (قوله كان لهم فسخ البيع)
 اى قبل قضاء القاضى لهم بالقيمة فلو بعده ففيه تفصيل يأتي عن الزبلى (قوله كاسر) اى
 قبل نحو صفحة عن السراجية (قوله ضمن الغرماء البائع قيمته) اى سواء كانت قدر الثمن
 أو دونه أو أزيد هذا اذا كانت قدر الدين أو دونه فلو كانت أزيد يضمن بقدر الدين فقط رحمتي
 (قوله لتعديه) اى يبيعه وتسليمه الى المشتري منع (قوله فان رد العبد) يعنى اذا اختاروا
 اخذ القيمة من المولى ثم ظهر العبد واطلع المشتري على عيب ورد به الخ (قوله قبل القبض الخ)
 نظريه الشربلالي بأن الصورة فيما اذا غيه المشتري وليس الا بعد القبض قال ولعله انما ذكر
 ذلك لقوله مطلقا ليقاله بقوله أو بعده قضاء (قوله مطلقا) اى قضاء أو رضاح (قوله أو بخيار
 رؤية أو شرط) اى مطلقا قبل القبض أو بعده قضاء أو رضاح كان عليه تأخير قيد الاطلاق
 الى هناح وانما لم يحتج للقضاء لان العيب يمنع تمام الصفقة فيكون الرد فسحا وخيارا للشرط
 يمنع ابتداء الحكم فكان البيع لم يكن لعدم شرطه وهو الرضا وخيار الرؤية يمنع تمام الحكم
 فالرد بهما لا يكون الا فسحا رحمتي (قوله أو بعده قضاء) راجع للمافى المتناهى أو رد بعيب
 بعد القبض قضاء لانه بالقضاء يصير فسحا رحمتي (قوله لزوال المانع) اى من تعلق
 حقهم بالعبد وهو البيع والتسليم الذى هو سبب الضمان قال الزبلى فصار كالغاصب اذا
 باع وسلم وضمن القيمة ثم رد عليه بالعيب كان له ان يرد المصوب على المالك ورجع عليه بالقيمة
 التى دفعها اليه (قوله فلا سبيل لهم على العبد) اى في استعانه (قوله ولا للمولى على
 القيمة) اى في استردادها من الغرماء (قوله وهى بيع في حق غيرها) اى غير المتبايعين
 كما تقدم في الاقالة انها فسخ في حق المتبايعين بيع جديد في حق ثالث والغرماء ثالث ففي حقهم
 كأنه اشتراء من مشتريه وبيعه الاول على حاله رحمتي فلذا قال فلا سبيل لهم على العبد
 ولا للمولى على القيمة فليس المراد بالغير العبد فافهم (قوله أو ضمنوا مشتريه) اى ضمنوه
 القيمة لانه متصدا لاشترائه والقبض والتغيب زبلى قال ح وانت خير ان الثمن وان كان
 اقل من الدين في مسئلتنا كاذ كره الشارح لكن القيمة قد تكون أكثر من الدين فينبغي
 تفيد ضمان القيمة بما اذا كانت مثل الدين أو اقل اما لو كانت أكثر فينبغي ان لا يضمن
 الامتداد الدين كما ينبغي وحيث ينظر في كيفية الرجوع على البائع اه قال ط ان كان
 الثمن قدر ما ضمن من القيمة رجع به وان كان المضنون أكثر فلا وجه لرجوع المشتري على
 البائع بالزيادة فليتأمل اه (قوله عطف على البائع) انما يصح لو كان قوله ضمنوا ليس من
 عبارة الثمن وهو خلاف ما رأينا في النسخ وعليه فهو عطف على قوله ضمن من عطف الجمل
 (قوله ويرجع المشتري بالثمن على البائع) لان اخذ القيمة منه كاخذ العين زبلى وقوله
 بالثمن اشار به الى انه لا يرجع بما ضمن بل بما اداه للبائع من الثمن وما بقى من القيمة لامطالبة
 له على البائع به وظاهر ان هذا فيما اذا كانت القيمة أكثر من الثمن اه شربلالية (قوله
 أو اجازوا البيع الخ) قال الزبلى حاصله ان الغرماء يخبرون بين ثلاثة اشياء اجازة البيع وتضمين
 ايها شأؤا ثم ان ضمنوا المشتري رجع المشتري بالثمن على البائع وان ضمنوا البائع سلم المبيع
 للمشتري وتم البيع لزوال المانع وأبهما اختاروا تضمينه برى الآخر حتى لا يرجعون عليه

(وغيه المشتري) قيده
 لان الغرماء اذا قدروا
 على العبد كان لهم فسخ
 البيع كاسر (ضمن الغرماء
 البائع قيمته) لتعديه (فان
 رد العبد) (عليه عيب
 قبل القبض) مطلقا او
 بخيار رؤية او شرط (او
 بعده قضاء رجع) السيد
 (بقيمته على الغرماء وعاد
 حقهم في العبد) لزوال
 المانع (وان رد بعد القبض
 لا بقضاء فلا سبيل لهم
 على العبد ولا للمولى على
 القيمة) لان الرد بالتراضى
 اقالة وهى بيع في حق غيرها
 (وان فضل من دينهم
 شئ رجعوا به على العبد
 بعد الحرية) كاسر (او
 ضمنوا مشتريه) عطف
 على البائع اى ان شأوا
 ضمنوا المشتري ورجع
 المشتري بالثمن على البائع
 (او اجازوا البيع واخذوا
 الثمن) لاقية العبد (وان
 باعه) السيد

وان توبت القيمة عند الذي اختاروه ولو ظهر العبد بعدما اختاروا تضمين احدهما ليس لهم عليه سبيل ان كان القاضي قضى لهم بالقيمة بينة او بأباه يمين لان حقهم تحول الى القيمة بالقضاء وان قضى بالقيمة يقول الخصم مع يمينه وقد ادعى الغرماء اكثر منه فهم بالخيار شاؤوا رضوا بالقيمة وان شاؤوا ردوها واخذوا العبد فيبيع لهم لانه لم يصل اليهم كالك حقهم بزعمهم وهو نظير المغصوب في ذلك كذا ذكره في النهاية وعزاه الى المبسوط قال الراعي غفوره الحكم المذكور في المغصوب مشروط بان تظهر العين وقيمتها اكثر مما ضمن ولم يشترط هناك وانما شرط ان يدعى الغرماء اكثر مما ضمن وان كمال حقهم لم يصل اليهم بزعمهم وبينهما تفاوت كثير لان الدعوى قد تكون غير مطابقة فيجوز ان تكون قيمته مثل ماضن او اقل فلا يثبت لهم الخيار فيه وانما يثبت لهم الخيار اذا ظهر وقيمتها اكثر مما ضمن فلا يكون المذكور هنا مخلصا اه وبجواب بما ذكره الشافعي عن خطاى الهداية بأن لهم ان يردوا ما اخذوا وان كانت قيمته مثل ماضن او اقل لان لهم فيه فائدة وهو حق استسماعه بجميع دينه ابو السعود وبمثله اجاب الطوري (قوله معلما بدينه) اسم فاعل من الاعلام حال من ضمير السيد وعبرة الهداية والكنز وأعلمه بالدين قال في الكفاية اى اعلم البائع المشتري بأن هذا العبد مديون وفأذنه سقوط خيار المشتري في الرد يعيب الدين حتى يقع البيع لازما فيا بين البائع والمشتري وان لم يكن لازما في حق الغرماء اذ لم يكن في يمينه وفاء بدونهم اه ومثله في التبيين وغيره وسيشير اليه الشارح (قوله يعنى مقرا به لا منكرا كما سيجي) قد علمت ان قوله معلما حال من السيد البائع فهو وصف له والذي سيجي اعتبارا بقرار المشتري لالبائع واصل هذا الكلام لابن الكمال حيث ذكر ان فائدة قوله معلما تظهر في المسئلة الآتية وهى قوله وان غاب البائع فالمشتري ايسر يخصم لهم لو منكر ادبته قل فإنه دل بفهمه على انه يخصم مقرا فلا بد من فرض العلم حتى يتيسر تصوير الانكار مرة والاقرار اخرى اه ولكنه لم يفسر الاعلام بالاقرار كما فعل الشارح بل جعله مبنى تصور الانكار الآتى صريحا والاقرار المفهوم ضمنا ولذا قال ح ان قوله مقرا به لا يصلح تفسير اللعن ولا تقيد به وقد غلط في عبارة ابن الكمال ولم يفهمها اه ويمكن ان يكون قوله يعنى مقرا تفسيريا لمفهوم باع الاول اى باع مشتريا مقرا او حالا من المشتري المفهوم من المقام ولوقال لمقر لكان اظهر وفيما ذكر ابن الكمال من الفائدة نظر لان المسئلة رباعية غاب العبد وقدم رغب البائع او غاب المشتري وسبقت حضرة الكل وهى اتى الكلام فيها ولذا قال ط هذا مقروض فيما اذا كان العبد حاضرا ليبيان قوله سابقا وان باعه سيده وغيره المشتري فلو قال المصنف وان كان العبد حاضرا فلم يفسخ بخضرتهما لكان اخصر واوضح اه وفي هذه ان كان المشتري مقرا بالدين فالامر ظاهر وان كان منكرا فعلى الغرماء اثباته لعدم المانع لوجود الخصم فيها وانما الكلام في غيبة البائع فان كان المشتري مقرا بهم رد البائع لانه خصم والا فلا نقوله معلما في مسئلة حضرة الكل لا يظهر له فائدة في هذه المسئلة اصلا وانما فائدته ما مر عن الكفاية وغيرها فتدبر هذا ما ظهر لى (قوله لتحقق الخاصة) تحقق فعل مضارع حذف منه احد التامين والخاصة قاعل يعنى ان فائدة اقرار المشتري بالدين فيما اذا غاب البائع محو كونه خصما للغرماء ورد

(معلما بدينه) يعنى مقرا به
لا منكرا كما سيجي لتحقق
الخاصة ويسقط خيار
المشتري لا الغرماء

البيع (قوله فللغرماء رد البيع) لأن حقهم تعلق به وهو حق الاستعلاء أو الاستيفاء من رقبته وفي كل منهما فائدة فالاول تام ومؤخر والثاني ناقص معجل والبيع تفوت هذه الخيرة فكان لهم رده زبلي (قوله ان لم يصل ثمنه اليهم) قال في الهداية قلوا تأويل المسئلة اذا لم يصل اليهم الثمن فان وصل ولا محابة في البيع ليس لهم ان يردوه لوصول حقهم قال الزبلي وفيه نظر لانه يشير الى انهم لا يكون لهم خيار النسخ عند وصول الثمن اليهم اذا لم يكن في البيع محابة وان لم يف الثمن بحقهم وان كان في البيع محابة ثبت لهم خيار الفسخ وان وفي الثمن بحقهم وليس كذلك بل لهم خيار النسخ اذا لم يف الثمن بحقهم وان لم يكن فيه محابة لاجل الاستعلاء وقد ذكره بنفسه قبله ولا خيار لهم ان وفي الثمن بحقهم وان كان فيه محابة لوصول حقهم اليه ولو قل وتأويل المسئلة فيما اذا باعه بثن لا يفي بدينهم استقام وزال الاشكال لان الثمن اذا لم يف بدينهم لهم نقض البيع كيفما كان واذا وفي ليس لهم نقضه كيفما كان واذا لم يوجد شيء مما ذكرنا من تأجيل الدين وطلبهم البيع ووفاء الثمن بالدين فليس موقوف حتى يجوز باجازه الغرماء وهي مسئلة الكتاب اه ونحوه في شروح الهداية (قوله لان قبضهم اليه) تعليل لمفهوم قوله ان لم يصل ثمنه اليهم والتقدير فان وصل ليس لهم الرد لان اليه والاولى ان يقول بالبيع ط ثم ان هذا جواب عن صاحب الهداية واصاله اصاحب النهاية حيث قل اللهم الا ان يريد بقوله فان وصل ولا محابة في البيع رضاهم بأخذ الثمن وهو رضا بالبيع ثم قال ولكن احتمال احضار الثمن والتخيلة بينهم وبين الثمن بلفظ الوصول باق فكان الموعول عليه قول الامام فانيحان تأويله اذا باع بثن لا يفي بدينهم اه وحاصله ان الوصول يحتمل معنى الاحضار والتخيلة كما يحتمل معنى القبض فلا يدل على الرضا اقول لكن قول صاحب الهداية قبله ان لهم الخيار اذا لم يف الثمن بحقهم قرينة ظاهرة على انهم اراد بالوصول القبض كي لا يتناقض كلامه واعمال الكلام اولى من اهاله سبا من مثل هذا الاماء ولذا جزم به ابن الكمال وجعل ماسواه من هشاي الاوهام (قوله الا اذا كان فيه محابة) اذ لهم حينئذ ان يقولوا انما قبضنا الثمن لاعتقادنا انه تمام القيمة ابن كمال اي فلا يدل على الرضا ما لم يف الثمن بحقه (قوله وقال المصنف) اي تبعنا للزبلي وغيره (قوله هذا) اي ثبوت رد البيع للغرماء (قوله والا فليس نافذ) اي بان كان الدين مؤجلا لانه باع ملكه قادرا على تسليمه قبل تعلق حق الغير او كان البيع بأذنه لانه بمنزلة بيعهم لانفسهم ومحل اذا باعه من غير محابة والا فالظاهر ثبوت الرد لهم لما تقدم ط قلت الظاهر كون المولى وكلا عنهم فيجبري فيه مامر في كتاب الوكالة تأمل قل ابو السعود وكذا ينفذ اذا كان بأذن القاضي كما قدمناه اه او كان الثمن يفي بدينهم لان حقهم قد وصل اليهم قوله لزوال المانع) وهو حق الغرماء (قوله ليس بخصم لهم) لان الدعوى تتضمن فسخ العقد فيكون الفسخ قضاء على الغائب زبلي (قوله لو منكرا دينه) اي لو كان المشتري منكرا دين العبد (قوله خلافا للثاني) حيث قال هو خصم ويقضى للغرماء بدينهم لانه يدعى الملك لنفسه في العين فيكون خصما لمن يتازعه فيها زبلي (قوله ولو مقرا فخصم) لان اقراره حجة عليه فيفسخ بيعه اذا لم يف الثمن بدينهم زبلي (قوله لا خصومة اجنابا) لان الملك

قوله لوصول حقهم اليه هكذا بخطه ولعل الصواب لوصول حقهم اليهم تأمل اه مصححه

(فللغرماء رد البيع) ان لم يصل ثمنه اليهم لان قبضهم الثمن دليل الرضا للبيع الا اذا كان فيه محابة فاما ان ترفع او ينقض البيع ابن كمال وقال المصنف هذا اذا كان الدين حالا وكان البيع بلا طلب الغرماء والثمن لا يفي بدينهم والا فليس نافذ لزوال المانع (وان غاب البايع) وقد قبضه المشتري (فلمشتري ليس بخصم لهم) لو منكرا دينه خلافا للثاني ولو مقرا فخصم كما مر (ولو قبله) بان غاب المشتري والبايع حاضر (فالحكم كذلك) اي لا خصومة (اجنابا) يعني حتى يحضر المشتري

لكن لهم تصمين البائع قيمته او اجازة البيع واخذ الثمن (عبد قدم مصرا وقال انا عبد فلان مأذون في التجارة فباع واشترى) فهو مأذون وحينئذ (لزمه كل شيء من التجارة وكذا) الحكم (لو اشترى) العبد (وباع) ساكتا عن اذنه وحججه كان مأذونا استحسانا للضرورة التعامل وامر المسلم محمول على الصلاح فيحمل عليه ضرورة شرح الحاشية ومفاده تقييد المسئلة بالمسلم ابن كمال (و) لكن (لا يبيع) لديه) اذا لم يفسد كسبه (الا اذا اقر مولاه به) اي بالاذن او ابنته الغريم بالينة (وتصرف الصبي والمعتوه) الذي يعقل البيع والشراء (ان كان نافعا) محضا (كالا سلام والانهاب صح بلا اذن وان ضارا كاطلاق والعتاق) والصدقة والقرض (لاوان اذن به وليهما وما تردد من العقود (بين نفع وضرر

مبحث —
في تصرف الصبي ومن له الولاية عنه وترتيبها

واليلد للمشتري ولا يمكن ابطالهما وهو غائب فما يبطل ملكه لا تكون الرقبة محل لحقهم زيلعي (قوله) لكن لهم تصمين البائع قيمته) لانه صار مقوتا حقهم بالبيع والتسليم فاذا ضمنوا القيمة جاز البيع فيه وكان الثمن للبائع زيلعي (قوله) او اجازة البيع) وتكون بمنزلة الاذن السابق ولم يذكر تصمين المشتري اذا كان مقرا بديونهم والظاهر ان لهم ذلك ويحرم وهي الجبايات التي جرت في المسئلة السابقة ط (قوله فهو مأذون) اي يصدق في حق كسبه حتى تقضي به ديونه استحسانا ولو غير عدل لان في ذلك ضرورة وبلوى لان اقامة الحجبة عند كل عقد غير ممكن زيلعي (قوله ساكتا) حال من العبد اى لم يخبر بشيء (قوله ومفاده) اي مفاد قوله وامر المسلم وكذا قول الزيلعي لان الظاهر انه مأذون له لان عقله ودينه يمنعه عن ارتكاب المحرم لكن قال ح في النفس منه شيء اه قلت لانه خبر في المعاملة وقد قالوا الخبر ثلاثة خبر في الديانة تشتترط له العدالة دون العدد وخبر في الشهادة فالعدالة والعدد وخبر في المعاملة فلا يشترط واحد للا يضييق الامر ولانه في الهداية عليه بأنه ان اخبر بالاذن فلا اخبار دليل عليه والا فنفسر فانه جاز لان الظاهر ان المحجور يخبر على موجب حججه والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات كي لا يضييق الامر على الناس اه فقط اقتصر على العمل بالظاهر والضرورة فيشمل الكل ولا ينافيه ذكر العقل والدين لانه بالنظر لبعض الاشخاص تأمل (قوله بالمسلم) اي بالعبد المسلم (قوله ولكن لا يبيع الخ) لانه لا يقبل قوله في الرقبة لانها خالص حق المولى بخلاف الكسب لانه حق العبد هداية (قوله) وابنته الغريم بالينة) اي محضرة المولى والا فلا تقبل لان العبد ليس بمخضم في رقبته وان اقر العبد بالدين فباع القاضي اكسابه وقضى دين الغرماء ثم جاء المولى وانكر الاذن فان برهن الغرماء على الاذن والاردوا للمولى ما اخذوا من ثمن كسبه ولا ينقض بيع القاضي لان له ولاية بيع مال الغائب ويؤخر حقهم الى العتق لان المحجور لا يؤخذ باقواله للحال اتقاني عن مبسوط شيخ الاسلام (قوله) وتصرف الصبي والمعتوه الخ) ذكر هذه المسئلة في هذا الكتاب نظرا الى اذن ولي الصبي وكونه مأذونا باذنه وبين حكمه وذكرها في كتاب الحجر حيث قال ومن عقد منهم وهو يعقله أجاز وليه اوردته نظرا الى كونه محجورا وبين حكمه يعقوبية (قوله) الذي يعقل البيع والشراء) صفة لكل من الصبي والمعتوه ط عن الحموى (قوله محضا) اي من كل الوجوه (قوله) والانهاب) اي قبول الهبة وقبضها وكذا الصدقة فهستانی (قوله وان ضارا) اي من كل وجه اي ضارا دنيويا وان كان فيه نفع آخرى كالصدقة والقرض (قوله كالطلاق والعتاق) ولوعلى مال فأنهما وضعا لازالة الملك وهي ضرر محض ولا يضر سقوط النفقة بالاول وحصول الثواب بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع اذ الاعتبار للوضع وكذا الهبة والصدقة وغيرها فهستانی (قوله) لاوان اذن به وليهما) لاشتراط الاهلية الكاملة وكذا لو اجاز به بعد بلوغه الا اذا كانت بلفظ يصلح لابتداء العقد كما وقعت الطلاق والعتاق وكذا لا تنصح من غيره كآبيه ووصيه والقاضي للضرر قلت ومواضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع كما لو كان محبوبا او ارتد أو أسلمت امرأته وابي الاسلام او كاتب وليه حفظه من عبد مشترك واستوفى بدلها فقد صار الصبي مضاعفا في قول كما صار معتقا وتمسكه في الفهستانی والبرجندی در متقى (قوله

كالباع (اى ولو بضعف القيمة لان العبرة بأصل وضعه دون ما عرض له باتفاق الحال وهو بأصله متردد بخلاف الهبة له وتحقيقه في المنح **(قوله** في كل احكامه) فيصير مأذونا بالسكوت ويصح اقراره بما في يده من كسبه ولا يملك تزويج عبده ولا كتابته كما في العبد جوهرة ولا يستفيد بنوع من التجارة ويجوز بيعه بالغبن الفاحش عنده خلافا لهما الى غير ذلك من الاحكام التي في العبد زيلعى ثم استثنى آخر الباب فقال الا ان الولي لا يمنع من التصرف في مالهما وان كان عليهما دين ولا يقبل اقراره عليهما وان لم يكن عليهما دين بخلاف المولى والفرق ان اقرار الولي عليهما شهادة لانه اقرار على غيره فلا يقبل ودينهما غير متعلق بمالهما وانما هو في الذمة لانهما حران فكان للمولى ان يتصرف بعد الدين كما كان له قبله اه اقول وهذا في الحقيقة فرق بين المولى والولي لا بين العبد والصبي فلا حاجة لاستثنائه لان الكلام في تصرفات الصبي اشار اليه في المعراج **(قوله** ان يعقلا البيع الخ) اى ان يعرفا مضمون البيع لا مجرد العبارة بعقوبة وغيرها قال في الوالوية فانه ما من صبي لقن البيع والشراء الا ويتلقهما **(قوله** سألها للملك اى ملك المبيع وجالبا الثمن وبالعكس في الشراء **(قوله** زاد الزيلعى) اى تبعه لغيره من شراح الهداية وغيرهم **(قوله** وان يقصد الربح) كان ينبغي له ان يأتي بألف التنية في يقصد ويعرف ليناسب المتن لكن حكى الشارح عبارة الزيلعى وافراد الضمير هنا باعتبار المذكور والحط بسهل **(قوله** ويعرف الغبن الخ) بحث شيخنا في هذا الشرط بأن الفرق بين البسير والفاحش مختص بمخذاق التجار فينبغي ان لا يعتبر ح قات واصله للعلامة يعقوب باشا محشى صدر الشريعة ذكره اوائل كتاب الوكالة لكنه بحث مضام للمنفول في المذهب فالشان في تأويله ولعل مرادهم فيما تكون قيمته معروفة مشهورة والا فغيره قد يغبن فيه أعقل الناس أو المراد ان يعرف ان الخمسة فيما قيمته عشرة مثلا غبن فاحش وان الواجد فيها يسير فان لم يدرك الفرق بينهما غير عاقل كصبي دفع له رجل كعبا واخذ به ثوبه فانه اذا فرح به ولم يعرف انه مغبون لا يصح تصرفه اصلا والظاهر ان هذا هو المراد وأجاب في وكالة السعدية بأنه قد يقام المتكهن من الشيء مقام ذلك الشيء فالتكهن من المعرفة بالعقل وذلك موجود في الصبي الذى كلامنا فيه فليتأمل اه وحاصله ان ما ذكر كناية عن ان يكون عاقلا وليس المراد حقيقة هذه المعرفة فهو من اطلاق اللازم واردة الملزوم والله تعالى اعلم **(قوله** وهو ظاهر) كأنه ظاهر بالنسبة اليه او الجملة حالية والمعنى ان يعرف الغبن المذكور حال كونه ظاهرا لكل ذى عقل فيكون بمعنى ما أجبنا به **(قوله** وولي ابوه) اى الصبي وفي الهندية والمتوه الذى يعقل البيع يأذن له الاب والوصى والجدة والاب والام وحكمه حكم الصبي ثم ذكر بطلان اذن ابنه له ويمكن رجوع الضمير في المتن الى الصبي والمتوه بأعتبار المذكور ثم هذا اذا بلغ متوه ما اذا بلغ عاقلا ثم عدا لا تعود الولاية الى الاب قياسا بل الى القاضي أو السلطان وفي الاستحسان تعود اليه قبل الاول قول ابى يوسف والثاني قول محمد وقبل الاول قول زفر والثاني قول علما ثلثة التلانة كافي التارخانية **(قوله** ثم وصى وصيه) قال الرولى في حاشية البحر اى وان بعد كما في جامع الفصولين **(قوله** الصحيح) احتراز عن الجدل الفاسد كما في الام **(قوله** ثم الوالى) المراد بالوالى من اليه تقليد القضاة بدليل قول الهداية بخلاف صاحب الشرط لانه ليس اليه تقليد القضاة

كالباع والشراء توقف على الاذن) حتى لو بلغ فأجازته نفذ (فان اذن لهما الولي فهما في شراء وبيع كعبد مأذون) في كل احكامه (والشرط) لصحة الاذن (أن يعقلا البيع سألها للملك) عن البايع (والشراء جالبا له) زاد الزيلعى وان يقصد الربح ويعرف الغبن البسير من الفاحش وهو ظاهر (و ولي ابوه ثم وصيه) بعد موته ثم وصى وصيه كما في القهستاني عن العمادية (ثم) بعدهم (جده) الصحيح وان علا (ثم وصيه) ثم وصى وصيه قهستاني زاد القهستاني والزيلعى ثم الوالى

ح و آخر في العناية الوالي عن وصي القاضي قال في العقوبة وفيه كلام (قوله بالطريق
الاولى) اي ثبوت الولاية للوالي اولى لان القاضي يستمدحاهنه (قوله ثم القاضي او وصيه)
انما سمى وصيا مع ان الایضاء هو الاستخلاف بعد الموت لانه هنا يصير خليفة للاب كأن
الاب جعله وصيا فان فعل القاضي يصير كفعل الاب ابو السعود عن الشئ واستشكل
في العقوبة تأخير القاضي بما سيأتي من ان القاضي لو اذن للصغير واني ابوه يصير مأذونا قال فانه
يستلزم تقدمه على الاب في الاذن كما لا يخفى اه اقول وسنذكر جوابه (قوله ايها تصرف
صح الخ) اي ان كلا منهما في مرتبة واحدة كما قاله في الدر المنثور قال القهستاني وانما عدل من
وصي الجد اه وحاصله انه لا ولاية للجد مع وصي الاب والوالى والقاضي ووصيه بعدموت وصي
وبعد الجد او وصيه لارتبب (قوله دون الام او وصيه) قال الزيلعي وامامنا اصول من
العصبة كالم والاخ او غيرهم كلام ووصيه وصيه صاحب الشرطة لا يصح اذنه لانه ليس لهم
ان يتصرفوا في ماله تجارة فكذا لا يملكون الاذنه فيها والاولون يملكون التصرف في ماله
فكذا يملكون الاذنه في التجارة اه (قوله هذا في المال) ليس على اطلاقه ففي وكالة البحر
عن خزنة المفتين وليس لوصي الام ولاية التصرف في تركه الام مع حضرة الاب او وصيه
او وصي وصيه والجد وان لم يكن واحدا من ذكرنا له الحفظ وبيع المتقول لا العقار والشراء للتجارة
وما استفاد الصغير من غير مال الام مطلقا وتامه فيها اه لكن بيع المتقول من الحفظ قال
في السابع والعشرين من جامع الفصولين ولو لم يكن احد منهم فلوصى الام الحفظ وبيع المتقول
من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية الشراء على التجارة الاشراما لا بد منه من نفقة وكسوة
ومملكة البيت من مال غير تركه امه فليس لوصي امه التصرف فيه منقولا او غيره وتامه فيه
فراجعه (قوله بخلاف النكاح) فانه لا مدخل للاوصياء فيه بل هو للاولياء وللأم ولايته ايضا
عند عدم العصبة * (تته) للصبي او المعتوه المأذون ان يأذن لعيده ايضا لان الاذن في التجارة
تجارة وليس لابن المعتوه ان يأذن لابيه المعتوه ولان يتصرف في ماله وكذا اذا كان الاب مجنونا
وتامه في التبيين (قوله لو عبد نفسه) اي عبد القاضي نفسه بناء على ما فهمه صاحب الاشياء
وقد مناه فيه (قوله كامر) اي اوائل كتاب المأذون (قوله لا يكون اذنا) لانه لاحقه في مال
الغير حتى يكون الاذن اسقاط الحقة ذكره الزيلعي اول الكتاب وهو يفيد كونه اذنا لعيده فيتأيد
ما قدمنا (قوله اذا كان لكل واحد منهما صوابه او كان بأو بدل اذا عطف على لم يكن كاعبره
الزيلعي عند قول الكثر ويثبت بالسكوت وقوله واعبدها عطف على البيت والمعتوه وانظر
ما كتبه تأخير وقوله عند طلب متعلق بقوله يأذن والحاصل ان القاضي يصح اذنه لهما عند
عدم الولى فان كان فلا الا اذا امتنع الولى وهذا ما يأتي عن البرجندی والنظم وعلمه في معراج
الدراية بأن الاب صار عاضلا له فتنقل الولاية الى القاضي بسبب عضله كالولى في باب النكاح
اه وبه ظهر انه لا يلزم منه تأخر ولاية الاب عن القاضي ولذا قال في التارخانية فانه جائز وان
كانت ولاية القاضي مؤخره عن ولاية الاب والوصى وبه اندفع ما قدمناه عن العقوبة فتدبر
(قوله قلت وفي البرجندی الخ) ومثله في الخلاصة ولعله اعاده مع انه ما في المتن لانه ليس فيه

بالطريق الاول (ثم القاضي
أو وصيه) ايها تصرف
يصح فلذا لم يقل ثم دون
الام او وصيه) هذا
في المال بخلاف النكاح
كامر في بابه (رأى القاضي
الصبي والمعتوه وعبدها)
او عبد نفسه كامر (بيع
ويشترى فسكت لا يكون)
سكوت (اذنا في التجارة و)
القاضي (له ان يأذن للبيتيم
والمعتوه اذا لم يكن له ولى
ولعبدها اذا كان لكل
واحد منهما) من الصبي
والمعتوه (ولى وامتنع)
الولى (من الاذن عند
طلب ذلك منه) اي من
القاضي زيلعي قلت وفي
البرجندی عن الخزنة
لو ابى ابوه او وصيه صح
اذن القاضي له

تقيد الاذن بوقت الطلب فيفيد انه قيد اتفاق ومثله ماأتى عن النظم وكذا قول الهندية عن المحيط فرأى القاضي ان يأذن له وابى ابوه تأمل **(قوله)** لا ينجر بعد ذلك اصلا اى وان مات القاضي أو عزل بخلاف موت الاب او الوصى للامة التى ذكرها وبه صرح فى التارخانية **(قوله)** لا ينجر قاض آخر فلا ينجر بنجر الاب تارخانية **(قوله)** لو أقر الانسان اى اقر الصبي والمعتوه المأذونان كفى النهاية والهندية والمراد بالانسان غير الاب الآذن لما فى التارخانية الصبي المأذون من جهة الاب اذا أقر لايه بمال فيده أو يدين لم يصح اقراره اه ومنه ومنه انه لو كان مأذونا من جهة القاضى يصح اقراره لايه يدل عليه ما فى اللؤلؤ الحية لو باع صبي مأذون له من ابيه وعليه دين بما يتغايين فيه جاز فان اقر بقبض الثمن لم يصدق الا بينة لانه اقرار الاب وقد استفاد الاذن منه كالوادعى الاب الالف اه **(قوله)** بتامعها يتناول العين والدين نهاية **(قوله)** صح على الظاهر يعنى ان اقراره ان مأذونه من ابيهما لفلان صح فى ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة انه لا يصح فيما ورثه لان صحة اقراره فى كسبه لحاجته الى ذلك فى التجارات ولا حاجة فى الموروث وجه الظاهر انه بانضمام رأى الولي التحق بالبالغ وكل من المالكين ملكه فصح اقراره فيهما درر وكون الميراث من الاب غير قيد كفى النهاية **(قوله)** كأذون هذا ليس فى الدرر على ان المأذون لا ارث له سائمتان **(قوله)** الا فى مسألة الخ حاصله ان اشترط العلم اذا كان الاذن قصديا فلو ضمنيا كهذه جاز بدونه ونقل البيرى عن اللؤلؤ الحية انه لا يصير مأذونا قل صار فيه روايتان **(قوله)** فبايعوه وهو لا يعلم صار مأذونا فكان له ان يبيع غيرهم ولو لم يبايعوه بل بايعه قوم آخرون لانصح بما يشترطهم ولا يصير مأذونا لان الاذن ثبت فى ضمن مبايعه الذين امرهم فلا يثبت الاذن قبلها تارخانية وبه يظهر كون الاذن فيها ضمنيا وان قال فأتى اذنت له فتدبر **(قوله)** بخلاف قوله بايعوا ابى الصغير لم يظهر له وجه الفرق فيلنظر حموى قلت وعلى الرواية الثانية لافرق وفى شرح تنوير الاذهان عن الزيادات لو قال بيع عبدك من ابى الصغير بالف قباهه بها ان علم الابن امر الاب جاز والافلاو فى بعض الروايات جاز مطلقا وحل بعض المشايخ الاول على القياس والثانى على الاستحسان وبعضهم قال على الروايتين والحاصل ان الاذن بالتصرف لو ثبت مقصودا يشترط له علم المأذون ولو ثبت ضمنيا فغيره فقبل فيه قياس واستحسان وقيل روايتان ومن المشايخ من قال لافرق بينهما وهو الظاهر اه ملخصا قال ابو السعود وهو صريح فى رد الخافقة التى ذكرها المصنف بقوله بخلاف ما اذا قال بايعوا ابى الصغير اه واقره شيخنا هبة الله البعلبى فى شرحه على الاشياء **(قوله)** لا يصح الاذن للآبى قالوا اعدم انجحار العبد بالآباق على قول زفر بأنه لا ينافى ابتداء الاذن وعليه متى فى فن القواعد من الاشياء فقال الاذن له صحيح لكن قال الزيلعى لنا ان نمنعه لان الآباق يمنع الابتداء على ما ذكره شيخ الاسلام وذكر فى شرح المجمع انه محمول على اختلاف الرواية وذكر فى العناية ان علم به كان مأذونا **(قوله)** المحجود ولا يثبت اى تشهد بالغصب وفى الحانية اذن للآبى لا يصح وان علم الآبى وان اذن له فى التجارة مع من كان العبد فى يده صح وان اذن للغصب ان الغاصب مقرا وعليه بينة صح والافلاو لانه لو باء فى هذا الوجه جاز بعبه فجاز اذنه **(قوله)** على الصحيح فى الحانية

قوله لا ينجر وكذلك
قوله فلا ينجر بنجر الاب
هكذا بخطه والذي فى
نسخ الشارح ولا ينجر
ولعله الصواب فليأمل
اه مصححه

زاد شارح الوهبانية ولا
ينجر بعد ذلك اصلا لانه
حكم الابن بنجر قاض آخر
فتدبر * (فروع) * لو اقر
الانسان بتامعها من
كسب أو ارث صح على
الظاهر كأذون درر *
المأذون لا يكون مأذونا
قبل العلم به الا فى مسألة
ما اذا قال بايعوا عبدي
فأتى اذنت له فبايعوه وهو
لا يعلم صار مأذونا بخلاف
قوله بايعوا ابى الصغير *
لا يصح الاذن للآبى
والمغصوب المحجود ولا
بينة ولا يصير محجورا بهما
على الصحيح اشتباه

العبد المأذون يحجر بالاباق لا المدبر المأذون والصحيح ان العبد المأذون لا يحجر بالغصب وكذا بالاسر قبل الاحراز بل بعده فان وصل الى مولاه بعد ذلك لا يعود مأذونا وكذا ان اعدم الاباق في الاصح اه ملخصا قال في شرح تنوير الاذهان فكلام المصنف ليس على اطلاقه اه اى بالنسبة الى الاباق فكلامه محمول على المدبر المأذون لا العبد المأذون اى القن وبه تندفع المناقاة بين ما هنا وبين ماسر في المتر فافهم **(قوله)** ولو أذن القاضي مستغنى عنه بامس متا وشرحا **(قوله)** يعقوب هو اسم ابي يوسف العلم **(قوله)** الصغير اى المحجور وفى القنية استودع صيا الفا فاستهلكها لم يضمن عندها وقال ابو يوسف يضمن فى ماله ولوركب الدابة الوديعه فغطت على الخلاف وان استودعها عبدا محجورا فاستهلكها ضمنها بعد العتق عندها وقال ابو يوسف يباع فيها ولو كانت عبدا فقتله الصبي او العبد فهو كقتلها ما ليس بوديعة عندها والفرق ان المولى لا يملك روح العبد ولا التسليم عليه بخلاف المتاع والدابة ولو اقترض صياا وعبدا محجورين لاضان فى الحال ولا المال بالخلاف وقيل القرض على الخلاف شر نبلاى **(قوله)** وتحليفه الخ اى المأذون اى لو ادعى على المأذون شيئا فأنكره اختلفوا فى تحليفه ذكر فى كتاب الاقرار بالحلف وعليه الفتوى خاتية فلو قال * وحلف مأذونا اذا هو ينكر * لكان اشبه شر نبلاى **(قوله)** ولورهن المحجور المراد به هنا العبد وان كان الصبي العاقل مثله فافهم **(قوله)** فابتنفى اى بل يبقى ماصنعه على حاله لصحته بأجازة مولاه **(قوله)** قال يعنى ابن وهبان المفهوم من قوله وفى الوهبانية **(قوله)** وكذا اى كالعبد المحجور فيها ذكر **(قوله)** قلت الخ البحث للشرنبلاى على ان هذا وارد على الفرض ولم يذكر فى النظم وانما ذكره الشرنبلاى فيمو اعتراض على غير المذكور ح اقول هو داخل فى عموم التصرف المذكور فى التعليل فافهم والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الغصب

وجه المناسبة كقَالَ الاثنان ان المأذون يتصرف فى الشيء بالاذن الشرعى والغاصب بلا اذن شرعى ولما كان الاول مشروعا قدمه وسيأتى ان الغصب نوعان ما فيه اثم وما لا اثم فيه وان الضمان يتعلق بهما **(قوله)** هو لغة اخذ الشيء وقد يسمى المعضوب غصبا تسمية بالمصدر **(قوله)** ازالة يد محقة اى بفعل فى العين كما ذكره ابن كمال ليخرج الجلوس على البساط فان الازالة موجودة فيه لكن لا بفعل فى العين ح وفى كون الازالة موجودة هنا نظرا كما ستعرفه فتدبر ولا يضمن ما صار مع المعضوب بغير صنعه كما اذا غصب دابة فبعتها أخرى او ولدها لا يضمن التابع لعدم الصنع وكذا لو حبس المالك عن مواشيه حتى ضاعت لا يضمن لما ذكرنا ولعدم اثبات اليد المبطله زيلى فان قيل وجد الضمان فى مواضع ولم يتحقق العلة المذكورة كغاصب الغاصب فانه يضمن وان لم يزل يد المالك بل ازال يد الغاصب والمتنقط اذا لم يشهد مع القدرة على الاشهاد مع انه لم يزل يد او تضمن الاموال بالاتلاف تسببا كحفر البئر فى غير الملك وليس ثمة ازالة يد واحد ولا اثباتها فالجواب ان الضمان فى هذه المسائل لا من حيث تحقق الغصب بل من حيث وجود التعدى كافى الغاية وقال الدرررى فى التكملة وقد يدخل فى حكم الغصب ما ليس

وفى الوهبانية

ولو أذن القاضي لطفل وقد
ابى * ابو بصير * وضمن
فيتجر * وضمن يعقوب
الصغير ودبعة * وتحليفه
يفنى به حيث ينكر * ولو
رهن المحجور او باع او
شرى * وجوز له المولى فما
يتخير * لتوقف تصرف
المحجور على الاجازة فلو
لم يجز بل اذن له فى التجارة
فأجازها العبد جاز
استحسانا ولم لم يأذن له
فاعتقه فأجازها لم تصح
اجازته قال وكذا الصبي
المميز قلت ولا يخفى ان
ما هو تبرع ابتداء ضار
فلا يصح بأذن ولي الصغير
كالقرض انتهى والله اعلم
كتاب الغصب
(هو) لغة اخذ الشيء
مالا او غيره كالخر على
وجه التغلب وشرعا ازالة
يد محقة)

ينصب ان سواء في حكمه كجحد الودعة لانه لم يوجد الاخذ ولا النقل اه اذا علمت هذا
 ظهر سقوط ما اوردته الشلي مزيلا للخاتبة وجرى عليه بعضهم من انه اذا قتل انسانا في مفازة
 وترك ماله ولم يأخذه فانه يكون غصبا مع عدم اخذ شيء وما اذا غصب مجالا فاستهلكه حتى
 يس لبن امه بضمن قيمة العجل ونقصان الام وان لم يفعل في الام شيئا لماعلمت من ان وجوب
 الضمان لا باعتبار تحقق الغصب بل من حيث وجود التعدي وان لم يتحقق الغصب ابو السمود
 اقول التزام هذا يوجب ضمان المقار والزوائد لوجود التعدي فليتأمل وزاد بعضهم بعد
 قوله ازالة بد محقة او قصرها عن ملكه كما اذا استخدم عبدا ليس في يد مالكة قلت رد عليه
 انه يشمل المقار مع ان المراد اخراجه فتأمل (قوله ولو حكما) مبالغة على قوله ازالة يد
 فان يد المودع يد صاحب الودعة قبل الجحد وبعده ازيلت يد صاحبها حكما ولو اخره بعد
 قوله باثبات يد مبطله لكان اولى فان ذلك اثبات يد مبطله حكما فيكون راجعا اليها ط وعلى
 ماصر لاحاجة الى هذا التعميم فانه تعد لا غصب لكن في جامع الفصولين في ضمان المودع
 عن فتاوى رشيد الدين لو جحد انا بضمن اذا نقلها من مكان كانت فيه حال الجحد والا فلا
 فلو قلنا بوجوب الضمان في الوجهين فله وجه اه وعلى الاول ازالة حقيقة تأمل نعم
 نقل في الخلاصة عن المتقي الضمان مطلقا (قوله باثبات يد مبطله) الباء بمعنى مع كما اشار
 اليه مسكين والنسبة بين ازالة اليد واثباتها بالعموم والخصوص الوجهي فيجتمعا
 في اخذ شيء من يد مالكة بالارضاء وينفرد الاول في تبعية المالك والثاني في زوائد المقتصوب
 افاده ابو السمود وفي القهستاني الاصل ازالة اليد المحقة لا اثبات المبطله ولهذا لو كان في يد
 انسان درة فضرب على يده فوقت في البحر بضمن وان فقد اثبات اليد ولو تلف ثم رستان
 مفسوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد اه وهذا منطبق على قول محمد كباقي
 فانه صريح في ان الغصب هو ازالة فقط وهو خلاف كلام غيره من انه لا بد من ازالة
 والاثبات معا لكن قال بعده وذكر الزاهدي انه على ضربين ماهو موجب للضمان فيشترط له
 ازالة اليد وما هو موجب للرد فيشترط له اثبات اليد اه اي كغصب المقار فانه موجب
 للرد دون الضمان عندهما قال ابو السمود وبه يحصل التوفيق في كلامهم اه تأمل (قوله
 واعتبر الشافعي اثبات اليد فقط) واعتبر محمد ازالة اليد المحقة في غصب المنقول وفي غيره
 يقر الاستيلاء مقام ازالة كما حققه في النهاية ولذا ضمن المقار وان لم يتحقق فيه ازالة (قوله
 والخمرة الخ) اي ثمرة الخلاف تظهر في زوائد المقتصوب (قوله لا تضمن عندنا) اي بالهلاك
 متصلة او منفصلة لعدم ازالة اليد ما لم ينمها بعد الطلب فتضمن بالايجاع غاية البيان قلت
 وسأقي في الفصل متنا انها تضمن بالتعدي ايضا وشرحا لو طلب المتصلة لا يضمن (قوله
 فلا يتحقق في مئة وحر) وكذا في كف من تراب وقطرة ماء ومنفعة فلو منع صاحب الماشية
 من نفعها فهلكت لم يضمن قهستاني عن النهاية قال الرحقي والمراد بالمئة اي حنف أنفها
 من غير السملك والجراد اما المنخقة وما في حكمها فهي من الثاني وهو غير المنقوم واما السملك
 والجراد فهو مال يتحقق فيه الغصب اه (قوله متقوم) هو بكسر الواو حيث ورد لانه
 اسم فاعل ولا يصح الفتح على ان يكون اسم مفعول فانه مأخوذ من تقوم وهو قاصر واسم

ولو حكما كجحد
 لماخذه قبل ان يحوله
 (باثبات يد مبطله)
 واعتبر الشافعي اثبات اليد
 فقط والخمرة في الزوائد
 ثمرة بستان مفسوب
 لا تضمن عندنا خلافا له در
 (في مال) فلا يتحقق في مئة
 وحر (متقوم)

المفعول لا ياتي الا من تمتد رحمتي عن شرح المهاج للدعوى وفسره القهستاني بمباح
الانتفاع شرعا قال وهو احتراز عن الحر والحزير والمعارف عندها اه وكأنه لم يفسره
بماله قيمة لئلا يتكرر مع قوله مال لكن يخرج عنه خمر الذي من ان الغصب يجري في مال الكافر
الاحتمال كما في العزيمة واليه اشار الشارح تبعا لابن الكمال وصدر الشريعة بقوله خمر مسلم
فالاولى تفسيره بماله قيمة شرعا وهو اخص من قوله مال فيكون فضلا فلا يتكرر **(قوله)**
فلا يتحقق في خمر مسلم قال في المجتبى غصب من مسلم خرا فعليه ضمان الرد وان لم يكن عليه ضمان
القيمة اه فقوله لا يتحقق اي غصب الضمان لا غصب الرد فتأمل ط **(قوله)** في مال حرى
كذا في النهاية والتبيين لكن مع زيادة كونه في دار الحرب شره لالاية **(قوله)** قابل للنقل
مستدرك مع ازالة اليد بفعل في العين لكن المصنف لما لم يذكر القيد في الاول احتاج الى
هذا القيد ح قال ط قلت قد يوجد الفعل في غير القابل كما اذا هدم الدار وكراب الارض اه
يعني ان العين يشمل غير القابل فتعير المصنف احسن تأمل **(قوله)** فلا يتحقق في العقار
خلافا لحمد لعدم ازالة اليد كما يأتي بيانه قال القهستاني والصحيح الاول في غير الوقف والثاني
في الوقف كما في العمادى اه وسذكره الشارح **(قوله)** بغير اذن مالكة لا حاجة اليه مع قوله
بأثبات اليد المبطله ح **(قوله)** عن الوديعة اي ونحوها كالعارية اصدق التعريف عليهما سوى
قوله بأثبات يد مبطله وقوله بغير اذن مالكة **(قوله)** لكان أولى اي وان امكن ان يراد المالك
ولو للنفعة كما قال بعضهم او للتصرف وكالوقف الموصى بمنفعته وما في يد وكيل او أمين
(قوله) وفيه لابن الكمال كلام حاصله ان السرقة داخله باعتبار اصلها في الغصب الا ان فيها
خصوصية ادخلتها في الحدود فلا ينافي دخولها باعتبار اصلها في الغصب كاشتراء من
الفضولى فانه غصب مع انه مذكور في باب من البيع باعتبار ما فيه من خصوصية ما صار من
مسائل البيع اه واجاب السائحاني بأنه اراد بقوله لا يخفى ما يقطع به فانه لو هلك لا يضمن
مع ان الغصب شأنه ان يضمن بعد الهلاك اه وهو حسن **(قوله)** فاستخدام العبد اي ولو مشتركا
كما في القهستاني وهذا لو استعمله نفسه فلو لغيره اي في عمل غيره لا ضمان كما يأتي آخر الغصب
وسذكر عن البرازية هناك ان هذا ايضا اذا خدمه عقب الاستخدام والا لضمان **(قوله)**
وتحمل الدابة اي ولو مشتركة وكذا ركوبها فيضمن نصيب صاحبها ولو دكب فتزل وتركها
في مكانها لم يضمن لان الغصب لم يتحقق بدون النقل كما في المحيط وينبغي ان يكون الاستخدام
كذلك قهستاني لكن اذا تلفت بنفس الحمل والركوب يضمن وان لم يحولها لوجود
الاتلاف بفعله كما يأتي وكذا يضمن بيع حصته من الدابة المشتركة وتسليمها للمشتري بغير اذن
شريكه كما في فتاوى قارى الهداية ابو السعود وقدمه الشارح آخر الشركة عن الحمية **(قوله)**
لازالة يد المالك اي وأثبات اليد المبطله فيها منح **(قوله)** لعدم ازالتهما اي يد المالك لان
البسط فعل المالك فبقى يد المالك مابق اترفعله لعدم ما يزيلها بالنقل والتحويل تبين وغيره
ومثله لو ركب الدابة ولم يزل عن مكانه معراج فقول ح صوابه لازاتها لا بفعل في العين اه
فيه كلام وهو مبنى على ما قدمه عن ابن الكمال **(قوله)** وكذا لو دخل الخ التشية في الضمان
المقدر بعد قوله ما لم يهلك بفعله فان تقديره فيضمن **(قوله)** وان لم يحوله اي يحول ما استعمله

فلا يتحقق في خمر مسلم (محترمة)
فلا يتحقق في مال حرى
(قابل للنقل) فلا يتحقق في
العقار خلافا لحمد (بغير
اذن مالكة) احتريزه عن
الوديعة واعلم ان الموقوف
مضمون بالاتلاف مع انه
ليس بمملوك اصلا صرح به
في البدائع فلو قال بلا اذن
من له الاذن كما فعل ابن
الكمال لكان أولى (لا
بخفية) احتريزه عن السرقة
وفيه لابن الكمال كلام
(فاستخدام العبد وتحميل
الدابة غصب) لازالة يد
المالك (لا جلوسه على بساط)
لعدم ازالته فلا يضمن ما لم
يهلك بفعله وكذا لو دخل
دارا انسان واخذ متاعا وحجده
فهو ضامن وان لم يحوله ولم
يحمده لم يضمن ما لم يهلك
بفعله او يخرج من الدار
خاتية (وحكمه الاثم لمن علم
انه مال الغير ورد العين
قائمة والغرم هالكة

من العبد والذابة وهو اشارة الى ما قدمناه وقوله ولم يجحد اى في مسئلة اخذ المتاع وهو محترز
 قوله وجحد ومنه الذابة لما في البرازية قعد في طهرها ولم يجحدها الا ضمن ما لم يجحدها وقوله
 ما لم يهلك بفعله او يخرج منه من الدار اى في مسئلة المتاع ايضا فانظر ما احسن هذه العبارة
 القليلة وما تضمنته من الفوائد الجلية **(قوله)** وغير من علم الاخير ان اى وحكمه غير من علم
 انه مال الغير الراد او الغرم فقط دون الاتم **(قوله)** بالحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام
 رفع عن امي الخطأ والنسيان معناه رفع ما تم الخطأ اتفاق **(قوله)** المغصوب منه مخير الخ
 وكذلك تضمن كل بعضا كسيأتي متا ويستثنى ايضا ما في جامع الفصولين هشم ابريق فضة
 لاحد ثم هشمه الآخر برى الاول من الضمان وضمن الثاني منها وكذا لوصب ماء على بر
 ثم صب عليه الاخر ماء وزاد في نقصانه برى الاول وضمن الثاني قيمته يوم صب الثاني اذا لم يكن
 للمالك رد البر والابريق الى الحسالة التي فعل الاول ليضمنه المثل او القصة اه تأمل هذا
 وكافغصب منه ما اذارته الغاصب او آجره او أعارده فهلك كفي شرح الطحاوى وقال في حاوى
 القدسي الغاصب اذا أودع المغصوب عند انسان فهلك فإصاحبه ان يضمن ايها شاء فان
 ضمن المودع رجع به على الغاصب وان ضمن الغاصب لم يرجع بشئ وان غصب من الغاصب
 فهلك في يد الثاني ان ضمن الثاني لم يرجع على الاول وان ضمن الاول رجع على الثاني يرى
 وسيتبين في الفصل ما نل آخر **(قوله)** المغصوب نعم لا وقف **(قوله)** بأن غصبه اى
 الغاصب الثاني **(قوله)** وقيمه اكثر جملة حالية قيد لقوله غصبه **(قوله)** كذا في وقف الحائنة
 اى في آخر اجارة الاوقف منها ونفسها رجل غصب أرضا موقوفة قيمتها الف ثم غصب من
 الغاصب رجل آخر بعد ما ازادت قيمة الأرض وصارت تساوى ألفي درهم فان المتولى يقع
 الغاصب الثاني ان كان مليا على قول من يرى جعل المقار مضمومة بالغصب لان تضمن الثاني
 انفع للفقير وان كان الاول امي من الثاني يتبع الاول لان تضمن الثاني يكون انفع للوقف
 واذا تبع القيم احدها برى الآخر عن الضمان كالمالك اذا اختار تضمن الغاصب الاول
 او الثاني برى الآخر وهكذا نقلها البيهقي ونقلها ايضا في شرح تنوير الازهار لكن
 قال وان كان الاول امي من الثاني يتبع القيم احدها او يتابع احدها برى الآخر عن
 الضمان الخ قال ابو السعود في حاشية الاشياء والنقل عن الحائنة قد اختلفت وعبارة المصنف
 يستفاد من مفهومها موافقة ما ذكره البيهقي اه اقول الذي وجدته في الحائنة هو ما قدمته
 بحروفه والمستفاد من كلام المصنف هو الثاني وقد يقال لا مخالفة ولا اختلاف في النقل فان
 قول الحائنة وان كان الاول امي يتبع الاول ليس على سبيل اللزوم بل انه ان يقع الثاني بدليل
 ما بعده فن قال يتبع احدهما اتي بحاصل كلام الحائنة ويقربه انه عبر بقوله امي فيفيد ان
 الثاني ملئ ايضا لان امي افعل تفضيل فلذا كان التقيم باختيار وهذا هو المفهوم من قول
 المصنف مخير الا اذا كان الخ فان مفهومه انه اذا لم يكن الثاني امي اى بأن كان الاول امي
 يبقى على خياره فتقول ح في كلام المصنف اختصار مخل مدفوع فانه **(قوله)** وفي غصبها
 اى غصب الحائنة ونقله في النهاية عنها وعن الذخيرة فتلا ان هذا الفرع مخالف للاصل
 الذي ذكروه حيث اوجب نقصان الام وان لم يفعل الغاصب في الام لا يزيل بدالساك اه

وغير من علم الاخير ان فلا
 اتم لانه خطأ وهو مرفوع
 بالحديث (المغصوب منه
 مخير بين تضمن الغاصب
 وغاصب الغاصب الا اذا
 كان في الوقف المغصوب
 بأن غصبه وقيمه اكثر
 كان الثاني امي من الاول
 فان الضمان على الثاني)
 كذا في وقف الحائنة وفي
 غصبها غصب مجالا فاستهلكه
 وليس لبن امه ضمن قيمة
 العجل ونقصان الام وفي
 كراهيتها

وقد منّا الكلام عليه اول الكتاب **(قوله)** من هدم حائط غيره ضمن نقصانه في شرح النقاية للسلامة قاسم ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وان شاء اخذ النقص وضمنه النقصان وليس له ان يجبره على البناء كما كان لان الحائط ليس من ذوات الامثال وطريق تضمين النقصان ان تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذه الحائط فيضمن فضل ما بينهما اه ومنه يظهر ما في كلام المصنف حوى وقيل ان كان الحائط جديدا امر باعادته والا لا وفي البرازية هدم جدار غيره من التراب وأعاده مثل ما كان يرى وان كان من الخشب فأعاده كما كان فكذلك وان بناء من خشب آخر لا يبرأ لانه متفاوت حتى لو علم ان الثاني أجود بيرا اه وفيها لوفيه تصاوير مصبوغة بضمن قيمة الجدار والصبيغ لا التصاوير لانها حرام اه يعني اذا كانت لدى روح والا فيضمن قيمتها ايضا ابو السعود وهذا في غير الوقف يرى اما الوقف فأنت قريبا **(قوله)** الا في حائط المسجد لم يذكره قاضيخان على سبيل الاستثناء كذا ذكره المصنف ولم يظهر لي الفرق بين حائط المسجد وحائط غيره والغلة بأنه من ذوات الامثال جارية في حائط المسجد حوى وفي شرح اليرى اما الوقف فقد قال في الذخيرة واذا غصب الدار الموقوفة فهدم بناء الدار وقطع الاشجار للقيم ان يضمه قيمة الاشجار والتخيل والبناء اذا لم يقدر الغاصب على ردها ويضمن قيمة البناء مبنيا وقيمة التخيل ثابتا في الارض لان الغصب ورد هكذا اه اقول ومقتضاه انه اذا مكته رد البناء كما كان وجب ولم يفصل فيه بين المسجد وغيره من الوقف ولهذا قال اليرى فيما سبق وهذا في غير الوقف وفي اجابات فتاوى قارى الهداية فيمن استأجر دارا وقفها فهدمها وجعلها مطا حونا او فرنا أجاب بأنه ينظر القاضي ان كان ما غيرها اليه انفع واكثر ربحا اخذ منه الاجرة وابقى ما عرده للوقف وهو متبرع والا ائزم بهدمه واعادته الى الصفة الاولى بعد تعزيره بما يليق بحاله اه فظهر ان الفرق بين المسجد وغيره من الوقف بخلاف الملك ويحتاج الى وجه الفرق كما مر ولعله قوله لم يفتى بما هو انفع للوقف ولا شك ان تعميره كما كان انفع من الضمان تأمل ثم رأيت في حاشية الرمل على الفصولين عن الحواى ولو اتى نجاسة في بئر خاصة بضمن النقصان دون النزع وفي بئر العامة يؤمر بتر حها كما مر في هدم حائط المسجد لان للهدم نصيبا في العامة ويتعذر تمييز نصب غيره عن نصيبه في ايجاب الضمان بخلاف الخاصة اه **(قوله)** وفي القنية الخ ونصها رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهبا بالمرابحة ثم ماتت قاضي ورثتها لكنت تتصرف في مالها بغير اذنها فلعليك الضمان فقال الزوج يل باذنها قال قول الزوج لان الظاهر شاهد له اي والظاهر يكفى للدفع حوى قلت وسأيت في شتى الوصايا فما هو عمر دار زوجته انما لو اختلفا في الاذن وعدمه قال قول لم تذكره تأمل **(قوله)** ويجب رد عين المصنوب لقوله عليه السلام على اليد ما أخذت حتى ترد ولقوله عليه السلام لا يحل لاحدكم ان يأخذ مال اخيه لاعبا ولا حادا وان اخذه فأيده عليه زيلعي وظاهره ان رد العين هو الواجب الاصلى وهو الصحيح كما سيذكره الشارح وسنوضحه **(قوله)** ما لم يتغير فاحشا سيأتى تفسيره بأنه ما فووت بعض العين وبعض نفعه وانه حثثذ يتسلم الغاصب العين ويدفع قيمتها او يدفعها ويضمن نقصانها والختيار في ذلك للمالك رحمتي **(قوله)** لتفاوت القيم الخ

مطلب

فيا لو هدم حائط

من هدم حائط غيره ضمن نقصانه ولم يؤمر بعمارة الا في حائط المسجد وفي القنية تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان بأذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته ماتت وادعى انه كان بأذنها وانكر الوارث فالقول للزوج (ويجب رد عين المصنوب) ما لم يتغير تغيرا فاحشا مجتبي (في مكان غصبه) لتفاوت القيم باختلاف الاماكن

فلو غصب دراهم اودنانير فطالبه المالك في بلدة اخرى عليه تسليمها وليس للمالك طلب القيمة وان اختلف السعر ولو غصب عينا فلو القيمة في هذا المكان مثلها في مكان الغصب او أكثر فللمالك اخذ المغموصوب لا القيمة ولو القيمة اقل اخذ القيمة على سعر مكان الغصب وانظر حتى يأخذه في بلدة ولو وجدته في بلدة الغصب وانتقص السعر يأخذ العين لا القيمة يوم الغصب وان كان هلك وهو مولى وسعر المكانين واحد يبرأ برد المثل ولو سعر هذا المكان أكثر الذي التقيا فيه اقل اخذ المالك القيمة في مكان الغصب وقت الغصب وانظر ولو القيمة في هذا المكان أكثر اعطاء الغاصب مثله في مكان الخصومة او قيده حيث غصب مالم يرض المالك بالتأخير ولو القيمة في المكانين سواء للمالك ان يطالبه بالمثل منج عن الحانية ملخصا **(قول له)** ويبرأ بردها (اى رد العين المغموصة الى المغموص منه اى العاقل لما في البرازية غصب من صبي وردده اليه ان كان من اهل الحفظ يصح الرد والا لا) وشمل الرد حكما لما في جامع الفصولين وضع المغموص بين يدي مالكة برى (وان لم يوجد حقيقة القبض وكذا المودع بخلاف ما لو أنف غصبا او ودعة خفاء بالقيمة لا يبرأ مالم يوجد حقيقة القبض وفيه اتي بقيمة المتلف فلم يقبلها المالك قال ابو نصر يرفع الامر الى القاضي حتى يأمره بالقبول فيبرأ وفيه جاء بما غصبه فلم يقبله مالكة فخلفه الغاصب الى بيته برى (ولم يضمن ولو وضعه بين يديه فلم يقبله فخلفه الى بيته ضمن وهو الاصح لانه يتم الرد في الثانية بوضعه وان لم يقبله فاذا حمله بعده الى بيته غصب ثانيا اما اذا لم يضعه بين يديه لم يتم الرد اه والمراد بوضعه وضعه بحيث تناله يده كافي البرازية وفيها اما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذ فلم يقبله صار امانة في يده **(قول له)** غصب دراهم انسان من كيسه (اى اخذ جميع ما فيه لما في الثالث من البرازية ايضا ولو في كيسه الف اخذ رجل نصفها ثم رد النصف الى الكيس بعد ايام يضمن النصف المأخوذ المردود لا غير وقيل يبرأ بردها الى الكيس اه تأمل وفيها ركب دابة غيره وتركها مكانها يضمن على قول الثاني والصحيح انه لا يضمن عند الامام حتى يحولها من موضعها واذا لبس ثوب غيره ثم تركه ووضع في مكانه فهو على الخلاف وهذا في لبسه على العادة فان كان قبضا فوضعه على عاتقه ثم اعاده الى مكانه لا يضمن اتفاقا لانه حفظ لاستعمال اه **(قول له)** خلافا للشافعي (اى في مسئلة الاكل قال في جامع الفصولين واجمعوا انه لو كان برا فطبخه وخبره واطعمه مالكة او تمرا فقبذه وسقاه اياه او كرباسا فقتلعه وخطاه واكساه اياه لم يبرأ اذ ملكه زال بما فعل **(قول له)** وهو مولى) سند ذكر بيان المثل في آخر سودة الشارح الآتية **(قول له)** ابن كمال (ومثله في التبيين عن النهاية معزيا الى الباقي **(قول له)** يوم الخصومة) اى المتبرة وهي ماتكون عند القاضي ولذا قال اى وقت القضاء **(قول له)** ورجعا (اى قول ابي يوسف وقول محمد وكان الأولى ان يقول ايضا اى كارجح قول الامام ضمنا بمشي التتو عليه وصريحنا قال القهستاني وهو الاصح كافي الخزانة وهو الصحيح كافي التحفة وعند ابي يوسف يوم الغصب وهو اعد الاقوال كقال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد يوم الاقطاع عليه الفتوى كما في ذخيرة الفتاوى وبه افتى كثير من المشايخ اه **(قول له)** يوم غصبه اجماعا (هذا في الهلاك كما هو فرض المسئلة قال القهستاني اما اذا استهلك فكذلك عند محمد وعندهما يوم الاستهلاك اه وفي جامع

مطلب

في رد المغموص وفيما لو
أبى المالك قبوله

(ويبرأ بردها ولو بغير علم
المالك) في البرازية غصب
دراهم انسان من كيسه
ثم ردّها فيه بلا علمه برى
وكذا لو سلمه اليه بجهمة
أخرى كهبة او ايداع او
شراء وكذا لو أطعمه
فأكله خلافا للشافعي زيلبي
(او) يجب رد (مثله ان
هلك وهو مولى وان انقطع
المثل) بأن لا يوجد
في السوق الذي يباع فيه
وان كان يوجد في البيوت
ابن كمال (فقيمتيه يوم
الخصومة) اى وقت القضاء
وعند ابي يوسف يوم
الغصب وعند محمد يوم
الانقطاع ورجحا قهستاني
(وتجب القيمة في القيمي
يوم غصبه) اجماعا والمثل
المحلول بخلاف جنسه
كبر مخلوط بشعير

الفصولين غصب شاة فسمعت ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم غصب لا يوم ذبحه عنده وعندهما يوم ذبحه ولو تلفت بلا اهلاكه ضمن قيمتها يوم غصب اه (وشيرج الح) افاد انه لا فرق بين ما تمس تميزه او تمذر (قوله كدهن نجس) فانه قيمي ولعله اراد المتنجس كاعبر به فلما أتى قريبا لانه المتقوم قال الشارح في باب البيع الفاسد ونجيز بيع الدهن المتنجس والاستفاد به في غير الاكل بخلاف المولد اه اى لانه جزء الميئة تم قدم في باب الانجاس جواز الاستصباح بالودك في غير مسجد لكن لا يلزم منه تقومه نعم قدما قبل الشهادات عند قوله صبدها لانسان وقال كانت نجسة عن الشيخ شرف الدين انه يضمن القيمة لا المثل بقى ما لو كان ظاهرا فنجسه في حاشية الاشياء عن البرازية نظر الى دهن غيره وهو مانع حين اراد الشراء فوقع من افهدهم ونجس ان ياذنه لا ضمن والا فان الدهن ما كولات ضمن مثل ذلك القدر والوزن وان غير ما كولات يضمن نقصان تأمل (قوله كقمةم وقدر) وكذا القلب بالضم وهو السوار المنقول من طاقين لكن قال في الحلاصة اذا غصب قاب فضة ان شاء المالك اخذه مكسورا وان شاء تركه واخذ قيمته من الذهب وان كان القلب من الذهب يضمنه من الدراهم قال في العناية اذلو اوجبا مثل القيمة من جنسه أدى الى الربا او مثل وزنه انبطلت احق المالك في الجودة والصناعة اه ماجسا (قوله ورب وقطر) في القاموس الرب بالضم سلاقة خثارة كل ثمرة بعد اعتصارها والقطر ما قدر الواحدة قطرة وبالكسر التحاس الذائب والضم الباحية اه وهو في عرف مصر والشام السكر المذاهب على النار (قوله تناوت بالصناعة) قال في حاشي الزاهدي اختلف دبه فعليه قيمته لان كل ما كان من صنع الابد لا يمكنهم مراعاة المماناة لتفاوتهم في الحداقة ولو جعل الدبس اجرة في الاجارات لا يجوز ثم مر انه يجوز استقراض وقال فعليه هو متى (قوله والجن قيمي) لانه يتفاوت تفاوتا فاحشا جامع الفصولين وهو بالضم وبضمين وكنتل قاموس (قوله ولو نينا) هذا هو الصبيح والمطبوخ بالاجماع فصولين (قوله والآجر) بالمد وفيه روايتان عن الامام هندية (قوله وفيما يجلب التيسير) عطف على هنا (قوله وكذا الصابون) نقل في الاسماعيلية من السلم عن الصيرفية قولين قال ولم ترجحنا لاحدهما الا ان في كلام الصيرفية ما يؤذن بترجيح صحة السلم فيه ثم قال فتأخذ من كلامهم انه يتسامح في السلم مالا يتسامح في ضمان العدوان اه وافق في الاسماعيلية من الغصب في موضع بانه قيمي وفي آخر بانه مثل واقول المشاهد الآن تفاوته في الصناعة والرطوبة والجفاف وجودة الزيت المطبوخ منه وغير ذلك ولذا قال في الفصولين حتى لو كانا سواء بان اتخذنا اعني الصبوين من دهن واحد يضمن مثله اه فعلى هذا ينبغي ان يقال ان امكنت المماناة كان اختلف مقدارا معلوما عنده من طبخته السماء في عرفنا فسحة يضمن مثله منها والا فقيمه (قوله والورق) اى ورق الاشجار اما الكاغذ فتلى كما في الهندية ط قلت وكذا في الفصولين وقد قضى ما قدمناه عن الحاوي انه قيمي والمشهد تفاوته تأمل (قوله والعصفر) كذا قال في الفصولين وذكر قبله عن كتاب آخر انه مثل لانه يباع وزنا وما يباع وزنا يكون مثليا (قوله والصرم) بالفتح الجلسد معرب وبالكسر الضرب والجماعة افاده صاحب القاموس ولعله اراد الاهداب قبل دبغه وبالجسد مادبغ ط (قوله والدهن المتنجس) مكرر بما مر على

مطلب

الصابون مثل او قيمي

وشيرج مخلوط بزيت ونحو ذلك كدهن نجس (قيمي) فجب قيمته يوم غصبه وكذا كل موزون يختلف بالصناعة كقمةم وقدر درر ودبس ذكره في الجواهر زاد المصنف ورب وقطر لان كلامها يتفاوت بالصناعة ولا يصح السلم فيها ولا انت دينا في الذمة قلت وفي الذخيرة والجن قيمي في ضمان متى في غيره كالسلم وفي المجتبى السويق قيمي اتفاوته بالقتل وقيل مثل وفي الاشياء الفخم والمحم ولو نينا والآجر قيمي وفي حاشيتها لائن المصنف هنا وفيما يجلب التيسير معزيا للفصولين وغيره وكذا الصابون السريق والورق والابرة والعصفر والصرم والجسد والدهن المتنجس

ما قدمناه **(قوله وكذا الحفنة)** يعني مادون نصف صاع كاعبره القهستاني وفي جامع الفصولين الحزن قيمي في ظاهر الروايات والماء قيمي عندها وعند محمد انه مكيل والصحيح ان النحاس والصفير مثليان وثمار النخل كلها جنس واحد لا يجوز فيها التفاضل للحديث واما بقية الثمار فكل نوع من الشجر جنس يخالف ثمره النوع الآخر والحل والصير والدقيق والتخالة والجص والثورة والقطن والصوف وغزله والتبن بجميع انواعه مثلي اه وفي الحواشي في كون الغزل مثليا روايتان ومن اراد الزيادة فعليه بالفتاوى الحامدية **(قوله وكل مكيل)** مبتدأ خبره مضمون **(قوله كسفة موقورة)** المقصود من التمثيل المكيل والموزون المطروحان ط والوقر بالكسر الحل الثقيل أو اعم ويقال دابة موقرة كما في القاموس تأمل **(قوله)** يضمن قيمتهما ساعته اي ساعة الالتقاء اي قيمته مشرفا على الهلاك فانه قيمة وان قلت لاحتمال التجارة وأفاد ان المثل يخرج عن المثلة لمعنى خارج ثم هذا اذا القى به بلاذن و اتفاق والافيه تفصيل سند كرم ان شاء الله تعالى آخر كتاب القسمة **(قوله وفي الصيرفة الخ)** مثله في التارخانية عن القدوري قال وكذا الوصب ماء في دهن اوزيت **(قوله هذا اذا لم يتنقلها)** اي قبل الصب والاشارة الى ضمان القيمة قال في التارخانية لانه لم يكن فيه غصب متقدم **(قوله)** فلو نقلها المكان الخ الظاهر ان المراد بمجرد تحويلها عن مكانها **(قوله بخلاف ما لو صب الخ)** لان الغصب حصل بالاتلاف وليس سابقا عليه كاسر وهو حين الاتلاف لم يبق مثليا فيضمن قيمته سابقا عليه تأمل **(قوله وسبج الخ)** اي في وسط الفصل الآتي **(قوله والحاصل الخ)** قال في المنع عن الوقاية ويجب المثل في المثلي كالمكيل والموزون والعددي المتقارب قال صدر الشريعة اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة مثليا مع ان كثيرا من الموزونات ليس بمثلي بل من ذوات القيم كالقمقمة والقدر ونحوها فأقول ليس المراد بالوزني مثلا مايوزن عند البيع بل ما يكون مقابلته بالثمن مبنيا على الكيل او الوزن او العدد ولا يختلف بالصفة فانه اذا قيل هذا الشيء فقيز بدرهم انما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت وحينئذ يكون مثليا وانما قلنا لا يختلف بالصنعة حتى لو اختلفت بالقمقمة والقدر لا يكون مثليا ثم لا يختلف بالصنعة اما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف كالدرهم والدنانير والفولوس وكل ذلك مثلي واذا عرفت هذا عرفت حكم المذروعات وكلما يقال يباع من هذا الثوب ذارع بكذا فهذا انما يقال فيما لا يكون فيه تفاوت وقد فصل الفقهاء الثابتات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك لما يوجد له المثل في الاسواق بلاتفاوت يعتد به فهو مثلي وماليس كذلك فمن ذوات القيم وما ذكر من الكيل وأخواته فبنى على هذا اه **(قوله بالاتفاوت يعتد به)** الظاهر انه لا يختلف بسببه الثمن تأمل **(قوله مرتبطة الخ)** اي هذه العبارة وارتباطها من جهة التفريع على ما مر من وجوب رد العين في المثل والقبض **(قوله لانه الموجب الاصل)** لانه عدل وأكمل في رد الصورة والمعنى ولذا يطلب به قبل الهلاك ولو أتى بالقيمة او المثل لا يعتد به ولذا يبرأ برد العين بلا علم المالك بأن سلمه بجهة أخرى بجهة او اطعام او شرأ او ايداع وقيل هو المثل او القيمة ورد العين مخلص ولذا صح ابرأؤه عن الضمان مع قيام العين فلا يضمن بالهلاك ونصح الكفالة بالقبض ولا يصح ابرأؤه عن العين ولا الكفالة بها وتام تحقيقه في التبيين وافاد القهستاني ضعف الاول وان

وكذا الحفنة وكل مكيل وموزون مشرف على الهلاك مضمون بقيمته في ذلك الوقت كسفة موقورة اخذت في الفرق وألقي الملاح ما فيها من مكيل وموزون يضمن قيمتهما ساعته كما في المجتبى وفي الصيرفة صب ماء في حفنة فأفسدها وزاد في كيلها ضمن قيمتها قبل صبه للماء لامتثلها هذا اذا لم يتنقلها فلو نقلها المكان ضمن المثل لانه غصبه وهو مثلي بخلاف ما لو صب الماء في الموضع الذي فيه الحفنة بغير نقل اه والآجر قيمي وسبجي ان الخمر في حق المسلم قيمي حكما والحاصل كما في الدرر وغيرها ان كل ما يوجد له مثل في الاسواق بالاتفاوت يعتد به فهو مثلي وماليس كذلك فقيني فليحفظ (فان ادعى هلاكه) مرتبطة بوجوب رد العين لانه الموجب الاصل

ورد المثل والقيمة مخلص على الراجح (حبس حتى يعلم) الحاكم (انه لو بقى) ١٦٢ ﴿ظهر﴾ اى لظهره (تم قضى) الحاكم (عليه)

الجمهور ذهبوا الى الثانى وعزاه الى رهن الهداية والكافى (قوله ورد المثل) الا صوب المثل
بلايه (قوله حبس حتى يعلم) يعنى القاضى لا يعجل بالقضاء وليس لمدة التلوم مقدار بل ذلك
موكول الى رأى القاضى وهذا التلوم اذا لم يرض المصنوب منه بالقضاء بالقيمة واما اذا رضى
بذلك او تلوم القاضى فان اتفقا على قيمتها على شئ او اقام المصنوب منه القيمة على ما يدعى من
قيمتها ففى ذلك شربلية (قوله وقيمة) الواو بمعنى او (قوله وعكسه) فعل ماض او مصدر
بالنصب عطفا على الهلاك والمراد عكس قوله عند صاحبه واما عكس قوله بعد الرد فهو صحيح
ولكن لا يكون له مفهوم الا ان كان الهلاك هلاك البعض او بالنقصان اى هلاك الوصف
فقد بر (قوله أولى) اى عند محمد لأنه ثبت الرد وهو عارض والينة لمن يدعى العوارض زيل
(قوله خلافا للثانى) فسنده بينة المالك اولى لانها تثبت وجوب الضمان والآخى ينكر والينة
للاثبات زيل وظاهره اعتداد قول محمد وهو خلاف ما قدمه فى القضاء ط (قوله وسيجى)
اى اول الفصل وسيجى ايضا ان القول للغاصب بينه ان لم يبرهن المالك وما لو قال لا اعرف
قيمته لكن علمت انها اقل بما قوله المالك وبأنى بيان ذلك (قوله ولو فى نفس المصنوب)
بأن قال الغاصب لتوب هذا هو الذى غصبته وقال المالك بل هو هذا (قوله فاقول
للوغاصب) لان القول للقاضى فى تعيين ما قبض أمينا كان او ضمننا (قوله لم يضمن) اى
عندها ما قدمناه من عدم امكان ازالة اليد المحقة عنه (قوله خلافا ل محمد) فانه كما قدمناه
عن النهاية وان كان الغصب عنده بازالة اليد المحقة لكنه فى غير المتقول يقيم الاستيلاء مقام
الازالة (قوله وبه يفتى فى الوقف) اى بأن هلك لا يفل الغاصب كسكناء مثلا بل
بآفة ساوية فالمراد ضمان ذاته لا مناصفه بقرينة ما باتى عن ظهر الدين ولان الكلام فيه
لا فى النافع وسيأتى فى الفصل متنا ان منافع الغصب غير مضمونة الا ان يكون وقفا او مال يقيم
او معدا للاستغلال فصرح بضمان منافع الثلاثة وهنا صرح بضمان ذات الوقف وهل مثله
مال اليتيم والمستغل لآزهر صريحا فليراجع ثم رأيت فى حاشية الاشياء قال الكمال الفتوى على
ضمان العقار فى ثلاثة اشياء الخ (قوله الموقوفة) نعت للعقار والدور جميعا ح (قوله لزمه
أجر المثل) خلافا لما صححه فى العمدة ومضى عليه فى القنية وان أفتى به فى الاساعيلية فانه
ضعيف كما فى وقف البحر وفى القنية من موضع آخر ادعى القيم منزلا وقفا فى رجل فحجد
فأقام الينة عليه وحكم بالقولية لا يجب عليه اجر ماضى واما اذا أقر او كان متعتا فى الانكار
وجبت الاجرة اه وفى الاختيار باع المتولى منزل الوقف فسكنه المشتري فعلى المشتري اجر
المثل اه قال الحموى وهو مبنى على تصحيح المحط وهو الذى يبنى اعتاده وقال الشيخ شرف
الدين وهو المختار كما فى التجنيس والمزيد قلت وهو ما اعتمدته فى وقف البحر ومضى عليه الشارح
هناك فى موضعين وهنا وأفتى به فى الحبرة وغيرها فليحفظ (قوله فى الرد) اى فى وجوب رده
على مالكة فلو لم يتحقق الغصب عندها ايضا فما عد الضمان لما تحقق وجود الرد (قوله فكذا
فى استحقاق الاجرة) استشكله محشو هذا الكتاب بأن منافع الغصب اذا استوفاه الغاصب
لا تضمن الا فى الثلاثة المستثناة كما سيذكره فى الفصل وأقول كأنهم ظنوا وجوب الاجر عليه
بسكناء وليس كذلك بل المراد أنه لو أجرة الغاصب فالاجر المسمى يستحقه العاقد وان كان

بالبدل) من ومثل قيمة (ولو
ادعى الغاصب الهلاك
عند صاحبه بعد الرد
وعكسه المالك) اى ادعى
الهلاك عند الغاصب
(واقاما البرهان فبرهان
الغاصب) انه رده وهلك
عند المالك (اولى) خلافا
لثانى ملتنى ولو اختلفا فى
القيمة وبرهنا فايينة
للمالك وسيجى ولو فى نفس
المصنوب فاقول للغاصب
(والغصب) انما يتحقق
(فما ينقل فلو اخذ عقارا
وهلك فى يده) بآفتهماوية
كغلبة سيل (لم يضمن)
خلافا ل محمد وبقوله قالت
الثلاثة وبه يفتى فى الوقف
ذكره العيني وذكر ظهر
الدين فى فتاويه الفتوى فى
غصب العقار والدور
الموقوفة بالضمان وان
الفتوى فى غصب منافع
الوقف بالضمان وفى فوائد
صاحب المحط اشترى
دارا وسكنها ثم ظهر انها
وقف او كانت للصغير لزمه
اجر المثل صيانة لمال الوقف
والصغير وفى اجارة الفيض
انما لا يتحقق الغصب عندها
فى العقار فى حكم الضمان
امافيا وراء ذلك فيتحقق
الانترى انه يتحقق فى الرد

فكذا فى استحقاق الاجرة اه فليحفظ مطلب — شري دارا وسكنها فظهرت لوقف او يقيم وجب الاجر وهو المقعد (لا)

لا يطيب له بل يتصدق به او يرد على المالك كاستدركه قريبا وكيف يصح حمله على ما تنوع
مناقضته لصدر العبارة فان وجوب الآخر عليه ضمان ووجه تحقق الغصب فيه أنه لو لم يتحقق
لكان المستحق للاجرة المالك لا الغاصب فانهم **(قولهم قبل الح)** هذه عبارة عن الدرر وتعير
بقيل ربما يشعر بالضعف وليس في كلام الفصول ثم قوله الاصح **الح** يفيد الاختلاف فيه
وقول جامع الفصولين يضمن بالبيع والتسليم بالاتفاق والعقار يضمن بالنكار عند ان خيفة
رحم الله حتى لو اودع رجلا وجهد الوديعة هل يضمن فيه روايتان ايضا عنه والاصح أنه
يضمن بالبيع والتسليم وبالوجود ايضا اه يفيد اوله أنه لا خلاف فيه وآخره ان فيه خلافا
شربلاية أقول تعير بقيل مناسب لان المتن والفتوى على قول الامام من ان الغصب لا يتحقق
في العقار وذكر هذه المسائل كالاستثناء من قوله لم يضمن وقول جامع الفصولين والاصح **الح**
اي على قول الامام واي يوسف فيكون موافقا لقول محمد فلا ينافي قوله قبله بالاتفاق اي بين أئمتنا
الثلاثة فنقدر نعم صحح في الهداية ان مسألة البيع والتسليم على الخلاف في الغصب قال الاتقاني
احترازا عن قول بعضهم انها بالاتفاق وفي التبيين ومسئلة الوديعة على الخلاف في الاصح
ولئن سلم اي انها على الاتفاق فالضمان فيها بترك الحفظ الملتزم بالوجود والشهود دائما يضمنون
العقار بالرجوع لانه ضمان اتلاف لضمان غصب اه وظاهره تسليم ان مسألة الشهود
على الوفاق تأمل **(قولهم بالبيع والتسليم)** يعني اذا باعه الغاصب وسلمه لانه استهلاك خائية
(قولهم في العقار الوديعة) الذي في اغلب النسخ والوديعة بالمعطف ولا محل له لان المراد
وجود العقار اذا كان وديعة **(قولهم بالرجوع عن الشهادة)** بأن شهدا على رجل بالدار ثم
رجعا بعد القضاء ضمانا درر **(قولهم)** وعد هذه الثلاثة الضمان فيها من حيث كونه اتلافا لامن
حيث كونه غصبا كما أقاد تعليم ط وزاد في الدر المتق الوقف و مال اليتيم والمسد
للاستقلال قال فمى ستة اه تأمل **(قولهم ضمن التقصان بالايجاع)** لانه اتلاف وقد يضمن
بالاتلاف ما لا يضمن بالغصب اصله الحر اتقاني واختلفوا في تفسير التقصان قال نصير بن مجي
أنه ينظر بكم تستأجر هذه الارض قبل الاستعمال وبعدة فيضمن ما تفاوت بينهما من التقصان
وقال محمد بن سلمة يعتبر ذلك بالشراء يعني أنه ينظر بكم تباع قبل الاستعمال وبكم تباع بعده
فتقصانها ما تفاوت من ذلك فيضمنه وهو الاقسط قال الحلواني وهو الاقرب الى الصواب وبه
يفي كافي الكبرى لان العبرة بقيمة العين لا المتفعة ثم بأخذ الغاصب رأس ماله وهو البذر وما
غرم من التقصان وما أفتق على الزرع ويتصدق بالفضل عند الامام ومحمد فلو غصب أرضا
فزرعها كرين فأخرجت ثمانية ولحقه من المؤنة قدر كرو نقصها قدر كرفاته بأخذ أربعة أكرار
ويتصدق بالباقي وقال ابو يوسف لا يتصدق بشئ وببانه في التبيين قال في الدر المتق وأقاده أنه
لا يصرفه لحاجته الا اذا كان فقيرا كالغنى لو تصرف بثلثه ولو أدى للمالك حله لالتاؤل
لزوال الخيب ولا يصير حلالا بترك العقود وتداول الالسة ذكره القهستاني **(قولهم فيمعى)**
ما زاد البذر (التفرع غير ظاهر قال في المنع عن المجتبى زرع ارض غيره ونبت فللمالك ان يأمره
بقلمه فان ابى يقلمه بنفسه وقبل النبات ترك الارض حتى تنبت فيأمره بقلمه أو أعطاء ما زاد
البذر فتقوم مبذورة ببذر غيره له حق القلع وتقوم غير مبذورة فيمعى فضل ما بينهما وعن ابى

(قيل) قاله الاستروشي
وعمد الدين في فصوله ما
(والاصح انه) اي العقار
(يضمن بالبيع والتسليم
و) كذا (بالوجود في)
العقار (الوديعة وبالرجوع
عن الشهادة) بعد القضاء
وفي الاشياء العقار لا يضمن
الا في مسائل وعد هذه
الثلاثة (واذا نقص) العقار
(بسكناء وزراعتة ضمن
التقصان) بالايجاع فيمعى
ما زاد البذر وصححه في
المجتبى وعن الثاني مثل
بذره وفي الصيرفة هو
المختار ولو نبت له قلمه

يوسف انه يعطيه مثل بذره والاول اصح اه (قوله وتامه في المجتبى) حيث قال بعد ما سر
ولو زرعها احد الشريكين بغير اذن صاحبه فدفن الى صاحبه نصف البذر ليكون الزرع
بينهما قبل النبات لم يحجز وبعد مجوز وان اراد قلع الزرع من نصيبه يقاسمه الارض فيقلعه
من نصيبه ويضمن الزارع نقصان الارض بالقلع قال أستاذنا الصواب نقصان الزرع كما ذكره
القنورى في شرحه اه قال الشيخ خير الدين الظاهر ان الصواب الاول كما هو المروى
لنقصها بقلع الزرع منها قبل ادراكه لضعفها عن الغلة الكاملة في عامها ذلك كما هو مشاهد
واما الثانى فليس له وجه (قوله بفعله) عبارة الهداية بفعله او بفعل غيره قال الاتقانى لانه
مضمون عليه بمجرد الغصب فلم يتفاوت هلاكه بفعله او بغير فعله ولذا وجب عليه قيمته يوم
الغصب اه وقوله أو بغير فعله اعم من قول الهداية او بفعل غيره لشموله نحو العور
والشلل والصمم فانه يضمن به ايضا كما صرح به في مسكين (قوله ضمن هولا الغاصب) كذا
في جامع الفصولين وهو مناسب لتقيده اولا بفعله لكن علمت ما فيه وقال السائحان الذى
في المقدسى ان كان النقص بفعل الغير خير المالك بين تضمين الغاصب ويرجع على الجاني او يضمن
الجاني ولا يرجع على احد اه ونقله ط عن الهندية وفي الجوهرة فان كان بفعل غيره
رجع عليه بما ضمن لانه قرر عليه ضمانا كان يمكنه ان يتخلص منه برد العين اه اقول ويمكن
الجواب بأنه لما كان مدار الضمان على الجاني قال الجاني قال ضمن هولا الغاصب فلا ينافى ما مر فقدر
(تنبيه) * النقصان أنواع أربعة بتراجع السعر وبفوات أجزاء العين وبفوات وصف
مرغوب فيه كالسمع والبصر واليد والاذن والعبد والصياغة في الذهب واليأس
في الخطة وبفوات معنى مرغوب فيه * فالاول لا يوجب الضمان في جميع الاحوال اذا رد العين
في مكان الغصب والثاني يوجب الضمان في جميع الاحوال * والثالث يوجب الضمان في غير مال
الربا نحو ان يغصب خنطة فققت عنده أو اناه فضة فهشم في يده فصاحبه بالخيار ان شاء
أخذ ذلك نفسه ولا شيء له غيره وان شاء تركه وضمنه مثله تفاديا عن الربا * والرابع وهو
فوات المعنى المرغوب فيه في العين كالعبد المحترف اذا نسي الحرفة في يد الغاصب او كان شابا
فشاخ في يده يوجب الضمان ايضا هذا اذا كان النقصان قليلا اما اذا كان كثيرا فيخير
المالك بين أخذه وتركه مع أخذ جميع قيمته وستعرف الحد الفاصل بينهما من مثله اه ف
اليسير والفاشح مسكين (قوله في هذا الاجارة) الذى في المنع في مدة الاجارة وهى أحسن
(قوله من نسخ الشرح) اى من المتن المزوج فيه (قوله لدخوله الخ) انما يظهر دخوله على
ما في نسخ المنع من قوله وان استغله ضمن ما نقص وتصدق بالغلة والشارح ذكر ضمان النقصان
شرحا لا متاعلى ما وجدناه من النسخ (قوله ضمن النقصان) اى من حيث فوات الجزء لا من
حيث السعر ومراعاة غير الربوى اذ فيه لا يمكن ذلك مع استرداد الاصل لانه يؤدى الى الربا
جوهرة (قوله وتصدق الخ) اصله ان الغلة للغاصب عندنا لان المنافع لا تقوم الا بالعقد
والعاقدة هو الغاصب فهو الذى جعل منافع العبد مالا بعقده فكان هو اولى ببذلها ويؤمر
ان يتصدق بها لاستفادتها ببذل خيبت وهو التصرف في مال الغير درر (قوله بما بقى) اخرج
به عبارة المتن كالكثر عن ظاهرها لما قال الزيلعى كان ينبغي ان يتصدق بما زاد على ما ضمن

وتامه في المجتبى (كما يضمن
اتفاقا في التقتى) ما نقص
بفعله كما في قطع الاشجار
ولو قلعها رجل آخر
او هدم البناء ضمن هو
لا الغاصب (كما لو غصب
عبدا وأجره فقضى في
هذه الاجارة) بالاستعمال
وهذا ساقط من نسخ
الشرح لدخوله تحت قوله
(وان استغله) فتقصه
الاستغلال أو أجر المستعار
ونقص ضمن النقصان
و (تصدق !) ما بقى من
(الغلة والاجرة خلافا
لابى يوسف كذا في المتن

عندها بالبالغة كلها اه وهو وان كان ذكره بخلافه جزم به في متن المتن فالظاهر أنه
منقول والمتن من المتن المتبر هذا وقال الزبلي ولوهلك في يده بعدما استغله ان يستعين
بالغة في اداء الضمان لان الحبث كان لاجل المالك فلا يظهر في حقه بخلاف ما لو باعه
الغاصب فبذلك وضمن المالك المشتري قيمته فرجع على الغاصب بالتمن لا يستعين به اداء
التمن لان المشتري ليس بمالك الا اذا كان الغاصب فقيرا اه ملخصا فتلخص أنه لا فرق
بين نقصان والهالك في أنه يستعين ويتصدق بما بقي (قوله) لكن نقل المصنف الخ
استدراك على اطلاق قوله وتصدق بما بقي اي فانه مقيد بالفقر لما في البرازية الغاصب اذا
آجر المصنوب فالاجره ان تلف المصنوب من هذا العمل أو تلف لانه وضمنه الغاصب له
الاستعانة بالاجر في اداء الضمان وتصدق بالباقي اذا كان فقيرا اذا كان غنيا ليس له أن يستعين
بالغة في اداء الضمان في الصحيح اه وهذه مساوية لعبارة الزبلي وكلامنا في نقصان
وهذه في الهالك والظاهر عدم الفرق فيصح الاستدراك فافهم (قوله) والوديعه اي بغير
اذن المالك (قوله) اذا كان متعينا بالاشارة) وذلك كالعروض فلا يحل له الربح اي ولو بعد
ضمان القيمة قال الزبلي فان كان ثمانية لا يحل له التناول منه قبل ضمان القيمة وبعده
يحل الا فيما زاد على قدر القيمة وهو الربح فانه لا يطيب له ويتصدق به وفي القهستاني وله أن
يؤديه الى المالك ويحل له التناول لزوال الحبث (قوله) وبالشراء لا يحل للعطف هنا ولذا قال
ط الاخضر الاوضح ان يقول او غير متعين ونقده (قوله) يعني يتصدق بربح) تفسير للتشبيه
في قوله كولو تصرف وبيان لابعده بعبارة اوضح (قوله) فعلى أربعة اوجه) زاد في الترخائية
عن المحيط خامسا وهو ما اذا دفعها الى البائع ثم اشترى وحكمه كالاول (قوله) فكذلك
يتصدق لان الاشارة اليه لتفيد التعيين فيستوى وجودها وعدمها الا اذا تأكد بالتقد
منها زبلي (قوله) أو أطلق) بأن قال اشترت بألف درهم وتقدم دراهم الغصب والوديعه
عزيمة وفي التارخائية عن الذخيرة انه اذا أطلق ولم يشرف ان نوى التقدم منها فلا يحل ان حقق
نيته فتقدمها فلا يصح انه لا يطيب وان لم يحقق نيته يطيب لان مجرد العزم لا اثر له وان لم ينو
ثم تقدم منها طاب قال الحلواني انما يطيب اذا نوى ان لا يتقدم منها بدله فتقدم اذا نوى التقدم
منها مع علمه انه يتقدم لا يطيب اه ملخصا وفي البرازية وقول الكرخي عليه الفتوى ولا تعتبر
النية في الفتوى ثم حمل ما مر على حكم البداية (قوله) قيل وبه يفتي) قاله في الذخيرة وغيرها كما
في القهستاني ومشي عليه في الفرر ومختصر الوقاية والاصلاح ونقله في البيهقي عن المحيط
ومع هذا لم يرضه الشارح فأتى بقيل لما في الهداية قال مشايخنا لا يطيب قيل أن يضمن وكذا
بعد الضمان بكل حال وهو المختار لا إطلاق الجواب في الجامعين والمضاربة اي كتاب المضاربة من
المبسوط واتى على الدرر قال الزبلي ووجهه أن بالتقدمه استفاد سلامة المشتري وبالاشارة
استفاد جواز المقد لتعلق القعدة في حق القدر والوصف فثبت فيه شبهة الحرمة للملك
بسبب خيث (قوله) مطلقا) اي في الاوجه الابعة (قوله) واختار بعضهم الخ) هذان كلام
الزبلي المزو آخر العبارة واتى به وان علم بامر لاشعار هذا التعبير بعدم اعتاده ففيه تأكيد
لتعير به قبل مخالفا لما جزم به المصنف ولكن لا يخفى انها قولان مصححان (قوله) كالواختلف

لكن نقل المصنف عن
البرازية ان الغنى تصدق
بكل الفسلة في الصحيح
(كولو تصرف في المصنوب
والوديعه) بأن باعه (وربح)
فيه (اذا كان) ذلك (متعينا
بالاشارة) وبالشراء بذرهم
الوديعه او الغصب ونقدها)
يعني يتصدق بربح حصل
فيهما اذا كانا متعينين
بالاشارة وان كانا متعينين
فعلى أربعة اوجه فان اشار
اليها ونقدها فكذلك
يتصدق (وان اشار اليها
ونقد غيرها او) اشار
(الى غيرها) ونقدها
(أو أطلق) ولم يشر
(ونقدها لا) يتصدق
في الصور الثلاث عند
الكرخي قيل (وبه يفتي)
والمختار انه لا يحل مطلقا
كذا في المتن ولو بعد
الضمان هو الصحيح كما
في فتاوى التوازل واختار
بعضهم الفتوى على قول
الكرخي في زماننا لكثرة
الحرام وهذا كله على
قولهما وعند أبي يوسف
لا يتصدق بشئ منه كولو
اختلف

الجنس) قال الزيلعي وهذا الاختلاف بينهم فيما اذا صار بالتقلب من جنس ماضن بان ضمن دراهم مثلا وصار في يده من بدل المضمون دراهم ولوطعام او عروض لا يجب عليه التصديق بالايجاع لان الرخ اما يتبين عند اتحاد الجنس وما لم يصير بالتقلب من جنس ماضن لا يظهر الرخ اه ثم هل الدرهم والدانير هنا جنس واحد نظر الثمنية او جنسان راجع رحى أقول رأيت في الطوري عن المحيط ولو اشترى بالدرهم المغصوبة طعاما محل التناول ولو اشترى بهادنانير لم يجزله ان ينصرف فيها فوجب عليه رد هالان البيع في الطعام لا ينتقض باستحقاق الدرهم لانه يجب عليه رد مثلها لاعتينها اه فأقاد انهما جنس واحد حيث اوجب رد هال مع ان المغصوب دراهم وهذه مما يزداد على قول العمادية الدانير تجرى مجرى الدرهم في سبعة كاسر في باب البيع الفاسد وفي الطوري ايضا ولو اشترى بالتوب المغصوب جارية يحرم عليه وطؤها حتى يدفع قيمة التوب الى صاحبه ولو اشترى بالدرهم محل وطؤها لفساد باستحقاق التوب لتعلق البيع بعينه دون الدرهم ولو تزوج بالتوب امرأة له وطؤها لان الكاح لا ينتقض باستحقاق المهر اه وفي المتنق وشرحه ولو اشترى بألف الغصب او الودعة جارية تعدل الفين فوهها او طعاما فأكله او تزوج بأحدها امرأة اوسرية او ثوبا محل الانتفاع ولا يتصدق بشئ اتفاقا لان الحرمة عند اتحاد الجنس اه ونحوه في القهستاني ونقل ط عن المحوى عن صدر الاسلام ان الصحيح لا يحل له الاكل ولا الوطء لان في السبب نوع خبث اه فليتأمل (قوله وغير المغصوب) اى بالصرف فيه احترازا عن صبي غصبه فصار ملتجيا عنده فانه يأخذه بلا ضمان قهستاني ومثله في التارخانية وفيها ولو غصب جارية ناهدة الثدين فأنكسر نديها عنده او عبد محرقا ففسى ذلك عنده ضمن النقصان اه ومثله ما سذكركم آخرا عن الوهبانية تأمل وفي الدرر صا الغن زيبا بنفسه او الرطب تبرا أخذ المالك او تركه وضمنه (قوله فزال اسمه) احتراز عن كاذب فكتب عليه او قطن ففزه او لبن قصيره مخضفا او عصير فخله فانه لا ينقطع به حق المالك وقيل ينقطع قهستاني عن المحيط وعمما اذا غصب شاة فذبحها فان ملك مالكها لم يذل بالذبح المجرد حيث يقال شاة مذبوحة درر (قوله فسبكها) عطف على محذوف اى غصبها فسبكها (قوله بالاضرب) كذا قيده في السراج فلوصاغ الدرهم بعد سبكها دراهم لا ينقطع بالاولى وسواء كانت مثل الدرهم الاولى ام لا وحرره اه ط (قوله لكن يبقى اعظم منافع) من جعلها أمنا والذين يهاط (قوله منافع اعظم منافع) اى عن هذا اللفظ (قوله وغيره) هو صاحب العناية فان هذا القيد جعله في الكفاية احترازا عن حنطة غصبها وطحنها قال فان المقاصد المتعلقة بعين الحنطة يجعلها هريسة ونحوها يزول بالطحن قال في العناية وتبعه في الدرر والظاهر انه تأكيذا لان قوله زال اسمه يتناولها فانها اذا طحنت صارت دقيقا لا حنطة اه وما ذكره الشارح من بيان المحرز والاراد مأخوذ من القهستاني (قوله بملك الغاصب) وكذا بمغصوب آخر لما في التارخانية عن النابغ غصب من كل واحد منهما ألفا فخططها لم يسه ان يشتري بهما شيئا مأكولا فأكله ولا يحل له اكل ما اشترى حتى يؤدي عوضه اه وفيها عن المتنق معه سويق ومع آخر سمن فاصطدما فانصب السمن في سويقه بضمن مثل السمن لانه استهلكه دون

الجنس ذكره الزيلعي في حفظ (فان غصب وغيره) المغصوب (فزال اسمه واعظم منافع) اى اكثر مقاصده احترازا عن دراهم فسبكها بالاضرب فانه وان زال اسمه لكن يبقى اعظم منفعته ولذا لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم مغنيا عن اعظم منفعته كما ظنه مثلا خسرو وغيره (او اختلط) المغصوب (بملك الغاصب بحيث يمنع امتيازاه) باختلاط بره بیره (او يمكن بمرج)

الآخر لان هذا زيادة في السوق وفيها عن الحانية اختلطت نوره بدقيق آخر بلائع احد
 يباع المختلط ويضرب كل واحد منهما بقيمته اذ ليس احدهما اولي بأجباب الثفان عليه
(قوله كبره بشعيره) اي بر الغاصب بشعير الغصب او بالعكس **(قوله ضمنه وملكه)** اما
 الضمان فالتسدي واما الملك في التغير وزوال الاسم فلانه احدث صنعة متقومة وفي
 الاختلاط للابحاجع البدلان في ملك المقتصوب منه **(قوله)** وكل موضع ينقطع حق المالك فيه
 فالمقتصوب منه أحق بذلك الشيء من سائر الغراما حتى يستوفى حقه فان ضاع ذلك ضاع من
 مال الغاصب اه ابو السعود عن الحموي عن التارخانية زاد في البرازية وليس بمنزلة الزهن
(قوله بلاحل انتفاع الخ) وفي المنتقى كل ماناب صاحبه ويخاف عليه الفساد فلا بأس بأن
 ينفع به بعد ما يشهد على نفسه بضائه ولا يخرج به ذلك من اثم الغصب وفي جامع الجوامع
 اشترى الزوج طعاما او كسوة من مال خيبت جائز للمرأة أكله ولبسها والامن على الزوج
 تارخانية **(قوله اي رضامالكم الخ)** اشار الى ان المراد بالاداء رضا المالك وهو اعظم **(قوله او)**
 تضمنين قاض فان الرضا من المالك موجود فيه ايضا لانه لا يقضي الا بطله كما اشير اليه في
 الهداية عزيمة هذا وما أفاده كلامه من ان الملك في المقتصوب ثابت قبل اداء الضمان وانما
 المتوقف على اداء الضمان الحل هو ما في عامة المتون فمافي التوازل من انه بعد الملك لا يحل له
 الانتفاع لاستفادته بوجه خيبت كالمملوك بالبيع الفاسد عند القبض الا اذا جعله صاحبه
 في حل اه مخالف لعامة المتون نبه عليه في المنع وفي القهستاني وقال بعض المتأخرين ان
 سبب الملك الغصب عند اداء الضمان كما في المبسوط فلو اني المالك أخذ القيمة وأراد اخذ
 المغير لم يكن له ذلك كافي النهاية **(قوله في رواية)** جعلها في الخلاصة وغيرها قول الامام
 والاستحسان قولهما وفي البرازية وكان الامام نجم الدين النسفي ينكر ان يكون هذا قول
 الامام ويقول اجمع المحققون من اصحابنا انه لا يملكه الا باحدى الامور الثلاثة وقالوا جميعا
 الفتوى على قولهما اه قلت ما قاله المحققون مخالف لعامة المتون كما مر فتدبر ثم رأيت
 بعضهم قل ان العلامة قاسم تعقبه **(قوله كذبح شاة)** تمثيل لقوله فان غصب وغيره أو تنظير
 لقوله ضمنه وملكه ان كايضمنه في ذبح شاة الخ **(قوله التنوين بدل الاضافة)** فيه انهم قسموا
 تنوين العوض الى ما يكون عوضا عن حجة او عن حرف او عن كلمة كقوله تعالى فضلا بعضهم
 على بعض وكل في فلك واليما تدعوا والاضافة امر معنوي فالانصب ابدالها بالضاف اليه على
 ان بعض المحققين انكر القسم الثالث وقال انه من تنوين التحكين يزول مع الاضافة ويثبت
 مع عدمها **(قوله وطبخها او شها)** انما ذكره لان بمجرد الذبح لا يتغير الاسم بل ولومع التأريب
 اي التضييع لانه لا يفوت ماهو المقصود بالذبح بل بتحقيقه سألحائي **(قوله والبناء على ساجه)**
 في الهداية قال الكرخي والفتية ابو جعفر انما لا ينتقض اذا بنى في حوالى الساجه لانه غير
 متعد في البناء اما اذا بنى على نفس الساجه ينتقض لانه تمتد وجواب الكتاب برد ذلك وهو
 الاصح **(قوله بالجيم)** اما الساجه بالخاء فتأتى **(قوله خشبة عظيمة الخ)** اي صلبة قوية تستعمل
 في ابواب الدور وبنائها واساسها اتقانى **(قوله وقيمته اي البناء اكثر منها)** حجة حاله قال
 في المنع واما اذا كان قيمة الساجه اكثر من قيمة البناء فلم ينقطع حق المالك عنها كافي في النهاية

كبره بشعيره (ضمنه وملكه
 بلاحل انتفاع قبل اداء
 ضائه) اي رضامالكم باداء
 او ابراء أو تضمنين قاض
 والقياس حله وهو رواية
 فلو غصب طعاما فاضغه حتى
 صار مستهلكا يملكه حلالا
 في رواية وحرما على المقتصد
 حسبما لمادة الفساد (كذبح
 شاة) بالتنوين بدل الاضافة
 اي شاة غيره ذكره ابن
 سلطان (وطبخها او شها
 وطحن براوزرعه وجعل
 حديد سيفا او صفر آنية
 والبناء على ساجه) بالجيم
 خشبة عظيمة تنبت بالهند
 (وقيمتها) اي البناء (اكثر
 منها) اي من قيمة الساجه
 يملكها الباى بالقيمة

قوله ان العلامة قاسم هكذا
 بنحله ولعله على لغة ربيعة
 والا فالظاهر رسمه قاسما
 بالالف كما لا يخفى اه

مصححه

وكذا لو غصب ارضاني عليها واغرس او ابنتعت دجاجة لؤلؤة او ادخل البقرة رأسه في قدر او اودع فصيلة فكبر في بيت المودع ولم يمكن اخراجه الا بهدم الجدار او سقط ديناره في محبرة غيره ﴿١٦٨﴾ ولم يمكن اخراجه الا بكسر هاء ونحو ذلك

عن الذخيرة وبه قيد الزيل على كلام الكتّاه وفيها عن المجتبى فله اخذها وكذا في الساحة أي بالحال
(قوله وكذا لو غصب ارضاً) هذه مسألة الساحة بالحال وستأتي متاى فلو قيمة البناء أكثر
بضمن الغاصب قيمة الارض ولا يؤمر بالقلع وهذا قول الكرخي قال في النهاية وهو أوفق
لمسائل الباب أي لمسئلة الدجاجة الآتية ونحوها لكن في العمادية ونحن نفق بجواب الكتاب
اتباعاً لما شئنا فانهم كانوا لا يتركونه أي من أنه يؤمر بالقلع والرد إلى المالك مطلقاً وفي الحامدية
عن الاقروى أنه لا يفتى بقول الكرخي صرح به المولى أبو السعود المفتي قال وبالأمر بالقلع أفتى
شيخ الاسلام على أفندي مفتي الروم اخذاً من فتاوى أبي السعود والقهستاني ونعم هذا الجواب
فإن فيه سداً باب الظلم ويمكن أن يفرق بين هذه وبين مسألة اللؤلؤة ونحوها بأنه في تلك امر
اضطرارى صدر بدون قصد معتبر واما الغصب فهو فعل اختياري مقصود اه لمخلصا وقد ظهر
لك أن الشارح جرى هنا على قول الكرخي وكذا في سائى حيث قيد قول المتن يؤمر بالقلع بما
إذا كانت قيمة الارض أكثر فاقضاء التشبيه في قوله وكذا لو غصب ارضاً من أنه لا يؤمر بالقلع
صحيح لأن الكلام فيها إذا كانت قيمة البناء أكثر ولم يتعرض لكلام غير الكرخي وإن كان المفتي
به كاعلمت فانهم (قوله بضمن صاحب الأكثر قيمة الأقل) فإن كانت قيمتهما على السواء يباع
عليهما ويقسمان الثمن تارخانية (قوله فوات) فلو بقي حياً بضمن قيمتها ولا ينتظر إلى أن يخرج
منه تارخانية (قوله وفي تنوير البصائر انه الاصح) وفي البرازية وعن محمد لا يشق بطله لودرة
وعليه الفتوى لأن الدرة تفسد فيه فلا يفيد الشق والدنانير لا تفسد وفي البيري عن تلخيص
الكبرى لو بلغ عشرة دراهم ومات يشق واذا البيري عدم الخلاف في الدراهم والدنانير لعدم
فسادها وقد علم اختلاف التصحيح في الدرة ولفظ الفتوى أقوى تأمل (قوله يباع البناء عليهما)
هكذا العبارة في البرازية والشرنبلالية وظاهر أن المراد يباع مع الساحة بقرينة ما بعده (قوله
أن قضى عليه بالقيمة لا يحل) وإذا نقض لم يستطع رد الساحة شرنبالية عن الذخيرة (قوله
لتضييع المال) عبارة القهستاني قيل يحل وقيل لا يحل لتضييع المال (قوله وهو المالك بجاناً)
فلا يضمن للغاصب شيئاً لاجل الصياغة لأنه لم يوجد إلا مجرد العمل الا إذا جعله من أوصاف
ملكه بحيث يكون في تزعه ضرر كالوجعه عروءة مرادة أوصاف فتح في سقف ونحو ذلك فقد
انقطع لصاحبه اليد عنه وقت غصبه تارخانية (قوله وأخذها وضمنه نقصانها) لأنه اتلاف
من وجه لفوات بعض المنافع كالحمل والدر والنسل وبقاء بعضها وهو اللحم درر (قوله وكذا
الحكم لو قطع يدها) لأنه اتلاف من وجه أيضاً وهذا في مثل البقر ونحوه ظاهر وكذا في الشاة
لأنها تضعف عن الذهاب إلى المرعى فيقل درها ويضعف نسلها تأمل (قوله او قطع طرف دابة
غير مأكولة) لوجود الاستهلاك من كل وجه هداية وقيد باليد والطرف لأن في عين الحمار أو
البغل أو الفرس ربع القيمة وكذا في عين البقرة والجزور وفي عين الشاة ما نقصها وسيجيء
ذلك في كتاب الديات إن شاء الله تعالى اتقاني (قوله غير سديدها) لأن قوله وأخذها وضمنه
نقصانها خاص بالمأكولة وعلى اسقاط لفظة غير يكون من التعميم بعد التخصيص (قوله قلت

بضمن صاحب الأكثر قيمة الأقل والاصل أن الضرر الأشد يزال بالأخف كما في هذه القاعدة من الاشياء ثم قال ولو ابتاع لؤلؤة فوات لا يشق بطله لأن حرمة الأديم أعظم من حرمة المال وقيمتها في تركته وجوزة الشافعي قياساً على الشق لأخراج الولد قلت وقد منافي الجد عن الفتح انه يشق أيضاً فلا خلاف وفي تنوير البصائر انه الاصح فليحفظ بقى لو كانت قيمة الساحة والبناء سواء فإن صلح لهما على شيء جازوا أن تازا يباع البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما من ثلثية عن البرازية بقى لو أراد الغاصب نقض البناء ورد الساحة هل لذلك أن قضى عليه بالقيمة لا يحل وقيل قولاً لتضييع المال بلا فائدة وتسامه في المجتبى (وان ضرب المحجرين درهما وديناراً او اثنان لم يملكه هو المالك وهو المالك بجاناً) خلافاً لهما (فإن ذبح شاة غيره) ونحوها مما يؤكل (طرحها المالك عليه وأخذ قيمتها أو أخذها وضمنه نقصانها وكذا الحكم لو قطع يدها)

او قطع طرف دابة غير مأكولة كذا في المتاى قيل لفظ غير غير سديد هنا قلت قوله غير سديد غير سديد ثبوت (الح) الحمار في غير المأكولة أيضاً لكن إذا اختار ربه أخذها لا يضمنه شيئاً وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العمادية فليحفظ

(الح) جواب عن المتقى وحاصله ان مراده بألحاق غير المأكولة بالمأكولة في الحكم من حيث وجود التخيير فيها بين طرحها على الغاصب وبين امساكها وان كان بينهما فرق من حيث انه اذا امسك المأكولة ان يضمن الغاصب النقصان بخلاف غير المأكولة لما علمت من وجود الاستهلاك من كل وجه وقد نبه الشارح على هذا الفرق بقوله لكن اذا اختار الخالف فهم اقول وقد يجاب بأن المراد الرجوع بالنقصان ايضا كالمأكولة كما هو قضية التشبيه ولكن يقيد بما اذا كان لما بقى قيمة لعدم وجود الاستهلاك من كل وجه والقرينة على هذا التقيد لفظ النقصان فانه اذا لم يكن لما بقى قيمة لم يبق له نقصان بل هلاك ودليل ذلك ما في النهاية وغيرها عن المتقى بالتون قطع يد حماراً ورجله وكان لما بقى قيمة فالمالك ان يمسكه وبأخذ النقصان وكذا لو ذبحه وكان لجذاه ثمن لان قتله لان الذبح بمنزلة الدياغ اه ملخصا هذا وفي النهاية عن المبسوط ما يفيد ان المرادها بغير المأكولة ما يشمل الفرس (قوله بخلاف طرف العبد) مرتبط بقوله لكن اذا اختار ربها أخذها لا يضمنه شيئاً (قوله فان فيه الارش) اى له اخذه مع الارش لانه يتنفع به اقطع ولا كذلك الدابة الغير المأكولة منق (قوله او خرق ثوبا الخ) معطوف على ما قبله اى للمالك ايضا ان يطرحه عليه ويضمنه القيمة او يمسكه ويضمنه النقصان (قوله وهو ما فوت الخ) اقتصر عليه لانه هو الصحيح في الفرق بين الفاحش واليسير من اقول اربعة مذكورة في الشرع نبالية وغيرها (قوله لالاك) اى كل النفع (قوله ضمن كاه) اى كل العين (قوله نقصه) اى نقص العين وذكر الضمير باعتبار التوب ويصح ارجاعه للنفع وقوله بعده ولم فوت شيئاً من النفع اى لم فوته بتمامه قال في الهداية واليسير ما لا يفوت به شئ من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لان محمداً جعل في الاصل قطع الثوب نقصاناً فاحشاً والفائت به بعض المنافع اه والحاصل كما في النهاية وغيرها انه ما فوت به الجودة بسبب نقصان في المالة (قوله ما لم يجد فيه صنعة) بأن خاطه قيصاً فانه ينقطع به حق المالك عنه عندنا زيلعي (قوله او يكون ربوا) فيخير المالك بين ان يمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشئ وين ان يسلمها ويضمنه مثلها او قيمتها لان تضمين النقصان متعذر لانه يؤدي الى الربا زيلعي وقوله او قيمتها اى في نحو مصوغ تأمل (قوله ومنه يعلم) اى من قوله او يكون ربوا (قوله حياصة) الاصل حواصة وهى سيرة يشده حزام السرج قاموس (قوله بين تضمينها مموهة) اى تضمين القيمة من غير الجنس على الظاهر ط (قوله لانه تابع) عبارة شيخه الرملى لان الذهب بالتموه صار مستهلكاً لتعاقب الفضة فتعتبر جميعها فضة غير انها انتقصت بذهابه (قوله شراء) بالمد والتسوية اى بأن اشترتها بفضة مساوية لها وزناً وزال التموه عندها يعنى ووجدت بها عيباً قديماً (قوله فلا رد) اى بالعيب القديم لتعيبها بزوال التموه عندها وهو مانع من الرد (قوله ولا رجوع بالنقصان) اى نقصان العيب القديم (قوله للزوم الربا) لانه يبقى احد البديلين زائداً على الآخر بلا عوض يقابله وهذه مما يزداد على المسائل التى تمنع الرجوع بالنقصان المذكورة في باب خيار العيب ولهذا قال فاغتتمه الخ (قوله قاله شيخنا) يعنى الخبير الرملى في حواشى المنح (قوله ومن ينى) اى بغير تراب تلك الارض والا فالتراب لرب الارض لانه لو امر بقبضه يصير تراباً كما كان در متقى (قوله بغير اذنه) فلو باذنه فالتراب لرب الدار

بخلاف طرف العبد فان فيه الارش (او خرق ثوبا) خرقاً فاحشاً (و) هو ما (فوت بعض العين وبعض نقعه لالاك) فلو كله ضمن كلها (وفي خرق يسير) نقصه و (لم يفوت شيئاً) من النفع (ضمنه النقصان مع اخذ عينه ليس غير) لقياس العين من كل وجه ما لم يجد فيه صنعة او يكون ربوا كما بسطه الزيلعي قلت ومنه يعلم جواب حادثة وهى غصبت حياصة فضة مموهة بالذهب فزال تمويهها بخير مال كها بين تضمينها مموهة أو أخذها بلا شئ لانه تابع مستهلك ولو كان مكان الغصب شراء بوزنها فضة فلا رد لتعيبها ولا رجوع بالنقصان للزوم الربا فاغتتمه فقل من صرح به قاله شيخنا (ومن ينى وغرس في ارض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرد)

ويرجع عليه بما اتفق جامع الفصولين من احكام العمارة في ملك الغير وسيد كر الشارح في شئ الوصايا مسألة من بنى دار زوجته مفصلة **(قوله)** لوقية الساحة (كثر) بالحاء المهمة ولو قيمتها اقل فللعاصب ان يضمن له قيمتها ويأخذها دور عن النهاية وهذا على قول الكرخي وقدما الكلام عليه آنفاً **(قوله)** اى مستحق القلع الخ) وهى اقل من قيمته مقلو بمقدار اجرة القلع فان كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة واجرة القلع درهم بقيت تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة منح **(قوله)** ان نقصت الارض به) اى نقصاناً فاحشاً بحيث يفسدها الملو نقصها قليلاً فيأخذ ارضه ويقلع الاشجار ويضمن النقصان سائناً عن المقدسى **(قوله)** ولو زرعها يعتبر العرف الخ) قال في الذخيرة قالوا ان كانت الارض معدة للزراعة بأن كانت الارض في قرية اعتاد أهلها زراعة ارض الغير وكان صاحبها ممن لا يزرع بنفسه ويدفع ارضه مزارعة فذلك على المزارعة ولصاحب الارض ان يطالب المزارع بحصة الدهقان على ما هو متعارف أهل القرية النصف او الربع او ما شبه ذلك وهكذا ذكر في فتاوى النسفي وهو نظير الدار والمعدة للإجارة اذا سكنها انسان فانه يحمل على الاجارة وكذا ههنا وعلى هذا ادركت مشايخ زمانى والذي تقرر عندى وعرضت على من أتق به ان الارض وان كانت معدة للزراعة تكون هذه مزارعة فاسدة اذ ليس فيها بيان المدة فيجب ان يكون الخارج كله للمزارعة وعلى المزارع اجر مثل الارض اه اقول لكن سيد كر الشارح في كتاب المزارعة ان المفتى به صحته بلايين المدة وتقع على اول زرع واحد فالظاهر ان ما عليه المشايخ مبنى على هذا وفي مزارعة البزازية بعد نقله ما مر عن الذخيرة قال القاضي وعندى انها ان معدة لها وحصة العامل معلومة عند أهل تلك الساحة جاز استحسنانا وان فقد احدها لا يجوز وينظر الى العادة اذ لم يقر بأنه زرعها لنفسه قبل الزراعة او بعدها او كان ممن لا يأخذها مزارعة ويأتى من ذلك حينئذ تكون غصبا والخارج له وعليه نقصان الارض وكذا لو زرعها بتأويل بأن استأجر ارض الغير المؤجر بلاذن ربها ولم يجزها ربها وزرعها المستأجر لانكون مزارعة لانه زرعها بتأويل الاجارة اه **(قوله)** والا فالخارج للزارع الخ) اى ان لم يكن عرف في دفعها مزارعة ولا في قسم حصة معلومة يكون للزارع غاصبا فيكون الخارج له وقوله وعليه اجر مثل الارض مشكل ولا تنفيذ الثقول المارة لانها حينئذ ليست مما أعد للاستغلال حتى يجب عليه الاجر بل الواجب عليه نقصانها اللهم الا ان يحمل على انها مال يتم وهو بعيد جداً أو أعدها صاحبها للإجارة فتكون مما أعد للاستغلال واما الوقف فيأتى قريباً وليس في جامع الفصولين ما يفيد ما ذكره اصلاً فان الذى فيه من الفصل الحادى والثلاثين نحو ما قدمناه عن الذخيرة والبزازية **(قوله)** واما في الوقف الخ) عبارة الفصولين الا في الوقف فيجب فيه الحصة او الاجر بأى جهة زرعها او سكنها أعدت للزراعة او لا وعلى هذا استقر فتوى عامة المتأخرين اه ورأيت في هامشه عن مفتى دمشق العلامة عبدالرحمن افندى العمادى ان قوله تجب الحصة اى في زرع الارض وقوله او الاجر اى في سكنى الدار فتقوله زرعها اى الارض او سكنها اى الدار فنيه لف ونشر مرتب اه ودخل في قوله بأى جهة زرعها مالموزرعها على وجه الغصب صريحاً

مطلب

زرع في ارض الغير يعتبر عرف القرية

لوقية الساحة اكثر كرام
(وللمالك ان يضمن له
قيمة بناء وشجر امر بقلعه)
اى مستحق القلع فتقوم
بدونهما ومع احدها
مستحق القلع فيضمن
النقص (ان نقصت الارض
به) اى بالقلع ولو زرعها
يعتبر العرف فان اقساموا
العمة انصافاً أو ارباعاً اعتبر
والا فالخارج للزارع وعليه
اجر مثل الارض واما
في الوقف فتجب الحصة
او الاجر

بكل حال فصولين (غصب ثوبا فصنفه) ١٧١ لا عبرة للالوان بل لحقيقة الزيادة والنقصان (او سوبغا قلت بمن

فالمالك مخبر ان شاء ضمنه
قيمة ثوبه أبيض ومثل
السوق) عبري بالمسوط
بالقيمة لتغيره بالقليل فلم
يبق مثليا وسماه هنا مثلا
لقيام القيمة مقامه كذا
في الاختيار وقد ناقولين
عن المجتبى (وان شاء أخذ
المصوغ او المثلوث وغرم
ما زاد الصبغ

٢ قوله واستشكله الزيلعي الخ
حيث قال وهو مشكل من
حيث ان المصوب منه لم
يصل اليه المصوب كله بل
بعضه وكان من حقه ان
يطالب هو الى تمام حقه فكيف
يتوجه عليه الطلب وهو لم
ينتفع بالصبغ شيئا ولم يحصل
له به الا تلف ماله وكيف
يسقط عن الغاصب بعض
قيمة المصوب بالاتلاف
والا لتلاف مقرر لوجوب
جميع القيمة وكيف صار
مسقطا له هنا انتهى قال
الطوري لك ان تقول لا
اشكال لان الشارع ناظر
الى حق كل منهما فلو الزمناه
بالعشرة ضاع مال الغاصب
وهو الصبغ مجازا وذلك ظلم
والمظلوم لا يظلم فأوجبناها
على رب الثوب فوصل الى
المصوب منه كل حقه ما عليه
وما بقي له وكون الاتلاف

أودلالة اوعلى وجه المراجعة او تاويل عقد فان ذلك مذكور في عبارة الفصولين قبل قوله
الافى الوقت وذكر في الاسعاف انه لو زرع ارض الوقت يلزم اجر مثلها عند المتأخرين اه
اقول والظاهر حمل على ما اذا لم يكن عرف او كان الاجر انفع للوقت تأمل ويمكن تفسير قول
الفصولين فنجب الحصة اى ان كان عرف وقوله او الاجراى ان لم يكن عرف او كان الاجر
انفع تأمل والحاصل انها ان كانت الارض ملكا فان أعدها ربا للزراعة اعتبر العرف
في الحصة والا فان أعدها للاجار فالخارج للزارع وعليه اجر المثل والا فله القيمة ان
انتقصت وان كانت وقتا فان ثمة عرف وكان انفع اعتبر والا فأجر المثل لقولهم يفتى بما هو
انفع للوقت فاعتنم هذا التحرير المفرد المأخوذ من كلامهم المبدد بقى هنا شئ يخفى على كثيرين
وهو مالو كانت الارض سلطانية او قفا بيد زراعتها الذين اهم مشد مسكتها كغالب الاراضى
الدمشقية اذا زرعها غير من له المشد بغير اذنه ودفع ما عليها من الحصة لامتسكك عليها هل
لصاحب المشدان يطالبه بحصة من الخارج او بأجرة زرعها دراهم ام لا اجاب في الجزية بقوله
لا وان قلنا لترفع يده عنها مادام مزارعا يعطى ما هو المعتاد فيها على وجه المطلوب اه فعلم
بهذا ان الحصة لا يستحقها صاحب المشد بل صاحب الاقطاع او المتولى فتنبه وفي الحامدية
سل في ارض وقت سليخة جارية في مشد مسكة رجل زرعها زيد بلاذن من المتولى ولا من
ذى المشد ولم تكن في اجارته اجاب للناظر مطالبة زيد بأجرة مثلها والله اعلم فليحفظ ذلك فانه
مهم (قوله بكل حال) علمت معناه بما قدمناه (قوله نصنفه) فلو انصبغ بالافل احدك لقال
الريح فلا خيار لرب الثوب بل يدفع قيمة الصبغ لصاحبه لانه لا خيار له من صاحب الصبغ
حتى يضمن الثوب زيلعي (قوله لا عبرة للالوان الخ) بيان لكسبة عدم تعرض المصنف للون
الصبغ وان ماروى عن الامام ان السواد نقصان وعندها زيادة كالحمرة والصفرة راجع الى
اختلاف عصر وزمان فمن الثياب ما يزداد بالسواد ومنها ما ينقص كافي التبيين وغيره (قوله
بل لحقيقة الزيادة والنقصان) فلو كان ثوبا ينقصه الصبغ بأن كانت قيمته ثلاثين درهما
مثلا فراجعت بالصبغ الى عشرين فمع محمد ينظر الى ثوب يزيد فيه ذلك الصبغ فان
كانت الزيادة خمسة يأخذ رب الثوب ثوبه وخسة دراهم لان صاحب الثوب وجب له
على الغاصب ضمان نقصان قيمة ثوبه عشرة دراهم ووجب عليه للغاصب قيمة صبغه خمسة
فالخسة بالخسة قصاص ويرجع عليه بما بقى من النقصان وهو خسة رواء هشام عن محمد
واستشكله الزيلعي ٢ بما حاصله ان المالك لم يصل اليه كل حقه ولم ينتفع بالصبغ بل ضره
فكيف يغرم والاتلاف موجب لكل القيمة فكيف صار مسقطا واجاب الطوري بما
لا يفتى فراجع (قوله فالمالك مخبر) لانه صاحب اصل والآخر صاحب وصف يقال ثوب
مصبوغ وسوبق ملثوث فخير لتعذر التمييز (قوله وسماه) اى القيمة بمعنى البدل ح
وهو جواب عن المتن حيث يفهم منه خلاف ما في المسوط وقوله وقدما قولين اى أوائل
الفصل جواب آخر فافى المتن مبنى على القول الآخر وهو ظاهر المتن وفي الدر المنقى انه
مثلي وقيل قيمى لتغيره بالقليل لكن تفاوته قليل فلم يخرج عن كونه مثليا كفى شرح المجمع اه
ومصحح الاتفاقى انه قيمى (قوله وغرم ما زاد الصبغ) برفع الصبغ فاعل زاد اى غرم من

مقرر الاينافى كونه مسقطا لان الاتلاف بالنظر الى النقصان والاسقاط بالنظر الى عين الصبغ فتأمل انتهى منه مطلب — مهم

في ابحات غاصب الغاصب

(وغرم) (السمن) لانه متى وقت اتصاله بملكه والصنع لم يبق مثلاً قبل اتصاله بملكه لا متزاجه بقاء محتجتي (رد غاصب المغصوب على الغاصب الاول يبرأ عن ضمانه كالمهلك المغصوب في يد غاصب الغاصب فاذى القيمة الى الغاصب) فانه يبرأ ايضا لقيام القيمة مقام العين (اذا كان قبضه القيمة معروفاً) بقضاء او بينة او تصديق المالك لا باقرار الغاصب الا في حق نفسه وغاصبه عمادية (غصب شيا ثم غصبه آخر منه فارتاد المسالك ان يأخذ بعض الضمان من الاول وبعضه من الثاني له ذلك) (سراجية والمالك بالخيار في تضمين أبيهما شاء واذا اختار تضمين احدهما يملك تركه وتضمن الآخر وقيل يملك عمادية (الاجازة لالتحق الانلاف فلو اختلف مال غيره تعدا فيقال المالك أجزت او رضيت لم يبرأ من الضمان) اشباه

مطلب

في حقوق الاجازة لالتلاف والافعال

التقود بقدر الزيادة الحاصلة في الثوب بسبب الصنع (قوله وغرم السمن) اشار الى ان السمن منصوب عطفاً على ما والمراد غرم مثل السمن وبين فائدة ادراجها لفظة غرم المانة من عطفه على الصنع المرفوع بقوله لانه متى اى فالواجب فيه ضمانه اى ضمان مثله لا قيمته وفي الدر المتقى وقيل بالرفع والصواب التصب ذكره الزاهد اى (قوله قبل اتصاله) لم يقل وقت اتصاله كقال في سابقه لان خروج الصنع عن المثلية بامتزاجه بالماء كان قبل اتصاله بالثوب بخلاف السمن فانه لم يخرج عنها الا وقت اتصاله بالسويق فافهم وهذا وجه الفرق بين ضمان مثل السمن وبدل الصنع (قوله اذا كان قبضه القيمة معروفاً) الظاهر ان الحكم في رد عين المغصوب كذلك فلو اقر الغاصب بقبضه منه وانكره المالك لا يصدق في حق المالك لانه قبضه دخل في ضمانه وبدعوى الرد يدفع الضمان عنه فلا يصدق في حق نفسه فتأمل وراجع المنقول الرمى على الفصولين ونقله ط عن المحمى عن العمادى والله اعلم (قوله او بينة) اى اقامها غاصب الغاصب (قوله لا باقرار الغاصب) اى الاول فلا يصدق في حق المالك فهو بالخيار في تضمين ابهما شاء يبرى (قوله الا في حق نفسه وغاصبه) اى فيما اذا اختار المالك تضمين الثانى يرجع على الاول بما اقر قبضه وكذا فيما اذا اختار تضمين الاول واراد الاول الرجوع على الثانى ليس له ذلك مؤاخذه له باقراره فانه لو لا اقراره لرجع كباى (قوله بعض الضمان) اطلقه فشمعل النصف الثلث والربع كافي الهندية (قوله له ذلك سراجية) اخفف النقل عن السراجية فبعضهم نقل ليس له وبعضهم نقل كما هنا وهو المذكور في الفصولين عن فوائد صدر الاسلام وفي الهندية عن الذخيرة (قوله والمالك بالخيار) الا في مسألة تقدمت متنا اول الغصب وفي الهندية ان ضمن الاول يرجع الاول على الثانى بما ضمن وان ضمن الثانى لا يرجع على الاول اى وفي البرازية وهب الغاصب المغصوب او تصدق او اعار هلك في ايديهم وضمنوا للمالك لا يرجعون بما ضمنوا للمالك على الغاصب لانهم كانوا عاملين في القبض لانفسهم بخلاف المرتنن والمستأجر والمودع فانهم يرجعون بما ضمنوا على الغاصب لانهم عملوا له والمشتري اذا ضمن قيمته يرجع بالثمن على الغاصب البائع لان رد القيمة كرد العين اى (قوله واذا اختار تضمين احدها) اى ولم يقبض منه القيمة ولم يقبض عليه بها كباى (قوله لم يملك تركه) اى وان توى المال عليه كفى الفصولين اى بأن وجده معدوماً او مات منفساً وشمل تضمين احدهما البعض فليس له بعد ان ضمن احدهما البعض ان يضمّن ذلك البعض للآخر بخلاف الباقي قال في البرازية تضمين الكل تملك من الضامن فلا تملك التملك من الآخر وتضمن البعض تملك ذلك البعض فيملك تملك الباقي بعد ذلك من الآخر (قوله وقيل يملك) جزم في الفصولين بالاول ثم رزم وقال فيه روايتان وفي الهندية عن المحيط لو اختار تضمين احدهما ليس له تضمين الآخر عندهما وقال ابو يوسف له ذلك ما لم يقبض الضمان منه اى وظاهره ان بعد القبض لا يملك تضمين الثانى بلا خلاف ولذا عبر بالاخبار وكالقبض بالتراضى القضاء بالقيمة كافي الهندية ايضا «(فرع)» اخذه من الغاصب ليرده الى المالك فلم يجده فهو غاصب الغاصب يخرج عن العهدة برده الى الغاصب الاول هندية (قوله الاجازة لالتحق الانلاف) يستثنى منه ما ذكره المحمى لوجاه رب اللفظة وأجاز تصديق الملتقط بها

(لانه)

معزياً للبرازية لكن نقل
المصنف عن العمادية ان
الاجازة تلحق الافعال
هو الصحيح قال وعليه
فتاحق الانلاف لانه من
جملة الافعال فيلحفظ
(كسر) الغاصب (الحشب)
كسرا (فاحشالا يملكه ولو
كسره المؤهوب له لم ينقطع
حق الرجوع) اشباه وفيها
أجرها الفاسد ورد
أجرتها الى المالك تطيب
له لان اخذ الاجرة اجازة
«(فروع)» استعار منشرا
فانقطع في النشر فوصله
بلاذن مالكه انقطع حقه
وعلى المستعير قيمته منكسرا
شرح وهبانية «ركب دار
غيره لاطفاء حريق وقع
في البلد فانهدم شيء ركبوه
لم يضمن لان ضرر الحريق
عام فيمكن لكل دفعه
جوهرة» لا يجوز دخول
بيت انسان الا بأذنه الا
في الغزو وفيها اذا سقط
نوبه في بيت غيره وخاف لو
اعلمه الخدم» حفر قدفن
فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة
اوجه ان الارض للحافر

• مطالب •

فما يجوز فيه دخول دار
غيره بلا اذن منه

لانه كالاذن ابتداء والاذن حصل من الشارع لا من المالك ولذا لاستتوقف على قيامه في يد
الفقير بخلاف اجازة بيع الفضولي (قوله معزياً للبرازية) اى من كتاب الدعوى وفي البيرو
عنها اتخذ احد ائمة ضيافة من التركة حال غيبة الآخرين ثم قدموا وأجازوا ثم أرادوا
تضمينه لهم ذلك لان الانلاف لا يتوقف حتى تلحقه الاجازة (قوله عن العمادية) ذكره
في الفصولين في آخر الفصل ٢٤ في بحث ما ينفذ من التصرفات السابقة باجازة لاحقة فراجع
(قوله تلحق الافعال) قال في جامع الفصولين بعث دينه بيد رجل الى الدائن فجاء اليه الرجل
واخبره به فرضى وقال اشترى به شيئاً ثم هلك قيل يهلك من مال المديون وقيل من مال الدائن
وهو الصحيح اذا رضى بقبضه في الانتهاء كالاذن ابتداء وهذا التعليل اشارة الى ان الصحيح
ان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح اهـ (قوله قال اى المصنف وقال ابنه الشيخ صالح
الا ان يقال المراد بالافعال غير الانلاف عملاً بتقول المشايخ كلهم مع امكان الحل اهـ قال
الحوى يعنى ان الافعال منها ما يكون اعداماً ومنها ما يكون إيجاداً فيحمل قول المشايخ
على الفعل الذى لا يكون اعداماً اهـ ابوالسعود على الاشياء اقول ذكر في البرازية افسد
الحياض الثوب فأخذه صاحبه ولبسه علماً بالفساد ليس له التضمن اهـ قال في التارخانية
ويعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل اهـ قائل (قوله لا يملكه) قال في التارخانية ولم
يتعرض لما اذا زادت قيمته بالكسر وينبئ ان لا يملكه ايضا اهـ (قوله تطيب له) ولا فرق
بين ان تكون الاجرة قدر اجرة المثل ام لا ابوالسعود على الاشياء (قوله فوصله) اى عند
الحداد (قوله انقطع حقه) لانه احدث به صنعة (قوله وعلى المستعير قيمته منكسرا) لانه
انكسر حال استعماله فلم يكن مضموناً عليه (قوله شرح وهبانية) ذكره عند قول النظم
ولورفاً الخروق في الثوب خارق * بفرم ادرش النقص فيه فيقدر

يقال رفيت الثوب ورفوته وبعض العرب يهزمه رفأت اذا اصلحته اى يقوم صحيحاً ويقوم
مرفواً فيضمن فضل ما بينهما شربلى (قوله فانهدم شيء ركبوه) قيد بالانهدام اذ لو هدم دار
غيره بغير امره وبغير امر السلطان حتى ينقطع عن داره ضمن ولم يأنم بمنزلة جائع في مفازة ومع
صاحبه طعامه اخذه كرهائم يضمنه ولا اثم عليه تارخانية وظاهره انه بأمر السلطان لا يضمن
قال الشيخ خير الدين ووجهه انه له ولاية عامة يصح امره لرفع الضرر العام اهـ اقول
والظاهر انه يضمن ما هدمه مشرقاً على الهلاك نظير ما قدمه الشارع من مسئلة السفينة
الموقرة تأمل (قوله لا يجوز دخول بيت انسان الا بأذنه) قيد بالبيت لما في التارخانية اراد
ان يمر بارض انسان او ينزل بها ان كان لها حائط او حائل ليس له ذلك لانه دليل عدم الرضا
والافلا بأس به وفي الكبرى المعبر في ذلك عادات الناس اهـ (قوله الا في الغزو) اى اذا كان
ذلك البيت مشرقاً على العدو فللغزاة دخوله ليقاتلوا العدو منه وانحو ذلك تأمل (قوله وخاف
لو اعلمه اخذه) وينبئ ان يعلم الصلحاء انه انما يدخل لذلك ولو لم يخف أخذه لا يجوز من غير
ضرورة ذخيرة وفيها مسائل اخر منها نهب منه ثوباً ودخل التاهب داره لا بأس بدخولها لما أخذ
حقه لان مواضع الضرورة مستثناء ومنها لا يجزى في دار رجل اراد اصلاحه ولا يمكن ان يمر
في بطنه يقال لرب الدار اما ان تدع يصلاحه واما ان تصلحه ومنها أجر دار او سلمها له دخولها

ليظهر حالها فيهما وان لم يرض المستأجر عندها وعنده ان رضى **(قوله فله نبشه)** اى نبشه
لاخراج الميت **(قوله وله تسويته)** اى بالارض والزراعة فوقه اشياء **(قوله وان وقتا
فكذلك)** اى فله قيمة حفرة وهذا ذكره في الاشياء بخلافه وينبغي ان يكون الوقت من قبل
المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوتها عن الضمان في صورة الوقت عليه اه اى على
الضمان في المباح وفي حاشية ابي السعود عن حاشية المقدسى وهذا لو وقت للدفن فلو على
مسجد للزراعة والغلة فكالمملوكة تأمل اه **(قوله ولا يكره لو الارض متسعة)** اى لا يكره
الدفن نظيره من بسط المصلى في المسجد أو نزل في الرباط فجاء آخر فلو في المكان سعة لا يراحم
الاول والاخيه ولو الجالية وافاد كراهة الدفن لو لم تكن الارض متسعة فلا يصح التعبير بقولنا
ولو متسعة كالابن في فهمهم **(قوله الا في مسائل مذكورة في الاشياء)** الاولى يجوز للولد والوالد
الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه المريض بلاذنه ولا يجوز في المتاع وكذا احد الرقعة
في السفر لانه بمنزلة اهله في السفر * الثانية اتفق المودع على ابوى المودع بلاذنه وكان في مكان
لا يمكن استطلاع رأى القاضى لم يضمن استحسانا واطلاق الكثر الضمان محمول على الامكان
* الثالثة اذا مات بعض الرقعة في السفر فباعوا فراشه وعده وجهزه وبخه وردوا البقية الى
الورثة او اعطى عليه فاتفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استحسانا وحكى عن محمد انه مات بعض
تلامذته فباع محمد كتبه لتجهيزه فقبل انه لم يرض فقلنا قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح فما
كان على قياس هذا لا يضمن ديانة اما في الحكم فيضمن وكذا المأذون في التجارة لومات مولاه
فاتفق في الطريق لم يضمن وكذا لو اتفق بعض اهل الحلة على مسجد لا متولى له من غلته لحصير
ونحوه واتفق الورثة الكبار على الصغار ولا وصى لهم اوقضى الوصى دينه علمه على
الميت بلا معرفة القاضى والورثة فلا ضمان في النكاح ديانة اه من الاشياء وحواشيها وفي
التراخانية وضع القدر على الكائون وتحتها الحطب فجاء آخر وأوقد النار فطبخ لا يضمن
استحسانا ومن هذا الجنس خمس مسائل * احداها * هذه اثنان طحن خبطة غيره ضمن ولو ان
المالك جعل الخطة في الزورق وربط الحمار وجاء آخر فساقه لا يضمن * الثالثة رفع جرة غيره
فانكسرت ضمن ولورفعها صاحبها وأمالها الى نفسه فجاء آخر ورائها فانكسرت لا * الرابعة
حمل على دابة غيره فهلك ضمن ولو حملها المالك شيئا سقط حملها آخر فهلك لا * الخامسة
ذبح اخصية غيره في غير أيامها لا يجوز ويضمن ولو في أيامها لا يجوز ولا يضمن ومن جنسها احضر
فعله لهدم دار فجاء آخر وهدمها لا يضمن استحسانا ذبح شاة القصاب ان بعد ما شاة القصاب رجلها
لا يضمن والاضمن والاصل في جنس هذه المسائل كل عمل لا يتفاوت فيه الناس ثبت الاستعانة
من كل احد دلالة والا فلا فلو عاقبها بعد الذبح لسلخ فسلخها آخر بلاذنه ضمن اه ملخصا وفي
القنية اخذ احد الشريكين حمار صاحبه الخاص وطحن به فمات يضمن للاذن دلالة قال عرف
يجوابه هذا انه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صريحا كما لو فعل يحمار ولده
او بالعكس او احد الزوجين او أرسل جارية في حاجته فأبقت اه **(قوله ضمنه)**
مخالف لما في المعراج والبرازية وغيرها من انه ان يسقه معها لا يضمنه وقدمناه اول الغصب
عن ابي يعلى لكن نقل الشربلالي عن قاضيخان انه ينبغي ان يضمنه ايضا لانه لا يساق

مطلب

فما يجوز من التصرف بمال
الغير بدون اذن صريح

فله نبشه وله تسويته وان
مباحة فله قيمة حفرة وان
وقتا فكذلك ولا يكره لو
الارض متسعة لان الحافر
لا يدري بأى ارض يموت
* لا يجوز التصرف في مال
غيره بلا اذنه ولا لايته
الا في مسائل مذكورة
في الاشياء * غصب حماره
فتمسكها جرحها فأكله الذئب
ضمنه كافي معاينة الوهبانية
* وغاصب شئ كيف
يضمن غيره * وليس له
فعل بما يتغير *

الابسوقها كما قالوا اذا غضب بجولا فيس ابن امه ضمنه مع نقصان الام اه اقول ان كانت المسئلة من تخريجات المشايخ فما اختاره قاضيان وجيه ولذا مشي عليه ابن وهبان وان كانت منقولة عن المجتهد فاتباعه اوجه فليراجع (قوله بتايتغير) الظاهر ان المراد به المضمون وهو الجحش هنا فانه لما هلك تغير عن حاله وقد ضمنه مع انه لم يباشر فيه فلا تأمل (قوله هل له منه شربه) الجواب نعم ان حول النهر عن موضعه كره الشرب والتوضؤ منه لظهور اثر الغصب بالتحويل والا لا ثبت حق كل أحد فيهما ابن الشحنة (قوله وهل ثم نهر طاهر لا مطهر) الجواب انه الفرس السريع فانه يسمى نهرا وبحر القول بعضهم في قوله تعالى وهذه الانهار تجري من تحتي اي الخليل ولقوله صلى الله عليه وسلم في فرس ابى طلحة انا وجدناه ابحر ابن الشحنة والله تعالى اعلم

﴿ فصل ﴾

لما ذكر مقدمات الغصب وكيفية ما يوجب الملك للغاصب بالضمآن ذكر في هذا الفصل مسائل متفرقة تتصل بمسائل الغصب كما هو دأب المصنفين نهاية (قوله غيب) الاولى ان يقول غاب ليشمل ما اذا كان عبدا فابق فانه اذا ضمن قيمته ملكه أفاده الطوورى وقال يعلم حكم التفتيب بالاولى (قوله وضمن قيمته لملكه) اي ان شاء المالك التضمين والافه ان يصبر الى ان يوجد كفى العناية ح (قوله ملكه عندنا الخ) اي خلافا للشافعى لما مر ان الغصب محذور فلا يكون سببا للملك كما في المدبر ولنا انه ملك البدل بكما له والمبدل قابل للنقل من ملك الى ملك فيملكه دفعا للضرر عنه بخلاف المدبر لانه غير قابل للنقل ابن كمال (قوله فتسلمه الاكساب لا الاولاد) تفرع على قوله مستدنا لان الملك الثابت بالاستاد ناقص ثبت من وجه دون وجه فلم يظهر أثره في الزيادة المنفصلة كذا في العناية وغاية البيان والفرق ان الولد بعد الانفصال غير تبع بخلاف الكسب فانه بدل النفعة فيكون تبعا محضا اقول وظاهره ان المراد بالاكساب مطلق الزيادة المتصلة كالحسن والسمن وبالولد مطلق الزيادة المنفصلة كالدر والتمر فلا تسلم اذا ملك المغصوب بالضمآن يدل عليه ما مر وقول الزبلى بخلاف الزيادة المتصلة والكسب لانه تبع ولا كذلك المنفصلة بخلاف البيع الموقوف او الذى فيه الخيار حيث يملك به الزيادة المنفصلة ايضا لانه سبب موضوع للملك فيستد من كل وجه اه تأمل (قوله والقول له بيمينه) اي للغاصب لانكاره الزيادة التى يدعيها المالك بان يقول ما قيمته الا عشرة مثلا منية الملقى (قوله فللمالك) لانه ثابتة للزيادة قال في النهاية ولا يشترط في دعوى المالك ذكر اوصاف المغصوب بخلاف سائر الدعاوى ويبنى ان تحفظ هذه المسئلة اه شرى ليلية (قوله ولا تقبل بينة الغاصب الخ) قال في المنع فان عجز المالك عن اقامة البينة وطلب يمين الغاصب وللغاصب بينة تشهد بقيمة المغصوب لم تقبل بل يخلف على دعواه لان بينته تنفى الزيادة والبينة على النفى لا تقبل وقال بعض مشايخنا ينبغي ان قبل لاسقاط اليمين كالودع اذا رد الودعية فان القول قوله ولو اقام بينة على ذلك قبلت وكان ابو على النسفى يقول هذه المسئلة عدت مشكلة ومن المشايخ من فرق بينها وبين مسئلة الودعية وهو الصحيح كذا في العناية والنهاية والتبيين اه (قوله ونقل المصنف الخ) نقل المصنف ذلك في منحه عن البحر وجواهر الفتاوى عند قوله او الغصب ولو ادعى الغاصب الهلاك الخ ثم أعاد النقل عن

* وغاصب نهر هل له منه شربه * وهل ثم نهر طاهر لا مطهر *

﴿ فصل ﴾

(غيب) بمجمعة (ما غصبه وضمن قيمته) لمالكه (ومملكه) عندنا ملكا (مستدنا الى وقت الغصب) فتسلم له الاكساب لا الاولاد ملتقى (والقول له) بيمينه لو اختلفا (في قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة) فان برهن او برهنا فللمالك ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها على نفي الزيادة هو الصحيح زبلى ونقل المصنف عن البحر والجواهر

جواهر الفتاوى هنا وقد نقل الشارح المسئلة قيل كتاب الاقرار وعزاها لدعوى البحر ونقلها
 في البحر قيل قول الكثر ولا ترد بين على مدع وعزاها الى المحيط عن الامام محمد ونقل عن المحيط
 انه قال وهذه من خواص هذا الكتاب وغرائب مسائله فيجب حفظها وقد لفق الشارح هذه
 العبارة من عبارة البحر المنقولة عن المحيط ومن عبارة الجواهر على احسن وجه فانه في عبارة
 البحر بين حكم ما اذا حلف الغاصب وسكت عما اذا نكل وفي عبارة الجواهر بعكس ذلك
 وجميع ما ذكره الشارح منقول لم ينفرد بشئ منه سوى حسن التعبير في آراء الله خيرا **(قوله)**
 لو قال الغاصب الخ اي بعد ما بين المالك مقدارا بأن قال قيمته مائة مثلا **(قوله)** فالقول
 للغاصب اقتصر عليه لان المودع بتعديه صار غاصبا **(قوله)** ويجبر على البيان لانه اقر
 بقيمة مجهولة بحر عن المحيط اي بأمره القاضي بذلك لاحتمال كذبه بقوله لا اعرف قيمته **(قوله)**
 فان لم بين الخ عبارة البحر فاذا لم بين يحلف على ما يدعى المصوب منه في الزيادة فان حلف
 بخلاف المصوب منه ايضا ان قيمته مائة وبأخذ من الغاصب مائة اه فالمراد بالزيادة ما تضمنتها
 دعوى المالك التي نفاها الغاصب بقوله علمت ان قيمته اقل مما يقوله والمراد انه يحلف على نفسها
 بأن يقول ليست قيمته مائة كما ادعاه المالك وقد يقوله لم بين عما اذا بين وقال قيمته خمسون مثلا
 فان القول له وهي مسئلة المتن السابقة فلا يصح ان يكون اصل النسخة فان بين لاختلاف
 حكم المستلثين قافهم **(قوله)** ولو حلف المالك ايضا أقاد بلفظ ايضا ان المراد حلف بعد ما حلف
 الغاصب قال ح لم يظهر وجهه فليراجع اه اي وجه تحليف المالك ايضا واقول وبالله التوفيق
 لعل وجهه ان الغاصب لما لم بين لم يمكن ان يكون القول له بينه بخلاف مسئلة المتن فلم
 ترتفع دعوى المالك لانه ترتفع لو بين شيأ يصدق فيه باليمين وقائدة تحليفه وان كان لا يرفع
 دعوى المالك التوصل الى ثبوتها بنكوله فاذا حلف لم تثبت دعوى المالك لعدم التناول
 ولم ترتفع لعدم البيان فثبت بحالها فاحتاجت الى التوير باليمين وان كانت من المدعى لعدم
 افادة يمين المدعى عليه ونظير ذلك مسائل منها لو اختلف المتبايعان في قدر الثمن او المبيع تخالفا
 مع احدهما مدع والآخر منكر وهي من مسائل المتن هذا ما ظهر لي وجهه المقل دموعه
 هذا وذكر اليرى في دعوى الاشياء عن التارخانية ان الحاكم لمحمد طعن على محمد رحمه الله
 تعالى بأن اليمين لم تشرع عندنا للمدعى وقال الجواب الصحيح عندي ان يقول القاضي للغاصب
 بعد ما امتنع عن البيان ا كانت قيمته مائة ا كانت خمسين ا كانت ثلاثين الى ان ينتهي الى اقل
 ما لا ينقص منه قيمته في العرف والعادة فاذا انتهى الى ذلك لزمه وجعل القول له في الزيادة مع
 يمينه كالجواب فيما اذا اقر بحق مجهول في عين في يده لغيره يسمى له القاضي السهام حتى ينتهي
 الى اقل ما لا يقصدونه بالتملك عرفا وعادة ويلزمه به اه ملخصا **(قوله)** ثم ان ظهر الخ لاحاجة
 اليه مع ما ذكره المصنف بعد لان الغاصب ضمن بقول المالك على ما ذكره فلا خيار للمالك ط
 قلت قصد الشارح ذكر عبارة البحر بتمامها مع ان المصنف لم يصرح بخيار الغاصب بل نفى
 خيار المالك ولا تلازم بينهما على ان في ثبوت الخيار للغاصب في مسئلة المتن كلاما سند ذكره قافهم
(قوله) ودفع قيمته اي ان لم يكن دفعها **(قوله)** واخذ القيمة اي ان كان دفعها **(قوله)** وهي من
 خواص كتابنا قد ذكرنا سابقا ان ذلك من كلام صاحب المحيط فهو من جملة المنقول قبله ووجه

لو قال الغاصب او المودع
 المتعدى لا اعرف قيمته
 لكن علمت انها اقل مما
 يقوله فالقول للغاصب
 بيمينه ويجبر على البيان فان
 لم بين حلف على الزيادة
 فان نكل لزمته ولو حلف
 المالك ايضا على الزيادة
 اخذها ثم ان ظهر المصوب
 فللغاصب اخذه ودفع
 قيمته او رده واخذ القيمة
 وهي من خواص كتابنا
 فلتحفظ (فان ظهر)
 المصوب وهي اي قيمته
 اكثر مما ضمن او
 مثله او دونه

الخصوصية تضمنها ورود العين على المدعى فانه لم يشتر في الكتب قافهم (قوله على الاصح) راجع لقوله او مثله او دونه وهو ظاهر الرواية لانه لم يرضه حيث لم يعط ما يدعيه والخيار لغوات الرضا خلافا لقول الكرخي انه لا خيار له هداية (قوله فالاولى ترك قوله وهى اكثر) او بفعل كما فعل القدورى وصاحب الكتز والملقى حيث قدموا ذكر المسئلة الثانية على الاولى وجعل بعض الشراح ذلك قيدا للسابقة فقط ولكن الاولى كما قال الشارح تبعا للقياساتى فانه ليس قيدا فيهما (قوله وقد ضمن بقوله) اى الغاصب مع يمينه (قوله اخذه المالك) وللغاصب حبه حتى يأخذ مادفعه ذيل (قوله ولا خيار للغاصب الخ) فيه رد على ما يجتبه في العقوبة بأنه على التعاليل بعدم رضا المالك ينفى ثبوت الخيار للغاصب لوقيمة اقل اعدم رضاه ايضا ولذا قال ولوقيمة أقل فانهم (قوله للزومه باقراره) اقول ولانه ظالم بغصبه وتغيبه ولان تمام ما يملكه كان متوقفا على رضا المصوب منه وقد وجد تأمل (قوله او نكول الغاصب) اى عن الحاف بأن القيمة ليست كايدي المالك شرئلا (قوله فهو له ولا خيار للمالك) وكذا لا خيار للغاصب لرضاه حيث اقدم على الغصب رحمتي وذكر ط ان له الخيار اخذا من قوله في الاولى ولا خيار للغاصب بطريق الاشارة اه واقول قد راجعت كثيرا فلم اظفر بعريخ الثقل في ذلك والذي يقتضيه النظر ماقاله الرحمتي فان الغاصب ظالم بالغصب وبالتغيب عن المالك فاصراراه على ذلك دليل الرضا وحيث كان ظالما لا يراعى جانب بدله عليه اقتصارهم على بيان الخيار في المستلتمين من جانب المالك فقط لكونه مظلوما ولذا قال الاتقاني في تعليل خيار المالك في الاول لانه كالمكره على نقل حقه من العين الى بدل لم يرض به والمكره يثبت له الخيار في الفسخ اه وقول المصنف كغيره فهو له ظاهر في عدم الخيار له لان ملكه كان موقوفا على رضا المالك وقد وجد ولا سيما فيما اذا نكل فان التكون اقرارا واما ثبوت الخيار له في المسئلة السابقة عن البحر والخواهر فلا يدل على ثبوته هنا لاختلاف موضوعهما ولانه ظهر صدقه في يمينه الذي حلفه ولم يرض بقول المالك ولم يقم عليه برهان ولم ينكل عن اليمين بخلاف هذه المسئلة في جميع ما ذكر وبالجملة فان ثابت الخيار له حكم شرعى يحتاج للنقل فايراجع (قوله فضمنه المالك) قيد بضمين المالك احترازا عما لو باعه الغاصب فباعه المالك من الغاصب او وهبه او مات المالك والغاصب وارثه فان بيع الغاصب يبطل لانه طرأ ملك بات على موقوف على اداء الضمان فأبطله ابو السعود عن شيخه (قوله فذبيعه) هذا ان ضمنه قيمته يوم الغصب قال في جامع الفصولين قبيل الخامس والعشرين غصب شيئا وباعه فان ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه لا لوضمنه قيمته يوم البيع اه (قوله لان تحرير) تعليل للتفسير المفهوم من اى ح (قوله نافذ في الاصح) اى لو اعتق المشتري من الغاصب ثم ضمن المالك الغاصب نفذ اعتاقه في الاصح عند الشيخين وكذا ينفذ باجازه المالك البيع لانه عتق ترتب على سبب ملك تام بنفسه بدليل ان المبيع يملك عند الاجازة بزوائد المتصلة والمنفصلة ولو لم يكن تاما بنفسه لما كان كذلك وتماه في التبيين (قوله لان الملك الناقص الخ) نقصانه بثبوته مستندا كاسم ولم يرض ابن الكمال هذا التعليل قال لانه منقوض باعتاق المشتري من الغاصب وعلى بأن الغصب غير موضوع لافادة الملك اه فتأمل (قوله وزوائد المصوب الخ) ليس

على الاصح غناية فالاولى ترك قوله وهى اكثر) وقد ضمن بقوله اخذه المالك ورد عوضه او أمضى) الضمان ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل للزومه باقراره ذكره الوائى نعم متى ملكه بالضمان فله خيار عيب ورؤية يجتبي (ولو ضمن بقول المالك او برهانه او نكول الغاصب فهو له ولا خيار للمالك) لرضاه حيث ادعى هذا المقدار فقط (وان باع) الغاصب (المغصوب فضمنه المالك نفذ بيعه وان حذر) اى الغاصب لان تحرير المشتري من الغاصب نافذ في الاصح غناية (ثم ضمنه لا) لان الملك الناقص يكفي لنفاذ البيع لا العتق (وزوائد المصوب) مطلقا متصلة كسكن حسن او منفصلة كدروم

منها الاكساب الحاصلة باستغلال الغاصب فانها غير مضمونة وان استهلكها لانها عوض
عن منافع المصنوب ومنافعه غير مضمونة عندنا كما يأتي فكذا بدلها كفاية (**قوله** امانة
لا تضمن الابالتعدي) اي خلافا للشافعي وهذه ثمرة الخلاف بيننا وبينه في حقيقة الغصب كما
نبه عليه الشارح اول الغصب فلو قتله الغاصب ضمنه مع الزيادة ابن ملك ولو هلكت الجارية
بعد الزيادة ضمن قيمتها وقت الغصب ولا يضمن الزيادة وكذا لو زادت قيمتها نهاية (**قوله** لانها
امانة) مكررمع مافي المتن (**قوله** ولو طاب المتصلة لا يضمن) لان دفعها غير ممكن فلا يكون مانعا
ايج بقى مالوطلبها مع الاصل بأن قال سلمى الجارية أو الدابة بعد الحسن أو الحسن فتمنع ينبغي
ان يضمنه كالاصل وليحرر رحمتي أقول ذكر في الجمع ان الزيادة المتصلة لا تضمن بالبيع
والتسليم قال شارحه اي عند ابي حنيفة أما المتصلة فمضمونة اتفاقا لانه بالتسليم الى المشتري
صار متعليا اه وفي الاختيار وان طلب المتصلة لا يضمن بالبيع للغير لان الطلب غير صحيح
لعدم امكان رد الزوائد بدون الاصل اه فثبت لم تضمن بالتسليم الى المشتري لا تضمن بالبيع
ايضا وقد تناول الغصب عن جامع الفصولين غصب شاة فسمنت فذبحها ضمن قيمتها يوم غصب
لا يوم ذبحه عند ابي حنيفة كما لو تلفت بلا اهلا كه تأمل (**قوله** وما نقصت الجارية) اي
انتقصت لان نقص يحيى لازما ومتعديا وهنا لازم ابن ملك واما الضمير المتصل به فلا يدل على
التعدي لانه ضمير المصدر فانه عائد الى مال الواقعة على نقصان (**قوله** مضمون) اي اذا حبلت
عند الغاصب او زنت بعبد الغاصب اما اذا كان الحبل من الزوج او المولى لا ضمان جوهره
وفي الطوري عن العنحيط غصبها حاملا أو مريضة فماتت في يده من ذلك ضمنها وبها ذلك العيب
(**قوله** قيمته) اي ان تزل حيا وهو بدل من قوله بولدها والمراد اذا ردها وولدها يجبر نقصان
الولادة به نظرا الى قيمته (**قوله** او بغيره) اي لو ضرب الغاصب او غيره بطنها فآلقت ميتا وهي
نصف عشر قيمته حيا لو ذكرنا وعشر قيمته لو أنثى قال في الاختيار لانها قائمة مقامه لوجوبها
بدلا عنه (**قوله** ان وفيه) اي بالنقصان وكذا ان زاد كما في غاية البيان (**قوله** والا الخ) اي ان
لم يقبه يجبر بقدره وضمن الباقي (**قوله** ولو ماتت الخ) في هذه المسئلة ثلاث روايات عن
الامام يبرأ رد الولد يجبر بالولد قدر نقصان الولادة ويضمن مازاد على ذلك من قيمة الام وفي
ظاهر الرواية عليه رد قيمتها يوم الغصب كاملة كافي النهاية عن المبسوط شربلاية (**قوله** زنى
بأمة) اي الغاصب أو غيره طعن الحموى وقيد به اذ لو حبلت من الزوج أو المولى فلا ضمان وان
ماتت اتقاني (**قوله** اي غصبها) فائدة هذا التفسير دفع ما ربايتوهم من شمول قوله مغصوبة
ما اذا زنى بأمة غصبها غيره فان الضمان على الغاصب لا الزاني فافهم (**قوله** فماتت بالولادة) اي
بسببها لا على فورها قال قاضيخان وماتت في الولادة وفي النفاس فان قول ابي حنيفة ان كان
ظهر الحبل عند المولى لاقل من ستة اشهر من وقت رد الغاصب ضمن قيمتها يوم الغصب اه
وقال في المواهب عليه قيمتها يوم العلوق عند ابي حنيفة وقالوا عليه نقص الحبل على الاصح اه
شربلاية (**قوله** ضمن قيمتها) اي وان بقى ولدها ولا يجبر بالولد كما في الهدية لانه غصبها ما
انفق فيها سبب التلف وردت وفيها ذلك فلم يوجد رد على الوجه الذي اخذ فلم يصح الرد فلا يبرأ
عن الضمان كما اذ جنت عنده فردها فقتلت بتلك الجناية أو دفعت بها فبرجع عليه المالك بكل

(امانة لا تضمن الابالتعدي
او المتع بعد طاب المالك)
لانها امانة ولو طاب
المتصلة لا يضمن (وما
نقصت الجارية بالولادة
مضمون ويجبر بولدها)
بقيته او بغيره ان وفيه
والا فيسقط بحسابه ولو
ماتت بالولد وفاء كفى هو
الصحيح اختيار (زنى
بأمة مغصوبة) اي غصبها
(فردها حاملا فماتت
بالولادة ضمن قيمتها)

القيمة كأنه لم يردّها (**قوله** يوم عقلت) كذا في الهداية والجمع وغيرها وبحت فيه في المعقوبة انه ينبغي ان يكون يوم الغصب فراجعها ويوافقه ما قدمناه آنفاً عن قاضيه خان (**قوله** بخلاف الحرّة) اي اذا نفي بهارجل مكرهه او لا اتقاني فافي الدرر فيه نظر عزيمة وفيه نظر فتدبر (**قوله** بعد فساد الرد) اي بسبب الحيل زاد الزيلعي والمصنف ولا يجب ردّها أصلاً قال الزملي سيأتي في الخنايا ان من خدع امرأة رجل يجبس حتى يردّها او يموت فلعلم ما هنا قياس وما هناك استحسان قطعاً للفساد تأمل (**قوله** ولوردّها محمولة) اي الامة والفرق بين هاتين المستلتين ومسئلة المتن ان الهلاك اضعف الطبيعة عن دفع آثار الحيل المتواليّة وذلك لا يحصل بالحيل الاوّل عند الغاصب فانه ليس بموجب لما بعده والزنا بموجب جلداء وما لا متلفاً فلا يضاف الى الزنا بخلاف الهلاك بحيل الزنا فانه بالسبب الاوّل (**قوله** لا يضمن) اي لا يضمن كل القيمة بل نقصان الحيل كافي الدرر المتقى (**قوله** وكذا) اي لا يضمن القيمة بل نقصان عيب الزنا زيلعي (**قوله** ولو زني بها) اي بأمة غصبها واستولدها اي حبلت منه درر (**قوله** ثبت النسب) اي ان ضمنها وادعاه كافي الدرر ح (**قوله** والولد رقيق) لان التضمنين عن له حق التضمنين اورث شبهة والنسب يثبت بالشبهة بخلاف الحرّة درر عن الكافي ونقل في العزيمة ان صاحب الدرر اساء التحرير في هذه المسئلة ولا تنضح الابمراجعة الكافي قلت وذكر في التاترخانية المسئلة حيث قال وليس للغاصب ان يستخدم او يملك من غيره حتى يختار المولى فان اختار اخذاً القيمة استأنف الاستبراء وان اختار اخذاً بطل ما فعل من التصرف الا اذا استولدها يثبت النسب استحساناً والولد رقيق اه فقد فرض مامر فيما اذا اختار المالك اخذاً لا اخذاً للقيمة فتأمل في وجهه (**قوله** منافع الغصب) اي المغموص (**قوله** استوفّاها او عطاها) صورة الاوّل ان يستعمل البعده شهر امثالهم يردّه على سيده والثاني ان يمسك ولا يستعمله ثم يردّه كافي الدرر (**قوله** عندنا) اي خلافاً للشافعي رحمه الله (**قوله** لكن لا يلائمنا) اي اقول بل يلائمه بعطفه عليه بالرفع فيفيد انه غير مضمون ط اي بتقدير حذف الخبر والاصل وخر المسلم غير مضمون بدليل ما قبله كقولك هتد غير قائمة وعمر وعلى ان عدم الملامة فيما ذكره اشدّ لانه معطوف على قوله بخلاف الحرّة ومخالفه الحرّة للأمة في الحكم ظاهراً وبينهما مناسبة بخلاف منافع الغصب اذ لا مناسبة بينهما الا شكك تأمل (**قوله** مع انه) اي ما شرح عليه (**قوله** ان يكون وقفاً) وكما تضمن منافع تضمن ذاته كما قدمه عن العيني وغيره عند الكلام على غصب العقار وفي الوالوجية ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه فيشتري بها ضيعة اخرى تكون على سبيل الوقف الاوّل اه (**قوله** للسكنى او للاستغلال) اقول او لغيرها كما لمسجد فقد أنفي العلامة المقدسي في مسجد تمدي عليه رجل وجعله بيت قهوة بلزوم اجرة مثله مدة شغله كافي الحرّة والحامدية (**قوله** او مال يتيم) اقول وكذا اليتيم نفسه لما في البرازية يتيم لأب له ولا أم استعمله اقراراً بمدة في اعمال حتى يلاذن الحاكم وبلا اجارته طلب اجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوى اجر المثل اه وبه أنفي في الحرّة والحامدية وفي اجارات القنية غصب صبياحر او أجره وعمل فالاجر للعاقدهم رمز الاجر للصبي ثم رمز وهو الصواب لانه ذكر في المتقى آجر عبده سنة ثم اقام العبد

يوم عقلت (بخلاف الحرّة)
لا نها لا تضمن بالغصب
ليبقى ضمان الغصب بعد
فساد الرد ولوردّها محمولة
فانت لا يضمن وكذا لو
زنت عنده فردّها جلدت
فانت به ملتي ولو زني بها
واستولدها ثبت النسب
والولد رقيق (د) بخلاف
(منافع الغصب استوفّاها
او عطاها) فانه لا تضمن
عندنا ويوجد في بعض
المتون ومنافع الغصب
غير مضمونة الى آخره
لكن لا يلائمنا ما يأتي من
عطف خرم المسلم الى آخره
مع انه أخصر فتدبر (الا)
في ثلاث فيجب أجر المثل
على اختيار المتأخرين (ان
يكون) المغموص (وقفاً)
للسكنى او للاستغلال (او
مال يتيم) الا في مسئلة

مطلب

في ضمان منافع الغصب

سكنت أمه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لهما ذلك ولا اجر عليهما كذا في الاشباه معزيا لوصايا الفتيمة قلت ويستثنى ايضا سكنى شريك اليتيم فقد نقل المصنف وغيره عن الفتيمة انه لا شيء عليه وكذا الاجنبي بلا عقد وقيل دار اليتيم كالوقف انتهى قلت ويمكن حمل كلا الفرعين على المقدمين بعدم اجرته وما على القول المعتمد (الح) اي وحيد فلا استثناء ولذا قال العلامة البيري والعجب من المؤلف كيف عدل عما عليه الفتوى بلا موجب فاخذره (قوله فلزمه الاجرة) لان الاجرة تجب على الغاصب دون من يتبعه ونقل البيري عن المحيط ان لم يكن لهما زوج لها السكنى بحكم الحاجة وان كان فلا كذا اذا كان لهما مال (قوله وما في الصيرفة الح) عبارة سكتت مع زوجها بيت ابنتها الصغير قال ان كان بحال لا بقدر على المنع بان كان ابن سبع سنين اوست فعليها اجر المثل لانها غير محتاجة حيث كان لهما زوج وان كان بحال يقدر على المنع فلا اجر عليها وفيها مخالفة لما في البيري عن المحيط حيث فرض المسئلة فيما اذا سكتت بغير امر الزوج وقدر مدة قدرة الابن على المنع بان كان ابن عشر فأكثر فان ظاهره انها سكتت وحدها وان لو كان ابن ثمان اتسع يلزمها الاجر تأمل (قوله والافعليها) في بعض النسخ بضمير الفتيمة وهو غير موافق لعبارة الصيرفة المارة (قوله غير ظاهر) خبر المبتدأ ووجهه انه وان قدر على المنع فلا عبرة بغيره وهو صبي (قوله وعليه) اي على القول المعتمد انها كالوقف كذا في تنوير البصائر لاعلى ما في الصيرفة كما قيل فافهم (قوله فهو عليه) اي فالاجر واجب على الزوج لاعليها قول وعلى ما قدمناه من ظاهر عبارة المحيط فهو عليها لاعليه (قوله ثم نقل عن الحاتبة الح) نقل اولاً عن العمادية عن محمد بن علم الحاضر ان الزرع ينفهاله زرع كلها فاذا حضر الغائب له ان ينفع بكل الارض مثل تلك المدة لثبوت رضا الغائب بمثل ذلك دلالة وان علم انه ينقصها ليس للحاضر ذلك لان الرضا غير ثابت ثم نقل عن الفتيمة ان الحاضر لا يلزمه في الملك المشترك اجر وليس للغائب استعماله بقدر تلك المدة لان المهايأة بعد الخصومة قال وبينهما تدافع الا ان يفرق بين الارض والدار وهو بعيد وانهما روايتان ثم نقل عن الحاتبة ان مسئلة الدار كمسئلة الارض وان للغائب ان يسكن مثل ما سكن شريكه وان المشايخ استحسنوا ذلك وهكذا روى عن محمد وعليه الفتوى اه ما خلا ونقل البيري عبارة الحاتبة ايضا مفصلة وأقرها وكذلك المحشى ابو السعود (قوله قالوا وعليه الفتوى) لفظة قالوا يؤتى بها غالباً بالتضعيف ولم أرها في هذه المسئلة في كلام غيره ولعله زادها اشمارا باختيار خلافة وهو ما ذكره آخر كتاب الشركة عن المنظومة المحيية وبأفتي ابن نجيم وهو الذي عليه العمل اليوم هذا وكان ينبغي للشارح ان يذكر هذه المسئلة بعد قوله الا اذا سكن بناوئل ملك كما فعل البيري وغيره (قوله قيل أو أجره الح) نقل المصنف في المنع انه يصير معداً بذلك ثم نقل انها بسنة اوسنتين او اكثر لتأخير معدة اقول وفي اوائل اجارات الفتيمة

سكنت أمه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لهما ذلك ولا اجر عليهما كذا في الاشباه معزيا لوصايا الفتيمة قلت ويستثنى ايضا سكنى شريك اليتيم فقد نقل المصنف وغيره عن الفتيمة انه لا شيء عليه وكذا الاجنبي بلا عقد وقيل دار اليتيم كالوقف انتهى قلت ويمكن حمل كلا الفرعين على المقدمين بعدم اجرته وما على القول المعتمد انها كالوقف فعجب الاجرة على الشريك والزوج لكون سكنى المرأة واجبة عليه وهو غائب لدار اليتيم فلزمه الاجرة وبه افتي ابن نجيم وما في الصيرفة من التفصيل لو اليتيم يقدر على المنع فلا اجر والافعليها غير ظاهر وعليه فهو عليه لاعليها كما افاده في تنوير البصائر ثم نقل عن الحاتبة ان مسئلة الدار كمسئلة الارض وان الحاضر اذا سكن فيما اذا كان لا يضرها للغائب ان يسكن قدر شريكه قالوا وعليه الفتوى (او معدا) اي اعدده صاحبه (الاستقلال) بان بناء لذلك او اشتراه لذلك قيل او أجره ثلاث سنين على الولاء وفي الاشباه

عن الاصل استأجر ارضا فزرعها سنين فعليه اجر السنة الاولى ونقصان الارض فما بعدها
ويصدق بالفضل عند ابي حنيفة ومحمد قال القاضي الصدر هذا اذا لم تكن الارض معروفة
بالاجارة بان كانت لا تؤجر كل سنة فلو عرفت بها يجب اجر السنين المستقبلية بلا خلاف يعرف
بهذا ان عند ابي حنيفة ومحمد لا تصير الارض معدة للاجارة بالاجارة سنة او سنتين ونحوه في
الحيط اه اقول وظاهره اعتقاد انها تصير معدة بأكثر من الثلاث في اطلاق الاشياء الآتى
نظر قدبر **(قوله لا تصير الدار الخ)** قيد بها لان الارض تصير معدة للزراعة بان كانت في قرية
اعتاد اهلها زراعة ارض الغير وكان صاحبها ممن لا يزرع بنفسه فلصاحبها مطالبة الزارع
بالمعارف كافي البيرى عن الذخيرة وقدمنا الكلام عليه مستوفى **(قوله بالنسبة للمشتري)** اى
مالم يشترها المشتري لذلك **(قوله وان لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب)** كذا قيد في
الذخيرة حيث قال قالوا في المدة للاستغلال يجب الاجر اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك
منه بطريق الدلالة وذكر في مرارعتها ان السكنى فيها تحمل على الاجارة اذا سكن بتأويل
ملك اه تأمل اقول وذكر الشارح قبيل فسخ الاجارة ما نصه وفي الاشياء ادعى نازل الحان
وداخل الحمام وساكن المعد للاستغلال الغصب لا يصدق والاجر واجب قلت فكذا مال
اليتيم على المفتى به فتنبه اه فتأمل اقول وهذا كله اذا لم يطالبه بالاجر والا فيجب ولو لم يكن
معدا للاستغلال لما في اجازات القنية قالوا جميعا المنصوب منه اذا شهد على الغاصب انه ان
رددت الى دارى والاخذت منك كل شهر الف درهم فالاشهاد صحيح فلو أقام فيها الغاصب بعده
يلزمه الاجر المسمى اه **(قوله قاله شيخنا)** اى في حاشية المنع ولم يميزه لاحد اقول وينبغى
تقيده بما اذا لم يكن اعداده ظاهرا مشهورا كالخان والحمام وبه يحصل التوفيق بين هذا وبين
ما قدمناه آخفا انه لو ادعى الغصب لم يصدق تأمل **(قوله صار)** في بعض النسخ جاز **(نبيه)***
قدمنا في كتاب الاجارات ان المعد للاستغلال غير خاص بالعقار فقد افنى في الحامدية بلزوم
الاجر على مستعمل دابة المكارى بلا اذن ولا اجارة ونقل عن مناهى الاقروى عن حاشية
القنية عن ركن الائمة استعمال ثور انسان او جملة يجب عليه اجر المثل اذا كان اعدمه للاجارة
بان قال بلسانه اعدده لها اه فليحفظ فهو محل اشتباه **(قوله الا في المعد للاستغلال الخ)**
افاد ان الاستثناء من قوله او معدا فقط وان الوقف ومال اليتيم يجب فيه الاجر على كل حال
والداعى الى هذا التقييد مع انه خلاف المتبادر من عبارة المتن ما قدمه من القول المعتمد ولذا
قدم الشارح عند الكلام في غصب العقار انه لو شرب دارا وسكنها فظلمت وقفا او لصغير لزمه
الاجر صيانة لهما وقد معنا انه المختار مع انه سكنها بتأويل ملك او عقد فاحفظه فقد يخفى على
كثير **(قوله كيت)** وكذا الحانوت كافي العمادية **(قوله فتنه)** اى ولا تغفل عن كونه مبنيا
على قول المتقدمين ح **(قوله اذا سكنه احدهما)** اى احد الموقوف عليهما أو أحد
الشريكين بان كان البعض ملكا والبعض وقفا على الآخر **(قوله بالغلبة)** قيده ما قدمه
اول كتاب الوقف انه لو سكن بعضهم ولم يجد الآخر موضعا يكفيه فليس له اجرة ولاله ان يقول
انا استعمله بقدر ما استعملته لان الهابأة انما تكون بعد الخصومة الخ **(قوله ثم بان للغير)**
اى ظهر ان البيت للغير الراهن حال كونه معدا للاجارة ح **(قوله فلا شئ عليه)** لانه لم

لا تصير الدار معدة له باجارتها
بل ببنائها او شراؤها ولا
باعداد البائع بالنسبة
للمشتري وبشروط علم
المستعمل بكونه معدا حتى
يجب الاجر وان لا يكون
المستعمل مشهورا بالغصب
قلت ولو اختلفا في العلم
وعدمه فالقول له بمبني لانه
منكر والاخر مدع قاله
شيخنا وبموت رب الدار
وبيعه يبطل الاعداد ولو
بنى لنفسه ثم اردن بعده
فان قال بلسانه ويخبر
الناس صار ذكره المصنف
(الا) في المعد للاستغلال
فلا ضمان فيه (اذا سكن
بتأويل ملك) كيت سكنه
احد الشركاء في الملك ولو
ليتيم على مامر عن القنية
فتنبه اما في الوقف اذا سكنه
احدهما بالغلبة بلا اذن
لزم الاجر (أو عقد) كيت
الرهن اذا سكنه المرتين ثم
بان للغير معدا للاجارة فلا
شئ عليه

يسكنها ملتزما للاجر كالأجر المالك فسكنها المرفق قية اقول بل الاجر على الراهن لانه غاصب فتأمله يرى **(قوله)** بقى لو آجر الغاصب احدها اى احد ما منافع مضمونة من مال وقف او يتيم او معد للاستغلال اشباه **(قوله)** فعلى المستأجر المسمى اى للغاصب لانه العاقد **(قوله)** ولا يلزم الغاصب الاجر اى اجر المثل كاهو في عبارة الاشباه **(قوله)** بل يرد ما قبضه للمالك (حاصله انه لا يلزمه الا الذى آجر به وان كان دون اجر المثل حوى **(قوله)** وقية) عبارتها ولو غصب دار امعد للاستغلال او موقوفة او يتيم وآجرها وسكنها المستأجر يلزمه المسمى لاجر المثل قبل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الاولى ثم سئل أليزم المسمى للمالك أم للعاقد فقال للعاقد ولا يطيب له بل يرد على المالك وعن ابى يوسف يتصدق به اه قال العلامة البيرى الصواب ان هذا مفرع على قول المتقدمين اما على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب اجر المثل اه اى ان كان ما قبضه من المستأجر اجر المثل اودونه فلو اكثر رد الزائد ايضا لعدم طيبه له كما حرره الحموى واقره ابو السعود **(قوله)** وفي الشرع النبالية الخ عبارتها الا اذا سكن بتأويل ملك او عقد وينظر ما لو عطل الخ اقول ان كان الضمير في عطل للسكن فلا معنى له لانه مستوف لا معطل وان كان لمن له تأويل ملك فلا وجه للتوقف لانه اذا سكن واستوفى النفعة لا يلزمه اجر فكيف يلزمه اذا عطلها وان كان للغاصب اى لو عطل غاصب منفعة أحد هذه الثلاثة ولم يستوفها فهو معلوم من عبارة الصنف وصاحب الدرر لان استثناء هذه الثلاثة من قوله سابقا استوفها او عطاها يفيد انها مضمونة بالاستيفاء او التعطيل تأمل وسئل في الحامدية عن حانوت وقف عطله زيد مدة فأفتى يلزم اجر المثل مستدلا بعبارة المصنف واما عود الضمير للمستأجر من الغاصب فلا مساغ له فانه لم يتعرض في الشرع النبالية للمستأجر فافهم **(قوله)** بأن اسلم وهما في يده) وكذا لو حصلهما وهو مسلم فان الحكم لا يختلف فيما يظهر وانما ذكر ذلك تحسينا للظن بالمسلم ط وفي جواهر الفتاوى مسلم غصب من مسلم خرا هل يجب على الغاصب أداء الخمر اليه حتى لو لم يرد يواخذ به يوم القيامة اذا علم قطعا انه يستردها ليخلها بقضى ردها اليه وان علم انه يستردها ليشربها يؤمر الغاصب بالاراقة كمن في يده سيف لرجل فجاء ماله لياخذ منه ان علم انه يأخذ ليقول به مسلما بمسكه الى ان يعلم انه ترك هذا الرأى اه منع **(قوله)** فلا ضمان) نتيجة قوله وبخلاف الخ ووجهه عدم تقوما في حق المسلم لانه باعتبار دين المغصوب منه قال في الشرع النبالية وكذا لا يضمن الزق بشقه لارافة الخمر على قول ابى يوسف وعليه الفتوى كافي البرهان اه وهذا حكم الدنيا بقى حكم الآخر فان كان المغصوب منه خلا لا اتخذ العصير للخل فعلى الغاصب اتم الغصب وان اتخذها للشرب فلاحق له عليه في الآخرة كافي المنع عن جواهر الفتاوى **(قوله)** المسلم اما الذمى فيضمن مثل الخمر وقيمة الخنزير ابن ملك **(قوله)** قيمتها اى الخمر والخنزير وفي بعض النسخ قيمتها بلا ضمير تنبيه اى قيمة الخمر والاولى هي الموافقة لقول المصنف كالكثر والقدورى لو كانا لزمى بالثنية والثانية موافقة لتعليل الشارح ولما في غاية البيان عن شرح الكافي اذا اتلف المسلم الخنزير على ذمى فلا ضمان عليه عنده خلافا لهما وتماه فيه **(قوله)** قيعي حكما) اى وان كانت من ذوات الامثال لان المسلم ممنوع عن تملكها وملكها ما فيه من

بقى لو آجر الغاصب احدها
فعلى المستأجر المسمى لاجر
المثل ولا يلزم الغاصب
الاجر بل يرد ما قبضه
للمالك اشباه وقية
وفي الشرع النبالية وينظر لما
عطل النفعة هل يضمن
الاجرة كالوسكن (و)
بخلاف (خر المسلم
وخنزيره) بأن اسلم وهما في
يده (اذا اتلفهما) مسلم او
ذمى فلا ضمان (وضمن)
التلف المسلم قيمتهما لان
الخمر في حقاقي حكمها

أعزأها زيلعي **(قوله لو كانا لدمي)** أطلقه فشمعل ماذا أظهر بيعهما قال في المنع عن المجتبي دمي
 أظهر بيع الحمر والحزير في دار الاسلام يمنع منه فإن أراقه رجل أو قتل خنزيره ضمن الان
 يكون اماما يرى ذلك فلا يضمن الرق ولا الحزير ولا الحمر لانه يختلف فيه اه ونقل ط عن
 البرهان تنقيد الاطلاق بما اذا لم ينظرها تأمل وسأني تمام الكلام عليه **(قوله يرى ذلك)**
 عقوبة (حال من الامام اى يرى جواز العقوبة بأن كان مجتهدا أو مقلدا لمجتهد يراه كإبنيه
 التعليل السابق تأمل **(قوله ولا ضان في ميتة ودم اصلا)** اى مطلقا ولو لدمي كما سيصرح به
 اذا لا يدين متولهما احد من اهل الاديان هداية وهذا في الميتة حنف انفها لان ذبيحة الجوسى
 ومخنوقته وموقودته يجوز بيعها عند ابي يوسف خلافا لمحمد فيلبنى ان يجب الضمان اتفاقا
 وجزم به في الكفاية **(قوله وشربها)** المراد مطلق الانلاف كافي المنع عن الفقية **(قوله لانه فعله)**
 الخ بيان لوجه المخالفة بين الغصب والشراء قال في المنع لكن فيه انه يخالف للقاعدة المشهورة
 وهى ان المتضمن يبيطل بطلان المتظلم وهذا بطل البيع في الحمر وجب ان يبطل ما في صنه
 من التسليط الا ان يدعى خروجه عن القاعدة ببيان اوجه وانها اكثرية اه قال الرولى
 لقال ان يمنع كونه منها اذا تسليط حصل بالفعل قصدا لاضمتا فأمل اه **(قوله ثم اسلما)**
 او احدها اى قبل القضاء بمثل الحمر او بدمه منح **(قوله الا في رواية)** اى عن الامام وهى قول
 محمد **(قوله قيمته الحمر)** اى على التلغ اذا أسلم وحده وكذا اذا أسلم وسبق اسلامه قال الزيلعي
 ولو اسلم الطالب بعد ما مضى له بمثلها فلا شئ له على المطلوب لان الحمر في حقه ليست
 بمنقومة فكان باسلامه مبرئاله عما كان في ذمته من الحمر وكذا لو اسلم الان في اسلامهما اسلام
 الطالب ولو اسلم المطلوب وحده لو اسلم المطلوب ثم اسلم الطالب بعده قال ابو يوسف لا يجب عليه
 شئ وهو رواية عن ابي حنيفة وقال محمد يجب قيمة الحمر وهو رواية عن ابي حنيفة اه فافهم
 وقيد بالحمر لما في التارخانية انه في الحزير يبقى الضمان باسلامهما واسلام احدها لان موجه
 الاصل القيمة والاسلام لا ينافيها اه **(قوله اخذها المالك مجانا)** لان ذلك تطهير له بمنزلة
 الغسل فيبقى على ملكه اذا ثبت المالية به **(قوله ولكن لو اتلفهما ضمن)** لما كان هنا
 المغصوب خمر المسلم وقدر من اخر المسلم لا يضمن بالانلاف كان مظنة لتوهم عدم الضمان
 هنا ايضا فلا استدراك في محله فافهم **(قوله ضمن)** اى مثل الحل وقيمة الجلدح **(قوله)**
 يضمن قيمته مدبوغا اى في صورة الانلاف ط **(قوله واعتمده في الملتق)** حيث قال فلو اتلفه
 الغاصب ضمن قيمته مدبوغا وقيل طاهرا غير مدبوغ **(قوله ملكه)** لان الملتق والحل مال
 متقوم والحمر غير متقوم فيرجع جانب الغاصب فيكون له بلا شئ **(قوله للملكه)** اى المالك
 الاول **(قوله خلافا لها)** فعندها يأخذ المالك ان شاء ويرد قدر وزن الملتق من الحل فلو اتلفها
 الغاصب لا يضمن خلافا لمما تلتق **(قوله كقرط)** بفتحين وبالظاء المشالة ورق السلم
 شربلالية وما في المنع يحط المصنف كقرض بالضاد تصحيف كانه عليه الرولى **(قوله الجلد)**
 مفعول دنع **(قوله اخذها المالك)** وقول ضد الشريعة واذا ادنع بذى قيمة يصير ملكا
 للغاصب سهو من قل الناسخ الاول كما بسطه الباقي درمتى قيل والفرق بين الحل والجلد في
 ان المالك يأخذ الجلد لا الحل ان الجلد باق لكن ازال عنه التجاسات والحمر غير باقية بل صارت

(لو كانا لدمي) وانتلف

غير الامام او ما موره يرى

ذلك عقوبة فلا يضمن ولا

الرق خلافا لمحمد مجتبي

ولا ضان في ميتة ودم اصلا

(بخلاف ما لو اشتراها)

اى الحمر (منه) اى الدمي

(وشربها) فالا ضان ولا تخن

لانه فعله بتسليط بائنه

بخلاف غصبها مجتبي وفيه

اتلف دمي خمر دمي ثم

اسلما او احدها لاشئ

عليه الا في رواية عليه قيمة

الحمر (غصب خمر مسلم

فخالفها بما لا قيمة له)

كخطة وملح يسير لا قيمة

له او تشميس (او غصب

جلد ميتة فدينه به)

لا قيمة له كتراب وشمس

(اخذها المالك مجانا و)

لكن (لو اتلفهما ضمن)

لاو لتلفا في شرح الوهبانية

يضمن قيمته مدبوغا

واعتمده في الملتق (ولو

خالفها بذى قيمة كالملح)

الكثير (والحل ملكه

ولا شئ عليه) لمالكة

خلافا لهما (ولو دنع به)

بذى قيمة كقرط وغصص

(الجلد اخذها المالك)

حقيقة اخرى ولا ين الكمال فيه كلامه (قوله ورد ما زاد الدين) بأن يقوم مدبوغا وذكيًا غير مدبوغ ويرد فضل ما بينهما ملتقى قال في شرحه وليس له ان يدفع الجلد للغاصب ويضمنه قيمته غير مدبوغ لعدم تقويمه قبل الدين (قوله وللغاصب حبه الخ) فان هلك في يده سقط عن المالك قيمة الزيادة ابن كمال (قوله ولو تلفه لا يضمن) اي لو تلفه الغاصب عندنا خيفة ولا يضمن قيمته طامرا لان تقوم الجلد حصل بفعله وحقه قائم فيه والجلد تبع لفعله في حق التقويم لانه لم يكن متقوما قبل الدباغة والاصل وهو الصنعة غير مضمون عليه بالاتلاف فكذا تبعه بخلاف المدبوغ بما لا قيمة له لانه ليس للغاصب فيه شيء متقوم وبخلاف ما لو استهلكه غير الغاصب لان الاصل مضمون عليه فكذا التبعية ابن مالك وفي النهاية لوجعه للغاصب بعد دباغته فروا فان جلد ذكي فعليه قيمته يوم النصب اتفاقا وان جلد ميتة فلا شيء عليه لانه تبدل اسمه ومعناه بفعله وتماه في التبيين (قوله واذا خان الخ) مكرر مع ما مر لكن اعاده ليربطه بما بعده اظهارا للفرق بينهما كما اشار اليه في الهداية من انا لما أمرنا بترك اهل الذمة على ما اعتقدوه من الباطل وجب علينا ترك اهل الاجتهاد على ما اعتقدوه مع احتمال الصحة فيه بالاولى والفرق ان ولاية الحاجة ثابتة لقيام الدليل على الحرمة فلم يعتبر اعتقاد الضمان فافهم (قوله ولو لم يبيحه) اي ولو كان مملوكا لم يبيحه كشافه (قوله لان ولاية الحاجة ثابتة) اي بنص ولاننا كلوا قال في العناية لقائل ان يقول لانسلم ذلك لان الدليل الدال على ترك الحاجة مع اهل الذمة دال على تركها مع المجتهدين بالطريق الاولى على ما قررتم والجواب ان الدليل هو قوله عليه الصلاة والسلام اتركوهم وما يدبنون وكان ذلك بعقد الذمة وهو منتف في حق المجتهدين اه وفي الحواشي السعدية والاولى ان استحلال متروك التهمة مخالف لنص الكتاب والحكم مؤمن به فيثبت ولاية الحاجة (قوله آله الله) كيربط ومزمارودف وطبل وطنبور منح والذي قاله ابن الكمال ان العزف بلا ميم هو آله الله واما المعزف بالميم فهو نوع من الطائير يتخذ اهل اليمن وكتب على الهامش ان صدر الشريعة اخطأ حيث لم يفرق بين المعزف والعزف وهو كفلس جمعه معازف على غير قياس وعزف كعزب سائحان ومنه في التهستاني (قوله ولو لكافر) الاولى ولو لمسلم ليقيد الكافر بالاولى لما قيل انه بالاتفاق كايأتي ولان خر المسلم غير مضمون بخلاف خر الكافر كما مر فاذا ضمن معزف المسلم مع عدم ضمان خره علم ضمان معزف الكافر بالاولى فتدبر وعبارة ابن الكمال وانما لم يقل مسلم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين كونه له او كونه لكافر (قوله حال الغير الله) ففي الدف قيمته دقا يوضع فيه القطن وفي الربط قصعة ثريد اتقاني (قوله سيجي بيان) بينه في الهداية هنا فقال السكر اي يفتحان اسم للثي من ماء الرطب اذا اشتد والنصف ما ذهب نصفه بالطبخ (قوله وصح بيعها كلها) لانها اموال متقومة لصلاحيها للانتفاع بها لغير اللهو فلم تناف الضمان كالامنة المغنية بخلاف الخمر فانها حرام لعينها واما السكر ونحوه فخرمته عرفت بالاتجاه وباخبار الاحاد فقضت عن حرمة الخمر فخرمنا البيع وقتنا يضمن بالقيمة

ورد ما زاد الدين) وللغاصب حبه حتى يأخذ حقه (ولو أُلغى لا يضمن) كما لو تلف (ولا ضمان بالاتلاف الميتة) ولو لدعي وبالاتلاف متروك التسمية عمدا ولو لم يبيحه ملتقى لان ولاية الحاجة ثابتة (وضمن بكسر معزف) بكسر الميم آله الله ولو لكافر ابن كمال (قيمتها) خشباً منحوتاً (صالحاً لغير الله و) ضمن القيمة لا المثل (بأراقه سكر ومنصف) سيجي بيان في الاشارة (وصح بيعها) كلها

وقال لا يضمن ولا يصح بيعها وعليه الفتوى - ١٨٥ - ملتي ودر روزي و غيرها واقدم المصنف وأما طبل الغزاة زاد في حظر

لا يملك لان المسلم يتبع عن ذلك ولكن لو أخذ المثل جاز لعدم سقوط التقويم اتفاقاً مائضاً
وبه يندفع توقف المحشى (قوله وقال الخ) هذا الاختلاف في الضمان دون إباحة اتلاف
المعاذ وفيما يصلح لعمل آخر والى يضمن شيئاً اتفاقاً وفيما إذا فعل بلا إذن الإمام والى يضمن
اتفاقاً وفي غير عود الغنى وخابئة الحمار والى يضمن اتصافاً لانه لو لم يكسرها عاد فعله التيسر
وفيما إذا كان لاسلم فلو لم يضمن اتفاقاً قيمته بالغاً ما بالغ وكذا لو كسر صلبه لانه مال متقوم
في حقه قلت لكن جزم الفهستاني وابن الكمال ان الذي كاسلم فليحردردر متفق اقول وجزم به
في الاختيار ايضاً ولعله اقتصر في الهداية على ذكر المسلم لكونه محل الخلاف وبه يحرر المقام
فندبر (قوله والدف الذي يباح الخ) احتراز عن المنص في النهاية عن ابى الليث ينبغي ان
يكون مكروها (قوله غير صالحة لهذا الامر) اى ويضمن قيمة العبد غير خصى ط (قوله
فهلكت) عبره ليفيد انه لو حصل ذلك بفعله ثبت وجوبه من غير خلاف وحرره ط اقول في
التأخر خاتمة عن شرح الطحاوى ولو جنى على كل منهما يجب أرش الجناية على الجاني بالاجماع
(قوله لتقوم المدبر) اى بثلاث قيمة الفن وقيل بنصفها أفاده العيني ولا يملك كإدائه الضمان لانه
لا يقبل الثقل من ملك الى ملك ابوالسعود (قوله لتقومها) اى ام الولد وقيمتها ثلث قيمة الفن
حموى وفي بعض النسخ بضمير التثنية (قوله حل قيد عبده) الخلاف في العبد المجنون فلو
عاقلاً لا يضمن اتفاقاً شرى لئلاية عن البرازية (قوله فذهبت هذه المذكورات) عدم الضمان
قولهما خلافاً لمحمد في الدابة والعليبر وظاهر الفهستاني والبر جندى ان الخلاف في الكل وان
المودع لو فعل ما ذكر ضمن بالاتفاق لا التزامه الحفظ در متفق وفي الشرنبلالية قال في النظم
لوزاد على ما فعل بان فتح القفص وقال للعليبر كش كش ابواب اصطلح فقال للبر هش هش
والاحجار مر مر يضمن اتفاقاً واجمعوا انه لو شق الزق والدهن سائل او قطع الحبل حتى سقط
التقديبل يضمن اه ط (قوله اوسى الى سلطان) اظاهر ان هذه امثلة والى بعدها
لا ضمان فيهما اتفاقاً لازالة الضرر اه ط (قوله قديغرم وقدياغرم) بتشديد الراء على
البناء للفاعل من مزيد التثاني قال في المنح والفتوى اليوم بوجود الضمان على الساعى
مطلقاً (قوله فقال) الاولى اسقاطه (قوله انه وجد كتر) زاد في جامع الفصولين فظهر كذبه
ضمن لان كان عدلاً او قديغرم وقدياغرم ورمزاً ايضا السعاية الموجبة للضمان ان يتكلم
بكذب يكون سبباً لاخذ المال منه ولا يكون قصده اقامة الحسبة كما لو قال انه وجد مالا
وقد وجد المال فهذا يوجب الضمان اذا اظهر ان السلطان يأخذ منه المال بهذا السبب اه
(قوله وبه يفتى) اى دفعاً للفساد وزجره وان كان غير مباشر فان السعى سبب محض لاهلاك
المال والسلطان يغرمه اختياراً اطبعها هذا وفي الاسماعيلية ما يفيد انه ورد نهى سلطانى
عن سماع القضاة هذه الدعوى فانه أفنى بانه لا يقضى عليه بالضمان الا بأمر سلطانى
(قوله وعزر) قال في الحيرية وقدر جوز السيد ابوشجاع قتله فانه بمن يسمى في الارض
بالفساد ويناب قاتلهم وكان يفتى بكفرهم ومختار المشايخ انه لا يفتى بكفرهم وجواز
القتل لا يدل على الكفر كما في القطاع والاعونة من الحسارين الله ورسوله قاله في البرازية

الحلاصة والصيادين والدنف
الذى يباح ضربه في العرس
فمضمون اتفاقاً (كالأمانة
المنغية ونحوها) ككبش
نطوح وحمامة طيارة وديك
مقاتل وعبد خصى حيث
تجب قيمتها غير صالحة
لهذا الامر (ولو غصب أم
ولدهم هلكت لا يضمن
بخلاف) موت (المدبر)
لتقوم المدبر دون ام الولد
وقال لا يضمنها لتقومها
(حل قيد عبده) ورابط
دأبه اوفتح باب اصطلحها
اوقص طائره فذهبت
هذه المذكورات (اوسى
الى سلطان بن يؤذيه)
الحال انه (لا يدفع بالرفع)
الى السلطان (و) سعى (بمن
يبشر الفسق ولا يتبع
بنيه او قال سلطان قديغرم
وقدياغرم) فقال (انه وجد
كتر) فغرمه (السلطان
شيئاً لا يضمن) في هذه
المذكورات (ولو غرم)
السلطان (لئلاية) يثل هذه
السعاية (ضمن وكذا)
يضمن (لوسى بغير حق
عند محمد زجره) اى للساعى
(وبه يفتى) وعزرو
الساعى عبد اطول بعد
عقته (ولومات الساعى
فالمسمى به ان يأخذ
فد الحسار من تركته) هو الصحيح جواهر الفتوى مطلبه في ضمان الساعى

اه **(قوله)** ونقل المصنف اي عن العمادية فيما لو ادعى عليه سرقة فحسب فسقط من السطح لما اراد ان ينفذ خوفه من التعذيب فأتى ثم ظهرت السرقة على يد غيره ثم نقل المصنف عن القية شك عند الوالي بغير حق وأتى بقائد فضرب المشكو فكسر سنه او يده يضمن الشاكي ارشه كالمال وقيل ان من حبس بسعاية فهو رب وتسور جدار السجن فاصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف هنا فقبل أنفى بالضمان في مسئلة الهرب قال لالح تأمل **(قوله)** غرم الشاكي اي لو بغير حق كما يفهم بتمام من عدم غرامة الاموال فليكن مثلاً غرامة النفس سائحاً قلت ويؤخذ ايضا من قول العمادية ثم ظهرت السرقة على يد غيره كما مر تأمل **(قوله)** والفرق (الح) استشكله في جامع الفصولين بما في فوائد صاحب المحيط امر قم غيره باتلاف مال رجل يغرم مولا ثم يرجع على أمره اذا الأمر صار مستعملاً للقم فصار غاصباً قال ويمكن الجواب بأنه لا ضمان على القن ولا على مولا في اتلاف مال مولا فلا رجوع على الأمر بخلاف اتلاف مال غيره اوفى المسئلة روايتان لكنه يفيد ان الأمر يضمن وان لم يكن سلطاناً ولا مولى ويأتى خلافه قال ويمكن الجواب بان المراد ثمة الضمان الابتدائي الذي بطريق الاكراه الاترى ان المباشرة لا يضمن ثمة بخلاف ما نحن فيه فافتقراً **(قوله)** واعلم ان الأمر لا ضمان عليه فلو خرق ثوباً بامر غيره ضمن المخرق لا الأمر جامع الفصولين قال الرملي في حاشيته عليه اقول وجه عدم حجة الامران لا ولاية له اصلاً عليه فلو كان له عليه ولاية كدابة مشتركة بين اثنين استعارها اجني من احدهما فامر رجلاً بتسليمها للمستعير فدفعها له فلا شبهة في ضمان الأمر الشريك لان تسليم مأموره كتسليمه هو وان شاء ضمن المأمور لتدبيره بدفع مال الغير بغير اذنه تأمل اه **(قوله)** الا في ستة هذا على ما في بعض نسخ الاشياء وفي بعضها خمسة بأسقاط وأباً **(قوله)** اذا كان الأمر سلطاناً لان أمره اكراه كما في به **(قوله)** او اباً صورته امر الاب ابنه البالغ ليو قد نارا في ارضه ففعل وتعدت النار الى ارض جاره فأنلفت شيئاً يضمن الاب لان الأمر صح فانتقل الفعل اليه كماله بامر الاب بخلاف ما لو استأجر نجاراً ليسقط جداره على قارعة الطريق ففعل وتلف به انسان فان الضمان على النجار لعدم صحة الامر كذا في شرح تنوير الاذهان وظاهر هذا التصور انه ليس المراد كل امر من الاب للبالغ حتى لو امره باتلاف مال او قتل نفس يكون ضمانه على الابن لنفسه لا الأمر ط اقول ووجهه انه في الاول استخدام فصح الامر لوجوب خدمة الاب بخلاف غيره فانه عدوان محض تأمل وينبغي تقييده بمال او قد النار في يوم ريح او نارا لا يوقد مثلها او كانت ارض الجار قريبة بحيث يصل اليها شرار النار غالباً والا فلا ضمان على المسالك لو فعل ذلك كافي جامع الفصولين فكذا بفعل ابنه بامر **(قوله)** أو سيداً اي والمأمور قته **(قوله)** او المأمور صياً كما اذا امر صياً باتلاف مال الغير فأنفته ضمن الصبي ويرجع به على امرأته وفي الحانية حرباً بالغ امر صياً بقتل رجل فالدية على عاقلة العبي ثم يرجعون على عاقلة الأمر فلو الأمر صياً أيضاً فلا رجوع ولو عبداً ما ذونا لا يضمن الأمر اه ملخصاً وفي جامع الفصولين قال لصبي اصعد هذه الشجرة فانفض لي ثم هافصعد فسقط فحجب ديبته على عاقلة أمره وكذا لو أمره بحمل شيء او كسر حطب بلا اذن وليه ولو لم يقل اصعد لي بل قال اصعد هذا

ونقل المصنف انه لو مات المشكو عليه بسقوطه من سطح خوفاً غرم الشاكي ديبته لا الوامات بالضرب لتدويره وقد مر في باب السرقة (أمر) شخص (عبد غيره بالابق او قال) له (اقتل نفسك ففعل) ذلك (وجب عليه قيمته) ولو قال له أنلف مال مولاك فأنلف لا يضمن الأمر والفرق أن بامر بالابق والقتل صار غاصباً لانه استعمله في ذلك الفعل وبأمره بالاتلاف لا يصير غاصباً للعالم بل للعبده هو قائم لم يتلف وإنما التلف بفعل العبد واعلم ان الأمر لا ضمان عليه بالأمر الا في ستة اذا كان الأمر سلطاناً او أباً أو سيداً أو المأمور صياً

مطلب

الأمر لا ضمان عليه الا في ستة

او عبدا أمره بأنلاف مال غير سيدة ﴿١٨٧﴾ واذا أمره بخفر باب في حائط الغير غرم الحافر ورجع على الامر

اشياء (استعمل عبد الغير نفسه) بأن أرسله في حاجته (وان لم يعلم انه عبد او قال له ذلك العبد) الذي استعمله (انى حر ضمن قيمته ان هلك) العبد عمادية وفيها جاء رجل الى آخر فقال انى حر فاستعملنى في عمل فاستعمله فهلك ثم ظهر انه عبد ضمنه علم او لم يعلم هذا اذا استعمل في عمل نفسه (ولو استعمله لغيره) اى في عمل غيره (لا ضمان عليه لانه لا يصير به غاصبا كقوله لعبد ارق هذه الشجرة وانثر المشمش لتأكله أنت فسقط لم يضمن الأمر ولو قال لتأكله انت وأنا ضمن قيمته كله لانه استعمله كله في نفعه (غلام جاء الى فساد فقال افصدى ففصده ففسدا معتادا) فغيره بالاولى (فات من ذلك ضمن قيمة العبد عاقلة الفساد وكذلك) الحكم في (الصبي تجب دية على عاقلة الفصاد) عمادية (فروع) غصب عبدا ومعه مال المولى صار غاصبا للمال ايضا بل قالوا يضمن ثيابه تبعا لضمان

وانقض لنفسك أو نحوه فسقط ومات فالتحار هو الضمان وقيل لا ضمان اه (قوله او عبدا أمره بأنلاف مال غير سيدة) او بالابق او بقتل نفسه كامر فلو امره بأنلاف مال سيدة لا يضمن كامر ايضا قال الحموى اذ لو ضمن لرجع على سيد العبد بما ضمنه لسيدة ولا فائدة فيه اه (قوله واذا أمره) الصبي المنسوب يعود الى المأمور لا بقيد كونه صبيا او عبدا (قوله ورجع على الأمر) افاد في التارخانية أن الرجوع فيما اذا قاله احفرلى بزيادة لفظة لى او قال في حائطى او كان ساكنا في تلك الدار او استأجره على ذلك لان ذلك كله من علامات الملك والا فلا يرجع لان الامر لم يصح بزعم المأمور اه وعليه فلو قال احفرلى في حائط الغير او علم انه للغير لا يرجع فاطلاق الشارح في محل التقييد فتنه «(تمة)» في الهندية عن الذخيرة امر غيره أن يذبح له هذه الشاة وكانت لجاره ضمن الذابح علم او لا لكن ان علم لا يكون له حتى الرجوع والا يرجع اه وفي البرازية أمر اجير برش الماء في فناء دكانه فرش فمات تولد منه فضائه على الأمر وان بغير أمره فالضمان على الراش اه قلت فصار المستثنى ثمانية ويزاد تاسعة وهى ما قدمناه قريبا عن الرمل والتتبع بنى الحصر (قوله استعمل عبد الغير) ومثله الصبي كامر فلو غصب حرا صغيرا ضمن الا ان مات حتف أمه فلو غرق او قتله قاتل ضمن اه جامع الفصولين (قوله نفسه) زاد في البرازية قيدا آخر ونصه استخدام عبد الغير اذا اتصل به الخدمة غصب لقبضه بلاذنه حتى اذا هلك من ذلك العمل يضمن وان لم يتصل به الخدمة لا يضمن علم انه عبد الغير او لا اه (قوله وفيها الخ) مكرر مع المتن ح الآن يقال قصد بنقلها توضيح المتن (قوله اى في عمل غيره) اى ولو كان ذلك الغير نفس العبد وحده كابدل عليه مابعده (قوله لم يضمن الأمر) لعله مبنى على خلاف المختار الذى قدمناه عن جامع الفصولين الا أن يدعى الفرق بين الصبي والعبد فليتأمل (قوله لانه استعمله كله في نفعه) هذا ما علب به قاضيان حين أفنى بالضمان ووجهه ان نفع الأمر لا يحصل بالاستعمال العبد كله لعدم تجزئه وان قصد العبد نفع نفسه ايضا ولانه لم يصعد الا بامرهم ونحوه ما في العمادية ايضا غلام حمل كوز ماء ليبت مولاه باذنه فدفع اليه رجل كوزه ليحمل ماله من الخوض فهلك في الطريق قال صاحب المحيط مرة يضمن نصف القيمة ثم قال في المرة الثانية كلها لانه نسخ فعله فعل المولى اه نحيث ضمن الكل مع أن العبد في خدمة المولى يضمن في مسئلتنا بالاولى (قوله فغيره بالاولى) كذا قاله في المنح وظاهره أن العاقلة تضمنه ايضا وقد عدل ضمان العاقلة في المعتاد في جامع الفصولين بانه خطأ وهل غير المعتاد خطأ ايضا محل نظر فليحرر وقدم الشارح المسئلة في باب ضمان الاجير وذكر أنه لو فسد نائما وتركه حتى مات من السبلان يجب القصاص (قوله ضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد) لان اذنه لا يعتبر وظاهره ولو مأثونا لان ذلك ليس من التجارة ومثله الصبي ط (قوله صار غاصبا للمال ايضا) فلو ابق ضمن غاصبه المال وقيمه فصولين (قوله بل قالوا الخ) وجه الترقى ان الثياب تابعة له بخلاف المال (قوله بخلاف الحر) لان ثيابه تحت يده فصولين وفي البرازية ضرب رجلا وسقط حتى مات قال محمد يضمن ماله وثيابه التى عليه اه اى لفساد اليد تأمل (قوله ولو نسي الحرفات) جمع حرفه اى في يد الغاصب (قوله او شاخ) اى صار شيخا او عجوزا لقوات وصف مقصود يزيد في المالية (قوله يذكر) اى ضمان التقصان

عنه بخلاف الحر. عمادية وفي الوهبانية. ولو نسي الحرفات يضمن نقصها. ولو نسي القرآن او شاخ يذكر *

(قوله ولوعلم الدلال الخ) قال الشرنبلالي من القنية الدلال اذا علم القيمة ونقص منها المباع للخرانة السلطانية اول الامر بما لا يتغابن فيه يضمن النقص وخرج على هذا تقويم شهود القيمة والقسمة وشيوخ الصحافين ونحوهم لاموال الايتام والاوقاف الخراب للامراء والتواب والحاكم كما هو المعتاد ويظهر فيه الغبن الفاحش وقد يعلم القاضى حالهما سيما في الاستبدالات من جهتي المسوغ والقيمة وحينئذ يبنى القول بتضمين القاضى ايضا اه (قوله ومثلث احدى فردتين) المراد احد شيئين لا ينتفع صاحبهما الانتفاع المقصود الا بهما معا كمصراعى باب وزوجى خف او مكعب (قوله بسم البقية) ال من البقية ثمة الشطر الاول اى يدفع للغاصب الفردة البقية اى الباقية ان شاء ويضمنه قيمة المجموع وقال بعضهم يمسك الباقية ويضمنه التنتين (قوله واقره الشرنبلالي) اى فى شرحه على النظم (قوله وذكر ما يفيد ان السلطان الخ) اى الواقع فى النظم وقدمنا عبارته آنفا * (خاتمة) * غصب السلطان نصب احدهم من شرب اودار وقال لا اغصب الا نصيبه فهو بينهم جميعا فصولين لكن فى التارخانية المختار ان غصب المشاع يتحقق تشبث رجل بالتوب فحذبه صاحبه فانخرق ضمن الرجل نصف التوب قام فانشق ثوبه من جلوس رجل عليه ضمن الرجل نصف الشق وعلى هذا المكعب دخلت دابة زرعه فاخرجها ولم يسبقها بعد ذلك لم يضمن هو المختار وان ساقها بعد ما اخرجها يضمن سواء ساقها الى مكان يأمن فيه منها على زرعه او اكثر منه وعليه الفتوى ماتت دابة لرجل فى دار آخر ان لجلدها قيمة يخرجها المالك والا قرب الدار قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الغاصب اذا ندم ولم يظفر بالمالك يمسك المقتصوب الى ان يتقطع رجاءه فيصدق به ان شاء بشرط ان يضمن ان لم يجز صدقه والا حسن ان يرجع ذلك الى الامام لان له تدبيره ورأيا فى مال الغيب الكل من التارخانية والله تعالى اعلم وله الحمد على ما علم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشفعة

(قوله مناسبته الخ) اى مناسبته للغصب ولم يذكر وجه تقديمه عليها مع انها مشروعة بخلافه وهو كثرة وقوعه وانه قد يدخل فى العقار والمنقول بخلافها لما قال فى السعدية ان بيان وجه تأخير المأذون يبنى عنه (قوله هي لغة الضم) قال الزيلعي مأخوذة من الشفع وهو الضم ضد الوتر ومنه شفاعه النبي صلى الله عليه وسلم للمذنبين لانه يضمهم بها الى الفائر ين يقال شفع الرجل شفعا اذا كان فردا فصار ثانيا والشفيع يضم المأخوذ الى ملكه فذلك سمي شفعا اه وفى القهستانى هي لغة فعلة بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملك اه وفاد فى المغرب استعمالها فى المعنيين وانه لم يسمع من الشفعة فعل واما قولهم الدار التى يشفع بها فمن استعمال الفقهاء (قوله وشرعا تملك البقعة) الاولى ما وقع فى الكترو وغيره تملك لانه من اوصاف الشفع وهو مالك لا يملك بل الاولى ما فى غاية البيان انها عبارة عن حق التملك اذ لولا هذا المضاف كما قال قاضى زاده فى تكملة الفتح لزم ان لا يكون لقوله وتسفر بالاشهاد صحة لان التملك لا يوجد بدون القضاء او الرضا وايضا فان حكمها جواز الطلب وحكم الشيء بعقبه اوقارنه فلو حصل التملك قبل الطلب لزم تحصيل الحاصل والمراد البقعة او بعضها ليشمل ما اذا اشتراها احد شفعا كما سياتى (قوله جبرا على المشتري) ليس للاحتراز عما لورضى

(بذلك)

* ولوعلم الدلال قيمة سلعة *
* تقوم للسلطان انقص
يخسر * ومثلث احدى
فردتين يعلم ال *
بقية والمجموع منه يحضر *
قلت وعن ابي يوسف
لا يضمن الاحلف التى
أُتلفها وفى البرزاية هو المختار
واقره الشرنبلالي وذكر
ما يفيد ان السلطان ليس
بقيسد وانه يبنى القول
بتضمين القاضى ايضا
سيما فى استبدال وقف ومال
يقيم فليحفظ والله اعلم

كتاب الشفعة
مناسبتها تملك مال الغير
بغير رضاه (هى) لغة الضم
وشرعا تملك البقعة جبرا
على المشتري

بذلك بل لأن الغالب عدم رسامه كإشارته إليه القهستاني أبو السعود وأفاد ابن الكمال أن المراد به عدم اعتبار الاختيار لأنه يعتبر عدم الاختيار واحترز بقوله على مشتربه عاملكه بلا عوض كاللهبة والأرث والصدقة أو بعوض غير عين كالمهر والاجارة والخلع والصلح عن دم عمد ودخل فيه ما هو بعوض فانه اشتراء انتهاء قهستاني وبه يظهر أنه ليس الأولى تركه بل زيادة البائع لأنه قد يكون جبراعه إذا أقر بالبيع وانكر المشتري وفي الفتاوى الصغرى الشفعة تعتمد زوال الملك عن البائع لأعلى ثبوته للمشتري ولذا ثبت إذا باع بشرط الخيار للمشتري اه فافهم (قوله بمقام عليه) يعني حقيقة أو حكما كإسائي في التجر وغيره طورى والمراد ما لازم المشتري من المؤن بالشراء وبه يعلم ما فى كلام العيني كصاحب الدرر من التصور حيث قال بما اى الثمن الذى قام عليه فلو أبقي المتن على عمومه لكان أولى أبو السعود (قوله وسببها الخ) قال الطورى وسببها دفع الضرر الذى ينشأ من سوء المجاورة على الدوام من حيث إيقاد النار وإعلاء الجدار وإثارة الغبار اه والظاهر أنه سبب المشروعية وما ذكره المصنف سبب الأخذ تأمل لا يقال ما ذكر ضرر موهوم والأخذ من المشتري ضرر محقق به لانا نقول هو غالب فيرفع قبل وقوعه والأفر بما لا يمكن رفعه وما حسن ما قيل كمعشر سلموا لم يؤذهم سبع * وما ترى أحدا لم يؤذ بشر

(قوله بالمشتري) يفتح الراء (قوله بشركة أو جوار) متعلق باتصال وشمل الشركة في البقعة والشركة في الحقوق كإيائى وشمل قليل الشركة وكثيرها كالجوار فيه عليه الاتفاق ط (قوله وشرطها الخ) المراد بالعقارها غير المنقول فدخل الكرم والرحى والبئر والعلو وان لم يكن طريقه في السفلى وخرج البناء والأشجار فلا شفعة فيها إلا ببيعة العقار وان بيع بحق القرار در متنى ويشترط كونه مملوكا كما علم مساقدمه وبأى فخرج الوقف وكذا الأراضى السلطانية لا العشرية والخراجية إذا لبى ذلك الملك كاستدركه قيل الباب الآتى وكون العقد معاوضة وزوال ملك البائع عن المبيع فلا شفعة في بيع بخيار وزوال حق البائع فلا شفعة في شراء فاسد وملك الشفيع المبيع به وقت الشراء وعدم الرضا من الشفيع بالمبيع ولودلالة كما بعد ذلك كله بما يأتى (قوله وان لم يكن طريقه في السفلى) أى طريق العلو المبيع قال في الذخيرة فان كان طريقه في السفلى فالشفعة بسبب الشركة في الطريق وان في السكة العظمى فبسبب الجوار وان لم يأخذ صاحب العلو السفلى بها حتى انهدم العلو فعلى قول ابن يوسف بطلت لأن الجوار بالاتصال وقد زال كالوابع التى يشفع بها قبل الأخذ وعلى قول محمد نجب لأنها ليست بسبب البناء بل بالقرار وحق القرار باق وان كانت ثلاثة أبيات بعضها فوق بعض وباب كل الى السكة فيبيع الاوسط تثبت للأعلى والأسفل وان بيع الأسفل والأعلى فالأوسط أولى اه ما خلا (قوله بماله من حق القرار) لأن حق التعلل يبقى على الدوام وهو غير منقول فتستحق به الشفعة كالعقار زيلعى وظاهرة ترجيح قول محمد المار (قوله إذا بيع مع حق القرار) كالبناء في الأرض السلطانية أو أرض الوقف المحنكة (قوله فرده شيخنا الخ) اقتصر في الرد على الاستناد الى النقل وكان ينبغي إبداء الفرق بينه وبين مسألة العلو للإيضاح وأعله ان البناء فيما ذكر ليس له حق البقاء على الدوام بل هو على شرف الزوال لما قالوا

بما قام عليه) بمثله لومثليا والأفقيمه (وسببها اتصال ملك الشفيع بالمشتري) بشركة أو جوار (وشرطها ان يكون المحل عقارا) سفلا كان أو علوا وان لم يكن طريقه في السفلى لأنه التحق بالعقار بماله من حق القرار در رقلت واماما جزم به ابن الكمال في اول باب ما حى فيه من ان البناء اذا بيع مع حق القرار يلتحق بالعقار فرده شيخنا الرملى وافق بعدمها

ان الارض المحتكرة اذا امتنع المحتكر من دفع اجرة المثل يؤمر برفع بناءه وتؤجر لغيره وكذا يقال في السلطانية اذا امتنع من دفع ماعينه السلطان بخلاف حق التبلي فانه يبقى على الدوام كاسر به اندفع ماذكره ح من ان تعليلهم الحساق الملو بالعقار بأن له حق القرار يؤيد ابن الكمال اه فتأمل (قوله تبعاً للبرازية وغيرها) ففي البرازية ولاشفعة في الكرد رأى البناء ويسمى بخوارزم حق القرار لانه نقل كلالارض السلطانية التي حازها السلطان ليت المال ويدفعها مزارعة الى الناس بالتصف فصار لهم فيها كدار كالبناء والاشجار والكبس بالتراب فيهما باطل وبيع الكردار اذا كان معلوماً يجوز لكن لاشفعة فيه اه ملخصاً ونحوه في النهاية والذخيرة وفي التارخانية عن السراجية رجل له دار في ارض الوقف فلاشفعة له ولو باع هو عمارته فلاشفعة لجاره اه هذا وقد انتصر ابو السعود في حاشية مسكين لابن الكمال وحزم بخطاً من أفق بأنه لاشفعة في البناء في الارض المحتكرة كالطوري اذا اسندله في قنواهم استدل بما في شرح المجمع الملكي لبيع التخل وحده او البناء وحده فلاشفعة لانهما لا قرار لهما بدون العرصة قال فعليه كالصريح في ثبوت الشفعة في البناء في المحتكرة قلالة من حق القرار اه واستدل قبل هذا ايضاً بما هو دليل عليه لاله كالتعرفه واماماً في شرح المجمع فلا دليل فيه ايضاً لان التعليل المذكور لبيان الفرق بين بيع البناء او التخل وحده وبين بيعه مع محله القائم فيه فانه تثبت فيه الشفعة لو حود حق القرار على الدوام بخلاف بيع البناء الا الشجر وحده ولو في الارض المحتكرة كاعلمته مافرقناه سابقاً ويمكن ان يكون مراد ابن الكمال بحق القرار المحل القائم فيه فلا يكون فيه مخالفة لغيره وقوله اذا اسندله في قنواهم عجيب بعد ما قدمناه من القول وما يدل عليه قطعاً ما في الجامع الصغير ان بيع ارض مكة لا يجوز وبيع البناء فلا يجب الشفعة وروى الحسن عن ابي حنيفة انها يجب وهو قولهما وعليه الفتوى لأن تبع المملوك اه قال في شرح الوهبانية ولا يخفى ان مفساد هذا الكلام ان الشفعة فيها اثبتت بناء على القول بأن أرضها مملوكة لان ان مجرد البناء فيها يوجب الشفعة فيكون حكمه مخالفاً لحكم غيره من الابنية كما توهمه عبارة ابن وهبان اه اى فان عبارته توهم ان ثبوت الشفعة فيها لمجرد البناء فتجب ولو قيل ان أرضها غير مملوكة فيخالف حكم غيره من الابنية وليس كذلك بل ثبوتها خاص بالقول بملكية أرضها ليكون البناء تابعاً للارض فلا يكون من بيع المنقول والعجب من ابي السعود حيث استدل بهذا الكلام وجعله صريحاً فيما ادعاه مع أنه صريح بخلاف كلالا يخفى فانه على القول بأن أرضها غير مملوكة فالبناء فيها له حق القرار على الدوام ومع هذا لاشفعة فيه فكيف البناء في الارض المحتكرة لا يقال يلزم من هذا عدم ثبوتها في الملو لاننا قول البناء من المنقول بخلاف الملو كما مر وأشار اليه الزيلعي فيما يأتي فاغتنم هذه القوائد الفرائد (قوله ولو بعد سنين) مرتبط بقوله جواز الطلب اى اذا لم يعلم بهاط (قوله لاعليه) اى لا يجب عليه الطلب بها فلراد بالوجوب الثبوت كما قال الاتقاني (قوله بعد البيع) لم يقل بالبيع لانه شرط ابن كمال (قوله ولو فاسداً انقطع فيه حق المالك) بالهبة او البناء او الغرض (قوله كما يأتي) اول الباب الثاني (قوله او بخيار للمشتري) متعلق بمحذوف منصوب على الحالية عطفًا

مطلب

في الكلام على الشفعة في
البناء في نحو الارض المحتكرة

تبعاً للبرازية وغيرها
فليحفظ (وركنها
اخذ الشفع من احد
المتعاقدين) عند وجود سببها
وشرطها (وحكمها جواز
الطلب عند تحقق السبب)
ولو بعد سنين (وصفته ان
الاخذ بها بمنزلة شراء
مبتدأ) فيثبت بها ما يثبت
بالشراء كالرد بخيار رؤية
وعيب (تحب) له لاعايم
(بعد البيع) ولو فاسداً
انقطع فيه حق المالك كما
يأتي او بخيار للمشتري

على قوله ولو فاسدا المقررون بالواو الحالية لاعلى مدخول لو لفساد المعنى لانه لو كان الخيار
للبائع أو لهما فلا شفعة اتفاقا لان المبيع لم يخرج عن ملك بائعه بخلاف ما اذا كان للمشتري وسيأتي
تمام الكلام على ذلك في الباب الثاني وفي الفهستاني عن قاضيه خان لاشفعة في بيع الوفاء لان حق
المالك لا ينقطع رأسا **(قوله)** وتستقر بالاشهاد اى بالطالب الثاني وهو طلب التقرير والمعنى
انه اذا شهد عليها لا تبطل بعد ذلك بالسكوت الا ان يسقطها بلسانه أو يعجز عن انفاء الثمن
فيبطل القاضي شفعته ولا بد من طلب الموائبة لانها حق ضعيف يبطل بالاعراض فلا بد من
الطلب والاشهاد جوهرية **(قوله)** في مجلسه اى طلب الموائبة هو ان يطلب كالمعجم وهذا هو
الطلب الاول من الثلاثة الآتية وفيه مخالفة لما قدمناه عن الجوهرية وقوله فلا تبطل بعده
لان تأخير طلب التقرير يبطل لها ايضا كباقي وهو متابع لابن الكمال حيث قال أراد بالاشهاد
طلب الموائبة لان حق الشفعة قبله متزلزل بحيث لو أخر تبطل واذا لم يؤخر استقر اى لا تبطل
بعد ذلك اه ويمكن ان يجاب عن عبارة الشارح بأن يقال المراد بالاشهاد هو الطلب الثاني اذا
كان في مجلس طلب الموائبة لماسياتى انه حينئذ يقوم مقام الغالبين لكن يعمده الضمير في مجلسه
فانه لو رجع الى طلب الموائبة لزم عوده على غير مذكور والظاهر انه راجع الى الاشهاد وقد
فسره بقوله اى طلب الموائبة فينا في حمله على الطالب الثاني والعبارة الصحيحة ان يقال ولو في
مجلس طلب الموائبة بزيادة لو واسقاط الضمير واداة التفسير ويكون المراد بالاشهاد الطلب
الثاني كاقنا فتدير **(قوله)** فلا تبطل بعده اى بتأخير الطلب الثالث وهو طلب التملك اماما مطلقا
أو الى شهر كباقي **(قوله)** وبذلك بالياء المثناة التحتية قال في الدرر اى العقار وما في حكمه اه
ونحوه في المنع والذي رأيناه في النسخ تملك بالياء الفوقية وعليه فالضمير يعود الى البقعة
المذكورة أولا **(قوله)** بالاخذ الخ لان ملك المشتري ثم فلا ينتقل عنه الا باحداها كالرجوع في
المهبة فلو مات او باع المستحق بها أو بيعت دار مجتنبها قبل الاخذ أو الحكم بطلت ولو أكل
المشتري ثمرا حدث بعد قبضه لم يضمنه وتمامه في الجوهرية **(قوله)** عطف على الاخذ فلو قدمه
علية كافي الفرر لسلم من الابهام ط **(قوله)** كاحرره مثلا خسرو اى تبعه لغيره من الشراح
(قوله) بقدر رؤس الشفعة لاستوائهم في استحقاق الكل لوجود علته فيجب الاستواء في
الحكم وشمل ما لو كان المشتري احدهم وطلب معهم فيحسب واحدا منهم ويقسم المبيع
بينهم كافي الوهبانية وشروحا وسيأتي في الباب الثاني **(قوله)** ان لم يكن اى لم يوجد خليط في
نفس المبيع مستحق بأن لم يوجد اصلا أو كان ظاهرا أو كان حاضرا وسقطت شفعته بمسقط غير
التسليم **(قوله)** له متعلق بتجب ولم يعمده الشارح لظهوره بعد ما نبه عليه فيما قبله وقوله في حق
المبيع متعلق بالضمير المجرور اعوده على الخليط وهو جائز عند بعضهم كقول الشاعر
« وما هو عنها بالحديث المترجم » اى وما الحديث عنها والاولى اظهاره واضمار ما بعده بأن
يقول ثم للخليط في حقه ولذا قال ابن الكمال من قال ثم له حق المبيع اضر في حقه الاظهار
واظهر فيما يكتفى فيه الاضمار **(قوله)** وهو الذي قاسم الخ كذا في العيني قال المرحوم الشيخ
شاهين فيه نظر لان الخليط في حق المبيع اعم من قاسم اولاً بأن كان خليطاً في حق المبيع من
غير قسمة ويمكن ان يجاب بأنه غير احترازي فالملق على اطلاقه اه واقول بل هو احترازي

(وتستقر بالاشهاد) في
مجلسه اى طلب الموائبة
فلا تبطل بعده (وملك
بالاخذ بالترضى او بقضاء
القاضي) عطف على الاخذ
لثبوت ملك الشفيع بمجرد
الحكم قبل الاخذ كما حرره
مثلا خسرو (بقدر رؤس
الشفعة لا الملك) خلافا
للشافعي (للخليط) متعلق
بتجب (في نفس المبيع ثم)
ان لم يكن او سلم (له حق
المبيع) وهو الذي قاسم
وبقيت له شركة في حق
العقار

لانه قبل القسمة يستحقها من حيث كونه شربكا في نفس المبيع لافي حقه اذ الشريك في البيع
مقدم على الخليط في حقه ابو السعود **(قوله)** كالشرب والطريق **(الح)** الشرب بكسر الشين
التصيب من الماء وعطف القهستاني الطريق ثم وقال فلو بيع عقار بالاشرب وطريق وقت
البيع فلا شفعة فيه من جهة حقوقه ولو شاركه احد في الشرب وآخر في الطريق فصاحب
الشرب أولى قال في الدر المنقى ونقل البرجندى ان الطريق اقوى من المسيل فراجع اه
(قوله) لا تجرى فيه السفن قيل أراد به أصغر السفن وعامة المشايخ على ان الشركاء على
النهر ان كانوا يحدون فصغير والا فكبير ثم اختلفوا فقبل مالا يخص خمسة وقيل
أربعون وقيل الاصح تفويضه الى رأى كل مجتهد في زمانه اه كفاية مابخرها قال العيني وهو
الاشبه وفي الدر المنقى عن المحيط وهو الاصح وفيه عن التفت فلو باع حصته بشربها فالشفعة
للخليط ثم لاهل الجدول ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم اه اقول اصل مياه دمشق
من بردا ويتشعب منه أنهار كقنوات وبانياس وتورا ويتشعب منها لشرب البيوت
طوال وكل طالع قد يتشعب منه طوالع وهكذا ومقتضى ما في التفت ان يعتبر أخص طالع ثم
ما فوقه وهكذا الى ان ينتهي الى النهر العظيم وهو برد الذي يسقي دمشق وقرها ومسافة
ذلك اكثر من ثمان ساعات فلكية وعليه فلو بيعت أرض شربها من اصل برد ولا شركة
فيها نفها فليجميع اهل تلك المسافة حق أخذها بالشفعة وفيه توسيع للدائرة جدا فلا جرم
كان الاصح الاشبه تفويضه لرأى المجتهد في كل زمان والمظاهر ان المراد بالمجتهد الحاكم
ذو الرأى المصيب لعلم بانقطاع المجتهد المصالح عليه نعم على ما ذكره قريبا عن الهداية لا يلزم
الحذور والله تعالى اعلم **(قوله)** وطريق لا يشند فكل اهلها شفعاء ولو مقابلا والمراد بعدم
التفاد ان يكون بحيث يمنع اهل من ان يستطرقه غيرهم كما في الدر المنقى فلو فيه مسجد فنافذ
حكما اذا كان مسجد خطة لا محدثا وتسامه في البرازية فن كانت سكة غير نافذة يتشعب
منها اخرى غير نافذة مستطيلة لاشفعة لاهل الاولى في دار من هذه بخلاف عكسه ولو كان
نهر صغير يأخذ منه نهر أصغر منه فهو على قياس الطريق فلا شفعة لاهل النهر الصغير في
أرض متصلة بالاصغر كما في الهداية وشروحها وخرج بالمستطيلة المستديرة ومرببان ذلك
وتوجيهه في مفرقات القضاء **(قوله)** شرب نهر اي صغير **(قوله)** فلكل اهل الشرب
اي من ذلك النهر الخاص ومثله الطريق الخاص فلكل اهل شفعاء ولو مقابلا كما قدمناه فالذي
في اوله كالذي في آخره اتقاني **(قوله)** ثم لجار ملاصق ولو متعددا والملاصق من جانب
واحد ولو بشرب كان الملاصق من ثلاثة جوانب فهما سواء اتقاني وفي القهستاني الملاصق
المتصل بالمبيع ولو حكما كما اذا بيع بيت من دار فان الملاصق له ولاقصى الدار في
الشفعة سواء اه **(قوله)** بابه في سكة اخرى نافذة او لا درمنقى **(قوله)** وظهر
داره لظهرها اي اظهر الدار المشفوعة وعبارة الهداية وغيرها على ظهورها
وهذا القيد غير لازم وما ذكره الاتقاني وغيره انه للاحتراز عن المحاذي معناه لو

(كالشرب والطريق خاصين)
ثم فسر ذلك بقوله (كشرب
نهر) صغير (لا تجرى فيه
السفن وطريق لا يشند)
فلو عامين لاشفعة لهما
بيانه شرب نهر مشتركين
قوم تسقي اراضيهم منه
بيعت ارض منها فلكل
اهل الشرب الشفعة فلو
النهر عاما والمسلخ بحالها
فالشفعة للجار الملاصق فقط
(ثم لجار الملاصق) ولو ذميا
او مأذونا او مكاتبيا (بابه في
سكة اخرى) وظهر داره
لظهرها

فلو باه في تلك السكة فهو خليط ١٩٣ كما مر (و واضع جذع على حائط وشريك في خيبة عليه جار)

ولو في نفس الجدار
فشريك ملتقى قاتل لكن
قال المصنف ولو كان
بعض الجيران شريكا في
الجدار لا يتقدم على
غيره من الجيران لان
الشركة في البناء المجرد
دون الارض لا يستحق
بها الشفعة وفي شرح
الجمع وكذا للجار
المقابل في السكة الغير
النافذة الشفعة بخلاف
النافذة (اسقط بعضهم
حقه) من الشفعة (بعد
القضاء) فلو قبله فلمن
بقي اخذ الكل لزوال
المزاحمة (ليس بان بقي اخذ
نصيب التارك) لانه
بالتقضاء قطع حق كل
واحد منهم في نصيب
الآخر زيل (ولو كان
بعضهم غائبا يقضى بالشفعة
بين الحاضرين في الجميع)
لاحتمال عدم طلبه فلا
يؤخر بالشك (وكذا
لو كان الشريك غائبا
فطالب الحاضر يقضى
له بالشفعة) كلها (ثم
اذا حضر وطلب قضى
له بها) فلو مثل الاول
قضى له بنصفه ولو فوزه
فكله ولو دونه منع

بينهما طريق نافذ لما في الجوهره ثم الجار هو الملاصق الذي الى ظهر المشفوعة وبها به سكة
اخرى دون المحاذي وبينهما طريق نافذ فلا شفعة وان قربت الابواب لان الطريق الفارقة
تزيل الضرر اه ابو السعود ما خلا قول اذ لو كان محاذيا والطريق غير نافذ فهو خليط
لا جارك مروياتي (قوله فلو باه في تلك السكة) اي وهي غير نافذة كما سبق ط (قوله كما مر)
من قوله وطريق لا ينفذ (تنبيه) بينهما منزل في دار اقوم باع احدها نصيبه منه فشريكة
فيه احق ثم الشريك في الدار لانهم اقرب منه في السكة ثم الجار الملاصق نهاية وغيره ا قال ابو السعود
لانها لدفع الضرر الدائم فكذلك كان اخص اتصالا كان اخص بالضرر فكان احق بها
الا اذا سلم اه واعلم ان كل موضع سلم الشريك الشفعة فانما ثبت للجار ان طلبها حين سمع
البيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال اما اذا لم يطلب حتى سلم الشريك فلا شفعه له شرح
الجمع ومثله في النهاية وغيرها (قوله و واضع جذع على حائط) اي حائط لمالك له فيه والا
فهو المسئلة الآتية (قوله ولو في نفس الجدار فشريك) اي ولو كان شريكا في نفس الجدار فهو
شريك في البيع اي في بعضه (قوله تات لكن الخ) وفق الشارح في الدر المنثور يحمل
ما في الملتقى على ما اذا كان البناء والمكان الذي عليه البناء مشتركا اه ح اقول وهو المصرح به
في الكفاية عن المغني حيث قال الجار المؤخر عن الشريك في الطريق ان لا يكون شريكا
في ارض الحائظ المشترك اما اذا كان شريكا فقدم الخ (قوله لا يستحق بها الشفعة) اي شفعة
الشريك لا مطلقا لانه جار ملاصق او الملتقى لا يستحق الشفعة وحده دون بقية الجيران تأمل
(قوله وكذا للجار المقابل الخ) دفعه ما يتوهم من قوله وظهر داره لظهورها انه قيد ط وفيه
انه لا ملاصقة هنا وايضا فان ما مر فيما اذا كان باه في سكة اخرى وفيما نحن فيه السكة واحدة
فيما يظهر ولذا وجه ابو السعود بان استحقاقها فيه للشركة في حق المبيع فلا تعتبر الملاصقة
فالظاهر انه تعمم لقوله وطريق لا ينفذ ا قاده انه يشمل المقابل وهذه الافادة لا يقال انه
مكرر فانهم نعم كان ينبغي ذكره هالك (قوله بخلاف النافذة) قدمنا وجهه عن الجوهره (قوله
اسقط بعضهم حقه الخ) قدمنا ان الشفعين ثبت له الملك بمجرد الحكم قبل الاخذ وسيذكر
المصنف آخر الباب الآتي انه ليس له تركها بعد القضاء فان حمل الاسقاط هنا على انه تملك
للبائع او المشتري فلم لا يكون لمن بقي اخذها به في تأمل ثم رأيت ط نقل عن العلامة المكي
ان عدم اخذ الباقيين فنصيب التارك لعدم حجة التارك انقرر ملكه بالقضاء لا لانقطاع حقه به
مع حجة التارك منه اه وبه يزول الاشكال (قوله لزوال المزاحمة) اي مزاحمة المشاركين لهم
في الاستحقاق وزوالها بتركه قبل تقرير ملكه وفي النهاية اذا سلم احدهما لم يكن للآخر الا ان
ياخذها كلها او يدعيه لان مزاحمة من سلم قد زالت فكانه لم يكن (قوله في الجميع) اي جميع
المبيع (قوله وكذا لو كان الشريك غائبا الخ) يعني عنه ما قبله تأمل (قوله ثم اذا حضر
وطلب اي الغائب في الصورتين) (قوله قضى لها) قال في الهداية وان قضى لحاضر بالجميع
ثم حضر آخر يقضى له بالنصف ولو حضر ثالث فثبت ما في يد كل واحد تحققا للتسوية (قوله
فلو مثل الاول) اي لو كان الذي حضر مثل الاول كشريكين أو جارين (قوله ولو فوزه) كان
يكون الاول جارا والثاني شريكا فيفضي له بالكل ويطلق شفعة الاول (قوله ولو دونه)

كمكس ماقلنا **(قوله)** لفقد شرطه وهو البيع) اى وان وجد السبب وهو اتصال ملك الشئع
بالمشترى لانه لا يكون سببا لا عند وجود الشرط كما فى الصلافة المعاق من مخلص **(قوله)** لملك
ذلك) فيه اشارة الى شغته لم تبطل بذلك وفى الجمع ولا يجعل يعنى ابو يوسف قوله اخذ
نصفها تسليما وخالفه محمد قال شارحه وفى المحيط الاصح قول محمد اه ومثله فى غيرهما لا افكار
وشرحه وفى الحاشية قال للمشتري سلمى نصفها فى المشتري لا تبطل شغته فى الصحيح لان
طلب تسليم النصف لا يكون تسليما اه يعنى اسقاطا للباقي **(قوله)** ولو جعل الخ) اى قبل
القضاء اما بعده فلا يسقط حقه كما لم يماصر **(قوله)** بناء انه) اى على انه **(قوله)** اذ شرطت
ان يطلب الكل) لانه يستحق الكل والقسمة للمزاحمة وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل منهما
النصف بطلت ولو طلب احدهما الكل والاخر النصف بطل حق من طلب النصف
والاخر ان يأخذ الكل أو يترك وليس له ان يأخذ النصف زيلعى اقول والظاهر ان المراد
بالطلب هنا طلب الموائبة والاشهاد وما قدمناه آنفا عن الجمع محمول على ما اذا طلب اخذ
النصف بعدها فلا منافاة فتأمل وسأنى بعد الحيل ما يؤيده فتأمل **(قوله)** فيجب الشفعة
فيها) أفاد ان وجوبها فرع عن جواز بيع أرضها على قولهما المفتى به والافجر دالباء
لا يوجب الشفعة وقدما بيانه **(قوله)** وسنحققه فى الحظر) نقل فيه عن اجابة الوهبانية
والتاريخانية قال ابو حنيفة أكره اجارة بيوت مكة ايام الموسم وكان يفق لهم ان يتزلوا عليهم
فى بيوتهم لقوله تعالى سواء العاكف فيه والباد ورخص فيها فى غير الموسم قلت وبه يظهر الفرق
والتوفيق اى الفرق بين ايام الموسم وغيرها والتوفيق بين من عبر بكرهه الاجارة وبين من
نفاها ط **(قوله)** ويصح الطلب الخ) قال فى الوالاجية الوكيل بشراء الدار اذا اشترى
وقبض فطلب الشئع الشفعة منه ان لم يسلم الوكيل الدار الى المتوكل صح وان سلم لا يصح
الطلب وتبطل شغته هو المختار اه ومثله فى التاريخانية والقنية ولعل وجه البطان ان
الوكيل بعد التسليم لم يبق خصما وانما الخصم هو المتوكل فصار مؤخرا للطلب بطلبه من غير
خصم مع القدرة على الطلب من الخصم تأمل **(قوله)** ولا شفعة فى الوقف) اى اذا بيع قال
فى التجريد مالا يجوز بيعه من العقار كالأوقاف لاشغته فى شئ من ذلك عند من يرى جواز بيع
الوقف ثم قال لاشغته فى الوقف ولا يجوز اه نقله الرملى **(قوله)** ولاله) يغنى عنه قول
المصنف بعده ولا يجوز اه ولعله ذكره لانه اهم من الحوار لشموله ما اذا كان خليطا مع الملك
المبيع كما صوره الشارع فيما يأتى فليس تكرر امحضا ففهم **(قوله)** شرح مجمع) عبارته ما فى المتن
(قوله) وخانية) عبارتها كما فى المنح ولا شفعة فى الوقف لالقيم واللاموقوف عليه **(قوله)**
خلافه للخلاصة والبرازية) حيث فلا وكذا ثبت الشفعة بجوار دار الوقف اه اقول وفى
نسخة البرازية لا ثابت نعم رأيت فى نسخة الخلاصة كما قال **(قوله)** ولعل لاساقطة) يؤيده
انه ذكر فى كل من الخلاصة والبرازية قبله بأقل من سطر مالا يجوز بيعه من العقار لاشغته
فيه الخ فالشبهة يقتضى فيه **(قوله)** وحمل شيخنا الرملى) اى فى حاشية المنح وحاصله ان
الوقف منه مالا يملك بحال فلا شفعة فيه اعده صحة بيعه ولاله اى لالقيمة واللاموقوف عليه
لعدم الملك ومنه ما قد يملك كما اذا كان غير محكوم به فلا شفعة له لعدم الملك بل فيه الشفعة

لفقد شرطه وهو البيع
(اراد الشئع اخذ البعض
وترك الباقي لم يملك ذلك
جبراعلى المشتري) لضرر
تفريق الصفقة (ولو جعل
بعض الشفاء نصيبه لبعض
لم يصح وسقط حقه به)
لا عراضه ويقسم بين البقية
بل لو طالب احد الشريكين
النصف بناء انه يستحقه
فقط بطلت شغته اذ شرط
صحته ان يطلب الكل كما
بسطه الزيلعى فليحفظ
(وصح بيع دور مكة فيجب
الشفعة فيها) وعليه الفتوى
اشباه قلت ومفاده صحة
اجارتها بالاولى وقد قدمناه
فليحفظ لكنه يصح
وسنحققه فى الحظر وفيها
(ويصح الطلب من وكيل
الشراء ان لم يسلم الى
موكله وان سلم لا) وبطلت
هو المختار) ولا شفعة
فى الوقف) ولاله نوازل
(ولا يجوز اه) شرح مجمع
وخاتمة خلافا للخلاصة
والبرازية ولعل لاساقطة
قاله المصنف قلت وحمل
شيخنا الرملى
قوله فالشبهة اى الواقع
فى عبارة الخلاصة والبرازية
المنقولة آنفا فى المقالة الى
قبل هذه اه منه

الاول على الاخذ به والثاني
على اخذه بنفسه اذ ابيع
ففي القبض حق الشفعة
ينبئ على صحة البيع اه
ففاده ان مالا يملك من
الوقف بحال لاشفعة فيه
وما يملك بحال ففيه الشفعة
واما اذ ابيع بجواره او كان
بعض المبيع ملكا وبعضه
وقفا ويبع الملك فلا شفعة
للووقف والله اعلم

باب طلب الشفعة

(ويطلبها الشفيع في مجلس
علمه) من مشتر او رسوله
او عدل او عدد (بالباع)
وان امتد المجلس كالخبرة
هو الاصح درر وعليه
التون خلافا لما في جواهر
الفتاوى انه على الفور
وعليه الفتوى

مطلب

مهم كون الارض عشرية
او خراجية لينا في الملكية
فتجب فيها الشفعة ما لم تكن
سلطانية

مطلب

باع دارا بعضها محتكر هل
تثبت للجار الشفعة

اذ ابيع لجوارا يبيع فيحمل الاول وهو مافي النوازل وشرح المجمع من عدم الشفعة فيه اوله
على ما اذا كان لا يملك بحال ومافي الخلاصة والبرازية من ثبوتها بجواره على ما اذا كان قد
يملك والمراد من ثبوتها بجواره ثبوتها فيه اذ ابيع نفسه بسبب جواره واما التوفيق بين مافي
الحانية من انه لاشفعة فيه وبين مافي البرازية والخلاصة من ثبوتها بجواره فهو بحمل الاول
على الاخذ به اى أخذ دار بيعت في جواره والثاني على اخذه نفسه اذا كان بما قد يملك هكذا
يفهم من كلام شيخه في الحاشية وبه ظهر انه اقتصر على التوفيق الثاني فقط اذ مافي النوازل
وشرح المجمع لا يمكن حمله على الاخذ به فقط كما ينبغي فانتم هذا التحرير (قوله الاول) هو
مافي الحانية فقط لما علمته فكان ينبغي له ذكر عبارتها (قوله والثاني) هو مافي الخلاصة
والبرازية (قوله واما اذ ابيع بجواره) الباء الزائدة والجوار بمعنى المحاور نائب فاعل والباء
بمعنى في الظرفية متعلقة بمحذوف صفة لموصوف محذوف اى يبيع عقار كان في جواره تأمل
وقد تبع شيخه في هذا التعبير (قوله او كان بعض المبيع ملكا الخ) حاصله انه لاشفعة له بالجوار
ولا بشركة فهو تصريح بالقسمين كما اشار اليه الشارح بنقل عبارة النوازل ونهنا عليه
(قوله فلا شفعة للوقف) اذ لا مالك له * (تتمة) قدما انه لاشفعة في الاراضى السلطانية
وذكر في الخبرية ان كون الارض عشرية او خراجية لا ينافي الملك ففي كثير من الكتب
ارض الخراج او العشر مملوكة يجوز بيعها وايقافها وتورث فثبت فيها الشفعة بخلاف
السلطانية التي تدفع مزارعة لاتباع فلا شفعة فيها فلو ادعى واضع الدار الارض ملكه
وانه يؤدى خراجها فالقول له وعلى من نازعه في الملكية البرهان ان سمحت دعواه عليه وانما
ذكرته لكثرة وقوعه في بلادنا اه ملخصا وقدما ايضا انه لاشفعة في البناء في الارض
المحتكرة ولالها كالوقف وسلت من نائب قاضي دمشق عما اذا بيعت دار فيها قطعة محتكرة
فهل للدار الشفعة فاجبت بانى لم ارها صريحا ولكن الظاهر ان له اخذ الدار سوى تلك
القطعة وما عليها من البناء بشرط ان لا يكون جواره للدار المبيعة بملاصقته لتلك القطعة
اخذ من قولهم باع ارضين صفقة ورجل شفيع لواحد له أخذها فقط ومما سأتى في الجليل
لوباع عقارا الاذراعا في جانب الشفيع فلا شفعة لعدم الاتصال تأمل والله تعالى اعلم

باب طلب الشفعة

(قوله من مشتر) متعلق بعلمه ح (قوله او عدل او عدد) اى لو كان الخبر فصوليا والمراد
بالعدد عدد الشهادة رجلا او رجلا وامرأان وأفاد عدم اشتراط العدالة في العدد وكذا في
المشتري لانه خصم ولا يشترط العدالة في الخصوم ومثله رسول كما في التاتر خاتبة وفيها ان كان
الفضولى واحدا غير عدل فان صدقه ثبت الشراء وان كذبه لا وان ظهر صدق الخبر عندنا
خفية اه قال في الدرر وقال ابكى واحدا كان او عددا صبا او امرأة اذا كان الخبر
صدقا (قوله بالبيع) متعلق بعلمه (قوله وان امتد المجلس) ما لم يشتغل بما يدل على الاعراض
درر البحار (قوله كالخبرة) اى اختيار الخبرة وهى التي قال لها زوجها امره بك (قوله هو
الاصح) واختاره الكرخى (قوله وعليه التون) اى ظاهرها ذلك لانهم غير واجبا للمجلس (قوله
خلافا لما في جواهر الفتاوى الخ) اشار الى عدم اختاره لخالفته لظاهر التون لكن هذا

القول مناسب لتسميته ضارب الموازنة ولظواهر الحديث الآتي وظواهر الهداية اختباره ونسبه إلى عامة المشايخ قال في الشرنبلالية وهو ظاهر الرواية حتى لو سكت هنية بغير عذر ولم يطالب أوتكم كلامه لموطأت شففته كما في الحاشية والزبلي وشرح الجمع اه وقوله وعليه الفتوى من كلام الجواهر وهذا ترجيح صريح مع كونه ظاهر الرواية فيقدم على ترجيح المتن بتسميه على خلافه لأنه ضمنى «(فروع)» أخبر بكتاب والشفعة في أوله وأوسطه وقرأه إلى آخره بطات هداية سمع وقت الخطبة فكتاب بعد الصلاة أن بحيث يسمع الخطبة لا يتطاول والافيه اختلاف المشايخ ولو أخبر في التصوع فجعله أربعة أوسنا فاختار أنها تتطاول لأن أتم ما بعد الظهر أربعة في الصحيح ولو ستا يتطاول ولا يتطاول أن أتم القبلة أربعة وسلامه على غير المشتري يطالبها وعليه لا كلوسبح او حمد او حقول او شمت عاتسا تاترخانية اى على رواية اعتبار المجلس كفاية وشرنبلالية وفي الحاشية أخبر بها فسكت قالوا لا يتطاول مالم يعلم المشتري والعن كالبكر اذا استؤمرت ثم علمت أن الأب زوجها من فلان صح ردها اه اقوله أنه أتى المصنف الثمر تانى في قداواه فليحفظ (قوله بلطف بفهم ضابطها) متعلق بقوله يطالبها والمراد اى لفظ كان حتى حكى ابن الفضل لوقول القروى شفعه شفعة كفى تاترخانية (قوله غلب الموازنة) سمي به تيمنا بلفظه صلى الله عليه وسلم الشفعة لمن وابها اى طابها على وجه السرعة القانى (قوله اى المبادرة) مفاعلة من لثوب على الاستعارة لأن من ينسب هو من يسرع في طي الارض بتسميه القانى (قوله والاشهاد فيه ليس بلازم) كذا في الهداية وغيره الآن طلب الموازنة ليس لاثبات الحق بل يعلم انه غير معرض عن الشفعة نهاية ومعراج (قوله بل تخافة الجحود) اى جحود المشتري الطالب كما قالوا اذا ذهب الاب لطفله واشهد على ذلك وما ذكره والاشهاد لكونه شرطا لصحة الهبة بل لاثباتها عند انكار الاب معراج قال السائحى وظاهره انه لا يصدق بينه مع انه يصدق اذا قل طلبت حين علمت نعم لوقول علمت امس وطابت كلف اقامة البيئة كما في الدرر اه هذا وظاهر كلام الدرر ان الاشهاد فيه لا يلزم فيما اذا كان في مكان خال عن الشهود لانه صرح بان مما يطالبها تترك الاشهاد عليه مع القدرة لانه دليل الاعراض لكن قال الشرنبلالى انه سهولان الشرط الطالب فقط دون الاشهاد عليه اه وبأتى تمام الكلام فيه في السباب الآتى وفي القهستانى يجب الطالب وان لم يكن عنده احد لا لا تنقص الشفعة ديانة وليتمكن من الحلف عند الحاجة كما في النهاية ولا يشترط الاشهاد فيصدق بدونه لو صدقه المشتري كما في الاختيار وغيره اه فهذا دليل على انه غير شرط مطلقا وكذا يدل عليه تصديقه بينه فيما مرقد (قوله ثم يشهد الخ) اى بتم اشارة الى ان مدة هذا الطالب ليست على فور المجلس الا اكثر بل مقدرة بمدة التمكن من الاشهاد كما في النهاية وغيره قهستانى (قوله العنار في يده) الا فلا يصح الاشهاد على ما ذكره القردورى وعصام والناطى واختاره الصدر الشهيد وذكر شيخ الاسلام وغيره انه يصح استحسانا كما في المحيط قهستانى (قوله وان لم يكن ذا بدالخ) رد على المصنف في المنع لمخالفته لما في الجوهر والدرر والتهمة والحاشية وغيره (قوله او عند العنار) لتعلق الحق به اختيار (قوله وهو طلب اشهاد) اقول ظاهر عباراتهم لزوم الاشهاد فيه لكن رأيت في الحاشية انما

مطلـــــــــــــــــب

لو سكت لا يتطاول ما يعلم
المشتري والعن

(بلطف بفهم طلبها كلفات
الشفعة ونحوه) كأنطابها
أو أطابها (وهو) يسمى
(طالب الموازنة) اى المبادرة
والاشهاد فيه ليس بلازم بل
لتخافة الجحود (ثم) يشهد
(على البايع لو) العنار
(في يده او على المشتري)
وان لم يكن ذا بد لانه ما ملك
او عند العنار (فيقول
اشترى فلان هذه الدار
وانا شفيعها وقد كنت طلبت
الشفعة واطابها الآن
فاشهدوا عليه وهو طالب
اشهاد) ويسمى طالب
التقرير (وهذا) العناب
لا بد منه

• طلب •

طلب عند القاضى قبل
طلب الاشهاد بطلت

حتى لو تمكن ولو بكتاب
او رسول ولم يشهد بنبات
شفعة (وان لم يتمكن)
منه (لا) تبطل ولو اشهد
في طلب الموائبة عند احد
هؤلاء كفاه وقام مقام
الطليين ثم بعد هذين
الطليين يطلب عند قاض
فيقول اشترى (فلان دار
كذا وانا شفيعتها بدار
كذا لي) لو قال بسبب
كذا كما في الملتقى لشمعل
الشريك في نفس المبيع
(قره يسم) الدار (الى)
هذا لو قبضها المشتري
وطلب الخصومة لا يتوقف
عليه (وهو) يسمى (طلب
تمليك وخصومة وبتأخير
مطلقا) عذر وبغيره
أكثر (لا تبطل الشفعة)
حتى يسقطها بلسانه (به
يفتى) وهو ظاهر المذهب
وقيل يفتى بقول محمد ان
آخره شهرا بلا عذر
بطلت كذا في الملتقى يعنى
دفعاً للضرر قلنا دفعه برفعه
للقاضى ليأمره بالاخذ او
الترك (واذا طلب) الشفيع

سمى الثاني طلب الاشهاد لان الاشهاد شرط بل يمكنه اثبات الطلب عند وجود الخصم اه
تأمل (قوله حتى لو تمكن الخ) اشار الى ان مدته مقدرة بالتمكن منه كما مر فلو افتتح التطوع
بعد طلب الموائبة قبل طلب الاشهاد بطلت خاتبة وافتى في الحرة بسقوطها اذا طلب
عند القاضى قبل طلب الاشهاد فيلحفظ وفي الخاتبة ان كان المتبايعان والشفيع والدار في
مصر والدار في يد البائع فالى ايهم ذهب الشفيع وطلب صح ولا يعتبر فيه الاقرب والابعد لان
المصرع تباعد الاطراف ممكنان واحد الان يجتاز على الاقرب ولم يطلب فتبطل وان كان
الشفيع وحده في مصر آخر فالى ايهم ذهب صح وان احدا المتبايعين في مصر الشفيع فطلب
من الابعد بطلت اه ملخصا (قوله لي) اى مملوكة الى حال من دار (قوله لشمعل الشريك في
نفس المبيع) لان قوله بدار كذا يفيد انها غير الدار المشفوعة فيكون جاراً او شريكاً في
الحقوق فقط بخلاف قوله بسبب فانه يشمل الثلاثة فافهم (قوله هذا) اى قول الشفيع
للقاضى مره اى مر المشتري مفروض فيها لو قبضها المشتري يعنى او وكيله (قوله وطلب
الخصومة لا يتوقف عليه) اى على قبض المشتري اذ لو كانت في يد البائع يصح الطلب ايضا
وبأمره بتسليمها للشفيع وانما يتوقف على حضرة المشتري وحده مطاقاً اوع البائع لو قبل
التسام كايذكره قريباً وحاصل كلامه ان كون الامر متوجها للمشتري ليس يفيد ان قبضه
غير شرط لصحة الطلب فافهم (قوله به يفتى) كذا في الهداية والكافي درر قال في العزيمة
وقدر ايت قوى المولى بنى السعد على هذا القول (قوله وقيل يفتى بقول محمد) قاله شيخ
الاسلام وقاضيان في فتاواه وشرحه على الجامع ومضى عليه في الوقاية والثقة والذخيرة
والغنى وفي الشربلية عن البرهان انه اصح ما يفتى به قال يعنى انه اصح من تصحيح الهداية
والكافي وتمامه فيها وعزاه القهستاني الى المشاهير كالحيط والحلاصة والمضمرات وغير هائم
قال فقد اشكل ما في الهداية والكافي (قوله بلا عذر) فلو عذر كمرض وسفر او عدم قاض
يرى الشفعة بالجوار في بلده لا تسقط اتفاقاً شرح مجمع (قوله يعنى دفعاً للضرر) بيان لوجه
الفتوى بقول محمد قال في شرح المجمع وفي الجامع الحائى الفتوى اليوم على قول محمد لتغير
احوال الناس في قصد الاضرار اه وبه ظهر ان اقتسام بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان
فلا يرجح ظاهر الرواية عليه وان كان مصححاً ايضا كما مر في الغصب في مسئلة صبيغ التوب
بالسواد وله نظائر كثيرة بل قد اختلفوا بما خالف رواية اثنتا الثلاثة كالمسائل المفتى فيها
بقول زفر ومسئلة الاستجارة على التعليم ونحوه فافهم (قوله قلنا الخ) اى في الجواب عن ذلك
وظاهر كلام الشارح انه يميل الى ظاهر الرواية كالمصنف وهو خلاف ظاهر كلامه في شرحه
على الملتقى والجواب عنه انه ليس كل احد يقدر على المرافعة وقد لا يحضر به اه ان دفع الضرر
بذلك خصوصاً بعدما ذابني او غرس فان الضرر اشد وقد شاهدت غير مرة من جاء يطلبها بعد
عدة سنين قصداً للاضرار وطمعاً في غلاء السعر فلا جرم كان سد هذا الباب اسلم والله اعلم
(قوله واذا طلب الشفيع الخ) ذكر سؤال القاضى الخصم عقب طلب الشفيع وليس كذلك
بل القاضى يسأل اولاً الشفيع عن موضع الدار وحدودها والدعوى فيها حقاً فلابد من العلم بها
ثم هل قبض المشتري الدار اذ لو لم يقبض لم تصح دعواه عليه ما يحضر البائع ثم عن سبب

شفعته وحدود ما يدفع به فأعلم دعواه بسبب غير صالح او هو محجوب بغيره ثم حق علم وكيف صنع فله طال الزمان او اعرض تمعن طلب التقرير كيف كان وعند من اشهد وهل كان اقرب ام لا فاذا بين ولم يخل بشرط تم دعواه واقبل على الخصم فسأله زبلي ملخصا **(قوله** الخصم) وهو المشتري زبلي اى لان المصنف فرضه كذلك **(قوله** عن مالكة الشفيع) لانه بمجرد كونها في يده لا يستحق الشفعة ابن ملك **(قوله** او نكل) قدمه هنا وفيما يأتي على قوله او برهن مع ان المناسب تأخير عنه لان النكول بعد العجز عن البرهان رعية للاختصار اذ لو أخره احتاج الى ابراز القاعل فافهم **(قوله** على العلم) بأن يقول بالله ما علم انه مالك لما يشفع به لانها بمن على فعل الغير وهذا قول الثاني وعند الثالث على البتات والفتوى على الاول وكافي القهستاني قال ابن ملك وهذا اذا قال المشتري ما أعلم ولو قال أعلم انه غير مملوك لم يخلف على البتات **(قوله** او برهن الخ) بأن يقول اننا ملك هذا الشفيع قبل ان يشتري هذا المشتري هذا العقار وهي له الى الساعة ولم نعلم انها خرجت عن ملكه فلو قال اننا لهذا الجار لا يكفي كافي المحيط وعن ابى يوسف لاحاجة الى البرهان قهستاني **(قوله** سأله عن الشراء) ليتبين كونه خصما عنده ابن ملك **(قوله** على الحاصل في شفعة الحليط) لان ثبوت الشفعة فيه متفق عليه فيقول بالله ما استحق الشفيع في هذا العقار الشفعة من الوجه الذي ذكره قهستاني لان في الاستحلاف على السبب اضرازا للمدعى عليه لجواز ان يكون قد دفع العقد ابن ملك **(قوله** او على السبب الخ) بأن يقول بالله ما اشتريت هذه الدار لانه لو حلف فيه على الحاصل يصدق في يمينه في اعتقاده فيقوت النظر في حق المدعى **(قوله** هذا اذا لم ينكر المشتري الخ) ظاهره انه اذا أنكر طلبه الشفعة وقد كان أنكر الشراء فأقام عليه البرهان او عجز عنه فطلب يمينه فنكل ان يكون القول قوله ولا يعد متناظرا ويحجر ط **(قوله** فالقول له يمينه) اى المشتري فان أنكر طلب المواثبة حلف على العلم او طلب التقرر فملى البتات لاحاطة العلم به كافي البرى قهستاني لكن قد مضى عن النهاية ان طلب المواثبة واجب للانسقاط شفعة وليتمكن من الحلف عند الحاجة ومفاده ان القول للشفيع يمينه في طلب المواثبة الا ان يحمل ماها على ما اذا قال علمت امس وطلبت اما اذا قال طلبت حين علمت فالقول له يمينه كما قدمناه عن الدرر قدبر **(قوله** وان لم يحضر الثمن) ان وصية اى لم يحضره الى مجلس القاضي لان الثمن لا يجب قبل القضاء قال في الهداية وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد لا يقضى حتى يحضره وهو رواية الحسن عن ابى خيفة لان الشفيع عساه يكون مفلسا **(قوله** فلو قبل للشفيع الخ) اى قبل لذلك بعد القضاء بها فأخرى قال ليس عندى الثمن او أخره غدا او ما شبه ذلك لا تبطل شفعة بالاجماع وأن قال ذلك قبل القضاء تبطل عند محمد نص عليه الزبلي رمى **(قوله** والخصم للشفيع المشتري مطلقا الخ) المراد بالاطلاق قبل التسليم او بعده وبالتسليم تسليم المبيع للمشتري وبالاول المشتري وبالتالي البائع والباء في ملكه ويده للسمية اى ان الاول خصم بسبب ملكه والثاني بسبب كون العقار المبيع بيده وفذكر الاطلاق هنا نظرا يظهر من سوق كلام ابن الكمال فانه قال والخصم للشفيع البائع والمشتري ان لم يسلم احدهما بيده والآخر بملكه فلا تسمع اليانة على البائع حتى يحضر

(سأل القاضي الخصم عن مالكية الشفيع لما يشفع به فان اقر بها) اى بملكية ما يشفع به (او نكل عن الحلف على العلم او برهن الشفيع) انها ملكة (سأله عن الشراء) هل اشترت أم لا (فان اقر به او نكل عن البين على الحاصل) في شفعة الحليط (او على السبب) في شفعة الجوار لخلاف الشافعي كما مر في كتاب الدعوى (او برهن الشفيع قضى له بها) هذا اذا لم ينكر المشتري طلب الشفيع الشفعة فان أنكر فالقول له يمينه ابن كمال (وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى واذا قضى لزمه احضاره وللمشتري حبس الدار ليقبض ثمنه فلو قبل للشفيع) اى بعد القضاء واما قبله فتبطل عند محمد لعدم التأكد ذكره الزبلي (اذا الثمن فأخر لم تبطل) شفعة (والخصم) للشفيع (المشتري) مطلقا (وبالبائع قبل التسليم) الاول بملكه والثاني بيده ابن كمال

اشترى وان سلم الى المشتري لا يشترط حضور البائع لزوال الملك واليد عنه اه ما خلا
وحاصله ان الحضم قبل التسليم هو البائع والمشتري وبمده المشتري وحده فقول الشارح
الحضم المشتري ان اراد وحده لا يصح قوله مطلقا وان اراد مع البائع لا يناسب قوله قبل
التسليم فكان عليه ان لا يذكر الاطلاق واما كون الحضم بعد التسليم هو المشتري وحده
فسيبته عليه بعده فقدر **(قوله)** ولكن لاتسمع الاستدراك في محله بالنظر الى مجرد المتن واما
بالنظر الى عبارة الشارح حيث زاد او لا المشتري فهو مستدرك والمقام مقام التفرع كما
قدمناه في عبارة ابن الكمال تأمل **(قوله)** لانه الملك قال الزيلعي لان الشفع مقصوده ان
يستحق الملك واليد فيقضى القاضي بهما لان لاحدها يد او لا آخر ملكا اه اى فلذا كان
لا بد من حضورهما كما في الهداية وفي قوله وبفسخ بحضوره اشارة الى علة اخرى لحضور
المشتري وهى ان يصير مقضيا عليه بالفسخ كانه عليه في الهداية لان القضاء على الغائب
لا يجوز ملكا او فسحا كفاية **(قوله)** وبفسخ بحضوره اى حضور المشتري وصورة الفسخ
ان يقول فسخت شراء المشتري ولا يقول فسخت البيع لئلا يبطل حق الشفعة لانها بناء على
البيع فتحول الصفقة الى الشفع وبصير كانه المشتري افاده صاحب الجوهرة فلم يفسخ
اصلها واما انفسخت اضافته الى المشتري ط وهذا في الحكم على البائع قبل التسليم اما
بعده فالحكم على المشتري لان البائع صار اجنيا كالمير ويكون الاخذ منه شراء من المشتري
كياتي قريبا تأمل **(قوله)** لزوال الملك واليد عنه فصار اجنيا هدية * (فرع) * اشترى
دارا بألف وباعها الآخر بألفين ثم حضر الشفع واراد اخذها بالبيع الاول قال ابو يوسف
ياخذها من ذى اليد بألف ويقال اطلب بأملك بالف اخرى وعندها يشترط حضرة المشتري
الاول وان طلب بالبيع الثانى لا يشترط حضرة الاول اتفاقا تنازعانية **(قوله)** والهدية بالجبر
مع جواز الرفع فهستأنى فقوله على البائع متعلق بيقضى وعلى الرفع خير **(قوله)** لضان
الغن (الح) اى ضمان الغن الذى تقدمه الشفع اذا استحق المبيع **(قوله)** وعلى المشتري لو بعده
في التنازعانية عن الثانى اذا كان المشتري نقد الغن ولم يقبض الدار حتى قضى الشفع
بالشفعة فنقد الشفع الغن للمشتري فالعهد عليه وان للبائع فالعهد عليه اه طورى
(قوله) لاضرر من قوله لزوال الملك واليد عنه **(قوله)** للشفع خيار الرؤية والعيب لان
الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشرأ من البائع
لتحول الصفقة اليه فيثبت له الخيار ان فيه كما اذا اشتراه منهما باختيارها ولا يسقط خياره
برؤية المشتري ولا بشرط البراءة منه لان المشتري ليس بنائب عن الشفع فلا يعمل شرطه
ورؤيته في حقه زيلعي **(قوله)** دون خيار الشرط والاجل اى عدم الشرط كما في
القهستانى والاجل عطف على خيار الشرط لاعلى الشرط اه ح والمراد الاجل في الغن
(قوله) الا في ضمان الغرور فلواستحق المبيع بعد بى الشفع لا يرجع بنقصان قيمة البناء
على البائع او المشتري لانه لم يصير مغرورا بملكه جبرا والمسئلة ستأنى في هذا الباب متاوقول
المنح كالاشياء فلا رجوع للمشتري على الشفع قاصر ومقلوب فتنه **(قوله)** في الغن اى فى
جنسه كقول احدها هو دنائير والآخر دراهم او قدره كقول المشتري بمائتين والشفع

(و) لكن لا تسمع المينة
عليه حتى يحضر المشتري
لانه المالك (و) وبفسخ
بمحضوره ولو سلم للمشتري
لا يلزم حضور البائع لزوال
الملك واليد عنه ابن كمال
(و) يقضى (القاضى
بالشفعة والعهد) لضان
الغن عند الاستحقاق (على
البائع قبل تسليم المبيع
الى المشتري و) العهد
(على المشتري لو بعده) لما
مر (وللشفع خيار الرؤية
والعيب وان شرط المشتري
البراءة منه) دون خيار
الشرط والاجل اختيار
وفي الاشياء الشفعة بيع
في كل الاحكام الا في ضمان
الغرور للجبر (وان اختلف
الشفع والمشتري في الغن

بمائة اوصفته كاشريته بئن معجل وقال الشفيع بل مؤجل درر البحار **(قوله والداد**
 مقبوضة والئن منقود) اى مقبوضة للمشتري والئن منقود منه للبائع وقدر اجعت كثيرا
 فلم اجد من ذكر هذين القيدىن سوى بعض شراح الكتز لأدرى اسمه ثم رأيت ايضا فى
 هامش من نسخة عتيقة من نسخ الكتز معزيا للكاتفى وفى تكلمة الطورى مانصه واطاق المؤلف
 فشمى ماذا وقع الاختلاف قبل قبض الدار ونقد الئن او بعد ما قبل التسليم الى الشفيع
 او بعده لكن فى التارخانية اشترى دارا وقبضها ونقد الئن ثم اختلف الشفيع والمشتري فى
 الئن فالقول للمشتري انتهى ما فى التكلمة وزاد فى الذخيرة على ما فى التارخانية فالقول
 للمشتري مع بينه ولا يخالفان لان الشفيع مع المشتري بمنزلة البائع مع المشتري الا ان البائع
 والمشتري يخالفان الح قنامل وقال ط وقد يقال ان الئن ان كان غير منقود يرجع الى البائع
 فيؤخذ بقوله ان كان اقل مما يدعيه المشتري ويكون حطاكما فى المسئلة الآتية وعلى هذا
 فالمدار على كون الئن منقودا فقط اه **(قوله لانه منكر)** فان الشفيع يدعى استحقاق
 الدار عند نقد الاقل وهو ينكره هداية **(قوله ولا يخالفان)** لان المشتري لا يدعى على
 الشفيع شيئا لان الشفيع مخير بين الاخذ والترك فلم يتحقق كونه مدعى عليه لانه الذى اذا
 ترك الدعوى لا يترك فلم يكن فى معنى النص وهو اذا اختلف التبايعان والسلمة قائمة
 تحالفا وترادا لانه فيما اذا وجد الانكار والدعوى من الجانبين اتقانى **(قوله لان بينته ملزمة)**
 اى للمشتري بخلاف بينة المشتري لان الشفيع مخير والينتان للالزام فالأخذ بينته اولى
 اتقانى قال الفهستانى وفيه اشعار بانه لو اختلف البائع والمشتري أوها والشفيع فينة
 البائع احق لانها تثبت الزيادة **(قوله بلاقبضه)** اى قبض البائع كل الئن سواء قبض
 المشتري العقار اولا قهستانى **(قوله فالقول له)** اى بلابيين قهستانى فيأخذها الشفيع
 بما قال البائع لانه ان كان كقال فظاهر والا فهو حط والحط يظهر فى حق الشفيع **(قوله**
ومع قبضه للمشتري) فيأخذ الشفيع بما قال المشتري ان شاء ولا يلتفت الى قول البائع لانما
 استوفى الئن انتهى حكم العقد وخرج هو من الين وصار كالأجنى فبقى الاختلاف بين
 المشتري والشفيع وقد بيناه هداية اى بان القول فيه للمشتري واعلم ان هذا اذا كان
 القبض ظاهرا بان انبته المشتري بالينة او الين كما فى الدرر بقى ما اذا كان القبض غير ظاهر
 اى غير معلوم للشفيع فاما ان يقر البائع بالقبض اولا فان كان الثانى ولم يذكره فى الكتاب
 فالظاهر ان حكمه حكم ما اذا كان غير مقبوض وان كان الاول والمشتري يدعى الاكثر والداد
 فيده فاما ان يقر الاول بمقدار الئن ثم بالقبض او بالعكس فان كان الاول كالو قال بت الداد
 منه بألف وقبضته أخذها الشفيع بالف لانه اذا بدأ بالافقرار بالبيع بمقدار تعلقت الشفعية به
 ثم بقوله قبضت يريد اسقاط حق الشفيع المتعلق باقراره من الئن لانه اذا تحقق ذلك سبقت
 اجنبيا من العقد اذلا ملك له فيجب الاخذ بما يدعيه المشتري لما مر آفا ان الئن اذا كان
 مقبوضا اخذ بما قال المشتري وليس له اسقاط حق الشفيع فيرد عليه قوله قبضت وان كان
 الثانى كالو قال قبضت الئن وهو الف لم يلتفت الى قوله أخذها بما قال المشتري لانه باقراره
 بالقبض صار اجنبيا وسقط اعتبار قوله فى مقدار الئن عناية **(قوله بما قال البائع)** لان

والدار مقبوضة والئن
 منقود (مدق المشتري)
 بينه لانه منكر ولا
 يخالفان (وان برهنا
 فالشفيع احق) لان بينته
 ملزمة (ادعى المشتري منما
 و) ادعى (بأنه اقل منه
 بلا قبضه فالقول له) اى
 للبائع (ومع قبضه
 للمشتري) ولو عكسا فبعد
 قبضه القول للمشتري
 وقبله يخالفان وأى نكل
 اعتبر قول صاحبه وان
 حلغا فسخ البيع وبأخذ
 الشفيع بما قال البائع
 ملقى

فسخ البيع لا يوجب بطلان الشفع وهل يحلف البائع بئني ان لا يخلف لانه حلف مرة فأتاني
عن الاسييجاني **(قوله)** وحط البعض اي حط البائع بعض الثمن عن المشتري فلو حط وكيل
البائع اي البيع لا يلتحق بأصل العقد فلا يظهر في حق الشفع اشباه اي وان صح حطه ويرى
المشتري لان الوكيل يضمن ما حطه فكأنه حطه متدأه كما وصفه الحموي **(قوله)** فيأخذ بالباقى
او يرجع على المشتري بالزيادة ان كان اوفاه الثمن كما في العزيمة **(قوله)** الا اذا كانت بعد القبض
اي قبض الثمن لانه صار عيناً بالتسلم فلا يسترد الشفع شيئاً ما قبله فيسترد لانها بدين في الذمة
شرح تنوير الازدهان قال الحموي بقى أن يقال بفهم من التقييدها البعض ان هبة الكل لا تظهر
في حق الشفع مطلقاً فهل يأخذ بالشفع او بالقيمة لم أر نقلاً صريحاً وفي الظهيرية شري دار البالف
ثم تصدق بها على المشتري بأخذها الشفع بالقيمة الا أن يكون بعد قبض الالب اه فعل قياسه يقال
ان وهب كل الثمن قبل القبض بأخذ الشفع بالقيمة والا فبالثمن اه ملخصاً قول ورأيت في التارخاية
عن المحيط ما ملخصه الحط والهبة والابراء اذا كانت قبل القبض فلو كانت في بعض الثمن
تظهر في حق الشفع ولو في كله فلا واذا كانت بعد القبض فالحط والهبة على هذا التفصيل
واما الابراء عن الكل او البعض فلا يصح اه وعليه جرى القهستاني فتأمل **(قوله)** وحط
الكل والزيادة لا اي لا يظهر ان في حق الشفع اما حط الكل فلانه لا يلتحق بأصل العقد
والابقي العقد بلا ثمن وهو فاسد لا باطل خلافاً لما في الدرر والشفعة في الفاسد كما يأتي لكنه اي
حط الكل يظهر في حق المشتري قهستاني واما الزيادة فلانها وان التحقت فيها ابطال حق
الشفيع لاستحقاقه الاخذ بالمسمى قايها والمراد الزيادة في الثمن اما في المبيع فظهر كما يذكره
الشارح قريباً عن القنية لانها من قبل الحط **(قوله)** ولو حط النصف الخ) النصف ليس بقيد
قال في الجوهره هذا اي عدم الالتحاق اذا حط الكل بكلمة واحدة اما اذا كان بكلمات يأخذ
بالاخيرة اه ط قلت ووجهه انه كما حط شيئاً يلتحق بالعقد ويصير الثمن مابق فاذا حط
جميع مابق يكون حط الكل الثمن وهو مابق فيأخذه **(قوله)** ولو علج الخ) اشار الى انه لا فرق
بين ما اذا كان الحط قبل الاخذ بالشفعة او بعده كما في التبيين **(قوله)** كولو باعه بالنصف الخ) اي له
الشفعة ايضا لما قدمناه آنفاً وهل يأخذ الزيادة ايضا توقف فيه بعضهم ثم رأيت في النهاية
قال يأخذ الدار بمحضتها من الثمن اه ولا يخالفه ما في شرح المجمع الملكي باع عقاراً مع
العبد والدواب ثبت في الكل تبعاً للعقار اه لان المراد به الارض والحرثون والآلة الحراثة
فتحقق التبعية لوجود ما هو المقصود من الارض ولذا صح فيها الوقف تبعاً كما مر في موضعه
بخلاف الجارية او المتاع مع الدار هذا ما ظهري فتأمل **(قوله)** ولو حكماً كالحراج الخ) لو ذكره
مد قوله وفي القبيي سلم مما عترضه بانه يقتضي ان الحرجم على حكماً في حق المسلم وانه يأخذ
بمثل الحر وليس كذلك بل يضيعتها لانها مثلي حقيقة في حقها في حقها وبعبارة ابن الكمال لا غبار
عليها حيث قال وبالمثل في الشراء بثلثي مثل حقيقة وحكامان من المثل ما لا يتحقق بغير المثل
كالحر في حق المسلم اه ملخصاً لقوله حقيقة وحكاماً للاخراج لا للدخال **(قوله)** بالقيمة اي
وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشفعة كما في الذخيرة قهستاني **(قوله)** يأخذ الشفع اي شفع
كل من العقارين **(قوله)** مؤجل اي اجل معلوم والابضد البيع والشفعة في البيع الفاسد

(وحط البعض يظهر في حق
الشفيع) فيأخذ بالباقى
وكذا هبة البعض الا اذا
كانت بعد القبض اشباه
(وحط الكل والزيادة لا)
فيأخذه بكل المسمى ولو
حط النصف ثم النصف
يأخذ بالنصف الاخير ولو
علم انه اشتراه بألف فلم
ثم حط البائع مائة فله
الشفعة كما لو باعه بألف
فلم ثم زاد البائع له جارية
او متاعاً قنية (وفي الشراء
بثلثي) ولو حكماً كالحر
في حق المسلم ابن كمال
(يأخذ بثلثه وفي) الشراء
(القبيي بالقيمة) اي
وقت الشراء (ففي بيع
عقار بعقار يأخذ) الشفع
(كلاً) من العقارين
(بقية الآخر و) في
الشراء (بثلثي مؤجل

مع ايه وسبب من الشارح تنبيه على ذلك آخر هذا الباب **(قوله ياخذخل)** أى ياخذ فى
الحل بخفيف كلام بمن حال بشديدها لان الاجل ثبت بالشرط ولا شرط بين الشفيع والبائع
ثم ان الحكم من حال من يقع سقط الثمن عن المشتري ما مر ان البيع انفسخ في حق المشتري وان
اخذ من يشتري رجع البيع على المشتري بمن مؤجل كما كان لان الشرط الذى جرى بينهما
فيحصل **(ياخذ الشفيع هداية (قوله او طاب)** غضب على ياخذ أى يخبر بين الاخذ فى الحل
بحل وبين الصاب فى حل والاخذ بعد الحل **(قوله ولا يتبع الحل)** كذا فى الملتقى والمراد
لو اخذ الشفيع بمن حال من المشتري لامن البائع كما قدمناه آنفا **(قوله ولو سكنت عنه سلم)** فائدة
قوله او طاب فى الحال **(قوله عالت شفيعته)** لان حقه قد ثبت ولذا كان له ان ياخذ بمن حال ولو لان
حقه بما كان له الاخذ فى الحال والسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه يبطأها زباني ودررو فيه
غفران لان هذا صواب تلك ولا يتصل الشفعة بآخره الى حلول الاجل لا عند الامام لانه لا يقدر
بعدمه ولا عند محمد تقديره بشهر شرعيا لانه وما قيل فى احوال المراد طلب انوائه بآباء قوله
لان حقه قد ثبت فانه يقتضى ان المراد طلب التملك او السقوط لقول النظر معاول والجواب مقبول
لان ثبوت الشفعة بالشفيع بعد البيع واستقرارها بعد الصلحين كما مر متنا فاذا صدر البيع وثبت حقه
فيتم عليه وفيصاف طاب مواثبه بطلت لانه سكنت بعد ثبوت حقه ومنشأ ما مر اشتباه الثبوت
بالاستقرار فتدبر **(قوله مثل السحر وقيمة الخنزير)** فلو بيعت بيته فلا شفعة الا ان كانوا جملوا بينها
اثنى **(قوله والشفيع ذميا)** ومنه المستأن من المارتد قتل او مات او لحق خلافا لهما ولا تثبت
لورثته اموالهم فقتل لم يتصل شفعة الشفيع لتعلقها بالسحر وبيع عن الملك ولو شري سلم فى دار الحرب
دار اشقيعها سلم لا شفعة وان سلم اهلها لان احكامنا لا تحرى فيها اثنى **(قوله لا بد ان يكون)**
(الح) بيان فائدة زيادة البائع والمشتري **(قوله ما مر)** اى فى كتاب الغصب حيث قل ان السحر
فى حقا قيمى حكما او فى قوله آنفا ولو حكما كما سحر فى حق اسلم بناء على ما قدمنا من ان حقه
ان يذكره بعد قوله وفى القيمى **(قوله وكان شفيع مسلما)** فلو مسلما وكافرا فالشفيع للمسلم
بخصف قيمة السحر وللکافر بمثل نصفه اثنى وفيه اسلم قبل الاخذ لم يتصل وصار كالسلم الاصل
وان اسلم احد الشبايعين والسحر غير مقبوضه انتقض البيع قبضت الدار او لا ولم يتصل الشفعة لان
انفساخ البيع لا يبطأها **(قوله ثم قيمة الخنزير الح)** جواب سؤال مقدمه انه مر فى باب العاشر
انه يعسر السحر اى يؤخذ من قيمته لا الخنزير لانه قيمى وقيمة القيمى كيمه وتقرير الجواب
ضاهر وقدم الشارح جوابا غيره فى باب العاشر عن سعدى وهو انه لو ياخذ الشفيع بقيمة
الخنزير يسطل حقه اصلا فيقتصر ومواضع الضرورة مستثناة **(قوله بخلاف المرور على)**
(العاشر) فانه يعسر السحر لا الخنزير ففهم فغيره سبق **(قوله بالرجوع)** لبيان التصور **(قوله)**
(الى ذمى سلم الح) وفى البحر من باب العاشر عن الكافى يعرف بالرجوع الى اهل الذمة **(قوله)**
(ولو اختلفا فيه) اى اختلف الشفيع والمشتري فيما ذكر من القيمة ط **(قوله فالقول للمشتري)**
(ق) فى العناية كما واختلف فى مقدار الثمن **(قوله كما مر فى الغصب)** من ان قيمتهما مستحق
القلع اقل من قيمتهما مقلوعين بقدر اجرة تمع ط **(قوله قات واما لو دهنها الح)** بيان
للفرق بين البهائم والدهن وكان ينبغي تأخيرها عن قوله او كلف المشتري قاعهما فان المخالفة

ياخذ بحال او صاب
الشفعة (فى الحل) واخذ
بعد الاجل (ولا يتبع الحل)
ما على المشتري واخذ
بحال (ولو سكنت عنه)
فيه يصاب فى الحال
(وصار حتى يصاب عند)
حلول (الاجل بطلت
شفيعته) خلافا لابي يوسف
(و) اخذ (مثل السحر
وقيمة الخنزير ان كان)
البائع والمشتري (و) الشفيع
ذميا لا بد ان يكون البائع
ايضا ذميا ولا يقصد
البيع فلا تثبت الشفعة
اين كان معزيا لم يسقط
(و) ياخذ (بقيمتها)
ما مر (لو) كان الشفيع
(مسلم) شفعه عن تملكها
وتملكها ثم قيمة الخنزير
هنا فتمه مقام الادار لاقامه
الخنزير وبذا لا يخرج تملكها
بخلاف المرور على العاشر
(وطريق معرفة قيمة السحر
والخنزير يرجع الى ذمى
اسلم او فسق تاب) ولو
اختلفا فيه فالقول للمشتري
عداية (و) ياخذ الشفيع
(بالثمن وقيمة البهائم
والغرس) مستحق القلع
كما مر فى غصب قات واما
لو دهنها بان كريمة

اوطلاها بحص كثير خير الشفيع بين تركها واخذها واعطاء ما زاد الصغ فيه التعداد نقضه ولا قيمة لنقضه بخلاف البناء حاوي الزاهدى وسبجي (و بنى المشتري ٢٠٣) او غرس) او كلف الشفيع (المشتري قلمهما) الا اذا كان فى القلع نقصان

الارض فان الشفيع له ان يأخذها مع قيمة البناء والغرس مقلوعة غير ثابتة فهو ستانى وعن الثانى ان شاء اخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس او ترك وبه قال الشافى ومالك قلنا بنى فيها لغيره فيه حق اقوى ولذا تقدم عليه فنقضه (كما ينقض) الشفيع (جميع تصرفاته) اى (المشتري) حتى الوقف والمسجد والمقبرة) والهة زيلى وزاهدى واما الزرع فلا يعلق استحسانا لان له نهاية معلومة ويبقى بالاجر (ورجع الشفيع بالثمن فقط (ان) اخذ بالشفعة ثم (بنى او غرس ثم استحققت) ولا يرجع بقيمة البناء او لغرس على احدها لانه ليس بمغرور بخلاف المشتري (و) يأخذ بكل الثمن ان خربت او جف الشجر) بلا فعل احد والاصل ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف (و) هذا اذا (لم يبق شئ من نقض او خشب) فلو بقي واخذ المشتري لافصاله

بينهما من هذه الجهة تأمل (قوله) اوطلاها بحص كثير) ليس من عبارة الزاهدى بل ذكره الرملى بعدها بقوله اقول وعلى هذا لوطلاها الخ (قوله) لا تعذر نقضه) علة لمحذوف تقديره ولا يكلف المشتري النقض لتعدد نقضه اى على وجه يكون له قيمة (قوله وسبجي) اى ما ذكره بقوله واما لو مدهنها آخر كتاب الشفعة في الفروع (قوله) او كلف) عطف على يأخذ (قوله) الا اذا كان اى قوله وعن الثانى (موجود فى بعض النسخ قال ط هو استثناء من محذوف تقديره ولا يجبر المشتري على البيع اه قلت يؤيد قول الاتفاقى وبأمره القاضى بالقلع الا اذا كان الخ (قوله) لانه يأخذها) اى الارض جبرا على المشتري (قوله) مع قيمة البناء والغرس) الاوضح قول النهاية مع البناء والاغراس بقيمتها (قوله) مقلوعة) اى مستحقة القلع ويدل عليه قول غير ثابت ط (قوله) وعن الثانى الخ) اى فى مسألة المتن فلا يكلف المشتري القلع لانه ليس بتعدد فى البناء والغرس لثبوت ملكه فيه بالشراء فلا يعامل باحكام العدوان الذى هو القلع ط (قوله) وقيمة البناء والغرس) اى قائمين على الارض غير مقلوعين نهاية عن شرح الطحاوى (قوله) ولذا) اى لكون حق الغير وهو الشفيع اقوى (قوله) ويبقى بالاجر) اى رعاية لجانب المشتري والشفيع كما اوضحه الزيللى هذا وعبارة الاتفاقى عن شرح الطحاوى لا يجبر المشتري على قلعه بالاجماع بل ينظر الى وقت الادراك ثم يقضى للشفيع اه ومقتضاه عدم الاجراء ثم يخرج الارض عن ملك المشتري لعدم القضاء تأمل وقال السامحانى الذى فى المقدسى ثم الارض تترك بغير اجر وعن أبى يوسف بأجر اه قلت ومثله فى التارخانية (قوله) ولا يرجع بقيمة البناء والغرس) يعنى بنقصان قيمتهما وعن أبى يوسف انه يرجع (قوله) على احد) اى سواء تسلمها من البائع او من المشتري ط (قوله) لانه ليس بمغرور) لانه أخذها بالشفعة جبرا كما مر (قوله) بخلاف المشتري) اذا استحق ما اشتراه بعد البناء لان البائع غره بالعقد فيرجع عليه بما خسر (قوله) ويأخذ بكل الثمن الخ) اى اذا اشترى رجل دارا فخربت او بستانا نجف الشجر فالشفيع الاخذ بكل الثمن لانهما تابعا للارض منح (قوله) بلا فعل احد) يأتى محترزه متا (قوله) لا الوصف) اى ما لم يقصد اتلافه فيقابل بحصته من الثمن كما يأتى رحمتى والاولى ان يقول لا التبع لان البناء والشجر ليسا وصفا للدار والبستان نعم الجفاف وصف قال فى التبيين لانهما تابعا للارض حتى يدخلان فى البيع من غير ذكر فلا يقابلهما شئ من الثمن ولهذا يبيعهما مبيعة فى هذه الصورة من غير بيان اه ط (قوله) من نقض او خشب) لف ونشر مرتب ط (قوله) حيث لم يكن تبعا للارض) علة لقوله تسقط حصته من الثمن ط فهو عين مال قائم بقى محبسا عند المشتري زيللى (قوله) فقد هلك ما دخل تبعا) اى ما كان من التوابيع وتحولت الصفة الى الشفيع فقد هلك التبعية بعد دخول الاصل فى ملك الشفيع قبل القبض فافهم فان قلت تقدم عن الزيللى ان الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض والا فمن البائع لتحول الصفة اليه ومقتضاه عدم السقوط فيها أخذ المشتري ايضا لانه قبل شراء الشفيع وقبضه فلم يدخل تبعا

من الارض حيث لم يكن تبعا للارض تسقط حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقض يوم الاخذ زيللى قلت فلو لم يأخذ المشتري كان هلك بعد انفصاله لم يسقط شئ من الثمن لعدم حبسه اذ هو من التوابيع والتوابيع لا يقابلها شئ من الثمن وبالاخذ بالشفعة تحولت الصفة الى الشفيع وقد هلك ما دخل تبعا قبل القبض ولا يسقط بمثله شئ من الثمن

قلت تقدم ايضا ان الشفعة تملك البقعة بما قام على المشتري فلو لم يسقط حصته من الثمن لم يكن كذلك تأمل وكذا يقال فيما يأتي **(قوله** لان الفاتت بعض الاصل) في بعض النسخ لان الغالب والكل صحيح لان المراد بالفاتت الهالك وبالعاب اي في الماء الهالك ايضا ولكن الاول الذي في الزيلعي ثم هذا بيان وجه المخالفة بينه وبين المسئلة السابقة **(قوله** ان نقض المشتري البناء) فلو لم ينقضه ولكن باعه من غيره بلا ارض فله شفع فبعض نقض البيع وكذا النبات والتخل طوري عن التاترخانية **(قوله** لانه قصد الاتلاف) اي والتبع اذا صار مقصودا به يسقط ما يقابله من الثمن ط **(قوله** ويسمى الثمن الخ) فتقوم الارض وعليها البناء وتقوم بغيره فبقدر التفاوت يسقط من الثمن ط قلت فلو اختلفا في قيمة البناء فالقول للمشتري والبينة للشفيع عنده وعندها للمشتري ايضا ولو في قيمة الارض يوم وقع الشراء نظرا الى قيمته اليوم لان الظاهر ان كان كذلك فمن شاهده كان القول له اتقاني **(قوله** بخلاف انه دام الخ) اي بخلاف ماذا انهدم بنفسه واخذ النقض حيث يعتبر قيمته يوم الاخذ كما مر لانه صار مانعا بحجسه فيقوم عليه بالجلس في يومه تأمل وافهم **(قوله** والنقض) بالكسر قال المكي قلت وقد حصل في نقض البناء وهو منقوض لغتان ضم التون وكسرها فالازهرى وصاحب المحكم اقتصرا على الضم والجوهري وابن فارس على الكسر وهو القياس كالذبح والرعى والتكث بمعنى المذبوح والمرعى والتكوث ط **(قوله** بجرها) الباء بمعنى مع ط **(قوله** لاتصاله) هذا وجه الاستحسان وفي القياس لا يكون له اخذ الثمرة لعدم التبعية كالمتاع الموضوع فيها منح وبيان وجه الاستحسان ان باعتبار الاتصال صار تبعا للمقار كالبناء في الدار هداية **(قوله** ونمرا) بأن شرطه في البيع لان الثمر لا يدخل في البيع بالالشرط لانه ليس يتبع زيلعي **(قوله** بعد الشراء في يده) متعلقان بآتمر وقيد بقوله في يده لانه اذا آتمر في يد البائع قبل القبض ثم قبضه المشتري له حصة من الثمن كما اذا كان موجودا وقت الشراء كفاية **(قوله** وان حذره) بالذال المعجمة المشددة قال الزيلعي في باب البيع الفاسد الجاذب بالذال عام في قطع الثمار وبالمهمة خاص بالتخل ط عن الحموى وضبطه مسكين هنا بالمهمة قال ابوالسعود لانه انسب بالمقام وقوله المشتري ليس بقيد بل مثله البائع والاجنبي كما في غاية البيان **(قوله** فليس للشفيع اخذه) اي في الفصلين هداية اي اذا اشتراه بالتمر او ثمر في يده وكان عليه ان يقول وليس بالواو ويذكره بعد جواب الشرط الآتي **(قوله** لما مر) اي آقا من قوله لزوال التبعية بانفصاله ولا يخفى ان الثمر في الاولى وان دخل بالشرط كما مر ووقع الشراء عليه قصدا لكن دخوله في الشفعة بالتبعية للمقار باعتبار الاتصال كما قدمناه وبالاتصال تزول التبعية للمقار فتسقط الشفعة فافهم **(قوله** وقد اشتراها بجرها) مزيدة على الدرر ولا معنى لها ح اي لمناقته للتفصيل الآتي **(قوله** سقط حصته من الثمن في الاول) لانه دخل في البيع قصدا فيقابلة شئ من الثمن هداية **(قوله** لحدوته بعد القبض) فلا يكون ميعا الا تبعا فلا يقابلة شئ من الثمن هداية **(قوله** لتحويل الصفقة اليه) اي ولا يجوز له ابطالها منفردا من غير مقتضى شرعا ط **(قوله** بخلاف ما قبل القضاء) قدم المصنف انها تملك بالاخذ بالتراضي وبقضاء القاضى فالقضاء هنا غير قيد تأمل **(قوله** وقت انقطاع حق البائع) كأن تصرف فيها المشتري ببناء ونحوه كإتاني **(قوله** وفيه بعموض مشروط) اي في العقد وصورته

اتلف بعض الارض) بغير حيث يسقط من الثمن بحصته لان الفاتت بعض الاصل زيلعي (و) يأخذ (بحصة العرصة) من الثمن (ان نقض المشتري البناء) لانه قصد الاتلاف وفي الاول الآفة سبوية ويقسم الثمن على قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف انه دام كما مر لتقومه بالجلس (ونقض الاجنبي كنقضه) اي المشتري (والنقض) بالكسر المنقوض (له) اي للمشتري وليس للشفيع اخذ له زوال التبعية بانفصاله (و) يأخذ بجرها) استحسانا لاتصاله (ان ابتاع ارضا وبجلا ونمرا او آتمر) بعد الشراء (في يده وان جذه المشتري) فليس للشفيع اخذه لما مر (او هلك بافة سبوية وقد اشتراها بجرها سقط حصته من الثمن في الاول) اي شرائها بجرها (وبكل الثمن في الثاني) لحدوته بعد القبض (قضى بالشفعة للشفيع ليس له تركها) شرح وبهانية لتحويل الصفقة اليه بخلاف ما قبل القضاء (الطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع اتفاقا وفيه بعموض) مشروط

ولاشيوع فيهما (وقت التقاض) وفي بيع فضولي او بخيار باع. قس البيع عند الثاني ووقت الاجازة عند الثالث وبخيار مشروط وقت البيع اتفاقا مجتبي (من لم ير الشفعة بالجوار) ٢٠٥ كذا في مثالا (طلبها عند حاكم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال

نعم) اعتقد ذلك (حكمه له به والا) بقوله (لا) يحكم منية وبزازية * (فروع) * اخر الشفعين ايجاب الطلب لكون القاضي ليراهما فهو معذور وكذا لو طلب من القاضي احضاره فمتع بخلاف سبب اليهودي كايأتي * شري ارضا بمائة فرغ ترابها وباعه بمائة ثم اخذها الشفعين بالشفعة اخذها بخمسين لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي باعه وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كبست فيها فهو ملكك حاوي الزا هدى وفيه شري دار الى الحصاد فليس للشفيع ان يعجل الثمن ياخذها بالشفعة لانه ملكها ببيع فاسد اه قلت وسيجيئ انه لا شفعة فيها ببيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ اذا سقط الفسخ بنشاء ونحوه وجبت وفي المبسوط الهبة بشرط العوض انما ثبتت الملك للمو هو ب له اذا قبض الكل فلو وهب دارا على عوض الف درهم فقبض

ان يقول وهبت هذا لك على ان تعوضني كذا واجعوا منه لو قل وهبت هذا لك بكذا انه بيع الثاني وفي الحائنة فلو كانت بغير شرط العوض ثم عوضه بعدها فلا شفعة (قوله ولا شيوع فيهما) اي في الهبة والعوض بان كان العوض عقارا ايضا قال ط اما اذا كانت في شائع فان كانت مما يقسم فهي فاسدة والا فهي صحيحة وتجري فيها الشفعة وهذا قياس ما تقدم في الهبة اه وفي غاية البيان قال المحقق اذا وهب نصف دار بعوض فلا شفعة فيه لان هبة المشاع فيا يقسم لا تجوز اه (قوله وقت التقاض) اي من الجانبين فلو قبض احد العوضين فلا شفعة الثاني ولو سلمها قبل قبض الآخر فهو باطل كما سيذكره الشارح عن المبسوط ومثله في الجوهرة عن المستصفي قال في النهاية ولا بد من القبض عندنا خلافا لزرقي فلا شفعة لام بتقايضا وعلى قوله يجب قبل التقاض بناء على ان الهبة بشرط العوض عند بيع ابتداء وانتهاء وعندنا بر ابتداء وبمثلة البيع اذا اتصل به القبض من الجانبين كذا في المبسوط اه وفي القهستاني عن المحقق يعتبر الطلب عن التقاض في ظاهر الرواية فقول السامحاني عن المقدسي وفي رواية وقت العقد وفي الصحيح مشكل فانه مبني على قول زرقي ولم أر من صححه من شراح الهداية وغيرهما فامل (قوله وقت الاجازة عند الثالث) هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح او الباب الآتي وفيه كلام. ستعرفه (قوله يقول له الخ) قال في البزازية ولم يذكر في الكتب ان من لا يرى الشفعة بالجوار اذا طلبها عند حاكم يراها قبل لا يقضى له لانه يرغم بطلان دعواه وقبل يقضى لان الحاكم يراها وقبل يقول له الخ قال الحلواني وهذا احسن الاقوال اه (قوله والا يلقه) (٣) عبارة البزازية وان قال لا فلا تأمل (قوله ايجاب الطلب) اي اثباته عند القاضي فان الطلب عنده وهو الثالث متضمن اثبات طلب الموازنة وطلب التقرير فلفظ ايجاب في محله فانهم وهذا مبني على قول محمد المفتي به من انه لو اخرها شهر ابلا عذر بطلت كامر (قوله فامتنع) اي القاضي او من وجبت عليه الشفعة افاده ابو السعود ط (قوله بخلاف سبب اليهودي) فان القاضي يحضره وان كان يوم السبت هذا ان كان الشفعة واجبة عليه وان كانت واجبة له فامتنع يطلب القاضي وان كان يوم السبت وهذا يظهر اذا كان يوم السبت آخر الشهر اذا تأخر الطلب قبل الشهر لا يبطلها اتفاقا الا ان يكون المراد طلب الموازنة والتقرير تأمل ومثل السبت الاحد للنصراني كما افاده المحموي (قوله كايأتي) اي في الفروع آخر كتاب الشفعة (قوله اخذها بخمسين) عزاء في الحائنة الى ابن الفضل ثم قال بعده وقال القاضي السعدي لا يطرح عن الشفعين نصف الثمن وانما يطرح عنه حصصه القصان وظاهر تقديم الحائنة الاول اعتماده كاهو عاده (قوله لان ثمنها الخ) ظاهر التعليق ان قيمتهما سواء وقت العقد فلو اختلفت لا يتعين اخذها بخمسين بل يقسم الثمن بحسبها تأمل (قوله اذا قبض الكل) مبني للمجهول اي كل من البديلين او للمعلوم اي كل من المتبادلين (قوله فهو) اي التسليم (قوله كان له ان ياخذ الدار بالشفعة) لانه وقت انعقاد المعاوضة ولذا عبر المصنف بالتقاض الدال على حصول القبض من الاثنين في قوله وفي هبة بعوض وقت التقاض ط والله تعالى اعلم

احد العوضين دون الآخر ثم سلم الشفعين الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له ان ياخذ الدار بالشفعة (٣) المقصود من نقل عبارة البزازية انه لا يهضم منها ما لو سكت الشفعين ولم يقل نعم او لا بخلاف تعبير المصنف اه منه

(قوله لا ثبت قصدا الخ) قيد به لأنها ثبتت في غير العقار تبعاله كالبناء والعرض والغرة على ماسر وكذا في آلة الحراثة تبعاً للأرض كما قدمناه عن شرح الجمع (قوله ملك) بالتشديد أو التخفيف صفة عقار وسأى في محترزه وهو ما بيع بخيار البائع ونحوه (قوله خرج الهبة) أي التي لم يشترط فيها العوض وهذا المحترزات أتى بها المصنف بعد قال الأولى حذفها (قوله) وإن لم يكن يقسم) 'درج لفظ يكن ليفيد أن المراد ليس بما اتصف بكونه يقسم أي يقبل القسمة وليس المراد نفي القسمة أعم من كونه قابلاً لها ولا تأمل (قوله خلافاً للشافعي) لأن من أصله أن الأخذ بالشفعة لدفع ضرر مؤنة القسمة وهذا لا يتحقق فيما لا يجتمعها وعندنا لدفع ضرر التأذي بسوء المجاورة على الدوام كقاية (قوله وحام) فيأخذ الشفع بقدره لأنه من البناء دون القصاص لأنها غير متصلة بالبناء نهاية وفي الطوري عن المحيط ويدخل في الرحي الحجر الأسفل دون الأعلى لأنه مبنى بالأرض (قوله بالسكون) أي سكون الرأ وفي المغرب العرض بفتحين ويجمع على عروض حطام الدنيا (قوله ما ليس بعقار) تفسير مرادنا قال في الصحاح والعرض يسكون الرأ المتاع وكل شيء فهو عرض سوى الدراهم والدنانير وقال أبو عبيدة العروض الامتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيواناً ولا عقاراً (قوله إذا بيعاً قصداً) أي بيعاً قصدياً فتثبت الشفعة فيهما ببيعة العقار فلو اشترى نخلة بارضها ففيها الشفعة تبعاً للأرض بخلاف ما إذا اشترى ليقلمها حيث لا شفعة فيها لأنها نقلية كما في البناء والزرع كما في المحيط فاستأنى (قوله ولو مع حق القرار) قدما الكلام فيه بما لا مزيد عليه (قوله ولا في ائث) أي مودوث درر لأن الوارث يملك على حكم ملك الميت ولهذا يرد على بائعه بالعيب فكأن ملك الميت لم يزل اتقاني فهو أيضاً محترز قوله ملك تأمل (قوله وصدة وجة الخ) لأنها ليست بمعاوضة مال بمال فصارت كالأث منج (قوله لا بعوض مشروط) قدما فأئذته (قوله ودار قسمت) أي بين الشركاء لأن القسمة فيها معنى الأفرز ولهذا يجري فيها الجبر والشفعة لم تجر إلا في المبادلة المطلقة منج (قوله أو جعلت أجرة الخ) لأنها ثبتت بخلاف القياس بالآثار في معاوضة مال بمال مطلق فيقتصر عليها منج (قوله أو صلح عن دم عمد) قيد به لما في المتوسط لو كان عن جنابة خطأ تجب شفعة فلو عن جنابتين عمد وخطأ لا شفعة عنده وعندنا تجب فيما يخص الخطأ طوري وإن ادعى حقاً على إنسان فصالحه على دار فللشفيع أخذها سواء كان عن أقرار أو انكار أو سكوت لزعم المدعي أنها عوض حقه فيؤخذ بزعمه ولو ادعى عليه داراً فصالحه على دراهم فإن عن أقرار تجب لزعمه ملكها بعوض لا إن كان عن انكار لزعمه أنها لم تزل عن ملكه أو سكوت لزعمه أن المعطى لأفداء يمينه كما في درر البحار (قوله أو مهر) صوابه أو مهر بالانصب كما في الفرع عطفاً على أجرة إذ لو جعلت بدل مهر المثل أو المسمى عند العقد أو بعده ثبتت فيه الشفعة لأنه مبادلة مال بمال لأنه بدل عما في ذمته من المهر كافي التبيين وغيره (قوله وإن قبل ببعضها مال) بأن تزوج امرأة على دار على أن ترد عليه ألف درهم فلا شفعة في شيء منها منج (قوله لأن معنى البيع تابع فيه) أي في هذا العقد لأنه وإن اشتمل على نكاح وبيع لكن المقصود منه النكاح بدليل أنه يستبعد بلفظ النكاح

باب ما ثبت في أوله

(لا ثبت قصداً في عقار ملك بعوض) خرج الهبة (هو مال) خرج المهر (وإن لم يكن يقسم) خلافاً للشافعي (كرحي) أي بيت الرحي مع الرحي نهاية (وحام وبئر) ونهر (وبيت صغير) لا يمكن قسمه (لا في عرض) بالسكون ما ليس بعقار فكون مابعد من عطف الخاص على العام (وفلك) خلافاً للمالك (وبناء ونخل) إذا بيعاً قصداً ولو مع حق القرار خلافاً لما فهمه ابن الكمال لخالفته المتقول كما أفاده شيخنا الرمل (ولا في) ائث وصدة وجة لا بعوض مشروط (ودار قسمت) أو جعلت أجرة أو بدل خلع أو عتق أو صلح عن دم عمد أو مهر وإن قبل ببعضها أي الدار (مال) لأن معنى البيع تابع فيه وأوجبها في حصة المال

ولاشعة في الاصل فكذا التسع **(قوله)** بيعت بخيار البائع (وكذا بخيارها لان المبيع لم يخرج
عن ملكه بخلاف خيار المشتري وهذا في التي فيها الخيار فويعت دار بخيارها والخيار لاحدها
فله الشفعة فللوالباع سقط لارادته الاستبقاء وكذا المشتري وتصير اجازة بخلاف ما اذا اشتراها
ولم يرها فلا يطل خياره بأخذ ما بيع بخيارها لان خيار الرؤية لا يطل بصريح الابطال فكيف
بدلته ثم اذا حضر شفيع الاول له اخذها دون الثانية لاعداء ملكه في الاولى حين بيعت الثانية
عناية ملخصا **(قوله في الصحيح)** كذا في الهداية مالا يان البيع يصير سببا لزوال املك عند
ذلك ومثله في الجوهره والدرر والمنح وأقره شرح الهداية وقال في العناية ومعراج الدراية وقوله
في الصحيح احتراز عن قول بعض المشايخ انه يشترط الطاب عند وجود البيع لانه هو السبب
اه أقول لكن في الظهيرية قال يشترط الطاب والاشهاد عند البيع حتى لو لم يطاب ولم يشهد
عند البيع ثم جاز البيع بالاجازة او عند مضي مدة الخيار فلا شفعة له في ظاهر الرواية وقال بعض
العلماء انما يشترط عند جواز البيع وهو رواية عن ابني يوسف ونظيره الدار اذا بيعت ولها جاز
وشريك فالشفعة للشريك لا للجار ولكن مع هذا يشترط الطلب من الجار عند البيع بخلاف
بيع الفضولي فان الطاب عند اجازة المالك والفرق ان البيع بالخيار عقد تام لا ترى انه يعمل من غير
اجازة احد ولا كذلك عقد الفضولي اه فليتأمل وفي القهستاني يطاب بعد سقوط الخيار وقيل
عند البيع والاول اصح كافي الكافي والثاني الصحيح كافي الهداية اه والظاهر ان العبارة مقبولة
لان الصحيح في الهداية هو الاول فقد ظهر تصحيح كل من القولين ولكن ان ثبت ان الثاني
ظاهر الرواية لا يعدل عنه **(قوله)** او بيعت الدار بيعا فاسدا اي لاشعة فيها ايضا ما قبل القبض
فلعدم زوال ملك البائع وامامه فلاحتمال الفسخ وفي اثبات الشفعة نقر بالفساد فلا يجوز
جوهره وفي الكلام تلويح الى انه وقع فاسدا ابتداء لان الفساد اذا كان بعد انعقاده صحيحا حتى
الشفعة على حاله فان التصري ان لو اشترى من نصراني دارا فخر فلم يتقاضا حتى أسلمها او اسلم
أخذها او قبض الدار ولم يقبض الفخر فانه يفسد البيع وحق الشفعة باق انفساده بعد وقوعه صحيحا
عناية **(قوله)** كأن بي المشتري فيها او اخرجها عن ملكه بالبيع او غيره فان باعها فلا شفيع
أخذها بالبيع الثاني بالنظر ان او بالبيع الاول يقيمها لانها الواجبة فيه وتامة في التدين **(قوله كاسر)**
اي قيل الباب **(قوله)** خلافا لما زعمه المصنف الخ حيث علقه برد قال في الشرنبلالية وهو خطأ
في الرد بخيار رؤية او شرط على ان القضاء في الرد يعيب ليس شرطيا لابطال الاخذ بالشفعة
مطلقا فيها بعد القبض لانه قبل القبض فسخ من الاصل كما في الكافي وغيره وفيها بعد القبض
يكون اقاله لعدم القضاء وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الشفيع فله الشفعة قال في الذخيرة
اذا سلم الشفيع الشفعة ثم ان المشتري رد الدار على البائع ان كان الرد بسبب هوفسخ من كل
وجه نحو الرد بخيار الرؤية او الشرط وباليعيب قبل القبض بقضاء او بغير قضاء وبعد القبض
بقضاء لا يتجدد للشفيع حق الشفعة فان كان الرد بسبب هوفسخ جديد في حق ثالث نحو الرد
باليعيب بعد القبض بغير قضاء والرد بحكم الاقالة لا يتجدد للشفيع الشفعة اه **(قوله)** بعدما
سلمت فلوقبله تبقى شفعته مع كل فسخ شرنبلالية **(قوله)** لانه فسخ علة للثالث
(قوله) بعد القبض هذا التقيد لصاحب الهداية موافق لما قدمناه آتفا عن الذخيرة قال

(و) دار (بيعت بخيار
البائع ولم يسقط خياره
فان سقط وجبت ان طاب
عند سقوط الخيار) في
الصحيح وقيل عند البيع
وصحيح (او بيعت) الدار
بيعا (فاسدا ولم يسقط
فسخه فان سقط) حق
فسخه كأن بي المشتري
فيها (ثبت) الشفعة
كاسر (او رد بخيار رؤية
او شرط او عيب بقضاء)
متعلق بالآخر فقط خلافا
لما زعمه المصنف تبعاً
لدرر (بعد ما سلمت)
اي اذا بيع وسلمت
الشفعة ثم رد المبيع بخيار
رؤية او شرط كيفما كان
او يعيب بقضاء فلا شفعة
لانه فسخ لبيع (بخلاف
الرد) يعيب بعد القبض
(بلا قضاء او بأقالة) فان
له الشفعة لان الرد يعيب
بلا قضاء

الزيلي انما يستقيم على قول محمد لان بيع العقار عنده قبل القبض لا يجوز كافي المنقول فلا يمكن حله على البيع واما عندها فيجوز بيعه قبل القبض فالمانع من حله على البيع اى بالنظر الى الشفيع وتامه فيه قال ابو السعود وتعقبه الشلبي نقلا عن خط قارئ الهداية بأن الرد بالعيب قبل القبض فسخ في حق الكل حتى كان له ان يرد على بائعه وان كان بغير قضاء وصار بمنزلة خيار الشرط والرؤية فضل بحته اهـ (قوله والاقالة) بالنصب عطف على الرد والظرف بعده خبر ان يكون الاقالة بمنزلة بيع مبتدأ اذا كانت بلفظ الاقالة فلو بلفظ مفاضة او متاركة وترادف تجعل بيعا اتفاقا كما مر في بابها سائحا (قوله المستغرق) بصيغة اسم الفاعل اى الذى استغرق نفسه وماله بالدين وبصفة اسم المفعول اى الذى استغرقه الدين ط (قوله ليس بشرط) بل الشرط كونه مديونا اذا كان البائع مولى العبد المأذون والعبد شفعه او بالعكس اما اذا كان غير المولى فلا يشترط وجود الدين اصلا كما قاده في النهاية (قوله وشراء احدها من الآخر يجوز) اى ان كان العبد مديونا كما قدمناه والافيه باطل فلا شفعة للمولى لان البيع وقع له لا بغيره (قوله اصاله او وكالة) لكن الوكيل يطالب الشفعة من الموكل بخلاف الاصل فانه لا يحتاج الى الطاب كفى الحسنة وكذا ثبت للاب لو شري اطفاله على ما يأتى بيانه في الفروع (قوله وقد نته ام لو كان المشتري) اى اصاله او وكالة ويبان ذلك باع احد شريكين في دار حصته منها الآخر وشرى لنفسه او غيره بالوكالة او باع احدها حصته لوكيل الشريك الآخر فجا، ثا ث طلب الشفعة فان كان شريكا قسمت بينه وبين المشتري في الاول او بينه وبين الموكل في الثانى وان كان جارا فلا شفعة له مع وجود المشتري او موكله لانه شريك ما لم يسلم وفي القنية اشترى الجار دارا او لها جار آخر فطالب الشفعة وكذا المشتري فهم بينهما نصفيين لانهما شفعين قل ابن الشحنة فقوله وكذا المشتري اى اذا طاب ولم يسل للشفيع الآخر وعلى هذا الوجه ثالث قسمت الاثنا اواربع ارباعهم نقل عن الظهيرية لوسلم الجار المشتري كلها للجار الآخر كان نصفها بالشفعة والنصف بالشراء اهـ قل الشري بالى وفيه تأمل اقول الظاهر انه شراء بالتعاطي لانه ثلث النصف بالشفعة جبر على المشتري فاذا سلله النصف الثانى برضا فقله الآخر كان شراء تأمل هذا وفي كلام ابن الشحنة اشارة الى ان قول القنية فطاب الشفعة المراد به انه لم يسل الكل الآخر لاحقيقة الطاب فلا ينفى ما قدمناه عن الحسنة ان الاصل لا يحتاج الى الطاب تأمل (قوله لاشفعة لمن باع اصاله) كأن باع عقاره مجاورا لعقاره آخر ولا يقار المبيع جار طاب الشفعة لا يشاركه البائع فيها (قوله او وكالة) كأن باع عقارا بالوكالة مجاورا لعقاره (قوله اى وكل بايع) تفسير لقوله او بيع لانه كان وكل غيره ببيع عقار يجنب عقار الموكل (قوله اضمن الدرك) بفتحين او السكون اى الثمن عند الاستحقاق فلا شفعة لضايفه في عقار البائع لانه كالبايع فستأنى لان ضايفه الدرك تقرير للبيع كفى الدرر (قوله والاصل ط) ولان اخذه بالشفعة يكون سببا في نقض ما تم من جهته وهو الملك واليد لا يشرى وسعى الانسان في نقض ما تم من جهته مردود در رأى بخلاف الوكيل بالشراء او المشتري نفسه لانه محقق لما تم من جهته والله تعالى اعلم

والاقالة بمنزلة بيع مبتدأ (او ثبت) الشفعة (معيد المأذون المستغرق بالدين) احاطة الدين برقبته وكسبه ليس بشرط ان كان في مبيع سيده (و) ثبت (السيدة في مبيع) بناء على ان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء وشراء احدها من الآخر يجوز (و) ثبت (من شري) اصاله او وكالة (او اشترى له) بالوكالة وقد نته انه لو كان المشتري او الموكل بالشراء شريكا لولد او شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكا وللسدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده (لا) شفعة (من باع) اصاله او وكالة (او بيع له) اى وكل بايع (اضمن الدرك) والاصل ان الشفعة تسقط باظهار الرغبة عنها لافها

(قوله يبطلها ترك طلب المواثبة) أي ولو جاهلا بثبوت الطلب له لما في الحائنية وجلان ورتا
 احة واحدهما لم يعلم بالميراث فبعت احة بجنبها فلم يطلب الشفعة فلما علم انه فيها نصيبا
 طلب الشفعة في المبيعة قالوا تبطل شفته والجهل ليس بعذر اه (قوله وتقدم ترجيحه)
 أي على القول بأنه على فور العلم وعلمت ما فيه في باب الطلب (قوله أو ذي يد) الأولي أن يقول
 أو احد العاقدین لما تقدم أنه يصح الاشهاد على المشتري وإن لم يكن العقار في يده وكذا على
 البائع وإن لم تكن الدار في يده استحسانا كاذكره شيخ الاسلام ط (قوله لا الاشهاد) عطف
 على طلب لا على الاشهاد كما لا يخفى ح (قوله لانه غير لازم) كذا قال في الهداية بل فأنذته
 مخافة الجحود فيصح الطلب بدونه لو صدقه المشتري كاقدمناه وهذا رد على صاحب الدرر
 حيث قال يبطلها ترك الاشهاد على طلب المواثبة قادرا اغترارا بظاهر قول الهداية هنا اذا ترك
 الشفيع الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت شفته اه فحمله على ما اذا علم وكان
 عنده من يشهده فسكت ولم يشهد بدليل قوله وهو يقدر وحمل قول الهداية أولا لانه غير لازم
 على ما اذا علم في مكان حال ورده الشرع لا على أن الشرط الطلب فقط دون الاشهاد عليه وبما
 قاله الاكمل وغيره ان المراد بالاشهاد في قول الهداية اذا ترك الاشهاد نفس طلب المواثبة
 بدليل قوله لا اعراضه عن الطلب وبانه صرح قبل هذا بأن المراد بقول القدوري اشهد في
 مجلسه هو طلب المواثبة فلا تنافي بين كلامي الهداية اه ما خصنا وقد يقال المراد اذا ترك الاشهاد
 على احد العاقدین او عند الدار حين علم فتركه وهو يقدر بطلت لكن فيه انها لا تبطل بدليل انه
 لو صدقه المشتري صح كعلمته فافهم (قوله مع القدرة كامر) حيث قال وهذا الطلب لا بد منه
 حتى لو تمكن ولو بكتاب او رسول ولم يشهد بطلت شفته وإن لم يتمكن منه لا تبطل اه أي
 بأن سدا حقه أو كان في الصلاة منج ولا تناس ما قدمناه عن الحائنية من أن الاشهاد غير شرط
 فيه ايضا (قوله ويبطلها تسليمها) قال في التارخائية اذا قال سلمت شفعة هذه الدار صح
 وإن لم يبين أحدا وكذا لو قال للبائع سلمت لك شفعتها ولو بعد قبض المشتري استحسانا لأن معناه
 لاجلك وكذا لو قال للوكيل ولو بعد الدفع الى الموكل استحسانا ولو قال لاجني فإن مسبوقا
 بكلام كقوله سلم هذا المشتري فقال الشفيع سلمته لك صح ولو ابتداء كلام فلا واذ سلم الجار
 مع قيام الشريك صح فإن سلم الشريك بعده ليس للجار الاخذ اه ما خصنا وفي الجمع ولا يجعل
 أي أبو يوسف قول الشفيع أخذ نصفها تساميا وخالفه محمد والأول أصح ابن ملك عن الحفيظ
 (قوله علم بالسقوط أولا) قال في المنع لانه لا يبعد بالجهل بالاحكام في دار الاسلام اه
 والأوضح ان يذكره فيما اذا سكت لانه هو الذي يتوهم كون الجهل فيه عذرا اما عند التسليم
 منه فلا وجه له ط قلت فالتناسب ما في التارخائية علم بوجود الشفعة أولا وعلم من سقط
 اليه هذا الحق أولا (قوله لا قبله كامر) لم أره في امر صريحا (قوله خلافا لمحمد) حيث
 أبطل التسليم وجعل للصغير اخذها بعد البلوغ وعلى هذا الخلاف اذا بلغها شراء دار بجوار
 دار الصبي فلم يطلب ابن ملك (قوله فيما يبيع بقبضته أو اقل) فلو باكر عماليتا بن الناس في
 مثله جاز التسليم اتفاقا والأصح انه لا يجوز اتفاقا لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم ابن ملك
 ومقتضاه انه لو سلم فيما يبيع باكر ثم بلغ الصبي له الطلب (قوله واللم يصح) هذا قولهما وقول

(يبطلها ترك طلب المواثبة)
 تركه بأن لا يطلب في مجلس
 اخبر فيه بالبائع ابن كمال
 وتقدم ترجيحه (او) ترك
 طلب (الاشهاد) عند
 عقار أو ذي يد لا الاشهاد
 عند طلب المواثبة لانه غير
 لازم (مع القدرة) كامر
 (د) يبطلها (تسليمها بعد
 البيع) علم بالسقوط أولا
 (فقط) لا قبله كامر (ولو)
 تسليمها (من أب ووصي)
 خلافا لمحمد فيما يبيع بقبضته
 أو اقل ملحق (الوكيل
 بطلبها اذا سلم) الشفعة (أو)
 اقر على الموكل بتسليمه
 الشفعة (صح) لو كان
 التسليم أو الاقرار (عند
 القاضي) واللم يصح لكنه
 يخرج من المحصومة

أد يوسف الأول وقيل آخر أصبح مطلقا كما في التارخانية وفيها عن الولوالجية تسليم الشفعة من الوكيل صحيح وإن لم تكن الدار في يده عندها وعليه الفتوى خلافاً لحمد **(قوله)** وسكوت من تلك التسليم تسليم) ومنه الأب والوصى كإقدماتنا آنفاً ولا تنس ما قدمناه عن الحانية وفتاوى المصنف إن الشفع إذا سمع بالبيع فسكت لا تبطل شفعته ما لم يعلم المشتري والتمن كأيكر إذا استؤمرت **(قوله)** ويبطلها صلحه منها على عوض الخ) لأنها ليست بحق مقرر في الحل بل مجرد حق التملك فلا يصح الاعتياض عنه ولا يتعلق إسقاطه بالجائر من الشروط قبل الفاسد أولى فيبطل الشرط ويصح الإسقاط هداية وفي عدم جواز التعليق كلام سنذكره في الفروع إن شاء الله تعالى **(قوله)** ثانياً أي بعد سطر ونصف وكان ينبغي ذكره هنا قبل مسألة البيع **(قوله)** ويبطلها بيع شفعته بطل) قال في الهداية لما بينا وقال في النهاية بعد عزوه بطلانها إلى المبسوط أيضاً وفي الذخيرة وإذا وهبها أو باعها لإنسان لا يكون تسليماً لأن البيع لم يصادف محله والأول أصح أنه ملخصاً أقول وفي الحانية الشفع إذا باع الشفعة أو وهبها لإنسان بعد ما وجبت له لا تبطل لأنها لا تختمل التملك فلم يصادف محله أه وظاهره حمل البطلان على ما إذا كان البيع قبل الوجوب لما فيه من ترك الطلب إلا أن يكون متباعاً على مقابل الأصح وتأمل هذا مع ما ذكره في المنع عن الحانية والمجبي **(قوله)** وكذا الكفالة يعني إذا صالح الكفيل بالنفس المكفول له على مال تسقط الكفالة ولا يجب المال في رواية وهي الأصح وفي أخرى لا تبطل ولا يجب المال وتماه في الكفاية وغاية البيان **(قوله)** بخلاف القود) لأنه حق مقرر في الحل فإن نفس المقاتل كانت مباحة في حق من له القصاص والصالح يحدث له العصاة في دمه فيجوز العوض بمقابلته معراج **(قوله)** ولا تسقط شفعته) لأنه لم يوجد منه الأعراض عن الأخذ بالشفعة بخلاف مسألة المتن السابقة فالخلاف كما في النهاية إن صالح الشفع مع المشتري على ثلاثة أوجه وفي وجه يصح وفي وجه لا يصح ولا تبطل الشفعة وفي وجه تبطل ولا يجب المال **(قوله)** ويبطلها موت الشفع الخ) لأنها مجرد حق التملك وهو لا يبقى بعد موت صاحبه الحق فكيف يورث درر **(قوله)** ولو مات بعد القضاء لا تبطل) لما تقدم متنا أنها تملك بالأخذ بالتراضي وقضاء القاضي **(قوله)** لا موت المشتري) وكذا البائع خانية ولا يتابع في دين المشتري ووصيته ولو باعها القاضي أو الوصى أو أوصى المشتري فيها بوصية فلا شفع إن يبطله ويأخذ الدار بتقديم حقه ولهذا يقتض تصرفه في حياته هداية **(قوله)** ويبطلها بيع ما يشفع به) أي كله لما في الحانية الشفع بالجوار إذا باع الدار التي يستحق بها الشفعة لا تقصا منها لا تبطل شفعته لأن ما بقي يكفي للشفعة ابتداء فيكفي لبقائها أه **(قوله)** علم ببيعها) أي بيع الشفوعة وقت بيعه ما يشفع به **(قوله)** وكذا) عطف على يبطلها أي ويبطل بهذه الأشياء قبل القضاء بالشفعة لأنه بمنزلة الزائل عن ملكه كافي الدرر **(قوله)** أو وقتاً مسجلاً) ينبغي على القول بلزوم الوقت بمجرد القبول أن تسقط به وإن لم يسجل شربلية **(قوله)** ولو باع الخ) أي الشفع ما يشفع به وأفاد أن المراد بقوله بيع ما يشفع به البيع الهبات **(قوله)** لبقاء السب) هو اتصال ملكه بالشفوعة لأن خيار البائع يمنع خروج البيع عن ملكه وعبرة الهداية لأنه منع بالزوال بقي الاتصال أه فافهم **(قوله)** ويبطلها

وسكوت من تلك التسليم
تسليم (و) بيباعه صلحه
منه على عوض أي غير
الشفوع لما يأتي (وعليه
رده) لأنه رشوة (و)
يباعه (بيع شفعته بطل)
ولا يلزم المال وكذا الكفالة
بالنفس بخلاف القود ولو
صالح على أخذ نصف
الدار ببيع الثمن صح ولو
صالح على أخذ بيت بخصته
من الثمن لأجلهالة الثمن
عند الأخذ ولا تسقط
شفعته (و) يبطلها (موت
الشفيع قبل الأخذ بعد
الطلب أو قبله) ولا تورث
خلاف ما شافعي ولو مات بعد
القضاء لا تبطل (لا يبطلها
(موت المشتري) لبقاء
المستحق (و) يبطلها
(بيع ما يشفع به قبل القضاء
بالشفعة مطلقاً) علم ببيعها
أه لا وكذا لو جعل ما يشفع
به مسجداً أو مقبرة أو
وقفاً مسجلاً درر (ولو
باع بشرط الخيار) نفسه
(لا) تبطل لبقاء السب
(و) يبطلها

(شراء الشفع من المشتري) فلمن ٢١١ دونه او مثله اخذها منه بالشفعة بالعدد الاول او الثاني بخلاف

شراء الشفع من المشتري (لانه بالاقدم على الشراء من المشتري اعرض عن الطلاب وبه تبطل الشفعة منح **(قوله** فلمن دونه) كما اذا كان شريكا وللمبيع جار **(قوله** بالعدد الاول او الثاني) انظر ما كتبناه عن التاترخانية عند قول المصنف ويفسخ بحضوره **(قوله** بخلاف ما لو اشتراها ابتداء) اى قبل ان يشتله فيها حق الاخذ لانه لم يتضمن اعراضا لاقباله على التملك وهو معنى الاخذ بالشفعة وانما اشتراها لعدم التمكن من اخذها بطريق آخر زيلى **(قوله** حيث لاشفعة لمن دونه) بل تكون له ولمن هو مثله كما او تختاره قيل هذا الباب **(قوله** ان استأجرها او ساومها الخ) اى بعد علمه بالمبيع معراج وقيد بضمير المشفوعة لما فى التاترخانية اشترى دارا فساوم الشفع داره وقد اشهد على طلبه فهو على شفعة **(قوله** او طلب منه) اى طلب الشفع من المشتري **(قوله** ان يوليه) اى يبيعه تولى وهى البيع بمثل الثمن الاول ح ومثل التولية المراجعة ط وكذا لو طلبها مزارعة او مساقاة بعد علمه بالمبيع اثنى **(قوله** مستدرك بما مر آفا) لم ير فى هذا الباب المعقود للطلان وقد مر قبله ط **(قوله** قيمته الف او اكثر) وكذا لو اقل بالاولى كفى العناية **(قوله** فله الشفعة) لان التسليم كان لاستكثار الثمن فى الاول او لعدم قدرته على الدراهم فى الثانى فلا يلزم منه التسليم منه **(قوله** قيمتها الف) اى او اكثر بالاولى بخلاف الاقل **(قوله** والفرق بينهما) اى بين العرض وبين البر والشعير والعددى المتقارب ان العرض قيمى والواجب فيه القيمة وهى دراهم او دنانير فلا يظهر فيه التيسير وذلك متى يؤخذ بمثله فربما يسهل عليه لعدم قدرته على الدراهم واما الفرق فى مسألة الدنانير فلا نهما كفى النسابة جنس واحد فى المقصود وهو النخبة عندنا ومبادلة احدهما بالآخر متيسرة عادة وقال زفره الشفعة لاختلاف الجنس * (تنبيه) * اخبر ان الثمن عروض كالتياب والمبيد فبان انه مكمل أو موزون او اخبر انه مكمل او موزون فبان انه جنس آخر منه فهو على شفعة وان بان انه جنس آخر من عروض اوفضة او ذهب كقيمة ما بلغه فلا شفعة لعدم الفائدة زيلى **(قوله** ولو علم ان المشتري هو مع غيره) الانسب ولو بان كالا يخفى ح **(قوله** لاشفعة له) قال فى الذخيرة هذا محمول على ما اذا كان ثمن النصف مثل ثمن الكل بأن اخبر بشراء الكل بألف فسلم فظهر انه اشترى النصف بالالف فلو ظهر بخصمائه فهو على شفعة جوهره وعبر عنه الزيلى بقيل **(قوله** على الظاهر) اى ظاهر الرواية قال فى العناية احتراز عماروى عن ابى يوسف على عكس هذا لانه قد يمكن من تحصيل ثمن النصف دون الجميع وقد تكون حاجته الى النصف لتمامه مرافق لذلك **(قوله** الا ذراعا مثلا) اى مقدار عرض ذراع او شبر او اصبع وطوله تمام ما يلاصق دار الشفع درر **(قوله** لعدم الاتصال) استشكل السامحانى هذه الحيلة بما نقله الشرنبلالى عن عيون المسائل دار كبيرة ذات مقاصير باع منها مقصورة فلجاء الدار الشفعة لان المبيع من جهة الدار وجاء الدار جارا لم يكتن متصلا به اه اقول المشكل ما فى العيون لانا هنا تأمل **(قوله** والقول) مبتدأ وسهوا الثانى خبره وهذا رد على صاحب الدرر حيث قال وكذا لا تثبت فيما يبيع الا ذراع وما فى الواقية من قوله الا ذراعا بالنصب كأنه سهوا واجاب عنه فى العزيمة بانه مستثنى من مالا من ضمير بيع فالنصب على التبعة باعتبار محل الجور والتبعة لضمير بيع تقضى الرفع لانه كلام تام غير موجب اه الحيل فقال (وان باع) رجل (عقار الا ذراعا) مثلا (فى جانب) حد (الشفيع فلا شفعة) لعدم الاتصال والقول بأن نصب ذراعها سهو هو

ملخصا اقول اما التصب في عبارة المصنف فواجب بلا شبهة لانه استثناء من كلام موجب
واما في عبارة الوفاة والدرر فكذلك والاستثناء من ضمير بيع لامن الموصل وهو من كلام
تام موجب ايضا لان النبي غير متوجه اليه يوضحه لو اهانك جماعة الازيدا منهم فقلت لا اكرم
من اهانوني الازيدا على ان زيدا مستثنى من الواو لامن الموصل وجب فيه التصب لانه
مستثنى من الواو قبل دخول النبي لان المعنى من اهانوني الازيدا لا اكرمهم وصار زيد
كالمسكوت عنه في حصول الاكرام له وعدمه ولو جعلته مستثنى من الموصل بأن كان من
المهينين ايضا جاز فيه التصب والرفع لانه من كلام تام غير موجب وصار محكوما عليه بالاكرام
قطعا وعبارة الدرر من قيل الاول لان المعنى ما يبيع الا ذراعا لاشفعة فيه ولو كان الذراع
مستثنى من الموصل لكان المعنى ان الشفعة ثبت فيه ولا يخفى فساد ما غنم هذا التحرير في هذا
المقام فقد زل فيه كثير من الافهام (قوله لو وهب هذا القدر) اى الذراع مثلا والظاهر
ان المراد وهبه بعد بيع ما عدا هذا القدر بقرينة قوله للمشتري ومثله ما لو باع له لانه صار
شريكا في الحقوق فلا شفعة للجار وعلى هذا فليست هذه حيلة ثانية بل من تنقذ الاولى ويحتمل
ان الهبة قبل البيع فتقوله للمشتري من مجاز الاول فيشترط في الهبة ان لا تكون بموضع
مشروط وعليه فهي حيلة ثانية تأمل (قوله) فالشفعة للجار في السهم الاول فقط (قال
في المستصفي تأويل هذه المسئلة اذا بلغه بيع سهم منها فرده اما اذا بلغه البعان فله الشفعة
والتعليل بقوله لان الشفع جاز فيها الا ان المشتري في الثاني شريك فيقدم عليه يقتضى
الاطلاق وعلى هذا عبارة عامة الكتب كناية (قوله لانه شريك) اى نظرا الى ما قبل الاخذ
منه قال في العناية لانه حين اشترى الباقي كان شريكا بشراء الجزء الاول واستحقاق الشفع
الجزء الاول لا يبطل شفعة المشتري في الجزء الثاني قبل الحصومة لكونه في ملكه بعد فيقدم
على الجار اه قلت ونظيره ما ذكره الاقناني اذا اشترى دارا لصيق داره ثم باع داره الاولى ثم
حضر جار آخر للثانية يقضى له بالنصف (قوله وحيلة كله) اى حيلة منع الشفعة في كل
العقارى لانه وان ثبت له الشفعة في السهم الاول لكنه اذا رآه يبيع بمعظم الثمن تقل رغبته فيمتنع
عن اخذه ولا يخفى ان الاولى حيلة كله ايضا لان مشتري الذراع صار شريكا في الحقوق فيقدم
على الجار كما قدمناه فكلامه بالنظر الى الثانية فقط (قوله ان يشتري الذراع او السهم) اى
بشترى جزءا معينا كذراع مثلا من اى جهة كانت او جزءا شائعا كتسع او عشر اقول واما ما وقع
في كلامهم من جعل الذراع على المذكور في الحيلة الاولى فيه نظر لاستقلاله فيها بمنع الشفع
عن الكل بالاثبات على كثرة الثمن فافهم واعلم ان هذه الحيلة لتقليل رغبة الشفع كما قدمناه
والاولى لا يبطال شفعته وان هذه الحيلة مضرة للمشتري لو كانت الدار لصغير لعدم جواز بيع
الباقى بالباقي لما فيه من الغبن الفاحش فيلزم المشتري السهم بالثمن الكثير ولا يجوز شراءه
للباقى كما في غاية البيان * (قاعدة) * اذا خاف احدها ان لا يوفى صاحبه يشترط الجار لنفسه
ثلاثة ايام فاذا لم يوف له في المدة فسخ فيها وان خافا شرط كل منهما الجار لنفسه ثم يجيزان معا
وان خاف كل منهما اذا اجاز ان لا يجيز صاحبه يوكل كل منهما وكلا ويشترط عليه ان يجيز
بشرط ان يجيز صاحبه زلي. زيادة (قوله) وليس له تحايفه (الح) بيان آخر الباب بتحقيق ذلك

(وكذا) لاشفعة (لو وهب
هذا القدر للمشتري)
وقبضه (وان ابتاع سهما
منه بئمن ثم ابتاع بقيتها
فالشفعة للجار في السهم
الاول فقط) والباقي
للمشتري لانه شريك
وحيلة كله ان يشتري
الذراع او السهم بكل
الثمن الا درهما ثم الباقي
بالباقي وليس له تحليفه
بالله ما اردت به ابطال
شفعتي وله تحليفه بالله ان
البيع الاول

بما لا مزيد عليه ان شاء الله تعالى **(قوله** ما كان تلجئة) بيع التلجئة هو ان يظهرها عقدا وها
لا يريد ان يبيع اليه خوف عدو وهو ليس ببيع في الحقيقة بل كالهزل كما تقدم قيل كتاب
الكفالة ح **(قوله** وان ابتاعه) اي ابتاع العقار كما يظهر من كلام الشرح ولا مانع من
ارجاع الضمير الى السهم تأمل **(قوله** ثمن كثير) كما ضاف قيمته **(قوله** ثم دفع ثوباعه) اي
دفع عن ذلك الثمن الكثير اي بدله بوثا قيمته كقيمة المبيع **(قوله** لا بالتوب) لان التوب عوض
عما في ذمته المشتري فيكون البائع مشترا للتوب بعقد آخر غير العقد الاول زيلى **(قوله** فلا
يرغب) اي الشفيع في ذلك المبيع لكثرة الثمن وأشار الى هذه الحيلة لا تبطل شفيعته اذ لو
رضى بدفع ذلك الثمن له الاخذ بخلاف الحيلة الاولى كما قدمناه **(قوله** وهذه حيلة تم الشريك
والجار) اي بخلاف ما قبلها فانها لا يحتال بهما في حق الشريك اما الاولى فظاهر واما
الثانية فلان للشريك اخذ نصف الباقي بنصف الباقي من الثمن التقليل **(قوله** لكنها تضر
بالبائع) الاولى قد تضر **(قوله** اذ يلزمه كل الثمن) لو جوبه عليه بالبائع الثاني ثم برأته كانت
حصلت بطريق المقاصة ثمن العقار فاذا استحق بطلت المقاصة زيلى **(قوله** بدنيار) الاولى
بدنيانير بقدر قيمة العقار كما عبر الزيلى **(قوله** يبطل الصرف اذا استحق) لانه يكون صرفا بما
في ذمته من الدراهم فاذا استحق المقار تبين ان لادين على المشتري فيبطل الصرف للافتراق
قبل القبض فيجب رد الدنانير لا غير زيلى **(قوله** مع قبضه فلوس الخ) القبض بالفتح وضمه
اكثر ما قبضت عليه من نسي قاموس ومثلها الحاتم المعلوم امين المجهول المقدار كفي المنح **(قوله**
اشير اليها) قيده ليصح الحاقها بالثمن وبقوله وجه قدرها لتسقط الشفعة وبقوله وضع الخ
لثلا يمكن للشفيع معرفتها ولذا زاد في المجلس اخذا من قول المنح عن المضمرات ثم يستدل به من
ساعته فافهم **(قوله** عن مقطعات الظهيرية) اي من كتاب الشفعة وعادته التعبير عن
المتفرقات بالمقطعات ولم يذكر في المنح اخذ مقطعات بل ذكره الرملي ونص فيها اشترى عقارا
بدراهم جزافا وافق المتبايعان على انهما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد
التبايع فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الامام عمرو بن ابي بكر يأخذ الدار بالشفعة ثم
مطى الثمن على زعمه الا اذا ثبت المشتري زيادة عليه اه اقول وهذا مشكل اذ كيف يحل له
الاخذ جبرا على المشتري بمجرد زعمه مع ان الشفيع انما له الاخذ بما قام على المشتري من الثمن
الهم ان الا يكون علما بقدره بقرينة قوله الا ثبت المشتري زيادة عليه فانه يدل على ان
الغن علم قبل هلاكه فتأمل **(قوله** واقره شيخنا) اي الحبر الرملي في حاشية المنح وفي فتاواه
الحوية **(قوله** لكن تعبه ابنه) اي ابن المصنف **(قوله** بانه مخالف للاول) اي ما في المتن
اقول لا مخالفة بل غايته انه تخصيص لاطلاق الاول لانه ليس فيه ان هذه الحيلة باطلة بل ان
صحتها مبنية على ما اذا وافقهما الشفيع على عدم معرفة الفلوس فان كان يعلمها وادعى ذلك
فقط بطلت الحيلة لعدم الجهالة المانعة من حكم الحاكم ويدل على هذا التخصيص نفس كلام
المضمرات حيث علل السقوط بها بأن الشفيع يأخذ بالمبيع يمثل الثمن أو قيمته وهنا يعجز القاضي
عن القضاء بهما جميعا بسبب الجهالة وقال الرملي ظاهر ما في الظهيرية ان الشفيع لا يخلف على
ما زعم لان المتبايعين لم يدعيا قدرا معينا انكره الشفيع بل اتفقا على انهما لا يعلمان قدر الثمن

ما كان تلجئة مؤيد زاده
معزيا للوجيز (وان ابتاعه
ثمن) كثير (ثم دفع ثوباعه
فالشفعة بالثمن لا بالتوب)
فلا يرغب فيه وهذه حيلة
تم الشريك والجار لكنها
تضر بالبائع اذ يلزمه كل
الثمن اذا استحق المنزل
فالاولى بيع دراعم الثمن
بدنيار يبطل الصرف اذا
استحق وحيلة اخرى
احسن واسهل وهي
المعارفة في الامصار
ذكرها بقوله (وكذا لو
اشترى بدراهم معلومة)
بوزن او اشارة (مع قبضة
فلوس اشترى اليها وجهل
قدرها وضع الفلوس بعد
القبض) في المجلس لان
جهالة الثمن تمنع الشفعة
دررقلت ونحوه في المضمرات
ويجوز ان الشفيع لو قال
انا اعلم قيمة الفلوس وهي
كذا ان يأخذ بالدراهم
وقيمتها كما لو اشترى
دارا بعرض واعقار للشفيع
اخذها بقيمتها كما قاله
المصنف ثم نقل عن مقطعات
الظهيرية ما يوافقه قلت
ووافقه في تنوير البصائر
واقره شيخنا لكن تعبه
ابنه في زواهر الجواهر
بانه مخالف للاول

وما في التتويج وشروح معدم على مافي الفتاوى كما مر مرارا اه ٢١٤ وقدما انه لاشعة فيابيع فاسدا ولو

فلا يقال انه منكر فلا يحلف وبهذا علم ان هذه الحيلة اما تم لوافقهما الشفع على عدم
المعرفة ويشير اليه قولهم لتعذر الحكم فاقبل اه وهو عين ما قلنا (قوله وما في التتويج)
كالغرر والشروح كالمضمرات فانه شرح على القدوري وقوله مقدم خبر ما وذلك لان مسائل
التتويج هي المنقولة عن اثنتا الثلاثة أو بعضهم وكذلك الشروح بخلاف مافي الفتاوى فانه
مبنى على وقوع تحدث لهم ويسئلون عنها وهم من اهل التخريج فيجب كل منهم بحسب
ما يظهر له تخريجيا على قواعد المذهب ان لم يجد نصا ولذا ترى في كثير منها اختلافا ومعلوم ان
المقول عن الائمة الثلاثة ليس كالمقول عن بعدهم من الشيوخ ولا يخفى عليك ان مثلثنا
هذه ليست كذلك فانها تذكر في التتويج التي شأنها كذلك كمختصر القدوري والهداية
والكنز والوقاية والقبابة والمجمع والمتقى والمواهب والاصلاح وقد قال في التتويج ولم أقف
على هذه الحيلة في غير الكتاب المذكور يعني الدرر والغرر ثم رأيتها في المضمرات اه وذكرها
في المضمرات لا يدل على انها منقولة عن ائمة المذهب ترجع على مافي الفتاوى كيف وكثير
من الشروح كالتتويج وغيرها ينقلون عن اصحاب الفتاوى فيحتمل انه نقلها عنهم ايضا
فأقبل منصفنا (قوله وقدما الخ) هذه ذكرها الرمل عن حاوي الزاهدي من حيلة الخيل
اقول ولا شبهة في انه لا يحمل فعلها وانها مفسدة لفاعليها في دينه بامارة العقد الفاسد وفي دنياه
اذا طاب الشفع بعدما سقط الفسخ ببناء ونحوه (قوله ذكره البرزاي) اقول ما اقتصر عليه
البرزاي لا يصلح مسقطا اذ لو سكت الشفع اقول لا اشترى لانسقط شفعته وعبارة النهاية
وذلك ان يقول المشتري للشفع انا ابيعها منك بما اخذت فلا فائدة لك في الاخذ فيقول
الشفع نعم او يقول اشتريت فبطل شفعته اه اقول ومنها ان يشتري منه الشفعة
او يصلحها عليها بما لا تبطل ويسترد المال كما تقدم (قوله ويقتي يقول ابن يوسف وفي
الشفعة) بل نقل في النهاية منهم من قال انه لا خلاف فيها وفي البرزاية وان قبل الثبوت
لا بأس به عدلا كان يعني الشفع اوقاسقا في المختار لانه ليس بابطال (قوله واستحسنه محشي
الاشياء) هو العلامة شرف الدين الغزي في تنوير البصائر حيث قال ويبنى اعتماد هذا
القول لحسنه اه ط (قوله في الزكاة والحج وآية السجدة) كأن يبيع السائمة بغيرها قبل
الحول أو يهب لابنه المال قبله أو قبل اشهر الحج أو يقرأ سورة السجدة ويدع آيتها قال ط
قلت او يقرأها سرا بحيث لا يسمع نفسه على المشهور اه اي من ان المعتبر اسباع نفسه
لا مجرد تصحيح الحروف (قوله لاسقاط الحيلة) اي في الشفعة اما في غيرها فقد وجد كما بينه
الميرى (قوله قال) اي في البرزاية اقول اصل هذا الكلام لصاحب الظهيرية عن والده وذكر
الرحمى ان ما تقدم من ان له ان يحلفه ان البيع الاول ما كان تلجئة وكذا قوله انا أعلم قيمة
الفلوس يصلح حيلة لاسقاط الحيلة «(تمة)» رأيت بخط شيخ متابعنا مثلا على عن جواهر
الفتاوى ما حاصله اقر بسهم من الدار ثم باع منه النبة لاشعة للجار ذكره الحطاف وانكره
الحوارزمي والمذهب ما قاله الرواية منصوصة فيمن أقر بدار لا آخر وسلمها ثم بيعت دار بجنتها
لاشعة للمقر له في قول ابن حنيفة ومحمد خلافا لابن يوسف اه اي لان الاقرار حجة قصيرة

بعدا من واحد الفسخ
نعم اذا سقط الفسخ بالبناء
ونحوه وجبت والله اعلم
(تكره الحيلة لاسقاط
الشفعة بعينيتها وفاقا)
كقوله لاشفع اشتره
مضى ذكره البرزاي (واما
الحيلة لدفع نيتها ابتداء
فمنه اني يوسف لانكره
وعند محمد تكره ويقتي
بقول ابن يوسف في الشفعة)
قيده في السراجة بما اذا
كان الجار غير محتاج اليه
واستحسنه محشي الاشياء
(وبضده) وهو الكراهة
(في الزكاة) والحج وآية
السجدة جوهرية (ولا
حيلة) موجودة في كلامهم
(لاسقاط الحيلة) برزاية
قال وطلبناها كثيرا فلم
نجدها (اذا اشترى
جاعة عقارا)

مطلب

لاشعة للمقر له بدار
وفي المتن عن ابن يوسف
رجل في يده دار فقال
الشفع بعد بيع الدار
التي فيها الشفعة داري
هذه لفنان وقد بتمتاه
منذسة وقل هذا في وقت

والبائع واحد يتعدد الاخذ بالشفعة ٢١٥ بتعدد المصلحة ان يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي وبكس

وهو ماذا تعدد البائع
واتخذ المشتري (لا)
يتعدد الاخذ بها بل
يأخذ الكل او يترك لان
فيه تفريق الصفقة على
المشتري بخلاف الاول
لقيام الشفع مقام احدهم
فلم يتفرق الصفقة بالافرق
بين كونه قبل القبض او
بعده سمي لكل بعض
نمناؤ سى للكل حجة لان
العبرة لاتحاد الصفقة
لا لاتحاد الثمن واعلم انه
لو طلب الحصة فهو على
شفعة ولو اشترى دارين
او قريتين بمصرين صفقة
اخذها شفعهما معا او
تركهما لا حدهما ولو
احدها بالشرق والاخرى
بالغرب شرح مجمع ويأتى
(والمعتبر في هذا) اى
العدد والاتحاد (العائد)
لتعلق حقوق العقد به
(دون المالك) فلو وكل
واحد جماعة فللشفيع اخذ
نصيب بعضهم (اشترى
نصف دار غير مقسوم
فقسام) المشتري (البائع
اخذ الشفع نصيب
المشتري الذى حصل له
بالقسمة) وان وقع في غير
جانبه على الاصح (وليس
له) اى الشفع (نقضها

ومتقضاء ان لاشفعة للمقر ايضا مؤاخذه له باقراره تأمل (قوله) والبائع واحد) اقول
فلو تعدد كل من البائع والمشتري لمزؤه والمظاهر انه كذلك لا كالعكس كما يفيد التعليل الآتى
وليراجع (قوله) لان فيه تفريق الصفقة على المشتري) اى فيتضرر بعيب الشركة وفي الكفاية
عن الذخيرة لو اشترى نصيب كل بصفقة فللشفيع اخذ نصيب احدهم لان المشتري رضى بهذا
العيب حيث اشترى نصيب كل بصفقة اه ثم بين ما يتفرق به الصفقة وما تعدد فراجع
(قوله لقيام الشفع الخ) ولان الجار متعدد فله ان يرضى بأحدهم دون غيره اماذا رضى
بجوار المشتري فنصيب واحد فقد رضى ايضا فنصيب آخر لعدم تجزئ جوار الواحد
در الجار (قوله بالافرق الخ) هو الصحيح الا ان قبل القبض لا يمكن اخذ نصيب احدهم اذا
تقدم عليه مالم يتقد الآخر حصته كي لا يؤدي الى تفريق اليد على البائع بمنزلة احد المشتريين
هداية اى اذا تقدم عليه من الثمن لا يقبض نصيبه من الدار حتى يؤدي المشترون ما عليهم
من الثمن وكذا الشفع (قوله قبل القبض او بعده) اى قبض المشتري الدار. هراج (قوله
فهو على شفعة) اى في الباقي وقبل بطلت قهستانى وفي التاتر خانية واذا كان المشتري واحدا
والبائع اثنين وطلب الشفع نصيب احدهما مع انه ليس له ان يأخذ هل يكون على شفعة
ذكر في الاصل نعم قال بعضهم هذا محمول على ما اذا كان بعد طلب المواتبة وطلب الاشهاد في
الكل فلو طلب في النصف او لا بطلت وقال بعضهم على اطلاقه اه قلت يؤيد الاول
ما قدمه الشارح قيل باب الطلب عن الزملى من ان شرط تحتها ان يطلب الكل وبه يتأيد
ما ذكرناه هناك من التوفيق بينه وبين قول المجمع ولا يجعل قوله اخذ نصفها تسليما فتدبر
(قوله لاحدها) وقال زفر له شفعة احدها قبل والقوى على قوله وقيد بمصرين لما في
الحقائق لو كانا في مصر واحد قوله كقولنا وفي المصنى والايضاح انه قيد اتفاقى وبصفقة
اذ لو سمي بصفقتين له اخذ ايها شاء اتفاقا ويكونه شفعي لهما اذ لو كان شفعيا لاحدهما يأخذ
التي هو شفعيها اتفاقا لان الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست
فيه حكم بها فيما ثبت فيه ادا مالق العبد كذا في درر البحار وشرح المجمع (قوله ويأتى) اى
عن النظر الوهابى (قوله فلو وكل واحد جماعة) اى بالشراء فاشترى له عقارا واحدا بصفقة
واحدة او متعددة زبلى وتام التفرع ولو وكل جماعة واحدا به ليس للشفيع اخذ نصيب
بعضهم (قوله فللشفيع الخ) هذا اذا وكل كلافى نصيب واما اذا وكل كلافى شراء المجمع فلا شفعة
الا في الجميع فليتأمل ط اقول هذا مقبول للنفس لو لم يخالفه ما قلناه آنفا عن الزملى
فتأمل (قوله وان وقع في غير جانبه) وعن ابى حنيفة انه يأخذ اذا وقع في جانب الدار التى
يشفع بها لانه لا يبيع جارها فباع في الجانب الآخر هداية (قوله او رضى على الاصح) عن
ابى حنيفة لو بغير فضاله النقض اتفاقى (قوله لانها من تمام القبض) لما عرف ان قبض
المشاع فيما يحتمل القسمة قبض ناقص كفاية (قوله حتى لو قاسم) اى المشتري وهو تفرع
على التعليل يكون القسمة من تمام القبض افاده ط (قوله حيث يكون للشفيع نقضه)
لان هذه القسمة لم تجز بين العاقدين فلا يمكن جعلها قبضا بحكم العقد فجعلت مبادلة

مطلقا) سواء قسم بحكم او رضى على الاصح لانها من تمام القبض حتى لو قاسم الشريك كان للشفيع النقض كذا كره بقوله (بخلاف ما اذا
باع احد الشريكين نصيبه من دار مشتركة وقاسم المشتري الشريك الذى لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه) كنعته ببيع وهبته

وللشفيع ان ينقض المبادلة كفاية **(قوله كولو اشترى الخ)** تشبيه في النقص ط **(قوله)** وللجار تخليفه على العلم) لانه تخليف على فعل غيره منح فيقول لاعلم انه مالك لما يشفع به **(قوله فانه يخلف على العلم)** موافق لما في التاترخانية عن فتاوى ابى الليث وهو محمول على ما اذا قال الشفيع علمت امس وطلبت فانه يكلف اقامة البينة فان لم يقمها حلف المشتري اما لو قال طلعت حين علمت اى ولم يستد له ماضى فله القول له بيمينه كافي الدرر والحانية والزازية فيحصل التوفيق افاده الرملى وقد مناه **(قوله عند لقاءه)** قديبه لانه لو انكر طلب الاشهاد عند لقاء البائع او عند الدار حلف على العلم ادمم احاطة العلم اه ح **(قوله فيئنة الشفيع احق)** لانها ثبت الاخذ والبيات للابنات ط **(قوله وهو)** اى الغير الذى هو المستأجر **(قوله اخذها بالشفعة)** لوجود سببها وبطلان الاجارة **(قوله والابطال الاجارة وان ردها)** عبارة الاشياء بأن ردها وعن المسئلة الى الوالوجية قال الحموى وفيه نظر لان عدم اجارة البيع لا يوجب بطلان الاجارة والذي فى الوالوجية ولو لم يجز البيع ولكن طلب الشفعة بطلت الاجارة لانه لا صحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة اه فالصواب ان طلبها يعنى الشفعة اه المختصا وما فى الوالوجية مذكور فى الحانية والقنية والهندي عن المحيط قال ط وافاد هذا ان له الاخذ بالشفعة لتفاد البيع بين المتعاقدين وحينه فلا فرق بين ان يجزى ويطلب او يطلب الشفعة فقط والعبارة لا تخلو عن ركائة اه اى لا يهاهما ان لا شفعة له ان طلب فقط مع ان له الشفعة كما صرح به فى الحانية اقول المسئلة مسوقة فى الوالوجية وغيرها لبيان الفرق بينها وبين ما اذا ابايع دارا على ان يكفل الشفيع الثمن فكفل لاشفعله والفرق انه لما كانت الكفالة شرطاً فى البيع صار جوازه مضافا اليها وصار الشفيع بمنزلة البائع اما هـا البيع جائز من غير اجارة المستأجر الى آخر ما ذكره وحاصله ان للمستأجر الشفعة سواء احاز البيع صريحاً او ضمناً بخلاف الكفيل فلا ركائة فى كلامهم بعد الوقوف على مرامهم فافهم **(قوله له الشفعة)** فيقول اشتريت واخذت بالشفعة فتصير الدار له ولا يحتاج الى القضاء خاتية وقيدته فى النهاية والمعراج بما اذا لم يكن فيه للوصى ضرر ظاهر كما فى شرأه مال ابنه لنفسه **(قوله والوصى كالأب)** اى على قول من يقول للوصى شراء مال اليتيم لنفسه وعلى قول من يقول لا يملك ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم يرفع الامر الى القاضى لينصب قياً عن الصغير فيأخذ الوصى منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم هو يسلم الثمن الى الوصى ولو الوجيه وخاتية وقية **(قوله لكن فى شرح المجمع ما يخالفه)** حيث قال وقيد بالاب لان الوصى لا يملك اخذها لنفسه اتفاقاً لان ذلك بمنزلة الشراء ولا يجوز للوصى ان يشتري مال اليتيم لنفسه بثل القيمة اه ومثله فى درر البحار والحانية ايضا فى موضع آخر لكن بلا ذكر الاتفاق ويمكن التوفيق بأنه ليس له ذلك بل ارفع الى القاضى ونصب قيم لكن فى خزانة الاكمل ان الوصى يطلب ويشهد ويؤخر الخصومة لبلوغ الصغير وهو ما يأتى عن المنظومة الوهبانية وهو فى الطرسوسى فحمل ما مر آتفا على نفي طلب التملك للحال كما نقله الشرنبلالى اقول وينبى ان يكون لزوم التأخير المذكور اذا لم يرفع الامر الى القاضى وبه يوفق بين ما فى الخزانة وما قدمناه عن الوالوجية وغيرها وهذا وقد ذكر

(كما لو اشترى اثنان داراً) وهما شفعيان ثم جاء شفيع ثالث بعد ما اقتسما بقضاء او غيره فله اى للشفيع ان ينقض القسمه ضرورة صيرورة النصف ثلثا شرح وهبانية (اختلف الجار والمشتري فى ملكية الدار التى يسكن فيها) الشفيع الذى هو الجار (فالقول للمشتري) لانه ينكر استحقاق الشفعة (وللجار تخليفه) اى تخليف المشتري (على العلم عند ابى يوسف) وبه يفتى كولو انكر المشتري طلب الموأبة) فانه يخلف على العلم (وان انكر) المشتري (طلب الاشهاد عند لقاءه حالف) المشتري (على البتات لانه يحيط به علما دون الاول حاوى الزاهدى ولو برهنا فيئنة الشفيع احق وقال ابو يوسف بينة المشتري * (فروع) * باع ما فى اجارة الغير وهو شفيعها فان احاز البيع اخذها بالشفعة والابطال الاجارة وان ردها شرى لطفه والاب شفيع له الشفعة والوصى كالأب قلت لكن فى شرح المجمع ما يخالفه فتنبه

في النهاية والمعراج وتبعهما الزيلعي تفصيلا آخر وهو ان الوصي له الاخذ اذا كان فيه الصغير
نفع ظاهر بأن كان في الشراء غبن يسير والابان وقع الشراء للصغير يمثل القيمة فلا الاتفاق كفى
شراؤه مال الصغير لنفسه اه ماخصا ومثله في الذخيرة والتارخاية وعليه يجعل ماقدماه
من القول السابقة ايضا والذي تحرر من هذا كله ان لا وصى الشفعة ان كان ثمة نفع ظاهر
للصغير بشرط ان يرفع الامر الى القاضي والا يؤخر الخصومة الى البلوغ وان لم يكن فيه نفع
ظاهر فلا فائدتهم هذا التوفيق المفرد * بن كلامهم المبدد (قوله بعض المبيع) كذا في
الاشياء ومعناه اذا كان المبيع متعددا كدراين له جوار بأحدهما كذكره الحموي وغيره
وقدنا عن الاتفاقى لو كان احد الجارين ملاصقا للمبيع من جانب والآخر من ثلاث فهما
سواء فتنبه وفي البرازية قرية خاصة باعها بدورها وناحية منها تلى ارض انسان فللمشفع
اخذ الناحية التي تليه اه اى لانها في حكم التعدد تأمل (قوله البراء العام من
الشفيع) كما اذا قال له البايع أو المشتري أبرأ من كل خصومة لك قبلنا ولوالجية (قوله
مطفا) اى سواء علم انه وجبت له قباهم شفعة اولا (قوله لادبانه ان لم يعلم بها) قل في زواهر
الجواهر هذا على قول محمد اما على قول ابي يوسف فيبرأ قضاء ودبانه في البراءة من المجهول
وعليه الفتوى كما في شرح المنظومة والحلاصة اه اقول علل في الوالوجية عدم البراءة
ديانة بقوله لانه لو علم بذلك الحق لم يبرأها قال ونظيره لوقل لا آخر جعلني في حل لا يبرأ ديانة
اذا كان بحال لو علم ذلك الحق لم يبرئه اه فتأمل هذا واستشكل المسئلة الحموي بما في الظهيرية
لو قال ان لم اجب تأمن الى ثلاثة ايام فانا برى من الشفعة فلم يجبى قال عامة المشايخ لا تبطل
شفعته وهو الصحيح لانها متى ثبتت بطات الموائبة وتقررت بالاشهاد لا تبطل ما لم يسلم بلسانه
اه وهو صريح في انها لا تبطل بالبراء الخاص فبالعام أولى اه واعترض بأنه لامعنى لهذا
الاستشكل لان غاية ما يستفيد من الظهيرية ان الشفعة لا يبطلها البراء العام في الصحيح اه
أقول وفيه غفلة عن كون هذا المستفاد * هو منشأ الإبراد * وقد يجاب عن الاشكال بأن
ما في الظهيرية بعد استقرار الشفعة بالطلين والظاهر ان مسئلتنا فيما قبل ذلك فتأمل (قوله
اذا صيغ المشتري الخ) مستدرك هو وما بعده بما تقدم في باب الطلب أفاده ط (قوله آخر
الجار طلبه الخ) قدنا انه مبنى على قول محمد المفتي به (قوله يهودى سمع الخ) الظاهر انه قيد
اتصافى فليس الاحد عذرا للنصراني ونكتة تخصيص اليهودى بالذكر انهم كانوا عن
الاعمال يوم السبت ولم تنه النصارى عنها يوم الاحد لكنه نسخ في شرعنا حموى (قوله لم
يكن عذرا) وكذا لو كان الشفع في عسكر الحوارج واهل البني فحاف على نفسه ان يدخل في
عسكر العدل فلم يطالبها بطلت لانه غير معذورا خانية (قوله قاله المصنف) اى قيل باب
ما ثبت هي فيه اولا ح (قوله وسنذكره) اى كلام الوهبانية قريبا ح (قوله لان ابن
المصنف) الظاهر انه علة للاعادة المفهومه من قوله وسنذكره فانها تقتضى النهاية والتأكيد
ط (قوله ايده) حيث قال اقول ماذهب اليه ابن وهبان اولى من جهة الفقه لانه قال كل
موضع لوافره لا يلزمه شئ لو انكره لا يخلف وهنا لوافر بالحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا يلزمه
شئ فلا يخلف والحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا نكره عند ابي يوسف وعلى قوله الفتوى كما في الدرر

لو كانت دار الشفع
ملاصقة لبعض المبيع كان
له الشفعة فيها لاصقة فقط
ولو فيه تفريق الشقة
* البراء العام من الشفع
يبطلها قضاء مضاعفا لادبانه
ان لم يعلم بها * ذا صيغ
اشترى البناء الجاء الشفع
خير ان شاء أعصاه ما زاد
الصيغ او تركه خراج الجار
طلبه لكون القاضي
لا يبرأها فهو مذور *
يهودى سمع بالبيع يوم
السبت فلم يطالب لم يكن
عذرا قلت يؤخذ منه ان
اليهودى اذا طاب خصمه
من القاضي احضاره يوم
سبته فإنه يكلفه الحضور
ولا يكون سبته عذرا وهى
واقعة الفتوى قاله المصنف
قلت وهى في واقعات
الحسامى * ادعى الشفع
على المشتري انه احتال
لا يبطلها بخلاف وفي
الوهبانية خلافه قلت
وسنذكره لان ابن
المصنف في حاشيته للاشياء
أيده بما لا مزيد عليه
فليحفظ

قول الحاشية لعدم ثبوتها
اى الشفعة وهو متعلق
بالحيلة اه منه

والفرار وقال قاضيهان بعد ذكر جملة من الحيل المبطة للشفعة في هذه الصور لو أراد الشفيع ان يحلف المشتري أو البائع بالله تعالى ما فعل هذا فرارا عن الشفعة لم يكن له ذلك لانه يدعى شيئا لو أقربه لا يلزمه اه اقول والعبد الضعيف الى مذهب اليه ابن وهبان وأفاده العلامة فيه النفس فخر الدين قاضيهان أميل أقول وفي الولوجية ثم ذكر في بعض كتب الشفعة عقب هذه الحيل وقال يستحلف المشتري بالله تعالى ما فعلت هذا فرارا من الشفعة ولا معنى لهذا لانه يدعى عليه معنى لو أقربه لا يلزمه شيء فكيف يستحلف اه كلام ابن المصنف في الزواهر ح اقول وبالله التوفيق ذكر في الولوجية ايضا اول الفصل الثالث تصدق بالخاط الذي يلي جاره على رجل بما تحته وقبضه ثم باع منه ما بقي فليس للجارشفعة أن طلب بين المشتري بالله تعالى ما فعل الاول ضررا ولا فرارا من الشفعة على وجه التلجئة له ذلك لانه يدعى عليه معنى لو أقربه لزمه وهو خصم فأَن حلف فلا شفعة والائتت لانه ثبت كونه جارا ملازقا اه وقال الامام قاضيهان بعد عبارته السابقة لكن ان اراد تحلف المشتري ان البيع الاول ما كان تلجئة له ذلك لانه ادعى عليه معنى لو أقربه يلزمه قال وما ذكر في الاصل ان الشفيع اذا اراد تحلفه انه لم يرد به ابطال الشفعة كان له ذلك معناه اذا ادعى ان البيع كان تلجئة اه ومثله في التجنيس والمزيد لصاحب الهداية وقدمه الشارح عن مؤيد زاده معزو للوجيز وبه ظهر عدم المناقاة بين ما ذكره الشارح هنا تبعا للاشياء وبين ما يأتي عن الوهبانية وقدمنا ان بيع التلجئة هو ان يظهر ا عقدا لا يريد انه الح فيكون البيع باطلا وهذا ولا يخفى ان المفهوم مما نقلناه ان المتعاقدين ان قصدا حقيقة البيع فرارا من الشفعة كان بيعا جائزا والابل اظهره «لشفيع لم يكن جائزا لانه تلجئة ولذا يجاب الشفيع الى التحليف لو ادعى الثاني دون الاول وليس في كلامهم ان كل ما يحتمل به لا بطل الشفعة يكون تلجئة والا بطل قولهم انه ليس له ان يحلفه انه ما فعل هذا فرارا من الشفعة الح فن استشكل ذلك وقال لم أر من تعرض لذلك ثم اجاب بما لا يجدي فقد خفي عليه المرام * فاغتم هذا التحقيق في هذا المقام (قوله تعليق ابطالها بالشرط جائز) قال في الجامع الصغير لو قال الشفيع سلمت لك الشفعة ان كنت اشتريتها لنفسك وقد اشترتها لغيره فليس بتسليم لان تسليم الشفعة اسقاط محض كالطلاق والعناق فصح تعليقه بالشرط ولا ينزل الا بعد وجوده اه قال في العناية وهذا يناقض قول المصنف يعني صاحب الهداية فيما تقدم ولا يتعلق اسقاطه بالجائز من الشروط فبالفساد اولى اه قال الطوري وقد يجاب بالفرق بين شرط وشرط فاسق في الذي يدل على الاعراض عن الشفعة والرضا بالمجاورة وما هنا فيما لا يدل على ذلك اه اقول واورد في الظهيرية على ما في الجامع ما ذكره السرخسي في مبسوطه ان القصاص لا يصح تعليق اسقاطه بالشرط ولا يحتمل الاضافة الى الوقت وان كان اسقاطا محضا ولهذا لا يرتدرد من عليه القصاص ولو اكره على اسقاط الشفعة لا تبطل قال وبهذا يتبين ان تسليمها ليس باسقاط محض والا لصح مع الاكرام كعامية الاسقاطات اه وبني على ذلك الخبر الرمي ان الشفيع لو قال قبل البيع ان اشتريت فقد سلمتها انه لا يصح وقدما ذلك قيل باب الصرف فراجعه (قوله يقول هذه الدار داري الح) لانه اذا ادعى زفتها تبطل شفعتها واذا ادعى الشفعة

* تعليق ابطالها بالشرط جائز * له دعوى في رقة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار داري وانا ادعيها فأَن وصلت الى والا فانا على شفعتي فيها * استولى الشفيع عليها بلا قضاء

تجعل دعواه في الرقبة لانه يصير متافضا فاذا قال ذلك لا يتحقق السكوت عن طلب الشفعة لان الجملة كلام واحد واذا ابوالسعود ان هذا مبنى على اشتراط الطلب فورا واماعلى الصحيح من أن له الطلب في مجلس علمه فيمكن ان يدعى رقبته وهو في المجلس ثم يطلب الشفعة فيه ان منع **(قوله)** ان اعتمد على قول عالم بحث فيه في الزواهر بأن قولهم لا يثبت الملك للشفيع الا بعد الاخذ بالتراضي او بعد قضاء القاضي يقتضى ان استيلاء حرام ولا ينفعه قول العالم اه ح اقول عبارة الولوالجية ان كان من اهل الاستبطاء وقد علم ان بعض الناس قال ذلك لا يصير فاسقا لانه لا يصير ظالما الخ والبحث غير متوجه فتدبر **(قوله)** والا كان ظالما يؤخذ منه انه يعزراه ابوالسعود عن الزواهر **(قوله)** اشياء على عدد الرؤس (اي تقسم على عدد الرؤس لا على قدر الانصبا. **(قوله)** العقل (اي الدية او القيمة فاذا وجد حرا وعبد قتلا في مكان مملوك قسمت القيمة والدية على عدد الملاك دون قدر الملك وتام بيانه في حاشية الاشباه للحموى قال وعلى كون العقل بمعنى الدية استحسن الدمامني قول ابن نباتة

أعني سناه والعذار وريقه بما قد أتى في النور والنخل واصبوا الى السحر الذي في جفونه وان كنت ادرى انه جالب قتلى وأرضى بأن امضى قتلا كأمضى بلا قود مجنون ليلى ولا عقل

(قوله) وأجرة القسام قيد بالقسام لما يذكره الشارح قريبا في القسمة ان اجرة الكيال والوزان بقدر الانصبا اجماعا وكذا سائر المؤمن الخ **(قوله)** والطريق اذا اختلفوا فيه لم يرد به هنا طريقا عاما لانه غير مملوك لاحد بل ما يكون في سكة غير نافذة حموى (تمة) تقدم في متفرقات القضاء ان ساحة الدار اذا اختلفوا فيها تقسم على عدد الرؤس فذو بيت من دارى كذى بيوت منها وسيد كر الشارح آخر القسمة ان الغرامات لو لحفظ النفس فكذلك وكذا ما اتفقوا على القائه من السفن لو خافوا الفرق وبأن بيان ذلك ان شاء الله تعالى فالجموع سبعة نظمها الفاضل الحموى بقوله

ان التقاسم بالرؤس يكون في سبع لهن حلى عقد نظامي في ساحة مع شفعة ونوايب ان من هواء أجرة القسام وكذلك ما يرى من السفن التي يخشى بها غرق وطرق كراه وكذلك عاقلة وقد تم الذي حررته لافاضل الاعلام

قال وبقي ما في فتاوى الخانوق وهو ان الضيافة التي جرت بها العادة في الاوقاف تقسم على عدد الرؤس لا قدر الوظائف ومنها ما فقه به شيخنا يعني الشر بنبالى تبعاً لمشايعه وهو الحلوان الذي جرت به العادة في الاوقاف بقسم على عدد الرؤس لاعلى قدر الوظائف ولا يختص به الاثر ومنها ما ذكره الفهستاني بحثا لوقتل صيد الحرم حلالا فعلى كل نصف قيمته وينبى ان لا يقسم على عدد الرؤس اذا قتله جماعة اه **(قوله)** لا لولى (اي من أب او جد او وصى احدها وأشار الى ان الحصص عن الصبي في الشفعة او عليه من ذكر وعنه عدمهم القاضي اوقبه كما في الشر بنبالية وتقدم اول هذا الباب الكلام في تسليمهم شفعته والسكوت عنها **(قوله)** لا تبطل شفعته) فله ان يطلبها اذا بلغ ط **(قوله)** ان الاشجار وقت القبض مشمرة

ان اعتمد على قول ظلم لا يكون ظالما والا كان ظالما * اشياء على عدد الرؤس العقل والشفعة واجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه الكل في الاشياء * لاشفعة لمرتد غناية * صبي شفيع لاولى له لا تبطل شفعته وان نصب القاضي فيما يطلبها جاز جواهر * شرى كرما وله شفيع غائب فأنمرت الاشجار فأكلها المشتري ثم أتى الشفيع واخذه ان الاشجار وقت القبض مشمرة سقط بقدره * والا لانه لاحصاه من الثمن حينئذ مؤيد زاده معزى لواقعات الحسامى وفي الوهبانية

سواء كانت مشمرة عند العقد أو أتمرت بعد العقد قبل القبض كما أفاده المصنف سابقا **(قوله)** وبأخذ الخ) في البيت مستلтан قدمنا قريبا الكلام عليهما مستوفى وقوله أب تنازع فيه يأخذ ويشترى وقوله ووصى مبتدأ والواو فيه للاستئناف وجلة يؤخر خبره وللبلوغ متعلق به **(قوله)** وليس له) أي للشفيع وقوله بيعتا أي صفقة واحدة وهو شفيعهما فيأخذها جميعا أو يتركهما لتفريق الصفقة كما تقدم وقوله ولو غير جار أي لهما جميعا بل لاحدهما ولو فيه وصلية وقوله والتفرق أجدر مبتدأ وخبر ترجيح للقول بأن له أخذ ما يجاوره فقط وهو قولهما وقول الامام آخره وعليه الفتوى وفي نسخ الوهبانية فالتفرق بالناء بدل الواو فلو شرطية **(قوله)** وما ضر الخ) أي لا بأس باسقاط الشفعة بالحيلة والمصدر مضاف الى فاعله والمفعول محذوف أي الشفعة وفاعل ضر المصدر ومفعوله قوله مسقطا لايحذف فانهم **(قوله)** وتحليفه الخ) أي تحليف الشفيع احدا العاقلين في وقت انكاره التحيل أنكر أي منكر شرعا لانه يدعى عليه معنى لو أقربه لا يلزمه وهو محمول على ما اذا لم يدع ان البيع كان تلجئة والا فله التحليف فلا منافاة بينه وبين ما مر كما نبهنا عليه سابقا والله تعالى اعلم ونسأل الله تعالى ولي كل نعمه * ان يقيم لنا من شفاعته رسوله نبي الرحمة * صلى الله عليه وسلم أوفر القسمة * انه جواد كريم * رؤف رحيم *

■ وبأخذ فيما يشترى
لصغيره ■ اب ووصى للبلوغ
يؤخر * وليس له تفريق
دارين بيعتا * ولو غير جار
والتفرق أجدر * وما ضر
اسقاط التحيل مسقطا ■
وتحليفه في التكرار لاشك
أنكر *

كتاب القسمة

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القسمة

هي مشروعة بالكتاب قال تعالى ونبئهم ان الماء قسمة بينهم أي لكل شرب محتضر وقال لها شرب ولكم شرب يوم معلوم وقال واذا حضر القسمة اولو القربى وبالسنة فانه عليه الصلاة والسلام بأشرها في الغنائم والموارث وقال اعط كل ذي حق حقه وكان يقسم بين نساءه وهذا مشهور وأجعت الامة على مشروعيتهما معراج **(قوله)** مناسبت الخ) الاولى ان تكون المناسبة ان الشفيع يملك مال المشتري جبرا عليه وفي القسمة يملك نصيب الشريك جبرا عليه اذ هي مشتملة على معنى المبادلة مطلقا في القيمي والمثلي وانما قدم الشفعة لانها تملك كلي وهذا تملك البعض فكانت أقوى رحتي **(قوله)** اسم للاقتسام) كما في المغرب وغيره او التقسيم كما في القاموس لكن الانسب بما يأتي من لفظ القاسم ان يكون مصدر قسم الشيء بالفتح أي جزأه كما في المقدمة وغيرها فهستاني **(قوله)** كالقدوة) مثله الاول وكدمة ما نسنت به واقتديت به قاموس فقوله للاقتداء المناسب فيه من الاقتداء لثلا يومهم انه اسم مصدره تأمل **(قوله)** في مكان) متعلق بجمع **(قوله)** على وجه الخصوص) لان كل واحد من الشريكين قبل القسمة منتفع بنصيب صاحبه فالطالب للقسمة يسأل القاضي ان يخصه بالانتفاع بنصيبه وينزع الغير عن الانتفاع بملكه فيجب على القاضي اجابته الى ذلك نهاية **(قوله)** ككيل وذرع) وكذا الوزن والمد نهاية وفيه بحث لانهم اختلفوا في ان اجرة القسمة على الرؤس او الانصاء واتفقوا على ان اجرة الكيل ونحوه على الانصاء شربلالية عن المقدسي أي ومقتضى كونه ركنا ان يكون على الخلاف ايضا قال ابو السعود وبجواب بما سألني من ان الكيل والوزن ان كان للقسمة قيل هو على الخلاف اه فليتأمل **(قوله)** وشرطها الخ) أي

مناسبتة ان احدا الشريكين
اذا أراد الافتراق باع
فتجب الشفعة أو قسم
(هي) لغة اسم للاقتسام
كالقدوة للاقتداء وشرعا
(جمع نصيب شائع له
في مكان معين وسببها
طلب الشركاء او بعضهم
الانتفاع بملكه على وجه
الخصوص) فلو لم يوجد
طالبهم لا تصح القسمة
(وركنها هو الفعل الذي
يحصل به الافراز والتمييز
بين الانصاء) ككيل
وذرع (وشرطها عدم فوت

شرط لزومها بطلب احد الشركاء شريلاية (قوله المنفعة) اى الموهودة وهى ما كانت قبل
القسمة اذا اكلها بعدها ينفع به لتحو ربط الدواب ويذكره الشارح عن المجتبى (قوله ولذا
لا يقسم نحو حائط) يعنى عند عدم الرضا من الجميع اما اذا رضى الجميع صحت كسبائى متا
اهـ ح (قوله وحكمها) وهو الاثر المترتب عليها منح (قوله مطلقا) اى سواء كانت فى
الثلثيات او التقييمات منح (قوله والاfrاز هو الغالب فى المثل) لان ما يأخذها احدها نصفه
ملكه حقيقة ونصفه الآخر بدل النصف الذى بيد الآخر فاعتبار الاول افراز وباعتبار
الثانى مبادلة الا ان المثل اذا اخذ بعضه بدل بعض كان المأخوذ عين المأخوذ عنه حكما لوجود
المساواة بخلاف القبضى (قوله وما فى حكمه) اى حكم المثل اقول نقل فى جامع الفصولين عن
شرح الطحاوى كل كلى ووزنى غير مصوغ وعددى متقارب كفلوس وبيض وجوز ونحوها
مناسبات والحيوانات والدرعيات والعدى المتفاوتات كرمان وسفرجل والوزنى الذى فى
تبعيضه ضرر وهو الصوغ قيمات اهـ ثم نقل عن الجامع العددى المتقارب كله ملى كيلا
وعدا ووزنا وعند زفر قيسى وماتفاوت واحده فى القيمة فعدى متفاوت ليس بمثل الخ فتأمل
(قوله فى الحاتية الخ) اراد به بيان فائدة هى انه اذا قسم ذواليد حصته بنية صاحبه كما قال فى
المثل لاتنفذ القسمة ما لم تسلم حصه الآخر (قوله ان سلم حظ الآخرين) اى الغائب والصغير
ومفهومه ان سلامة ما أخذ لا تشترط كسب يظهر (قوله والاfrالا) اى وان لم يسلم بأن هلك قبل
وصوله اليهما لاتنفذ القسمة بل تنتقض ويكون الهلاك على الكل وبشاركه الاخران فيما
أخذ لما فى هذه القسمة من معنى المبادلة (قوله بين دهقان) هو من له عقار كثير كفى المغرب
والمراد بها هنا رب الارض (قوله امره الدهقان بقسمتها) اى قسمتها والدهقان غائب منح
(قوله فهلاك الباقي عليهما) اى اذا رجع فوجدما افزره لنفسه قد هلك فهو عليهما وبشارك
الدهقان فيما سلمه اليه وقوله وان يحفظ نفسه اى وان ذهب بنصيب نفسه الى بيته او لا فلما
رجع وجدما افزره للدهقان قد هلك فهو على الدهقان خاصة كفى المنح عن الحاتية ولعل وجهه
انه فى الاولى لما ذهب بحصة الدهقان او لا فصدا القبض للدهقان او لا والقبض لنفسه فيما بقى
بعد رجوعه فلما رجع ورأى الباقي قد هلك كان الهلاك قبل القبض منهما فيكون عليهما
كهلاك البعض قبل القسمة اصلا بخلاف ما اذا حمل نصيب نفسه الى بيته او لا فانه بمجرد
التحميل والذهاب صار قابضا فقد هلك الباقي بعد قبض نصيبه بقينا فيكون هلاكه على صاحبه
لكن لا يخفى مخالفته لقوله فى المسئلة الاولى نفذت القسمة ان سلم حظ الآخرين والاfrالانه
هنا لما سلم حظ الغائب وهو الدهقان ان انتقضت القسمة فجعل الهلاك عليهما ولما سلم حظ
الحاضر وهو الزراع دون الغائب نفذت القسمة هنا مأمورا بها من الغائب بخلافها فى
المسئلة الاولى لا يظهر به الفرق والنسـلم فالمراد عدم الفرق كما يقتضيه التشبيه بقوله كسيرة
فلينأمل هذا وقد نقل فى البرازية بعدما تقدم عن واقعات سرقند ما نصه اذا تلف حصه
الدهقان قبل قبضه نقضها ويرجع على الاكارا بنصف المقبوض وان تلف حصه الاكارا لاتنقض
لان تلفه بعد قبضه والغلة كلها فى يده والاصل ان هلاك حصه الذى المكيل فى يده قبل قبض

المنفعة بالقسمة) ولذا
لا يقسم نحو حائط وحام
(وحكمها تعيين نصيب كل)
من الشركاء (على حدة
وتشتمل) مائلا (على)
معنى (الافراز) وهو اخذ
عين حقه (و) على معنى
المبادلة) وهو اخذ عوض
حقه (و) (الافراز) (هو
الغالب فى المثل) وما فى
حكمه وهو العددى المتقارب
فان معنى الافراز غالب فيه
ايضا ابن كمال عن الكافى
(والمبادلة) غالية (فى غيره)
اى غير المثل وهو القبضى اذا
تقرر هذا الاصل (فأخذ
الشريك حصته بنية صاحبه
فى الاول) اى ان لم
التفاوت (لا الثانى) اى
القبضى لتفاوته فى الحاتية
مكيل او موزون بين حاضر
وغائب او بالغ وصغير فأخذ
الحاضر او البائع نصيبه
نفذت القسمة ان سلم حظ
الآخرين والاfrال كسيرة
بين دهقان وزراع امره
الدهقان بقسمتها ان ذهب
بما افزره للدهقان او
لا فهلاك الباقي عليهما وان
يحفظ نفسه او لا فهلاك
على الدهقان خاصة كذا قاله
بعض المشايخ انتهى ما خلا

الآخر صبه لايوجب انتفاض القسمة وبهلاك حصه من لم يكن المكمل في يده قبل قبض حصته يوجب انتفاضها اه وهذا التقرير والاصل واضح وموافق للمسئلة الاولى وقد اطل صاحب الذخيرة في تقريره وعزا الى شيخ الاسلام وقال عليه يخرج جنس هذه المسائل ثم قاله وقال الحاكم عبدالرحمن وساق ما ذكره الشارح هنا عن الحائنة ولعل قول الحائنة كذا قال بعض المشايخ اراد به الحاكم المذكور وأشار بلفظ كذا الى عدم اختياره والله تعالى اعلم

(قوله وان اجبر عليها الخ) ان وصية والمراد بذلك بيان عدم المناقاة بين كون المبادلة غالبية في القبي وبين كونه يجبر على القسمة في متحد الجنس منه وذكر وجهه الشارح بقوله لما فيها الخ «فائدة» القسمة ثلاثة انواع قسمة لا يجبر الآبى عليها كقسمة الاجناس المختلفة وقسمة يجبر في المثلثات وقسمة يجبر في غير المثلثات كالثياب من نوع واحد والقر والغنم والحيارات ثلاثة شرط وعيب ورؤية ففي قسمة الاجناس المختلفة تثبت الثلاثة وفي المثلثات يثبت خيار العيب فقط وفي غيرها كالثياب من نوع واحد يثبت خيار العيب وكذا خيار الرؤية والشرط على الصحيح المتفق به وتماه في الشرع لنبالة **(قوله في متحد الجنس منه)** اى من غير المثلث وقوله فقط قيد لمتحده الجنس ويدخل متحد الجنس المثلث بالاولى كما افاده ط وظن الشرع لنبالى انه قيد لغير المثلث فقال فيه تأمل لانه يوهم انه في متحد الجنس المثلث لا يجبر الآبى عليها وهو خلاف النص اه **(قوله سوى رقيق غير المغنم)** لان رقيق المغنم يقسم بالاتفاق ورقيق غير المغنم لا يقسم بطلب احدهم ولو كان اماء خلصا او عبيدا خلصا عند ابى حنيفة والفرق له بين الرقيق وغيره من متحد الجنس فحش تفاوت المعاني الباطنة كالدهن والكساء وبين الغائبين وغيرهم تعلق حق الغائبين بالمالية دون العين حتى كان اللامام يبيع الغنائم وقسم منها زبلى **(قوله على ان المبادلة الخ)** ترق في الجواب اى وان نظرا الى ما فيها من معنى المبادلة فلان مناقاة ايضا لان المبادلة الخ وهذه مبادلة تعلق فيها حق الغير لان الطالب للقسمة يريد الاختصاص بملكه ومنع غيره عن الانتفاع به فيجبر الجبر فيها ايضا **(قوله وينصب قاسم)** اى ندب للقاضى او للامام نصبه ملتقى وشرحه **(قوله يرزق من بيت المال)** اى الممدد مال الخراج وغيره مما اخذ من الكفار كالجزية وصدقة بنى تغلب فلا يرزق من بيوت الاموال الثلاثة الباقية كبيت مال الزكاة وغيره الا بطريق القرض فهستاقى **(قوله غاطط)** لمناقضته لما بعده ان عاضه هو الى قوله بلا اجر وان عاد الى النصب فلم يخالفه لقول المتق وغيره ندب تأمل **(قوله لانها ليست بقضاء حقيقة الخ)** قال في العناية ويجوز للقاضى ان يقسم بنفسه بأجر لكن الاولى ان لا يأخذ لان القسمة ليست بقضاء على الحقيقة حتى لا يفترض على القاضى مباشرتها وانما الذى يفترض عليه جبر الآبى على القسمة الا ان لها شبا بالقبض من حيث انها تستفاد بولاية القضاء فان الاجنبى لا يقدر على الجبر فمن حيث انها ليست بقضاء جاز اخذ الاجر عليها ومن حيث انها تشبه القضاء يستحب عدم الاخذ اه ومثله في النهاية والكفاية والمعراج والتبيين وفي الدرر ما يخالفه فانه ذكر ان الاصح ان القسمة من جنس عمل القضاء ثم قال فان باشرها القاضى بنفسه فعلى رواية كونها من جنس عمل القضاء لا يجوز له الاخذ وعلى رواية عدم كونها من جنس

(وان اجبر عليها) اى على قسمة غير المثل (في متحد الجنس) منه (فقط) سوى رقيق غير المغنم (عند طلب الخصم فيجبر لما فيها من معنى الافراز على ان المبادلة قد يجبر فيها لجبر عند تعلق حق الغير كما في الشفعة وبيع مالك المديون لو فادينه) وينصب قاسم يرزق من بيت المال (يقسم بلا) اخذ (اجر) منهم (وهو واجب) وما في بعض النسخ واجب غلط (وان نصب بأجر) المثل (صح) لانها ليست بقضاء حقيقة فجاز له اخذ الاجرة عليها وان لم يجز على القضاء ذكره اخى زاده (وهو على عدد الرؤس)

اه ومقتضاه ترجيح عدم الجواز ونقله في الدر المنقح عن الحلاصة والوهبانية قال واقره
 القهستاني وغيره اه قلت لكن المتون على الاول تأمل هذا وظاهر كلامهم انه لا فرق بين
 كون القاسم القاضى او منصوبه فلذا قال الشارح فجازله اى للقاضى كافى المنح مع ان الكلام
 في منصوبه تأمل (قوله مطلقا) اى سواء تساوا في الانصاء ام لا وسواء طلبوا جميعا
 او واحدهم قال في الهداية وعنه انه على الطالب دون الممتنع لنفعه ومغرة الممتنع (قوله
 خلافا لهما) حيث قالوا الاجر على قدر الانصاء لانه مؤنة الملك وله ان الاجر مقابل بالتمييز
 وهو قد يصعب في القليل وقد ينعكس فاعتذر باعتباره فاعتبر اصل التمييز ابن كمال (قوله قيد
 بالقاسم) اى في قوله وينصب قاسم او هو على تقدير مضاف اى بأجر القاسم الذى عاد عليه
 الضمير في قوله وهو على عدد الرؤس وهذا النسب بما بعده تأمل (قوله وغيرها) كأجرة بناء
 الحائط المشترك او طين السطح او كرى النهر او اصلاح القناة لانها مقابلة بنقل التراب
 او الماء والطين وذلك يتفاوت بالقلة والكثرة اما التمييز فيقع لهما بعمل واحد معراج
 (قوله زاد في المتن) اى بعد قوله اجابا (قوله ان لم يكن) اى الكيل او الوزن للقسمه بل
 كان للتقدير قال الشارح بان اشترى ميكلا او موزونا وأمرا انسانا بكياله ليعلم قدره فالاجر
 بقدر السهام اه (قوله لكن ذكره في الهداية) اى ذكر هذا التفصيل بلفظ قيل فاشعر
 بضعفه بل صرح بعده بنفيه حيث قال ولا يفضل قال الاقناني يعنى لافصيل في اجرة الكيل
 والوزن بل هى بقدر الانصاء اه وفي المعراج عن المبسوط والاصح الاطلاق (قوله
 وتماهله) اى تمام هذا الكلام وهو بيان الفرق لابي حنيفة بينه وبين القسام بان الاجر
 هنا على الانصاء وان كان الكيل للقسمه للثاوت في العمل لان عمله لصاحب الكيل اكثر
 فكان اصعب والاجر بقدر العمل بخلاف القسام (قوله يجب كونه عدلا الخ) لان
 القسمه من جنس عمل القضاة هداية واذا القهستاني ان هذا التعليل مشعر بأن ما ذكره غير
 واجب لعدم وجوبه في القضاء فالمراد بالوجوب العرفى الذى مرجعه الى الاولوية كما اشار
 اليه في الاختيار وخزانة المفتين اه أقول تقدم في القضاء ان الفاسق اهل له لكنه
 لا يقد وجوبا ويأثم مقلده فعلم انه لا يجب في صحة القضاء العدالة بل يجب على الامام ان يولى
 عدلا وكذا يقال هنا يجب ان ينصب قاسما عدلا ولا يجب في صحة نصبه العدالة والوجوب
 الاول على حقيقته والثاني يعنى الاشتراط فتدبر (قوله امينا) ذكر الامانة بعد العدالة
 وان كانت من لوازمها لجواز ان يكون غير طاهر الامانة كفاية واعترضه في العقوبة بأن
 ظهور العدالة يستلزم ظهورها كما لا يخفى اه وأجيب بان المذكور العدالة لا ظهورها
 (قوله ولا يتعين الخ) الاولى قول المتن كالهداية ولا يجب ان يجرى الناس على قاسم واحد ولا يترك
 القسام ليشتروا (قوله بالزيادة) اى على اجر المثل (قوله القسام) بالضم والتشديد
 جمع قاسم (قوله خوف توأطهم) اى على مفالاة الاجر وعند عدم الشركة يتبادر كل منهم
 اليه خيفة الفتور فيرخص الاجر هداية (قوله وصحت الخ) مامر في القسمه بالجبر وهذا
 في القسمه بالتراضى (قوله الا اذا كان) استثناء منقطع كإفاده قوله بعد لعدم لزومها

مطلقا لا الانصاء خلافا
 لهما قيد بالقاسم لان اجرة
 الكيل والوزن بقدر
 الانصاء اجابا وكذا
 سائر المؤن كأجرة الراعى
 والحمل والحفظ وغيرها
 شرح جمع زاد في المتن
 ان لم يكن للقسمه وان كان
 لها فعلى الخلاف لكن
 ذكره في الهداية بلفظ قيل
 وتماهله فيما علقه عليه (و)
 القاسم (يجب كونه عدلا
 امينا على الامام ولا يتعين واحد
 لها) لثلاث تحكم بالزيادة
 (ولا يشترك القسام)
 خوف توأطهم (وصحت
 برضا الشركاء الا اذا كان
 فيهم صغير) او مجنون
 (لانايب عنه) او غائب
 لا وكيل عنه لعدم لزومها
 حينئذ

أولاً استاء من محذوف أي ولزمت إه ط أو أراد بالصحة للزوم (قوله الإجازة القاضي)
 الظاهر رجوعه للمستأنات الثلاث (قوله أو الغائب أو الصبي إذا بلغ) ولومات الغائب
 أو الصبي فأجازت ورثته فثبت عندها خلافاً للحمد منية المفتي والأول استحسان والثاني
 قياس وكما ثبت الإجازة صريحاً بالقول ثبت دلالة بالفعل كالباع كافي التاتر خانية وفي المنع
 عن الجواهر طفل وبالغ أقتسما شيئاً بلغ الطفل وتصرف في نصيبه وباع البعض بكون إجازة
 (قوله هذا) أي لزومها بإجازة القاضي ونحوه لو كانوا شركاء في الميراث فلو شركاء في غيره
 تبطل ومقتضاه أنها لا تنفذ بالإجازة في تأمل وعبارة المية هكذا أقتسم الورثة لأبامر القاضي
 وفيهم صغير أو غائب لا تنفذ إلا بإجازة الغائب أو ولي الصغير أو يجزأ إذا بلغ أقتسم الشركاء
 فيما بينهم وفيهم صغير أو غائب لا تصح القسمة فإن أمرهم القاضي بذلك صح إه أقول سيذكر
 المصنف تبعاً لسائر المتون أن القاضي لا يقسم لو كانوا مشترين وغاب أحدهم فكيف تصح
 قسمة الشركاء بأمر القاضي اللهم إن إرادته الشركاء في الميراث لكن يبقى قول الشارح ولو
 شركاء بطلت محتسماً إلى نقل الزاهدي في قيته قسمت بين الشركاء وفيهم شريك غائب
 فلما وقف عليها قال لا أرضى لعين فهاشم أذن لحراته في زراعة نصيبه لا يكون رضا بعد ما رده
 فليحرق ولا تنس ما قدمه من أن للشريك أخذ حصته من المثل بغية صاحبه وما نقله عن
 الحانية فإنه مخصص لهذا (قوله أو ملكه مطلقاً) أي من غير بيان سبب ط (قوله
 أو شراء) الأولى أن يقول أو بسبب ليع نحو الهبة ط (قوله فلا فرق إلخ) أي من
 حيث أنه يقسم بمجرد الإقرار اتفاقاً وإنما اقتصر المصنف على الإرث لأن العقار الموروث
 يفقر إلى البرهان ولأنه هو الذي فيه الخلاف فاسكت عنه ففهم حكمه لما ذكره بالطريق
 الأولى كآب عليه في المنع (قوله ومن التقي البناء والأشجار) يعني فتنقسم وقوله حيث لم
 تبدل إلخ متعلق بهذا المقدور وعبارة شيخه في حاشية المنع في هذا المحل أقول دخل في النقل
 البناء والأشجار لأنها من قسم المنقولات كما صرح به في البحر في كتاب الدعوى فتجربى فيه
 قسمة الجبر حيث لم تبدل المنفعة بالقسمة وإن تبدلت بهما لا تجوز كالبئر والحائط والحمام
 ونحوها تأمل إه أقول وبعد التقييد بالحنية المذكورة لا ينافيه ما في المبسوط حيث
 قال بناء بين رجلين في أرض رجل قد بنياه بأذنه ثم أراد أقسمة وصاحب الأرض غائب
 فلهما ذلك بالتراضي وإن امتنع أحدهما لم يجبر عليه إه ونظمه ابن وهبان تأمل (قوله
 وقال لا يقسم) أي العقار المدعى إرثه باعتراضهم كما يقسم في الصور الأخرى التقي مطلقاً
 والعقار المدعى شراؤه أو ملكيته المطلقة لهما أنه في أيديهم وهو دليل الملك ولا
 منازع لهم وله أن التركة قبل القسمة مبقاة على ملك الملبت بدليل ثبوت حقه في الزوائد
 كأولاد ملكه وإباحه حتى تقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه وبالقسمة يتقطع حقه عنها
 فكانت قضاء عليه بأقرارهم وهو حجة قاصرة فلا بد من البيئة بخلاف المنقول لأنه يخشى
 عليه التلف والعقار محصن وبخلاف العقار المشتري لأنه زال عن ملك البالغ قبل القسمة فلم
 تكن القسمة على الغير وبخلاف المدعى ملكيته المطلقة لأنهم لم يقرروا بالملكية لغيرهم
 هذا حاصل ما في الدرر وشرح المجمع (قوله ولأن برهنا) عطف على قوله لا يقسم قال

الإجازة القاضي أو الغائب
 أو الصبي إذا بلغ أو ولي
 هذا لو ورثة ولو شركاء
 بطلت مية المفتي وغيرها
 (وقسم نقل يدعون إرثه
 بينهم) أو ملكه مطلقاً أو
 شراؤه صدر الشريعة فلا
 فرق في النقل بين شراء
 وارث وملك مطاق قلت
 ومن التقي البناء والأشجار
 حيث لم تبدل المنفعة
 بالقسمة وإن تبدلت
 فلا جبر قاله شيخنا (وعقار
 يدعون شراؤه أو ملكه
 مطلقاً فإن ادعوا أنه ميراث
 عن زيد لا يقسم) حتى
 يبرهنوا على موته وعدد
 ورثته (وقال لا يقسم
 باعتراضهم كما في الصور
 الأخرى) ولأن برهنا أن
 العقار معهم حتى يبرهنا
 أنه لهما

العني تبعاً للزبلي وهذه المسئلة بعينها هي المسئلة السابقة وهي قوله اوملكه مصداقاً لان المراد فيها ان يدعوا الملك وليذكروا كيف انتقل اليهم ولم يشترط فيها اقامة اليئة على انه ملكهم وهو رواية القدوري وشروط ههنا وهو رواية الجامع الصغير فان كان قصد الشيخ تعيين الروايتين فليس فيه ما يدل على ذلك والافتقار للمسئلة مكررة اه وأجاب المقدسي بحمل ما في الجامع على ما اذا ذكر انه بايديهما فقط وبرهنا عليه فلا يكون من اختلاف الروايتين لاختلاف الموضوع فلا تكرر اه اقول وهو الظاهر من قول الهداية وفي الجامع الصغير ارض ادعاهما رجلان واقاما اليئة انها في ايديهما لم تقسم حتى يبرهنا لهما لهما لاحتمال ان تكون لغيرهما اى بودية او باجارة او اعارة كقالت الشارح وهكذا قرره في العزيمة فانهم (قوله اتفاقاً في الاصح) قال في الهداية بعدما نقلناه آخراً قيل هو قول ابن حنيفة خاصة وقيل قول الكل وهو الاصح لان قسمة الحفظ في العقار غير محتاج اليها وقسمة الملك تقتصر الى قيامه والاملاك فامتنع الجواز (قوله فتكون قسمة حفظ الح) وهي ما تكون بحق اليد لاجل الحفظ والصيانة كقسمة النودعين الودية بينهما للحفظ وقسمة المال ما يكون بحق الملك لتكميل المنفعة كافي غاية البيان (قوله ولو برهن) اى برهن بالغان حاضران فيكون الصغير او الغائب ثالثهما فصار الورثة متعددين فلذا اثنى بضمير الجمع في قوله فيهم وبينهم واتى به مثنى في قوله معهما اى مع اللذين برهننا مخالفاً في الهداية لما سيذكره انه لو كان مع الصغير او الغائب شئ منه لا يقسم وان اُجيب عن الهداية بانه مبنى على ان اقل الجمع اثنان (قوله بالاولى) اذ لا يشترط فيه البرهان على الموت وعدد الورثة عند كامر (قوله وفيهم صغير) اى حاضر كياتى (قوله قسم بينهم) اؤد ان القاضي فعل ذلك قول في المحيط فلو قسم بغير قضاء لم يحجز الا ان يحضر الوفاء فيجيز طوري وهذا ما قدمه الشارح (قوله وانصب قابض لهما) هو وصى عن الطفل ووكيل عن الغائب درر (قوله ولا بد من اليئة على اصل الميراث) كذا في الدرر ولعل المراد به جهة الارث كالاوبة ونحوها والذي في الهداية والتبيين ولا بد من اقامة اليئة هنا ايضاً عنده وليس فيهما ذكر اصل الميراث ولم يذكر في المسئلة الاولى فالمراد ان قوله ولو برهننا على الموت وعدد الورثة لا بد منه عنده ايضاً كافي المسئلة السابقة بل الاولى لان الورثة هناك كلهم كبار حضور واشترط البرهان وهنا فيه قضاء على الغائب او الصغير كما افاده في النهاية (قوله خلافاً لهما) فعندهما يقسم بينهما باقرارهما (قوله لا يقسم الح) اى وان اقام اليئة لان الواحد لا يصلح مختصاً ومختصاً وكذا مقاسماً ومقاسماً هداية والاول عند الامام لقوله باليئة والثاني عندهما لقوله لهما بعدهما وعن ابى يوسف ان القاضي ينصب عن الغائب خصماً ويسمع اليئة عليه ويقسم افاده في الكفاية (قوله ولو احدهما صغيراً) فينصب القاضي عنه وصياً كامر واعلم ان ههنا مسئلة لا بد من معرفتها هي انه انما ينصب القاضي وصياً عن الصغير اذا كان حاضراً فلو غائباً فلا لان الحصص لا ينصب عن الغائب الاضرورة ومضى كان المدعى عليه صيباً ووقع العجز عن جوابه لم يقع عن احضاره (٢) فلا ينصب خصماً عنه في حق غير الحضرة فلم تصح الدعوى لانهما من غير مدعى عليه حاضر ولا كذلك اذا حضر لانه انما يحجز عن الجواب فينصب من يحجب عنه بخلاف

اتفاقاً في الاصح لانه يحتمل انه معهما باجارة واعارة فتكون قسمة حفظ والعقار محفوظ بنفسه ولو برهننا على الموت وعدد الورثة (وهو) اى العقار قلت قال شيخنا وكذا المنقول بالاولى (معهما) وفيهم صغيراً وغائب قسم بينهم وانصب قابض لهما) نظراً للغائب والصغير ولا بد من اليئة على اصل الميراث عنده ايضاً خلافاً لهما كامر (فان برهن) وارث (واحد) لا يقسم ولا بد من حضور اثنين ولو احدهما صغيراً

٢ لانه يمكن التقاضي ان يأمر باحضاره اذ ليس المراد من الغيبة السفر اه منه

الدعوى على الميت لان احضاره وجوابه لا يتصور فينصب عنه واحدا في الامرين جميعا كفاية ونحوه في النهاية والمعراج وغيرها قال في البرازية وهذا يدل على ان من ادعى على صغير بمحضرة وصيه عند غيبة الصغير انه لا يصح وقد مر خلافه في الدعوى اهـ ومثله في الميتة قلت وفي اوائل دعوى البحر والصحيح انه لا يشترط حضرة الاطفال الرضع عند الدعوى اهـ فتأمل ويرد على ما في الكفاية وغيرها انه منقوض بالغائب البالغ كما في الشربلية عن المقدسي لكن ذكر ابو السعد انه أجيب عنه بان اشتراط حضوره للنصب خاص بما اذا كان الوارث الحاضر واحدا لانه لتصحيح الدعوى اما اذا كانا اثنين فالنصب للقبض اذحة الدعوى والقسمه موجودة قبله بجعل احدهما خصما **(قوله)** او موصى له) لانه يصير شريكا بمنزلة الوارث فكانه حضر وارثان معراج **(قوله)** مشترين) بياء واحدة لا يباين كافي بعض النسخ لانه مثل مفتين وقاضين كما هو ظاهر **(قوله)** اى شركاء الخ) افاد به ان المراد مطلق الشركة في الملك بغير الارث وهو مأخوذ من حاشية شيخه الرملي **(قوله)** بخلاف الارث) قال في الدرر فان ملك الوارث ملك خلافة حتى يرد بالعيب على بائع المورث ويرد عليه ويصير مغرورا بشراء المورث حتى لو وطئ أمة اشتراها مورثه فولدت فاستحققت رجوع الوارث على البائع بثمنها وقيمة الولد للغرور من جهته فانتصب احدهم خصما عن الميت فيما في يده والآخر عن نفسه فصارت القسمه قضاء بمحضرة المتقاسمين واما الملك الثابت بالشراء فملك جديد بسبب بشاره في نصيبه ولهذا لا يرد بالعيب على بائع بائعه فلا يتنصب الحاضر خصما عن الغائب فتكون البيئة في حق الغائب قائمة بلا خصم فلا تقبل اهـ (تتمه) الشركة اذا كان اصلها الميراث تجرى فيها الشراء بان باع واحد منهم نصيبه او كانت اصلها الشراء تجرى فيها الميراث بان مات واحد منهم ففي الوجه الاول يقسم القاضي اذا حضر البعض لافي الثاني لانه في الاول قام المشتري مقام البائع في الشركة الاولى وكانت اصلها وراثه وفي الثاني قام الوارث مقام المورث في الشركة الاولى وكان اصلها الشراء فينظر في هذا السبب الى الاول ولوالجبة وغيرها **(قوله)** في صورة الارث) وهي قوله ولورثها الخ وهذه محترز قوله هناك وهو اى العقد معهما **(قوله)** او بعضه) مكرر مع قول المتن اوشى منه ح **(قوله)** مع الوارث الطفل او الغائب) اريد مودع الغائب او يدام الصغير والصغير غائب فلا يقسم وان كان الحاضر امينا بزازية وغيرها **(قوله)** للزوم القضاء الخ) اى لئلا يلزم القضاء عليهما باخراج شئ مما في ايديهما بلا خصم حاضر منهما اى من جهتهما والذي في الهديا وغيرها عنها هذا وذكر القهستاني انه لا يقسم الا ان ينصب عنه خصما ويقيم البيئة فانه يقسم على ما روى عن الثانی انتهى وافرغ في العزيمة قلت لكن في الهداية والتبيين ولا فرق في هذا بين اقامة البيئة اى على الارث وعدمها هو الصحيح كما اطلق في الكتاب اى في قوله لا يقسم وهو احتراز عن رواية المبسوط انه يقسم اذا قامت البيئة كفاية فتأمل **(قوله)** وقسم المال المشترك) اى الذى تجرى فيه القسمه جبرا بان كان من جنس واحد كما مر وبأن **(قوله)** وبطاب ذى الكثير) اى ان انتفع بخصته واطلقه لعله من المقام ومفهومه انه لا يقسم بطلب ذى القليل الذى لا ينتفع اذا ابى المتنتفع ووجهه كما في الهداية ان الاول متنتفع فاعتبر طلبه والثاني متنتع فلم يعتبر اهـ ولذا

قوله في الامرين اى في حق غيبته وحق تجزئه عن الجواب اهـ منه

او موصى له (او كانوا) اى الشركاء (مشتريين) اى شركاء بغير الارث (وغاب احدهم) لان في الشراء لا يصح الحاضر خصما عن الغائب بخلاف الارث (او كان) في صورة الارث العقار او بعضه (مع الوارث الطفل او الغائب او) كان شئ منه لا يقسم للزوم القضاء على الطفل او الغائب بلا خصم حاضر عنهما (وقسم) المال المشترك (بطلب احدهم ان انتفع كل) بخصته (بعد القسمه وبطلب ذى الكثير ان لم ينتفع الآخر لقلته حصته

لا قسم القاضي بينهم ان تضرر الكل وان طلبوا كما في النهاية وجنذاً فيأمر القاضي بالمهاينة كما سيذكره الشارح (قوله وفي الحانية) وقيل بعكس ما تقدم (قوله فعليها المول) وصرح في الهداية وشروحها بأنه الاصح زاد في الدرر وعليه الفتوى (قوله لم يقسم الا برضاهم) ظاهره كسبارة سائر التون ان للقاضي مباشرتها وقال الزيلعي لكن القاضي لا مباشر ذلك وان طلبوا منه لانه لا يشتغل بما لا قائده فيه ولا يمنعهم منه لان القاضي لا يمنع من اقدم على اتلاف ماله في الحكم اه وعزاه ابن الكمال للمبسوط وذكر الطوردي ان فيه روايتين (قوله لئلا يعود على موضوعه بالنقض) يعني ان موضوع القسمة الانتفاع بملكه على وجه الخصوص وهو مفقود هنا حاشي (قوله في المجتبى الخ) اراد به بيان المراد بالانتفاع المذكور في المتن والافحوا الحمام فدينفع به بعد القسمة لربط الدواب ونحوه كما قدمناه (قوله وقسم عروض اتحدجنسها) لان القسمة تميز الحقوق وذلك ممكن في الصنف الواحد كالابل او البقر او الغنم او الثياب او الدواب او الخنطة او الشعير يقسم كل صنف من ذلك على حدة جوهره (قوله بعضهم في بعض) اي بادخال بعض في بعض بان اعطى احدهما بعيراً والآخر شاتين مثلاً جاعلاً بعض هذا في مقابلة ذلك الدرر (قوله ولا الرقيق) لان التفاوت في الآدمي فاحش فلا يمكن ضبط المساواة لان المعاني المقصودة منه العقل والفضيلة والصبر على الخدمة والاحتمال والوقار والصدق والشجاعة والوقاف وذلك لا يمكن الوقوف عليه فصاروا كالاجناس المختلفة وقد يكون الواحد منهم خيراً من الف من جنسه قال الشاعر ولم أرأ مثلاً الرجال تفاوتوا ❦ الى الفضل حتى عدألف بواحد

بخلاف سائر الحيوانات لان تفاوتها يقل عند اتحاد الجنس الا ترى ان الذكر والانثى من بني آدم جنسان ومن الحيوانات جنس واحد جوهره (قوله وحده) اعلم انه اذا كان مع الرقيق دواب او عروض او شئ آخر قسم القاضي الكل في قولهم والا فان ذكورا واناثا فكذلك عنده وان ذكورا واناثا فلا الا برضاهم والحاصل ان عنداني خيفة لا يجوز الجبر على قسمة الرقيق الا ان يكون معني آخر هو محل القسمة الجمع كالغنم والثياب فيقسم الكل قسمة جمع وكان ابو بكر الرازي يقول تأويل هذه المسئلة انه يقسم برضا الشركاء فاما مع كراهة بعضهم فالقاضي لا يقسم والاظهر ان قسمة الجبر تجري عنداني خيفة باعتبار ان الجنس الآخر الذي مع الرقيق يجعل اصلاً في القسمة والقسمة جبراً تثبت فيه فتثبت في الرقيق ايضا تبعاً وقد تثبت حكم العقد في الشيء تبعاً وان كان لا يجوز اثباته مقصوداً كالشرب والطريق في البيع والمنقولات في الوقف كذا في شروح الهداية والكثير والدرر فامشى عليه في المنع خلاف الاظهر (قوله كالقسم الابل) اي ونحوها كالبقرة والغنم (قوله رقيق الغنم) قدما عن الزيلعي وجه الفرق بينه وبين رقيق غيره (قوله والحمام والبئر والرحى) ينبغي تقديره بما اذا كان صغيراً لا يمكن لكل من الشريكين الانتفاع به كما كان فلو كبيراً بان كان الحمام ذات خزانين والرحى ذات حجرين يقسم وقد افني في الحامدية بقسمة معسرة زيت لاثنتين مناصفة وهي مشتملة على عودين ومطاحنين وبئر للزيت قابلة للقسمة بلا ضرر مستدلاً بما في خزنة

وفي الحانية يقسم بطلب كل وعليه الفتوى لكن التون على الاول فعليها المول (وان تضرر الكل لم يقسم الا برضاهم) لئلا يعود على موضوعه بالنقض في المجتبى حانوت الهما يعملان فيه طاب احدها القسمة ان لم يكن لكل ان يعمل فيه بعد القسمة ما كان يعمل فيه قبلها قسم والا لا (وقسم عروض اتحد جنسها الجذبان) معهما في بعض لوقوعهما معاوضة لا تميزاً فاعتمد السراضي دون جبر القاضي (و) لا (الرقيق) وحده لفحش التفاوت في الآدمي وقالوا يقسم لوزكور فقط واناثا فقط كالقسم الابل والغنم ورقيق الغنم (و) لا (الجواهر) لفحش تفاوتها (والحمام والبئر والرحى) والكتب

وكل ما في قسمه ضرر (الابرضاهم) لما مر ولو اراد احدهما البيع **٢٢٨** وأبى الآخر فيجبر على بيع نصيبه خلافا لما لك

والجواهر لا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمتبقيات ولا تقسم بالاوراق ولو برضاهم وكذا لو كان كتبنا ذا مجلدات كثيرة ولو تراضوا بقوم الكتب يأخذ كل بعضها بالقيمة ولو كان بالتراضي جاز والارخانية دار واحاوت بين اثنين لا يمكن قسمتها تشاجرا فيه فقال احدهما لا اكري ولا انتفع وقيل الآخر اريد ذلك امر القاضي بالمتبقيات ثم يقال ان لا يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فانتقى بالباب (دور مشتركة اودار وضعية اودار وحاوت قسم كل وحدها) منفردة مطلقا ولو متلازمة او في محيتين او مصرين مسكين (اذا كانت كلها في مصر واحد او لا) وقال ان الكل في مصر واحد فالرأى فيه للقاضي وان في مصرين فقولهما كقول (ويصور القاسم ما يقسمه على قرطاس) ايرقمه للقاضي (ويعده على سهام القسمة ويذرع ويقوم البناء ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب الانصبا بالاول والثاني والثالث) وهم

جرا (يكتب اسمهم ويقرع مطالب — انك من الشركاء السكنى في بعض الدار بقدر حصته (صرف)

الفتاوى لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير اذا كان بحال لو قسم لا يبق لكل موضع يعمل فيه (قوله وكل ما في قسمه ضرر) فلا يقسم ثوب واحد لاشتغال القسمة على الضرر اذا لا تحقق الا بالقطع هدية لان فيه اتلاف جزء غايه ولا يقسم الطريق لو فيه ضرر بزانية (قوله لما مر) من قوله لتلايعود على موضوعه بالنقض وهو علة لعدم القسمة (قوله ولا تقسم بالاوراق ولو برضاهم) الظاهر ان المراد لا يباشر القاضي قسمتها لما مر ان القاضي لا يباشر ذلك ولا يمتنع منه وتأمل عبارة المصحح (قوله امر القاضي بالمتبقيات) قول ذكر في العمادية في الفصل ٣٤ لكل واحد من الشركاء ان يسكن في بعض الدار بقدر حصته اه وبمثله افق في الحامدية وانظر اذا طلب احدهما ذلك والآخر المتبقيات اليهما يقدم وهي تقع كثيرا يقول في خشبة اسكن تحتها فليحجر وسيأتى بيان المتبقيات واحكامها آخر الباب وان الاصح ان القاضي يخير عليها بطاب احدهما ومنه يظهر الجواب تأمل (قوله دور مشتركة) مثلها الاقروحة كما في الهداية وهي جمع قراح قطعة من الارض على حبالها لاشجر فيها ولا بناء واحتر بالدور عن البيوت والمنازل جمع منزل اصغر من الدار واكبر من البيت لانه دورية صغيرة فيها بيتان او ثلاثة والبيت مسقف واحده دهلج (قوله منفردة) اي يقسم كل من الدور أو الدار والضيعة وهي عرصة غير مبنية او الدار والحانوت وهو الدكان قسمة فرد فتقسم العرصة بالذراع والبناء بالقيمة فهستانى لاقسمة جمع بان يجمع حصص بعضهم في الدار مثلا وحصص الآخر في غيرها لانها اجناس مختلفة اوفي حكمها كاي علم من الهداية ولذا قال القهستاني لو اكتفى بتاسبق من قوله ولا الجنسان لكان اخصر (قوله مطلقا) يفسره ما بعده ويذكر المنازل والبيوت المحترز عنها قال مسكين والبيوت تقسم قسمة واحدة متبانية او متلازمة والمناسزل كالبيوت لومتلازمة وكالدور لو متبانية وقالوا في الفصول كلها ينظر القاضي الى اعدل الوجوه فيمضي القسمة على ذلك اه قال الرملى وستثنى منه ما اذا كانا في مصرين فقولهما كقولاهم اه اقول ولعل هذا في زمانهم والا فللمنازل والبيوت ولو من دار واحدة تتفاوت تفاوتا فاحشا في زماننا يدل عليه قولهم هنا لان البيوت لا تتفاوت في معنى السكنى ولهذا تؤجر أجرة واحدة في كل محلة ركذا ما ذكره في خيار الرثمة وافتاؤهم هناك بقول زفر من أنه لا بد من رؤية داخل البيوت لتفاوتها تأمل (قوله او مصرين) مكرر مع قول المتن او لا اه (قوله اذا كانت كلها في مصر واحد او لا) لو قال ولو في مصر لكان اخصر واطهر اه (قوله فقولهما كقولاهم) الاولى ان يقول فكقولاهم (قوله ويصور القاسم الخ) اي ينبغي اذا شرع في القسمة ان يصور ما يقسمه بان يكتب في كاغدة ان فلانا نصيبه كذا وفلانا كذا ليحسبته حفظه ان اراد رفعه للقاضي ليتولى الاقراء بينهم بنفسه ويعده اي يسويه ويروى اعزله اي يقطعه بالقسمة عن غيره ليعرف قدره غايه (قوله ويذرع) شامل للبناء لما قال الزيلعي ويذرع ويقوم البناء لان قدر المساحة يعرف بالذرع والمالية بالتقويم ولا بد من معرفتهما ليتمكن التسمية في المالية ولا بد من تقويم الارض وذرع البناء اه شربنالية (قوله ويفرز الخ) بيان للافضل فان لم يفعل اولم يمكن جاز هدية وغيرها والظاهر ان معناه اذا شرط القاسم ذلك فلا يتأني ما يأتي من انه اذا لم يشترط فيها

جرا (يكتب اسمهم ويقرع مطالب — انك من الشركاء السكنى في بعض الدار بقدر حصته (صرف)

صرف ان امكن والافسخت القسمة ففهم **(قوله نصيب القلوب)** اشار الى ان القرعة غير
 واجبة حتى ان القاضي لو عين لكل واحد نصيبا من غير اقراره جائز لانه في معنى القضاء فملك
 الالتزام هداية **(نتيجه)** اذا قسم القاضي اوانصب بالقرعة فليس لبعضهم اলাম بعد خروج
 بعض السهام كما لا يلتفت الى اياه قبل خروج القرعة ولو القسمة بالتراضي له الرجوع الا اذا
 خرج جميع السهام الاو احدا تعين نصيب ذلك الواحد وان لم يخرج ولا رجوع بتمام
 القسمة نهاية **(قوله)** فمن خرج اسمه اولا **(الخ)** بيانه ارض بين جماعة لاحدهم مدسه او لا
 تخفيها ولا خرجوها يتبعها اسداسا اعيان بالاقول ثم يلقب السهام بالاول والثاني الى
 السادس ويكتب اسمى الشركة ويضعه في كفة فمن خرج اسمه اولا اعطى السهم الاول
 ومن كان صاحب السدس فله الاول وان صاحب الثلث فله الاول والذي يليه وان صاحب
 النصف فله الاول والثلثان يليانه كافي العناية **(تقرله)** ومن ان الدرهم) قيد الدرهم في الدرر
 نافي ليست من التركة وذكر في الشرع بالاية ان غير حجازي فلا تدخل في القسمة ولو من التركة
 اقول وما في الدرر ذكره ابن الكمال والقاسماني وشرح الهداية كنعراج والنهاية
 والكفاية وغال المسئلة الزيلعي بأنه لا شركة فيها ويفوت به التعديل ايضا في القسمة لان
 بعضهم يصل الى عين المال المشترك في الحال ودرهم الآخري الذمة فيجش على التوى ولان
 الجنتين المشتركين لا يشبان فاطنك عند عدم الاشتراك اه فقد يقال التعديل الاخير
 مفيد ما ذكره الشرع بالاية تأمل **(قوله)** او منقول) صرح به القهستاني **(قوله)** الابرضاهم) فلو
 كان بعض العقار ملكا وبعضه وقف فافان كان المعطى هو الواقف جازو يصير كأنه اخذ الوصف
 واشترى بعض ما ليس بوقف من شركته وان بالعكس فلا لانه يلزم منه تقض بعض الوقف
 وحصة الوقف وقف وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا كذا في الاسعاف من فصل المشاع **(قوله)**
 ولا يمكن التسوية) بأن نف العرصه بقسمة البناء زيلعي **(قوله)** واستحسنه في الاختيار) وقال
 في الهداية انه يوافق رواية الاصول **(قوله)** لا يشترط) اما لو اشترط تركهما على حالهما فلا
 نسخ ويكون له ذلك على ما كان قبل القسمة جوهره **(قوله)** استؤنفت) اى على وجه يمكن
 كل منهما من ان يجعل نفسه طريقا ومسيلا لقطع اشركة في ما لا يمكن ذلك اصلا وان
 استؤنفت فكيف الحكم والظاهر انها تستؤنف ايضا بشرط فيها فراجع **(قوله)** ابقناه
 المناسب لما في الزيلعي نقيبه ونصه ولو اختلفوا في ادخال الطريق في القسمة بأن قال بعضهم
 لا يقسم الطريق بل يبقى مشتركا كما كان قبل القسمة نظريه الحاكم فان كان يستقيم ان يفتح
 كل في نصيبه قسم الحاكم من غير طريق لجماعتهم اكتمالا للمنفعة وتحقيقا للافراز من كل
 وجه وان كان لا يستقيم ذلك رفع طريقا بين ج عنهم بتحقيق تكميل المنفعة فيما وراء الطريق
 اه **(قوله)** ان امكن افراز كل) من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف اى افراز كل
 منهم طريقا على حدة **(قوله)** اختلفوا في مقدار عرض الطريق) اى في سعته وخطه وطوله
 فقال بعضهم يجعل سمته اكبر من عرض الباب الاعظم وطوله من الاعلى الى السفل وقال
 بعضهم غير ذلك غاية وبه ظهر ان الاختلاف في تقدير الطريق المشترك لا في طريق كل
 نصيب فانهم **(قوله)** اى ارتفاعه) افاد ان المراد هو الضول من حيث الاعلى الى امن حيث المشى
 حناحي نصيبه

الحامدية توفيقا حسنا بحمل مافي المتن على ما اذا بشر القسمة غيره وما في الحلية والمبسوط على ما اذا بشر القسمة بنفسه بدليل قول المبسوط اقتضا فان ظاهره أنه بأنفسهما تأمل وظاهر كلام صدر الشريعة انهما روايتان فلاحاجة الى التوفيق بل الاهم الترجيح فتقول عامة المتون على ما مضى عليه المصنف وهي الموضوععة لنقل المذهب ولما عليه الفتوى وعبرة متن المواهب تقبل بينته وقيل لا وفي الاختيار وقيل لا قبل دعواه للتناقص فأقاردا عدم اعتاد الثانية وفي البزاية وان أقر وبرهن لاتصح الدعوى الاعلى الرواية التي اختارها المتأخرون ان دعوى الهزل في الاقرار تصح ويختلف المقر له على انه ما كان كاذبا في اقراره اه قلت وقدم الشارح في كتاب الاقرار قيل باب الاستثناء أنهما بقي لكن تبقى المناقاة بين هذا وبين مفهوم ما بنى متنا كما اشار اليه في الهداية وما ذكره صدر الشريعة لا يدفع المناقاة لان هذا الاقرار ان كان مانعا من محبة الدعوى لاتسمع اليه لابتناء سماعها على محبة الدعوى وان لم يكن مانعا يبنى ان يخالف كما في الحواشي السعدية وقد يجاب بأن قولهم هنا وقد أقر بالاستيفاء صريح وقولهم الآتي قبل اقراره بالاستيفاء مفهوم والمصرح به ان الصريح مقدم على المفهوم فليتأمل **(قوله لانه منكر)** اي والآخر يدعى عليه الغصب **(قوله وان قال قبل اقراره بالاستيفاء)** المراد أنه لم يحصل منه اقرار اصلا ط عن الشرع لئلا يلة **(قوله أصابني من ذلك كذا الى كذا)** الاولى حذف لفظ ذلك كاعبر في الغرر **(قوله تخالفا وتفسخ القسمة)** لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بها هداية **(قوله ولو اقتضا دارا الخ)** هذه عين قوله في امر ولو ادعى الخ الا انها اعيدت لبناء سائل اخر عليها كفاية **(قوله لانه خارج)** فرجع بينته على بينة ذي اليد كما مر في محله **(قوله وان كان قبل الاشهاد)** مفهوم قوله وأصاب كلا طائفة فان المراد واشهدوا على ذلك اه ح **(قوله وكذا لو اختلفا في الحدود)** بأن قال احدهما هذا الحدلي قد دخل في نصيبه وقال الآخر كذلك وأقاما البينة قضى لكل واحد بالجزء الذي في يد صاحبه لما مر وان قامت لاحدهما بينة قضى له وان لم تقم لواحد تخالفا كما في البيع هداية وكفاية **(قوله وان استحق بعض معين الخ)** قيد بالبعض لانه لو استحق جميع مافي يده يرجع نصف مافي يد شريكه كما في شرح الجمع **(قوله على الصحيح)** الاولى ان يقول على الصواب كما يظهر من كلام سراج الهداية **(قوله تفسخ اتفاقا)** لأنه لو بقيت لتضرر المستحق بفرق نصيبه في التصيين بخلاف التصيب الواحد اذ لا ضرر أقاده في الهداية **(قوله لا تفسخ جبرا)** اي على المستحق منه لأن له الخيار **(قوله خلافا للثاني)** فعنده تفسخ لاجل المستحق لانه ظهر أنه شريك ثالث والقسمة بلا رضاه باطلة وأشار الى ان قول محمد كقول الامام وهو الاصح كما في الهداية **(قوله بل المستحق منه يرجع الخ)** يومه أنه في الاولى ليس كذلك فلو قال كبن الكمال وان استحق حصه احدهما مشاع اولا لم تفسخ ورجع بقسطه في حصه شريكه او تقضها وتفسخ في بعض مشاع في الكل لكان اخصروا ظهر **(قوله او تقض القسمة)** هذا اذا لم يكن باع شيئا مافي يده قبل الاستحقاق والا فلا الرجوع فقط كما أقاده في الهداية **(قوله قلت الخ)** هذه العبارة لابن الكمال ملخصة من كلام صدر الشريعة المذكور في المتن **(قوله فان كان شائعا)** كالنصف مما في يد كل مشاعا او نصف احدهما وربع الآخر فهذا صادق على

لانه منكر (وان قال قبل اقراره بالاستيفاء اصابني من ذلك كذا الى كذا ولم يساعه الى) وكذبه شريكه (تخالفا وتفسخ القسمة) كالاختلاف في قدر المبيع (ولو اقتضا دارا وأصاب كلا طائفة فادعى احدهما بيتا في يد الآخر انه من نصيبه وانكر الآخر فعليه البينة) لانه مدع (وان أقامها قاعة لينة المدعي) لانه خارج وان كان قبل الاشهاد على القبض تخالفا وفسخت وكذا لو اختلفا في الحدود (وان استحق بعض معين من نصيبه لا تفسخ القسمة اتفاقا) على الصحيح (وفي استحقاق بعض شائع في الكل تفسخ اتفاقا) (وفي استحقاق بعض شائع من نصيبه لا تفسخ) جبرا خلافا للثاني (بل المستحق منه يرجع) بحصة ذلك (في نصيب شريكه) ان شاء او تقض القسمة دفعا لضرر التشفيع قلت قد بقي هنا احتمال آخر وهو ان يستحق بعض من نصيب كل واحد فان كان شائعا فسدحت وان كان ميئا

التساوى واختلاف بخلاف الشروع في الكل في المسئلة السابقة فانه على التساوى فقط كما
واقعا دارا مثالة فيستحق نصفها مشاء فيه نصف مافي ذلك لكن الحكم في كل من
الشيوعين واحد وهو الفسخ ما قدمناه ففهم (قوله فان تساوى فظاهر) اى انه لا فسخ
ولا رجوع كما يستحق من نصيب كل خمسة اذرع (قوله والا) اى ان تساوى كارية من
احدها وستة من الثاني فلا فسخ ايضا لعدم الضرر على المستحق كما قدمناه ويرجع الثاني على
الاول بذراع لانه زاد عليه به (قوله فلذا الخ) تقرير على قوله كما مر اى المشابهة هذه
امسائل ماضى في الاحكام لم يفردها بالذكر لضعفها من العلل السابقة اما الفسخ في الشائع
وعدمه في النعين فللضرر على المستحق وعدمه كعاملته واما الرجوع على الشريك عند عدم
التساوى فانه يعلم من قوله يرجع في نصيب شريكه اى ليصل كل الى حقه بلا زيادة لاحدها
على الآخر ومقتضاه ان له نقض القسمة ايضا دفعا لضرر التشقيص واما عدم الرجوع عند
التساوى فظاهر لانه لم يزد احدها على الآخر بشئ ففهم « (تمة) » اذا جرت القسمة
في دارين او ارضين واخذ كل واحدة منهما استحققت احدها بعد ما بنى فيها صاحبها يرجع على
صاحبه بنصف قيمة البناء قيل هذا قول الامام لان عنده قسمة الجير لا تجرى في الدارين فكانت
في معنى البيع والاصح انه قول الكل خالية ولو في دار لم يرجع تاريخية (قوله ظهر دين الخ)
ومثله لو ظهر موصى له بالفسخ مرسلة ففسخ الا اذا فسخه لتعلق حق الدائن والموصى له مرسل
بانائية بخلاف ما اذا ظهر وارث آخر او موصى له بالثالث والرابع فقال الورثة تقضى حقه
ولا تفسخ القسمة لتعلق حقهما بعين الزكاة فلا ينتقل الى مال آخر الارضاها كما في النهاية
لكن هذا اذا كانت القسمة بغير قاض فلو به فظهر وارث وقد عزل القاضى نصيبه لاستنقض
وكذا لو ظهر الموصى له في الاصح كما في التاريخية (قوله ذم الورثة) كذا في الدرر قال ط
فيه ان الدين يتعلق بعين الزكاة بعد تعلقه بذمة الميت اه « (تمة) » احازا الغريم قسمة الورثة
قبل قضاء الدين له نقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضا الغريم الا ان يكون
بشرط براءة الميت لانها تصير حوالة فينتقل الدين عليه وتخلو الزكاة عنه وهي اجابة لقسمة
تركه فيها دين كما بسطه في البرازية وغيرها (قوله ولو ظهر غن فاحش في القسمة) اى في تقويم
للقسمة بان قوه بالفسخ فظهر انه يساوى حسنة قيد بان فاحش لانه لو سيرا يدخل تحت تقويم
المقومين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته كافي المنج (قوله خلافا لتصحيح الخلاصة) من انه
لا تسمع دعواه قل المصنف في المنج والتصحيح اعتمد عدمه عن اسكافي وقضخان وبه جزم
اصحاب الشون وصححه اصحاب الشروح وبه اقيمت مرر (قوله ثبت الخ) مأخوذ من حاشية
الرملي حيث قال وقوله بطلت قل في الكثر ولو ظهر غن فاحش في القسمة تفسخ وفي متن الفرر
تبطل فنبهه بقوله هنا بطلت فيفهم ظهره انها تحتاج الى الفسخ مع ان الامر بخلافه فكان
ينبغي له موافقته دون متن الفرر اه اقول وفيه نظر يدل عليه قول الحاشية تسمع دعواه
في النعين وله ان يبطل القسمة كما لو كانت بقضاء القاضى وهو الصحيح فمقتضاه انها تحتاج الى الفسخ
وان معنى تبطل وبطلت له ابطالها وبه يشعر قول الكثر تفسخ حيث لم يقل تفسخ والظاهر
ان لفظه لاساقطة من قلم الرملي قبل قوله لتحجس لعل (قوله لا تسمع دعوى الغلط) تقدم

فان تساوى فظاهر والا
فأعبره لذلك الذي ذكره
فلذا لم يفردها بالذكر (ظهر
دين في الزكاة المقسومة
تفسخ) (القسمة) (الا اذا
قتوه) اى الدين (او أبرأ
الغرماء ذم الورثة او سبق
منهاى من الزكاة) (ما ينبغي به)
لزوال المانع (ولو ظهر غن
فاحش) لا يدخل تحت
التقويم (في القسمة) فان
كانت قضاء (صلت) اتفاقا
لان تصرف القاضى مقيد
بالعدل ولم يوجد (وو وقعت
بالتراضى) تبطل ايضا (في
الاصح) لان شرط جوازها
المعادلة ولم توجد فوجب نقضها
خلافا لتصحيح الخلاصة
قلت فلو قال كالكثر تفسخ
لكان اولى (وتسمع دعواه
ذلك) اى ما ذكر من النعين
الفاحش (ان لم يقربا
لاستيفاء وان اقربه لا)
تسمع دعوى الغلط
والنعين للتناقض الا اذا ادعى
العصب فسمع دعواه

وتامه في الحانية (ادعى احد المتقاسم من) قوله (فيما التركة صح) دعواه لانه لا تناقض لتعاقب الدين بالمعنى والقسمة للصورة (ولو ادعى عينا) بأى سبب كان (ولا) **حجتي ٢٣٣** قسمه بالتناقص اذ الانقسام في القسمة امتزاج بالشركة وفي الحانية

الكلام عليه مستوفى وانه يخالف للمتون **(قوله)** وتامه في الحانية (ذكر عبارتها في المنح **(قوله)** صح دعواه) فنقض القسمة بالاقتضاء والابراء جرم ولو كان باع احدث حصته ظل البيع كالتقسيم
 كافي الحانية **(قوله)** لتعاقب الدين بالمعنى وهو مائة التركة ولذا كان لهم ان يقضوا والغريم ويستقبلوا بها كمر **(قوله)** بأى سبب كان) اى بشراء او بغير ذلك ونقل السائقاني عن المقدسى
 اقتضا التركة ثم ادعى احدها ان اياه كان جعل هذا المدين له ان كان قال في صغرى يقبل وان مطلقا
 لا اه لان التناقص في موضع الخفاء غنو كامر في محله **(قوله)** اذ الانقسام على القسمة (قيد به
 لانها اذا كانت جبرا على المدعى تسع دعواه ولا يكون تناقضا رملى **(قوله)** لم يقبل بينته)
 لدخول البناء والتخل تبعا فلو اقتصموا شجرة أو بناء فادعوا احدهم الارض كلها او بعضها جاز
 ادعاء التبعية لجواز كونه مشتركادون الارض في الخلاصة وعبها لو ادعى شجرة افعال المدعى عليه
 ساو من ثمره او اشترى منى لا يكون دفع الجواز كون الشجر له والثمره لغيره وهى واقعة الفتوى
 وأثبت بسماعها لما ذكر رملى ما خصا **(قوله)** ليس له ان يجره على قطعه اى الاغصان قال في
 الحانية كالموقع في قسم احدها حائل عليه جذوع الآخر فانه لا يؤمر برفعه **(قوله)** لانه استحق
 الشجرة بأغصانها اى على هذه الحالة ط **(قوله)** بغير اذن الآخر) وكذا لو باذنه لنفسه لانه
 مستعير لحصة الآخر وللمعير الرجوع متى شاء اما لو باذنه للشركة يرجع بحصته عليه بلا شبهة
 رملى على الاشياء **(قوله)** والاهدم البناء) وأرضاه بدفع قيمته ط عن الهندية اقول وفي فتاوى
 قارى الهداية وان وقع البناء في نصيب الشريك قلع وضمن ما نقصت الارض بذلك اه وقد تقدم
 في كتاب الغصب متنا من نى او غرس في ارض غيره امر بالقلع وللامالك ان يضمن له قطعة بناء
 او غرس امر بقلعه ان نقصت الارض به والظاهر جريان التفصيل هنا كذلك تأمل **(قوله)** في
 عقار او غيره) لم أر هذا التعميم لغيره وان كان ظاهرا المتن لان المصنف عزاه للبرازية وعبارتها
 قسموا الاراضى واخذوا حصصهم المثلثة فخاص بالعقار كما يظهر قريبا **(قوله)** لان قسمة التراضى)
 كذا في غالب النسخ وفي بعضها الاراضى وهو الذى في المنح وهكذا رأسته في البرازية وغيره او عال
 في الذخيرة بأن القسمة في غير المكيل والموزون في معنى البيع فكان تقضها بمنزلة الاقالة اه اقول
 والظاهر منه ان القسمة في المثلى لا تقتضى بمجرد التراضى لانها ليست بعقد مبادلة لان الراجح
 فيها جانب الافراز كمر نعم اذا خلطوا ما قسموه من المثلى رضاهم تجددت شركة أخرى وبه
 ظهر ما ذكرناه آنفا تأمل **(قوله)** ومبادلها) عبارة البرازية وقاتلتها **(قوله)** جزم بالقبيل في
 الاشياء) لكن اعترضه اليرى بأنه مبنى على ما ظنهم من ان الباطل - الفاسد في القسمة سواء والمنقول
 خلافه ونقل المحوى عن المصنف انه لم يطلع على ما ذكره في الاشياء ذكره هو ايضا انه لم يقف
 عليه وانه يحتمل ان لا وقعت سهوا ثم قل وعلى كل فالفتوى والعلم على انها تملك بالنقبض
 لانه هو المنقول في كتب المذهب وغيره لم يطاع عليه الا في عبارة الاشياء مع فيها من الاحتمال
 فلا يصح ان يعول عليها اه اقول والعجب من المصنف حيث ذكره في مته بعد قوله لم
 أطلع عليه وكان في سعة من عدم ذكره ولا سيما المتون مبنية على الاختصاص وموضوعة لما
 عليه الفتوى * (تخ) * اقتصموا ارضاهم ووقوفه براضهم ثم اراد احدهم بعد سنين ابطال القسمة

قامتسوا دارا او ارضا ثم ادعى احدهم في قسم الآخر بناء او تخل ازم انه بناء او غرسه لم يقبل بينته (وقعت شجرة في نصيب احدها أغصانها متدلية في نصيب الآخر ليس له ان يجره على قطعه اى يفتى لانه استحق الشجرة بأغصانها اختيار (بى احدها) اى احد الشريكين (بغير اذن الآخر) في عقار مشترك بينهما فطلب شريكه رفع بناء قسم) العقار (فان وقع) البناء (في نصيب الباني فيها) ونعمت (والاهدم) البناء وحكم الغرس كذلك نازية (القسمة تقبل النقص ملو اقتصموا و اخذوا حصصهم ثم تراضوا على الاشتراك بينهم صح) وعادت الشركة في عقار او غيره لان قسمة التراضى مبادلة ويصح فسخها مبادلة بالاراضى نازية (المقبوض بالقسمة الفاسدة) كقسمة على شرط هبة او صدقة او بيع من المقسوم او غيره (ثبت الملك فيه ويفيد جواز (التصرف فيه) لقلابنه ونظمه

بالقيمة) (المقبوض بالشراء الفاسد) فانه يفيد الملك كامر في بابه (وقيل لا) يشبهه جزم ما قبل في الاشياء وبالاول في البرازية والفتية

لهذا لان قسمته من موقوف عليه لا يجوز عند جميع حادى رهنى وبيع رهنى قسمت
في رهنى حدهم بنصيبه ثم زارعه باعتد لان القسمة تزداد نازد **(قوله)** ولو نهايا الهبة الحقة
الظاهرة لمتهبى لشيء وتهيئ لتفاعل مهاب وهو ان يتواضعوا على امر فيترصوه وهداية
بإبدال الهبة الفاعلة وهى في لسان الشرع قسمة شافع وهما حرة في الاعيان مشتركة
التي يملك لانتدع به على الله عنها وتقدمه في شروح جديدة **(قوله)** يسكن هذا بعضه
اشار الى ان التهايب قد يكون في الزمان وقد يكون من حيث السكن والاور متعين في عهد
الواحد ونحوه كليت الصغير ولو اختلفا في التهايب من حيث الزمان وسكن في محل بخصما
بأمر القاضي فان ينفذ لاه في مكان عدل لانتدع كل في زمان واحد وفي زمان مكل
لاستدع كل بالكل فاما اختلفت اجهة فلا بد من الاتفاق وان اختلف من حيث الزمان يفرق
في البداية نفا للتهمة هداية وقد فالزمان لان النسوية في السكن تنكس في حد بان يسكن
هذا بعضا والآخر بعضا اما في الزمان فلا تسكن الا بمضى مدة حدهم كهداية قول لكن قد
يقع الاختلاف في تعيين سكان فينبى ان يفرق ثمل قول الرمي ولو تنساح في تعيين امدة
مثلا بان قال احدهم سنة بسنة والآخر شهرا بشهر ثمرة والظاهر تفويضه للقضى ولا يقال
أمرهم بالاتفاق كالاختلاف من حيث الزمان والمكان لان مع كل وجهها فيها بخلافه وان
قبل بقدومه قل حيث لا صبر بالآخر لانه اسرع وصولا الى حق فيه وجه ثمل ه
*(تذبه) في الهداية لكن واحد ان يستغل ما اصابه بالهياة وان يشترط ذلك لحلول
الشافع على ملكه اه قل السائحى فدى في التاريخية ان تهيب تستأجرين صحيح غير
لازم وان شرطا على المؤجر ان لا حدهم مقدم الدار والآخر مؤخرها فسد عقد ولزم
تسع سكنهم وهداهما سكن وضرب الآخر التهايب زمانا يجب كفى جبال خاتبة اه
(قوله) كذلك اى يأخذ هذا شهر او الآخر شهر او يأخذ هذا غلة هذه والآخر غلة الاخرى
(قوله) ولا تبطل بنوت حدهم اى لاها وبطلت لاستانفها حاكم ولا فائدة في لاستى
زبلى واذا انهايا في ثملوكين استخدما فوات احدهم أو ابقى تنقضت وتواستخدمة الشهر
كله الا لثلاثة ايام نقص من شهر الآخر ثلاثة ايام ولوزاد ثلاثة لا يزيد الآخر ولو ابقى الشهر كله
واستدخه الآخر فيه فلا جبر ولا ضمان ولو عطي احد الحاديين او الهدى نزل من سكنى
أو احترق من نار أو قدحها فلا ضمان تارخانية **(قوله)** بطلت عبادة الهدية بقسم وتبطل
المهاياة وقد افاد انه لو طاب احدها منهاياة والآخر قسمة نجاب الثاني كفى الهداية وفي
التاريخية أجر كل منهما الدار التي في يده فأراد احدهم نقض التهاياة وقسمة رقة الدار له
ذلك اذا مضت مدة الاجارة وذكر قبله نكل نقض التهاياة ولو بلاعذر في ظهر المذهب قال
الخوانى هذا اذا قال أريد بيع نصيبى او قسمته اموال راى عود الشافع مشتركة فلا وقال شيخ
الاسلام ما في ظاهر الرواية من ان له نقضها ومو بلاعذر اذا حصلت براضيهما فوبالنقض
فلازم بمصطلحا لانه في الاول يحتاج الى ما هو عدل وهو القسمة بالنقض **(قوله)** ووافق
اى وكذا لو سكنها قطعا على كل محدومه استحسانا وفي القياس عليها وقوله بخلاف الكسوة
فيه تفصيل ان مينا مقدار معلوم لا يجوز وان مينا يجوز استحسانا اما الضعاف فحاشى شتراف

(ولو نهايا في سكنى دار)
واحدة يسكن هذا بعضا
وذا بعضا او هذا شهر او ذا
شهر (او اودارين) يسكن كل
دارا (او في خدمة عبد)
يخدم هذا يوم او ذا يوم (او
عبدان) يخدم هذا هذا
والآخر الآخر (او في غلة)
دار او اودارين) كذلك (مع)
التهايب في الوجوه الستة
استحسانا اتفاقا والاصح
ان القاضي يهاى بينهما
جبرا بطلت احدهما ولا
تبطل بنوت احدهما ولا
بنوتهما ولو طاب احدهما
القسمة نفا بقسم بطلت
ولو اتفقا على ان نفقة كل
عبد على من يخدمه جائز
استحسانا بخلاف الكسوة

على من يخدم وأن يبين مقداره استحساناً أقوده ط عن الهندية **(قوله)** وما زاد الحجة
من الغلة وهو مرتبط بقول المصنف اوفى غلة دار اودارين **(قوله)** مشترك لتحقيق التعديل
بخلاف ما اذا كان التهاؤ على المنافع فستغل احدها في نوبته زيادة لان التعديل فيما وقع
عليه التهاؤ حاصل وهو المنافع فلا يضره زيادة الاستغلال هداية اقول ظهر من هذا ان زيادة
الغلة في نوبة احدها لاتنافي صحة المهايأة والجبر عليها ويتأمل هذا مع في فتاوى قري
الهداية ان السفينة لا يجبر على التهاؤ فيها حملا ولا استغلالا من حيث الزمان بان يستغل
هذا شهرا والآخر شهرا بل يؤجر انها والاجرة لهما اه وعمله بمضه بانه قد تكون غلة شهر
ازيد من غلة آخر فلا يوجد التساوى اه ولعل المراد لا يجبر على وجه يختص كل منهما
بالزائد من الغلة والا فهو مشكل فليتأمل **(قوله)** لافي الدارين لان فيهما معنى التميز
والافراز راجح لانحد زمان الاستيفاء وفي الدار الواحدة يتعاقب الوصول فاعتبر قرضا وجعل
كل منهما في نوبته كالوكيل عن صاحبه هداية **(قوله)** على السكنى والحدمة بان يسكن
احدها الدار سنة ويستخدم الآخر العبد سنة وعلى الغلة باطلة عنده خلافا لهما ذخيرة
قل في الدر المنقى الجواز في المتحد ففي المختلف اولى **(قوله)** وكذا في كل مختلفي المنفعة قل
في الدر المنقى كسكنى الدور وزرع الارضين وحكماء ودار كما في الاختيار **(قوله)** وتامه
الح هو ما ذكرناه **(قوله)** لا يصح في المسائل الثمان لكن الثانية والرابعة والخامسة
والسادسة عند الامام والباقي بالاثنتي عشرة في المنح قل في الدر اما في عبد او بغل
واحد فلان التصيين يتعاقبان في الاستيفاء فالظاهر التغير في الحيوان فتفوت المساواة
بخلاف الدار الواحدة لان الظاهر عدم التغير في العقار واما في عبيد او بغلين فلان التهاؤ
في الخدمة جواز للضرورة لامتناع قسمتها ولا ضرورة في الغلة لانها تقسم واما في ركوب
بغل او بغلين فتفاوته بالراكين فلا تحقق التسوية فلا يجبر القاضي عليه واما في ثمرة شجرة
او لبن شاة ونحوه فلان التهاؤ يختص بالمنافع لامتناع قسمتها بعد وجودها بخلاف الاعيان
اه ملخصا ولو لهما جار يشان فتهما على ان ترضع احدها ولد احدى والاخرى ولد
الآخر جاز لان ابن آدمى لا يه لاقية له تجرى مجرى المنافع منح **(قوله)** ونحوها اي من الاعيان
التي لا تجرى فيها المهايأة اقول ومنها عدة الحرام كالنبل والحرير والمناشف ونحوها فنبه لانه
نما ينفصل عنه **(قوله)** ان يشتري حظ شريكه اي من الشجرة والشاة كما في الكفاية لامن
الثمرة فافهم **(قوله)** ثم يبيع كلها اي حصته وما اشتراه من شريكه فافهم **(قوله)** او ينفذ
باللين هذا مقابل لقوله ان يشتري لكنه ناظر الى الشاة اي اما ان يشتري حظ من الشاة واما
ان يستقرض لبها فلا يصح عطفه بالواو فافهم **(قوله)** مقدار معلوم بان وزن ما يحلب كل
يوم حتى تفرغ المدة ثم يستوفى صاحبه مقداره في نوبته وفي الحاتية تواضعا بقرعة على ان
تكون عند كل منهما خمسة عشر يوما يحلب لبها كان باطلا ولا يحل فضل اللبن لاحدها
وان جعله صاحبه في حل لانه هبة المشاع فيما يقسم الا ان يكون استهلكه فيكون ابراء عن
الضمان فيجوز **(قوله)** اذ فرض المشاع جائز ومنه ما في هبة النهاية اذا دفع اليه الفا وقال
خمسائة قرضا وخمسائة شركة جاز واعترض في السعدية بان قرض المشاع وان جاز لكن

وما زاد في نوبة احدها
في الدار الواحدة مشترك
لا في الدارين وتجوز في عبد
ودار على السكنى والخدمة
وكذا في كل مختلفي
المنفعة ملحق وتامه فيما
علقته عليه (ولو) نهائيا
(في غلة عبد اوفى غلته
عبدان او) نهائيا (في غلة
بغل او بغلين او) في ركوب
بغل او بغلين او) في ثمرة
شجرة او) في لبن شاة
(لا) يصح في المسائل الثمان
وحيلة الثمار ونحوها ان
يشتري حظ شريكه ثم
يبيع كلها بعد مضى نوبته
او ينفذ باللين بمقدار
معلوم استقرارا لتصيب
صاحبه اذ فرض المشاع
جائزه (فروع) انagramات

جبله لا يجوز قات فيه حال لانه غير لازم لا يخرج ترك كمر في باب تقديره (نقطة) هذا كذا في
الكتاب المهدية على ليس التوحيق قول بعض مشايخنا لا يجوز عند الامام خلافا لهما تفاوت
الناس في التمس تفاوت فحشا طورى عن المحيط (قوله ان كانت) هذا احد اقوال ثلاثة
حكاهما في الولوخية وغيره ثانيها على الاملاك معلقا ثالثها عكسه في امكلاء في معرفة دهرى
حفظ الاملاك ودهى حفظ لرؤس في زماننا وهو عسير فن الغاية يأخذون المال من اهل
قرية او محلة او حرفة مرتبة في وقت معلومة وغير مرتب بسبب وبلا سبب ورأيت في آخر
قسمه الجامعية ماء اخضه موصفا وذا را احدا تعرض للتفصيل غير المرجوح والذى على افندى
العمادى وهو ان القاعدة انه اذا قسح لنظر عن اضافة الاملاك الى اهل قرية صار
اهلها كاتركان والعرمان فلا يوزع عليهم الا ما يطالبه السلطان من نحو التركان كما هو اوارض
وجريته ما يهتمون به من سرقة او قتل او عديم مدافعة ذلك وكا قضاء يا غنيب الان نحو العائف
لانهم لا يترعون وما يأخذوه اوالى من المشاهدة وما عداها ثم يطلب بسبب الاملاك كاترين
والشعير والخطب والذخيرة فعلى املاك بحسب املاكهم اه فتأمل (قوله ولا يدخل صبيان
ونساء) الظاهر انه خاص فيما لحفظ الانفس يرشد اليه التعليق قول في الولوخية فان التحصين
الاملاك فعلى قدرها لانها لتحصين الملك فصارت كمؤنة حفر النهر وان تحصين الابدان فعلى
قدر الرؤس التى يتعرض لهم لانها مؤنة الرؤس ولا شئ على النساء واهل عبيان لانه لا يتعرض لهم
اه فتسير (قوله ولو خيف الغرق الخ) نقله في الاشياء عن فتاوى قارى الهند (قوله
فتفقوا الخ) بفهم منه انهم اذا ما تففقوا على الاتقاء لا يكون كذلك بل على الملقى وحده وبه
صرح الزاهدى في حاويه قال راعى الشرف السفينة على الغرق فتلقى بعضهم حطعة غيره
في البحر حتى خفت بعضهم قيمتها في تلك الحال اه رمل على الاشياء وقوله في تلك الحال متعلق
بقيمتها اى يضمن قيمتها مشرفة على الغرق كما ذكره الشارح في كتاب الغصب ثم قول الرمى
وبفهم منه ان لا شئ على الذى له مال فيه ولم يأتى بالانفس فلو اذن بان قول اذا تحققت
هذه الحالة فالقوا اعتبر اذنه ه (قوله ومد الرؤس) يجب تقييده بما اذا قصد حفظ
الانفس خاصة كائنه من ثعلبه اما اذا قصد حفظ الامتعة فقط كما اذا يخشى على الانفس
وخشى على الامتعة بان كان الموضع لا تغرق فيه الانفس وتشت فيه الامتعة فهى على قدر
الاموال واذا خشى على الانفس والاموال فالقوا بعد الاتفاق لحفظه فعلى قدره فمن
كان غائبا واذن بالاتقاء اذا وقع ذلك اعتبر به لانفسه ومن كان حاضرا بما له اعتبر ماله ونفسه
ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه فقط وذا هو هذا التجزى بغيرى ولكن أخذته من التعليق
فتأمل رمل على الاشياء وأقره الحموى وغيره (قوله المشترك اذا اهدم الخ) استثنى الشيخ
شرف الدين منه مسئلة وهى جدار بين بئرين خيف سقوطه وفي تركه ضرر عليهما ولهما وصان
ففي احدهما العمارة يحجر على البناء مع صاحبه وليس كأبأ احد المالكين لرضاه بدخول
الضرر عليه فلا يحجر وهنا الضرر على الصغير كما في الحنية ويجب ان يكون الوقف كذلك اه
ابو اسعود ما خلا (قوله والابن الخ) في حاشية شيخ صالح على الاشياء اطلق المصنف في
عده خبر فيما لا يتحمل القسمة فشمع ما اذا اهدم كله وصار حصرا اوقى منه شئ وفي الخلاصة

ان كانت لحفظ الاملاك
القسمة على قدر املاكه ون
لحفظ الانفس فعلى عدد
الرؤس ولا يدخل صبيان
ونساء فلو غرم السلطان
قرية تقسم على هذا ولو
خيف الغرق فتفقوا على
القاء اتمعة فليغرم بعدد
الرؤس لانها لحفظ الانفس
المشترك اذا اهدم فابى
احدهما العمارة ان احتمل
القسمة لاجبر وقسم
والابن ثم اجره ليرجع
بما اتفق لو بأمر القاضي
والافقيمة البناء وقت البناء

طاحونة او حمار مشترك انهدم وبني الشريك مرة اخرى هذا اذ ابقى منه شيء اما اذا
انهدم الكل وصار حمارا لا يجير وان كان الشريك ممسرا يقل له اتفق وبكون دينا على
الشريك الخ وفي الخلاصة ايضا ولو ابنى احدهما ان سقى الحرت يجير وفي ادب القضاء من
الفتاوى لا يجير ولكن يقال اسقه واتفق ثم راجع بنصف ما اتفقت اه ابو السعود اقول
استفيد في الخلاصة ان عدم الجير لوم مسرا تأمل ولا يخفى ان نحو الحكماء لا يقسم
اذا انهدم كله وصار حمارا صار بمقتسم كما صرحوا به فلا يرد على اطلاق المصنف لان
الكلام فيما لا يشمل القسمة ففهم هذا وظهر كلام الخلاصة الثاني ان الجير نحو الضرب
والحبس وقد فسر في موضع آخر بأمر القاضي بان ينفق ويرجع بنصفه ومثله في البرازية
تأمل وما ذكره الشارح سيأتي قريبا عن الوهبانية * (قمة) * زرع بينهما في أرضهما طلبا
قسمته دون الأرض فلو بقا اتفاقا على القاع جازت وإن شرط البقاء او احدهما فلا يرد
مدركان شرط الحصاد جازت اتفاقا او الترتيب فلا عندها وجازت عند محمد وكذلك الطاع
على التخييل على التفصيل ولو طلبا من القاضي لا يقسم بشرط الترتيب اما بشرط القاع فعلى
الروايةين ولو طلب احدهما منه لا يقسم مطلقا تاريخية (قوله له التصرف في ملكه
الخ) ان اريد ما يملك المنفعة شمل الموقوف للسكنى والاستغلال أفاده الحموى (قوله
قال المصنف الخ) ونقله ابن الشحنة عن أئمتنا الثلاثة وعن زفر وابن زياد وقال وهو الذي
أميل اليه واعتمده وأفتى به تبعوا لوالدي اه وجعله في العمادية القياس وقال لكن ترك
القياس في المواضع التي يتعدى ضرر تصرفه الى غير ضررنا وبه أخذ كثير من مشايخنا
وعليه الفتوى اه وهذا قول ثالث قال العلامة البيهقي والذي استقر عليه رأى
المتأخرين ان الانسان يتصرف في ملكه وان اضرب بغيره ما لم يكن ضررا بينا وهو ما يكون
سببا لهدم او ما يوهن البناء او يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع من الحوائج الأصلية
كعدم الضوء بالكلية والفتوى عليه اه وفي حاشية الشيخ صالح والتمع هو الاستحسان
وهو الذي أميل اليه اذا كان الضرر بينا اه وبه أفتى ابو السعود مفتي الروم وهو الذي
عليه العمل في زماننا ومثني عليه الشرنبلالي وكذا المصنف في متفرقات القضاء وارتضاء
الشارح هناك ثم قال وبقي ما واصل هل ينضر ام لا وقد حذر محشي الاشباه المنع قياسا
على مسألة السفل والعلوان لا يسد اذا ضر وكذا ان اشكل على الخازن الخ (قوله وفي
الوهبانية وشرحا) الثلاثة الاول من الوهبانية والاربعة الباقية من نظار شرحتها ابن
الشحنة لكنه ذكر الاخير بعدايات فافهم (قوله ولو زرع الانسان ارضا الخ) الارز كففل
وقد تضمن راؤه وتشدد الزمى وبعضهم يفتح الهجزة وبعضهم يحذفها وهذا مبنى على ظاهر
الرواية والفتوى على التفصيل شرنبلالي (قوله وحيط) جعله ابن الشحنة مجرورا بوابدرب
والاولى رفعه مبتدأ وجهته اه لى اصحاب صفته وقوله فحمل واحداى وضع عليه
جذوعه مطوف على متعلق الجار وقوله ولا حمل فيه قبل حلة حالية وفي معنى على اى يمكن
عليه جذوع قبل ذلك وحلة ليس بغير خبر المبتدأ اى ليس للشريك الاخر رفع ما حملاه احدهم قل

له التصرف في ملكه وان
تضرر جاره في ظاهر الرواية
التي في الاشياء وفي المجتبى
وبه يقتضى وفي السراجية
الفتوى على المنع قال
المصنف فقد اختلف
الافتاء وينبغي ان يعول
على ظاهر الرواية اه قلت
ومر في متفرقات القضاء
وفي الوهبانية وشرحا
* ولو زرع الانسان ارضا
* بداره فليس لجار منعه لو
ينضر * وحيط له اهل
فحمل واحد * ولا حمل
فيه قبل ليس بغير *

ابن الشحنة وهذا الحافظ يحتمل ذلك كفى البرازية ويقال للأخر ضع انت مثل ذلك ان شئت وهذا بخلاف ما اذا كان لهما عليه خشب فأراد احدهما ان يزيد على خشب صاحبه او يتخذ عليه ستر او يفتح كوة او بابا فلأخر منعه لان القياس المنع من التصرف في المشترك الا انما تركنا القياس في الاولى للضرورة اذ بما لا يابذل له شريكه فيتعطل عليه منفعة الحافظ اه بعبارة (قوله) وما لشريك الخ) صورة ذلك الحافظ بين رجلين قدر قامة أراد احدهما ان يزيد في طوله وأبى الآخر فله منعه ذخيرة وغيرها والى ترجيحه لكونه رواية عن محمد أشار بقديمه وتعبيره عن الثاني بقيل افاده ابن الشحنة ثم نقل تقييد المنع بما اذا كان شيئا خارجا عن العادة ووفق به بين التولين واعتمده ونظمه في بيت غيره نظم الوهبانية وكأن الشارح لم يعول عليه لظهور الوجه للاول لانه تصرف في المشترك بلا ضرورة فيبقى على الاصل من المنع ولذا اقتصر عليه في الحاشية في باب الحيطان وقال ليس له الزيادة بلاذن اضر الشريك او لا في الخبرية ومثله في كثير من الكتب والفقه فيه انه يصير مستعملا للملك الغير بلاذنه فيمنع وهذا مما لا شبهة فيه اه فنبه (قوله) ومنوع قسم) اى ما لا يمكن قسمته كالحمام وقوله من الرم متعاقب يمنع اى عند امتناع الشريك من الترميم وقوله قاض مؤجر مبتدأ وخبر والجملة خبر المبتدأ وهو ممنوع يعنى ان القاضى يؤجره ويعمره بالاجرة وهذا احد قولين حكاهما في الحاشية (قوله) وينفق في المختار الخ) هذا هو القول الثانى قال في الحاشية والفتوى عليه قال ابن الشحنة والمراد بالراضى الراضى بالرم والعمارة يظهر ذلك من مقابلته بالآبى وضريح اذنه للقاضى ونقل يخسر اى قبل ان يخسر للبانى ما يخصه مما صرفه اه وحاصله انه ينفق الراضى بالترميم باذن القاضى ومنع الآبى من الانتفاع قبل الاداء ما يخصه وقال ابن الشحنة ومفهوم التقييد بالرم انه لو انهدم جميعه حتى صار سجحرا لا يجزى ما ذكر من الاختلاف كما صرح به فى البرازية اه اى لانه يصير حينئذ ما يقسم كما قدمناه (قوله) وخذ منفقا) بفتح الفاء اسم مفعول وهذا زاده ابن الشحنة تفصيلا لبيت من الوهبانية وهو هذا

وذوالعلو لم يلزم لصاحب سفله * بناء خلا من هدم منه يصدر

قال الشرنبلالى عدى اللزوم الى مفعولين بالهمزة فى بناء وهو مفعول الاول وباللام فى الثانى وهو لصاحب ويقال هدا البناء اذا هدمه والمسئلة من الذخيرة اذا انهدم السفل بغير صنع لا يجزى صاحبه على البناء ويقال لذى العلوان شئت فابن السفل من مالك لتصل لتنفك فاذا بناء بأذن القاضى او امر شريكه يرجع بما انفق والافقيصة البناء وقت البناء وهذا هو الصحيح المختار للفتوى فيمنع صاحب السفل من الانتفاع حتى يأخذ ذلك منه جبرا واما هدمه بضمه فانه يؤخذ بالبناء لتقويته حقا استحق ولصاحب العلو لنتفعه ونظم الشارح التفصيل والتصحيح فى بيت فقال وخذ منفقا الخ ونقل الشارح ابن الشحنة هذا التفصيل فى الجدار ايضا فالضمير فى منه لصاحب العلو أو الشريك فى الجدار وقوله حكاهم على تقدير مضاف اى كان حاكم وقوله لا يكسر حمزة ان الشرطية اى ان لا اذن عن ذكر فافهم وهذه المسئلة هى التى قدمها الشارح عن الاشياء وظاهر كلامه هناك عدم اختصاص الحكم بالسفل والجدار والله تعالى اعلم

* وما لشريك ان يعلى
حيطه * وقيل التلى جائز
فيعمر * ومنوع قسم عند
منع مشارك * من الرم
قاض مؤجر فيعمر *
وينفق فى المختار راض
بأذنه * ومنع نفعا من أبى
قبل يخسر * وخذ منفقا
بالاذن منه حكاهم * وخذ
قيمة ان لا وهذا المحرر *

وتسمى الخبارة والمحافة ويسمى أهل العراق القراح وبيانه في المنع (قوله مناسبها ظاهرة) وهي قسمة الحارج (قوله هي لغة مفاعلة من الزرع) ذكر في البدائع ان المفاعلة على بابها لان الزرع هو الانبات لغة وشرعا والمتصور من العبد التسبب في حصول النبات وقد وجد من احدهما بالعمل ومن الآخر بالتمكن منه باعطاء الآلات الا انه اختص العامل بهذا الاسم في العرف كاسم الدابة لذوات الاربع اه او يقال ان المفاعلة قد تستعمل فيما لا يوجد الا من واحد كالدوااة والمعالجة قال الحموي ولا حاجة الى هذا كله فان الفقهاء نقلوا هذا اللفظ وجعلوه علما على هذا المقدر اه ابو السعود ما خصا اقول وفيه نظر فان الكلام في المعنى اللغوي لا الاصطلاحي تأمل (قوله من الزرع) هو طرح الزرعة بالضم وهو البذر وموضع المزرعة مثلكه الراي كما في القاموس الا انه مجاز حقيقته الانبات ولذا قال صلى الله عليه وسلم لا يؤمن احدكم زرع بل حرثت اى طرحت البذر كما في الكشف وغيره فهستاني (قوله عقد على الزرع) يصح ان يراد بالزرع المصدر واسم المفعول لما في البرازية زرع ارض غيره بغير اذنه ثم قال لرب الارض ادفع الى بذري فأكون أكلارا ان البذر صار مستهلكا في الارض لا يجوز وان قائما يجوز معناه ان الخطئة البذورة قائمة في الارض ويصير الزراع ملكا الخطئة المزروعة بتمثلها وذا جائز لكن تفسد المزارعة لعدم الشرائط واذا لم يتناه الزرع فدفعه الى غيره مزارعة ليعاذه صح لان تناهى اه سائحاني (قوله ببعض الحارج) لا يتنقص بما اذا كان الحارج كله لرب الارض او العامل فانه ليس مزارعة اذا لا اول استعانة من العامل والثاني اعارة من المالك كما في الذخيرة فهستاني (قوله واركانها الخ) وحكمها في الحال ملك المنفعة وفي المال الشركة في الحارج وصفتها انها لازمة من قبل من لا يذرله فلا يفسخ بلا عذر وغير لازمة ممن عليه البذر قبل الفاء البذر في الارض فملك الفسخ بلا عذر حذرا عن اتلاف بذره بخلاف المساقاة فانها لازمة من الجانبين لعدم لزوم الاتلاف فيها بزازية موضحا (قوله ولا تصح عند الامام) الا اذا كان البذر والآلات لصاحب الارض والعامل فيكون صاحب مستأجرا للعامل والعامل للارض بأجرة ومدة معلومتين ويكون له بعض الحارج بالراضى وهذا حيلة زوال الحبث عنده وانما لم يصح بدونها لاختلاف فيه من الصحابة والتابعين لتعارض الاخبار عن سيد المرسلين صلوات الله عليه وعليهم الى يوم الدين كما في المبسوط وقضى ابو حنيفة بفسادها بلا حد ولم ينه عنها أشد انتهى كما في الحقائق ويدل عليه انه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد أنا فارس فيها لانه فرع عليها وراجل في الوقف لانه لم يفرغ عليه كما في النظم فهستاني وفي الهداية واذا فسدت عنده فان سقى الارض وكرهها ولم يخرج شي فله أجر مثله لو البذر من رب الارض ولو منه فعليه أجر مثل الارض والحارج في الوجهين لرب البذر (قوله لانها كقفيز الطحان) لانها استيجار ببعض ما يخرج من عمله فتكون بمنه وقد نهى عنه صلى الله عليه وسلم وهو ان يستأجر رجلا ليطحن له كذا منا من الخطئة بقفز من دقيقها وتام الادلة من الجانبين مبسوط في الهداية وشروحها وفي الترنبلالية عن الخلاصة ان الامام فرع هذه المسائل في المزارعة على قول من جوزها لعلمه

كتاب المزرعة

مناسبتها ظاهرة (هي) لغة
مفاعلة من الزرع وشرعا
(عقد على الزرع ببعض
الحارج) واركانها اربعة
ارض وبذر وعمل وبقر
(ولا تصح عند الامام)
لانها كقفيز الطحان
(وعندها تصح وبه يفتى)
للحاجة وقياسا على
المضاربة (بشروط ثمانية

ان الناس لا يأخذون بقوله (قوله صلاحية الارض للزراع) فلو سبحة اوترة لا يجوز ولوم تصالح وقت العقد بعارض على شرف الزوال كاقطاع الماء وزمن الشتاء ونحوه يجوز اه ط ملخصا

(قوله واحلية العاقدين) يكونهما حرين بالغين اوعبد اوصيا مأذونين او ذميين لانه لا يباح عقد بدون الاهلية كما في الهداية فلا تخص به فتركه أولى قهستاني (قوله يجتبي ويزايرة) عبارة الزايرة وعن محمد جوازها بلا بيان مدة وتقع على اول زرع يخرج وبه اخذنا فقيه وعليه الفتوى وانما شرط محمد بيان ائدة في الكوفة ونحوها لان وقتها متفاوت عندهم وابتدائها وانتهائها مجهول عندهم اه لكن قال في الحانية بعد ذلك والفتوى على جواب الكتاب اي من انه شرط قال في التبر نبلاية فقد تعارض ماعليه الفتوى اه (قوله وذكر رب البذر) ولو دلالة بان قل دفعتهما اليك لتزرعها الى اواجرتك اياها واستأجرتك لتعمل فيها فان فيه بيان ان البذر من قبل رب الارض ولو قال لتزرعها بنفسك ففيه بيان ان البذر من العامل وان لم يكن شيء من ذلك قل ابوبكر الباخي يحكم العرف في ذلك ان أحمد والافسدت لان البذر اذا كان من رب الارض فهو مستأجر فهو للعامل او من العامل فهو مستأجر للارض وعند اختلاف الحكم لابد من البيان كما في الوقعات قهستاني (قوله وذكر جنسه) لان الاجر بعض الخارج واعلام جنس الاجر شرط ولان بعضها اضر بالارض فاذا لم يبين فان البذر من رب الارض جاز لانها لاتأكد عليه قبل القائه وعند الالتقاء يصير الاجر معلوما وان من العامل لا يجوز الا اذعهم بان قل زرع مبادلك والافسدت فان زرعتها تنقلب جائزة خالية وظهيرية وفي مئة المفتي قال ان زرعتها حنطة فيكذا او شعيرا فيكذا جاز ولو قال على ان تزرع بعضها حنطة وبعضها شعير الا (قوله لا قدره الخ) كذا قاله في الحانية ومما للتعليل ان معرفة الارض شرط لكن في الحانية ايضا وينبغي ان يكون العامل يعرف الارض لانه اذا لم يعلم والاراضي متفاوتة لا يصير العمل معلوما اه تأمل وقد يقال ان القدر ليس بشرط ان علمت الارض والافهو شرط وبه يحصل التوفيق بين ما في الحانية وما في الاختيار تأمل (قوله وذكر قسط العامل الآخر) المراد منه من لا يذر منه وكان الاوضح ذكر العامل بعد لفظ الآخر لثلا يومه تمدد العامل وفي الحانية الشرط الرابع بيان نصيب من لا يذر منه لان ما يأخذه اما اجر عمله او لارضه فيشترط اعلام الاجر وان بينا نصيب العامل وسكتا عن نصيب رب البذر جاز العقد لان رب البذر يستحق الخارج يحكم انه تمام ملكه لا بطريق الاجر وبالعكس لا يجوز قياسا لان ما يأخذه اجر فيشترط اعلامه وفي الاستحسان يجوز العقد لانه لما بين نصيب رب البذر كان ذلك بيان ان الباقي للاجير اه وحاصله انه يشترط بيان نصيب من لا يذر منه صريحا أو ضمنا تأمل (قوله وبشرط التخلية الخ) وهي ان يقول صاحب الارض للعامل سلمت اليك الارض فكل ما يتبع التخلية كاشتراط عمل صاحب الارض مع العامل يمنع الجواز ومن التخلية ان تكون الارض فارغة عند العقد فان كان فيها زرع قد نبت يجوز العقد ويكون معاملة لا مزارعة وان كان قد أدرك لا يجوز العقد لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج الى العمل فيتمتع بجوزها معاملة ايضا خالية (قوله ولومع البذر) يعني ولو كان البذر من رب الارض وانما قال كذلك لانه لو كان من العامل اشترط التخلية بالاولى لانه

صلاحية الارض للزراع واحلية العاقدين وذكر المدة) اي مدة متعارفة فتفسد به لا يمكن فيها منها وبما لا يعش اليها احدها غالبا وقيل في بلادنا تصح بلا بيان مدة ويقع على اول زرع واحد وعليه الفتوى يجتبي ويزايرة واقرها حذف (و) ذكر (رب البذر) وقيل يحكم العرف (و) ذكر (جنسه) لا قدره لعلمه باعلام الارض وشرطه في الاختيار (و) ذكر (قسط) العامل (الآخر) ولو بينا حظ رب البذر وسكتا عن حظ العامل جاز استحسانا (و) بشرط (التخلية بين الارض) ولو مع البذر (والعامل)

(١) شرط (الشركة في الخارج) ثم ٢٤١ يخرج على الأخير بقوله (فبطل ان شرط لاحدها قفزان مسماة

او ما يخرج من موضع معين
اورفع) رب البذر (بذره
اورفع الخراج الموظف
وتصنيف الباقي) بغيره
(بخلاف) شرط رفع
(خراج المقاسمة) كثلث
اوربع (او) شرط رفع
(العشر) للارض واحدها
لانه مشاع فلا يؤدي الى
قطع الشركة (او) شرط
(التين لاحدهما والحسب
للآخر) اى تبطل لقطع
الشركة فيما هو المقصود
(او) شرط (تصنيف الحب
والتين لغير رب البذر) لانه
خلاف مقتضى العقد (او)
شرط (تصنيف التين
والحب لاحدهما) لقطع
الشركة في المقصود (وان
شرط تصنيف الحب
والتين لصاحب البذر)
كاهو مقتضى العقد (او لم
يتعرض للتين تحت)
وحبذ التين لرب البذر
وقيل بينهما تعاليل كذا
قاله المصنف تبعاً للصدر
وغيره لكن اعتمد صاحب
المتقى الثاني حيث قدمه
فقال والتين بينهما وقيل
لرب البذر قلت وفي شرح
الوهبانية عن القنية المزارع
بالربع لا يستحق من التين
شيئاً وبالتثبت يستحق

يكون مستأجراً للارض لان الاصل ان من كان البذر منه فهو المستأجر كما سذكره فقد
صرح بالتوهم وذلك انه اذا كان البذر من رب الارض يكون مستأجراً للعامل فربما يتوهم
انه لا يشترط التحية بينه وبين الارض لكونها غير مستأجرة ففهم (قوله) بشرط الشركة في
الخارج) اى بعد حصوله لانه يستند شركة في الانتهاء فابقطع هذه الشركة كان مفسد للعقد
هداية وفي الترتيب لانه ان هذا الشرط مستدرك الاستثناء عنه باشتراط ذكر قسط العامل
(قوله فبطل) اى تفسد كإبقيد ما نقلناه آخفاً عن الهداية (قوله اورفع) بالرفع في الموضعين
عطفًا على قفزان المرفوع على التباية عن الفاعل لشرط المذكور ففهم (قوله وتصنيف الباقي)
بالرفع معمول الشرط ايضا قال ح وهو راجع للعائل الاربع اه وانما فسدت فيها
لانه قد تؤدي الى قطع الشركة في الخارج فانه يحتمل ان لا يخرج الارض الا ذلك المشروط
(قوله بعد رفعه) اى رفع ذلك المشروط والظرف متعلق بالباقي ففهم (قوله للارض او
لاحدها) اللام فيهما للتعليل اه ح اى العشر للارض ان كانت عشرة او لاحدها
بأن شرط رفع العشر من الخارج لاحدهما والباقي بينهما فانه يجوز قال القهستاني وهذا
حيلة لرب الارض اذا أراد ان يرفع بذره وقال السائحى فلو لم يشترط رفع عشر الارض قال
الشارح في الزكاة ان كان البذر من رب الارض فباعه ولو من العامل فعليهما اقول هو تفصيل
حسن اه (قوله أو شرط التين الخ) هذه المسئلة تشتمل على ثمان صور ستة منها فاسدة
وثنتان صحيحتان كفى الحنية واسقط هنا واحدة وهى ما اذا شرط تصنيف التين وسكتا عن
الحب وهى غير جائزة وذكر سبعة لان قوله هنا لاحدهما وقوله بعده والحب لاحدهما ففهم
اربع صور لان المراد بالاحد فيهما ما راب البذر والعامل (قوله والتين لغير رب البذر) برفع
التين عطفًا على تصنيف وكذا قوله والحب لاحدهما (قوله لانه خلاف مقتضى العقد) ولانه
يؤدي الى قطع الشركة اذ ربما يصيب الزرع آفة فلا يخرج الا التين معراج (قوله كاهو
مقتضى العقد) لانه لو سكتا عنه كان له فع الشرط اولى لانه شرط موجب للعقد وهى لا تغير
صفة العقد معراج (قوله تبعاً للصدر) اى صدر الشريعة وغيره كصاحب الهداية فانه قال
ثم التين يكون لصاحب البذر لانه تاء بذره وفي حقه لا يحتاج الى الشرط وقول مشايخ بلخ التين
بينهما ايضا اعتبارا للعرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان ولانه تبع للحب والتبع يقوم بشرط
الاصل اه وفي شرح الوهبانية للترتيب لى ويكون التين لرب البذر وهو ظاهر الرواية اه
قل في الكفاية والجواب عما قاله مشايخ بلخ ان الاصل فيها عدم الجواز لانها ثبتت مع المنافي
فبقدر ما وجد الجواز يعمل به وما لم يوجد فلا اه (قوله المزراع بالربع الخ) هذا محمول على
ما اذا كان شرط او عرف في صورتين بدليل ما مر عن مشايخ بلخ والا قلذى يقضه الفقه
المشاركة على حسب نصيب كل منهما كذا حققه السيد المرشدى اه ح ما خلا اقول وقد
صرح في القنية بالتعليل بقوله لمكان التعارف ثم قال ايضا قال استاذنا والخيار ان زماننا انه
لا شئ للمزارع بالربع من التين لمكان العرف وظاهر الرواية اه وذكر ابن السخنة ان
كلام القنية فيما اذا كان العمل خاصة من المزراع اه اقول والحاصل ان مبنى كل من
المستثنين على اعتبار العرف كاهو مذهب البلخي لكن انضم الى الاولى مع العرف موافقتها

لظاهر الرواية من كون التبن لرب البذر فصارت وفاقية وبقيت الثانية منية على مذهبهم فقط هذا هو التحرير لهذا المحل بعون الله تعالى واما كون مقتضى الفقه المشاركة حيث لا عرف ولا شرط فيه فنظر بل مقتضى الفقه ظاهر الرواية بل هي الفقه فافهم (قوله وكذا) صحت (الح) هذه الجمل من جهة شروطها زبلي (قوله فهذه الثلاثة جائزة) لان من جوزها انما جوزها على انها اجازة في الاولى يكون رب البذر والارض مستأجرا للفاعل وبقره تبعاه لاتحاد المنفعة لان البقر آلة له كمن استأجر خياطا ليخطله بأجره وفي الثانية يكون رب البذر مستأجرا للارض بأجر معلوم من الخارج فتجوز كاستئجارها بديارهم في الذمة وفي الثالثة يكون مستأجر للعامل وحده والاصل فيها ان صاحب البذر هو المستأجر وتخرج المسائل على هذا كما رأيت زبلي ملخصا وقد نظمت هذه الثلاثة في بيت واحد فقلت

أرض وبذر كذا أرض كذا عمل = من واحد ذى ثلاث كلها قبلت

(قوله وبطلت في اربعة اوجه (الح) اما الاول فلان رب البذر استأجر الارض واشترط البقر على صاحبها مفسد للاجارة اذ لا يمكن جعل البقر تبعا للارض لاختلاف المنفعة لان الارض للانبات والبقر للشق واما الثاني فلان الارض لا يمكن جعلها تبعا لعمله كذلك واما الثالث فقالوا هو قاسد وينبئ ان يجوز قياسا على العامل وحده والارض وحدها والجواب ان القياس ان لا يجوز المزاغة لما فيها من الاستئجار ببعض الخارج وانما ترك بالاثم وهو ورد في استئجار العامل والارض فيقتصر عليه واما الرابع فلما ذكرنا في الثاني زبلي ملخصا وفي العقوبة مصادر فعله عن القوة الحيوانية جنس وما صدر عن غيرها جنس آخر اه وفي الكفاية واعلم ان مسائل المزاغة في الجواز والفساد منية على اصل وهو انها تنعقد اجارة وتسم شركة وانما تنعقد اجارة على منفعة الارض أو العامل ولا يجوز على منفعة غيرهما من بقر وبذر اه وقد جمعت هذه الاربعة في بيت ايضا فقلت

والبذر مع بقر اولا كذا بقر = لا غير اومع ارض اربع بطلت

(قوله فهي بالتقسيم العقلي سبعة اوجه) المحصر صحيح بناء على ان بعض الاربعة من واحد والباقي من آخر أما لو كان بعضها من واحد والباقي منهما فهي أكثر من سبعة كالا يخفى بقى الكلام في حكم ما عدا هذه السبعة وقد ذكر له البزازی ضابطا فقال كل ما لا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين وقرع عليه ما لو أخذ رجلان ارض رجل على ان يكون البذر من احدهما والبقر والعمل من آخر لا يصح اه اى لان الارض هنا منهما ولو كانت من احدهما لا يصح ونقل هذا الضابط الرملى وقال وبه تستخرج الاحكام مثلا اذا كان البذر مشتركا والباقي من واحد لا يجوز لانه لو كان من واحد لا يجوز فكذا اذا كان منهما ومثله اذا كان الكل مشتركا لكن في هاتين الصورتين يكون الخارج بينهما على قدر بذرها ولا جارة للعامل لعمله في المشترك فافهم واستخرج بقية الاحكام بفهمك اه ويأتى في عبارة المتن ما هو من هذا النوع اقول وقد ذكر الفهستاني ما يخالف هذا الضابط فراجعه متأملا (قوله فهي ثلاثة) لان الارض اما ان يكون معها البذر او البقر او العمل والباقي من الآخر اه ط (قوله ومتى دخل ثالث فأكثر بحصة فسدت) قال في الحانية لو اشترك ثلاثة اواربعة

(وكذا) صحت (لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعمل للآخر او الارض له والباقي للآخر) او العمل له والباقي للآخر) فهذه الثلاثة جائزة (وبطلت) في اربعة اوجه (لو كان الارض والبقر لزيد او البقر والبذر له والآخران للآخر) او البقر (او البذر له والباقي للآخر) فهي بالتقسيم العقلي سبعة أوجه لانه اذا كان من احدها وحدها والثلاثة من الآخر فهي اربعة واذا كان من احدها اثنين واثنين من الآخر فهي ثلاثة ومتى دخل ثالث فأكثر بحصة فسدت (واذا صحت فالخارج على الشرط ولاشئ للعامل ان لم يخرج شئ)

ومن البعض البقر وحده أو البذر وحده فسدت وكذا لو من أحدهم البذر فقط أو البقر فقط
 لأن رب البذر مستأجر للأرض فلا بد من التخلية بينهما وهي في يد العامل لأقده اه
 وعد في جامع الفصولين من الفاسدة ما لو كان البذر لواحد والأرض لثان والبقر لثالث والعمل
 لرابع والبذر والأرض لواحد والبقر لثان والعمل لثالث لأن استئجار البقر بعض الخارج
 لم يرد به أثر فإذا فسدت في حصة البقر تفسد في الباقي وعندها فساد البعض لا يشيع في الكل
 وتامة في الفصل الثلاثين وفي البرازية دفع إليه أرضا ليزرعها ببذره وشره ويعمل هذا
 الاجنبي على أن الخارج بينهما اثنتان لم يجز بينهما وبين الاجنبي ويجوز بينهما وثلاث الخارج لرب
 الأرض والثالث للعامل وعلى العامل أجر مثل عمل الاجنبي ولو كان البذر من رب الأرض جاز
 بين الكل اه وبه يظهر ما في كلام الشارع من الاجال **(قوله في الصحيحة)** بأن محترمه قريبا
 ولكن يغني عنه قوله وإذا صحت وأنما لم يكن له شيء لأنه يستحقه شركة ولا شركة في غير الخارج
 بخلاف ما إذا فسدت لأن أجر المثل في الذمة ولا تقوت الذمة بعده الخارج هداية **(قوله)**
(الارب البذر الخ) لأنه لا يمكنه المضى إلا بالتألف ماله وهو القاء البذر في الأرض ولا يدرى هل
 يخرج أم لا فصار نظيره ما إذا استأجره لهدم داره ثم امتنع منح قال الرملي أما إذا لم يأت بركن
 وجد تاملا أرخص منه أو أراد العمل بنفسه يجبر لعدم العلة يدل عليه التشبيه إذ لو لم يتنع
 عن الهدم لكن وجد أرخص منه أو أراد هدمها بنفسه ليس له ذلك وعلى هذا للعامل تخليفه
 عند الحاكم على الامتناع لأنه لا يجوز أن يريد غير ما ظهره وقد ذكر في الجوهره في الاجارة
 في مسألة بدا المستأجر عن السفر ما يفيد هذه الاحكام وهي كثيرة الوقوع تأمل اه **(قوله)**
 ومتى فسدت الخ) فان اراد أن يطيب الخارج لهما يميزا نصيبهما ثم يصلح كل صاحبه بهذا
 القدر عما وجب عليه فان لم يفعل فان كان رب البذر صاحب الأرض لا يتصدق بشيء
 والا تصد بالزائد عما غرمه من نفقة واجر ولا يعتبر اجرة نفسه لعدم العقد على منافعه لأنه
 صاحب الاصل الذي هو البذر كما في المقدسي سائحان **(قوله ويكون للآخر)** أي للعامل
 لو كان البذر من رب الأرض أو لرب الأرض لو كان البذر من العامل كما في الهداية فقوله اجر
 مثل عمله أو أرضه لف وتشر على ذلك ولو جمع بين الأرض والبقر حتى فسدت فعلى العامل
 اجر مثل الأرض والبقر هو الصحيح هداية وقيل أجر مثل الأرض مكروية نهاية **(قوله وبالعالم)**
 ما بلغ عند محمد عطف على قوله ولا يزال الخ وانتصاب بالعالم الحال من اجر وما لم يوصل
 أو نكرة موصوفة في محل نصب مفعول بالغا وجبة بلغ صلة أوصفة **(قوله ولو امتنع رب**
الأرض) أي والبذر من قبله كما في الهداية والافيجر على المضى كاتقده **(قوله)** إذ لا قيمة
 للمنافع فيه إيجاز وعبارة شراح الهداية لأن المأثني به مجرد المنفعة وهي لا تتقوم إلا بالعقد
 والعقد مقوم بجزم من الخارج وقد فات **(قوله ويسترضى ديانة)** أي يلزمه استرضاء فباينه
 وبين الله تعالى وهذا حكم في الهداية بقيل لكن جزم به في الملتقى والتبيين وغيرهما **(قوله)**
 فيفتي) أي يقضيه المفتي بذلك وإن كان القاضي لا يحكم عليه به **(قوله لغرره)** أي لأنه صار
 مغرورا في عمله من جهة رب الأرض بالعقد ط ثم تميته الاسترضاء بأجر المثل موافق لما في
 التبيين لكن في التهستاني أنه لم تثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء اه تأمل **(قوله)**

في الصحيحة (ويجبر من
 أبي على المضى الارب البذر
 فلا يجبر قبل القائه) ويعده
 يجبر درر (ومتى فسدت
 فالخارج لرب البذر) لأنه
 نساء ملكه (و) يكون
 (للآخر أجر مثل عمله أو
 أرضه ولا يزداد على شرط)
 وبالعالم بلغ عند محمد (وإن
 لم يخرج شيء) في الفاسدة
 فان كان البذر من قبل
 العامل فعليه أجر مثل
 الأرض والبقر وإن كان من
 قبل رب الأرض فعليه أجر
 مثل العامل (حاوي) ولو
 امتنع رب الأرض من المضى
 فيها وقد كرب العامل)
 في الأرض (فلا شيء له)
 لكرابه (حكم ما
 في القضا إذ لا قيمة للمنافع
 (ويسترضى ديانة) فيفتي
 بأن يوفيه أجر مثله لغرره

وتفسخ) اي ويجوز فسخ المزارعة ولو بلا قضاء ورضا كما في رواية الاصل واليه ذهب بعض
ويشترط فيه احدهما في رواية وبه أخذ بعضهم كما في الذخيرة فهستانی بقي مالوكان البذر منه
وفي المقدسي ويضمن له بذره عند اني يوسف وقال محمد تقوم الارض مبذورة غير مبذورة
فيضمن ما زاد البذر وقيل لا تباع لان لقاء ليس باستهلاك حتى ملكه الوصي ونحوه سألحائي
(قوله بدين محوج الى بيعها) فيه اشارة الى انه لا مال له سواها وانما يذكر كما هو جوب الفسخ من
جانب المزارع كمرضه وخيائه اكتفاء بما سألني في المساقاة ومنه غريبة سفره والدخول في
حرقه اخرى كافي التظلم والى انه لو باع بعد الزرع بلا عذر توقف على اجازة المزارع فان لم يجزه
لم تفسخ حتى يستحصد او تمضي المدة مقال الفضلي كما في قاضيخان فهستانی **(قوله** لكن
يجب ان يسترضي الخ) كذا قاله ابن الكمال ولم أره لغیره. وعبارة الملتقى ولاشئ للعامل ان كرب
الارض او حفر التهر وكذا في الهداية والتبيين والدرر وغيرها مع انهم ذكروا في المسئلة
السابقة انه يسترضي الا ان يحمل نفيعهم هنا على القضاء كما حمل عليه الشارح عبارة الملتقى في
شرحه تأمل ثم رأيت في النهاية قال ان قوله ولاشئ للعامل انما يصح لو البذر منه فلو من رب
الارض فلعامل أجر مثل عمله لانه في الاول يكون العامل مستأجر للارض فيكون العقد
واردا على منفعة الارض فيبقى عمل العامل من غير عقد ولا شبهة عقد فلا يتقوم على رب
الارض وفي الثاني يكون رب الارض مستأجرا للعامل فكان العقد واردا على منافع الاجير
فتقوم على رب الارض ويرجع عليه باجر مثل عمله كذا في الذخيرة عن مزارعه شيخ الاسلام
اه فآمله منعا **(قوله** فان مضت الخ) الاولى الاثبات بالواو بدل الفاء، كافي الملتقى وغيره لثلا
يوهم التفريع على مسئلة الفسخ واعلم ان من اتمة احكام هذه المسئلة كون كون نفقة الزرع
عليهما بقدر الحصص الى ان يدرك وسيدرك المصنف بعد فكان عليه ان يؤخر قوله فان
مضت الخ عن المسائل التي فصل بها بينه وبين تمام احكامه ليم نظام كلامه وليتضح
فهم مرامه وعبارة الدرر والفرر مضت المدة قبل ادراكه فعلى المزارع أجر مثل نصيبه
من الارض حتى يدرك الزرع لانه استوفى منفعة بعض الارض لتربية حصته فيها الى وقت
الادراك ونفقة الزرع كاجر السقي والحفاضة والحصاد والرفاع والدوس والتذرية عليهما
بقدر حقوقهما حتى يدرك وفي موت احدهما قبل ادراك الزرع بترك في مكانه الى ادراكه
ولاشئ على المزارع لانا ابقينا عقدا لاجارة ههنا استحسانا لبقاء مدة الاجارة فامكن استمرار
العامل او واريته على ما كان عليه من العمل اما في الاول فلا يمكن الابقاء لانقضاء المدة اه
(قوله اجر مثل نصيبه) اي اجر مثل ما فيه نصيبه من الارض ابن كال **(قوله** كافي الاجارة)
اي اذا استأجر ارضا فاضت المدة قبل الادراك يبقى الزرع فيها الى ادراكه باجر المثل كما سرفي
بأيه **(قوله** حيث يكون الكل) أي من اجر السقي والحفاضة الى آخر ما قدمناه وعبارة الهداية
حيث يكون العمل **(قوله** على ان يزرعها) أي الآخرة وكذا الضميران بعده **(قوله** فالزراعة
فاسدة) لما سيدكره من اشتراط الاعارة **(قوله** ويكون الخارج بينهما نصفين) تبعا للبذر **(قوله**
أجر نصف الارض لصاحبها) فلو كانت الارض اييت المال يدفع لبيت المال ما هو له ثم يقسم
الباقى بينهما نصفين وهذه واقعة الحال رمى على جامع الفصولين **(قوله** لفساد العقد) أي

(وتفسخ المزارعة بدين محوج الى بيعها اذا لم يثبت الزرع لكن يجب ان يسترضي المزارع ديانة اذا عمل) كما مر (اما اذا ثبت ولم يستحصد لم تباع الارض لتعلق حق المزارع) حتى لو أجاز جاز (فان مضت المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل نصيبه من الارض الى ادراكه) اي الزرع كافي الاجارة بخلاف ما لو مات احدها قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل على العامل او واريته لبقاء العقد استحسانا كما سيحجي (دفع) رجل (ارضه الى آخره على ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذلك فعملا على هذا فالزراعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على رب الارض اجر) لشركته فيه (و) العامل) يجب عليه اجر نصف الارض لصاحبها) لفساد العقد (وكذا لو كان البذر ثلثه من احدها وثلثه من الآخر

وقد استوفى بهذا العقد الفاسد منافع نصف الارض فيجب اجره **(قوله والريع)** بالفتح وسكون الياء المثناة التحتية الفضل والمراد به الحارج **(قوله لا اشتراطه الاعادة في المزارعة)** أى اعارة بعض الارض للعامل فافهم قال في الحائنة لأن صاحب الارض يصير قاتلا للعامل اذ راع ارضه يبذرى على ان يكون الحارج كله لى وازرعها ببذرك على ان يكون الحوج كله لك ففسد لانها مزارعة بجميع الحارج بشرط اعارة نصف الارض من العامل وكذا لو شرطه أن لا ياتى به والمراد بالحارج الاول الحارج من بذر رب الارض وباتانى الحارج من بذر العامل ثم قال في الحائنة واذا فسدت فالحارج بينهما على قدر بذرها وسلم لرب الارض ما اخذ لانه تمام ملكه في ارضه وبطيب للعامل قدر بذره ورفع قدرا جر نصف الارض وما وفق ايضا ويتصدق بالفضل لحصوله من ارض الغير بعقد فاسد ولو كانت الارض لاحدهما والبذر منهما بشرط العمل عليهما على ان الحارج نصفان جاز لان كلا عامل في نصف الارض ببذره فكانت اعارة لا بشرط العمل بخلاف الاول اهـ أى لا يمكن مزارعة حتى يقال شرط فيها اعارة كإفادته في الفصولين وتماه هذه المسائل في الحائنة فراجعها **(قوله مطلقا)** أى سواء احتجج اليها قبل انتهاء الزرع او بعده **(قوله بعد مضي مدة المزارعة)** الذى احوحه الى هذا التقييد فصل المصنف بينه وبين قوله فان مضت المدة ولو وصله به كغيره لا يحتاج الى ذلك **(قوله نالهما)** لانها كانت على العامل لبقاء العقد لانه مستأجر في المدة فاذا مضت المدة انتهى العقد فوجب عليهما مؤنته على قدر ملكتهما لانه مشترك بينهما منح **(قوله كنفقة بذر)** أى بذره في الارض وحمله الى موضع اتماه ط **(قوله كحصاد)** بفتح الحاء وكسرها وكذا ارفاع وهو جمع الزرع الى موضع الدباس أى الدارس وهذا الموضع يسمى الجرن والبيدر سائحان **(قوله وحمل عليه اصل صدر الشريعة)** حيث قال وبهذا يتكشف لك ان قول صدر الشريعة فالخالد ان كل عمل قبل الادراك فهو على العامل محمول على ما اذا كان قبل مضي مدة المزارعة لا يتصور بقاء العقد واستحقاق العمل على العامل اذ لم مضت فاعاد لا يستحقاق **(قوله فان شرطه)** الضمير راجع الى نفقة الزرع لا مطلقا بل النفقة المحتاج اليها بعد الاتهاء ففي الكلام شبه الاستخدام اهـ **(قوله فسدت)** هذا ظاهر الرواية كفى الحائنة ويأتى تصحيح خلافه **(قوله بخلاف)** متعلق بقوله ونفقة الزرع عليهما بالحصص **(قوله أو وراثته)** فبالوكان الميت العامل وسياتى في الفروع عن الملتقى أو كان الميت كل منهما تامل **(قوله لبقاء مدة العقد)** أى فيكون العقد باقيا استحسانا فلا اجر عليه للارض لكن ينقض العقد فياتى من السنين كفى الحائنة وغيرها لعدم الضرورة قال في التارخانية وهذا اذا قال المزارع لا اقلع الزرع فان قال اقلع لا يبقى عقد الاجارة وحيث اختار القاع فلورثة رب الارض خيارات ثلاثة ان شاؤا اقلعوا والزرع بينهم وانفقوا عليه بأمر القاضى ليرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدرا بالحصة او غرموا حصة المزارع والزرع لهم هذا اذا مات رب الارض بعد الزراعة فلو قبلها بعد عمل المزارع في الارض انتفعت ولاشئ له ولو بعدها قبل النبات ففي الانتفاض اختلاف المشايخ وان مات المزارع والزرع بقل فان اراد ورثته القاع لا يجبرون على العمل ولرب الارض الخيارات الثلاثة اهـ ملخصا وفي الذخيرة وفرق بين موت الدافع والزرع بقل وبين انتهاء المدة كذلك ان ورتة الدافع فى الثانى يرجعون بنصف القيمة مقدرا بالحصة لان بعد انتهاء المدة النفقة

والريع بينهما) نصفين او (على قدر بذرها) فهو وقاسد ايضا لا اشتراطه الاعادة في المزارعة عمادية (و) اعلم ان (نفقة الزرع) مطلقا بعد مضي مدة المزارعة (عليهما بقدر الحصة) و ما قبل مضيا فكل عمل قبل انتهاء الزرع كنفقته بذر ومؤنة حفظ وكرى نهر على العامل ولو بلا شرط فاذا تنهى بقى مالا مشتركا بينهما فوجب عليهما مؤنته كحصاد ودياس كذا حرره المصنف وحمل عليه اصل صدر الشريعة فليحفظ (فان شرطه على العامل فسدت) كولو شرطه على رب الارض (بخلاف ما لو مات رب الارض والزرع بقل فان العمل فيه جمعا على العامل او وراثته) لبقاء مدة العقد والعقد يوجب على العامل عملا يحتاج اليه الى انتهاء الزرع

كأمر ولومات قبل البذر بطلت ولا شيء لكراهه كأمر وكذلك لو فسخت بدين محوج محتج (وصح اشتراط العمل) لحصاد ودباس
ونسف على العامل (عندئذ ثلثي للعامل وهو الأصح) وعليه الفتوى ٢٤٦ مائتي (العاقل في المزارعة مضاعفا) ولو فاسدة

(أمانة في يد المزارع) ثم فرع عليه بقوله (فلا ضمان عليه لو هلك) الثالثة في يده بلا ضمه فلا تصح الكفالة بها نعم لو كلفه بحصته ان استهلكها سحت المزارعة والكفالة ان لم تكن على وجه الشرط والافسدت المزارعة خاتية (ومثله) في الحكم (المعاملة) أي المساقاة فإن حصة الدهقان في يد العامل أمانة (وإذا قصر المزارع في سقي الأرض حتى هلك الزرع) بهذا السبب (ليضمن) المزارع (في) المزارعة (الفاسدة في الصحيحة) لوجوب العمل عليه فيها كأمر وهي في يده أمانة فيضمن بالتقصير في السراجية أكار ترك السقي عمدا حتى يفسد وقت ما ترك السقي قيمته نباتا في الأرض وان لم يكن للزرع قيمة قومت الأرض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينها * (فروغ) * آخر الأكار السقي ان تأخيرا معتادا لا يضمن والأضمن * شرط عليه الحصاد فتعاقلا حتى هلك ضمن الان يؤخر تأخير اعتادا * ترك حفظ

الزرع حتى أكله الدواب ضمن وان لم يرد الجراد حتى أكله كله ان امكن طرده ضمن والا فلا بزازية * زرع ارض (ين) رجل بلا امره طالبا بحصة الأرض فان كان العرف جرى في تلك القرية بالنصف او بالثلث ونحوه وجب ذلك * حرث

بدالك ثم امتنع ضمن
جواهر الفتاوى * شرط
البذر على المزارع ثم
زرعه بأرضه إن على
وجه الاعانة فمزارعة
والانقضاء لها * دفع
الأرض المستأجرة من
الآجر مزارعة جازان
البذر من المستأجر ومعاملة
لميجز * استأجر أرضاً
استأجر صاحبها ليعمل
فيها جاز الكل من منج
المصنف قلت وفيه في
آخر باب جنابة الهيمة
معزياً للخلاصة بسناني
ضيع أمر البستان وغفل
حتى دخل الماء وتلفت
الكروم والحيطان قال
يضمن الكروم والحيطان
ولو فيه حصرم ضمن
الحصرم لا العنب لهابته
فصار حفظه عليهما قلت
قال ق ويضمن العنب في
عرفنا انتهى * اتفق بلاذن
الآخر ولا أمر قاض فهو
متبرع كرمه دار مشتركة
مات العامل فقال وارثه أنا
اعمل إلى أن يستحصده
ذلك وإن أتى رب الأرض
ملتقى وفي الوهبانية
* وأخذ أرضاً للقيم وصيه *
مزارعة أن كان ماهو
يبذر *

بين رجلين أي مشترك بينهما لا بالمزارعة لأن المزارع يضمن إذا قصر بلا مرافعة كما قدمه
وما ذكره هنا ذكره في جامع الفصولين وكذا في التارخانية عن أبي يوسف **(قوله)** أي أحدهما
أي امتنع عن السقي لما طلب الآخر منه أن يسقيه معه **(قوله)** أي أجبره الحاكم وهذا
أحد قولين قدمناهما في آخر القسمة عن الخلاصة ثانيهما أنه لا يجبر ويقال للطلاب اسقه
واتفق ثم أرجع بنصف ما انفقت ونقل الثاني في التارخانية عن جامع الفتاوى مقتصرًا عليه
(قوله) وإن رفع إلى القاضي (الح) وجه الضمان أنه يأمر القاضي بتحقيق الوجوب عليه كالأشهاد
على صاحب الحائط المائل فإذا امتنع بعده وفسد الزرع صار متعدياً فيضمن حصة شريكه لأن
الزرع مشاع بينهما لا يمكن شريكه أن يسقي حصته منه ولا يلزمه سقي الجميع وحده ولا يمكنه
قسمته جبراً ولا بالتراضي ما لم يتفق على القلع كما قدمناه في القسمة هذا ما ظهر لي فافهم **(قوله)**
شرط البذر ذكر في جامع الفصولين مسائل من هذا النوع ثم قال فالحال أنه لو كان البذر
لرب الأرض أو المزارع وزرعه أحدهما بلا إذن الآخر ونبت الزرع أو لم ينبت حتى قام عليه
الآخر بلا إذنه حتى ادرك في كل الصور يكون الخارج بينهما إلا في صورة واحدة وهي أن
يكون البذر لرب الأرض وزرعهما بها بلا إذن المزارع ونبت ثم قام عليه المزارع فالخارج
كله لرب الأرض **(قوله)** من الآجر بالجبر أي المؤجر متعلق بدفع **(قوله)** جاز أن البذر من
المستأجر إذ لو كان من المؤجر مع أن الأرض له والعمل منه لم يبق من الآجر شيء فينتفي
مفهوم المزارعة اهـ أقول وهذا التفصيل خلاف المتمد فقد ذكره في البرازية عن أبي
يوسف ثم قال وقال محمد لو البذر من المستأجر أو المؤجر يجوز ثم رجع وقال لا هو المأخوذ به
لأنه أجبر بنصف ما يخرج من أرضه إلا أن يكون استأجر الرجل بدراهم اهـ وذكر في المنتج
إيضائه الأصح **(قوله)** معاملة أي مساقاة معطوف على مزارعة **(قوله)** لميجز قال ح لما
قدمناه **(قوله)** ليعمل فيها أي عمل كان غير المعاملة فإن حكمها عدم الجواز كما ذكره بقوله
ومعاملة لميجز ط **(قوله)** بسناني أي معامل لا أجبر بقرينة ما يأتي ح **(قوله)** وتلفت
الكروم أي الأشجار **(قوله)** يضمن الكروم إذ يجب عليه حفظها لا الحيطان جامع
الفصولين **(قوله)** لا العنب الخ قال في جامع الفصولين ولكن يجب نقصان الكرم إذ حفظه
يلزمه فيقوم الكرم مع العنب وبدونه فيرجع بفضل ما بينهما وهو هذا جواب الكتاب اماعلى
قول المشايخ يضمن مثل العنب حصة رب الكرم **(قوله)** اتفق بلاذن الآخر فيه اشعار بأن
الآخر حتى قال في منية المفتي مات العامل فاتفق رب الكرم بغير أمر القاضي لم يكن متبرعاً
ورجع في الثمر بقدر ما أنفق وكذا في المزارعة ولو غاب العامل والمسئلة بحالها لم يرجع اهـ
(قوله) كرمه دار مشتركة تقدم الكلام عليه آخر القسمة **(قوله)** فله ذلك لبقاء القدر حكماً
نظراً للوارث وقدمنا أنه إن اختار القلع له ذلك ولرب الأرض خيار ثلاث **(قوله)** أن كان ماهو
يبذر * مانافية وضمير هو للقيم وحاصله أنه إن كان البذر من جهة الوصي يجوز وإن من جهة
القيم لا وعليه الفتوى لأنه في الأول يصير مستأجر أرض القيم ببعض الخارج وفي الثاني
يصير مؤجراً نفسه من القيم والأول جائز لالثاني والواجبة قال ابن وهبان ويبنى أن تكون
القبلة فيما يشترط للقيم على ماهو المهروف في سائر التصرفات التي للقيم وعلى هذا يبنى أن

يجوز للوصى المعاملة في اشجار اليتيم وتماه في شرح ابن الشحنة (قوله مزارع) فاعل قال والحصد مصدر حصد والسئلة من قضى حان زرع أرض غيره فلما حصد الزرع قال صاحبها كنت أجبري زرعها ببذري وقال المزارع كنت اكرا وزرعت ببذري فالقول للمزارع لانهما اتفقا على ان البذر كان في يده اه وتماه في الشرح * (خاتمة) * بفرع مهم يقع كثيرا ذكره في التارخانية وغيرها مات رجل وترك اولادا صغارا وكبارا وامراة والكبار منها اومن امراة غيرها حثرت الكبار وزرعوا في أرض مشتركة او في أرض الغير كما هو المعتاد والاولاد كلهم في عمل المرأة تتعاهدهم وهم يزرعون وينجمون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك حصة صارت هذه واقعة الفتوى واتفقت الاجوبة انهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم بأذن الباسقين لو كبارا أو أذن الوصى لو صغارا فالغلة مشتركة وان من بذر اتفقتهم او بذر مشترك بلا اذن فالغلة للزارعين اه والله سبحانه وتعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب المساقاة *

(قوله لا تخفى مناسبتها) وهي الاشتراك في الخارج نعم مع كثرة القائلين بجوازها وورود الاحاديث في معاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهل خير قدمت المزارعة عليها لشدة الحاجة الى معرفة احكامها وكثرة فروعها ومسائلها كما فاده في النهاية (قوله هي انعامه الخ) وآثر المساقاة لانها اوفق بحسب الاشتقاق فهستاني اى لما فيها من السقي غالبا وقدمنا الكلام على المتفاعلة (قوله فهي لغة وشرعا معاقدة) اذ اتحاد المعنى فيهما تبعا لما في النهاية والعناية اخذا بما في الصحاح انها استعمال رجل في نخيل او كروم او غيرها لاصلاحها على سهم معلوم من غلتها وفسرها الزبائي وغيره لغة بأنها مفاعلة من السقي وشرعا معاقدة اقول والظاهر المغايرة لاعتماد شروط لها في الشرع لم تعتبر في اللغة والشروط قيود والاخص غير الاعم مفهومها فتدبر (قوله معاقدة دفع الشجر) اى كل نبات بالفعل او بالقوة يبقى في الارض سنة او اكثر بقرينة الآتى فيشمل اصول الرطبة والقوة وبصل الزعفران وذلك بأن يقول دفعت اليك هذه النخلة مثلا مساقاة بكذا ويقول المساقى قبلت ففيه اشعار بان ركنها الايجاب والقبول كما اشير اليه في الكرماني وغيره فهستاني قل الرمل وقيد بالشجر لانه لو دفع الغنم والدجاج ودود القز معاملة لا يجوز كما في المجتبى وغيره وكذا النخل وفي التارخانية أعطاه بذر الفليق ليقوم عليه ويعلفه بالاوراق على ان الحاصل بينهما فهو لرب البذر وللرجل عليه قيمة الاوراق وأجر مثله وكذا لو دفع بكرة بالعلف ليكون الحادث تصفيين اه (قوله وهل المراد الخ) الجواب نعم كما يفيد كلام القهستاني المار ولا ينافيه تصريح التعريف بالخمر لان المراد به ما يتولد منه فيتناول الرطبة وغيرها كما صرح به القهستاني ايضا وهو مبنى على الغالب تأمل (قوله لم أره) اقول في البرازية مانصه يجوز دفع شجر الحور معاملة لاحتياجه الى السقي والحفظ حتى لو لم يحتاج لا يجوز اه وفيها آخر الباب معاملة الفيضة لاجل السقف والحطب جائزة كمعاملة اشجار الخلاف اه والخلاف بالكسر والتخفيف على وزن ضد الوفاق نوع من الصفصاف وليس به كافي القاموس (قوله الى من يصلحه) بتنظيف السواقي والسقي والتلقيح والحراسة وغيرها فهستاني (قوله حكما) وهو الصحة على المنقح به وخلافا لى بن الامام وصاحبه

(قوله)

• ولوقال بذر الارض منى
مزارع *

* له القول بعد الحصد
والخصم ينكر *

كتاب المساقاة

لا تخفى مناسبتها (هي)
المعاملة بلغة أهل المدينة
فهي لغة وشرعا معاقدة
(دفع الشجر) والكروم
وهل المراد بالشجر ما يعم
غير المشمر كالخورو
الصفصاف لم أره (الى من
يصلحه بخز) معلوم (من
ثمره وهي كالزراعة حكما
خلافا) كذا (شروطا)

(قوله تكن) صفة لقوله شروطا وقوله ليخرج الح لتعديده فانه لا يشترط بيان البذر
 اى بيان جنسه وكذا بيان ربه وصلاحة الارض للزراعة فهذه الثلاثة لا يمكن هنا فلا تشترط
 وكذا بيان المدة وبقي من شروط المزارعة الثمانية الممكنة هنا اهلية العاقدين وذكر حصة
 العامل والتخلى بينهما وبين الاشجار والشركة في الخارج ويدخل في الاخير كون الجزء المشروط
 له مشاعا فانهم وفي التارخانية ومن شروط المعاملة ان يقع العقد على ما هو في حد النمو بحيث
 يزيد في نفسه بعمل العامل اه واماصفتها فقدما انها لازمة من الجانبين بخلاف المزارعة
 (قوله فلا تشترط هنا) تبع فيه المصنف حيث قال الا في اربعة اشياء استثناء من قوله وشروطا اه
 والاولى ان يجعل مستثنى من قوله وهى كالمزارعة فان المستثنيات ليست كلها شروطا في
 المزارعة فتدبرط (قوله بخلاف المزارعة) فان رب البذر اذا امتنع قبل الاقامة لا يحجر عليه
 للضرر (قوله تترك بلاجر) اى للعامل القيام عليها الى انتهاء الفترة لكن بلاجر عليه لان
 الشجر لا يجوز استجاره (قوله وفي المزارعة بأجر) اى في الترك والعمل لان الارض يجوز
 استجارها والعمل عليهما بحسب ملكتهما في الزرع لان رب الارض لما استوجب الاجر على
 العامل لا يستوجب عليه العمل في نصيبه بعد انتهاء المدة وهنا العمل على العامل في الكل لانه
 لا يستوجب رب النخل عليه اجرا كما قيل انقضاء المدة فيكون العمل كله على العامل كما كان قبل
 الانقضاء كقوله (قوله واذا استحق التخليل يرجع الح) مقيد بما اذا كان فيه ثمر والا فلا أجر له
 قال في الوالوجية واذا لم يخرج التخليل شيئا حتى استحققت لاشئ للعامل لان في المزارعة لو
 استحققت الارض بعد العمل قبل الزراعة لاشئ للمزارع فكذلك هنا ولو اخرجت رجوع العامل
 بأجر مثله على الدافع لان الاجرة صارت عينا انتهاء وهو كالتعيين في الابتداء ومتى كانت عينا
 واستحققت رجوع بقيمة المنافع وكذا لو دفع اليه زرا بطلا مزارعة فقام عليه حتى عقد ثم
 استحققت بخير بين أخذ نصف المقلوع او رده ورجع على الدافع بأجر مثله وكذا لو دفع اليه
 الارض مزارعة والبذر من الدافع فزرعها ونبت ثم استحققت قبل ان يستحصد فاختار المزارع
 رد المقلوع يرجع بأجر مثل عمله وقال الهند واني بقيمة حصته ثابتا (قوله وفي المزارعة بقيمة
 الزرع) كذا أطلقه الزيلعي وقد علمت التفصيل وفي التارخانية دفع ارضه مزارعة والبذر من
 العامل ثم استحققت أخذها المستحق بدون الزرع وله ان يأمره بالقلع ولو الزرع بقلع ومؤنة القلع
 على الدافع والمزارع نصفين والمزارع بالخيار ان شاء رضى بنصف المقلوع ولا يرجع على الدافع
 بشئ أو رد المقلوع عليه وضمنه قيمة حصته ثابتا له حق القرار ولو بالبذر من الدافع خیر المزارع
 ان شاء رضى بنصف المقلوع أو رده عليه ورجع بأجر مثل عمله عند البلخ وبقيته عند اى
 جعفر اه ومثله في الذخيرة وتأمله مع ما قدمناه عن الوالوجية (قوله ليس بشرط هنا) اى في
 المساواة ان علمت المدة كقيمه التعديل لامطلقا بدليل ما بآى (قوله للعلم بوقته عادة) لان الفترة
 لا دراكها وقت معلوم قلما يتفاوت بخلاف الزرع لانه ان قدم في القاء البذر يتقدم حصاه
 وان أخر يتأخر لانه قد يذرع خريفا وصيفا وربعا اتقانى فاذا كان لابتداء الزرع وقت معلوم
 عرفا جاز ايضا وتقدم ان عليه الفتوى فلا فرق (قوله وحينئذ) اى حين اذا يشترط بيان المدة
 ولم يبينها قال الفهستاني وأول المدة وقت العمل في الثمر المعلوم وآخرها وقت ادراك المعلوم

تمكن هنا ليخرج بيان البذر
 ونحوه (اى اربعة اشياء)
 فلا تشترط هنا (اذا امتنع
 احدهما يحجر عليه) اذا
 لا ضرر (بخلاف المزارعة
 كاسر) واذا انقضت المدة
 تترك بلاجر) ويعمل بلا
 اجر وفي المزارعة بأجر
 (واذا استحق التخليل
 يرجع العامل بأجر مثله وفي
 المزارعة بقيمة الزرع
 (والرابع) بيان (المدة ليس
 بشرط) هنا استحسانا للعلم
 بوقته عادة (و) حينئذ
 (يقع على اول ثمر يخرج)

اهـ (فرع) تجوز اضافة المزارعة والمعاملة الى وقت في المستقبل بزازية (قوله في اول السنة) عبارة ابن ملك في تلك السنة لانه متيقن ومابعد مشكوك اهـ وهى اولى ط (قوله وفي الرطة) بالفتح يوزن كلبة القصب مادام رطبا والجمع رطاب يوزن كلاب وقيل جميع البقول طعن الحموى وبأنى مافيه (قوله على ادراك بذرها) يعنى اذا دفعها مساقاة لا يشترط بيان المدة فيمتد الى ادراك بذرها لانه كادراك الثمر في الشجر ابن كمال وهذا اذا انتهى جذاؤها كما يقيد به في العناية وسيدكره المصنف والا كان المقصود الرطة ويقع على اول جزء كأتى (قوله ان الرغبة فيه وحده) كذا قيد به في العناية ايضا فاللانه يصير فى معنى الثمر للشجر وادراكه وقت معلوم وهو يحصل بعمل العامل فصح اشتراط المناصفة فيه والرطة لصاحبها ولو ذكر هذا القيد عند كلام المصنف الا ترى لكان اخصر واظهر (قوله فان لم يخرج الخ) مرتبط بالثمن وقد نقله المصنف عن الحاتبة وهذا اذا لم يسم مدة واذا سمي مدة فسيأتى بيانه ط (قوله ولو تبلغ الخ) اى ولو ذكر مدة تبلغ فيها او لا تبلغ اى يحتمل بلوغها فيها وعدمه (قوله لعمد التيقن الخ) بل هو متوهم فى كل مزارعة ومساقاة بأن يصطلم الزرع أو الثمر آفة مساوية دور (قوله فعل الشرط) هذا اذا كان الخارج رغب فيه وان لم يرغب فى مثله فى المعاملة لا يجوز شرئبلالية عن البرازية لان ما لا يرغب فيه وجوده وعدمه سواء خلاصة قلت وأنتهى فى الحامدية بأنه لو برز البعض دون البعض فى المدة فله أخذ ما برز به فيه هادون البارز بعدها (قوله والافسدت) اى والا يخرج فى الوقت المسمى بل تأخر فللعامل اجر المثل لفساد العقد لانه تبين الخطأ فى المدة المسماة فصار كما اذا علم ذلك فى الابتداء بخلاف ما اذا لم يخرج اصلا لان الذهاب بأقفة فلا يتبين فساد المدة فبقى العقد صحيحا ولا شئ لكل واحد منهما على صاحبه هداية (قوله ليدوم عمله الخ) عبارة صدر الشريعة ليعمل الى ادراك الثمر واعترضها المصنف تبعا لليقونية وغيرها بأن مفادها ان الاجرة بمقابلة العمل اللاحق الى التضج وليس كذلك لانه لما تبين فساد العقد بعدم الخروج لزم اجر العمل السابق واجابوا بأنه يمكن ان يقال معنى قوله ليعمل ليدوم عمله والادراك بمعنى الخروج لانه ما لم يخرج لا يستحق الاجر اصلا لجواز ان لا يخرج اصلا لآفة مساوية اهـ وأجاب ابن الكمال بأن المعنى اجر مثل العامل المستأجر ليعمل الى ادراك الثمر لأجر مثل العامل المستأجر الى زمان ظهور فساد العقد فان أجر المثل يتفاوت بقلة المدة وكثرتها فاقهم قانه دقيق اهـ تأمل (قوله لم تبلغ الثمرة) اى لم تبلغ الغراس الثمرة كذا فى شروح الهداية فالثمرة بالنصب مفعول تبلغ وفاعله ضمير الغراس والمعنى انها لم تبلغ زمنا تصلح فيه للأثمار لانها لم تثمر بالفعل لانها لو كانت سالحة للأثمار لكنها وقت الدفع لم تكن مثمرة يصح بالبيان المدة ويقع على اول ثمرة تخرج كما مرولهاذا عبر هناك بالشجر وهنا عبر بالغراس فقطن لهذه الدققة (قوله تفسد) لان الغراس يتفاوت بقوة الارض وضعفها تفاوتاً فاحشاً فلا يمكن صرفه الى اول ثمرة تخرج منه زبلى (قوله وكذا لدفع اصول رطبة الخ) أى تفسد وقوله بخلاف الرطبة الخبوههم ان الفرق بينهما من حيث ان المدفوع فى الاول اصول الرطبة وفى الثانية الرطبة نفسها وليس كذلك بل الفرق انه اذا لم يعلم اول جزء منها متى تكون تفسد وان علم تجوز قال فى غاية البيان ولودفع اصول رطبة يقوم عليها حتى تذهب اصولها وينقطع نباتها وما خرج نصفان

فى اول السنة وفى الرطبة على ادراك بذرها ان الرغبة فيه وحده فان لم يخرج فى تلك السنة تفسدت ولو ذكر مدة لا يخرج الثمرة فيها ففسدت ولو تبلغ الثمرة فيها (اولا) تبلغ (صح) لعدم التيقن فهوات المقصود (فلو خرج فى الوقت المسمى فعلى الشرط) لصحة العقد (والا) ففسدت (فللعامل اجر المثل) ليدوم عمله الى ادراك الثمر (ولو دفع غراسا فى ارض لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها فما خرج كان بينهما تفسد) هذه المساقاة (ان لم يذكر الاعوام معلومة) فان ذكر اذلك صح (وكذا لدفع اصول رطبة فى ارض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة فانه يجوز) وان لم يسم المدة (ويصح)

فهو فاسد وكذلك النخل والشجر لانه ليس لذلك وقت معلوم فكانت المدة مجهولة أما اذا دفع
النخل اواصول الرطبة معاملة ولا يقل حتى تذهب اصولها الخ يجوز وان لم يبين المدة اذا كان
للرطبة جزء معلومة فيقع على اول جزء وفي النخل على اول ثمرة ونخرج اذا لم يكن للرطبة جزء
معلومة فلا يجوز بلا بيان المدة (قوله على اول جزء) يفتح الجيم وتشديد الزاي اى يجوز ونزعتنى
مقطوع (قوله جاز) اى ان كان البذر مما يرغب فيه كمر * (نتيجه) * قدما صحة المعاملة
في نحو الحور والصفصاف مما لا نمره والظاهر ان حكمه كالرطبة فيصح وان لم يسم المدة
ويقع على اول جزء وكذا اذا دفع له اصول وسمى مدة تأمل (قوله المراد منها جميع البقول)
كذا قاله ابن الكمال والضمير للرطاب وفي الجوهره الرطاب جمع رطبة كالقصعة والقضاع
والبقول غير الرطاب والبقول مثل الكراث والسلق ونحو ذلك والرطاب كالثاء والبطيخ
والرمان والغلب والسفرجل والباذنجان واشباه ذلك اه تأمل (قوله لوفيه الخ) ليس المراد
بالثقب الاحتراز عن شجر لا ثمرة له لمعلمت بل عارفيه ثمرة مدركة بقرينة ما بعده (قوله يعنى
تزيد بالعمل) اقول اراد بالعمل ما يشمل الحفظ لما فى الوالوجية وغيرها دفع كرماء معاملة
لا يحتاج لما سوى الحفظ ان بحال لم يحفظ يذهب ثمرة قبل الادراك جازو يكون الحفظ زيادة
في الثمار وان بحال لا يحتاج للحفظ لا يجوز ولا يصيب العامل من ذلك اه (قوله وان مدركة
الخ) قال الكرخي في مختصره دفع اليه بخلافه طلع معاملة بالنصف جازو كذا لو دفعه وقد
صار بسرا أخضر او احمر الا انه لم يمتد عظمه فان دفعه وقد انتهى عظمه ولا يزيد قليلا ولا
كثيرا الا انه لم يربط فسد فان أقام عليه وحفظه حتى صار ترفاهو لصاحب النخل وللعامل
أجرهما وكذلك الغلب وجميع الفاكه في الاشجار وكذلك الزرع ما لم يبلغ الاستحصاء واذا
استحصدا لم يحز دفعه لمن يقوم عليه ببعضه والجواب فيه كالاول اتفاقى (قوله بيضاء) اى
لانبات فيها (قوله مدة معلومة) وبدونها لاوى (قوله وتكون الارض والشجر بينهما) قيد
به ان لو شرط ان يكون هذا الشجر بينهما فقط صح قال في الحاشية دفع اليه ارضامدة معلومة
على ان يغرس فيها غراسا على ان مأخض من الأغراس والثمار يكون بينهما جازا ومثله
في كثير من الكتب وتصريحهم بضرب المدة صريح في فساده بدمه ووجهه انه ليس
لاداء كما مدة معلومة كما قالوا فيها لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها خيرية من الوقت
والمسافة ومثله في الحامدية والمرادية وهكذا حققه الرملى في الحاشية وهذه تسمى مناصبة
وبفعلونها في زمانا بلا بيان مدة وقد علمت فسادها قال الرملى واذا فسدت لعدم المدة ينبغي ان
يكون الثمر والفرس لرب الارض وللآخر قيمة الفرس وأجرة المثل كالمفسدت باشتراط بعض
اهل الارض لتساويهما في العلة وهى واقعة الفتوى اه اقول وفي الذخيرة واذا انقضت
المدة يجوز رب الارض ان شاء غر. نصف قيمة الشجرة ويملكها وان شاء قلعه اه وبيان ذلك
فيها في الفصل الخامس فراجعها هذا وفي التاتر خاية والذخيرة دفع الى ابنه ارضا يغرس
فيها اغراسا على ان الخارج بينهما نصفان ولم يؤقته له وقتا يغرس فيها ثمرات الدافع عنه وعن
ورثة سواء فأراد الورثة ان يكلفوه قلع الاشجار كلها القسموا الارض فان كانت الارض تحتل
القسمه قسمت وما وقع في نصيب غيره كلف قاعه وتسوية الارض ما لم يصطلحوا وان لم تحتل يؤمر

مطلب

في المساقاة على الحور

والصفصاف

على اول جز يكون ولو

دفع رطبة انتهى جذاذاها

على ان يقوم عليها حتى

يخرج بذرها ويكون

بينهما نصفين جاز بلا بيان

مدة والرطبة لصاحبها ولو

شرطا الشركة فيها

اى في الرطبة (فسدت)

اشترطها الشركة فيها

لا يجوز بعمله (وتصح في

الكرم والشجر والرطاب)

المراد منها جميع البقول

(واصول الباذنجان

والنخل) وخصها الشافعي

بالكرم والنخل (وفيه)

اى الشجر المذكور

(ثمرة غير مدركة) يعنى

تزيد بالعمل (وان مدركة)

قد انتهت (لا) تصح

(كالزراعة) لعدم الحاجة

(دفع ارضا بيضاء مدة

معلومة ليغرس وتكون

الارض والشجر بينهما

لاتصح

يشترط في المناصفة بيان المدة

لاشترط الشركة فيما هو موجود قبل الشركة فكان ككفيل الطحان ففسد (والمر والفرس لرب الأرض) تبعاً لأرضه (والآخر قيمة غرسه) يوم الغرس (وأجر) مثل (عمله) وحيلة الجواز أن يبيح نصف الغراس بنصف الأرض ويستأجر رب الأرض العامل ثلاث سنين مثلاً بشئ قليل ليعمل في نصيبه صدر الشريعة (ذهب الربح بنوا فرجل والفتح في كرم آخر فبنت منها شجرة فهي لصاحب الكرم) إذا قيعة لتبوء (وكذا لو وقعت خوخة في أرض غيره فبنت) لأن الخوخة لا تنبت إلا بعد ذهاب لحما (وتبيل) أي المساقاة (كأنزراعة بموت أحدها وبضئ مدتها والثمرتي) هذا قيد لصورت الموت ومضى المدة (فإن مات العامل تقوم ورثته عليه) إن شاؤا حتى يدرك الثمر (وإن كره الدافع) أي رب الأرض وإن أرادوا القلع لم يجبروا

الغراس بقلع الكل ما لم يصطلحوا اه فهذا كالصرح في أن المناصفة تفسد بلا بيان المدة كما فهمه الرمي من تقيدهم بالمدة اذ لو صحت لكان الغراس مناصفة كما شرطوا لكنه يفيدانه حيث فسدت فالغراس للغراس لا للدافع وهو خلاف ما بحثه الرمي فليتأمل ويمكن ادعاء الفرق بين هذا وبين ما إذا فسدت بأشترط نصف الأرض ويظهر ذلك بماعلوا به الفساد فانهم عللوا به بثلاثة أوجه منها كما في النهاية أنه جعل نصف الأرض عوضاً عن جميع الغراس ونصف الخارج عوضاً عن العمل فصار العامل مشتركاً بنصف الأرض بالغراس المجهول فيفسد العقد فإذا زرع في الأرض بأمر صاحبها فكأن صاحبها فعل ذلك بنفسه فيصير قابضاً ومستهلكاً بالعلوق فيجب عليه قيمته وأجر المثل اه ولا يثنى ذلك في مسئلتنا بل هو في معنى استئجار الأرض بنصف الخارج وإذا فسد العقد لعدم المدة يبقى الغراس للغراس ونظيره ما مر في المزاوعة أنها إذا فسدت فالخارج لرب البذر ولا يثنى أن الغراس كالبذر وينبغي لزوم أجر مثل الأرض كما في المزاوعة هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم (قوله) لأشترط الشركة (الح) هذا ثاني الأوجه التي عللوا بها الفساد وعليه اقتصر في الهداية وقال أنه أمحها قال في الغاية لأنه نظير من استأجر صباغاً ليصبغ ثوبه بصبغ نفسه على أن يكون نصف المصبوغ للصباغ فإن الغراس آلة تجعل الأرض بها يستأجر كالصباغ للثوب فإذا فسدت الآلة متصلة بملك صاحب الأرض وهي مقومة فيلزمه قيمتها كما يجب على صاحب الثوب قيمة ما زاد الصبغ في ثوبه وأجر عمله اه (قوله) فيما هو موجود قبل الشركة (وهو الأرض) (قوله) فكان ككفيل الطحان) اه إذا استأجر ببعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان هداية هذا وأما وجه صحة المناصفة فقال في الذخيرة لأنها مشروطا الشركة في جميع ما يخرج بعمل العامل وهذا جائز في المزاوعة فكذا في المعاملة اه ومقتضى هذا أن كونها في معنى قفيل الطحان لا يضر اهو جار في معظم مسائل المزاوعة والمعاملة ولهذا قال الإمام بفساده وترك أصحابه القياس استدلالاً بأنه عليه الصلاة والسلام عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر وأوزع وهذا يفيد ترجيح الوجه الذي قدمناه عن النهاية فليتأمل (قوله) يوم الغرس (قوله) كذا أفاده الرمي وقال لأن الضمان في مثله من وقت الاستهلاك فتعتبر قيمته من وقته لا من وقت ضروره شجراً مثمراً ولا من وقت المخاصمة فاعلم ذلك فإن المحل قد يشبه اه (قوله) وحيلة الجواز (الح) هذه الحيلة وإن أفادت صحة الاشتراك في الأرض والغراس لكنها تضر صاحب الأرض لأن استئجار الشريك على العمل في المشترك لا يصح ولا يستحق أجره إن عمل فقد يتمتع عن العمل يأخذ نصف الأرض بالثمن اليسير اللهم إلا أن يحمل على أنها أفردا الغراس وخرس كل نصفه في جانب فصح الاجارة ايضاً فأمل (قوله) لا بعد ذهاب لحما (الح) أي وبعد ذهابه لا قيمة للنواة فكانت كالمسألة الأولى ط قال في المنع عن الحائبة بخلاف الصيد إذا فرخت في أرض إنسان أو باضت لأن الصيد ليس من جنس الأرض ولا متصل بها (قوله) فإن مات العامل (الح) أشار إلى أن المقد وإن بطل لكنه يبقى حكماً أي استحساناً كما في شرحه على المتق وغيره دفعاً للضرر فاندفع ما في الثرنيلالية من دعوى التافئ تأمل (قوله) وإن أرادوا القلع (التمويه يناسب المزاوعة لا المساقاة اه ح قلت والاحسن القطع لأنه اشمل تأمل (قوله) لم يجبروا

على العمل (اى بل يجبر الآخر بين ان يقسم البسر على الشرط وبين ان يعطيهم قيمة نصيبهم من البسر وبين ان ينفق على البسر حتى يبلغ فيرجع بذلك في حصتهم من الثمر كافي الهداية ح **قوله** يقوم العامل الخ) ولو التزم الضرر تتخير ورثة الآخر كآمر ونظيره في المزارعة كافي الهداية ايضا واستشكل الزيلى الرجوع على العامل اورثت في حصته من الثمر فقط وكان ينبغي الرجوع بجميع النفقة لان العامل انما يستحق بالعمل وكان العمل كله عليه ولهذا اذا اختار المعنى اولم يمت صاحبه كان العمل كله عليه فلو كان الرجوع بمحضه فقط يؤدى الى ان العمل يجب عليها حتى تستحق المؤنة بمحضه فقط وهذا خلف لانه يؤدى الى استحقاق العامل بلا عمل في بعض المدة وكذا هذا الاشكال وارد في المزارعة ايضا اه وأجاب في السعدية بأن المعنى أن الرجوع في حصة العامل بجميع النفقة لا بمحضه كما يفهم هذا الفاضل اه وهذا الجواب موافق لما قدمناه في المزارعة عن التارخانية من انه يرجع بجميع النفقة مقدرا بالحصة ولقول الهداية هناك يرجع بما ينفقه في حصته ولم يقل بنصفه ولا بمحضه ومعنى كونه مقدرا بالحصة أنه يرجع بما انفق في حصة العامل ان كان قدرها أو دونها بالازدائد عليها كما نقل عن المقدسى قال الحموى نعم يرد هذا اى اشكال الزيلى على ما في الكافي والغاية والمبسوط من أنه يرجع بنصف ما نفقه هذا واعلم ان الرجوع بجميع النفقة هو الموافق لما قررره في المزارعة وتقدمت من انه لو مات رب الارض والزرع بقل فالعمل على العامل لبقاء العقد ولو انقضت المدة فعليهما بالحصول وعن هذا صرح في الذخيرة بأن ورثة رب الارض اذا انفقوا بأمر القاضى رجعوا بجميع النفقة مقدرا بالحصة وفي انتهاء المدة يرجع رب الارض على المزارع بالنصف مقدرا بالحصة والفرق بقاء العقد في الاول وكون العمل على العامل فقط بخلاف الثانى وتماه من في المزارعة وهذا كله وان كان في المزارعة لكن المساقاة مثلها كآفة مناه آفاه عن الهداية وبأى ولم يفرقوا هنا بينهما الا من وجه واحد يأتي قريبا ثم اعلم ان ظاهر التقيد بأمر القاضى أنه لا رجوع بدونه فتنبه **قوله** وان مات الخ قال في الهداية فان ابى ورثة العامل ان يقوموا عليه كان الخيار في ذلك لورثة رب الارض على ما وصفتنا **قوله** بل اغضت مدتها) اى والثمرتى فهذا الاول سواء هداية **قوله** ان شاء عمل اى كالمزارعة لكن هنا لا يجب على العامل اجر حصته الى ان يدرك لان الشجر لا يجوز استئجاره بخلاف المزارعة حيث يجب عليه اجر مثل الارض وكذا العمل كله على العامل وفي المزارعة عليه ما زيلى وان ابى العمل خيرا الآخر بين خيارات ثلاثة كما بينا اتقانى * (فرع) * قام العامل على الكثرة أياما ثم ترك فلما أدرك الثمر جاء يطلب الحصة ان ترك في وقت صار للثمرة قيمة له الطلب وان قبله فلا بزازية **قوله** وتفسخ بالعذر) وهل يحتاج الى قضاء التقاضى فيه روايتان ذكرناهما في المزارعة اتقانى وهل سفر العامل عذر فيه روايتان قال في البزازية والصحيح أنه يوفق بينهما فهو عذر اذا شرط عليه عمل نفسه وغير عذر اذا اطلق وكذا التفصيل في مرض العامل اه **قوله** وسعفه) بالتحريك جمع سعفة غصن النخل صحاح وقوله ابن الكمال عن المغرب وكتب في الهامش ان ما في زكاة الغنابة من أنه ورق الجريد الذى يتخذ منه المراوح ليس بذلك اه لكن ذكر القهستاني أنه يطلق عليهما

على العمل (وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع) دفعا للضرر (وان ماتا فالخيار في ذلك لورثة العامل) كآمر (وان لم يمت احدهما بل انقضت مدتها) اى المساقاة (فالخيار للعامل) ان شاء عمل على ما كان وتفسخ بالعذر كالمزارعة كما في الاجارات (ومنه كون العامل عاجزا عن العمل وكونه سارقا يخاف على ثمره وسعفه

(قوله منه) أي من العامل متعلق بقوله يخاف (قوله ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا) عبارة الهداية ولو شرط الجذاذ على العامل فسدت اتفاقا لأنه لا يعرف فيه أه وقدّم الشارح آخر المزارعة عن الخلاصة أنه يضمن العنب بترك الحفظ للعرف فتنبه (قوله والاصل الخ) لم يقدشاً زائد على ما قبله فإن ما قبله اصل للذكره على وجه العموم تأمل وذكر في التاترخانية عن البنابيع أن اشتراط ما لا يتقى منفعة بعد المدة على المساق كالتلقيح والتأثير والسقي جائز وما يتقى منفعة بعدها كإلقاء السرقين ونصب العرائش وغرس الأشجار ونحو ذلك مفسد (قوله كإبعد القسمة) أي كالعمل الذي بعد قسمة الخارج قال في العناية كالعمل إلى البيت والطحن وإشباهاهما وما ليسا من أعمالهما فيكونان عليهما لكن فيما هو قبل القسمة على الاشتراك وفيما هو بعدها على كل واحد منهما في نصيبه خاصة لتييز ملك كل واحد منهما عن ملك الآخر (قوله ثم زاد أحدهما الخ) ذكر في الهندية أصلاً حسناً فقال والاصل ما مر مراراً أن كل موضع احتمل إنشاء العقد احتمل الزيادة والأفلا والخط جائز في الموضعين فإذا دفع نخلاً بالنصف معاملة فخرج الثمر فإن لم يتناه عظمه جازت الزيادة منهما أيهما كان ولو تناهى عظم البسر جازت الزيادة من العامل لرب الأرض ولا تجوز الزيادة من رب الأرض للعامل شيئاً أه فإن حل ما ذكرهنا على ما إذا تناهى العظم حصل التوفيق أما قبل التناهي فهو بمنزلة إنشاء العقد وإنشأؤه حينئذ من الطرفين جائز كما يشير إليه اصل الهندية فتدبر أه قلت وذكر نحو هذا الاصل في التاترخانية وذكر أن المزارعة والمعاملة سواء (قوله دفع الشجر لشريكه مساقاة لم يجز) أي إذا شرط له أكثر من قدر نصيبه قال في التاترخانية وإذا فسدت الخارج بينهما نصفاً على قدر نصيبهما في التخييل ولو اشترطا أن يكون الخارج بينهما نصفين جاز أه وفساد مساقاة الشريك المذكور في المنع وغيرها وبه أفتى في الحبرية والحامدية فما يفعل في زماننا فاسد فتنبه وقيد بالمساقاة لأن المزارعة بين الشريكين في أرض وبذر منهما تصح في أصح الروايتين والفرق كما في الذخيرة أن معنى الإجارة في المعاملة راجع على معنى الشركة وفي المزارعة بالعكس * (فرع) * لو ساقى أحد الشريكين على نصيبه اجتنباً بلا إذن الآخر هل يصح فعند الشافعية نعم قال الرملي والظاهر أن مذهبن كذلك لأن المساقاة إجارة وهي تجوز في المشاع عندهما والممول عليه في المساقاة والمزارعة مذهبهما فتجوز المساقاة في المشاع ولم أر من صرح به ثم رأيت المؤلف أجاب بأنها تصح عندهما كما تفقحت والله تعالى الحمد والمئة أه أقول فيه بحث لأن معنى الإجارة وأن كان راجحاً في المساقاة كما قدمناه اتفاقاً لكن الإجارة فيها من جانب العامل لا الشجر لأن استئجار الشجر لا يجوز كما مر فالعامل في الحقيقة أجير لرب الشجر بجزء من الخارج ولا يشوب في العامل بل الشوب في الإجارة فلم يوجد إجارة المشاع التي فيها الخلاف فتدبر على أنه ذكر في التاترخانية في الفصل الخامس مانعه إذا دفع التخييل معاملة إلى رجلين يجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند أبي حنيفة وزفر ولو دفع نصف التخييل معاملة لا يجوز أه فإن كان المراد أن التخييل كله للدفع كما هو المتبادر فعدم الجواز فيه يدل على عدم الجواز في الشترك بالأولى بل يفيد عدم الجواز ولو بأذن الشريك كما لا يخفى على التأمل وإن كان المراد أن التخييل

منه) دفعا للضرر * (فرع) * ما قبل الإدراك كسقي وتلقيح وحفظ فعلى العامل وما بعده كجذاذ وحفظ فعليهما ولو شرط على العامل فسدت اتفاقاً ملتي والاصل أن ما كان من عمل قبل الإدراك كسقي فعلى العامل وبعده كحصاد عليهما كما بعد القسمة فليحفظ * دفع كرمه معاملة بالنصف ثم زاد أحدهما على النصف أن زاد رب الكرم لم يجز لأنه هبة مشاع يقسم وإن زاد العامل جاز لأنه إسقاط * دفع الشجر لشريكه مساقاة لم يجز فلا أجر له

مشارك ودفع احدهما لاجني فالامر أظهر فتعين ماقلناه وثبت ان مساقاة الشريك لاجني ولو باذن الشريك الآخر لانصح كمساقاة احد الشريكين للآخر هذا ماظهر لفهمي القاصر والله أعلم **(قوله)** لانه شريك الخ هذا يوضح لك ماأوردناه على الحيلة التي قلناها عن صدر الشريعة **(قوله)** فيقع العمل لنفسه اى اصاله ولغيره تبعا ط **(قوله)** وما للمساق الخ فلو ساقى بلاذن فالخارج للمالك كما أفنى به في الحامدية قال في الذخيرة دفع اليه معاملة ولم يقل له اعمل برأيك فدفع الى آخر فالخارج للمالك التخييل وللعامل أجر مثله على العامل الاول بالغا مابلغ ولا أجر لاول لانه لا يملك الدفع اذ هو ايجاب الشركة في مال الغير وعمل الثاني غير مضاف اليه لان العقد الاول لم يتناوله ولو هلك الثمر في يد العامل الثاني بلا عمله وهو على رؤس التخييل لا يضمن وان من عمل الاجير في أمر يخالف فيه أمر الاول يضمن لصاحب التخييل العامل الثاني لا الاول وان هلك من عمله في أمر يخالف أمر الاول فرب التخييل ان يضمن ايا شاء وللآخر ان ضمنه الرجوع على الاول اه ومثله في التاترخانية والبرازية وبه أفنى العلامة قاسم ونقله عن عدة كتب فتنبه لذلك فانه خفي على كثيرين بقى انه لم يبين حكم المزارع وذكر في الذخيرة وغيرها انه على وجهين الاول ان يكون البذر من رب الارض فليس للمزارع دفعها مزارعة الا بالاذن ولودلالة لان فيه اشتراك غيره في مال رب الارض بلارضاه والثاني ان يكون من المزارع فله الدفع ولو بلاذن لانه يشرك غيره في ماله وتفاصيل المسئلة طويلة فلتراجع **(قوله)** وای شياء الخ هي الشاة التي نذت خارج المصر ولا يقدر على أخذها يكني فيها الجرح في اى مكان مع التسمية كالصيد والمراد بالكفر الستر سعى الزارع كافرا لانه يسترحب فكل مزارع ومساق اذا بذر يكفر اى يستر شربلالا وفي كون المساقى يستر نظير قدبر والله تعالى أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الذبايح

لانه شريك فيقع العمل لنفسه * وفي الوهبانية * وما للمساقى ان يساقى غيره * وان اذن المولى له ليس ينكر * وفي معاياتها * وای شياء دون ذبح يخلها * وای المساقى والمزارع * يكفر *

كتاب الذبايح

مناسبتها للمزارعة كونها اتلافا في الحال للانتفاع بالثبات واللحم في المال الذبيحة اسم مايدبح كالذبح بالكسر واما بالفتح فقطع الاوداج (حرم حيوان من شأنه الذبح) خرج السمك والجراد فيحلان بلا ذكاة ودخل المتردية والطبيعة وكل مالم يذك ذكاة شرعا اختياريا كان او اضطراريا

(قوله) مناسبتها للمزارعة الخ كذا في شروح الهداية قال في الحواشي السعدية كان ينبغي ان تبين المناسبة بين الذبايح والمساقاة لذكرها بعد المساقاة ويقول في كل منهما اصلاح مالا ينتفع به بالاكل في الحال للانتفاع في المال اه اقول قد يجاب بانه لما كانت المساقاة متحدة مع المزارعة شروطا وحكما وخلافا كما مر وذكرنا في كثير من الكتب في ترجمة واحدة ونقل الفهستاني عن التفت ان المساقاة من المزارعة تسامحا في ذلك **(قوله)** اتلافا في الحال لان فيها القاء البذر في الارض واستهلاكه فيها وازهاق روح الحيوان وتخريب بيته لكن هذا الاتلاف في الحقيقة اصلاح فلا ينافى ما مر قدبر **(قوله)** الذبيحة اسم مايدبح الخ فالاطلاق باعتبار ما يؤكل **(قوله)** كالذبح بالكسر فهما بمعنى واحد ومنه قوله تعالى وفديناه بذبح عظيم **(قوله)** واما بالفتح في بعض النسخ واما الفتح والمراد المفتوح **(قوله)** فقطع الاوداج فيه تغليب كباين **(قوله)** من شأنه الذبح اى شرعا لان السمك والجراد يمكن ذبحهما ط اى ان كان لهما اوداج والا فلا يمكن فيهما اصلا تأمل **(قوله)** ودخل اى فما يحرم المتردية والطبيعة وكذا الربيعة والتي يهر الذئب يبلتها على ما يأتى بيانه **(قوله)** وكل مالم يذك هذا الدخول اقتضى خروج المتن عن كونه قيدا في التعريف اه ح **(قوله)** ذكاة شرعا المعروف الذكاة بالهاء

فليراجع اه ح اقول في القاموس التذكية الذبح كالذكاة والذكاة (قوله وذكاة الضرورة)
 اى في صيد غير مستأنس ونحوه مما يأتى متنا وشرحا (قوله وطمن وانهار دم) كذا
 في المنع فالاول عطف خاص على عام والثاني مسبب عنهما قال ط ولو اقتصر على الجرح
 كما اقتصر غيره لكان أولى (قوله بين الحلق واللثة) الحلق في الاصل الحلقوم كما في القاموس
 اى من العقدة الى مبدأ الصدر وكلام التحفة والكافي وغيرها يدل على ان الحلق يستعمل
 في العنق بعلاقة الجزئية فالمعنى بين مبدأ الحلق اى اصل العنق كما في القهستانى فكلام المصنف
 محتمل للرويتين الآيتين (قوله بالفتح) اى والتشديد (قوله وعروقه) اى الحلق لا الذبح
 قهستانى (قوله الحلقوم) هو الحلق زيد فيه الواو والميم كالمقاييس قهستانى (قوله وسطه
 أو أعلاه أو أسفله) العبارة للإمام محمد في الجامع الصغير لكنها بأواو وأنى الشارح بأو إشارة
 الى ان الواو فيها بمعنى أو اذ ليس الشرط وقوع الذبح في الأعلى والوسط والأسفل بل في واحد
 منها فانهم قال في الهداية وفي الجامع الصغير لأبأس بالذبح في الحلق كله وسطه وأعلاه وأسفله
 والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام الذكاة ما بين اللبة واللحين ولانه يجمع العروق فيحصل
 بالفعل فيه انهار الدم على ابلغ الوجوه فكان حكم الكل سواء اه وبعبارة المبسوط والذبح
 ما بين اللبة واللحين كالحديث قال في النهاية وبينهما اختلاف من حيث الظاهر لان رواية
 المبسوط تقتضى الحل فيما اذا وقع الذبح قبل العقدة لانه بين اللبة واللحين ورواية الجامع
 تقتضى عدمه لانه اذا وقع قبلها لم يكن الحلق محل الذبح فكانت رواية الجامع مقيدة لاطلاق
 رواية المبسوط وقد صرح في الذخيرة بان الذبح اذا وقع اعلى من الحلقوم لا يحل لان المذبح
 هو الحلقوم لكن رواية الامام الرستغنى ٢ تخالف هذه حيث قال هذا قول العوام وليس
 بتعبر فتحل سواء بقيت العقدة مما يلي الرأس او الصدر لان المعتبر عندنا قطع اكثر الاوداج
 وقد وجد وكان شيخى يفتى بهذه الرواية ويقول الرستغنى امام معتمد في القول والعمل
 ولو أخذنا يوم القيامة للعمل بروايته تأخذه كأخذنا اه ما في النهاية ما خصنا وذكر في العناية
 ان الحديث دليل ظاهر لهذه الرواية رواية المبسوط تساعدنا وما في الذخيرة مخالف لظاهر
 الحديث اه أقول بل رواية الجامع تساعد رواية الرستغنى ايضا ولا تخالف رواية المبسوط
 بناء على ما مر عن القهستانى من اطلاق الحلق على العنق وقد شنع الاتفاقى في غاية البيان على
 من خالف تلك الرواية غاية التشنيع وقال ألا ترى قول محمد في الجامع او أعلاه فاذا ذبح
 في الأعلى لا بد أن تبقى العقدة تحت ولم يلتفت الى العقدة في كلام الله تعالى ولا كلام رسوله
 صلى الله عليه وسلم بل الذكاة بين اللبة واللحين بالحديث وقد حصلت لاسيا على قول الامام
 من الاكتفاء بثلاث من الاربع ايا كانت ويجوز ترك الحلقوم اصلا فالاولى اذا قطع من أعلاه
 وبقيت العقدة أسفل اه ومثله في المنع عن البرازية وبه جزم صاحب الدرر والمنتقى والعين
 وغيرهم لكن جزم في التقاية والمواهب والاصلاح بانه لا بد أن تكون العقدة مما يلي الرأس
 واليه مال الزيلعي وقال ما قاله الرستغنى مشكك فانه لم يوجد فيه قطع الحلقوم ولا المرمى
 واصحابنا وان اشتراطوا قطع الاكثر فلا بد من قطع احدهما عند الكل واذا لم يبق شئ من

(وذكاة الضرورة جرح)
 وطمن وانهار دم (في اى)
 موضع وقع من البدن
 و ذكاة (الاختيار ذبح
 بين الحلق واللثة) بالفتح
 المنحصر من الصدر (وعروقه
 الحلقوم كله وسطه واعلاه
 او اسفله وهو مجرى النفس

٣ الرستغنى هو على بن سعد
 ابو الحسن من رستغنى
 بضم الراء وسكون السين
 المهملين وضم التاء ثالث
 الحروف وسكون الفين
 المعجمة وبالتون بعد الفاء
 احدى قرى سمرقند كذا
 في طبقات عبد القادر اه
 مؤلفه

المقدمة مما يلي الرأس لم يحصل قطع واحد منهما فلا يؤكل بالاجماع الخ وردده محشية الشلبي
والحموى وقال المقدسي قوله لم يحصل قطع واحد منهما ممنوع بل خلاف الواقع لان المراد
بقطعهما فصلهما عن الرأس او عن الاتصال باللبة اه وقال الرمل لا يلزم منه عدم قطع
المرئ اذ يمكن ان يقطع الحرقند كزرج وهو اصل اللسان وينزل على المرئ فيقطعه فيحصل
قطع الثلاثة اه اقول والتحرير للمقام ان يقال ان كان بالذبح حصول القطع ثلاثة
من العروق فالحق ما قاله شراح الهداية تبعاً للرستغفي والافالقي خلافاً اذ لم يوجد شرط
الحل باتفاق اهل المذهب ويظهر ذلك بالمشاهدة اوسؤال اهل الخبرة فاعتنم هذا المقال ودع
عك الجدل **(قوله على الصحيح)** لانه المذكور في اكثر كتب اللغة والطب وفي الهداية انه
يجرى العلف والماء والمرئ يجري النفس قال صدر الشريعة وهو سهولكن نقل مثله ابن
الكمال عن الكشف في تفسير سورة الاحزاب والقهستاني عن المسوطين وقال في الطلبة
الحاقوم يجري الطعام والمرئ يجري الشراب في العين انه مجراها **(قوله والمرئ)** بالهمز
قال في القاموس كأمير **(قوله والودجان)** ثنية ودج بفتحين عرقان عظيمان في جاني قدام
العتق بينهما الحاقوم والمرئ فهستاني **(قوله اذلاكثر حكم الكل)** ولقوله عليه الصلاة
والسلام اقر الارداج بما شئت وهو اسم جمع واقبه الثلاث قال في العناية والفري القطع
للاصلاح والافراء فكسر الهزمة انسب **(قوله وهل يكفي قطع اكثر كل منها)** اي من
الاربعة وهذا قول محمد والاول قول الامام وعند ابى يوسف يشترط قطع الاولين واحد
الودجين وكان قوله قول الامام وعن ابى يوسف رواية ثالثة وهي اشتراط قطع الحاقوم مع
آخرين ذكره الاتقاني وغيره **(قوله وصحح الزايزي الخ)** عبارته اصح الاجوبة في الاكثر عنه
اذا قطع الحاقوم والمرئ والاكثر من كل ودجين يؤكل وما لا فلا اه ويظهر من كلام غيره
ان الضمير في عنه راجع للامام محمد فتأمل **(قوله وسيجي)** اي قيل قوله ذبح شاة وفي المنع عن
الجوهرة والنبابع اذا مرضت الشاة ولم يبق فيها من الحياة الا مقدار ما يعيش المذبوح
فقطعهما لا تحلل بالذكاة والخيار ان كل شئ ذبح وهو حي اكل وعليه الفتوى لقوله تعالى
الامام ذكيت من غير تفصيل **(قوله بكل)** متعلق بقطع **(قوله اراد بالادواج الخ)** يشير الى انه
ليس المراد خصوص الودجين والجمع لما فوق الواحد بل المراد الاربعة تغليبا اي بكل آلة
تقطعها ولا يخفى ان وصف الآلة بذلك لا يفيد اشتراط قطع الاربعة للحل حتى يتأني ما مر فافهم
(قوله ولو بنار) قال في الدر المنثور وهل تحل بالنار على المذبح قولان الاشبه لا كافي القهستاني
عن الزاهد ي قلت لكن صرحوا في الجنايات بان النار عمدوها تحل الذبيحة لكن في المنع عن
الكفاية ان سال بها الدم تحل وان تجمده لا اه فليحفظ وليكن التوفيق اه **(قوله او**
بابطة) بكسر اللام وسكون الباء آخر الحروف هي قشر القصب اللازق والجمع ليطاط
عن الحموى **(قوله او مروءة)** صححها بعض شراح الوقاية بكسر الميم ولم تجده في المعبرات من
الامات وقد اوردها صاحب الدستور في الميم المفتوحة كذا قال اخبرني زاده منح **(قوله مع**
الكرهية) اي كراهة الذبح بها واما اكل الذبيح بها لا بأس به كما في العناية والاختيار
شرب لباله **(قوله بشفرة)** بفتح الشين ح عن جامع اللغة وفي القاموس انها السكين العظيم

على الصحيح (والمرئ)
وهو يجري الطعام والشراب
(والودجان) مجرى الدم
(وحل) المذبوح (بقطع
اي ثلاث منها) اذلاكثر
حكم الكل وهل يكفي
قطع اكثر كل منها خلاف
وصحح الزايزي قطع كل
حلقوم ومرئ واكثر
ودج وسيجي انه يكفي
من الحياة قدر ما يبقى
في المذبوح (و) حل الذبح
(بكل ما افري الادواج)
اراد بالادواج كل الاربعة
تغليبا (وانهر الدم) اي
أساله (ولو) بنار او
(بليطة) اي قشر قصب
(او مروءة) هي حجر أبيض
كالسكين يذبح بها (الاسنا
وظفرا قائمين ولو كانا
متزوعين حل) عندنا
(مع الكراهة) لما فيه
من الضرر بالحیوان كذبحه
بشفرة كلبية

وما عرض من الحديد وحد وجهه شفار **(قوله)** وندب الخ) للامر به في الحديث ولا نهاتعرف ما يراد بها كما جاء في الخبر أهتم البهائم الا عن اربعة خالقها ورازقها وحفها وسفادها شربلا لية عن المبسوط **(قوله)** ان بقيت حية الخ) قال الفقيه ابو بكر الاعمش وهذا انما يستقيم ان لو كانت تعيش قبل قطع العروق بأكثر مما يعيش المذبوح حتى تحل يقطع العروق ليكون الموت مضافا اليه والا فلا تحل لانه يحصل الموت مضافا الى الفعل السابق اتقاني لكن رأيت بهامشه قال الحاكم الشهيد هذا التفصيل يصح فيها اذا قطعه بدفتين فلو بدفته فلا حاجة اليه كما قلنا في الديات لو شجعه موضعين بضربة فيه أرش وبضربتين ارشان اه أقول وهو الذي يظهر لمن تدبر ولذا لم يذكر جمهور الشراح هذا التفصيل **(قوله)** والنخع بالنون والحاء المعجمة والعين المهملة **(قوله)** بلوغ السكين النخاع) المناسب ابلاغ السكين اه ح وقيل النخع ان يمد رأسه حتى يظهر مذهبه وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن عن الاضطراب فان الكل مكروه لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة هداية وذكر ان الزمخشري ان الاخير هو البقع بالباء دون النون وصوبه المطرزي وغيره الا ان الكواشي رده بأن البقع بالباء لم يوجد في اللغة وقال ابن الاثير ظالمما بحثت عنه في كتب اللغة والطب والشرع فلم أجده فجرد منع الغاضل الفتاوى اني لذلك ليس بشئ قمستاني والنخاع بالنون قال في العناية بالفتح والكسر والضم لغة **(قوله)** وكره الخ) هذا هو الاصل الجامع في افادة معنى الكراهة غلبة **(قوله)** اي تسكن عن الاضطراب) كذا فسر في الهداية **(قوله)** وهو تفسير باللازم) لانه يلزم من برودنها سكنها بالاعكس **(قوله)** لخالفته السنة) اي المؤكدة لانه توارث الناس فيكره تركه بلا عذر اتقاني **(قوله)** ان كان صيدا) قيد لقوله حلالا وقوله خارج الحرم واحترزه عن ذبح الشاة ونحوها فتحل من محرم وغيره ولو في الحرم **(قوله)** فصيد الحرم لانتحله الذكاة في الحرم مطلقا) اي سواء كان المذكي حلالا او محرما كان الحرم لا يحل الصيد بذكاته في الحل أو الحرم وتقيد بقله في الحرم يفيد ان الحلال لو اخرج به الى الحل وذبح فيه يحل قال ط والظاهر خلافه اه اقول يؤيده اطلاق الاتقاني حيث قال وكذا صيد الحرم لانتحل ذبحته اصلا للمحرم ولا للحلال ويؤيده قول الهداية لان الذكاة فعل مشروع وهذا الصنع محرم فلم يكن ذكاة **(قوله)** ذميا او حربيا) وكذا عربيا وتقليلا لان الشرط قيام الملة هداية وكذا الصائبة لانهم يقرن بعيسى عليه السلام قمستاني وفي البدائع كتابهم الزبور ولعلمهم فرق وقدم الشارح في الجزية ان السامرة تدخل في اليهود لانهم يدينون بشريعة موسى عليه السلام ويدخل في النصارى الافرنج والارمن سائحاني وفي الحامدية وهل يشترط في اليهودي ان يكون اسراياليا وفي النصراني ان لا يعتقد ان المسيح اله مقتضى اطلاق الهداية وغيرها عدمه وبه اتفق الجد في الاسرائيلي وشرط في المستصفي حل مناكتهم عدم اعتقاد النصراني ذلك وفي المبسوط ويجب ان لا يأكلوا ذبائح اهل الكتاب ان اعتقدوا ان المسيح اله وان عزيرا اله ولا يتزوجوا بنساءهم لكن في مبسوط شمس الائمة وتحل ذبيحة النصارى مطلقا سواء قال ثمان ثلاثة اولا ومقتضى الدلائل الجواز كذا ذكر القمستاني في فتاواه والاولى ان لا يؤكل ذبيحتهم ولا يتزوج منهم الا للضرورة كما حققه الكمال ابن الهمام اه وفي المعراج ان اشترط

(وندب احدات شفرته قبل الاضجاع وكره بعده كالجر برجلها الى المذبح وذبحها من قفاها) ان بقيت حية حتى تقطع العروق والام تحل لموتها بلا ذكاة (والنخع) يفتح فسكون بلوغ السكين النخاع وهو عرق ابيض في جوف عظم الرقبة (و) كره كل تعذيب بلا فائدة مثل (قطع الرأس) والساخ قبل ان تبرد) اي تسكن عن الاضطراب وهو تفسير باللازم كالا يخفى (و) كره (ترك التوجه الى القبلة) لخالفته السنة (وشرط كون الذابح مسلما حلالا خارج الحرم ان كان صيدا) فصيد الحرم لانتحله الذكاة في الحرم مطلقا (او كتابيا ذميا او حربيا)

ما ذكر في التصاري مخالف لعامة الروايات (قوله الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسيح) فلو
سمع منه ذكر الله تعالى لكنه عني به المسيح قالوا يؤكل الا اذا نص فقال بأسم الله الذي هو
ثالث ثلاثة هندية وأفاد انه يؤكل اذا جاء به مذبحاً عناية كما اذا ذبح بالحضور وذكر
اسم الله تعالى وحده (قوله ولو الذابح مجنوناً) كذا في الهداية والمراد به المعتوه كما في العناية
عن النهاية لان المجنون لا قصده ولا نية لان التسمية شرط بالنص وهي بالقصد وصحة القصد بما
ذكرنا يعني قوله اذا كان يعقل التسمية والذبيحة ويضبط اه ولذا قال في الجوهرة لا تؤكل
ذبيحة الصبي الذي لا يعقل والمجنون والسكران الذي لا يعقل اه شربلاية لكن في التبيين
ولو سمي ولم تحضره النية صح اه فيفيد انه لاحاجة الى التأويل كذا قبل وفيه نظر
لقول الزيلعي بعده لان ظاهر حاله يدل على انه قصد التسمية على الذبيحة اه فان المجنون
المستغرف لا قصده فدبر (قوله يعقل التسمية الخ) زاد في الهداية ويضبط وهما قيد لكل
المعلوقات السابقة واللاحقة اذ الاشتراك اصل في القيد كاتقرر قهستاني فالضمير فيه
للاذباح المذكور في قوله وشرط كون الذابح لاصبي كما وهم واختلف في معناه ففي العناية
قبل يعني يعقل لفظ التسمية وقيل يعقل ان حل الذبيحة بالتسمية ويقدر على الذبح ويضبط
اي يعلم شرائط الذبح من فري الاوداج والحقنوم اه ونقل ابو السعود عن مناهي
الشربلاية ان الاول الذي يبنى العمل به لان التسمية شرط فيشترط حصوله لا تحصيله فلا
يتوقف الحل على علم الصبي ان الذبيحة انما تحل بالتسمية اه وكذا ظهر لي قبل ان اراه
مسطوراً ويؤيد به ما في الحقائق والبرازية لوترك التسمية ذكراً لها غير عالم بشرطيتها فهو في
معنى الناسي اه (قوله او اقلقت) هو الذي لم يحقن وكذا الاغاف وذكره احترازاً عما روى
عن ابن عباس رضي الله عنهما انه كان يكره ذبيحة اتقاني (قوله او اخرس) مسالماً او كتابياً لان
محرم عن التسمية لا يمنع صحة ذكاته كصلاته اتقاني (قوله لا تحل ذبيحة غير كتابي) وكذا
الدروز كما صرح به الحصني من الشافعية حتى قال لا تحل القرينة المعمولة من ذبايحهم
وقواعدنا توافق اذ ليس لهم كتاب منزل ولا يؤمنون بنبي مرسل والكتابي من يؤمن بنبي
ويقر بكتاب رملى اقول وفي بلاد الدروز كثير من التصاري فاذا جئنا بالقرينة او الجين من
بلادهم لا يحكم بعدم الحل ما لم يعلم انها معمولة بأفجة ذبيحة درزي والافقد تعمل بغير افجة
وقد يذبح الذبيحة نصراني تأمل وسأتي عن المصنف آخر كتاب الصيد ان العلم بكون الذابح
اهلاً للذكاة ليس بشرط ويأتي بيانه هناك ان شاء الله تعالى (قوله وجني) لما في المتنقط نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبايح الجن اه اشباه والظاهر ان ذلك محله ما لم يتصور بصورة
الآدمي ويذبح والافتحل نظراً الى ظاهر الصورة وبحرر اه ط (قوله وجبري الخ) الظاهر
ان صاحب الاشياء اخذه من القنية ونص عبارتها بعد ان رقم بعض الشايخ وعن ابي علي انه
تحل ذبيحة الحجر ان كان آباؤهم مجرة فانهم كأهل الذمة وان كان آباؤهم من اهل العدل لم تحل
لانهم بمنزلة المرتدين اه ومراده بأبي علي الجبائي رئيس اهل الاعتزال وبالحجرة اهل السنة
والجماعة فانهم يسمون اهل السنة بذلك كيفصح عنه كلام البيهقي الجشعي منهم في تفسيره
والمراد بأهل العدل انفسهم كاعلم ذلك في علم الكلام فقد غير صاحب الاشياء الحجرية بالحجرية

الا اذا سمع منه عند الذبح
ذكر المسيح (فتحل
ذبيحتهما ولو) الذابح
(مجنوناً او امرأة او صبا
يعقل التسمية والذبح)
ويقدر (أو أقلقت او
أخرس لا) تحل (ذبيحة)
غير كتابي من (وتجني
ومجوس ومرند) وجني
وجبري لو أبوه سنيا
ولو أبوه جبري حلت اشياء

اه منح اقول وايضا غير اهل العدل بالسني فان المعتزلة لم يتسموا بأهل السنة بأهل العدل لقولهم بوجوب الصلاح والاصلاح على الله تعالى وانه تعالى لا يخلق الشر لزعمهم الفاسد ان خلاف ذلك ظلم تعالى الله عما لا يليق به علوا كبيرا لكن تغييره الجبرية بالجبرية لا ضرورة فيه لما في تعريفات السيد الشريف الجبر اسناد فعل العبد الى الله تعالى والجبرية انتسان متوسطة تثبت للعبد كسبا في الفعل كالاشعرية وخالصة لا تثبت كالجهمية اه فالجبرية يطلق عليهما لكن الجبرية الخالصة يقولون ان العبد بمنزلة الجمادات وان الله تعالى لا يعلم الشيء قبل وقوعه وان علمه حادث لافي محل وانه سبحانه لا يتصف بما يوصف به غيره كالعلم والقدرة وان الجنة والتاريخيان ووافقوا المعتزلة في نفى الرؤية وخلق الكلام كما في المواقف والحاصل انه ان اريد بالجبري من هو من اهل السنة والجماعة وان ذبيحته لا تحل لؤأبوه من اهل العدل كما في التنية فهذا الفرع مخرج على عقائد المعتزلة الفاسدة وعلى تكفيرهم اهل السنة والجماعة لقولهم بانبات صفات قديمة له تعالى فان المعتزلة قالوا ان التصاري كفرت بانبات قديمين فكيف بانبات قداماء كثيرة ورد ذلك موضح في علم الكلام وان كان المراد به الجهمية وان ذبيحة الجهمي لا تحل لؤأبوه سنيا لانه مرتد فهو مبني على القول بتكفير اهل الاهواء والراجع عنداكثر الفقهاء والمتكلمين خلافا وانهم فساق عصاة ضالان ويصلي خلفهم وعليهم ويحكم بتوارثهم مع المسلمين منا قال المحقق ابن الهمام في شرح الهداية نعم يقع في كلام اهل المذاهب تكفير كثير منهم ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والنقول عن المجتهدين عدم تكفيرهم اه فاذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الفرع ان كان مبني على عقائد المعتزلة فهو باطل بلا شبهة وان كان مبني على عقائدنا وصاحب الاشياء قاسه على تفريع المعتزلة فانهم فرضوه فينا وهو فرضه في امثالهم فبرينة قوله لوسنيا فهو مبني على خلاف الراجع وما كان ينبغي ذكره ولا التويل عليه وكيف ينبغي القول بعدم حل ذبيحته مع قولنا بحل ذبيحة اليهود والتصاري القائلين بالتثليث وانتقاله عن مذهب ابيه السني الى مذهب الجبرية لم يخرج به عن دين الاسلام لانه مصدق بنبي مرسل وبكتاب منزل ولم ينتقل الابدليل من الكتاب العزيز وان كان مخطئا فيه فكيف يكون ادنى حالا من التصاري المثلث بلا شبهة دليل اصلا بل هو مخالف في ذلك لرسوله وكتابه لقوله تعالى وما ارسلنا قبلك من رسول الا نوحي اليه انه لا اله الا انا وما امرنا الا لعباد الله تخلص له الدين وغير ذلك والحمد لله على التوفيق **(قوله لانه صار كرتد)** علة لعدم الحل **(قوله بخلاف يهودي الخ)** مرتبط بقوله ومرتد وقوله لانه يقر الخ هو الفرق بينهما فان المسلم اذا انتقل الى اى دين كان لا يقر عليه **(قوله فيعتبر ذلك)** اى ما انتقل اليه دون ما كان عليه وهذه قاعدة كلية **(قوله لانه اخف)** لما سر في التسكاح ان الولد يتبع اخف الابوين ضررا ولا شبهة ان من يؤمن بكتاب وان نسخ اخف من مشرك بعد الاوثان اذا لا شبهة له يلتجى اليها في الحاجة بخلاف الاول فانه كان له دين حق قبل نسخه **(قوله وتارك تسمية عمدا)** بالجر عطا على ونفى اى ولا تحل ذبيحة من تعمد ترك التسمية مسلما او كتابيا لنص القرآن ولا انعقاد الاجماع ممن قبل الشافعي على ذلك وانما الخلاف كان في الناسي ولذا قالوا لا يسمع فيه الاجتهاد ولو قضى القاضي بمجواز

لانه صار كرتد قية بخلاف يهودي او مجوسى تنصر لانه يقر على ما انتقل اليه عندنا فيعتبر ذلك عند الذبح حتى لو تمجس يهودي لا تحل ذكاته والمتولدين مشرك وكتابي ككتابي لانه اخف (وتارك تسمية عمدا)

بيعه لا يتخذ وقوله صلى الله عليه وسلم المسلم يذبح على اسم الله سعى أوله يسم محمول على حالة النسيان دفعا للتعارض بينه وبين قوله عليه السلام حين سأله عدى بن حاتم رضى الله تعالى عنه عما اذا وجد مع كلبه كلبا آخر لا تأكل انما سميت على كلبك ولم تسم على كلب غيرك علل الحرمة بترك التسمية وتام المباحث في الهداية وشروحها وعلى هذا الخلاف اذا ترك التسمية عند ارسال البازي والكلب وعند الرمي هداية (قوله خلافا للشافعي) يوجد بعده في بعض النسخ وهو مخالف للاجماع قبله كما بسطه الزيلعي (قوله فان تركها ناسياحل) قدمنا عن الحقائق والبرازية ان في معنى التامس من تركها جهلا بشرطيتها واستشكل بما في البرازية وغيرها الواسي وذبح بها واحدة ثم ذبح اخرى وظن ان الواحدة تكفي لها لا تحل أقول يمكن ان يفرق بين غير العالم بالشرطية اصلا وبين العالم بها بالجملة فيعذر الاول دون الثاني لوجود علمه بأصل الشرطية على ان الشرط في التسمية الفور كما يأتي وبذبح الاولى انقطع الفور في الثانية مع علمه بالشرطية تأمل لكن ذكر في البدائع انه لم يجعل ظنه الاجزاء عن الثانية عذرا كالنسيان لانه من باب الجهل بحكم الشرع وذلك ليس بعذر بخلاف النسيان كمن ظن ان الاكل لا يفسد الصائم فلينأكل (قوله خلافا للمالك) كذا في اكثر كتبنا الا ان المذكور في مشاهير كتب مذهبه انه يسمى عند الارسال وعند الذبح فان تركها عامدا لا يؤكل على المشهور وناسيا يؤكل غرر الافكار (قوله بلا عطف) أفاد ان المراد بالوصل هنا ترك العاطف بقريته قوله وان عطف على خلاف اصطلاح البيهقي في الوصل والفصل (قوله كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان) أقول فلو عطف هنا ببنى ان لا يضر لما في غاية البيان لو قال بسم الله صلى الله على محمد يحل والاولى ان لا يفعل ولو قال مع الواو يحل اكبه (قوله ومنه) اى من الوصل بلا عطف (قوله ولو بالجر أو النصب حرم) نقله في غاية البيان عن الفتاوى والروضة لانه يكون بدلا عما قبله على اللفظ والاحل (قوله قيل هذا) اى التحريم فيما لو وصل مع الجر او النصب قال في النهاية فيما لو وصل بلا عطف ان بالرفع يحل وبالحذف لا كذا في التوازل وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف النحو وقال بعضهم على قياس ما روى عن محمد انه لا يرى الخطأ في النحو معتبرا في الصلاة ونحوها لا تحرم الذبيحة كذا في الذخيرة وذكر الامام القزويني ان وصله بلا واو يحل في الاوجه كلها لانه غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبتدئا لكن يكره لوجود الوصل صورة وان مع الواو فان خفضه لا يحل لانه يصير ذبا جابها وان رفعه يحل لانه كلام مبتدأ وان نصبه اختلفوا فيه اه ومثله في الكفاية والمعراج وجزم في البدائع بما نقله القزويني (قوله والاوجه الخ) عبارة الزيلعي هكذا والاوجه ان لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقا بالعطف لان كلام الناس لا يجري عليه اه قال الشيخ الشلبى في حاشيته هكذا هو في جميع ما وقفت عليه من النسخ وهو غير ظاهر لان الكلام فيما اذا لم يكن هناك عطف والظاهر ان يقال بل لا يحرم مطلقا بدون العطف اه ابو السعود وأيده ط بامر آقا عن النهاية وقدمنا انه جزم به في البدائع (قوله كما أفاده بقوله وان عطف الخ) فان ظاهر الحرمة مع العطف في حالة الجر وغيره حيث اطلق ولم يقل كقول الهداية ومحمد رسول الله بكسر الدال وكون هذا مفاد كلام الزيلعي يقتضى انه حل كلامه على ظاهره ويؤيده

خلافا للشافعي (فان تركها ناسياحل) خلافا للمالك (وان ذكر مع اسمه) تعالى (غيره فان وصل) بلا عطف (كره كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان) او منى ومنه بسم الله محمد رسول الله بالرفع لعدم العطف فيكون مبتدئا لكن يكره لا وصل صورة ولو بالجر أو النصب حرم درر قبل هذا اذا عرف النحو والاوجه ان لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم العرف زيلعي كما أفاده بقوله

ان ابن ملك قال في صورة العطف قيل ولورفع محل لكن الاوجه الى آخر ما قدمناه عن الزبلي ولم يعزمه لاحد نعم عبارة الزبلي مفروضة في صورة عدم العطف على ما هو ظاهر فترجح ادعاء مامر عن الشافعي والله تعالى اعلم **(قوله)** وان عطف حرمت هو الصحيح وقال ابن سلمة لا تصير مئة لانها لو صارت مئة يصير الرجل كافرا خانية قلت تمتع الملازمة بأن الكفر امر باطنى والحكم به صعب فيفرق كذا في شرح المفردى شربلالية **(قوله)** او فلان في بعض النسخ او فلان بالواو بعد او هو اظهر والمراد انه لا فرق في العطف بين تكرار اسم مضاف الى فلان وعدمه **(قوله)** لانه اهل به لغير الله كذا في الهداية لان الاهلال لله تعالى لا يكون الا بذكر اسمه مجردا لا شريك له **(قوله)** لا اذكر فيهما يؤخذ من المقام ان هذا النهى للتحريم فانه بذكره على الذبيحة تحرم وتصير مئة على ما تقدم من التفصيل وهل الحكم كذلك عند العطاس او يكون ذكره صلى الله عليه وسلم عنده خلاف الاولى يحرر اهل **(قوله)** فان فصل اى بين التسمية وغيرها وقوله صورة ومعنى الذى يظهر لى ان الواو فيه بمعنى او مانعة الخلو فقوله قبل الاضجاع مثال للفصل صورة ومعنى وكذا قوله او بعد الذبح وقوله وقبل التسمية مثال للفصل معنى فقط فانه اذا اجتمعها ثم دعا وأعقب الدعاء بالتسمية والذبح لم يحصل الفصل صورة اى حسابا معنى اى تقدير الا ان الواجب تجريد التسمية وقد حصل بخلاف ما اذا دعا بعد التسمية قبل الذبح نحو بسم الله اللهم تقبل منى وأغفر لى فانه يكره لانه لم يجرد التسمية كإفخافه فى الشرنبالية عن الذخيرة وغيرها تأمل **(قوله)** لا بأس به اى لا يكره لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذا عن أمة محمد من شهدك بالوحدانية ولى بالبلاغ وكان عليه الصلاة والسلام اذا أراد ان يذبح قال اللهم هذا منك ولك ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وأنا من المسلمين بسم الله والله اكبر ثم ذبح وهكذا روى عن على كرم الله وجهه زبلي وغيره **(قوله)** والشرط في التسمية هو الذكر الحالى بأى اسم كان مقرونا بصفة كالله اكبر او أجل او اعظم اولا كالله اوالرحمن وبالتلليل والتسبيح جهل التسمية والا بالعربية أولا ولو قادرا عليها ويشترط كونها من الذابح لا من غيره هندية وباقي شروطها يعلم بما يأتى وينبى ان يزداد في الشروط ان لا يقصد معها تعظيم مخلوق لما سأل ان لو ذبح لقدوم امير ونحوه يحرم ولو سعى تأمل **(قوله)** عن شوب اى خلط **(قوله)** مريدا به التسمية قيد به لما في غاية البيان لو لم يرد به التسمية لا يؤكل قال شيخ الاسلام في شرحه لان هذه الالفاظ ليست بصريح في باب التسمية انما الصريح بسم الله فتكون كناية والكناية انما تقوم مقام الصريح بالنية ككنايات الطلاق **(قوله)** لعدم قصد التسمية يريد به انه قصده التمجيد للعطاس اذ لو اراده للذبيحة حلت وكذا لو لم تكن له نية شربلالية أقول وفي الأخير نظر لما علمت آفا ان كناية بخلاف قوله بسم الله فانه يصح ولو لم تحضره نية كباقي لانه صريح فتنبه **(قوله)** قلت يبنى حمله على ماذا نوى اى نوى به التمجيد للخطبة وفيه انه حينئذ لا فرق بينهما لما علمت انه في الذبح لا بد من النية له ايضا وفي الحائنة مانعه ولو عطس فقال الحمد لله يريد التمجيد على العطاس فذبح لا يجل بخلاف الخطبة اذا عطس على الثبر فقال الحمد لله فانه يجوز به الجمعة في احدى الروايتين عن ابى حنيفة لان المأمور به في

(و) وان عطف حرمت نحو باسم الله واسم فلان أو فلان (لانه اهل به لغير الله قال عليه الصلاة والسلام موطنان لا اذكر فيهما عند العطاس وعند الذبح) فان فصل صورة ومعنى كالدعاء قبل الاضجاع (و) الدعاء (قبل التسمية او بعد الذبح لا بأس به) لعدم الفرقان أصلا (والشرط في التسمية هو الذكر الحالى عن شوب الدعاء وغيره فلا يجل بقوله اللهم اغفر لى لانه دعاء وسؤال بخلاف الحمد لله وسبحان الله مريدا به التسمية) فانه يجل (ولو عطس) عند الذبح فقال الحمد لله لا يجل في الاصح لعدم قصد التسمية (بخلاف الخطبة) حيث يجوز نية قلت يبنى حمله على ماذا نوى والا ليقوف بينه وبين مامر في الجمعة فتأمل

الجمعة ذكر الله تعالى مطلقا وهنا الشرط ذكر اسم الله تعالى على الذبح اه ومثله في
 النهاية والمعراج فقوله في احدى الروايتين يظهر منه التوفيق بحمل مامر في الجمعة على الرواية
 الاخرى وهي الاصح وعبارة المصنف هناك فلو حمد الله تعالى اعطاه لم ينب عنها على المذهب
 اه فافهم **(قوله)** والمستحب ان يقول بسم الله (بأظهار الهاء فان لم يظهرها ان قصد ذكر الله
 يحل وان لم يقصد وقصد ترك الهاء لا يحل اتقاني عن الحلاصة **(قوله)** لانه يقطع فور التسمية
 قال الاتقاني وفيه نظر اه ووجهه يظهر مما يأتي قريبا فبا يقطع الفور والظاهر ان المراد
 كالالفورية والالزم ان تكون الذبيحة ميتة وان يكون الفصل حراما لا مكروها لكن
 فيه انه لو اقتصر على قوله الله اكبر قاصدا به التسمية يكفي تأمل **(قوله)** وقال قبله (الح) ونصه
 وماتدولته اللسن عند الذبح وهو بسم الله والله اكبر منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وعن علي وابن عباس مثله قاله ابن عباس في تفسير قوله تعالى فاذكروا اسم الله عليها صواف
 اه ونقل في الذخيرة عن البقال انه المستحب وفي الجوهره وان قال بسم الله الرحمن الرحيم
 فهو حسن **(قوله)** ولو سئى اى قال بسم الله كما عبر في الحانية لما سران الكناية لا بد فيها من
 التبة **(قوله)** صح عند العامة وهو الصحيح خاتمة **(قوله)** كالوقال (الح) مرتبط بقوله بخلاف
 (الح) **(قوله)** من الذابح اراد بالذابح محل الحيوان ليشمل الرامي والمرسل وواضع الحديد اه
 ح واحترز به عما لو سئى له غيره فلا تحلل كما قدمنا وشمل ما اذا كان الذابح اثنين فلو سئى
 احدهما وترك الثاني عمدا حرم اكله كافي التاترخانية وسيدكره لغزا مع جوابه نظما في آخر
 الاضية **(قوله)** حال الذبح (الح) قال في الهداية ثم التسمية في ذكاة الاختيار تشتط عند الذبح
 وهي على المذبوح وفي الصيد تشتط عند الارسال والرمى وهي على الآلة حتى اذا اذبح شاة
 وسئى وذبح غيرها بتلك التسمية لا يجوز ولورمى الى الصيد وسئى وأصاب غيره حل وكذا
 في الارسال ولو اذبح شاة وسئى ثم رمى بالشفرة وذبح بأخرى أكل وان سئى على سهم ثم رمى بغيره
 صيد لا يؤكل اه **(قوله)** اذا لم يعقد عن طلبه قيد في المسائل الثلاثة اه ح فان قلت ذكرنا
 انه اذا وضع منجلا ليصيد به حمار الوحش ثم وجد الحمار ميتا لا يحل قلت قال البرزاي
 والتوفيق انه محمول على ما اذا قعد عن طلبه والا فلا فائدة للتسمية عند الوضع اه منح اقول
 يخالفه ما ذكره الزيلعي في مسائل شتى قبيل الفرائض من انه لا يؤكل ولو وجد ميتا من ساعته
 لان الشرط ان يجرحه انسان او يدنحه وبدون ذلك هو كالطليحة او المتردية وبه جزم الشارح
 هناك الا ان يقال ان كلام الزيلعي مخالف لكلام الكنتز وغيره حيث قال جفاه في اليوم الثاني
 فوجده مجروحاً ميتاً لم يؤكل فهذا يؤيد توفيق البرزاي وان قال الزيلعي ان تقيده باليوم
 الثاني وقع اتفاقا لعل مراد الزيلعي لا يحل اذا قدر على الذكاة الاختيارية والالجرح الانسان
 مباشرة ليس شرطاً في الذكاة الاضطرابية فليتأمل **(قوله)** كاسيحي (الح) اى في مسائل شتى آخر
 الكتاب وعلمت مخالفته لما هنا **(قوله)** قبل تبدل المجلس اى حقيقة او حكما كالفصل الطويل
 كما يأتي فافهم قال الزيلعي حتى اذا سئى واشتغل بعمل آخر من كلام قليل او شرب ماء او أكل

والمستحب ان يقول بسم
 الله الله اكبر بلا واو وكره
 بها) لانه يقطع فور التسمية
 كما عزاه الزيلعي للحلواني
 وقال قبله والمتداول المنقول
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بالواو (ولو سئى ولم يحضره
 التبة صح بخلاف ما لو قصد
 بها التبرك في ابتداء الفعل)
 او نوى بها امرا آخر فانه
 لا يصح فلا تحلل (كما لو قال
 الله اكبر وأراد به متابعة
 المؤذن فانه لا يصير شارعا
 في الصلاة) بزاية وفيها
 (وتشترط) التسمية من
 الذابح (حال الذبح) او
 الرمي لصيد أو الارسال
 او حال وضع الحديد للحمار
 الوحش اذا لم يقعد عن
 طلبه كما سيحي (والمعتبر
 الذبح عقب التسمية قبل
 تبدل المجلس) حتى لو
 اذبح شاتين احدها
 فوق الاخرى فذبحهما ذبحة
 واحدة بتسمية واحدة
 حلا بخلاف ما لو ذبحهما
 على التعاقب

لقعة او تحديد شفرة ثم ذبح يحل وان كان كثيرا لا يحل لان ايقاع الذبح متصلا بالتسمية بحيث لا يتخال بينهما شيء لا يمكن الابحرج عظيم فقيم المجلس مقام الاتصال والعمل القليل لا يقطعه والكثير يقطع اه (قوله لان الفعل يتعدد) فيبدل به المجلس حكما **قوله** واذا حاد الشفرة ينقطع الفؤور) يخالف لما قدمناه آتفا عن الزيلبي ويمكن ان يقيد بما اذا كثرت عليه سياق كلام الزيلبي وقوله في الجوهرة او شحذ السكين قليلا اجزاء لكن قال في التارخانية وفي اضاحي الزعفراني اذا حاد الشفرة تنقطع التسمية من غير فصل بين ما اذا قل او اكثر اه فليتأمل وفي القاموس شحذ السكين كنع احدها كأشحذها وفيه ايضا حاد السكين واحدها وحددها مسحها بحجر او مبرد (**قوله** وحب) مبنى للمجهول بناء على ان حب متعدى موهى لغة اه ح وعبره تعال قول الهداية والمستحب وقد قال في الكتز وسن ولعله مراد صاحب الهداية لا المستحب الاصطلاحي يؤيده قوله اما الاستحباب فلموافقة السنة المتوارثة اه فلا مخالفة شر نبلالية قلت ويؤيده ايضا تصريحه بكراهة تركه (**قوله** نحر الابل) التحرق قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر والذبح قطعها في اعلاه تحت لحين زيلبي واعلم ان النعام والاوز كالابل ونحر والضابط كل ماله عنق طويل ابو السعود عن شرح الكتز للاباري وفي المضمرات السنة أن نحر البعير قائما وتذبح الشاة أو البقرة مضجعة فهستانی (**قوله** وكراه الخ) ينبغي ان يكون كراهة تنزيه ابو السعود عن الديري (**قوله** ومنعه مالك) المشهور من مذهبه انما كان للضرورة فلا بأس بأكله والا كراهة ابو السعود عن الديري (**قوله** وكفى جرح نعم الخ) التعم يفتحين وقد يسكن فهستانی قال في الهداية اطلق قبا توحش من التعم وعن محمدان الشاة اذا نذت في الصحراء فذكاها العقر وان نذت في المصر لاخل بالعقر لانها لا تدفع عن نفسها فيمكن اخذها في المصر فلا يحجز والمصر وغيره سواء في البقر والبعير لانهما يدفعان عن انفسهما فلا يقدر على اخذها وان نذا في المصر اه وبهذا التفصيل جزم في الجوهرة والدرر وهو مقتضى التعليل في ذكاة الاضطرار (**قوله** توحش) اي صار وحشا ومتفرا ولم يمكن ذبحه فهستانی (**قوله** فيجرح كصيد) فان اصاب قرنه او ظلفه ان ادعى حل والافلا اتقاني (**قوله** او تعذر ذبحه) اعم ما قبله وفي الشرنبلالية عن منية المفتي بعير او ثور نذ في المصر ان علم صاحبه انه لا يقدر على اخذه الا ان يجتمع جماعة كثيرة فله ان يرميه اه فلم يشترط التعذر بل التعسر اه (**قوله** كأن تردى في بئر) اي سقط وعلم موته بالجرح او اشكل لان الظاهر ان الموت منه وان علم انه لم يموت من الجرح لم يؤكل وكذا السجاجة اذا تعلقت على شجرة وخيف فوتها فذكاها الجرح زيلبي (**قوله** أوند) اي نفر (**قوله** مريدا ذكاته) اي بأن سعى عند جرحه ما اذا لم يرداه ولم يسم بل اراد ضربه لدفعه عن نفسه فلا شبهة في عدم حله فافهم (**قوله** حل) اي اذا كان لا يقدر على اخذه وضمن قيمته اتقاني (**قوله** وفي النهاية الخ) هذا يفيد ان قولهم انما تعتبر حياة الولد بعد خروج أكثره مخصوص بالآدمي لانه لو لم يعتبر الولد في بطن امه حيا لم تعتبر ذكاته وليجرح اه رحى (**قوله** وذبح الولد) اي بعد العلم بحياته تأمل (**قوله** حل في رواية) الاولى ان يقول في قول لانه نقله المصنف عن

التسمية ذكره الزيلبي في الصيد ولو سمي الذابح ثم اشتغل بأكل أو شرب ثم ذبح ان طال وقطع الفؤور حرم والا لا وحده الطول ما يستكثره الناظر واذا حاد الشفرة ينقطع الفؤور بزازية (وحب) بالحاء (نحر الابل) في اسفل العنق (وكره ذبحها والحكم في غنم وبقر عكسه) فندب ذبحها وكره نحرها لترك السنة ومنعه مالك (ولا بد من ذبح صيد مستأنس لان ذكاة الاضطرار انما يصاد اليها عند العجز عن ذكاة الاختيار وكفى جرح نعم كبقر وغنم (توحش) فيجرح كصيد (او تعذر ذبحه) كأن تردى في بئر او نذ او صالح حتى لو قتله المصول عليه مريدا ذكاته حل وفي النهاية بقرة تعسرت ولا ذبهم فادخل ربهما يده وذبح الولد حل وان جرحه في غير محل الذبح ان لم يقدر على ذبحه حل وان قدر لا قالت ونقل المصنف ان من التعذر ما لو ادرك صيده حيا او اشرف ثوره على الهلاك وضاق الوقت على الذبح اولم يجد آلة الذبح فجرحه حل في رواية

القنية معزوا الى بعض المشايخ وقال البعض الآخر لا يحل أكله الا اذا قطع العروق افاده ط
(قوله وفي منظومة النسفي) خبر مقدم وإفظة قوله مبتدأ مؤخر اى قول النسفي ومابعده
مقول القول وقوله خذف المصنف ان أى وأنى بدلها بالواو قال فى المنع فيه بعض تغيير وهذا
يفيدان قوله والجنين الخ من المتراكهوا الموجود فى المنع وهو خلاف ما رأيت فى عدة نسخ من
هذا الشرح فانه مكتوب بالاسود ومعنى البيت ان الجنين وهو الولد فى البطن ان ذكى على حدة
حل والا لا يتبع امه فى تذكيتهما فخرج ميتا فالشرط الثانى مفسر للاول **(قوله)** بدليل
انه روى بالنصب (وعليه فلا اشكال انه تشبيه وان كان مرفوعا فكذلك لانه اقوى فى التشبيه
من الاول كما عرف فى علم البيان قيل وما يدل على ذلك تقديم ذكاة الجنين كما فى قوله

وعيناك عيناها وجيدك وجيدها ❀ سوى أن عظم الساق منك دقيق

غناية **(قوله)** وليس فى ذبح الام الخ جواب عما قبل انه لو لم يحل بذبح امه لما حل ذبحها حاملا
لاتلاف الحيوان وتقرر الجواب ظاهر لكن فى الكفاية ان تقاربت الولادة يكره ذبحها
وهذا الفرع لقول الامام واذا خرج حيا ولم يكن من الوقت مقدار ما يقدر على ذبحه فمات
يؤكل وهو تفريع على قولهما اه **(قوله)** ولا يحل ذناب الخ كان الانسب ذكر هذه
المسائل فى كتاب الصيد لانها منه الا للفرس والبغل والحمار اتقانى والدليل عليه انه صلى الله
عليه وسلم نهى عن اكل كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخاب من الطير رواه مسلم
وابوداود وجاعة والسرفيه ان طبيعة هذه الاشياء مذمومة شرعا فيخشى ان يتولد من لحمها
شئ من طباعها فيحرم اكراما لبني آدم كما انه يحل ما حل اكراما له ط عن الحموى وفى الكفاية
والمؤثر فى الحرمة الايداء وهو طورا يكون بالناب وتارة يكون بالحناب أو الحنث وهو
قد يكون خلقه كما فى الحشرات والهوام وقد يكون بعارض كما فى الجلالة **(قوله)**
او مخرّب (مفعول من الحناب وهو مزق الجلد زليى وهو ظفر كل سبع من المائى والطائر
كما فى القاموس قهستانى **(قوله)** من سبع) بفتحين وسكون الباء وضمها هو حيوان
منتهب من الارض مختطف من الهواء جارح قاتل عادة فيكون شاملا لسباع البهائم والطير
فلا حاجة الى قوله او طير ولعله ذكره لموافقة الحديث قهستانى **(قوله)** واحدها حشرة)
بالتحريك فيهما كالفأرة والوزغة وسام ابرص والقنفذ والحية والضفدع والزبور والبرغوث
والقمل والذباب والبعوض والقراد وما قبل ان الحشرات هوام الارض كاليربوع وغيره
فيه ان الهامة ما تقتل من ذوات السم كالعقارب قهستانى **(قوله)** والحرار اهلية) ولو
نوحشت تاترخانية **(قوله)** بخلاف الوحشية) وان صارت اهلية ووضع عليها الاكاف
قهستانى **(قوله)** الذى امه حمار) الحمار بالهاء الا ان قاموس وقال فى باب النون
الا ان الحمار فافهم **(قوله)** فكأنه) فيكون على الخلاف الآتى فى الحيل لان المعبر فى الحيل
والحرمة الام فيما تولد من ما كول وغير ما كول ط ويأتى تمام الكلام فيه آخر الباب
(قوله) والحيل) كذا قال ابن كمال باشا عطف على قوله لا يحل ذناب ومثله فى الاختيار عبارة
القدورى والهداية ويكره اكل لحم الفرس عند ابى حنيفة اه والمكروه تحريما يطلق
عليه عدم الحل شرئبلالية فأفاد ان التحريم ليس لتجاسة لحمها ولهذا اجاب فى غاية البيان

وفى منظومة النسفي قوله
* ان الجنين مفرد يحكمه *
* لم يذكّر بذكاة امه *
خذف المصنف ان وقالا
ان تم خلقه أكل لقوله
عليه الصلاة والسلام ذكاة
الجنين ذكاة امه وحمله
الامام على التشبيه اى
كذكاة امه بدليل انه روى
بالنصب وليس فى ذبح الام
اضاعة الولد لعدم التيقن
بموته (ولا يحل ذناب
يصيد بئانه) فخرج نحو
البعير (او مخرّب) يصيد
بمخرّبه اى ظفره فخرج
نحو الحماة (من سبع)
بيان لذى ناب والسبع
كل مختطف منتهب جارح
قاتل عادة (او طير) بيان
لذى مخرّب (ولا الحشرات)
هى صفار دواب الارض
واحدها حشرة (والحرار
الاهلية) بخلاف الوحشية
فانها ولها احلال (والبغل)
الذى امه حمار فلو امة
بقرة اكل اتفاقا ولو فرسا
فكانه (والحيل) وعندها
والشافعى تحل وقيل ان
أبا حنيفة رجع عن حرمة
قبل موته بثلاثة ايام

عما هو ظاهر الرواية من طهارة سؤر الفرس بأن حرمة الأكل للاحتراء من حيث انه يقع به ارباب العد ولا للنجاسة فلا يوجب نجاسة السؤر كما في الآدمي اهـ (قوله وعليه الفتوى) فهو مكروه كراهة تنزيه وهو ظاهر الرواية كما في كفاية اليهقي وهو الصحيح على ما ذكره فخر الاسلام وغيره فهستأني ثم نقل تصحيح كراهة التحريم عن الخلاصة والهداية والمحيط والمغني وقاضيان والعمادى وغيرهم وعليه المثون وأقاد ابوالسعود انه على الاول لا خلاف بين الامام وصاحبيه لانهما وان قالوا بالحل لكن مع كراهة التنزيه كما صرح به في الشرب نبالية عن البرهان قال ط والخلاف في خيل البر اما خيل البحر فلا تؤكل اتفاقا (قوله ولا بأس بلبنها على الاوجه) نقل في غاية البيان عن قاضيان ان عامة المشايخ قالوا انه مكروه كراهة تحريم عنده الا انه لا يحد به وان زال عقله كالنبح وفي الهداية واما لبته فقد قيل لا بأس لانه ليس في شربه تقليل آلة الجهاد وساء في كتاب الحدود مباحا فقال السكر من المباح لا يوجب الحد كالنبح ولبن الرماك قال المصنف في منحه قلت هذا هو الذى يظهر وجهه كما لا يخفى وفي البرازية انه اختاره الوانحاني فقول الشارح على الاوجه مأخوذ من كلام المصنف وهذا كله بناء على القول بكراهة الأكل تحريما تأمل (قوله والضبع) بضم الباء وسكونها فهستأني اسم للأنثى ويقال للذكر ضبعان بكسر فسكون ومن عجيب امره انه يحض ويكون ذكر اسنة وانثى اخرى ابوالسعود عن اليبارى (قوله لانهما نابا) اى يصيدان به فيدخلان تحت الحديث المار كما في الهداية وما روى مما يدل على اباحتهما فمحمول على ما قبل التحريم فان الاصل من تعارض نصان غلب المحرم على المباح كما يذكره الشارح في الضب (قوله والسليحفة) بضم السين وفتح اللام وبتمهلة ساكنة رمل على شرح الروض وضبطها غيره بكسر السين وهو كذلك في القاموس (قوله والغراب البقع) اى الذى فيه بياض وسواد فهستأني قال في العناية واما الغراب البقع والاسود فهو انواع ثلاثة نوع يلتقط الحب ولا يأكل الجيف وليس بمكروه ونوع لا يأكل الا الجيف وهو الذى سماه المصنف البقع وانه مكروه ونوع يخلط يأكل الحب مرة والجيف اخرى ولم يذكره في الكتاب وهو غير مكروه عنده مكروه عند ابى يوسف اهـ والاخير هو العقق كما في المنع وسأني (قوله والحيت الخ) قال في معراج الدراية اجمع العلماء على ان المستجنات حرام بالنص وهو قوله تعالى وتحرم عليهم الجثث وما استطاعوا العرب حلال لقوله تعالى ويحل لهم الطيبات وما استخذه العرب فهو حرام بالنص والذين يعتبر استطاعتهم اهل الحجاز من اهل الامصار لان الكتاب نزل عليهم وخوطبوا به ولم يعتبر اهل البوادي لانهم للضرورة والحاجة يأكلون ما يجدون وما وجد في امصار المسلمين مما لا يعرفه اهل الحجاز رد الى اقرب ما يشبهه في الحجاز فان كان مما يشبه شيئا منها فهو مباح لدخوله تحت قوله تعالى قل لا اجد الآيات ولقوله عليه الصلاة والسلام ما سكت الله عنه فهو مما عفا الله عنه اهـ (قوله قاموس) نص عبارته الغداف كغراب غراب القيط والنسر الكثير الريش جمعه غد فان اهـ وقال مسكين انه العقق ولما كان الاصح في العقق انه لا بأس بأكله اقتصر الشارح على المعنى الثانى فافهم نعم اقتصر الاتقانى على الاول فقال وكذا الغداف لا يؤكل وهو غراب القيط الكبير من الغربان وافي الجناحين اهـ وهذا

وعليه الفتوى عمادية ولا بأس بلبنها على الاوجه (والضبع والغالب) لان لهما نابا وعند الثلاثة يحل (والسليحفة) برة وبجيرة (والغراب البقع) الذى يأكل الجيف لانه ملحق بالجثث قاله المصنف ثم قال والحيت ما استخذه الطباع السليمة (والغداف) بوزن غراب النسر جمعه غدفان قاموس (والفيل) والضب وما روى من أكله محمول

يفيد ان العمق غيره كما يعلم مما سنده ذكره تأمل واقتض الحس سمي به لانه يحيى في زمن الحر **(قوله**
على الابتداء) اى ابتداء الاسلام قبل نزول قوله تعالى ويحرم عليهم الحباث للاصل الماز **(قوله**
والبربوع) بوزن يفعل دويبة نحو الفأرة لكن ذنبه واذا أطول منها ورجلاه أطول من
يده عكس الزرافة والجمع رابع والعامه تقول جربوع بالجيم ابو السعود **(قوله** وابن عرس)
دويبة اشتراط اصل جمعه بنات عرس هكذا يجمع الذكر والانثى قاموس **(قوله** والرحمة)
بفتحين طائر ابقع يشبه النسر خلقه ويسمى آكل العظم غرر الافكار **(قوله** والبعثات)
بالعين المعجمة وثالث الباء رمى **(قوله** وكاهها من سباع البهائم) ثم اراد بها ما يشمل الطير
وفي القاموس الهيمه كل ذات اربع قوائم ولو في الماء وكل حي لا يميز **(قوله** وقبل الحفاش)
اى كذلك لا يخل فهو مبتدأ حذف خبره والقاتل قضيه خان قال الاقناني وفيه نظر لان كل
ذى ناب ليس ينتهى عنه اذا كان لا يضطاد بنابه اه وفي القاموس الحفاش كرم الوطواط
سمى اصفر عينيه وضعف بصره * (تمة) قال في غرر الافكار عندنا يؤكل الحطاف واليوم
ويكره الصرد والهدهد وفي الحفاش اختلاف واما الديسي والصلصل والمعق واللقاق
واللحام فلا يستحب اكلها وان كانت في الاصل حالا لتعارف الناس باصابة آفة لا آكلها
فينبى ان يحترز عنه وحرم الشافعي الحطاف واليغاء والطاوس والهدهد اه ولا يؤكل
السنور والاهلى والوحشى والسمور والسنجاب والفك والدلق كافى القهستاني وكل مالا
دم له فهو مكروه اكله الاجراد كالزنبور والذباب اثنان ولا بأس بدود الزنبور قبل ان ينفخ
فيه الروح لان الماروح له لا يسمى ميتة خاية وغيرها قال ط ويؤخذ منه ان اكل الجبن او الحل
او الفار كالنبيذ بدوده لا يجوز ان نفخ فيه الروح اه **(قوله** ولو متولدا في ماء نجس) فلا بأس
بأكلها للحال لخله بالنص وكونه يتغذى بالنجاسة لا يمنع حله و اشار بهذا الى الابل والبقر الجلالة
والدجاجة وهى من المسائل التى توقف فيها الامام فقام لادري متى يطيب اكلها وفي التجنيس
اذا كان عافها نجاسة نجس الدجاجة ثلاثة ايام والشاة اربعة والابل والبقر عشرة وهو
المختار على الظاهر وقال السرخسى الاصح عدم التقدير ونجس حتى تزول الرائحة الممتنة
وفي الملتقى المكروه الجلالة التى اذا قربت وجد منها رائحة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعمل
عليها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر البقالى ان عرفها نجس وفي مختصر المحيط ولا تكره
الدجاجة الخلد وان اكلت النجاسة اه يعنى اذا لم تنتن بها لما تقدم لانها تتخاط ولا يمتزج لحمها
وحسبها اياما تنزيه شرب لابل على الوهبانية وبه يحصل الجواب عن قوله في حاشية الدرر
وينظر الفرق بين السمكة وبين الجلالة اه بان تحمل السمكة على ما اذا لم تنتن ويراد بالجلالة
الثلاثة تأمل **(قوله** ولو طافية بجروحة وهبانية) لم يوجد ذلك في الوهبانية ولا في شرحها واما
قال العلامة عبد البر الاصل في اباحة السمك ان مامات بآفة يؤكل ومامات بغير آفة لا يؤكل
ط نعم صرح بالمسئلة في الاشباه فكان المناسب العز واليه **(قوله** غير الطافي) اسم فاعل
كالسامى في القاموس طفا فوق الماء طفوا وطفوا علا **(قوله** حشف انه) الحشف الموت ومات
حشف انه وحشف فيه قليل وحشف انه من غير قتل ولا ضرب وخص الاثب لانه أراد ان
روحه تخرج من انه بتتابع نفسه اولانهم كانوا يخيلون ان المريض يخرج روحه من انه

على الابتداء (والبربوع
وابن عرس والرحمة
والبعثات) هو طائر دنى
الهمة يشبه الرحمة وكاهها
من سباع البهائم وقيل
الحفاش لانه ذو ناب (ولا)
يحل (حيوان مائى الا
السمك) الذى مات بآفة
ولو متولدا في ماء نجس
ولو طافية بجروحة وهبانية
(غير الطافي) على وجه الماء
الذى مات حشف انه وهو
ما بطله من فوق فلو ظهره
من فوق فليس بطفاف
فيؤكل

قوله من غير قتل الخ الذى
في القاموس اى على فراشه
من غير قتل ولا ضرب ولا
غرق ولا حرق وخص الخ اه

والجريح من جراحته قاموس (**قوله** كما يؤكل ما في بطن الطافي) لموته بضيق المكان وهذا اذا كانت المظروفة صحيحة كما يأتي متنا وفي الكفاية وعن محمد في سمكة توجد في بطن الكلب انه لا بأس به يريد اذا لم يتغير اه قال ط ولو وجدت جرادة في بطن سمكة او في بطن جرادة حلت مكي عن البحر الزاخر اه (**قوله** وما مات بجر الماء او برده) وهو قول عامة المشايخ وهو أظهر وأرفق بتحجيس به يقتضي شر نبالة عن منية الفتى (**قوله** وبربطه فيه) اي في الماء لانه مات بأفة اتقاني وكذا اذا مات في شبكة لا يقدر على التخلص منها كفاية (**قوله** او القاء شيء) وكان يعلم انها تموت منه قال في المنح او اكلت شيئا القاه في الماء لتأكله فمات منه وذلك معلوم ط (**قوله** فوته) اي جميع ماذكره وهو الاصل في الحل كما مر ومنه كافي الكفاية ما لوجعه حظيرة لا يستطيع الخروج منها وهو يقدر على أخذه بغير صيد فمات فيها لان ضيق المكان سبب لموته فلو لا يؤخذ بغير صيد فلا وما لواجب الماء فيقي بين الجمد وفي غرر الافكار لو وجد ميتا ورأسه خارج الماء يؤكل ولورأسه في الماء والخارج قدرا النصف والاقول لا يؤكل والا يؤكل (**قوله** والا الجريث) بكسر المعجمة وتشديد المهملة قال في القاموس كسكيت (**قوله** سمك اسود) كذا قاله العيني وقال الوان نوع من السمك مدور كالترس ابو السعد (**قوله** للخنفاء) اي لخنفاء كونهما من جنس السمك ابن كمال (**قوله** وخلاف محمد) نقله عنه في المغرب قال في الدرر وهو ضعيف (**قوله** لحديث احلت لنا ميتان الخ) وهو مشهور مؤيد بالاجماع فيجوز تخصيص الكتاب به وهو قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم على ان حل السمك ثبت بمطلق قوله تعالى وتأكلون منه لحما طريا كفاية وما عدا انواع السمك من نحو انسان الماء وخنزيره خبيث فيقي داخلا تحت التحريم وحديث هو الطهور ماؤه والحل ميتته المراد منه السمك كآية احل لكم صيد البحر لان السمك مراد بالاجماع وبه تنفي المعارضة بين الأدلة فثبت ان الحل فيها سواء يحتاج الى دليل وتحريم الطافي بحديث ابى داود ومات فيه وطفا فلا تأكلوه اتقاني ملخصا (**قوله** وحل غراب الزرع) وهو غراب اسود صغير يقال له الزاغ وقد يكون محرم المتقار والرجلين رملي قال القهستاني وأريد به غراب لما كل الاحب سواء كان ابيض او اسود او زائغا ونعامة في الذخيرة اه (**قوله** والعقق) وزان جعفر طائر نحو الحمامة طويل الذنب فيه بياض وسواد وهو نوع من الغرابين يشتم به ويعقق بصوت يشبه العين والفاق ط عن المكي (**قوله** والاصح حله) الاولى ان يقول على الاصح وهو قول الامام وقال ابو يوسف يكره ط (**قوله** معها) متعلق بقوله وحل الذي قدره الشارح قال ط والاولى بها (**قوله** وذبح مالا يؤكل) يعني ذكاته لما في الدرر وبالصيد يطهر لم غير تحجيس العين لانه ذكاة حكما (**قوله** يطهر لحمه وشحمه وجده) حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسده وهل يجوز الانتفاع به في غير الاكل قبل لا يجوز اعتبارا بالاكل وقيل يجوز كالتزيت اذا خالطه وذلك الميتة والزيت غالب لا يؤكل ويستفغ به في غير الاكل هداية (**قوله** تقدم في الطهارة ترجيح خلافه) وهو ان اللحم لا يطهر بالذكاة والجلد يطهر بها اه ح اقول وما قولنا مصححان وبعدم التفصيل جزم في الهداية والكتن هنا نعم التفصيل أصح ما يقتضيه هذا وفي الجوهرة واختلفوا في الموجب لطمه مالا يؤكل لحمه هل هو

كما يؤكل ما في بطن الطافي وما مات بجر الماء او برده وبربطه فيه او القاء شيء فوته بأفة وهابنية (و) (الاجرث) سمك اسود (والمار ماهي) سمك في صورة الحية وافردا بالذكر للخنفاء وخلاف محمد (وحل الجراد) وان مات حتف افقه بخلاف السمك (وانواع السمك بلا ذكاة) لحديث احلت لنا ميتان السمك والجراد ودمان الكبدة والطحال بكسر الطاء (و) حل (غراب الزرع) الذي يأكل الحب (والارنب والعقق) هو غراب يجمع بين أكل جيف وحب والاصح حله (معها) اي مع الذكاة (وذبح مالا يؤكل يطهر لحمه وشحمه وجده) تقدم في الطهارة ترجيح خلافه

(الا الا دمي والخزير) كاسر (ذبح شاة) مريضة (فتحركت او خرج الدم حلت والا ان لم تدر حياته) عند الذبح (وان علم حياته (حلت) مطلقا) (وان لم تحرك ولم يخرج **﴿ ٢٦٩ ﴾** الدم وهذا يتأني في منخقة ومتردة ونطيحة والتي تضر الذئب بطنها

فدكاة هذه الاشياء تحلل وان كانت حيايتها خفيفة وعليه الفتوى اقول له تعالى الاماذي كنتم من غير فصل ويسجي في الصيد (ذبح شاة) لم تدر حيايتها وقت الذبح ولم تحرك ولم يخرج الدم (ان فحنت فها لا تؤكل وان ضمته اكلت وان فحنت عنها لا تؤكل وان ضمته اكلت وان مدت رجلها لا تؤكل وان قبضتها اكلت وان نام شعرها لا تؤكل وان قاما اكلت لان الحيوان يستريح بالموت ففتح فم وعين ومدرجل ونوم شعر علامة الموت لانها استرخاء ومقابلها حركات تختص بالحى فدل على حيايتها وهذا كله اذا لم تعلم الحياية (وان علمت حيايتها) وان قلت (وقت الذبح اكلت مطلقا) بكل حال ذليلى (سمكة في سمكة فان كانت المظروفة صحيحة حلتا) بمعنى المظروفة والظرف لموت المبلوعة بسبب حادث (والا) تكن صحيحة (حل الظرف) لا المظروفة كما لو خرجت من دبرها لاستحالتها عذرة جوهره وقد غير المصنف عبارة مته الى ماسمعه ولو وجد

مجرد الذبح او الذبح مع التسمية والظاهر الثاني والا يلزم تطهير ما ذبحه الجوسى اه لكن ذكر صاحب البحر في كتاب الطهارة ان ذبح الجوسى وتارك التسمية عمد او جوب الطهارة على الاصح وابده بأنه في النهاية حكى خلافه بقيل (قوله الا الا دمي) هذا استثناء من لازم المتن فانه يؤخذ منه جواز الاستعمال فالآدمى وان ظهر لا يجوز استعماله كرامة والخزير لا يستعمل وهو باق على نجاسته لان كل اجزائه نجسة (قوله كاسر) اى فى الطهارة (قوله فتحركت) اى بغير نحو مدرجل وفتح عين مما لا يدل على الحياية كىأتى (قوله او خرج الدم) اى كىخرج من الحى قال فى البرازية وفى شرح الطحاوى خروج الدم لا يدل على الحياية الا اذا كان يخرج كما يخرج من الحى عند الامام وهو ظاهر الرواية (قوله حلت) لوجود علامة الحياية (قوله حيايته) الاولى حيايتها كاعبر فى المنع لكن ذكر الضمير باعتبار المذبح (قوله حل مطلقا) يفسره ما بعده قال فى المنع لان الاصل بقاها كان على ما كان فلا يحكم بزوال الحياية بالشك (قوله وهذا يتأني فى منخقة الخ) اى ومريضة كىأتى فى كتاب الصيد (قوله والتي فقر الذئب بطنها) الفقر الحفر وتقب الحزق للنظروفي بعض النسخ بقرب الباء الموحدة اى شق (قوله وان كانت حيايتها خفيفة) فى بعض النسخ خفية والاوى اولى وذلك بأن يبقى فيها من الحياية بقدر ما يبق فى المذبح بعد الذبح كفى البرازية وفيها شاة قطع الذئب اوداجها وهى حية لان ذلك لفوات محل الذبح ولو اتزع رأسها وهى حية تحل بالذبح بين البية والحيين (قوله وعليه الفتوى) خلافا لهما (قوله من غير فصل) اى تفصيل بين حياية خفيفة وكاملة (قوله ذبح شاة الخ) بيان لعلامات آخر (قوله ولم تحرك الخ) اى بعد الذبح بحركة اضطرابية كحركة المذبح والا فتم العين وقبض الرجل حركة (قوله وهذا كله الخ) اعاده للدخول على المتن (قوله بكل حال) سواء وجدت تلك العلامات والا (قوله لاستحالتها عذرة) فلو فرض خروجها غير مستحيلة حلت ايضا لان مناط الحرمة استحالتها لا خروجها من الدبر ولذا يحل شعير وجد فى سرقين دابة اذا كان صلبا تأمل رحمتى قلت وفى معراج الدراية ولو وجدت سمكة فى حوصلة الطائر تؤكل وعند الشافعى لا تؤكل لانه كالرجيع ورجيع الطائر عنده نجس وقلنا انما يعتبر رجيعا اذا تغير وفى السمك الصغار التى تلى من غير ان يشق جوفه فقال اصحابه لا يحل اكله لان رجيعه نجس وعند سائر الائمة يحل اه (قوله وقد غير المصنف عبارة مته) الذى ذكره المصنف فى منحه انه غير عبارة الفوائد وهى فان كانت صحيحة حللا والا فلا قال المصنف ولا يحق قصورها عن افادة المطلوب ومن ثم غيرتها فى المختصر الى ماسمعه اه لكن ذكر المحشى انه رأى فى نسخة متن فان كانت المظروفة صحيحة حلت والا (قوله ملكها حللا) اى ان كانت فى الصدق وان باع الصيد السمكة ملك المشتري للؤلؤة وان لم تكن فى الصدق فهى للصيد وتكون لقطة لان الظاهر وصولها اليها من يد الانسان والولية ملخصا (قوله وهو لقطة) فله ان يصرفه الى نفسه ان كان محتاجا بعد التعريف لا ان كان غنيا منح وقول الاشياء وكذا ان كان غنيا سبق قل كما لا يخفى (قوله لا يحرم الخ) قال البرازى ومن ظن انه لا يحل لانه ذبح

فبها درة ملكها حللا ولو خافا اودبارا مضروبا لا هو لقطة (ذبح لقدم الامبرونحوه) كواحد من العظام (يحرم) لانه اهل به لغيرة الله (ولو) وصلي (ذكر اسم الله تعالى ولو) ذبح (الضيف لا) يحرم لانه سة الحليل واكرام الضيف اكرام الله تعالى

لا كرام ابن آدم فيكون اهل به لغير الله تعالى فقد خالف القرآن والحديث والعقل فانه لا ريب ان القصاب يذبح للربح ولو علم انه نجس لا يذبح فيلزم هذا الجاهل ان لا يأكل ما ذبحه القصاب وما ذبح للولائم والاعراس والعقيقة (قوله والفارق) اي بين ما اهل به لغير الله بسبب تعظيم المخلوق وبين غيره وعلى هذا فالذبح عند وضع الجدار او عروض مرض او شفاء منه لاشك في جلاله لان القصد منه التصديق حوى ومثله التذبح بقرتان معا تقاسلا منته من بحر مثلا فيلزمه التصديق به على الفقراء فقط كافي فتاوى الشامي (قوله وان لم يقدمها لياكل منها) هذا مناط الفرق لا مجرد دفعها لغيره اي غير من ذبحت لاجله او غير الذابح فان الذابح قد يتبركها او يأخذها كلها او بعضها فانهم واعلم ان المدار على القصد عند ابتداء الذبح فلا يلزم انه لو قدم للضيف غيرها ان لا تحل لانه حين الذبح لم يقصد تعظيمه بل اكرامه بالاكل منها وان قدم اليه غيرها ويظهر ذلك ايضا فيما لو اضاف أمير فذبح عند قدومه فان قصد التعظيم لا تحل وان اضافها بها وان قصد الاكرام تحل وان اطعمه غيرها تأمل (قوله وهل يكفر) اي فيما بينه وبين الله تعالى اذ لا يفي بكفر مسلم يمكن حل كلامه او فعله على محمل حسن وان كان في كفره خلاف (قوله انه يتقرب الى الآدمي) اي على وجه العبادة لانه المكفر وهذا بعيد من حال المسلم فالظاهر انه قصد الدنيا او القبول عنده باظهار المحبة بذبح فداء عنه لكن لما كان في ذلك تعظيم له لم تكن التسمية مجردة لله تعالى حكما كالأول بسم الله واسم فلان حرمت ولا ملازمة بين الحرمة والكفر كما قدمناه عن المقدسي فافهم (قوله وفضل واسماعيل) اي قالا ليس يكفر والمراد بهما الامام الفضل وغير اسمه للضرورة والامام اسمعيل الزاهدي (قوله المنفصل من الحي) اي غير السمك والجراد والمراد المنفصل عن اللحم فلو كان متعلقا بمجدة لا يختلف الحكم بخلاف المتعلق باللحم حيث يؤكل كافي شرح البيروني عن شرح الطحاوي فاطلق الحي فشمع الصيد وذكر الشارح في كتاب الصيد عن الملتقى انه لو رمى الى الصيد فقطع عضوانه ولم يبنه فان احتمل التيامه اكل العضو ايضا والا (قوله حقيقة وحكما) متعلق بالحي وهو احتراز عن الحي بعد الذبح فان المنفصل منه ليس ميتة وان كان فيه حياة لكونها حياة حكمية اهـ واحتزبه في صيد الهداية عن المبان من الحي صورة لاحكاما بان يبق في المبان منه حياة كحياة المذبوح فيؤكل الكل وفي العناية ولا يؤكل العضوان امكن حياته بعد الابانة ولا يؤكل وبه يعلم انه لو ايان الرأس اكلا لانه ليس منفصلا من حي حقيقة وحكما بل حقيقة فقط لانه عند الانفصال ميت حكما وسيأتي تمامه في الصيد ان شاء الله تعالى (قوله لكن ظاهر المتن التعميم) يعني تعميم الحي في الحي حقيقة وحكما وفي الحي حكما فقط فيفيدان المنفصل من المذبوح ميتة لكنه يخرج بالاستثناء الآتي فلا مخالفة في الحكم بين الوجهين غاية ان الاستثناء منقطع على الاول متصل على الثاني اهـ ح (قوله والسن الساقطة) تقدم في الطهارة ان المذهب طهارة السن اهـ ح (قوله وان كثرت) اي زاد على وزن الدرهم فلو صلى به وهو مع تصح صلاته بخلاف المنفصل من غيره والمراد بالمنفصل في جميع مامر ما تحله الحياة كالابنخي (قوله كما مر) اي في قوله وقطع الرأس والسبخ قبل ان تبرد اهـ ح (قوله وحررنا في الطهارة) اي قيل التيمم والذي حرره هناك انه لا عبرة لعلبة الشبه

ليأكل منها كان الذبح لله والمنفعة للضيف او للوليمة او للربح وان لم يقدمها لياكل منها بل يدفعها لغيره كان تعظيم لغير الله فتجزم وهل يكفر قولان بزازية وشرح وهبانية قلت وفي صيد الميتة انه يكره ولا يكفر لانا لا نرى الظن بالمسلم انه يتقرب الى الآدمي بهذا التجرد ونحوه في شرح الوهبانية عن الذخيرة ونظمه فقال * وفعله جهورهم قال كافر * وفضل واسماعيل ليس يكفر * (العضو) يعني الجزء (المنفصل من الحي) حقيقة وحكما لانه مطلق فينصرف للكمال كحقيقته في تنوير البصائر قلت لكن ظاهر المتن التعميم يدل على الاستثناء فتأمل (كميتة) كالأذن المقطوعة والسن الساقط الا في حق صاحبه فظاهر وان كثرت اشباه من الطهارة وهو المختار كافي تنوير البصائر (الا من مذبوح قبل موته فيحل اكله لو من) الحيوان (المأكول) لان ما بقي من الحياة غير معتبر اصلا بزازية قلت لكن يكره كما مر وحررنا في الطهارة قول الوهبانية

لتصريحهم بحل ذنب ولده شاة اعتبار اللام اه ح **قوله** واما من الحبل (جلة حالية فلو اما انان لا تؤكل اتفاقا) **قوله** والكراهة تذكر اى عندها وهو احد قولين حكاهما في الذخيرة وفهم الطرسوسى ان الكراهة تنزيهية ونازعه الناطم بأن محمد انص على ان كل مكروه حرام وعندهما الى الحل اقرب ورجح ابن الشحنة الاول بمسئلة الشاة اذا نزعها ذنب فانه يحل بلا كراهة قال لكن في البرازية قال والبغل لا يؤكل ولم يفصل وماسبأى من التعويل على الشبه يقتضى الحرمة لان البغل أشبه بالحمار من الفرس اه اقول الظاهر الاول لما مر ان كراهة الفرس عندها تنزيهية فكذلك اولها وانه لا عبرة بالشبه تأمل **قوله** وان ينزاح) يقال نزا الفحل اذا ذوب على الانثى فواقعهما والتناج بالكسر اسم يشمل وضع البهائم من الغنم وغيرها شارح **قوله** فان اكلت الخ) تفصيل لقوله فينظر وتبنا بتقديم النساء الفوقية ويجوز ان يكون تبنا بتأخيرها وتقديم التون والبرأ القطع اى يقطع الرأس ويرمى ويؤكل الباقي **قوله** والصياح ينحر) اى فان نبح لا يؤكل وان غايرى رأسه ويؤكل الباقي **قوله** وان اشككت) بأن نبح كالكلب ونفا كالعنز **قوله** فعنز) اى فيؤكل ماسوى رأسه **قوله** والا) بأخرج له امعاء بلا كرش والطمر الدفن في الارض هذا وظاهر كلامه ان اعتبار هذه الامور على هذا الترتيب فيعدو وضوح علامة الأكل لا يعتبر الصباح مطلقا وضوح علامة الصباح لا يعتبر مافي الجوف مطلقا وعليه فاذا أكل لحما ونفا او ظهر له كرش لا يؤكل واذا أكل تبنا ونبح او ظهر له امعاء يؤكل تأمل **قوله** وأى شياه الخ) هى التى نذت خارج المصر تحل بالجرح وقد مر قبيل الذبائح **قوله** ومن ذا الذى ضحى الخ) جوابه رجل أقام في بيته الى وقت الضحى فقد ضحى بلادم * (تمة) * ما يحرم اكله من اجزاء الحيوان المسأول سبعة الدم المسفوح والذكر والانثى والقيل والغدة والمثانة والمرارة بدائع وسيأتى تمامه ان شاء الله تعالى آخر الكتاب والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الاضحية *

* وقد حلاله الفصال
وامها * من الحبل قطعها
والكراهة تذكر *
وان ينز كلب فوق عنز
لخاءها * تنسج له رأس
كلب فينظر * فان اكلت
لحما فكلب جميعها * وان
اكلت تبنا فذا الرأس
يبتر * ويؤكل باقيها وان
اكلت لحما * وذا فاضر منها
والصياح ينحر * وان اشككت
فاذبح فان كرشها بدا *
فعنز والافه وكلب فيطمر *
وفي معاباتها
واى شياه دون ذبح يحلها *
ومن ذا الذى ضحى ولادم
ينهر *

كتاب الاضحية *

من ذكر الحاص بعد العام
(هى) لغه اسم لما يذبح ايام
الاضحية من تسمية النحر
باسم وقته وشرعا (ذبح
حيوان

افعولة اصله اضحية اجتمعت الواو والياء وسبقت احدها بالسكون فقلت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء وكسرت الحاء لثبات الياء وتجمع على اضاحى بتشديد الياء عناية
ونقل في الشرنبلالية ان فيها ثمانى لغات اضحية بضم الهمزة وكسرهما مع تشديد الياء وتخفيفها
وضحية بلا همزة بفتح الصاد وكسرهما وانحاه بفتح الهمزة وكسرهما **قوله** من ذكر الحاص
بعد العام) فيه بيان المناسبة مع وجه التعقيب كما قال في العناية اوردها عقب الذبائح
لان التضحية ذبح خاص والحصاص بعد العام اه بيانه ان العام جزء من الحصاص فالحيوان
متلاجز من ماهية الانسان لانه حيوان ناطق والجزء مقدم طبعا فقدم وضعا **قوله** من
تسمية النحر باسم وقته) يعنى باسم مأخوذ من اسم وقت ذبحه فافهم وفي المغرب يقال
ضحى اذا ذبح الاضحية وقت الضحى هذا اصله ثم كثر حتى قيل ضحى في أى وقت كان من ايام
التشريق ولو آخر النهار اه وقيل منسوبة الى اضحى **قوله** وشرعا ذبح حيوان) كذا
في العنسية والذي في الدرر انها اسم لحيوان مخصوص وكذا قال ابن الكمال هى ما يذبح
وكتب في هامشه ان من قال ذبح حيوان فكأنه لم يفرق بين الاضحية والتضحية اه

وقد خطر لي قبل رؤيته **(قوله مخصوص)** أي نوعا وسطا **(قوله بنية القرية)** أي المهودة وهي التضحية قال في البدائع فلا تجزئ التضحية بدونها لأن الذبح قد يكون للحجم وقد يكون للقرية والفعل لا يقع قرية بدون النية وللقرية جهات من الشعة والقران والاحصار وغيره فلا تعين الاضحية الابنية ولا يشترط أن يقول بلسانه ما نوى بقلبه كما في الصلاة اه وفي البرازية لو ذبح المشتراة لها بلانية الاضحية جازت اكتفاء بالنية عند الشراء اه اقول فيه مخالفة لما ذكره في البدائع ايضا ان من الشروط مقارنة النية للتضحية كما في الصلاة لانها هي المعتبرة فلا يسقط اعتبار القران للضرورة كما في الصوم لتعذر قرانها بوقت الشروع اه وبالأول جزم في القاعدة الاولى من الاشياء تأمل **(قوله وشرائطها)** أي شرائط وجوبها ولم يذكر الحرية صريحا لعلمها من قوله واليسار ولا العقل والبلوغ لافيها من الخلاف كما يأتي والمعتبر وجود هذه الشرائط آخر الوقت وان لم تكن في اوله كما سأتى **(قوله والاقامة)** فالسافر لا تجب عليه وان تطوع بها اجزأته عنها وهذا اذا سافر قبل الشراء فان اشترى شاة لها ثم سافر ففي المتن انه ييمعها ولا يضى بها أي لا يجب عليه ذلك وكذا روى عن محمد ومن المشايخ من فصل فقال ان كان موسرا لا يجب عليه والابنية ان يجب عليه ولا تسقط بسفره وان سافر بعد دخول الوقت قالوا ينبغي ان يكون الجواب كذلك اه ط عن الهندية ومثله في البدائع **(قوله واليسار الخ)** بأن ملك مائتي درهم او عرضا يساويها غير مسكنه وشباب اللبس ومتاع يحتاجه الى ان يذبح الاضحية ولوله عقار يستغله قليل تلزم لو قيمته نصابا وقل لو يدخل منه قوت سنة تلزم وقيل قوت شهر فتي فضل نصاب تلزم ولو العقار وقفا فان وجب له في ايامها نصاب تلزم وصاحب الثياب الاربعة لو ساءى الرابع نصابا غنى وثلاثة فلا لان أحدها للبلدة والآخر للمهنة والثالث للجمع والوفد والاعباد والمرأة موسرة بالمعجل لوزوج مليا وبالمؤجل لا وبدارتسكنها مع الزوج ان قدر على الاسكان له مال كثير غائب في بد مضاربه او شريكه ومعه من الحجرين او متاع البيت ما يضحي به تلزم وتامم الفروع في البرازية وغيرها **(قوله وسبب الوقت)** سبب الحكم ما ترتب عليه الحكم مما لا يدرك العقل تأثيره ولا يكون يصنع المكلف كالوقت للصلاة والفرق بينه وبين العلة والشرط مذکور في حاشيتنا (نسمات الاسحار على شرح المنار) للشارح وذكر في النهاية ان سبب وجود الاضحية ووصف القدرة فيها بأنها ممكنة او مبسرة لم يذكر لافي اصول الفقه ولا في فروعه ثم حقق ان السبب هو الوقت لان السبب انما يعرف بنسبة الحكم اليه وتعلقه به اذا الاصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون سببا وكذا اذا اُلزمه فكرز بتكرره وقد تكرر وجوب الاضحية بتكرر الوقت وهو ظاهر ووجدت الاضافة فانه يقال يوم الاضحية كما يقال يوم الجمعة او العيد وان كان الاصل اضافة الحكم الى سببه كصلاة الظهر لكن قد يعكس كيوم الجمعة والدليل على سببية الوقت امتناع التقديم عليه كما متناع تقديم الصلاة وانما لم تجب على الفقير لفقد الشرط وهو الغنى وان وجد السبب اه وتبعه في العناية والمراج **(قوله وقيل الرأس)** فيه نظر يعلم مما مر على انه انما يعرف السبب بنسبة الحكم اليه في كلام الشارع كما اوضحناه في حاشية المنار قيل بحث السنة قدبر

مخصوص بنية القرية في وقت مخصوص وشرائطها الاسلام والاقامة واليسار الذي يتعلق به (وجوب صدقة الفطر) كما مر (لا المذكورة فتجب على الاثني) خاتمة (وسببها الوقت) وهو ايام النحر وقيل الرأس وقدمه في التارخانية

(قوله وركنها ذبح الخ) لان ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء والاضحية انما تقوم بهذا الفعل فكان ركننا نهاية (قوله فيكره ذبح دجاجة وديك الخ) اى بنية الاضحية والكراهة تحريرية كابدل عليه التعليل ط وهذا فيمن لا تضحية عليه والافلامر أظهر (قوله بفضل الله تعالى) هذا مذهب اهل الحق اذ لا يجب عليه تعالى شيء (قوله مع صحة التوبة) اى يخلوصها بقصد القربة (قوله اذ لا ثواب بدونها) اى بدون التوبة لان ثواب الاعمال بالنيات أو بدون بختها اذ لو خالطها رياء مثلا فلا ثواب ايضا وان سقط الواجب لان الثواب مفرغ على القبول وبعد جواز الفعل لا يلزم حصول القبول في المختار كافي شرح المنار قال في الوالوجية رجل توشأ وصلى الظهر جازت صلاته والقبول لا يدري هو المختار لان الله تعالى قال انما يتقبل الله من المتقين وشرائط التقوى عظيمة اه وتماه في نسبات الاسحار (قوله فتجب التضحية) اسناد الوجوب الى الفعل اولى من اسناده الى العين كالاضحية كما فعله القدورى ط والوجوب هو قول ابى حنيفة ومحمد وزفر والحسن واحدى الروايتين عن ابى يوسف وعنه انها سنة وهو قول الشافعى هداية والادلة في المطولات (قوله اى اراقه الدم) قال في الجوهره والدليل على انها الاراقه لو تصدق بعين الحيوان لم يخز والتصدق ببلحهما بعد الذبح مستحب وليس بواجب اه (قوله عملا لا اعتقادا) اعلم ان الفرض ماثبت بدليل قطعى لاشبهه فيه كالايمان والاركان الاربعة وحكمه اللزوم علما اى حصول العلم القطعى بثبوته وتصديقا بالقلب اى لزوم اعتقاد حقيقته وعملا بالبدن حتى يكفر جاحده ويفسق تاركة بلا عذر والواجب ماثبت بدليل فيه شبهة كصدقة الفطر والاضحية وحكمه اللزوم عملا كالفرض لاعمالا على اليقين للشبهة حتى لا يكفر جاحده ويفسق تاركة بل لا تأويل كاهو مبسوط في كتب الاصول ثم ان الواجب على مراتب كقال القدورى بعضها آكد من بعض فوجوب سجدة الثلاثة آكد من وجوب صدقة الفطر ووجوبها آكد من وجوب الاضحية اه وذلك باعتبار تفاوت الادلة في القوة وقد ذكر في التلويح ان استعمال الفرض فيما ثبت بظنى والواجب فيما ثبت بقطعى شائع مستفيض كقولهم الوتر فرض ونحو ذلك ويسمى فرضا عمليا وكقولهم الزكاة واجبة ونحوه فاللفظ الواجب يقع على ماهو فرض علما وعملا كصلاة الفجر وعلى ظنى هو في قوة الفرض في العمل كالوتر حتى يمنع تذكره صحة الفجر كتذكر العشاء وعلى ظنى هو دون الفرض في العمل وفوق السنة كتممين الفاتحة حتى لا تصد الصلاة بتركها بل تجب سجدة السهو اه وتام تحقيق ذلك بملم يوجد مجموعه في كتاب مذكور في حاشيتنا على التاربتوفيق الملك الوهاب اذا علمت ذلك ظهر لك ان كلا من الفرض والواجب اشتركا في لزوم العمل وان تفاوتت مراتب اللزوم كما تفاوتت مراتب الوجوب واختلفا في لزوم الاعتقاد على سبيل الفرضية ولهذا يسمى الواجب فرضا عملا فقط وقد علمت ان كلا منهما يطلق على الآخر فقول الشارح عملا لا اعتقادا احتراز عن الفرض القطعى ولهذا قال في المنع اى فلا يكفر جاحده فأفاد ان المراد به الواجب الظنى كالوتر ونحوه لا القطعى الذى هو فرض علما وعملا فان منكركه كافر كما مر بخلاف منكرك الواجب الظنى اى منكروه وجوبه لا يكفر للشبهة فيه أما اذا أنكر أصل مشروعيته المجمع عليها بين الامة فانه يكفر فقد صرح المصنف في

(وركنها) ذبح (ما يجوز ذبحه) من النعم لا غير فيكره ذبح دجاجة وديك لانه تشبه بالمجوس بزازية (وحكمها الخروج عن عهدة الواجب) في الدنيا (والوصول الى الثواب) بفضل الله تعالى (في العقبي) مع صحة التوبة اذ لا ثواب بدونها (فتجب التضحية) اى اراقه الدم من النعم عملا لا اعتقادا

باب الوتر والتوافل ان من انكر سنة الفجر يحشى عليه الكفر ثم رأيت في القنية في باب ما يكفر به نقل عن الحلواني لو انكر أصل الاضحية كفر ثم نقل عن الزندوسقي انه لو انكر الفرضية لا يكفر ثم قال ولا تنافي بينهما لان الاصل يجمع عليه والفرضية والوجوب مختلف فيهما اه فافهم **(قوله بقدره)** متعلق بنجب **(قوله ممكنه)** بصيغة اسم الفاعل من التمكن ط **(قوله هي ما يجب)** الاوضح ان يقول والواجب بهذه القدرة ما يجب الخ ط بيان ذلك ان القدرة التي يتمكن بها العبد من اداء ما لزمه نوعان مطلق وهو ادنى ما يتمكن به العبد من اداء ما لزمه وهو شرط في وجوب اداء كل ما موبه وكامل وهو القدرة الميسرة للاداء بعد التمكن ودوامها شرط لدوام الواجب الشاق على النفس كأكثر الواجبات المالية حتى بطلت الزكاة والعشر والحراج بهلاك المال بعد التمكن من الاداء لان القدرة الميسرة وهي وصف الثناء قد فانت بالهلاك ففوت دوام الوجوب لفوات شرطه بخلاف الاولى فليس بقاؤها شرط البقاء الواجب حتى لا يسقط الحج وصدة الفطر بهلاك المال لوجوبها بقدرة ممكنة وهي القدرة على الزاد والراحة وملك التصاب ولا يقع اليسر فيها لان الجهد ومهاكب واعوان في الاول وملك اموال كثيرة في الثاني وليس بشرط بالاجماع **(قوله)** بمجرد التمكن من الفعل اي بالتمكن من الفعل المجرد عن اشتراط دوام القدرة ط **(قوله)** لانها شرط محض اي ليس فيه معنى العلة والشرط يكفي مطلق وجوده لتحقيق الشرط اه ط **(قوله)** هي ما يجب الخ الاوضح ان يقول والواجب بها ما يجب الخ ط **(قوله صفة اليسر)** الباء للمصاحبة ط **(قوله فغيرته من اليسر)** وهو الوجوب بمجرد التمكن الى اليسر وهو الوجوب بصفة اليسر بعد التمكن وهذا منه بيان لوجه التسمية بميسرة والتغيير تقديرى اذ ليس المراد انه كان واجبا بالعمرة بقدرة ممكنة ثم تغير الى اليسر بل المراد انه لو وجب بالممكنه بقاء الواجبات بها لكان جائزا فلما توقف عليها صار كأنه تغير **(قوله)** لانها شرط في معنى العلة لان العلة هي المؤثرة ولما أثر هذا الشرط بتغيير الواجب الى صفة اليسر كان في معنى العلة والعلة مما لا يمكن بقاء الحكم بدونها اذ لا يسر بدون قدرة ميسرة والواجب الذي لم يشترع الا بصفة اليسر لا يبقى بدونها **(قوله بدليل)** علة لكونها بقدرة ممكنة لا ميسرة اه ح قال في العناية وهي واجبة بالقدرة الممكنة بدليل ان الموسر اذا اشترى شاة للاضحية في اول يوم النحر ولم يضح حتى مضت ايام النحر ثم افقر كان عليه ان يتصدق بعينها ولا تسقط عنه الاضحية فلو كانت بالقدرة الميسرة كان دوامها شرطاً كافياً في الزكاة والعشر والحراج حيث تسقط بهلاك المال اه واعترض بأنه اذا افقر بعد مضى ايام النحر كانت القدرة الميسرة حاصلة فيها فلذا لم تسقط بعد واعترضه في الحواشي السعدية ايضاً بأن قول الهداية وفوت بعض الوقت يدل على ان الوجوب ليس بالقدرة الممكنة والامتنع وكان عليه ان يضحى وان لم يشترشاة في يوم النحر وبأنها تسقط بهلاك المال قبل مضى ايام النحر كالزكاة تسقط بهلاك التصاب بخلاف صدقة الفطر فانها لا تسقط بهلاك المال بعد ما طلع الفجر من يوم الفطر وهذا كالصريح في ان المتبرع فيها هو القدرة الميسرة اه أقول قد يجاب بأن الاضحية لها وقت مقدراً للصلاة والصوم والعبادة للوجوب في آخره كما ياتي فن كان غنيا آخره تلهو ومن كان

بقدرة ممكنة هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها لبقاء الوجوب لانها شرط محض لا ميسرة هي ما يجب التمكن بصفة اليسر فغيرته من اليسر الى اليسر فيشترط بقاؤها لانها شرط في معنى العلة كما مر في الفطرة بدليل وجوب تصدقه

فقيرا آخره لا تلزمه ولو كان في اوله بخلاف ذلك فمن اشتراها غنيانهم افتقر بعد ايامها كان في آخر الوقت متمكنا بالقدره الممكنة حينئذ لزمه القضاء لا بالقدره الميسرة والا لاشتراط دوامها بان تسقط عنه اذا افتقر والواقع خلافه ومعنى قول الهداية ونفوت بنضى الوقت نفوت ادائها بدليل ان عليه التصديق بقيمتها او بعينها كإبائى بيانه وسقوطها بهلاك المال قبل مضي ايامها لا يفيد ان القدره ميسرة لان العبرة بالآخر الوقت ولم توجد القدره فيه اصلا بخلاف الزكاة وسدقة الفطر اذ ليس لهما وقت نفوت الاداء بغفوة فان الزكاة في كل وقت زكاة وكذا صدقة الفطر بخلاف الاضحية فان الواقع بعد وقتها خالف عنها بحيث سقطت الزكاة بالهلاك في وقت وجوب الاداء ولم تسقط صدقة الفطر علم ان الاولى وجبت بقدره ميسرة والثانية بقدره ممكنة وهلاك المال في الاضحية لا يمكن حمله على واحد من هذين الا اذا كان بعد وجوب الاداء وذلك في آخر ايام النحر لان وقتها مقدر كما علمت حيث هلك المال بعد ايامها والزمنا ما بالتصدق بعينها او بقيمتها علمنا انها تسقط به كصدقة الفطر وكان وجوبها بقدره ممكنة واما اذا هلك قبل مضي ايامها كان الهلاك قبل وجوب الاداء فلا يمكن حمله على واحد منهما فتدبر هذا التحقيق فهو بالقبول حقيق والله ولي التوفيق (قوله بعينها) اى لو نذرها او كان فقيرا شرها لها وقوله او بقيمتها اى لو كان غنيا ولم ينذرها كإبائى فتأمل (قوله فتلزمهم وان هجوا) اقتصر عليه في البدائع وذلك لانهم مقيمون (قوله وقيل لا تلزم المحرمه) وان كان من اهل مكة جوهره عن الحنجدى وحمله في الشر نبالية على المسافر وفيه نظر ظاهر (قوله لاعن طفله) اى من مال الاب ط (قوله على الظاهر) قال في الحاشية في ظاهر الرواية انه يستحب ولا يجب بخلاف صدقة الفطر وروى الحسن عن ابى حنيفة يجب ان يضحي عن ولده وولد ولده الذى لا أب له والفتوى على ظاهر الرواية اه ولو ضحى عن اولاده الكبار وزوجته لا يجوز الا اذا نذرهم وعن الثنائى انه يجوز استحسانا بلا ذنهم بترابضة قال في الخيرية وماله ذهب الى ان العادة اذا جرت من الاب في كل سنة صار كالاذن منهم فان كان على هذا الوجه فما استحسنة ابرووسف مستحسن (قوله شاة) اى ذنبا نسافر ان الواجب هو الاراقة (قوله بدل من ضمير تحجب اوقاعه) كذا في المنح وهذا بالنظر الى مجرد المتن والا فاشارح ذكر فاعل تحجب فيها مر وهو التضحية تبعا للمخ ايضا فبالنظر الى الشرح تكون شاة بدلا من التضحية او خيرا لمبدأ محذوف مع تقدير مضاف اى الواجب ذبح شاة فتلزمهم (قوله لضخامتها) اى غلظ بدنها (قوله ولولا احدهم) اى احد السبعة المعلومين من قوله اوسع بدنة لان المراد انها تحجزى عن سبعة بنية القرية من كل منهم ولو اختلفت جهات القرية كإبائى (قوله لم يحجز عن احد) من الجواز او من الاجزاء والثانى النسب بما بعده (قوله وتحجزى عمادون سبعة) الاولى عن لان المالا لا يعقل واطاقت فشمع ما اذا افقت الانصاء قدرا أولا لكن بعد ان لا ينقص عن السبع ولو اشترك سبعة في خمس بقرات او اكثر ذبح لان لكل منهم في بقرة سبعة اثمانية في سبع بقرات او اكثر لان كل بقرة على ثمانية اسهم فكل منهم اقل من السبع ولارواية في هذه الفصول ولو اشترك سبعة في سبع شياه لا يحجزهم قياسا لان كل شاة بينهم على سبعة اسهم وفي الاستحسان يحجزهم وكذا اثنان في شاتين وعليه فذنى ان يكون

بعينها او بقيمتها لو مضت ايامها (على حرم مسلم مقيم) بمصر او قرية او بادية عني فلا تحجب على حاج مسافر فاما اهل مكة فتلزمهم وان هجوا وقيل لا تلزم المحرم سراج (موسر) يسار الفطرة (عن نفسه لاعن طفله) على الظاهر بخلاف الفطرة (شاة) بالرفع بدل من ضمير تحجب او فاعله (او سبع بدنة) هى الابل والبقر سميت به لضخامتها ولو لاحدهم اقل من سبع لم يحجز عن احد وتحجزى عمادون سبعة بالاولى (حجز)

نصب على الظرفية (يوم
التحر الى آخر ايامه)
وهي ثلاثة افضلها اولها
(ويضحي عن ولده الصغير
من ماله) صححه في الهداية
(وقيل لا) صححه في الكافي
قال وليس للاب ان يفعله
من مال طفله ورجحه
ابن الشحنة قلت وهو
المعتمد لما في متن مواهب
الرحمن من انه اصح ما يفتي
به وعلمه في البرهان بأنه
ان كان المقصود الالتلاف
فالاب لا يملكه في مال ولده
كالعتق او التصديق باللحم
قال الصبي لا يحتمل صدقة
التطوع وعزاه للمبسوط
فابحفظتم فرع على القول
الاول بقوله (وأكل منه
الطفل) وادخر له قدر
حاجته (وما بقي يبذل بما
يتنفع) الصغير (بعينه)
كتوب وخف لا بما
يستهلك كخبز ونحوه ابن
كمال وكذا الجد والوصي
(وصح اشتراك ستة
في بدنة شريت لأخيه)
اي ان نوى وقت الشراء
الاشتراك صح استحسانا
والالا (استحسانا وذا)
اي الاشتراك (قبل الشراء
أحب

في الاول قياس واستحسان والمذكور فيه جواب القياس بدائع (قوله نصب على الظرفية)
اي لقوله تجب وهذا بيان لاول وقتها مطلقا للمصري والقروى كإثباتي بيانه فانهم (قوله
الى آخر ايامه) دخل فيها الليل وان كره كإثباتي وافادان الوجوب موسع في جملة الوقت غير عين
والاصل ان ماوجب كذلك يتعين الجزء الذي أدى فيه للوجوب او آخر الوقت كما في الصلاة
وهو الصحيح وعليه يخرج ما اذا صار اهلا للوجوب في آخره بان أسلم أو اعتق أو أسير أو اقام
تليزمه لان اردت أو أسير أو أسافر في آخره ولو أسير بعد خروج الوقت صار قيمة شاة سالحة
للأضحية ديناً في ذمته ولومات الموسر في ايامها سقطت وفي الحقيقة لم تجب ولو ضحى الفقير
ثم أسير في آخره عليه الاعادة في الصحيح لانه يتبين ان الاول تطوع بدائع ملخصا لكن
في البرازية وغيرها ان المتأخرين قالوا ان لم يزمه الاعادة به تأخذ (قوله وهي ثلاثة) وكذا ايام
التشريق ثلاثة والكل يضي بأربعة اولها لحر لا غير وآخرها تشريق لا غير والمتوسطن نحر
وتشريق هداية وفي اشعار بأن التضحية تحوز في الليلتين الاخيرتين لا الاول اذ الليل
في كل وقت تابع لنهار مستقبل الا في ايام الأضحية فانه تابع لنهار ماض كافي المضمرات وغيره
وفي اشكال لان ليلة الرابع لم تكن وقتا لها بخلاف الايام يقال المراد فيها بين ايام الأضحية
قيستاني (قوله افضلها اولها) ثم الثاني ثم الثالث كما في القهستاني عن السراجية
(قوله ويضحي عن ولده الصغير من ماله) اي مال الصغير ومثله المجنون قال في البدائع واما
البلوغ والعقل فليس من شرائط الوجوب في قولهما وعند محمد من الشرائط حتى لا تجب
التضحية في مالهما للموسرين ولا يضمن الاب والوصي عندهما وعند محمد يضمن والذي يجن
ويفيق يعتبر حاله فان كان مجنونا في أيام التحريم فعلى الاختلاف وان مفيقا تجب باختلاف اه
قلت لكن في الحائنة واما الذي يجن ويفيق فهو كالصحيح اه الا ان يجعل على انه يجن
وفيق في ايام التحريم فتأمل (قوله صححه في الهداية) حيث قال والاصح ان يضحي من
ماله فقول ابن الشحنة انه في الهداية لم يصحح شيأ بل مقتضى ضيعه ترجيح عدم الوجوب فيه
نظروا له ساقط من نسخته (قوله قلت وهو المعتمد) واختاره في الملتقى حيث قدمه وعبر عن
الاول بقيل ورجحه الطرسوسي بأن القواعد تشده له ولانها عبادة وليس القول بوجوبها
اولى من القول بوجوب الزكاة في ماله (قوله بما يتنفع بعينه) ظاهره انه لا يجوز بيعه بدراهم
ثم يشتري بها ما ذكره ط ويبيده ما ذكره عن البدائع (قوله وكذا الجد والوصي) اي
كالا ب في جميع ما ذكر (قوله وصح اشتراك ستة) كذا في رأينا من النسخ من الافعال
بالتاء وهو كذلك في عدة كتب ومقتضاه انه متعدد مضاف الى مفعوله والفعل محذوف وهو
الشارى ولذا قال في الدرر اى جعلهم شركاه (قوله في بدنة شريت لأضحية) اي لضيحيها
عن نفسه هداية وغيرها وهذا محمول على الغنى لانها لم تنعني لوجوب التضحية بها ومع ذلك
يكره لما فيه من خالف الوعد ولو قالوا انه ينبغي ان يتصدق بالثمن وان لم يذكره محمد تصاقا
الفقير فلا يجوز له ان يشرك فيها لانه أوجبها على نفسه بالشراء للأضحية فتعنت للوجوب
بدائع وغاية البيان لكن في الحائنة سوى بين الغنى والفقير ثم حكى التفصيل عن بعضهم
تأمل (قوله اي ان نوى وقت الشراء الاشتراك صح استحسانا والا) كذا في بعض

النسخ والواجب اسقاطه كما في بعض النسخ لان موضوع المسئلة الاستحسانية أن يشتريها
ليضحي بها عن نفسه كما في الهداية والحائنة وغيرها ولذا قال المصنف بعد قوله استحسانا
وذا قبل الشراء أحب وفي الهداية والاحسن أن يفعل ذلك قبل الشراء ليكون أبعد عن
الخلافا وعن صورة الرجوع في القرية اه وفي الحائنة ولو لم ينو عند الشراء ثم اشركهم فقد
كرهه ابو حنيفة أقول وقدما في باب الهدى عن فتح القدير معزوا الى الاصل والمبسوط اذا
اشترى بدنة لثمة مثلا ثم اشرك فيها ستة بعدما اوجبها لنفسه خاصة لا يسعه لانه لما اوجبها
صار الكل واجبا بعضها بأيجاب الشرع وبعضها بأيجابه فان فعل فعليه أن يتصدق بالثمن
وان نوى أن يشرك فيها ستة اجزأه لانه ما اوجب الكل على نفسه بالشراء فان لم يكن له نية عند
الشراء ولكن لم يوجبها حتى شرك الستة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم او من
احدهم بأمر الباقيين حتى تثبت الشركة في الابتداء اه ولعله محمول على الفقير او على انه
اوجبها بالذر او يفرق بين الهدى والاضحية تأمل (قوله ويقسم اللحم) انظر هل هذه
القسمه متعينة او لا حتى لو اشترى لنفسه ولزوجته واولاده الكبار بدنة ولم يقسموها تجزيهم
اولا والظاهر انها لا تشترط لان المقصود منها الاراقة وقد حصلت وفي فتاوى الخلاصة
والفيض تعليق القسمه على ارادتهم وهو يؤيد ما سبق غير أنه اذا كان فيهم فقير والباقي
أغنياء يتعين عليه أخذ نصيبه ليتصدق به اه ط وحاصله ان المراد بيان شرط القسمه ان
فعلت لانها شرط لكن في استثنائه الفقير نظرا لاذلتيه عليه التصديق كما يأتي نعم الناذر يتعين
عليه فافهم (قوله لاجزا) لان القسمه فيها معنى المبادلة ولو حلل بعضهم بعضا قال في البدائع
أما عدم جواز القسمه بمجازفة فلان فيها معنى التملك واللحم من اموال الربا فلا يجوز تملكه
بمجازفة وأما عدم جواز التحليل فلان الربا لا يحتمل الحل بالتحليل ولانه في معنى الهبة وهبة
المشاع فيما يحتمل القسمه لاتصح اه وبه ظهر ان عدم الجواز بمعنى أنه لا يصح ولا يحل لفساد
المبادلة خلافا لما بحثه في الشرع بلالية من انه فيه بمعنى لا يصح ولا حرمة فيه (قوله الا اذا ضم
معه الخ) بأن يكون مع احدها بعض اللحم مع الاكارع ومع الآخر البعض مع الجلد عناية
(قوله اول وقتها بعد الصلاة الخ) فيه تسامح اذا التضحية لا يختلف بالمصرى وغيره بل
شرطها فأول وقتها في حق المصرى والقروى طلوع الفجر الا انه شرط للمصرى تقديم الصلاة
عليها فعدم الجواز لفقد الشرط لعدم الوقت كما في المبسوط واثير اليه في الهداية وغيرها
قهستاني وكذا ذكر ابن الكمال في منهوات شرحه أن هذا من المواضع التي اخطأ فيها تاج
الشريعة ولم يتنبه له صدر الشريعة (قوله بعد أسبق صلاة عيد) ولو ضحى بعدما صلى اهل
المسجد ولم يصل اهل الحباة اجزاء استحسانا لانها صلاة معتبرة حتى لو اكتفوا بها اجزأتهم
وكذا عكسه هداية ولو ضحى بعدما قدر التشهد في ظاهر الرواية لا يجوز وقال بعضهم
يجوز ويكون مسببا وهو رواية عن ابي يوسف حائنة (قوله ولو قبل الخطبة) قال في المنح
وعن الحسن لو ضحى قبل الفراغ من الخطبة فقد أسأء (قوله وبعد مضى وقتها) اي وقت
الصلاة وهو معطوف على قوله بعد الصلاة ووقت الصلاة من الارتفاع الى الزوال (قوله العذر)
اي غير الفتنة المذكورة بعدما ط اقول ولم يذكر الزبلي لفظ العذر مع انه مخالف لما سذكره

ويقسم اللحم ووزنا لاجزا
الا اذا ضم معه من
الأكراع والجلد) صرفا
للجنس لخالق جنسه
(واول وقتها بعد الصلاة
ان ذبح في مصر) اي بعد
أسبق صلاة عيد ولو قبل
الخطبة لكن بعدها أحب
وبعد مضى وقتها لولم
يصلوا العذر ويجوز في الغد
وبعد قبل الصلاة لان
الصلاة في الغد تقع قضاء
لا اداء زبلي وغيره (وبعد
طلوع فجر يوم النحر

المشايخ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في البدائع وان آخر الامام صلاة العيد فلا ذبح حتى يتصف النهار فان اشتغل الامام فلم يصل أو ترك عمدا حتى زالت فقد حل الذبح بغير صلاة في الايام كلها لانه بالزوال قات وقت الصلاة وانما يخرج الامام في اليوم الثاني والثالث على وجه القضاء والترتيب شرط في الاداء لا في القضاء كذا ذكر القندوري اهـ وذكر نحوه الزيلعي عن المحيط ونقل قبله عنه ايضا انه لا يجوز لهم في اليوم الثاني قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون ان يصلوا الامام بهم * (نتيجه) * قال في مبسوط السرخسي ليس على اهل منى يوم النحر صلاة العيد لانهم في وقتها مشغولون بأداء المناسك وتجوز لهم التضحية بعد انشقاق الفجر كما يجوز لاهل القرى اهـ ومن الظاهر ان اهل منى هم من بها من الحجاج واهل مكة شريفة لاهل مكة المحرمين ثم ان هذا صريح في خلاف ما ذكره البيهقي حيث قال ان منى لا تجوز فيها الاضحية الا بعد الزوال لانها موضع تجوز فيه صلاة العيد الا انها سقطت عن الحاج ولم ترق ذلك نقلا مع كثرة المراجعة ولا صلاة العيد بمكة يوم النحر لانا ومن أدركناه من المشايخ لم يصلوها بمكة والله اعلم بالسبب في ذلك اهـ **(قوله)** ان ذبح في غيره اى المصر شامل لاهل البوادي وقد قال قاضيان قداما اهل السواد والقرى والرباطات عندنا يجوز لهم التضحية بعد طلوع الفجر واما اهل البوادي لا يضحون الا بعد صلاة اقرب الاثمة اليهم اهـ وعزاه القهستاني الى النظم وغيره وذكر في الشريعة لاهل النجف والاطلاق شيخ الاسلام **(قوله)** والمعتبر مكان الاضحية (الح) فلو كانت في السواد والمضى في المصر جازت قبل الصلاة وفي العكس لم تجز فهستاني **(قوله)** ان يخرجها اى يأمر بأخراجها **(قوله)** لحاج مصر اى الى ما يباح فيه القصر فهستاني وزيلعي **(قوله)** مجتبي لاحاجة الى العزو اليه بعد وجود المسئلة في الهداية والتبيين وغيرها من المعتبرات **(قوله)** اى على القول بوجودها في مال الصغير والاب وهو خلاف المعتقد كما مر **(قوله)** تعاد الصلاة دون التضحية (الح) قال في البدائع فان علم ذلك قبل تفرق الناس يعيد بهم الصلاة بأتفاق الروايات وهل يجوز ما ضحى قبل الاعادة ذكر في بعض الروايات انه يجوز لانه ذبح بعد صلاة يجزها بعض الفقهاء وهو الشافعي لان فساد صلاة الامام لا يوجب فساد صلاة المقتدى عنده فكانت تلك الصلاة معتبرة عنده فعلى هذا يعيد الامام وحده ولا يعيد القوم وذلك استحسان اهـ ونحوه في البرازية **(قوله)** فكان للاجتهاد فيه مساغا (كذا في المنح وبعض نسخ التبيين ايضا وصوابه مساغا بالرفع **(قوله)** وفي المجتبى (الح) هذا قيد لا لطلاق المتن وهو وجه لما في الاعادة بعد التفرق من المشقة اهـ **(قوله)** لا بعدة اقول في البرازية ولو نادى بالناس ليعيدوها فن ذبح قبل ان يعلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذا ذبح قبل الزوال وبعده يجوز اهـ لكن مقتضى ما قدمناه عن البدائع عدم الاعادة مطلقا وبدل عليه انه في البدائع ذكر ما في البرازية رواية أخرى تأمل **(قوله)** فلم يصلوا لعدم وال يصلها بهم اتفاق وزيلعي **(قوله)** جاز في المختار لان البلدة صارت في هذا الحكم كالسواد اتفقا وفي التواريخ عليه الفتوى وقد ذكر المسئلة الزيلعي ايضا ولا يعارض ما قدمناه نقله عنه كاظنه ح لان الامام هناك موجود فلم يقصر في حكم السواد ففهم **(قوله)** لكن في الشافعي (الح) ساقط من بعض النسخ وهو الاولى اذ لا يخالف ما قبله لاه

ان ذبح في غيره) وأخره قبل غروب اليوم الثالث وجوزوه الشافعي في الرابع والمعتبر مكان الاضحية لا مكان من عليه خيلة مصرى اراد التعجيل ان يخرجها خارج المصر فيضحي بها اذا طلع الفجر مجتبي (والمعتبر آخر وقتها للفقير وضده والولادة والموت فلو كان غيبا في اول الايام فقيرا في آخرها لا تجب عليه وان ولد في اليوم الآخر تجب عليه وان مات فيه لا) تجب عليه ان الامام صلى بغير طهارة تعاد الصلاة دون الاضحية لان من العامساء من قال لا يعيد الصلاة الا الامام وحده فكان للاجتهاد فيه مساغا زيلعي وفي المجتبى انما تعاد قبل التفرق لا بعده وفي البرازية بلدة فيها فتنة فلم يصلوا وضجوا بعد طلوع الفجر جاز في المختار لكن في الشافعي

ترك صدر وهذا العبد (قوله ولو عمد الترك) مبنى على مجهول اوله معروفاً عليه الامم (قوله
 فسن) يقال سن فلان ما تعنته بالستان والمراد به هنا البدع (قوله وقيل الخ) الطهاراته فهم انه
 معارض لما نقله عن الزاوية كما فهمه الحاشي والمعارضة مندفة بما قدمناه (قوله قلت الخ)
 ليس في عبارة الزيلعي ما يفيد لانه حكى القولين عن المحيط كما قدمناه ولم يرجح (قوله اجزائهم
 الصلاة والتضحية) كذا في البدائع ايضاً وفيها ولو شهد وبعد نصف النهار انه العاشر جاز لهم
 ان يصحوا ويخرج الامام من الغد يصلي بهم العبد وان علم في صدر النهار انه يوم النحر فشق
 الامام عن الخروج او غفل فلم يخرج ولم يأمر احداً يصلي بهم فلا ينبغي لاحد ان يصحى حتى
 يصلي بهم الامام الى ان تزول الشمس فاذا زالت قبل ان يخرج الامام صحى الياس وان صحى
 احد قبل ذلك لم يجز ولو صحى بعد الزوال من يوم عرفته ثم ظهر انه يوم النحر جازت عندنا لانه
 في وقته اه (قوله صيانة لجميع المسلمين) الذى رأيت في الزيلعي لجمع بدون ياء اى صلاتهم
 بالجماعة تأمل (قوله تنزيها) بحث من المصنف حيث قال قلت الظاهر ان هذه الكراهة للتنزيه
 ومرجعها الى خلاف الاولى اذا احتال الغلط لايصلح دليلاً على كراهة التحريم اه أقول
 وهو مصرح به في ذبايح البدائع (قوله ليلا) أى في الليلتين المتوسعتين لالاولى والارابعة
 اذا تصح فيهما الاضحية اصلاً كما هو الظاهر ونبه عليه في النهاية ومع هذا خفي على البعض
 (قوله ولو تركت التضحية الخ) شروع في بيان قضاء الاضحية اذا قاتت عن وقتها فانها مضمونة
 بالقضاء في الجملة كفى البدائع (قوله ومضت ايامها الخ) قيده لما في النهاية اذا وجبت بأيجابه
 صريحاً او بائسراً اه فان تصدق بعينها في ايامها فباعه مثلاً مكانها لان الواجب عليه الاراقة
 وانما ينتقل الى الصدقة اذا وقع اليأس عن التضحية بمضى ايامها وان لم يشترمتها حتى مضت
 ايامها تصدق بقيمتها لان الاراقة انما عرفت قربة في زمان مخصوص ولا تجزئه الصدقة الاولى
 عما يلزمه بعد لانها قبل سبب الوجوب اه (قوله تصدق بهاية) لوقوع اليأس عن التقرب
 بالاراقة وان تصدق بقيمتها اجزاء ايضاً لان الواجب هنا التصدق بعينها وهذا مثله فيها هو
 المقصود اه ذخيرة (قوله ناذر لمعينة) قال في البدائع اما الذى يجب على الغنى والفقر
 فالمنذور به بأن قاله الله على ان اضحى شاة او بدنة او هذه الشاة او البدنة او قال جعلت هذه
 الشاة اضحية لانا فقرة من جنسها ايجاب وهو هدى المتعة والقران والاحصاء فلزم بالذنر
 كسائر القرب والوجوب بالذنر يستوفى فيه الغنى والفقر اه وقد استفيد منه ان الجمل
 المذكور نذر وان النذر بالواجب صحيح واستشكل بأن من شرط صحة النذر ان لا يكون
 واجبا قبله وأجاب ابو السموذ بأن الواجب التضحية مطاقاً وصحة النذر بالنسبة للمعينة
 اه وفيه نظر لما علمت من صحة النذر بغير معينة ايضاً واعلم انه قال في البدائع ولو نذر ان
 يصحى شاة وذلك في ايام النحر وهو موسر فعليه ان يصحى بشاتين عند انشائه النذر وشاة بايجاب
 الشرع ابتداء اذا ادعى به الاخبار عن الواجب عليه فلا يلزمه الا واحدة ولو قبل ايام النحر
 لزمه شاتان بلا خلاف لاراضية لا تحتل الاخبار عن الواجب اذا وجوب قبل الوقت
 وكذا لو كان معسراً ثم يسر في ايام النحر لزمه شاتان اه ومقتضى هذا ان الموسر اذا نذر في
 ايام النحر وقصد الاخبار لم يكن ذلك منه نذراً حقيقة وان لزومه الشاة عليه بايجاب الشرع اما

ولو تعمد الترك فسن اول
 وقتها لا يجوز الذبح حتى
 تزول الشمس انتهى وقيل
 لا يجوز قبل الزوال في
 اليوم الاول ويجوز بقية
 الايام قلت وقد مرنا انه
 مختار الزيلعي وغيره وبه
 جزم في المواهب فتنه
 (كألو شهدوا انه يوم
 العبد عند الامام فصلوا) ثم
 ضحوا (ثم بان انه يوم
 عرفة اجزائهم الصلاة
 والتضحية) لانه لا يمكن
 التحرز عن مثل هذا
 الخطأ فيحكم بالجواز صيانة
 لجميع المسلمين زيلعي
 (وكره) تنزيها (الذبح
 ليلا) لاحتمال الغلط (ولو
 تركت التضحية ومضت
 ايامها تصدق بهاية ناذر)
 فاعل تصدق (لمعينة)

إذا أطلق ولم يقصد الاخبار أو كان قبل أيام البحر أو كان معسراً فأيسر فيها فإنه وإن لزمته شاة
 أخرى بالذلل لكنها لم تكن واجبة قبل بل الواجبة غيرها فهو نذر حقيقة وعلى كل فلهم يوجد نذر
 حقيقى بواجب قبله فلهذا توضح الحال وطاح الاشكال وسيأتى فى آخر الاضحية زيادة تحقيق لهذا
 البحث ومقتضى ذلك ايضا انه حيث قصد الاخبار له الاكل منها لأنها لم تلزم بالنذر* (فرع)
 قال الله على ان اضحى شاة فضحى ببذنة أو بقرة جاز تنار خاتية (قوله ولو فقير) الانسبان
 يقال ولو غنياً لان الفقير لا يتوهم عدم صحة نذره بالمعينة لعدم وجوبها عليه قبله بخلاف الغنى
 ولان الفقير اذا شرأها له يلزمه التصديق بعينها بالانذر بخلاف الغنى وقاعدة الوالوصية ان
 تقيض ما بعدها اولى بالحكم تأمل (قوله ولو نقصها) اى الذبح بأن كانت قيمتها بعد الذبح
 اقل منها قبله تار خاتية (قوله بقيمة النقصان) المناسب اسقاط قيمة او يقول بقدر النقصان
 لان الفرض ان النقصان من القيمة لا من ذات الشاة تأمل (قوله ولا يأكل التاذر منها) اى نذرا
 على حقيقته كما علمت واقول التاذر ليس بقيد لان الكلام فيها اذ مضى وقتها ووجب عليه
 التصديق بها حية او بقيمتها ولذا لو ذبحها ونقصها يضمن النقصان وهذا يشمل الفقير اذا شرأها
 له ما يدل عليه ما فى غاية البيان اذا أوجب شاة بعينها واشترأها ليضحي بها فمضت أيام التحرق قبل
 ان يذبحها تصديق بها حية ولا يأكل من لحمها لانه انتقل الواجب من اراقه الدم الى التصديق وان
 لم يوجب ولم يشتر وهو موسر وقدمضت ايامها تصديق بقيمة شاة تجزى* للاضحية اه فيه
 دلالة واضحة على ما قلنا ثم رأيت فى الكفاية قال بعد قوله أو فقير شرأها لها وان ذبح لا يأكل
 منها وسيأتى له مزيد بيان ان شاة الله تعالى (قوله عطف عليه) اى على فاعل تصديق (قوله
 شرأها لها) فلو كانت فى ملكه فنوى ان يضحي بها أو اشترأها ولم يوافق الاضحية وقت الشراء
 ثم نوى بعد ذلك لا يجب لان النية لم تقارن الشراء فلا تعتبر بدائع (قوله لوجبها عليه بذلك)
 اى بالشراء وهذا ظاهر الرواية لان شراءها لم يجزى بحرى الايجاب وهو النذر بالتضحية عرفاً
 كافى البدائع ووقع فى التار خاتية التعبير بقوله شرأها أيام البحر وظاهره انه لو شرأها لها
 قبلها لا تجب ولم أره صريحاً فليراجع (قوله وتصديق قيمتها غنى شرأها ولا) كذا فى الهداية
 وغيرها كالدرر وتعبه الشيخ شاهين بأن وجوب التصديق بالقيمة مقيد بما اذا لم يشترأها اذا
 اشترى فهو مخير بين التصديق بالقيمة او التصديق بها حية كافى الزيلعى ابو السعود واقول ذكر
 فى البدائع ان الصحيح ان الشاة المشتراة للاضحية اذا لم يضح بها حتى مضى الوقت يتصدق
 بالموسر بعينها حية كالفقير بالاخلاق بين اصحابنا فان محمداً قال وهذا قول ابى حنيفة وابى
 يوسف وقولنا اه وتامه فيه وهو الموافق لما قدمناه آتفاعن غاية البيان وعلى كل فالظاهر
 انه لا يحل له الاكل منها اذا ذبحها كالايجوز له حبس شئ من قيمتها تأمل (قوله فالمراد بالقيمة
 الخ) بيان لما جله المصنف لان قوله تصديق بقيمتها ظاهر فيما اذا اشترأها لان قيمتها تعلم ما اذا
 لم يشترها فامعنى انه يتصدق بقيمتها فانها غير معينة فبين ان المراد اذا لم يشترها قيمة شاة
 تجزى* فى الاضحية كما فى الخلاصة وغيرها قال فى الفهستاتى او قيمة شاة وسط كافى الزاهدى
 والنظم وغيرها (قوله وصح الجذع) بفتحين فهستاتى (قوله ذو ستة اشهر) كذا فى الهداية
 وفسره فى شرح الملتقى شرعاً بما أتى عليه اكثر الحول عند الاكثر قال الفهستاتى وفسر الاكثر

ولو فقير اولو ذبحها تصديق
 بلحمها ولو نقصها تصديق
 بقيمة النقصان ايضا ولا
 يأكل التاذر منها فان
 أكل تصديق بقيمة ما أكل
 (وفقر) عطف عليه
 (شرأها لها) لوجبها عليه
 بذلك حتى يمتنع عليه بيعها
 (و) تصديق بقيمتها غنى
 شرأها ولا لتعلقها بذمة
 شرأها ولا فالمراد بالقيمة
 قيمة شاة تجزى فيها (وصح
 الجذع) ذو ستة اشهر

في الحيط بما دخل في الشهر الثامن وفي الخزانة بمائتي عليه ستة أشهر وشئ وذكر الزعفراني
انه ابن سبعة وعنه ثمانية وتسعة ومادونه حمل اه قلت واقتصر في الخاتبة على ما في الخزانة
وقيد بقوله شرعا لانه في اللغة ماتت له سنة نهاية (قوله من الضأن) هو ماله اليه منح قيد
به لانه لا يجوز الجزع من المعز وغيره بلا خلاف كما في المنسوط قهستاني والجزع من البقر
ابن سنة ومن الابل ابن اربع بدائع (قوله ان كان الخ) فلو صغير الجنة لا يجوز الا ان يتم له
سنة ويضمن في الثانية اقتضائي (قوله من الثلاثة) اي الآتية وهي الابل والبقر بنوعيه
والشاء بنوعيه (قوله والتي هو ابن خمس الخ) ذكر سن التي والجذع في المنع منظوما في
اربع ابيات لبعضهم وقد نظمتها في بيتين فقلت

ذوى الحول من غنم والخمس من ابل * واثنين من بقر ذا بالتي دعي

والحول من بقر والصف من غنم * واربع من بصير سم بالجذع

وفي البدائع تقدير هذه الانسان بما ذكر لمنع النقصان لا الزيادة فلو خصي بسن اقل لا يجوز
وباكثر يجوز وهو افضل ولا يجوز بحمل وجدي وعجول وفصيل لان الشرع انما ورد
بالانسان المذكورة (قوله والجاموس) نوع من البقر وكذا المعز نوع من الغنم بدليل ضمها في
الزكاة بدائع (قوله قاله المصنف) تبعا للهداية وغيرها قال في البدائع فلوزناور وحشي
على بقرة اهلية فولدت ولد ابيض به دون العكس لانه ينفصل عن الامام وهو حيوان متقوم
تتعلق به الاحكام ومن الابل مامهين ولذا يتبع الام في الرق والحرية (قوله فروع الى قوله
ينابيع) يوجد في بعض النسخ (قوله افضل من سبع البقرة الخ) وكذا من تمام البقرة قال
التارخانية وفي الغابية وكان الاستاذ يقول بأن الشاة العظيمة السمينة التي تساوي البقرة
قيمة ولما افضل من البقرة لان جميع الشاة تقع فرضا بلا خلاف واختلفوا في البقرة قال
بعض العلماء يقع سبعها فرضا والباقي تطوع اه (قوله اذا استويا الخ) فان كان سبع
البقرة اكثر لحما فهو افضل والاصل في هذا اذا استويا في اللحم والقيمة فاطبيهما للحما افضل
واذا اختلفا فيهما فالفاضل اولى بتارخانية (قوله افضل من التعجة) هي الاثني من الضأن
قاموس (قوله اذا استويا فيهما) فان كانت التعجة اكثر قيمة او لحما فهي افضل ذخيرة ط
(قوله والاثنى من المعز افضل) مخالف لما في الخاتبة وغيرها وقال ط مشي ابن وهبان على ان
الذكر في الضأن والمعز افضل لكنه مفيد بما اذا كان موجوا اي مرضوض الاثنيين اي
مدقوقهما قال العلامة عبد البر ومفهومه انه اذا لم يكن موجوا لا يكون افضل (قوله وفي
الوهبانية الخ) تقييد للاطلاق بالاستواء اي ان الاثني من الابل والبقر افضل اذا استويا قال
في التارخانية لان لحما أطيب اه وهو الموافق للاصل المار (قوله قبل الذبح) فان خرج
من بطنها حيا فالعامة انه يفعل به ما يفعل بالام فان يذبحه حتى مضت ايام النحر يتصدق به
حيا فان ضاع او ذبحه واكله يتصدق بقيمته فان بقى عنده وذبحه للعام القابل اخية لا يجوز
وعليه اخرى لعامة الذي فحى ويتصدق به مذبوحا مع قيمة ما نقص بالذبح والفتوى على هذا

خاتبة (قوله يذبح الولد معها) الا انه لا يأكل منه بل يتصدق به فان أكل منه تصدق بقيمة
ما أكل والمستحب ان يتصدق به حيا خاتبة قيل ولعل وجهه عدم بلوغ الولد سن الاجزاء

(من الضأن) ان كان بحيث

لو خاطط بالتالي لا يمكن التميز

من بعد (و) صح (التي

فصا عدا من الثلاثة

(و) اثني (هو ابن خمس من

الابل وحول من من البقر

والجاموس وحول من

الشاء) والعز والمتولد بين

الاهلي والوحشي يتبع

الامام قاله المصنف (فروع) *

الشاء افضل من سبع

البقرة اذا استويا في القيمة

واللحم والكبش افضل

من التعجة اذا استويا فيهما

والاثنى من المعز افضل من

الثيس اذا استويا قيمة

واثنى من الابل والبقر

افضل حاوي وفي الوهبانية

ان الاثنى افضل من الذكر

اذا استويا قيمة والله اعلم

يولدت الاضحية ولدا قبل

الذبح يذبح الولد معها

فكانت القرية في اللحم بذاته لا في اراقة دمه اه تأمل قل في البدائع وقال في الاصل وان باعه
تصدق بثمنه لان الام تبعت للاضحية والولد يحدث على صفات الام الشرعية ومن المشايخ
من قال هذا في الاضحية الموجبة بالنذر او ما في معناه ككسراء الفقير والا فلا لأنه يجوز التضحية
بغيرها فكذا ولدها **(قوله)** وعند بعضهم يتصدق به بلا ذبح قدمنا عن الحاتبة انه المستحب
وظاهره ولو في ايام النحر وانظر ما في التبرئ لنبالة عن البدائع **(قوله)** ثم وجدها اى الضالة
او المسرورة بمعنى وصالت الى يده وهذا اذا وجد في ايام النحر **(قوله)** وقال بعضهم الخ اقتصر
عليه في البدائع وقال السانحاني وبه جزم الشنقي كما سيذكره الشارح وهو الموافق للقواعد
اه وفي البدائع ولو لم يذبح الثانية حق مضت ايام النحر ثم وجد الاولى عليه ان يتصدق
بافضلها ولا يذبح **(قوله)** ويضحي بالجماء هي التي لا قرن لها خلقة وكذا العظماء التي ذهب
بعض قريتها بالكسر او غيره فان بلغ الكسر الى المخ لم يجز فهستاني وفي البدائع ان بلغ الكسر
المشاش لا يجزى والمشاش رأس العظام مثل الركبتين والمرفقين اه **(قوله)** والثولاء
بالتثنية في القاموس الثول بالتحرّك استرخاء في اعضاء الشاة خاصة او كالجنون بصيها فلا
تتبع الغنم وتستدير في مرعاتها **(قوله)** والرعى عطف تفسير ط **(قوله)** فلمهزولة الخ
قال في الحاتبة وتجوز بالثولاء والجرباء السمينتين فلمهزولتين لاتنق لا يجوز اذا ذهب مخ
عظمها فان كانت مهزولة فيها بعض الشحم جاز يروى ذلك عن محمد اه وقوله لاتنق مأخوذ
من النقي بكسر النون واسكان القاف هو المخ اى لاخ لها وهكذا يكون من شدة الهزال فتنبه
قال القهستاني واعلم ان الكل لا يخلو عن عيب والمستحب ان يكون سليما عن العيوب
الظاهرة فاجوز ههنا جواز مع الكراهة كافي المضمرات **(قوله)** المتهزولة الخ تفسير مراد لان
العجف محركا ذهاب السمن كافي القاموس فلا يضر اصل الهزال كاعلم بما قدمناه ولذا قيدت
في حديث الموطأ والعجفاء التي لاتنق **(قوله)** والعرجاء اى التي لا يمكنها المشي برجلها العرجاء
انما تمتنى بثلاث قوائم حتى لو كانت تضع الرابعة على الارض وتسعين بها جاز غناية **(قوله)** الى
المنسك بكسر السين والقياس الفتح **(قوله)** ومقطوع اكثر الاذن الخ في البدائع لو ذهب
بعض الاذن او الالية أو الذنب أو العين ذكر في الجامع الصغير ان كان كثيرا يمنع وان خيرا
لا يمنع واختاف اخذنا في الفاصل بين القليل والكثير فمن ابى حنيفة اربع روايات يروى
محمد عنه في الاصل والجامع الصغير ان المانع ذهاب اكثر من الثلث وعنه انه الثلث وعنه انه
الرابع وعنه ان يكون الذاهب اقل من الباقي أو مثله اه بالمعنى والاولى هي ظاهر الرواية
وصححها في الحاتبة حيث قال والصحيح ان الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه
الفتوى اه ومضى عليها في مختصر الوقاية والاصلاح والرابعة هي قولهما قال في الهداية
وقالا اذا بقي الاكثر من النصف اجزاء وهو اختبار الفقيه ابى الليث وقال ابو يوسف اخبرت
بقولي اباحنيفة فقال قولي هو قولك قبل هو رجوع منه الى قول ابى يوسف وقبل معناه
قولي قريب من قولك وفي كون النصف مانعا روايتان عنهما اه وفي البرازية وظاهر مذهبهما
ان النصف كثير اه وفي غلة البيان ووجه الرواية الرابعة وهي قولهما واليهما رجع الامام
ان الكثير من كل شئ اكثره وفي النصف تعارض الجانبان اه أى فقال بعدم الجواز

وعنده بعضهم يتصدق به بلا
ذبح « ضلت او سرت
فاشترى اخرى ثم وجدها
فلا فضل ذبحها وان ذبح
الاولى جاز وكذا الثانية لو
قيمتها كالاولى او اكثر
وان اقل ضمن الزائد
ويتصدق به بلا فرق بين
غنى وفقير وقال بعضهم ان
وجبت عن يسار فكذا
الجواب وان عن اعسار
ذبحهما يتابع (ويضحي
بالجماء والحصى والثولاء)
اى الجنونة (اذا لم يتبعها
من السوم والرعى وان
منهالا) تجوز التضحية
بها (والجرباء السمينية) فلم
مهزولة لم تجز لان الجرب في
اللحم نقص (لا لاعمياء
والعمراء والعجفاء)
المهزولة التي لا يخ في عظامها
(والعرجاء التي لا تمتنى الى
المنسك) اى المذبح
والمريضة البين مرضها
(ومقطوع اكثر الاذن او
الذنب والعين) اى التي
ذهب اكثر نور عينها
فاطلق القطع على الذهاب

احتياط بادائع وبه ظهر انما في المتن كانه دايه والكثير والمتنقى هو الترابية وعما به الفتوى
 كما يذكره الشارح عن المجتبى وكأنهم اختاروها لان المتبادر من قول الامام السابق هو
 الرجوع عما هو ظاهر الرواية عنه الى قولهما والله تعالى اعلم وفي البرازية وهل تجمع الحروق
 في اذن الاضحية اختلفوا فيه قلت وقدم الشارح في باب المسح على الخفين انه ينبغي الجمع
 احتياطاً **(قوله)** مجازاً من اطلاق السبب او المزموم او ارادة السبب او الملامز **(قوله)** وانما
 يعرف الخ (ق) في الهداية ومعرفة التقدير في غير العين متيسرة وفي العين قالوا تشد النسيبة
 بعد ان لا تتلف الشاة يوماً ويومين ثم يقرب العلف اليها قليلاً قليلاً فاذارته من موضع اعلم
 عليه ثم تشد الصحيحة وقرب اليها العلف كذلك فاذارته من مكان اعلم عليه ثم ينظر الى تفاوت
 ما بينهما فان كان ثلثاً فالذاهب هو الثلث وان نصفاً فالنصف اهـ **(قوله)** الالية (بفتح الهجزة
 كسجدة وجمعه كافي القاموس البات والاياء) **(قوله)** وقيل ما تتلف به) هو ومقابله روايتان
 حكاهما في الهداية عن الثاني وجزءه والخاتمة بالثانية وقل قبله والتي لاسنان لها وهي
 تتلف او لا تتلف لا تجوز **(قوله)** التي لا اذن لها خالقة (ق) في البدائع ولا تجوز مقطوعة
 احدى الاذنين بكما لها والتي لها اذن واحدة خالقة اهـ **(قوله)** فلولها اذن صغيرة خالقة
 اجزأت (وهذه تسمى صعاء بمهملتين كافي القاموس **(قوله)** والجداء الخ) هي الجلم التي ليس
 ضرعها وبالجداء المقطوعة الضرع عيني وهي في عدة نسخ بالذال المعجمة ولم يذكر في القاموس
 شيئاً من المعنيين نعم ذكر الجذ بالجيم القطع المستاصل وبالجداء خفة الذنب وذكر الجداء بالجيم
 والدال المهملة الصغيرة التدى والمقطوعة الاذن والذاهبة اللبن ومثله في نهاية ابن الاثير
 والذاهبة اللبن يأتي حكمها وفي الظهيرية ولا بأس بالجداء وهي الصغيرة الاطباء جمع طبي
 وهو الضرع **(قوله)** ولا الجدعاء) بالجيم والدال والعين المهملتين وفي بعض النسخ بالذال المعجمة
 وهي تحريف وفي بعضها بالهمزة والميم وهذا ولا يناسب تفسير الشارح وان كان المعنى صحيحاً
 لان الاجزاء مقطوعة اليد او الذاهب الانامل قاموس وصرح في الدرر بان مقطوع اليد
 او الرجل لا تجوز **(قوله)** ولا المصرفة اطباؤها) مصرفة كمعظمة من الصرم وهو القطع
 والاطباء اطباء المهلة جمع طبي بالكسر والضم حملات الضرع التي من خف وظلف وحافر وسبع
 قاموس ومارأيتاه في عدة نسخ بالطاء المعجمة تحريف **(قوله)** وهي الخ) فسر هال الزلي
 بالتي لا يستطيع ان ترضع فصليها وهو تفسير بلازم المعنى لما في القاموس هي ناقة يقطع اطباؤها
 ليس الاحليل فلا يخرج اللبن ليكون اقوى لها وقد يكون من انقطاع اللبن ان يصيب ضرعها
 شيئاً فيكون فيقطع لبنها اهـ وفي الخلاصة مقطوعة رؤس ضرعوها لا تجوز فان ذهب من
 واحدة قل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن وفي الشاة والمعز اذا لم يكن
 لها احدى حاملتيها خالقة او ذهبت بأفة وبقيت واحدة لم يجز وفي الدال والبقران ذهبت
 واحدة يجوز او اثنان لا اهـ وذكر فيها جواز التي لا ينزل لها لبن من غير علة وفي التاتر خاتية
 والشطور لا تجزى وهي من الشاة ما قطع اللبن عن احدى ضرعيها ومن الدال والبقرة ما قطع
 من ضرعيها لان لكل واحد منهما اربع اضرع **(قوله)** ولا التي لا يها خالقة) الشاة اذا
 يكن لها اذن ولا ذنب خالقة قل محمد لا يكون هذا ولو كان لا يجوز وذكر في الاصل عن ابى

مجازاً وانما يعرف بتقريب
 العلف (او) اكثر
 الالية) لان للاكثر حكم
 السك بقاء وهذا فيكفي
 بقاء اكثر وعليه الفتوى
 مجتبى (ولا بالهاء) التي
 لاسنان لها ويكفي بقاء
 الاكثر وقيل ما تتلف به
 (والسكاه) التي لا اذن
 لها خالقة فلولها اذن
 صغيرة خالقة اجزأت
 زياي (والجداء) مقطوعة
 رؤس ضرعها او يابستها
 ولا الجدعاء مقطوعة الانف
 ولا المصرفة اطباؤها هي
 التي عوجت حتى انقطع
 لبنها ولا التي لا يها
 خالقة مجتبى ولا الجحى

حقيقة انه يجوز خانية ثم قال وان كان لها لية صغيرة مثل الذنب خلقه جاز اما على قول
ابن حنيفة فظاهر لان عنده لو لم يكن لها اذن اصلا ولا لية جاز واما على قول محمد صغيرة
الاذنين جائزة وان لم يكن لها لية ولا اذن خلقه لا يجوز (قوله لان لها لا ينضح) من باب سمع
وبهذا التعليل الدافع ما أورده ابن وهبان من انها لا تخلو امان تكون ذكرها او اتى على كل
تجوز (قوله ولا الجلالة الخ) اى قبل المجلس قال فى الخانية فان كانت ابلا تلسك اربعين يوما
حتى يطيب لملها والبقر عشرين ولغتم عشرة (قوله ولا تأكل غيرها) أفادنا انها كانت تخلط
تجزى ط * (تمة) * تجوز التضحية بالجبوب العاجز عن الجماع والى بهاسعال والعاجزة عن
الولادة لكبر سنهما والى لهاكى والى لالسان لها فى الغنم خلاصة اى لا البقر لانه يأخذ العلف
باللسان والشاة بالسنان كفى القسهستانى عن الميتة وقيل ان تقطع من اللسان أكثر من الثلث
لا يجوز اقول وهو الذى يظهر قياسا على الاذن والذنب بل اولى لانه يقصد بالاكل وقديم
قطعه بالعانف تأمل وفى البدائع وتجزى الشرقاء مشقوقة الاذن طولا والخرقاء مثقوبة الاذن
والمقابة ماقطع من مقدمه اذنها شئ وترك معلقا والمدابرة ما فعل ذلك بمؤخر الاذن من الشاة
والنهي الوارد محمول على الذنب وفى الخرقاء على الكثير على الاختلاف فى حد الكثير على
ما بينا اه بدائع وتجوز الحولاء ما فى عينها حول والحزوز التى جزصوفها خانية وقدمنا
ان ما جاوز هنا جوز مع الكراهة لانه خلاف المستحب (قوله كاسر) اى كل ما وقع فى مرتط
(قوله وان فقيرا اجزاء ذلك) لانها انما تعينت بالشراء فى حقه حتى لو اوجب اضحية على نفسه
غير عنها فاشترى صحيحة ثم تعينت عنده فضحى بها لا يسقط عنه الواجب لوجوب الكاملة
عليه كالوسر زيلى (قوله وكذا لو كانت معية وقت الشراء) اى وبقي العيب فان زال
اجزأت الغنى ايضا قال فى الخانية ولو كانت مهزولة عند الشراء قسمت بعده جاز (قوله
ولا يضرب تعينا من اضطرابها الخ) وكذا التعيين فى هذه الحالة او افلئت ثم اخذت من نورها
وكذا بعد فورها عند محمد خلافا لابن يوسف لانه حصل بمقدمات الذبح زيلى (قوله
فعل الغنى غيرها لا الفقير) اى ولو كانت الميتة مندورة بعينها لما فى البدائع ان المندورة
لو هلكت او ضاعت تسقط التضحية بسبب النذر غير انه ان كان موسرا تلزمه اخرى
باجباب الشرع ابتداء بالانذر ولو معسر الاشئ عليه اصلا اه (قوله ولو ضلت او سرت
الخ) مستدرك بما قدمه فى الفروع على ما فى اغلب النسخ (قوله فظهرت) اى فى ايام
النحر زيلى وقدمنا مفهومه عن البدائع (قوله فعلى الغنى احداها) اى على التفصيل
المار من انه لو ضحى بالاولى اجزاء ولا يلزمه شئ ولو قيمتها اقل وان ضحى بالثانية وقيمتها اقل
تصدق بالزائد قال فى البدائع الا اذا ضحى بالاولى ايضا فتسقط الصدقة لانه ادى الاصل
فى وقته فيسقط الخائف (قوله شئ) ومثله فى التبيين وتامه فيه (قوله وقال الورثة) اى
اى الكبار منهم نهاية (قوله لقصد القرية من الكل) هذا وجه الاستحسان قال فى البدائع
لان الموت لا يمنع التقرب عن الميت بدليل انه يجوز ان يتصدق عنه ويحج عنه وقد صح ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين احدهما عن نفسه والاخر عن من لم يذبح من امته
وان كان منهم من قدماء قبل ان يذبح اه لان له صلى الله عليه وسلم ولاية عليهم اتقانى

لان لملها لا ينضح شرح
وهبانية وتامه فيه (و) لا
(الجلالة) التى تأكل
العذرة ولا تأكل غيرها
(ولو اشتراها سليمة ثم
تعينت بعيب مانع) كاسر
(فعليه اقامة غيرها مقامها
ان) كان (غنيا وان كان
فقيرا اجزاء ذلك)
وكذا لو كانت معية وقت
الشراء لعدم وجوبها عليه
بمخلاف الغنى ولا يضرب
تعيينا من اضطرابها عند
الذبح وكذا لو ماتت فعلى
الغنى غيرها لا الفقير ولو
ضلت او سرت فشرى
اخرى فظهرت فعلى الغنى
احداها وعلى الفقير كلاهما
شئ (ان مات احدا البعة)
المشتركين فى البدنة وقال
الورثة اذ يحجوا عنه وعنكم
صح عن الكل استحسانا
لقصد القرية من الكل
ولو يذبحوها بلا اذن الورثة
لم يجزهم

قال في النهاية وعلى هذا اذا كان أحدهم أم ولد فحى عنا مولاها او صغيرا فحى عنه ابو
(قوله) لان بعضها لم يقع قربة) فكذا الكل لعدم التجزى كباقي **(فروع)** * من فحى عن
الميت يصنع كما يصنع في ائحية نفسه من التصديق والاكل والاجر للميت والملك للذابح
قال الصدر والمختار انه ان بامر الميت لا يأكل منها والا يأكل بزانية وسيد كره في النظم
(قوله) وان كان شريك السنة نصرانيا الخ) وكذا اذا كان عبدا أو مدبرا يريد الائحية لان
نيته باطلة لانه ليس من اهل هذه القرية فكان نصيبه لحما فبق الجواز اصلا بدائع
* (نتية) قد علم ان الشرط قصد القرية من الكل وشمل مالو كان أحدهم مريدا للائحية
عن عامه واصحابه عن الماضي تجوز الائحية عنه ونية واصحابه باطلة وصاروا متطوعين وعليهم
التصدق بلحمها وعلى الواحد أيضا لان نصيبه شائع كافى الحانية وظاهره عدم جواز الاكل
منها تأمل وشمل مالو كانت القرية واجبة على الكل او البض افقت جهاتها اولا كائحية
واحصار وجزاء صيد وحلق ومته وقران خلافا لزفر لان المقصود من الكل القرية وكذا لو
اراد بعضهم الحقيقة عن ولد قد ولد له من قبل لان ذلك جهة التقرب بالشكر على نعمة الولد ذكره
محمد ولم يذكر الوجبة وينبغي ان تجوز لانها تقام شكر الله تعالى على نعمة التكاح وردت بها
السنة فاذا قصد بها الشكر واقامة السنة فقد اراد القرية ورى عن ابي حنيفة انه كره الاشتراك
عند اختلاف الجهة وانه قال لو كان من نوع واحد كان أحب الى وهكذا قال ابو يوسف بدائع
واستشكل في الترتيب لالة الجواز مع الحقيقة بما قالوا من ان وجوب الائحية نسخ كل دم كان
قبلها من الحقيقة والرجية والعزبة وبان محمدا قال في الحقيقة من شاء فعل ومن شاء لم يفعل
وقال في الجامع ولا يبق والاول يشير الى الاباحة والثاني الى الكراهة الخ اقول فيه نظر لان
المراد لا يبق على سبيل السنة بدليل كلامه الاول وقد ذكر في غرر الافكار ان الحقيقة مباحة
اعلى مافي جامع المحبوبي او تطوع على مافي الشرح الطحاوي اه وامر يؤيد انها تطوع على
انه وان قلنا انها مباحة لكن بقصد الشكر نصير قرية فان التية نصير العبادات عبادات
والمباحات طاعات **(قوله)** لان الاراقة لا تحجز الى قوله يتابع) وجد على هامش نسخة
الشارح بخطه وسقط من بعض النسخ **(قوله)** لما مر) اى من ان بعضها لم يقع قربة **(قوله)**
فروع) جمعها نظرا الى صورتي المسئلة وما قاسها عليه تأمل **(قوله)** اشترى كل واحد منهم
شاة) واوجب كل منهم شاة تاترخانية وبه يظهر وجه لزوم التصديق الآتى **(قوله)**
وقيمة كل واحدة مثل منها) فلو ازيد او انقص تصديق باعتباره فيما يظهر ط **(قوله)** حتى
لا يعرف كل واحد شاة) بان كانوا في طاعة مثلا والا فعدم التمييز والحالة ما ذكر بعد كما قاله ط
(قوله) ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين الخ) لاحتمال انه ذبح ما اشترت بعشرة
وكذا صاحب العشرين فينصدق بعشرة ليبرأ كل منهما يقنا عما اوجبه واما صاحب
العشرة فلياذبح برى يقينا **(قوله)** اجزائه) لانه يصير كل من ذبح منهم شاة غيره وكلا عن
صاحبها **(قوله)** كالوصحى ائحية غيره بغير امره) ذكر المسئلة في التاترخانية عن
اليتابع بدون هذه الزيادة ولا يظهر التشبيه الا باسقاط لفظة غير تأمل **(قوله)** وبأكل من
لحم الائحية الخ) هذا في الائحية الواجبة والسنة سواء اذا لم تكن واجبة بالنذر وان

لان بعضها لم يقع قربة
(وان كان شريك السنة
نصرانيا او مريدا للحلم
يجز عن واحد) منهم
لان الاراقة لا تحجز اهداية
لما مر * (فروع) * ولوان
ثلاثة نفر اشترى كل واحد
منهم شاة للائحية احدهم
بعشرة والاخر بعشرين
والاخر ثلاثين وقيمة كل
واحد مثل ثمنها فاختلفت
حتى لا يعرف كل واحد شاة
بعينها واصطلحوا على ان
يأخذ كل واحد منهم شاة
بوصحى بها اجزائهم
ويتصدق صاحب الثلاثين
بعشرين وصاحب العشرين
بعشرة ولا يتصدق صاحب
العشرة بشئ وان اذن كل
واحد منهم ان يذبحها عنه
اجزائه ولا شئ عليه كما
لوصحى ائحية غيره بغير
امره يتابع (وبأكل من
لحم الائحية

وجبت به فلا يأكل منها شيئاً ولا يطعم غنياً سواء كان الناذر غنياً أو فقيراً لا سبيلها التصديق وليس للمتصدق ذلك ولو أكل فعليه قيمة ما أكل زبلي وأراد بالاضحية السنة اضحية الفقير فإنه صرح بأنها تقع منه سنة قيل قول الكثر ويضحي بالجماء لكنه خلاف ما في النهاية من أنها لا تقع منه واجبة ولا سنة بل تطوعاً محضاً وكذا صرح في البدائع أنها تكون تطوعاً وهي اضحية المسافر والفقير الذي لم يوجد منه التذرع بها ولا الشراء للاضحية لانعدام سبب الوجوب وشرطه في ظاهره أنه أراد بالسنة التطوع تأمل ثم ظاهر كلامه أن الواجبة على الفقير بالشراء له الأكل منها وذكر أبو السعود أن شراءها بمنزلة التذرع فعليه التصديق اهـ أقول التعليل بأنها بمنزلة التذرع صرح به في كلامه ومفاده ما ذكر وفي التارخانية سئل القاضي بدیع الدين عن الفقير إذا اشتري شاة لها هل يحل له الأكل قال نعم وقال القاضي برهان الدين لا يحل اهـ فتأمل ثم اعلم أن هذا كله فيما إذا ذبحها في أيام النحر بدليل ما قدمناه عن الثانية أنه إذا أوجب شاة بعينها واشترأها ليضحي بها بمحض أيام النحر تصديق بها حية ولا يأكل منها لانتقال الواجب من الازافة إلى التصديق وإن لم يوجب ولم يشتر وهو موسر تصدق بالقيمة اهـ وقد مر أن مفاد كلامهم أن الغني له الأكل من المذكورة إذا قصد بذره الأخيار عن الواجب غاية فائزاد بالتذرع في كلام الزبلي هنا التذرع ابتداء والحاصل أن التي لا يؤكل منها هي المذكورة ابتداء والتي وجب التصديق بعينها بعد أيام النحر والتي نضحى بها عن الميت بأمره على اختيار كما قدمناه عن البرازية والواجبة على الفقير بالشراء على أحد القولين المارين والذي ولدته الاضحية كما قدمناه عن الثانية والمشاركة بين سبعة نوى بعضهم يخصه القضاء عن الماضي كما قدمناه آنفاً عن الثانية أيضاً فلهذه كلها سبيلها التصديق على الفقير فغنم هذا التحرير ويأتى في كلام الشارح أيضاً بعض مسائل من هذا القبيل **(قوله)** ويؤكل غنياً ويذخر **(قوله)** عليه الصلاة والسلام بعد النهي عن الأخذ أكلوا وأطعموا وأذخروا الحديث رواه الشيخان واحمد **(قوله)** ونذبح الخ قال البدائع والأفضل أن يتصدق بالثلث ويتخذ الثلث خيافة لأقربائه وأصدقائه ويذخر الثلث ويستحب أن يأكل منها ولو حبس الكل لنفسه جائز لأن القرية في الازافة والتصديق باللحم تطوع **(قوله)** ونذبح تركه أي ترك التصديق المفهوم من السياق **(قوله)** لذى عيال غير موسر الحال بدائع **(قوله)** شهدها بنفسه لما روى الكرخي بإسناده إلى عمران بن الحصين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قومي بإقامة فاشهدني اخيتك فإنه يغفر لك بأول قطرة من دمها كل ذنب علمته وقولي إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له اتقاني **(قوله)** كي لا يجعها مية علة لعدم ذبحها بيده المتهوم من قوله شهدها ويأمر غيره **(قوله)** وكره ذبح الكتاني أي بالامر لأنها قرية ولا ينبغي أن يستعان بالكافر في أمور الدين ولو ذبح جائز لأنه من أهل الذمة بخلاف الجوسى اتقاني وقهستانى وغيرها وظاهر كلام الزبلي وغيره عدم الكراهة لو كان بأمره وبه صرح مسكين مستدلاً عليه بقول الكافي ولو أمر المسلم كتابياً بأن يذبح اضحية جاز وكره بدون أمره لكن نقل أبو السعود عن الحموى أن بعضهم ذكر أن عبارة الكافي على خلاف ما نقل عنه وفي الجوهرية فإذا ذبحها للمسلم بأمره اجزأه ويكره **(قوله)** وأما الجوسى فيحرم

ويؤكل غنياً ويذخر ونذبح
أن لا ينقص التصديق عن
الثلث) ونذبح تركه لذى
عيال توسعة عليهم (وإن
يذبح بيده أن عذ ذلك والا)
يعلمه (شهدها) بنفسه
ويأمر غيره بالذبح كي
لا يجعها مية (وكره ذبح
الكتاني) وأما الجوسى
فيحرم لأنه ليس من أهله
دور

(ويصدق بجلدها او بعمل منه نحو غراب وجراب) وقربة وسفرة ودلو (او يبدله بما ينتفع به باقيا) كامر (لا بمستهلك) كخيل ولحم ونحوه) كدراهم (فان بيع اللحم او الجلد به) اى بمستهلك (او بدراهم تصدق بثمنه) ومفاده حجة البيع مع الكراهة وعن الثاني باطل لانه كالوقف مجتبي (ولا يعطى اجر الجزاء) لانه كبيع واستفدت من قوله عليه الصلاة والسلام من باع جلد افحيت فلا نخية له هداية (وكره جزؤها قبل الذبح) لينتفع به فان جزؤه تصدق به ولا يركبها ولا يحمل عليها شيئا ولا يؤجرها فان فعل تصدق بالاجرة حاوى الفتاوى لانه التزم اقامة القرية بجميع اجزائها (بخلاف ما يمدد لحدول المقصود مجتبي) (وكره الانتفاع بلبنها قبله) كفى الصوف ومنهم من اجازها لاني لوجوبها في الذمة فلا تتعين زيلى (ولو غلط انسان وذبح كل شاة صاحبه)

يعنى عن نفسه

لانه ليس من اهل درر كذا في بعض النسخ (قوله ويصدق بجلدها) وكذا بجلالها وفلاذها فانه يستحب اذا اوجب بقرة ان يجلها ويقلدها واذا ذبحها تصدق بذلك كما في التارخانية (قوله بما ينتفع به باقيا) اقيامه مقام المبدل فكان الجلد قائم معنى بخلاف المستهلك (قوله كامر) اى في اخية الصغير وفي بعض النسخ ما مر اى من قوله نحو غراب الخ (قوله فان بيع اللحم او الجلد به الخ) افاد انه ليس له بيعهما بمستهلك وان له بيع الجلد بما يتبقى عنه وسكت عن بيع اللحم للخلاف فيه في الخلاصة وغيرها واراد بيع اللحم ليتصدق بثمنه ليس له ذلك وليس له فيه الا ان يطعم او يأكل اه والصحيح كما في الهداية وشروحه انها سواء في جواز بيعهما بما ينتفع بهن دون ما يستهلك وأيده في الكفاية بما روى ابن سبابة عن محمد لو اشترى باللحم ثوبا فلا بأس بلبسه اه * (فروع) * في القنية اشترى بلحمها ما كولا فأكله لم يجب عليه التصدق بقيمته استحسانا واذا دفع اللحم الى فقير بنية الزكاة لا يحسب عنها في ظاهر الرواية لكن اذا دفع لغنى ثم دفع اليه بنيةها يحسب قهستانى (قوله تصدق بثمنه) اى بالدراهم فيما لو ابدله بها (قوله ومفاده حجة البيع) هو قول ابى حنيفة ومحمد بدائع اقيام الملك والقدرة على التسليم هداية (قوله مع الكراهة) لاجدث الآتى (قوله لانه كبيع) لان كلا منهما معاوضة لانه انما يعطى الجزاء بمقابلة جزؤه والبيع مكروه فكذا ما فى مناه كفاية (قوله واستفدت الخ) كذا في بعض النسخ والضمير للكراهة لكن صاحب الهداية ذكر ذلك الحديث في البيع ثم قال بعد قوله ولا يعطى اجر الجزاء منها لقوله عليه الصلاة والسلام على رضى الله عنه تصدق بجلالها وخطامها ولا تعط اجر الجزاء منها شيئا والنهى عنه نهى عن البيع ايضا لانه في معنى البيع اه ولا يخفى ان فى كل من الحدين دلالة على المطلوب من الموضعين (قوله فان جزؤه تصدق به الى قوله حاوى الفتاوى) يوجد في بعض النسخ وقوله فان فعل تصدق بالاجرة اى فيما لو آجرها واما اذا اركبها او حمل عليها تصدق بما نقصته كما في الخلاصة وفي الدر المنثور عن الظهيرية لو عمل الجلد جرابا وآجره لم يجز وعليه التصدق بالاجرة (قوله لانه التزم اقامة القرية بجميع اجزائها) فيه ان القرية تتأدى بالاراقة فهي تقوم بها لا بغيرها فكيف يكره منح ويأتى دفعه قريبا (قوله ويكره الانتفاع بلبنها) فان كانت التضحية قريبة نصح ضرعها بالاء البارد والاحلبه وتصدق به كما في الكفاية (قوله لوجوبها في الذمة فلا تتعين) والجواب ان المشتراة للتضحية متعينة للقرية الى ان يقام غيرها مقامها فلا يحمل الانتفاع بهامادات متعينة ولهذا لا يحمل له اذ ذبحها قبل وقتها بدائع ويأتى قريبا انه يكره ان يبدل بها غيرها فيفيد التعين ايضا وبه اندفع ما مر عن التسع فتدبر (قوله ولو غلط انسان الخ) قال الاثنى قوله غلط شرط لما في نوادر ابن سبابة عن محمد لو تعدد فذبح اخية رجل عن نفسه لم يجز عن صاحبها وفي الغلط جاز عن صاحبها ولا يشبه العمد الغلط ولو ضمنه قيمتها في العمد جازت عن الذابح وفي الاملاء قال محمد لو ذبحها متعمدا عن صاحبه يوم التحريم وأمره جاز ايضا استحسانا لانها حيث للذبح اه (قوله وذبح كل شاة صاحبه) يعنى شاة التضحية وكان الاولى التعبير به كما في الكثر والهداية ليفيد انها لو لم تكن للتضحية تكون مضمومة عليه شربلاية (قوله يعنى عن نفسه) صرح به في البدائع وغيرها فلو نواها عن صاحبه

مع ظنه انها اضحية نفسه هل تقع عن المالك ايضا الظاهر نعم ولم أره فليراجع **(قوله على مادل**
عابه قوله غاف) لانه يفيد انه ظن كونها شاة فلا يذب بها الا عن نفسه عادة **(قوله اولم يغلط)**
 من هنا الى قوله عن صاحبه يوجد في بعض النسخ ولقطة اولم يغلط سبق فلم اذ لا وجود لها
 في كلام غيره وقوله فيكون كل واحد وكلا عن الآخر دلالة هداية كان يذبحي ذكره عقب قوله
 صح استحسانا وعبارة الهداية وجه الاستحسان انها تعينت للذبح لتعينها للاضحية حتى وجب
 عليه ان يضحي بها في ايام النحر اى لو كان المضحي فقيرا نهاية وبكره ان يبدل بها غيرها اى
 اذا كان عنيا نهاية فصارت المالك مستعينا بكل من يكون اهلا للذبح اذ ناله دلالة اه فقوله
 هداية نقل لحاصل المعنى وقوله قاله ابن الكمال فيه انه لم ينقله ابن الكمال عن الهداية ولعل
 ضمير قاله زائد ومقول القول ما بعده وهو قوله وظاهر كلام صدر الشريعة وغيره وقوعه
 عن صاحبه لكنه يوهم ان ابن الكمال ذكره في شرحه مع انه ذكره في منهواته على الهامش
 ثم ان ما ذكر انه ظاهر كلام صدر الشريعة هو المصرح به في كتب المذهب وقال ط اهل
 المذهب الا زفر أجمعوا على انها تقع عن المالك للاذن دلالة **(قوله صح استحسانا بلا غرم)** اى
 صح عن صاحبه فتقع كل اضحية عن مالكها كما علمت فياخذ كل منهما مسلخته وقدما
 وجه الاستحسان واما القياس وهو قول زفر فهو انه يضمن له قيمتها لانه ذبح شاة غيره بغير اذنه
(قوله وتخلان) اى ان كانا قد اكلا ثم علما فيحل كل منهما صاحبه هداية **(قوله**
وان تشاحا) اى عن التحليل **(قوله وتصدق بها)** لانها بدل عن اللحم فصار كالمواضع لان التضحية
 لما وقعت عن صاحبه كان الناحي له ومن ائلف لحم اضحية غيره فالحكم فيه ما ذكرنا هداية اقول
 ومقتضى قوله لانها بدل عن اللحم الخ ان التضمن لقيمة اللحم لا لقيمتها حية ولذا وقعت عن
 المالك بقى شئ وهو ان قول المصنف السابق بلا غرم وكذا قول الهداية وضمان عابهما وقولهم
 لانه صار ذابحا بالاذن دلالة يفيد انه لو اراد كل تضمين صاحبه قيمتها لم يكن له ذلك وفي البدائع
 ما يخالفه حيث قال لو تشاحا وأدى كل منهما الضمان عن نفسه تقع الاضحية له وجازت عنه لانه
 ملكها بالضمان اه فعلى هذا لكل منهما الخيار بين تضمين صاحبه وتكون ذبيحة كل اضحية
 عن نفسه وبين عدم التضمن فتكون ذبيحة كل اضحية عن صاحبه ويحمل قولهم بلا غرم على
 ما اذا رضى كل بفعل الآخر تأمل **(قوله قلت الخ)** لما كانت المسئلة السابقة فيما اذا غلط الذابح
 وذبح عن نفسه أراد ان يبين ما اذا تعد ذبح اضحية غيره بلا امره صريحا فذبح عن نفسه
 او عن المالك وقد مناه ما خصا عن الاتفاق **(قوله اجزأته)** اى اجزأت الشارى عن التضحية
 لانه قد نواها فلا يضره ذبحها غيره على ما بينا زيل على **(قوله وان ضمنه الخ)** اى ضمنه الشارى
 قيمتها لا تجزى الشارى وتجوز عن الذابح لانه ظهر ان الاراقة حصت على ملكه زيل على
(قوله وهذا) اى وقوعها عن المالك ان لم يضمن الذابح وعدم وقوعها عنه بل عن الذابح
 ان ضمنه **(قوله اما اذا ذبحها الخ)** قال في الشرع لبلالية عن منية المتقن واذا ذبح اضحية الغير
 ناويا مالكتها بغير امره جاز ولا ضمان عليه اه وهذا استحسان لوجود الاذن دلالة كما
 في البدائع قال في التارخانية اطلق المسئلة في الاصل وقيدتها في الاجناس بما اذا انجبهها

على مادل عليه قوله غاف
 او لم يغلط فيكون كل
 واحد وكلا عن الآخر
 دلالة هداية قاله ابن الكمال
 وهو ظاهر كلام صدر
 الشريعة وغيره وقوعه عن
 صاحبه (صح) استحسانا
 (بلا غرم) وتخلان ولو
 اكلا ويذبح قائم عرف هداية
 وان تشاح ضمن كل لصاحبه
 قيمة لحمه وتصدق بها قات
 وفي اوائل القاعدة الاولى
 من الاشياء لو شرها بنية
 الاضحية فذبحها غيره بلا
 اذنه فن أخذها مذبوحة
 ولم يضمنه اجزأته وان
 ضمنه لا تجزئه وهذا
 اذا ذبحها عن نفسه اما اذا
 ذبحها عن مالكها فلا ضمان
 عليه اه فراجع

صاحبها للاضحية وفي الغيبة والاول هو المختار اه أى للاكتفاء بالية عند الشراء فتعنت لها كما قدمنا قبل صفحة واستفيد منه انه لو كانت غير معينة لانجزى وضمن قال في الحاشية اشترى خمس شياه في ايام الاضحية واراد ان يصحى بواحدة منها الا انه لم يعينها فذبح رجل واحدة منها يوم الاضحية بنية صاحبها بلا امره ضمن اه والذي تحجر في هذا المحل انه لو غلط فذبح اضحية غيره عن نفسه فالمالك بالخيار ان ضمنه وقعت عن الذابح والافمن المالك على ما قدمناه عن البدائع وكذا لو تعدد وذبحها عن نفسه وعليه فلا فرق بينهما وتأمله مع ما قدمناه عن الانقائي ان العمد لا يشبه الغلط وامالو ذبحها عن المالك وقعت عن المالك وهل له الخيار ايضا امه والظاهر نعم والله تعالى اعلم **(قوله كما يصح)** أى عن الذابح **(قوله)** ان ضمنه قيمتها لظهور الخ كذا في النسخ الصحيحة وفي بعض النسخ زيادة يجب اسقاطها اذ لا معنى لها هنا سوى قوله كما اذا باعها أى فانه يصح البيع اذا ضمنه المالك لوقوع الملك مستندا واقدان المالك له أخذها مذبوحة قال في البدائع غصب شاة فضحى بهامن نفسه لانجزه لعدم الملك ولا عن صاحبها لعدم الاذن ثم ان اخذها صاحبها مذبوحة وضمنه النقصان فكذلك لا يجوز عنهما وعلى كل ان يصحى باخرى وان ضمنه قيمتها تجزى عن الذابح لانه ملكها بالضمان من وقت الغصب بطريق الاستناد فصار ذابحا شاة هي ملكه فتجزيه ولكنه يأثم لان ابتداء فعله وقع محظورا فيلزمه التوبة والاستغفار اه أقول ولا يخالف هذا ما مر عن الاشياء والزبلى من انه ان ضمنه وقعت عن الذابح والافمن المالك لان ذلك فيما اذا اعداها صاحبها للاضحية فيكون الذابح مأذونا دالة كما مر تقريره وهنا في غيره ولذا عبروا هنا بشاة الغصب ولم يعبروا بأضحية الغير فافهم **(قوله لظهور الخ)** علة لتقييد الصحة بالضمان وفي القهستاني وقيل انما يجوز اذا ادى الضمان في ايام النحر وعن ابى يوسف وزفرانه لا يصح **(قوله)** فيقع في غير ملكه بخلاف الغصب لظهور الملك فيه مستندا كما مر ولصدر الشريعة هنا بحث مذكور مع جوابه في المنع **(قوله قلت)** ويظهر الخ قال في الشرنبلالية المراد بالوديعة كل شاة كانت امانة كافي الفيض عن الزندوبسى اه وفي البدائع وكل جواب عرفته في الوديعة فهو الجواب في العارية والاجارة بان استعار ناقة او ثورا او بعيرا او استأجره فضحى به انه لا يجزى به عن الاضحية سواء أخذها المالك او ضمنه القيمة لانها امانة في يده وانما يضمنها بالذبح فصار كالوديعة اه وزاد في الخلاصة والبرازية والقهستاني عن النظم المتبضع والمرتهن والوكيل بشرائها الشاة والوكيل بحفظ ماله اذا ضحى بشاة موكله والزوج والزوجة اذا ضحى بشاة صاحبه بلاذنه **(قوله)** والمرهونة كالمنصوبة بخلاف لما في الظهيرية من انها كالوديعة وكذا لما قدمناه عن الخلاصة وغيرها لكن في التاتر خاتبة عن الصيرفية اذا ضحى المرتهن بالشاة المرهونة لا يجوز وقال القاضى جبال الدين يجوز ولو ضحى بها الراهن يجوز اه خاتبة وفي البدائع ولو كان مرهونا يذنبى ان يجوز لانه يصير ملكا له من وقت القبض كافي الغصب بل اولى ومن المشايخ من فصل فقال ان كان قدر الدين يجوز وانما كثر يذنبى ان لا يجوز لان بعضه مضمون وبعضه امانة ففي قدر الامانة انما يضمنه

(كا) يصح (لوضحى بشاة الغصب) ان ضمنه قيمتها حية كما اذا باعها وكذا لو تلفها ضمن لصاحبها قيمتها هدية لظهور انه ملكها بالضمان من وقت الغصب (لا الوديعة وان ضمنها) لان سبب ضمانه هنا بالذبح والملك يثبت بعد تمام السبب وهو الذبح فيقع في غير ملكه قات ويظهر ان العارية كالوديعة والمرهونة كالمنصوبة لكونها مضمونة بالدين

بالذبح فيكون بمنزلة الودعة اهـ (قوله وكذا المشتركة) يعنى أنها أمانة لظهور ان نصيب شريكه أمانة في يده اهـ ح اى فلا تجزى كالودعة ولا يخفى ان المراد شاة واحدة مشتركة بخلاف شاتين بين رجلين تخيا بهما فانه يجوز كما يذكره قريبا (قوله لون اضحيته عليه الصلاة والسلام سوداء) فيه حل العين على العرض اهـ ح وأجاب ط بأنه أنه نظرا للمعاضاة اليه أقول وما ذكره من انها سوداء منى على ما فهمه ابن الشحنة من كلام ابن وهبان في شرحه أو وقع فيه التحريف والصواب انها بيضاء كانه عليه الشربلالي وسند ذكر كلامه عند النظم ويؤيده ما في الهداية قد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين موهجوين اهـ والوجاء على وزن فعال نوع من الحياء كاقدمناه واختلف في الاملح في ابي السعود عن فتح الباري لابن حجر هو الذي بياضه اكثر من سواده ويقال هو الاغبر وهو قول الاصمعي وزاد الحطاي هو الذي في خلل صوفه طبقات سود ويقال الابيض الحاصل قاله ابن الاعراب وبه تمسك الشافعية في تفضيل الابيض في الاضحية وقيل الذي يعلوه حررة وقيل الذي ينظر في سواد وبأكل في سواد وينشئ في سواد ويترك في سواد اى ان مواضع هذه منه سواد وماعده ابيض اهـ أقول وفي البدائع افضل الشاة ان يكون كبشا أملح أقرن موجواً والاقرن العظيم القرن والاملح الابيض اهـ وظاهره ان المراد الابيض الحاصل فيوافق قول الشافعية وفسره في العناية والكفاية بالابيض الذي فيه شعرات سود وهو كذلك في القاموس ويمكن حل ما في البدائع عليه (قوله لزومه ثنتان) عبارة الحانية قالوا لزومه ثنتان (قوله لحي الامر بهما) الذي في الحانية وغيرها الاثر بالثاء المثلثة وهو كذلك في بعض النسخ والمراد به ماروى ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين قال الشربلالي في شرحه قد يقال لما بين عليه السلام ان أحدهما عنه وعن آله والآخر عن امته لم يقض بشئين على شخص بالسنية (قوله والاصح وجوب الكل) كذا صححه في الظهيرية ونقل في التاتر خاتمة عن الصدر الشهدانه الظاهر وسيأتى في النظم فيلزمه ان يضحي بالعشر في أيام النحر وبعدها يتصدق بإحاة لو كانت معينة كما يؤخذ مما مر متا قال الشربلالي في شرحه وأقول في حجة الزامة بشئتين أو بعشر تأمل والذي يظهر لي انه مثل الزامة على نفسه الظاهر عشر فلا يلزمه غير ما أوجه تعالى لان نذر ذات الواجب وتعدده ليس صحيحا نعم نذر مثله كقوله نذرت ذبح عشر شياه وقت كذا يصح ويغوز كرا وقت وتقدم في الحج لوقال الله تعالى على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شئ غير المشروع مع ان الحج نفلا مشروع ولكن لا يسمى حجة الاسلام وكذلك الاضحية لم تشرع لازمة الا الواحدة فنذر تعددها الزام غير المشروع وجوبا فلا يلزم فليتأمل اهـ أقول وبالله تعالى التوفيق ان كتب المذهب طساحة بصحة النذر بالاضحية من الغنى والفقر وقدمنا ان الغنى اذا قصد بالنذر الاخبار عن الواجب عليه وكان في أيام النحر لزومه واحدة والاثنان ثم لا يخفى ان الاضحية اسم لاشاة مثلا نذع في أيام النحر واجبة كانت أو تطوعا فاذنذر أضحية لم تنصرف الى الواجبة عليه ما ينوب بالنذر الاخبار كما اذا قال لله على حجة وعليه حجة الاسلام قال الزيلعي يلزمه أخرى الاذاعة به الواجب عليه اهـ فاذنذر عشر أضحيات لم يحتمل الاخبار عن الواجب اصلا كما قدمناه عن البدائع من ان

وكذا المشتركة فليراجع
* (فروع) * لون اضحيته
عليه الصلاة والسلام
سوداء * نذر عشر أضحيات
لزومه ثنتان لحي * الاثر بهما
خانية والاصح وجوب
الكل لا يجابه ما لله من
جنسه لا يجاب شرح وهبانية
قلت ومفاده لزوم النذر
بما من جنسه واجب
اعتقادي او اصطلاحى قاله
المصنف فليحفظ

الغنى لو نذر قبل أيام النحر ان يضحي شاة لزمه شاتان احداها بالنذر والاخرى بالغنى لعدم احتمال الصيغة الاخبار عن الواجب اذ لا وجوب قبل الوقت وكذا النذر وهو فقير ثم استغنى وهنا كذلك لعدم وجوب العشر فتلزمه العشر لانها عباداة من جنسها واجب بخلاف ما لو قال لله على حجة الاسلام مرتين لان حجة الاسلام اسم للفعل المخصوص على سبيل الفرضية فاذا قال مرة او مرتين لا يلزمه لان المرة لازمة قبل النذر والثانية لا يمكن جعلها حجة الاسلام التي هي فرض العمر ومثله نذر رمضان مرة او مرتين فالفرق بين الاضحية التي تطلق على الواجب والتطوع كالصوم والصلاة والحج وبين حجة الاسلام كصوم رمضان وصلاة الظهر أظهر من الشمس وحيث علمت ان الاضحية اسم لما يذبح في وقت مخصوص لم يكن فيها الغاء الوقت فاذا نذرها يلزم فعلها فيه والا لم يكن آتيا بالنذور لانها بعدها لاتسمى اضحية ولذا يتصدق بها حية اذا خرج وقتها كاتدمناء بخلاف ما اذا نذر ذبح شاة في وقت كذا بلغو ذكر الوقت لانه وصف زائد على معنى الشاة ولذا التي علمنا ان تعيين الزمان والمكان بخلاف الاضحية فان الوقت قد جعل جزءاً من مفهومها فلزم اعتباره ونظير ذلك ما لو نذر هدى شاة فانهم قالوا انما يخرج عن العهدة ذبحها في الحرم والتصدق بها هناك مع انهم قالوا لو نذر التصدق بدهم على فقراء مكة له التصدق على غيرهم وما ذاك الا لكون الهدى اسماً لما يهدى الى مكة ويتصدق به فيها فقد جعل المكان جزءاً من مفهومه كالزمان في الاضحية فاذا تصدق به في غير مكة لم يأت بمأذون بخلاف ما لو نذر التصدق بالدرهم فيها فان المكان لم يجعل جزءاً من مفهوم الدرهم فان الدرهم درهم سواء تصدق به في مكة او غيرها بخلاف الهدى فقد ظهر وجه تصحيح العشر وجه لزوم ذبحها في ايام النحر فافغتم هذه الفائدة الجليلة التي هي من نتائج فكرتي العليلة فاني لم أرها في كتاب والمحدثه الملك الوهاب **(قوله غنم)** الذي في المنج وغيرها شاتان **(قوله بخلاف العتق الحج)** اي لو كان عبدان بين رجلين عليهما كفارتان فاعتقاها عن كفارتيهما لا يجوز لان الانصاف تجتمع في الشاتين لا الرقيق بدليل جريان الجبر في قسمة الغنم دون الرقيق بدائع **(قوله فالاضحية كلاها)** قال في الخلاصة ولو ضحى باكثر من واحدة فالواحدة فريضة والزيادة تطوع عند عامة العلماء وقال بعضهم لم والمختار انه يجوز كلاها وفي التارخانية عن المحيط انه الاصح **(قوله وقيل الزائد لم)** اي ولا يصير اضحية تطوعاً خالية **(قوله والافضل الحج)** اي الاكثر نواها وقدما الكلام عليه **(قوله ولو ضحى بالكل الحج)** الظاهر ان المراد لو ضحى ببذنة يكون الواجب كلها لاسبغها بدليل قوله في الحانية ولو ان رجلاً موسراً ضحى بذنة عن نفسه خاصة كان الكل اضحية واجبة عند عامة العلماء وعليه الفتوى اه مع انه ذكر قبله بأسطر لو ضحى الغنى بشاتين فالزيادة تطوع عند عامة العلماء فلا ينافي قوله كان الكل اضحية واجبة ولا يحصل تكرار بين المسئلتين فافهم ولعل وجه الفرق ان التضحية بشاتين تحصل بفعلين منفصلين وارقة دمين فيقع الواجب احداها فقط والزيادة تطوع بخلاف البذنة فانها بفعل واحد وارقة واحدة فيقع كلها واجبا هذا ما ظهر لي **(قوله فالحل فرض)** اي عملي ح **(قوله ولا يأكل)** ظاهره ولو كان غنيام تصريحهم بأنها واجبة في ذمته غير متعينة عليه حتى جاز له ان يبدلها بغيرها مع الكراهة ط **(قوله لو ايام النحر**

« غنم بين رجلين ضحيا بها جاز بخلاف العتق اصحة قسمة الغنم لا الرقيق » ضحى بشتين فالاضحية كلاها وقيل الزائد لم والافضل الاكثر قيمة فان استويا فلاكثر لحما فان استويا فأطيبهما ولو ضحى بالكل فالكل فرض كأركان الصلاة فان الفرض منها ما ينطلق الاسم عليه فاذا طولها يقع الكل فرضا بجبتي « شرى اضحية وأمر رجلا بذبحها فقال تركت التسمية عمدالزومه قيمتها ليشتري الآمر بها أخرى ويضحي ويتصدق ولا يأكل لو ايام النحر

باقية والا تصدق بقتها على الفقراء خالية وفيها اراد التضحية ﴿ ٢٩٢ ﴾ فوضع يده مع يد القصاب في الذبح

واعانه على الذبح سمى كل وجوبا فلوتركها احدها او ظن أن تسمية احدها تكفي حرمت وهي تصلح لغزا فيقال اى شاة لاتحل بالتسمية مرة بل لابد ان يسمى عليها مرتين وقد نظمه شيخنا الحير الرملي فقال

* اى ذبح لابل للحل فيه *
* ان يني بذكر ذى التزوية *
* فأجبه عنه بالقرض فأنا *
* لانراه نثرا ولا ترتضيه *
فقلت في الجواب

* خذ جوابا نظما كما تبتغيه *
* من فقيه مرويه عن فقيه *
* هي شاة في ذبحها اشترك *
* اثنا * فنكرر الذكر
شرط كما تزويه * ذلك ذبح
قصابه وضع اليد مع
المصاحب الذي يرتجيه
* فعلى كل واحد منهما
أن يذكر الله جل عن
تشبيهه * وفي الوهبانية
وسرحها قال * ولو ذبحا
شاة معانم واحد * اخل
ببسم الله فالشاة تهجر *
وان يشتري منها ثلاثا
ثلاثة * وأشكل فالتوكيل
بالذبح بذكر * وكل شراء
الشاة للعتز ان شري *
يصح خلاف العكس

باقية) مرتبط بقوله ليشتري ومابعده (قوله والا) بان مضت ايام التحر لا يشتري بالقيمة غيرها لان الاراقة عهدت قرابة في ايام التحر كما قدمناه (قوله خالية) وكذا في الذخيرة والحلاصة وغيرها ونظمها ابن وهبان وابن الشحنة ولم أر من ذكر وجه عدم الاكل منها ولا يقال ان أخذ قيمتها كييعها لانه ليس بدل اضحية اذ هي مينة على انه كان يلزمه التصديق بالدرهم كما لو باع لحم اضحية كما مر فالظاهر انها مندورة فليتامل (قوله فلوتركها) اى التسمية المفهومة من سعى (قوله وقد نظمه شيخنا الخ) قد نظمه ايضا المصنف في منحه سؤالا وجوابا لكنه ارتكب فيه ضرورات لا ترتكب مع ما فيه من اختلال النظم في بعض الايات (قوله ان يني) مبنى للمجهول والجار والجوروث نائب الفاعل (قوله بالقرض) اى الشعر (قوله فقلت في الجواب الخ) الشطر الاول والبيت الثاني تمامه من نظم صاحب المنح والباقي من نظم الحير الرملي فانه قال بعد نظمه السؤال السابق وقلت في الجواب

خذ جوابا لا تجد يوجد فيه * من فقيه مرويه عن فقيه
ذلك ذبح قصابه وضع اليد * مع المصاحب الذي يرتجيه

(قوله فعلى كل واحد الخ) وبه ظهر ان الشارح ليس له من الجواب سوى التلقيق من كلام المصنف وكلام شيخه ان لم يكن من الموارد (قوله هي شاة الخ) يوجد في بعض النسخ بعدهذا البيت بيت آخر وهو ذاك ذبح الى آخر البيت المار عن الرملي ولو اقتصر عليه لكان أنسب لان قوله هي شاة الخ غير موزون ولثلا يستدرك قوله فعلى كل واحد الخ لانه لم يقد شيئا زائدا على ما أفاده قوله هي شاة الخ بل لو اقتصر الشارح في الجواب على البيت الاول والثاني وأبدل قوله شرط كما تزويه الذي اختل به النظم بقوله شرط نعيه او شرط فيه لاستقام الوزن وأغناه عما بعده وكأنه قصد ذكر الجواب مرتين لان البيت الاول مع الثاني جواب والبيت الثالث الذي في بعض النسخ مع الرابع جواب ايضا (قوله وفي الوهبانية وشرحها) ليس في هذه الايات من نظم ابن وهبان بالانغير سوى البيت الثاني والاخير وماعدها تصرف فيه ابن الشحنة وأصلحه (قوله وان يشتري) باثبات حرف العلة للضرورة (قوله منها) اى من الشاة أو الاضحية (قوله وأشكل) بان اختلطت وتجزأت ما نكل (قوله فالتوكيل الخ) قال ابن الفضل يبنى ان يوكل كل واحد اصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز ولو ذبح عن غيره بامرهم جاز ايضا اه شارح (قوله يذكر) الذى في الوهبانية يحسر بالخاء المهملة ويجوز فيه الفتح والضم من حسر عن ذراعيه اذا كسف اه شارح (قوله للعتز) اللام للتقوية وهى الداخلة على معمول تقدم على عامله وهو هنا شري مثل ان كنتم للرؤيا تعبرون (قوله يصح) لان الشاة اسم جنس يتناول الضأن والمعز شارح عن الظهيرية (قوله خلاف العكس) اى لو وكله بشراء عتز فاشتري شاة من الضأن لا يلزم الأمر شارح عن الحاتية (قوله والقود يحسر) اى لو استأجر الوكيل بشراء الاضحية من يقوده بدرهم لم يلزم الأمر ظهيرية اه ط (قوله ولو قال سودا) بالمد والتوين للضرورة والضمير في كان للقول وقرناه بالمدوعينا بالقصر والاقرون العظيم القرن والاعين ماعظم سواد عنيه في سعة قال الشعر بلالى والبيت من الظهيرية وكله بشراء بقرة سوداء للاضحية

فاشترى بيضاء أو حمراء أو بقاء وهي التي اجتمع فيها السواد والياض لزم الأمر وإن وكله بشراء كبش أقرن أعين للاضحية فاشترى أحم ليس عين لا يلزم الأمر لأن هذا مما يرغب فيه للاضحية فبخالف أمره قال الناظم ينبغي أنه إذا أمره بشراء بيضاء فاشترى سوداء أن لا يقع للأمر قلت وهذا هو الصواب وقد اسقط الكاتب لالتافية من نسخة المصنف وتبعه الشارح ابن الشحنة يرشد إليه قول الناظم لأن لون اضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أبيض ولأنه أحسن الألوان فينبغي أن يكون أفضل ولما روى عن مولاة ورقة بنت سعد أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دم عفراء أركي عند الله من دم سوداء وقال أبو هريرة رضي الله عنه دم بيضاء أركي عند الله من دم سوداء اه فالدليل يخالف مدعاه بإسقاط لالتافية لأن الياض أركي من غيره والعفراء أركي من السوداء فكيف يلزم الأمر مع مخالفة اه ملخصا (قوله بنتين) متعلق بالزموا وقد منا الكلام عليه في القروع (قوله وعن ميت) أي ضحى عن ميت وارئه بأمره الزمه بالتصدق بها وعدم الأكل منها وإن تبرع بها عنه لا الأكل لأنه يقع على ملك الذابح والثواب للميت ولهذا لو كان على الذابح واحدة سقطت عنه اضحيته كما في الأجnas قال الشرنبلالي أكن في سقوط الاضحية عنه تأمل اه أنول صرح في فتح القدير في الحج عن الغير بالأمر أنه يقع على الفاعل فيسقطه الفرض عنه والآخر الثواب فراجع (قوله وهذا الخبز) أي المختار كما قدمناه عن البرازية سابقا (قوله ومن مال طفل الخ) حاصله أن الصحيح عدم وجوبها في مال الطفل ولا يحب على الأب في حق طفله أن يضحي عنه من مال نفسه في ظاهر الرواية كما مر مبسوطا وقوله وعن أبيه بلايا على لغة النقص (قوله وواهب شاة الخ) أي لو وهب شاة فضحى بها ثم رجع الواهب صح الرجوع في ظاهر الرواية وأجزأت الذابح شارح * (خاتمة) * يستحب لمن ولده ولدان يسميه يوم أسبوعه ويحلق رأسه ويتصدق عند الأئمة الثلاثة بزنة شعره فضاء أو ذهباً ثم يعق عند الحلق عقيقة اباحة على ما في الجامع المحبوبي أو تطوعاً على ما في شرح الطحاوي وهي شاة تصلح للاضحية تذبح للذكر والأنثى سواء فرق لهما نيتاً أو طبخه بمحموسة أو بدونها مع كسر عظمها أو لا واتخاذ دعوة أو لا وبه قال مالك وسنها الشافعي وأحمد سنة مؤكدة شاتان عن الغلام وشاة عن الجارية غير الافكار ملخصا والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحظر والاباحة

كذا ترجمه في الثانية والتحفه وترجم في الجامع الصغير والهداية بالكراهية وفي المبسوط والخيرة بالاستحسان فان مسائل هذا الكتاب من اجناس مختلفة فلقب بذلك لما يوجد في عامة مسائله من الكراهية والحظر والاباحة والاستحسان كافي النهاية وترجم بعضهم بكتاب الزهد والورع لأن فيه كثيراً من المسائل اطلقها الشرع والزهد والورع تركها وفي أبي السعود عن طلبة الطلبة الاستحسان استخراج المسائل الحسان وهو أشبه ما قيل فيه أما القياس والاستحسان المذكوران في جواب مسائل الفقه فيانها في الاصول (قوله مناسبتة ظاهرة) في بعض النسخ مناسبتها والاولى اولى وهي كافي شروح الهداية كون عامة مسائل كل منه ومن الاضحية لم تخل من اصل و فرع تردفيه الكراهية وعلى ترجمة المصنف يقال يردفيه

* بشتين ممن ينذر العشر
الزموا وتصحيح ايجاب
الجميع محرر * وعن ميت
بالامر الزم تصدقا *
والافضل منها وهذا الخبز *
ومن مال طفل فالصحيح
سقوطها *
وعن أبيه في حقه وهو أظهر *
وواهب شاة راجع بعد
ذبحها فيجزى * من ضحى
عليها ويؤجر *

كتاب الحظر والاباحة

مناسبتة ظاهرة

الخطر والاباحة ولما ذكرت المناسبة بين الاضحية وما قبلها كانت الاضحية واقعة في محلها فلا يردان هذه المناسبة لا يفد وجه ذكر هذا الكتاب عقب الاضحية ولا يردان هذا الكتاب له مناسبة بكل كتاب فافهم **(قوله)** والخطر لغة المنع والحبس قال الله تعالى وما كان عطاء ربك محظورا اي ما كان رزق ربك محبوسا عن البر والفاجر جوهره والاباحة الاطلاق زيلبي **(قوله)** وشرع الخ اشار الى ان المراد هنا بالمصدر اسم المفعول فلا يردان ما ذكره تعريف للمحظور والمباح للخطر والاباحة تأمل **(قوله)** والمحظور ضد المباح أل في المحظور للعهد اي المحظور الشرعي الذي ذكرنا انه مامنع من استعماله شرعا ضد المباح ولا ينافي ذلك ان للمباح ضدا آخر وهو الواجب اذ ليس مراده بذلك تعريفه بما ذكرناه قدم تعريفه كما علمت وبه اندفع ما يقال انه تعريف بالاعم لانه كما يصدق على المكروه والحرام يصدق على الواجب وليس تعريفه الخاص ما ثبت حظره بدليل قطعي بل ما ذكره الشارح من انه مامنع من استعماله شرعا ليشمل ما ثبت بظني فافهم **(قوله)** والمباح ما جاز للمكلفين فعله وتركه كذافي المنع والذي في الجوهره ما خبر المكلف بين فعله وتركه **(قوله)** بالاستحقاق استحقاقه استوجبه قاموس ويطلق على جزاء العبد من ثواب أو عقاب انه يستحقه بفضل الله وعدهله **(قوله)** نعم يحاسب عليه حسابا يسيرا لا يقال ان ذلك عذاب بدليل ماورد من نوقش الحساب عذاب لان المناقشة الاستقصاء في الحساب كما في القاموس **(قوله)** كل مكروه يقال كرهت الشيء اكرهه كراهة وكراهية فهو كرهية ومكروه صحاح والكراهة عدم الرضا وعند المعزلة عدم الارادة ففسر المطرزي لها في المغرب بعدم الارادة ميل الى مذهبه كما افاده ابو السعود **(قوله)** اي كراهة تحريم وهي المرادة عند الاطلاق كما في الشرع وقيد به بما اذا كان في باب الخطر والاباحة اه يرى **(قوله)** حرام اي يريده انه حرام قال في الهداية الا انه لما لم يجد فيه نصا قاطعا لم يطلق عليه لفظ الحرام اه فاذا وجد نصا قطع القول بالتحريم والتحليل والاقال في الحل لا بأس وفي الحرمة اكره اتقاني **(قوله)** أي كالحرام الخ كذا قال القهستاني ومقتضاه انه ليس حراما حقيقة عنده بل هو شبهه من جهة اصل العقوبة في النار وان كان عذابه دون العذاب على الحرام القطعي وهو خلاف ما اقتضاه ذكر الاختلاف بينه وبين الشيخين وتصحيح قولهما نعم هو موافق لما حققه المحقق ابن الهمام في تحوير الاصول من ان قول محمد انه حرام فيه نوع من التجوز للاشتراك في استحقاق العقاب وقولهما على سبيل الحقيقة للقطع بان محمد لا يكفر جاحدا الواجب والمكروه كما يكفر جاحدا الفرض والحرام فلا اختلاف بينه وبينهما في المعنى كما يظن اه وأيده شارحه ابن امير حاج بما ذكره محمد في المبسوط ان ابو يوسف قال لا ي حنيفة اذا قلت في شيء اكرهه فارأيك فيه قال التحريم ويأتي فيه أيضا ما في لفظ محمد للقطع أيضا بان أبا حنيفة لا يكفر جاحدا المكروه اه وعلى هذا فالاختلاف في مجرد صحة الاطلاق ويأتي تمام الكلام عليه قريبا **(قوله)** في الحل اقرب بمعنى انه لا يعاقب فاعله اصلا لكن يتأب تاركه اذني ثواب تلويح وظاهره انه ليس من الحلال ولا يلزم من عدم الحل الحرمة ولا كراهة التحريم لان المكروه تنزيها كما في المنع مرجعه الى تركه الاولى والفصل بين الكراهيتين كما في القهستاني والمنع عن الجواهر ان كان الاصل فيه

والخطر لغة المنع والحبس
وشرعا مامنع من استعماله
شرعا والمحظور ضد المباح
والمباح ما جاز للمكلفين
فعله وتركه بلا استحقاق
ثواب وعقار نعم يحاسب
عليه حسابا يسيرا اختيار
(كل مكروه) اي كراهة
تحريم (حرام) اي كالحرام
في العقوبة بالنار (عنده
محمد) واما المكروه كراهة
تنزيه فالحل اقرب اتفاقا
(وعندهما) وهو الصحيح
الختار

الحرمة فان سقطت لعموم البلوى فتزبه كسؤر الهرة والافتحريم كلهم الحمار وان كان حكم الاصل الاباحية وعرض ما أخرجه عنها فان غلب على الفطن وجود المحرم فتحريم كسؤر البقرة الجلالة والافتزبه كسؤر سباع الغدير (قوله) ومثله البدعة والشبهة (الذي يفيد كلام القهستاني ان البدعة مرادفة للمكروه عند محمد والشبهة مرادفة للمكروه عندهما) (قوله نسبه) اى من حيث الثبوت وقوله فثبت الخ بيان لها لكن فى اقتضائه على ظنى الثبوت قصور فى العبارة بيان ذلك ان الأدلة السمعية اربعة * الاول قطعى الثبوت والدلالة كخصوص القرآن المفسرة والمحكمة والسنة المتواترة التى مفهومها قطعى * الثانى قطعى الثبوت ظنى الدلالة كالآيات المؤولة * الثالث عكسه كآخبار الآحاد التى مفهومها قطعى * الرابع ظنيهما كآخبار الآحاد التى مفهومها ظنى فبالاول يثبت الافتراض والتحريم وبالتانى والثالث الإيجاب وكراهة التحريم وبالرابع تثبت السنة والاستحباب (قوله) وفى الزيلعى الخ) بيان للمراد من الائتم فى قوله وبأنهم بأرتكابه الخ وما فى الزيلعى موافق لما فى التلويح حيث قال معنى القرب الى الحرمة انه يتعاقب به محذور دون استحقاق العقوبة بالنار وترك السنة المؤكدة قريب من الحرام يستحق حرمان الشفاعة اهـ ومقتضاه ان ترك السنة المؤكدة مكروه تحريما لجعله قريبا من الحرام والمراد بها سنن الهدى كالجماعة والاذان والاقامة فان تاركها ماضل ملوم كافى التحرير والمراد الترك على وجه الاصرار بلا عذر ولذا قتال المجتمعون على تركها لانها من اعلام الدين فالاصرار على تركها استخفاف بالدين فيقاتلون على ذلك ذكره فى المبسوط ومن هنا قيل لا يكون قتالهم عليها دليلا على وجوبها وتامه فى شرح التحرير تأمل ثم ان ما ذكره من استحقاق محذورا دون العقوبة بالنار يخالف لما قدمه الشارح آتفا وجزم ابن الهمام فى التحرير من انه يستحق العقوبة بالنار الا ان قال ما مر خاص بقول محمد بناء على ان المكروه عنده من الحرام وما هنا على قولهما بانه الى الحرام اقرب وهذا يفيد ان الخلاف ليس لفظيا وهو خلاف ما قدمناه عن التحرير ولذا نقل ابو السعود عن المقدسى ان حاصل الخلاف ان محمدا جعله حراما لعدم قاطع بالحلل وجعله حلالا لانه الاصل فى الاشياء ولعدم القاطع بالحرمة اهـ ولا ينافى الكراهة الحل لما فى القهستاني عن خلع النهاية كل مباح حلال بلا عكس كالبيع عند النداء فانه حلال غير مباح لانه مكروه اهـ وفى التلويح ما كان تركه اولى فمع المنع عن الفعل بدليل قطعى حرام وبظنى مكروه تحريما وبدون منع مكروه تزبيها وهذا على رأى محمد وعلى رأيهما ما تركه اولى فمع المنع حرام وبدونه مكروه تزبيها لو الى الحل اقرب وتحريما لو الى الحرام اقرب اهـ فأفاد انه ممنوع عن فعله عنده لاعتدائها وبه يظهر مساواة للسنة المؤكدة على رأيهما فى اتحاد الجزاء بحرمان الشفاعة والمراد والله تعالى اعلم الشفاعة برفع الدرجات او بعدم دخول النار لا الخروج منها او حرمان موقت أو انه يستحق ذلك فلا ينافى وقوعها وبه اندفع ما اورد انه ليس فوق مرتكب الكبيرة فى الجرم وقد قال عليه الصلاة والسلام شفاعتى لاهل الكبائر من امى كما ذكره حسن جلي فى حواشى التلويح وتامه فى حواشينا على النار (قوله) الاكل للغذاء الخ) وكذا ستر العودة وما يدفع الحر والبرد شر نبالة (قوله) ولو من حرام) فلو خاف الهلاك عطشا وعنده

ومثله البدعة والشبهة (الى الحرام اقرب) فالْمَكْرُوْهُ تحريما (نسبته الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض) فثبت بما يثبت به الواجب يعنى بظنى الثبوت وبأنهم بأرتكابه كما بأنهم يترك الواجب ومثله السنة المؤكدة وفى الزيلعى فى بحث حرمة الحبل القريب من الحرام ما يتعلق به محذور دون استحقاق العقوبة بالنار بل العتاب كترك السنة المؤكدة فانه لا يتعلق به عقوبة النساو ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعته النبى المختار صلى الله عليه وسلم لحديث من ترك سنئى لم ينل شفاعتى فترك السنة المؤكدة قريب من الحرام وليس بحرمان انتهى (الاكل) للغذاء والشرب للعطش ولو من حرام

خمره شربه قدر ما يدفع العطش ان علم أنه يدفعه بزازية ويقدم الخمر على البول تشارخانية
وسياتى تمام الكلام فيه (قوله او مئة) عطف خاص على عام (قوله وان ضمنه) لان الاباحة
للاضطرار لانتافى الضمان وفي البرازية خاف الموت جوعا ومع رقيقه طعام اخذ بالقيمة منه
قدر ما يسد جوعته وكذا يأخذ قدر ما يدفع العطش فان امتنع قتاله بلا سلاح فان خاف
الرفيق الموت جوعا وعطشا تركله البعض وان قاله آخر اقطع يدي وكلمها لا يحل لان الخمر
الانسان لا يباح في الاضطرار لكرامته (قوله يثاب عليه الخ) قال في الشرب لالة عن
الاختيار قال صلى الله عليه وسلم ان الله ليؤجر في كل شئ حتى اللقمة يرفعها العبد الى فيه فان
ترك الاكل والشرب حتى هلك فقد عصي لان فيه القاء النفس الى التهلكة وانه منهي عنه
في محكم التنزيل اه بخلاف من امتنع عن التداوى حتى مات اذ لا يفتن بانه يشفيه كفى الملتقى
وشرحه (قوله مفاده الخ) اى مفاد قوله وما جور عليه فان ظاهره أنه مندوب وبه صرح
في متن الملتقى فيفيد جواز الترك (قوله كفى الملتقى) هو ما ذكره قريبا حيث قال ولا تجوز
الريضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العادة (قوله قات الخ) تأييد لقوله لم يجز (قوله
فتنه) اشارة الى المؤاخذه على المصنف وعلى ما ذكره في الملتقى اولا (قوله ومباح) اى لا اجر
ولا وزر فيه فيحاسب عليه حسابا يسيرا لو من حل لمجاهه انه يحاسب على كل شئ الا نالنا خرقه
تستر عورتك وكسرة تسد جوعتك وحجر يقيك من الحر والقرو جاء حسب ابن آدم لقيت يقين
صابه ولا يلام على كفاف درمتقى (قوله الى الشيع) بكسر الشين وفتح الباء وسكونها ما يغنيه
ويقوى بذنه قهستانی (قوله وحرام) لانه اضاعه للعلم وامراض للنفس وجاء ماملا ابن
آدم وعاء شرا من البطن فان كان ولا يد فلت للطعام وثلت للماء وثلت للنفس وأطول الناس
عذابا أكثرهم شعا درمتقى * (تمة) قال في تبين المحارم وزاد بعضهم مرتبتين اخريين
مندوب وهو ما يبيع على تحصيل التوافل وتعلم العلم وتعلمه ومكره وهو ما زاد على الشيع
قليلا ولم يتضرره ورثة العابد التحيز بين الاكل المندوب والمباح وينوى به أن يتقوى به على
العبادة فيكون مطيعا ولا يقصد به التلذذ والتعم فان الله تعالى ذم الكافرين باكلهم للتمتع
والتعم وقال والذين كفروا يجمعون ويأكلون كأنهم كل الانعام والنار مشوى لهم وقال عليه
الصلاة والسلام المسلم يأكل في معا واحد والكافر في سبعة امعاء رواه الشيخان وغيرها
وتخصيص السبعة للمباغة والتكثير قيل هو مثل ضربه عليه الصلاة والسلام للمؤمن
وزهده في الدنيا وللکافر وحرصه عليها فالؤمن يأكل بلغة وقوتا والكافر يأكل شهوة
وحرصا طلبا للذة فهذا يشبعه القليل وذلك لا يشبعه الكثير اه (قوله عبر في الحانية بكرة) لعل
الوجه الاول لانه اسراف وقد قال تعالى ولا تسرفوا هو قطفى الثبوت والدلالة تأمل (قوله
وهو أكل طعام الخ) عزاه القهستانی الى اشارة الكرماني وغيره قال ط وأفاد بذلك انه ليس
المراد بالشيع الذى تحرم عليه الزيادة ما بعد شعا شرعا كما اذا أكل ثلث بطنه (قوله الا أن قصد
الخ) الظاهر أن الاستثناء منقطع بناء على ما ذكره من التأويل فانه اذا غلب على ظنه افساد
معدته كيف يسوغ له ذلك مع انه لو خاف المرض يحل له الافطار الا ان يقال المراد افساد
لا يحصل به زيادة اضرار تأمل وما ذكر استثناء من بعض المتأخرين كما أفاده في التشارخانية

او مئة اومال غيره وان
ضمنه (فرض) يثاب عليه
بحكم الحديث ولصكن
(مقدار ما يدفع) الانسان
(الهلاك عن نفسه) وما جور
عليه (و) هو مقدار ما يمكن
به من الصلاة قائما (من
صومه) مفاده جواز تقليل
الاكل بحيث يضعف
عن الفرض لكنه لم يجز كما
في الملتقى وغيره قلت
وفي الملتقى بالغين الفرض
بقدر ما يدفع به الهلاك
ويمكن معه الصلاة قائما
انتهى فتنه (ومباح الى
الشيع لتزيد قوته وحرام)
عبر في الحانية بكرة (وهو
ما فوقة) اى الشيع وهو أكل
طعام غلب على ظنه انه
افسد معدته وكذا في
الشرب قهستانی (الان
يقصد قوة صوم القد

(قوله أولئلا يستحي ضيفه) أي الحاضر معه الآتي بعدما أكل قدر حاجته فاستأني (قوله) أو نحو ذلك (كإذا أكل أكثر من حاجته يستقياه قال الحسن لأبأس به قال رأيت أنس بن مالك رضي الله عنه يأكل الواناً من الطعام ويكثر ثم يتقيا ويرفعه ذلك خانية) (قوله عن أداء العادة) أي المفروضة قائماً فلو على وجه لا يضعفه فيأح درمتني (قوله وتركه أفضل) كي لا تنقص درجته ويدخل تحت قوله تعالى اذهبتم طياتكم في حياتكم الدنيا والتصدق بالفعل أفضل تكثيراً للחסنات درمتني (قوله واتخاذ الأطعمة سرف) (الإذا قصد قوة الطاعة أو دعوة الأضياف قوماً يعدقونهم فاستأني) (قوله وسنة الأكل الخ) فإن نسي البسمة فليقل بسم الله على أوله وآخره اختياراً وإذا قلت بسم الله فرفع صوتك حتى تلقن من مملك ولا يرفع بالحمد إلا أن يكونوا فرغوا من الأكل تأتريخانية وأما يسمى إذا كان الطعام حلالاً ويحمد في آخره كبفما كان في ط (قوله وغسل اليدين قبله) ثني الفقر ولا يمسح يده بالمنديل ليقى أثر الغسل وبعده ثني اللمع ويمسحها ليزول أثر الطعام وجاء أنه بركة الطعام ولا بأس به بدقيق وهل غسل فيه للأكل سنة كغسل يده الجواب لا لكن يكره للجلب قبله بخلاف الخوض در متني ومثله في التأتريخانية (قوله وبدأ) أي في الغسل كما في التأتريخانية (قوله بالشباب قبله) لأنهم أكثر أكلاً والشيخ أقل درمتني (قوله وبالشيوخ بعده) لحديث ليس منا من لم يوقر كبيراً وهذا من التوقير ط «(تمه)» يكره وضع المعلقة والقصة على الحيز ومسح اليد أو السكين به ولا يعلقه بالحوان ولا بأس بالأكل متكئاً أو مكشوف الرأس في المختار ومن الأسراف أن يأكل وسط الحيز ويدع حواشيه أو يأكل ما انتفخ منه إلا أن يكون غيره يأكل ما تركه فلا بأس به كالجواحر رغيفاً دون رغيف ومن أكرام الحيز أن لا ينتظر الأدم إذا حضر وأن لا يترك لقمة سقطت من يده فإنه أسراف بل ينبغي أن يبتدئ بها ومن السنة أن لا يأكل من وسط القصة فإن البركة تنزل في وسطها وأن يأكل من موضع واحد لأنه طعام واحد بخلاف طبق فيه الوان الخمار فإنه يأكل من حيث شاء لأنه الوان بكل ذلك ورد الآثار وبسط رجله اليسرى وينصب اليمنى ولا يأكل الطعام حاراً ولا يشمه وعن الثاني أنه لا يكره التفخي في الطعام إلا بماله صوت نحو أف وهو محل النهي ويكره السكوت حالة الأكل لأنه تشبه بالجوس ويتكلم المعروف وقال عليه الصلاة والسلام من أكل من قصة ثم لحبها تقول له القصة اعتكك الله من النار كما اعتقتني من الشيطان وفي رواية أحمد استغفرت له القصة ومن السنة البداءة بالمالح والحتم به بل فيه شفاء من سبعين داء ولحق القصة وكذا الأصابع قبل مسحها بالمنديل وتامة في الدار المتني والبزاية وغيرها (قوله الأهلية) بخلاف الوحشية فإنها ولبنها حلالان (قوله خلافاً لالك) وللخلاف لم يقل حرم منح أي فإنه دليل تعارض الأدلة (قوله ولبنها) لتولده من اللحم فصار مثله منح (قوله التي تأكل العذرة) أي فقط حتى اتن لحما قال في شرح الوهبانية وفي المتني الجلالة المكروهة التي إذا قربت وجدت منها رائحة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعمل عليها وتلك حالها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر الباقى أن عرفها نجس اه وقد مناه في الذبايح (قوله ولبن الرمكة) قدم في الذبايح عن المصنف أنه لا بأس به على الأوجه لأنه ليس في شره تقليل آلة الجهاد وقد مناه

أو لئلا يستحي ضيفه) أو نحو ذلك ولا يجوز الرياضة بتقليل الأكل حتى يضمف عن أداء العادة ولا بأس بأنواع الفسواكه وتركه أفضل واتخاذ الأطعمة سرف وكذا وضع الحيز فوق الحاجة هو سنة الأكل البسمة أو له والحمدلة آخره وغسل اليدين قبله وبعده وبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ بعده ملتنى (وكره لم الأتان) أي الحمار الأهلية خلافاً للمالك (ولبنها) لبن (الجلالة) التي تأكل العذرة (ز) لبن (الرمكة) أي الفرس وبول الأبل

واجازه ابو يوسف للتداوى
(د) كره (لحمها) اى لحم
الجلالة والرمكة وتحبس
الجلالة حتى يذهب نتن
لحمها وقدر بثلاثة ايام
لدساجة واربعة نشاة
وعشرة لابل وبقر على
الاطهر ولو اكلت النجاسة
وغيرها بحيث لم يمتن لحمها
حلت كما حل اكل جدى
غذى بلبن خنزير لان لحمه
لا يتغير وماغذى به يصير
مستهلكا لابقى له اثر (ولو
سقى مايؤكل لحمه خرا
فدبح من ساعته حل اكله
ويكره) زبلى وصيد
شرح وهبانية (د) كره
(الاكل والشرب والادهان
والتطيب من اناه ذهب
وفضة للرجل والمرأة)
لاطلاق الحديث (وكذا)
يكره (الاكل بملقعة الفضة
والذهب والاكتحال
بملهما) وما اشبه ذلك
من الاستعمال كمسكحة
ومرآة وقلم ودواة ونحوها
يعنى اذا استعملت ابتداء
فما صنعت له بحسب متعارف
الناس والا فلا كراهة حتى
لو نقل الطعام من اناه
الذهب الى موضع آخر
او صب الماء او الدهن
في كفه لا على رأسه
ابتداء ثم استعمله لآباس

هناك ان المتمدان الامام رجع الى قول صاحبه بأن اكل لحمها مكروه تنزيها (قوله) واجازه
ابو يوسف للتداوى (في الهندية وقال لا بأس بأبوال ابل ولحم الفرس للتداوى كذا في الجامع
الصغير اه ط قلت وفي الحاشية ادخل مرارة في اصبعه للتداوى روى عن ابى حنيفة
كرهته وعن ابى يوسف عدمها وهو على الاختلاف في شرب بول مايؤكل لحمه ويقول أبى
يوسف أخذ أبوالبث اه (قوله على الاظهر) قال في شرح الوهبانية عن التحببس وهو
الخنجر على الظاهر لان الظاهر ان طهارتهم تحصل بهذه المدة وفي البرازية ان ذلك شرط في اني
لانا اكل الاجلبيف ولكنه جعل التقدير في ابل بشهر وفي البقر بعشرين وفي الشاة بعشرة
وقال قال السرخسى الاصح عدم التقدير وتحبس حتى تزول الرائحة الممتنة اه (قوله
حلت) وعن هذا قالوا لا بأس بأكل الدجاج لانه لم يخلط ولا يتغير لحمه وروى انه عليه الصلاة
والسلام كان يأكل الدجاج وما روى ان الدساجة تحبس ثلاثة ايام ثم تدبج فذلك على سبيل
التنزه زبلى (قوله لان لحمه لا يتغير الخ) كذا في الذخيرة وهو موافق لما مر من ان الاعتبار
الفتن لكن ذكر في الحاشية ان الحسن قال لا بأس بأكله وان ابن المبارك قال معناه اذا اعتلف
اياما بعد ذلك كالجلالة وفي شرح الوهبانية عن القنية رافعا انه يحل اذا ذبح بعد ايام والا لا
(فرع) في ابي السعود الزروع المسقية بالنجاسات لا تحرم ولا تكثر عندا كثر الفقهاء (قوله
حل اكله ويكره) ظاهره ان الكراهة تحريمية وعليه ينظر ما للفرق بينه وبين الجلالة التي
تأكل النجاسة وغيرها والجدى (قوله للرجل والمرأة) قال في الحاشية والنساء فيها سوى الخلى
من الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والعقود بمزلة الرجال ولا بأس لهن بلبس
الدبياج والحريز والذهب والفضة واللؤلؤ اه (قوله لاطلاق الحديث) هو ما روى عن
حنيفة انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الدبياج ولا
تسربوا في آتية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة
رواه البخارى ومسلم واحمد واحديث أخر ساقها الزبلى ثم قال فاذا ثبت ذلك في الشرب
والاكل فكذا في التطيب وغيره لانه مثله في الاستعمال (قوله وما شبه ذلك الخ) ومنه الخوان
من الذهب والفضة والوضوء من طست او ابريق منهما والاستجمار بمجمرة منهما والجلوس
على كرسي منهما والرجل والمرأة في ذلك سواء تاتارخانية (قوله ومرآة) قال ابو حنيفة
لا بأس بملقعة المرأة من الفضة اذا كانت المرأة حديثا وقال ابو يوسف لا خير فيه تاتارخانية
(قوله يعنى الخ) هذه العناية من صاحب الدرر وبأنى الكلام فيها واما عبارة المجتبي وغيره
فمن قوله لو نقل الطعام الخ (قوله لم يجتبي وغيره) كالهاية والكفاية فقد نقلنا عن شرح الجامع
الصغير لصاحب الذخيرة مانصه قبل صورة الادهان ان يأخذ آتية الذهب والفضة ويصب
الدهن على الرأس اما اذا ادخل يده فيها واخذ الدهن ثم صبه على الرأس من اليد فلا يكره اه
زاد في التارخانية وكذا اخذ الطعام من القصعة ووضعه على خبز وما شبه ذلك ثم أكل لا بأس
به اه قال في الدرر واعترض عليه بأنه يقتضى ان لا يكره اذا اخذ الطعام من آتية الذهب
والفضة بملقعة ثم اكله منها وكذا لو أخذه بيده واكله منها ينبغي ان لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي
ان لا يقتضى بهذه الرواية لثلا يشتمح باب استعمالها اه (قوله وهو ما حرره في الدرر) حيث

اجاب عن الاعتراض على ما في النهاية والكفاية بما اشار اليه الشارح من ان الحرام هو الاستعمال فيما صنعت له في متعارف الناس وأقره عليه في العزيمة وظاهر كلام الواني ونوح افندي وغيرها عدم تسليمه وكذا قال الرملي ان نقل الطعام منها الى موضع آخر استعمالها ابتداء وأخذ الدهن باليد ثم صبه على الرأس استعمال متعارف اه واقول وبالله التوفيق ان ما ذكره في الدرر من اناطة الحرمة بالاستعمال فيما صنعت له عرفا فيه نظر فإنه يقتضي انه لو شرب او اغتسل بآنية الدهن او الطعام انه لا يحرم مع ان ذلك استعمال بلا شبهة داخل تحت اطلاق المتن والادلة الواردة في ذلك والذي يظهر لي في تقرير ما قدمناه عن النهاية وغيرها على وجه لا يرد عليه مما مر ان يقال ان وضع الدهن او الطعام مثلا في ذلك الاناء الحرام لا يجوز لانه استعمال له قطعاً ثم بعد وضعه اذا ترك فيه بلا انتفاع لزم اضعاف المالم فلا بد من تناوله منه ضرورة فاذا قصد تناول نقله من ذلك الاناء الى محل آخر لاعلى وجه الاستعمال بل يستعمله من ذلك المحل الآخر كما اذا نقل الدهن الى كفه ثم دهن به رأسه او نقل الطعام الى الخبز او الى انا آخر واستعمله منه لا يسيى مستعملاً آنية الفضة والذهب لاشترط ولا عرفاً بخلاف ما اذا تناول منه ابتداء على قصد الادهان او الاكل فإنه استعمال سواء تناوله بيده او بملقعة ونحوها فإنه كأخذ الكحل باليد وسواء استعمله فيما صنع عرفاً او لا وليس المراد بأخذ الدهن صبه في الكف لانه استعمال متعارف بل المراد تناوله باليد من فم المدهن ليكون تناولاً على قصد النقل دون الاستعمال كما يفيد ما مر عن النهاية فلا ينافي ما في التاترخانية عن الغتاية حيث قال ويكره ان يدهن رأسه بمدهن فضة وكذا ان صبه على راحته ثم مسح رأسه او لحيته اه ومنه يظهر حكم الادهان من ققم ماء الورد فإنه تارة يرش منه على الوجه ابتداء وتارة بواسطة الصب في الكف فكلها استعمال عرفاً وشرعاً خلافاً لما يزعمه بعض الناس في زماننا من انه لو صب في الكف لا يكون استعمالاً اغتراباً بظاهر كلام الشارح فقد استعملنا التصريح عن التاترخانية بخلافه هذا ما ظهر لفهمي القاصر والله تعالى اعلم وافاد ط حرمة استعمال ظروف فناجين القهوة والساعات من الذهب والفضة وهو ظاهر وسذكره عنه بعد **(قوله)** واستثنى القهستاني (الح) قال في الذخيرة قالوا هذا قولهما لان استعمال الحرير في الحرب مكروه عنده فكذا الذهب ثم انهما فرقاً بين الجوشن والبيضة من الذهب وبين حلية السيف منه بأن السهم يزلق على الذهب واما الحلية لاتنفع شيئاً وانما هي للزينة فذكره اه **(قوله)** البيضة هي طاسة الدرع التي تلبس على الرأس قال في المغرب البيضة بيضة النعامة وكل طائر استعيرت لبيضة الحديد لما بينهما من الشبه الشكلي اه وتسمى المغفر قال في المغرب المغفر ما يلبس تحت البيضة والبيضة ايضاً اه **(قوله)** والجوشن هو الدرع قاموس **(قوله)** الساعدان منهما اي من الذهب والفضة والاحسن والساعين بالجرو ذكره في التاترخانية ولم يذكره القهستاني ولعله لانه داخل في الجوشن لان الظاهر ان المراد به ما يصفه المقاتل على ساعديه منه **(قوله)** وهذا فيما يرجع للبدن) يعني ان تحريم الذهب والفضة فيما يرجع استعماله الى البدن اي فيما يستعمل به لبسا او اكلاً او كناية ويحتمل ان المراد فيما يرجع نفعه الى البدن لكن لا يشمل استعمال القلم والدواة والاحسن

واستثنى القهستاني وغيره استعمال البيضة والجوشن والساعدان منهما في الحرب للضرورة وهذا فيما يرجع للبدن وأما الغيره

ما في القهستاني حيث قال وفي الاستعمال اشعار بأنه لا بأس باتخاذ الاواني منها للتجمل
(قوله تجملا) اى من غير استعمال اصلا **(قوله بل فعله السلف)** هذا لم يذكره في الخلاصة بل
 في التارخانية عن المحيط **(قوله حتى اباح الخ)** لما كان كلامه الآن في الانخاذ بدون استعمال
 وذكر اتخاذ الديباج اراد ان يدفع ما قد يتوهم انه لا يحل توسده والنوم عليه **(قوله كياتى)** اى
 في فصل اللبس **(قوله ويكره الاكل في نحاس اوصفر)** عزاه في الدر المنقح الى المفيد والسرعة
 والصفر مثل قفل وكسر الصاد لغة التحاس وقيل اجوده مصباح وفي شرح الشريعة هو شئ
 مركب من المعدنيات كالنحاس والاسرب وغير ذلك اه ثم قيد التحاس بالغير المطلى
 بالرصاص وهكذا قال بعض من كتب على هذا الكتاب اى قبل طليه بالفزدير والشب
 لانه يدخل الصدأ في الطعام فيورث ضررا عظيما واما بعده فلا اه اقول والذي رأيته
 في الاختيار واتخاذها من الخنزف افضل اذا لسرف فيه ولا تحب في وفي الحديث من اتخذ اواني
 بيته خنز فازارته الملائكة ويجوز اتخاذها من نحاس اوصاص اه وفي الجوهرة واما الآنية من
 غير الفضة والذهب فلا بأس بالاكل والشرب فيها والانتفاع بها كالخديد والصفر والنحاس
 والرصاص والخشب والطين اه فتنبه والخنزف بالزاي محركة الجر وكل ما عمل من طين
 وشوى بالنار حتى يكون فخارا قاموس **(قوله ما ذكره)** اى من الاكل والشرب والادهان
 والتطيب **(قوله رصاص)** بالفتح كسحاب ولا يكره وزجاج مثلث الزاي وبلور كتنور
 وسنور وسبتر جوهر معروف والعقيق كأمبر خرز احمر قاموس **(قوله مفضض)**
 وفي حكمه المذهب قهستاني **(قوله اى مزوق بقضة)** كذا في المنع وفسره الشنعي بالمرصع بها
 ط ويقال لكل منقش ومزين مزوق قاموس **(قوله بضم)** فيضع فيه على الخشب وان كان
 يضع يده على القضة حال التناول ط **(قوله قيل ويد)** كذا عبر في الهداية والجوهرة والاختيار
 والتبيين وغيرها فأفاد ضعف ما في الدرر كانه عليه في الشرب لابلية **(قوله وجلس سرج)**
 عطف على الجرد وفي قوله بضم لا على يد كما قد يتوهم قال في غرر الافكار بأن يجتنب في المصحف
 ونحوه موضع الاخذ وفي السرج ونحوه موضع الجلوس وفي الركاب موضع الرجل وفي الاناة
 موضع الفم وقيل موضع الاخذ ايضا اه ونحوه في ايضاح الاصلاح وبأى قريبا انه يجتنب
 في النصل والقبضة واللجام موضع اليد فالجاصل ان المراد الاتقاء بالعضو الذي يقصد
 الاستعمال به ففي الشرب لما كان المقصود الاستعمال بالفم اعتبر الاتقاء به دون اليد ولذا لو حمل
 الركاب بيده من موضع الفضة لا يحرم فليس المدار على الفم اذ لا معنى لقولنا متقيا في السرج
 والكرسى موضع الفم فافهم ولا يخفى ان الكلام في المفضض والا فالذى كله فضة يحرم
 استعماله بأى وجه كان كما قدمناه ولو بلامس بالجدد ولذا حرم ايقاد العود في بحرة الفضة
 كما صرح به في الخلاصة ومثله بالاولى ظرف فنجان القهوة والساعة وقدرة التناك التي
 يوضع فيها الماء وان كان لا يمسها بيده ولا بضمه لانه استعمال فيها صنعت له بخلاف
 القصب الذي يلف على طرف قصبته لئلا ينفذ فانه تزويق فهو من المفضض فيعتبر اتقاؤه باليد
 والفم ولا يشبه ذلك ما يكون كله فضة كما هو صريح كلامهم وهو ظاهر وقال ط وقد
 تجرأ جماعة على الشرع فقالوا بأباحة استعمال نحو الطرف زاعمين انه اتقاء بضمه ومس

تجملا بأوان متخذة من
 ذهب اوفضة وسرير
 كذلك وفرش عليه من
 ديباج ونحوه فلا بأس به
 بل فعله السلف خلاصة
 حتى اباح ابو حنيفة توسد
 الديباج والنوم عليه كياتى
 ويكره الاكل في نحاس
 اوصفر والافضل الخنزف
 قال صلى الله عليه وسلم من
 اتخذ اواني بيته خنز فازارته
 الملائكة الاختيار (لا) يكره
 ما ذكره (من) اناه (رصاص
 وزجاج وبلور وعقيق)
 خلافا للشافعي (وحل
 الشرب من اناه مفضض) اى
 مزوق بالفضة (والركوب
 على سرج مفضض والجلوس
 على كرسى مفضض و)
 لكن بشرط ان (يتق) اى
 يجتنب (موضع الفضة) بضم
 قيل ويد وجلوس سرج
 ونحوه

اليد لأبأس به وهذا جهل عظيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فإن الخوان و اناء الطعام لا يمسهما بيده وقد حرم ما من الجرأة قول أبي السموذ عن شيخه واعلم أنه ينبغي على ما هو الراجح من عدم اشتراط اتقاء موضع الأخذ حل شرب القهوة من الفنجان في تبس الفضة اه فان المقام مختلف فليست حقا التدبر اه أقول وكذا رده السامخاني بقوله فرق كبير بين الأناء الفضة المستعمل لدفع حرارة الفنجان وبين الفضة المرصعة للتزيين اه و انراد بالتبس ظرف الفنجان ولم أره فيها عندي من كتب اللغة ثم قال ط وانظر ما لو كان الاناء لا يوضع على النغم بأن لا يستعمل الا باليد كالمخبرة المضنية هل يتقى وضع اليد عليه وحرره ومقتضى ما ذكره في السيف من اشتراط اتقاء محل اليد من الذهب والفضة ان لا يضع يده على ضبة القصبة في المخبرة ونحوها اه أقول هو نظير ما قدمناه في قصبة التتق (قوله وكذا الاناء المضرب) اى الحكم فيه كالحكم في المنفض يقال باب مضرب اى مشدود بالضباب وهى الحدبذة العريضة التى يضرب بها وضرب أسنانه بالفضة اذا شداها بهامغرب (قوله وحلية مرآة) الذى في المنح والهداية وغيرها حلقة بالثقاف قال في الكفاية والمراد بها التى تكون حوالى المرأة لاما تأخذ المرأة بيدها فأنه مكروه اتفاقا اه (قوله ولم يضع يده) لا يشمل الركاب فالاولى أن يزدور جلده (قوله وكذا كتابة الثوب الخ) سياتى ان المنسوج بذهب يحمل ان كان مقدار أربع أصابع تأمل (قوله وعن الثاني) ظاهره ان عنه رواية أخرى وبه صرح في البرازية وذكر ان الكراهة قول محمد وهو عكس ما رأيت في عدة مواضع وعبرة المنح كالهداية وغيرها وقال ابو يوسف يكره ذلك وقول محمد يروى مع ابى حنيفة ويروى مع ابى يوسف (قوله يكره الكل) اى كل ما مر من المنفض والمضرب في جميع المسائل المارة لان الاخبار مطلقة ولان من استعمل اناء كان مستعملا لكل جزء منه ولا نى حنيفة ما روى عن انس رضى الله تعالى عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة رواه البخارى ولا حدة عن عاصم الاحوال قال رأيت عند انس رضى الله عنه قدح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيه ضبة فضة وتماه في التبيين والشعب كالنخ الصدع قاموس (قوله والخلاف في المنفض) أراد به ما فيه قطعة فضة فيشمل المضرب والظاهر عبارة العيني وغيره وهى وهذا الاختلاف فيما يخص وأما التوبة الذى لا يخص فلا بأس به بالاجماع لأنه مستهلك فلا عبرة ببقائه لو ناه (قوله او قال اشتريته من مجوسى فيحرم) ظاهره ان الحرمة ثبتت بمجرد ذلك وان لم يقل ذبيحة مجوسى وعبرة الجامع الصغير وان كان غير ذلك لم يسع ان يأكل منه قال في الهداية معناه اذا قال كان ذبيحة غير اكنتابى والمسلم اه تأمل وفي التارخانية قيل الاضحية عن جامع الجوامع لابى يوسف من اشترى لحما فعلم انه مجوسى وأراد الرد فقال ذبحه مسلم يكره اكله اه ومفاده ان مجرد كون البائع مجوسيا يثبت الحرمة فانه بعد اخباره بالحل بقوله ذبحه مسلم كره اكله فكيف بدون تأمل (قوله ولا يرد بقول الواحد) قال في الخانية مسلم شرى لحما وقبضه فأخبره مسلم فقه انه ذبيحة مجوسى لا ينبغي له ان يأكل ولا يعطى غيره لأنه اخره بجرمة العين وهى حق الله تعالى فنبت بخير الواحد وليس من ضرورتها بطلان الملك فنبت مع بقاءه وحينئذ لا يمكنه الرد على بائعه ولا ان يحبس الثمن عنه اذ لم يبطل البيع اه

وكذا الاناء المضرب بذهب
اوفضة والكبرى المضرب
بهما وحلية مرآة ومصحف
بهما (كما لو جعله) اى
التفقيض (في فصل سيف
وسكين او في قبضتها او
لجام او ركاب ولم يضع
يده موضع الذهب والفضة)
وكذا كتابة الثوب بذهب
اوفضة وفي المجتبى لأبأس
بالسكين المنفض والمحار
والركاب وعن الثاني يكره
الكل والخلاف في المنفض
اما المطلئ فلا بأس به
بالاجماع بلافق بين الجام
وركاب وغيرها لان الطلاء
مستهلك لا يخلص فلا عبرة
لونه عيني وغيره (وقيل
قول كافر) ولو مجوسيا
قال اشترت اللحم
من كتابى فيحل او قال
اشترت (من مجوسى
فيحرم) ولا يرد بقول
الواحد

ملخصاً (قوله واصله الخ) اى اصل ما ذكر من ثبوت الحل والحرمه وهو يشير الى سؤال وجوابه المذكورين في النهاية وغيرها حاصل السؤال ان هذه المسئلة مناقضة لقوله الآتى وشرط العدالة في الديانات فان من الديانات الحل والحرمه كما اذا خبر بأن هذا حلال او حرام وقد شرط فيها العدل والمراد به المسلم المرضي وهنا قوله شرهته من كتاب الخ معناه انه حلال او حرام وقد قبل خبر الكافر ولو مجوسياً والجواب ان قوله شرهته من المعاملات وثبوت الحل والحرمه فيه ضمنى فلما قبل قوله في الشراء ثبت ما في ضمنه بخلاف ما بان في وكم من شئ ثبت ضمناً لا قصداً كوقف المنقول وبيع الشرب وبه يتضح الجواب عن الكثر (قوله وعليه) اى على هذا الاصل وقد سبقه الى هذا الجواب العيني وصاحب الدرر وتبعهما المصنف ويدل عليه تقرير صاحب الكثر في كتابه الكافي (قوله لا مطلق الحل والحرمه) اى الشامل للقصدى كنهذا حلال او حرام (قوله سواء اخبر بأهداء المولى غيره ونفسه) الاولى التعبير بالمولى مشدداً بدون ميم والضمير في غيره ونفسه للخبر المفهوم من اخبر قال في المنع بأن قال عبد او جارية او صبي هذه هدية أهدها اليك سيدى أو أبى وفي الجامع الصغير اذا قالت جارية لرجل بمعنى مولاى اليك هدية وسعه ان يأخذها اذ لا فرق بين ما اذا أخبرت بأهداء المولى غيره او بنفسها وانما قبل قول هؤلاء فيها لان الهدايا تبعت عادة على ايدي هؤلاء اهـ (قوله او بدخول الدار مثلاً) قال في المنع وأما الاذن بدخول الدار اذا اذن ذلك لعيدها وابنه الصغير فالتقياس كذلك الا انه جرت العادة بين الناس انهم لا يمنعون عن ذلك فنجوز لاجل ذلك اهـ فتأمل (قوله وقيدته بالسراج الخ) ثم قال كفى بالمنع وان لم يغلب على رأيه ذلك لم يسعه قوله منهم لان الامر مشتبه عليه اهـ قال الاثنان لان الاصل انه محجور عليه والاذن طارئ فلا يجوز اثباته بالشك وانما قلنا قول العبد اذا كان ثقة لانه من اخبار المعاملات وهو اضعف من اخبار الديانات فأذا قبل في اخبار الدين ففي المعاملات اولى اهـ (قوله ولو نحو زبيب وحلوى) اى مما يأكله الصبيان عادة خاتمة (قوله لان الظاهر كذبه) وقد عثر على فلوس أمه فاخذها ليشتري بها حاجة نفسه منج عن المبسوط وهذا لا يظهر في كل الصبيان لجرى ان عادة اغنياء الناس بالتوسعة على صبيانهم واعطائهم ما يشربون به شهوة انفسهم وكذلك غالب الفقراء اهـ ط اقول قد علمت ان المدار على غلبة الظن فلينظر المبتلى في القرأتين (قوله لكثرة وقوعها) فاشترط العدالة فيها يؤدي الى الحرج وقلمنا بمجد الانسان المستجمع لشرايط العدالة ليعامله او يستخذه او يبعثه الى وكلائه ثم اعلم ان المعاملات على ما في كتب الاصول ثلاثة انواع * الاول ما لا الزام فيه كالوكالات والمضاربات والاذن بالتجارة * والثاني ما فيه الزام محض كالحقوق التي تجرى فيها الخصومات * والثالث ما فيه الزام من وجه دون وجه كعزل الوكيل وهجر المأذون فان فيه الزام العهدة على الوكيل وفساد العقد بعد الحجر وفيه عدم الزام لان الموكل او المولى يتصرف في خالص حقه فصار كالاذن في الاول يعتبر التيمم فقط وفي الثاني شروط الشهادة وفي الثالث اما العدد واما العدالة عنده خلافا لهما فيتمين ان يراد هنا النوع الاول كانه عليه في العزيمة (قوله في الديانات) اى المحضة درر احتراز عما اذا تضمنت زوال ملك كما اذا أخبر عدل ان الزوجين ارتضعا من امرأة واحدة

واصله ان خبر الكافر مقبول بالاجماع في المعاملات لاقى الديانات وعليه يحمل قول الكثر ويقل قول الكافر في الحل والحرمه يعنى الحاصلين في ضمن المعاملات لا مطلق الحل والحرمه كما توهمه الزيلعي (و) قبل قول (الملوك) ولو اتى (والصبي في الهدية) سواء اخبر بأهداء المولى غيره ونفسه (والاذن) سواء كان بالتجارة او بدخول الدار مثلاً وقيدته بالسراج بما اذا غلب على رأيه صدقهم فلو شري صغير نحو صابون واشنان لا بأس ببيعه ولو نحو زبيب وحلوى لا يبنى ببيعه لان الظاهر كذبه وتماه فيه (و) قبل قول (الفاسق والكافرو العبد في المعاملات) لكثرة وقوعها (كما اذا خبر انه وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشراء منه) ان غلب على الرأي صدقه كما مر وسيجيء آخر الحظر (و) شرط العدالة في الديانات

لأن ثبت الحرمة لأنه يتضمن زوال ملك المتعة فيشترط العدد والعدالة جيمعا فتأني وهذا بخلاف
 الاخبار بان ما اشتراه ذبيحة مجوسى لان ثبوت الحرمة لا يتضمن زوال الملك كما قدمناه فثبت لجواز
 اجتماعهما مع الملك (قوله هـ) اى الديانات (قوله ان اخبر به مسلم عدل) لان الفاسق منهم
 والكافر لا يلتزم بالحكم فليس له ان يلزم المسلم هداية (قوله مترجرا) بيان للعدل (قوله
 عبدا اوامة) تعميمه وفي الخلاصة محدودا في قذف والا (قوله ويحرقى في خبر الفاسق)
 امامه العدالة فانه يسقط احتمال الكذب فلا معنى للاحتياط بالاراقة كفى الهداية (قوله
 وخبر المستور) هذا ظاهر الرواية وهو الاصح وعنه انه كالعدل نهاية (قوله ثم يعمل بغالب
 ظنه) فان غلب على ظنه صدقه تيمم ولم يتوضأ به او كذبه توضأ به ولم يلتفت الى قوله هذا هو جواب
 الحكم ما في السعة والاحتياط فالافضل ان يتيمم بعد الوضوء ما تارخانية (قوله وتوضأ) عطف
 على اراق (قوله احوط) لان التحري مجرد ظن يحتمل الخطأ كفى الهداية (قوله وفي الجوهره
 الح) كلام الجوهره فيها اذا غلب على رايه كذبه فلم يزد على ما في المتن شيئا فافهم (قوله واما الكافر)
 ومثله الصبي والمعتوه كفى التارخانية (قوله فأراقتة أحب) فهو كالفاسق والمستور من هذا
 الوجه قال في الخانية ولو توضأ به وصلى جازت صلاته (قوله قلت لكن الح) هذا توفيق منه
 بين العبارات فان مقتضى مقدمه عدم الفرق بينه وبين الفاسق كما قلنا لكن وقع في التارخانية
 فان اخبره ذمى او صبي وغلب على ظنه صدقه لا يجب عليه التيمم بل يستحب فان تيمم لا يجزئ به مالم
 يرق الماء الا بخلاف ما لو اخبره مستور فتيمم قبل الاراقة فانه يجزئ به ورأيت بخط الشارح
 في هامش التارخانية عند قوله بل يستحب الظاهر انه انما يتيمم بعد الوضوء حتى يفقد الماء بديل
 ما بعده فامل وحيد قد سدواى الفاسق من هذه الجهة وان خالفه من الجهة التي ذكرها تأمل
 وراجع فان عبارة الخانية والخلاصة ذنب الاراقة من غير تفصيل الا ان يعمل على هذا فيحذر
 اه ما رأيت بخطه وأنت تراه قد جزم في شرحه بما كان مترددا فيه ثم رأيت في الذخيرة التصريح في
 الفرق بين الذمى والفاسق من وجهين احدهما هذا والثاني انه في الفاسق يجب التحري وفي
 الذمى يستحب (قوله بخلاف خبر الفاسق) اى اذا غلب على رايه صدقه في التجاسة فانه يتيمم
 ولا يتوضأ به (قوله لاصلاحته الح) قال في الخانية لان الفاسق من اهل الشهادة على المسلم
 واما الكافر فلا اه اى فان الفاسق اذا قبل القاضى شهادته على المسلم نفذ قضاءه وان اثم
 (قوله ولو اخبر عدل بظهارته الح) اقول ذكر شراح الهداية عن كفاية المتهمى لاصحاب
 الهداية رجل دخل على قوم بأكلون ويشربون فدعوه اليهم فقال له مسلم عدل اتاحم ذبيحة
 مجوسى والشراب خالطه خرفقاوا الابل هو حال لا ينظر في حالهم فان عدوا لا اخذ بقولهم وان
 متهمين لا يتناول شيئا ولو فهم ثقتان اخذ بقولهما او واحد عدل يأكبر رايه فان لارأى واستوى
 الحلال عنده فلا بأس ان يأكل ويشرب ويتوضأ فان اخبره بأحد الامرين مملوك كان ثقتان
 اخذ بقولهما لاستواء الحر والعبد في الخبر الدينى وترجح المتن ولو أخبره بأحدهما بعد ثقة
 وبالأخر حر تحرقى للمعارضة وان اخبره بأحدهما حران ثقتان وبالأخر مملوك كان ثقتان
 اخذ بقول الحرين لان قولهما حجة في الديانة والحكم جميعا فترجى وان اخبره بأحدهما ثلاثة
 عبيد ثقتان وبالأخر مملوك كان ثقتان اخذ بقول العبيد وكذا اذا اخبر بأحدهما رجل

هى الى بين البعد والرب
 كالخبر عن نجاسة الماء
 فيتيمم ولا يتوضأ (ان اخبر
 به مسلم عدل) مترجما
 يعتقد حرمة (ولو عبدا)
 اوامة (ويحرقى في خبر
 الفاسق) بنجاسة الماء (و)
 خبر (المستور) ثم يعمل
 بغالب ظنه ولو اراق الماء
 فتيمم فيما اذا غلب على
 رايه صدقه وتوضأ وتيمم فيما
 اذا غلب على رايه كذبه
 كان احوط) وفي الجوهره
 وتيمم بعد الوضوء احوط
 قلت واما الكافر اذا غلب
 صدقه على كذبه فأراقتة
 أحب فهمتاني وخلاصة
 وخانية قلت لكن لو تيمم
 قبل اراقتة لم يجز تيممه
 بخلاف خبر الفاسق
 لاصلاحته ملزما في الجملة
 بخلاف الكافر ولو اخبر
 عدل بظهارته وعدل
 بنجاسته حكم بظهارته
 بخلاف الذبيحة

وامرأتان وبالأخر جلال أخذ بالاول فالخالف في جنس هذه المسائل ان خبر العبد والحر في الامر الذي على السواء بعد الاستواء في العدالة فيرجح اولاً بالقدم بكونه حجة في الاحكام بالجملة ثم بالتحرى اه ومنه في الذخيرة وغيرها فقد اعتبروا التحري بعد تحقق المعارضة بالتساوي بين الخبرين بالفرق بين الذبيحة والماء فتأمل **(قوله)** وتعتبر الغلبة الخ أقول حاصل ما ذكره في الذخيرة البرهانية انه في الاواني ان غلب الطاهر تحرى في حالتي الاضطراب والاختيار للشرب والوضوء والا بان غلب النجس أو تساوا في الاختيار لا تحرى اصلاً وفي الاضطراب تحرى للشرب للوضوء وفي الذكاة والمبته تحرى في الاضطراب مطلقاً وفي الاختيار ان غلبت المية أو تساوا لا تحرى وكذا في الثياب تحرى في الاضطراب مطلقاً وفي الاختيار ان غلب الطاهر تحرى والا لا اه وحاصله انه ان غلب الطاهر تحرى في الحالتين في الكل اعتباراً للغالب والا في حالة الاختيار لا تحرى في الكل وفي الاضطراب تحرى في الكل الا في الاواني للوضوء اذ خلف وهو التيمم بخلاف ستر العورة والاكل والشرب اذ خلف له وسياق مثله في مسائل شتى آخر الكتاب وبه يظهر ما في كلامه من الابهام البالغ حداً لاغاز فلو قال ان الغالب طاهر لا تحرى مطلقاً والا فلا الحالة الضرورية لغير وضوء لكان اخصر واظهر فتدبر نعم كلامه هنا موافق لما قدمه قيل كتاب الصلاة تبعاً لتور الايضاح **(قوله)** دعى الى ولية هي طعام العرس وقيل الولية اسم لكل طعام وفي الهندية عن القرطبي اختلاف في اجابة الدعوى قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقال العمامة هي سنة والافضل ان يجيب اذا كانت ولية والافقه ومخيروا الاجابة افضل لان فيها ادخال السرور في قلب المؤمن واذا اجاب فعل ما عليه أكل اولاً والافضل ان يأكل لو غير صائم وفي البناء اجابة الدعوة سنة ولية أو غيرها وامادعوة يقصد بها التناول أو انشاء الحمد أو ما شبهه فلا ينبغي اجابته الا سيما أهل العلم فقد قيل ما وضع احديده في قصعة غيره الاذله اه ط ملخصاً وفي الاختيار ولية العرس سنة قديمة ان لم يجبا ثم اقول صلى الله عليه وسلم من لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله فان كان صائماً اجاب ودعا وان لم يكن صائماً أكل ودعا وان لم يأكل ولم يجبا ثم وجب لانه استهزاء بالضيف وقال عليه الصلاة والسلام لودعيت الى كراع لاجبت اه ومقتضاه انه لسة مؤكدة بخلاف غيرها وصرح شراح الهداية بأنها قريبة من الواجب وفي التاترخانية عن الينابيع لودعى الى دعوة فالواجب الاجابة ان لم يكن هناك معصية ولا بدعة والامتناع اسلم في زماننا الا اذا علم يقيناً ان لا بدعة ولا معصية اه والظاهر حمله على غير الولية للمأموريات تأمل **(قوله)** وثمة لعب بكسر العين وسكونها والغناء بالكسر ممدودا السماع ومقصورا اليسار **(قوله)** لا ينبغي ان يقعد اي يجب عليه قال في الاختيار لان استماع اللهو حرام والاجابة سنة والامتناع عن الحرام أولى اه وكذا اذ كان على المسألة قوم يقتابون لا يقعد فالغنى اشد من اللهو واللعب تاترخانية **(قوله)** ولو على المسألة الخ كان الواجب عليه ان يذكره قيل قول المصنف الآتي وان علم كما فعل صاحب الهداية فان قول المصنف فان قدر الخ فيها لو كان التكر في المنزل لاعلى المسألة ففي كلامه ايهام لا ينبغي **(قوله)** بعد الذكرى اي تذكر النهي ط **(قوله)** فعل اي فعل المنع وجوباً ازالة للمكسر

وتعتبر الغلبة في اوان ظاهرة ونجبة وذكية ومية فان الاغلب طاهر لا تحرى وبالعكس والسواء لا الالعش وفي الثياب تحرى مطلقاً دعى الى ولية وثمة لعب اغناء قد وأكل لو التكر في المنزل فلو على المائدة لا ينبغي ان يقعد بل يخرج معرضاً لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين فان قدر على المنع فعل والا يقدر

(قوله صبر) أى مع الإنكار بقلبه قال عليه الصلاة والسلام من رأى منكراً فليغير يده فإن لم يستطع فليسهه فإن لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الإيمان اه أى اضعف أحواله فى ذاته أى تأمناً يكون ذلك إذا اشتد ضعف الإيمان فلا يحجد التامى اعواناً على إزالة المنكر اه ط وهذا لأن اجابة الدعوة سنة فلا يتركها لما اقترن به من البدعة من غيره كصلاة الجنازة واجبة الاقامة وان حضرتها نياحة هداية وقاسها على الواجب لانها قريبة منه لورود الوعيد بتركها كفساية (قوله والحكى عن الامام) أى من قوله ابتليت بهذا مرة فصبرت هداية (قوله وان علم اولاً) افاد ان ما مر فيما اذا لم يعلم قبل حضوره (قوله لا يحضر اصلاً) الا اذا علم انهم يتركون ذلك احتراماً له فعليه ان يذهب اتقانى (قوله ابن كمال) لم أره فيه نعم ذكره فى الهداية قال ط وفيه نظر والاوضح ما فى التبيين حيث قال لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كان هناك منكراً اه قلت لكنه لا يفيد وجه الفرق بين ما قبل الحضور وما بعده وساق بعد هذا فى التبيين ما رواه ابن ماجه ان علياً رضى الله عنه قال صنعت طعاماً فدعوت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فجاء فرأى فى البيت تصاور فرجع اه قلت مفاد الحديث انه يرجع ولو بعد الحضور وانه لا يلزم الاجابة مع المنكر اصلاً تأمل (قوله دلت المسئلة الخ) لان محمداً اطلق اسم اللعب والغناء وهو اللهو حرام بالنص قال عليه الصلاة والسلام لهو المؤمن باطل الا فى ثلاث تأديبه فرسه وفى رواية ملاعبته بفرسه ورميه عن قوسه وملاعبته مع اهله كفاية وكذا قول الامام ابتليت دليل على انه حرام اتقانى وفيه كلام لابن الكمال فيه كلام فراجع مع تأملاً (قوله ويدخل عليهم الخ) لانهم اسقطوا حرمتهم بضعلم المنكر فجاز هتكها كالشهود ان ينظر الى عورة الزانى حيث هتك حرمة نفسه وتماهه فى المنع (قوله قال ابن مسعود الخ) رواه فى السنن مرفوعاً الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بلفظ ان الغناء ينبت التفاف فى القاب كذا فى غاية البيان وقيل ان تغنى ليستفيد نظم القوافى ويصير فصيح اللسان لأبأس به وقيل ان تغنى وحده لنفسه لدفع الوحشة لأبأس به وبه اخذ السرخسى وذكر شيخ الاسلام ان كل ذلك مكروه عند علمائنا واحتج بقوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث الآية فى فى التفسير ان المراد الغناء وحمل ما وقع من بعض الصحابة على انشاد الشعر المباح الذى فيه الحكم والمواعظ فان لفظ الغناء كما يطلق على المعروف يطلق على غيره كفى الحديث من لم يمتن بالقرآن فليس منا وتماهه فى النهاية وغيرها (تبيه) عرف التهستاقى الغناء بانه ترديد الصوت بالالخان فى الشعر مع انضمام التصفيق المناسب لها قال فان فقد قيد من هذه الثلاثة لم يتحقق الغناء اه قال فى الدر المنقى وقد تعقب بان تعريفه هكذا لم يعرف فى كتبنا فتدبر اه اقول وفى شهادات فتح القدير بعد كلام عرفنا من هذا ان التغنى المحرم ما كان فى اللفظ مالا يحل كصفه الذكور والمرأة المعينة الحية ووصف الحر المبيح اليها والحانات والهجم لسل او ذمى اذا اراد التكلم بهاء لا اذا اراد انشاده للاستشهاد به اوليعم فصاحته وبلاغته وكان فيه وصف امرأة ليست كذلك او الزهريات المتضمنة وصف الرياحين والازهار والمياه فلا وجه لمتعه على هذا نعم اذ قيل ذلك على الملاهى امتنع وان كان مواعظ وحكما للآلات نفسها لا لذلك التغنى اه ملخصاً وتماه

(صبر ان لم يكن ممن يقتدى به فأمر كان) مقتدى (ولم يقدر على المنع خرج ولم يقعد) لان فيه شين الدين والمحكى عن الامام كان قبل أن يصير مقتدى به (وان علم اولاً) باللعب (لا يحضر اصلاً) سواء كان ممن يقتدى به اولاً لان حق الدعوة انما يلزمه بعد الحضور لا قبله ابن كمال وفى السراج دلت المسئلة ان الملاهى كلها حراء ويدخل عليهم بلا اذنهم لانكار المنكر قال ابن مسعود صوت اللهو والغناء

فيه فراجعهم وفي الملتقى وعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والحزاة والزحف والتذكير فاطنك به عند الغناء الذي يسمونه وجداً ومجبة فانه مكروه لاصلها في الدين قل الشارح زاد في الجوهرة وما يغلبه متصوفة زماننا حرام لا يجوز قصد والجلوس اليه ومن قايه لم يفعل كذلك وما نقل انه عليه السلام سمع الشعر لم يدل على اباحة الغناء ويجوز حمله على الشعر المباح المشتمل على الحكمة والوعظ وحديث تواجده عليه الصلاة والسلام فيصبح وكان انصرأ بأذى يسمع فعميت فقال انه خير من الغيبة فقله هيات بل زلة السماع شر من كذا وكذا سنة يقتاب الناس وقال السرى شرط الواجد في غيبته ان يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه بوجع اه قلت وفي التارخانية عن العيون ان كان السماع سماع القرآن والوعظة يجوز وان كان سماع غناء فهو حرام بأجماع العلماء ومن اباحه من الصوفية فمن تغلى عن اللهو وتغلى بالتقوى واحتاج الى ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط سنة ان لا يكون فيه امرد وان تكون جماعتهم من جنسهم وان تكون نية القوال الاخلاص لا أخذ الاجر والطعام وان لا يجتمعوا لاجل طعام او فوج وان لا يقوموا الا مغلوبين وان لا يظهروا وجدا لاصادقين والحاصل انه لارخصة في السماع في زماننا لان الجيد رحمه الله تعالى تاب عن السماع في زمانه اه وانظر ما في الفتاوى الحثية (قوله بنيت التفاف) أي العلى (قوله كضرب قصب) الذي رأيت في البرازية قصب بالضاد المعجمة والتثنية بعدها (قوله فسق) أي خروج عن الطاعة ولا يخفى ان في الجلوس عليها استماعاً لها والاستماع معصية فيها معصيتان (قوله فسق في الجوارح الخ) ساقه تعليلاً لبيان صحة اخلاق الكفر على كفران النعمة ط (قوله فالواجب) تقرير على قوله استماع الملاهي معصية ط (قوله ادخل اصبعه في اذنه) الذي رأيت في البرازية والمنح بالتثنية (قوله تكره) أي تكره قراءتها فكيف التغنى بها قال في التارخانية قراءة الاشعار ان لم يكن فيها ذكر الفسق والغلاء ونحوه لا تكره وفي الظهيرية قبل معنى الكراهة في الشعر ان يشغل الانسان عن الذكر والقراءة والافلاس به اه وقال في تبيين المحارم واعلم ان ما كان حراماً من الشعر ما فيه فحش ارضهو مسلم او كذب على الله تعالى اورسوله صلى الله عليه وسلم او على الصحابة او تزكية النفس او الكذب او التفاخر المذموم او القدح في الانساب وكذا ما فيه وصف امرد او امرأة بعينها اذا كانا حين فاته لا يجوز وصف امرأة معينة حية ولا وصف امرد معين حتى حسن الوجه بين يدي الرجال ولا في نفسه واما وصف الميتة او غير المعينة فلا بأس به وكذا الحكم في الامرد ولا وصف الحجر المبيح والديريات والحانات والمهجا ولولدى كذا في ابن الهمام والزيلي واما وصف الحدود والاصداغ وحسن القد والقامة وسائر اوصاف النساء والمرد قل بعضهم فيه نظر وقل في المعارف لا يلبق باهل الديانات وينهى ان لا يجوز انشاده عند من غاب عليه الهوى والشهوة لانه يهيجه على جالفة فكره فيمن لا يخل وما كان سبياً لمحظور فهو محظور اه اقول وقدما ان انشاده للاستشهاد لا يضر ومثله فيما يظهر انشاده او عمله لتشبهات بليغة واستعارات بدعية (قوله او تغليظ الذنب) عطف على قوله اي بالنعمة يعني اما اطلق عليه لفظ الكفر تغليظاً ح (قوله ومن ذلك)

بنيت التفاف في القلب كما بنيت الماء النبات قلت وفي البرازية استماع صوت الملاهي كضرب قصب ونحوه حرام فنقله عليه الصلاة والسلام استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر اي بالنعمة فسق الجوارح الى غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة لا شكر فالواجب كل الواجب ان يجتنب كي لا يسمع لما روى انه عليه الصلاة والسلام ادخل اصبعه في اذنه عند سماعه واشعار العرب لو فيها ذكر الفسق تكره انتهى او تغليظ الذنب كما في الاختيار والاستحلال كما في النهاية * (فائدة) * ومن ذلك ضرب التوبة للتفاخر فلو للتثنية فلا بأس به كما اذا ضرب في ثلاثة اوقات

اي من الملاهي ط (قوله ثلاث نفحات الصور) هي طريقة لبعضهم والمشهور انهما نفختان نفخة الصعق ونفخة البعث ط (قوله لمناسبة بينهما) اي بين النفحات والضرب في الثلاثة الاوقات (قوله فبعد العصر الخ) بيان للمناسبة فان الناس بعد العصر يفزعون من اسواقهم الى منازلهم وبعد العشاء وقت نومهم وهو الموت الاصغر وبعد نصف الليل يخرجون من بيوتهم التي هي كقبورهم الى اعمالهم اقول وهذا يفيد ان آله الله ليست محرمة لغيرها بل لقصد الله منها اما من سماعها او من المشتغل بها وبه تشعر الاضافة الا ترى ان ضرب تلك الآلة بعينها حل تارة وحرم اخرى باختلاف التية والامور بمقاصدها وفيه دليل لساداتنا الصوفية الذين يقصدون بمساعها امورا هم اعلم بها فلا يبادر المعارض بالانكار كي لا يحرم بركتهم فانهم السادة الاخيار امدنا الله تعالى بامداداتهم واعاد علينا من صالح دعواتهم وبركاتهم (قوله وتامم فباعلته على الملتقى) حيث قال بعد عزوه مامرا الى الملاعب للامام البزدوى وينبغي ان يكون بوق الحمام يجوز كضرب النوبة وعن الحسن لا بأس بالدف في العرس ليشتبه وفي السراجية هذا اذا لم يكن له جلالجل ولم يضرب على هيئة التطرب اه اقول وينبغي ان يكون طبل المسحر في رمضان لا يقاط النائمين للسحور كبوق الحمام تأمل

لذلك ثلاث نفحات
الصور لمناسبة بينهما فبعد
العصر للاشارة الى نفخة
الفرع وبعد العشاء الى
نفخة الموت وبعد نصف
الليل الى نفخة البعث وتامم
فباعلته على الملتقى والله
اعلم

فصل في اللبس

فصل في اللبس

اعلم ان الكسوة منها فرض وهو ما يسترا العورة ويدفع الحر والبرد والاولى كونه من القطن او الكتان او الصوف على وفاق السنة بأن يكون ذيله لنصف ساقه وكمه لرؤس اصابعه وفه قدر شبر كافي للتف بين التفتيس والحشيس اذ خير الامور واسطها وللهي عن الشترتين وهو ما كان في نهاية النفاسة والخصاسة ومستحب وهو الزائد لاختلاف الزينة واظهار نعمة الله تعالى قال عليه الصلاة والسلام ان الله يحب ان يرى أثر نعمته على عبده ومباح وهو الثوب الجميل للترين في الاعياد والجمع ومجامع الناس لافي جميع الاوقات لانه صلف وخيلاء وربما يفيظ المحتاجين فالتحرز عنه أولى ومكروه وهو اللبس للتكبر ويستحب الابيض وكذا الاسود لانه شعار بني العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سوداء ولبس الاخضر سنة كما في الشريعة اه من الملتقى وشرحه وفي الهندية عن السراجية لبس الثياب الجميلة مباح اذا لم يتكبر وتفسيره ان يكون معها كما كان قبلها اه ومن اللباس المعتاد لبس القرو ولا بأس به من السباع كلها وغير ذلك من الميتة المدبوغة والمذكاة ودباغها ذكاتها محيطة ولا بأس بمجلود الفخر والسباع كلها اذا دبت ان يجعل منها مصلى او منبرا لسرج ملتقط وبكره للرجال السراويل التي تقع على ظهر القدمين عتابة ولا بأس بنعل مخصوف بمسامير الحديد وفي الذخيرة ما فيه نجاسة تمنع جواز الصلاة هل يجوز لبسه ذكر في كراهية أبي يوسف في حديث سعيد بن جبير انه كان يلبس قلنسوة العالاب ولا يصلي بها ان هذا زلة منه قلت هذا اشارة الى انه لا يجوز لبسه بلا ضرورة تاتر خانية لكن قدم الشارح في شروط الصلاة ان له لبس ثوب نجس في غير صلاة وعزا في البحر الى الميسوط (قوله يحرم لبس الحرير الخ) اي الا للضرورة كما يأتي قال في المغرب الحرير الأبرسم المطبوع وسى الثوب المتخذ منه حريرا (قوله قال في القنية الخ) نقله

(يحرم لبس الحرير ولو
بجائل) بينه وبين بدنه
(على المذهب الصحيح
وعن الامام انما يحرم اذا
مس الجلد قال في القنية وهي
رخصة عظيمة في موضع
عمت به البلوى) اوفى
الحرب) فانه يحرم ايضا
عنده

عن أستاذہ بدیع وانه قال لكن طلبت هذا عن ابي خنيفة في كثير من الكتب فلم اجد سوى ما عن برهان صاحب المحيط قال في الخيرية والحاصل انه يخالف لما في التون الموسوعة لنقل المذهب فلا يجوز العمل والفتوى به (قوله وقال يحل في الحرب) اي لو صفيقا يحصل به ابقاء العدو كما يأتي والخلاف فيما سلمه حرير وسداه اما ما سلمه فقط حرير او سداه حرير او سداه فقط يباح لبسه حالة الحرب بالاجماع كما في التاترخانية ويأتي (قوله الا قدر اربع اصابع الخ) لما صرح عن ابن عباس رضي الله عنهما انما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير فاما العلم وسدى الثوب فلا والمصمت الخالص وخير مسلم نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير الا موضع اصبع او اصبعين او ثلاث او أربع وهل المراد قدر الاربع اصابع طولاً وعرضاً بان لا يزيد طول العلم وعرضه على ذلك او المراد عرضها فقط وان زاد طولها على طولها المتبادر من كلامهم الثاني وبقيده ايضا ما سيأتي في كلام الشارح عن الحاوي الزاهدي وعلم الثوب رقه وهو الطراز كما في القاموس والمراد به ما كان من خالص الحرير نسجا او خياطة وظاهر كلامهم انه لا فرق بينه وبين المطرف وهو ما جعل طرفه مسحاً بالحرير في انه يتقدم بربع اصابع خلافاً للشافعية حيث قيدوا المطرز بالاربع اصابع وبنوا المطرف على إعادة الغالبة في كل ناحية وان جاوز اربع اصابع فالمراد بالعلم عندنا ما يشعلهما فبدخل فيه السجاف وما ينجب على اطراف الاكمام وما ينجب في طوق الجبة وهو المسمى قبة وكذا العروة والزر كما سيأتي ومثله فيها يظهر طرة الطربوش اي القلنسوة ما لم تزد على عرض اربع اصابع وكذا بيت تكة السراويل وما على اكتاف العباءة وعلى ظهرها وازار الحمام المسمى بالشرنجي وما في اطراف الشاش سواء كان تطرزاً بالابرة او نسجاً وما يركب في اطراف العمامة المسمى بحصفا فجميع ذلك لا بأس به اذا كان عرض اربع اصابع وان زاد على طولها بناء على ما مر ومثله لو رفع الثوب بقطعة ديباج بخلاف ما لو جعلها حشواً قال في الهندية ولو جعل القز حشواً للقاء فلا بأس به لانه تبع ولو جعلت ظهارته أو بطانته فهو مكروه لان كليهما مقصود كذا في محيط السرخسي وفي شرح القدوري عن ابي يوسف اكره بطائن القلائس من ابريسم اه وعابه فلو كانت قبة الجبة أكثر من عرض اربع اصابع كما هو العادة في زماننا فيخيط فوقها قطعة كرايس يجوز لبسها لان الحرير صار حشواً تأمل (قوله وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق) اي الا اذا كان خط منه قز وخط منه غيره بحيث يرى كله قزا فلا يجوز كما سيذكره عن الحاوي ومقتضاها حل الثوب المنقوش بالحرير تطرزاً ونسجاً اذا لم يتبع كل واحدة من نقوشه اربع اصابع وان زادت بالجمع ما لم يركله حريراً تأمل قال ط وهل حكم المتفرق من الذهب والفضة كذلك بمجرد (قوله وفيها) اي القنية وقد رمز فيها بعد هذا النجم الاثمة المعتبر اربع اصابع كما هي على هيئتها لاصابع السلف ثم رمز للكرمانى منشورة ثم رمز للكرابيسى التحرز عن مقدار المنشورة اولى (قوله والا لا يحل للرجل زيلى) عبارة الزيلى مطلقة عن التقيد بالرجل واعتراض بأن هذا

وقالا يحل في الحرب
(على الرجل لا المرأة الا
قدر اربع اصابع) كاعلام
الثوب (مضمومة) وقيل
منشورة وقيل بين بين
وظاهر المذهب عدم جمع
المتفرق ولو في عمامة كما
يسمى في القنية وفيها عمامة
طرزها قدر اربع اصابع
من ابريسم من اصابع عمر
رضي الله عنه وذلك قبس
شبرنا يرخس فيه (وكذا
المنسوج بذهب يحل اذا
كان هذا المقدار) اربع
اصابع (والالا) يحل
للرجل زيلى

وليس من الحلّي فالظاهر ان حكم النساء فيه كالرجال اقول فيه نظر لان الحلّي كافي القاموس
ما يترن به ولا شك ان الثوب المنسوج بالذهب حلّي وقدمنا عن الحاتية ان النساء فيباسوى
الحلّي من الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والمقود بمنزلة الرجال ولا بأس لهن
لبس الديباج والحرير والذهب والفضة واللؤلؤ اه وفي الهداية ويكره ان يلبس الذكور
من الصبيان الذهب والحرير اه وسأيت وفي الفتنه لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء
فأما للرجال فقد رابع أصابع ومأقوفه يكره (قوله وفي المجتبى الخ) قد علمت ان القول الثاني
ظاهر المذهب وهذا مكرر مع ما مر من قوله ولو عمامة (قوله وفيه) اي في المجتبى وكذا
الضائر بعده (قوله ومن ذهب يكره) قال في الفتنه كأنه اعتبره بالحاتم اه وفيها وكذا
في القنوسة في ظاهر المذهب يجوز قدر أربع أصابع وفي رواية عن محمد لا يجوز كالمو كانت
من حرير اه قلت ويأتى الكلام في علم الثوب من الذهب (قوله تكره الجبة المكفوفة
بالحرير) هذا غير ما عليه العامة فانه نقل في الهندية عن الذخيرة ان لبس المكفوف بالحرير
مطلق عند عامة الفقهاء وفي التبيين عن اسماء انها اخرجت جبة طيلاسة عليها لبنة شبر
من ديباج كسرواني وفرجها مكفوفة ان به قالت هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يلبسها وكانت عند عائشة رضي الله تعالى عنها فلما قبضت عائشة قبضتها الى فيحن نفسها
للمريض فيشتني بها رواه احمد ومسلم وإيذكر لفظة الشبر اه ط وفي الهداية وعنه عليه
الصلاة والسلام انه كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير اه وفي القاموس كف الثوب كففا خاط
حاشيته وهو الحياطة الثانية بعد اللشل وفيه لبنة القميص نيقة (قوله قلت) القائل صاحب
المجتبى وقد علمت حكم المبنى عليه هذا القول (قوله البصرية) الذي رأيته في المجتبى المضربة
من التصريب (قوله قلت ومفاده) قاله صاحب المجتبى ايضا (قوله وبه جزم) اي بالتقييد
بالعرض وكذا جزم به ابن الكمال والقهستاني ونقله في التارخانية عن جامع الجوامع (قوله
لكن اطلاق الهداية وغيرها يخالفه) اي يخالف التقييد بالعرض وقد يقال يحمل المطلق على
المقيد كإصر حوايه في كتب الاصول من انه يحمل عليه عند اتحاد الحكم والحادثة على ان
المتون كثيرا ما تطلق المسائل عن بعض قيودها تأمل ولكن اطلاق المتون موافق لاطلاق
الادلة وهو ارفق بأهل هذا الزمان للتأقوى الفسق والعصيان (قوله وهو مخالف الخ) نعم
هذا مخالف للمتون صريحا فتقدم عليه (قوله قلت الخ) هذا بعيد جدا في التارخانية
واما لبس ما علمه حرير او مكفوف فعلق عند عامة الفقهاء خلافا لبعض الناس وعن هشام
عن ابي خنيفة لا يرى بأسا بالعلم في الثوب قدر أربع أصابع وذكر شمس الأئمة السرخسي انه
لا بأس بالعلم في الثوب لانه متبع ولم يقدر اه فكلما هم في العلم في الثوب للمبوس لا العلم الذي
هو الريبة والالبيق معنى لقولهم في الثوب ولالتعليل بالبيعة هذا وفي التارخانية مانصه
بقي الكلام في حق النساء قال عامة العلماء يحمل لهن لبس الحرير الخالص وبعضهم قالوا لا يحمل
واما لبس ما علمه حرير الى آخر ما قدمناه والمتبادر من هذه العبارة ان ما ذكر من اطلاق العلم
انما هو في حق النساء فان ثبت هذه فلا اشكال والتوفيق به احسن والافهم اوابتان (قوله
هو ماسداه الخ) السدي بالفتح ماسد من الثوب واللحمة بالضم ماسد دخل بين السدي

وفي المجتبى العلم في العمامة
في موضعين او أكثر يجمع
وقيل لا وفيه وعن ابي خنيفة
رحم الله تعالى عمامة عليها
علم من نصب نصة قدر
ثلاث اصابع لا بأس ومن
ذهب بكره وقبل لا يكره
وفيه تكره الجبة المكفوفة
بالحرير قلت وبهذا ثبت
كرهه ما اعتاده اهل
زماننا من القصص البصرية
وفيه المرخص العلم في
عرض الثوب قلت ومفاده
ان القليل في طوله يكره
انتهى قال المصنف وبه
جزم ملاحسرو وصدر
الشريعة لكن اطلاق
الهداية وغيرها يخالفه وفي
السراج عن السير الكبير
العلم حلال مطلقا صغيرا
كان او كبيرا قال المصنف
وهو مخالف لما مر من
التقييد بأربع اصابع وفيه
رخصة عظيمة لمن ابتلى
به في زماننا انتهى قلت قال
شيخنا وأظن انه الريبة وما
يعقد على الرمح فانه حلال
ولو كبيرا لانه ليس بلبس
وبه يحصل التوفيق (ولا
بأس بكلمة الديباج) هو
ماسداه ولحمته ابريسم
شرح وهبانية (للرجال)

والايريسم بفتح السين وضمها الحريز **(قوله)** الكلبة بالكسر البشخانة والناموسية) كذا قاله ابن
الشحنة وفي القاموس الكلبة بالكسر الست الرقيق وغشاة رقيق يتوق من البعوض **(قوله)**
وتكره التكة) بالكسر رباط السراويل جمعها تكلف قاموس **(قوله)** هو الصحيح) ذكره
في الفقيه عن شرح الارشاد وفي التارخانية ولا تتركه تكة الحرير لانها لاتلبس وحدها وفي
شرح الجامع الصغير لبعض المشايخ لا بأس بتكة الحرير للرجال عنداني خنفة وذكر الصدر
الشهيد انه يكره عندها اه تأمل **(قوله)** وكذا تتركه القلنسوة) ذكر مثلا مسكين عند
قول المصنف في مسائل شتى آخر الكتاب ولا بأس بلبس القلانس لفظا لجمع يشمل قلنسوة الحرير
والذهب والفضة والكرياس والسواد والحمره اه والظاهر ان المعتمد ما هنا ذكره في محله
صريحا لأخذا من العموم وفي الفتاوى الهندية يكره ان يلبس الذكور قلنسوة من
الحرير او الذهب او الفضة او الكرياس الذي يخط عليه ايريسم كثيرا وثي من الذهب او
الفضة اكثر من قدر اربع اصابع اه وبه يعلم حكم العريقة المسماة بالطايقه فاذا كانت
منقشة بالحرير وكان احد نقوشها اكثر من اربع اصابع لا تحل وان كان اقل تحل وان زاد
بمجموع نقوشها على اربع اصابع بناء على ما مر من ان ظاهر المذهب عدم جمع المنفرق **(قوله)**
والكيس الذي يعلق) اي يعلقه الرجل معه لا الذي يوضع ولا الذي يعلق في البيت واحترزه
عن الذي لا يعلق والظاهر في وجهه ان التعليق يشبه اللبس فحرم لذلك لما علم ان الشبهة في باب
الحرمات ملحقه باليقين رمي والظاهر ان المراد بالكيس المعلق نحو كبس الغائم المسماة
بالحنائي فانه يعلق بالنعق بخلاف كبس الدراهم اذا كان يضعه في جيبه مثلا بدون تعليق وفي
الدراهم المتني ولا تتركه الصلاة على سجادة من الايريسم لان الحرام هو اللبس اما الانتفاع بسائر
الوجوه فليس بحرام كافي صلاة الجواهر وأقره القهستاني وغيره قلت ومنه يعلم حكم ما كثر
السؤال عنه من بند السبحة فيلحفظ اه فقوله هو اللبس اي ولو حكما لما في الفقيه استعمال
الحفاف من الايريسم لا يجوز لانه نوع لبس بقي الكلام في بند الساعة الذي تربط به ويعلقه
الرجل بزر ثوبه والظاهر انه كنب السبحة الذي تربط به تأمل ومثله بند المفاتيح وبند الميزان
وليلة الدواة وكذا الكتابة في ورق الحرير وكبس المصحف والدراهم وما يغطي به الاواني وما
تلف فيه الثياب وهو المسمى بفتحة ونحو ذلك مما فيه انتفاع بدون لبس او ما يشبه اللبس وفي الفقيه
دلال يلقى ثوب الديباج على منكبيه للبيع يجوز اذا لم يدخل يديه في الكمين وقال عين الاثمة
الكرايس في كلام بين المشايخ اه ووجه الاول ان القاء الثوب على الكتفين انما
قصد به التحل دون الاستعمال فلشبهه اللبس المقصود للانتفاع تأمل ونقل في الفقيه انه تتركه
الفاقة الايريسمية والظاهر ان المراد بهائي يلف على الجسد او بعضه لا ما يلف بها الثياب
تأمل **(قوله)** واختلاف الخ) في الهندية وعلى الخلاف لبس التكة من الحرير قبل يكره بالاتفاق
وكذا اعصابة المقصد وان كانت اقل من اربع اصابع لانه اصل بنفسه كذا في التمراتشي اه
ط **(قوله)** له ان يزين به الخ) ذكر الفقيه ابو جعفر في شرح السير لا بأس بان يستر حيطان
اليوت بالابود المنقشة واذا كان قصد فاعله الزينة فهو مكروه وفي الغاية ارشاد السرخس على
الباب مكروه نص سابه محمد في السير الكبير لانه زينة وتكبر والحاصل ان كل ما كان على وجه

الكلبة بالكسر البشخانة
والناموسية لانه ليس بلبس
ونظمه شارح الوهبانية
فقال

وفي كلة الديباج قاتلوم
جائر وفي قية والمتني
ذامسطر * (وتكره التكة
منه) اي من الديباج هو
الصحيح وقيل لا بأس بها
(وكذا) تكره (القلنسوة
وان كانت تحت العمامة
والكيس الذي يعلق)
قية (واختلف في عصب
الجرادة به) اي بالحرير
كذا في المجتبى وفيه ان له
ان يزين بيته بالديباج
وتجمل بأواني ذهب وفضة
بلا تفاخر وفي الفقيه يحسن
للفقهاء

التكبر يكره وإن فعل حاجة وضرورة لا وهو المختار اه هندية وظاهره انه لو كان لمجرد الزينة
بلا تكبر ولا تفاخر يكره لكن نقل بعده عن الظهيرية ما يخالفه تأمل (تبيين) يؤخذ من
ذلك ان ما يفضل أيام الزينة من فرش الحرير ووضع اواني الذهب والفضة بالاستعمال جائز
اذا لم يقصد به التفاخر بل مجرد امتثال امر السلطان بخلاف إيقاد الشموع والقناديل في
النهار فانه لا يجوز لانه اضاعة مال الا اذا خاف من معاقبة الحاكم وحيث كانت مشتتة على
منكرات لا يجوز التفرج عليها وقدم في كتاب الشهادات مما ترد به الشهادة الخروج للفرجة
قدوم أمير اى ما تشتمل عليه من المنكرات ومن اختلاط النساء بالرجال لهذا أولى فتنبه **(قوله**
لف عمامة طويلة) اعلمهم تعارفوها كذلك فإن كان عرف بلاد اخر انها تعظم بغير الطول
يفضل لاطهار مقام العلم ولاجل ان يعرفوا فيستلوا عن أمور الدين ط **(قوله وفيها)** اى فى
القنية ونصها بضره النظر الدائم الى التاج وهو يتشى فيه لابس بان يشد على عينه خماراً أسود
من الاريسم قات فى العين الرمدة أولى اه وفي التارخانية امال الحاجة فلا لابس بلبسه لما
روى عن عبد الرحمن بن عوف والزيير رضى الله تعالى عنهما انه كان بهما جرب كثير فاستأذنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلبس الحرير فاذن لهما اه اقول لكن صرح الزيايى قيل
الفصل الآتى انه عليه السلام رخص ذلك خصوصية لهما تأمل **(قوله فقد رخص الشرع**
فى الكفاف الخ) الكفاف موضع الكف من القميص وذلك فى مواسل البدن والدخايرص
اوحاشية الذيل مغرب قال ط وفيه ان الوارد عن الشارع صلى الله عليه وسلم انه لبس الحبة
المكشوفة بحرير فليس فيه ذكر فضة ولا ذهب فلي تأمل وليحذر اه اقول الظاهر ان وجه
الاستشكل ان كلا من العلم والكفاف فى الثوب انما حل لكونه قليلاً وتابعا غير مقصود كما
صرحوا به وقد استوى كل من الذهب والفضة والحرير فى الحرمة فتريخص العلم والكفاف
من الحرير تريخص لهما من غيره ايضا بدلالة المساواة ويؤيد عدم الفرق ما مر من امحة
الثوب المنسوج من ذهب اربعة اصابع وكذا كتابة الثوب بذهب او فضة والانا ونحوه
المضرب بهما فتأمل والاشكال واردنا وارد ايضا على ما قدمه عن المجتبى فى علم العمامة
(قوله ويحل تودسه) الوسادة المجددة منح وتسمى مرفقة وانا حل لما روى ان النبي صلى الله
عليه وسلم جلس على مرفقة حرير وكان على بساط ابن عباس رضى الله تعالى عنهما مرفقة
حرير وروى ان انسا رضى الله تعالى عنه حضر ولية لجلس على وسادة حرير ولان الجلوس
على الحرير استخفاف وليس بتعظيم تجزى مجرى الجلوس على بساط فيه تصاوير منح عن السراج
(قوله وقال الخ) قيل ابو يوسف مع ابى خيفة وقيل مع محمد **(قوله كفى المواهب)** ومنه فى
متن درر البحار قال القهستاني وبه أخذ اكثر المشايخ كما فى الكرماني اه ونقل مثله ابن
الكمال **(قوله لكنه خلاف المشهور)** قال فى الشرنبلالية قلت هذا التصحيح خلاف ما عليه
المتون المتبعة المشهورة والشروح **(قوله واما جعله دناراً)** الدنار بالكسر ما فوق الشعار
من الثياب والشعار ككتاب ماتحت الدنار من اللباس وهو ما يلى شعر الجسد ويفتح جمعة اشعة
قاموس فالدنار ما يلاقي الجسد وانشعار بخلافه وشمل الدنار ما لو كان بين ثوبين وان لم يكن
ظاهراً الا اذا كان حشواً كما قدمناه عن الهندية **(قوله فنه يكره بالاجماع)** واما ما نقله

لف عمامة طويلة وليس
ثياب واسعة وفيها لابس
بشد خمار أسود على عينه
من ابريسم لمذقرلت ومنه
الرمد وفي شرح الوهبانية
عن المتنى لابس بعروة
القميص وزده من الحرير
لانه تبع وفي التارخانية
عن السير الكبير لابس
بازرار الدياج والذهب
وفيها عن مختصر الطحاوى
لا يكره علم الثوب من
الفضة ويكره من الذهب
قلوا وهذا مشكل فقد
رخص الشرع فى الكفاف
والكفاف قد يكون من
الذهب اه (ويحل تودسه
وافتراشه) والثوب عليه
وقلا والشافعى ومالك
حرام وهو الصحيح كما
فى المواهب قلت فليحفظ
هذا لكنه خلاف المشهور
واما جعله دناراً وازاراه
فانه يكره بالاجماع سراج
واما الجلوس على الفضة

صاحب المحيط من انه انما يحرم . لمس الجلد كاتقدم قلعله لم يعتبره لضخه أفاده ط (قوله
فحرام بالاجماع) لانه استعمال تام اذ الذهب والفضة لا يلبسان زيلبي اقول ولعله عبرنا
بالحرمة وفيما قبله بالكراهة لشبهة الخلاف فان ما نقله صاحب المحيط عن الامام قد نقل عن
ابن عباس ايضا رضي الله تعالى عنهما تأمل * (تمة) * بجري الاختلاف المارين الامام
وصاحبه في ستر الحرير وتعليقه على الابواب كما في الهداية وكذا لا يكره وضع ملاءة الحرير
على مهد الصبي وقد منكره استعمال اللحف من الابريسم لانه نوع لبس بخلاف الصلاة
منه بلا تكبير اذ ليس بلبس لاحقية ولا حكما بخلاف اللحف والتكة وعصاة المفتصد تأمل
لكن نقل الحوى عن شرح الهامية للحدادى انه تكراه الصلاة على الثوب الحرير للرجال اه
قلت والاول اوجه اذ لا فرق بظهورين الافتراض للجلوس أو الثوم او الصلاة تدبر ويؤخذ من
مسئلة اللحف والكيس الملق ونحو ذلك ان ما بعد على الركب عند الاكل في الثوب
ما يسقط من الطعام والدم ويسمى بشكير لا يكره اذا كان من حرير لانه نوع لبس وما اشهر
على السنة العامة انه يقصده الاهانة فذلك فيا ليس فيه نوع لبس كالتوسد والجلوس فان
الاهانة في التكة وعصاة الفصادة بالغ ومع هذا تكراهه فكذا ما ذكره تأمل (قوله ولحمته غيره)
سواء كان مغلوبا او غالبا او مساويا للحرير وقيل لا يلبس الا اذا غلبت اللحمية على الحرير
والصحيح الاول كما في المحيط وأقره القهستاني وغيره در منتهى (قوله وخز) بفتح الخاء المعجمة
وتشد الزاى ويأتى معناه (قوله فكانت هي المتبرة دون السدى) لما عرف ان العبرة في
الحكم لا آخروصى العلة كفاية (قوله كالعتابي) هو مثل القطني والاطلس في زماننا (قوله
ونحوه في الاختيار) حيث قال وما كان سدها ظاهرا كالعتابي قيل يكره لان لابه في منظر
العين لا لبس حرير وفيه خيلاء وقيل لا يكره اعتبارا باللحمية اه ط (قوله قلت ولا يخفى الخ)
اعلم ان التون مطلقا في حل لبس ماسداه ابريسم ولحمته غيره كعبارة المصنف وهي كذلك في
الجامع الصغير للامام محمد رحمه الله وقد علل المشايخ المسئلة بتعليق الاول ما قدمه الشارح
وهو المذكور في الهداية والثاني ما نقل عن الامام ابى منصور الماتريدى رحمه الله تعالى وهو
ان اللحمية تكون على ظاهرها الثوب ترى وتشاهد فتعليل الاول ناظر الى اعتبار اللحمية مطلقا
لانهما كآخر وصفي العلة كاسم والثاني ناظر الى ظهورها فعلى التعليل الاول يجوز
لبس العتابي ونحوه وعلى الثاني يكره كما ذكره شراح الهداية وفي تقرير الزيلبي هنا خفاء
وظاهر اطلاق التون اعتبارا لتعليل الاول ولذا اقل في الهداية بعده والاعتبار اللحمية
على ما بينا (قوله بل في المجتبى الخ) ونصه انما يجوز ما كان سدها ابريسما ولحمته قطن
اذا كان مخلوطا لا يبتين فيه الابريسم اما اذا صار على وجهه كالعتابي في زماننا والشعترى
والفتى فانه يكره للتشبه بزي الجبارة قلت ولكن اكثر المشايخ أفتوا على خلافه اه
(قوله قلت وهذا) اى كون الخرز صوف غنم البحر قال في التارخانية والخرز اسم لاداة يكون
على جلدها خز وانه ليس من جملة الحرير ثم قال بعده قال الامام ناصر الدين الخز في زمنهم
من أوبار الحيوان الساتى (قوله وحل عكسه في الحرب فقط) حاصل المسئلة على ثلاثة

غرام بالاجماع شرح مجمع
(و) يحل (لبس ماسداه
ابريسم ولحمته غيره)
ككتان وقطن وخز لأن
الثوب انما يصير نوبا بالنسج
والنسج باللحمية فكانت
هي المتبرة دون السدى
قلت وفي التارخانية عن
المواهب يكره ماسداه
ظاهر كالعتابي وقيل
لا يكره ونحوه في
الاختيار قلت ولا يخفى
ان المرجح اعتبار اللحمية
كما يعلم من الغزمية بل
في المجتبى ان اكثر المشايخ
أفتوا بخلافه وفي شرح
المجمع الخرز صوف غنم
البحر اه قلت وهذا كان
في زمانهم واما الآن فمن
الحرير وحينئذ فيحرم
برجندى وتارخانية
فليحفظ (و) حل (عكسه
في الحرب فقط)

أوجه قال في التاترخانية مالمحنة غير حرير وسدها حرير بياح لبسه في حالة الحرب اى وغيرها
ومالمحنة حرير وسدها غير حرير بياح لبسه في حالة الحرب بالاجماع واما مالمحنة وسدها حرير ففى
لبسه حالة الحرب خلاف بين احنابنا وعلماؤنا ه وظاهر التقيد بمجالة الحرب ان المراد وقت
الاشتغال بها لكن في القهستاني وعن محمد لا بأس للجندي اذا تأهب للحرب بلبس الحرير
وان لم يحضر العدو ولكن لا يصلي فيه الا ان يخاف العدو اه **(قوله** لوصيفا) ضد الرقيق
(قوله فلورقيقا الخ) اعلم ان لبس الحرير لا يجوز بالضرورة مطلقا فما كان سدها غير حرير
ولمحنة حرير بياح لبسه في الحرب للضرورة وهى شأن التهيب بصورته وهو بريعه ولمعانه
والثاني دفع معرفة السلاح اى مضرته اتقاني فاذا كان رقيقا لم تم الضرورة لخرم اجماعا
بين الامام وصاحبه **(قوله** فكره فيها) اى في الحرب عنده لان الضرورة تندفع بالادنى
وهو المخلوط وهو مالمحنة حرير فقط لان البريق واللمعان بظاهره واللمحة على الظاهر ويدفع
معرفة السلاح ايضا والمخلوط وان كان حريرا في الحكم ففيه شبهة الغزل فكان دون الحرير
الحالص والضرورة اندفعت بالادنى فلا يصار الى الاعلى ومارواه الشعبي ان صح يحمل
على المخلوط اتقاني **(قوله** خلافا لهما) قال في التاترخانية انما لا يكره عندها لبس الحرير
في الحرب اذا كان صفيقا يدفع معرفة السلاح فلورقيقا لا يصلح لذلك كره بالاجماع اه اقول
والحاصل انه عند الامام لا يباح الحرير الحالص في الحرب مطلقا بل بياح مالمحنة فقط حرير
لوصيفا واما عندها فيباح كل منها في الحرب لوصيفا ولورقيقا فلا خلاف في الكراهة
فافهم وتأمل فيها في الترنبلالية **(قوله** قلت ولم أر الخ) مأخوذ من حاشية شيخه الرملى وتام
عبارة ثم رأيت في الحاوى الزاهدى بعلامة جمع التفاريق وما كان من الثياب الغالب عليه
غير القز كالقز ونحوه لا بأس به فقد وافق بحثنا المنقول والله الحمد اه ثم نقل عبارة الحاوى
التي ذكرها الشارح ولم يزد بعدها شيئا فلذا قال الشارح وأقره شيخنا واجاب الشارح ايضا
في شرحه على المتن بقوله ثم رأيت في الاشياء في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام الحقه بمسئلة
الاوانى وحينئذ فيحل لحرير اللحمة مساويا وزنا او اقل لا ازيد اه وبين الجوابين فرق
فان ما في الاشياء مصرح بحل المساواة وما ذكره الرملى وتبعه الشارح ساكت عنه وقد
اجاب اليرى بعبارة الزاهدى المارة ايضا واقول تحتتم عبارة الزاهدى ان تكون مبنية على
القول الضعيف من اعتبار غلبة اللحمة على الحرير كما قدمناه فلا تصلح للجواب تأمل **(قوله**
ما كان ظاهره قز) اسم كان ضمير الشان والجملة من المبتدأ والخبر خبرها والقرا الابرسم
كفى القاموس أو نوع منه كما في الصحاح **(قوله** أو خط منه خراخ) اقول ليس المراد بالخط
ما يكون في السدى طولاً لان السدى لا يعتبر ولو كان كله قزا بل المراد بالخط ما يكون في اللحمة
عرضا فاذا كان المراد ذلك ظهر منه جواب آخر عن المسئلة السابقة بأن يقال اذا خلطت
اللحمة بابرسم وغيره بحيث يرى كله ابرسما كره وان كان كل واحد مستينكا كالطراز لم يكره
لان ظاهر المذهب عدم التجمع فيما لم يبلغ أربع أصابع ويظهر لى ان هذا الجواب احسن من
الجواب السابق فتأمل فيه **(قوله** قلت وقد علمت الخ) استرداك على ما في الحاوى وعلى شيخه
حيث اقره فان قوله يكره ما كان ظاهره قز مفرع على اعتبار الظاهر وكراهة نحو التابى

لو صفيقا يحصل به اتقاء
العدو فلو رقيقا حرم
بالاجماع لعدم الفائدة
سراج واما خالصه فيكره
فيها عنده خلافا لهما متنى
قلت ولم أر مالو خلطت
اللحمة بابرسم وغيره
والظاهر اعتبار الغالب وفي
حاوى الزاهدى يكره
ما كان ظاهره قزا وخط
منه خرو خط منه قز وظاهر
المذهب عدم جمع المتفرق
الا اذا كان خط منه قز وخط
منه غيره بحيث يرى كله
قزا فاما اذا كان كل واحد
مستينكا كالطراز في العمامة
فظاهر المذهب انه لا يجمع
اه واقره شيخنا قلت وقد
علمت ان العبرة للحمة
للاظهار

والمرجح خلافه كما مر ولا يرد هذا على ما استظهرناه آتفا في الجواب لان عدم اعتبار الظاهر هو في السدى وكلامنا السابق في اللحمة (قوله على الظاهر) اى الرائج وليس المراد ظاهر الرواية كما هو اصطلاحه في اطلاق هذا اللفظ تأمل (قوله لا بأس لبس الثوب الاحمر) وقد روى ذلك عن الامام كما في الملتقط اهـ ح (قوله ومفاده ان الكراهة تنزيهية) لان كلمة لا بأس تستعمل غالبا فيما تركه اولى من (قوله في التحفة) اى تحفة الملوك منح (قوله فافادها) تحريمية الخ (هذا مسلم لو لم يعارضه تصريح غيره بخلافه في جامع الفتاوى قال ابو حنيفة والشافعى ومالك يجوز لبس المعصر وقال جماعة من العلماء مكروه بکراهة التنزيه وفي منتخب الفتاوى قال صاحب الروضة يجوز للرجال والنساء لبس الثوب الاحمر والاخضر بلا كراهة وفي الحاشى الزاهدى يكره للرجال لبس المعصر والمزعر والمورس والمحر اى الاحمر حريرا كان أو غيره اذا كان في صفة دم والا فلا ونقله عن عدة كتب وفي مجمع الفتاوى لبس الاحمر مكروه وعند البعض لا يكره وقيل يكره اذا صبغ بالاحمر الفانى لانه خلط بالنجس وفي الوقعات مثله ولو صبغ بالشجر البقم لا يكره ولو صبغ بقشر الخوز عسليا لا يكره لبسه اجماعا اهـ فهذه النقول مع ما ذكره عن المجتبى والقهستانی وشرح ابى المكارم تعارض القول بکراهة التحريم ان لم بدع التوفيق بحمل التحريم على المصبوغ بالنجس أو نحو ذلك (قوله وللشربلى في رسالة) سهاها (تحفة الاكل والهمام المصدر لبيان جواز لبس الاحمر) وقد ذكر فيها كثيرا من النقول منها ما قدمناه وقال لم نجد نصا قطعيا لاثبات الحرمة ووجدنا النهى عن لبسه لعله قامت بالفعل من تشبه بالنساء أو بالاعاجم أو التكبر وبانتفاء العلة تزول الكراهة باخلاص النية لظاهر نعمة الله تعالى وعروض الكراهة للصبغ بالنجس تزول بنفسه ووجدنا نص الامام الاعظم على الجواز ودليلا قطعيا على الاباحة وهو اطلاق الامر بأخذ الزينة ووجدنا في الصحيحين موجه به تنفى الحرمة والكراهة بل ثبت الاستحباب اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم اهـ ومن أراد الزيادة على ذلك فعليه بها اقول ولكن جل الكتب على الكراهة كالسراج والمحيط والاختيار والملتقى والذخيرة وغيرها وبه اتفق العلامة قاسم وفي الحاشى الزاهدى ولا يكره في الرأس اجماعا (قوله ثمانية اقوال) نقلها عن القسطلانى (قوله منها انه مستحب) هذا ذكره الشربلى بحثا كما قدمناه وليس من الثانية (قوله ولا يتحل) اى لا يتزين درر (قوله مطلقا) سواء كان في حرب أو غيره ط واما جواز الجوشن والبيضة في الحرب فقدما انه قولهما (قوله ومنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء قهستانی وهو اسم لما يسميه الناس بالحياصة مصباح والحياصة سير يشديه حزام السرج قاموس وفيه منطقة كمكينة ما ينطق به وانطق الرجل شد وسطه بمنطقة كتنطق اهـ وهذا انسب هنا لان الحياصة للدابة والكلام في تحلية الرجل نفسه تأمل ثم رأيت في بعض الشروح ان المنطقة بالفارسية الكمر وعلى عرف الناس الحياصة اهـ (قوله وحلية سيف) وحواله من جملة حليته شربلىة والشرط ان لا يضع يده على موضع الفضة كما قدمه (قوله منها) اى الفضة لامن الذهب درر وقال في غرر الافكار حال كون كل من الحتم والمنطقة والحلية منها اى الفضة لورود آثار اقتضت الرخصة منها في هذه الاشياء خاصة اهـ (قوله اذا لم يرد به التزين

على الظاهر فانهم) وكره لبس المعصر والمزعر الاحمر والاصفر للرجال) مفاده انه لا يكره للنساء (ولا بأس بساتر الالوان) وفي المجتبى والقهستانی وشرح القاية لابي المكارم لا بأس لبس الثوب الاحمر اهـ ومفاده ان الكراهة تنزيهية لكن صرح في التحفة بالحرمة فافادها تحريمية وهى المحمل عنده لاطلاق قاله المصنف قلت وللشربلى في رسالة نقل فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب (ولا يتحل الرجل يذهب وفضة) مطلقا (لا يباحتم ومنطقة وحلية سيف منها) اى الفضة اذا لم يرد به التزين وفي المجتبى لا يحل استعمال منطقة وسطها من ديباج

الظاهر ان الضمير فيه راجع الى الخاتم فقط لان عملية السيف والمنطقة لاجل الزينة لا شئ آخر بخلاف الخاتم ويدل عليه ما في الكفاية حيث قال قوله الابا الخاتم هذا اذا لم يردية التزين وذكر الامام الحنوبى وان تحتم بالفضة قالوا ان قصده التبريك وانه قصده التخت ونحوه لا يكره اه لكن سبأ نى أن ترك التخت لمن لا يحتاج الى الختم افضل وظاهره انه لا يكره الزينة بلا تجبر وبأن تمامه تأمل **(قوله)** وقيل يحل الخ لم يعبر في الجنى بلفظة قبل بل رمز الاول الى كتاب ثم رمز لهذا الى كتاب آخر ومقتضى الاول عدم التقدير بشئ وهو ظاهر المتن في الفضة وفي الحاوى القدسي الابا الخاتم قدر درهم والمنطقة وحليه السيف من الفضة اه وهكذا عامة عباراتهم مطلقة لكن في القنية لا بأس باستعمال منطقة حلقها فضة لا بأس اذا كان قليلا والا فلا اه وفي الظهيرية وعن ابى يوسف لا بأس بأن يجعل في اطراف سيور اللجام والمنطقة الفضة ويكره ان يجعل جميعه او اعانه الفضة اه فتأمل ولم أر من قدر حلية السيف بشئ **(قوله)** وسيجيى اى آخر قيل الفروع **(قوله)** ولا يتحتم الابا فضة هذه عبارة الامام محمد في الجامع الصغير اى بخلاف المنطقة فلا يكره فيها حلقة حديد ونحاس كقدمه وهل حلية السيف كذلك راجع قال الزيلعي وقد وردت آثار في جواز التخت بالفضة وكان للنبى صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم فضة وكان في يده الكريمة حتى توفى صلى الله تعالى عليه وسلم ثم في يد ابى بكر رضى الله تعالى عنه الى ان توفى ثم في يد عمر رضى الله تعالى عنه الى ان توفى ثم في يد عثمان رضى الله تعالى عنه الى ان وقع من يده في البئر فاتفق مالا عظيما في طلبه فلم يجده ووقع الخلاف فيما بينهم والتشويش من ذلك الوقت الى ان استشهد رضى الله تعالى عنه **(قوله)** فيحرم بغيرها الخ لما روى الطحاوى بأسناده الى عمر ان ابن حصين وابى هريرة قالان نبى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن خاتم الذهب ورى صاحب السنن بأسناده الى عبد الله بن بريدة عن ابيه ان رجلا جاء الى النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وعليه خاتم من شبه فقال له مالى اجد منك ربح الاصنام فطرحه ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال مالى اجد عليك حلية اهل النار فطرحه فقال يا رسول الله اى شئ اتخذه قال اتخذه من ورق وثمة متقالا فعلم ان التخت بالذهب والحديد والصفير حرام فالحق الشب بذلك لانه قد يتخذ منه الاصنام فاشبه الشبه الذى هو منصوص معلوم بالنص اتقانى والشبه بحركات النحاس الاصفر قاموس وفي الجوهرية والتخت بالحديد والصفير والنحاس والرصاص مكروه للرجال والنساء **(قوله)** جواز الشب بالباء او الفاء او الميم وفتح اوله وسكون ثانيه وتحريكه خطأ كفى المغرلة قال القهستاني وقيل انه ليس بحجر فلا بأس به وهو الاصح كفى الخلاصة اه **(قوله)** والعقيق قال في غرر الافكار والاصح انه لا بأس به لانه عليه الصلاة والسلام تحتم بعقيق وقال تحتوا بالعقيق فانه مبارك ولانه ليس بحجر اذ ليس له ثقل الحجر وبعضهم اطلق التخت يشب ببلور وزجاج **(قوله)** وعم مثلا خسرو اى عم جواز التخت بسائر الاجار حيث قال بعد كلام فالخالف ان التخت بالفضة حلال للرجال بالحديث وبالذهب والحديد والصفير حرام عليهم بالحديث وبالبحر حلال على اختيار شمس الائمة وقاضى خان اخذ من قول الرسول وفعله صلى الله عليه وسلم لان حل العقيق لما ثبت بهما ثبت حل سائر الاجار لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرام على اختيار صاحب

وقيل يحل اذا لم يبلغ عرضها اربع اصابع وفيها بعد سبع ورق ولا يكره في المنطقة حلقة حديد او نحاس وعظم وسيجيى حكم لبس اللؤلؤ ولا يتحتم الابا لفضة لحصول الاستثناء بها فيحرم (بغيرها كحجر) وسمح السرخسى جواز الشب والعقيق وعم مثلا خسرو (وذهب وحديد وصفير) ورصاص وزجاج وغيرها

الهداية والكافي اخذا من عبارة الجامع الصغير المحتملة لان يكون القصر فيها بالاضافة الى الذهب ولا يخفى ما بين المأخذين من التفاوت اه اقول لا يخفى ان النص معلول كاقدمناه فالالحاق بماورده النص في الملة التي فيه اخذ من النص ايضا والنص على الجواز بالعقيق يحتمل عدم الثبوت عند المجتهد او ترجيح غيره عليه على ان العقيق او اليشب ليسا من الحجر كما مر فقياس غيرها عليهما يحتاج الى دليل واتباع المجتهد اتباع للنص لانه تابع للنص غير مشرع قطعاً وتأويل عبارة المجتهد المأروف بمحاورات الكلام عدول عن الانتظام كيف واور كان القصر فيها بالاضافة الى الذهب لزم منها اباحة نحو الصفر والحديد مع ان مراد المجتهد عدمها (قوله لاضر) اى من قوله ولا يختم الابالفضة الذى هو لفظ محرر المذهب الامام محمد رحمه الله تعالى فافهم (قوله فاذا ثبت الخ) نقله ابن الشحنة عن ابن وهبان ثم قال والظاهر انه لم يقف على التصريح بكراهة بيعها وقد وقفت عليه في الفتية قال يكره بيع خاتم الحديد والصفر ونحوه ببيع طين الاكل وامابع الصورة فلم يقف عليها والوجه فيها ظاهر (قوله وصيغها) صوابه وصوغها اه ح ورأيت في بعض النسخ وصنعها بالتون بين الصاد والعين المهملتين والذي في شرح الوهبانية صيغتها وفي القاموس صاغ الله فلانا صيغة حسنة خلقه والشئ هيا على مثال مستقيم فالصاغ وهو صواغ وصائع وصياغ والصياغة بالكسر حرفته اه وظاهر قوله وصياغ انه جاء يائي العين تأمل (قوله لما فيه من الاعانة الخ) قال ابن الشحنة الا ان التمتع في البيع اخف منه في اللبس اذ يمكن الانتفاع بها في غير ذلك ويمكن سبكها وتغيير هبتها (قوله وكل ما أدى الخ) يتأمل فيه مع قول انتمنا بمجواز بيع العصور من خمار شر بنبالى ويمكن الفرق بما يأتى من ان المعصية لم تقم بعين العصور بل بعد تغييره * (فرع) لا بأس بأن يتخذ خاتم حديد قدولى عليه فضة واللبس فضة حتى لا يرى تنازعاً (قوله وحل مسمار الذهب الخ) يريد به المسمار ليحفظ به النص تنازعاً لانه تابع كالعلم في الثوب فلا يبعد لابساه هداية وفي شرحها المعنى فصار كالمسهلك او كالاسنان المتخذة من الذهب على حوالى خاتم الفضة فان الناس يجوزونه من غير تكبر ويلبسون تلك الخواتم قال ط ولم أر من ذكر جواز الدائرة العليا من الذهب بل ذكرهم حل المسمار فيه يقتضى حرمة غيره اه اقول مقتضى التعاليل المار جوازها ويمكن دخولها في الضمة ايضا تأمل (قوله في حجر الفضة) اى ثقبه هداية ومقتضاه انه بتقديم الجيم على الحاء وهى رواية وفى اخرى بالعكس قال في المغرب وهى الصواب لان الحجر جحر الضب او الحية او اليربوع وهو غير لائق هنا (قوله ويجعله) اى الفضة لطن كفه بخلاف النسوان لانه تزين في حقهن هداية (قوله في يده اليسرى) وينبى ان يكون في خنصرها دون سائر اصابعه ودون اليمنى ذخيرة (قوله فيجب التحرز عنه) عبارة القهستاني عن المحيط جاز ان يجعله في اليمنى الا انه اشعار الروافض اه ونحوه وفي الذخيرة تأمل (قوله ولعله كان وبان) اى كان ذلك من شعارهم في الزمن السابق ثم انفصل وانقطع في هذه الازمان فلا ينهى عنه كيفما كان وفي غاية البيان قدسوى الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير بين اليمن واليسار وهو الحق لانه قد اختلفت الروايات عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك وقول بعضهم انه في اليمن من علامات اهل البنى ليس بشئ لان النقل

لا مرقا فافهم كراهة لبسها
للقصم ثبت كراهة بيعها
وصيغها لما فيه من الاعانة
على ما لا يجوز وكل ما أدى
الى ما لا يجوز لا يجوز
وتماه في شرح الوهبانية
(والمبرة بالفضة) من
الفضة (لا بالفض) فيجوز
من حجر وعقيق وياقوت
وغيرها وحل مسمار الذهب
في حجر الفضة ويجعله لطن
كفه في يده اليسرى وقيل
اليمين الا انه من شعار
الروافض فيجب التحرز
عنه قهستاني وغيره قلت
ولعله كان وبان قبصر
وينبى اسمه

الصحيح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بنى ذلك اه وتماه فيه **(قوله)** او اسم الله تعالى فلو نقش اسمه تعالى او اسم نبيه صلى الله عليه وسلم استحب ان يجعل القص في كه اذا دخل الحلاء وان يجعله في يمينه اذا استنحى فهستاني **(قوله)** لا تمثال انسان التمثال بالفتح التمثيل والكسر الصورة قاموس **(قوله)** او طير حُرمة تصوير ذى الروح لكنه سبق في مكروهات الصلاة ان نقش غير المسلمين الذي لا يبصر من بعد لا يضر وقد نقش في خاتم دانيال لبوة بين يديها صغير ترضعه وكان في خاتم بعض السلف ذابئان فليراجع ط اقول الذي سبق انما هو في عدم كراهة الصلاة لافي نقشها والكلام هنا في فعل النقش وفي التاترخانية قال الفقيه لو كان على خاتم فضة تماثيل لا يكره وليس كتماثيل في الثياب في البيوت لانه صغير وروى عن ابي هريرة انه كان على خاتمه ذابئان اه تأمل **(قوله)** ولا محمد رسول الله في محل لصعب علقا على تمثال وذلك لانه نقش خاتمه صلى الله عليه وسلم وكان ثلاثة اسطر كل كلمة سطر وقد نهى عليه الصلاة والسلام ان ينقش احد عليه كما رواه في التماثيل اى على هيئته او مثل نقشه ونقش خاتم ابي بكر نعم القادر الله وعمر كنى بالموت واعطا وعثمان تصبرن اولتدمن وعلى الملك لله وابي حنيفة قل الخير والا فاسكت وابي يوسف من عمل برأيه فقد ندم ومحمد من صبر ظفر اه فهستاني عن البستان **(قوله)** ولا يزيد على مثقال وقيل لا يبلغ بالمثقال ذخيرة اقول ولا يزيد نص الحديث السابق من قوله عليه الصلاة والسلام ولا تهم مثقالا **(قوله)** وترك الحتم الخ اشار الى ان التخم سنة لمن يحتاج اليه كما في الاختيار قال الفهستاني وفي الكرماني نهى الحلواني بعض تلامذته عنه وقال اصرت قاضيا فتخم وفي البستان عن بعض التابعين لا تختم الا ثلاثة امير او كاتب او احق وظاهره انه يكره لغير ذى الحاجة لكن قول المصنف افضل كالهداية وغيرها بعيد الجواز وعبر في الدرر بأولى وفي الاصلاح بأحب فالنهي للتزبيد وفي التاترخانية عن البستان كره بعض الناس اتخاذ الخاتم الا لدى سلسان واجازة عامة اهل العلم وعن يونس بن ابي اسحق قال رأيت قيس ابن ابي حازم وعبد الرحمن بن الاسود والشعبي وغيرهم يتختمون في يسارهم وليس لهم سلطان ولان السلطان يلبس للزينة والحاجة الى الختم وغيره في حاجة الزينة والختم سواء لحاز لغيره وبه نأخذ اه فهو اختيار للجواز كما هو قول العامة ولا ينافي ان تركه اولى لغير ذى حاجة فافهم ومقتضاه انه لا يكره لقصد الزينة والختم واما لقصد الزينة فقط مر قدبر **(قوله)** وذى حاجة اليه كقول قال في التبع وظاهر كلامهم انه لخصوصية لهما اى للسلطان والقاضى بل الحكم في كل ذى حاجة كذلك فلو قيل وتركه لغير ذى حاجة اليه افضل ليدخل فيه المباشر ومتولى الاوقاف وغيرها ممن يحتاج الى الختم لضبط المال كان اعم فائدة كما لا يخفى اه اقول قول الاختيار التخم سنة لمن يحتاج اليه كالسلطان والقاضى ومن في معناها صريح في ذلك ومثله في الحانية وانظر هل يدخل في الحاجة ختمه لتحو اجازة اوشهادة او ارسال كتاب ولونادرا فلا يكون ترك التخم في حقه أولى يحرر «تمه» انما يجوز التخم بالفضة او على هيئة خاتم الرجال اما لوله فسان او اكثر حرم فهستاني وذكر العلامة عبد البر بن الشحنة ان والده انشده قوله

تختم كيف شئت ولا تنالني بخنصرك العين او الشمال

او اسم الله تعالى لا تمثال
انسان او طير ولا محمد
رسول الله ولا يزيد على
مثقال (وترك التخم لغير
السلطان والقاضى) وذى
حاجة اليه كقول (افضل
ولا يشد سته)

سوى حجر وصفر أو حديد ﴿١﴾ أو الذهب الحرام على الرجال
وان احببت باسمك فاقضته ﴿٢﴾ وباسم الله ربك ذى الجلال

(قوله المتحرك) قيده لما قال الكرخی اذا سقطت ثنية رجل فان اباحيفة يكره ان يبيدها
ويشدها بفضة او ذهب ويقول هي كس مينة ولكن يأخذ سن شاة ذكية يشد مكانها ويخافه
ابو يوسف فقال لا بأس به ولا يشبه سنه سن مينة استحس ذلك وبينهما فرق عندي وان
لم يحضرني ان اتقاني زاد في التاترخانية قال بشر قال ابو يوسف سألت اباحيفة عن ذلك
في مجلس آخر فلم ير باعاديها بأسا (قوله وجوزها محمد) اي جوز الذهب والفضة اي جوز الشد
بهما واما ابو يوسف فقبل معه وقيل مع الامه (قوله لان الفضة تنتن) الاولى تنتن بلا ضمير
واشار الى الفرق للاماء بين شد السن واتخاذ الالف فجوز الالف من الذهب لضرورة تن
الفضة لان الحرم لا يساح للضرورة وقد اندفعت في السن بالفضة فلا حاجة الى الاعلى وهو
الذهب قال الاتقاني واقتال ان يقول مساعدة لمحمد لاسلم انها في السن ترتفع بالفضة لانها تنتن
ايضا واصل ذلك ما روى الطحاوي باسناده الى عرفة بن ساعد انه اصيب الله يوم الكلاب
في الجاهلية فاتخذ أنفا من ورق فانتن عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ أنفا من ذهب
ف فعل والكلاب بالضم والتخفيف اسم واد كانت فيه وقمة عظيمة للعرب هذا وظاهر كلامه
جواز الالف منهما اتفاقا وبه صرح الامام البرزدي وذكر الامام الاسيبجاني انه على الاختلاف
ايضا وفي التاترخانية وعلى هذا الاختلاف اذا جدع الله او اذنه او سقط سنه فأراد ان
يتخذ سنا آخر فعند الامام يتخذ ذلك من الفضة فقط وعند محمد من الذهب ايضا اه وانكر
الاتقاني ثبوت الاختلاف في الالف بانه لم يذكر في كتب محمد والكرخی والطحاوي وبانه يلزم
عليه مخالفة الامام للنص ونازعه المقدسي بأن الاسيبجاني حجة في النقل وبان الحديث قابل
للتأويل واحتمال ان ذلك خصوصية لعرفة كما خص عليه السلام الزبير وعبد الرحمن بلبس
الحرير لحكمة في جسدهما كما في التبيين اقول يمكن التوفيق بان ما ذكره الاسيبجاني رواية شاذة
عن الامام فلذا لم تذكر في كتب محمد والكرخی والطحاوي والله تعالى اعلم (قوله وكراه الخ)
لان النص حرم الذهب والحرير على ذكور الامة بلا قيد البلوغ والحرية والائتم على من البسهم
لانا امرنا بحفظهم ذكره الثرناشي وفي البحر الزاخر ويكره للانسان ان يخضب يديه ورجليه
وكذا الصبي الالحاجة بنايه ولا بأس به للنساء اه مزايده ط اقول ظاهره انه كما يكره
للرجل فعل ذلك بالصبي يكره للمرأة ايضا وان حل لها فعله لنفسها (قوله لا يكره خرقه الخ)
هذا هو ما صححه المتأخرون تعامل المسلمين وذكر في غاية البيان عن ابي عيسى الترمذی انه لم يصح
في هذا الباب شيء اي من كراهة او غيرها وقد رخص قوم من الصحابة ومن بعدهم التمدل
بعد الوضوء وتماحه فيه ثم هذا في خارج الصلاة لما في البرازية وتكره الصلاة مع الخرقه قالني
يسمح بها العرق ويؤخذ بها الخطا لالانها نجسة بل لان المصلى معظم والصلاة عليها لاتعظم
فيها (قوله بقية بالله) الوضوء بالضم الفعل والفتح مأو قاموس فمأذ كره تفسير مراد وهو
على تقدير مضامين بل ثلاثة اي لمسح بقية بل وضوئه والظاهر انه لاحاجة الى لفظ بقية ومثله
قوله تعالى فقبض قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول (قوله لو لحاجة) الاولى

المتحرك (بذهب بل بفضة)
وجوزها محمد (ويتخذ
أنفاه) لان الفضة تنتن
(وكره الباس الصبي ذهباً
او حريراً) فان ما حرم
لبسه وشربه حرم الباسه
واشرابه (لا يكره) خرقه
لوضوءه بالفتح بقية بالله (او
خطا) او عرق لو لحاجة

لانه حاجة تأمل **(قوله)** ولو للتكبر نكره (والخرقة انقومة دليل الكبر بزازية وبه علم أنه لا يصح أن يراد بالخرقة ما يشمل الحرير وبه صرح بعضهم *) تمة * كره بعض الفقهاء وضع الستور والعمائم والثياب على قبور الصالحين والاولياء قال في فتاوى الحجة وتكره الستور على القبور اه ولكن نحن نقول الآن اذا قصد به التعظيم في عبون العامة حتى لا يحقروا صاحب القبر ولجلب الخشوع والادب للغافلين الزائرين فهو جائز لان الاعمال بالنيات وان كان بدعة فهو كقولهم بعد طواف الوداع يرجع الفقهري حتى يخرج من المسجد اجلالا للبيت حتى قال في منهاج السالكين انه ليس فيه سنة مروية ولا ترى محكي وقد فعله احنابنا اه كذا في كشف الثور عن احناب القبور للاستاذ عبدالغنى النابلسي قدس سره **(قوله)** ولا الرتبة (جمعها رتائم وتسمى رتبة بالفتحات الثلاث وجمعها رتم بالفتحات ايضا) قال أرتم الرجل اوتاما اذا عقدت في اصبعه خيطا يستذكر به حاجته اتقانى عن ابى عبيدة قال الشاعر

اذا لم تكن حاجتسا في نفوسكم **فليس** بمن عنك عقد الرتائم

قال في الهداية وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعض احنابه بذلك اه وفي المنح انما ذكر هذا لان من عادة بعض الناس شد الخيوط على بعض الاعضاء وكذا السلاسل وغيرها وذلك مكروه لانه محض عبث فقال ان الرتم ليس من هذا القليل كذا في شرح الوقاية اه قال ط علم منه كراهة الدمليج الذى يضعه بعض الرجال في العضد **(قوله)** التيمة المكروهة (أقول الذى رأيت في المجتبى التيمة المكروهة ما كان بغير القرآن وقيل هى الخرزة التى تعلقها الجاهلية اه فتراجع نسخة أخرى وفي المغرب وبعضهم يتوهم ان المعازات هى التائم وليس كذلك انما التيمة الخرزة ولا بأس بالمعازات اذا كتب فيها القرآن او اسماء الله تعالى ويقال رقاء الراقي رقا ورقية اذا عوذته ونفث في عوذته قالوا وانما تكروه العوذة اذا كانت بغير لسان العرب ولا يدري ما هو ولعله يدخله سحر او كفر او غير ذلك واماما كان من القرآن او شئ من الدعوات فلا بأس به اه قال الزيلعي ثم الرتبة قد تشبه بالتيمة على بعض الناس وهى خيط كان يربط في العنق او في اليد في الجاهلية لدفع المضرة عن انفسهم على زعمهم وهو منهي عنه وذكر في حدود الايمان انه كفر اه وفي الشلبي عن ابن الاثير التائم جمع تيمة وهى خرزات كانت العرب تعلقها على اولادهم يتقون بها العين في زعمهم فابطلها الاسلام والحديث الآخر من علق تيمة فلان الله لانهم يعتقدون انها تمام الدواء والشفاء بل جعلوها شركاء لانهم ارادوا بها دفع المقادير المكتوبة عليهم وطلبوا دفع الاذى من غير الله تعالى الذى هو دافعه اه ط وفي المجتبى اختلف في الاستشفاء بالقرآن بأن يقرأ على المريض او المدبوغ الفاتحة او يكتب في ورق ويعلق عليه او في طست ويغسل ويسقى وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يعوذ نفسه قال لورضا الله عنه وعلى الجواز عمل الناس اليوم وبه وردت الآثار ولا بأس بأن يشد الخنث والحائض التعاويذ على العضد اذ كانت ملفوفة اه قال ط وانظر هل كتابة القرآن في نحو التائم حروفا مقطعة تجوز ام لالانه غير ماوردت به كتابة القرآن وحرره اه وفي الحاشية بساط اومضلى كتب عليه في النسخ الملك لله بكره استعمله وبسطه

ولو للتكبر نكره (و) لا
(الرتبة) هى خيط يربط
باصبع أو خاتم لتذكر
الشيء والحاصل أن كل
ما فعل تحريرا كره وما فعل
لحاجة لاغاية * (فرع) *
في المجتبى التيمة المكروهة
ما كان بغير العربية

والعقود عليه ولو قطع الحرف من الحرف أو خيط على بعض الحروف حتى لم تبق الكلمة متصلة لاتزل الكراهة لان للحروف المفردة حرمة وكذا لو كان عليها الملك او الالف وحدها او اللام اه وفيها امرأة ارادت ان تضع تمويذا ليحبها زوجها ذكر في الجامع الصغير ان ذلك حرام لا يخلج ويأتي بيان ذلك قبيل احياء الموات وفيها يكره كتابة الرقاق في أيام التبروز والزاقها بالابواب لان فيه اهانة اسم الله تعالى واسم نبيه عليه السلام وفيها لباس وضع الجاهل في الزرع والمبطخة لدفع ضرر العين لان العين حق تصيب المال والأدى والحيوان ويظهر أثره في ذلك عرف بالآثار فاذا نظر الناظر الى الزرع يقع نظره اولا على الجاهل لارتفاعها فنظره بعد ذلك الى الحرث لا يضره روى ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت نحن من اهل الحرث واما نخاف عليه العين فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان يجعل فيه الجاهل اه * (تمة) * في شرح البخاري للامام العيني من باب العين حق روى أبو داود من حديث عائشة انها قالت كان يؤمر العائن فيتوضأ ثم يقتسل منه العين قال عياض قال بعض العلماء ينبغي اذا عرف واحد بالاصابة بالعين ان يحتجب ويحترز منه وينبغي للامام منعه من مداخلة الناس ويلزمه بيته وان كان فقيرا رزقه ما يكفيه فضرره اكثر من ضرر أكل التوم والبصل ومن ضرر المجذوم الذي منعه عمر رضى الله عنه وفي التسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذ رأى احدا من نفسه او ماله أو أخيه شيئا يعجبه فليدع بالبركة فان العين حق والدعاء بالبركة ان يقول تبارك الله احسن الخالقين اللهم بارك فيه ويؤمر العائن بالاغتسال ويجبر ان ياتي اه ملخصا وتامه فيه والله سبحانه وتعالى اعلم

فصل في النظر والمس

(قوله والمس) زاده لتكلم المصنف عليه وعدم الذكر في الترجمة لا يمد عيا وان كان الذكر أولى ليعلم محله فبراجع عند الحاجة ط (قوله وينظر الرجل من الرجل الخ) ذكر في العناية وغيرها ان مسائل النظر أربع نظر الرجل الى المرأة ونظرها اليه ونظر الرجل الى الرجل ونظر المرأة الى المرأة والأولى على أربعة اقسام نظره الى الاجنبية الحرة ونظره الى من تحل له من الزوجة والامة ونظره الى ذوات محارمه ونظره الى امة الغير فافهم اه (قوله بلغ حد الشهوة) اي بان صار مرافقا فالمراد حد الشهوة الكائنة منه ط اقول وقدم الشارح في شروط الصلاة مانصه وفي السراج لا عورة للصغير جدا ثم مادام لم يشته فقبل ودر برمه تتغافل الى عشرين سنين ثم كالتغ وفي الاشياء يدخل على النساء الى خمس عشرة سنة فها تامل (قوله ولو امرد صبيح الوجه) قال في الهندية والغالام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فتحكمه حكم الرجال وان كان صبيحا فتحكمه حكم النساء وهو عورة من قرنه الى قدمه لا يخلج النظر اليه عن شهوة فأما الحلوة والنظر اليه لاعتناء شهوة فلا بأس به ولذا لم يؤمر بالقلب كذا في الملتقط ولم يذكر الشهوة الموجبة للتحریم هل هي ميل القلب او الانتشار ويجزئ ط اقول ذكر الشارح في فصل المحرمات من النكاح ان حد الشهوة في المس والنظر الموجبة لحرمه المصاهرة تحرك آله او زيادته به يفتي وفي امرأة ونحو شيخ تحرك قلبه او زيادته اه ونقله القهستاني عن أصحابنا ثم قال وقال عامة العلماء ان يميل بالقلب ويشتهي ان يعاقبها وقيد ان يقصد مواقعتها ولا

* (فصل في النظر) والمس *

(وينظر الرجل من

الرجل) ومن غلام بلغ

حد الشهوة مجتبي ولو

امر د صبيح الوجه وقدم

في الصلاة

يبالي من الحرام كافي التظم وفي حق النساء الاشتباه بالقلب لاغير اه وقال القهستاني في هذا الفصل وشروط لحل النظر اليها واليه الأمن بطريق اليقين من شهوة اى ميل النفس الى القرب منها او منه او المس لها اوله مع النظر بحيث يدرك التفرقة بين الوجه الجميل والمتاع الجليل فليل الى التقييل فوق الشهوة المحرمة ولذا قال السلف اللوطيون اصناف صنف ينظرون وصنف يصاغون وصنف يعملون وفيه اشارة الى انه لو علم منه الشهوة او ظن او شك حرم النظر كافي المحيط وغيره اه أقول حاصله ان مجرد النظر واستحسانه لذلك الوجه الجميل وتفضيله على الوجه القبيح كاستحسان المتاع الجليل لا بأس به فانه لا يخلو عنه الطبع الانساني بل يوجد في الصغار الصغير المميز بألف صاحب الصورة الحسنة اكثر من صاحب الصورة القبيحة ويرغب فيه وبوجه اكثر بل قد يوجد ذلك في البهائم فقد اخبرني من رأى جلا يميل الى امرأة حسنة ويضع رأسه عليها كما رآها دون غيرها من الناس فليس هذا نظراً شهوة وانما الشهوة ملبه بعد هذا ميل لذة الى القرب منه او المس له زائداً على ميله الى المتاع الجليل او الملتجى لان ميله اليه مجرد استحسان ليس معه لذة وتحرك قلب اليه كافي ميله الى ابنه أو اخيه الصبيح وفوق ذلك الميل الى التقييل او المعانقة او المباشرة أو المضاجعة ولو بلا تحرك آلة واما اشتراطه في حرمة المصاهرة فعله للاحتياط والله تعالى اعلم ولا يخفى ان الاحوط عدم النظر مطلقاً قال في التارخانية وكان محمد بن الحسن صبيحاً وكان ابو حنيفة يجلسه في درسه خلف ظهره او خلف سارية خاتمة خيانة العين مع كمال تقواه اه وراجع ما كسبناه في شروط الصلاة (قوله) للا يتوعم ان الاول عين الثاني (لان الثاني معرفة كالاول وهذه القاعدة ليست كلية قال تعالى واتزنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ويمكن ان يقال ان أول في الاول والثاني جنسية والمعرف بها في حكم التكررة ط (قوله) وكذا الكلام فيما بعد) وهو قوله ونظر المرأة من المرأة (قوله قلت الخ) يشير الى ان ما ذكره من ان المعرفة او التكررة اذا اعيدت معرفة فهي عين الاول او تكررة فغيره انما هو عند الاطلاق وخلو المقام عن القرائن كما صرح به في النواحيح (قوله) وهي غير بادية اى ظاهرة وفي الذخيرة وغيرها وان كان على المرأة ثياب فلا بأس بأن يتأمل جسدها وهذا اذا لم تكن ثيابها ملتزمة بها بحيث تصف ما تحتها ولم يكن رفيقاً بحيث يصف ما تحتها فان كان بخلاف ذلك فبني له ان بعض بصره اه وفي التبيين قالوا لا بأس بالتأمل في جسدها وعليها ثياب ما لم يكن ثوب بين حجمها فلا ينظر اليه حينئذ لقوله عليه الصلاة والسلام من تأمل خلف امرأة ورأى ثيابها حتى تبين له حجم عظامها لم يرح راحة الجنة ولانه متى لم يصف ثيابها ما تحتها من جسدها يكون ناظراً الى ثيابها وقامتها دون اعضائها فصار كما اذا نظر الى خيمة هي فيها ومتى كان يصف يكون ناظراً الى اعضائها اه اقول مفاده ان رؤية الثوب بحيث يصف حجم العضو ممنوعة ولو كشيافلا ترى البشرة منه قال في المغرب يقال مسست الحلي فوجدت حجم الصبي في بطنها واحجم الثدي على نحر الجارية اذا نهز وحقيقته صار له حجم اى نتو وارتفاع ومنه قوله حتى يتبين حجم عظامها اه وعلى هذا لا يخل النظر الى عورة غيره فوق ثوب ملتزم بها يصف حجمها فيحمل ما مر على ما اذا لم يصف حجمها فليتأمل (قوله) فالركبة عورة (لرواية الدار قطني ماتحت السرقة الى الركبة

والاولى تنكير الرجل لثلا
يتوهم ان الاول عين الثاني
وكذا الكلام فيما بعد
قهستاني قلت وقرينة
المقام تكفي فتدبر ثم نقل
عن الزاهدي انه لو نظر
لعورة غيره بأذنه لم يأثم
قلت وفيه نظر ظاهر بل
لفظ الزاهدي نظر لعورة
غيره وهي غير بادية لم يأثم
انتهى فليحفظ (سوى
ما بين سرته الى ماتحت
ركبته) فالركبة عورة
للاسرعة

عورة والركبة كافي الهداية هي ملتقى عظمى الساق والفخذ وفي البرجندى ماتحت السرة هو ماتحت الخط الذي يمر بالسرة ويدور على محيط بدنه بحيث يكون بعده عن موقعه في جميع جوانبه على السواء اه وفي الهداية السرة ليست بعورة خلافا لابي عصمة والشافعي والركبة عورة خلافا للشافعي والفخذ عورة خلافا للاحباب الطواهر ومادون السرة الى منبت الشعر عورة خلافا لابن الفضل معتمدا فيه العادة لانه لامتعتبر بالعادة مع النص بخلافها وحكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السرة حتى ان كاشف الركبة ينكر عليه برفق وكاشف الفخذ يعنف عليه وكاشف السواة يؤدب عليه ان لمج اه ملخصا **(قوله)** ومن عرسه وامته) فينظر الرجل منهما وبالعكس الى جميع البدن من الفرق الى القدم ولوعن شهوة لان النظر دون الوطء الحلال قهستاني **(قوله)** الحلال جعله في المنع قيد الالامة كافي الهداية والاولى جعله قيدا للعرس ايضا لما في القهستاني لا ينظر الى فرج المظاهر منها على ما قاله ابو حنيفة وابو يوسف ينظر الى الشعر والظهر والصدر منها كافي قاضيان اه واما الحائض فانه يحرم عليه قربان ماتحت الازار قال الشارح في باب الحيض واما حل النظر ومباشرة له فيه تردد **(قوله)** له وطؤها) الجار والمجرور متعلق بالحلال ووطؤها فاعل اى الذى يحل له وطؤها **(قوله)** او مصاهرة) بأن كانت أم موطؤها او بنتها **(قوله)** حكمها كالاجنية) اى الالامة الاجنية بدليل ما في العناية حيث قال قيد بقوله من أمته التى تحل له لان حكم أمته المجوسية والى هي أخته من الرضاع حكم أمة الغير في النظر اليها لان اباحة النظر الى جميع البدن مبنية على حل الوطء فينتفى بانتفاء اه **(قوله)** ويشكل) اى قيد الالامة بالى يحل له وطؤها بما لو كانت مفضاة وهي التى اختلط مساكها **(قوله)** فانه لا يحل له وطؤها) الا ان يعلم انه يمكنه ان يأتيها في القبل من غير الوقوع في الدبر فان شك فليس له ان يطأها كافي الهندية **(قوله)** والاولى تركه) قال في الهداية الاولى ان لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أتى أحدكم أهله فليستر ما استطاع ولا يجردان تجردا للغير ولا ذلك يورث النسيان لورود الاثر وكان ابن عمر رضى الله تعالى عنهما يقول الاولى ان ينظر ليكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة اه لكن في شرحها للعيني ان هذا لم يثبت عن ابن عمر لا بسند صحيح ولا بسند ضعيف وعن أبى يوسف سألت أبا حنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته وهي تمس فرجه ليتحرك عليها هل ترى بذلك بأسا قال لا وأرجوان يعظم الاجر ذخيرة **(قوله)** لانه يورث النسيان) ويضعف البصر اه ط * (تنبيه) * قدما ان الرجل ينظر من امته الحلال وهي منه الى جميع البدن قال مثلا مسكين واما حكم نظر السيدة الى جميع بدن امته والامة الى سيدتها فغير معلوم اه وذكر محشه ابوالسعود انه مستفاد من قول المصنف والمرأة للمرأة أقول المظاهر انه كذلك اذ لو كانت المرأة كالرجل في ذلك لتصوا عليه ولا نهى ان اطوا حل النظر الى غير مواضع الزينة بحل الوطء كالمهر وفي العناية والنهاية قيل الاستبراء مانصه والتساء كلهن في حل نظر بعضهن الى بعضهن سواء **(قوله)** او سبب) كالرضاع والمصاهرة **(قوله)** ولو بزنا) اى ولو كان عدم حل نكاحها له بسبب زنا بأصولها او فروعا فالزبلى وقيل انها كالاجنية والاول اصح اعتبارا للحقيقة لانها محرمة عليه على

(ومن عرسه وامته الحلال) له وطؤها فخرج المجوسية والمكاتبه والمشرقة ومنكوحه الغير والمحرمه برضاع أو مصاهرة فحكمها كالاجنية بحيث ويشكل بالمفضاة فانه لا يحل له وطؤها وينظر اليها قهستاني قلت وقد يجاب بأنه أغلبي (الى فرجها) بشهوة وغيرها والاولى تركه لانه يورث النسيان (ومن محرمه) هي من لا يحل له نكاحها أبدا بنسب او سبب ولو بزنا (الى الرأس والوجه والصدر والساق والعقد ان أمن شهوته) وشهوتها ايضا ذكره في الداية

فمن قصره على الاول فقد قصر ﴿ ٣٢٣ ﴾ ابن كمال (والالا لا الى الظهر والبطن) خلافا للشافعي (والفخذ)

وأصله قوله تعالى ولا
يبدين زينةن الالبوتن
الآية وتلك المذكورات
مواقع الزينة بخلاف
الظهر ونحوه (وحكم
أمة غيره) ولو مدبرة
أو أم ولد (كذلك)
فينظر اليها كحريمه (وما
حل نظره) مما من
ذكر أو أختي (حل لسه)
إذا أمن الشهوة على
نفسه وعليها لانه عليه
الصلاة والسلام كان
يقبل رأس فاطمة وقال
عليه الصلاة والسلام من
قبل رجل أمة فكأنما
قبل عنة الجنة وإن لم
يأمن ذلك أو شك فلا
يحل له النظر والمس
ككشف الخفاق لابن
سلطان والمجتبي (الا
من اجنية) فلا يحل
مس وجهها وكفها وإن
أمن الشهوة لانه اغلظ
ولذا ثبت به حرمة
المصاهرة وهذا في الشابة
أما العجوز التي لا تشتهي
فلا بأس بمصافحتها ومس
يدها إذا أمن ومعنى جاز
المس جاز سفره بها
ويحلو إذا أمن عليه
وعاها والا لا وفي الاشباه
الحاجة بالاجنية حرام الا

التأييد **(قوله)** فمن قصره على الاول (أى قصر التقيد على الامن من جانب الرجل وهو
تعريض بتاج الشريعة والمصنف ايضا **(قوله)** لا الى الظهر والبطن الخ) أى مع ما يتبعها من
نحو الجنين والفرجين والاليتين والركبتين فهستأني **(قوله)** تلك المذكورات مواقع الزينة
أشار الى انه ليس المراد في الآية نفس الزينة لان النظر اليها مباح مطلقا بل المراد مواضعها
فالرأس موضع التاج والوجه موضع الكحل والعنق والصدر موضع القلادة والاذن موضع
القرط والعنق موضع الدملاج والساعد موضع السوار والكف موضع الخاتم والخصاب
والساق موضع الحبال والقدم موضع الخشب زبابي والشعر موضع العنق اتقاني
والدملاج كعصفور والدماج مقصور منه مصباح وهو من حلى العنق والعنق سريجمع به
الشعر وقيل خيط سود متصل بها المرأة شعرها مغرب **(قوله)** ولو مدبرة أو أم ولد) وكذا المتكينة
ومعتقة البعض عنده فهستأني **(قوله)** فينظر اليها كحريمه) لانها تخرج لحوائج مولاه وتخدم
اضافه وهي في ثياب مهنتها فصار حالها خارج البيت في حق الاجانب كحال المرأة داخله في
حق محارم الاقارب وكان عمر رضى الله عنه إذا رأى جارية متقنة علاها بالدرة وقال اتنى عنك
الحمار إذا فرأتشبهين بالحرائر هداية ودفا بالدرال الممثلة كنفال مبنى على الكسر من الدفر
وهو التنى **(قوله)** أو شك) معناه استواء الامرين تأخر اجابة **(قوله)** الامن اجنبية) أى غير
الامة وفي التاخر خاتبة عن جامع الجوامع لأبأس ان تمس الامة الرجل وأن تدنه وتغمزه مالم
تشبه الاماين السرة والركبة اه **(قوله)** فلا يحل مس وجهها) أى وإن جاز النظر اليه على
ما بآنى **(قوله)** ولذا ثبت به حرمة المصاهرة) تعاليل لكونه اغلظ من النظر والمراد إذا كان
عن شهوة ويشمل المحارم والاماء حتى لو مس عنته أو أمته بشهوة حرمت عليه بتها **(قوله)** اما
العجوز الخ) وفي رواية يشترط ان يكون الرجل ايضا غير مشتهى اه فهستأني عن الكرماني
قال في الذخيرة وإن كانت مجبوزا لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها ومس يدها وكذلك إذا كان شيخا
يأمل على نفسه وعايها فلا بأس ان يصافحها وإن كان لا يأمن على نفسه أو عليها فيجب ثمان
محمد اباح المس للرجل إذا كانت المرأة مجبوزا ولم يشترط كون الرجل بحال لا يجمع منه وفيها
إذا كان المس هي المرأة فإن كانا كبيرين لا يجمع منه ولا يجمع مثلها فلا بأس بالمصافحة
فليتأمل عند الفتوى اه **(قوله)** حارسفره بها) ولا يكون الا في المحارم وأمة الغير ولم يذكر
محمد الحلوة والمسافرة بأمام الغير وقد اختلف المشايخ في الحل وعدمه وهما قولان مصححان ط
اقول لكن هذا في زمانهم للمسيذ كره الشارح عن ابن كمال انه لا تسافر الامة بلا حرم في
زماننا لغلبة اهل الفساد وبه يفتى فتأمل **(قوله)** الحلوة بالاجنية) أى الحرة لما علمت
من الخلاف في الامة وقوله حرام قال في الفتية مكروهه كراهة تحريم وعن ابى يوسف ليس
بتحريم اه **(قوله)** أو كانت مجبوزا شوها) قال في الفتية واجمعوا ان العجوز لا تسافر بغير
محرم فلا تخلو برجل شاب أو شيخا ولهما ان تصافح الشيوخ في الشفاء عن الكرماني العجوز
الشوها والشيخ الذي لا يجمع مثله بمنزلة المحارم اه والمتبادر انهما بمنزلة المحارم بالنسبة الى
غيرهما من الاجانب ويحتمل ان يكون المراد انه معها كالحارم ويؤيد احتمال الوجهين
ما قدمناه آتفاعن الذخيرة وعلى الثاني في اطلاق الشارح نظر فتدبر **(قوله)** أو بحائل) قال

للازمة مديونة هربت ودخلت خربة أو كانت مجبوزا شوها أو بحائل والحلوة بالمحرم مباحة

في القنية سكن رجل في بيت من دار وامرأة في بيت آخر منها ولكل واحدة غلق على حدة لكن باب الدار واحد لا يكره ما يجمعهما بيت اه ورمز له ثلاثة رموز ثم رمز الى كتاب آخر هي خلوة فلا تخل ثم رمز ولو طلقها باننا وليس الابيت واحد يجعل بينهما ستره لانه لو لا السترة تقع الخلوة بينه وبين الاجنبية وليس معهما محرم فهذا يدل على صحة ما قالوه اه لان اليتيم من دار كالستره بل أولى وما ذكره من الاكتفاء بالستره مشروط بما اذا لم يكن الزوج فاسقا اذ لو كان فاسقا يحال بينهما بأمرأة ثقة تقدر على الخلوة بينهما كما ذكره في فصل الاحداد وقد بحث صاحب البحر هناك بمثل ما قاله في القنية فقال يمكن ان يقال في الاجنبية كذلك وان لم تكن معتدته الا ان يوجد نقل بخلافه وذكر في الفتح ان كذلك حكم السترة اذ مات زوجها او كان من ورثته من ليس يحرم لها أقول وقول القنية وليس معهما محرم يفيد انه لو كان فلا خلوة والذي يحصل من هذا ان الخلوة المحرمة تنقضي بالخلع وبوجود محرم أو امرأة ثقة قادرة وهل تنقضي أيضا بوجود رجل آخر اجنبي لم أره لكن في امامة البحر عن الاسي جاني يكره ان يؤم النساء في بيت وليس معهن رجل ولا محرم مثل زوجته وأخته وأخته فان كانت واحدة منهن فلا يكره وكذا اذا أمهن في المسجد لا يكره اه واطلاق المحرم على من ذكر تغليب بحر والظاهر ان علة الكراهة الخلوة ومفاده انها لا تنقضي بوجود رجل آخر لكنه يفيد ايضا أنها لا تنقضي بوجود امرأة أخرى فيخالف ما مر من الاكتفاء بأمرأة ثقة ثم رأيت في منية الفتى مناضه الخلوة بالاجنبية مكروهة وان كانت معها أخرى كراهة تحريم اه ويظهر لي ان مرادهم بالمرأة الثقة ان تكون محجوزا بالجماع منها مع كونها قادرة على الدفع عنها وعن المطابقة فلي تأمل (قوله الا اخت رضاعا) قال في القنية وفي استحسان القاضي الصدر الشهيد وبني الاخ من الرضاع ان لا يخلو بأخته من الرضاع لان الغالب هناك الوقوع في الجماع اه وأفاد العلامة البيري ان يبنى معناه الوجوب هنا (قوله والصهرة الشابة) قال في القنية ماتت عن زوج وأم فلهما ان يسكنوا في دار واحدة اذ لم يخافا الفتنة وان كانت الصهرة شابة فللجيران ان يمنعوها منه اذا خافوا عليها الفتنة اه واصهار الرجل كل ذي رحم محرم من زوجته على اختيار محمد والمسئلة مفروضة هنا في أمها والعلة تفيدان الحكم كذلك في بنتها ونحوها كالا يخفى (قوله والا) اي والاتكن عجوزا بل شابة لا يشمتها ولا يرد السلام بلسانه قال في الحائية وكذا الرجل مع المرأة اذا التقيا سلم الرجل أولا واذا سلمت المرأة الاجنبية على رجل ان كانت عجوزا رد الرجل عليها السلام بلسانه بصوت تسمع وان كانت شابة رد عليها في نفسه وكذا الرجل اذا سلم على امرأة اجنبية فالجواب فيه على العكس اه وفي الذخيرة واذا عطس فشمت المرأة فان عجوزا رد عليها والارد في نفسه اه وكذا لو عطست هي كافي الخلاصة (قوله في نقل الفهستاني) اي عن بيع المبسوط (قوله زائدة) بعبده قوله في القنية رامزا ويجوز الكلام المباح مع امرأة اجنبية اه وفي الجنبى رامزا وفي الحديث دليل على انه لا بأس بأن يتكلم مع النساء بما لا يحتاج اليه وليس هذا من الخوض فيما لا يبينه انما ذلك في كلام فيه اثم اه فالظاهر انه قول آخر ومحمول على العجوز تأمل وتقدم في شروط الصلاة ان صوت المرأة عورة على الراجح ومر الكلام فيه فراجع (قوله للضرورة) وهي معرفة

الا اخت رضاعا والصهرة الشابة وفي الشربلية معزيا للجوهرة ولا يكلم الاجنبية الا عجوزا عطست او سلمت فيشمتها ويرد السلام عليها والا انتهى وبه بان ان لفظة لا في نقل الفهستاني ويكلمها بما لا يحتاج اليه زائدة فتنبه (وله مس ذلك) اي ما حله نظره (اذا اراد الشراء وان خاف شهوته) للضرورة وقيل لا

في زماننا وبه جزم في الاختيار (وامة بلغت حد الشهوة لا تعرض) على البيع (في ازار واحد) يسترايين السرة والركبة لان نظرها وبطها عورة (و) ينظر (من الاجنبية) ولو كافر محتجب (الى وجهها) وكفيها فقط للضرورة قيل والقدم والذراع اذا آجرت نفسها للخبز تاترخانية (وعبدها كالاجنبى معها) فينظر لوجهها وكفيها فقط نعم يدخل عليها بلا اذنها اجاءا ولا يسافر بها اجاءا خلاصة وعند الشافعي ومالك كحرمه (فان خاف الشهوة) او شك (امتنع نظره الى وجهها) خل النظر مقيد بعدم الشهوة والاخرام وهذا في زمانهم واما في زماننا فنع من الشابة قهستانى وغيره (الا) النظر لا المس (لحاجة كقاض وشاهد يحكم ويشهد عليها) لف ونشر مرتب لا للتحمل الشهادة في الاصح (وكذا مرید نكاحها) ولو عن شهوة بنية السنة لا قضاء الشهوة (وشراها ومداواتها ينظر) الطيب (الى موضع مرضها بقدر الضرورة) اذا لضرورات تنقدر بقدرها وكذا نظر قابلة

لين بشرتها وذلك غرض صحيح فخل المس اتقانى (قوله في زماننا) لعل وجه التقيد به انه لغلبة الشر في زماننا ربما يؤدى المس الى ما فوقه بخلافه في زمن السلف قال في الاختيار واما حرم المس لافضائه الى الاستمتاع وهو الوطء (قوله وبه جزم في الاختيار) وكذا في الحائنية والمتبني وعزاه في الهداية وغيرها لما شابه در متقى ونقل الاتقانى عن شرح الجامع الصغير لفخر الاسلام عن محمد انه كره للشاب المس لان بالنظر كفاية ولمر ابو حنيفة بذلك بأسا لضرورة العلم بشرتها (قوله وامة بلغت حد الشهوة) بأن تصلح للجماع ولا اعتبار بالنسب مع اتوسع كما صححه الزيلعي وغيره في باب الامامة ثم ان مامشى عليه المصنف تبعاً للدور وهو رواية عن محمد وهو خلاف مامشى عليه في الكثر والمتقى ومختصر القدورى وغيرها قال في الهداية واذا حاضت الامة لم تعرض في ازار واحد ومعناه بلغت وعن محمد اذا كانت تستهى ويجامع مثلها فهي كالبالغة لا تعرض في ازار واحد لوجود الاشتهاه اه تأمل (قوله وكفيها) تقدم في شروط الصلاة ان ظهر الكف عورة على القدمين لبسا عورة على المعتمد اه وفيه اختلاف والقدم) تقدم أيضا في شروط الصلاة ان القدمين لبسا عورة على المعتمد اه وفيه اختلاف الرواية والتصحيح وصحح في الاختيار انه عورة خارج الصلاة لافيهما ورجح في شرح التبية كونه عورة مطلقا باحد حديث كافى البحر (قوله اذا آجرت نفسها للخبز) اى ونحوه من الطبخ وغسل الثياب قال الاتقانى وعن أبى يوسف انه يباح النظر الى ساعدها ومرفقها للحاجة الى ابدئهما اذا آجرت نفسها للطبخ والخبز اه والتبادر من هذه العبارة ان جواز النظر ليس خاصا بوقت الاشتغال بهذه الاشياء بالاجارة بخلاف العبارة الاولى وعبارة الزيلعي اوفى بالمراد وهى وعن أبى يوسف انه يباح النظر الى ذراعها أيضا لانه يبدو منها عادة اه فافهم (قوله وعبدها كالاجنبى معها) لان خوف الفتنة منه كالاجنبى بل اكثر لكثرة الاجتماع والتصوص المحرمة مطلقة والمراد من قوله تعالى او ما ملكك ايمانهم الاماء دون العبيد قاله الحسن وابن جبير اه اختيار وتماه في المطولات (قوله خلاصة) عز وللمستلئين وذكرهما في الحائنية أيضا (قوله فان خاف الشهوة) قدما حدها اول الفصل (قوله مقيد بعدم الشهوة) قال في التاترخانية وفي شرح الكرخى النظر الى وجه الاجنبية الحرة ليس بحرام ولكنه يكره لغير حاجة اه وظاهره الكراهة ولو بلا شهوة (قوله والاخرام) اى ان كان عن شهوة حرم (قوله واما في زماننا فنع من الشابة) لانه عورة بل لحوف الفتنة كاقدمه في شروط الصلاة (قوله لا المس) تصریح بالمفهوم (قوله في الاصح) لانه يوجد من لا يشتهى فلا ضرورة بخلاف حالة الاداء هداية والمفهوم منه ان الخلاف عند خوف الشهوة لا مطلقا فنبه (قوله ولو عن شهوة) راجع للجميع وصرح به للتوضيح والا فكلام المصنف في النظر بشهوة بمقتضى الاستثناء (قوله بنية السنة) الاولى جعله قيدا للجميع أيضا على التجوز للتلازم عليه اهل القيد في الاولين ما قال الزيلعي وغيره ويجب على الشاهد والقاضى ان يقصد الشهادة والحكم لا قضاء الشهوة نحرزا عن الفسح ولو أراد ان يتزوج امرأة فلا بأس ان ينظر اليها وان خاف ان يشتهى لقوله عليه الصلاة والسلام للمغيرة بن شعبة حين خطب امرأة انظر اليها فانه اخرى ان يؤد بكنكم رواد الترمذى والنسائى وغيرها ولان المقصود اقامة السنة لا قضاء الشهوة اه

والادم والايدام الاصلاح والتوفيق اتقاني * (تنبيه) * تقدم الخلاف في جواز المس بشهوة للشراء وظاهر قول الشارح لا المس انه لا يجوز التكاثر وبه صرح الزيلعي حيث قال ولا يجوز له ان يمسه وجهها ولا كفيتها وان أمن الشهوة لوجود الحرمة وانعدام الضرورة والبلوى اهـ ومثله في غاية البيان عن شرح الاقطع معالما بأن المس اغلظ فتع بلا حجة وفي درر البحار وشرحه لا يدخل المس للتأني والنشاهد والخطاب وان أمنوا الشهوة لعدم الحاجة وعبرة الملتقى موعظة ولذا قال الشارح واما المس مع الشهوة للتكاثر فلم أر من اجاز له بل جعلوه كالحاكم لا يمس وان أمن فليحفظ وليحذر كلام المصنف اهـ بقي لو كان للمرأة ابن امرد وبلغ للخطاب استواءهما في الحسن فظاهر تخصيص النظر اليها انه لا يدخل للخطاب النظر الى ابنتها اذا خاف الشهوة ومثله ينتهت وتقييد الاستثناء بما كان حاجة انه لو اكتفى بالنظر اليها بمرة حرم الزائد لانه أيسر لضرورة فتنقيد بها وظاهر ما في غير الافكار جواز النظر الى الكفئين ايضا ويظهر من كلامهم انه اذا لم يتمكن النظر يجوز ارسال نحو امرأة تصف له حالها بالطريق الاولى ولو غير الوجه والكفئين وهل يحل لها ان تنظر للخطاب مع خوف الشهوة لم أره والظاهر نعم للاشتراك في العلة المذكورة في الحديث السابق بل هي اولى منه في ذلك لانه يمكنه مفارقة من لا يرضاها بخلافها (قوله وختان) كذا جزمه في الهداية والخاتية وغيرها وقيل ان الاختتان ليس بضرورة لانه يمكن ان يتزوج امرأة او يشتري امة تحتها ان لم يتمكن ان يتجنن نفسه كإسأتى وذكر في الهداية الخافضة ايضا لان الختان سنة للرجال من جملة الفطرة لا يمكن تركها وهي مكرمة في حق النساء ايضا كما في الكفاية وكذا يجوز ان ينظر الى موضع الاحتقان لانه مداواة ويجوز الاحتقان للعرض وكذا للهبزال الفاحش على ما روى عن ابي يوسف لانه اماردة المرض هداية لان آخره يكون الدق والسل فلو احتقن لا لضرورة بل لمنفعة ظاهرة بأن يتقوى على الجماع لا يحل عندنا كما في الذخيرة (قوله وينبغي الخ) كذا أطلقه في الهداية والخاتية وقال في الجوهره اذا كان المرض في سائر بدنها غير الفرج يجوز النظر اليه عند الدوا لانه موضع ضرورة وان كان في موضع الفرج فينبى ان يعلم امرأة تدوايها فان لم توجد وخافوا عليها ان تهلك او يصيبها وجع لا تخمله يستروا منها كل شئ الا موضع العلة ثم يدوايها الرجل ويغض بصره ما استطاع الا عن موضع الجرح اهـ فنأمل والظاهر ان ينبغي هنا للجواب (قوله سراج) ومثله في الهداية (قوله وكذا تنظر المرأة الخ) وفي كتاب الحشى من الاصل ان نظر المرأة من الرجل الاجنبى بمنزلة نظر الرجل الى محارمه لان النظر الى خلاف الجنس اغلظ هداية والمتون على الاول فعليه المعول (قوله حرم استحسانا الخ) اقول الذى في التاترخانية عن المضمرات فاما اذا علمت انه يقع في قلبها شهوة أو شككت ومعنى الشك استواء الظنين فاحب الى ان تغض بصرها هكذا ذكر محمد في الاصل فقد ذكر الاستحباب في نظر المرأة الى الرجل الاجنبى وفي عكسه قال فليجنب وهو دليل الحرمة وهو الصحيح في الفضائل جميعا اهـ ملخصا ومثله في الذخيرة ونقله ط عن الهندية وفي نسخة التاترخانية التى عليها خط الشارح الاستحسان بالسين وانه ن بعد الحاء بدل الاستحباب بالبائين والظاهر انها تحريف كبديل عليه سياق

وختان وينبى ان يعلم امرأة تدوايها لان نظر الجنس الى الجنس اخف (وتنظر المرأة المسلمة من المرأة كالرجل من الرجل) وقيل كالرجل لمحرمه والاول اصح سراج (وكذا) تنظر المرأة (من الرجل) كنظر الرجل للرجل (ان امنت شهوتها) فلو لم تأمن او خافت او شككت حرم استحسانا كالرجل هو الصحيح في الفضائل تاترخانية معزيا للمضمرات

الكلام فيوافق ما في الذخيرة والهنديّة فقول الشارح حرم استحسانا اوقعه فيه التحريف تأمل ثم على مقابل الصحيح وجه الخرق كافي الهديّة ان الشهوة عليهن غالبية وهو كالحقق اعتبارا فاذا اشتبه الرجل كانت الشهوة موجودة في الجانبين ولا كذلك اذا اشتبهت المرأة لان الشهوة غير موجودة في جانبها حقيقة واعتبارا فكانت من جانب واحد وان تحقق من الجانبين في الافضاء الى المحرم اقوى من التحقق في جانب واحد اهـ **(قوله والذميمة)** محترز قوله المسلمة **(قوله)** فلا تنظر الخ قال في غاية البيان وقوله تعالى ونفسهن اي الحرائر المسلمين لانه ليس للمؤمنة ان تتجرد بين يدي مشركة او كتابية اهـ ونقله في العناية وغيرها عن ابن عباس فهو تفسير مأثور وفي شرح الاستاذ عبدالغنى التالبي على هدية ابن العماد عن شرح والده الشيخ اسمعيل على الدرر والنور لا يحل للمسلمة ان تنكشف بين يدي يهودية او نصرانية او مشركة الا ان تكون امة لها كافي السراج ونصاب الاحتساب ولا ينبغي للمرأة الصالحة ان تنظر اليها المرأة الفاجرة لانها تصفها عند الرجال فلا تضع جلبا بها ولا خاها كما في السراج اهـ **(قوله)** وشعر رأسها الاولى تأخيرها عما بعده ليكون نصا في عود الضمير الى الحرة **(قوله)** وعظم ذراع حرة ميتة احتراز بالذراع عن عظم الكف والوجه مما يحل النظر اليه في الحياة وقيد بالحرة لان ذراع الامه يحل النظر اليه في حياتها بخلاف نحو عظم ظهرها **(تنبيهات)** * الاول ذكر بعض الشافعية انه لو اُبين شعر الامه ثم عتقت لم يحرم النظر اليه لان العتق لا يتعدى الى التفصل اهـ ولم أره لائتسا وكذا لم أر مالو كان المنفصل من حرة اجنبية ثم تزوجها ومقتضى ما ذكر من التعليل حرمه النظر اليه وقد يقال اذا حل له جميع ما اتصل بها حل المنفصل بالاولى وان كان منفصلا قبل زمن الحل والله تعالى اعلم * الثاني لم أر مالو نظر الى الاجنبية من المرأة والماء وقصر حوا في حرمة المصاهرة بأنها لا تثبت برؤية فرج من امرأة او ماء لان المرتضى مثاله لاجنبية بخلاف مالو نظر من زجاج او ماء في لانه البصر ينقذ في الزجاج والماء فيرى ما فيه ومقاد هذا انه لا يحرم نظر الاجنبية من المرأة الا ان يفرق بأن حرمة المصاهرة بالنظر ونحوه مشددة في شروطها لان الاصل فيها الحل بخلاف النظر لانه انما منع منه خشية الفتنة والشهوة وذلك موجودهنا ورأيت في فتاوى ابن حجر من الشافعية ذكر فيه خلافا بينهم ورجح الحرمة نحو ما قلناه والله تعالى اعلم * الثالث ذكر بعض الشافعية انه لا يحرم النظر للماء لا يحل يحرم التفكير فيه لقوله تعالى * ولا تمشوا مفاصل الله به بعضكم على بعض * فنع من الغنى كما منع من النظر وذكر العلامة ابن حجر في التحفة انه ليس منه مالو وطئ حليلته متفكرا في محاسن اجنبية حتى خيل اليه انه يطؤها ونقل عن جماعة منهم الجلال السيوطي والتقي السبكي انه يحل لحديث ان الله تجاوز لامتي ما حدثت به نفسها ولا يلزم من تحيله ذلك عزمه على الزنا بها حتى يأثم اذا صمم على ذلك لو نظر بها وانما اللازم فرض موطوءته وقيل ينبغي كراهة ذلك ورد بان الكراهة لا بدلها من دليل وقال ابن الحاج المالكي انه يحرم لانه نوع من الزنا كما قال علماؤنا فيمن أخذ كوزا يشرب منه فقصور بين عينيه انه خمر فشربه ان ذلك الماء يصير حراما عليه اهـ ورد بأنه في غاية البعد ولا دليل عليه اهـ ملخصا ولم أر من تعرض للمسئلة عندنا وانما

(والذميمة كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر الى بدن المسلمة) مجتبي (وكل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده) ولو بعد الموت كشعر غانة وشعر رأسها وعظم ذراع حرة ميتة وساقها

قال في الدرر اذا شرب الماء وغيره من المباحات بلهو وطرب على هيئة الفسقة حرم اه
والاقرب لقواعد مذهبنا عدم الحل لان تصور تلك الاجنبية بين يديه يطؤها فيه تصوير
مباشرة المعصية على هيئتها فهو نظير مسألة الشرب ثم رأيت صاحب تبيين المحارم من علمائنا
نقل عبارة ابن الحاج المالكي وأقربها وفي آخرها حديث عنه صلى الله عليه وسلم اذا شرب العبد
الماء على شبه المسكر كان ذلك عليه حراما اه فان قلت لو تفكر الصائم في اجنبية حتى
انزل لم يشغل فانه يفيد اباحتها قلت لان سلم ذلك فانه لو نظر الى فرج اجنبية حتى انزل لا يفسد
ايضا مع انه حرام اتفاقا **(قوله)** وقلامه ظفر رجلها اي الحرة لا يقيد كونها مائة وهذا بناء
على كون القدمين عورة كامر **(قوله)** النظر الى ملءة الاجنبية بشهوة حرام (قدمان
الدخيرة وغيرها لو كان على المرأة ثياب لا بأس بأن يتأمل جسدها ما لم يكن ملتزقة بها تصف
ما تحتها لانه يكون ناظرا الى ثيابها وقامت فيها كمنظرة الى خيمة هي فيها ولو كانت تصف يكون
ناظرا الى اعضائها ويؤخذ مما هنا تقيده بما اذا كان بغير شهوة فلو بها منع مطلقا والعله والله
اعلم خوف الفتنة فان نظرد بشهوة الى ملءتها او ثيابها او تأمله في طول قوامها ونحوه قد بدعوه
الى الكلام معها ثم الى غيره ويحتمل ان تكون العلة كون ذلك استمتاعا بما لا يحل بالضرورة
وينظر هل يحرم النظر بشهوة الى الصورة المنقوشة محل تردد ولم أره فليراجع **(قوله)** سواء
كان شعرها او شعر غيرها (لما فيه من التزوير كما يظهر بما يأتي وفي شعر غيرها انتفاع بجزء آدمي
ايضا لكن في التتارخانية واذا وصلت المرأة شعرها بشعرها فهو مكروه وانما الرخصة في
غير شعر بنى آدم تتخذ المرأة لتزيد في قرونها وهو مروى عن ابي يوسف وفي الحائنة ولا بأس
للمرأة ان تجعل في قرونها وذوائبها شيئا من الوبر **(قوله)** لعن الله الواصلة الخ (الواصلة التي
تصل الشعر بشعر الغير والتي يوصل شعرها بشعر آخر زورا والواصلات التي يوصل لها ذلك
بطلبها والواصلة التي تشم في الوجه والذراع وهو ان تفرز الجلد بارة ثم يحنى بكحل او نيل
في زرق والمستوشمة التي يفعل بها ذلك بطلبها والواشرة التي تفلج اسنانها اي تحدها وترقق
اطرافها ففعلها العجوز تشبه بالشواب والمستوشمة التي يفعل بها أمرها اه اختيار ومثله في
نهاية ابن الانير وزاد انه روى عن عائشة رضی الله تعالى عنها انها قالت ليست الواصلة بالتي
تغنون ولا بأس ان تمرى المرأة عن الشعر فتصل قربا من قرونها بصوف اسود او تأمل الواصلة التي
تكون بغيا في شبيبتها فاذا أسئت وصلتها بالقيادة والواشرة كأنه من وشرت الحشبة باليشار غير
مهموز اه **(قوله)** والنامصة الخ ذكره في الاختيار ايضا وفي المغرب النقص تنف الشعر ومنه
المناس المنقش اه ولعله محمول على ما اذا فعلته لتزين للاجانب والافلو كان في وجهها شعر
ينفر زوجها عنها بسببه ففي تحريم ازالته يعد لان الزينة للنساء مطلوبة للتحصين الا ان يحمل
على ما لا ضرورة اليه لما في تنفه بالمناس من الايذاء وفي تبيين المحارم ازالة الشعر من الوجه
حرام الا اذا نبت للمرأة لحية او شوارب فلا تحرم ازالته بل تستحب اه وفي التتارخانية
عن الضميرت ولا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه مالم يشبه الخنث اه ومثله في المجتبى
تأمل **(قوله)** والخصي (فيل من خصاه نزع خصيتيه والمجبوب من قطع ذكره وخصيتاه

وقلامه ظفر رجلها دون
يدها مجتبى وفيه النظر الى
ملءة الاجنبية بشهوة
حرام وفي الاختيار ووصل
الشعر بشعر آدمي
حرام سواء كان شعرها
او شعر غيرها لقوله
صلى الله عليه وسلم لعن الله
الواصلات والمستوشمة
والواشرة والمستوشمة
والنامصة والنامصة
التي تنف الشعر
من الوجه والنامصة التي
يفعل بها ذلك (والخصي
والمجبوب والخنث في
النظر الى الاجنبية

والحنث المتزنى بزى النساء والمتشبه بهن في محبة الوطء وتلين الكلام عن اختيار قهستاني
 اى الذى يمكن غيره من نفسه احترازا عن الحنث الذى في اعضائه لين وتكسر باصل الحائقة
 ولا يشتهى النساء فانه رخص بعض مشايخنا في ترك مثله مع النساء استدلالا بقوله تعالى والتابعين
 غير اولى الاربعة من الرجال قيل هو الحنث الذى لا يشتهى النساء وقيل هو المحبوب الذى جف
 ماؤه وقيل المراد به الابله الذى لا يدري ما يصنع بالنساء وانما هم بطله اذا كان شيخا كبيرا مات
 شهوته والاصح ان تقول ان قوله تعالى والتابعين من المتشابهات وقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا
 من ابصارهم محكم فخذ به غايه **(قوله كالفحل)** لان الحصى قد يجامع وقيل هو أشد جماعا لانه
 لا يتزل دفقا بل قطرة فقطرة ويثبت نسب ولده منه والمحجوب يستحق ويتزل والحنث فحل فاسق
 قهستاني من يدا **(قوله وجازعزله)** هو ان يجامع فاذا جاء وقت الانزال نزع فانزل خارج الفرج
(قوله اى بأذن حرة او مولى أمة) ظاهر المتن ان الاذن للامة المتكوجة لان العرس يشملها
 لكن حاول الشارح للمافى غاية البيان ان الاذن لمولاها في قولهم جميعا بالاخلاف في ظاهر الرواية
 كذا في جامع الصغير وعنهما انه لهما اه ثم هذا في البالغة اما الصغيرة فله العزل عنها بلاذن
 كما مر في نكاح الرقيق **(قوله وقيل يجوز الطل)** قال في الهندية ظاهر جواب الكتاب انه لا يسه
 وذكره نيسه كذا في الكبرى وله منع امرأته من العزل كذا في الوجيز للكردى اه ط
 وفي الذخيرة اقتصر على ما ذكره الشارح وهو الذى مضى عليه في نكاح الرقيق تبعا للحائقة
 وغيرها وقدما هناك عن النهر بحثا ان لها سدفم رحما كما تفعله النساء مخالفا لما بحثه في البحر
 من انه يحرم بغير اذن الزوج لكن يخالف مافى الكبرى الا ان يحمل على عدم خوف الفساد
 تأمل وفي الذخيرة لو ارادت الفاء الماء بعد وصوله الى الرحم قالوا ان مضت مدة ينفض فيه الروح
 لا يباح لها وقبله اختلف المشايخ فيه والنفض بمقدار ثمانية وعشرين يوما بالحديث اه قال في الحائقة
 ولا اقول به لضمان المحرم بيض الصيد لانه اصل الصيد فلا اقل من ان يلحقها اثم وهذا لا
 عذرا وياتى تمامه قبيل احياء الموات والله تعالى اعلم

باب الاستبراء وغيره

كالفحل (وقيل لا بأس
 بمحبوب جف ماؤه لكن
 في الكبرى ان من جوزه
 فمن قلة التجربة والديانة
 (وجاز عزله عن أمته
 بغير اذنها وعن عرسه به)
 اى بأذن حرة او مولى
 أمة وقيل يجوز بدونه لفساد
 الزمان ذكره ابن سلطان

(باب الاستبراء وغيره)

يقال استبراء الجارية اى طلب براءة رحمها من الحمل وهو واجب لو انكره كفر عند بعضهم
 للاجماع على وجوبه كولو انكر المعروفين من الصحابة وعامة العلماء انه لا يكفر لثبوته بخبر
 الواحد كافي للنظم وبسببه حدوث الملك وعلته ارادة الوطء وشرطه حقيقة الشغل كافي للحامل
 أو نومه كفى الحائل وحكمه تعرف براءة الرحم وحكمته صيانة المياه المحترمة لكنهما
 لا تصاح موجبة للحكم لتأخرها عنه بخلاف السبب لسبقه فأدير الحكم عليه وان علم عدم الوطء
 في بعض الصور الآتية اه در منتقى والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام في سبائلا
 اوطاس الا لاوطأ الحبالى حتى يضعن حملهن ولا الحبالى حتى يستبرأن بحبضة أخرجه ابوداود
 والحاكم وقال حسن صحيح وهو عام اذا تخلو السبائلا من البكر ونحوها فلم يختص بالحكمة لعدم
 اطرادها والحبالى جمع حبلى والحبالى جمع حائل من لامل لها وقوله حتى يستبرأن بالهمز
 لا غير وتركها خطأ كفى المغرب ثم ان الاستبراء منه ما هو مستحب كما سذكره **(قوله وغيره)** من

التقيل والمعانة والمصافحة **(قوله من ملك استمتع أمة)** أى الاستمتاع بها وطأ وغيره أى ملكاً حادثاً احترازاً عن عود الآفة ونحوه بما أتى والمراد ملك الخمين فلو تزوج أمة وكان المولى يطؤها فى الذخيرة ليس على الزوج أن يستبرئها عند الامام وقال ابو يوسف يستبرئها استحساناً كي لا يؤدى الى اجتماع رجلين على امرأة فى طهر واحد ولا ي حنيفة ان عقد النكاح متى صح تضمن العلم براءة الرحم شرعاً وهو المقصود من الاستبراء اه بقى الكلام فى مولاها قال فى الذخيرة اذا اراد بيعها وكان يطؤها يستحب ان يستبرئها ثم يبيعها واذا اراد ان يزوجه وكان يطؤها وبعضهم قالوا يستحب ان يستبرئها والصحيح انه هنا يجب واليه مال السرخسى والفرق انه فى البيع يجب على المشتري فيحصل المقصود فلا معنى لاجبا على البائع وفى المتقى عن ابى حنيفة اكره ان يبيع من كان يطؤها حتى يستبرئها اه **(قوله ونحوها)** كهبة ورجوع عنها وصدقة ووصية وبدل خلع او صلح او كتابة او عتق أو اجارة **(قوله ولو بكرا الخ)** للمامر من ادارة الحكم على السب وهو حدوث الملك لسبقه قال القهستاني وعن ابى يوسف اذا تيقن فراغ رحمها من ماء البائع لم يستبرئ **(قوله لو مستغرق بالدين)** أى استغرق الدين رقبته وما فى يده وهذا عند ابى حنيفة لان المولى حينئذ لانك ملكه وعندهما ملك اتقانى والاول استحسان والثانى قياس خاتية **(قوله والا)** أى وان لم يكن مستغرقا ولا دين عليه اصلا لا استبراء وهذا اذا حاضت عند العبد اما لو باعها لمولاه قبل حيضها كان على المولى استبرائها وان لم يكن انما يؤذن مديونا كفى الشربلالية على الخاتية و اشار اليه فى متن الدرر **(قوله او من محرما غير رحمها)** أى محرم الامة كالو كانت ام البائع او اخته او ابنته رضاعا او زوجة اصله او فرعه او وطى أمها أو بنتها **(قوله كى لاتعق عليه)** أى على البائع المحرم لو كان رحمها فهو لتعليل لتقيده بقوله غير رحمها **(قوله وكذا دواعيه)** كالقلبية والمعانة والنظر الى فرجها بشهوة او غيرها وعن محمد لا تحرم الدواعى فى المسبية قهستاني **(قوله فى الاصح)** قيد للدواعى ولذا فصله بكذا احترازاً عن قول بعضهم لا تحرم الدواعى لان حرمة الوطء لئلا يختلط الماء ويشبه النسب **(قوله لاحتمال وقوعها الخ)** أى الدواعى لتعليل للاصح وبيان انه يحتمل ان تظهر حبلى فيدعى البائع الولد فيظهر وقوعها فى غير ملكة لكن هذا لا يظهر فى المسبية كقالات **(قوله حتى يستبرئها)** فلو وطئها قبله أتم ولا استبراء بعد ذلك عليه كفى السراجية والمبتنى شربلالية **(قوله ومنقطعة حيض)** كذا فى المنح والدرر واعترضه فى الشربلالية بأنه ان أراد به الآيسة فهو عين ما قبله وان اراد ممتدة الطهر ناقضه ما بعده من قوله ولو ارتفع حيضها الخ وفى الدرر المتقى اعلم ان منقطعة الحيض هى التى بلغت بالسن ولم تحض قط وهذه حكمها كصغيرة اتفاقاً واما مرتفعة الحيض فهى من حاضت ولو مرة ثم ارتفع حيضها وامتد طهرها ولذا تسمى ممتدة الطهر وفيها الخلاف وقد خفى هذا على الشربلالي محشى الدرر فقبصر **(قوله عند محمد)** هذا ما رجع اليه وكان الا يقول باربعة اشهر وعشرا وظاهر الرواية انها تترك الى ان يتبين انها ليست بحامل واختلف المشايخ فى مدة التبدين على اقوال احوطها سنتان وافرقتها هذا لانها مدة صاغت لتعرف براءة الرحم للامة فى النكاح فى ملك الخمين وهو دونه أولى **(قوله وبه يفتى)** نقله فى الشربلالية عن الكافى **(قوله والمستحاضة)**

(من ملك) استمتع (أمة) نوع من انواع الملك كسواء وارث وسبي ودفع جنابة وفسخ وبيع بعد القبض ونحوها وقيدت بالاستمتاع ليخرج شراء الزوجة كاسيحي (ولو بكرا أو مشربة من عبد أو امرأة) ولو عبده كملكته وماذونه لو مستغرقا بالدين والا لا استبراء (و) من (محرما) غير رحمها كى لاتعق عليه (او من مال سبي) ولو طفله (حرم عليه وطؤها) كذا (دواعيه) فى الاصح لاحتمال وقوعها فى غير ملكة بظهورها حبلى (حتى يستبرئها) بخضة فيمن تحيض وبشهر فى ذات اشهر (وهى صغيرة وآيسة ومنقطعة حيض ولو حاضت فيه بطل الاستبراء بالايام لو ارتفع حيضها بأن صارت ممتدة الطهر وهى ممن تحيض استبرأها بشهرين وخمسة أيام عند محمد وبه يفتى والمستحاضة

يدعها من اول الشهر عشرة ايام ﴿ ٣٣١ ﴾ برجندى فليحفظ (وبوضع الحمل في الحامل ولا يعتد بحجزة ملكها

فيها ولا التي) بعد الملك
(قبل قبضها ولا بولادة
حصلت كذلك) اى بعد
ملكها قبل قبضها (كما
لا يعتد بالحاصل من ذلك)
اى من حصة ونحوها بعد
البيع (قبل اجازة بيع
فضولى وان كانت في يد
المشتري ولا) يعتد ايضا
(بالحاصل بعد القبض في
الشراء الفاسد قبل ان
يشتريها) شراء (صحيحا)
لا تنفاه الملك (ويجب بشراء
نصيب شريكه من امة
مشتركة بينهما) تمام ملكه
الآن (ويجتزئ بحجزة
حاضتها وهي محسوبة او
مكتبة بأن) اشترى امة
محسوبة او مسلمة و (كاتبها
بعد الشراء) قبل الاستبراء
فحاضت (ثم اسلمت
المحسوبة او عجز المكتبة)
لوجودها بعد الملك
(ولا يجب عند عود الآفة)
اى في دار الاسلام خانية
(ورد المغصوبة) اى اذا لم
يصبها الغاصب خانية
والمستأجر وفك
المرهونة) لعدم استحداث
الملك ولو اقل البيع قبل
القبض لا استبراء على
البائع كما لو باعها بخيار
وقبضت ثم ابطله بخياره

يدعها الخ) هذا مما يظهر فمن علمت عاداتها اول الشهر وحينئذ لا يتعين كون مدة الحيض عشرة
ويظهر ايضا فمن نزل عليها الدم اول البلوغ ثم استمر بها الدم فان حيضها عشرة وطهرها عشرون
ويظهر حل كلامه عليها ولا يظهر في الحيرة فليحذر وبعبارة القهستاني عن المحيط فلو اشترى
مستحاضة لا يعلم حيضها يدعها من اول الشهر عشرة ايام فقيده بعدم العلم ط وفي الذخيرة
مثل ما في القهستاني (قوله في الحامل) ولومن زنا قهستاني (قوله قبل قبضها) اى من
البائع او وكيله ولو وضعت المشتراة في يد عدل حتى يتقدم الثمن فحاضت عنده لم تحتسب منه كافي
الجزاة قهستاني (قوله ولا بولادة الخ) فتستبرأ بعد النفاس خلافا لابي يوسف قهستاني
(قوله ونحوها) كمنى شهر وولادة ط (قوله قبل اجازة بيع فضولى) شمل ما لو كانت مشتركة
فباعها احدها بلا اذن الآخر كما في الوالوجة (قوله لا تنفاه الملك) اى الكامل المستند الى
عقد صحيح والا فالشراء الفاسد فيفيد الملك بالقبض كاعلم في محله ا هـ ح ومثله في السعدية ولذا
يجب الاستبراء على البائع في الرد بعد القبض بفساد او عيب كما في البرازية وقيد الرد في
الوالوجة بالقضاء (قوله ويجتزئ بحجزة) اى ونحوها (قوله حاضتها) اى بعد القبض
هداية (قوله او مكتبة) سياتى قريبا في الحيل انه اذا كاتبها المشتري يسقط الاستبراء فامعنى
الاجتزاء هـ ثا ثم رأيت ط استشكله كذلك وسنذكر التوفيق بعون الله تعالى (قوله لوجودها)
اى الحيضة بعد الملك وهو علة للاجتزاء اى لوجودها بعد وجود سبب الاستبراء وحرمة
الوطء لا تمنع من الاجتزاء بها عن الاستبراء كمن اشترى جارية محرمة فحاضت في حال احرامها
اتقانى (قوله اى في دار الاسلام) اى ولم يحرزها اهل الحرب الى دارهم فان احرزوها
ملكوها فاذا عادت الى صاحبها بوجه من الوجوه فعليه الاستبراء في قولهم جميعا ولو اُبقت
في دار الحرب ثم عادت لا يجب في قول الامام لانهم لم يملكوها وعندها يجب لانهم ملكوها أفاده
الاتقانى وغيره (قوله اى اذا لم يصبها الغاصب) في بعض النسخ اذا لم يبيعها وهي الصواب
موافقا لما في الشرب نبلالية وفيها فان باعها وسلم للمشتري ثم استردها المغضوب منه بقضاء او رضا
فان كان المشتري علم بالغصب لا يجب الاستبراء على المالك وطئها المشتري من الغاصب او لم يطأ
وان لم يعلم المشتري وقت الشراء انها غصب ان لم يطأ لا يجب الاستبراء وان وطئها فالقياس
لا يجب وفي الاستحسان يجب كذا في قاضيان اهـ و طه علم انه اذا وطئها الغاصب لا استبراء كما
اذا وطئها المشتري منه العالم به لانه زنا (قوله قبل القبض) اى قبض المشتري فلو بعده يلزم
الاستبراء ولو تقابلا في المجلس وعن ابي يوسف اذا تقابلا قبل الافتراق لا يجب ظهريه (قوله
كالو باعها بخيار) اى خيار شرط للبائع كما اشار اليه بقوله ثم أبطله بخياره فان كان للمشتري وفسخ
قبل القبض فكذلك اجماعا وان فسخ بعده فكذلك عنده وقال على البائع الاستبراء لان خيار
المشتري لا يمنع وقوع الملك له عندها وعنده يمنع وأمان رد المشتري بخيار عيب او رؤية
وجب على البائع الاستبراء لعد مع ذلك وقوع الملك للمشتري أفاده الاتقانى (قوله وقبضت)
وكذا بدون القبض بالاولى (قوله وكذا الخ) اى لا استبراء على البائع بعد الاسترداد لعدم صحة
البيع ولو بعد القبض (قوله ان لم يطأها المشتري) فان وطئها يستبرأ زنى ونهاية قال ط
وفيه ان بيع المدبرة وام الولد باطل لا يملك المبيع فيه بالقبض فوطء المشتري حينئذ زنا

لعد خروجها عن ملكه وكذا لو باع مدبرته أو أم ولده وقبضت ان لم يطأها المشتري وكذا لو طاقها الزوج قبل الدخول

لا استبراء له فليحرر اه اى فيذنى ان يكون كوط' المشتري من الغاصب كما مر ولعل الفرق شبهة الخلاف فان بيع المدبرة يجوز عند الشافعى وفي بيع أم الولد رواية عن احمد قلما جاز البيع عند بعض الأئمة لم يكن وط' المشتري زنا فلذا وجب الاستبراء على البائع اذا استردها بخلاف مسألة الغصب هذا ما ظهر لى (قوله ان كان زوجها بعد الاستبراء) اى بأن كان ملكها فاستبراءها ثم زوجها (قوله وان قبله) اى وان كان زوجها قبل الاستبراء بعد القبض فطلقها الزوج قبل الدخول فالتحار وجوب الاستبراء على المالك بقى ما لوحضت بعد التزوج هل يجزأ بها الظاهر نعم كالوشر اها فكتبتها فحاضت فعجزت كما مر قدبر (قوله للبائع) صوابه للمشتري لوجوب الاستبراء فى المشترة من محررها أفاده ابو السعود وفى الذخيرة اشترى أمة وقبضها وعليها عدة طلاق او وفاة يوما أو أكثر او قل فليس عليه استبراء بعد العدة لانه لم يجب حالة القبض كالوكانت مشفولة بالنكاح لانه لا يستفيد ملك الوط' اه فقوله لا يستفيد اى المشتري وظاهره انه لا يجب استبراءها ولو مضت عدتها بعد الشراء بلحظة ويشكل بالجوسية فانه لا يحل له وطؤها عند البيع او القبض مع انه يجب استبراءها اذا اسلمت قبل ان تحض عند المشتري وقد يفرق بانه بشرأ المجوسية استفاد ملك الوط' لكن حرم لمانع كالحائض والحرمه بخلاف معتدة الغير فانه لم يستفده اصلا كما هو المتبادر مما مر وكذا لو ولدت ثبت نسب من زوجها من المشتري تأمل (قوله ولا بأس الخ) اعلم ان ابا يوسف قال لا بأس بها مطلقا لانه يتمتع من التزام حكمها خوفا من ان لا يتمكن من الوفاء به ولو لم يكرهه محمد مطلقا لانه فرار من الاحكام الشرعية وليس هذا من اخلاق المؤمنين والمأخوذ به قول ابى يوسف ان علم ان البائع لم يقربها وقول محمد اذا قربها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجلين يؤثمان بالله واليوم الآخر ان يجتمعا على امرأة واحدة فى طهر واحد فاذا لم يقربها البائع فى هذا الطهر لم يتحقق هذا النهى قال ابو السعود فاذا لم يعلم شيئا فظاهر الاثنا بقول محمد لتوهم الشغل ورأيت فى حاشية العلامة نوح افندى ما يفيد اه (قوله فى طهرها ذلك) فلو وطئ فى الحوض لم تكره الحيلة فهستأنى (قوله او أربع اماء) اى بعقد النكاح فلو قال المصنف كإن الكمال ان لم يكن تحته من يمنع نكاحها لكان أولى (قوله ان ينكحها) بفتح الياء وكسر الكاف او فتحها مضارع نكح المجرد اى يتزوجها بخلاف ينكحها الآتى فانه يضم الياء وكسر الكاف من المزيد (قوله ويقبضها) اشتراط القبض قبل الشراء قول الحلواني وبه استدرك التزيل على صاحب الهداية وقال ابن الكمال ذكر هذا القيد فى الحائنة ولا بد منه كي لا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح اه وما فى الهداية قول السرخسى وهو ظاهر الملتقى والمواهب والوقاية قال القهستانى وبما ذكرنا اى من قوله لانه بالنكاح ثبت له الفراش الدال شرعا على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الاملك الرقبة ظهر ان المختار عند المصنف قول السرخسى الذى هو الامام فلا عليه بترك قول الحلواني ملام اه (قوله ثم اذا اشترى زوجته لا يجب ايضا) اى لا يجب الاستبراء لما مر ويبطل النكاح ويسقط عنه جميع المهر اتقانى (قوله وتقل فى الدرر) حيث قال وفى الفتاوى الصغرى قال ظهر الدين رأيت فى كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه انما يحل للمشتري وطؤها فى هذه الصورة لتزوجها

ان كان زوجها بعد الاستبراء وان قبله فالتحار وجوبه زيلى قلت وفى الجلالية شرى معتدة الغير وقبضها ثم مضت عدتها لم يستبرئها لعدم حل وطئها للبائع وقت وجود السب (ولا بأس بحيلة اسقاط الاستبراء اذ علم ان البائع لم يقربها فى طهرها ذلك والا لا يفعله بانه بقى (وهى اذا لم تكن تحته حرة) او أربع اماء (ان ينكحها) ويقبضها (ثم يشترىها) فتحل له للحال لانه بالنكاح لا يجب ثم اذا اشترى زوجته لا يجب ايضا ونقل فى الدرر عن ظهير الدين اشتراط وطئه قبل الشراء وذكر وجهه (وان كان تحته حرة) فالحيلة (ان ينكحها البائع) اى تزوجها

ووطئها ثم اشتراها لانه حينئذ يملكها وهي في عهده امة اذا اشتراها قبل ان يطأها فكما اشتراها
بطل النكاح ولانكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقق سببه وهو استحداث حل الوطء
بملك العيىن وقال هذا لم يذكر في الكتاب وهذا دقيق حسن الى هنا لفظ الفتاوى الصغرى اه
كلام الدرر وفيه ان المناط استحداث الملك واليد ولم يوجد الثاني هنا تأمل اه ح اى لانه
لم يحدث بالبيع الا ملك الرقة وحل الوطء الثابت قبله دل على فراغ الرحم شرعا كما قدمناه عن
الفهستانى ولذا والله اعلم قال في الذخيرة بعد نقله كلام ظهير الدين لكن عندي فيه شبهة اه
قال ط نقلا عن الحموى قال العلامة المقدسى تلخص ان الاقوال ثلاثة قول باشرط تقدم
القبض والدخول وقول باشرط القبض فقط وقول بالاطلاق والاكتفاء بالعقد وهذا اوسع
والثاني اعدل بخلاف الاول فلي تأمل اه **(قوله)** من يثق به اى يثق به ان يطلقها متى اراد
(قوله) كسبجي اى بعد سفر وهو مستغنى به عما ذكره هنا **(قوله)** فلو بعده لم يسقط اى على
التحار كما قدمه عن الزيلعي لانها عند القبض بحكم الشراء كانت حلالا له فوجب الاستبراء
لوجود سببه **(قوله)** او يزوجها اى البائع قبل الشراء او المشتري قبل قبضه اه ح **(قوله)**
ثم يشتري او يقبض راجع لما اذا زوجها البائع وقوله او يقبض راجع لما اذا زوجها المشتري
فهو معطوف على يشتري اه ح **(قوله)** فيطلق الزوج الخ ويلزمه لمولى الجارية نصف
المهر وله ان يبرئه من ذلك اتقانى **(قوله)** بعد قبض المشتري اما لو طلقها قبله فعليه
الاستبراء كما في الاصل وفي كتاب الحيل لاستبراء عليه اعتبارا بوقت الشراء فانها مشغولة بحق
الغير وعلى رواية الاصل اعتبر وقت القبض وهو الصحيح ذخيرة **(قوله)** فيسقط الاستبراء
لان عقد وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالا لا يجب
الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبر اوان وجود السبب كما اذا كانت معتدة الغير هداية
واستشكله المقدسى المجوسية اقول المراد بالحل استفادة ملك الوطء بالشراء وبه يتدفع
الاشكال كما قررناه سابقا تأمل **(قوله)** وقيل الخ هذا من رموز الشارح الحفيدة رحمه الله تعالى
فانه لا مدخل لهذه القصة في حل الاستبراء لكن اشار به الى ماله مدخل وهو مقابل هذا
القول وما حكاه ابن الشحنة بما حاصله ان الرشيد احضر ابا يوسف ليلا وعنده عيسى بن جعفر
فقال طلبت من هذا جاريته فأخبر انه حلف ان لا يبيعهما ولا يهبهما فقال ابو يوسف بعه النصف
وهبه النصف ففعل فاراد الرشيد سقوط الاستبراء فقال اعتقها وزوجكها ففعل وامر له
بمائة الف درهم وعشرين دست ثياب **(قوله)** يشتري نصفها الخ فصدق انه لم يشتري جارية اى
كاملة ولم توهب له كذلك وهذا يفيدان السين والتاء في يستوهب زائدتان والا لو كانتا للطلب
وهب له امة كاملة من غير طلب لم يحن فلي تأمل ويجب الاستبراء لاستحداث الملك واليد اه
ط **(قوله)** كما يفيد اطلاقهم اقول انما يستفاد ذلك من الاطلاق لو لم يعارضه ما هو اقوى
منة وهو ما صرح به في الهداية من انه يجزأ بحضرة حاضتها بعد القبض وهي مجوسية او
مكاتبه بأن كاتبها بعد الشراء ثم اسلمت المجوسية وعجزت المكاتبه لوجودها بعد السبب وهو
استحداث الملك واليد اه فهو صريح في وجوب الاستبراء اذا كاتبها بعد القبض ووجهه
ظاهر فيحمل ما هنا على ما قبل القبض موافقة لمقتضى القواعد وتوفيقا بين الكلامين **(قوله)**

من يثق به كسبجي (قبل
الشراء او) ان ينكحها
(المشتري قبل قبضه)
لها فلو بعده لم يسقط
(من موثوق به) ليس
تحت حرة (او يزوجها
بشرط ان يكون أمرها
بيدها او يده يطلقها متى
شاء ان خاف ان لا يطلقها
(ثم يشتري) الامة (او
يقبض فيطلق الزوج) قبل
الدخول بعد قبض المشتري
فيسقط الاستبراء وقبل
المسئلة التي اخذ ابو
يوسف عليها مائة الف
درهم ان زبيدة حلفت
الرشيدان لا يشتري عليهما
جارية ولا يستوهبها فقال
يشتري نصفها ويوهب
له نصفها ملتقط (او
يكاتبها) المشتري (بعد
الشراء) والقبض كما يفيد
اطلاقهم وعليه فيطلب
الفرق بين الكتابة

والنكاح) الأولى الانكاح اهـ (قوله كما سنده) في قوله زال ملكه بالكتابة الخ وعبارة المصنف عن شيخه ولعل وجهه انه بالكتابة خرجت عن يد السيد حيث صارت حرة يدا وصارت احق باكسابها فصار كأن الملك قد زال بالكتابة ثم يجدد بالتعجيل ولكن لم يحدث فيه ملك الرقة حقيقة فلم يوجد السبب الموجب للاستبراء ويرشحه قول النهاية ان الامة اذا لم تخرج عن ملك المولى ولكنها خرجت من يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء اهـ ملخصا اقول لو صح هذا الفرق بطل كلام الهداية السابق الذي أقره الشراح وكيف وجد السبب الموجب للاستبراء وهو استحداث الملك وباليه بعد القبض وبالكثابة زالت اليد فقط الموجبة لحل الوطء وبقي ملك الرقة فهو مثل ما اذا زوجها بعد القبض وليس في كلام النهاية ما يغيد ذلك بل قد يدعى انه دليل على خلاف مدعاه لانه يدل على ان زوال اليد غير معتبرا صلا ولذا قال في النهاية بعد كلامه السابق ومن نظر ذلك ما اذا كانت امته ثم عجزت او باعها على انه بالخيار ثم ابطال البيع لا يلزمه الاستبراء فقد فرض كلامه في أمة ثابتة في ملكه وبده اذا كاتبها او باعها ثم ردت الى يده لا يلزمه الاستبراء فانظر بعين الانصاف هل يفيد محل النزاع وهو انه اذا اشتراها وقبضها فكاتبها سقط عنه الاستبراء كيف ولو أفاد ذلك لافاد ان البيع بالخيار كالكتابة ولم يقل به احد فبما اعلم (قوله) لكن في الشربلية الخ حيث قال وهي ان يكتبها المشتري ثم يقبضها فيفسخ برضاها كذا في المواهب وغيرها وهي اسهل الحليل خصوصا اذا كانت على مال كثير او منجم يقرب فتعجز نفسها اهـ (قوله) قلت الخ قد يقال ان الشربلية قال كذا في المواهب وغيرها فعبارة مجموعة من عدة كتب فان كان صاحب المواهب لم يصرح بالقيد يمكن ان غيره صرح به اهـ ط اقول بل لو لم يصرح به احد فالغنى عليه كالعلمت (قوله) زال ملكه اي تقدير الان الزائل حقيقة هو اليد (قوله) لا تجتمعان نكاحا) اشار به الى ان المراد ذلك فذكر الاختين تمثيل لتقييد لكن صار في ارتفاع اختان بالالف ركاكة تأمل قال ط وظاهره يشمل الام وبنتها وعليه نص القهستاني مع انه اذا قبلها بشهوة وجبت حرمة المصاهرة فيحرم ان عليه جميعا * (فرع) «لو تزوج أمة ولم يطأها فشرى اختها ليس له ان يستمتع بالمشترأة لان الفراش ثبت بالنكاح فلو وطأها صار جماعا في الفراشية اتفاقا (قوله) قبلهما) لم يذكر المصنف الوطء لان كتاب النكاح اغناها عنه قهستاني (قوله) لم يحل له وطؤها الخ) لانه يصير جماعا بوطء الاخرى لا بوطء الموطوءة هداية (قوله) الشهوة في القبلة لا تعتبر) مخالف لما في الكتب والهداية وقال في النهاية قيد بقوله بشهوة لان قبيلتهما اذا لم يكن عن شهوة صار كأنه لم يقبلهما اصلا اهـ ومثله في الغاية لكن في فصل المحرمات من فتح القدير اذا اقر بالتقبيل وكرر الشهوة اختلف فيه قيل لا يصدق ولا يقبل الا ان يظهر خلافا وقيل يقبل وقيل بالتفصيل بين كونه على الرأس والجهة فيصدق او على النعم فلا ولا يرجح هذا اهـ واستظهر الحاق الحدين بالنعم قلت فقد حصل التوفيق والله الموفق (قوله) حتى يحرم) بفتح حرف المضارعة من المحرل من التحريم وفرج البافع فاعل ليسعمل ما بغير فعله (قوله) بتلك) أراد به ملك العين وقوله بأى سبب كان تعميمه قال الاتفاقى كالشراء والوصية والميراث والحلح والكتابة والهبة والصدقة تأمل (قوله) الا بالداخل) لانه تجب العدة عليها والعدة كالنكاح

فقاه المصنف عن شيخه بحثا كما سنده لكنه في الشربلية عن المواهب التصريح بتقييد الكتابة بكونها قبل القبض فليحذر قلت ثم وقفت على البرهان شرح مواهب الرحمن فلم أر القيد المذكور فتدبر (ثم يفسخ برضاها فيجوز له الوطء بالاستبراء) لزوال ملكه بالكتابة ثم يجدد بالتعجيل لكن لم يحدث ملك حقيقة فلم يوجد سبب الاستبراء وهذه أسهل الحليل تارخانية (له امتان) لا تجتمعان نكاحا (أختان) ام لا (قبلهما) فلو قبل او وطئ احدهما لم يحل له وطؤها وتقبيلها دون الاخرى (شهوة) الشهوة في القبلة لا تعتبر بل في المس والنظر ابن كمال (حرمتا عليه وكذلك) يحرم عليه (الدواحي) كالنظر والتقبيل حتى يحرم فرج احدهما) عليه ولو بغير فعله كاستيلاء كفار عليها ابن كمال (تلك) ولو لبعضها بأى سبب كان (او نكاح) صحيح لا فاسد الا بالداخل (او عتق) ولو لبعضها او كتابة لانها نحرمت فرجها بخلاف ندير ورهن واجارة قلت والمستحب ان لا يتساهل حتى تضي حبيضة على المحرمة

كما بسطته في شرح الملتقى
(وكره) تحريرا قهستاني
(تقيل الرجل) ثم الرجل
او يده او شيئاً منه وكذا
تقيل المرأة المرأة عند لقاء
او وداع قية وهذا لوعن
شهوة واماعلى وجه البر
فخائر عند الكل خانية وفي
الاحتبار عن بعضهم لا
بأس به اذا قصد البر وامن
الشهوة كتقيل وجهه فقه
ونحوه (و) كذا (معانته
في ازار واحد) وقال ابو
يوسف لا بأس بالتقيل
والمعاقة في ازار واحد
(ولو كان عليه قميص اوجة
جائز) بلا كراهة بالاجماع
وصححه في الدراية وعليه
المتون وفي الحقائق لو القبة
على وجه المبرة دون الشهوة
جائز بالاجماع (كالمصافحة)
اي كما تجوز المصافحة لانها
سنة قديمة متواترة لقوله
عليه الصلاة والسلام من
صافح اخاه المسلم وحرك
يده تناثر ذنوبه واطلاق
المصنف تبعا للدرر والكنز
والوقاية والنفاية والمجمع
والملتقى وغيرها فيفيد
جوازها مطلقا ولو بعد
العصر وقولهم انه بدعة
اي مباحة حسنة كما افاده
النووي في اذكاره

الصحيح في التحريم هداية * (تنبيه) لو ارتفع الحرم فالظاهر عود الحرمة ثم رأيت في النهاية
عن المبسوط لو زوج احداها له وطء الباقية فان طلقها الزوج وانقضت عدتها لم يبطأ واحدة
منهما حتى يزوج احداها او يبيع لان حق الزوج سقط عنها بالطلاق ولم يبق اثره بعد
انقضاء العدة فعاد الحكم الذي كان قبل التزويج اهـ (قوله) كما بسطته في شرح الملتقى (نصفه
لكن المستحب ان لا يمسح حتى تمنى حبيضة على الحرمة بالاخراج عن ذلك قلت وهذا أحد
انواع الاستبراء المستحب ومنها اذ ارأى امرأته او أمته تزنى ولم تحبل فلو حلت لا يبطأ حتى تضع
الحمل ومنها اذا زنى بأخت امرأته او بعمتها او بخالتها او بنت أخيها او أختها بلا شبهة فان
الافضل ان لا يبطأ امرأته حتى تستبرأ المزنية فلوزنى بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يبطأ امرأته
حتى تنقضى عدة المزنية ومنها اذا رأى امرأة تزنى ثم تزوجها فان الافضل ان يستبرأ وهذا
عندها واماعند محمد فلا يبطأ الا بعد الاستبراء وكذا الجواب فبمن تزوج امة الغير او مدبرته
او أم ولد قبل العلق وكذا لمولها كافي القهستاني عن النظم فليحفظ اهـ (قوله) واماعلى
وجه البر فخائر عند الكل (قال الامام العيني بعد كلام فعلم المباحة تقيل اليد والرجل والرأس
والكشح كما علم من الاحاديث المتقدمة ابحاثها على الجبهة وبين العينين وعلى الشفتين على
وجه المبرة والاكرام اهـ وبأى قريبا تمام الكلام على التقيل والقيام (قوله) وكذا
معانته (قال في الهداية ويكره ان يقبل الرجل ثم الرجل او يده او شيئاً منه او يعانقه وذكر
الطحاوى ان هذا قول ابى حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا بأس بالتقيل والمعاقة لما روى انه
عليه السلام عانق جعفر حين قدم من الحبشة وقبله بين عينيه ولهما ما روى انه عليه السلام
نهى عن المكامعة وهي المعاشقة وعن المكامعة وهي التقيل وما رواه محمود على ما قبل
التحريم قالوا الخلاف في المعاقة في ازار واحد اذا كان عليه قميص اوجة لا بأس به بالاجماع
وهو الصحيح اهـ وفي العناية ووفق الشيخ ابو منصور بين الاحاديث فقال المكروه من
المعاقة ما كان على وجه الشهوة وعبر عنه المصنف بقوله في ازار واحد فانه سبب فوضى اليها
فاماعلى وجه البر والكرامة اذا كان عليه قميص واحد فلا بأس به اهـ وبه ظهر ان قوله لو
عن شهوة في قول المصنف في ازار واحد اى ستر لما بين السرة والركبة مع كشف الباقي وان
ما قبله عن ابى يوسف موافق لما في الهداية فافهم (قوله) ولو كان عليه) اى على كل واحد منهما
كافي شرح المجمع (قوله) وفي الحقائق (الح) يعنى عنه ما قدمناه قريبا عن الحانية ط (قوله) لقوله
عليه السلام (الح) كذا في الهداية وفي شرحها للعيني قال النبي صلى الله عليه وسلم ان المؤمن
اذالقى المؤمن فسلم عليه وأخذ بيده فصاحه تناثر خطاياها كيتناثر ورق الشجر رواه
الطبراني والبيهقي (قوله) كما افاده النووي في اذكاره (حيث قال اعلم ان المصافحة مستحبة عند
كل لقاء وأما ما اعتاده الناس من المصافحة بعد صلاة الصبح فلا أصل له في الشرع على
هذا الوجه ولكن لا بأس به فان اصل المصافحة سنة وكونهم حافظوا عليها في بعض الاحوال
وفرطوا في كثير من الاحوال أو أكثرها لا يخرج ذلك البعض عن كونه من المصافحة التي ورد
الشرع بأصلها اهـ قال الشيخ ابى الحسن الكرى وتقيده بما بعد الصبح والعصر على عادة
كانت في زمنه والافقبط الصلوات كلها كذلك كذا في رسالة الشر بنبلالى في المصافحة ونقل مثله

عن الشمس الحانوتي وانه افق به مستد لا بعموم التصوص الواردة في مشروعيها وهو الموافق لما ذكره الشارح من اطلاق التوب لكن قد يقال ان المواظبة عليها بعد الصلاة خاصة قد يؤدي الجهملة الى اعتقاد سنيها في خصوص هذه الموضع وان لها خصوصية زائدة على غيرها مع ان ظاهر كلامهم انه لم يفعلا احد من السلف في هذه المواضع وكذا قالوا بسنية قراءة السور الثلاث في الوتر مع الترك احيانا لثلا يعتقد وجوبها ونقل في تبين المحارم عن الملقط انه تكره المصافحة بعد اداء الصلاة لكل حال لان الصحابة رضی الله تعالى عنهم ماصافحو بعد اداء الصلاة ولانها من سنن الروافض اه ثم نقل عن ابن حجر من الشافعية انها بدعة مكروهة لاصلها في الشرع وانه ينبه فاعلمها أولا ويعزر ثانيا ثم قال وقال ابن الحاج من المالكية في المدخل انها من البدع وموضع المصافحة في الشرع انما هو عند لقاء المسلم لاجبه لافي اديار الصلوات فحيث وضعها الشرع يضعها فينبى عن ذلك ويزجر فاعلمه الماتى به من خلاف السنة اه ثم اطال في ذلك فراجعه **(قوله)** وغيره في غيره الضمير الاول للتوبى والثاني لكتاب الاذكار **(قوله)** وعليه يحمل ما نقله عنه) اى عن التوبى في شرحه على صحيح مسلم كما صرح به ابن ملك في شرح المجمع فافهم اقول وهذا الحل بعيد جدا والظاهر انه مبنى على اختلاف رأى الامام التوبى في كتابيه وانه في شرح مسلم نظر الى ما يلزم عليه من المحذور والى ان ذلك بخصوصه غير مأثور ولا سيما بعدما قدمناه عن الملقط من انها من سنن الروافض والله اعلم **(قوله)** وتامة الخ ونصه وهى الصاق صفحة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه فأخذ الاصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض والسنة ان تكون بكتنا يديه وبغير حائل من ثوب او غيره وعند اللقاء بعد السلام وان يأخذ الابهام فان فيه عرفا يثبت المحبة كذا جاء في الحديث ذكره القهستاني وغيره اه **(قوله)** مضاجعة الرجل) أى فى ثوب واحد لاجاز بينهما وهو المفهوم من الحديث الآتى وبه فسر الاتفاقى المكاملة على خلاف مامر عن الهداية وهل المراد أن يلتقا في ثوب واحد أو يكون احدهما في ثوب دون الآخر والظاهر الاول يؤيده ما نقله عن مجمع البحار أى متجردين وان كان بينهما حائل فيكره تنزيها اه تأمل **(قوله)** بين اخيه وأخته وأمه وابيه) فى بعض النسخ وبين والواو وهكذا رأيت فى المخطئى قال فى الشرعة ويفرق بين الصبيان فى المضاجع اذا بلغوا عشر سنين ويحول بين ذكور الصبيان والنسوان وبين الصبيان والرجال فان ذلك داعية الى الفتنة ولو بعد حين اه وفى البرازية اذا بلغ الصبي عشرا لا ينسأ مع أمه وأخته وامرأة الا بامرأته او جاريته اه فالمراد التفريق بينهما عند النوم خوفا من الوقوع فى المحذور فان الولد اذا بلغ عشرا عقل الجماع ولا ديانة له تردده فربما وقع على أخته أو أمه فان النوم وقت راحة مهيج للشهوة وترفع فيه الثياب عن العورة من الفريقين فيؤدى الى المحذور والى المضاجعة المحرمة خصوصا فى ابناء هذا الزمان فانهم يعرفون الفسق اكثر من الكبار واما قوله وأمه وابيه فالظاهر ان المراد تفريقه عن أمه وابيه بأن لا يتركها بنام معهما فى فراشهما لانه ربما يطالع على ما يقع بينهما بخلاف ما اذا كان نائما وحده او مع أبيه وحده أو ألبنت مع امها وحدها وكذا لا يترك الصبي بنام مع رجل او امرأة اجنبيين خوفا من الفتنة ولا سيما اذا كان صليحا فانه وان لم يحصل فى تلك النومة شئ

وغيره فى غيره وعليه يحمل ما نقله عنه شارح المجمع من انها بعد الفجر والعصر ليس بشئ توفيقا فتأمله وفى التنية السنة فى المصافحة بكتنا يديه وتامة فيها علقته على الملقط (ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل وان كان كل واحد منهما فى جانب من الفراش) ذل عليه الصلاة والسلام لا يفضى الرجل الى الرجل فى ثوب واحد ولا تقضى المرأة الى المرأة فى الثوب الواحد واذا بلغ الصبي او الصبية عشر سنين يجب التفريق بينهما بين اخيه وأخته وأمه وابيه فى المضجع لقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم فى المضاجع وهم ابناء عشر وفى التنف اذا بلغوا ستا

كذا في المحجتي وفيه الغلام اذا بلغ حد ٣٣٧ الشهوة كالفحل والكافرة كالمسلمة عن أبي حنيفة لصاحب الحمامان

ينظر الى العورة وحجته
الحنان وقيل في ختان الكبير
اذا مكنته ان يحتن نفسه فعل
والا لم يفعل الا ان لا يمكنه
التكاح او شراء الجارية
والظاهر في الكبير انه يحتن
ويكفي قطع الاكثر (ولا
بأس بتقيل يد) الرجل
(العالم) والمتورع على سبيل
التبرك درر ونقل المصنف
عن الجامع انه لا بأس
بتقيل يد الحاكم المتدين
(والسلطان العادل) وقيل
سنة محجتي وتقيل رأسه اى
العالم (اجود) كافي البرازية
(ولا رخصة فيه) اى فى
تقيل اليد (لغيرها) اى
لغير عالم وعادل هو المختار
محجتي وفي المحبطان لتعظيم
اسلامه واكرامه جازوان
لنيل الدنيا كره (طلب من
عالم او زاهدان) يدفع اليه
قدمه (ويمكنه من قدمه
ليقبله أجابه وقيل لا)
يرخص فيه كما يكره تقيل
المرأة فمأخرى أو خدها
عند اللقاء والوداع كما فى
الفتية مقدما للقبل قال (و)
كذا ما يفعله الجهال من
(تقيل بد نفسه اذا لم يغيره
فهو (مكره) فلا رخصة
فيه وأما تقيل يد صاحبه
عند اللقاء فمكره والاجاء
(وكذا) ما يفعلونه من

فيعلق به قلب الرجل او المرأة فتحصل الفتنة بعد حين فله در هذا الشرع الطاهر فقد حسم
مادة الفساد ومن لم يحط بالامور يقع في المحذور وفي المثل لاتسلم الجرة في كل مره **(قوله**
كذا في المحجتي) الاشارة الى ما فى المتن وما بعده الى هنا **(قوله كالفحل)** اى كالبالغ كما
في التارخانية اى في النظر الى العورة والمضاجعة **(قوله والكافرة كالمسلمة)** يحتمل ان يكون
المراد ان نظر الكافرة الى المسلمة كنظر المسلمة الى المسلمة وهو خلاف الاصح الذى قدمه
المصنف بقوله والذمة كالرجل الاجنبى في الاصح الخ ويحتمل ان يكون المراد ان الرجل
ينظر من الكافرة كما ينظر من المسلمة ومقابلة ما فى التارخانية روى انه لا بأس بالنظر الى
شعر الكافرة **(قوله عن أبي حنيفة الخ)** هذا غير المعتمد لما فى شرح الوهبانية وبينى ان يتولى
طلى عورته بيده دون الخادم هو الصحيح لان ما لا يجوز النظر اليه لا يجوز مسه الا فوق الثياب
وعن ابن مقطل لا بأس ان يعطى عورة غيره بالثورة كالحستان ويض بصره اه قلت
وفي التارخانية قال الفقيه ابواليث هذا فى حالة الضرورة لا غير **(قوله وقيل الخ)** مقابل
اقوله وحجته الحنان فانه ملحق يشمل ختان الكبير والصغير وهكذا يطلقه فى النهاية كما قدمناه
وأقره الشراح والظاهر ترجيحه ولذا عبر هنا عن التفصيل بقيل **(قوله الا ان لا يمكنه**
التكاح) كذا رأيت فى المحجتي والصواب اسقاط لابعد ان كما وجدته فى بعض النسخ موافقا لما
في التارخانية وغيرها والمراد ان لا يمكنه ان يتزوج امرأة تحتها او يشتري أمة كذلك **(قوله**
والظاهر في الكبير انه يحتن) الظاهر ان يحتن مبنى للمجهول اى يحتنه غيره فيوافق اطلاق
الهداية تأمل **(قوله ويكفى قطع الاكثر)** قال فى التارخانية غلام ختن فلم تقطع الجلدة كلها
فان قطع اكثر من النصف يكون ختانا والا فلا **(قوله ونقل المصنف الخ)** لا حاجة اليه لانه
داخل فى قول المصنف بعد والسلطان اذ هو من له سلطة وولاية ط **(قوله وقيل سنة)**
اى تقيل يد العالم والسلطان العادل قال الشرنبلالى وعلمت ان مفاد الاحاديث سنته او نذبه
كما اشار اليه العيني **(قوله اى العالم)** ظاهره ان الاجود فى السلطان اليد حفظا لاهمة الامارة
وليحجر ط **(قوله اجود)** لعل معناه اكثر ثوابا ط **(قوله هو المختار)** قدم عن الحاشية
والحفاظ ان التقيل على سبيل البر بلا شهوة جائز بالاجماع **(قوله يدفع اليه قدمه)** يغنى عنه
ما فى المتن **(قوله أجابه)** لما أخرجه الحاكم ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
أرني شيئا ازاد به يقينا فقال اذهب الى تلك الشجرة فادعها فذهب اليها فقال ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يدعوك فاجاب حتى سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ارجى
فرجعت قال ثم اذن له فقبل رأسه ورجليه وقال لو كنت أمرا أحدا ان يسجد لاحد لامرت
المرأة ان تسجد لزوجها وقال صحيح الاسناد اه من رسالة الشرنبلالى **(قوله كما يكره الخ)**
الاولى حذفه فانه نقله سابقا عن الفتية ط وهذا لو عن شهوة كما مر **(قوله مقدما للقبل)**
اى الواقع فى عبارة المصنف فانه رمز له الى كتاب ثم رمز بعده للاول **(قوله قال)** الظاهر
ان الضمير لصاحب الفتية ولم أره فيها نعم ذكر الثانية والثالثة فى المحجتي **(قوله فهو مكره)**
اى محرم وما يدل عليه قوله بعد فلا رخصة فيه ط **(قوله فمكره بالاجماع)** اى اذا لم يكن
صاحبه علما ولا عادلا ولا قصد تعظيم اسلامه ولا اكرامه وسبأني ان قبله يد المؤمن تحية توفيقا

(تقيل الارض بين يدي العلماء) (٢٢) (زن) (خا) والعظماء غرام والفاعل والرضى به آمان لانه يسبه عبادة الوثن وهل يكره

ان على وجه العبادة والتعظيم كفر وان على وجه التحية ﴿ ٣٣٨ ﴾ لاوسار آثما مرتكبا للكيرة وفي الملتقط

بين كلامهم ولا يقال حالة اللقاء مستثناة لانا نقول حيث ندب فيها الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم الى المصافحة علم انها تزيد عن غيرها في التعظيم فكيف لساواها سائحا **(قوله)** ان على وجه العبادة او التعظيم كفر الخ (تلفيق لقولين قال الزيلعي وذكر الصدر الشهيد انه لا يكثر بهذا السجود لانه يريد به التحية وقال شمس الائمة السرخسي ان كان لغير الله تعالى على وجه التعظيم كفر اه قال القهستاني وفي الفقهية يكفر بالسجدة مطلقا وفي الزاهدي الاثام في السلام الى قريب الركوع كالسجود وفي المحيط انه يكره الأئناء للسلطان وغيره اه وظاهر كلامهم اطلاق السجود على هذا التقييل * (تمة) * اختلفوا في سجود الملائكة قيل كان لله تعالى والتوجه الى آدم للتشريف كاستقبال الكعبة وقيل بل لا آدم على وجه التحية والاكرام ثم نسخ بقوله عليه السلام لو امرت احدا ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها تاريخية قال في تبين المحارم والصحيح الثاني ولم يكن له عبادة تحية واكراما ولذا امتنع عنه ابليس وكان جائزا فيما مضى كما في قصة يوسف قال ابو منصور الماتريدي وفيه دليل على نسخ الكتاب بالسنة **(قوله)** التواضع لغير الله حرام (اي اذلال النفس لنيل الدنيا والا فخفض الجناح لمن دونه مأمو به سيد الانام عليه الصلاة والسلام يدل عليه ما رواه البيهقي عن ابن مسعود رضى الله عنه من خضع لغنى ووضع له نفسه اعظاما له وطعما فيما قبله ذهب ثلثا مروءته وشطر دينه **(قوله)** يجوز بل يندب القيام تعظيما للقادم الخ) اي ان كان ممن يستحق التعظيم قال في القنية قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما وقيام قارئ القرآن لمن يحجى تعظيما لا يكره اذا كان ممن يستحق التعظيم وفي مشكل الآثار القيام لغيره ليس بتركوه لعينه انما المكروه محبة القيام لمن يقام له فان قام لمن لا يقام له لا يكره قال ابن وهبان اقول وفي عصرنا ينبغي ان يستحب ذلك اي القيام لما يورث تركه من الحقد والبغضاء والعداوة لاسيا اذا كان في مكان اعتيد فيه القيام وما ورد من التوعد عليه في حق من يحب القيام بين يديه كما يفعلوا الترك والاعاج اه قالت يؤيده ما في العناية وغيرها عن الشيخ الحكيم ابن القاسم كان اذا دخل عليه غنى يقوم له ويعظمه ولا يقوم للفقراء وطلبة العلم فقيل له ذلك فقال الغنى يتوقع مني التعظيم فلو تركته لتضرر الفقراء والطلبة انما يطعمون في جواب السلام والكلام معهم في العلم وتام ذلك في رسالة الترنيبالي **(قوله)** تقييل عتبة الكعبة (هي من قبة الديانة ط وفي الدر المنقى واختلف في تقييل الركن الثاني فقيل سنة وقيل بدعة **(قوله)** ومنشور ربى) قال في القاموس المنشور الرجل المنتشر الامر وما كان غير محتوم من كتب السلطان والمراد كتاب ربى فيه تجريد عن بعض المعنى ط **(قوله)** وقواعدنا لاتأباه) قال في الدر المنقى وحيثه فيراد على السنة سنة ايضا بدعة مباحة او حسنة وسنة لعالم وعادل مكروه لغيرها على المختار وحرام للارض تحية وكفر لها تعظيما كما مر اه تأمل **(قوله)** وجاء الخ) قال شيخ مشايخنا الشيخ اسمعيل الجراحي في الاحاديث المشتهرة لا تقطعوا الحبز واللحم بالسكين كما تقطع الاعاجم ولكن انهبوه نهشا قال الصغاني موضوع اه وفي المجتبى لا يكره قطع الحبز واللحم بالسكين اه والله تعالى اعلم

التواضع لغير الله حرام وفي الوهابية يجوز بل يندم القيام تعظيما للقادم كما يجوز القيام ولو للقارئ بين يدي العالم وسبحي نظاما * (فائدة) * قيل التقييل على خمسة اوجه قبلة المودة للولد على الحدود قبلة الرحمة لوالديه على الرأس وقبة الشفقة لاختيه على الجبهة وقبة الشهوة لمرأته او أمته على القسم وقبة التحية للمؤمنين على اليد وزاد بعضهم قبلة الديانة للحجر الاسود جوهره قلت وتقدم في الحج تقييل عتبة الكعبة وفي القنية في باب ما يتعلق بالمقابر تقييل المصحف قيل بدعة لكن روى عن عمر رضى الله عنه انه كان يأخذ المصحف كل غداة ويقبله ويقول عهد ربي ومنشور ربى عز وجل وكان عثمان رضى الله عنه يقبل المصحف ويمسحه على وجهه وأما تقييل الحبز فجزو الشافعية انه بدعة مباحة وقيل حسنة وقالوا يكره دونه لابوسه ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن حجر في بحث الولبة وقولنا لاتأباه وجاء لا تقطعوا الحبز بالسكين واكرموه فان الله اكرمه (فصل)

(قوله كره بيع العذرة) بفتح العين وكسر الذال فهستانی والكره لا تقتضي البطلان لكن يؤخذ من مقابلته بقوله وصح مخلوطة ان بيع الحاصلة باطل وبه صرح الفهستاني وفي الهداية اشارة اليه وقوله في الدر المنثور عن البرجندي عن الخزازة قال وكذا بيع كل ما انفصل عن آدمي كشمع وظفر لانه جزء آدمي ولذا وجب دفعه كما في التمر تاشي وغيره (قوله هل يصح بيع السرقين) بالكسر معرب سرقين بالفتح ويقال سرقين بالجيم (قوله اى الزبل) وفي الشرنبلالية هو رجيع ماسوى الانسان (قوله غلب عليها) كذا قيده في موضع من المحيط والكافي والظهرية واطلقه في الهداية والاختيار والمحيط فاما ان يحمل المطلق على المقيد او يحمله على الروايتين او على الرخصة والاستحسان لكن في زيادات العنابي ان المطلق يجري على الطلاقة الا اذا قام دليل التقيد نصا او دلالة فاحفظه فانه لا يفتيه ضروري فهستانی (قوله في الصحيح) قيد لقوله وصح بيعها بمخلوطة وعبارة من اصلاح وصح في الصحيح مخلوطة وعبارة شرحه قال في الهداية وهو المروى عن محمد وهو الصحيح اهـ فافهم (قوله وفي المتن الخ) انظر انه اشار بنقله الى ان تصحيح الانتفاع بالحاصلة تصحيح لجوازيه بيعها ايضا وقوله فافهم تنبيه على ذلك (قوله من ثمن خمر) بان باع الكافر خمر او اخذ ثمنها وقضى به الدين (قوله لصحة بيعه) اى بيع الكافر الخمر لانها مال متقوم في حقه فذلك الثمن فيحل الاخذ منه بخلاف المسلم لعدم تقومها في حقه فيقضى الثمن على ملك المشتري (قوله باعه مسلم) عدل عن قول الزبلى باعه هو ليشمل ما اذا كان البائع هو المسلم الميت او مسلم غيره بالوكالة عنه (قوله كما بسطه الزبلى) حيث قال لانه كالتصوب وقال في النهاية قال بعض مشايخنا كسب المغنية كالتصوب لم يحل اخذه وعلى هذا قالوا مات الرجل وكسبه من بيع الباقي او الظلم او اخذ الرشوة يتورع الورثة ولا يأخذون منه شيئا وهو اولى بهم ويردونها على اربابها ان عرفوهم والا تصدقوا به لان سبيل الكسب الخيث التصديق اذا تعذر الرد على صاحبه اهـ لكن في الهدية عن المتقي عن محمد في كسب الناحمة وصاحب طبل او مزمار لو اخذ بالشرط ودفعه المالك برضاه فهو حلال ومثله في المواهب وفي التاترنخانية وجامع السائل من المال فهو خيث (قوله وفي الاشباه الخ) قال الشيخ عبد الوهاب الشعرائى في كتاب المتن وما نقل عن بعض الحنفية من ان الحرام لا يتعدى الى ذمتين سألت عنه الشهاب بن الشلبى فقال هو محمول على ما اذا لم يعلم بذلك اما من رأى المكس يأخذ من احد شيئا من المكس ثم يعطيه آخر ثم يأخذ من ذلك الآخر فهو حرام اهـ وفي الذخيرة سئل ابو جعفر عن اكنسب ماله من امر السلطان والغرامات المحرمة وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك ان يأكل من طعامه قال أحب الى في دينه ان لا يأكل ويسمعه حكما ان لم يكن غصبا او رشوة اهـ وفي الحانية امرأة زوجها في ارض الجور اذا أكلت من طعامه ولم يكن عنه غصبا او اشترى طعاما او كسوة من مال أصله ليس بطيب فهي في سعة من ذلك والائتم على الزوج اهـ حموى (قوله مع العلم) اما بدونه ففي التاترنخانية اشترى جارية او ثوبا وهو لغير البائع فوطى* اوليس ثم علم ردوى عن محمد ان الجماع واللبس حرام الا انه وضع عنه الائتم وقال ابو يوسف الوطى* حلال ما جور عليه وعلى الخلاف لو تزوج ووطئها فبان انها منكوحه الغير (قوله الا اذا علم به) الرواية

(كره بيع العذرة) رجيع آدمي (خالصة لا يكره بل يصح بيع (السرقين) اى الزبل خلافا للشافعى (وصح) بيعها (مخلوطة بتراب او رما غلب عليها) في الصحيح (كما صح الانتفاع بمخلوطها) اى العذرة بل بها خالصة على ما يحسنه الزبلى وغيره خلافا لتصحيح الهداية فقد اختلف التصحيح وفي المتن ان الانتفاع كالبيع اى في الحكم فافهم وجاز اخذ دين على كافر من ثمن خمر (لصحة بيعه) (بخلاف دين على المسلم) لبطلانه الا اذا وكل ذميا بيعه فيجوز عنده خلافا لهما وعلى هذا الوات مسلم وترك ثمن خمر باعه مسلم لا يحل لورثته كما بسطه الزبلى وفي الاشباه الحرمه تنتقل مع العلم الا للوارث الا اذا علم ربه قتل وصرفى البيع الفاسد لكن في المجتبى مات وكسبه حرام فالمرات حلال ثم رضى وقال لا تأخذ بهذه الرواية

اى رب المال فيجب على الوارث رده على صاحبه (**قوله** وهو حرام مطلقا على الورثة) اى سواء علموا اربابه او لا فان علموا اربابه ردوه عليهم والآن صدقوا كما قدمناه آتفا عن الزيلعي اقول ولا يشكل ذلك بما قدمناه آنفا عن الذخيرة والحانية لان الطعام او الكسوة ليس عن المال الحرام فانه اذا اشترى به شيئا لم يحل اكله على تفصيل تقدم في كتاب الغصب بخلاف ما تركه ميراثا فانه عين المال الحرام وان ملكه بالقبض والحاطع عند الامام فانه لا يحل له التصرف فيه قبل اداء ضمانه وكذا لو ارثه ثم الظاهر ان حرمة على الورثة في الديانة لا الحكم فلا يجوز لوصي القاصر التصديق به ويضمنه القاصر اذا بلغ تأمل (**قوله** فتنبه) اشار به الى ضعف ما في الاشباه (**قوله** وجاز تخليع المصحف) اى بالذهب والفضة خلافا لابي يوسف كما قدمناه (**قوله** كما في نقش المسجد) اى ما خلا محرابه اى بالجص وما بالذهب لامن مال الوقف وضمن متوليه لو فعل الا اذا فعل الوقف مثله كما مر قبيل الوتر والتوافل وكره بعضهم نقش حائط القبلة ويجوز حفر بئر في مسجد ولو اضربه اصلا وفيه نفع من كل وجه ولا يضمن الحافر لما حفر وعليه الفتوى كما قلناه ط عن الهندية (**قوله** وتشمير) هو جعل العواشر في المصحف وهو كتابة العلامة منتهى عشر آيات غناية (**قوله** اى اظهار اعرابه) تفسير للنقط قال في القاموس نقط الحرف بحجمه ومعلوم ان الاعجام لا يظهر به الاعراب انما يظهر بالشكل فكأنهم ارادوا ما يميزه آفاده ط (**قوله** وبه يحصل الرق الخ) اشار الى ان ما روى عن ابن مسعود جردوا القرآن كان في زمنهم وكن من شئ يختلف باختلاف الزمان والمكان كما بسطه الزيلعي وغيره (**قوله** وعلى هذا) اى على اعتبار حصول الرق (**قوله** ونحوها) كالسجدة ورموز التجويد (**قوله** لا بأس بكواغداخبار) اى بجمعها غلا فالمصحف ونحوه والظاهر ان المراد بالاخبار التواريخ دون الاحاديث (**قوله** ويكره تصغير مصحف) اى تصغير حجمه ويبنى ان يكتبه بأحسن خط وايضا على احسن ورق وايضا بفخيم قلم وابق مداد وبفرج السطور وبضخم الحروف وبضخم المصحف اه قبة (**قوله** ونحوه) الذي في المنح ونحوه في الهندية ولا يجوز لف شئ في كاغده فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام الاولى ان لا يفعل وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى او اسم النبي عليه السلام يجوز محوه ليلف فيه شئ ومحو بعض الكتابة بالريق وقد ورد انتهى عن محو اسم الله تعالى بالبصاق ولم يبين محو كتابة القرآن بالريق هل هو كاسم الله تعالى او كغيره ط (**قوله** وجاز دخول الذمي مسجدا) ولو جنبا كما في الاشياء وفي الهندية عن التتمة يكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة وانما يكره من حيث انه يجمع الشياطين لامن حيث انه ليس له حق الدخول اه وانظر هل المستأمن ورسول اهل الحرب مثله ومتضى استدلالهم على الجواز با تزال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقبف في المسجد جوازه ويجزئ ط (**قوله** مطلقا) اى المسجد الحرام وغيره (**قوله** قلنا) اى في الجواب عما استدلت به المانعون وهو قوله فلا يقربوا المسجد الحرام وما ذكره مأخوذ من احواشي السعدية (**قوله** تكونى) نسبة الى التكوين الذي هو صفة قديمة ترجع اليها صفات الافعال عند الماتريدية فعنى لا يقربوا لا يخلق الله فيهم القربان ومثال الامر التكونى اثنا طوعا او كرها ومثال الامر التكنيفي ويقال

وهو حرام مطلقا على الورثة فتنبه (و) جاز تخليع المصحف (لما فيه من تعظيمة كما في نقش المسجد) وتشميره (نقطه) اى اظهار اعرابه وبه يحصل الفرق جدا خصوصا للعجم فيستحسن وعلى هذا لا بأس بكتابة أسامي السور وعدا الآي وعلامات الوقف ونحوها فهي بدعة حسنة درر وقية وفيها لا بأس بكواغداخبار ونحوها في مصحف وتفسير وفقه وتكره في كتب نجوم وادب ويكره تصغير مصحف وكتابته بقلم دقيق يعنى تزيتها ولا يجوز لف شئ في كاغده فقه ونحوه وفي كتب الطب يجوز (و) جاز دخول الذمي مسجدا (مطلقا) وكرهه مالك مطلقا وكرهه محمد والشافعي واحمد في المسجد الحرام قلنا انتهى تكونى

له التدوين ايضا اقيموا الصلاة والفرق ان الامتثال لا تخلف عن الاول عقلا بخلاف الثاني
 اه ح وحاصله انه خبر مني في صورة النبي تأمل **(قوله لا تكفي)** بناء على ان الكفار
 ليسوا مخاطبين بالفروع **(قوله)** وقد جوزوا الخ هذا انما يحسن لو ذكر دليل الشافعي الذي
 من جلته ولأن الكافر لا يخلو عن الجنبه فوجب تنزيه المسجد عنه وحاصل كلامه ان هذا
 الدليل لا يتم لانه قد جوز الخ ط **(قوله)** فغني لا يقرؤوا الخ تفرغ على قوله تكويني وهو
 ظاهر فانه لم يخل انهم بعد ذلك اليوم حجوا واعتصموا وعراة كما كانوا يفعلون في الجاهلية فافهم
 قال في الهداية ولنا ما روى انه عليه السلام انزل وقد تنقيف في مسجده وهم كفار ولان
 الحبث في اعتقادهم فلا يؤدي الى تلاوث المسجد والآية محمولة على الحضور استيلاء
 واستلاء وطائفتين عراة كما كانت عادتهم في الجاهلية اه اي فليس الممنوع نفس الدخول
 بدل عليه ما في صحيح البخاري بسنده الى حميد بن عبد الرحمن بن عوف ان ابا هريرة
 اخبره ان ابا بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما بعث في الحججة التي امره فيها النبي صلى الله
 عليه وسلم قبل حجة الوداع في رهط يؤذن في الناس الا لا يحجن بعد العام مشرك ولا يطوفن
 بالبيت عريان اتفاني **(قوله)** عام تسع بالجر بدل من عامهم ط **(قوله)** ونادى على بهذه
 السورة كذا في كثير من النسخ التي رأيتها وفي نسخة ونادى على بعيره بسورة براءة وهي التي
 كتب عليها ط وقال ان المنادي على العير بأربعين آية من اول سورة براءة هو علي كرم الله
 وجهه وقد أرسله عليه الصلاة والسلام عقب الصديق فالحق والحكمة في ذلك ليكون الأمر
 من اهل بيته عليه السلام اه **(قوله)** ولأنس ما مر في فصل الجزية حيث قال وامادخوله
 المسجد الحرام فذكر في السير الكبير المتع وفي الجامع الصغير عدمه والسير الكبير آخر تصنيف
 الامام محمد رحمه الله تعالى والظاهر انه أورده في ما استقر عليه الحاصل اه اقول غايته ان
 يكون ما في السير الكبير هو قول محمد الذي استقر عليه رأيه ولذا ذكره الشارح آخاف
 الشافعي واحمد وما ذكره اصحاب المتن هنا مبنى على قول الامام لان شأن المتن ذلك غالبا
 تأمل هذا وذكر الشارح في الجزية ايضا انهم يتبعون من استيطان مكة والمدينة لانهم امن
 ارض العرب قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع في ارض دينان ولو دخل لتجارة جاز
 ولا يبطل اه **(قوله)** وجاز عيادته اي عيادة مسلم ذميا نصرانيا او يهوديا لانه نوع برقي
 حقهم وماتيناه عن ذلك وصح ان النبي صلى الله عليه وسلم عاد يهوديا مرض بجواره هداية
(قوله) وفي عيادة المجوس قولان قال في الغاية فيه اختلاف المشايخ ففهم من قال به لانهم من
 اهل الذمة وهو المروى عن محمد ومنهم من قال هم أبعد عن الاسلام من اليهود والنصارى
 الا ترى انه لا تناب ذبيحة المجوس ونكاحهم اه قلت وظاهر المتن كالماتقي وغيره اختيار الاول
 لاجماع الضمير في عيادته الى الذمي ولما قل عيادة اليهودي والنصراني كما قال القدوري وفي
 النوادر جاز يهودي او مجوسي مات ابن له او قريب يبنى ان يعزبه ويقول أخلف الله عليك
 خيرا منه واصلحك وكان معناه اصلحك الله بالاسلام يعني رزقك الاسلام ورزقك ولدا مسلما
 كفاية **(قوله)** وجاز عيادة فاسق وهذا غير حكم المخالطة ذكر صاحب المنطق بكرة للمشهور
 المقتدى به الاختلاط برجل من اهل الباطل والشر لا بقدر الضرورة لانه يعظم امره بين

لا تكفي وقد جوزوا
 عبود غابر السيل جنبا
 وحينئذ فغني لا يقرؤوا
 لا يحجوا ولا يعتصموا وعراة
 بعد حج عامهم هذا عام
 تسع حين امر الصديق
 ونادى على بهذه السورة
 وقال الا لا يحج بعد عامنا
 هذا مشرك ولا يطوف
 عريان رواء الشيخان
 وغيرها فليحفظ قلت
 ولا تنس ما مر في فصل
 الجزية (و) جاز (عيادته)
 بالاجماع وفي عيادة المجوسى
 قولان (و) جاز (عيادة
 فاسق) على الاصح لانه
 مسلم والعيادة من حقوق
 المسلمين

الناس ولو كان رجل لا يعرف يداريه ليدفع الظلم عن نفسه من غير اثم فلا بأس به اه
 * (تنبيه) من العيادة المكروهة اذا علم انك تثقل على المريض فلا تعده فقد قيل بمجالسة
 الثقيل حتى الروح ولا تهول على المريض ولا تحرك رأسك ولا تقبل ما علمت انك على هذه
 الحالة الشديدة بل هون عليه المرض وطيب قلبه وقل له اراك في خير بتأويل واذكر له
 ما يزيد رجاءه في رحمة الله تعالى مشوياً بشئ من التخوف ولا تضع يدك على رأسه فربما يؤذيه
 الا اذا طبله وقل له اذا دخلت عليه كيف تحملك هكذا جاء عن السلف ولا تقبل له اوص فانه
 من اعمال الجهال اه يجتنب ط * (قاعدة) يتشامم الناس في زماننا من العيادة في يوم الاربعاء
 فينبغي تركها اذا كان يحصل للمريض بذلك ضرر ورأيت في تاريخ المحبي في ترجمة الشيخ
 فتح الله البيلوني انه قال

السبت والاثنين والاربعاء = تجنب المرضى بها ان تزار
 في طيبة يعرف هذا فلا = تغفل فان العرف على المنار

قال المحبي قلت هذا عرف مشهور لكن ورد في السنة ما يرد السبب منه فقد ورد انه عليه
 الصلاة والسلام كان يفقد اهل قباء يوم الجمعة فيسأل عن المفقود فيقال له انه مريض
 فيذهب يوم السبت لزيارته تأمل (قوله) وجاز خصاء البهائم) عبر في الهداية بالاختصاص والصواب
 ما هنا كافي النهاية وهو تزع الحصى ويقال حصى ومخصى (قوله قيل والفرس) ذكر
 الائمة الحلواني انه لا بأس به عند احتجابنا وذكر شيخ الاسلام انه حرام ط (قوله وقيدوه) اي
 جواز خصاء البهائم بالمنفعة وهي ارادة سمنها او منعها عن العض بخلاف بنى آدم فانه يراد به
 المعاصي فيحرم افاده الاتقاني عن الطحاوي * (تنبيه) لا بأس بكى البهائم للعلامة ونقب
 اذن الطفل من البنات لانهم كانوا يفعلونه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير
 انكار * ولا بأس بكى الصبيان لاداء اتقاني * والهرة المؤذبة لا تضرب ولا تترك اذنها بل تذب
 بسكين حاد * ولو ماتت حامل واكبر رأبهم ان الولد حي شق بطنها من الجانب اليسر وبالعكس
 قطع الولد اربابا تارخانية (قوله للتداوى) اي من مرض او هزال مؤذ اليه لا تنفع
 ظاهر كالتقوى على الجماع كاقدمناه والالسمن كافي العناية (قوله ولول للرجل) الاولى ولو
 للمرأة (قوله) وجوزه في النهاية (الح) ونصه في التهذيب يجوز للبلبل شرب البول والدلم
 والميتة للتداوى اذا اخبره طبيب مسلم ان شفاؤه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال
 الطبيب يتحل شفاؤه به فيه وجهان وهل يجوز شرب القليل من الخمر للتداوى فيه وجهان
 كذا ذكره الامام الترمذى اه قال في الدر المنقى بعد نقله ما في النهاية واقره في المنح وغيرها
 وقدمنا في الطحارة والرضاع ان المذهب خلافه اه (قوله وفي البرازية الح) ذكره في
 النهاية عن الذخيرة ايضا (قوله نفى الحرمة عند العلم بالشفاء) اي حيث لم يقم غيره مقامه
 كحمر وحاصل المعنى حيث ان الله تعالى اذن لكم بالتداوى وجعل لكل داء دواء فاذا كان في
 ذلك الدواء شئ محرم وعلمتم به الشفاء فقد زالت حرمة استعماله لانه تعالى لم يجعل شفاءكم فيها
 حرم عليكم (قوله دل عليه الح) اقول فيه نظر لان اساعة اللقمة بالخمر وشربه لازالة العطش
 احياء لنفسه متحقق النفع ولذا ياتهم بتركه كما ياتهم بترك الاكل مع القدرة عليه حتى يموت بخلاف

قوله كان يفقد يحتمل انه
 من الفقد ويحتمل انه
 بمعنى يتفقد اي يسأل عنهم

(د) جاز (خصاء البهائم)
 حتى الهرة واما خصاء
 الادمى فحرام قيل والفرس
 وقيدوه بالمنفعة والاغرام
 (واتزاء الجمير على الخيل)
 كمكسه قهستاني (والحقتة)
 للتداوى ولو للرجل
 بطاهر لا يجس وكذا كل
 نداء ولا يجوز الا بطاهر
 وجوزه في النهاية بمحرم
 اذا اخبره طبيب مسلم ان
 فيه شفاء ولم يجد مباحا
 يقوم مقامه قلت وفي
 البرازية ومعنى قوله عليه
 الصلاة والسلام ان الله لم
 يجعل شفاءكم فيها حرم
 عليكم نفى الحرمة عند
 العلم بالشفاء دل عليه جواز
 اساعة اللقمة بالخمر وجواز
 شربه لازالة العطش اه

الداوى ولم يغير محرم فانه لو تركه حتى مات لا يأنم كائنوا عليه فانه مقلون كاقدمناه تأمل
(قوله) وقد قدمناه اهـ اى اول الحظر والاباحة حيث قال الأكل للغذاء والشرب للعطش ولومن
حرام أو ميتة أو مال غير وان ضمنه فرض اهـ «(٢٤)» لأبأس بشرب ما يذهب بالعقل فيقطع
الاكلة ونحوه كذا في التارخانية وسيأتى تمامه فى آخر كتاب الاشربة **(قوله)** وجاز رزق
القاضى (الرزق بالكسر ما يتنفع به وبالفتح المصدر قاموس **(قوله)** والام يحل) قال فى
النهاية واما اذا كان حراما جمع باطل لم يحل اخذه لان سبيل الحرام والغصب رده على اهله
وليس ذلك بمال عامة المسلمين اهـ اقول ظاهر العلة ان اهله مملوون فحزمة الاخذ منه
ظاهرة فان لم يعلموا فهو كاللقطة يوضع فى بيت المال ويصرف فى مصارف اللقطة فقد صرحوا
فى الهدية والرشوة للقضاء ونحوهم انها ترد على اربابها ان علموا والاؤ كانوا بعيدا حتى تعذر
الرد ففى بيت المال فيكون حكمه حكم اللقطة كما تقدم فى كتاب القضاء تأمل **(قوله)** فى كل
زمان (متعلق بتقدير اى وكيفيه اى يقدر بقدر كفايته فى كل زمان لان المؤمنة تختلف
 باختلاف الزمان **(قوله)** ولو غنيا فى الاصح) عبارة الهداية ثم القاضى اذا كان فقيرا فالأفضل
على الواجب الاخذ لانه لا يمكنه اقامة فرض القضاء الابيه اذا الاشتغال بالكسب يقدمه عن
اقامته وان كان غنيا فالأفضل الامتناع على ما قبل رفقا ببيت المال وقيل الاخذ وهو الاصح
صيانة للقضاء عن الهوان ونظرا لمن تولى بعده من المحتسجين لانه اذا انقطع زمانا لتعذر
اعاقته اهـ **(قوله)** وهذا بلا شرط (الح) بأن قلده القضاء ابتداء من غير شرط ثم رزقة الوالى
كفانيته اما ان قال ابتداء انما اقبل القضاء ان رزقنى الوالى كذا مقابلة قضائى والا فلا اقبل
فهو باطل لانه استتجار على الطاعة اهـ كفاية **(قوله)** فلم تجز (اى الاجرة عليه اى لم تجز
اخذها **(قوله)** يحرر) اقول قدما تحريره فى كتاب الاجارات بما لا مزيد عليه وبيننا ان كلام
المتأخرين ليس عاما فى كل طباعة بل فيها فيه ضرورة كتعليم القرآن والفقه والامامة
والادان **(قوله)** وجاز سفر الامة) لان الاجانب فى حق الامام فيما يرجع الى النظر والمس بمثلة
الحارم هداية **(قوله)** وأم الولد (الح) عطف خاص على عام قال الزيلعي وام الولد امة لقياس
الرق فيها وكذا المكتبة لانها مملوكة الرقة وكذا معتقة البعض عند ابى حنيفة لانها
كالمكتبة عنده اهـ وفيه اشارة الى ان الحرية لاتسافر ثلاثة ايام بلا محرم واختلف فيها
دون الثلاث وقيل انها تسافر مع الصالحين والصبي والمعتوه غير محرمين كما فى المحيط فهستانى
(قوله) وجاز شراء المالا بد الصغير منه) كالنفقة والكسوة واستتجار الظئر منج **(قوله)** فى
حجرهم) بفتح الحاء وكسر هاء منج **(قوله)** لشرح الجمع) اى لابن ملك **(قوله)** ولم أره فيه)
بل الذى فيه بعد قول الجمع ويسلمه فى صناعة ولا يؤجره فى الاصح مانصه قيده احترازا عن
رواية القدورى من ان اجارته جائزة كاجارة الام الصغير لان فيها صونا عن الفساد بكونه
مشغولا بعمل وجه الرواية الاولى ان الملتقط لا يملك اتلاف منافع فلا يؤجره كالمم بخلاف
الام لانها تملك اتلاف منافع مجبانا فملكه بعوض اهـ ومثله فى شرحه على الوقاية نعم
ذكر الزيلعي ان رواية القدورى اقرب اقول قد علمت ان الاصح خلافها كما صرح به فى
الجمع والوقاية والهداية وغيرها من كتاب اللقيط ووقع فى الهداية هنا اضطراب **(قوله)**

وقد قدمناه (و) جاز
(رزق القاضى) من بيت
المال لو بيت المال حالا
جمع بحق والام يحل وغير
بالرزق ليفيد تقديره بقدر
ما يكفيه واهله فى كل زمان
ولو غنيا فى الاصح وهذا
لولا بشرط ولوه كالاجرة
محرام لان القضاء طاعة
فلم تجز كسائر الطاعات
قلت وهل يجزى فيه كلام
المتأخرين يحرر (و) جاز
(سفر الامة وام الولد)
والمكتبة والمبعدة (بلا
محرم) هذا فى زمانهم اما
فى زماننا فلا لغلبة اهل
الفساد وه يفتى ابن كمال
(و) جاز (شراء ما لا يد
للصغير منه وبيعه) اى بيع
ما لا يد للصغير منه (لاخ
وعم وام وملتقط هو فى
حجرهم) اى كفهم والا لا
(و) جاز (اجارته لانه
فقط) لو فى حجرها وكذا
الملتقط على الاصح كذا
عزاه المصنف لشرح الجمع
ولم أره فيه ويأتى متسا
ما يتناهى فتنه

وكذا لعمه (اى لعم الصغير وهذا بناء على ما فى بعض نسخ المنح ونصه وان كان الصغير فى يد
العم فأجره صح لانه من الحفظ وهذا عند ابى يوسف وعند محمد لا يصح اه وفى نسخة
مصححة كشط الضمير من قوله فأجره وأبدله بقوله فأجرته امه وهذا هو الموافق لما فى التبيين
والشرى لالة لكن رأيت فى النهاية عن جامع الترمذى ما نصه والاه لو أجرته يجوز اذا كان
فى حجرها وكذا ذوالرحم المحرم منه اه فراجع اه وفى ٢٧ من جامع الفصولين لو لم يكن
له اب ولا جد ولا وصى فأجره ذورح محرم هو فى حجره صح ولو فى حجر ذى رحم محرم
فأجره آخر اقرب كالأول اه وعمه وهو فى حجر عمته فأجرته امه صح عند ابى يوسف لا عند محمد
ومن أجره قبض أجرته اه (قوله لم يجز) اى لم يلزم كفاية لانه مشوب بالضرر زيل (قوله
وصح اجارة أب وجد) وكذا تصح اجارة وصهما بخلاف وصى القاضى حوى وهو خلاف
ظاهر عبارة الدرر فراجع اه نعم عدها الشارح فى كتاب الوصايا من المسائل الثمانية التى خالف
فيه اوصى الاب وصى القاضى (قوله كما يعلم من الدرر) اى صريحاً وعبارتها وفى فوائد
صاحب المحيط اذا أجر الاب والجد أو القاضى الصغير فى عمل من الاعمال قيل انما يجوز
اذا كانت الاجارة بأجر المثل حتى اذا أجره احدهم بأقل منه لم يجز والصحيح انه يجوز الاجارة
ولو بالأقل اه ومثله فى الشرح فى الشرى لالة ولو حل الأقل على الغن البيردون الفاحش
انتقت الحاشية (قوله وجاز) اى عدها بيع عصير غن اى معصوره المستخرج
منه فلا يكره بيع الغن والكرم منه بخلاف كذا فى المحيط لكن فى بيع الخزانة ان
بيع الغن على الخلاف فهستانى (قوله من يعلم) فيه اشارة الى انه لو لم يعلم لم يكره بلا
خلاف فهستانى (قوله لا تقوم بعينه الخ) يؤخذ منه ان المراد بما لا تقوم المعصية
بعينه ما يحدث له بعد البيع وصف آخر يكون فيه قيام المعصية وأن ما تقوم المعصية بعينه
ما يوجد فيه على وصفه الموجود حالة البيع كالامرد والسلاح وبأن تمام الكلام عليه
(قوله اما بيعه من المسلم فكره) لانه اعانة على المعصية فهستانى عن الجواهر اقول وهو
خلاف اطلاق المتن وتعليل الشروح بناسخ وقال ط وفيه انه لا يظهر الا على قول من
قال ان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة والاصح خطابهم وعليه فيكون اعانة على
المعصية فلا فرق بين المسلم والكافر فى بيع العصير منهما فتدبر اه ولا يرد هذا على الاطلاق
والتعليل المسار (قوله على خلاف ما فى الزيلى والعين) ومثله فى النهاية والكفاية عن
اجازات الامام السرخسى (قوله معزى للنهر) قل فيه من باب البغاة وعلم من هذا انه
لا يكره بيع ما لم تقم المعصية به كبيع الجارية المغنية والكبش الطوح والحمامة الطيارة
والعصير والخشب ممن يتخذ منه المغازف وما فى بيع الحائنة من انه يكره بيع الامرد من
فسق يعلم انه يعصى به مشكلاً والذى جزمه الزيلى على الخطر والاباحة انه لا يكره بيع
جارية ممن بأنها فى دبرها او بيع غلام من لوطى وهو الموافق لما مر وعنده ان ما فى الحائنة
محمول على كراهة التنزيه وهو الذى تطمئن اليه النفوس اذ لا يشكل انه وان لم يكن معناه
انه متسبب فى الاعانة ولم أر من تعرض لهذا اه وفى حاشية الشاى على المحيط اشترى المسلم
انفاق عبد الامرد وكان ممن يمسك اتيان الامرد يجبر على بيعه (قوله فليحفظ توفيقاً) بأن

وكذا لعمه عند التانى
خلاف للتات ولو أجر
الصغير نفسه لم يجز الا اذا
فرغ العمل لتحصنه نفعا
فيجب المسمى وصح اجارة
اب وجد وقاض ولو بدون
اجر المثل فى الصحيح كما
يعم من الدرر فتبصر (و)
جاز (بيع عصير) غن
(ممن) يعلم انه يتخذ
خبراً (لان المعصية لا تقوم
بعينه بل بعد تغيره وقيل
بكره لاعانة على المعصية
ونقل المصنف عن السراج
والمشكلات ان قوله ممن اى
من كافر اما بيعه من المسلم
فكره ومثله فى الجوهره
والباقى وغيرهما زاد
الفهستانى معزى للحائنة
انه يكره لا تفاق (بخلاف
بيع مرد من يوط به وبيع
سلاح من اهل الفتنة)
لان المعصية تقوم بعينه ثم
الكراهة فى مسألة الامرد
مصرح بها فى بيع الحائنة
وغيرها واعتمده المصنف
على خلاف ما فى الزيلى
والعين وان اقره المصنف
فى باب البغاة قلت وقد مرنا
ثمة معزى للنهر ان ما قامت
المعصية بعينه يكره بيمه
نحرمتا والا فتزهبها
فليحفظ توفيقاً

يحمل ما في الحائنة من اثبات الكراهة على التنزيه وما في الزيلعي وغيره من نفيها على التحريم
فلا تخالفة واقول هذا التوفيق غير ظاهر لانه قدم ان الامرد مما تقوم المعصية بعينه وعلى
مقتضى ما ذكره هنا يتعين ان تكون الكراهة فيه للتحريم فلا يصح حمل كلام الزيلعي وغيره
على التنزيه وانما مبنى كلام الزيلعي وغيره على ان الامرد ليس مما تقوم المعصية بعينه كما يظهر
من عبارته قريبا عند قوله وجاز اجارة بيت (قوله) وجاز تعمير كنيسة (قال في الحائنة
ولو أجز نفسه ليعمل في الكنيسة ويعمرها بالأسبغ لانه لا لمعصية في عين العمل (قوله) وحمل
خر ذمي (قال الزيلعي وهذا عنده وقال هو مكروه لانه عليه الصلاة والسلام لمن في الحرم
عشرة وعده منها حاملا وله ان الاجارة على الحمل وهو ليس بمعصية ولا سبب لها وانما تحصل
المعصية بفعل فاعل مختار وليس الشرب من ضرورات الحمل لان حملها قد يكون للاراقة
او للتخليل فصار كما اذا استأجره لعصر العنب او قطعه والحديث محمول على الحمل المقرون
بقصد المعصية اه زاد في النهاية وهذا قياس وقولهما استحسان ثم قال الزيلعي وعلى هذا
الخلاف لو أجزه دابة لنقل عليها الحر او أجزه نفسه لبري له الحنازير يطب له الاجر عنده
وعندها يكره وفي المحيط لا يكره بيع الدنانير من النصراني والقلنسوة من المجوسي لان
ذلك اذلال لهما وبيع المكعب المفضض للرجل ان يلبسه يكره لانه اعانة على ليس الحرام
وان كان اسكافا امره انسان ان يتخذله خفا على زى المجوس او الفسقة او خطا امره ان
يتخذله ثوبا على زى الفساق يكره له ان يفعل لانه سبب التشبه بالمجوس والفسقة اه (قوله
لاعصرها لقيام المعصية بعينه) فيه منافاة ظاهرة لقوله سابقا لان المعصية لا تقوم بعينه ط
وهو مناف ايضا لما قدمناه عن الزيلعي من جواز استئجاره لعصر العنب او قطعه ولعل
المراد هنا عصر العنب على قصد الحرمة فان عين هذا الفعل معصية بهذا التصدد ولذا أعاد
الضمير على الحر مع ان العصر للعنب حقيقة فلا ينافي ما مر من جواز بيع العصير واستئجاره
على عصر العنب هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله) وجاز اجارة بيت الخ (هذا عنده ايضا لان
الاجارة على منفعة البيت ولهذا يجب الاجر بمجرد التسليم ولا معصية فيه وانما المعصية
بفعل المستأجر وهو مختار فينقطع نسبته عنه فصار كبيع الجارية ممن لا يستبرئها او يأتيها
من دبر وبيع الغلام من لوطي والدليل عليه انه لو أجزه للسكنى جاز وهو لا بدله من عبادته
فيه اه زيلعي وعين مثله في النهاية والكفاية قال في المنح وهو صريح في جواز بيع الغلام
من اللوطي والمثقول في كثير من الفتاوى انه يكره وهو الذي عولنا عليه في المختصر اه
أقول هو صريح ايضا في انه ليس مما تقوم المعصية بعينه ولذا كان ما في الفتاوى مشكلا
كما مر عن النهر اذ لا فرق بين الغلام وبين البيت والعصير فكان ينبغي للمصنف التعويل
على ما ذكره الشراح فانه مقدم على ما في الفتاوى ثم على هذا التعايل الذي ذكره الزيلعي
يشكل الفرق بين ما تقوم المعصية بعينه وبين ما لا تقوم بعينه فان المعصية في السلاح
والمكعب المفضض ونحوه انما هي بفعل الشاري فليتأمل في وجه الفرق فانه لم يظهر لي
ولم أر من نبه عليه ثم يظهر الفرق على ما قدمه الشارح تبعا لغيره من التعليل لجواز بيع العصير
بانه لا تقوم المعصية بعينه بل بعد تغيره فهو كبيع الحديد من اهل الفتنة لانه وان كان يعمل

(و) جاز تعمير كنيسة
(و) حمل خر ذمي بنفسه او
دابته (بأجر) لاعصرها
لقيام المعصية بعينه (و)
جاز (اجارة بيت بسواد
الصكوفة) اى قراها
(لا يغيرها على الاصح)

وأما الامصار وقرى غير الكوفة فلا يمكن أن يكون لظهور شعار الاسلام فيها وخص سواد الكوفة لأن غالب أهلها أهل الذمة (ليتخذ بيت نار أو كنيسة أو بيعة أو بياض فيه الحجر) وقالوا ٣٤٦ لا ينبغي ذلك لأنه إغارة على المعصية

وبه قالت الثلاثة زبلي
(و) جاز (بيع بناء بيوت مكة وارضها) بلا كراهة وبه قال الشافعي وبه بقي عيني وقد مر في الشفعة وفي البرهان في باب العشر ولا يكره بيع أرضها كتبها وبه يعمل وفي محتسرات البوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع ثأنها وأجارتها لكن في الزبلي وغيره يكره إجارتها وفي آخر الفصل الخامس من التتارخانية وإجارة الوهبانية قالوا أبو خنيفة أكره إجارة بيوت مكة في أيام الموسم وكان يفتي لهم أن ينزلوا عليهم في دورهم لقوله تعالى سواء العاكف فيه والباد ورخص فيها في غير أيام الموسم أه فليحفظ قلت وبهذا يظهر الفرق والتوفيق وهكذا كان ينادي عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيام الموسم ويقول يا أهل مكة لا تتخذوا لبيوتكم أبوا ينزل البادي حيث شاء ثم يتلو الآية فليحفظ (و) جاز قيد العبد (تحرزا عن لقرد والباقي وهو سنة

منه السلاح لكن بعد تغييره أيضا إلى صفة أخرى وعليه يظهر كون الأمر مما تقوم المعصية بعينه كما قدمناه فليأمل (قوله وأما الامصار) الأنسب في التعبير كما لا مصادرات له (قوله فلا يمكن) أي من اتخاذ البيع والكنائس وأظهار بيع الحنوز ونحو ذلك (قوله أو كنيسة أو بيعة) الأول معبد اليهود والثاني معبد النصارى ذكره في الصحاح ومن ظن عكس هذا فقد سهاه ابن كمال لكن تطلق الكنيسة على الثاني أيضا كما يعلم من القاموس والمغرب والبيعة بالكسر جمعه بيع ككتب (قوله وجاز بيع بناء بيوت مكة) أي اتفاقا لأنه ملك لمن بناء كمن بنى في أرض الوقف له بيعه اتفاقا (قوله وارضها) جزم به في الكتز وهو قولهما وأحدى الروايتين عن الإمام لانهما ملوكة لأهلها لظهور آثار الملك فيها وهو الاختصاص بها شرعا وتامه في المنع وغيرها (قوله وقد مر في الشفعة) ومرايضان الفتوى على وجوب الشفعة في دور مكة وهو دليل على ملكية أرضها كما مر بيانه (قوله لكن الخ) استدرأ على قوله وأجارتها (قوله قال) أي صاحب الكتابين (قوله قال أبو خنيفة الخ) أقول في غاية اليان ما يدل على أنه قولهما أيضا حيث نقل عن تقرب الإمام الكرخي مانعه وروى هشام عن أبي يوسف عن أبي خنيفة أنه كره إجارة بيوت مكة في الموسم ورخص في غيره وكذا قال أبو يوسف وقال هشام أخبرني محمد بن أبي خنيفة أنه كان يكره كراهة بيوت مكة في الموسم ويقول لهم أن ينزلوا عليهم في دورهم إذا كان فيها فاضل وإن لم يكن فلا وهو قول محمد أفاذان الكراهة في الإجارة وفاقية وكذا قال في الدر المنلق صرحوا بكرهاتها من غير ذكر خلاف أه (قوله وبهذا يظهر الفرق) أي يجعل الكراهة على أيام الموسم يظهر الفرق بين جواز البيع دون الإجارة وهو جواب عما في الشربلية حيث نقل كراهة إجارة أرضها عن الزبلي والكافي والهداية ثم قال فليظهر الفرق بين جواز البيع وبين عدم جواز الإجارة أه وحاصله أن كراهة الإجارة لحاجة أهل الموسم (قوله والتوفيق) بين ما في التوازل وما في الزبلي وغيره بجعل الكراهة على أيام الموسم وعدمها على غيرها (قوله وهكذا) أي كما كان الإمام يفتي ط (قوله واستعادة دابته) فلا يضمن المستعير لوعطبت تحته (قوله استحسانا) لأن النبي عليه الصلاة والسلام قبل هدية سلمان حين كان عبدا وقبل هدية بريرة وكانت مكتوبة وأجاب رهط من الصحابة دعوة مولى أبي أسيد وكان عبدا ولأن في هذه الأشياء ضرورة ولا يجد التاجر بدائها هدية (قوله أي قبول هدية العبد) أشار إلى أن كسوته من إضافة المصدر إلى فاعله (قوله واستخدام الحصى) لأن فيه تحريض الناس على الحصى وفي غاية اليان عن الطحاوي ويكره كسب الحصيان وملكهم واستخدامهم أه قال الحموي لم يظهر لي وجه كراهة كسبه أقول لعل المراد كراهة كسبه على مولاه بأن يجعل عليه ضريبة أو مطلقا لأن كسبه عادة في استخدامه ودخوله على الحرم تأمل ثم رأيت الثاني في التجنيس والمزيد ونصه لأن كسبه لا يحصل بالمخالطة من النسوان أه والله الحمد (قوله وقيل بل دخوله) الأولى بل في دخوله وعلى القليل اقتصر الفقهستانى ونقله من الكرماني والحديث والعله يفيدان الإطلاق فكان هو المتمم ط وهو ظاهر المتن (قوله على الحرم) جمع حرمة بمعنى

المسلمين في الفساق (وقبول هديته تاجر وإجارة دعوته واستعادة دابته) استحسانا (وكره كسوته) أي (المرأة) قبول هدية العبد (ثوباً وهداؤه التقدين) لعدم الضرورة (واستخدام الحصى) ظاهره الإطلاق وقيل بل دخوله على الحرم

المرأة مثل غرفة وغرف كافي المصباح حوى فيكون يضم الحاء وفتح الراء وفي بعض النسخ على الحريم وفي القاموس والحريم كأمير محارم فلم يس وثوب المحرم وما كان المحرمون يلقونه من الثياب فلا يلبسونه ومن الدار ما أضف اليها من حقوقها ومرافقها ومنك ماتحميه وتقاتل عنه كالحرم جمعه احرام وحرم بضمين وحرمك بضم الحاء نساؤك وماتحمي وهي المحارم الواحدة كمكرمة وتفتح راؤه ما حرم بالفتح والحريم بمعنى ماتحمي مناسب هنا ايضا **(قوله)** لو سئله خمسة عشر قبد السن لما قبل ان الحصى لا يجتمع **(قوله)** يقال قال في القاموس يقال باع الاطعمة كلمة عامية والصحيح البدال اه **(قوله)** يشترط حجة حالية اى يشترط الاخذ وقيدته لما في غاية البيان انما يكره اذا كانت المنفعة مشروطة في العقد والافلالان المستقرض يكون متبرعا بها فصار كالتبرع الذي دفعه صلى الله عليه وسلم اه **(قوله)** ولو لم يشترط حالة العقد الخ كذا في بعض النسخ وسقط من بعضها قال ط والاولى ان يقول او لم يشترط ليفيد اتحاد الحكم في الصورتين ويكون عطفًا على قوله يشترط قال في الشرع نبلاية وجعل المسئلة في التجنيس والمزيد على ثلاثة اوجه اما ان يشترط عليه في القرض ان يأخذها تبرعا او شراء او لم يشترط ولكن يعلم انه يدفع لهذا وقال قبل ذلك ففي الوجه الاول والثاني لا يجوز لانه قرض جرم منفعة وفي الوجه الثالث جائز لانه ليس بشرط المنفعة فاذا اخذ يقول في كل وقت يأخذ هو على ما قاطعتك عليه اه اقول الوجه الثالث يلزم منه الثاني فكان ينبغي ان يكره ايضا الان يحمل الثالث على ما اذا عرضا وقت القرض عن الشرط المذكور بينهما قبله **(قوله)** وهو قاطم الماله وكفايته للحاجات ولو كان في يده لم يخرج من ساعته ولم يبق منه **(قوله)** فاستثنى وشر نبلاية عبارة القهستاني فلو تقرر بينهما قبل الاقراض ان يعطيه كذا درهما ليأخذ منه متفرقا ثم اقرضه لم يكره بالاخلاف كما في المحيط اه وهذا هو الوجه الثالث مما في الشرع نبلاية وقيد علمت ما فيه ان لم يحمل على ما قلناه وبه علم ان قول الشرح يكره اتفاقا صوابه لم يكره كما يوجد في بعض النسخ **(قوله)** بالزرد هو اسم معرب ويقال له الزرد شير يفتح الدال وكسر الشين والشير اسم ملك وضع له الزرد كما في المهمات وفي زين العرب قيل ان الشير معناه الحلو وفيه نظر قالوا هو من موضوعات سابور بن ازدشير ثاني ملوك الساسانية وهو حرام مسقط للعدالة بالاجماع قهستاني **(قوله)** والشرنج هو معرب شرنج وانما كره لان من اشتغل به ذهب عن أداء الديوى وجاءه العناء الاخرى فهو حرام وكيرة عندنا وفي احتجاعة الشيطان على الاسلام والمسلمين كما في الكافي قهستاني **(قوله)** في رواية الخ قال الشرع نبلاية في شرحه وانت خير بأن المذهب منع اللعب به كغيره **(قوله)** قاض الشرع والغرب هو الامام الثاني ابو يوسف لان ولايته شملت المشارق والمغرب لانه كان قاضي الخليفة هرون الرشيد شرع نبلاية **(قوله)** وهذا الخ وكذا اذا لم يكثر الحلف عليه وبدون هذه المعاني لا تسقط عدالته للاختلاف في حرمة عبد البر عن ادب القاضي **(فرع)** = اللعب بالاربع عشرة حرام وهو قطعة من خشب يحفر فيها ثلاثة اسطر ويجعل في تلك الحفر حصي صفار يلعب بها اه منع قلت الظاهر انها المسماة الآن بالنقلية لكنها تحفر سطرين كل سطر سبع حفر **(قوله)** وكره كل لهو اى كل لعب وعبت فالثلاثة بمعنى واحد كما في شرح التاويلات والاطلاق شامل لنفس الفعل واستماعه كالرقص والسخرية

لو سئله خمسة عشر **(و)** كره **(اقراض)** اى اعطاء **(بقال)** كخباز وغيره **(دراهم)** او برا لحوف هلكه لوقى بيده يشترط **(ياخذ)** متفرقة **(منه)** بذلك **(ماشاء)** ولو لم يشترط حالة العقد لكن يعلم انه يدفع لذلك شر نبلاية لانه قرض جرم نفعًا وهو بقاء ماله فلو اودعه لم يكره لانه لو هلك لا يضمن وكذا لو شرط ذلك قبل الاقراض ثم اقرضه يكره اتفاقا قهستاني وشر نبلاية **(و)** كره تحريما **(اللعب)** بالزرد كذا **(الشرنج)** بكسر اوله وبهمل ولا يفتح الا نادرا وباحه الشافعي وابو يوسف في رواية ونظمها شارح الوهبانية فقال
* ولا بأس بالشرنج وهو
رواية = عن الخبر قاض الشرع والغرب تؤمر =
وهذا اذا لم يقامر ولم يداوم ولم يخجل بواجب والا فحرام بالاجماع **(و)** كره **(كل لهو)** لقوله عليه الصلاة والسلام كل لهو المسلم حرام الا سلاية ملاعبته اهله وتأديبه لقوله

والصفيق وضرب الاوتار من الطيور والبريط والرباب والقانون والمزمار والصنج والبوق فأنها كلها مكروهة لانهما لا يستعان ضرب الدف والمزمار وغير ذلك حرام وان سمع بقة يكون معذورا ويجب ان يجتهد ان لا يسمع فاستثنى (قوله) ومناصلته بقوسه قال في مختصر النفاية يقال انتضل القوم وتناضلوا اي رموا بالسبق وتناضله اذا رماه اه وفي الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المسارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي فأنه مكروه اه والظاهر انه يقال مثل ذلك في تأديب الفرس والمناضلة بالقوس ط (قوله وكره جعل الغل) بضم الغين المعجمة (قوله طوق له راية) الراجعة للبراء المهمة والدال غلط من الكاتب غل يحمل في عنق العبد من الحديد علامة على انه أبق اتقاني وفي القهستاني هو طوق مسمر بسمار عظيم بمنعه من تحريك رأسه اه فتنبه له (قوله يعلم) بضم اوله وكسر ثالثه من الاعلام وضميره للغل وهو وجه تسميته بالراية (قوله) بتعقد العز) بكسر القاف شلي قال في المغرب بمقد العزم موضع عقده اه وأما كرهه لانه يومهم تعلق عزه بالعرش والعرش حادث وما يتعلق به يكون حادثا ضرورة والله تعالى متعال عن تعلق عزه بالحدث سبحانه بل عزه قديم لانه صفة وجميع صفاته قديمة قائمة بذاته يزل موصوفا بها في الازل ولا يزال في الابد ولم يزد شيئا من الكمال لم يكن في الازل بحدوث العرش وغيره زليلى وحاصله انه يومهم تعلق عزه تعالى بالعرش تعلقا خاصا وهو ان يكون العرش مبدأ ومنشأ عزه تعالى كما توهم كلمة من فان جميع معانيها ترجع الى معنى ابتداء الغاية وذلك المعنى غير متصور في صفة من صفاته تعالى فان مؤداه ان صفة العز ناشئة من العرش الحادث فتكون حادثة فافهم وبه اندفع ماوردان حدوث تعلق الصفة بالحادث لا يوجب حدوثها لعدم توقفها عليه كتعلق القدرة ونحوها بالمحدثات كما بسطه الطوري ووجه الاندفاع ان مجرد ايهام المعنى المحال كاف في المنع عن التلغظ بهذا الكلام وان احتمل معنى صحيحا ولذا علل المشايخ بقولهم لانه يومهم الخ ونظيره ما قالوا في أنامؤ من ان شاء الله فانهم كرهوا ذلك وان قصد التبرك دون التعليق لما فيه من الإيهام كما قررته العلامة التفتازاني في شرح العقائد وابن الهمام في المسيرة وعلى هذا يمنع عن هذا اللفظ وان أريد بالعز عز العرش الذي هو صفة له لان المتبادر ان المراد عز الله تعالى فيشكل قول الزليلى ولو جعل العز صفة للعرش كان جائزا لان العرش موصوف في القرآن بالمجد والكرم فكذا بالعز ولا شك احداه موضع الهيئة واطهار كمال القدرة وان كان الله تعالى مستغنيا عنه اه لكن أقره في الدرر والمنح وكذا المقدسي وقال وعليه تكون من بيانية اي بمقد العز الذي هو عرشك وهذا وجه وجهه لما اختاره الفقيه اه قلنا مل (قوله) ولو بتقديم العين) ظاهره ان الذي في المتن بتقديم القاف وهو الذي في أغلب نسخ التشرح وفي بعضها بتقديم العين وهو الذي شرح عليه في المنح وهو الاولى لموافقة للمتون. ولانه موضع الخلاف ولذا قال في الهداية ولا ريب في امتناع الثاني لانه من القمود (قوله) للآثر) وهو مادوى انه كان من دعائه صلى الله عليه وسلم اللهم اني أسألك بمقد العزم من عرشك ومتنبي الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم وجدك الاعلى وكتابتك السامة زليلى (قوله) والاحوط الامتاع) وعزاه في النهاية الى شرح الجامع الصغير

ومناصلته بقوسه (و) كرهه (جعل الغل) طوق له راية (في عنق العبد) يعلم بأياقه وفي زماننا لأبأس به الغلبة الاباق خصوصا في السودان وهو المختار كافي شرح المجمع للعيني بخلاف القيد (فته حلال كما سر (و) كرهه) قوله في دعائه بتعقد العز من عرشك) ولو بتقديم العين وعن ابني يوسف لأبأس به وبه اخذ ابو الليث للآثر والاحوط الامتاع لكونه خبر واحد

لقاضيه خان والقرتاشي والمحبوبي وفي الفصل الثالث عشر من آخر الحلية شرح النية للمحقق ابن أمير حاج قال بعدما تكلم على هذا الاثر وسنده وانه عدم ابن الجوزي في الموضوعات قد عرفت ان هذا الاثر ليس بنائب فالحق ان مثله لا ينبغي ان يطلق الابنص قطعي أو باجماع قوي وكلاهما ينتف فالوجه المنع وتحمل الكراهة المذكورة على كراهة التحريم وتماه فيه **(قوله)** فيما يخالف القطعي وهو تنزيه الحق تعالى عن مثله ط **(قوله)** اذ المتشابه الاول ان يقول والمتشابه اي الذي هو كهذا الدماء ط اي مما كان ظاهره محالا على الله تعالى **(قوله)** هداية اقول العبارة المذكورة لصاحب المنع واما عبارة الهداية فصها ولكنها تقول هذا خبر واحد فكان الاحتياط في الامتناع اه « تنبيه » لينظر في انه يقال مثل ذلك في نحو ما يؤثر من الصلوات مثل اللهم صلى على محمد وعدد علمك وحلمك ومنتهى رحمتك وعدد كلماتك وعدد كمال الله ونحو ذلك فانه يوم تعدد الصفة الواحدة أو اتها متعاقبات نحو العلم ولا سيما مثل عدد ما حاط به علمك ووسعه سمعك وعدد كلماتك اذ لا ينتهي لعلمه ولا لرحمته ولا لكلماته تعالى واقظة عدد ونحوها توهم خلاف ذلك ورأيت في شرح العلامة الفاسي على دلائل الحبرات البحث في ذلك فقال وقد اختلف العلماء في جواز اطلاق الموهم عندهم لانيومهم به أو كان سهل التأويل واضح المحل أو تخصص بطرق الاستعمال في معنى صحيح وقد اختر جماعة من العلماء كيفيات في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا انها افضل الكيفيات منهم الشيخ عفيف الدين اليافعي والشرف البارزي والبيهقي بن القطان وقوله عنه تليذه القدسي اه اقول ومقتضى كلام أئمتنا المنع من ذلك الا فيما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم على ما اختاره الفقيه قائل والله اعلم **(قوله)** الابنص اي بذاته وصفاته واما **(قوله)** والله الاسماء الحسنى فادعوه بها قال الحافظ ابو بكر بن العربي عن بعضهم ان لله تعالى الف اسم قال ابن العربي وهدا قيل فيها وفي الحديث الصحيح ان لله تعالى تسعة وتسعين اسمائة الا واحدا من احصاها دخل الجنة قال النووي في شرح مسلم واتفق العلماء على انه ليس فيه حصر فيها وانما المراد الاخبار عن دخول الجنة باحصائها واختلفوا في المراد باحصائها فقال البخاري وغيره من المحققين معناه حفظها وهذا هو الاظهر لانه جاءه تفسير في الرواية الاخرى من حفظها وقيل عددا في الدعاء وقيل احسن المراعاة لها والمحافظة على ما تقتضيه بمعناها وقيل غير ذلك والصحيح الاول اه ملخصا **(قوله)** وكذا لا يبصلي احد على احد اى استقلالا اما بما كقوله اللهم صل على محمد وعلى آله واصحابه جازخانية والمراد غير الملائكة امامهم فيجوز عليهم استقلالا قال في الغرائب والسلام يجوز عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ط وفي خطبة شرح البيروني صلى على غيره ثم ويكره وهو الصحيح وفي المستصفى وحديث صلى الله على آل ابي اوفى الصلاة حقه فله ان يبصلي على غيره ابتداء اما الغير فلا اه وسأتي تمام الكلام على ذلك آخر الكتاب **(قوله)** الاعلى النبي أل للجنس والمناسب زيادة الملائكة ط **(قوله)** وكره قوله بحق رسلك الخ هذا لم يخالف فيه ابو يوسف بخلاف مسألة المتن السابقة كما فاده الاثنان وفي التارخانية وجاء في الآثار ما دل على الجواز **(قوله)** لانه لاحق للخلاق على الخالق قد يقال انه لاحق لهم وجوبا على الله تعالى لكن

فما يخالف القطعي اذ المتشابه انما يثبت بالقطعي هداية وفي التارخانية معزيا للمتن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة لا ينبغي لاحد ان يدعوا الله الابنص والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استفيد من قوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها قال وكذا لا يبصلي احد على احد الا على النبي صلى الله عليه وسلم (و) كره قوله بحق رسلك وانما لك واو ليا لك (و) بحق البيت لانه لاحق للخلاق على الخالق تعالى ولو قال لا خير بحق الله او بالله ان تفعل كسدا لا يلزمه ذلك وان كان الاول فله در وفي المختارات قال ابن المبارك

الله سبحانه وتعالى جعل لهم حقا من فضله أو يراد بالحق الحرمة والعظمة فيكون من باب الوسيلة وقد قال الله تعالى وابتغوا اليه الوسيلة وقد عد من آداب الدعاء التوسل على مافي الحصن وجاء في رواية اللهم اني اسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي اليك فاني لم اخرج اشرا ولا بطرا الحديث اه ط عن شرح النفاية لمنلا على القساري ويحتمل ان يراد بتجهم علينا من وجوب الايمان بهم وتعظيمهم وفي العقوبة يحتمل ان يكون الحق مصدرا لصفة مشبهة فالعنى بحقية رسلك فلا منع فليتأمل اه اى المعنى يكونهم حقا لا يكونهم مستحقين اقول لكن هذه كلها احتمالات مخالفة لظاهر المتبادر من هذا اللفظ وبجرد ايها اللفظ مالا يجوز كافي في المنع كما قدمناه فلا يعارض خبر الآحاد فلذا والله اعلم اطلق أثمتا المنع على ان ارادة هذه المعاني مع هذا الايمان فيها الاقسام بغير الله تعالى وهو مانع آخر تأمل نعم ذكر العلامة المناوى في حديث اللهم اني اسألك وأوجه اليك بنيتك نبي الرحمة عن عز الدين بن عبد السلام انه ينبغي كونه مقصورا على النبي صلى الله عليه وسلم وان لا يقسم على الله بغيره وان يكون من خصائصه قال وقال السبكي يحسن التوسل بالنبي الى ربه ولم ينكره احد من السلف ولا اختلف الا ابن تيمية فابتدع ما نقله عالم قبله اه ونازع العلامة ابن امير حاج في دعوى الخصوصية واطال الكلام على ذلك في الفصل الثالث عشر آخر شرحه على المتن فراجع **(قوله)** سأل أى طلب من شخص شأ من الدنيا الحقيرة **(قوله)** يعجنى ان لا يعطيه شيا محمول على ما اذا لم يعلم ضرورته ط اقول وليتأمل المتع مع ما ذكره شيخ مشايخنا الجراحى بما عند الطبراني بسند رجاله رجال الصحيح عن ابي موسى رضى الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ملعون من سأل بوجه الله وملعون من سئل بوجه الله ثم منع سائله ما لم يسأل هجرا يعنى فيحاول ابي داود والنسائي وصححه ابن حبان وقال الحاكم على شرط الشيخين عن ابن عمر رضى الله عنهما رفعه من يسأل الله بوجه فاعطوه وللطبراني ملعون من سأل بوجه الله وملعون من يسئل بوجه الله فيمنع سائله اه الا ان يحمل على السؤال من غير الدنيا او على ما اذا علم عدم حاجته وان سؤاله للتكثير تأمل **(قوله)** يتاب على قراءته وان كان يأثم بترك العمل فالثواب من جهة والا ثم من اخرى ط **(قوله)** قيل نعم يشعر بضعفه مع انه مشى عليه في المختار والمتقى فقال وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجنائز والزحف والتذكير فاطنك عند الغناء الذى يسمونه وجدا ومحبة فأنه مكروه لاصل له في الدين اه **(قوله)** وتامه قيل جنائز البرازية اقول اضرب كلام البرازية فقل اولاً عن فتاوى القاضى انه حرام لما صرح عن ابن مسعود انه اخرج جماعة من المسجد يهللون ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم جهرا وقال لهم ما أراكم الا مبتدعين ثم قال البرازى وما روى في الصحيح انه عليه السلام قال لرافى اصواتهم بالتكبير اربعوا على انفسكم انكم لن تدعوا اصم ولا غلما انكم تدعون سمعا بصيرا قريبا انه معكم الحديث يحتمل انه يمكن للرفع مصلحة فقد روى انه كان في غزاة ولعل رفع الصوت يجر بلاء والحرب خدعة ولهذا نهى عن الجرس في المغازى واما رفع الصوت بالذكر فمأثر كفى الاذان والخطبة والجمعة والنجاء اه وقد حرر المسئلة في الحبرية وحمل مافي فتاوى القاضى على الجهر المضرووقان ان هناك احاديث

سأل لوجه الله او لحق الله يعجنى ان لا يعطيه شيا لانه عظم ما حقر الله وفيها قرأ القرآن ولم يعمل بموجبه ويتاب على قراءته كن يصلى ويعصى * (فرع) * هل يكره رفع الصوت بالذكر والدعاء قبل نعم وتامه قيل جنائز البرازية

قوله من يسأل الله بوجه الخ هكذا بالاصل المقابل على خط المؤلف ولعل الصواب من يسأل بوجه الله الخ كما يدل عليه سابق لكلامه ولاحقه اه صححه

اقتضت طلب الجهر وأحاديث طلب الاسرار والجمع بينهما بأن ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فالاسرار افضل حيث خيف الرياء او تأذى المسلمين او التيام والجهر افضل حيث خلا بما ذكر لانه أكثر عملا وتعدى فأثبته الى السامعين ويوقظ قلب الذكر فيجمع همه الى الفكر ويصرف سمعه اليه ويطرد النوم ويزيد النشاط اه ما يخص زاد في التاترخانية واما رفع الصوت عند الخائر فيحتمل ان المراد منه التوج أو الدعاء للميت بعد ما افتتح الناس الصلاة او الافراط في مدحه كمادة الجاهلية بما هو شبه المحال وأما أصل التناء عليه فغير مكروه اه وقد شبه الامام الغزالي ذكر الانسان وحده وذكر الجماعة بأذان المنفرد واذان الجماعة قال فكما أن اصوات المؤذنين جماعة تقطع جرم الهواء أكثر من صوت المؤذن الواحد كذلك ذكر الجماعة على قلب واحد أكثر تأثيرا في رفع الحجب الكثيفة من ذكر شخص واحد **(قوله)** وكره احتكار قوت البشر الاحتكار لغة احتباس الشيء انتظارا لغائه والاسم الحكرة بالضم والسكون كافي القاموس وشرعا اشتراء طعام ونحوه وحسبه الى الغلاء اربعين يوما لقوله عليه الصلاة والسلام من احتكر على المسلمين اربعين يوما ضرب به الله بالجزام والافلاس وفي رواية فقد برى من الله وبرى الله منه قال في الكفاية اى خذله والخذلان ترك النصره عند الحاجة اه وفي أخرى فعله لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا الصرف النفل والعدل الفرض شربا ليلية عن الكافي وغيره وقيل شهر وقيل أكثر وهذا التقدير للمعاقبة في الدنيا بنحو البيع والتعزير لا للائم لحصوله وان قلت المدة وتفاوته بين تربص لغزته او للقطط والياد بالله تعالى در متقى مزبدا والتقييد بقوت البشر قول ابى حنيفة ومحمد وعليه الفتوى كذا في الكافي وعن ابى يوسف كل ما أضر بالعامه حبه فهو احتكار وعن محمد الاحتكار في الثياب ابن كال **(قوله)** كتبني وعنب ولوز اى مما يقوم به يدهم من الرزق ولودخنا لاعسلا وسمنادر متقى **(قوله)** وقت بالثاق والتام المتأمة من فوق القفصه بكسر الفاءين وهى الرطبة من علف الدواب اه ح وفي المغرب التقت اليا بس من الاسفست اه ومثله في القاموس وقال في القفصه بالكسر هو نبات فارسيتها اسفست تأمل **(قوله)** في بلد او ما في حكمه كالرستاق والقرية قهستاني **(قوله)** يضر بأهله بان كان البلد صغيرا هداية **(قوله)** والمحكر ملعون اى مبعد عن درجة الابرار ولا يراد المعنى الثانى للعن وهو الابداء عن رحمة الله تعالى لانه لا يكون الا في حق الكفار اذا العبد لا يخرج عن الايمان بأرتكاب الكبيرة كافي الكرماني وأقره القهستاني در متقى **(قوله)** ومثله تلقى الجلب اى في التفصيل بين كونه يضر أهل البلد او لا يضر وصورته كافي مثلا مسكين أن يخرج من البلد الى القافلة التي جاءت بالطعام ويشترى منها خارج البلد وهو يريد حبه ويمتنع عن بيعه ولم يترك حتى تدخل القافلة البلدة او هذا اذا لم يلبس المتلقى سعر البلد على التجار فان لبس فهو مكروه في الوجهين هداية **(قوله)** يأمره القاضي ببيع ما فضل الخ اى الى من يعتد فيه السعة كافي الهداية والتهيين شربا ليلية وينهاه عن الاحتكار ويعظه ويرجعه عنه زبلى **(قوله)** فأن لم يبيع الخ قال الزبلى فأن رفع اليه ثانيا فعليه كذلك وهدده فأن رفع اليه ثالثا حبه وعززه ومثله في القهستاني وكذا في الكفاية عن الجامع الصغير فنبه **(قوله)** وباع القاضي عليه طعامه اى اذا امتنع باعه جبرا عليه قال في الهداية وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه من غير رضاه قبل هو على

(و) كره (احتكار قوت البشر) كتبني وعنب ولوز (والبهائم) كتبني وقت (في بلد يضر بأهله) لحديث الجالب مرزوق والمحتكر ملعون فأن لم يضر لم يكره ومثله تلقى الجلب (و) يجب ان (بأمره القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله فأن لم يبيع) بل خالف امر القاضي (عززه) بما يراه راداعاله (وباع) القاضي (عليه) طعامه (وفاقا)

لو خاف الامام على أهل بلد الهلاك اخذ الصاع من المحتكرين ووفر عليهم فاذا وجدوا سعة ردوا مثله وهذا ليس بحجر بل للضرورة ومن اضطر مال غيره وخاف الهلاك تناوله بلا رضاه ونقله الزبلي عن الاختيار وأقره (ولا يكون محتكرا بحبس غلة ارضه) بلا خلاف (ومجملوه من بلد آخر) خلافا للثاني وعند محمد ان كان يجلب منه عادة كرهوه المختار (ولا يسع حاكم) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسعروا فان الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق (الا اذا تعدى الارباب عن القيمة تعديا فاحشا فيسعر بمشورة أهل الرأي) وقال مالك على الوالى التسعير عام الغلاء وفي الاختيار ثم اذا سعر وخاف البائع ضرب الامام لو نقص لا يحل للمشتري وحياته ان يقول له يعنى بما تحب

٢ قوله وانتى كذا بالاصل وليس في نسخ السراج هذه الزيادة عبارة الطحطاوى وقوله وهو المختار ذكره في الملتقى

اختلاف عرف في بيع مال المديون وقيل يبيع بالاتفاق لان باحقيقة يرى الحجر لدفع ضرر عام وهذا كذا اه (قوله على الصحيح) كذا نقله القهستاني ومثله في الملتقى (قوله وفي السراج) مثله وفي غاية البيان وغيره وهذا بيان للعلة الاخرى للقول الصحيح غير التي قدمناها عن الهداية بناء على قول الامام بعدم الحجر تأمل (قوله اخذ الغلام من المحتكرين) اى ويبيع لهم قوتهم وقوت عياله كما لا يخفى اى كأمير في امره بالبيع (قوله ولا يكون محتكرا) اى لانه خالص حقه لا يتعلق به حق العامة الا ترى ان له ان لا يزور فكذاله ان لا يبيع هداية قال ط والظاهر ان المراد انه لا يأثم اثم المحتكر وان اثم بانتظار الغلاء او التخط لنية السوء للمسلمين اه وهل يجبر على بيعه المظاهر نعم ان اضطر الناس اليه تأمل (قوله ومجملوه من بلد آخر) لان حق العامة انما يتعلق بما جمع في المصر وجب الى فائها هداية قال القهستاني ويستحب ان يبيعه فانه لا يخلو عن كراهة كما في التمر ناشى (قوله خلافا للثاني) فعنده بكرة كما في الهداية اعترضه الاثنى بأن الفقيه جعله متفقا عليه وبأن القدورى قال في التقريب وقال ابو يوسف ان جلبه من نصف ميل فانه ليس بمحتكره وان اشتراه من رستاق واحتكره حيث اشتراه فهو حكرة قل فعمل ان ما جلبه من مصر آخر ليس بمحتكره عند ابى يوسف ايضا لانه لا يثبت الحكرة فيما جلبه من نصف ميل فكيف فيما جلبه من مصر آخر نص على هذا الكرخى في مختصره اه (قوله ان كان يجلب منه عادة) احتراز عما اذا كان البلد بعيدا لم تجر العادة بالحمل منه الى المصر لانه لم يتعلق به حق العامة كما في الهداية (قوله ٢ ملتقى) قال في شرحه تبعا للشرى لانه قد أخر في الهداية قول محمد بدليله اه اى فان عادته تأخير دليل ما يحتاره (قوله ولا يسع حاكم) اى بكرة ذلك كفى الملتقى وغيره (قوله لا تسعروا) قل شيخ مشايخنا العلامة اسمعيل الجراحى في الاحاديث المشتهرة قال النجم هذا اللفظ لم يرد لكن رواه أحمد والزار وأبو يعلى في مسانيدهم وأبو داود والترمذى وصححه وابن ماجه في سننهم عن أنس رضى الله تعالى عنه قال قال الناس يا رسول الله غلا السعر فسررنا فقال ان الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق وانى لأرجو ان القى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظامة في دم ولا مال واسناده على شرط مسلم وصححه ابن حبان والترمذى اه (قوله الرزاق) كذا في اغلب النسخ وفي نسخة الرزاق على صيغة فعال وهو الموافق لما قدمناه (قوله تعديا فاحشا) بينه الزبلي وغيره بالبيع بضعف القيمة ط (قوله فيسعر) اى لا بأس بالتسعر حينئذ كما في الهداية (قوله على الوالى التسعير) اى يجب عليه ذلك كما في غاية البيان وايضا لم يشترط التعدى الفاحش كما ذكره ابن الكمال وبه يظهر الفرق بين المذهبين (قوله لو نقص) اى لو نقص الوزن عما سعه الامام بأن سعر الرطل بدرهم مثلا فجاء المشتري واعطاه درهما وقال يعنى به تأمل (قوله لا يخل للمشتري) اى لا يخل له الشراء بما سعه الامام لان البائع في معنى المكره كذا ذكره الزبلي اقول وفيه تأمل لانه مثل ما قالوا فيمن صادر السلطان بمال ولم يبيع ماله فصار يبيع املاكه بنفسه فيفذهبه لانه غير مكره على البيع وهذا كذلك لان له ان لا يبيع أصلا ولذا قال في الهداية ومن باع منهم بما قدره الامام صح لانه غير مكره على البيع اه لان الامام لم يأمره بالبيع وانما أمره ان لا يزيد النفع على كذا ووفر ما بينهما فليتاأمل (قوله بما تحب) حينئذ بأى شئ باعه يخل زبلى وظاهره انه لو باعه

ولو اصطاحوا على سعر
الحبز واللحم ووزن ناقصا
رجع المشتري بالنقصان
في الحبز لا اللحم لشهرة
سعره عادة قلت وأفادان
التسعير في القوتين لا غير
وبه صرح الغتاب وغيره
لكنه اذا تعدى أرباب
غير القوتين وظلموا على
العامة فيسعر عليهم الحاكم
بناء على ما قال أبو يوسف
ينبغي ان يجوز ذكره
التمهتاني فان أبا يوسف
يعتبر حقيقة الضرر كما تقرر
فتدبر (يكره امساك
الحمامات) ولو في ربحها
(ان كان يضرب بالناس)
ينظر اوجب والاحتياط
ان يتصدق بهائم يشتريها
او يوهب لها تجتبي) فان
كان يطيرها فوق السطح
مطلعا على عورات
المسلمين ويكسر
زجاجات الناس برمي تلك
الحمامات عزير ومنع اشد
المتع فان لم يمتنع بذلك
ذبحها) اي الحمامات
(المتحصب) وصرح في
الوهابية بوجوب التعزير
وذبح الحمامات ولم يقده
بما مر ولعله اعتمد عادتهم
وأما للاستئناس فباح
كشراء عصافير ليعتقها ان
قال من أخذها فهي له

بأكثر محل وينفذ البيع ولا ينافي ذلك ما ذكره الزيلعي وغيره من انه لو تعدى رجل وباع بأكثر
اجازة القاضي لان المراد ان القاضي يمضيه ولا يفسخه ولذا قال التمهتاني جازوا مضاه
القاضي خلافا لما فهمه ابو السعود من انه لا ينفذ ما لم يحجزه القاضي (قوله رجع المشتري
بالنقصان في الحبز لا اللحم) جعل الزيلعي وغيره ذلك فيما اذا كان المشتري من غير اهل البلد
وعليه بأن سعر الحبز يظهر عادة في البلدان وسعر اللحم لا يظهر الا نادرا اهـ اي فلا يظهر في
حق الغريب كافي الحائنة بالبلدي يرجع فيهما والمراد الرجوع في حصة النقصان من الثمن
وفي بيع الحائنة رجل اشترى من القصاب كل يوم لحما بدرهم والقصاب يقطع ويزن والمشتري
يظن انه من لان اللحم يباع في البلد منا بدرهم فوزنه المشتري يوما فوجده انقص وصدقه
القصاب قالوا ان كان المشتري من أهل البلد يرجع بحصة النقصان من الثمن لامن اللحم لان
البائع أخذ حصة النقصان من الثمن بغير عوض وان لم يكن من أهل البلد وانكر القصاب
انه دفع على انه من لا يرجع بشئ لان سعر اللحم لا يظهر في حق الغريب اهـ (قوله وأفادان
التسعير في القوتين) اي قوت البشر وقوت البهائم لانه ذكر التسعير في بحث الاحتكار تأمل
(قوله وظلموا على العامة) ضمنه معنى تعدى فعدها بعلى اهـ (قوله فيسعر عليهم الحاكم
الاولي فسعر بلفظ الماضي على قوله تعدى لان جواب اذا قوله ينبغي ان يجوز (قوله
بناء على ما قال أبو يوسف) اي من ان كل ما اضرب بالعمامة حبسه فهو احتكار ولو ذبحا او فوضة
او ثوبا قال ط وفيه ان هذا في الاحتكار لا في التسعير اهـ قلت نعم ولكنه يؤخذ منه
قياسا واستنباطا بطريق المفهوم ولذا قال بناء على ما قال أبو يوسف ولم يجعله قوله تأمله على
انه تقدم ان الامام يرى الحجر اذا عر الضرر كما في المفتي الماجن والمكاري المفسد والطبيب
الجاهل وهذه قضية عامة فتدخل مسئلتنا فيها لان التسعير حرم معنى لانه منع عن البيع زيادة
فاحشة وعليه فلا يكون منبيا على قول أبي يوسف فقط كذا ظهر لي فتأمله (قوله
والاحتياط) يعني فيما اذا جلب حاما ولم يدر صاحبها اهـ (قوله ذبحها) اي ثم يلقها
للكها افاده الشرنبلالي في شرحه (قوله وصرح في الوهابية) اي في كتاب الحدود
(قوله ولم يقده بما مر) اي من الاطلاع على العورات وكسر الزجاجات قال شارحه العلامة
عبد البر ولم أر اطلاق التعزير لغيره من المتقدمين (قوله ولعله) اي صاحب الوهابية اعتمد
عادتهم اي اطلق اعتمادا على عادة الذين يطبرون الحمام (قوله واما للاستئناس فباح) قال
في المجتبي راضيا لآبائهم بحبس الطيور والدجاج في بيته ولكن يعلفها وهو خير من ارسالها
في السلك اهـ وفي الفتية راضيا بحبس بلبل في القفص وعلفها لا يجوز اهـ اقول لكن في
فتاوى العلامة قاضي الهدياية سئل هل يجوز حبس الطيور المفردة وهل يجوز اعتقالها وهل
في ذلك ثواب وهل يجوز قتل الطوايط لتلوينها حصر المسجد بخرتها الفاحش فأجاب بجوز
حبسها للاستئناس بها واما اعتقالها فليس فيه ثواب وقتل المؤذى منها ومن الدواب جائز اهـ
قلت ولعل الكراهة في الحبس في القفص لانه سجن وتعذيب دون غيره كما يؤخذ من مجموع
ما ذكرناه يحصل التوفيق فتأمل (نتية) قال الجراحى ومن الواهى مارواه الدارقطني
في الافراد والديلمى عن ابن عباس مرفوعا اتخذوا المقاصص فانها تلهى الجن عن صيانكم

واخرج ابن أبي الدنيا عن الثوري ان اللعب بالحمام من عمل قوم لوط **(قوله)** ولا تخرج عن ملكه بأعتاقه (فإذا وجدها بعده في يد غيره له أخذها الا اذا كان قال من أخذها فهي له كما يفهم مما بعده **(قوله)** لم يأخذها) ذكر في الخلاصة انه أعاد المسئلة في الفتاوى في باب السير وشرط انه قال لقوم معلومين من شاء منكم فليأخذها وفي التتارخانية ولو قال كل ما تناول فلان من مالى فهو حلال له فتناول حل وفي كل من تناول من مالى فهو حلال له فتناول رجل شيئا لا يحل وقال ابو نصر يحل ولا يضمن قال أنت في حل من مالى خذ منه ما شئت قال محمد هو حل من الدراهم والدنانير خاصة **(قوله)** وجاز ركوب الثور وتحميله الخ) وقيل لا يفعل لان كل نوع من الانعام خلق لعمل فلا يغير أمر الله تعالى **(قوله)** بلا جهد وضرب) اى لا يحملها فوق طاقتها ولا يضرب وجهها ولا رأسها اجماعا ولا تضرب اصلا عند ابن حنيفة وان كانت ملكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تضرب الدواب على التفار ولا تضرب على العنار لان العنار من سوء امساك الراكب للجمار والتفار من سوء خلق الدابة فتؤدب على ذلك كذا في فصول العللى **(قوله)** اشد من الذمى) لانه لا ناصر له الا الله تعالى وورد اشد غضب الله تعالى على من ظلم من لا يجد ناصر الا الله تعالى ط **(قوله)** اشد من المسلم) لانه يشدد الطلب على ظلمه ليكون معه في عذابه ولا مانع من طرح سيئات غير الكفر على ظلمه فيعذب بها بدله ذكره بمضهم ط **(قوله)** ولا بأس بالمسابقة الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في خف او فصل او حافر والسبق بفتح الباء ما يجعل من المال للسابق على سيفه وبالسكون مصدر سبقت اى لا تجوز المسابقة بعوض الا في هذه الاجناس الثلاثة قال الخطابي والرواية الصحيحة بالفتح ابو السعود عن المناوى قال الجراحي وزيادة أو جناح موضوع باتفاق المحدثين والخف والابل والحافر الحيل والنصل جديدة السهم والمراد به المراماة والضاد المعجمة تصحيف مغرب **(قوله)** كذا في المتن والمجمع) ومثله في المختار والمواهب ودرر البحار **(قوله)** خلافا لما ذكره في مسائل شتى) اى قيل كتاب الفرائض حيث اقتصر على الفرس والابل والارجل والرمى ومثله في الكتز والزيللى وأقره الشارح هناك حيث قال ولا يجوز الاستباق في غير هذه الاربعة كالبلع والجعل وأما بلا جعل فيجوز في كل شئ وتماه في الزيللى اه ومثله في الذخيرة والخانية والتتارخانية ونقل ابو السعود عن العلامة قاسم انه رد ما في المجمع بأنه لم يقل احدا بالمسابقة على الجمل لان ذلك معلل بالتحريض على الجهاد ولم يعهد في الاسلام الجهاد على الجمل ولم يذكر البغل مع ان الشرع لم يعتبره حيث لم يجعل له سهما من الغنيمة فليس فيه تحريض على الجهاد ايضا الا ان يقال عدم السهم لا يقتضى عدم جواز المسابقة عليه لان الخف لاسهمه ولا تجوز المسابقة عليه بالنص اقول والحاصل أن الحافر المذكور في الحديث عام فمن نظر الى عمومه ادخل البغل والحمار ومن نظر الى العلة اخرجهما لانهما ليسا آلة جهاد تأمل **(قوله)** فكان مندوبا) انما يكون كذلك بالقصد أما اذا قصد التللى او الفخر او لرى شجاعته فالظاهر الكراهة لان الاعمال بالنيات فكما يكون المباح طاعة بالنية تصير الطاعة معصية بالنية ط **(قوله)** اما بدونه) ظاهره انه مرتبط بكلام الاثمة الثلاثة وما يأتى يفيد ان هذا اهل المذهب ط ومثله ما قدمناه آنفا عن مسائل شتى **(قوله)** فيباح في كل الملاعب) اى التى تعلم الفروسية

ولا تخرج عن ملكه باعتاق وقيل بكرة لانه تضبيع المال جامع الفتاوى وفي المختارات سبب دابته وقال هي لمن أخذها لم يأخذها عن أخذها ومر في الحج ورازكوب الثور وتحميله والكراب على الجمل بلا جهد وضرب اذ ظلم الدابة اشد من الذمى وظلم الذمى اشد من المسلم (ولا بأس بالمسابقة في الرمي والفرس) والبغل والحمار كذا في المتن والمجمع وأقره المصنف هنا خلافا لما ذكره في مسائل شتى فتنبه (والابل و) على (الاقدام) لانه من اسباب الجهاد فكان مندوبا وعند الثلاثة لا يجوز في الاقدام اى بالجعل أما بدونه فيباح في كل الملاعب كما يأتى (حل لجمل) وطاب

وتعين على الجهاد لان جواز الجعل فيما سراً ثابته بالحديث على خلاف القياس فيجوز
 ماعداها بدون الجعل وفي القهستاني عن الملتقط من لعب بالصولجاني يريد القروسية يجوز
 وعن الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المصارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلوي فانه
 مكروه **(قوله)** لانه يصير مستحقاً حتى لو امتنع المغلوب من الدفع لايغيره القاضي ولا يقضى
 عليه به زيلبي في مسائل شتى **(قوله)** ومفاده لزومه بالعقد انظر ماصورته وقديقال معنى
 قوله لعدم العقد اى لعدم امكانه على ان جواز الجعل فيما ذكر استحسان قال الزيلبي والقياس
 ان لا يجوز لما فيه من تعليق التمليك على الحظر ولهذا لا يجوز فيما عدا الاربعة كالبلغ وان كان
 الجعل مشروطاً من احد الجانبين اه فتأمل وبالمجمل فيحتاج في المسئلة الى نقل صريح
 لان ما ذكره محتمل ورأيت في المجتبى مانصه وفي بعض النسخ فان سبقه حل المال وان أبى
 يجبر عليه اه اقول لكن هذا مخالف لما في المشاهير كالزيلبي والذخيرة والحلاصة
 والتاريخانية وغيرها من انه لا يصير مستحقاً كمر قدبر **(قوله)** من جانب واحد او من
 ثالت بأن يقون احدهما لصاحبه ان سبقتي اعطيتك كذا وان سبقتك لا آخذ منك شيئاً
 او يقول الامر لفارسين او راميين من سبق منكما فله كذا وان سبق فلا شيء له اختيار وغير
 الافكار **(قوله)** من الجانبين بأن يقول ان سبق فرسك فلك على كذا وان سبق فرسي فلي عليك
 كذا زيلبي وكذا ان يقال ان سبق اهلك او سبقتك تاريخانية **(قوله)** لانه يصير قاراً لان
 القمار من القمار الذي يزداد تارة وينقص اخرى وسعى القمار قاراً لان كل واحد من
 المقامرين ممن يجوز ان يذهب ماله الى صاحبه ويجوز ان يستفيد مال صاحبه وهو حرام
 بالنص ولا كذلك اذا شرط من جانب واحد لان الزيادة والنقصان لا يمكن فيهما بل في احدهما
 تمكن الزيادة وفي الآخر الانتقاص فقط فلا تكون مقامرة لانها مفاعلة منه زيلبي **(قوله)**
 يتوهم ان يسبقهما بيان لقوله كفه لفرسيهما اى يجوز ان يسبق أو يسبق **(قوله)** واللام يجوز
 اى ان كان يسبق أو يسبق لاحالة لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم من ادخل فرساً بين فرسين
 وهو لا يأمن ان يسبق فلا بأس به ومن ادخل فرساً بين فرسين وهو آمن ان يسبق فهو قار
 رواه احمد وابوداود وغيرهما زيلبي **(قوله)** ثم اذا سبقهما الخ صورته ان يقال ان سبقهما
 أخذ منهما الفانصاف وان لم يسبق لم يعطهما شيئاً وان سبق كل منهما الآخر فله مائة من مال
 الآخر فلا يعطيهما شيئاً ان لم يسبقهما ويأخذ منهما الجعل ان سبقهما ويجوز ان يعكس
 التصوير اخذ او اعطاه وفيما بينهما أيهما سبق اخذ من صاحبه ما شرط له وان سبقاه وجاءا معا
 فلا شيء لواحد منهما وان سبق المحل مع أحدهما ثم جاء الآخر فلا شيء على من مع المحل
 بل له ما شرطه الآخر له كالوسيق ثم جاء المحل ثم جاء الآخر ولا شيء للمحل اه غرر الافكار
 قال الزيلبي وأما جاز هذا لان الثالث لا يفرم على التقادير كلها قطعاً وبقياً وأما محتمل ان يأخذ
 اولاً يأخذ فخرج بذلك من ان يكون قاراً فصار كما اذا شرط من جانب واحد لان القمار هو
 الذى يستوى فيه الجانبان في احتمال الغرامة على ما بينا اه «تتم» يشترط في الغاية ان تكون
 مما تحتملها الفرس وان يكون في كل من الفرسين احتمال السبق زيلبي وينبئ ان يقال
 في السهم والاقدام كذلك تأمل ونقل في غير الافكار عن المحرر ان كانت المسابقة على

لا انه يصير مستحقاً ذكره
 البرجندى وغيره وعلاه
 البرازى بأنه لا يستحق
 بالشرط شئ لعدم العقد
 والقبض اه ومفاده
 لزومه بالعقد كما يقول
 الشافعية فتبصر (ان
 شرط المال في المسابقة
 من جانب واحد وحرم لو
 شرط) فيها (الجانبين)
 لانه يصير قاراً (الاذا
 ادخلنا ثالتاً محلاً بينهما)
 بفرس كفى لفرسيهما
 يتوهم ان يسبقهما والام
 يجوز ثم اذا سبقهما اخذ
 منهما وان سبقاه لم يعطهما
 وفيما بينهما أيهما سبق
 أخذ من صاحبه

(و) كذا الحكم (في الشفقة) فإذا شرط لمن معه الصواب صح وان شرطه لكل على صاحبه لا درر ويجتبي والمصارعة ليست ببذعة الا للتهي فتصكره برجندي واما السباق بلا جعل فيحل في كل شيء كما يأتي وعند الشافعية المسابقة بالاقدام والطير والبقر والسفن والسباحة والصولجان والبنندق ورمي الحجر واشائه باليد والشباك والوقوف على رجل ومعرفة ما يده من زوج او فرد واللعب بالحاتم وكذا يحل كل لعب خطر لحاذق تغلب سلامته كرمي لراة وصيد لجة ويحل التفرج عليهم حينئذ وحديث حدثوا عن بني اسرائيل فيدخل سماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتقن كذبه

قوله متعلق بعد الذي في نسخ الشارح التي بأيدينا وعند الشافعية فاعل النسخة التي وقعت لم يحثي وعد الشافعية فيحجر ا هـ صححه

الابل فالاعتبار في السبق بالكشف وان كان على الخيل فيالعلق وقيل الاعتماد على الاقدام اهـ * (فرع) * في متفرقات التاريخة عن السراجة يكره الرمي الى هدف نحو القبة **(قوله)** وكذا الحكم في الشفقة اي على هذا التفصيل وكذا المصارعة على هذا التفصيل وانما جاز لان فيه حثا على الجهاد وتعلم العلم فان قيام الدين بالجهاد والعلم فجاز فيما يرجع اليهما لاغير كذا في فصول العلامى **(قوله)** فإذا شرط لمن معه الصواب اي لو اوجد معين معه الصواب لا ما يفيد عموم من والا كان عين ما بعده اهـ ح اي بأن يقول ان ظهر الصواب معك فلك كذا او ظهر معي فلا شيء لي او بالعكس اما لوقلا من ظهر معه الصواب منافاه على صاحبه كذا فلا يصح لانه شرط من الجانبين وهو قار اذا ادخلا محلا بينهما كما فهم من كلامهم وصوره ط بأن تكون المسئلة ذات اوجه ثلاثة وجعلا للثالث جعلان ان ظهر معه الصواب وان كان مع احدهما فلا شيء عليه اهـ تأمل **(قوله)** والمصارعة ليست ببذعة فقد صرع عليه السلام جمعا منهم ابن الاسود الجمحي ومنهم زكاة فانه صرعه ثلاث مرات متواليات لشرطه انه ان صرع اسلم كما في شرح التنايل للقاري قال الجراحى ومصارعته عليه السلام لا بى جهل لاصل لها **(قوله)** فيجوز في كل شيء اي بما يعلم الفروسية ويعين على الجهاد بلا قصد التامى كما يظهر من كلام فقهاءنا مستدلين بقوله عليه السلام لا تخضر الملائكة شيئا من الملاهى سوى النضال اي الرمي والمسابقة والظاهر ان تسميته لهوا للمشابهة الصورية تأمل **(قوله)** كما يأتي اي في مسائل شتى وقدمنا عبارته **(قوله)** بالاقدام متعلق بعد اي جعلوها بالاقدام وما عطف عليه قال ط ولا ادري وجه ذكر هذه العبارة غير انها لو همت أن القواعد تقتضيها وليس كذلك بل قواعد المذهب تقتضى ان غالب هذه من اللهو المحرم كالصولجان وما بعده اهـ ملخصا اقول قدمنا عن الفهستاني جواز اللعب بالصولجان وهو الكرة للفروسية وفي جواز المسابقة بالطير عندنا نظر وكذا في جواز معرفة ما في اليد واللعب بالحاتم فانه لهو مجرد واما المسابقة بالبقر والسفن والسباحة فظاهر كلامهم الجواز ورمي البنندق والحجر كالرمي بالسهم واما اشالة الحجر باليد وما بعده فاعلم انه ان قصد به القرن والتقوى على الشجاعة لا بأس به **(قوله)** والبنديق اي المتخذ من الطين ط ومثله المتخذ من الرصاص **(قوله)** واشائه باليد (ليعلم الاقوى منهما ط **(قوله)** والشباك اي المشابكة بالاصابع مع قتل كل يد صاحبه ليعلم الاقوى كذا ظهر لي **(قوله)** ومعرفة ما يده من زوج او فرد واللعب بالحاتم سمعت من بعض فقهاء الشافعية ان جواز ذلك عندهم اذا كان مبنيا على قواعد حسابية مما ذكره علماء الحساب في طريق استخراج ذلك بخصوصه لا بمجرد الحزر والتخمين اقول والظاهر جواز ذلك حينئذ عندنا ايضا ان قصد به القرن على معرفة الحساب واما الشطرنج فانه وأن افاد علم الفروسية لكن حرمة عندنا بالحدث لكثرة غوائله بأكباب صاحبه عليه فلا يقي فعه بضرره كما نصوا عليه بخلاف ما ذكرنا تأمل **(قوله)** وحديث حدثوا عن بني اسرائيل تمامه ولا حرج اخرجه ابو داود وفي لفظ لاحد بن منيع عن جابر حدثوا عن بني اسرائيل فانه كان فيهم اعاجيب واخرج النسائي بأساند صحيح عن ابى سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج وحدثوا

عنى ولا تكذبوا على فقد فرق عليه السلام بين الحديث عنه والحديث عنهم كما قلناه اليه عن
 الشافعى **(قوله)** بقصد الفرجة لالجمعة) الفرجة مائة النقص عن ايام الجمعة لضم اليها
 قاموس **(قوله)** لكن بقصد ضرب الامثال الخ وذلك كمقامات الحريرى فان الظاهر ان
 الحكايات التى فيها عن الحرث بن هان والسروجى لاصل لها وانما اتى بها على هذا السياق
 المعجب لما لا يخفى على من يعلمها وهل يدخل فى ذلك مثل قصة عنزة والمالك الظاهر وغيرها
 لكن هذا الذى ذكره انما هو عن اصول الشافعية واهلنا قسائى فى الفروع عن المجتبى
 ان القصص المكروه ان يحدث الناس بما ليس له اصل معروف من احاديث الاولين او يزيد
 او ينقص ليزينه بقصص الخ فهل يقال عندنا بجوازه اذا قصد به ضرب الامثال ونحوها يحرر
(قوله) على أسنة آدميين او حيوانات اى او حاديات كقولهم قال الحافظ للودم لم تحرقنى
 قال سلم من يدقنى **(قوله)** ذكره ابن حجر اى المكى فى شرحه على المنهاج **(قوله)** ويستحب
 قلم الظافير) وقلمها بالاسنان مكروه بورث البرص فاذا قلم الظفاره او جز شعره ينبتى ان يدفنه
 فان ريمه فبالأس وان القاء فى الكنيف او فى المغسل كره لانه بورث داء خائيه ويدفن
 اربعة الظفر والشعر وخرقة الخيض والدم عسائيه ط **(قوله)** فيستحب توفير شاربه
 واطفاره) الانسب فى التعبير فيوفر اطفاره وكذا شاربه وفى المنح ذكر ان عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه كتب اليانوفروا الاظافر فى أرض العدو فأنها سلاح لانه اذا سقط السلاح
 من يده وقرب العدو منه ربما يتحكن من دفعه بأظافيره وهو نظير قص الشارب فإنه سنة
 وتوفيره فى دار الحرب للغزاي مندوب ليكون احيى فى عين العدو اه ماخصاط **(قوله)**
 وكونه بعد الصلاة افضل) اى لتناوله بركة الصلاة وهو مخالف لما نذكره قريبا فى الحديث
(قوله) الا اذا اخره اليه) اى الى يوم الجمعة بأن طال جدا وأراد تأخيرها اليه فيكره **(قوله)** وفى
 الحديث الخ) قال الزرقانى اخرج البيهقى من مسند ابى جعفر الباقر قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يأخذ من اطفاره وشاربه يوم الجمعة وله شاهد موصول عن ابى هريرة لكن
 سنده ضعيف قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص شاربه ويقلم اطفاره يوم الجمعة قبل
 ان يروح الى الصلاة اخرجه البيهقى وقال عقبه قال احمد فى هذا الاسناد من يجهل قال
 السيوطى وبالجملة فأرجحها اى الاقوال دليلا وتقلا يوم الجمعة والاخبار الواردة فيه ليست
 بواهي جدامع ان الضعيف يعمل به فى فضائل الاعمال اه مدنى وقال الجراحى وروى
 الديلبى بسندواه عن ابى هريرة دفعه من قلم اطفاره يوم السبت خرج منه الداء ودخل فيه
 الشفاء ومن قلمها يوم الاحد خرج منه الفاقه ودخل فيه الفنى ومن قلمها يوم الاثنين خرج منه
 الجنون ودخلت فيه الصحة ومن قلمها يوم الثلاثاء خرج منه المرض ودخل فيه الشفاء ومن قلمها
 يوم الاربعاء خرج منه الوسواس والخوف ودخل فيه الامن والشفاء ومن قلمها يوم
 الخميس خرج منه الجذام ودخلت فيه العافية ومن قلمها يوم الجمعة دخلت فيه الرحمة
 وخرجت منه الذنوب **(قوله)** وعنه عليه الصلاة والسلام الخ) لم يثبت حديثا بل وقع فى كلام غير واحد
 كالشيخ عبدالقادر قدس الله سره فى غنيته وكابن قدامة فى منية وقال السخاوى لم اجده
 لكن كان الحافظ الديلمى ينقل ذلك عن بعض مشايخه ونس احمد على استحبابه اه

بقصد الفرجة لالجمعة بل
 وما يقين كذبه لكن بقصد
 ضرب الامثال والمواعظ
 وتعليم نحو الشجاعة على
 أسنة آدميين او حيوانات
 ذكره ابن حجر (ويستحب
 قلم اظفاره) الاجهاه
 فى دار الحرب فيستحب
 توفير شاربه واطفاره
 (يوم الجمعة) وكونه بعد
 الصلاة افضل الا اذا أخره
 اليه تأخيرا فاحشا فيكره
 لان من كان ظفره طويلا
 كان رزقه ضيقا وفى الحديث
 من قلم اظفاره يوم الجمعة
 اعذه الله من البلاء الى
 الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة
 ايام درر وعنه عليه الصلاة
 والسلام من قلم اظفاره
 مخالفا لم ترمد عنه أبدا

جراحي ونقل بعضهم ان من الجرب ان من قص كذلك لم يصبه رمد **(قوله)** يعنى الخ) تفسير لقوله مخالفا **(قوله)** قلموا الظفاركم بالسنة والادب) كذا في بعض النسخ وهو غير موزون وفي بعضها بسنة وأدب منكرا فيكون من مجز وبجر الرجز بكسر الباء الموحدة في آخر اليتين ويكون قد دخل البيت الاول الحرم بنقص حرف من اوله قاله ح ٣ وهو مما لا يجوز فيه **(قوله)** يمينها خوايس الخ) رمز لكل اصبع بحرف قال السخاوي وكتب القائل ابدأ بينناك وبالخصر * في قص اظفارك واستنصر وثن بالوسطى وثلاث كا * قد قيل بالابهام والبصر ولتختم الكف بسبابة * في اليد والرجل ولا تخر وفي اليد اليسرى بأبهاما * والاصبع الوسطى وبالخصر وبعد سبابتها بصر * فانها خاتمة الايسر فذلك أمن خذبه يافى * من رمد العين فلا تزدرد هذا حديث قدروى مستندا عن الامام المرتضى حيدر

اه **(قوله)** والاولى قلميها) كتنخيلها يعنى يبدأ بخصر رجليه اليمنى ويختم بخصر اليسرى قال في الهداية عن الغرائب وينبئ الابتداء باليد اليمنى والانهاء بها فبدأ بسبابتها ويختم بأبهاما وفي الرجل بخصر اليمنى ويختم بخصر اليسرى اه ونقله القهستاني عن المسعودية **(قوله)** قلت الخ) وكذا قال السوطى قد انكر الامام ابن دقيق العيد جميع هذه الابيات وقال لا تعتبر هيئة مخصوصة وهذا لا اصل له في الشريعة ولا يجوز اعتقاد استحبابه لان الاستحباب حكم شرعى لا بد له من دليل وليس استهال ذلك بصواب اه **(قوله)** وما يعزى من النظم) وهو قوله في قص ظفرك يوم السبت آكلة * تبدو وفيما يليه تذهب البركة وعالم فاضل يبدأ بتلوها * وان يكن في الثلاثا فاحذر الهلكة وبورث السوء في الاخلاق رابعها * وفي الخمس الغنى يأتي لمن سلكه والعلم والرزق زيد في عربتها * عن النبي رويانا فاقفوا نسك اه

(قوله) ويستحب حلق عاتنه) قال في الهندية وينتدى من تحت السرة ولوعالج بالثورة يجوز كذا في الغرائب وفي الاشياء والسنة في عانة المرأة التفت **(قوله)** وتنظيف بدنه) بنحو ازالة الشعر من ابطنه ويجوز فيه الحلق والتف اولى وفي المجتبى عن بعضهم وكلاهما حسن ولا يخلق شعر حلقه وعن ابى يوسف لا بأس به ط وفي المضمرات ولا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يشبه الخنثى تأخرانية **(قوله)** وكره تركه) اى تحريم القول المجتبى ولا عذر فيما وراء الاربعين ويستحب الوعيد اه وفي ابى السعود عن شرح المشرق لابن ملك روى مسلم عن أنس بن مالك وقت لنا في تقليم الاظفار وقص الشارب ونشف الابطان لا تترك اكثر من اربعين ليلة وهو من المقدرات التي ليس للرأى فيها مدخل فيكون كالرفوع اه **(قوله)** وقيل سنة) مشى عليه في الملتقى وبشارة المجتبى بعد ما رمز للطحاوى حلقه سنة ونسب الى ابى حنيفة وصاحبه والقص منه حتى يوازى الحرف الاعلى من الشفة العليا سنة بالاجماع اه **(قوله)** ولا بأس بنشف الشيب) قيده في البرازية بأن لا يكون على وجه التزين * (تنبه) * نشف الفنبكين

* قلموا اظفاركم بسنة أو ادب
* يمينها خوايس يسارها
أو خصب * وبيان وتمامه
في مفتاح السعادة وفي شرح
الغزوية روى انه صلى الله
عليه وسلم بدأ بمسبحة اليمنى
الى الخنصر ثم بخصر
اليسرى الى الابهام وختم
بالابهام اليمنى وذكر له
الغزالي في الاحياء وجها
وجها ولم يثبت في اصابع
الرجل نقل والاولى
تقليمها كتنخيلها قلت
وفي المواهب اللدنية قال
الحافظ ابن حجر انه يستحب
كيفما احتاج اليه ولم يثبت
في كفيته شئ ولا في تعيين
يوم له عن النبي صلى الله عليه
وسلم وما يعزى من النظم في
ذلك للامام على ثم لابن
حجر قال شيئا انه باطل
(و) يستحب (حلق عاتنه
وتنظيف بدنه بالاغتسال
في كل اسبوع مرة)
والا فضل يوم الجمعة وجاز
في كل خمسة عشر وكره تركه
وراء الاربعين مجتبى وفيه
حلق الشارب بدعة وقيل
سنة ولا بأس بنشف الشيب
وأخذ اطراف اللحية

قوله مما لا يجوز فيه
أى ولا يسمى خرما

بدعة وهما جانباً العنقة وهي شعر الشفة السفلى كذا في الغرائب ولا يتلف الله لأن ذلك يورث الأكلة وفي حلق شعر الصدر والظهر ترك الأدب كذا في القنية اه ط **قوله** والسنة فيها القبضة وهو ان يقبض الرجل لحيته فما زاد منها على قبضة قطعه كذا ذكر محمد في كتاب الآثار عن الامام قال وبه نأخذ محيط اه ط * (قائدة) * روى الطبراني عن ابن عباس رفعه من سعادة المراء خفة لحيته واشتهر ان طول اللحية دليل على خفة العقل وانشد بعضهم ما أحد طالت له لحية * فزادت اللحية في هيئته
الا وما ينقص من عقله = اكثر مما زاد في لحيته

والسنة فيها القبضة وفيه
قطعت شعر رأسها أمت
ولعنّت زاذي البرازية وان
بأذن الزوج لانه لاطاعة
لخلق في معصية الخالق
ولذا قال يحرم على الرجل
قطع لحيته والمعنى المؤثر
التشبه بالرجال انتهى
قلت واما حلق رأسه ففي
الوهانية قال * وقد قيل
حلق الرأس في كل جمعة *
* يحب وبعض الجوازيعر *
(رجل تعلم علم الصلاة او
نحوه ليعلم الناس وآخر
ليعمل به فالاول افضل)
لانه متعمد وروى مذاكرة
العلم ساعة خير من احياء
ليلة وله الخروج لطلب
العلم الشرعي بلاذن والديه

* (لطيفة) * نقل عن هشام بن الكلبي قال حفظت ما لم يحفظه احد ونسيت ما لم ينسه احد
حفظت القرآن في ثلاثة ايام وأردت ان اقطع من لحيتي ما زاد على القبضة فنسيت فقطعت
من اعلاها **قوله** لاطاعة لخلق (الح) رواه احمد والحاكم عن عمران بن حصين اه جراحى
قوله والمعنى المؤثر) اى العلة المؤثرة في انهما التشبه بالرجال فانه لا يجوز كالتشبه بالنساء حتى
قال في المجتبى راضى بركه غزل الرجل على هيئة غزل النساء **قوله** واما حلق رأسه (الح) وفي
الروضة للزندويى ان السنة في شعر الرأس اما الفرق او الحلق وذكر الطحاوى ان الحلق سنة
ونسب ذلك الى العلماء الثلاثة وفي الذخيرة ولا بأس ان يحلق وسط رأسه ويرسل شعره من غير
ان يفتله وان قتلته فذلك مكروه لانه يصير مشبها ببعض الكفرة والمجوس في ديارنا يرسلون
الشعر من غير قتل ولكن لا يحلقون وسط الرأس بل يجزون الناصية تناخاية قال ط ويكره
الفرع وهو ان يحلق البعض ويترك البعض قطعاً مقدار ثلاثة اصابع كذا في الغرائب وفيها
كان بعض السلف يترك سباليه وهما اطراف الشوارب **قوله** (روى (الح) وروى البيهقي عن
ابن عمر ماعبد الله بشئ افضل من فقه في دين وفي البرازية طلب العلم والفقهاء اذا صحت التنية
افضل من جميع اعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صحت التنية لانه اعم ففعا لكن
بشرط ان لا يدخل نقصان في فرائضه وصحة التنية ان يقصد بها وجه الله تعالى لا لطلب المال
والجاء ولو اراد الخروج من الجهل ومنفعة الخلق وحياء العلم فليلقب بته ايضا تعلم بعض
القرآن ووجد فراغاً فالفضل الاشتغال بالفقه لان حفظ القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا يدمنه
من الفقه فرض عين قال في الخزانة وجميع الفقه لا بد منه قال في المناقب عمل محمد بن الحسن
ماضى الف مسئلة في الحلال والحرام لا بد للناس من حفظها وانظر ما قدمناه في مقدمة الكتاب
قوله وله الخروج (الح) اى ان لم يخف على والديه الضيعة بأن كانا موسرين ولم تكن نفقتهما
عليه وفي الخاتمة ولو اراد الخروج الى الحج وكرها ذلك قالوا ان استغنى الاب عن خدمته فلا
بأس والا فلا يسعه الخروج فان احتاجا الى النفقة ولا يقدر ان يتخلف لهما نفقة كاملة
او امكنه الا ان الغالب على الطريق الخوف فلا يخرج ولو الغالب السلامة يخرج وفي بعض
الروايات لا يخرج الى الجهاد الا باذنها ولو اذن احدهما فقط لا ينبغي له الخروج لان مراعاة
حقهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فان لم يكن له ابوان وله جدان وجدان فأذن له
ابو الاب وام الام دون الآخرين لا بأس بالخروج لقيامهما مقام الابوين ولو اذن الابوان
لا يلتفت الى غيرها هذا في سفر الجهاد فلو في سفر تجارة اوحج لا بأس به بلاذن الابوين ان

استغنيا عن خدمته اذ ليس فيه ابطال حقيهما الا اذا كان الطريق مخوفا كالبحر فلا يخرج
 بلاذنهما وان استغنيا عن خدمته ولو خرج المتعلم وضيع عياله براعى حق العيال اهـ **(قوله**
لوملتحيا) أفاد ان المراد بالامرء في كلام الدرر الآتى خلاف الملتحى اذ لو كان مذكرا لخصى عليه
 الفتنة فأن بعض الفسقة يقدمه على الامرء **(قوله)** وتماه في الدرر) قال فيها وان كان
 امرء فلا يبه ان يتعمه ومرادهم بالعلم العلم الشرعى وما ينفع به فيه دون علم الكلام ومائلا لما
 روى عن الامام الشافعى رحمه الله انه قال لان يلقى الله عبداً كبرالكبير خير من ان يلقاه يعلم
 الكلام فاذا كان حال الكلام المتداول بينهم في زمانهم هكذا فاطنك بالكلام الخلو ط بهذان
 الفلاسفة المغمور بين اباطيهم المزخرفة اهـ **(قوله)** فذكره بما فيه ليس بغيبة) اى ليحذر
 الناس ولا يغتروا بصومه وصلاته فقد أخرج الصبرانى والبيهقى والترمذى اربعون في
 الغيبة عن ذكر القاجرا ذكره بما فيه يحذره الناس **(قوله)** ولو بكتابة اى الى الاب ومثله
 السلطان وله ان يعتمد عليها حيث كان الكاتب معروفا بالعدالة كما في كفالة النهر بحثا وفيه
 للقاضى تعزير المتهم وان لم ينسب عليه فليكتب من المحاضر في حق انسان يعمل به في حقوق
 الله تعالى اهـ ومر في التعزير **(قوله)** وتماه في الدرر) اى عن الحثية ونص عبارة الحثية
 وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان والريعية والخم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم
 انهم يمتثلون **(قوله)** لا اثم عليه) الاولى حذفه او زيادة واو العطف قبل قوله لا يكون غيبة
 ليرتبط المتن مع الشرح **(قوله)** لا يكون غيبة) لانه لو بلغه لا يكرهه لانه مهمته لم تتحزن ومتحسر
 عليه لكن بشرط ان يكون صادقا في اتهامه والا كان مقتابا منافقا مرأيا من زكيا لنفسه
 لانه شتم اخاه المسلم وظهر خلاف ما أخفى واشعر الناس انه يكره هذا الامر لنفسه وغيره وانه
 من اهل الصلاح حيث لم يأت بصريح الغيبة وانما أتى بها في معرض الاهتمام فقد جمع انواعا
 من القبايح نسأل الله تعالى العصمة **(قوله)** فليس بغيبة) قال في المختار ولا غيبة الا لعلومين
(قوله) لانه لا يريد به كلهم) مفهومه انه لو أراد ذلك كان غيبة تأمل **(قوله)** فتباح غيبة
 مجهول الخ) اعلم ان الغيبة حرام بنص الكتاب العزيز وشبه الغتاب بآكل لحم اخيه ميتا اذ
 هو اقبح من الاجنبى ومن الخى فكما يحرم لحمه يحرم عرضه قال صلى الله عليه وسلم كل المسلم على
 المسلم حرام دمه وماله وعرضه رواه مسلم وغيره فلا تحل الا عند الضرورة بقدرها كهد
 المواضع وفي تنبيه الغافلين للفتية ابى الليث الغيبة على اربعة اوجه في وجهه ككفر بأن قيل
 له لا تغيب فيقول ليس هذا غيبة لاني صادق فيه فقد استحل ما حرم بالادلة القطعية وهو كفر
 وفي وجهه هي فتاى بأن يغتاب من لا يسميه عند من يعرفه فهو مقتاب ويرى من نفسه انه متورع
 فهذا هو التناق وفي وجهه هي معصية وهو ان يغتاب معينا ويعلم انها معصية فعليه التوبة
 وفي وجهه هي مباح وهو ان يغتاب معلنا بفسقه او صاحب بدعة وان اغتاب الفاسق ليحذر
 الناس بشاب عليه لانه من النهى عن التكرار اهـ اقول والاباحة لاتنا في الوجوب في بعض
 المواضع الآتية **(قوله)** ومتظاهر بقبسح) وهو الذى لا يستتر عنه ولا يؤثر عنده اذا قيل عنه انه
 يضل كذا اهـ ابن الشحنة قال في تبين المحارم فيجوز ذكره بما يجاربه لا غيره قال صلى الله

لوملتحيا وتماه في الدرر
 (واذا كان الرجل يصوم
 ويصلى ويضر الناس يده
 ولسانه فذكره بما فيه
 ليس بغيبة حتى لو اخبر
 السلطان بذلك ليزجره
 لا اثم عليه) وقالوا ان علم
 ان اياه يقدر على منعه اعلمه
 ولو بكتابة والا لا كى لا تقع
 العداوة وتماه في الدرر
 (وكذا) لا اثم عليه (لو
 ذكر مساوى اخيه على
 وجه الاهتمام لا يكون
 غيبة انما الغيبة ان يذكر
 على وجه الغضب يريد
 السب) ولو اغتاب أهل
 قرية فليس بغيبة لانه لا
 يريد به كلهم بل بعضهم
 وهو مجهول خاتية فتباح
 غيبة مجهول ومتظاهر بقبسح

عليه وسلم من ألقى جلباب الحياء عن وجهه فلا غيبة له وأما إذا كان مستترا فلا تجوز غيبته
 اه قلت وما اشتهر بين العوام من انه لاغية لتارك الصلاة ان اريد به ذكره بذلك وكان
 متجاهرا فهو صحيح والا فلا **(قوله)** والمصاهرة **(الاولى)** التعبير بالمشورة اى فى نكاح وسفر
 وشركة ومجاورة وايداع امانة ونحوها فله ان يذكر ما به فله على قصد التصح **(قوله)** والسوء
 اعتقاد تحذيرا منه اى بأن كان صاحب بدعة ينفذها ، ينفذها لمن ظفر به اموال متجاهرها فهو
 داخل فى المتجاهر تأمل **(الاولى)** التعبير بالتحذير ليشمل التحذير من سوء الاعتقاد ولما مر منا
 ممن يعلى ويصوم ويضر الناس **(قوله)** ولشكوى ظلامته للحاكم **(قوله)** فيقول ظلامي فلان
 بكذا لينصفه منه **(تمة)** يزداد على هذه الخمسة ستة اخرى مر منها فى المتن ثمان **(الاولى)**
 الاستعانة بمن له قدرة على زجره **(الثانية)** ذكره على وجه الانتهاء **(الثالثة)** الاستفتاء قال
 فى تبين المحارم بأن يقول للمفتي ظلمي فلان كذا وكذا وما طريق الخلاص والاسلم ان يقول
 ما قولك فى رجل ظلمه ابوه او ابنته او أحد من الناس كذا وكذا ولكن التصريح بباح بهذا
 القدر اه لان المفتي قد يدرك مع عينيه ما لا يدرك مع ايهامه كما قاله ابن حجر وقد جاء فى الحديث
 المتفق عليه ان هند امرأة ابي سفيان رضى الله تعالى عنهما قالت للنبى صلى الله تعالى عليه وسلم
 ان اباسفيان رجل شحيح وليس يعطينى مايكفينى ووالدى الا ما أخذت منه وهو لا يعلم
 قال خذى مايكفينك ولذلك المعروف **(الرابعة)** بيان العيب لمن اراد ان يشتري عبدا وهو
 سارق او زان فيذكره للمشتري وكذا لو رأى المشتري يعطى البائع دراهم مفشوشة فيقول
 احترز منه بكذا **(الخامسة)** قصد التعريف كأن يكون معروفا بقلبه كالاعرج والاعمش
 والاحول **(السادسة)** جرح المجروحين من الرواة والشهود والمنصفين فهو جائز بل واجب
 صونا للشرعية فالجموع احد عشر جمعتها بقولى

بما يكره الانسان يحرم ذكره **(سوى)** عشرة حلت أنت ولو واحد
 نظم وشروء واجرح وبين مجاهرا **(سوى)** فسق وبجهولا وغشا لقاصد
 وعرف كذا استفت استعن عند زاجر **(سوى)** كذلك اهتمم حذر فجور معاند

(قوله) بالفعل **(الحركة)** والرمز والغمز ونحوه ما يأتى **(قوله)** وبالتعريض كقوله عند ذكر
 شخص الحمد لله الذى عافانا من كذا وهذا مقابل لقوله صريحا **(قوله)** وبالكتابة **(لأن القلم)**
 احد اللسانين وعبر فى الشرعة بالكتابة بالنون والمتانة التحية **(قوله)** وبالحركة **(كأن يذكر)**
 انسان عنده يخبر فيحرك رأسه مثلا اشارة الى انكم لا تدرون ما انقلوبى عليه من السوء
 تأمل **(قوله)** وبالرمز **(قال فى القاموس الرمز)** ويضم ويحرك الاشارة أو الالهام بالشفتين
 أو العينين أو الحاجبين أو الفم أو اللسان أو اليد **(قوله)** اى قصيرة **(قوله)** اى قصيرة **(قوله)** اى قصيرة **(قوله)** اى قصيرة
 اغتبتها **(سواء الاشباع ط)** **(قوله)** الغيبة ان تصف أخاك **(اى المسلم ولومنا وكذا الذى)**
 لانه مالنا وعليه ما علينا وقدم المصنف فى فصل المستأمن انه بعد مكثه عندنا سنة ووضع
 الجزية عليه يجب كفى الاذى عنه وتحرم غيبته كالمسلم وظاهره انه لاغية للحرى **(قوله)** حال
 كونه غائبا هذا القيد مأخوذ من مفهومها اللغوى ولم يذكر فى الحديث الآتى والظاهر انه
 لو ذكر فى وجهه فهو سب وشتم وهو حرام ايضا بالاولى لانه ابلغ فى الايذاء من حال الغيبة سببا

ولمصاهرة وسوء اعتقاد
 تحذيرا منه ولشكوى
 ظلامته للحاكم شرح
 وهبانية **(وكأن تكون الغيبة)**
 باللسان **(صريحا)** **(تكون)**
 ايضا بالفعل وبالتعريض
 وبالكتابة وبالحركة وبالرمز
 و **(يعزم العين والاشارة)**
 باليد **(وكل ما يفهم منه)**
 المقصود فهو داخل فى
 الغيبة وهو حرام ومن ذلك
 ما قالت عائشة رضى الله
 عنها دخات علينا امرأة
 فلما ولت أو مات بيدي
 اى قصيرة فقال عليه
 الصلاة والسلام اغتبتها
 ومن ذلك المحاكاة كأن
 يمشى متعارجا او كما يمشى
 فهو غيبة بل اقبح لانه
 اعظم فى التصوير والتفهيم
 ومن الغيبة أن يقول بعض
 من مر بنا اليوم او بعض
 من رأينا اذا كان الخاطب
 يفهم شخصا معينا لان
 المحذور تفهيمه دون ما به
 التفهيم وأما اذا لم يفهم
 عينه جاز وتماه فى شرح
 الوهبانية وفيها الغيبة ان
 تصف أخاك حال كونه غائبا
 بوصف يكرهه اذا سمعه

قبل بلوغها المغتاب وهو احد تفسيرين لقوله تعالى ولا تنزوا انفسكم فليل هو ذكر ما في الرجل من العيب في غيبته وقيل في وجهه **(قوله عن ابى هريرة الخ)** رواه مسلم في صحيحه وجماعة **(قوله بما يكره)** سواء كان نقصا في بدنه او نسبه او خلقه او فعله او قوله او دينه حتى في ثوبه او داره او دابته كما في تبين المحارم قال ط وانظر ما لو ذكر من الصغير غير العاقل ما يكره لو كان عاقلا ولم يكن له من يتأذى بذلك من الاقارب اه وجزم ابن حجر بحرمة غيبة الصبي والمجنون **(قوله فقد بهت)** اى قلت فيه بهتان اى كذبا عظيما والبهتان هو الباطل الذى يحجر من بطلانه وشدة ذكره كذا في شرح السرعة وفيه ان المستمع لا يخرج من اثم الغيبة الا بان ينكر بلسانه فان خاف فيقلبه وان كان قادرا على القيام او قطع الكلام بكلام آخر فلم يفعله لزمه كذا في الاحياء اه وقد ورد ان المستمع احد المغتابين وورد من ذنب عن عرض اخيه بالغيبة كان حقا على الله تعالى ان يعتقه من النار رواه احمد باسناد حسن وجماعة **(قوله)** واذا لم تبلغه الخ ليس هذا من الحديث بل كلام مستأنف قال بعض العلماء اذا تاب المغتاب قبل وصولها تنفعه توبته بلا استحلال من صاحبه فان بلغت اليه بعد توبته قيل لا تبطل توبته بل يغفر الله تعالى لهما جميعا للاول بالتوبة والثاني لما لحقه من المشقة وقيل بل توبته معلقة فان مات الثاني قبل بلوغها اليه فتوبته صحيحة وان بلغت فلا بل لا بد من الاستحلال والاستغفار ولو قال بهتان فلا بد ايضا ان يرجع الى من تكلم عندهم ويكذب نفسه وتماعه في تبين المحارم **(قوله)** والاشراط بيان كل ما اغتاب به اى مع الاستغفار والتوبة والمراد ان يبين له ذلك ويعتذر اليه ليسمح عنه بأن يبالغ في التاء عليه والتودد اليه وبلازم ذلك حتى يطيب قلبه وان لم يطيب قلبه كان اعتذاره وتودده حسنة يقابل بها سيئة الغيبة في الآخرة وعليه ان يخلص في الاعتذار والا فهو ذنب آخر ويحتمل ان يبقى لحصمه عليه مطالبة في الآخرة لانه لو علم انه غير مخلص لما رضى به قاله الامام الغزالي وغيره وقال ايضا فان غاب أومات فقد فات امره ولا تدرك الا بكثرة الحسنات لتؤخذ عوضا في القيامة ويجب ان يفصل له الا ان يكون التفصيل مضرا له كذكره عيوبها تخفيفا فانه يستحل منها مبهما اه وقال مثلا على القارى في شرح المشكاة وهل يكفي ان يقول اغتبتك فاجعلنى في حل ام لا بد ان يبين ما اغتاب قال بعض علمائنا في الغيبة لا يعلم بها بل يستغفر الله ان علم ان اعلامه يشرقة ويدل عليه ان الابراء عن الحقوق المجهولة جائز عندنا والمستحب لصاحب الغيبة ان يبرئه عنها وفي الفتية تصافح الخصمين لاجل العذر استحلال قال النووي ورايت في فتاوى الطحاوى انه يكفي التدم والاستغفار في الغيبة وان بلغت المغتاب ولا اعتبار بتحليل الورثة **(قوله)** وصلة الرحم واجبة نقل القرطبي في تفسيره اتفاق الامة على وجوب صلتها وحرمة قطعها للدلالة القطعية من الكتاب والسنة على ذلك قال في تبين المحارم واختلفوا في الرحم التي يجب صلتها قال قوم هي قرابة كل ذى رحم محرم وقال آخرون كل قريب محرما كان او غيره اه والثاني ظاهر اطلاق المتن قال النووي في شرح مسلم وهو الصواب واستدل عليه بالاحاديث نعم تفاوت درجاتها ففي الوالدین اشد من المحارم وفيهم اشد من بقية الارحام وفي الاحاديث اشار الى ذلك ككفيته في تبين المحارم **(قوله)** ولو كانت بسلام الخ قال في تبين

عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال عليه الصلاة والسلام اتدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكرك اخاك بما يكره قبل افرأيت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول اغتبته وان لم يكن فيه فقد بهت واذا لم تبلغه يكفيه التدم والاشراط بيان كل ما اغتاب به (وصلة الرحم واجبة ولو كانت بسلام ونحية وهدية ومعاونة ومجالسة ومكلمة وتلفظ واحسان

الحارم وان كان غائباً يصلهم بالمكتوب اليهم فان قدر على المسير اليهم كان افضل وان كان له والدان لا يكتب المكتوب ان اراد احييه وكذا ان احتاج الى خدمته والاخ الكبير كالا ب بعده وكذا الجد وان علا والاخت الكبيرة والحالة كالا م في الصلاة وقيل العم مثل الاب وماعدا هؤلاء تكفي صلتهم بالمكتوب او الهدية اه وتماه فيه ثم اعلم انه ليس المراد بصلة الرحم ان تسلمهم اذا وصلوك لان هذا مكافأة بل ان يصلهم وان قطعوا فقد روى البخارى وغيره ليس الواصل بالمكافى ولكن الواصل الذى اذا قطعت رحمه وصلها **(قوله)** ويؤروهم غبا (الغب بالكسر عاقبة الشيء وفي الزيارة ان تكون في كل اسبوع ومن الحمي ماتاً أخذ يوماً وتدع يوماً قاموس لكن في شرح الشريعة هو ان تزور يوماً وتدع يوماً ولما كان فيه نوع عسر عدل الى ما هو اسهل من الغب فقال بل يزور اقرباءه في كل جمعة او شهر على ما ورد في بعض الروايات اه **(قوله)** تزيد في العمر) وكذا في الرزق فقد اخرج الشيخان من احب ان يبسط له في رزقه وينسأ بضم اوله وتشديد ثالثة المهمل وبالهمز اى يؤخره لى أثره اى أجله فليصل رحمه قال الفقيه ابو البقيت في تنبيه الغافلين اختلفوا في زيادة العمر فقبل على ظاهره وقيل لا قوله تعالى فاذا جاء اجلهم الآية بل المعنى يكتب ثوابه بعد موته وقيل ان الاشياء قد تكتب في اللوح المحفوظ معاقبة كاه وصل فلان رحمه فعمره كذا والافكذ والصدقة وصلة الرحم من جللتها فلا يخالف الحديث الآية اه زاد في شرح الشريعة عن شرح المشرق اوقال المراد البركة في رزقه وبقاء ذكره الجليل بعده وهو كالحياء اوقال صدر الحديث في معرض الحث على صلة الرحم بطريق المبالغة يعنى لو كان شئ يبسط به الرزق والاجل لكن صلة الرحم اه والظاهر الثالث لما في التنبيه عن الضحالك بن مزاحم في تفسير قوله تعالى يمحوا الله ما يشاء وبقيت قال ان الرجل ليصل رحمه وقد بقي من عمره ثلاثة ايام فيزيد الله تعالى في عمره الى ثلاثين سنة وان الرجل يقطع الرحم وقد بقي من عمره ثلاثون سنة فيرد أجله الى ثلاثة ايام **(قوله)** وتماه في الدرر) قال فيها وتكون كل قبيلة وعشيرة بدا واحدة في التناصر والتظاهر على كل من سواهم في اظهار الحق اه وتماه ايضا في الشريعة وتبيين المحارم **(قوله)** ويسلم المسلم على اهل الذمة الخ (انظر هل يجوز ان يأتي بلفظ الجمع لو كان الذي واحد والظاهر انه يأتي بلفظ المفرد اخذاً بما يأتي في الرد تأمل لكن في الشريعة اذا سلم على اهل الذمة فليقل السلام على من اتبع الهدى وكذلك يكتب في الكتاب اليهم اه وفي التارخانية قال محمد اذا كتبت الى يهودى او نصرانى في حاجة فاكتب السلام على من اتبع الهدى اه **(قوله)** لوله حاجة اليه) اى الى الذمى المفهوم من المقام قال في التارخانية لان النهى عن السلام لتوقيره ولا توقيه اذا كان السلام لحاجة **(قوله)** هو الصحيح) مقابلة انه لا بأس به بالتفصيل وهو ما ذكره في الحاشية عن بعض المشايخ **(قوله)** كما كره للمسلم مصافحة الذمى) اى بلا حاجة لما في الفتنة لا بأس بمصافحة المسلم جاره النصرانى اذا رجع بعد الغيبة ويتأذى بترك المصافحة اه تأمل وهل يشتمه اذا عطس وحمد قال الحموى الظاهري لا اه لكن سيأتى انه يقول له يهديك الله **(قوله)** واكثر المتون) بالجر عطف على الشرح اى ونسخ اكثر المتون اى المتون المجردة عن الشرح وجمعها باعتبار اشخاصها والا فالمراد من التوير لا غير **(قوله)** بلفظ ويسلم) وهو كذلك بخط المصنف متنا وشرحارملى

ويؤروهم غبا ليزيد حبا
بل يزور اقرباءه كل جمعة
او شهر ولا يرد حاجتهم
لانه من القطعية في الحديث
ان الله يصل من وصل
رحمه ويقطع من قطعه
وفي الحديث صلة الرحم
تزيد في العمر وتماه في
الدرر (ويسلم) المسلم
(على أهل الذمة) لوله
حاجة اليه والا كره هو
الصحيح كما كره للمسلم
مصافحة الذمى كذا في
نسخ الشارح واكثر
المتون بلفظ ويسلم

قائلها هكذا ولكن بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الاحسن الاسلم فافهم ﴿ ٣٦٤ ﴾ وفي شرح البخارى للعبى في حديث اى

الاسلام خير قال قطع الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا التعميم مخصوص بالمسلمين فلا يسلم ابتداء على كافر لحديث لا تبدؤا اليهودى ولا النصرارى بالسلام فاذا لقيتم احدهم فى طريق فاضطروه الى اضيقه رواء التجارى وكذا يخص منه الفاسق بدليل آخر واما من شك فيه فالاصل فيه البقاء على العدوم حتى ثبت الخصوص ويمكن ان يقال ان الحديث المذكور كان فى ابتداء الاسلام لمصلحة التأليف ثم ورد انتهى اه فليحفظ ولو سلم يهودى او نصرانى او مجوسى على مسلم فلا بأس بالرد (و) لكن (لا) يزيد على قوله (وعليك) كما فى الحاشية (ولو سلم على الذى تجيلا يكفر) لان تجيل الكافر كفر ولو قال المجوسى يا استاذ تجيلا كفر كما فى الاشياء وفيها لو قال لذى أطال الله بقاءك ان نوى بقلبه لعله يسلم او يؤدى الجزية ذليلا فلا بأس به (ولا يجب رد سلام السائل) لانه ليس للتحية

(قوله فاولتها هكذا) اى بالتقيد بالحاجة ليكون المتن مانثيا على الصحيح (قوله وهو الاحسن) لان الحكم الاصلى المنع والجواز لحاجة عارض وقوله الاسلم لعل وجهه انه اذا لم يسلم مطلقا لا يقع فى محذور بخلاف ما اذا سلم مطلقا تأمل (قوله اى الاسلام خير) اى خصال الاسلام ط (قوله قطع) بتأويل ان قطع وفى اوجه التذكرة التحويون فى تسع بالمعنى خير من ان تراه (قوله وتقرأ) من القرآن لامن الاقراء ط (قوله لحديث لا تبدؤا اليهودى ولا النصرارى بالسلام) يوجد فى كثير من النسخ زيادة فاذا لقيتم احدهم فى طريق فاضطروه الى اضيقه رواء البخارى (قوله وكذا يخص منه الفاسق) اى لو معلنا والافلا يكره كما سيذكره (قوله واما من شك فيه) اى هل هو مسلم او غيره واما الشك بين كونه فاسقا او صالحا فلا اعتباره بل يظن بالمسلمين خيرا ط (قوله على العموم) اى المأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم على من عرفت ومن لم تعرف ط (قوله ان الحديث) اى الاول المقيد عمومه شمول الذمى (قوله لمصلحة التأليف) اى تأليف قلوب الناس واستانثام باللسان والاحسان الى الدخول فى الاسلام (قوله ثم ورد انتهى) اى فى الحديث الثانى لما أخر الله الاسلام (قوله فلا بأس بالرد) المتبادر منه ان الاولى عدمه ط لكن فى التارخانية واذا سلم اهل الذمة يبنى ان رد عليهم الجواب وبه نأخذ (قوله ولكن لا يزيد على قوله (وعليك) لانه قد يقول السام عليكم اى الموت كما قال بعض اليهود للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له (وعليك) فرد دعاءه عليه وفى التارخانية قال محمد يقول المسلم (وعليك) ينوى بذلك السلام لحديث مرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سلموا عليكم فردوا عليهم (قوله تجيلا) قال فى النسخ قيد به لانه لم يكن كذلك بل كان لغرض من الاغراض الصحيحة فلا بأس به ولا كفر (قوله ان نوى بقلبه) واما ان لم ينشأ يكره كما فى المحيط وذكر اليرى أخذ من نظائرها انه لا يكره وليس بعد النص الا الرجوع اليه والظاهر ان الذمى ليس بقيد ط (قوله واذا أتى دار انسان الخ) وفى فصول العلانى وان دخل على أهله يسلم اولاتهم يتكلمون وان أتى دار غيره يستأذن للدخول ثلاثا يقول فى كل مرة السلام عليكم يا اهل البيت ايدخل فلان ويمكث بعد كل مرة مقدار ما يفرغ الآكل والمتوضئ والمصلى بأربع ركعات فاذا أذن له دخل والارجع سالما عن الحقد والعداوة ولا يجب الاستئذان على من ارسل اليه صاحب البيت فاذا نودى من البيت من على الباب لا يقول انا فانه ليس بجواب بل يقول ايدخل فلان فان قيل لارجع سالما واذا دخل بالاذن يسلم اولاتهم يتكلمون ان شاء وان دخل بيتا ليس فيه احد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فان الملائكة ترد عليه السلام فان لقيه خارج الدار يسلم اولاتهم يتكلمون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام قبل الكلام فان تكلم قبل السلام فلا يجيبه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تكلم قبل السلام فلا تحييه ويسلم على القوم حين يدخل عليهم وحين يفارقهم فمن فعل ذلك شاركهم فى كل خير عملوه بعده وان لقيهم وفارقهم فى اليوم مرارا وحالت بينهم وبينه شجرة أو جدار جدد السلام لان ذلك يوجب الرحمة وينوى بالسلام تجديد عهد الاسلام ان لا ينال المؤمن باذاه فى عرضه وماله فاذا سلم على المؤمن حرم عليه تناول عرصه وماله وان دخل مسجدا وبعض القوم فى الصلاة وبعضهم لم يكونوا

ولا من يسلم وقت الحطية خائبة وفيها واذا أتى دار انسان يجب ان يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم اولاتهم يتكلمون ولو فى فضاء يسلم اولاتهم يتكلمون ولو قال السلام عليكم لا يزيد لم يسقط رد غيره (فيها)

فهي اسلم وان لم يسلم لم يكن تاركا للنة اه **(قوله)** ولو قول يا فلان اي بهذا اللفظ ولكن نص عبارة
الخاتية رجل كان جالسا في قوم فسلم عليه رجل فقال السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام
بعض القوم سقط السلام عن سلم عليه قيل ان سمي رجلا فقال السلام عليك يا زيد فرد عليه عمرو
لا يسقط رد السلام عن زيد وان لم يسلم وقال السلام عليك و اشار الى رجل فرد غيره سقط
السلام عن المشار اليه اه وجزم في الخلاصة وغيرها بهذا التفصيل **(قوله)** سقط لان
قصده التسليم على الكل ويجوز ان يشار للجماعة بخطاب الواحد هندية وفي تعيين المحارم
ولو سلم على جماعة ورد غيرهم لم يسقط الرد عنهم اه ط **(قوله)** وشرط في الرد الخ اي كما
لا يجب الرد الا باستماعه تارخانية **(قوله)** فلو اصم يريه تحريك شفتيه قال في شرح الشريعة
واعلم انهم قالوا ان السلام سنة واستماعه مستحب وجوابه اي رده فرض كفاية واستماع
رده واجب بحيث لو لم يسمعه لا يسقط هذا الفرض عن السامع حتى قيل لو كان المسلم اصم يجب
على الراد ان يحرك شفتيه ويريه بحيث لو لم يكن اصم لسمعه اه **(قوله)** بدليل حل ذبيحته اي
مع ان التسمية فيها فرض وقد اجزأت منه واختلف في التسليم على الصبيان فقيل لا يسلم وقيل
التسليم أفضل قال الفقيه وبه تأخذ تارخانية واما السلام على المرأة وتسميتها فقد مر الكلام
عليه في فصل النظر والمس **(قوله)** بلفظ الجماعة لان مع كل واحد حافظين كراما
كاتبين فكل واحد كانه ثلاثة تارخانية **(قوله)** ولا يزيد الراد على وبركاته قال في
التارخانية والافضل للمسلم ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والمحجب كذلك يرد
ولا ينبغي ان يزداد على البركات شيء اه وياتي بواو العطف في وعليكم وان حذفها اجزاء
وان قال المبتدئ سلام عليكم او السلام عليكم فلم يحجب ان يقول في الصورتين سلام عليكم
او السلام عليكم ولكن الالف واللام أولى اه **(قوله)** ورد السلام وتسميت العاطس على
الفور ظاهره انه اذا اخره لغبر عذركه تحريما ولا يرتفع الاثم بالرد بل بالتوبة ط وفي
تبيين المحارم تسميت العاطس فرض على الكفاية عند الاكثرين وعند الشافعي سنة وعند بعض
الظاهرية فرض عين قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يحب العاطس وبكره التناوب فاذا
عطس فحمد الله غفر على كل مسلم سمعه ان يشهده ورواه البخاري التسميت بالشين المعجزة او بالسين
المهمة هو الدعاء بالخير والبركة وانما يستحق العاطس التسميت اذا حمد الله تعالى واما اذا لم
يحمد لا يستحق الدعاء لان العاطس نعمة من الله تعالى فمن لم يحمد بعد عطاسه لم يشكر نعمة
الله تعالى وكفران النعمة لا يستحق الدعاء والمأمور به بعد العطاس ان يقول الحمد لله او يقول
الحمد لله رب العالمين وقيل الحمد لله على كل حال واختلفوا فيما اذا يقول المسمت فقيل يقول
يرحمك الله وقيل الحمد لله تعالى ويقول للمسمت يهديك الله وان كان العاطس كافرا
فحمد الله تعالى يقول المسمت يهديك الله واذا تكرر العطاس قالوا يشتمه ثلاثا ثم يسكت قال
قاضخان فان عطس اكثر من ثلاث يحمد الله تعالى في كل مرة ومن كان يحضرته يشتمه في
كل مرة فحسن ايضا اه وينبغي ان يقول العاطس للمسمت غفر الله لي ولكم أو يقول
يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك وينبغي للعاطس أن يرفع صوته بالتحميد حتى
يسمع من عنده فيشتمه ولو شتمه بعض الحاضرين اجزأ عنهم والافضل ان يقول كل واحد

ولو قال يا فلان او اشار
لغيره سقط وشرط في الرد
وجواب العاطس اسماءه
فلو اصم يريه تحريك شفتيه
انتهى قلت وفي المبتدئ
ويسقط عن الباقيين رد
صبي يعقل لانه اهل اقامة
الفرض في الجملة بدليل
حل ذبيحته وقيل لا وفي
النجي ويسقط رد المعجوز
وفي رد الشابة والصبي
والمنحون قولان وظاهر
التاجية ترجيح عدم
السقوط ويسلم على الواحد
بلفظ الجماعة وكذا الرد
ولا يزيد الراد على وبركاته
ورد السلام وتسميت
العاطس على الفور

منهم لظاهر الحديث وقيل اذا عطس رجل ولم يسمع منه تحميد يقول من حضره رحمك الله ان كنت حمدت الله تعالى واذا عطس من وراء الجدار فحمد الله تعالى يجب على كل من سمعه التشميت اه وفي فصول العلامي ونذب السامع ان يسبق العاطس بالحمد لله الحديث من سبق العاطس بالحمد لله آمن من الشوص واللوص والعلوص اه وهو بفتح اول الاولين وكسر او الثالث المهمل وفتح لامه المشددة وسكون الواو و آخر الجميع صاد مهملة وفي الاوسط للطبراني عن علي رفعه من عطس عنده فسبق بالحمد لم يشك خاصرته واخرج ابن عساكر من سبق العاطس بالحمد وقاه الله وجع الحاضرة ولم يرف في مكرها حتى يخرج من الدنيا ونظم بعضهم الحديث الاول فقال

من يتدبى عاطسا بالحمد يأمن من شوص ولوص وعلوص كذا وردا

غنيت بالشوص داء الرأس ثم بما يليه البطن والضرس اتبع رشداه وفي المغرب الشوص وجع الضرس واللوص وجع الاذن والعلوص اللوى وهى التخمه اه قال فى الشرعة وينكس رأسه عند العطاس ويخمر وجهه ويخفض من صوته فان التصرخ بالعطاس حق وفي الحديث العطسة عند الحديث شاهد عدل ولا يقول العاطس أب او اشبه فانه اسم للشيطان اه **قوله** ويجب رد جواب كتاب التحية لان الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر يجتنب والناس عنه غافلون ط اقول المتبادر من هذا ان المراد رد سلام الكتاب لارد الكتاب لكن فى الجامع الصغير للسيوطى رد جواب الكتاب حق كرد السلام قال شارحه النماوى اى اذا كتب لك رجل بالسلام فى كتاب ووصل اليك وجب عليك الرد باللفظ او بالمراسلة وبه صرح جمع شافعية وهو مذهب ابن عباس وقال النووي ولو اتاه شخص بسلام من شخص اى فى ورقة وجب الرد فوراً ويستحب ان رد على المبلغ كما اخرجه النسائى ويتأكد رد الكتاب فان تركه ربما اورث الضغائن ولهذا أنشد

اذا كتب الخليل الى الخليل فحق واجب رد الجواب

اذ الاخوان فاتهم لتلاقى فاصلة بأحسن من كتاب

قوله يجب عليه ذلك لانه من اصال الامانة مستحقها والظاهر ان هذا اذا رضى بحملها تأمل ثم رأيت فى شرح النماوى عن ابن حجر التحقيق أن الرسول ان التزمه شبه الامانة والا فوديعة اه اى فلا يجب عليه الذهاب لتبليغه كما فى الوديعة قال الشرنبلالى وهكذا عليه تبليغ السلام الى حضرة النبي صلى الله عليه وسلم عن الذى امره به وقال ايضا ويستحب ان يرد على المبلغ ايضا فيقول وعليك وعليه السلام اه ومثله فى شرح تحفة الاقران للمصنف وزاد وعن ابن عباس يجب اه لكن قال فى التاترخانية ذكر محمد حديثا يدل على ان من بلغ انسانا سلاما عن غائب كان عليه ان يرد الجواب على المبلغ اولا ثم على ذلك الغائب اه وظاهره الوجوب تأمل **قوله** لومعنا تخصيص لما قدمه عن العيني وفي فصول العلامي ولا يسلم على الشيخ المازح الكذاب واللاغى ولا على من يسب الناس او ينظر وجوه الاجنبات ولا على الفاسق المعلن ولا على من يفتى او يطير الحمام ما لم تعرف توبتهم ويسلم على قوم فى معصية وعلى من يلعب بالشطرنج ناويا ان يشغلهم عما هم فيه عند ابى حنيفة وكره عندهما

ويجب رد جواب كتاب التحية كرد السلام ولو قال لا خرافة فلانا السلام يجب عليه ذلك ويكره السلام على الفاسق لو معانا والا لا يكره على عاجز عن الرد حقيقة

تحريمهم (قوله كآكل) ظاهره ان ذلك مخصوص بحال وضع اللقمة في الفم والمضغ وما قبل
وبعد فلا يكره لعدم المعجزة به صرح الشافعية وفي وجيز الكردري مرعى قوم يأكلون ان كان
محتاجا وعرف انهم يدعونو سلم والافلا اه وهذا يقضى بكرهه السلام على الآكل مطلقا
الافيا ذكره ط (قوله ولو سلم لا يستحق الجواب) اقول في البرازية وان سلم في حال التلاوة
فالتحريم انه يجب الرد بخلاف حال الخطبة والاذان وتكرار الفقه اه وان سلم فهو آثم
تأخر خاتية وفيها الصحيح انه لا يرد في هذه المواضع اه فقد اختلف الصحيح في القارى وعند
ابن يوسف يرد بعد الفراغ او عند تمام الآية وفي الاختيار واذا جلس القاضي ناحية من
المسجد للحكم لا يسلم على الخصوم ولا يسلمون عليه لانه جلس للحكم والسلام تحية الزائرين
فينبغي ان يشتغل بانجلس لاجله وان سلموا لا يجب عليه الرد على هذا من جلس يفقه تلاوته
ويقترئهم القرآن فدخل عليه داخل فلم وسعه ان لا يرد لانه انما جلس للتعليم لا رد السلام
اه (قوله يحزم الميم) الاولى يسكون الميم قال ط وكان عدم الوجوب لمخالفة السنة التي
جاءت بالتركيب العربي ومثله فيما يظهر الجمع بين آل والتتوين اه وظاهر تقيده بحزم الميم
انه لو نون المحرر من آل كما هو تحية الملائكة لاهل الجنة يجب الرد فيكون له صفتان وهو ظاهر
ما قدمناه سابقا عن التاخر خاتية ثم رأيت في الظهيرية ولفظ السلام في المواضع كلها السلام
عليكم اوسلام عليكم بالتتوين وبدون هذين كما يقول الجهمال لا يكون سلاما قال الشرنبلالي
في رسالته في المصافحة ولا يتبدى بقوله عليك السلام ولا بعليك السلام لما في سنن ابى داود
والترمذى وغيرهما بالاسانيد الصحيحة عن جابر بن سليم رضى الله تعالى عنه قال أتيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقات عليك السلام يا رسول الله قال لا تقل عليك السلام فان
عليك السلام تحية الموتى قال الترمذى حديث حسن صحيح ويؤخذ منه انه لا يجب الرد على
المتبدى بهذه الصيغة فانه ما ذكر فيه انه عليه الصلاة والسلام رد السلام عليه بل نهاه وهو
احداثا ثلاثا ثلاثة ذكرها النووي في ترجيح كونه ليس سلاما والارد عليه ثم علمه كما رد على
المسي صلاته ثم علمه ولو زادوا فابتدأ بقوله وعليكم السلام لا يستحق جوابا لان هذه الصيغة
لا تصلح للابتداء فلم يكن سلاما قاله المتولى من أئمة الشافعية اه قلت وفي التاخر خاتية عن
الفقيه ابى جعفر ان بعض اصحاب ابى يوسف كان اذا مر بالسوق يقول سلام الله عليكم فقبل
له في ذلك فقال التسليم تحية واجابته فرض فاذا لم يجيبوني وجب الامر بالمعروف فأما سلام الله
عليكم فداء فلا يلزمهم ولا يلزمى شئ فأختره لهذا اه قلت فهذا مع امر يفيد اختصاص
وجود الرد بما اذا ابتدا بلفظ السلام عليكم اوسلام عليكم وقد منا ان المعجب ان يقول في
الصورتين سلام عليكم اوالسلام عليكم ومفاده ان ما صالح للابتداء صالح للجواب ولكن علمت
ما هو الافضل فيهما (تم) قال في التاخر خاتية ويسلم الذى يأتيك من خلفك ويسلم الماشى على
القاعدا والراكب على الماشى والصغير على الكبير واذا التفتا فضاءهما يسبقهما فان سلما
مما يرد كل واحد وقال الحسن يتبدى الاقل بالاكثر اه وفيها السلام سنة ويفترض على
الراكب المسافر بالراجل في طريق عام او في المفاضة للامان اه وفي البرازية ويسلم الآتى من
المصر على من يستقبله من القرى وقيل يسلم القروى على المصرى اه وفي تبيين المحارم قال

كآكل او شرعا كصل
وقارى ولو سلم لا يستحق
الجواب اه وقد منا في باب
ما يفسد الصلاة كراهته
في ثيف وعشرين موضعا
وانه لا يجب رد سلام عليكم
بحزم الميم ولو دخل ولم ير
احد يقول السلام علينا

التووى هذا الأدب هو فيها اذا التقيا في طريق اما اذا ورد على قعود فان الوارد يبدأ بالسلام بكل حال سواء كان صغيرا او كبيرا او قليلا او كثيرا كذا في الطبراني اه قال ط والقواعد توافقه واختلوا في ايهما افضل اجرا قيل الراد وقيل المسلم محيط وان سلم ثانيا في مجلس واحد لا يجب رد الثاني تأرخانية وفيها عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اُتيتم المجلس فسلموا على القوم واذ ارجمتم فسلموا عليهم فان التسليم عند الرجوع افضل من التسليم الاول (قوله وعلى عباد الله الصالحين) فيكون مسلما على الملائكة الذين معه وصالحى الجن الحاضرين وغيرهم وقالوا ان الجن مكلفون بما كلفناه ومقتضاه انه يجب عليهم الرد ولا يخرجون عنه الا بالاسماع ولم أر حكمه وقد يقال انهم امروا بالاستئذان عن عين الانس لعدم الانس والجائسة ورده ظاهرا من قيل الاعلان فتدبر ط اقول لانتم ان هذه الصيغة مما يجب على سامعها الرد اذا خطاب فيها وليست من الصيغتين السابقتين والالوجب الرد ايضا على من سمعها من الانس ويحتاج الى نقل صريح والظاهر عدمه فلا يجب على الجن بالاولى بل هي مجرد الدعاء كما هي في التشهد وكما في الصيغة التي اختارها بعض اصحاب ابى يوسف كما مر تأمل (قوله الا اذا لم يخط) اى ولم يمر بين يدي المصلين قال في الاختيار فان كان يمر بين يدي المصلين ويخطى رقاب الناس يكره لانه اعانة على اذى الناس حتى قيل هذا فلس لا يكفره سبعون فلما اه قال ط فالكرهية للخطى الذى يلزمه غالبا بالاذاء واذا كانت هناك فرجة يمر منها لا تخطى فلا كراهة كما يؤخذ من مفهومه (قوله في الصلاة) اى وهي كانت في المسجد فتم الدليل اوانه اذا كان ذلك جائزا في الصلاة وهي افضل الاعمال فلا تنحوز في المسجد وهو دونها أولى (قوله احب الاسماء الخ) هذا لفظ حديث رواه مسلم وابوداود والترمذى وغيرهم عن ابن عمر مر فو قال المناوى وعبد الله افضل مطلقا حتى من عبد الرحمن وافضلها بعدها محمد ثم احمد ثم ابراهيم اه وقال ايضا في موضع آخر ويلحق بهذين الاسمين اى عبدالله وعبد الرحمن ما كان مثلهما كعبد الرحيم وعبد الملك وتفضيل التسمية بهما محمول على من اراد التسمي بالعبودية لانهم كانوا يسمون بعبد شمس وعبد الدار فلا ينافيان اسم محمد واهما احب الى الله تعالى من جميع الاسماء فانه لم يتخلل لغير الاسماء واهب اليه هذا هو الصواب ولا يجوز حمله على الاطلاق اه وورد من ولد له مولود فسماه محمد اى هو مولود له في الجنة رواه ابن عساكر عن امامة رفعه قال السيوطى هذا أسئل حديث ورد في هذا الباب واسناده حسن اه وقال السخاوى واما قولهم خير الاسماء ماعبد وما محمد فاعلمته (قوله وجاز التسمية بعلى الخ) الذى في التأرخانية عن السراجية التسمية باسم يوجد في كتاب الله تعالى كالعلى والكبير والرشيد والبديع جائزة الخ ومثله في المنع عنها وظاهره الجواز ولو لم يعرف بال (قوله لكن التسمية الخ) قال ابو الوليد لا يجب للعجم ان يسموا عبد الرحمن وعبد الرحيم لانهم لا يعرفون تفسيره ويسمونه بالتصغير تأرخانية وهذا مشتهر في زماننا حيث ينادون من اسمه عبد الرحيم وعبد الكريم او عبد العزيز مثلا فيقولون رحمكم وكرمكم وعزير بتشديد ياء التصغير ومن اسمه عبد القادر فيؤيدوه وهذا مع قصد كسر ففي المنية من ألحق أداة التصغير في آخر اسم عبد العزيز او نحوه ما اضيف الى واحد من

وعلى عباد الله الصالحين
(فرع) يكره اعطاء سائل المسجد الا اذا لم يخط رقاب الناس في المختار كما في الاختيار ومتن مواهب الرحمن لان عليا تصدق بخاتمه في الصلاة فحده الله بقوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون (احب الاسماء الى الله تعالى عبدالله وعبد الرحمن) وجاز التسمية بعلى ورشيد وغيرها من الاسماء المشتركة ووراد في حقنا غير ما يراد في حق الله تعالى لكن التسمية بغير ذلك في زماننا ولى لان العوام يصغرونها عند النداء كذا في السراجية وفيها (ومن كان اسمه محمد لا بأس بأن يكتفى بالقاسم) لان قوله عليه الصلاة والسلام سمو باسمي

الاسماء الحسنى ان قال ذلك عمدا كفروا ولم يدروا ما يقول ولا قصد له لم يحكم بكفره ومن سمع منه ذلك يحق عليه ان يعلمه اه وبعضهم يقول رحمون لمن اسمه عبد الرحمن وبعضهم كالتركمان يقول حو وحسولان اسمه محمد وحسن وانظر هل يقال الاولى لهم ترك التسمية بالاخيرين لذلك (قوله ولا تنكوا) بفتح التاء المشددة ماضى تنكى وهو على حذف احدى التاءين اى لان اليهود كانوا يتنادون يا ابا القاسم فاذا التفت صلى الله عليه وسلم قالوا لانكيت ط لكن قوله ماضى تنكى صوابه مضارع تنكى كالاينكى (قوله قد نسخ) اعل وجهه زوال علة النهى السابقة بوقته عليه الصلاة والسلام تأمل ﴿ (تمة) ﴾ التسمية باسم لم يذكره الله تعالى فى عباده ولا ذكره رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يستعمله المسلمون تكلموا فيه والاولى ان لا يفعل وروى اذا ولد لاحدكم ولد فثبات فلا يدفعه حتى يسميه ان كان ذكر ا باسم الذكر وان كان اناثى فباسم اناثى وان لم يعرف فباسم يصلح لهما ولو كنى ابنه الصغير بأبى بكر وغيره كرهه بعضهم وعامتهم لا يكره لان الناس يريدون به التفاؤل تارخانية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغير الاسم القبيح الى الحسن جاءه رجل يسمى اصرم فسماه زرة وجاءه آخر اسمه المضطجع فسماه التمتع وكان لعمر رضى الله عنه بنت يسمى عاصية فسمها جلبة ولا يسمى الغلام يسارا ولا رباحا ولا نجاحا ولا بافاح ولا بركة فليس من المرضى ان يقول الانسان عندك بركة فتقول لا وكذا سائر الاسماء ولا يسميه حكما ولا ابا الحكم ولا ابا عيسى ولا عبد فلان ولا يسميه بما فيه تركية نحو الرشيد والامين فصول العلماى اى لان الحكم من اسمائه تعالى فلا يلىق اضافة الاب اليه اى الى عيسى أقول ويؤخذ من قوله ولا عبد فلان منع التسمية بعبد النبي ونقل المناوى عن الديمى انه قيل بالجواز بقصد التشرىف بالنسبة والاكثر على المنع خشية اعتقاد حقيقة العبودية كما لا يجوز عبد الدار اه ومن قوله ولا بما فيه تركية المنع عن نحو محي الدين وشمس الدين مع ما فيه من الكذب وألف بعض المالكية فى المنع منه مؤلفا وصرح به القرطبي فى شرح الاسماء الحسنى وانشد بعضهم فقال

أرى الدين يستحي من الله أن يرى * وهذا له فخر وذاك نصير

فقد كثرت فى الدين ألقاب عصبه * هم فى مراعى التكرات حمير

وانى اجل الدين عن عزه بهم * واعلم أن الذنب فيه كبير

ونقل عن الامام التوى انه كان يكره من يلقبه بنحو الدين ويقول لانا جعل من دعانى به فى حل ومال الى ذلك المعارف بالله تعالى الشيخ سنان فى كتابه تبين المحارم واقام الطائفة الكبرى على التسمين بمثل ذلك وانه من التركية النهى عنها فى القرآن ومن الكذب قال ونظيره ما يقال للمدرسين بالتركي افندى وسلاطهم ونحوه ثم قال فان قيل هذه مجازات صارت كالاعلام فخرجت عن التركية فالجواب ان هذا رده ما يشاهد من انه اذا نودى باسمه العلم وجد على من ناداه به فعلم ان التركية باقية وقد كان الكبار من الصحابة وغيرهم يتنادون بأعلامهم ولم ينقل كراهتهم لذلك ولو كان فيه ترك تعظيم للعلم واهله لنهوا عنه من ناداهم بها اه ملخصا وقد أطل بما يفتنى مراجعته (قوله ويكره ان يدعو الخ) بل لا بد من لفظ يفيد التعظيم كاسيدى ونحوه لمزيد حقهما على الولد والزوجة وليس هذا من التركية لانها راجعة الى المدعو بأن يصف نفسه بما

ولا تنكوا بكنى قد نسخ
لان عليا رضى الله عنه كنى
ابنه محمد بن الحنفية ابا
القاسم (ويكره ان يدعو
الرجل ابااه وان تدعو
المرأة زوجها بأسمه)
اه بلفظه

(و) فيها يكره (الكلام في المسجد وخلف الجنازة وفي الحلاء) ٣٧٠ وفي حالة الجماع (وزاد أبو الليث

فيها لا إلى الداعي المطلوب منه التأدب مع من هو فوقه (قوله وفيها) أي في السراجية
(قوله يكره الكلام في المسجد) ورد أنه يأكل الحسنات كإناء كل النار الحطب وحمله في
الظهيرية وغيرها على ما إذا جلس لاجله وقد سبق في باب الاعتكاف وهذا كله في المباح لا في
غيره فإنه أعظم وزرا (قوله وخلف الجنازة) أي مع رفع الصوت وقدمنا الكلام عليه قيل
المسابقة (قوله وفي الحلاء) لأنه يورث المقت من الله تعالى ط (قوله وفي حالة الجماع) لأن
حاله مبنى على السر وكان يأمر صلى الله عليه وسلم فيه بالأدب ط وذكر في الشريعة أن من
السنة أن لا يكثر الكلام في حالة الوطء فإن منه خرس الولد (قوله وعند التذكير) أي مع رفع
الصوت قال في التارخانية وليس المراد رفع الواعظ صوته عند الوعظ وإنما المراد رفع بعض
القوم صوته بالتلهيل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره (قوله فأنظرك به) أي
برفع الصوت عند الغناء والمراد رفع الصوت به وقدمنا الكلام على ذلك كله (قوله أحبوا
العرب) كذا في كثير من النسخ مسندا إلى أو الجماعة وهو الموافق لما في الجامع الصغير وغيره
وفي بعض النسخ أحب بلأوا مسند للمتكم أوامر للمفرد من أحب قال الجراحى وسنده
فيه ضعف وقد ورد في حب العرب أحاديث كثيرة يصير الحديث بمجموعها حسنا وقد أفردها
بالتأليف جماعة منهم الحافظ العراقي ومنهم صديقنا الكامل السيد مصطفى البكري فإنه ألف
فيه رسالة نحو العشرين كراسة اه والمراد الحث على حب العرب من حيث كونهم عربا
وقد يعرض لهم ما يقتضي زيادة الحب بما فيهم من الإيمان والنضال وقد يعرض ما يوجب
البغض بما يعرض لهم من كفر وفساد وتماه في شرح المناوى الكبير (قوله ولسان اهل
الجنة) الذي في الجامع الصغير وكلام اهل الجنة (قوله أي يفكره) بيان لحاصل كلام المصنف
وعبارة الخلاصة رجل تمنى الموت لضيق عيشه أو غضب من عدوه لقوله عليه الصلاة
والسلام لا يتجنى أحدكم الموت لضر نزل به وإن كان لتغير زمانه وظهور المعاصي فيه مخافة
الوقوع فيها لأبأس به لما روى عن النبي عليه السلام في مثل هذه الصورة قال قبطن الأرض
خير لكم من ظهرها اه أقول والحديث الأول في صحيح مسلم لا يتجنى أحدكم الموت لضر نزل
به فإن كان لا بد متمنيا فليقل اللهم احبني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفني إذا كانت الوفاة خيرا
لي (قوله ولا بأس بلبس الصبي) الأولى التعبير بالألباس مصدر المزيّد وإن يقول وكذا لبس
البالغ (قوله ونازعه ابن وهبان الخ) وقال أيضا فإن الأداة تعارضت في جواز لبسه اه لكن
رده ابن الشحنة بأنه سفساف من القول لأن العمل دليلا ورد في النهي عن لبس شيء منها اه
أقول قد يقال أن قوله تعالى وتستخرجون منه حلية تلبسونها أي اللؤلؤ والمرجان فيجد الجواز
وكذا قوله تعالى خلق لكم ما في الأرض جميعا وأما النهي فمن حيث أن فيه تشبها بالنساء فإنه من
حليهن وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجة والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم لعن
رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يلبس لبسة المرأة والمرأة تلبس لبسة الرجل لكن يدخل في هذا
اللؤلؤ أيضا بالأولى لأن تحليهن بها أكثر من بقية الأحجار فالنفرقة غير مناسبة تأمل (قوله وجزم
في الجوهرة بمجرة اللؤلؤ) وكذا في السراج وعلمه بأنه من حلي النساء (قوله وحمل المصنف الخ)
ذكره في فصل اللبس أخذنا من قول الزيلعي ثم قيل على قياس قوله لا بأس للرجال بلبس اللؤلؤ

في البستان وعند قراءة
القرآن وزاد في الملتقى تبعا
للمختار وعند التذكير
فأنظرك به عند الغناء
الذي يسمونه وجدا
(العربية فضل على سائر
الالسن وهو لسان
أهل الجنة من تعلمها أو
علمها غيره فهو مأجور)
وفي الحديث أجوا العرب
ثلاث لأنى عربي
والقرآن عربي ولسان
أهل الجنة في الجنة عربي
وفيها (تطين القبور
لا يكره في المختار) وقيل
يكره وقال البرزدي لو
احتيج للكتابة كيلا
يذهب الأثر ولا يمتن لا
بأس به ذكره المصنف في
آخر باب الوصية للأقارب
وقدمنا في الجنازة (يكره
تمنى الموت) لغضب أو
ضيق عيش (الأخوف
الوقوع في مصيبة) أي
فكره لحوف الدنيا للأعين
لحديث قبطن الأرض خير
لكم من ظهرها خلاصة
(ولا بأس بلبس الصبي
اللؤلؤ وكذا البالغ)
كذا في شرح الوهبانية
معزيا للنسبة وقاس عليه
الطرسوسى بقية الأحجار
كياقوت وزمرد ونازعه
ابن وهبان بأنه يحتاج إلى

قل صريح وجزم في الجوهرة بمجرة اللؤلؤ قلت وحمل المصنف ما في النية على قوله وملف الجوهرة (الحالض)

على قولهما قال وقد رجحوا قولهما في ٣٧١ الكافي قوله ما أقرب إلى عرف ديارنا فيقرب به ثم قال المصنف وعليه فالمتقدم

في المذهب حرمة لبس
الؤلؤ ونحوه على الرجال
لأنه من حلى النساء
(ويكرهه) للولي لباس
(الخلخال أو السوار للصبي)
ولأبأس بثقب أذن النبت
والطفل استحسانا لم تقتطع
قلت وهل يجوز الخزام
في الأنف لم أره (ويكرهه)
للذكر والأنثى الكتابة
بالقلم المتخذ من الذهب
أو الفضة أو من دواء
كذلك (سراجة) ثم قال
لأبأس بتجويه السلاح
بذهب وفضة ولأبأس
بسرج ولجام ونفر من
الذهب عند أبي حنيفة
خلافًا لابن يوسف (جارية)
لزيد قال بكر وكفى زيد
ببيعها لعمرو وشراؤها
ووطؤها (لقبول قول
بكر أن أكبر رأيه صدقة
كأمره وأن أكبر رأيه كذبه
لا يقبل قوله ولا يشتري
منه ولو لم يخبره أن ذلك
الشئ لغيره فلا بأس
بشراؤه منه (كأحل وطئ)
من زفت إليه وقال النساء
هي امرأتك (و) حل (نكاح)
من قالت طلقني زوجي
وانقضت عدتي أو كنت
أمة فلان واعتقني) أن

الخاص (قوله على قولهما) أي من أن لبس عقد اللؤلؤ ليس حلي وهو ما مشى عليه أصحاب الثنون
في كتاب الإيمان فلو حلف لا يلبس حليًا فلبس ذلك يحنث للعرف (قوله وعليه) أي كون المرجح
قولهما وأقول في اعتماد الحرمة بناء على ذلك نظر لأن ترجيح قولهما بكونه حليًا لأن الإيمان
مبنية على العرف وكون العرف يمدده حليًا فيدلت على حلفه لا يلبس حليًا ولا يفيد أنه يحرم لبسه
على الرجال إذ ليس كل حلي حرامًا على الرجال بدليل حل الخاتم والعلم والثوب المنسوج بالذهب
أربعة أصابع وحلية السيف والمنطقة نعم التعليل الآتي بأنه من حلى النساء ظاهر في إفاضة الحرمة
لما فيه من التشبه بهن كما قدمناه فتأمل (قوله الخخال) كلبال ويسمى خيالًا ويضم قاموس
(قوله للصبي) أي الذكر لأنه من زينة النساء (قوله والطفل) ظاهره أن المراد به الذكر
مع أن ثقب الأذن تعاقب القروط وهو من زينة النساء فلا يحل للذكور والذي في عامة الكتب وقدمناه
عن الترخائية لأبأس بثقب أذن الطفل من البنات وزاد في الحاوي القدسي ولا يجوز ثقب آذان
البنين فالصواب إسقاط أو (قوله لم أره) قلت أن كان تمايز بين النساء كما هو في بعض البلاد
فهو فيها كثقب القروط وط وقد نص الشافعية على جواز مدني (قوله ويكرهه) للذكر
والأنثى (الح) قدمنا عن الحاتبة ما هو أعم من ذلك وهو أن النساء فباسوى الحلي من الأكل
والشرب والأدهان من الذهب والفضة والعقود بمنزلة الرجال (قوله ثم قال الح) تقدم الكلام
عليه مستوفى قبل فصل اللبس (قوله ونفر) بالهاء المثناة والفاء محر كاهو من السرج ما يجعل
تحت ذنب الدابة أه مغرب وقد سكن قاموس (قوله جارية لزيد) أي يعلم عمر ونهاه لزيد وأخبره
بكر بذلك (قوله أن أكبر رأيه صدقة الح) أكبر اسم كان المحذوفة وصدقه بالنصب خبرها وهذا
التفصيل إذا كان الخبر غير ثقة كإعلم من الهداية وغيرها وإنما قيل لأن عدالة المخبر في المعاملات
غير لازمة للحاجة كإسرها أكبر الرأي مقام البين (قوله ولو لم يخبره الح) أي ولم يعرف الشاري
ذلك قال في الهداية فإن كان عرفها للاول لم يشترها حتى يعلم انتقالها إلى ملك الثاني أه زاد الزيلعي
أوانه وكله (قوله فلا بأس بشراؤه منه) وإن كان فاسقًا لأن اليد دليل الملك ولا يعتبر بأكبر الرأي
عند وجود الدليل الظاهر إلا أن يكون مثله لا يملك مثل ذلك فحينئذ يستحب له أن يتزده ومع
ذلك لو اشترى أصح لاعتداه الدليل الشرعي ولو البائع عبد لم يشترها حتى يسئل لأن المملوك
لا يملك له فإن أخبره بالأذن فإن كان ثقة قبل والاعتبار أكبر الرأي وإن كان لأرائه لا يشترها
لقيام المنافع فلا بد من دليل هداية وغيرها (قوله وتسامه في الحاتبة) وكذا في الهداية في
فصل البيع من هذا الكتاب (قوله وأن بأمر مستكر) كما إذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل
آخر كان نكاحي فاسدا أو كان الزوج على غير الإسلام لا يسع الثاني أن يقبل قوله لها ولأن
يتزوجها لأنها أخبرت بأمر مستكر وكما إذا قالت المطابقة ثلاثا لتزوجها الأول حالت لك فانه
لا يحل له أن يتزوجها ما لم يستفسرها فإن العلماء اختلفوا في حلها له بمجرد نكاح الثاني فقال
بعضهم تحل له فأعلمها اعتمدت هذا القول فلا بد من الاستفسار وتامه في الفتح (قوله كتب
الح) مثل الكتابة السؤال بالقول ومثل الشافعي غيره من أصحاب المذاهب (قوله يكتب
جواب أبي حنيفة) هذا بناء على ما قالوا أنه يجب اعتقاد أن مذهبه صواب يحمل الخطأ ومذهب

وقع في قلبه صدقها وتامه في الحاتبة قلت وحاصله أنه متى أخبرت بأمر محتمل فإن ثقة أو وقع في قلبه
صدقها لأبأس يتزوجها وإن بأمر مستكر لا مالم يستفسرها * (فروع) * كتب ما قول الشافعي يكتب جواب أبي حنيفة

* واذا كتب المقتى يدين
يكتب ولا يصدق قضاء
ليقتضى القاضى بحثه
* الترجيع بالقرآن
والاذان بالصوت الطيب
طيبان لم يزد فيه الحروف
وان زاد كرهه ولمستمعه
وقوله احسن ان لسكوته
فحسن وان لتلك القراءة
يخشى عليه الكفر المناظرة
فى العلم لنصرة الحق
عبادة واحد ثلاثة حرام
لقهر مسلم واطهار علم ونيل
دنياه اموال وقبول * التذكير
على المنابر للوعظ والاعتاظ
سنة الانبياء والمرسلين
وللرياسة ومال وقبول عامة
من ضلالة اليهود والنصارى
* قراءة القرآن بقراءة
معروفة وشاذة دفعة
واحدة مكروه كفى الحاوى
القدس * يستحب للرجل
خضاب شعره ولحيته ولو
فى غير حرب فى الاصح
والاصح انه الصلاة
والسلام لم يفعله ويكره
بالسواد وقيل لا يجمع
الفتاوى والكل من منح
المصنف * الكتب التى
لا ينتفع بها يمحى عنها
اسم الله ولا ملكته ورسله
ويحرق الباقي ولا بأس بأن
تلقى فى ماء جازى كفى او تدفن
وهو احسن كفى الانبياء

غيره بخلاف ذلك وهذا مبنى على انه لا يجوز تقليد المفضول مع وجود الافضل والحق جوازه
وهذا الاعتقاد انما هو فى حق المجتهد لا فى حق التابع المقاد فان التقليد يجوز بتقليد واحد منهم
فى الفروع ولا يجب عليه الترجيع اه ط ومثله فى خلاصة التحقيق فى بيان حكم التقليد
والتقليق للاستاذ عبدالغنى السلبلى قدس الله سره (قوله واذا كتب المقتى يدين) اى
كتب هذا اللفظ بأن سئل مثلاً عن حلف واستثنى ولم يسمع احداً يجب بأن يدين اى لا يبحث
فبإيئنه وبين ربه ولكن يكتب بعده ولا يصدق قضاء لان القضاء تابع للفتوى فى زماننا لجهل
القضاة فربما ظن القاضى انه يصدق قضاء ايضا (قوله الترجيع بالقرآن والاذان الخ) الاولى
التلحين اى التغنى لان الترجيع فى اللغة التزديد قال فى المغرب ومنه الترجيع فى الاذان لانه
يأتى بالشهادتين خافضاً بهما صوته ثم يرجعهما رافعاً بهما صوته اه وفى الذخيرة وان كانت
الالحان لا تغير الكلمة عن وضعها ولا تؤدى الى تطويل الحروف التى حصل التغنى بها حتى
يصير الحرف حرفين بل لتحسين الصوت وتزين القراءة لا يوجب فساد الصلاة وذلك مستحب
عندنا فى الصلاة وخارجها وان كان يغير الكلمة من موضعها يفسد الصلاة لانه منهى وانما
يجوز ادخال المد فى حروف المدواللين والهواوية والمعل اه وورد فى تحمين القراءة بالصوت
أحاديث منها ما رواه الحاكم وغيره عن جابر رضى الله عنه بلفظ حسنوا القرآن بأصواتكم
الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً (قوله وان زاد) بأن اخرج الكلمة عن معناها كره اى حرم
(قوله يخشى عليه الكفر) لانه جعل الحرام المجمع عليه حسناً ولعله لم يكفر جزئاً لان
تحسينه ذلك ليس من حيث كونه اخرج القرآن عن وضعه بل من حيث تنعيمه وتطريبه تأمل
ويقرب من هذا ما يقال فى زماننا لمن يغنى للناس الغناء المحرم بارك الله طيب الله الانفاس فان
قصداً لثناء عليه والدعاء له لسكوته فحسن وان اغناؤه فهو مصيبة اخرى مع السماع يخشى
منها ذلك فليتبته لذلك (قوله ونيل دنياه اموال او قبول) عبارة الحاوى القدسي نحو المال
او القبول وهى كذلك فى المنع (قوله وشاذة) هى ما فوق العشرط (قوله دفعة) وأولى
بالكرهه الاقتصار على الشاذة وتقدم انها لا تجزئ فى الصلاة ولا تفسدها ط (قوله كفى
الحاوى القدسي) اى من قوله الترجيع بالقرآن الى هنا (قوله خضاب شعره ولحيته) لا يديه
ورجليه فانه مكروه للتشبه بالنساء (قوله والاصح) انه عليه الصلاة والسلام لم يفعله) لانه لم
يحتاج اليه لانه توفى ولم يبلغ شبّه عشرين شعرة فى رأسه ولحيته بل كان سبع عشرة كفى البخارى
 وغيره ووردان ابا بكر رضى الله عنه خضب بالحناء والكتم مدنى (قوله ويكره بالسواد) اى
 لغير الحرب قال فى الذخيرة اما الخضاب بالسواد للغزو ليكون اهيب فى عين العدو فهو محمود
 بالاتفاق وان ايزن نفسه للنساء فكروه وعليه عامة المشايخ وبعضهم جوزوه بلا كراهة روى
 عن ابي يوسف انه قال كما يعجبني ان تزين لى يعجبها ان اترين لها (قوله الكتب الخ) هذه المسائل
 من هنالى النظم كلها مأخوذة من المجتبى كما يأتى العزو اليه (قوله كفى الانبياء) كذا فى غالب
 النسخ وفى بعضها كفى الاشياء لكن عبارة المجتبى والدفن احسن كفى الانبياء والاولياء اذا
 ماتوا وكذا جميع الكتب اذا بليت وخرجت عن الانتفاع بها اه يعنى ان الدفن ليس فيه
 اخلال بالعظيم لان افضل الناس يدفنون وفى الذخيرة المصحف اذا صار خلقاً وتعدر القراءة

* القصص المكره ان يحدثهم بما ٣٧٣ ليس له اصل معروف او يعظم بما لا يتعظم به او يزيد وينقص يعني

في اصله اما التزين بالعبارات
اللطيفة المرفقة والشرح
لقوائده فذلك حسن *
والافضل مشاركة اهل
محلته في اعطاء الناسبة لكن
في زماننا اكثرها ظلم فمن
تمكن من دفعه عن نفسه
غشس وان اعطى فليعط
من غير * ليس لذي الحق
ان يأخذ غير جنس حقه
وجوزه الشافعي وهو
الاوسع * معلم طلب من
الصبيان اتمان الحصر
فجمعها فشرى ببعضها
واخذ بعضها له ذلك لانه
تمليك له من الآباء لا بأس
بوطء المكوكة بمعاينة
الامة دون عكسه * وجد
ملايمة له لا بأس بالاستئذان
به ولو له قيمة وهو غنى تصدق
به * لا بأس بالجمع في بيت
فيه مصحف للبلوى * لا
تركب مسلمة على سرج
للحديث هذا وللتنهي ولو
لحاجة غزو ووجه ومقصد
دخا او ديني لا بد لها منه
فلا بأس به * تغني بالقرآن
ولم يخرج بألحانه عن
قدر هو صحيح في العربية
مستحسن * ذكر الله من
طلوع الفجر الى طلوع
الشمس اولى من قراءة

منه لا يحرق بالثار اليه اشار محمد وبه تأخذ ولا يكره دقته وينبغي ان يلبس بخرقه ظاهرة وليجده
لانه لو شق ودفن يحتاج الى اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع تحقير الا اذا جعل فوقه سقف وان
شاء غسله بلما او وضعه في موضع طاهر اتصل اليه يد محدث ولا غبار ولا قدر تعظيما لكلام الله
عز وجل اه (قوله القصص) بفتحين مصدر قسط (قوله يعني في أصله) اي بأن يزيد على
اصل الكلام أشياء من عنده غير ثابتة او ينقص ما يخرج القول الثابت عن معناه (قوله
فمن تمكن الخ) اطلقه فشمع ما لم تحمل غير ثابتة وفي القية توجه على جماعة جباية بغير حق
فلبعضهم دفعه عن نفسه اذا لم يحمل حصته على الباقي والا فالاولى ان لا يدفعها عن نفسه قل
رضي الله عنه وفيه اشكال لان اعطائه امانة للظالم على ظلمه ثم ذكر السرخصى مشاركة جرير
وولده مع سائر الناس في دفع الناسبة بعد الدفع عنه ثم قال هذا كان في ذلك الزمن لانه امانة على
الطاعة واكثر الثواب في زماننا بطريق الظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فهو خير له اه
ما في القية (قوله وجوزه الشافعي) قدما في كتاب الحجر ان عدم الجواز كان في زمانهم اما
اليوم فالفتوى على الجواز (قوله وهو الاوسع) لتعنيه طريقا لاستيفاء حقه فينتقل حقه
من الصورة الى المالة كافي الغصب والانلاف يجتني وفيه وجد دنائير مديونه وله عليه ذراهم
فله ان يأخذها لاحادها جنسا في القية اه (قوله لانه تمليك له من الآباء) والدليل عليه انهم
لا يتأملون منه ان يرد الزائد على ما يشترى به مع علمهم غالبا بان ما يأخذونه يزيد والحاصل ان العادة
محكمة فافهم (قوله لا بأس بوطء المكوكة الخ) نقله في المجتبى عن بعض المشايخ ونقل
في الهندية انه يكره عند محمد (قوله تصدق به) اي بعد ان يعرف ان احتاج اليه (قوله لا بأس
بالجمع في بيت فيه مصحف للبلوى) قيده في القية بكونه مستورا وان حمل ما فيها على الاولوية
زال التناط في (قوله للحديث) وهو لعن الله القروج على السروج خذيرة لكن نقل المدني
عن ابى الطيب انه لا أصل له اه يعني بهذا اللفظ والا فغناه ثابت في البخاري وغيره لعن رسول الله
صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال وللطبراني ان
امراة مرت على رسول الله صلى الله عليه وسلم متقلدة قوسا فقال لعن الله المتشبهات من النساء
بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء (قوله ولو لحاجة غزو الخ) اي بشرط ان تكون متسترة
وان تكون مع زوج او محرم (قوله او مقصد ديني) كسفر لصلاة رحم ط (قوله تغني بالقرآن
الخ) مكرر مع ما تقدم (قوله وتستحب الخ) كذا ذكر في المجتبى المسئلة الاولى ثم ذكر هذه
وامزا لبعض المشايخ فالظاهر انها قولان فان الاولى تفيد استحباب الذكر دون القراءة
وهو الذي تقدم في كتاب الصلاة واقتصر عليه في القية حيث قال الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم والدعاء والتسبيح افضل من قراءة القرآن في الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها
(قوله لا بأس للامام) اي والمقتدين (قوله عقب الصلاة) اي صلاة الغداة قال في القية امام
بعثاد كل غداة مع جماعة قراءة آية الكرسي وآخر البقرة وشهد الله ونحوها جهرا لا بأس به
والاخفاء افضل اه وتقدم في الصلاة ان قراءة آية الكرسي والمعوذات والتسبيحات
مستحبة وانه يكره تأخير السنة الا بقدر المهم انت السلام الخ (قوله قال اساذنا) هو البديع
شيخ صاحب المجتبى واختار الامام جلال الدين ان كانت الصلاة بعدها سنة يكره والا فلا اه

القرآن وتستحب القراءة عند الطلوع او الغروب * لا بأس للامام عقب الصلاة بقراءة آية الكرسي وخواتيم سورة البقرة
والاخفاء افضل * قراءة الفاتحة بعد الصلاة جهرا لانهما بدعة قل استاذنا لكنها مستحسنة للعادة والآثار * الرشوة

ط عن الهندية (قوله لا تملك بالقبض) فله الرجوع بها وذكر في المجتبى بعدها ولو دفع الرشوة بغير طلب المرتضى فليس له ان يرجع قضاء ويجب على المرتضى ردّها وكذا العام اذا اهدى اليه لبشع اؤيدفع ظلما فهو رشوة ثم قال بعد هذا سعى له عند السلطان وأتم امره لا بأس بقبول هديته بعد وقبلة بطلبه سحت وبدونه مختلف فيه ومشايخنا على انه لا بأس به وقبول الهدية من التلازم اختلاف المشايخ ط (قوله اذا خاف على دينه) عبارة المجتبى لمن يخاف وفيه ايضا دفع ائمال للسلطان الجائر لدفع الظلم عن نفسه وماله ولا استخراج حق له ليس برشوة يعنى في حق الدافع اه (قوله كأن يعطى الشعراء) فقد روى الخطابي في الغريب عن عكرمة مرسلا قال أتى شاعر النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا بلال اقطع لسانه عني فأعطاه أربعين درهما (قوله جمع اهل المحلة) أى شيئا من القوت او الدراهم ط (قوله لحسن) أى ان فعلوا فهو حسن ولا يسمى أجرة كما في الخلاصة والظاهر ان هذا من تعريفات المتقدمين المائعين اخذ الاجرة على الامامة وغيرها من الطاعات لتظهر ثمرة التخصيص عليه والا فجازاة الاحسان بالاحسان مطلوبة لكل أحد تأمل (قوله ومن السحت) بالسهم وبضمتين الحرام أو ما خبت من المكاسب فلزم عنه العار جمعه اسحات واسحت اكتسبه قاموس ومن السحت ما يأخذ الصهر من الحتن بسبب بنته بطيب نفسه حتى لو كان بطلبه يرجع الحتن به مجتبى (قوله وما يأخذ غاز لغزو) من اهل البلدة جبيرا فهو حرام عليه لا على الدافع ط (قوله وشاعر لشعر) لانه انما يدفع له عادة قطعاً لسانه كما مر فلو كان ممن يؤمن شره فالظاهر ان ما يدفع له حلال بدليل دفعه عليه السلام برده لكعب لما امتدحه بقصيدة المشهورة تأمل (قوله ومسخرة وحكواتى) عبارة المجتبى او المضحك للناس او يسخر منهم او يحدث الناس بمغازى رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه لاسيا بأحداث العجم مثل رستم واسفنديار ونحوها اه تأمل وانظر هل النسبة في حكواتى عربية (قوله لهو الحديث) أى ما يلهى عما يعنى كالأحداث التى لا أصل لها والاساطير التى لا اعتبار لها والمضاحك وفضول الكلام والاضافة على معنى من نزلت في النضر بن الحرث بن كعدة كان يجبر فيأتى الحيرة ويشترى اخبار العجم ويحدثها قريشا ويقول ان محمدا يحدثكم بحديث عاد وثمود وانا احديثكم بأحداث رستم واخبار الاكسرة فيستملحون حديثه ويتركون استماع القرآن فأنزل الله تعالى هذه الآية اه ط (قوله المعازف) أى الملاهى (قوله وكاهن) المراد به هنا المنجم والا ففي المغرب قالوا ان الكهانة كانت في العرب قبل البعثة يروى ان الشياطين كانت تسترق السمع فتلقى الى الكهنة فتزيد فيه ما تريد وتقبله الكفار منهم فلما بعث عليه الصلاة والسلام وحرس السماء بطلت الكهانة اه (قوله وفروعه كثيرة) منها كما في المجتبى ما تأخذ المغنية على الغناء والتأتمة والواشرة والمتوسطة لعقد النكاح والمصاح بين المتشايخين وثمان الحمر والسكر وعشب التيس وثمان جميع جلود الميتة والسباع قبل الدباغ ومهر البنى وأجر الحجام بشرط اه لكن في الواهب ومحرم على المغنى والتأتمة والقوال أخذ المال بشرط دون غيره اه وكذا صاحب الطيلب والمزمار كما قدمناه عن الهندية (قوله جازله الرد) قال تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل (قوله وتركه افضل)

لا تملك بالقبض * لا بأس بالرشوة اذا خاف على دينه والنبي عليه الصلاة والسلام كان يعطى الشعراء ولمن يخاف لسانه وكفى بسهم المؤلف من الصدقات دليلا على امثاله * جمع اهل المحلة للامام حسن * ومن السحت ما يؤخذ على كل مباح كالحج وكلا * وماء ومعادن وما يأخذ غاز لغزو وشاعر لشعر ومسخرة وحكواتى قال ومن الناس من يشترى لهو الحديث واصحاب المعازف وقواد وكاهن ومقامر وواشمة وفروعه كثيرة * قيل له يا خبيث ونحوه جازله الرد في كل شئ شئمة لا توجب الحد وتركه افضل * كره قول الصائم المتطوع اذا سئل اصائم

قال تعالى * فمن عفا واصلح فاجره على الله * (قوله حتى انظر) مفعول القول ط (قوله فانه نفاق) اى من عمل المنافقين اى ليظهر انه يخفى عمله ط (قوله اوحق) اى جهالة والاولى ان يقول ان كان صائما نعم فان الصوم لا يدخله الرياء وهو أحد ماحمل عليه الحديث القدسي الصوم لى وأنا اجزى به ط (قوله من له اطفال الخ) قال فى نور العين عن مجمع الفتاوى لورثة صغارا فترك الوصية افضل وكذا لو كانوا بالغين فقراء ولا يستغنون بالثلثين وان كانوا اغنياء ايسغنون بالثلثين فالوصية اولى وقدر الاستغناء عن اى خيفة اذا ترك لكل واحد اربعة آلاف درهم دون الوصية وعن الامام الفضل عشرة آلاف اه (قوله من صلى او تصدق الخ) اعلم ان اخلاص العبادة لله تعالى واجب والرياء فيها وهو ان يريد بها غير وجه الله تعالى حرام بالاجماع للتصوص القطعية وقدسمى عليه الصلاة والسلام الرياء الشرك الاصغر وقد صرح الزبلى بأن المصلى يحتاج الى نية الاخلاص فيها وفى المعراج أمرنا بالعبادة ولا وجود لها بدون الاخلاص المأمور به والاخلاص جعله الله تعالى وهذا لا يكون الا بالنية اه وقال العلامة العيني فى شرح البخارى الاخلاص فى الطاعة ترك الرياء ومعدنه القلب اه وهذه النية لتحصيل الثواب للصحة العمل لان الصحة تتعلق بالشروط والاركان والنية التى هى شرط لصحة الصلاة مثلا ان يعلم بقلبه اى صلاة يصلى قال فى مختارات النوازل واما الثواب فيتعلم بصحة عزيمته وهو الاخلاص فان من توشأ بماه نجس ولم يعلم به حتى صلى لم يحز صلاته فى الحكم لفقد شرطه ولكن يستحق الثواب لصحة عزيمته وعدم تقصيره اه فعلم انه لا تلازم بين الثواب والصحة فقد يوجد الثواب بدون الصحة كما ذكر وبالعكس كما فى الوضوء بلانية فانه صحيح ولا ثواب فيه وكذا لو صلى مراءيا لكن الرياء تارة يكون فى اصل العبادة وتارة يكون فى وصفها والاول هو الرياء الكامل المحيط للثواب من اصله كما اذا صلى لاجل الناس ولولا هم ماصلى واما لو عرض له ذلك فى انائها فهو لغو لانه لم يصل لاجلهم بل صلاته كانت خالصة لله تعالى والجزء الذى عرض له فيه الرياء بعض تلك الصلاة الخالصة نعم ان زاد فى تحسينها بعد ذلك رجع الى القسم الثانى فيسقط ثواب التحسين بدليل ما روى عن الامام فيمن أطال الركوع لادراك الجأنى للقربة حيث قال اخاف عليه امرأ عظيما اى الشرك الخفى بكثرة قاله بعض المحققين قال فى التارخانية لو افتتح خالصا لله تعالى ثم دخل فى قلبه الرياء فهو على ما افتتح والرياء انه لو خلا عن الناس لا يصلى ولو كان مع الناس يصلى فأما ان كان مع الناس يحسنها ولو صلى وحده لا يحسن فله ثواب اصل الصلاة دون الاحسان ولا يدخل الرياء فى الصوم وفى التابيع قال ابراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا اجر له وعليه الوزر وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر عليه وهو كأنه لم يصل اه ولعله لم يدخل فى الصوم لانه لا يرى اذ هو امسك خاص لافعل فيه نعم قد يدخل فى اختياره وتحذره به تأمل واستدله فى الوقفات بقوله عليه السلام يقول الله تعالى الصوم لى وأنا اجزى به نفى شركة الغير وهذا لم يذكر فى حق سائر الطاعات اه ثم اعلم ان من الرياء التلاوة ونحوها بالاجرة لانه اريد بها غير وجه الله تعالى وهو المال ولذا قالوا انه لا ثواب بها للتقارى ولاللميت والآخذ والمعطى آثمان وقالوا ايضا ان من نوى الحج والتجارة لا ثواب له ان كانت نية التجارة غالبية او مساوية وفى الذخيرة اذا سعى لاقامة الجمعة

حتى انظر فانه نفاق اوحق
* من له اطفال ومال قليل
لا يوصى بنفل * من صلى
او تصدق برأى به الناس

وحوائج له في المصر فأن معظم مقصوده الاول فله ثواب السعي الى الجمعة وان الثاني فلا اه
اى وان تساويا تساقطا كما يعلم مما مر واختار هذا التفصيل الامام الغزالي ايضا وغيره من
الشافعية واختار منهم العز بن عبد السلام عدم الثواب مطلقا **(قوله)** لا يعاقب بتلك الصلاة
ولا يثاب بها) هو معنى ما نقله في الينابيع عن بعضهم وليس المراد انه لا يعاقب على الرياء لانه
حرام من الكبرياء ثم به وعليه يحمل ما مر عن ابراهيم بن يوسف من انه لا أجبر له وعليه الوزر
وانما المراد انه لا يعاقب على تلك الصلاة عقاب تاركها لانها صحيحة مسقطه للفرض كإدمنائه
قال في البرازية ولارياء في الفرائض في حق سقوط الواجب قال في الاشياء افادان الفرائض
مع الرياء صحيحة مسقطه للواجب اه وفي مختارات التوازل لصاحب الهداية واذا صلى رياء
وسمعة تجوز صلاته في الحكم لوجود الشرائط و الاركان ولكن لا يستحق الثواب اه
اى ثواب المضاعفة قال في الذخيرة قال الفقيه ابواليث في التوازل قال بعض مشايخنا الرياء
لا يدخل في شيء من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم ان الرياء لا يفوت اصل الثواب وانما
يفوت تضاعف الثواب اه وفيه مخالفة لما قدمناه من ان الثواب يتعلق بصحة العزيمة الا
ان يحمل على هذا او يحمل ما هنا على ان المراد من اصل الثواب سقوط الفرض بتلك الصلاة
وعدم العقاب عليها عقاب تاركها وبه يظهر فائدة التخصيص بالفرائض فليتأمل **(قوله)** وعمه
الزاهدى للتوافل اى جملة عام في انواع العبادات التوافل فقط دون الفرائض وليس المراد
انه عمه في التوافل والفرائض كما هو المتبادر من العبارة والالم يصح التعليل الذي بعده
فكان الاظهر ان يقول وخصه الزاهدى بالتوافل وعبارة الزاهدى في المجتبي ولكن نص
في الوقايع ان الرياء لا يدخل في الفرائض فتمين التوافل اه ثم اعلم ان ما ذكره الزاهدى
لا ينافي ما قبله لان المراد بما قبله كإقراره ان الصلاة صحيحة مسقطه للواجب لا يؤثر الرياء
في بطلانها بل في اعدام ثوابها وتخصيص الزاهدى التوافل معناه فيما يظهر ان الرياء يحبط ثوابها
اصلا كأنه لم يصلها فاذا صلى سنة الظهر مثلا رياء لاجل الناس ولولا هم لم يصلها لا يقال انه
أتى بها فيكون في حكم تاركها بخلاف الفرض فانه ليس في حكم تاركه حتى لا يعاقب عقاب تاركه
والفرق ان المقصود من التوافل الثواب لتكميل الفرائض وسد خللها هذا ما ظهر لفهمي
القاصر والله تعالى اعلم **(قوله)** يكره لما فيه من التشبه بالنساء وقد لعن عليه الصلاة والسلام
المتشبهين والمتشبهات كما قدمناه **(قوله)** يكره للمرأة الخ) تقدمت المسئلة في الطهارة
في بحث الاسار والعلة فيها كاذرة في المنع هناك ان الرجل يصير مستعملا لجزء من اجزاء
الاجنية وهو ريقها المختلط بالماء وبالعكس فيما لو شربت سؤره وهو لا يجوز اه
وقدمنا الكلام عليه هناك فراجعه وقال الرملي يجب تقيده بغير الزوجة والمحارم
(قوله) وله ضرب زوجته على ترك الصلاة) وكذا على تركها الزينة وغسل الجنابة
وعلى خروجه من المنزل وترك الاجابة الى فراشه وممراته في التعزير وان الضابط ان كل
معصية لاحد فيها فللزوجة والمولى التعزير وان للمولى ضرب ابن عشر على الصلاة ويلحق
به الزوج وان له اكراء طفله على تعليم قرآن وأدب وعلم له وله ضرب البنت فيما يضرب ولده

لا يعاقب بتلك الصلاة
ولا يثاب بها قيل هذا في
الفرائض وعمه الزاهدى
للتوافل لقولهم الرياء لا
يدخل الفرائض * غزل
الرجل على هيئة غزل
المرأة يكره * يكره للمرأة
سؤر الرجل وسؤرها له
* وله ضرب زوجته على
ترك الصلاة

قوله تعليم قرآن المراد
التعلم اه

(قوله على الاظهر) ومضى عليه في الكذب والمانق وفي رواية ليس له ذلك وعليها مضي المصنف في التعذير تبعاً للدرر (قوله لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة) ولا عليها تسريح الفاجرة الا اذا خاف ان لا يقيا حدود الله فلا بأس ان يفرقا اه مجتبي والفجور يعم الزنا وغيره وقد قال صلى الله عليه وسلم لمن زوجته لا ترد يد لاس وقد قال اني احبها استمتع بها اه ط (قوله لا يجوز الوضوء من الحياض المعدة للشرب) ولا يمنع جواز التيمم الا ان يكون الماء كثيراً فيستدل بكثرة على انه وضع للشرب والوضوء جميعاً اه بحر عن الحيط وغيره (قوله في الصحيح) وعن ابن الفضل انه يجوز التوضي منه والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب بحر (قوله وينتفع من الوضوء منه وفيه) وانما أتى به لدفع توهم انه لو توضأ به يجوز لانه غير مضيع ولكن كان يكفيه ان يقول ولو فيه ط (قوله وحمله) مبتدأ خبره الجملة الشرطية ط (قوله الكذب مباح لاجياء حقه) كالشئيع يعلم بالبيع بالليل فاذا اصبح يشهد ويقول علمت الآن وكذا الصغيرة تبلغ في الليل وتختار نفسها من الزوج وقول رأيت الدم الآن واعلم ان الكذب قد يباح وقد يجب والضابط فيه كافي تبيين المحارم وغيره عن الاحياء ان كل مقصود محمود يمكن التوصل اليه بالصدق والكذب جميعاً فالكذب فيه حرام وان امكن التوصل اليه بالكذب وحده فباح ان ايسر تحصيل ذلك انقصود وواجب ان وجب تحصيله كالوراى معصوما اخفى من ظالم يريد قتله او ابداءه فالكذب هنا واجب وكذا لو سأله عن ودعية يريد أخذها يجب انكارها ومهما كان لا يتم مقصود حرب او اصلاح ذات البين أو استالة قلب المجنى عليه الا بالكذب فيباح ولو سأله سلطان عن فاحشة وقعت منه سرا كزنا أو شرب فله ان يقول ما علمته لان اظهارها فاحشة أخرى وله ايضا ان ينكر سرا أخيه وينبئ ان يقابل مفسدة الكذب بالمفسدة المترتبة على الصدق فان كانت مفسدة الصدق اشد فله الكذب وان بالعكس اوشك حرم وان تعلق بنفسه استحب ان لا يكذب وان تعلق بغيره لم تجز المسامحة لحق غيره والحزم تركه حيث ايسر وليس من الكذب ما اعتيد من المبالغة كجئتكم ألف مرة لان المراد تفهيم المبالغة لا المرات فان لم يكن جاء الامرة واحدة فهو كاذب اه ملخصا ويدل لجواز المبالغة الحديث الصحيح واما ابوجهم فلا يرضع عصامه عن عاتقه قال ابن حجر المكي ومما يستثنى ايضا الكذب في الشعر اذا لم يمكن حمله على المبالغة كقوله انا ادعوك ليلا ونهارا ولا اخلى مجلسا عن شركك لان الكاذب يظهر ان الكذب صدق وبروجه وليس غرض الشاعر الصدق في شعره وانما هو صناعة وقال الشيخان يعنى الرافعي والتوروى بعد نقلهما ذلك عن القفال والصيدلانى وهذا حسن بالغ اه (قوله قال) اى صاحب المجتبى وعبارته قال عليه الصلاة والسلام كل كذب مكتوب لاحالة الاثالة الرجل مع امرأته أو ولده والرجل يصلح بين اثنين والحرب فان الحرب خدعة قال الطحاوى وغيره هو محمول على المعارض لان عين الكذب حرام قلت وهو الحق قال تعالى قتل الخراصون وقال عليه السلام الكذب مع النجور وهما في النار ولم يتعين عن الكذب للتجارة وتحصيل المرام اه قلت ويؤيده ماورد عن علي وعمر ان بن حصين وغيرهما ان في المعارض مندوحة عن الكذب وهو حديث حسن له حكم الرفع كما ذكره الجراحى وذلك كقول من دعى لطعام اكلت يعنى

على الاظهر * لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة * لا يجوز الوضوء من الحياض المعدة للشرب في الصحيح وينتفع من الوضوء منه وفيه وحمله لاهله ان مأذونا به جاز والا لا * الكذب مباح لاجياء حقه ودفع الظالم عن نفسه والمراد التعريض لان عين الكذب حرام قال وهو الحق قال تعالى قتل الخراصون الكل من المجتبى

يوم عاشوراء وفي الحاشية انه سنة وذكر فيها من اکتحل يوم عاشوراء لم يرد مستنه قال الشارح
وليصح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اه قلت والحاصل انه وردت التوسعة فيه
باسانيد ضعيفة وصحح بعضها يرتقى بها الحديث الى الحسن وتعب ابن الجوزي في عدة من
الموضوعات واما حديث من اکتحل بالانديوم عاشوراء لم يرد مستنه فقال الحافظ ابن حجر في
الآلآي انه منكر والاکتحال لا يصح فيه اثر وهوبدعة وأورده ابن الجوزي في الموضوعات
وقال الحاكم ايضا لم يرو فيه اثر وهوبدعة ابتدعها قتلة الحسين وقال ابن رجب كل ما روى في
فضل الاکتحال والاختصاب والاعتسال فوضوع لا يصح وتماه في كشف الحقائق والالباس
للجراحى وبه يتأيد القول بالكراهة والله اعلم والتوسعة على من وسع مجربة نقل ذلك المناوى
عن جابر وابن عينة **(قوله جاز بأمره)** اى بالقدر الذى يملكه السيد ما لم يبلغ به حد اجاب
الجرائم ش فان لزمه حد لا يحده الا باذن القاضي **(قوله والاب بأمر)** جملة حاله اى لا يجوز
ضرب ولد الخ بأمر أبيه اما المعلم فله ضربه لان المأمور بضربه نسيابة عن الاب لمصلحة والمعلم
يضربه بحكم الملك بتعليم أبيه لمصلحة التعليم وقيد المعلم سوسى بأن يكون بغير آلة جارحة
وبأن لا يزيد على ثلاث ضربات وردده الناظم بأنه لا وجه له وبحاج الى النقل وأقره الشارح قال
الشرنبلالى والنقل في كتاب الصلاة يضرب الصغير باليد لا بالحشبة ولا يزيد على ثلاث ضربات
ونقل الشارح عن الناظم انه قال ينبغي ان يستثنى من الاحرار القاضي فانه لو امره بضرب
ابنه جاز له ان يضربه بل لا يجوز له ان لا يقبل اه وقيد الشرنبلالى بكون القاضي عادلا
وبمشاهدة الحجة الملزمة قال ولا يعتمد على مجرد امر القاضي الآن **(قوله وأنوب)** افضل
تفضيل من الثواب وهو الجزاء والقران منقول حركة الهمزة لضرورة الوزن ش قال
الشرنبلالى وليس كذلك بل هو قراءة عبدالله بن كثير كذا ذكره الناظم في شرحه اه اى فهو
لغة لضرورة **(قوله استماعه)** لوجوبه ونذب القراءة **(قوله نواب الطفل)** لقوله تعالى
وان ليس للانسان الاماسى وهذا قول عامة مشايخنا وقال بعضهم ينتفع المرء بعلم ولده بعد
موته لما روى عن انس بن مالك رضى الله تعالى عنه انه قال من جلة ما ينتفع به العبد بعد موته
ان يترك ولداعلمه القرآن والعلم فيكون لوالده أجرد ذلك من غير ان ينقص من اجر الولد شيأ
اه جامع الصغائر للاستروشى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا
من ثلاث حموى وتما الحديث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له وفي الاشياء
وتصح عبادته واختلفوا في ثوابها والمعمد انها له وللمعلم ثواب التعليم وكذا جميع حسناته اه
اقول ظاهره انه قيل ان ثوابها لوالده فلا منافاة بين المعمد وبين القول بأنه ينتفع بعلم ولده على
ان ولد المرء من سعيه لانه من خير كسبه كما ورد لكنه يشمل البالغ والحلاف انما هو في الصغير
وهذا يؤيد ما قلنا من ان مقابل المعمد هو ان الثواب للاب فقط وانه لا منافاة بين القولين
السابقين تأمل **(قوله ودرسك باقى الذكر)** اى تعلمك باقى القرآن عند الفراغ أولى من صلاة
التطوع وعلة في منية المفتى بأن حفظ القرآن على الامة اه اى فرض كفايه وصلاة
التطوع مندوبة **(قوله من الصلاة)** التاء من الشطر الثانى **(قوله ودرس العلم)** اى
المفترض عليك أولى وانظر من تعلم باقى القرآن قال في منية المفتى لان تعلم جميع القرآن فرض

وضرب عيب الغير جاز
بأمره *
وما جاز في الاحرار والاب
بأمره *
وأنوب من ذكر القران
استماعه *
وقالوا ثواب الطفل للطفل
يحصر *
ودرسك باقى الذكر أولى
من الصلاة *
تفلا ودرس العلم أولى
وأفطر *

٣ قوله شيأ كذا وجد مكتوبا
بالالف فان كانت الرواية
هكذا فهو مفعول ينقص
لانه يستعمل لازما قاله
نصر الوفاى

كفاية وتعلم ما لا بد منه من الفقه فرض عين والاشتغال بفرض العين أولى اه وهو يفيد ان تعلم باقي القران افضل من تعلم ما زاد على قدر الحاجة من علم الفقه وفيه نظر لاستواهما في ان كلا من الزائد منهما فرض كفاية بل قدمنا عن الخزانة قيل بحث الغيبة ان جميع الفقه لا بد منه الخ نراجعه ومفاده ان تعلم الفقه افضل تأمل ثم رأيت التصريح به في شرح الشرنبلالي وكأنه لان فقه متعدد تأمل **(قوله والله اعلم)** مفعل كرهوا واسكن الميم للوزن او على حكاية الوقف **(قوله ونحوه)** بالنصب عطفًا على محل الله اعلم كأن يقول صلى الله على محمد **(قوله)** لاعلام ختم الدرس اما اذا لم يكن اعلاما بانتهائه لا يكره لانه ذكر وتفويض بخلاف الاول فانه استعماله آية للاعلام ونحوه اذا قال الدخول بالله مثلا يعلم الجلاس يحبته ليهيؤ الله محلا ويوقره واذا قال الحارس لا اله الا الله ونحوه ليعلم باستيقاظه فلم يكن المقصود الذكر اما اذا اجتمع القصد ان يعتبر الغالب كما اعتبر في نظائره اه ط

* وقد كرهوا والله علم ونحوه *
 * لاعلام ختم الدرس حين يقرر *

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب احياء الموات

كتاب احياء الموات

لعل مناسبة ان فيه ما يكره وما لا يكره * احياء نوعان حاسة ونامية والمراد هنا النامية وسعى مواتا لبطلان الانتفاع به وحياتها ببناء او غرس او كرب او سقى (اذا احيا مسلم او ذمي ارضا غير منتفع بها وليس بمملوكة لمسلم ولا ذمي) فلو مملوكة لم تكن مواتا فلو لم يعرف مالها فهي لقطة يتصرف فيها الامام ولو ظهر مالها ترد اليه ويضمن نقصانها ان نقصت بالزرع (وهي بعيدة من القرية اذا صاح من أقصى العامر) وهو جهوري الصوت بزازية (لا يسمع بها صوته ملكها)

الموات كسحاب وغراب ما لا روح فيه او ارض لامالك لها قاموس وفي المغرب هو الارض الحراب وخلافه العامر اه وجعله في المصباح من التسمية بالمصدر لانه في الاصل مصدر مثل الموات وهذا حده للغوى وزيد عليه في الشرح قيود ستذكر قال في العناية ومن محاسبه التسبب للخصب في اقوات الانام ومشروعيته بقوله عليه الصلاة والسلام من احيا ارضا ميتة فهي له وشروطه تذكر في اثناء الكلام وسببه تعلق البقاء المقدر وحكمه تملك المحي ما احياء **(قوله)** لعل مناسبة الخ كذا في العناية وغيرها **(قوله)** حاسة نسبة الجنس اليها مجاز فان الحاس الشخص الحي بها ط **(قوله)** لبطلان الانتفاع به تشبيها بالحيوان اذا مات لبطلان الانتفاع به اتقاني **(قوله)** وحياتها الخ قال الاتقاني والمراد باحياء الموات التسبب للحياة النامية **(قوله)** غير منتفع بها لاقطاع الماء منها ارغابته عليها او غلبة الرمال او كونها سبخة وخرج به ما لا يستغنى المسلمون عنه كارض الملح ونحوها كما يأتي **(قوله)** وليس بمملوكة الخ عرف به بالطريق الاولى ان ارض الوقف الموات لا يجوز احيائها رمي وكذا السلطانية كما يأتي قريبا **(قوله)** فلو مملوكة اي اعروف **(قوله)** فلو لم يعرف مالها فهي لقطة قال في الملتقى الموات ارض لا ينتفع بها عادية او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين مسلم او ذمي وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون مواتا اه ومثله في الدرر والاصلاح والقدروري والجوهره وقوله عادية اي قدم خرابها كما نها خربت في عهد عاد وبه ظهر ان ماجرى عليه الشارح تبعا للمنع وشرح المجمع وهو ظاهر عبارة المتن كالكتف والوقاية هو قول محمد وفي الخلاصة وارضى بخار لا ليست بموات لانها دخلت في القسمة فنصرف الى أقصى مالها في الاسلام او ورثته فان لم يعلم فانصرف الى القاضي وقال الزيلعي وجعل اي القدوري المملوك في الاسلام اذا لم يعرف مالها من الموات لان حكمه كالموات حيث يتصرف فيه الامام كما يتصرف في الموات لانه موات حقيقة اه وظاهره عدم الخلاف في الحقيقة تأمل **(قوله)** ويضمن اي زراعا في الهداية **(قوله)** بأقصى العامر اي من طرف الدور لا الاراضى العامرة فهستاني عن التجنيس **(قوله)** جهوري الصوت اي عايه قاموس **(قوله)** ملكها

عند أبي يوسف وهو المختار
كما في المختار وغيره واعتبر
محمد عدم ارتفاع اهل
القرية به وبه قالت الثلاثة
قلت وهذا ظاهر الرواية
وبه يفتى كما في زكاة الكبرى
ذكره القهستاني وكذا في
البرجندی عن المنصور
عن قاضيان ان الفتوى
على قول محمد فاعجب
من الشربلالي كيف لم
يذكر ذلك فليحفظ (ان
اذن له الامام في ذلك)
وقال يملكها بالا اذنه وهذا
لو مسلما فلو ذميا شرط
الاذن اتفاقا ولو مستأنا
لم يملكها اصلا اتفاقا
فهستانی (ولو تركها بعد
الاحياء وزرعها غيره
فالاول احق بها) في
الاصح (ولو احيا ارضا
ميتة ثم احاط الاحياء
بجوانبها الاربعة من اربعة
نفر على التعاقب تعين
طريق الاول في الارض
الرابعة ومن حجر ارضا)
اي منع غيره منها بوضع
علامة من حجر او غيره
(ثم اهلها ثلاث سنين
دفعت الى غيره وقبلها
هو احق بها

جواب قوله اذا احيا اي ملك رقبة موضع احياه دون غيره وعند أبي يوسف ان احيا اكثر
من النصف كان احياه للجميع در متنی وقال محمدلو الموات في وسط ما احيا يكون احياه لكل
ولو في ناحية فلا تارخانية ويجب فيها العشر لان ابتداء توظيف الحراج على المسلم لا يجوز
الا اذا سقاها بما الحراج هداية (قوله وهو المختار) اي اشتراط البعد المذكور لان الظاهر
ان ما يكون قريبا من القرية لا ينقطع ارتفاع اهلها عنه فبدار الحكم عليه هداية (قوله
واعتبر بمداخل) حاصله انه اذ اراد الحكم على حقيقة الانشعاق قرب اوبعد (قوله كيف لم يذكر
ذلك) اي انه ظاهر الرواية المفتى به بل عبر عنه بقوله وعن محمد مع تصريحه بأن المختار الاول
وذلك عجيب لما قالوا ان ما خالف ظاهر الرواية ليس مذهبا لاصحابنا ولا سببا ان نفض به يفتى
أكد الفاظ التصحيح فافهم (قوله ان اذن له الامام في ذلك) والقاضي في ولايته بمنزلة الامام
تارخانية عن الناطق وفيها قيل كتاب الاحياء مثل السمقدي في رجل وكل باحياء الموات
هل هو للوكيل كما في التوكيل بالاخطاب والاحتشاش أم للموكل كما في سائر التصرفات قال
ان اذن الامام للموكل بالاحياء يقع له اه (قوله وقال يملكها بالا اذنه) مما يفتقر على الخلاف
مالو أمر الامام رجلا ان يعمر ارضا ميتة على ان ينتفع بها ولا يكون له الملك فأحياها
لم يملكها عنده لان هذا شرط صحيح عند الامام وعندهما يملكها ولا اعتبار لهذا الشرط اه
ومحل الخلاف اذا ترك الاستئذان جهلا اما اذا تركه تهاونا بالامام كان له ان يستردها زجرا
أفاده المكي اي اتفاقا و قول الامام هو المختار ولذا قدمه في الحاشية والمتن كعادتهما
وبه أخذ الطحاوي وعليه المتن بقي هل يكفي الاذن اللاحق لم أمره (قوله في الاصح) لانه ملك
رقتها بالاحياء بدليل التعبير بلام الملك في الحديث المار فلا تخرج عن ملكه بالترك وقيل
الثاني احق بناء على ان الاول ملك استغلا لها دون رقتها (قوله من اربعة نفر) اما لو كان
الاحياء جميعه لواحد فله ان يتطرق الى ارضه من أي جانب ط أقول يشمل مالو كان الاحياء
من ذلك الواحد على التعاقب ايضا وهل الحكم فيه كذلك يحتاج الى نقل والذي يظهر لي
من التعليل الآتي انه كالاربعة تأمل (قوله على التعاقب) فلموعاله التطرق من أيها شاء ظهيرة
(قوله في الارض الرابعة) لقصد الرابع ابطال حقه لانه حين سكت عن الاول والثاني
والثالث صار الباقي طريقا له فاذا احياه الرابع فقد احيا طريقه من حيث المعنى فيكون له
طريق كفاية وغاية (قوله ومن حجر) بالتشديد ويجوز فيه التخفيف لان المراد فيه منع
الغير من الاحياء وفي المبسوط اشتقاق الكلمة من الحجر وهو المنع لانه اذ علم في موضع الموات
علامة فكانه منع من احياه ذلك فسمى فعله تحجيرا اه شاي عن الحنفي ط (قوله من حجر
أو غيره) قال في غاية البيان ثم الاحتجار يحصل بوضع الحجر على الجوانب الاربعة وكذا بوضع
الشوك والحشيش مع وضع التراب عليه من غير اتمام المسناة وكذا اذا غرس حول الارض
أغصانا يابسة أو نقي الارض من الحشيش أو أحرقت ما فيها من الشوك وغير ذلك اه أو حفر من
البئر ذراعا أو ذراعين وفي الاخير ورد الخبر هداية (قوله دفعت الى غيره) لانه تحجير وليس
باحياء حتى لو احياها غيره قبل ثلاث سنين ملكها لكنه يكره كالسوم على سوم غيره والتقدير
بالثلاث مروى عن عمر رضي الله عنه فانه قال ليس لمحتجر بعد ثلاث سنين حق در متنی وفي

وان لم يملكها) لانه انما يملكها بالاحياء **٣٨٣** والتعمير لا بمجرد التحجير (ولو كرهها اوضرب عليها المسناة أو

شق لها نهرا أو بذرها
فيها احياء) مبسوط (ولا
يجوز احياء ما قرب من
العاصر) بل يترك مرعى
لهم ومطرحا لحصائدهم
لتعلق حقهم به فلم يكن
مواتا وكذا لو كان محتطبا
(و) اعلم انه (ليس للامام ان
يقطع ما اعطى للمسلمين
عنه) من المعادن الظاهرة
وهي ما كان جوهرها الذي
أو دعه الله في جواهر
الارض بارزا (ك) معادن
(الملح) والسكر
والقار والنفط (والآبار
التي يستقى منها الناس)
زيلي يعني التي لم تملك
بالاستنباط والسعي فلو
أقطع هذه المعادن
الظاهرة لم يكن لاقطاعها
حكم بل المقطع وغيره سواء
فلو منعهم المقطع كان يمنعه
متعدا وكان لما أخذه مالكا
لانه متعدد بالنفع لا بالخذ
وكف عن المنع وصرف
عن مداومة العمل للآل
يشبهه اقطاعه بالصحة أو
بصيرته في حكم الاملاك
المستقرة ذكره العلامة
قاسم في رسالته احكام اجارة
اقطاع الجندي (وحررم بشر
التاضع) وهي التي يزرع
الماء منها بالبعير كالبئر

شرح خواهرزاده لمتحجراى بتقديم التاء على الحاء والاول اصح مغرب اى لانه من الاحتجار
(قوله وان لم يملكها) هو الصحيح كما في الهداية وقال شيخ الاسلام انه يفيد ملكا مؤقتا بثلاث
سنين كما في القهستاني وعليه فلو أحياء غيره فيها لا يملكها كما في العناية بخلافه على القول
الاول كما قدمناه (قوله ولو كرهها الخ) كذا قاله الزيلي ثم قال وذكر في الهداية ولو كرهها
فسقها فن محمد انه احياء ولو فعل احدها يكون تحجير وان سقاها مع حفر الآبار كان
احياء لوجود القعابين وان حوطها وسمنها بحيث يعصم الماء يكون احياء لانه من جملة البناء
وكذا اذا بذرها اه اقول وذكر شرح الهداية ما ذكره الزيلي اولا وكذا جمعوا بين النفاين
في الفتاوى ولم أر من رجح احدها على الآخر والكرباب قلب الارض للحرث من باب طلب
والمسناة ما بين السليل لبرد الماء مغرب (قوله ولا يجوز الخ) التقييد بالتقرب مبنى على قول ابي
يوسف وقدمان ظاهر الرواية اعتبار حقيقة الانتفاع قرب او بعد كما أفاده الاقناني (قوله
في جواهر الارض) الاوضح بقاع الارض ط وفي القاموس الجوهر كل حجر يستخرج منه
شئ ينفع به ومن الشئ ما وضعت عليه جبلته اه (قوله والآبار) يوجد بعده في بعض
النسخ زيادة ضرب عليها في بعضها وسقطت من بعضها اصلا وهو الاول ونصها والآبار التي
لم تملك بالاستنباط والسعي وفي المستنبط بالسعي كالماء المحرز في الطرف فملك للمحرز والمستنبط
وتمامه في شرح المصابيح في حديث المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار اه فقوله
التي لم تملك الخ مكرر بما بعده وقوله وفي المستنبط اى المستخرج بالحفر الاوضح ان يقول
اما المستنبط وقوله كالماء المحرز تنظير لامتياز ط وقوله فملك للمحرز والمستنبط ان اراد ان
الماء المحرز في ظرف ملك للمحرز وذات البئر ملك للمستنبط فظاهر وان اراد ان ماء البئر قبل
احرازه في ظرف ملك له فهو مخالف للمعقول وان وافق ما بحثه صاحب البحر في باب البيع
القاسد في الوالوجية ولو زرع ماء بئر رجل بغير اذنه حتى يبست لاشئ عليه لان صاحب البئر
غير مالك للماء ولو صماء رجل كان في الحب يقال له املا الماء لان صاحب الحب مالك للماء
وهو من ذوات الامثال فيضمن مثله اه وسيذكر الشارح ايضا بعد صفحة ان الماء تحت
الارض لا يملك (قوله فلو اقطع) في بعض النسخ قطع بلا همز وهو نحو ريف (قوله وكف)
بالبناء للمجهول كصرف والكاف الامام او جماعة المسلمين ط (قوله المستقرة) اى الثابتة
في ملكه سابقا ط (قوله وحررم بئر الناضح) الاضافة فيه وفي بئر العطن لادنى ملازمة
قهستاني قال في المصباح حررم الشئ ما حوله من حقوقه ومرافقه سمي به لانه حرم على غير
مالكه والناضح بعير ينضج العطن اى يبله بالماء الذي يحمله ثم استعمل في كل بعير وان لم
يحمل الماء اه (قوله كثر العطن) انى بالكاف لانه متفق عليه (قوله والعطن) بفتح
(قوله من كل جانب) وقيل من كل الجانب اى من كل جانب عشرة اذرع لظاهر قوله عليه
الصلاة والسلام من حفر بئرا فله ما حولها اربعون ذراعا عطنا لما شئته والصحيح الاول لان
المقصود من الحریم دفع الضرر وكي لا يحفر بحريمه احد بئرا اخرى فيتحول اليها ماء بئره وهذا
الضرر لا يتدفع بعشرة اذرع من كل جانب فان الاراضى تختلف بالصلابة والرخاوة غناية
(قوله) وقالان للناضح فستون اى وان للعطن فأربعون لقوله عليه السلام حریم العين

العطن) وهي التي يزرع الماء منها باليد والعطن مناخ الابل حول البئر (اربعون ذراعا من كل جانب) وقال ان للناضح فستون

وفي الشرح التالية عن شرح الجمع لو عمق البئر فوق الاربعين يزداد ٣٨٤ ﴿﴾ عليها انتهى لكن نسبة القهستاني لحمد

خمسة ذراع وحريم بئر العطن اربعون ذراعا وحريم بئر الناضح ستون ذراعا ولانه يحتاج فيه الى ان يسير دابته للاستقاء وقد يطول الرشا. وبئر العطن للاستقاء منه باليد فقلت الحاجة فلا بد من التفاوت هداية قال في التارخانية وفي الكبرى وبه يعني **(قوله عن شرح الجمع)** ومثله في غرر الافكار والجوهرة **(قوله فوق الاربعين)** اي في بئر العطن او فوق الستين في بئر الناضح فيكون له الى ما ينتهي اليه الحبل اتقاني عن الطحاوي وفي التارخانية عن الينابيع ولا حاجة الى الزيادة ومن احتاج الى اكثر من ذلك يزيد عليه وكان الاعتبار للحاجة للتقدير ولا يكون في المسئلة خلاف في المعنى اه وتقل العلامة قاسم في تصحيحه عن مختارات النوازل ان الصحيح اعتبار قدر الحاجة في البئر من كل جانب **(قوله وبقي بقول الامام)** وقدم الاتفاق بقولهما ايضا لكن تظاهرتون والشروح ترجيح قوله فافهم قرروا دليله وايدوه بما لازم يديله واخر في الهداية دليله فاقضى ترجيحه ايضا كما هو عادته وذكر ترجيحه العلامة قاسم في تصحيحه **(قوله وعزاه البرجندی للكافي)** وكذا ذكره الوالوحي جازما به ط لكن تعبير الهداية والكافي عنه قبيل يفيد ضمنه **(قوله باذن الامام)** اي عنده وبدونه عندها لان حفر البئر احياء هداية **(قوله لم يكن الحكم كذلك)** اي لم يثبت له الحريم المذكور لتوقف الملك في الاحياء على الاذن عنده وبدونه يحول الحفر تحجيرا كما ياتي **(قوله وفيه رمز)** اي في قوله في موات **(قوله وحفر في ملك الغير)** اي باباحة البقعة او بشرائها او نحو ذلك **(قوله فلا حريم له)** اي الا ان يشترطه والظاهر ان له الاستقاء باليد لانه لا ينتفع به الا بالاستقاء ويجرد ثم رأيت في الهندية بئر لرجل في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر خانية فالتنع عن الاتفاق لاعتنا الاستقاء فتدبر ط وانظر ماسيا في النهر والحوض **(قوله او انقروا)** يعني عنه قوله او ماتوا **(قوله لم يحز احيائها)** بل هي لفظة وتقدم الكلام عليها **(قوله فلو تركها الماء)** لا حاجة الى نقله للاستثناء عنه بما ياتي في المتن ط **(قوله من كل جانب)** وقيل من الجوانب الاربعة نظير مامر **(قوله والذراع هو المكسرة)** كذا في النسخ تبعا للهداية والاولى هي بضمير المؤنث لان الذراع مؤنثة كما في المغرب لكن ذكر بعضهم انها تذكر وتؤنث ولينظر هل يجوز اعتبارها في كلام واحد كما هنا **(قوله وهو سب قبضات)** كل قبضة اربع اصابع قهستاني وهذه تسمى ذراع العامة وذراع الكبراس لانها اقصر من ذراع الملك وهي ذراع المساحة كما في غاية البيان وفسر الذراع في الحاوي القدسي هنا بذراع العرب فقال والذراع من المرفق الى الانامل ذراع العرب اه **(قوله سبع قبضات)** كذا اطلقه في المغرب وغيره وقال الاتقاني في غاية البيان سبع قبضات مع ارتفاع الابهام في كل مرة اه وفيه خلاف تقدم في الطهارة **(قوله فكسر منه قبضة)** ولذا سعى مكسرة **(قوله فلاول ردمه)** اي بلا تضمينه او تضمينه اي تضمينه التقصان ثم يردمه بنفسه فتقوم الارض بلا حفر ومع الحفر فيضمنه نقصان ما بينهما اتقاني **(قوله وتامة في الدرر)** ونصه فان حفر فلاول ان يسده ولا يضمينه التقصان وان يأخذه بكبس ما احتفزه لان ازالة جناية حفره به كما في كناسة يلقبها في دار غيره يؤخذ برقعها وقيل يضمينه التقصان ثم يكبسه بنفسه كما اذا هم

ثم قال وبقي بقول الامام وعزاه للتمتة ثم قال وقيل التقدير في بئروعين بما ذكر في اراضيهم لصلابتهما وفي اراضيها رخاوة فيزداد لتلا ينقل الماء الى الثاني وعزاه للهداية وعزاه البرجندی للكافي فليحفظ (اذا حفرها في موات باذن الامام) فلو في غير موات او فيه بلا اذن الامام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره المصنف وعبارة القهستاني وفيه رمز الى انه لو حفر في ملك الغير لا يستحق الحريم فلو حفر في ملكه فله من الحريم ماشاء الى ان الماء لو غلب على ارض تركها الملاك او ماتوا او انقروا لم يجز احيائها فلو تركها الماء بحيث لا يعود اليها ولم تكن حريما لعامر جاز احيائها وعزاه للمصنفات (وحريم العين خميسة) ذراع (من كل جانب) كما في الحديث والذراع هو المكسرة وهو سب قبضات وكان ذراع الملك اي ملك الاكسرة سبع قبضات فكسر منه قبضة (ويمنع غيره من الحفر)

وغیره (فيه) لانه ملكه فلو حفر فلاول ردمه او تضمينه وتامة في الدرر (١) قوله فلا حريم له (جدار)

كذا بالاصل والذي في نسخ الشارح بدله لا يستحق الحريم اه مصحح

(ولو حفر الثاني بثرا في منتهى حريم ٣٨٥ البئر الاولى بأذن الامام فذهب ماء البئر الاولى وتحول الى

الثانية فلا شئ عليه) لانه غير متعد ولو بلاذن الامام اما عندها فظاهر واما عنده فلا نة يجعل الحفر تحجيرا وهو بسبيل منه بلاذن وان كان لا يملكه بدونهم واما عنده في الثانية فيه الضمان لتعديده بالحفر في ملك غيره اه ملخصا (قوله في منتهى حريم البئر الاولى) اي في قرب المنتهى لان نهاية الشئ آخره كما في القاموس و آخره بعض منه او اراد بالمنتهى ما قرب منه وعبارة الهداية وراء حريم الاولى وعبارة الدرر في غير حريم الاولى قريبة منه اه (قوله وفيه) اي في الزبلي و ذكر هذه المسئلة هنا في غير محلها ومحلها ما قدمناه عن الدرر (قوله لا يبناء الجدار) قيل اذا كان حديدا واستثنى في الاشياء جدار المسجد فيؤمر باعدانه مطلقا وحققنا المسئلة اول كتاب الغصب بما لا مزيد عليه فراجع (قوله وللحافر الثاني الخ) قال ابو السعود فيه من انه لو حفر ثالث كان له الحريم من الجسائين حوى عن المقدسي اه (قوله وعن محمد كالبئر) قال الاتقاني قال المشايخ الذي في الاصل اي من ان الفتاة كالبئر قولهما وعنده لا حريم لها لانها بمنزلة النهر ما لم يظهر مأواه على وجه الارض ولا حريم للنهر عنده فان ظهر كالعين الفوارة حريمها خمسمائة ذراع (قوله فوضه لرأى الامام) اي فوض تقدير حريمها لانه لانص في الشرع اتقاني عن الشامل (قوله اي لو باذنه) اي لو كان الاحياء باذن الامام لانه شرط عند الامام والا فلا يملك ما أحيا ولا يستحق له حريما (قوله يغرس) اي باذن الامام اتفاقا وبغير اذنه عندها اتقاني (قوله خمسة اذرع) لانه يحتاج الى ان يحد ثمره ويضعه فيه والتقدير بالخمسة ورد الحديث به كما في الهداية وذكر الرمي ان مقتضى ما ذكره في النبايع في حريم البئر ان الاعتبار بالحاجة للتقدير ان يكون هناك ذلك لانه يختلف الحال بكبر الشجرة وصغرها (قوله دجلة والفرات) اي مثلا فيدخل فيه النيل وظاهره ولو أخذ من ارض الغيري الناحية التي جرى فيها فليس له ان يأخذ من المنزول عنه بمثل ما أخذ من ارضه ط (قوله بانوات) متعلق بيلحق فيجوز احياؤه لانه صار كسائر الاراضي التي لا ينتفع بها وليس لها مالك معين (قوله أجاز عوده الخ) ينبغي حمله على ما اذا لم يكن له عوده زمان مخصوص لما في الحاتية وادعى شط جيجون يجمع فيه الماء ايام الربيع ثم يذهب فزرع فيه قوم قادر ك قال أبو القاسم الزرع لصاحب البذر ورقبة الوادي لمن علمت لهم والا فامن أحياها اه فقاده انه لو كان اموده زمان مخصوص يجوز احياؤه ذلك الموضع تأمل (قوله والنهر في ملك الغير لا حريم له الخ) قيل ان هذه المسئلة مبنية على ان من أحياها في موات لا يستحق له حريما عنده وعندها يستحقه وقال عامتهم الصواب انه يستحقه بالاجماع اتقاني عن شروح الجوامع الصغير ثم نقل عن المحققين ايضا انها ليست مبنية على ذلك وان للنهر في الموات حريما اتفاقا ومنه في الاختيار زاد الاتقاني وانما الخلاف فيما اذا لم يعرف ان المسئلة في يد من هي بان كانت متصلة بالارض مساوية لها ولم تكن أعلى منها اه فلو بينهما فاصل كحائط ونحوه فالسنة لصاحب النهر بالاجماع عناية ولو مشغولة بغرس لاحدها او طين ونحوه ففي لصاحب الشغل بالاتفاق تصحيح قاسم ومثله في الزبلي حيث قال بعد كلامه فيكشف بهذا موضع الخلاف وهو ان يكون الحريم موازيا للارض لا فاصلا بينهما وان لا يكون الحريم

جدار غير وهذا هو الصحيح اه ومثله في الهداية وفيها وما عطف في الاولى فلا ضمان فيه لانه غير متعد ولو بلاذن الامام اما عندها فظاهر واما عنده فلا نة يجعل الحفر تحجيرا وهو بسبيل منه بلاذن وان كان لا يملكه بدونهم واما عنده في الثانية فيه الضمان لتعديده بالحفر في ملك غيره اه ملخصا (قوله في منتهى حريم البئر الاولى) اي في قرب المنتهى لان نهاية الشئ آخره كما في القاموس و آخره بعض منه او اراد بالمنتهى ما قرب منه وعبارة الهداية وراء حريم الاولى وعبارة الدرر في غير حريم الاولى قريبة منه اه (قوله وفيه) اي في الزبلي و ذكر هذه المسئلة هنا في غير محلها ومحلها ما قدمناه عن الدرر (قوله لا يبناء الجدار) قيل اذا كان حديدا واستثنى في الاشياء جدار المسجد فيؤمر باعدانه مطلقا وحققنا المسئلة اول كتاب الغصب بما لا مزيد عليه فراجع (قوله وللحافر الثاني الخ) قال ابو السعود فيه من انه لو حفر ثالث كان له الحريم من الجسائين حوى عن المقدسي اه (قوله وعن محمد كالبئر) قال الاتقاني قال المشايخ الذي في الاصل اي من ان الفتاة كالبئر قولهما وعنده لا حريم لها لانها بمنزلة النهر ما لم يظهر مأواه على وجه الارض ولا حريم للنهر عنده فان ظهر كالعين الفوارة حريمها خمسمائة ذراع (قوله فوضه لرأى الامام) اي فوض تقدير حريمها لانه لانص في الشرع اتقاني عن الشامل (قوله اي لو باذنه) اي لو كان الاحياء باذن الامام لانه شرط عند الامام والا فلا يملك ما أحيا ولا يستحق له حريما (قوله يغرس) اي باذن الامام اتفاقا وبغير اذنه عندها اتقاني (قوله خمسة اذرع) لانه يحتاج الى ان يحد ثمره ويضعه فيه والتقدير بالخمسة ورد الحديث به كما في الهداية وذكر الرمي ان مقتضى ما ذكره في النبايع في حريم البئر ان الاعتبار بالحاجة للتقدير ان يكون هناك ذلك لانه يختلف الحال بكبر الشجرة وصغرها (قوله دجلة والفرات) اي مثلا فيدخل فيه النيل وظاهره ولو أخذ من ارض الغيري الناحية التي جرى فيها فليس له ان يأخذ من المنزول عنه بمثل ما أخذ من ارضه ط (قوله بانوات) متعلق بيلحق فيجوز احياؤه لانه صار كسائر الاراضي التي لا ينتفع بها وليس لها مالك معين (قوله أجاز عوده الخ) ينبغي حمله على ما اذا لم يكن له عوده زمان مخصوص لما في الحاتية وادعى شط جيجون يجمع فيه الماء ايام الربيع ثم يذهب فزرع فيه قوم قادر ك قال أبو القاسم الزرع لصاحب البذر ورقبة الوادي لمن علمت لهم والا فامن أحياها اه فقاده انه لو كان اموده زمان مخصوص يجوز احياؤه ذلك الموضع تأمل (قوله والنهر في ملك الغير لا حريم له الخ) قيل ان هذه المسئلة مبنية على ان من أحياها في موات لا يستحق له حريما عنده وعندها يستحقه وقال عامتهم الصواب انه يستحقه بالاجماع اتقاني عن شروح الجوامع الصغير ثم نقل عن المحققين ايضا انها ليست مبنية على ذلك وان للنهر في الموات حريما اتفاقا ومنه في الاختيار زاد الاتقاني وانما الخلاف فيما اذا لم يعرف ان المسئلة في يد من هي بان كانت متصلة بالارض مساوية لها ولم تكن أعلى منها اه فلو بينهما فاصل كحائط ونحوه فالسنة لصاحب النهر بالاجماع عناية ولو مشغولة بغرس لاحدها او طين ونحوه ففي لصاحب الشغل بالاتفاق تصحيح قاسم ومثله في الزبلي حيث قال بعد كلامه فيكشف بهذا موضع الخلاف وهو ان يكون الحريم موازيا للارض لا فاصلا بينهما وان لا يكون الحريم

(لانه ليس بموات (٢٥) (بن) (خا) (والتهر في ملك الغير لا حريم له الا ببرهان)

مشغولاً بحق احدها معينا معلوما وان كان فيه اشجار ولا يدري من غرسها فهو على هذا الاختلاف اه ومثله في الهداية وغيرها ومنه ما يأتي عن الكرمانى وهذا كله يؤيد ما مر من تصحيح الاتفاق على انه لوفى موات فله حريم وما فى الهندية من اجرائه الخلاف فى الموات ايضا فهو مقابل للصحيح بل محل الخلاف فى الوكان فى ملك الغير كما فرضه المصنف ثم فى الهداية ولا نزاع فيها به استمسك الماء اما النزاع فيما وراءه بما يصلح للغرس **(قوله وقالاخ)** ثمرة الاختلاف ان ولاية الغرس لصاحب الارض عنده وعندها لصاحب النهر واما لقاء الطين ف قيل على الخلاف وقيل لصاحب النهر ذلك مما يفحش وهو الصحيح واما المرور ف قيل يمنع صاحب النهر عنه وقيل للضرورة وهو الاشبه قال الفقيه ابو جعفر آخذ بقوله فى الغرس ويقولهما فى لقاء الطين كفاية وهداية **(قوله لشي)** اى ليجرى الماء اذا احتبس **(قوله ولقى طينه)** كذا فى النسخ والاولى واللقاء طينه وفى القاموس لقاء الشيء لقاء اليه واللقى كفى ما طرح جمعه اللقاء اه تأمل **(قوله بقدر عرض النهر)** عبارة الهداية وغيرها بقدر بطنه والمعنى واحد لان النهر اسم للحفرة **(قوله وقدره)** يعنى بعدما اتفقا على ان له مسنة اختلفا فى تقديرها ٢ **(قوله معزيا للكفاية)** قال فى الكفاية قال ابو جعفر الهندوانى فى كشف القوامى الاختلاف فى نهر كبير لا يحتاج الى كرية فى كل حين الخ وقال فى العناية بعد نقله لمجموع عبارته وظاهر كلام المصنف اى صاحب الهداية ينافيه **(قوله له مسنة فارغة)** قدمنا بيان محترزه **(قوله وفيه معزيا للشيعة)** قد علمت ما قدمناه ان تصحيح الاتفاق فيما لو احياء فى ارض موات وكلامه فيما لو كان فى ملك الغير وفيه الخلاف وقد علمنا بيان موضع الخلاف عن عدة كتب لكن مفاد كلام المجمع ان الاتفاق فيما لو كان فى ملك الغير فانه بعد ما نقل الخلاف فيه قال وقيل له بالاتفاق اه ومثله فى درر البحار وعليه بالاتفاق جار فى الموضوعين تأمل **(خاتمة)** * بنى قصر فى منازة لا يستحق حربا وان احتاجه للقاء الكناسة فيه اتفاقا على ان يخرجان فقه لخر بئر على انه لاحدها وحريمه لا يخر لا يجوز وها بينهما وان على ان يكونا بينهما نصيفين على ان ينفق احدهما اكثر لم يجز ولم ينفق اكثر ان يرجع بنصف الزيادة وان على ان يحفر نهر لا احدها وارض الآخر لم يجز حتى يكون بينهما ولم ينفق اكثر ان يرجع تاخرنا فيه ملخصا والله تعالى اعلم

ولقى طينه وقدره محمد بقدر عرض النهر من كل جانب وهو ارفق ملتقى وقدره ابو يوسف بنصف بطن النهر وعليه الفتوى قهستانى معزيا للكرمانى وفيه معزيا للاختيار والحوض على هذا الاختلاف وفيه معزيا للكرمانى ولو كان النهر صغيرا يحتاج الى كرية فى كل حين فله حريم بالاتفاق وفيه معزيا للكرمانى ان الخلاف فى نهر مملوك له مسنة فارغة بلزقها لارض لغير صاحب النهر فالمسنة له عندها ولصاحب الارض عنده وفيه معزيا للشيعة الصحيح ان له حربا بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه للقاء الطين ونحوه اه قلت ممن نقل الاتفاق الشرب لى عن الاختيار وشرح المجمع

فصل الشرب

فصل الشرب

ذكره بعد الموات لاحتياج الموات اليه وفصل بالتوين مبتدأ خبره ما بعده او خبر مبتدأ محذوف وفى القاموس الشرب بالكسر الماء والحظ منه المورود ووقت الشرب وجعله القهستانى اسم مصدر تأمل **(قوله لغة نصيب الماء)** قال الزيلعي صوابه من الماء اه وقد يجاب بأن الاضافة على معنى من كخاتم حديد قال فى الدر المنثور واما ما خالف دأبه وذكر المعنى اللغوى دون الشرعى لئلا يتوهم انه مراد فى هذا المقام ذكره القهستانى وغيره اه **(قوله وشرا نوبة الانتفاع بالماء)** اى وقته وزمانه وهو معنى لغوى ايضا كما مر وانظر ما وجه ارادة المعنى الاول هنادون الثانى مع انه يصح ارادة كل منهما فيما يظهر **(قوله والشفة)** بفتح تين والاصل شفة واشغف فابدلت الواو تاء تخفيفا قهستانى **(قوله شرب بنى آدم والبهائم)** فتكون

هولغة (نصيب الماء) وشرا نوبة الانتفاع بالماء سقيا للزراعة والدواب (والشفة) شرب بنى آدم والبهائم

(٢) قوله معزيا للكفاية الذى كتب عليه ط لكافى وهو الذى بأيدينا من

أخص من الشرب لاختصاصها بالحيوان دونه **(قوله)** بالشفاء هذا أصله والمراد استعماله في آدم لدفع العطش أو للطبخ أو الوضوء أو الغسل أو غسل الثياب ونحوها كافي المبسوط والمراد به في حق البهائم الاستعمال للعطش ونحوه بما يناسبها أفاده القهستاني **(قوله)** ولكل أي من بني آدم وبالبهائم قهستاني **(قوله)** حقها أي حق الشفة وعبر بالحق لأنه ليس ملكا لهم لأنه غير محرز أفاده القهستاني **(قوله)** في كل ما لم يحرز اعلم أن المياه أربعة أنواع * الأولى ماء البحار ولكل أحد فيها حق الشفة وسقى الأراضي فلا يمنع من الانتفاع على أي وجه شاء * والثاني ماء الأودية العظام كسيحون وللناس فيه حق الشفة مطلقا وحق سقى الأراضي إن لم يضر بالعامه * والثالث ما دخل في المقاسم أي المجاري المملوكة لجماعة مخصوصة وفيه حق الشفة * والرابع المحرز في الأواني ينقطع حق غيره عنه وتأممه في الهداية وحاصله أن لكل أحد في الأولين حق الشفة والسقى لأرضه وفي الثالث حق الشفة فقط ولا حق في الرابع أحد **(قوله)** لم يحرز بآناه الأولى في آناه فلو أحرزه في جرة أو حوض أو حوض مسجد من نحاس أو صفر أو جص وانقطع جريان الماء فإنه يملكه وإنما عبر بالاحراز أي لا الأخذ إشارة إلى أنه لو ملأ الدلو من البئر ولم يبعده من رأسها لم يملكه عند الشيخين إذا لاحتراز جعل الشيء في موضع حصين وإلى أنه لو اغترف الماء من حوض الحمامي بآناه الحمامي فإنه يبقى على ملك الحمامي لكنه أحق به من غيره كافي المثنية وغيره قهستاني **(قوله)** أو حب بالحاء المهملة هو الحائبة كباقي قال ط ولا حاجة إليه فإن الآناه يعمه على ما يلزم عليه من عطف الخاص على العام بأوه وفي نسخة بالجيم وهو تحريف لأن الجب البئر كما في القاموس والماء في البئر غير مملوك كما في الهداية وقدمناه ويأتي لكن فسرهم بعضهم بالصهرج فيصح أيضا كباقي بيانه **(قوله)** كدجلة بالكسر والفتح نهر بغداد قاموس **(قوله)** والفرات كغراب نهر في الكوفة قاموس **(قوله)** ونحوها كسيحون وهو نهر الترك وجيحون نهر خوار زم غنية **(قوله)** ولا حراز أي في هذه الأنهار **(قوله)** ولكل أي لكل أحد **(قوله)** منها أي من هذه المياه الغير المملوكة **(قوله)** إن لم يضر بالعامه فإن اضربان يبيض الماء ويفسد حقوق الناس أو ينقطع الماء عن النهر الأعظم أو يمنع جريان السفن تارخانية فلنكل واحد مسلما كان أو ذميا أو مكاتبيا منعه بزازية وظاهر ما قدمناه عن الهداية أن هذا في الأنهار أما في البحر فإنه يتنفع وإن ضربه صرح القهستاني تأمل **(قوله)** لاسقى دوابه الخ هذا المصدر يتعاقبه قوله الآتي من نهر غيره وهذا شروع في النوع الثالث من الأربعة التي قدمناها وحاصله أن له حق الشفة لنفسه فيما دخل في المقاسم المملوكة وكذا لدوابه إلا إذا خيف تخريب النهر بكثرتها لاسقى أرضه ونحوه قال الزيلعي والشفة إذا كانت تأتي على الماء كله بأن كان جدولا صغيرا وفيما يرد عليه من المواشي كثرة تقطع الماء قال بعضهم لا يمنع وقال أكثرهم يمنع للضرر اه وجزم بالتأني في الملتقى **(قوله)** ولا سقى أرضه الخ اضطر إلى ذلك أولا ولا ضمان عليه إن سقى أرضه أو زرعه من غير إذن وإن أخذ مرة بعد مرة يؤدبه السلطان بالضرب والجلس إن رأى ذلك خانية ط **(قوله)** الأباذنه لأن الماء متى دخل في المقاسم انقطع شركة الشرب عنه بالكلية هداية وفي الخانية نهر خاص يقوم ليس لغيرهم إن سقى بستانه أو أرضه إلا بأذنه فأن أذنوا ألا واحدا أو كان فيهم صي أو

بالشفاء (ولكل حقها في كل ماء لم يحرز بآناه) أو حب (و) لكل (سقى أرضه من بحر أو نهر عظيم كدجلة والفرات ونحوها) لأن الملك بالاحراز ولا احراز لأن قهر الماء يمنع قهر غيره (و) لكل (سقى أرضه منها أو نصب الرحن إن لم يضر بالعامه) لأن الانتفاع بالمباح إنما يجوز إذا لم يضر بأحد كالانتفاع بشمس وقر وهوا (لا سقى دوابه إن خيف تخريب النهر لكثرتها ولا سقى أرضه وشجره وزرعه ونصب دولاب) ونحوها (من نهر غيره وقتاته وبثره إلا بأذنه) لأن الحق له فيتوقف على أذنه

غالب لا يسع الرجل ان يسقي منه زرعه او ارضه اه **(قوله او خضر)** جمع خضرة وهي في الاصل لون الاخضر فسمي به ولذا جمع مغرب **(قوله زرعه)** الظاهر انه فعل ماض مبنى للمجهول صفة لما قبله وذكر الضمير للعطف بأولان ما قبله من اسم الجنس الحمى الذى يفرق بينه وبين واحده بالياء غالبا ولا اكثر فيه التذكير نحو اليه يصعد الكلم الطيب يحرفون الكلم عن مواضعه **(قوله بجراره)** بكسر الجيم جمع جرة وهو ما يعمل من الحزف ويجمع ايضا على جر قاموس ط **(قوله في الاصح)** كذا في الهداية والتبيين والمتقى وغيرها **(قوله وقيل لا الاباذنه)** قال في الحاشية والوجيز وهو الاصح فهما قولان مصححان **(فرع)** العين والحوض الذى دخل فيه الماء بغير احراز واحتياط فهو بمنزلة النهر الخاص ط **(قوله والمحز في كوز او حب)** مثله المحز في الصهاريج التى توضع لاحتراز الماء في الدور كاحراره الرمل في فتاواه وحاشيته على البحر وأقنى به مرارا وقد ان الاصل قصد الاحتراز وعدمه وبما صرحوا به لوضع رجل طست على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فرفعه آخران وضعه الاول لذلك في قوله والاقل رافع اه ويشهد له ما قدمناه عن القهستاني **(قوله لا يتنفع به الح)** اذ لاحق فيه لاحد كما قدمناه **(قوله للملك باحراره)** فله بعه ملقى **(قوله)** في الذخيرة والهندية عبد اوصى او أمة ملا الكوز من الحوض و أراق بعضه فيه لايحل لاحدان يشرب من ذلك الحوض لان الماء الذى في الكوز يصير ملكا لا أخذة فاختلط بالماء المباح ولا يمكن التمييز لايحل شربه ولو امر صبي ابوه او أمه بأتان الماء من الوادى او الحوض في كوز فجاء به لايحل لابيوه ان يشربا من ذلك الماء اذا لم يكونا فقيرين لان الماء صار ملكا ولا يحل لهما الاكل من ماله بغير حاجة وعن محمد يحل لهما ولو غنien للعرف والعادة حوى عن الدراية وفي هذين الفرعين حرج عظيم ط اقول وفي كل منهما اشكال ايضا اما الاول فلان العبد لا يملك وان ملك فيكون للملك لانه مالك اكسابه ولانه يبين متى يحل الشرب منه وهل ثم فرق بين الحوض الجاري او مافى حكمه وبين غيره وينبى ان يعتبر غلبة الظن بانه لم يبق مما اريق فيه شئ منه بسبب الجريان او التضح والايانز من حجر الحوض وعدم الانتفاع به اصلا ويمكن ان يعتبر بالنجاسة فيحل الشرب من نحو البئر بالترج ومن غيرها بالجريان بحيث لو كان نجاسة لحكم بظهارتها فليتأمل واما الثانى فلان للاب ان يستخدم ولده قال في جامع الفصولين ولللاب ان يعير ولده الصغير ليخدم استاذة لتعليم الحرفة ولللاب أو الجد أو الوصى استعماله بلا عوض بطريق التهذيب والرياسة اه الا ان يقال لا يلزم من ذلك عدم ملكه لذلك الماء المباح وان امره بوبه والله تعالى اعلم **(قوله اذا كان يجمدا بقره)** زاد في الهداية في غير ملك احد قال العلامة المقدسى ولم أر تقدير القرب وينبى تقديره بليل كفى التيمم **(قوله ضفته)** بالفتح والكسر كذا في المغرب وفي الديوان بالكسر جانب النهر والفتح جماعة الناس اتقانى **(قوله)** المسلمون شركاء في ثلاث (اى شركة اباحة لاشركة ملك فمن سبق الى شئ من ذلك في وعاء او غيره واحرزه فهو احق به وهو ملك له دون من سواه يجوز له تملكه بجميع وجوه التملك وهو موروث عنه وتجوز فيه وصاياه وان اخذه أحد منه بغير اذنه ضمنه وما لم يسبق اليه احد فهو لجماعة المسلمين مباح ليس لاحد منع من اراد اخذه للشفة اتقانى عن الكرخى **(قوله)** والكلأ هو ما ينسبط وينتشر ولا ساق له كالاذخر ونحوه والشجر ماله ساق فعلى هذا الشوك

(وله سقى شجرا وخضر)
زرع في داره حملا اليه
بجزاره (وأوانيه
(في الاصح) وقيل لا الا
بأذنه (والمحز في كوز
وحب) بمهمة مضمومة
الحاشية (لا يتنفع به الا بآذن
صاحبه) للملك بأحراره
(ولو كانت البئر او الحوض
او النهر في ملك رجل فله
ان يمنع مرید الشفة
من الدخول في ملكه اذا
كان يجدها بقره فان لم يجد
يقال له) اى لصاحب البئر
ونحوه (اما ان تخرج الماء
اليه او تركه) ليأخذ الماء
بشرط ان لا يكسر ضفته
اى جانب النهر ونحوه
(لان له حينئذ حق الشفة
لحديث احمد المسلمون
شركاء في ثلاث في الماء
والكلأ

من الشجر لان له ساقا وبعضهم قالوا الاخضر وهو الشوك اللين الذي يأكله الابل كلا والاحمر شجر وكان ابو جعفر يقول الاخضر ليس بكلاً وعن محمد فيه روايتان ثم الكلام في الكلام على اوجه اعماها ما ثبت في موضع غير مملوك لاحد فالتاس شركاء في الرعي والاحتشاش منه كالشركة في ماء البحار واخص منه وهو ما ثبت في ارض مملوكة بلا اثبات صاحبها وهو كذلك الا ان لرب الارض المتع من الدخول في ارضه واخص من ذلك كله وهو ان يحتش الكلاً او اثنته في ارضه فهو ملك له وليس لاحد أخذه بوجه حصوله بكسبه ذخيرة وغيرها ملخصا قال ط والقيز والزرنيخ والغير وزج كالشجر ومن اخذ من هذه الاشياء ضمن خزائن الفقين والحطب في ملك رجل ليس لاحد ان يحتطبه بغير اذنه وان كان في غير ملك فلا بأس به ولا يضر نسبته الى قرية او جماعة ما لم يعلم ان ذلك ملك لهم وكذلك الزرنيخ والكبريت والفار في المروج والودبة ومضمرات وبذلك الحطب الحطب بمجرد الاحتطاب وان لم يشده ولم يجمعه ولو اخذ الماء من ارض الغير التي جعلت لمصلحة فلا شيء عليه وان صار الماء لمخاف ليس له أخذه والطين الذي جاء به النهر في ملك انسان لا يجوز لاحد أخذه وضمن ان اخذه بلا اذن اه ونحوه في التارخانية **(قوله والنار)** يعني اذا اوقدنا را في مفازة فانها تكون مشتركة بينه وبين الناس أجمع فمن أراد ان يستضيء بضوئها او يخطب ثوبا حولها او يصطلي بها او يتخذ منها سراجا ليس لصاحبها منعه فاما اذا اوقدها في موضع مملوك فان له منعه من الانتفاع بملكه فاما اذا اراد أن يأخذ من فتيلة سراجها او شيئاً من الجمر فله منعه لانه ملكه اتقاني عن شيخ الاسلام وفي الذخيرة اذا اراد الاخذ من الجمر فان شيئاً له قيمة اذا جعله صاحبه حماله أن يسترده منه وان يسيرا لقيمة له فلا وله اخذه بلا اذن صاحبه **(قوله فيقال للمالك الخ)** اي ان لم يجد كلاً في ارضه باحاً قريبا من تلك الارض ط عن الهندية وهذا اذا كان الكلاً ثابتاً في ملكه بلا اثباته ولم يحتش وظاهر كلامهم ان النار الموقدة في ملكه ليست كذلك فلا يجب عليه اخراجها للطالب ووجه الفرق فيما يظهر لي أن الشركة ثابتة في عين الماء والكلاً لافي عين الجمر فلا يجب عليه ان يخرج له الجمر ليصطلي به لانه لا شركة لغيره فيه ولذاله استرداد جمره لقيمة عن أخذه بخلاف الكلاً والماء الغير المحرزين فلو اخذهما احد من أرضه لا يستردهما منه لان الشركة في عينهما تأمل ثم رأيت في النهاية ان الشركة التي اثبتها رسول الله صلى الله عليه وسلم في النار والنار جوهر الحر دون الحطب والفحم الا ان كان لقيمة له لانه لا يمنع عادة والمانع تمنعت **(قوله ولو منعه الماء)** اي منعه صاحب البئر أو الحوض أو النهر الذي في ملكه بان لم يتمكن من الدخول ولم يخرج به اليه ولم يخدماء بقره **(قوله وهو)** اي الشخص الممنوع **(قوله ودابته)** عبر القهستاني بأو وكذا في كتاب الخراج لابي يوسف وشرح الطحاوي كما نقله الاتقاني **(قوله)** كان له ان يقاتله بالسلاح **(قوله لا)** لانه قصد ان ينافي بمنع حقه وهو الشفة والماء في البئر مباح غير مملوك بخلاف المحرز في الاناء هداية **(قوله لا ترعرع)** وهو ما ذكره الاتقاني عن كتاب الخراج لابي يوسف ان قوما وردوا ما فسألوا اهله ان يدلهم على البئر فلم يدلهم عليها فقالوا ان اعاننا واعانق مطايانا قد كادت تنقطع من العطش فدلوا على البئر وأعطوا دلوا نستق فلم يعضلوا فذكروا ذلك لعمر بن الخطاب فقال فهلا وضعتم فيهم السلاح **(قوله تله بغير السلاح)** اي

والنار (وحكم الكلاً
حكم الماء فيقال للمالك
اما ان تقطع وتدفع اليه
والا تتركه ليأخذ قدر ما
يريد) زيلعي ولو منعه الماء
وهو يخاف على نفسه
ودابته العطش كان له ان
يقاتله بالسلاح) لا ترعرع
رضي الله عنه (وان كان
محزرا في الاواني قاتله بغير
السلاح) قطعاً عند
المحمصة درر

ويضمن له ماخذ لان حل الاخذ للاضطراب لا ينافي الضمان كاقدمناه اول الحظر والاباحة
 وذكر الاتقاني انه لو منعه الدلو فان كان لصاحب البئر قتاله بغير سلاح وان للعامة قتاله
 بالسلاح **(قوله)** اذا كان فيه فضل عن حاجته (بان كان يكفى لرد رمقهما فيأخذ منه البعض
 ويترك البعض والترك للملك نهاية **(قوله)** الاولى الخ) يشير الى انه يجوز ان يقتاله بالسلاح
 حيث جعل الاولى ان يقتاله به فيكون موافقا لما ذكرنا زبلي يعني انه لا يخالف مامر
 من انه ان يقتاله لاتفاق العبارتين على الجواز **(قوله)** وكري نهر) وكذا اصلاح مسناته ان
 خيف منها تارخانية **(قوله)** اى حفرة) قال القهستاني كرى النهر اخراج الطين ونحوه منه
 فالكرى مختص بالنهر بخلاف الحفر على مقاله البيهقي الان كلام المطرزي يدل على الترادف
 اه وعليه منى الشارح **(قوله)** غير مملوك) اى لم يدخل ماؤه في المقاسم كليل والفرات
 قهستاني **(قوله)** من بيت المال) خبر المبتدأ اى مال الخراج والجزية دون العشر والصدقات
 لان التالى للفقراء والاول للمواهب هداية **(قوله)** يجبر الناس) اى الذين يطبقون الكرى
 ومؤنتهم من مال الاغنياء الذين لا يطبقونه قهستاني **(قوله)** وكري النهر المملوك) بان دخل
 في المقاسم وهو عام وخاص والفاصل بينهما ان ما تستحق به الشفعة خاص ومالا فعام
 واختلاف في تحديد ذلك فقيل الخاص ما كان لعشرة او عليه قرية واحدة وقيل لما دون
 اربعين وقيل مائة وقيل ألف وغير ذلك عام والاصح تفويضه لرأى المجتهد فيختار اى قول شاء
 كفاية عن الحانية ملخصا وقدمناه في الشفعة قال الاتقاني ولكن احسن ما قيل فيه ان كان
 لدون مائة فالشركة خاصة والافعامه لاشفعة فيها للكل وانما هى للجار **(قوله)** وقيل فى
 الخاص لا يجبر) قال القهستاني فى العام لو امتنع عنه كلهم او بعضهم يجبرون عليه وفى
 الخاص لو امتنع الكل لا يجبرون الا عند بعض المتأخرين ولو امتنع البعض اجبر على الصحيح كما
 فى الحزانة اه وقوله لا يجبرون هو ظاهر الرواية كما فى الكفاية **(قوله)** وهل يرجعون) اى
 على الآبى بما اتفقوا هداية **(قوله)** ان بامر القاضى نعم) اى امره الباين بكري نصيب
 الآبى على ان يستوفوا مؤنة الكرى من نصيبه من الشرب مقدار ما يبلغ قيمة ما اتفقوا عليه
 ذخيرة وفيها وان لم يرفعوا الامر الى القاضى هل يرجعون على الآبى بقسطه من النفقة
 وينع الآبى من شربه حتى يؤدى ما عليه قيل نعم وقيل لا وذكر فى عيون المسائل ان الاول
 قول ابى حنيفة وابى يوسف فليتأمل عند الفتوى اه ملخصا ومثله فى التارخانية
 والبرازية وظاهره انه لا ترجيح لاحد القولين فلذا خيروا المفتى لكن مفهوم كلام الشارح
 كالهداية والتبيين وغيرها ترجيح عدم الرجوع بلا امر القاضى ثم هذا كله مبنى على القول
 بانه لا يجبر الآبى فانهم فرعوه عليه وقدما تصحيح الجرف قدر **(قوله)** عليهم من اعلاه الخ) بيانه
 انه لو كان الشركاء فى النهر عشرة فعلى كل عشر المؤنة فاذا جاوزوا ارض رجل منهم فهم على
 التسعة الباين اتساعا لعدم نفع الاول فيما بعد ارضه وهكذا فمن فى الآخر اكثرهم غرامة
 لانه لا ينفع الا اذا وصل الكرى الى ارضه ودونه فى الغرامة من قبله الى الاول **(قوله)** وقال
 الخ) الفتوى على قول الامام كفى الكفاية وغيرها عن الحانية والقهستاني عن التمة **(قوله)**
 بالخصص) اى حصص الشرب والارضين هداية * (تنبيهات) * الاول قال القهستاني لو كان

(اذا كان فيه فضل عن حاجته) للملك بالاحراز
 فصار نظير الطعام وقيل
 فى البئر ونحوها الاولى
 ان يقتاله بغير سلاح لانه
 ارتكب معصية فكان
 كالتعزير كافى (وكري
 نهر) اى حفرة (غير مملوك
 من بيت المال فان لم يكن
 تمة) اى فى بيت المال (شئ)
 يجبر الناس على كربه) ان
 امتنعوا عنه دفعا للضرر
 (وكري) النهر (المملوك
 على اهله ويجبر من ابى)
 منهم (على ذلك) وقيل
 فى الخاص لا يجبر وهل
 يرجعون أن بامر القاضى
 نعم (ومؤنة كرى النهر
 المشترك عليهم من اعلاه
 فاذا جاوزوا ارض رجل)
 منهم (برى) من مؤنة
 الكرى وقالوا عليهم
 كربه من اوله الى آخره
 بالخصص كما يستوون فى
 استحقاق الشفعة

فم نهره في وسط أرضه لم يراً إلا الجأزة عن أرضه وهذا في النهر الحلاس اما العام فقد يرى
 اذا بلغوا ثم نهر قريتهم اه * الثاني قال في البرازية واما الطريق الحلاس في سكة غير نافذة
 اذا احتيج الى اصلاحه فاصلاح اوله عليهم اجماعا فاذا فارقوا دار رجل قيل انه على الخلاف
 في النهر وقيل يرفع اجماعا اه زاد في الخبرية لو امتنع البعض قيل لا يجبر وقيل يجبر وذكر
 الحصاف ان القاضي يأمر الطالين فيمنعون الآبي عن الانشغال حتى يؤدي * الثالث نهر
 المساقط والوساخ الذي يسقط فيه فائض الماء والكثيف الخارجة من الدور والازقة كما
 في دمشق اذا احتاج الى الكرى فهو على عكس نهر الشرب فكلما وصلوا في الكرى من اعلاه
 الى دار رجل شارك من قبله كما افتي به في الحامدية وغيرها لان حاجة كل واحد الى تسهيل
 اوساخه من داره الى آخر النهر ولا حاجة له الى ما قبل داره فن في الاعلى اكثرهم غرامة
 لاحتياجه الى جميع النهر ودونه فيها من بعده الى الآخر فهو اقلهم غرامة بعكس نهر الشرب
 وحاصل الفرق ان صاحب الشرب محتاج الى كرى ما قبل ارضه ليصله الماء وصاحب
 الاوساخ محتاج الى ما بعد ارضه ليذهب وسخه **(قوله)** ولا كرى على اهل الشفة لان المؤنة
 تلحق المالك لان له الحق بطريق الاباحة برازية ولانهم لا يحصون لانهم اهل الدنيا جميعا
 اتفاقا وغيره * (تتبعه) * انه اراد دمشق التي تسقى اراضيها واكثر دورها جرت العادة من قديم
 ان اهل الاراضي يكرونها وحدهم دون اهل الدور مع ان لكل دار حقا معلوما منها يبيع
 ويشري تبعا فهو حق شرب مملوك لهم حق شفة بطريق الاباحة ومقتضى ذلك انه يلزمهم
 مشاركة اهل الاراضي في كرىها كما يعلم مما مر **(قوله)** استحسانا ووجهه انه مرغوب فيه
 متفعله ويمكن ملكه بلا ارض بارث ووصية كما يأتي وقد يبيع الارض وحدها فيبقى له
 الشرب وحده والقياس ان لانصح الدعوى به لانه مجهول جهالة لا قبل الاعلام **(قوله)**
 وان لم يكن اى النهر في يد الآخر قال في الكفاية علامة كون النهر في يده كونه وغرس الاشجار
 في جانبيه وسائر تصرفاته **(قوله)** ولم يكن جاريا فيها اى وقت الخصومة ولم يعلم جريانه قبلها
 اما ان كان جاريا وقتها او علم جريانه قبلها بقضى به له الا ان يبرهن صاحب الارض انه ملكه
 كما في التارخانية **(قوله)** فعليه البيان اى الاظهار ببرهان او بمعنى البينة وعلى الاول فعمله
 فيها بعده من عمل المصدر المقرون بال وهو قليل كقوله * ضعيف التكاية اعداءه * وعلى
 الثاني ففيه حذف الجار وهو على قبل ان وهو مغلوط **(قوله)** ان هذا النهر له اى ان كان
 يدعى رقبة النهر غناية **(قوله)** وانه قد كان له مجراه اى ان كان يدعى الاجراء فيه غناية
 فال موضوع مختلف فكان المناسب الاتيان بأو بدل الواو كما فعل في الهداية والمثلثي والضمير
 في المصدر المبعى وهو مجراه للماء او النهر المذكور قبله لكن قد علمت ان المراد بالنهر رقبة
 وهو الحفرة فيه استخدام وعلى كل فقوله بعده في هذا النهر صحيح خلافا لمن رجم ان الصواب
 ان يقول في هذه الارض وكأنها واقعة فيه تفسير بعض الشراح المجرى بموضع الاجراء تأمل
(قوله) وعلى هذا المصب اى موضع اجتماع ما فضل من الماء كفاية **(قوله)** تحكم الاختلاف
 فيه الخ اى ان لم يكن في يده ولم يكن جاريا أو ماشيا وقت الخصومة ولم يبعد ذلك قبلها لا بد
 من البينة على ان المصب والميزاب والمشي ملكه او انه كان له فيه التسهيل او المشي لكن

ولا كرى على اهل الشفة
 (وتصح دعوى الشرب
 بغير ارض) استحسانا
 (واذا كان لرجل ارض
 ولا آخر فيها نهر وأراد
 رب الارض ان لا يجرى
 النهر في ارضه لم يكن له
 ذلك ويتركه على حاله وان
 لم يكن في يده ولم يكن
 جاريا فيها) اى في الارض
 (فعليه البيان ان هذا
 النهر له وانه قد كان له
 مجراه في هذا النهر مسوق
 لسقى اراضيهِ وعلى هذا
 المصب في نهر او على سطح
 أو الميزاب أو المشي كل
 ذلك في دار غيره فحكم
 الاختلاف فيه نظيره في
 الشرب) زيل

في الذخيرة عن ابي الليث لو كان مسيل سطوحه الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس له منعه
 بهذا استحسان جرت به العادة أما أصحابنا فقد أخذوا بالقياس وقالوا ليس له ذلك الا ان
 يقيم البيئة ان له حق المسيل والفتوى على ما ذكره ابو الليث اه وفي البرازية وبه نأخذ اه
 وهو موافق للقاعدة الآتية ان القديم يترك على قدمه تأمل (قوله اخضعوا في الشرب)
 اى ولا تعرف الكيفية في الزمان المتقدم برزازية (قوله لانه المقصود) اى المقصود فيها
 الانتفاع بسقيها فيقدرها هداية (قوله لان المقصود الاستطراق) اى وهو في الدار
 الواسعة والضيقة على نمط واحد هداية والحاصل انه يقسم على الرأس سائحات عن الملتقط
 ومثله الاختلاف في ساحة الدار كما مر في متفرعات القضاء (قوله وليس لاحد الخ) لان فيه
 كسر ضفة النهر وشغل موضع مشترك هداية (قوله من الشركاء في النهر) أفاد ان الكلام
 في النهر المملوك بخلاف الانهار العطاء قل له ذلك كما قدمه اول الفصل (قوله الارحى وضع
 في ملكه) صورته ان يكون حائفا للنهر وبطله ملكا له ولغيره حق اجراء الماء اتقاني (قوله
 ولا يضر بنهر ولا بناء) اى والحال ان الرحى لا يضر وعبارة الكافي بأوقال في الدر المنقى
 فعليه الواو هنا تبعا للوقاية وفي الهداية بمعنى أوليوافق الكافي قاله الباقي اه ومعنى الضرر
 بالنهر ما يئانه من كسر ضفته وبأنه ان يتغير عن سنته الذي كان يجري عليه هداية اى بأن يوج
 الماء حتى يصل الى الرحى في أرضه ثم يجري الى النهر من أسفله لانه يتأخر وصول حقهم اليهم
 وينقص اتقاني (قوله أو دالية الخ) قل في المغرب الدالية جذع طويل يركب تركيب
 مدافق الارض في رأسه مغرفة كبيرة يستقي بها والتاعورة ما يديره الماء والجسر ما يعبره النهر
 وغيره مبنا كان أولا والفتح لغة والفتطرة ما يبنى على الماء للعبور والجسر عام اه لكن
 في العناية الجسر ما يوضع ويرفع مما يتخذ من الخشب والالواح والفتطرة ما يتخذ من الحجر
 والآجر موضوعا لا يرفع (قوله أو يوسع في النهر) لانه يكسر ضفته ويزيد على مقدار حقه
 في أخذ الماء هداية (قوله بكسر الكاف الخ) قال في المغرب وقد تقسم في المقرد والجمع (قوله
 لان القديم يترك على قدمه الخ) كذا في الهداية وغيرها قال الفهستاني وفيه اشعار بأنه لو كان
 لرجل مياه في اوقات متفرقة في قرية لم يحجز جمعها في وقت الا يرضاهم كما في الجواهر لكن
 في التهمة انه جائز اه (قوله او يسوق نصيبه الخ) لانه اذا تقادم العهد يستدل به على انه حقه هداية
 اى فيلزم ان يقضى له بشرب الارضين جميعا لانه اذا لم يعلم يقسم على مقدار الاراضى اتقاني
 وكذا اذا أراد ان يسوق شربه في أرضه الاولى حتى ينتهي الى الاخرى لانه يستوفى زيادة
 على حقه اذا الارض الاولى تنشف بعض الماء قبل ان يسقى الاخرى هداية وذكر
 خواهر زاده انه اذا ملا الاولى وسد فوهة النهر له ان يسقى الاخرى من هذا الماء لانه حينئذ
 لم يستوف زيادة على حقه وان لم يسد فلا كفاية (قوله ليس له) اى للارض وذكر الضمير
 باعتبار المكان ط (قوله ولهم نقضه الخ) لانه اعارة الشرب فان مبادلة الشرب بالشرب
 باطلة هداية (قوله وليس لاهل الاعلى سكر النهر بلا رضاهم) لما فيه من ابطال حق الباقيين
 فان ترضوا على ان يسكر الاعلى النهر حتى يشرب بحصته أو اسطاحوا على ان يسكر كل منهم
 في نوبته جائز لان الحق لهم الا انه اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكر بما ينكس النهر كالطين

(نهر بين قومه اخضعوا في
 الشرب فهو بينهم على قدر
 اراضيهم) لانه المقصود
 بخلاف اختلافهم في
 العريق فأنهم يستوفون في
 ملك رقبته) بلا اعتبار سعة
 الدار وضيقها لان المقصود
 الاستطراق (وليس لاحد
 من الشركاء في النهر ان)
 يشق منه نهرا او ينصب
 عليه رحى (الارحى وضع
 في ملكه ولا يضر بنهر
 ولا بناء وقاية (او دالية
 كناعورة أو جسر) او
 قنطرة (او يوسع في النهر
 او يقسم بالامام و) الحال
 انه قد كانت القسمة
 بالنكوى بكسر الكاف
 جمع كوة بفتحها النقب
 لان القديم يترك على قدمه
 لظهور الحق فيه (أو يسوق
 نصيبه الى ارض له أخرى
 ليس له منه) اى من النهر
 (شرب بلا رضاهم) يتعاق
 بالجميع ولهم نقضه بعد
 الاجازة ولورثتهم من
 بعدهم وليس لاهل الاعلى
 سكر النهر بلا رضاهم
 وان لم تشرب ارضه بدونه
 ملقى

وغيره لكونه اضرار اياهم بمنع ما فضل من السكر عنهم الا اذا رضوا فان لم يمكن لواحد منهم الشرب الا بالسكر ولم يصطاحوا على شيء يبدأ به الا لاهل الاسفل حتى يروا ثم بعده لاهل الاعلى ان يسكروا وهذا معنى قول ابن مسعود رضي الله عنه اهل اسفل النهار امراء على اهل اعلاء حتى يروا والان اهلهم ان يمنعوا اهل الاعلى من السكر وعليهم طاعتهم في ذلك ومن لم يملك طاعته فهو اميرك غناية وهداية وفي الدرر المنتقى قال شيخ الاسلام واستحسن مشايخ الانام قسم الامام بالايام اه اى اذا لم يصطاحوا ولم يمتنعوا بالاسكر يقسم الامام بينهم الايام فيسكر كل في نوبته قلت لكنه خلاف ما في المتون كالمنتقى والهداية فتنبه بقى لوجرت العادة من قديم على ذلك كما يفعل في انهار دمشق الآخذة من نهر بردى وقد يقل الماء في بعض السنين فيتضرر اهل الاسفل بسكر الاعلى فهل يقال يبقى القديم على قدمه اجاب في الاسماعيلية وتبعه في الحامدية بأن ذلك ممنوع شرعا لكونه تصرفا في المشترك بالارضا الشركاء ورضامن تقدم لا يلزم به من تأخر فقيدا بالاسفل ثم بالاعلى اه ملخصا وكذلك سئل في الخبرية عن خصوص نهر بردى فاجاب بالمنع ولا يخفى انه مبنى على ما في المتون وانت خير بان ما استحسنه مشايخ الانام من القسم بالايام فيه دفع الضرر العام وقطع التنازع والحصام اذ لا شك ان لكل في هذا الماء حقا فتخصيص اهل الاسفل به حين قلة الماء فيه ضرر لاهل الاعلى وكذا تخصيص اهل الاعلى به فيه ذلك مع العيان مشترك بين الكل فلذا استحسنوا ما ذكرنا وارتدوه ثم رأيت في كافي الحاكم الشهيد ما يدل عليه حيث قال فان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يمكن له ان يسكر النهر على الاسفل ولكن يشرب بحصته اه فقوله ولكن يشرب بحصته يومى الى هذا حيث لم يمتنع من الشرب اصلا والله سبحانه اعلم **(قوله كطريق مشترك الخ)** وجه الشبه هو انه يزيد في الشرب ما ليس له فيحق الشرب ويزيد في الطريق من ليس له حق المرور كفاية **(قوله ساكنها)** مبتدأ وغير خبر والظاهر ان صورة المسئلة له داران باب احدهما في طريق خاص وهو ساكن فيها وباب الثاني في طريق آخر وظهر اه في الطريق الاول وقد ساكن فيها غيره بجارة او اعارة فليس له ان يفتح للثانية بابا في طريق الدار الاولى لانه يلزم منه ان يزيد في الطريق الخاص من ليس له حق المرور وهو ساكن الدار الثانية بالارضا اصحاب الطريق **(قوله لان المسألة لا ترد)** وله حق المرور ويتصرف في خالص ملكه وهو الجدار بالرفع زايى وفيه انه قد يطول الزمان ويبع التي لا يمر لها فيدعى المشتري ان له حق المرور ويستدل على ذلك بالفعل السابق ط اقول وذكر في الفصل ٣٥ من نور العين خلافا في المسئلة فقال له دار في سكة لا تنفذ فترى بجانب داره بيتا ظهره في هذه السكة قيل له ان يفتح من ظهره بابا في السكة وقيل لا ولو اراد ان يفتح بالبيت في داره ويتطرق من داره الى السكة له ذلك مادام هو ساكنا ما اذا صارت لرجل والبيت لا خير ليس لرب البيت ان يفتح في هذه السكة اه وبيان الفرق في جامع الفصولين فراجع * **(تمة)** * له كوة في اسفل النهر اراد ان يسدها ويفتح اخرى في الاعلى ليس له ذلك بخلاف ما لو اراد ان يجعل باب داره في اعلى السكة الغير النافذة وان اراد ان يسفلها عن موضعها ليكثر اخذ الماء قال الحلواني له ان علم انها كانت كذلك ثم ارتفعت وقال المرحضى له مطلقا وكذا الخلاف ان اراد ان يرفعها ليقطع عنه الماء اه

(كطريق مشترك اراد احدهم ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى ساكنها غير ساكن هذه الدار التي مفتوحا في هذا الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن الدارين واحدا حيث لا يمنع) لان المسألة لا ترد

تاريخانية ملخصا **(قوله)** ويورث الشرب الخ) لان الملك بالارت يقع حكما لا قصدا ويجوز ان يثبت الشيء حكما وان كان لا يثبت قصدا كالخمر تملك حكما بالميراث وان لم تملك قصدا بسائر اسباب الملك وما يجرى فيه الارث تجرى فيه الوصية لانهما اخيه وفي الهبة ونحوها يراد العقد عليه مقصودا اتقاني ملخصا **(قوله)** ويوصى بالانتفاع به) وتعتبر الوصية من الثلث قال بعضهم بأن يسأل من المقومين من اهل ذلك الموضوع ان العلماء لو اتفقوا على جواز بيعه منفردا بكم يشتري فان قالوا بمائة اعتبر من الثلث كافي اتلاف المدبروا اكثرهم على انه يضم الى هذا الشرب جرب من اقرب ارض اليه فينظر بكم تشتري معه وبدونه تاريخانية اى فيكون فضل ما بينهما قيمته **(قوله)** اما الايصاء ببيع فباطل) مستغنى عنه بقول المصنف بمد ولا يوصى بذلك ط وفيه عن الهندية اوصى بثلث شره بغير ارضه في سبيل الله او الحج او الرقاب كانت وصية ببيعها اذا لم تكن من ذلك الاثمنة اه ملخصا **(قوله)** ولا يباع الشرب) في ظاهر الرواية شرب يوم او اكثر ويضد نص عليه محمد لانه مجهول لالانه غير مملوك والباطل وجامع الارض في الصحيح درهم حتى اى تبعا لها قال في البرازية قال بعتك هذه الارض وبعثك شرها قيل لا يجوز بيع الشرب لانه صار مقصودا بالبيع وقيل يجوز لانه لم يذكرك له ثم لم يخرج من التبعية حتى لو ذكر لم يحز وفاقاله صار اصالا من كل وجه ولوباع ارضاع شرب ارض اخرى عن ابن سلام يجوز ولو اجر لا يجوز لان الشرب في البيع اصل من حيث انه يقوم بنفسه وتبع من حيث انه لعينه فن حيث انه تبع لايباع من غير ارض ومن حيث انه اصل يجوز مع اى ارض كانت وفي الاجارة تبع من كل وجه اه ملخصا وللشرب لالى رسالة في الشرب ذكر فيها الصور الصحيحة والفاسدة في جدول فراجعها وذكر فيها ايضا ان الصحيح انه لا يجوز البيع ايضا كالاجارة في المسئلة المذكورة **(قوله)** كاسيجي) اى سيجي قريبا ان الفتوى على انه لا يضمن بالاتلاف لكن عدم ضمانه بالاتلاف مفرع على كونه ليس بمال متقوم كاصرح به في الهداية فيكون الفتوى على انه غير متقوم ايضا **(قوله)** واخلوه) اى الهبة والتصدق **(قوله)** ولا يصلح الماء) اى ماء الشرب الغير المحرز **(قوله)** بدل خلع) فلا يكون له من الشرب شئ وعليها ان ترد المهر الذي اخذته لانهما غرته بالتسمية كالمو اختلعت على ما في بيتها من متاع فاذا ليس في بيتها شئ كفاية **(قوله)** واصلح الخ) ويسقط القصاص لوجود القبول وعلى القسائل رد الدية لان الولي لم يرض بسقوط حقه بجانا اتقاني واذا لم يكن عن قصاص فالمدعى على دعواه غايه **(قوله)** ومهر نكاح) ولها مهر المثل اتقاني زاد في المتنى ولا يقرض ولا يرهن ولا يباع **(قوله)** لانها لا تبطل بالشرط الفاسد) يعنى ان العقد يبطل هو غير مال متقوم في هذه العقود بمعنى الشرط الفاسد وهذه العقود لا تبطل بالشرط الفاسد **(قوله)** لان الشرب الخ) علة اخرى اوبى ان لكونه بمعنى الشرط الفاسد **(قوله)** وقيل الخ) صححه في الهداية ثم قال وان لم يجد بذلك اشترى على تركه الميت ارضا بغير شرب ثم ضم الشرب اليها وباعها فيصرف من الثمن الى ثمن الارض ويصرف الفاضل الى قضاء الدين **(قوله)** لانه متسبب غير متعد) فهو كحرف البر وواضع الحجر في ارضه لا يضمن ما تلف به **(قوله)** والافيضن) كالمو او قد نارا في دار لا يوقد مثلها عادة فاخرقت دار جاره وما اذا كان في ارضه ثقب فغرفت ارض جاره فان علم به ضمن والا لا اتقاني **(قوله)** وهذا اذا سقى) الاشارة

بالانتفاع به) اما الايصاء ببيع فباطل (ولا يباع) الشرب ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به) لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما سيجي (ولا يوصى بذلك) اى ببيعه واخلوه) ولا يصلح الماء) بدل خلع واصلح عن دم عمد ومهر نكاح وان نكحت هذه العقود لانها لا تبطل بالشرط الفاسد لان الشرب لا يملك بسبب ما حتى لو مات وعليه دين لم يبيع الشرب بلا ارض فلو لم يكن له ارض قيل يجمع الماء في كل نوبة في حوض فيباع الماء الى ان ينقضى دينه وقيل ينظر الامام لارض لا شرب لها فيضمه اليها فيبيعها برضا ربها فينظر لقيمة الارض بالشرب ولقيمتها معه فيصرف تفاوت ما بينهما لدين الميت وتمامه في الزيلعي) ولا يضمن من مالا أرضه ما غرقت ارض جاره او غرقت) لانه متسبب غير متعد وهذا اذا سقاها سقيا معتادا تحمله ارضه عادة والا فيضمن وعليه الفتوى وفي الذخيرة وهذا اذا سقى في نوبته مقدار

حقه وأما إذا سقى في غير نوبته أو زاد ﴿٣٩٥﴾ على حقه يضمن على ما قال اسمعيل الزاهد قهستاني (ولا يضمن

من سقى أرضه) أو زرعه
(من شرب غيره بغير إذنه)
في رواية الأصل وعليه
الفتوى شرح وهبانية
وابن الكمال عن الخلاصة
للمام انه غير متقوم ولو
تصدق بتزله تخسن لقاء
الماء الحرام فيه بخلاف
العلف المغصوب فإن الدابة
إذا سمنت به انعدم وصار
شيأ آخر قهستاني (مخبر)
تكرر ذلك منه (لا ضمان
و) ادبه الامام بالضرب
والحسب ان رأى الامام
(ذلك) خاتية وتماه في
شرح الوهبانية وقال
وجوز بعض مشايخ بلخ
بيع الشرب لتعامل أهل
بلخ والقياس يترك لتعامل
ونوقض بأنه تعامل أهل
بلدة واحدة وأفتى الناصحي
بضمانه ذكره في جواهر
الفتاوى قال وينفذ الحكم
بصيحة بيعه فليحفظ قلت
وفي الهداية وشروحا
من البيع الفاسد انه
يضمن بالاتلاف ولو سقى
أرض نفسه بماء غيره
ضمنه وبه جزم في التقاية
هنا قافهم قلت وقدمر
ما عليه الفتوى فتنبه
وفي الوهبانية وساق
بشرب الغير ليس بضامن

الى عدم الضمان اذا سقاها معتاداً كما أفصح عنه في الذخيرة (قوله) وأما اذا سقى الخ) أى
سواء كان معتاداً أو لا كما أفاده ما ذكرنا من مرجع الإشارة قال ط وقد علمت ما عليه الفتوى
وهو ان الاعتبار للمعتاد وغيره (قوله) على ما قال اسمعيل الزاهد هذا يقتضى انفراد بما
ذكر وان الجمهور على الاول ط وفي بعض النسخ الزاهدى بالياء موافقاً لما في القهستاني
لكن الذى رأيت في الذخيرة وغيره بدون ياء (قوله) ناسراً الخ) قال في الذخيرة وأما لا يضمن
لوجهين أحدهما انه يملك استهلاكاً للشفة ومن ملك استهلاكاً شيئاً يجهه فاستهلكه بجهة أخرى
لا يضمن كمن دخل دار الحرب فاستهلك العلف لانه يملك استهلاكه بعلف دابته الثانية ان الماء
قبل الاحراز بالآوانى لا يملك فقد أنشأ ما ليس بملوك لغيره اهـ (قوله) بتزله) يضمن أى يريه
وتماه كفى القاموس (قوله) فحسن) يشير الى انه غير واجب وأما هو للنزاهة قال القهستاني
وفي التمه ان الماء وقع في كرم زاهد في غير نوبته أمر بقطعه وعن بعضهم انه طرح منه التراب
المبول وقال التقية لا أمر به ولو تصدق بتزله لكان حسناً وهذا أفضل (قوله) لبقاء الماء
الحرام فيه) هذا يقتضى الوجوب على انه لا يظهر الا على مقابل المتقى به من انه يملك فيضمنه
لما لكى اى ان على تأمل (قوله) اذا سمنت الاولى سمنت (قوله) انعدم وصار شيئاً آخر) اى دماً أو
فرواً أو لحماً ونحوه فلا يصاب منه التصديق بها ط (قوله) فان تكرر ذلك) بأن فعله مرة أخرى
قال في شرح الوهبانية عن الخاتية وان فعله مرة بعد مرة الخ ط (قوله) وتماه في شرح
الوهبانية) اى للعلامة ابن الشحنة حيث ذكر ما حصله ان الطرسوسى فهم من التعليل المار
بان الماء قبل احرازه لا يملك انه يكون مباحاً ورده الناظم في شرحه بأنه لا يلزم ذلك بل يكون غير
مملوك ويكون مستحقاً لما في الحساية انه ليس له ذلك بلا اذن وان اضطر اليه وفي العيون
لا يفعل وان اضطر اليه لان المرخص في اخذ مال الغير خوف الهلاك على النفس ولم يوجد
ولو فعل فلا ضمان على ان الطرسوسى قال ان كلام العيون يقتضى انه لا يجوز ديانة فينبى
ان يقتضى بأنه لا يباح بلا اذن ولو فعل لا ضمان في القضاء اهـ قافهم (قوله) قال) أى في شرح
الوهبانية اول الفصل قافهم (قوله) وينفذ الحكم بصحة بيعه) لمصادفته فصلاً بمجتهدا فيه
لكن القاضى الآن لا ينفذ حكمه بغير معتمد مذهبه (قوله) قافهم) لعله يشير الى دفع ما أورد
على الهداية من ان قوله هنا لا يضمن يناقض قوله في باب البيع الفاسد انه يجوز بيعه في رواية
وهو اختيار مشايخ بلخ لانه حفظ من الماء ولهذا يضمن بالاتلاف وله حفظ من الثمن يعنى ان
قوله ولهذا يضمن بالاتلاف مبنى على مقابل المتقى به وان اوهم الاتفاق على الضمان كما هو شأن
التعليل (قوله) قلت وقدمر ما عليه الفتوى) اى من انه لا يضمن لانه غير متقوم وصححه في
الظهيرية (قوله) فتنبه) اى فان ما افتى به الناصحي وما في التقاية وبيع الهداية خلاف
المتقى به (قوله) وساق الخ) لاحاجة اليه ط (قوله) وما جوزوا الخ) التراب المستخرج بالحفر
ويوضع على حافى النهر قبل ان وضع بجانبه أخذه ان لم يضر بالنهر وقيل مشترك بين اهل النهر
وهو المذكور في النظم وقبل يباح لكل من أخذه ان لم يضر لان الحافر لم يقصد تملكه فهو كمن
احتش حشيش النهر ليجرى الماء فلكل أحد أخذه وصوبه شيخ الاسلام وفي التقنية انه حسن
جداً (قوله) دون اذن) قد علمت ان الناظم جرى على القول بأنه مشترك فاشتراط الاذن لا بد

* وضمنه بعض وما سر أظهر * وما جوزوا أخذ التراب الذى على * جواب نهر دون اذن يقرر *

منه بناء عليه فافهم **(قوله)** ولو حفر وانهر **(الح)** الشطر الثاني الى غيره نظم الاصل لتضمنه مسئلتين الاولى نهر لقوم يجرى في أرض رجل حفره وألقوا ترابه فان ألقوه في غير حريم النهر فله أخذهم بنقله والا فلا الثانية لو كان يجرى في سكة فكذلك والله تعالى أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاشربة

ذكره بعد الشرب لانهما شعبتا عرق واحد لفظا ومعنى وقدم الشرب لتسببه لاحياء الموات وتماحه في العناية والمنح قال القهستاني واصول الاشربة التماس كالعنب والتمر والزبيب والحبوبات كالبر والذرة والدخن والحلوات كالسكر والقانيد والعسل والالبان كلبن الابل والرمك والمتخذ من العنب خمسة أنواع اوستة ومن التمر ثلاثة ومن الزبيب اثنان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين نى ومطبوخ اه **(قوله)** كل مانع يشرب (اى هو اسم من الشرب اى ما يشرب ماء كان او غيره حلالا او غيره قهستانی **(قوله)** وهى (انت الضمير لان الحمر مؤنثة سباعا قال في القاموس وقد تذكر اى نظرا للفظ **(قوله)** بكسر التون فتشديد الياء) هذا خلاف الاصل فقد ذكره في القاموس في باب الهزمة وفي القهستانی اننى بكسر التون وسكون الياء. والهزمة وفي المغرب ويجوز التشديد على القلب والادغام اى غير الضيغ ومثله في نهاية ابن الاثير وفي العزيمة الابدال والادغام غير مشهور وقال المقدسى انه عامى **(قوله)** اذا غلى (اى ارتفع اسفله اذ اصله الارتفاع كما في المقاييس وقوله اشتد اى قوى بحيث يصير مسكرا قهستانی **(قوله)** اى رمى بالزبد) فتحتين اى بحيث لا يبق فيه شئ من الزبد فيصفو ويرى قهستانی **(قوله)** وهو الاظهر واعتمده الحبوبى والنسبى وغيرها تصحيح قاسم وقال فى غاية البيان وانا آخذ بقوله ما دفعنا لجاسر العوام لانهم اذا علموا ان ذلك محل قبل قذف الزبد يقعون فى الفساد اه وفي النهاية وغيرها وقيل يؤخذ فى حرمة الشرب بمجرد الاشتداد وفى الحد بقذف الزبد احتياط **(قوله)** وبأنى ما يفيد اه اى فى قوله والكحل حرام اذا غلى واشتد اه **(قوله)** وقد تطلق **(الح)** قال في المنح هذا الاسم خص بهذا الشراب باجماع اهل اللغة ولا نقول ان كل مسكر خمر لا اشتقاقه من تخامرة العقل فان اللغة لا يجرى فيها القياس فلا يسمى الدين قارورة لقرار الماء فيه واما قوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وقوله ان من الخطة خمر وان من الشعير خمر ومن الزبيب خمر ومن العسل خمر اى يجزأه ان الخمر حقيقة تطلق على ما ذكرنا وغيره كل واحد له اسم مثل التمث والباقى والمنصف ونحوها واطلاق الخمر عليها مجاز وعابه يحمل الحديث اه ملخصا او هو لبيان الحكم لانه عليه السلام بعثه لالبيان الحقائق **(قوله)** وحرم قليلا اه اى شرب قليلا لثلاث يتكرر الآتى من حرمة الانتفاع والتداوى اه ح واحترز به عما قاله بعض المعتزلة ان الحرام هو الكثير المسكر لا القليل قهستانی قال في الهداية وهذا كفر لانه جحد الكتاب فانه ساء رجسا والرجس ماهو محرم العين وقد جاءت السنة متواترة ان النبي عليه الصلاة والسلام حرم الخمر وعليه انعقد اجماع الامة لان قليله يدعو الى كثيره وهذا من خواص الخمر **(قوله)** لعينها **(الح)** اى لاملة الاسكار فتحرم القطرة منها وهذا علم بما قبله وانما أعدنا كيد الرد على ذلك القول الباطل **(قوله)** عشر دلائل) هى نظمها فى سلك الميسر ولمعطف عليه وتسميتها رجسا وعداها

ولو حفر وانهر او ألقوا ترابه فلو فى حريم ليس بالنقل يؤمر *

كتاب الاشربة

هى جمع شراب **(والشراب)** لغة كل مانع يشرب واصطلاحاً (ما يسكر والمحرم منها أربعة) أنواع الاول (الخمر وهى النى) بكسر التون فتشديد الياء (من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف) اى رمى (بالزبد) اى الرغوة ولم يشترط قذفه وبه قالت الثلاثة به أخذ أبو حفص الكبير وهو الاظهر كفى الشر نبالية عن المواهب وبأنى ما يفيد وقد تطلق الخمر على غير ما ذكر مجازاً ثم شرع فى احكامها العشرة فقال (وحرم قليلا وكثيرا) بالاجماع (لعينها) اى لذاتها وفى قوله تعالى انما الخمر والميسر الآيات عشر دلائل على حرمتها مبسوبة فى المجتبى وغيره

من عمل الشيطان والأمر بالاجتناب وتعليق الفلاح باجتنابها وإرادة الشيطان ابتغاء العداوة بها وإقاع البغضاء والصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة والنهي البليغ بصيغة الاستفهام المؤذن بالتهديد اهـ (**قوله** وهي نجاسة نجاسة مغلفة) لأن الله تعالى سبها رجسا فكأن كالبول والدم المسفوح اتفانى (**قوله** ويكفر مستحله) لأنكاره الدليل القطعى هداية (**قوله** وسقط تقومها في حق المسلم) حتى لا يضمنها متلفها وغاصبها ولا يجوز

بيعها لأن الله تعالى لما نجسها فقد أهانها والتقوم يشعر بعزتها وقال عليه السلام إن الذي حرم شربها حرم بيعها وأكل ثمنها هداية وعده ضمانا لا يدل على إباحة اتلافها وقد اختلفوا فيها فقليل يباح وقيل لا يباح الا لغرض صحيح بأن كانت عند شرب خيف عليه الشرب وأما إذا كانت عند صالح فلا يباح لأنه يخللها غناية وفي النهاية وغيرها عن مجدالمة أن الصحيح الثاني قال أبو السعود والظاهر أن هذا الخلاف مفرع على الخلاف في سقوط مالياتها فمن قال

إنها مال وهو الأصح قال لا يباح اتلافها الا لغرض صحيح اهـ وهو حسن (**قوله** في حق المسلم) أما الذي فهمي متقومة في حقه كالخنزير حتى صح بيعه لهما ولو اتلفه ماله غير الامام أو أموره ضمن قيمته ماله كمر في آخر الغصب (**قوله** لا مالياتها في الأصح) لأن المال ما يملك اليه الطبع ويجرى فيه البذل والمنع فتكون مالا لكنها غير متقومة لما قلنا اتفانى (**قوله** ولو لسقي دواب) قال بعض المشايخ لو قاد الدابة إلى الخمر لأبأس به ولو نقل الدابة يكره وكذا

قلوا فيمن أراد تخليل الخمر يني أن يحمل الحل إلى الخمر ولو عكس يكره وهو الصحيح تارخانية (**قوله** أو لطين) أي لبل طين (**قوله** أو غير ذلك) كامتشاط الماء بها ليزيد بريق شعرها أو الاكتحال بها أو جعلها في سعوط تارخانية ومنه ما يأتي من الاحتقان بها واقطارها في احليل قال الاتفانى لأن ذلك انتفاع بالخمر وأنه حرام الا أنه لا يحد في هذه المواضع لعدم الشرب (**قوله** أو لحوف عطش) الاضافة على معنى من أي خوفه على نفسه من عطش بأن خاف

هلاكمه ولا يحد ما يزيل به الا الخمر (**قوله** فلو زاد فسكر حد) وكذا لو روى ثم شرب حد يجتنب فأفاد أن السكر غير قيد في الزيادة على الضرورة وفي الحائية فإن شرب مقدار ما يرويه وزيادة ولم يسكره قلوا يني أن يلزمه الحد كالوشرب هذا القدر حالة الاختيار ولم يسكر (**قوله** ويجد شارها الخ) في غاية البيان عن شرح الطحاوى لو خطها بالماء أقل أو مساويا حد وإن أغلب فلا الا إذا سكر اهـ وفي الذخيرة عن القدوري إذا غلب الماء عليها

حتى زال طعمها وريحها فلا حد ثم قال وإذا ترد فيها خبزا وأكله وجد الطعم واللون حد وما لا لون لها يحد إن وجد الطعم (**قوله** ولا يؤثر فيها الطبخ) أي في زوال الحرمة بقريئة الاستثناء (**قوله** لأنه لا يحد) نقله في العناية عن شيخ الاسلام لكن في الكفاية والمراجع قال شمس الأئمة السرخسي يحد من شرب منه قليلا كان أو كثيرا بالنص وفي القهستاني عن التثمة وعليه الفتوى ومن هنا يعلم حكم العرق المستقطر من فضلات الخمر فينبى جريان الخلاف في الحد من شرب قليله كما يحته القهستاني أما نجاسته فغليظة كاصله لكن ليس كحرمة الخمر لعدم

(وهي نجاسة نجاسة مغلفة) كالبول ويكفر مستحله) في حق المسلم (لا مالياتها) في الأصح (وحرم الانتفاع بها) ولو لسقي دواب أو لطين أو نفل للثمل أو في دواء أو دهن أو طعام أو غير ذلك الانتخيل أو لحوف عطش بقدر الضرورة فلو زاد فسكر حد يجتنب (ولا يجوز بيعها) حديث مسلم أن الذي حرم شربها حرم بيعها (ويجد شارها) وإن لم يسكر منها (و) يحد (شارب غيرها إن سكر) ولا يؤثر فيها الطبخ (الا) أنه لا يحد فيه ما لم يسكر منه لاختصاص الحد بالني ذكره الزيلعي

اكفار مستحله للخلاف فيه وقول الشرنبلالي بحثا لاحد به بلاسكر مبنى على خلاف المفتي به كما افاده كلام القهستاني تأمل **(قوله)** واستظهره المصنف حيث قال والطبخ لا يؤثر فيها لانه للمنع من ثبوت الحرمة لا لرفعها بعد ثبوتها الا انه لا يحد فيه ما لم يسكر منه على ما قالوا لان الحد في الشيء خاصة لما ذكرنا فلا يتعدى الى المطبوخ ذكره في تبين الكثر من غير ذكر خلاف وهذا هو الظاهر الذي يجب ان يعول عليه وبه يظهر لك ضعف مافي القنية من قوله خر طبخت وزالت مرارتها حلت وضعف مافي المجتبى عن شرح السرخسي لو صب فيها سكر او فانيذا حتى صار حلوا حل وتحل بزوال المرارة وعندها بقليل الحموضة اه ملخصا اقول لا يخفى عليك ان قول المصنف وهذا هو الظاهر اشارة الى ان الطبخ لا يرفع الحرمة بعد ثبوتها لانه هو الذي ذكره انزيلبي في التبيين من غير ذكر خلاف لا اشارة الى عدم الحد لان لفظه قالوا تذكر فيها فيه خلاف كما صرحوا به على ان قوله على ما قالوا يفيد بظواهره التبري والتضعيف لان المفتي به خلافه كما قدمناه وايضا فان الذي يظهر به ضعف مافي القنية والمجتبى هو الاول المذكور بالاخلاف لاثاني المشار الى ضعفه فتدبر **(قوله)** وفيه كلام لابن الشحنة اي في التضعيف المفهوم من ضعف وذلك حيث قال مراد صاحب القنية انها تحل اذا زالت عنها اوصاف الحرمة وهي المرارة والاسكار لتحقق انقلاب العين كما لو انقلبت خلا ومراد بالمسوط انها لا تحل بالطبخ حيث كانت على اوصاف الحرمة لانه لم يوجد ما يقتضي الاباحة من الانقلاب والاستحالة وكون النار لا تأثر بها في اثبات الحل لا ينافي ان المؤثر هو الانقلاب ولا خصوصية للنار اه اقول ولم يعول الشرنبلالي في شرحه على هذا الجواب وكأنه والله تعالى اعلم لان الحر حرمت لعينها ولا نسلم انقلاب العين بهذا الطبخ ولذا لو وقعت قطرة منها في الماء الغير الجاري او مافي حكمه نجسته وان استهلكته فيه وصارت ماء وكذا لو وقعت في قدر الطعام نجسته وان صارت طعاما كما لو وقعت فيه قطرة بول واما طهارتها بانقلابها خلا فهي ثابتة بنص المجتهد اخذا من اطلاق حديث نعم الا دام الحل فليتأمل ولعل هذا الفرع مفرع على ما قدمناه عن بعض المعتزلة من ان الحرام من الحر هو المسكر يدل عليه انه في القنية نقله عن القاضي عبد الجبار احد مشايخ المعتزلة ثم رأيت ابن الشحنة نقله عن ابن وهبان كما خطر لي لكن بحث فيه بانه لا مدخل للاعتزال في هذه المسئلة واقول كأنه لم يطلع على ما قدمناه من تخصيصهم الحرمة بالاسكار ولعل هذا وجه عدم الاعتماد على ما يقوله صاحب القنية حيث يذكر ما يخرج مشايخ عقيدته كهذه المسئلة والتي تقدمت في الذبايح واما لهما والله اعلم **(قوله)** على المتمدن لما قدمناه في الحظر والاباحة ان المذهب انه لا يجوز التداوي بالحرم **(قوله)** لا يجوز تخليلها وهو اولى هداية اقول وانما لم يجب وان كان في اوراقها ضياعها لانا غير متقومة ولذا لانضمن كما مر وذكر الشرنبلالي بحثا انه يجب لانها مال فتأمل **(قوله)** ولو بطرح شيء فيها كالملح والماء والسمن وكذا بايقاد النار عندها ونقلها الى الشمس والصحيح انه لو وقع الشمس عليها لا تقل كرفع سقف لا يحل نقلها ولو خلط الحل بالحر وصار حامضا يحل وان غلب الحر واذا دخل فيه بعض الحموضة لا يصير خلا عنه حتى يذهب تمام المرارة وعندها يصير خلا كما في المضمرات ولو وقعت في العصير فأرة فاخرجت قبل الفسخ

واستظهره المصنف وضعف ما في القنية والمجتبى ثم نقل عن ابن وهبان انه لا يلتفت لما قاله صاحب القنية مخالفا للقواعد ما لم يعضده نقل من غيره اه وفيه كلام لابن الشحنة (ولا يجوز بها التداوي) على المتمدن قاله المصنف قلت ولو باحتقان او اقطار في احليل نهاية (ويجوز تخليلها ولو بطرح شيء فيها) خلافا للشافعي

وترك حتى صار خراثم تخللت او خللها بجل وبه أفتى بعضهم كافي السراجية ولو وقعت قطرة
 خر في جرة ماء ثم صب في حب خل لم يفسد وعليه الفتوى وتامه في القهستاني واذا صار اخر
 خلا يظهر ما يوزيها من الاناء وما اعلاه قليل يظهر تبعا وقيل لا يظهر لانه خربايس الا اذا غسل
 بالخل فتخلل من ساعته فيطهر هداية والفتوى على الاول خاتمة **(قوله بالكسر)** أى والمد
 ككساء قاموس **(قوله يطبخ)** أى البائر او الشمس قهستاني **(قوله أقل من ثلثيه)** قيد به
 لانه اذا ذهب ثلثاه فادام حلوا بجل شربه عند الكل واذا غلى واشتد بخل شربه عندها مالم
 يسكر خلافا ل محمد اه شرح مسكين وسيأتي **(قوله ويصير مسكرا)** بان غلى واشتد وقذف
 بالزبد فانه يحرم قليله وكثيره امامادام حلوا فيجل شربه اتفاقى وهذا القيد ذكره هنا غير
 ضرورى لانه سيأتى في كلام المصنف في قوله والكل حرام اذا غلى واشتد **(قوله يسمى**
الباذق) بكسر الذا ل وفتحها كافي القاموس ويسمى المتصف ايضا والمتصف الذاهب المتصف
 والباذق الذاهب مادونه والحكم فيهما واحد كافي الغاية وغيرها **(قوله وصار مسكرا)** أى
 بان اشتد وزالت حلاوته واذا أكثر منه أسكر **(قوله يعنى في التسمية لافى الحكم الخ)** لما كان
 كلام المصنف موهبا أشد الانهايم أتى بالعناية لان كلامه فى الاشربة المحرمة وذكر منها الطلاء
 وفسره أولا بتفسير ثم بآخر وحكم بانه الصواب فيثوهم ان المحرم هو المعنى الثانى دون الاول
 مع ان الامر بالعكس فالباذق والمتصف حرام اتفاقا والطلاء وهو ما ذهب ثلثه ويسمى الثلث
 حلال الا عند محمد كما سيأتى فلا يحرم منه عنده الا القندح الاخير الذى يحصل به الاسكار كما
 أتى بيانه فبه على ان مراد المصنف ان الذى يسمى الطلاء هو الذى ذهب ثلثه وان الاول
 حرام والثانى حلال وبحث الشرنبلالى فى هذا التصويب بان الطلاء يطلق بالاشتراك على
 أشياء كثيرة منها الباذق والمتصف والثلث وكل ما يطبخ من عصير العنب اه أقول وفى
 المغرب الطلاء كل ما يطبخ به من قطران او نحوه ويقال لكل ما خمر من الاشربة طلاء على
 التشبيه حتى يسمى به الثلث **(قوله على التفسير الاول)** أماغلى الثانى فظاهر لحل شربه وعند
 محمد نجس كما يأتى **(قوله به يفتى)** عزاه القهستاني الى الكرماني وغيره **(قوله وهو الذى من ماء**
الرطب) هذا أحد الاشربة الثلاثة التى تتخذ من التمر والثانى التبيذ منه وهو ما يطبخ
 أدنى طبخة وهو حلال كما يأتى والثالث الفضيخ وهو الذى من ماء البسر المذهب مشتق
 من الفضخ بالضاد والحاء المعجمتين وهو الكسر سمي به لانه يكسر ويجعل فى حب
 ويصب عليه الماء الحار لتخرج حلاوته وحكمه كالسكر افاده فى النهاية ولو قال
 المصنف والثالث الذى من ماء التمر لشمع السكر والفضيخ فان التمر اسم جنس يشمل البسر
 وغيره كافي القهستاني تأمل **(قوله اذا اشتد الخ)** ذكره غير لازم نظير ما مر لانه سيأتى
 فى كلام المصنف **(قوله نقيع الزبيب)** النقيع اسم مفعول من المزيد او الثلاثى قال
 فى المغرب انقع الزبيب فى الحباية ونقعه اذا ألقاه فيها ليتبل وتخرج منه الحلاوة وقال
 ابن الاثير انه شراب متخذ من زبيب او غيره من غير طبخ واليه أشار فى الصحاح
 والاساس فالاولى ان يقال نقيع البسر والرطب والتمر والزبيب قهستاني ملخصا لكن
 أفاد الاتفاقى ان الرطب لا يحتاج الى النقع فى المساء أى لان النقيع ما يكون يابس

(و) الثانى (الطلاء)
 بالكسر (وهو العصير
 بطبخ حتى يذهب اقل
 من ثلثيه) ويصير مسكرا
 و صوب المصنف ان هذا
 يسمى الباذق واما الطلاء فما
 ذكره بقوله (وقيل ما يطبخ
 من ماء العنب حتى ذهب
 ثلثه وبقي ثلثه) وصار
 مسكرا (وهو الصواب)
 كما جرى عليه صاحب
 المحيط وغيره يعنى فى
 التسمية لافى الحكم لان
 حل هذا الثلث المسمى
 بالطلاء على ما فى المحيط
 ثابت بشرى كبار الصحابة
 رضى الله عنهم كما فى
 الشرنبلالية قال وسمى
 بالطلاء لقول عمر رضى
 الله عنه ما شبه هذا بطلاء
 البعير وهو القطران الذى
 يطل به البعير الجربان
 (ونجاسته) أى الطلاء
 على التفسير الاول كذا
 قاله المصنف (كالحمر) به
 يفتى (و) الثالث (السكر)
 بفتح الحين (هو الذى من ماء
 الرطب) اذا اشتد وقذف
 بالزبد (و) الرابع (نقيع
 الزبيب وهو الذى من ماء
 الزبيب

ليتل بالماء فلذا أقر والمصنف الرطب بالذكرا تأمل (قوله بشرط الخ) يعني عنه ما بعده نظير
 مامر (قوله اذا غلى واشتد) اي ذهبت حلاوته وصار مسكرا وان لم يقذف بالزبد خلافا للامام
 (قوله ولا) بان بقي حلو (قوله وان قذف حرم اتفاقا) اي قليله وكثيره لكن لا يجب الحد الا
 اذا سكر كافي الملتقى (قوله ظاهر كلامه) حيث لم يقل وقذف بالزبد (قوله وهما) اي عدم
 اشراط القذف (قوله وترك القيد) هو القذف (قوله لانه اعتمد على السابق) اي لم
 يصرح به هنا اعتمادا على ما قدمه في تعريف الخمر تأمل (قوله ومفاد كلامه) حيث صرح
 بان نجاسة الباذق كالخمر وسكت عن هذين وبعد ان يقال تركه هنا اعتمادا على مامر فتأمل
 (قوله واختار في الهداية انها غليظة) فيه نظر ونص مافي الهداية ونجاستها خفيفة في رواية
 وغليظة في أخرى اه وعبارته في الدر المنثور أحسن مما هنا حيث قال ومختار السرخسي
 الحنفية في الاخيرين وان قال في الهداية بالغليظة في رواية اه وعبارته في باب الانجاس هكذا
 وفي باقي الاثرية روايات التعاطي والتخفيف والطهارة زجج في البحر الاول وفي النهر الاوسط
 اه (قوله وحرمتها) اي الاثرية الثلاثة السابقة (قوله لان حرمتها بالاجتهاد) حتى قال
 الاوزاعي باباحة الاول والثالث منها وقال شريك باباحة الثاني لامتنان الله تعالى عليها بقوله
 تحذون منه سكر اورزقا حسنا وأجيب بأن ذلك لما كانت الاثرية كلها مباحة وتامة في
 الهداية وهذا بخلاف الخمر فان أدلتها قطعية فلذا كفر مستحلا (قوله نبيذ التمر والزبيب)
 اي ونبيذ الزبيب قال القهستاني والتمر اسم جنس كما مر في تناول اليابس والرطب واليسر
 ويحد حكم الكل كافي الزاهدي والتبيذ يتخذ من التمر والزبيب أو العسل أو البر أو غيره بأن
 يلقي في الماء ويترك حتى يستخرج منه مشق من النبيذ وهو الالقاء كأشرب اليه في الطيلة وغيره
 اه ثم قال فالفرق بينه وبين النبيذ بالطبخ وعدمه كما في الظن اقول الظاهر ان قوله وبين
 النبيذ سبق قلم والصواب وبين التقيع لان الضمير في بينه لا النبيذ تأمل (قوله ان طبخ ادنى طبخة)
 وهو ان يطبخ الى ان يضحج شربلا لية عن الزيلعي وقيد به لان غير المطبوخ من الانبذة حرام
 باجماع الصحابة اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وقد ورد في حرمة المتخذ من التمر احاديث وفي حله
 احاديث فاذا حمل المحرم على النقي والحال على المطبوخ فقد حصل التوفيق وان دفع التعارض
 عني والاحاديث الواردة كلها صحاح ساقها الزيلعي ووفق بما ذكر فراجعه قال الاثني وقد
 أظن الكرخي في راية الآثار عن الصحابة والتابعين بالاسانيد الصحاح في تحليل النبيذ
 الشديد والحاصل ان الاكابر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واهل بدر كعمرو وعلي
 وعبد الله بن مسعود وابي مسعود رضي الله تعالى عنهم كانوا يحلونوه وكذا الشعبي وابراهيم التخفي
 وروى ان الامام قال لبعض تلامذته ان من احدى شرائط السنة والجماعة ان لا يحرم نبيذ
 الجراح وفي المعراج قال ابو حنيفة لو اعطيت الدنيا بخلافها لافتي بحرمته لان فيه تضييق
 بعض الصحابة ولو اعطيت الدنيا اشربها لاشربها لانه لا ضرورة فيه وهذا غاية تقواه اه
 ومن أراد الزيادة على ذلك والتوفيق بين الادلة فعليه بغاية اليسان ومعراج الدراية (قوله
 وان اشتد) اي وقذف بالزبد قال في الرمز ولم يذكر القذف اكتفاء بما سبق اه ط (قوله بلاهو
 وطرب) قال في المختار الطرب خفة نصيب الانسان لشدة حزن او سرور اه قال في الدرر وهذا

بشرط ان يقذف بالزبد
 بعد الغليان (والكل) اي
 الثلاثة المذكورة (حرام
 اذا غلى واشتد) والالم
 يحرم اتصافا وان قذف
 حرم اتفاقا وظاهر كلامه
 كبقية المتن انه اختيار
 ههنا قوله اه قاله البرجندى
 نعم قال القهستاني وترك
 القيد هنا لانه اعتمد على
 السابق اه فتنبه ولم يبين
 حكم نجاسة السكر
 والتقيع ومفاد كلامه انها
 خفيفة وهو مختار
 السرخسي واختار في
 الهداية انها غليظة
 (وحرمتها دون حرمة الخمر
 فلا يكفر مستحلا) لان
 حرمتها بالاجتهاد (والحلال
 منها) اربعة انواع الاول
 (نبيذ التمر والزبيب ان
 طبخ ادنى طبخة) يحل
 شربه (وان اشتد) وهذا
 (اذا شرب) منه (بلاهو
 وطرب) فلو شرب لله
 فليس له وكثيره حرام
 (وما لم يسكر)

التقييد غير مختص بهذه الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من المباحات بالهو وطرب على هيئة
 الفسقة حرم اه ط قلت وكان ينبغي للمصنف أن يذكر التقييد بعدم اللهو والطرب وعدم
 السكر بعد الرابع ليكون قيدا للكل (قوله) فلو شرب ما يغلب على ظنه الخ أي يحرم القدر
 المسكر منه وهو الذي يعلم قينا أو يغالب الرأي أنه يسكره كالنتخ من الطعام وهو الذي يغلب
 على ظنه انه يعقبه التخمّة تارخانية فالحرّام هو القدح الأخير الذي يحصل السكر بشربه
 كما بسطه في النهاية وغيرها ويحد اذا سكر به طائفا قال في منية المفتى شرب تسعة أقداح من
 نبيذ التمر فأوجز العاشر لم يحد اه وقال في الحانية وفيما سوى الحرّ من الاشربة المتخذة من
 التمر والعنب والزبيب لا يحد ما لم يسكر ثم قال في تعريف السكران والفتوى على أنه من
 يختلط كلامه ويصير غالبه الهذيان وتامه في حدود شرح الوهبانية (قوله) والثاني الخليلطان
 لما روى ابن عمر سقاء لابن زياد وما ورد من النهي محمول على الاستدناء وعلى غير المطبوخ
 جمعا بين الأدلة حوى وبالأخير يحصل التوفيق بين ما فعله ابن عمر وبين ما روى عنه من
 حرمة تقيع الزبيب التي كأفاده في الهداية (قوله) من الزبيب والتمر أو البسر أو الرطب
 المجتمعين فهستأني (قوله) اذا طبخ أدنى طبخة (كذا قيد في العراج والعناية وغيرها
 والمفهوم من عبارة الملتقى عدم اشتراط الطبخ فيه فليتأمل ثم هذا اذا لم يكن مع أحد
 المذكورات ماء العنب والافلايد من ذهاب الثلاثين كباقي (قوله) وهو ما طبخ من ماء العنب
 أي طبخ ما موصولا فلو مفضولا فإن قبل تغيره بحدوث المرارة وغيرها حل والاحرم وهو المختار
 للفتوى وتسامه في خزنة المقتنين درممتي وقيد بالغلب لان الزبيب والتمر يجلان بأدنى
 طبخة كما مر لكن الماء غير قيد لانه لو طبخ العنب كما هو ثم عصر فلا بد من ذهاب ثلثيه بالطبخ في
 الاصح وفي رواية يكتفي بأدنى طبخة كما في الهداية وفيها ولو جفع في الطبخ بين العنب والتمر
 أو بين التمر والعنب والزبيب لا يحل ما لم يذهب ثلثه لان التمر وان اكتفي فيه بأدنى طبخة فعصير
 العنب لا بد أن يذهب ثلثه فيعتبر جانب العنب احتياطا وكذا اذا جمع بين عصير العنب
 وتقيع التمر وفيها ولو طبخ تقيع التمر والزبيب أدنى طبخة ثم أنقع فيه تمر أو ذبيب ان كان
 ما أنقع فيه شيئا يسيرا لا يتخذ التبيد من مثله يحل والا لا وفيها والذي يصب عليه الماء بعد
 ما ذهب ثلثه بالطبخ حتى يرق ثم يطبخ حكمه كالثلث بخلاف ما اذا صب على العصير ثم يطبخ
 حتى يذهب ثلثا الكل لان الماء يذهب أولا للطاقة أو يذهب الماء منها فلا يكون الذاهب ثلثي
 ماء العنب أي فلا يحل (قوله) اذا قصد متعلق يحل مقدرا وفي القهستاني فإن قصد به استمراء

فلو شرب ما يغلب على ظنه
 انه مسكر فيحرم لان
 السكر حرام في كل شراب
 (و) الثاني (الخليلطان)
 من الزبيب والتمر اذا طبخ
 أدنى طبخة وان اشتد
 يحل بالاهو (و) الثالث
 (نبيذ العسل والتين والبر
 والشعير والذرة) يحل
 سواء (طبخ اولا) بلا
 لهو وطرب (و) الرابع
 (الثلث) العنب وان اشتد
 وهو ما طبخ من ماء العنب
 حتى يذهب ثلثه ويبقى
 ثلثه اذا قصد به استمراء
 الطعام والتداوى والتقوى
 على طاعة الله تعالى ولو
 للهو لا يحل اجماعا حقائق
 (وصح بيع غير الحرّ)

الطعام * والتقوى في البالي على القيام * أو في الايام * على الصيام * أو القتال لاعداء الاسلام *
 أو التداوى لدفع الآلام * فهو المحل للخلاف بين علماء الانام * (قوله) وصح بيع غير الحرّ
 أي عنده خلافا لهما في البيع والضمان لكن الفتوى على قوله في البيع وعلى قوله لهما
 في الضمان ان قصد المتلف الحسبة وذلك يعرف بالقرائن والا فعمل قوله كافي في التارخانية وغيرها
 ثم ان البيع وان صح لكنه يكره كما في الغاية وكان ينبغي للمصنف ذكر ذلك قيل الاشربة
 المباحة فيقول بعد قوله ولا يكفر مستحلها وصح بيعها وتضمن الخ كما فعله في الهداية وغيرها
 لان الخلاف فيها لا في المباحة أيضا الا عند محمد فيما يظهر مما يأتي من قوله بحرمة كل الاشربة

ونجاستها تأمل **(قوله عامر)** أى من الاشربة السبعة **(قوله ومفاده الخ)** أى مفاد التقيد
بغير الخمر ولاشك في ذلك لانها دون الخمر وليس فوق الاشربة المحرمة فصحة بيعها فيد صحة
بيعهما فافهم **(قوله عدم الحل)** أى لقيام المعصية بعينها وذكر ابن الشحنة انه يؤدب بالثب
وساى **(قوله وتضمن هذه الاشربة)** يعنى المحرمة منها **(قوله عن تملك عنه)** أى المثل وفى
بعض النسخ تملك **(قوله وان جاز فعله)** قال الاقناني فى كتاب الغصب يعنى انا قلنا بضمان
السكر والمتصف بالقيمة بالمثل لان المسلم يمنع عن ذلك ولكن لو أخذ المثل جاز لهدم سقوط
التقوم والمالية **(قوله بخلاف الصليب الخ)** ذكر الزيلعي هذه العبارة فى كتاب الغصب وهى
مرتبطة بما قبلها من ضمان آلات اللهو صالحة لغير اللهو قال الاقناني فى الغصب أى هذا
الذى ذكرناه فى ضمان الطبل ونحوه من ان قيمته تجب غير صالحة لهذه الاشياء بخلاف صليب
التصريف حيث تجب قيمته صليبا لانا أقررتناهم على هذا الصنيع فصار كالخمر **(قوله**
ونحوها) كالخمر والزبيب والغنبل فالمراد الاشربة الاربعة التى هى حلال عند الشيخين اذا
غلت واشتدت والافلا تحرم كغيرها اتفاقا **(قوله وبه يفتى)** أى يقول محمد وهو قول الائمة
الثلاثة لقوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر وكل مسكر حرام رواه مسلم وقوله عليه
الصلاة والسلام ما أسكر كثيره فقليله حرام رواه احمد وابن ماجه والدارقطني وصححه **(قوله**
وغیره) كصاحب الملتقى والمواهب والكفاية والنهاية والمعراج وشرح الجمع وشرح درر
البحار والمهستانى والدينى حيث قالوا الفتوى فى زماننا بقول محمد أغلبية الفساد وعلى بعضهم
بقوله لان الفساق يجتمعون على هذه الاشربة ويقصدون اللهو والسكر بشرها أقول
الظاهر ان مرادهم التحريم مطلقا وسد الباب بالكلية والا فالحرمة عند قصد اللهو ليست
محل الخلاف بل متفق عليها كأمروى يعنى لما كان الغالب فى هذه الازمنة قصد اللهو
لا التقوى على الطاعة منعوا من ذلك أصلا تأمل **(قوله وذكر)** أى فى كتاب الحدود ونصه
وفى العمادة حكى عن صدر الاسلام أبى اليسر البزدوى انه وجد رواية عن أصحابنا جميعا انه
يجب الحد فان الحد إنما يجب فى سائر الانبيذة عندها وان كان حلالا شربه فى الابتداء لان
ما يقع به السكر حرام والسكر سبب الفساد فوجب الحد ليزجروا عن شربه فيرتفع الفساد
وهذا المعنى موجود فى هذه الاشربة اه أى الاشربة المتخذة من الجيوب المذكورة قبل
هذه العبارة وحاصله انها حيث حلالا الانبيذة وأوجبا الحد بالقدح المسكر منها لزم منه وجوب
الحد بالسكر من باقى الاشربة كما هو قول محمد **(قوله انه مروى)** يؤهم ان الضمير راجع لتحريم
الاشربة قبلها وكثيرها وليس كذلك بل هو راجع للحد بالسكر منها كما علمت ولا يلزم من وجوب
الحد بما يقع به السكران يحرم القليل والكثير كما لا يخفى **(قوله لمن من مسكر الحب يسكر)**
من موصولة والثانية بيانية والحب جنس أى يسكر من مسكر الجيوب وحكم ما كان من غير
اصل الخمر وهو الزبيب والغنبل والخمر كذلك **(قوله وفى طلاق البزازية)** الاولى حذف
طلاق لان قوله ما أسكر كثيره فقليله حرام وهو نجس لم يذكره فى كتاب الطلاق بل فى كتاب
الاشربة **(قوله وقال محمد الخ)** أقول الظاهر ان هذا خاص بالاشربة المائعة دون الجامد
كالبنج والافيون فلا يحرم قلياها بل كثيرها المسكر وبه صرح ابن حجر فى التحفة وغيره وهو

عامر ومفاده صحة بيع
الحشيشة والافيون قلت
وقد سئل ابن نجيم عن
بيع الحشيشة هل يجوز
فكتب لا يجوز فيهمل
على ان مراده بعدم الجواز
عدم الحل قال المصنف
(وتضمن) هذه الاشربة
(بالقيمة لا بالمثل) لمنعا
من تملك عنه وان جاز
فعله بخلاف الصليب حيث
تضمن قيمته صليبا لانه
مال متقوم فى حقه وقد
أمرنا بتركهم وما يدعون
زيلعى (وحرمها محمد) أى
الاشربة المتخذة من
العسل والتين ونحوها
قاله المصنف (مطلقا)
قليلها وكثيرها (وبه
يفى) ذكره الزيلعي
وغیره واختاره شارح
الوهبانية وذكر انه
مروى عن الكل ونقله
فقال * وفى عصرنا فاختير
حد وأوقعوا * طلاقا لمن
من مسكر الحب يسكر
* وعن كلامه بروى وأفتى
محمد * بتحريم ما قد قال
وهو المحرم * قلت وفى
طلاق البزازية وقال محمد
ما أسكر كثيره فقليله
حرام وهو نجس أيضا

مفهوم من كلام أئمتنا لأنهم عدوها من الادوية المباحة وان حرم السكر منها بالاتفاق كما
 ذكره ولم نزاحدا قال نجاستها ولا نجاسة نحو الزعفران مع ان كثيره مسكر ولم يجرموا أكل
 قايه ايضا ويدل عليه انه لا يحد بالسكر منها كإتيان بخلاف المائعة فإنه يحد ويدل عليه ايضا
 قوله في غرر الافكار وهذه الاشربة عند محمد وموافقيه كخمر بالافاقوت في الاحكام وبهذا
 بقى في زماننا اه فحصى الخلاف بالاشربة وطاهر قوله بالافاقوت ان نجاستها غليظة فتنبه
 لكن يستثنى منه الحد فإنه لا يجب الا بالسكر بخلاف الخمر والحاصل انه لا يلزم من حرمة
 الكثير المسكر حرمة قايه ولا نجاسته مطلقا الا في المائعات لمعنى خاص بها اما الجامدات
 فلا يجرم منها الا الكثير المسكر ولا يلزم من حرمة نجاسته كالمسم القاتل فإنه حرام مع انه طاهر
 هذا ما ظهر لفتي القاصر وسنذكر ما يؤيده ويقويه ويشيده **(قوله ولو سكر منها الخ)** طاهر
 انه لا يحد بالقليل منها الذي لا يحصل به الاسكار وهو طاهر قول الهداية وغيرها وعن محمد انه
 حرام ويحد شاربه اذا سكر منه ويقع طلاقه كما في سائر الاشربة المحرمة اه وهو مقتضى
 قول المصنف ايضا فامر ويحد شاربه غيرها اي غير الخمر ان سكر **(قوله وبه يفتي)** اي بتحريم
 كل الاشربة وكذا بوقوع الطلاق قال في التهر وفي الفتح وبه يفتي لان السكر من كل شراب
 حرام وعندها لا يقع بناء على انها حلال وصححه في الحاشية **(قوله والخلاف)** اي في اباحة
 الشرب من الاشربة الاربعة قال في المعراج سئل ابو حفص الكبير عنه فقال لا يحل فقيل له
 خالفت اباحيفه وأبا يوسف فقال انهما يحلانه للاستمرار والناس في زماننا يشربون للفجور
 والتلوي وعن ابي يوسف لو أراد السكر قليله وكثيره حرام وقعوده لذلك حرام ومشيه اليه
 حرام اه زاد في الدر المنثور عن الفهستاني ويحد به وان لم يسكر كما في المضمرات وغيرها اه
 اقول هو مخالف لما ذكرناه آتفان من تعقيد الحد بالسكر ولعل صوابه ان سكره في تأمل **(قوله**
وتماه الخ) حيث قال وصحح غير واحد قولهما وعاله في المضمرات بان الخمر موعودة في العقبي
 فينبغي ان يحل من جنسها في الدنيا انما زوج ترغيبا اه **(قوله على الخلاف)** اي يثنان
 عند محمد لا عندهما **(قوله الفرسية)** صرح في جامع اللغة بأنه لا يقال فرصة فالاولى ان
 يقال اي الاناث من الخيل اه **(قوله لا يحل)** اي عند الامام قهستاني **(قوله على**
قوله) اي قول الامام وفي الحاشية وغيرها ابن المأكول حلال وكذا ابن الرماك عنده وعند
 بكره قال بعضهم تنزيها وقال السرخسي انه مباح كالبنج وعامتهم قالوا بركه تحريما لكن
 لا يحدون زال عقله كالوزال بالبنج يجرم ولا حد فيه اه زاد في البرازية واكثر العلماء على
 انه تنزيه اه وهو الموافق لما قدمناه في الذبايح فراجع ثم قال في الحاشية وان زال عقله
 بالبنج وابن الرماك لا تنفذ تصرفاته وعن ابي حنيفة ان علم حين تساوله انه بنج يقع طلاقه
 والا فلا وعندها لا يقع مطلقا وهو الصحيح وكذا الشرب شرابا حلوا فلم يوافق فزال عقله
 فطلق قال محمد لا يقع وعليه الفتوى اه وهذا اذا لم يقصده المعصية والا فيقع طلاقه كما
 يأتي عن البحر وفي شرح الوهبانية والصحيح من مذهب الصالحين جواز شربه اي ابن الرماك
 ولا يحد شاربه اذا سكر منه على الصحيح اللهم الا ان يجتمع عليه كعقل فيما قدمناه اه اي
 الا ان يشربه للهو والمعصية ثم هذا كله مخالف لما ذكره الفهستاني الا ان يقال ان هذا في

ولو سكر منها المختار في
 زماننا انه يحد زاد في الملتقى
 ووقوع طلاق من سكر
 منها تابع للحرمة والكل
 حرام عند محمد وبه يفتي
 والخلاف انما هو عند
 قصد التقوى اما عند قصد
 التلوي فحرام اجماعا انتهى
 وتماه فيما علقته عليه زاد
 الفهستاني ان ابن الابل
 اذا اشتد لم يحل عند محمد
 خلافا لهما والسكر منه
 حرام بلا خلاف والحد
 والطلاق على الخلاف
 وكذا ابن الرماك اي
 الفرسة اذا اشتد لم يحل
 وصحح في الهداية حله وفي
 الخزانة انه بركه تحريما
 عند عامة المشايخ على
 قوله (وحل الانتباه)
 اتخاذ النبيذ

غير المشتد وكلام القهستاني في المشتد به يشعر كلام الهداية حيث قال في تعليل حل لبن الرمال لأن كراهية لحمه لاحترامه اولثلا يؤدي الى قطع مادة الجهاد فلا يتعدى الى لبنة اه اوبقال هذا فيما اذا لم يقصده المصيبة وكلام القهستاني اذا قصدها كما قدمناه عن ابن الشيحة ويأتى مثله عن البحر فليتنامل (قوله في الدباء) بالضم والمدقهستاني اى مع التشديد (قوله جمع دباء) اه ح (قوله والخنم) بفتح الخاء والتاء وسكون النون بينهما قهستاني (قوله جرة خضراء) كذا فسر في القاموس وفي المغرب الخنم الحزف الاخضر اوكل خزف وعن ابى عبيدة هي جرار خري يحمل فيها الحمر الى المدينة الواحدة حتمة (قوله وما ورد من النهى نسخ) اى بقوله عليه الصلاة والسلام كنت نهيتكم عن الانتباز في الدباء والخنم والمزفت والتقى فانتدوا فيها واشربوا في كل ظرف فان الظرف لا يحل شياً ولا يحرمه ولا تشربوا المسكر وهذا حجة على مالك وأحمد في رواية غير الافكار قال شيخ الاسلام في مبسوطه انما نهى عن هذه الاوعية على الخصوص لان الانبذة تشد بهذه الظروف أكثر ما تشد في غير هابنى فصاحبها على خطر من الوقوع في شرب المحرم غناية (قوله وكره) عبر في النقاية كالزاهدى بقوله وحرم قال القهستاني وانما أتر الحرمة على الكراهة الواقعة في عبارة كثير من المتون لانه أراد التنيه على المراد الدال عليه كلام الهداية (قوله اى عكره) بفتح عين ويسكن قاموس وردى الشئ ما سبق اسفله قهستاني (قوله والامتشاط) انما خصه لانه تأثير في تحسين الشعر نهاية (قوله عندنا) وقال الشافعى يحد لانه شرب جزأ من الحمر ولثاناً قليلاً لا بدعوى كثيره لما في الطباع من النسوة عنه فكان ناقصاً شبه غير الحمر من الاشربة ولا حد فيها الا بالسكر ولان الغالب عليه التفل فصار كما اذا غلب عليه الماء بالامتزاج هداية (قوله ويحرم اكل البنج) هو بالفتح نبات يسمى في العربية شيكران يصعد ويسبب ويغلظ العقل كما في التذكرة للشيخ دواودا في القاموس وأخشته الاحرمم الاسود وأسلمه الابيض وفيه السبت يوم من الاسبوع والرجل الكثير النوم والمسبب الذى لا يتحرك وفي القهستاني هو أحد نوعى شجر القنب حرام لانه يزيل العقل وعليه الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان اخل العقل به لا يزول وعليه يحتمل ما في الهداية وغيرها من اباحة البنج كما في شرح الباب اه أقول هذا غير ظاهر لان ما يخل العقل لا يجوز ايضا بلا شبهة فكيف يقال انه مباح بل الصواب أن مراد صاحب الهداية وغيره اباحة قليله للتداوى ونحوه ومن صرح بحرمته أراد به القدر المسكر منه يدل عليه ما في غاية البيان عن شرح شيخ الاسلام أكل قليل السقمونيا والبنج مباح للتداوى وما زاد على ذلك اذا كان يقتل او يذهب العقل حرام اه فهذا صريح فيما قلناه مؤيد لما بحثناه سابقاً من تخصيص مامر من أن مأسكر كثيره حرم قليله بالاعتصاف وهكذا يقال في غيره من الاشياء الحامدة المضرة في العقل او غيره يحرم تناول القدر المضر منها دون القليل النافع لان حرمتها ليست لعينها بل لضررها وفي اول طلاق البحر من غالب عقله بالبنج والافيون يقع طلاقه اذا استعمله للهو وادخال الآفات قصد الكونه معصية وان كان للتداوى فلا لدمها كذا في فتح القدير وهو صريح في حرمة البنج والافيون

(في الدباء) جميع دباءة وهو القرع (والخنم) جرة خضراء (والمزفت) المظلي بالزفت اى القير (والتقىير) الحشنة المنقوذة وما ورد من النهى نسخ (وكره) شرب دردى الحمر) اى عكره (والامتشاط) بالدردى لان فيه اجزاء الحمر وقليله ككثيره كما مر (و) لكن (لا يحد شاربه) عندنا (بلاسكر) وبه يحد اجماعاً (ويحرم اكل البنج والحشيشة)

للدواء وفي البرازية والتعليل ينادى بحرمته للدواء اه كلام البحر وجعل في النهر هذا التفصيل هو الحق والحاصل ان استعمال الكثير المسكر منه حرام مطلقا كما يدل عليه كلام الغاية واما القليل فان كان للهو حرم وان سكر منه يقع طلاقه لان مبدأ استعماله كان محظورا وان كان للتداوى وحصل منه اسكار فلا غنم هذا التحريم المفرد بقى هنا شئ لم أر من نبه عليه عندنا وهو انه اذا اعتاد كل شئ من الجامدات التي لا يحرم قليلها ويسكر كثيرها حتى صار يأكل منها القدر المسكر ولا يسكره سواء اسكره في ابتداء الامر او لا فهل يحرم عليه استعماله نظرا الى انه يسكر غيره او الى انه قد أسكره قبل اعتياده ام لا يحرم نظرا الى انه طاهر مباح والعلة في تحريمه الاسكار ولم يوجد بعد الاعتقاد وان كان فعله الذي أسكره قبله حراما كن اعتاد اكل شئ مسموم حتى صار يأكل ما هو قاتل عادة ولا يضره كالمغتصم عن بعضهم فليتأمل نعم صرح الشافعية بان العبرة لما يغيب العقل بالنظر لغالب الناس بلا عادة (قوله) وهي ورق اقرب (قال ابن البيطار ومن القنب الهندي نوع يسمى بالحشيشة يسكر جدا اذا تناول منه سيرا قدر درهم حتى ان من اكثرته اخرجه الى حد الرعونة وقد استعماله قوم فاختلت عقولهم وربما قتلت بل نقل ابن حجر عن بعض العلماء ان في اكل الحشيشة مائة وعشرين مضرة دينية ودنيوية ونقل عن ابن تيمية ان من قال بحلها كفر قال واقره اهل مذهبه اه وسأني مثله عندنا (قوله) والافيون) هو عصارة الخشخاش يكره ويسقط الشهيوتين اذا تموى عليه ويقتل الى درهمين ومتى زاد اكله على اربعة ايام ولا اعتاده بحيث يقضى تركه الى موته لانه يخرق الاغشية خروقا لا يسدها غيره كذا في تذكرة داود (قوله) لانه مفسد للعقل حتى يصير للرجل فيه خلاعة وفساد جوهره (قوله) وان سكر (لان الشرع اوجب الحد بالسكر من المشروب لانه يفسد الجوهر (قوله) كذا في الجوهره) الاشارة الى قوله ويحرم أكل النجس الخ (قوله) وكذا يحرم جوهره الطيب) وكذا العنبر والزعفران كما في الزواجر لابن حجر المكي وقتل فيه ذكها مسكرة ومرادهم بالاسكار هنا تغطية العقل لامع الشدة المطربة لانها من خصوصيات المسكر المائع فلا ينافي انها تسمى مخدرة فما جاء في الوعيد على الحر يأتى فيها لاشتراكهما في ازالة العقل المقصود للشارع بقاؤه اه اقول ومثله زهر القطن فانه قوى التفرغ يبلغ الاسكار كما في التذكرة فهذا كله ونظائره يحرم استعمال القدر المسكر منه دون القليل كما قدمناه فافهم ومثله بل اولى البرش وهو شئ مركب من النجس والافيون وغيرها ذكر في التذكرة ان ادمانه يفسد البدن والعقل ويسقط الشهيوتين ويفسد اللون ويتقضم القوى وينهك وقد وقع به الآن ضرر كبير اه (قوله) قاله المصنف) وعبارته ومثل الحشيشة في الحرمة جوهره الطيب فقد أفتى كثير من علماء الشافعية بحرمتها ومن صرح بذلك منهم ابن حجر تزيل مكة في فتاواه والشيخ كال الدين بن ابي شريف في رسالة وضعها في ذلك وأفتى بحرمتها الاقتصار الى من اصحابنا وقف على ذلك بخطه الشريف لكن قال حرمتها دون حرمة الحشيش والله اعلم اه اقول بل سيذكر الشارح حرمتها عن المذاهب الاربعة (قوله) عن الجامع) اى جامع الفتاوى (قوله) والحشيشة) عبارة المصنف وهو الحشيشة (قوله) فهو زنديق مبتدع) قال في البحر وقد اتفق على وقوع طلاقه اى آكل الحشيشة فتوى مشايخ

هى ورق القنب (والافيون)
لانه مفسد للعقل ويصد
عن ذكر الله وعن الصلاة
(لكن دون حرمة الخمر
فان أكل شئاً من ذلك
لاحد عليه وان سكر)
منه (بل يعزربما دون
الحد) كذا في الجوهره
وكذا يحرم جوهره الطيب
لكن دون حرمة الحشيشة
قاله المصنف ونقل عن
الجامع وغيره ان من قال
بحل النجس والحشيشة فهو
زنديق مبتدع

المذهبيين الشافعية والحنفية لفتواهم بحرمته وتأديب باعتهم حتى قالوا من قال بحله فهو زنديق كذا في المبتنى بالمعجمة وتسمه المحقق في فتح القدير اهـ **(قوله)** بل قال نجم الدين الزاهدی (الح) هذا ذكره المصنف نقلا عن خط بعض الأفاضل وردده الرملي بأنه لا انتفاء اليه ولا تعويل عليه اذ الكفر بانكار القطعات وهو ليس كذلك اهـ ملخصا اقول ويؤيده ما مر منا من الاشارة الاربعة المحرمة حرمتها دون حرمة الخمر فلا يكفر مستحلها فعلى هذا يشكك ايضا الحكم عليه بأنه زنديق مع انه اقره في الفتوح والبحر وغيرها والزنديق يقتل ولا تقبل توبته لكن رأيت في الزواجر لابن حجر مانعه وحكي القرافي وابن تيمية الاجماع على تحريم الحشيشة قال ومن استحلها فقد كفر قال وانما لم يتكلم فيها الاثمة الاربعة لانها لم تكن في زمنهم وانما ظهرت في آخر المائة السادسة واول المائة السابعة حين ظهرت دولة التتار اهـ بحرفه فليتأمل **(قوله)** والتتن (الح) اقول قد اضطربت آراء العلماء فيه فبعضهم قال بكراهته وبعضهم قال بحرمته وبعضهم باباحته وافرده بالتأليف وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي

ومنع من بيع الدخان وشربه **(في)** وشاربه في الصوم لاشك يفطر

وفي شرح العلامة الشيخ اسمعيل النابلسي والد سيدنا عبدالغني على شرح الدرر بعد نقله ان للزوج منع الزوجة من اكل الثوم والبصل وكل ما يبتن الفم قال ومقتضاه المنع من شربها التتن لانه يبتن الفم خصوصا اذا كان الزوج لا يشربه اعاذنا الله تعالى منه وقد أفنى بالمنع من شربه شيخ مشايخنا المسيري وغيره اهـ وللعلامة الشيخ على الاجهوري المالكي رسالة في حله نقل فيها انه افنى بحله من يعمد عليه من اثمة المذاهب الاربعة قلت والف في حله ايضا سيدنا العارف عبدالغني النابلسي رسالة فيها (الصالح بين الاخوان في اباحة شرب الدخان) وتعرض له في كثير من تأليفه الحسان واقام الطامة الكبرى على القائل بالحرمة او بالكراهة فانهم حكموا شرعيان لادبائهما من دليل ولادليل على ذلك فانه لم يثبت اسكاره ولا تفتيره ولا اضراؤه بل ثبت له منافع فهو داخل تحت قاعدة الاصل في الاشياء الاباحة وان فرض اضراؤه للبعض لا يلزم منه تحريمه على كل احد فان العسل يضرب باصحاب الصفراف الغالبة وربما امراضهم مع انه شفاء بالنص القطعي وليس الاحتياط في الافتراء على الله تعالى بانسبات الحرمة او الكراهة للذين لا يدلها من دليل بل في القول بالاباحة التي هي الاصل وقد توقف النبي صلى الله عليه وسلم مع انه هو المشرع في تحريم الخمر اجماعا حتى نزل عليه النص القطعي فالذي ينبغي للانسان اذا سئل عنه سواء كان ممن يتعاطاه او لا كهذا العبد الضعيف وجميع من في بيته ان يقول هو مباح لكن رايحه يستكرها الطباع فهو مكروه طبعيا لاشرا الى آخر ما اطالب به رحمه الله تعالى وهذا الذي يعطيه كلام الشارح هنا حيث اعقب كلام شيخه النجم بكلام الاشياء وبكلام شيخه العمادى وان كان في الدر المنقبي جزم بالحرمة لكن لادانته بل لورود النهي السلطاني عن استعماله وبأني الكلام فيه **(قوله)** فانه مفتر قال في القاموس فتر جسمه فتورا لانت مفادله وضعف والفتار كفراب ابتداء النشوة وافترا الشراب فتر شاربه **(قوله)** وهو حرام مخالف لما نقل عن الشافعية فانهم اوجبوا على الزوج كفايته منه اهـ ابوالسعود فذكروا ان مذهب اليه ابن حجر ضعيف

بل قال نجم الدين الزاهدی انه يكفر ويباح قتله قلت ونقل شيخنا النجم الغزالي الشافعي في شرحه على منظومة ابيه البدر المتعاقفة بالكباثر والصغار عن ابن حجر المكي انه صرح بتحريم جوزة الطيب باجاء الاثمة الاربعة وانها مسكرة ثم قال شيخنا النجم والتتن الذي حدث وكان حدوته بدمشق في سنة خمسة عشر بعد الالف يدعي شاربه انه لا يسكر وان سلم له فانه مفتر وهو حرام لحديث احمد عن ام سلمة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر قال وليس من الكباثر تناوله المرة والمرة

والمذهب كراهة التنزيه الالعارض وذكروا أنه إنما يجب للزوجة على الزوج إذا كان لها
اعتقاد ولا يضرها تركه فيكون من قبيل التفكه أما إذا كانت تنشعر بتركه فيكون من قبيل
التداوى وهو لا يلزمه ط **(قوله)** ومع نهي ولي الأمر عنه الخ قال سيدي العارف عبد الغنى
ليت شعري أي أمر من أمره يتسلك به أمره الناس بتركه أم أمره بإعطائه المكس عليه وهو
في الحقيقة أمر باستعماله على أن المراد من أولى الأمر في الآية العلماء في أصح الأقوال كذا ذكره
العيني في آخر مسائل شتى من شرح الكثر وإيضاح هل منع السلاطين الظلمة المصيرين على
المصادرات وتضييع بيوت المال وإقرارهم القضاة وغيرهم على الرشوة والظلم ثبت حكما
شرعيا وقد قالوا من قال السلطان زمانا عادل كفر اه ما خلا أقول مقتضاه أن امرأ زمانا لا يفيد
أمرهم الوجوب وقد صرحوا في متفرقات القضاء عند قول المتن أمرك قاض برجم
أو قلع أو ضرب قضى به وسلك فعله بقولهم لوجوب طاعة ولي الأمر قال الشارح هناك
ومنه محمد حتى يعاين الحجة واستحسنوه في زمانا وبه يفتي الخ وذكر العلامة البيهقي في أو آخر
شرحه على الأشياء أن من شروط الإمامة أن يكون عدلا بالغا آمنا ورعا ذكرا موثوقا به
في الدماء والفرج والأموال زاهدا متواضعا سائسا في موضع السياسة ثم إذا وقعت البيعة من
أهل الحل والعقد مع من صفته ما ذكر صار اماما يفترض اطاعته كفي خزانة الأكل وفي شرح
الجواهر تجب اطاعته فيما أحياه الشرع وهو ما يعود نفعه على العامة وقد نصوا في الجهاد على
على امتثال أمره في غير معصية وفي التارخانية إذا أمر الأمير العسكر بشئ فعضاه واحد
لا يؤدبه في أول وهلة بل ينصحه فإن عاد بلا عذر أدبه اه ما خلا وأخذ البيهقي من هذا أنه
لو أمر بصوم أيام الطاعون ونحوه يجب امتثاله أقول وظاهر عبارة خزانة الفتاوى لزوم
اطاعة من استوفى شروط الإمامة وهذا يؤيد كلام العارف قدس سره لكن في حاشية المحوى
ما يدل على أن هذه الشروط لرفع الائم لا لصحة التولية فراجع **(قوله)** ربما اضربا بالدين
الواقع أنه يختلف باختلاف المستعملين ط **(قوله)** الأصل الإباحة أو التوقف (المختار الأول
عند الجمهور من الخفية والشافعية كاصرح به المحقق ابن الهمام في تحرير الأصول **(قوله)**
في فهم منه حكم النبات) وهو الإباحة على المختار أو التوقف وفيه إشارة إلى عدم تسليم أسكازه
وتفريقه واضرارته واللام يصح ادخاله تحت القاعدة المذكورة ولذا أمر بالنهي **(قوله)**
وقد كرهه شيخنا العبادي في هديته) أقول ظاهر كلام العبادي أنه مكروه تحريما ويفسق
متاعبه فانه قال في فصل الجماعة ويكره الاقتداء بالمعروف بأكل الربا أو شئ من المحرمات
أو بادوام الإصرار على شئ من البدع المكروهات كالدخان المتبدع في هذا الزمان ولا سيما بعد
صدور منع السلطان اه ورد عليه سيدنا عبد الغنى في شرح الهداية بما حصله ما قدمناه
فقول الشارح الحاقه بالتوم والبطل فيه نظر إذ لا يناسب كلام العبادي نعم الحاقه بما ذكر هو
الانصاف قال أبو السعود فتكون الكراهة تنزيهية والمكروه تنزيها يجامع الإباحة اه
وقال ط وبؤخذ منه كراهة التحريم في المسجد للنهي الوارد في التوم والبصل وهو ملحق
بهما والظاهر كراهة تعاطيه حال القراءة لما فيه من الأخلال بتعظيم كتاب الله تعالى اه
(قوله) ومن جزم الخ (قد علمت إجماع العلماء على ذلك) (تمة) لم يتكلم على حكم قوة البين

ومع نهي ولي الأمر عنه
حرمة قضا على أن استعماله
ربما اضرب بالدين نعم
الاصرار عليه كبيرة كذا أثر
الصغى ثم انتهى بخروفيه وفي
الأشياء في قاعدة الأصل
الإباحة أو التوقف
ويظهر أثره فيما اشكل
حاله كالحيوان المشكل
أمره والنبات المجبول
سمته انتهى قلت في فهم
منه حكم النبات الذي شاع
في زمانا المسمى بالتبن
فتنه وقد كرهه شيخنا
العمادى في هديته الحاقا
له بالتوم والبصل
بالأولى فتدبر ومن جزم
بحرمة الحشيشه شارح
الوهبانية في الخطر ونظمه
فقال *

واقفوا بتحريم الحشيش
وحرقه *
وتطابق بحث لاجر
وقرور * لبائنه التأديب
والفسق ابتوا *
وزندقة للستحل وحرروا

وقد حرمها بعضهم ولا وجه له كافي تبين المحارم وفتاوى المصنف وحاشية الاشياء للمرمل قال شيخ الشارح التجم الغزى في تاريخه في ترجمة ابى بكر بن عبدالله الشاذلى المعروف بالميدروس انه اول من اتخذ القهوة لاسر في سياحته بشجر البن فاقتات من ثمره فوجد فيه تخفيفا للدماغ واجتلابا للسهر وتنشيطا للعبادة فاتخذها قوتا وطعاما وارشد اتباعه اليه ثم انتشرت في البلاد واختلف العلماء في اول القرن العاشر فحرمها جماعة ترجع عندهم انها مضرة آخرهم بالشام والدشيخا العتايى والقطب ابن سلطان الحنفى وبمصر احمد بن احمد بن عبدالحق السنباطى تبعالايه والا كثرون الى انها مباحة وانقد الاجماع بعدهم على ذلك واماما ينضم اليها من المحرمات فلا شبهة في تحريمه اه ملخصا (خاتمة) سئل ابن حجر المكى عن ابتلى بأكل نحو الافيون وصاران لم يأكل منه هلك فأجاب ان علم ذلك قطعاً له بل وجب لاضطراره الى ابقاء روحه كالميتة للمضطر ويجب عليه التدبير في تقيصه شيئاً حتى يزول تولع المعدة به من غير ان تشعر فان ترك ذلك فهو آثم فاسق اه ملخصا قال الرملى وقواعدنا لاتخالفه (فرع) قد نمنا في الخطر والاباحة عن التارخانية أنه لا بأس بشرب ما يذهب بالعقل لقطع نحو اكله أقول ينبغي تقييده بغير الخمر وظاهره أنه لا يتقيد بنحو سنج من غير المانع وقيد به الشافعية والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصيد

مصدر صاده اذا أخذه فهو صائد وذاك مصيد ويسمى الصيد صيدا فيجمع صيودا وهو كل تمتع متوحش طبعاً لا يمكن أخذه الابحطة مغرب فخرج بالمتع مثل الدجاج والبط اذ المراد منه ان يكون له قوائم او جناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهما وبالتوحش مثل الحمام اذ معناه ان لا يألف الناس ليلاً ونهاراً ويطبع ما توحش من الاهليات فانها لا تحل بالاصطياد وتحل بذكاة الضرورة ودخل به متوحش بألف كالظبي لا يمكن أخذه الابحطة وتماه في القهستاني اى فالظبي وان كان ممياً بألف بعد الاخذ الا انه صيد قبله يحل بالاصطياد ودخل فيه ما لا يؤكل كإبائى (قوله بما يورث السرور) وقيل الغفلة واللهو تحدث من اتسع الصيد فقد غفل وفي السعدية ولان الصيد من الاطعمة ومناسبتها للشرية غير خفية وكل منهما فيه ما هو حلال وحرام (قوله بخمسة عشر شرطاً) خمسة في الصائد وهو ان يكون من اهل الذكاة وان يوجد منه الارسال وان لا يشاركه في الارسال من لا يحل صيده وان لا يترك التسمية عامداً وان لا يشتغل بين الارسال والاخذ بعمل آخر وخمسة في الكلبان يكون معلما وان يذهب على سنن الارسال وان لا يشاركه في الاخذ ما لا يحل صيده وان يقتله جرحاً وان لا يأكل منه وخمسة في الصيد ان لا يكون من الحشرات وان لا يكون من بنات الماء الا السمك وان يمنع نفسه بخناجيه او قوائمه وان لا يكون متقوياً بنابه او بمخلبه وان يموت بهذا قبل ان يصل الى ذبحه اه وفيه بحث مذكور مع جوابه في المنع ومجموع هذه الشروط لما يحل اكله ولم يدركه حياً (قوله في غير الحرم) الاولى ان يقول او في الحرم ليشمل الصور الثلاث وهي صيد الحرم في الحل او الحرم او الحلال في الحرم (قوله كاهو ظاهر) لان مطلق اللهو منهي عنه الا في ثلاث كاهر في الخطر (قوله على ما في الاشياء) اى اخذاً مما في البرازية

كتاب الصيد

لعل مناسبة ان كلا منهما
تأثير السرور (هو
مباح) بخمسة عشر شرطاً
مبسوطة في العناية
وسنقرها في اثناء المسائل
(الا) لحرم في غير الحرم أو
(للتأني) كما هو ظاهر
(او حرفة) على ما في الاشياء
قال المصنف وأما زده
تبعاله والا فالتحقيق
عندى اباحة اتخاذه حرفة

من انه مباح الا لتلهم اوحرفة وفي جمع الفتاوى ويكره للتلمي وان تحذف حرفة وأقره
 في الشرنبلالية **(قوله)** لانه نوع من الاكتساب) وبذلك استدلل في الهداية على اباحة الاصطياد
 بعد استدلاله عليه بالكتاب والسنة والاجماع وأقره الشراح **(قوله)** وكل أنواع الكسب (الح)
 اى أنواعه المباحة بخلاف الكسب بالربا والعمود الفاسدة ونحو ذلك **(قوله)** على المذهب
 الصحيح) قال بعده في التآرخانية وبهض الفقهاء قالوا الزراعة مذمومة والصحيح ماذهب
 اليه جمهور الفقهاء. ثم اختلفوا في التجارة والزراعة ايها افضل واكثر مشايخنا على ان
 الزراعة افضل اه وفي المائتي والمواهب افضله الجهاد ثم التجارة ثم الحرانة ثم الصناعة
 اه اقول فالمراد من قولهم كل انواع الكسب في الاباحة سواء انها بعد ان لم تكن بطريق
 محظور لا يذم بعضها وان كان بعضها افضل من بعض تأمل ثم ان كل نوع منها تارة يتخذ
 الانسان حرفة ومعايشا وتارة يفعله وقت الحاجة في بعض الاحيان وحيث كان الاصطياد
 نوعا منها دل على اباحة اتخاذه حرفة ولاسيما مع اطلاق الادلة وعبارات المتن والكراهة لا
 بدلها من دليل خاص وما قيل ان فيه اهلاك الروح وهو يورث قسوة القلب لا يدل على الكراهة
 بل غاية ان غيره كالتجارة والحرانة افضل منه وفي التآرخانية قال ابو يوسف اذا طلب
 الصيد لهوا ولعبا فالخير فيه واكرهه وان طلب منه ما يحتاج اليه من بيع او ادم او حاجة
 اخرى فلا بأس به اه **(قوله)** تعقل بتقديم العين المهملة على القاف اى على ونسب قال في المغرب
 وهو مصنوع غير مسموع **(قوله)** وان وجد المقلش بالقاف وهو الذي يفتش المزابل بيده او
 بالغربال ليستخرج ما فيها من القود وغيرها والظاهر انه لفظ عامي غير عربي فلترجع كتب
 اللغة ولا مناسبة لهذه المسئلة باب الصيد ومحلهما كتاب التقطه حموى ملخصا ووجد في
 بعض نسخ المنع المغتش **(قوله)** بضرب اهل الاسلام) اما المضروب بضرب الجاهلية فهو
 ركازي خمس وتقدم انه اذا اشتبه الضرب بجعل جاهليا ط **(قوله)** ويجب تعريفه) الى ان يعلم
 انه لا يبط لمبه ثم يتصدق به او ينفقه على نفسه ان كان مصرفا ط **(قوله)** ناقل) اى من مالك
 الى مالك وقوله وخلافة اى ذو خلافة وكذا يقال فيما بعده ط **(قوله)** وهو الاستيلاء
 حقيقة) شمل احياء الموات فلا حاجة الى عدة فسميا رابعا كعمل الحموى **(قوله)** كضرب شبكة
 لصيد للجفاف) تبع فيه صاحب الاشياء والاولى حذف قوله اصيد ليشمل ما اذا المقصد شيئا
 لما في التآرخانية والظهيرية الاستيلاء الحكمى باستعمال ما هو موضوع للاصطياد حتى
 ان من نصب شبكة فتعقل بها صيد ملكه فقد بداه الاصطياد او لافلو نصبها للتجفيف لا يملكه وان
 نصب فسقطا ان قصد الصيد يملكه والا فلا لانه غير موضوع للصيد اه ما خصنا فتأمل
(قوله) على المباح) متعلق بالاستيلاء **(قوله)** عن مالك) اى ملك مالك **(قوله)** على حطب
 غيره) اى بان جمعه غيره **(قوله)** ولم يحل الح) لانه لم يحل عن ملك مالك **(قوله)** وتامم التفريع
 اى على السبب الثالث في المطولان منها ما في التآرخانية وغيرها عن المتنق بالتون دخل صيد
 داره فلما رآه أغلق عليه الباب وصار يحال يقدر على اخذه بلا اصطياد بشبكة أو سهم ملكه
 وان اعلق ولم يعلم بالملك ولو نصب حباله فوقع فيها صيد فقطعهما وانفت فآخذه آخر ملكه
 ولو جاء صاحب الحباله ليأخذه ودنا منه بحيث يقدر على اخذه فنقلت لايملكه الآخذ وكذا

لانه نوع من الاكتساب
 وكل أنواع الكسب في
 الاباحة سواء على المذهب
 الصحيح كما في البرازية
 وغيرها (نصب شبكة للصيد
 ملك ما تعقل بها بخلاف
 ما اذا نصبها للجفاف) فانه
 لا يملك ما تعقل بها (وان
 وجد) المقلش او غيره
 (حاشا او دينارا مضروبا)
 بضرب اهل الاسلام (لا)
 يملكه ويجب تعريفه اعلم
 ان اسباب الملك ثلاثة
 ناقل كبيع وهبة وخلافة
 كارث واصالة وهو الاستيلاء
 حقيقة بوضع اليد او حكما
 بالتهنية كنصب شبكة
 لصيد للجفاف على المباح
 الحالى عن مالك فلو استولى
 في مفازة على حطب غيره
 لم يملكه ولم يحل للمقلش
 ما يجده بلا تعريف وتامم
 التفريع في المطولات (ويحل
 الصيد بكل ذى ناب ومخبط)

لوانقلت من الشبكة في الماء قبل الاخراج فأخذه غيره ملكه لا لورمى به خارج الماء في موضع
يقدر على أخذه فوق في الماء اه ملخصا وفي بعض النسخ وتام التعريف وهو غير مناسب
كلايحيى (قوله) قدما في الذبائح (يشير الى ان المراد به ما تقدم وهو سبيله ناب او مخاب
يصيده احتراما عن نحو البعير والحماة قال القهستاني وفيه اشعار بان ما لا ناب له ولا مخلب
لم يحل صيده بلا ذبح لانه لم يخرج كافي الكرماني (قوله) وباز (في الصحاح البازغة في البازي
الذي يصيد والجمع ابواز وبزان وجمع البازي بزاة فالاول اجوف والثاني ناقص فظهر منه
لحن قول بعض الفقهاء البازي بتشديد الباء وتخفيفها كذا في غرر الافكار اى حيث جوزوا
فيه التشديد مع انه لم يسمع (قوله) بدب واسد (ذكر في النهاية الذب بدل الدب وكذا في المحيط
شر نبلاية وذكر في الاختيار الثلاثة (قوله) لعدم قابليتهما التعليم (حتى لو تصور العلم
منهما وعرف ذلك جاز شر نبلاية عن النهاية (قوله) وعليه الخ) هو بحث للمصنف اى على
ان العلة هي نجاسة عينه كما في الهداية (قوله) فلا يجوز (الفاء فصيحة اى واذا بينا عدم
الجواز في الحنزير على نجاسة عينه فلا يجوز بالكذب بناء على القول بنجاسة عينه ايضا وذكر
في المعراج عن النخعي والحسن البصري وغيرها انه لا يجوز بالكذب الاسود والبهيم لانه
عليه السلام قال هو شيطان وامر بقتله وما وجب قتله حرم اقتناؤه وتعليمه فلم يسبح صيده
كغير العلم ولتأعمم الآية والاخبار اه (قوله) النص ورد فيه (وهو قوله عليه الصلاة
والسلام لعدي بن حاتم اذا ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله تعالى فان امسك عليك فاذكرته
قد قتل ولم يأكل منه فكله فان اخذ الكلب ذكاة رواه البخارى ومسلم واحد (قوله) وبه يندفع
قول القهستاني (حيث قال يحل صيد كل ذى ناب كالكلب والفهد والثور والاسد وابن
عرس والدب والحنزير وغيرها بشرط العلم وعن ابى يوسف انه يستثنى من الحنزير لكونه
نجس العين والاسد والدب لانهما لا يعملان للغير وقد يلحق الحداة بالدب مضمرات وفي ظاهر
الرواية الشرط قبول التعليم وما قال السقناني ان الاسد والدب لا يتصور فيهما التعليم
فقد صرح بخلافه في البيع والحنزير عند الامام ليس نجس العين على ما في التجريد وغيره على
ان الكلب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق اه ملخصا وحاصله البحث
في استثناء الحنزير والاسد والدب وفي التعليل لان الشرط في ظاهر الرواية قبول التعليم فيحل
بكل معلم ولو حنزيرا وكونه نجس العين لا يمنع بدليل ان الكلب كذلك عند بعضهم مع
انه لم يقل احد بعدم حل صيده ووجه الدفع الذي أفاده الشارح الفاضل ان النص ورد في
الكلب وان قيل بنجاسة عينه فلا يلحق به الحنزير والحاصل ان هذا الجواب دفع به الشارح
شبهة الاول ما بحثه المصنف من الحاق الكلب بالحنزير في عدم حل الصيد بناء على القول
بنجاسة عين الكلب والثاني ما بحثه القهستاني من الحاق الحنزير بالكذب في حل الصيد
ووجه الاول ان الكلب وان قيل بنجاسة عينه لكن لما ورد النص فيه بخصوصه وجب اتباعه
ووجه الثاني ان الحنزير وان دخل ظاهرا في عموم قوله تعالى وما علمتم من الجوارح لكنه
مستثنى لحكمة الانتفاع بنجس العين ما ورد به نص بخصوصه حتى يرتفع بل أمرنا باجتنابه
فلا يصح قياسه على الكلب المتصور عليه ولذا جزم باستثناءه المصنف كالهداية والتبيين

تقدما في الذبائح (من كلب
وبازو نحوها بشرط قابلية
التعليم) و بشرط (كونه
ليس بنجس العين) ثم
فرع على ما به من الاصل
بقوله (فلا يجوز) الصيد
(بدب واسد) لعدم
قابليتهما التعليم فانهما
لا يعملان للغير الاسد
لعلمه والدب لحساسته
والحق بعضهم بالدب الحداة
لحساستها (ولا يحنزير)
لنجاسة عينه وعليه فلا
يجوز بالكذب على القول
بنجاسة عينه الا ان يقال ان
النص ورد فيه فتنبه وبه
يندفع قول القهستاني ان
الكلب نجس العين عند
بعضهم والحنزير ليس بنجس
العين عند أبى حنيفة على
ما في التجريد وغيره فتأمل

والبدائع والاختيار هذا تقرير كلام الشارح الفاضل وقد خفي على غير واحد ونسبه بعضهم للغلاة وهو برى عنها والله تعالى دره نعم فاتم الجواب عن قول القهستاني والخزير ليس نجس العين لكن تركه لظهور ان المذهب خلافه والتعليل بخاسة عينه مبنى على ما هو المذهب تأمل **(قوله بشرط علمهما)** بدليل الحديث الثار وقوله تعالى مكلفين اى معلمين الاصطبياد تعامونهم تؤدبونهم وتسامه في الزيلعي والمناسب الاتيان بالواو عطفا على قوله بشرط التعليم ثم ان هذا الشرط مغن عن ذلك **(قوله وذا)** اى العلم والباه بتركه للتصوير ط **(قوله بترك الاكل ثلاثا)** اى متواليات قهستاني وهذا عندها وهو رواية عنه لان فيما دونه مزيد الاحتمال فلعله تركه مرة او مرتين شيئا فاذا تركه ثلاثا دل على انه صار عادة له وتعامه في الهداية ونقل ط عن المحوى انه لا بد من ترك الاكل مع الجوع لالاشبع فنامل وعم اكله من الجلد والعظم والجناح والظفر وغيرها كما في قضيجان وغيره قهستاني وعند ابي حنيفة لا بد ان يغلب على ظن الصائد انه معلم ولا يقدر بالثلاث ومضى في الكثرة والتقية والاصلاح ويختصر القدورى على اعتبار التقدير بالثلاث وظاهر الملتقى ترجيح عدمه ثم على رواية التقدير عن الامام يحل ما اصطاده ثالثا وعندها في حل الثالث روايتان قال في الخلاصة والبرازية والاصح الحل **(قوله في الكلب ونحوه)** اى من كل ذى ناب فشمم نحو الفهد والنمر وقوله وبالرجوع اذا دعوته في البازي ونحوه اى من كل ذى مخالب قال في الهداية لان بدن البازي لا يحتمل الضرب وبدن الكلب يحتمل فيضرب ليركه ولان آية التعليم ترك ما هو مأثوف عادة والبازي متوحش متفر فكانت الاجابة آية تعليمه اما الكلب فهو ألوف يعتاد الانتباه فكان آية تعليمه ترك مأثوفه وهو الاكل والاستلاب اه والتعليل الثانى لياتنى في الفهد والنمر لانه متوحش كالبازي مع ان الحكم فيه وفي الكلب سواء فالعتمد هو الاول كفاية عن المبسوط ونحوه في الغاية والمعراج وفي التاترخانية عن الكافي والحكم في الفهد والكلب سواء اه اى لا يشترط فيه الا ترك الاكل وفي الاختيار ما يخالفه حيث قال والفهد ونحوه يحتمل الضرب وعادته الافتراس والنفار فيشترط فيه ترك الاكل والاجابة جيما ومثله في الدرر وغاية البيان وغيرها وهو مبنى على اعتبار التعليل الثانى اقول ومقتضى اعتماد التعليل الاول ترجيح مامر فتدبر **(تنبيه)** لم يذكر البازي بكم اجابة يصير معلما فينبى ان يكون على الاختلاف الذى ذكر في الكلب ولو قيل يصير معلما باجابة واحدة كان له وجه لان الخوف ينفره بخلاف الكلب زيلعى قلت وفي التاترخانية والذخيرة وغيرها اذا فر البازي من صاحبه فدعاه فلم يجبه حتى حكم بكونه جاهلا اذا اجاب صاحبه ثلاث مرات بعد ذلك على الولا يحكم بتعلمه عندها وقال قبله عن المحيط واما البازي وما يبعثه فترك الاكل في حقه ليس علامة تعلمه بل ان يجيب صاحبه اذا دعاه حتى اذا اكل من الصيد يؤكل صيده قال بعض مشايخنا هذا اذا اجاب عند الدعوة لانه به من غير ان يقطع في اللحم اما اذا كان لا يجيب الا يقطع في اللحم لا يكون معلما اه ومثله في الظهيرية **(قوله اذا دعوته)** اى دعوت الجارح المعلوم من النقاء **(قوله وبشرط جرحهما)** اى ذى الناب والمخالب **(قوله على الظاهر)** اى ظاهر الرواية في البدائع الاصطبياد بذى ناب أو مخالب كالبازي

(بشرط علمهما) علم
ذى ناب ومخالب (وذا بترك
الاكل) اما الضرب من دم
الصيد فلا يضرب قهستاني
ويأتى (ثلاثا في الكلب)
ونحوه (وبالرجوع اذا
دعوته في البازي) ونحوه
(د) بشرط (جرحهما في
أى موضع منه) على
الظاهر وبه يفتى وعن
الثانى يحل بلا جرح وبه
قال الشافعى

والشاهين لا يحل ما لم يجرح في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وابن يوسف يحل زاد في العناية
 والمعراج وغيرها والفتوى على ظاهر الرواية اقول وهو ظاهر اطلاق المتن فافى القهستاني
 عن النظم من ان البازي والصقر لو قتلا خنقا حل بالاتفاق مشكل وما في الحانية من قوله
 ولو ارسل الكلب فاصاب الصيد وكسر عنقه ولم يجرحه او جثم عليه اى جلس على صدره
 وخنقه لا يؤكل وعن ابن يوسف لا يشترط الجرح والبازي اذا قتل الصيد حل وان لم يجرح
 اه قال بعضهم هو على خلاف ظاهر الرواية اقول يؤيده انه ذكره بعد قوله وعن ابن يوسف
 فافى القهستاني من حمله كلام الحانية على ما في النظم وردة قول ذلك البعض فيه نظر لما علمت
 من مخالفة ما في النظم لظاهر الرواية المفتية تأمل وذكر القهستاني ان الادماء ليس بشرط
 ومنهم من شرطه ان كانت الجراحة صغيرة وفيه كلام سيأتي **(قوله)** وبشرط ارسال
 مسلم او كتابي (سيأتي محترزه وهو المجوسى والوثى والمردت فلو انفلت من صاحبه فأخذ
 صيدا فقتله لم يؤكل كما لو لم يعلم بانه ارسله احد لانه لم يقطع بوجود الشرط قهستاني
 وسيأتي **(قوله)** وبشرط التسمية (اى ممن يعقل بخلاف غيره من صبي أو مجنون
 او سكران كما في البدائع **(قوله)** عند الارسال) فالشرط اقتران التسمية به فلو تركها عمدا
 عند الارسال ثم زجره معها فاتزجر لم يؤكل صيده قهستاني فلا تعتبر التسمية وقت الاصابة
 في الذكاة الاضطرابية بخلاف الاختيارية لان التسمية تقع فيها على المذبوح لاعلى الآلة
 فلو اضجع شاة وسعى ثم ارسلها وذبح اخرى بالتسمية الاولى لم تجزء ولورى صيدا او ارسل
 عليه كلبا فاصاب آخر فقتله اكل ولو اضجع شاة وسعى ثم التى السكين واخذ سكيناً اخرى
 فذبح بها تؤكل بخلاف ما لوسى على سهم ثم رمى بغيره وتماه في البدائع **(قوله)** ولو حكما
 راجع الى التسمية وقصده ادخال الناسى في حكم المسمى ط **(قوله)** على حيوان) ولو غير معين
 فلو ارسل على صيد واخذ صيودا اكل الكل مادام في وجه الارسال قهستاني عن الحانية وكذا
 لو ارسله على صيود كثيرة كما يأتي وقد اشار المصنف الى ما في البدائع من ان من الشروط ان
 يكون الارسال او الرمي على الصيد او اليه قال حتى لو ارسل على غير صيد اورمى الى غير صيد
 فاصاب صيدا لا يحل لانه لا يكون اصطيدا فلا يضاف الى المرسل او الرامى اه وسيأتي تمام التفريع
 عليه في قول المصنف سمع حسن انسان الخ وعليه فالظرف تنازعه كل من التسمية والارسال
 فتدبر **(قوله)** متوحش (اى طبعاً كما قدمناه اول الكتاب وفي البرازية رعى الى برج الحمام
 فاصاب حماما ومات قبل ان يدرك ذكاته لا يحل وللمشاخ فيه كلام انه هل يحل بذكاة الاضطراب
 ام لا قيل يباح لانه صيد وقيل لا لانه يأوى الى البرج في الليل اه **(قوله)** فالذى الخ
 محترز القيود **(قوله)** لا يتحقق فيه الحكم المذكور (اى الحل بالاصطياد فان الاول والثالث
 ذكاتههما الذبح وكذا الثاني ان امكن ذبحه والا ففى البدائع موقوف في بر فلم يقدر على اخراجه
 ولا ذبحه فذكاته ذكاة الصيد لكونه في معناه اه وكذا تقدم في الذبائح انه يكفي فيه الجرح
 كنعن متوحش الا ان يقال ان الكلام الآن في الصيد بدنى ناب أو مخالب وهذا لا يمكن هنا
 وان امكن ذكاته بسهم ونحوه تأمل **(قوله)** ولذا قال الخ) يعنى ان ما ذكر لا يحل بالاصطياد
 بل لا بد فيه من الذبح لان المراد بالصيد ما يؤكل او أعم للانتفاع بجلده ولا يحل شئ مما ذكر

(و) بشرط ارسال مسلم
 او كتابي (و) بشرط
 التسمية عند الارسال)
 ولو حكما فالشرط عدم
 تركها عمدا (على حيوان
 متمتع) اى قادر على
 الانتفاع بقواته او بجناحيه
 (متوحش) فالذى وقع
 في الشبكة او سقط في البئر
 او استأنس لا يتحقق فيه
 الحكم المذكور ولذا قال
 (يؤكل) لان الكلام في
 صيد الأكل وان حل صيد
 غيره كما سيجي اواعم حل
 الانتفاع بالجلد مثلا كما
 يأتي فتأمل

بالاصطياد لا للاكل ولا للانتفاع بخالده لان حل اللحم والجلد بالاصطياد انا هو اذا لم تكن
 الزكاة الاختيارية وما ذكر امكنت فيه لخروجه عن الامتناع أو التوحش ففهم **(قوله**
 وبشرط ان لا يشرك الخ) اي لا يشركه في الجرح وحاصل ما في الهداية والزبلي وغيرهما انه
 اما ان يشارك المعلم غير المعلم في الاخذ والجرح فلا يحل أو في الاخذ فقط بأن فرم من الاول فرده
 عليه الثاني ولا يجرحه ومات بجرح الاول كره اكله تحريمًا في الصحيح وقيل تزهرًا بخلاف
 ما اذا رده عليه بجحوسى بنفسه حيث لا يكره لان فعل الجحوسى ليس من جنس فعل الكلب فلم
 تحقق المشاركة بخلاف فعل الكلين ولو لم يرد الثاني على الاول لكن اشتد على الاول فاشتد
 الاول على الصيد بسببه فقتله الاول فلا بأس به ولورده عليه سبع أو ذو مخالب من الطير
 بما يمكن تعاليمه والاصطياد به فهو كاورده الكلب عليه للمجانسة بخلاف ما لو رده عليه
 ما لا يصطد به كالخيل والبقرة ثم البازي كالكلب في جميع ما ذكرنا **(قوله** أولم يرسل الخ) عطف
 على غير معلم فكان ينبغي ذكره قبل قوله وكتب بجحوسى تأمل **(قوله** وبشرط ان لا تظول
 وقفته) اي وقفته المعلم للاستراحة ولو أكل خبزًا بعد الارسال أو بال لم يؤكل كما في المحظ
 فالاولى ان يقول ان لا يشتغل بعمل آخر بعد الارسال كفي النظم وغيره لان عدم الطول أمر
 غير مضبوط فستأنى ولو عدل عن الصيدية أو بيرة أو تشاغل في غير طاب الصيد وفتر
 عن سئته ثم اتبعه فأخذه لم يؤكل الابارسال مستأنف أو ان يزجره صاحبه ويسمى فيها يحتمل
 الزجر فيزجر بدافع واذا رد السهم ربح الى ورائه أو بيرة أو بيرة فأصاب صيدًا لا يحل وكذا
 لورده حائط أو شجرة وتامة في الحاية **(قوله** بخلاف ما اذا كن) على وزن نصر وسع كما
 في القاموس وقوله واستخفى عطف تفسير وهذا كالاستثناء مآله **(قوله** كالبسة المصنف)
 ونفسه قال شمس الاثمة المرحضى ناقلا عن شيخه شمس الاثمة الحلواني رحمه الله تعالى للفهد
 خصال ينبغي لكل عاقل ان يأخذ ذلك منه منها انه يمكن للصيد حتى يتمكن منه وهذه حيلة
 منه للصيد فينبغي للعاقل ان لا يجاهر عدوه بخلاف ولكن يطالب الفرصة حتى يحصل
 مقصوده من غير اعاب نفسه ومنها انه لا يتعلم بالضرب ولكن يضرب الكلب بين يديه اذا اكل
 من الصيد فيتعلم بذلك وهكذا ينبغي للعاقل ان يتغطف بغيره كما قيل السعد من وعظ بغيره ومنها
 انه لا يتناول الخبيث واما يطالب من صاحبه اللحم الطيب وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يتناول
 الا الطيب ومنها انه يجب تالانًا أو خمسًا فاذا لم يتمكن من أخذه ترك ويقول لا أقتل نفسي فيما
 اعمل لغيري وهكذا ينبغي لكل عاقل **(قوله** فان أكل الخ) تفريع على قوله بشرط عملهما الخ
(قوله مطلقا عندنا) اي سواء كان نادرا أو متادًا وللشافعي قولان فيما اذا كان نادرا في قول
 يحرم وفي قول يحل وبه قال مالك وتامة في المنع **(قوله** بعد تركه للأكل) اللام التقوية وهي
 الداخلة على معمول عامل ضعف بالتأخير أو فرعيته عن غيره نحو لربهم يرهون فعال لما يريد
(قوله ثلاث مرات) اي عنده أو برأى الصاعد عنده ط **(قوله** ما صايد بعده) اي بعد الاكل
 المذكور الذي هو بعد تركه ثلاث مرات وكذا الضمير في قوله **(قوله** لو بقي في ملكه) قيد لقوله
 أو قبله وشمل المالحمحرز بأن كان في المنقاة بعد الحرمة فيه بالاتفاق وأحرزه في بيته عند اي
 حنيفة وعندها لا يحرم وتامة في الزبلي والحاصل ان الامام حكم بجعل الكلب مستندا

(و) بشرط (ان لا يشرك
 الكلب المعلم كلب لا يحل
 صيده ككلب) غير معلم
 وكتب (بجحوسى) او لم
 يرسل او لم يسم عليه (و)
 بشرط ان (لا تظول وقفته
 بعد ارساله) ليكن
 الاصطياد مضافا للارسال
 (بخلاف ما اذا كن)
 واستخفى (كالفهد) اي
 كما يمكن الفهد على وجه
 الحيلة لا للاستراحة والفهد
 خصال حسنة ينبغي لكل
 عاقل العمل بها كما بسطه
 المصنف (فان اكل منه
 البازي اكل) لان تعليمه
 ليس بترك اكله (وان
 اكل الكلب) ونحوه (لا)
 يؤكل مطلقا عندنا (كالكه
 منه) اي كما لا يؤكل الصيد
 الذى أكل الكلب منه
 (بعد تركه) للأكل (ثلاث
 مرات) لانه علامة الجهل
 (وكذا) لا يؤكل (ما صايد
 بعده حتى يتعلم) نائبا بترك
 اكل تالانًا (او) ما صايد
 (قبله لو بقي في ملكه)

فان ما تلغه من الصيد لا تظهر فيه الحرمة اتفاقاً لقوات المحل وفيه ٤١٤ اشكال ذكره القهستاني (كصقر فرم من

وهما لا يتصار على ما أكل والاول اقرب الى الاحتياط غناية وهو الصحيح قهستاني عن الزاد **(قوله)** فان ما تلغه (اي بالاكل ونحوه وهذا مفهوم قوله لوبق في مائة وفي التارخانية وامام باعه فلا شك ان على قولهما لا ينقض البيع فأما على قوله فيبني ان ينقض اذا تصادق مع المشتري على جهل الكلب **(قوله)** وفيه اشكال ذكره القهستاني (حيث قال وههنا اشكال فان الحكم بالشيء لا يقتضي الوجود ألا ترى انما تحكم بحرية الامه الميته عند دعوى الولد حريتها اه وصورتها فيما ظهر لي ان امرأة ولدت بكنك فادعى رجل بعدموتها انها أمه زوجها من أبي الولد فأثبت الولد حريتها ثبت ويندفع عنه الرق تأمل وعليه فلا يظهر ما أجاب به بعض الفضلاء من ان الحكم عاها بالحرية انما يسرى اليها بواسطة الولد لانه الاصل في دعوى النسب فيعتق فتتبعه أم الولد وكم من شيء يثبت ضمناً لا قصداً اه ملخصاً نعم يظهر ذلك فياودعي المولى انه ابنه من أمه الميته تأمل وقد يجاب عن الاشكال بأنه لا ثمرة ترتب على ثبوت الحرمة وما قيل الثمرة بطلان البيع لوباعه والرجوع بالثمن لانه مية أولزوم التوبة فيه ان الكلام في الفات نحو الاكل ومسئلة البيع خلافة كامر وهذه وفاقية ولم يكن الاكل معصية قبل العلم بذلك حتى تلزم التوبة تأمل **(قوله)** كصقر فرم من صاحبه بأن صار لا يجب اذا دعاه كما يفيد التعليل **(قوله)** فيكون كالكلب اذا أكل (فلا يحل صيده حتى يتعلم ثانياً بان يجب صاحبه ثلاث مرات على الولاء كما قدمناه عن التارخانية **(قوله)** أكل مابق) لانه بعد الاحراز لم يبق صيدا بخلاف ما قبله لبقاء جهة الصيدية فيه فأفاده الزبلي **(قوله)** لانه من غاية علمه (حيث شرب ما لا يصلح لصاحبه وأمسك عليه ما يصلح له زبلي **(قوله)** ولونهش) بالشين المعجمة أو السين المهملة بمعنى واحد وهو أخذ اللحم بمقدم الاسنان **(قوله)** واذا أدرك المرسل (أي مرسل الكلب أو البازي وقوله أو الرامي أي رامي سهم ونحوه وكان ينبغي اسقاط هذا كله لانه سيد كره مبسوطاً **(قوله)** وشرط الخ) شروع في أحكام الآلة الثانية من آتي الاصطيد لانها ما حيوانية أو جامدة **(قوله)** التسمية) أي عند الرمي كما قدمناه **(قوله)** ولو حكما) كالناسي **(قوله)** وشرط الجرح) فلو دفع السهم لم يؤكل لفقد الذكاة وفي خروج الدم الخلاف السابق أفاده القهستاني ط **(قوله)** ليتحقق معنى الذكاة) أي التطهير بأخراج الدم الذي أقيم الجرح مقامه ط **(قوله)** وشرط ان لا يقعد) أي المرسل أو الرامي الصيد أو من يقوم مقامه بدائع أي كخادمه أو رفيقه **(قوله)** متحاملات) التحامل في المشي أن يتكلفه على مشقة واعياء ومنه تحامل الصيد أي تكلف الطيران معرب وفائدة ذكره انه لو غاب وتوارى بدونه فوجده ميتا لا يحل ما لم يعلم جرحه قبلاً معراج **(قوله)** يحل) أي اذا واجده جراحة سوى جراحة سهمه فلا يحل هداية وتماه في الزبلي **(قوله)** لا احتمال موته بسبب آخر) هذا الاحتمال موجود ايضا فيما اذا لم يقعد عن طلبه لكنه سقط للضرورة كما في الهداية ومفاده كظاهر المتن أنه لا يشترط أن لا يتوارى عن بصره **(قوله)** وفيه كلام مبسوط في الزبلي) حيث ذكرنا لاجابة الحاتية وذكر انها نص على اشتراطه وان صاحب الهداية أشار الى ذلك أيضا مع انه مناقض لأول كلامه حيث بنى الامر على الطاب وعدمه لا على التوارى وعدمه وعليه أكثر كتب اصحابنا لقوله عليه الصلاة والسلام لأبي ثعلبة اذا رميت سهمك فغاب ثلاثة أيام

صاحبه فمكك حينئذ يرجع اليه فأرسله فصاد) لم يؤكل لتركه ما صار به معاماً فيكون كالكلب اذا أكل (ولو أخذ) الصياد (الصيد من الكلب وقطع منه بضعة والقاهسا اليه فأكلها او خطف الكلب منه واكله اكل مابق كالوشرب الكلب من دمه) لانه من غاية عامه (ولو نهش الصيد فقطع منه بضعة فأكلها ثم ادركه فقتله ولم يأكل منه لا يؤكل) لا كاله حالة الاصطيد (ولو القي ما نهشه واتبع الصيد فقتله ولم يأكل منه حتى أخذه صاحبه ثم اكل ما بقي من حل) لانه حينئذ لو اكل من نفس الصيد لم يضر كامر (واذا ادرك) المرسل او الرامي (الصيد حيا) بحياة فوق ما في المذبح (ذكاة) وجوبا (وشرط لعله بالرعي التسمية) ولو حكما كامر (و) شرط (الجرح) ليتحقق معنى الذكاة (و) شرط (ان لا يقعد عن طلبه لو غاب الصيد) متحاملات بسهمه) فادام في طلبه يحل وان قعد عن طلبه ثم أصابه ميتا لا احتمال موته بسبب آخر وشرط في الحاتية لعله ان لا يتوارى عن بصره وفيه كلام مبسوط في الزبلي وغيره (فان ادركه الرامي او المرسل حيا ذكاة) وجوبا فلو تركها حرم وسيجي (وادركته)

وادرسته فكله مالم يستن رواه مسلم واحمد وابو داود وري انه عليه السلام كره اكل الصيد اذا غاب عن الراى وقال لعل هوام الارض قتله فيحمل هذا الحديث على ما اذا قعد عن طلبه والاول على ما اذا لم يقعد اه ماخصا واقول نص عبارة الحاتية هكذا والسابع ان لايتوارى عن بصره اولا يقعد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل آخر حتى يجده لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يحل الخ فانت ترى كيف جعل الشرط احد الامرين اما عدم التوارى او عدم القعود لتعبير باوفا لعل نسخة الزيلى بالواو فقال ما قال واما التعايل بقوله لانه اذا غاب الخ اى مع القود عن طلبه بدليل قوله فى الحاتية بعده واذا توارى الكلب والصيد عن المرسل اورى الى صيد فوجده بعد ذلك ميتا وفيه سهمه ليس فيه جرح آخر حل اكله اذا لم يترك الطلأ لانه لا يستطاع الامتناع عن التوارى عن البصر فيكون عفوا اه ونحوه فى الهداية فيعين حل ما لوهم خلافه عليه وفى البدائع ومنها ان يلحقه قبل التوارى عن بصره او قبل انقطاع الطلأ فان توارى عنه وقعد عن طلبه لم يؤكل اما اذا لم يتوار عنه او توارى ولم يقعد عن طلبه اكل استحسانا اه وهذا يعين ان نسخة الحاتية باو لا بالواو فغتم هذا التحرير * (تنبيه) * فيما ذكر اشعار بان مدة الطلأ غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة انها بمقدرة بنصف يوم اولية فان طلبه اكثر منه لم يؤكل وفى الزيادات ان طلبه اقل من يوم اكل كما فى المضمرات قهستانى * (فروع) * فى شرح المقدسى روى طيرا فوق فى الماء وكان لودخله بنخفة ادركه فاشتغل بئزعه فوجده ميتا حرمه ببيع الدين وقال غيره يحل لان دخوله مع الخف اشاعة مال وخلاف العادة فصار كمنزع الثياب قال السائحان هذا اذا كان فيه حياة غير المذبوح والا فلا تعتبر ولو نصب شبكة احولة وسمى ووقع بها صيد ومات مجروحا لا يحل ولو كان بها آلة جارحة كتعجل وسمى عليه وجرحه حل عندنا كالزمام بها وفى البرازية وضع منجلا فى الصحراء لصيد حمار الوحش فجاء فاذا هو متعلق به وهو ميت وكان سعى عند الوضع لا يحل قال المقدسى وهذا محمول على ما اذا قعد عن طلبه اه وفيه كلام قدمناه فى الذبائح **(قوله والحياة المعتبرة هنا)** اى فى الصيد احترازا عما يأتى من المتردية ونحوها **(قوله)** فوق ذكاة المذبوح) سواه حياة المذبوح كما عبر فى الملتقى **(قوله)** بأن يعيش يوما الخ) اقول ذكر صاحب المجمع ذلك فى المنتخبة ونحوها وعبارته مع شرحه ولو ذكرى المنتخبة او الموقودة وبها حياة حلت فى ظاهر الرواية وكونها بحيث تبقى يوما شرط فى رواية عن ابى حنيفة ويعتبر ابو يوسف اكثر اليوم وقال محمد لو فيها اكثر مما فى المذبوح يؤكل والا فلا اه قال فى البدائع وذكر الطحاوى قول محمد مفسرا فقال على قول محمد ان لم يبق معها الاضطراب الموت فذبوحها لا تحل وان كانت تعيش مدة كالיום او كنصفه حلت اه وبه يظهر تفسير حياة المذبوح وما فوقها اما ما فى المجمع فليس تفسيرها تأمل على ان ما نقله عن ابى يوسف هو رواية عنه كما فى البدائع وذكر ان ظاهر الرواية عن أبى يوسف انه يعتبر من الحياة ما يعلم انها تعيش به فان علم انها لا تعيش فذبوحها لا تؤكل **(قوله)** اما مقدارها) اى مقدار حياة المذبوح **(قوله)** فلا تعتبر ههنا) اى فى الصيد قال فى الهداية اما اذا شق الكلب بطنه واخرج ما فيه ثم وقع فى يد صاحبه حل لان ما بقى اضطراب المذبوح فلا يعتبر كما اذا وقعت شاة فى الماء بعد ما ذبحت اه وفى

(والحياة المعتبرة ههنا)
يكون (فوق ذكاة المذبوح)
بأن يعيش يوما وروى
أكثره مجمع اما مقدارها
وهو مالا يتوهم بقاؤه كما
فى الملتقى فلا يعتبر ههنا
حتى لو وقع فى ماء لم يحرم
(و) المعتبر

الحائبة أرسل كلبه المعلم على صيد فخرجه وبقى فيه من الحياة ما سبق في المذبوح بعد الذبح فأخذته المالك ولم يذكره حل أكله اه زاد في الظهيرية يحل بالاتفاق لان الاول وقع ذكاة فيستغنى عن ذكاة اخرى اه وحاصله ان ما فيه حياة المذبوح لم يبق قابلا للذكاة استغناء بالذكاة الاضطرابية حتى لو وقع في الماء فمات لم يحرم لان موته لم يضاف الى وقوعه لانه في حكم الميت قبله فلم تعتبر هذه الحياة بخلاف المتردية ونحوها فانها تعتبر فيها الحياة وان قلت فتحل بالذكاة فظهر ان بين الصيد وغيره فرقا وظاهره انه لا فرق بين ان يكون متمكنا من ذكاة الصيد في هذه الصورة اولا ويخالفه ما في العناية من انه ان تمكن من ذبحه فلم يذبحه حتى مات لم يؤكل سواء كانت الحياة فيه بينة أو خفية وان لم يتمكن فان كانت فوق حياة المذبوح فكذلك في ظاهر الرواية وان مقدارها اكل اه ملخصا ومقتضا ان يحمل ما قدمنا عن الحائبة على ما اذا لم يتمكن ويخالف جميع ذلك ما في الزيلعي حيث قال ما حاصله اذا أدركه حيا ولم يذكره حرمان تمكن من ذبحه والا فلو فيه من الحياة قدر ما في المذبوح بأن يقر أى الكلب ببطئه ونحو ذلك ولم يبق الا مضطربا اضطراب المذبوح خلال قال الصدر الشهيد بالا جاع وقيل هذا قولهما وعندنا لا يحل الا اذا ذكاه لان الحياة الحقة معتبرة عنده لا عندها كما في المتردية ونحوها وان كان فيه من الحياة فوق ما في المذبوح لا يؤكل في ظاهر الرواية اه ثم قال فلا يحل الا بالذكاة

سواء كانت خفية او بينة بجرح المعلم أو غيره من السباع وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكيتم فيتناول كل حي مطلقا وكذا قوله عليه الصلاة والسلام فان أدركته حيا فاذبحه مطلقا والحديث صحيح رواه البخاري ومسلم واحمد اه وهو ترجيح لمقابل قول الصدر الشهيد وهو قول الامام الرازي كما في غاية البيان ولم أر من رجحه غيره وهو مخالف لظاهر الهداية وغيرها وعليه فلا فرق بين الحياة المعتبرة في الصيد وغيره والحاصل انه لو أخذ الصيد وفيه من الحياة كما في المذبوح ولم يذكره فعل ما في الحائبة والظهيرية يحل وعلى ما في العناية يحل ان لم يتمكن من ذبحه وعلى ما في الزيلعي لا يحل اصلا الا بالذكاة كما لم يتمكن او كافيه من الحياة فوق ما في المذبوح اخذا من اطلاق الأدلة وحكي بالبدائع الاول عن عامة المشايخ والثالث عن الجصاص وظاهر كلامه ترجيح الاول وهو ظاهر ما في الهداية فتأمل ثم اعلم ان هذا كله فيما إذا أدركه وأخذته فلو أدركه ولم يأخذه فان كان وقت لو اخذه أمكنه ذبحه لم يؤكل وان كان لا يمكنه اكل كذا في الهداية **(قوله**

في المتردية) اى الواقعة في بر أو من جبل والنطيحة المقتولة بنطح أخرى والموقودة المقتولة ضربا **(قوله كما اشترنا اليه)** اى من تقييد ماصر بقوله هنا **(قوله)** وعليه الفتوى اى فتحل بالذكاة وكذا الفتوى على اعتبار مطلق الحياة في الصيد على ماصر عن الزيلعي **(قوله فان تركها** أى الذكاة) أى ذكاة الصيد وقوله حرم جواب الشرط مع انه سيأتى في المتن لكنه لبعده قدره الشارح هنا **(قوله)** لو عجز عن التذكية) بأن لم يجد آلة أصلا او يجد لكن لا يبقى من الوقت ما يمكن تحصيل الآلة والاستعداد للذبح وهذا اذا كان فيه من الحياة أكثر مما في المذبوح بعد الذبح وأما اذا كان مثله فهو ميت حكما فيحل اجساعا كما في الهداية وغيرها فبستانى والتفصيل مخالف لما قدمناه عن الزيلعي **(قوله)** وهو قول الشافعى (كذا في الهداية والذي في التبيين ان الشافعى فصل فقال ان لم يتمكن من الذبح لفقد الآلة لم يؤكل لان التقصير

(في المتردية واخوانها) كنطيحة وموقودة وما اكل السبع (والمريضة) مطلق (الحياة وان قلت) كما اشترنا اليه (وعليه الفتوى) وتقدم في البدائع (فان تركها) اى الذكاة (عمدا) مع القدرة عليها (فمات) حرم وكذا يحرم لو عجز عن التذكية في ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة وابى يوسف يحل وهو قول الشافعى

من جهته وان كان لضيق الوقت أكل لعدم التقصير اه وفي التآرخانية وان كان عدم
التمكن بضيق الوقت بأن بقي فيه من الحياة مقدار مالا يتأتى فيه الذبح ذكر شمس الأئمة
السرخسي في شرحه أنه لا يحل عندنا وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل يحل وهو قول
الشافعي وبه أخذ الصدر الشهيد وفي الغيبة وهو المختار وفي اليا بيع روى عن اصحابنا
الثلاثة أن يؤكل استحسانا وقيل بأن هذا أصح اه فان قيل وضع المسئلة فيها جاته فوق
المذبح فكيف يتصور ضيق الوقت عن الذبح أجيب بأن المقدار الذي يكون في المذبح
كعدم لكون الصيد في حكم الميت والزائد على ذلك قد لا يصح للذبح فيه فكان عدم التمكن
متصورا غاية (قوله اشارة الى حله) حيث قيد بالعدم (قوله ان المعجزة الخ) عبارة المنع لان
العجز في مثل هذا لا يحل الحرام اه واحترز عن العجز عن تحصيل الماء والاكل فانه يسبح له
تساول الحمر والميتة وهذا لا يفهم من عبارة الشارح بسبب قوله عن التذكية أفاده ط
* (تنبيه) رمى صيدا فوق عتد مجوسى او نائم لو كان مستيقظا يقدر على زكاته فأت لا يحل
لان المجوسى قادر على ذبحه بتقديم الاسلام والتائب كالمستيقظ في جملة مسائل عند الامام منها
هذه خاتمة ملخصا (قوله اوارسل الخ) هذا وبابعد معطوف على قوله تركها والاصل
ان الفعل يرفع بالا قوى والمساوى دون الاذن فاذا ارسل السلم كله فزجره المجوسى حل لعدم
اعتبار الزجر عند الارسال لكون الزجر دونه لبنائه عليه وبالعكس حرم وكل من لا يجوز
ذكاه كالمرتد والحرم وتارك التسمية عامدا في هذا بمنزلة المجوسى وان افلت ولم يرسله أحد
فزجره مسلم فأنزجر حل لأنه مثل الافلات والمراد بالزجر الاغراء بالصباح عليه وبالا نزار
اظهار زيادة الطلب وتسماه في الهداية قال القهستاني وهذا اذا زجره المجوسى في ذهابه فلو
وقف ثم زجره لم يؤكل كافي الذخيرة (قوله وهو سهم الخ) في القاموس معراض كحرب
سهم بل اريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده (قوله ولولرأسه حدة)
محترز قوله المصنف بعرضه (قوله فأصاب بجده) اى وجرح (قوله او بندقة) بضم الباء
والدال طينة مدورة يرمى بها (قوله ولو كانت خفيفة) يشير الى ان الثقل لا يحل وان جرح
قال قاضيخان لا يحل صيد البندقة والحجر والمعارض والعصا وما شبه ذلك وان جرح لأنه
لا يخرق الا ان يكون شئ من ذلك قد حده وطوله كالسهم وأمكن أن يرمى به فان كان كذلك
وخزقه بجده حل اكله فأما الجرح الذي يدق في الباطن ولا يخرق في الظاهر لا يحل لأنه
لا يحصل به انهار الدم ومثل الحديد وغير الحديد سواء ان خرق حل والافلا اه والخرق بالحاء
والزاي المعجمتين النفاذ قال في المغرب والسين لغة والراء خطأ وفي المعراج عن المبسوط بالزاي
يستعمل في الحيوان والبراء في الثوب وفي التبيين والاصل ان الموت اذا حصل بالجرح ييقن
حل وان بالثقل اوشك فيه فلا يحل حتما او احتياطاً اه ولا يخفى ان الجرح بالرصاص انما
هو بالاحراق والثقل بواسطة اندفاعه العنيف اذ ليس له حد فلا يحل وبه أفق ابن نجيم (قوله
مطلقا) اى قضية او خفيفة (قوله وشرط في الجرح الادماء) قال الزيلعي وان كان غير مدم
اختلفوا فيه قبل لا يحل لانعدام معنى الذكاة وهو اخراج الدم التجس وشرطه النبي صلى الله
عليه وسلم بقوله أنهر الدم بمشئت رواه احمد وأبو داود وغيرهما وقيل يحل لايتان مافي

قال المصنف وفي متني ومتن
الوقاية اشارة الى حله
والظاهر ماسمعه انتهى
قلت ووجه الظاهر ان
العجز عن التذكية في مثل
هذا لا يحل الحرام (أو
ارسل مجوسى كلبا فزجره
مسلم فأنزجر او قتله
معراض بعرضه) وهو
سهم لا يريش له سعى به
لاصابته بعرضه ولولرأسه
حدة فأصاب بجده حل
(او بندقة قضية ذات
حدة) لقتلها بالثقل لا
بالحد ولو كانت خفيفة بها
حدة حل لقتلها بالجرح
ولو لم يخرجه لا يؤكل
مطلقا وشرط في الجرح
الادماء وقيل لا ماتي

وسمه وهو الجرح لان الدم قد ينحس لعلظه او لضيق المنفذ وقيل لوالجراحة كبيرة حل بدونه ولو صغيرة فلا واذ اصاب السهم ظلف الصيد او قرنه فان ادماه حل والا فلا وهذا يؤيد الاول اه ملخصا ومثله في الهداية قال في الدر المنقى قلت وفيه كلام لما في البرجندى عن الخلاصة ان هذا في غير موضع اللحم وظاهر ما مر عن القهستاني عن المحيط ان المعتمدان الادماء ليس بشرط فليتأمل اه ملخصا قلت ظاهر الهداية والزليلى والملقى اعتماد اشتراطه مع ان الحديث يؤيده وقد يرجع عدم الاشتراط بما في متن المواهب وقدمه المصنف في الذبايح من انه تحمل ذبيحة علمت حياتها وان لم تحرك ولم يخرج منها دم وان لم تعلم فلا بد من احدها تأمل **(قوله)** وتماه الخ هو ما قدمناه **(قوله)** اورى صيدا الخ هذا فيما اذا كان فيه حياة مستقرة يحرم بالاتفاق لان موته مضاف الى غير الرمي وان كانت حياته دون ذلك فهو على الاختلاف الذي مر ذكره في ارسال الكلب اه زبلي ونحوه في ط عن الهندية **(قوله)** فوقع فيه الظاهر انه قيد اتفاق قتله اذ ارماه فيه حرم لاحتمال موته بالماء طعن الهندية **(قوله)** والا حل لانه لا يحتمل موته بسبب الماء **(قوله)** ملتي ومثله في الهداية وذكر في الحانية ان وقع في ماء فمات لا يؤكل لعل ان وقوعه في الماء قتله ويستوى في ذلك طير الماء لان طير الماء انما يعيش في الماء غير مجروح اه ونقله في الذخيرة عن السرخسي ثم قال فليتأمل عند الفتوى وتماه في الشربلية **(قوله)** فردى منه قديده لانه لو استقر عليه ولم يزد يحل بالاخلاف وهذا ايضا اذا تردى ولم يقع الجرح مهلكا في الحال اذ لو بقي فيه من الحياة بقدر ما في المذبح ثم تردى يحل ايضا معراج **(قوله)** فان وقع على الارض ابتداء اه ولم يكن على الارض ما يقتله كحد الرمح والقصة المنصوبة غناية وتماه في الشربلية **(قوله)** اذا احتراز علة مقدمة على المعلول وهو قوله الآتي اكل وهو كثير في كلامهم قال تعالى ما خطاياهم اغرقوا وكذا يقال فيما بعده فافهم **(قوله)** فزجره بحوسى اه في ذهابه فلو وقف ثم زجره فان زجره لم يؤكل كما قدمناه **(قوله)** كنسخ الحديث فلا ينسخ الصحيح الا يصحح أو اصح لا بضعف ط **(قوله)** أو اخذ غير ما رسل اليه سواء اخذ ما رسل اليه ايضا ولا بشرط فورا لارسال كما مر قال في البدائع فلو ارسل الكلب او البازي على صيد وسى فأخذ صيدا ثم آخر على فوره ذلك ثم وثم اكل الكل لان التعيين ليس بشرط في الصيد لانه لا يمكن فصار كوقوع السهم بصيدين اه ملخصا ولو ارسله على صيد فأخطأ ثم عرض له آخر فقتله حل ولو عرض له بعد ما رجع لا يحل لبطلان الارسال بالرجوع كما في الحانية وغيرها وقال القهستاني وفيه اشعار بأنه لو اصاب غير ما رماه حل كما في قاضيخان وكذا لو رمى صيدا فأصابه ونفذ ثم اصاب آخر ثم وثم حل الكل كما في النظم اه فالارسال بمنزلة الرمي كما في الهداية والزليلى ونحوه في الملقى **(قوله)** لان غرضه الخ اه غرض المرسل حصول اى صيد تمكن منه الكلب أو الفهد وهذا معنى قول الهداية ولنا انه اى التعيين شرط غير مفيد لان مقصوده حصول الصيد اذ لا قدر اى الكلب على الوفاء به اى بأخذ العين اذ لا يمكنه تعليمه على وجه يأخذ ماعينه فسقط اعتبارا **(قوله)** بتسمية واحدة اه حالة الارسال **(قوله)** لما ذكرنا اه من العلل الاربعة في الوجوه الاربعة **(قوله)** لا العضو اه اى ان امكن حياته بعد الابانة والا أكل

وتماه فيها علقة عليه (او رمى صيدا فوقع في ماء) لاحتمال قتله بالماء فيحرم ولو الطير ما نيا فوقع فيه فان انفس جرحه فيه حرم والا حل ملتي (او وقع على سطح او جبل فتردى منه الى الارض حرم) في المسائل كلها لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن (فان وقع على الارض ابتداء) اذ الاحتراز عنه غير ممكن فيحل (او ارسل مسل كلبه فزجره) اى اغراه بصياحه (بحوسى فان زجر) اذ الزجر دون الارسال والفعل يرفع بما هو فوقيه او مثله كنسخ الحديث (أو لم يرسله احد فزجره مسل فان زجر) اذ الزجر ارسال حكما (أو اخذ غير ما رسل اليه) لان غرضه اخذ كل صيد يتمكن منه حتى لو ارسله على صود كثيرة بتسمية واحدة فقتل الكل اكل الكل (اكل في الوجوه المذكورة) لما ذكرنا (كصيد رمى فقطع عضوا منه) فانه يؤكل (لا العضو)

غاية وهذا يتصور في سائر الاعضاء غير الرأس نهاية (قوله خلافا للشافعي) حيث قال
أكلان مات الصيد منه هداية (قوله ما أين من الحي) هذا وإن تناول السمك إلا أن
ميتته حلال بالحديث هداية (قوله والا) بأن بقي متعلقا بجلبه هداية (قوله اوقطع
نصف رأسه) أي طولا او عرضا بدائع (قوله اوقده نصفين) القدر القطع المستأصل
او المستطيل قاموس والضميم الصيد كما في البدائع وذكر في الشربلية أنه لم يبين كيفية
القدر في كثير من الكتب ثم نقل عن الحائني والمبسوط أن قطعه نصفين طولا أكل أقول
الظاهر أن الطول غير قيد هنا يدل عليه تعليل البدائع بقوله يؤكل لأنه وجد قطع الاوداج
لكونها متصلة من القلب بالدماع فاشبه الذئب وكذا لو قطع أقل من النصف بمائل الرأس اه تأمل
(قوله فلم يتأوله الحديث المذكور) لأنه ذكر فيه الحي مطلقا فينصرف الى الحي حقيقة
وحكما وهذا حي صورة لاحكاما اذ لا يتوهم بقا الحياة بعد هذا الجرح ولهذا لو وقع في الماء
وبه هذا القدر من الحياة او تردى من جبل او سطح لا يحرم وتامة في الهداية أقول وبهذا سقط
اعتراض ابن المصنف على قوله في البرازية ان كان الصيد يعيش بدون المبان فالبان لا يؤكل
وان كان لا يعيش بدون كالأرأس يؤكل ان اه حيث قال ان الحديث عام فمن أين للبرازي
ما قاله اه قلت هو مأخوذ من الهداية وصرح به شراحها وغيرهم (قوله بخلاف ما لو كان
أكثره مع رأسه) بأن قطع يدا أو رجلا او فخذًا او ألية أو ثلثة مائلي القوائم أو أقل من نصف
الرأس فيحرم المبان ومحل المبان منه هداية (قوله ومرد) ولو غلاما مرهقا عندها
خلافا لمحمد بناء على صحة رده عندهم بدائع (قوله لأن ذكاة الاضطرار الخ) أي وهو من
اهل ذكاة الاختيار فكذا ذكاة الاضطرار (قوله فلم يخنه) قال في المغرب اخنخه الجراحات
أوهته وأضعفته وفي التزليل حتى يخنخ في الارض أي يكثر فيها القتل (قوله فهو للثاني)
لأنه هو الآخذ (قوله وحل) لأنه لما لم يخرج بالاول عن حيز الامتناع كان ذكاته ذكاة
الاضطرار وهو الجرح أي موضع كان وقد وجد زيلى (قوله وفيه من الحياة ما يعيش)
أي يخجو منه أما اذا كان بحال لا يسلم منه بأن لا يبقى فيه من الحياة الا بقدر ما يبقى في المذبوح
كما اذا أبان رأسه يحل لأن وجوده كدمه وان كان بحال لا يعيش منه الا ان فيه أكثر
نما في المذبوح بأن كان يعيش يوما او دونه فعند أبي يوسف لا يحرم بالرمية الثانية اذ لا عبرة
بهذه الحياة عنده وعند محمد يحرم لانها معتبرة عنده زيلى ملخصا (قوله لقدرته على ذكاة
الاختيار) أي بسبب خروجه عن حيز الامتناع فصار كالرمي الى الشاة أفاده في البدائع (قوله
وضمن الثاني للاول قيمته الخ) لأنه اتلف صيدا مملوكا للغير لانه ملكه بالانحان فيلزمه قيمة
ما اتلف وقيمته وقت اتلافه كان ناقصا بجراحة الاول فيلزمه ذلك بيانه ان الرامي الاول اذا
رمى صيدا يساوي عشرة فنقصه درهمين ثم رماه الثاني فنقصه درهمين ثم مات بضمن الثاني
ثمانية ويسقط عنه من قيمته درهمان لان ذلك تلف بجراحة الاول زيلى وفرض المصنف
المسئلة فبما اذا علم ان القتل حصل بالثاني فان علم أنه حصل من الجراحتين او لا بدري فظاهر
الهداية ان الحكم في الضمان يختلف وحقق الزيلى عدم الفرق فراجع * (تمة) * بقي
لورميا معا فأصابه احدهما قبل الآخر فأنخه ثم أصابه الآخر أورماه احدهما اولاً ثم

خلافا للشافعي ولنا قوله
عليه الصلاة والسلام
ما بين من الحي فهو ميتة
ولو قطعه ولم يبينه فان
احتمل الثامه أكل العضو
ايضا والا لا ملقى (وان
قطعه) الرامي (ان لا
وأكثره مع مجزئه او قطع
نصف رأسه او أكثره
اوقده نصفين أكل كله)
لان في هذه الصور
لا يمكن حياة فوق حياة
المذبوح فلم يتأوله الحديث
المذكور بخلاف ما لو كان
أكثره مع رأسه للامكان
المذكور (وحرم صيد
مجبوس ووثى ومرد)
ومحرم لانهم ليسوا من
اهل الذكاة بخلاف
كتابي لان ذكاة الاضطرار
كذكاة الاختيار (وان
رمى صيدا فلم يخنه فرماه
آخر فقتله فهو للثاني
وحل وان اخنخه) الاول
بأن اخرجه عن حيز
الامتناع وفيه من الحياة
ما يعيش (فما لصيد
للاول وحرم) لقدرته
على ذكاة الاختيار فصار
قاتلا فيحرم (وضمن
الثاني للاول قيمته) كلها
وقت اتلافه (غير ناقصة
جراحته وحل اصطياد

ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل) لحمه لثمنه جلده او شعره او ريشه او دنفه شره وكله مشروع لا إطلاق النص

رماه الثاني قبل ان يصيبه الاول او بعدما أصابه قبل ان يتخذه فأصابه الاول واتخذه أو اتخذه
ثم أصابه الثاني فقتله فهو للاول ويؤكل خلافاً لغيره ولو رمياه معاً وأصاباه معاً فمات منهما
فهو بينهما والكلب في هذا كالسهم حتى يملكه بالتخاذه ولا يعتبر ما سلكه بدون الالتحان حتى
لو أرسل بازيه فأمسك الصيد بمخلبه ولم يتخذه فأرسل آخر بازيه فقتله فهو للثاني ومخل لان يد
البازي الاول ليست بيد حافظة لتقام مقام يد المالك ولورمى سهماً فاتخذه ثم رماه ثانياً فقتله
حرم وتماه في الزيلعي ولو أرسل كليين على صيد فضربه احدهما فوقه ثم ضربه الآخر
فقتله يؤكل بدائع (قوله لنفع ما) اي ولو قلاباً والهرة لمؤذبة لا تضرب ولا تفرك اذنها
بل تذبح (قوله والاولى الحج) لما فيه من تخفيف الالم عنه قال ط والتقييد بالكلب ليس له
مفهوم (قوله وبه يطهر) اي بالاصطيد وكذا بالذبح وهل يشترط في الطهارة كون ذلك من
اهله مع التسمية فيه خلاف قدمناه آخر الذبائح استظهر في الجوهرة الاشتراط وفي البحر
عدمه (قوله كخنزير) تشبيل لتجس العين (قوله فلا يطهر أصلاً) اي لاجلده ولالحمه ولا شيء
منه (قوله وهذا أصح) وكذا صححه العلامة قاسم معزوا للكافي والغاية والنهاية وغيرها
وقال ان الاول مختار صاحب الهداية (قوله سمع حس انسان) اي صوته وظاهره انه حين
الرمي يعلم انه حس انسان والحكم فيه كذا ذكره هنا كافي البدائع وفرض المسئلة في الهداية
فيا اذا سمع حساً ظنه حس صيد فرماه ثم تبين انه حس انسان أو صيد فلا تخالف بينهما كما قد
يتوهم (قوله كفرس وشاة) وطير مستأنس وخنزير أهلي فالمراد كل ما لا يحل بالاصطيد
(قوله فأصاب صيداً لم يحل) لان الفعل ليس باصطيد ولو أصاب المسموع حسه وقذفه
أدماً فاذا هو صيد لم يحل لانه لا يعتبر بظنه مع تعيينه هداية وذكر في المتن ان التوقيف بان
ايضالانه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد ابوجهين ان رمية وهو يريد الصيد
وان يكون الذي اراده وسمع حسه ورمى اليه صيداً سواء كان مما يؤكل أو لا قال الزاوي
وهذا يناقض ما في الهداية وهذا أوجه ثم ذكر أن لابي يوسف فيه قولين في قول لم يحل وفي
قول لا يحل وقال فيحمل ما في الهداية على رواية ابي يوسف اه اقول ما في الهداية اقره
شراحها ومثني عليه في المتن وكذا في البدائع وقال نظيره ما اذا قال لامرأته وأشار اليها
هذه الكلبة طالق انها تطلق وبطل الالسم اه وفي التآخرانية وغيرها وان أرسل الى
ما يظن انه شجرة أو انسان فأذا هو صيد يؤكل هو المختار اه المختار ما في الهداية (قوله
بخلاف ما اذا سمع حس أسد أو خنزير) اي متوحش والمراد كل ما يحل باصطيد واستثنى
في النهاية ما لو كان المسموع حسه جراداً أو سمكة فأصاب غيرهما لا يؤكل لان الذكاة لا تقع
عليهما فلا يكون الفعل ذكاة واعترضه الزيلعي بما في الحانية لورمى الى جراد أو سمكة وترك
التسمية فأصاب طائراً أو صيداً آخر فقتله لم يحل أكله وعن ابي يوسف روايتان والصحيح انه
يؤكل اه اقول لكن قول الحانية وترك التسمية ومثله في البرازية مشكل وقد ذكر
المسئلة في التآخرانية وقال والمختار انه يؤكل ولم يذكر قوله وترك التسمية ورأيت بعض
العلماء قيده بقوله اي ناسياً وهو قيد لازم فتأمل (قوله فرمى اليه) اي وأصاب صيداً

وفي القنية يجوز ذبح
الهرة والكلب لنفع
ما والاولى ذبح الكلب اذا
اخذته حرارة الموت
(وبه يطهر لحم غير تجس
العين) كخنزير فلا يطهر
اصلاً (وجلده) وقيل يطهر
جلده لالحمه وهذا أصح
ما يقتضيه كافي الشرنبلالية
عن المواهب هنا ومر في
الطهارة (اخذ الطير ليلاً
مباح والاولى عدم فعله)
خاتمة (يكره تعليم البازي
بالطير الحى) لتعذيبه
(سمع) الصائد (حس)
انسان او غيره من
الاهليان (كفرس وشاة)
(فرمى اليه فأصاب صيداً
لم يحل بخلاف ما اذا سمع
حس اسد) أو خنزير
(فرمى اليه)

او ارسل كلبه فاذا هو صيد حلال الاكل ﴿٤٢١﴾ حل ولو لم يعلم ان الحرس صيدا وغيره لم يحل جوهره لانه اذا اجتمع

المبيح والمحرم غلب المحرم
(رمى نظيفا فاصاب قرنه او
ظلفه فمات ان ادماه اكل
لوجود الجرح) (والالا
والعبرة بحالة الرمي فحل
الصيد برده) اذا رمى مسلما
(لا باسلامه ووجب الجزاء
بحله) اذا رمى محرما (لا
بأحرامه) وسيجي قبيلى كتاب
الديات * (فرع) * لو ان
بازيا معلما اخذ صيدا فقتله
ولا يدري ارسله انسان او
لا لا يؤكل لوقوع الشك
في الارسال ولا باحة بدونه
وان كان مرسلا فهو مال
الغير فلا يجوز تناوله الا
بذن صاحبه زيلعى قلت
وقد وقع في عصرنا حادثة
الفتوى وهي ان رجلا وجد
شاة مذبوحة ببستانه هل
يحل لها كلها ام لا ومقتضى
ما ذكرناه انه لا يحل لوقوع
الشك في ان الذابح عن محل
ذكاته ام لا وهل سعى الله
تعالى عليها ام لا لكن في
الخلاصة من اللقطة قوم
اصابوا بعيرا مذبوحا في
طريق البادية ان لم يكن
قريبا من الماء ووقع في
القلب ان صاحبه فعل
ذلك اباحة للناس لا بأس
بالاخذ والاكل لان التائب

آخر غير ماسمه **(قوله)** أو ارسل كلبه اشار الى ان الارسال كالرمى وقول الزيلعى والبازي
والفهد في جميع ما ذكرنا كالكلب صوابه كالرمى **(قوله)** حل اي الصيد المصاب لوقوع
الفعل اصطفايا فصار كأنه رمى الى صيد فاصاب غيره هداية ملخصا **(قوله)** لم يحل اي المصاب
كالورى الى التعبير لا يدري أهو ناد أو لا فاصاب صيدا لا يحل المصاب لان الاصل الاستثناس بخلاف
مالورى الى طائر لا يدري أهو وحش أو لا فاصاب صيدا غيره حل لان الظاهر فيه التوحيش
فيحكم على كل نفاذه حاله كافي الهداية **(قوله)** لوجود الجرح فانه يستدل بوجود الدم على
وجود الجرح وان كان لا يشترط الادماء في غيرها على ما تقدم ط **(قوله)** والعبرة بحالة الرمي
الافى مسألة ذكرها محمودى حلال رمى صيدا وها في الحل فدخل الصيد المحرم فاصابه السهم
ومات فيه أو في الحل لا يؤكل وفيما عداها فالعبرة بحالة الرمي تاريخانية اي في حق الاكل اما
في حق الملك فالعبرة لوقت الاصابة كفي الذخيرة فلورمى الى الصيد ورمى بعده آخر فأصابه الثاني
وأنتخه قبل الاول فهو الثاني **(قوله)** غل الصيد برده الظاهر ان الباء للمصاحبة نحو اهبط
بسلام اي مع برده بعد الرمي وقبل الاصابة أو بعدها وهذا تفرع على الاصل المذكور فيحل لانه
حين الرمي كان مسلما وكذا يحل لورمى صيدا فانكسر الصيد بسبب آخر ثم أصابه السهم لانه
حين الرمي كان صيدا خاتية **(قوله)** لا باسلامه اي لورماه مرتدا **(قوله)** ووجب الجزاء بحله
اي تحلله من أحرامه **(قوله)** لا بأحرامه اي اذا رماه حلالا وفي التاخرانية حلال رمى صيدا
فأصابه في الحل ومات في الحرم أو رماه من الحرم وأصابه في الحل ومات فيه لا يحل وعليه الجزاء
في الثاني دون الاول **(قوله)** قلت الخ هو من كلام المصنف في المنع **(قوله)** لوقوع الشك الخ
فيه ان الظاهر من حال البازي الذي طبعه الاصطفايا انه غير مرسل وغير مملوك لاحد بخلاف الذابح
في بلاد الاسلام فان الظاهر انه محل ذبيحته وانه سعى واحتال عدم ذلك موجود في اللحم الذي
يباع في السوق وهو احتال غير معتبر في التحريم قطعا **(قوله)** لكن في الخلاصة استدراك على
قوله لا يحل الخ **(قوله)** ان لم يكن قريبا من الماء فيده لانه اذا كان كذلك احتمل انه وقع في الماء
فأخرجه صاحبه فذبحه على ظن حياته فلم يتحرك ولم يخرج منه دم فتزك صاحبه لعلمه بموته بالماء
فلا يتأتى احتال انه ترك اباحة للناس هذا ما ظهر لي تأمل **(قوله)** ووقع في القلب الظاهر
ان المراد الفطن الغالب لا مجرد الخطو رفاته لا يرتب عليه حكم ط **(قوله)** اباحة للناس قد شاهدنا
في طريق الحج من يفعله لذلك ط **(قوله)** لان التائب بالدلالة اي دالة حال صاحبه التي
وقعت في القلب فهو كسريع قوله لم أنتخه لن يأخذه وخصوصا الذابح التي توجد في منى ايام
الموسم **(قوله)** وفي الثاني يحتمل فيه ان احتال الثاني كون الذابح هو المالك لا يبنى
احتال انه مجوسى او تارك للتسمية عمدا فالاولى أن يقال ان كان الموضع مما يسكه أو يسلك
فيه مجوسى لا يؤكل والأأكل ولا يعترض بشأن ترك التسمية عمدا فان الظاهر من حال المسلم
والكتاني التسمية لانه يعتقد بها ديننا وخلاف هذا موهم لا يعارض الراجح ا هـ اقول
ويؤيد اعتبار الموضع ما قالوا في اللقيط اذا ادماه ذمى ثبت نسبه منه ولكن هو مسلم ان لم يوجد
في مكان اهل الذمة كقريتهم أو بيعة أو كنيسة **(قوله)** ورأيت الخ تأييد للتفرقة وفيه نظر

بالدلالة كالتائب بالصريح انتهى فقد أباح كلها بالشرط المذكور فلم ان العلم بكون الذابح اهلا للذكاة ليس بشرط قاله
المصنف قلت قد يفرق بين حادثة الفتوى واللقطة بأن الذابح في الاول غير المالك قطعا وفي الثاني يحتمل ورأيت بخط فقه

لأن المعتد خلافه بدليل قولهم بصحة التضحية بشاة الغصب واختلافهم في صحتها بشاة الوديعة ولهذا قال السائحاني أقول هذا يشاقى ما تقدم في الغصب وفي الاضحية فلا يعمل عليه **(قوله لا تطعمه كلبا)** الاطعام حمله اليه واماحل الكلب اليه فكحمل الهرة لمينة جائز شربلائي **(قوله)** وتملك عصفور) بالنصب مفعول أجز مقدم أي تملكه بقوله جعلته لمن أخذه فأن لم يقل ذلك لم أخذه ممن أخذه هو المختار فأن اختلفا في الاباحة فالقول لصاحبه مع يمينه انه لم يقل وهل يشترط ان تكون الاباحة لقوم معلومين خلاف **(قوله)** واعتاقه) بالنصب مفعول ينكر ومفهوم قوله بعض الأئمة ينكر انه يجوزهم أكثرهم ولم ينقل ذلك بل الظاهر ان المذهب الحرمة اهـ ش أقول الظاهر ان ذلك اذا لم يقل من أخذه فهو له والافهوع عين المسئلة المتقدمة **(قوله)** جاز أخذه) أي ان لم يجه عند الارسال كما مر **(قوله)** كقشر لزمان) تشبيه من حيث حل الاخذ وامامه ملكه ومنع الاول منه ففيه خلاف والمختار انه يملكه وفي الصيد انه لا يملكه اذا لم يجه وكذا في الدابة اذا سبها كما بسطه الشرنبلالي في شرحه **(قوله)** وای حلال) يعني أن رجلا ليس محرما ولا في ارض الحرم ورأى صيدا لم يصبه غيره ولا أن رأى حرب من هو ماله ولا يحل اصطياده والجواب رجل دخل دار رجل فلما رآه غلق بابا بحيث يقدر على أخذه من غير اصطياد ملكه حتى لو خرج لا يحل للرجل الحلال اصطياده أو المراد لا يحل لصاحب الدار الحلال اصطياده بآلة جارحة لقد درته على الذكاة الاختيارية والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن

هو مشروع لقوله تعالى فرهان مقبوضة وبما روى انه عليه السلام اشترى من يهودي طعاما ورهنه به بدرعه وانقذ عليه الاجماع ومن محاسنه النظر لجانب الدائن بأمن حقه عن التوى ولجانب المدينون بتقليل خصام الدائن له وبقدرته على الوفاء منه اذا عجز وركنه الاجاب فقط او هو والقبول كما يجي وشروطه تأتي وحكمه ثبوت بد الاستيفاء وسببه تعلق البقاء المقدر وانما خص بالسفر في الآية لان الغالب انه لا يتمكن فيه من الكتابة والاستشهاد فيستوثق بالرهن **(قوله)** هو لغة حبس الشيء) أي بأي سبب كان قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي محبوسة وبطلق على المرهون تسمية للمفعول بالمصدر يقال رهنت الرجل شيئا ورهنته عنده وأرهنته لغة فيه والجمع رهان ورهون ورهن والرهن والرهنه الرهن ايضا والتركيب دال على الثبات والدوام والراهن المالك والمرتهن أخذ الرهن **(قوله)** أي جعله محبوسا) قال في ايضاح الاصلاح هو جعل الشيء محبوسا بحق لم يقل حبس الشيء بحق لان الحابس هو المرتهن لا الراهن بخلاف الجاعل اياه محبوسا اهـ وهذا تعريف للرهن التام أو اللازم والافني انعقاد الرهن لا يلزم الحبس بل ذلك بالقبض اهـ ساعدى قال القهستاني والمتبادر ان يكون الحبس على وجه التبرع فلما ذكره المالك بالدفع اليه لم يكن رهنا كافي الكبرى فلاحيه ذكر الاذن كاطن اهـ وسياقي آخر الباب الآتي انه لو اخذ عامة المدينون تكون رهنا ان رضى بتركها **(قوله)** بحق) أي بسبب حق مالي ولو مجعولا واحترزه عن نحو القصاص والحد واليمين قهستاني ودخل فيه بدل الكتابة فأن الرهن به جائز وان لم يحز به الكفالة كافي المعراج عن الحسانية **(قوله)** يمكن استيفاؤه) أي استيفا.

سرق شاة فذبحها بتسمية فوجد صاحبها هل تؤكل الاصح لا الكفرة بتسميته على الحرام القطعي بلا تملك ولا اذن شرعي اهـ فيحرر وفي الوهبانية *

وامامات لا تطعمه كلبا فانه *

* حيث حرام نفعه متعذر *

* وملك عصفور لو اجمده

اجز * واعتاقه بعض الأئمة

ينكر * وان يلقه مع غيره

جاز اخذه * كقشر

لزمان رماه المقشر * (وفي

معاليها) * وای حلال

لا يحل اصطياده * صيودا

وما صيدت ولا هي تنفر *

كتاب الرهن

مناسبه ان كلام الرهن

والصيد سبب لتحصيل

المال (هو) لغة حبس

الشيء وشرا (حبس شيء)

مالي) أي جعله محبوسا

لان الحابس هو المرتهن

(بحق يمكن استيفاؤه)

أي أخذه (منه)

هذا الحق منه أى من الرهن بمعنى المرهون واحترزه عما يفسد كالثلج وعن نحو الأمانة والمدير وأم الولد والمكاتب قال في الترتيب لآلية وأما الحر فهو مال أيضا ويمكن الاستيفاء منه بتوكيل ذى يمينه أو بنفسه ان كان المرتهن والراهن من أهل الذمة اه لكنه ليس بحال متقوم في حق المسلم فلا يجوز له رهنه ولا ارتهانه من مسلم أو ذمى وإن ضمنه للذمى كما يأتي في الباب الآتى **(قوله كلاً أو بعضاً)** تمييزان من هاء استيفاءه الرجعة الى الحق الذى هو الدين اه ح فهما محمولان عن المضاف اليه المفعول في المعنى اذا اصل استيفاء كله أو بعضه وفيما ذكره الشارح جواب عن قول القهستاني لا يتناول ما كان أقل من الدين فافهم **(قوله كالدين)**

كلاً أو بعضاً كأن كان قيمة المرهون اقل من الدين **(كالدين)** كاف الاستقصاء لان المدين لا يمكن استيفاءها من الرهن الا اذا صار ديناً حكماً كما سيجيء **(حقيقة)** وهو دين واجب ظاهراً وباطناً او ظاهراً فقط كتمن عبد او خل وجد حراً او خيراً **(او حكماً)** كالأعيان المضمونة بالمثل او القيمة كما سيجيء **(وينعقد بإيجاب وقبول)** حال كونه **(غير لازم)** وحينئذ **(فالراهن تسليمه والرجوع عنه)** كما في الهبة **(فإذا سلمه وقبضه المرتهن)** حال كونه

تمثيل للحق **(قوله كاف الاستقصاء)** خبر مبتدأ محذوف يعنى انها ليست للتمثيل ببعض الافراد اذ ليس المراد هنا سوى الدين والداعي الى هذا جعل المصنف الدين شاملاً للعين أملاً وأطلقه أمكن جعل الكاف للتمثيل بأن يراد بالدين الدين حقيقة **(قوله كاسيجي)** أى قريباً في قوله أو حكماً **(قوله وجد حراً أو خيراً)** لف ونشر مرتب وكتمن ذبيحة وبذل صلح عن انكار وان وجدت مية أو تصادق على أن لا دين لان الدين وجب ظاهراً وهو كاف لانه آكد من دين موعود كما سيأتى در رأى فالرهن مضمون وذكر القدر دورى انه لا شئ بهلاكه كالورهن بالحر والحر بالارتداء ونص محمد في المبسوط والجامع أن المقبوض يحكم رهن فاسد مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين والختار قول محمد كافي الاختيار أبو السعود ملخصاً **(قوله كالأعيان المضمونة بالمثل أو القيمة)** ويقال لها المضمونة بنفسها لقسام المثل أو القيمة مقامها كالمضروب ونحوه مما سيجيء واحترزه عن المضمونة بغيرها كبيع في يد البائع فانه مضمون بغيره وهو الثمن وعن غير المضمونة أصلاً كالأمانات فالرهن بهذه بن باطل وسماها ديناً حكماً لان الموجب الاصلى فيها هو القيمة أو المثل ورد الدين مخلص ان أمكن ردها على ماعليه الجمهور وذلك دين وأما على ماعليه البعض فانه وان كانت القيمة لا تنجب الا بعد الهلاك ولكنه تنجب عند الهلاك بالقبض السابق وتماه في الهداية والزيلعي **(قوله كاسيجي)** أى في السبب الآتى **(قوله وينعقد بإيجاب)** كرهنتك بمالك على من الدين أو أخذ هذا الشئ رهناً بهستاني ولفظ الرهن غير شرط كاسيد كره في الباب الآتى **(قوله وقبول)** كارتبته سواء صدر من مسلم او كافر أو عبد أو وصى أو أصل أو وكيل فالقبول ركن كالإيجاب واليه مال أكثر المشايخ فانه كالبيع ولذا لا بحث من حلف انه لا يرهن بدون القبول وذهب بعضهم الى انه شرط صيرورة الإيجاب علة لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم الا بالتسليم قهستاني واقتصر في الهداية على الثانى ونقل القهستاني عن الكرماني أنه يجوز بطريق التعاطى **(قوله غير لازم)** لانه عقد تبرع لان الراهن لا يستوجب بمقابلته على المرتهن شئاً **(قوله وحينئذ)** أى حين اذ انعقد غير لازم وبني عنه فاه التفرع كما افاده ط **(قوله وقبضه)** أى بأذن الراهن صريحاً أو ما جرى مجراه في المجلس وبعده بنفسه أو بنائبه كآب ووصى وعدل هندية ملخصاً ولو قبضه المرتهن والراهن ساكت يبنى أن يصير رهناً فتنبه **(قوله حال كونه)** أى الرهن وهذه الأحوال مترادفة أو متداخلة عني وأفاد بها أن الرهن بهذه الصفات ليس بلامر عند العقد بل عند القبض فلو اتصل أو اشتغل بغيره كان فاسداً باطلاً وكذا لو كان شاملاً وعند

بعضهم يكون باطلا وهو اختيار الكرخي فلو ارتفع الفساد عند القبض صار صحيحا لازما كافي
الكرمانى فهستانى (قوله محوزا) من الحوز وهو الجمع وضم الشئ قاموس وانظر ما فى
الدرر (قوله كنصر على شجر) مثال للمتفرق وكزوع على أرض أى بدون الشجر والأرض لأن
التمر والزروع لم يحازرا فى يد المارتهن بمعنى أن يده لم تحوها وتجمعهما اذ لا يمكن حيازة تمر بدون
شجر ولا زرع بدون أرض ط (قوله لا مشغولا) أما الشاغل فله جاز كافي كثير من الكتب
وقد بقوله بحق الراهن احترازا عما لو كان مشغولا بملك غيره فلا يمنع كافي العمادية حموى
أقول وينبغى تقييد الشاغل الذى يجوز رهنه بغير المتصل لما علمته من عدم حواز رهن التمر
أو الزرع وكذا البناء وحده كإسائى فافهم (قوله لا مشاعا) كنصف عبد أو دار ولومن
الشريك وسيجى تمام ذلك وأنه يستثنى منه ما ثبت الشيوع فيه ضرورة (قوله ولو حكما إلخ)
يستغنى عنه بقول المصنف محوزا (قوله خلقه) فى التقييد بنظر سنذكره (قوله ويستصح)
أى فى أوائل الباب الآتى (قوله لزوم) جواب اذا (قوله شرط اللزوم) مثنى عليه فى الهداية
والملتقى وغيرها قال فى العناية وهو اختيار شيخ الإسلام وهو مخالف لرواية العامة
قال محمد لا يجوز الرهن المقبوضا ومثله فى كافي الحاكم ومختصرى الطحاوى والكرخى
أه ملخصا وفى السعدية أقول سبق فى كتاب الهبة أنه عليه الصلاة والسلام قال لا تجوز
الهبة المقبوضة والقبض ليس بشرط الجواز فى الهبة فليكن هنا كذلك فليأمل أه
وحاصله أنه يمكن أن يضررها أيضا الجواز بالزوم لبالصحة كما فعلوا فى الهبة فانه لا يمكن
الجمع بين كلامهم وبين الحديث الأبدل (قوله وصح فى المجتبى) وكذا فى القهستانى عن
الذخيرة (قوله والتخلى) هى رفع الموانع والتكفين من القبض (قوله قبض حكما) لأنها
تسلم فن ضرورته الحكم بالقبض فقد ذكر الغاية التى ينبنى عليها الحكم لانه هو المقصود وبه
ان دفع قول الزلى الصواب ان التخلى تسليم لانه عبارة عن رفع المانع من القبض وهو
فعل المسلم دون المسلم والقبض فعل المسلم أه أفاده فى المنع والمراد أنه يترتب عليه ما يترتب
على القبض الحقيقى (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية وهو الأصح وعن أبى يوسف أنه
لا يثبت فى المنقولى الأبالنقل هداية (قوله وهو مضمون إلخ) يعنى ان ماله مضمونة
وأما عينه فأمانة قال فى الاختيار ويهلك على ملك الراهن حتى يكفنه لانه ملكه حقيقة وهو أمانة
فى يد المارتهن حتى لو اشتراه لا ينوب قبض الرهن عن قبض الشراء لانه أمانة فلا ينوب عن قبض
الضمان وإذا كان ملكه فأت كان كفنه عليه أه حموى على الأشياء واحتراز عمادا استهلكه
فانه يضمن جميعه كما يأتى بيانه وأطلقه فشمل ما اذا شرط عدم الضمان لوضع فالرهن جائز
والشرط باطل ويهلك بالدين كما فى الخلاصة وغيرها وشمل ما لو نقص بعيب ففى جامع
الفصولين لورنهنا قنا فأبى سقط الرهن فلو وجدناه عادرهنا ويسقط من الدين بحسابه
لو كان أول اباؤه والا فلا يسقط شئ أه وسيجى آخر الرهن الفاسد أيضا فانه يعمل
معاملة الصحيح على ما يأتى بيانه فى آخر الرهن * (تنبيه) * ذكر فى الفصل الثلاثين من
العمادية لورهن عيدين بألف وهلك أحدهما وقيمة الهالك أكثر من الدين لا يسقط كل الدين
بهلكه بل يقسم الدين على قيمة الحى وقيمة الهالك فما أصاب الهالك يسقط وما أصاب الباقى يبقى

(محوزا) لا متفرقا كنصر
على شجر (مفرغا) لا مشغولا
بحق الراهن كشجر بدون
التمر (بمنزلة) لا مشاعا ولو
حكما بأن اتصل المرهون
بغير المرهون خلقه
كالشجر ويستصح (لزوم)
افادان القبض شرط اللزوم
كافى الهبة وصح فى المجتبى
انه شرط الجواز (والتخلى)
بين الرهن والمرتهن (قبض)
حكما على الظاهر
(كالبيع) فانه فيه أيضا
قبض (وهو مضمون اذا
هلك

وكذا اذا رهن دارا بألف وخربت بقسم الدين على قيمة البناء وقيمة العرصة يوم القبض فما أصاب البناء يسقط وما أصاب العرصة يبقى كذا في المبسوط اهـ وبيانه ما في التاترخانية رهن فروا قيمته اربعون درهما بعشرة دراهم فأكله السوس فصار قيمته عشرة فانه يفككه بدرهمين ونصف اهـ اى لان الهالك ثلاثة أرباع الرهن فيسقط من الدين بقدره كما في البرازية فليحفظ ذلك فانه يخفى على كثير وسيدكر آخر الباب الآتى لو ذهبت عين الدابة يسقط ربع الدين وبأى بيانه وسأتى ان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين وان تمام الرهن الذى صار رهنا تبعا يهلك مجانا الا اذا هلك بعد هلاك الاصل وبأى بيان الجميع ان شاء الله تعالى **(قوله)** بالاقل من قيمته ومن الدين (قال في النهاية وفي بعض نسخ القدورى بأقل بدون الالف واللام وهو خطأ واعتبر هذا بقول الرجل مررت بأعلم من زيد وعمرو يكون الاعلم غيرها ولو كان بالأعلم من زيد وعمرو يكون واحدا منهما فكلمة من للتمييز اهـ وقال في الموصل شرح الفصل أن من هذه ليست من التفضيلية التى لاتجتمع اللام وانما هى من التيسيرية في قولك انت الافضل من قريش كما تقول انت من قريش اهـ شر نبالية فالمراد انه لو كانت القيمة اقل من الدين او بالعكس فهو مضمون بالاقل منهما الذى هو احدهما ولو قيل بأقل منكرا اقتضى انه يضمن بشئ ثالث غيرها هو اقل منهما وليس بمراد الا ان يقال كما في القهستاني اى بدين او بقيمة اقل من قيمته او من الدين مرتبا فكلمة من تفضيلية والمفضل الدين والا والقيمة ثانيا والمفضل عليه بالعكس اهـ فالمعنى بدين اقل من قيمته او بقيمة اقل من الدين ولا يخفى ما فيه **(قوله)** وعند الشافى هو امانة اى اكله امانة في يد المرتهن لا يسقط شئ من الدين ؛ لانه تمام الكلام في المطولات **(قوله)** والمعتبر قيمته يوم القبض قال في الخلاصة وحكم الرهن انه لو هلك في يد المرتهن او العدل ينظر الى قيمته يوم القبض والى الدين فان كانت قيمته مثل الدين سقط الدين بهلاكه الخ وقال الزيلعى يعتبر قيمته يوم القبض بخلاف ما لو ائلفه اجنى فان المرتهن يضمنه قيمته يوم هلك باستهلاكه وتكون رهنا عنده وتماه في المنع زاد في شرح الملتقى والقول فيها للمرتهن والينة للراهن **(قوله)** لا يوم الهلاك كما توهمه في الاشياء اهـ اى في بحث ثمن المثل من الفن الثالث اقول يمكن حمل ما في الاشياء على ما اذا استهلك المرتهن ولذا قال الرملى بعد كلام وانت اذا امتعت النظر ظهر لك الفرق بين الهلاك والاستهلاك فقطعت في صورة الهلاك بأن المعتبر قيمته يوم القبض وفي صورة الاستهلاك يوم الهلاك لوروده على العين المودعة اهـ **(قوله)** اذا لم يبين المقدار اما لو بين يكون مضمونا وصورة أخذ الرهن بشرط أن يقرضه كذا فهلك في يده قبل أن يقرضه هلك بأقل من قيمته ونما سعى له من القرض لانه قبضه بسوم الرهن والمقبوض بسوم الرهن كالمقبوض بسوم الشراء اذا هلك في المساومة ضمن قيمته كذا في شرح الطحاوى حوى **(قوله)** كذا في القنية ونصها المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار الذى به رهنه وليس فيه دين لا يكون مضمونا على اصح الروايتين وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد يعطيه المرتهن ماشاء وعن محمد لا يستحق اقل من درهم وعن ابي يوسف اذا ضاع فعليه قيمته اهـ اقول وهذه مسألة الرهن بدين موعود وسيدكرها المصنف في الباب الآتى ايضا **(قوله)** فان هلك الخ

بالاقل من قيمته ومن الدين) وعند الشافى هو امانة) والمعتبر قيمته يوم القبض) لا يوم الهلاك كما توهمه في الاشياء لخالفته للمقول كما حرره المصنف (المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار) اى مقداره ما يريد اخذه من الدين (ليس بمضمون في الاصح) كذا في القنية والاشياء (فان) هلك و (ساوت) قيمته الدين صار مستوفيا) دينه (حكما اوزادت كان الفضل امانة)

الاولى تقديمه على قوله المقبوض على سوم الرهن لانه من تمام مقابلة وبيان ذلك اذا رهن ثوبا قيمته عشرة عشرة فهلك عند المرتهن سقط دينه ولو قيمته خمسة رجع على الراهن بخمسة اخرى ولو خمسة عشر فالفضل امانة كفاية واطلق الهلاك فشمل الملوكان بعد قضاء الدين فيسترد الراهن ما فاض من الدين لانه تبين بالهلاك انه صار مستوفيا من وقت القبض السابق بزايته وغيرها ويأتى آخر الراهن **(قوله)** فيضمن بالتدنى (فلورهن ثوبا يساوى عشرين درهما بعشرة فلبسه المرتهن باذن الراهن فانتقص ستة ثم لبسه بلا اذن فانتقص اربعة ثم هلك وقيمه عشرة يرجع المرتهن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط تسعة لان التوب يوم الرهن كان نقصه مضمونا بالدين ونصفه امانة وما انتقص بلبسه بالاذن وهو ستة لا يضمن وما انتقص بلا اذن وهو اربعة يضمن ويصير قصاصا بقدره من الدين فاذا هلك وقيمه عشرة نصفه مضمون ونصفه امانة فيقدر المضمون يصير المرتهن مستوفيا دينه ويبقى له درهم يرجع به على الراهن ظهيرة وخاتية ملخصا **(قوله)** (وضمن بدعوى الهلاك بلا برهان) كذا في الدرر وشرح المجمع للمكي وظاهره انه يضمن قيمته بالغة ما بلغت وانه لا يصدق بلا برهان وانه باقامته يتنقض الضمان وهذا مذهب الامام مالك اما مذهبنا فلا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع يمينه او بالبرهان وهو في صورتين مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين كما اوضحه في الشرنبلالية عن الحقائق وبه اتفق ابن الجلبى ومثله في فتاوى الكازرونى وفي فتاوى المصنف وقد دلل قدم العلامة الرملى في ذلك تبعا للمصنف هنا فأنتى بضمان القيمة بالغة ما بلغت كما هو مسطور في فتاواه وصرح بذلك ايضا في حاشية المنح وبمن رد عليه صاحب الفتاوى الرحيمية تبعا لشيخه الشرنبلالى فقال هذا مخالف للمذهب رأسا واحدا والرجوع الى الحق احق **(قوله)** ظاهرة) كالحيوان والعبيد والعقار وابوطة كالتقدين والحلى والعروض درر **(قوله)** وخصه مالك بالباطنة) اى خص الضمان بالاموال الباطنة للتهمة غرر الافكار **(قوله)** وله حيسه به) اى حبس الرهن بالدين **(قوله)** للعقد) اى عقد الرهن **(قوله)** لا يبطل بمجرد الفسخ) بل لا بدعوى من رده على الراهن **(قوله)** بل يبقى رهنا) اى مضمونا فلو هلك في يده سقط الدين اذا كان به وفاء هداية **(قوله)** مابق القبض والدين معا) اى قبض الرهن في يد المرتهن والدين في ذمة الراهن واتى **(قوله)** فاذا فات احدهما) بأن رد الرهن او ابراء من الدين لم يبق رهنا فيسقط الضمان لان العلة اذا كانت ذات وصفين يعدم الحكم بعدم احدهما ويرد عليه ما لو هلك قبل التسليم وبعد قضاء الدين يضمن ويسترد الراهن ما فاضه كأمرو ويأتى وجوابه مع ما فيه في العناية **(قوله)** ولا اجارة) فلو أجره المرتهن بلا اذن فلا اجارة له كما سيذكره آخر الراهن مع بقاء فروعه **(قوله)** ولا اعارة) سيذكر في باب التصرف في الرهن احكام اعارته من الراهن او من اجنبى باذن او بدونه **(قوله)** سواء كان) اى الانتفاع **(قوله)** من مرتهن او راهن) الاول مصرح به في عامة المتون والثانى صرح به في درر البحار وشرح مختصر الكرخى وشرح الزاهدى وفيه خلاف الشافعى فعنده يجوز له الانتفاع بغير الوطء والاول لا خلاف فيه كما في غرر الافكار بقاء لو سكن في دار الرهن هل تلزمه اجرة اجاب في الخبرية انه لا تلزمه مطلقا اذن الراهن او لامدة للاستغلال او لا ومثله في البرازية واجاب

فيضمن بالتدنى (وانقصت سقط بقدره ورجع) المرتهن (بالفضل) لان الاستيفاء بقدر المالية (وضمن) المرتهن (بدعوى الهلاك بلا برهان مطلقا) سواء كان من اموال ظاهرة او باطنة وخصه مالك بالباطنة (وله طلب دينه من راهنه وله حبسه به وان كان الرهن في يده) لان الحبس جزاء مطله (وله حبس رهنه بعد الفسخ) للعقد (حتى يقبض دينه او يبرئه) لان الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل يبقى رهنا مابق القبض والدين معا فاذا فات احدهما لم يبق رهنا زيلى ودرر وغيرها (لا الانتفاع به مطلقا) لا باستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة ولا اعارة سواء كان من مرتهن او راهن

في الحلية بذلك أيضا لو كانت لبيتهم وقد مر ذلك آخر الغصب فراجعهم **(قوله)** (الاذن) فإذا انتفع المرتهن بأذن الراهن وهلك الرهن حالة استعماله يهلك امانة بلا خلاف اما قبل الاستعمال أو بعده يهلك بالدين ولو كان أمة لا يحل وطؤها لان الفرج أشد حرمة لكن لا يحل بدبل يجب المقر عندنا معراج **(قوله)** وقيل لا يحل للمرتهن) قال في المنع وعن عبدالله محمد بن أسلم السمرقندي وكان من كبار علماء سمرقند انه لا يحل له ان ينتفع بشئ منه بوجه من الوجوه وان اذن له الراهن لانه أذن في الربا لانه يستوفي دينه كاملا فتبقى له المنفعة فضلا فيكون ربا وهذا أمر عظيم قلت وهذا مخالف لعامة المعبرات من انه يحل بالاذن الا ان يحمل على الديانة وما في المعبرات على الحكم ثم رأيت في جواهر الفتاوى اذا كان مشروطا صار قرضا فيه منفعة وهو ربا والا فلا بأس ما في المنع ملخصا وأقره ابنه الشيخ صالح وتعقبه المحوى بأن ما كان ربيا لا يظهر فيه فرق بين الديانة والقضاء على انه لاحاجة الى التوفيق بعد ان الفتوى على ما تقدم أي من انه يباح أقول ما في الجواهر يصلح للتوفيق وهو وجبه وذكرنا نظيره فيما لو أهدى المستقرض للمقرض ان كانت بشرط كره والا فلا وما نقله الشارح عن الجواهر ايضا من قوله لا يضمن فيبدأنه ليس ربيا لان الربا مضمون فيحمل على غير المشروط وما في الاشياء من الكراهة على المشروط ويؤيده قول الشارح الآتي آخر الرهن ان التعليل بأنه ربا فيبدأن الكراهة تحريمة فأقول واذا كان مشروطا ضمن كأنته به في الحلية فيمن رهن شجر زيتون على ان يأكل المرتهن ثمرته نظيره صبره بالدين قال ط قلت والغالب من احوال الناس انهم انما يريدون عند الدفع الانتفاع ولولا لما اعطاه الدراهم وهذا بمنزلة الشرط لان المعروف كالمشروط وهو مما يعين المنع والله تعالى اعلم اهـ (فائدة) قال في التارخانية مانصه ولو استقرض دراهم وسلم حماره الى المقرض ليستعمله الى شهرين حتى يوفيه دينه أو داره ليسكنها فهو بمنزلة الاجارة الفاسدة ان استعمله فعليه أجر مثله ولا يكون رهناء وقد مناه في الاجارات فتنبه **(قوله)** فأكلها) سيأتي آخر الرهن عن فتاوى المصنف ان الظاهر ان الاكل يشمل اكل ثمنها **(قوله)** لم يضمن) أي ولا يسقط شئ من دينه فتية يعني اذا لم يهلك الاصل كإياني بيانه **(قوله)** وسيجي) أي هذا البحث بزيادة بيان **(قوله)** ماتت الشاة الخ) يوجد في بعض النسخ متنا وسقط من بعضها ولم يكتب عليه المصنف **(قوله)** الذي شربه) أي بأذن الراهن كما صرح به في الوالوجية فانهم **(قوله)** وحظ اللبن يأخذه المرتهن) أي يأخذه من الراهن لما سيأتي ان تمام الرهن رهن مع الاصل ولما ألتفه المرتهن بأذن الراهن صار كأن الراهن ألتفه فيكون مضمونا عليه فكان له حصه من الدين وهذا معنى قولنا آفأ يعني اذا لم يهلك الاصل وسيأتي تمام بيان ذلك آخر الرهن ان شاء الله تعالى **(قوله)** صار متعديا) فيضمنه كالغصب ولو عاد الى الوفاق عاد رهناء وبأى تمامه **(قوله)** ثلاثا يصير مستوفيا مرتين) أي على تقدير هلاك الرهن قال في غرر الافكار فانه لو أمر بقضاء الدين قبل الاحضار فربما يهلك الرهن أو كان هالكا فيصير مستوفيا دينه مرتين اهـ **(قوله)** (الا اذا كان له حمل) لانه عاجز شرح بجمع أي عاجز حكما بما يلحقه من المؤنة ونقله الشلبي انه ان كان في بلد الرهن يؤمر بأحضاره مطلقا والا فان لم يكن له حمل ومؤنة فكذا وان كان له حمل لا يؤمر

(الا باذن) كل للآخر
وقيل لا يحل للمرتهن
لانه ربا وقيل ان شرطه
كان ربا والا لا وفي الاشياء
والجواهر الباح الراهن
للمرتهن أكل الثمار او
سكنى الدار او لبن الشاة
المرونة فأكلها لم يضمن
وله منعه ثم افاد في الاشياء
انه يكره للمرتهن الانتفاع
بذلك وسيجي آخر الرهن
(ماتت الشاة في يد المرتهن)
قسم الدين على قيمة الشاة
ولبنها الذي شربه حفظ
الشاة يسقط وحظ اللبن
يأخذه المرتهن فلو فعل
الانتفاع قبل اذنه (صار
متعديا ولم يبطال) الرهن
(به واذا طلب) المرتهن
(دينه امر) باحضار دينه
لثلاثا يصير مستوفيا مرتين
الا اذا كان له حمل

وحل ط مافي شرح المجمع عليه اقول هذا هو المتبادر من كلامهم لكن فيه نظر لان الواجب عليه التخليه لالتقل كباقي على انه يخالفه ما في البرازية حيث قال ان لم يلحقه مؤنة في الاحضار يؤمر به وان كان بما يلحقه مؤنة بأن كان في موضع آخر لا يؤمر به اه وفي الذخيرة الاصل انه ان قدر على احضاره بلا مؤنة فللراهن ان يتمتع عن القضاء وان لم يقدر اصلا مع قيام الرهن او لم يقدر الا بمؤنة فلائم قال بعد كلام وان لقيه في بلد الرهن والرهن جارية امر باحضارها لقدرته بلا مؤنة وتركنا القياس فيما يلحقه مؤنة فبقى ما عداه على اصل القياس اه ملخصا فتأمل **(قوله)** او عند العدل سيأتي متنا قريبا **(قوله)** ثم سلم المرتهن رهته فلو هلك قبل التسليم استرد الراهن ما قضاه لانه صار مستوفيا عند الهلاك بالقبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده هداية وسيأتي آخر الرهن **(قوله)** تحقيقا للتسوية اي في تعيين حق كل قال في الذخيرة لان المرتهن عين حق الراهن فيجب على الراهن تعيين حق المرتهن الا ان تعيين الدرهم والدنانير لا يقع الا بالتسليم ليحصل التعين اه فهو تعليل لوجوب تسليم الدين اولاً واما علة الاحضار فقد مررت في قول الشارح للتاخير مستوفيا مرتين فافهم **(قوله)** للرهن متعلق بالعقد **(قوله)** مع قيامه اي قيام الرهن واحترزه عما اذا لم يقدر لهلاكه **(قوله)** لا يؤمر به اي كذا اذا لم يقدر عليه الا بمؤنة تلحقه وهو مذكور في الذخيرة ايضا كما قدمناه **(قوله)** ولكن للراهن الخ استردك على قوله وان لم يحضره وقوله لا يؤمر به فهو تفيد لما قبله وعبرة المتن تفيد وانما أتى بلكن متابعة لعبارة الذخيرة والكفاية وغيرها فافهم **(قوله)** ان يخلفه اي على البتات لانه تحليف على الهلاك في يده ذخيرة **(قوله)** وكذا الحكم عند كل نجم حل أي لو كان الدين مسقطا فحل قسط قال في النهاية وكما يكلف المرتهن احضار الرهن لاستيفاء كل الدين يكلف لاستيفاء نجم قد حل هذا اذا ادعى الراهن هلاك الرهن وطلب من القاضي ان يأمره بالاحضار ليظهر حاله فيأمر به ان كان في بلد الرهن اما اذا لم يدع هلاكه فلا حاجة الى احضاره اذ لا فائدة فيه اه ملخصا ومثله في الزيلعي واعترضه العلامة الطرسوسي بأن التقيد بقوله هذا اذا ادعى الراهن هلاك الرهن الخ من عنده لم يعزه الى احد وهو فاسد لان فيه ترك الاحتياط في القضاء بل يأمره القاضي باحضاره وان لم يدع الراهن الهلاك لثلا يصير قاضيا بالاستيفاء مرتين الا ان يصدق الراهن على بقاءه وأقره ابن وهبان فقال ثبتت ما عتدى من الكتب فلم اجد هذا القيد وعباراتهم تفيد صحة ما ذكره الطرسوسي والقياس يقتضي صحة ما في النهاية لان الاصل عدم الهلاك وطلب احضار المرهون حق الراهن فذا لم يطالبه لا يجب على الحاكم جبر المرتهن عليه والتحليف على عدم الهلاك فيما لو كان للرهن حل ومؤنة كالامر بالاحضار على هذين القولين اه ملخصا من شرح الوهبانية لابن المشقة ثم حرر ابن المشقة المسئلة واختار تفصيلا فيها وهو لزوم الاحضار مطلقا في مسئلة قضاء الدين بتجامة للتعليل المسار واما في قضاء نجم منه فلا يلزم الا بدعوى الراهن الهلاك لانه يدفع نجم منه لا يكون مستوفيا لجميع الحق فلا يجبر على احضار جميع الرهن لكن بدعوى الهلاك توجه الطلب فيلزم الاحضار ثم ان التحليف على هذا التفصيل اه ملخصا وقد أورد هذا التفصيل في نظمه الآتي قال الشرنبلالي وقد فهم

او عند العدل لانه لم يأت به شرح مجمع (فان احضر سلم) له (كل دينه اولاً ثم) سلم المرتهن (رهته تحقيقاً للتسوية (وان طلب) دينه (في غير بلد العقد) للرهن (فكذلك) الحكم (ان لم يكن للرهن مؤنة وان كان) لم يملكه مؤنة (سلم) دينه وان لم يحضره (لان الواجب عليه التسليم بمعنى التخليه لالتقل من مكان الى مكان ونقل القهستاني عن الذخيرة انه لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يؤمر به اه فيلحظ (و) لكن (للراهن ان يخلفه بالله ما هلك) وهذا كله اذا ادعى الراهن هلاكه اما اذا لم يدع فلا فائدة في احضاره وكذا الحكم عند كل نجم حل

الشارح ان التقيد بطلب المدعى فيما اذا أراد وفاة نجم ولكنه غير مسلم لما علمته من كلام الزيلعي الموافق لكلام النهاية اه واقول وبالله استعين الذى يظهر لى ان الحق مع صاحب النهاية وان القيد للمستثنين كما فهمه الشر نبالى فلا يلزم القاضي امر المرتهن بالاحضار الا اذا طلبه الراهن وادعى الهلاك لانه حقه يدل عليه انه في الذخيرة قيد التحليف على عدم الهلاك بطلب الراهن وتبعه القهستاني ومثله في غرر الافكار وفي البرازية وان ادعى اى الراهن هلاكه يحلف المرتهن على قيامه فاذا حلف امر اى الراهن بأداء الدين اه ولم يقيدوه بصورة وفاء الدين بتمامه او وفاة نجم منه وقد علمت مما مر استواء الامر بالاحضار والتحليف وجريان النزاع فيهما حيث كان النقول انه لا يجب على القاضي تحليفه الا بطلب صاحب الحق فكذا لا يجب عليه الامر بالاحضار الا بالطلب مطلقا هذا ما ظهر لفهمي القاصر والله تعالى اعلم **(قوله)** كاحرره ابن الشحنة الذى حرره هو التفصيل كما علمته فأداه **(قوله)** ولا دفع الخ اى لا يدفع الراهن الدين بتمامه ما لم يحضر المرتهن الرهن وان لم يدع الراهن الهلاك الا ان يكون في غير بلد الرهن ولحله مؤنة يدفع الدين وله تحليف المرتهن على عدم الهلاك وقوله كذا التجم اى لا يدفع نجما حل ما لم يحضر المرتهن الرهن وان لم يدع الهلاك وحينئذ تحكم التجم والدين بتمامه سواء وهذا على غير ما في النهاية اما على ما فيها فينبهما فرق من حيث انه في التجم لا يؤمر المرتهن باحضار الرهن بدون دعوى المديون الهلاك واليه اشار بقوله او الى آخره عطفًا على قوله كذا التجم والثني بلا محذوف دل عليه مضمون الكلام قبله فان قوله ما لم يحضر الرهن يفيدانه يؤمر بالاحضار اى ولا يؤمر المرتهن في صورة التجم بالاحضار الا بدعوى الراهن الهلاك هذا تقرير الظم على ما فهمه ابن الشحنة من ارجاع التقيد بدعوى الهلاك في كلام النهاية الى مسألة التجم فقط وادعاء الفرق بينهما وقد دنا ما فيه **(قوله)** او يكن الخ هذا يؤيد ما تقدم عن الشلى من التفصيل ط قال السامحاني وأوهنا بمعنى الاول الفعل بعدها حقه التصب بأن مضمرة الا انه ورد الحزم بها ويصح عطفه على يحضر اى لا دفع ما لم يكن الخ اه قال على لا دفع مدة لم يكن في غير مكان العقد اى بأن كان في مكان العقد لان نفى التني اثبات لكن يبعده قوله والحمد يعسر لانه اذا كان في مكان العقد لا يحتاج الى حمل الا ان يقان يمكن انه نقله الى داره فيصير معنى البيت لا دفع اذا كان الرهن في بلدة العقد الا اذا احضره المرتهن ما لم يكن له حل ومؤنة وعلى هذا فهو مخالف لما مر عن الشلى مؤيد لما قدمنا عن البرازية والذخيرة لكنه بعد فتأمل **(قوله)** ولا يكلف مرتته الخ لانه لم يؤتمن عليه حيث وضع على يد غيره فلم يكن تسليمه في قدرته **(قوله)** عند العدل هو من يوضع عنده الرهن ويأتى له باب مخصوص **(قوله)** بأمر الراهن متعلق بوضع **(قوله)** لاذنه بذلك اى بالبيع فصار كأنهما قاسخا الرهن وصار الثمن رهنا ولم يسلم اليه بل وضعه على يد عدل وتماهى في الهداية وشروحه **(قوله)** تمكن الراهن من بيعه يعنى لا يكلف تسليم الرهن لیساع بالدين لان عقد البيع لا قدرة للمرتهن على المنع منه شره لئلا ينع يتوقف فذاذ البيع على اجازة المرتهن او قضاء دينه ولا يفسخ بفسخه في الاصح كما بان بيانه **(قوله)** ولا يكلف من قضى الخ من واقعة على المرتهن وقضى مبنى للمجهول وبعض نائب

كاحرره ابن الشحنة وقال
نظما *

ولا دفع ما لم يحضر الرهن
او يكن *

بغير مكان العقد والحل
يعسر * كذا التجم اولادون
دعوى مدينه *

هلاكا وهذا في النهاية
يذكر *

(ولا يكلف مرتته)

قد (طلب دينه احضار

رهن قد وضع عند العدل

بأمر الراهن ولا) احضار

(ثمن رهن باعه المرتهن

بأمره) اى بأمر الراهن

(حتى يقضه) لاذنه بذلك

(د) حينئذ (اذا قبضه)

اى الثمن (يكلف احضاره)

لقيام البدل مقام البدل

(ولا) يكلف (مرتته)

معه رهنه تمكن الراهن

من بيعه ليقضى دينه)

بثمنه لان حكم الرهن

الجلس الدائم حتى يقبض

دينه (ولا) يكلف (من

قضى بعض دينه) او أبرأ

بعضه (تسليم بعض رهنه

حتى يقبض البقية من

الدين) او يبرئها

الفاعل اى بعض دينه الثابت له على الراهن وقوله أو أبرأ منى للمعلوم **(قوله)** اعتبارا بحبس المبيع (اى عند البائع فانه لا يلزمه تسليم بعضه بقبض بعض الثمن لكن لورهنه عبدين وسعى لكل شئ من الدين له قبض احدها بأداء ماسعى له بخلاف البيع كاسيد كره فى الباب الآتى **(قوله)** وعياله) المتبر فى كون الشخص عياله ان يساكنه سواء كان فى نفقته ام لا كالزوجة والولد والحامد الذين فى عياله والزوج والاجير الخاص مشاهرة او مساهنة لاماومة ويجرى مجرى العيال شريك المفاوضة والعنان ولا يشترط فى الزوجة والولد كونهما فى عياله اه غرر الافكار **(قوله)** وضمن الخ) فعوله قوله الآتى كل قيمته فهو ضمان الغصب لاضمان الرهن والمراد انه يضمن هذه الاشياء اذا هلك بسببها وكل فعل يغرر به المودع يغرر به المرتهن وما لا فلا الا ان الوديعة لا يضمن بالتلف كفى جامع الفصولين وفيه لو خالف ثم عاد فهو رهن على حاله فلو ادعى الوفاق وكذبه راحته صدق راحته لانه اقرب سبب الضمان * (تنبيه) * لومات المرتهن بمجمل يضمن كفى الحرية وغيرها **(قوله)** وتعديه) عطف عام على خاص اى كالقراءة والبيع واللبس والركوب والسكى بلاذن فمستأنى **(قوله)** كل قيمته) اى بالغة ما بلغت لانه صار غاصبا اتقانى وفى الهداية لان الزيادة على مقدار الدين امانة والامانات تضمن بالتعدى **(قوله)** فيسقط الدين بقدره) اى يسقط الدين جميعه حالة كونه بقدر ماضى والارجع كل منهما على صاحبه بما فضل وكان الاولى حذف ذلك لان فيه تفصيلا يأتى فى المتن قريبا **(قوله)** على ما اختاره الرضى) اقول الذى فى البرازية وغيرها انه اختاره السرخسى وكان ما هاتمان تحريف النساخ اذ لم يشتهر هذا الاسم على احد من أئمتنا فيما علم تأمل **(قوله)** لكن قد منافى الحظر عن البرجندى هنا) اى عن شرح البرجندى فى هذا المحل وهو كتاب الرهن ثم ان الذى قدمه فى الحظر لم يعزه الى البرجندى نعم عزاه اليه فى الدر المنثور حيث قال كذا نقله البرجندى فى الرهن عن كشف البردوى اه وفى بعض النسخ بدل لفظ هنا لفظ فيها فقال ط اى فى العيين **(قوله)** انه) اى ان جعله فى العيين **(قوله)** قلت ولكن الخ) هذا معنى ما قدمه فى الحظر ان ذاك الشارح كان وبان وقدما هناك ان الحق التسوية بين العيين واليسار لثبوت كل منهما عن سيد الاخبار صلى الله عليه وسلم ثم ان هذا استدراك على الاستدراك فهو تأييد لما فى المتن من التسوية بينهما بناء على انه يلبس فى كل منهما فهو استعمال لاحفظ فلذا يضمن وعلى هذا فقولوه فينبغى الخ لاحاجة اليه لانه عين ما فى المتن وهو انصرحه فى الهداية وغيرها فلا حاجة الى اثباته بالبحث والقياس الذى لساها لاله **(قوله)** لا يجمله الخ) عطف على قول المصنف بمجمل خاتم الرهن فى خضصره اى لا يضمن بمجمله فى غير الخضصر والاصل فى هذا ان المرتهن مأذون بالحفظ دون الاستعمال فجعل الخاتم فى الخضصر استعمال موجب للضمان وفى غيرها حفظ لا لبس لانه لا يقصد فى العادة فلا يضمن وكذلك الطليسان ان لبسه كما لبس الطالبة ضمن لانه استعمال والا كان وضعه على عاتقه فلا لانه حفظ ثم المراد بعدم الضمان فيما يعد حفظا لاستعمالا انه لا يضمن ضمان الغصب لأنه لا يضمن اصلا لانه مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين كما صرح به فى شرح الطحاوى اتقانى ملخصا **(قوله)** فان الشجمان الخ) كذا فى الهداية والتبيين وظاهر لزوم الضمان وان لم يكن المرتهن من الشجمان مع انهم

اعتبارا بحبس المبيع (ويوجب) على المرتهن (ان) يحفظه بنفسه وعياله) كما فى الوديعة (ويضمن ان) حفظ بغيرهم) كما مر فيها (و) ضمن (بايداعه) واعارته واجارته واستخدامه (وتعديه كل قيمته) فيسقط الدين بقدره وكذا (يضمن كل قيمته) بمجمل خاتم الرهن فى خضصره) سواء جعل فصه لبطن كفه او لا وبه يفتى برجندى (اليسرى أو اليمنى) على ما اختاره الرضى لكن قد منافى فى الحظر عن البرجندى هنا انه شعار الروافض وانه يجب التحرز عنه فتنبه قلت ولكن جرت العادة فى زماننا بلبسه كذلك فينبغى لزوم الضمان قياسا على مسألة السيف الآتية فليحذر لا يجمله فى اصبح اخرى الا اذا كان المرتهن امرأة فضمن لان النساء يلبسن كذلك فيكون استعمالا لا حفظا ابن كمال معزيا للزيلعى (و) مثله (تقلد سيف الرهن للاثلاثة) فان الشجمان يتقلدون فى العادة بسيفين

لا الثلاثة (و) في (ليس خاتمه) اى خاتم الرهن (فوق آخر رجوع الى العادة) فان كان ممن يحمل بليس خاتمين ضمن والا كان حافظا فلا يضمن (ثم ان قضى بها) اى بالقيمة **قوله** ٤٣١ **قوله** المذكورة (من جنس الدين بالقياس قصاصا بمجردة) اى بمجرد القضاء

بالقيمة (اذا كان الدين حالا وطلب) المرتهن (الراهن بالفضل ان كان) ثمة فضل (وان) كان الدين (مؤجلا) يضمن المرتهن قيمته وتكون رهنا عنه فاذا حل الاجل أخذه بدينه وان قضى بالقيمة من خلاف جنسه كان الضمان رهنا عنه الى قضاء دينه) لانه بدل الرهن فأخذ حكمه (وأجرة بيت حفظه وحافظه) ومأوى الغنم (على المرتهن وأجرة راعيه) لو حيوانا ونفقة الرهن والخراج والعشر (على الراهن) والاصل فيه ان كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وثيقته فعل الراهن لانه ملكه وكل ما كان لحفظه فعل المرتهن لان حبسه له واعلم انه لا يلزم شئ منه لو اشترط على الراهن قهستانى عن الذخيرة (ولما مؤنترده) كجعل أبى (او رد جزء منه) كدأوة جريح (الى يده) اى الى يد المرتهن (فتقسم على المضمون والامانة فالمضمون على المرتهن والامانة مضمونة على الراهن) وقيمتها أكثر من الدين والأفعلى المرتهن

في ليس الخاتم اعتبروا حال المرتهن نفسه والظاهر ان المراد هنا ما اذا كان منهم بديل قول قاضيان وغيره وفي السيفين اذا كان المرتهن يتقبل بسيفين لانه استعمال اه فقد نظر الى حال المرتهن كما في الخاتم وبحمل ما هنا عليه تندفع المثافة فانهم **قوله** لا الثلاثة) فيكون حفظا لاستعمالا فلا يضمن **قوله** (و في ليس خاتمه الخ) وكذا الورنه خاتمين فليس خاتما فوق خاتم زبلى **قوله** (رجع الى العادة) اى عادة المرتهن وان خالفت عادة غيره كما يؤخذ مما بعده **قوله** ثم ان قضى بها الخ) تفصيل وبيان لما اجله سابقا **قوله** اى بالقيمة المذكورة) اى في قوله كل قيمته **قوله** (من جنس الدين) والدرهم والدينارين جنسان مختلفان كما يستفاد من شرح الحموى ابو السعود قال ط وبه صرح في المعدن مكي اه **قوله** وطلب المرتهن الراهن بالفضل) اى بمآزاد من الدين على ما ضمنه ولو الدين اقل طالب الراهن المرتهن بالفضل فلو قال كما قال الزبلى وطالب كل واحد منهما صاحبه بالفضل لكان اشمل **قوله** وحافظه) عطف على بيت **قوله** ونفقة الرهن) كما كله ومشربه وكسوة الرقيق واجرة ظئر ولد الراهن وسبق البستان وكرى النهر وتلقيح نخيله وجذاذه والقيام بمصالحه هداية (فرع) باع عبدا برغيف بعينه فلم يتقابضا حتى أكل العبد الرغيف صار البائع مستويا للتمن بخلاف مالورهن دابة بقبض شعيرا فكنته لا يصير المرتهن مستويا للدين والفرق ان النفقة في الاول على البائع وفي الثاني على الراهن جوهره ملخصا **قوله** والخراج والعشر) بالرفع عطفا على اجرة وفي البرازية اخذ السلطان الخراج او العشر من المرتهن لا يرجع على الراهن لانه ان تطوع فهو متبرع وان اكراهه فقد ظلمه السلطان والمظلم لا يرجع الاعلى الظالم اه **قوله** فعل الراهن) سواء كان في الرهن فضل او لا هداية **قوله** لانه ملكه) فعليه كفايته ومؤنته **قوله** شئ منه) اى مما يجب على المرتهن وفي الجوهره لو شرط الراهن للمرتهن اجرة على حفظ الرهن لا يستحق شئ لان الحفظ واجب عليه بخلاف الوديعة لان الحفظ غير واجب على المودع ان **قوله** كدأوة جريح) اى مداواة عضو جريح او عين ابضت ونحو ذلك مما يذكره **قوله** على المضمون) اى مادخل في ضمان المرتهن والامانة خلافه **قوله** والأفعلى المرتهن) اى فقط لانه محتاج الى عادة بد الاستيفاء التي كانت له **قوله** وكذا) اى ينقسم على المضمون والامانة كما في الهداية وغيرها وفي البرازية وثمن الدواء واجرة الطبيب على المرتهن وذكر القدورى ان ما كان من حصصة الامانة فعلى الراهن ومن المشايخ من قال ثمن الدواء على المرتهن انما يلزم ان لو حدثت الجراحة في يده فلو عند الراهن فعليه وقال بعضهم على المرتهن بكل حال واطلاق محمد يدل عليه اه **قوله** كان متبرعا) لانه غير مضطرفه لانه يمكنه الرفع الى القاضي **قوله** لحينئذ يرجع عليه) فلو كان الآبى هو الراهن يرجع المرتهن عليه سواء كان المرهون قائما او لا ولا يكون رهنا بالنفقة فليس له الحبس بذلك وهو قول الامام برازية **قوله** لا يرجع) وعليه أكثر المشايخ لان هذا الامر ليس للالزام بل للنظر وهو متردد بين الامر حسبه او ليكون دينه والادنى اولى ما لم ينص على الاعلى كما في الذخيرة بقى ما اذا لم يكن

وكذا معالجة امراض وقروح وفداء جناية (وكل ما وجب على احدها فأداء الآخر كان متبرعا الا ان يأمره القاضي به ويجعله دينه على الآخر) لحينئذ يرجع عليه وبمجرد امر القاضي بلا تصريح بجعله دينه عليه لا يرجع كما في الملحق

في البلدة قاض او كان من قضاء الجور قال العلامة المقدسي لا يصدق المرتهن على التفقة
الابينة اه يعني لا يصدق على انه اتفق ارجع الابينة على الرجوع على ما يظن على سائحات
(قوله وعن الامام الح) افاد بحكاية الخلاف في الحاضر ان مافي المتن مفروض في الغائب
(قوله مطلقا) اي وان كان بأمر القاضي لانه يمكنه ان يرفع الى القاضي فيأمر صاحبه بذلك
اه ح **(قوله خلافا للثاني)** حيث قال يرجع حاضرا وغائبا كافي الذخيرة لكن في الحاشية انه
لو كان حاضرا وابتى عن الاتفاق فأمر القاضي به رجوع عليه وبه يفتى اه فهتاني قالفتي
به قول الثاني وعليه فلا فرق بين الحاضر والغائب وهو ظاهر اطلاق المتن **(قوله)** وهي فرع
مسئلة الحجر لان القاضي لا يلب على الحاضر ولا ينفذ امره عليه لانه لو نفذ امره عليه لصار
محجورا عليه وهو لا يملك حجره عنده وعند ابى يوسف يملك فينفذ امره عليه زيلعي **(قوله)**
بخلاف ما لو ادعى المرتهن رده الح) اي وانه هلك بعد الرد وادعى عليه الراهن انه هلك عند
المرتهن **(قوله لانه المنكر)** لانهما اتفقا على دخوله في الضمان والمرتهن يدعى البراءة والراهن
ينكرها فكان القول قوله بدائع **(قوله ويسقط الدين)** اي بهلاكه فان الكلام فيه ط
(قوله لاثباته الزيادة) علة اقوله فللراهن ايضا اه ط وعبارة البدائع ولو أقاما اليينة
قالبينة بينته ايضا لانها تثبت استيفاء الدين وبينه المرتهن تنفي ذلك فالثبوت اولى اه وهي
تفيد قبول بينة المرتهن اذا انفردت بشرئبالي **(قوله ولو قبل قبضه)** الاولى ان يقول ولو في
هلاكه قبل قبضه اي لو اختلفا في هلاك الرهن فزعم المرتهن انه هلك في يد الراهن قبل قبضه
وقال الراهن بعد القبض **(قوله بزازية)** عبارتها زعم الراهن هلاكه عند المرتهن وسقوط
الدين وزعم المرتهن انه رده اليه بعد القبض وهلك في يد الراهن فالقول للراهن لانه يدعى
عليه الرد العارض وهو ينكر فان برهنا فللراهن ايضا ويسقط الدين لاثباته الزيادة وان زعم
المرتهن انه هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول للمرتهن لانكاره دخوله في ضمانه وان برهنا
فللراهن لاثباته الضمان اه وهي عبارة واضحة لاعبار عليها ط (تنبيه) فظهر من هذا
ان المسئلة مفروضة في دعوى الهلاك والاختلاف في زمنه هل هو قبل الرد أو بعده وهي
المذكورة في عامة الكتب اما اذا كان الاختلاف في دعوى الرد من غير ذكر الهلاك فقد ألف
فيه الشرنبلالي رسالة سماها الاقناع في الراهن والمرتهن اذا اختلفا في رد الرهن ولم يذكر
الضياع وقد تردد في جواب الحكم فيها فقال قديحجاب بأن القول للراهن بيمينه نص عليه في
معراج الدراية بقوله ولو اختلفا في رد الرهن فالقول للراهن بلا خلاف لانه منكر اه قال
لكن قديحعمل على ما اذا اختلفا في الرد والهلاك لان سياق كلام المعراج في الاختلاف في الهلاك
وقد صرحوا بأن الرهن بمنزلة الوديعة في يد المرتهن وانه امانة في يده وبأن كل امين ادعى
ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله في حياة المستحق او بعد وفاته فن ادعى استثناء المرتهن
من هذه الكلية فعليه البيان ويعارض كلام المعراج بما لو ادعى المرتهن هلاك الرهن عنده
وانكره الراهن فان القول للمرتهن بيمينه لانه امين كالمودع والمستعير مع أن الراهن منكر
ثم قال وعلى مافي المعراج هل يسقط قدر الدين ولا يضمن الزائد أو لا ضمان أصلا نظرا للامانة
واقرار الراهن بعدم قضاء الدين او يضمن كل القيمة فليتيق الله تعالى الحاكم والمفتي ولينظر

وعن الامام لا يرجع لو
صاحبه حاضرا مطلقا
خلافا للثاني وهي فرع
مسئلة الحجر زيلعي قال
الراهن الرهن غير هذا
وقال المرتهن بل هذا هو
الذي رهنه عندي فالقول
للمرتهن لانه القابض
بخلاف ما لو ادعى المرتهن
رده على الراهن بعد قبضه
فان القول للراهن لانه
المنكر فان برهنا فللراهن
أيضا ويسقط الدين لاثباته
الزيادة ولو قبل قبضه
فالقول للمرتهن لانكاره
دخوله في ضمانه وان برهنا
فللراهن لاثباته الضمان
بزازية (يجوز له السفر به)
بالرهن

نصا يفيد ذلك اه ملخصا اقول لكن الفرق ظاهر بين الرهن وغيره من الامانات لانه مضمون بالدين فكيف يصدق في الرد واماما عارض به كلام المعراج فلا يخفى عدم وروده لان الضمير في عنده ان كان للمرتهن فلامعنى لكون القول له لان الدين يسقط بهلاك الرهن عند المرتهن فلا معارضة لانه لم ينف الضمان عن نفسه وفي دعواه الرديني الضمان عن نفسه وان كان الضمير للراهن فأنما يكون القول للمرتهن بيمينه اذا ادعى الهلاك قبل القبض لابعده كإصرار عن البرازية والفرق بينه وبين دعوى مجرد الرد بعد القبض أظهر من ان يخفى ورأيت في فتاوى قارى الهداية ما نصه سئل عن المرتهن اذا ادعى رد الدين المرهونة وكذبه الراهن هل القول قوله اجاب لا يكون القول قوله في رده مع يمينه لان هذا شأن الامانات لا المضمونات بل القول للراهن مع يمينه في عدم رده اليه اه ومثله في فتاوى ابن الشلي وفتاوى ابن نجيم وهو عين ما في المعراج فلزم اتباع المتقول كيف وهو المعقول ومقتضى عدم قبول قوله ضمانه الجميع لكن ينبغي ان يقال ان ذلك كله فيما اذا كان الرهن غير زائد على الدين فان كان زائدا لا يضمن الزيادة لعدم ضمانه فمضمونة فيكون القول قوله فيها سواء ادعى مجرد الرد او مع الهلاك هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم وهذا التحرير من خواص كتابنا هذا والله تعالى الحمد **(قوله)** اذا كان الطريق آمنا اي ولم يقيد بالمصر اما اذا قيد به لا يملكه وتماه في ط **(قوله)** وكذا الانتقال عن البلد اي الانتقال عن بلد للسكنى في بلد آخر تأمل **(قوله)** وكذا العدل اي كالمترتهن فيما ذكر **(قوله)** على خلاف ما في فتاوى القاضيين اي قاضيخان والقاضي ظهير الدين حيث قال ليس للمرتهن ان يسافر بالرهن وزاد الاول وهذا عند الصالحين **(قوله)** ولعل ما في العدة سبقه الى هذا التوفيق صاحب جامع الفصولين واعترضه الرمي بأنه لا حاجة الى التوفيق فان ما في قاضيخان صريح في انه قولهما **(قوله)** اذا عمى الرهن عمى عليه الخبر اي حتى يجاز من عمى البصر مغرب قال ط لم أقف على ضبطه وقد قرئ قوله تعالى فعميت عليكم بالتخفيف والتشديد والمراد اذا خفي حاله ولم تدرك قيمته وقد اتفقا على هلاكه اه **(قوله)** فهو بما فيه الباء للمقابلة والمعاوضة سعدى **(قوله)** ضمن بما فيه من الدين فيسقط الدين عن الراهن وهذا اذا لم يعلم انه اقل فان علم واشتبهت قيمته براجح حكمه ط **(قوله)** كذا ذكره المصنف وكذا في الهداية والعناية وقال في النهاية كذا في المبسوط حا كيا هذا التأويل عن الفقيه ابى جعفر اه والله تعالى اعلم

باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز

(اذا كان الطريق آمنا)
كما في الودعية (وان كان له
حمل ومؤنة) وكذا
الانتقال عن البلد وكذا
العدل الذي الرهن في يده
كما في العمادية معزيا لاعدة
على خلاف ما في فتاوى
القاضيين ولعل في العدة
قول الامام وما في الفتاوى
قولهما كما يفصده كلام
القنية (فائدة) في الحديث
اذا ادعى الرهن فهو بما فيه
قالوا اعناه اذا اشتبهت
قيمه بعد هلكه بأن قال
كل لأدري كم كانت قيمته
ضمن بما فيه من الدين
كذا ذكره المصنف اول
الباب

باب ما يجوز ارتهانه
وما لا يجوز

(لا يصح رهن مشاع)
اعدم كونه مميذا كإصرار
(مطلقا) مقارنا او طارئا

(قوله) لا يصح رهن مشاع اي اذا كان عبدا بينهما رهنا عند رجل بدين على كل واحد منهما رهنا واحدا فلورهن كل نصيبه من العبد لم يجز كإني القهستاني عن الذخيرة والا اذا ثبت الشيوع فيه ضرورة كإني آخر السوادة **(قوله)** مطلقا يفسره ما بعده وانما لم يجز لان موجب الرهن الحبس الدائم وفي المشاع يفوت الدوام لانه لابد من المباشرة فيصير كأنه قال رهنتك يوما دون يوم وتماه في الهداية **(قوله)** مقارنا كنصف دار أو عبد **(قوله)** او طارئا كأن يرهن الجميع ثم يتفاسخا في البعض او بأذن الراهن للعدل ان يبيع الرهن كيف شاء فباع نصفه اه منح وفي رواية عن ابى يوسف ان الطارئ لا يضر والصحيح الاول كإني

التهابة والذرر وسيدكر الشارح آخر الرهن لو استحق كله أو بعضه **(قوله من شركه أو غيره)** لأن الشريك يسكنه يوم مارها ويوما يستخذه فيصير كأنه رهن يومادون يوم وأما جارة المشاع فلما جازت عنده من الشريك دون غيره لأن المستأجر لا يمكن من استيفاء ما اقتضاه العقد إلا بالماهية وهذا المعنى لا يوجد في الشريك أقده الاتفاقى أى لأن الشريك ينتفع به بلاماهية في المدة كلها بحكم العقد والمالك بخلاف غيره **(قوله بقسم أولا)** بخلاف الهبة لأن المانع فيها غرامة القسمة أى أجره القسام وهى فيما يحتمل القسمة لأفيا لا يحتملها معراج **(قوله ثم الصحيح انه فاسد)** وقيل باطل لا يتعلق به الضمان وليس بصحيح لأن الباطل منه ما يمكن مالا أو لم يكن المقابل به مضمونا وما نحن فيه ليس كذلك بناء على أن القبض شرط تمام العقد لا شرط جوازه اه غايه وسيأتى آخر الرهن وسيأتى أيضا هناك أن كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد لكنه مقيد بما إذا كان الرهن سابقا على الدين ويأتى بيانه أن شاء الله تعالى **(قوله ما قبل البيع قبل الرهن)** أى كل ماصح بيعه صح رهنه **(قوله والمنشغول)** أى يحق الراهن كقيد الشارح أول الرهن احترازا عن المنشغول بتلك غير الراهن فلا يمنع كفى حاشية المحوى عن العبادية أقول وكذا يمنع المنشغول بالراهن نفسه لما فى الهداية وينع التسليم كون الراهن أو مناعه فى الدار المرهونة اه قال فى المعراج فإذا خرج منها يحتاج الى تسليم جديد لانه شاغل لها كشتغلها بالمتاع وكذا متاعه فى الوعاء المرهون يمنع التسليم والحيلة أن يودع أولا ما فيه عند المرتهن ثم يسلمه مارهن اه **(قوله والمتصل بغيره)** صفة لموصوف محذوف أى والشاغل المتصل بغيره كالبنا وحده أو النخل أو الثمر بدون الأرض أو الشجر كسبذكره واحتزبه عن الشاغل المنفصل كالأورهن مافى الدار أو الوعاء بدونهما وسلم الكل فانه يجوز كفى الهداية والحاشية ففهم وأراد المتصل التابع لما فى الهداية رهن سرجا على دابة أو ألجأ مافى رأسها ودفعه الدابة مع السرج واللاجاء لا يكون رهنها حتى ينزعه منها ثم يسلمه اليه لانه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للنخيل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر اه يعنى لو رهن دابة عليها سرج أو ألجأ يدخل فى الرهن معراج وبهذا ظهر أن تقيده المتصل فيها مر وفيما يأتى بقوله خلقة غير ظاهر قدبر **(قوله والمعلق عتقه بشرط قبل وجوده)** كذا قال لعبداه ان دخلت هذه الدار فانت حر فإنه يصح بيعه لأرهنه ولعله لأن حكم الرهن الحبس الدائم الى الاستيفاء وحسب مثل هذا لا بدوه لانه قد يدخل الدار فيمتنع فلا يمكن منه الاستيفاء اه ط أقول وما ذكره الشارح نقله البيرى عن شرح الاقطع ثم نقل عن روضة القضاء لوعلق عتق عبده بصفة ثم رهنه جاز خلافا للشافعى اه تأمل **(قوله غير المدبر)** شمل المطلق والمقيد حموى أى فكل منهما لا يجوز رهنه وفيه نظر فقد ذكر الشارح فى باب ان المقيد يساع ويوهب ويرهن وصريحه أيضا هناك الباقي فى شرح الملقى وهو من علق عتقه بموت سيده لا مطلقا بل على صفة خاصة كأن مات من مرضى هذا أو فى سفرى أو نحووه ولنظر الفرق بين المعلق عتقه بشرط غير الموت على ما ذكره حيث لم يجوز رهنه وبين المدبر المقيد حيث جاز **(قوله فيجوز بيعها لأرهنها)** أى الأمانة المذكورة غير المدبر فإن المطلق لا يجوز بيعه ولأرهنه والمقيد يجوز أن فيه **(قوله وفيها)** أى فى الاشياء من الفن الخامس فى الحبل والمسئلة المذكورة فى

من شركه او غيره بقسم
اولا ثم الصحيح انه فاسد
يضمن بالقبض وجوزه
الشافعى وفى الاشياء ما قبل
البيع قبل الرهن الا فى
اربعة المشاع والمنشغول
والمتصل بغيره والمعلق
عتقه بشرط قبل وجوده
غير المدبر فيجوز بيعها
لأرهنها وفيها الحيلة فى
جواز رهن المشاع

ان يديه التصف بالخيار ثم يرهنه ﴿٤٣٥﴾ التصف ثم يفسخ قال المصنف وفيه نظر ولعله مفرع على الضعيف في

حيل الوالولية آخر الكتاب (قوله ان يبعثه) اى من المرتهاى ثمن قدر الدين الذى يريد
الرهن به (قوله ثم يفسخ) البيع اى يتحكم الخيار (قوله قال المصنف) اى فى المنع آخر هذا
الباب ونصه قلت وعندى فى صحة هذه الحيلة نظر ظاهر لما قرر سابقا من ان الصحيح ان الشيوع
الطارىء مفسد كالقارن ويمكن ان يكون مفرعة على القول المقابل للصحيح وهو ان الشيوع
الطارىء غير مفسد وفيه نظر اهو الظاهر انه أراد بالنظر الثانى ما ذكره الشارح بعد فافهم (قوله
اما ان يبقى فى ملكه) اى ملك البائع فيما اذا كان الخيار له لان خياره يمنع من خروج المبيع عن ملكه
فيكون رهنه التصف فى مدة الخيار رهنا لبعض ملكه وهو رهن المشاع ابتداء فافهم (قوله
او يعود للملك) اى البائع فيما اذا كان الخيار للمشتري لان المبيع يخرج به عن ملك البائع ولا يملكه
المشتري عنده ويملكه عندها فعلى قولهما يكون رهن المشاع ابتداء من الشريك سواء فسخ البيع
او اجزاه وعلى قوله ان اجزاه دخل فى ملكه والاعاد الى ملك البائع وعلى كل فرهنه التصف فى مدة
الخيار يكون رهن مشاع ابتداء من الاجنبي وكان ينبغي للشارح ان يزيد او يدخل فى ملك المشتري
بعد قوله او يعود للملك (قوله كاسطة فى تنوير البصائر) اى للشرف الغزى محشى الاشياء
وحاصله مع الايضاح ما قدمناه (قوله فتبقى فى يده بمنزلة الرهن بالثمن) فان اصابها عيب ذهب
من الدين بحسابه منع عن حيل الحصاص وحاصله ان هذا ليس رهنا حقيقة لاصحيا ولا فاسدا اذ لم
يوجد عقده وانما هو بمنزلة لان له حبس الدار حتى يقبض الثمن كما اذا فسخ الاجارة فان له حبس
المأجور حتى يقبض الاجرة ولما كان له فى ذلك الحبس منفعة كان المحبوس مضمونا عليه بقيمته
اذا هلك بخلاف الامانات فانها لا تضمن الا بالاستهلاك وبخلاف الرهن الحقيقي فانه مضمون بالاقل
من قيمته ومن الدين فقد ظهر بما قررناه وجه قوله بمنزلة الرهن اى بمنزلة من حيث ثبوت
حق الحبس فقط لا من حيث انه يضعف كضمان الرهن والدليل على ذلك وعلى انه ليس
كسائر الامانات ما فى خيارات جامع الفصولين باع ارضا بخيار وتقابضا فقصه البائع فى المدة تبقى
الارض مضمونة بالقيمة على المشتري وله حبسها بمن دفعه الى البائع اهو عليه فلو هلكت بقيمتها
مثل الثمن الذى قبضه البائع سقط ولو اقل سقط منه بحسابه هذا ما ظهر لى فافهم (قوله وفيها
الح) تأمله مع المسئلة الآتية فى المتن آخر هذا الباب (قوله ليس بأولى) اى يكون رهنا
(قوله او بناء) كعمارة قائمة فى ارض وقف كما اتفق به فى الحامدية او فى ارض ساطانية كافى
التأخرية (قوله بدونها) اى بدون الارض (قوله كرهن الشجر لا الثمر) اى كرهن الشجر
بمواضعها وتبعها للارض مع التنصيص على نفي التملك لكون الفساد من هذه الجهة فلو لم ينص
دخل الثمر تبعاتصحيحا للعقد بخلاف البيع لان بيعه بدون الثمر جائز ولا ضرورة الى ادخاله من
غير ذكره وبخلاف المتاع فى الدار حيث لا يدخل فى رهن الدار من غير ذكر لانه ليس بتابع بوجه
وكذا يدخل الزرع والرطبة والبناء والفرس فى رهن الارض والدار والقرية لما ذكرنا كافى
الهداية (قوله خالقة) المناسب حذفه كما فعل فى الهداية وغيره ليشمل البناء والسراج واللباج
كما قدمناه (قوله وعن الامام الح) لان الشجر اسم للثابت فيكون استثناء الاشجار بمواضعها
بخلاف رهن الدار دون البناء لان البناء اسم للمبنى فيصير رهنها جميع الارض وهى مشغولة

الشيوع الطارىء قلت بل ولا عليه لانه بالخيار لا يخلو اما ان يبقى فى ملكه او يعود للملك وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداء كما بسطه فى تنوير البصائر فتنبه قلت والحيلة الصحيحة ما فى حيل مئة المفتي اراد رهن نصف داره مشاعا يبيع نصفها من طالب الرهن ويقبض منه الثمن على ان المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم ينقص البيع بمحكم الخيار فتبقى فى يده بمنزلة الرهن بالثمن واعتمده ابن المصنف فى زواهر الجواهر وفيها الشيوع الثابت ضرورة لا يضر لما فى الوالولية ولو جاء بشوئين وقال خذا احدهما رهنا والاخر بضاعة عندك فان نصف كل منهما يصير رهنا بالدين لان احدهما ليس بأولى من الآخر فيشيع الرهن فهما بالضرورة فلا يضر (و) لارهن (ثمره على نخل دونه) لا (زرع ارض او نخل) او بناء (بدنها وكذا عكسها) كرهن الشجر لا الثمر والارض لا النخل والاصل ان المرهون متى اتصل بغير المرهون خلقه لا يجوز لامتناع قبض المرهون

وحده درر وعن الامام جواز رهن الارض بلا شجر ولو رهن الشجر بمواضعها او الدار بما فيها جاز ملحق

تلك الراهن هداية (قوله لانه اتصال بمجاورة) عله لجواز رهن الشجر بمواضعها الى لان اتصال الشجر ومواضعها القائمة فيها بباقي الارض اتصال بمجاورة ولا اتصال بتعبئة كالبناء وسرج الدابة ولا اتصال خلقه كالمهر فهو كرهن متاع في وعا، فلا يضر (قوله صح في العرصه) اى والسقف والحيطان الخاصة كما في القبة (قوله لكونه تبعا) مخالف لما قدمناه عن الهداية في رهن السرج على الدابة من انه لا يجوز حتى يترعه لانه من ثوابها فتأمل (قوله ولا رهن الحر الخ) لانه لا يحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المالية في الحر وقيام المانع في الباقيين هداية (قوله والمدير) اى المطلق كاقدمناه وهو مستفاد من التعليل المذكور (قوله ولا بالامانات) اى ليصح اخذ الرهن بها لان الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ان كان مثليا او قيمته ان كان قيميا فالامانة ان هلكت فلا شئ في مقابلتها وان استهلكت لا تبقى امانة بل تكون مغضوبة حموى (قوله كودعية وامانة) الا صوب وعارية وكذا مال مضاربة وشركة كافي الهداية وممر في باب التدبير ان شرط واقف الكتب ان لا يخرج الابرهن شرط باطل لانه امانة فاذا هلك لم يجز شئ وذكر في الاشياء في بحث الدين ان وجوب اتباع شرطه وحمل الرهن على المعنى الغوى غير بعيد (قوله ولا بالدرك) بالتجريك (قوله خوف استحقاق المبيع) تفسير لحاصل المعنى لان الرهن انما هو بائن وذلك بان يخاف ان يشتري استحقاق المبيع فيأخذ من البايع رهنا بائن (قوله فالرهن به باطل) فيكون امانة كبائن (قوله بخلاف الكفالة) اى بالدرك فانها جائزة والفرق ان الرهن للاستيفاء والاستيفاء قبل الوجوب لان ضمان الدرك هو الضمان عند استحقاق المبيع فلا يصح مضافا الى حال وجوب الدين لان الاستيفاء معاوضة وازافة التملك الى المستقبل لا يجوز اما الكفالة فهي لا التزام المطالبة لا لالتزام اصل الدين ولذا لو كفل بما يذوب له على فلان يجوز ولو رهن به لا يجوز كفاية ملخصا (قوله كامر) اى في كتاب الكفالة (قوله اى بغير مثل او قيمة) لانهما بمنزلة العين كبائن بيانه (قوله مثل المبيع) بان اشترى عينا ولم يقبضها ثم أخذ بها رهنا من البايع فالرهن باطل لانه لا يجب على البايع بهلاك المبيع شئ يستوفى من الرهن وانما يبطل البيع ويسقط الثمن وتأماته في الكفاية وغاية البيان والجوهره والزبلى هذا وفي القهستاني وقال شيخ الاسلام انه فاسد لان الرهن مال والمبيع متقوم والفساد يلحق بالصحيح في الاحكام كافي الكرمانى وذكر في المبسوط انه جائز فيضمن بالاقبل من قيمته ومن قيمة العين به أخذ الفقيه ابو سعيد البردعي وابوالثيث وعليه الفتوى كافي الكرمانى وغيره اهـ (قوله ولا بالكفالة بالنفس) كان كفلا زيد بنفس عمره على انه يوفى به الى سنة فعليه الف الف الذى عليه ثم اعطاه عمر وبالمال رهنا الى سنة فهو باطل لانه لم يجز المال على عمر وبعد وكذا لو قال ان مات عمره ولم يؤدك فهو على ثم اعطاه عمر ورهنا لم يجز وتأماته في المنع عن الحائنة (قوله ولا بالقصاص) لتذراستيفائه من المرهون (قوله بخلاف الجناية خطأ) وبخلاف الدية وجراحة لا يستطاع فيها القصاص قضى بارشها فلو أخذ به رهنا جاز اهـ درمتمنى (قوله ولا بالشفعة) اى لا يجوز أخذ الرهن من المشتري الذى وجب عليه تسليم المبيع من اجل الشفعة لان المبيع غير مضمون عليه ط (قوله وباجرة النائحة والمغنية) لبطان لا جارة فلم يكن الرهن مضمونا لا ذيقابله شئ

لانه اتصال بمجاورة وفي القبة رهن دار او الحيطان مشتركة بينه وبين الجيران صح في العرصه ولا يضر اتصال السقف بالحيطان انشتركة لكونه تبعا (و) لا رهن الحر والمدير والمكاتب وام الولد والوقف ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال (و) لا بالامانات كودعية وامانة (و) لا بالدرك خوف استحقاق المبيع فترهن به باطل بخلاف الكفالة كامر (و) لا بعين مضمونة بغيرها اى بغير مثل او قيمة مثل (المبيع في يد البايع) فانه مضمون بائن فذا هلك ذهب بائن (و) لا بالكفالة بالنفس (و) لا بالقصاص مطلقا في نفس ومادونها (بخلاف الجناية خطأ) لا مكان استيفاء الارش من الرهن (و) لا بالشفعة وباجرة النائحة والمغنية

وبالمد الجاني والمديون) وإذا لم يصح الرهن ٤٣٧ في هذه الصور فالرهن اخذه فلو هلك عند المرتين قبل الطلب هلك

مضمون (قوله بالمد الجاني والمديون) لانه غير مضمون على المولى لانه لو هلك لا يجب عليه شيء منح (قوله قبل الطلب) مفهومه الضمان بعده وبه صرح في جامع الفصولين حيث قال الرهن بامانة كودعية باطل بهلك امانة لو هلك قبل حبسه وضمن لو بعده (قوله ولا رهن خراج) لان المسلم لا يملك الاثياء اذا كان هو الراهن ولا الاستيفاء اذا كان هو المرتين وكذا الحكم في الخنزير اتقاني أقول والكلام الآن فيما لا يجوز الرهن به وما ذكره هنا بيان ان الخمر لا يجوز رهنه فهو ليس مما نحن فيه فكان ينبغي تقديمه تأمل وقد ذكر مسألة الرهن به في جامع الفصولين فقال الرهن بخمر باطل فهو امانة وهذا في مسلمين وكذا لو كان المرتين مسلما والراهن كافرا وصح بينهما لو كافرين اه لكن في الجوهره أن الرهن بالخمر والخنزير فاسد يتعلق به الضمان اه وقد منا عن العناية أن الباطل مالم يكن مالا اولم يكن المقابل به مضمونا فتأمل (قوله ولا يضمن له) كالا يضمنها بالغصب منه لانها ليست بمال في حق المسلم منح (قوله وفي عكسه الضمان) اي ان كان الراهن ذميا والمرتين مسلما يضمن الخمر للذمي كما اذا غصب منح وظاهره انها تضمن بلا تعد ضمان الرهن لان الرهن هنا مال عند الذمي والمقابل به مضمون فهو رهن صحيح لا فاسد ولا باطل تأمل (قوله اي بالمثل او بالقيمة) فسر النفس بهما باعتبار انهما قائمان مقامهما والمراد انها مضمونة بالمثل لومنية او بالقيمة لوقمية (قوله كالمغصوب الخ) اي كالعين المغصوبة او المجموعة بدل خلع او مهر او صلح لان الضمان منقرر فانها ان كانت قائمة وجب تسليمها وان هالكة وجب قيمتها فكان الرهن بهارها بما هو مضمون فيصح كافي الهداية (قوله كالامانات) اي ولا يصح الرهن بها وقد قدمنا وجهه عن الحموى (قوله وعين غير مضمونة) اي حقيقة لانه اذا هلك ملك البائع فلا يجب عليه شيء كما اذا هلكت الودعية وقوله لكنها تشبه المضمونة باعتبار سقوط الثمن ان لم يقبض ورده اذا قبض ولذا سميت قبامر مضمونة بغيرها وقد منا ان الرهن بها باطل او فاسد او جائز (قوله فلودفع له البعض) أي بعض ما وعده به وامتنع عن دفع الباقي لا يجبر عليه ولا ينبغي أن هذا ان كان الرهن باقيا والا تحكمه مافي المتن (قوله فاذا هلك) اي قبل الاقراض بزازية (قوله للقيمة) اي قيمة الرهن يوم القبض (قوله فان لم يسمه بان رهنه الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها فان لم يسمه لم يكن مضمونا في الاصح كما مر في المقبوض على سوم الرهن بان رهنه الخ وعلى هذه النسخة كان ينبغي اسقاط قوله يضمن الخ ليتنى التكرار (قوله خلاف بين الامامين) اي في الضمان وعدمه وقدمناه اول كتاب الرهن عن القنية وان الامام وصاحبه قالوا يعطيه المرتين ماشاء وعليه مشي الزبلي معللا بانه بالهلاك صار مستوفيا شيأ فيكون بيانه اليه والحاصل أن الرواية قد اختلفت (قوله والاصح انه غير مضمون) اي الاصح من الروايتين كما قدمناه عن القنية (قوله وقد تقدم) اي متناول الرهن وهذا قد علم مما قبله لكن أراد ان يبينه على ان ما تقدم هو المراد هنا اي ان المقبوض على سوم الرهن هو معنى الرهن بالدين الموعود وأما الاختلاف في التعبير ولذا قال في البرازية والرهن بالدين الموعود مقبوض على سوم الرهن فافهم * (تنبيه) * الراهن

مجانا اذا حكم للبطل فبق القبض باذن المالك صدر الشريعة وابن كمال (و) لا (رهن خروادتها من مسلم او ذمي للمسلم) اي لا يجوز للمسلم ان يرهن خمر او رهنها من مسلم او ذمي (ولا يضمن له) اي للمسلم (مرتها) حال كونه ذميا (وفي عكسه الضمان) لتقومها عندهم لا عندنا (وصح) الرهن (بعين مضمونة بنفسها) اي بالمثل او بالقيمة (كالمغصوب وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح عن عمد) اعلم ان الاعيان ثلاثة عين غير مضمونة اصلا كالامانات وعين غير مضمونة وتلكها تشبه المضمونة كبيع في يد البائع وعين مضمونة بنفسها كالمغصوب ونحوه وتماه في الدرر (و) صح (بالدين ولو موعودا بان رهن ليقرضه كذا) كالف مثلا فلو دفع له البعض وامتنع لاجبر اشباه (فاذا هلك) هذا الرهن (في يد المرتين) كان مضمونا عليه بما وعده (من الدين) فيسلم الا لفسد الراهن جبرا (اذا كان الدين مساويا للقيمة أو اقل اما اذا كان أكثر فهو مضمون بالقيمة) هذا

اذا سمي قدر الدين فان لم يسمه بان رهنه على ان يعطيه شيأ فيهلك في يده هل يضمن خلاف بين الامامين مذكور في البرازية وغيرها والاصح انه غير مضمون وقد تقدم ان المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار غير مضمون في الاصح

الموعود لا يلزم الوفاء وسياً في قول المنصف باع عبداً الخ (قوله) صح برأس مال
السلم الخ صورة هذه المسائل أن يسلم مائة بطعام مثلاً أو يبيع ديناراً بدرهم ثم قبل القبض
يدفع إلى السلم إليه رهناً بمائة أو يأخذ رهناً بالدراهم أو بالطعام وصور الأولى بعضهم بأن
يأخذ المسلم من السلم إليه رهناً برأس المال الذي دفعه إليه ويظهر لي أن الصواب ما صورته لأنه
إذا هلك الرهن في المجلس يصير المسلم مسترداً لرأس المال فكيف يقال إن العقد يتم بذلك وإن
انفترقا قبل الهلاك بطل تأمل (قوله) فإن هلك الخ بيان لفائدة الرهن بالأشياء المذكورة
عيني وأفاد القهستاني أن المراد أن هلك الرهن برأس المال أو ثمن الصرف دون المسلم فيه
لمناقته لقوله بعده وإن انفترقا الخ لأن المسلم فيه يصح مطلقاً أقول ولهذا ذكر في الدرر مسألة
المسلم فيه مؤخره وحدها (قوله) وصار المرتهن مستوفياً أي لرأس المال أو ثمن الصرف
أو السلم فيه اه ط عن الشمني ومثله قول أبي السعود عن الحموي المراد بالمرتهن هو المسلم
إليه في الأولى وأحد عقدي الصرف في الثانية ورب المال في الثالثة اه ملخصاً أقول
لادخل للثالث هنا كما علمت ثم إن تفسير المرتهن بالمسلم إليه في الأولى مؤيد لما صورنا به المسئلة
سابقاً هذا وأفاد القهستاني أن ما ذكر من أنه صار مستوفياً إنما هو لو كانت قيمة الرهن مساوية
لرأس المال وثنم الصرف فإن كانت أقل لم يصح الإبقدره (قوله) قبل نقد وهلاك أي قبل
نقد المرهون به وقبل هلاك الرهن (قوله) بطلاً لعدم القبض حقيقة ولا حكماً قال
في الجوهرة وعليه رد الرهن فإن هلك في يده قبل الرد هلك برأس المال لأنه صار مستوفياً لرأس
المال بهلاك الرهن بعد بطلان عقد السلم ولا يتقلب السلم جائزاً (قوله) فيصح مطلقاً أي
ولو بعد الافتراق لأن قبضه لا يجب في المجلس زيلبي (قوله) وصار عوضاً للسلم فيه أي
صار مستوفياً للسلم فيه ويكون في الزيادة أمينا وإن كانت قيمته أقل صار مستوفياً بقدرها
جوهرة (قوله) ولو لم يهلك معطوف على قوله في الشرح فإن هلك (قوله) فقام مقامه فصار
كالمغصوب إذا هلك وبه رهن يكون رهناً بقيمته هداية (قوله) هلك به لأنه رهنه به وإن
كان محبوباً بغيره كمن باع عبداً وسلم المبيع وأخذ بالثمن رهناً ثم تقايلاً المبيع له إن يحبس لاخذ
المبيع لأنه بدل الثمن ولو هلك المرهون يهلك بالثمن لأنه مرهون به زيلبي (قوله) فيلزم الخ
أي إذا هلك الرهن بالسلم فيه في مسئلتنا يجب على رب السلم أن يدفع مثل المسلم فيه إلى المسلم
إليه ويأخذ رأس المال لأن الرهن مضمون به وقبضي حكم الرهن إلى أن يهلك فصار رب السلم
بهلاك الرهن مستوفياً للسلم فيه ولو استوفاه حقيقة ثم تقايلاً أو استوفاه بعد الإقالة لزمه رد
المستوفى وارتداد رأس المال فكذا هنا زيلبي (قوله) بدني أي لاجني (قوله) عبداً مفعول
برهن وقوله لطفله صفة له (قوله) لهلاكه مضموناً بيان للأولوية ولأن قيام المرتهن بحفظه
أبلغ مخافة الغرامة هداية (قوله) والوديعة أمانة مبتدأ وخبر أي وقد علم أن الأمانة غير
مضمونة (قوله) وقال أبو يوسف أي وزفر وقوله قياس والأول الظاهر وهو الاستحسان
هداية وزيلبي (قوله) ثم إذا هلك أي بناء على ما في المتن (قوله) لا الفضل أي لا الزائد على
قدر الدين من قيمة الرهن لو كانت أكثر منه (قوله) بعض الوصي القيمة أي جميعها وإن زادت
وعليه اقتصر الشارح فيما يأتي في باب التصرف في الرهن (قوله) وغيرها كأنه في والغاية

السلم وثنم الصرف
والمسلم فيه فإن هلك الرهن
(في المجلس تم الصرف
والسلم و) صار المرتهن
(مستوفياً) حكماً خلافاً
لثلاثة (وإن انفترقا قبل
نقد وهلاك بطلاً أي السلم
والصرف وأما المسلم فيه
فيصح مطلقاً فإن هلك
الرهن تم العقد وصار
عوضاً للمسلم فيه (ولو)
لم يهلك ولكن (تفاسخاً)
السلم وبالسلم فيه رهن
فهو رهن برأس المال)
استحساناً لأنه بدله فقام
مقامه (وإن هلك) الرهن
(بعد الفسخ) المذكور
(هلك به) أي بالسلم فيه
فلزم رب السلم دفع مثل
السلم فيه لبقاء الرهن حكماً
إلى أن يهلك (وللابان
يرهن بدني) كأن (عليه
عبداً لطفله) لأن له أيداعه
فهذا أولى لهلاكه مضموناً
والوديعة أمانة (والوصي
كذلك) وقال أبو يوسف
لا يملك ذلك ثم إذا هلك
مضمناً قدر الدين للصغير
لا الفضل لأنه أمانة وقال
الترمذي يضمن الوصي
القيمة لأن اللابان ينتفع
بمال الصبي بخلاف الوصي
لكن جزم في الذخيرة
وغيرها

بالنسبة بينهما (وله) اى اللاب رهن ٤٣٩ ماله عند ولده الصغير بدین له اى الصغير (عليه) اى الاب (ويحبسه

لاجله) اى لاجل الصغير
(بخلاف الوصى) فانه
لا يملك ذلك سر اجسية
(وكذا عكسه) فللاب
رهن متاع طفله من نفسه
لانه لو فور شفقتة جعل
كشخصين وعبارتين
كسرا له مال طفله (بخلاف
الوصى) لانه وكيل محض
فلا يتولى طرفى العقد فى
رهن ولا بيع وتماه فى
الزبلى (و) صح (ثم عبد
اوخل او ذكية ان ظهر
العبد حرا والخل خرا
والذكية ميتة) صح
(ببدل صاحب عن انكار ان
اقر) بعد ذلك (ان لادين
عليه) والاصل ما مر ان
وجوب الدين ظاهر ايكفى
لصحة الرهن والمكفيل
(و) صح (رهن الحجرين
والمكبل والموزون فان
رهن) المذكور بخلاف
جنسه هلك بقيته
وهو ظاهر وان (بجنسه
وهلك هلك بئله) وزنا
او كيلا لاقية خلافا
لهما (من الدين ولا عبرة
بالجودة) عند المقابلة
بالجنس ثم ان تساوى افظاهر
وان الدين ازيد فالزائد
فى ذمة الراهن وان الرهن
ازيد فالزائد امانة درر

والملقى (قوله) بالنسبة بينهما) هو القول الاول (قوله) ويحبسه) اى يحبس الاب عنده
الرهن (قوله) وكذا عكسه الخ) اى اذا كان اللاب دين على ابنة الصغير فلا بل الخ وكذا لو كان
الدين لابن آخر له صغير او عقد تاجر للاب فله ان يرهن متاع طفله المدين عنده ان الآخر
او عبده كفى الهداية والملقى (قوله) بخلاف الوصى) اى لو كان له على الصغير دين فليس له رهن
متاع الصغير من نفسه (قوله) ولا بيع) هذا محمول على وصى القاضى قال المصنف فى باب الوصى
وان باع واشترى من نفسه فان كان وصى القاضى لا يجوز مطلقا وان كان وصى الاب جاز
بشرط منفعة ظاهرة للصغير وبيع الاب مال الصغير من نفسه جائز بمثل القيمة وبما يتفان
فيه ط (قوله) وتماه فى الزبلى) فقد اطل هنا فى التعليل وتفریع المسائل كالهداية
والمئج وفى الملقى وان استدان الوصى لليتيم فى كسوته وطعامه ورهن به متاعه صح وليس للعقل
اذا بلغ ففض الرهن فى شئ من ذلك ما لم يقض الدين (قوله) وصح ثمن عبد الخ) اى يضمن
ضمان الرهن فان هلك وقيمتة مثل الدين او اكثر يؤدى قدر الدين الى الراهن وان كانت اقل
منه يؤدى القيمة اليه لانه رهنه بدين واجب ظاهرا ابن كمال (قوله) ان اقر) اى المرتهن
وقوله بعد ذلك اى بعد الرهن وصورتها ادعى على آخر الفا فانكر فصالحه على خمسمائة
واعطاه رهنا يساوى خمسمائة فهلك عند المرتهن ثم تصادقا على ان لادين فعلى المرتهن قيمة
الرهن ومر اج (قوله) والاصل ما مر) اى فى اول الرهن (قوله) يكفى لصحة الرهن والمكفيل)
كذا فى المتح ولم ادره فى غيرها وعبرة النهاية وغيره ايكفى لصحة الرهن ولصيرورته مضمونا
ولعله اراد بالكفيل الكفيل بالغرامات فان الكفالة بها صححة على ما جرى عليه المصنف
فى كتاب الكفالة واما حمل على الكفالة ثمن العبد وما بعده فغير ظاهر لما فى كفاية الذخيرة عن
المتقى لو اقم الكفيل المينة على اقرار الطالب بان المال ثمن خمر او بيع فاستقبل ويبطل الماله
فايتامل (قوله) وصح رهن الحجرين) اى الذهب والفضة منح (قوله) بخلاف جنسه)
كالتياب مثلا (قوله) هلك بقيته) اى اذا هلك الرهن المذكور من الحجرين ونحوهما هلك بقيته
لا بالوزن او الكيل وعليه فتعتبر فيه الجودة لانه مرهون بخلاف جنسه وهو التياب مثلا
واما لا تعتبر الجودة عند المقابلة بالجنس كباقي فافهم (قوله) وان بجنسه) كذا اذا رهن
فضة بفضة او ذهبا بذهب او حنطة بحنطة او شعير بشعير (قوله) وزنا او كيلا) سواء هلك القيمة
او كثرت زبلى (قوله) لاقية خلافا لهما) فعندهما يضمن القيمة من خلاف الجنس
وتكون رهنا مكانه وبنك المرتهن الهالك بالضمان عني وتظهر ثمرة الخلاف اذا كانت القيمة
اقل من الدين اما لو كانت مثله او اكثر فالجواب فيهما بالاتفاق لان الاستيفاء عنده بالوزن
وعندهما بالقيمة وهى مثل الدين فى الاول وزائدة عليه فى الثانى فيصير بقدر الدين مستوفيا
والباقي امانة كفى الهداية (قوله) ولا عبرة بالجودة الخ) لانها لاقية لها الا اذا قابلت الجنس
لثلا يؤدى الى الربا (قوله) ثم ان تساوى) اى ان تساوى الرهن والمرهون به كيلا او وزنا فظاهر
اى انه يسقط الدين بالنظر الى القيمة ولا الى الجودة عنده وهذا كله اذا هلك واما اذا انتقص
بان كان ابرق فضة فانكسر ففيه كلام آخر وحاصل صور هذه المسئلة فى الهلاك والنقصان
تبلغ ستا وعشرين صورة مبسطة فى المظولات وقد اوضحها فى التبيين وغاية البيان (قوله)

وصدر الشريعة (باع عبدا على ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بینه

اوبعطى كفيلا (اوبعطى كفيلا كذلك)
بعينه (صح ولا يجبر)
المشتري (على الوفاء)
لما مرانه غير لازم (وللبيع
فصله) لفوات الوصف
المرغوب (الا ان يدفع
المشتري الثمن حالا) اوبدفع
(قيمة الرهن) المشروط
(رهنا) لحصول المقصود
(وان قال) المشتري
(لبائعه) وقد أعطاه شيئا غير
مبيعه (امسك هذا حتى
اعطيتك الثمن فهو رهن)
لتلفظه بما يفيد الرهن
والعبرة للمعاني خلافا للثاني
والثلاثة (لو كان) ذلك
الشيء الذى قال له المشتري
امسكه هو (المبيع) الذى
اشتره بعينه لو (بعد قبضه)
لانه حينئذ يصلح ان يكون
رهنا بجنه (ولو قبله لا)
يكون رهنا لانه محبوس
بالثمن كإمر بقى لو كان
المبيع مما يفسد يمكنه كلحم
وجد فأبطأ المشتري
وخاف البائع تلفه جازييه
وشراؤه ولو باعه بأزيد
تصدق به لان فيه شبهة
(رهن) رجل (عينا عند
رجلين يدين لكل منهما
صح وكله رهن من كل
منهما

اوبعطى كفيلا) اى حاضرا فى المجلس قبل فلو لم يكن الرهن ولا الكفيل معينا او كان
الكفيل غائبا حتى افتراقا فسد العقد ولو حضر الكفيل وقبل او افتقاعا على تعيين الرهن او نقد
المشتري الثمن حالا جاز البيع وبعد المجلس لا يجوز زبلى ملخصا (قوله ولا يجبر المشتري)
اى على دفع الرهن واما الكفيل فقد علمت ان الشرط حضوره وقبوله فى المجلس فلا يتأتى
فيه الامتناع والاجبار تأمل (قوله لما مر) اى اول الرهن انه غير لازم بمجرد الإيجاب
والقبول قبل القبض حتى لو عقد الرهن لا يجبر على التسليم فلا يجبر بمجرد الوعد بالاولى (قوله
لفوات الوصف المرغوب) لان الثمن الذى به رهن اوتوق بما لا رهن به فصار الرهن صفة للثمن
وهو وصف مرغوب فله الخيار بفواته وتامه فى غاية البيان (قوله لحصول المقصود) فان
المقصود من الرهن قيمته لا عينه (قوله وقد أعطاه) الضمير المستتر للمشتري والبارز للبائع
(قوله شيئا غير مبيعه) الاولى حذفه ليحسن التعميم فى قول المصنف الآتى ولو كان المبيع
فان لوفيه وصلية ولا يجمع بين ما بعدها وبين قبضه فلا يقال اكرمك ان جئتني ولم تجئني
(قوله لتلفظه بما يفيد الرهن) وهو الحبس الى ايفاء الثمن (قوله والعبرة) اى فى العقود
للمعاني ولهذا كانت الكفالة بشرط برائة الاصيل والحوالة بشرط عدم برائة الاصيل
كفالة اتقاني (قوله خلافا للثاني والثلاثة) لانه يحتمل الرهن والايداع والثاني اقلهما فيقبض
بشوته بخلاف ما اذا قال امسكه بدينك او بمالك لانه لما قبله بالدين فقد عين جهة الرهن قلنا
لما مداه الى وقت الاعطاء علم ان مراده الرهن هداية (قوله ولو كان) لوهذه وصلية كما
قدمناه وما بعدها شرطية (قوله لانه حينئذ يصلح الخ) اى لتعين ملكه فيه حتى لو هلك
هلك على المشتري ولا يفسخ العقد (قوله لانه محبوس بالثمن) اى وضمانه يخالف
ضمان الرهن فلا يكون مضمونا بضمانين مختلفين لاستحالة اجتماعهما حتى لو قال امسك
المبيع حتى اعطيتك الثمن قبل القبض فهلك انفسخ البيع زبلى (قوله كإمر) اى عند
قول المصنف ولا بالمبيع في يد البائع (قوله بقى لو كان المبيع) اى الذى جعله المشتري رهنا
قبل قبضه ط وظاهره انه بعد القبض ليس كذلك اقول وقد تقدم فى اول متفرقات البيوع
لو اشترى شيئا وغاب قبل القبض ونقد الثمن غيبة معروفة فأقام بآئمه بينة انه باعه منه لم يبيع فى
دينه وان جهل مكانه ببع اى باعه القاضى وقال فى النهر هناك ينبغي ان يقال ان خيف تلفه
يجوز البيع علم مكانه اولا اه ولم يقيد بكونه جعله رهنا تأمل (قوله وجد) بالتحريك
التلج قاموس (قوله جازييه) ظاهر ما قدمناه ان الذى يبيعه القاضى وبأنى التصريح به آخر
الباب (قوله وشراؤه) اى وجاز للمشتري شراؤه مع علمه بذلك (قوله تصدق به) اى بما زاد
على الثمن الاول (قوله لان فيه شبهة) اى شبهة مال الغير وهو المشتري الاول (قوله عند رجلين)
اى وقبلها فلو قبل احدهما دون الآخر لا يصح كإقال رهنه التصف من ذا والنصف من ذا
سأتحا عن المقدسى (قوله وكله رهن من كل منهما) اى يصير كله محبوسا بدين كل واحد منهما
لان نصفه يكون رهنا من هذا ونصفه من ذاك ابن كمال وهذا بخلاف الهبة لان موجبها
ثبوت الملك والشيء الواحد لا يكون كله ملكا لكل واحد من رجلين على الكمال فى زمان واحد
فدخله الشبوح ضرورة وحكم الرهن الحبس ويجوز كون العين الواحدة محبوسة بحق كل

منهما على الكمال وتماه في الكفاية **(قوله)** ولو غير شر بكن (اي في الدين ولو كان من جنس
مختلفين بأن يكون دين احدهما دراهم ودين الآخر دنانير غناية **(قوله)** ضمن عنده) اي
ضمن الدافع ضمان الغصب ط **(قوله)** واصله مسألة الوديعة) اي اذا اودع عند رجلين
شياً يقبل القسمة فدفع احدهما كله الى الآخر فان الدافع يضمن عنده خلافاً لهما زيلبي
(قوله) ضمن كل حصته) كل فاعل ضمن وحصته مفعوله قال ط عن المكي صورته كافي البنية
ان يكون لاحدهما عشرة على الراهن وللآخر خمسة عليه والرهن ثلاثون درهما فهلك
عشرون من الرهن فبقى العشرة في يدها الاثنا ويسقط من صاحب العشرة ثلثا ومن
صاحب الخمسة ثلثه فيكون على الراهن لصاحب العشرة ثلث العشرة وهي ثلاثة وثلث
ولصاحب الخمسة ثلث الخمسة وهو درهم وثلثا درهم اه **(قوله)** لتجزئ الاستيفاء) اي
لان الاستيفاء يقبل التجزأ **(قوله)** فان قضى الخ) الا صوب تقديمه على قوله ولو هلك الخ كافعل
ابن الكمال ليفيد ان كلامهما يضمن حصته ولو قضى الراهن دين احدهما لما في النهاية عن
المبسوط لو هلك الرهن في يد الثاني يسترد الراهن ما قبضه الى الاول من الدين لان ارتهان كل
منهما باق ما لم يصل الرهن الى الراهن لما مر ان كلامهما في نوبته كالعديل في نوبة الآخر **(قوله)** لما
مر) اي قريبا في قول المصنف وكه رهن من كل منهما **(قوله)** بلا تفرق) اي بلا تجزئ
فلا يكون له استرداد شي منه مادام شي من الدين باقيا كما لو كان المرتهن واحدا **(قوله)**
رهنا واحدا) يعني صفقة واحدة لقول الكرخي وهو عبدا وعبدا فليس المراد توحيد
المرهون بل توحيد الرهن اي العقد **(قوله)** بدن عليهما) سواء كان صفقة واحدة او كان
على كل واحد منهما دين على حدة اتقاني عن الكرخي **(قوله)** وبمسكه الخ) اي فلو ادى
احدهما ما عليه لم يكن له ان يقبض من الرهن شي لان فيه تفريق الصفقة على المرتهن في الامساك
اتقاني **(قوله)** اذ لا شيوخ) الظاهر انه علة لقوله صح قال الاتقاني وذلك لان رهن الاثنين
من الواحد يحصل به القبض من غير اشاعة فصار كرهن الواحد من الواحد **(قوله)** لجلس
الكل بكل الدين) فيكون محبوسا بكل جزء من أجزائه مبالغة في حمله على قضاء الدين هداية
اذ لو امكن الراهن اخذ ما يحتاج اليه يتكامل في قضاء الباقي **(قوله)** كالبيع الخ) فان المشتري
اذا أدى حصة بعض المبيع من الثمن لا يمكن من اخذه **(قوله)** فان سعى الخ) بان قال رهنك
هذين العبدين كل واحد منهما بخمسائة وسلمهما اليه ثم قد خسماة وقال أدبت عن هذا
العبد واراد اخذه في رواية الاصل ليس له ذلك وفي رواية الزيادات له ذلك كفاية فلو قال
احدهما بعشرين والآخر بالباقي ولم يسين هذا من هذا لم يجز الرهن لانها جهالة تفضي الى
النازعة عندهلاك احدهما واسترداده كأنقاده الاتقاني عن كافي الحاكم **(قوله)** لتعدد العقد
بتفصيل الثمن) الا صوب ابدال الثمن بخواليد لان المفصل في الرهن هو الدين **(قوله)** في
الرهن لا البيع) لان قبول العقد في احد المرهونين لا يكون شرطا لصحة العقد في الآخر حتى اذا
قبل في احدهما صح فيه بخلاف البيع لان العقد فيه لا يتعدد بتفصيل الثمن ولهذا لو قبل البيع
في احدهما دون الآخر بطل البيع في الكل لان البايع يتضرر بتفريق الصفقة عليه لان العادة
قد جرت بضم الردي الى الجدي في البيع فيلحقه الضرر بالتفريق زيلبي **(قوله)** هو الاصح

ولو غير شر بكن (فانها يا
فكنا واحدا منهما في نوبته
كالعديل في حق الآخر)
هذا لو لم يتجزأ وان ما
يتجزأ فعلى كل حبس
النصف فلو دفع له كله
ضمن عنده خلافا لهما
واصله مسألة الوديعة زيلبي
(ولو هلك ضمن كل
حصته) لتجزئ الاستيفاء
(فان قضى دين احدهما
فكله رهن الآخر) لما مر
ان كل العين رهن في يد
كل منهما بلا تفرق (وان
رهن راجلارها) واحدا
(بدن عليهما صح بكل الدين
وبمسكه الى استيفاء كل
الدين) اذ لا شيوخ (ولو
رهن عبدين بألف لا يأخذ
احدهما بقضاء حصته)
لجس الكل بكل الدين
كالبيع في يد البايع (فان
سعى لكل واحد منهما
شيأ من الدين له ان يقبض
احد ما اذا أدى ماسى له
بخلاف البيع) لتعدد العقد
بتفصيل الثمن في الرهن
لا البيع هو الاصح

اى الفرق بين ماذا سعى لكل من المرهونين شيأ وبين ماذا لم يسع هو اوضح كما فى التبيين
والكفاية وهو رواية الزيادات **(قوله وبطل بينة كل منهما الخ)** هذه مسألة مستقلة لاتعلق
لها بما سبق درر فقوله فى الغاية انها من شعب قوله رهنا رجلا فيه نظر لان الرجلين هنا
يديعان انهما مرتبهتان وان الرجل راهن وبه صرح فى المعراج بقوله فالخاصل ان المرتهن
اثنان والراهن واحد اه فنبه ثم اعلم ان هذه المسئلة على وجهين لان الدعوى اما فى حياة
الراهن او لاوه * الاول على ثلاثة اوجه لان الرهن اما فى يد احدى المدعين فيقضى به له وان ارخ
الآخر لان البدل استفيض بالتاريخ لاحتمال سبقه على التاريخ الا اذا اثبت الآخر ان عقده قبل
قبضه واما ان يكون فى ايديهما او فى يد الراهن وفيهما ان ارخا واحدهما اسبق بقضيه وكذا
ان ارخ احدهما وان يؤرخا او ارخا على السواء بطل * والثاني على ثلاثة اوجه ايضا وفيها
كلها ان ارخا واحدهما اسبق قضى له وان لم يؤرخا او ارخا على السواء فان كان الرهن فى ايديهما
او فى يد الراهن نصف بينهما استحسانا وبه اخذ ابو حنيفة اه ماخصا من غاية البيان
والتاخر خاتمة **(قوله اى ان كل واحد)** تبع فيه المصنف فى منحه قال ح صوابه رجوع ضمير
انه والمستتر فى رهنه للرجل والبارز لكل واحد منهما اه اى لان الرجلين مرتبهتان
لاراهنان كما علمت واقول يوهى ان حل المارح خطأ وليس كذلك نعم راجع المستتر فى رهنه
لكل واحد كان خطأ اما ضمير انه فلا فرق بين صحة الملقى بين ارحاعه للرجل او لكل واحد لا
ان الاول اظهر فقدير **(قوله رهنه هذا الشئ عنده)** اقول الصواب حذف الضمير او حذف
عنده لان فيه الجمع بين تعدية رهن الى مفعوله الآخر بنفسه وبالظرف معا وقدما انه يقال
رهن الرجل شيأ ورهنه عنده فنبه **(قوله لاستحالة كون كله رهنا لهذا كله رهنا لذلك)**
اى على الانفراد بعقدين بأن يفرد كل منهما بحبسه ولاحق فيه لصاحبه بخلاف المسئلة السابقة
فى قوله رهن عينا عند رجلين واللام فى قوله لهذا ولذلك للتعليل تأمل **(قوله ولا يمكن تنصيفه الخ)**
وكذا لا يمكن القضاء بكله لاحد هابيعته لعدم الاولوية ولا يمكن ان يجعل كأنهما
ارتهنا معا حين جهالة التاريخ لان كلامهما اثبت بينته رهن الكل فيكون القضاء بخلاف
الدعوى اذده فى الهداية **(قوله قهاترنا)** اى تساقطت البيتان لتعذر العمل بهما وهذا قياس
والاستحسان التنصيف بينهما فهذه من المسائل التى ترجح فيها القياس على الاستحسان **(قوله)**
هذا ان لم يؤرخا وكذا ان ارخا وتاريخهما سواء اتفانى **(قوله كان صاحب التاريخ الاقدم اولى)**
لانه اثبت العقد فى وقت لا ينافيه فيه صاحبه وكذلك ان ارخ احدهما فقط لظهور
العقد فى حقه من وقت التاريخ وفى حق الآخر للحال اتفانى **(قوله وكذا اذا كان الرهن فى يد احدهما)**
أفاد ان مامر مفروض فيما اذا كان فى يد الراهن او فى ايديهما **(قوله كان ذوالدأحق)**
اى سواء ارخ الآخر او لم يؤرخ كما قدمناه **(قوله اقربى سبقه)** اى لان يمكنه
من القبض دليل سبق عقده فهو اولى نهاية **(قوله ولومات رهنه)** أفاد ان مامر مفروض
فما اذا كانت الدعوى فى حياة الراهن **(قوله اى راهن العبد مثلا)** الاولى اى راهن الشئ
لانه المذكور فى المتن **(قوله زيلى)** حيث قال وقوله اى قول الكثر والعبد فى ايديهما وقع
اتفاقا حتى لو لم يكن العبد فى ايديهما واثبت كل واحد فيه الرهن والقبض كان الحكم كذلك

(وبطل بينة كل منهما) اى
من رجلين (على رجل انه)
اى أن كل واحد (رهنه
هذا الشئ) كعبد مثلا
(عنده وقبضه) لاستحالة
كون كله رهنا لهذا كله
رهنا لذلك فى آن واحد
ولا يمكن تنصيفه للزوم
الشيوع قهاترنا وحينئذ
فهلك أمانة اذ الباطل
لاحكم له هذا (ان لم
يؤرخا فان ارخا كان صاحب
التاريخ الاقدم أولى وكذا
اذا كان) الرهن (فى يد
أحد هـا كان) ذواليد
(احق) اقربى سبقه (ولو
مات رهنه) اى راهن
العبد مثلا (و) الحال ان
(الرهن معهما) اى فى
ايديهما (أولا) اى أو ليس
العبد معهما فان الحكم
واحد زيلى

قبل ان يختار احدها (سر اجبة * (فروع) * غصب الرهن كهلاكه الا اذا غصب في حال انتفاع مرتهن باذن رهن امره بدفعه للدلال فدفعت فهلك لم يضمن * حامى وضع المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه قصعة ماء للشرب فاقصب الماء على المصحف فهلك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئاً في الاجل في الرهن يفسده * سلغله ببيع الرهن ومات للمرتهن ببيع بلا محضر وارثه * غاب الرهن غيبة منقطعة فرفع المرتهن أمره للقاضي ليبيعه بدينه يبنى ان يجوز * ولومات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز كذا في متفرقات بيع التهر وفي الذخيرة ليس للمرتهن بيع ثمرة الرهن وان خاف تلفها لان له ولاية الحبس لا البيع ويمكن رفعه الى القاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع للقاضي او كان محال يفسد قبل ان يرفع جاز له ان يبيعه والله تعالى أعلم

محمد يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين اه وهذا موافق لما قدمه الشارح اول الباب عن الزواهر وقال ان الشيوع الثابت ضرورة لا يضر ولنظروا وجه الفرق بين المستلكن ولعله هو انه في الاولى انما جعل الرهن مائع عليه مشيئة المرتهن فاذا اختار احداً من الاثنين فقد تعين وقبل ذلك لم يصير احدهما رهناً فبقى كل منهما عنده امانة واماني الثانية فقد جعل احدهما رهناً في الحال بلا خيار لكنه ابيه وليس احدهما أولى من الآخر فصار نصف كل منهما رهناً هذا ماظهره للواله تعالى اعلم لكن قال في الحاشية بعد صفحة رجل رهن عند رجلين توين على عشرة دراهم وقال احدهما رهن لك بعشرك اوقال خذاهما شئت رهناً بدينك قال ابو يوسف هو باطل فان شاعا جميعاً لم يكن عليه شيء ودينه على حاله اه ومثله في الظهيرية فخذاني يوسف لافرق بين المستلكن والتفرقة بينهما قول محمد **(قوله قبل ان يختار احدهما)** لانه انما يصير رهناً اذا اختاره اما قبله فلا والولية وهو مؤيد لما قدمناه من الفرق فاذا اختار احدهما صار مضموناً عليه دون الآخر **(قوله غصب الرهن)** اي اذا غصب احدهما من المرتهن كان كهلاكه فيضمن بالاقل ولا يخفى انه لو غصبه المرتهن بأن ركب الدابة او استخدم العبد او لبس الثوب بلاذن فهلك كان مستهلكاً فيضمن قيمته بالغة ما بلغت **(قوله الا اذا غصب الخ)** لانه في حال الانتفاع مستعير فيقتل حكم الرهن فاذا غصب منه او هلك في تلك الحالة لم يسقط شيء من الدين فاذا فرغ من الانتفاع عادرهنا مضموناً كما قدمناه سابقاً ويأتى في باب التصرف في الرهن **(قوله امره)** اي امر الرهن المرتهن **(قوله لم يضمن)** اي المرتهن لانه هلك في يد الراهن حكماً **(قوله ضمن ضمان الرهن)** لان قبضه مضمون بخلاف المودع وقوله لا الزيادة لانه تعدل لجران العادة بأن الحامى يحفظ في صندوقه ويضع قصعة الماء عليه بخلاف ما لو تعدى بان اراقه قصد افیض من الزيادة **(قوله والمودع لا يضمن شيئاً)** لما قلنا **(قوله الاجل في الرهن يفسده)** لان حكمه الحبس الدائم والتأجيل ينافية بخلاف تأجيل دين الرهن حوى عن القنية فاذا هلك يضمن ضمان الرهن لان الفاسد منه كالصحيح على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى **(قوله سلطه ببيع الرهن)** الاولى على بيعه وكأنه ضمنه معنى امر ففداءه بالباء **(قوله للمرتهن ببيع)** فليس للوارث نقض البيع لانه تعلق به حق المرتهن فلا يقال انه وكالة تبطل بالموت ويأتى تمامه في الباب بعده **(قوله يبنى ان يجوز)** كذا في العمادية ثم قال وهذه المسئلة كانت واقعة الفتوى اه وجزم في الاشياء بعدم الجواز واستدرك عليه اليرى بما في البرازية عن النية للمرتهن بيع الرهن باجازه الحاكم واخذينه اذا كان الراهن غائباً لا يعرف موته ولاحياته اه اقول يمكن حمل ما في الاشياء على ما اذا لم تكن الغيبة منقطعة وان كان اطلق الغيبة تأمل بقى ما اذا كان حاضراً وامتنع عن بيعه وفي الوالولية يجير على بيعه فاذا امتنع باعه القاضي او امينه للمرتهن وأوفاه حقه والعمدة على الراهن اه ملخصاً وبه أفق في الحامدية وحرر في الخيرية انه يجيره على بيعه وان كان داراً ليس له غير هابسكها لتعلق حق المرتهن بها بخلاف المفلس **(قوله ليس للمرتهن بيع ثمرة الرهن الخ)** اي اذ لم يحمله الراهن وفي اليرى عن الوالولية وبيع ما يخاف عليه الفساد

بأن الحاكم ويكون رهنا في يده لأن اسمها كليس من الهلاك وإن باع بغير أمره ضمن لأن ولاية البيع نظر المالك لا ثبت إلا للحاكم اه قال البيهقي اقول يؤخذ من هذا جواز بيع الدار المرهونة اذا تداعت للخراب وكانت واقعة الفتوى اه والله تعالى اعلم

باب الرهن يوضع على يد عدل

لما انتهى القول في الاحكام الراجعة الى نفس الراهن والمرتهن ذكر ما يرجع الى تأنيهما وهو العدل والتائب بعد الاصل والمراد به هنا من رضا بوضع الرهن في يده سواء رضيا بيده ام لا كما افاده سمعي فافهم وباب خبر مبتدأ محذوف اى هذا وال في الرهن للجنس والجملة بعده صفة احوال لصحة الاستغناء عن المضاف والعامل فيها المبتدأ لما فيه من معنى اشير **(قوله)** على يد عدل بأن شرطاً في عقد الرهن ذلك خاتية **(قوله)** صح ويتم قبضه اى صح الرهن ويتم ويلزم قبض العدل لأن يده حق المالية يد المرتهن ولذا لو هلك كان في ضمان المرتهن كباقي وفي الخاتية لو سلب العدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية اه **(قوله)** ولا يأخذه احدها ولو لم يشترط الوضع فوضع جاز أخذه كما اشير اليه في الاختيار قهستاني **(قوله)** وضمن الخ لم يوجد متناً في شرح المصنف وانما ذكره مشرباً بعد قوله واذا هلك الخ **(قوله)** لتعلق حقهما به خفي الرهن بالعين والمرتهن بالمالية فهو مودع لهما واحدهما أجنبي عن الآخر فليس له أخذه وللعدل دفعه اليه فان المودع يضمن بالدفع الى الاجنبي **(قوله)** واخذا منه قيمته الخ فان تعذر اجتماعهما يرفع احدهما الامر الى القاضي ليفعل ذلك زيلي **(قوله)** لئلا يصير قاضيا ومقتضيا الذي في الهداية والمنح ومقتضيا لانه يقال قضاء الدين أعطاء واقتضى دينه وتقاضاه قبضه وحاصله ان القيمة وجبت في ذمته فلو جعلها رها في يد نفسه صار قاضيا ما وجب عليه ومقتضيا له وبينهما تناف **(قوله)** مبسوط في المطولاب اى جوابه مبسوط فيها كالزبالي وشروح الهداية بيانه انه اذا جعلت القيمة رهنا برأيا او برأى القاضي عند العدل الاول او عند غيره ثم قضى الراهن الدين فان كان العدل ضمن القيمة بسبب دفعه المرهون الى الراهن فالقيمة للعدل يأخذها ممن هي عنده لوصول المرهون الى الراهن بالتسليم الاول اليه ووصول الدين الى المرتهن بدفع الراهن اليه ولو كانت القيمة للراهن لزم اجتماع البذل والمبدل منه في ملك واحد وان كان العدل ضمن بسبب الدفع الى المرتهن فالقيمة للراهن يأخذها ممن هي عنده لقيامها مقام العين المرهونة ولا جمع فيه بين البدلين في ملك واحد لان العين لم تنقل الى يد الراهن وقد ملكها العدل بالضم ان تم اذا ضمن العدل بالدفع الى المرتهن هل يرجع العدل على المرتهن ينظر ان دفع العين اليه عارية او ودیعة لا يرجع الا اذا استهلكها المرتهن لان العدل ملكها بأداء الضمان وتبين انه أعار او ودع ملك نفسه ولا يضمن المودع او المستعير الا بالتدسي وان دفعها اليه رهنا بمحنة بأن قال خذ بحقك او احبس به رجع العدل عليه سواء هلك او استهلك لدفعه على وجه الضمان **(قوله)** واذا هلك اى في يد العدل او يد امرأته أو أولده

باب الرهن يوضع على

يد عدل

سمى به لعدالته في زعم الراهن والمرتهن (اذا وضعا الرهن على يد عدل صح ويتم قبضه ولا يأخذه احدهما منه وضمن لو دفع الى احدهما) لتعلق حقهما به فلو دفعه فتلصق ضمن لتعديده واخذا منه قيمته وجعلها عنده او عند غيره وليس للعدل جعلها رهنا في يده الا بصير قاضيا ومقتضيا وهل للعدل الرجوع مبسوط في المطولات (واذا هلك بهلك من ضمان المرتهن فان وكل الراهن (المرتهن او) وكل العدل او غيرها بيده

او خادمه او اجيره قهستاني (قوله عند حلول الاجل) او مطلقا كافي القهستاني والدرامتي
وفي الخاتمة فلو لم يقل عند حلول الاجل فللعديل بيعه قبله (قوله صح توكله) اي ولو لم يقبض
العديل الرهن حتى حل الاجل وان بطل الرهن كاسر (قوله فان شرطت الوكالة) افاد ان الرضا
بيعه ليس بال لازم في العديل كما قدمناه عن سعدى (قوله لا ينزعزل بعزله) اي بعزل الرهن الا اذا
رضى المرتهن بذلك اتقاني واطبق العزل فشمعل مالو وكاله بالبيع مطلقا ثم نهاه عن البيع
بالتسبئة لم يعمل نهيه لانه لازم بأصله فكذا بوصفه كافي الهداية (قوله ولا يموت الراهن) اي
لا ينزعزل بالعزل الحكمي كموت الموكل وارتياده ولحقه بدار الحرب لان الرهن لا يبطل بموته
لتقدم حق المرتهن على حق الورثة زبلي (قوله ولا المرتهن) الا ان يكون وكلا ط
وسباني في قوله وتبطل بموت الوكيل مطلقا (قوله للزومها بلزوم العقد) لانها لما شرطت في
ضمن عقد الرهن صارت وصفا من أوصافه وحقا من حقوقه الا ترى ان عقد الوكالة الزيادة
الوثيقة فيلزم بلزوم اصله وتامه في الهداية (قوله فهي تخالف لو كالة المفردة) اي التي لم تذكر
في ضمن عقد الرهن ويستثنى الوكالة بالحسومة بطلب المدعى اذا غاب الموكل وكذا الخاف من
له الجار ان يغيب الآخر فيأخذ وكلا اريد عليه فلا ينزعزل بعزله افاده الرحن وكذا الوكيل
بالامر باليد كاسر في باب عزل الوكيل (قوله من وجوه) ذكر منها هنا خمسة ومنها ما في النهاية
ان العديل اذا ارتد والعاذ بالله تعالى وحكم بلحاظه ثم عاد مسلما يعود وكلا بخلاف المفردة على
قول ابني يوسف حيث لا يعود (قوله يجبر على البيع الخ) اي لو غاب الراهن وحل الاجل
وامتنع الوكيل عن البيع يجبر ويأتي بيانه قريبا (قوله وكذا لو شرطت الخ) عبارة الزبلي في
شرح قوله وان باعه العديل فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد كالمشروطة فيه في حق
جميع ما ذكرنا من الاحكام (قوله زبلي) اي صرح بالتصحيح الزبلي في شرح قوله فان حل
الاجل وكذا صرح به في الملتقى وكذا في الهداية وقال فيها ويؤيده اطلاق الجواب في الجامع
الصغير وفي الاصل اه واقره الشراح (قوله وان صححها قاضيخان) انث الضمير مع انه عائد
الى ظاهر الروايات لاكتساب المضاف اثبات من المضاف اليه ثم ان نسبة ذلك الى قاضيخان
بحجة ولعله سبق قلم من القهستاني ومن تبعه فالذي في الخاتمة هكذا ولو لم يكن البيع شرطا
في عقد الرهن ثم سلط المرتهن او العديل على البيع صح التوكيل والراهن ان يفسخ هذه
الوكالة ويمتنع عن البيع ولومات الراهن تبطل الوكالة وليس للمرتهن ان يطالب العديل
بالبيع في هذا الوجه وعن ابني يوسف ان الوكالة لا تبطل كالمشروطة في العقد وهو الصحيح اه
وفي الخاتمة ايضا رجل رهن شيئا ووضع على يدي عدل وسلط العديل على البيع ثم غاب
الراهن فالعديل يجبر على البيع قيل هذا اذا كان البيع مشروطا في عقد الرهن وقيل بانه
يجبر على كل حال وهو الصحيح اه بحروفه وكذا صحح الجبر على كل حال في شرحه على الجامع
الصغير كافي النهاية ولم أر من صحح خلاف هذه الرواية وفي المراج وقال شيخ الاسلام وفخر
الاسلام وقاضيخان هذه الرواية اصح (قوله انه يملك بيع الولد والارث) اي ولد المراهون
وارشه فيما لو جنى عليه احد فدفع ارث الخاتمة عروضاً مثلاً فلو وكيل هنا بيع ذلك لما
سذكره المصنف في فصل المتفرقات ان شاء الرهن للراهن وانه رهن الاصل والوكيل

عند حلول الاجل صح)
توكيله (و) الوكيل (اهلا
لذلك) اي للبيع (عند
التوكيل والا) يكن اهلا
لذلك عند التوكيل (لا)
تصح الوكالة حينئذ (فلو
وكل يذمه صغيرا) لا يعقل
(فباعه بعد بلوغه لم يصح)
خلافهما (فان شرطت)
الوكالة في عقد الرهن لم
ينزعزل بعزله و) لا (يموت
الراهن و) لا (المرتهن)
للزومها بلزوم العقد فهي
تخالف الوكالة المفردة من
وجوه احدها هذا (و)
الثاني ان الوكيل هنا (يجبر
على البيع عند الامتناع
وكذا لو شرطت بعد الرهن
في الاصح) زبلي على
خلاف ظاهر الرواية وان
صححها قاضيخان وغيره
على ما نقله القهستاني وغيره
فتنب بخلاف الوكالة المفردة
(و) الثالث انه (يملك بيع
الولد والارث و) الرابع
(اذا باع بخلاف جنس الدين

المفرد لا يملك ذلك (قوله) كان له ان يصرفه في جنسه) لانه أمور بقضاء الدين وجعل الثمن من جنس الدين من ضروراته بخلاف الوكيل المفرد فانه كإيجاع اتته واكلته اتفاقاً (قوله) اذا كان (اى المرهون (قوله دفع) اى العبد القتال (قوله كان له بيعه) لانه صار هو الرهن لقيامه مقامه (قوله وله بيعه) اى الوكيل المذكور سواء كان المرتهن أو العدل أو غيره ما يبيع الرهن بغيره الورثة لانه لم يستعزل بموت الراهن كما مر قال ط وكذا بغيره ورثة المرتهن اه اى لو كان الوكيل غيره بقى ما اذا لم يكن وكيل بالبيع ومات الراهن وسيدكر المصنف آخر الباب الآتى (قوله) تبطل الوكالة بموت الوكيل (يعنى والرهن باق لان الرهن لو كان في يد المرتهن فمات لم يبطل العقد به فلأن لا يبطل بموت العدل أولى عناية ولم يذكر ما يفعله به بعد موت العدل وبطلان واكلته وفي الوالوجية والظهيرية وغيرها ولومات العدل يوضع على يدعدل آخر عن تراش فان اختلفا وضعه القاضى على يدعدل آخر وليس للعدل الثانى ان يبيع الرهن وان كان الاول مساطا على البيع الا ان يموت الراهن لان القاضى يتولى قضاء ديونه اه (قوله مطابقاً) اى سواء كان مرتهناً أو عدلاً أو غيرهما ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا تجري فيها الارث ولان الموكل رضى برأيه لارأى غيره درر (قوله) وعن الثانى (الح) لو أخره بعد قوله ولو أوصى الى آخر بيعه لم يصح لكان انساب ط (قوله) لكنه خلاف جواب الاصل (كذا ذكره الفهستانى والمراد بالاصل مبسوط الامام محمد وظاهره ان الامام محمداً ذكر فى اصله جواب ابى يوسف كقولهما ط (قوله) اذا كان مشروطاً (بان قاله فى اصل الوكالة وكلت بيعه واجزت لك ما صنعت به من شئ) حينئذ لو وصيه بيعه ولا يجوز لوصيه ان يوصى به الى ثالث اتفاقاً (فرع) = وكل العدل وكلا فباعه ان بمحضرة العدل جازوا الا ان لا يجوز له ان يبيع الرهن بطل فى الباقي هندية اى فسد للشروع الطارىء (قوله) ولا يملك (الح) اى بعد موت العدل كآرائته بعض العلماء وهو مقتضى السياق لكنه ليس للاحتراز (قوله) فان حل الاجل (الح) تقدمت هذه المسئلة قريباً (قوله) وغاب الراهن (اى أو وارثه بعدموته وبنى الوكيل ان يبيعه اجبر بالاتفاق وفيه رمز الى انه لو حضر الراهن لم يجبر الوكيل بل اجبر الراهن فان أبى باعه القاضى عندها ولم يبيع عنده فمستأنى قال الرملى وهذا فرع الحجز على الحر وتقدم فى الحجز ان قولهما به يفتى اه قالت وفى البرازية وقيل هذا قول الكل لتقدم الرضا منه على البيع وهو الصحيح (قوله) اجبر لتعلق حق المرتهن به (قوله) كاهو الحكم فى الوكيل بالخصومة (يعنى بطلب المدعى قال الاتفاقى المدعى اذا طالب خصمه عند القاضى بوكيل فقبضه وكلا لم يجز للموكل عزله لان حق الخصم تعلق بهذه الوكالة حين ثبتت بمطالته ولو كان وكاله ابتداء من غير مطالبة جاز عزله اه (قوله) بان يحبس (تصوير لقوله اجبر الوكيل وفى بعض النسخ وكيفية الاجبار بان يحبس (قوله) فان (ل) بالجمع قال فى المصباح (ل) فى الامر لجمان باب تعب ولجماء لجماعة فهو لجوج ولجوجة مبالغة اذا لازم الشئ وواظبه ومن باب ضرب اه ط (قوله) وان باعه العدل (اى السلسط على بيعه فى عقد الرهن أو بعدة بزازية (قوله) فالتن رهن (اى وان لم يقبضه لقيامه مقام ما كان مقبوضاً هداية فلو هلك فى يدل عدل سقط الدين كما اذا هلك عند

كان له ان يصرفه الى جنسه)
اى الدين بخلاف الوكالة
المفردة (و) الخامس (اذا
كان عبداً وقته عبد خضاً
فدفع بالجنابة كان له بيعه
بخلاف المفردة) متعلق
بالجمع (وله بيعه فى غيبة
ورثته) اى ورثة الراهن
(كما كان له حال حياته
البيع بغير حضرته) اى
حضره الراهن (وتبطل)
الوكالة (بموت الوكيل)
مطلقاً وعن الثانى أن وصيه
يخلفه لكنه خلاف جواب
الاصل (ولو أوصى الى
آخر بيعه لم يصح الا اذا
كان مشروطاً (ذلك فى
الوكالة (ولا يملك راهن
ولا مرتهن بيعه بغير رضا
الآخر فان حل الاجل
وغاب الراهن اجبر الوكيل
على بيعه كاهو (الحكم
فى الوكيل بالخصومة)
اذا غاب موكله وأبأها فانه
يجبر عليها بان يحبسها ايما
ليبيع فان لم يجد ذلك باع
القاضى دفعا للضرر (وان باعه
العدل فالتن رهن) كالتن
(فيهلك كهللك فان وفى
ثمنه) بعد بيعه (المرتهن
فاستحق الرهن

المرتهن وكذا اذا هلك الثمن بالتوى على المشتري فالتوى على المرتهن ويسقط الدين ولا يعتبر فيه قيمة الرهن وانما يعتبر الثمن بزاوية ولا يقال كلف يكون مضمونا ولم يقبضه لانه ثبت في ذمة المشتري بحق المرتهن فكأنه في يد المرتهن أو في يد البائع اتقاني واذا أقر العدل انه قبض الثمن وسلمه الى المرتهن وانكر المرتهن فالقول للعدل لانه أمين وبطل دين المرتهن ولو ايجابية وجوهرة (قوله وضمن) بالبناء للمجهول لا للفاعل كإذن نائب الفاعل ضمير الرهن أى طلب ضمانه والطالب هو المستحق وانما أتى بهذا الفعل ليكون ما بعده تفصيلا لمذكور فله دره ما أخفى دقايقه فافهم (قوله ضمن المستحق الراهن) أى ضمنه قيمة الرهن بالمفعول الثانى محذوف وكذا يقال فيما بعده (قوله لانه غاصب) حيث اخذ العين وسلمها بغير إذن مالكها ط (قوله والقبض) أى قبض المرتهن اح (قوله لتملكه بضانه) أى لان الراهن ملكه باداء الضمان فتبين انه امره ببيع ملك نفسه هداية (قوله لتعديه بالبيع) يعنى مع التسليم وكان ينبغي ذكره كفى الهداية (قوله بضمن الراهن) أى القيمة لانه وكيل من جهته عامل لم يرجع عليه بما لحقه من العهدة هداية (قوله وصحاحا) أى البيع والقبض أى نفذ البيع لان الراهن لما كان قرار الضمان عليه وضمنه ملكه كأمرو صرح قبض المرتهن الثمن فلا يرجع بشئ من دينه على الراهن كفى العناية وغيرها وقول المنح كالدرر على العدل سبق قلم (قوله أو ضمن) الاول بضمن لانه معطوف على بضمن الذى قبله والفاعل فهم ماضى العدل (قوله الذى أداه اليه) أى الى المرتهن لانه تبيين بالاستحقاق انه اخذ الثمن بغير حق لان العدل ملكه بالضمان درر (قوله لانه بدل ملكه) فانه لما أدى ضمانه استقر ملكه فيه ولم يضمن العدل الراهن حتى ينتقل الى الراهن بقى هنا شئ وهو ان المستحق اذا ضمن العدل القيمة فقد تكون القيمة أكثر من الثمن الذى اخذه العدل من المرتهن فمن يضمن تلك الزيادة ورأيت الشرع لا يالى ذكر بحثائه بنى ان يرجع بالزيادة على الراهن اه وذكر الشرع لا يالى بحثا آخر وهو ان المصنف لم يذكر رجوع المشتري في هذا الشق بل سيذكره فيما لو كان الرهن قائما فينبغى انه ان سلم الثمن الى المرتهن ان يرجع به عليه أو الى العدل يرجع به عليه ثم العدل يرجع على المرتهن ثم المرتهن يرجع بدينه على الراهن الخ ما ذكره واقول لم يظفر لى وجهه لان المشتري لم يعرف شيئا كيف يرجع ثمن ما هلك في يده نعم لو ذكر وان المستحق يرجع بالقيمة على المشتري لانه غاصب ايضا بالقبض وهدلك المصوب في يده بنى ان يقال يرجع المشتري بالثمن الذى أداه الى العدل او المرتهن ويرجع المرتهن به على العدل والعدل على الراهن ولنظر ما وجه عدم ذكرهم ذلك بل اقتصر واعلى رجوع المستحق على الراهن او العدل مع انه ينبغي ذكره ايضا ثم رأيت في الحواشى السعدية قال مانصه والظاهر ان يكون للمستحق خيار تضمين المشتري ايضا لانه متعد بالاختصاص والتسليم لكن لم يذكر اه (قوله ويرجع هو على العدل بئنه) يعنى فيما اذا سلم المشتري الثمن بنفسه الى العدل ولوانه سلمه الى المرتهن لم يرجع على العدل بل لان العدل في البيع عامل للراهن وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض منه شيئا في قبض الثمن على المرتهن والدين على الراهن شرع لا يالى عن الزيلعى (قوله لانه العاقد) فتعلق

وضمن (فان) كان المبيع (هالكا في يد المشتري ضمن المستحق الراهن قيمته) ان شاء لانه غاصب (و) حينئذ (صح البيع والقبض) لتملكه بضمانه (او) ضمن المستحق (العدل) لتعديه بالبيع (ثم هو) أى العدل (بضمن الراهن وصحاحا) ايضا (أو) ضمن (المرتهن بئنه) الذى أداه اليه (وهو) أى الثمن (له) أى العدل لانه بدل ملكه (ويرجع المرتهن على رايه بدينه) ضرورة بطلان قبضه (وان) كان الرهن (قائما) فى يده مشتريه (أخذه المستحق من مشتريه ورجع هو) أى المشتري (على العدل بئنه) لانه العاقد

به حقوق العقد درر (قوله ثم هو على الراحن) لانه هو الذي أدخله في العهدة فيجب عليه
تخليصه هداية (قوله به اى بئنه) وقع في الهداية وتبعه الزبلى التصير بالقيمة وذكر
الشارحون ان المراد بها الخن (قوله صح القبض) اى قبض المرتهن الخن (قوله وسلم الخن
للمرتهن) ذكره في الهداية تعليلا وهو الاحسن (قوله اورجع العدل على المرتهن بئنه) لانه
اذا نقض العقد بطل الخن وقد قبضه ثمنا فيجب نقض قبضه ضرورة هداية (قوله ثم رجع
الح) لانه لما انتقض قبضه عادحقه في الدين كما كان (قوله اى يدينه) كان على المصنف التصرح
به لئلا يعود الضمير على غير مذكور في كلامه مع الايهام أفاد ط (قوله وان شرطت الوكالة
الح) يعنى أن التفصيل المارنا هو فإما اذا شرطت في العقد لانه تماق بها حق المرتهن بخلاف
المشروطة بعده لانه لم يتماق بها حقه فلا يرجع العدل عليه قال الزبلى وهذا يؤيد قول من
لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع وقال السرخسى هو ظاهر الرواية الا أن فخر الاسلام
وشيخ الاسلام قالا الاصح جبره لاطلاق محمد في الجامع والاصل فتكون الوكالة غير المشروطة
في العقد كالمشروطة فيه في حق جميع ما ذكرنا من الاحكام هناك اه ماخصا (قوله فقط)
اى ليس له الرجوع على المرتهن (قوله أولا) بان ضاع الخن في يد العدل بلا تعديه درر (قوله
وضمن الراحن) بالرفع على أن الفعل من الثلاثي المجرد او بالنصب على أنه من المزيد والفاعل
ضمير المستحق المعلوم من المقام وكذا ما بعده والحاصل ان له تضمين الرهن لتعديه بالتسليم
او المرتهن لتعديه بالقبض (قوله هلك الرهن يدينه) اى يتقابلته قال الزبلى وان ضمن الراحن
صار المرتهن مستوفيا لدينه بهلاك الرهن لان الراحن ملوكه باداء الضمان مستندا الى ما قبل
التسليم فبين ان الرهن ملك نفسه ثم صار المرتهن مستوفيا بهلاكه (قوله لضرره) الاولى لضرره
بالغين المعجمة قال في الدرر اما بالقيمة فلانه مغرور من جهة الرهن بالتسليم اه ونحوه في
الزبلى وغيره ط (قوله لا انتقاض قبضه) اى المرتهن الرهن بتضمينه فيعود حقه كما كان
لان الرهن لم يكن ملك الراحن حتى يكون بهلاكه مستوفيا غناية وهنا اشكال وجواب مذكور
ان في الهداية والتبيين (قوله ذهبت عين دابة المرتهن) الاضافة الى المرتهن لادنى ملازمة
والاصوب ابداله بالرهن وعبرة الولوجية ولو ذهبت عين دابة الرهن سقط ربع الدين
لان العين من الدابة التي يستعمل عليها ربعها فقد فات ربعها فيسقط ربع الدين اه وهو
مفروض فيما اذا كانت قيمتها مثل الدين كقيده في البسوط واحترز بقوله التي يستعمل عليها
كالبقرة والفرس عن نحو الشاة فانه يضمن النقصان (قوله وسيجي) اى في باب جناية الهبة
ان اقامة العمل بها انما تمكن باربعة عين عيناها وعينا مستعملها اه «خاتمة» المولى
لا يصالح عدلا في رهن مأذونه ولومديونا حتى لو شرط لم يجز الرهن وصح عكسه والمكاتب
يصالح عدلا في رهن مولا عكسه والمكفول عنه لا يصالح عدلا في رهن الكفيل كعكسه وكذا
رب المال في رهن المضارب كعكسه وكذا أحد شريكي المفاوضة او العنان الا فيما كان من غير
التجارة لان كلامهما اجنبى عن صاحبه فيوكذا الراحن لا يصالح عدلا في الرهن ويفسد العقد
الا ان كان قبضه المرتهن ثم وضعه على يده جاز بيعه اه ط عنى الهندية ملخصا

باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره

(ثم) يرجع (هو) اى العدل
(على الراحن به) اى بئنه
(د) اذا رجع عليه (صح
القبض) وسلم الخن للمرتهن
(او) رجع العدل (على
المرتهن بئنه ثم) رجع
(هو) اى المرتهن (على
الراحن به) اى يدينه زاد
هنا في الدرر والوقاية وان
شرطت الوكالة بعد الرهن
رجع العدل على الراحن
فقط سواء قبض المرتهن
ثمته او لا (فان هلك الرهن
عند المرتهن فاستحق)
الرهن (وضمن الراحن
قيمه هلك) الرهن (يدينه
وان ضمن المرتهن القيمة
رجع على الراحن بقيمه)
التي ضمنها لضرره (وبدينه)
لا انتقاض قبضه «(فرع)»
في الولوجية ذهبت عين
دابة المرتهن يسقط ربع
الدين وسيجي

باب التصرف في
الرهن والجناية عليه
وجنائه

اى الرهن (على غيره

توقف بيع الراهن رهنه على اجازة مرتهن او قضاء دينه فان وجد احدها نفذ وصار مثته رهنًا في صورة الاجازة (وان لم يجز) المرتن البيع (وفسخ) بيعه (لا يفسخ) بفسخه في الاصل (و) اذا بقى موقوفًا (لا المشتري) بالخيار (ان شاء صبر الى فكاك الرهن أو رفع الامر الى القاضي لفسخ البيع) وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن ابن كمال (ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه الرهن ايضا) من رجل (آخر قبل ان يجز المرتن) البيع (فالثاني موقوف ايضا على اجازته اذا الموقوف لا يمنع توقف الثاني (فايهما أجاز لم ذلك وبطل الآخر ولو باعه الراهن) ثم أجره او رهنه او وجهه من غيره فأجاز المرتن الاجازة او الرهن الاجازة او الرهن او الهبة جاز البيع الاول لحصول انتفع بحول حقه للثمن على ما تقر في محله تحرر (دون غيره من هذه العقود) اذا لا منفعة للمرتن فيها فكانت اجازته استقاطا لحقه فزال المساع فينفذ

لما ذكر الرهن وأحكامه ذكر ما يعترض عليه اذ عارضه بعد وجوده معراج (قوله توقف بيع الراهن رهنه الخ) وكذا توقف على اجازة الراهن بيع المرتن فان أجازته جازا ولا فوله أن يبطله ويبيعه رهنا ولو هلك في يد المشتري قبل الاجازة لم يجز الاجازة بعده وللراهن أن يضمن أيهما شاء قهستانى عن شرح الطحاوى وما ذكره المصنف هو الصحيح وظاهر الرواية وقيل ينفذ وتامة في الزبلى « (فرع) » قال المرتن للراهن بيع الرهن من فلان فباعه من غيره لم يجز ولو قال المستأجر للهو جاز ذلك جاز بيعه من غيره جامع الفصولين (قوله على اجازة مرتهن الخ) أو إبرائه الراهن عن الدين حوى (قوله نفذ) لزوال المانع وهو تعلق حق المرتن به وعدم القدرة على تسليمه زبلى (قوله وصار مثته رهنًا) أى سواء قبض الثمن من المشتري أو لا قيامه مقام العين والثمن وان كان دينًا لا يصح رهنه ابتداء لكنه يصح رهنه بقاء كالعبد المرهون اذا قبل تكون قيمته رهنًا بقاء حتى لو تولى الثمن على المشتري يكون من المرتن يسقطه دينه كما لو كان في يده بزازية ولبعض محشى الاشياء هناك كلام منشؤه عدم التأمل والمراجعة وما ذكره المصنف هو الصحيح وظاهر الرواية وقيل ان المرتن ان شرط أن يكون الثمن رهنًا عند الاجازة كان رهنًا والا فلا وتامة في الزبلى (قوله في الاصل) لان امتناع التفاز لحقه وهو الحبس والتوقف لا يفتوته وعن محمد يفسخ بفسخه حتى لو افضكه الراهن لاسيل للمشتري عليه بعده زبلى ملخصا (قوله أرفع الامر الى القاضي) لان هذا الفسخ لقطع المنازعة وهو الى القاضي غاية (قوله وهذا الخ) أى ثبت الخيار للمشتري لكن عدم الفرق هو الاصل روى عن منية المنفى وهو اختار للفتوى حوى وغيره عن التجنيس وفي جامع الفصولين يتخير مشتري مرهون وما جور ولو علما به عندها وعند أبى يوسف يتخير جاهلا لاعلا وظاهر الرواية قولهما اه قال الرملى في حاشيته عليه وهو الصحيح وعليه الفتوى كفى في الوالوجية (قوله من رجل آخر) أى تقيده بغير المرتن (قوله فايهما أجاز لم) فلو قضى الراهن الدين هل ينفذ الاول أو الثاني يحرر والظاهر الاول ط قات يؤيده ما ذكره قريبا عن الكفاية تأمل وما ذكره المصنف يخالف الاجازة فلو تكرر بيع المؤجر فأجاز المستأجر الثاني نفذ الاول ويأتى وجهه (قوله ثم أجره الخ) أى قبل نقض القاضي البيع اتقانى (قوله أورهه أو وجهه) أى مع التسليم اذ لا عبرة لهذين العقدين بدونه اتقانى عن أبى المعين (قوله جازا لبيع الاول) سماه أولا وان لم يكن بيعان بالنسبة الى هذه العقود لان هذه العقود متأخرة عن البيع ويجوز أن يكون باعه من واحد ثم من آخر ثم باشر هذه العقود فأجازها المرتن نفذ البيع الاول دون الثاني لرجحان الاول بالسبق كفاية (قوله لحصول النفع الخ) بيان للفرق بين المستلئين حيث جاز البيع الثاني بالاجازة في الاولى ولم يجز التصرفات المذكورة بعد البيع في الثانية مع وجود الاجازة لكل قال في الكفاية والاصل فيه ان تصرف الراهن اذا كان يبطل حق المرتن لا ينفذ بالاجازة المرتن فاذا أجازته فان كان تصرفا يصلح حقا للمرتن ينفذ ما لحقته الاجازة وان لم يصلح فبالاجازة يبطل حق المرتن وينفذ السابق من تصرفات الراهن وان كان المرتن أجاز الا لاحق فاذا ثبت هذا فنقول المرتن ذو حظ من البيع الثانى لانه تحول حقه الى الثمن ولاحق له في هذه العقود اذ لا بدل في الهبة والرهن والبذل في الاجازة في مقابلة

وفي الاشياء باع الراهن

الرهن من زيد ثم باعه
من المرتهن انفسخ الاول
(وصح اعتسافه وتدييره
واستيلاده) اي نفذ اعتاق
الرهن (رهنه فان كان
غنيا و) كان (دينه)
اي المرتهن (حالا اخذ)
المرتهن (دينه من الرهن
وان مؤجلا اخذ قيمته
للهن بدله الى زمان
حلوه) فان حل استوفى
حقه لو من جنسه ورد
الفضل (وان كان الراهن
معسرا ففي العتق سعى
العبد في الاقل من قيمته
ومن الدين ويرجع على
سيده غنيا وفي التدبير
والاستيلاد سعى) كل
(في كل الدين بلا رجوع)
لان كسب المدبر وام الولد
ملك المولى (فاذا ائلف
الراهن (الرهن خفكمه
حكم ما اذا اعتقه غنيا) كاسر
(و) الرهن (ان ائلفه
اجنبى) اي غير الراهن
(فالمرتهن يضمنه) اي
الملتف (قيمه يوم هلك
وتكون) القيمة (رهنه
عنده) كاسر (واما ضمانه
على المرتهن فمقتبر قيمته
يوم القبض لانه مضمون
بالقبض السابق زيلعى
(وباعا رته) اي المرتهن
الرهن (من رهاه يخرج
من ضمانه) تسميتها عارية

المنفعة وحقه في مالية العين لافي المنفعة فكانت اجازته اسقاط لحقه فزال المانع من النفاذ فينفذ
البيع السابق كالوباع المؤجر العين من اثنين واجاز المستأجر البيع الثاني نفذ الاول لانه لاحقه
في الثمن فكانت الاجازة اسقاطا له مخلصا **(قوله وفي الاشياء باع)** هذا كاستدراكه على
قول المصنف سابقا فالثاني موقوف كأنه يقول على توقف الثاني كالاول اذا كان البيع الثاني
من غير المرتهن أما اذا كان منه فلا يتوقف وأما يبطل البيع الاول ووجهه انه طرأ ملك بات على ملك
موقوف فابطله طعن ابن السعدي **(قوله وصح اعتاقه)** ما تقدم كان في تصرفات تقبل الفسخ
كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقراء فلم تجز في حق المرتهن اصلا ولم يبطل حقه
في الحبس الا بعد قضاء الدين وما هنا في تصرفات لا تقبل الفسخ فتنفذ ويبطل الرهن أفاده القهستاني
اي سواء كان موسرا أو معسرا الصدوره من اهله في محله وهو ملكه فلا يلوغو تصرفه بعدم اذن
المرتهن وامتناع النفاذ في البيع والهبة لانعدام القدرة على التسليم وتاممه في الهداية ومثل
الاعتاق الوقف وفي الاسعاف وغيره لو وقف المهرهون بعد تسليمه أجبره القاضي على دفع
مأغايه ان كان موسرا فان كان معسرا أبطل الوقف وباعه فيما عليه اه **(قوله اي نفذ)** اشار به
الى ان التعير به أولى لان التصرفات السابقة صحيحة غير نافذة والتعير بيصح يوم انها غير
صحيحة ط وقوله اعتاق الراهن اي وما بعده وأشار الى ان المصدر مضاف الى فاعله وقوله رهنه
بالنصب مفعوله **(قوله للرهن)** اي للارتهان وقوله بدله اي بدل الرهن بمعنى المهرهون تأمل
والحاصل انه يأخذ قيمته وتجعل رهنه ما كانه **(قوله ورد الفضل)** اي ان كان فضل ويرجع
بالزيادة ان نقصت عن دينه ط **(قوله ففي العتق)** اي الذي يغير اذن المرتهن جوهره فلو باذنه
فلا سماعية على العبد ابو السعود **(قوله سعى العبد)** لانه لما تعذر للمرتهن استيفاء حقه
من الراهن يأخذه ممن يتبع بالعتق والمبدأ ما ينفع بمقدار ماليته فلا يسى فيها زاد على قيمته
من الدين ابن كمال **(قوله في الاقل من قيمته ومن الدين)** وكيفيته ان ينظر الى قيمة العبد يوم
العتق ويوم الرهن والى الدين فيسرى في الاقل منهما ما زيلعى ويقضى الدين بالكسب الا اذا كان
من خلاف جنس حق المرتهن فيبدل بجنسه ويقضى به دينه عناية **(قوله ويرجع على سيده)**
غنيا اي اذا أيسر لانه قضى دينه وهو مضطر بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحمّل عنه ابن كمال **(قوله)**
سعى كل اي من المدبر والمستولدة **(قوله في كل الدين)** اي ولو زاد على القيمة لما ذكره الشارح
(قوله لان كسب المدبر الخ) تعادل لقوله في كل الدين ولقوله بلا رجوع **(قوله كاسر)** اي
من انه لو كان الدين حالا أخذ منه كله والاخذ القيمة لتكون رهنه الى حلول الاجل **(قوله فالمرتهن)**
يضمنه) أشار الى ان المرتهن هو الحظ من تضمينه كافي الهداية **(قوله قيمته يوم هلك)** فلو كانت
قيمه يومه خمسمائة وقد كانت يوم الرهن ألفا كالدين ضمن خمسمائة وصارت رهنه وتسقط من
الدين خمسمائة كأنها هلكت بأقفة كافي الهداية **(قوله وأما ضمانه على المرتهن)** بيان لوجه
ضمان المرتهن الزيادة حيث سقط مثلها من الدين قال الاتفاقى لان ضمان الرهن يعتبر فيه القيمة
يوم القبض وحينئذ كانت ألفا فيضمن الزيادة على ما غرم الاجنبى اه قال في الكفاية ولا
يقال الرهن لو كان باقيا كما كان وقد تراجع السعر وانقصت قيمته فانه لا يسقط من الدين شئ

قلدان ثمة لعين باقى كما كان وأما يحصل التغير بسبب التراجع والعين بحال يمكن ان تصير
ماليتها بالتراجع كما كان يوم القبض فلم يعتبر التغير وهنا التغير الحاصل بالتراجع استقر بالهلاك
ولم يبق على حال تعود ماله كما كان اه. بقى ماذا أتلفه المرتهن فيقرم القيمة وتكون رهنا
في يده فذاحل الاجل والدين من جنس القيمة استوفى منها ولو فيها فضل رده وان نقصت
القيمة قبل الانتاف بالتراجع السعر الى خمسمائة وكانت الفواجب بالاستهلاك خمسمائة وسقط
من الدين خمسمائة لان ما انتقص كالهالك وسقط من الدين بقدره وتعتبر قيمة الرهن يوم القبض
السابق لا بتراجع السعر ووجب عليه الباقي بالانتاف وهو قيمته يوم تلف هداية ملخصا
وبجمعه مضمونا بالقبض السابق لا بتراجع السعر اندفع استشكل الزيلعى بأن تراجع السعر غير
مضمون وبين الجواب ما فى غاية البيان عن القدورى ان نقصان السعر لا يضمن مع بقاء العين
اما اذا تلفت فضمن بالقبض وضمان الانتاف من غير جنس ضمان الرهن فلذا وجبت
قيمه يوم الانتاف ووجب الفضل بالقبض السابق على ضمان الرهن اه ملخصا ومثله مامر
عن الكفائية (قوله مجاز) جعله شراح الهداية تسامحا قالوا لان الاعارة تملك المنافع بلا
عوض والمرتهن يملكها فكيف يملكها غيره لكن لما عومل ذلك معاملة الاعارة من عدم
الضمان ومن اتهمك من الاسترداد اطلق عليه اسم الاعارة اه وفسر بعض المحققين التسامح
بأنه استعمال اللفظ في غير حقيقته بالاقتصد علاقة معتبرة ولا نصب قرينة اعتمادا على
ظهوره من انقسام فهو ليس حقيقة ولا مجازا وجعل المصنف في المنع لفظ الاعارة هنا
استدارة تفسريحية علاقته المشابهة والقرينة اسناد الاعارة الى المرتهن لان اسنادها حقيقة
للهالك قال وحيث وجدت القرينة والجامع فاقول بأنه مجاز سائغ اه تأمل (قوله هلك
مجانا) اى بلا سقوط شئ من الدين لارتفاع القبض المضمون (قوله حتى لو كان) اى الراهن
اعطى المرتهن بالرهن انعار كفيلا اى اعطاه كفيلا بتسليمه لابعنه لقوله في كتاب الكفالة ولا
يصح بيع قبل قبضه ومرهون وامانة بأعيانها فلو بتسليمها صح اه تأمل (قوله لخروجه
من الرهن) اى من حكم الرهن وهو الضمان والا فلعقد باقى (قوله جاز ضمان الكفيل) اى
الزاهم بتسليمه لما قدمناه (قوله عاذه خانة) لان عقد الرهن باق الا فى حكم الضمان منع (قوله
من سائر الغرماء) اى غرماء الراهن فلا يشارك المرتهن فيه (قوله لبقاء حكم الرهن)
الاصوب ان يقال لبقاء عقد الرهن الا ان يراد بالحكم هنا الاستيفاء لا الضمان تأمل (قوله
ولو اعاره الخ) جملة هذه التصرفات ستة العارية والوديعة والرهن والاجارة والبيع والهبة
فالعارية توجب سقوط الضمان سواء كان المستعير هو الراهن او المرتهن اذا هلك حالة
الاستعمال أو اجنيا ولا ترفع عقد الرهن وحكم الوديعة حكم العارية والرهن يبطل عقد
الرهن واما الاجارة فليست بجر ان كان هو الراهن فبى باطلة وكانت بمنزلة ما اذا عارمه او
أودعه وان كان هو المرتهن وجدد القبض للاجارة أو اجنيا بمباشرة احدها العقد باذن
الأخر يبطل الرهن والاجارة للراهن وولاية القبض للعاقدة ولا يعود رهنه الا بالاستئاف واما
البيع والهبة فان العقد يبطل بهما اذا كانا من المرتهن او من أجنى بمباشرة احدهما باذن
الأخر وامان الراهن فلا يتصور اه عناية وفي حاشيتها السعدى افندى اذا كان

مجاز (فلو هلك) الرهن
(في يد الراهن هلك مجاناً)
حتى لو كان اعطاه به كفيلا
لم يلزم الكفيل شئ*
خروجه من الرهن نعم
لو كان الراهن أخذه بغير
رضا المرتهن جاز ضمان
الكفيل تارخائية (فان
عاد قبضه) عاد ضمانه
وللمرتهن استرداده منه الى
يده فلو مات الراهن قبل
ذلك اى قبل الاسترداد
(فالمرتهن احق به من
سائر الغرماء) لبقاء حكم
الرهن (ولو أعاره) او
أودعه (احدها اجنيا
باذن الآخر سقط ضمانه
ولكل منهما ان يعيده
رهناً) كما كان

(بخلاف الاجارة والبيع)

والهبة) والرهن (من المرتهن او من اجنبي اذا باشرها أحد ها باذن الآخر) حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود الا بعقد مبتدأ لانها عقود لازمة بخلاف العارية وبخلاف بيع المرتهن من الراهن لعدم لزومها بقى لومات الراهن قبل رهنه فانما فالمرتهن أسوة الغرماء (ولو أذن الراهن للمرتهن في استعماله او اعارته للعمل فهلك) الرهن (قبل يشرع في العمل او بعد الفراغ منه هلك بالدين) لبقاء عقد الرهن (ولو هلك في حالة العمل) والاستعمال (هلك أمانة) لتبوت يد العارية حيث (ولو اختلفا في وقته) اي وقت هلاكه فقال المرتهن هلك في وقت العمل وقال الراهن في غيره (فالقول للمرتهن (لانه منكر (والبينة للراهن) لانهما اتفقا على زوال يد الراهن فلا يصدق الراهن في عوده الابحجة بزاية وفيها اذن للمرتهن في ايس ثوب الرهن بوما يجابه المرتهن متخرفا وقال تخرق في لبس ذلك اليوم وقال الراهن

الاداع من اجنبي ينبغي ان لا يسقط الضمان لانه العدل اه اقول وهو بحث وجهه ثم رأيت مضمونا في الحانية حيث قال فيها اذا أجاز الراهن للمرتهن ان يودعه انسانا او يعير قان اودع فهو رهن على حاله ان هلك في يد المودع سقط الدين وان اعاده خرج من ضمان الرهن والمرتهن ان يعيده اه فقد فرق بين العارية والمودعة على خلاف ما ذكر في الغاية وتبعه فيه الشارح فنبه (قوله بخلاف الاجارة الخ) حال من قوله والكل واحد منهما ان يعيده رهننا وبشترط في الاجارة تجديد القبض كما علمت آتفا وفي البرازية وان استأجرها المرتهن فاسدا ووصل اليها ومضى زمان بمقدار ما يجب فيه ثمن من الاجارة بطل الرهن اه وفيها وان أخذ المرتهن الارض مزارعة بطل الرهن لو البذر منه ولو من الراهن فلا اه أى لما قدمناه في كتاب المزارعة ان الاصل ان رب البذر هو المستأجر فان كان وهو العامل كان مستأجرا للارض وان كان هو رب الارض كان مستأجرا للعامل (قوله والرهن) اي وبخلاف رهن الرهن وبأى الكلام فيه قريبا (قوله من المرتهن الخ) من هذه صالحة لما قبلها الا للابتداء تقول أجزت منه الدار وكذا بنتها او وهبتها منه اذا كان هو القابل للعقد وانت المباشر فالمرتهن او الاجنبي هنا هو القابل والمباشر أى العاقد مع المرتهن هو الراهن ومع الاجنبي احدهما لكن في هذا التعميم بالنسبة الى الرهن نظر لان رهنه من المرتهن لا يفيد الظاهر انه خاص في اذارهته احدهما من اجنبي قال في التارخانية عن شرح الطحاوى ليس للمرتهن ان يرهن الرهن فان رهن بلاذن الراهن فان هلك في يد الثاني قبل الاعادة الى يد الاول فالراهن ان يضعن المرتهن الاول ويصير ضمانه رهننا ويملكه المرتهن الثاني بالدين او يضعن المرتهن الثاني ويكون الضمان رهننا عند المرتهن الاول وبطل رهن الثاني ويرجع الثاني على الاول بما ضمن ويدينه وان رهن بلاذن الراهن صح الثاني وبطل الاول اه (قوله حيث يخرج عن الرهن) بيان لجهة المخالفة بين اودية وهذه العقود لكن في صورة البيع يتحول حق المرتهن الى الفتن سواء قبضه او لا حتى لو هلك عند المشتري سقط الدين بخلاف بدل الاجارة وتقدم الفرق بينهما نص على ذلك في المراج (قوله لانه عقود لازمة) وانذا لا يمكنه فسخها (قوله بخلاف بيع المرتهن من الراهن) وكذا اجارته وهبته وهذا محترز قول المصنف من المرتهن (قوله لعدم لزومها) اي لزوم العارية والبيع والاولى لزومها بالتثنية اي لعدم لزومها في حق الراهن لان ملكه باق في الموهون فيبطل العقد (قوله بقى لومات الخ) مرتبط بقول المصنف بخلاف الاجارة الخ (قوله فالمرتهن أسوة الغرماء) اي مساو لهم في الموهون لبطان عقد الرهن بهذه العقود مراج (قوله ولو أذن الراهن للمرتهن في استعماله الخ) فان لم يأذن له وخاف ثم عاده فهو رهن على حاله جامع الفصولين (قوله ولو هلك في حالة العمل) راجع الى قوله او اعارته وقوله والاستعمال راجع الى قوله في استعماله فهو لف ونشر مشوش (قوله لتبوت يد العارية) وهى مخالفة ليد الراهن فالتبني الضمان منح (قوله وقال الراهن في غيره) كذا في الحانية وغيره فافهم ما اذا قال قبل العمل او بعده (قوله لانه منكر) اي منكر لما وجب الضمان قال ط ولا حاجة اليه لان التعليل الآتى للمستأين (قوله لانهما اتفقا على زوال يد الراهن) اي زوال القبض الموجب للضمان لاعترافهما بوجود العمل المنزىل للضمان (قوله في عوده) اي عود

الرهن اى عوديدته في بعض النسخ في حقه وفي بعضها في دعواه وعبارة البرازية في العود
(قوله مال يست) يفتح ناء الخطاب **(قوله فالقول للراهن)** لانه منكر لوجود العمل فلم يتفقا على
 زوال اليد **(قوله فالقول للمرتهن الخ)** عبارة البرازية فالقول للمرتهن انه اصابه في اللبس
 لاتفاقهما على خروجه من الضمان فكان القول للمرتهن في قدر ما عاود الضمان اليه بخلاف اول
 المسئلة لعدم الاتفاق ثمة على الخروج من الضمان اه وحاصله انهما لما اتفقا على خروجه من
 الضمان كان القول للمرتهن في انه لم يعد مضمونا عليه ضمان الرهن بعد خروجه من الضمان
 الا ذلك الثوب المتحرق اى فاذا هلك بعد ذلك يضمن قيمته متخرفة **(قوله بخلاف الوصى)** قدم في
 باب ما يجوز ارتهانه ان ذلك قول الامام القمى واشي وانه جزم في الذخيرة وغيرها بالتسوية بين
 الاب والوصى وبه جزم المصنف هناك كالغاية والمثلثي وقدمنا وجهه **(قوله ليس لابن)**
 اخذه **الخ** لان تصرف الاب نافذ لازم **(قوله ويرجع الابن)** اى اذا قضى دين الاب وافلتك
 الرهن **(قوله ان كان)** اى الاب رهنه لنفسه اى لاجل دين عليه وكذا لو اورهن بدين على نفسه
 وبدين على الصغير حكمه في حصة دين الاب حكمه فيما لو كان كله رهن بدين الاب كافي المنح
(قوله لانه) اى الابن مضطر في قضاء الدين لافتكاك الرهن فلم يكن متبرعا فظهر معير الرهن
 الآتى بيانه **(قوله ثم اقر بالرهن الخ)** اى اقر بأن ذلك الموهون ملك لزيد مثلا لا يصدق في حق
 المرتهن حتى انه لا يزعم من يده بتجر ذلك الاقرار بدون برهان من المقر له بل يؤخذ المقر في حق
 نفسه حتى انه يؤمر بقضاء الدين الى المرتهن ورد الموهون الى المقر له وهل يؤمر بقضائه حالا
 لو كان مؤجلا او يؤمر بدفع قيمته للمرتهن ثم تسليم الرهن للمقر له او ينظر الى حلول الاجل
 فايراجع **(قوله جاز)** ويكون بمنزلة ما لو اعاره اليه رهنها **(قوله أولى)** اى من بين المرتهن
 لانها تثبت زيادة ضمان ولو لم يقبل لينة فالقول قول المرتهن كذا يضاف من الهندية ط
(قوله وزوائد الرهن الخ) ستأتى هذه المسئلة مفصلة كالمسئلة التى بعدها ولذا لم توجد في بعض
 النسخ ط **(قوله وضح استعارة شئ لبرهنة)** لان المالك رضى بتعلق دين المستعير بماله وهو
 يملك ذلك كما يملك تعلقه بذمته بالكفالة ط **(قوله فيرهن بمشاة)** اى بأى جنس او قدر وكذا
 عندى مرتهن وفى اى بلد شاهه كفى القهستانى **(قوله اذا اطلق)** اى الميعر لان الاطلاق واجب
 الاعتبار خصوصا في الاعارة لان الجهالة فيها لا تقضى الى المنازعة هداية لان مناهها على
 المسامحة معراج **(قوله تقديه)** فليس له ان يزيد عليه ولا ينقص اما الزيادة فلا ربحا احتاج
 الى فكك الرهن فيؤدى قدر الدين وما رضى بأداء القدر الزائد اولانه يتعسر عليه ذلك
 فتعسر به وأما النقصان فلان الزائد على الدين يكون امانة وما رضى الا ان يكون مضموما
 كله فكان التعيين مفيدا وكذلك التقييد بالجنس وبالمرتته وبالبند لان كل ذلك مفيد لتيسر
 البعض بالاضافة الى البعض وتساوت الاشخاص فى الامانة والحفظ اه من الهداية
 والاحتيازة * **(تنبيه)** * أتى في الحامدية فيما لو قيد العارية بمدة معلومة ومضت المدة بأن الميعر
 اخذها من المستعير قال وبه أتى في الحيرية والاسماعيلية ومثله في فتاوى ابن نجيم قالا وليس
 له مطالبته بالرهن قبل مضى المدة فاذا مضت وامتنع من خلاصه من المرتهن اجبر عليه اه
 اقول ولا يخالفه ما فى الذخيرة استعاره لبرهنة بدينه فبرهنة بمائة السنة للميعر طلبه منه وان

مال يست فيه ولا تحرق فيه
 فالقول للراهن وان اقر
 الراهن باللس فيه ولكن
 قال تحرق قبل لبسه او بعده
 فالقول للمرتهن في قدر
 ما عاود الضمان * **(فروع)**
 رهن الاب من مال طفله
 شأيدن على نفسه جاز
 قلو الرهن قيمته أكثر
 من الدين فهلك ضمن
 الاب قدر الدين دون
 الزيادة بخلاف الوصى فانه
 يضمن قيمته وان فرق ان
 للاب ان يتفقد بمال الصغير
 عند الحاجة ولا كذلك
 الوصى ولو ادرك الابن
 ومات الاب ليس الابن اخذه
 قبل قضاء الدين ويرجع
 الابن في مال الاب ان كان
 رهنه لنفسه لانه مضطر
 كمير الرهن * ولو رهن
 شأ ثم اقر بالرهن لغيره
 لا يصدق في حق المرتهن
 ويؤمر بقضاء الدين
 ورده الى المقر له ولو
 رهن دار غيره فجاز صاحبها
 جاز وبينه الراهن على
 قيمة الرهن اولى وزوائد
 الرهن كوله وثمرة رهن
 لاغاة دار وأرض وعبد
 فلا يصير رهنه والرهن
 الفاسد كالصحيح في
 ضمانه **(وضح استعارة**
شئ لبرهنة فيرهن
بمشاة) اذا اطلق
 ولم يقيد بشئ **(وان قبله**

(ضمن) المعير (المعير المستعير
أو المرتهن) لتعدي كل
منهما (الاذا خالف الى
خير بان عين له اكثر من
قيمه فرهنه بأقل من ذلك)
لم يضمن لخالفته الى
خير (فان ضمن) المعير
(المستعير ثم عقد الرهن)
لتملكه بالضمان (وان ضمن
المرتهن يرجع بما ضمن
وبالدين على الراهن) كاسر
في الاستحقاق (فان وافق
وهلك عند المرتهن صار)
المرتهن (مستوفيا لدينه
ووجب مثله) اى مثل
الدين (للمعير على المستعير)
وهو الراهن لقضاء دينه
به (ان كان كله مضمونا
والا) يكن كله مضمونا
(ضمن بقدر المضمون
والباقي امانة) وكذا لو
تعيب فيذهب من الدين
بحسابه ويجب مثله للمعير
(ولو افسكه) اى الرهن
(المعير أجبر المرتهن على
القبول ثم يرجع) المعير
(على الراهن) لانه غير
متبرع لتخليص ماله
بخلاف الاجنبى (بما أدى)
وان الدين ازيد فالزائد
تبرع وان اقل فلا يجبر
درر لكن استشهك الزاي

اعلم انه يرهنه الى سنة اه لان الرهن هنا فاسد لتأجيله كاسر وكلامنا في تأجيل العارية
نأمل (قوله ضمن المعير المستعير أو المرتهن الخ) اى قيمة الرهن ان هلك في يد المرتهن لانه
تصرف في ملكه على وجه لم يؤذن له فيه فصار غاصبا والمعير ان يأخذه من المرتهن ويفسخ
الرهن جوهره (قوله فرهنه بأقل من ذلك) اى بأقل مما عين له لكن بشرط ان لا ينقص عن قيمة
الرهن بل اما بتلفها او بأكثر كآفاده الزبلى وفي الذخيرة وغيرها لوسمى له شيئا فرهنه بأقل أو
بأكثر فهو على ثلاثة اوجه * الاول ان تكون قيمة الثوب مثل الدين المسمى * الثاني ان تكون
اكثر منه وفيهما اذ ارهن بأكثر من الدين او بأقل بضمن قيمته * الثالث ان تكون اقل منه
فان زاد على المسمى ضمن القيمة وان نقص فان كان النقصان الى تمام قيمة الثوب لا يضمن وان
الى اقل ضمن قيمته اه ما خلا ونقله في النهاية ثم قال وبه يعلم ان المعير لا يضمن المستعير اكثر
من القيمة في صورة من الصور وكذا لا يضمنه جميع قيمة الثوب اذا كانت اكثر من الدين وانما
يضمنه قدر الدين والزائد يهلك امانة اه (قوله لتملك بالضمان) فبين انه رهنه ملك نفسه
اه تبين قال قارى الهداية ولى فيه نظر لان المملك فيه لم يستند الى وقت القبض اذ القبض باذن
المالك وانما يستند الى وقت المخالفة وهو التسليم الى المرتهن وعقد الرهن كان قبله
فيقتصر ملكه على وقت التسليم فلم يبين أنه رهن ملكه لان ملكه بعد عقد الرهن اه ابو
السعود ط عن الشاشي اقول قد يجاب بأن الرهن لا يلزم الا بالتسليم ولذا كان للمرتهن الرجوع
عنه قبله كاسر اول الرهن فاذا توقف العقد على التسليم لم يعتبر سابقا عليه فكانا نهما وجدا
معاندا للتسليم الذى هو وقت المخالفة فلم يكن ملكه بعد عقد الرهن هذا مظهره لى من
فيض الفتاح العليم فاعتنمه (قوله وان ضمن المرتهن) لانه متعد يقبض ماله غيره بلاذنه فهو
كغاصب الغاصب (قوله كاسر في الاستحقاق) اى قيل هذا الباب (قوله صار المرتهن
مستوفيا لدينه) اى ان كانت قيمة الرهن مثل الدين او اكثر وان كانت اقل صار مستوفيا
لقدره ويرجع بالفضل على الراهن اه مسكين (قوله اى مثل الدين) كذا في الدرر والاصوب
ان يقال اى مثل الرهن اى صورة ومعنى ان كان مثليا ومعنى فقط وهو قيمته ان كان قيما للثلا
يلزم تشييت الضمان بعده رحنى ملخصا ومثله في شرح الطورى (قوله لقضاء دينه به) اى
لان الراهن صار قاضيا دينه بمال المعير وهو الرهن (قوله ان كان كله) اى الرهن مضمونا بان
كان مثل الدين او اقل (قوله والا الخ) اى بان كان اكثر من الدين (قوله بحسابه) اى بقدر
حصة العيب اتفاق (قوله ويجب مثله) اى ويجب للمعير على المستعير مثل ما ذهب من الدين
بالعيب (قوله لتخليص ملكه) اى لانه يريد بذلك تخليص ملكه فهو مضطرا اليه (قوله
بخلاف الاجنبى) اى اذا قضى الدين لانه متبرع اذ هو لا يسعى في تخليص ملكه ولا في تفرغ
ذمته فكان للطالب ان لا يقبل هداية (قوله وان اقل فلا يجبر) اى لا يجبر المرهن على تسليم
الرهن درر عن تاج الشريعة لان الزيادة امانة من جانب الراهن كذا قبل ولم تجد ذلك في كلام
الشراح وعزوه الى تاج الشريعة فرية بالامرية كذا افاده عزمى زاده (قوله لكن استشهك
الزبلى وغيره) اى استشكل كون الزائد تبرعا حيث قال وهذا مشكل لان تخليص الرهن
لا يحصل باياف البعض فكان مضطرا وهذا لان غرضه تخليصه لانه به ولا يحصل ذلك الا

بأداء الدين كله اذ المرتهن ان يحبس حتى يستوفي الكل اه والاشكال ذكره جمع شراح الهداية مع جوابه بأن الضمان انما وجب على المستعير باعتبار ايفاء الدين من ملكه فكان الرجوع عليه بقدر ماتحقق ايفاء اه ونقلوه عن الايضاح والحانية وغيرها وكان الزيلعي لم يرض بهذا الجواب فلم يذكره ولذا قال في السعدية ان الكلام فيه مجالا **(قوله)** فلذا لم يرجع عليه الخ اقول يجب اتباع المنقول وان لم يظهر للعقول مع ان الجواب لانح وهو تقصير المعير عن التقيد بالرهن بالقيمة من اول الامر فاذا ترك ما يدفع الاضرار كان في دفع الزائد مختارا بهذا الاعتبار فكمن من ذوى الابصار اه سائحا **(قوله)** مع متابعتي للدور اى ان عادته ذلك غالبا وقد نص في الدور على ان الزائد تبرع فدل عدم متابعتي انه اقر الزيلعي على الاستشكل **(قوله)** بضمن لانه لم يصرف قاضيا دينه به **(قوله)** وان استخدمه او ركه الخ ان هذه وصاية اى بان عبدا فاستخدمه او دابة فركبها قبل ان يرهنها ثم رهنها بمال مثل قيمتها ثم قضى المال فلم يقبضها حتى هلكا عند المرتهن فلا ضمان على الراهن هداية اى ضمان التعدي لاضمان قضاء الدين لان الراهن بعدما قضى الدين يرجع بما أدى لان الرهن لما هلك في يد المرتهن صار مستوفيا حقه من ماله الرهن فيرجع المعير على الراهن بما وقع به الايفاء اه كفاية مانحضا **(قوله)** ونحو ذلك كأن لبس الثوب **(قوله)** من قبل اى من قبل الرهن وكذا ان افنكه ثم استعمله فلم يعط ثم عطف بعده من غير صنعه لايضمن لانه بعد الفكك بمنزلة المودع لا بمنزلة المستعير لانتهاء حكم الاستعارة بالفكك وقعدا الى الوفاق فيبرأ عن الضمان هداية **(قوله)** لكن في الشر نبالة الخ هذا في المستأجر والمستعير لشي يتفزع به وكلامنا في مستعير شيء ليرهنه وهو بمنزلة المودع لا للمستعير كما مر آتفا والمودع يبرأ بالعود الى الوفاق وفرق بينهما في الهداية وشروحها بأن يد المستعير يدفعه فلا يصير بالعود راد على المالك لاحقيقة ولا حكما بخلاف المودع لان يده كيد المالك فيالعود الى الوفاق يصير رادا عليه حكما قالت وكذا المستأجر يده يدفعه لانه يملك العين لنفسه لالصاحبها **(قوله)** اذا خالفنا الاولى افراد الضمير لان العطف بأو ولو افاق ما بعده ط وقد وجد كذلك في كثير من النسخ **(قوله)** في لو اختلفا اى في زمن الهلاك فقال المعير هلك عند المرتهن وقال المستعير قبل الرهن او بعد الافتكاك غناية **(قوله)** فالقول للراهن اى مع يمينه معراج والينة للمعير لانه يدعى عليه الضمان غناية **(قوله)** لانه ينكر الخ اى لان الراهن ينكر الايفاء بمال المعير **(قوله)** ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به بان قال المعير أمرت ان ترهنه بخمسة وقال المستعير بعشرة فالقول للمعير لانه لو انكر الامر اصلا كان القول له فكذا اذا انكر وصفا فيه والينة للمستعير لانه المثلث اتقانى **(قوله)** اختلفا في الدين والقيمة الخ صورة المسئلة ما في الحانية وغيرها لو كان الراهن يدعى الرهن بألف والمرتهن بخمسمائة فان كان الرهن قائما يساوى الفاتخالف وتراد اولوها لكما فالقول للمرتهن لانه ينكر زيادة سقوط الدين اه زاد الاقناني ولو اتفقا على انه بألف وقال المرتهن قيمة خمسمائة وقال الراهن ألف فالقول للمرتهن الا ان يبرهن الراهن لانه ادعى زيادة الضمان اه ملخصا وبه يظهر ما في العبارة من الاجاز الشبيه بالالغاز **(قوله)** مديونا زاده لانه لا يلزم من الافلاس الدين لكن

فلذا لم يرجع عليه في مته مع متابعتي للدور فقدر (ولو هلك الرهن المستعار مع الراهن قبل رهنه او بعد فكه لم يضمن وان استخدمه او ركه) ونحو ذلك (من قبل) لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا لشافعي لكن في الشر نبالة عن العمادية المستأجر أو المستعير اذا خالفا ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى انتهى في لو اختلفا فالقول للراهن لانه ينكر الايفاء بما له ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فالقول للمعير هداية اختلفا في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتهن في قدر الدين وقيمة الرهن شرح تكملة (ولو مات مستعيره مفلسا) مديونا

(فالرهن) باق (على حاله فلا يباع الا برضا المبيع) ٤٥٧ (المعير) لانه ملكه (لواراد المعيريه وأبى الراهن) البيع (بيع معير

رضاه ان كان به) اى
بالرهن (وقد والا) يباع
(الابرضاء) اى المرتهن
(ولومات المعير مفلسا
وعليه دين أمر الراهن
بقضاء دين نفسه وبرد
الرهن (ليصل كل ذى حق
حقه (وان تجز لفقره
فالرهن على حاله) كالوكان
المعير حيا (ولورثه) اى
ورثة المعير (اخذه) اى
الرهن (بعد قضاء دينه)
كورت (فان طلب غرماء
المعير من ورثته يبيعه فان به
وفاء بيع والا فلا) يباع
(الابرضاء المرتهن) كأمس
للمامر (و) اعلم ان (جناية
الراهن على الرهن) كلا
أوبعضا) مضمونة تجناية
المرتهن عليه ويسقط من
دينه (اى دين المرتهن
(بقدرها) اى الجناية لانه
اتلف ملك غيره فلزمه
ضمانه واذلزمه وقدخل
الدين سقط بقدره ولزمه
الباقى بالانلاف لابلارهن
وهذا لو الدين من جنس
الضمان والا لم يسقط منه
شئ والجناية على المرتهن
وللمرتهن ان يستوفى
دينه لكن لو اعور عينه
يسقط نصف دينه عنه
فهستانى وبر جندى

ان قرئ قول المصنف مفلسا بتشديد اللام من المضاعف استغنى عنه لان معناه حكم القاضي
بافلاسه تأمل (قوله باق على حاله) أى محبوسا عند المرتهن (قوله وأبى الراهن) كذا فى
المنح وسوابه المرتهن كانه عليه الرملى لان فرض المسألة ان الراهن وهو المستعير قدمات
(قوله بيع بغير رضاه الخ) لان حقه فى الاستيفاء وقد حصل زبائى (قوله والا) أى وان
لم يكن فيه وفاء لا يباع الابرضاء لان له فى الحس منفعة فاعل المعير فيحتاج الى الرهن
فيخاصه بالايفاء أو تزداد قيمته بتغير السعر فيستوفى منه حقه زبائى (قوله أمر الراهن بقضاء
دين نفسه) أى يجبر على ذلك وانظر لو كان الدين مؤجلا هل يجبر أو ينظر (قوله بعد قضاء
دينه) أى دين الراهن (قوله كورت) أى كورتهم لقيامهم مقامه (قوله من ورثته) اى
ورثة المعير (قوله كأمس للمامر) أى فى مسألة موت المستعير وسقط قوله للمامر من بعض
الشيخ وهو الاصول لانه لم يذكر التعليق سابقا وهو قولنا لان له فى الحس منفعة الخ (قوله
كلا أوبعضا) منصوبان على التمييز أى من جهة الكلية أو البعضية تأمل (قوله مضمونة
الخ) لان حق كل منهما محترم فيجب عليه ضمان ما اتلف على صاحبه وجعل المالك كالا جنبي
فى حق الضمان وتماعه فى المنح (قوله عليه) أى على الراهن أى المرهون (قوله واذلزمه
وقدخل الدين الخ) أفاد انه اذا كان مؤجلا لا يحكم بالسقوط بمجرد اللزوم بل بالزعم بحسب
بالدين الى حلول الاجل فاذا حل أخذه بدينه ان كانت من جنسه والا ففى يستوفى دينه
شربلاية وقدعنا تمام الكلام عند قوله فى هذا الباب وأما ضمانه على المرتهن (قوله سقط
بقدره) أى سقط من الضمان بقدر الدين (قوله ولزمه الباقي) أى من الضمان اذا زاد
الضمان على الدين (قوله بالانلاف) لان الزائد كان أمانة فهو كالوديعة اذا ألقها المودع
(قوله لابلارهن) أى لا يعقده حتى يشكل عليه ضمان ذلك الزائد (قوله من جنس الضمان)
بأن كان الدين دراهم او دنانير كقافية (قوله والجناية على المرتهن الخ) معطوف على قوله لم
يسقط وحاصله ان الدين لو مكىلا او موزونا فالجناية واجبة على المرتهن والدين باق على الراهن
فلكل منهما اخذ حقه من صاحبه (قوله لكن لو اعور عينه) اقول عبارة الخلاصة والبرازية
ولو اعور العبد الرهن الخ وفى التارخانية عن المحيط رهن من آخر عبد ايساوى مائتين مثلا
بمائة فاعور العبد قال ابو حنيفة وزفر ذهب نصف المائة وهو قول ابى يوسف والا تم رجوع
وقال يقوم العبد صحيحا واعور فيذهب من الدين بحسب التقصان اه ملخصا وبه يظهر ان
اعور هنا مشدد الرأى من الاعور او وما بعده فاعله واسناده الى العين لا يوجب تأنيته لانها ظاهر
مجازى التأنيث فيجوز فيه الوجهان كما قرر فى محله وليس من باب الافعال متعديا والفاعل
مستتر عائد على المرتهن وعينه مفغولة لان الواجب حينئذ لزوم دية العين بالغة ما بلغت كما
تفهيمه عبارة المصنف لاسقوط نصف الدين وأيضاً لو كان كذلك لما تأنى الخلاف السابق
وحينئذ فلا وجه لذكر هذه المسألة فى هذا المحل ولالا استدراك بها على ما قبلها اذ ليست من
الجناية على الرهن بل من تعيبه وليس الكلام فيه قافهم وانعم (قوله هدر) أى ما على الراهن
فلكونها جناية المملوك على مالكه وهى فيما يوجب المال هدر لانه المستحق واما على المرتهن

(وجناية الرهن عليهما) اى الراهن أو المرتهن (وعلى مالهما هدر) اى باطل (اذا كانت) الجناية

فلانا لو اعتبرناها لوجب عليه التخليص منها لانها حصلت في ضمانه درر ما يخصا وهذا عنده
وقالاجنبية على المرتهن معتبرة تمام على ان جنابته على مال المرتهن هدر اتفاقا ان كانت قيمته
والدين سواء وان كانت القيمة اكثر فمن أبى حنيفة انها معتبرة بقدر الامانة وعنه انها هدر
كالمضمون هداية وفي المعراج عن المبسوط لو كان قيمته الفان والدين الف تجني على المرتهن
أورقيقه قبل للراهن ادفعه او افده اما على قوله فغير مشكك وأما على قوله فجنابته ههنا
معتبرة في ظاهر الرواية وروى عنه انها لا تعتبر وجه الظاهر ان النصف منه امانة هنا وجنابته
الوديعة على المودع معتبرة فيقال للراهن ادفعه او افده فان دفعه وقبل المرتهن صار عبدا
للمرتهن فيسقط الدين لانه يكون كالمالك في يده في حكم سقوط الدين كالوجني على اجنبي
ودفعاه به وان فدها كان على الراهن نصف الفداء حصة الامانة وعلى المرتهن نصف الفداء
حصة المضمون فتسقط حصته لانه لا يستوجب على نفسه ديناً ويستوفى من الراهن حصته من
الفداء ويكون الفداء رهنا على حاله اه ما يخصا (قوله غير موجبة للقصاص) بأن كانت
خطأ في النفس اوفيا دونها درر (قوله في النفس دون الاطراف الخ) المناسب ذكره بعد
قوله وان كانت موجبة للقصاص لان غير الموجبة للقصاص في النفس والاطراف هدر واما
الموجبة لمعتبرة ان أوجبته في النفس دون الاطراف فيفهم انها في الاطراف هدر تأمل
(قوله وبطل الدين) يعني ان كان العبد مثل الدين أو أكثر وقدمنا وجهه آتفاعن المعراج فلو
اقل سقط من الدين بقدره كما هو الحكم في هلاك الرهن افاده ح وقال فقد ظهر وجه التعبير
بالدين كما ان التعبير بالرهن له وجه ايضا كما لا يخفى اه اي لانه يلزم من بطلان الدين بطلان
الرهن قال ط وانظر ماذا عناعنه ولى الدم والظاهر انه يبقى على رهنيته (قوله وان كانت
على المال فيباع) اي ان يفده الراهن او المرتهن وفي البرازية آتلف المرهون مال انسان
مستغرقا قيمته فان فدها المرتهن فالرهن والدين بحاله وان ابى قبل للراهن افده فان فدها بطل
الدين والرهن لانه استحق بأمر عند المرتهن فكان عليه فان يفده الراهن ايضابيع فيأخذ
دائن العبد دينه وبطل مقداره من دين المرتهن ان دينه اقل وما بقى من ثمن العبد للراهن وان
كان دين المرتهن أكثر من دين العبد استوفى المرتهن الباقي ان حل دينه والا كان رهنا عنده
الى ان يحل فيأخذه قصاصا اه (قوله اذ هو) اي الابن اجنبي عن أبيه اي في حق الملك
وهذا لتبيل لكون جنابته المرهون على ابن الراهن او ابن المرتهن معتبرة (تمه) وفي جنابته
الرهن بعضه على بعض كالوكان عبيد فجنبي احدهما على الآخر فان كان الكل من كل منهما
مضمونا فالجنابته هدر كالألفة السابوية والانتحول الى الجاني من حصة المجني عليه من الدين
نصف ماسقط لان الجنابة اربعة جنابته مشغول على مشغول او على فارغ وجنابته فارغ على
فارغ او على مشغول وكلها هدر الرابع فاذا كانا رهنا بألف وقيمة كل ألف فالتقول نصفه
فارغ فيهدر بقى النصف المشغول متلفا بفارغ ومشغول فيهدر نصف هذا النصف لتلفه
بمشغول ويعتبر نصفه الآخر لتلفه بفارغ فالهدر يسقط ما بازاؤه من الدين والمعتبر يتحول الى
الجاني وذلك ما شأن وخسون فصار الجاني رهنا بسبع مائة وخمسين وتماه في الولوالجية
ومتفرقات التارخانية وسيأتى قريبا ما لو كان الرهن عبدا ودابة (قوله فرجعت قيمته) اي

(غير موجبة للقصاص)
في النفس دون الاطراف
اذلا قودين طرفي عبدا
وحر (وان كانت موجبة
للقصاص فمعتبرة) فيقتص
منه وبطل الدين خاتية
وعبارة القهستاني وشرح
المجمع يبطل الرهن
(كجنابته) اي الرهن (على)
ابن الراهن او على ابن
المرتهن (فانها معتبرة في
الصحيح حتى يدفع بها او
يفدى وان كانت على المال
فيباع كما لو جني
على الاجنبي اذ هو اجنبي
لتبائن الاملاك زيلعي
(ولو رهن عبدا يساوي
ألفا بألف مؤجل فرجعت
قيمه الى مائة فقتله رجل
وغرم مائة وحل الاجل
فالمرتحن يقبضها) اي المائة
(قضاء لحقه ولا يرجع على
الراهن بشئ) (كموته بلا
قتل

والاصل ان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين فاذا كان الدين باقيا ويد المرتهن يد الاستيفاء فيصير مستوفيا الكل من الابتداء (ولو باعه) ٤٥٩ أي العبد المذكور (بمائة بأمر الراهن قبض المائة قضاء لحقه ورجع

بتسعة مائة) لانه لما كان

الدين باقيا وقد أذن ببيعه

بمائة كان الباقي في ذمته كأنه

استرده وباعه لنفسه (ولو

قله بعد قيمته مائة فدفع

به افنتكه الراهن وجوبا

(بكل الدين وهو الالف)

لقيام الثاني مقام الاول

لما ودما وقال محمد ان شاء

افنتكه بكل دينه او تركه

على المرتهن بدينه وهو

المختار كما في الشربلالية

عن المواهب لكن عامة

المتون والشروع على الاول

(فان جنى) ترك القربيع

اولى (الرهن خطأ فداء

المرتهن) لانه ملكه (ولم

يرجع) على الراهن بشئ

(ولا يملك أن يدفعه الى

ولي الخانية) لانه لا يملك

التحليل (فان أبي) المرتهن

من الفداء (دفعه الراهن)

ان شاء (او فداءه ويسقط

الدين) بكل منهما (ولو أقل

من قيمة الرهن او مساويا

ولو أكثر يسقط قدر

قيمة العبد فقط و (لا)

يسقط (الباقى) من الدين

ولو استهلك ما لا يستغرق

رقبه فداء المرتهن فان

أبى باعه الراهن او فداء

رهنه مع أمه وأما جناية

بنقصان السعر (قوله والاصل الخ) لا يقال هذا الاصل من ان قوله ولا يرجع على الراهن بشئ

فانه قد اعتبر فيه نقصان السعر لانا نقول عدم اعتباره انما هو اذا كانت العين باقية حتى كان

للمرتهن مطالبة الراهن بجميع الدين عند ردها ناقصة بالسعر اما اذا تلفت فالضمان بالتبض

السابق لان يده يد استيفاء من الابتداء وبالهلاك يتقرر فيصير مستوفيا لذلك من الابتداء فلم

ان هذا الاصل ليس على اطلاقة هكذا ظهر لى في هذا المحل اخذا من صريح كلام شراح

الهداية المار اول هذا الباب ثم رأيت الطوري وغيره صرح هنا بذلك والله تعالى الحمد (قوله

بخلاف نقصان العين) فانه يذهب قسمه من الدين اتقاني (قوله فذا كان الخ) فترجع بمنزلة

التعليق لقوله بخلاف نقصان العين (قوله بأمر الراهن) المراد امره بالبيع غير متقد بمائة

قائمة غير مأمور بها شربلالية (قوله لانه لما كان الدين باقيا الخ) يوجد في بعض النسخ

قبل هذا التعليق تعليل آخر هو بمعناه والحاصل انه هنا لا يسقط من الدين بشئ بتراجع السعر

لبقاء العين وانتفاض يد الاستيفاء لانه لما امره الراهن ببيعه فكانه استرده منه وباعه بنفسه

(قوله ولو قلته) أي العبد المذكور في المتن (قوله لحلودا) يعنى صورة ومعنى اما صورة فظاهر

واما معنى فلأن القائل كالقتول في الآدمية والشرع اعتبره جزاء من حيث الآدمية عناية

(قوله وتركه على المرتهن) لانه تغير في ضمان المرتهن هداية (قوله فداء المرتهن) أي ويبقى

الدين على حاله هداية (قوله لانه ملكه) غير ظاهر وعبرة الشراح لان الخانية حصلت في

في ضمانه (قوله بشئ) أي من الفداء هداية (قوله فان أبى الخ) انما بدى بالمرتهن لانالو

خاطبنا الراهن فمن الجائر ان يخار الدفع فيمنعه المرتهن لان لا يقول انما أفدى حتى أصلح

رهنى معراج (قوله ويسقط الدين بكل منهما) اما بالدفع فلان العبد استحق لمعنى في ضمان

المرتهن فصار كالهلاك واما بالفداء فلانه كالحاصل له بعوض كان على المرتهن هداية (قوله

فداء المرتهن) أي ودينه على حاله زبلى (قوله فان أبى الخ) أي ان أبى المرتهن ان يؤدى عنه

قبل للراهن بعنه في الدين (قوله باعه الراهن او فداءه) فان فداءه بطل دين المرتهن وان باعه اخذ

غيره من العبد بدينه فان فضل شئ من ثمن العبد ودين الغريم مثل دين المرتهن او أكثر فالفضل

للراهن وبطل دين المرتهن ولو أقل سقط من دين المرتهن بقدر دين العبد والفضل من الثمن عن

دين العبد يبقى رهنا كما كان فان حل دين المرتهن أخذه بدينه لانه من جنسه والا أمسكه حتى

يحل وان لم يلف الثمن بدين الغريم اخذ الغريم الثمن ورجع بالباقي على العبد بعد عقفه ولا يرجع

العبد على احد وتذامه في الهداية (قوله دفعه الراهن الخ) اشار الى ان المرتهن هنا لا يؤمر

بشئ لان الولد غير مضمون عنه لانه لا يسقط بهلاكه شئ من دينه كما ذكره الاتقاني قال طعن

الحوى ولو قال المرتهن انما أفدى قبل لانه محبوس بدينه وله غرض صحيح بزيادة الاستيثاق ولا

ضرر للراهن اه (قوله وخرج عن الرهن) أي ولم يسقط شئ من الدين كالهلاك ابتداء

زبلى (قوله ويصير كأنه) أي المحلى عليه (قوله وتذامه في الخانية) حيث ذكر حاصل

ما قدمناه في الصفحة السابقة من جناية احد عبدي الرهن على الآخر ثم قال ولو رهن عبدا

ولو قتل ولد الرهن انسانا او استهلك ما لا يدفعه الراهن وخرج عن الرهن او فداء وبقي

الدابة فهدر ويصير كأنه هلك بأقفة مساوية وتذامه في الخانية (مات الراهن باع وصبه رهنه بأذن مرتته وقضى دينه)

أوداة بخفية الدابة على العبد هدر وبالعكس معتبرة بخيانة العبد على عبد آخر اه ملخصا
(قوله تقيامه) أي الوصي مقام الراهن **(قوله فلو كبر الخ)** هذا ظاهر إذا كانوا حاضرين فلو
 كانوا غائبين ففي العمادية من الفصل الخامس عن فتاوى رشيد الدين للقاضي نصب الوصي
 إذا كان الوارث غائبا ويكتب في نسخة الوصايا أنه جعله وصيا ووارث الميث غائب مدة السفر
 اه **(قوله توقف على رضا البقية)** أي بقية الغرما **(قوله ولهم رده)** لأنه إيتار لبعض الغرما
 بالإبقاء الحكمي فأشبهه الحقيقي هداية **(قوله نفذ)** لزوال المانع لوصول حقهم اليهم هداية
(قوله وإذا ارتهن) أي أخذ الوصي رهنا **(قوله جاز)** لأنه استيفاء حكما وهو يملكه درر **(قوله)**
 عند الورثة) أي أو الوصي المختار أو المنصوب وورثة الراهن يقومون مقامه كاسبق ط * **(خاتمه)** *
 المرتهن ينفرد بفسخ الراهن والراهن لا ينفرد به حتى لو قال المرتهن فسيخت الرهن ولم يرض
 الراهن وهلك لا يسقط شيء من الدين وفي العكس يسقط بقدرة كافي اتنية وغيرها

(* فصل في مسائل متفرقة) *

(قوله رهن عصير الخ) اعلم أن العصير المرهون إذا تخمر فما ان يكون الراهن والمرتهن مسلمين
 أو كافرين أو الراهن وحده مسلما أو بالعكس فلو كافرين فله رهن بماله تخلل أو لا وفي الأقسام
 الباقية ان تخلل فكذلك والأفهل للمرتهن ان يخلله فيه تفصيل فلو مسلمين أو الراهن فقط جاز
 تخلله لأن المال له وان تلفت بالتخمر لكن أعادتها ممكنة بالتخليل فصار كتخليص الرهن من
 الحيازة إذا جاز ذلك في المسلمين والخمر ليست بمحل بالنسبة اليهم فلان يجوز في المرتهن الكافر
 بالأولى لأنها محل وأماله الراهن كإفراغه أخذ الراهن والدين على حاله لأن الخمر لا تعدم المالية
 في حقه فليس للمرتهن المسلم تخليها فان خللها ضمن قيمتها يوم خللها كما لو غصب خردى
 خللها وأخلل له وقع المقاصة لودينه من جنس القيمة ويرجع بالزيادة ان نقصت قيمتها يوم
 التخليل من دينه غناية ملخصا **(قوله فهو رهن بعشرة)** أي يبقى رهنا بها وانما يبطل لأنه
 يصدد ان يعود بالتخلل ولهذا إذا اشترى عصيرا فتخمر قبل القبض لا يبطل البيع لاحتمال
 صيرورته خلا درر **(قوله ثم المعتبر الخ)** يشير إلى مقاله شرح الهداية وغيرهم من أن ما ذكره
 المصنف كالهداية وغيره مقيد بما إذا لم ينقص شيء من كيله وان قوله وهو يساوي العشرة
 وقع اتفاقا فإنه إذا بقي كيله على حاله وانقصت قيمته لا يسقط شيء من الدين لأن الفات مجرد
 وصف وبفواته في الكميات والموزونات لا يسقط شيء من الدين ولكن الراهن يخبر كما إذا
 انكسر القالب ان شاء أفكك ناقصا بجميع الدين وان شاء ضمنه وتكون قيمته رهنا عندها
 وعند محمد يفكك ناقصا أو يجعله بالدين كذا في شرح الكافي وان لم تنقص قيمته لا يخبر فيبقى
 رهنا كما كان اتقاني وعناية **(قوله والأفلا)** إذا اعتبر بنقصان السعر كاسر **(قوله هذا)**
 أي ما يفهم من مساواة القيمة للدين **(قوله لأنه لو كان قيمتها أكثر من الدين)** كما إذا كان الدين
 عشرة والشاة بعشرين والجلد بدرهم فجلد رهن بنصف درهم لأن بازاء كل درهم من الشاة
 نصف درهم من الدين فيكون الجلد رهنا بنصف درهم ويسقط بازاء اللحم تسعة ونصف وان
 كانت قيمتها أقل من الدين بأن كانت بخمسة والجلد بدرهم فجلد رهن بستة وإذا هلك الجلد
 بعد ذلك هلك بدرهم واحد فيرجع على الراهن بالحصة الباقية من الدين وتما بيان في الكفاية

وصى نصب للقاضي له وصيا
 وأمره ببيعه) لأن نظره
 عام وهذا لو ورثته صغارا
 فلو كبراء خافوا الميت في
 المال فكان عليهم تخليصه
 جوهرية (فروع) * رهن
 الوصي بعض التركة لدين
 على الميت عند غريم من
 غرماؤه توقف على رضا
 البقية ولهم رده فإن قضى
 دينهم قبل الرد نفذ ولو
 اتحد الغريم جاز وبيع
 في دينه وإذا ارتهن يدين
 للميت على آخر جاز درر
 وفي معين المفتي للمصنف
 لا يبطل الرهن بموت
 الراهن ولا بموت المرتهن
 ولا بموتهما ويبقى الرهن
 رهنا عند الورثة

(فصل في مسائل متفرقة)

رهن عصيرا قيمته عشرة
 بعشرة فتخمر ثم تخلل
 وهو يساوي العشرة فهو
 رهن بعشرة) كما كان ثم
 المعتبر فيه الزيادة والنقصان
 التقدر لا القيمة على ما أفاده
 ابن الكمال وعليه الفتوى
 فإن انتقص شيء من قدره
 سقط بقدره والأفلا (ولو)
 رهن شاة قيمتها عشرة
 بعشرة) هذا قيد لا بد منه
 لأنه لو كان قيمتها أكثر
 من الدين يكون الجلد أيضا
 بعضه أمانة بحسابه فثبت

(فانت) بلا ذبح (فدبح جلدھا) بما لا قيمة له فلوله قيمة ثبت للمرتهن حق حبسه بما زاد دباغه وهل يبطل الرهن قولان (وهو) اى الجلد (يساوى درهما ٤٦١) فهو رهن به بخلاف ما اذا ماتت الشاة المبيعة قبل القبض فدبح

جلدها) حيث لا يعود البيع بقدره على المشهور والفرقان الرهن يتقرر بالهلاك والبيع قبل القبض يفسخ به (ولو العبد (بالدين ثم عاد يعود الدين والرهن) خلافا لزفر (ونما الرهن كالولد والخمر واللين والصوف) والوبر والارش ونحو ذلك (للا رهن) لتسوله من ملكه (وهو رهن مع الاصل) تباعه (بخلاف ما هو بدل عن النفقة كالسب والجرة) وكذا الهبة والصدقة (فانها غير داخله في الرهن وتكون للراهن) الاصل أن كل ما يتولد من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن وما لا فلا يجمع الفتاوى (واذا هلك الثاء) المذكور (هلك مجانا) لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا (واذا بقى) الثاء اى ولو حكما بأن أكل بالاذن فانه لا يسقط حصة ما أكل منه فيرجع به على الراهن كما اذا هلك الاصل بعد

وغيرها (قوله) بلا ذبح اما اذا ذبحت كانت تمامها مضمونة ط (قوله) بما لا قيمة له) بأن تربه او تمسه معراج (قوله) وهل يبطل الرهن قولان) احدهما يبطل وبصير الجلد رهن ببقية ما زاد الدباغ فيه حتى لو اذاه الراهن اخذ الجلد لانه صار مرهونا بالدين الثانى حكما تانيهما لا يبطل لان الشئ يبطل بما هو مثله او فوقه لا بما دونه والرهن الثانى هنا دون الاول لانه انما استحق جنس الجلد بالمالية التى اتصلت بالجلد بحكم الدبح وهى تبع للجلد والرهن الاول بما هو اصل في نفسه وهو الدين فيكون اقوى فلم يرتفع بالتانى وبثبت الثانى ايضا لانه لا يمكن رده كفاية ما خصا (قوله) وهو يساوى درهما) يعنى يوم الرهن واما اذا كانت قيمته درهمين فهو رهن بدرهمين ويعرف ذلك بأن ينظر الى قيمة الشاة حية ومسلوخة فان كانت قيمتها حية عشرة ومسلوخة تسعة كانت قيمة الجلد يوم الارتهان درهما وان كانت قيمتها مسلوخة ثمانية كانت درهمين عناية (قوله) على المشهور) وهو قول العامة ومن المشايخ من قال يعود البيع كالرهن اتقانى (قوله) ينقرر بالهلاك) لان المرتهن صار مستوفيا بالهلاك فيتأكد عقد الرهن فاذا عادت المسالية بالدباغ صادفت عقدا قائما فثبت فيه حكمه بقسطه اتقانى (قوله) يفسخ به) اى ينتقض بالهلاك ولا يعود بعد الانتقاض اتقانى (قوله) وجعل العبد) بالبناء للمفعول اى جعل الراهن او القاضى العبد بمقابلة دين المرتهن ط (قوله) يعود الدين) اى لا يقدر نقصان عيب الاياق كما بان له ط وفي بعض النسخ يعود الرهن وفي بعضها يعود الدين في الرهن (قوله) وهو رهن مع الاصل) فيكون للراهن حبسه ويتقسم الدين عليهما على قدر قيمتهما بشرط بقاء الثاء الى وقت الفكك وان هلك قبل ذلك لم يسقط بمقابلته شئ ويحتمل كانه لم يكن كاسيوضه (قوله) الاصل ان كل ما يتولد من عين الرهن) أى ويكون بدلا عن جزء من اجزاء عين الرهن كالارش والعقروندية (قوله) هلك مجانا) اى الا الارش فانه اذا هلك سقط من الدين ما باذانه لانه بدل جزئه فقام مقام المبدل كذا في في القهستاني ح (قوله) اى ولو حكما الخ) هذا التعميم هو ما صرح به المصنف في قوله الآتى وان لم يفك الرهن الخ (قوله) كما اذا هلك الاصل بعد الاكل) الظاهر انه اراد بقوله اولاً بأن أكل بالاذن عكس هذا وهو ما اذا اكل بعد هلاك الاصل بأن هلك وبقي ثماؤه كالتمر ثم اكله والازم تشبيه الشئ بنفسه وعبرة القهستاني وان هلك الاصل وبقي الثاء ولو حكما كما اذا اكل الرهن أو المرتهن أو أجنبي من الثاء بالاذن فانه لم يسقط حصة ما اكل منه فيرجع به على الراهن وكما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما ويرجع على الراهن بقية ما اكل الكل في شرح الطحاوى اهـ (قوله) كما ذكره بقوله) انظر ما مرجع الضمير المنسوب (قوله) فك) اى الثاء بحصته فلو ملك ايضا بعد هلاك الاصل ذهب بلا شئ كانه لم يكن وذهب كل الدين بهلاك الاصل وتامه في غرر الافكار (قوله) والتبع يقابله شئ) اذا كان مقصودا) كوله المبيع فانه يصير مبيعا تبعا ولا يصير له حصة من الثمن الا اذا صار مقصودا بالقبض عندنا معراج (قوله) يوم الفكك) لانه انما صار مضمونا بالفكك اذ لو هلك قبله يهلك مجانا عناية

على قيمتهما قهستاني كما ذكره بقوله (بعد هلاك الاصل فك بحصته) من الدين لانه صار مقصودا بالفكك والتبع يقابله شئ اذا كان مقصودا (و) حينئذ يقسم الدين على قيمته يوم الفكك وقيمة الاصل

يوم القبض ويسقط من الدين حصة الاصل وفك التام بحصته) كما لو كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة التام يوم الفك خمسة فلتا العشرة حصة الاصل فيسقط وتلك العشرة حصة التام فيفك به (ولو اذن الراهن للمرتهن في اكل الزوائد) اى اكل زوائد الرهن بأن قال له مهما زاد فلكه (فأكلها) فظاهره يع اكل ثمنها وبه أفق المصنف قال الا ان يوجد نقل يخص حقيقة الاكل فيتبع (فلا ضمان عليه) اى على المرتهن لانه اتلفه باذن المالك والاطلاق يجوز تعليقه بالشرط والخطر بخلافه التمليك (ولا يسقط شئ من الدين) ٤٦٢ قال في الجواهر رجل رهن دارا وأباح

(قوله يوم القبض) لانه مضمون بالقبض كما تقدم غناية **(قوله فيسقط)** اى بسبب هلاك الاصل **(قوله وبه أفق المصنف)** حيث سئل عن رهن نخلا وأباح للمرتهن ثمارها هل تلك ان يبيعها وتبطلها ام تلك الاكل بنفسه فقط فأجاب فظاهر كلامهم انه التصرف مطلقا اذا لظاهر ان المراد من قولهم فأكلها أكلها أو أكل ثمنها الا ان يوجد نقل صريح بتخصيص الاكل دون غيره اهـ من حاشية المحوى ملخصا واورد عليه ان المعنى الحقيقي هو الظاهر ومدعى الاعية محتاج الى الدليل قلت وسذكر الشرح عن الجواهر لو أباح له نفعه ليس له ان يؤجره تأمل وقال السامحاني اقول فظاهر ان اكل الزوائد المأكولة انما هو اكل نفسها لا اكل بدلها وهذا امر مكشوف لكل احد بالبدية اهـ نعم يظهر ذلك اذا كانت مما لا يؤكل كاذكره الرحى **(قوله لانه اتلفه باذن المالك)** فيه اشارة الى انه لو اتلفه بغير اذنه ضمن وكانت القيمة رهنا مع الشاة وكذا الوفاء الرهن ذلك بدون اجازة المرتهن غناية **(قوله والاطلاق)** اى الاباحة اهـ **(قوله يجوز تعليقه)** لانه ليس بتمليك اتقاني **(قوله بالشرط)** وهو قوله هنا مهما زاد فلكه **(قوله والخطر)** بالحاء المعجمة والطاء المهملة الاشراف على الهالك كافي القاموس والمغرب والمراد به هنا ما احتمل الوجود والعدم فهو بمعنى الشرط تأمل **(قوله)** وعليه يحمل الحج بأن براد من نفى الحل الكراهة **(قوله ما عن محمد بن أسلم)** الذى في المنع اول كتاب الرهن عبدالله بن محمد بن مسلم اهـ اقول ما قدمناه عن المنع هناك ومثله في غيرها موافق لما هنا ولعل النسخ مختلفة **(قوله قلت الحج)** فظاهره تسليم القول بالكراهة مع الاذن وانه ربا ومقتضاه انه مضمون لكن قدمنا عن المنع اول الرهن انه مخالف لعامة المعتبرات وتقدم بيان ذلك كله مستوفى فراجع **(قوله وما أصاب الزيادة)** كتلت العشرة في مثاله السابق **(قوله كاتلاف الراهن بنفسه)** فلا يسقط ما يقابل من الدين لكونه غير مضمون على المرتهن بخلاف الهالك فيده **(قوله قاله الحج)** في التارخانية آجر المرتهن الرهن من اجنبى بلاذن فالغلبة ويتصدق بهاعدانى خيفة ومحمدوله ان يعيده في الرهن **(قوله وبطل الرهن)** حتى لا يسقط دين المرتهن بهلاكه عند المستأجر ط ولا يعود رهنا الاتحيد تارخانية وكذا لو آجره الراهن المرتهن على ما مر في الباب السابق **(قوله وتسلمه المرتهن)** اما اذا لم تسلمه لا يتم الرهن اولايصح على الخلاف السابق ط **(قوله ثم باع)** اى الراهن **(قوله فقبض المرتهن الثمن)** لانه اذا أجاز البيع يصير الثمن رهنا لكن القبض غير شرط فانه يصير رهنا وان لم يقبض كما

السكنى للمرتهن وقوع سكنه خال خرب البعض لا يسقط شئ من الدين لانه لما أباح له السكنى أخذ حكم العارية حتى لو أراد منعه كان له ذلك وفي المضمرات ولو رهن شاة فقال له الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان عليه وكذا لو أذن له في ثمرة البستان فصار أكله ككل الراهن ثم نقل عن التهذيب انه يكره للمرتهن ان يتنفع بالرهن وان اذن له الراهن قال المصنف وعليه يحمل ما عن محمد بن أسلم من انه لا يحل للمرتهن ذلك ولو بالاذن لانه ربا قلت وتعليقه يفيد انها تحريرية فتأمل (وان لم يفك) الراهن (الرهن) بل بقى عند المرتهن على حاله (حتى هلك) الرهن فى يد المرتهن (قسم الدين على

قيمة التام) اى الزيادة (التي أكلها المرتهن) وعلى قيمة الاصل فما أصاب الاصل سقط وما أصاب الزيادة أخذها المرتهن (قدمناه من الراهن) كما في الهداية والكافي والحانية وغيرها وفي الجواهر الاصل ان الاتلاف بأذن الراهن كاتلاف الراهن بنفسه لتسليطه وفيها أباح للمرتهن نفعه هل للمرتهن ان يؤجره قال لا قليل فلو أجره ومضت المدة فلا أجره قال له ان أجره بلا اذن وان باذنه فللمالك وبطل الرهن وفيها رهن كرها وتسلمه المرتهن ثم دفعه للرهن ليسبقه ويقوم بمصالحه لا يبيع الرهن رهن كرها وأباح ثمه باع الكرم فقبض المرتهن الثمن ان ثمه حصل بعد البيع فلم يشتري وان قبله فللراهن ان يقضى دين المرتهن

والايكون رهنا ويحمل البيع وجوعا عن ٤٦٣ الإباحة فانها قبل الرجوع كاسم وفيها ذرع المرتهن ارض الرهن ان

يسبح له الانتفاع لا يجب شيء
وان لم يسبح لزمه نقصان
الارض وضمان المساء لو
من قاة مملوكة فليحفظ
زرعها الراهن او غرسها
بأذن المرتهن ينبغي أن يبقى
رهنا ولا يبطل الرهن فتنبه
استحق الرهن ليس
للمرتهن طلب غيره مقامه
استحق بعضه ان شاعا
يبطل الرهن فيما بقي وان
مفروزا بقي فمات ويحبس
بكل الدين لكن هل ك
بحصته أجرداره لغيره ثم
رهنا منه صح وبطلت
الاجارة ولو ادتهن ثم
أجره من رهنه فالاجارة
باطلة أبقى الرهن سقط
الدين كهلاكه فان علسقط
بحساب نقصه لان الاباق
عيب حدث فيه ثم لما فرغ
من الزيادة الضمنية ذكر
الزيادة الصدية فقال
(والزيادة في الرهن تصح)
وتعتبر قيمتها يوم القبض
ايضا (وفي الدين لا) تصح
خلافا للثاني والاصل ان
الالحاق بأصل العقد انما
يتصور اذا كانت الزيادة في
معقوده او عليه والزيادة
في الدين ليست منهما (فان
رهنا) نسخ المتن والشرح
بالفائدة انه في شرحه
على انه انما عطفها بالواو

قدمنا اول الباب السابق (قوله والايكون رهنا) اي مع ثمن المبيع الذي قبضه ط (قوله
كاسم) اي قريبا في قوله حتى لو اراد منه كان له ذلك (قوله لو من قاة مملوكة) هذا خلاف المفتي
به من انه لا يضمن الامام ملكه بالاحراز كاسم في كتاب الشرب وماء القنطرة غير محرز (قوله ينبغي
ان تبقى رهنا الخ) جزم به في الحاشية فقال ذرع اوسكن بأذن المرتهن لا يبطل الرهن وله ان
يسترد ومادام في يد الراهن لا يضمنه المرتهن (قوله بقي فيما بقي) لانه يمكن رهن ذلك الباقي
ابتداء لعدم الشيوع (قوله لكن هل كبحصته) اي وان كان في قيمته وقاه بجميع الدين كافي
الحاشية (قوله ثم رهنها منه) اي من المستأجر (قوله وبطلت الاجارة) ظاهر انها تبطل بمجرد
عقد الرهن وليس كذلك بل لا بد من القبض كفي القنية واماعكسه وهو ما اذا أجرا الراهن
الرهن من المرتهن بنفسه بمجرد عقد الاجارة ولا يحتاج الى تحديد قبض كافيده كلام البرازية
لكن في العمادية انه لا بد منه حتى لو هلك قبل ان يحدد قبضا للاجارة يهلك هلاك الرهن اه
وهذا مشكل لانه قرر في العمادية ان قبض المضمون بغيره ينوب عن قبض غير المضمون
وتحمله في حاشية الاشياء للشرف الغزي وقدما في الفصل السابق عند العناية اشتراط تحديد
القبض (قوله فالاجارة باطلة) وتكون كالواغار أو اودعه منه فلا تبطل عقد الرهن
(تنبيه) * قال في النهاية سئل الامام ابو الحسن المازدي عن باع داره من آخر ثمن معلوم
بيع وفاء وتقاضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضا ومضت مدة هل
تلزمه الاجارة فان لاقاه عندئذ رهنه والراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لا تجب الاجارة اه
خيرية ثم نقل فيها عن البرازية ما يوافقه وأقبحه غير مرمرة والكل في فتاواه المشهورة حامدية
فليحفظ فانه كثيرا لوقوع (قوله سقط بحسب نقصه) اي سقط من دين المرتهن ما نقصت قيمة
الآبق بسبب ابقائه وهذا اذا كان أول اباق كاشعره التعليل فان كان آبق قبل ذلك
لا يسقط شيء بزيادة (قوله ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية) وهي تمام الرهن ومراده بالضمنية
ما لم يقع عليه الرهن قصدا ط (قوله والزيادة في الرهن تصح) مثل ان يرهن ثوبا بعشرة يساوي
عشرة ثم يزيد الراهن ثوبا آخر ليكون مع الاصل رهنا بالعشرة عناية (قوله يوم القبض
ايضا) اي يوم قبض الزيادة كانه يوم قبضه الاصل يوم قبضه (قوله وفي الدين لا تصح) المراد ان
لا يكون الرهن بها مضمونا فاما الزيادة في نفسها بخاترة وصورة المسئلة ان يرهن عنده عبدا
يساوي ألفين بالالف ثم استقرض منه ألفا أخرى على ان يكون العبد رهنا بهما جميعا فلو هلك
يهلك بالالف الاولى بالألفين ولو قضاه ألفا وقال انما قضيتها عن الاولى له ان يسترد العبد
اقتضى (قوله في معقوده) كالتن او عليه كالمبيع ط (قوله والزيادة في الدين ليست منهما)
بل أصل الدين ليس منهما قال في العناية امامه غير معقود عليه فظاهر وامانه ليس بمعقوده
فلوجوبه بسببه قبل عقد الرهن بخلاف الرهن فانه معقود عليه لانه لم يكن محبوسا قبل عقد
الرهن ولا يبقى بعده * (تتمة) * قال في الذخيرة وفي العمون عن محمد بن غلامين بألف ثم قال
المرتحن احتجبت الى احدها فردة على ففعل فان الباقي رهن بنصف الف فلو هلك يهلك من
الدين نصفه ولكن لا يفكك الجميع بالالف اه فليحفظ (قوله مع انه) اي المصنف (قوله
ليفيدناها مسألة مستقلة) وهي بيان حكم تبديل الرهن الاول برهن آخر (قوله وقيمة كل من

لألفاء ليفيد أنها مسألة مستقلة لأفرع للأولى فتنبه (عبدا بألف فدفعت عبدا آخر رهنا مكان الاول وقيمة كل من

المبدئين (ألف فالاول رهن حتى الى الراهن برده ٤٦٤ والمرتهن في الآخر آمين حتى يجعل

مكان الاول) بان يرد
الاول الى الراهن فيخذ
يصير الثاني مضمونا
أرأ المرتهن الراهن عن
الدين اوجه منه هلك
الرهن في يد المرتهن هلك
بغير شيء) استحسانا
لسقوط الدين اذا منعه
من صاحبه فيصير غاصبا
بلمنع) ولو قبض المرتهن
دينه) كله (او بعضه من
راهنه او غيره) كمتطوع
(او شري) المرتهن
(بالدين عينا او صالحا عنه)
اي عن دينه (على شيء)
لانه استيفاء (او حال الراهن
مرتته بدينه على آخر
ثم هلك رهنه معه) اي
في يد المرتهن (هلك
بالدين ورد ما قبض الى
من أدى) في صورة ايفاء
راهن او متطوع او شراء
او صلح (وبطلت الحوالة)
وهلك الرهن بالدين لانه
في معنى البراء بطريق
الاداء هداية ومفاده عدم
بطلان الصلح وان الدين
ليس بأكثر من قيمة
الرهن والا فينبغي ان
لا تبطل الحوالة في قدر
الزيادة قهستاني (وكذا)
أي كما يهلك الرهن بالدين
في النصوص المذكورة يهلك

العبدین ألف) كذا قيد في الهداية وهو قيد اتفاق للمنفى الترخانية عن التجريد وان كانت قيمة
الاول خمسمائة والثاني ألفا والدين كذلك فهلك يهلك بألف وكذا اذا كانت قيمة الثاني
خمسمائة والاول ألفا فهلك الثاني في يده هلك بخمسمائة اهـ ولذا ترك القيد في الحاشية (قوله
حتى يجعل مكان الاول) لان الاول امتدادا في ضمانه بالقبض والدين وهما باقيان فلا يخرج
عن الضمان الابتض القبض مادام الدين باقيا واذا بقي الاول في ضمانه لا يدخل الثاني في
ضمانه لانهما رضا بدخول احدهما فيه لا بدخولهما فاذا رد الاول دخل الثاني في ضمانه
ثم قيل يشترط تجديد القبض لان يد المرتهن على الثاني يدامانة ويد الراهن بدستيفاء وضمان
فلا ينوب عنه وقيل لا يشترط وتماه في الهداية وذكر القهستاني ان الاول هو المختار عند
قاضيخان وأفاد بعض الفضلاء ان عادة صاحب الهداية اختيار الاخير عكس عادة قاضيخان
ومقتضاه ترجيح الاول تأمل (قوله الا اذا منعه من صاحبه) اي عند طلبه منه ثم هلك بعده
(قوله او شري المرتهن) اي من الراهن (قوله لانه) اي لان كل واحد من الشراء والصلح على
عين استيفاء غناية اي اذا كان عن اقرار فهو استيفاء لانه يجب على الدائن مثله بالشراء والصلح
عنه كفاية اي فيسقط بطريق المقاصة (قوله على آخر) اي سواء كان للراهن عليه دين او لا
وفيه اشعار بان للراهن اخذ الرهن من المرتهن بعد الحوالة كافي موضع من الزيادات وفي
موضع آخر ليس له قهستاني (قوله هلك بالدين) والفرق ان البراء يسقط به الدين أصلا كما
قدمه وبالأستيفاء لا يسقط لما تقرر ان الديون تقتضي بأن مثلها لا انفسها لان الدين وصف في
الذمة لا يمكن ادائه لكن اذا أدى المديون وجب له على الدائن مثله فتسقط المطالبة لعدم
الفائدة فاذا هلك الرهن بعده تقرر الاستيفاء الاول الحكمي وانتقض الثاني لثلا يصير
مستوفيا مرتين (قوله او متطوع) وبعود الى ملك المتطوع لا المتطوع عنه خاتمة (قوله
او شراء او صلح) كذا في المنع والدرر ولي فيه نظرفان الذي قبضه المرتهن في صورتي الشراء
والصلح هو العين البيعة او المصالح عليها وقد صرح في النهاية والعناية وغاية البيان أنه اذا
هلك الرهن في هاتين الصورتين يجب على المرتهن رد قيمته ولم يقولوا يجب رد العين فاقضى ذلك
انه لا ينتقض الشراء والصلح وقد رأيت التصريح بذلك في الحواشي السعدية ووجه ظاهر
لان ذلك عقد معاوضة فواجه بطلانه بهلاك الرهن بخلاف الاستيفاء بالاداء والحوالة هذا
لا يظهر لي من فيض الفتاح العليم (قوله وهلك الرهن) أعاده ليبي عليه التعليل (قوله
لانه) اي لان عقد الحوالة في معنى البراء بطريق الاداء دون الاسقاط وفي بعض نسخ الهداية
في معنى البراءة وهي أظهر والحاصل كافي الكفاية ان الحوالة لا تسقط الدين ولكن ذمة
المحتال عليه تقوم مقام ذمة المحتل ولذا يعود الدين الى ذمة المحتل اذا مات المحتال عليه
مفلسا (قوله ومفاده) اي مفاد تقييد المصنف البطلان بالحوالة (قوله عدم بطلان الصلح)
قدمنا التصريح به عن السعدية وانه مقتضى كلام شراح الهداية وان اقتضى كلامه السابق
خلافه والشراء مثل الصلح فافهم (قوله وان الدين الخ) هذا مما يؤيد خذمن التعليل الذي ذكره
القهستاني وعبارته وتبطل الحوالة بالهلاك لحصول الاستيفاء كافي النظم وغيره وفيه اشعار
بأن الدين ليس بأكثر من قيمة الرهن والا فينبغي ان لا تبطل الحوالة فبازداد عليها لان الاستيفاء

(ثم هلك) الرهن بالدين لتوهم وجوب ^{٤٦٥} الدين بتصادقها على قيامه فتكون المطالبة به باقية بخلاف الإبراء

فانه يسقط الدين اصلا
(كل حكم) عرف (في
الرهن الصحيح فهو
الحكم في الرهن الفاسد)
كما في العمدية قال وذكر
الكرخي ان المتبوض
يحكم الرهن الفاسد يتعلق
به الضمان وفيها ايضا (وفي
كل موضع كان الرهن مالا
والمقابل به مضمونا الا
انه فقد بعض شرائط
الجواز) كرهن المشاع
(ينقذ الرهن) لوجود
شرط الانقضاء لكن (بصفة
الفساد) كالفساد من
اليوع (وفي كل موضع لم
يكن) الرهن (كذلك)
اي لم يكن مالا ولم يكن
المقابل به مضمونا (لا ينقذ
الرهن اصلا) وحينئذ
(فاذا هلك هلك بغير
شيء) بخلاف الفاسد فانه
يهلك بالاقبل من قيمته
ومن الدين ومن مات وله
غرماء فالمرتهن احق به
كما في الرهن الصحيح
(فرع) * رهن الرهن
باطل كما حررناه في
العارية معزيا للوهبانية
وفي معانيها قال
وأى رهن لا يرام انفكاكه
وبجنيته لو مات بالموت
يشطر * هذا تفسير كل

التام لم يتحقق والى ان الصلح لم يبطل اه ط أقول قدم الشارح اول كتاب الاجادة ان
المصنف اعتمد انه اذا فسد العقد في البعض فسد في الكل تأمل (قوله ثم هلك الرهن بالدين)
الاولى اسقاط قوله بالدين لان قوله يهلك به مغن عنه (قوله لتوهم وجوب الدين الخ) لان
الرهن مضمون بالدين عند توهم الوجود كما في الدين الموعود وقد بقيت الجهة لاحتال ان
يتصادق على قيام الدين بعد تصادقها على عدمه بخلاف الإبراء لانه سقط به درر لكن في التبيين
وغيره عن مبسوط شمس الأئمة لو تصادق قبل هلاك الرهن ثم هلك يهلك امانة لانه بتصادقهما
ينتفي الدين من الاصل وضمان الرهن لا يبق بدون الدين وذكر الاسبيجاني انه الصواب اه
واختار صاحب الهداية هلاكه مضمونا في صورتين سعية (قوله فهو الحكم في الرهن
الفاسد) اي في حال الحياة والمات فلوقضى الرهن العقد يحكم الفساد وأراد استرداد
المرهون كان للمرتهن حبسه حتى يؤدي اليه الرهن ما قبض واذا مات الرهن وعليه ديون
كثيرة فالمرتهن اولى من سائر الغرماء وهذا كله اذا كان الرهن الفاسد سابقا على الدين فلو
كان بدين على الراهن قبل ذلك لم يكن له حبسه لانه ما استفاد تلك اليد بتقايه هذا المال ويكون
بعد الموت اسوة للغرماء لانه ليس له على الحل بدستحقه بخلاف الرهن الصحيح تقدم او تأخر
وتامه في العمدية والذخيرة والبرازية (قوله يتعلق به الضمان) صوابه لا يتعلق لان
المنقول عن الكرخي في العمدية وغيرها انه يهلك امانة وفي الذخيرة وروى ابن سبعة عن
محمد انه ليس للمرتهن حبسه لانه اصرار على المعصية ولكن ما في ظاهر الرواية اصح لان الراهن
لما نقض فقدرت المعصية وحبس المرتهن المرهون ليصل الى حقه لا يكون اصرارا لان
الراهن يجبر على تسليم ما قبض فاذا امتنع فهو المضر الا ترى ان في الشراء الفاسد للمشتري
الحبس الى استيفاء الثمن اه ملخصا (قوله اي لم يكن مالا) كالمديون والمولد فان للراهن
اخذها لان رهنهما باطل منح (قوله ولم يكن المقابل به مضمونا) كالرهن عينا بخبر مسلم
فيه اخذها منه والواو بمعنى أو قال في جامع الفصولين فلو فقد احدهما لم ينقذ اصلا (قوله
بخلاف الفاسد) مستغنى عنه بقول المصنف كل حكم الخ ط (قوله رهن الرهن باطل) اي
اذا رهنه الراهن أو المرتهن بلاذن فلو باذن صح الثاني وبطل الاول وقدمنا بيانه في باب
التصرف في الرهن (قوله كما حررناه في العارية) حيث قال فيها واما الرهن فكلو دية وقال
المصنف في العارية ولا تؤجر ولا ترهن كلو دية اه ط (قوله وبجنيته الخ) خبر لبتدا
محذوف تقديره أي جان وضمر يشطر يعود الى الواجب بالجنسية ط قال ح يعني اي
جان اذا مات من جنى عليه يجب شطر الدية وان عاش تجب الدية كاملة الجواب ختان قطع
الحشفة اذا مات الصبي وجب عليه نصف الدية وان عاش وجبت كاملة وكذلك في العبد يجب
نصف القيمة وتامها لانه حصل التلف بمأذون فيه وهو قطع القلفة وغير مأذون فيه وهو
قطع الحشفة اه وتقدمت المسئلة في باب ضمان الاجير وستأتي ايضا قيل باب القسامة (قوله
هذا التفسير) في بعض النسخ تفسير بدون آل وهو الاوضح والاشارة الى قوله واي رهن
الخ اي هذا تفسير وبيان قوله تعالى كل نفس الآية والله تعالى اعلم

نفس بما كسبت رهنه والمعنى كل نفس ترهن بكسها عند الله تعالى انتهى (٣٠) (بن) (خا)

(قوله وحكم الجنائية) هو القصاص او الدية والكفارة وحرمان الارث ط (قوله والمال وسيلة) جواب عما يقال كان الاولى تقديم الجنائيات لاهميتها بتعلقها بالانفس ط قلت وما مر من مناسبة الرهن لمقابله تعنى عن هذا (قوله اسم لما يكتسب) وهى فى الاصل مصدر ثم اريد به اسم المفعول (قوله والجنائية بما حل بنفس واطراف) اى فى هذا الكتاب والجنائيات الحجج متعلقة بنفس الآدمى ولا طرفه مع اطلاق الفقهاء عليها الجنائية شرئبالية (قوله والا) اى وان لم يرد بالقتل هنا القتل المذكور لم يصح الحصر فى الخمسة والحاصل ان المراد هنا قتل محرم فلا يشمل القتل المأذون به شرعا كقصاص ورحم (قوله ان يتعمد ضربه) اى ضرب المقتول فيخرج العمد فيأذون النفس سعدى ولم يقل ان يتعمد قتله لما سيذكره الشارح قريبا انه لو اراد يدرجل فأصاب عنقه فهو عمد ولو عنق غيره فخطأ ولذا قال فى الجنبى ان قصد القتل ليس بشرط لكونه عمدا واليه أشار الشارح بقوله فى اى موضع من جسده واحترز بالتعمد عن الخطأ وقوله بالآلة الخ عن الباقي (قوله بالآلة تفرق الاجزاء) انما شرط فيها ذلك لان العمد هو القصد ولا يوقف عليه الا بدليله ودليله استعمال القاتل آتته فاقيم الدليل مقام المدلول لان الدلائل تقوم مقام مدلولاتها فى المعارف الظنية الشرعية منح وهو صريح فى انه يجب القصاص وان لم يذكر الشهود العمد وبه صرح الاقناني وفى انه لا يقبل قول القاتل لما قصد قتله بخلاف ما لو أقروا وقال اردت غيره فيحمل على الادنى وهو الخطأ وتماه فى حاشية الرملى وسنذكره ان شاء الله تعالى فى باب الشهادة على القتل (قوله جوهره) عبارتها العمد ما تعمده قتله بالحديد كالسيف والسكين والرمح والحجر والنشابة والابرة والاشقى وجميع ما كان من الحديد سواء كان يقطع او يضرع او يضرع كالسيف ومطرقة الحداد والزبرة وغير ذلك سواء كان الغالب منه الهالك ام لا ولا يشترط الجرح فى الحديد فى ظاهر الرواية لانه وضع للقتل قال تعالى واتز لنا الحديد فيه بأس شديد وكذا اكل ما يشبه الحديد كالصفر والرصاص والذهب والفضة سواء كان يضرع او يرض حتى لو قتله بالثقل منها يجب عليه القصاص كما اذا ضربه بعمود من صفر او رصاص اه وروى الطحاوى عن الامام اعتبار الجرح فى الحد ونحوه قال الصدر الشهيد وهو الاصح ورجحه فى الهداية وغيرها كاسياني فى الفصل الآتى فى مسئلة المرقلت وعلى كل فالقتل بالبندقة الرصاص عمد لانها من جنس الحديد وتجرح فيقتضيه لكن اذا لم تجرح لا يقتضيه على رواية الطحاوى كما افاده ط عن الشافى والاشقى بالشين المعجمة ما يجرحه كفى القاموس (قوله ومحدد من خشب) اى بأن نحت حتى صار له حدة يقطع بها وليس المراد ما يكون فى طرفه حديد كما هوهم لانه مسئلة المراتبية وفيها تفصيل وخلاف (قوله وابرة فى مقتل) قال فى الاختيار وروى ابو يوسف عن ابى خنيفة فيمن ضرب رجلا باية ما يشبهها عمد افادت لاقود فيه وفى المسئلة ونحوها القود لان الابرة لا يقصد بها القتل عادة ويقصد بالمسئلة وفى رواية اخرى ان غرز بالابرة فى مقتل قتل والا فلا اه وقال فى البرازية غرزه بابرة حتى مات يقتضيه لان العبرة للحديد وقال فى موضع آخر لا قصاص الا اذا غرزه فى مقتل وكذا لو عضه اه وفى شرح الوهبانية فى الابرة القود فى ظاهر الرواية اه وفى القهستاني وعليه الفتوى اه وجزم بعدمه فى الحاشية اقول يمكن ان يكون التقيد

كتاب الجنائيات

مناسبة ان الرهن لصيانة المال وحكم الجنائية لصيانة الانفس والمال وسيلة للنفس فقدم ثم الجنائية لغة اسم لما يكتسب من الشر وشرعا اسم لفعل محرم حل بمال او نفس وخص الفقهاء الغصب والسرقة بما حل بمال والجنائية بما حل بنفس واطراف (القتل) الذى يتعلق به الاحكام الآتية من قودودية وكفارة واثم وحرمان ارث (خمس) والا فانواعه كثيرة كرجم وصلب وقتل حربى الاول (عمدو هو ان يتعمد ضربه) اى ضرب الآدمى فى اى موضع من جسده (آلة تفرق الاجزاء مثل (سلاح) ومنقل لومن حديد جوهره (ومحدد من خشب) وزجاج (وحجر) وابرة فى مقتل برهان

بالمقتل توفيقاً فتأمل **(قوله وليطة)** بكسر اللام قشر القصب الملازقة ط عن الحموى
(قوله عطف على محمد) أى لأعلى خشب لانها ليست من المحدث قال سعدى ويبنى أن يكون
من قيل * علفتها تبا وما باراد * اذ الواقع في صورة النار هو الالتقاء فيها لا الضرب بها اه
(قوله لانها تشق الجلد الخ) بيان لكونها من العمد **(قوله كافي الكفائية)** قال ط ونحوه
في الخزانة والنهاية حموى عن المقدسى اه **(قوله وفي البرهان الخ)** ذكر هذه القول الثلاثة
نقضا لعكس الكلية وهو قوله والا فلا وهو ظاهر لان المشروط في الذكاة فرى الاوداج وانهار
الدم وذلك لا يحصل بالسجدة والتور الحمى والابرة ولذا عاود مسألة الابرة وان كان ذكرها آنفاً
فانهم **(قوله غير محمد)** أى لاحداه **(قوله كالسجدة)** في القاموس سجدة الميزان مفتوحة
وبالسين افصح من الصاد اه وذكر في فصل الصاد الصنج شئ يتخذ من صفر يضرب احدها
بالآخر وآلة بأوتار يضرب بها اه زاد في المغرب ويقال لما يجعل في أطراف الدف من الهنات
المدورة صنوج ايضاً **(قوله اظهرها انها عمد)** بناء على عدم اشتراط الجرح في الحديد ونحوه
(قوله وان لم يكن فيه نار) أى على الصحيح فاستأنى وفيه ولو قيد بمجل ثم التى في قدر فيه ماء
مغلى جدافات من ساعته أوفيه ماء حار فأضج جسده ومكث ساعة ثم مات قتل به كما في
الظهيرية **(قوله بما لا يطيقه البنية)** أى البدن في القاموس البنية بالضم والكسر ما بينه
وبنى الطعام بذنه سمه وحمه انته **(قوله فان حرمة)** الاولى وحرمة ط **(قوله أشد من)**
حرمة اجراء كلمة الكفر) أى أشد من الكفر الصورى فانه اذا ذكره عليه بما جئ يرخص مع اطمئنان
القلب احياء لنفسه ولو اكره بالقتل على قتل غيره لا يرخص اصلاً استواء النفسين واحترزه
عن الكفر القلبي فانه أشد ولا يرخص بحال وفي الجوهرية واعلم ان قتل النفس بغير حق من
أكبر الكبائر بعد الكفر بالله تعالى وقيل التوبة منه فان قتل مسلماً ثم مات قبل التوبة منه
لا يتحتم دخوله النار بل هو في مشيئة الله تعالى كسائر اصحاب الكبائر فان دخلها لم يتخذ فيها
اه واما الآية فثبوت بقتله لا يمانه او بالاستحلال او بأن يراد بالخلود المكث الطويل وسيذكر
الشارح في آخر الفصل الآتى عن الوهابية انه لا تصح توبة القاتل ما لم يسلم نفسه للقود
(قوله وموجه القود) بفتح الواو أى القصاص وسعى قوداً لانهم بقودون الجاني بمجل
وغيره قاله الازهرى اه سعدى ثم انما يجب القود بشرروط في القاتل والمقتول تذكر في الفصل
الآتى **(قوله فلا يصير مالا الخ)** تفريع على قوله عينا أى ليس لولى الجناية العدول الى اخذ
الدية الا برضا القتال وهو احد قولى الشافعى وفي قوله الآخر الواجب احدهما لا يبينه
ويتعين باختباره والادلة في المطولات **(قوله فيصح صلحا)** أى اذا كان القود عندنا هو
الواجب في العمد فلا يتقلب مالا الا من جهة الصالح **(قوله ولو بمثل الدية أو أكثر)** اطلقه فشمع
ما لو كان من جنسها او من غيره حالا او مؤجلاً كما في الجوهرية وأشار الى خلاف الشافعى فانه على
قوله الثانى لو صالح على أكثر من الدية من جنسها لا يصح لانه يصير دوا يصح على قوله الاول
وتماهى في الكفائية **(قوله لانه كبيرة محضة)** وذلك بنص الحديث الصحيح وهو قوله صلى الله
تعالى عليه وسلم أكبر الكبائر الاشرار بالله تعالى وقتل النفس وعقوق الوالدين وقول الزور
او قال شهادة الزور ورواه البخارى **(قوله وفي الكفارة معنى العادة)** دليل ان الصوم والاعتقا

(وليطة) وقوله (ونار)
عطف على محمد لانها
تشق الجلد وتعمل عمل
الذكاة حتى لو وضعت في
المدح فأحرقت العروق
أكل يعنى ان سال بها
الدم والا لا كما في الكفائية
قلت وفي شرح الوهابية
كل ما به الذكاة به القود
والافلا انتهى وفي البرهان
وفي حديد غير محمد
كالسجدة وايتان أظورها
انها عمد وفي المجتبى واحاء
التور يكنى للقود وان لم
يكن فيه نار وفي معين
المقى للمصنف الابرة اذا
أصاب المقتل فيه القود
والا فلا انتهى فيحفظ
وقالا والثلاثة ضربه قصداً
بما لا يطيقه البنية كخشب
عظيم عمد (وموجه الانتم)
فان حرمة أشد من
حرمة اجراء كلمة الكفر
لجواز لمكره بخلاف
القتل (و) وموجه
(القود عينا) فلا يصير
مالاً الا بالتراضى فيصح
صلحاً ولو بمثل الدية أو أكثر
ابن كمال عن الحشائقي
(لا الكفارة) لانه كبيرة
محضة وفي الكفارة معنى
العبادة فلا يباط بها

فيها مدخلا فهي دائرة بين العادة والعقوبة فلا بد ان تكون سببا ايضا دائرا بين الخطر والاباحة لتعلق العادة بالمباح والعقوبة بالمحظور كالحطأ فان فيه معنى الاباحة اما العمد فهو كبيرة محضة كالزنا والسرقة والربا ولا يقاس على الخطأ لان الكفارة من المقدرات فلا تثبت بالقياس ولان الخطأ دونه في الاثم وتماه في المطولات **(قوله)** لكن في الحانية الخ اى فى آخر فصل المعاقل اقول لكنه مخالف لما فى الشروح كالنهاية والعناية والمعراج من انه لا كفارة فى العمد وجب فيه القصاص أولا كالأب اذا قتل ابنه عمدا والمسلم اذا قتل من اسلم فى دار الحرب ولم يهاجر اليها عمدا اه فتأمل **(قوله)** والثانى شبهه بفتحتين أو بكسر فسكون اى نظير العمد ويقال له شبه الخطأ لان فيه معنى العمدية باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومعنى الخطأ باعتبار عدم قصده الى القتل اذ ليست الآلة آلة قتل اه من الدرر والقهستانى وزاد الاتفاقى انه يسمى خطأ العمد **(قوله)** كبيرين فلو صغيرين فهو شبه عمد اتفاقا **(قوله)** خلافا لغيره اى للامامين والأئمة الثلاثة فانه عمد عندهم لما مر من تعريفه عندهم قال القهستانى واعلم ان ما ذكره من أحكام الاثم والقود والكفارة كالزم فى العمد وشبهه عنده لزم عندها لان العمد عندها ضربه قصدا بما يقتل غالبا وشبه العمد بما لا يقتل غالبا فلو غرق فى الماء القليل ومات ليس بعمد ولا شبه عمد عندهم ولو اتى فى بر أو من سطح أو جبل ولا يرجى منه النجاة كان شبه عمد عنده وعمدا عندها وبقي بقوله كافى التسعة اه وتام هذه المسائل يذكر فى الفصل الآتى وفى المعراج عن المحتجى بشرط عند ابى حنيفة اى فى شبه العمد أن قصد التأديب دون الاتلاف **(قوله)** وموجه الاثم اى اثم القتل التعمد الضرب اه مكى عن البرهان والذى يفيد كلام الزيلعى ان عليه اثم الضرب لا القتل حيث قال اثم اثم الضرب لانه قصده لاثم القتل لانه لم يقصده وهذه الكفارة تجب بالقتل وهو فيه مخطئ ولا تجب بالضرب اه ويدل على ذلك تعليل البرهان بقوله لتعمد الضرب فتعليله بنافى مداه ولو قيل باناطة الاثم بالقصد فان قصد القتل اثم اه وان قصد الضرب اثم اه لكان له وجه اه ط **(قوله)** ودية مغفلة اى من مائة ايل فلو قضى بالدية فى غير الابل لم تغفل قهستانى وتؤخذ ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحقه وجدة كآبائى **(قوله)** على العاقلة اى الناصرة للقاتل قهستانى والاصل ان كل دية وجبت بالقتل ابتداء لالمعنى يحدث من بعد فهمى على العاقلة اعتبارا بالخطأ وتجب فى ثلاث سنين هداية واحترز بقوله ابتداء عن دية وجبت بالصلح فى القتل العمد او على الوالد بقتل ولده عمدا كفاية والحاصل ان شبه العمد كالحطأ لا فى حق الاثم وصفة التغليظ فى الدية زيلعى واعلم ان المسال الواجب بالعمد المحض يجب فى مال القاتل فيما دون النفس وفى النفس وفى الخطأ فهما على العاقلة وفى شبه العمد لو نفسا على العاقلة وفيما دونها وان بلغ الدية على القاتل برازية **(قوله)** سيجى تفسير ذلك اى تفسير الكفارة والدية والمغلظ منها فى كتاب الديات وتفسير العاقلة فى كتاب المعاقل **(قوله)** الا ان يتكرر منه ظاهره ولومرتين ويدل عليه ما ذكره بعد فى الفصل الآتى **(قوله)** فليس فيما دون النفس شبه عمد لانه لا يختص بآلة دون آلة فلا يتصور فيه شبه العمد بخلاف النفس وتماه فى الزيلعى **(قوله)** واتالث خطأ قال ابن الكمال ولوعلى عبدنا ما قال ذلك لان المتبادر

قلت لكن فى الحانية لو قتل مملوك أو ولده المملوك لصيره عمدا كان عليه الكفارة (و) الثانى شبهه وهو أن يقصد ضربه بغير ما ذكر) أى بما لا يفرق الاجزاء ولو بحجر وخشب كبيرين عنده خلافا لغيره (و) موجه الاثم والكفارة ودية مغفلة على العاقلة) سيجى تفسير ذلك (لا القود) لشبهه بالخطأ نظرا لآلته الا أن يتكرر منه فلا مام قتله سياسة اختيار (وهو أى شبه العمد) (فيادون النفس) من الاطراف (عمد) موجب للقصاص فليس فيما دون النفس شبه عمد (و) الثالث خطأ

وهو نوعان لانه اما خطأ في ظن الفاعل (ان يرمى شخصاً ظنه صيداً او حربياً) او مرئداً (فاذا هو مسلماً او) خطأ في نفس الفعل كأن يرمى (غرضاً) او صيداً (فأصاب سحر ٤٦٩ آدميا) او يرمى غرضاً فأصابه ثم يرجع عنه أو يتجاوز عنه الى ما وراءه فأصاب رجلاً او قصداً رجلاً

فأصاب غيره أو أراد

يدرجل فأصاب عنق غيره ولو عنقه فعمد قطعاً وأراد

رجلاً فأصاب حائطاً ثم رجع السهم فأصاب الرجل فهو

خطأ لانه أخطأ في إصابة الحائط ورجوعه بسبب

آخر والحكم يضاف لآخر اسبابه ابن كمال عن

الحديث قال وكذا لو سقط من يده خشبة او لينة فقتل رجلاً يتحقق الخطأ في

الفعل ولا قصد فيه فكلام صدر الشرع فيه مافيه وفي

الوجهانية وقاصد شخص ان أصاب خلافه* فذا أخطأ

والقتل فيه معذور* وقاصد شخص ان أصاب خلافه* فذا أخطأ

والقتل فيه معذور* وقاصد شخص ان أصاب خلافه* فذا أخطأ

والقتل فيه معذور* وقاصد شخص ان أصاب خلافه* فذا أخطأ

والقتل فيه معذور* وقاصد شخص ان أصاب خلافه* فذا أخطأ

والقتل فيه معذور* وقاصد شخص ان أصاب خلافه* فذا أخطأ

والقتل فيه معذور* وقاصد شخص ان أصاب خلافه* فذا أخطأ

والقتل فيه معذور* وقاصد شخص ان أصاب خلافه* فذا أخطأ

والقتل فيه معذور* وقاصد شخص ان أصاب خلافه* فذا أخطأ

والقتل فيه معذور* وقاصد شخص ان أصاب خلافه* فذا أخطأ

والقتل فيه معذور* وقاصد شخص ان أصاب خلافه* فذا أخطأ

الى الوهم من كون العبد مالاً ان يكون ماذكر من قبيل ضمان الاموال فلا يكون على عاقلة اهـ
(قوله وهو نوعان) لان الرمي الى شيء مثلاً مشتمل على فعل القلب وهو القصد وعلى الجارية وهو الرمي فان اتصل الخطأ بالاول فهو الاول وان اتصل بالثاني فهو الثاني عنابة **(قوله ظنه صيداً)** انظر هل يعتبر ادعاء الظن ولا بد من تحققه ولا بان يشهد عليه ط ثم نقل ما لا يتم منه المراد وفسح ذلك في باب الشهادة على القتل ان شاء الله تعالى **(قوله غرضاً)** بمعجمتين بينهما مراد متحركة وهو الهدف الذي يرمى اليه **(قوله فأصاب رجلاً)** مرأب على قوله ثم رجع او يتجاوز **(قوله ورجوعه بسبب آخر)** وهو اصابة الحائط المسببة عن الرمي **(قوله فكلام صدر الشرع فيه مافيه)** فانه شرط في الخطأ في الفعل ان لا يصدر عنه الفعل الذي قصد به بل يصدر فعل آخر ويرد عليه مأمراً من انه اذا رمى غرضاً فأصابه ثم رجع عنه او يتجاوز عنه فأصاب رجلاً يتحقق الخطأ في الفعل والشرط متفق في الصورتين واذ سقط من يده خشبة او لينة فقتل رجلاً يتحقق الخطأ في الفعل ولا قصد فيه فاده ابن الكمال قال ط لكن سيأتي قريباً انه ما جرى مجرى الخطأ **(قوله ان اصاب خلافه)** اي شخصاً غيره **(قوله والقتل فيه معذور)** اي القصاص فيه يتمتع **(قوله حالة النوم)** اي نوم الشخص **(قوله ان ابقى دماً)** اي تركه ينهراى بسبل منه والذي في الوجهانية يقطر وانظر ما وجه التقيد بحالة النوم وقد مر ان البرة اذا اصاب المقتل فيه التودد ول وجهه ان محل القصد غير مقتل واذا كان غير نائم وتركه من نفسه بسبل يكون موته منسوباً اليه فلي تأمل **(قوله والرابع ما جرى مجراه الخ)** حكمه حكم الخطأ في الشرع لكنه دون الخطأ حقيقة فان التام ليس من اهل القصد اصلاً وانما وجبت الكفارة لترك التحرز عن نومه في موضع يتوهم ان يصير قاتلاً والكفارة في قتل الخطأ انما تجب لترك التحرز ايضاً وحرمان الميراث للمباشرة القتل وتوهم ان يكون متعاسماً يمكن تأثماً قصد امته الى استعمال الارث والذي سقط من سطح فوقه على انسان فقتله او كان في يده لينة او خشبة فسقطت من يده على انسان او كان على دابة فأوطأت انساناً فقتله مثل التام لكونه قتلاً للمعصوم من غير قصد كفاية **(قوله اترك العزيمة)** وهي هنا المبالغة في التثبت قال في الكفاية وهذا لانهم القتل لان نفس ترك المبالغة في التثبت ليس بآثم وانما يصير به آثماً اذا اتصل به القتل فصير الكفارة لذنب القتل وان لم يكن فيه آثم قصد القتل اهـ تأمل **(قوله وواضع حجر)** اي اذا لم يحجمه غيره فان نحاه فعبط به رجل ضمن المني كسبذ كرم المصنف في باب ما يجذبه الرجل في الطريق **(قوله في غير ملكه)** قيد للحفر والوضع درر فلو في ملكه فلا تعد فلادية ولا كفارة ط **(قوله من السلطان)** الظاهر ان المراد ما يملكه نأيه ط **(قوله ونحو ذلك الخ)** اي نحو الخشبة كقشور بطيخ فيضمن ما تلف به كافي به قارى الهداية وكذا اذا رش الطريق قال في الذخيرة كذا اطلقه في الكتاب قالوا انما يضمن الرش اذا رش المار على الرش ويلزم به بان كان ليلاً او المار اعمى وكذا المروور على الخشبة او الحجر ومن المشايخ من فصل بوجه آخر وقال ان رش بعض الطريق حتى امكنه المرور في الحاف لاضمان وان رش بالآثم لترك العزيمة (و) الخمس (قتل بسبب كحافر البئر وواضع حجر في غير ملكه) (غير اذن من السلطان ابن كمال وكذا وواضع خشبة على قارعة الطريق ونحو ذلك الا اذا مشى على البئر ونحوه بعد علمه بالحفر ونحوه درر (وموجه الدية على العاقلة لا الكفارة) ولا آثم القتل بل آثم الحفر والوضع في غير ملكه درر

بالآثم لترك العزيمة (و) الخمس (قتل بسبب كحافر البئر وواضع حجر في غير ملكه) (غير اذن من السلطان ابن كمال وكذا وواضع خشبة على قارعة الطريق ونحو ذلك الا اذا مشى على البئر ونحوه بعد علمه بالحفر ونحوه

درر (وموجه الدية على العاقلة لا الكفارة) ولا آثم القتل بل آثم الحفر والوضع في غير ملكه درر

فانه حانوت باذن صاحبه فالضمان على الآمر استحسانا وتامه في التآخرانية * (فرع) * تعقل
بمحجر فسقط في بئر حفرها رجل فالضمان على واضع الحجر فلو لم يضعه احد فعلى الحافر وكذا
لو ازاله بئرا صبه رجل فوقع في البئر فالضمان على الصاب ولو بئرا مطر فعلى الحافر تآخرانية
وفي الجوهرة القول قول الحافراته اسقط نفسه استحسانا (قوله) وكل ذلك (اي ما تقدم من
اقسام القتل الغير المأذون فيه ط (قوله) لو الجاني مكلفا) فلو صيبا او مجنونا يرث كافي شرح
المراجية للسيوطي (قوله) عدم قتله (اي مباشرة وانما الحق بالمباشرة في ايحاج الضمان
صيانة للدم عن الهدر على خلاف الاصل فبقى في الكفارة وحرمان الميراث على الاصل كفاية
والله اعلم

(وكل ذلك يوجب حرمان
الارث) لو الجاني مكلفا
ابن كمال (الاهذا) اي
القتل بسبب لعدم قتله
وأخذه الشافعي بالخطأ في
احكامه

فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه

فصل

(قوله) محقون الدم (الحقن هو المانع قال في المغرب حقن دمه اذا منعه ان يسفك واحترزه
عن مباح الدم كالزنا المحصن والحربي والمردود المراد الحقن الكامل فمن أسلم في دار الحرب
فقد صار محقون الدم على التأبيد ولا يقتص من قتله هالكه لان كمال الحقن بالصعقة المقومة
والمؤتممة وبالا سلام حصلت المؤتممة دون المقومة لانهما تحصل بدار الاسلام افاده في الكفاية
(قوله) بالنظر لقاتله (اي لا مطلقا فانه لو قتل القاتل عمدا اجنبى عن المقتول يقتص من
الاجنبى للقاتل ان قتله الاجنبى عمدا قال الوان والظاهر ان هذا اعم من ان يكون قبل الحكم
او بعده لاحتمال عفو الاولياء بعد الحكم اه ط (قوله) على التأبيد) احترزه عن المستأمن
ولا يشك على هذا الحد قتل المسلم ابنه المسلم عمدا حيث لا يقتص منه لان القصاص واجب في
الاصل لكن انقلب ما لا يشبه الابوة وذلك عارض والتكلام في الاصل ولهذا كان ابن شهيد
بهذا القتل فلا ينسل وكذا قتل عبد الوقف عمدا فانه لا يجب القود كباقي لان القود هو
الموجب الاصل وانقلب ما لا يعارض مراعاة نفع الوقف ط عن المكي ما خلا (قوله) لما
تقرر الخ (سيأتي تقريره قيل فصل الجنين (قوله) انقلب دية) اي ولاقصاص عليه استحسانا
ولو جن بعد الدفع له قتله لان شرط وجوب القصاص عليه كونه مخاطبا حالة الوجوب وذلك
بالقضاء ويتم بالدفع فاذا جن قبل الدفع تمكن الحل في الوجوب فصار كالوجن قبل القضاء
ولو الجانية (قوله) من يمين) بالبناء للمفعول ويشق من افاق ط ومن ابتدأ وقتل الاول مبنى
للفاعل حال او شرط لاداء شرط محذوفه وقتل الثاني مبنى للمفعول خبر بمعنى يحكم بقتله (قوله
فان جن بعده) اي بعدما قتل في افاقته والظاهر ان يقيد بما اذا كان جنونه قبل القضاء والدفع
اخذ بما قبله فلي تأمل (قوله) ان مطبقا) بان كان شهرا او سنة على اختلافهم فيه ولو الجانية (قوله
سقط) اي القصاص (قوله) وان غير مطبق (قتل) يعني بعد الاقامة كافي ولو الجانية وغيرها
(قوله) وقال ابو جعفر يقتل) وهذا تقدم صريحاً عند قول المتن وجنائه على الرهن والمرتهن
معتبرة وقيل الحوى لان القصاص من جهة الآدمية وهو فيها اجنبى عن المولى سائحاً
(قوله) لا قود فيه) بل ينقلب ما لا يكونه انفع للوقف كاتقدم عن المكي وفي الشرنبلالية
لعل وجهه اشتباه من له حق القصاص لان الوقف حبس العين على ملك الواقف
عند الامام وعندها على حكم ملك الله تعالى ولم يتعرض لما يلزم القاتل ولعله القيمة فلي نظر

فما يوجب القود وما
لا يوجبه يجب القود) اي
القصاص (يقتل كل محقون
الدم) بالنظر لقاتله درر
وسيتضح عند قوله ولو
قتله القاتل اجنبى (على
التأبيد عمدا) وهو المسلم
والذمي لا المستأمن
والحربي (بشرط كون
القاتل مكلفا) لما تقرر انه
ليس لصبي ومجنون عمدا
في البرازية حكم عليه بقود
فجن قبل دفعه لا لولى انقلب
دية * من يمين وشيق قتل
في افاقته قيل فان جن
بعده ان مطبقا سقط وان
غير مطبق قتل * عبد قتل
مولاه عمدا لا رواية فيه
وقال ابو جعفر يقتل * قتل
عبد الوقف عمدا لا قود فيه

* قتل ختته عمدا و بنته في نكاحه سقط القود انتهى (و بشرط انتفاء الشبهة) كولاود او ملك أو أعم كقوله اقتلني فقتله (بينهما) كاسيجي* (فيقتل الحر بالحر وبالعيد) غير الوقف كما مر خلافا للشافعي ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه ناسخ لقوله تعالى الحر بالحر الآية كما رواه السيوطي في الدر المنثور وعن النحاس عن ابن عباس على انه تخصيص بالذكر فلا يبنى ما عداه كيف ولولد لوجب ان لا يقتل الذكر بالانثى ولا قاتل به قاتل ولا الحر بالعيد ورده بدخوله بالاولى ولا يفتح البسقي نظما قوله * خذوا بدمي هذا الغزال فانه * رماني بسهمي مقاتله على عمد * ولا تقتلوه اني انا عبده * ولم أرحرأ قط يقتل بالعيد * فأجابه بعض الخلفاء رادا عليه بقوله * خذوا بدمي من رام قتل بلحظه * ولم يخش بطش الله في قاتل العمد * وقودوا به جبرا وان كنت عبده * ليعلم ان الحر يقتل بالعيد (والمسلم بالذمي) خلافا له

اه اقول قال في وقف البحر ولا يخفى انه تجب قيمته كالموتى بشرط ان يشتري به المتولى عبد او يصير وفقا كالموتى المدبر خطأ وأخذ المولى قيمته فانه يشتري به عبد او يصير مدبرا وقد صرح به في الذخيرة اه (قوله قتل ختته) الحقن هو كل من كان من قبل المرأة مثل الاب والاخ وهكذا عند العرب وعند العامة زوج ابنته مغرب والمراد هنا الثاني (قوله سقط القود) لانه اوردت قصاصا على أبيها اه اقول بل قد ثبت لها ابتداء لادارتها كما أوردته الشارح على صدر الشريعة فيمسايتي عند قول المصنف وبسقط قودورنه على أبيه (قوله أو أعم كقوله اقتلني) هذا سقط من بعض النسخ وفي بعضها أو أمريدل قوله أو أعم وهو أولى وسيأتي آخر الفصل انه تجب الدية في ماله في الصحيح (قوله كاسيجي) اي من المسائل الثلاث في هذا الفصل متنا (قوله خلافا للشافعي) فعنده لا يقتل الحر بالعيد (قوله أن النفس) بفتح الهمزة لانه معمول لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها (قوله على انه تخصيص بالذكري الخ) الاقتصار في الآية على الحر وهو بعض ما شمله قوله تعالى أن النفس بالنفس لا يقتضي نفى الحكم عن العبد فهو كالقابلة في قوله تعالى والانثى بالانثى ولم يمنع قتل الذكري بالانثى قال الزيلعي وفي مقابلة الانثى بالانثى دليل على جريان القصاص بين الحرية والامة (قوله قيل ولا الحر بالعيد) صوابه ولا العبد بالحر كما هو في المنح اه يعني انه قيل في الاراد على الشافعي لودل قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد على ان الحر لا يقتل بالعبد للتحسين بالذكري لوجب أن لا يقتل العبد بالحر (قوله ورد) أي هذا القيل لانه اذا قتل الحر بالحر عبارة النص يقتل العبد به بدلالة الاولى لانه دونه كادلت حرمة التأفيف على حرمة الضرب واصل الاراد لصدر الشريعة والراد عليه من لا خسر و ابن الكمال (قوله ولاني الفتح الخ) ساقط من بعض النسخ (قوله خذوا بدمي) الخ لا يخفى ما فيه من عدم صدق الحجة (قوله ولا تقتلوه الخ) فيه منافاة لما قبله فان الاخذ بالدم يقتضي القتل ولا يصح ان يحمل على الدية لان العبد لا تجب ديته على مولاه (قوله ولم أرحرأ قط يقتل بالعبد) في بعض النسخ وفي مذهبي لا يقتل الحر بالعبد (قوله ليعلم الخ) فيه ان الحر لا يقتل بعبد نفسه فان أراد عبده غيره لا يناسب قوله وان كنت عبده اه اقول المراد اظهر الحكم بأسلوب لطيف فلا يدق عليه بمثل ذلك والالزام أن يعترض بانه قال من رام ولم يصرح بالقتل وبأن القتل بمجرد اللحظ لا يقاد به اذ لا يصدق عليه تعريف العمد وقد نظمت ذلك خاليا عن الطعن مع الادب ومراعاة للحبيب على من أحب فقلت دعوا من ربح القدد قد قدمه جتي * وصارم لحظ سله لي على عمد فلا قود في قتل مولى لعبده * وان كان شرعا يقتل الحر بالعبد

(قوله والمسلم بالذمي) ل اطلاق الكتاب والسنة وحديث ابن سلمان ومحمد بن التكدران رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قد قتل معاهدا من أهل الذمة فأمر به فضرب عنقه وقال أنا أولى من وفي بدنته وقال على رضى الله عنه انما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدماؤنا وأموالهم كأموالنا ولذا يقطع المسلم بسرقة مال الذمي مع أن أمر المال أهون من النفس ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذممه في عهده لا يقتل مؤمن ولا ذمي بكافر حربي فقولوه ولا ذممه دأى ذمى عطف على مؤمن ولئن صح انه روى ذى عهد بالجرم على الجوار توفيقا بين الروايتين وتامعه في الزيلعي (قوله خلافا له) أي لسيدنا

(لاهما بمسأمن بل هو بمثله قياسا) للمساواة لاستحسانا لقيام المبيع هداية ومجتي ودرر وغيرها قال المصنف وينبغي ان يعول على الاستحسان لتصرفهم بالعمل بالا في مسائل مضبوطة ليست هذه ٤٧٢ منها وقد اقتصر مثلا خسر وفي مثته على

الامام الشافعي (قوله لاها بمسأمن) اي لا يقتل المسلم والذي بمسأمن فانه غير محقون الدم على التأيد فانه على عزم العود والمجارية اختيار (قوله للمساواة) اي بين المسأمنين من حيث حقن الدم (قوله لقيام المبيع) وهو عزم على المجارية بالعود (قوله وينبغي ان يعول على الاستحسان) يؤيده ما في الهندية عن المحيط انه ظاهر الرواية ط (قوله وبعضه) اي القياس (قوله عامة المتون) كالوقاية والاصلاح والفرر ولما ذكر المسئلة في الكثر والجمع والمواهب ودرر البحار وأما في الهداية فقال ويقتل المسأمن بالمسأمن قياسا ولا يقتل استحسانا ومثله في التبيين والجوهرة نعم قال في الاختيار وقيل لا يقتل وهو الاستحسان (قوله والبالغ بالصبي) قتل صبياء خرج رأسه واستهل فعليه الدية ولو خرج نصفه مع الرأس أو الاكثر مع القدمين ففيه القود وكذا الحكم في قطع عضو من اعضائه مجتي وتأثر خاية عن المتلقى (قوله والصحيح) عبر ابن الكمال بالسالم قال لم يقتل والصحيح لان المفقود في الأعمى هو السلامة دون الصحة ولذا احتجيج الى ذكر سلامة العينين بعد ذكر الصحة في باب الجمعة (قوله والزمن) هو من طال مرضه زمانا مغرب (قوله وناقص الاطراف) لما تقدم من العمومات ولا نالوا اعتبارنا لتفاوت فيما وراء العصمة من لاطراف والاوصاف امتنع القصاص وأدى ذلك الى القتال والتعاقب اختيار حتى لو قتل رجلا مقطوع اليدين والرجلين والاذنين والمذاكير ومفقود العينين يجب القصاص اذا كان عمدا جوهرة عن الحنفي (قوله لابعكسه) الاصوب حذف الباء (قوله أي لا يقتل الخ) تفسير لقوله لابعكسه (قوله ولو اتانا من قبل الام) تفسير للاطلاق فلا يقتل الجذلاب وأما وان علا وكذا الجدات (قوله بفروعههم) متعلق بقوله لا يقتل (قوله فلا يكون سببا لافئائهم) أي كلا أو جزأ يدخل الاطراف فانهم (قوله وفي المتلقى الخ) قال في الجوهرة ولو اشترك رجلان في قتل انسان أحدهما يجب عليه القصاص لو انفرد والآخر لا يجب عليه القصاص كالاجنبي والاب والحاطي* والعامد أو أحدهما بالسيوف والآخر بالعصافاته لا يجب عليهما القصاص ويجب الدية والذي لا يجب عليه القصاص لو انفرد يجب الدية على عاقلته كالحاطي* والذي يجب عليه القصاص لو انفرد يجب الدية في ماله وهذا في غير شريك الاب فاما الاب والاجنبي اذا اشتركا تجب الدية في ماله لانه الاب لو انفرد تجب لدية في ماله وسبأ تمامه آخر الباب الآتي (قوله ولا سيد بعده الخ) لان عبده ماله فلا يستحق المطالبة على نفسه والمدير مملوك والمكاتب رقيق ما بقى عليه درهم وعبد ولده في حكم ملكه لحديث أنت وملكك لا يبيك لكن عليه الكفارة في الكل كافي الجوهرة (قوله هذا) أي قوله وعبد ولده وأراد به بيان العلة (قوله كاسيحي) أي قريبا (قوله ولا بعدد الرهن) أي ولا يقتل قاتل عبد الرهن حتى يجتمع الراهن والمرتهن لأن المرتهن لا ملك له فلا يلبى القصاص والراهن لو تولا به لبطل حق المرتهن في الرهن فيشترط اجتماعهما ليسقط حق المرتهن برضاه درر وفيه ان استيفاء المرتهن قدم بهلاك الرهن فاما الداعي لرضاه بعد سقوط حقه واجب بان الاستيفاء غير مقرر لاحتمال عدم القود اما بالصلح أو بدعوى

القياس انتهى يعني قبحه المصنف رحمه الله تعالى على عادته قات وبعضه عامة المتون حتى المتلقى (و) يقتل (العاقل) بالخون والبالغ بالصبي والصحيح بالأعمى والزمن وناقص الاطراف والرجل بالمرأة بالايجاع (والفرع بأصله وان علا لا بعكسه) خلافا لملك فيا اذا ذبح ابنه ذبحا أي لا يقتل الاصول وان علوا مطلقا ولو اتانا من قبل الام في نفس او اطراف بفروعههم وان سفلوا لقوله عليه السلام لا يقاتد الوالد بولده وهو وصف معلل بالجزئية فتعدى لمن علا لانهم سبب في احيائه فلا يكون سببا لافئائهم وحينئذ تجب الدية في مال الاب في ثلاث سنين لان هذا عمدا والعاقلة لا تعقل العمد وقال الشافعي تجب حالة كبذل الصالح زليحي وجوهرة وسبيحي في المعاقلة وفي المتلقى ولا قصاص على شريك الاب أو المولى أو والخطى* أو العصبى أو الخنوخون وكل من لا يجب القصاص بقتله لما يقر من عدم تجزى القصاص فلا يقتل العامد عندنا خلافا للشافعي برهان

(ولا سيد بعده) أي بعد نفسه (ومديره ومكاتبه وعبد ولده) هذا داخل تحت قولهم ومن ملك قصاصا على أبيه (الشبهة سقط كاسيحي* ولا بعدد ملك بعضه) لان القصاص لا تجزأ (ولا بعدد الرهن حتى يجتمع العاقدان) وقال محمد لا فودوان جتمعا جوهرة

وعليه يحمل مافي الدرر

معزياً للكا في كافي المنح
لكن في الشربالية عن
الظهيرية انه اقرب الى
الفقه بقى لاختلافهما
القيمة تكون رهنما مكانه
ولو قتل عبد الاجارة
فالقود للمؤجر واما البيع
اذا قتل في يد يائمه قبل
القبض فان اجاز المشتري
البيع فالقود له وان رده
فلمبايع القود وقبل القيمة
جوهرة (ولا بتكاتب)
وكذا ابنه وعبده شربالية
(قتل عمدا) لاجابة لقيد
العمد لانه شرط في كل
قود (عن وفاة ووارث
وسيد وان اجتماعا)
لاختلاف الصحابة في موته
حرا أو رقيقاً شبهه الولي
فترفع القود (فان لم يدع
وارثا غير سيدة) سواء ترك
وفاء ولا (او ترك وارثا ولا
وفاء) فادسده (لتعينه في
أولى الصور الاربع خلاف
محمد (ويسقط قود) قد
(ورثه على ابيه) اي أصله
لان الفرع لا يستوجب
العقوبة على اصله وصورة
المسئلة في ان قتل الاباب
أمراته مثلا ولا وارث له
غير هاتم ماتت امرأته فان
ابنهما منه يرث القود
الواجب على أبيه فسقط
لما ذكرنا

الشبهة بالقتل فيصير خطأ ط (قوله وعليه) اي على قول محمد يحمل مافي الدرر من انه
لاقود وان اجتماعا (قوله انه) اي مافي الدرر اقرب الى الفقه لاشتباه من له العاصم ككتاب ترك
وفاء ووارثا لكن قال الزبلي والفرق بينهما ظاهران المرتهن لا يستحق القصاص لانه لا ملك
له ولا ولا. فلم يشبه من له الحق بخلاف المكاتب كباقي (قوله بقى لاختلافهما) اي طاب احدهما
القصاص والآخرة الدية وهذا محترز قوله حتى يشتمع العاقدان (قوله فالقود للمؤجر) لانه
الملك ولم يسبق للمستأجر حق فيه ولا في بدله (قوله فان اجاز المشتري البيع) اي امضاء على
حاله ولم يختر فسخه والرجوع بالثمن على البائع لانه لم يكن موقوفا والا لما صححت الاجارة بعد
هلاكة تأمل (قوله فالقود له) اي للمشتري لانه الملك زبلي (قوله وان رده) اي فسخ
البيع ورجع بالثمن (قوله فلمبايع القود) لان البيع ارتفع وظهر انه الملك زبلي (قوله
وقبل القيمة) هو قول ابي يوسف لانه لم يثبت له القصاص عند الجراحة لان الملك كان للمشتري
جوهرة (قوله وكذا ابنه وعبده) الضمير للمكاتب (قوله عن وفاة) اي عن مال يفي ببدل كتابته
(قوله فقتله الولي) فان قلنا مات حرا فالولي وارثه أو رقيقا فسيده (قوله لتعينه) اي تعين
الولي في التلاث وهو السيد (قوله وفي أولى الصور الاربع) سبق قل تبع فيه ابن كمال قال ح
وصوابه ثمانية الصور الاربع وهي ما اذا لم يدع وارثا غير سيدة وترك وفاء لان خلاف محمد فيها
كما في الهداية اه لانه اشبه بسبب الاستيفاء فانه الولاء ان مات حرا والمالك ان مات عبدا
ولهما ان الاستيفاء للمولى يقيين على التقديرين ثم اعلم ان القود في الرابعة وهي ما اذا ترك
وارثا ولا وفاء له قيده شيخ الاسلام كافي الكفاية بما اذا لم يكن في قيمته وفاء بالمكاتبه ايضا فان
كان فيها وفاء لاقتصاص ونجيب القيمة على القاتل في ماله لان موجب العمد وان كان هو
القصاص الا انه يجوز العدول الى المال بغير رضا القاتل مراعاة لحق من له القصاص كما اذا
كانت يد القاطع سلام كان للمقتول يده العدول الى المال بلارضاه مراعاة لحقه لما لم يجز مثل
حقه بكماله فكذلك هنا لان القيمة افعاله لانه يحكم بحريته وحرية أولاده اذا أدى البدل منها
وبالقصاص يموت عبدا ولا يفتن به فكان القول بوجوب القيمة أولى اه وأقره في الدر المنثور
والقهستاني (قوله ورثه على ابيه) اي استحقه قهستاني فيشمل ثبوته ابتداء وبوافقه قول
الشارح قبله ومن ملك قصاصا الخ وبه يندفع اليراد الآتي لكن فيه ان صورة ثبوت القود
للفرع على اصله ابتداء تقدمت في قوله لا بعكسه فلذا عبر هنا بالآثار فتدبر (قوله اي اصله)
لما في الحاشية لو كان في ورثة المقتول ولد القاتل أو ولده وان سفل بطل القصاص ونجيب
الدية اه (قوله مثلا) اي أو أخاها أو ابنهما من غيره (قوله ثم ماتت المرأة) كذلك اطاقوه وبذني
ان يكون موتها بعدما ابناها زوجها القاتل حتى يظهر كون العلة هي ارث ابنه قصاصا عليه
والا كان وارثا منها جزأ من القصاص فيسقط عنه القصاص بذلك ايضا قال في التاترخانية
ثلاثة اخوة قتل احدهم اباهم عمدا فلباقين قتله فان مات احدهما لم يكن للثالث قتله لان
القاتل ورث جزأ من نصيب الميت من القصاص فسقط عيه والقباب نصيب الآخر مالا فعليه
للآخر ثلاثة ارباع الدية في ماله في ثلاث سنين اه ملخصا وفي القهستاني قتل احد الأخوين
لابو ام اباهما عمدا والآخر متهما فالاول قتل الثاني بالام ويسقط القود عن الاول لانه ورث

واما تصوير صدر الشريعة فقبوته فيه الاين ابتداء لارنا عند ابى حنيفة **٤٧٤** وان اتحد الحكم كالا يحنى وفي الجوهره

من الام الغن من دم نفسه فسقط عنه ذلك القدر واقتل الباقي مالا فيغرم لورثة الثاني سبعة
أمان الدية اه وتامه فيه **(قوله)** واما تصوير الصدر الشريعة حيث قال اى اذا قتل الاب
شخصا وولى القصاص ابن القتال يسقط اه وصورة ذلك ان يقتل ابيه عمدا او اخا ولده من
امه جوهره **(قوله)** فقبوته فيه للاين ابتداء لارنا بدليل انه يصح عفو الوارث قبل موت
المورث والمورث يملك القصاص بعد الموت وهو ليس بأهل للتملك في ذلك الوقت فيثبت
للوارث ابتداء اه جوهره ثم اجاب بانه يثبت عند البعض بطريق الارث واجاب في المجتبى
بان المستحق للقصاص اولاه هو المقتول ثم يثبت للوارث بطريق الخلافة والورثة بدليل ان
المجروح اذا عفا سقط القصاص ولو لم يثبت له أولا لما سقط بعفو اه تأمل **(قوله)** لو عفا
المجروح (الح) اراد به الحر اذ العبد لا يصح عفو له لان القصاص لمولاه لاله شر بتلاية عن
البدائع ثم انه لم يبين هل العفو عن الجراحة أو عن الجراحة وما يحدث منها أو عن الجناية وهل
ذلك في العمد او الخطأ وهل تجب الدية في مال الجاني أو على العاقلة أو تسقط وسيأتى تفصيل
ذلك ان شاء الله تعالى في فصل في فعين **(قوله)** لانه عند السبب لهما اى للمجروح اصالة
وللوارث نيابة قبل موت المجروح تأمل وارجع الى ما في المنع عن الجوهره **(قوله)** لما رمى
في قوله كأن يرمى شخصاً صيدا او حربيا **(قوله)** ليين موجب فيه انه بين موجب الخطأ فيما
تقدم فهو تكرر اه ح **(قوله)** قلت (الح) هو من كلام الزاهدى في المجتبى وان أوهم كلام
المصنف في المنع خلافه * (تنبه) * قال في المعراج علم مسلما بعينه قد جاء به العدو مكرها
فعنده بالرمى وهو يعلم حاله يجب القود قياسا ولا يجب استحسانا لان كونه في موضع اباحة
القتل يصير شبهة في اسقاط القصاص وعليه الدية في ماله ولا كفارة ولو قال وله قصده برمىك
بعد علمك انه مكره وقال الرامى بل قصدت المشركين فاقول للرامى تسمك بالاصل وهو اباحة
الرمى الى صفهم اه وتامه فيه **(قوله)** فينبى الاقدام على قتله اى ينبى جواز الاقدام عليه
والاولى حذف القاء لانه جواب لو وفي الاشياء من احكام الجان لا يجوز قتل الجنى بغير حق
كالانسى قال الزيلعى قالوا ينبى ان لاقتل الحية البيضاء التى تمشى مستوية لانها من الجان
لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا اذا لطفتين والابتر والياكم والحية البيضاء فانها من الجن
وقال الطحاوى لا بأس بقتل الكل لانه عليه الصلاة والسلام عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت
امته ولا يظهروا انفسهم فاذا خالفوا فقد نقضوا العهد فلا حرمة لهم والاولى هو الانذار
والاعذار فيقال لها ارجى باذن الله أو خلى طريق المسلمين فان أبى قتلها والانذار انما يكون
خارج الصلاة اه وتامه هناك **(قوله)** خلافا للشافعى حيث قال يقتل بمثل ما قتل به الا اذا
قتل بالواطئة أو ابجار الحر فيقتل بالسيف **(قوله)** او بنوع آخر اى من غير السلاح كأن ساقى
عليه دابته أو ألقاه في نار **(قوله)** ولا يلى المعنوه هو الناقص العقل من غير جنون منح **(قوله)**
ولا يلى المعنوه القود لانه من الولاية على النفس لانه شرع للتشفي فيله الاب كالانكاح ولكن
كل من ملك الانكاح لا يملك القود فان الاخ تملك الانكاح ولا يملك القود لانه شرع للتشفي
الصدر والاب شفقة كاملة بعد ضرر الولد ضرر نفسه فلذا جعل التشفي للاب كالحاصل للاين
بخلاف الاخ كذا في شروح الهداية واعترضهم الاتفاقى بأن الاخ يملكه ايضا اذا لم يكن ثمة

لوعنا الجروح او وارثه قبل
موته صح استحسانا لان عقاد
السبب لهما (لا قود يقتل
مسلم مسلما عنه مشركا بين
الصنفين) فامرأته من الخطأ
وانما عاده ليين موجب قوله
(بل) القتال (عليه كفارة
ودية) قالوا هذا اذا اختلطوا
فان كان في صنف المشركين
لا يجب شئ لسقوط عصمته
قل عليه الصلاة والسلام
من كثر سواد قوم فهو منهم
قلت فاذا كان كثر سوادهم
منهم وان لم يترى بزيتهم
فكيف بمن تريا قاله
الزاهدى قال المصنف حتى
لو تشكل جنى بما يباح قتله
حكمة فينبى الاقدام على
قتلهم اذا تبين انه جنى فلا
شئ على القتال والله اعلم
(ولا باقدا بالاسيف) وان
قتله بغيره خلافا للشافعى
وفي الدرر عن الكافي المراد
بالسيف السلاح قلت وبه
صرح في حجج الضمير
حيث قال والتخصيص باسم
العدد لا يمنع الحاق غيره به
الانزى انا الحقنا بالرخ
والخبر بالسيف في قوله
عليه الصلاة والسلام
لا قود الا بالسيف فما في
السراجية من له قود قد
بالسيف فبأنقاده في يثراو
قتله بحجر أو بنوع آخر عزز

وكان مستوفيا جعل على ان مراده بالسيف السلاح والله اعلم (ولا يلى المعنوه القود) تشفيا بالصدر (و) اذا ملكه (اقرب)

أقرب منه فإن كان ثمة أقرب منه لم يملك الانكاح ايضاً لان من يستحق الدم هو الذى يستحق مال
المقتول على فرايض الله تعالى الذكر والانثى في ذلك سواء حتى الزوج والزوجة وبه صرح
الكرخى اه وفيه نظر لانه اذا قتل ابن المعتوه مثلاً كان هو المستحق لدمه لانه المستحق لاله
واذا كان للمعتوه أخ أو عم ولا أب له كيف يقال ان الأخ أو العم يستحق دم ابن المعتوه في حياة
المعتوه مع انه لا ولاية له على المعتوه اصلاً على ان وصى المعتوه الذى له الولاية عليه ليس له
القود فكيف الأخ الذى لا ولاية له نعم لو كان المقتول هو المعتوه نفسه صح ما قاله وكأنه اشتبه
عليه الحال ولهذا قال في السعدية ان الكلام فيما اذا قتل ولى المعتوه كابنه وابو المعتوه حتى
لا يبا اذا قتل المعتوه اه **(قوله ملك الصلح بالاولى)** لانه انظر في حق المعتوه هدية **(قوله)**
يقطع يده وقتل وليه) تنازعه كل من القود والصلح والعفو **(قوله)** وقتل وليه) أى ولى المعتوه
كابنه وامه منح وفي بعض النسخ وقتل قريبه وهو أظهر وبه فسر الولى في النهاية ثم قال يعنى
اذا كان للمعتوه ابن فقتل ابنه فلا يبا للمعتوه وهو جلد المقتول ولاية استيفاء القصاص وولاية
الصلح اه **(قوله)** لانه ابطال حقه) غلة قوله لا العفو بجمنا **(قوله)** وتقيد صلحه) أى صلح الاب
(قوله) وان وقع بأقل منه لم يصح الصلح) اعترضه الاتفاقى بأن محمد لم يقيد بقدر الدية بل
اطلق وفي مختصر الكرخى واذا وجب لرجل على رجل قصاص في نفس او في اموالها فصالحه
على مال جاز قليلاً كان او كثيراً ونقل الشلى عن قارى الهدية ان هذا الاعتراض وهم قال ابو
السعود كيف يكون وهامع ماصرح به الكرخى اه اقول عبر في النهاية وغيرها من شروح
الهداية بدل قوله لم يصح الصلح بقوله لم يجوز الخط وان قل ويجب كمال الدية اه فأدان الصلح
صحیح دون الخط ولذا وجب كمال الدية والا كان الواجب القود وبه يحصل التوفيق بين كلامهم
فاصرح به الكرخى وافاده كلام الامام محمد من صحة الصلح المراد به صحته بالزام تمام الدية
وهو مراد من قال لم يجوز الخط وقول الشارح هنا بتعالمع لم يصح الصلح مراده لم يلزم بذلك
القدر الناقص ولو عبر بمقاله شراح الهداية لكان اناسب وبه ظهر ان اعتراض الامام
الاتفاقى في غير محله فاعتنم هذا التحرير **(قوله)** لانه انظر للمعتوه) الواقع في كلامهم ذكر هذا
التعليل عند قوله ملك الصلح كما قدمناه والظاهر التعليل هنا بأن فيه ابطال حقه نظير ما قبله
(قوله) والصلح) ينبى على قياس ما تقدم في الاب ان يتقيد صلحه بقدر الدية او اكثر طرأى
فلا يجوز الخط بالاولى **(قوله)** والوصى كالاخ يصلح) الوصى مبتدأ وجملة يصلح خبر وكالاخ
حال والكاف فيه للتظهير والذواب اسقاطه لكن قل الرحتى أى في كونه لا يملك القود لافى
ان الاخ يصلح لانه لا ولاية له على التصرف في مال اخيه اه وهو بعيد **(قوله)** يصلح عن
القتل فقط) أى ليس له العفو لا مرو ولا القود لانه ليس له ولاية على نفسه وهذا من قبلة
ابن كمال وكان الاول اسقاط قوله عن القتل فان له الصلح عن الطرف ايضا من في صلحه عن القتل
اختلاف الرواية والحاصل كما في غلة البيان عن البردوى ان الروايات اتفقت في ان الاب له
استيفاء القصاص في النفس ومادونها وان له الصلح فيهما جميعاً لا العفو وفي ان الوصى لا يملك
استيفاء النفس ويملك مادونها ويملك الصلح فيما دونها ولا يملك العفو واختلفت الروايات في
صلح الوصى في النفس على مال ففي الجامع الصغير هنا يصح وفي كتاب الصلح لا يصح اه ملخصاً

ملك (الصلح) بالاولى
(لا العفو) بجمنا (يقطع
يده) أى بالمعتوه (وقتل
قريبه) لانه ابطال حقه
ولا يمكن (وتقيد صلحه
بقدر الدية أو أكثر منه
وان وقع بأقل منه لم
يصح) الصلح (وتجب الدية
كاملة) لانه انظر للمعتوه
(والقصاص كالاخ) في
جميع ما ذكرنا في الاصح
كم قتل ولاولى له لا لحاكم
قتله والصلح لا العفو لانه
ضرر للعامة (والوصى)
كالاخ (ياصلح) عن القتل
(فقط) بقدر الدية وله
القود في الاطراف

وذكر الرمي ترجيح الرواية الاولى (قوله استحسانا) وفي القياس لا يملكه لان المقصود متحد وهو التشفي هداية (قوله لانه يسلك بهامسلك الاموال) ولهذا يجوز اوجيفه القضاء بالتكول في الطرف الثاني (قوله والصبي كالمعتوه) اى اذا قتل قريب الصبي فلا يه ووصيه مايكون لاني المعتوه ووصيه فلا يه القود والصلح لا العفو والوصى الصالح فقط وليس للاخ ونحوه شئ من ذلك اذ لا ولاية له عليه كقترناه في المعتوه وفي الهندية عن المحيط اجمعوا على ان الفصاص اذا كان كله للصغير ليس للاخ الكبير ولاية الاستيفاء وبأن تمامه قريبا * (تمة) * افنى الحانوتى بصحة صالح وصى الصغير على اقل من قدر الدية اذا كان القاتل منكرا ولم يقدر الوصى على اثبات القتل قياسا على المال لما في العمادة من ان الوصى اذا صالح عن حق الميت او عن حق الصغير على رجل فان كان مقرا بالمال أو عليه بيته اوقضى عليه لا يجوز الصالح على اقل من الحق وان لم يكن كذلك يجوز اه (قوله وللشكارة القود الخ) اى اذا قتل رجل له ولى كبير وصغير كان للكبير ان يقتل قاتله عنده لانه حق مشترك وفي الاصل ان كان الكبير ابا استوفى القود بالاجماع وان كان اجنبا بان قتل عبد مشترك بين اجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك وفي الكلام اشارة الى انه لو كان الكل صفارا ليس للاخ والعلم ان يستوفيه كما في جامع الصغار فقبل ينظر بلوغ احدهم وقيل يستوفى السلطان كما في الاختيار والقاضى كالسلطان والى انه لو كان الكل كبارا ليس للبعض ان يقتص دون البعض ولان يوكل باستيفائه لان غيبة الموكل احتمال العفو فالفصاص يستحقه من يستحق ماله على فراض الله تعالى ويدخل فيه الزوج والزوجة كفى الخلاصة والى انه لا يشترط القاضى كفى الحرانة والى انه لو كان القتل خضايا يكن للكبير الاستيفاء حصه نفسه كما في الاجماع فهستانى وقوله لا يشترط القاضى اى قضاؤه فمن له الفصاص له أن يقتص سواء قضى به أولا كما في البرازية (قوله خلافا لهما) فعندها ليس لهم ذلك الا ان يكون الشريك الكبير أو الصغير نهاية وقاساه على ما اذا كان مشتركين كبيرين واحدهما غائب (قوله والاصل الخ) استدلال لقول الامام قال في الهداية وله انه حق لا تجزى لثبوته بسبب لا تجزى وهو القرابة واحتمال العفو من الصغير منقطع اى في الحال فيثبت لكل واحد كمالا كما في ولاية الانكاح بخلاف الكبيرين لان احتمال العفو من الغائب ثابت اه واعترض سعدى كون السبب هو القرابة بأنه يثبت للزوج والزوجة والقرابة وأجاب الطورى بأنه على التغليب او بأن المراد بها الاتصال الموجب للارث (قوله وامان) اى امان المسلم الحربى (قوله الا اذا كان الكبير اجنبا عن الصغير) قال في النهاية بأن كان العبد مشتركين صغير وأجنبي فقتل عمدا ليس للاجنبي ان يستوفى الفصاص قبل بلوغه بالاجماع الا ان يكون للصغير أب فيستوفيه حيث اه ثم قالنا قلاعن المبسوط لان السبب انك وهو غير متكامل لكل واحد منها فان ملك الرقبة يحتمل التجزى بخلاف ما نحن فيه فان السبب فيه القرابة وهو ما لا يحتمل التجزى وتامه فيه وظاهر هذا التصوير والتعليل ومثله ما قدمناه آنفا عن القهستانى عن الاصل ان المراد بالاجنبى من كان شريكا في الملك لافى القرابة فلو قتل رجل وله ابن عمه كبير وابن خالة صغير وهما اجنبيان فللكبير الفصاص لان السبب القرابة لا مقتول وهو ما لا تجزى وكذا لو قتل عن زوجة وابن صغيرين

مبحث شريف

استحسانا لانه يسلك بها مسلك الاموال (والصبي كالمعتوه) فيأذكر (وللكبار القود قبل كبر الصغار) خلافا لهما والاصل ان كل ما لا يجزأ اذا وجد سببه كاملا ثبت لكل على الكمسالك كولاية انكاح وأمان (الا اذا كان الكبير اجنبا عن الصغير فلا) يملك القود (حتى يبلغ الصغير) اجماعا زيلى فليحفظ (ولو قتل القاتل اجنبى وجب الفصاص عليه في) القتل (العمد) لانه يحقون الدم بالنظر لقاتله

كاسر (والدية على عاقلة) اى القاتل ٤٧٧ (في الخطأ ولو قال لولى القتل بعد القتل) اى بعد قتل الاجنبى (كنت

أمرته بقتله ولا بينة له)
على مقاتله (لا يصدق)
ويقتل الاجنبى درر
بخلاف من حفر بئرا في
دار رجل فقات فيها
شخص فقتل رب الدار
كنت أمرته بالخفر صدق
محجتي بمعنى لانه يملك
استئناف للحال فيصدق
بخلاف الاول لقوات
الحل بالقتل كاهو القاعدة
وظاهره ان حق الولي
يسقط رأسا كالمومات
القاتل حتف أنه (ولو
استوفاه بعض الاولياء
لم يضمن شيأ) وفي المجنبى
والدرر دم بين اثنين فعفا
أحدهما وقلته الآخر ان
علم أن عفوا بعضهم يسقط
حقه بقاد والا فلا والدية
في ماله بخلاف ممسك رجل
ليقتل عمدا فقتل ولى
القتل الممسك فعليه القود
لانه مما لايشكل على الناس
(جرح انسانا ومات)
المجروح (فأقام أولياء
المقتول بينة أنهم مات بسبب
الجرح وأقام الضارب بينة
أنه برى) من الجرح
(ومات بعد مدة فينة
ولى المقتول أولى) كذا
في معين الحكماء معزيا
للحاوى (أقام أولياء

غيرها فللزوجة القصاص لان مرادهم بالقرابة مايشمل الزوجة كاسر وبه أفنى العلامة
ابن الشلبى في فتاواه المشهورة فيمن قتل امرأة عمدا ولها زوج وابن صغير من غيره فأجاب للزوج
القصاص قبل بلوغ الولد لكن يخالفه ما في فتاوى العلامة الحانوتى حيث أفنى فيمن قتل عمدا
وله بنت بالغة وابن صغير وأربع زوجات بأنه ينتظر بلوغ الابن لكون بعض الزوجات أجنبيات
عنه أخذنا من عبارة الزيلعي اه فليتأمل في ذلك (قوله كاسر) أى أول الفصل (قوله ولو
قال الخ) أفاد أن ولى القصاص له استيفاؤه بنفسه وأمر غيره به كاصرح به في البرازية لكن
ليس للغير استيفاؤه بفينة الموكل كاقدمناه عن القهستاني (قوله اى بعد قتل الاجنبى) مصدر
مضاف الى فاعله (قوله لا يصدق) لان فيه اسقاط حق غيره وهو ولى القاتل الاول (قوله
كنت أمرته) أى أمرت الاجنبى (قوله بمعنى الخ) أفاده المصنف في المنع وبه علل في الظهيرية حيث
قال لانه أخير عما يملك (قوله كاهو القاعدة) وهى أن من حكى أمرا ان ملك استئناف للحال
صدق والا فلا كالو أخير وهى في العدة انه راجعها صدق ولو بعدها فلا ان كذبته الا ببرهان
وهنا يملك استئناف الاذن بالخفر ولا يملك الاذن بالقتل لقوات محله وهو المقتول (قوله
وظاهره الخ) أى ظاهر قول المتن ولو قتل القاتل أجنبى وجب القصاص الخ ان ولى المقتول
الاول يسقط حقه رأسا أى يسقط من الدية كاسقط من القصاص مثل المومات القاتل بلا
قتل أحد وجه الظهور ان المصنف لم يتعرض لشي من ذلك وهو ظاهر لما تقدم من أن موجب
العمد القود عينا فلا يصير مالا بالا لتراضى ولم يوجد هنا ثم رأيت في التارخانية حيث قال في
هذه المسئلة واذا قتل القاتل بحق او بغير حق سقط عنه القصاص بغير مال وكذا اذا مات (قوله
ولو استوفاه الخ) أى استوفى القصاص الواجب جماعة وكان ينبغي ذكر هذه المسئلة قبل قوله
ولو قتل القاتل أجنبى فانها من متعلقات ما قبلها وقد ذكرها الشراح تأييدا لاصل الامام أن
القصاص يثبت لكل على الكمال فقالوا والدليل عليه لو استوفى أحدهم لا يضمن للباقيين شيأ
وللقاتل ولو لم يكن جميع القصاص واجبا له لكان ضامنا باستيفاء الكل (قوله دم بين اثنين)
أى وجب لهما على آخر وعبرة الدرر من هنا الى قوله والا فلا وأما عبارة المجنبى فصها ولو كان
الدم بين اثنين فعفا أحدهما وقلته الآخر فان لم يعلم بعفو شريكه قتل قاسا لاستحسانا وان
علم بعفوه فان لم يعلم بمجرمته وقال ظننت انه يحل قتل لا يقتل والدية في ماله وان علم بالحرمه
يقتل سواء قضى القاضي بسقوط القصاص في نصيب الساكت أو لم يقض وهذا كمن أسك
رجلا حتى قتله الآخر عمدا فقتل ولى القتل الممسك فعليه القصاص قضى القاضي بسقوط
القصاص عن الممسك أو لم يقض اه (قوله بخلاف) مرتبط بقوله والا فلا والممسك
بالنصب مفعول قتل وفي تعبيره نوع خفاء ومؤداة ما قدمناه (قوله مما لايشكل على الناس)
أى لا يخفى عليهم ان الممسك لا يحل قتله بخلاف من غنا عنه أحد أولياء القتل فانه يخفى انه
يسقط حق الباقي أولا بل في الدرر عن المحيط انه مجتهد فيه فعند البعض لا يسقط القصاص
بعفو أحدهما فصار ظنه شبهة (قوله فينة ولى المقتول أولى) هذا موافق لما ذكره صاحب
الفتنة في باب البنتين المتضادتين وعمله بعضهم بأن بينة الاولياء مثبتة وبينة الضارب نافية
لكنه مخالف لما ذكره صاحب الخلاصة في آخر كتاب الدعوى بقوله رجل ادعى على آخرانه

المقتول البينة على انه جرحه زيد وقلته وأقام زيد البينة على أن المقتول قال ان زيدا لم يجرح حتى ولم يلقى

فبينة زيد أولى (كذا في المشتمل معزيا لمجمع الفتاوى) قال (٤٧٨) الجروح لم يجرح حتى فلان ثم مات

ضرب بطن أمه ومات بضربه فقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت بعد الضرب الى السوق لا يصح الدفع ولو أقام البينة انها صحت بعد الضرب يصح ولو أقام البينة هذا على الصحة والآخر على الموت بالضرب فبينة الصحة أولى كذا في البرازية ومشمول الأحكام وبه أفتى الفاضل أبو السعود اه كذا في تعارض البينات للشيخ غانم البغدادى وما ذكره المصنف هنا منى عليه أيضا في كتاب الشهادات قبيل باب الاختلاف في الشهادة تبعا للبحر فتأمل (قوله فبينة زيد أولى) لانهاقامت على قول صاحب الحق لاعلى التفتي ط (قوله ليس لورثته الدعوى) لان الوارث يدعى الحق للعبث والاثم ينتقل اليه بالارث والمورث لو كان حيا لاتقبل دعواه لانه متناقض فكذا لاتصح دعوى من يدعى له ولو الجية وقيد ذلك في كتاب القول لمن يقوله قال صاحب المحيط هذا اذا كان الجراح أجنبيا فان كان وارثا لا يصح اه أقول الظاهر ان ما نقله عن المحيط فيما اذا كانت الجراحة خطأ لانه يكون في المعنى ابراء لوارثه عن المال وقيد ط كلام المصنف بقوله مقيد بالقتل العمد واما اذا كان خطأ والمسئلة بمحالفاتها تقبل البينة ويسقط من الدية ثلثها ويعد قوله لم يجرح حتى اسقاطا للمال فلا ينفذ الا من التثا اه ولم يعزه لاحد (قوله وفي الدرر عن المسعودية الخ) تكرار مع ما تقدم قيل قوله لا قود يقتل مسلم مسلما اه ح (قوله على آخر) أى على رجل آخر أجنبي عن المورث بقرينة ما بعده (قوله وقدا كذبهم) أى اكذب الشهود كما في حاشية الاشياء عن مجموع التوازل (قوله فبرهن ابنه على ابن آخر) عبارة الاشياء فبرهن ابنه ان فلانا آخر جرحه والصواب ما هنا ولذا قال البيروني ان ما في الاشياء خلاف المتقول فتنبه (قوله لقيامها على حرمانه الارث) بيان للفرق بين ما اذا أقيمت البينة على أجنبي فلا تقبل كاتقدم وبين ما اذا أقيمت على ابن الجروح قال في الظهيرية ووجه ان البينة قامت على حرمان الولد الارث فلما اجزنا ذلك في الميراث جعلنا الدية على عاقلة اه (قوله حتى اكله) أى بأختياره والاولى حتى شربه (قوله ولم يعلم به) وكذا اذا علم بالاولى ط (قوله لاقصاص ولادية) ويرث منه هدية ط (قوله ولو أوجره الخ) أى صبه في حلقه على كره وكذا لو ناوله واكرهه على شربه حتى شرب فلا قصاص وعلى عاقلة الدية تنازخالية ثم قال وفي الذخيرة ذكر المسئلة في الاصل مطلقا بلا خلاف ولم يفصل ولا يشكل على قول أبي حنيفة لان القتل حصل بمال الجرح فكان خطأ العمد على مذهبه واما على قولهما ففهم من قال عندها على التفصيل ان كان ما أوجر من السم مقدارا يقتل مثله غالبا فهو عمد والافضل العمد ومنهم من قال انه على قولهم جميعا خطأ العمد مطلقا اه ملخصا وذكر السامحاني ان شيخة ابالسعود ذكر في باب قطع الطريق انه لو قتل بالسم قيل يجب القصاص لانه يعمل عمل النار والسكين ورجحه السمرقدي اه أى اذا وجره او اكرهه على شربه كالابنخى (قوله فلا يلزم الاتعزير والاستغفار) أى لارتكابه معصية بنفسه لقتل النفس * (تنبيه) * أقر أنه أهلك فلانا بالدعاء أو بالسهم الباطنة أو بقرارة الانفال لا يلزمه شئ لانه كذب محض لانه يؤدى الى ادعاء علم الغيب المنفى بقوله تعالى لا يعلم الغيب الا الله ولم يوجد نص باهلا ك بهذه الاشياء وبالاقرار كاذبا لا يلزمه شئ كالأقر بنوة رجل هو أكبر من المقرنا ولو أقر انه أهلك فلانا بقرارة اسماء الله تعالى القهرية اختلف

المجروح (ليس لورثته الدعوى على الجراح بهذا السبب) مطلقا وقيل ان الجرح معروفا عند القاضى او الناس قبل قتيبة وفي الدرر عن المسعودية لو عفا المجروح او الاولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استحسانا وفي الوهبانية جرح قال قتاني فلان ومات فبرهن وارثه على آخر انه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد كذبهم ولو قال جرحني فلان ومات فبرهن ابنه على ابن آخر انه جرحه خطأ قبلت لقيامها على حرمانه الارث (سقاه سماحتي مات ان دفعه اليه حتى أكله ولم يعلم به مات لا قصاص ولادية لكنه يحبس ويعزر ولو أوجره السم) اجمارا تحب الدية على عاقلة وان دفعه له في شربة فشربه ومات) منه (فكالاول) لانه شرب منه بأختياره الا أن الدفع خدعة فلا يلزم الاتعزير والاستغفار خاتمة (وان قتله بمر) بفتح الميم

٣ قوله لا يعلم الغيب الا الله

كذا بالاصل المقابل على خط المؤلف والتلاوة لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله (المشايخ)

المتأخر فيه لوقوعها الاصح انه لا يلزمه شيء لان الشرع لم يجعله من آلة القتل وسببه اه
يرى عن حواى القنية ولم يذكر ما اذا قرأه قتله بالاصابة بالعين فتأمل **(قوله)** ما يعمل به في
الطين (قال العيني المر بفتح الميم وتشديد الراء وهو خشبة طويلة ورأسها حديدية عريضة من
فوقها خشبة عريضة يضع الرجل رجليه عليها ويحفر بها الارض **(قوله)** بل قتله يظهره الخ)
وان أصابه بالعمود فوى مسألة القتل بالمثل وقد مرت اول الكتاب معراج اى يكون شبه
عمد وتقدم الكلام فيه **(قوله)** ان الاصح اعتبار الجرح الخ) صرح بذلك في الهداية ايضا
يتعقبه الشراح فكان النقل عنها اولى لانها اقوى **(قوله)** فلا قود عند أبي حنيفة) لانه يقصد
ضربه بآلة جارحة ولو الجاهي اقول وهذا موافق لما تقدم من تعريف العمد بأن يتعمد
ضربه بآلة تفرق الاجزاء ويؤخذ منه انه لو قصد ضربه بالسيف في هذه الصورة يلزمه القود
لحصول الجرح بآلة القتل مع قصد الضرب واما ما قدمناه عن المجتبى اول الكتاب من انه
لا يشترط في العمد قصد القتل ثمانية انه بعد قصد ضربه بالمحدد لا يشترط قصد القتل فالشرط
هو قصد الضرب دون القتل مما يلزم من وجود القتل بالمحدد كونه عمدا لانه قد يكون خطأ
فلذا شرط قصد الضرب به وهنا اذا لم يقصد ضربه بالسيف لم يكن عمدا وان حصل القتل به
(قوله) كالخنق متصل بقوله والا لا والحق بكسر التون قال الفارابى ولا يقال بالسكون وهو
مصد خنقه اذا عصر حلقه والحق قاعله والخنق بالكسر والتخفيف ما يخنقه به من حبل
او وتر اه مغرب **(قوله)** خلافا لهما) فعندها فيه القود وفي الولو الجية هذا اذا دام على
الخنق حتى مات اما اذا تركه قبل الموت ينظر ان دام على الخنق بمقدار ما يموت منه الانسان
غالبا يجب القصاص عنده والا فلا اجاء اه وكذا في التفريق يشترط ان يكون المساء
عظما بحيث لا تمكنه النجاة ليكون عندها عمدا موجبا للقصاص فلو قليلا لا يقتل غالبا
او عظما تمكن النجاة منه بالسباحة بأن كان غير مشدود وهو يحسن السباحة وهو شته عمد
اذا فاده في التارخانية وغيرها **(قوله)** ولو ادخله بيتا) كذا اطلقه في التارخانية عن المحيط وفيها
عن الظهيرية لوقيدته وحسبه في بيت الخ والظاهر ان الاعتبار عدم القدرة على الخروج سواء
قيدته او لا **(قوله)** وقالنا نجب الدية) في التارخانية عن المحيط والكبرى تجب عليه الدية وفيها
عن الحائنة والظهيرية تجب على عاقلة فالظاهر ان الاول على حذف مضاف تأمل وفي
الظهيرية والفتوى على قول ابي حنيفة انه لاشئ عليه وقل ط اول الكتاب وفي شرح الحموى
عن خزائن المفتين ولو طرحه في بئر او من ظهر رجل اوسط لم يقتل به ولو طين على انسان بيتا
حتى مات جوعا او عطشا لم يضمن وقالنا عليه الدية لانه سبب يؤدي الى التلف فيجب الضمان
وهو المختار في زماننا المتع الظلمة من الظلم اه **(قوله)** عن محمد بن قباد) بناء على انه يجب عنده في شبه
العمد العمود كقتله في المعراج او على ان هذا عمد في التارخانية بقاديه لانه قتله عمدا وهذا
قول محمد والفتوى انه على عاقلة الدابة اه والفرق بينه وبين ما اذا حسبه حتى مات جوعا
حيث كان الفتوى على انه لاشئ عليه كما مر هو ان الجوع والعطش من لوازم الانسان اما هنا
فقد مات غما وذلك ليس من لوازمه فبأن للفاعل كما افاده في الظهيرية **(قوله)** بخلاف قتله
الخ) فانه لا قود فيه قال الاثنان اذا والى الضربات بالسوط الصغير والعصا الصغيرة لا يجب

ما يعمل به في الطين (يقتص
ان أصابه حد الحديد)
او ظهره وجرحه اجاء
كقتله المصنف عن المجتبى
(والا) يصبه حده بل
قتله يظهره ولم يجرحه (لا)
يقتص في رواية الطحاوى
وظاهر الرواية انه يقتص
بلا جرح في حديد ونحاس
وذهب ونحوها وعزاه
في الدرر لقاضيان لكن
نقل المصنف عن الخلاصة
ان الاصح اعتبار الجرح
عند الامام لوجوب القود
وعليه جرى ابن الكمال
وفي المجتبى ضرب بسيف
في غمده فخرق السيف
الغمدة وقتله فلا قود
عند أبي حنيفة (كالخنق
والتفريق) خلافا لهما
والشافعي ولو ادخله بيتا
فمات فيه جوعا لم يضمن
شيئا وقالنا تجب الدية ولو
دفعه حيا فمات عن محمد
يقاد به مجتبى بخلاف قتله
بموالة ضرب السوط

به القصاص وقال الشافعي يجب اذا والى على وجه لا تحتمله النفس عادة اه ونقل قبله انه شبه عمد
عن أبي حنيفة وعندها عمد **(قوله كاسيجي)** لم أره **(قوله لو اعتاد الحق الحق)** في الحائنة ولو خفق
رجلا لا يقتل الا اذا كان خنا معروفا خفق غير واحد فيقتل سياسة اه وعبارة الشارح قيل
كتاب الجهاد الا بان خفق مرة لا يقتل ذكره بعد قول المصنف هناك ومن تكرر الحق منه في المصر
قتل به ومفاده ان التكرار يحصل بمرتين ثم هذا غير خاص بالحق لما تقدمه في شبه العمدانه لا قود
فيه الا ان يتكرر منه فللإمام قتله سياسة **(قوله لو بعد مسكة)** اي بعدما وقع في يد الامام وان تاب
قبله قتل مجتبي **(قوله فلا قود فيه ولا دية)** وكذا لو ادخله في بيت وادخل معه سباعا واغلق عليه
الباب فقتله السبع وكذا لو نهشته حية او لسته عقرب وان فعل ذلك بصبي فعليه الدية تاترخانية
ونقل ط مثله عن الهندية وقوله فعليه الدية اي على عاقلته على حذف مضاف بدليل ما يأتي اذا
يصدق عليه قتل العمد على قول الامام تأمل وانظر ما للفرق بين الصبي والرجل وسيد ذكر المصنف
قيل باب القسامة لو غصب صبياً حرافات بصاغة او نهش حية فديته على عاقلة الغاصب وعلمه
الشارح هناك بانه متسبب وذكر أنه لو نقل الحر الكبير مقيدا ولم يمكنه التحرر عنه ضمن الحق
ومقتضاه عدم الفرق بين الكبير والصغير وهذا موافق للرواية التي ذكرها هنا عن البرازية
وسأتي تمام الكلام على ذلك هناك ان شاء الله تعالى **(قوله ولو ققط صبيال)** ذكره في التاترخانية
وذكر قبله ولو ان رجلا ققط صبياً او رجلاً ثم وضعه في الشمس فعليه الدية اه اي على عاقلته كما قدمنا
تأمل ولينظر ما للفرق بين الشمس وبين السبع فانه لاحكم لفعل كل منهما ما في كل هو متسبب بالقتل
والظاهر انه مفرغ على تلك الرواية **(قوله فرسب)** قال في المغرب رسب في الماء رسب ساقط من باب
طلب **(قوله وغرق الحق)** اي وعلم موته منه قال في التاترخانية ولو انه حين طرح رسب في الماء
ولا يدري مات او خرج وبزله اثر لا شيء عليه ما لم يعلم انه قدم مات **(قوله فعل عاقلة الدية)** اي
مغلظة تاترخانية **(قوله ولو سب سبعة)** اه وكذا لو كان جبد السباحة تاترخانية **(قوله لانه في
حكم الميت)** فلم مات ابنه وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه ذخيرة ط **(قوله
الا اذا كان يعلم الحق)** تبع فيه المصنف في المنع وصوابه ان يقول وان كان يعلم القاتل انه لا يعيش
به فانه الذي رأته في الحائنة والحلاصة والتاترخانية والبرازية **(قوله شق بطه الحق)** في
التاترخانية شق بطه واخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الثاني وان
كان خطأ فمحب الدية وعلى الشاق ثلث الدية وان نفذت الى جانب آخر فقتلها هذا اذا كان مما
يعيش بعد الشق يوما أو بعض يوم وان كان بحال لا يتوهم معه وجود الحياة ولم يبق معه الا
اضطراب الموت فالقاتل هو الاول فيقتص بالعمد ومحبة الدية بالخطأ اه ما خلا ولعل الفرق
بينه وبين من هو في النزاع ان النزاع غير متحقق فان المريض قد يصل الى حالة شبه النزاع بل قد
يظن انه قد مات وبفعله كالنوتى ثم يعيش بعده طويلا بخلاف من شق بطه واخرج أمعاءه
وته تحقق موته لكن اذا كان فيه من الحياة ما يعيش معها يوما فانها حياة معتبرة شرعا كما مر
في السابق فلذا كان القاتل هو الثاني واما لو كان يضطرب اضطراب الموت من الشق والحياة
فيه غير معتبرة اصلا فهو ميت حكما فلذا كان القاتل هو الاول هذا ما ظهر لي فتأمل **(قوله
الا اذا وجد ما يقطعه الحق)** قال في المنع لان الجرح بسبب ظاهر لموته في حال الموت عليه ما لم يوجب

كما سيجي وفيه لو اعتاد
الحق قتل سياسة ولا تقبل
توبته لو بعد مسكة كما سحر
وفيه (فقط رجلا وطرحة
قدام اسدا وسبع فقتله فلا
قود فيه ولا دية ويعزر
ويضرب ويحبس الى أن
يموت) زاد في البرازية وعن
الامام عليه الدية ولو ققط
صبياً وألقاه في الشمس أو
البرد حتى مات فعلى عاقلة
الدية وفي الحائنة ققط رجلا
والتساه في البحر فرسب
وغرق كما ألقاه فعلى عاقلة
الدية عند أبي حنيفة ولو
سبح ساعة ثم غرق فلا
دية لانه غرق بعجزه وفي
الاول بطرحه في الماء
(قطع عنقه وبق من
الحاقوم قليل وفيه الروح
فقتله آخر فلا قود فيه)
عليه لانه في حكم الميت
(ولو قتله وهو في حالة
النزع قتل به) الا اذا
كان يعلم انه لا يعيش منه كذا
في الحائنة وفي البرازية شق
بطه بمجديدة وقطع آخر
عنقه ان توهم بقاء حيا
بعد الشق قتل قاطع العنق
والاقتل الشاق وعزر
القاطع (ومن جرح رجلا
عمدا فصار ذافرا ومات
يقتص) الا اذا وجد ما يقطعه
كحز الرقبة والبرء منه

وقد منا انه لو عفا المجرع والاولياء ٤٨١ قبل موته صح استحسانا (وان مات) شخص (يفعل نفسه وزيد

وأسدو حية ضمن زيد
ثالث الدية في ماله ان كان
القتل (عمدا والا فملى
عاقلة) لان فعل الاسد
والحية جنس واحد لانه
هدر في الدارين وفعل زيد
معتبر في الدارين وفعل
نفسه هدر في الدنيا
للاعتبي حتى يأثم بالاجماع
فصارت ثلاثة اجناس
ومفاده ان يعتبر في المقتول
التكليف ليصير فعله جنسا
آخر غير جنس فعل
الاسد والحية وان لا يزيد
على الثالث لو تعدد قاتله
لان فعل الكل جنس
واحد ابن كمال (ويجب
قتل من شهر سيفا على
المسلمين) يعني في الحال
كانص عليه ابن الكمال
حيث غير عبارة الوقاية
فقال ويجب دفع من شهر
سيفا على المسلمين ولو
بقتله ان لم يمكن دفع ضرره
الا بصرح به في الكفاية اي
لانه من باب دفع الصائل
صرح به الشنقي وغيره
ويأتى ما يؤيده (ولاشئ
بقتله) بخلاف الجملة
الصائل (ولا) بقتل (من)
شهر سلاحا على رجل ليلا
او نهارا في مصر او غيره
او شهر عليه عصا ليلا في

ما يقطع كثر الرقبة والبر منه اه والخز بالجملة فاجمة النقطع والضمير في منه للجرح (قوله
وقدمه ثالث) اي في هذا الفصل وشاربه الى قاطع آخر (قوله ضمن زيد ثلث الدية في ماله) لان
العاقلة لا تحمل العمدا وانما لم يقتض مامر ويأتى من انه لا اقتصاص على شريك من لاقتصاص
بقتله لعدم تجزیه (قوله فصارت ثلاثة اجناس) فكان النفس تلت بثلاثة افعال فالثالث
بفعل كل واحد ثلثه فيجب عليه ثلث الدية هداية (قوله ومفاده) اي مفاد التعليق (قوله
ليصير فعله الخ) اذ لو كان غير مكلف لهدر في الدارين كفعل الاسد فيكون على زيد نصف الدية
(قوله وان لا يزيد على الثلث لو تعدد قاتله) بان كان مع زيد غيره فيشترك هو وغيره في الثلث
واقول ذكر في متفرقات التاريخ لوجرحه رجل جراحة وجرحه آخر جراحة ثم اتهم
اليه ما هو هدر فملى كل واحد منهما ثلث الدية وثلثها هدر اه ومثله في الجوهرة قبيل جناية
المملوك وفي تكملة الطوري ولو قطع رجل يده وجرحه آخر وجرح هو ايضا نفسه واقرسه
سبع ضمن القاطع ربع الدية والجراح ربعها لان النفس تلت بثلاث اجناس اربعة فثان منها
معتبران اه ومثله ما يأتي متسا آخر باب ما يحدث في العاريق لو استأجر اربعة لحفر بئر
فوقعت فمات احدهم سقط الربع ووجب على كل واحد الربع فظهر ان المنقول خلاف ما ذكره
فتنه اقول ويؤخذ من ذلك جواب حادثة الفتوى في زماننا فيمن جرح صبيا بسكين فيبطه
فظهر بعض اعماله حتى له بمن يحيط الجرح ويرد الامعاء فلم يمكنه ذلك الا بتوسيع الجرح
فأذن له ابو الوصي بذلك ففعل ثم مات تلك الليلة فيذني ان يجب نصف الدية على الجراح في ماله
لان الفعل الآخر ما يؤيده فكان هدر ا كسباني (قوله ويجب قتل من شهر سيفا) شهر سيفا
كنع وشهره انتضاء فرفعه على الساس ق موص (قوله على المسلمين) تنازعنا من يجب وشهر
وعبارة الجاع الصغير شهر على المسلمين سيفا فحق على المسلمين ان يقتلوه ولاشئ عليهم اه
وذكر ابو السعود عن الشيخ عبدالحى بخنا ان اهل الذمة كالسالمين (قوله على في الحال) اي
في حال شهر السيف عليهم قاصدا ضررهم لا بعد الضرر افع عنهم فاه لا يجوز قتله كسباني (قوله
كانص عليه ابن الكمال) اي على كونه حال الاول ان يقول كما اشار اليه لانه لم ينص عليه
وانما اخذ بطريق الاشارة من قوله دفع فان الدفع لا يط فيه ط (قوله صرح به في الكفاية)
ليس هذا في عبارة ابن الكمال وعبارة الكفاية اي انما يجب القتل لان دفع الضرر واجب اه
وفي المراجيع معنى الوجوب وجوب دفع الضرر لان يكون عين القتل واجبا (قوله ويأتى
ما يؤيده) اي يؤيد ان المراد قتله اذ لم يمكن دفع ضرره الا به وذلك في عبارة صدر الشريعة
الآتية قريباً وعبارة المتن بعدها (قوله ولاشئ بقتله) اي اذا كان مكلفا كما يعلم من قوله الآتى
وان شهر المجنون الخ ولم لا يمكن عين القتل واجبا كان محتملا ان يكون القتل موجبا للضمان
فصرح بعدمه افاذه ابن الكمال (قوله ولا بقتل) معطوف على قوله لاشئ بقتله (قوله على
رجل) أى قاصدا قتله بدلالة الحال لامر احا وعبارة افاذه الزيلعي في الطلاق وافاده بهذه المسئلة
ان الواحد كالسالمين (قوله لا يلاؤ نهارا الخ) لان السلاح لا يلبث فيحتاج الى دفعه بالقتل
هداية اي ليس فيه مهلة للدفع بغير القتل (قوله او شهر عليه عصا الخ) لان العصا الصغيرة
وان كانت تلبث ولكن في الليل لما يلحقه الغوث فيضطر الى دفعه بالقتل وكذا في النهار في غير

في مصر او نهارا في غيره فقتله (٣١) (ين) (خا) المشهور عليه) وان شهر المجنون على غيره سلاحا

فقال المشهور عليه (عندنا حب الدية) في ماله (ومنه الصبي والدابة) الصائغة وقال الشافعي لأصحاب في الكل لا بدفع الشر (ولو ضربه الشاهرا فصرق) وكف عنه على وجه لا يريد ٤٨٢ ❦ ضربه ثانياً (فقتله الآخر) أي المشهور عليه وغيره.

المصر في الطريق لا يلحقه الغوث قالوا فان كان عصا لا يلبث يحتمل ان يكون مثل السلاح عندها هدية **(قوله)** فقتله المشهور عليه) أى أو غيره فدعا عنه زيلى وفي الكفاية ولو ترك المشهور عليه قتله يأن **(قوله)** عمدا) أى يحدود ونحوه وكذا شبه العمدا لولى **(قوله)** نجب الدية) أى لا القصاص لوجود المبيح وهو دفع الشر وتماه في الهداية **(قوله)** ومثله الصبي والدابة) أى مثل الخنوق في وجوب الضمان لكن الواجب في الصبي الدية أيضا وفي الدابة القيمة وذكر الرملى انه لو كان الخنوق أو الصبي عبدا قالوا يجب القيمة كالدابة المملوكة تأمل اه اقول وفي النهاية مانصه واجمعوا على انه لو كان الصائل عبدا أو صيدا الحرم لا يضمن كذا ذكره الامام الترمذى اه ومثله في المعراج وذكر الفرق بينهما وبين الدابة العلامة الاتقانى في غاية البيان عن شرح الطحاوى فراجع **(قوله)** أو غيره الخ) لا حاجة اليه وليس يحل ومم حتى يقويه بالنقل فتدبر ط **(قوله)** عاصته) فإذا قتله بعد ذلك فقد قتل شخصا معصوما مظلوما فيجب عليه القصاص زيلى **(قوله)** مدام شاهرا السيف) أى مع قصد الضرب **(قوله)** ليلا) مفهوما انه لو نهار ليس له قتله لانه يلحقه الغوث بالصراخ **(قوله)** دون مالك) أى لاجل مالك غنايه وغيرها **(قوله)** وكذا وقتله قبل الاخذل) قال في الحانية رأى رجلا يسرق ماله ففصاح به ولم يهرب أو رأى رجلا ينقب حائطه او حائط غيره وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب حل له قتله ولا قصاص عليه اه **(قوله)** وفي الصغرى الخ) يرديه تقييد ما طاقه التون والشروح مع انها لا تقيد بما في الفتاوى قال المسانن في آخر قطع الطريق ويجوز ان يقال دون ماله وان لم يبلغ نصابا ويقتل من يقاتله عليه وقال في المنع عن البحر استقبله اللصوص ومعه مال لا يساوى عشرة حله ان يقاتلهم لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك واسم المال يقع على القليل والكثير اه سائحى **(قوله)** برزاية) ونصها قيل كتاب الوصايا قتله صاحب الدار وبرهن على انه كاره قدمه هدر وان لم تكن له بيتة ان لم يكن المقتول معروفا بالسرقة قتل صاحب الدار قصاصا وان متمسكه في القياس يقتص وفي الاستحسان تجب الدية في ماله ولو رثة المقتول لان دلالة الحال أوردت شبهة في القصاص لا المال اه **(قوله)** مع ذلك) لا حاجة اليه ط **(قوله)** لقد رثته على دفعه الخ) انظر ما ذا لم يقدر المسلمون والقاضى كما هو مشاهد في زماننا والظاهر انه يجوز له قتله لعموم الحديث ط **(قوله)** مباح الدم) بأن قتل اوزى ومثله ما لوشرب الخمر او فعل غيره مما يوجب الحد كما ذكره العلامة السندى في المنسك المتوسط وصرح بأن المرتد كذلك لكن قدمنا آخر كتاب الحج عن المتفق بان تونه اعرض عليه الاسلام فان أسلم سلم والاقتل ونقله القارى في شرح المنسك عن التفت وذكر انه مخالف لاطلاقهم الا ان يقال اياه المرتد عن الاسلام جنابة في الحرم وهو الظاهر ثم ذكر عن البدائع ان الحزبى لو التجأ الى الحرم لا يقتل فيه ولا يخرج عندهما وقال ابو يوسف يباح اخراجه منه **(قوله)** فيخرج من الحرم) أى يخرج هو بنفسه **(قوله)** فيقتص منه) وكذا يجد في الحانية عن ابي حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافا لهما وان فعل شيئا من ذلك في الحرم

كذا عنه ابن الكمال تبعاً
 للكاظم والكفائية (قتل
 القاتل) لانه بالنصراف
 عادت عصمته قلت فتحرر
 انه مداه شاهر السيف له
 ضربه والا فلا يحفظ
 (ومن دخل عليه غيره ليلا
 فاخرج السرعة) من بيته
 (فبعه) رب البيت (فقتله
 فلا شيء عليه) لقوله عليه
 الصلاة والسلام قاتل دون
 مالك وكذا لو قتله قبل
 الاخذ اذا قصد اخذ ماله
 ولم يتمكن من دفعه الا
 بالقتل صدر شريعة وفي
 وفي الصغرى قصد ماله ان
 عشرة اواكثر له قتله وان اقل
 قتاله ولم يقتله وهل يقبل
 قوله انه كابر ان يئنه ثم والا
 فان المقتول معر وقا بالسرقة
 والشرم يقص استحسانا
 والدية في ماله لو رنة المقتول
 بزازية هذا (اذا لم يعلم انه
 لوصاح عليه طرح ماله وان
 علم) ذلك (فقتله مع ذلك
 وجب عليه الفصاص) لقتله
 بغير حق كالمغصوب منه
 اذا قتل الغاصب) فانه يجب
 القود لقدرته على دفعه
 بالاستغاثة بالمسلمين
 والقبضي) ماله الدم

التجأ إلى الحرم : يقتل فيه (خلافاً للشافعي) ولم يخرج عنه للقتل لكن يمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر فيخرج (بقام) من الحرم فينذ (يقتل) خارجه وأما فيما دون النفس فيقتص منه في الحرم أجماعاً (ولو أنشأ القتل في الحرم قتل فيه)

اجماعا سراجية ولو قتل في البيت لا يقتل ٤٨٣ فيه ذكره المصنف في الحج (ولو قال اقلني فقتله) بسيف (فلا

قصاص ونجس الدية) في ماله
في الصحيح لان الاباحة
لا تجري في النفس وسقط
القود لشبهة الاذن وكذا
لو قال اقل اني أو ابني أو
أبي قتلته الدية استحسانا
كما في البرائة عن الكفاية
وفيها عن الوقات لو ابني
صغيرا يقتص وفي الحانية
بعثك دمي بفلس أو بألف
فقتله يقتص وفي اقلني
عليه دية لابنه وفي اقطع
يده فقطع يده يقتص وفي
شج ابني فشجه لاشئ عليه
فان مات فعليه الدية (وقيل
لا) نجس الدية ايضا ويحجه
ركن الاسلام كما في العمادية
واستظهره الطرسوسي
لكن رده ابن وهبان
(كلو قال اقل عبدي أو
اقطع يده ففعل فلا ضمان
عليه) اجماعا كقوله اقطع
يدي أو رجلي وان سري
لنفسه ومات لان الاطراف
كالا موال فصح الامر ولو
قال اقطعه على ان تعطيني
هذا الثوب أو هذا الدرهم
فقطعت يجب ارش اليد
لا القود وبطل الصلح
برازية (فروع) * هبة
القصاص لغير القتال
لا تجوز لانه لا يجري فيه
التملك

بقام عليه الحدية (قوله ولو قتل في البيت الح) ومثله سائر المساجد لان المسجد يمان عن مثل
ذلك اه رحى (قوله بسيف) قيد به لقوله ونجس الدية في ماله فلو قتله بنقل ومدة على
الحاقلة ط (قوله في الصحيح) وبه جزم في عمدة نفى بل في مختصر المحيط انه بالاتفاق كما في
شرح الوهبانية (قوله وسقط القود) كالاستدراك على قوله لان الاباحة لا تجري في النفس
فان المتبادر منه القصاص (قوله وكذا لو قال) اي وكان هو الوارث (قوله لو ابني صغيرا
يقتص) اي قياسا والظاهر ان الصغير غير قيد ومثله الاخ وعبارة البرازية وفي الوقات اقل
ابني وهو صغير فقتله يقتص ولو قال اقطع يده فقطعها عليه القصاص ولو قال اقل اخي فقتله
وهو وارثه ففي رواية عن الثاني وهو القياس يجب القصاص وعن محمد عن الامام الدية
وسوى في الكفاية بين الابن والاخ وقال في القياس يجب القصاص في النكاح وفي الاستحسان
نجس الدية وفي الايضاح ذكر قريبا منه اه (قوله فقتله يقتص) لانه بيع باطل وهو ليس بأذن
بالقتل فليس كقوله اقلني ط (قوله وفي اقطع يده يقتص) لان ولاية الاستيفاء ليست له بل
للاب فلا يمكن امره مسقطا للقصاص رحى تأمل (قوله وفي شج ابني الح) هذه المسئلة لم
أرها في الحانية بل هي مذكورة في المجتبى ونصه ولو أمره ان يشجه فشجه فلا شئ عليه فان مات
منها كان عليه الدية اه والضميم في شجه يحتمل عوده على الأمر وعلى الابن المذكور في
المجتبى قبله والثاني هو ما فهمه الشارح لكن فيه انه لا يظهر الفرق بين القطع والشجة
فليتأمل (قوله وقيل لا الح) مقابل قوله ونجس الدية في ماله في الصحيح (قوله وان سري
لنفسه ومات) عزاء في التارخانية الى الشيخ الاسلام وفيها عن شرح الطحاوي قال لا يقطع
يدي فان كان بعلاج كما اذا وقعت في يده اكلة فلا بأس به وان من غير علاج لا يجل ولو قطع في
الخالين فسرى الى النفس لا يضمن اه (قوله ولو قال اقطعه) اي الطرف المفهوم من الاطراف
(قوله وبطل الصالح) اي ماضى به بدلا عن الارش * (تنبيه) * قال في الفصل ٣٣ من جامع
الفصولين وقد وقعت في بخارى واقعة وهي رجل قال لا أخارم السهم الى حتى آخذه فبرى
اليه فاصاب عينه فذهبت قال خ لم يضمن كما لو قال له اجن على شئى وهكذا أفنى بعض
المتأخرين وقاسوه على ما لو قال اقطع يدي وقال صاحب المحيط الكلام في وجوب القود ولا
شك انه نجس الدية في ماله لانه ذكر في الكتاب لو تضارب بالوكر فذهبت عين احدهما بقادلو
امكن لانه عمد وان قال كل منهما لا أخرده و كذا الوارذا على وجه الملاعبة او التعام فاصابت
الحشبة عينه فذهبت يقال ان امكن اه وقال العلامة الرملي في حاشيته عليه اقول في
المسئلة قولان قال في مجمع الفناوى ولو قال كل واحد صاحبه دده ووكركل منهما صاحبه
وكسر سنه فلا شئ عليه بمنزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعها كذا في الحانية اه والذي ظهر في
وجه ما في الكتاب انه ليس من لازم قوله دده اباحة عينه لاحتمال السلامة مع انضاربة
بالوكر كاحتمالها مع رمي السهم فلم يكن قوله ارم السهم الى وقوله دده صريحا في اتلاف
عضوه بخلاف قوله اقطع يدي او اجن على فلم يصح قياس الواقعة عليه والمصرح به ان
الاطراف كالا موال يصح الامر فيها تأمل اه (قوله لغير القتال) وكذا التامل لوجود العلة
فيه افاده الحموى وانظر هل يسقط القصاص في الصورتين ط والظاهر انه لا يوقف في عدم

السقوط الذامعي لعدم جوازها الاذات (قوله عذو الولي عن القاتل افضل) وببر القاتل في الدنيا عن الدية والقود لانهما حق الوارث يرى (قوله لا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقود) أي لا تكفيه التوبة وحدها قال في تبيين المحارم واعلم ان توبة القاتل لا تكون بالاستغفار والتداعية فقط بل يشترط على ارضاء اولياء المقتول فان كان القاتل عمدا لا بد ان يتكلمهم من القصاص منه فان شأوا اقلوه وان شأوا اغفوا عنه مجانا فان عنه كفته التوبة اه ماخصا وقدما آتفا انه بالغفو عنه يبرأ في الدنيا وهل يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى هو بمنزلة الدين على رجل فأت الطالب وابرائه الورثة يبرأ في عافي ظلمه المتقدم لا يبرأ فكذلك القاتل لا يبرأ عن ظلمه ويبرأ عن القصاص والدية تارخانية اقول والظاهر ان العلم المتقدم لا يسقط بالتوبة لتعلق حق انتقوله به واما ظلمه على نفسه باقدامه على المعصية فيسقط بها تأمل وفي الحامدية عن فتاوى الامام النووي مسألة فيمن قتل مظلوما فقتضى سقوط المطالبة في الآخرة اهل طواهر الشرع تقتضى سقوط المطالبة في الآخرة اه وكذا قال في تبيين المحارم ظاهرا بعض الاحاديث يدل على انه لا يطالب وقال في مختار الفتاوى القصاص مخصص من حق الاولياء واما المقتول فيخاصمه يوم القيامة فان بالقصاص ما حصل فائدة للمقتول وحقه باق عليه اه وهو مؤيد لما استظهرته (قوله وفرق الفقهاء اي بين القصاص والحدود فيشترط الامام لاستيفاء الحدود دون القصاص حموى قال في الهندية واذ قتل الرجل عمدا وله ولي واحد فله ان يقتله قصاصا قضى القاضي به او لم يقض اه ط (قوله يجوز القضاء بعلمه في القصاص) مبني على ان القاضي يقضى بعلمه في غير الحدود والفتوى اليوم على عدم جواز القضاء بعلمه مطابقا حموى اه ط وسيدكره الشارح في اول جنابات المملوك (قوله القصاص بورث) سيأتي بيانه في اول باب الشهادة في القتل (قوله لا الحد) شمل حد القذف وهو محمول على ما بعد المرافعة واما قبائلا فهو جائز وفي الحامى اذا ثبت الحد لم يجز الاسقاط واذ عفا المقتدوف عن القاذف فمفوء باطل وله ان يطالب بالحد اه الا اذا قال لم يقذفني او كذب شهدي فانه يصح كافي البحر عن الشامل والمراد من بطلان العفو انه اذا عفا وطالبه حد لان العفو كان له موافكا انه لم يخاصم الى الآن وليس المراد ان الامام له ان يقيم بعد ذهاب المقتدوف وعفوه افاده ابو السعود في حاشية الاشياء ط (قوله بخلاف الحد) فان التقادم يمنع والتقادم في الشرب بذهاب الريح وفي حد غيره ينقض شهر وقد مضى في الحدود ط (قوله لا الحد) فلا يجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم ما قبل الوصول اليه والتبوت عنده فتجوز الشفاعة عند الراجع له الى الحاكم لطافته لان الحد لا يثبت كما في البحر وفي اليعري قال الاكمل في حديث اشفعوا تؤجروا ولا يتناول الحديث الحدود فتبقى الشفاعة لارباب الحوائج المباحة كدفع الظلم او تخليص خطأ وامثلهما وكذا الغفو عن ذنب ليس فيه حد اذا لم يكن المذنب مصرا فان كان مصرا لا يجوز حتى يرتدع عن الذنب والاصرار اه ومنه في حاشية الحموى عن شرح مسلم للامام النووي (قوله السابعة ا) قال في الاشياء تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص والوقف وعنى الامة وحرمتها الاصلية وفتاوى حضرة تعالى كرمه من وفي الطلاق والايلاء والمظهار اه (قوله سوى حد القذف) وكذا حد السرقة ناقدا في محله ان طلب المبروق منه المال شرط

* عذو الولي عن القاتل افضل من الصالح والصالح افضل من القصاص وكذا عفو الجروح * لا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه بالقود وهبانية * الامة شرط استيفاء القصاص كالحود عند الاصوليين وفرق الفقهاء اشياء وفيها في عدة الحدود تدرا بالشبهات كالحود القصاص الا في سبع * يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحدود * القصاص بورث والحد لا يصح عفو القصاص لا الحد * التقادم لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد سوى حد القذف * وبثت باشارة اخرس وكتابه بخلاف الحد * تجوز الشفاعة في القصاص لا الحد * السابعة لا بد في القصاص من الدعوى بخلاف الحد سوى حد القذف اه وفي الفتية نظر باب دار رجل فقتل الرجل عينه لا يضمن ان لم يمكنه تحيته من غير فتشاه وان امكنه ضمن وقال الشافعي لا يضمن فيه ولو ادخل رأسه فرماه بخجر فقتلها

القطع فلو اقر أنه سرق مال الغائب توفف على حضوره ومخاضته «تنبه» زاد الحموى ثامنة
وهي اشتراط الامام لاستيفاء الحدود دون القصاص قال ابو السعود ويزاد تاسعة وهي جواز
الاعتياض في القصاص بخلاف حد القذف حتى لو دفع القاذف مالا لم يقذف ليعسط حقه
فانه يرجع به اه اقول ويزاد عاشره وهي صحة رجوعه عن الاقرار في الحد **(قوله)** لا يضمن
اجماعا لانه شغل ملكه كما لو قصد اخذ ثيابه فدفعه حتى قتله لم يضمن منع عن القنية وفي
معراج الدراية ومن نظر في بيت انسان من ثقب اوشق باب او نحو فطعنه صاحب الدار
بخشبة او رماء بحصاة ففقا عنه يضمن عندنا وعند الشافعي لا يضمن لما روى ابو هريرة
رضي الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال لو ان امرأ اطاع عليك بغيراذن فحذفته
بحصاة وفقت عنه لم يكن عليك جناح ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في العين نصف الدية
وهو عام ولان مجرد النظر اليه لا يبيح الجناية عليه كالتنظر من الباب المفتوح وكما لو دخل بيته
ونظرفه او نال من امرأته مادون الفرج لم يجز قاع عنه ولان قوله عليه الصلاة والسلام لا يجل
دم امرئ مسلم الحديث يقتضي عدم سقوط عصمته والمراد بما روى ابو هريرة المبالغة في الزجر
عن ذلك اه ومثله في ط عن الشعبي وقوله وكما لو دخل بيته الخ مخالف لما ذكره الشارح الا ان
يحمل ما ذكره على ما اذا لم يمكن تحيته بغير ذلك وما هنا على ما اذا امكن فليتأمل والله تعالى اعلم

لا يضمن اجماعا انما الخلاق
فيمن نظر من خارجها
والله تعالى اعلم

باب القود فيما دون النفس

باب القود فيما دون النفس

(وهو في كل ما يمكن
فيه رعاية حفظ المنة)
وحينئذ (في قاطع اليد
عدا من الفصل)
القطع من نصف ساعد
او ساق او من قصبة
أنف لم يقدر لامتناع حفظ
المائلة وهي الاصل في
جريان القصاص (وان
كانت يده اكبر منها)
لأحد النصف (وكذا)
الحكم في (الرجل والمارن

لما فرغ من بيان القصاص في النفس اتبعه بما هو بمنزلة التع وهو القصاص في الاطراف عناية ثم اعلم
انه لا يقاد جرح الابعد برئه خلافا للشافعي كما سأتى آخر الشجاج **(قوله)** رعاية حفظ المائلة)
الاولى الاقتصار على المتن فان الرعاية الحفظ **(قوله)** في قاطع اليد اي سواء حصل الضرب بسلاح
او غير ما قدمه انه ليس فيما دون النفس شبه عمد **(قوله)** من الفصل) وزان مسجدا حذم فاصل
الاعضاء مصباح **(قوله)** من نصف ساعد الخ المراد به الا يكون من الفصل **(قوله)** او من قصبة
أنف) أي بمن عطا على من الاول لا على ساعد لانه لا قصاص بقطع القصبة كلها او نصفها لانه
عظم كما في الجوهره **(قوله)** لامتناع حفظ المائلة) لانه قد يكسر زيادة من عضو الجاني او يقع خلل
فيه زائد ط **(قوله)** وان كانت يدا كبر منها) اي من المقلوطة وهذا بخلاف ما اذا شجعه موضحة
فأخذت الشجة ما بين قرني المشجوج ولاناخذ ما بين قرني الشاج لكبر رأسه حيث اعتبر الكبر
وخير المشجوج بين الاقتصار بمقدار شجته وبين اخذ ارض الموضحة لان المعبر في ذلك الشين
وبالاقتصار بمقدارها يكون الشين في الثانية اقل وتأخذه ما بين قرني الشاج زيادة على حقه فانفتت
المائلة صورة ومعنى فان شاء استوفاهما هي وهو بمقدار شجته ويترك الصورة وان شاء أخذ رأسها
اما اليد الكبيرة والصغيرة فتفتتاهما لا تختاف عناية وغيرها وقيد بالكبر لانه لا تقطع الصحيحة
بالسلاء ولا اليدين باليسرى وعكسه كما في الجوهره وبأن تمامه **(قوله)** والمارن) هو مالان
من الانف واحترزه عن القصبة كما في مرقال ط واذا قطع بعضه لا يجب ذخيره وفي الارنية حكومة
عدل على الصحيح خزاة المثبتين وان كان أنف القاطع اصغر خير المقتطوع انه الكبير ان شاء
قطع وان شاء اخذ الارش محيط وكذا اذا كان قاطع الانف اخشم لا يجز الربح او اصرم
الانف او بافقه نقصان من شيء أصابه فان المقتطوع مخير بين القطع وبين اخذ دية أنفه

ظهيرية اه (قوله والاذن) اى كلها وكذا بعضها ان كان للقطع حد يعرف تمكن فيه الممانلة والاستقط القصاص اثنى ولو كانت اذن القاطع صغيرة او خرقاه او مشقوقة والمقطوعة كبيرة او سائلة خير المجنى عليه ان شاء قطع وان شاء ضمن نصف الدية وان كانت المقطوعة ناقصة كان له حكومة عدل تآخر خاتية (قوله وكذا عين الخ) ولو كبيرة بصغيرة وعكسه وكذا يقتص من المجنى باليسرى لابل العكس بل فيه الدية خلافا للخاتية ولو ذهب بباضها ثم ابصر فلاشئ عليه اى ان عاد كما كان فلو دونه حكومة كالموايضت مثلا كما في القهستاني عن الذخيرة درم تنق اقول قوله وكذا يقتص الخ في القهستاني خلافه والذي في الخاتية هو ما يذكره عن المجنى قريبا وفي الجوهره اجمع المسلمون على انه لا تؤخذ العين المجنى باليسرى ولا اليسرى بالمجنى اه وبأى تمامه قريبا فتنه (قوله فزال ضوءها) قال بعضهم يعرف ذلك اذا اخبر رجلا من اهل العلم به وقال ابن مقاتل بأن لا تدمع اذا قبلت مفتوحة للشمس (قوله فيجعل الخ) هذه الحادثة وقعت في زمن عثمان رضى الله تعالى عنه فشاوور الصحابة فلم يجيبوه حتى جاء على وقضى بالقصاص وبين هكذا ولم ينكر عليه فاتفقوا عليه معراج (قوله بمرأة) بكسر الميم ومد الهزمة آله الرؤية ورأيت بخط بعض العلماء ان المراد بها هنا فولاذ صقيل يرى به الوجه لا المرأة المروفة من الزجاج (قوله وعن الثاني الخ) عبارة المجنى ولو فقأ عيناه حولا والحول لا يبصر بصره يقتص منه والا فقيه حكومة عدل م عن ابن يوسف لا قصاص في فقأ العين الحولاء مطلقا اه وظاهره ترجيح الاول وعليه اقتصر في الخاتية نقلا عن الحسن لكن قال قبله بورة ولا قصاص في عين الاحول وظاهره الاطلاق وعادته تقديم ما هو الاشهر فلذا اقتصر عليه الشارح وكذا ظاهر كلام الشرنبلالية الميل فافهم * (تنبيه) ضرب عين انسان فابيضت بحيث لا يبصر بها لا قصاص فيه عند عامة العلماء لتعذر الممانلة فقأ عين رجل وفي عين الفاقى بياض ينقصها فللرجل ان يفقأ البيضاء او أن يأخذ أرض عينه جنى على عين فيها بياض يبصر بها وعين الجانى كذلك فلا قصاص بهما وفي العين القائمة الذاهب نورها حكمة عدل وكذا الوضربها فابيض بعض الناظر اوصاها قرحة اوريج اوسبل او شئ مما بهيج بالعين فنقص من ذلك تآخر خاتية (قوله كوضحة) هى التى توضح العظم اى تظهره وكذا يجب القصاص فيما دونها في ظاهر الرواية كإسيانى في الشجاج (قوله الاالسن) استثناء متصل او منقطع فان الأطباء اختلفوا فقيل أنه عصب يابس لانه يتحدث ويغو بعد تمام الحلقة وقيل عظم وكأنه وقع عند صاحب الهداية أنه عظم حتى قال والمراد منه غير السن وعليه بالاستثناء متصل والفرق بينه وغيره امكان المساواة بأن يبرد بالمبرد معراج وعناية (قوله لماصر) اى من اتحاد المنفعة وفيه اشارة الى انها اصلية سليمة ففي القهستاني أل للمعد اى سن اصلية فلا قصاص في السن الزائدة اه اى بل فيها حكومة عدل كما في التآخر خاتية وفيها ايضا لوسن الجانى سواده او صفراء او حمراء او خضراء ان شاء المجنى عليه اقتص اوضنه ارشسته خمسمائة ولو للعيب سن المجنى عليه فله الارش حكومة عدل ولا قصاص (قوله موضع اصل السن) بدل مما قبله ط (قوله ويسقط ما سواه) اى ما كان داخل في اللحم (قوله اذربما تفسد لسانه) اى لو وقع والتعير باللههامة وقع في النهاية وتبعه الزيلعي والمصنف والشارح

والاذن و) كذا (عين ضربت فزال ضوءها وهي قائمة) غير منخسفة فيجعل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بمرأة سمحة ولو قلعت لا قصاص لتعذر الممانلة في المجنى فقأ المجنى ويسرى الفا في ذاهبة اقتص منه وترك أعمى وعن الثاني لا قود في فقأ عين حولا (و) كذا هو أيضا (في كل شجة يراعى) ويتحقق (فيها الممانلة) كوضحة (ولا قود في عظم الاالسن وان تفاوتا) طولا او كبرا لماصر (فتقلع ان قلعت وقيل تبرد الى اللحم) (موضع اصل السن) ويسقط ما سواه لتعذر الممانلة اذربما تفسد لسانه

والصواب ثلاثة كما وقع في الكفاية قال في المغرب اللهم لمة مشرفة على الخلق وقوله من تسحر بسويق لا بد ان يبقى بين اسنانه ولهاته شيء كأنه تصحيف لثاته وهي لحات اصول الانسان اه **(قوله)** وبه أخذ صاحب الكافي اي بالقول بالبرد وعليه مثنى شراح الهداية وعزوه الى الذخيرة والمبسوط وتبعهم في الجوهره والتبيين ولم يتعرضوا للقول بالقلع اصلا بل قالوا لا تطلع وانما تريد مع أنه في الهداية قال ولو قلع من أصله بقلع الثاني فيتاثلان وكان الشراح لم يرتضوا به لكن مثنى عليه في مختصر الوقاية والماتني والاختيار والدرر وغيرها ونقل الطوري عن المحيط ان في المسئلة روايتين ونقل بعضهم عن المقدسي انه قال ينبغي اختيار البرد خصوصا عند تعذر القلع كما لو كانت اسنانه غير مفاجعة بحيث يخاف من قلع واحد ان يتبعه غيره او ان تفسد اللثة اه قلت يؤيده ما في شرح مسكين عن الخلاصة النزع مشروع والخذ بالبرد احتياط اه **(قوله)** قال المصنف (الح) لم أره في المنع ولا في المجتبى **(قوله)** كما تبرد الى ان يتساوا (ان كسرت) هذا اذا لم يسود الباقي وان اسود لا يجب القصاص فان طلب المجتبى عليه استيفاء قدر المكسورة وترك ما اسود لا يكون له ذلك وفي ظاهر الرواية اذا كسر السن اقصاص فيه خاتية ويستأنى في كتاب الديات وفي البرازية قال القاضي الامام وفي كسر بعض السن انما يبرد بالبرد اذا كسر عن عرض املو عن طول ففيه الحكومة اه شربلاية وفي التارخانية ان كسر مستويا يمكن استيفاء القصاص منه اقتص والا فليهدأ أرض ذلك في كل سن خمس من الايل أو البقر اه فليقتده ايضا بما اذا أمكن فيه المساواة وفي الخاتية ضرب سن رجل فاسود فزعموا آخر فعلى الاول أرض تام خمسمائة وعلى الثاني حكومة عدل اه وفيها كسر ربع سن رجل وربع سن الكاسر مثل سن المكسور ذكر ابن رستم انه يكسر من الكاسر ولا يعتبر فيه الصغر والكبر بل يكون على قدر ما كسر وكذا الوقطع اذن انسان أو يده وأذن القاطع أو يده أطول اه **(تنبيه)** قال في الخلاصة ولو كسر بعض السن فسقط الباقي لا يجب القصاص في المشهور من الرواية ولو ضربها فتحركت ولم تتغير فقلعها آخر فعلى كل حكومة عدل اه **(قوله)** فان لم تثبت يقتص (اي فيما اذا قلعت وذكر في المجتبى ايضا انه اذا كسر بعضها ينتظر حولا فاذا لم تتغير تبرد وكذا ذكر فيما اذا تحركت ينتظر حولا فان احمرت أو اخضرت أو اسودت تحجب دينها في ماله قال وفي الاصفرار اختلاف المشايخ **(قوله)** وقبل يؤجل الصبي) عبارة المجتبى والاصل عندنا انه يستأنى في الجنائيات كلها عمدا كان او خطأ ومحمد ذكر الاستيفاء في التحريك دون القلع واختلف في القلع قال القدوري يستأنى الصبي دون البالغ وقبل يستأنى فيهما اه ونقل ط عن الظهيرية ان ضرب سن رجل فسقط ينتظر حتى يبرأ موضع السن ولا ينتظر حولا الا في رواية الجرد والصحيح هو الاول لان نبات سن البالغ نادر اه وسبقه الشارح في الشجاج عن الخلاصة والنهاية وبأن تحقيقه هناك انشاء الله تعالى **(قوله)** فلومات الصبي في الحول (برى) اي لومات الصبي قبل تمام السنة فلاشئ على الجناني عند ابى حنيفة مجتبى **(قوله)** وكذا الخلاف (الح) قال في المجتبى اذا استأنى في التحريك فلم يسقط فلاشئ عليه وقال ابو يوسف يجب حكومة عدل الا لم اجد القلاع والطبيب وان سقط يجب القصاص في العمد والدية في الخطأ فان قال الضارب سقط لا يضرب في القول للمضروب استحسانا اه زاد في التارخانية وليس هذا في شيء من الجنائيات الا في السن الاثر فان

وبه اخذ صاحب الكافي قال المصنف وفي المجتبى وبه يفتى (كما تبرد) الى أن يتساوا (ان كسرت) وفي المجتبى ويؤجل حولا فان لم تثبت يقتص وقيل يؤجل الصبي لا البالغ فلومات الصبي في الحول برى وقال ابو يوسف فيه حكومة عدل وكذا الخلاف اذا أجل في تحريكه فلم يسقط

قوله وربع سن الكاسر قول الظاهر ان لفظة ربع زائدة اه مؤلفه

جاء بعد السنة والسن ساقط فقال الضارب سقط في السنة فالقول للمضروب انها سقطت من ضربه وان قال بعد السنة فالضارب **(قوله)** حكومة عدل الأثم **(حكومة)** العدل بمعنى الارش فكأنه قال ارش الأثم اه ح اويقال الاضافة بيانية اى حكومة هى عدل الأثم اى مايعادله من الدراهم تأمل **(قوله)** اى اجر القلاع الذى رأيت فى التارخانية اجر العلاج **(قوله)** وسنحقه اى فى اناء فصل الشجاع وفى آخره **(قوله)** والحاصل الخ فادأن ذلك ليس خاصا فى السن بل غيرها كذلك قال فى الجوهرة واجمع المسلمون على انه لا يؤخذ العين اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمن وكذا اليدان والرجلان وكذا اصبعهما ويؤخذ ايهما اليمنى باليمن والسبابة بالسبابة والوسطى بالوسطى ولا يؤخذ شئ من اعضاء اليمنى الا باليمن واليسرى باليسرى اه **(قوله)** ولا فود عندنا الخ فيجب الارش فى ماله حالاً جوهرة **(قوله)** فى طرفى رجل وامرأة عبارة القدورى ولاقصاص بين الرجل والمرأة فيادون النفس الخ وفاده ان المراد بالطرف مادون النفس فيشمل السن والعين والاثف ونحوها وهو مفاد الدليل الآتى وفى الكفاية فان قيل قوله تعالى والعين والعين والاثف بالاثف والاذن بالاذن مطاق يتناول مواضع النزاع قلنا قد خص منه الحربى المستأمن والعام اذا خص يجوز تخصيصه بخبر الواحد اه وفى الشربلالية عن المحيط قيل لايجزى القصاص فى الشجاج بين الرجل والمرأة لان مبناه على المساواة فى المنفعة والقيمة ولم توجد وقيل يجزى ونص عليه محمد فى المبسوط لان فى قطع الاطراف تفويت المنفعة والحق الشين وقد تفاوتوا وليس فى هذه الشجاج تفويت منفعة وانما هو الحاق الشين وقد تساوى فيه اه واقصر فى الاختيار على الثانى فتأمل **(قوله)** بدليل الخ قال الزبلى ولان الاطراف يسلك بهامسلك الاموال لانها وقاية النفس كالاموال ولا ممانعة بين طرفى الذكر والانثى للتفاوت بينهما فى القيمة بتقويم الشارع ولا بين الحر والعبد ولا بين العبدین للتفاوت فى القيمة وان تساوى فيها فذلك بالخزروا المظن وليس يبين قصاصه فامتنع القصاص بخلاف طرف الحربى لان استواءها متيقن بتقويم الشرع وبخلاف النفس لان القصاص فيها يتعلق بازهاق الروح ولا تفاوت فيه اه وبه يحصل الجواب عن قول الامام الشافعى الآتى حيث الحق الاطراف بالنفس **(قوله)** قلت هذا هو المشهور وهو المذكور فى الشروح والمستفاد من اطلاق المتن فكان هو المعتمد وقد ذكر فى الكفاية الفرق بين عدم جواز استيفاء الناقص بالكامل هنا وبين جوازه فيما يأتى اذا كان القاطع اشل او ناقص الاصابع بما حاصله ان النقصان هنا اصلى فيمنع القصاص لفوات محله وفيما يأتى كان التساوى ثابتاً فى الاصل والتفاوت بأمر عارض **(قوله)** ولا بين عبيدین فصاحب العبد الاعلى اختيار الاستيفاء من الأدنى ط **(قوله)** وطرف المسلم والكافر اى وطرف الكافر اى الذى سياتى من مساويان فيجرى فيها القصاص وكذا بين المرائين والمسلمة والكتابية وكتابين الكتائيتين جوهرة **(قوله)** ولا فى قطع يد الخ اى بل فيه حكومة عدل اتقانى **(قوله)** لما مر اى من امتناع رعاية الممانعة ط **(قوله)** ولا فى جافئة برئت لان البرء نادر فيفضى الثانى الى الهلاك ظاهراً هدية والجافئة هى التى تصل الى البطن من الصدر والظهر والبطن فلاقصاص لاتفاء شرطه بل يجب نلت الدية ولا تكون الجافئة فى الرقبة والحلق واليدين والرجلين

فعدت اى يوسف تحب حكومة عدل الأثم اى أجر القلاع والطيب اه وسنحقه (وتؤخذ الثانية بالثنية والثاب بالناب ولا يؤخذ الا على بالاسفل ولا الاسفل بالاعلى) مجتبى والحاصل انه لا يؤخذ عضو الا بمثله (و) لا فود عندنا فى طرفى رجل وامرأة (و) طرفى (حرو وعبدو) طرفى (عبدین) لتعذر الممانعة بدليل اختلاف ديتهم وقيمتهم والاطراف كالاموال قلت هذا هو المشهور لكن فى الواقات لو قطعت المرأة يدرجل كان له القود لان الناقص يستوفى بالكامل اذا رضى صاحب الحق فلا فرق بين حر وعبد ولا بين عبيدین واقره الفهستانى والبرجندى (وطرف المسلم والكافر سياتى) للتساوى فى الارش وقال الشافعى كل من يقتل به يقطع به وما لا (و) لافى (قطع يد من نصصف الساعد) لما مر (و) لافى (جافئة برئت) فلو لم تبرأ

فإن سارية يقتض والا ينتظر البرء أو **٤٨٩** - السراية ابن كمال (ولسان وذكر) ولو من أصابعها به يفتى شرح

وهابانية وبقوله المصنف
لانه يقتض وينبسط قلت
ليكن جزم قضيهان
ب لزوم القصاص وجعله
في الحيط قول الامام ونصه
قال أبه حنيفة ان قطع
الذكر ذكره من أصله
او من الحشفة اقصر منه
اذله حشد معلوم واقره
في الشربلية فيحفظ
(الان يقطع) كل (الحشفة)
فيقتص ولو بعضها لا
وسيجي ما لو قطع بعض
اللسان (ويجب القصاص
في الشفة ان استقصاها
بالقطع) لا مكان المائلة
(والا) يستقصها (لا)
يقتص بجنتي وجوهرة وفي
لسان أخرس وصي لا
يتكلم حكومة عدل (فإن
كان القصاص أشل او
ناقص الاصابع او كان
رأس الشاج أكبر) من
المشجوج (خير المحنى
عليه بين القود و) أخذ
(الارض) وعلى هذا في
السن وسائر الاضراف
التي تقاد اذا كان طرف
الضارب والقصاص معيا
يخير المحنى عليه بين أخذ
المعيب والارض كاملا قال
برهان الدين هذا لو
لو الشلاء ينتفع بها فلو لم

ولو في الاثنين والدرهمي جافه انقضى **(قوله فان سارية)** بأن مات منها والاخصران يقال فلو لم
تبرأ ينتظر البرء أو السراية فيقتص **(قوله به يفتى)** وهو الصحيح فهستان عن المضممرات وهو
مفاد اطلاق المتن ولا سيما والاستثناء من أدوات العموم وهو قولهم الان يقطع الحشفة فيفيدان
لاقصاص في قطع غيرها اسلا **(قوله اكن جزم قضيهان ب لزوم القصاص)** يعني في الذكر
وحده اذا قطع من أصله لاني لسان فانه قول في الحانية رجل قطع لسان انسان ذكر في الاصل
انه لاقصاص فيه وقال ابو يوسف لاقصاص في بعض اللسان اه تم قال في الحانية وفي قطع الذكر
من الاصل عمدا قصاص وان قطع من وسطه فلاقصاص فيه وهذا في ذكر الفجل فلما في ذكر
الحصى والعين حكومة عدل وفي ذكر المولد ان تحرك ليحجب القصاص ان كان عمدا والدية ان كان
خطا وان لم تحرك كان فيه حكومة عدل ولاقصاص في قطع اللسان اه فقد فرق بين اللسان والذكر
كأ ترى وأمله ليعبر استقصاء اللسان من أصله بخلاف الذكر لكن قضيهان نفسه حكى في شرحه
على الجامع الصغير رواية أبي يوسف في الذكر واللسان وصحح قول الامام فانه قال فيما اذا قطع ذكر
مولود بداد احله بالتحرك وان قطع الذكر من أصله عمدا اختلف الروايات فيه روى بشر عن أبي
يوسف انه يجب فيه القصاص وروى محمد عن أبي حنيفة عدمه اه ما خصاهم قال وان قطع لسان
صبي قد استهل فيه حكومة عدل لانه لم يعرف صلاحه بالدليل وان تكلم ففيه دية كاملة ولم يذكر
فيه القود فدل على انه لا يجب القصاص في اللسان قطع كله او بعضه وهكذا روى عن أبي حنيفة
وعن أبي يوسف اذا قطع الكل يجب القصاص والصحيح قول أبي حنيفة اه وقد علمت ان قول
الامام هو ظاهر اطلاق المتن وفي القسستاني انه ظاهر الرواية وفي تصحيح العلامة سم والصحيح
ظاهر الرواية **(قوله ان قطع الذكر ذكره من أصله)** كذا في عامة النسخ ولفظ الذكر ساقط من
عبارة الشربلية المراد به الرجل وهو فاعل قطع وذكره مفعوله اى ذكر رجل آخر واحتترز
بذلك عما لو كان القصاص او انقطع امرأه فانه لاقصاص كما يخفى **(قوله وأقره في
الشربلية)** لكن قال الشربلالي في شرحه على الوهابية والفتوى على انه لاقصاص في
اللسان والذكر وهو قول الجمهور كافي الهداية وغيرها اه **(قوله وسيجي)** اى في اول كتاب
الديات **(قوله فان كان القاطع أشل)** اى في حال القطع اما اذا كانت يد القاطع صحيحة ثم شلت
بعد القطع فلا حق للمقطوع في الارش لان حق المقطوع كان متقدرا في اليد فيسقط بقدر
هلاك المحل اه ط عن الولوالجية **(قوله وكان رأس الشاج أكبر)** بان كانت الشجة
تستوعب ما بين قرني المشجوج دون الشاج وفي عكسه يخير ايضا لانه يتعذر الاستيفاء كملا
للتعدي الى غير حقه وكذا اذا كانت الشجة في طول الرأس وهى تأخذ من جهته الى قفاه ولا
تبلغ الى قفا الشاج فهو بالخيار هداية **(قوله خير المحنى عليه اش)** لان استيفاء الحق كملا
متعذر فله ان يتجاوز بدون حقه وله ان يعدل الى العوض ولو سقطت اى يد الجاني لآفة قبل
اختيار المحنى عليه او قطعت ظلما فلا شيء عليه عدنا لان حقه متعين في القصاص وانما ينتقل
الى المال باختباره فيسقط بفواته بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قصاص او سرقة حيث
يجب عليه الارش لانه اى الجاني اوفى به مقام مستحقا فصارت سائلة له هداية قال الزيلعي
بخلاف النفس اذا وجب على القاتل القصاص اغيره فقتل به حيث لا يضمن لانها ليست بمنى

ينتفع بها لم تكن محلا للقود فه دية كاملة بلا خيار وعليه الفتوى

المال فلم تسلمه (**قوله** بجتي) نقله عنه في المعراج وأقره وذكره في التآرخانية ايضا (**قوله** لا تقطع الصريحة بالشلاء) هذا نظير ما قدمه من انه لا تقاد العين الصحيحة بالحولا. وفي التآرخانية اذا كان باليد المقنوعة جراحة لا توجب نقصان دية البدان كان نقصانا لا يوهن في البطش فانه لا يمنع وجوب القصاص وان كان يوهن حتى يجب قطعه حكومة عدل لانصف الدية كان بمنزلة اليد الشلاء ولا تقطع الصريحة بالشلاء اه ملخصا (**قوله** ويسقط القود بموت القتال) ولا يجب للمولى شيء من التركة قهستاني وكذا يسقط فيا دون النفس كاهو ظاهر أفاده الرمى وقدما آتفا انه يسقط ايضا لو تلفت يد القاطع لآفة او ظملا لا لو يحق (**قوله** ولو قليلا) بخلاف الخطأ فان الدية مقدرة شرعا والصالح على أكثر منها باوأم القصاص فليس بمال فكان التقويم بالعقد فيقوم بقدر ما أوجه الصلح قل او كثر معراج وبه ظهران الظاهر ان يقول ولو كثير يكون اشارة الى الفرق بين الخطأ والعمد تدبر (**قوله** ويجب حالا عند الاطلاق) لانه ثبت بمقد والاصل في مثله الحلول ككتمن ومهر حوى و اشار بقوله عند الاطلاق الى انه لا يتأجل الا بالشرط أفاده الدر العيني آخر فصل الشجاعت (**قوله** وقيل على العاقلة) جرى عليه في الاختيار وشرح المجمع وردده بحسبه العلامة قاسم بنساق في الاصل والجامع الصغير والمبسوط والمحيط والهداية والكافي وسائر الكتب انه على القتال في ماله قل وهو الثابت رواية ودراية وتامة في طوكذارد في تصحيحه بانه ليس قولنا لاحد مطلقا (**قوله** بالصلح) متعلق بامر (**قوله** ان جرح كل واحد جرحا مهلكا) أى معا لمتعاقبا كما يعلم من قوله قبل هذا الباب قطع عنقه وبقي من الحاقوم قليل الخ وفي الجوهره اذا جرحه جراحة لا يعيش معها وجرحه آخر أخرى فالقاتل هو الاول وهذا اذا كانت الجرحا حثان على التعاقب فلو معاهمة قاتلان اه زاد في الخلاصة وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والآخر واحدة فكلاهما قاتلان لان المرء قديموت بواحدة وسلم من الكثير وفي القهستاني عن الحائلي قتل رجل واحد بعضا والآخر بمديد عمدا لا قصاص وعليهما الدية مناصفة وفي حاشية أبى السعود ولو جرح جراحات متعاقبة ومات ولم يعلم المتخن منها وغير المتخن يقتس من الجميع لتعذر الوقوف على المتخن وغيره كما في فتاوى أبى السعود اى مفتى الروم وأما اذا وقف على المتخن وغيره ولا يكون الا قبل موته فالقصاص على الذى جرح جرحا مهلكا كما في الخلاصة والبرازية اه (**قوله** لانه غير متجزى) واشترك الجماعة فيها لا تجزأ بوجوب التكامل في حق كل واحد منهم فيضاف الى كل واحد منهم كلاكاه ليس معه غيره كولاية الانكاح زلعي وذكرانه ثبت باجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم (**قوله** بخلاف الاطراف) فان القطع فيها تجزأ فلا تقطع الجماعة بقطع الواحد كما سيجي قريبا (**قوله** والا لا) شامل لما اذا جرح البعض جرحا مهلكا والبعض جرحا غير مهلك ومات فالقود على ذى الجرح المهلك وعلى الباقيين التعزير وروى يجب عليهم شيء غير التعزير يحرر وشامل لما اذا جرح كل جرحا غير مهلك أفاده ط وأقول الظاهر في الثانية وجوب الدية عليهم لو عمدا أو على عاقنتهم لو غير عمد تألى (**قوله** نظارة) بفتح التون وتشديد الظاء المعجمة قال في القاموس القوم ينظرون الى الشيء (**قوله** أو مغفرين) من الاغراء اى حاملين له على قتله (**قوله** فلا قود عليهم) أى ولادية ط

(بخلاف)

بجتي وفيه لا تقطع الصريحة بالشلاء. ويسقط القود بموت القتال. لفوات الخل (ويعفو الاولياء ويصلحهم على مال ولو قليلا ويجب حالا) عند الاطلاق (ويصلح أحدهم وعفوه ولمس بقى) من الورثة (حصته من الدية في ثلاث سنين على القتال هو الصحيح وقيل على العاقلة ملتي (أمر الحر القتال وسيد) العبد (القتال رجلا بالصلح عن دمهما) الذى اشتركا فيه (على ألف ففعل المأمور) الصلح عن دمهما (قالان) على الحر والسيد (الأمرين نصفان) لانه مقابل بالقود وهو عليهما سوية قبله كذلك (ويقتل جمع بمفرد ان جرح كل واحد جرحا مهلكا) لان زهوق الروح يتحقق بالمشاركة لانه غير متجزى بخلاف الاطراف كما سيجي (والا لا) كفى تصحيح العلامة قاسم وفي المجتبى انما يقتلون اذا وجد من كل جرح يصلح لزهوق الروح فاما اذا كانوا نظارة أو مغفرين أو ميمين بامساك واحد فلا قود عليهم والادلى ان يعرف الجميع

بإلام العهد فانه لو قتل فردا
جمع أحدهم أبوه أو جثون
سقط القود. فهستانی
(و) يقتل فرد بجمع
اكتفاء. به للباقيين خلافا
لشافعي (ان حضر وليهم
فأن حضر) ولي (واحد)
قتل له وسقط. عندنا
(حق البقية موت القتال)
حذف الله لقوات الجمل
كأمر (قطع رجلان)
فاكثر (يد رجل) أو
رجله أو قلعائه ونحو
ذلك مما دون النفس
جوهرية (بأن أخذنا سكتنا
وأمرها على يده حتى
انفصلت فلا قصاص)
عندنا (على واحد منهما)
أو منهم لانعدام المماناة
لان الشرط في الاطراف
المساواة في المنفعة والقيمة
بخلاف النفس فان الشرط
فيها المساواة في العصمة
فقط درر (وضمنا) أو
ضمنوا ديته على عددهم
بالسوية (وان قطع واحد
يميني رجلين فلهما قطع
يمينه ودية يد) بينهما ان
حضر امعا (وان حضر
احدهما وقطع له فلا آخر
عليه) اي على القاطع
(نصف الدية) لما مر
أن الاطراف ليست

بخلاف ماذا قطع الطريق واحد واستمد الباقيون لمعاونته حيث يجري حد قطع الطريق
على جميعهم أبو السمود عن الشيخ حميد الدين (قوله بإلام العهد) أي الجمع المهود وفي ذهن
الفقيه وهو الجمع الذي لم يكن معه من لا يجب عليه القود كما مر بيانه وبأن قريبا (تمة) عفا
الولي عن أحد القتالين أو صالحه لم يكن له ان يقتص غيره كافي جواهر الفقه وغيره لكن في
قاضيخان وغيره انه لا يقتصاه فهستانی قتل وبالثاني أفتى الرمي كافي اول الجنائيات من
فتاواه (قوله خلافا لشافعي) حيث قال يقتل بالاول منهم ان قتلهم على التعاقب ويقضى
بالدية لمن بعده في تركته وان قتلهم جميعا معا أو لم يعرف الاول منهم يقرع بينهم ويقضى بالقود
ان خرجت له القرعة وبالدية للباقيين وقيل لهم جميعا وتقسيم الديات بينهم منح (قوله كأمر)
أي قريبا (قوله بأن أخذنا الخ) قيد به لانه لو أمر احدهما السكين من جانب والآخر من جانب
آخر حتى اتى السكينان في الوسط وبانت اليد لا يجب القود على واحد منهما اتفاقا اذ لم
يوجد من كل منهما أمر السلاح الاعلى بعض العضو زبلي (قوله عندنا) وعند الشافعي
تقطع يدها اعتبارا بالانفص (قوله لانعدام المماناة الخ) بيانه ان كل واحد منهما قاطع
للبعض لان ما قطع بقوة احدهما لم ينقطع بقوة الآخر فلا يجوز ان يقطع الكل بالبعض ولا
التتان بالواحدة لانعدام المساواة فصار كالذا امر كل واحد من جانب زبلي وانظر ما في
المنح (قوله والقيمة) أي الدية (قوله بخلاف النفس الخ) ولهذا لا يقطع الصحيحة بالشلاء
ولا يد الحر بعد أو امرأة وتقتل النفس السالمة عن العيوب بقتل الميعة وكذا الانسان
بالواحد فلا يصح القياس على النفس (قوله يميني رجلاين) قيد به لانه اذا قطع يمين رجل ويسار
آخر تقطع يدها لهما جميعا وكذلك لو قطعهما من رجل واحد لعدم التضايق ووجود المماناة
اتقاني (قوله فلهما قطع يمينه الخ) سواء قطعهما معا وعلى التعاقب وقال الشافعي في
التعاقب يقطع بالاول وفي القرآن يقرع هداية (قوله أي على القاطع) أي قاطع الرجلين
(قوله نصف الدية) خمسة آلاف درهم وهي دية اليد الواحدة اتقاني فالمراد نصف دية
النفس (قوله لما مر الخ) أي قريبا واراد بيان الفرق بين الاطراف وبين النفس فانه لو قتل
لمن حضر سقط حق من غاب وذلك ان الاطراف في حكم الاموال والقود ثابت لكل على
الكمال فاذا استوفى احدهما تمام حقه بقي حق الآخر في تمام دية اليد الواحدة وانما كان
لحاضر الاستيفاء لثبوت حقه بيقين وحق الآخر متردد لاحتمال ان لا يطلب او يغفو بمجانا
او صلحا كافي الدرر (قوله ولو قضى بالقصاص بينهما) أي وبدية اليد (قوله وعند محمد له
الارض) أي دية يدها وللعافي نصفها جمع قال شارحه لان القصاص والارض كان مشتركا
بينهما بالقضاء فلما اسقط احدهما حقه في نصف القصاص بالغفو انقلب نصيب الآخر مالا
فستو في العافي نصف الارض الذي كان مشتركا بينهما وغير العافي تمام الارض نصفه من
المشترك ونصفه من المنقلب مالا اه قال ط وذكر في البرهان انه الاستحسان وجعل
قولهما قياسا وظاهرا ان المعتد قول محمد اه قلت وظاهر الشروح ترجيح قولهما وعليه
اقتصر الاتقاني نقلا عن شرح الكافي ومختصر الكرخي معللا بان حق كل ثبت في جميع اليد
وانما ينقص بالمزاحة فاذا زالت بالغفو بقي حق الآخر بحاله كالغريمين والشفعين

كالنفوس (ولو قضى بالقصاص بينهما ثم عفا احدهما قبل استيفاء الدية فلا آخر القود) وعند محمد له الارض

(ويقال عبد أقر بقتل عمد) خلافاً لفر (ولو أقر بخطأ) أو مال (لم ينفذ أقراره) على مولا بل يكون في رقبته إلى أن يعتق كما نقله المصنف عن الجوهرية قال وظاهر كلام الزيلعي بطلان أقراره بالخطأ **٤٩٢** أصلاً يعني لافي حقه ولا في حق سيده

(قوله) ويقاد عبد أقر بقتل عمد) لانه غير متمم لانه مضر به فيقبل ولانه مبق على اصل الحرية في حق الدم عملاً بالآدية حتى لا يصح اقرار المولى عليه بالحدود والقصاص وبطلان حق المولى بطريق الضمن فلا يبالي به هداية **(قوله)** وظاهر كلام الزيلعي) حيث قال بخلاف الاقرار بالمال لانه اقرار على المولى بابطال حقه قصد الان موجه بيع العبد او الاستسعاء وكذا اقراره بالقتل خطأ لان موجه دفع العبد أو الفداء على المولى ولا يجب على العبد شي ولا يصح سواء كان محجوراً عليه أو مأذوناً له في التجارة لانه ليس باب التجارة فيكون باطلاً اهـ **(قوله)** يعني لافي حقه (الح) الاولى حذف لافي الموضوعين ط **(قوله)** مملاً) اى الزيلعي لاصحاب الاشياء فإنه لم يذكر تعليلاً لانه قال وكذا اقراره بجنابة موجه للدفع أو الفداء غير صحيح بخلافه بمحذوراه اللهم الا ان يقال وصفه الجنابة بقوله موجه الح في معنى التعليل **(قوله)** فتأمله) يشير إلى ان مافهمه المصنف من كلام الزيلعي غير ظاهر لان مفاد التعليل بطلان الاقرار في حالة الرقبة لا يتأتى الزام المولى بالدفع أو الفداء بعد العتق فيطالب به العبد اذا عتق لعدم وجود العلة فافهم ويدل على ذلك تعليل الزيلعي ايضاً لبطلان الاقرار بالمال بأنه اقرار على المولى ولا يكون ذلك بعد العتق ولا شبهة ان اقرار العبد المحجور بالمال مؤخر إلى ما بعد العتق اذ لا ضرر بالمولى بعده ولذا قال العلامة الرملي ان ما في الجوهرية هو محمل كلام الزيلعي والاشياء بلا اشتباه اهـ قلت لكن سيد ذكر الشارح في باب جنابة المملوك نقلاً عن البدائع ان الخطأ أتماثبت بالينة واقرار المولى لا بأقراره اصلاً وقدمنا في كتاب الحجر عن الجوهرية قولين في المسئلة وياً في تمام بيان ان شاء الله تعالى فتنبه **(قوله)** لكن عله القهستاني (الح) أى علل عدم جواز اقرار العبد بالخطأ والمراد بالعاقلة المولى لانهم يطلقون عليه انه عاقلة عبده وحيث أطلق عليه عاقلة فلا يصح اقرار العبد عليه ثم ان كلام القهستاني لا يفيد ان العبد لا يؤخذ بذلك بعد عتقه خلافاً لما أفاده كلام الزيلعي بناء على مافهمه المصنف من ان اقراره باطل اصلاً وبه ظهر وجه الاستدراك فافهم **(قوله)** فتدبره) أى فإنه تعليل صحيح موافق للحديث المجمع على العمل بمقتضاه فان العواقل اذا كانت لا تعقل عبداً ولا تعقل عبداً لم يجز اقرار العبد بها ما لم يصدق المولى اذ لو جاز اقراره لزم عقل العبد والاعتراف هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل فتأمل وسيأتى ان شاء الله تعالى في كتاب المعاقل بيان معنى الحديث **(قوله)** لانه خطأ) لانه لم يقصده بالرمي حيث قصد غيره ولكنه أسأبه بالنفاذ من الاول وهو احد نوعي الخطأ وهو الخطأ في القصد فصار كمن قصد صيداً فأصاب آدمياً فوجب الدية على عاقلة اتقاني ومفاده ان لو قصد ما كان الثاني عمداً أيضاً وهو ظاهر **(قوله)** بحضرة جماعة) منهم التورى وابن ابى ليلى وشريك بن عبد الله منح **(قوله)** لو كثروا) أى الدافعون **(قوله)** فعلى الدافع الدية) أى على الدافع الاخير الدية قال الرملي وتحملها العاقلة كما هو ظاهر تأمل اهـ **(قوله)** وهذه من مناقبه) فان فقهاء زمانه أخطؤا فيها منح **(قوله)** فلدغت رجلاً) بالمهمله فالجمعة يقال لدغته المقرب والحية كنع لدغا وتلدغا ويقال لدغته النار بالذال المعجمة والعين المهملة كافي

ونحوه في احكام العبيد من الاشياء معللاً بأن موجه الدفع أو الفداء اهـ فتأمله لكن عله القهستاني بأنه اقرار بالدية على العاقلة اهـ فتدبره اذ قد أجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه الصلاة والسلام لا تعقل العواقل عبداً ولا عمداً ولا صلحوا ولا اعترفاً حتى لو أقر الحرب بالقتل خطأ لم يكن اقراره اقراراً على العاقلة أى الا ان يصدقه وكذا قررره القهستاني في المعاقل فتنبه (رمى رجلاً) عمداً فنقد السهم منه إلى آخر فاما يقتض الاول) لانه عمد (وللثاني الدية على عاقلة) لانه خطأ (وقعت حية عليه فدفعها عن نفسه فسقطت على آخر فدفعها عن نفسه فوقعت على ثالث فلسعت) اى الثالث (فهلان) فعلى من الدية هكذا سئل ابو حنيفة بحضرة جماعة فقال لا يضمن الاول لان الحية لم تضرب الثاني وكذلك لا يضمن الثاني والثالث لو كثروا وأما الاخير (فان

لسته مع سقوطها) فوراً (من غير مهلة فعلى الدافع الدية) لورثة الهالك (والا) تلتسه فوراً (لا) يضمن دافعها (القاموس) عليه ايضاً فاستصوبوه جميعاً وهذه من مناقبه رضي الله عنه صيرفية وجميع الفتاوى قال المصنف وبهذا التفصيل أجب في حادثة الفتوى وهي ان كلباً عقوراً وقع على آخر فلقاه على الثاني والثاني على الثالث والله (فروع) إلى التي حية او عقرباً في الطريق فلدغت رجلاً

ضمن الا اذا انحوت ثم لدغته * وضع ٩٣ سيفا في الطريق فمثر به انسان ومات وكسر السيف فديته على رب السيف

وقيمته على العائز * تورطوح
سيرة للعرى فطرح نور
غيره فمات ان اشهد عليه
ضمن والا لا وقال في البدائع
لا ضمان لان الاشهاد انما
يكون في الحائض لا في الحيوان
تاجية واعلم انه اذا اشترك
قتل العمد مع من لا يجب
عليه القود كما جني شارك
الاب في قتل ابنه وكما جني
شارك الزوي في قتل زوجته
وله منها ولد وكما مدع مخطف
وعاقل مع مجنون وبائع مع
صغير وشريك حية وسبع كما
في الحنية فلا قود على احدهما
اي لاقصاص على واحد
منهما فاذا ذكر دخل رجل
بيته فرأى رجلا مع امرأته
او جارية فقتله حل * وذلك
(ولا قصاص) عليه هذا
ساقط من نسخ المتن ثابت
في نسخ الشرح من ذي الشرح
الوهابية وقد حققناه في
باب التعزير (فروغ) ص
محجور قل له رجل شد
فرسى فأراد شدها فرسته
فمات فديته على عاقبة
الأمرو وكذا لو اعطى صيدا
عصا وسلاحا وأمره بحمل
شيء أو كسر حطب ونحو
ذلك بلاذن ولا فدية ولو
اعطاه السلاح ولم يقل
أمره فلا ضمان * ص على

القاموس واما بالمعجمين كما في بعض النسخ في قوله (قوله ضمن) مقتضى جواب ابى حنيفة
في المسئلة السابقة ان يقد هذه بالدغ فور اما اذا مكثت ساعة بعد الالتقاء لم تسقط الا لضمان فديته
ط قلت وهو المستفاد من قولهم فلدغت حيث عبروا بالقاء ولكن هذا ظاهر في القول القاه على رحل
فلو في الطريق فقد قتل في الحانية التي حية في الطريق فهو ضمن لما صابحت حتى تزول عن ذلك
المكان اه (قوله فديته على رب السيف) اي على عاقلة ككافر البئر تأمل (قوله وقيمته على
العائز) زاد في التاترخانية بعده وان عثر بالسيف تموقع عليه فانكسر ومات الرجل ضمن
صاحب السيف دية العائز ولا يضمن العائز شيئا اه وفيها عزم ما شئت في الطريق فانكسر
اصبهما فمات فاعلى عاقلة كل ما أصاب الآخر (قوله ان اشهد عليه ضمن) والواجب في الدماء
على العاقلة وفي الاموال على المالك خاصة كسياتي في الحائض المائل رملي (قوله وقال في البدائع
الح) قال في المنع بعده قلت وبه جزم في البرازية ولا يملك خلافا ولا اشعر به اه اقول الذي
في البرازية له كلب عقور ككافر عليه ما عرضه لاهل القرية ان يقتلوه وان غص انسانا فقتله قتل قبل
التقدم اليه فلا ضمان وان بعده عليه الضمان كالحائض قبل الاشهاد وبعده وفي النية في مسألة تطيح
الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال اه فأين الجزم به وقال في البرازية قبل هذا ادخل بقرا
نطوحا في سرح انسان فطرح جحشا لا يضمن اه فان كان توهم من هذا الجزء فهو توهم ساقط لان
وضعه فيه لم يشهد عليه كما هو ظاهر رملي وسيأتي تمام ذلك في آخر جناية البهيمة ان شاء الله تعالى
ومحل ذكر هذه المسئلة هناك (قوله وله منها ولد) اي فان القصاص يسقط عن الوالد كما قدمه
المصنف في قوله ويسقط قودورته على ابيه فلا يسقط عن الشريك (قوله وكما مدع مخطف)
او مع من كان فعله شبه عند كضرب بعضا كالسبق (قوله فرأى رجلا مع امرأته) او امرأة
رجل آخر يزني بها خانية (قوله حل له) قيد في الحانية بما اذا كان محصنا وبما اذا صاح به فلم يمنع
عن الزنا وفي الفيد الاول كلامه فقد رد ما بين وهان بأن ذلك ليس من الحديل من الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر قل في النهر وهو حسن فان هذا المنكر حيث تعين القتل طريقا في ازالته فلا
معنى لاشتراط الاحسان فيه ولذا أطلقه البرازي اه (قوله وقد حققناه في باب التعزير) اي
في اوله وذكر فيه ايضا ان المرأة لو كانت معاونة قتلها وانها لو اكرهها فلها قتله ودمه هدر
وكذا الغلام اه اي ان لم يمكن منه بدون قتله (قوله وكذا لو اعطى صيدا عصا وسلاحا) اي
لمسكه ولم يأمره بشيء فعطب الصبي بذلك منع قل في التاترخانية لم يرد بقوله عطب انه قتل
نفسه فانه لا ضمان على العطى انما اراد انه سقط من يده على بعض يده فعطب به اه وفي الخلاصة
دفع السلاح الى الصبي فقتل نفسه او غيره لا يضمن الدافع بالاجماع (قوله فمات) اي في هذا
المعمل وفي الخلاصة لو أمر عبد الغير بكسر الحطب او بعمل آخر ضمن ما لو مدته ط (قوله
فقولان) والخيار الضمان ايضا تاترخانية (قوله صبي على حائط الخ) قيد بالصبي لان الكبير
اذا صاح به شخص لا يضمن كما يفيد كلامهم هنا وفي مواضع اخر لكن في التاترخانية صاح على
آخر حاة فمات من صيحته تجب فيه الدية اه فيحمل الاول على ما اذا لم يكن حاة واختلاف
الرواية وفي جمع الفتاوى لو غير صورته وخوف صلبا فخر يضمن اه رملي ماخذ (قوله ضمن)
كالم قال الق نفسك في الماء او في النار وفعل فهناك يضمن كذاها تاترخانية والله اعلم
حائض صاح به رجل فوقع فمات ان صاح به فقال لا تقع فوقع لا يضمن ولو قال قع فوقع ضمن به يفي وقيل لا يضمن مطلقا تاجية والله اعلم

« (فصل) في القلعين (قطع يد رجل ثم قتله أخذ بالامرين) اي بالقطع والقتل (ولو كانا عمدين) كانا (خطائين) او كانا (مختلفين) اي احدهما عمد والآخر خطأ تحمل بينهما برء أولا ٤٩٤ فيؤخذ بالامرين في الكل بلا تداخل

فصل في القلعين

آخره لانه بمنزلة المركب من المفرد (قوله ولو كانا عمدين) الصواب اسقاط الواو لكون لو شرطية لانها مع الواو تكون وصلية فتفيد انه يؤخذ بالامرين في جميع الصور فيناقض قوله الا في الخطائين تأمل (قوله فيؤخذ بالامرين في الكل) قال في الكفاية اعلم انه لا يخلو القطع والقتل من ان يتحمل بينهما برء او لا فان يتحمل بينهما برء او لا فكل فعل ويؤخذ بموجبيهما لان موجب الاول تقرر بالبرء فلا يدخل احدهما في الآخر حتى لو كانا عمدين فلولي القطع والقتل ولو خطائين يجب دية ونصف دية ولو القطع عمدا والقتل خطأ ففي اليد القود وفي النفس الدية ولو بالعكس ففي اليد نصف الدية وفي النفس القود وان لم يتحمل برء فلو احدهما عمدا والآخر خطأ اعتبر كل على حدة ففي الخطأ الدية وفي العمد القود ولو خطائين فالحكم جناية واحدة اتفاقا فتجب دية واحدة ولو عمدين فعندها يقتل ولا يقطع وعنده ان شاء الولي قطع وقتل وان شاء قتل ولا يعتبر اتحاد المجلس وهو الظاهر وروى عن نصير سلام انه كان يقول الخلاف فيما اذا قطع يده في مجلس وقتله في آخر فلو في مجلس واحد يقتل ولا يقطع عندهم اه ماخصا (قوله الا في الخطائين) استثناء من قوله أخذ بالامرين طوري (قوله فتجب فيه مادية واحدة) اي دية القتل لان دية القطع انما تجب عند استحكام اثر الفعل وهو ان يعلم عدم السراية وتامعه في ابن كمال (قوله صار ثمانية) وكل منها اما من شخص واحد او من شخصين صار ستة عشر فان كانا من شخصين بفعل بكل واحد منهما موجب فعلم ان الفصاص وأخذ الارش مطلقا لان التداخل انما يكون عند اتحاد المحل لا غير عناية (قوله فبرئ من تسعين الخ) هذا اذا ضرب عشرة في موضع وتسعين في موضع آخر فبرئ من موضع التسعين وسرى موضع العشرة والا يمكن الفرق بين سراية العشرة وبرئ التسعين معراج (قوله وعن ابن يوسف في مثله حكومة عدل) اي مع الدية رملي (قوله وتجب حكومة عدل) تفسيرها انه لو كان عبدا مجروحا بهذا كم قيمته وبدون الجراحة كم قيمته فيضمن التفاوت الذي بينهما في الحر من الدية وفي العبد من القيمة كفاية (قوله مع دية النفس) فيه ان المسئلة مفروضة فيما اذا بقي أثر الجراحة ولا يكون ذلك الا بعد البرء ولذا قيد المسئلة في الملتقى بقوله ولم يمت (قوله فمعجز المجروح عن الكسب) اي مدة الجرح وانظر ما عجز عن الكسب أصلا والمظاهر انه بعد الحكم بموجبه من الارش أو حكومة العدل لا يجب شيء (قوله جاء بعوان) المراد به الواحد من اتباع الظلمة والاولى التعبير بالعون فانه كافي للقاموس الظاهر للواحد والجمع والمؤنث ويكسرا عوانا اه لانه يظهر الظلم ويمنه وفي البرازية أقوا بأن قتل الاعونة والساعة جائز في أيام الفتنة ط ماخصا (قوله والمظاهر انه) اي أن ما في جواهر الفتاوى مفرع على قول محمد اي على ما روى عن محمد كالتقدم من ان الجراحة التي لم يبق لها أثر تجب فيها أجرة الطبيب ومن الادوية افاده الرمي فافهم هذا وفي الفتاوى التعمية مشايخنا السامحاني اذا ضرب يد غيره فكسرها وعجز عن الكسب فعلى المضارب المداواة والتفقة الى

(الا في الخطائين لم يتحمل بينهما برء) فنهى ما يتداخلان (فتجب فيه مادية واحدة) وان يتحمل برء لم يتداخل كما علمت فالحاصل ان القطع اما عمدا وخطأ والقتل كذلك صار أربعة اما ان يكون بينهما برء او لا صار ثمانية وقدمت حكم كل منها (كمن ضربه مائة سوط فبرأ من تسعين ولم يبق اثرها) اي اثر الجراحة (ومات من عشرة) ففيه دية واحدة لانه لما برأ من تسعين لم يبق معتبرة الا في حق التعزير وكذلك كل جراحة انما علمت ولم يبق لها اثر عند أبي حنيفة وعن ابن يوسف في مثله حكومة عدل وعن محمد تجب أجرة الطبيب ومن الادوية قدر يروى صدر شرعية وهداية وغيرها (وتجب حكومة) عدل مع دية النفس (في مائة سوط جرحته وبقي اثرها) بالاجماع لبقاء الاثر وجوب الارش باعتبار الاثر هداية وغيره وفي جواهر الفتاوى رجل جرح رجلا فعجز عن المجروح عن

الكسب يجب على الجرح - التفقة والمداواة وفيها رجل جاء بعوان الى رجل فضربه العوان (ان) فعجز عن الكسب فمداواة المضروب وتفقة على الذي جاء بالعوان انتهى قال المصنف والمظاهر انه مفرع على قول محمد

ان يبرأ واذابرى وتغطات يده وشلت وجبت ديتها والظاهر انه يحبس المصروف من الدية اه
وفيها المجروح اذا صاح وزال الاثر فعلى الجارح ما لحقه من اجرة الطيب ومن الادوية وهو
قولهما والاستحسان ذكره الصدر اه ما خلا تأمل وبأنى تمامه في الشجاج ان شاء الله تعالى
(قوله وقدما) اى فى الباب السابق (قوله نحوه) اى نحو ما عن محمد (قوله) وسحقته في
الشجاج) اى فى آخر بابها وحاصله ان قول ابي يوسف عليه ارض الام هو المراد من قول محمد
المتقدم (قوله ومن قطع الخ) بالبناء للمجهول وحاصله ان العفو اما عن عمد او خطأ وعلى كل
فاما عن القطع وحده او عن الجناية او عن القطع وما يحدث منه فان كانت الجناية عمدا وعفا
عن القطع لا يكون عفوا عن السراية خلافا لهما وان عفا عن الجناية او عن القطع وما
يحدث منه يبرأ عن القطع والسراية واذا كانت خطأ فعفا عن القطع ثم سرى فعلى الخلاف
ولو عفا عن القطع وما يحدث منه او عن الجناية صح عن الكل والعمد من جميع المال والخطأ
من الثلث (قوله بدليل ما يأتى) حيث فصل في المسئلة الآتية بين العمد والخطأ واطلق هنا
(قوله لكن في القهستاني الخ) استدراك على الاطلاق فانه يفيد اشتراك العمد والخطأ في
جميع احكام القطع مع انه سيأتى ان الدية تجب في مال القاطع فيعين كون المراد العمد فقط
لان الصواب ان الدية في الخطأ على العاقلة وأجاب في الكفاية بأن قوله في ماله بيان لاحد
التوعين اى عليه الدية في ماله ان كان عمدا اه لكن المصنف لم يقيد بقوله في ماله فلا يرد
عليه ذلك (قوله وكذا لو شج) مستغنى عنه بقول المصنف الآتى والشجعة مثله ط (قوله
فعفا عن قطعه الخ) اى ولم يقل وما يحدث منه ولم يقل عن الجناية (قوله ضمن قاطعه) وكذا
شاحه او جراحه (قوله في ماله) لان العاقلة لا تحمل العمد (قوله خلافا لهما) حيث قالاهو
عفو عن النفس ايضا لانه يراد به العفو عن موجه (قوله وهو غير القتل) وكان ينبغي ان يجب
القصاص وهو القياس لانه هو الموجب للعمد الا ان في الاستحسان تجب الدية لان صورة
العفو أوردت شبهة وهي دارئته للقود هداية (قوله ولو عفا عن الجناية) اى الواقعة عمدا
او خطأ سواء ذكر معها ما يحدث منها او لم يذكر قهستاني (قوله فهو عفوعن النفس) لان
الجناية تشمل السارى منها وغيره وعفوه عن القطع وما يحدث منه صريح في ذلك بخلاف
القطع وحده فانه غير القتل كما قدمه فلا يشمل السارى (قوله فلا يضمن شيئا) اى من الدية وهذا
ظاهر في العمد وكذا في الخطأ لو خرج من الثلث والا فملى عاقلة بقدره كما فاده في الشر نبلاية
(قوله فالخطأ الخ) اى العفو في الخطأ يعتبر من الثلث قال في المحط ويكون هذا وصية للعاقلة
سواء كان القاتل واحدا منهم او لا لان الوصية للقاتل اذا لم تصح للقاتل تصح للعاقلة كمن اوصى
لحي وميت فالوصية كلها للحي اه وبه ظهر فساد ما اعترض من ان الوصية للقاتل لا تصح
وبأنه كواحد من العاقلة فكيف جازت بجميع الثلث فتأمل طوري (قوله من ثلث ماله)
لان الخطأ موجه المال ويتعلق به حق الورثة فيعتبر من الثلث هداية (قوله والا فملى
العاقلة ثلثا الدية) اى ان لم يكن للعاقلة مال غيرها فان كان فبحسابه فلو قال والا فملى العاقلة
بقدره لكان اخصر واطهر (قوله ومفاده) اى مفاد اعتبار العفو من الثلث ان العاقلة لو كان
صحيحا اى في حكم الصحيح بأن لم يصر صاحب فراش وفسره في التارخاية بأن كان يخرج

قات وقدما معزى للمعجتي
عن ابي يوسف نحوه
وسحقته في الشجاج
(ومن قطع) اى عمدا او
خطأ بدليل ما يأتى وبه
صرح في البرهان كما في
الشر نبلاية لكن في
القهستاني عن شرح
الطحاوى ان الدية على
العاقلة في الخطأ ومن ظن
أنها على القاطع في الخطأ
فقد أخطأ وكذا لو شج
أو جرح (فمفاده)
او شجته او جراحته (فأت
منه ضمن قاطعه الدية)
في ماله خلافا لهما قلنا انه
عفا عن القطع وهو غير
القتل (ولو عفا عن الجناية
أو عن القطع وما يحدث
منه فهو عفوعن النفس)
فلا يضمن شيئا وحينئذ
(فالخطأ يعتبر من ثلث
ماله) فان خرج من الثلث
فيها والا فملى العاقلة ثلثا
الدية كما في شرح الطحاوى
فمن ظن انها على القاطع
فقد أخطأ قطعاً ومفاده
ان عفو الصحيح لا يعتبر
من الثلث ذكره القهستاني

(والعمد من كله) يتعلق حق الورثة بالدية لا بالقود لانه ليس **٤٩٦** بئال (والشجة مثله) أى مثل القطع

ويجئ ويذهب بعد الخيانة لا يعتبر من الثالث بل يعتبر من جميع المال وهذا قول بعض المشايخ
قل في التارخاية وذكر في المنتقى انه من الثالث **(قوله)** العمد من كله اعترض بأن الموجب
هنا هو القود وهو ليس بئال فلاوجه للقول بأنه من كل المال اه وقد يجاب بأن القود هنا
سقط بالعفو لكن لما كان للعافى ان يصلح على الدية كان مغتاة ان يتوهم ان عفوه ابطالاً للحق
الورثة فيها فقال انه من جميع المال لان الموجب الاصلى هو القود وحققه انما يتعلق بالمال
تأمل **(قوله)** والشجة مثله وكذا الجراحة كاقدمه فالعفو عن الشجة او الجراحة كالعفو
عن القطع في ضمان الدية بالسراية خلافاً لهما والعفو عنهما مع ما يحدث منهما كالعفو عن
القطع وما يحدث منه **(قوله)** قطعت امرأة الخ هذه المسئلة مفرغة على المسئلة السابقة كافي
التارخاية **(قوله)** ثابتي اى من بيان حكم العمد والخطأ **(قوله)** فلو أطلق اى لم يقيد بالعمد
كفعل في المسئلة السابقة **(قوله)** على يده اى موجب يده معراج **(قوله)** من السراية اى
سراية القطع الى الهلاك وقيد به ليشمل ما اذا لم يمت اصلاً او مات من غيره **(قوله)** فهرها
الارض) وهو خمسة آلاف درهم كفاية **(قوله)** ولو عمداً) وسواء تزوجها على القطع او على
القطع وما يحدث منه ادعى الخيانة لانه لما برئ تين ان وجبها الارض دون القصاص لان
القصاص لا يجرى في الاضرار بين الرجل والمرأة والارض يصلح صداقاً كفاية **(قوله)** عنداني
حنيفة) أسبه مامر في المسئلة المتقدمة ان العفو عن القتل او الشجة او اليد اذا سرى الى
النفس ليس بعفو عن النفس عنده وعندها عفو عنها اتقانى فعندها الحكم هنا كالحكم
الآتى فيما اذا نكحها على اليد وما يحدث منها **(قوله)** ان ائتمدت) قيد بقوله والدية في مالها
اما وجوب مهر المثل فهو مطلق لان القطع ان كان عمداً يكون تزوجاً على القصاص في
الطرف وهو ليس بئال فلا يصلح مهرها فيجب لها مهر المثل لابقال القصاص لا يجرى بين الرجل
والمرأة في الطرف فكيف يكون تزوجاً عليه لا بالقول الموجب الاصلى للعمد القصاص وانما
سقط لاعتذر ثم عليها الدية في مالها لان التزوج وان كان يتضمن العفو لكن عن القصاص في
الطرف واذا سرى يتبين انه قتل النفس ولم يتأوله العفو فتجب الدية في مالها لانه عمد وان كان
القطع خطأ يكون هذا تزوجاً على ارش اليد واذا سرى الى النفس تين ان لا ارش لليد وان
المسمى معدوم فيجب مهر المثل ابن كمال **(قوله)** والاترادا الفضل اى ان كان في الدية فضل ترده
على الورثة وان كان في المهر فضل يرده الورثة عليها ابن كمال **(قوله)** لان الدية على العاقلة في
الخطأ اى والمهر للمرأة وانما تكون المقاصة اذا ائتمدت الذمة في الوجوب لها وعليها كافي للعمد
اقتى **(قوله)** لكنه الخ) هو لشر نبلاى في حاشية الدرر وحاصله ان وجوب الدية على القتال
في الخطأ انما هو في العجم اى من لاعاقلة فلا تجب على القتال مطلقاً وهذا مراد صاحب الدرر
وانما لم يقيد بالعجم اشارة الى محله اى اعتقاداً على ذكره في محله واول فيه نظر بل مراد صاحب
الدرر انها على القتال مطلقاً بوضحه ما في الكفاية حيث قل لابقال ان الصحيح انه يجب على
القتال ثم تحمله العاقلة فيكون اصل الوجوب على القتال واعتبار هذا يوجب جواز
المقاصة لانا نقول عند البعض يجب على العاقلة ابتداء وعند بعضهم تحمله العاقلة عن
قتل بطريق الحوالة والحوالة توجب البراءة فلا تقع المقاصة اه تأمل **(قوله)** ثم مات منه

حكماً وخلافاً) قطعت
امرأة يدر جمل عمداً)
أى أو خطأ لما أتى فلو
أطلق كما سبق وكالماتنى
وغيره كان أولى فتأمل
(فكبحها) المقضوع يده
(على يده ثم مات) فلو
لم يمت من السراية فهرها
الارض ولو عمداً اجساعاً
(يجب) عند أبى حنيفة
(مهر مئالها) والدية في
مالها ان تعدت وتقع
المقاصة بين المهر والدية
ان تساوى الا لاترادا الفضل
(وعلى عاقلة ان أخطأت)
في قطع يده ولا يتقاصان
لان الدية على العاقلة في
الخطأ بخلاف العمد فان
الدية عليها والمهر على
الزوج فيتقاصان قات
وقل صاحب الدرر ينبغي
ان تقع المقاصة في الخطأ
أيضاً لانها عليها دون
العاقلة على القول المختار
في الدية لكنه ليس
على اطلاقه بل في العجم
ولعله أطلقه لاحالته لمحله
فليحفظ (وان نكحها
على اليد وما يحدث منها أو
على الجنسية ثم مات منه
وجب لها في العمد

مصاب

(أى)

الصحيح أن الوجوب على القتال ثم تحمله العاقلة

اى من القلع **(قوله مهر المثل)** لأنه نكاح على القصاص لما قدمناه أنه الموجب الاصل في
 العمد والقصاص ليس بمال فيجب مهر المثل كما اذا نكحها على خمر او خنزير **(قوله لرضاها)**
 بالسقوط) لأنه لما جعل القصاص مهرًا فقد رضى بسقوطه لجهة المهر فيسقط اصلاً إن كان
(قوله ولو خطأ رفع عن العاقلة مهر مثلها الخ) لأن التزوج على اليد وما يحدث منها اولى على
 الجناية تزوج على زوجها وموجبها الدية هنا وهي تصاح مهرًا فصحت التسمية الا ان قدر مهر
 مثلها يعتبر من جميع المال لأنه ليس فيه حماية والمريض لا يجبر عليه في التزوج لأنه من
 الحوائج الاصلية فيسقط قدر مهر المثل من جميع المال وما زاد على ذلك من الثلث لأنه تبرع
 والدية تحجب على عاقبتها وقد صارت مهرًا فسقط كلها عنهم ان كان مهر مثلها مثل الدية او أكثر
 ولا ترجع عليهم بشئ لانهم كانوا يتحملون عنها بسبب جنايتها فاذا صار ذلك ملكا لها سقط عنهم
 قدر مهر مثلها لما ذكرنا وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وأدوا
 الزيادة الى الولى لان الوصية لا نافذ لها الا من الثلث اه زيل على قتل وجه كونه وصية
 للعاقلة انه قد سقط الدية بتقابلة المهر والدية في الخطأ على العاقلة فيكون قد اسقط لهم ما زاد
 على المهر تبرعاً وفهم **(قوله لسرايته)** أى لسراية القلع الاول الى القتل واستيفاء القلع
 لا يسقط القود كمن له القود في النفس اذا قطع يد القاتل **(قوله لأنه لما اقدم الخ)** جوابه انه انما
 أقدم على القطع ظناً منه ان حقه فيه وبعد السراية تبين ان حقه في القود فلم يكن مبرأ عنه بدون
 العلم به كفى في الهداية واستشكله ابن الكمال بما حاصله انهم في المسئلة المارة وهى ما اذا قطع
 فعفا عن القطع فأت عللوا سقوط القصاص بأن صورة العفو تكفى في سقوطه لانها تورث
 شبهة ولم يلتفتوا الى أنه لا يكون مبرأ عنه بدون العلم به فأوجبوا الدية قال الرحمتى ويجب
 بالفرق بأن العاقى عن القطع ظهر منه الميل الى العفو بخلاف هذا فانه استوفى ما ظهر له أنه
 واجبه فلم توجد منه صورة العفو **(قوله يفيد تقوية قول ابن يوسف)** فيه انه لا يعارض
 ما عليه المتون والشروح ط على انك سمعت الجواب عنه **(قوله ولومات المقتص منه)** مقابل
 قوله فأت المقطوع الاول **(قوله فديته على عاقلة المقتص له)** لأن حقه في القطع وقد قتل قال
 الاتقانى ولكن الدية على العاقلة لأنه في معنى الخطأ لأنه أراد استيفاء حقه من القطع ولم يرد
 القتل **(قوله خلافا لهما)** فعندها لا يضمن شيئاً لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقيد
 بوصف السلامة لما فيه من سد باب القصاص اذ الاحتراز عن السراية ليس في وسعه ابن كمال
(قوله بلا حكم الحاكم) ظاهره انه لو استوفاه بنفسه بعد حكم الحاكم لا يضمن قتله **(قوله)**
 واما الحاكم الخ اى اذا قطع يد السارق فأت وهذه المسائل استشهد بها الامامان لقولهما
 فانه لاضمان فيها فبه الشارح على الفرق بأن اقامة الحدود واجبة على الامام وكذا فعل
 الحجاج ونحوه واجب بالعقد فلا يتقيد بالسلامة وفي مسئلتنا الولى مخير بل العفو مندوب اليه
 فيتقيد بها للاصل المذكور **(قوله والبزاع)** أى البيطار **(قوله والمباح يتقيد به)** يستثنى
 منه ما اذا وطئ زوجته فأفضاها أو ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحاً لكون الوطء اخذ
 موجه وهو المهر فلا يجب به آخرى ضمان آخر اشاء ط وبأنى تمامه **(قوله ومنه)** اى من
 المباح وهذا على قول الامام وبأنى تمامه قريباً **(قوله ومن الاول)** اى الواجب قال الشارح

في باب التعزير وفي الختمة له إكرام طفله على تعلم قرآن وأدب وعلم لفرضته على الوالد بن وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده اهـ وأفاد أن الأم كالأب في التعليم بخلاف التأديب كما يأتي **(قوله)** بإذن الأب أي أو بإذن الوصي ولو ضرب بغير إذنهما يضمن كما يأتي ط **(قوله)** تعليماً علة لقوله ضرب **(قوله)** عقيداً أي بوصف السلامة **(قوله)** ومحله في الضرب المعتاد أي كما وكيفاً ومحلاً فلو ضربه على الوجه أو على المذاكير يجب الضمان بلا خلاف ولو سوطاً واحداً لأنه اتلاف أبو السعد عن تلخيص الكبري ط **(قوله)** من ضرب أبيه أو وصيه قيد بهما لأن الأم إذا ضربت للتأديب تضمن اتفاقاً بقوله تأديباً إذ لو ضربه كل منهما للتعليم لا يضمن اتفاقاً اهـ غرر الأفكار **(قوله)** وإن الضرب بإذنهما أي إذن الأب والمولى وكذا الوصي ومفاده أنهما لو ضرباه بنفسهما لأضمان أيضاً اتفاقاً وقدماه آتفاً لكن في الحائنة ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن ومات قال أبو حنيفة يضمن الدية ولا يرثه وقال أبو يوسف يرثه ولا يضمن وإن ضربه المعلم بإذن الوالد لا يضمن المعلم اهـ وفي الولوالجية ضرب ابنه في أدب أو الوصي ضرب اليتيم فأتى بضمن عنده وكذا إن ضربه المعلم بلا إذنهم ضمن وإن بإذن فلا لأن الأب والوصي مآذونان في التأديب بشرط السلامة لأنهما يمكنان التصرف في نفسه وماله لو خيرا له أما المعلم فأتى بأدبه بإذنهم والأذن منهم وجد مطلقاً لمقيداً اهـ وظاهره أنه لا فرق عند أبي حنيفة في ضمان الأب في التأديب والتعليم والظاهر أنه رواية أخرى تأمل **(قوله)** قيل هذا أي قول الأم بعدم ضمان المعلم بالأذن من الأب وفيه أن الخلاف في ضرب التأديب والكلام هنا في ضرب التعليم وهو واجب لا يتقيد بالسلامة ولا خلاف فيه أفاده ط أقول في حاشية الشرف الغزي عن الصغرى قال أبو سليمان إذا ضرب ابنه على تعليم القرآن أو الأدب فأتى ضمن عنده لا عند أبي يوسف اهـ وقدما آتفاً عن الحائنة مثله وعليه يظهر الرجوع ولا يحتاج إلى الفرق الذي ذكرناه عن الولوالجية وتقدم في كتاب الإجازات عند قوله ويضمن بضربها وكسبها عن غاية البيان أن الأصح رجوعه إلى قولهما وكذا نقله البيهقي عن كفاية المحجب بقدر **(قوله)** لأن تأديبها للولي هذا التعليق غير ظاهر لأن مفاده أن الولي لا يضمن مع أن الأب يضمن بضرب ابنه تأديباً على مامر والظاهر قول البيهقي لأنه لنفع نفسه بخلاف تعزير القاضي فإنه لنفع المضروب اهـ وتقدم في باب التعزير ما للزوج ضربها عليه **(قوله)** وهو أي ما في المتن المذكور في الأشباه وغيره أو قوله كما قدمناه أي في ضمن قوله وتماه في الأشباه والألم يقدمه صريحاً والمراد أنه مذكور في الأشباه وغيره مطلقاً عن ذكر الخلاف كما قدمناه في المتن فإن عبارة المتن تفيد أن الزوج يضمن اتفاقاً وبه صرح ابن ملك وغيره وعليه فقوله وفي ديات الحنفي الخ كما استدل عليه تأمل **(قوله)** وتماه ثمة قال فيه ولو ضرب ابنه الصغير تأديباً إن ضربه حيث لا يضرب للتأديب أو فوق ما يضرب للتأديب فقطب فعله الدية والكفارة وإذا ضربه حيث يضرب للتأديب ومثل ما يضرب فكذلك عند أبي حنيفة وقال لا شيء عليه وقيل رجع إلى قولهما وعلى هذا التفصيل والخلاف الوصي والزوج أضرب اليتيم أو زوجته تأديباً وكذا المعلم إذا ضرب الصبي بإذن الأب والوصي لتعليم القرآن أو عمل آخر مثل ما يضرب فيه لا يضمن هو ولا الأب ولا الوصي بالإجماع فأبو حنيفة أوجب الدية

المعتاد وأما غيره فوجب للضمان في الكل وتماه في الأشباه (إن قطع) ولي القتل (يد القاتل) (بعد ذلك) (عفا) عن القتل (ضمن الفاطم دية اليد) لأنه استوفى غير حقه لكن لا يقتصر للشبهة وقال لا شيء عليه (وضمان الصبي إذا مات من ضرب أبيه أو وصيه تأديباً) أي للتأديب (عليهما) أي على الأب والوصي لأن التأديب يحصل بالزجر والتعريك وقال لا يضمن لو معتاداً وأما غير المعتاد ففيه الضمان اتفاقاً (كضرب معلم صبياً أو عبداً بغير إذن أبيه ومولاه) نف ونشر فالضمان على المعلم أجباً (وإن) الضرب (بإذنهما لا) ضمان على المعلم أجباً قيل هذا رجوع من أبي حنيفة إلى قولهما (وكذا يضمن زوج امرأه ضربها تأديباً) لأن تأديبها للولي كذا عزاء المصنف لشرح الجمع للعيني قات وهو في الأشباه وغيره كما قدمناه وفي ديات الحنفي الزوج والوصي كالأب تفصيلاً وخلافاً فعليه الدية والكفارة

* (فروع) * ضرب امرأة

فأنضاه فان كانت تستمسك بولها فيه نكاح المدينة واللا فكل المدينة وان اقض بكرة بالزنا فأفضاها فان مطاوعة حدا ولاغرم وان مكرهه فعليه الحد وأرش الافضاء لاالعقر حاوى القدس قطع الحجاب لحما من عينه وكان غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية اشباه وفي القنية سئل محمد بنجهم الدين عن صبية سقطت من سطح فانفتح رأسها فقال كثير من الجراحين ان شققتم رأسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقه اليوم تموت وانا أشقه وبرئها فشقه فماتت بعد يوم او يومين هل يضمن قتائل ماياثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان الشق معتادا ولم يكن قاحشا خارج الرسم قيل له فلو قال ان ماتت فأناضا من هل يضمن قال لا انتهى قلت انما لم يعتبر شرط الضمان لما تقرر أن شرطه على الامين باطل على ما عليه الفتوى اه والله اعلم

باب الشهادة في القتل

باب الشهادة في القتل

والكفارة على الاب ولم يوجبها على الملع اذا كان بأذنه وقيل هذا رجوع من ابى حنيفة الى قولهما في حق الاب ولو ضرب الملع بدون اذنه فمات يضمن والوالدة اذا ضربت ولدها تأديبا لاشك انها تضمن على قوله وعلى قولهما اختلاف المشايخ امنع **(قوله ضرب امرأة فأفضاها)** اى جعل مسلك بولها وحضها أو حضها وغافلها واحدا والوط كضرب كما باتى والمراد بها الاجنبية اما الزوجه اذا وطئها فأفضاها فلاشئ عليه وان لم يستمسك بولها عندها وعند ابى يوسف كلاجنبية واعتمده ابن وهبان بتصریحهم بأن عشرة اشياء تجب بها الدية كاملة منها سلس البول وردة الشر نبالا بأنه في غير هذه المسئلة لنص الامام ومحمد على ان لا شئ هنا اى لانه بفعل مأذون فيه وقيد قولهما بما اذا كانت بالغة مختارة مطبقة لوطئه ولم تمت منه فلو صغيرة او مكرهه أولا تطبق تلزم ديتها اتفاقا بالمولد والافضاء وأطال في ذلك جدا فراجع **(قوله فيه نكاح المدينة)** لانها جافعة **(قوله والافضل الدية)** اى دية المرأة لانه فوت جنس النكاح على الكمال **(قوله حدا)** اى حد كل منهما ولاغرم اى لا شئ عليه في الافضاء لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد ولو ادعى شبهة فلاحد ولاشئ في الافضاء ومجب العقر **(قوله فعليه الحد)** اى دونها لا كراهها **(قوله وارش الافضاء)** اى نكاح الدية ان استمسكت والافضلها وقوله لاالعقر لانه لا يجتمع مع الحد وتامة في ط * (تمة) * لو زنى بأمة فقتلها به عليه الحد بالزنا والقيمة بالقتل ولو اذهب عنها لزمه قيمتها وسقط الحد فلهذا الجنب العمياء فأورث شبهة وتفصيل مالو أفضاها في الشرح كذا ذكره الشارح في كتاب الحدود قيل باب الشهادة على الزنا **(قوله فعليه نصف الدية)** اى نصف دية العين ابوالسود لانه وقع بفعل مأذون ط اقول يظهر لى ان المراد نصف دية النفس التى هى دية العين ثم رأيت الرحنى فسرهما كذلك وبدل عليه مسئلة الحنان الآتية قبيل القسامة فانه اذا أمر ليختن صيدا فقطع الحشفة ولم تمت الصبي فعليه دية الحشفة كاملة وهى دية النفس تأمل **(قوله سئل محمد)** لفظة محمد زائدة على ما فى القنية **(قوله فانفتح)** الذى فى القنية فانفتح بالتاء قبل الفاء وبالحاء المعجمة **(قوله مليا)** اى ساعة طويلة **(قوله ثم قال لا الخ)** لاينافى مسئلة العين المارة آنفا لانه هنا لم يجاوز ما أمر به **(قوله اذا كان الشق باذن)** فلو بدونه فالظاهر القصاص ويحرم **(قوله)** ولم يكن قاحشا تفسير لما قبله ط **(قوله خارج الرسم)** أى العادة ط **(قوله قلت الخ)** قائله المصنف فى المنع واعترضه الرملى بأنه بعيد عن اصطلاح الفقهاء لعدم ما يوافق عليه اسم الامانة اذ هى المال القابل لاثبات البعد عليه واستظهر أن العلة كونه غير مقدور عليه كما هو شرط المكفول به والله تعالى اعلم

باب الشهادة في القتل واعتبار حاله

أى باب الشهادة الواقعة في شأن القتل وباب اعتبار حالة القتل اى حالة ايقاع سببه لان المعتبر حالة الرمى لا الوصول كما باتى ولما كان القتل بعد تحققه ربما يجحد فيحتاج من له القصاص الى اثباته بالبينة وحالة الشئ صفة له تابعة ذكر ذلك بعد بيان حكمه قال ط واعلم انه تقبل شهادة النساء مع الرجال فى القتل الخطأ والقتل الذى لا يوجب القود وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضى الى القاضى لان موجبها المال ولو شهد عليه عدل بقتل يجبس فان جاء بشاهد

اى حالة القتل

(القود يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة) من غير سبق ملك ٥٠٠ المورث لان شرعية القود لتنفى الصدور

آخر والاخلى سبيله وكذا لو شهد مستور ان يقتل عمده يحبس حتى تظهر عدالة الشهود لانه صار متهموا وكذا في الخطأ على الاظهر اهـ **(قوله)** القود يثبت للورثة قال في الحانية يستحق القصاص من يستحق ميراثه على فراض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة اهـ **(قوله)** من غير سبق ملك المورث اشار الى أن المراد بالخلافة هنا مقابل الورثة والا فالورثة خلافة ايضا كاصر حوايه لكنها تستدعى سبق ملك المورث ولا يرد صحة عفو المورث لان السبب انعقد له ولهذا قال الاقناني انه حق الورثة ابتداء عند الامام من حيث انه شرع للتشني ودرك النار لان الميت لا يتنعم به وحق الميت من حيث انه بدل النفس ولذا اذا انقلب مالا تقضى منه ديونه وتنفذ منه وصاياه وتما فيه فعلم أن الفروع الآتية وتفسير الخلافة بما ذكر باعتبار الحيثية الاولى وصحة عفو المورث باعتبار الثانية فقد راعى الامام الحيثيتين احتيالا للدرء كاحققة الطورى **(قوله)** نص فيه فان الام لا للمالك فقد ملك تعالى التسلط للولى بعد القتل وفيه أن التسلط قديم يكون لبوت الحق له ابتداء وقد يكون الحق انتقل له من مورثه فلا تكون الآية نصا اهـ ط **(قوله)** كالماتع (ماتع) اي نحو صلح او عفو بعض الورثة **(قوله)** فاحدهم خصم عن الباقيين لانه يثبت جميع الحق لغيره وهو الميت فيثبت للبقية بخلاف ما ذكر بعده فانه انما يثبت حقا لنفسه لاحق غيره ط **(قوله)** لا يقيد بضم الباء من افاد الامير القاتل قتله به قودا وفيه اشارة الى ان الميتة تقبل الا انه لا يقضى بالقصاص اجابا مالم يحضر الغائب لان المقصود من القضاء الاستيفاء والحاضر لا يتمكن منه بالاجماع كافي الكفاية **(قوله)** وفي الخطأ اي في قتل أبيه خطأ وفي الدين لايه على آخر لو اقام الحاضر حجة على ذلك لا يعيدها الغائب اذا حضر لان المال يثبت للورثة ارضا عند الكل وفيه ايماء الى انه اتحد القاضي للحاضر والغائب فلو اثبت قدر نصيبه منه او كان القاضي متعددا اعاد الحجة وانما خص الدين لان في اعادة الحجة للعقار اختلافا وان كان الاصح انه لا يعيدها كافي العمادية قهستاني **(قوله)** لمامر اي من الاصل **(قوله)** فالحاضر خصم لانه ادعى حقا على الحاضر وهو سقوط حقه في القصاص وانقلابه مالا ولا يتمكن من اثباته الا باثبات عفو الغائب فانتصب خصما عنه فاذا قضى عليه صار الغائب مقضيا عليه تبعا زيابى **(قوله)** وسقط القود اي وان جاء الغائب وانكر العفو ويصير حقه نصف الدية **(قوله)** فهو على التفصيل السابق فلا تقبل بينة اقامها الحاضر من غير اعادة بعد عود الغائب ولو اقام القاتل بينة ان الغائب قد عفا فالشاهد خصم ويسقط القصاص فخالصه ان هذه المسئلة مثل الاولى في جميع ما ذكرنا الا انه اذا كان القاتل عمدا او خطأ لا يكون الحاضر خصما عن الغائب بالاجماع والفرق لهما في الكل ولا في حنيفة في الخطأ ان احد الورثة خصم عن الباقيين ولا كذلك احد المولىين زيابى **(قوله)** ولو اخبر الخ عير بالاخبار لانه ينظم الالوجه الاربعة بخلاف الشهادة فانها لم توجد حقيقة الا في الالوجه الثالث كإفاده ابن كمال **(قوله)** عفو للقصاص منهما قيد بالقصاص لانه لا يكون عفوا منهما للعالم الا في بعض الالوجه كاتعرفه **(قوله)** عملا بزعمهما لانهما زعما عفو الثالث وبعفو البعض يسقط القصاص **(قوله)** وهي رباعية اي اوجبه اربعة **(قوله)** ولهما ثلثا الدية لان نصيبهما صار مالا در **(قوله)** والثاني ان كذبهما قال الرملى كذا بخط المصنف متنا وشرحا

ودرك النار والميت ليس بأهل له وقوله تعالى فقد جعلنا لولييه سلطانا نص فيه (وقال بطريق الارث) كالماتع (ماتع) اي نحو صلح او عفو بعض الورثة (قوله) فاحدهم خصم عن الباقيين وقام مقام الكل في الخصومة وما يملكه الورثة لا بطريق الورثة لا يصير أحدهم خصما عن الباقيين ثم فرع عليه بقوله (فلو اقام حجة بقتل أبيه عمدا مع غيبة أخيه) يريد القود (لا يقيد) اجماعا حتى يحضر الغائب لكنه يحبس لانه صار متهما (فان حضر) الغائب (يعيدها) ثانيا (ليقتل) القاتل وقال لا يعيد (وفي) القاتل (الخطأ) والدين لا يحتاج الى اعادة البينة بالاجماع لمامر (فلو برهن القاتل على عفو الغائب فالحاضر خصم) لا انقلابه مالا وسقط القود (وكذا لو قتل عبده عمدا وخطأ) الحال ان السيدين (احدهما غائب) فهو على التفصيل السابق (ولو

اخبر وياقود بعفو أخيهما) الثالث (فهو) اي اخبرهما عفو للقصاص منهما) عملا بزعمهما وهي رباعية فالاول (والصواب ان صدقتهما) اي الخبرين (القاتل والاخ) الشريك (فلا شيء له) اي للشريك عملا بتصديقه (ولهما ثلثا الدية) الثاني (ان كذبهما

والصواب كذاهما (قوله فلاشي للمخبرين) لانهما بأخبارهما سقطا حقهما في القصاص فنقاب
مالا لا مال لهما لتكذيب القاتل والشريك درر (قوله ولاخيهما ثلث الدية) لان دعواهما
العفو وهو ينكر بمزلة ابتداء العفو منهما في حقه فينقلب نصيبه مالا ابن كمال (قوله وحده)
اي دون الاخ الشريك (قوله فلكل منهما ثلثها) لان القاتل لما صدقهما اقر لهما بثاني الدية فلزم
وادعى بطلان حق الثالث بالعفو ولم يصدقه فتحول مالا يفدعه اليه درر (قوله ان صدقهما الاخ
فقط) اي وكذبهما القاتل (قوله لان اقراره الخ) اي فلا يقال انه قد اقر انه لا يستحق على القاتل
شيئا باقراره له بالعفو فكيف يجب له الثلث (قوله فوجب له ثلث الدية) وسقط الثلثان لتكذيب
القاتل ايها ولايتأتى القصاص مع اقرار الثالث بعفوه ط (قوله ولكنه يصرف ذلك الى
المخبرين) لان الاخ زعم العفو بتصديقه المخبرين وانه لاشي له على القاتل وانما على القاتل ثلثا
الدية ليوما وما في يده مال القاتل وهو من جنس حقهما فصرف اليهما والقياس ان لا يلزمه شيء
لانهما ادعيا المال على القاتل والقاتل منكفر فلم يثبت وما اقر به القاتل للاخ قد بطل باقرار الاخ
بالعفو لكونه تكذيبا للقاتل وجه الاستحسان ان القاتل بتكذيبه المخبرين اقر للاخ بثلث الدية
لزعمه ان القصاص سقط بأخبارهما بالعفو كابتداء العفو منهما والمقر له ما كذب القاتل حقيقة
بل اذ ف الوجوب الى غيره وفي مثله لا يرتد الاقرار كمن قال فلان على مائة فقال المقر له ليس لي
ولكنها فلان قال للمقر له الثاني كذا هذا درر موضحا (قوله وهو الاصح زيلعي) عبارته
وفي الجامع الصغير كان هذا الثالث للشاهدين لالله شاهد عليه وهو الاصح الخ وظاهره ان مقابل
الاصح كونه للاخ المشهود عليه (قوله يقتص) لا يقال الضرب بسلاح فديكون خطأ فكيف
يجب القود لاننا نقول لما شهدوا بالضرب بالسلاح ثبت العمد لا محالة لانه لو كان خطأ قالوا انه قصد
غيره فاصابه وقال في شرح الكافي ولا يثبت ان يثبت الشهود انه مات بذلك أم لا وكذلك اذا شهدوا
انه ضرب بالسيف حتى مات وان لم يذكروا العمد لان العمد هو القصد بالقلب وهو امر باطن
لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو الضرب بآلة قتلة عادة ولو شهدوا انه قتله عمدا وانه
مات به فهو أحوط اه اتقاني قال الرملي أول الجسائيات هذا صريح في انه بعد ثبوت القتل
بالآلة الجارحة بالينة لا يقبل قول القاتل لم أقصده بخلاف ما لو اقر وقال اردت غيره لانه ثبت
من جهته مطلقا عن قيد العمدية والحظية فيقبل منه ما اقر به ويحمل على الادنى قال في
التنارخانية وفي المجرد روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة لو اقر انه قتل فلانا بجديدة أو سيف
ثم قال اردت غيره فقتله لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن ابي يوسف اذا قال ضربت فلانا بالسيف
فقتله قال هذا خطأ حتى يقول عمدا اه ملخصا أقول التفرقة بين الشهادة والاقرار انما
تظهر على الرواية الثانية دون الاولى تأمل (قوله ولا يحتاج الشاهد الخ) لان الموت متى
وجد عقيب سبب صالح يضاف اليه لا شيء آخر اذا لم يكن في الظاهر سبب آخر وان احتمل
لان احتمال خلاف الظاهر لا يعتبر في الاحكام اتقاني (قوله أو في المكان) اي المتباعد فان
كان متقاربا كبيت شهد أحدهما اني رأيت قتله في هذا الجانب وشهد الآخر اني رأيت قتله في
هذا الجانب فتقبل ولو الجانية (قوله أو في آتته) بأن قال أحدهما قتله بعضا والآخر قتله
بالسيف قال في الحزارة ولو شهد أحدهما بالقتل بالسيف والآخر بالسكين لم يحجز ولو كانت

فلاشي للمخبرين ولاخيه
ثلث الدية و) الثالث (ان
صدقهما القاتل وحده
فلكل منهما ثلثها و) الرابع
(ان صدقهما الاخ فقط
فله ثلثها) لان اقراره ارتد
بتكذيب القاتل اياه فوجب
له ثلث الدية (و) لكنه
(يصرف ذلك الى المخبرين)
استحسانا وهو الاصح
زيلعي لانه صار مقر لهما
بما اقر له به القاتل (وان
شهدا انه ضربه بشيء
جرح فلم يزل صاحب
فراش حتى مات يقتص)
لان الثابت بالينة كالثابت
معانية ولا يحتاج الشاهد
ان يقول انه مات من
جراحته بزاية (وان
اختلف شاهدا قتل في
زمان او في المكان او في
آتته او قال أحدهما قتله
بعضا وقال الآخر لم أدر
بماذا قتله او شهد أحدهما
على معانية القتل والآخر
على اقرار القاتل به بعلت

لان القتل لا يتكرر (وكذا) تبطل الشهادة (لو كمل النصاب في كل واحد منهما) ليثبت القاضي بكذب أحد الفريقين ولا اولوية (ولو كمل احدا الفريقين دون الآخر قبل الكمال منهما) لعدم المعارض **ح ٥٠٢** (ولو شهدا بقتله) وقولاهما لانه

تجب الدية في ماله في ثلاث سنين شره لولاية استحسانا جملا على الادنى وهو الدية وكانت في ماله لان الاصل في الفعل العمد (وان اقر كل واحد منهما) اى من الرجلين (انه قتله وقال الولي قتلناه جميعا له قتلها) عملا باقرارهما (ولو كان مكان الاقرار) والمسئلة بمجالها (شهادة لغت) الشهادتان لان التكذيب تفسيق وفسق الشاهد يبطل شهادته اما فسق المقر لا يبطل الاقرار (ولو قال) الولي (في صورة الاقرار) السابقة صدقها (ليس له ان يقتل واحدا منهما) لان تصديقهما باقرارهما باقراره اقرارا بآن الآخر لم يقتله بخلاف قوله قتلناه لانه دعوى القتل بلا تصديق فيقتلها باقرارهما اقرارا بآن (ولو اقر) رجل (بأنه قتله وقامت البيئة على آخر انه قتله وقال الولي قتله كلاهما كان له) للولي (قتل المقر دون المشهود عليه) لان فيه تكذيبا لبعض موجه كامر ولو قال الولي لاحد المقرين صدقت انت قلته

وحده كان له قتله لتصادقهما على وجوب القتل عليه وحده (كما لو قال ذلك لاحد المشهود عليهما) (قوله) كان له قتله لعدم تكذيب شهوده عليه وانما كذب الآخرين وكذا حكم الخطأ في كل ما ذكر ذكره الزيلعي (شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية) على العاقلة (جاء المشهود بقتله حيا ضمن العاقلة اولى) لقبضه الدية بلا حق

(أو الشهود ورجعوا) أي الشهود (عليه) على الولي تملكهم المضمون الذي في يد الولي (و) الشهادة على القتل (العمد) في هذا الحكم (كالخطأ) فإذا جاء حيًا بخير **٥٠٣** الورثة بين تضمين الولي الدية أو الشهود (الأي الرجوع) فلا رجوع

لشهود على أولى لانهم أوجبوا له القود وهو ليس بقال وقال يرجعون كالخطأ (ولو شهدا على اقراره) أي اقرار القاتل بالخطأ أو المعدم ثم جاء حيًا (أو شهدا على شهادة غيره في الخطأ) وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء حيًا (لم يضمن) اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما (وضن الولي الدية) في صورتين (للعاقلة) اذ ظهر انه اخذها منهم بغير حق (والمعتبر حالة الرمي) في حق الحبل والضمان (للاوصول) وحيد (فتجب الدية) في ماله وسقط القود للشبهة (ردة المرمى اليه قبل الوصول) وقال لا شيء عليه (لا تجب دية المرمى اليه) (بأسلامه) بالاجماع (و) تجب القيمة بعقده بعد الرمي قبل الاصابة (و) تجب الجزاء على محرم رمي صيدا ختل فوصل لأعلى حلال رماه فأحرم فوصل ولا يضمن من رمي مقضيا عليه برجم فرجع شاهده فوصل وحل صيد رماه مسلم فتجس

(قوله أو الشهود) لأن المال تائب بشهادتهم درر (قوله تملكهم المضمون الخ) عبارة الدرر لانهم ملكوا المضمون وهو ما في يد الولي كالتصاحب مع غاصب الغاصب (قوله والشهادة على القتل العمد الخ) أي اذا شهدوا بالقتل عمدا واقتض من القاتل ثم جاء المشهود بقتله حيا لاقتصاص على واحد منهم ولكن ورثة القاتل بالخيار فان ضمنوا الولي لا يرجع على أحد وان ضمنوا الشهود لا يرجعون بذلك على الولي عنده وعندهما يرجعون تارخائية (قوله أي اقرار القاتل بالخطأ أو المعدم) أي وقضى عليه بالدية في ماله في صورة الخطأ لأن العاقلة لا تمقل الاقرار وبالتقصص في صورة المعدم تأمل (قوله في الخطأ) قيده لان الشهادة على الشهادة لا تقبل في القود كالحكم كصر حوايه فافهم (قوله ثم جاء) أي المشهود على الاقرار بقتله (قوله اذ لم يظهر كذبهما) لانهما لم يشهدا بقتله بل شهدا على اقرار القاتل به فالظاهر انه اقر كاذبا وفي الثانية شهدا على شهادة الاصول لا على نفس القتل (قوله وضن الولي الدية في صورتين) أي في الشهادة على اقراره وفي الشهادة على الشهادة فيرد الولي ما قبضه لكن في الشهادة على الاقرار بالقتل عمدا لم يقبض شيئا لأن موجبا القود ولعل المراد ان الولي اذا اقتض من المقر يضمن دية لا لولائه لظهور ان لاحقه في القصاص بعد مجيء المقتض لاجله حيا تأمل (قوله للعاقلة) كذا في الدرر وفيه نظر لأن العاقلة لا تمقل اقرارا ولا عمد بل ضمانا للعاقلة مقصور على الصورة الثانية لأن الدية قضى بها عليهم كاسر وعبرة التسترخائية عن الجامع لا غبار عليها حيث قال ولو كانت الشهادة في الخطأ أو في العمد على اقرار القاتل والمسئلة بحالها فلا ضمان على الشهود وانما الضمان على الولي في الفصلين جميعا وكذلك لو شهدا على شهادة شاهدين على قتل الخطأ وقضى القاضي بالدية على العاقلة وباقى المسئلة بحالها لا ضمان على الفروع ولكن يرد الولي الدية على العاقلة اه وأراد بباقي المسئلة ان الشهود بقتله جاء حيا (قوله والمعتبر حالة الرمي) لأن الضمان بفعله وهو الرمي اذ لا فعل منه بعده فتعتبر حالة الرمي والمرمى اليه فيها مقنوم هداية (قوله في حق الحل والضمان) اراد بالحل الخروح عن احرام الحج كالنجي مسئلته عزيمة (قوله للشبهة) أي شبهة سقوط العصمة حال الوصول (قوله بردة المرمى اليه) أي فيما اذا رمى مسلما فارتد المرمى اليه والعياذ بالله تعالى ثم وقع به السهم (قوله وقال لا شيء عليه) لأن التلف حصل في محل لا عصمة له منح (قوله وتجب القيمة بعقده الخ) والقياس التقصص لكن سقط للشبهة فانه يجب للمولى لو اعتبر الرمي ولا عمد ثم ينتقل الى وارثه لو اعتبر الوصول فأورث شبهة دائمة للتقصص شرح المجموع لمصنفه فقيد القهستاني القتل هنا بالخطأ محل نظر فأداه ابو السعود (قوله فوصل) أي السهم المرمى (قوله ولا يضمن الخ) لأن حال الرمي مباح الدم وانما الضمان على الراجع فيضمن الربع لو واحدا ولو كلهم فكل الدية ابو السعود (قوله فرجع شاهده) الاضافة للجنس لانها تأتي لماتت اليه الالف واللام فيشمل رجوع واحد من الاربعة اوالكل (قوله أي جان الخ) يأتي بيانه قيل القسامة (قوله باذن أبيه) متعلق بختان لا يقطع اذ لا يعتبر اذنه في قطع الحشفة لانه لا يملكه

فوصل * لا يحل (مارماه بجوسى فأسلم فوصل) لما عرفت ان الاعتبار حالة الرمي * (لنذر) أي جان لومات نجنيه فعليه نصف الدية ولو طاش فالدية فقل ختان قطع الحشفة بأذن أبيه * أي انسان يقطع اذنه يجب نصف الدية ويقطع رأسه نصف عشرها

رحمى (قوله جئين خرج رأسه) أى فطمه كاهو موجود فى بعض النسخ فيه الفرة أى خمسمائة درهم نصف عشر الدية وعبارة الاشياء خرج رأسه فقطع اذنه ولم يمت فيه نصف الدية وان قطع رأسه فيه الفرة اه واعلم ان هذا كله اذا استهل ولم يخرج نصفه مع الرأس أو الاكثر مع القدمين فان استهل وخرج منه ذلك فيه القودى القتل والقطع كاقدمناه اول الجنايات عن المجتبى والتاريخانية (قوله فقل دية الانسان) سياتى بيانه قريبا وكذا من اطافته حيث يدخل على كل كتاب بمسئلة تناسبه غالبا والله تعالى اعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كتاب الديات

قدم القصاص لانه الاصل وصيانة الحياة والانفس فيه أقوى والدية كالحلف له ولهذا نجب بالعوارض كالحطأ وفي معناه معراج (قوله الدية في الشرع الح) وفي اللغة مصدر ودى القاتل المقتول اذا أعطى عليه المال الذي هو بدل النفس والثاء في آخرها عوض عن الواو في أولها كالعدة (قوله الذي هو بدل النفس) زاد الاتقاني أو الطرف (قوله لانه تسمية للمفعول الح) كذا قال ابن الكمال ردا على الزبلي وغيره والحاصل انه مجاز في اللغة حقيقة في العرف كقَالَ التحويليون في اطلاق اللفظ على المنفوذ والمقصود بيان المعنى العرفي الحقيقي والحقائق لا يطلب لها اصل وبيان انه تسمية للمفعول بالنص يؤذن ببيان المعنى اللغوي المجازي فتأمل (قوله والارث اسم لما واجب فيه ادون النفس) وقد يطلق على بدل النفس وحكومة العدل قهستاني (قوله أرباعا) حال من مائة او من الابل اى مقسمة من كل نوع من الانواع الآتية ربع المائة (قوله من بنت محاس) هي التي طعت في السنة الثانية وبنت لبون في الثالثة والحقة في الرابعة والجذعة في الخامسة (قوله وهي الدية المغلظة لاغير) اعلم ان عبارات المتون هنا مختلفة المفهوم فظاهر الهداية والاختيار والكفر والماتى ان الدية في شبه العمد لا تكون من غير الابل وهو ظاهر عبارة المصنف هنا ايضا وعابه في التغليظ ظاهر لعدم التخيير وظاهر الوقاية والاصلاح والغرر وغيرهما انها تكون من غير الابل وبه صرح في متن القدوري حيث قال ولا يثبت التغليظ الا في الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم تغلظ اه وعليه فمعنى التغليظ فيها انها اذا دفعت من الابل تدفع ارباعا بخلاف دية الخطأ فانها احساس وفي الجمع تغلظ دية شبه العمد في الابل قال شارحه حتى لو قضى بالدية من غير الابل لم تغلظ وكذا في درر البحار وشرحه غرر الافكار وفي جنائيات غاية البيان وتغلاظ الدية في شبه العمد في الابل اذا فرضت الدية فيها واما غير الابل فلا يغلظ فيها وفي الجوهره حتى انه لايزاد في الفضة على عشرة الآف ولا في الذهب على ألف دينار وفي درر البحار اتفق الاثمة على ان الدية من الذهب في الخطأ وشبه العمد ألف دينار فهذه العبارات صريحة في ان دية شبه العمد لا تنخص بالابل قال ط والذي قدمه الزبلي اول الكتاب ان الدية في شبه العمد لا تكون الا من الابل مغلظة على العاقلة في ثلاث سنين تؤخذ في كل سنة ثلث المائة من الابل ورجحه في الشر نبالية بانه لو كان الواجب ما هو اعم من الابل لم يكن التغليظ فائدة لانه يختار الاخف فتتو حكمة التغليظ اه أقول ما نقله عن الزبلي لم أره في نسختي فليراجع وعلى ثبوته فالظاهر ان في المسئلة روايتين والله تعالى أعلم (قوله احساس منها ومن بنت محاس) اى تؤخذ المسئلة

فقل جين خرج رأسه
فقطعه ففيه الغرة * أي
شيء يجب باتلافه دية
وثلاثة أخماسها فقل دية
الإنسان أشباه والله تعالى
أعل بالصواب

کتاب الديات

الدية في الشرع اسم للعالم الذي هو بدل النفس لاسميتها للمفعول بالمصدر لانه من المنقولات الشرعية والارش اسم للواجب فيما دون النفس (دية شبه العمدة من الابل ارباع من بنت مخاض وبنت لبون وحقه الى جذعة) بأدخال الغاية (وهي) الدية (المغاظة لاغيرو) الدية (في الخطأ) اخماس منها ومن بنت مخاض أو انثى دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الورق) وقال الشافعي اثنا عشر الفا

الاربعة المارة من ابن مخاض احسا من كل نوع عشرون (**قوله** وقالها) اى من الثلاثة الماضية وهى الابل والدنانير والدرهم ومن البقر الح فتيجوز عندها من ستة انواع وعند الامام من الثلاثة الاول فقط قال فى الدر المنقى ويؤخذ البقر من اهل البقر والحل من اهلها وكذا الغنم وقيمة كل بقرة اوحلة خمسون درهما وقيمة كل شاة خمسة دراهم كفى الشربلية عن البرهان زاد القهستانى والشيء ثنيا وقيل كالحصيا وعن الامام كقولها ومثرة الخلاف أنه لو صالح على أكثر من مائتي بقرة لم يجز عندها وجاهل عنده لانه صالح على ما ليس من جنس الدية وقدموا الصحيح مذهب الیه الامام كفى المضمرات وأفاد ان كل الانواع اصول وعليه استحبابنا وان التعمين بالرضا او القضاء وعليه عمل القضاء وقيل للقاتل ذكره القهستانى وتامه فى المنح (**قوله** هو المختار) اى تفسير الحلة بذلك وقيل فى ديارنا قيس وسراويل نهاية (**قوله** عتق قن) اى كامل فيكنى الا عور لا الاعمى درمنقى (**قوله** مؤمن) بخلاف سائر الكفارات لورود النص به والنص وان ورد فى الخطأ لكن لما كان شبه العمد فيه معنى الخطأ ثبت فيه حكم الخطأ اتقانى (**قوله** فان عجز عنه) اى وقت الاداء لا الوجوب قهستانى (**قوله** ولاه) اى متابعين (**قوله** ولا اطعم فيهما) بخلاف غيرهما من الكفارات (**قوله** وصح اعتاق رضيع) اى ان عاش بعده حتى ظهرت سلامة اعضائه واطرافه فلومات قبل ذلك لم تنأد به الكفارة اتقانى (**قوله** لا الجنين) لانه لم تعرف حياته ولا سلامته ولانه عضون وجه فلا يدخل تحت مطلق النص زبلى (**قوله** ودية المرأة الح) فى قتل المرأة خطأ خمسة آلاف وفى قطع يدها الفان وخمسائة وهذا فيما فيه يهية مقدرة واما فيما فيه الحكومة فليل كالمقدرة وقيل يسوى بينهما كما فى الظهيرية ولارد جنين فيه غرة لانه مستثنى كما بانى درمنقى فى التارخانية عن شرح الطواويسى ما ليس له بدل مقدريستوى فيه الرجل والمرأة عند استحبابنا * (تنبيه) فى احكام الحتى من الاشياء لا قصاص على قاطع يده ولو عمدا ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عمدا وعلى عاقلة أرشها واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويوقف الباقي الى التين وكذا فيما دون النفس ويصح اعتاقه عن الكفارة (**قوله** خلافا للشافعى) حيث قال دية اليهودى والنصرانى أربعة آلاف درهم ودية الجوسى ثمانمائة درهم هدابة (**قوله** وصح فى الجوهره الح) حيث قال ناقلا عن النهاية ولاديه للمستأنم هو الصحيح اه واعترض بأن الذى فى النهاية هو التصريح بالتسوية فى الدية والتفرقة فى القصاص اه قلت وهكذا رأت فى النهاية وغاية البيان (**قوله** وارقه فى الشربلية) غير مسلم لانه نقل تصحيح الجوهره المذكور ونقل بعده مانصه وقال الزبلى والمستأنم دية مثل دية الذمى فى الصحيح لما رويناه فقد اختلف التصحيح اه اقول واستظهر الرملى ما صححه الزبلى وغيره واختلاف التصحيح انما هو بعد ثبوت ما نقله فى الجوهره عن النهاية والله تعالى اعلم (**قوله** وفى النفس) فى السدية ولا حاجة لذكر النفس لعلم حكمها مما تقدم ط (**قوله** والا نف الح) الاصل فى قطع طرف من أطراف آدمى انه ان فوت جنس منفعة على الكمال أو أزال جمالا مقصودا على الكمال ففيه كل الدية لانه انلاف للنفس من وجه لقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية فى اللسان والا نف فقسنا ما فى مناه عليه اتقانى واعلم ان ما لائناى له فى بدن

وقالها ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم ألفا شاة ومن الحل مائتا حلة كل حلة ثوبان ازار ووردا هو المختار (وكفارتها) اى الخطأ وشبه العمد (عتق قن مؤمن) فان عجز عنه صام شهرين ولاه ولا اطعم فيهما (اذ يرد به النص والمقادير توقيفية (وصح اعتاق أحد ابويه مسلم) لانه مسلم تبعا لالجنين ودية المرأة على النصف من دية الرجل فى دية النفس وما دونها (روى ذلك عن على رضى الله عنه موقوفا ومرفوعا (والذمى والمستأنم (والمسلم) فى الدية (سواء) خلافا للشافعى وصح فى الجوهره انه لاديه فى المستأنم وارقه فى الشربلية لكن بالتسوية جزم فى الاختيار وصححه الزبلى (وفى النفس) خبر المبتدأ وهو قوله الآتى الدية (والا نف)

الإنسان من الاعضاء او المعاني المقصودة فيه كاليدية والاعضاء اربعة انواع افراد وهي ثلاثة الالف واللسان والذكر والمعاني التي هي افراد في البدل العقد والنفس والشم والذوق وأما الاعضاء التي هي ازواج فالعينان والاذنان الشاخصتان والحاجبان والشفتان واليدان ونديا المرأة والانتبان والرجلان ففيهما اليدية وفي احدهما نصفها والتي هي ارباع اشعار العين وفي كل شفر ربع اليدية والتي هي أعشاراً صابع اليدين واصابع الرجلين ففي العشرة اليدية وفي الواحدة عشرة هاء والتي تزيد على ذلك الاسنان وفي كل منها عشر اليدية وبأى بيان ذلك **(قوله ومارنه)** هو مالان من الالف وارنبته طرف الالف لانه فوت الجال على الكمال وكذا المنفعة لان المارن لاشتاء الروائح في الالف لتعلمونه الى الدماغ وذلك بفوت بقطع المارن ولو قطع المارن مع القصة لاي زاد على دية واحدة لانه عضو واحد ولو قطع أنفه فذهب شمه فعليه بيتان لان الشم في غير الالف فلا تدخل دية أحدهما في الآخر كالسمع مع الاذن معراج **(قوله وقيل الخ)** حكاة الفهستاني وجزم في الهداية وغيرها بالاول **(قوله والذكر والحشفة)** لأنه يفوت بالذكر منفعة الوطء والايلاود استمسك البول والرمي به ودفع الماء الايلاج الذي هو طريق الاعلاق عادة والحشفة اصل في منفعة الايلاج والدفع والقصة كالتابع له هداية وقدم المصنف وجوب القصص في قطع الحشفة عمدا وفي الذكر خلاف قدمناه **(قوله والقتل)** لانه ينفع المعاش والمعاد وفي التجربة سئل في رجل طرح آخر على الارض وضربه فصار يصرع فماذا عليه اجاب ان ثبت زوال عقله بمسا ذكر ففيه دية كاملة وان زال بعضه فقدده ان انقبض زمان او غيره والاشكوكمة عدل وللقاضي ان يقدرها باجتهاده وهذا قلته نقفها أخذنا من كلامهم وقد صرح بعض العلماء بأن الاصراع ضرب من الجنون اه **(قوله والشم والذوق والسمع والبصر)** لان لكل واحد منها منفعة مقصودة وقدرى ان عمر رضى الله تعالى عنه قضى بأربع ديات في ضربة واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع والبصر هداية ويعرف تلفها بتصديق الجاني او نكوله أو الخطاب مع الغفلة وتقريب الكرية واطعام الشئ المرفهستاني **(قوله أفادان في لسان الاخرس)** حكومة عدل) أى اذا لم يذهب به ذوقه لان المقصود منه الكلام ولا كلام فيه فصار كاليد الشلاء وآلة الحصى والعين والرجل العرجاء والعين القائمة العوراء والسن السوداء اه معراج أى فان في الكل حكومة عدل لانه لم يفوت منفعة ولا فوت جمالا على الكمال عناية بخلاف ما اذا ذهب به ذوقه **(قوله وهذا)** أى قوله ان منع النطق **(قوله والاقسمت اليدية الخ)** اى ان لم يمنع اداء اكثر الحروف بأن قدر عليه قسمت اليدية الخ لكن قال الفهستاني فان تكلم بالاكثر فالحكومة وقيل يقسم على عدد الحروف فماتكلم به منها حظ من اليدية بحصته سواء كان نصفاً او ربعاً أو غيره وهو الاصح وقيل على حروف اللسان وهو الصحيح كما في الكرماني اه ملخصاً وبه علم ان الاقوال ثلاثة وبها صرح في الهداية وغيرها وعلى الاول مشى في الملتقى والدرر وشرح المجمع والاختيار وغيره الافكار والاصلاح وغيرها وصرح في الجوهره بتصحيح الاخيرين كالقهستاني والاول مصحح ايضا لما علمته وظاهر كلام الشارح ان الاخيرين تفسير للحكومة التي أوجبها القول الاول فلا منافاة بينه وبينهما وهو حسن لكنه خلاف المفهوم من كلامهم

ومارنه وأرنبته وقيل في أرنبته حكومة عدل على الصحيح (والذكر والحشفة والعقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع النطق) أفادان في لسان الاخرس حكومة عدل جوهره وهذا ساقط من نسخ الشارح فكتبه (أو منع اداء أكثر الحروف) والا قسمت اليدية على عدد حروف الهجاء الثمانية وعشرين أو حروف اللسان

فأَمَل (قوله السنة عشر) وهي التاء والتاء والجيم والذال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون والياء زيلي وعدها في الجوهر ثمانية عشر بزيادة القاف والكاف قال ابن الشحنة وإفاد المصنف أنه قول التحاة والقراء وعدها الخاصي أربعة عشر لكن بلا حصر لانه أتى بكاف التشبيه اه (قوله) وتمساه في شرح الوهبانية (حيث افاد انه على كونها ستة عشر يكون في كل حرف ستائة وخمسة وعشرون درهما ومن الذهب اثنان وستون ونصف وعلى كونها ثمانية عشر ففي الحرف من الذهب خمسة وخسون وخمسة أضعاف ومن الدراهم خمسمائة وخمسة وخمسون وخمسة أضعاف اه * (تنبيه) قال في المعراج ولو ذهب ثمنياته على الحلق او الشفة بعض الحروف الخلفية او الشفوية ينبغي ان يجب بقدر من الثمانية والعشرين ولو بدل حرفا مكان حرف فقال في الدرهم ذاهم فميه ضهان الحرف لتلفه وما يبدله لايقيم مقامه اه (قوله) ولحية حلفت في وكذا لتفت قهستاني لانه أزال الجمال على الكمال ولحية المرأة لاشئ فيها لانها نقص كافي الجوهره (قوله) فان مات فيها برى (اي لاشئ) عليه وقال حكومة عدل كفاية (قوله) وفي نصفها نصف الدية) وقال بعض اصحابنا كمال الدية لغوات الجمال بحلق البعض معراج وفي غاية البيان ولو حلق بعض اللحية ولم يثبت قال بعضهم يجب فيه حكومة عدل قال في شرح الكافي والصحيح كل الدية لانه في الشين فوق من لالحية له اصلا (قوله) في الصحيح لان الشارب تابع للحية فصار كعض اطرافها والمقصود في العبد المنفعة بالاستعمال دون الجمال بخلاف الحر هداية قلت ومفاده انه لو حلق الشارب مع اللحية يدخل في ضمانها لانه تابع ونقل السامحان عن المقدسي انه لا يدخل وفي خزانة المفتين يدخل (قوله) ولاشئ في لحية كوسج بالفتح ويضم قاموس لانها تشينه لاترينه (قوله) فحكومة عدل لان فيه بعض الجمال هداية (قوله) فكل الدية) لانه ليس بكوسج وفيه معنى الجمال هداية (قوله) وشعر الرأس كذلك) سواء كان شعر رجل أو امرأة أو كبير أو صغير معراج (قوله) اي اذا حلق ولم يثبت (اي على وجه يظهر فيه القرع فانه بعد عيا عظليا ولهذا يتكلف الاقرع في ستر رأسه كما يتكلف ستر سائر عيوبه إتقاني وهذا كله اذا فسد الثبث فان ثبت حتى استوى كما كان لا يجب شئ لانه لم يبق اثر الجناية ويؤدب على ارتكابه ما لا يحل هداية وان ثبت ايض فان في أوانه لا يجب شئ والا فالصحيح ان فيه حكومة عدل إتقاني وان كان عبدا ففيه ارض النقصان جوهره (قوله) فيما) اي في اللحية وشعر الرأس (قوله) مطلقا) اي ولو عبدا في اللحية وشعر الرأس وكذا شعر الحاجب معراج لان النقصان عقوبة فلا يثبت قياسا وانما يثبت نصا اودلالة والنص انما ورد في النفس والجراحات وهذا ليس في معناها لانه لم يتألم به ولا يتوهم فيه السراية زيلي والعمد في ماله والخطأ على عاقلته كما في القتل افاده الاقناني وفي المعراج ثم قيل صورة الخطأ في حلق الشعر ان يظهه مباح الدم ثم يبين انه غير مباح الدم (قوله) فلاشئ عليه (اي عنده) ولا تلجب حكومة عدل معراج ومر نظيره في اللحية (قوله) العينين الخ) لان في تفويت الاثنين من هذه الاشياء تفويت جنس المنفعة او كمال الجمال فيجب كمال الدية وفي تفويت احدها تفويت النصف فيجب نصف الدية هداية (قوله) والاثنين) لتفويت

السنة عشر تصحيحان فما أصاب الغائب يلزمه وتمامه في شرح الوهبانية وغيرها (ولحية حلفت لم يثبت) ويؤجل سنة فان مات فيها برى وفي نصفها نصف الدية وفيها دونها حكومة عدل كدابر ولحية عبد في الصحيح ولاشئ في لحية كوسج على ذقه شعرات معدودة ولو على خذه ايضا ولكنه غير متصل فحكومة عدل ولو متصلا فكل الدية (وشعر الرأس كذلك) اي اذا حلق ولم يثبت كذا روى عن علي وعند الشافعي فيه ما حكومة عدل واعلم انه لا قصاص في الشعر مطلقا ولو مات قبل تمام السنة ولم يثبت فلاشئ عليه كشعر صدر وساعد (والعينين والشفنتين والحاجبين والرجلين والاذنين والاثنين) اي الحصيتين

منفعة الامناء والنسل زيلعى * (تنبه) * فى التارخانية عن التحفة اذا قطعهما مع الذكر
معا فعليه ديتان وكذا لوقطع الذكر اولا فان بقطعه منفعة الانثيين وهى امساك المني قائمة
واما عكسه ففيه دية للانثيين وحكومة للذكر اه مليخسا اى لفوات منفعة الذكر قبل قطعه
وفىها قطع احدى اثنيى فاقطع ماؤه فدية ونصف **(قوله)** وبدي المرأة وحلمتيهما لتقويت
منفعة الارضاع زيلعى والصغيرة والكبيرة سواء اتقانى وهل فى البدين القصاص حالة
العمد لا ذكر له فى الكتب الظاهرة وكذا الانثيان تارخانية **(قوله)** وكذا فرج المرأة (قال
فى الخلاصة ولوقطع فرج المرأة وصارت بحال لاتتمسك البول ففيه الدية اه وفى التارخانية
ولو صارت بحال لا يمكن جماعها ففيه الدية **(قوله)** وفى ندى الرجل حكومة عدل) لانه ليس
فيه تقويت المنفعة ولا الجمل على الكمال زيلعى وفى حلمة نديه حكومة عدل دون ذلك
خلاصة قوله **(قوله)** جمع شفرة) كذا فى المنح بلاتاء ولم أره لغيره والمذكور فى كلامهم شفر بلاتاء
(قوله) الجفن) اى طرفه قال القهستانى جمع شفر باضم وهو حرف ما غطى العين من الجفن لاما
عليه من الشعر وهو الهدب ويجوز ان يراد مجازا اه وفى المغرب شفر كل شئ حرقه وشفر
العين منبت الاهداب قال الزيلعى وايها ار يدكان مستقي لان فى ك واحد من الشفر ومنابته
دية كاملة كقطعهما معا لانهما كشي واحد كالمان مع القصبة اه **(قوله)** ولم تبت) يضم
حرف المضارعة من الانبات ان ار يد بها المعنى الحقيقى وهو الاجفان وبالفتح ان ار يد بها
الاهداب قال فى الشرنبلالية ولم يذكر التأجيل ولعله كاللحية **(قوله)** وفى أحدها ربعها)
لانه يتعلق بها الجمل على الكمال ويتعلق بها دفع الاذى والقذى عن العين وتقويت ذلك
ينقص البصر ويورث العمى فاذا وجب فى الكل الدية وهى اربعة فى الواحد ربع الدية وفى
الانثيين نصفها وفى الثلاثة ارباعها زيلعى ويجب فى المرأة مثل نصف ما يجب فى الرجل
اتقانى **(قوله)** ولو قطع جفون اشفارها) كذا فى المنح والوضح الجفون باشفارها قال فى التبيين
ولو قطع الجفون بأهدابها تجب دية واحدة لان الاشفار مع الجفون كشي واحد كالمان مع
القصبة والموضحة مع الشعر اه ولو قلع العين باجفانها تجب ديتان دية العين ودية اجفانها
لانها جنسان كاليدى والرجلين جوهره ط **(قوله)** وفى جفن لاشعر عليه حكومة عدل)
كذا فى غاية البيان عن التحفة نقله ط عن الهندية عن المحيط **(قوله)** لكن المعتمد اى) لم أر من
ذكر هذا ط والظاهر انه استدراك على المسئلة الثانية فقط أما قوله ولو قطع جفون اشفارها
فقد اقتصر عليه فى الهداية والتبيين غيرها من الشراح وحاصل كلامه ان فى كل من الجفن
الذى لاشعر عليه او الشعر وحده اذا قطعه بافراده دية كاملة وبوافقه ما فى الاختيار حيث
قال فان قطع الاشفار وحدها وليس فيها اهداب ففيه الدية وكذلك الاهداب وان قطعتهما
معا فدية واحدة اه **(قوله)** جفنا اوشعرا) اى سواء كان جفنا او شعرا جفنا فهو خير لكا
المحذوفة وفى نسخة شفره بالفاء **(قوله)** كالابهام) الكاف استقصائية ط **(قوله)** وفى كل
سن) السن اسم جنس يدخل تحته اثنان وثلاثون اربعة منها ثانيا وهى الانسان المتقدمة اثنان
فوق واثنان اسفل ومثلها ربايعات وهى ما بلى الثياب ومثلها انياب تلى الربايعات ومثلها
ضواحك تلى الانياب واثنان عشر سنا تسمى بالطواحن وفى كل جانب ثلاث فوق وثلاث

(وبدي المرأة) وحلمتيهما
والانثيين اذا استأسلهما
والاحكومة عدل وكذا
فرج المرأة من الجانبين
(الدية) وفى ندى الرجل
حكومة عدل (وفى كل
واحد من هذه الاشياء
المزدوجة نصف الدية
(وفى اشفار العينين الاربعة)
جمع شفرة يضم الشين
وتفتح الجفن أو الهدب
(الدية) اذا قلعها ولم تبت
(وفى أحدها ربعها) ولو
قطع جفون اشفارها فدية
واحدة لانهما كشي
واحد وفى جفن لاشعر
عليه حكومة عدل لكن
المعتمد ان فى كل دية كاملة
جفنا أو شعرا (وفى كل
أصبع من أصابع اليدين
أو الرجلين عشرها وما
فيها من فواصل فى أحدها
تد دية الاصبع ونصفها)
تد دية الاصبع (لو
فى عتب دية الاصبع)
فيها من فواصل) كالابهام
(وفى كل سن) يعنى من
الرجل اذ دية سن المرأة

نصف دية الرجل جوهره (خمس من ٥٠٩ الأبل) او خمسون ديناراً (او خمسمائة درهم) لقوله عليه الصلاة

والسلام في كل سن خمس من الأبل يعني نصف عشر دية لو حاروا نصف عشر قيمته لو عبدنا قلنا قلت تزيد حينئذ دية الإنسان كلها على دية النفس بشلالة احسانها قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنص على خلاف القياس كافي الغاية وغيرها وفي الغاية وليس في البدن ما يجب بتفويته أكثر من قدر الدية سوى الإنسان وقد وجدوا جاذ أربعة فتكون اسنانه ستا وثلاثين ذكره التهستاني قلت وحينئذ فالكوسج دية وخمسة وأربعه اما دية ونصف أو شلالة اخماس وأربعة أخماس وعلمت ان المرأة على النصف قبصر (وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه) بضرب ضارب (كيدشت وعين ذهب ضوءها وصب انقطع مأوه) وكذا الوسايس بوله أو أحده بولو زالت الحدوبة فلاشيء عليه ولو بقي اثر الضربة حكومة عدل (وتجب حكومة عدل بانلاف عضو ذهب نفعه ان لم يكن فيه جمال كاليد الشلاء او ارشه كاملا

اسفل وبعدها سن وهي آخر الأسنان يسمى ضرر الحلم لانه يثبت بعد البلوغ وقت كال العقل غناية (قوله نصف دية الرجل) اي نصف دية سنة (قوله خمس من الأبل) قيمة اغير مائة درهم اتقاني (قوله يعني الح) اي المراد فيها ذكر الحر اما العبد فان دينه قيمته فيجب نصف عشرها (قوله بشلالة احسانها) اي بناء على الغالب من ان الإنسان انسان وثلاثون فيجب فيها ستة عشر ألف درهم وذلك دية النفس وثلاثة احسانها (قوله ولا بأس فيه) اي وان خالف القياس الاذ قياس مع النص (قوله كافي الغاية) اي غاية البيان للامام قوام الدين الاتقاني (قوله وقد توجد نواجد اربعة) التواجد اضراس الحلم مغرب (قوله فالكوسج الح) اي اذا زعت اسنانه كلها فله دية وخمسة وثلثون وثلثون الف درهم لان اسنانه ثمانية وعشرون = حكي ان امرأة قالت لزوجها يا كوسج فقال ان كنت فأنت طالق فسل ابو حنيفة فقال تعد اسنانه ان كانت ثمانية وعشرين فهو كوسج معراج (قوله واغيره الح) اي غير الكوسج لان غيره اماله ثلاثون سنافله دية ونصف وذلك خمسة عشر ألفا أوله انسان وثلاثون فله دية وثلاثة احسانها وذلك ستة عشر ألفا أوله ستة وثلاثون فله دية وأربعة احسانها وذلك ثمانية عشر ألفاً (تنبيه) قال في الخلاصة ضرب سن رجل حتى تحركت وسقطت ان كان خطأ يجب خمسمائة على العاقلة وان كان عمدا يقتصاه واعلم ان الدية وثلاثة احسانها وهي ستة عشر الفلتجب في ثلاث سنين لكن قال في الجوهره وغيرها انه يجب في السنة الاولى ثلثا دية ثلث من الدية الكاملة وثلث من ثلاثة احسانها وفي السنة الثانية ثلث الدية وما بقي من الثلاثة الاخماس وفي السنة الثالثة ثلث الدية وهو ما بقي من الدية الكاملة اه وذلك لان الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها ويجب ثلاثة احسانها وهي ستة آلاف في سنتين في الاولى منها ثلث الدية والباقي في السنة الثانية اتقاني عن شرح الطحاوي قلت وعليه ففي السنة الاولى ستة آلاف وستمائة وستة وستون وثلثان وفي الثانية ستة آلاف وفي الثالثة ثلاثة آلاف وثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث لكن في المجتبى والتاريخانية وغيرها عن المحيط انه في السنة الثانية ستة آلاف وستمائة وثلاثة وثلاثون وثلث وفي السنة الثالثة ثلاثة آلاف اه ومثله في المنع والظاهر انهما روايتان تأمل (قوله وتجب دية كاملة) اي دية ذلك العضو رمي فان في اليد والعين لا تجب دية النفس لانية النفس تجب في عشرة اشياء وهي كافي المنع عن المجتبى العقل وشر الرأس والانتف والاسنان واللحية والصاب اذا كسره واذا انقطع مأوه واذا ساس بوله والبر اذا طعن فلا يمسك الطعالم والذكر اه وتماه فيها (قوله أو أحده) لان فيه تقويت منفعة الجمال على الكمال لان جمال آدمي في كونه منصب القامة وقيل هو المراد بقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم زيالي (قوله فلاشيء عليه) وقال عليه اجرة العليل ط عن الهندية (قوله أو ارشه) عطف على حكومة الارش في المثال الآتي نصف الدية (قوله كالاذن الشاخصة) هي المرتفعة من شخص بالفتح ارتفع معراج وعزيمة والتقيده لدفع توهم ان يراد بها السمع غناية لان الكلام فيها فيه تقويت الجمال وذهب السمع فيه تقويت جنس المنفعة وفيه الدية كاملة (قوله والطرش) مأرذ لغيره من أين أخذته (قوله وسيجيء مالوا الصقة) اي الاذن وذكر

ان كان فيه جمال كالاذن الشاخصة (هو الطرش وسيجيء مالوا الصقة فالتج

في اواخر هذا الفصل * (فصل في الشجاج) * (وتخص) الشجة ٥١٠ (يتماكون بالوجه والرأس) لغة (وما يكون

ضميرها باعتبار العضو والذي ينبغي هو وجوب الارش لو اقصمها فالتجتمت اذ لا تعود كما كانت **(قوله)** في اواخر هذا الفصل اي الذي اراد الشروع فيه والله تعالى اعلم

فصل في الشجاج

هي جمع شجة ولما كانت نوعا من انواع مادون النفس وتكاثرت مسائله ذكره في فصل على حدة منح **(قوله)** وتخص الشجة الخ قال في الهداية والحكم مرتب على الحقيقة اي حكم الشجاج يثبت في الوجه والرأس على ما هو حقيقة اللغة لان الشجة لغة ما كان فيهما لا غير وفي غيرها لا يجب المقدّر فيهما بل يجب حكومة عدل اتقاني فلو تحققت الموضحة مثلا في نحو الساق واليد لا يجب الارش المقدّر لها لانها جراحة لا موضحة ولا شيء من الجراح له ارش معلوم الا الجائفة كما في الظهيرية والحيان عندنا من الوجه حتى لو وجدت فيهما الموضحة والهاشمة والمنقطة كان لها ارش مقدّر كما في الهداية وليس في الشجاج ارش مقدّر الا في الموضحة والهاشمة والمنقطة والآمة كما يستخرج **(قوله)** وفيها حكومة عدل لان التقدير بالتوقيف وهذا انما ورد فيما يخص بالوجه والرأس هداية ولان الحق الجراحة بالشجة دلالة اوقيا اذ ليست في معناها اذ الوجه والرأس يظهران غالبا فالشجين فيهما أعظم افاده الزيلعي وغيره **(قوله)** اي تحدشه من باب ضرب مختار قال ابن الشجة عن قاضيان في التي تحدش البشرة ولا يخرج منها دم وتسمى خادشة **(قوله)** التي تبضع الجلد كذا فسرهما الزيلعي وغيره ورده الطووري بأن الزيلعي نفسه صرح بتحقيق قطع الجلد في الأنواع العشرة فالظاهر في تفسيرها ما في المحيط والبدائع انها التي تبضع اللحم ومثله في كتب اللغة وعلى هذا فيزداد في المتلاحة قيد آخر فيقال كما في البدائع وغيرها هي التي تذهب في اللحم أكثر مما تذهب الباضعة **(قوله)** التي تأخذ في اللحم قال في المغرب هي التي تشق اللحم دون العظم ثم تتلاحم بعد شقها وتتلاصق قال الازهرى والوجه ان يقال اللامحة اي الفاطمة اللحم وانما سميت بذلك على ما تؤول اليه اوعلى التناؤل اه **(قوله)** والسمحاق كقترطاس قاموس **(قوله)** والموضحة بفتح الضاد المعجمة قهستاني وظاهر كلام الشارح وغيره انها بالكسر **(قوله)** التي تهشم من باب ضرب مغرب **(قوله)** والمنقطة بتشديد القاف مفتوحة او مكسورة شرح وهابية **(قوله)** والآمة بالمد والتشديد وتسمى مأومة ايضا والدماع ككتاب مع الرأس قاموس **(قوله)** يخرج الدماغ اي تقطع الجلدة وتظهر الدماغ **(قوله)** ولم يذكرها محمد وكذا لم يذكر الحارصة لانها لا يبق لها أثر في الغالب ومالا أثر لها لاحكامها اتقاني ولذا قال في غرر الافكار كان على المصنف ان لا يذكرها لكنه تأمى بما في غالب الكتب **(قوله)** للموت بعدها عادة فان عاش فيها ثلث الدية غرر الافكار **(قوله)** نصف عشر الدية ان كانت خطأ فلو عمدا فالقصاص كما يأتي وفي الكافي من المتفرقات شجعه عشرين موضحة ان لم يتخلل البرء تجب دية كاملة في ثلاث سنين وان تخلل البرء يجب كال الدية في سنة واحدة ط **(قوله)** اي لو غير اصاع قال في الهندية رجل اصاع ذهب شعره من كبر فشججه موضحة انسان متممدا قال محمد لا يقتض عليه الارش وان قال الشاج رضيت ان يقتض مني ليس له ذلك وان كان الشجاج ايضا اصاع فعليه القصاص كذا في المحيط السرخسي وفي واقعات التاطني موضحة الاصلع انقص من موضحة

بغيرها جراحة اي تسمى جراحة وفيها حكومة عدل مجتبي ومسكين (وهي) أي الشجاج (عشرة الحارصة) بمهمات وهي التي تحصر الجلد الذي تحدشه (والدامعة) بمهمات التي تظهر الدم كالدمع والانسيلة (والدامية) التي تسيله (والباضعة) التي تبضع الجلد الذي تقطعه (والمتلاحة) التي تأخذ في اللحم (والسمحاق) التي تصل الى السمحاق أي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس (والموضحة) التي توضح العظم أي تظهره (والهاشمة) التي تهشم العظم أي تكسره (والمنقطة) التي تتقاع بعد الكسر (والآمة) التي تصل الى أم الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ وبعدها الدامعة بغين معجمة وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد للموت بعدها عادة فتكون قالا لا شجاج فعلم بالاستقراء بحسب الآثار انها لا تزيد على العشرة (ويجب في الموضحة نصف عشر الدية) اي لو غير اصاع والا ففيها حكومة لان جلدها انقص زينة من غيره قهستاني عن الذخيرة (وفي الهاشمة عشرها وفي المنقطة عشر ونصف عشر وفي الآمة (غيره)

والدائمة والدامية والباضعة
والملاحة والسمة حتى
حكومة عدل) اذ ليس
فيه أرض مقدر من جهة
السبع ولا يمكن اهدارها
فوجب فيها حكومة عدل
(وهي) اي حكومة العدل
(أن ينظر كم مقدار هذه
الشجرة من الموضحة فيجب
بقدر ذلك من نصف عشر
الدية) قاله الصرخي
وصححه شيخ الاسلام
(وقيل) قائله الطحاوي
(يقوم) المشجوع (عبدا
بالاهذا الاثر ثم معه بقدر
التفاوت بين القسيتين)
في الحر (من الدية) وفي
العبد من اقيمة فان نقص
الحر عشر قيمته أخذ عشر
ديته وكذا في النصف
والثالث (هو) اي هذا
التفاوت (هي) اي حكومة
العدل (به يفتى) كما في
الوقاية والتقساة والمثلثي
والدرر والحانية وغيرها
وجزم به في الجمع وفي
الحلاصة انما يستقيم قول
الكرخي لو الحساية في
وجه ورأس حينئذ يفتى
به ولو في غيرها أو تعسر
على المتقى يفتى بقول
الطحاوي مطلقا لانه
أيسر انتهى ونحوه في

غيره فكان الارش انقص ايضا وفي الهاشمية يستويان وفي المثلثي شج رجل اصالح موضحة خطأ
فعلبه أرض دون الموضحة في مالها وان شجها هاشمية ففيها الارش دون ارش الهاشمية على عاقبته
كذا في المحيط اط (قوله والجائفة) قالوا الجائفة تخص بالجوف جوف الرأس أو جوف
البطن هداية وعليه فذكرها مع الشجاية وجه من حيث انها قد تكون في الرأس لكن
نظر فيه الاتفاق بما في مختصر الكرخي من انها لا تكون في الرقبة ولا في الحاق ولا تكون الا
فما يصل الى الجوف من الصدر والظهر والبطن والجنبين وبما ذكره في الاصل من انها
لا تكون فوق الذقن ولا تحت العانة اه قل العيني ولا تدخل الجائفة في العشرة اذ لا يطلق
عليها الشجرة وانما ذكرت مع الآلة لاستوائهما في الحكم (قوله فيجب في كل ثلثها) اي ثلث
الدية * (منه) * قل الاتفاق ينبغي لك ان تعرف أن ما كان ارشه نصف عشر الدية الى ثلثها
في الرجل والمرأة في الخطأ فهو على العاقلة في سنة لان عمر رضى الله تعالى عنه قضى بالدية على
العاقلة في ثلاث سنين فكل ما وجب به ثلثها فهو في سنة وان زاد فالزيادة في سنة أخرى لان
الزيادة على الثالث من جملة ما يلزم العاقلة في السنة الثانية وكذلك ان افتردت وما زاد على
الثلاثين فالثلاثين الى سنين والزائد في الثالثة وما كان دون نصف عشر الدية أو كان عمدا فهو في
مال الجاني اه ملخصا الى ما سبق في كتاب المعامل ان العاقلة لا تقبل العمد ولا مادون
أرض الموضحة (قوله حكومة عدل) اي في الخطأ وكذا في العمد ان لم يقل بالقصاص على
ما يأتى قريبا (قوله من جهة السبع) اي الدليل السمعى لما مر ان التقدير بالتوقيف (قوله من
الموضحة) خصها لانها اقل الشجاي الاربعة التي لها ارش مقدر وهي المرادة من قول المحيط
من اقل شجرة الهأرث مقدر فافهم (قوله فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية) اي الذي هو
ارش الموضحة بيانه ان الشجرة لو كانت باضعة مثلا فانه ينظر كم مقدار الباضعة من الموضحة
فان كان ثلث الموضحة وجب ثلث ارش الموضحة وان كان ربع الموضحة يجب ربع ارش
الموضحة عناية (قوله وصححه شيخ الاسلام) لحديث على رضى الله عنه فانه اعتبر حكومة
العدل في الذي قطع طرف لسانه بهذا الاعتبار ولم يعتبر بالعبد ولان موضحة الحر الصغيرة
والكبيرة سواء وفي العبد يجب في الصغيرة أقل مما يجب في الكبيرة معراج (قوله في الحر)
اي في شجرة الحر وهو متعلق بمحذوف حال وقوله من الدية اي يؤخذ منها وهو خير المبتدأ
فافهم (قوله وفي العبد من القيمة) اي وقدر التفاوت في شجرة العبد يؤخذ من قيمته لان قيمته
ديته (قوله فان نقص الخ) مثاله اذا كانت قيمته من غير جراحة تبلغ ألفا ومع الجراحة تبلغ
تسعمائة علم ان الجراحة وجبت نقصان عشر قيمته فأوجبت عشر الدية لان قيمة الحر دية
عناية (قوله به يفتى) وبه اخذ الحلواني وبه قال الائمة الثلاثة قال ابن المنذر وهو قول كل من
يحفظ عنه العلم معراج (قوله لو الحانية في وجه ورأس) لانهما موضع الموضحة جوهره
(قوله أو تعسر على المتقى) اي ما اعتبر الكرخي (قوله مطلقا) اي في الوجه والرأس
أو غيرها وهذا الاطلاق بالنظر الى قوله أو تعسر (قوله وقيل الخ) في موضع جرباضة زيادة
اليه قال القهستاني بعده وهذا كله اذابق للجراحة أثر والا فندمها لاشئ عليه وعند محمد
يلزمه قدر ما انفق الى ان يبرأ وعن ابن يوسف حكومة العدل في الألم اه وبأني تمامه آخر

(ولاقصاص) في جميع الشجاج (الافى الموضحة عمدا) وما لا قود ٥١٢ في يستوى العمد والخطأ فيه لكن

الفصل (قوله ولاقصاص في جميع الشجاج) اى مافوق الموضحة اجماعا ومادونها على الخلاف ط (قوله الافى الموضحة عمدا) اى اذالم يخلطه عضو آخر فلو شجج . موضحة عمدا فذهبت عنه فلاقصاص عنده فتجب الدية فيهما وقلا في الموضحة قصاص وفي البصردية شرح المجمع عن الكافى (قوله وجوب القصاص) اى فى العمد (قوله وهو الاصح) وفى الكافى هو الصحيح لظاهر قوله تعالى والجروح قصاص ويمكن اعتبار المساواة معراج وبه أخذ عامة المشايخ تارخانية (قوله بأن يسر غورها) السرا متجان غور الجرح وغيره كالاستبار والغور القعر من كل شئ والسبار ككتساب والسبار ما يسر به الجرح قاموس (قوله واستثنى فى الشربالية السمحاق) حيث قال الا السمحاق فانه لاقصاص فيه اجماعا لعدم المماثلة لانه لا يقدر أن يشق حتى يتبى الى جلدة رقيقة فوق العظم اه اقول لكنه مخالف لما ذكره عامة شراح الهداية وغيرهم فانهم صرحوا بأن ظاهر الرواية وجوب القصاص فيما قبل الموضحة وهو ستة من الحارسة الى السمحاق اه (قوله كالهامة والمنقلة) لان فيهما كسر عظم فلا يمكن المساواة وكذا الآمة اقلية الهلاك فيها ولا يخفى ان هذا عند عدم السراية (قوله وعزاء للجوهرة) وعزاء ط البحر الزاخر (قوله ولاقود فى جلد رأس) لعله على غير ظاهر الرواية وكذا يقال فى لحم الخد أو يحمل فى جلد الرأس على السمحاق واما جلد البدن ولحم البطن والظهر فقال فى الهندية والجراحات التى هى فى غير الوجه والرأس فيها حكومة عدل اذا أوصحت العظم وكسرت اذابق لها أثروا لافئدها لاشئ عليه وعند محمد يلزمه قيمة ما انفق الى ان يبرأ كذا فى محيط السرخسى اه ط (قوله ولافى لطمة) اللطم ضرب الحدوص فحة الجسد بالكف مفتوحة والوكز الدفع والضرب بجمع الكف قاموس والوجأ الضرب باليد وبالسكين قاموس قال ط والمراد ضربه باليد لان الوجأ بالسكين داخل فى الجراحات فالتلثة راجعة الى الضرب باليد وما ذكره لابن ابي ثبوت التعزير (قوله وفى سائح جلد الوجه كمال الدية) لان فيه تقويت الجمال على الكمال (قوله نصف دية للكف) اى مع الاصابع (قوله وفى اصبع) غير قيد لانه اذا لم يبق من الاصبع الا مفصل واحد فى ظاهر الرواية عند ابى حنيفة يجب فيه ارض ذلك المفصل ويجعل الكف تبعاله لان ارض ذلك المفصل مقدر وما بقى شئ من الاصل وان قل فلا حكم للتعين نعم اعلم انه اذا قطع الكف ولا اصابع فيها قال ابو يوسف فيها حكومة العدل ولا يبلغ بها ارض اصبع لان الاصبع الواحدة تتبعها الكف على قول ابى حنيفة فلا تبلغ قيمة التبع قيمة المتبوع كفاية (قوله عند ابى حنيفة) وعندها ينظر الى ارض الكف والاصبع فيكون عليه الاكثر ويدخل القليل فى الكثير هداية (قوله فانه لاشئ فى الكف) بل عليه للاصابع ثلاثة اعشار الدية (قوله اذلا كثر حكم الكل) اى فى تبعية الكف للاصابع فكما يتبع الحمة وهى الكل يتبع التلثة فلا يجب الادب الاصابع التلثة ولا شئ فى الكف لتبعته لها وهذا التعليل فى الحقيقة انما هو لقولهما اما عنده فالكف يتبع الاقل ايضا كاسر (قوله فيقدر التقصاص) اى من قيمته لو فرض عبد امع هذا العيب وبدونه على قياس ما مر تأمل (قوله فمثل الباقي) اى من تلك الاصابع (قوله لازم

ظاهر المذهب وجوب القصاص فيما قبل الموضحة ايضا ذكره محمد فى الاصل وهو الاصح درر ومجتبى وابن الكمال وغيرها لا مكان المساواة بأن يسر غورها بمسبار ثم يتخذ حديدة بقدره فيقطع واستثنى فى الشربالية السمحاق فلا يقاد اجماعا كما لا قود فيها بعدها كالهامة والمنقلة بالاجماع وعزاء للجوهرة فايحفظ ثم قال فى المجتبى ولاقود فى جلد رأس وبدن ولحم خد وبطن وظهر ولا فى لطمة وذكره ووجأ وفى سائح جلد الوجه كمال الدية (وفى) كل (اصابع اليد الواحدة نصف دية ولو مع الكف) لانه تتبع للاصابع (ومع نصف ساعد نصف دية) للكف (وحكومة عدل) لتصف الساعد وكذا الساق (وفى) قطع (كف وفيها اصبع أو اصبعان عشرها او خمسها) لف ونشر مراتب (ولا شئ فى الكف) عند ابى حنيفة كما لو كان فى الكف ثلاث اصابع فانه لاشئ فى الكف اجماعا اذلا كثر حكم الكل وفى

جواهر الفتاوى ضرب يد رجل ورى الا انه لا تصل يده الى قتله فيقدر التقصاص يؤخذ من جملة الدية ان (دية) نقص الثلثان فثلثا الدية وهكذا واقره المصنف ولو قطع مفصلا من أصبع فمثل الباقي او قطع الاصابع فمثل الكف لازم

دية المقطوع فقط) يعنى دية الاصبع بتمامها فى مسئلة الاولى ودية الاصابع كلها فى الثانية ولاشئ فى الكف لانه تبع كاسر وهذا معنى قوله فقط وليس المراد بالمقطوع فى الاولى المفصل فقط كقد يتوهم لما ذكره العلامة الوائى عن الطحوى والجامع الصغير البرهانى والقاضيان انه يجب دية الاصبع اذا شل الباقي من الاصبع ودية اليد اذا شلت اليد اه وفى النهاية اذا قطع من اصبع مفصل واحد فمثل الباقي من الاصبع او الكف لا يجب القصاص ولكن تجب الدية فيما شل منه ان كان اصبعاً فدية الاصبع وان كان كفاً فدية الكف وهذا بالاجماع اه ونحوه فى غاية البيان وهذا اذا لم ينتفع بما بقى والا فليس حكمه عدل قال الزيلعي قطع الاصبع من المفصل الاعلى فمثل ما بقى منها يكتفى بأرث واحد ان لم ينتفع بما بقى وان كان ينتفع به تجب دية المقطوع وتجب حكومة عدل فى الباقي بالاجماع وكذا اذا كسر نصف السن واسود ما بقى او اصفر او احمر تجب دية السن كله اه وذكر الترنبلالى ان المراد بقول الزيلعي يكتفى بأرث واحد ارش اصبع بدليل قوله وكذا اذا كسرت السن الخ **(قوله)** وان خالف الدرر حيث قال يجب دية المفصل فقط ان لم ينتفع بما بقى والحكومة فيما بقى ان انتفع به اه فان الصواب ان يقول دية الاصبع وكأنه اوجمته عبارة الزيلعي المسارة وقد علمت المراد بها ففهم **(قوله وسيجيء)** اى بعد اضر **(قوله)** وفى الاصبع الزائدة الخ خبر المبتدأ الآتى وهو قوله حكومة عدل وانما لم تجب الدية فى الاولى لعدم تعلق الجمل بها وفى البواقي لان المقصود منها منافعها فاذا جهل وجود النفعة لا تجب الدية الكاملة بالشك قال الزيلعي ولا يجب القصاص وان كان للقاطع اصبع زائدة وتامة فيه **(قوله)** وحركة اى للبولي قسأتانى **(قوله)** وكلام فى اللسان والاستهلال ليس بكلام وانما هو مجرد صوت ومعرفة الصحة فيه بالكلام هداية وغيرها وفى التمهيدانى لوسهل فيه الدية وقال محمد ان فيه الحكومة كفى الذخيرة **(قوله)** فكبالغ وكذا فى غير ما ذكر من الآلف واليد والرجل وغيرها كالبايع فى القود بالعمد والدية بالخطأ قسأتانى **(قوله)** اوشعر رأسه يعنى جميعه أما اذا تضرر بعضه اوشئ يسير منه فعليه ارش الموضحة ودخل فيه الشعر وذلك ان ينظر الى ارش الموضحة والى الحكومة فى الشعر فان كانا سواء يجب ارش الموضحة وان كان أحدها اكثر من الآخر دخل الاقل فى الاكثر وهذا الذى ثبت شعره أما اذا ثبت ورجع كان كل ما يلزمه شئ جوهره **(قوله)** لدخول الجزء فى الكل لان بقوات العقل تبطل منفعة جميع الاعضاء فصارك اذا اوضحه ومات وارش الموضحة يجب بقوات جزء من الشعر حتى لو ثبت سقط هداية ولم يدخل ارش الموضحة فى غير هذين جوهره **(قوله)** كمن قطع اصبعاً الخ فان دية الاصبع يدخل فى دية اليد **(قوله)** لا تدخل فعليه ارش الموضحة مع الدية وهذا الذى يحصل من الجناية موت أما اذا حصل سقط الارش ووجب الدية فى ثلاث سنين فى ماله لو عمدا وعلى العاقلة لو خطأ كفى الجوهره **(قوله)** لانه كاعضاء مختلفة افرد الضمير للعطف بأو وفى مض النسخ لانها **(قوله)** ولا قود اى فى الشجة بان شجه فذهب عيناه بل الدية فيهما مع ارش الشجة **(قوله)** خلافا لهما فتندما فى الموضحة القصاص وفى العينين الدية منح **(قوله)** ولا يقطع اصبع شل جاره بل يجب ارش كل واحد منهما كاملاً منح والاصبع فديده كقوموس

دية المقطوع فقط وسقط القصاص ففهمه وان خالف الدرر ذكره الترنبلالى وسيجيء متنا **(وفى)** الاصبع الزائدة وعين العصى وذكره ولسانه ان لم تعلم تحت نظر **(فى العين)** وحركة **(فى الذكر)** وكلام **(فى اللسان)** حكومة عدل **(فان علمت الصحة فكبالغ فى خطأ او عمداً ثبت بيته او باقرار الجانى وان اكبر اوقال لا اعرف تحتها حكومة العدل جوهره)** ودخل ارش موضحة اذهبت عقله او شعر رأسه **(فى الدية)** لدخول الجزء فى الكل كمن قطع اصبعاً فمثلت اليد **(وان ذهب سمعه او بصره أو نطقه لا تدخل لانه كاعضاء مختلفة بخلاف العقل لعود نطقه للكل ولا قود ان ذهب عيناه بل الدية فيهما)** خلافا لهما **(ولا يقطع أصبع شل جاره)**

(قوله خلافا لهما) فتمدها عليه القصاص في الاولى والارش في الاخرى جوهره ولو قال المصنف ولا قود ان ذهب عيناه او قطع اصبعاه فשל جاره بل الدية فيهما خلافا لهما لكان اظهر (قوله من الاصابع) الاظهر قول الهداية من الاصبع (قوله بل دية المفصل والحكومة فيما بقي) كذا في الهداية والكافي والملتقى وهو محمول على ما اذا كان ينتفع بما بقي كما قدمناه عن الزبلي فلا ينافي ما قدمناه عن شروح الهداية وغيرها من وجوب دية الاصبع لكن حمله في العزيمة على انه قول آخر واستبعد التوفيق بالانتفاع وعدمه بان الشلل لا يفارقه عدم الانتفاع به لا محالة تأمل وامعابة الدرر فهمي سهو كما تقدم التنبيه عليه فافهم ولم يتعرض لذكر الخلاف هنا اشارة الى انهما لا يقولان بالقصاص هنا بخلاف ما مر لما في التاترخانية ان اصحابنا اتفقوا في العضو الواحد اذا قطع بعضه فשל باقية او شل ما هو تبع للمقطوع اى كالكلف انه لا قصاص واختلفوا في عضوين ليس احدهما تبعا للآخر اه اى كالاصبع وجاره فانه لا قصاص في الاصبع عنده خلافا لهما كامر والمراد عضوان غير متباينين والافارش احدها لا يمنع قود الآخر عنده ايضا كما يأتي قريبا (قوله اواصفرا او احمر) اى اودخله عيب بوجه ما مكي عن الكافي ط وما ذكره في الاصفرار هو المختار كما في الدرر وبه جزم في التبيين اولا لكن ذكر بعده بنحو ورقة فيما لو اصفرت بالضرب وجوب الحكومة لان الصفرة لا توجب تقويت الجمال ولا المنفعة الا ان كمال الجمال في البياض اه ولعلمهم فرقوا بين الاصفرار بالكسر والاصفرار بالضرب تأمل (قوله والافلو مما يرى الخ) عبارة الامام محمد مطلقه قال في الكفاية وغيرها ويجب ان يكون الجواب فيها على التفصيل الخ (قوله فالدية ايضا) لانه قوت جمالا ظاهرا على الكمال كفاية (قوله فيه ما فيه) اجيب عنه بأن المعنى فلاشي فيه مقدرا فلا ينافي وجوب حكومة العدل ط (قوله متباينين حقيقة) كيدور جل ط (قوله على محل) كموضحة ازالته عقله او سمعه او بصره او لقطعه وسواء كان المحل عضو واحدا او عضوين غير متباينين كاصبع شل جاره خلافا لهما في العضوين كامر (قوله ويجب الارش) اى خمسمائة درهم هداية (قوله اقادسته) يقال اقاد القاتل بالقتيل اذا قتله كفى المغرب والقاموس في تعدى الى الاول بالهمزة والى الثاني بالباء وعليه فحقه اقادسته تأمل (قوله بعدمضى حول) افاد انه ليس له القود قبله كما يصريح به قوله بعد ذلك اى بعد الاقادة (قوله ثم نبت) اى كله غير موجع كاسباني (قوله لتبين الخطأ) اى في القصاص لان الموجب له فساد المبت ولم يفسد حيث نبت مكانها اخرى فانعدمت الجناية هداية (قوله للشبهة) اى شبهة وجوب القصاص قبل النبات ط (قوله ويستأنى) يسكون الهمزة وتخفيف النون اى ينتظر وينبئ للقصاص ان يأخذ من القالع ضمينا كما في الكفاية (قوله وكذا) اى يستأنى حولا (قوله لكن في الخلاصة) حيث قال قلع سن بالغ لا يؤجل سنة انما ذلك في الصبي ولكن ينتظر حتى يبرأ موضع السن اما اذا ضربه فتحرك ينتظر حولا وفي نسخة السرخسي يستأنى حولا في الكبير الذي لا يرجي نياته في الكسر والقلع وبالاول يفى اه ملخصا (قوله وقد يوفق الخ) اى يحمل ما في الملتقى على

خلافا لهما (و) لا اصبع قطع مفصله الأعلى فشل ما بقي (من الاصابع) بل دية المفصل والحكومة فيما بقي (قود) بكسر نصف سن اسود أو اصفر أو احمر (باقيا بل كل دية السن) اذا فات منفعة المضغ والافلو مما يرى حال التكلم فالدية ايضا والا فحكومة عدل زبلي فقول الدرر والافلاشي فيه فيه ما فيه ثم الاصل ان الجناية متى وقعت على محلين متباينين حقيقة فأرشد احدها لا يمنع قود الآخر متى وقعت على محل وأطلقت شيئين فأرشد احدهما يمنع القود (ويجب الارش على من أقادسته) بعدمضى حول (ثم نبت) بعد ذلك لتبين الخطأ حيث وسقط القود للشبهة وفي الملتقى ويستأنى في اقتصاص السن والموضحة حولا وكذا لو ضرب سنه فتحرك لكن في الخلاصة الكبير الذي لا يرجي نياته لا يؤجل به يفى قلت وقد يوفق بما نقله المصنف وغيره عن النهاية الصحيح تأجيل البالغ ليبرالاسته لان نياته نادر

(او قلها فردت) اى ردها صاحبها ٥١٥ (الى مكانها ونبت عليها اللحم) لعدم عود العروق كما كانت وفي

النهاية قال شيخ الاسلام
ان عادت الى حالتها الاولى
فى المنفعة والجمال لا
شئ عليه كما لو نبتت
(وكذا الاذن) اذا ألصقها
فالتحمت يجب الارش
لانها لا تعود الى ما كانت
عليه درر (الا ان قامت)
السن (فنبت أخرى
فانه يسقط الارش عنده
كسمن صغير) خلافا
لهماء ولو نبتت معوجة
مخكومة عدل ولو نبتت
الى النصف الارش ولا
شئ في ظفر نبتت كما كان
(أو التحم شجرة او)

التحم (جرح) حاصل
ذلك (يضرب ولم يبق
له (اثر) فانه لاشئ فيه
وقال ابو يوسف عليه
ارش الام وهى حكومة
عدل وقال محمد قد مر ما
لحقه من التفقة الى ان
يبرأ من اجرة الطبيب
وتمن دواء وفى شرح
الطحائى فسر قول ابى
يوسف ارش الام بأجرة
الطبيب والمداواة فعليه
لا خلاف بينهما قاله
المصنف وغيره قلت وقد
قدمنا نحوه عن المجتبى
وذكر هنا روايتين
فنبه (ولا يقاد جرح

الصغير وما فى الخلاصة على الكبير كما هو صريح عبارتها **(قوله)** او قلها فردت) اى قبل القود
ط **(قوله)** لعدم عود العروق (علة لوجوب الارش ط ووجوبه هنا على الجانى **(قوله)**
ان عادت) اى ان تصور عودها **(قوله)** لانها لا تعود) الظاهر جريان مقاله شيخ الاسلام هنا
ايضا تأمل **(قوله)** فانه يسقط الارش) اى عن الجانى لانعدام الجناية معنى **(قوله)** كسمن
صغير) فانه لا يجب الارش بالاجماع اذا نبتت لانه لم تفت عليه منفعة ولا زينة هداية **(قوله)**
خلافا لهما) حيث فلا عليه الارش كاملا لتحقيق الجناية والحادث نعمة مبتدأة من الله تعالى
هداية **(قوله)** فحكومة عدل) اى عند ابى حنيفة زيلعى ولو نبتت سوداء جعل كأنها لم نبتت
تأخر خاتمة **(قوله)** ولا شئ في ظفر الخ) فهو كالسن ببق ما اذا لم يثبت قال فى الاختيار وفى قلع
الظفار فلم يثبت حكومة عدل لانه لم يرد فيها ارش مقدر اه وان نبت الظفر على عيب
فحكومة دون الاولى ظهيرية **(قوله)** ولم يبق له اثر) فان بقى له أثر فان شجرة لها ارش مقدر لزم
والا مخكومة **(قوله)** فانه لاشئ فيه) اى عند الامام كنبات السن وفى البرجندي عن الحزاة
والختار قول ابى حنيفة در منتقى وعليه اعتمد المحبوبي والنسفي وغيرهما لكن قال فى
المعون لا يجب عليه شئ قياسا وقال يستحسن ان نجب حكومة عدل مثل اجرة الطبيب
وهكذا كل جراحة برئت اه ملخصا من تصحيح العلامة قاسم قال السامحانى ويظهر لى
رجحان الاستحسان لان حق آدمى مبنى على المشاحشة اه وفى البرازية لاشئ عليه عند
محمد وهذا قياس قول الامام ايضا وفى الاستحسان الحكومة وهو قول الثانى قال الفقيه
الفتوى على قول محمد انه لاشئ عليه الأمن الادوية قال القاضى ان الاثر كقولهما وان بقى اثر
يجب ارش ذلك الاثر ان منقلة مثلا فارش المنقلة اه قال الرملى وتأمل ما بينه وبين ما هنا من
المخالفة فى سوق الخلاف وما هنا هو المذكور فى الزيلعى والعينى وغالب الشروح **(قوله)** وهى
حكومة عدل) انت الضمير مرعاة للخبر **(قوله)** قاله المصنف) وغيره كالزيلعى **(قوله)** وقد
قدمنا) اى فى باب القود فيها دون النفس نحوه اى نحو ما ذكره الطحاوى **(قوله)** وذكر هنا) اى
صاحب المجتبى فى شرح هذه المسئلة عنه اى عن ابى يوسف روايتين حيث قال وقال ابو يوسف
عليه ارش الام وقال محمد عليه اجرة الطبيب وتمن الادوية وهو رواية عن ابى يوسف زجرا
للسفيه وجبرا للضرر وانما اوجب ابو يوسف ارش الام واراد به حكومة عدل وهوان يقوم
عبدا صحيحا ويقوم بهذا الاثم قال قلت فسر حكومة العدل عند ابى يوسف بأجرة الطبيب
وهكذا رأيت فى غير موضع انه أراد اجرة الطبيب وتمن الادوية وقال القدورى ان اجرة
الطبيب قول محمد **(قوله)** فنبه) اشار به الى ان تفسير شرح الطحاوى انما يتأتى على احدى
روايتين عن ابى يوسف ط **(قوله)** ولا يقاد جرح الابد برئه) لما روى انه عليه الصلاة والسلام
نهى ان يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه رواه احمد والدارقطنى ولان الجراحات يعتبر
فيها ما لها لاحتمال ان تسرى الى النفس فيظهر انه قتل فلا يعلم انه جرح الا بالبر . فيستقر به
زيلعى **(قوله)** خطأ) اى فى حكم الخطأ فى وجوب المال **(قوله)** بخلاف السكران والمغنى
عليه) كذا فى القهستانى والظاهر ان المراد السكران بغير مباح زجزاله والا فالعدل لا بد فيه

الابد برئه) خلافا للشافعى (وعمد الصبي والمجنون) والمعتوه (خطأ) بخلاف السكران والمغنى عليه

من القصد والسكران بتباح لأقصده ولا زجر عليه تأمل وكذا يقال في انغمي فانه لأقصده
كانتم بل هوانه وايضا فالصبي له قصد بالجملة وقد جعل عمده خطأ فهذا اولى فتأمل وراجع
وفي الاشياء السكران من محرمة مكلف وان من مباح فلا فهو كالمنعم عليه **(قوله)** وعلى عاقلة
الاولى عاقلةهما **(قوله)** ان بلغ) الاولى بلغت **(قوله)** نصف العشر) هو خمسمائة في الرجل
ومائتان وخمسون في المرأة فهستانى **(قوله)** والافى ماله) اى بان لم تبلغ نصف العشر فانه يسلك
فيه مسلك الاموال ذيل اى او كان من المعجم فان المختار فيهم انه لعاقلة لهم كإسيانى **(قوله)** ولا
كفارة) لانهما لا ذنب لهما استره وحرمان الارث عقوبة وليس من أهلها وأما حرمان الصبي
المرتد من ميراث أبيه فلا خلاف الدين لاجزاء للردة **(قوله)** وتامه فيها علقته على الملتقى
حيث قال وفيه اشعار بأنه لو جن بعد ما قتل قتل وهذا المولود غير مطبق والا فيسقط القود
كذا ذكره شيخ الاسلام وعنهما لا يقتل مطلقا الا اذا قضى عليه بالقود وفي الملتقى لو جن قبل
الدفع الى ولى القتل لم يقتل كما لو عته بعد القتل وفيه الدية في ماله فهستانى عن الظهيرية اه
او تقدمت المسألة في فصل ما يوجب القود **(قوله)** ينتظر بلوغ المضروب) الذى تحرر مما
قدمناه في هذا الفصل ان المضروب لو كان بالغاً يؤجل حتى يبرأ ولو كان صبياً يؤجل حولاً واما
تأجيله الى البلوغ فظاهر انه قول آخر اوانه خاص بما اذا كان الضارب صبياً كالمضروب
ولكنه يحتاج الى الفرق بينه وبين ما اذا كان الضارب بالغاً في تأمل **(قوله)** ولم يثبت) اما اذا
ثبت فلا شيء عليه كما تقدم ط **(قوله)** وسنحقق في المعامل) اى نحقق ان الدية في المعجم من
مال الحائى ط **(قوله)** مطلقاً) اى وان كانت اكثر من ارش الموصحة ط **(قوله)** كفى تنوير
البصائر) عبارته مهمة حكومة العدل ان كانت دون ارش الموصحة او مثل ارش الموصحة
لا تحتمل العاقلة وان كانت اكثر من ذلك يبين فلا روية عن اصحابنا رحمهم الله تعالى وقد
اختلف فيه المتأخرون قال شيخ الاسلام رحمه الله انه لا يحتمل العاقلة كذا في التاترخانية اه
ط والله تعالى اعلم

فصل في الجزين

لما انتهى الكلام على احكام الاجزاء الحقيقة عقبه باحكام الجزء الحكيم وهو الجزين لكونه
في حكم الجزء من الاله وهو فاعل بمعنى مفعول من جنه اذا ستره من باب طاب وهو الولد
مادام في الرحم ط ملحوظا ويكتفى استنباطه بعض خلقه كظفر وشعر كما يأتى مت **(قوله)** ضرب
بطن امرأة) وكذا لو ضرب ظهرها او جنبها او رأسها او ععضوا من اعضائها فتأمل رملى
ونحوه في ابي السعود عن التحريرى وقال السائخانى يؤخذ بما يأتى من قوله اسقطته بدواه
او فعل ان البطن والضرب ليسا بقيد حتى لو ضرب رأسها او عالجت فرجها ففيه الضمان كما
صرحوا به اه وقال في الحبرية وقد أفنى والد شيخنا أمين الدين بن عبدالعال اذا صاح على
امرأة فقلت جنيثا لا يضمن واذا خوفها بالضرب يضمن واقول وجه الفرق ان في موتها
بالتخويف وهو فعل صادر منه نسب اليه وبالضرب موتها بالخوف الصادر منها وصرحوا انه
لوصاح على كبير فمات لا يضمن وانه لو صاح عليه نجثة فمات منها تجب الدية واقول لا مخالفة لانه

(وعلى عاقلة الدية) ان
بلغ نصف العشر فأكثر
ولا يكن من المعجم والا
ففي منه درر (ولا كفارة
ولا حرمان ارث) خلافا
للشافعى ولو جن بعد القتل
قتل وقيل لا يتمامه فيما
علقته على الملتقى (صبي
ضرب سن صبي فارتعها
ينتظر بلوغ المضروب)
ان بلغ ولم يثبت فعلى
عاقلة الدية ولو من المعجم
ففي ماله درر وسنحققه
في المسائل * (مهمة) *
حكومة العدل لا تحتملها
العاقلة مضافا على الصحيح
كفى تنوير البصائر معزيا
للتاترخانية والله أعلم

فصل في الجزين
(ضرب بطن امرأة حرة)
حامل

في الاول مات بالخوف المنسوب اليه وفي الثاني بالصيحة تجاة النسوبة الى الصائح والقول للفاعل انه مات من الخوف وعلى الاولياء البيئته من التخويف وعلى هذا فلو صاح على المرأة تجاة قالت من صبحته يضمن ولو اقلت امرأة غيرها لا يضمن اعدم تعديه عليها فانه تحرير جيد اه ملخصا (قوله خرج الامة والبيمة) فيه نشر مشوش (قوله وسيجي حكمهما) اي في هذا الفصل (قوله او من المغرور) كالزوجة على انها حرة او شرها فاستحقت وقد علت منته (قوله فالعجب من المصنف كيف لم يذكره) اي مع شدة متابعتها للدرر فكان عليه ان يسقط التقيد بالحرية او لا يذكره بعد قوله فالتقت جنينا ميتا كما فعل الشارح او يقول ضرب بطن امرأة حامل بجر لثلا يوهم ان حرية الام شرط (قوله غرة الشهر اوله الخ) بيان لوجه التسمية (قوله وهذه اول مقادير الدية) فان اقل ارش مقدّر نصف العشر كما سرفى الشجاج (قوله اي دية الرجل الخ) يعني ان المراد من الدية في كلام المصنف دية الرجل ونصف عشرها هو خمسمائة درهم وذلك هو غرة الجنين ذكر او انثى لان غرة الجنين الانثى عشر دية المرأة وذلك خمسمائة ايضا لان دية المرأة نصف دية الرجل وحاصله انه لا فرق بين غرة الذكر والانثى ولهذا لم يمين المصنف انه ذكر او انثى (قوله في سنة) اي على العاقلة كما سيصرح به وهذا في جنين الحرة اما الامة ففي مال الضارب حالا كسبا تي (قوله ولنا فعله عليه الصلاة والسلام) وهو ما روى عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالغرة على العاقلة في سنة زبلي واعلم ان وجوب الغرة مخالف للقباس روى ان سائلا قال لفرز لا يخلو من انه مات بالضرب فقيه دية كاملة او لم ينفخ فيه الروح فلا شيء فيه فسكت زفر فقال له السائل اعتقتك سائبة فجاء زفر الى ابي يوسف فقال التبع التبع اي ثابت بالسنة من غير ان يدرك بالعقل غناية ملخصا (قوله فان القته حيا) ثبت حياته بكل ما يدل على الحياة من الاستهلال والرضاع والنفس والعطاس وغير ذلك اما لو تحرك عضو منه فلا لانه قد يكون من اختلاج او من خروج من ضيق اه ط عن المكي (قوله فدية كاملة) اي وكفارة كما في الاختيار وسأيت لانه شبه عمدا وخطا والدية على العاقلة هنا ايضا وبه صرح في الجوهرة والاختيار فقول المصنف في المنع على الضارب على حذف مضاف او مني على الصحيح من ان الواجب على الضارب والوانم تتحمله عنه العاقلة كما قدمناه في فصل الفقلين ولذا لم يقل في ماله تأمل (قوله وان القته ميتا فانت الام الخ) بيان لموت كل منهما وهو اربع صور لان خروجه اما في حال حياة الام فقط او حال موتها او موتها فقط او حياهما (قوله لما تقرر الخ) كما اذا رمى فأصاب شخصا ونفذته الى آخر فقتله فانه يجب عليه ديتان ان كانا خطأ وان كان الاول عمدا يجب القصاص والدية زبلي (قوله وظاهره تعدد الدية) اي لو القتهما حين فاتا (قوله ولم أره فليراجع) اقول صرح به في الجوهرة والدرر قال الرمي وفي شرح الطحاوي ولو اقلت جنينين نجب غرتان وان احدهما حيا فانت والآخرة ميتا فدية وان ماتت الام ثم خرجا ميتين نجبت دية الام وحدها اذا خرجا حين فاتا فثلاث ديات وعلى هذا يقاس وان خرج احدها قبل موت الام والآخرة بعد موتها وهما ديتان ففي الذي خرج قبل

خرج الامة والبيمة وسيجي حكمهما فانت بل الشرط حرية الجنين دون أمه كامة علقت من سيدها أو من المغرور فيه الغرة على العاقلة درر عن الزبلي فالعجب من المصنف كيف لم يذكره (ولو) كانت (المرأة كسبية او مجوسية) أو زوجته (فالتقت جنينا ميتا) حرا (وجب) على العاقلة (غرة) غرة الشهر وأوله وهذه أول مقادير الدية (نصف عشر الدية) أي دية الرجل لو كان الجنين ذكرا وعشر دية المرأة لو انثى وكل منهما خمسمائة درهم (في سنة) وقال الشافعي في ثلاث سنين كالدية وقال مالك في ماله ولنا فعله عليه الصلاة والسلام (فان القته حيا) فانت فدية كاملة وان القته ميتا فانت الام فدية (في الجنين) (غرة) في الجنين لما تقرر ان الفعل يتعدد بتعدد اثره وصرح في الذخيرة بتعدد الغرة لو ميتين فأكثر اه قلت وظاهره تعدد الدية ولم أره فليراجع (وان ماتت فالتقت ميتا

فديه فقط) وقال الشافعي غرة وديه (وان افقته حيا بعدما ٥١٨ ماتت يجب عليه ديتان كما اذا افقته حيا

والغرة ولاشي في الذي خرج بعد والذي خرج قبل موت أمه لا يرث من دية أمه شيئا وترث الام منه والآخر لا يرث من احد ولا يرث عنه الا اذا خرج حياتهم مات ففيه الدية كاملة ويرثها ورثته كذا في التارخانية مختصرا اه (قوله فديه فقط) لان موت الام سبب لموته ظاهرا اذ حياته بجائتها وتنصف بنفسها فيتحقق موته بموتها فلا يكون في معنى ماورد به النص اذ الاحتمال فيه اقل فلا يضمن بالشك زبلي (قوله ولا يرث ضاربها منها) اي ولا من غيرها لانه قاتل مباشرة (قوله وفي جنين الامة) اي الذي افقته ميتا كما هو موضوع المسئلة وقوله لو حيا راجع الى قيمته اي قيمته لو فرض حيا اما لو افقته حياتهم مات من ضربه ففيه القيمة بتمامها كما يشير اليه الشارح وقوله الرقيق احتراز عما اذا كان من مولاها أو من المغرور فانه حر وفيه الغرة على العاقلة كقدمه وقوله لو انثى مقابل قوله الذكر لا لقوله لو حيا (قوله ولا يلزم زيادة الاتي) اي فيا اذا كانت قيمتها اكثر من قيمة الغلام لانه نادر والغالب زيادة قيمة الذكر اقول وفيه نظر وقد يقال لا محذور في اللزوم المذكور لان اعتبار زيادة الذكر على الاتي انما هو في الاحرار الشرف الحرية لافي الارقاء لانهم كالمناجى ولذا لم تقدر لهم دية (قوله فلاشي عليه) تبع فيه القهستاني والذي في الكفاية والعناية وغيرها انه يؤخذ بالمتيقن كقتل عبد ختنى خطأ ولوضاع الجنين ووقع النزاع في قيمته باعتبار لونه وهيئته على تقدير حياته فالقول للضارب لانكاره الزيادة (قوله كما اذا أنثى بالارأس) تنظير لاعتبار اقول وسيأتى ان ما استبان بعض خلفه كتمام الحلقة ولعل المراد بعد استبانة الرأس اذا حيا بدونه بخلاف غيره من الاعضاء تأمل (قوله في مال الضارب) لان العاقلة لا تعقل الرقيق اختيار تأمل وقوله للامة كذا في بعض النسخ وهو متعلق بالضارب قال ط وهذا حكم الجنين واما اذا ماتت الام قال في الهندية عن الذخيرة قال ابو حنيفة على الضارب قيمة الام في ثلاث سنين اه فلي تأمل اه اقول والحاصل الجنين كعضو منها وسيأتى آخر المعاقلة ان الحر اذا جنى على نفس عبد خطأ فعلى عاقلته اذا قتله لان العاقلة لا تتحمل اطراف العبد (قوله به) اي بنقصان الولادة (قوله والا) بأن انقصت عشرة مثلا وقيمة الجنين خمسة فعليه عشرة (قوله وقال ابو يوسف الخ) هذا غير ظاهر الرواية عن ابي يوسف قال في المبسوط ثم وجوب البدل في جنين الامة قول ابي حنيفة ومحمد وهو الظاهر من قول ابي يوسف وعنه رواية انه لا يجب الاقتصان الام ان تمكن فيها نقص وان لم يتمكن لا يجب شي غابة (قوله بعد ضربه) فلو حرره قبله وله اب حر ففيه الغرة للاب دون المولى تارخانية (قوله ضرب بطن الامة) بدل من قوله ضربه وأشار الى ان المصدر مضاف لمفعوله ويجوز عود الضمير الى الجنين فيتحده مرجع الضار تأمل (قوله للمولى) قال ابوالبالي لم يذكر محمد انها للمولى ولورثة الجنين فيجوز ان يقال انها للمولى لاستناد الضمان الى الضرب ووقت الضرب كان مملوكا اتقاني ملخصا وذكر في التارخانية اختلاف المشايخ فيه فقبل لورثته وقبل للجنين (قوله لان المعتبر حالة الضرب) لانه قتله بالضرب السابق وقد كان في حالة الرق فلهذا تجب القيمة دون الدية وتجب قيمته حيا لانه صار قاتلا اياه وهو حي فظنرنا الى حالي السبب والتلف هداية يعنى اوجبنا القيمة دون الدية

وماتا وما يجب فيه) من غرة او دية (يورث عنه وترث) منه (امه ولا يرث ضاربها) منها (فلو ضرب بطن امرأته فالقت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث منها) لانه قاتل (وفي جنين الامة) الرقيق الذكر (نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو انثى) لما تقرر ان دية الرقيق قيمته ولا يلزم زيادة الاتي لزيادة قيمة الذكر غالبا وفيه اشارة الى انه اذا لم يمكن الوقوف على كونه ذكرا او أنثى فلا شي عليه كما اذا القى بالارأس لانه انما تجب القيمة اذا نفخ فيه الروح ولا تنفخ من غير رأس ذخيرة (في مال الضارب) للامة (حالا) ولو افقته حيا وقد نقصتها الولادة فعليه قيمة الجنين لانقصانها لو بقيته واه به والا فعليه اتمام ذلك مجتبي وقال ابو يوسف فيه نقصانها كالقيمة وقال الشافعي فيه عشر قيمة الام صدر الشريعة ولا يخفى انها للمولى (فان حرره) اي الجنين (سيده بعد ضربه)

ضرب بطن الامة (فالقته) حيا (مات ففيه قيمته حيا) للمولى لادبته وان مات بعد العلق لان المعتبر حالة (اعتبارا) الضرب وعند الثلاثة تجب دية وهو رواية عنا (ولا كفارة في الجنين) عندنا وجوب ابل ندبا زبلي (ان وقع ميتا وان خرج حيا ثم مات

اعتباراً بحالة الضرب وأوجنا قيمته حياً لاشكوكاً في حياته باعتبار حالة التلف اذ لو اعتبر حالة الضرب فقط جازاً ان لا يكون حياً فلا تجب قيمته بل تجب الغرة كفاية لمخلصاً **(قوله** فيه الكفارة) لأنه تلف آدمياً خطأ أو شبه عمد **(قوله** كذا صرح به في الحاوي القدسي) اقول وكذا صرح به في الاختيار كما قدمناه عنه وسيدكره الشارح عن الوقايع **(قوله** وهو مفهوم الخ) فيه اعتذار عن عدم التصريح بالتفصيل في كثير من الكتب حيث اطلقوا قولهم ولا كفارة في الجنين **(قوله** وما استبان بعض خلقه الخ) تقدم في باب الحيض انه لا يستين خلقه الا بعد مائة وعشرين يوماً وظاهر ما قدمه عن الذخيرة أنه لا بد من وجود الرأس وفي الشمني ولو اقلت مضغة ولم يتبين شيء من خلقه فشهدت نفات من القوايل انه مبدأ خلق آدمي ولو بقي لتصور فلا غرة فيه وتجب فيه عندنا حكومة اه **(قوله** وعدة ونفاس) اي تنقضي به العدة وتصير به امه نفصاً **(قوله** في مالها) اي في رواية وعلى عاقبتها في رواية وهو المختار جامع الفصولين اي لمساكن آخر المعامل ان من لاعاقلة فالدبة في بيت المال في ظاهرها الرواية وعليه الفتوى وان رواية وجوبها في ماله شاذة ويأتي تمامه هناك ان شاء الله تعالى **(قوله** ولا تأثم) الانسب في التعبير وأتمت لان الكلام عند وجوب الغرة وهي لا تجب الا باستبانة بعض الخلق ثم يقول ولولم يستين بعض خلقه فلا تأثم ط وفي الحانية قالوا ان لم يستين شيء من خلقه لا تأثم قال رضي الله عنه ولا أقول به اذا حرم اذا كسر بيض السيد يضمن لانه اصل الصيد فلما كان مؤاخذاً بالجزاء ثمة فلا قلل من ان يلحقها ثم هنا اذا اسقطت بلا عذر الا انها لا تأثم اثم القتل اه ولا يخفى انها تأثم اثم القتل لو استبان خلقه ومات بفعلها **(قوله** اسقطته عمداً) كذا قيد به في الكفاية وغيرها قال في الشربلية والا فلا شيء عليها وفي حق غيرها لا يشترط قصد اسقاط الولد كما في الحانية اه **(قوله** كضربها بطئها) وكذا اذا عاجلت فرجها حتى اسقطت كفاية او حملت حملاً قليلاً تارخانية اي على قصد اسقاطه كما علم بامر **(قوله** فان أذن لا) ذكره الزيلعي وصاحب الكافي وغيرها وقال في الشربلية اقول هذا يمتحن على الرواية الضعيفة لاعلى الصحيح لما قال في الكافي قال لغيره اقتلني فقتله تجب الدية في ماله في الصحيح لان الاباحة لا تجرى في النفوس وسقطت القصاص للشبهة وفي رواية لا يجب شيء لان نفسه حقه وقد أذن باتلاف حقه انتهى فكذا الغرة اودية الجنين حقه غير ان الاباحة متنتية فلا تسقط الغرة عن عاقلة المرأة بمجرد امر زوجها باتلاف الجنين لان امرها لا ينزل عن فعله فانه اذا ضرب امرأته فالقتل جناية لم تعلقه الغرة ولا يرث منها ولو نظرنا لكون الغرة حقه لم يجب بضره شيء لكن لما كان آدمي لا يملك أحد اهدار آدميته لزم ما قدره الشارع باتلافه واستحققه غير الجاني اه ملخصاً أقول وفيه نظر لما صرحوا به من ان الجنين لم يعتبر نفساً عندنا لعدم تحقق آدميته وانه اعتبر جزءاً من أمه من وجهه ولذا لا تجب فيه القيمة او الدية كاملة ولا الكفارة ما لم تحقق حياته وقدما ان وجوب الغرة تعبدى فلا يصح الحاقه بالنفس الحقيقة حتى يقال ان الاباحة لا تجرى في النفوس فلا يلزم من تصحيح الضمان في الفرع المار تصحيحه في هذا وتقدم اول الجنايات انه لو قال اقطع يدي اورجلي

ففيه الكفارة) كذا صرح به في الحاوي القدسي وهو مفهوم من كلامهم لتصريحهم بوجوب الدية حينئذ فتجب الكفارة فيه كما لا يخفى فليحفظ (وما استبان بعض خلقه) كظفر وشعر (كتاب فيما ذكر) من الاحكام وعدة ونفاس كما مر في باب (وضمن الغرة عاقلة امرأة) حرة في سنة واحدة وان لم تكن لها عاقلة في ماله في سنة ايضاً صدر الشريعة ولا تأثم ما لم يستين بعض خلقه ومر في الخطر نعملاً (اسقطته ميتاً) عمداً (بدوا او فعل) كضربها بطئها (لا اذن زوجها فان اذن) أوله يتعمد (لا) غرة لعدم التعدى

لا شيء فيه وإن سرى لنفسه لأن الأطراف كالأموال فصح الأمر فالخافه بهذا الفرع أولى
لأنه إذا لم يكن هو الضارب فالخلف له وقدرضى باتلاف حقه بخلاف ما إذا كان هو الضارب
فإنها حق غيره ولذا لا يرث منها هذا ما ظهر لفهمي القاصر فتأمل **(قوله ولو أمرت امرأة) أي**
أمرت الزوجة غيرها والظاهر أن عدم الضمان بعد أن أذن لها زوجها في الإسقاط على ما يدل
عليه سوق كلام صاحب الخلاصة والافجور دامر الام لا يكون سببا لسقوط حق الاب وهو
ظاهر اه وإنى لكن ذكر عزمى أن نفي الضمان عن المأمورة لا يلزم منه نفيه عن الأمرة
إذا لم يأذن لها زوجها وقد اعترض الشرنبلالى هنا بنظر مامر وعلمت ما فيه قدبر **(قوله**
لاستحالة الدين) أي لاستحالة وجوب دين وهو الغرة للمولى على مملوكه ط **(قوله** ما لم تستحق
الح) قال في الزيادات اشترى أمة وقبضها وجعلت منه ثم ضربت بطنها عمدا فاسقطته ميتا ثم
استحقها رجل بالينة وقضى له بها أو بعقرها على المشتري يقال للمستحق أنها قتلت ولدها
الحر لأن ولد الغرور حر بالقيمة والجنين الحر مضمون بالغرة فدفع امتك أو أفدها بغيره تارخانية
ثم قال في جامع القصولين أقول إذا أخذ الغرة بنفى أن يجوز للمستحق أن يطالبه بقيمة الجنين
إذا قيام البديل كقيام البديل اه لكن سلم الغرة فيغرم بحسبها وتماه في ط عن الهندية
(قوله للمولى) أي المستولد **(قوله** فعلها الدية والكفارة) أي ولو باذن الزوج لتحقق
الجناية على نفس حية فلا تجزى فيها إلا بالاحقة بخلاف ما إذا ألقته ميتا فسقطت الغرة عنها ولو
بأذنه كما مر تأمل **(قوله** ويجب في جنين البهيمة الح) هذا إذا ألقته ميتا ما إذا ألقته حيافات
من الضرب تجب قيمته في ماله حاله ولا يجبر بها نقصان الام كما يجبر نقصان الامه بقيمة جنينها لانه
مال ألقه فيضمن مع نقصان الام تأمل رملى **(قوله** ووقع أحد الولدين حيا) أي ثم مات
(قوله ومات أيضا) أي ثم ماتت الام أيضا كما عبر في التارخانية فأفاد أن موتها بعدموت
الذى وقع حيا ذلومات قبله لورث القصاص على أبيه فيسقط كما قاله المحشى الحاي **(قوله**
وتجب غرة الولد الميت) لو اسقطت تجب وعطف الغرة على الدية لكن الأولى ليفيدها على العاقلة
أيضا وأما ما تجب فيه الدية أيضا لعدم التحقق بحياته كما مر **(قوله** لانه لما ضرب الح) تعليل
لوجوب الدية على عاقلته لافي ماله اذ لو كان الضرب بالنسبة للولد عمدا لم تجب على العاقلة
ومتقتضا لو علم بالولدين وقصد ضربها أيضا نه تجب دية الحى في ماله في ثلاث سنين لسقوط
القصاص بشبهة الأبوة أمالو علم بهما ولم يقصد ضربهما قصد ضرب الام بل فقط لا تجب دية
الحى في ماله كمن قصد رمى شخص فنفذ منه السهم إلى آخر تأمل والله تعالى اعلم

باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره

(قوله إلى طريق العامة) أي السافذة الواقعة في الامصار والقرى دون الطريق
في النفاذ والصحارى لانه يمكن العدول عنها غالبا كما في الزاهدى وطريق العامة
ما لا يحصى قومه أو مآثره للمرور قوم بنوا دورا في أرض غير مملوكة فهي باقية على ملك
العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام الحلوانى كما في العمادى قهستانى
(قوله أوجرنا) بضم الجيم يسكون الراء وضم الصاد المهملة وهو دخيل أى ليس

(بمرنى)

باب ما يحدثه الرجل

في الطريق وغيره

لما ذكر القتل مباشرة
شرع فيه تسببا فقال
(أخرج إلى طريق العامة
كسيفا) هو بيت الخلاف
أو ميتا أو جرسنا

يعربى أصلى فقد اختلف فيه فقيل البرج وقيل بحرى ماء يركب فى الحائط وعن الامام الزدى
 جذع يخرج من الانسان من الحائط لىنى عليه مغرب قال العنى وقيل هو الممر على العلو
 وهو مثل الرف وقيل هو الحشبة الموضوعة على جدارى السطحين لىتمكن من المرور وقيل
 هو الذى يعمل قدام الطاقة لتوضع عليه كيزان ونحوها اهـ (قوله كبرج الخ) حكاية
 للاقوال المارة فى تفسير الجرجن (قوله ونحوها) هو عبارة العنى بمعنى نحو الكيزان
 (قوله اودكانا) هو الموضع المرتفع مثل المصطبة عنى (قوله فان ضرم لم يحل) كان عليه ان
 يقول فان ضرر او منع لم يحل اهـ وفى القهستانى ويحل له الانتفاع بها وان منع عنه كافى
 الكرماتى وقال الطحاوى انه لو منع عنه لا يباح له الاحداه وبأنهم بالانتفاع والترك كافى
 الذخيرة (قوله من اهل الخصومة) هو الحر البالغ العاقل بخلاف العبد والصبان المحجورين
 وافادى الدرالتقى ان لهم ذلك بالاذن (قوله ولو ذميا) لان له حقا فى الطريق كفاية وعبارة
 التارخانية ويدخل فيه الكافر خصوصا اذا كان ذميا اهـ فتنه (قوله سواء كان فيه
 ضرر أولا) هذا هو الصحيح من مذهب الامام وقال محمد له المنع لا للرفع وقال ابو يوسف لا ولا
 وهذا اذا علم احداه فلو لم يعلم جعل حديثا فلا ملام نقضه وعن ابى يوسف انما ينقضه ان
 ضربه درمتمنى (قوله وقيل الخ) قاله اسمعيل الصغار كافى الزيلعى (قوله والا كان
 نعمتا) لانه لو اُراد ازالة الضرر عن الناس لبدأ بنفسه كفاية (قوله بغير اذن الامام) فان
 اذن فليس لاحد ان يلزمه وان ينزاعه لكن لا يبنى للامام ان يأذنه اذا أضرب الناس بأن كان
 الطريق ضيقا ولورأى المصلحة مع ذلك واذن جاز اهـ حموى عن مسكين وفى الشمنى انه مع
 الضرر لا يجوز بالاخلاق اذن الامام أولا يأذن اهـ ط ولعل المراد يأثم به وان لم يكن لاحد
 منازعته لان منازعة ما يوضع بأذن الامام اثبات على الامام فلا يخالف ما قبله تأمل (قوله
 زاد الصغار الخ) هو القيل المتقدم الفصل فلا وجه لاعادته وظاهر كلامهم اعتماد الاطلاق
 لحكايتهم هذا القول منسوبا الى الصغار بعد حكاية الحكم او لامطلقا فكانه قول الجميع
 والوجه ان التهى عن المنكر لا يتقيد بكون التامى متباعدة عن هذا المنكر كاسبق فى الحظر
 ط اقول هذا الوجه انما يظهر لو كان فيه ضرر لانه حينئذ منكر فندبر (قوله وان نى للمسلمين)
 اى ولم يضربهم كافى الكفاية والقهستانى (قوله اوبى بأذن الامام) ظاهره انه لو نى بأذنه
 فليس لاحد منازعته وان ضرر وقدمناه صريحا عن مسكين ويدل عليه ماسياتى من عدم
 الضمان لو بأذن الامام وفى الكفاية وغيرها قال ابو حنيفة لكل احد من عرض الناس ان
 يمنعه من الوضع وان يكلفه الرفع بعد الوضع سواء كان فيه ضرر أولا اذا وضع بغير اذن الامام
 لان التدبير فيما يكون للعامة الى الامام لتسكين الفتنة فالذى وضع بغير اذنه يقتات على رأى
 الامام فيه فلكل احد ان ينكره عليه اهـ والاثبات السبق صحاح فانهم (قوله وان كان
 يضرب) مقابل قوله جاز ان لم يضرب (قوله لاضرر ولا ضرار) اى لا يضرب الرجل اخاه ابتداء
 ولا اجزاء لان الضرر بمعنى الضرر ويكون من واحد والضرار من اثنين بمعنى المضارة وهوان
 تضر من ضرك مغرب والضرر فى الجزاء هو ان يتعدى المجازى عن قدر حقه فى القصاص
 وغيره كفاية (قوله والقعود) وكذا الفرس قهستانى (قوله يجوز ان لم يضرب بأحد) الانسب فى

كبرج وجذع وعمر علو
 وحوض طاقة ونحوها
 عنى (اودكانا جاز) احداه
 (ان لم يضرب بالعامة) ولم
 يمنع منه فان ضرر لم يحل
 كاسيجى (ولكل احد من
 اهل الخصومة) ولو ذميا
 (منه) ابتداء (ومطالته
 بنقضه) ورفعه (بعده) اى
 بعد البناء سواء كان فيه
 ضرر او لا وقيل انما ينقض
 بنقضه اذا لم يكن له مثل
 ذلك والا كان نعمتا زيلعى
 (هذا) كما (اذا نى لنفسه
 بغير اذن الامام) زاد
 الصغار ولم يكن للمطالب
 مثله (وان نى للمسلمين
 كمنسجد ونحوه) اوبى بأذن
 الامام (لا) ينقض (وان
 كان يضرب بالعامة لا يجوز
 احداه) لقوله عليه
 الصلاة والسلام لاضرر
 ولا ضرار فى الاسلام
 (والقعود فى الطريق لبيع
 وشراء) يجوز ان لم يضرب
 بأحد والا (على هذا
 التفصيل) السابق وهذا
 فى النافذ

التصير أن يضع هذه الجملة بعد قوله على هذا التفصيل ط (**قوله** وفي غير النافذة) المراد
بغير النافذة المملوكة وليس ذلك بعة الملك فقد تنفذ وهي مملوكة وقد يدس منفذها وهي للعامة
لكن ذلك دليل على الملك غالبا فاقم مقامه ووجب العمل به حتى يدل الدليل على خلافه
كفافية عن الجامع الصغير لفخر الاسلام (**قوله** لا يجوز أن يتصرف باحداث) اقول في الحانية
قال ابو حنيفة الطريق لو كان غير نافذ فلا يحجب أن يضموا فيه الحشبة ويربطوا فيه الدواب
ويتوضوا فيه فلو عطب أحد لا يضمن وان بنى او حفر بتراضن اه وفي جامع الفصولين
أراد أن يتخذ طيناه فيه فلو ترك من الطريق قدر المرور ويتخذ في الاحايين مرة ويرفعه سريرا
فله ذلك ولكل امساك الدواب على باب داره لان السكة التي لاتنفذ كدار مشتركة ولكل
من الشركاء أن يسكن في بعض الدار لان بنى فيها وامساك الدواب في بلادنا من السكنى اه
وفي التارخانية ان فعل في غير النافذة مالم يس من جملة السكنى لا يضمن حصة نفسه ويضمن
حصة شركائه وان من جملة السكنى فالقياس كذلك والاستحسان لا يضمن شيئا اه ومثله في
الكفاية اقول وبه ظهر ان المراد لا يجوز احداث شيء ممام كالزباب والدكان ونحو ذلك
مما يتقى كما أفاده السامحاني (**قوله** الا باذنهم) اى كلهم حتى المشتري من احدهم بعد الاذن
لما في الحانية رجل احداث بناء او غرقة على سكة غير نافذة ورضى بها أهل السكة فجاء رجل من
غير أهلها واشترى دارا منها كان للمشتري ان يأمر صاحب الغرقة برفعها اه سامحاني
(**قوله** لانه كالملك) الاولى لانه ملك بالانسيه كفاعله في الهداية ودل عليه ما قد مناه عن الجامع
(**قوله** نعم الاصل الخ) فأنته ان الحديث للامام نقضه والقديم لا ينقضه احد بكفى القهستاني
قال السامحاني فان برهنا فينة القدم في البناء تقدم وفي الكافي بينة الحدوث فعملها في غير البناء
كسكيل واستطراق وقال الشيخ خير الدين عن الصغرى يجعل اقصى الوقت الذي تحفظه
الناس حدا للقديم وهذا في غاية الحسن اه (**قوله** فديته على عاقلته) وكذا الوجه ان يبلغ
ارشه ارش الموصحة وان كان دونه ففي ماله كفاية وأشعر بانه لاتجب الكفارة ولا يحرم من
الميراث كما في الذخيرة قهستاني (**قوله** ملتي) زاد في الشرح وكذا كل ما فعل في
طريق العامة اه وفي الملتقى ايضا ويضمن من صب الماء في الطريق ما عطب به وكذا ان رشه
بحيث يزلق او توشأ به وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو من أهلها أو قد فعل فيها
او وضع مئذنة لا يضمن وكذا ان رش مالا يزلق عادة أو رش بعض الطريق فتعذر المار والمرارور
عليه لا يضمن الراش ووضع الحشبة كالرور في استيعاب الطريق وعدمه وان رش فناء
حانوت باذن صاحبه فالضمان على الأمر استحسانا اه (**قوله** في ماله) لان المعلقة تتحمل
النفس دون المال هداية (**قوله** ان لم يأذن به) اى بما ذكر من احداث المكسيف والجرصن
والدكان ووضع الحجر وحفر البئر في الطريق أفاده القهستاني (**قوله** الامام) اى السلطان
قهستاني (**قوله** فان أذن الخ) لانه غير متعد حينئذ فان للامام ولاية عامة على الطريق اذا
تاب عن العامة فكان كمن فعله في ملكه قهستاني قال في الدر المنلقى لكن انما يجوز الاذن
اذا لم يضر بالعامة وتماه فيه فتنبه (**قوله** جوعا او عطشا) لانه مات بمعنى في نفسه والضمان
انما يجب اذا مات من الوقوع زيلى (**قوله** او غما) اى انخفاقا بالعفونة قال في الصحاح

(وفي غير النافذة) يجوز
ان (يتصرف باحداث
مطلقا) اضربهم ولا (الا
بأذنهم) لانه كالملك الخاص
بهم ثم الاصل فيما جهل
حاله ان يجعله حديثا لو في
طريق العامة وقد يتألف في
طريق الخاصة بر جندى
(فان مات احد) من الناس
(بسقوطها عليه فديته
على عاقلته) اى عاقلة
المخرج لتسببه (كما) تدى
العاقلة (لو حفر بئرا في
طريق أو وضع حجرا) او
ترابا او طينا ملتي (فتلف
به انسان) لانه سبب (فان
تلف به) اى بواحد من
المذكورات (بهيمة ضمن)
في ماله (ان لم يأذن به الامام
فان أذن) الامام (في ذلك
أومات واقع في بئر طريق
جوعا او عطشا او غما)
ضمان به يفتى خلاصة

خلفا لمحمد (ولو سقط الميزاب فأصاب ما كان في الداخل رجلا فقتله فلا ضمان) أصلا لكونه في ملكه فلم يكن تعديا (وان أصاب الخارج) أو وسطه بزازية (فالضمان على واضعه) تعديه ولو مستأجرا أو مستعيرا أو غاصبا ولا يبطل الضمان بالبيع لبقاء فعله وهو الموجب للضمان بخلاف الحائظ المائل كما يبطئه الزيلعي (ولو أصابه الطرفان) من الميزاب (وعلم ذلك وجب) على واضعه (الصف وهدر التصف ولو لم يعلم أى طرف) منهما (أصابه ضمن التصف استحسانا) زيلعي (ومن نحى حجرا وضعه آخر فعطب به رجل ضمن) لأن فعل الأول نسخ بفعل الثاني (كن حمل على رأسه) أو ظهره (شيأ في الطريق فسقط منه على آخر أو دخل بحصير أو قديل أو حصة في مسجد غيره) أى جعل فيه حصي أو بوارى ابن كال (أو جاس فيه للصلاة) ولو أقر أن أو تعلم (فعطب به أحد) كما عني ضمن خلفا لهما (لا) يضمن (من سقط منه رداء لبسه)

يوم غم إذا كان يأخذ النفس من شدة الحر عناية وضبطه في الشرئ لئلا ياله بالضم ثم نقل عن شرح المجمع الفتح (قوله) خلفا لمحمد) فأوجب الضمان في الكل ووافق أبو يوسف الامام في الجوع لا التهم ط (قوله أو وسطه) المراد وسطه الذي هو خارج عن ملك الواضع لأن الملة في الضمان هي التمدى بشغل هواء الطريق كما ذكره الزيلعي وهو بهذا المعنى يشمله لفظ الخارج فلا حاجة اليه ولعله أراد بالخارج الطرف الاخير فصحه ذكر الوسط وحل الضمان فيه وفيما قبله اذا لم يأذن الامام أو أرباب المحلة كما تقدم ويدل عليه التعليل بالتعدي اه ط (قوله فالضمان على واضعه) أى على عاقفته وكذا يقال فيما بعد لانه تسبب ط (قوله) كما يبطئه الزيلعي) حيث قال ولو أشرع جناسا إلى الطريق أو وضع فيه خشبة ثم باع الكل وتركه المشتري حتى عطب به انسان فالضمان على البائع لأن فعله لم يتسوخ بزوال ملكه بخلاف الحائظ المائل اذا باعه بعد الاشهاد عليه حيث لا يضمن المشتري لانه لم يشهد عليه ولا البائع لأن الملك شرط لصحة الاشهاد فيبطل بالبيع لانه لا يمكن من نقض ملك الغير وهنا الضمان بأشغال هواء الطريق لا باعتبار الملك والأشغال باق فيضمن كولو حصل من مستأجر أو مستعير أو غاصب وفي الحائظ لا يضمن غير المالك اه ملخصا (قوله استحسانا) لانه في حال يضمن الكل وفي حال لا يضمن شيأ فيضمن النصف والقياس ان لا يضمن شيأ للشك وتماه في الزيلعي (قوله ومن نحى حجرا) أى حوله عن موضعه إلى موضع آخر (قوله فسقط منه على آخر) وكذا اذا سقط فتمثر به انسان هداية لأن حمل المتاع في الطريق على رأسه أو على ظهره مباح له لكنه مقيد بشرط السلامة بمنزلة الرمي إلى الهدف أو الصيد زيلعي (قوله) أو دخل بحصير أو قديل أو حصة الخ) أى فسقط الحصير أو القديل على أحد أو سقط الظرف الذي فيه الحصة على أحد منح أقول وعبرة الهداية وإذا كان المسجد للعشيرة فعلق رجل منهم فيه قديلا أو جعل فيه بوارى أو حصة الخ أو الظاهر منها ان حصاه فعل ماض مشدد الصاد معطوف على جعل ويدل على ذلك تفسير ابن كمال وأما جعله مفردا ابتداء الوحدة فهو بعيد وكذا ارادة الظرف البعد وفي منهوات ابن كمال ومن وهم ان المراد الظرف الذي فيه الحصة فقد وهم اه وقيد الشرئ لئلا ياله الخلف في الضمان بما اذا فعل ذلك بلا إذن اهل المسجد فلو باذنهم فلا ضمان اتفاقا كالوكان من اهل المحلة وعلق القديل للاضاعة فلو لحفظ ضمن اتفاقا كما في شرح المجمع اه وجعل في البزازية إذن القاضي كاذن اهل المحلة (قوله في) مسجد غيره) أى مسجد غير حيه وأتى مفهومه والظاهر ان مسجدا للجماعة حكمه في ذلك حكم مسجد حيه فلا يضمن بما ذكر ط (قوله ولو أقر أن أو تعلم) لأن المسجد يحى للصلاة وغيرها تبع لها بدليل انه اذا ضاق فلم يصلى ازواج القاعد للذكر أو القراء أو التدريس ليصل موضعه دون العكس (قوله) لا يضمن من سقط منه رداء لبسه) أى سقط على انسان فعطب به أو سقط فتمثر به اشار اليه في الهداية ثم قال والفرق اى بين المحمول والملبوس ان حامل الشيء قاصد حفظه فلا حرج في التقيد بوصف السلامة واللباس لا يقصد حفظ ما يلبسه فيخرج بالتقيد بالسلامة فجعل مباحا مطلقا وعن محمد انه اذا لبس ما لا يلبسه فهو كالخامل لأن الحاجة لا تدعو إلى لبسه اه وكالرداء السيف والظليسان ونحوهما كما في الغاية (قوله

عليه) متعلق بقوله لبسه ولا يصح تعلقه بسقط لفساد المعنى فافهم (قوله ففعل الغير مباح) يفيد أن فعل الأهل واجب مثلاً وليس كذلك بل كإباحة مباح غير أن فعل الأهل مباح مطلق غير مقيد بالسلامة وفعل غيره مباح مقيد بها ط (قوله الحاصل أن الجالس للصلاة الخ) ذكر شمس الأئمة أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة أن الجالس لا ينتظر الصلاة لا يضمن وإنما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر في الذخيرة أنه إذا قعد فيه لحديث أو نام فيه أو قام فيه لغير صلاة أو امر فيه ما راضن عنده وقالوا لا يضمن وإن قعد للعبادة كانتظار الصلاة أو الاعتكاف أو قراءة القرآن أو للتدريس أو للذكر اختلف المتأخرون فيه على قولين بالضمان وعدمه زيلبي ملخصاً (قوله مطلقاً) أي في مسجد حبه أو غيره (قوله معزيا للزيلبي) فإنه نقل عن الحلواني أن أكثر المشايخ أخذوا بقولهما وعليه الفتوى اه ونقل عن صدر الإسلام أن الأنظر ماقالاه لأن الجلوس من ضرورات الصلاة فيكون مباحاً بها وفي العيني بقولهما قالت الثلاثة وبه يفتي اه ط (قوله) وقد حققته في شرح المتن (قوله) حاصله ما قدمناه وذكر أيضاً أن الجلوس للكلام المحظور فيه الضمان اتفاقاً وعليه يحمل ما أطلقه فخر الإسلام (قوله وفيه لو استأجره الخ) ذكر الزيلبي وغيره ما حاصله أنه لو استأجره ليشرع له جناحه في فناء داره وقاله أنه ملكي أولى فيه حق الأشراع من القديم ولو لم يعلم الأجير فظهر بخلافه فسقط على انسان قبل الفراغ أو بعده فالضمان على الأجير ويرجع على الأمر قياساً واستحساناً وإن أخبره بأن لاحقاً له في الأشراع أو لم يخبره حتى غي فسقط فأتان قبل الفراغ ضمن ولا يرجع وإن بعده فكذلك قياساً بفساد الأمر كالأمر بالبناء في الطريق وفي الاستحسان يضمن الأمر لصحة الأمر لأن فناء مملوكه من حيث أنه لا انتفاع بشرط السلامة وغير مملوك من حيث أنه لا يجوز له بيعه فمن حيث الصحة يكون قرار الضمان على الأمر بعد الفراغ ومن حيث الفساد يكون على العامل قبل الفراغ وإن استأجره ليحفره في غير فناءه ضمن الأمر دون العامل إذا لم يعلم أنه غير فناءه لصحة الأمر حينئذ فنقل فعله إلى الأمر لأنه غره فإن علم بذلك ضمن إذا غر ورفق الفعل مضاف إليه ولو قال أنه فناء وليس لي فيه حق الحفر ضمن العامل قياساً إذا غر وروفي الاستحسان يضمن الأمر اه زاد في البرازية أن كان بعد الفراغ اه فقد أفاد أن التفصيل قبل الفراغ أو بعده جار في الحفر أيضاً كما ذكره الشارح فافهم ووجه الفرق بين الحفر والأشراع فإن الأجير في الأشراع إذا لم يعلم ضمن ورجع على الأمر وفي الحفر لم يضمن أصلاً هو أن الأمر متسبب ومشروع الجناح مباشر بخلاف الحافرة متسبب أيضاً والمتسبب يضمن إذا كان متعدداً والمتعدى هنا هو الأمر فقط اتفان ملخصاً وفي المغرب الفناء سعة أمام البيوت وقيل ما امتد من جوانبها (قوله فماغره) كذا وقعه في شرح المتن والفعل متعد بنفسه من غير هز قال في القاموس غره خدعه اه ط (قوله وظاهره) أي التقديم المأخوذ من قدم ترجيحه على الاستحسان وهذا وإن ظهر في عبارة المتن لا يظهر في عبارة غيره خصوصاً صاحب الهداية فإنها يؤخران دليل المتمد وقداخر الاستحسان مع دليله أفاده ط (قوله أو في ملكه) وكذا إذا حفر في فناءه فيه حق التصرف بأن لم يكن للعامة ولا مشتركاً

الاشياء المذكورات في (مسجد حبه) أي محتته لأن تدبير المسجد لأهله دون غيره ففعل الغير مباح فيقيد بالسلامة (أو جلس فيه للصلاة) الحاصل أن الجالس للصلاة في مسجد حبه أو غيره لا يضمن ولغير الصلاة يضمن مطلقاً خلافاً لهما واستظهر في الشرنبلالية معزيا للزيلبي وغيره قولهما وقد حققته في شرح المتن وفيه لو استأجره ليبنى أو ليحفره في فناء حائوته أو داره فتلف به شيء أن قبل فراغه فعل الأجير وإن بعده فعلى الأمر كما لو كان في غير فناءه ولم يعلم به الأجير فإن علمه فعليه كما لو أمره بالبناء في وسط الطريق لفساد الأمر ولو قال الأمر هو فناء وليس لي حق الحفر فعلى الأجير قياساً أي لعلمه بفساد الأمر فما غره وعلى المستأجر استحساناً اه قلت وقد قدمه هو وغيره القياس هنا وظاهره ترجيحه سيما على دأب صاحب المتن من تقديمه الأقوى فتأمل (ومن حفر بالوعة في طريق بأمر السلطان أو في ملكه أو وضع خشبة فيها) أي الطريق (أو قطرة بلا اذن الامام)

وكذا كل ما قل في طريق العامة (فعمد رجل المرور عليها لم يضمن) لان الاضافة للمباشر أولى من التسبب وبهذا
تبين ان التسبب انما يضمن في حفر البرزوخ **٥٢٥** الحجرا اذا لم يتعمد الواقع المرور كذا في المجتبى وفيه حفر في طريق

لاهل سكة غير نافذة ملتقى **(قوله)** وكذا كل ما قل في طريق العامة) اى من اخراج الكنيف
والميزاب والجرص وبناء الدكان واشراع الروشن وحفر البئر وبناء الظلة وغرس الشجر
ورمى التلج والجلوس للبيع ان فعله بأمر من له ولاية الامر لم يضمن والا ضمن اقاده في العناية
(قوله فتمدخال) فترجع على قوله او وضع خشبة الخ قال الرمل ويتعين حذفه لان الضمان متلف
بالتعمد المذكور وان كان الوضع باذن الامام اه لكنه يعلم الاولى على ان هذا انما يتأتى في قوله بلا اذن
الامام اما قوله فعمد فانه يفسد المعنى بخذفه تأمل **(قوله)** لان الاضافة الخ) تعليل للمستثنين
الاخيرتين وعلّة الاولى لى عدم التعدى كما في التبيين **(قوله)** من الضمان) قال في القاموس الفيف
المكان المستوى او المفازة لاماء فيها كالغيفاء والغيفاء ويقتصر جمه أقياف وقيوف وقياف اه
(قوله) لم يضمن) لانه غير متعد فيلانه يملك الارتفاق بهذا الموضوع نزولا وربط اللدابة
وضر بالفسطاط من غير شرط السلامة لانه ليس فيه ابطال حق المرور على الناس فكان له
حق الارتفاق من حيث الحفر للبلطخ او الاستقاء فلا يكون متعديا بزازية **(قوله)** قلت الخ) من
كلام المجتبى وقد نقل في المجتبى عن بعض الكتب قيد الحفر في الضمان بما اذا كان في غير ممر الناس ثم
نقل عن كتاب آخر يدون هذا القيد ثم قال قلت وبهذا عرف الخ فالاشارة الى ما نقله ثانيا وهو
ما اقتصر عليه الشارح وحاصله انه على الاول يضمن لو حفر في حجة الطريق بحيث يمر الناس
والدواب عليها لان حفره بمنه او بسرة بحيث لا يمر عليها وهو ما في البرازية عن المحيط وعلى الثاني
لا ضمن مطلقا لمكان العدول من المار عن مكان الحفر قال ط ولكنه لا يظهر في نحو الظلمة
والبهائم المارة فيحمل المطلق على القيد والله تعالى اعلم بالصواب **(قوله)** من حفرهم) ومثله
ما لو كانوا اعوانا له واما لو كان الحافر واحدا فانهارت عليه من حفره فدمه هدر ط عن الهندية
عن الميسوط **(قوله)** خانية) عبارتها لان البرزوخ وقع بفعلهم وكانوا مباشرين والميت مباشر ايضا
الخ **(قوله)** فينبى ان لا يجب شئ الخ) قد علمت التصريح بأن ذلك قتل مباشرة فيستوى فيه الملك
وعدمه فهو بحث مخالف للنفق **(قوله)** قلت الخ) هو الله مصنف في المنع **(قوله)** له كرم) الكرم
العنب قاموس **(قوله)** وأرضه تارة تكون مملوكة الخ) المراد ان أرضه لا تخلو عن احده هذه الاشياء
وليس المعنى ان هذه الاشياء تداءت على أرض واحدة ط **(قوله)** كأرضي بيت المال) الكاف
للتشثيل ان اريد بقوله مملوكة أى لعامة المسلمين اول للتظهير ان اريد به ملكها لمن هي فيده أى عليها
الخارج نظير اراضى بيت المال فان أغلبها خراجية تأمل **(قوله)** وتارة تكون في يده الخ) الذى
رايته في المنع وتارة تكون للوقف وتكون في يده مدة طويلة الخ وهذا أولى لان ما يكون في يده
كذلك هى اراضى بيت المال او الوقف **(قوله)** يؤدى خراجها) المناسب أجرتها ولو قلنا
انها لبيت المال لما فتح القدير ان المأخوذ الآن من اراضى مصر اجرة لاخراج الا ترى انها
ليست مملوكة للزراع كأنه لو تملكها لكان شأ فشا بلا وارث فصار لبيت المال اه **(قوله)**
على الاجراء) بمد اخره جمع أجير وفي بعض النسخ الآجر بمد اوله وهو الاجير لانه اجر نفسه
والاولى أولى **(قوله)** كما يفيد كلام الجوهرة) أى السابق وهو قوله لان الفعل مباح فايحدث

أو غيره فيستأجر هذا الرجل جماعة يحفرون له بئرا ليرس فيه اشجار العنب وغيره فسقط على أحدهم هل لورثته مقابلته
بدينه قال المصنف والحكم فيها اوشبهها عدم وجوب شئ على المستأجر وكذا على الآجر كما يفيد كلام الجوهرة

غير مضمون **(قوله)** ويحمل إطلاق الفتاوى (أى إطلاق الحائنة وغيرها الضمان على ما وقع مقيداً بعبارة الجوهرة بقوله وهذا البئر في الطريق لوجود الشرط الذي ذكره الأصوليون في حل المطلق على المقيد وهو اتحاد الحكم والحادثة والحكم هنا هو الضمان والحادثة هي الخسر في الطريق ونظيره صوم كفارة البين فانه في الآية مطلق وقيد بالتابع في قراءة ابن مسعود فيحمل المطلق على المقيد لاتحاد الحكم وهو الصوم والحادثة وهي كفارة البين ضرورة تعذر الجمع وفي هذا الكلام نظر فانه لا نص هنا وتقييد الجوهرة الضمان بما اذا كان في الطريق ينافيه تصريحهم بضمان المباشر ولو في الملك ولذا قال الرملي الظاهر انه قاله بحثاً لا نقلاً ولا يخفى فسادة تصريحهم بأنه مباشرة لا تسبب وفي المباشرة لا ينظر الى كون الفعل في ملكه أو لا كمن رمى سهماً في ملكه فأصاب شخصاً فإنه يضمن واذا فقد عرفت ان الحكم في الحادثة التي تكرر وقوعها وجوب الضمان على الكيفية المذكورة على الاجراء اه ملخصاً **(قوله)** فروع الخ) ساقط من بعض النسخ وقدمنا الكلام عليها والله تعالى اعلم

فصل في الحائط المائل

(قوله) مال حائط) أى عماده وأصله من الاستقامة وغيرها فيشمل المنصنع والواهي فهستاني وكذا العلو اذا انصدع فأشهد أهل السفلى على أهل العلو وكذا الحائط اعلاه لرجل وأسفله لا خرنص عليه في التارخانية نقلاً عن التوازل رملي **(قوله)** الى طريق العامة) أى والخاصة فهو من قيل الاكتفاء فهستاني لكن بينهما فرق في بعض الاحكام كآبى **(قوله)** أو مال) أى غير الحيوان لدخوله تحت النفس ولوأراد بالنفس الكاملة وهي نفس الانسان وبالمال ما بين الحيوان لوافق قوله الآتى ثم ما تلف به من النفوس فعلى العاقلة فان الحيوان غير مضمون عليهم بل هو في ماله رحمتي **(قوله)** ان طالب ربه) ينسب ربه بفعل طالب وفاعله قول المصنف الآتى مكلف والمطالبة أن يقول له ان حائطك هذا مخوف او يقول مائل فاقضه أو اهدمه حتى لا يسقط ولا يتلف شيئاً ولو قال ينبغي ان تهدمه فذلك مشورة عناية **(قوله)** أو حكماً) من حيث قدرته على رفع هذا الضرر **(قوله)** فتضمن عاقلة الواقف) أى في الصورتين لان القيم نائب عنه فيكون الاشهاد على القيم اشهاداً على الواقف كما ان الاشهاد على الولي اشهاد على من تحت ولايته من صغير ومجنون قال الرملي ويؤخذ من عاقلة الواقف ان كان له عاقلة فيما تحمله وان لم تكن له عاقلة او كان مما لا تحمله فلا يؤخذ من القيم ولا يرجع الى الوقف لان الوقف لازمة **(قوله)** وكالقيم الولي) أى من له ولاية من أب أو وجد أو وصي وزاد في الهداية الام ثم قال لان فعل هؤلاء كفعله أى فعل الوصي والاب والام كفعل الصبي والتقدم اليهم كال تقدم الى الصبي بعد بلوغه عناية تأمل وفي الدر المنقى فلو سقط حائط الصغير بعد الطلب من وليه كان الضمان في مال الصبي فولبلغ أو مات الولي بعد الطلب فلا يضمن بالتلف بعده كافي العمادية وغيرها اه **(قوله)** والراهن) فانه مالك للراهن والراهن قادر على الهدم يعنى بفك العين واعادتها الى يدو كذا التقدم الى المؤجر لان الاجارة تفسخ بالاعذار وهذا عذر اه ط عن الجوهرة **(قوله)** والمكاتب) للملكه نقضه فان تلف به آدمي سعى في أقل من قيمته ودية المقتول أو مال سعى في قيمته بالغة ما بلغت اعتباراً بالجناية الحقيقية

ويحمل إطلاق الفتاوى على ما وقع مقيداً لاتحاد الحكم والحادثة والله اعلم **(فروع)** ولو استأجر رب الدار الفعلة لاخراج جناح أو طلة فوق فقتل انساناً ان قبل فراغهم من عمله فالضمان عليهم لانه حينئذ لم يكن مسلمات رب الدار ويضمن لورث الماء بحيث يزلق واستوعب الطريق ولورث فساد حانوت باذن صاحبه فالضمان على الأمر استحساناً وتماه في الملتقى والله تعالى اعلم

فصل في الحائط المائل

(مال حائط الى طريق العامة ضمن ربه) أى صاحبه (ما تلف) به من نفس انسان او حيوان (اومال ان طالب ربه) حقيقة او حكماً كالواقف والقيم ولو حافظ المسجد فتضمن عاقلة الواقف وكالقيم الولي والراهن والمكاتب

الاشهاد على الابن وان با
يملك الدار برجدي وغيره
(ينقصه مكلف مسلم أو
ذمي) يعني من اهل الطلب
فيشترط في العسي والعبد
اذن وليه ومولاه بالخصومة
زيلي (حراً ومكاتب وان
لم يشهد) ولا يصح الطلب
قبل الميل لعدم التمدي
(و) الحال انه (لم ينقصه)
وهو يملك نقضه في مدة
يقدر على نقضه فيها لان
دفع الضرر العام واجب
ثم ما تالف به من النفوس
فعلى العاقلة ومن الاموال
فعليه لان العاقلة لا تقفل
المال ولا ضمان الابالاشهاد
على ثلاثة اشياء على التقدم
اليه وعلى الهالك بالسقوط
عليه وعلى كون الجدار
ملكه من وقت الاشهاد
الى وقت السقوط ولذا
قال (ولو تقدم الى من)
لا يملك نقضه عن (يسكنها
باجارة او اعارة او الى المرتهن
أو الى المودع لا يعتد به)
لعدم قدرتهم على التصرف
وحينئذ فلو سقط بعد
التقدم لمن ذكر (واتلف
شيأ فلا ضمان اصلاً) لا
على ساكن ولا مالك
(كما لو خرج) الحافظ
(عن ملكه ببيع) او غيره
(بعد الاشهاد ولو قبل

كافي القهستاني عن الكرمانى وهذا لو التالف حال بقاء الكتابة فلو بعد عتقه فعلى عاقلة لمولى
ولو بعد العجز لا يجب شيء على احد ويهدر الدم لعدم قدرة المكاتب وعدم الاشهاد على المولى كما
في المنع وغيرها وفي البرجدي عن قاضيخان فان اشهد على المولى صح الاشهاد ايضا درمتمنى
(قوله) والعبد التاجر) قاله ولاية نقضه مديونا اولاً فان تلف به آدمى فعلى عاقلة المولى او
مال فنى رفته حتى يباع فيه درمتمنى (قوله) وكذا احد الشركاء) اى بالنسبة اليه فيضمن بقدر
حصته فقط كما سيأتى متا (قوله استحساناً) لتمكنه منه بمباشرة طريقه وهو المرافعة الى
القاضى بمطالبة شركائه فصار مفراطاً فيضمن بقسطه وفي القياس لا يضمن لعدم تمكنه من
النقض وحده اتقانى (قوله) نعم في الظهيرية (الح) قيل هو استدراك على قوله طالب ربه
واعترض بانه داخل تحت قوله أو حكماً لان الدار للبيت ولذا تقضى بها ديونه والوارث خليفته
ولذا له اخذها وقضا الدين من ماله وقديقال هو استدراك على قوله احد الشركاء فان التقيد
بقوله عن ابن فقط يفهم انه لو تعددت الورثة لا يصح الاشهاد تأمل ولعل القيد اتفاقى (قوله
صح الاشهاد) اى والدية على عاقلة الاب لا الابن كافي المنع (قوله ينقصه) متعلق بطالب ومكلف
فاعله (قوله) يعنى من اهل الطلب) اشار الى ان المراد بالمكلف من له حق الطلب ولو صيلاً لامن
كان بائناً لكن في الزيلعي ان العبد والصبيان بالاذن التحقوا بالحر البالغ تأمل (قوله وان لم
يشهد) اى على طلب النقص قال الزيلعي وانما ذكر الاشهاد ليمكن من اثباته عند جحوده او
جحود عاقلة فكان من باب الاحتياط لاعلى سبيل الشرط اهـ (قوله ولا يصح (الح) سيأتى
متا (قوله والحال (الح) صاحب الحال فاعل ضمن أو مفعول طالب (قوله) وهو يملك نقضه)
مستغنى عنه بما بعد وبقوله ولو تقدم (الح) (قوله) في مدة يقدر على نقضه فيها) فلو ذهب بعد
الطلب لطلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لم يضمن لان مدة التمكن من احضار
الاجراء مستثنى في الشرع قهستاني (قوله) لان دفع الضرر العام واجب) علة لقول
المصنف سابقاً ضمن ربه أى فانا لو لم نوجب عليه الضمان يمتنع من التفريغ وكمن ضرر
خاص يجب تحمله لدفع الضرر العام (قوله) من النفوس) أى الاحرار بقرينة قوله لان
العاقلة لا تقفل الاموال ط واراد بالنفوس ما قابل الاموال فخرج الحيوان ودخل مادون
النفوس (قوله فعلى العاقلة) أى عاقلة رب الحائط (قوله ولا ضمان (الح) اى على العاقلة فلو
انكرت العاقلة واحدا من الثلاثة واقربها رب الدار لزمه في ماله طوري ملخصاً (قوله) على
التقدم اليه) اى على طلب النقص ممن يملكه (قوله عليه) أى على الهالك (قوله) وعلى كون
الجدار ملكه) لان كون الدار في يده ظاهر والظاهر لا يستحق به حق على الغير غاية (قوله
ولذا) اى لاشتراط كون الدار ملكه (الح) ط (قوله) ولا مالك) لعدم الاشهاد عليه ط
(قوله) عن ملكه) اى عن ولايته ليشمل قوله وكذا لو جن تأمل (قوله كهبة) الظاهر انه لا بد
فيها من التسليم حتى يبطل الاشهاد اذ لا حكم لها قبل التسليم ط (قوله) وكذا لو جن) اى بعد
الاشهاد (قوله مطابقاً) قيده لخراج المقتطع وظاهره انه لا يبطل الاشهاد فاذا ألتف بعده
وبعد الاشهاد شيئاً يكون مضموناً ط (قوله) نعم عاد) اى مسلماً وردت عليه الدار خاتية أو
أفاق أى من جنونه فيه تلف ونشر مشوش أى فلا يضمن الاباشهاد مستقبل (قوله) ولو قبل

كهبة حاوى قدسى وكذا لو جن مطبقاً او ارتد ولحق وحكم بلحاقه نعم عاد أو افاق خاتية (بعد الاشهاد ولو قبل

التقضي لزوال ولايته بالبيع ونحوه وان عاد ملكه بعده حاوي وخانية بخلاف الجناح لبقاء فضله كما مر (وان مال الى دار انسان) من مالك أو ساكن باجارة او غيرها فالإضافة لادنى ملابس **قوله** ٥٢٨ **قوله** فتهستنى (فالطلب اليه) لان الحق له

(القبض) اى قبض المشتري المبيع فلا يشترط القبض كما في عامة الكتب وما في الهداية من التقيد به اتفاق أهله الفهستاني (**قوله** لزوال ولايته) اى عن ملك التقضي وهو علة لعدم الضمان المفهوم من قوله كالوخرج عن ملكه وما بعده (**قوله** ونحوه) أى من الهبة والجنون والارتداد فاهم (**قوله** وان عاد ملكه) أى ولايته يعود مسلماته وأفاقته وكذا في البيع قال الفهستاني واطلاق البيع يدل على انه لورد على البائع بقضاء أو غيره أو بخيار شرط أو روية للمشتري لم يضمن الا اذا طوب بعد الرداه واذا كان الخيار للبائع فان قبض البيع ثم سقط الحائط والتلف شيئاً كان ضامناً لان خيار البائع لا يبطل ولاية الاصلاح فلا يبطل الاشهاد ولو اسقط البائع خياره بطل الاشهاد لانه ازال الحائط عن ملكه منح (**قوله** بخلاف الجناح) فلا يزول الضمان بزوال ملكه عنه لان الجناية فيه بنفس الوضع وهو باق وفي الحائط بترك التقضي ولا قدرة له عليه بعد زوال الملك فزالت الجناية (**قوله** فالإضافة لادنى ملابس) اى ادنى تعلق وارتباط ككوكب الحرقاء في قول الشاعر

اذا كوكب الحرقاء لاح بسحرة ■ سهل اذا ذاعت غزلها في الاقارب

(**قوله** فالطلب اليه) الاولى له اى للمالك او الساكن ولومال الى سكة غير نافذة فالخصومة لواحد من اهلها اتفاق (**قوله** وان مال الى الطريق الخ) ظاهر التعليل الآتى ان المراد بها العامة والظاهر ان الخاصة كذلك فلا بد من تأجيل كل اهلها أو ابرائهم تأمل (**قوله** ولو مال الخ) قال في الحاشية حائط لرجل بعضه مائل الى الطريق وبعضه مائل الى دار قوم واشهد عليه اهل الدار فسقط مامل اليها ضمن لان الحائط واحد فصح الاشهاد من اهل الدار فيها مال اليهم وفيها مال الى الطريق فان اهل الدار من جملة العامة وان كان الشاهد من غيرهم صح فيمال الى الطريق واذا صح الاشهاد في البعض صح في الكل اه ملخصاً (**قوله** اى خمس مائلف به) تعمم للمتن لكن كان على الشارح اسقاط قوله عاقلته اه ح اى لان ضمان الاموال في ماله كاسلف ط (**قوله** بمرافته للحكام) مصدر مضاف الى فاعله اى بمرافعة الشاهد عليه بقية شركائه بمطالبة تقضه والمذكور وجه الاستحسان وفي القياس لا يضمن احد كما قدمناه (**قوله** حفر احدثهم) اى بلاذن البقية (**قوله** ضمن ثلثي الدية) اى على عاقلته ويضمن ثلثي المال في ماله كما مر (**قوله** بعلة واحدة) وهى الثقل المقدر في الحائط والعمق المقدر في البئر لان القليل من الثقل والعمق ليس بمهلك حتى يعتبر بكل جزء علة فتجتمع العلل واذا كان كذلك يضاف الى العلة الواحدة ثم يقسم على اربابها بقدر الملك وتماه في العناية (**قوله** وقالوا انصافاً) اى في هذه المسئلة والتي قبلها لان التلف ينصبب المشهد عليه معتبر وينصبب غيره هدر وفي الحفر والبناء باعتبار ملكه غير متعد وباعتبار ملك شريكه متعد فكانا قسمين فانقسم عليهما نصفين ابن كمال (**قوله** اشهاد على التقضي) المقدر لان المقصود ازالة الشغل منح (**قوله** مات بسقوطها) صفة قتيل وتأنيت الضمير يحتاج الى نقل في ان الحائط قد يوثق

(فيصح تأجيله وبراؤه منها) اى من الجناية (وان مال الى الطريق فاجله التقاضي او من طلب التقضي لا) يبرأ لانه بحق العامة وتصرف القاضي في حق العامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف تأجيل من بالدار ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار فأى طلب صح الطلب لانه اذا صح الاشهاد في البعض صح في الكل برجندى (فان بنى مثلاً ابتداء ضمن بلا طلب كما في اشرع الجناح ونحوه) كيزاب لتعديه به (حائط بين خمسة أشهد على احدثهم فسقط على رجل ضمن) عاقلته (خمس الدية) اى خمس مائلف به من مال أو نفس لتمككه من اصلاحه بمرافعة للحاكم (دار بين ثلاثة حفر احدثهم فيها بئراً او بنى حائطاً فغطب به رجل ضمن ثلثي الدية) لتعديه في الثلثين وقد حصل التلف بعلة واحدة فيقسم بالحصة وقالوا انصافاً

لان التالف قسبان معتبر وهدر (الاشهاد على الحائط اشهاد على التقضي) بالكسر ما ينقبض من الجدار وحينئذ (ولم فلو) وقع الحائط على الطريق بعد الاشهاد فمتر انسان بنقبضه فأت ضمن لان التقضي ملكه فمتر بغيره عليه (وان عثر) رجل (بقتيل مات بسقوطها) اى الحائط (لا يضمنه) لان تفريره للاولياء لاليه (بخلاف الجناح) حيث يضمن ربه القتيل الثاني ايضا

لبقاء جنسيته فليزمه تفريغ الطريق عن القتل ايضا يؤيده انه لو باع الحائط او التفض برى ولو باع الجناح لا زلعي (ولا يصح الاشهاد قبل ان يبي ٥٢٩) الحائط لانعدام التعدى ابتداء وانتهاء (وتقبل فيه شهادة رجل وامرأتين) لانه شهادة

ولم أره فليراجع (قوله بقاء جنسيته) لان اشراع الجناح في نفسه جنابة وهو فعله فصار كأنه القاء بيده عليه فكان حصول القتل في الطريق كحصول تقص الجناح في الطريق ومن التي شياً في الطريق كان ضامناً لماعط به وان لم يملك تفريغ الطريق عنه بخلاف مسألة الحائط فان نفس البناء ليس بجنابة وبعد ذلك لم يوجد منه فعل يصير به جناباً لكن جعل كالفاعل بترك التفض في الطريق مع القدرة على التفريغ والترك مع القدرة وجد في حق التفض لا في حق القتل فلذلك جعل فاعلاً في حق القتل الاول لا في حق القتل الثاني غاية (قوله يؤيده) اى يؤيد ان الجنابة باقية في الجناح دون الحائط (قوله قبل ان يبي) يقال وهى الحائط يبي وهى اذا ضعف وهم بالسقوط صحاح (قوله لا في الصحيح) اى لا يصح الاشهاد في البعض الصحيح فلا يضمن ما أصابه كالوكانا حائطين حقيقة (قوله على من بناء) اى ان كان حياً وتقدم ان القيم كالواقف فالاشهاد عليه عند عدمه تأمل (قوله والدية على عاقلة من بناء) وأما جنائيات الاموال فليست على العاقلة فالظاهر انها في مال الباني والواقف فيحرط وقدمنا عن الرملى انه لا يؤخذ من مال الوقف لانه لازمة له (قوله على عاقلة الواقف) اى تحب الدية فيه عليهم (قوله على عاقلة مولاه) واما المال ففي رقبته كاقدمناه وقدمنا ايضا حكم المكاتب (قوله قال ولي القتل الح) المسئلة تمامها في المنح (قوله لانه تملك) اى وهو لا تصح اضافته وهذا مخالف لما قدمه في الفروع قبيل باب القود فيما دون النفس من ان القصاص لا يجري فيه التملك تأمل (قوله دل عليه الح) اى على ان العفو تملك للقصاص ولم يظهر لى وجه الدلالة لان غاية ما أفاد ان الامة صارت ملكه فلا يدل على انه تملك لا تصح اضافته على أن كونها صارت ملكه مشكلى وقال بعض المحشين عبارة الوالوجية ولو قتلت أمة رجلاً عمداً فزنى بها الولي عمداً لم يحد وان لم يحد الشبهة لان من العلماء من قال للولي ولاية تملكها من غير رضى مولاه ان شاء وان شاء قتلها فصار ذلك شبهة في دره الحداه فقد جعل علة الدرء ان له ولاية تملكها على قول البعض لانها صارت مملوكة له وافرقت بين العبارتين اها مخصصاً (قوله جارية) يدل من مسألة الاصل وقوله قبل ان يقص تصريح بمعلوم ط والله تعالى اعلم

باب جنابة البيمة والجنابة عليها

ذكره عقيب جنابة الانسان والجنابة عليه مما لا يحتاج الى بيان ذلك ولكن لما كانت البيمة ملحقه بالجمادات من حيث عدم العقل ذكره بعد ما بحثناه الرجل في الطريق قبل جنابة الرقيق ونسبة الجنابة اليها لمشكلة الجنابة عليها (قوله الاصل) اى في مسائل هذا الباب وكذا الاصل ايضا ان المنسب ضامن اذا كان متعدياً والا لا يضمن والمباشر يضمن مطاقاً كما يظهر من الفروع رحى (قوله بشرط السلامة الح) لانه يتصرف في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركاً بين كل الناس فقلنا بالاباحة مقيداً بالسلامة ليعتدل النظر من الجنائين فيما يمكن الاحتراز عنه لافيا لا يمكن لانه يؤدي الى المنع من التصرف زلعي ملخصاً (قوله ما وطئت دابته) اى من نفس اومال درمتنى فوجب الدية عليه وعلى عاقلة وان كان المعاطب عبداً وجبت قيمته على العاقلة ايضا لان دية قيمته وان مالا وجبت قيمته في

المسلمين مباح بشرط (٣٤) (ين) (خا) السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه (ضمن الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته

ماله وان مادون النفس فمارشه أقل من نصف عشر الدبة ففي ماله وان نصف العشر فصاعدا فهو على العاقلة جوهره ملخصا **(قوله)** ومأصابت بيدها اورجلها (اى فى غير حالة الوطء كأن أتلفت فى حال رفعها او قبل وضعها ط **(قوله)** او كدمت الخ) الكدم العضم بقدم الانسان كما يكدم الحمار والخطب الضرب باليد والصدم الدفع وان تضرب الشئ بجسده مغرب **(قوله)** فى ملكه (اى الخاص او المشترك لان لكل واحد من الشركاء السبر والابقاف فيه زيلى **(قوله)** لم يضمن) لانه متسبب لامباشر وليس بمعتد بتسيير الدابة فى ملكه **(قوله)** لانه مباشره) فيضمن وان لم يتعد **(قوله)** فيحرم الميراث) لانه قاتل حقيقة وعليه الكفارة كما سيصرح به **(قوله)** ولو حدثت اى المذكورات **(قوله)** فلا يضمن) اى الا فى الوطء وهو راكبها **(قوله)** كما اذا لم يكن صاحبها معها) سواء دخلت بنفسها أو أدخلها بالاذن **(قوله)** ضمن) اى الراكب ما تلف مطلقا اى سواء وطئت او خطبت او صدمت واقفة او سائرة وكالراكب السائق والقائد كيا تى متنا وقد ظهر ان الكلام فيما اذا لم تدخل بنفسها قال فى العناية وان كانت الجناية فى ملك غير صاحبها فاما ان ادخلها صاحبها فيه اولا فان كان الثانى فلا ضمان عليه على كل حال لانه ليس بمباشر ولا متسبب وان كان الاول فعليه الضمان على كل حال سواء كان معها سائقها او قائدها وراكبها اولا واقفة او سائرة لانه اما مباشر او متسبب متعدد اذ ليس له ايقاف الدابة وتسييرها فى ملك الغير اه **(قوله)** لا يضمن الراكب) اى فى طريق العامة او غيرها **(قوله)** لا ما تفتت الخ) بالحالم المهمة يقال تفتت الدابة اى ضربت بمحد حافرها مغرب فقوله برجلها من استعمال المقيد فى المطابق كذكره القهستانى وغيره لكن فى الصحاح اى ضربت برجلها فلم يقيد بالحافر فتبقى دعوى المجاز بالنسبة الى قوله او ذنبها تأمل **(قوله)** سائرة) قيد لعدم الضمان بالنفحة فان الاحتراز عن النفحة مع السير غير ممكن لانها من ضروراته فلو اوقفها فى الطريق ضمن النفحة ايضا لان صيانة الدواب عن الوقوف ممكنة وان كانت غير ممكنة عن النفحة فصار الايقاف تعديا او مباحا مقيدا بشرط السلامة اتقانى **(قوله)** او عطب) عطف على تفتت وفيه ركافة وعادة الملتقى ولا ما عطب بروثها او بولها **(قوله)** او واقفة) اى بايقافها اولا بزانية **(قوله)** لا جلد ذلك) اى لاجل الروث او البول وهو علة تقوله او واقفة **(قوله)** لان بعض الدواب الخ) علة لعدم الضمان قال فخر الاسلام لان الاحتراز عن البول والروث غير ممكن فجعل عفوا والوقوف من ضروراته لان الدابة لاترث ولا تبول غالبا الا بعد الوقوف فجعل ذلك عفوا ايضا اتقانى **(قوله)** فلو اوقفها) فى المغرب ولا يقال اوقفه الا فى لغة رديئة اه كفاية **(قوله)** تعديه بايقافها) اى ايقافه الدابة فالصدر مضاف الى فاعله اى فهو متسبب متعدد اذ ليس له شغل طريق المسلمين بايقافها فيه كما فى العناية قال الرحمتى فلو اوقفها للازدحام او لضرورة اخرى يبنى أنه ان أمكنه العود او التخلص يضمن والا فلا **(قوله)** الا فى موضع اذن الامام بايقافها) وكذا اذا اوقفها فى المناور فى غير المحجة فانه لا يضمن ولو غير اذنه لانه لا يضر الناس بخلاف المحجة كفى الاختيار قهستانى والمحجة الطريق مغرب **(قوله)** الا اذا أعد الامام لها) اى للدواب اى لو قوفها موضعا عند باب المسجد فلا ضمان فيها حدث من الوقوف فيه ط وقيد بالوقوف لانه لو كان سائرا فى هذه المواضع التى اذن فيها

وما أصابت بيدها اورجلها او رأسها او كدمت)
بضمها (او خطبت) بيدها
او صدمت (فلو حدثت)
المذكورات (فى السير)
ملكه لم يضمن ربه الا فى
الوطء وهو راكبها) لانه
مباشر لقتله بقتله فيحرم
الميراث (ولو حدثت فى ملك
غيره باذنه فهو كملكه) فلا
يضمن كما اذا لم يكن صاحبها
معه قهستانى (والا) يكن
باذنه (ضمن ما تلف مطلقا)
لتعديه (لا) يضمن الراكب
(ما تفتت برجلها) او ذنبها
سائرة خلافا للشافعى
(أو عطب انسان بما رات)
او بالى فى الطريق سائرة
او واقفة لاجل ذلك) لان
بعض الدواب لا يفعل الا
واقفا (فلو) اوقفها (لغيره)
فبالت (ضمن) تعديه
بايقافها (الا فى موضع اذن
الامام بايقافها) فلا يضمن
ومنه سوق الدواب وأما
باب المسجد فكلا الطريق الا
اذا أعد الامام لها موضعا
(فان أصابت بيدها او
رجلها حصاة او نواة او
اثارت غبارا أو حجر أصغرا
ففقأ عينا) او أفسد ثوبا

الامام بالوقوف أو قائدا أو سائقا فهو ضامن ولا يزال ذلك عنه اذن الامام وانما يسقط
 ما حدث من وقوف دابته في هذا الموضع راكبا أولا دون السير والسوق والقود اتقاني
(قوله لم يضمن) محل ذلك اذ لم يخسرها ولم ينفرها ما لم يخسرها أو تنفرها فانارت غبار أو حصاة
 قاتلت شيئا ضمنه أفاده المكي ط وعبارة القهستاني وقيل لعنف الدابة في هذه الصور ضمن
 كما في الذخيرة **(قوله لا مكانه)** أي لا مكان الاحتراز عنه فالظاهر انه من غفنه في السوق
 فيوصف بالتعدى فيؤخذ به اتقاني **(قوله ما ضمنه الراكب)** أي انهم في الضمان سواء
 وكذا المرتد اتقاني فيضمنون ما حدث في الطريق العام الا التفح ولا يضمنون ما حدث
 في ملكهم أو في ملك غيرهم باذنه الا في الوطء الى آخر ما تقدم **(قوله انه مطرد ومنعكس)**
 الاطراد التلازم في الثبوت والانعكاس التلازم في النفي أي كل ما يضمن فيه الراكب يضمن
 فيه السائق والقائد وما لا فلا وخالف القدوري في السائق فذكر انه يضمن التفحة بالرجل لانه
 يبرأى عنه فيمكنه الاحتراز وعليه بعض المشايخ واكثرهم على انه لا يضمن اذ ليس فيها
 ما يمنه عن التفحة فلا يمكنه الاحتراز بخلاف القدم لانه يمكنه كيحيا بلباسها كما في شرح
 الجمع وما صححه في الدرر هو قول الأكثر وصححه في الهداية والمتقى وغيرها **(قوله)**
والراكب عليه الكفارة في الوطء أي لو وطئت انسانا وهو راكبا وكذا الرديف قائما
 مباشران للقتل حقيقة بقتلهما فيلزمهما الكفارة ويحرمان من الميراث كالنائم اذا اصاب
 على انسان اتقاني **(قوله كاسر)** لم يصر ذلك في كلامه والظاهر لما مر باللام اشارة الى قوله المار
 لانه مباشرة الخ **(قوله لا عليهما)** لانهما متسببان بمعنى انه لو لا السوق او القود لم يوجد الوطء
 والكفارة جزاء المباشرة اتقاني **(قوله أي لا على سائق وقائد)** زاد القهستاني المرتد
 وهو غير ظاهر ومخالف لما سمعته اتقا **(قوله لم يضمن السائق على الصحيح)** اعلم ان الزيلعي قال
 قيل لا يضمن السائق ما وطئت الدابة لان الراكب مباشر والسائق متسبب والاضافة الى
 المباشر أولى وقيل الضمان عليهما لان كل ذلك سبب الضمان الا ترى ان محمدا ذكر في الاصل
 ان الراكب اذا امر انسانا فنخس المأمور الدابة فوطئت انسانا كان الضمان عليهما فاشتركا
 في الضمان فالناخس سائق والآمر راكب فحين بهذا انهما يستويان والصحيح الاول لما
 ذكرنا والجواب عما ذكر في الاصل ان المتسبب انما يضمن مع المباشر اذا كان السبب شيئا
 لا يعمل بافراده في الاتلاف كما في الحفر مع الالتقاء فان الحفر لا يعمل بافراده شيئا بدون الالتقاء
 وأما اذا كان السبب يعمل بافراده فيشتركان وهذا منه فان السوق متناف وان لم يكن على
 الدابة راكب بخلاف الحفر فانه ليس بمتناف بالالتقاء وعند الالتقاء وجد التلف بهما فاضيف
 الى آخرها اه ونقله المصنف في المنع وكتب بخطه في الهامش هذا الكلام يحتاج الى مزيد
 تحرير اه وذكر في السعدية أن ما ذكره الزيلعي في معرض الجواب بمعزل عن هذا
 التقرير ولا يصلح جوابا عما في الاصل بل هو تحقيق وتفصيل له واللازم منه وجوب الضمان
 على السائق وهو قد صحح عدم الوجوب وهذا من مثله غريب اه وذكر الرمي عن الجلي
 عن قاضي الهداية ماصورته ينبغي أن يقال وهو الصحيح والجواب عن الاول اه فيكون
 التصحيح للقول الثاني والجواب عن القول الاول ويؤيده قول النهاية أما الجواب عن الاول

(لم يضمن) لعدم امكان
 الاحتراز عنه (ولو) الحجر
 (كيرا ضمن) لا مكانه
 (وضمن السائق والقائد
 ما ضمنه الراكب) وصحح
 في الدرر انه مطرد ومنعكس
 (و) الراكب (عليه
 الكفارة) في الوطء كما مر
 (لا عليهما) أي لا على سائق
 وقائد ولو كان سائق
 وراكب لم يضمن السائق
 على الصحيح خلافا لما جزم
 به القهستاني وغيره لان
 الاضافة الى المباشر أولى
 من المتسبب

الح وكذا قول الولوالجية الرأكب والسائق والقائد والرديف في الضمان سواء حالة الانفراد والاجتماع هو الصحيح وان كان الرأكب مباشرا لان السبب هنا يعمل في الاتلاف فلا يلحق فكان التلف مضافا اليهما بخلاف الحفر اه ملخصا وبه علم ان الصحيح ما جزم به الفهستاني وقد أخره في الهداية فاشعر بترجيحه كعادته وقدمه في المواهب والملتقى وعبرا عن مقابله بقيل فنبه **(قوله كاسر)** اي في اب ما يحدثه الرجل في الطريق **(قوله كاهنا)** اي في السائق وقد علمت انه كالناخس يعمل بأفرد ان لا يكون الذي لا يعمل كحفر البئر **(قوله باذن ركبها)** فلو بدونه ضمن الناخس فقط كسبأني **(قوله أوراجل)** اشار الى ان التقيد بالفارس اتفاق وانما لم يذكر المصنف الرأجل لانه ليس من هذا الباب لعدم تعلقه بالهبة أفاده سعدى **(قوله ان اصطدما)** اي تضاربا بالجسد اه درمنقى وهذا ليس على اطلاقه بل محمول على ما اذا تقابلا لما في الاختيار سار رجل على دابة فخادرا كب من خلفه فصدمه فغضب المؤخر لاضيان على القدم وان غطب المقدم فالضمان على المؤخر وكذا في سفيتين اه ط عن ابي السعود **(قوله بهدر دهما)** لان جناية كل من العبدین تعلقت برقبته فدعا وفداء وقد فانت لالى خائف من غير فعل يصير به المولى مختارا للقداء منح وأما اذا وقع الحران على وجوههما فلان موت كل بقوة نفسه **(قوله ولو كانا عامدين)** اي الحران أو العبدان كما يعلم من الهداية وفي مخالفة لما قدمه عن الشربلية فتأمل **(قوله فعل كل نصف الدية)** الذي في الزيلعي يجب على عاقلة كل نصف الدية قال الشافعي في حاشيته لان العمد هنا بمنزلة الخطأ لانه شبه عمدا ذهوت عمد الاصطدام ولم يقصد القتل ولذا وجب على العاقلة اه ط وانما نصف الدية في العمد لافي الخطأ لأن في الخطأ فعل كل منهما مباح وهو المشي في الطريق فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة الى نفسه كالواقع في بئر في الطريق فانه لو لامشيه ما وقع ويعتبر بالنسبة الى غيره لتقيد بشرط السلامة اما في العمد فليس بمباح فيضاض اليه ما وقع في حق نفسه فصارها لكا بفعله وفعل غيره فيهدر ما كان بفعله ويجب ما كان بفعل غيره وتماه في الولوالجية **(قوله فعل عاقلة الحرقمة العبد في الخطأ ونصفها في العمد)** اي وبأخذها ورثة الحر المقتول لان كلا منهما صار قاتلا لصاحبه فعلى عاقلة الحرقمة العبد أو نصفها ثم العبد الجاني قاتل وفعل هذا البذل فيأخذ ورثة الحر المحمي عليه بجهة كونه مقتولا لا قاتلا وبسطل حقهم فيأزاد عليه لعدم الخلف ولا يرد ما اذا قطعت المرأة بدرجل فتزوجها على اليد فان قاتلتها يسقط عنهم الضمان لانهم كانوا يحملون عنها فاذا تزوجها المقطوع لولم يسقط الضمان عن العاقلة لكان الضمان عليهم واجبالها فلا يصح ان يحملوا عنها ضامين لها اما هنا فالعاقلة تحملوا عن الحر باعتبار كونه قاتلا ثم تأخذ الورثة بجهة كونه مقتولا اه من الكفاية مع غيرها واعتراض الوائى هذه المسئلة بأن العاقلة لا تعقل عمد او اعبدا كافي الحديث وأقول قد علمت ان العمد هنا بمنزلة الخطأ لانه شبه عمد وسيأتى ان الحديث محمول على اجناها العبد لا ما جنى عليه فتدبر **(قوله كاهنا)** لو تجاذب رجلان (الح) تشبيه في الهدر المفهوم من قول المصنف بهدر دهما وهذه المسئلة في الحكم على عكس مسئلة المصادمة ط **(قوله فان وقع على الوجه الح)** قيل لمحمدان وقعا على وجوههما اذا قطع الحبل قال محمد لا يكون هذا من قطع الحبل اتقاني أقول يحتمل ان يراد

نخس الدابة باذن ركبها فليحفظ (وضمن عاقلة كل فارس) أوراجل (دية الآخر ان اصطدما وماتا منه) فوقعا على القفا (لو) كانا (حرين) ليسا من العجم ولا عامدين ولا وقعا على وجوههما (ولو) كانا (عبدین) او فوقعا على الوجه ابن كمال (بهدر دهما) في العمد والخطأ شربلية وغيرها ولو كانا من العجم قالدية في الماهم كاسر مرارا ولو كانا عامدين فعلى كل نصف الدية ولو وقع احدهما على وجهه هدر دمه فقط ولو احدهما حرا والآخر عبدا فعلى عاقلة الحرقمة العبد في الخطأ ونصفها في العمد) كالموت بجر رجلان جبالا فاقطع الحبل فسقطا وماتا على القفا (هدر دهما) موت كل بقوة نفسه (فان وقعا على الوجه وجب دية كل واحد منهما على عاقلة الآخر) لموته بقوة صاحبه (فان تما كاهنا) بان وقع احدهما على القفا والآخر على الوجه (فدية الواقع على الوجه على عاقلة الآخر) لموته بقوة صاحبه (وهدر دمه) من وقع على القفا) لموته بقوة نفسه (ولو قطع انسان الحبل بينهما فوق كل منهما على القفا فماتا

فديتهما على عاقلة القاطع (قوله فديتهما على عاقلة القاطع) كذا في الملتقى والاختيار والخاتمة وفيها ايضا في موضع آخر اقتصاص عليه ولادية اه ولعله رواية اخرى أو المراد لادية في ماله (قوله وعلى سائق دابة) خبر مبتدأ قوله الآتي الدية وإنما وجبت عليه لانه تمتد في التسبب لان الوقوع بتقصير منه وهو ترك الشد والاحكام فيه فصار كأنه الفاه بيده كافي الدرر ط فهو كوقوع ماحله على عاقته بخلاف الرداء الملبوس اذا سقط وكان مما يلبسه الانسان عادة لانه لا يمكن الاحتراز عنه اذا لبس منه كما مر في باب ما يحذره الرجل في الطريق اتقاني (قوله وقائد قطار) انما ضمن لانه بيده يسير بسوقه ويقف بايقافه فيضاف اليه ما حدث منه لتسببه فيصير في الحكم كأنه قتله خطأ فتجب على عاقلة دية قال الفقيه ابوالثيث في شرح الجامع لو قاد اعصى فوطئ الاعصى انسانا فقتله ينبغي ان لا يضمن القائد لان الاعصى من اهل الضمان فقتله ينسب اليه وفعل العجماء جبار لا عبرة له في حكم نفسه فينسب الى القائد اتقاني ملخصا (قوله قطار الابل) قال في المغرب القطار الابل تقطر على نسق واحد والجمع قطرها اي ككتب (قوله الدية) اي اذا كان المثلث غير مال وكان الموجب كأرض الموصحة فافوقها كما مر مراراً في ط (قوله هذا والسائق من جانب من الابل) اي في الوسط يمشي في جانب من القطار لا يتقدم ولا يتأخر ولا يأخذ بزمام بعير معراج وقال الاتقاني وهذا أي وجوب الضمان على السائق والقائد جميعاً فيا اذا كان السائق يسوق الابل غير أخذ بزمام بعير أما اذا أخذ الزمام فالضمان عليه فيما هلك خلفه لاعلى القائد المتقدم لانه لما انقطع الزمام عن القطار لم يكن القائد المتقدم قائداً لما خلف السائق وأما فيما هلك قدام السائق فيضمنه السائق والقائد جميعاً لا شراً كما في سبب وجوب الضمان لان كل واحد منهما مقرب الى الجناية هذا بسوقه وذلك بقوده (قوله وراكب وسطها يضمنه) اي لو كان رجل راكباً على بعير وسط القطار ولا يسوق شيئاً يضمن ما ركبه اي ما أصابه بعيره بالابطاء لانه جعل فيه مباشراً أما ما أصابه بغير الابطاء فهو عليه وعلى القائد افادته الزيلعي قلت وهو مبنى على ما صححه سابقاً وقدمت ما فيه وجعل في النهاية والكفاية الضمان عليهما بلا تفصيل وهو مؤيد لما قدمناه من الكلام على التصحيح (قوله فقط) اي لا يضمن ما قدمه لانه غير سائق له ولا ما خلفه لانه غير قائد الا اذا أخذ بزمام ما خلفه زيلعي وهذا قول بعض المتأخرين وأما غيره فاكتفي بكون زمام ما خلفه مربوطاً بعيره كما يسطه في النهاية وغيرها (قوله بلا علم قائده) متعلق بربطه وقيد به ليبين عليه قوله ورجعوا به الى لانه اذا علم لارجوع لهم كفاية (قوله ضمن عاقلة القائد الدية) لانه منسب متعد بترك صون قطاره عن الربط ورجعوا على عاقلة الربط لانه أوقعهم فيه (قوله كانوا صدر الشريعة) حيث قال ينبغي ان يكون في مال الربط لان الربط أوقعهم في خسران المسال وهذا مما لا تحمله العاقلة اه ح (قوله والقطار واقف) محترز قوله سائر (قوله لقوده بلاذن) اي بلاذن الربط أما في الاولى فانه لما ربطه والقطار سائر وجد من الربط الاذن دلالة بقوده المربوط فلذا رجعوا على عاقلة لانه صار سبباً كفاية (قوله ومن أرسل بهيمة الخ) اعلم أولاً ان بين ارسال الكلب وغيره فرقاً وهو انه اذا أرسل الكلب ولم يكن سائقه لا يضمن وان أصاب في فوره لانه ليس بتعداد

فديتهما على عاقلة القاطع (قوله فديتهما على عاقلة القاطع) كذا في الملتقى والاختيار والخاتمة وفيها ايضا في موضع آخر اقتصاص عليه ولادية اه ولعله رواية اخرى أو المراد لادية في ماله (قوله وعلى سائق دابة) خبر مبتدأ قوله الآتي الدية وإنما وجبت عليه لانه تمتد في التسبب لان الوقوع بتقصير منه وهو ترك الشد والاحكام فيه فصار كأنه الفاه بيده كافي الدرر ط فهو كوقوع ماحله على عاقته بخلاف الرداء الملبوس اذا سقط وكان مما يلبسه الانسان عادة لانه لا يمكن الاحتراز عنه اذا لبس منه كما مر في باب ما يحذره الرجل في الطريق اتقاني (قوله وقائد قطار) انما ضمن لانه بيده يسير بسوقه ويقف بايقافه فيضاف اليه ما حدث منه لتسببه فيصير في الحكم كأنه قتله خطأ فتجب على عاقلة دية قال الفقيه ابوالثيث في شرح الجامع لو قاد اعصى فوطئ الاعصى انسانا فقتله ينبغي ان لا يضمن القائد لان الاعصى من اهل الضمان فقتله ينسب اليه وفعل العجماء جبار لا عبرة له في حكم نفسه فينسب الى القائد اتقاني ملخصا (قوله قطار الابل) قال في المغرب القطار الابل تقطر على نسق واحد والجمع قطرها اي ككتب (قوله الدية) اي اذا كان المثلث غير مال وكان الموجب كأرض الموصحة فافوقها كما مر مراراً في ط (قوله هذا والسائق من جانب من الابل) اي في الوسط يمشي في جانب من القطار لا يتقدم ولا يتأخر ولا يأخذ بزمام بعير معراج وقال الاتقاني وهذا أي وجوب الضمان على السائق والقائد جميعاً فيا اذا كان السائق يسوق الابل غير أخذ بزمام بعير أما اذا أخذ الزمام فالضمان عليه فيما هلك خلفه لاعلى القائد المتقدم لانه لما انقطع الزمام عن القطار لم يكن القائد المتقدم قائداً لما خلف السائق وأما فيما هلك قدام السائق فيضمنه السائق والقائد جميعاً لا شراً كما في سبب وجوب الضمان لان كل واحد منهما مقرب الى الجناية هذا بسوقه وذلك بقوده (قوله وراكب وسطها يضمنه) اي لو كان رجل راكباً على بعير وسط القطار ولا يسوق شيئاً يضمن ما ركبه اي ما أصابه بعيره بالابطاء لانه جعل فيه مباشراً أما ما أصابه بغير الابطاء فهو عليه وعلى القائد افادته الزيلعي قلت وهو مبنى على ما صححه سابقاً وقدمت ما فيه وجعل في النهاية والكفاية الضمان عليهما بلا تفصيل وهو مؤيد لما قدمناه من الكلام على التصحيح (قوله فقط) اي لا يضمن ما قدمه لانه غير سائق له ولا ما خلفه لانه غير قائد الا اذا أخذ بزمام ما خلفه زيلعي وهذا قول بعض المتأخرين وأما غيره فاكتفي بكون زمام ما خلفه مربوطاً بعيره كما يسطه في النهاية وغيرها (قوله بلا علم قائده) متعلق بربطه وقيد به ليبين عليه قوله ورجعوا به الى لانه اذا علم لارجوع لهم كفاية (قوله ضمن عاقلة القائد الدية) لانه منسب متعد بترك صون قطاره عن الربط ورجعوا على عاقلة الربط لانه أوقعهم فيه (قوله كانوا صدر الشريعة) حيث قال ينبغي ان يكون في مال الربط لان الربط أوقعهم في خسران المسال وهذا مما لا تحمله العاقلة اه ح (قوله والقطار واقف) محترز قوله سائر (قوله لقوده بلاذن) اي بلاذن الربط أما في الاولى فانه لما ربطه والقطار سائر وجد من الربط الاذن دلالة بقوده المربوط فلذا رجعوا على عاقلة لانه صار سبباً كفاية (قوله ومن أرسل بهيمة الخ) اعلم أولاً ان بين ارسال الكلب وغيره فرقاً وهو انه اذا أرسل الكلب ولم يكن سائقه لا يضمن وان أصاب في فوره لانه ليس بتعداد

لا يمكنه اتباعه والمتسبب لا يضمن الا اذا تعدى ولو أرسل دابة يضمن ما أصابت في فورها سواء ساقها او لالانه تعدد بارسالها في الطريق مع امكان اتباعها أفاده في النهاية لكن في القهستاني وعن أبي يوسف أنه يضمن بكل حال وبه أخذ عامة المشايخ وعليه الفتوى اه
فعل قول أبي يوسف لافرق بين الدابة والكلب وعلى الاول يضمن ما أصابه الكلب في فوره الا اذا ساقه وما أصابته الدابة في فورها يضمنه مطلقا وبه ظهر أن كلام المصنف جار على القول الاول لانه اشترط في الضمان السوق ولا يشترط ذلك الا في الكلب ولذا فسر الزيلعي وغيره البيهية بالكلب وتبعه الشارح أخيرا لكن قوله اوكلبا لا يناسبه خصوصا مع قوله الا في المراد بالدابة الكلب (قوله فسائق حكما) لان سيرها مضاف اليه مادامت تسير على سننها ولو انعطفت بينة او سيرة انقطع حكم الارسال الا اذا لم يكن طريق آخر سواء وكذا اذا وقفت ثم سارت وتماه في الهداية وان ردها راد ضمن ما أصابت في فعلها ذلك لانه سائق لها ولا يرجع على سائقها الا اذا كان بأمره اتقاني (قوله فالمراد بالسوق الخ) تفريع على قوله وكان خلفها سائقها والمتبادر من عباراتهم انه المشى خلفها وان لم يطردها ونقل المكي عن مثالا على تقييده بطرده اياها ط ملخصا قلت وفي غاية البيان عن الاسيحياني يريد به اذا أرسله وضربه او زجره عند ذلك حتى صار له سائقا (قوله والمراد بالدابة) الاولى البيهية لانه المذكور في المتن والزيلعي وقد علمت وجه هذا التفسير وما فيه (قوله ساقه او لا) لان بدنه لا يحتمل السوق فلم يعتبر بخلاف البيهية (قوله اودابة اوكلبا) وليكن سائقها (أطلقه فشمّل ما اذا أصاب الكلب شيئا في فوره فلا يضمنه المرسل بخلاف الدابة نهاية وقدمنا وجه الفرق وان المفق به الضمان مطلقا وعليه فالصواب اسقاط الشارح قوله اودابة (قوله او انقلبت دابة) ولو في الطريق أو ملك غيره اتقاني (قوله اوليلا) وقال الشافعي ان ذهبت ليلا ضمن لان العادة حفظها فيه فهو مضطرب وتماه في المعراج (قوله العجماء جبار) اي فعلها اذا كانت منفلة وفي رواية الصحيحين والامام مالك واحمد واحباب السنن العجماء جرحها جبارط والعجماء غلب على البيهية مغرب (قوله اي المنفلة) تقييد للعجماء لا تفسير لها كالا يخفى اه
ح قال الزيلعي بعد نقله ذلك عن محمد وهذا صحيح ظاهر لان المسوقة والمركوبة والمقودة في الطريق أوفى ملك الغير أو المرسلة في الطريق فعلها معتبر على ما بينا (قوله عمادية) لم يذكر فيها قوله حتى لو أثلف انسانا الخ وانما ذكر المصنف انه افق به المولى ابو السعود العمادي مفتي الروم لكنه لما كان مفهوما من كلام الفصول العمادية عزاه اليها هذا وذكر الرمي انهما لو اختلفا في عدم القدرة على ردها فالقول للخصم والبيئة على مدعي العجز لان انكاره لاصل الضمان في ضمن الدعوى لا يفيد بعد تحقق سببه تأمل اه ما خلاصا (قوله او ضربت بيدها) او كيفما أصابت اه خلاصة فدخل ما اذا وطئت قال في الهداية ولو ثبت بخصته على رجل أو أوطأته فقتله كان ذلك على الناحس دون الراكب والواقف في ملكه والذي يسير فيه سواء اه اي بخلاف الواقف في الطريق لتعديه كفاية وسيأتي (قوله فصدمته) اي الآخر وقتله وفي التارخانية هذا اذا كانت النفحة والضربة والوثبة في فور الناحس والا فلا ضمان عليه (قوله لا الراكب) لانه غير متعد فترجح جانب الناحس في التعریم للتعدى وتماه

فسائق حكما وان تراخى انقطع السوق فالمراد بالسوق المشى خلفها والمراد بالدابة الكلب زيلعي (وان أرسل طيرا) ساقه او لا اودابة (اوكلبا ولم يكن سائقا) له (او انقلبت دابة) بنفسها (فأصابت مالا او آدميا نهارا او ليلا لاضمان) في الكل لقوله صلى الله عليه وسلم العجماء جبار أي المنفلة هدر (كما لو جحجت) الدابة (به) اي بالراكب ولو سكران (ولم يقدر) الراكب (على ردها) فانه لا يضمن كالمنفلة لانه حينئذ ليس بمسير لها فلا يضاف سيرها اليه حتى لو اثلقت انسانا قدمه هدر عمادية (ومن ضرب دابة عليها راكب وانحسها) يعود بلا اذن الراكب (ففتحت او ضربت بيدها) شخصا (آخر) غير الطاعن (او نفرت فصدمته وقتله ضمن هو) اي الناحس (لا الراكب)

في الهداية (قوله وقال ابويوسف) هو رواية عنه كفي القهستاني وغيره (قوله) كالوكان
موقفادبته على الطريق) أي فخصها رجل فقتلت آخر يضمنان نصفين لانه متعدد بالأياف
منح وغيرها قال الرمي أقول ظاهره ولو كان بغير اذنه اذ هو موضوع مسألة المتن التي الكلام
عليها والمصرح به في الخلاصة والبزاية خلافة قال في الخلاصة وان كان بأذنه فالضمان عليهما
الافى النفحة بالرجل والذنب فانها جبار الا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكة فامر رجلا
فخصها فنفتحت رجلا فالضمان عليهما وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس اه
وتقل ط عن المتن بالتون رجل واقف على دابته في الطريق فأمر رجل فخصها فقتلت
رجلا والآمر فدية الاجنبي عليهما ودم الآمر هدر ولو سارت عن موضعها ثم فتحت من
فور النخسة فالضمان على الناحس فقط وان لم تسر فنفتحت الناحس وآخر فدية الاجنبي
عليهما ونصف دية الناحس على الراكب اه ما خصا به علم أن ضامنا مقيد ايضا بما اذا
لم تسر من موضعها والاضمن الناحس فقط كالوئحس بلاذن الراكب (قوله) لتعديه في
الأياف) فلو حرنه ووقفت فخصها هو او غيره لتسير فلائشي عليها نقله ط (قوله) ايضا
اي كعمدى الناحس بالخص ط (قوله) ووطئت) اي في سيرها هداية والتقييد بالوطء
لاخراج نحو النفحة فلا يضمنها الناحس بلاذن كامر وفي الحاشية ولا يضمن الناحس ههنا
ملا يضمنه الراكب من نفحة الرجل والذنب وغير ذلك اه (قوله) فدمه عليها) لان سيرها
حينئذ مضاف اليهما ثم يرجع الناحس على الراكب بما ضمن في الابطاء لانه فعله بامر قيل
نعم وقيل لا ويصحح في الهداية (قوله) فديته على عاقلة الناحس) اي لو بغير اذنه فلو به لا يضمن
خلاصة (قوله) لو الوطء فور النخس) وكذا النفحة والضربة والوشة كاقدمناه * (تمة)
اقتصصر على ذكر الناحس مع الراكب قال في متن المتن وكذا الحكم في نخسها ومعها سائق
اوقايد وان نخسها شي منصوب في الطريق فالضمان على من نصبه ولا فرق بين كون الناحس
صيبا او ناعما وان كان عبدا فالضمان في رقبته وجميع هذا الفصل والذي قبله ان كان الهالك
آدميا فالدية على العساقة وان غيره كدواب فالضمان في مال الجاني اه وأما قول الهداية
ولو الناحس صيبا في ماله قال العلامة النسفي في الكافي يحتمل أن يراد به اذا كانت الجناية على
المال او قيادون أرض الموشحة قلت ويحتمل أن يراد به الصبي اذا كان من العجم لانه لا عاقلة
لهم كفاية وفي الدر المنثور واما خص النخس لانه لو وضع يده على ظهر فرس عاده النفحة فنفتحت
فالتف لم يضمن بخلاف النخس لان الاضطراب لازم له دون وضع اليد كما في البرجدي عن
القنية اه وفي التتار خانية وضع شيا في الطريق ففترت منه دابة فقتلت رجلا لائشي على
الواضع اذا لم يصب ذلك الشئ اه لكن في ط عن محيط السرخسي لو فترت من حجر وضعه
رجل على الطريق فالواضع بمنزلة الناحس اه (قوله) وفي فق عين دجاجة) مثلها
الحمامة وغيرها من الطيور وكذا الكلب والسنور كافي الذخيرة قهستاني (قوله) او غيره)
ولذا ترك ابن الكمال الاضافة الى القصاب وقال لما فيها من مظنة الاختصاص خصوصا عند
ملاحظة التعليل الآتي ذكره اه (قوله) مانقصها) فتقوم بحجة العين ومفقوفة يضمن
الفضل قهستاني والنقصان شامل للحاصل بالهزال من فق العين ط عن الواني (قوله)

وقال ابويوسف يضمنان
نصفين كالوكان موقفا
دابته على الطريق لتعديه
في الاياف ايضا كالوكان
بأذنه ووطئت احدا في
فورها فدمه عليهما ولو
نفتحت الناحس فدمه
هدر ولو ألقت الراكب
فقتلته فديته على عاقلة
الناخس ثم الناحس انما
يضمن لو الوطء فور
النخس والا فالضمان على
الراكب لانقطاع اثر
النخس درر وبزاية (و)
ضمن (في فق عين دجاجة
اوشاة قصاب) او غيره
(مانقصها)

لأنها للحم (فلا يعتبر فيها) إلا النقصان ابن كمال أقول لا يشمل نحو الكلب والسنور لكن ضمان النقصان في ذلك جار على الأصل في ضمان المتلفات أما ضمان ربع القيمة فيأتي بفخلاف القياس عملاً بالنص (قوله وفي عينها الخ) هذا ذكره الزيلعي في البقرة ونحوها وعليه بان المعمول به النص وهو ورد في عين واحدة فيقتصر عليه اه تأمل (قوله أي الله) قال في القاموس الأبل واحد يقع على الجمع ليس بجمع ولا اسم جمع وجمعه آبل اه فافهم (قوله فائدة الإضافة الخ) أي لثلاثتهم أنهم لا يكونونها معدن للحم يكون حكمهما حكم الشاة بل سواء كانا معدن له أو لا لبحرث أو الركوب فيه ربع القيمة كافي الذي لا يؤكل لحمه منع (قوله وحرار) في الخلاصة عن المنتقى ما لا يحمل عليه لصغره كالفضيل والحجش ففي عينه ربع قيمته اه قات والذي نقله القهستاني عن المنتقى ان في نحو الفضيل النقصان تأمل ثم رأيت في جامع الفصولين عن المنتقى كافي الخلاصة (قوله والفرق ما قدمناه) أي في قوله لان اقامة العمل قال في الهداية ولنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة ربع القيمة وهكذا قضى عمر رضي الله تعالى عنه لان فيها مقاصد سوى اللحم كالركوب والزينة والحمل والعمل فمن هذا الوجه تشبه آدمي وقد تمسك للاكل ومن هذا الوجه تشبه المأكولات فعملنا بالشبهين بشبه آدمي في إيجاب الربع وبالشبه الآخر في نفي النصف ولانه انما يمكن اقامة العمل بها بربعه أعين الخ (قوله لكن يرد عليه) أي على الفرق المذكورة قال فخر الاسلام والمتممدهو التعليل الاول أي الذي قدمناه عن الهداية لان العينين لا يضمنان بنصف القيمة اتقاني أي وأما التعليل بانها صارت كذات أربعة أعين فإنه يلزم منه ضمان العينين بنصف القيمة (قوله انه يضمن) بدل من قوله انه لو فاق أو المصدر فاعل لفعل محذوف هو جواب لو تقديره يلزم انه يضمن تأمل (قوله وليس كذلك) أي لا يضمن النصف كما صرح به شرح الهداية لكن نقل القهستاني القول بضمان النصف عن فخر القضاة (قوله كامر) أي عن الزيلعي وقدمناه انه علله بأن المعمول به النص وهو ورد في عين واحدة فيقتصر عليه وحاصله ان ضمان العين بالربع مخالف للقياس فلا يقاس عليه بل يقتصر على النص ولذا قال فالاولى التمسك بما روى الخ (قوله والتقييد بالعين) أي تقييد المصنف بقوله وفي عين بقرة (قوله وقيل جميع القيمة) أي لفوات الاعتلاف وفي تحفة الاقران والفتية جزم بهذا وحكي الآخر بقيل اه سأحكي (قوله أي لو غير مأكول) لان ذلك استهلاكه من كل وجه هداية (قوله وانما كولاخير) أي بين تركها على القاطع وتضمينه قيمتها وبين امساكها وتضمينه النقصان قال في غضب الهداية وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وعنه لوشاء أخذها ولا شيء له والاول اصح اه وعليه المتون والشروح وقد منّا الكلام عليه في الغصب (قوله لكن في العيون ان امسكه لا يضمنه شيئاً الخ) أي ليس له ان يمسك المأكول ويضمن النقصان وعليه فلا فرق بين المأكول وغيره وقد علمت ان هذا رواية عن أبي حنيفة وظاهر الرواية التحخير في المأكول وهو الاصح كما مر به يفتي كافي جامع الفصولين حيث قال وعن أبي جعفر لو أخذ الشاة فلا شيء له وبقي بظاهر الرواية لكن نقل بعده ان ما يؤكل وغيره سواء في ظاهر الرواية فلو امسكه فلا شيء له قال وهذا يؤيد ما حكى عن أبي جعفر اه أقول وحيث اختلف النقل عن ظاهر الرواية

لأنها للحم وفي عينها بخير ربه ان شاء تركها على الشاق وضمنه قيمتها أو أمسكها وضمنه النقصان زيلعي (وفي عين بقرة جزار وجزوره) أي إبله فائدة الإضافة عدم اعتبار الأعداد للحم في الحكم الآتي ابن كمال (وحرار وبغل وفرس ربع القيمة) لان اقامة العمل انما يمكن بأربع أعين عيناها وعينا مستعملها فصارت كأنها ذات أعين أربع وقال الشافعي رضي الله عنه كالشاة والفرق ما قدمناه لكن يرد عليه انه لو فاق عيني حمار مثلاً انه يضمن نصف قيمته وليس كذلك كامر فالاولى التمسك بما روى انه صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة ربع القيمة والتقييد بالعين لانه لو قطع اذنها أو ذنبها يضمن نقصانها وكذلك الثور والحمار وقيل جميع القيمة كالقطع احدي قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى أي لو غير مأكول وانما كولاخير كما مر في العينين لكن في العيون ان امسكه لا يضمنه شيئاً عند أبي حنيفة وعليه الفتوى

وعرجها كقصدتها * (فروع) نقل ٥٣٧ المصنف عن الدرر له كلب يأكل غيب الكرم فاشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى

أكل الغيب ما ضمن وإنما
يضمن فيها شهد عليه فيما
يخاف نائب في أكله كما شاهد
المائل ونطوح الثور وعقر
كلب عقور فيضمن إذا لم
يحفظه انتهى قول المصنف
ويمكن حل المتألف في قول
الزبلي وإن تألف الكلب
فعل صاحب الضمان إن كان
تقدم إليه قبل الاتلاف
والإفلا كالحائض المائل على
الآدمي انتهى فيحصل
التوفيق قلت وقد وقع
الاستفتاء عن له نحل يشمه
في بستانه فيخرج فيأكل
غيب الناس وفواكههم
هل يضمن رب النحل
ما تألفه النحل من الغيب
ونحوه أم لا وهل يؤمر
بتحويله عنهم إلى مكان آخر
أم لا وجوابه أنه لا يضمن
ربه شيئاً هناك أشهد وأعليه
أم لا أخذنا من مسألة
الكلب بل أولى وكذا
ذكره المصنف في معينه
لكن رأيت في فتواه
أنه أفتى بالضمان في مسألة
النحل فراجعه عند
الفتوى وأما تحويله عن
ملكه فلا يؤمر بذلك على
ما هو ظاهر المذهب وأما
جواب المشايخ فينبغي أن
يؤمر بتحويله إذا كان

والأفناء فالعمل على ما عليه استون والشروح وصححه في الهداية والله تعالى أعلم (قوله
وعرجها كقصدتها) قال في جامع الفصولين ولوضرب دابة فصارت عرجاء فهو كالتقصع اه
(قوله فيحصل التوفيق) كأنه يفهم من كلام الدرر أنه لا يضمن في الكلب غير الآدمي وهذا
غير مراد وإنما معني كلامه أن ما يخاف منه تلف الآدمي فالإشهاد فيه موجب للضمان إذا
أعقبه تلف سواء كان المتلف مالا أو آدمياً وما لا يخاف منه تلف الآدمي بل يخاف منه تلف
المال فقط كتب الكروم فلا ينفذ فيه الإشهاد ويدل عليه تشبيهه بالحائض المائل فإن الإشهاد
فيه موجب للضمان المال والنفس اه رملي وهو كلام حسن دافع للمخالفة من أصلها
فيحصل كلام الزبلي على الاتلاف مطلقاً لأن المراد بالكلب الواقع في كلامه الكلب العقور كما
صرح به فهو ما يخاف منه تلف الآدمي كالحائض المائل والثور النطوح بخلاف كلب الغيب
قلت وهذا كله مخالف لما قدمه الشارح في آخر باب القود فيما دون النفس عن القاضي
بديع أن الإشهاد لا يكون إلا في الحائض لافي الحيوان اه وقد أفتى في الحجابة بالضمان بعد
الإشهاد في حصان اعتاد الكدم وكذا في ثور نطوح قال وفي البرازية عن الميتة في نطوح
الثور يضمن بعد الإشهاد النفس والمال اه وفي المسئلة خلاف والاكثر على الضمان
كالحائض المائل اه وأفتى به في الحامدية ايضاً (قوله قلت اه) من مقول المصنف ايضاً
المتح (قوله أخذنا من مسألة الكلب) أي كلب الغيب فإنه ليس مما يخاف منه تلف الآدمي
(قوله بل أولى) لأنه طير وقد تقدم أنه لا يضمن إذا أرسل طير أساقه أو لا يخاف الدابة والكلب
وهنا لم يرسله ولم يسقه أصلاً فعدم الضمان فيه أولى ولأن النحل مأذونة من الله تعالى بقوله
تعالى نهيكم من كل الثمرات (قوله في معينه) أي في كتابه المسمى معين الفتى (قوله فراجع عند
الفتوى) قد علمت أن الموافق للمنفوق صريحاً ودلالة هو الأول فعليه الممول (قوله على ما هو
ظاهر المذهب) وهو ما قدمه آخر كتاب القسمة من أنه لا تصرف في ملكه وإن تضرر جاره
(قوله وأما جواب المشايخ) من أنه يمنع إذا كان الضرر بينا (قوله على ما عليه الفتوى)
الأوضح وهو ما عليه الفتوى ط (قوله حمار يأكل حنطة انسان اه) ظاهره ولو كان الحمار
لغير الرائي وهو المستفاد من كلامه في كتاب النقطة والذي في التقنية وغيرها رأى حماره اه
بالإضافة إلى ضمير الرائي تأمل ثم رأيت في حاشية الرملي على جامع الفصولين في أحكام السكوت
ما نصه أقول فلورأى حمار غيره يأكل حنطة الغيب فلم ينمعه صارت واقعة الفتوى فأجبت بأنه
لا يضمن والفرق ظاهر وهو أن فعل حماره ينسب إليه مع رجوع المتفعلة وإمكان دفعه
فتويت علة الضمان بخلاف حمار الغير تأمل اه (قوله وقيل يضمن) أي وإن لم يسبقها
قياساً على ما إذا كان في داره بعير فادخل عليه آخر بعيراً مقتلاً أو لا يقتل بعيره إن بلا إذن
صاحبها يضمن كافي البرازية والمعلم الهائج أقول ويظهر أرجحية هذا القول لموافقته لما مر
أول الباب من أنه يضمن ما أحدثته الدابة مطلقاً إذا دخلها في ملك غيره بلاذنه لتعديده وأما إذا
لم يدخلها في الهداية ولو أرسل بعيمه فأفسدت زرعاً على فورها ضمن المرسل وإن ماتت ميتاً أو
شالادله بطريق آخر لا يضمن لما مر اه (قوله وتاممه في البرازية) من ذلك ما قدمناه أنفاً
ومنه قوله سائق حمار الحطب إذا لم يقتل اليك أنما يضمن إذا مشى الحمار إلى جانب صاحب

الضرر بينا على ما عليه الفتوى وفي الصيرفية حمار يأكل حنطة انسان فلم ينمعه حتى أكل الصحيح ضناه * أدخل
غنا أو ثورا أو فرسا أو حمرا في ذرع أو كرم إن سائقاً ضمن ما تألف والا لا وقيل يضمن وتسامه في البرازية انتهى

اتوب لافى عكسه وهو يراه ولم يتساعده ووجد فرصة الفرار * وجد فى زرعه دابة
فاخرجها فهلكت فالتحاران ساقها بعد الاخراج يضمن والا لا والدار كالزرع لانها
تضره بخلاف المربط لانه محلها * ربط حماره فى سارية قريب آخر حماره ففرض حمارا لاول
ان فى موضع لهما ولاية الربط لا يضمن والا ضمن اه ملخصا والله تعالى اعلم

باب جنابة المملوك والجنابة عليه

ما فرغ من جنابة المالك وهو الحر شرع فى جنابة المملوك ولما كانت جنابة البهيمة باعتبار
الراكب وأخويه وهم ملاك قدمها (قوله لا توجب الادفعوا واحدا) اى وان كانت كثيرة فى
أشخاص متعددة (قوله لو محلا) اى للدفع بان كان قنا لم ينقله شئ من أسباب الحرية
كالتهدير والاستيلاء والكتابة زبلى (قوله والا فقيمة واحدة) اى ان لم يكن محلا للدفع بان
اعتقله شئ بما ذكرنا توجب جنابته قيمة واحدة ولا يزيد عليها وان تكررت الجنابة زبلى
(قوله فكلالول) اى بخير بين الدفع والفداء (قوله وأخوته) اى أم الولد والمكاتب (قوله انما
يفيد) اى يفيد التخير الآتى (قوله فى النفس) اى نفس الآدمى وفى ٩ من التارخانية
فرق بين الجنابة على الآدمى اوعلى المال فى الاول خبر المولى بين الدفع والفداء وفى الثانى
بين الدفع والبيع اه وفى القنية من خواص زاده محجور حتى على مال بقاعه المولى بعد علمه
بالجنابة فهو فى رقبته يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجنابة على النفس اه وقدمنا تمام
الكلام عليه فى اول كتاب الحجر (قوله لان بعده) حذف اسم ان والاولى ذكره ويكون
الضمير للشان ط (قوله فيما دونها) اى دون النفس فانه يجب المال فى الحالى اذ القصاص
لا يجرى بين العبيد والعبيد والاحرار فيما دون النفس غناية (قوله لا باقراره
اصلا) اى ولو بعد العتق قال فى الشرع لا لى عن البدائع واذالم يصح اقراره لا يؤاخذ به لافى
الحال ولا بعد العتق وكذا لو أقر بعد العتاق انه كان حتى فى حال الرق لاشئ عليه اه وشمل
المحجور والمأذون وهو ما جرى عليه فى الولوالجية والذى قدمه الشارح فى باب القود فى ادون
النفس عن الجوهره انه يؤاخذ به بعد العتق اقول وفى حجر الجوهره لو أقر العبد بقتل الخطأ لم
يلزم المولى شئ وكان فى ذمة العبد يؤاخذ به بعد الحرية كذا فى الحجندى وفى الكرخى انه باطل
ولو أعتق بعده لا يتبع شئ من الجنابة اما المحجور فلانه قرار بال فلا ينقلب حكمه كأقراره
بالدين واما المأذون فأقراره جائز بالمديون التى لزمته بسبب التجارة لانها هى المأذون فيها بخلاف
الجنابة فهو كالمحجور فيها اه (قوله وتقدم) اى قيل متفرقات القضاء (قوله دفعه مولاه
ان شاء الخ) اى انه يخير تخفيفا له اذا عاقلة لمملوكه الا هو غرر الافكار (قوله حالا) اى كائنا كان
من الدفع والفداء على الحلول لان التأجيل فى الاعيان باطل والفداء بدله فله حكمه ومفاده ان
الحبار للمولى ولو مفلسا فاذا اختار المفلس الفداء يؤديه متى وجد ولا يجبر على دفع العبد عنه
خلافهما كما فى المجمع درمى (قوله لكن الواجب الاصلى الخ) جواب عما يقال لو
وجبت الجنابة فى ذمة المولى حتى وجب التخير لما سقط بموت العبد كما فى الحر الجانى اذ مات
فان العتق لا يسقط عن عاقلة ووجهه ان الواجب الاصلى هو الدفع وان كان له حق النقل الى
الفداء كما فى الزكاة فان الموجب الاصلى فيه جزء من التصاب وللمالك أن يتنقل الى القيمة

باب جنابة المملوك

والجنابة عليه

اعلم ان جنابات المملوك
لا توجب الادفعوا واحدا لو
محلا والا فقيمة واحدة ولو
فدى الفتن ثم جنى فكلالول
ثم وم بخلاف المديروا أخوته
فانها لا توجب الاقيمة
واحدة وسيتضح (جنى
عبد خفا) التقيد بالحفا
هنا انما يفيد فى النفس لان
بعمده يقتضى وأما فيما دونها
فلا يفيد لاستواء خطئه
وعنده فيما دونها ثم انما
يثبت الخطأ بالينة او اقرار
مولاه أو علم القاضى
لا باقراره اصلا بدائع
قلت لكن قوله او علم
القاضى على غير المفتى به
فانه لا يعمل بعلم القاضى
فى زماننا شرعيا لانه عن
الاشهاد وتقدم (دفعه مولاه)
ان شاء (بها) فيما لم يكن
وليها (ان شاء) فداء
بارشها حالا (لكن
الواجب الاصلى هو الدفع

عناية **(قوله على الصحيح)** كذا في الهداية والزبلي وأقره غيره من الشراح **(قوله)** ولذا سقط الواجب بموته أي قبل اختيار الفداء وأما بعده فلا لانتقاله إلى ذمة المولى غير الأفكار وأطاق الموت فعمل ما إذا كان بأقفة مساوية أو بعثه المولى في حاجته أو استخدمه لأن له حق الاستخدام في العبد الجاني ما لم يدفعه فلا يكون تعديا معراج عن المبسوط أما لو قتله صار مختارا للأرض ولو قتله أجنبي فإن عمدا بطلت الجناية وللمولى أن يقتض وان خطأ أخذ المولى القيمة ودفعها إلى ولي الجناية ولا يخير حتى لو تصرف في تلك القيمة لأبصر مختارا للأرض جوهره **(قوله)** لكن في الشربلالية الخ هذا غير المشهور ففي العناية وغيرها عن الأسرار ان الرواية بخلافه في غير موضع وقد نص محمد بن الحسن ان الواجب هو العبد **(قوله)** والجوهره عطف على السراج وقوله عن الزدوى متعلق بكل من السراج والجوهره كما يعلم من الشربلالية اه ح **(قوله)** وعلاه الزبلي الخ أي علل الحكم وهو صحة الاختيار وان لم يكن قادرا كما يفهم من عبارته **(قوله)** أصل حقهم أي حق اولياء الجناية **(قوله)** ومفاده أي مفاد تعليل الزبلي بما ذكر فهو مبني على التصحيح الثاني لكن الزبلي صرح ولا يصحح الاول كالهدياء وغيرها وهو المنصوص عن محمد كاعلمت **(قوله)** وأفاد الخ هذا قول ثالث وفي الشربلالية عن البدائع ولو كان الواجب الأصلي التخيير لتعين الفداء عند هلاك العبد ولم يبطل حق الجاني عليه على ما هو الأصل في الخير بين شيئين إذا هلك أحدهما انه يتعين عليه الآخر فليس هذا القول بسديد اه **(قوله)** وانه الخ معطوف على ان الدفع والمراد بالكتاب متن الجمع ورد شارحه بهذا على مصنفه في ادعائه ان في لفظه ما يفيد ط ماحضا **(قوله)** فإن فداءه قيد به لانه اذا لم يفده فحق أخرى كان عين المسئلة الثانية وهي قوله فان جنى جنابتي الخ كفاية **(قوله)** ففي كالاولى لانه لما ظهر عن الجناية بالفداء جعل كأن لم تكن وهذا ابتداء جناية هداية **(قوله)** دفعه بهما الخ فيقتسمانه على قدر ارض جنابتهما وان كانوا جماعة يقتسمونه على قدر حصصهم وان فداء فداء بجميع أرضهم ولو قتل واحد او فقأ عين آخر يقتسمانه أثلاثا لان ارض العين على النصف من ارض النفس وعلى هذا حكم الشجبات وللمولى ان يفدى من بعضهم ويدفع الى بعضهم مقدار ما تعلق به حقه من العبد وتماه في الهداية **(قوله)** وان وهبه الخ الأصل انه متى أحدث فيه تصرفا يعجزه عن الدفع علما بالجناية يبصر مختارا للفداء والأفلا فثالث الاول ما ذكره ومثال الثاني وطء الثيب من غير اطلاق لانه لا يقتض وكذا التزويج والاستخدام وكذا الاجارة والرهن على الاظهر لان الاجارة تقتض بالاغذار وقيام حق ولي الجناية فيه عذر ولتكن الراهن من قضاء الدين فلم يعجز وكذا الاذن بالتجارة وان ركه دين لان الاذن لا يفوت الدفع ولا ينقص الرقبة الا ان لولي الجناية ان يمتنع من قبوله لان الدين حقه من جهة المولى فيلزم للمولى قيمته اه من الهداية والعناية **(قوله)** او باعه أي يبيعه صحيحا ولوبخيار للمشتري الا لو فاقدا الا اذا سلمه لان الملك لا يزول الا به ولا لو االخيار للبائع ثم نقضه افاده الزبلي وغيره **(قوله)** ضمن الاقل الخ لانه فوت حقه فيضنه وحقه في اقلهما ولا يبصر مختارا للفداء لانه لا اختيار بدون العلم هداية والدليل على ان حقه اقلهما انه ليس له المطالبة بالأكثر كفاية **(قوله)** كييه يجب

على الصحيح ولذا سقط الواجب بموته بخلاف موت الحر كما ذكره المصنف وغيره لكن في الشربلالية عن السراج والجوهره عن الزدوى ان الصحيح انه الفداء حتى لو اختاره ولم يقدر عليه اذاه متى وجد ولا يبرأ بهلاك العبد وعلاه الزبلي وغيره بانه اختار أصل حقهم فبطل حقهم في العبد عند ابن حنيفة انتهى ومفاده ان الاصل عنده الفداء لا الدفع وأفاد شارح الجمع في تعليل الامام أن الواجب احدها وانه متى اختار احدها تعين لكنه قدم ان الدفع هو الاصل وانه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه فإن فداءه فحقه بعده جنى جنابتي دفعه بهما الى وليهما او فداءه بأرضهما وان وهبه او اعتقه او دره واستولدها المولى (أو باعه غير عالم) بهما الجناية (ضمن الاقل من قيمته) والاقل (من الارض) وان علم بها غرم الارش فقط اجماعا (كييه) عالما بها

اسقاطه لانه تشبيه الشيء بنفسه اه ح قلت يمكن ان يراد بيعه للمجنى عليه فيكون فيه نوع مغايرة لما قبله قال في الاختيار وكذلك لو باعه من المجنى عليه كان اختيار الاول هو به لان للمستحق اخذه بغير عوض وقد وجد في الهبة دون البيع اه **(قوله وكتعاقب عققه لان تعاقب عققه مع علمه بأنه يعتق عند القتل دليل اختياره فلزومه الدية منح)** **(قوله بقتل زيد الخ)** اى بخيانة توجب الدية فلو علقه بغير جنابة كان دخا الدار ثم جن ثم دخل او بخيانة توجب القصاص كأن ضربته بالسيف فأنت حر فلا شيء على المولى اتفاقا لعدم علمه بالجنابة عند التعليق بغيرها ولان ما يوجب القصاص فهو على العبد وذلك لا يختلف بالرق والحرية فلم يفوت المولى على ولى الجنابة بتعليقه شيئا عنابة ملخصا **(قوله كما يصير فانرا)** اى من ارث زوجته لانه يصير مطلقا بعد وجود المرض **(قوله لان عققه دليل تصحيح الصلح)** لان العاقل يقصد تصحيح تصرفه ولا يحتمل الا بالصلح عن الجنابة وما يتحدث منها زيلبي **(قوله فيقتل أو يعنى)** بالبناء للمجهول والضمير ان للعبد وصلة يعنى مقدرة **(قوله لبطان الصلح)** لانه وقع على المال وهو العبد عن دية اليد اذ القصاص لا يجري بين الحر والعبد في الاطراف وبالسراية ظهر ان دية اليد غير واجبة وان الواجب هو القود فصار الصلح باطلا لان الصلح لا بد له من مصالح عنه والمصلح عنه المال ولم يوجد زيلبي قال ط وظاهر هذا التعليق ان رد العبد واجب على ولى الدم رفعا للعقد الباطل اه وفي العناية وسماه صلحائنا على ما اختاره بعض المشايخ ان الموجب الاصلى هو الفداء **(قوله فاعتقه سيده)** اما اذا لم يعتقه فهو مخير قال في العناية والاصل ان العبد اذا جنى وعليه دين يخير المولى بين الدفع والفداء فان دفع بيع في دين الغرماء فان فضل شيء كان لاصحاب الجنابة لانه يبيع على ملكهم وان لم ينف بالدين تأخر الى حال الحرية كما لو يبيع على ملك المولى الاول اه ملخصا **(قوله بالا علم)** قيد به لانه لو علم كان مختارا للفداء فعليه دية الجنابة ولو لها وقيمة العبد لرب الدين **(قوله الاقل من قيمته الخ)** واما قول الهداية وغيرها عليه قيمتان قيمة لرب الدين وقيمة لولى الجنابة فالمراد اذا كانت القيمة اقل من الارش كما صرح به في العناية **(قوله اى العبد الجاني)** اى المأذون الذى تقدم ذكره اه ح **(قوله فقيمة واحدة لمولاه)** اى ويدفعها للغرماء لانها مالية العبد والغريم مقدم في المالية على ولى الجنابة وتماه في الزيلبي وانما لزم الاجنبى قيمة واحدة دون المولى لانه لم يكن مأخوذا بالدفع ولا بقضاء الدين فلا يجب عليه اكثر مما ألتفه اما المولى فهو مطالب بذلك اتفاقا **(قوله بخلاف اكسابها)** فانها يتعلق بها حق الغرماء قبل الدين وبعده لان لها بدا معتبرة في الكسب منح **(قوله لم يدفع الولد له الخ)** قال في العناية الفرق بين ولادة الامة بعد استدانها وبين ولادتها بعد جنابتها فان الولد يباع معها في الاولى دون الثانية ان الدين وصف حكى فيها واجب في ذمتها متعلق برقيتها استيفاء حتى صار المولى ممنوعا من التصرف في رقيتها ببيع أو هبة أو غيرها فكانت اى الاستدانة من الاوصاف الشرعية القارة فتسرى الى الولد كالكتابة والتدبير والرهن واما موجب الجنابة فالدفع أو الفداء وذلك في ذمة المولى لاني ذمتها حتى لم يصير المولى ممنوعا من التصرف في رقيتها ببيع أو هبة أو استخدام وانما يلاقيها اثر الفعل الحقيقي الحسى وهو الدفع فلا يسرى لكونه وصفا غير قار حصل عند الدفع

(وكتعاقب عققه بقتل زيد اورميه او شجبه ففعل) العبد ذلك كما يصير فانرا بقوله ان مرضت فانت طاق نالنا (وان قلع عبيد حر عمدا ودفع اليه فاعتقه مات من السراية فالعبد صالح بها) اى بالجنابة لان عققه دليل تصحيح الصلح (وان لم يعتقه) وقد سرى (رد على سيده فيقتل او يعنى) لبطان الصلح (فان جنى مأذون له مديون خطأ فاعتقه سيده بالا علم بها غرم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه) و غرم (ولو لها الاقل منها) اى القيمة (ومن الارش ولو التفه) اى العبد الجاني (اجنبى فقيمة واحدة لمولاه) لا غير (فان ولدت مأذونة مديونة بيعت مع ولدها في الدين) ان كانت الولادة بعد لحوق الدين فلو ولدت ثم لحقها الدين لم يتعلق حق الغرماء بالولد بخلاف اكسابها (فان جنت فولدت لم يدفع الولد له) اى لولى الجنابة لتعلقها بذمة المولى لادمتها بخلاف الدين (عبد) لرجل

(زعم رجل ان سيده
حرره فقتل) العبد المتق
(وليه) اى والى الزاعم عقته
(خطأ فلاشئ للحر عليه)
لانه يزعمه عقته أقرانه
لا يستحق العبد بل الدية
لكنه لا يصدق على العاقلة
الابحجة (فان قال متق)
رقه معروف لرجل قتلت
اخاك (يخاطب به مولا
الذى أعتقه) خطأ قبل
عقنى فقال الاخ) الذى هو
المولى (لا بل بعده صدق
الاول) لانه منكر للضمان
(وان قال لها قطعت يدك
وانت أمتى وقالت) هى
لا بل (فعلته بعد العتق
فالقول لها) لانه اقرب بسبب
الضمان ثم ادعى ما يبرئه
فلا يكون القول له (وكذا)
القول لها (فى كل ما أخذه)
المولى (منها) من المال
لما ذكرنا استحسانا (الا
الجماع والغلة) فالقول له
لاستئذائه لحالة معهودة
منافية للضمان (عبد
محجور أوصى امر صبا
بقتل رجل فقتله فدينته
على عاقلة القتال) لان عمده
الصبي خطأ (ورجعوا على
العبد بدعته) وقيل لا
(لا على الصبي الآمر أبدا)
لتصور اهليته (وان كان
مأمورا بالعبد) عبدا (مثله

والسرابة فى الاوصاف الشرعية دون الاوصاف الحقيقية اه (قوله زعم رجل) أى اقر
(قوله فقتل) ذكر الاقرار بالحرية قبل الجناية وفى المبسوط بعدها ولافاوت بينهما عناية
(قوله المتق) أى فى زعمه (قوله فلاشئ للحر) أى الزاعم (قوله عليه) الاول حذفه لانه
لاشئ على العاقلة (قوله لانه يزعمه الخ) عبارة الهداية لانه لما زعم أن مولا اعتقه فقد
ادعى الدية على العاقلة وأبرأ العبد والمولى الا انه لا يصدق على العاقلة من غير حجة اه وانما
كان إبراء للمولى لانه لم يدع على المولى بعدا لجناية اعتاقا حتى يصير المولى به مختارا للفداء
مستهلكا حق المحنى عليه بالاعتاق كفاية (قوله لا يستحق العبد) أى دفعه أو فداءه (قوله
بل الدية) لانه موجب لجناية الاحرار (قوله على العاقلة) وهم قبيلة السيد المتق كسياتى
فانهم (قوله يخاطب به مولا الخ) تبع فيه المصنف وهو غير لازم وعبارة المتق والدور
قال متق قتلت اخازيد ونحوه فى الهداية وغيرها والحط بسهل اذا لفرق يظهر بين المولى
والاجنبى لان قول المولى بل قتله بعد العتق يريد به الزام الدية على عاقلة القتال وهم قبيلة
المولى لانها عاقلة المتق لاعلى نفسه فقط فانهم (قوله لانه منكر للضمان) لانه اسند الى حالة
معهودة منافية للضمان اذ الكلام فيما اذا عرف رقه فصار كما اذا قال البالغ العاقل طلقت
امرأتى وأنصبي أو محجورون وكان جنونه معروفا كان القول له هدية (قوله فلا يكون
القول له) وهذا لانه ما أسنده الى حالة منافية للضمان لانه يضمن يدها لو قطعها وهى مديونة
هدية (قوله من المال) أى مال لم يكن غلة كمال وهب لها أو أوصى لها به (قوله الا
الجماع والغلة) أى اذا قال جاءتها قبل الاعتاق أو أخذت الغلة قبله لا يكون القول قول لها لان
وطء المولى أمته المديونة لا يوجب العقر وكذا أخذه من غلتها وان كانت مديونة لا يوجب
الضمان عليه فحصل الاسناد الى حالة معهودة منافية للضمان ابن كمال واستثنى فى الشرح لئلا يلا
عن المواهب والزبلى ما كان قائما بعينه فى يد المقر لانه متى أقر أنه أخذه منها فقد أقر بيدها ثم
ادعى التملك عليها وهى تنكر فكان القول للمعكر فلذا امر بالرد اه (قوله عبد محجور)
قيد بالعبد لانه لو كان الأمر حرا بالغاترجع عاقلة الصبي على عاقلة الأمر وبالحجور لانه لو
كان الأمر مكتوبا بالغاترجع عاقلة الصبي عليه بأقل من قيمته ومن الدية بخلاف ما اذا كان
الأمر عبدا مأذونا حيث لا يرجعون عليه الا بعد العتق كفاية (قوله ورجعوا على العبد
بدعته) لان عدم اعتبار قوله كان لحق المولى لا نقصان الاهلية وقد زال حق المولى بالاعتاق
زبلى وهذا ما ذكره الصدر الشهيد وقاضيان فى شرحيهما وفيه نظر لانه خلاف الرواية فى
الزيادات اتقانى (قوله وقيل لا) هذه هى رواية الزيادات قال الزبلى لان هذا ضمان
جناية وهو على المولى لاعلى العبد وقد تغذرا بإجابه على المولى لمكان الحجر وهذا أوفق للقواعد
اه وتماه فيه (قوله ابدا) أى وان بلغ (قوله عبدا مثله) لم يقيد بكونه محجورا ايضا
لانه يكفى بكون الأمر محجورا فاذا أمر العبد المحجور العبد المأذون فالحكم كذلك امالو
كان الأمر عبدا مأذونا والمأمور عبدا محجورا أو مأذونا يرجع مولى العبد القتال بعد
الدفع أو الفداء على رقة العبد الأمر فى الحال بقيمة عبده لان الأمر بأمره صار غاصبا
للمأمور وتماه فى الكفاية ولو كان المأمور حرا بالغاترجع عاقلة على عاقلة ولا ترجع

دفع سيد القتال أو فداءه فى الخطأ ولا رجوع له على الأمر فى الحال

ويرجع بعد العتق بالاقبل من الفداء وقيمة العبد) لانه مختار في ٥٤٢ دفع الزيادة لامضطر (وكذا) الحكم

العاقبة على الأمر لان أمره لم يصح زبلى (قوله ويرجع بعد العتق إلخ) على قبس
القبيل انما لا يجب شئ إفاذه الزبلى (قوله وقيمة العبد) أى القاتل (قوله لانه مختار إلخ)
أى اذا دفع الفداء وكان ازيد من قيمة العبد مثلا لارجع الالقيمة لانه غير مضطر فانه لو دفع
العبد أجبرولى الجناية على قبوله (قوله فانتقه) قيده لانه محل الوهم فانه اذا لم يعتقه يكون
الحكم كذلك وفي الهندية وأجمعوا ان حافر البئر اذا كان عبدا قنا فدفع المولى العبد الى ولى
القتل ثم وقع فيها آخرومات فان الثانى لا ينعى المولى شئ سواء دفع المولى الى الاول بقضاء
او بغير قضاء وتامه فيها ط (قوله ثم وقع فيها انسان) فلو الوقوع قبل العتق وجبت الدية
فان وقع آخر يشارك ولى الاول لكن يضرب الاول بقدر الدية والثانى بقدر القيمة مقدسى
أى لان اختيار الفداء بالعتق وقع فى الاولى فوجبت الدية ولم يقع فى الثانية فلم يجب الالقيمة
وهذا لو العتق بعد العلم والالم تلزمه الالقيمة ويشارك ولى الثانية فيها ولى الاولى كما فاده بعد
اها سحان (قوله ويجب على المولى قيمة واحدة) اعتبارا لابتداء حال الجناية فانه كان رقبته
ط (قوله الى الآخرين) عبارة المتن فى المنع الى الآخرين وكذا فى الكتز والمتقى (قوله
أوبدفع نصفه لهما) أو بمعنى الاول الفعل بعدها منصوب بأن مضمرة للابتكار مع المتن تأمل
(قوله عولاعنده) تفسير العول هو ان تضرب كل واحد منهما بجميع حصته احدها
بنصف المال والآخر بكفه كفاية قتله لولي الحنأ لانهما بديعان الكل وتلك للساكت من
ولي العمد لانه يدعى النصف فيضرب هذان بالكل وذلك بالنصف (قوله وارباعا منازعة
عندها) أى ثلاثة ارباعه لولي الخطأ وربعه لولى العمد بطريق المنازعة فيسلم النصف لولى
الحنأ بالامنازعة ومنازعة الفريقين فى النصف الآخر فينصف فلهذا يقسم ارباعا منج
وبيانه ان الاصل اتفق عليه ان قسمة العين اذا وجبت بسبب دين فى الذمة كالغريمين فى التركة
ونحوها قسمة بالعول والمضاربة لعدم التضائق فى الذمة فيثبت حق كل منهما كاملا فيضرب
بجميع حقه وان وجبت لاسبب دين فى الذمة كبيع الفضولى بأن باع عبد انسان
كله و آخر باع نصفه وأجازها المالك فالعبد بين المشتريين ارباعا بطريق المنازعة لان العين
الواحدة تضيق عن الحنين على وجه الكمال واذا ثبت هذا فقلا فى هذه المسئلة ثلاثة ارباع
العبد المدفوع لولى الخطأ وربعه للساكت من ولى العمد لان حق ولى العمد كان فى جميع
الربة فاذا عفا احدها بطل حقه وفرغ النصف فيتعلق حق ولى الخطأ بهذا النصف بلا
منازعة بقى النصف الآخر واستوت فيه منازعة ولى الحنأ والساكت فنصف بينهما و
لاى حينة ان اصل حقهما ليس فى عين العبد بل فى الارش الذى هو بدل التلف والقسمة فى غير
العين بطريق العول وهذا لان حق ولى الخطأ فى عشرة آلاف وحق العافى فى خمسة فيضرب
كل منهما بمحنة كمن عليه ألفان لرجل والف لآخرومات عن الف فهو بين الرجلين اثلاثا
بخلاف بيع الفضولى لان المالك يثبت للمشتري فى العين ابتداء عناية ملخصا (قوله فان
قتل عبدا قريسيهما) أى قتل عبد لرجلين قريبا لهما (قوله ولا يدفع إلخ) لان نصيب من
لم يعف لما اقبل مالا بعفو صاحبه صار نصفه فى ملكه ونصفه فى ملك صاحبه فا اصاب ملك
صاحبه لم يسقط وهو الربع وما اصاب ملك نفسه سقط كفاية (قوله ووجهه) أى وجه

فى العمد (ان كان العبد
القتال صغيرا) لان عمده
خفا (فان كبير اقتص)
منه (عبد حفر بئر فانتقه
مولاه ثم وقع فيها انسان
او أكثر فيهلك فلا شئ
عليه) لان جناية العبد
لا توجب عليه شئ (ويجب
على المولى قيمة واحدة)
ولو اوقع أفا زبلى (فان
قتل عبد (عمدا) رجلين
(حرين لكل) منهما (وليان)
فعدا احدا ولى كل منهما دفع
السيد نصفه الى الآخرين)
الذين لم يعفوا (اوفاده
بدية) كاملة لانه بذلك
العفو سقط الفود وانقلب
مالا هو ديتان وسقط
دية نصيب العافين وبقي
دية نصيب الساكتين
أوبدفع نصفه لهما (فان
قتل العبد (احدهما عمدا
والآخر خطأ وعفا احد
ولى العمد فدى بدية
لولى الحنأ ونصفها للاحد
ولى العمد) لذى لم يعف
(اودفع اليهما وقسم اثلاثا
عولا) عندهما وارباعا منازعة
عندهما (فان قتل عبده
قريسيهما وعفا احدهما رجل
كله) ولا يدفع الذى عفا
نصف نصيبه للآخر او

يفديه بربع الدية وقيل محمد مع الامام ووجهه انه اقبل بالعفو مالا والمولى لا يستوجب على عبده دينا (الامام)

الامام اى وجه قوله قال فى الكفاية له ان القصاص واجب لكل منهما فى النصف من غير تعيين فاذا انقلب مالا احتمل الوجوب من كل وجه بان يعتبر متعلقا بنصيب صاحبه واحتمل السقوط من كل وجه بان يعتبر متعلقا بنصيب نفسه واحتمل التنصيف بان يعتبر متعلقا بهما شائعا فلا يجب المال بالشك (قوله) فلا تخلفه الورثة فيه (الواجب اسقاطه لان المقتول ليس مولى للقاتل نعم يظهر هذا فى مسألة أخرى ذكرت هنا فى بعض نسخ الهداية والزيادى حكمها حكم هذه المسئلة وهى ما لو قتل عبد مولا له ابنان فعفا أحدها بطل كله خلافا لابي يوسف لان الدية حق للمقتول ثم الورثة تخلفه والمولى لا يجب له على عبده دين فلا تخلفه الورثة فيه اهـ والذي اوقع الشارح صاحب الدرر والله سبحانه اعلم

فلا تخلفه الورثة فيه والله

اعلم

فصل فى الجناية

على العبد

(دية العبد قيمته فان

بلغت دية الحر) بلغت

(قيمة الامة دية الحر)

نقص من كل) من دية

عبدواة (عشرة) دراهم

اظهارا لان خطا رتبة

الريق عن الحر وتعيين

العشرة بأثر ابن مسعود

رضى الله تعالى عنه وعنه

من الامة خمسة ويكون

حينئذ على العاقلة فى ثلاث

سنين خلافا لابي يوسف

(وفى الغصب تجب القيمة

بالغة ما بلغت) بالاجماع

(وما قدر من دية الحر

قدر من قيمته) وحينئذ

(فى يده نصف قيمته)

بالغة ما بلغت فى الصحيح

درر وقيل لايزاد على

خمس آلاف الا خمسة

وجزم به فى المتن

فصل فى الجناية على العبد

(قوله) فان بلغت عى اى قيمته (قوله) بان ابن مسعود) وهو لا يبلغ قيمة العبد دية الحر وينقص منه عشرة دراهم وهذا كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لان المقادير لا تعرف بالقياس وانما طريق معرفتها السماع من صاحب الوحي كفاية (قوله) وعنه اى عن ابى حنيفة وهى رواية الحسن عنه وهو القياس والاول ظاهر الرواية اتقانى (قوله) من الامة) اى ينقص من ديتها لا مطلقا كما ظن فانه سهو درمتنى (قوله) ويكون حينئذ على العاقلة (الح) اى يكون ما ذكر من دية العبد والامة اى دية النفس لان العاقلة لا تحتمل اطراف العبد كما سيأتى آخر المعامل (قوله) خلافا لابي يوسف) حيث قال تجب قيمته بالغة ما بلغت فى ماله فى رواية وعلى عاقلته فى أخرى وفى الجوهره وقال أبو يوسف فى مال القاتل لقول عمر لا تغل العاقلة عمدا ولا عبدا قلنا هو محمول على ما جناه العبد لا على ما جنى عليه لان ما جناه العبد لا تحمله العاقلة لان المولى اقرب اليه منهم اهـ (قوله) وما قدر اى ما جعل مقدرا من دية الحر أى من ارشه فى الجناية على اطرافه جعل مقدرا من قيمة العبد كذلك وقوله فى يده نصف قيمته تفريع عليه لان الواجب فى يد الحر مقدر من الدية بالنصف فيقدر فى يد العبد بنصف قيمته وكذلك يجب فى موصيته نصف عشر قيمته لان فى موصيته الحر نصف عشر الدية كما ذكره فى العناية قلت ويستثنى من ذلك حلق اللحية ونحوه ففيه حكومة كما يأتى وكذا فى العين فان مولا مخير كما يأتى ايضا تأمل وكذا ما فى الحائنة لو قطع رجل عبد مقطوع اليد فان من جانب اليد فعليه ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لانه اتلاف ولا يجب الارش المقدر للرجل وان قطع لا من جانبها فنصف قيمته مقطوع اليد وتاممه فيها هذا وفى الجوهره الجناية على العبد فيما دون النفس لا تحتملها العاقلة لانه اجرى مجرى ضمان الاموال اهـ اى فهو فى مال الجانى حالا كضمان الغصب والاستهلاك كما فى مية المفتى (قوله) فى الصحيح) وهو ظاهر الرواية الا ان محمدا قال فى بعض الروايات القول بهذا يؤدى الى أن يجب بقطع طرفه فوق ما يجب بقتله كما لو قطع يد عبد يساوى ثلاثين الفا يضمن خمسة عشر الفا كذا فى النهاية وغيرها من الشروح (قوله) وجزم به فى المتن) وهو الذى فى عامة الكتب كالهداية والحلاصة وجمع البحرين وشرحه والاختيار فتاوى الولوالجى والمتقى وفى النجى عن المحيط نقصان خمسة هنا باتفاق الروايات بخلاف فصل

الامة شاي ا ط ويوافقه مافى الظهيرية وجامع المحبوبي موصحة العبد مثل موصحة الحر
تقتضي بخمسة درهم الا نصف درهم ولو قطع اصبع عبد عمدا او خطأ وقيمته عشرة آلاف او
اكثر فعليه عشر الدية الا درهم معراج (قوله) وتجب حكومة عدل في لحيته) اى اذا لم
تثبت قال في البرازية وفي العيون عن الامام رحمه الله في قطع اذنه او انفه او حلق لحيته
اذا لم تثبت قيمته ثمانية ان دفع العبد اليه وحكى القدورى في شعره ولحيتيه الحكومة قال
القاضى القدورى في قطع اذنه وانفه وحلق لحيته اذا لم تثبت على لزوم نقصان قيمته كما قال
والحاصل ان الجناية على العبد ان مستهلكه بان كانت توجب في الحر كمال الدية ففيه كمال
القيمة وان غير مستهلكه بان اوجبت فيه نصف الدية ففيه نصف قيمته الاول كقطع
اليدين وامثاله وقطع يد ورجل من جانب واحد والثاني كقطع يد او رجل او قطع يد
ورجل من خلاف وقطع الاذنين وحاق الحاجبين اذا لم يثبت في رواية من قيل الاول
وفي اخرى من قيل الثاني اه فتأمل (قوله في الصحيح) لان المقصود من العبد الخدمة
لا الجمال منح (قوله) لاشتباه من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا الى وقت
الجرح فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة
فتحقق الاشتباه منح (قوله) خلافا لحمد فعنده لاقصاص في ذلك وعلى القاطع ارض اليد
وما نقصه ذلك الى ان اعتقه لان سبب الولاية قد اختلف لانه الملك على اعتبار حالة الجرح
والورثة بالولاية على اعتبار الاخرى فنزل منزلة اختلاف المستحق ولهما ان اتفقا بنبوت الولاية
للمولى ولا معتبر باختلاف السبب وتامه في الهداية (قوله) لان البيان كالانشاء اى انه ان شاء
من وجه حتى يشترط صلاحية المحل للانشاء فلو مات احدهما فين العتق فيه لا يصح واطهار
من وجه حتى يجبر عليه ولو كان اظهرا من كل وجه لا اجبر لان المرء لا يجبر على ان شاء العتق
والعبد بعد الشجة محل للبيان فاعتبر انشاء عبادة (قوله) فدية حر وقيمة عبد لان العبد
لم يبق محلا بعد الموت فاعتبرناه اظهرا محضا واحدهما حريقتين فوجب ما ذكر وينصف
بين المولى والورثة لعدم الاولوية زبلى (قوله) لو القاتل واحدا معا) اى قتلها معا فلو
القاتل اثنين فيجوز ولو واحدا وقتلها على التعاقب فعليه قيمة الاول للمولى ودية الآخر
لورثته لانه يقتل احدهما تعين الآخر للعتق فبين انه قتله وهو حر كفاية (قوله) وقيمتها
سواء فلو اختلفت فعليه نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم مثل الاول زبلى
(قوله) ولم يدر الاول فلو علم فعلى قاتله القيمة لمولاه وعلى قاتل الثاني دينه لورثته لتعينه
للعق بعد موت الاول زبلى (قوله) فقيمة العبدان) لانا لم نثبت بان كلا من القاتلين قتل
حر او كل منهما مكر ذلك ولان القياس يابى ثبوت العتق في الجهول فتجب القيمة فيهما
فتكون نصفين بين المولى والورثة لان موجب العتق ثابت في أحدهما في حق المولى فلا
يستحق بدله افاذه الزبلى (قوله) فقا رجل عني عبد) وكذا اذا قطع يديه او رجله
يقال فقا عنه اذا قلعه واستخرجها اتقانى (قوله) وقال الشافعي الح) هو يجعل الضمان
في مقابلة القاتل فيبقى الباقي على ملكه كما اذا فقا احدى عينيه ولهما ان المالية معتبرة في حق
الاطراف وانما تسقط في حق الذات فقط وحكم الاموال ما ذكر كافي الحرق الفاحش وله

(وتجب حكومتهم عدل في
لحيتهم) في الصحيح وقيل
كل فدية (قطع يد عبد
شجره سيده) فسرى
(فقاتل منه وله) للعبد
(ورثة غيره) غير المولى
(لا يتقص) لاشتباه من
له الحق (والا) يكن له
غير المولى (اقتص منه)
خلافا لحمد (قل) لعبد
(احدثك حر فنجبا فين
المولى العتق في احدهما)
بعد الشيخ (فأرشيها
للسيد) لان البيان كالانشاء
ولو قتل فدية حر وقيمة
عبد لو القتال واحدا
معا وقيمتها سواء وان
قتل كلا واحد معا أو على
التعاقب ولم يدر الاول
فقيمة العبدين زبلى (فقا)
رجل (عني عبد) خير
مولاد ان شاء (دفع مولاه
عبيده) المنقوه للفقهاء
(واخذ) منه (قيمته)
كامنة (او امسكه) لا يأخذ
منه النقصان (ولا له اخذ
النقصان) وقال الشافعي
ضمنه القيمة وامسك
الجنة العبد

(ولو جنى مدبر أو ام ولد ضمن السيد) ٥٤٥ ﴿الاقبل من القيمة ومن الارش﴾ لقيام قيمتهما مقامهما (فان دفع

القيمة بقضاء غنى) المدبر
او ام الولد جناية (أخرى
يشارك الثاني الاول) اذ
ليس في جنايته كلها الاقيمة
واحدة ولاشيء على المولى
لانه مجبور على الدفع (ولو)
دفع القيمة لولى الاولى
(غير قضاء اتبع السيد)
بحصته من القيمة ورجع
بها على الاول لانه قبضه
بغير حق لان المولى لا
يجب عليه الاقيمة واحدة
(او اتبع) (ولى الجناية)
الاولى وقال لا شيء على
المولى (وان اعتق) المولى
(المدبر) وقد جنى جنايات
لم تلزمه (اى المولى) (الا
قيمة واحدة علم بالجناية)
قبل العتق (أولاً) لان
حق الولي لم يتعلق بالعبد
فلم يكن مفوتاً بالاغتياق
(وام الولد كالمدر) فيأمر
(أقر المدبر أو ام الولد)
بجناية توجب المال لم يجز
اقراره) لانه اقرار على
المولى بخلاف ما اذا
اقر بالقتل عمداً فانه يصح
اقراره) على نفسه
(فيقتل به) ولو جنى المدبر
خطأ فمات لم تسقط قيمته
عن مولاة ولو قتل المدبر
مولاة خطأ سعى في قيمته

ان المالية وان كانت معتبرة فالأدعية غير مهذرة والعمل بالشهين اوجب ما ذكر ابن كمال
(قوله) ولو جنى مدبر او ام ولد) على النفس خطأ او على مادونها جوهره فلو جنى على مال
لزمه ان يسعى في قيمة ذلك المال للمالك بالغة ما بلغت ولا شيء على المولى ط عن المكي واما
جناية المكاتب فهي على نفسه دون سيده ودون العاقلة لان اكسابه لنفسه فيحكم عليه بالاقبل
من قيمته ومن ارش جنايته وتام تقاربه في غاية البيان (قوله ضمن السيد) اى في ماله
دون عاقلته حالة جوهره واما ضمن لانه صار مانعاً لتسليمه في الجناية من غير ان يصير مختاراً
للفداء لعدم علمه بما يحدث فصار كما اذا فعل ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم زبلى (قوله)
الاقبل من القيمة) اى قيمة كل منهما بوصف التدبير والاستيلاء يوم الجناية وتامة في
الكفاية در منق اى لا يوم المطالبة ولا يوم التدبير وقيمة ام الولد ثلث قيمتها والمدبر ثلثاها
جوهرة (قوله لقيام قيمتهما) عبارة الزبلى لانه لاحق لولى الجناية في اكثر من الارش
ولا منع من المولى في اكثر من العين وقيمتها تقوم مقامهما (قوله يشارك الثاني الاول الخ)
اى في القيمة ويعتبر فيها تفاوت الاحوال فلو قتل حرا خطأ وقيمته الف ثم آخر وقيمته الفان
ثم آخر وقيمته خمسمائة ضمن سيده الفين باعتبار الاوسط يأخذ وليه الفواحدة اذ لاتعاق فيها
للاول لان حال جنايته قيمة العبد الف وقد ابقاها ولا تعلق للاخير في اكثر من خمسمائة
فصنف الف الباقية بين الاول والاوسط يضرب فيها الاول بدبته عشرة آلاف والاوسط
بالباقى له وهو تسعة آلاف ثم الخمسمائة الباقية بين الثلاثة فيضرب الثالث بكل الدية وكل
من الباقيين بغير ما اخذاه ملخصاً من الزبلى وغيره (قوله الاقيمة واحدة) لانه لا يمنع
من السيد الا رقبة واحدة زبلى (قوله لانه مجبور على الدفع) اى بسبب القضاء به عليه
(قوله اتبع السيد) لدفعه حقه بلا اذنه (قوله ورجع) اى السيد بها على ولى الجناية
الاولى لانه يظهر انه استوفى منه زيادة على قدر حقه غناية (قوله او اتبع ولى الجناية الاولى)
لقبض حقه ظلماً واما خبر في التضمن لان الثانية مقارنة من وجه حتى يشاركه ومتأخرة
من وجه حتى تعتبر قيمته يوم الجناية الثانية في حقها فتعتبر مقارنة في حق التضمنين ايضا أفاده
في الكفاية (قوله وقال لا شيء على المولى) لانه فعل عين ما يفعله القاضى (قوله لان حق
الولى) أل للجنس اى حق اولياء الجنائيات ط (قوله لم يتعلق بالعبد) اى بل بقيمته اذ لا
يمكن دفعه والقيمة تقوم مقام العين كاس (قوله فلم يكن مفوتاً) يحتمل ان يكون التضمن في
يكن للعبد ومفوتاً بصيغة اسم المفعول وان يكون ضميره الى المولى ومفوتاً بصيغة اسم الفاعل
ط (قوله فيأمر) وهو قوله وان اعتق المدبر ام المولى قبله فقد صرح المصنف بهما ط
(قوله بجناية توجب المال) المراد بها جناية الخطأ اتقانى عن الكرخى (قوله لم يجز اقراره)
ولا يلزمه شيء في الحال ولا بعد عتقه ملتنى (قوله لانه اقرار على المولى) لان موجب
جنايته على المولى لا على نفسه زبلى (قوله ولو جنى المدبر) مثله ام الولد ط (قوله)
لم تسقط قيمته) عن مولاة لانها ثبتت عليه بسبب تدبيره وبالموت لا يسقط ذلك درر (قوله)
سعى في قيمته) لان التدبير وصية برقبته وقد سلمت له لانه عتق سيده ولا وصية للقاتل فوجب
عليه رد رقبته وقد عجز عنه فعليه رد بدلها وهو القيمة درر وذكر السامحاني انه في الخطأ

يسعى في قيمتين لما في شرح المقدسي اعتق في مرض موته عبده فقتله العبد خطأ سعى في قيمتين عند الامام احدهما نقض الوصية لان الاعتاق في مرض الموت وصية وهي للقاتل باطله الا ان المتق لا ينقض بعد وقوعه فتجب قيمته ثم عليه قيمة اخرى بقتل مولاه لان المستسعى كالمكاتب عنده والمكاتب اذا قتل مولاه فعليه اقل من قيمته ومن الدية والقيمة هنا اقل وقالا يسى في قيمة واحدة لرد الوصية وعلى عاقلة الدية لانه حر مديون اهـ (قوله قتله الوارث أو استسعاءه الخ) اما الاول فظاهر واما الثاني فلما ذكر من ان التدبير وصية الخ درر والله تعالى اعلم

فصل في غصب الثمن وغيره

المراد بالغير المدبر والصبي والمراد حكم جناباتهم حالة الغصب قال الاتفاقى لما ذكر جنابة العبد والمدبر ذكر جنابتهما مع غصبهما لان المفرد قبل المركب ثم جركلامه الى بيان غصب الصبي اهـ (قوله قطع يد عبده الخ) فلو القاطع أجنبيا فان شاء اقتص منه وان شاء ضمن الغاصب قيمته مقطوعا ولو خطأ فان شاء اخذ قيمته صحيحا من عاقلة القاطع ورجعت العاقلة على الغاصب بقيته مقطوعا أو ضمن الغاصب قيمته مقطوعا واتبع غيره في الباقي كذا يستفاد من فروغ في المقدسي سائحان (قوله ضمن الغاصب قيمته اقطع) لانه لما قطعه المولى في يده نقصت قيمته بالقطع زيلى (قوله فيصير مستردا) لاستيلاء يده عليه وبرى الغاصب من ضمانه لو وصل ملكه الى يده زيلى (قوله مؤاخذ بأفعاله) اى في حال رقه غاية حتى لو ثبت الغصب بالينة بيع فيه درر (قوله لأبأقواله الخ) اى فيما يجب به المال فلا يؤاخذ به في رقه وانما يؤاخذ به بعد الحرية واما فيما يوجب الحدود والقصاص فيؤاخذ به في الحال كالأفعال أؤد في الغاية واما المأذون فانه يؤاخذ بالأقوال ايضا عندنا معراج (قوله ضمن السيد قيمته لهما) لان موجب جنابة المدبر وان كثرت قيمته واحدة فيجب ذلك على المولى لانه هو الذى أعجز نفسه عن الدفع بالتدبير السابق من غير ان يصير مختارا للقداء زيلى وينبى ان يكون وجوب القيمة فيما اذا كانت اقل من الارش لان حكم جنابة المدبر ان يلزم الاقل منهما على المولى اتفاقا (قوله ورجع المولى بنصف قيمته على الغاصب) لانه ضمن القيمة بالجنايتين نصفها بسبب كان عند الغاصب والنصف الآخر بسبب وجد عنده فيرجع عليه بسبب لحقه من جهة الغاصب فصار كأنه لم يرد نصف العبد زيلى (قوله أى دفع المولى نصف قيمته) أى النصف المأخوذ من الغاصب وهذا الدفع الثانى عندهما خلافا لحمد (قوله لان حقه لم يجب الخ) حق التعبير أن يقول دون الثانى لان حقه الخ كما عبر ابن كمال أى حق ولى الجنابة الثانى قال في العناية ولهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى في حقه لا يزاحمه أحد واما انقص حقه بمزاحمة الثانى فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فزاعا أخذه أتماما لحقه اهـ وأورد ان هذا يناقض ما تقدم ان جنابة المدبر لا توجب الاقيمة واحدة وهنا أوجبت قيمة ونصفا وأجيب ان ذلك فيما اذا تعددت الجنابة في يد شخص واحد بخلافه هناأمل (قوله ثم يرجع المولى به) اى بنصف القيمة ولا يدفعه الى احد لانه وصل الى الولين تمام حقهما اتفاقا (قوله لان الجنابة الاولى كانت في يد مالكه) أى وما دفعه

فصل في غصب الثمن وغيره

(قطع يد عبده فغصبه رجل) وسرى فمات (منه ضمن) الغاصب (قيمته) فقص وان قطع يده وهو في يد غاصب فمات منه برى الغاصب لصبر ورته متلفا فيصير مستردا (غصب عبد محجور مثله فمات في يده ضمن) لان المحجور مؤاخذ بأفعاله لا بأقواله الا بعد عتقه (مدبر جنى عند غاصبه) فرد (ثم جنى عند سيده) أخرى (ضمن السيد قيمته لهما) نصفين (ورجع) المولى (بنصف قيمته على الغاصب ودفعه) اى دفع المولى نصف قيمته (الى ولى الجنابة الاول) لان حقه لم يجب الا بالزاحم قائم (ثم يرجع) المولى (به على الغاصب) لانه أخذ منه بسبب كان عند الغاصب (وبعكسه) بأن جنى عند مولاه ثم عند غاصبه (لا يرجع) المولى على الغاصب (به ثانيا) لان الجنابة الاولى كانت في يد مالكه

(والقن) في الفصلين (كالدبر غير ٥٤٧) ان المولى يدفع العبد نفسه (هنا وثمة) اى في المدير (القيمة)

كامر (مدير جنى عند غاصبه فرده فغصب) ثانيا (جنى عنده) كان (على سيدة قيمته لهما ورجع بقيمته على الغاصب لكونهما عنده (ودفع) المولى (نصفها) اى القيمة المأخوذة ثانيا (الى) ولى الجساية (الاول ورجع) المولى (بذلك النصف على الغاصب) وأم الولد في كلها كدبر (غصب) رجل (صياحرا) لايعبر عن نفسه والمراد بغصبه الذهاب به بلا اذن ولىه (فات) هذا الحر (فيده) فجأة او بجحى لم يضمن وان مات بصاغة او نهب حية فديته على عاقلة الغاصب (استحسنانا لتسببه بنقله لمكان الصواعق او الحيات حتى لو نقله لموضع يغلب فيه الحمى والأمراض ضمن فتجب فيه الدية على العاقلة لكونه قتلا تسببا هداية وغيرها قلت بقى لو نقل الحر الكبير لهذه الأماكن تصديا ان مقيدا ولم يمكنه التحرز عنه ضمن وان لم يمتعه من حفظ نفسه لالانه بتقصيره حكم صغير ككبير مقيد عناية (ولو

المالك ثانياً انما كان بسببها فلا يرجع به على احد بخلاف المسئلة الاولى لانه كان بسبب عند الغاصب فيرجع عليه أفاده الزياى (قوله والقن في الفصلين) اى في المسلتين كالدبر اى ان التصور السابق بالمدير ليس احترازا عن القن ويأتى ان ام الولد كذلك (قوله يدفع العبد نفسه) لا يمكن نقله من ملك الى ملك بخلاف المدير والمظاهر ان المراد انه يخير بين الفداء والدفع الى الولين تأمل ثم اذا دفعه يرجع بنصف قيمته على الغاصب الى آخر مامر (قوله فغصب ثانيا) اى فغصبه الغاصب الاول غصبا ثانيا وفي بعض النسخ فغصبه بالضميم وهى اظهر (قوله كان على سيدة قيمته لهما) اى للولين لانه منعه بالتدبير كامر (قوله لكونهما) اى الجنايتين عنده اى الغاصب بخلاف مامر لان احدهما عنده فلذا يرجع بالنصف (قوله ورجع المولى بذلك النصف) اى الذى دفعه ثانيا الى ولى الجناية الاولى (قوله وأم الولد في كلها) اى كل الاحكام المذكورة كدبر لاشتراكهما في كون المانع من الدفع للجناية من قبل المولى درر (قوله لايعبر عن نفسه) لانه لو كان يعبر يعارضه بلسانه فلا تثبت يده حكما كذا في الترتيلالية عن البرهان ومثله في الكفاية والفهستاني وغيرهما قال في المعراج لكن الفرق الآتى بين المكاتب والصبي يشير الى ان المراد مطلق الصبي فان الصبي الذى يزوجه ولىه غير مقيد بذلك ذكره في الكفاية اه ملخصا (قوله والمراد بغصبه الخ) فيكون ذكر الغصب بطريق المشاكلة وهو ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في محبة عناية (قوله فجأة) بالضم والمد أو بالفتح وسكون الجيم بلا مدقهستاني (قوله بصاغة) اى نار تسقط من السماء او كل عذاب مهلك كما في القاموس فيشمل الحر الشديد والبرد الشديد والفرق في الماء والتردى من مكان عال كما في الجناية وغيرها قهستاني (قوله لم يضمن) لان ذلك لا يختلف باختلاف الا ما كن هداية (قوله استحسانا) والقياس عدم الضمان مطلقا لان غضب الحر لا يتحقق الا ترى انه لو كان مكاتباً صغيرا لا يضمن مع انه حر يدافه هذا أولى والجواب ما اشار اليه وهو ان الضمان لا بالغصب بل بالاتلاف تسببا وقد ازال حفظ الولي فيضاف الاتلاف اليه اما المكاتب فهو فيد نفسه ولو صغيرا ولذا لا يزوجه احد فهو كالحر الكبير اما الصبي فانه فيد ولىه ولذا يزوجه اه من الهداية والكفاية (قوله لموضع يغلب فيه الحمى والأمراض) اى بأن كان المكان مخصوصا بذلك فيضمن لا بسبب العدوى لان القول به باطل بل لان الهواء بخاق الله تعالى مؤثر في نحي آدم وغيره كالغذاء بترابة (قوله لهذه الاماكن) اى الغالب فيها الهلاك والامم بمعنى الى (قوله ضمن) لان المنصوب محجز عن حفظ نفسه بما صنع فيه عناية وكذا يضمن لوضع المكاتب كذلك كما ذكره الزياى (قوله حكم صغير ككبير مقيد) الاولى في التعبير ان يقال حكمكم كبير مقيد كصغير لان مسألة الصغير منصوعة في المتون ومسألة الكبير ذكرها الشراح عن الامام المحبوبي وفي حاشية ابى السعود استشكل هذا العلامة المقدسى بقولهم لو كتف شخصا وقبده والقاء فاكله السبع لاقتصاص ولادية ولكن يعزر ويحس حتى يموت وعن الامام ان عليه الدية ولو قط صبا وألقاه في الشمس او البرد حتى مات فعلى عاقلة الدية كذا في الحافظية فليتأمل ولعل القول بالضمان في الحر الكبير المقيد محمول على تلك الرواية اه ومثله في حاشية الرمل

غضب صبا فغاب عن يده حبس (الغاصب) حتى يحجى به او يعلم موته) خانية كما لو خدع امرأة رجل

حتى وقمت الفرقة بينهما فانه يجبس حتى يردھا او تموت ٥٤٨ خلاصة (أمر ختانا ليختن صبيا ففعل)

واصل الاستشكال لصاحب المعراج حيث قال ويشكل على هذا ما لو حبس انسانا فمات منه من الجوع لا يضمن مع انه عجز عن حفظ نفسه بتامع حابسه اه اقول قد علمت ان مسألة الصبي على الاستحسان والحقواه الكبير فيو استحسان ايضا وما أو رد عليه مفرع على القياس والاستحسان راجع عليه وتلك الرواية موافقة للاستحسان فتدعي ترجيحها بذلك واما لو حبسه فمات جوعا فعدم ضمانه قول الامام وقدمنا اول الجائيات ان عليه الفتوى وان الفرق هو ان الجوع والعطش من لوازم الانسان فلا يضاف للجاني بخلاف هذه الافعال فلا تشكل على مسئلتنا وانت على علم بأن العمل على ما في المتن والتسروح فانغم هذا التحرير (قوله حتى وقمت الفرقة بينهما) اي بالابدان رحمتي اي بحيث لا يعلم الزوج مكانها ومثله اقاربها فيما يظهر ط (قوله او تموت) اي أو يعلم موته كما في المسئلة السابقة وفي نسخة او يموت اي الى ان يموت ط (قوله فعلى عاقلة الختان نصف دية الخ) اي لو حرا ولو عبدا يجب نصف القيمة او تمامها لان الموت حصل بغير ما احدهما مأذون فيه وهو قطع الخلفة والاخر غير مأذون فيه وهو قطع الحشفة فيجب نصف الضمان اما اذا برى جعل قطع الجلبة وهو مأذون فيه كأن لم يكن وقطع الحشفة غير مأذون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملا وهو الدية منح وعزا المسئلة الى الخانية والسراجية وذكر نظمه للعلامة الطرسوسى سؤال جوابا (قوله فاعليه الخ) مالا لولى موصولة والثانية نافية خلاف ما هو الشائع من زيادتها بعد اذا والمعنى ان الذى يجب عليه وقت عدم الموت يشتر اي بنصف بالموت (قوله ولم يكن منه تسير) اما لو سيرها وهو بحيث يصرفها انقطع التسبب بهذه المباشرة الحادثة جامع الفصولين (قوله وتماه في الخانية) ذكر عبارتها في المتن (قوله كصبي او دع عبدا) بالنسبة للمجهول (قوله فقتله) اما لو جنى عليه فيما دون النفس كان ارشه في مال الصبي بالاجماع اتقانى (قوله ضمن عاقلة الصبي قيمته) تصريح بموافاقته كاف التشبيه لكن المضمون في المشبه الدية وهنا القيمة وعبر في الهداية هنا بالدية ايضا اعتمادا على ما مر ان دية العبد قيمته (قوله فان اودع طعاما) اي مثلا در متقى (قوله بلاذن وليه الخ) سيدكر محترزه (قوله لانه سلطه عليه) اي وله تمكين غيره من استهلاكه لان عصمته حق مالكه بخلاف الادنى المملوك فقصمته لحق نفسه لاحق مولاه ولهذا اتى على اصل الحرية في حق الدم وليس لمولاه ولاية استهلاكه فلا يملك تمكين غيره منه أفاده في الشر نبالية (قوله يضمن) اي في الحال (قوله وكذا لو اودع عبد محجورا مالا) اي وقبل الوديعة بلاذن مولاه اما لو كان مأذونا او محجورا ولكن قبلها بأذنه فاستهلكها لا يضمن في الحال بل بعد العتق ولو بالغا عاقلا عندها وعند أبي يوسف يضمن في الحال ولو كانت الوديعة عبدا جنى عليه في النفس او فيما دونها امر مولاه بالدفع او الفداء اجماعا اتقانى (قوله وكذا الخلاف الخ) قال فخر الاسلام والاختلاف في الابداع والاعارة والقرض والبيع وكل وجه من وجوه التسليم اليه واحد اتقانى (قوله ولو كان باذن) اي لو كان اودع الطعام باذن وليه او كان مأذونا له في التجارة ضمن اي في الحال وهذا محترز قوله المار بلاذن وليه الخ (قوله بلاوديعة) اي ونحوها مما فيه تسام (قوله ضمنه للحال) لانه مؤاخذ بافعاله درر (قوله على خلاف ما في المتن الخ)

حتى وقمت الفرقة بينهما الحتان ذلك (فقطع حشفته ومات الصبي) من ذلك (فعلى عاقلة الختان نصف دية وان لم يمت فعلى عاقلة كلها) وقد تقدمت في باب ضمان الاجير وفي معاية الوهبانية نظما *

* ومن ذا الذى ان مات بمجنحه فما عليه اذا مات بالمولت يشطر * (كن حل صبيا على دابة وقال امسك الى فسقط الصبي ولم يكن منه تسير فمات كان على عاقلة من حمله دية) اي دية الصبي (كان الصبي ممن يركب مثله اولا) يركب وتماه في الخانية (كصبي اودع عبدا فقتله) اي قتل الصبي العبد المودع ضمن عاقلة الصبي قيمته (فان اودع طعاما) بلاذن وليه وليس مأذونا له في التجارة (فأكله لم يضمن) لانه سلطه عليه وقال أبو يوسف والشافعي يضمن وكذا لو اودع عبد محجورا مالا فاستهلكه ضمنه بعد عتقه وعند أبي يوسف والشافعي في الحال وكذا الخلاف لو أغيرا او أقرضا ولو كان باذن او مأذونا ضمن بالاجماع كما لو استهلك

الصبي مال الغير بلاوديعة ضمنه للحال قلت وهذا كله لو الصبي عاقلا والا فلا يضمن بالاجماع وتماه (اي) في العاقبة والشر نبالية عن الشلبي ومسكين على خلاف ما في المتن والهداية والزيلعي فليحفظ

أى من أن الصبي الذى لا يعقل يضمن بالاجماع وذكر فى العناية وغيرها انه مذهب فخر الاسلام ذكره فى شرح الجامع وان غيره من شراح الجامع ذكروا انه لا يضمن بالاجماع قال ط فيحصل انها طريقتان لاهل المذهب اه «تمة» «صبي سقط من سطح أو في ماء فمات فلو كان ممن يحفظ نفسه لاشئ على الابوين والا فعليهما الكفارة لو في حجرهما وعلى احدهما لو في حجره كذا عن نصير وعن ابى القاسم لاشئ عليهما الاتوبة والاستغفار واختيار ابى الليث انه لا كفارة على احدهما الا ان يسقط من يده وعليه الفتوى ظهيرية والله تعالى اعلم

باب القسامة

باب القسامة

هى لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا وشرعا اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعدد مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص وسيأتى بيانه (ميت) حر ولو ذميا او مجنونا شربلاية (به) جرح أو أثر ضرب او خنق أو خروج دم من اذنه أو عينه وجد في محلة (او) وجد (بدنه أو اكثره) من أى جانب كان (أو نصفه مع رأسه) والنص وان ورد في البدن لكن للاكثر حكم الكل

لما كان امر القتل في بعض الاحوال يؤول الى القسامة ذكرها في آخر الديات في باب على حدة عناية (قوله) هى لغة بمعنى القسم قال العلامة نوح اختلاف اهل اللغة في القسامة قال بعضهم انها مصدر واختاره ابن الاثير في نهايته حيث قال القسامة بالفتح اليمين كالقسم ثم قال وقد اقسام قسما وقسامة اذا حلف وقال بعضهم انها اسم مصدر واختاره المطرزي في المغرب حيث قال القسم اليمين يقال اقسم بالله اقساما وقولهم حكم القاضي بالقسامة اسم منه وضع موضع الاقسام واختار العيني في شرح الكثر الاول واختار مثلا مسكين الثاني اه ط (قوله بسبب مخصوص) وهو وجود القتل في المحلة او ما في معناها مما هو ملك لاحد أو في يد احد (قوله وعدد مخصوص) وهو خمسة وثلاثون (قوله على شخص مخصوص) أى مخصوص النوع وهو الرجل الحر البالغ العاقل او المالك المكاتب ولو امرأة الحرة ولو يد المكاتب اذا وجد القتل في محل يملكه وهذا اشارة الى بعض الشروط (قوله على وجه مخصوص) اشارة الى باقى الشروط منها كون العدد خمسين وتكرار اليمين ان لم يتم العدد وقولهم فيها بالله ما قلناه ولا عامناه قاتلا وكونها بعد الدعوى والانكار وبعد طلبها الا يجب اليمين بدون ذلك وكون الميت من بنى آدم ووجود أثر القتل فيه وان لا يعلم قتله فقد تضمن ما ذكره بيان معنى القسامة واسبابها وشرطها قال في المنع وركنها اجراء اليمين المذكورة على لسانه وحكمها القضاء بوجود الدية ان حلفوا والحبس الى الخلف ان أبوا ان ادعى الولي العمد والدية عند السكول ان ادعى الخطأ ومحاسنها خطر الدماء وصيانتها عن الأهدار وخلاص المتهم بالقتل عن القصاص ودليل شرعيتها الاحاديث الواردة في الباب المذكورة في الهداية وشروحها (قوله ميت) أى ولو حكما بأن وجد جرح في محلة فنقل منها وبقي ذافرا حتى مات من الجراحة فان القسامة والدية على أهلها كما سيأتى متنا (قوله حر) اما العبد ففيه القسامة والقيمة اذا وجد في غير ملك سيده وكذا المبرورام الولد والمكاتب والمأذون المديون ولو في ملكه فهدر الا في المكاتب والمأذون المديون ففيهما القيمة على المولى لا على عاقلته حالة للقرماء في المأذون وفي ثلاث سنين في المكاتب كافي الشربلاية عن البدائع وسيأتى في الفروع آخر الباب (قوله ولو ذميا أو مجنونا) دخل فيه الذكر والانثى والكبير والصغير وخرج الهائم فلا شئ فيها كما سيأتى (قوله به جرح الخ) سيأتى محترزاته متنا (قوله في محلة) بالفتح المكان الذى ينزله القوم ط عن المصباح (قوله أو نصفه مع رأسه) ولو مشقوقا بال طول منح أى ومعه الرأس وأما اذا شق طولاً بدونه أو شق الرأس معه فلا قسامة وهو الذى ذكره المصنف بعد في مثته ط

(قوله حتى لو وجد الخ) والاصل ان الموجود ان كان بحال لو وجد الباقي تجزى فيه القسامة لا تجزى في الموجود وان كان بحال لو وجد الباقي لا تجزى فيه القسامة تجزى وصلاة الجنازة في هذا الباب تنسحب على هذا الاصل هداية (قوله) للابن ابي بكر القسامة الخ اي والدية بأن وجد الاقل من بدنه مع رأسه في محل والباقي في محل آخر فانه اذا وجبت القسامة والدية في الاقل لزم وجوبهما في الاكثر ايضا (قوله) اذ لو علم اي بالينة او الاقرار قهستاني اي اقرار القاتل ولا بد ان تكون البيئة من غير اهل الحلة كسياتي متنا وبأني تمام الكلام عليه (قوله) وادعى عليه الخ) اشار الى ان من شروطها الدعوى من اولياء القاتل اذ العين لا تجزى بدونها كافي الطوري وقدمناه وانظر ما للحكم اذا لم يكن له ولي هل يدعيها الامام ام لا ثم رأيت منقولاً عن شرح الحموي انه توقف في التحذير الآتي حيث لا ولي هل يحذر الامام الحسين ام لا وقال فليراجع (قوله) او ادعى على بعضهم) ولو معينا بخلاف ما لو ادعى على واحد من غيرهم فانها تسقط عنهم كآبائي متنا (قوله) حلف خمسون رجلاً منهم الخ) خرج الصبي والمرأة والعبد كالمحرر وبأني وهذا ان طاب الولي التحليف كقدمناه فله تركه وبصرح الرملي واذا تركه فهل يقضى له بالدية ام لا لانه لو حلفهم امكن ظهور القاتل لمأثره فليراجع وقال الزيلعي وقوله يختارهم الولي نص على ان الخيار للولي لان العين حقها والمظاهر انه يختار من يهتبه بالقتل واهل الخبرة بذلك او صالحى اهل الحلة لما ان تحزهم عن العين الكاذبة المبلغ فيظهر القاتل ولو اختار اعمى او محدوداً في قذف جاز لانها بين وليست بشهادة اهـ (قوله) بأن يحلف الخ) فهو من قبيل تقابل الجمع بالجمع قهستاني فيحلف كل واحد على نفي قتله ونفي علمه لاحتمال انه قتله وحده فيتجرباً على يمينه بالله ما قتلناه يعني جميعاً ولا يعكس لانه اذا قتله مع غيره كان قاتلاً وفائدة قوله ولا علمنا له قاتلاً مع ان شهادة اهل الحلة بالقتل على واحد منهم او على غيرهم مردودة ان يقر الحالف على عبده فيقبل اقراره او يقر على غيره من غير اهل الحلة فيصدقه ولي المقتول فيسقط الحكم عن اهل الحلة منح ملخصاً وسياتي انه لو كان احدهم قال قتله يزيد يقول في حلفه ولا علمت له قاتلاً غير زيد (قوله) وقال الشافعي) اللوث ان يكون علامة القتل على واحد بعينه او ظاهر يشهد للمدعى من عداوة ظاهرة او يشهد عدل او جماعة غير عدول ان اهل الحلة قتلوه وحاصل مذهبه انه ان وجد ظاهر يشهد للمدعى فان حلف انهم قتلوه خطأ فله الدية عليهم او عمداً فالقصاص في قول والدية في قول فان نكل عن البين حلفوا فان حلفوا لاشئ عليهم والافعالهم القصاص في قول والدية في قول وان لم يكن المظاهر شاهداً للمدعى حلف اهل الحلة على ما قلنا ثبت اللوث فقلوه كقولنا والاختلاف في موضعين احدهما ان المدعى لا يحلف عندنا وعندنا يخلف والثاني براءة اهل الحلة في البين اهـ من الكفاية وغيرها وبيان الادلة في المملولات والوث بفتح اللام وسكون الواو والثالث المثلثة كاضبطه ابن الملقن في اغات المتهاج (قوله) وقضى مالك بالقتل اي على واحد يختاره المدعى للقتل من بين المدعى عليهم غير الافكار (قوله) كافي شرح المجمع) وكذا في غير الافكار والشربلالية عن البرهان معزى بالخبرة والحانية ايضا (قوله) ونقل ابن الكمال الخ) استدراك على ما تقدم فان ابن الكمال لم يفصل بين العمد والخطأ بل قال نعم قضى على اهلها بدينه

حتى لو وجد اقل من نصفه (ولو مع رأسه لا للابن ابي بكر القسامة في قبيل واحد وهو غير مشروع ولم يعلم قتله) اذ لو علم كان هو الحضم وسقط القسامة (وادعى عليه القتل على اهلها) اي الحلة كاهم (او) ادعى على بعضهم حلف خمسون رجلاً منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً) بأن يحلف كل منهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً (لا يحلف الولي) وقال الشافعي ان كان ثمة لوث استحلف الاولياء خمسين ميمناً ان اهل الحلة قتلوه ثم يقضى بالدية على المدعى عليه وقضى مالك بالقتل لو الدعوى بالعمد (ثم قضى على اهلها بالدية) لا مطلقاً بل (ان وقعت الدعوى بقتل عمد وان وقعت الدعوى بخطأ) فملى) اي يقضى بالدية على عواقبهم) كافي شرح المجمع معزى بالخبرة والحانية ونقل ابن الكمال عن المبسوط ان في ظاهر الرواية القسامة على اهل الحلة والدية على عواقبهم

وتحملها العاقلة لانه ذكر في المبسوط الخ ثم فرق ابن الكمال بين العمد والحطأ في المسئلة الآتية كما سيذكره الشارح عنه قبل على انه أراد الاطلاق هنا وهكذا أطلق شراح الهداية وجوبها على العاقلة وقل في النهاية وغيرها وفي المبسوط ثم يقضى بالدية على عاقلة اهل المحلة في ثلاث سنين لان حالهم هناك حال من باشر القتل خطأ وإذا كانت الدية هناك على عاقلة في ثلاث سنين فهنا أولى وفي ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عواقبهم وعلى قول زفر كلالها على العاقلة اهـ ماخصا قلت ووجه الاولوية ان الموجود هنا مجرد دعوى اذ لم يثبت ان اهل المحلة قتلوه فهو أدنى حالا من حال من باشر القتل الخطأ عانا فتحميله العاقلة بالاولى وان كانت الدعوى بقتل العمد لما قلنا من عدم الثبوت فلا يتأني ان العواقل لاتعمل العمد هذا ماظهر لفهمي القاصر هذا وعبارات الشون مطابقة في ان القسامة والدية على اهل المحلة فلا بد من تخصيصها بدعوى العمد كما فعل المصنف أو تقدير مضاف اى على عاقبتهم كما فعل شراح الهداية ولا يخفى ان القتال كواحد من العاقلة فيتحمل معهم كما سيأتى في محله فكذا هنا ولذا قال في البرازية عن شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلتهم وعابهم لان اهل المحلة قتلوه حكما فيكون كالوقتلوه حقيقة (قوله اى فى ثلاث سنين) أى بلفظ أى لان ابن الكمال لم يذكره لكنه مذكور في المبسوط (قوله وكذا قيمة القن) أى اذا وجد في غير ملك سيده كقدمناه ويأتى (قوله وان اراد الولى تكراره) أى على بعضهم كأن اختيار الصاحب منهم مثلا ولا يتوهم حين لا يكرر عليهم بل يختار تمام الخمسين من الباقيين افاده الاتفاقى (قوله حتى يخلف) أى أو يقر فيلزمه ماقر به وانما لم يحكم بمجرد النكول لان الميمن هنا نفس الحق تعظيما لامر الدم لا بدل عن الدية ولذا يجمع بينهما بخلاف الميمن في دعوى المال لانها بدل عنه ولذا تسقط بالاداء اتفاقا ماخصا وهذا اذا لم يدع على معين من غير اهل المحلة والافسائى حكمه (قوله على الوجه المذكور هنا) وهو بالله ماقتله الخ (قوله هذا) اى الحبس بالنكول (قوله اما فى الخطأ الخ) اى لان موجه المال يقضى به عند النكول وهذا مخالف لمقتضى التعليل الذى ذكرناه قريبا تأمل (قوله معزى بالخانية) أقول هذا مذكور في الذخيرة وذكر عبارتها في المنع وعزاه القهستاني الى المجتبى والكرماني وغيرها وأما الذى رأيت في الخانية فهو قوله فان امتنعوا عن الميمن حبسوا حتى يحلفوا اهـ ولم يفرق بين العمد والخطأ وهو ظاهر المتنون (قوله أو عبده) أى فى الخطأ أما العمد الموجب للقصاص فقد تقدم عدم قبوله على عبده سائحا (قوله ولو على غيره) أى وليس من محله كما قدمناه عن المنع ويعلم مما يأتى (قوله سقط التحليف الخ) وكذا في اقراره على نفسه أو عبده فلو قال ولو أقر على نفسه أو عبده أو على غيره من غير محله وصدقه وله سقط التحليف عن اهل محله لكن احسن (قوله ولا قسامة على صبي الخ) لانهم ليسوا من اهل النصرة وانما هم اتباع والنصرة لا تكون بالاتباع والميمن على اهل النصرة ولان الصبي والمجنون ليسا من اهل القول الصحيح والميمن قول اهـ زيل على قول والمراد انهم لا يدخلون مع اهل المحلة في قسامة قتلها فلا يتأني ما سيأتى متنا من وجوب القسامة على المرأة لو وجد القتيل في قرية لها ولا مذكوره الطورى عن البدائع من وجوبها على مكاتب وجد القتيل في داره وان حلف يجب الاقل من قيمته ومن الدية اهـ وأما

فى فى ثلاث سنين وكذا قيمة القن تؤخذ فى ثلاث سنين شربلاية (وان يتم العدد ككرر الحلف عليهم ليم خمسين يمينا وان تم) العدد (وأراد الولى تكراره لا ومن نكل منهم حاس حتى يخلف) على الوجه المذكور هنا هذا فى دعوى القتل العمد اما فى الخطأ فيقضى بالدية على عاقلتهم ولا يحبسون ابن كمال معزى بالخانية ولو أقر على نفسه أو عبده قبل اقراره ولو على غيره فصده على الولى سقط التحليف عن اهل المحلة (ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية فى ميت لا أثر به) لانه ليس بقتيل لان القتيل عرفا هو قاتل الحياة بسبب مباشرة الحى

لوجود في دار المأذون في الولوالجية ان الاستحسان ان تجب القسامة على المولى وبخبرين
الدفع والبقاء لان العبد لو أقر بالجنابة الخطأ لا يصح اقراره فلا يخلف اهـ (قوله وانعمات
حلفت افعه) او الوجل في الهزيمة مكسورة والضعف للميت الذي لا أثر به اهـ (قوله والغرامة)
اي الدية تتبع فعل العبد اى ولم يوجد فعله وكذا القسامة انما تجب على اهل الحلة لاحتمال
القتل منهم ولا يتحمل لعدم اثره فلا تجب اتقاني (قوله او يسبل دم) عطف على لا اثر به
اهـ (قوله من فقه) كذا في الهداية وغيرها وذكر في الذخيرة ان هذا اذا نزل من الرأس
فان علا من الجوف فقتيل قهستاني واتقاني عن فخر الاسلام (قوله بلا فعل أحد)
فانه قد يخرج من الفم أو الانف لرأف ومن الدبر لعة في الباطن أو أكل ما لا يوافق ومن
الاحليل لعرق انفجر في الباطن أو ضعف الكلى أو الكبد أو شدة الخوف أفاده الاتقاني
وعلم منه انه بالاولى لو علم موته بحرق أو سقوط من سطح أو فم بلا فعل أحد فلا قسامة
ولادية لان الشرط ان لا يحال القتل على سبب ظاهر قوى يمنع وجوبهما كما في الحرية
(قوله بخلاف الاذن والعين) فانه دلالة القتل ظاهرا لانه لا يخرج منهما عادة الا بفعل حادث
اتقاني (قوله او نصف منه) بالجر عطف على ميت كما أشار اليه الشارح افاده هـ (قوله
ولومعه) اى مع الاقل (قوله ثامر) من قوله لا لا يؤدى لتكرار القسامة في قتل واحد
(قوله وجبت القسامة والدية) اى على اهل الحلة لان الظاهر ان تمام الحلق ينفصل حيوان
كان ناقص الحلق فلا شئ عليهم لانه ينفصل ميتا هداية (قوله وفي الظهيرة ما يخالفه)
ونصها والجين اذا وجد قتلا في الحلة فلا قسامة ولادية اهـ اقول والاول هو المذكور
في الشروح والهداية والمثلث والوقاية والدرر وغيرها (قوله كان ابراهمه لاهل الحلة)
لانهم لا يعرفون بمجرد ظهور القتل فيهم بل بدعوى الولي فاذا ادعى عن غيرهم امتنع دعواه
عليهم لفقد شرطه اهـ عن الشمعي وكالحلة الملك كما سذكره عن التارخانية (قوله
وسقطت القسامة عنهم) وكذا لو ادعى احد الاولياء ذلك وباقيهم حاضر ساكت ولو غائبا
لاما لم يكن المدعى وكلا عنه فيها ولو قل احدهم قتله زيد وآخر عمرو وآخر قال لا اعرفه فلا
تكاذب وسقطت سائر ما عن الزاهدى ولم يذكر حكم المدعى عليه وبيانه ما ذكره
الاتقاني انه ان برهن الولي فيها والاستحالف المدعى عليه ميتا واحدة فان حلف برى والا فان
كانت الدعوى في المال اى القتل خطأ ثبت وان في القصاص حبس حتى يقرأ أو يخلف أو
يموت جوعا عنده وقالا يلزمه الارش اهـ ملخصا وتامه فيه (قوله لا تسقط) اى في ظاهر
الرواية مواهب لان الشارع اوجبها ابتداء على اهل الحلة فتمينه واحدا منهم لا ينافي
ما شرعه الشارع فنثبت القسامة والدية على اهل الحلة كفاية (قوله وقيل تسقط)
وهو رواية عن ابى يوسف في غير رواية الأصول ان القسامة والدية تسقط عن الباقي من
اهل الحلة ويقال للولي أنك بينة فان قل لا يستحلف المدعى عليه ميتا واحدة وروى ابن
المبارك عن ابى حنيفة مثله زيلى (قوله فديته على عاقلة) اى تجب القسامة فاذا
حلف فالدية على عاقلة ثم من المشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للدابة مالك
معروف أو لا يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها مالك فعليه القسامة

وانه مات حنث نفسه
والغرامة تتبع فعل العبد
(او يسبل دم من فقه أو
افقه أو دبره او ذكره)
لان الدم يخرج منها عادة
بلا فعل حادث بخلاف الاذن
والعين (او نصف منه)
اي ولا قسامة في نصف
ميت (شق طول أو اقل
منه) اى من نصفه (ولو
معه الرأس) لما مر
(أو على رقبته) اى الميت
(حية ماتت) لان الظاهر
انعمات بها بزازية (وماتم
خافه ككبير) اى وجد
سقط تام الحلق به أثر
الضرب وجبت القسامة
والدية وفي الظهيرة ما
يخالفه (فان ادعى الولي
على واحد من غيرهم)
كان ابراهمه لاهل الحلة
(وسقطت) القسامة عنهم
(و) ان ادعى الولي (على
معين منهم لا) تسقط
وقيل تسقط (قتل على
دابة معها سائق أو قائد
او راكب فديته على
عاقلة) دون اهل الحلة

لانه في يد فصار كأنه في داره (ولو اجتمع) ٥٥٣ فيها (سائق وقائد وراكب فالدية عليهم جميعا وان لم تكن ملكا لهم)

عملا بيدهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالدار وقيل لا يجب على السائق الا اذا كان بشوقها محتفيا وبه جزم في الجوهره وان لم يكن معها احد فالدية والقسامة على اهل الحلة التي فيها القتل على الدابة (وان مرت دابة عليها قتل بين قريتين) او قتلين (فعلى اقربهما) لما روى انه صلى الله عليه وسلم أمر في قتل وجد بين قريتين بان يذرع فوجد الى احدها اقرب بشر فقتل عليها بالقسامة ولو استويا فليهما وقيد الدابة اتفاقا قهستاني (بشرط سماع الصوت منهم) هكذا عبارة الزيلعي وعبارة الدرر وغيرها منه عبارة البرجندی نقلا عن الكافي يسمعون صوته لانه حينئذ يلحقه الغوث فينسبون الى التقصير في النصرة (والا) بان كان في موضع لا يسمع منه الصوت (لا) تلزمهم نصرة فلينسبون الى التقصير فلا يجمعون قاتلين تقديرا (وبراعى حال المكان الذي وحد فيه القتل فان كان ملكا

والدية قهستاني وعلى الاول متى المصنف حيث قال وان تكن ملكا لهم وحينئذ فالفرق بين الدابة والدار حيث تجب الدية على مالكتها دون ساكنها كما سيأتي ان الدار لا تنقطع يد مالكتها عنها في الرأي والتدبير وان أجبرها بخلاف الدابة فان التصرف فيها لذي اليد (قوله لانه في يده) الضمير الاول للقتيل والثاني للسائق وكذا قوله فصار كأنه في داره (قوله فالدية عليهم جميعا) اى على عواقبهم والقسامة عليهم غناية (قوله وان لم تكن ملكا لهم) ان وصاية اى سواء كانت ملكا لهم او لا ولا ينظر فيما لو كان المالك احدهم بان كان هو السائق مثلا والقائد او الراكب اجنبا او بالعمس والاطلاق يشمل هذه الصور ويدل عليه ما ذكره الاتفاقى لو وجد القتل في سفينة فالدية على من فيها من مالك وراكب لانها تنقل وتحول فالضمان فيها بثبوت اليد لا بالنصرة كالدية اه افاده سعدى (قوله عملا بيدهم) اشارة الى الفرق المار بين الدابة والدار (قوله وقيل لا يجب على السائق الخ) هذا لا يخص السائق فينبى ان يكون القائد والراكب مثله ويشير اليه ما في الخوى عن الرمن حملوا جائزة ظاهرة فاذا هو قتل لاشئ فيه ابو السعود (قوله وبه جزم في الجوهره) لكن في الكفاية انه رواية عن ابى يوسف في غير رواية الاصول (قوله وان مرت دابة) اى ولم يكن معها احد مسكين اذ لو معها سائق او نحوه فقد مر اتفاقا (قوله او قياتين) او سكتين او محلتين قهستاني (قوله فعلى اقربهما) اى من القتل وهذا اذا كان في موضع لا يكون ملكا لاحد والا فعلى مالكة قهستاني ويأتى قريبا وقال وفيه اشعار بانه لو وجد بين ارض قرية وبيوت قرية فعلى الاقرب (قوله ولو استويا فليهما) فلو كان في احدى القريتين الف رجل وفي الاخرى اقل فالدية على القريتين نصفان باختلاف ط عن الهندية اقول وقد علمت ان من الشروط الدعوى من الولي فاذا ادعى على احدها دون الاخرى كيف الحكم والذي يظهر لي بخلافه انه ادعى على احدى المستويين لا تسقط القسامة عن الاخرى لان الوجوب عليهما فهو كما لو ادعى على معين من اهل محلة واما لو ادعى على البعدى فهو ابراء منه للقرى لان اصل الوجوب عليهما وحدها كما لو ادعى على واحد من غير اهل المحلة وليراجع (قوله وقيد الدابة اتفاقا) فالحكم كذلك لو وجد طريقا بينهما ط (قوله بشرط سماع الصوت منهم) عبر عنه الزيلعي وصاحب الهداية بقيل لكن جزم به في الحائنة والولولجية وتبعهما ابن كمال وصاحب الدرر وجعله متا كالصنف وكذا في المواهب ووجه ظاهر وفاده انه ان لم يسمع منه الصوت قدمه هدر لكن هذا اذا لم يكن المكان ملكا او عليه يد خاصة او عامة كما يأتى تقريره (قوله هكذا عبارة الزيلعي) اى على ما في بعض النسخ وفي بعضها مثل ما في الدرر ويمكن ارجاع الكل الى معنى واحد فقولهم منهم صلة سماع وقوله منه حال من الصوت وهو معنى ما في الكافي على ان الغالب انه اذا كان بحيث يسمعون صوته فهو يسمع صوتهم لكن لما كان مدار الضمان على نسبة التقصير اليهم بعد ما غابته كان الملحوظ سماعهم صوته لا بالعمس فأورد الشارح عبارة الدرر وغيره هاليان المراد في كلام المصنف فتدبر (قوله لا يسمعون) كذا فيما رأيت من النسخ والصواب اسقاط لالتناسب التعليل (قوله وكذا لو موثقا على ارباب معلومين) اى تجب القسامة والدية عليهم كما سيأتي (قوله على ارباب معلومين) خرج به غير المعلومين كالوقوف

يجب القسامة على الملاك والدية على عاقلتهم (وكذا لو موثقا على ارباب معلومين

في المثل تبعاً للدرور وغيرها
 وحينئذ فلا عبرة للقرب
 إلا إذا وجد في مكان
 مباح لملك واحد ولا يد
 والأفلى ذى الملك واليد
 والمراد بالولاية واليد
 الخصوص ولو لجماعة
 يخصصون قلوباً للمسلمين
 فلا قسمة ولا دية على
 أحد بدائع لكن سيجي
 وجوبا في بيت المال فتأمل
 والمراد باليد أيضا الحققة
 بلما الاراضى التى لها
 مالك اخذها وال ظلمنا
 فيبغى ان يكون القليل
 فيها هدرًا لانه ليس على
 الغاصب دية فهستانى
 عن الكرماني فيحجر
 (وان مباحا لکنه في ايدى
 المسلمين تجب الدية في
 بيت المال) لما ذكرناه اذا
 كان بحال يسمع منه الصوت
 يجب عليه الغوث كذا في
 الولولية وفيها (ولو
 وجد) قيل (فارض
 رجل الى جانب قرية ليس
 صاحب الارض منها) اى
 من اهل القرية (فهي
 عليه) على رب الارض
 (لاعلى اهلها) اى القرية
 لأن العبرة للملك والولاية
 اه ثلث فهنا صريح في
 ان القرب انما يعتبر اذا
 وجد في ارض مباحة لملك واحد ولا موقوفة

على الفقراء والمساكين فندية في بيت المال كسأني عن المصنف بخا **(قوله)** لأن العبرة للملك والولاية) فيه ان الولاية في الوقت لو اقره اهلان جعلاه لاللموقوف عليهم **(قوله)** وحينئذ أى حين اذا كانت الدية في المملوك والموقوف الخاص على اربابه فلا عبرة للقرب المشروط بسمع الصوت الا في مباح لملك عليه لاحد ولا يد أى بخصوص ودخل تحت ذلك المباح شيان المخافة التى لا يتنفع بها احد والقلاة المتنفع بها التى في ايدى المسلمين فبيهما يعتبر القرب بأن ينظر الى اقرب موضع يسمع منه الصوت فتجب القسامة على اهلها فان لم يسمع منه الصوت فن كان في ايدى المسلمين فالدية في بيت المال كما يذكره المصنف قريبا والا فهدر كما فهم من قول المصنف بشرط سماع الصوت كما قررناه وهذا ما نقله ط عن الهندية عن المحيط من ان القليل اذا وجد في قلاة فان مملوكة فالقسامة والدية على المالك وقيلته والا فان كان يسمع منه الصوت من مصر اى مثلا فعليه القسامة والا فان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش والكلأ فالدية في بيت المال والا فدمه هدر اه ملخصا وعلى هذا فقول الخانية ولوفى موضع مباح الا انه في ايدى المسلمين فالدية في بيت المال محمول على ما اذا لم يكن بقره مصر او قرية يسمع منه الصوت بدليل انه في الخانية جزم باشتراط السماع اولا كما قدمناه عنه والحاصل ان المتبر أو لاهو الملك واليد الخاصة ثم القرب ثم اليد العامة * (تبييه) * قل في الترخاويه وان لم تكن الارض ملكا وكان يسمع منه الصوت فعلى اقرب القبائل من المصر الى ذلك الموضع اه فأفاد ان القسامة ليست على جميع اهل المصر بل على اقرب قبيلة منها الى ذلك الموضع فيحفظ **(قوله)** ولو لجماعة يخصصون اى لو كان لواحد أو لجماعة يخصصون كالموقوف على معلومين **(قوله)** لكن سيجي اى في المثل قريبا **(قوله)** فتأمل اشار به الى امكان الجمع بأن يحمل قول البدائع ولادية على احد اى من الناس اه ح اى فلا ينفى وجوبها في بيت المال ولكن هذا حيث لا قرب والا فالوجوب على من يسمع الصوت كما علمت **(قوله)** فيحجر اقول تحريره ان فيه خلافا فان ما عراه القهستاني الى الكرماني من انه ليس على الغاصب دية هو المذكور في شرح الهداية عند قوله الآتى وان بيعت ولم تقبض وقال الزيلعي هناك بخلاف ما اذا كانت الدار ودعية اى حيث يضعن المالك لأن هذا الضمان ضمان ترك الحفظ وهو انما يجب على من كان قادرا على الحفظ وهو من له يد اصاله لا يد نيابة ويد المودع يد نيابة وكذا المستعير والمرتهن وكذا الغاصب لان يده يد امانة لان العقار لا يضمن بالغصب عندنا ذكره في النهاية وذكر في الهداية ما يدل على ان الضمان على الغاصب اه اى بناء على القول بأن الغصب يتحقق في العقار ورجحه غير واحد من أئمتنا منح **(قوله)** وان مباحا (الح) اى ولا يسمع منه الصوت كما قدمناه **(قوله)** لما ذكرنا (الح) هذا ذكره الولوالجي تعليلا لقوله قبله وانما تجب الدية والقسامة على اقرب القريتين اذا كان بحال يسمع منه الصوت لكنه فصل بين التعليل والمعلل بما ذكره المصنف متنا من قوله وراعى حال المكان (الح) فظن الشارح انه تعليل لك وليس كذلك ناعلمت من ان محل الوجوب هنا على بيت المال اذا كان بعيدا عن العمران لا يسمع منه الصوت **(قوله)** ليس صاحب الارض منها) مفهومه انه لو كان منها دخوله اذ كانا قاتله تأمل **(قوله)** فهذا صريح (الح) لاحاجة اليه مع مقدمه من

قوله وحيد فلا عبرة للقربط (**قوله** لان تديره الخ) علة لخذوف تقديره والافعل المالك
 وذى الولاية لان الخ ط (**قوله** فعليه القسامة) فتكرر عليه الأيمان ولولجية ولوالدار
 معلقة لاحد فيها طوري وهذا اذا ادعى الى القتل القتل على صاحب الدار فلو ادعى على
 آخر فلا قسامة ولا دية على رب الدار تنارخانية (**قوله** ولو عاقلته حضورا) اى فى بلده كفى
 الشرب لالاية عن البرهان (**قوله** خلافا لابي يوسف) حيث قال لا يدخلون معه لأنه لا ولاية
 لغيره على داره وانها لما اجتمعوا للحفظ والتناصر ثبت لهم ولاية حفظ الدار بحفظ
 صاحبها بخلاف ما اذا كانوا غايبا ولولجية (**قوله** اى الدية والقسامة) الاولى للاقتصاص على
 القسامة مراعاة لافراد الضمير ولان الدية على عاقلة اهل الحطة كفى العناية وغيرها وفى
 الشرب لالاية ينبنى التفصيل كاتقدم فى الحجة فتجب الدية فى دعوى العمد عليهم وفى الخطأ على
 عاقلتهم اه واعترضه ابو السعود بأن التفصيل خلاف ظاهر الرواية كما مر (**قوله** على اهل
 الحطة) بالكسر هى ما اختلعه الامام اى افرضه وميزه من اراض وأعطاه لاحد كما فى الطالبة
 فهستانى (**قوله** دون السكان) كالمستأجرين والمستعيرين كالقسامة على اربابها وان كانوا
 غايبا تنارخانية وكالمشتريين الذين يملكون بالهبة او المهر او الوصية او غيره من اسباب الملك
 وان كانوا يقيضونها فهستانى (**قوله** فان باع كلهم فعلى المشتري) اى دون السكان والحاصل
 انه اذا كان فى حجة املاك قديمة وحديثة وسكان فالقسامة على القديمة دون اخويها لأنه
 انما يكون ولاية تدير الحلة اليهم واذا كان فيها املاك حديثة وسكان فعلى الحديثة واذا كان
 سكان فلا شئ عليهم وهذا كله عندها وأما عند ابي يوسف فالثلاثة سواء وفى وجوب القسامة
 وتماه فى شرح الطحاوى قيل هذا فى عرفهم وامافى عرفنا فعلى المشتري لان التدير اليهم كما
 اشير اليه فى الكرماني فهستانى وقيد بالحجة لان لو وجد قتل فى دارين مشتركى خطة فانهما
 متساويان فى القسامة والدية بالاجماع وتماه فى العناية (**قوله** فهى على عدد الرؤس) فان
 كان نصفها لزيد وعشرها لعمرو والباقي لبكر فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم اثلاثا
 متساوية لان صاحب القليل والكثير سواء فى الحفظ والتدير وكذا لو وجد فى نهر مشترك
 فهستانى (**قوله** فعلى عاقلة البائع) اى فالدية على عاقلة البائع هكذا قاله الشراح وفى المنع
 اى الدية والقسامة اه اقول الظاهر انه يجرى فيه التفصيل المار وهو ان العاقلة ان كانوا
 حضورا دخلوا معه فى القسامة والا فلا تأمل (**قوله** خلافا لهما) حيث قالوا ان لم يكن فيه
 خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى عاقلة من يصير له سواء كان الخيار للبائع او المشتري
 ابن كمال فالحاصل انه اعتبر اليد وهما اعتبر الملك ان وجد والآنوقف على قرار الملك كفاية
 (**قوله** ولا تعقل عاقلة الخ) اى اذا أنكرت العاقلة كون الدار لذى اليد وقالوا انها ودية او
 مستعارة او مستأجرة غناية (**قوله** ولا يكتفى بمجرد اليد) لان الظاهر لا يصلح حجة الاستحقاق
 ويصلح للدفع (**قوله** حتى لو كان به) اى بمجرد اليد ادها (**قوله** ولا نفسه) بالرفع عطف على
 عاقلة فانهم (**قوله** در الخ) عبارة الدرر وتدى عاقلة اذا ثبت انها بالحجة وهذا اذا كان له
 عاقلة والا فعليه كسر مرارا لا بمجرد اليد حتى لو كان به لاندى عاقلته ولا نفسه اه فقوله
 ولا نفسه معناه ولا يدى هو حيث لا عاقلة له والحاصل انه اذا كانت دار فى يد رجل ووجد فيها

لان تديره لاربابه وسيجي
 متاقتنه (وان وجد فى
 دار انسان فعليه القسامة)
 ولو عاقلته حضورا دخلوا
 فى القسامة ايضا خلافا لابي
 يوسف ماتى (والدية على
 عاقلته) ان ثبت انها له
 بالحجة كما سيجي وكان له
 عاقلة والا فعليه (وهى)
 اى الدية والقسامة (على
 اهل الحطة) الذين خط
 لهم الامام اول الفتح ولو
 بقى منهم واحد (دون
 السكان والمشتريين) وقال
 ابو يوسف كلهم مشتركون
 (فان باع كلهم فعلى المشتري)
 بالاجماع (وان وجد فى
 دار بين قوم لبعض اكثر
 فهى على) عدد الرؤس
 كالشفعة (وان بيعت ولم
 تقبض) حتى وجد فيها قتل
 (فعلى عاقلة البائع وفى
 البيع بخيار على عاقلة
 ذى اليد) خلافا لهما
 (ولا تعقل عاقلة حتى يشهد
 الشهود انها) اى الدار
 التى فيها قتل (لذى اليد)
 ولو هو القتل كما سيجي
 ولا يكتفى بمجرد اليد حتى
 لو كان به لم تد عاقلته ولا
 نفسه درر معللا بأنه لا
 يمكن الايجاب على الورثة
 للورثة لكن فيه بحث لما
 تقرر ان الدية للمعتول

قتيل سواء كان القتيلى ذا اليد او غيره فلا تجب بمجرد اليد دية القتيلى فى الصورتين لاعلى عاقلة ذى اليد ان كان له عاقلة ولاعلى نفسه ان لم يكن له عاقلة وانما تجب الدية اذا ثبت انها لذى اليد فاذا ثبت انها له فان كان القتيلى غيره فالدية على عاقلة رب الدار او على نفسه ان لم تكن له عاقلة وان كان القتيلى هورب الدار فهى مسئلة خلافية سيذكرها المصنف بعد فمعد الامام ديت على عاقلة ورثته وعندها لاشئ فيه لانه لا يمكن الايجاب على الورثة للورثة وللامام ان الدية للمقتول والورثة يخافونه فالايجاب عليهم له الا لهم لكن يرد عليه انه اذا لم تكن له عاقلة ولا لورثته لايدى هو لنفسه فلايدى له غيره بالاولى هذا تقرير مراد الشارح فى هذا المحل ولكن تعبيره عنه غير محدد فندبر وياتى تمام الكلام على المسئلة الخلافية فى محله **(قوله)** فالقسامة والدية الخ الظاهر ان الدية انما تجب ايضا عليهم لا على عاقلته لعدم حضور العاقلة فلايتأتى التفصيل المار فى الدار تأمل **(قوله)** على من فيها الخ يشمل اربابها حتى تجب على الابواب الذين فيها وعلى السكان وكذا على من يمدها والمالك فى ذلك وغير المالك سواء هداية **(قوله)** اتفاقا الخ هذا على ماروى عن ابن يوسف ظاهر لانه يجعل السكان والملاك فى القتيلى الموجود فى المحلة سواء وكذا هنا واما عندهما فى المحلة السكان لا يشاركون الملاك لان تدبير المحلة الى الملاك دون السكان وفى السفينة هم فى تدبيرها سواء لانها تنقل فالعتبر فيها اليد دون المالك كالدية وهم فى اليد عليها سواء بخلاف المحلة والدار لانها لا تنقل كفاية **(قوله)** وفى مسجد محلة) ومثله مسجد القبيلة قال فى التارخانية عن المتنى ان كان فى مسجد قبيلة فهو على عاقلة القبيلة وان كان لايعلم عن المسجد وانما يصلى فيه غرباء فان كان يعلم الذى اشتراه وبناء كان على عاقلته القسامة والدية وان كان لايعرف الذى بناء كان على اقرب الدور منه وان كان فى درب غير نافذ ومصلاه واحدا كان على عاقلة اصحاب الدور الذين فى الدرب واذا وجد القتيلى فى قبيلة فيها عدة مساجد فهو على القبيلة وان لم تكن قبيلة فهو على اصحاب المحلة واهل كل مسجد محله اه **(قوله)** الخاص باهلها وهو غير النافذ كما يعلم من قوله فى الشارع الاعظم هو النافذ **(قوله)** وقد حققه ابن كمال الخ اعلم ان ملاحسرو روحه الله تعالى قسم فى الدرر الطريق الى قسمين خاص وهو غير النافذ وعام وهو النافذ وهو قسمان ايضا شارع المحلة وهو مايكون المرور فيه اكثرها لاهلها وقد يكون لغيرهم ايضا والشارع الاعظم وهو مايكون مرور جميع الطوائف فيه على السوية واقره المصنف فى المنع ونازعه ابن كمال وكذا الشر بن لالى بانه غير مسلم بل الحمل الصحيح ان يراد بشارع المحلة الخاص باهلها وهو مالمس نافذا لان لزوم القسامة والدية باعتبار ترك التدبير والحفظ ولا يكون الامع الخصوص بالتصرف فى المحل ولذا قال فى البدائع والقسامة فى قتيلى يوجد فى مسجد الجامع ولا فى شوارع العامة وجسورها لانهم يوجد الملك ولا بدالخصوص اه وبه تعلم ما فى قول الشارح وقد حققه ملاحسرو **(قوله)** والجامع) هذا اذا لم يعرف بانيه والا فالقسامة عليه والدية على عاقلته فهستانى وفى التارخانية عن المتنى وجد فى المسجد الجامع ولايدرى قتله اوزحه الناس يوم الجمعة فقتلوه ولايدرى من هو فعلى بيت المال كما يكون على اهل المحلة لو وجد فيها وكذلك لو قتل رجل بالسيف ولايدرى من هو فعلى بيت المال

حتى يقضى منه ديونه وان لم يبق للورثة شئ ثم الورثة يخلفون فيكون الايجاب على الورثة للميت لا للورثة كذا قيل قلت وقد يقال لما كان هو لايدى لنفسه فغيره بالاولى لقوة الشبهة فتأمل **(وان)** وجد **(فى المالك)** فالقسامة والدية درر **(على من فيها من الركاب والملاحين)** اتفاقا لانه فى ايديهم كالدية **(وكذا العجالة)** حكمها كفلل وفى مسجد محلة وشارعها الخاص باهلها كما افاده ابن كمال يستند للبدائع وقد حققه مثلا خسرو واقره المصنف **(على اهلها وسوق مملوك على الممالك)** وعند ابن يوسف على السكان مالتى **(وفى غيره)** اى غير المملوك **(والشارع الاعظم)** هو النافذ **(والسجن والجامع)** وكل مكان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين للواحد منهم ولا للجامعة يحصون

٣٣ قول المحشى قوله وقد حققه ابن كمال لعل صوابه كما افاده ابن كمال الخ اى كابدل عليه كلامه آخره لقوله فليغهم

(لقسامة) ولادية على احد ابن كمال (و) اما (الدية على بيت المال) لان الغرم بالغرم ثم انما تجب الدية فيها ذكر على بيت المال (ان كان نائيا) اى بعيدا **٥٥٧** (عن المحلات والا) يكن نائيا بل قريبا منها (فعلى اقرب المحلات

(قوله لقسامة) لان هذا امر يقع في الليل عادة ولا يكون هناك احد يحفظه والقسامة تجري في موضع يتوهم وجود من يعرف قتله اولاده الاتقاني **(قوله)** واما الدية على بيت المال (وتؤخذ في ثلاث سنين لان حكم الدية التأجيل كما في العاقبة فكذلك غيرهم الا ترى انها تؤخذ من مال انقر بقتل الخطأ في ثلاث سنين اه اختيار **(قوله)** لان الغرم بالغرم اى لما كان عامة المسلمين هم المنتفعون بالمسجد الجامع والسجن والشارع الاعظم كان الغرم عليهم فيدفع من مالهم الموضوع لهم في بيته ط **(قوله)** فيها ذكر) يشمل الشارع الاعظم السجن والجامع والذي رأيته في شروح الهداية ذكر هذا القيد أعنى قوله اذا كان نائيا في السوق الغير المملوك والظاهر الاطلاق لما تقدم من انه لو وجد في فلاة غير مملوكة فالمعتبر القرب لكن في الطوري عن المتنق ولو وجد القتل في المسجد الحرام من غير زحام الناس فالدية في بيت المال من غير قسامة اه فان المسجد الحرام غير ناء عن المحلات وكذا السجن عادة فليتأمل **(قوله)** بل قريبا منها) الظاهر ان المعتبر فيه جاع الصوت **(قوله)** وكذا في السوق الثاني الخ) استثناء في المعنى من قوله اذا كان نائيا اى ان الدية على بيت المال في السوق الثاني الا اذا كان فيها من يسكنها ليلا الخ وأقصد انه لا عبرة بسكنى النهار تأمل والسوق مؤنثة وتذكر كما في القاموس **(قوله)** موجب التصدير) بفتح الجيم هو القسامة والدية ط **(قوله)** معزيا للنهاية) وعزاه فيها الى مبسوط فخر الاسلام ومثله في الكفاية والمعراج وعزاه الاتقاني الى شرح الكافي **(قوله)** قلت وبه) اى بما في المتن من الوجوب على اقرب المحلات اقول وهو الموافق لما تقدم تقريره من ان المعتبر اولا الملك واليد الخاصة ثم القرب ثم اليد العامة **(قوله)** في برية) اى غير مملوكة ولا قريبة من قرية او نحوها كما يعلم مما بعده وغير منتفع به بالعامه المسلمين والا فعلى بيت المال كامر **(قوله)** او وسط الفرات) ليس بقيد بل المراد مروءه في نهر كبير احترازا عن الصغير وعما لو كان محتبسا في الشط ومربوطا او ملقى على الشط افاده ابن كمال وغيره ويعلم مما بعده **(قوله)** ابن كمال) وتام عبارته بخلاف ما اذا كان موضع اتباعه في دار الحرب لانه يحتمل ان يكون قتل اهل الحرب اه وعزاه الى الكرخى جازما بهو لم يعبر عنه بقتل كما فعل الشارع وكذا جزم به القهستاني وعزاه شراح الهداية الى مبسوط شيخ الاسلام وغيره لكن قال العلامة الاتقاني انه ليس بشئ لانه خلاف مانص عليه محمد في الاصل والجامع الصغير والطحطاوى وغيره حيث لم يعتبروا ذلك ولان الفرات ونحوه ليس في ولاية احد فلم يلزم حفظه على احد والا لزم اعتبار ذلك في المفازة البعيدة ايضا لانه قتل المسلمين لاحتماله اه ملخصا قلت والمراد بموضع اتباعه موضع انفجاره ونسبه **(قوله)** على اهله) اى تجب القسامة والدية عليهم هداية اى على عاقلتهم اتقاني تأمل **(قوله)** او وفقا لاحد) اى لارباب معلومين **(قوله)** فعلى اقرب المواضع الخ) عبارة الامام محمد كما نقله الاتقاني فعلى اقرب القبائل الى ذلك الموضع من المصر القسامة والدية اه والظاهر ان القرية كذلك لو فيها قبائل والا فاقرب

به (ولو كانت البرية مملوكة) او وفقا (لاحد) كامر وسيجي (او كانت قريبة من القرية) او الاخبية او الفسطاط بحيث يسمع منه الصوت (تجب على المالك) او ذى اليد (او على اهل القرية) او اقرب الاخبية زيابى (ولو محتبسا بالشط) او بالجزيرة او مربوطا او ملقى على الشط (فعلى اقرب) المواضع اليه من القرى والامصار زاد في الحانية

اليوت وفي البرازية سئل محمد فيا وجدين قريتين هل القرب معتبر بالحيطان او الاراضى قال الاراضى ليست في ملكهم واما نسب اليهم كانتسب الصحارى فلي أقربهما بيوتا اه
(قوله والاراضى) اى المملوكة لان حكمها حكم البنان يجب على اهلها حفظها وحفظها ما قرب اليها رحى **(قوله والا لا)** اى وان لم يصل الصوت لم يجب على اهل الارض والقرى بل ينظر ان وجد القتل في موضع يدفع به العامة ففي بيت المال والا فهدر كامر **(قوله وان التقي قوم بالسيف الخ)** هذا اذا اقتتلوا عصابة والا فلائش فيه كما يأتى آخر الباب مع الفرق بينهما **(قوله على أولئك)** اى القوم كان التعبير به كما في الملتقى اظهر **(قوله منهم)** اى القوم **(قوله حتى يبرهن)** اى باقامة شاهدين من غير اهل المحلة لانهم كما يأتى قريبا **(قوله لان بمجرد الخ)** علة لقوله ولا على أولئك **(قوله لان قوله حجة عليه)** لان دعواه تضمنت براءة اهل المحلة **(قوله حلف بالله الخ)** يعنى لا يسقط اليمين عنه بقوله قتله فلان غاية ما في الباب انه استثنى عن يمينه وهذا لا ينافي ان يكون المقر شريكا في القتل او ان يكون غيره شريكا معه فاذا كان كذلك يخلف على انه ماقبله ولا عرف له قاتلا غير فلان غاية **(قوله ولا يقبل الخ)** اشار الى انه ليست فائدة الاستثناء قبول قوله على زيد **(قوله وبطل الخ)** اى اذا ادعى الولي على رجل من غير اهل المحلة وشهد اثنان منهم عليه لم يقبل عنده وقالوا يقبل لانهم كانوا برضيه ان يصيروا خصما وقد بطل ذلك بدعواه على غيرهم كالوكيل بالخصومة اذا عزل قبلها وله انهم جعلوا اخصاء تقديرا لانزالهم قاتلين للتقصير الصادر منهم وان خرجوا من جملة الخصوم فلا يقبل كالوصى اذا خرج من الوصاية ببلوغ الغلام او بالعزل وتامه في العناية وغيرها واما لو ادعى الولي على واحد منهم بعينه لم يقبل شهادتهما عليه اجماعا كما في الملتقى لان الخصومة قائمة مع الكل لان القسامة لم تسقط عنهم قال في الحثيرة الا في رواية ضعيفة عن ابي يوسف لا يعمل بها « تنبيه » نقل الحموى عن المقدسى انه قال توقفت عن الفتوى بقول الامام ومنعت من اشاعته لما يترتب عليه من الضرر العام فان من عرفه من المتمردين يتجاسر على قتل الانفس في المحلات الحالية عن غير اهلها مما تمدا على عدم قبول شهادتهم عليه حتى قلت يابنى الفتوى على قولهما لاسباب والاحكام تختلف باختلاف الايام وقد خير المفتي اذا كان الصحابان متفقين وتامه في حاشية الرحى ونقله السائحان اقول لكن في تصحيح العلامة قاسم ان التصحيح قول الامام على ان الضرر المذكور موجود في المسئلة الثانية ايضا وقد علمت الاتفاق فيها الا في رواية ضعيفة نعم القلب يميل الى ما ذكره ولكن اتباع اسلم **(قوله ومن جرح في حي)** يعنى ولم يعلم الجرح والا فلا قسامة بل فيه القصاص على الجراح اولى على عاقلة غناية **(قوله فبقى ذا فراس)** اشار الى انه صار ذا فراس حين جرح فلو كان صحيحا بحيث يجيى ويذهب فلاضمان فيه بالاتفاق كما في العناية **(قوله فالدية والقسامة على ذلك الحى)** لان الجرح اذا اتصل به الموت صار قتلا ولهذا وجب القصاص وتامه في العناية **(قوله خلافا لابي يوسف)** اى قال لاضمان ولا قسامة لان ما حصل في ذلك الحى مادون النفس ولا قسامة فيه فصار كما اذا لم يكن ذا فراس شربلاية **(قوله فلو معه)** اى مع رجل **(قوله به رمق)** هو بقية الروح اتقانى فلو كان يذهب

والاراضى واقره المصنف
(اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والا لا) كامر (وان التقي قوم بالسيف فأجلوا) اى تفرقوا (عن قتل فعلى اهل المحلة) لان حفظها عليهم (الا ان يدعى الولي على اولئك او) يدعى (على) بعض (معين منهم) فلم يكن على اهل المحلة شئ ولا على اولئك حتى يبرهن لان بمجرد الدعوى لا يثبت الحق وبرئ اهل المحلة لان قوله حجة عليه (ومستحلف) على صيغة اسم المفعول (قال قتله زيد حلف بالله ما قتلت ولا عرفت له قاتلا غير زيد) ولا يقبل قوله في حق من يزعم انه قتله (وبطل شهادة بعض اهل المحلة بقتل غيرهم) خلافا لهما (او) بقتل (واحد منهم) بعينه للتهمة (ومن جرح في حي فنقل) منه (فبقى ذا فراس حتى مات فالدية والقسامة على ذلك الحى) خلافا لابي يوسف فلو معه جرح به رمق

ويجئ فلاشي فيه كفاية **(قوله)** فعمله آخر) سدابه اسقاط لفظة آخر وعبارته الملتقى ولومع الجريح رجل جعل ومات في أهله فلا ضمان على الرجل عند أبي يوسف وفي قياس قول الامام يضمن اه وقد صرح في الوالدية بأن هذا بناء على ما اذا كان جريحا في قبيلة ثم مات في اهله اه وبه علم ان الكلام في الرجل الذي وجد في يده الجريح فتدبر **(قوله)** يضمن لان يده بمنزلة الحلة فوجوده جريحا في يده كوجوده فيها هداية فتجب القسامة عليه والدية على عاقلة فكانه حمله مقتولا اتفاقا وقدم في الملتقى قول أبي يوسف كالشارح فظااهر اختياره **(قوله)** وفي رجلين) اي كانا في بيت كما في الهداية قال الرملي وفي امرأتين وامرأة ورجل كذلك واذا لم يكن معه أحدا فاقسامة والدية على عاقلة المالك اه **(قوله)** بلا ثالث) اذ لو كان معهم ثالث يقع الشك في القاتل فلا يتبين واحد منهما كفاية وقال الرملي قيد به لانه لو وجد ثالث كان كادار اه اي فجب على المالك اقول ومفاد هذه المسئلة تفصيل ما مر من قوله واذا وجد في دار انسان فعليه القسامة الخ بما اذا لم يكن مع القاتل رجل آخر وكذا قوله قبله وان وجد في مكان مملوك فعلى المالك والافكان الظاهر هنا وجوب الضمان على صاحب البيت الذي فيه الرجلان ولم أر من نبه على ذلك في تأمل ثم رأيت في الدر المنثور بعد ذكره قول أبي يوسف وقول محمد قال وفي قياس قول الامام تكون القسامة والدية على صاحب البيت اه ومثله في القهستاني وبه زال الاشكال لكن بقي انه يقال انهم مشوا على قول الامام في المسائل المارة حيث اعتبروا المالك فلم يثنى هنا في الهداية والملتقى وغيرها على قول أبي يوسف ولعله لعدم رواية عنه في هذه المسئلة بدليل قوله وفي قياس قول الامام فتأمل **(قوله)** خلافا لمحمد) حيث قال لا يضمن لانه يحتمل انه قتل نفسه ويحتمل انه قتله الآخر فلا يضمن بالشك هداية قال الرملي يعني بالقسامة والدية على مالك البيت اعنى عاقلة تنبه اه وقدمانه ان هذا هو قياس قول الامام فتأمل وقال الرملي ايضا وعندى ان قول محمد اقوى مدركا اذ قد يقتله غير الثاني وكثيرا ما وقع **(قوله)** وفي قاتل قرية) الاضافة على معنى في **(قوله)** وتدى عاقلتها) اي أقرب القبائل اليها نسباً لاجوارها اتفاقا **(قوله)** في هذه المسئلة) قيد به لان المرأة لا تدخل في العواقل فتحمّل الدية في صورة من الصور على ما يجئ في المعامل وتدخل في هذه المسئلة لانا جعلناها قاتلة والقاتلة تشارك العاقلة لانها لما وجبت على غير المباشر فعلى المباشر أولى وموضوع المسئلة فيما اذا وجد قاتل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشيرتها احد اما اذا كانت عشيرتها حاضرة تدخل معها في القسامة اه كفاية **(قوله)** وان وجد قاتل الخ) هذا في الحر اما المكاتب اذا وجد قتيلا في دار نفسه فهدر اتفاقا لان حال ظهور قتله بقيت الدار على حكم ملكه لان الكتابة لا تنسخ اذا مات عن وفاة فجعل كأنه قتل نفسه فيها فهدر دمه عناية وغرر الافكار ثم هذا حيث لم يعلم ان الاوصوس قتله لما في البدائع من باب الشهيد في الجنائر لو نزل عليه اللصوص ليلا في المصر فقتل بسلاح او غيره فهو شهيد لان القاتل لم يخلف بدلا هو مال اه قال في البحر هناك وبهذا يعلم ان من قتله اللصوص في بيته ولم يعلم له قاتل معين منهم لعدم وجودهم فانه لا قسامة ولا دية على احد لانهما لا يجبان الا اذا لم يعلم القاتل وهنا قد علم ان قاتله اللصوص وان لم يثبت عليهم لفرارهم فليحفظ هذا فان الناس عنه

فعله آخر لاهله فكث
مدد فمات لم يضمن الحامل
عند أبي يوسف وفي قياس
قول أبي حنيفة يضمن
(وفي رجلين بلا ثالث
وجد احدهما قتيلا ضمن
الآخر) لان الظاهر ان
الانسان لا يقتل نفسه
(دية) عند أبي حنيفة
خلافا لمحمد (وفي قاتل
قرية لامرأة كرر الحلف
عليها وتدى عاقلتها) وعند
أبي يوسف القسامة على
العاقلة ايضا قال المتأخرون
والمرأة تدخل في التحمل
مع العاقلة في هذه المسئلة
كذا في الملتقى وهو الاصح
ذكره الزيلعي (وان وجد)
قتل (في دار نفسه

فأدبته على عاقلة ورثته) عند أبي حنيفة (وعندهما وزفر لاشي* فيه) أي في القتل المذكور (وبه يفتي) كذا ذكره من لا يخسر و تبعاً لما رجحه صدر الشريعة وتبعهما المصنف وخالفهم ابن الكمال فقال لهما أن الدار في يده حين وجد الجرح فيجعل كأنه قتل نفسه فيكون هدراً وله أن القسامة إنما تجب بظهور القتل ﴿٥٦٠﴾ وحال ظهوره الدار لورثته فدينه على

عاقلته لا يقال العاقلة إنما يحملون ما يجب على الورثة تخفيفاً لهم ولا يمكن الإيجاب على الورثة للورثة لأن الإيجاب ليس للورثة بل للقتيل حتى تقضى منه ديونته وتنفذ وصاياه ثم يخلفه الوارث فيه وهو نظير الصبي والمعتوه أن قتل أباه تجب الدية على عاقلته وتكون ميراثه فتنبه (ولو وجد في أرض موقوفة أو دار كذلك) يعني موقوفة (على أرباب معلومة فالقسامة والدية على أربابها) لأن تدبيره اليهم (وإن كانت الأرض أو الدار موقوفة على المسجد فهو كالأرض فيه) أي في المسجد زيلعي ودرر وسراجية وغيرها وقد قدمناه قلت التقييد بكون الأرباب الموقوف عليهم معلومين ليخرج غير المعلومين كما لو كان وقفنا على الفقراء والمساكين فإن الظاهر أن الدية تكون في بيت المال لأنه حيث يكون من جملة ما عدل لصالح المسلمين

غافلون اه اقول ويشمل أيضاً من قتله اللصوص في غير بيته فتأمل (قوله) فأدبته على عاقلة ورثته (وقيل على عاقلته إذا اختلفت عاقلته وعاقلة ورثته والأول أصح كما في الكفاية عن المبسوط قال في العاقلة ولم يذكر القسامة في الأصل ففهم من قال لا تجب ومنهم من قال تجب واختاره المصنف اه أي صاحب الهداية (قوله) وعندهما الخ) هو رواية عن الإمام أيضاً اتقاني (قوله) تبعاً لما رجحه صدر الشريعة) حيث قال والحق هذا لأن الدار في يده حال ظهور القتل فيجعل كأنه قتل نفسه فكان هدراً وإن كانت الدار للورثة فالعاقلة إنما يحملون الخ قال الرملي وفي الحاوي القدسي وبه أي بقولهما تأخذاه (قوله) وخالفهم ابن الكمال (حيث جزم في مته بقول الإمام ولم يعرج على ما ذكره صدر الشريعة بل رد ما استدل به بقوله لا يقال الشعر بالسقوط رأساً وكذا تبع الهداية وشروحه في تأخير دليل الإمام المتضمن لثبوت دليهما مع دفع ما يرد عليه وكيف لا والمتون على قوله فافهم (قوله) ولا يمكن الإيجاب على الورثة) أي نظراً إلى الأصل فإن ما لم يزم العاقلة ليس بطريق الإيجاب عليهم ابتداء بل بطريق التحمل وإنما أصل الإيجاب على الورثة كما أفاده بقوله إنما يحملون الخ وقيل أنه على العاقلة ابتداء وهو خلاف الصحيح كما قدمناه في الجانيات في فصل في الفعلين (قوله) لأن الإيجاب ليس للورثة الخ) جواب قوله لا يقال وفي هذا جواب عما ذكره الشارح قبل ورقة بقوله وقد يقال لما كان هو نفسه لا يدي فغيره بالأولى لقوة الشبهة اه فيقال إذا كان الإيجاب لنفسه أصالة فكيف يدي عنها فلا شبهة أصلاً (قوله) حتى تقضى منه الخ) أي من الواجب المفهوم من الإيجاب وأجاب الاتقاني أيضاً بأن العاقلة أعم من أن تكون ورثة أو غير ورثة فواجب على غير الورثة من العاقلة يجب للورثة وهذا لأن عاقلة الرجل أهل ديوانه عندنا اه (قوله) فتنبه) أي لوجه المخالفة لصدر الشريعة وغيره وهي ظاهرة (قوله) على أربابها) الظاهر أن الدية تحملها عنهم العاقلة تأمل (قوله) فهو كالو وجد فيه) فالوجود في وقف مسجد محلة أو مسجد الجامع كالوجود فيهما وحكمهما قد تقدم رملي (قوله) قاله المصنف بخ) وأقره الرملي وقال وقد تقرر أن مفهوم التصانيف حجة (قوله) ولو وجد في معسكر في فلاة) أحسن من قول الهداية في معسكر أقاموا في فلاة لأن المعسكر يفتح الكاف منزل المعسكر وهو الجند فكان حقه أن يقال في معسكر كما قاله الاتقاني أما هنا فيصح إرادة المكان (قوله) في الخيمة والفسطاط) أي فلو وجد القتل في الخيمة والفسطاط وهو الخيمة العظيمة مغرب (قوله) على من يسكنهما) أي القسامة والدية لانهما في يده كما في الدار زيلعي (قوله) وفي خارجهما الخ) عبارة الزيلعي وإن كان خارجاً منها ينظر فإن كانوا نزولوا قبائل متفرقين فعلى القبيلة التي وجد فيها القتل الخ فالمراد كون القتل خارج الخيمة والفسطاط لا المعسكر فانه غير منظور إلى كونهم في الخارج أو الداخل فقول الشارح تبعاً للمنع والدرر أي ساكنو خارجها فيه نظر فتدبر (قوله) فعلى قبيلة الخ) لانهم لما نزولوا قبائل

فأشبه الجامع قاله المصنف بخ) (ولو وجد في معسكر في فلاة غير محمولة في الخيمة والفسطاط على من يسكنهما) (قائل) وفي خارجهما) أي الخيمة والفسطاط (إن كانوا) أي ساكنو خارجها قبائل فعلى قبيلة وجد القتل فيها ولو بين القبيلتين كان حكمه

كاسر (بين القريتين) ولو نزولوا حلة مختلفين فعلى كل العسكر ولو كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة ولا دية ملتي (ولو) كانت الارض التي نزل فيها العسكر (ملوكة فعلى) ٥٦١ (المالك) بالاجماع لانهم سكان ولا يزا حون المالك في القسامة والدية

ددر لكن في الماتني خلافا لابن يوسف فنبه (و) فيها (لو) وجد في قرية لايتام لم يكن على الاتام قسامة وهي على عاقلتهم (لانهم ليسوا من اهل العين (وان كان فيهم مدرك فعليه) لانه من اهل العين والواجبة * (فروع) « لو وجد في دار صبي او معتوه فعلى عاقلتهما ولو في دار ذي حلف خسين ويدي من ماله ولو تعاقلوا فعلى العاقلة ولو مر رجل في محلة فأصابه سهم او حجر ولم يدرك من أين ومات منه فعلى اهل المحلة القسامة والدية سر اجية وفي الحانية وجد بهيمة او دابة مقتولة فلا شئ فيها وان وجد مكاتب او مدبر او أم ولد قتلا في محلة فالقسامة والقيمة على عواقلهم في ثلاث سنين لو وجد البعد قتلا في دار مولاه فهدر الامد بونا فقيسته على مولاه لغرمائه حالة والا مكاتب فقيسته على مولاه مؤجلة ولو وجد المولى قتلا في دار مأذونه مدبونا أو لا فعلى عاقلة المولى ولو وجد الحار قتلا في دار أبيه أو أمه او

قبائل في أماكن مختلفة صارت الامكنة بمنزلة احوال المختلفة في المصر زيبي (قوله كاسرين القريتين) اي على أقرب بهما وان استويا فعليهما زيبي (قوله مختلفين) اي مختلفين (قوله فعلى كل العسكر) اي تجب غرامة ما وجد خارج الحياء عليهم كلهم زيبي (قوله فلا قسامة ولا دية) لان الظاهر ان العدو قتله حملا للمسلمين على الصلاح بخلاف المسئلة المارة وهي ما اذا اقتتل المسلمون عصابة فاجلوا عن قتل فليس فيها جهة الحمل على الصلاح فيق حال القتل مشكلا فواجبنا القسامة والدية على اهل ذلك المكان لو ردد النص باضافة القتل اليهم عند الاشكال وكان العمل بما ورد فيه النص أولى عند الاحتمال أفاده العناية (قوله لكن في الماتني الخ) استدراك على قوله بالاجماع وفي الهداية كما في الماتني وهو الموافق لما مر عن ابن يوسف في الحلة والدار من ان السكان يشاركون الملاك وعلى ما في الدرر يحتاج ابو يوسف الى الفرق وقد ذكره الزليعي بان نزول العسكر هنا للارتحال فلا يعتبره النزول في الدار للقرار فيعتبر (قوله وفيها) انظر ما مرجع الضمير فاني لم أر المسئلة في الدرر ولا في الماتني (قوله وهي على عاقلتهم) وكذا الدية وهو ظاهر ط (قوله فعليه) اي القسامة والدية ط عن الهندية والظاهر ان الدية تحملها عنه عاقلته وهل عليه الكل او تقسم على الرؤس كاسر في الدار المشتركة بحررم رأيت في غاية البيان عن شرح الكافي ان القسامة على المدرك وتكرر العين عليه لانه من اهل ذلك وعلى أقرب القبائل منهم الدية في الوجهين وتامه فيها (قوله ولو تعاقلوا) اي اهل الذمة (قوله فلا شئ فيها) اي لا غرامة ولا قسامة لو ردد النص في الآدمي على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره (قوله في دار مولاه) أما في غير ملك مولاه فتجب القسامة والدية شر نبالية وتؤخذ القيمة في ثلاث سنين كما قدمه الشارح (قوله فقيسته على مولاه الخ) اي في ماله لان حق الغرامة كان متعلقا بملكيته وجعلناه كأنه أهله وكالواجبة (قوله على مولاه) اي دون العاقلة خانية (قوله مؤجلة) اي في ثلاث سنين تقضى منها كتابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراثا عنه لورثته خانية (قوله فعلى عاقلة المولى) اي الدية والقسامة ط عن الهندية (قوله فالقسامة والدية على العاقلة) اي عاقلة رب الدار وعادة الخانية ففيه القسامة والدية على العاقلة والظاهر ان قوله والدية على العاقلة جلة مستأنفة وأن القسامة على رب الدار الا ان يحمل على ان عاقلته حاضرون فتكون عليه وعليهم وفي الواجبة واذا وجد الرجل قتلا في دار الاب او الاخ فالدية على عاقلته وان كان هو الوارث اه والله أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المعاقل

كذا ترجم في عامة المعنيرات وفيه انه اذا كانت جمع معقلة وهي الدية لزم التكرار لان اقسام الديات مرصوفة والمقصود هنا بيان من تجب عليهم الدية بأنواعهم واحكامهم وهم العاقلة فالناسب ان يترجم بالعواقل لانه جمع عاقلة طوري وشر نبالية (قوله جمع معقلة) ككلام جمع مكرمه (قوله لانها تعقل الدماء من ان تسفك) اولان الابل كانت تعقل بقاء ولي مقتول

المرأة في دار زوجها (٣٦) (ين) (خا) فالقسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث اه كتاب المعاقل (هي جمع معقلة) بفتح فسكون فضم (وهي الدية) وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء من ان تسفك

ثم عم هذا الاسم فسببت الدية معقولة وإن كانت دراهم أو دنانير اتقاني **(قوله** أي تمسكه)
 الأولى تمسكها وفي بعض النسخ بدون ضمير **(قوله** والعاقلة أهل الديوان) قال في المغرب
 الديوان الجريدة من دون الكتب إذا جمعها لأنها قطع من القراطيس مجموعة ويروي أن
 عمر أول من دون الدواوين أي رتب الجرائد للولاة والقضاة وقال فلان من أهل الديوان
 أي ممن أثبت اسمه في الجريدة اه وفي غاية البيان عن كافي الحاكم بلغنا عن عمر بن الخطاب
 رضي الله تعالى عنه أنه فرض الماقل على أهل الديوان وذلك لأنه أول من فرض الديوان وجعل
 العقل فيه وكان قبل ذلك على عشيرة الرجل في أموالهم ولم يكن ذلك منه تغيير الحكم الشرع
 بل تقريرا له لأنه عرف أن عشيرته كانوا يحملون بطريق النصرة فلما كان التناصر بالريات
 جعل العقل عليهم حتى لا يجب على النسوان والصبيان لأنه لا يحصل بهم التناصر اه وفي
 المعراج طعن بعض الملحدين وقال لأجانية من العاقلة فتكون في مال القاتل لقوله تعالى ولا تزر
 وزرته وزر أخرى قلنا إنجائها عليهم مشهور ثبت بالأحاديث المشهورة وعليه عمل الصحابة
 والتابعين فيزاد به على الكتاب على أن العاقلة يحملون باعتبار تقصيرهم وتركهم حفظه
 ومراقبته وخصوا بالضم لأنه إنما قصر لقوته بالنصاره فكانوا هم المتقصرون وكانوا قبل الشرع
 يحملون عنه تكريما واسطعاعا بالمعروف فالشروع قرر ذلك وتوجد هذه العادة بين الناس
 فإن من لحقه خسران من سرقة أو حرق يجمعون له مالا لهذا المعنى اه ملخصا **(قوله** وهم
 المسكر) أي المراد بهم هنا المسكر قال في الدر المنثور فالنساء والذرية ممن له حظ في الديوان
 وكذا المجنون لأنهم عليهم من الدية واختلف في دخوله لو باشر القتل مع العاقلة في
 الغرامة والصحيح أنهم يشاركون العاقلة كما في الشرع نبالة عن التبيين اه **(قوله** لمن هو
 منهم) أي يعقلون لقاتل هو منهم قال في غرر الأفكار فإن كان غازيا فعاقلته ممن يرزق من
 ديوان الغزاة وإن كان كاتباً فعاقلته ممن يرزق من ديوان الكتاب اه وقيد في الدر المنثور
 كالعقستاني بكونه من أهل مصرهم لأن مصر آخر وقيل مطلقا قلت وفي الهداية ولا
 يعقل أهل مصر لاهل مصر آخر إذا كان لاهل كل مصر ديوان على حدة وقال الاتقاني وهذا
 إذا كان ديوان كل واحد من المصريين مختلفا لأنه لم يوجد التناصر بينهما حينئذ وأما إذا كان
 ديوانهما واحدا وكان الجاني من أهل ديوان ذلك المصر الآخري يعقل عنه أهل ذلك المصر **(قوله**
 خرج ما لقلب مالا إلخ) أي خرج القتل الذي انقلب موجب إلى المال بعارض صلح أو شبهة
 فانه لم يجب بنفس القتل فلا تحمله العاقلة كما يأتي **(قوله** فيؤخذ من عطائهم أو من أرزاقهم)
 أي لا من أصول أموالهم قال في الهداية ولو كانت عاقلة رجل أصحاب الرزق يقضى بالدية في
 أرزاقهم في ثلاث سنين لأن الرزق في حقهم بمنزلة العطاء ثم ينظر أن كانت تخرج أرزاقهم في كل
 سنة فكلما خرج رزق يؤخذ منه الثلث بمنزلة العطاء أو في كل ستة أشهر يؤخذ منه سدس
 الدية أو في كل شهر يؤخذ بمحضته من الشهر حتى يكون المستوفى كل سنة مقدار الثلث وإن
 كان لهم أرزاق في كل شهر واعطية في كل سنة فرضت في الاعطية لأنه ليسر لأن الاعطية
 أكثر والرزق لكفاية الوقت فيتعسر الأداء منه اه **(قوله** والفرق إلخ) وقيل العطية ما
 يفرض للمقاتل والرزق ما يجعل لفقراء المسلمين إذا لم يكونوا مقاتلين ونظر فيه الاتقاني **(قوله**

أي تمسكه ومنه العقل لانه
 يمنع القبائح (والعاقلة
 أهل الديوان) وهم
 المسكر وعند الشافعي
 أهل العشيرة وهم العصباء
 (لمن هو منهم فيجب عليهم
 كل دية وجبت بنفس
 القتل) خرج ما لقلب
 مالا بصاح أو بشبهه كقتل
 الأب ابنه عمدا فديته في
 ماله كما مر في الجنائيات
 (فيؤخذ من عطائهم)
 أو من أرزاقهم والفرق
 بين العطية والرزق أن
 الرزق ما يفرض في بيت
 المال بقدر الحاجة
 والكفاية مباشرة أو
 مياومة والعطاء ما يفرض
 في كل سنة لا بقدر الحاجة
 بل بصره وعناؤه في أمر

في ثلاث سنين) اعلم ان الواجب اذا كان ثلث الدية او اقل يجب في سنة واحدة وما زاد على الثالث الى تمام الثلاثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية في السنة الثالثة هداية وفيها ولو قتل عشرة رجلا خطأ فعل كل واحد عشر الدية في ثلاث سنين اعتبارا للجزء بالكل **(قوله من وقت القضاء)** اي بالدية لان يوم القتل والجنابة كقتل الشافعي غير الافكار **(قوله فان خرجت العطايا الخ)** ذكر في المجمع ودرر البحار انه يؤخذ في ثلاث سنين سواء خرجت في اقل أو أكثر قل في غير الافكار لكن في الهداية وغيرها انه ان عطيت العطايا في ثلاث سنين مستقبلة بعد القضاء بالدية في سنة واحدة او في اربع سنين تؤخذ الدية كلها من في سنة واحدة أو اربع سنين لان وجوبه في العطاء للتخفيف وذا حاصل في أي وقت أخذ فعلى هذا كان المراد من ثلاث سنين ثلاث أعطية ولو اجتمعت عطايا سنين ماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد القضاء لا تؤخذ منها لان الوجوب بالقضاء اه اقول فعلى هذا يفرق بين العطاء والرزق فان الرزق اذا خرج في اقل من ثلاث سنين يؤخذ بقدره كقدماء الفسنيين فيه على حقيقتها بخلاف العطاء تأمل ثم رأيت التصريح بالفرق في المحتج معللا بان الرزق لما كان مقدرا بالكفاية لزم الحرج بالاخذ منه في اقل من ثلاث سنين **(قوله وكل من يتناصر هو به)** قال في الهداية ولتبيين ويعقل اهل كل مصر عن اهل سوادهم لانهم اتباع لاهل المصر فانهم اذا حاربهم امر استصرها بهم فيمقلونهم اهل المصر باعتبار معنى القرب والتصرة ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة فعقل عنه اهل الكوفة لانه يستصر بأهل ديوانه لا يجبره والحاصل ان الاستنصار بالديوان يظهر فلا يظهر معه حكم التصرة بالقرابة والنسب والولاء وقرب السكنى وبعد الديوان التصرة بالنسب وعلى هذا يخرج كثير من مسائل المعاقل منها اخوان ديوان أحدهما بالبصرة وديوان الآخر بالكوفة لا يعقل أحدهما عن صاحبه وانما يعقل عنه اهل ديوانه ومن جنى جنابة من اهل البصرة وليس له في اهل الديوان عطاء واهل البادية اقرب اليه نسبا ومسكنه المصر فعقل عنه اهل الديوان من ذلك المصر ولم يشترط ان يكون بينهم وبين اهل الديوان قرابة لان اهل الديوان هم الذين يذبون عن اهل المصر ويقومون بنصرتهم وقيل اذا لم يكونوا قريبا له لا يعقلونه وانما يعقلونه اذا كانوا قريبا له وفي البادية اقرب منهم نسبا لان الوجوب بحكم القرابة واهل المصر اقرب منهم مكانا فكانت القدرة على التصرة لهم وصار نظير مشكلة الغيبة المنقطعة اه اي ان الولي الابعد ان يزوج اذا كان الاقرب غالبا غابة وذكر الاتفاق ان القول الثاني اصح **(قوله على الاصح)** وقيل يؤخذ من كل واحد في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة كفى للمتي **(قوله ثم السنين الخ)** كان انناسب ان يذكره بالفاء عقب قوله فان خرجت العطايا الخ **(قوله فان تسع القبيلة لذلك)** اي بان تكون قلائل فنصير الحصة اكثر من ثلاثة او اربعة درمتني ثم عبارة الهداية وغيرها تسع بتاوين في او له فكان على المصنف التعبير به او حذف اللام من قوله لذلك والقبيلة غير قيد قل في الهداية وعلى هذا حكم الرايات اذا لم تسع لذلك اهل رابعة ضم اليهم اقرب الرايات بمعنى اقربهم نصرة اذا حاربهم أمر الاقرب فالاقرب ويفوض ذلك الى الامام لانه هو العالم به اه **(قوله على ترتيب العصابات)** فيقدم الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم مثلا اذا كان الجاني

الدين (في ثلاث سنين)
من وقت القضاء وكذا
ما يجب في مال القتال
عمدا بان قتل الاب ابنه
يؤخذ في ثلاث سنين عندنا
وعند الشافعي نجب حالا
(فان خرجت العطايا في
اكثر من ثلاث او اقل
تؤخذ منه) لحصول
المقصود (وان لم يكن)
القاتل (من اهل الديوان
فما قلته قبيلته) واقاربه
وكل من يتناصر هو به
تنوير البصائر (وتقسم)
الدية (عليهم في ثلاث سنين
لا يؤخذ في كل سنة الا
درهم أو درهم وثلث ولم
تزد على كل واحد من كل
الدية في ثلاث سنين على
اربعة) على الاصح ثم
السنين بمعنى العطايا
فهتاني فليحفظ (فان لم
تسع القبيلة لذلك ضم
اليهم اقرب القبائل نسبا
على ترتيب العصابات

من أولاد الحسين رضي الله عنهما ولم يتسع حبه لذلك ضم اليه قبيلة الحسن رضي الله عنهما ثم بنوهم فان لم يتسع هاتان القبيلتان له ضم عقيل ثم بنوهم كما في الكرمانى وآباء القاتل وابناؤه لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون وليس احد الزوجين عاقلا للآخر وتماه في القهستاني **(قوله)** والقاتل عندنا كاحدهم) يعنى اذا كان من اهل العطاء أما اذا لم يكن فلا شئ عليه من الدية عندنا ايضا ذكره في المبسوط وعند الشافعى لا شئ عليه مطلقا معراج **(قوله)** فيشاركهم على الصحيح) تقدم في القسامة انه اختيار المتأخرين ومنه في الهداية هنا على عدم المشاركة قال في الكفاية وهو اختيار الطحاوى وهو الاصح وهو اصل رواية محمد اه لكن ذكر في الناية ان ما تقدم انما هو فيما اذا وجد القاتل في دار امرأة فادخلها المتأخرون مع العاقلة لتقديرها قاتلة بسبب وجوب القسامة امامها فهو فيما اذا كانت قاتلة حقيقة والفرق ان القسامة تستلزم وجوب الدية على القسم اما بالاستقلال أو بالدخول في العاقلة عندنا بالاستقراء وقد تحقق المزموم فتحقق اللازم بخلاف القتل مباشرة فانه قد لا يستلزم الدية اه ما خلاصا وعليه فليس في المسئلة اختلاف تصحيح لاختلاف الموضوع فتأمل **(قوله)** قبيلة سيده) اى مع سيده كما في الشرنبلالية عن البرهان وعبارة الملتقى وعاقلة المتق ومولى المولاة مولاة وعاقلة وهى اخضر واظهر **(قوله)** جناية عبد) من اضافة المصدر الى فاعله واما اذا جنى حرا على نفس عبد فسيأتى ط **(قوله)** ولا عمد) اى في النفس او الطرف فان العمد لا يوجب التخفيف بحمل العاقلة فوجب القود به قهستاني * (نتيه) قال في الاشباه لا تعقل العاقلة العمد الا في مسئلة ما اذا عفا بعض الاولياء أو صالح فان نصيب الباقيين ينقلب مالا وتحمله العاقلة اه اقول وقد قدمنا في باب القود فيما دون النفس عن العلامة قاسم انه خلاف الرواية ولم يقل به احد والنزى في سائر الكتب انه في مال القاتل فتنبه **(قوله)** أو قتله ابنه عمدا) الاولى كقتله كما عبر به فها مر آغا ليكون تمثيلا للشبهة ومنها ما اذا قتل رجلا واحدا هاصبى أو ممتوه والآخر عاقل بالغ أو أحدهما بمحيد والآخر بعضا **(قوله)** ولا ما لم يصلح) اى عن دم عمد او خطأ اه ط فانه على القاتل حالا الا اذا أجل قهستاني **(قوله)** أو اعتراف) اى يقتل خطأ فانه على المقر في ثلاث سنين قهستاني **(قوله)** ولا مادون نصف عشر الدية) اى مادون أرض الموشحة وهو خمسمائة وهذا خاص فيما دون النفس اما بدل النفس فتحمله العاقلة وان قل كما لو قتل مائة رجلا حرا فعلى عاقلة كل مائة درهم او قتل رجل عبدا قيمته مائة مثلا لزمت العاقلة لان بدل النفس ثبت بالنص وجوبه على العاقلة اه ما خلاصا من الناية والكفاية * (نتيه) * قدم الشارح قبيل فصل الجنين ان الصحيح ان حكومة العدل لا تحمّلها العاقلة مطلقا اى وان بلغت أرض الموشحة وذكر الاتقانى عن الكرخى ان العاقلة لا تعقل جناية وقعت في دار الحرب فالدية في مال الجاني **(قوله)** لقوله عليه السلام الخ) ذكره فقهاؤنا في كتبهم عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا لكن قيل انه من كلام الشعبي قال في القاموس وقول الشعبي لا تعقل العاقلة عمدا ولا عبدا ليس يتحدث كانوا الجوهرى ومعناه ان يجنى الحر على عبد لا العبد على حركا توهم ابو حنيفة لانه لو كان المعنى على ما توهم لكان الكلام لا تعقل العاقلة عن عبد ولم يكن ولا تعقل عبدا قال الاصمعى كفت في ذلك لمابىوسف

والقاتل) عندنا) كأحدهم ولو) القاتل) امرأة او صبي او مجنون) فيشاركهم على الصحيح) زيلعى) وعاقلة المتق قبيلة سيده وبمقل عن مولى الموالاة مولاه) وقبيلة مولاه) (و) اعلم انه لا تعقل عاقلة جناية عبد ولا عمد) وان سقط قوده بشبهة او قتله ابنه عمدا كما مر) ولا ما لم يصلح او اعتراف) ولا مادون نصف عشر الدية لقوله عليه السلام لا تعقل العواقل عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا مادون ارش

بمحضرة الرشيد فلم يفرق بين عقلته وعقلت عنه حتى فهمته اه اى لانه يقال عقلت القتل
اذا اعطيت دية وعقلت عن فلان اذا زمته دية فاعطيتها عنه واجب بان عقلته يستعمل
بمعنى عقلت عنه ويدل عليه السباق وهو قوله عمدا وكذا السابق وهو ولا صلحا ولا بصرافا
لان معناه عن عمد وعن صلح وعن اعتراف تأمل والاحسن ان يحجب بانه من الحذف والايصال
والاصل عن عبد واقرى دليل على ذلك ما رواه الامام محمد في موطنه بقوله حدثني عبد الرحمن
ابن ابى الزناد عن ابيه عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما
قال لا تغفل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترفا ولا ما جنى المملوك اه فقد جعل الجاني مملوكا
(قوله بل الجاني) ليس من لفظ الحديث وانما هو عطف على حجة قوله واعلم انه لا تغفل
عاقلة جناية عبد الخ اى بل تحمل ذلك الجاني وحده اى ولو حكما كولى العبد كما افاده القهستاني
او هو عطف على قوله ولا ما لزم يصلح او اعتراف وأنى به ليربط قول المصنف الان يصدقوه
بما قبله من المتن (قوله او تقوم حجة) هذا اذا اقامها قبل ان يقضى بها القاضى اى بالدية على
المقر اما لو قضى بها في ماله ثم اقامها ليحولها الى العاقلة لم يكن له ذلك لان المال قد وجب
عليه بقضاء القاضى فلا يكون له ان يبطل قضاءه بينته صرح به في المبسوط اه رملى (قوله
باقرار المدعى عليه) متعلق بنائب وضيمر وهو عائد على ما (قوله ولا عليه في ماله) معطوف على
قوله فلاشئ عليها والضمير للقاتل (قوله لان تصادقهما) علة للزوم القاتل حصته فقط وانما لم
يلزم جميع الدية كما في المسئلة الاولى لانه لم يوجد التصديق من الولي بالقضاء بالدية على العاقلة
في الاولى وقد وجد هنا فافترا قافاده الزيلعي (قوله في ذلك) اى في دعوى القتل ط (قوله
لان الحق عليه) اى وانما ثبتت على العاقلة بطريق التحمل خانية (قوله لا العاقلة) هذا ليس
في عبارة الخانية لكنه اخذه من مفهوم الحصر في قوله هو الجاني (قوله وهي غير متوجهة
على العاقلة) بل على ابيه ان كان له أب وظاهره انه لا يلزم شئ بتلك الدعوى ط (قوله وبقي هنا
شئ الخ) تخريج للجواب من وجه آخر حصله انا اذا قلنا بصحة اقرارهم يلزم جريان الحلف
لان القاعدة ان كل موضع لو اقر به لزمه فاذا انكر يستحلف الا في اثنتين وخمسين صورة
تقدمت آخر الوقف ليست هذه منها لكن اورد عليه ان الخصم هو الجاني كما مر ولا يستحلف
من ليس بخصم ومقتضاء ان لا يصح اقرارهم ووجهه ان الدية انما تلزمهم بطريق التحمل عن
القاتل فاقرارهم في الحقيقة اقرار عليه فاذا لم يصح اقرارهم عليه لم يلزمهم من وجبه اذ لا يمكن
تحمل ما ليس بنائب ثابت بخلاف ما اذا اقر بالقتل وصدقوه فانه يلزمهم كما مر لان تصديقهم الزمهم
تحمل ما هو ثابت باقرارهم هذا والذي حرره العلامة الرملى لزوم التحليف على نفى العلم لما
صرحوا به من انه لو قال كفلت بمالك على زيد وافر الكفيل بان له على زيد كذا وانكروه زيد ولا
بينه لزم الكفيل دون الاصيل فيه علم ان الاقرار اذا وجد نفاذا على المقر لا يتوقف على الاصل
اذا هو حجة وان كانت قاصرة ومستلثا نظير هذه قال وقد ظفرت بالنقل في الثالث من جامع
الفصولين دعوى القتل الخطأ على القاتل تسمع والبينة عليه تقبل بنية العاقلة ودعوى
الدية على العاقلة بنية القاتل هل تصح فعلى قياس ما كتبناه عن بغ في آخر الفصل السادس
ينبغي ان لا تصح دعواه كل الدية عليهم اه ملخصا اى فان مفهومه ان تصح بقدر ما يخصهم

بمحضرة الرشيد فلم يفرق بين عقلته وعقلت عنه حتى فهمته اه اى لانه يقال عقلت القتل
اذا اعطيت دية وعقلت عن فلان اذا زمته دية فاعطيتها عنه واجب بان عقلته يستعمل
بمعنى عقلت عنه ويدل عليه السباق وهو قوله عمدا وكذا السابق وهو ولا صلحا ولا بصرافا
لان معناه عن عمد وعن صلح وعن اعتراف تأمل والاحسن ان يحجب بانه من الحذف والايصال
والاصل عن عبد واقرى دليل على ذلك ما رواه الامام محمد في موطنه بقوله حدثني عبد الرحمن
ابن ابى الزناد عن ابيه عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما
قال لا تغفل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترفا ولا ما جنى المملوك اه فقد جعل الجاني مملوكا
(قوله بل الجاني) ليس من لفظ الحديث وانما هو عطف على حجة قوله واعلم انه لا تغفل
عاقلة جناية عبد الخ اى بل تحمل ذلك الجاني وحده اى ولو حكما كولى العبد كما افاده القهستاني
او هو عطف على قوله ولا ما لزم يصلح او اعتراف وأنى به ليربط قول المصنف الان يصدقوه
بما قبله من المتن (قوله او تقوم حجة) هذا اذا اقامها قبل ان يقضى بها القاضى اى بالدية على
المقر اما لو قضى بها في ماله ثم اقامها ليحولها الى العاقلة لم يكن له ذلك لان المال قد وجب
عليه بقضاء القاضى فلا يكون له ان يبطل قضاءه بينته صرح به في المبسوط اه رملى (قوله
باقرار المدعى عليه) متعلق بنائب وضيمر وهو عائد على ما (قوله ولا عليه في ماله) معطوف على
قوله فلاشئ عليها والضمير للقاتل (قوله لان تصادقهما) علة للزوم القاتل حصته فقط وانما لم
يلزم جميع الدية كما في المسئلة الاولى لانه لم يوجد التصديق من الولي بالقضاء بالدية على العاقلة
في الاولى وقد وجد هنا فافترا قافاده الزيلعي (قوله في ذلك) اى في دعوى القتل ط (قوله
لان الحق عليه) اى وانما ثبتت على العاقلة بطريق التحمل خانية (قوله لا العاقلة) هذا ليس
في عبارة الخانية لكنه اخذه من مفهوم الحصر في قوله هو الجاني (قوله وهي غير متوجهة
على العاقلة) بل على ابيه ان كان له أب وظاهره انه لا يلزم شئ بتلك الدعوى ط (قوله وبقي هنا
شئ الخ) تخريج للجواب من وجه آخر حصله انا اذا قلنا بصحة اقرارهم يلزم جريان الحلف
لان القاعدة ان كل موضع لو اقر به لزمه فاذا انكر يستحلف الا في اثنتين وخمسين صورة
تقدمت آخر الوقف ليست هذه منها لكن اورد عليه ان الخصم هو الجاني كما مر ولا يستحلف
من ليس بخصم ومقتضاء ان لا يصح اقرارهم ووجهه ان الدية انما تلزمهم بطريق التحمل عن
القاتل فاقرارهم في الحقيقة اقرار عليه فاذا لم يصح اقرارهم عليه لم يلزمهم من وجبه اذ لا يمكن
تحمل ما ليس بنائب ثابت بخلاف ما اذا اقر بالقتل وصدقوه فانه يلزمهم كما مر لان تصديقهم الزمهم
تحمل ما هو ثابت باقرارهم هذا والذي حرره العلامة الرملى لزوم التحليف على نفى العلم لما
صرحوا به من انه لو قال كفلت بمالك على زيد وافر الكفيل بان له على زيد كذا وانكروه زيد ولا
بينه لزم الكفيل دون الاصيل فيه علم ان الاقرار اذا وجد نفاذا على المقر لا يتوقف على الاصل
اذا هو حجة وان كانت قاصرة ومستلثا نظير هذه قال وقد ظفرت بالنقل في الثالث من جامع
الفصولين دعوى القتل الخطأ على القاتل تسمع والبينة عليه تقبل بنية العاقلة ودعوى
الدية على العاقلة بنية القاتل هل تصح فعلى قياس ما كتبناه عن بغ في آخر الفصل السادس
ينبغي ان لا تصح دعواه كل الدية عليهم اه ملخصا اى فان مفهومه ان تصح بقدر ما يخصهم

قاله المصنف بخلافه حرر (وان جنى حرر على نفس عبد خطأه في على ٥٦٦ عاقلته) يعني اذا قتله لان العاقلة لا تحمل

من الدية تأمل (قوله قاله المصنف) اى قال قلت يؤخذ الى هنا (قوله) يعني اذا قتله الخ)
 لا حاجة اليه مع قول المتن نفس عبد ا ه ح نعم ذكر الزيلعي ذلك على عبارة الكثر لانه ليس
 فيها ذكر النفس فكان المناسب للشارح ان يقول قيد بالنفس لان العاقلة الخ (قوله لا تحمل
 اطراف العبد) لانه يسلك بها مسلك الاموال ولذا لا يجزى فيها القصاص بين الحر والعبد
 اتقاني (قوله اذا لم يتناصروا) كذا فها رأيت من النسخ وصوابه اذا لم يباشروا لانهم عللوا
 عدم دخولهم في العاقلة بأنهم ليسوا من اهل النصرة ولهذا كان اصل الرواية عدم دخولهم
 وان باشروا كما قدمنا تقريره (قوله وان اختلفت مله) قيده في المتن بقوله ان لم تكن
 العداوة بين الملتين ظاهرة كاليهود مع النصارى اه وهو مستفاد من قول الشارح يعني ان
 تناصروا (قوله كالمسلم) عبارة الاتقاني وغيره والا ففى ماله في ثلاث سنين من يوم بقضى به كما
 في المسلم وهذا في الذمي اما المسلم ففي بيت المال (قوله كالبسطه في المجتبى) حيث قال لان الوجوب
 في الاصل على القتال وانما يتحول على العاقلة بالقضاء فاذا لم يوجد له عاقلة بقيت الدية عليه
 كتاجر مسلمين في دار الحرب قتل احدهما صاحبه فقتله في ماله اه (قوله وحرر في اسلم)
 اى ولم يوال احدا (قوله قاله في بيت المال) لان جماعة المسلمين هم اهل نصرتهم ولهذا
 اذا مات كان ميراثه لبيت المال فكذا ما يلزمه من الغرامة يلزم بيت المال زيلعي وهداية ومفاده
 انه لو له وارث معروف لا يلزم بيت المال ويأتى التصريح به (قوله وجعل الزيلعي) وكذا
 صاحب الهداية وغيره (قوله عن خوارزم) اى حاكبا عن حال اهل خوارزم اه وعبارة
 المجتبى قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون الا فى مال الجاني الا اذا كان من اهل قرية او محلة
 يتناصرون لان العشائر فيها قد وهت ورحمة التناصر من بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم
 نعم اسامى اهلها مكتوبة في الديوان والوفاء مات لكن لا يتناصرون به فعين ان يجب في ماله
 اه (قوله يرجع وجوبها في ماله) خبر قوله وظاهر قلت ولا حاجة الى جعله ترجيحاً للرواية
 الشاذة بل يمكن ترجيح ما ذكر على ظاهر الرواية فان اصل الوجوب على القتال وحيث
 لا عاقلة تحمل عنه ولا بيت مال يدفع عنه يؤخذ ذلك من ماله كما مر في الذمي فظاهر الرواية مبنى
 على انتظام بيت المال والا لزم اهدار دماء المسلمين فتدبر ثم رأيت كذلك في مختصر النقاية
 وشروحهما للقيستانى حيث قال ومن لا عاقلة له اى من العرب والعجم يعطى الدية من بيت
 المال ان كان موجودا او مضبوطا والا اى والا يكن كذلك فعلى الجاني (قوله يؤدى
 في كل سنة الخ) ظاهراً عدم التقيد بثلاث سنين والا فعلى من يكون الباقي على انه مع هذا هو
 مشكل ايضا لانه اذا أدى في كل سنة من عمره ثلاثة دراهم او اربعة فتى تنقضى الدية واذا
 مات فهل يسقط الباقي او يؤخذ من تركته او من غيرهما لم زمن اوضح هذا المقام (قوله قال) اى
 صاحب المجتبى ونصه قلت وهذا حسن لا بد من حفظه فقد رأيت في كثير من المواضع انه يجب
 الدية في ماله في ثلاث سنين اه أقول وجوبها في ماله في ثلاث سنين هو الموافق لما ذكره
 في الذمي ولا اشكال فيه فليتأمل فما ذكره في كثير من المواضع هو الاعديل فنه لا يعدل (قوله
 وهذا) اى وجوبها في بيت المال او الخلاف في وجوبها في بيت المال او في ماله (قوله فلو
 ذميا) اى لا عاقلة له (قوله ومن له وارث معروف) هذا قيد آخر لقوله وان لم يكن للقتال عاقلة

اطراف العبد وقال الشافعي
 لا تحمل النفس ايضا (ولا
 يدخل صبي وامرأة ومجنون
 في العاقلة اذا لم يتناصروا)
 يعنى لو القتال غيرهم والا
 فيدخلون على الصحيح كما
 مر (ولا يعقل كافر عن
 مسلم ولا بعكسه) لعدم
 التناصر (والكفار
 يتعاقلون فيما بينهم وان
 اختلفت مله) لان الكفر
 كلمة واحدة يعنى ان
 تناصروا والا ففى ماله في
 ثلاث سنين كالمسلم كالبسطه
 في المجتبى (واذا لم يكن
 للقتال عاقلة) كلفيط وحرر
 اسلم (قاله في بيت المال)
 في ظاهر الرواية وعليه
 الفoley درر وبرزازية
 وجعل الزيلعي رواية
 وجوبها في ماله رواية
 شاذة قلت وظاهر ما في
 المجتبى عن خوارزم من
 ان تناصروهم قد انعدم
 وبيت المال قد انهدم يرجع
 وجوبها في ماله يؤدى
 في كل سنة ثلاثة دراهم أو
 أربعة كما نقله في المجتبى
 عن التاطنى قال وهذا
 حسن لا بد من حفظه
 وافر المصنف فياحفظ
 فتدفع في كثير من المواضع
 انها في ثلاثة سنين فافهم

وهذا (اذا كان) القتال (مسلما) فلو ذميا ففى ماله اجماعاً برزازية (ومن له وارث معروف مطلقا) ولو بعيدا (قاله)

او محروما برق او كفر
(لا يعقله بيت المال) وهو
الصحيح كما بسطه في
الحاشية (ولا عاقلة للعجم)
وبه جزم في الدرر فانه
المعصف لعدم تناصرهم
وقيل لهم عواقل لانهم
يتناصرون كالاساكفة
والعصابين والصرافين
والسراجين فاهل محلة
القاتل وصنعتة عاقلته
وكذلك طلبة العلم قلت
وبه افنى الحلواني وغيره
خاتمة زاد في المحتجب
والحاصل ان التناصر
اصل في هذا الباب ومعنى
التناصر انه اذا حربه امر
قاموا معه في كفايته
وتماه فيه وفي تنوير
البصائر معزاي للحافظة
والحق ان التناصر فيهم
بالحرف فهم عاقلته الى
آخره فليحفظ اقره
القهستاني لكن حرر
شيخ مشايخنا الحانوتي ان
التناصر متف الآن لغلبة
الحسد والبغض وتخي كل
واحد المكروه لصاحبه
ففيه قلت وحيث لا قبلة
ولا تناصر فالدنية في ماله
أوبيت المال

كتاب الوصايا

بمع الوصية والايضاء يقال

فالدنية في بيت المال كما نبه عليه قاضيخان حيث ذكر ان ماسبق محمول على ما اذا لم يكن للقاتل وارث معروف بأن كان لقيطا أو من يشبهه اه وقدما انه مفاد كلام الزيلعي والهداية وبحث الرملي بأنه مخالف لاطلاق عامة الكتب وأطال في ذلك ولكن قاضيخان من أجل من يعتمد على تصحيحه لانه فقيه النفس كما قال العلامة قاسم **(قوله)** او محروما برق او كفر) كستامن اشترى عبدا مسلما فأعتقه ثم رجع المستامن الى داره فاسترق ثم جنى العتيق فهو في ماله لان له وارثا معروفا وهو المعتق مع ان اميرائه لومات لبيت المال لان معتقه رقيق في الحال أفاده في الحاشية عن الاصل وكذا لو كان المعتق ذميا يكون العقل في مال الجاني ايضا لما مر ان الكافر لا يعقل عن المسلم فلا يرد مامر من ان عاقلة العتيق قبيلة سيده كذا ظهر لي **(قوله)** لا يعقله بيت المال) بل يكون في ماله وان كان له وارث مستحق كما يستفاد مما قررناه فانه اذا ورثه بيت المال ولا يعقله فاذا لم يرثه فعقله في ماله بالاولى ولا شيء على الوارث لان فرض المسئلة فيمن لا عاقلة له **(قوله)** ولا عاقلة للعجم) جمع عجمي وهو خلاف العربي وان كان فصيحيا مغرب **(قوله)** وبه جزم في الدرر) وهو قول ابى بكر الباخي وابى جعفر الهندواني لان العجم لم يحفظوا أنسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجناية على الغير عرف بخلاف القياس في حق العرب وبه أخذ الاستاذ ظهير الدين خاتمة **(قوله)** عاقلته) اى اذا كانوا يتناصرون فيما بينهم ط ولا تنس مامر من انه لا يؤخذ في كل سنة من كل واحد من العاقلة اكثر من درهم أو درهم وثلاث **(قوله)** اذا حربه أمر) في المغرب حزبهم أمر أصحابهم من باب طيب **(قوله)** وتماه فيه) حيث قال وان كان له متناصرون من اهل الديوان والعشيرة والمحلة والسوق فالعاقلة اهل الديوان ثم العشيرة ثم اهل المحلة وبه قال الناطقي اه **(قوله)** والحق الخ) قلت المدار على التناصر كما ذكره فتى وجد بطائفة فهم عاقلته والا فلا ط **(قوله)** لكن حرر الخ) هو تأييد لما جزم به في الدرر **(قوله)** فالدنية في ماله) اى عند عدم وجود بيت المال او عدم انتظامه كما قدمناه والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوصايا

ايراده آخر الكتاب ظاهر المناسبة لان آخر أحوال الآدمي في الدنيا الموت والوصية معاملة وقت الموت وله زيادة اختصاص بالجنايات والديات لما ان الجناية قد تقضى الى الموت الذى وقته وقت الوصية عناية والمراد هنا انه آخر نسي نعم على ما في الهداية هو حقيقى لانه لم يذكر فيها الفرائض لكن فيه انه ذكر في الهداية بعده كتاب الحثى فهو نسي ايضا كما افاده الطورى **(قوله)** بمع الوصية والايضاء الخ) في المغرب أوصى الى زيد بكذا ايضاء ووصى به توصية والوصية والوصاة اسمان في معنى المصدر ثم سعى الموصى به وصية والوصاية بالكسر مصدر الوصى وقيل الايضاء طاب الثرى من غيره ليفعل على غيب منه حال حياته وبعد وفاته وفى حديث الظهار استوصى بآبن عمك خيرا اى اقبل وصيتى فيه وانتصاب خيرا على المصدر اى استضاء خبر اه وفى المصباح وصيت الى فلان توصية وأوصيت اليه ايضاء والاسم الوصاية بالكسر والفتح لغة وأوصيت اليه بمال جعلته له اه وفى القاموس أو صاه ووصاه توصية عهد اليه والاسم الوصاة والوصاية والوصية اه ونقل الامام النووي عن اهل اللغة انه

يقال أوصيته ووصيته بكذا وأوصيت ووصيت له وأوصيت إليه جعلته وصيا قلت وبه ظهر أنه لا فرق في اللغة بين المتعدي بنفسه لو باللام أو بلى فإن كلا منها يستعمل بمعنى جعلته وصيا وإن المتعدي بلى يستعمل بمعنى تملك المال وإن كلا من الوصية والإيصاء يأتي لهما وإن التفرقة بين المتعدي باللام والمتعدي بالي اصطلاحية شرعية كما يفهم من الدرر وبه صرح الطوري عن بعض التأخرين وكأنهم نظروا في ذلك إلى أصل المعنى فإن معنى أوصيت إليه عهدت إليه بأمر أو لادى مثلا ومعنى أوصيت له ملكت له كذا فعدوا كلا منهما بما يتعدى به ما تضمنه من معنى ثم اعلم أن جمع وصية وصايا وأصله وصاني فقلت الياء الأولى همزة لوقوعها بعد ألف مفاعل ثم أبدلت كسرتها فتحة فأنقلت الياء الأخيرة ألفا ثم أبدلت الهمزة ياء لكرهه وقوعها بين ألفين بقي أن عمومه للوصية والإيصاء ليس على معنى أنه جمع لهما كالألغى بل على معنى أن الوصية تأتي إما من المتعدي بلى والمتعدي باللام فجمعت على وصايا مراد بها كل من المعنيين فلا يرد أن ذكر باب الوصي في هذا الكتاب على سبيل التفضل فليأمل (قوله خيئت) تفريع على قوله بمعنى ملكه بطريق الوصية والاضحان يقول وهي تملك زيادة أو ويرجع الضمير إلى الوصية في كلامه ط (قوله عينا كان أو ديننا) عبارة المنع وغيره عينا أو منفعة اهـ (قوله بطريق التبرع) متعلق بتمليك اهـ وهذا قيد ذكره الزيلعي تبعا لنهاية (قوله) ليخرج نحو الأقرار بالدين (أي الأقرار به للدين) وفيه أن القائلين من علمائنا بأن الأقرار أخبار لا تملك استدلووا بهذه المسئلة فإنه لو كان تمليكاً لزم أن لا ينفذ من كل المال كما هو خضاه في كتاب الأقرار خيئت لا حاجة لإخراجه لأنه لم يدخل والتحقيق أن قيد التبرع لإخراج التملك بعوض كالبيع والأجارة وأنه احتراز بقوله مضاف إلى ما بعد الموت عن نحوه الهبة فإنها تملك تبرعاً للحال (قوله كاسيحي) أي في أول باب المعنى في المرض (قوله ولا ينافيه الخ) جواب سؤال يرد على قوله يعني بطريق التبرع تقريره ظاهر وأشار بقوله فتأمل إلى دقة الجواب وذلك لأن الواجب لحقه تعالى لما سقط بالموت أشبه التبرع ولم يكن كديون العباد اهـ ح أقول هذا مبنى على أن المراد بالتبرع ما إن شاء فعله وإن شاء تركه وعلى ما قدمناه يراد به ما كان مجانياً لا بمقابلة عوض وبه يندفع السؤال (قوله وهي على ما في المجتبى) عبارته والوصية أربعة أقسام واجبة كالوصية برد الواضع والديون المجهولة ومستحبة كالوصية بالكفارات وفدية الصلاة والصيام ونحوها ومباحة كالوصية للاغتناء من الأجانب والأقارب ومكروهة كالوصية لأهل الفسوق والمعاصي اهـ وفيه تأمل لما قاله في البدائع الوصية بما عليه من الفرائض والواجبات كالخج والزكاة والكفارات واجبة اهـ شربلية ومشي الزيلعي على ما في البدائع وفي المواهب تجب على مديون بما عليه الله تعالى أو للعباد وهذا ما مشي عليه المصنف خلافاً لما في المجتبى من التفرقة بين حقوقه تعالى وحقوق العباد وما مر من سقوط ما وجب لحقه تعالى بالموت لا يدل على عدم الوجوب لأن المراد سقوط أدائها والأفهي في ذمته فقول شارح على ما في المجتبى أي من حيث التقسيم إلى الأربعة تأمل (قوله ومباحة لغني) لعل المراد إذا لم يقصد القرية أمالو أوصى له لكونه من أهل العلم أو الصلاح إغائله أو لكونه رجلاً كاشحاً أو ذاعياً فينبغي ندمها تأمل (قوله ومكروهة لأهل فسوق) يرد عليه ما في صحيح البخاري لعل المعنى يعتبر

أوصى إلى فلان أي جعله وصيا والاسم منه الوصاية وسيجي في باب مستقل وأوصى لفلان بمعنى ملكه بطريق الوصية فخيئت (هي تملك مضاف إلى ما بعد الموت) عينا كان أو ديننا قلت يعني بطريق التبرع ليخرج نحو الأقرار بالدين فإنه نافذ من كل المال كاسيحي ولا ينافيه وجوبها لحقه تعالى فتأمل (وهي) على ما في المجتبى أربعة أقسام (واجبة بالزكاة) والكفارات (و) فدية (الصيام) والصلاة التي فرط فيها (ومباحة لغني ومكروهة لأهل فسوق

فيتصدق والسارق يستغنى بها عن السرقة والزانية عن الزنا وكان مراده ما اذا غلب على ظنه انه يصرفها للفسوق والفجور اه رحنى اقول وظاهر مامرانا صحيحة لكن سيأتى آخر باب الوصية للاقارب لتعليل القول بطلان الوصية بتطين القبر بانها وصية بالمكروه وسيأتى تمامه هناك **(قوله والافستجة)** اى اذا لم يعرض لها ما يبطئها **(قوله ولا تنجب الخ)** رد على من قال بوجوبها للوالدين والاقربين اذا كانوا ممن لا يبرنون لآية البقرة وهى قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الآيات والمراد بآية النساء آية الموارث واخرج البخارى فى صحيحه عن عطاء وابن عباس رضى الله تعالى عنهم قال كان المال للولد فكانت الوصية للوالدين فنسخ الله ذلك بأحب فجعل للذكر مثل حظ الانثيين وجعل للابوين لكل واحد منهما السدس وروى فى السنن مسندا الى ابى امامة رضى الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله اعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث واخرجه الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى حسن وهذا الحديث مشهور ثلثته الامة بالقبول ونسخ الكتاب جائز عندنا بثلثه اتقانى **(قوله سبها ما هو سب التبرعات)** وهو تحصيل ذكر الخير فى الدنيا ووصول الدرجات العالية فى المقبى نهاية وهذا فى المستحبة اما الواجبة فالظاهر ان سبها سبب الاداء وهو خطاب الله تعالى باداء تلك الواجبات وقد قالوا ان القضاء يجب بما يجب به الاداء فتدبر **(قوله اهلالاتملك)** الاولى قول النهاية اهلالاتتبرع **(قوله كاسيجى)** اى بعد نحو ورقة **(قوله وعدم استغراقه)** اى الموصى به بالدين اى الاباء ارام الغرما قهستانى **(قوله كاسيجى)** اى فى المثلن قريبا **(قوله وقتها)** اقول فى التارخاية الموصى له اذا كان معينا من اهل الاستحقاق يعتبر صحة الايجاب يوم أوصى ومضى كان غير معين يعتبر صحة الايجاب يوم موت الموصى فلو أوصى بالثلث لبنى فلان ولم يسمعهم ولم يشر اليهم فعفى للموجودين عند موت الموصى وان ساهم أو اشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت الوصية لان الموصى له معين فتعتبر صحة الايجاب يوم الوصية اه ما خصا **(قوله ليشمل الحمل)** اى قبل ان تنفخ فيه الروح اذ بعد التفخ يكون حيا حقيقة اه ح **(قوله اراد الشربلالية)** حيث قل رد عليه الوصية للحمل اذ يشترط وجوده لاحيانه لان نفخ الروح يكون بعد وجدانه وقتا غيرى اه ح **(قوله وكونه غير وارث)** اى ان كان ثمة وارث آخر والاصح كما لو أوصى احد الزوجين للآخر ولا وارث غيره كاسيجى **(قوله وقت الموت)** اى لادقت الوصية حتى لو أوصى لاخته وهو وارث ثم ولد له ابن تحت الوصية للاخ ولو أوصى لاخته وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية زيلى **(قوله ولا قاتل)** اى مباشرة كالخاطى والعامد بخلاف المتسبب لانه غير قاتل حقيقة وهذا اذا كان ثمة وارث والا صحت وكان القاتل مكلفا والا فتصح للقاتل لو صلبا او مجنونا كاسياتى **(قوله وهل يشترط كونه)** اى كون الموصى له معلوما اى معينا شخصا كريد او نوعا كالسكين فلو قال او صبت بثلثي فلان او فلان بطلت عند الجهالة كاسيدكره قيل وصايا الذمى وفى الوالوجية أوصت ان يعق عنها أمة بكذا ويعطى لها من الثلث كذا فان كانت الامة معينة جازت الوصيتان والاجازت الوصية بالعتق دون المال الا ان تفوض ذلك الى الوصى وتقول اعطها ان احببت

(والافستجة) ولا تنجب
لوالدين والاقربين لان
آية البقرة منسوخة بآية
النساء (سبها) ما هو (سب)
التبرعات وشربلالتها
كون الموصى اهلالاتملك
فلم تجز من صغير ومجنون
ومكاتب الا اذا اضاف
لعتقه كاسيجى (وعدم
استغراقه بالدين) لتقدمه
على الوصية كاسيجى
(و) كون (الموصى له
حيا وقتها) تحقيقا او
تقديرا ليشمل الحمل
الموصى له فافهمه فان به
يسقط اراد الشربلالية
(و) كونه (غير وارث)
وقت الموت (ولا قاتل)
وهل يشترط كونه معلوما

فإن محمداً ذكر فيمن أوصى أن تباع أمته ممن أحبته تبيع الورثة على بيعها ممن أحبته فإن إلى الرجل أن يأخذها ببيعها يحيط عنه مقدار ثلث مال الموصى أه مخلصاً قلت يؤخذ منه أن الوصية لمجهول تصح عند التخيير ووجهه ظاهر فإن هذه الجهة لا تقضي إلى المتازعة لارتفاعها بتعيين من له التخيير بخلاف ما لو قال لرجل أو قال لزيد أو عمر وتأمل (قوله بعقد) متعلق بالتأميك (قوله ما لا أنفعاً الخ) تعمم للموصى به (قوله أم معدوماً) أي وهو قابل للتأميك بعقد من العقود قال في النهاية ولهذا قلنا بأن الوصية بما تخر نجليه العام أو بأحد الخوثر وإن كان الموصى به معدوماً لأنه يقبل التأميك حال حياة الموصى بعقد المعاملة وقلنا بأن وصيته بما تله اغنامه لا يجوز استحساناً لأنه لا يقبل التأميك حال حياة الموصى بعقد من العقود أه وفي القهستاني الموصى به إذا كان معيناً أو غير معين وهو شائع في بعض المال يشترط وجوده عند الوصية وإن كان شائعاً في كله يشترط عند الموت كما إذا أوصى بتمز من غنى أو من مالى فإنه يشترط وجود المعز في الأول عند الوصية وفي الثاني عند الموت أه ومثله في التارخانية وبأن تمامه في الباب الآتي (قوله وإن يكون بمقدار الثلث) أي إن كان ثمة وارث ولم يجزها بالأكثروما قررناه ظهر أن هذه الشروط بعضها شروط لزوم وهي ما توقفقت لحق الغير ونفذت بأجازته وبعضها شروط حجة (قوله وما يجزى مجزاً الخ) في الحاشية قال أوصيت لفلان بكذا ولفلان بكذا وجعلت ربع دارى صدقة لفلان قال محمد أجيز هذا على الوصية وقال أبو يوسف في سؤال عرض عليه وأما قوله جعلت هو وصية لا يشترط فيها القبض والافراز أه مخلصاً وفي النهاية وأما بيان الالفاظ المستعملة فيها ففي التوارد عن محمد إذا قال أشهدوا أنى أوصيت لفلان بثلث درهم وأوصيت أن لفلان في مالى ألف درهم قالوا لى وصية والآخرى اقراراً وفى الأصل قوله سدس دارى لفلان وصية وقوله لفلان سدس فى دارى اقراراً وعلى هذا قوله لفلان ألف درهم من مالى وصية استحساناً إذا كان في ذكر وصيته وفى مالى اقراراً وإذا كتب ودينه بيده ثم قال أشهدوا على مالى هذا الكتاب جازاً استحساناً وإن كتبها غيره لم يجز أه مخلصاً (قوله وفى البدائع الخ) عبارتها على مافى الشرئبالية وأما ركن الوصية فقد اختلف فيه قال أصحابنا الثلاثة أى الامام وصاحبه هو الإيجاب والقبول الإيجاب من الموصى والقبول من الموصى له فلما يوجد جميعاً لا يتم الركن وإن شئت قلت ركن الوصية الإيجاب من الموصى وعدم الرد من الموصى له وهو أن يقع اليأس عن رده وهذا اشمل لتخريجه المسائل وقال زفر الركن هو الإيجاب من الموصى فقط أه وكلام المصنف تبعاً لشرح الهداية يشير إلى أن القبول شرط لأركان ومافى البدائع هو الموافق لما يذكره فى سائر العقود كالبيع ونحوه من أن الركن كل منهما (قوله قلت الخ) عزاً فى الشرئبالية إلى الخلاصة والظاهر أن المراد بالقبول دلالة عدم الرد نهى بمعنى ما قدمناه عن البدائع من قوله وإن شئت قلت الخ ثم المعتبر فى القبول والرد ما بعد الموت لا ما قبله كما سبقت (قوله بأن يموت الخ) تصوير للدلالة ومثله الوصية للحمل وفى لو الموصى له غير معين كاللقراء والظاهر أن القبول غير شرط أه وهو موجود دلالة تأمل (قوله كما سبقت) أى فى الورقة الثانية (قوله وحكمها الخ) هذا فى جانب الموصى له أما فى جانب الموصى فقد مرانها أربعة أقسام أقاده

قلت نذكر ذكره ابن سلطان وغيره فى الباب الآتى (و) كون (الموصى به قابلاً للتأميك بعد موت الموصى) بعقد من العقود ما لا اغنامه وجوداً للحال أم معدوماً وإن يكون بمقدار الثلث (وركنها قوله أوصيت بكذا لفلان وما يجزى مجزاً من الالفاظ المستعملة فيها) وفى البدائع ركنها الإيجاب والقبول وقال زفر الإيجاب فقط قلت والمراد بالقبول ما يعم الصريح والدلالة بأن يموت الموصى له بعد موت الموصى بلا قبول كما سبقت (وحكمها كون الموصى به ملكاً جديداً للموصى له) كما فى الهبة فيلزمه استبراء الجارية الموصى بها

في الشريعة قال ط وفيه ان المراد بالحكم هنا الاثر لترتب على الشيء وفيما مر ما يعبر عنه
بالصفة **(قوله)** عند عدم المانع اي من قتل او حراة او استغراق بالدين أو نحو ذلك **(قوله)**
لا الزيادة عليه **(الح)** فإذا أوصى بمأزاد على الثلث ولم يكن الا وارث يرده عليه واجازها فالبقية
له وان اجاز من لا يرده عليه ففرضه في البقية وباقيها لبيت المال فلو اوصى بشئ ماله واجازت
الزوجة فلها ربع الثالث واحد من اثني عشر مخرج الثلثين وربع الباقي وبيت المال ثلاثة
ولزيد ثمانية وتماه في شرح السائحاني على منظومة ابن الشيعة في الفرائض وان لم تجز
واوصى لها ايضا اولاف فقد اوصى في الجوهره فراجعها **(قوله)** الا ان تجيز ورثته **(الح)** اي
بعد العلم بما اوصى به اما اذا علموا انه اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا أجزنا ذلك
لانصح اجازتهم خاتمة عن المتفق ونقل السائحاني عن المقدسي اذا أجاز بعض الورثة جاز عليه
بقدر حصته لو اجازت كل الورثة حتى لو اوصى لرجل بال نصف واجاز واحد وارثين مستويين
كان للمعجز الربع ولرفيقه الثلث واللاموصى له الثلث الاصل ونصف السدس من قبل المعجز
اه ومثله في غاية البيان **(تأية)** « اذا صححت الاجازة بعد الموت بملكه المجاز له من قبل الموصى
عندنا وعند الشافعي من قبل المعجز كما في الزيلعي وسبجي » بيان ذلك آخر الباب الآتي **(قوله)**
ولا تعتبر **(الح)** اي لانها قبل ثبوت الحق لهم لان ثبوتهم عند الموت فكان لهم ان يردوه بعد
وفاته بخلاف الاجازة بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق وتماه في المنح وفي البرازية تعتبر الاجازة
بعد الموت لابعده هذا في الوصية اما في التصرفات المفيدة لاحكامها كالاعتاق وغيره اذا صدر
في مرض الموت واجازته الوارث قبل الموت لا رواية فيه عن اصحابنا قال الامام علاء الدين
السمرقندي اعتق المريض عبده ورضى به الورثة قبل الموت لا يسعى العبد في شئ وقد
نصوا على ان وارث المخرج اذا عفا عن الجارح يصح ولا يملك المطالبة بعد موت الجارح
اه **(قوله)** وهم كبار المراد ان يكونوا من أهل التصرف ويأتى تمامه **(قوله)** يعني يعتبر **(الح)**
الانصب جعل هذه مسألة مستقلة فيعبر بالواو ط قالت لعل الشارح يشير الى اخذ ذلك من
عبارة المصنف بجمل الخلف وهو بعد موته مما تنازع فيه قوله تجوز وقوله ورثته ولما كان
فيه خفاء أتى بلفظة يعني تأمل **(قوله)** وقت الموت لا وقت الوصية لانها تنابك مضاف الى
ما بعد الموت فيعتبر التملك وقته زيلعي وقدعنا عنه التفرع على ذلك **(قوله)** على عكس
اقرار المريض فيعتبر كونه وارثا أو غير وارث عند الاقرار حتى لو أقر غير وارث جاز وان
صار وارثا بعد ذلك لكن بشرط ان يكون ارثه بسبب حادث بعد الاقرار كما لو أقر لاجنية
ثم تزوجها بخلاف ما اذا كان السبب قائما لكن منع منه مانع ثم زال بعده كما لو أقر لابنة الكافر
أو العبد ثم أسلم أو عتق فانه يبطل الاقرار كالوصية والهبة كما سيأتى متنا فذا ذكره الزيلعي
وغيره تبعا للنهاية من انه لو أقر لابنة العبد لا يبطل بالعق لان ارثه بسبب حادث بعد الاقرار
ولانه في المعنى اقرار لمولاه الاجنبي فقد رده العلامة الاتقني بأنه سهو لا يصح نقله فقد نص
على خلافه في الجامع الصغير اه قالت بل هو مخالف للمعتمد ايضا كما يأتى على ان كون الارث
فيه بسبب حادث محل نظر نعم ذكر في الهداية انه لو غير مديون يصح والا فلا وسيأتى فتدبر
(قوله) ولو عند غنى ورثته **(الح)** اشار بزيادة الوصية الى ان الوصية بمادون الثلث عند

(وتجوز بالثلث للاجنبي)
عند عدم المانع (وان لم
يجز الوارث ذلك لا الزيادة
عليه الا ان تجيز ورثته بعد
موته) ولا تعتبر اجازتهم
حال حياته اصلا بل بعد
وفاته (وهم كبار) يعني
يعتبر كونه وارثا او غير
وارث وقت الموت لا وقت
الوصية على عكس اقرار
المريض للوارث (وندبت
باقل منه) ولو (عند غنى
ورثته

عدم الغنى او الاستغناء مستحبة أيضا وهو كذلك لما قال في الهداية ويستحب ان يوصى
 بدون الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء لان في التقيص صلة القريب بترك ماله عليهم
 بخلاف استكمال الثلث لانه استيفاء تمام حقه فلا صلة ثم هل الوصية باقل من الثلث اولى ام
 تركها قالوا ان كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرثون فالترك اولى لما فيه من الصدقة على
 القريب وقد قال عليه الصلاة والسلام افضل الصدقة على ذى الرحم الكاشح ولان فيه
 رعاية حق الفقير والقريب جميعا وان كانوا اغنياء او يستغنون بنصيبهم فالوصية اولى لانه
 يكون صدقة على الاجنبى والترك هبة من القريب والاوّل اولى لانه يتنى بهما وجه الله تعالى
 وقد قيل في هذا الوجه بخير لاشتغال كل على فضيلة وهو الصدقة او الصلة اه كلام الهداية
 وحاصله انه لا يتنبى الوصية بتمام الثلث بل المستحب التقيص عنه مطلقا لانه عليه الصلاة
 والسلام قد استكثر الثلث بقوله والثلث كثير لكن التقيص عند فقر الورثة وان كان
 مستحبا الا ان ثمة ما هو اولى منه وهو الترك اصلا فان المستحب تفاوت درجاته وكذا
 المسنون والمكروه وغيرها وبهذا ظهر لك ان اتيان الشارح المحقق بلو الوصية موافق
 للهداية فافهم هذا وفي القهستاني اذا كان المال قليلا لا يتنبى ان يوصى على ما قال ابو حنيفة
 وهذا اذا كان الاولاد كبارا فلو صغارا فالترك افضل مطلقا على ما روى عن الشيخين كما في
 قاضيان اه فالتمصيل انما هو في الكبار اما الصغار فترك المال لهم افضل ولو كانوا اغنياء
 * (تنبيه) قال في الحاوى القدسي من لا وارث له ولادين عليه فالاولى ان يوصى بجميع ماله
 بعد التصديق بيده (قوله او استغناهم بحصتهم) اى صيرورتهم اغنياء بان يرث كل منهم اربعة
 آلاف درهم على ما روى عن الامام ابراهيم عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضل
 قهستاني عن الظهيرية واقتصر الاتفاقى على الاول (قوله اى غنى واستغناء) عبر بالواو اشارة
 الى ان المراد بقوله بلا احدها عدمهما معا اذ لو وجد احدهما دون الآخر كان المندوب
 الفعل لا الترك فيناقض ما قبله فتدبر (قوله لانه) اى ترك الوصية (قوله كسأتمن) فانه اذا
 اوصى بكل ماله لمسلم او ذمى جاز لان المنع عن الوصية بالكل لحق الورثة ولاحق للورثة في دار
 الحرب ولوالجية وسأى تمامه في باب وصايا الذمى (قوله لعدم المزاحم) علة لقوله وصحت
 وما بعده (قوله وتكون وصية بالعق) اى تكون هذه الوصية وصية للعبد بنفسه تصحيحا
 لها وبما زاد على قيمته الى تمام الثلث (قوله فان خرج من الثلث الخ) فيه اجمال وبيان
 مانقله ط عن الهندية عن البدائع ان كان المال دراهم أو دنانير وقيمة ثلثي العبد مثل
 ماوجب له صار قصاصا ولو في المال زيادة دفعت اليه او في ثلثي العبد زيادة دفعت الى الورثة
 وان كان عروضا لا يصير قصاصا الا بالتراضى لاختلاف الجنس ويسى في ثلثي قيمته وله ثلث
 سائر امواله وهذا عنده واما عندها فكله مدبر فيعتق كله مقدما على سائر الوصايا فان زاد
 الثلث على قيمته دفع الورثة اليه وان قيمته أكثر سعى في الفضل اه ملخصا قلت والخلاف
 مبنى على تجزى الاتفاق وعدمه كما في شرح المجمع و اشار بتقديم العق على سائر الوصايا الى
 نعمة الخلاف ووضحها في العزيمة بما اذا اوصى بثلاث ماله لقنه الذى قيمته ألف درهم واوصى
 بثلاثي ألف درهم للفقراء او مات وترك العبد وأتى درهم عتق عنده ثلث العبد بمجانا والثلثان

او استغناهم بحصتهم
 كتركها اى كاذب تركها
 (بلا احدها) اى غنى
 واستغناء لانه حينئذ صلة
 وصدقة (وتؤخر عن
 الدين) لتقدم حق العبد
 (وصحت بالكل عند عدم
 ورثته) ولو حكما كسأتمن
 لعدم المزاحم (ولمعلوكه
 بثلاث ماله) اتفاقا وتكون
 وصية بالعق فان خرج
 من الثلث فيها والاسى
 في بقية قيمته وان فضل
 من الثلث شئ فهو له

(وبدارهم اوبدناير مرسة
لا تصح في الاصح كما
لا تصح بعين من اعيان ماله له
(وصحت لمكاتب نفسه
المسدي به اولام ولده)
استحسانا للمكاتب وارثه
(وصحت للحمل وبه)
كقوله اوصيت بحمل
جاري اوداتي هذه
لقلان ثم اغتاصح (ان ولد)
الحمل (لاقل من ستة
اشهر) ولزوج الحمل حيا
ولو ميتا وهي معتدة حين
الوصية فلاقل من سنتين
بدليل ثبوت نسبة اختيار
وجوهرة ولا فرق بين
الآدمي وغيره من
الحيوانات فلو اوصى لما
في بطن دابة فلان لينفق
عليه صحح ومدة الحمل
للآدمي ستة اشهر وللفيل
احدى عشرة سنة والابل
والحيل والحمار سنة وللبقرة
سنة اشهر وللشاة خمسة
اشهر وللشور شهران
وللكلب اربعون يوما
وللطير احدى وعشرون يوما
فهستاني معزى للاستيفاء
(من وقتها) اى من وقت
الوصية وعليه المتون وفي
النهاية من وقت موت
الموصى وفي الكافي ما يشيد

من قيمته بين العبد والفقراء سوية ويدفع العبد للفقراء ثلث قيمته وعندها يتفق الاولاكل
العبد بجنا ولايشئ للفقراء اه فتأمل ثم ان ظاهره ان كون هذه وصية بالتقوى مبنى على
قولهم تأمل (قوله او بدناير الخ) لو صدر بالافعال لابدناير لكان اوضح والمراد بالمرسة
كما سيذكره الشارح في الباب الآتى المتعلقة غير المقيدة بثلث او نصف او نحوها اه اى كما
اذا قال بمائة مثلافهم (قوله وصحت لمكاتب نفسه) اى اذا لم يعجز نفسه ولو بعد موت السيد اما
اذا عجز نفسه فهل يكون في حكم الوصية للمملوك حرره نقلا اه ط (قوله او لمديره او
لام ولده) لان نفاذاها بعد موت السيد وها حينئذ حران اه ط (قوله للمكاتب وارثه) لانه
عند موت الموصى باق على ملك الوارث فتكون وصية للوارث تأمل وفي الفهستاني لا تصح
لعبد وارثه ومديره وام ولده لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه كفى النظم
اه (قوله وصحت للحمل) لانها استخلاف من وجه لانه يجعله خليفة في بعض ماله والخمين
يصاح خليفة في الارث فكذا في الوصية ولا يقال شرطها القبول والخمين ليس من اهله لانها
تسبه الهبة والميراث فليس بها في الوصية يشترط القبول اذا امكن ولشبهها بالمرث يسقط اذا لم
يمكن عملا بالشبهين ولهذا يسقط بموت الموصى له قبل القبول زيلى (قوله وبه) اى بالحمل
لانه يجري فيه الارث فتجرى فيه الوصية ايضا لانها اخته زيلى وهذا اذا لم يكن الحمل
من المولى اتقاني واثار اليه الشارح * (تنبيه) * قدما في باب اللعان عن فتح القدير ان
توريث الحمل والوصية به وله لا يثبتان الا بعد الانفصال فيثبتان للولد للحمل اه أقول
والمراد ثبوت حكمهما والا فهما ثابتان قبل ذلك فلا ينافى كلامهم هنا * (فرع) * في
الظهيرية لو اعتق الورثة الحمل الموصى به جازا اعتاقهم ويضمنون قيمته يوم الولادة اه أقول
ووجه ما علمت ان الوصية به لا يثبت حكمها الا بعد الولادة فهو قبلها على ملك الورثة تبعا
لامه وبالولادة ثبت حق الموصى له وقد اتفقوا عليه فضمنوا قيمته وقتها تأمل (قوله لاقل
من ستة اشهر) اذ لو ولد لستة اشهر أو لاكثر احتمل وجوده وعدمه فلا تصح أفاده الاتقاني
(قوله ولو ميتا) مثل الموت الطلاق البائن ط أقول ومثله لو أقر الموصى بانها حامل فتثبت
الوصية له ان وضعته ما بين سنتين من يوم اوصى لان وجوده في البطن عند الوصية ثبت
بأقرار الموصى فانه غير متهم فيه لأنه موجب له ما هو خالص حقه بناء على هذا الاقرار وهو
الثالث فيلحق بما لو صار معلوما يقينا بأن وضعته لاقل من ستة اشهر اه كذا نقله شيخ
مشايخنا العلامة محمد التافاقي الحنفى مفتى القدس الشريف عن مبسوط السرخسى
(قوله فلاقل من سنتين) اى وقت الموت او الطلاق ولو كان لاكثر من ستة اشهر من
وقت الوصية ط (قوله ولا فرق) اى في صحة الوصية للحمل او به (قوله لينفق عليه) قيد
به لما سألنى من قوله اوصى بهذا التبن لدواب فلان فان الوصية باطلة ولو قال يعاف بها
دواب فلان جاز (قوله صح) اى اذا قبل فلان اتقاني لأنها وصية له كسألتنى (قوله ومدة
الحمل) اى أقل مدته وهو صريح مافى الفهستاني ط (قوله وللليل احدى عشرة سنة) الذى
رأيت فى نسخة الفهستاني احدى عشر شهرا فلترجع نسخة اخرى (قوله وعليه المتون) أفاد
بذلك اعتياده ط (قوله وفي الكافي الخ) أقول هذا الذى ينبغي اعتياده فان اصحاب المتون كما

صرحوا بماصر فقد صرحوا ايضا في آخر باب الوصية بالخدمة بانه لو اوصى بصوف غنمه وولدها اى الحمل له الموجود عند موته وأقره الشارح فهو مخصص لاطلاقهم هنا فافهم **(قوله ان كان له)** اى ان كان الايصاء للحمل للماصر ان من الشرائط كون الموصى له موجودا وقت الوصية ولا يتيقن بوجوده الا اذا ولد لاقبل من ستة أشهر من وقتها **(قوله ان كان به)** لما قدمناه عن النهاية من ان الموصى به ان كان معدوما لابد من ان يكون قابلا للملكية بعقد من العقود ولذا لم تحجز الوصية بماتلد أغنامه **(قوله)** لعدم قبضه بيان للفرق بين الوصية والهبة فان الهبة تملك محض الملك بالهبة انما يثبت بالقبض والجنين غير صالح لذلك أفاده في العناية أما الوصية فهي تملك من وجه واستخلاف من وجه كما قدمنا **(قوله)** لانه لا ولاية للاب على الجنين لان ثبوت الولاية لحاجة المولى عليه الى النظر ولا حاجة للجنين الى ذلك ولان الجنين في حكم جزء من اجزاء الام وكما لا يثبت للاب الولاية على الام فكذلك على ما هو من اجزائها وكذلك الام لو كانت هي التي صالحت لان الابوة في الولاية أقوى فاذا كانت لا تثبت للاب فالام أولى والجنين وان كان بمنزلة جزء منها من وجه فهو في الحقيقة نفس مودعة فيها فلا اعتبار معنى النفسية تحت الوصية والوصية للاجزاء لا تصح ولا يمكن تصحيح هذا الصالح من الام باعتبار الجزئية لهذا المعنى اه تافلاتي عن المبسوط **(قوله)** قلت وبه علم الخ هو المصنف في المنحط وفي حاشية الاشياء للحموى في قاعدة التابع تابع يبنى ان يقال ان كان شياً يخشى عليه التلف فالولى بيعه والا فان كان حيوانا فكذلك لان مؤنته تستغرقه بالفقعة ولو عقارا فلا هذا ما ظهر لى تفقها والقواعد تقتضيه اه **(قوله)** بل قالوا الخ اضراب انتقالى فانه افاد انه لا يثبت الولاية عليه اصلا فضلا عن صحة التصرف وعدمها فافهم قال الرملى والنقل في عدم ولاية الاب والوصى على الجنين متظاهرا كثير اه **(تنبيه)** * افنى في الحامدية اخذا مما هنا بانه لا يصح نصب الاب وصيا على حمله لكن في الاشياء اول كتاب البيوع يبنى ان يصح الوقف عليه كالوصية قال الحموى اى عليه فأفاد انه يصح نصب وصى عليه وهو موافق لجته المار وبه افنى العلامة ابن الشلبي مستندا الى قولهم ان الوقف على الحادئين من اولاده صحيح وقولهم ان الوقف اخو الوصية فيث دخلوا في الوقف دخلوا فيها ايضا اقول فيه نظار فان الظاهر ان مرادهم الوصية التي هي التملك فان الوقف اخوها لانه تصدق بالمنفعة والكلام في نصب الوصى على الحمل وذلك لا يشبه الوقف عليه كما لا يخفى وبه يظهر ما في كلام الحموى السابق هذا ولمولانا الشيخ محمد التافلاتي رسالة في هذه المسئلة وفق فيها بانه صحيح ولكنه موقوف الى الولادة اخذا مما قدمناه عن فتح القدير من ان توريثه والوصية به وله موقوفان اليها ايضا والله تعالى اعلم **(قوله)** وصحت بالامة الاحملها يعنى اذا قال او صيت بهذه الامة الاحملها صحت الوصية والاستثناء ايضا وهو منقطع بمعنى لكن لان الحمل لا يتناول اسم الامة لفظا وانما يستحق بالاطلاق تبعا وتماه في العناية **(قوله)** صح استثناءه منه) اى والحمل يصح افراده بالوصية فكذا استثناءه منها زيلى **(قوله)** لاحرى في داره) اى وان اجازت الورثة لهننا عن برهم بقوله تعالى انما ينهاكم الله الآية لعدم الجواز لحق الشرع لاحق الورثة بخلاف الوصية للوارث او للاجنبي بما زاد على الثلث فانه لحق الورثة ولان

انه من الاول ان كان له ومن الثاني ان كان به زاد في الكثرة ولا تصح الهبة للحمل لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه ليقبض عنه زيلى وغيره فلو صالح أبو الحمل عنه بما اوصى له لم يحزلانه لا ولاية للاب على الجنين ولو اجدية قلت وبه علم جواب حادثة الفتوى وهي انه ليس للوصى ولو مختارا التصرف فيها وقف للحمل بل قالو الحمل لا يلى ولا يولى عليه (وصحت بالامة الاحملها) لما تقرر ان كل مانح افراده بالعقد صح استثناءه منه وما افلا (ومن المسلم لذى وبالعكس لاحرى في داره) قيد بداره

الحرى في داره كالميت في حقنا والوصية للميت باطلة ونص محمد في الاصل على عدم جواز الوصية للحرى صريحا وكذا في الجامع الصغير وذكر شراحه أن في السير الكبير ما يدل على الجواز ورد العلامة قاضي زاده بأن لفظ السير الكبير لو وصى مسلم لحرى والحرى في دار الحرب لا يجوز واعترضه في العزيمة بأن نافى الجواز مؤمنون في الاخذ والنقل وذكر العلامة جوى زاده أن مرادهم بتأيد على الجواز ما ذكره في شرح السير الكبير للسرخصي بقوله لا بأس أن يصل الرجل المسلم المشرك قريبا كان أو بعيدا محاربا كان أو ذميا واستدل عليه بأحد حديث منها أنه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة دينار إلى مكة حين غفلوا وأمر بدفع ذلك إلى ابن سفيان بن حرب وسفوان بن أمية ليفرقا على فقراء أهل مكة فقيل ذلك أبو سفيان وابن صفوان قل وبه تأخذ ولأن صلة الرحم محودة عند كل عاقل وفي كل دين والاهداء إلى الغير من مكارم الاخلاق قل صلى الله عليه وسلم بعث لأتباعه مكارم الاخلاق فعرفنا أن ذلك حسن في حق المسلمين والمشركين جميعا اهـ فالحلاف في جواز صلة الحربى وعدمه لا في جواز الوصية وعدمه اهـ ما خلا وتمة في الشريعة بالنية والتعليل ان التعليل بان الحربى كالميت اقتضى عدم جواز الوصية له والتعليل بالنية اقتضى عدم جواز كل من الوصية والصلة وما في السير يدل على جواز الصلة دون الوصية خلافا لما فهمه شراح الجامع فصار الحلاف في جواز الصلة فقط أقول وقد رأيت نص الإمام محمد على جواز الهدية حيث قال في موطنه في باب ما يكره من لبس الحرير والديباج ولا بأس أيضا بالهدية إلى المشرك المحارب ما لم يهد إليه سلاح وأورد وهو قول ابن حنيفة والعامه من فقهاءنا اهـ **(قوله)** لأن المستأمن كالميت (قوله) إذا أوصى مسلم أو ذى جميع ماله جاز كما مروى بآتي تمامه **(قوله)** كأنفاده التللا في بعض النسخ التللا خسر و **(قوله)** ولا وارثه (قوله) أي الوارث وقت الموت كما مر بيانه قال القسطنطيني وأعلم أن الناطقي ذكر عن بعض أشياخه أن المريض إذا عين لواحد من الورثة شيئا كالأدرا على أن لا يكون له في سائر الورثة حق بجوز وقيل هذا إذا رضى ذلك الوارث به بعد موته فحينئذ يكون تعيين الميت كتمعين باقي الورثة معه كما في الجواهر اهـ قلت وحكي القولين في جامع الفصولين فقال قيل جاز به أفنى بعضهم وقيل لا اهـ **(فرع)** * قال في البرازية وفي الغتابي اجتمع قرابة المريض عنده يأكلون من ماله أن كانوا ورثة لم يجز إلا أن يحتاج المريض اليهم لتعاهده فبأكلون مع عياله بالاسراف وأن لم يكونوا ورثة جاز من ثلث ماله لو بأمر المريض اهـ **(قوله)** وقته مباشرة (قوله) لقوله عليه السلام لا وصية لقاتل ولأنه استعجل ما أخره الله فيجزم الوصية كالإيراث سواء أوصى له قبل القتل ثم قتله أو أوصى له بعد الجرح لإطلاق الحديث زباني أقول والمراد بالاستعجال ما يظهر من حال القاتل والا فذهب أهل الحق أن المقتول ميت بأجله تأمل * **(فرع)** * جرحه رجل وقتله آخر جازت للجراح لأنه ليس بقاتل ولو الجلية **(قوله)** لا تسيب (قوله) أي البئر ووضع الحجر في غير ما يكره لأنه غير قاتل حقيقة **(قوله)** كمر (قوله) أي في كتاب الجذبات **(قوله)** لا باجزة ورثته (الاستثناء متعلق بالمستثنين قل في البرهان الوصية للمقتول تجوز باجزة الورثة عندها وقال أبو يوسف لا تجوز والحلاف في غير قتله عمدا بعد الوصية فإنها تكون ملغاة بالاتفاق شريعة بالنية **(قوله)**

لأن المستأمن كالميت كما أفاده التللا بخنا قلت وبه صرح الحدادى والزباني وغيرهما وسيجي متافى وصايا الذمى (ولا لوارثه) وقتله مباشرة (لا تسيب) كمر (الاباجزة ورثته) لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث إلا أن يحزها الورثة يعني عند وجود وارث آخر كما يفيد آخر الحديث

وسنحققه (وهم كبار) عقلاء فلم تجز اجازة صغيرة ومجنون واجازة ٥٧٦ المريض كابتداء وصية ولو اجاز البعض وره

البعض جاز على المجز بقدر حصته (او يكون القاتل صبيا او مجنونا) فتجوز بلا اجازة لانهما ليسا اهلا للعقوبة ولو لم يكن له وارث (سواء) بكفى الخاتية اى سوى الموصي له القاتل والوارث حتى لو اوصى لزوجته او ماله ولم يكن بمقتاهاث آخر تصح الوصية ابن كمال زاد فى الحية فلو اوصت لزوجها بالتصف كان له الكل قلت وانما قيدوا بالزوجين لان غيرهما لا يحتاج الى الوصية لانه يرث الكل برد اورحم وقد قدمناه فى الاقرار معزيا للشرنبلالية وفى فتاوى التوازل اوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا الا امراته فان لم تجز فلها السدس والباقي للموصى له لان له ثلث بلا اجازة فيبقى ثلثان فلها ربعهما وهو سدس الكل ولو كان مكانها زوج فان لم تجز فله الثلث والباقي للموصى له (ولامن صبي غير مميزا صلا) ولو فى وجوه الخير خلافة للشافعى (وكذا) لاتصح (من يميز الا فى تجهيزه وامر دفعه) فتجوز استحسانا

وسنحققه (اى قريبا) **(قوله)** واجازة المريض كابتداء وصية) فمذا كان وارث الموصى مريضا فجاز الوصية وهو بائع عاقل ان يرى تحت اجازته وان مات من ذلك المرض فان كان الموصى له وارثه لا تجوز اجازته الا ان يجيزه ورثة المريض بعدموته وان كان اجنبيا تجوز اجازته ويعتبر ذلك من الثلث منح **(قوله)** جاز على المجز الخ) بان يقدر فى حق المجز كان كلهم اجاز واوفى حق غيره كان كلهم لم يجزوا وقد بنا بيانه عن المقدسى **(قوله)** او يكون) بالتصعب عطف على قوله باجازة ورثته لانه فى تأويل ان يجز **(قوله)** لانهما ليسا اهلا للعقوبة) ولذا لم يحرم الميراث وهذا التعايل ذكره الشرنبلالى بحثامته ولى فيه نظرا ذل لو كانت العلة فى الكبير العقوبة لم تجز الوصية بالاجازة كالميراث نعم هو ظاهر على قول ابن يوسف بانها لا تجوز للقاتل وان اجازها الورثة وعللوا له بان جانبته باقية والامتناع لاجلها عقوبة له واما عندها فهو لحق الورثة دفعا للفظ عنهم حتى لا يشار كهم فى مال من سقى فى قتله وهذا ينعدم باجازتهم والصبي بمنزل من الغبط فلم يثبت فى حقه ما ثبت فى حق البالغ كذا فى الكفاية وغيرها **(قوله)** اى سوى الموصى له) تفسير للضمير فى سواء وقوله القاتل او الوارث بدل من الموصى له **(قوله)** حتى لو اوصى الخ) تفريع على قوله او الوارث وفى القهستانى ولو اوصى لقاتله ولا وارث له صحت الوصية له وهذا عند الطرفين **(قوله)** فلها ربعهما) لان الارث بعد الوصية ففرضها ربع الثلثين الباقيين **(قوله)** فله الثلث) وهو نصف الباقي * (فرع) ترك امرأة واوصى لها بالنصف ولاجنى بالنصف يعطى للاجنى اولا الثلث وللمرأة ربع الباقي اذ انا والباقي بقسم بينهما على قدر حقوقهما تنازخانية وفيها تركت زوجها فقط وقد كانت اوصت لاجنبي بالنصف فلمل موصى له نصف المال وللزوج الثلث والسدس لبيت المال اه ولو اوصى لكل منهما بالكل فقد اوضحه فى الجوهره **(قوله)** الا فى تجهيزه وامر دفعه) لكنه تراعى فيه المصلحة لما قال فى الخلاصة عن الروضة لو اوصى بأن يكفن بأن يكفن دينار يكفن بكفن وسط ولو اوصى بأن يكفن فى توين لا يراعى شرائط الوصية ولو اوصى بأن يكفن فى خمسة اثواب اوصت اثواب يراعى شرائطه ولو اوصى بأن يدفن فى مقبرة كذا يقرب فلان الزاهد تراعى شرائطه ان لم يلزم فى التركة مؤنة الحل ولو اوصى بأن يدفن مع فلان فى قبر واحد لا يراعى شرطه اه شرنبلالية اقول وظاهر كلامه يوهمن ان صاحب الخلاصة ذكر المسئلة فى وصية الصبي وليس كذلك بل عبارة الخلاصة مطابقة ومثلها فى البرازية **(قوله)** وعابه تحمل اجازة عمر الخ) قال فى العناية والاثم محمول على انه كان قريب المهد بالحلم يعنى كان بالعالم يرض على بلوغه من كثير ومثله يسمى يافعا مجازا او كانت وصيته فى تجهيزه وامر دفعه ورد بانه صح فى رواية الحديث انه كان غلاما لم يحتمل انه اوصى لاسنة عم له بمال فكيف يصح التأويل قال الطحاوى والاحتجاج بهذا الاثر لا يصح من الشافعى لانه مرسل وعندنا المرسل وان كان حجة لكن هذا مخالف لقوله عليه السلام رفع القلم عن ثلاث وفيه نظر لان المراد بالقلم التكليف وما نحن فيه ليس منه وقال ابن حزم وهو مخالف لقوله تعالى وابتلوا النيامى الآية قالها تدل على ان الصبي ممنوع من ماله اه ملخصا اقول قديقال رفع التكليف دليل الحجر عن الاقوال والتصرفات فان ذلك لازم له شرعا تأمل **(قوله)** يعنى المراهق) تفسير لياق والمراهق من قرب البلوغ وهذا التفسير

(موافق)

وعليه تحمل اجازة عمر مرضى الله عنه لوصية يافع يعنى المراهق (وان) وصية (مات بعد الادراك)

او اضافها اليه) كان ادركت فتأني لفلان ﴿ ٥٧٧ ﴾ لم يجز لقصور ولايته فلا يملك تمييزا او تعليقاً كما في الطلاق بخلاف

العبد كما افاده بقوله (ولا من عبد ومكاتب وان ترك المكاتب (وفاء) وقيل عندها تصح في صورة ترك الوفاء درر) (الا اذا اضافها) كل منهما عبارة الدرر اضافها (الى العتق) فتصح لزوال المانع وهو حق المولى (ولا من معتقل الانسان بالاشارة الا اذا اعتدت عقله حتى صارت له اشارة معهودة فهو كاخرس) وقد امدت سنة وقيل ان امدت لموته جاز اقراره بالاشارة والاشهاد عاينه وكان كاخرس قالوا وعليه الفتوى درر وسيجي في مسائل شتى) (وانما يصح قبولها بعد موته) لان اوان ثبوت حكمها بعد موته (فبطل قبولها وردها قبله) (وانما يملك بالقبول) (الا اذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فهو) (اي المال الموصى به (لورثته) بلا قبول استحسانا كما مر وكذا لو اوصى للجنين يدخل في ملكه بلا قبول استحسانا لعدم من يلى عليه ليقل عنه كاسر (وله) اي للموصى (الرجوع عنها بقول صريح او

موافق لما في المغرب) **(قوله)** وقيل عندها الخ) هذا الخلاف فيما اذا اوصى بشئ ماله مثلاً امالاً او وصى بعين من ماله فلا تصح اجماعاً كما انه يصح اجماعاً اذا اضاف الوصية الى ما يملكه بعد العتق والدليل المذكور في المطولات ط **(قوله)** الا اذا اضافها) بان قال اذا عتقت فلنت مالي وصية لفلان او اوصيت بشئ مالي له حتى لو عتق قبل الموت بأداء بدل الكتابة او غيره ثم مات كان للموصى له ثلث ماله وان لم يعتق حتى مات عن وفاء بطلت الوصية لان الملك له حقيقة لم يوجد زباني **(قوله)** وعبارة الدرر اضافها) كان نسخته كذلك والا فالذي رأيته فيها كعبارة المصنف **(قوله)** لزوال المانع الخ) بيان لوجه المخالفة بينهما وبين الصبي فان اهلبتاهما كاملة وانما منعاً لحق المولى فتصح اضافتهما الى حال سقوط حق المولى اما الصبي فاهلبته قاصرة فليس باهل لقول ملزم فلا يملكه تمييزاً ولا تعليقاً **(قوله)** بالاشارة) متعاقب يصح المقدر بعد أداة التني **(قوله)** وقيل ان امتدت لموته جاز) قال في الكفاية وذكر الحاكم رواية عن ابي حنيفة ان دامت العقلة الى الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه لانه يجوز عن النطق بمعنى لا يرجي زواله فكان كالاخرس قالوا وعليه الفتوى اه قال السائحاني سواء طالت المدة او قصرت والقول الاول مشروط بالامتداد سنة وان لم يتصل بها الموت هذا ما يظهر من كلامهم **(قوله)** درر) وبه جزم في متن المواهب **(قوله)** وانما يملك بالقبول) دخول على المتن فان لم يقبل بعد الموت فهي موقوفة على قبوله ليست في ملك الوارث ولا في ملك الموصى له حتى يقبل او يموت اتقاني عن مختصر الكرخي **(قوله)** ثم هو بلا قبول) اي ولارد **(قوله)** استحسانا) والقياس بطلانها لان تمامها موقوف على القبول وقد فات وجه الاستحسان انها تمت من جهة الموصى تماماً لا يلحقه الفسخ ووقفت على خيار الموصى له فصار كالبيع بالخيار للمشتري لومات في الثلاث قبل الاجازة يتم والساعة لورثته فكذا هنا فيكون موته بلارد كقبوله دلالة اتقاني * (تبيه) * قال المقدسي واذا قبل الموصى له ملك الموصى به والا فلا عند الجمهور ان كان معنياً يمكن قبوله بخلاف نحو الفقراء ونحو هاشم ومصاحبة مسجد وحج وغزوة وفي الظهيرية قالوا اعطوا بعد موتى ثلث مالى مسكين سكة كذا فلما مات اثنى الوصى بالمال اليهم فقالوا لا نزيدة وايس بنا حاجة اليه قال ابو القاسم يرد المال الى الورثة وان رجعوا قبل رده للورثة لبطان حقه بالرد وفي الاشباه واذا قبلها ثم ردها على الورثة ان قبلوها انفسهم ملكة والا لم يجبروا اه سائحاني **(قوله)** وله الرجوع عنها) لان تمامها يموت الموصى ولان القبول يتوقف على الموت والايحباب الفردي يجوز ابطاله في المعاوضات كالبيع في التبرع اولى غناية وأعلم ان الرجوع في الوصية على انواع ما يحتمل الفسخ بالقول والفعل كالوصية بعين ومالا يحتمل الا بالقول كالوصية بالثلث او الربع فانه لو باع او وهب لم تبطل وتنفذ الوصية من ثلث الباقي ومالا يحتمل الا بالفعل كالتدبير المقيد فلو باعه صح لكن لو اشتراه عاد حاله الاول وما لا يحتمل بهما كالتدبير المطلق اه ملخصاً من الاتقاني والقهستاني **(قوله)** او قبل الخ) هذا رجوع دلالة الاول صريح وقد ثبت ضرورة بان يتغير الموصى به ويتغير اسمه كما اذا اوصى بعقب في كرمه فصار زيباً او بيضة فخصتها دجاجة حتى أفرخت قبل موت الموصى وتماه في الكفاية **(قوله)** بان يزيل اسمه الخ) كما اذا اتخذ الحديد سيفاً أو الصفر آنية

فعل يقطع حق المالك عن (٣٧) (ين) (خا) الغصب) بان يزيل اسمه واعظم منفعه كما عرف

في العصب (او) فعل (يزيد في الموصى به ما يمنع تسليمه الا به كالتسويق) الموصى به (بسمن والبناء) في الدار الموصى بها بخلاف تخصيصها وهدم بنائها لانه تصرف في التابع **٥٧٨** (وتصرف) عطف على بقول صريح

لانه لما اثر في قطع ملك المالك فلان يؤثر في المانع اولى زيلى اى في المنع عن حصول الملك للموصى له واذا ذبح الشاة الموصى بها كان مجرد الذبح رجوعا وكان ينبغي عدمه لانه نقصان كقطعه الثوب ولم يخضه وهدم بناء الدار ولكن نقول الذبح دليل على استبقائه على ملكه فكان دليل الرجوع لان الناحم قلما تبقى عادة الى وقت الموت اتفاقى **(قوله كالتسويق الخ)** وكالتسويق يحشوه والبطانة يبطن بها والظهارة يظهر بها لانه لا يمكن تسليمه بدون الزيادة ولا يمكن نقضها لانه حصل في ملك الموصى من جهة هداية وكذا لو زرع فيها شجرا او كرما لا لو زرع رطبة خالية **(قوله لانه تصرف في التابع)** وهو البناء والتخصيص زينة اتفاقى وانظر هل تطليق الدار وتكليسها كالبناء او كالتخصيص ثم رأيت في الخاتمة مانصه وان طينها يكون رجوعا اذا كان كثيرا اه وتام ذلك في شرح الوهبانية فراجع **(قوله عطف على بقول)** فيه مسامحة لان العطف على المجرور بدون الجار افاده ح **(قوله فهو اصل ثالث الخ)** يعنى انه قسم ثالث للفعل المفيد للرجوع خلافا لما يفيد تعبير المصنف من انه مقابل للفعل لكن قال ح هذا انما يظهر في عبارة الدرر حيث قال او يزيد ولم يذكر لفظة تصرف واما على ذكرها فلا سواء كان بأو او بالواو اه **(قوله عاد للملكة ثانيا)** اى بالتمراء او بالرجوع عن الهبة زيلى وهذا في غير المدبر المقيد كقوله ان مت من مرضى هذا فانت حر فانه لو باعه ثم اشتراه عاد الى الحال الاول كالتقاضي وقدمناه **(قوله وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تمييزه)** اقول وكذا ان امكن ولكن بعسر كشمير ببروكان عليه ان يذكر هذا عند قول المتن او فعل يقطع حق المالك سائحا **(قوله لانه تصرف في التبعية)** كذا في بعض النسخ وفي بعضها في التبعية بالنون والفاء وعلى كل فالمراد به ازالة الوسخ وعبارة الهداية لان من اراد ان يعطى ثوبه بغيره فبفسله عادة فكان تقريره اه اى ابقاء الوصية لارجوعا عنها **(قوله لا يضر اصلا)** اى سواء كان قبل القبول او بعده زيلى لانه حصل بعد تمامها لان تمامها بالموت كفاية **(قوله ولا يحدوها)** لان الرجوع عن الشيء يقتضى سبق وجوده ووجود الشيء يقتضى سبق عدمه اذ الجحود نفي لاصل المقد فلو كان الجحود رجوعا اقتضى وجود الوصية وعدمها فباسبق وهو محال كفاية **(قوله وأقره المصنف)** قال في شرح المتن ولكن المتن على الاول ولذا قدمه المصنف على عادته اه اقول وأخر في الهداية دليله فكان مختاراه قال في النهاية وجزم به في المواهب والاصلاح قال في قضاء الفوائت من البحر واذا اختلف التصحيح والافتاء فالعمل بما وافق المتن اولى **(قوله خرام اورياء الخ)** لان الوصف يستدعى بقاء الاصل والتأخير ليس للسقوط كتأخير الدين زيلى **(قوله فكل ذلك رجوع)** لان التارك اسقاط والباطل الذاهب المتلاشى ولان قوله الذى او صبت به الخ يدل على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم اوصى به لآخر لان المحل يحتمل الشركة واللفظ صالح لها زيلى **(قوله لبطان الثانية)** اى لان الاولى انما تبطل ضرورة كونه الثانى وان تكن في الاول على حاله زيلى **(قوله وتبطل هبة المريض ووصيته الخ)** لان الوصية

وعطف ابن الكمال تبعا للدرر بأو وعليه فهو اصل ثالث في كونه فعليه يفيد رجوعه عنها كما يفيد من الدرر فتدبر (يزيل ماكه) فانه رجوع عاد للملكة ثانيا ام لا (كالبيع والهبة) وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تمييزه (لا) يكون راجعا (بفعل ثوب اوصى به) لانه تصرف في التبعية واعلم ان التعبير بعد موت الموصى لا يضر اصلا (ولا يحدوها) درر وكثر وقاية وفي الجمع به يفتى ومثله في العنى ثم نقل عن العيون ان الفتوى على انه رجوع وفي السراجية وعليه الفتوى واقره المصنف (وكذا) لا يكون راجعا (بقوله كل وصية اوصيت بها خرام او رياء او آخرتها بخلاف) قوله (تركتها) بخلاف (قوله كل وصية اوصيتها فهي باطلة) والذى اوصيت به لزيد فهو لعمر وأو لفلان وارثي) فكل ذلك رجوع عن الاول وتكون

لوارثه ما لا حاجة بكسر (ولو كان فلان) الآخر (ميتا وقتها فالاولى من الوصيتين بحالها) لبطان (ايجاب) الثانية ولو حيا وقتها مات قبل الموصى بطلنا الاولى بالرجوع والثانية بالموت (وتبطل هبة المريض ووصيته لمن نكحها

انجاب عند الموت وهي وارثة عند ذلك والوصية للمواريث والهبة وإن كانت منجزة صورة
فهي كالمضاف الى ما بعد الموت حكما لأن حكمها يتقرر عند الموت ألا ترى انها تبطل بالدين
المستغرق وعند عدم الدين تعتبر من الثلث هداية **(قوله)** بعدها كذا في النسخ والذي رأيت
في المنح بعدها بضمير التثنية وهي الانسب **(قوله)** لجواز الوصية اثباتا ونفيا **(قوله)** وقت
الموت الخ) فصح لو وصى لزوجته ثم طلقها ثلاثا او واحدة وضعت عدتها ثم مات الموصي
فهستاني **(قوله)** لانه يعتبر الخ) لأن الاقرار ملزم بنفسه فلا يتوقف الى شرط زائد
كتوقف الوصية الى الموت فيصح اقراره بالدين لانه حصل لاجنية اتقاني **(قوله)** فلو أقر
لها) اي للمرأة الاجنبية المفهومة من الكلام وهو تفريع على قوله او غير وارث يوم الاقرار
اي جاز الاقرار لها لانهما غير وارثة وقته وإن صارت وارثة وقت الموت وقدمنا انه يشترط
كون الارث بسبب حادث بعد الاقرار كالزوج هنا بخلاف ما لو كان بسبب قائم وقت الاقرار
لكن منع منه مانع ثم زال عند الموت كما أفاده بقوله ويبطل الخ) ومنه ما لو أقر لزوجته الكتابية
او الامة ثم اسامت قبل موته او اعتقت لا يصح الاقرار لقيام السبب حال صدوره كما افاده
الزيلي **(قوله)** او عبدا) قيده الزيلي بما اذا كان عليه دين لأن الاقرار وقع له وهو وارث
عند الموت فيبطل كالوصية وإن لم يكن عليه دين صح الاقرار لانه وقع للمولى اذ العبد لا يملك
اه وعزاه في الهداية الى كتاب الاقرار وظاهر ما قدمناه قبل اوراق عن الزيلي والنهاية عدم
بطلان الاقرار بعق الابن المقر له مطلقا قدمنا ما فيه فتنه **(قوله)** اقيام البنوة وقت الاقرار
علة لبطلان الاقرار واما الوصية والهبة فلان المتبرع فيهما وقت الموت كما قدمه وقد صار
الابن وارثا وقته فبطلا **(قوله)** وهبة مقعد الخ) المقعد بضم ففتح من لا يقدر على القيام
والمفلوج من ذهب نصفه وبطل من الحس والحركة والاشل من شلت يده غاية **(قوله)** به
علة السبل) هو اولى مما في النهاية عن المغرب من ان المسلول من سلت خصيته لما قال الاتقاني
انه لا يناسب هنا لانه بعد تطاول الزمان لا يسمى مريضا اصلا **(قوله)** ان طالت مدته سنة)
هذا على ما قاله اصحابنا وبعضهم قالوا ان عد في العرف تطاولا فتطاول والا فلا فهستاني **(قوله)**
ولم يخف موته منه) هذه الجملة وقعت موضحة للجملة الشرطية حموى عن المفتاح اه ط ثم
المراد من الخوف الغالب منه لانفس الخوف كقافية وفسر القهستاني عدم الخوف بأن
لا يزداد مابه وقتا فوقتا لانه اذا تقدم العهد صار طبعيا من طباعه كالعلمي والمرج وهذا
لأن المانع من التصرف مرض الموت وهو ما يكون سببا للموت غالبا وانما يكون كذلك
اذا كان بحيث يزداد حالا خلا لاي ان يكون آخره الموت واما اذا استحکم وصار بحيث
لا يزداد ولا يخاف منه الموت لا يكون سببا للموت كالعلمي ونحوه اذ لا يخاف منه ولهذا لا
يشغل بالتدأى اه زيلي وغيره **(قوله)** والا تطل وخيف موته) عبارة القهستاني والا
يكن واحدا منهما بأن لم تطل مدته بأن مات قبل سنة او خيف موته بأن يزداد مابه يوما فيوما
اه ومفهومة انه اذا لم تطل ولم يخف موته فهو من الثالث ويخالفه عبارة الزيلي ونفسها
اي ان لم يتطاول يعتبر تصرفه من الثالث اذا كان صاحب فراش ومات منه في أيامه لانه في
ابتدائه يخاف منه الموت وهذا يتدأى فيكون مرض الموت وان صار صاحب فراش بعد التطاول

بعدها) اي بعد الهبة
والوصية للمقرر انه يعتبر
لجواز الوصية كون
الموصى له وارثا او غير
وارث وقت الموت لا وقت
الوصية بخلاف الاقرار
لانه يعتبر كون المقر له وارثا
او غير وارث يوم الاقرار
فلو اقر لها فتكبحها فمات
جاز (ويبطل اقراره
ووصيته وهبته لابنه
كافرا) او عبدا او مكاتبا
(ان اسلم او اعتق بعد ذلك)
لقيام البنوة وقت الاقرار
فيورث تهممة الاشارة
(وهبة مقعد ومفلوج
وأشل ومسلول) به علة
السبل وهو قرح في الرثة
(من كل ماله ان طالت مدته)
سنة (ولم يخف موته منه
والا) تطل وخيف موته

فهو كمرض حادث حتى تعتبر تصرفاته من التلث اه وهو الموافق لكلام الشارح وبقي ما اذا طال وخف موته ومقتضى عبارة القهستاني انه من التلث ايضا وهو المفهوم من تقييد المصنف ما يكون من كل المال بقوله ولم يخف موته **(قوله)** لانها امراض مزمنة) اى طويلة الزمان وهو تعليل لقوله من كل ماله فكان ينبغي ذكره قبل قوله والا الخ قال في المنح وفي الفصول العمادية واما المقعد والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن قديما فهو بمنزلة المريض وان كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة مزمنة وليست بقاتلة اه **(قوله)** وعليه اعتمد في التجريد) وفي المعراج وسئل صاحب المنظومة عن حدمرض الموت فقال كثرت فيه اقوال المشايخ واعتادنا في ذلك على قول الفضلى وهو ان لا يقدر ان يذهب في حوائج نفسه خارج الدار والمرأة لحاجتها داخل الدار لصعود السطح ونحوه اه وهذا الذى جرى عليه في باب طلاق المريض وصححه الزيلعي اقول والظاهر انه مقيد بغير الامراض المزمنة التى طالت ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه وان صيرته ذافراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه فلا يخالف ماجرى عليه اصحاب المتون والشروح هنا تأمل **(قوله)** والمختار الخ) كذا اختاره صاحب الهداية في كتابه التحنيس * (تنبيه) * تبرع الحامل حالة الطلاق من التلث ولو اختلطت الطائفتان للقتال وكل منهما مكافئة للآخرى او مقهورة فهو في حكم مرض الموت وان لم يختلطوا فلا ورأى كالبهر ان كان ساكنا فليس بمخوف وان هبت الريح او اضطرب فهو مخوف والمحسوس اذا كان من عادته القتل فهو خائف والا فلا معراج ملخصا وتأمل مع ماصر في باب طلاق المريض **(قوله)** واذا اجتمع الوصايا الخ) اعلم ان الوصايا اما ان تكون كلها لله تعالى او للعباد او يجمع بينهما وان اعتبار التقديم بخص بمقوله تعالى ليكون صاحب الحق واحدا واما اذا تعدد فلا يعتبر فما للعباد خاصة لا يعتبر فيها التقديم كالأوصى بشأنه لسان ثم به لآخر الا ان ينص على التقديم او يكون البعض عتقا ومحاباة على ماسأى وما لله تعالى فان كان كله فرائض كالزكاة والحج او واجبات كالكفارات والتزور وصدقة الفطر او تطوعات كالحج التطوع والصدقة للفقراء يبدأ بما بدأ به الميت وان اختلطت يبدأ بالفرائض قدمها الموصى أو أخرها ثم بالواجبات وما جمع فيه بين حقه تعالى وحق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها ويجعل كل جهة من جهات القرب مفردة بالضرب ولا تجعل كلها جهة واحدة لانه وان كان المقصود بجميعها وجه الله تعالى فكل واحدة منها في نفسها مقصودة فتفرد كوصايا الأديمين ثم تجمع فيقدم فيها الأهم فالأهم فلو قال ثلث مالى في الحج والزكاة ولزيت والكفارات قسم على اربعة اسهم ولا يقدم الفرض على حق الأدمى لحاجته وان كان الأدمى غير معين بأن أوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الأقوى فالأقوى لان الكل يبقى حقا لله تعالى اذا لم يكن ثم مستحق معين هذا اذا لم يكن في الوصية عتق منفذ في المرض او معاق بالموت كالتدبير ولا محابة منجزة في المرض فان كان بدئ بهما على ماسأى تفصيله في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي الى سائر الوصايا اه ملخصا من العناية والنهاية والتبيين **(قوله)** قدم الفرض) كالحج والزكاة والكفارات لان الفرض أهم من النفل والظاهر منه البداء بالأهم زياى واراد بالفرض ما يشمل الواجب بقربة قوله

(فن قلته) لانها امراض مزمنة لا قاتلة قبل مرض الموت ان لا يخرج لحوائج نفسه وعليه اعتمد في التجريد بترزية والمختار انه ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فرائض قهستاني عن هبة الذخيرة (واذا اجتمع الوصايا قدم الفرض وان أخره الموصى

والكفارات لكن الفرض الحقيقي مقدم على الواجب كإمر وفي التهستاني فيبدأ بالفرض
حق العبد ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم التعلل كما روى عنه **(قوله)** وإن تساوت قوة الحج قال
في الملتقى وإن تساوت في الفريضة وغيرها قدم ما قدمه وقيل تقدم الزكاة على الحج وقيل
بالعكس الحج ومثله في الاختيار والتهستاني فأشار إلى أنه لا تقدم بعض الفرائض على البعض
بلا تقدم من الموصى إذا تساوت قوة أي بأن كانت كلها فرائض حقيقة احترازاً عما لو كان
فيها واجبات وإن القول بتقديم بعض الفرائض على بعض غيره ممتد والقائل بذلك الإمام
الطحاوي وبالأول الإمام الكرخي وذكر أنه قول الكل حيث قال في مختصره قال هشام عن
محمد عن أبي حنيفة وأبي يوسف وهو قول محمد كل شيء كان جميعه لله تعالى من الحج والصدقة
والعتق وغيره فأوصى به رجل والثالث لا يبلغ ذلك فإن كان كله تطوعاً بديء بالأول ثم ما علق به
حتى يأتي على آخره أو ينقص الثالث فيطيل ما بقي وكذلك لو كان كاه فريضة بديء بالأول فالأول
حتى يكون نقصان على الآخر وإن كان بعضه تطوعاً وبعضه فريضة أو أوجبه على نفسه
بديء بالفرض أو ما أوجبه على نفسه وإن أخره في نقطة قال هشام إلى هنا قولهم جميعاً وتماه
في غاية البيان **(قوله)** قال الزبلي الحج أقول قال الزبلي بعد قول الكرخي وإن تساوت في
القوة الحج لأن الظاهر من حال المرء أن يبدأ بما هو الأهم عنده والثابت بالظاهر كالثابت نصاً
فكان نص على تقديمه فنقد الزكاة على الحج لتعاقب حق العبد بها وهما على الكفارة
لرجحانهما عليها لأنه جاء من الوعيد فيها ما لم يأت في غيرها وكفارة القتل والطهار واليمين
مقدمة على الفطرة الحج ومثابه في النهاية أقول صدر تقريره موافق أقول الكرخي وأخره أقول
الطحاوي فقد جمع بين القولين مفرطاً أحدهما على الآخر وقد علمت من عبارة الملتقى تخالفهما
وإن الثاني منهما ضعيف فتدبر ولم أر من أوضح هذا المحل فتأمل ثم رأيت الاتفاق في قال في
غاية البيان وقال بعضهم إن كفارة القتل تقدم على كفارة اليمين لقوتها بشرط الإسلام فيها ثم
كفارة اليمين على كفارة الطهار لوجوبها بهتك حرمة اسم الله تعالى والثانية بإيجاب حرمة
على نفسه ولنا فيه نظر لأنه خلاف المنصوص من الرواية لأنه لا تقدم الفرائض بعضها على
بعض وكذلك التطوع بل يبدأ بما بدأ به الموصى وقد مر نص الكرخي على ذلك والمعنى في
تقديم الزكاة الحج على الكفارات ذكرناه وهو الوعيد ومثل هذا يوجد في شيء من الكفارات
أه وأراد بالبعض صاحب النهاية أقول وتقديم الحج والزكاة على الكفارات ظاهر لأن
الكفارات واجبة كإمر لكن الاتفاق في نفسه ذكرناه تقدم الكفارات على الفطرة والفطرة
على الأضحية كما فعل الزبلي والشارح ولعله بناء على قول الطحاوي وعليه لإمان من تقديم
بعض الكفارات على بعض إذا وجد المرجح كما فعله صاحب النهاية وتبعه الزبلي وبه يسقط
النظر فتدبر **(قوله)** يبدأ بكفارة قتل ثم يمين ثم طهار **(قوله)** ثم افطار الحج
مخالف لما في النهاية من تقديم الفطرة لوجوبها بالإجماع وبأخبار مستفيضة على كفارة
الافطار لثبوتها بخبر الواحد وعلى التذر لأنها بإيجاب الله تعالى فنقدت على ما يجب بإيجاب
العبد والتذر على الأضحية للاختلاف في وجوبها دون وجوبه **(قوله)** وقدم العشر لعله
لاشتماله على حق الله تعالى والعباد بخلاف الحراج فإنه قصر على الثاني ط **(قوله)** إن حج

وإن تساوت قوة (قدم
ما قدم إذا ضاق الثالث
عنها) قال الزبلي كفارة
قتل وظهار ويمين مقدمة
على الفطرة لوجوبها
بالكتاب دون الفطرة
والفطرة على الأضحية
لوجوبها إجماعاً دون
الأضحية وفي التهستاني
عن الظهيرية عن الإمام
الطحاوي يبدأ بكفارة
قتل ثم يمين ثم طهار ثم افطار
ثم التذر ثم الفطرة ثم
الأضحية وقدم العشر على
الحراج وفي البر جندی
مذهب أبي حنيفة آخره
إن حج

التفأل افضل من الصدقة (وصى نوح) اى هجمه لاسلام (احج عنه رابكا) فلو لم تبلغ النفقة من بلده فقال رجل
انا احج عنه بهذا المال ماشيا لا يجزيه قهستاني معزيا لاثمة (فلومن ٥٨٢) بلده ان كفى نفقته ذلك والا فمن

التفأل افضل من الصدقة (يشير الى تقديمه عليها وان اخره الموصى لكن في العاية والنهاية
ان ماليس بواجب قدم فيه ماقدمه كحج تطوع وعتق نسمة غير معينة وصدقة على الفقراء
وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن اصحابنا انه يبدأ بالافضل فالافضل يبدأ بالصدقة ثم
الحج ثم العتق اه وقوله يبدأ بالصدقة ثم الحج مبنى على ماكان يقوله الامام اولا ولما شاهد
مشقة الحج رجع فذاحج بمقدار مايريد اتفاقه كان افضل (قوله احج عنه) بالبناء للمفعول
(قوله فلو لم تبلغ النفقة الخ) ومثله بالاولى ما في القهستاني أيضا لو كان في المال المدفوع وقام
بالركوب فمضى واستبقى النفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه لم يحصل ثوابها له اه
(قوله انا احج عنه) اى من بلده (قوله وان مات حاج في طريقه الخ) قدم الشارح في باب
الحج عن الغير انه انما تجب الوصية به اذا اخره بعد وجوبه اما اذا حج من عامه فلا (قوله من
بلده) لان الواجب عليه ان يحج من بلده والوصية لاداء ما هو الواجب عليه زيلى فان احج
الوصى من غير بلده يضمن الا ان يكون ذلك المكان بحيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل
الليل اه مناسك السندى وفيها لو اوصى ان يحج عنه من غير بلده يحج عنه كما اوصى قرب
من مكة أو بعد اه قلت والظاهر ان الموصى بأنم بذلك لتركة الواجب عليه ومثله لو اوصى
بملا يكتفى للاحجاج من بلده تأمل (قوله رابكا) لانه لا يلزمه ان يحج ماشيا فوجب عليه
الاحجاج على الوجه الذى لزمه زيلى (قوله وعاية المتون) وهو الصحيح واختاره المحبون
والسنفى وصدور الشريعة وغيرهم اه قاسم (قوله فانهم) يشير الى انه مما خرج من قاعدة
تقديم الاستحسان على القياس (قوله ومن لا وطن له الخ) ولوله او طان فمن أقربها الى
مكة وان مكيا فمات بخراسان فمن مكة الا ان يوصى بالقران فمن خراسان جوهرية* (فروع)
قال أحمو اعنى بثلت مالى اوبالفاف وهو يبلغ حججافن صرح بوحدة اتبع ورد الفضل الى الورثة
والاحج عنه حججافى سنة واحدة وهو الافضل اوفى كل سنة اه سدى (قوله بطلت الوصية)
لان العبد المشتري بالكلى مغاير لما اشترى بالثالث درر ونظيره يقال فيما بعد ط (قوله فصار
معتوها الخ) عبارة الحانية فصار معتوها فكذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد وصيته
باطلة اه وانظر هل تعتبر فيه المدة المعتبرة في الجنون والظاهر نعم اذا لفرق بينهما ولان
الزمان منكرا ستة أشهر تأمل (قوله في قول ابى حنيفة) الاقتصار عليه يدل على اعتماده ط
وفي الظهيرية قال اوصيت بثلت مالى لله تعالى فالوصية باطلة في قول ابى حنيفة وقال محمد
جائزة ويصرف الى وجوه البروبه بقى اه (قوله فان الوصية باطلة) لانها ليست من
اهل الملك نظرا الى لفظ الموصى لالى قصده ونظيره ما فى المعراج اوصى بشئ للمسجد
الحرام لم يجز الا ان يقول ينفق على المسجد لانه ليس من اهل الملك وذكر الخنفقة
بتمزلة النص على مصالحة وعند محمد يصح ويصرف الى مصالحة تصحيحا لكلامه اه (قوله
جائز) اى وتكون وصية لصاحب الفرس خانية اقول ويؤخذ منه وما ذكره الاتقانى

حيث تكفى وان مات حاج
في طريقه واوصى بالحج عنه
يحج من بلده) راكبا وقالا
من حيث مات استحسانا
هداية ويجتبي وملق قلت
ومفاده قوله قياس وعليه
اثبتون فكان القياس هنا
هو المتمد ففهم (ان بالغ
نفقته ذلك والا فمن حيث
تبليغ) ومن لا وطن له فمن
حيث مات اجاءا (اوصى
بان يشترى بكل ماله عبد
فيعتق عنه) عن الموصى
(ولم تجز الورثة بطلت كذا
اذا اوصى بان يشترى له عبد
بالف درهم وزاد الالف
على الثلث) وقال لا يشترى
بكل الثلث في المستثنين يجمع
(مريض اوصى بوصاياه
برى من مرضه ذلك وعاش
سنتين ثم مرض فوصاياه
باقية ان لم يقل ان مات من
مرضى هذا فقد اوصيت
بكذا) كذا في الحانية
(اوصى بوصية ثم جن ان
اطبق الجنون) حتى بلغ
سنة اشهر (بطلت والا لا)
وكذا لو اوصى ثم أخذ
بالوسواس فصار معتوها
حتى مات بطلت خانية

(وصى بان يعاربه من فلان او بأن يسق عنه الماء شهرا في الموسم اوفى سبيل الله فهو باطل) في (من)
قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى خانية (كما لو اوصى بهذا الثين لدواب فلان) فان الوصية باطلة ولو قال بملف بها دواب
فلان جائز ولو اوصى بان ينفق على فرس فلان كل شهر كذا جائز

من انه لو اوصى بالثالث لما في بطن دابة فلان ليفيق عليها جاز اذا قبل صاحبها اه ان له ان
يصرفها في مصالحه وانه يشترط ان يكون ممن تصح وصيته له وانها تبطل برده وبموته قبل
الموصى تأمل **(قوله)** وتبطل بيعها) وكذا بيعاتها خاتية والظاهر انه راجع للمستلذين واصل
وجهه انها وان كانت وصية لصاحبها الا انها مائة في المعنى على وجودها في ملكه تأمل ثم
رأيت في الوالوجية قال بعد قوله قد ابيع الفرس بطل مائه لان هذه وصية لصاحب الفرس
ونظيره مالو قال والله لا اكلم عبد فلان اولا اركب دابة فلان اه اى فان العين تبطل بزوال
الاضافة بان باع العبد او الدابة مثلا لان العبد او الدابة لا يهجر لذاته بل لاجل صاحبه كما
قد روي في محله فهنا تنق الوصية مادامت الاضافة موجودة وتبطل بزوالها لكن في الوالوجية
ايضا قبيل هذا الفرع لو اوصى لمملوك فلان بان يتفق عليه كل شهر عشرة دراهم فالوصية
جائزة وتدور مع العبد حينما دار ببيع او عتق وعبرة الظاهرية قال ابو يوسف ومحمد كانت
الوصية للعبد وتدور معه حينما دار ببيع او عتق وان صالح مولاه عن ذلك واجاز العبد جاز وان
عتق ثم اجاز فاجازته باطلا اه وتأمله مع مقدمته من ان الوصية لعبد الوارث لا تجوز لانها
وصية للوارث حقيقة **(قوله)** وله سكنها) اى بالمهاجرة مع الوارث زمانا **(قوله)** وليس للوارث
بيع ثلثها) لثبوت حق الموصى له في سكني كلها بظهور مال آخر او بخرب ما في يده فحينئذ
يزاحمهم في باقيها **(قوله)** له ذلك) اى للوارث بيع ثلثها **(قوله)** وله ان يقاسم الورثة) معطوف
على قوله وله سكنها والضمير للرجل اى للموصى له القاسمة في عين الدار بالاجزاء ان احتملت
القسمة وهذا اعدل من المهادنة لما فيه من التسوية بينهما زمانا وذاتا كما في الهداية والمسئلة
ستأتى في باب الوصية بالخدمة والسكنى **(قوله)** وعلى الموصى له ان يدوس ويسلخ الشاة)
كان عليه ان يقول ان يدوسا ويسلخا الشاة بألف التثنية اه ح قلت وان يزيد ويحاجب
القطن كما في الظاهرية وهذا لان المقصود اخراج كل منهما عن صاحبه بخلاف ما اذا اوصى
بدهن هذا المسم لرجل وبكسبه لآخر او بما في اللبن من الزبد لرجل وبالحليب لآخر
فالتفقة على صاحب الدهن والزبد لان المقصود اخراجهما فقط وبه يتغير مال الشريك عن
حاله فعليه تخليصه ولو كانت الشاة حية فاجر الذبح على صاحب اللحم خاصة لان التذكية
لاجل اللحم لا لجلد كما في الوالوجية **(قوله)** في رمضان) لعله انما خصه لزيادة ذلك فيه والافير
رمضان مثله وانظر هل ذلك مقيد بقدر الحاجة ثم رأيت في البرازية لو قال ثلث مالي في سبيل
الله فهو للغزو فان أعطوا حاجا منقطعا جاز وفي التوازل لو صرف الى سراج المسجد يجوز
لكن الى سراج واحد في رمضان وغيره اه وهذا يستأنس به في تعيين قدر الحاجة **(قوله)**
وتصرف لفقراء الكعبة) الذى في الوالوجية وغيرها لمساكين مكة **(قوله)** وكذا للمسجد
وللقدس) اقول الذى في المنح عن الحنفي وبيت المقدس والحاصل ان في الابناء للمسجد
قولين قول بعدم الصحة وقول بالصحة كما سيأتى قيل فصل وصايا الذمي ثم على الصحة هل
تصرف على منافعها او على فقرائها قال محمد بالاول على ما هو كالصريح في كلامهم واما الثاني
فصرح به في المجتبى على ما ترى والقائل بعدم الصحة هو الشيخان الا ان يقول يتفق على
المسجد فيجوز اتفاقا واجازه محمد مطلقا حلا على ارادة صاحبه تصحيح الكلام لاعلى ارادة

وتبطل بيعها ولو اوصى
بسكني داره لرجل ولا مال
له - واهاجاز وله سكنها ما
دام حيا وليس للوارث
بيع ثلثها وقال ابو يوسف
له ذلك وله ان يقاسم
الورثة ايضا ويفرز الثلث
للوصية خاتية (ولو اوصى
بقطنه لرجل وبسجده لآخر
واوصى بلحم شاة معينة
لرجل وبمجلدها لآخر
واوصى بمخلة في سبيلها
لرجل وبالتين لآخر
جازت الوصية لهما)
وعلى الموصى لهما ان
يدوس ويسلخ الشاة
(اوصى بثلاث ماله لبيت
المقدس جاز ذلك ويتفق
في عمارة بيت المقدس وفي
سراجيه ونحوه) قالوا
وهذا يفيد جواز التفقة
من وقف المسجد على
قنابله وسراجيه وان
يشترى بذلك الزيت
والنقط وللنقاديل في
رمضان خاتية وفي المجتبى
اوصى بثلاث ماله للكعبة
جاز وتصرف لفقراء
الكعبة لا غير وكذا
للمسجد وللقدس وفي
الوصية

لفقره الكوفة جاز غيرهم وفي الحاتية أوصى بعده بخدمة المسجد **٥٨٤** ويؤذن فيه جاز ويكون كسبلوارث الموصى

عنه لانه لا يملك سواء عين المسجد او لاوله ابنى صاحب البحر كاسياني واما بيت المقدس فلا يتوهم انه يفرق عن المسجد حتى ان البرازي عزما في المتن محمد فاهم ولا تتعسف وينبغي الاتفاق بان الوصية للمسجد وصية لفقرته في مثل الازهر كذا حرره هذا الحل السامحاني رحمه الله تعالى وانظر ما في شرح الوهابية **(قوله جاز غيرهم)** قال في الخلاصة الافضل ان يصرف اليهم وان اعطى غيرهم جاز وهذا قول ابي يوسف وبه يفتي وقال محمد لا يجوز اهالقت والاول موافق لقولهم في النذر بالغاء تعيين الزمان والمكان والدرهم والفقر **(قوله لوارث الموصى)** لان الرقة على ملكه ولوالجدة وهل نفقته في وقف المسجد كما لو اوصى بخدمته لزيد فان نفقته عليه كسباني لم أره **(قوله لاعمال البر)** قال في الظهيرية وكل ما ليس فيه تملك فهو من اعمال البر حتى يجوز صرفه الى عمارة الوقف وسراج المسجد دون تزينة لانه اسراف اه **(قوله قالو وصية باطلة)** هو الاصح كما في جامع الفتاوى **(قوله ويطم)** اي وبان يطم تأمل **(قوله)** ويحل لمن طال مقامه ومسافته ويستوى فيه الغنى والفقر خاتية وتفسير طول المسافة ان لا يتسوا في منازلهم ظهيرية والمراد ان لا يمكنهم المبيت فيها لو ارادوا الرجوع اليها في ذلك اليوم **(قوله يضمن)** الظاهر ان هذا اذا لم يقدر الموصى مقدار اعمالهما **(قوله وحمل المصنف الاول)** اي ما في المتن من البطالان **(قوله)** بقيد ثلاثة ايام الباطلية وعبارة المصنف وما ذكر عن ابي بكر البلخي مقيد بثلاثة ايام وفي اليوم الثالث تجتمع التامحات فتكون وصية لهن فيبطلت اه والظاهر انه في عرفهم كذلك وكأنه اخذه مما في الحاتية عن ابي القاسم ان حمل الطعام الى اهل المصيبة في الابتداء غير مكروه لا اشتغالهم تجهيز الميت ونحوه واما في اليوم الثالث فلا تستحب لان فيه تجتمع التامحات فيكون اعانة على المعصية اقول وعال السامحاني للبطالان بانها وصية للناس وهم لا يخصصون كما لو قال اوصيت للمسلمين وليس في اللفظ ما يدل على الحاجة فوقعت تملكنا من مجهول فلم نصح اه **(قوله والثاني)** وهو القول بالجواز اقول قدما ان القول الاول هو الاصح وظاهره الاطلاق ويؤيده ما في آخر الجناز من فتح القدير حيث قال ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من اهل الميت لانه شرع في السرور لافي السرور وهي بدعة مستبحة روى الامام احمد عن جرير بن عبد الله قال كنا عند الاجتماع الى اهل الميت وصنعهم الطعام من الناحية ويستحب لجيران اهل الميت والاقرباء الاباعد تهية طعام لهم يشبعهم يومهم وليلتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا آل جعفر طعاما فقد جاء ما يشغلهم حسنة الترمذي وصححه الحاكم **(قوله)** اوصى بان يصلى عليه فلان لعل وجه البطالان ان فيها ابطال حق الولي في الصلاة عليه **(قوله)** او يكفن في ثوب كذا انظر ما قدمناه عند قول المصنف ولان صيغته لا في تجهيزه **(قوله)** وسنحققه اي قيل فصل الوصية بالخدمة بان المختار انه لا يكره تعيين القبور ولا القراءة عندها وينبغي ان القول ببطالان الوصية مبنى على القول بكرهه ذلك وسياتي ما فيه **(قوله)** وقال محمد تصرف لوجوه البر قدما عن الظهيرية انه اتفق به اي لانه وان كان كل شيء لله تعالى لكن المراد التصديق لوجهه تعالى تصحيحا لكلامه بقرينة الحال **(قوله)** قال اوصيت الخ وكذا اوصيت مالي وهو ألف

لثوب اوصى بثلاث ماله لاعمال البر لا يصرف ثلثه لبناء السجن لان اصلاحه على السلطان اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة ايام فلو وصية باطلة كما في الحاتية عن ابي بكر البلخي وفيها عن ابي جعفر اوصى باتخاذ الطعام بعد موته ويطم الذين يحضرون التعزية جاز من الثلث ويحل لمن طال مقامه ومسافته لمن يصل ولو فضل طعمه ان كثيرا يضمن والا لا اه قات وحمل المصنف الاول على طعام تجتمع له التامحات بقيد ثلاثة ايام فتكون وصية لهن فيبطلت والثاني على ما كان غيرهم **(فروغ)** اوصى بان يصلى عليه فلان او يحمل بعد موته الى بلد آخر او يكفن في ثوب كذا او يطعن قبره او يضرب على قبره قبة او لمن يقرأ عند قبره شيئا معينا فهي باطلة سرارية وسنحققه اوصى بثلاث ماله لله تعالى فهي باطلة وقال محمد تصرف لوجوه البر قال اوصيت لفلان بالثب وهو عشر مالي لم يكن له الا الالف وفي اوصيت له

بجميع ما في هذا الكيس وهو ألف فاذا فيه الفان ودانير وجواهر فكله له ان خرج من الثلث مجتبى * قال لمديونة (فله)

فله الثالث بالغامط لان قوله وهو الف غير محتاج اليه ولوالجبة وكذا اوصيت بتصبي من هذه الدار وهو الثالث فاذا نصيبه النصف فهو له او بجميع ما في هذا البيت وهو كر طعام فاذا فيه أكثر او كر حنطة او شعير والحاصل انه اذا اوصى بنشر اليه ثم قدره صح وافق المقدار ولا وعلة في المحيط بأنه اضاف الايجاب والتعليق الى الثالث مطلقا والى جميع ما في الكيس فصحت الاضافة الا انه غلط في الحساب فلا بقدر في الايجاب بخلاف البيع قانه لا يصح الا اذا كان البيع مقدارا معلوما فانصرف الى المقدار المذكور وتسامه في شرح الوهبانية فراجع (قوله اذا مت) بضم التاء (قوله وصيت) اي لان تعليق الوصية بالشرط جائز كافي القنية هذا والذي رأيته في القنية صح وصية فوصية بالتشوين منصوب على التميز اي انه ليس بأبواب هو وصية لتعليقه على موت نفسه (قوله ولو قال ان مت الخ) عزاء في مختصر القنية لبعض الكتب ثم ذكر انه ينبغي ان يكون عدم البراءة اذا فتح التاء اخذا بما في الفصول وغيره لو قال لمد يونه ان مت بفتح التاء فانت بري لا تصح لانه تعليق بخطر اه اي والبراءة لا يصح تعليقه بخلاف الوصية كاسر وبه ظهر الفرق بين الضم والفتح والمراد بالخطر هنا التعليق على معدوم مترقب الوقوع وان كان لا بد من وقوعه كالوت وبجي الغد واحترزه عمالوقا الاراء بشرط كائن كقوله لمد يونه ان كني لي عليك دين فقط ابرأتك عنه فانه يصح كما مر في آخر كتاب الهبة ومر تمامه هناك فراجع (قوله في بلاد خوارزم) وكذا الاقليم الشامي والمصري سائحان ولعله لان اهل الكلام في خوارزم لا يتبعون الشبه بل يتعلمون ويعلمون ما يجب اعتقاده وفي البلاد الاخرى يذكرون شبه الفلاسفة الملبسة على المسلمين عقائدهم بالتمرض لردّها وحث عن تحببها ولا شك انهم اذا كانوا بهذه الصفة فهم ضالون مضلون ليس لهم من العلم الا الهى نصيب ط (قوله فتنه) كذا في النسخ وصوابه قية فان العبارة لها كما في المنح والواو مت انها عبارة السراج ط (قوله بمنزلة الوديعه) فلا ضمان على الموصى او ورثته اذا هلك في ايديهم من غير تعد اما اذا استهلكت فان وقع من الموصى فهو رجوع وان من الورثة قبل القبول او بعده يكون ضمانه عليه ط وعبارة السراج ذكرها في المنح عند قول المتن وانما يصح قبولها بعد موته فراجعها والله تعالى اعلم

باب الوصية بثلاث المال

في بعض النسخ بثلاث ماله (قوله ولم تجز) اي لم تجز الورثة الوصيتين فان اجازت فظاهر (قوله فالثالث بينهما اثلاثا) اي يقتسمانه على قدر حقهما لصاحب السدس سهم ولصاحب الثلث سهمان لان كلاهما يستحق بسبب صحيح والحاصل ان كل واحدة من الوصايا اذا لم تزد على الثلث كثلث لواحد وسدس لآخر ورابع لآخر ولم تجز الورثة يضرب في الثلث ولا يقسم الثلث سوية بينهم اتفاقا مالم يتسويا في سبب الاستحقاق كافي مسألة المتن الاولى وتام ذلك في التارخانية (قوله ولم تجز الورثة ذلك) فان اجازوا فنعدها بقسم الكل ارباعا ولا نص فيه عنه فقال أبو يوسف قياس قوله ان يردس بطريق المنازعة لان الثلثين لصاحب الكل فكان نزاعهما في الثلث فنصف فالنصف الذي هو السدس لصاحب الثلث والباقي للآخر وقال الحسن ان هذا يخرج قيس لا ستواء سهم صاحب الثلث في حال الاجازة وعدمها وهو السدس

اذا مت فانت بري من ديني الذي عليك وصيته ولو قال ان مت لا يبرأ للخطا طر يدخل الجنون في الوصية للمرضى وفي الوصية للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلادنا ولو اوصى للعلماء يصرف للعلماء الزاهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة فتنه واعلم ان الوصية في يد الموصى او ورثته بمنزلة الوديعه سراج

باب الوصية بثلاث

المال

(اذا اوصى بثلاث ماله لزيد ولا خربثات ماله ولم تجز) الورثة (فثان لهما) نصفين اتفاقا (وان اوصى) بثلاث ماله لزيدو (لا خربثات ماله لزيدو) اتفاقا (ثالث بينهما) اثلاثا بجميع ماله ولا خربثات ماله ولم تجز (الورثة ذلك) فثله بينهما نصفان

لان الوصية بأكثر من
الثالث اذا لم تجز تقع باطلة
فيجعل كأنه اوصى لكل
بالتث فتنصف وقال ارباعا
لان الباطل مازاد على
الثالث فاضرب الكل في
التثين يحصل اربعة تجعل
ثلث المال (ولا يضرب
الموصى له بأكثر من الثلث
عند أبي حنيفة) المراد
بالضرب المصطلح بين
الحساب فتمده

فالصحيح ان يربع بطريق المنازعة بان يقسم الثالث اولاهو اربعة من اثني عشر بينهما نصفين
لان اجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث وبقي الثلثان ثمانية اسهم يدعيهما صاحب الكل وسهمين
منها صاحب الثلث لثم له الثلث فتنصف الستة لصاحب الكل ويتنازعان في السهمين بنصفين
فتحصل ثلاثة اسهم لصاحب الثلث والباقي للآخر كافي الحقائق وغيره فهستأني قلت وعلى
قولهما يلزم استواء حالي الاجازة وعدمها (قوله لان الوصية بأكثر من الثلث الخ) اشار الى
ان قوله بجميع ماله غير قيد وان المراد مازاد على الثلث ولذا عبر في الملتقى بقوله ولولا احدها
بثلثه وللآخر بثلثيه او بنصفه او بثلثه فينصف الثلث بينهما عنده وعندهما يثلث في الاول
ويخمس خمسين وثلاثة اخماس في الثاني ويربع في الثالث اه فالحكم عنده وهو التتصيف
متحد في جميع صور الزائد على الثلث كلا او غيره والاصل الذي بنيت عليه هذه المسائل هو
قول المصنف ولا يضرب الخ (قوله اذا لم تجز) بالبناء للمجهول (قوله تقع باطلة) ليس المراد
بطلانها من اصلها والاملا استحق شيئا وانما المراد بطلان الزائد بيان ذلك ان الموصى قصد
شيئين الاستحقاق على الورثة فيما زاد على الثلث وتفضيل بعض اهل الوصايا على بعض والثاني
ثبت في ضمن الاول ولما بطل الاول لحق الورثة وعدم اجازتهم بطل ما في ضمنه وهو
التفضيل فصار كأنه اوصى لكل منهما بالثلث فينصف الثلث بينهما كالأوصى لكل منهما به حقيقة
اه من الغاية موجها (قوله وقال ارباعا) اي يقسم الثلث بينهما ارباعا (قوله لان الباطل
مازاد على الثلث) يعني ان الباطل هو واحد الشئين اللذين قصدهما الموصى وهو استحقاق
الزائد على الثلث فانه بطل لحق الورثة واما الشيء الآخر وهو قصد الموصى تفضيل احدها
على الآخر فلا مانع منه فقد جعل لصاحب الكل ثلاثة امثال ما جعله لصاحب الثلث فيأخذ
من ثلث المال بحصة ذلك الزائد بان يقسم ارباعا ثلاثة منها لصاحب الكل وواحد للآخر
(قوله فاضرب الكل في التثين) صوابه في الثلث كافي بعض النسخ اي اضرب كل حظ في ثلث
المال بان تضرب ثلاثة اسهم حظ صاحب الكل في الثلث وسهما واحدا حظ الآخر في الثلث
يحصل اربعة اسهم تجعل ثلث المال يعطى للاول ثلاثة ارباع الثلث وللثاني ربعه وستضع
ثم الصحيح قول الامام كافي تصحيح العلامة قاسم والدر المنقبي عن المضمرات وغيره (قوله
المراد بالضرب المصطلح بين الحساب) وهو تحصيل عدد نسبته الى أحد المضمر وبين كنسبة
الآخر الى الواحد وقوله لا يضرب بالبناء للمعلوم مسند مجاز الى الموصى له والباء صلة
الموصى له وصلة يضرب مع مفعوله محذوف تقديره لا يضرب الموصى له بأكثر من الثلث عددا
في عدد فلا يضرب ثلاثة ارباع في الثلث في هذه الصورة وتامة في القهستاني وأقول ضرب
الكسور في مصطلح الحساب على معنى خذ فاذا قيل اضرب ربعا في الثلث فتمدها خذ ربع الثلث
وهو واحد من اثني عشر فالمعنى هنا لا يضرب الموصى له بأكثر من الثلث اي لا يؤخذ له من
الثلث بحكم الوصية له بأكثر من الثلث لما مر من بطلان التفضيل فلا تجعل سهام الوصية
اربعة كما جعلها الامامان وانما يؤخذ له من الثلث بحكم الوصية لثلاث فقط بان يجعل كأنه
اوصى لكل بالثلث فيقسم الثالث بينهما نصفين وعلى هذا فالباء صلة يضرب ولا حذف تقديره
رأيت في غرر الافكار التصريح بما ذكرته من معنى الضرب ويوافقه ما يأتي (قوله فتمده

سهام الوصية اثنان) فلكل واحد النصف وهو سهم واحد (قوله فاضرب نصف كل) اي اضرب نصيب كل منهما وهو النصف في الثالث يكن سدسا لانه الحاصل من ضرب نصف في ثلث على معنى الاخذ كما قدمناه (قوله وعندها اربعة) بناء على انه يضرب له عندها بحكم الزائد فتجعل سهام الوصية اربعة كما قررناه سابقا لاحدها الربع والآخر ثلاثة ارباع قال صدر الشريعة وابن الكمال فيضرب الربع في ثلث المال والربع في اثلث يكون ربع اثنان ثم لصاحب الكل ثلاثة من الاربعة وهي ثلاثة ارباع فيضرب ثلاثة ارباع في الثلث بمعنى ثلاثة ارباع اثنان هذا معنى الضرب وقد تخير فيه كثير من العلماء اهـ* (تنبيه) على هذا الخلاف لو اوصى لرجل بعد قيمته مثل ثلث ماله ولا آخر بعد قيمته مثل نصف ماله مثلا وتماه في التارخانية من الخامس ولو اوصى لرجل بسيف قيمته مثل سدس ماله ولا آخر بسدس ماله وماله سوى السيف خمسمائة فللثاني سدسها وللأول خمسة اسداس السيف وسدس السيف بينهما لان مازعتهما في سدس السيف فقط فينصف بينهما وهذا عند الامام وتمام التكاليف في الجمع وشروحه (قوله الا في ثلاث مسائل) استثناء من قوله ولا يضرب الخ (قوله الحماة) من الحباء اي العناء مغرب وفسرها القهستاني بالقصان عن قيمة الثلث في الوصية بالبيع والزيادة على قيمته في الشراء وصورتها ان يكون لرجل عبدان قيمة احدهما ثلاثون والآخر ستون فأوصى بان يباع الاول من زيد بعشرة والآخر من عمرو بعشرين ولا مال له سواهما فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو بأربعين فيقسم الثلث بينهما اثلاثا فيباع الاول من زيد بعشرين والعشرة وصية له ويباع الثاني من عمرو بأربعين والعشرون وصية له وان كانت زائدة على الثلث ابن كمال (قوله والسعاية) صورتها اعتق عبدان قيمتهما ما ذكر ولا مال له سواهما فالوصية للأول بثلث المال وللثاني بثلثي المال فسهام الوصية بينهما اثنان واحد للأول واثنان للثاني فيقسم الثلث بينهما كذلك فيعتق من الاول ثلثه وهو عشرة ويسى في عشرين ويعتق من الثاني ثلثه وهو عشرون ويسى في أربعين فيضرب كل بقدر وصيته وان كان زائدا على الثلث ابن كمال (قوله والدراهم المرسلة) صورتها اوصى لزيد بثلاثين درهما والآخر بستين درهما وماله تسعون يضرب كل بقدر وصيته فيضرب الاول الثلاث في ثلث المال والثاني الثلثين في ثلث المال وانما فرق ابو حنيفة بين هذه الصور وبين غيرها لان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صريحا كالنصف والثلثين وغيرها والشرع ابطال الوصية في الزائد يكون ذكره لغوا فلا تعتبر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم تكن مقدرة بأن أي شيء من المال كافي الصور المذكورة فانه ليس في العبارة ما يكون مبطلا للوصية كما اذا اوصى بخمسين درهما واتفق ان ماله مائة درهم فان الوصية لا تكون باطلة بالكلية لا مكان ان يظهر له مال فوق المائة واذا لم تكن باطلة بالكلية تكون معتبرة في حق الضرب وهذا فرق دقيق انيق ابن كمال (قوله ومن صور ذلك الخ) أفاد به انه لا يشترط ان تكون محماة او سعاية واعتقا من جهتي الموصي لهما بل يكفي وجود ذلك من طرف ويكون بقدر ثلثي المال والموصى للطرف الآخر بثلث المال فليتامل ط أقول لكن هذا التصوير مشكل لما صرحوا به من ان العتق المتلفذ في المرض والحماة المتجزئة فيه مقدمان على سائر الوصايا كما مر و يأتي في الباب

سهام الوصية اثنان فاضرب
نصف كل في الثالث يكن
سدسا فلكل سدس المال
وعندها اربعة كما قدمنا
(الاف في ثلاث مسائل) وهي
(الحماة والسعاية والدراهم
المرسلة) اي المطلقة غير
المقيدة بثلث او نصف او
نحوها ومن صور ذلك
ان يوصى لرجل بالف
درهم مثلا

الآتي (قوله اويحييه) اي في مرض الموت ح وقوله بألف درهم متعلق بيحييه (قوله
وهي ثلثا ماله) اي الالف درهم في المسائل الثلاث ح وذلك بان يكون ماله ألفا وخمسمائة
فوصى بألف منها لفلان او يكون له ثوب متلاقيته ذلك فاوصى بان يحيا بألف وذلك بان يباع
بخمسمائة ومسئلة المتق ظاهرة (قوله ولا آخر بثلاث ماله) متعلق بالمسائل الثلاث ح
(قوله فثلاث بينهما اثلاثا اجماعا) تقريره ظاهر بما قدمناه (قوله وبنصيب ابنه لا) اي لان
نصيبه ثبت بنصر القرآن فذا أوصى به لرجل آخر فقد أراد تغيير ما فرض الله تعالى فلا يصح
منح ولا يثبت الى اجازة الورثة لان الوصية لم تقع في ملكه وانما اضافها الى ملك غيره فصار
كمن أوصى لرجل بملك زيد ثم مات فأجازة زيد فان ذلك لا يجوز كذا هنا اه مكي عن
السراج ط (قوله وصار) اي قوله بمثل نصيب ابنه ح او قوله بنصيب ابنه حيث لم يكن له
بن (قوله ونقل المصنف الح) حيث قال ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان اعطى ثلث المال لانه
أوصى له بمثل نصيب ابن معدوه فلا بد من ان يقدر نصيب ذلك الابن بسهم ومثله سهم ايضا فقد
أوصى له بسهم من الالة في الحاصل بخلاف الاولى فانه هناك أوصى بنصيب ابن لو كان ولم
يقبل بمثل نصيب ابن لو كان كذا في السراج الوهاج اه ومثله في الجوهرية وكذا في غاية
البيان عن شرح الصحاوي واماما في المجتبى فلم يعمره الى احد وهو وان كان وجهه ظاهرا اذ
لا يظهر فرق بينه وبين ما اذا أوصى بمثل نصيب ابن موجود لكنه لا يعارض ما هاهنا ما يؤيد
بمثله لان المجتبى للزاهدي وقد دلوا لا يلتفت الى ما قاله الزاهدي مخالفا للقواعد ما لم يؤيد بنقل
تأمل (قوله وله في الصورة الاولى) اي من صورتى المتق ثلث ان أوصى مع ابنتين والقياس ان
يكون له النصف عند اجازة الورثة لانه أوصى بمثل نصيب ابنه ونصيب كل واحد منهما النصف
وجه الاول انه قصد ان يجعله مثل ابنه لان يزيد نصيبه على نصيب ابنه وذلك بأن يجعل الموصى
له كأحدهم زيلى (قوله ان أجاز) اي أجاز الزيادة والا فالثالث فقط (قوله ومنهم البنات)
اي ان أوصى بمثل نصيب بنته وله بنت واحدة فله النصف ان اجازت والا فالثالث ومع البنتين
له الثالث كما في المنع ولو كان مع ثلاث بنات هل له الثلث ايضا باعتبار ان فرض البنتين الثلثان
او الربع والظاهر الثاني والا لم يكن له مثل نصيب بنت اه ح ويؤيده ما ذكره الشارح
عن المجتبى من الاصل ط (قوله يزداد مثله الح) حتى لو كان له ابن وبنت وأوصى بمثل نصيب
البنت فله الربع ولو كان لها زوج وثلاث اخوات متفرقات وأوصت بمثل نصيب الاخت لام
فله العشر مجتبى قال في الهندية والوجه في ذلك ان تبين الفريضة الاول ثم يزداد مثل نصيب من
ذكره على مخرج الفريضة فلوترك اما وابنا وأوصى بمثل نصيب بنت فالوصية من سبعة عشر
سهما للموصى له خمسة وللابن عشرة وللأم سهماين لان اصلها من ستة للابن خمسة للبنات
اثنتان ونصف فزداد على اصل الفريضة ويضعف للكسر فبلغت سبعة عشر للموصى له خمسة
بقي اثنا عشر يعطى للام سدسها اثنتان والباقي للابن اه اي لان الارث بعد الوصية وفيها ايضا
لولة بنت وأخت عصبية واوصى لرجل بمثل نصيب البنت فله ثلث المال اجماعا ولا اه وهذه
قاعدة معتبرة بنى عليها السامخاني في فتاواه التعمية عدة صور سئل عن بعضها فلتحفظ (قوله
وبجزء الح) مثله الحظ والشقص والنصيب والبعض جوهرية (قوله قايان الى الورثة الح)

او يحييه في بيع باع
درهم وروى متق عبد
قيمه ألف درهم وهي
ثلثا ماله ولا آخر بثلاث
ماله ولم تجز ثلث بينهما
اثلاثا اجماعا (وبمثل نصيب
ابنه تحت) له ابن اول
(و بنصيب ابنه لا) لوله
ابن موجود وان لم يكن له
ابن تحت عناية وجوهرة
زاد في شرح التكملة
وصار كالواوصى بنصيب
ابن لو كان انتهى وفي المجتبى
ولو أوصى بمثل نصيب
ابن لو كان فله النصف اه
ونقل المصنف عن السراج
ما يخالفه فنبه (وله)
في الصورة الاولى (ثلث
ان اوصى مع ابنتين)
ونصف مع ابن واحد ان
اجاز ومنهم البنات
والاصل انه متى اوصى
بمثل نصيب بعض الورثة
يزداد مثله على سهام الورثة
مجتبى (وبجزء او سهم من
ماله قايان الى الورثة)
يقال لهم اعضاء ما شئتم

لانه مجهول يتناول القليل والكثير والوصية لا تمتنع بالجهالة والورثة قائمون مقام الموصي فكان اليهم بياته زيلى **(قوله عرفنا)** اى عرف العجم در متقى **(قوله)** واما اصل الرواية فبخلافه (وهى ان السهم السدس فى رواية الجامع الصغير فانه قال فيه له اخس سهام الورثة الا ان ينقص من السدس فيتم له السدس ولا يزداله فكان حاصله ان له السدس وعلى رواية كتاب الوصايا اخس سهام الورثة ما لم يزد على السدس وقال له الاخس الا ان يزيد على الثلث فيكون له الثلث اه اختيار فالسدس على الرواية الاولى لمنع النقصان ولا يمنع الزيادة وعلى الثانية بالعكس وذكر فى الهداية ما يمنع الزيادة والنقصان زيلى فاما ان صاحب الهداية اطلع على رواية غيرها او جمع بينهما غناية وتماثل ذلك فى المطولات * تنبيه * هذا كله اذا كان له ورثة فى الاختيار والجوهرة لو اوصى لرجل بسهم من ماله ولا وارث له فيه النصف لان بيت المال بمنزلة ابن فصار كأن له ابنان ولا مانع من الزيادة على الثلث فصح اه وانظر على القول بالتسوية بين الجزء والسهم هل يعطى النصف ايضا أم يقال لو كليل بيت المال اعطه ما شئت وحرره نقلا **(قوله)** وبهذا اندفع سؤال صدر الشريعة) حاصل سؤاله ان قول الموصي ثلث مالى له لا يصلح اخبارا لانه كذب فتمين الانشاء فينبغي ان يكون له النصف وتقرير الدفع سلمنا ان قوله ذلك انشاء الا انه بدقوله سدس مالى له محتمل لان يكون اراد به زيادة سدس أو اراد ثلثا آخر غير السدس فيحمل على التيقن **(قوله)** واشكال ابن الكمال (حيث قال فى هامش شرحه بعد تقريره جواب السؤال المار بما ذكرناه بقى ههنا شئ وهو انه لا يحلوم ان يكون الثلث الذى اجاز له الورثة ثلثا زائدا على السدس الذى اجازوه او لا يكون ثلثا زائدا عليه اذ لا وجه لاجازتهم بلا تعيين المراد اذ مرجعه الى اجازة اللفظ ولا معنى له والثانى بأياه قوله واجازوا لانه مستغنى عن اجازتهم وعلى الاول لا يصلح الجواب المذكور ولعله لذلك اسقط صاحب الكنتز القيد المذكور اه وحاصله انه يتعين المعنى الثانى وهو ان تكون الاجازة ثلث غير زائد على السدس اى الثلث داخل فيه السدس لانه التيقن وبه يتم الجواب عن سؤال صدر الشريعة لكن يبقى قوله واجازوا زائدا لا فائدة فيه اذ الثالث لازم مطلقا ولهذا اسقطه فى الكنتز والجواب ما اشار اليه الشارح بقوله وان اجازت الورثة اى انه غير قيد بالاولى فافهم والله در هذا الشارح على هذا الرموز التى هى جواهر الكنوز لكن بقى هنا اشكال ذكره فى الشرنبلالية ونقل نحوه عن قاضى زاده وهو ان صاحب الحق وهو الوارث رضى بما يحتمله كلام الموصى من اجتماع الثلث مع السدس وامتناع ما كان غير متيقن لحق الوارث فبعد ان رضى كيف يستكلف للمنع اه وحاصله انه يتعين المعنى الاول وهو ان اجازتهم للزائد لانه المحتاج اليها وأقول جوابه انه لما احتمل كلام الموصى حملناه على التيقن الذى يملكه وهو الوصية بالثلث كأمير والوصية بايجاب تملك فكان ايجاب الثلث متيقنا وايجاب الزائد مشكوكا فيه واجازة الوارث لا تعمل الا فيما اوجبه الموصى ولم يتيقن بايجاب الموصى فيما زاد على الثلث حتى تعمل الاجازة عملها فلفت لان الاجازة ليست ابتداء تملك

ثم التسوية بين الجزء والسهم عرفنا واما اصل الرواية فبخلافه (وان قال سدس مالى له ثم قال ثلثه له واجازوا له ثلث) اى حقه الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول السدس فى الثلث مقدما كان أو مؤخرا اخذنا بالتيقن وبهذا اندفع سؤال صدر الشريعة واشكال ابن الكمال (وفى سدس مالى

مكرراه سدس لان المعرفة قد اعيدت معرفة (وبثت دراهمه ٥٩٠ او غنمه او ثيابه) متفاوتة فلو متحدة

ونما هي تنفيذ لعقد الموصى المتوقف عليها ولذا ثبت الملك للمجازلة من قبل الموصى لان
 قبل الجزر كسبيجي* آخر الثياب هذا ما ظهر لفهمي السقيم من فيض افتتاح العليم **(قوله مكرراه)** بان
 قال له سدس ملى له سدس ملى في مجلس او مجلسين كافى الهدياة **(قوله لان المعرفة)** وهي سدس فانه
 ذكر معرفة بالاضافة الى امان قد اعيدت معرفة اى فكانت عين الاولى وهذا على ما هو الاصل فلا
 يرد انها قد تكون غيرا كقوله تعالى انا انزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب اى
 التوراة لانه خلاف الاصل لقريئة والمسئلة او تخناها في حواشينا على شرح المنار **(قوله او)**
 عبيده) ولا تكون الامتوافاة فلذا فصل في الثياب فقط أفاده في الشرئبالية **(قوله ان هلك**
تلا ماح) اى ثلثا الدراهم او الغنم بان كانت ثلاثة مثلافهك منها الثان وبقي واحد فذلك الباقي ثلثا ماح
 وقال زفر له ثلث ما بقي هنا ايضا لان المال مشترك والهالك منه يهلك على الشركة وبقي الباقي كذلك
 ووجه قول الامام وصاحبه انه في الجنس الواحد يجمع حق الموصى له في الباقي فقد تمالل الوصية على
 الميراث ولانه لو لم يهلك الشئ فلقاضى ان يجعل هذا الباقي له بخلاف الثياب المختلفة ونحوها فتنها
 لا تقسم جبرا وتام ذلك في المطولات قال في غاية البيان ويقول زفر نأخذ وهو القياس اه وأقره
 في السعدية تأمل **(قوله ان خرج الح)** هذا الشرط مصرح به في عامة الشروح حتى في الهدياة
(قوله وبألف الح) لا يقال ينبغي ان لا يستحق من الدين شئ لأن الألف مال والدين ليس بمال فن
 من حلف لا مال له وله دين لا يبحث لانا نقول الدين يسمى مالا بعد دخروجه وثبت حق الموصى له
 بعد الخروج ممكن كالوصى بالثلث لاحقه فالقصاص واذا انقلب مالا ثبت فيه حقه لانه مال
 الميت ومسئلة البين على العرف معراج ملخصا وبه ظهر أنه لو أوصى بثلث ماله يدخل الدين
 ايضا وهو احد قولين ورجحه في الوهبانية وتوقف فيه صاحب البحر في متفرقات القضاء
 فراجعهم **(قوله من جنس الألف)** كذا في الدرر والظاهر ان فادته مناسبة قوله وكما خرج
 شئ من الدين دفع اليه اذ لو كان دنائير لا تدفع اليه تأمل وقدم في المنع عن السراج اذا وصى
 بدراهم مرسة ثمة مات تعطى للموصى له لو حاضرة والاتباع الشركة ويعطى منها ثلث الدراهم
 اوح **(قوله وعين)** قال ابو يوسف العين الدراهم والدناير دون التبر والحلى والعروض والثياب
 والدين كل شئ يكون واجبا في الذمة من ذهب او فضة او حنطة ونحو ذلك وتامه في الطورى
(قوله فان خرج الألف الح) قال في العناية بأن كان له ثلاثة آلاف درهم تقدا فيدفع اليه
 الألف وان لم يخرج بان كان التقدا ايضا الفا دفع منه اليه ثلثه **(قوله والا يخرج ثلث العين**
الح) اى ولا يدفع له الألف من العين لان التركة مشتركة بينه وبين الورثة والعين خير من الدين
 فلو اختص به احدهما تقصر الآخر اختيار اى لاحتمال هلاك الدين عند المديون **(قوله**
لزيد كله) وعن ابي يوسف اذا لم يعلم الموصى بموته نصف الثلث لانه لم ير ضله الا به زلعي
(قوله او المعلوم) فلو وصى لزيد ولم يكن في هذا البيت ولا احديه كان الثلث لزيد لان
 المعلوم لا يستحق مالا وكذا لو وصى له ولعقبه لان العقب من يعقبه بعد موته فيكون معدوما
 في الحال درر والشرئبالى في مسئلة الوصية للعقب كلام يأتى مافيه من باب الوصية للاقارب
(قوله وكذا الوامات احدها) اى احدا من وصى لهما **(قوله قبل الموصى)** اما بعده فالورثة

فكدراهم (او عبيده ان
 هلك لثامه فله) جميع (مدى)
 في الاولين) اى الدراهم
 والغنم ان خرج من ثلث باقى
 جميع اصناف ماله الخ جاي
 (وبث الباقي في الآخرين)
 اى الثياب والعبيد وان
 خرج الباقي من ثلث كل
 المال (وكذا لول كل متحد
 المجلس كمكيل وموزون)
 وثياب متحدة وضابطه ما
 يقسم جبرا وكالتانى كل
 مختلف المجلس وضابطه
 مالا يقسم جبرا (وبألف وله
 دين) من مجلس الألف
 (وعين فان خرج) (الألف
 من ثلث العين دفع اليه
 والا) يخرج (ثلث العين
 يدفع له (وكذا خرج) شئ
 من الدين دفع اليه كله حتى
 يستوفى حقه) وهو الألف
 (وبثانه لزيد وعمره) وهو
 اى عمرو (ميت لزيد كله)
 اى كل الثلث والاصل ان
 الميت او المعلوم لا يستحق
 شئ فلا يزاحم غيره وصار
 (كالموصى لزيد وجدار
 هذا اذا خرج المزاحم من
 الاصل اما اذا خرج
 المزاحم (بعد صحة الإيجاب
 يخرج بحصته) ولا يسلم
 للآخر كل الثلث لثبوت
 الشركة (كقوله ثلث مالى
 لفلان وفلان ابن عبدالله

انمت وهو فقير ثلث الموصى وفلان ابن عبدالله غنى كان لفلان نصف الثلث) وكذا ما لو مات احدهما قبل الموصى (تقوم)

وفروعه كثيرة (واصله المول عليه انه متى **قوله** وفروعه كثيرة) دخل في الوصية ثم خرج لفقد شرط لا يوجب الزيادة في حق الآخر متى

لم يدخل في الوصية لفقد
الاهلية كان الكل للآخر
ذكره الزيلعي (وقيل العبرة
لوقت موت الموصي)
واله يشتر كلام الدرر
تبعاً للكا في حيث قال أوله
ولوله بكر فأت ولده قبل
موت الموصي الى آخره
لكن قول الزيلعي فيأمر
أما اذا خرج المزارع بعد
صحة الإيجاب الخ صريح
في اعتبار حالة الإيجاب
وقيل فيه روايتان (ولو قال
بين زيد وعمرو وهو ميت
لزيد نصفه) لأن كفة بين
توجب التصيف حتى لو
قال ثلثه بين زيد وسكت فله
نصفه ايضاً (وبنثته وهو)
أي الموصي (فقير) وقت
وصيته (له ثلث ماله عند
موته) سواء (اكتسبه بعد
الوصية او قبلها) لما تقرّر
ان الوصية إيجاب بعد الموت
(اذا لم يكن الموصي به عينا
او نوعاً معيناً أما اذا وصى
بعين او نوع من ماله كنث
غنمه فهلك قبل موته
بطأت) اتعاقبها بالعين
فتبطل بفواتها وان اكتسب
غيرها (ولو لم يكن له غنم
عند الوصية فاستفادها)
أي الغنم (ثم ماتت) في
الصحيح لأن تعلّقها
بالتويع كتملّقها بالمال
(ولو قال له شاة من مالي

تقوم مقامه فالمزاحمة موجودة **(قوله** وفروعه كثيرة) منها لوقال ثلث مالي للفلان وعبدالله
ان كان عبدالله في هذا البيت ولم يكن فيه كان للفلان نصف الثلث لان بطلان استحقاقه لفقد
شرطه لا يوجب الزيادة في حق الآخر منج **(قوله** ثم خرج لفقد شرط) أي اوله والاهلية كما
لومات احدها قبل الموصي **(قوله** ذكره الزيلعي) أي جميع ما تقدم متنا وشرحا **(قوله** وقيل
العبرة) أي في صحة الإيجاب **(قوله** اوله) أي لزيد **(قوله** الى آخره) تمامه اوله ولفقراء ولده
او لمن افتقر من ولده وفات شرطه عند موت الموصي فالثلث لزيد في هذه الصورة لان المعدوم
او الميت لا يستحق شيئاً فلا تثبت المزاحمة لزيد فصار كما اذا وصى لزيد ولجدار اه **(قوله** لكن
قول الزيلعي فيأمر) أي في عبارة المتن ولا محل للاستدراك بعد قول المصنف وقيل الخ فانه
مسوق لبيان المخالفة بينه وبين ما مر فقدر ثم اعلم ان تعبير المصنف بقوله وقيل اخذاً من
اشارة الدرر والكافي مبنى على ما فهمه من مخالفته لما قدمه من انه لا مخالفة بيان ذلك ما ذكره
في التارخانية من الفصل السادس ان الاصل ان الموصي له اذا كان معيناً من اهل
الاستحقاق تعتبر صحة الإيجاب يوم الوصية ومتى كان غير معين تعتبر صحة الإيجاب يوم موت
الموصي فلو قال ثلث مالي للفلان ولولده بكر فأت ولده قبل الموصي فللفلان كل الثلث وان ولد
لبكر عشرة اولاد ثم مات الموصي فالثلث بين فلان وبين الاولاد على عددهم احد عشر سهماً
اعتباراً ليوم موت الموصي لان الولد غير معين وهو يتناول الواحد والاكثر وكذا اذا وصى
لبني فلان وليس له ابن يوم الوصية ثم حدث له بنون ومات الموصي فالثلث لهم وان كان له بنون
يوم الوصية ولم يسمهم ولم يشر اليهم فالثلث للموجودين عند موته ولو كانوا غير الموجودين
وقت الوصية وان ساهموا او اشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت لان الموصي له معين
فتعتبر صحة الإيجاب يوم الوصية اه ما خلا وبه ظهر ان ما في الدرر من اعتبار يوم الموت
لصحة الإيجاب انما هو لكون الموصي له غير معين لان قوله ولد بكر او فقراء ولده او من افتقر
غير معين اذ لا تسمية ولا اشارة واذا كان المعتبر يوم الموت في ذلك وفات الشرط عنده بأن كان
الولد ميتاً او غنياً فقد خرج المزارع من الاصل فلذا كان جميع الثلث لزيد وظهر ايضاً
ان كلام الزيلعي ليس صريحاً في اعتبار حالة الإيجاب مطلقاً لان كلامه في المعين فقدر **(قوله**
لان كفة بين توجب التصيف) الظاهر ان هذا اذا دخلت على مفردين كما هنا اما لو دخلت على
ثلاثة كقوله بين زيد وعمرو وبكر فانها توجب القسمة على عددهم تأمل وعلى هذا فاذا قال بين
زيد وسكت فأتما تصف لان اقل الشركة بين اثنين ولا نهاية لما فوقهما وما اذا دخلت على
جميع ففي المراج لو قال بين بني زيد وبين بني بكر وليس لاحدهما بنون فكل الثلث لبني
الآخر لانه جعل كل الثلث مشتركاً بين بني زيد حتى لو اقتصر عليه كان الثلث بينهم فاذا لم تثبت
المزاحمة كان كل الثلث بينهم وقوله بين بني فلان وفلان كأم اه اي لافرق بين تكرارين
وعدمه **(قوله** وهو فقير) الاولى حذفه ليتأتى الاطلاق الآتي ط **(قوله** لما تقرّر ان الوصية
إيجاب الخ) أي عقد تملك بعد الموت ولهذا يعتبر القبول والرد بعد الموت وبثبت حكمه بعده
(قوله اما اذا وصى الخ) حاصله ان ما مر من عدم التفصيل انما هو في شائع في كل المال ليس
عينا ولانواعاً وما غيره فيه تفصيل فان كان عينا كنث غنم له غنم يعتبر فيه الموجود وقت

وليس له غنم (على قيمة الشاة بخلاف) قوله (له شاة من غنم ولا غنم) يعني لاشاة له فانها تبطل وكذا لو لم يصفها لماله ولا غنم له
وقيل تصح (وكذا) الحكم (في كل نوع من انواع المال كالبقرة والتوب **٥٩٢** ونحوها) زيلبي (وبتلك الامهات

الوصية لانه معين بالاضافة العهدية لانها تأتي لما تأتي له الالف واللام وان كان نوعا كثرت غنم
ولا غنم له فهو كالشاة في كل المال يعتبر فيه الموجود عند الموت لانه ليس عينا حتى تنقضي الوصية لعدم
العهدية هذا ما ظهر لي فأنزل **(قوله)** وليس له غنم) او كان وهلك معراج وان كان في ماله شاة بخير
الورثة بين دفعها او دفع قيمتها نهاية **(قوله)** يعطى قيمة الشاة) اى شاة وسط معراج **(قوله)**
بخلاف قوله (الح) الفرق انه في الاولى لما اضاف الشاة الى المال علمنا ان مراده الوصية بمائة الشاة
وماليتها توجد في مطلق المال وفي الثانية لما اضافها الى الغنم علمنا ان مراده عين الشاة حيث جعلها
جزءا من الغنم زيلبي **(قوله)** يعني لاشاة له) تبع ابن الكمال حيث عبر به مخالفا لما في الهداية وغيرها
وقال انما قال ولا شاة له ولم يقل ولا غنم له كما قال صاحب الهداية لان الشاة فرد من الغنم فاذا لم يكن له
شاة لا يكون له غنم بدون العكس والشرط عدم الجنس لعدم الجمع حتى لو وجد الفرد تصح الوصية
اه وفيه رد على صدر الشريعة حيث قال تبطل الوصية ايضا بوجود شاة اه اقول وفيه نظر فان الموصي
قال شاة من غنمى بلفظ الجمع ومن لاشاة له اصلا اوله شاة واحدة يكون لا غنم له فبطلت الوصية
في العورتين اذ لم يوجد الغنم الجمع فهما فظهر ان شرط البطلان عدم الجمع لعدم الجنس وعن
هذا قال صدر الشريعة عبارة الهداية اشمل لالتها على بطلان الوصية في صورتين **(قوله)**
وكذا لو لم يصفها لماله) جزم به مع انه في الهداية والتبيين والمنع قالوا قيل لا تصح لان المصحح
اضافها الى المال وبدونها تعتبر صورة الشاة ومعناها وقيل تصح لانه لما ذكر الشاة وليس
في ملكه شاة علم ان مراده المالية اه تأمل **(قوله)** واقاله اثنان) اى في الميراث والوصية اخذ
ابن كمال **(قوله)** تبطل الجمعية) حتى لو أتى به منكرا قلنا كما قال محمد زيلبي «(نبيه)» هذه
الوصية تكون لامهات اولاده اللاتي يعقن بموته او اللاتي عتقن في حياته ان لم يكن له غيره
فان كان له منها فالوصية للاتي يعقن بموته لان الاسم لمن في العرف واللاتي عتقن في حياته
موال لامهات اولاد وانما تصرف اليهن الوصية عند عدم او تلك لعدم ان يكون اولي
منهن بهذا الاسم وتامة في الزيلبي **(قوله)** وانصافا عند ابي يوسف) لان الفقهاء والمساكين
صنف واحد من حيث المعنى اذ كل واحد منهما نبي عن الحاجة اختيار لكن قول ابي يوسف
في المسئلة السابقة كقول الامام فيحتاج الى الفرق هنا تأمل **(قوله)** على ما مر) اى من اعتبار
اقل الجمع **(قوله)** جاز) لكن الافضل الصرف اليهم خلاصة **(قوله)** لتساوى نصيبهما) لان
الشركة للمساواة لغة ولهذا حمل قوله له الى * فهم شركاء في الثلث * على المساواة زيلبي **(قوله)**
لتفاوت نصيبهما) فلا تمكن المساواة بين الكل فجعلناه على مساواة الثلث مع كل واحد
منهما بما ساء له فآخذ النصف من كل واحد من المالين ولو اوصى لزيد بامة وبكر باخرى
ثم قال لا آخر اشركتكم معهما فان تفاوتنا قيمة فله نصف كل اجماعا وكذا ان تساوا عنده
وثلاث كل عندها بناء على قسمة الرقيق وعدمها زيلبي ملخصا **(قوله)** لما ذكرنا) اى من
امكان المساواة ط **(قوله)** فصدقه) فعل امر **(قوله)** استحسانا) وفي القياس لا يصدق لان

اولاده وعن ثلاثة والفقراء
والمساكين (لهن) اى امهات
الاولاد (ثلاثة اسهم من
خسة وتسهم للفقراء وسهم
للمساكين) وعند محمد
يقسم اسباعا لان لفظ الفقراء
والمساكين جمع واقله اثنان
فتناول الجنسية تبطل الجمعية
(وبتلك تزيد وللمساكين
لزيد نصفه) ولهم نصفه
وعند محمد اثنان كما مر ولو
اوصى بثلاثة زيد والفقراء
والمساكين قسم الثلاثة عند
الامام وانصافا عند ابي
يوسف واحسانا عند محمد
اختيار (ولو اوصى
للمساكين كان له صرفة
الى مسكين واحد) وقال
محمد لاثنتين على ما مر فلا
يجوز صرف ما للمساكين
لاقل من اثنين عنده واخلاف
فيا اذا لم يشتر للمساكين
قلو اشار الى جماعة وقال
ثلاث مالى لهذه المساكين
لا يجوز صرفه لواحد اتفاقا
ولو اوصى لفقراء بلخ فاعطى
غيرهم جاز عند ابي يوسف
وعليه الفتوى خلاصة
وشر نبلاية (وبمائة لرجل
وبمائة لاخر فقال لا آخر
اشركتكم معهما له ثلث كل
مائة) لتساوى نصيبهما
فامكنت المساواة فلكل

ثلثا المائة (د) لو (باربعائة) مثلا (له) وبمائتين لا آخر فقال لا آخر اشركتكم معهما له نصف ما لكل منهما) (الافراد)
لتفاوت نصيبهما فيساوى كلا منهما (وبتلك ماله لرجل ثم قال لا آخر اشركتكم او اذ خلكتكم معهما قلت بينهما) لما ذكرنا (وان)
قال لورثته فلان على دين فصدقه فانه يصدق (وجوبه الى الثلث) استحسانا (بخلاف) قوله (كل من ادعى على شئ فاعطوه)

الاقرار بالمجهول وان كان صحيحا ولكنه لا يحكم به الا بالبيان وقوله فصدقوه صدر مخالفا للشرع لان المدعى لا يصدق إلا بحجة وجه الاستحسان ان اصل الحق دين ومقداره ثبت بطريق الوصية اهـ ح **(قوله)** لانه خلاف الشرع تعليل لما استفيد من قوله بخلاف من انه باطل ط ولا يأتي وجه الاستحسان هنا لجهالة الموصي له **(قوله)** ويصير وصية لانه فوضه الى رأى الوصى افاده المصنف وفيه اشارة الى ان الوصية المفوضة تصح وان جهل صاحبها وقدمنا داول الكتاب **(قوله)** فان سبق منه دعوى اى فى حياة المقر ط **(قوله)** فهو له ويكون اقرارا منه بمادعاء ط اى يكون من جميع المال واما قول ح انه من الثلث فبني على ان الدعوى بعد موت المقر وفيه نظر ولذا قال ط وتأويل ادعى يبدى خلاف المتبادر من اللفظ بخلاف الاولى فانه قد أثبت عليه ديناً وفوض تقديره الى الورثة **(قوله)** والا لا اى لاشئ له وهذا التفصيل لابي الليث وذكر انه لا روية في المسئلة افاده في الكفاية **(قوله)** عزل الثلث الخ لان الوصايا حقوق معلومة في الثلث والميراث معلوم في الثلثين وهذا ليس بدين معلوم ولا وصية معلومة فلا يزاحم المعلوم فقدمنا عزل المعلوم زيلعي **(قوله)** وما بقي من الثلث فلو وصايا اقصاره في المتن على ذلك غير موفى بالمراد فكان عليه ذكر التفصيل الذي ذكره الشارح بقوله فيؤخذ الخ كما فعل في المثلث والدرر والاصلاح **(قوله)** والدين الخ جواب سؤال هو ان هذا اقرار بدين والدين مقدم على حق الورثة وحق اصحاب الوصايا فلم يقدم العزل لهماعليه **(قوله)** ما ذكر اى من تصديق الفريقين **(قوله)** فيؤخذ الورثة بثلاثي ما اقروا به الخ لانه اذا اقر كل فريق بسهم ظهر ان في التركة ديناً شائعاً في النصيبين فيؤخذ الدين منهم بحساب ما في ايديهم من التركة عيني وغيره **(قوله)** وما بقي فلهم اى ما بقي من الثلث فلا اصحاب الوصايا وما بقي من الثلثين فالورثة حتى لو قال الموصي لهم الدين مائة يعطى المقر له ثلثها ما في ايديهم فان فضل شئ فلهم وان قال الورثة الدين ثلاثمائة يعطى المقر له مائتين ثلثها ما في ايديهم فان فضل شئ فلهم والا فلا اتقاني **(قوله)** على العلم اى بانهم لا يعلمون ان له اكثر من ذلك قال الزيلعي لانه تخليف على فعل الغير اهـ اى على ما جرى بين المدعى والميت لاعلى فعل نفسه فلا يخلف على الميت **(قوله)** قلت بقي الخ منشأ ذلك ان قول المصنف كغيره عزل الثلث لاصحاب الوصايا ظاهر في ان الوصايا استغرقت الثلث وبه صرح الزيلعي وابن الكمال كما يأتي في الاشكال فلم يعلم منه حكم ما اذا كانت دونه نعم يفهم منه انه يعزل بقدرها بقي اذا عزل منه بقدر الوصايا فقط وقيل لكل من اصحابها والورثة صدقوه فيها شئتم فكم يؤخذ من كل فريق منهم وذكر ط ان قياس ما ذكره في المسئلة السابقة ان ينظر الى ما في يد كل فيكون ما صدقوه فيه لازماً على قدر الحصص اهـ قلت وبقي ايضا ان ما يؤخذ من اصحاب الوصايا هل يرجعون به في ثلث التركة تكملاً لوصاياهم بناء على ان ما أخذهم المقر له دين ثبت شائعاً في التركة بعد اقرار الفريقين كما مر عن العيني وقد بقي من الثلث ما يكمل وصاياهم بخلاف المسئلة السابقة لان الوصايا قد استغرقت الثلث فيها أم لا يرجعون به لان ما يأخذهم المقر له وصية في حقهم كما صرح به الاتقاني في المسئلة السابقة لم أره فتأمل **(قوله)** وبقي ايضا هل يلزمهم الاولى ان يقول كيف يلزمهم وهو استشكل لان اتمام الورثة بتصديقه بعد عزلهم الثلث للوصايا وقوله يرجع ابن

لانه خلاف الشرع (الا ان يقول ان رأى الوصى ان يعطيه فيجوز من الثلث) ويصير وصية ولو قال ما ادعى فلان من مالى فهو صادق فان سبق منه دعوى فى شئ معلوم فهو له والا لا يجزئ (فان أوصى بوصايا مع ذلك اى مع قوله لورثته فلان على دين فصدقوه عزل الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة وقيل لكل من اصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيها شئتم وما بقي من الثلث فالوصايا والدين وان كان مقدماً على الحقين الا أنه مجهول وطريق تعيينه ما ذكر فيؤخذ الورثة بثلاثي ما اقروا به والموصى لهم بثلاثي ما اقروا به وما بقي فلهم ويخلف كل على العلم لو ادعى الزيادة قلت بقي لو كانت الوصايا دون الثلث هل يعزل الثلث كله أم بقدر الوصايا لم أره وبقي ايضا هل يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث يرجع ابن الكمال به (ولا يجزئ ووارثه أو قاتله نصف الوصية وبطل وصيته للوراث والقاتل) لانها من أهل الوصية

الكمال به إنما قال به أى بسبب ما توقف فيه الشارح كما قرئناه فاتهم وعبارة ابن الكمال قيل هذا مشكل من حيث أن الورثة كانوا يصدقونه إلى الثلث ولا يلزمهم أن يصدقوه فأكثر من الثلث وهنا الزمهم أن يصدقوه فأكثر من الثلث لأن أصحاب الوصايا أخذوا الثلث على تقدير أن تكون الوصايا تستغرق الثلث كله ولم يبق في أيديهم من الثلث شيء فوجب أن لا يلزمهم تصديقه اه وقوله من حيث أن الورثة كانوا ألج أى في مسألة ما إذا لم يوص بوصايا مع الأقرار وقوله وهنا أى فيما إذا أوصى بوصايا مع ذلك واصل الأشكال للامام الزيلعي وأجاب عنه العلامة المقدسي بأنه لما كان المقر له شبهان شبه الوصية لخروجها عن جرحها وشبه الدين لتسميته إياه ديناً فهو دين في الصورة ووصية في المعنى فروعى شبه الوصية حين لا وصية وروعى شبه الدين حين وجود الوصية لأن التخصيص عليه معها دليل المغايرة فصدق فيما زاد على الثلث مع مراعاة جانب الورثة والموصى له حيث علق بمشيتهم تعويلاً على علمهم في ذلك واجتهادهم في تخليص ذمة مورثهم اه وأجاب العلامة قاضى زاده بجواب رده الشرنبلالى وأجاب عن الأشكال بجواب آخر قريب من جواب المقدسي فراجعهما من حاشية ح **(قوله على مامر)** أى من الأصل السابق **(قوله)** لأنه أقرار بعقد سابق بينهما ألج لم أر من علل بذلك وفيه نظر لأن الأقرار لا يقتضى سبق عقد بين المقر والمقر له وإنما يقتضى سبق الملك للمقر له وإنما العلة ما في شرح الجامع الصغير لقاضى خان حيث قال والفرق أى بين الأقرار والوصية أن الأقرار إخبار فلو صح أقراره للأجنبي ثبت الخبر به وهو الدين المشترك لأنه أقر بدين مشترك فثبت كذلك فأم من شيء يأخذه الأجنبي والوالت حق المشاركة فيه فيصير أقرارا للوارث أما الوصية فتصليح مبتدأ لهما فبطلان التعليل لاحداها لا يبطل التعليل للآخر اه ونحوه في الهداية والزيلعي **(قوله)** ثلاثة أنفس ألج بأن قال يزيد الجيد ولعمرو الوسط وليكر الردى اتقانى **(قوله)** فضع منها ثوب أى بعدموت الموصى ط عن الشلى **(قوله)** والوارث يقول لكل منهم هلك حقك أى يحتمل أن الهالك هو حقك في التعبير مسامحةً والأفهل لك حق كل أنما يتصور فيها لوضاعت الثلاثة والأفهل كذب الأولى في التعبير ما في شرح الجامع الصغير من أن المراد بيجود الوارث أن يقول حق واحد منكم بطل ولا أدري من بطل حقه ومن بقى فلا نسلم اليك شيئاً أفاده الطورى **(قوله)** كوصية ألج البطلان فيها قول الامام كيا تانى قيل وصايا الذمى **(قوله)** ويسلموا أى الورثة وهو من عطف المسبب على السبب ط **(قوله)** لزوال المانع أى المانع من التسليم لا الصحة لأن المانع منها الجهالة وهى باقية تأمل **(قوله)** وهو الجحود أى جحود الورثة بقاء حق كل **(قوله)** فنقسم لذى الجيد ألج أى الجيد في نفس الامر وقوله ثلثاه أى ثلثا الجيد من الثوبين الباقيين فيه شبه استخدام وكذا فيما بعده أفاده ط ووجه هذه القسمة أن ذا الوسط حقه في الجيد من الباقيين أن كان الهالك أرفع منهما وإن كان أردأ منهما لحقه في الردى منهما فتعلق حقه مرة بهذا ومرة بالآخر وإن كان الهالك هو الوسط فلا حق له فيهما فقد تعلق حقه بكل واحد من الباقيين في حال ولم يتعلق في حالين فيأخذ ثلث كل منهما وذو الجيد يدعى الجيد منهما لا الردى إذ لاحق له فيه قطعاً وذو الردى يدعى الردى لا الجيد فيسلم ثلثا الجيد لذى الجيد وثلثا الردى لذى الردى اه من شرح الجامع الحافى

على مامر ولذا تصح بإجازة الوارث (بخلاف ما إذا أقر بعين أو دين لو ارثته ولاجنبي) حيث (لا يصح في حق الأجنبي أيضاً) لأنه أقرار بعقد سابق بينهما فإذا لم يبق له ما يقيه ضرورة قيل هذا إذا تصادقا فإن أنكر أحدهما شركة الآخر خصص أقراره في حصة الأجنبي عند محمد وعندهما تبطل في الكل لما قلنا زيلعي (ولو) أوصى (بثياب متفاوتة) جيد ووسط وردى (ثلاثة) أنفس لكل منهم ثوب (فضاع) منها (ثوب) ولم يدر (أى هو) والوارث يقول لكل منهم هلك حقك بطلت (الوصية لجهالة المستحق كوصية لأحد هذين الرجلين إلا أن يتسامحا) (ويسلموا ما بقى منها) فتعذر هيجرة لزوال المانع وهو الجحود فنقسم (لذى الجيد ثلثاه ولذى الردى ثلثاه ولذى الوسط ثلث كل واحد منهما) لأن التسوية بقدر الامكان ولو أوصى أحد الشريكتين (بيت معين من دار مشتركة

وقسم ووقع في حظه فهو للموصى له والا) يقع في حصة (فيه مثل ذرعه) صرح صدر الشريعة وغيره بوجوب القسمة فلو قال قسم فان وقع
الحل لكان اولى (والاقرار بيت معين) ٥٩٥ من دار مشتركة مثلاً) اى مثل الوصية في الحكم المذكور (وبالف عين) اى

اى معين بأن كانت ودية
عند الموصى (من مال آخر
فأجاز بز المال الوصية بعد
موت الموصى ودفعه) اليه
(صح وله المنع بعد الاجازة)
لان اجازته تبرع فله ان يتمتع
من التسليم وأما بعد الدفع
فلا رجوع له شرح تكملة
(بخلاف ما اذا أوصى
بالزيادة على الثلث او لقاتله
اولا ورثة فأجازتها الورثة)
حيث لا يكون لهم المنع
بعد الاجازة بل يجبر وا على
التسليم لما تقرر ان المجاز
له يتملك من قبل الموصى
عندنا وعند الشافعى من
قبل الحيز (ولو أقر احد
الاثنين بعد القسمة بوصية
ايه) بالثلث (صح) اقراره
(ف نلت نصيبه) لانصفه
استحسانا لانه اقره بثلث
شائع في كل التركة وهى
معهما فيكون مقربا بثلث
مامعه وبثلث مامع اخيه
بخلاف ما لو أقر احدهما
بدن على ايهما حيث يلزمه
كله لتقدم الدين على الميراث
(وبأمة فولدت بعد موت
الموصى ولدا أو كلاهما يخرجان
من الثلث فيهما للموصى له
والا) يخرج (اخذ الثلث
منها ثم منه) لان التبعية

(قوله وقسم) اى بين الحى وورثة الميت قاضيان والاصوب ان يقول وقسمت كما عبر ابن الكمال
وغيره لان الضمير للدار (قوله ووقع) اى البيت في حظه اى حظ الميت (قوله فهو له وصى له)
اى عندها وعند محمد نصفه للموصى له وان وقع في نصيب الآخر فله مثل ذرعه نصف البيت ودليل
كل مع بيان كيفية القسمة بسطه الزيلعي وحققه الاتقاني وسعدى (قوله لكان اولى) لان الاخبار
في كلام الفقهاء للوجوب (قوله والاقرار) لو قال كالاقرار وحذف قوله مثلها كما عبر في الدرر
والاصلاح لكان اولى لان الاصح كفى الشر بنسبالة عن الكافى ان هذه المسئلة وقافية فاسب ان تشبه
بها الخلافية كما هو العادة بالاكس (قوله وبالف عين) بان قال اوصيت بهذا الف لفلان
والتقدير يكونه ودية لمأره لغيره وقوله من مال آخر اى رجل آخر صفة ألف ومفهوما انه اذا
لم يعين الف بان قال اوصيت بألف من مال زيد لم تصح اصلا وان أجاز زيد ودفع ولبحر نقل
(قوله ودفعه اليه) اى دفع الف الى الموصى له لان اجازته تبرع اى بمنزلة الهبة والهبة لا تتم بدون
تسليم فان دفع تمت الهبة والا فلا شرع الجامع وغيره (قوله فلا رجوع له) لعله لكونه ليس هبة
من كل وجه كما أودعنا متناقله اتفاقا لان عقد الوصية صحيح موقوف على الاجازة اذ لو كان باطلا لم ينفذ
بها او يدل عليه ما فى الوالوجية اوصى له بعد فلان ثم ملكه تبق الوصية اه لكن ذكر الزيلعي انها
لا تبق تأمل (قوله بل يجبروا) صوابه يجبرون (قوله لما تقرر الخ) بيان للفرق وحاصله ان الوصية
هنا فى مخرجها صحيحة لمصادفتها ملك نفسه والتوقف كان لحق الورثة فاذا أجاز واسقط حقهم فنفذ
من جهة الموصى درر (قوله يتملكه من قبل الموصى عندنا) فيجبر الوارث على التسليم ولو أعنتق
عبد اى مرضه ولا مال له غير ذوات الورثة العتق فالو لاء كله للميت ولو كان الوارث متزوجا مجازية
المورث ولا مال له غير هافا اوصى بها لغيره فاجاز الوارث وهو الزوج الوصية لا يبطل نكاحه وتامه
فى الزيلعي اول الوصايا (قوله ولو أقر احد الاثنين) وكذا الحكم لو أقر احد الاثنين الثلاثة او الاربعة
يصح في ثلث نصيبه كفى الجمع (قوله بعد القسمة) مفهوما ان الاقرار قبلها لا يصح تأمل (قوله
صح اقراره الخ) هذا اذا لم تقم بينة على الوصية بالثلث لرجل آخر فلو قامت فلاشئ لهذا على المقرر
وبطل الاقرار كما نقله الطورى عن الميسوط (قوله استحسانا) والقياس ان يعطيه نصف ما فى يده
وهو قول زفر وتامه فى الزيلعي (قوله حيث يلزمه كله) يعنى ان وفى ما ورثه به ولو شهد هذا المقرر
آخران الدين كان على الميت قبلت كما تقدم فى كتاب الاقرار قيل باب الاستثناء (قوله لتقدم الدين
على الميراث) فيكون مقرا بتقدمه عليه ولا كذلك الوصية لان الموصى له شريك الورثة فلا يأخذ شيئا
الا اذا سلم للوارث ضعفه زيلعي (قوله وبأمة) اى ولو اوصى بأمة (قوله فيهما للموصى له) لان الام
دخلت اصالة والولد تبعاجين كان متصلا بها زيلعي (قوله ولا يأخذ منهما على السواء) فاذا كان له
سنة درهم وأمة تساوى ثلاثمائة فولدت ولدا يساوى ثلاثمائة قبل القسمة فللموصى له الام وثلث الولد
عنده وعندها له ثلثا كل واحد منهما بان كمال (قوله هذا) اى دخول الحمل فى الوصية تبعا معراج
(قوله على ما ذكره القدورى) ومشاخنة لوالى يصير وصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كما اذا ولده
قبل القبول زيلعي (قوله والكسب كالولد فيا ذكر) قال فى الهندية والزيادة الحادة من الموصى به

لا زاحم الاصل وقال لا يأخذ منهما على السواء هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبول الموصى له فلو بعدها فهو للموصى له لانه تمام ملكه
وكذا لو بعد القبول وقبل القسمة على ما ذكره القدورى ولو قبل موت الموصى فللورثة والكسب كالولد فيها ذكر

به كالعلة والكسب والارض بعد موت الموصى قبل قبول الموصى له الوصية هل يصير موصى به لم يذكره محدوذ كرقنقدورى انه لا يصير موصى بها حتى كانت للموصى له من جميع المال كالمو حدثت بعد القسمة وقال مشايخنا يصير موصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كذا في محيط السرخسى اه ط والله تعالى اعلم

باب العتق في المرض

باب العتق في المرض

هو من انواع الوصية لكن لما كان له احكام مخصوصة افردته في باب على حدة واخره عن صريح الوصية لان الصريح هو الاصل غناية (قوله منجز) احتراز عن المضاف الآتي بيانه فالعبارة فيه لحال الاضافة (قوله في الحال) اى حال صدوره ط (قوله والاقرن ثلثة) استثنى في الاشياء التبرع بالمنافع كسكنى الدار قال فانه نافذ من كل المال وتماه فيه اوق في حواشيه (قوله والمراد) اى من التصرف المذكور (قوله حتى ان الاقرار ارجح) اى غير الوارث وهو محترز قوله انشاء فان الاقرار اخبار (قوله والتكاح الخ) محترز قوله فيه معنى التبرع فان التكاح بقدر مهر المثل لا تبرع فيه لان البضع متقوم حال الدخول وقيمته مهر المثل فان قبوله به كان معاوضة لا تبرعا والزائد عليه محاباة وهى من قبيل الوصية لانها انشاء فيه معنى التبرع وكذا بدل الخلع لان البضع حال الخروج غير متقوم فاجعل في مقابلته تبرع قليلا كان او كثيرا رحى (قوله وان كان في الصحة) ان وصية لان التصرف المضاف الى الموت المتبرع فيه حالة الموت كما في الدرر (قوله ومرض صح منه كالصحة) كذا ذكرت هذه المسئلة في هذا المحل في عامة المعتربات كالتمتعي والاصلاح وغيرها والاولى ذكرها قبل قوله والمضاف لانه لا فرق فيه بين الصحة والمرض تأمل قال الفهستائى فلو اوصى بشئ صارت باطلة لانه ظهر بالصحة انه لا يتعاق بماله حتى احد وهذا اذا قيد بالمرض بان قال ان مت من مرضى هذا وام اذا اطلق ثم صح بواقية وان عاش بعد ذلك سنين كما في التهمة اه (قوله وفي المرض المتبرع) بجزر المتبرع صفة للمرض اى المتبرع لفوذ التصرف الانشائى من الثلث وهو متعلق بمحدوف تقديره والحد في المرض المتبرع هو المبيع لصلاته قاعدا وقد قدم الكلام على هذا اول كتاب الوصايا باسب ما هنا ط (قوله ومحاباته) اى في الاجارة والاستئجار والمهر والشراء والبيع بأن باع مريض مثلا من اجني ما يساوى مائة بخصمين كما في التفت قسائى اى او يشتري ما يساوى خمسين بمائة فالزائد على قيمة المثل في الشراء والنقص في البيع محاباة اى مساحاة من حبوته جاء ككتاب اعطيه الثمن من غير عوض اه ط عن المصالح وقيد المحاباة في البزاة وغيرها بما لا يتغابن فيه قلت وفي آخر اجارات الوهبانية

(يعتبر حال العقد في المرض منجز) هو الذى اوجب حكمه في الحال (فان كان في الصحة فمن كماله والا فمن ثلثه) والمراد التصرف الذى هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع حتى أن الاقرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال والتكاح فيه ينفذ بقدر مهر المثل من كل المال (والمضاف الى موته) وهو ما اوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد موتى او هذا لزيد بعد موتى (من الثلث وان كان في الصحة) ومرض صح منه كالصحة والمقعد والفلوج والمسلول اذا تطاول ولم يقعه في الفراش كالصحيح يجتبي ثم رمز حد التطاول سنة وفي المرض المتبرع المبيع لصلاته قاعدا (اعتاقه ومحاباته)

وايجاز ذى ضعف من الكل جائز ولو ان اجر المثل من ذلك اكثر قال الشرنبلالى في شرحه صورتها مريض اجر داره باقل من اجرة المثل قالوا جازت الاجارة من جميع ماله ولا تعتبر من الثلث لانه لو اعادها وهو مريض جازت فالاجارة باقل من اجر المثل اولى قال الطرسوسى وهذه المسئلة خالفت القاعدة فان الاصل ان المنافع تجري مجرى الاعيان وفي البيع يعتبر من الثلث اعتبارا للفرع بالاصل والفرق ان البيع عقد لازم يتعلق بعين المال وقد يتعلق به حق الورثة والغرماء والاجارة تتعلق بالمنفعة وتفسخ بالموت فلا

يتصور التعلق بعده اه فتنه ولعلهما روايتان كما سيذكره الشارح في الفروع آخر
الوصايا (قوله وهبه) اى اذا اتصل بها القبض قبل موته اما اذا مات ولم يقبض فنبطل
الوصية لان هبة المريض هبة حقيقية وان كانت وصية حكما كما صرح به قاضيخان وغيره اه ط
عن المنكى (قوله وضائه) هو اعم من الكفالة فان منه ما لا يكون كفالة بان قال اجني خالغ
امرأتك على الف على انى ضامن او قال بيع عبدك هذا على انى ضامن لكن بحسبما نمتن من
التمن سوى الالف فان بدل الخالغ يكون على الاجني لاعلى المرأة والحسبما نمتن على الضامن
دون المشتري عناية * (تنبيه) قال في البرازية وكفالاته على ثلاثة اوجه وفي وجه كدين
الصحة بان كفلا في الصحة معلقا بسبب ووجد السبب في المرض بان قال ما ذاب لك على فلان
فعلى وفي وجه كدين المرض بان اخبر في المرض بانى كفلات فلان في الصحة لا يصدق في حق
غرماء الصحة والمكفول له مع غرماء المرض وفي الاول مع غرماء الصحة وفي وجه كسائر
الوصايا بان انشا الكفالة في مرض الموت اه (قوله حكمه حكم وصية) اى من حيث
الاعتبار من التلك لاحقيقة الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات منجزة
في الحال زيلى (قوله وليجره) تحريره انه لا ينافى ما هنا لان المستغرق بالدين لالتك له رحتى
(قوله ويزاحم اصحاب الوصايا في الضرب) اى العبد المتق والمحابى والموهوب له والمضمون
له يضرب في التلك مع اصحاب الوصايا فان وفي التلك بالجميع والانحصار صعدا فيه ويعتبر
في القسمة قدر مال كل من التلك هذا ما ظهر لى اه ط اقول وقال العلامة الاتقانى والمراد
من ضربهم بالتلك مع اصحاب الوصايا انهم يستحقون التلك لا غير وليس المراد انهم يساوون
اصحاب الوصايا في التلك ويخاصصونهم لان العتق المتفد في المرض مقدم على الوصية بالمسال
في التلك بخلاف ما اذا وصى بعتق عبده بعد موته او قل هو حر بعد موته بيوم او شهر فانه
كسائر الوصايا اه ملخصا قلت وكالعلق المتفد الحجابة المنجزة كما مر عند قول المصنف واذا
اجتمع الوصايا ويأتى قريبا (قوله ان اجيز عتقه) اى اذا ضاق التلك ولو كانت الاجازة قبل
موت الموصى كما قدمناه اول الوصايا عن البرازية (قوله لان التلك) اى من تنفيذ من كل المال
والاولى لان السى تأمل (قوله فان حابي فحررا الخ) صورة الاولى باع عبد اقيمته مائتان بمائة ثم
اعتق عبدا قيمته مائة ولما لاله سواهما يصرف التلك الى الحجابة ويسمى العتق في كل قيمته
وصورة العكس اعتق الذى قيمته مائة ثم باع الذى قيمته مائتان بمائة يقسم التلك وهو المائة
بينهما نصفين فالعتق يعتق نصفه مجانا ويسمى ونصف قيمته وساحب الحجابة يأخذ العبد
الاخر بمائة وخمسين ابن كمال والاصل في هذا ان الوصايا اذا لم يكن فيها ما جاوز التلك فكل
واحد من اصحابها يضرب بجميع وصيته في التلك لا يقدم البعض على البعض الا العتق
الموقع في المرض والعتق المعلق بالموت كالتدبير الصحيح سواء كان مطلقا او مقيدا والحجابة
في المرض وتسامه في الزيلى (قوله وقال عتقه اولى فهما) اى في المستثنين لانه لا يلحقه
الفسخ ولهان الحجابة اقوى لانها في ضمن عقد المعاوضة لكن ان وجد العتق اولا وهو
لا يحتمل الدفع بزاحم الحجابة ابن كمال وقول الزيلى والمصنف في المنع وقالهما سواء في المستثنين
سبق قل والصواب ما هنا كانه عليه الشلبي (قوله بهذه المائة) اى المينة وانما قيد بذلك حتى

وهبه ووقفه وضائه
كل ذلك حكمه (ك) حكم
(وصية فيعتبر من التلك)
كما قدمنا في الوقف ان
وقف المريض المدبون
بمحيط باطل فليحفظ
وليحرر (وزاحم اصحاب
الوصايا في الضرب ولم
يسع العبدان اجيز) عتقه
لان التلك لحقهم فيسقط
بالاجازة (فان حابي فحرر)
وضاق التلك عنهما (فهى)
اى الحجابة (أحق وبكمه)
بان حرر لحابي (استويا)
وقلا عتقه أولى فيهما
(ووصيته بان يعتق عنه
بهذه المائة عبد لا تفد)
الوصية (بما بقى ان هلك
درهم)

لأن القرية تنفاوت بهاوت قيمة العبد (بخلاف الخ) وقالوا هـ واه (وتبطل الوصية بتقيد عبده) بأن أوصى بأن يعتق الورثة عبده بعدم موته (أن جنى بعد موته فدفعت) بالجناية كالوبيع بعدم موته **٥٩٨** بالدين (وأن فدى) الورثة العبد (لا تبطل

وكان الفداء في أموالهم بالتزامهم (و) لو أوصى (بشئ) أى نكح ماله (ليكر) وترك عبداً فافتركا من الوارث وبكر أن الميت اعتق هذا العبد (فادعى بكر عتقه في الصحة) لينفذ من كل المال (و) ادعى (الوارث) عتقه (في المرض) لينفذ من الثلث ويقدم على بكر (فالقول للوارث مع العيين) لأنه ينكر استحقاق بكر (ولاشئ) (زيد) كذا في نسخ المتن والشرح قلت صوابه ليكر لأنه المذكور أولاً غاية الأمر أن القوم مثلوا بزيد فغيره المصنف أو لا ونسبه ثانياً والله أعلم (إلا أن يفضل من ثلثه شئ) من قيمة العبد (أو تقوم حجة على دعواه) فإن الموصل له خصم لأنه ثبت حقه وكذا العبد (ولو ادعى رجل ديناً على الميت (و) ادعى (العبد عتقاً في الصحة) ولا مال له غيره فصدقهما الوارث يسرى في قيته وتدفع إلى الغريم (وقالوا يعتق ولا يسرى في شئ) وعلى هذا الخلاف لو ترك ابناً وألف درهم فادعاه رجل ديناً وآخر ودية

يتصور هلاك بعضها فلو قال بمائة وزادت على الثلث تبطل أيضاً كما مرمتنا **(قوله)** لأن القرية تنفاوت الخ لا يظهر بهذا التعليل الفرق بين العتق والحجج المناسبة قول الزبلي وله أنه وصية بالعتق بعبد يشترى بمائة من ماله وتنفيذها فيمن يشترى بأقل منه تنفذ في غير الموصل به وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالحجج لأنها قرينة محضة هي حق الله تعالى والمستحق لم يستبدل وصار كما إذا أوصى لرجل بمائة فهلك بعضها يدفع إليه الباقي اهـ **(قوله)** وأن فدى لا فإن لم يوجد الدفع والفداء واعتقه الوصى فإن علماً بالجناية لزمه تمام الأرض والأقاليم ولا يرجع لأن الوصية يعتق عبد غير جان فقد خالف سائحاني **(قوله)** ولو أوصى بشئ الخ معناه ترك عبداً ومالاً ووارثاً والعبد مقدار ثلث ماله وبه صرح قاضيان معراج **(قوله)** لينفذ من كل المال فكأنه يقول لم يقع العتق وصية ووصيتي بثلث ماله صحيحة فيما وراء العبد **(قوله)** ويقدم على بكر) لأنه إذا وقع في المرض وقع وصية وقيمة العبد ثلث المال فلم يكن للموصي له بالثلاث شئ لأن الوصية بالعتق مقدمة بالاتفاق معراج **(قوله)** ولاشئ) (زيد) لما علمته من تقديم العتق وأما قول المصنف فيأمروا بزم أصحاب الوصايا فقد علمت المراد منه فافهم **(قوله)** إلا أن يفضل الخ) أى إلا أن يكون ثلث المال زائداً على قيمة العبد فتنفذ الوصية لزيد فيما زاد على القيمة منح **(قوله)** من قيمة العبد (كذا عبر الزبلي وعبارة الدرر على قيمة العبد وهي أولى وإن أمكن جعل من بمعنى على كقَالَ الاخفش والكوفيون في قوله تعالى ونصرناه من القوم أفاده طعن المكي **(قوله)** فإن الموصل له خصم الخ) جواب عن إشكال وهو أن الدعوى في العتق شرط لاقامة البينة عنده وكيف تصح أقامته من غير خصم فقال هو خصم في إثبات حقه لأنه مضطر إلى إقامتها على حرية العبد ليفرغ الثلث عن الاشتغال بحق الغير معراج **(قوله)** وكذا العبد) أى خصم أيضاً لأن العتق حقه أقول والمراد أنه خصم في غير هذه الصورة لأن الوارث مقر بعنته هنا وفيها إذا زادت قيمته على الثلث فهو خصم في إثبات عتقه في الصحة تأمل **(قوله)** وقالوا يعتق ولا يسرى الخ) لأن الدين والعتق في الصحة ظهرا معا بتدقيق الوارث في كلام واحد فكأنهما وقعا معا والعتق في الصحة لا يوجب السعاية وإن كان على العتق دين وله أن الاقرار بالدين أولى من الاقرار بالعتق ولهذا يعتبر إقراره بالدين من جميع المال وبالعتق من الثلث والأقوى يدفع الأدنى إلا أنه بعد وقوعه لا يحتمل البطالان في دفع من حيث المعنى بإيجاب السعاية عليه ابن كمال **(قوله)** وعلى هذا الخلاف) كذا عبر في الهداية والتعبير به ظاهر على ما قرره صاحب الهداية من ذكر الخلاف الآتي والشارح لم يتابعه بل منى على عكسه فالخلاف هنا جئنا عكس الخلاف في المسئلة الأولى فكان عليه ذكر المسئلة مبتدأة بدون ذلك فافهم **(قوله)** نصفان) لأن الوديعة لم تظهر إلا مع الدين فيستويان زبلي **(قوله)** وقال الوديعة أقوى) لأنها ثبتت في عين الالف والدين يثبت في الذمة أو لا يتم بنقل إلى العين فكانت الوديعة أسبق وصاحبها أحق زبلي **(قوله)** والأصح ما ذكرنا) وهو المذكور في عامة الكتب غناية

باب الوصية للأقارب وغيرهم

وصدقهما إلا أن فالألف بينهما نصفان عنده وقال الوديعة أقوى قلت وعكس في الهداية فقال عنده الوديعة أقوى (نى) وعندها سواء والأصح ما ذكرنا كما في الكافي وتماه في الشربلالية فليحفظ

باب الوصية للأقارب وغيرهم

اي من الادل والاصهار والاختان ونحو ذلك وانما آخر هذا الباب لانه في احكام الوصية
المخصوصين وفيما تقدمه ذكر احكامها على وجه العموم والخصوص يتلو العموم ابدان
(قوله جاره من لصق به) لما كان لكل من الاقارب والجيران خصوصية تستدعي الاهتمام
نبه على اهمية كل منهما من وجه حيث قدم الاقارب في الترجة والجيران هنا سعية **(قوله)**
وهو استحسان والصحيح قول الامام كما افاده في الدر المنثور وصرح به العلامة قاسم وهو
القياس كما في الهداية فهو مارجح فيه القياس على الاستحسان **(نتية)** * يستوى في الجار
ساكن ومالك وذكر واشي ومسلم وذمي وصغير وكبير ويدخل فيه العبد عنده وقال تلك
وصية لمولاه وهو غير جار بخلاف المكاتب ولا تدخل من لها بعل لتبعها فلم تكن جار حقيقة
مقدسي وقوله ومالك يعني اذا كان ساكنا ابو السعود **(قوله)** وصهره كل ذي رحم محرم من
عرسه (ناروي انه عليه السلام لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذي رحم محرم منها
اكرامالها وكانوا يسمون اصهار النبي صلى الله عليه وسلم وهذا التفسير اختيار محمد وابي
عبيدو كذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة ابيه وزوجة ابنه وزوجة كل ذي رحم محرم
منه لان الكل اصهار هداية وقول محمد حجة في اللغة استشهد بقوله ابو عبيد في غريب
الحديث مع انه مؤيد بقول الخليل لاجل لاهل بيت المرأة الا الاصهار وفي شرح الزيادات
للبرذوي قد يطلق الصهر على الحتن لكن الغالب ما ذكره محمد اثناني من اخضا وتماه في
الشرنبلالية **(قوله)** واخواتها كذا فيما رأيت من النسخ وصوابه واخواتها لان اخوات
جميع اخنت **(قوله)** وان ورثت منه بان أبائها في المرض لان الرجعي لا يقطع النكاح والبائن
يقطعه زيلعي **(قوله)** غناية لم اجد ذلك فيها تم ذكره الزيلعي كاسيأتي **(قوله)** قلت لكن الخ
أقول الظاهر اعتبار العرف في ذلك لما في جامع الفصولين من ان مطلق الكلام فيما بين الناس
ينصرف الى المتعارف اه حتى لو تعورف خلاف ذلك كله يعتبر كأهل دمشق يطلقون الصهر
على الحتن ولا يفهمون منه غيره وهي لغة كاسري وامافي البرهان وغيره فهو نقل لما دونه صاحب
المذهب فلا دلالة فيه على ان العرف هنا يعتبر هذا ما ظهر لي فتدبر **(قوله)** ثم نقل اي في
الشرنبلالية عن العيني اي في شرحه على الهداية عند عبارتها التي نقلناها آنفا **(قوله)**
صوابه جوربة) أخرجه ابو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت وقمت جوربة بنت الحارث
ابن المصطلق في سهم ثابت بن قيس بن شاس وابن عم له فكانت عن نفسها وفي مسند احمد
والبرادريين راويها انه كاتبها على تسع اواق من الذهب فدخلت تسأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم في كتابتها فقالت يا رسول الله أنا امرأة مساعة اشهد ان لا اله الا الله وانك رسول الله
وانا جوربة بنت الحارث سيد قومهم أصابني من الامر ما قد علمت فوقعت في سهم ثابت بن قيس
فكاتبني على ما لاطاقتي به وما اكرهني على ذلك الا اني رجوتك صلى الله عليك فأعني في
فكاكي فقال اوخير من ذلك ففصالت ما هو قال اودي عنك كتابتك واتزوجك قالت
نعم يا رسول الله قال قد فعلت فأدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان عليها من كتابتها
وتزوجها فخرج الخبر الى الناس فقالوا اصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترقون فاعتقوا
ما كان بايدهم من سبي بن المصطلق مائة اهل بيت قالت عائشة فلا علم امرأه كانت على قومها

(جاره من لصق به) وقالوا
من يسكن في محله ويجمعهم
مسجد المحلة وهو
استحسان وقال الشافعي
الجار الى اربعين دارا من
كل جانب (وصهره كل ذي
رحم محرم من عرسه)
كأبائها واعمامها واخوالها
واخواتها وغيرهم (بشرط
موته وهي منكوحته او
معدته من رجعي) فلو من
بائن لا يستحقها وان ورثت
منه قال الحلواني هذا في
عرفهم ما في زماننا فيختص
بأبويها عناية وغيرها وأقره
القنستاني قلت لكن جزم
في البرهان وغيره بالاول
وأقره في الشرنبلالية ثم
نقل عن العيني ان قول
الهداية وغيره انه صلى
الله عليه وسلم لما تزوج صفية
بنت الحارث قلت صوابه
جوربة فيلحظ هذه
الفائدة (وخته زوج كل
ذی) كذا النسخ قلت
الموافق لصاحبه الكتب
ذات (رحم محرم منه
كازواج بناته) وعماه

وكذا كل ذي رحم من أزواجهن قبل هذا في عرفهم وفي عرفنا ٦٠٠ الصهر ابو المرأة وأما والحنن زوج

الحرمة فقط زباني وغيره
زاد التمهيداني وينبغي في
ديارنا ان يخص الصهر باني
الزوجة والحنن بزواج البنت
لأنه المشهور (واهله
زوجته) وقال كل من في
عياله ونفقته غير ماليك
وقولهما استحسان شرح
تكملة قل ابن الكمال
وهو مؤيد بالنص قال تعالى
فنجيبناه واهله الامراته اه
قلت وجوابه في المطولات
(وآله اهل بيته) وقيلته التي
ينسب اليها (و) حينئذ
(يدخل فيه كل من ينسب
اليه من قبل آباءه الى اقصى
أب له في الاسلام) سوى
الاب الاقصى لانه مضاف
اليه فهستاني عن الكرمانى
(الاقرب والابعد والذكر
والانثى والمسلم والكافر
والصغير والكبير فيه سواء)
ويدخل فيه الغنى والفقر
ان كانوا لا يخصصون كافي
الاختيار ويدخل فيه أبوه
وجده وابنه وزوجته كافي
شرح التكملة يعنى اذا كانوا
لا يرثونه (ولا يدخل فيه
اولاد البنات) واولاد
الاخوات ولا احد من
قرابة امه لان الولد انما
ينسب لابيه لا لامه (وجنس
اهل بيت أبيه) لان
الانسان ينسب بابيه لا بامه

اعظم بركة منها قال في الشربلالية وقد علمت ان السبي كان قد قسم وأن المعقنين للسبي هم
الصحابة لا النبي صلى الله عليه وسلم وفي الاستدلال به على ان الصهر كل ذي رحم محرم من
امراته تأمل لما علمت من القصة (قوله) وكذا كل ذي رحم) اى محرم كافي المنع وغيرها قال
محمد في الامام اذا قال اوصيت لاختائى بثلاث مالى فاختانه زوج كل ذات رحم محرم منه وكل
ذي رحم محرم من الزوج فهو لا اختانه فان كان له اخت وبنت أخت وخالة ولكل واحدة
منهن زوج ولزوج كل واحدة منهن ارحام فكلهم جميعا أختانه والثالث بينهم بالسوية الاثى
والذكر فيه سواء وام الزوج وجدته وغير ذلك سواء اه اتقانى والشرط هنا ايضا قيام
النكاح بين محارمهما وزواجهن عند موت الموصى كإقفاله الطورى (قوله) وفي عرفنا الصهر
ابو المرأة (وأما) مكرر مع سابق (قوله غير ماليك) اى وغير وارثه شربلالية واتقانى
(قوله قلت وجوابه في المطولات) وهو ان الاسم حقيقة للزوجة يشهد بذلك النص والعرف
قال تعالى وسار بأهله وقال لاهله امكشوا ومنه قولهم تأهل ببلدة كذا والمطلق ينصرف الى
الحقيقة المستعملة زبلى يشير الى ان ما استدلال به غير مطلق بقرينة الاستثناء وميل الشارح
الى ترجيح قول الامام وان كان هو القياس ولذا قال في الدر المنقى ولكن المتن على قوله
وقدمه المصنف فليحفظ ايضا اه وهذا اذا كانت الزوجة كتابية مثلا أو أجازت الورثة
وفي ابى السعود عن الحموى ينظر حكم ما لو اوصت لاهلها هل يكون الزوج لا غير اه اقول
الظاهر لا اذا لحققة ولا عرف (قوله وقيلته) عطف تفسير لقوله اهل بيته بدليل قول
الهداية لان الآل القليلة التي ينسب اليها (قوله من ينسب اليه) على حذف مضاف اى الى
نسب بأن يشاركه فيه ويجتمع معه في احد آباءه ولو الاب الاعلى هذا ما ظهري وبأتى ما يوضحه
والا فبقية الموصى لانسب اليه نفسه الا اذا كان ابا القليلة ثم رأيت في الاسعاف مانصه
اهل بيت الرجل وآله وجنسه واحد هو كل من ينسب بآبائه الى اقصى أب له في الاسلام وهو
الذى ادرك الاسلام أسلم أو لم يسلم فكل من ينسب الى هذا الاب « من الرجال والنساء والصبيان
فهو من اهل بيته اه فقوله ينسب اى يشاركه في نسبه أولى من قول المصنف ينسب اليه كما
لا يخفى (قوله لانه مضاف اليه) اى الوصية لا مضاف الى المضاف اليه زبلى عن الكافي قال ط
وفيه انه لا يظهر الا لو قال اوصيت لآل عباس مثلا اما لو قال اوصيت لآلى او لآل زيدوهو
غير الاب الاقصى لا يظهر ولو علل بأن الاب الاقصى لا يقال له اهل بيته لكان أولى اه قلت
وعبرة الهداية اوصى لآل فلان (قوله ان كانوا لا يخصصون) عبارة الاختيار وان كان
لا يخصصون (قوله وزوجته) اى اذا كانت من قوم أبيه سائحان (قوله ولا يدخل فيه اولاد
البنات الخ) اى اذا لم يكن آباؤهم من قومه سائحان (قوله تجنس بأبيه) اى يقول ان انا من
جنس فلان قال في غاية البيان لان الجنس عبارة عن النسب والنسب الى الآباء اه ط (قوله)
كآله وجنسه) بيان لمراجع اسم الإشارة في قوله وكذا يعنى أن اهل بيته واهل نسبه مثل آله
وجنسه فان المراد بالكل قوم ابيه دون امه وهم قبيلته التي ينسب اليها قال في الهندية ولو
اوصى لاهل بيته يدخل فيه من جمعه وايها هم اقصى أب في الاسلام حتى ان الموصى لو كان
علويا او عباسيا يدخل فيه كل من ينسب الى على او العباس من قبل الاب لامن ينسب من

(وكذا اهل بيته واهل نسبه) كآله وجنسه حكمه كحكمه (ولو اوصت المرأة لجنسها واهل بيتها لا يدخل ولدها) (قبل)
اى ولد المرأة لانه ينسب الى ابيه لا اليها (الا ان يكون ابوه) اى الولد (من قوم أبيها) حينئذ يدخل لانه من جنسها واهل بيتها وكفى بغيرها

قبل الام وكذا الواوصى لحسبه او نسب لانه عبارة عن ينسب الى الاب دون الام وكذلك اذا
اوصى لجنس فلان فهم بنو الاب وكذلك اللحمة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لآل
فلان بمنزلة الوصية لاهل بيت فلان اه ماخصا (قوله ومفاده الخ) يؤيده قول الهندية
عن البدائع فثبت ان الحسب والنسب يختص بالاب دون الام اه فلا تحرم عليه الزكاة ولا
يكون كفوا للهاشمية ولا يدخل في الوقف على الاشراف ط (قوله وبه افنى شيخنا الرملى)
حيث قال في فتاواه في باب ثبوت النسب ما حاصله لاشبهة في ان له شرفا لما وكذا لاولاده
وأولادهم الى آخر الدهر اما اصل النسب فمخصوص بالآباء وسئل ايضا عن أولاد زينب بنت
فاطمة الزهراء زوجة عبدالله بن جعفر الطيار فاجاب انهم اشراف بلا شبهة اذ الشريف كل
من كان من اهل البيت علويا او جعفريا او عباسيا لكن لهم شرف الآل الذين تحرم الصدقة
عليهم لاشرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فان العلماء ذكروا ان من خصائصه صلى الله
عليه وسلم انه ينسب اليه الاولاد بناته فالحصوية للطبقة العليا فاولاد فاطمة اربعة الحسن
والحسين وأم كلثوم وزينب ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وأولاد الحسين ينسبون اليهما
فينسبون اليه صلى الله عليه وسلم واولاد زينب وأم كلثوم ينسبون الى أبيهم لا الى أمهم فلا
ينسبون الى فاطمة ولا الى أبيها صلى الله عليه وسلم لانهم اولاد بنت بنته لا اولاد بنته فيجوز فيهم
الامر على قاعدة الشرع الشريف فان الولد يتبع أباه في النسب لانه وانما خرج اولاد
فاطمة وحدها للخصومة التي ورد بها الحديث وهي مقصورة على ذرية الحسن والحسين
لكن مطلق الشرف الذي لآل ايشملهم واما الشرف الاخص وهو شرف النسبة اليه صلى الله
عليه وسلم فلا اه ماخصا واصله للعلامة ابن حجر المكي الشافعي أقول وانما يكون لهم شرف
الآل المحرم للصدقة اذا كان أبوهم من الآل كامرا والمراد بالحديث ما أخرجه ابنه وغيره كل
ولد آدم فان عصبتهم لآبائهم ما خلا ولد فاطمة فاني انا ابوهم وعصبتهم (قوله وان اوصى لاقاربه
الخ) زاد في الملتقى وأقربائه وذوى أرحامه (قوله كذا النسخ) وكذا في الكتز والفرر
والاصلاح (قوله قلت صوابه لذوى) اى بالجمع كاعبر في الملتقى لانه اذا اوصى لذى قرابته
وله عم واحد وخالان فالكل للعم لانه لفظ مفرد فيجوز الواحد جميع الوصية اذ هو الاقرب
زبلى وفي غير الافكار اذا قال لقرابته اولذى قرابته اولذى نسبه فالتفرد يستحق كل الوصية
عند الكل اه (قوله أولا نسابه) استشكله الزبلى بأنه جمع نسب وفيه لا يدخل قرابته من
جهة الام فكيف دخلوا فيه هنا اه وأجاب الشافى بأن المراد بانسابه حقيقة النسبة وهي ثابتة
من الام كآل اب قول وفيه انهم اعتبروا في اهل نسبه النسب من جهة الآباء كامر فالفرق بينهما
(قوله ففى للاقرب فالاقرب الخ) حاصله ان الامام اعتبر خمس شرائط وهي كونه ذارحم
محرم واثنين فصاعدا وما سوى الوالد والولد ومن لا يرث والاقرب فالاقرب وقالاكل من
يجمعه وايه أقصى أب في الاسلام وخالفاه في شرطين المحرمة والقرب فيكفى عندها الرحم بلا
محرمة ويستوى الاقرب والابعد وانفقوا على اعتبار الاثنين فصاعدا لانه اسم جمع والمثنى
كالجمع وان لا يكون اربا والوالد او ولدا اتفاقا عن المختلف ملخصا لكن قال الزبلى ويستوى
الحرم والبعد والمسلم والكافر والصغير والكبير والذكر والانثى على المذهبين وانما يكون

قلت ومفاده ان الشرف
من الام فقط غير معتبر
كفى في اواخر فتاوى ابن
نجيم وبه افنى شيخنا الرملى
نعم له مزنة في الجملة (وان
اوصى لاقاربه اولذى
قرابته) كذا النسخ
قلت صوابه لذوى (أو
لارحامه أو لانسابه ففى
للاقرب فالاقرب من كل
ذى رحم محرم منه ولا
يدخل الوالدان)

للاثنين فصاعدا عنده اه ونقل نحوه في السعدية عن الكافي ثم قال وهذا مخالف لقول محمد في الوصية لامهات اولاده الثلاث وللقراء والمساكين حيث اعتبر فيه الجمعية ولم يعتبرها هنا اه قلت وعلى الاول لمخالفة وكأنهما روايتان تأمل ثم رأيت القولين في الحقائق والقهستاني هذا وقول الامام هو الصحيح كما في تصحيح القدوري والدر المنثور (تنبيه) * قال في غرر الافكار وشرح الجمع عن الحقائق اذا ذكر مع هذه الالفاظ الاقرب فالاقرب لا يعتبر الجمع اتفاقا لان الاقرب اسم فرد خرج تفسيرا للاول ويدخل فيه المحرم وغيره ولكن يقدم الاقرب لصريح شرطه اه ونقله في الشرنبلالية والاختيار ايضا قلت وهي حادثة الفتوى سنة ثلاثين ومائتين والف فيمن اوصى لارحامه الاقرب فالاقرب منهم فأقربت بشموله لغير المحارم كما هو صريح هذا النقل (قوله قيد الخ) قال في المراج وفي الخبر من سمي والده قريبا عقه وقد عطف الله تعالى الاقربين على الوالدين في قوله تعالى الوصية للوالدين والاقربين ويعطف الشيء على غيره حقيقة فعرف ان القريب في لسان الناس من يتقرب الى غيره بواسطة كذا في المتوسط اه اي والوالدان والولد يتقربان بانفسهم لا بواسطة (قوله ولو ممنوعين) بصيغة الجمع ط (قوله كما يفيد عموم قوله والوارث) اي يفيد عدم دخولهم ولو ممنوعين لانه لو كانت العلة فيه كونهم وارثين لما احتيج الى التخصيص على عدم دخولهم اذ هم يخرجون بقوله والوارث لانه يشملهم بعمومه فلما لم يكشف بذلك ونص على اخراجهم علمنا انه اراد انهم لا يدخلون سواء كانوا وارثين او ممنوعين فافهم (قوله والوارث) علوه بقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث وبهذا يتجه ما يحتج به بعضهم من ان هذا فيما لو اوصى لاقرب نفسه اما لو اوصى لاقرب فلان ينبغي ان لا يخرج الوارث (قوله فيدخل) الاولى فيدخلان ط (قوله واختاره في الاختيار) حيث اقصر عليه وعمله بان القريب لغة من يتقرب الى غيره بواسطة غيره وتكون الجزئية بينهما منعدمة ونقل ابو السعود عن العلامة قاسم عن البدائع انه هو الصحيح ثم قال لكن في شرح الحموي بخطه ان الدخول هو الاصح اه قلت وبعبارة متن المواهب وادخل اي محمدا لجد والحفدة وهو الظاهر عنهما اه والحفدة جمع حافد ولد الولد ومثل الجد الحفدة كما في الجمع (قوله ويكون للثنتين) اي في التعبير بالجمع بخلاف ما اذا قال لذي قرابته كما قدمناه افاده ط (قوله يعني اقل الجمع) الاوضح ان يقول لان اقل الجمع ط (قوله ففي لعنهم) لانهما اقرب من الخالين لان قرابتهما من جهة الاب والانسان ينسب الى ابيه الا ترى ان الولاية للم دون الحال في التسكاح فثبت انهما اقرب من طريق الحكم اتقاني وهذا حيث كان الوارث غيرها وكذا يقال فيما بعده وهو ظاهر (قوله وقالأربابا) لعدم اعتبارها الاقربية كاسم (قوله ولهما النصف) لان الم الواحد لا يقع عليه اسم الجماعة فلا يستوجب الجميع فاذا دفع اليه النصف وبقي النصف صرف الى الخالين لانهما اقرب اليه بعدالم فيجعل في النصف الباقي كأنه لم يترك الا الخالين اتقاني (قوله لعدم من يستحقه) اذ لابد من اعتبار الجمع اتقاني وعندهما له جميع الثلث غرر الافكار وهو مبنى على ما مر عن الزبائي والكافي تأمل (قوله بم الكل) لانه اسم لجنس المولود ذكرًا أو أنثى واحدا أو أكثر اختيار (قوله حتى الحمل) الظاهر تقييده بما اذا ولدت له لاف من ستة أشهر من وقت

قبل من قال للوالد قريب فهو عاق (والولد) ولو ممنوعين بكفر أو ورق كما يفيد عموم قوله (والوارث) واما الجسد وولد الولد فيدخل في ظاهر الرواية وقبل لا واختاره في الاختيار (ويكون للثنتين فصاعدا) يعني اقل الجمع في الوصية اثنان كما في الميراث (فان كان له) للموصى (عمان وخالان ففي نعميه) كالارث وقالأربابا (ولو له عم وخالان كان له النصف ولهما النصف) وقالأربابا (ولو عم واحد لا غير فله نصفها ويرد النصف) الآخر (الى الورثة) لعدم من يستحقه (ولو عم وعممة استويا) لاستواء قرابتهما (ولو انعم المحرم بطات) خلافا لهما (ولو ولد فلان في) (لذكر والاثنى سواء) لان اسم الولد يتم الكل حتى الحمل

يُخْتَصُّ بِذِكْرِهِمْ) وَلَوْ أَغْيَاءَ. (الْإِذَاكَانَ) فَلَا تَنْ عِبَادَةَ عَنْ (اسْمِ قَبِيلَةٍ أَوْ) ﴿٦٠٤﴾ اسْمِ (فَخَذَ فَيَتَأَوَّلُ الْإِنَاءَاتِ) لِأَنَّ الْمَرَادَ

أَيَّ أَنْ لَمْ يَخْصُوا فَالْوَصِيَّةُ لِقَرَأَتِهِمْ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا الْقَرَبَةُ وَهِيَ فِي سِدِّ الْحَلَةِ وَرَدِّ الْجُوعَةِ وَهَذِهِ
الْأَسْمَى تُشْعِرُ بِتَحَقُّقِ الْحَاجَةِ فَجَارَحَ لَهُ عَلَى الْفَقَرِ، دَرَرُ (قَوْلُهُ يَخْصُّ بِذِكْرِهِمْ) وَعِنْدَهَا
وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ يَدْخُلُ الْإِنَاءَاتُ إِضْمَالَتِي وَكَذَا الْخَلْفَاءُ لَوْ يَكُنُ الْإِلَاحُ الْبَنِينَ وَفِي
دَخُولِ بَنِي الْبَنَاتِ عَنْهُ رَوَايَاتَانِ وَلَوْ كَانَ ابْنٌ وَاحِدٌ وَبَنَوْنِ فَلَهُ النِّصْفُ وَلا شَيْءَ لَهُمْ وَعِنْدَهَا
لَهُمُ الْبَاقِي وَيَدْخُلُ جَنِينٌ وَلَدَ لَأَقْلَ الْأَقْلَ اتَّقَانِي مَلْخَصًا (قَوْلُهُ الْإِذَاكَانَ الْحِ) الطَّبَقَاتُ الَّتِي
عَلَيْهَا الْعَرَبُ سِتٌّ وَهِيَ الشَّعْبُ وَالْقَبِيلَةُ وَالْعِمَارَةُ وَالْبَطْنُ وَالْفَخْذُ وَالْفَصِيلَةُ فَالشَّعْبُ يَجْمَعُ
الْقَبَائِلَ وَالْقَبِيلَةُ تَجْمَعُ الْعِمَارَةَ وَهَكَذَا وَخَذِيْعَةُ شَعْبٍ وَكَثَانَةُ قَبِيلَةٍ وَقَرِيْشُ عِمَارَةٍ وَقَصَى بَطْنٍ
وَهَاشِمُ فَخْذٍ وَالْعَبَّاسُ فَصِيلَةٌ أَفَادَهُ صَاحِبُ الْكَشَافِ (قَوْلُهُ مَوْلَى الْعَاتِقَةِ) أَيُّ الْعَبْدِ الْمُعْتَقِ
وَقَوْلُهُ وَمَوْلَى الْمَوَالَةِ أَيُّ الْمَوْلَى الْأَسْفَلُ وَهُوَ مِنْ وَالِيٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِأَنَّ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ تَأْمَلُ
(قَوْلُهُ وَحَلَفَاؤُهُمْ) بِالْحَالَةِ الْمُهْمَلَةِ وَالْحَلِيفُ مِنْ بَنَاتِي قَبِيلَةٍ فَيَحْلِفُ لَهُمْ وَيَحْفَظُونَ لَهُمُ الْتَّصَاصَ
اتَّقَانِي (قَوْلُهُ) وَأَنْ كَانَ لَا بَنِيَّ عَنْ الْحَاجَةِ (كَتَبَانِ بَنِي فَلَانٍ وَكَذَا الْعُلُوَّةُ أَوِ الْفَقْهَاءُ كَافِي
الْهِنْدِيَّةِ (قَوْلُهُ لِمَوَالِيهِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَوْصِي (قَوْلُهُ بَطَلَتْ) أَعْلَمُ أَنَّ الْمَسْئَلَةَ تَحْتَمِلُ ثَمَانِي صُورَ لِأَنَّ
الْمَوْصِيَّ أَمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مَوَالٍ أَعْلَوْنَ وَمَوَالٍ أَسْفَلُونَ أَوْ مَوْلَى وَاحِدٍ فِيهِمَا أَوْ مَوَالٍ فِي أَحَدِهِمَا
وَمَوْلَى وَاحِدٍ فِي الْآخَرِ وَفِيهِمَا صَوْرَتَانِ وَفِي كُلِّ أَمَّا أَنْ يُعْبَرُ الْمَوْصِيَّ بِصِغَةِ الْجَمْعِ أَوِ الْفَرَادِ
وَصَرِيحُ الْمَصْنُفِ فِيمَا إِذَا تَعَدَّدَتِ الْمَوَالِي فِي الْجِهَتَيْنِ وَوَقَعَ التَّعْيِيرُ بِالْمَوَالِي وَلِيَحْرَرُ بَاقِي الصُّورِ
أَهْطُ أَقُولُ صَرَحُوا هُنَا بِأَنَّ الْجَمْعَ لِلْإِنْتَيْنِ فَصَاعِدًا فَلَوْ وَجَدَ اثْنَانِ فَلَهُمَا الْكُلُّ أَوْ وَاحِدٌ فَلَهُ
النِّصْفُ وَأَقُولُ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَوْلَى اسْمُ جِنْسٍ كَالْوَلَدِ فَيُعْطَى الْوَاحِدُ وَالْأَكْثَرُ وَعِنْدَ اجْتِمَاعِ
الْفَرِيقَيْنِ تَبْطُلُ فَتُظْهِرُ الْمَرَادَاتُ تَأْمَلُ (قَوْلُهُ) وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ) أَيُّ فِي عَدَمِ عُمُومِ الْمَشْتَرَكِ (قَوْلُهُ
وَإِخْتَارَ شَمْسُ الْأَثْمَةِ الْحِ) كَذَا إِخْتَارَهُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْهَمَامِ فِي التَّحْرِيرِ (قَوْلُهُ فِي حِزِّ النَّفِيِّ) كَمَسْئَلَةِ
الْيَمِينِ الْآتِيَةِ (قَوْلُهُ وَحِينَئِذٍ) أَيُّ حِينَ إِذْ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ عِنْدَ إِجْمَاعِ بَيْنِ النَّفِيِّ وَالْإِثْبَاتِ فِي
عَدَمِ الْعُمُومِ ط (قَوْلُهُ) لِأَنَّ الْحَامِلَ عَلَى الْيَمِينِ بَعْضُهُ) أَيُّ بَعْضُ فَلَانٍ وَهُوَ أَيُّ فَلَانٍ أَوْ بَعْضُهُ
غَيْرُ مُخْتَلَفٍ أَيُّ لَا اشْتِرَاكَ فِيهِ إِذْ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ أَقُولُ سَلَّمْنَا أَنَّ الْحَامِلَ وَاحِدٌ لَكِنْ الْكَلَامُ فِي
لَفْظِ الْمَوْلَى وَقَدْ أَرِيدَ كَلَامَ مَعْنِيَةِ لِاتِّحَادِ الْحَامِلِ فَلَزِمَ عُمُومُهُ لَلْهَمِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ اتِّحَادُ الْحَامِلِ
قَرِيبَةٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْ عُمُومِ الْحَازِ بِأَنَّ رَادَّهُ لَفْظُ يَمِ الْعَيْنَيْنِ وَهُوَ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِوُقُوعِهِ مِنْهُ أَوْ
عَلَيْهِ فَلْيَتَأْمَلُ (قَوْلُهُ لَزُوالِ الْمَانِعِ) وَهُوَ عَدَمُ فَهْمِ الْمَرَادِ (قَوْلُهُ) وَيَدْخُلُ فِيهِ مِنْ اعْتِقَادِهِ أَيُّ
الْمَوْصِيَّ فِي سَخْتِهِ وَمَرْضَاهُ سَوَاءٌ اعْتَقَدَهُ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ أَوْ بَعْدَهَا لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ تَتَعَلَّقُ بِالْمَوْتِ وَكُلُّ
مِنْهُمْ ثَبَتَ لَهُ الْوَلَاءُ عِنْدَ الْمَوْتِ فَاسْتَحَقَّ الْوَصِيَّةَ لَوْ جُودَ الصَّفَةِ فِيهِ وَيَدْخُلُ أَوْلَادُهُمْ مِنَ الرِّجَالِ
وَالنِّسَاءِ أَيْضًا لِأَنَّهُمْ يَنْسَبُونَ إِلَيْهِ بِالْوَلَاءِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْمَعْتَقِ فَيَدْخُلُونَ مَعَهُمْ وَلَا يَدْخُلُ مَوْلَى الْمَوَالَةِ
وَلَا مَوْلَى الْمَوْلَى الْأَعْتَدَ عَدَمَهُمْ بِحِجَازِ اتِّعَازِ الْحَقِيقَةِ كَافِي الْإِخْتِيَارِ وَالْمُلْتَقَى (قَوْلُهُ) وَلَا يَدْخُلُ
فِيهِ مَدْبُورُهُ الْحِ) لِأَنَّهُمْ مَوَالِيهِ بَعْدَ الْمَوْتِ لَاعِنْدَهُ (قَوْلُهُ) وَعَنْ أَبِي يَوْسُفَ يَدْخُلُونَ لَوْ جُودَ سَبَبِ
اسْتِحْقَاقِ الْوَلَاءِ اتَّقَانِي (قَوْلُهُ) مِنْ يَدُقُّ النَّظَرَ) أَيُّ الْفِكْرَ وَالتَّأْمُلَ بِالْإِدْلِيلِ ط (قَوْلُهُ) وَأَنْ
عَلَّمَ ثَلَاثَ مَسْأَلَاتٍ مَعَ ادْتِلَافِهَا (حَكَى عَنْ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ الْفَقِيهُ عِنْدَنَا مِنْ بَلْغِ
مَنْ الْفَقْهُ الْغَايَةَ الْقَصْوَى وَلَيْسَ الْمُتَفَقِّهُ بِفَقِيهِ وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْوَصِيَّةِ نَصِيبٌ وَلَمْ يَكُنْ فِي بَلَدِنَا

حِينَئِذٍ يَجْرَدُ الْإِتْسَابُ كَمَا
فِي بَنِي آدَمَ وَلِهَذَا يَدْخُلُ
فِيهِ أَيْضًا (مَوْلَى الْعَاتِقَةِ وَ)
مَوْلَى (الْمَوَالَةِ وَحَلَفَاؤُهُمْ)
بَعْنِي وَهُمْ يَخْصُونَ وَالْأَ
فَالْوَصِيَّةُ بِأَطْلَعُوا الْأَصْلَ أَنْ
الْوَصِيَّةُ مَتَى وَقَعَتْ بِاسْمِ بَنِي
عَنِ الْحَاجَةِ كَأَيَّامِ بَنِي فَلَانٍ
تَصَحَّحَ وَأَنْ لَمْ يَخْصُوا عَلَى
مَامَرُ لَوْ قَوَّعَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ
مَعْلُومٌ وَأَنْ كَانَ لَا بَنِيَّ عَنْ
الْحَاجَةِ فَإِنْ أَحْصَاوُا صَحَّتْ
وَيَجْعَلُ تَمْلِيكَهَا وَالْإِبْطِلَ
وَتَمَامُهُ فِي الْإِخْتِيَارِ (أَوْصَى
مِنْ لَهُ مَعْتَقُونَ وَمَعْتَقُونَ
لِمَوَالِيهِ بَطَلَتْ) لِأَنَّ اللَّفْظَ
مَشْتَرَكٌ وَالْعُمُومُ لَهُ عِنْدَنَا
وَلَا قَرِيبَةً تَدُلُّ عَلَى أَحَدِهِمَا
وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ غَايَةِ
إِجْمَاعِ بَيْنِ النَّفِيِّ وَالْإِثْبَاتِ
وَإِخْتَارَ شَمْسُ الْأَثْمَةِ
وَصَاحِبُ الْهَدَايَةِ أَنَّهُ يَمِ إِذَا
وَقَعَ فِي حِزِّ النَّفِيِّ وَحِينَئِذٍ
فَقَوْلُهُمْ لَوْ حَلَفَ لَا يَكْلَمُ
مَوَالِي فَلَانٍ يَمِ الْأَعْلَى
وَالْأَسْفَلُ لَا لَوْ قَوَّعَهُ فِي
النَّفِيِّ بَلْ لِأَنَّ الْحَامِلَ عَلَى
الْيَمِينِ بَعْضُهُ وَهُوَ غَيْرُ مُخْتَلَفٍ
عَنَّا يَوْسُفُ أَقْرَهُ الْمَصْنُفَ (إِلَّا
إِذَا عَيْنُهُ) أَيُّ الْأَعْلَى
وَالْأَسْفَلُ قَبْلَ مَوْتِهِ فَيَنْتِزِعُ
تَصَحُّحَ لَزُوالِ الْمَانِعِ (وَيَدْخُلُ
فِيهِ) أَيُّ فِي الْمَوَالِي (مَنْ اعْتَقَدَهُ
فِي سَخْتِهِ وَمَرْضَاهُ وَلَا يَدْخُلُ
فِيهِ) (مَدْبُورُهُ وَأَمَهَاتُ
أَوْلَادِهِ) وَعَنْ أَبِي يَوْسُفَ
يَدْخُلُونَ (أَوْصَى) ثَلَاثَ مَالِهِ إِلَى الْفَقْهَاءِ دَخَلَ فِيهِ مَنْ يَدُقُّ النَّظَرَ فِي الْمَسْأَلَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَأَنْ عَلَّمَ ثَلَاثَ مَسْأَلَاتٍ مَعَ ادْتِلَافِهَا) كَذَا فِي الْقَنِيَّةِ قَالَ

احديسمى فتياغير شيخنا ابى بكر الاعمش طورى فيه واذا وصى للعلوية فقد حكي عن النقيب
 ابى جعفر لا يجوز لانهم لا يحضون وليس في هذا الاسم ما ينهى عن الفقر والحاجة ولو اوصى
 لفقراء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء اه اقول لكن ذكر في الاسعاف انه يصح
 الوقف على الزمنى والعميان وقراء القرآن والفقهاء وأهل الحديث ويصرف للفقراء منهم
 لاشعار الاسماء بالحاجة استعمالا فان العمى والاستغفال بالعلم يقطع عن الكسب فيغلب
 فيهم الفقر وهو اوضح اه **(قوله)** حتى قيل من حفظ ألوقا من المسائل (اى من غير ادلة وفيه
 انهم قد اعتبروا العرف في كثير من مسائل الوصية فلماذا لم يعتبروا عرف الموصى ط اقول
 الظاهر ان ذلك عرفهم في زمانهم وقدعنا عن جامع الفصولين ان مطلق الكلام فيما بين الناس
 ينصرف الى التعارف وفي الاشياء من قاعدة العادة محكمة الفاظ الواقفين تنبى على عرفهم كما
 في وقف فتح القدير وكذا لفظ التاخر والموصى والخالف اه على انه قدم الشارح في صدر
 الكتاب في تعريف الفقه انه عند الفقهاء حفظ الفروع وأقله ثلاث اه وعزمه في البحر الى
 المنتقى ثم قال وذكر في التحرير ان الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقا يعنى سواء
 كانت بدلانها او لا اه **(قوله)** لكن قدمنا الخ استدراك على التطين فقط ولم يتعرض
 لبناء القبة فهو مكروه اتفاقا **(قوله)** لانها حينئذ وصية بالمكروه) مقتضاء انه يشترط
 لصحة الوصية عدم الكراهة وقدم اول الوصايا انها أربعة اقسام وانها مكروهة لاهل فسوق
 ومقتضى ما هنا باعتبارها اللهم الان يفرق بأن الوصية اما صالحة او قربة وليست هذه واحدة
 منهما قبليات بخلاف الوصية الفاسقة فانها صالحة لها بمطالب من العباد فصحت وان لم تكن قربة
 كالوصية لغنى لانها مباحة وليست قربة كما مر هذا ما ظهر لى وسأنى في اول فصل وصايا الذمى
 ما يوضحه **(قوله)** بناء على القول بكراهة القراءة على القبور) اقول ليس كذلك لما في الولوجية
 لو زار قبر صديق او قريب له وقراءته شيئا من القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلامعنى لها
 ولا معنى أيضا لصلة القارى لان ذلك يشبه استنجاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعله
 أحد من الخلفاء اه بحروفه فقد صرح بحسن القراءة على القبر وبطلان الوصية فلم يكن
 مبنيا على القول بالكراهة **(قوله)** او بعد الخ اى امكن مبنيا على القول بعدم جواز
 الاجارة على الطاعات وفي كونه مما اجيز الاستنجار عليه تأمل لان ما اجزوه انما اجزوه في محل
 الضرورة كالاستنجار لتعليم القرآن او الفقه او الاذان او الامامة خشية التعطيل لقلة رغبة
 الناس في الخير ولا ضرورة في استنجار شخص يقرأ على القبر او غيره اه رضى اقول هذا هو
 الصواب وقد أخذنا في هذه المسئلة جماعة ظننا منهم أن المفتي به عند المتأخرين جواز الاستنجار
 على جميع الطاعات مع ان الذى أفتى به المتأخرون انما هو التعليم والاذان والامامة وصرح
 المصنف في المنح في كتاب الاجارات وصاحب الهداية وعامة الشراح وأصحاب الفتاوى بتعليل
 ذلك بالضرورة وخشية الضياع كما مر ولو جاز على كل طاعة لجاز على الصوم والصلاة والحج
 مع انه باطل بالاجماع وقد أوضحت ذلك في رسالة حافلة ذكرت نبذة منها في باب الاجارة الفاسدة
 والاستنجار على التلاوة وان صار متعارفا فالعرف لا يجوز له لانه مخالف للنس وهو ما استدله
 اثنتا كصاحب الهداية وغيره من قوله عليه الصلاة والسلام اقرؤا القرآن ولانما كلوا به

حتى قيل من حفظ ألوقا
 من المسائل لم يدخل تحت
 الوصية (أوصى بان يطعن
 قبره او يضرب عليه قبة
 فهي باطلة) كما في الحائبة
 وغيرها وقدمناه عن
 السراجة وغيرها لكن
 قدمنا فيها في الكراهة انه
 لا يكره تطيين القبور
 في المختار فينبى ان يكون
 القول ببطلان الوصية
 بالتطين مبنيا على القول
 بالكراهة لانها حينئذ
 وصية بالمكروه قاله
 المصنف قلت وكذا ينهى
 ان يكون القول ببطلان
 الوصية لمن يقرأ عند قبره
 بناء على القول بكراهة
 القراءة على القبور او بعدم
 جواز الاجارة على الطاعات

والعرف اذا خال - النص بردا لاتفاق فاحفظ ذلك ولا تكن عن اشترى بآيات الله متناقلا وجعلها
دكانا يتدش منها **(قوله)** اما على المفتي به من جوازها فينبغي جوازها مطلقا) اى سواء كان القول
بالبطالان مبينا على كراهة القراءة على القبر أو على عدم جواز الاستئجار على الطاعات اقول
وقد عانت مخالفة هذا البحث للمنقول فهو غير مقبول بل البطلان مبنى على ما قدمناه عن
الولوية وصرح به في الاختيار وكثير من الكتب وهو انه يشبه الاستئجار على قراءة القرآن
والذى أفتى به المتأخرون جواز الاستئجار على تعلم القرآن لاعلى تلاوة خلاقين وهم **(قوله)**
فلو لم يشر فيه الخ) اى مع امكان المباشرة فيه لما في فتاوى الحنفى اذا شرط الواقف المعلوم
لاحد يستحقه عند قيام المانع من العمل ويمكن بتقصيره سواء كان نظرا أو غيره كالجابي اه
وكذا المدرس اذا درس في مدرسة أخرى لتعذر التدريس في مدرسته كما نقله الشارح عن
النهر بخنا قبيل الفروع في آخر كتاب الوقف ونحوه في حاشية المحوى والله تعالى اعلم

باب الوصية بالخدمة والسكنى والعمرة

لما فرغ من احكام الوصايا المتعلقة بالاعيان شرع في احكام الوصايا المتعلقة بالمنافع لانه بعد
الاعيان وجودا فاخرها عنها وضاعا بية **(قوله)** تحت الوصية بخدمة عبده وسكنى داره) اى
لمعين قال المقدسى ولو اوصى بغلة داره وعبده في الساكنين جاز وبالسكنى والخدمة لا يجوز
الاعلوم لان الغلة عين مال يتصدق به والخدمة والسكنى لا يتصدق بهما بل تعار العين لاجلها
والاعارة لا تكون الاعلوم وقيل ينبغي ان يجوز على قياس من يجوز الوقف وتما الفرق في
البدائع اه سائحان **(قوله)** مدة معلومة وأبدا) وان أطلق فعلى الادوان اوصى بسنتين فعلى
ثلاث وكذا الوصية بغلة العبد والدار اه مسكن **(قوله)** كما في الوقف) فان الموقوف عليه
يستوفى منافع الوقف على حكم ملك الواقف **(قوله)** وبغلتها) اى العبد والدار وسيدكر
الشارح معنى الغلة فان خرجت الرقبة من الثلث) اى رقة العبد والدار في الوصية
بالخدمة والسكنى والغلة وقيد بالرقبة لما في الكفاية انه ينظر الى الاعيان التى اوصى فيها فان
كان رقاها مقدار الثلث جاز ولا تعتبر قيمة الخدمة والعمرة والغلة والسكنى لان المقصود من
الاعيان منافعها فاذا صارت المنافع مستحقة وبقيت العين على ملك الوارث صارت بمنزلة العين
التي لا منفعة لها فاذا اعتبر قيمة الرقبة كأن الوصية وقت بها اه اقول ولعل هذا هو المراد
من قول الاشياء ان التبرع نافذ من جميع المال تأمل **(قوله)** تقسم الدار اثلاثا) زادق
الغرد أو مهابة اى من حيث الزمان والاول أعدل لما كان القسمة بالاجزاء للتسوية بينهما
زمانا وذاتا وفي المهابة تقديم احدهما زمانا اه قال القهستاني وهذا اذا كانت الدار
تحتل القسمة والا فلهما بة لا غير كما في الظهيرية **(قوله)** فلا تقسم) اى الدار نفسها اما الغلة
فتقسم قال الاقناني اذا اوصى بغلة عبده او داره سنة ولا مال له غيره فله ثلث غلة تلك السنة
لانها عين مال يحمّل القسمة اه فلو قسمهم البستان فعل أحد التصيين فقط اشتركا فيها
البطلان القسمة سائحان عن المبسوط **(قوله)** على الظاهر) اى ظاهر الرواية اذ حقه في الغلة لاف
عين الدار وفي رواية عن الثنائي تقسم يستغل ثلثها شرئيا لية عن الكافي **(قوله)** وتما
العبد) لانه لا يمكن قسمته بالاجزاء **(قوله)** فيخدمهم اثلاثا) اى بخدمة الورثة يومين والموصى له

امعان من يومين جو هو
فيديو من يومين
وتما في حوائى الاشياء
من الوقف وحرر في
تنوير البصائر انه يتعين
المكان الذى عينه الواقف
لقراءة القرآن والتدريس
فلو لم يشر فيه لا يستحق
المشروط له لما في شارح
المنظومة يجب اتباع شرط
الواقف والمباشرة في غير
المكان الذى عينه الواقف
يفوت غرضه من احياء
تلك البقعة قال وتحقيقه
في الدرر السنية في مسألة
استحقاق الجامعية اه

باب الوصية بالخدمة والسكنى والعمرة

(تحت الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة معلومة وأبدا) ويكون محبوسا على ملك الميت في حق المنفعة كما في الوقف كما يسط في الدرر) وبغلتها فان خرجت الرقبة من الثلث سمعت اليه) اى الى الموصى له (ل) أى لاجل الوصية (والا) تخرج من الثلث (تقسم الدار) اى في مسألة الوصية بالخدمة والسكنى والغلة فلا تقسم على الظاهر (وتما بالعبء فيخدمهم) اثلاثا)

يوما ابدا الا ان كانت مؤقعة بسنة مثلا فلو السنة غير معينة قالى مضى ثلاث سنين ولو معينة قالى مضيا ان مات الموصى قبلها او فيها تم تسليم الی الورثة لان الموصى له استوفى حقه وان مات الموصى بعدها بطلت الوصية منح لمخلص (قوله هذا) اى قسمة الدار ومهاياة العبدان لا (قوله بقدر ثلث جميع المال) مثاله اذا كان العبد نصف التركة يخدم الموصى له يومين والورثة يوما لان ثلثي العبد ثلث التركة فصار الموصى به ثلثي العبد وثلثه للورثة فيقسم كذا كثرناه وعلى هذا الاعتبار يخرج بقية مسائله اختيار (قوله لان المنفعة ليست بمال الخ) اى وانما صح للمالك ان يؤجر ببذل لانه ملكها تبعاً لملك العين والمستأجر انما ملك ان يؤجر مع انه لا يملك الا المنفعة لانه لما ملكها بعقد معاوضة كانت مالا بخلاف ملكها بعقد تبرع كالنحن فيه سائحاني (قوله في الاصح) كذا في الملقى والهبة وغيرها مملا بان الغلة دراهم اودنانير وقد وجبت الوصية بها وهذا استيفاء المنافع وهما متغايران ويتفاوتان في حق الورثة لانه لو ظهر دين يمكنهم أدائه من الغلة بالاسترداد منه بعد استغلالها ولا يمكنهم من المنافع بعد استيفائها بعينها (قوله وعليه الفتوى) ذكره في الظهيرية حيث قال في الوصية بغلة داره لرجل تؤجر ويدفع اليه غلاتها فان اراد السكنى بنفسه قال الاسكاف له ذلك وقال ابو القاسم وابو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية اخت الوقت فعلى هذا يكون الفتوى في الوقف على هذا بل اولى لانه لم ينقل فيه اختلاف المشايخ اه قال العلامة عبد البر بن الشحنة بعد نقله وهذا من حيث الرواية مسلم اما من جهة الفقه فيظهر الفرق بما ذكره المصنف يعنى ابن وهبان بأن الوصية انما هي بالغلة والسكنى معدمة لها فيفوت مقصود الموصى بخلاف الوقف عليه فانه اعم من كون الانتفاع بالسكنى أو بالغلة فينبى ان يجري الخلاف في الوقف من باب اولى اه وحاصله النزاع مع صلح الظهيرية في دعواه الاولوية قلت فلو صرح الواقف بانها للاستغلال فالاولوية ظاهرة هذا ولكن للعلامة التبر نبالى رسالة حاصلها انه لا خلاف في انه لا يملك الاستغلال مستحق السكنى واختلف في عكسه والراجح الجواز فأتمل ونسبه على ذلك في شرحه على الوهبانية هنا وفي كتاب الوقف (قوله لان حقهم في المنفعة لا العين) اى حق الموصى لهم والموقوف عليهم والمراد بالعين الغلة فانها عين مال كامل لكن هذا التعليل يثبت خلاف المطلوب ويصلح تعليلا لعكس هذه المسئلة اعنى قوله وليس للموصى له الخ فالصواب ان يقول في بدل المنفعة لانها لان بينهما فرقا في حق الورثة اعنى ما قدمناه عن الهداية لكنه لم يعلم من كلامه هذا الفرق اللهم الا ان يراد بالمنفعة الاستغلال لا الخدمة والسكنى وبالعين ذات العبد والدار والاشارة بقوله وقد علمت الفرق بينهما الى ما قدمناه من ان الموصى له بالغلة ليس له قسمة الدار اى لانه لاحق له في عينها فليأتمل (قوله ولا يخرج الخ) قال في الهداية وليس للموصى له ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصى له وأهله في غير الكوفة فيخرجهم الى اهله ليخدمه هناك اذا كان يخرج من الثلث لان الوصية انما تنفذ على ما يعرف من مقصود الموصى فاذا كانوا في مصر فقصوده ان يمكنه من خدمته فيه بدون ان يلزمه مشقة السفر واذا كانوا في غيره فقصوده ان يحمل العبد الى اهله ليخدمهم اه وفي أبى السعود عن المقدسى فلو خرج بأهله من بلد الموصى ولم يعلم

هذا اذا لم يكن له مال غير العبد والدار والا فخدمة العبد وقسمة الدار بقدر ثلث جميع المال كما أفاده صدر الشريعة (وليس الورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها) على الظاهر لثبوت حقه في سكنى كلها بظهور مال آخر أو بخرب ما في يده فحينئذ يزاحمهم في باقيها والبيع يتأنيه فتموا عنه وعن أبى يوسف لهم ذلك (وليس للموصى له بالخدمة أو السكنى ان يؤجر العبد والدار) لان المنفعة ليست بمال على أصلنا فاذا ملكها بعوض كان ملكا أكثر مما ملكه يعنى وهو لا يجوز (ولا للموصى له بالغلة استخدامه) اى العبد (أو سكنها) اى الدار (في الاصح) ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه الفتوى شرح الوهبانية لان حقهم في المنفعة لا العين وقد علمت الفرق بينهما (ولا يخرج) الموصى له (العبد) الموصى بخدمته (من الكوفة) مثلا

الموصى ليس له اخراج العبد **(قوله)** الا اذا كان ذلك مكانه **(الح)** الاشارة على ظاهر عبارة المتن الى المكان الذى يريد اخراجه اليه وبه صرح فى المنع واما على حل الشارح فالاشارة الى الخرج الذى هو الموصى له لا الى الكوفة كما قال لعدم ملائمة لقوله بعده واهله فى موضع آخر وعلى ما قلنا فاسم الاشارة اسم كان ومكانه مبتدأ واهله معطوف عليه وفى موضع آخر خبر المبتدأ والجملة خبر كان وفيه تغيير اعراب المتن ويقع له ذلك كثيرا ويجوز ارجاع الاشارة الى الكوفة والضمير فى مكانه للعبد وفى اهله للموصى له وعبارة المواهب ولا يسافر به الا لبلده **(قوله)** وبعد موته اى الموصى وهو عطف على قوله فى حياة الموصى اى وبموت الموصى له بعد موت الموصى يعود **(الح)** **(قوله)** يعود العبد والدار اى خدمة العبد وسكنى الدار وغلتها كما عبر الاتفاقى لان ذلك هو الموصى به تأمل **(قوله)** يحكم الملك اى ملك الموصى أو ورثته فلا يعود الى ورثة الموصى له وعبارة الهداية فان مات الموصى له عاد الى الورثة لان الموصى اوجب الحق للموصى له ليستوفى المنافع على حكم ملكه ولوانتقل الى وارث الموصى له استحقتها ابتداء من ملك الموصى من غير رضاه وذلك لا يجوز اه **(قوله)** ولو أتلفه الورثة اى اتلفوا العبد الموصى بخدمته **(قوله)** ولهذا **(الح)** اى لاجل الغرامة عند الجناية منع مورثهم عن التبرع بأكثر من الثلث لئلا تلزمهم غرامة كل المال لولزمته فيه الوصية وجنوا عليها وهذا تعليل عليل سائحانى ورحمى **(قوله)** صح فاذا مات الموصى له بالخدمة يعود الى الموصى له بالرقبة **(قوله)** ونفقته اذا لم يطق الخدمة **(الح)** اى لصغر وكذا المرض وتامه فى الكفاية لكن فى الولوالجية اذا مرض مرضا يرجى برؤه فنفقته على صاحب الخدمة وان كان لارضى فعلى صاحب الرقبة **(قوله)** ونفقة الكبير على من له الخدمة) لانه انما يمكن من الاستخدام بالاتفاق عليه غناية **(قوله)** فان جنى الفداء على من له الخدمة) وبعد موته ترجع به ورثته على من له الرقبة لانه ظهر انه المستفيع بها واذ كان مضطرا اليه فان ابنى بيع فيه اذلول الفداء لكان مستحقا بالجناية ولوالجية وتامه فى الاشياء من القول فى الملك **(قوله)** وبطلت الوصية اى فى صورتى الفداء والدفع وبيانه فى السابع من الولوالجية * (تتمه) * لم يبين ما اذا أوصى بالغلة ولاغلة فيها وبينه صاحب المبسوط فقال لو أوصى بغلة تخله ابد الرجل ولا آخر برقبته ولم تدرك ولم تحمل فالتفقه فى - قبها والقيام عايبها على صاحب الرقبة لان هذه النفقة بنوم ملكه ولا يتنفع صاحب الغلة بذلك فليس عليه شئ من هذه النفقة فاذا أثبتت فالتفقه على صاحب الغلة لان منفعة ذلك ترجع اليه فان الثمرة بها تحصل فان حملت عامتها احوالت فلم تحمل شيئا فالتفقه على صاحب الغلة لان منفعة ذلك ترجع لصاحب الغلة فان الاشجار التى من عادتها ان تحمل فى سنة ولا تحمل فى سنة يكون ثمرها فى السنة التى تحمل فيها أجود منه واكبر اذا كانت تحمل كل عام وهو نظير نفقة الموصى بخدمته فانها على الموصى له بالخدمة بالليل والنهار جميعا وان كان هوينام بالليل ولا يتخدم لانه اذا استراح بالنوم ليلا كان اقوى على الخدمة بالنهار فان لم يفعل فأفقق صاحب الرقبة عليه حتى يحمل فانه يستوفى نفقته من ذلك لانه كان محتاجا الى الاتفاق كي لا يتناف ملكه فلا يكون متبرعا ولكنه يستوفى فى النفقة من الثمار وما يبق من ذلك فهو لصاحب الغلة اه ط عن سرى الدين **(قوله)** فمات الحال **(الح)**

(الا اذا كان ذلك مكانه) واهله فى موضع آخر (ان خرج من الثلث والا فلا) يخرج به (الا باذن الورثة) لبقاء حقهم فيه (وبموته) اى الموصى له (فى حياة الموصى بطلت الوصية) (وبعد موته يعود) العبد والدار (الى الورثة) اى ورثة الموصى بحكم الملك ولو أتلفه الورثة ضمنوا قيمته ليشتري بها عبيد يقوم مقام الاول ولهذا يمنع المريض من التبرع بأكثر من الثلث كذا ذكره المصنف فى الرهن ولو أوصى بهذا العبد لفلان وبخدمته لا آخر وهو يخرج من الثلث صح وتامه فى الدرر وفى الشربلية ونفقته اذا لم يطق الخدمة على الموصى له بالرقبة الى ان يدرك الخدمة فيصير كالكبير ونفقة الكبير على من له الخدمة وان أبى الاتفاق عليه رده الى من له الرقبة كالمستعير مع المعير فان جنى فالفداء على من له الخدمة ولو أبى ففداء صاحب الرقبة أو دفعه وبطلت الوصية (وبمرة يستأنه فمات و) الحال ان (فيه نمرة

له هذه الثمرة (فقط (وان زاد ابداله **٦٠٩** - هذه الثمرة وما يستقبل كا) في الوصية (بغلة بستانه) فان له هذه

وما يحدث ضم ابداء اولاً
(وان لم يكن فيه) اى
البستان والمسئلة بخالها
(ثمره) حين الوصية (فهى)
كالوصية (بالغلة) في تناولها
الثمره المعدومه ما عاش
الموصى له زبلى وفي العناية
السقى والجراج وما فيه
اصلاح البستان على
صاحب الغلة لانه هو المتفع
به فصار كالثقة في فصل
الحصومه «(تنبيه)» الغلة
كل ما يحصل من ريع الارض
وكراتها وأجرة الغلام
ونحو ذلك كذا في جامع
الغلة قلت وظاهره دخول
ثمن الحور ونحوه في الغلة
فيحجر (ووصوف غنمه
ولدها ولبنها ما) بقى
(في وقت موته سواء قال
أبداء اولاً) لان المعدوم منها
لا يستحق بشئ من العقود
فكذا بالوصية بخلاف
الثمره بدليل صحت المساقاة
(أوصى بمجمل داره مسجداً
ولم يخرج من الثلث واجازوا
تجعل مسجداً) لزوال
المانع باجازتهم وان لم
يجوزوا بمجمل ثلثها مسجداً
رعاية لجانب الوارث
والوصية (ويظهر مركبه
في سبيل الله بطلت) لان
وقف المتقول باطل عنده

اى مات الموصى في حال وجود ثمره في البستان (قول له هذه الثمرة) اى للموصى له ان يخرج
البستان من الثلث على ما قدمناه عن الكفاية (قول له ضم ابداء اولاً) والفرق ان الثمره اسم
للموجود عرفاً فلا يتناول المعدوم الا بدلالة زائده مثل التخصيص على الابد اما الغلة فتتضمن
الموجود وما بعرض الوجود مرة بعد اخرى عرفاً درر (قول له وان لم يكن فيه ثمره) بمحترز قوله
فان وفيه ثمره (قول له والمسئلة بخالها) يعنى اوصى بثمره بستانه بلا زيادة لفظ ابداء فان لم يكن
لم يكن فيه ثمره (قول له حين الوصية) صوابه حين الموت كما يعلم من السابق واللاحق وبه صرح
الطورى (قول له زبلى) قال وانما كان كذلك لان الثمره اسم للموجود حقيقة ولا يتناول
المعدوم الا مجازاً فاذا كان فيه ثمره عند الموت صار مستعملاً في حقيقته فلا يتناول المجاز واذا
لم يكن فيه ثمره يتناول المجاز ولا يجوز الجمع بينهما الا انه اذا ذكر لفظ الابد تناولها بمعموم المجاز
لاجتماع بين الحقيقة والمجاز اه * (تنبيه) * اوصى بغلة ارضه ولا شجر فيها ولا مال له غيرها
تؤجر ويمطى صاحب الغلة ثلث الاجر ولو فيها شجر يمطى ثلث ما يخرج منه ولو اشترى
الموصى له البستان من الورثه جاز وبطلت الوصية ولو تراضوا على شئ دفعوه اليه على ان
يسلم الغلة جاز وكذا الصلح عن سكنى الدار وخدمه العبد جائز وان لم يجز بيع هذه الحقوق
طورى (قول له وكراتها) الكراه الاجرة وهو في الاصل مصدر كادى ومنه المكاري تخفيف
الباء مغرب (قول له كذا في جامع اللغة) وكذا في المغرب أيضاً (قول له وظاهره دخول ثمن الحور
ونحوه) اى تملك ثمره كالصفصاف والسرو ثم الحور بمهماتين وهو نوع من الشجر واهل
الشام يسمون الدلب حورا وهو بفتح حين دليل قول الراعى انشده صاحب التكملة

* كالجز يتطابق بالصفصاف والحور * مغرب (قول له فيحجر) اقول التحريم فيه انه يدخل نفس
الحور لامتنة لان الحور نفس الغلة الموصى بها اذ لا يقصد به الا الخشب وفي الخاتمة اوصى بغلة
كرمه لانسان قال الفقيه ابوبكر يدخل القوائم والاوراق والتار والخلط فانه لو دفع الكرم
معاملة يكون كل هذه الاشياء كالثمر اه (قول له ولولدها) اى حملها ولوالجيه وعبارة الزبلى
وغیره والولد في البطن (قول له ما بقى) الاوضح له ما وجد قال في المنع لانه انجاب عند الموت
فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ اه (قول له لان المعدوم الخ) قال في الهداية والفرق ان
القياس يأبى تملك المعدوم الا ان في الثمره والغلة المعدومه جاء الشرع بورود العقد عليها
كالمعاملة والاجارة فاقضى ذلك جوازها في الوصية بطريق الاولى لان باها اوسع اما الولد
المعدوم واختاره لا يجوز ايراد العقد عليها اصلاً ولا تستحق بمقدماً اصلاً فكذا لا يدخل تحت
الوصية بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحقاؤه بمقدار البيع تبعاً وبمقدار الخلع مقصوداً فكذا
بالوصية اه (قول له ولم يخرج من الثلث) الاولى ان يقول وليس له مال غيرها لقوله بعدوان لم
يجوزوا بمجمل ثلثها مسجداً (قول له في سبيل الله) اى بلاثنتين انساناً اما لو اوصى بظهر دابته
في سبيل الله لانسان بعينه فالوصية جائزة اتفاقاً اه غرر الافكار (قول له وعندها يجوز ان)
اى وقف المتقول والوصية به وظاهره ان هذه الوصية ليست وقفاً وليس كذلك قال في غرر
الافكار جعل ابو يوسف ومحمد مركبه وقفاً يكون في يد الامام فينشق عليه من بيت المال
اذ وقف الكراع والسلاح في سبيل الله جائز عندهما لا تار والابل حكم الكراع اه

فكذا الوصية وعندها يجوز ان درر وقال المصنف

وفيه نظر لان الوصية نصح حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة ﴿ ٦١٠ ﴾ كالوصية بالغلة والصوف ونحو ذلك كما مر

(قوله وفيه نظر) أي فيما ذكره من تعادل البطلان اقول وجوابه انها ليست وصية حقيقة اذ هي في معنى الوقف عنده وبه صرح في غرر الافكار كالوصية بجعل داره مسجدا فانها وقف في المعنى ووقف المتقول عنده لا يجوز فكذا هذه بخلاف الوصية بالغلة والصوف ونحوها فانها تملك من كل وجه وليست في معنى الوقف اصلا فنقدر (قوله لم تجز) كذا في الغرر وعزاء في الشرنبلالية الى الكافي وقدمنا الكلام عليه عند قوله اوصى بثلاث ماله لبيت المقدس جاز والله تعالى اعلم

فصل في وصايا الذمي وغيره

اي المستأمن وصاحب الهوى والمرتدة وهذه الترجمة ساقطة في الملح واعلم ان وصايا الذمي ثلاثة اقسام الاول جائز بالاتفاق وهو ما اذا اوصى بما هو قرينة عندهم وعندهم كما اذا اوصى بأن يسرج في بيت المقدس أو بأن تغزى الترك وهو من الروم سواء كان لقوم معينين او لا والثاني باطل بالاتفاق وهو ما اذا اوصى بما ليس قرينة عندهم وعندهم كما اذا اوصى للمغنيات والتامحات او بما هو قرينة عندهم فقط كالخج وبناء المساجد للمسلمين الا ان يكون لقوم باعياهم فيصح تملكيا والثالث مختلف فيه وهو ما اذا اوصى بما هو قرينة عندهم فقط كبناء الكنيسة اغير معينين فيجوز عنده لاعتقاده وان لمعينين جاز اجماعا وحاصله ان وصيته لمعينين تجوز في الكل على انه تملك لهم وما ذكره من الجهة من اسراج المساجد ونحوه خرج على طريق المشهورة لا الالتزام فيعملون به ماشاؤا لانه ملكهم والوصية انما صحت باعتبار التملك لهم زيلبي ملخصا (قوله فهي ميراث) اي اتفاقا وانما الاختلاف في الترخيص شرنبلالية (قوله لانه كوقف لم يسجل) اي لم يتحكم بلزومه والمراد انه يورث كالوقف المذكور وليس المراد انه اذا سجل لزم كالوقف افاده في الشرنبلالية (قوله وليس هو كالمسجد) ليس من تمتعوا لهما بل من تمتع قوله جواب عن سؤال تقديره ان هذا في حقهم كالمسجد في حقنا والمسجد لا يباع ولا يورث فينبغي ان يكون هذا كذلك اهـ ح (قوله حتى لو كان المسجد كذلك) كما اذا جعل داره مسجدا ونحته سرداب وفوقه بيت كامر في كتاب الوقف اتقاني (قوله لمعينين) اي معلومين يحصى عددهم معراج (قوله فهو جائز) اي اتفاقا ولا يلزمهم جعلها كنيسة كامر (قوله في القرى) المراد بالقرى ما ليس فيه شيء من شعائر الاسلام والا فكالا مصار ذكره الفهستاني والبرجندي درمتمنى (قوله غير مسلمين) بيا واحدة كمصطفين وفي كثير من النسخ يباين وهو تحريف فان الباء الاولى حذفت بعد قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله لما مرته معصية) اي ولا يمكن جعله تملكيا لعدم تعيينه وهذا تعليل لثني الصحة عندها (قوله وله انهم يتركون وما يدنون) فان هذا قرينة في اعتقادهم ولذا لو اوصى بما هو قرينة حقيقة معصية في معتقدهم لا يجوز اعتبارا لاعتقادهم والفرق له بين البناء والوصية ان البناء نفسه ليس بسبب لزوال ملك الباني والوصية وضعت لازالة الملك هداية ملخصا (قوله كوصية حربي مستأمن) قيده لان وصية الذمي تعتبر من الثلث ولا تصح لوارثه وتجوز لذمي من غير ملته لالحربي في دار الحرب اهـ ملحق (قوله لا وارث له هنا) اي في دارنا ومفهومه لو كان وارثه هنا لا يجوز باكثر من الثلث وعبر الزيلبي وغيره عن هذا المفهوم بقيل فأفاد ضعفه لكن جزم

(ارضى بشئ للمسجد لم تجز) الوصية لانه لا يملك وجوز ما حمد قال المصنف ويقول محمد افنى مولانا صاحب البحر (الا ان يقول) الموصى (ينفق عليه) فيجوز اتفاقا (قل) اوصيت بنائى فلان او فلان بطلت) عندناي خيفة لجهالة الموصى له وعندناي يوسف لهما ان يصطلحا على اخذ الثالث وعند محمد تجزير الورثة فليهما شاؤا اعطوا

فصل في وصايا الذمي وغيره

(ذمي جعل داره بيعة او كنيسة) اوبت نار (في صحت فمات فهي ميراث) لانه كوقف لم يسجل واما عندها فالانه معصية وليس هو كالمسجد لانهم يسكنون ويدفنون فيه موتاهم حتى لو كان المسجد كذلك يورث قطعا قاله المصنف وغيره لانه حينئذ يبصر محررا خالصا لله تعالى (وان اوصى الذمي ان يبني داره بيعة او كنيسة لمعينين فهو جائز من الثلث ويجعل تملكيا (وان اوصى (بداره) ان تبني (كنيسة) او بيعة (في القرى) فلو في المصر

لم تجز اتساقا (لقوم غير مسلمين صحت) عنده لاعتقاده لما مر انه معصية وله انهم يتركون وما يدنون (بما) فصيح (كوصية حربي مستأمن) لا وارث له هنا (بكل ماله لمسلم اذمي)

كذا في الوفاة ولا عبرة بمن نمة لانهم ٦١١ - اموات في حقنا ولو اوصى بنصفه مثلا نفذ ورد باقية لو رثه لا ارثا بل لانه

لا مستحق له في دارنا وكذا
لو اوصى لمستأمن مثله ولو
اعتق عبده عند الموت
او دبره فغذ من الكل لما قلنا
ولو اوصى له مسلم او ذمي جاز
على الاظهر زيلعي
(وصاحب الهوى اذا كان
لا يكفر فهو بمنزلة المسلم في
الوصية) لانا امرنا ببناء
الاحكام على ظاهر الاسلام
(وان كان يكفر فهو بمنزلة
المرد) فتكون موقوفة
عنده نافذة عندها شرح
المجمع (والمرددة في الوصية
كذمية) في الاصح لانها
لا تقتل (الوصية المطلقة)
كقوله هذا القدر من مالي
او ثلث مالي وصية (لا تحل
لغني) لانها صدقة وهي
على الغني حرام (وان
عمت) كقوله يأكل منها
الغني والفقر لان اكل الغني
منها انما يصح بطريق التملك
والتملك انما يصح لمعين
والغني لامعين ولا يخص
(ولو خصت) الوصية (به)
اي بالغني كقوله هذا القدر
من مالي وصية لزيد وهو
غني (اولقوم) اغنياء
(محصورين حلت لهم)
الصحة تملكهم (وكذا)
الحكم (في الوقف) كاحزبه
مثلا خسرو وفي جامع
النصولين المتولي على

بما ذكره الشارح في الوفاة والاصلاح والملتقى وأشار اليه في الهداية والجامع الصغير فيفيد
ذلك انه لا يعتمد لان المتون مقدمة على الشروح وبه جزم الاتفاق مستندا الى ما في شرح
السرخصي لان حق وارثهنا معتبر بسبب الامان ولو كان له وارث آخر فشارك الحاضر ولم
يكن للموصي له الا الثلث اهـ (قوله كذا في الوفاة) كان ينبغي ذكره عقب قوله لا وارث له
هنا يشعربه الى مخالفة الزيلعي كذا كرنا (قوله ولا عبرة بمن نمة) اي بورثته الذين هنالك اي
في دار الحرب اي لا يرعى حقهم في ابطال الزائد على الثلث (قوله ورد باقية لو رثه) مراعاة
لحقه لاحقته فمن حقه تسامى ماله الى ورثته اذا فرغ من حاجته وتصرفه اتقنا (قوله لا ارثا له)
كذا في الثلث اول الوصايا وهو نفى المبتوه من قوله لو رثته وبيان للفرق بين هذه المسئلة والتي
قبلها فانه هناك لم يرد مازاد على الثلث الى ورثته لان له مستحقا وهو الموصي له بالكل (قوله
وكذا) اي تصح (قوله لما قلنا) من انه لا عبرة بورثته نمة الخ (قوله على الاظهر) مقابله ما عن
الشيخين من عدم الجواز لانهم في دارهم حكما حتى يمكن من الرجوع اليها فصارت كالارث ووجه
الاول انها تملك مبتدأ ولهذا تجوز للذمي والعبد بخلاف الارث زيلعي (قوله وصاحب
الهوى) قال السيد الجرجاني في تعريفاته اهل الهوى اهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم
معتقد اهل السنة وهم الجبرية والقدرية والروافض والحوارج والمعلطة والمشبهة وكل منهم
اثناعشرة فرقة فصاروا اثنين وسبعين (قوله اذا كان لا يكفر) اي به تحذف الجار لظهوره
ط (قوله فتكون موقوفة) اي ان اسلم فغذت وان مات على رذته بطات كسائر تصرفاته (قوله
كذمية في الاصح) فتصح وصاياها هداية وقيل لا قال صاحب الهداية في الزيادات وهو
الصحيح لان الذمية تقرر على اعتقادها بخلاف المرتدة قال في العناية والظاهر انه لا منافاة بين
كلاميه اي صاحب الهداية لان الصحيح والاصح يصدقان اهـ اي كون أحدهما أصح
لا يتناقض كون الآخر صحيحا ووجه الزيلعي الاول (قوله الوصية المطلقة) اي التي لم يذكر غنى
ولا فقر فيها والعام ما ذكر فيها ط (قوله وهي على الغني حرام) ولا يمكن جعلها هبة له بعد
موت الموصي بخلاف الصدقة عليه حالا قلنا تجعل هبة لما قالوا ان الصدقة على الغني هبة
والهبة للفقير صدقة ط (قوله وان عمت) ان وصليته وظاهره ان الوصية هنا صحيحة بخلاف
ما لو خصها بالاغنياء فقط اذ لا يمكن جعلها تملكها لانهم لا يخصصون ولا صدقة لان اللفظ لا يفي
عن معنى الحاجة على ما قدمه عن الاختيار في باب الوصية للاقارب (قوله والغني لامعين)
عبارة الدرر لا يعين (قوله وكذا الحكم في الوقف) يعني ان الوقف المطلق يخص بالفقراء لا
يحل لغني وان عم الواقف واذا خصه بغني معين أو بقوم محصورين أغنياء حل لهم
ويملكون منافعه لانه درر ويشكل عليه ما صرحوا به من أن السقاية والمقبرة والرباط
ونحو ذلك يجوز أن ينفع بها الفقير والغني لان الواقف يقصد بها العموم فاذا اكتفى بقصده
العموم كيف يتمتع مع التخصيص عليه فليحرم اهـ رحتى (قوله التولي على الوقف كالوصي)
اي في كثير من الاحكام ولهذا قالوا ان التولي أخو الوصي ومناسبة ذلك هنا ما ذكره من
اتحاد حكم الوقف والوصية فيما مر فقد قالوا ايضا انها اخوان وقالوا الوقف يستقي من
الوصية وقالوا انها يستقيان من واحد (قوله يعني غير قرابة الولاد) اي غير الاصول

الوقف كالوصي * (فروع) * اوصى بثلث ماله للصلوات جاز للوصي صرفه للورثة لو محتسجين يعني لغير قرابة الولاد

من يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية للمساكين ﴿٦١٢﴾ فانها يجوز لكل ورثته ولا حدهم يعني

لومحتاجين حاضرين بالغين راضين فلو منهم صغير او غائب او حاضر غير راض لم يجز * اوصى بكفارة صلاته لرجل معين لم تجز لغيره به يفتى لفساد الزمان * اوصى لصلواته وثلاث ماله ديون على المعسرين فتركها اوصى لهم عن الفدية لم تجزه ولا بد من القبض ثم التصديق عليهم ولو امر ان تصدق بالثلث فأت فغصب ثلثها مثلاً واستهلكه فتركه صدقة عليه وهو معسر يجزى له حصول قبضه بعد الموت بخلاف الدين * الكل من الفدية * وفي الجواهر اوصى لرجل بمقارومات فقسمت التركة والموصى له في البلد وقد علم بالقسمة

والفروع وهذا التقييد ذكره في الفدية اخذاً بمقاله ابو القاسم لو اوصى ان يعطى عن كفارة صلواته ولدولده وهو غير وارث فانه يعطى كأمر ولا يجزىه عن الكفارة (قوله من يجوز صرف الكفارة اليهم) بأن يكونوا مسلمين محتاجين ط (قوله ولا حدهم) اى ولا يشترط الجمع لان ال الجنسية أبطلت معنى الجمعية ط (قوله فلو منهم صغير) الاولى زيادة أو غير محتاج اتم المحتجزات ط (قوله لم يجز) اى لانه من قيل الوصية للوارث فاحتاج الى اجازه جميع الورثة ولم توجد من الغائب وغير الراضى ولم تصح من الصغير وهل هذه الشروط للقسم الثانى وللقسمين اى كفارة الصلاة والتبرع يحرر رحمتى (قوله اوصى بكفارة صلاته) نص على الكفارة لانه لو اوصى لمعني بوصية تعين دفعها اليه بخلاف ط (قوله لم تجز لغيره) اى لم يجز للقاضى والوصى الصرف الى غيره منح (قوله لفساد الزمان) وطعم القاضى وغيره منح فانه ربما لا يصرفها الى احد اذا جوز ناله منعها عن عينه الميت لعدم من يطالب بها (قوله اوصى لصلواته) أو صيمااته منح (قوله لم تجزه) وقيل تجزى به قال في الفدية قال اسنادنا والاو احب الى حتى توجد الرواية (قوله ثم التصديق عليهم) اى بنية الفدية والا لا يفضل المأمور به تأمل (قوله ثلاثها) اى ثلث التركة (قوله بخلاف الدين) اى في المسئلة السابقة فانه مقبوض قبل الموت بقى لو اوصى بكفارة صلواته والمسئلة بحالها هل يجزى له حصول قبضه بعد الموت او لا يرجع (قوله فباعها) اى الموصى له بعد موته اى الموصى (قوله لجواز التصرف الخ) لانه دليل القبول (قوله فالتولى اولى من الاب) اذ ليس من قيل وصى الام حتى يتأخر عن الاب لان ولاية التولى على الوقف لاعلى الولد (قوله يؤخذ الفهم) اى من تركه المشتري للموصى له ويرجع ورثة المشتري به على الشفع كافي المنح * (فرع) * اوصى بوصايا ثم قال والباقي للفقراء فأت بعض من اوصى لهم يصرف ذلك الى الفقراء لانهم لما ماتوا لم يجد الوصى نفاذا فيهم فيبقى الباقي وذلك للفقراء ولوالجدة والله أعلم

باب الوصى

لما فرغ من بيان الموصى له شرع في بيان احكام الموصى اليه وهو الوصى لما ان كتاب الوصايا يشمله لكن قدم احكام الموصى له لكثرة ما وقعها فكانت الحاجة الى معرفتها أمس عناية واعلم انه لا ينبغي للوصى ان يقبلها لانها على خطر وعن ابى يوسف الدخول فيها اول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن الحسن لا يقدر الوصى ان يعدل ولو كان عمر بن الخطاب وقال ابو مطيع ما رأيت في مدة قضائي عشرين سنة من يعدل في مال ابن اخيه قهستاني ولبعضهم

احذر من الواوات أر * بعة فهن من الخنوف

و او الوكالة و الولا * يعو الوصاية والوقوف

(قوله اوصى الى زيد) ضمنه معنى فوض ففاده بالى وقد من الكلام عليه اول الكتاب ويصح هذا التفويض بكل لفظ يدل عليه في الخاتبة أنت وكل بعد موتى يكون وصي أنت وصي في حياتى يكون وكلا لان كلامهما اقامة للغير مقام نفسه فيعتقد كل منهما بعبارة الآخر اه وفي الخاتبة والخلاصة وغيرها أنت وصى أو أنت وصي في مال أو سلمت اليك الاولاد بعد

ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى تسمع ولا تبطل باننا خير ان لم يكن رد الوصية * اوصى له بدار فباعها بعد موته قبل القبض صح لجواز التصرف في الموصى به قبل قبضه * وقفت ضيعتها على ولدها وجعلت عم الولد متوليا وللولد اب فالتولى اولى من الاب * شرعى دارا وأوصى به الرجل فاخذها الشفع من يد الموصى له يؤخذ الثمن ولو استحق الدار لا يرجع الموصى له على الورثة بشئ لانه ظهر انه اوصى بمال الغير انتهى (موتى)

والله اعلم * (باب الوصى) * وهو الموصى اليه (اوصى الى زيد) اى جعله وصيا (وقبل عنده صح فان رد عنده)

موتى او تمهدا ولادى بعد موتى او قم بلوازمهم بعد موتى او ما جرى مجرى هذه الانفاظ يكون وصاؤه فى الولولة افعلا كذا بعد موتى فالكلى اوصيا، ولو سكتوا حتى مات فقبل منهم اثنين او اكثر منهم لوصيه ولو قبل واحد لم يتصرف حتى يقيم القاضى معه غيره او يطق له التصرف لانه صار كأنه اوصى الى رجلين فلا ينفرد احدهما وفى الدر المنقى عن الذخيرة ولو جعل رجلا وصيا فى نوع صار وصيا فى الانواع كلها اه وسأنى تمامه ط (قوله اى يعلمه) تفسير للعقد فى الموضوعين اى فلا يشترط الحضور ط (قوله بغيته) المناسب لما تقدم ان يقول بغير علمه بل اسقاطه للدلالة السياق عليه اه ح لان معنى قول المصنف والا اى وان لم يرد بعلمه اى بان رد بعد موته او قبله بلا علمه (قوله للتلاصير) اى الميث مغرورا من جهته لانه اعتمد عليه فيه اضرار بالميت و اشار الى الفرق بين الموصى له والموصى اليه فان قبول الاول فى الحال غير معتبر حتى لو قبل فى حياة الموصى ثم رد بعدها صح لان نفعه بالوصية لنفسه بخلاف الثانى كإفادته فى العناية * (تنبيه) * وصى القاضى اذا عزل نفسه ينفى ان يشترط علم القاضى بعزله كيشترط علم الموكل فى عزل الوكيل نفسه وعلم السلطان فى عزل القاضى نفسه بزانية (قوله ويصح اخراجه) اى بعد قبوله كفى البرزاية (قوله ولو فى غيبته) ظاهره انه يستعمل وان لم يبلغه العزل بخلاف لو كمل تأمل (قوله فله الرد والقبول) اذ لا تقرير هنا لان الموصى هو الذى اغترحت لم يتعرف عن حاله انه قبل الوصاية ام لا درر اقول لكن رده لا يخرج عنه بالكلية بدليل انه لو قبل بعد الرد صح كتاباى قريبا (قوله ولزم الخ) اشار الى ان القبول كايكون بالقول يكون بالفعل لانه دلالة عليه (قوله بيع شئ) ان بعد موت الموصى وينفذ البيع لصدوره من الاهل عن ولاية وكذا اذا اشترى شئ يصلح للورثة او قضى مالا او اقتضاه اختيار (قوله بخلاف الوكيل الخ) لان التوكيل اناة لثبوته فى حال قيام ولاية الموكل اما الايصاء فخلافة لانه مختص بمجال انقطاع ولاية الميت فلا يتوقف على العلم كالورثة زيلقى (قوله صح) لان هذا الرد لم يصح من غير علم الموصى كفاية ولا يلزم من عدم صحة الرد كونه صار وصيا لتوقفه على القبول كإفادته قوله السابق فله الرد والقبول والحاصل انه اذا سكت لم يصير وصيا فيخير بين الرد اى عدم القبول وبين القبول فاذا رد اى لم يقبل لم يخرج على القبول واذا قبل ولو بعد الرد صح لان رده لم يصح اى لم يخرج عنه اهلية القبول فاذا قبل صار وصيا والا فلا يظهريه الجواب عن حادثة الفتوى فى زماننا فى رجل اوصى الى رجلين فقبل احدهما وسكت الآخر ولم يصدر منه ما يدل على الرضا وعدمه وتصرف القابل فى التركة فهل يصح تصرفه وحده قبل رضا الاول ورده والجواب ان الساكت لم يصير وصيا لما قلنا لكن القابل ليس له الافراد بالتصرف عندها وعند ابى يوسف ينفرد كما سذكره عن الولولة فينصب القاضى معه وصيا آخر فيتصرفان معا والله اعلم (قوله الا اذا نفذ قاض رده) لان الموضوع موضع اجتهاد اذ الرد صحيح عند زفر كفاية اقول وهذا فى غير قضاء زماننا (قوله وعبد غيره) اى ولو باذن سيده فمستأنى والواو فيه وفيما بعده بمعنى او (قوله وكافر) اى ذمى او حربى او مستأمن غناية او مرئى كايمل بمأبأى (قوله وفاسق) اى يخوف منه على المال فمستأنى (قوله بدل) اى وجوبه بغير مسلم صالح لان العبد يحجر والكافر عدو والفاسق منهم بالحيانة فمستأنى (قوله واللفظ بدل يفيد صحة الوصية)

أى علمه (يرد والاولا يصح) الرد بغيبته للتلاصير مغرورا من جهته ويصح اخراجه عنها ولو فى غيبته عند الامام سكت) الموصى اليه (فات) موصيه (فله الرد والقبول) ولزم عقد الوصية (بيع شئ من التركة وان جهل به) اى يكونه وصيا فان علم الموصى بالوصاية ليس بشرط فى صحة تصرفه (بخلاف الوكيل) فان علمه بالوكالة شرط (فان سكت ثم رد بعد موته ثم قبل صح الا اذا نفذ قاض رده) فلا يصح قبوله بعد ذلك (واو) اوصى (الى صبي وعبد غيره وكافر وفاسق بدل) اى بدلهم القاضى (بغيرهم) اتماما للنظر واللفظ بدل يفيد صحة الوصية فلو تصرفوا قبل الاخراج جازر اجابة (فلو بلغ الصبي وعق العبد

وعبرة القدوري أخرجهم القاضي قال في الهداية هذا يشير الى صحة الرصية لان الاخراج يكون بعد الصحة اه وقال محمد في الاصل ان الايصاء باطل واختلقوا في معناه فقيل انه سيطل باطل القاضي في جميع هذه الصور وقيل سيطل في غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا وقيل سيطل في الفاسق لان الكافر كالعبد كافي الكافي قهستاني والاول قول عامة المشايخ كافي العناية * ثم اعلم ان المصنف زاد على المتون والهداية ذكر الصبي ونقل في شرحه على المحتجى والوصية الى الصبي جائزة ولكن لانتمزمه العهدة كالوكالة اه وذكره ايضا في الاختيار كما فعل المصنف لكن نقل في شرح الوهبانية اذا اوصى الى عبد اوصي اخرجهما القاضي لان الصبي لا يهتدى الى التصرف وهل ينفذ تصرفه قبل الاخراج قيل نعم وقيل لا وهو الصحيح لانه لا يمكن الزام العهدة فيه فلو بلغ قبل الاخراج قال ابو حنيفة لا يكون وصيا وقال يكون اه ملخصا وتامه فيه فراجعه (قوله واسلم الكافر) اى الاصل ط (قوله) اى عن الوصايا في بعض النسخ الوصاية (قوله) ثم ان رد في الرق بأن عجز عن أداء البدل (قوله) فكالعبد فان كان مكاتب غيره بحث واستبدله القاضي بغيره وان كان مكاتبه فهي مسألة المصنف الخلافية ط (قوله) والا اى بان كان فيهم كبير لم يصح لان الكبير يبيع اوسع نصيه فيعجز عن الوصية لان المشتري يمنعه فلا يحصل فائدة الوصية اختيار (قوله) وقال لا يصح مطلقا لان فيه اثبات الولاية للملوك على المالك وهو قلب المشروع وله أنه اوصى الى من هو اهل فيصح كالواوصى الى مكاتب وهذا لانه مكلف مستبد بالتصرف وليس لاحد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا مالا لكن لما أقامه أبوهم مقام نفسه صار مستبدا بالتصرف مثله بلا ولاية لهم اه درر لكن ليس له ان يبيع رقبته ط فان قيل ان لم يكن لهم ولاية المتع فللقاضي ان يبيعه فيحقق المتع واجب بأنه اذا ثبت الايصاء لم يبق للقاضي ولاية البيع عناية (قوله) ومن عجز عن القيام بها اى وحده بأن احتاج الى معين بقرينة المسئلة الآتية (قوله) حقيقة بأن ثبت ذلك بالينة لان الثابت بها كالمعين لا يعلم القاضي لان المفتي به أنه لا يقضى بعلمه وحتى (قوله) لا بمجرد اخباره لانه قد يكذب تخفيفا على نفسه وكذا لو اشكى الورثة او بعضهم الوصى الى القاضي لا ينبغي ان يعزله حتى يظهر له منه خيانة هداية * (تيسه) * يؤخذ مما ذكره انه ليس للوصى اخراج نفسه بعد القبول وتقدم التصريح به والحيلة فيه شيان كما في الاشباه أحدهما ان يجعله الميت وصيا على ان يعزل نفسه متى شاء الثاني ان يدعى دينا على الميت فيتهمه القاضي فيخرجه اه والظاهر ان هذا في وصى الميت أما وصى القاضي فقدما عن البرازية أنه يعزل نفسه يعلم القاضي تأمل وقوله فيخرجه فيه خلاف وفي الهداية عن الحصاص انه لا يخرج به بل يجعل للميت وصيا في مقدار الدين خاصة وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى (قوله) رعاية لحق الموصى في إبقائه حيث اختاره وصيا ولحق الورثة في ضم غيره اليه (قوله) استبدل غيره في الظاهرية عجز فأقام غيره ثم قال الاول بعد ايام صرت قادرا على القيام بها قالوا هو وصى على حاله لان الحاكم ما أقام الثاني مقامه ليكون نصبه عز لاله وانما ذلك ضم لا عزل ومثله في الخيانة وغيرها وفي الخلاصة أقام آخر مقام الما جز بتعزل قال الحاصي لانه لا يقوم مقام الاول الا بعد العزل وللقاضي العزل بالعجز اه ملخصا من أدب الاوصياء أقول

واسلم الكافر) او المرتد
وتاب الفاسق محتجى وفيه
فوض ولاية الوقف لصبي
صح استحسانا (ان يخرجهم
القاضي عنها) اى عن
الوصايا لزوال الموجب
للعزل الا ان يكون غير أمين
اختيار (والى عبده و)
الحال أن (ورثته صغار
صح) كايصائه الى مكاتبه او
مكاتب غيره ثم ان رد في الرق
فكالعبد (والالا) وقال
لا يصح مطلقا درر (ومن
عجز عن القيام بها) حقيقة
لا بمجرد اخباره (ضم)
القاضي (اليه غيره) رعاية
لحق الموصى والورثة (ولو
ظهر للقاضي عجزه اصلا
استبدل غيره ولو عزله) اى
الوصى المختار (القاضي

مع اهليته لها فذعره وان
 جار) القاضي (وأتم) في
 الاشياء اختلوا في صحة
 عزله والاكثر على الصحة
 كما في شرح الوهبانية لكن
 يجب الافتاء بعدم الصحة
 كما في الفصولين واما عزل
 الخائن فواجب انتهى قلت
 وعبارة جامع الفصولين
 من الفصل السابع
 والعشرين الوصي من الميت
 لو عدل كافيا لا ينبغي
 للقاضي ان يعزله فلو عزله
 قيل يعزل اقول الصحيح
 عندي انه لا يعزل لان
 الموصي أشفق بنفسه
 من القاضي فكيف يعزل
 ويبنى ان يفتي به لفساد
 قضاء الزمان اقول المصنف
 قال شيخنا فقد ترجع عدم
 صحة العزل للوصي فكيف
 بالوظائف في الاوقاف
 (وبطل فعل احد الوصيين
 كالمثولين) فانهما في الحكم
 كالوصيين اشياء ووقف
 القنة ومفاده انه لو اجر
 أحدها أرض الوقت
 لم يحجز بلا رأى الآخر
 وقد صارت واقعة الفتوى
 (ولو) وصية (كان) ايضاً
 لكل منهما على الأفراد)
 وقيل يفرد قال ابواليث
 وهو الاصح وبه تأخذ لكن
 الاول صححه في المبسوط
 وجزم به في الدرر وفي
 القهستاني

يمكن التوفيق بأن القاضي اذا قل جعلتك وصيا او ممتلك الى الاول لا يعزل الاول ولو قل
 افتك مقامه امز ل فأمّل * (تنبيه) * في الادب عن الحانية لو جن الوصي مضيقاً بيني للقاضي
 ان يبده ولو لم يفعل حتى افاق فهو على وصايته اهـ **(قوله مع اهليته لها)** بان كان عدلاً كافياً
(قوله فذعره) قل في الغنية واستبعده ظهر الدين بانه مقدم على القاضي لانه مختار الميت
 قال استاذنا فاذا كان يعزل وصي الميت وان كان عدلاً كافياً فكيف وصي القاضي اهـ **(قوله)**
 واما عزل الخائن فواجب بل في عامة الكتب اذا كان الاب مبذراً متافكاً مال ابنه الصغير
 فالقاضي ينصب وصياً ويترع المال من يده **(قوله من الفصل السابع والعشرين)** وفيه عن
 المنتقى بالنون ولو كافياً لاعدل يعزله ولو عدلاً غير كافٍ يضم اليه كافياً اهـ زاد في الوالوجية
 ولو عزله صح **(قوله ويبنى ان يفتي به)** قل في نور العين لقد اجاد فيها اذ ولكنه اوهه بقوله
 قبله عندي انه يفرد به مع انه مختار كثير من السائق والخائف **(قوله لفساد قضاء الزمان)** فيكون
 عزله منهم لغرض ديني اذ لم يصاحبه اليتم في عزل الاهل ط * (تنبيه) * هذا كله في وصي الميت
 اما وصي القاضي فله عزله ولو عدلاً كما سيذكره المشرح في الفروع لكن يأتي قريباً تقييده بما
 اذا رأى المصاحبة والافلا **(قوله قال المصنف قل شيخنا)** يعني ابن نجيم صاحب البحر **(قوله)**
 فكيف بالوظائف في الاوقاف * من الوظائف التولية على الوقت قل في فتاوى خير الدين عن
 البحر واما عزل القاضي الناظر فشرطه ان يكون بخبرة واستدل عليه بما نقله عن الاسعاف
 وجامع الفصولين ثم قل فقد اذ حرمة تولية غيره بالاختيار وعدم صحته لو فعل ثم قال واستفيد
 من عدم صحة عزل الناظر بغير جحظة عدمها صاحب وظيفة ووقف واستدل عليه بما نقله عن
 البرازي وغيره اهـ ط واذ بقوله فكيف الخ انه لا يصح بالاولى ووجهه ان فيه ابطال حق
 محترم وهو ما عين له الاوقف **(قوله وبطل فعل احد الوصيين)** الا اذا اجازة صاحبة قد يجوز
 ولا يحتاج الى تجديد العقد كما في المنتح ط اقول وكذا الوصي مع الناظر عليه وفي الحامدية عن
 الاسعافية لو تصرف الوصي بدون علم الناظر في اموال اليتيم فهلكت بضمها **(قوله ومفاده)**
 الخ) نص عليه في الاسعاف حيث قال لا يفرد احد الناظرين بالاجارة ولو وكل احدها
 صاحبه جائز نقله ابو السعود ط وما ذكره المشرح مأخوذة من المنتح **(قوله لكل منهما)**
 الاولى الى الكل منهما كما عبر في الفررد **(قوله وقيل يفرد)** قلته ابو يوسف كما سيصرح به
 المشرح والاول قولهما ثم قيل الخلاف في الوأوصي اليهما متعاقبا ولو ما يعقد واحدا لا يفرد
 احدهما بالتصرف بالاجماع وقيل الخلاف في العقد الواحد اما في العقدين فينفرد احدهما
 بالاجماع قال ابواليث وهو الاصح وبه تأخذ وقيل الخلاف في الفصلين جميعا قل في المبسوط
 وهو الاصح وبه جزم متاخسرو منح ملخصا وذكر مثله الزيلعي وغيره **(قوله لكن الاول)**
 صححه في المبسوط الخ اقول يومه انه صحيح القول بالافراد مع انك علمت ان الكلام في محل
 الخلاف وان الذي صححه في المبسوط ان الخلاف في الموضعين وليس فيه تصحيح للقول
 بالافراد ولالعدمه نعم ما صححه ابواليث يتضمن تصحيح الافراد لو يعقدن لانه ادعى فيه
 الاجماع فتنبه ويمكن ان يقال ان ما في المبسوط متضمن ايضا تصحيح عدم الافراد قائما
 صحيح ان الخلاف في الفصلين أثبت ان قول ابن حنيفة ومحمد عدم الافراد فيهما والعمل

في الغالب على قول الامام وهو ظاهر اطلاق المتن وصريح عبارة المصنف تأمل **(قوله)** انه اقرب الى الصواب لان وجوب الوصية عند الموت ثبت لهما معا بخلاف الوكالة المتعاقبة فان ثبت ان الخلاف فيما يتعلق بى اى صورتى الايصاء لهما معا ومتعاقبا **(قوله)** وهذا اى عدم انفرد احدهما **(قوله)** من بلدين (الظاهر انه اتفاق نظرا الى الغالب حتى لوولى السلطان قاضين في بلد واحد وجعل لهما نصب الاوصياء بالحكم كذلك ويؤيده ما ذكره من التعليل افاده **(قوله)** وتماه (الح) الذى ذكره في تنوير البصائر معزى بالله للقطعات هو ما تقدم ثم قال بعده وفي قوله فكذا نائبه نظير ظاهر لما تقرر ان وصى القاضى نائب عن الميت لاعن القضى حتى تلحقه العهدة بخلاف امين القضاى لانه نائب عنه فلا تلحقه العهدة ومقتضى ما ذكره من ان وصى القضاى نائب عنه ان لا يكون القاضى محجورا عن التصرف في مال اليتيم والمنقول انه محجور عن التصرف مع وجود وصيه ولو منصوص به بخلافه مع امينه ومقتضاها ايضا ان لا يملك القاضى شراء مال اليتيم من وصى نصبه كما لو كان امينه والحكم بخلافه كما في غالب كتب المذهب اه **(قوله)** ونصب القاضى الآخر لا يخرج الاول) والوصى هو الاول دون وصى القاضى لانه اتصل به اختيار الميت كما اذا كان القاضى عالما اه كذا في حاشية ابى السعود على الاشياء عن المحيط اقول بى ان تصرف الثانى بغيره الاول هل هو نافذ والظاهر نفاذه لوالفية منقطعة وفي الاشياء ولا ينصب القاضى وصيا مع وجوده اى وصى الميت الا اذا غاب غيبة منقطعة اواخر لمدعى الدين اه والغيبة المنقطعة ان يكون في موضع لا اتصل اليه القوافل كما في حاشية ابى السعود وفي الوالوجة ادعى رجل دين على الميت والوصى غائب ينصب القاضى خصما عن الميت اترى انه لو كان حاضرا واقر بالدين ينصب القاضى خصما عن الميت ليصل المدعى الى الحق لان اقرار الوصى على الميت لا يجوز ولا يملك المدعى ان يخصم الوصى فيما اقربه اه **(قوله)** الا بشراء كفته) هذه المسائل مستثناة من بطلان افراد أحد الوصيين للضرورة **(قوله)** ونجبهزه) لو اقتصصر عليه لكفاه عما قبله قال في التبيين لان في التأخير فساد الميت ولهذا يملكه الجيران ايضا في الحضر والرفقة في السفر اه ط **(قوله)** والخصومة) وجه الافراد فيها انها لا يجتمعان عليها عادة ولو اجتمعا لم يتكلم الا احدهما غالبا درر **(قوله)** وشراء حاجة الطفل) اى ما لا بد له منه كالطعام والكسوة اتقانى لان في تأخيرها حقوق ضرره منح **(قوله)** والانتها به) اى قبول الهبة للطفل لان في تأخيرها خشية الفوات فهتانى ولانه ليس من باب الولاية ولهذا تملكه الام ومن هو فى عياله هداية **(قوله)** واعتاق عبد معين) لعدم الاحتياج فيه الى الرأى بخلاف اعتاق مالىس بمعين فانه محتاج اليه فهتانى وقد اطلق قاضيان البعد ولا مانع من حمله على المقيد افاده ط اقول والظاهر ان هذا كله فيما اذا اوصى بعق عبد مجانا فلو يمال احتاج الى الرأى فلا بد من الاجتماع تأمل **(قوله)** وررددية) قيده لانه لا ينفرد بقبض ودعية الميت سائحان عن الهندية **(قوله)** وتنفيذ وصية) اى يعين اوبألف مرسة ابن الشحنة فلو احتاج الى بيع شئ ليؤدى من ثمنه الوصية فلا الاذن صاحبه اتقانى وقوله معينين نعت لودعية ووصية قال فهتانى لان لصاحب الحق اخذ به بلا دفع الوصى اه وفي الظاهرية اوصى بأن يتصدق بمخطة على الفقراء قبل ان ترفع

انه اقرب الى الصواب قلت وهذا اذا كانا وصيين او متولين من جهة الميت او الواقف او ترض واحد اما لو كانا من جهة قاضين من بلدين فينفرد أحدهما بالتصرف لان كلا من القاضيين لو تصرف جاز تصرفه فكذا نائبه ولو أراد كل من القاضيين عزل منصوب القاضى الآخر جاز ان رأى فيه المصلحة والا وتماه في وكالة تصوير البصائر معزى للملتقطات وغير ها فليحفظ وفي وصايا السراج لولم يعلم القاضى أن للميت وصيا فنصب له وصيا ثم حضر الوصى فارد الدخول في الوصية فله ذلك ونصب القاضى الآخر لا يخرج الاول (الا بشراء كفته ونجبهزه والخصومة في حقوقه وشراء حاجة الطفل والانتها به واعتاق عبد معين ورد ودعية وتنفيذ وصية معينين)

الجلزاة ففعل احد الوصيين ان كانت الخلطة في ملك الموصى جاز دفعه والا قان اشتراها
 فالخلطة للمشتري والصدقة عن نفسه وفي الولوالجية وعلى الخلاف اذا اوصى بان يتصدق بكذا
 من ماله ولم يعين الفقراء فليس له الانفراد وان عين بفرد احدها بالاجماع اه وبه علم تقيد
 مافي المتن بكون الفقير الموصى له معينا تأمل (قوله زاد في شرح الوهبانية الخ) الاولى ذكره
 بعد العشرة التي ذكرها المصنف على ان مجموع ما ذكره في شرح الوهبانية سبعة عشر فالزائد
 على مافي المتن سبعة ذكر الشارح منها اربعة كاستعرفه والثلاثة الباقية حفظ مال اليتيم اذ
 كل من وقع في يده وجب عليه حفظه ورد ثمن المبيع ببيع من الوصى واجارة نفس اليتيم وقد
 اسقط شارح الوهبانية التكفين وادخله تحت التجهيز وذكر بدله صورة اخرى وهي تنفيذ
 الوصية بالتصدق عنه بكذا من ماله لفقير معين اقول وهذه الصورة مكررة للمعاملة ان مافي المتن
 مقيد بالفقير المعين تأمل قال ط وزاد المكي عن الحاتمي ان لاحدها قبض تركه الميت اذا
 يكن عليه دين وما هو مودع عنده في منزله حتى لا يضمن بالهلاك وان لاحدها الصدق بخلطة
 في الوصية بالتصدق بها قبل رفع الجلزاة وان يودع ماصار في يده من تركه الميت واجارة مال
 اليتيم ورد العواري والامانات اه وبعض هذه يدخل في المال فيها قبها اه (قوله
 ومشتري) بالبناء للمجهول معطوف على منصوب اي رد ما اشتراه الميت شراء فاسدا لانه
 لا يبطل الرد بالموت كامر في بابه فينفرد احد الوصيين به قال ابن الشحنة لانه ليس من الولاية
 الاستفادة بالوصية بل ملحق بقضاء الدين (قوله او قسمة كيلى او زنى) اي مع شريك الموصى
 مثلا ط (قوله وطلب دين) قبله لانه لا ينفرد بقبض دين الميت سائحاني عن الهندية لان
 قبض الدين في معنى المبادلة لاسيما عند اختلاف الجنس هداية وما في شرح الوهبانية من انه
 ليس له الاقتضاء لا يخالف ما هنا لان معناه الاخذ كافي المغرب واما الذي بمعنى الطلب فهو
 التقاضي كافي المغرب ايضا فانهم وظاهر كلام الشارح ان قوله وطلب الدين بمأزاده في شرح
 الوهبانية مع انه ليس موجودا فيه وانما ذكره في التقاية قال شارحها القهستاني وهو
 مستدرك بالخصومة وعليه بدل كلام الذخيرة اه (قوله في جميع الامور) اي في هذه
 المستتببات وغيرها واثار الى ان الاستثناء مبنى على قول ابى حنيفة ومحمد وقيل ان محمدا مع
 ابى يوسف (قوله فله التصرف في التركة وحده) هذا انما يستقيم فيما اذا اوصى الى الحي
 واما اذا اوصى الى آخر فانه يجب اجتماعهما اه ونحوه في العزيمة قال في الهداية ولو ان
 الميت منهما اوصى الى الحي فلاحي ان يتصرف وحده في ظاهر الرواية بمنزلة ما اذا اوصى الى
 شخص آخر ولا يحتاج القاضي الى نصب وصى آخر لان رأى الميت باق حكما برأى من يخلفه
 وعن ابى حنيفة لا ينفرد بالتصرف لان الموصى مارضى بتصرفه وحده بخلاف ما اذا اوصى
 الى غيره لانه ينفذ تصرفه برأى التثني كارضيه المتوفى اه (قوله الا يوصى ضم القاضي اليه
 غيره) اما عندها فظاهر لان الباقي منها عاجز عن الانفراد بالتصرف فيضم القاضي اليه
 وصيا نظرا للميت عند تجزئ الميت واما عند ابى يوسف فلا ان الحي منهما وان كان يقدر على
 التصرف فالوصى قصد ان يخلفه وصيان متصرفان في حقوقه وذلك يمكن التحقيق بنصب
 وصى آخر مكان الاول لظي وهداية وهو صريح في ان ابى يوسف لم يخالف هنا وجزم

زاد في شرح الوهبانية
 عشرة اخرى منها رد
 المصنوب ومشتري شراء
 فاسدا وقسمة كيلى او زنى
 وطلب دين وقضاء دين
 بجنس حقه (وبيع ما يخاف
 تلفه وجمع اموال ضائعة)
 وقال ابو يوسف ينفرد كل
 بالتصرف في جميع الامور
 ولونص على الانفراد او
 الاجتماع اتبع اتفاقا شارح
 وهبانية (وان مات احدهما
 فن اوصى الى الحي او
 الى آخر فله التصرف
 في التركة وحده) ولا يحتاج
 الى نصب القاضي وصيا
 (والا) يوصى ضم القاضي
 (اليه غيره) درر وفي
 الاشياء مات احدهما

في الولوالية بالخلاف وحم قولان كما يذكره الشارح «(تنبيه)» مثل الموت ما لو جن احدها او وجد ما يوجب عزله اقم الخلاف مقامه امنا فلواراد الخلاف كما ورد النظر الى الثاني منهما لم يكن له ذلك بالخلاف معراج لكن في الولوالية وعلى هذا الخلاف لو فسق احدها اطلق القاضي للثاني ان يتصرف وحده اوصم اليه آخر اه تأمل وفيها وكذا اذا اوصى اليهما ومات فقبل احدهما فقط او مات احدهما قبل موت الموصي ثم قبل الآخر فعندها لا ينفرد القابل بالتصرف وعندنا بن يوسف ينفرد **(قوله)** اقم القاضي الآخر مقامه) هذا خلاف ما يقتضيه التعليق المذكور آنفا تأمل **(قوله)** الا اذا اوصى لهما الخ) الاولى اليهما ثم هذا اذ لم يعين المصروف فان عين لا تبطل قل في الولوالية اوصى الى رجلين وقال لهما اصرفا ثلث مالي حيث شئتما ثم مات احدهما بصات الوصية ورجع الثلث الى الورثة لانه علق ذلك بشيئهما ولا يتصور ذلك بعد الموت ولو قال جعلت ثلث مالي للمساكين بضمه الوصيان حيث شاء من المساكين مات احدهما يجعل القاضي وصيا آخر اه زاد في الظهيرية وان شاء القاضي قال لهذا الثاني ضع وحدك **(قوله)** وهل فيه الخ) اى فيما اذا مات احدهما ولم يوص الى غيره قل القهستاني فلومات احد هذين الوصيين وجب ان ينصب وصيا آخر لعجز الحى عن التصرف وهذا على الخلاف عند مشايخنا ومنهم من قال انه على الوقف قال ابو يوسف لانه تحصيل لما قصد الموصي من اشراف كل منهما على الآخر اه اقول وما قدمناه عن الزيلعي والهداية صريح بان ابا يوسف وافقهما وصرح في الولوالية بالخلاف كما علمت **(قوله)** كما حررت الخ) حيث قال لكن فيه اى في القول بالوقف اشعار باننا لو اشراف على وصي لم ينفرد احدهما بالخلاف مع انه على الخلاف وعن ابي يوسف ان المشرف ينفرد دون الوصي كافي القهستاني عن الذخيرة قلت وفي المجتبى جعل للوصي مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل للمشرف ان يتصرف اه **(قوله)** ويأتى اى في الفروع والذى يأتي هناك عبارة المجتبى «(تنبيه)» المشرف بمعنى الناظر وفي الهندية الوصى اولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا واثركونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصى الا بعلمه اه وبه يفتى كما في ادب الاوصياء عن الخاصى حامدية وقيل يكون وصيا فلا ينفرد احدهما بما لا ينفرد به احد الوصيين وصدر به قاضيان فكان معتمدا على عادته كما افاده في زواهر الجواهر «(فرع)» اوصى الى رجل وامره ان يعمل برأى فلان فهو الوصى وله العمل بالارايه ولو لاق ليعمل الارايه فهما وصيان لان الاول مشورة والثاني نهى ولوالية وفي الحانية وهو الاشبه «(تمت)» لو اختلف الوصيان في حفظ المال فان احتمل القسمة يكون عند كل منهما نصفه والابتهايان زمانا او يستودعانه لان لهما ولاية الابداع يرى عن البدائع **(قوله)** ووصى الوصى) اى وان بعد كافي جامع الفصولين اى بان اوصى هذا الثاني الى آخر وهكذا **(قوله)** سواء اوصى اليه في ماله او مال موصيه) يوافقه ما في الملتقى حيث قال ووصى الوصى وصى في التركتين وكذا ان اوصى اليه في احدهما خلافا لهما اه لكن قل الرمل المسئلة على اقسام اربعة لانه امان بينهم فيقول جعلتلك وصي من بعدى او وصيا او نحوه او بين فيقول في تركتي او يقول في تركة موصي او يقول في التركتين فاذا ايهن او بين وقل في التركتين فهو وصى فبهما عندهم خلافا لما افى وزفر وان قل في تركتي فعن ابي حنيفة

اقام القاضي الآخر مقامه
اوصم اليه آخر ولا تبطل
الوصية الا اذا اوصى لهما
ان يتصدق بثلثه حيث
شاء اه وتامه في شرح
الوهابية وهل فيه خلاف
ابن يوسف قولان وعنه ان
المشرف ينفرد دون الوصى
كما حررت فيما علقته على
الملتقى ويأتى (ووصى
الوصي) سواء اوصى اليه
في ماله او مال موصيه وقية
(وصى في التركتين) خلافا
للشافعي

(وتصح قسمته) اى الوصى حال كونه (ناجا) - ٦١٩ - عن ورثة) كبار (غيب او صغار مع الموصى له) بالثالث (ولارجوع)

روايتان ظاهر الرواية عنه انه يكون وصيا فيهما لان تركته موصيه تركته كما صرح به في الاختيار وعنه ايضا روايتان اظهرها انه يقتصر على تركته وان قال في تركه الاول فهو كما قال عندهم كافي التنازع عليه عن شرح الطحاوى وكما يرشد اليه تعليل الاختيار اذ ليست تركته تركه الاول بخلاف قوله تركته لان تركته موصيه تركته فتناولها اللفظ فاغنم هذا التحريفا عنه مفردا هـ ويمكن ان يخص ما ذكره الشارح بغير هذه الصورة الاخيرة تأمل (قوله وتصح قسمته الخ) صورته رجل وصى الى رجل ووصى لآخر بثلاث ماله وله ورثة صغار او كبار غيب فقام الوصى مع الموصى له نائبا عن الورثة واعطاه الثلث وامسك الثلثين للورثة فالقصة نافذة على الورثة بخلاف العكس وهو مقاسمته مع الوارث نائبا عن الموصى له لان الورثة والوصى كلاهما خلف عن الميت فيجوز ان يكون الوصى خصما عنهم وقائما مقامهم واما الموصى له فليس بخلفه عن الميت من كل وجه فلا يكون بينه وبين الوصى مناسبة حتى يكون خصما عنه وقائما مقامه في نفوذ القسمة عليه وتسامه في العناية وذكر الامام المحبوبي عن مبسوط شيخ الاسلام انه في الاولى تجوز في العروض والعقار لو الورثة صغارا والا ففى العروض فقط وفي الثانية تبطل فيهما كما في الكفاية والمعراج وغيرها به جزم الزياي قال في العناية والفرق بين المتقول والعقار ان الورثة لو صغارا قلل الوصى بيعهما ولو كبارا فليس له بيع العقار عليهم وله بيع المتقول فكذلك القسمة لانها نوع بيع اهـ اقول وهذا اذا لم يكن في التركة دين والا فله بيع العقار ايضا كسماي * ثم اعلم ان المراد افراز حصة الصغار عن غيرهم اما لو اراد افراز حصة كل من الصغار عن الآخر لا يجوز وسيأتى تمامه آخر الوصايا في الفروع (قوله غيب) اى مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فهستانى (قوله فيرجع الموصى له بثلاث مابقي) اى في ايدى الورثة ان كان قائما وان هلك في ايديهم فله ان يضمهم قدر ثلث ما قبضوا وان شاء ضمن الوصى ذلك القدر لانه متعدد فيه بالدفع اليهم والورثة بالقبض فيضمن ايهما شاء زيلبي وهذا اذا كانت القسمة بغير امر القاضي اما لو قسم بأمر جاز فلا يرجع مسكين (قوله لانه كالشريك) اى للورثة فيتوى ما موى من المال المشترك على الشركة ويبقى ما بقى عليها زياي (قوله معه) متعلق بضاع (قوله لانه امين) اى وله ولاية الحفظ زياي (قوله وصح قسمة القاضي) لانه ناظر في حق العاجز وافراز نصيب الغائب وقبضه من النظر فنفذ ذلك عليه وصح زيلبي (قوله حج عن الميت بثلاث مابقي) اى من منزل الامر او من حيث يبلغ وهكذا ان هلك ثانيا وثالثا الا ان لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج فتبطل الوصية كامر في باب الحج عن الغير (قوله خلافا لهما) فقال ابو يوسف ان كان المهرز مستغرقا للثلاث بطلت الوصية ولم يحج عنه وان لم يكن مستغرقا للثلاث يحج عنه بما بقى من الثلث الى تمام ثلث الجميع وقال محمد لا يحج عنه بشئ وقد قررناه في المناكس زياي (قوله لتعاق حقهم بالمالية) اى بالابصورة والبيع لا يبطل المالية لقواتها الى خلف وهو الثمن بخلاف العبد المأذون له في التجارة حيث لا يجوز للمولى بيعه لان اغرمائه حق الاستعانة بخلاف ما نحن فيه زياي (قوله باع ما وصى بيعة) اى باع عبدا ولو صرح به كغيره لكان اظهر لقوله فاستحق العبد (قوله اى ضياعه) الظاهر ان المراد بالهلاك ما بيع

يحج عنه بثلاث مابقي لانه فاذا هلك بطلت (وصح بيع الوصى عبدا من التركة بنية الغرماء) للغرماء لتعلق حقهم بالمالية (وضمن وصى باع ما وصى بيعة وتصدق بئنه فاستحق العبد بعد هلاك ثمنه) اى ضياعه (عنده)

التصدق لمساكني (قوله لانه العاقد) تعليل لقوله وضمن وصى (قوله قلنا انه مغرور) اى لان المبت للمامرء ببيعه والتصدق بئنه كأنه قال هذا العبد ملكى غناية (قوله فلا رجوع) اى لاعلى الورثة ولاعلى المساكين ان كان تصدق عليهم لان البيع لم يقع الا قبضت فصار كما اذا كان على المبت دين آخر غناية (قوله وفى المتقى الخ) قال فى الغناية وهذه الرواية تخالف رواية الجامع الصغير ووجه رواية الجامع الصغير ان المبت اصل فى غنم هذا التصرف وهو الثوب والفقر تبع اه (قوله ولومته لم يجز) هو احد قولين قال فى الكفاية و اشار فى الكتاب الى انه لا يجوز اه اى حيث قيد الجواز بالاملاء وهذا اذا ثبت الدين بمداينة المبت فلو بمداينة الوصى يجوز سواء كان خيرا لليتيم او شر له الا انه اذا كان خيرا له جاز بالاتفاق حتى اذا ادرك ليس له نقض ذلك وان كان شر له جاز ويضمن الوصى لليتيم عنده وعند ابى يوسف لا يجوز اتقاني عن شرح الطحاوى (قوله وصح بيعه وشرأه) اطلقهما فشمعل التقيد والنسبة الى اجل متعارف لكن من ملى فلو مفلس فسيأتى فى الفروع آخر الوصايا قال فى الحاشية واذا باع شيئا من تركه المبت بنسبة فان كان ينضر به اليتيم بأن كان الاجل فاحشا لا يجوز اه رملى (قوله من اجنبى) اى عن المبت وعن الوصى فلو باع من نفسه فسيأتى اوباع ممن لا قبل بشهادته او من وارث المبت لا يجوز قال فى جامع الفصولين بيع المضارب ممن لا يجوز شهادته له بمحابة قليلة لم يجز وكذا الوصى لو باع من هؤلاء فلو بمثل قيمته جاز ولو باع وارث صحيح من مورثه المريض او شرى منه بقيمته لم يجز عند ابى حنيفة ولويسير الغبن لم يجز اجماعا لانه كوصيه له ووصى المبت لو عقد مع الوارث بمثل القيمة فعلى الخلاف اه * (تنبيه) * قال فى الحاشية يتيما لكل منهما وصى لم يجز لاحد الوصيين الشراء لبيته من الوصى الآخر لان تصرفات الاوصياء مقيدة بالحيرية والنظر لليتيم فلو وجدت الحيرية هنا من احدها لا توجد من الآخر البتة فلا يجوز تصرفه اه اقول وهو مشكل لان كلامهما اجنبى عن الآخر ولم يشر لنفسه بل لبيته فلا تشترط الحيرية فليتأمل اللهم الا ان يقيد ذلك بالعقد وكان بيعه لغير الثقة ونحوها فانه لا بد حينئذ ان يباع بضعف القيمة كما يأتى وبه يظهر التعليل ويظهر لى ان هذا هو المراد والله اعلم (قوله لا بما لا يتباين) الصحيح فى تفسيره انه ما لا يدخل تحت تقويم المقومين كفى البحر والمنح وغيرها (قوله لان ولايته نظرية) ولا نظرى فى الغبن الفاحش بخلاف اليسير لانه يمكن التحرز عنه زيلى (قوله كان فاسدا) هو تانى قولين حكاهما فى الفقيه والاول انه باطل لا يملكه المشتري بالقبض (قوله حتى يملكه المشتري بالقبض) وهل يضمن الوصى الغبن الفاحش الظاهر نعم ط * (تنبيه) * المريض المدينون لو باع بمحابة لا يجوز بخلاف وصيه بعدموته وهذا من عجيب المسائل حيث ملك الخلف المحابة لا المالك أفاده فى الفصولين (قوله وهذا اذا تباع الوصى الخ) لاحاجة اليه لتصريح المصنف به ط (قوله وان باع الوصى) اى ماله من اليتيم (قوله من نفسه) متعلق باشتري والضمير للوصى (قوله لانه وكيل) اى القاضى وفعل الوكيل كفعل الموكل وفعل الموكل قضاء وهو لا يقضى لنفسه ط (قوله وهى قدر النصف زيادة او نقصا) الزيادة راجعة الى الشراء والنقص الى البيع قال الزيلى تفسير النعمة الظاهرة ان يبيع ما يساوى خمسة عشر بعشرة من الصغير او يشتري ما يساوى عشر

لانه العاقد فالعهدة عليه (ورجع) الوصى (فى التركة) كلها وقال محمد فى الثلث قلنا انه مغرور فكان ديننا حتى لو هلك التركة او لم تقف فلا رجوع وفى المتقى انه يرجع على من تصدق عليهم لان غنمه لهم ففرمهم عليهم (كاي رجع فى مال الطفل وصى باع ما أصابه) اى الطفل (من التركة وهلك غنمه معه فاستحق) المال المبيع والطفل يرجع على الورثة بحصته لانتقاض القسمة باستحقاق ما أصابه (وصح احتياله بمال اليتيم لو خيرا) بأن يكون الثانى املا ولو مثله لم يجز منية (وصح بيعه وشرأه من اجنبى بما يتباين الناس) لا بما لا يتباين وهو الفاحش لان ولايته نظرية فلو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض فهستانى وهذا اذا تباع الوصى للصغير مع الاجنبى (وان باع) الوصى (او اشتري) مال اليتيم (من نفسه) فان كان وصى القاضى لا يجوز ذلك مطلقا لانه وكيل (وان كان وصى الاب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير) وهى قدر النصف زيادة او نقصا ولا لا يجوز مطلقا

بخمسة عشر لنفسه من مال الصغير اه قال في أدب الاوصياء وفي المتنق وبه ينق وفي الحاتية وبهذا فسر الحثيرة الامام السرخسي في غير العقار وهي العقار عند البعض ان يشترى بضعف القيمة ويبيع بنصفها وفي الحافظة يجوز بيع الوصي من نفسه وشراؤه ان كان فيها نفع ظاهر كبيع مايسوى تسعة بعشرة وشراؤه عشرة بتسعة قلت واماني العقار فلا شك ان الحثيرة في الشراء الضعيف وفي البيع التصنيف لانه لا يقدر على بيعها من الغير الا بالضعف كامر فكيف يسوغ له الشراء لنفسه بالاقل وأرى زيادة الاثنين في العشرة ونقصه منها فيما عدا العقار كافيا في الحثيرة لانه الغبن الفاحش الذي لا يحمله الناس اه ما في أدب الاوصياء ماخصا وبه علم ان صحة شراؤه غير خاصة في المنقول فاقهم (قوله وبيع الاب الخ) مثله ما اذا باعه من أجنبي فثلاث صور في حكم واحد وهي بيع الاب من نفسه او من أجنبي وبيع الوصي من أجنبي ط قلت وهذا لو الاب عدلا او مستورا فلو فاسدا ففي بيعه المنقول روايتان كسائتي والشراء كاليك وقال في جامع الفصولين للاب شراء مال طفله لنفسه يسير الغبن لإفاحشه اه وفيه لباع ماله من ولده لا يصير قابضا لولده بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه حقيقة هلك على الوالد ولو شري مال ولده لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضي وكلا لولده بأخذ الثمن ثم يردده على الأب ويتم البيع بقوله يمت من ولدى ولا يحتاج الى قوله قبلت وكذا الشراء ولو وصيا لم يجز في الوجهين ما لم يقل قبلت وجاز للاب لاوليائه وللوصي بيع مال أحد الصغيرين من الآخر ولو وكل الاب وكيلين بذلك جاز وفي بيع القاضي ذلك خلاف ولو وكل الاب رجلا يبيع ماله من طفله او الشراء منه لم يجز الا اذا كان الاب حاضرا ولم يجز للقاضي بيع مال اليتيم من نفسه وعكسه اذا جواز من القاضي على وجه الحكم ولا يجوز حكمه لنفسه بخلاف مباشره من وصيه او باعه من اليتيم وقبل وصيه فانه يجوز لو وصيا من جهة هذا القاضي اه ملخصا (قوله ضمن الزيادة) اى الا اذا اوصى بها وكانت تخرج من الثالث ط (قوله وقع الشراء له) لانه تمتد في الزيادة وهي غير متميزة فيكون متبرعا بشكفيين الميت به وحتى (قوله قبل ظهور رشده) الرشده هو كونه مصلحا في ماله كامر في الحجر وقدمنا هناك ان ظهوره بالينة ولو ظهر رشده ولو قبل الادر الدفع اليه لا يضمن كافي الحاتية (قوله ضمن) هذا قول الصاحيين بدليل التعليق وقال الامام بعدم الضمان اذا دفعه بعد خمس وعشرين سنة لان له حينئذ ولاية الدفع اليه ط (قوله وجاز بيعه الخ) بيان المسئلة انما اذا لم يكن عن الميت دين ولا وصية فان الورثة كبارا حضورا لا يبيع شيئا ولو غيابه بيع العروض فقط وان كلهم صغارا يبيع العروض والعقار وان البعض صغارا والبعض كبارا فكذلك عنده وعندهما يبيع نصب الصغار ولو من العقار دون الكبار الا اذا كانوا غيا فبيع العروض وقولهما القياس وبه نأخذ وان كان على الميت دين او اوصى بدراهم ولادراهم في التركة والورثة كبار حضور فتمده يبيع جميع التركة وعندهما لا يجوز الا يبيع حصه الدين اه ملخصا من غاية البيان عن نكت الوصايا لا يبيى (قوله الدين) اى فله بيع العقار لكنه يوهم انه مقيد بكون الكبير غائبا وليس كذلك كامر وفي العناية قيد بالغاية لانهم اذا كانوا حضورا ليس للوصي التصرف في التركة اصلا الا اذا كان على

(وبيع الاب مال صغير من نفسه جائز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه) وهو اليسر والا لو هذا كله في المنقول اماني العقار فسيجي (ولو زاد الوصي على كفن مثله في العدد ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشراء له) (و) حينئذ (ضمن مادفعه من مال اليتيم) ولو الجبة (و) فيها (لودفع المال الى اليتيم قبل ظهور رشده بعد الادر القضاء ضمن) لانه دفعه الى من ليس له ان يدفع اليه (وجاز بيعه) اى الوصي (على الكبير) الغائب (في غير العقار) الا لمن اخوف هلاكه ذكره عزى زياده معزيا للحاتية قلت وفي الزيلعي والتهستاني

الميت دين او اوصى بوصية ولم تقض الورثة الديون ولم ينفذوا الوصية من ماله فانه يبيع
 التركية كلها ان كان الدين محبطا ويقدر الدين ان لم يحط وله بيع ما زاد على الدين ايضا عند أبي
 حنيفة خلافا لهما وينفذ الوصية بمقدار الثلث ولو باع لتنفيذها شيئا من التركية جاز بمقدارها
 بالاجماع وفي الزيادات الخلاف المذكور في الدين اه قال في أدب الاوصياء وقولهما بقي
 كذا في الحافظة والغنية وسائر الكتب اه ومثله في البرازية * (تنبيه) * قال في القية
 لا يملك الوصي بيع جزء شائع من دار التيمم للنفقة اذا وجد من يشتري جزءا معينا منها لانه
 تعيب للباقي اه **(قوله الاصح لا)** راجع الى قوله او خوف هلاكه **(قوله لانه)** اي الهلاك
 نادر قال في المعراج وقال بعضهم لا يملك وهو الاصح لان الدار لانهلاك غالبا فينبغي الحكم عليه
 لاعلى النادر اه **(قوله)** جاز ببيع عقار صغير الخ اطلاق السلف جواز بيعه العقار وبيده
 المتأخرون بالشروط المذكورة كافي الحانية وغيرها قال الزيلعي قال الصدر الشهيد وبقي
 اي بقول المتأخرين وما في الاشياء من انه لا يجوز عند المتقدمين سبق فلم يفتنه **(قوله)** لامن
 نفسه قال ابن الكمال وقولهم اجنبى يؤذن ان يبيع من نفسه لا يجوز لان العقار من انفس
 الاموال فاذا باع من نفسه فالتهمة ظاهرة اه وفيه اذا كان بضعف القيمة لا يتأتى معه التهمة
 فلعن القيد اتفاق يؤيده ما في الهندية لو اشترى الوصي عقار التيمم لنفسه جاز لو خيرا بان
 يأخذه بضعف القيمة عند البعض اه أفاده السائحاني وقدم مثله عن أدب الاوصياء وقوله عند
 البعض قيد لقوله بان يأخذه الخ لالجواز كما يعلم بما قدمناه **(قوله)** او للنفقة اي وان كان يتل
 القيمة او يغبى يسير ط اقول وكذا يقال فيما بعده فيما يظهر بديل جعله مقابلا للاول **(قوله)**
 اودين الميت اي دين على الميت لا وفاقه الا ببيع حانية لكن يبيع بقدر الدين فقط على المفتى
 به كقدمناه وكذا في الوصية **(قوله)** مرسله تقدم تفسيرها بالتيمم بقدره كسركث اورد
 مثلا وذلك كاذن الوصى بمائة مثلا **(قوله)** او خوف خرابه تقدم في عقار الكبير الغائب ان
 الاصح انه لا يبيع لذلك والظاهر انه لا يجزى التصحيح هنا لان المتطور اليه هنا منفعة الصغير
 ولذا جازها في بعض هذه الصور ما لا يجوز في عقار الكبير تأمل **(قوله)** او كونه في يد متغلب
 كأن استرده منه الوصى ولا يئنه له وخاف ان يأخذه المتغلب منه بعد ذلك تمسك بما كان له من اليد
 فلو يوصى ببيع وان لم يكن للتيمم حاجة اليه كافي بيوع الحانية **(قوله)** لامن قبل او اخ اي
 او نحوهما من الاقارب غير الاب والجد والقاضي وبأن آخر الباب تمام الكلام في ذلك **(قوله)**
 مطابق اي ولو في هذه المستثنيات واذا احتاج الحال الى بيعه يرفع الامر الى القاضي ط **(قوله)**
 يجوز فليس للصغير نقضه بعد بلوغه اذ لا بل شفقة كاملة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر
 فكان هذا البيع نظرا للصغير وان كان الاب فاسدا لم يجز بيعه العقار فله نقضه بعد بلوغه هو
 الختار الا اذا باعه بضعف القيمة اذ عارض ذلك المعنى معنى آخر ويجوز بيع منقوله في رواية
 وبوضع ثمنه في يد عدل وفي رواية لا الا بضعف قيمته وبقي جامع الفصولين وسبأ في الفروع
 * (تنبيه) * ظاهر كلامهم هنا انه لا يفتقر بيع الاب عقار ولده الى المسوغات المذكورة في
 الوصى ونقل الحموى في حوائى الاشياء من الوصايا ان الاب كالوصى لا يجوز له بيع العقار الا
 في المسائل المذكورة كافتى به الحانوتى اه ثم رأيت في مجموعة شيخ مشايخنا من لاعلى التركية

الاصح لانه نادر وجاز
 ببيع عقار صغير من اجنبى
 لامن نفسه بضعف قيمته او
 للنفقة الصغير اودين الميت
 او وصية مرسله لانقاذها
 الامنه او لكون غلاته
 لا تزيد على مؤنته او خوف
 خرابه او نقصانه او كونه
 في يد متغلب درر واشباه
 الخصالقت وهذا لو البائع
 وصيا لامن قبل أم او أخ
 فانهما لا يملكان بيع العقار
 مطلقا ولا شراء غير طعام
 وكسوة ولو البائع اب أو قن
 محمودا عند الناس او
 مستورا لالحال يجوز ان يبيع
 (ولا تجزى) الوصى (في
 ماله) اي التيمم (لنفسه)

قد نقل عبارة الحموى المذكورة ثم قال مانصه وهو مخالف لإطلاق ما في الفصول وغيره ولم يستدل الحائوي في ذلك الى نقل صحيح ولكن اذا صارت المسوغات في بيع الاب ايضا كفي الوصى صار حسنا غيدا ايضا لان الاختلاف اتفاق اوفق هكذا افادني شيخنا الشيخ محمد مراد السقا في رحمته الله تعالى اهـ (قوله فان فعل تصدق بالريح) اى عندها ويضمن رأس المال وعند ابن يوسف يسلّم له الريح ولا تصدق بشئ خاية وفيها ولا يملك اقراض مال اليتيم فان اقترض ضمن والقاضي يملكه والصحيح ان الاب كالوصى لا كالقاضي ولو اخذه الوصى قرضا لنفسه لا يجوز ويكون دينه عليه وقال محمد واما ان ارجوانه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به اهـ وفي جامع الفصولين القاضي انما يملك الاقراض اذا لم يجد ما يشتره يكون غلة اليتيم لا للوجوده أو وجد من يضارب وفي الحاوى الزاهدى القاضي بأمر الوصى بالانحار والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الريح اهـ واقاد الرمل ان ما يفعله بعض جهالة القضاة انهم يقضون بالريح من غير معاملة في ماله اذا عومل فيه اول مرة ويستبدون في ذلك لمن لا يعبأ بكلامه في المذهب فهو قضاء بالربا المحرم في سائر الاديان بمجرد خيالات فاسدة وهي النظر الى اليتيم وهل فيها حرم الله تعالى نظرها هذا الاشلال بعيد (قوله وجاز الخ) افاد انه لا يجبر الوصى على التجارة والتصرف بمال اليتيم وبه صرح في نور العين عن جمع الفتاوى وقال البرى الوصى اذا امتنع من التصرف لا يجبر كما في الخلاصة وفي الحاوى الحصرى قال محمد بن مقاتل لو كان للميت على الناس ديون فليس للورثة ان يأخذوا الوصى باستخراج ذلك وقضائه اهـ * (تمة) * لو أجرة الاب او اخذ الوصى صح اذ لهم استعماله بلا عوض للتهذيب والرياسة فبالعوض اولى والوصى لو استأجره لنفسه صح لا لو أجز نفسه لليتيم ولو اجز الاب نفسه له صح وقضاء دينه من مال ولده بخلاف الوصى ولهما بيع ماله بدين نفسهما كرهته به ولا بأس للاب ان يأكل من ماله بقدر حاجته لو محتاجا ولا يضمن بخلاف الوصى الا اذا كان له أجرة فيأكل بقدرها وليس للوصى في هذا الزمان اخذ مال اليتيم مضاربة ولا اقراض ماله ولو اقراض لا بعد خيانة فلا يزل بها وله ان يوكل بكل ما يجوز له ان يعمله بنفسه وتام الفروع في ٢٧ من جامع الفصولين (قوله باقل من ثمن المثل) لعله محمول على الغبن الفاحش والا فقدم المصنف صحة بيعه وشراؤه بمسايتان الناس فيه ط (قوله الا في مسألة الوصية ببيع عبده » فان) تمام عبارة الاشباه فلم يرض الموصى له بثمن المثل فله الخط اهـ اى الى قدر ثلث المال قال البرى وفي تلخيص الكبرى اوصى بان تباع امته ممن احببت جاز وتخير وورثته على بيعها ممن احببت ولو ابي ذلك الرجل اخذها بقيمتها حط من قيمتها قدر ثلث مال الموصى زاد في الحاوى انه يكون كالوصية اهـ قال ابو السعود وانظر اذا كان جميع قيمتها يخرج من ثلث ماله هل تطلى به بدون ثمن وقول الحاوى يكون كالوصية يقتضيه اهـ اقول فيه بحث فانه اوصى ببيعها لا بدفعها مجانا والبيع لا بد فيه من ثمن وان قل فهو وصية من حيث الحماة الى اثالث لا من كل وجهه وقول الحاوى كالوصية يقتضيه حيث اتى بكاف التشبيه فقدر (قوله للمتولى اجر مثل عمله) حتى لو كان الوقت طاحونة يستغناها الموقف عليهم فلا اجر له فيها كافي الحناية وهذا في ناظر لم يشترط له الواقف شيئا كما في الاشباه ط اقول وفي تعبده بالاجر

فان فعل تصدق بالريح
(وجاز) لو انجز من مال
اليتيم (لليتيم) وتماه في
الدرر قالت وفي الاشباه
لا يملك الوصى بيع شئ
بأقل من ثمن المثل الا في
مسئلة الوصية ببيع عبده
من فلان وفيها في الكلام
في أجز المثل للمتولى أجز
مثل عمله فلم يعمل لأجزه

المثل اشارة الى ان القاضى ليس له أن يجعل له اكثر منه حتى لو جعل له العشر كما هو المتعارف فان كان اكثر من اجر المثل برد الزائد كحقيقته العلامة اليرى في كتاب القضاء من شرحه على الاشباه فراجعه فانه مهم والمو شرط له الواقف شيئاً فله اخذه وان زاد على اجر المثل لانه من التوقف عليهم كافي البحر (قوله) واما وصى الميت فلأجره له على الصحيح (تعقبه الرملى في فتاواه) بامر عن جامع الفصولين من ان الوصى لا يأكل من مال اليتيم ولو محتاجا الا اذا كان له اجرة فأكل بقدرها قال وفي الحسانية والبرازية له ذلك لو محتاجا استحسانا وقد تقرر ان المأخوذه الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها ونقل الفقيه لا يعارض نقل قاضيخان فانه من اهل الترجيح اه ملخصا وقال في حاشيته على الاشباه او اخر كتاب الامانات بعد كلام طويل ولا يخفى ان وصى الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الاباجر لا يجبر على العمل لانه متبرع ولا يجبر على التبرع فاذا رأى القاضى ان يعمل له اجرة المثل فما لمانع منه وهى واقعة الفتوى وقد أثبت به مرارا اه وبه افق في الحامدية ايضا أقول وبعبارة الحانية وعن نصير للوصى ان يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم وقال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي الاستحسان يجوز ان يأكل بالمعروف اذا كان محتاجا بقدر ماسى اه أقول تقيده بالاحتياج موافقا لقوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف لا يدل على جواز الاجرة لغير المحتاج ويأتى تمام الكلام على الاكل في الفروع ولذكر ما اذا استأجره الميت وفي الحانية أوصى الى رجل واستأجره بمائة درهم لافاد وصيته قالوا لا يكون اجارة لانه انما يصير وصيا بعد الموت والاجارة تبطل به بل يكون صلة فيعطى له من الثلث * قالك اجر مائة على ان تكون وصى اختلفوا فيه قال نصير الاجارة باطلة ولاشئ له وقال ابو سلمة الشرط باطل والمائة وصية له ويكون وصيا وبه اخذ ابو جعفر وأبو الليث اه (قوله) وهذا اى ثبوت اجر المثل للمتولى اذا عين الخ فلو كان اكثر فليس له الا اجر مثل عمله ولو اجر المثل اكثر ليس له الا ما عين له لرضاه به هذا ما ظهرط (قوله) وسى فيه سنة) اى مثلا ط (قوله) فلاشئ له (لسمعه متبرعا (قوله) ثم ذكر) اى في الاشباه عن الفقيه ما يخالفه حيث قال انه يستحق وان لم يشرط له القاضى (قوله) فافهم) نبيه على ما بين كلاميه من المخالفة او على اختيار الثانى لتأخره وبه افق في الحيرية تأقلا عن البحران القيم يستحق اجر سعيه سواء شرط له او لا لانه لا يقبل القروامة ظاهرا الاباجر والمعهود كالمشروط اه (قوله) وقد مر في الوقف) الذى في موضعين منه ان له اجر مثل عمله وكأنه استفاد من اطلاقه ان له ذلك وان لم يشرط له تأمل (قوله) جاز) فلو اراد اجرة لعمله قبل فرض القاضى ليس له ذلك لشروعه متبرعا كافي في الحيرية (قوله) كما مر) اى من انه يبيع المنقول بما يتغابن فيه دون العقار الا في المستثنيات (قوله) على مامر من التفصيل) اى من انه يبيع على الكبير الغائب في غير العقار الا الذين (قوله) وقاه) بالنصب مفعول مطلق اى يبيع وقاه وهو المسمى بيعا جائرا وبيع طاعة وتقدم الكلام عليه قبيل الكفالة قل في جامع الفصولين للوصى بيع العقار بيعا بالوقاه وقيل لا اه

واما وصى الميت فلأجره على الصحيح وهذا اذا عين القاضى للمتولى اجرا فان لم يعين وسى فيه سنة فلاشئ له وعناه للفقيه ثم ذكر ما يخالفه فافهم وقد مر في الوقف وأما وصى القاضى فان نصبه بأجر مثله جاز اه وفي التهستانى معزى للذخيرة ولو كانوا صغارا وكبارا باع حصه الصغار كما مروكذا الكبار على مامر من التفصيل ونقل عن العمادية ان في بيعه للعقار وقاه اختلاف المشايخ وجوزوه صاحب الهداية

(قوله لان فيه استبقاء ملكه) بناء على الصحيح من أنه منزل منزلة الرهن (قوله وتاممه فيها علقتة على الملتقى) حيث قال وأما لم يحصر التصرف في الوصي إشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من القاضي على ماله اى مال الصغير فانه يجوز لواحد من اهل السكة ان يتصرف فيه ضرورة استحسانا وعليه الفتوى ذكره القهستاني (قوله ولا يجوز اقراره بدين على الميت) لانه اقرار على الغير منحه فلا يجوز للمقر له اخذ حقه بغير برهان او يخاف يمينا ويضمن الوصي لو دفع الى المقر له ط فلو لا ينفقه والوصي يعلم بالدين فالحلية مافي الحانية والحلاصة عن نصبر انه ان كان في التركة صامت يودعه قدر الدين والا يبيع من التركة بقدره ثم يحجده الغريم ذلك فيصير قصاصا قال في أدب الاوصياء عن الخاصي والفتوى عليه وفي الحانية ايضا شهد عنده عدل ان لهذا الرجل على الميت ألف درهم حتى عن ابي سليمان انه قال وسع الوصي ان يعطيه الا ان يخاف على نفسه الضمان قيل له فان كان جارية يبعها يعلم ان الميت غصبها منه قال يدفعها اليه والا صار غاصبا ضامنا (قوله فيصح في حصته) اى يصح اقراره فيها فيؤخذ جميع ما أقربه من حصته فافهم وهذا بخلاف ما اذا أقر بالوصية بالثلث حيث يلزمه في ثلث حصته كما تقدم قيل باب العتق في المرض وقيل الدين كذلك فيلزمه قدر ما يخص حصته منه واختاره ابو الليث كما ذكره المصنف في كتاب الاقرار قيل باب الاستثناء (فرع) تركته فيها دين لم يستقر قسمت فجاء الغريم فانه يأخذ من كل منهم حصته من الدين وهذا اذا اخذهم حيلة عند القاضي أما لو ظفر بأحدهم اخذ منه جميع ما في يده جامع الفصولين (قوله ولو أقر بعين) اى في يده كافي أدب الاوصياء وهذا اذا لم تكن من التركة والا لا يجوز اقراره بقوله قبله ولا بشئ من تركته (قوله لاتسبح) لتناقضه لان اقراره وان كان لا يفضى على غيره فهو يفضى عليه حتى لو ملكها يوما أمر بدفعها الى المقر له ط (قوله ووصى ابى الطفل أحق الخ) الولاية في مال الصغير للاب ثم وصيه ثم وصى وصيه ولو بعد فلو مات الاب ولم يوص فالولاية لابي الاب ثم وصيه ثم وصى وصيه فان لم يكن فللقاضى ومنصوبه ولو اوصى الى رجل والاولاد صغار وكبار فأت بعضهم وترك ابنا صغيرا فوصى الجد وصى لهم يصح بيعه عليه كاصح على ابيه في غير العقار فليحفظ واما وصى الاخ والام والعم وسائر ذوى الارحام ففي شرح الاسديجاني أن لهم بيع تركته الميت لديه او وصيته ان لم يكن احد ممن تقدم لايبيع عقار الصغير اذ ليس لهم الاحتفاظ بالمال ولا الشراء للتجارة ولا التصرف فيما يملكه الصغير من جهة موصيه مطلقا لانهم بالنظر اليه اجانب نعم لهم شراء ما لا بد منه من الطعام والكسوة وبيع منقول ورثة اليقيم من جهة الموصى لكونه من الحفظ لان حفظ الثمن ايسر من حفظ العين اه من ادب الاوصياء وغيره وفي جامع الفصولين والاصل فيه ان اضعف الوصيين في اقوى الحالين كاقوى الوصيين في اضعف الحالين واضعف الوصيين وصى الام والاخ والعم واقوى الحالين حال صغر الورثة واقوى الوصيين وصى الاب والجد والقاضى واضعف الحالين حال كبر الورثة ثم وصى الام في حال صغر الورثة كوصى الاب في حال كبر الورثة عند غيبة الوارث فلا وصى يبيع منقوله لا عقاره كوصى الاب حال كبرهم اه (قوله وان لم يكن) اى يوجد (قوله كما تقر في الحجر) الاولى في المأذون ط (قوله ليس للجد الخ) قال في الحانية فرق ابو حنيفة بين الوصى وابى الميت فلوصى الميت

لان فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة وان لغير الوصى التصرف لحوف متغلب وعليه الفتوى وتاممه فيما علقتة على الملتقى (ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشئ من تركته انه لفلان الا ان يكون المقر وارثا فيصح في حصته ولو اقر الوصى بعين لا آخر ثم ادعى انه للصغير لاتسبح) درر (وصى ابى الطفل احق) بماله من جده وان لم يكن وصيه فالجد كما تقر في الحجر في التنية ليس للجد بيع العقار والعروض لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا

بخلاف الوصى فإنه ذلك انتهى والله اعلم * (فصل في شهادة الاوصياء) * (وبصّلت شهادة الوصيين لو اُورث صغير بمال) (مطلقا) (أو كبير بمال الميت وصحت) (شهادتهما) (بغيره) (أي بغير ٦٢٦) مال الميت لانقطاع ولايتهما عنه فلا تهمّة

بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وبالميت له بيعها لقضاء الدين على الاولاد لاداء لقضاء الدين على الميت قال شمس الائمة الحلواني هذه فائدة تحفظ من الحصاص واما محمد فاقام الجدد مقام الاب ويقول الحصاص يفتى اه وفي جامع الفصولين للجدد بيع العروض والشراء الا انه لو باع التركة لدين أو وصية لم يجز بخلاف وصى الاب اه (قوله بخلاف الوصى) (أي وصى الاب كافي أدب الاوصياء وظاهره ان وصى الجد كالجدة فلا يملك ذلك بالاولى تأمل قال ط فیرفرع الغرماء امرهم الى القضاى لیبیع لهم بقدر ديونهم وكذا الموصى لهم والله تعالى أعلم

فصل في شهادة الاوصياء

الاولى ان يزيد وغير ذلك لان اكثر الفصل في غيره ط (قوله مطلقا) (أي سواء انتقل اليه من الميت أولا لان التصرف في مال الصغير للوصى سواء كان من التركة أولا منح ففي شهادتهما اثبات التصرف في المشهود به (قوله أو كبير بمال الميت) لانهما يثبتان ولاية الحفظ وولاية بيع المنقول عند غيبة الوارث وعود ولايته اليهما بخونه غرر الافكار وهذا عنده وقالا يجوز في الوجهين أي فيما تركه الميت وغيره زيلعي (قوله وقال أبو يوسف لا تقبل في الدين أيضا) لان الدين بالموت يتعلق بالتركة اذ الذمة خربت بالموت ولهذا لو استوفى احدهما حقه من التركة يشاركه الآخر فكانت الشهادة فيه مثبتة للشركة فتحققت التهمة ولهما ان الدين يجب في الذمة والاستيفاء من التركة ثمرة والذمة قابلة لحقوق شتى فلا شركة ولهذا لو تبرع احد بقضاء دين احدهما ليس للآخر حق المشاركة بخلاف الوصية لان الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين فصار المال مشترك بينهما فاوُثِرَ شبهة اه درر قل الشيخ قاسم في حاشية المجمع وعلى قول أبي يوسف اعتمد النسفي والمحجوب قال المقدسي ان أراد النسفي صاحب الكثر فان ما فيه قول محمد وهو قبولها في الدين فقط ثم قال وبني عند الفتوى في مثل هذا ان كان الشهود معروفين بالخير ان يعمل بقول محمد والافقوال أبي يوسف اه ط عن شرح الحموي (قوله بعد) أي بوصية عبد ط (قوله لاثباتها للشركة) أي في المشهود به اذ التمس محل الوصية فيكون مشتركا بينهم معراج (قوله معينا) اسم فاعل من أعان (قوله كما تقرّر) أي من امتناع تصرف احد الاوصياء وحده (قوله استحسانا) والقياس ان لا تقبل كالاول (قوله لانهما اسقطا مؤنة التعيين عنه) أي عن القاضي اذ لا بد له ان يضم ثالثا اليهما كما مر فيكون وصيا معهما ينصب القاضي اياه كما اذا مات ولم يترك وصيا فانه ينصب وصيا ابتداء فهذا أولى زيلعي أقول ظاهره ان لهذا الثالث حكم وصى القاضي لاحكم وصى الميت وان الشهادة لم تؤثر سوى التعيين تأمل وسيأتي الفرق بين الوصيين (قوله تقبل استحسانا) أي على انه نصب وصى ابتداء على ما ذكرنا في شهادة الوصيين زيلعي (قوله بخلاف شهادتهما الخ) أي لو شهدا حال حياة الاب ان أباهما وكل هذا بقبض حقوقه والاب غائب وغرماء الاب يحجبون لا تقبل والفرق

حيث (كشهادة رجلين الآخرين بدين الف على ميت) (وشهادة الآخرين للاولين بمشله بخلاف شهادة كل فريق بوصية الف) (وقال أبو يوسف لا تقبل في الدين ايضا وقد تقدم في الشهادات (أو) شهادة (الاولين بعد الآخرين بثلث ماله) (أو الدرهم المرسلة لاثباتها للشركة فيقبل (وتصح لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين) (كالعبد (وشهد الشهود لهما للشاهدين بالوصية بعين اخرى) (لانه لا شركة فلا تهمّة زيلعي (شهد الوصيان ان الميت اوصى لزيد معهما لغت) (لاثباتهما لانفسهما معينا وحيث قد قسم القاضي لهما ثالثا وجوبا لا قرارها بآخر فيمتنع تصرفهما بدونه كما تقرّر (الان يدعى زيد ذلك) (أي يدعى انه وصى معهما فحيث تقبل شهادتهما استحسانا لانهما اسقطا مؤنة التعيين عنه (وكذا ابن الميت اذا شهد ان أباهما اوصى الى

رجل) لجرهما نفعا لنصب حافظ للتركة (و) هذا الو (هو منكر) ولو يدعى تقبل استحسانا (بخلاف (انهما) شهادتهما بأن أباهما وكل زيدا بقبض ديونه بالكوفة حيث لا تقبل مطلقا) ادعى زيد الوكالة أم لا لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الحي يطلبهما ذلك بخلاف الوصية وشهادة الوصى تصح على الميت

انهما لو لم يشهدا بذلك لكنهما سالا من القاضي ان يعمل هذا وصيا والوصى يريد الايصاء كان للقاضي ان يعمل به وصيا فهنا اولى ولو سالا ان ينصب وكلا يقبض حقوقه حال غيبة الاب والوكيل يريد ذلك فالقاضي لا ينصب وكلا ولو نصب هنا انما ينصب بشهادتهما ولا يجوز ذلك لانهما يشهدان لابيهما ولو اُلجِية **(قوله لاله ولو بعد العزل)** وبكذا لا يقبل لليتيم وهذا بخلاف الوكيل حيث تقبل شهادته لموكله بعد العزل قبل الخصومة لان الوصاية خلافة وانهذا لا تتوقف على العلم خلاصة **(قوله رجع مطلقا)** قال في المتحج وقيل ان كان هذا الوصى وارث الميت يرجع في تركه الميت والا فلا وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبا من جهة العباد فيكون كفضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى كافي الدرر وفي البرازية هو المختار اهـ **(قوله فانه يرجع اذا شهد على ذلك)** يعنى على انه أتفق ليرجع وهذا ما مشى عليه المصنف قبيل باب عزل الوكيل **(قوله لافي حق الرجوع)** ومثله فتم الوقف لانهم ابدعوا لانفسهما ديناً على اليتيم والوقف فلا يستحقانه بمجرد الدعوى كذا في ادب الاوصياء **(قوله قلت الخ)** نقل في الشرع نبالية عن العمدة ما يوافق هذا وما يخالفه ثم قال فقد اضطرب كلام أئمتنا في الرجوع مطلقا أو بالأشهاد عليه فليحرج اهـ أقول والتحرير ما في أدب الاوصياء عن المحيط ان في رجوع الوصى بلا اشهاد للرجوع اختلاف المشايخ اهـ ونقل في ادب الاوصياء كلا من القولين عن عدة كتب وعن الحاتية فقد اضطرب كلام الحاتية ايضا ونقل عن الخلاصة اشتراط الاشهاد خلاف ما نقله الشارح عنها ثم قال وفي المتنق بالتون اتفق الوصى من مال نفسه على الصبي وللصبي مال غائب فهو متطوع في الاتفاق استحسانا لان يشهد انه قرض او انه يرجع به عليه لان قول الوصى لا يقبل في الرجوع فيشهد لذلك وفي العتابة وبكيفية التية فيما بينه وبين الله تعالى وفي المحيط عن محمد اذا نوى الاب الرجوع ونقد الثمن على هذه التية وسعه الرجوع فيما بينه وبين الله تعالى أمافي القضاء فلا يرجع ما لم يشهد ومثله في المتنق وفيه ايضا ولو شرى الاب لطفله شيأ يجبر هو عليه كالطعام والكسوة لصغيره الفقير لم يرجع اشهد او لم يشهد لانه واجب عليه وان شري له ما لا يحب عليه كالطعام لابنه الذي له مال والدار والحلاد رجع ان اشهد عليه والا فلا وعن ابى حنيفة في نحو الداران كان لابن مال رجع ان اشهدوا والا فلا وان لم يكن له مال لم يرجع اشهدوا ولا وفي الحاتية ولو شرى لطفله شيأ وضمن عنه ثم تقدم من ماله يرجع قياسا لاستحسانا اهـ قات فقد تحرر ان في المسئلة قولين احدهما عدم الرجوع بلا اشهاد في كل من الاب والوصى والثاني اشتراط الاشهاد في الاب فقط ومثله الام الوصى على اولادها وعلوه بأن الغالب من شفقة الوالدين الاتفاق على الاولاد البر والصلة للارجوع بخلاف الوصى الاجنبى فلا يحتاج في الرجوع الى الاشهاد وقد علمت ان القول الاول استحسان والثاني قياس ومقتضاه ترجيح الاول وعليه مشي المصنف قبيل باب عزل الوكيل وهذا كله في القضاء والله تعالى اعلم **(قوله وسيجي)** اى في آخر الفروع ما يفيد اى يفيد اشتراط الرجوع في الابوين بل هو صريح في ذلك فان الذى سيجي هو ما نقلناه ثانيا عن المتنق **(قوله اوقضى دين الميت)** قال في أدب الاوصياء وفي الحاتية اشترط الاشهاد اذا قضاه بلا أمر الوارث ولم يشترطه في التوازل وقال

لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم ملتي (وصى انقد الوصية من مال نفسه رجع مطلقا) وعليه الفتوى درر (كوكيل ادى الثمن من ماله فان له ان يرجع وكذلك الوصى اذا اشترى كسوة للصغير او اشترى ما ينسق عليه من مال نفسه) فانه يرجع اذا شهد على ذلك وفي البرازية انما شرط الاشهاد لان قول الوصى في الاتفاق يقبل لافي حق الرجوع بلا اشهاد انتهى فليحفظ قلت لكن في القنية والخلاصة والحاتية له ان يرجع بالثمن وان لم يشهد بخلاف الابوين وسيجي ما يفيد فنده (اوقضى دين الميت) الثابت شرعا

وهو المختار فإنه ذكر ان الوصى اذا انفذ الوصية من مال نفسه يرجع في مال الميت وهو المختار فتكون الرواية في الوصية رواية في الدين لانه مقدم عليها ووجوب قضاءه أكد من لزوم انفاذها اه وهو الموافق لما مر عن المنع والدرر من قوله فكان كقضاء الدين **(قوله** او كفته) اى كفن المثل وقد ذكر المصنف قبل الفصل انه لو زاد الوصى على كفن المثل في العدد ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشراء اه **(قوله** او ادى خراج اليتيم الخ) اى خراج ارضه وظاهره انه يصدق بيمينه بلاشهاد وفيه خلاف حكاة في أدب الاوصياء **(قوله** او اشترى الوارث الكبير الخ) كذا في الحاشية ونصها او اشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركة اه اقول ولم يشترط الاشهاد مع ان في اتفاق الوصى خلاف كما روينا ويذهب جريانه هنا بالاولى على انه قد وقع الاختلاف في اتفاقه على الصغير نصيبه من التركة نفقة مثله في انه يصدق ام لا قولان حكاهم الزاهدى في الحاوى ثم قال والمختار للفقوى ما في وصايا المحيط برواية ابن سماعه عن محمد مات عن ابنين صغير وكبير والف درهم فانفق على الصغير خمسمائة نفقة مثله فهو متطوع اذا لم يكن وصيا ولو كان المشترك طعاما او ثوبا واطعمه الكبير الصغير او البسه فاستحسن ان لا يكون على الكبير ضمان اه وفي جامع الفتاوى ولو اتفق الاخ الكبير على اخيه الصغير من نصيبه من التركة ان كان طعاما لم يضمن وان كان دراهم فكذلك ان كان في حجره وفي غير ذلك يضمن ان لم يكن وصيا اه ومثله في التناخانية وقدم المصنف في فصل البيع من كتاب الكراهية والاستحسان انه يجوز شراء ما لا يد للصغير منه وبيعه لاح وعمر وأم ملقط هو في حجرهم واجارته لاه فقط اه ومثله في الهداية وعليه فيمكن حل ما مر عن محمد على ما اذا لم يكن في حجره تأمل وعلى كل فافى الحاشية مشكل ان لم يكن الكبير وصيا فابتأمل **(قوله** او كفن الوارث الميت) كذا في الحاشية ايضا وصرح فيها انه يرجع على التركة قلت وهذا لو كفن المثل كما مر **(تذييه)** * لومات ولا شئ له ووجب كفته على ورثته فكفته الحاضر من مال نفسه ليرجع على الغائب منهم بحصته ليس له الرجوع لو اتفق بلا اذن القاضي حاوى الزاهدى قال الرمل في حاشية الفصولين يستفاد منه انه لو لم يجب عليهم كتكفين الزوجة اذا صرφη من ماله غير الزوج بلا اذنه او اذن القاضي فهو متبرع كالا جنى فيستثنى تكفينها بلا اذن مطلقا بناء على المفتي به من انه على زوجها ولو غنية **(قوله** او قضى دينه) اى التائب شرعا والافلا يرجع على الغائب وان دفع من التركة للغائب ان يسترد قدر حصته لانه لم يثبت شرعا وكذا الوصى في الدين او الوديعة واما المهر فان دخل الزوج بهامنع عنها ماجرت العادة بتعجيله والقول في قدره للورثة ونما زاد عليه القول للمرأة شربا لالية عن العمادية ملخصاى لو ادعى الورثة قدر ما جرت العادة بتعجيله فالقول لهم ولو ادعوا أزيد عليه فالقول للمرأة في نفى الزيادة **(قوله** قيل هو مستدرك) عبر بقيل لا يمكن الفرق بان ما مر في أصل الرجوع وهذا في قدر الثمن لو كذبوه فيه افاده ط وفي أدب الاوصياء عن الخلاصة لو نقد الثمن من ماله يصدق ان كان كفن المثل وفي الوجيز لا يصدق الابينة ولو نقد من التركة **(قوله** الى اهل البصرة) اى العقل والذي في الحاشية وغيره الى اهل البصر وهو المناسب هنا اى اهل النظر والمعرفة في قيمة ذلك الشيء **(قوله** وان قيمته ذلك)

(او كفته) او ادى خراج اليتيم او عشره (من مال نفسه او اشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير) او كفن الوارث الميت او قضى دينه (من مال نفسه) انه يرجع ولا يكون متطوعا (ولو كفن الوصى الميت من مال نفسه قبل قوله فيه) قيل هو مستدرك بقوله او كفته (ولو باع الوصى) شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باعه (رجع القاضي فيه الى اهل البصرة) والامانة (ان اخبره اثنان منهم انه باع بقيمته وان قيمته ذلك

توضيح لما قبله واما اذا اخبرنا بان قيمته اكثر مما اخذه المشتري فهو باطل قال في ادب الاوصياء
عن الجواهر باع الوصي ضيعة للدين قنين ان قيمتها اكثر فالباع باطل ولا يحتاج الى فسخ
الحاكم فلو باعها ثانيا بغير المثل صح البيع الثاني اه وقدّم الشارح ان البيع فاسد وهو
احد القولين وهذا حيث كان بغير فاحش كاسم **(قولہ)** لا يلتفت القاضي الى من يزيد لان
الزيادة قد تكون للحاجة لالان القيمة ازيد مما باع به الوصي حتى لا يجوز البيع ان كان
التقص فاحشا ادب الاوصياء **(قولہ)** لا ينتقص بيع الوصي لذلك اى لا يحكم بانتقاضه بمجرد
تلك الزيادة لاحتمال ان ما باعه به هو قيمته فلذا قال بل يرجع الخ فافهم قال ط ولو قال بعد قوله
ثم طلب منه باكثر مما باعه او كان في الزيادة يشتري باكثر وفي السوق باقل لكان اخصر
اه * **(تمت)** قال في ادب الاوصياء باع الاب مال طفله ثم ادعى فيه فاحش الغبن لم يسمع
دعواه فينسب الحاكم فيما عن الصبي فيدعيه على المشتري وهذا اذا اقر الاب بقبض ثمن
المثل او اشهد عليه في الصك اما اذا لم يقر به ولم يشهد عليه او قال بعتي ولم اعرف الغبن او قال
كنت عرفته ولكن لم اعرف ان البيع لا يجوز معه فحينئذ له ان يدعى بعده الغبن ولو بلغ
اليتم فادعى كون بيع الاب او الوصي بفاحش الغبن وانكر المشتري ذلك يحكم الحال ان لم
تكن المدة قدر ما يتبدل فيه السعر والاصدق المشتري ولو برهن كل منهما فيئة مثبت الزيادة
اولى اه **(قولہ)** يقبل قول الوصي الخ قال في الاشياء يقبل قول الوصي فيما يدعى من الانفاق
بلاينة الا في ثلاث الاتفاق على رحمة وخراج ارضه وجعل عبده الا بقر اه ملخصا ثم قال
والحاصل انه يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الخ قللتاسب للشارح حذف قوله من الاتفاق
* **(تنبيه)** في الذخيرة يبني للوصي ان لا يضيف على الصغير في النفقة بل يوسع عليه بلاسراف
وذلك يتفاوت بقلة ماله وكثرة فينظر الى ماله ويتفق بحسب حاله وفي شرح الاصل لشيخ
الاسلام كبر الصغار واتهموا الوصي وقالوا انك اتفقت علينا من الربح او تبرع بها فلان
يجب على الوصي التمسك على دعواه الا اذا ادعوا ما يكدبهم الظاهر فيه كأن يدعوا ما لا يكتفي
منه لثلمهم في مثل المدة في الغالب وهذا اذا ادعى نفقة المثل او ازيد بيسير والا فلا يصدق
ويضمن ما لم يفسر دعواه بتفسير محتمل كقوله اشتريت لهم طعاما فسرقت ثم اشتريت ثانيا
وثالثا فذلك فيصدق بيته لانه أمين اه ملخصا من ادب الاوصياء **(قولہ)** ادعى قضاء دين
الميت شروع في الاتي عشرة مسئلة والظاهر ان المراد بهذه المسئلة ما ذكره في الاشياء قبل
سرده المسائل حيث قال وفي جامع الفصولين قضى وصيه ديناً بغير امر القاضي فلما كبر اليتم
انكر ديناً على أبيه ضمن وصيه مادفعه لولم يجد بيته اذا اقر بسبب الضمان وهو الدفع الى
الاخفى فلو ظهر غريم آخر يقرم له حصته الخ والا فلو اقر به الوارث وادعى الوصي اداءه
من التركة صدق **(قولہ)** او ادعى الخ قدما عن ادب الاوصياء انه في الخانية يشترط الاشهاد
ولم يشترطه في التوازل وانظر ما فائدة قوله بعد بيع التركة ولعله اتفاق لانه قبله كذلك
بالاولى **(قولہ)** او ان اليتم استهلك ما لا آخر الخ الذي في الاشياء مال آخر بالاضافة وصورته
قال له انك استهلكك مال فلان في صغرك فأقيدته من مالك فكذبته وقول ما استهلك شيأ فالقول
لاليتم والوصي ضامن الا ان يبرهن كافي ادب الاوصياء **(قولہ)** او أدى خراج ارضه الخ وكذا

لا يلتفت القاضي الى من
يزيد وان كان في المرابدة
يشتري باكثر وفي السوق
بأقل لا ينتقص بيع الوصي
لذلك اى لاجل تلك
الزيادة (بل يرجع الى
اهل البصيرة فان اجتمع
رجلان منهم على شيء
يؤخذ بقولهما) عند
محمد (وكفى قول واحد
في ذلك) عندها كما في
التزكية وعلى هذا قيم
الوقف اذا اجر مستغل
الوقف ثم جاء آخر يزيد
في الاجر الكل في الدرر
معزي بالخانية * (فروع) *
يقبل قول الوصي فيما يدعيه
من الانفاق بلا بيته الا
في ثنى عشرة مسئلة على
ما في الاشياء ادعى قضاء
دين الميت او ادعى قضاءه
من ماله بعد بيع التركة
قبل قبض ثمنها او ان
اليتم استهلك ما لا آخر
فدفع ضمانه او اذن له
بتجارة فبركه ديون فقضاها
عنه او أدى خراج ارضه
في وقف لا يصلح للزراعة

إذا ادعى الوصى أن أبا اليتيم مات من منذ عشرين سنة وأنه دفع خراج أرضه تلك المدة وقال اليتيم لم يمت أبى إلا من منذ سنتين وأجمعوا على أن الأرض لو كانت صالحة للزراعة يوم الخصومة يكون القول للوصى مع يمينه يعنى واتفقا على الوقت الذى مات فيه أبو اليتيم كما يفهم من عبارة شرح تنوير الأذهان عن التواريخ أنه أبو السعود وظاهر قوله لو كانت صالحة للزراعة يوم الخصومة أنها لو لم تكن صالحة للزراعة يوم الخصومة فلا بد له من البينة لأن الحال في الأول شاهد له بخلاف الثاني وعليه فقول الشارح في وقت لا يصلح للزراعة ليس متعلقا بأدى بل هو متعلق بأدى مقدرا أى ادعى أداء خراج أرضه الخ والأنا فى ما مر متناهم أنه يقبل قوله في أداء خراج له لكنه محمول على هذا التفصيل فذهب **(قوله)** أو جعل عبده (الآبق) هذا على قول محمد أما على قول أبي يوسف فيقبل قوله بلايين وجزء بالأول في الولولية ولم يحك الصدر الشهيد فيه خلافا قل في الخلاصة وقيل أنه على الخلاف أنه أجمعوا على أن الوصى لو استأجر رجلا ليرده أنه يكون مصدقا في الحائنة وفي الأصل وغيره لو قال أدبت من مال نفسى لأرجع عليك لم يصدق إلا بالبينة أفاده في أدب الأوصياء أقول وظاهر هذا ترجيح قول محمد تأمل **(قوله)** أو فداء عبده الحائنة في الكافي لو قال أدبت ضامن غصبك أو جنابك أو جنابة عبدك فلا يصدق إلا بالبينة أبو السعود أقول وظاهره ولو أقر اليتيم بالجنابة تأمل **(قوله)** أو الاتفاق على محرمه في الحائنة قال الوصى فرض القاضى لا خيك الاعمى هذا نفقة في مال كل شهر كذا درها فأدبت إليه ذلك منذ عشرين سنة وكذبه الابن لا يقبل قول الوصى أجماعا ويكون ضامنا للعالم ما لم يقيم البينة على فرض القاضى واعطاء المفروض للأخ أه وعلة في شرح المجمع بأنه ليس من حوائج اليتيم وإنما يقبل قوله فيما كان من حوائجه أه فينبى أن لا يكون نفقة زوجته كذلك لأنها من حوائجه وتماه في الأشباه **(قوله)** أو على رقيقه الذين ماتوا هذا قول محمد وقال أبو يوسف القول للوصى وأجمعوا أن العبد لو كانوا أحياء فالقول للوصى وهل يخلف خلاف منهم من قال لا يخلف إذا لم تظهر منه الحائنة ونقل البيهقي عن البرازية تفصيلا فقال إن كان مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الرقيق فالقول للوصى والأفلا أبو السعود **(قوله)** أو الاتفاق عليه قدمنا الكلام في ذلك وقوله مما في ذمته ليس في الأشباه واحتراز به وبما بعده عما لو أوفق من مال اليتيم فإنه يصدق في نفقة مثله كما قدمناه عن شرح الأصل وقوله حال غيبة ماله أى مال اليتيم ويعلم منه حال حضوره في الأولى وفي أدب الأوصياء ويقبل قول الوصى فيما يدعيه من الاتفاق على اليتيم وعلى أمواله من العبد والضيع والدواب ونحو ذلك إذا ادعى ما ينفق على مثلهم في تلك المدة لأنه قائم مقام الوصى أو القاضى أه **(قوله)** وهى ميتة يفهم منه أنها لو كانت حية أو ميتة لكن أقر اليتيم بالتزويج أنه يرجع تأمل **(قوله)** الثانية عشر الخ في شرح الطحاوى تصرف الوصى أو الأب في مال اليتيم فربح فقال كنت مضاربا لا يكون له من الربح شئ إلا أن يشهد عند التصرف أنه يتصرف فيه بالمضاربة وهذا في القضاء أما في الديانة يحل له أخذ ما شرط من الربح وإن لم يشهد عليه أدب الأوصياء وقدمنا أنه ليس للوصى في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة **(قوله)** فإنه يصدق فيه أى يجنبه إذا لم يكذبه الظاهر حموى ويرى

أو جعل عبده الآبق أو فداء عبده الحائنة أو الاتفاق على محرمه أو على رقيقه الذين ماتوا أو الاتفاق عليه مما في ذمته وكذا من مال نفسه حال غيبة ماله وأراد الرجوع أو أنه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهى ميتة * الثانية عشر أخرج وبيع ثم ادعى أنه كان مضاربا والأصل أن كل شئ كان مسلطا عليه فإنه يصدق فيه وما أفلا * ينصب القاضى وصيا في سبعة مواضع

عن صالح الوالوجية ط (قوله) -بوسطة في الاشياء) اى في كتاب القضاء، وقد ذكر الشارح
 منها ثلاثة قال في الاشياء ونما اذا كان الميت ولد صغير وفيما اذا اشترى من مورثه شيئاً واراد
 رده بسبب بعد موته وفيما اذا كان ابو الصغير مسرفاً مبذراً فينصبه للحفاظ وذكر في قسمة
 الوالوجية موضعاً آخر ينصب فيه فراجع اه والذي في الوالوجية هو ما لو ترك شبيعة بين
 صغير وغائب وحاضرين باع احدهما فنصبه لرجل فطالب القسمة فيجعل القاضى وكلا
 عن الغائبين والصغير (قوله) منها اذا كان له دين او عليه اى ليكون خصماً في الالبات والدفع
 والقبض (قوله) ايرده عليه) افاد ان المراد أن ينصبه وصياً في خصوص الرد لامطلاق لان
 الولاية في غيره الاب وسأى ان وصى القاضى يقبل التخصيص (قوله) غيبة منقطعة) بان
 كان في بلد لا تصل اليه القوافل كقدماء * (تتمه) * زاد الحموى وغيره مسائل ايضا * منها لو
 ادعى شخص ديناً والورثة كبار غيب في بلد منقطع عن المتوفى لانتفى ولا تذهب التافهة اليه
 * ومنها لو قال الوارث لا أفضى الدين ولا أبغى التركة بل أسلم التركة الى الدين نصب القاضى من
 يبيع التركة ومنها لو استحق المبيع فأراد المشتري ان يرجع بثمنه وقدمات بائنه ولا وارث له
 ينصب عنه وصى ليرجع المشتري عليه * ومنها لو ظهر المبيع حراً وقدمات بائنه ولم يترك شيئاً
 ولا وارثاً ولا وصياً فنصب القاضى وصياً ليرجع عليه المشتري ويرجع هو على بائع الميت * ومنها
 لو كان المدعى عليه مع كونه أخرس أسمع وأعمى ولا ولى له * ومنها لو شرى الوكيل فوات فلم يوكله
 الرد بسبب وقيل لو ارثه أو وصيه فولم يكن فلو يوكله على رواية أن الميت وفي رواية ينصب
 القاضى وصياً للرد * ومنها لو مات الوصى فولاية المطالبة فيما باع من مال الصغير لورثة الوصى
 أو وصيه فولم يكن نصب القاضى وصياً * ومنها لو أتى المستقرض بمال ليدفعه فاختفى المقرض
 فالقاضى ينصب قهراً بطالب المستقرض ليقبض المال * ومنها كفل بنفسه على انه ان لم يوف به
 غدا فدين على الكفيل فغيب الطالب في الغد ينصب القاضى وكلاء عنه ويسلم اليه المدين * ومنها
 لو غاب الوصى فادعى رجل على الميت ديناً ينصب القاضى خصماً عن الميت اه ملخصاً والمراد
 بالغبية المنقطعة أقول وزاد مامر أول باب الوصى من انه لو أوصى الى صبي أو عبد غيره
 أو كافر أو فاسق بدينهم القاضى بغيرهم ومالوا وصى الى اثنين فمات احدهما ولم يوص الى غيره
 فيضم القاضى اليه غيره ومالوا بحجز الوصى عن الوصاية * ومنها ما قدمناه لو شرى مال ولده
 لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضى وكلاء لولده بأخذ الثمن ثم يرد على الاب * ومنها
 ما لو صدق الوصى مدعى الدين لا يصح بل ينصب غيره ليصل المدعى الى حقه كقدماء عن
 الوالوجية * ومنها اذا أسلمت زوجة المجنون الكافر ولأب له ولا ثم ينصب عنه القاضى وصياً
 يقضى عليه بالفرقة كما تقدم في نكاح الكافر * ومنها نصب الوصى عن المفقود * ومنها اذا ادعى
 الوصى ديناً على الميت ينصب القاضى وصياً للميت في مقدار الدين الذى يدعيه ولا يخرج
 الاول عن الوصاية وعليه الفتوى كما في الهندية فقد بلغت سبعة وعشرين والتابع ينهى
 الحصر (قوله) الا فى ثمان) يزداد عليها تسعة تذكرها قريباً وعاشرة هي ان وصى القاضى لوعين
 له أجر المثل جاز بخلاف وصى الميت فلا أجبر له على الصحيح كما قدمه عن الفقيه وقدمنا الكلام
 عليه (قوله) ليس لو وصى القاضى الشراء لنفسه) اى من مال اليتيم ولا يبيع مال نفسه منه

بوسطة في الاشياء منها
 اذا كان له دين او عليه او
 لتنفيذ وصيته * وزاد في
 الزواهر موضعين آخرين
 * اشترى الاب من طفله
 شيئاً فوجده معيباً ينصب
 القاضى وصياً ليرده عليه *
 واذا احتسج لاثبات حق
 صغير ابوه غائب غيبة
 منقطعة ينصب والا فلا
 وعزها لجمع الفتاوى
 * وصى القاضى كوصى
 الميت الا فى ثمان * ليس
 لو وصى القاضى الشراء
 لنفسه

مطلقا بخلاف وصى الاب فيجوز بشرط منفعة ظاهرة لليتيم كإمراة في المتن فلو اشترى هذا الوصى من القاضي اوباع جاز حموى عن البرازية **(قوله)** ولان يبيع الخ) للتمهة واقتصر على البيع والظاهر ان الشراء مثله ط **(قوله)** ولان يقبض الخ) اى ولو نسب القاضي وصيا ليخاصم عن الصغير من كان في يده عقار للصغير بغير حق ليس له القبض الا باذن مبتدأ من القاضي بعد الايباء ان لم يكن اذن له به وقت اذنه بالخصومة لانه كالوكيل والفتوى على قول زفران الوكيل بالخصومة لا يملك القبض بخلاف وصى الميت فانه يملكه بلا اذن لان الاب جعله خلفا عن نفسه فكان رأيه باقيا بقاء خلفه ولو كان باقيا حقيقة لم يكن للقاضي التصرف في ماله فكذا اذا كان باقيا حكما كما قاله الحنفى وهذا يفيد ان القطع بان وصى الميت لا ينزل بعزل القاضي قال البيروى وافاد ان القاضي ليس له سؤال وصى الميت عن مقدار التركة ولا التكلم معه في امرها بخلاف وصى القاضي وتماه فيه اه ملخصا من حاشية ابى السعود وما ذكر البيروى يزاد على الثمان مسائل المذكورة **(قوله)** ولان يؤجر الصغير لعلما) اى لاي عمل كان وهذا عزاء في الاشياء الى القنية اقول يشكل عليه ما قدمناه انه يملك ايجاره من الاوصاية اصلا وهو رحمه الحرم الذى هو في حجره تأمل وينبى ان يستثنى تسايمة في حرفة وفي ادب الاوصياء للوصى ان يؤجر نفس اليتيم وعقاراته وسائر امواله ولو يدير الغبن واذا لم يكن ابوه حائكا او حجاما لم يكن ان يعوله ان يسلمه الى الحائك او الحجام لانه يعبر بذلك وتماه فيه **(قوله)** ولان يجعل وصيا عند عدمه) اى موته قال في الاشياء وصى القاضي اذا جعل وصيا عند موته لا يصير الثانى وصيا بخلاف وصى الميت كذا في التهمة اه ثم نقل عن الحاتية مانعه الوصى يملك الايباء سواء كان وصى الميت او وصى القاضي اه ومثله في القنية عن صاحب المحيط وبآتى التوفيق **(قوله)** ولو خصصه القاضي تخصص) لان نصب القاضي اياه قضاء والقضاء قابل للتخصص ووصى الاب لا يقبله بل يكون وصيا في جميع الاشياء لقيامه مقامه يرى عن البرازية قلت ولان وصى القاضي كالوكيل كإمراة فيخصص بخلاف وصى الاب وفي حيل التارخاتية جعل رجلا وصيا فيماله بالكوفة وآخر فيماله بالشام وآخر فيماله بالبصرة فعنده كلهم اوصياء في الجميع ولا تقبل الوصاية التخصص بنوع او مكان او زمان بل تتم وعلى قول ابى يوسف كل وصى فيما اوصى اليه وقول محمد مضطرب والحيلة ان يقول فيما بالكوفة خاصة دون ماسواها ونظر فيها الامام الحلوانى بان تخصصه كالخبر اذا ورد على الاذن العام فانه لو اذن لعبدته في التجارة اذا عاها ثم ححر عليه في البعض لا يصح بانهم تردودا فيما اذا جعله وصيا فيماله على الناس ولم يجعله فيما للناس عليه واكثرهم على انه لا يصح في هذه الحيلة نوع شبهة اه ملخصا ويؤيد نظر الحلوانى ما في الحاتية قال اوصيت الى فلان بتقاضى ديني ولم اوص الى غير ذلك واوصيت بجميع مالى فلانا آخر فكلاهما وصى في الانواع كأنه اوصى اليهما اه ويؤيده ايضا اطلاق قولهم وصى الميت لا يقبل التخصص ومفاده انه لا يتخصص وان تعدد لكن في الحاتية ايضا عن ابن الفضل اذا جعل وصيا على ابنه وآخر على ابنته او احدهما في ماله الحاضر والآخر في ماله الغائب فان شرط ان لا يكون كل وصيا فيما اوصى به الى الآخر فكهما شرط عند الكل والافعل الاختلاف والفتوى على قول ابى حنيفة اه

ولا ان يبيع ممن لا تقبل شهادته له ولا ان يقبض الا باذن مبتدأ من القاضي ولا ان يؤجر الصغير لعلما ولا ان يجعل وصيا عند عدمه ولو خصصه القاضي تخصص

ولعل ما في الحاتية اولامني على قول الحلواني فتأمل اقول وبما يجب التنبيه انه اذا وصى
الى رجل بتفريق ثلث ماله في وجوه الخير مثلا صار وصيا عاما على اولاده وتركته وان اوصى
في ذلك الى غيره على قول ابن خنيفة المفتي به فلا ينفذ تصرف احدها بافراده والناس عنها في
زماننا غافلون وهي واقعة الفتوى وقد نص عليها في الحاتية فقال ولو اوصى الى رجل بدين والى
آخران يمتق عبده او ينفذ وصيته فهما وصيان في كل شيء عنده ولا اكل واحد وصى على
ماسعى لا يدخل الآخر معه اهـ **(قوله)** ولو نهاها الخ هذه راجعة الى قبول التخصيص وعدمه
اشياء **(قوله)** وله عزله الخ هذه المسئلة الثامنة وقدم الشارح اول باب الوصى تقييده بما اذا
رأى القاضي المصلحة فراجع **(قوله)** وصى وصى القاضي الخ اي اذا وصى وصى القاضي
عند موته الى آخره وصار الثاني كالاول لو وصاية الاول عامة **(قوله)** وبه يحصل التوفيق
بان يحمل قوله المار ولان يحمل وصيا عند عدمه على ما اذا كانت الوصاية خاصة وكذا يحمل
ما قدمناه عن الحاتية والفتية على ما اذا كانت عامة فلا تنافي عباراتهم فافهم **(قوله)** بان أجر الخ
ليس هذان كلام الفتاوى الصغرى وصوره الزيلعي في كتاب الفصص بان اعار من اجني وقال
في الاشياء والمنصوص عليه انه اذا أجر باقل من اجر المثل فانه ينفذ من الجميع اهـ وايضا
اذا جازت الاعارة فالاجارة اولى ومثلها ما اذا اوصى بسكنى داره وخدمة عبده فان الذي يعتبر
من الثلث هو رقة الدار والميدون السكنى والخدمة كما مر في محله فليس المراد الحصر **(قوله)**
لأنها تبطل بموته الخ كذا ذكره في شرح الوهبانية والاشياء جوابا عن قول الطروسى ان
هذه المسئلة خالفت القاعدة فان الاصل ان المنافع تجري مجرى الاعيان وفي البيع يعتبر من
الثلث اهـ اقول والذي يظهر لي ان الأولى الاقتصار على الجواب الثاني وهوان في المسئلة
روايتين لان المنفعة في الوصية بالسكنى والخدمة لا تعتبر من الثلث مع انها باقية بعد الموت
ففيه ابهام أن يطلان الاجارة سبب لا اعتبار الوصية من الكل وليس كذلك كما علمت تأمل **(قوله)**
فلا اضرار على الورثة اي فيما بعد الموت لان الاجارة لما بطلت صارت المنافع ملكهم **(قوله)**
وفي حياته لملك لهم اي فاستوفاه المستأجر قبل الموت لا اضرار عليهم فيه ايضا به سقط
ما ورد عليه انه لو أجر ما جرت مائة مثلا بربعين وطال مرضه حتى استوفى المستأجر المنفعة
في مدة الاجارة فانه ان زاد على الثلث كان اضرا بالورثة اهـ فافهم وفي شرح البيرى عن
مزارعة المحيط حق الغرماء والورثة يتعلق بتأجير في الارث وهو الاعيان ولا يتعلق بما
لا يجري فيه الارث كالثنايف وما ليس بمال لان الارث يجري فيها بقرى زمانين لينتقل بالموت
اليهم من جهة المثلث والمنافع لا تبقى زمانين اهـ واعترض البيرى هذا الحصر بانه في حين المنع
لان الدفع عن القصاص بالنفس ليس بمال ولهذا صح عفو المريض عنه من جميع المال اهـ
وأقره ابو السعود اقول وهذا عجيب فان ذلك مؤيد للحصر لمانعه فتدبر **(قوله)** لكن في
العمادة انها من الثلث ومثله في theft كما قدمناه في باب العتق في المرض عن الفهستاني
وقدمنا هناك عن الوهبانية الجزم الاول **(قوله)** اوضيته عطف خاص على عام **(قوله)** يؤجل
اي يؤجل الحاكم كما في أدب الاوصياء وانظر هل يطالب بكفيل اذا خشي الهرب أو يفسخ
حالا اذا لم يتقدم من حرره نقلا **(قوله)** وقد قبض الظاهر انه اذا لم يقبض كذلك لان المراد فسخ

ولو نهاه عن بعض
التصرفات صح نهيه وله
عزله ولو عدلا بخلاف
وصى الميت في ذلك كله
وفي الحزاة وصى وصى
القاضي كوصيه لو الوصية
عامة انتهى وبه يحصل
التوفيق وفي الفتاوى
الصغرى تبرعه في مرضه
انما ينفذ من الثلث عند
عدم الاجارة الا في تبرعه
في المنافع فينفذ من الكل
بان أجر باقل من أجر
المثل لأنها تبطل بموته
فلا اضرار على الورثة
وفي حياته لملك لهم
لكن في العمادة انها من
الثلث فلعله روايتان باع
مال اليتيم اوضيته المشتري
مفلس يؤجل ثلاثة ايام
فان نقد والا ففسخ فان
أنكر الشراء وقد قبض
يرفع الوصى الامر للحاكم

العقد ط (قوله فيقول) أي الحاكم بعد أن حلفه خائف قال بحكم الدين الحاسي ويجوز مثل هذا الفسخ وإن كان تعليقاً بالمخاطرة وإنما يحتاج إلى فسخ الحاكم لأن الوصي لو عزم على ترك الخصومة بعد انكار المشتري البيع يكون فسخاً في حكم الاقالة فيلزم الوصي كالموثق بالقبول حقيقة أما إذا فسخه الحاكم لا يلزم المبيع عليه بل يرجع إلى ملك الميت لكمال ولاية القاضي وشمولها ومثله في الخاتبة أدب الاوصياء * (تنبيه) * لو استباح مال اليتيم الأملاً بالآلاف والأفلس بالآلاف والخمسائة ببيعة الوصي من الأملاً ولا يلتفت إلى زيادة الأفلس حذراً من التلف كما في الخاتبة وغيرها أدب الاوصياء (قوله لم يجز الاعتدال الحاكم) ذكر ذلك في البرازية في منصوب القاضي كما قدمناه عنها في أول باب الوصي وأما وصي الميت فتقدم في المتن أنه لا يصح رده بعد قبوله بقبية الميت لثلاث عصور مغروراً من جهته وفي البرازية عن الإيضاح أراد عزل نفسه لم يجز الاعتدال الحاكم لأنه التزم القيام فلا يملك إخراجة إلا بحضرة الوصي ومن يقوم مقامه وهو من له ولاية التصرف في مال اليتيم وإذا حضر عند الحاكم فينتظر في حاله أن ماؤنا قادر على التصرف لا يخرج به لأنه التزم القيام ولا ضرر للوصي في إبقائه وإن عرف بحجزة وكثرة إشغاله أخرجه للضرر في إبقائه ولعدم حصول الغرض منه لقلة إهتمامه بأموره بعد طلب العزل اه وفي الأشباه والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والحيلة فيه شيان أح وقد علمنا ذلك فراجعه (قوله تسمع) قال في الخاتبة بعده وكذلك الوفاة الوارثة أنه قبض جميع ما على الناس من تركته والده ثم ادعى على رجل ديناً والده تسمع دعواه اه قال في الشريعة لا يملك عدم ما يتعم منها إذ ليس فيه إبراء معلوم عن معلوم ولا عن مجهول فهو أقرار مجرد لم يستلزم إبراء فلا يسامعنا من دعواه وقد أشبهه على صاحب الأشباه فظن أنه من قبيل البراءة العامة وأنه مستثنى من معناها الدعوى اه ملخصاً أقول هذا لا يظهر على ما في أدب الاوصياء عن المتفق وغيره من زيادة قوله ولم يبق عند الوصي لأقليل ولا كثير الاستفاد فالحق هو أقراره لعين والإقرار حجة على المقر تأمل وقد تقدمت هذه المسئلة قبيل الصاح وقال الشارح هناك ولتناقض لحل قوله لم يبق لي حق أي ما قبضته على أن الإبراء عن الأعيان باطل اه وتام الكلام هناك (قوله له الوصي الأكل الخ) قدمنا عن الخاتبة أنه استحسان إذا كان محتاجاً بقدر ماسي قال في أدب الاوصياء والقياس أن لا يأكل لعموم قوله تعالى إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً قال الفقيه وأعل قوله تعالى ومن كان فقيراً نسخ بهذه الآية قلت فكأنه يميل إلى اختيار الثاني وهو قول الإمام قال في الفتية قال أبوذر وهو الصحيح لأنه شرع في الوصاية متبرعاً فلا يوجب ضماناً اه قال الأسدي جاني في شرحه إذا كان له أجر معلوم فبأكل بقدره (قوله له أن يتفق الخ) كذا في مختارات التوازل وفي الخلاصة وغيرها إن كان صالحاً لذلك جاز وصار الوصي مأجوراً والأفعلي أن يتكلف في تعليم قدر ما يقرأ في صلاته اه فليبقده بالقرأة الواجبة تأمل وفي الفتية ولا يضمن ما تنفق في المصاهرات بين اليتيم واليتيمة وغيرها في خلع الحاطب أو الحطية وفي الضيافات المعتادة والهدايا المعهودة وفي الأعياد وإن كان له منه بد وفي اتخاذ ضيافة لحنه للأقارب والجيران ما لم يسرف فيه وكذا المؤدبة ومن عنده من الصبيان وكذا العيدين وقال بعضهم يضمن في ضيافة المؤدب والعيدين اه ملخصاً وفي المغرب وعن أبي زيد الأدب اسم

فيقول إن كان بينكم مبيع فقد فسخته قبل الوصاية ثم أراد عزل نفسه لم يجز الاعتدال الحاكم * دفع لليتيم ماله بعد بلوغه وأشهد اليتيم على نفسه أنه لم يبق له من تركته والده لأقليل ولا كثير ثم ادعى شيئاً في يد الوصي أنه من تركته أبي وبرهن تسمع * للوصي الأكل والركوب بقدر الحاجة قال تعالى ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف * له أن يتفق في تعليم القرآن والأدب إن تأهل لذلك والا فلينفق عليه بقدر ما يتعلم القراءة الواجبة في الصلاة مجتبي وفيه

يقع على كل رياضة محمودة يخرج بها الإنسان في فضيلة من الفضائل اهـ **(قول له)** جعل الوصى مشرفا الخ قدعنا الكلام عليه **(قول له)** للاب اعادة طفله الخ في شرح الطحاوي للاستيعجاب للوصى والاب اعادة مال اليتيم قال عماد الدين في فصوله وهذا مما يحفظ جدا وفي التجنب عن التوازل ليس للاب ذلك لانه ليس من توابع التجارة في ماله وفي الذخيرة له اعادة طفله اما اعادة ماله فكذلك عند البعض استحسانا لا عند العامة وهو القياس وفي فوائد صاحب المحيط له اعادة الولد اذا كان لخدمة الاستاذ تعلم الحرفة ولغير ذلك لا يجوز اهـ أدب الاوصياء **(قول له)** يملك الاب لالجد الخ اقول عبارة المجتبى مات عن اولاد صغار وأب ولاوصى له يملك الاب ما يملك وصيه فينفذ وصاياه ويبيع العروض والمقار اقضاء دينه وليس للجد ذلك الخ هكذا رأيت في نسختي قائل وأشار بقوله وليس للجد ذلك الى ما قدمناه قبل الفصل عن الحانية من ان وصى الميت يملك بيع التركة لقضاء دين الميت بخلاف الجد ولو قال الشارح يملك الاب مالا يملكه الوصى لكن كلاما ظاهر المعنى ويكون ما بعده من المسائل قريبا عليه فانها مما خالف الاب فيها الوصى وقد ذكر من ذلك في آخر فرائض الاشياء احدى عشرة مسألة وزاد عليها في حاشية الطحاوي وغيرها سبع عشرة أخرى فراجع ذلك والمراد بالاب في هذه المسائل ابو الصغير لا ابو الميت **(قول له)** بخلاف الوصى) فانه لا يجوز قسمته مالا مشتركا بينه وبين الصغير الا اذا كان للصغير فيه نفع ظاهر عند الامام وقال محمد لا يجوز مطلقا ذخيرة والاصل في ذلك البيع لما في القسمة من معنى المبادأة والافراز فكل من يملك من الاوصياء يبيع شيء من التركة يملك قسمته ومن لا فلا والوصى لا يملك بيع مال احد الصغيرين من الآخر فلا يملك قسمة ذلك لانه يكون قاضيا ومتقاضيا فلا يجوز وكذا احد الوصيين لا يملك البيع من الآخر فلا يملكان القسمة بخلاف الاب فله ان يقاسم مال اولاده والحلية للوصى ان يبيع حصة احد الصغيرين فيقاسم مع المشتري ثم يشتري منه ما يباع بالثمن ولو في الورثة كبار فدفع لهم حصتهم وأقرض مالا لصغار جملة بلا تمييز جاز لان القسمة ما جرت بين الصغار بل بين الكبار والصغار وكذا لو قاسم الوصى مع الموصل له بالثلث وأمسك التاتين للصغار وتماثل ذلك في فصل القسمة من أدب الاوصياء ولكن قوله وكذا احد الوصيين الخ قال ط فيه ان تصرف الوصى بالبيع والشراء للاجنبي يجوز بالقيمة وبالغبن البسيط وكل من اليتيمين أجنبي من الآخر اهـ وقدعنا نحوه **(قول له)** ولو باع الاب أو الجد الخ تقدمت هذه المسئلة عن ابن الكمال قيل قوله ولا يجوز في ماله ثم ان يبيع الجدا بما يجوز لنحو الثقة والدين على الصغار للدين الذي على الميت أو لتفويض وصاياه كما تقدم فلا تغفل **(قول له)** اذا لم يكن فاسد الرأي) الظاهر انهم لم يفسدوا هذا التفصيل في الوصى لان الميت أو قاضى لا يختار للوصاية الا من كان مصلحا يحسن تدبير امر اليتيم ط اقول قد صرحوا بان الوصى حكمه حكم الاب المفسد وحينئذ فلا حاجة الى التفصيل فيه فانهم **(قول له)** لا يجوز اى الا اذا باع بضعف القيمة كما قدمناه **(قول له)** وفي المنقول روايتان قدعنا ان الفتوى على عدم الجواز **(قول له)** ولو اشترى لطفه الخ قدعنا اول الفصل الكلام على ذلك مستوفى **(قول له)** لو جوبهنا اى التوب والطعام والمراد الثقة والكسوة والاولى افراد الضمير للعطف بأو **(قول له)** بمثله اى انه يرجع بقيمة الدار أو العبدان شهدوا بالاولى حذف الياء **(قول له)** لا يرجع لعدم جوبه

جعل الوصى مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل لا مشرفا ان يتصرف وفيه للاب اعادة طفله انفسا لاملاله على الأكثر وفيه يملك الاب لالجد عند عدم الوصى ما يملكه الوصى * يملك الاب لالجد قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصى * يملك الاب والجد بيع مال أحد طفليه للأخر بخلاف الوصى ولو باع الاب والجد مال الصغير من الاجنبي بمنل قيمته جاز اذا لم يكن فاسد الرأي ولو فاسده فان باع عقاره لم يجوز وفي المنقول روايتان ولو اشترى لطفه ثوبا أو طعاما واشهد انه يرجع به عليه يرجع لوله مال والا لا وجوبهما عليه حينئذ وبمثله ولو اشترى له دارا أو عبدا يرجع سواء كان له مال أو لا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن أبى يوسف

(قوله وهو حسن الخ) فإنه صاحب المجتبى والله تعالى اعلم

كتاب الختنى

وهو حسن يجب حفظه
انتبهى

كتاب الختنى

ما ذكر من غلب وجوده
ذكر نادر الوجود (وهو ذو
فرج وذكر أو من عرى
عن الاثنين جميعا فإن بال
من الذكر فغلام وإن بال
من الفرج فأنثى وإن بال
منهما فالحكم للأسبق وإن
استويا فمشكل ولا تعتبر
الكثرة) خلافا لهما هذا
قبل البلوغ (فإن بلغ
وخرجت لحته أو وصل
إلى امرأة أو احتمل) كما
يحتل الرجل (فرجل وإن
ظهر له ندى أو لبن أو حاض
أو حبل أو أمكن وطؤه
فامرأة وإن لم تظهر له
علامة أصلا أو تعارضت
العلامات فمشكل) لعدم
المرجح وعن الحسن أنه
تعد أضلاعه فإن ضلع
الرجل

هو فعل من الختت أى بالفتح والسكون وهو اللين والتكسر يقال خنت النخلة فتخت أى
عطفته قلعت طيف ومنه سعى الخنت وجمع الخنتى الخنثى بالفتح كحلى وحالى اه شرح
المرجعية للسيد * واعلم أن الله تعالى خالق بنى آدم ذكورا وإناثا كما قال ربنا رجلا
كثيرا ونساء وقال يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور وقد بين حكم كل واحد
منهما ولم يبين حكم من هو ذكر وأنثى فدل على أنه لا يجمع الوصفان في شخص واحد وكيف
بينهما مضادة اه كفاية (قوله وهو ذو فرج) أراد به هنا قبل المرأة والألف فرج يطلق على
قبل المرأة والرجل باتفاق أهل اللغة مغرب (قوله أو من عرى الخ) بكسر الراء بمعنى خلا
قال الاثنان وهذا ابلغ وجهى الاشتباه ولهذا بدأ بمحمد به اه أقول وقوله ذو فرج وذكر
تفسير الختنى لغة وأما هذا فقد صرح الزيلعى وغيره بأنه ملحق بالخنثى ويدل عليه قول محمد
هو عندنا والخنثى المشكل فى امره سواء فقد سوى بينهما فى الحكم لافى الدلالة وكونه ابلغ
فى الاشتباه لا يدل على تسميته ختنى لغة ولذا قال القهستانى وإن لم يكن له شئ منهما أخرج
بوله من سرته ليس بخنثى ولذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا ندرى اسمه كفى الاختيار وإن لمحمد
أنه فى حكم الختنى اه فافهم (قوله فإن بال الخ) أى إذا وقع الاشتباه فالحكم للمعالم لأن منفعة
الآلة عند انفصال الولد من الأم خروج البول فهو المنفعة الأصلية للآلة وما سواه من المنافع
يحدث بعدها وهذا حكم جاهلى وقد قرره النبي صلى الله عليه وسلم وتامه فى المطولات (قوله
فالحكم للأسبق) لأنه دليل على أنه هو العضو الأصلى ولأنه كإخراج البول حكم بموجبه لأنه
علامة تامة فلا يتغير بعد ذلك بخروج البول من الآلة الأخرى زيلعى (قوله وإن استويا)
بأن خرج منهما معا (قوله فمشكل) لم يقل مشكلة لأنه لم يتعين أحد الأمرين فجاء على
الأصل وهو التذكير أو لأنه لما احتمل الذكورة والأوثة غاب التذكير أفاده الاثنان (قوله
ولا تعتبر الكثرة) لأنها ليست بدليل على القوة لأن ذلك لاتسع التخرج وضيقه لآلانه هو
العضو الأصلى ولأن نفس الخروج دليل بنفسه فالكثير من جنسه لا يقع به الترجيح عند المعارضة
كالشاهدين والأربعة وقد استقصى أبو حنيفة ذلك فقال وهل رأيت قضايا يكيل البول بالادنى
زيلعى (قوله كما يحتل الرجل) بأن خرج منه من الذكر ط (قوله أو لبن) أى فى نديه كآب
النساء والألف الرجل قد يخرج من نديه لبن وفى الجوهرة فإن قبل ظهور الثديين علامة مستقلة
فلا حاجة إلى ذكر اللبن قيل لأن اللبن قد ينزل ولا ندى أو يظهر له ندى لا يتميز من ندى الرجل
فإذا نزل اللبن وقع التميز اه ط عن الحموى (قوله أو حبل) بأن أخذ المني بقطعة وأدخله
فرجه فحبل ط عن سرى الدين (قوله أو أمكن وطؤه) بأن أطلع عليه النساء فذكرن
ذلك أفاده ط وبعبارة غيره أوجومع كما يجمع النساء (قوله أو تعارضت العلامات) كما إذا
نهد نديه ونبت لحته معا أو امنى بفرج الرجل وحاض بفرج المرأة أو بال بفرجها وامنى
بفرجه فهستانى (قوله وعن الحسن) أى البصرى قال فى المعراج وحكى عن على والحسن

انهما قالوا قد اضلعه فان اضلاع المرأة اكبر من اضلاع الرجل وقال جابر بن زيد يوقف الى جانب حائط فان بال عليه فهو رجل وان تسلسل على فخذه فهو امرأة وليس كلا القولين بصحيح اهـ **(قوله يزيد)** صوابه ينقص كما علمت وارجع الى حاشية الحموى على الاشياء **(قوله)** وجيند اى حين اذا شكك **(قوله قلت الخ)** اقول وبالله التوفيق ان الاخذ في امره بالا حوط ليس على سبيل الوجوب دائما بل قد يكون مستحبا في كثير من المسائل منها ما ذكره الشارح لان اشكاله اوردت شبهة وهي لا ترفع الثابت بيقين لان عدم الحثاية وعدم التحريم كانا ثابتين يقينا فلا يرتفعان بشبهة أنوته فيستحب الاحتياط بخلاف توريثه ونحوه مما سبأني اذ ليس فيه رفع الثابت يقينا فلذا وجب الاحتياط فيه وبدل على ما قلنا ما في غاية البيان عن شرح الكافي للسرخرى اذا وقف في صف النساء فأجب الى ان يعيد الصلاة كذا قال محمد في الاصل وذلك لان المسقط وهو الاداء معلوم والمفسد وهو المحاذاة موهوم وللتوهم احب اعادة الصلاة وان قام في صف الرجال فصلاته تامة ويعيد من عن يمينه وعن يساره والذي خلفه بمخذه على طريق الاستحباب لتوهم المحاذاة اهـ ملخصا ثم لا يخفى عليك ان الكلام في الحثي الذي تعارضت فيه العلامات فلا يرد ان امكان الايلاج فيه او ظهور ابن له علامة أنوته فيجب الفصل ويثبت التحريم لان ذلك علامة الأنوثة عند الافراد وعدم التعارض وليس الكلام فيه فانهم **(قوله)** فيقف بين صف الرجال والنساء اذ لو وقف مع الرجال احتمل انه اتى اومع النساء احتمل انه رجل وقدما حكمه **(قوله)** واذ بلغ حد الشهوة اى اذا كان مرافقا والا فللرجل ان يحثه قهستاني عن الكرماني اقول تقدم في شروط الصلاة عن السراج انه لا عورة للصغير جدا ثم مادام لم يشته قبله ودبر ثم تنقلب الى عشرين سنين ثم كالع اه تأمل **(قوله)** لتكون امته فيجوز نظرها اليه ان كان ذكرا وقوله او مثله اى ان كان انثى فيكون نظر الجنس الى الجنس وهو جائز حالة العذر كمنظر القابلة وقت الولادة او لقرحة في الفرج ونحو ذلك **(قوله)** احتياط اذ في كل احتمال نظر الجنس الى خلاف الجنس وهو اغلظ فلا يجوز الا لضرورة **(قوله)** فمن بيت المال هذا اذا كان ابوه معسرا والافن ماله قهستاني عن الذخيرة **(قوله)** ثم يتبع اى ويرد منها الى بيت المال **(قوله)** او يزوج الخ هذا قول الحلواني قال في الكفاية وذكر شيخ الاسلام انه لا يفيد لان التكاح موقوف والتكاح الموقوف لا يفيد اباحة النظر الى الفرج اقول وقد يجاب بأن كونه موقوفا دائما هو من حيث الظاهر والا فالتكاح في نفس الامر اما صحيح ان كان ذكرا فيحل النظر واما باطل ان كان انثى فيكون فيه نظر الجنس الى الجنس فهو مفيد على كل حال بناء على ما في نفس الامر تدبر **(قوله)** ثم يطلقها اى اذا كان بالغاً **(قوله)** ويكره له لبس الحرير والخلى لانه حرام على الرجال دون النساء وحاله لم يبين بعد فيؤخذ بالاحتياط فان الاجتناب عن الحرام فرض والاقدام على المباح مباح فيكره حذرا عن الوقوع في الحرام غناية **(قوله)** ثبتت حرمة المصاهرة اى فلا يحل للمقبل بشهوة ان يتزوج أمه قال السامحاني وكذا لو قبلته امرأة لا تتزوج أباه حتى يتضح الحال بظهوره مثل المقبل اهـ قلت وكان وجهه ان الاصل في الفروج التحريم واحتمال انه مثل المقبل لا يرفع هذا الاصل الثابت فلا ينافي ما حررناه سابقا تأمل **(قوله)** ولا يسافر بغير محرم

يزيد على ضلع المرأة بواحد ذكره الزيلعي وجيند **(قوله)** فيؤخذ في امره بما هو الا حوط في كل الاحكام قالت لكن قدمنا انه لا يجب الفصل بالا يلاج فيه وانه لا يتعلق التحريم بلبسه فثبته **(قوله)** فيقف بين صف الرجال والنساء و اذا بلغ حد الشهوة **(قوله)** يتابع له أمه تختنه من ماله لتكون امته أو مثله **(قوله)** ويكره ان يحثه رجل او امرأة احتياط ولا ضرورة لان الحثان عندنا سنة وان لم يكن له مال فمن بيت المال ثم يتبع **(قوله)** او يزوج امرأة ختانه لتختنه لانه ان كان ذكرا صح التكاح وان انثى فنظر الجنس اخف ثم يطلقها وتعتد ان خلا بها احتياطاً **(قوله)** ويكره له لبس الحرير والخلى ولا يخلو به غير محرم وان قبله رجل ثبتت حرمة المصاهرة **(قوله)** ولا يسافر بغير محرم لاحتمال انه امرأة وان قال أنا رجل او امرأة لا عبرة به في الصحيح لانه دعوى بلا دليل **(قوله)** وقيل يعتبر لانه لا يقف عليه غيره لكن في الملتقى

اي من الرجال ويكره مع امرأة ولو محرما لجواز كونه اى فيكون سفر امرأتين بلا محرم
لهما وذلك حرام اثنان **(قوله)** بعد تقرر اشكاله اى تقرر عندنا بعلمنا به كالورائين الذين
ولجبة قات وبه يحصل التوفيق اى فلا خلاف فى المسئلة والظاهر ان الذى اوهم المصنف
انهما قولان كلام الزياى حيث قال وان قال الحنفى ان الرجل او امرأة لم يقبل قوله ان كان
مشكالا لانه دعوى بلا دليل وفى النهاية عن الذخيرة ان قال الحنفى المشكل انا ذكر اوائى
فالقوله لانه امين فى حق نفسه والقول للامين مالم يعرف خلاف ما قال والاول ذكره فى
الهداية اه كلام الزياى ملخصا اقول ولا منافاة بينهما لان مراد الذخيرة بالحنفى المشكل
الذى لم يظهر لنا اشكاله بدليل قوله مالم يعرف خلاف ما قال ويدل عليه ايضا آخر عبارة
الذخيرة المذكورة فى النهاية ونصه ومنا لم يعرف كونه مشكالا لم يعرف خلاف ما قال فصدق
فما قال ومتى عرف كونه مشكالا فقد عرف خلاف ما قال وعرف انه مجاز فى مقالته لانه
لا يعرف من نفسه اذا كان مشكالا الا ما نعرفه نحن اه وهذا اسقطه الزياى فاهم ان ما فى
الذخيرة خلاف ما فى الهداية وتبعه المصنف فجعلهما قولين مع انه فى الكفاية شرح كلام
الهداية بكلام الذخيرة **(قوله)** الا ان يحمل على هذا اى على انه اراد قبل تقرر اشكاله ويؤيد
ان السيد قدس سره لم يذكر المشكل وقيد بالامور الباطنة التى لا تقرر لنا اشكاله فانه قال
وقوله مقبول فيما كان من هذه الامور باطنا لا يعلمه غيره ثم قال واذا اخبر الحنفى بحجب اومنى
او ميل الى الرجال او النساء بقيل قوله ولا يقبل رجوعه بعد ذلك الا ان يظهر كذبه يقينا مثل
ان يخبر بأنه رجل ثم يلقاه بترك العمل بقوله السابق اه **(قوله)** وينبم اى بخبره ان يتبعه
اجنبى وبغيره ان يتبعه ذورح محرم منه ويعرض الاجنبى وجهه عن ذراعيه لجواز كونه
امراة ولا يشترى جارية للغسل كما كان يفعل للختان لانه بعد الموت لا يقبل المالكية فالشراء
غير مفيد غناية وكذا لو كانت له امة فان ملكه وان بقى بعد موته الا ان الامة لا تنسل سيدها
بخلاف الزوجة وبه اندفع ما اورده ابن الكمام من بقاء ملكه كاحرره فى الدر المنثور **(قوله)** ولا
يخضر اى لا يغسل رجلا ولا امرأة نهاية ومعراج والتقيد بالمراهق لكونه بعد البلوغ
لا يبق مشكالا غالبا **(قوله)** ذكرنا اوائى اى ذكرنا كان الميت اوائى وفى بعض النسخ ذكر
بالجر **(قوله)** ونذب تسجية قبره اى تقطيعه لانه ان كان اى اقيم واجب وان كان ذكرا
لا تضرم التسجية زلوى ولعله اراد بالواجب ستر عورة الا ترى والا فتسجية مستحبة لا واجبة
منح **(قوله)** ثم هو اى الحنفى فيؤخر عن الرجل لاحتمال انه امرأة ولودفن مع رجل فى قبر
واحد لئلا يجعل خلف الرجل ويجعل بينهما حاجز من صعيد ولو مع امرأة قدم عليها لاحتمال
انه رجل ويكفن فى خمسة اوتاب كالمرأة وتماه فى المنح **(قوله)** فى احكامه اى فى بحث احكام
الحنفى وذكرها فى المنح ايضا **(قوله)** يعنى اسوأ الخالين انا حاول العبارة ليشعل كونه محروما
على تقدير اه ح قال فى المنح اعلم ان عندنا حنفية اقل التصيين ان ينظر الى نصيبه ان
كان ذكرا والى نصيبه ان كان اى فأيهما اقل يعطاه وان كان محروما على احد التقديرين
فالانى له **(قوله)** وقال انصف التصيين اى نصف مجموع حظ الذكر والانى ثم اعلم ان هذا قول
الشعبي ولما كان من اشياخ ابى حنيفة وله فى هذا الباب قول مبهم اخلف ابو يوسف ومحمد فى

بعد تقرر اشكاله لا يقبل
وقيل يقبل قلت وبه
يحصل التوفيق ويضعف
ما نقله القهستانی عن شرح
الفرائض للسيد وغيره
الا ان يحمل على هذا
فتنبه (ولو مات قبل ظهور
حاله لم يغسل ويقيم بالصعيد)
لتعذر الغسل (ولا يخضر)
حال كونه مراهقا (غسل
ميت ذكر او اى ونذب
تسجية قبره ويوضع الرجل
بقرب الاماء ثم هو ثم المرأة
اذا صلى عليهم) رعاية لحق
الترتيب وتام فروعه فى
احكامه من الاشياء بل
عندى تأليف مجلد منيف
(وله) فى الميراث (اقل
التصيين) يعنى أسوأ
الخالين به يفتى كما سنحقيقه
وقال انصف التصيين (فلو
مات ابوه وترك معه
ابنا) واحدا (له سهمان
وللحنفى سهم)

وعند أبي يوسف له ثلاثة من سبعة وعند محمد له خمسة من اثني عشر وعند أبي حنيفة له سهم من ثلاثة (لأنه الأقل) وهو متيقن به فيقتصر عليه لأن المال ٦٣٩ لا يجب بالشك حتى لو كان الأقل تقديره ذكر أقدر ابن كروج وأم

وشقيقة هي خنتى مشكل فله السدس على أنه عصة لأن الأقل ولو قدر أني كان له النصف وعالت إلى ثمانية ولو كان محرم ماعلى أحد التقديرين فلاشئ له كروج وأم وولديها وشقيق خنتى فلاشئ له لأنه عصة ولو قدر أني كان له النصف وعالت إلى تسعة ولومات عن عمه وولدي أخيه خنتى قدر أني وكان المال للم وألله تعالى أعلم

مسائل شتى

جمع شئت بمعنى متفرقة وهو من ذأب المصنفين لتدارك ما لا يذكر فيها كان يحق ذكره فيه قلت وقد الحقت غالبها بمجالها والله الحمد (عرق مدمن الحجر خارج نجس) هذه مقدمة صغرى في تسليمها كلام قد وعدتكم به في أوائل نواقض الوضوء (وكل

خارج نجس ينقض الوضوء) هذه مقدمة كبرى وهي مسلمة عندنا (فينتج) أن (عرق مدمن الحجر ينقض الوضوء) لكنه يحتاج لاثبات الصغرى وحاصله ما في الذخائر الاثرية لابن

تخريج فليس هو قولاهما لأن الذى فى السراجة أن قول أبى حنيفة هو قول أصحابه وهو قول عامة الصحابة وعليه الفتوى وذكر فى النهاية والكفاية أن الذى فى عامة الروايات أن محمد مع الإمام وكذا أبو يوسف فى قوله الأول ثم رجع إلى ما فسر به كلام الشعبي (قوله) وعند أبى يوسف (الح) قال الزبائى واختاف أبو يوسف ومحمد فى تخريج قول الشعبي فقال أبو يوسف الميراث بينهما على سبعة أسهم للابن الأربعة وللخنتى ثلاثة اعتبر نصيب كل واحد منهما حالة انفراده فإن الذكر لو كان وحده كان له كل المال والخنتى لو كان وحده أن كان ذكرًا فكذلك والأقنصف المال فيأخذ نصف النصيبين نصف الكل ونصف النصف وذلك ثلاثة أرباع المال وللأبن اى الواضح كل المال فيجعل كل ربع سهمًا فيبلغ سبعة أسهم للابن الأربعة وللخنتى ثلاثة لأن الأبن يستحق الكل عند الأفراد والخنتى ثلاثة الأرباع فيضرب كل منهما بجميع حقه بطريق العول والمضاربة وقال محمد بينهما على اثني عشر سهمًا سبعة للابن وخسة للخنتى اعتبر نصيب كل واحد منهما حالة الاجتماع فلو كان الخنتى ذكرًا فالمال بينهما نصفين ولو أنى كان اثنتان فالقسمة على المذكورة من اثنتين وعلى الأنثى من ثلاثة فيضرب أحدهما فى الآخر تبلغ ستة للخنتى على أنه أنى سهمان وعلى أنه ذكر ثلاثة فله نصفهما ونصف الثلاثة كسر فيضرب الستة فى اثنين تبلغ اثني عشر فالخنتى ستة على أنه ذكر وأربعة على أنه أنى فله نصفهما خمسة أه ملخصًا وتسامه فيه وأشار فى الهداية إلى اختيار قول محمد للانصاف على تقليل نصيب الخنتى وما ذهب إليه محمد أقل مما ذهب إليه أبو يوسف بسهم من أربعة وثمانين سهمًا وطريق معرفته أن تضرب السبعة فى اثنين عشر تبلغ أربعة وثمانين وحصة الخنتى من السبعة ثلاثة فاضربها فى اثني عشر تكون ستة وثلاثين وحصته من الاثني عشر خمسة فاضربها فى السبعة تكون خمسة وثلاثين فظهر أن التفاوت بسهم من أربعة وثمانين كما فى الغاية وغيرها (قوله وولديها) اى أخوين لام (قوله ولومات عن عمه الح) اى لومات رجل عن عمه وعن ابن أخيه حال كون ابن الأخ خنتى فالصغير فى عمه للرجل الميت وهذا مثال لحرمانه على تقدير الأنثى وما قبله على تقدير الذكورة (قوله وكان المال للم) لأن بنت الأخ لا تراث ولو قدر ذكرًا كان المال كله له دون الم لأن ابن الأخ مقدم على الم ط والله تعالى أعلم

مسائل شتى

(قوله جمع شئت الح) فهو فعل بمعنى فاعل حمل على فعل بمعنى مفعول كريض ومرضى ولذا جمع على فعلى فمستأنى (قوله ما لا يذكر) الأولى ما لم كما عبر غيره (قوله فينتج) اى من الشكل الأول بعد تسليم الصغرى (قوله بل الأولى) لأن تأثير المانع فى التصرف فوق تأثير غيره منج فإذا كان عرق الجلالة التى غذيت بالتجاسة الجسامدة نجسًا فمرك مدمن الحجر المانع أولى (قوله وما سمج) من السماجة وهى القبيح كما فى القاموس (قوله قال ابن العز) بمهمله فمعممة وهو من شراح الهداية (قوله فينتج) اى تخين إذا كان عرقه نجسًا ينقض لقاعدة كل

الشحنة معزى للمعجنى عرق الدجاجة الجلالة نجس قال وعليه فعرق مدمن الحجر نجس بل أولى ثم قال وما سمج من كان عرقه كدرك الكلب والخنزير قال ابن العز حينئذ ينقض الوضوء وهو فرع غريب وتخريج ظاهر قال المصنف وأظهروه عولنا عليه

قلت قال شيخنا الرملي حفظه الله تعالى كيف يعول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية ولا دراية ما الأولى فظاهر اذ لم يرو عن أحد ممن يعتمد عليه وأما الثانية فلم عدم تسليم المقدمة الأولى ويشهد لبطانها مسألة الجدي اذا غشى بلبن الحنزير فقد علاوا حل اكله بصيرورته مستهلكا لا يبق له أثر فكذلك نقول في عرق مدمن الحمر ويكفيها في ضعفه غرابته وخروجه عن الجسادة فيجب طرحه عن السرح من متن وشرح (خبر وجد في خلاه خرفه فأرة فان كان) الحرة (صبارى به أو أكل الحنز ولا يفسد) خرفه الفأرة (الدهن والمساء والخطة) للضرورة (الا اذا ظهر طعمه أولونه) في الدهن ونحوه لفسحه وامكان التحرز عنه حينئذ خانية (في السنن الرواتب لا يصلى ولا يستفتح) تقدم في باب الوتر (الدعوة المستجابة في الجمعة عندنا وقت العصر) على قول عامة مشايخنا اشياء وقد مناه في الجمعة عن التناثر خانية (الخروج من الصلاة لا يتوقف

خارج نجس ينقض الوضوء ط (قوله وهو مع غرابته) اى تفرد ابن العز باستنباطه (قوله لا يشهد له رواية) اى دليل منقول ولا دراية اى دليل معقول (قوله ويشهد لبطانها الخ) حاصله استدلال بالقياس على مسألة الجدي بجامع الاستهلاك ولذا فرع عليه بقوله فكذلك نقول الخ ولا يخفى ان القياس دليل معقول فافهم (قوله بصيرورته مستهلكا) يعنى بخلاف الجلالة فان ما تناوله لكونه جامدا لا يصير مستهلكا بل يحيل لهما الى نتن وفساد تأمل اه ح (قوله) ويكفيها في ضعفه غرابته الخ) قال الرملى ايضا في حاشية المنح وتقدم في كتاب الاشربة عن المحقق ابن وهبان انه لا تمويل ولا انتفاك الى كل ما قاله صاحب الفتنه مخالفا للقواعد ما لم يعضد نقل من غيره ولم ينقل عن أحد من علمائنا المتقدمين والمتأخرين ان عرق مدمن الحمر ناقض لا وضوء سوى ما يحته ابن العز وقد يفرق بأن مدمن الحمر يخلط والجلالة لا تخلط حتى لو كانت تخلط لا يحكم بنجاسة عرقها كما قالوا في تفسيرها وغاية ما فيه انه يقع الشك في تولد العرق منه أو من غيره ولا نقض بالشك على انا ما ثبتنا النقض بالخارج المحقق النجاسة من غير السبيلين الا بعد علاج قوى ومنازعة كلية بيننا وبين الشافعية فكيف ثبت النقض بشئ موهوم وايضا نفس عرق الجلالة في نجاسته منازعة اذ صرحوا قاطبة بكرهه لهما اذا تغير واتن وانما يستعملون الكراهة لرب في الحرمة والحرمة فرع النجاسة والنقض بها انما يكون بما لا يرب فيه ويلزم مما بحثه ابن العز نقض الوضوء بعرق من اكل او شرب نجاسة ما في زمن مداومته ولم يقل به أحد اه ما خصا اقول ويلزم عليه ايضا النقض بدموعه وريقه لانهما كالعرق وان يكون حكمه حكم المذخور لخروج ريقه دائما وهذا لم يقل به أحد ايضا وقدم الشارح في كتاب الطهارة ان سؤرا لايل والبقر الجلالة مكروه تنزيها وفي الخاتمة ان عرق الجلالة طاهر (قوله وخروجه عن الجادة) هي معظم الطريق كافي القاموس والمراد طريق الفقه (قوله عن السرح) بهجمات قال في جامع اللغة السرح المال وشجر عظام طوال والمراد بها مسائل الفقه اه ح فهو استعارة مصرحة (قوله فان كان الحرة صلبا) يضم الصاد المهملة اى يابسا زاد في مختارات الوازل وان كان مفتتا ما لم يتغير طعمه يؤكل ايضا اه (قوله ولا يفسد الخ) قال في البحر وفي المحيط وخرفه الفأرة وبولها نجس لانه يستحيل الى نتن وفساد والاحتراز عنه ممكن في الماء لافى الطعام والنياب فصار معفوا فيها وفي الخاتمة بول الهرة والفأرة وخروها نجس في أظهر الروايات بفسد الماء والتوب وبول الخفافيش وخروها لا يفسد لتعذر الاحتراز عنه اه وفي القهستاني عن المحيط خرفه الفأرة لا يفسد الدهن والخطة المطجونة ما لم يتغير طعمها قال ابوالثالث وبه نأخذ (قوله في السنن الرواتب) وهي ثلاثة رباعية الظهر ورباعية الجمعة القبلية والبعدية وهذا هو الاصح لانها تشبه الفرائض واحترازه عن الرباعيات المستحبات والتوافل فانه يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى ثم يقرأ دعاء الاستفتاح افاده ط (قوله في الجمعة) اى في يومها فانها ورد فيها ساعة اجابة اى للدعاء بعينه ط (قوله وقت العصر) وقيل من حين يخطب الى ان يفرغ

من الصلاة كاتبت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال النووي وهو الصحيح بل هو الصواب
 اه قال ط ويكنى الدعاء بقلبه كاذكره الشرنبلالي وقيل آخر ساعة فيه وهو مذهب
 الزهراء رضى الله عنها اه وعلى الاول فالظاهر انها دائرة في جميع وقت العصر وهو من
 حين بلوغ ظل الشيء مثله او مثله على الاختلاف في القولين الى الغروب حوى (قوله على
 قوله عليكم) اى في التسليمة الاولى (قوله بعده) اى بعد السلام قبل قوله عليكم منح والاولى
 ان يقول قبله ليرجع الضمير الى المذكور صريحا وهو عليكم (قوله لف نوب نجس رطب)
 اى مبتل بما ولم يظهر في الثوب الطاهر اثر التجاسة بخلاف المبلول بنحو البول لان الداوة
 حينئذ عين التجاسة وبخلاف ما اذا ظهر في الثوب الطاهر اثر التجاسة من لون او طعم او ريح
 فانه يتنجس كاحققة شارح المنة وجرى عليه الشارح اول الكتاب (قوله لا يتنجس) لانه اذا
 لم يمتاطر منه بالعصر لا ينفصل منه شيء وانما يمتل بمجاوره بالداوة وبذلك لا يتنجس وبذكر
 المرغنياني ان كان اليايس هو الطاهر يتنجس لانه يأخذ بللا من التجسس الرطب وان كان
 اليايس هو التجسس والطاهر الرطب لا يتنجس لان اليايس التجسس يأخذ بللا من الطاهر ولا
 يأخذ الرطب من اليايس شيأ زيلى وظاهر التعليق ان الضمير في يسيل وعصر للتجسس وبه صرح
 صاحب مواهب الرحمن ومضى عليه الشرنبلالي والمتبادر من عبارة المصنف كالكثر وغيره
 انه للطاهر وهو صريح عبارة الخلاصة والحانية ومنية المصلى وكثير من الكتب كالفهستاني
 وابن الكمال والبرازية والبحر والاول احوط ووجهه اظهره الثاني اوسع واسهل فنص
 ثم ان المسئلة مذكورة في عامة كتب المذهب في بعضها بلاذكر خلاف وفي بعضها بلفظ الاصح
 (قوله كالونشر الخ) هذا موافق لما ذكره المرغنياني وقد جعله الزيلعي مفرعا عليه حيث قال
 عقب عبارته السابقة وعلى هذا اذا نشر الثوب المبلول على جبل نجس هو يابس لا يتنجس
 الثوب لما ذكرنا من المعنى وقال قاضيخان في فتاواه اذا نام الرجل على فراش فاصابه منى
 ويس وعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان لم يظهر اثره بلل في بدنه لا يتنجس جسده
 وان كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم اصاب بلل الفراش جسده وظهر اثره في جسده
 يتنجس بدنه وكذا اذا غسل رجله فمضى على ارض نجسة بغير مكعب فابتل الارض من بلل رجله
 واسود وجه الارض لكن لم يظهر اثره بلل الارض في رجله فمضى على ارض نجسة (قوله على ارض نجسة) بأن كانت
 المال في رجله كثيرا حتى ابتل وجه الارض وصارت اياما اصاب الطين رجله لا تجوز صلاته
 ولو مضى على ارض نجسة رطبة ورجله يابسة تتنجس اه (قوله على ارض نجسة) بأن كانت
 مطينة بنحو الزبل اما لو اصابها نجاسة وجفت لم تبق نجسة ولم تعد التجاسة باصابة الماء على المعتد
 (قوله كالعلماء) اى والقضاة والعمال والمقاتلة ووزراهم والقدر الذي يجوز لهم اخذه كفائتهم
 ابن الشحنة (قوله ظفر بما هو وجه لبيت المال) كذا في بعض النسخ وفي اغلبها بدون هو وعليه
 فوجه البناء للمنفول قال في البرازية قال الامام الحلواني اذا كان عنده ودعة فأت المودع
 بلا وارث له ان يصرف الودعة الى نفسه في زمان هذا لانه لو اعطاها لبيت المال لضاع لانهم
 لا يصرفون مصارفه فاذا كان من اهله صرفه الى نفسه والاصرفه الى المصروف اه منح

على (قوله عليكم)
 وحينئذ (قلو دخل رجل
 في صلاته بعده لا يصير
 داخلا فيها) قدمناه في
 صفة الصلاة (لف نوب
 نجس رطب في نوب طاهر
 يابس فظهرت رطوبته
 على نوب طاهر) كذا
 النسخ وعبارة الكتز على
 الثوب الطاهر (لكن
 لا يسيل لو عصر لا
 يتنجس) قدمناه قيل
 كتاب الصلاة (كالونشر
 الثوب المبلول على جبل
 نجس يابس) او غسل
 رجله ومضى على ارض
 نجسة او نام على فراش
 نجس فعرق ولم يظهر اثره
 لا يتنجس خاتمة (نوى
 الزكاة الا انه ساء قرضا
 جاز) في الاصح لان العبرة
 للقلب باللسان (من له حظ
 في بيت المال) كالعلماء
 (ظفر بما هو وجه لبيت
 المال فله اخذه ديانة)
 قدمناه قيل باب الصرف
 (أفطر في رمضان في يوم ولم
 يكفر حتى أفطر في يوم آخر

(قوله فعليه كفارة واحدة) لان الكفارة تسقط بالشبهة فتدخل كالحد مجتبى ثم قال واختلف في التداخل ف قيل لانه لا تجب الثانية لتداخل السبب وقيل تجب ثم تسقط فاما اذا كفر الاول فلا اجتماع فلا تدخل (قوله ولو في رمضان الح) لو وصلة و اشار الى ان التقيد بربط رمضان واحد خلاف الصحيح وهو رواية عن محمد قال في المجتبى واكثر مشايخنا قالوا لا اعتاد على تلك الرواية والصحيح انه يكفيه كفارة واحدة لا اعتبار معنى التداخل (قوله ولم يعين) اى انه عن يوم كذا (قوله ولو عن رمضان الح) قال الزيلعي وكذا لو صام ونوى عن يومين أو أكثر جاز عن يوم واحد ولو نوى عن رمضان ايضا يجوز اه وعليه قاله لو كان عليه يومان من رمضان ف قضى يوما ونواه عنهما يجوز صومه عن احدهما وبقي عليه الآخر لكن ذكر مسكين ان المراد انه نواه عن يوم واحد منهما بالاعتين شهره حيث قال واعلم ان المراد من قوله ولو عن رمضان قضاء احد رمضان وان لم ينو الصائم اول أو آخر رمضان ولم يرد جمعهما في النية لان ناوى القريتين في الصوم متفعل فليسأل اه اقول ويؤيده قول المتن كقضاء الصلاة الح فان معناه انه لو فات الظهر من يومين مثلا ف قضى ظهر اول يومين احد اليومين صح وليس المراد انه نوى ظهرا واحدا من اليومين بقرينة ما بعده وفي قول مسكين لان ناوى القريتين الح منافاة لصدر كلام الزيلعي وقد ذكر الشارح قيل باب صفة الصلاة انه لو نوى قائمتين فلا لولى لومن اهل الترتيب والا فلا اه ومقتضى ذلك انه في الصوم يلغو اذا ترتب فيه لانه خاص بالصلاة وبه تأيد كلام مسكين وتأمل ذلك مع الاصل الآتى قريبا (قوله صح ايضا وان لم ينو الح) قدم الشارح في باب شروط الصلاة عن القهستاني عن النية انه الاصح اه ونقل في تصحيحه عن الولوالجية ايضا وان التعيين احوط (قوله والاصح اشتراط التعيين الح) صححه ايضا في متن المتن في اختلاف التصحيح والتعيين ان يعين انه صائم عن رمضان سنة كذا وفي الصلاة ان يعين الصلاة ويومها بان يعين ظهر يوم كذا ولو نوى اول ظهر عليه او آخره جاز وهذا مختص من لم يعرف الاوقات التى فاتته واشتبهت عليه أو أراد التسهيل على نفسه والاصل فيه ان الفروض متزاحمة فلا بد من تعيين ما يريد اداؤه والشرط تعيين الجنس الواحد بالنية لانها شرعت لتمييز الاجناس المختلفة اما التعيين في الجنس الواحدى في افراده بعضها عن بعض فهو لغو لعدم الفائدة حتى لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر أو كان عليه قضاء صوم يومين أو أكثر فصام ناويا عن قضاء يومين أو أكثر جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضان أو عن رمضان آخر لاختلاف الجنس فصار كالنوى يظهرين أو ظهرها عن عصر أو نوى ظهر السبت وعليه ظهر الخميس ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب كالصلوات حتى الظهرين من يومين فان الدولك في يوم غيره في آخر بخلاف صوم رمضان لتعلقه بشهود الشهر وهو واحد لانه عبارة عن ثلاثين يوما بليلاتها فلا يحتاج فيه الى تعيين يوم كذا بخلاف رمضان زيلعي ملخصا (قوله نهرأبته) اى هذا التفصيل نقله عنه اى عن المحيط في الاشياء فافهم (قوله وهذا مشكل) لما مر ان كل صلاة جنس لاختلاف اسبابها فيشترط التعيين لتمييز الاجناس المختلفة ولانه لو كان الامر كما قاله في المحيط لجاز مع وجوب الترتيب ايضا

فعليه كفارة واحدة) ولو في رمضانين على الصحيح وقد مناه في الصوم (ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح) (ولو عن رمضانين كقضاء الصلاة صح ايضا) (وان لم ينو في الصلاة) (اول صلاة عليه أو آخر صلاة عليه) كذا في الكثر قال المصنف قال الزيلعي والاصح اشتراط التعيين في الصلاة وفي رمضانين الح قلت وهكذا قدمته في باب قضاء الفوائت تبعاً للدرر وغيره اتم رأيت في البحر قيل باب اللعان مانصه ونية التعيين لم تشترط باعتبار ان الواجب يختلف متعدد بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكن مراعاته الا بنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت يكفيه نية الظهر لا غير كذا في المحيط وهو تفصيل حسن في الصلوات ينبغي حفظه انتهى لفظه ثم رأيت نقله عنه في الاشياء في بحث تعيين النوى ثم قال وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كقاضيا وغيره

خلافه وهو المتمدن كذا في التبيين ٦٤٣ اه بحروفه فليتب ذلك (رأس شاة متلغ بدم أحرق) رأسه

(وزال عنه الدم فأنخذ منه مرقه جاز) استعماله (والحرق كالغسل) وقدمنانه من المطهرات (سلطان جعل الحراج لرب الارض جاز وان جعل له العشر لا) لانه زكاة قلت وقد قدمه في الجهاد وقدمته في الزكاة ايضا (عجز أصحاب الحراج عن زراعة الارض واداه الحراج ودفع الامام الارض الى غيرهم) بالاجرة (ليعطوا الحراج) من اجرتها مستحقه (جاز) فان فضل شئ من اجرتها دفعه مالكمها رعاية للحقبن فان لم يجد الامام من يستأجرها باعها لقادر وأخذ الحراج الماضي من الثمن لوعليهم خراج ورد الفضل لارباها زبلى قلت وقدمن في الجهاد ترجيح سقوطه بالتدخل فيحمل على المرجوح او على ان مراده اخذ خراج السنة الماضية فقط (غنم مذبوحه ومية فان كانت المذبوحه أكثر تحرى وأكل والا) بان كانت الميتة أكثر أو استويا

لا يمكن صرفه الى الاول اذ لا يجب التعيين عند الترتيب ولا يفيد اه كذا أفاده الزبلى (قوله خلافه) اى من التعيين ولو بأول ظهر أو آخره مثلا ط (قوله والحرق كالغسل) لان النار تأكل ما فيه من التجاسة حتى لا يبقى فيه شئ او تحبليه فيصير الدم رمادا فيظهر بالاستحالة ولهذا الواحرت المذرة وصارت رمادا ظهرت للاستحالة كالخمر اذا تخللت وكالحزير اذا وقع في الملحقة وصار ملحا وعلى هذا قالوا اذا نجس التوريع يظهر بالنار حتى لا يتنجس الحزير وكذلك اذا نجس بمسحة الحجاز تظهر بالنار زبلى قال السامحاني وهذا لا يظهر ما عرى لابي يوسف ان السكن الموهو بالاء التجس يموه بالطاهر ثلثا لانه لما دخل النار ومكث أدنى مدة لم يبق أثر التجاسة فيه لا ظاهرا ولا باطنا اه (قوله وقد قدمه في الجهاد) حيث قال ترك السلطان اوناثيه الحراج لرب الارض أو وهبه له ولو بشفاقة جاز عند الشائ وحل له لومصر فاوال انصدق به وبه يفتى وما فى الحاوى من ترجيح حله لغير المصروف خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز اجماعا ويخرجه بنفسه للفقراء خلافا لما في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معزى للزراية فنبه اه اى من انه لو ترك السلطان العشر لمن هو عليه جاز غنيا كان او فقيرا لكن لو غنيا ضمنه السلطان للفقراء من بيت مال الحراج لبيت مال الصدقة ولو فقيرا لا يضمن (قوله عن زراعة الارض) اى المملوكة لهم (قوله المستحقه) اى استحق الحراج (قوله رعاية الحقبن) لانه لا وجه الى ازالة ملكهم بالارضاهم من غير ضرورة ولا الى تعطيل حق المقاتلة فنعين ما قلنا زبلى (قوله باعها لقادر) اى على الزراعة لانه لو لم يبيعها بفوت حق المقاتلة في الحراج اصلا ولو باع بفوت حق المالك في العين والفوات الى خلف كلافوات فيبيع تحقيقا للنظر من الجانبين زبلى هذا وقد ذكر في البحر انه قبل البيع ان شاء دفعها الى غيره مزراعة وان شاء زرعها بنفقة من بيت المال فان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبلها مزراعة باعها الخ (قوله قالت الخ) اصله للمصنف حيث استشكل قوله واخذ الحراج الماضي بما في الخاتمة من قوله فان اجتمع الحراج فلم يؤدستين عند ابي حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من يقول لا يسقط الحراج بالاجماع بخلاف الجزية هذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل اه (قوله فيحمل الخ) لم يحمله على حالة عدم العجز لان فرض مسئلتنا في المعجز فانهم (قوله الماضية فقط) اى التي عجزوا فيها وهي التي قبل السنة التي دفع فيها الامام الارض الى غيرهم دون ما قبلها ولا يحصل التدخل بمجرد دخول سنة الدفع حتى يرد عليه أنه يسقط خراج هذه الماضية لان وجوب الحراج بآخر الحول لا بأوله بخلاف الجزية كما صرح به في البحر فانهم (قوله تحرى وأكل) لان الغالب حكم الكل وكذا الزيت لو اختلط مع ودك الميتة او الخنزير لا يتنفع به على كل حال الا اذا غلب الزيت لكن لا يجل أكله بل يستصحبه او يبيعه مع بيان عيه او يدفعه بالجلود ويفسلهما لان الغلوب تبع للغالب ولا حكم للتع و لو كان معه ثياب مختلطة ففي حالة الاضطرار بان لا يجد طاهرا يبيعون ولا ماء يفسلهما به تحرى مطلقا لان الصلاة بشوب نجس بيقين

جائزة حالة الاضطراب بالاجماع ففي ثوب مشكوك اولى واما في الاختيار فان الغلبة للطاهر
 تحرى والا لا كالجواب في المسالين وكذا اواني الماء الا انه في حالة الاضطراب لو غلب التجس
 يحرى للشرب اجماعا لان شرب التجس يبين يحوز للضرورة فالشكوك اولى ولا تحرى
 للوضوء عندنا بل يتيمم والاولى ان يريق الماء قبله او يخلطه بالتجس وتماه في غابة البيان اقول
 والمراد من اختلاط الزيت مع الودك اختلاط اجزائهما لا اختلاط اوانيهما ولذا لم يحل الاكل
 فنبه **(قوله)** لا تحرى (اي ان لم يكن هناك علامة تعلم بها الذكبة فان كانت فعليه الاخذ بها
 كافي الدر المنتقى قال في غابة البيان قالوا من علامة الميتة انها تطفو فوق الماء والذكبة لا
 والاصح ان علامة المذكاة خلوا الوداج من الدم وعلامة الميتة امتلاؤه هامة **(قوله)** بان يجد
 ذكبة (اي اقول المراد ان يجد ما يسد به ريقه من لحم مذكى او خبز او غير ذلك **(قوله)** والا تحرى
 الخ) قال في الهداية اما في حال الضرورة يحل له تناول في جميع ذلك لان الميتة الثقيلة تحل
 في حالة الضرورة فالذي يحتمل ان يكون ذكبة اولى غير انه يحرى لانه طريق يوصله الى الذكبة
 في الجملة فلا يتركه من غير ضرورة اه قال في العناية وطولب بالفرق بين الغنم والياب فان
 المسافر لومعه ثوبان طاهر ونجس لا غير ولا يميز بينهما يحرى ويصلي فقد جوز التحرى فيها
 اذا كانا نصفين وفي المسالين لم يحز واجب بان حكم الثياب اخف لانه لو كانت كلها نجسة لان
 يصلي في بعضها لانه مضطرب بخلاف الغنم الخ ومثله في النهاية والكفاية والمنع وغيرها اقول هذا
 عجيب منهم فاما ذكرنا من مسئلة الثوبين حالة ضرورة ولا فرق فيها بين الثياب والغنم كما سمعت
 التصريح به فيما قدمناه وفي قول الهداية يحل له التناول في جميع ذلك اي فيما اذا كانت
 الذكبة غالبية أو مغلوبة أو مساوية فكيف يطلب الفرق فيما لا فرق فيه وان ارادوا الفرق
 بين الثياب في حالة الضرورة وبين الغنم في حالة الاختيار فهو ساقط اصلا اذا لطلب الفرق
 الاعتدال اتحاد الحالتين ثم رأيت العلامة الطوري نبه على ذلك والله الحمد والمئة **(قوله)** ورفي
 الحظر (اي في اوله قيل قوله ومن دعى الى وليمة ولفظ الحظر ساقط من اغلب النسخ **(قوله)** اجماع
 الاخرس) اي اشارته بحاجب اويد او غير ذلك اذا عرف القاضي اشارته والا يبنى ان يستخير
 ممن يعرفها من اخوانه واصدقائه وجيرانه حتى يقول بين يدي القاضي اراد بهذه الاشارة
 كذا ويفسر ذلك ويترجم حتى يحيط علم القاضي بذلك وينبغي ان يكون عدلا مقبولا القول
 لان الفاسق لا قول له يرى عن الولوالجية واطلاقه يفيد اعتبارا لانما مع قدرته على الكتابة
 وهو المستدلان كلامهما حاجة ضرورية كافي القهستاني وغيره درم متقى **(قوله)** وكتابه) اعترض
 المقدسي بان الاخرس الخلق لا يعرف الكتابة ولا يمكن تعريفه اياها لانهما بازاء الالفاظ المركبة
 من الحروف وهو لا ينطق ولا يسمع التعلق اه اقول يمكن ذلك بتعريفه ان المعنى الفلاني
 يدل عليه بهذه الحروف المنقوشة على هذه الصورة تأمل **(قوله)** بخلاف معتقل اللسان) يفتح
 القاف يقال اعتقل لسانه بضم التاء اذا احتبس عن الكلام ولم يقدر عليه مغرب اي فلا يعتبر
 ايتاؤه ولا كتابته الا اذا امتدت عقلته كما يأتي وذلك لان العارض على شرف الزوال فلا يقاس
 على الجرس الاصل ثم اعلم ان هذا في كتابة غير مرسومة اي غير معتادة لمافي التبيين وغيره ان

(لا) تحرى لو في حالة
 الاختيار بأن يجد ذكبة
 والا تحرى وأكل مطلقا
 ومر في الحظر (اي اجماع
 الاخرس وكتابه كاليان)
 باللسان (بخلاف معتقل
 اللسان) وقال الشافعي
 هاسوا (في وصية ونكاح
 وطلاق وبيع وشراء
 وقود) وغيره من الاحكام
 اي اجماع الاخرس فيما
 ذكر معتبر

الكتاب على ثلاث مراتب مستتين مرسوم وهو ان يكون معنواى اى مصدرا بالمعنوان وهو ان يكتب فى صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالتطوق فلزم حجة ومستين غير مرسوم كالكتابة على الجدران واوراق الاشجار او على الكاغد لاعلى الوجه المتاد فلا يكون حجة الا بانضمام شئ آخر اليه كالية والاشهاد عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون للتجربة ونحوها وهذه الاشياء تتبين الجهة وقيل الاملاء بلا اشهاد لا يكون حجة والاول اظهر وغير مستتين كالكتابة على الهواء او الماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شئ من الاحكام وان نوى اه والحاصل ان الاول صريح والثاني كتابية والثالث لغوي وبقي صورة رابعة عقلية لا وجود لها وهى مرسوم غير مستتين وهذا كله فى الناطق فى غيره بالاولى لكن فى الدار المتنى عن الاشياء انه فى حق الاخرس يشترط ان يكون معنواى وان لم يكن لغائب اه وظاهره ان المعنون من الناطق الحاضر غير معتبر وفى الاشياء رجل كتب صك وصية واشهد بما فيه وقرأ وصيته عليهم قالوا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وهو الصحيح اه اى لان الشهادة لا تكون الا على من **(قوله)** هو رواية عن الامام ومثله معتقل الخ الاول فى التعبير لا معتقل اللسان الا ان علمت اشارته الخ تأمل **(قوله)** به يفتى هو رواية عن الامام ومثله معتقل فى الكفاية عن الامام الترمذى تقديره بسنة قال فى الدار المتنى واستثنى العمادى المريض اذا طال عليه الاعتقال فانه كالأخرس كما افاده البرجندى معزيا للعمادية خلافا لما نقله القهستانى عنها فانه انما ذكره فيمن يرجى منه الكلام فافهم المرام اه وبارة القهستانى فلواصابه فالح فذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام بصفه الا انه عاقل فاشار برأسه الى وصية فقد صح وصيته وقال اصحابنا انها لم تصح كفى العمادى اه **(قوله)** او طلق مثلا اى كما اذا اعتق ط **(قوله)** نفذ مستندا فلها ان تزوج ان مضت عدتها من وقت الاشارة او الكتابة وبغض تصرف المتنوق من ذلك الوقت ط **(قوله)** لعدم نفاذه لان نفاذه موقوف على موته على عقلته لاعلى اجازته حتى يقال يبنى ان يكون طلبة الوط دليلا على ارادة النكاح فافهم **(قوله)** لكن ذكر ابنه الخ استدراك على قوله نفذ مستندا حتى فى الطلاق والعناق **(قوله)** الاحكام الاربعة التى هى الاقتصار كفى انشاء الطلاق والعناق والاقطاب كما اذا علق الطلاق والعناق بالشرط فعند وجود الشرط يتقلب ما ليس بعلة علة والاستناد كالمضونات تملك عند ادائه الضمان مستندة الى وقت وجود السبب والتبيين مثل ان كان زيدا اليوم فى الدار فانت طالق وتبين فى الغد وجوده فيها يقع الطلاق فى اليوم وتعد منه والفرق بين التبيين والاستناد انه فى التبيين يمكن ان يطالع عليه العباد وفى الاستناد لا يمكن اه من الاشياء ما يخصا وقدما تاء الكلام على ذلك فى باب الطلاق الصريح **(قوله)** ان قولهم مفعول ذكر وقوله والضابط الخ مقول القول وجلة يخالف خبره ان **(قوله)** يخالف ذلك اى يخالف القول بالاستناد فى نحو طلاق معتقل اللسان وعناقه ط اتول وبارة البحر عند قول الكثر والتعليق انما يصح فى الملك او مضافا اليه ثم اعلم ان المراد بالصفة لازوم فان التعليق فى غير الملك والمضاف اليه صحيح موقوف على اجازة الزوج حتى لو قال اجنبي لزوجة انسان ان دخلت الدار فانت طالق

ومثله معتقل اللسان ان علمت اشارته وامتدت عقلته الى موته به يفتى قلت ومرفى الوصايا وذكره هنا الاكمل وابن الكمال والزبلى وغيرهم ثم مفاد كلامهم انه لو أقر بالاشارة أو طلق مثلا توقف فان مات على عقلته نفذ مستندا والا لا عليه فلو تزوج بالاشارة لا يلحق له وطؤها لعدم نفاذه لكنه اذا مات بحاله كان لها المهر من تركه قاله المصنف لكن ذكر ابنه فى الزواهر عند ذكر الاشياء الاحكام الاربعة ان قولهم والضابط للمقتصر والمستندان ماصح تعليقه بالشرط يقع مقتصرا وما لا يصح تعليقه يقع مستندا كفى البحر من باب التعليق بخالف ذلك اذ مقتضاء وقوع الطلاق والعناق ونحوها عما يصح تعليقه بالشرط مقتصرا فانه لا تكون اشارته وكتابتها كالبيان

(في حد) لا يهدأ بالشبهة
لكونه حق الله تعالى ولا
في شهادة مائنة وهل يصح
اسلامه بالاشارة ظاهر
كلامهم نعم ولم أره صريحا
اشياء (ابتلع الصائم يضاعف
محبوبه) يقضى ويكفر
والا (يكن محبوبه لا)
يكفر ومرفى الصوم (قتل
بعض الحجاج عذري ترك
الحج) مرفى في الحج (منعها
زوجها من الدخول عليها
وهو يسكن معها في بيتها
نشوز) حكما كما حرر نادى
باب النفقة (ولو) كان المنع
لينقلها الى منزله) فليست
ناشزة لوجوب السكنى
عليه (او كان يسكن في بيت
الغصب فامتعت منه لا)
تكون ناشزة لانها محقة
اذا السكنى فيه حرام بخلاف
ما لو كان فيه شبهة (قالت
لا اسكن مع أمتك واريد
يتألى حدة ليس لها ذلك)
وكذا مع أم ولده وكه مرفى
النفقة (قال لعبدى مالكى
أوقال لامته أنا عبدك
لاتتق)

توقف على الاجازة فان اجازته لزم التعليق فتعلق بالدخول بعد الاجازة لاقبلها وكذا الطلاق
المنجز من الاجبى موقوف على اجازة الزوج فاذا اجازته وقع مقتصرا على وقت الاجازة ولا
يستند بخلاف البيع الموقوف فانه بالاجازة يستند الى وقت البيع حتى ملك المشتري الزوائد
المتصلة والمنفصلة والضابط فيه أن ماصح تعليقه بالشرط فانه يقتصر وما لا يصح تعليقه فانه
يستند اه فانت تراه لم يحمل الضابط لكل مقتصر ومستند بل لنوع خاص منه وهو عقد
الفضولى المتوقف على الاجازة والالزم أن لا يقع نحو الطلاق والتأق الامقتصرا في جميع
النصور وليس كذلك قطعا لما مر عن الاشياء وحيدت فلامخالفة اذ ليست مسئلتا من هذا
القبيل فتدبر (قوله في حد) تناول جميع أنواع الحد اى لا يجد الاخرس اذا كان قاذفا
بالاشارة أو الكتابة وكذا اذا أقر بالزنا أو السرقة أو الشرب لان المقر على نفسه ببعض الاسباب
الموجبة للعقوبة مالم يذكر اللفظ الصريح لا يستوجب العقوبة كفاية زاد في الهداية ولا
يحدله اى حد الدنف خاصة اذا كان مقدوفا اه (قوله لانها تدرا بالشبهة الخ) والفرق
بينها وبين القصاص أن الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة الأثرى انه لو شهدوا بالوطء الحرام أو
أقر بالوطء الحرام لا يجب الحد ولو شهدوا بالقتل المطلق أو أقر بمطلق القتل يجب القصاص
وان لم يوجد التعمد لان القصاص فيه معنى العوضية لانه شرع جازا فجاز أن يثبت مع الشبهة
كسائر المعاضات التى هي حق العبد اما الحدود الخالصة لله تعالى شرعت زاجرة وليس فيها
معنى العوضية فلا يثبت مع الشبهة لعدم الحاجة هداية وقد اعترض العلامة الطورى
كلامهم هنا بأنهم سوا بين الحدود والقصاص فأن كلامهما يدرا بالشبهة كما صرحوا به في
مواضع كثيرة منها الكفالة فلا تجوز بالنفس فيهما ومنها الوكالة فلا تجوز باستيفائهما ومنها
الشهادة على الشهادة لا تجوز فيهما وعلوا جميع ذلك بانها بما يدرا بالشبهة وكذا في كتاب
الدعوى والجنائيات وفرعوا على ذلك مسائل كثيرة املخصا (قوله ولا في شهادة ما) نقل في
فتح القدير عن المبسوط انه اجماع الفقهاء لان لفظ الشهادة لا يتحقق منه وتامه فيه (قوله
ظاهر كلامهم) نعم تقدم في كتاب الاقرار صريحا حيث قال والائمة بالرأس من الناطق ليس
باقرار بمال وعق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف ائنا ونسب واسلام وكفرا الخ
(قوله يقضى ويكفر) لوجود معنى صلاح البدن كاقدمه في الصوم عن الدراية وغيرها
(قوله لا يكفر) اى بل يقضى فقط (قوله عذري ترك الحج) لان أمن الطريق شرط الوجوب
أو الاداء لكن الشارح هناك قيد أمن الطريق بغلبة السلامة ولو بالرشوة وعزاه الى الكمال
وبقتل بعض الافراد لا تنفى الغلبة ولذا قيد ط بالقتل في كل مرحلة تأمل (قوله منعها زوجها)
مصدر مضاف الى فاعله (قوله نشوز حكما) لان الناشزة هي الخارجة من بيت زوجها بغير حق
ومنمالة عن الدخول الى بيتها مع ارادتها السكنى فيه خروج حكما (قوله بخلاف ما لو كان
فيه شبهة) كيت السلطان فهي ناشزة لعدم اعتبار الشبهة في زماننا كذا في التجنيس (قوله
ليس لها ذلك) لانه لا بدله ممن يتخدمه وقدمت على من خدمته فلا يمكن منعه من ذلك ط
(قوله وكذا مع أم ولده) وكذا مع طفله الذى لا يفهم الجماع بخلاف بقية أهله وأهله

لأنه ليس بصريح ولا كناية (بخلاف قوله) لعبد (يامولى) لأنه كناية على ماصر في محله (العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذى اليد الملم به من المدعى) ٦٤٧ على وفق دعواه بخلاف المنقول (ويعلم بالقاضى) ولا يكتفى بتصديق

(قوله) لأنه ليس بصريح ولا كناية (ظاهره أنه لا عتق ولو بالنية وفي الجموى عن البرازية قال لعبد أو أمته أنا عبدك يعنى أن نوى ومثله فيما يظهر يامالكى لأن مؤدى العبارتين واحد ط وفي الحاشية عن الصغار فيمن قال لجاريته يامن أنا عبدك قال هذه كلمة لطف لا تعنى بها فإن نوى العتق فمن محمد فيه روايتان **(قوله)** على ماصر في محله (اى في كتاب العتق اقول وقد عده المصنف هناك من الصريح وهو ظاهر قول الزيلعى وغيره هنا لأن حقيقته تنبى عن ثبوت الولاء على العبد وذلك بالعق لأنه يمكن اثباته من جهته وقوله يامالكى أو أنا عبدك حقيقة ينبى عن ثبوت ملك العبد على المولى وذلك لا يمكن اثباته من جهة المولى اه اقول ويظهر من هذا وجه تخصيصهم المولى هنا بالمعتوق وان كان يطلق على المعتق بالاشتراك لأنه لا يمكن اثباته من جهة السيد اى لا يمكنه ان يجعل لعبد ولاء عليه فكان لغوا فعيان ارادته المعنى الممكن فانهم **(قوله)** الملم به من المدعى على وفق دعواه كذا في شرح مسكين والمناصب قول الزيلعى وغيره الملم به من المدعى على ان العقار في يد المدعى عليه لان دعوى المدعى المالك كى صرح به **(قوله)** ولا يكتفى الخ (تصريح بما فهم من اطلاق قوله الملم به من المدعى **(قوله)** لا احتال المواضعة اى الموافقة اذا كان مالك العقار غائبا فيتواضع انسان ويقر احدهما باليد ويبرهن الآخر عليه بالملك ويتساع في الشهود ثم يدفع المالك متعللا بحكم الحاكم وهذه التهمة في المنقول متفية لأن يد المالك لا تقطع عن المنقول عادة بل يكون في يده بحر عن البرازية **(قوله)** وهذا اى لزوم اثبات اليد بالبرهان **(قوله)** اما اذا ادعى الشراء ومثله الغصب **(قوله)** واقراره بالنصب عطفا على الشراء **(قوله)** لا ندعى الفعل كالشراء مثلا **(قوله)** تصح على غيره لأنه يدعى عليه التملك وهو يتحقق من غير ذى اليد فعدم ثبوت اليد بالاقرار لا يمنع صحة الدعوى اما دعوى الملك المطلقة فدعوى ترك التعرض بإزالة اليد وطلب ازالته لا يتصور الا من ذى اليد وبأقراره لا يثبت كونه زائدا لاحتال المواضعة كافرناه من عن البرازية **(قوله)** هو الصحيح قال في البحر اول كتاب القضاء ولا يشترط ان يكون المتدعيان من بلد القاضى اذا كانت الدعوى في المنقول والدين واما اذا كانت في عقار لافى ولايته فالصحيح الجواز كفى الخلاصة والبرازية واما ان فهم خلاف ذلك فانه غلط اه **(قوله)** ليس بشرط فيه (فالقضاء في السواد صحيح وبه يفتى بحر **(قوله)** ويكتب الخ) راجع لمسئلة المتن **(قوله)** قضى القاضى بينه) انما ذكره اقله بعد أو وقعت في تليس الشهود والا فالأقرار كالنية فيما يظهر ط **(قوله)** أو نحو ذلك (كنفقته أو فسخته أو رفقه ط عن الجموى **(قوله)** ان كان بعد دعوى صحيحة) تقدمت شروط صححتها في القضاء وبأن شئ منها **(قوله)** الا في ثلاث الخ (الاستثناء بالنسبة للادوى غير ظاهر اذ الشهادة فيها تأمل **(قوله)** أو ظهر خطأه) اى يبين كلفى بالقصاص مثلا فجاء المنقول حيا أو كان مجتهدا فرأى النص بخلافه كما لو تحول اجتهاده وافاد الزيلعى عن المحيط ان النبي صلى الله عليه وسلم انما لم يقض ما قضى فيه باجتهاده ونزل القرآن بخلافه لأنه كان فيها لانص فيه فصيح وصار شريعة له فاذا نزل القرآن بخلافه صارنا سخا

في كل ذلك لتعلق حق الغير به وهو المدعى (والقضاء ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة) الا في ثلاث مرت في القضاء لو علمه او بخلاف مذاهبه أو ظهر خطأه (اذا قال الشهود قضيت

وانكر القاضي فالقول له) به بقى قاله ابن الغرس في الفواكه البدرية زاد في البرازية خلافاً لمحمد زاد في البحر (مالم ينفذه قاض آخر) حينئذ لا يكون القول قوله في انه لم يقض لوجود قضاء الثاني به قال المصنف وهو قيد حسن لم أقف عليه لغير صاحب البحر (شرط نفاذ القضاء في المجتهدين) من حقوق العباد (أن يصبر الحكم في حادثة) بأن يتقدمه دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر منازع شرعي فلو برهن بحق على آخر ﴿٦٤٨﴾ عند قاض فقضى به ببرهانه بدون

منازعة ومخاصمة شرعية وتداع بينهما لم ينفذ قضاؤه لفقد شرطه وهو التداعي بخصوصية شرعية وكان افتاء فيحكم بمذهبه لا غير كما قدمناه في القضاء وافاده بقوله (فلو رفع اليه) اي الى الحنفى (قضاء مالكي بلا دعوى لم ينفذ اليه وعمل الحنفى بمقتضى مذهبه) لعدم تقدم ما يمنعه من ذلك لخروج قضاء المالكي مخرج الفتوى لعدم تقدم الخصومة الشرعية التي هي شرط انعقاد القضاء في حق العباد (اذا ارتاب) القاضي (في حكم) القاضي (الاول له طلب شهود الاصل) مرفى القضاء قيد بارتياحه في حكم الاول فأقاد انه اذا لم ترتب فيه لا يتعرض له قال في الفواكه البدرية قالوا قضاء العدل العالم لا ينقض ويحمل على

لذلك الشريعة بخلاف ما اذا قضى القاضي باجتهاده ثم تبين نص بخلافه لان النص كان موجوداً منزلاً الا انه خفى عليه فكان الاجتهاد في محل النص فلا يصح وتحماته فيه وفي اشياء السوطة عن السبكي ان قضاء القاضي ينقض عند الحنفية اذا كان حكماً لادليل عليه وما خالف شرط الواقف مخالف للنص وهو حكم لادليل عليه وأيده في البحر يقول شارح المجمع وغيره ان شرط الواقف كنص الشارع (قوله وانكر القاضي) اما لو اعترف فثبت حيث كان مولى لا لومعزولا وفي البرازية وان أرادوا ان يثبتوا حكم الخليفة عند الاصل فلا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقامة البيعة كما لو أرادوا اثبات قضاء قاض آخر اخرج (قوله خلافاً لمحمد) قال في البحر ورجع في جامع الفصولين قول محمد قال وينبغي ان يقضى به لما علم من أحوال قضاة زماننا (قوله لوجود قضاء الثاني به) فانه لا ينفذه الا بعد ثبوته عنده ولا بد فيه من الدعوى ايضاً قال في البحر ولا بد في امضاء الثاني لحكم الاول من الدعوى ايضاً ولا يشترط احضار شهود الاصل اه فلو قبل قول الاول لزم ابطال القضاء الثاني بمجرد قوله بعد الثبوت والامضاء فانه مبنى على الاول ولا سيما اذا كان مخالفاً لمذهب القاضي الثاني فافهم (قوله من حقوق العباد) قيد به لان الحادثة لا تشترط في حقوق الله تعالى كالحدود وعق الامة وطلاق الزوجة ط (قوله منازع شرعي) كاصبل او وكيل او وصى او متول او احد الورثة بخلاف الفضولي والمودع والمستعير فان نزاعهما لا يعتبر (قوله فقضى به ببرهانه) الباء الاولى للتعدي والثانية للسببية ط (قوله بدون منازعة) متعلق بمحذوف حال والمراد بدون حضور منازع ممن تقدم (قوله فيحكم بمذهبه) يعني لو رفع هذا الحكم الى قاض آخر يحكم بمذهبه ولا يجب عليه تنفيذ الاول لانه ليس ملزماً لفقد شرطه وانما هو افتاء اي بيان الحكم الشرعي (قوله اي الى الحنفى) اي مثلاً فان غيره ان كان يشترط ما ذكر حكمه كذلك (قوله اذا ارتاب الخ) نقله في النهر عن صاحب البحر وقال لم أجده لغيره (قوله يعني الخ) اقول على هذا لافرق بين قضاء العدل العالم وغيره فلو قبل يعني لا يتعرض لنقضه لكان احسن اي لا يسأل عن الاحوال الموجبة للنقض فلا يسأل هل قضى بالرشوة ونحو ذلك بقرينة قولهم ويحمل على السداد واما غير العدل العالم فيسأل عن حاله (قوله مر في أول البيوع الخ) ومرأته محمول على ما اذا كان قبل مشاركة الاول وانه ليس خاصاً

السداد بخلاف قضاء غيره يعني اذا تبين وجه فساد بطريقه فللثاني نقضه (اذا ترتب بيع التعاطى على البيع باطل أو فاسد لا ينقذ) مرفى اول البيوع عن الخلاصة والبرازية والبحر (خبأ قوماً ثم سأل رجلاً عن شيء فآخروه ثم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه) بذلك الاقرار (وان سمعوا كلامه ولم يروه لا تجوز شهادتهم عليه لان النعمة تشبه عليه فتقع شبهة الا اذا علموا انه ليس فيه غيره بأن دخلوا البيت ثم خرجوا وجلسوا على بابهم لا مسلك له غيره

بالبيع بالتعاطى بل البيع بالايحاب والقبول كذلك وفي الحانية شري ثوبا شراء فاسدتم لقيه
 غدا فقال قد بعثني ثوبك هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد اخذته فهو باطل وهذا على ما كان
 قبله من البيع الفاسد فان كانت اركا البيع الفاسد فهو جائز اليوم اه اقول ويرد عليه ما ذكره
 الشارح هناك في مسألة بيع قطع غنم كل شاة بكذا انه فاسد وان علم بعدد الغنم في المجلس لم
 ينقلب صحيحا على الاصح ولورضا انعقد بالتعاطى ونظيره البيع بالرقم سراج او مثله
 في النهاية والفتح وغيرها فليتا مل (قوله ثم دخل رجل) اى وحده كما افاده قوله الا اذا علموا
 انه ليس فيه غيره وعليه فلو دخل معه المقر له لا يجوز شهادتهم لحصول الشبهة باحتمال ان
 المقر هو مدعى الحق وانه جعل نفتمه كنفتمة الآخر تأمل (قوله باع عقارا الخ) وكذا لو وهب
 او تصدق وسلم وقيد بالبيع اذ لو اجر او رهن او اعار ثم ادعى الحاضر تسع اذ ليس من لوازم
 ذلك الخروج عن الملك وقد برضى الشخص بالاستنفاع بملكه ولا برضى بالخروج عن ملكه
 ولانه في البيع ونحوه على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره ولم ازم نفيه عليه فليتا مل رملى
 اقول ومثل البيع الوقف كما أفتى به الشهاب الشلبى ووافقه على ذلك ثلاثة عشر عالما من
 اعيان الحنفية في عصره كتب اسماهم وخطوطهم بموافقه في آخر كتاب الدعوى من فتاويه
 المشهورة فراجعها * ثم اعلم ان التقييد بالبيع انما يظهر بالنسبة الى القريب اما بالنسبة الى
 الاجنبى فلا لما في جامع الفتاوى اول كتاب الدعوى عن الخلاصة رجل تصرف في ارض
 زمانا ورجل آخر يرى تصرفه فيها مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع دعواه
 بعد وفاته اه وفي الحامدية عن الوالوجة رجل تصرف زمانا في ارض ورجل آخر يرى
 الارض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فتترك على يد
 المتصرف اه والظاهر ان الموت غير قيد بدليل انهم لم يقيدوا به هنا وبه علم ان مجرد السكوت
 عند الاطلاع على التصرف مانع وان لم يسبقه بيع واما السكوت عند البيع فلا يمنع الادعى
 القريب * ثم اعلم انه نقل العلامة ابن الفرس في الفواكه البدرية عن المبسوط اذ ترك الدعوى
 ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التحكك
 يدل على عدم الحق ظاهرا اه ومثله في البحر وفي جامع الفتاوى وقال المتأخرون من اهل الفتوى
 لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا ان يكون المدعى غائبا او صيبا او مجنونا وليس لهما ولى
 او المدعى عليه امير اجاز ان يخاف منه كذا في الفتاوى المتأخرة اه والظاهر ان عدم سماعها
 بعد هذه المدة اعم من كونه مع الاطلاع على التصرف او بدونه لان عدم سماعها مع الاطلاع
 على التصرف لم يقيده ههنا بعدة فلا منافاة بين كلامهم تأمل * ثم اعلم ان عدم سماعها ليس
 مبنيا على بطلان الحق حتى يرد ان هذا قول مهجور لانه ليس ذلك حكما ببطلان الحق وانما هو
 امتناع من القضاة عن سماعها خوفا من التزوير ولدلالة الحال كادل عليه التميل والافتد
 قالوا ان الحق لا يسقط بالتقدم كما في قضاء الاشياء فلا تسمع الدعوى في هذه المسائل مع بقاء
 الحق لا لآخرته ولذا لو اقر به الخصم يلزمه كما في مسألة عدم سماع الدعوى بعد مضي خمس عشر
 سنة اذ انتهى السلطان عن سماعها كما تقدم قيل باب التحكيم فاعنتم هذا التحريم المفرد (قوله
 حاضر) المراد من الحضور الاطلاع رملى (قوله مثلا) اى والزوجة او غيرها من الاقارب

ثم دخل رجل فسمعوا
 اقراره ولم يروه وقته (باع
 عقارا) او حيوانا او ثوبا
 وابنه وامرأته او غيرها
 من اقاربه (حاضر يعلم به ثم
 ادعى الابن) مثلا

(انه ملكه لاتسمع دعواه)
 كذا اطلقه في الكتز
 والمتقى وجعل سكوته
 كالافصاح قطعا للتزوير
 والحيل وكذا لو ضمن
 الدرك او قاضي الثمن
 وقالوا فيمن زوجوه بلا
 جهاز ان سكوته عن طلب
 الجهاز عند الزفاف رضى
 فلا يملك طلب الجهاز بعد
 سكوته كاسر في باب المهر
 (بخلاف الاجنبى) فان
 سكوته (ولو جارا) لا يكون
 رضى (الا اذا) سكت الجار
 وقت البيع والتسليم
 و (تصرف المشتري فيه
 زرعوا بناء) فيئخذ (لا تسمع
 دعواه) على ما عليه الفتوى
 قطعا للاطماع الفاسدة
 وبخلاف ما ذاباع الفضولى
 ملك رجل والمالك ساكت
 حيث لا يكون سكوته
 رضى عندنا خلافا لابن ابي
 ليلى بزازية آخر الفصل
 الخامس عشر وغيره (باع
 ضيعة ثم ادعى انها وقف
 عليه) او على مسجد كذا
 او كنت وقفها (واراد
 تخليف المدعى عليه ليس
 له ذلك) اتفاقا للتناقص
 (وان اقام بيعة تقبل) على
 الاصح لاصحة الدعوى
 بل لقبول البيعة في الوقف
 بلا دعوى

(قوله انه ملكه) اى كله او بعضه مشاعا او ميعنا والذي يظهر عدم سماع الدعوى في الثمن
 ايضا ويؤيده ما في التبيين وغيره من ان حضوره وتركه فيما يصنع اقرار منه بانه ملك البائع وان
 لاحقه في البيع الخ رملى (قوله كذا اطلقه في الكتز الخ) اى اطلقه عما قيد به الزبلى
 نقلا عن فتاوى ابي الليث بأن يتصرف المشتري فيه زمانا قال في المنع ولم يقيد بذلك في الكتز
 والبزازية وكثير من المعتربات ومن ثم لم يقيد به ولان التقيد به يوجب التسوية بين القريب
 والجار مع ان الجار يخالفه اه وحكى في المسئلة أقوالا أخر فراجعها (قوله وجعل سكوته
 كالافصاح) اى بانه ملك البائع وفي فتاوى المصنف اذا ادعى عدم العلم بانه ملكه وقت البيع
 يصدق وقال في نهج النجاة قول وهذا اذا لم يكن المدعى معذورا والافترس دعواه فقد قالوا يعذر
 الوارث والوصى والتولى بالتناقص للجعل في موضع الخفاء اه وقال الاستروشنى اشترى
 دار الطفله من نفسه فكبر الابن ولم يعلم ثم باعها الاب وسلمها للمشتري ثم استأجرها لابن منه
 ثم علم بمناصع الاب قاعدى الدار تقبل ولا يصير متافضا بالاستئجار لان فيه خفاء لان الاب
 يستبد بالشراء الصغير وعسى لا يعلم بعد البلوغ اه سائحى (قوله وكذا لو ضمن الدرك الخ)
 الاولى ذكره بعد الاجنبى لثلايوهم اختصاصه بالقريب وأوضح المسئلة الزبلى فراجعها (قوله
 فلا يملك الخ) اى على القول بأن له الطلب وهو خلاف الصحيح (قوله بخلاف الاجنبى) قال
 الرملى اقول الذى ظهر لى في الفرق ان الاطماع الفاسدة في القريب اغلب فظنة التليس فيه
 ارجح ولذلك غلب في الاقرباء خصوصا في دعوى الارث لسهولة اثباته بخلاف الاجنبى فان
 طمعه في مال من هواجنى عنه نادر فلا بد من مرجح يرجح جهة التزوير وروى ان يتصرف فيه
 المشتري زمانا (قوله الا اذا سكت الجار) وغيره من الاجاب بالاولى فنخصيص الجار بالذكر
 لانه مظنة انه في حكم القريب والزوجة (قوله وقت البيع والتسليم) اى وقت علمه بهما كما
 أفاده كلام الرملى السابق وقد علمت ان البيع غير قيد بل مجرد السكوت عند الاطلاع على
 التصرف مانع من الدعوى (قوله زرعوا بناء) المراد به كل تصرف لا يطلق الا للمالك فهما
 من قيل التمثيل (قوله لاتسمع دعواه) اى دعوى الاجنبى ولو جارا رملى (قوله وبخلاف
 ما ذاباع الفضولى الخ) ذكرها لادنى مناسبة والا فالكلام فيما اذا ادعى الساكت الملك وانكر
 البائع والمشتري وهنا لا انكار (قوله لا يكون سكوته رضى عندنا) في فتاوى أمين الدين عن
 المحيط اذا اشترى سلعة من فضولى وقبض المشتري المبيع بحضرة صاحب السلعة فسكت
 يكون رضى اه ومنه في البزازية عن المحيط ايضا فعلم به ان محل ما هنا ما اذا لم يقبض
 المشتري السلعة بحضرة صاحبها وهو ساكت تأمل رملى (قوله آخر الفصل الخامس
 عشر) اى من كتاب الدعوى (قوله وغيره) اى في الفصل التاسع من التكاك وقد نقلها
 الزبلى هنا عن الجامع الصغير (قوله تقبل على الاصح) وبه اخذ الصدا رشيد وقال الفقيه
 قال بعض الناس لا تقبل البيعة ولكنا لأن اخذه تارخانية وبه اى بالقبول نأخذ هو الاصح
 عمادية تقبل البيعة وان لم تصح الدعوى خلاصة وبزازية وصححه في كثير من الفتاوى وقيد
 في البحر بما اذا برهن انه وقف محكوم بلزومه والا فلا لان مجرد الوقف لا يزيل الملك ومثلوه في
 فتح القدير وهو تفصيل حسن ينبغي ان يقول عليه أفاده المصنف قلت المتفق بان الملك يزول

خلافا لما صوبه الزبلي وقد حققاه في الوقف وباب الاستحقاق (وهبت مهرها لزوجها فأتت وطالبت ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في الصحة فالقول للورثة) هذا ما اعتمد في الحاشية تبع الرواية الجامع الصغير مدققه لما في فتاوى النسفي ان القول للزوج فقال والاعتقاد على تلك الرواية لانهم تصادقوا على وجوب المهر واختلفوا في سقوطه فنقول لنكره الى آخره قالت واقرة في تنوير **٦٥١** البصائر واعتمده شيخنا على خلاف ما جزم به في المتن كالكثر من

ان القول للزوج وان جزم به شراره كالزبلي وابن سلطان بانه الاستحسان فتنبه قلت واستظهره ابن الهمام في آخر النهر فقال وجه الظاهر ان الورثة يمكن لهم حق بل لها وهم يدعون له لانفسهم والزوج ينكر فالقول له (وكلمها بطاقتها لا ينكح عنها) لانه يمين من جهته (وكنتك بكذا على اني متى عزلتك فأنت وكلي) فطريقه ان (يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك) لان متى لعموم الاوقات واما كما فعلوه من الالفاظ (فلو قال كما عزلتك فأنت وكلي يقول) في عزله (رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المتبعة) (الحاصلة من لفظ كلما حينئذ ينغزل قبض بدل الصلح شرط ان كان دينيا بدني) بأن صالح على دراهم عن دنائير أو عن شيء آخر في الذمة (والا) يكن دينيا بدني

بمجرد قوله وقت **(قوله)** خلافا لما صوبه الزبلي حيث قال وقيل لا تقبل وهو أصوب واحوط لانه باقامة اليانة أن الضعية وقف عليه يدعى فساد البيع وحقا لنفسه فلا تسمع للتقاضى اه وظاهره انه لو على مسجد أو نحوهم تسمع اذ لا يدعى حقا لنفسه **(قوله)** فالقول للورثة هذا عند عدم البرهان فان أقاموا البرهان فالينة ينة من يدعى الهبة في الصحة منج قلت وعلى القول الثاني فالظاهر ان اليانة للورثة **(قوله)** هذا ما اعتمد في الحاشية وتصحيح قضيتان من اجل التصحيح وهذا من المسائل التي رجعوا القياس فيها على الاستحسان سائحا **(قوله)** بمدققة ضمير كضمير قال يرجع الى قضيتان ط **(قوله)** الى آخره (هو قوله ولأن الهبة حادثة والاصل في الحوادث أن تصاف الى اقرب الاوقات اه **(قوله)** بانه الاستحسان) الباء للسببية وهو مرسل بقوله جزم ط **(قوله)** واستظهره) اي كون القول للزوج **(قوله)** وجه الظاهر مفاده انه ظاهر الرواية **(قوله)** لا يمكن لهم حق اي وقت الهبة **(قوله)** لانه يمين من جهته) لمافيه من معنى اليمين وهو تعليق الطلاق بفعلا فلا يصح الرجوع في اليمين وهو تخليك من جهتها لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهي عاملة لنفسها فلا تكون وكالة بخلاف الاجنبي زبلي ولمعنى التخليك اقتصر على المجلس كاسم في باب تفويض الطلاق **(قوله)** لان متى لعموم الاوقات اي فلا تفيد الاعزلا ونصبا واحدا قال الزبلي فاذا عزله انغزل عن الوكالة المتبعة وتختز المعلقة فصار وكلا جديدا ثم بالعزل الثاني انغزل عن الوكالة الثانية **(قوله)** يقول في عزله رجعت الخ) لانه لو عزله عن المتبعة من غير رجوع لصار وكلا مثل ما كان ولو عزله ألف مرة لان كلمة كلما تقتضي تكرار الافعال الى اى نهاية فلا يفيد العزل الا بعد الرجوع حتى ولو عزله ثم رجع عن المعلقة يحتاج الى عزل آخر لانه كلما عزله صار وكلا فلا يفيد الرجوع بعد ذلك عن المعلقة في حقها لانه يحتاج الى عزل آخر بعد الرجوع زبلي وتماه فيه **(قوله)** الحاصلة من لفظ كلما هكذا في المنج ايضا وهو سهولان المتبعة حصلت من قوله انت وكلي والمعلقة حصت من قوله كلما عزلتك الخ سائحا **(قوله)** او عن شيء آخر اي من غير الدراهم اقول مسكين هذا اذا كان على خلاف جنسه لانه لو صالح على جنسه مؤجلا جاز **(قوله)** في الذمة صفة الدراهم ودنانير وشئ آخر تأمل **(قوله)** والا اي بأن كان عقارا بعقارا أو عقارا بدني مسكين **(قوله)** تعيين صفة لعين اي تعيين بالاشارة اليها **(قوله)** فجاز الافتراق عنه اي وان كان مال الربا كما اذا وقع الصلح على شعير بعينه عن حطلة في الذمة زبلي **(قوله)** قبل الخ) لانه لا يصح تعليق الاراء بالخطر **(قوله)** او قال لا يجزى لما كانت الحجة تصدق بشهادة الواحد فيما يكتبه في ذكرها عقب اليانة سائحا اي فلا تكرر اذ فاهم **(قوله)**

(لا) بشرط قبضه لان الصلح اذا وقع على عين تعيين لا يتبع دينيا في الذمة فجاز الافتراق عنه (قال) المدعي (لابنة في قبرهن) ولو بعد حلف خصمه جواهر الفتاوى وكذا لو قال عند طلبة لعيته اذا حلف فأنت برى عن المال الذي عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضى له بالمال خاتية (او قال) الشاهد (لشهادة في فشهد تقبل) لا يمكن اتوفيق بالنسيان ثم التذكر (كما لو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد أو قال لا يجزى على فلان ثم أتى بها) بالحنة فنهنا تقبل لنا

بمخلاف ما اذا قال ليس لي
حق ثم ادعى حقا لم تسمع
للتناقص (للامام الذي ولاه
الخليفة ان يقطع) من
الاقطاع (انسانا من طريق
الجادة ان لم يضر بالمارة)
لان للامام ولاية ذلك
فكذا نائبه (صادره
السلطان ولم يعين بيع
ماله فلو عنه فكره الا
ان يأخذ الثمن طوعا فباع
ماله) بسبب المصادرة
(صح) ببيع لانه غير مكره
كما مر في الاكراه (كالدائن
اذا حبس بالدين فباع
ماله لقضائه صح) اجماعا
(خوفها) زوجها واوغره
(بالضرب حتى وهبت
مهرها لم يصح ان قدر على
الضرب) لانها مكرهه
عليه (وان اكرهها على
الخلع وقع الطلاق ولم
يسقط المال) لان طلاق
المكره واقع ولا يلزم المال
به لما قلنا (ولو اُحالت
انسانا على الزوج ثم وهبت
المهر للزوج لم يصح) قالوا
وهو الحيلة قلت وانما تتم
بقوله فيعلم حيلته الا ان
يقال انه يمكن المحال من
مطالبته

بمخلاف ما اذا قال ليس لي حق) اى على فلان وانما حذفه للعلم به من المتن وعبارة التبع بمخلاف
ما اذا قال ليس لي عليه حق الخ وفيها ولو قال هذه الدار ليست لي او قال ذلك العبد ثم اقام بينة
ان الدار او العبد له قبل بينته لانه لم يثبت باقراره حقا لاحد فكان لقوا ولهذا تصح دعوى
الملاعن نسب ولدني بلعانه نسبة لانه حين نفاه لم يثبت فيه حقا وفيها ولو قال لاهل انى حقا على
فلان ثم اقام البينة ان له عليه حقا قبل لا مكان الخفاء عليه فامكن التوفيق (قوله لم تسمع
للتناقص) قد يقال ان التوفيق المذكور ممكن هنا ايضا فلما ذا لم يعتبر ويمكن التوفيق بانه
في هذه المسئلة ثبتت براءة ذمة المدعى عليه بالقول الاول ثم يريد شغلها بالتانى ولا يقبل ط
(قوله ان يقطع) اى يعين له قطعة ط عن الحوى (قوله من طريق الجادة) هو وسط
الطريق ومعظمه ط (قوله ان لم يضر بالمارة) بان كان واسعا لا يضيق بذلك قال في المعدن
قيده لانه لو اضر بالمارة لا يقطع اذ فيه قطع الطريق وليس له ان يقطع الطريق وان كان لهم
طريق أخرى حتى لو فعل ذلك فهو آثم وان رفع الى القاضي رده كذا في نصاب الفقهاء
وذكر في الحانية قال للسلطان ان يجعل ملك الرجل طريقا عند الحاجة اه ط (قوله لان
للامام ولاية ذلك) اذله التصرف في حق الكافة فبانه نظر للمسلمين فاذا رأى ذلك مصلحة لهم
كان له ان يفعله من غير ان يلحق ضررا باحد الا ترى انه اذا رأى ان يدخل بعض الطريق في
المسجد او عكسه وكان في ذلك مصلحة بالمسلمين كان له ان يفعل ذلك منح والمراد هنا بالامام
الخليفة ليناسب قوله فكذا نائبه (قوله صادرة السلطان) اى اراد ان يأخذ منه مالا ط
(قوله لانه غير مكره) فانه انما باع باختياره غاية الامران صار محتاجا الى بيعه لبقاء ما طلب
منه وذلك لا يوجب الكره منح (قوله كالدائن اذا حبس) بالبناء للفاعل والمفعول محذوف
وهو المديون ط (قوله بالضرب) الظاهر انه اراد به المبرح ط (قوله على الخلع) اى على
الخالعة معه بمال (قوله لان طلاق المكره واقع) كذا على الزيلعي وغيره وتعبه الشلبي بانه
اذا كان الزوج هو الذى اكرهها لا يصح هذا التعليل الا اذا قرئ وان اكرهها اى الزوج
والمرأة اى اكرهها انسان اه ابو السعود اقول او يقرأ المكره بالكسر اسم فاعل (قوله ولا
يلزم المال) اى بدل الخلع ولما كان ذلك البديل تارة يكون مافى ذمة الزوج من المهر وتارة يكون
غيره وقد عبر المصنف بما يناسب الاول وهو السقوط عبر الشارح بما يناسب الثانى جمعا
بينهما (قوله لما قلنا) اى من انها مكرهه وسقوط المال اولزومه يشترط له الرضى (قوله قالوا
وهو الحيلة) قال في المنع ذكر هذا الفرع في الكثر وغيره وظاهر كلامهم ان هذا هو الخلع
لامرأة تريد ان ترضى زوجها به المهر ظاهرا وهى لا تريد صحة ذلك اه (قوله قلت الخ)
هو للمصنف واقول انما تنفعها هذه الحيلة في الخلع لو علم الزوج ان لامهر عليه لما في الخلاصة
خلع امرأته بماله عليه من المهر فثانها ان لها عليه بقية المهر ثم تذكر عدمه وقع الطلاق
عليها بمهرها فيجب عليها ان ترد المهر ان قضت اما اذا علم ان لامهر لها عليه بان وهبت
صح الخلع ولا ترد عليه شيأ اه واقول ايضا ليس في كلام الكثر وغيره ما يقتضى ان هذا
الفرع حيلة لما تقدم حتى يرد عليه ما ذكر وانما هو حيلة لغيره ففى حيل الاشياء قال لها
ان لم تهينى صدقك اليوم فانت طالق فالحيلة ان تشتري منه ثوبا ملفوفا بمهرها ثم ترده

بعد اليوم فيبقى المهر ولاحت اه وفي مديانات الاشياء عن القنية وله اى لعدم صحة الهبة ثلاث حيل احدها شراء شئ ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها عن المهر بشئ ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغيرها قبل الهبة وفي الاخير نظر اه فليكن ما هنا حيلة اخرى لذلك تأمل وانما لم يبحث فيما ذكر لعدم امكان البر في اليوم وانما قيد بالملفوف ليشب الرد بخيار الرؤية بعد مضي اليوم (قوله برفه الى من لا يشترط قبوله) اى الى قاض لا يرى ان قبول الحال عليه شرط لتامم الحوالة كقضاء مالكي (قوله لم يجبر) قال في جامع الفصولين والحاصل ان القياس في جنس هذه المسائل ان من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه وان اضر بغيره لكن ترك القياس في محل يضر بغيره ضررا بينا فقبل بالنع وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه (قوله ومفاده الخ) فيه تأمل (قوله لعدم تعدي الخ) أقول الانسب في التعبير ان يقال لانه متسبب غير متعد اذ حظه في ملكه اى لان التسبب لا يضمن الا اذا تعدى كوضع الحجر في الطريق (قوله ضمن) لانه جعل مباشرا وفي جامع الفصولين تفصيل حيث قال فلو أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر فيها ضمن ولو يستقر فيها ثم يتعدى الى أرض جاره فلو تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام ولم يفعل ضمن كالاشهاد على الحائض المائل والا لم يضمن اه قال الرملي في حاشيته عليه أقول يعلم منه جواب حادثة الفتوى اتخذ في داره بالوعة أو هنت بناء جاره لسريان الماء الى أنه تقدم اليه باحكام البناء حتى لا يسرى الماء تأمل اه وبه يفيد اطلاق قول المصنف لم يضمن ولا سيما على ما قدمناه من القول المفتي به (قوله عمردار زوجته الخ) على هذا التفصيل عمارة كرمها وسائر املاكها جامع الفصولين وفيه عن العدة كل من بنى في دار غيره بامرء قالنا لا امرء ولولفسه بلا امرء فهو له رفعه الا ان يضر بالبناء فيمنع ولو بنى لرب الارض بلا امرء يبنى أن يكون مترعا كما مر اه وفيه بنى المتولى في عرصه الوقت ان من مال الوقت فالوقت وكذا لو من مال نفسه لكن للوقت ولولفسه من ماله فان أشهد فله والا فالوقت بخلاف أجنبي بنى في ملك غيره (قوله والثفقة دين عليها) لانه غير متطوع في الاتفاق فيرجع عليها لصحة أمرها فصار كالأمور بقضاء الدين زيلى وظاهره وان لم يشترط الرجوع وفي المسئلة اختلاف وتامه في حاشية الرملي على جامع الفصولين (قوله فالعمارة له) هذا لو الآلة كلها فلو بعضهاله وبعضها لها فهي بينهما ط عن المقدسى (قوله بلاذنها) فلو بلاذنها تكون عارية ط (قوله فيؤمر بالتفريغ) ظاهره ولو كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الارض وبه أفنى المولى أبو السعود مفتى الروم وهو خلاف ما مشى عليه الشارح في كتاب الغصب من انه يضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل وقدمنا الكلام عليه هناك فراجع (قوله بطلها) الاوضح قول الرملي ان طلبت (قوله ولها) معطوف على نفسه اى ولو عمرها الخ (قوله كما أفاده شيخنا) اى الرملي في حاشية المنع وقال بعده لكن ذكر في الفوائد الزينية من كتاب الغصب اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فماتت وادعى انه كان باذنها وأنكر الوارث فالقول للزوج كذا في القنية اه فقضاء انه اذا عمردار زوجته لها فماتت وادعى انه كان باذنها ليرجع في تركتها

برفعه الى من لا يشترط قبوله (الخ) بذرا في ملكه او بالوعة فترضاها فحافظ جاره وطلب جاره تحويلة لم يجبر عليه ومفاده انه يؤمر بالرفق دفعا للايذاء (وان سقط الحائط منه لم يضمن) لعدم تعدي اذ حظه في ملكه فكان تسببا ومر في آخر الاجارة انه لو سقى ارضه مسقيا لا تحتمله فتعدي لجاره ضمن (عمردار زوجته بئاله باذنها فالعمارة لها والثفقة دين عليها) لصحة امرها (ولو) عمر (لنفسه) بلا اذنها فالعمارة له (ويكون غاصبا للعريضة فيؤمر بالتفريغ بطلبها ذلك (ولها بلا اذنها فالعمارة لها وهو متطوع في البناء فالرجوع له ولو اختلفا في الاذن وعدمه ولا بينة فالقول لمنكره بينه وفي ان العمارة لها اولة فالقول له لانه هو الممتلك كما افاده شيخنا

وتقدم في الغصب (قال هذه رضى عنى ثم اعترف) بالخطأ (وصدقته) في خطئه (فله ان يتزوجها اذا لم يثبت عليه بان قل) افاد بأنه لا يثبت الا بالقول كقوله (هو حق او صدق او كما قلت او اشهد) ٦٥٤ عليه بذلك شهودا او ما في معنى ذلك (من

بما تائق وانكر بقية الورثة اذنها ان القول قوله ووجهه شهادة العرف الظاهر له تأمل اه
(قوله وتقدم في الغصب) لمأرء فيه وانما قدم فيه ما ذكرناه عن الفوائد الزينية آتفا (قوله
فله ان يتزوجها) والمذلة في رجوعه عن ذلك انه ما يخفى عليه فقد بظهر له بعد اقراره خطأ
التاقل وهذه من المسائل التي اغتفروا فيها التناقص آفاده في المنع (قوله وهل يكون الخ)
في هذه المسئلة وقعت في زمن شيخ الاسلام ابن الشحنة فأفتى بأنه لا يكون ثباتا وخالفه بعض
معاصريه ووقع نزاع طويل وعقد لها مجالس بامر السلطان قايتباي وآل الامر الى ان
عرضت القول على شيخ الاسلام القاضي زكريا من نحو أربعين كتابا فاجاب بان صريح هذه
القول ومنطوقها ان الثبات لا يحصل الا بقوله هو حق او نحوه وليس في صريحها ان
الكرار كذلك نعم يؤخذ من قول المبسوط ولكن الثابت على الاقرار لمجده له بعد العقدانه
اذا أقر بذلك قبل العقد ثم أقربه بعدمه يقوم مقام قوله هو حق ونحوه وقدمت الكلام على ذلك
مبسوطا في كتاب الرضاع فراجعه (قوله خلاف مبسوط في المبسوط الخ) قد علمت انه ليس في
المبسوط بيان الخلاف وان المفهوم منه ان التكرار لا يثبت الاصرار لكن أحسن
لا يثبت صوابه حذف لاوله قال صريح القول ان التكرار لا يثبت الاصرار لكن أحسن
(قوله لانه تسبب) اى النزاع وقد دخل بينه وبين ضياع حقه فعل فاعل مختار وهو هو وبه فلا
يضاف اليه التلغف كما اذا حل قيد العبد فأبى زبلى (قوله او أضربك خمسين) أى فأكثر
فلو قال أحبسك شهرا او أضربك ضربا فهو ضامن لان دفع المال للغير لا يجوز بالاحلوف
التلف لكن تقدم في الاكرام ان امر السلطان اكرامه تأمل (قوله فدفعه) اما اذا دفع من
مال نفسه فلا رجوع له كما تقدم ما يفيد ط (قوله لانه مكروه) قال العلامة المقدسى فلو
ادعى ذلك اى الاخذ منه كرها هل يكتفى منه باليمين أم لا بد من برهان يحتاج الى بيان حوى
أقول مقتضى كونه أمينا انه يصدق باليمين كالأودعى الهلاك تأمل (قوله الاجازة تلحق
الافعال) هذا هو الصحيح وتقدم الكلام عليه أوائل كتاب الغصب (قوله فاجاز المالك غصبه)
الذى في العمادية وغيرها غصب شيأ وقبضه فاجاز المالك قبضه الخ وهو انسب من قوله غصبه
(قوله لا يبرأ عن الضمان مالم يحفظ) مفهومه انه لو لم ينتفع به يبرأ بمجرد الامر ولعل المراد انه
اذا انتفع به ودام على الانتفاع كالغصب ثوبا فلبسه فاذا أمره بالحفظ لا يبرأ حتى يتزعه
ويحفظه اموالو تزعه قبل الامر وحفظه فأمره بالحفظ فالظاهر أنه يبرأ لانه بدوامه على الانتفاع
بعد الامر متعدد بخلاف ما لو تزعه قبله هذا ما ظهروا وأفاد ط نحوه (قوله وضع منجلا بكسر
الميم ما يصعبه الزرع مغرب) (قوله قيد اتفاق الخ) مشى عليه المصنف في المنع أيضا والمعنى
تبعا للزبلى ومقتضى ما قدمه الشارح في الذبائح انه لا احتراز حيث قال وتشرط التسمية
حال الذبح أو الرمي لصيد أو الارسال أو حال وضع الحديد لثمار الوحش اذ لم يقعد عن طلبه اه
وانظر ما كتبه هناك وفي كتاب الصيد (قوله كره تحريما) لما روى الاوزاعى عن واصل بن
أبي جميلة عن مجاهد قال كره رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة الذكر والانثيين والقيل

الثبات اللغظى الدال على
الثبات النفسى وهل يكون
تكرار اقراره بذلك ثباتا
خلاف مبسوط في المبسوط
وحاصله ان التكرار لا يثبت
به الاقرار (ولو أخذ رجل
(غريمه فزعه انسان من
يده لم يضمن) لانه تسبب
(وكذا اذا دل السارق على
مال غيره او امسك هاربا
من عدوه حتى قتله) عدوه
لما قلنا (في يده مال انسان
فقال له سلطان ادفع الى
هذا المال والا) تدفعه الى
(اقطع يدك او اضربك
خمسين فدفعه لم يضمن)
الدافع لانه مكروه (قال
تركت دعواى على فلان
وفوضت امرى الى الآخرة
لا تسمع دعواه بعده) اى
بعد هذا القول ذكره في
القنية (الاجازة تلحق
الافعال) على الصحيح
(فلو غصب عبنا لاسان
فاجاز المالك غصبه صح)
اجازته وحينئذ (فيبأ
الغاصب عن الضمان) ولو
انتفع به فأمره بالحفظ
لا يبرأ عن الضمان مالم
يحفظ وتأممه في العمادية
(وضع منجلا في الصحراء

ليصيده حمار وحش وسى عليه نجاة في اليوم الثانى) قيد اتفاق اذ لو وجدته ميتا من ساعته لم يحل (والغدة)
زبلى (ووجد الحمار مجروحا ميتا لم يؤكل) لان الشرط ان يذبحه انسان او يجرحه والا فهو ككلب طليعة (كره تحريما)

والغدة والمرارة والثانة والدم قال ابو حنيفة الدم حرام واكره الستة وذلك لقوله عن رجل
حرمت عليكم الميتة والدم الآية فلما تناوله النص قطع تحريمه وكرهه ماسواه لانه مما تستحب
الانفس وتكرهه وهذا المعنى سبب الكراهية لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث زيل
وقال في البدائع آخر كتاب الذبايح وماروى عن مجاهد فالمراد منه كراهة التحريم بدليل انه
جمع بين الستة وبين الدم في الكراهة والدم المسفوح محرم والمروى عن ابى حنيفة انه قال
الدم حرام واكره الستة فاطاق الحرام على الدم وسوى ماسواه مكروها لان الحرام المطلق
ما ثبتت حرمة بدليل مقطوع به وهو المفسر من الكتاب قال الله تعالى اودع ما مسفوحا وانعقد
الاجماع على حرمة وأما حرمة ماسواه من الستة فثبت بدليل مقطوع به بل بالاجتهاد
أوبظاهر الكتاب المحتمل للتأويل والحدث فلذا فصل فسمى الدم حراما وذا مكروها اه
أقول وظاهر اطلاق المتن هو الكراهة **(قوله وقيل تنزيها)** قاله صاحب القنية فانه ذكر
ان الذكر والغدة لو طبخ في المرققة لا تتركه المرققة وكراهة هذه الاشياء كراهة تنزيه لا تحريم اه
واختار في الوهبانية ما في القنية وقال ان فيه فالتين احدهما ان الكراهة تنزيهية والاخرى
انه لا يكره أكل المرققة والحم اه نقله عنه ابن الشحنة في شرحه واه **(قوله والاول اوجه)**
لما قدمناه من استدلال الامام بالآية وايضا فكلما صاحب القنية لا يعارض ظاهر المتن
وكلام البدائع **(قوله من الشاة)** ذكر الشاة اتفاقا لان الحكم لا يختلف في غيرها من
المأكولات ط **(قوله الحياء)** هو الفرج من ذوات الحنف والظلف والسباع وقد يقصر
قاموس **(قوله والغدة)** بضم الغين المعجمة كل عقدة في الجسد اطاف بها شحم وكل قطعة
صلة بين العصب ولا تكون في البطن كما في القماموس **(قوله والدم المسفوح)** اما الباقي
في العروق بعد الذبح فانه لا يكره **(قوله في بيت)** وقوله بيت آخر ذكره في المنج وهو
ويكره اجزاء من الشاة سبعة * فخذها فقد اوفختها لك بالعد
(قوله فقل ذكر الخ) كذا في النسخ وعليه فالعدودسة والظاهر ان اصل البيت حيا ذكر الخ
(قوله وقال غيره) اى بطريق الرمن ومثله قولي

ان الذى من المذكاة رمى * يجمعه حروف فجذ مدغم

(قوله اذا ما ذكيت) بالبناء للمجهول والتاء علامة التأنيث **(قوله واللقطة)** قبيده بعضهم
بغير لقطة الذمى فليس للقاضى اقرارها لقولهم لا يجوز التصديق بها بل يضمها في بيت المال
لان الاقرار قربة والذمى ليس من اهل القرب اه واطلق في اقراره اللقطة فشمع
اقرارها من الملتقط وغيره وقول البحر من الملتقط الظاهر انه غير قيد تأمل **(قوله بشرط)**
تقدمت في القضاء حيث قال من ملئ مؤتمن حيث لا وصى ولا من قبله مضاربة ولا مستغلا
يشتره اه وقوله حيث لا وصى ذكره صاحب البحر بحثا وفيه كلام يعلم من محله **(قوله)**
بخلاف الاب الخ فان اقراروا ضمنوا المعجزهم عن التحصيل بخلاف القاضى ويستثنى
اقرارهم للضرورة كحرق ونهب فيجوز اتفاقا ببحر كذا ذكره الشارح في القضاء وما ذكره
المصنف من ان الاب كالوصى لا كالقاضى هو احد قولين مصححين وعليه المتن فكان المتمد
كما فاده في البحر **(قوله الا اذا انشدها الخ)** ذكره الزيلعي بصيغة ينفى فالظاهر انه بحث منه

وقيل تنزيها والاول
اوجه (من الشاة سبع
الحياء والحشية والغدة
والثانة والمرارة والدم
المسفوح والذكر) للآثر
الوارد في كراهة ذلك
وجمعها بعضهم في بيت
واحد فقال *

فقل ذكر والاثنيان مائة *
كذلك الدم ثم المرارة والغدة *
وقال غيره

* اذا ما ذكيت شاة فكلها *
* سوى سبع ففيهن الوال *
* خاء ثم خاء ثم غين *
* ودال ثم ميان وذال *

(للقاضى اقرار مال
الغائب والطفل واللقطة)
بشرط تقدمت في القضاء
(بخلاف الاب والوصى
والملتقط) الا اذا انشدها
حتى ساغ تصدقه

فقرضه أولى زبلى (قال ان كان الله يعذب المشركين فامرأته طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من المشركين من لا يعذب) كذا في الحائرية وظاهر توجيهه ان المراد بهذا البعض من يصدق عليه المشرك في الجملة بأن يكون مشركا في عمره ثم يحتمل له الحنفى أو ائصال المشركين فانهم مشركون شرعا واذا ثبت ان البعض لا يعذب وهى سالبة جزئية لم تصدق الموجبة الكلية القائلة كل مشرك يعذب قاله المصنف وقد أورد هذا اللغز على غيره هذا الوجه ﴿ ٦٥٦ ﴾ ابن وهبان فقال * وهل قائل لا يدخل

النار كافر * وليكنها بائنا من عمر * قال ومعناه ان الكفار لما يرون النار يؤمنون بالله تعالى ورسوله ولا يسمعون قال تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا ولعجز اليت معنى آخر وهو ان عمارها خزنتها القائمون بأمرها وهم مؤمنون في البيت سؤالان قال ابن الشحنة وعندي ان هذا مما ينكر ذكره والتلفظ به ولا ينبغي ان يدون ويسطر ولا يقبل تأويل قاله انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه تكلم فيه فكيف الاول فلا تفعل ثم رأيت شيخنا قال قد قضى ببقائه على نفسه بالانكار وانه ما كان له ان يدونه وبالله التوفيق (ص) خشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه محتونا ولا تقطع جلدة ذكره الا بتشديد ألمه ترك على حاله كشيخ أسلم وقال أهل النظر لا يطبق الحتان) ترك ايضا

لكنه بوجه انه لا يضمن اذا لم يحجز صاحبها كالتقاضى مع انه لا يمكن الحاق الاقراض بالتصدق الا اذا قلنا بالضمان (قوله قافراضه اولى) اى اقرضه من فقير زبلى (قوله وظاهر توجيهه الخ) عبارة المنع وظاهر التوجيه المفهوم من كلام الامام قاضى خان ان المراد بالمشركين في الشرط المذكور الجميع فلذا قال في تعليقه لان من المشركين من لا يعذب فيمكن ان يراد بهذا البعض من يصدق عليه المشرك في الجملة الخ فنبه (قوله بهذا البعض) اى الذى دلت عليه من التبعية (قوله فانهم مشركون شرعا) اى بطريق التبعية منح فالغنى انهم يعاملون شرعا معاملة آبائهم اما حكمهم في الآخرة فيه اقوال عشرة احدها انهم خدم اهل الجنة والمشهور عن الامام التوقف (قوله لم تصدق الموجبة الكلية) اى فلا تبحث لانه عاق الطلاق على كون المشركين جميعا معذنين ولم يحقق منح اى حمل الال على الاستغراق (قوله وهل قائل) اى هل يوجد قائل والجملة بعده مقول القول وكافر قائل يدخل (قوله في البيت سؤالان) وهما عدم دخول النار كافر ودخول المؤمنين النار (قوله ولا يقبل تأويل قاله) مقتضاه انه يحكم عليه بالكفر وفيه نظر لما تقرر انه لو كان وجوه توجب الكفر ووجه واحد يتنعه فعل المفق المبل لما يمنع ولا سيما عند وجود القرينة كادارة الانفاذ والتعمية كقوله عليه الصلاة والسلام لامرأة ما زحان الجنة لا يدخلها عجوز (قوله قلت هذا) اى ما في الشرط الثانى (قوله فكيف الاول) اى ما في المتن المساوى لما في الشرط الاول (قوله ثم رأيت شيخنا قال) اى معترضا على المصنف فى حاشية المنع حيث نقل كلام ابن الشحنة فالضهير في نقله لكلام ابن الشحنة وفي قضى ونفسه للمصنف فافهم لكن كان ينبغي للشارح ان يصرح بان المصنف نقل كلام ابن الشحنة حتى يتعين مرجع الضمائر (قوله ألمه) بمد الهزمة فعل ماض من الايلاء والجملة صفة لتشديد (قوله وقال اهل النظر) اى المعرفة منح (قوله وحكما) الحكمى بقطع الاكثر ولم يوجد ط (قوله حاربهم الامام) كولو تركوا الاذان منح (قوله ووقته) اى ابتداء وقته مسكين او وقته المستحب كما نقل عن شرح باكير على الكثر (قوله غير معلوم) اى غير مقدار بمددة وقد عدل الشارح عاجز به المصنف كالكثر ليكون المتن جاريا على قول الامام كعادة المتون (قوله وقيل سبع) لانه يؤمر بالصلاة اذا بلغها فيؤمر بالحنان حتى يكون ابلغ في التنظيف قاله في الكافي زاد في خزائنه الاكمل وان كان اصغر منه فحسن وان كان فوق ذلك قليلا فلا بأس به وقيل لا تبحث حتى يبلغ لانه للطهارة ولا تحجب عليه قبله ط (قوله وقبل عشر) لزيادة امره بالصلاة اذا بلغها (قوله وهو الاشبه) اى بالفتحة زبلى وهذه من صيغ التصحيح (قوله وقال ابو حنيفة الخ) الظاهر انه لا يخالف ما قبله بناء على

(ولو ختن ولم تقطع الجلدة كلها ينظر فن قطع اكثر من النصف كان ختانا وان قطع النصف فما دونه لا) (قاعدة) يكون ختانا يعتد به لعده الختان حقيقة وحكما (و) الاصل ان (الختان سنة) كما جاء في الخبر (وهو من شعائر الاسلام) وخصائصه (فلو اجتمع اهل بلدة على تركه حاربهم) الامام فلا يترك الا للعذر وعذر شيخ لا يطبقه ظاهر (ووقته غير معلوم) وقبل سبع سنين كذا في المائى وقبل عشر وقبل اقصاص اثنا عشرة سنة وقبل العبرة بطاقتة وهو الاشبه وقال ابو حنيفة لا علم لي بوقته

قاعدة الامام من عدم التقدير فيها لم يرد به نص من المقدرات وتفويضها الى الراى تأمل وقوله
عن الامام تأييدا لما اختاره اولافلا تكرار فاقهم **(قوله عنهما)** اى عن الصاحبين **(قوله)**
وختان المرأة الصواب خفاض لانه لا يقال فى حق المرأة ختان وانما يقال خفاض حوى
(قوله بل مكرمة للرجال) لانه الذى فى الجماع زبى **(قوله وقيل سنة)** جزم به البرازى معللا
بانه نص على ان الحثى تخفى ولو كان ختانها مكرمة لم يخفى الحثى لاحتمال ان تكون امرأة
ولكن لا كالسنة فى حق الرجال اه اقول ختان الحثى لاحتمال كونه رجلا وختان الرجل
لا يترك فلذا كان سنة احتياط ولا يفيد ذلك سنيتها للمرأة تأمل وفى كتاب الطهارة من السراج
الوهاب اعلم ان الختان سنة عندنا للرجال والنساء وقال الشافعى واجب وقال بعضهم سنة
للرجال مستحب للنساء لقوله عليه الصلاة والسلام ختان الرجل سنة وختان النساء مكرمة
ولو كان للصبي ذكران فان كانا عاملين ختتا ولو احدهما فقط ختن خاصة ويعرف العامل
بالبول والانتشار والحنى المشكل يخفى من الفرجين يقع اليقين وأجرة ختان الصبي على ابيه
ان لم يكن له مال والعبد على سيده ومن بلغ غير مخنون اجبره الحاكم عليه فان مات فهو هدر
لموته من فعل ماؤذن فيه شرعا اه ملخصا **(قوله وفى الرسل الخ)** صريح فى ان ساما وخظلة
مرسلان ط **(قوله ثبت ادریس)** بلاتونين كسام وهود **(تمة)** * قيل السبب فى الختان
ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام لما ابتلى بالترويع بذبح ولده احب ان يجعل لكل واحد
ترويعا يقطع عضو وارقة دم وابتلى بالصبر على اسلام الآباء ابناهم تأسيا به عليه الصلاة
والسلام وقدا ختن ابراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة او مائة وعشرين والاول اصح
وجمع بان الاول من حين النبوة والثانى من حين الولادة وختن بالقدم اسم موضع وقيل آلة
التجار وقد اختلف الرواة والحفاظ فى ولادة نينا صلى الله عليه وسلم مخنونا ولم يصح فيه شئ
واطال الذهبي فى رد قول الحاكم انه تواترت به الرواية وقد ثبت عندهم ضعف الحديث به
وقال بعض المحققين من الحفاظ الاشبه بالصواب انه لم يولد مخنونا **(قوله وبطقرحته)** اى
شفها من باب قتل **(قوله وغيره)** اى غير المذكور من الكى والبط **(قوله وهرة تضر)** كما اذا
كانت تأكل الحمام والدجاج زبى **(قوله وبذبحها)** الظاهر ان الكلب منهاها تأمل
(قوله يكره احراق جراد) اى تحريقه او مثل القمل البرغوث ومثل العقرب الحية ط **(قوله)**
والقاء القملة ليس بآدم لانها تؤذى غيره ويورث النسيان وفيه تعذيب لها يجوعها ط اما
البرغوث فيعيش فى التراب **(قوله وجازت المسابقة)** اى بشرط ان تكون الغاية مما يحتملها
الفرس وان يكون فى كل واحد من الفرسين احتمال السبق اما اذا علم ان احدهما يسبق
لاحتماله فلا يجوز لانه اما جاز الحاجة الى الرياضة على خلاف القياس وليس فى هذا الايجاب
المال للغير نفسه بشرط لانفعة فيه فلا يجوز اه زبى **(قوله والرعى)** اى بالسهم
(قوله ليرتاض للجهد) افادانه مندوب كاصح به فى الخطر وانه لتألهى مكرمه واما حديث
لا تخضر الملاكمة شئ من الملاهى سوى النضال اى الرمي والمساواة فالظاهر ان تسميته لهوا
للمشابهة الصورية تأمل **(قوله وحرّم شرط الجمل من الجائنين)** بان يقول ان سبق فرسك
فلك على كذا وان سبق فرسى فلى عليك كذا زبى **(قوله الا اذا دخل محلا)** المناسب

ولم يرد عنهما فيه شئ فلذا
اختلف المشايخ فيه وختان
المرأة ليس سنة بل مكرمة
للرجال وقيل سنة وقد جمع
السيوطى من ولد مخنونا
من الانبياء عليهم الصلاة
والسلام فقال *

وفى الرسل مخنون لعمر ك
خاقه *

ثمان وتسع طيون أكارم
وهم زكريا نيت ادریس
يوسف * وخظلة عيسى
وموسى و آدم * ونوح
شعيب سام لوط وصالح *
سليمان يحيى وهود بن خاتم *
(وبجوزكى الصغير وبط
قرحته وغيره من المداواة
للمصلحة) ويجوز (فصد
البهائم وكبها وكل علاج فيه
منفعة لها وجاز قتل ما يضر
منها ككلب عقور وهرة)
تضر (وبذبحها) اى الهرة
(ذبها) ولا يضر بها لانه لا
يفيد ولا يجر قها وفى الميتى
يكره احراق جراد وقيل
وعقرب ولا بأس باحراق
حطب فيها تمل والقاء
القملة ليس بأدم (وجازت
المساواة بالفرس والابل
والارجل والرعى) ليرتاض
للجهاد (وحرّم شرط
الجمل من الجائنين) الا
اذا ادخل محلا

ادخلا وصورة ان يقولوا ثالث ان سبقتنا فالمالان لك وان سبقناك فلائشي لنا عليك ولكن الشرط الذي شرطاه بينهما وهو انهما سبق كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فان غلبهما أخذ المالين وان غلباه فلائشي لهما عليه وأخذ أيهما غلب المال المشروط له من صاحبه زبلي (قوله بشرطه) وهو ان يكون فرس المحلل كفوا لفرسيهما يجوز ان يسبق أو يسبق (قوله ولا يجوز الخ) قاله الزبلي ومثله في الحائنة والخيرة وغيرها لكن جزم الشارح في كتاب الخطر والاباحة بأن الغل والمخار كالفرس وعزاه الى الملتقى والمجمع قلت ومثله في المختار والمواهب وغيرها واقره المصنف هناك خلافا لما ذكره هنا وتقدم تمام الكلام عليه في كتاب الخطر فراجع (قوله وتماه في الزبلي) حيث ذكر انه لو قال واحد من الناس لجماعة من الفرسان أول اثنين من سبق فله كذا من مال نفسه أو قال للرماة من أصاب الهدف فله كذا جاز لان من باب التفتيل فاذا كان التفتيل من بيت المال كالسلب ونحوه يجوز فإظناك بخالص ماله وعلى هذا الفقهاء اذا تنازعوا في المسائل وشرط للمصيب منهم جعل جازا لم يكن من الجانبين على ما ذكرنا في الحيل اذ التعلّم في البابين يرجع الى تقوية الدين واعلاء كلمة الله تعالى والمراد بالجواز المذكور في باب المسابقة الحل دون الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب من الدفع لا يجبره القاضي ولا يقضى عليه به اه (قوله ولا يصلى على غير الانبياء الخ) لان في الصلاة من التعظيم ما ليس في غيرها من الدعوات وهي زيادة الرحمة والقرب من الله تعالى ولا يليق ذلك بمن يتصور منه الخطايا والذنوب الاتباع بان يقول اللهم صل على محمد وآله وصحبه وسلم لان فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم زبلي واختلف هل تكبره تحريما أو تنزيها وأخلاف الاولى ومخرج التوى في الاذكار الثاني لكن في خطبة شرح الاشياء للبري من صلى على غيرهم أثم وكره وهو الصحيح وفي المستصفى وحديث صلى الله على آله أبي أوفى الصلاة حقه فله ان يصلى على غيره ابتداء أما الغير فلا اه وأما السلام فقلل اللقائي في شرح جوهره التوحيد عن الامام الجويني انه في معنى الصلاة فلا يستعمل في الغائب ولا يفرد به غير الانبياء فلا يقال على عليه السلام وسواء في هذا الاحياء والموات الا في الحاضر فيقال السلام أو سلام عليك أو عليكم وهذا مجمع عليه اه اقول ومن الحاضر السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والظاهر ان العلة في منع السلام ماقاله التوى في علة منع الصلاة ان ذلك شعار اهل البدع ولان ذلك مخصوص في لسان السلف بالانبياء عليهم الصلاة والسلام كما ان قولنا عز وجل مخصوص بالله تعالى فلا يقال محمد عز وجل وان كان عزرا جليلا ثم قال اللقائي وقال القاضي عياض الذي ذهب اليه المحققون وأميل اليه ماقاله مالك وسفيان واختاره غير واحد من الفقهاء والمتكلمين انه يجب تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء بالصلاة والتسليم كما يختص الله سبحانه عند ذكره بالتقديس والتزيه ويذكر من سواهم بالغفران والرضا كما قال الله تعالى رضي الله عنهم ورضوا عنه يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وايضا فهو أمر لم يكن معروفا في الصدر الاول وانما احداثه الرافضة في بعض الأئمة والتشبه بأهل البدع منهي عنه فتجب مخالفتهم اه اقول وكراهة التشبه بأهل البدع مقررة عندنا ايضا لكن لا مطلقا بل في المذموم وفيما يقصده التشبه بهم كما قدمه الشارح في مفسدات

بشرطه كما مر في الخطر
(لا) يحرمه (من احد
الجانبين) استحسانا ولا
يجوز الاستباق في غير هذه
الاربعة كالغلب بالجعل
واما بلا جعل فيجوز في
كل شيء وتماه في الزبلي
(ولا يصلى على غير الانبياء
ولا على غير المسالكة
الا بطريق التبعية) وهل
يجوز الترحم على النبي

الصلاة (قوله قولان) قال بعضهم لا يجوز لأنه ليس فيه ما يدل على التعظيم مثل الصلاة ولهذا يجوز أن يدعى به غير الانبياء والملائكة عليهم السلام وهو مرحوم قطعاً فيكون تحصيل الحاصل وقد استغنينا عن هذه الصلاة فلاحاجة اليها وقال بعضهم يجوز لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان من أشوق العباد إلى مزيد رحمة الله تعالى ومعناها معنى الصلاة فلم يوجد ما يمنع من ذلك زيلعي والصحيح الجواز كما ذكره الزيلعي في كتاب الصلاة وقال في البحر وروى عن بعض المشايخ أنه قال ولا يقول أرحم محمدًا وأكثر المشايخ على أنه بقوله للتواتر وقال السرخسي لأبأس به لأن الأثر ورد به من طريق أبي هريرة وابن عباس ولأن أحداً وإن جل قدره لا يستغنى عن رحمة الله تعالى اهـ (قوله وجوزه السيوطي تبعاً لاستقلالاً) أي مضموماً إلى الصلاة والسلام لا وحده فيجوز اللهم صل على محمد وأرحم محمدًا ولا يجوز أرحم محمدًا بدون الصلاة (قوله فليكن التوفيق) أي يحمل القول بالجواز على التبعة والقول بعدمه على الابتداء ويخالفه ما في البحر حيث قال ومحل الخلاف في الجواز وعدمه انما هو فيما يقال مضموماً إلى الصلاة والسلام كما أفاده شيخ الإسلام ابن حجر فلذا اتفقوا على أنه لا يقال ابتداء رحمة الله اهـ قال ط ويبنى أن لا يجوز غفر الله له وسأخبره لما فيه من اليأس نقص اهـ أقول وكذا عفا عنه وإن وقع في القرآن لأن الله تعالى أن يخاطب عبده بما أراد كما لا يليق أن يخاطب الرعية الأمراء بتأنيدهم بل الملوك ولم أر من تعرض للترحم على الملائكة فليراجع (قوله ويستحب الترضي للصحابة) لأنهم كانوا يبالغون في طلب الرضى من الله تعالى ويجهدون في فعل ما رضىه ويرضون بما يلحقهم من الابتداء من جهته أشد الرضى فهو لأحق بالرضى وغيرهم لا يلحق آذانهم ولو اتفق مل الأرض ذهباً زيلعي (قوله وكذا من اختلف في نبوته) قال النووي والذي أراه أن هذا أي الدعاء بالصلاة لأبأس به وأن الأرجح أن يقال رضى الله عنه لأنه مرتبة غير الانبياء ولم يثبت كونهما نبيين اهـ وظاهر قول المتن ولا يصلى على غير الانبياء والملائكة وكذا الكلام القاضي عياض السابق أنه لا يدعى له بالصلاة لكن يبنى عدم الاتمه به شبهة الاختلاف (قوله وقبل يقال الخ) أي لتكون الصلاة عليه تبعاً فيكون مما لا خلاف فيه وهو وجه كما لا يخفى على التبعة (قوله والعباد) بالضم جمع عابد (قوله وقال الزيلعي الخ) لا يخالف ما قبله إلا في قوله ولمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز * (تمه) * يكره الجدول أن لقمان وذا القرنين وذا الكفل انبياء أم لا ويبنى أن لا يسأل الإنسان عملاً حاجة إليه كأن يقول كيف هبط جبريل وعلى أي صورة رآه النبي صلى الله عليه وسلم وحين رآه على صورة البشر هل بقي ملكاً أم لا وأين الجنة والنار ومضى الساعة وتزول عيسى وأسمعيل أفضل أم إسحق وإيهما الذبيح وقاطعة أفضل من عاشم أم لا وأبو النبي كذا على أي دين ومادين أي طالب ومن المهدي إلى غير ذلك مما لا تحجب معرفته ولم أره التكليف به ويجب ذكره صلى الله عليه وسلم بأسماء معظمه فلا يجوز أن يقال أنه فقير غريب مسكين فريد طويل ويجب تعظيم العرب خصوصاً أهل الحرمين خصوصاً أولاد المهاجرين والانصار خصوصاً أولاد الخلفاء الأربعة مقدسى عن خزاعة الأكل (قوله والاعطاء باسم التبريز والمهرجان) بلن يقال هدية هذا اليوم ومثل القول التبة في أظهر ط والتبريز أول الربيع والمهرجان أول الخريف وهما يومان يعظمهما بعض الكفرة

قولان زيلعي قلت وفي الذخيرة أنه يكره وجوزه السيوطي تبعاً لاستقلالاً فليكن التوفيق وباللّه التوفيق (ويستحب الترضي للصحابة) وكذا من اختلف في نبوته كذا القرنين ولقمان وقيل يقال صلى الله على الانبياء وعليه وسلم كافي شرح المقدمة للقرماني (والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار وكذا يجوز عكسه) وهو الترحم للصحابة والترضى للتابعين ومن بعدهم (على الأرجح) ذكره القرماني وقال الزيلعي الأولى أن يدعو للصحابة بالترضى وللتابعين بالرحمة ولمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز (والاعطاء باسم التبريز والمهرجان لا يجوز) أي الهدايا باسم هذين اليومين حرام (وإن قصد تعظيمه) كما يعظمه المشركون (يكفر) قال أبو حفص الكبير لو أن رجلاً عبد الله خمسين سنة

ويتهادون فيهما (**قوله** ثم اهدى لمشرك الخ) قال في جامع الفصولين وهذا بخلاف ما لو اتخذ مجوس دعوة لحاق رأس ولده فحضر مسلم دعوته فاهدى اليه شيئا لا يكفر وحكى ان واحدا من مجوسى سر بل كان كثير المال حسن التعهد بالمسلمين فأتخذ دعوة لحاق رأس ولده فشهد دعوته كثير من المسلمين وأهدى بعضهم اليه فتشك ذلك على مفتيهم فكتب الى استاذه على السعدى ان ادرلكا هل بلدك قد ارتدوا وشهدوا شعار المجوس وقص عليه القصة فكتب اليه ان اجابة دعوة اهل الذمة مطلقة في الشرع ومجازاة الاحسان من المرواة وحلق الرأس ليس من شعار اهل الضلالة والحكم بردة المسلم بهذا القدر لا يمكن والاولى للمسلمين ان لا يوافقوه على مثل هذه الاحوال لظهور الفرج والسرور اه (**قوله** والتعميم) عبارة الزيلعي والتعميم بتشديد العين (**قوله** ولا بأس) من الرؤس اى لاشدة عليه من جهة الشرع او من البأس وهو الجراءة اى لاجراة في مباشرته لانه امر مشروع وفي هذا دلالة على ان فاعله لا يؤجر ولا ينهيه حوى عن المفتاح اه اقول والغالب استعماله فيما تركه اولى (**قوله** القلائس) جمع قلنسوة يفتح القاف ذات الآذان تحت العمامة ط (**قوله** غير حرير الخ) رد على مسكين حيث قال لفظ الجع يشمل قلنسوة الحرير والذهب والفضة والكرباس والسوداء والحمرات (**قوله** وصح انه عليه الصلاة والسلام لبسها) كذا في بعض النسخ ومثله في الدر المنثور اى لبس القلائس وقد عزاه المصنف والزيلعي الى الذخيرة وفي بعض النسخ وصح انه حرم لبسها اى قلائس الحرير والذهب تأمل (**قوله** وندب لبس السواد) لان محمدا ذكر في السير الكبير في باب الغنائم حديثا يدل على ان لبس السواد مستحب وان من اراد ان يجدد اللباس فليلبسها ينجى له ان ينقضها كورا كورا فان ذلك احسن من رفعها عن الرأس والقائها في الارض دفعة واحدة وان المستحب ارسال ذنب العمامة بين الكتفين وتماه في الزيلعي (**قوله** وقال اياكم والاخر) الذى في الزيلعي اياكم والحرمة فانها زى الشيطان (**قوله** ويستحب التجمل الخ) قال عليه الصلاة والسلام الله تعالى اذا اتم على عبده احب ان يرى اثر نعمته عليه وابو حنيفة كان يتردى برداء قيمته اربعمائة دينار وكان يأمر اصحابه بذلك ويقول فان الناس ينظرون اليكم بعين الرحمة ومحمد كان يلبس الثياب الثقيلة ويقول انى لى نساء وجوادى فاين نفسي لا ينظرون الى غيرى قبل للشيخ اليس عمر رضى الله عنه كان يلبس قميصا عليه كذا رقعة فقال فعل ذلك حكمة هي انه كان امير المؤمنين وعمله يقتدونه وربما لا يكون لهم مال يأخذون من المسلمين ذخيرة ملخصا (**قوله** قيمته الف دينار) تبع المصنف والذى في الزيلعي الف درهم (**قوله** وللشاب العالم ان يتقدم الخ) لانه افضل منه ولهذا يقدم في الصلاة وهي احد اركان الاسلام وهي تالية الايمان زيلعي وصرح الرملى في فتاواه بحرمة تقدم الجاهل على العالم حيث اشعر بقرول درجته عند العامة لحالته لقوله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات الى ان قال وهذا مجمع عليه فالمتقدم ارتكب معصية فيعز (**قوله** فمن يضعه) اى يضع العالم (**قوله** وهم اولوا الامر على الاصح) اى من الاقوال في تفسير قوله اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم كما ذكره الزيلعي وفي المنج عن البرازية وقال الزندوسيتى حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على

بل جرى على عادة الناس لا يكفر وينبى ان فعله قبله او بعده نفيا للشيعة ولو شرى فيه ما لم يشتره قبله ان اراد تعظيمه كفر وان اراد الاكل والشرب والتعميم لا يكفر زيلعي (**قوله** ولا بأس بلبس القلائس) غير حرير وكرباس عليه ابريتم فوق أربع اصابع سراجية ووصح انه حرم لبسها (**قوله** وندب لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط الظهر) وقيل لموضع الجلوس وقيل لشبه (**قوله** ويكره) اى الى الرجال كما مر في باب الكراهية (**قوله** المعصفر والمزغفر) لقول ابن عمر رضى الله تعالى عنهما هاتان رسول الله تعالى عليه وسلم عن لبس المعصفر وقال اياكم والاخر فانه زى الشيطان ويستحب التجمل وأباح الله الزينة بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التى اخرج لعباده الآية وخرج صلى الله عليه وسلم رداء قيمته الف دينار زيلعي (**قوله** وللشاب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل) ولو قرشا قال تعالى والذين اوتوا العلم درجات فالرافع هو الله فمن يضعه الله في جهنم وهم اولوا الامر

السواء وهوان لا يفتح الكلاء قبله ولا يجلس مكانه وإن غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يستقدم عليه في مشيه وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا وهوان تطعمه في كل مباح وعن خلف أنه وقعت زلزلة فامر الطلبة بالدعاء فقيل له فيه فقال خيرهم خير من خير غيرهم وشهرهم خير من شر غيرهم **(قوله جاز في الأصح)** وهو مروى عن أبي يوسف فقد قال يعجبني أن تترنن لي امرأتى كما يعجبها أن تترنن لها أو الأصح أنه لأبأس به في الحرب وغيره واختلف الرواية في أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله في عمره والأصح والأفضل في المحيط بين الحضاب بالسواد قال عامة المشايخ أنه مكروه وبعضهم جوزوه مروى عن أبي يوسف أما الحجرة فهو سنة الرجال وسما المسلمين إه منج ملخصا وفي شرح المشارق للأكمال والختار أنه صلى الله عليه وسلم خضب في وقت وتركه في معظم الأوقات ومذهبا أن الصبغ بالخاء والوسمة حسن كما في الحاشية قال النووي ومذهبا استحباب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حمرة وتحريم خضابه بالسواد على الأصح لقوله عليه الصلاة والسلام غيروا هذا الشيب واجتنبوا السواد أه قال الحوى وهذا في حق غير الغزاة ولا يجرم في حقهم للأرهاب ولعله محل من فعل ذلك من الصحابة **(قوله)** كما يجوز أن يأكل متكا في الصحيح قد مضى الحظر أنه لأبأس به في الختار أي فتركه أولى وهذا إذا لم يكن عن تكبر والافتحرم **(قوله)** ما روى الخ الذي في صحيح البخاري وغيره أنه عليه الصلاة والسلام قال لا آكل متكا قال ابن حجر في شرح الثمالي عن النسائي قال ما روى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكا قط لكن أخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد أنه أكل متكا مرة فإن صح فهو زيادة مقبولة ويؤيدها ما أخرجه عن ابن شاهين عن عطاء بن يسار أن جبريل رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكا فنهأ وفسر الاكثرون الانتكاء باليل على أحد الجانبين لأنه يضرب بالآكل وورد بسند ضعيف زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الأكل قال مالك رحمه الله وهو نوع من الانتكاء وفيه إشارة إلى أنه لا يختص بصفة بعينها أه ملخصا وعلم أنه أن ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أكل متكا فقد تركه لمسا من غنه فليس فيه دليل على الجواز نعم ذكر بعض الشافعية أنه خاص به عليه الصلاة والسلام والأصح عندهم أنه عام قال العلقمي في شرح الجامع الصغير اختلف في صفة الانتكاء فقيل أن يتمكن في الجلوس للأكل على أي صفة كان وقيل أن يميل على أحد شقيه وقيل أن يعتمد على يده اليسرى من الأرض والأول المعتمد وهو شامل للقوانين والحكمة في تركه أنه من فعل ملوك العموم والمتعلمين وأنه أدى إلى كثرة الأكل وأحسن الجلسات للأكل الأقدام على الوركين ونصب الركبتين ثم الجثي على الركبتين وظهور القدمين ثم نصب الرجل اليمنى والجلوس على اليسرى ونماه فيه **(قوله)** وإذا خرج من بلدة بها الطاعون (المناسب زيادة أو دخل ليناسب ما بعده **(قوله)** ليس له ذلك) هذا في غير الجهاد للتمتع لأن نفعه للمسلمين أكثر نوايا من الجهاد حيث كان بهذه الصفة **(قوله)** قضى المديون الخ إذا كان الدين إذا كان مؤجلا ففضاء المديون قبل حلول الأجل يجبر الدائن على القبول كما في الحاشية **(قوله)** لا يأخذ من المراجعة الخ صورته اشترى شيئا بعشرة نقد أو باع آخر بعشرين إلى أجل هو عشرة أشهر فإذا قضاه بعد تمام خمسة أموات يأخذ خمسة ويترك خمسة ط أقول

جاز) في الأصح ويكره بالسواد وقيل لا ومروى في الحظر (كما يجوز أن يأكل متكا) في الصحيح لما روى أنه صلى الله عليه وسلم أكل متكا جمع الفتاوى (أخذته الزلزلة في بيته ففر إلى الفضاء لا يكره بل يستحب) لفرار النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائط المائل (وإذا خرج من بلدة بها الطاعون فإن علم أن كل شيء بقدر الله تعالى فلا بأس بأن يخرج ويدخل وإن كان عنده أنه لو خرج نجا ولو دخل ابتلى به كره له ذلك) فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده وعليه حمل النهي في الحديث الشريف جمع الفتاوى (ففيه في بلدة ليس فيها غيره أفتة منه يريد أن يفزو ليس له ذلك) بزازية وغيرها (قضى المديون الدين المؤجل قبل الحلول أو مات) خل بموته (فأخذ من تركته لا يأخذ من المراجعة التي جرت بينهما) لا بقدر ماضى من الأيام وهو جواب التأخيرين (قبة وبه أفتى المرحوم أبو السعود أفدى مفتى الروم

والظاهر ان مثله ما واقضه وباعه سلعة بثلث معلوم وأجل ذلك فيحسب له من ثمن السلعة بقدر ما مضى فقط تأمل (قوله وعلله الخ) علله الخافى بالتباعد عن شبهة الربا لانها في باب الرابا ملحقه بالحقيقة ووجهه ان الربح في مقابلة الاجل لان الاجل وان لم يكن مالا ولا يقابله شيء من الثمن لكن اعتبروه مالا في المراجعة اذا ذكر الاجل بمقابلة زيادة الثمن فلو أخذ كل الثمن قبل الحلول كان أخذه بلا عوض والله سبحانه وتعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الفرائض

مناسبه للوصية انها اخت الميراث ولو وقعها في مرض الموت وقسمه الميراث بعده ولذا اخر عنها ثم الفرائض جمع فريضة وهي ما يفترض على المكلف وفرائض الابل ما يفرض كبت مخاض في خمس وعشرين وقدس في سائر مكلف فقيل لانصاء الميراث فرائض لانها مقدرة لأصحابها ثم قيل للعلم بمسائل الميراث علم الفرائض وللعلم به فرضي وفارض وفراض مغرب (قوله هي علم بأصول الخ) اي قواعد وضوابط تعرف اي تلك الاصول حق كل اي كل واحد من الورثة اي قدر ما يستحقه من التركة ولا يخفى ان من تلك الاصول الموصوفة بما ذكر الاصول المتعلقة بالمنع من الميراث والحجب بل هي العمدة في ذلك اذ بدونها لا تعرف الحقوق ولذا قالوا من لم يماره له بها لا يحل له ان يقسم فريضة ودخل فيها معرفة كون الوارث ذافر أو عصبه أو ذارحم ومعرفة اسباب الميراث والضرب والتصحيح والعول والرد وغير ذلك فافهم والمراد بالفرائض السهام المقدرة كما مر فيدخل فيه العصبات وذو الرحم لان سهامهم مقدرة وان كانت بتقدير غير صريح وموضوعه التركات وغايته اصال الحقوق لاربابها واركانه ثلاثة وارث ومورث وموروث وشروطه ثلاثة موت مورث حقيقة أو حكما مكفود أو تقدير كائنين فيه غرة ووجود وارثه عند موته حيا حقيقة أو تقدير كالحمل والعلم بجهة ارثه واسبابه وموانعه ستأتي واصوله ثلاثة الكتاب والسنة في ارث الام شهادة الغيرة وابن سلمة واجماع الامة في ارث ام الاب باجتهاد عمر رضي الله تعالى عنه الداخل في عموم الاجماع وعليه الاجماع ولا مدخل للقياس هنا خلافا لمن زعمه في ام الاب وقد علمت جوابه واستمداده من هذه الاصول أفاده في الدر المنثور (قوله لان الله تعالى قسمه) الاولى قدره كقَالَ الزبلي لانه معنى الفرض تأمل (قوله بنفسه) اي ولم يفرض تقديره الى ملك مقرب ولا نبي مرسل بخلاف سائر الاحكام كالصلاة والزكاة والحج وغيرها فان التصوص فيها بحجة كقوله تعالى أقيموا الصلوة وآتوا الزكاة * والله على الناس حج البيت * وأما السنة ينتهز بلي (قوله لتبوت بالنص لا غير) أراد بالنص ما يشمل الاجماع واحتزبه عن القياس فانه لا يجري في الميراث لانه لا مجال له في المقدرات لحفا. وجه الحكمة في التخصيص بمقدار دون آخر ثم ان هذاعلة للامة الاولى ان يقول اولتبوت فيكون علانية لتسميته نصف العلم وقيل في وجه التسمية غير ما ذكره وقيل انه لا يدرك معناه فصدق بأنه نصف العلم ولا بحث عن وجهه * ثم اعلم ان ما ذكره من الاجماع مبني على ان النصف يراد به احد قسمي الشيء فان كل الشيء تحته نوعان احدها نصفه وان لم يتحد عددها ومنه حديث احمد الطهور نصف الايمان وقول العرب نصف السنة حضر ونصفها سفر اي تنقسم زمانين وان تفاوتت عدتهما وقول

وعليه بالرفق للجناين وقد

قدمته قبل فصل القرص

والله اعلم * (فرع) * في آخر الكثر ينبي لحافظ القرآن في كل اربعين يوما ان يحتم مرة والله اعلم

كتاب الفرائض

هي علم بأصول من فقه وحساب تعرف حق كل من التركة والحقوق ههنا خمسة بالاستقراء لان الحق اما للميت او عليه او لاولا الاول التجهيز والثاني اما ان يتعلق بالذمة وهو الدين المطلق او لا وهو يتعلق بالعين والثالث اما اختياري وهو الوصية او اضطراري وهو الميراث وسعى فرائض لان الله تعالى قسمه بنفسه وأوصى وضوح الثمار بشمسه قلت ولذا سماه صلى الله عليه وسلم نصف العلم لتبوت بالنص لا غير

شرح وقد قيل له كيف أصبحت فقال أصبحت ونصف الناس على غضبان يريد أنهم بين محكوم له راض ومحكوم عليه غضبان وقول الشاعر

أذامت كان الناس نصفان شامت * وآخر راض بالذي كنت أضع

وقول مجاهد المضمضة والاستنشاق نصف الوضوء أى أنه نوعان مظهر لبعض الباطن ومظهر لبعض الظاهر أفاده ابن حجر في شرح الأدب عين (قوله فبالنص) إرادته ما يبرر الإجماع (قوله أو بالضرورة) أى الأثر والاختيار كالبيع والشراء وقبول الهبة والوصية (قوله) وهل ائدت الحى من الحى إلى (أى قبيل الموت فى آخر جزء من أجزاء حياته والاول قول زفر ومشايخ العراق والثانى قول صاحبين وثمرة الخلاف فيما لو تزوج بأمة مودته ولا وارت غيره فقال لها إذا ماتت مولدك فانت حرة فعلى الاول تعتق لانه اضاف العتق الى الموت والميت ثابت له

قوله وعلى الثانى لا تعتق لثبوت الملك بعده أفاده فى شرح الوهبانية وتظهر الفرة أيضا فيما لو علق الوارث طلاقها بموت مولاه كما نص عليه البيهقي عن السراجة أقول وبه تظهر قاعدة تصويرها بالزوج والأفعل يعلق العتق لا يتوقف على الزوجية تأمل (قوله المعتمد الثانى)

وكذا ذكر الطرابلسى فى سكب الأنهر أن عليه المولى لكن ذكر فى الدر المنقى عن التتارخانية أن الاعتدال على الاول (قوله الحالية الخ) صفة كاشفة لأن التركة فى الإصلاح مائة الميت من الأموال صافيا عن تعاقب حق الغير بعين من الأموال كما فى شروح السراجية وأعلم أنه يدخل فى التركة الدية الواجبة بالقتل الحشا أو بالصلح عن العمد أو بالقتال التخصيص ما لا يغنى

بعض الأولياء فتقضى منه ديون الميت وتنفذ وصاياه كما فى الذخيرة (قوله بعينها) متعلق بقوله تعلق (قوله كالرهن الخ) مثال لعين التى تعلق بها حق الغير فإذا رهن شيئا وسامعه

وإيتركه غيره فدين المرتهن مقدم على التجهيز فان فضل بعده شئ صرف اليه (قوله والعبد الجانى) أى فى حياة مولاه ولأماله سواء كان الجانى عليه احق به من المولى إلا أن يفضل بعد ارض الجناية شئ (تبييه) لو كان العبد الجانى هو المرهون قدم حق الجانى عليه لانه

أقوى لثبوته على ذمة العبد وحق المرتهن فى ذمة الراهن ومتعلق برقة العبد لا فى ذمته ذكره يعقوب باشا فى حاشية شرح السراجية للسيد الشريف (قوله والمأذون المديون) أى إذا مات

المولى ولأماله سواء قدم الغرما على التجهيز (قوله والمبيع المحبوس بالثمن) كما لو اشترى عبدا ولم يقضه فمات قبل نقد الثمن فالبايع احق بالعبد من تجهيز المشتري قل يعقوب باشا

أما إذا كان المبيع فى يد المشتري ومات عاجزا عن أداء الثمن فإنه يبدأ برجوعه لا مطلقا بل إذا لم يتعلق به شئ من الحقوق اللازمة كما إذا كاتبه المشتري أو رهنه أو استولده أو جنى

ذلك المبيع على غيره فإنه حينئذ لم يثبت له حق الرجوع للمانع قوى حتى لو عجز المكاتب وعاد إلى الرق أو فك الرهن أو فدى من الجناية فله الرجوع لزوال ذلك المانع اه ونقل مثله

ط عن حاشية عجم زاده على شرح السيد ثم قال وانظر هذا مع قولهم أن البايع أسوة الغرما فيه عندنا اه أى فيما إذا قبض المشتري المبيع ولم يذكر فيه إلا خلاف الشافعى

كأن تقدم قبيل خيار الشرط والظاهر أن ما ذكره مأخوذ من كتب الشافعية فليتب (قوله) والدرا المستأجرة (قوله) فإنه إذا أعطى الأجرة أو لاتهم ماتت الأجرة صارت الدار رهنًا بالأجرة

وأما غيره فبالنص تارة وبالقياس أخرى وقيل لتعلقه بالموت وغيره بالحياة أو بالضرورة وغيره بالاختيارى وهل ائدت الحى من الحى أم من الميت المعتمد الثانى شرح وهبانية (يبدأ من تركه الميت الحشالية عن تعلق حق الغير بعينها كالرهن والعبد الجانى) والمأذون المديون والمبيع المحبوس بالثمن والدار المستأجرة

سيد قال ط زاد في روح الشروح على ما ذكر العبد الذي جعل مهرا يعني اذا مات الزوج وهو في يده ولا ماله سواء فان الزوجة تقدم على تجهيز الزوج والمقبوض بالبيع الفاسد اذا مات البائع قبل الفسخ اى فان المشتري مقدم على تجهيز البائع **(قوله)** وانما قدمت الخ اى هذه الحقوق المتعلقة بهذه الاعيان والاصل ان كل حق يقدم في الحجة يقدم في الوفاة درمتنى وتقديمها على التجهيز هو الذى جزم به في المعراج وكذا سراح الكثر والسراجية بل حكى بعض سراح السراجية الاتفاق عليه فما ذكره مسكين من ان ذلك رواية وان الصحيح تقديم التجهيز قال في الدر المنقى منظور فيه بل تعليلهم يفيد انه ليس بتركة اصلا اه اى فلا يرد على اطلاق المتن من انه يبدأ من التركة بالتجهيز **(قوله)** تجهيزه وكذا تجهيز من تلزمه نفقته كولد مات قبله ولوليلحظة وكزوجته ولوغنية على المعتمد در متنى **(قوله)** يعلم التكفين) كانه يشير الى ان قول السراجية يبدأ بتكفينه وتجهيزه من عطف العام على الخاص **(قوله)** من غير تفتير ولا تبذير) التفتير هو التقصير والتبذير يستعمل في المشهور بمعنى الاسراف والتحقيق ان بينهما فرقا وهو ان الاسراف صرف الشئ فيما ينبغي زائدا على ما ينبغي والتبذير صرفه فيما لا ينبغي صرح به الكرماني في شرح البخارى يعقوب وعليه فالناسب التعبير بالاسراف بدل التبذير موافقا لقوله تعالى والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا لكنه راعى المشهور **(قوله)** ككفن السنة) اى من حيث العدد وقوله او قدر ما كان يلبسه في حياته اى من حيث القيمة وأومعنى الواو قال في سكب الانهر ثم الاسراف نوعان من حيث العدد بان يزداد في الرجل على ثلاثة اثواب وفي المرأة على خمسة ومن حيث القيمة بان يكفن فيها قيمته تسعون وقيمة ما يلبسه في حياته ستون مثلا والتفتير ايضا نوعان عكس الاسراف عددا وقيمة اه وهذا اذا لم يوص بذلك فلو اوصى بتعتبر الزيادة على كفن المثل من الثلث وكذا لو تبرع الورثة به او اجنى فلا بأس بالزيادة من حيث القيمة لالعدد وهل للغرماء المنع من كفن المثل قولان والصحيح نعم درمتنى اى فيكفن بكفن الكفاية وهو ثوبان للرجل وثلاثة للمرأة ابن كمال **(قوله)** او قدر ما كان يلبسه في حياته اى من اوسط ثيابه او من الذى كان يترتب به في الاعباد والجمع والزيارات على ما اختلفوا فيه زبلى **(قوله)** ولو هلك كفته الخ) قال في سكب الانهر واذا نبش قبر الميت واخذ كفته يكفن في ثلاثة اثواب ولو ثابثا اوربا مادام طريا ولا يعاد غسله ولا الصلاة عليه وان تسخ يلف في ثوب واحد كل ذلك من اصل ماله عندنا وان كان عليه دين الا ان يكون الغرماء قد قبضوا التركة فلا يسترد منهم وان كان قد قسم ماله فعلى كل وارث بقدر نصيبه دون الغرماء واصحاب الوصايا لانهم اجنب ولا تجبر الورثة على قبول كفن متبرع لان فيه لحقوق العاربهن الا اذا كان الورثة صغارا خيئت لورأى الامام مصاحبة بقبل الا ان يختاروا القيام بأنفسهم خيئت لهم اولى به اه اى الا ان يختار الكبار منهم تأمل **(قوله)** ويقدم دين الصحة) هو ما كان ثابتا بالينة مطلقا او بالاقرار في حال الصحة ط وقد رجح بعضه على بعض كدين لاجنبى على مكاتب مات عن وفاء يقدم على دين المولى وكالدين الثابت على نصرانى بشهادة المسلمين فانه مقدم على الثابت بشهادة اهل الذمة عليه والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم

وانما قدمت على التكفين لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركة (تجهيزه) يعلم التكفين (من غير تفتير ولا تبذير) ككفن السنة او قدر ما كان يلبسه في حياته ولو هلك كفته فلو قبل تفسيحه كفن مرة بعد اخرى وكله من كل ماله (ثم) تقدم (ديونه) التي لها مطالب من جهة العباد) ويقدم دين الصحة

على الدين الثابت عليه بدعوى كافر اذا كان شهودها كافرين أو شهود الكافر فقط اما اذا كان شهودها مسلمين أو شهود الكافر فقط فيهما سواء كافي حاشية البحر للمرمل من كتاب الشهادات فانهم (قوله على دين المرض) هو ما كان ثابتا بأقراره في مرضه أو في حكم المرض كقرار من خرج للمبارزة أو أخرج للقتل قصاصا أو ليرجم ط عن نجم زاده (قوله ان جهل سببه) أما اذا علم بان أقر في مرضه بدين علم بثبوته بطريق المأينة كما يجب بدلا عن مال ما إنك أو استهلكه كان ذلك بالحقيقة من دين الصحة اذ قد علم وجوبه بغير اقراره فلذلك سواء في الحكم اه سيد (قوله وأما دين الله تعالى الخ) يحترز قوله من جهة العباد وذلك كالزكاة والكفارات ونحوها قال الزيلعي فانها تسقط بالموت فلا يلزم الورثة أدائها الا اذا أوصى بها أو تبرعوا بها هم من عندهم لان الركن في العبادات نية المكلف وفعله وقد فات بموته فلا يتصور بقاء الواجب اه وتامة فيه اقول وظاهر التعليل ان الورثة لو تبرعوا بها لا يسقط الواجب عنه لعدم النية منه ولان فعلهم لا يقوم مقام فعله بدون اذنه تأمل (قوله من ثلث الباقي) اي الفاضل عن الحقوق المتقدمة وعن دين العباد فانه يقدم لواجب مع دين الله تعالى لانه تعالى هو الغنى ونحن الفقراء كفي الدر المنتقى (قوله ثم تقدم وصيته) اي على التسمية بين الورثة قال الزيلعي ثم هذا ليس بتقديم على الورثة في المعنى بل هو شريك لهم حتى اذا سلم شيء سلم للورثة ضعة أو أكثر ولا بد من ذلك وهذا ليس بتقديم في الحقيقة بخلاف التجهيز والدين فن الورثة والموصى له لا يأخذون الا ما فضل عنهما اه (قوله ولو مطلقة على الصحيح) كذا قاله السيد وغيره ثم قال وقال شيخ الاسلام خواهر زاده ان كانت معينة كانت مقدمة عليهم وان كانت مطلقة كان يوصى بثلاث ماله أو بربعه كانت في معنى الميراث لشيوعها في التركة فيكون الموصى له شريكا للورثة لا مقدما عليهم وبديل على شيوع حقه فيها كحق الوارث انما اذا زاد المال بعد الوصية زاد على الحقين واذا نقص نقص عنهما حتى اذا كان ماله حال الوصية مثلا الفانهم صار ألفين فله ثلث الالفين وان انعكس فله ثلث الالف اه قال الاكمل ولعل الصواب معه فان التقديم انما يتصور فيه يجعل حق الموصى له متعلقا بالصورة والمعنى اذا خرج من الثالث فيمنع تعاقب حق الوارث بصورته فكان ذلك تقدما على الورثة واما اذا كانت مطلقة فلا يتصور هناك تقديم اه (قوله خلافا لما اختاره في الاختيار) اي من قول شيخ الاسلام المتقدم ونصه فان كانت الوصية بعين تعتبر من الثالث وتنفذ وان كانت بحجزه شائع كالثلث والرابع فالموصى له شريك للورثة يزداد نصيبه بزيادة التركة وينقص بنقصها بحسب المال ويخرج نصيب الموصى له كما يخرج نصيب الوارث ويقدم على قسمة التركة بين الورثة لما تلونا اه والحاصل انه لا خلاف في تقديم الوصية بعين كالدار والتوب مثلا بمعنى انها اذا خرجت من الثالث فلا حق للورثة فيها فتفرز وحدها ويقسم بين الورثة ما سواها وأما الوصية المطلقة فن نظر الى انها شائعة في التركة تزداد بزيادتها وبالعكس قال لا تقدم فيها بل الموصى له شريك للورثة دائما بمعنى انه لا يمكن ان يفرد بالاخذ وان استغرق التركة بخلاف الدين ونحوه ومن نظر الى ان قسمة الميراث لا تكون الا بعد اخراج نصيب الموصى له قال انها مقدمة لانه لو فُزر نصيبه أولا لاي اعتبر شريكهم

على دين المرض ان جهل
سببه والا فسيان كما بسطه
السيد واما دين الله تعالى
فان اوصى به وجب تنفيذه
من ثلث الباقي والا لا (ثم)
تقدم (وصيته) ولو مطلقة
على الصحيح خلافا لما
اختاره في الاختيار (من
ثلث مابق) بعد تجهيزه
وديوته وانما قدمت

الورثة لزم ان يقسم له معهم كأنه واحد منهم له ثلث التركة مثلا يلزم منه الخلل مثلا لو تركت زوجا واثنين شقيقتين وأوصيت بالثلث لزيد فيخرج الثلث الموصى به أولا فيأخذ زيدواحدًا من ثلاثة ثم يقسم الباقي من سبعة للزوج ثلاثة وللشقيقتين اربعة والالزمن ان تقسم التركة من تسعة فيأخذ الموصى له اثنين والزوج ثلاثة والشقيقتان اربعة فينقص نصيب الموصى له وانت اذا حققت النظر يظهر لك ان الخلاف لنظري لان كل واحد من اصحاب القولين يسلم ما قاله الآخر وانما النزاع في ان اخراج نصيب الموصى له اولاهل يسمى تقديمًا أم لا ويدل عليه كلام الزيلعي السابق وكذا كلام صاحب الاختيار فانه تابع شيخ الاسلام في القول بالمشاركة ثم ذكر ان نصيب الموصى له يقدم على قسمة التركة فقد جمع بين المشاركة والتقديم فانغم هذا التحقيق الذي هو بالقبول تحقيق والله تعالى ولي التوفيق **(قوله في الآية)** اي قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها اودين **(قوله)** لكونها مظنة التفريط لانها مأخوذة بلاعوض فشق على الورثة ولا تطيب نفوسهم بها بخلاف الدين اولكونها برا وطاعة والدين مذموم غالبًا ولذا استعاض منه عليه الصلاة والسلام اولان حكمها كان مجهولًا عند المخاطبين بخلاف الدين وتماه في سكب الانهر عن الزمخشري **(قوله)** بل خامسا باعتبار البداية قبل التجهيز بعين تعلق بها حق الغير لكن تقدم انها ليست من التركة والمراد بيان الحقوق المتعلقة بالتركة فهي حينئذ اربعة **(قوله)** يقسم الباقي لم يبق يقدم كقائل في سابقه لانه آخر الحقوق فلم يبق ما يقدم عليه **(قوله)** اي الذين ثبت ارفهم بالكتاب اي القرآن وهم الابوان والزوجان والبنون والبنات والاخوة والاخوات **(قوله)** أو السنة اوها وفيما بعده مانعة الخلو فصدق باجتماع الثلاثة والمراد بالسنة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان فعلا كانت الابن والاخوات لا يوين أولاب مع البنت الصاية والجدة أم الام او قولًا كما مثل الشارح أفاده في سكب الانهر **(قوله)** أو الاجماع اي اتفاق رأى المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر ما على حكم شرعي وقيل المراد به هنا قول مجتهد واحد من اطلاق اسم الكل على الجزء كما طلاق القرآن على كل آية منه ليشمل من اختلف في وراثته كذوى الارحام وفيه نظر لانه يخرج عنه ما اتفق عليه رأى المجتهدين ولان من اختلف في وراثته دليله عند القائلين بالكتاب أو السنة فلاحاجة الى التأويل **(قوله)** يجعل الجد كالأب وجعل الجدة كالأم وبنت الابن كالبنت الصلية والاخ لاب كالشقيق والاخت لاب كالشقيقة سكب الانهر **(قوله)** ويستحق بالبناء للمجهول اولللمعلوم وضميره للوارث المفهوم من المقام **(قوله)** باحد ثلاثة) يعني ان كل واحد منها علة للاستحقاق بمعنى انه لا يلزم اجتماع الثلاثة او بعضها فلا ينافي حصول الاستحقاق باثنين منها كزوجة هي بنت عم او معتقة فيرت منها الزوج التصف بالزوجية والباقي بالتعصيب او الولاء فانهم **(قوله)** ونكاح صحيح ولو بلاوط ولاخلوة اجماعا درمتن **(قوله)** فلا توارث بفساد هو ما فقد شرطًا من شروط الصحة كشهود ولا باطل كنكاح النعمة والمؤقت وان جهات المدة او طالت في الاصح كما مر في محله **(قوله)** وولاء اي بنوعيه عناق وموالة **(قوله)** والمستحقون للتركة عشرة اصناف) جمعها العلامة محمد بن

في الآية اهتماما لكونها مظنة التفريط (ثم) رابعا بل خامسا (يقسم الباقي) بعد ذلك (بين ورثته) اي الذين ثبت ارفهم بالكتاب او السنة كقوله عليه الصلاة والسلام اطعموا الجندات السدس او الاجماع يجعل الجد كالأب وابن الابن كالابن (ويستحق الارث) ولو لمصحف به يفتى وقيل لا يورث وانما للفقاري من ولديه صبرية باحد ثلاثة (برحم ونكاح) صحيح فلا توارث بفساد ولا باطل اجماعا (وولاء) والمستحقون للتركة عشرة اصناف مرتبة كما أفاده بقوله (فيبدأ بذوى الفروض)

الشحة على هذا الترتيب في منظومته الفرضية التي شرحها شيخ مشايخنا الفقيه ابراهيم السامحاني فقال

يعطى ذوا الفروض ثم العصب * ثم الذي جاد بمقت الرقبه

ثم الذي يعصبه كالجذ * ثم ذوا الارحام بعد الرد

ثم محمل وراموا الى * ثم مزار ثم بيت المال

وأراد المحمل من أقرب له ينسب محمل على الغير وبالمزاد الموصى له بمزاد على الثالث أقول وحيث ذكر عصبه المتفق فالتناسب ذكر عصبه المولى أى مولى الموالاة ايضا فانهم يرثون بعده ايضا كما يأتى فالاصناف احد عشر * (تنبيه) * قيد بالتركة لان الارث يجري في الاعيان المالية اما الحقوق ففنها ما يورث كحق حبس المبيع وحبس الرهن ومنها ما لا يورث كحق الشفعة وخيار الشرط وحد التفدق والنكاح أى حق التزويج كما لومات الشقيق عن ابن وثمان أخ لاب فالحق للأخ للأب والابن والولادات والعوارى والودائع كما لومات المستعير لا يكون وارثه مستعيرا وكذا المودع وكذا الرجوع عن الهبة وكذا الولاء كأن يكون للمعتق ابنان فأت احدهما بعده عن ابن فالولاء لابن الباقي فلومات هذا عن ابنتين فالولاء بينهما وبين ابن الابن الاول اثلاثا كأنهم ورثوا من جدهم لا من آبائهم واجمعوا على ان خيار القبول لا يورث وكذا الاجارة وكذا الاجازة في بيع الفضولى وكذا الاجل واختلفوا في خيار العيب فقيل يورث واقتصر عليه في الدرر وادعى شارح الطحاوى الاجماع عليه وقيل يثبت للوارث ابتداء وكذا الخلاف في النقص واما خيار الرؤية فالصحيح انه يورث واما خيار التعيين كما لو اشترى عبداً عن ابنه بالخير فاحدهما فاتفقوا على انه يثبت للوارث ابتداء وكذا خيار الوصف ينتقل الى الوارث اجماعا كما في الفتح ويؤخذ منه انه خيار التفرير يورث لانه يشبه فوات الوصف واليه مال العلامة المقدسى ومال صاحب التنوير الى خلافه لكنه مال في منظومته الفقهية الى الاول اه ملخصا من الاشياء وشرحها لشيخنا العلامة البعلى (قوله أى السهام المقدرة) هى النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس سراج (قوله ثلاثة من الرجال) هم الاب والجد والاختلام ح (قوله وسبعة من النساء) هن البنت وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت لاب والاخت لام والام والجدة ح (قوله فيستوى فيه الواحد والجمع) لما تقرران أن تبطل معنى الجمعية بحيث يتناول كل واحد كما لمفرد حتى لو قال والله لا تزوج النساء لم يثبت بتزوج واحدة واذا قال نساء لم يثبت الا بثلاث يعقوب (قوله وجمعه للازدواج) جواب سؤال تقديره انه كان الاخصر التعبير بالعصبة مفردا كما عبر في قسمه وهو العصبة السببية والجنسية فيه اظهر والجواب انه جمعه لفظا وان لم يكن معنى الجمع مراداً للزواج بينهما وبين قوله بذوى الفروض حيث ذكره بلفظ الجمع او يقال جمعه لتعدد انواعه من عصبه بنفسه وبغيره ومع غيره كما يأتى بيانه وقد يقال ان الداعى الى ابطال معنى الجمعية انه لا يشترط في تقديره على المتفق تعدد بل يقدم ولو واحدا بخلاف اصحاب الفروض فانه ليس فيهم من يتقدم وحده على العصبة بمعنى انه لا يرث معه العصبة اذ ليس في اصحاب الفروض من يبرز كل المال وحده بالفرضية وان كان يتقدم عليه بمعنى آخر وهو انه لا يعطى للعصبة الا ما ابقاه له صاحب الفرض

أى السهام المقدرة وهم اثنا عشر عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء واثنتان من التسبب وهما الزوجان (ثم بالعصبات) أل للجنس فيستوى فيه الواحد والجمع وجمعه للازدواج (النسبية)

فأتمل **(قوله)** لأنها أقوى) علة للتقديم المستفاد من ثم ومن متعلق الجار قل السيد فإن
العصوبة النسبية أقوى من السببية يرشدك الى ذلك ان اصحاب الفروض النسبية يرد عليهم
دون اصحاب الفروض السببية اعني الزوجين **(قوله)** ثم بالمتعق (الاولى قول السراجية مولى
العاقبة ليشمل الاختيارية بأن عتق عليه بلفظ اعتاق او قرعه من تدير او غيره او بشرأ ذى
رحم محرم منه والاضطرارية بأن ورث ذارحم محرم منه فعتق عليه والمراد جنس مولى العاقبة
فيشمل المتعدد والمتفرد كما يشمل الذكر والانثى المتعق بواسطة كعتق المتعق على ما يأتى قريبا
وكعتق الاب ويشمل ايضا كما قال ابن كمال المعروف والمقرله ويقدم المعروف على المقرله
ويشترط في صحته ان لا يكون للمقر مولى عساقفة معروفة وان لا يكون مكذبا شرعا اه
(تنبيه مهم) * شرط ثبوت الولاء ان لا يكون الام حرة الاصل بمعنى عدم الرق فيها ولا في اصلها
فان كانت فلاولاء على ولدها وان كان الاب معتقا كما في البدائع فاذا تزوج العتيق حرة الاصل
فلاولاء على اولاده تغليباً للحرية كما في سكب الانهر عن الدرر وغيرها وتامه فيه وفيما قدمناه
في كتاب الولاء فاحفظه فانه مزلة الاقدام **(قوله)** وهو العصبية السببية) خاص بالمتعق دون
عصبته وليس كذلك بل العصبية السببية مجموعهما كما في شرح السراجية للعلامة ابن الحلي
وعليه كلام الشارح الآتى في فصل العصبات وما اوهمه كلام السيد من خلاف ذلك اجاب
عنه يعقوب فكان على الشارح ان يقول بعد قوله ثم عصبته الذكور وهما العصبية السببية بضمير
التثنية **(قوله)** ثم عصبته الذكور) اى العصبية بنفسه فيكون من الذكور قطعاً وكونه عصبية
بنفسه لمولى العاقبة لا ينافي كونه عصبية سببية كما قاله ابن الحلي فلو ترك العتيق ابن سيده
وبنته فالارث للابن فقط ولو ترك بنت سيده واخته فلاحق لهما فيه **(قوله)** لانها اى علة
للتقييد بالذكور الذى قال السيد انه لا بد منه ولكن هذا مبنى على ان المراد بالمتعق ما يشمل
القريب والبعيد كالمعتق ومعتق المتعق وهكذا ذكرنا او انثى اما اذا اريد به ماهو المتبادر
منه وهو المعتق القريب فلا حاجة الى التقييده ويكون المراد بعصبته العصبية السببية من
الذكور والاناث كعتق المتعق ومعتقة المتعق والعصبية النسبية ايضا لكن لا بد في الثانى من
كونه عصبية بالنفس فيكون من الذكور قطعاً كما مر دون العصبية بالغير او مع الغير للحديث
المذكور **(تنبيه)** * اقتصاره على المتعق وعصبته يفيد انه لو كان لعصبته المتعق عصبية فلا
ميراث له ببيان امرأة اعتقت عبداً ثم ماتت عن زوج وابن منه ثم مات العتيق فاليراث لابنها
لانه عصبته فلومات الابن قبل العتيق فلأميراث لزوجها لانه عصبته عصبته واما اذا اعتق
رجل عبداً ثم العبد اعتق آخر ثم الآخر اعتق آخر ومات العتيق الثالث وترك عصبية
المتعق الاول فانه يرثه وان كان في صورة عصبية عصبته المتعق لكن لذلك بل لان العتيق
الاول جرولاء هذا الميت فيرثه عصبية العتيق الاول لقيامه مقام المتعق الاول للحديث اه
ملخصاً من الخيرة في باب الولاء وقدمناه هناك وسأبقى تمام الكلام على الحديث **(قوله)**
ثم الرد) اى عند عدم من تقدم ذكره من العصبات يرد الباقي من اصحاب الفروض على
ذوى الفروض النسبية واحتزبه عن ذوى الفروض السببية كالزوجين لان سبب الرد
هو القرابة الباقية بعد أخذ الفرض وقرابة الزوجية حكمية لا يبقى بعد اخذ الفرض فلا

لأنها أقوى (ثم بالمتعق)
ولواتى وهو العصبية السببية
(ثم عصبته الذكور) لانه
ليس للنساء من الولاء
الامأعتقن (ثم الرد) على
ذوى الفروض النسبية

رد لاستثناء سببه اقاده يعقوب لكن سياى عن الاشياء وتقدم في الولاء انه يرد عليهما في زماننا وبأى تمامه ان شاء الله تعالى (قوله بقدر حقوقهم) اى قدرا نسبيا لا عدديا لان ما يعطى من الرد قد يكون اقل مما يعطى من الفرض كفى الختين لابيون واخت لام ومساويا كفى الختين لام وام وأكثر كفى اخت لام وجدة وطريق النسبة ان من له النصف فرضه بقدر سهام النصف من الرد ومن له الثلث كذلك فكذاك مثلا اذا ترك اختا شقيقة واما فالثلاثة من ستة نصفها وهو ثلاثة للشقيقة وثلاثة للام وجملة السهام خمسة بقى واحد يرد عليهما بنسبة سهامهما وقد كان للشقيقة ثلاثة احساس الواحد وللأم اثنين فلها خسا الواحد وترجع مسئلة الرد الى خمسة كبايتى بيانه في محله (قوله ثم ذوى الارحام) اى يبدأ بهم عند عدم ذوى الفروض النسبية والعصبات فيأخذون كل المال ومابقى عن احد الزوجين لعدم الرد عليهما (قوله ثم بعدهم) اى اذا فقد ذوو الارحام يقدم على الموالاة اى القابل موالاة الميت حين قلله انت مولائى ترى اذا مات وتعل عنى اذا جئت ولم يكن من العرب ولا من معانيقهم وولاله وارث نسي ولا عقل عنه بيت المال او مولى موالاة آخر فيرثه القابل بالاعكس الان شرط ذلك من الجانبين وتحقق الشرائط فليهما وله ان يرجع ما لم يعقل عنه مولاة وهذا مذهب عمرو على وكثيرين ثم عصيته ترث ايضا على ترتيب عصبة مولى العتاقة وان لم يذكره المصنف سألنى في شرح المظلومة وقدمناه مع استيفاء الشروط وبيانها في الموالاة (قوله وله الباقي الخ) اى ان لم يوجد احد من تقدم فله كل المال الا ان وجد احد الزوجين فله الباقي عن فرضه (قوله ثم المقر له بنسب الخ) اى ثم بعده مولى الموالاة بان لم يكن يقدم المقر له بنسب الخ فيعطى كل المال اذا كان احد الزوجين فيعطى ما فضل بعد فرضه (قوله على غيره) ضمنه معنى التحميل فعدها على اى المحمول نسبه على غيره في ضمنه الاقرار بالنسب من نفسه كالمقر له بانه اخوه او ابن ابنته فان اقراره هذا تضمن حمل النسب على الاب والابن واحترزه عما اذا لم يتضمن تحميل النسب على غيره كما اذا اقر لجهول النسب بانه ابنه فانه يوجب ثبوت النسب منه ويندرج في الورثة النسبية اذا اشتمل الاقرار على شرائط صحته كالحرية والبلوغ والعقل والمقر وتصديق المقر له بالنسب وكونه بحيث يولد مثله لثله وتقدم في باب اقرار المريض تمام الكلام على ما يوضح من ذلك وما لا يوضح مع بيان الشروط وحرره اى اضافى شرحنا على نظم فرائض المائى المسمى بالرحيق المختوم شرح فلائذ الدر المنظوم وفي آخر التاسع والعشرين من جامع الفصولين فروع مهمة يلزم مراجعتها (قوله لم يثبت) قيدان وبين الشارح محترزه وزاد في السراجية ثالثا وهو موت المقر على اقراره لانه اذا رجع لم يعتد به فلا يرث واذا اجتمعت هذه الصفات في المقر له صار عندنا وارثا في المرتبة المذكورة لان المقر كان مقرا بشيئين النسب واستحقاق المال بالارث لكن اقراره بالنسب باطل لانه يحمل نسبه على غيره والاقرار على الغير دعوى فلا تنفع ويبقى اقراره بالمال صحيحا لانه لا يعده الى غيره اذ لم يكن له وارث معروف سيدأى ويكون هذا الاقرار وصية معنى ولذا صرح رجوعه عنه ولا ينتقل الى فرع المقر له ولأدله (قوله بان صدقه المقر عليه) بان قال الاب نعم هو ابى وهو أخوك وكذا لو صدقه الورثة وهم من اهل الاقرار اه من روح الشروح والمراد ورثة المقر بان قال

بقدر حقوقهم (ثم ذوى
الارحام ثم بعدهم مولى
الموالاة) كما مر في كتاب
الولاء وله الباقي بعد
فرض أحد الزوجين
ذكره السيد (ثم المقر
له بنسب) على غيره (لم
يثبت) فلو ثبت بان صدقه
المقر عليه

اولاد المقر هو عمنّا ط (قوله) او اقر بمنثل اقراره) اى بان قال من غير علم باقرار المقر هو ابنى اذلو علم به كان تصديقا تاملا والظاهر انه اذا حمل نسب على نفسه ورث منه قصدا او من غيره وان لم يقر ذلك الغير أفاده ط (قوله) أو شهد رجل) اى مع المقر قال الشارح في باب اقرار المريض لا يصح في حق غيره الا برهان ومنه اقرار اثنين اه وظاهره انه لا يلزم في هذا الاقرار لفظ الشهادة واذا انه يصح باقرار الوارث وان لم يقر به المورث وهو ظاهر (قوله) وان رجع المقر) قال في روح الشروح واعلم انه ان شهد مع المقر رجل آخر اوصدقه المقر عليه أو الورثة وهم من اهل الاقرار فلا يشترط الاصرار على الاقرار الى الموت ولا ينفع الرجوع لثبوت النسب حينئذ اه وفي سكب الانهر وضح رجوعه لانه وصية معنى ولاشئ للمقر له من تركته قال في شرح السراجية المسمى بالمتهاج وهذا اذا لم يصدق المقر عليه اقراره قبل رجوعه أو لم يقر بمنثل اقراره الخ فقول المتح عن بعض شروح السراجية وهذا اذا لم يصدق المقر له صوابه المقر عليه كرايته في نسختي مصلحا بخط بعض الفضلاء (قوله) وكذا لو صدقه المقر له الخ) الصواب اسقاطه بالكلية والذي أوقعه فيه عبارة المتح السابقة وقد علمت ماهو الصواب فيها لان تصديق المقر له لا يثبت النسب قطعاً لانه المتنع بذلك فهو متمم واذا لم يثبت باقرار المقر فكيف يثبت بتصديق المقر له المتهم على انك قد علمت ان الذى في روح الشروح وغيره هو ثبتوته بتصديق المقر عليه لا المقر له فتنبه وتأم الكلام على ذلك يعلم من باب اقرار المريض فارجع اليه (قوله) ثم بعدهم الخ) اى اذا عدم من تقدم ذكره يبدأ بمن اوصى له بجميع المال فيكمل له وصيته لان منه عما زاد على الثلث كان لاجل الورثة فان لم يوجد احد منهم فله عندنا ما عين له كمال سيد ولا يخفى ان المراد انه يأخذ الزائد بطريق الاستحقاق بلا توقف على اجازة فلا يرد ان اخذ الزائد لا يشترط فيه عدم الورثة اذ لو اجازوا جاز (قوله) لانه نوع قرابة) الاولى قول السيد ان له نوع قرابة (قوله) ثم يوضع) اى ان لم يوجد موسى له بالزائد يوضع كل التركة في بيت المال او الباقي عن الزائد ان وجد موسى له بما دون الكل ولم يقل ثم يقدم اذ لا شئ بعده وأشار الى ان كلام المصنف من قيل قوله * علقها بنا وما باردا * (قوله) لا ارضا) نفى لما يقول الشافعية لما يرد عليه من انه لو كان ارضا لم تصح وصيته بالثلث للفقراء اذا لم يكن له وارث خاص لانها وصية لوارث فتوقف على اجازة بقية الورثة ومن انه يعطى من ذلك المال من ولد بعدموت صاحبه ولولده مع والده ولو كان ارضا لما صح ذلك لكن افنى متأخرو الشافعية بالرد ان لم ينظم بيت المال (قوله) وموانعه) المانع لغة الحائل واصطلاحاً ما ينفي لاجله الحكم عن شخص لمعنى فيه بعد قيام سببه ويسمى محروماً فخرج ما انتفى لمعنى في غيره فانه محجوب أول عدم قيام السبب كلاجني والمراد بالمانع ههنا المانع عن الوارثية لا المورثية وان كان بعضها باختلاف الدين مانعا عنهم كما حررت في الرجح المختوم (قوله) على ما هنا) لان بعضهم زاد على هذه الاربعة غيرها كما سيذكره الشارح (قوله) كمكاتب) المصرح به ان رقه كامل وملكه ناقص فالصواب ان يقول كدبر وأم ولد اه ح وقد يقال كال رقه انما هو بالنسبة الى المدر وأم الولد ولذا جاز عتقه عن الكفارة وملك اكسابه دونهما اما بالنسبة الى القن فهو ناقص من حيث انعقاد سبب الحرية فيه مثل المدر وأم الولد (قوله) وكذا مبعض الخ) هو من اعتق

او اقر بمنثل اقراره او شهد رجل آخر ثبت نسبه حقيقة وزاحم الورثة وان رجع المقر وكذا لو صدقه المقر له قبل رجوعه وتامه في شروح السراجية سيما روح الشروح وقد خلصته فيما علقته عليها (ثم) بعدهم (الموصى له بما زاد على الثلث) ولو بالكل وانما قدم عليه المقر له لانه نوع قرابة بخلاف الموصى له (ثم) يوضع (في بيت المال) لا ارضا بل فياً للمسلمين (وموانعه) على ما هنا اربعة (الرق) ولو ناقصا كمكاتب وكذا مبعض عند أبي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى وقال احر فيورث ويحجب

بعضه فيسقى في فكاك باقيه وهو عند الامام بمنزلة المملوك مابق عليه درهم وقالوا هو حرمد يون
 فيرث ويحجب بناء على تحيزي الاعتاق عنده لاعندنا **(قوله)** وقال الشافعي لا يرث بل يورث
 قبل المقتول عنه لا يرث ولا يورث فايراجع **(قوله)** يورث فيها الرقيق اي بطريق الاستناد
 الى الاول الاصابة ط **(قوله)** جنى عليه اي بجراحة مثلا **(قوله)** بسرابة تلك الجناية اي
 التي اصابته قبل الرق ط **(قوله)** فديته لو ورثته الخ اي نظرا الى وقت الاصابة فانه لو مات
 بها قبل الاسترقاق كان ارثه لهم فكذا بعده لانه قادم السبب قبله ط **(قوله)** ولم ارده لانتها هم
 قد اعتبروا وقت الاصابة في مسائل فيمكن ان يكون هذا منها ويكن ان يقال ان موته صدر
 وهو في ملك السيد فالدية له ط اقول يظهر لي انه لا يجب على الجاني شيء عندنا لما تقدم في
 فصل المستامن انه اذا خرج الى دار الحرب رد تركه وديعة او ديننا فاسروا ظهر عليهم فأخذ
 او قتل سقط دينه وما غصب منه وصار ماله كوديعته وما غند شريكه او في بيته في دارنا فإما
 وان قتل اومات بالاغلبة عنهم فديته وقرضه ووديعة لورثته لان نفسه لم تقصر مغنومة اه
 ومعلوم ان الدية دين على الجاني فتسقط برجوعه الى دار الحرب واسترقاقه فلا تكون لورثته
 ولا للسيد ايضا لان الجناية حدثت على ملك المحمي عليه لاعلى ملك السيد لانه انما استرقق جنيبا
 عليه فليس له مطالبة الجاني بشيء فندبره **(قوله)** الموجب للقتل او الكفارة الاول هو العمد
 وهو ان يقصد ضربه بمحدد او ما يجرى مجراه في تفريق الاجزاء والثاني ثلاثة اقسام شبه
 عمد وهو ان يتمد قتلته بما لا يقتل غالبا كالسوط وخطأ كأن رمى صيدا فاصاب انسانا
 وما جرى مجراه كالقتال نائم على شخص او سقطه عليه من سطح فخرج القتل بسبب فانه
 لا يوجههما كما لو اخرج رؤسنا او حفر بئرا او وضع حجرا في الطريق فقتل مورثه او اقاد دابة
 او اساقها فوطئته او قتلته قصاصا او رجما او دفعا عن نفسه او وجد مورثه قتيلا في داره
 او قتل العادل الباغي وكذا عكسه ان قال قتلته وانا على حق وانا الآن على الحق وخرج
 القتل مباشرة من الصبي والمجنون لعدم وجوب القصاص والكفارة وتماه في سكب الانهر
 وغيره وفي الحاوي الزاهدي رمزا اذا قتل الزوج امرأته او ذات رحم من محارمه المؤث
 لاجل الزنا يرث منها عندنا خلافا للشافعي اه يعني مع تحقق الزنا اما بجرد التهمة فلا يقطع
 من فلاحي القرى ببلادنا فأدر ذلك رملي والتقييد بالموجب جرى على الغالب اذا حكم
 فيها استحب فيه الكفارة كذلك كمن ضرب امرأة قاتلت جنيبا ميتا فيه الغرة وتستحب
 الكفارة مع انه يحرم الارث منه **(قوله)** على مامر اي في كتاب الجنائيات **(قوله)** طائفا اي
 بحق او لا مباشرة او لا ولو بشهادة او تزكية لشاهد يقتل **(قوله)** ولو مات القاتل قبل المقتول
 بان جرحه جرحا صار به ذافراش فأت الجرح قبله **(قوله)** اسلاما وكفرا قيد به لان الكفار
 يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت مللهم عندنا لان الكفر كله ملة واحدة **(قوله)** واما المرتد
 فيورث عندنا اي من كسب اسلامه وكسب رده في المسلم ومن كسب اسلامه وقال للوارث المسلم ككسب
 المرتدة **(قوله)** خلافا للشافعي فقال كسبها لبيت المال **(قوله)** فاسلمت اي بعد موته فلو قبله
 فالظاهر ان الحمل لا يرث قولوا واحدا لانه جزء منه فهو مسلم عند موت المورث وعند الولادة
 تسماها وهي واقعة الفتوى **(قوله)** ولم أره لانتصا صريحا اقول قيد قوله صريحا لان كلامهم

وقال الشافعي لا يرث بل
 يورث وقال احمد يرث
 ويورث ويحجب بقدر
 ما فيه من الحرية قلت وقد
 ذكر الشافعية مسألة يورث
 فيها الرقيق مع رق كله
 صورتها مستامن جنى
 عليه فلحق بدار الحرب
 فاسترق ومات رقيقا بسرابة
 تلك الجناية فديته لورثته
 ولم أره لانتصا فيحرر
 (والقتل) الموجب للقتل
 او الكفارة وان سقطا
 بجرمة الابوة على مامر
 وعند الشافعي لا يرث
 القاتل مطلقا ولو مات
 القاتل قبل المقتول
 ورثه المقتول اجماعا
 (واختلاف الدين) اسلاما
 وكفرا وقال احمد اذا
 اسلم الكافر قبل قسمة
 التركة ورث واما المرتد
 فيورث عندنا خلافا للشافعي
 قلت ذكر الشافعية مسألة
 يورث فيها الكافر صورتها
 كافر مات عن زوجته
 حاملا ووقفتا ميراث الحل
 فأسلمت ثم ولدت ورث
 الولد ولم أره لانتصا صريحا

بدل عليه دلالة ظاهرة فنه قولهم ارث الحمل فاضافوا الارث اليه وهو حمل واما اشتراطهم خروجه حيا فلتحقق وجوده عند موت مورثه ومن ثم قيل لتاجاد يملك وهو النطفة وفي حاشية الحموي عن الظهيرية متى انفصل الحمل ميتا انما لا يرث اذا انفصل بنفسه واما اذا انفصل فهو من جملة الورثة ببيانه اذا ضرب انسان بطنها فالقت جنيئا ميتا ورث لان الشارع اوجب على الضارب الغرة ووجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكمنا بالجناية كان له الميراث ويورث عنه نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو الغرة اه اقول فقد جعلوه وارثا وموروثا وهو جنين قبل انفصاله ومعلوم انه حين موت مورثه لم يكن مسلما فلم يوجد المانع حين استحقاقه الارث وانما وجد بعده فكان كمن اسلم بعد موت مورثه الكافر فلم يكن في الحقيقة ارث مسلم من كافر بل هو ارث كافر من كافر نعم يتصور عندنا ارث المسلم من الكافر في مسألة المرتد **(قوله)** والرابع اختلاف الدارين اختلافهما باختلاف المنفعة اى العسكر واختلاف المالك كان يكون احد الملكين في الهند وله دار ومنفعة والآخر في الترك وله دار ومنفعة اخرى واقطعت العصمة فيما بينهم حتى يستحل كل منهم قتال الآخر فهاتان الداران مختلفتان فتقطع باختلافهما الورثة لانها تبني على العصمة والولاية واما اذا كان بينهما تناصر وتعاون على اعدائهما كانت الدار واحدة والورثة ثابتة * ثم اعلم ان الاختلاف اما حقيقة وحكما كالحرى والذى ركبا لحرىين في دارين مختلفتين (٢) بالمعنى السابق واما حكما فقط كالمستأمن والذى في دارنا فانها وان كانت واحدة حقيقة الا انها مختلفة حكما لان المستأمن من اهل دار الحرب حكما لتمكنه من الرجوع اليها واما حقيقة فقط كالمستأمن في دارنا وحربى في دارهم فان الدار وان اختلفت حقيقة لكن المستأمن من اهل الحرب حكما كما علمت فهما متحدان حكما وفي هذا الاخير يدفع مال المستأمن لوارثه الحربى لبقاء حكم الامان في ماله لحقه وايصال ماله لورثته من حقه كما في عامة الكتب فيمنع ذلك صرفه لبيت المال خلافا لما في شرح السراجة لمصنفها كما نبه عليه في الدر المنقى وسكب الانهر اقول وبه علم ان المانع هو الاختلاف حكما سواء كان حقيقة ايضا او لا دون الاختلاف حقيقة فقط وهذا ما قاله الزيلعي المؤثر هو الاختلاف حكما حتى لا تعتبر الحقيقة بدونه اه **(قوله)** حقيقة) يعنى وحكما لما علمت **(قوله)** حربى وذمى) اى اذا مات الحربى في دار الحرب وله وارث ذمى في دارنا او مات الذى في دارنا وله وارث فى دارهم لم يرث احدهما من الآخر لتباين الدارين حقيقة وحكما وان اتحدامالة **(قوله)** او حكما) اى فقط **(قوله)** وكربيين الخ) كذا في السراجة وفيه انه من اختلاف الدار حقيقة وحكما كما قدمنا الا ان يحمل على انهما من دارين مختلفين حقيقة لكنهما مستأمنان في دارنا فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفين حكما ويؤيده انه قال من دارين لا في دارين وان كان الاولى ان يقول المستأمنين بدل الحربيين وكأنه ترك هذا الاولى اشارة الى انه يمكن جعله مثلا للاختلافين فاذا السيد وتاممه فيه **(قوله)** بخلاف المسلمين) محترز قوله فيما بين الكفار اى اختلاف الدار لا يؤثر في حق المسلمين كما في عامة الشروح حتى ان المسلم التاجر او الاسير لومات في دار الحرب ورث منه ورثته الذين في دار الاسلام كما في سكب الانهر قال في شرح السراجة لابن الحنبلى واما قول العتائى ان من اسلم ولم يهاجر البنا لا يرث

(و) الرابع (اختلاف الدارين) فيما بين الكفار عندنا خلافا للشافعى (حقيقة) حربى وذمى (او حكما) كالمستأمن وذمى وكربيين من دارين مختلفين كتركى وهندى لا قطع العصمة فيما بينهم بخلاف المسلمين قتل وبقى من الموانع جهالة تاريخ الموتى كالغرقى والهدمى والقتلى

(٢) قول الحمصى مختلفتين لاحظ اولاً ان الدار مؤنث فانت نعمتها في قوله دارين مختلفتين واما تذكير التمت في العبارة الآتية فهو من كلام السيد ومثله عبارة الشارح لكن ليس نظرا لمجازية التأنيث بل نظرا للمراد وهو المنزل كانه على مثله في خاتمة المصاحف فليتهم بالذقة قاله نصر الهورى

من المسلم الاصلى في دارنا ولا المسلم الاصلى ممن اسلم ولم يهاجر اليها سواء كان في دار الحرب مستأثرا او لم يكن فدفوع بقول بعض علمائنا بخلافه ان هذا كان في ابتداء الاسلام حين كانت الهجرة فريضة الا ترى ان الله تعالى في الولاية بين من هاجر ومن لم يهاجر فقال والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا فلما كانت الولاية بينهما منتفية كان الميراث منتفيا لان الميراث على الولاية فاما اليوم فينبغي ان يرث أحدهما من الآخر لان حكم الهجرة قد نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح اه **(قوله كسبيجي)** اى في فصل الحرق والغرق **(قوله)** في خمس مسائل او اكثر زاد قوله او اكثر تبعا للمجتي إشارة الى أن عندها خمسة لم يرد به الحصر لامكان زيادة غيرها تأمل وقد ذكر الشارح منها ثنتين والثالثة رجل وضع ولده في فناء المسجد ليلا ثم ندم صباحا فرجع لرفعه فاذا فيه ولدان ولا يعرف ولده من غيره ومات قبل الظهر لا يرث واحد منهما ويوضع ماله في بيت المال وتنفقهما على بيت المال ولا يرث أحدهما من صاحبه والرابعة حرة وامة ولدت كل واحدة ولدا في بيت مظلم ولا يعلم ولد الحرة من غيره لا يرث واحد منهما ويسعى كل واحد منهما للمولى الامة والحائسة رجل له ابن من حرة وابن من امة لانسان ارضتهما طئر واحدة حتى كبرا ولا يعرف ولد الحرة من غيره فهما حيران ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته لمولى الامة ولا يرثان منه **(قوله)** فلا توارث اى لا يرثها واحد منهما **(قوله)** من ولد الاول بولد **(قوله)** الا ان يصطلحا اى الولدان فان الميراث لا يبعدهما فمن أخذ حصة وهو الوارث حقيقة فذلك من حظه وبعدما أخذه الاخرهبة من المستحق والظاهر انه راجع الى المسئلة السابقة ايضا اه ط أقول بل الى كل المسائل المارة وان ماسر من وضعه في بيت المال محمول على ما اذا لم يصطلحا تأمل **(تمة)** جملة الموانع حينئذ ستة وقد زاد بعضهم من الموانع النبوة لحديث الصحيحين نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة وفي الاشباه عن التمة كل انسان يرث ويورث الا الانبياء لا يرثون ولا يورثون وما قيل من انه عليه الصلاة والسلام ورث خديجة لم يصح وانما وهبت مالهاله في صحتها اه قلت لكن كلام ابن الكمال وسكب الانهر يشعر بأنهم يرثون وتامم في الرحيق المختوم وزاد بعضهم الردة فالمراد لا يرث احدا اجماعا وليس ذلك لاختلاف الدين لانه لا ملاله على ما عرف في محله فالوانع حينئذ ثمانية وزاد بعضهم تاسعا وهو اللعان قال في الدر المنثور وفي الحقيقة الموانع خمسة اربعة المتن والردة كما علم ذلك بالاستقراء الشرعى وما زاد عليها قسميته مانعا مجازا لان انتفاء الارث معه ليس لوجود مانع بل لانتفاء الشرط والسبب اه ببيان ان شرط الارث وجود الوارث حيا بعد موت المورث وذلك متنف في جهالة تاريخ الموت لعدم العلم بوجود الشرط ولا توارث مع الشك وكذا في جهالة الوارث فانها كونه حكما كافي المنفرد واما ولد اللعان فانه لا يرث من ابيه وبالعكس لقطع نسبه فعدم الارث في الحقيقة لعدم السبب وهو نسبه الى ابيه واما النبوة ففي كونها من انتفاء الشرط والسبب كلام يعلم من شرحنا الرحيق المختوم والذي يظهر ان العلة في عدم كونها من الموانع هي كون النبوة معنى قائما في المورث والمانع هو ما يمنع الارث لمعنى قائم في الوارث على ما قدمناه في تعريفه **(تكميل)** * عد الشافعية من انواع الدور الحكمي وهو ان يلزم من التورث عدمه

كما سيجي ومنها جهالة الوارث وذلك في خمس مسائل او اكثر مبسوطه في المحتجب منها ارضعت صبا مع ولدها ومات وجهل ولدها فلا توارث وكذا لو اشتبه ولد مسلم من ولد نصراني عند الطئرو كبرا فهما مسلمان ولا يرثان من ابويهما زاد في المنية الا ان يصطلحا فلهما ان يأخذ الميراث بينهما ثم بين ذوى الفرض مقدما للزوجة

كأوليات عن أخ قافر الأخ بآل الميت فثبت نسبه ولا يرث عندهم لانه لو رث لحجب الاخ فلا
يقبل اقراره فلا يثبت نسب الابن فلا يرث لان اثبات ارضه يؤدي الى نفيه فينتفى من اصله
وهذا ما يذكره علماءنا لصحة اقرار المقر في حق نفسه فقط فيرث الابن دونه كما حققته في الرجب
المختوم مؤيداً بالنقل ومرة تامة في باب اقرار المريض (قوله لانه اصل الولاد) بكسر الواو
مصدر ولد اى اصل ولادة الاصل والقروع فالكل اولادها غالباً لانه قد تكون الولادة بالتسرى
ثم هي بهذا الاعتبار وان كانت اما لكن صفة الزوجية سابقة على صفة الامومة فلذا تقدم
الام تأمل (قوله مع ولد) اى للزوج الميت ذكر اى اوائى ولو من غيرها (قوله وان سفل) فتح
القاء من السفل ضد العلوم باب نصير وبضمها من السفال بمعنى الدناءة من باب شرف ابن
كآل والمراد الاول (قوله نكاح ميتة) اما لو كانت حية تهاثر البرهان وهي بان صدقه اذا لم
تكن في يد من كذبه ولم يكن دخل المكذب بها وان ارضاها فالباقى احق ط (قوله وبرهنا)
قال في البحر في باب دعوى الرجلين لو برهنا على النكاح بعدموتها ولم يؤرخا او ارضاها واستوى
تاريخهما يقضى به بينهما وعلى كل منهما نصف المهر ويرثان ميراث زوج واحد فان جاءت
بولد يثبت النسب منهما ويرث من كل منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث أب
واحد كذا في الخلاصة وفي منية المفتي ولا يعتبر فيه الاقرار والبداهة ومثله في جامع
الفضولين (قوله ولم تكن في بيت واحد منهما) هو معنى ما في روح الشروح ولم تكن في يد
واحد منهما ومفهومه اعتبار اليد وهو خلاف ما قدمناه آنفاً فتدبر (قوله والنصف له) اى
للزوج وبقي ممن يستحق النصف اربعة كان ينبغي ذكرهم هنا كما فعل في بقية الفروض وهم
البتت وبنت الابن عند عدمها والاخت لابوين والاخت لاب عند عدمها اذا انفردن عن
يعصهن (قوله والجد) اى فهو كالأب عند عدمه ان لم يدخل في نسبه الى الميت ائى وهو الجد
الصحيح فان تحلل في نسبه الى الميت ام كان فاسداً فلا يرث الا على انه من ذوى الارحام لان
تحلل الام في النسبة يقطع النسب اذا نسب الى الآباء ذلي (قوله الفرض المطلق) اى عن
ضمية التعصيب اليه (قوله مع ولد او ولد ابن) حيث قيد الفرض بالمطلق فكان ينبغي ان
يقيد الولد بالذكور لان الولد يشمل الانثى لكن تركه لان فهماء مما بعده (قوله مع البنت او بنت
الابن) فان له السدس فرضاً والبتت او بنت الابن النصف والباقي له تعصياً (قوله الا في ثلاثة
عشر مسألة) الا صوب ما في بعض النسخ ثلاث عشرة بتدكير الثلاثة وتأنيث العشرة لتأنيث
مسئلة وان كان لفظياً (قوله خمس في الفرائض) * الاولى ان امه لا ترث معه وترث مع الجد
* الثانية ان الميت اذا ترك الابوين واحداً الزوجين فلامه ثلث ما يبق بعد نصيب احد الزوجين
ولو كان مكان الاب جد فلامه ثلث ما يبق بعد نصيب احد الزوجين ولو كان مكان الاب جد
فلام ثلث جميع المال الاعتدأبى يوسف فان لها ثلث الباقي ايضا * الثالثة ان بنى الاعيان
والعالمات كلهم يسقطون مع الاب اجماعاً ويسقطون مع الجد عندأبى حنيفه رحمه الله تعالى
لا عندها * الرابعة ان أبا الملق مع ابنه يأخذ سدس الولاء عندأبى يوسف وليس للجد ذلك بل
الولاء كله للابن ولا يأخذ الجد شيئاً من الولاء عند سائر الأئمة * الخامسة لو ترك جدته واهاه
قال أبو حنيفة يختص الجد بالولاء وقالوا الولاء بينهما ولو كان مكان الجد أب فاليرث كله له

لانها اصل الولاد اذ
منها تتولد الاولاد فقال
(يفرض للزوجة قصاعدا
الثلث مع ولد أو ولد ابن)
وامامع ولد البنت يفرض
لها الربع (وان سفل
والربع لها عند عدمها)
فللزوجة حاتان الربع بلا
ولد والثلث مع الولد (والربع
للزوج) فاكثر كما لو ادعى
رجلان فاكثر نكاح ميتة
وبرهنا ولم تكن في بيت
واحد منهما ولا دخل بها
فانهم يقسمون ميراث زوج
واحد لعدم الاولوية (مع
أحدها) اى الولد او ولد
الابن (والنصف له عند
عدمهما) فللزوجة حاتان
النصف والربع (وللأب
والجد) ثلاث احوال
الفرض المطلق وهو
(السدس) وذلك (مع
ولد او ولد ابن) والتعصيب
المطلق عند عدمهما
والفرض والتعصيب مع
البتت او بنت الابن قلت
وفي الاشياء الجد كالأب
الا في ثلاثة عشر مسألة
خمس في الفرائض

اتفاقا قال في نسخ وهذه مستفاد حكمها من حكم النسبة الثالثة اهـ (**قوله** وبانها في غيرها) * الاولى لو اوصى لاقرباء فلان لا يدخل الاب ويدخل الجد في ظاهر الرواية * الثانية تجب صدقة فطر الولد على ابيه الغني دون جده * الثالثة لو اعتق الاب جروا له ولده الى واليه دون الجد * الرابعة بصير الصغير مسلما باسلام ابيه دون جده * الخامسة لو ترك اولادا صغارا ومالا فالولاية للاب فهو كوصي الميت بخلاف الجد * السادسة في ولاية النكاح لو كان للصغير أخ وجد فعلى قول ابي يوسف يشتركان وعلى قول الامام يختص الجد ولو كان مكانه أب اختص اتفاقا * السابعة اذا مات ابوه صار يتيما ولا يقوّم الجد مقام الاب لازالة اليتيم عنه * الثامنة لو مات وترك اولادا صغارا ولا مال له وله أم وجد ابو الاب فالتفقة عليهما ان اتانا التثنية على الام والتثان على الجد ولو كان كالاب كان كلها عليه اهـ أقول وفي الخامسة نظر لما تقدم قيل شهادة الاوصياء ان الولاية في مال الصغير لايه تم لوصي الاب ثم للجد ثم لوصيه ثم للقاضي ثم لوصيه فليد بقوّم مقام الاب عند عدم الاب ووصيه فلم يخالف الجد فيها الاب تأمل والسادسة يجري فيها ما تقدم عن المنع وقوله في الثامنة وله أم وجد موافق لما في بعض نسخ الاشياء وفي بعضها ولهم بضمير الجمع العائد الى الصغار وهو الصواب لان تفقة الصغير تجب على قريبه المحرم بقدر الارث كافي المتون اى بقدر ارث المحرم من الصغير لومات فاذا كانت الام هنا أم الصغار صح كون الثلث عليها والباقي على الجد لانه قدر ارثها منهم ما لو كانت أم ابيهم الميت يكون عليها السدس لانها جدة لهم وفرض الجدة السدس لالثالث فلا يصح ارجاع الضمير الى الميت بل يتعين ارجاعه الى الصغار هذا ما ظهر لي من فيض الفتح العام (**قوله** وزاد ابن المصنف الخ) أقول يزداد ايضا انه لا تجب تفقته على الجد المعسر وانه لا يصير مسلما باسلام جده وان الجد اذا أقر بنافلة وابنه حتى لا يثبت النسب بمجرد اقراره ذكر ذلك السيدي شرح السراجية وزدت اخرى ايضا تقدمت قيل فصل شهادة الاوصياء وهي ما في الحاشية حيث قال فرق ابو حنيفة بين الوصي وابي الميت فالوصي بيع التركة لقضاء الدين وابو الميت له بيعها لقضاء الدين على الاولاد لاقضاء الدين على الميت وهذه قاعدة تحفظ من الحصاص واما محمد فاقام الجد مقام الاب ويقول الحصاص يفيق اه وحاصله ان جدا الصغير خالف الاب ووصي الاب في هذه ثم رأيت صاحب الوهبانية ذكرها هنا والله الحمد (**قوله** ضمن الاب مهر صبيه) على تقدير مضاف اى مهر زوجة صبيه اى ابنه الصغير ومضى عامة النسخ من التعبير بصبيته بالتاء فتحرّف (**قوله** رجوع لشرط) اى يرجع عليه في ماله ولو لم يكن له مال حين المقد لشرط الرجوع واشهد اخذا مما في جامع الفصولين ايضا تقد من ماله ثمن شيء شره لولده ونوى الرجوع يرجع ديانة لاقضاء ماله يشهد ولو نوبا أو طعما واشهد انه يرجع فله ان يرجع لوله مال والا فلا لوجوبها عليه ولو قالوا شيئا لا يلزمه رجوع وان لم يكن له مال لو اشهد والا لا ه قات والتزويج مما لا يلزم الاب فيرجع ان اشهد وان لم يكن للصغير مال (**قوله** والا) اى استحسانا للعرف جامع الفصولين (**قوله** رجع مطلقا) اى وان شرط لان اعادة المنحصر بحمله المهر عن الصغير (**قوله** مع احدها) اى اى لولد وولد الابن ذكرها أو اثنى (**قوله** من أى جهة كانا) اى سواء كان الاثنان فاكثرا لابوين أو لاب أو لا (**قوله** ونختلططين) اى ذكرنا وانانا من

وباقها في غيرها وزاد ابن المصنف في زواجره اخرى من الفصولين ضمن الاب مهر صبيه فأدى رجوع الو شرط والا لا ولو وليا غيره او وصيا رجوع مطلقا انتهى فتوله ولو وليا غيره يجرى الجد فيرجع كالوصي بخلاف الاب (**وللام**) ثلاثة احوال (**السدس** مع احدهما) مع اثنين من الاخوة او من (**الاخوات**) فصاعدان أى جهة كانا ولو تختلططين

(والثالث عند عدمهم وثالث الباقي مع الاب واحد الزوجين ٦٧٦ (و) السدس (للجددة مطلقا) كام

جهة واحدة أو أكثر (قوله) والثالث عند عدمهم) أى عدم الولد وولد الابن والعدد من الاخوة أو الاخوات وعند عدم الاب مع احد الزوجين ايضا فاقهم (قوله) وثالث الباقي (ح) تحته صورتان كإسائى قال ط وإنما ذكر الشراح هاتين الحالتين يعنى الثالث وثالث الباقي مع ذكر المصنف لهما فيما سأتى للإشارة الى ان الاولى جمع حالات الام متوالية (قوله مطلقا) أى لام أو لاب كامل (قوله أى صحبحات) الجدة الصحيحة من ليس في نسبها الى الميت جد فاسد وهى ثلاثة اقسام المدلية بمحض الاناث كام ام الام أو بمحض الذكور كام ابى الاب أو بمحض الاناث الى محض الذكور كام أم الاب بخلاف العكس كام ابى الام فانها فاسدة (قوله مطلقا) أى سواء كانت القرى أو البعدي من جهة الام أو الاب وسواء كانت القرى واردة كام الاب عند عدمه مع أم أم الام أو محجوبة بالاب عند وجوده (قوله كإسائى) أى عند ذكر الحجب (قوله والسدس لبنت الابن (ح)) لبنت ستة احوال ثلاثة تحقق في بنات الصلب وبنات الابن وهى النصف للواحدة والثلاثان للاكثر وإذا كان معهن ذكر عصبن وثلاثة تنفرد بها بنات الابن * الاولى ما ذكره المصنف * الثانية يسقطن بالصليتين فأكثر الا ان يكون معهن غلام ليس أعلى منهن فيعصبن الثالثة يسقطن بالابن الصلى وسائى بيانها (قوله) والسدس للاخت لاب (ح) اعلم ان للاخوات لغير أم سبعة احوال خمسة تحقق في الاخوات لابوين والاخوات لاب وهى الثلاثة المارة في بنات الصلب والرابعة انهن يصرن عصبات مع البنات أو بنات الابن والخامسة انهن يسقطن بالابن وابنه وبالاب اتفاقا وبالجد عند الامام * وثنتان تنفرد بهما الاخوات لاب * الاولى ما ذكره المصنف * الثانية انهن يسقطن مع الشقيقتين فأكثر الا ان يكون معهن من يعصبن وفي بعض نسخ السراجية ويسقطن بالاخت لاب وأم اذا صارت عصة أى اذا كانت مع البنات أو بنات الابن قال السيد لانها حينئذ كالاخ في كونها عصة اقرب الى الميت كإسائى (قوله) والسدس للواحد من ولد الام) أى للاخ أو الاخت لام ولهم ثلاثة احوال ذكر منها اثنتين والثالثة انهم يسقطون بالفرع الوارث وبالاب والجد كإسائى (قوله) عند عدم من لهامه السدس) أى أو ثلث الباقي (قوله) بعد فرض احد الزوجين) متعلق بالباقي أى ثلث مابقى بعد فرض الزوجة أو الزوج (قوله) وأم) لفظ أم في الموضوعين زائد أفاده ح أى لانها احد الابوين (قوله) فلها حينئذ الربع) لان للزوجة الربع ومخرجه من اربعة يبقى ثلاثة لام ثلثها واحد وهو ربع الاربعة وللاب الباقي (قوله) فلها حينئذ السدس) لانها تصح من ستة للزوج النصف ثلاثة وللام ثلث مابقى وهو واحد وللاب الباقي (قوله) تأديا (ح) لان المراد من قوله تعالى فلامه الثلث ثلث ماورثه الابوان سواء كان جميع المال أو بعضه للدالة المذكورة في المطولات فالثلث هنا وإن صار في الحقيقة ربع جميع المال أو سدسه الا ان الادب التعبير به تبركا بلفظ القرآن وتباعدة عن ايهام المخالفة (قوله) لانه لا يستد (الاولى اسقاطه لما قدمه من امكان تعدده وقديقال ليس ذلك تعددا لاحقيقة ولاصورة وإنما شارك بينهما دفعا للترجيح بلا مرجع ولذا لم يعطيا الانصب زوج واحد وعليه فقول المصنف الا الزوج تبعاً للمجمع مستدرك تأمل والله تعالى اعلم

قال في المغرب العصبه قرابة الرجل لآبيه وكأنها جمع عصب وان لم يسمع به من عصبوا به اذا أحاطوا حوله ثم سمي بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث للغلبة وقالوا في مصدرها العصبوبة والذكر يعصب المرأة أى يجمعها عصبه اه فالعصبات جمع الجمع كالجملات واجمع المفرد على جعل العصبه اما تأمل (قوله) وعصبه بغيره وعصبه مع غيره) سيأتى بيان الفرق بينهما (قوله) فالآتى لا تكون عصبه بنفسها (الح) اشار الى انه خرج بقوله وهو كل ذكر العصبه بالغير والعصبه مع الغير فانها اثاث فقط واما المعلقة فهي وان كانت عصبه بنفسها فهي ليست نسبية والمقصود العصبات النسبية كما اشار اليه أولا ولذلك خرج المعلق ايضا (قوله) لم يدخل (الح) المراد عدم توسط الآتى سواء توسط بينه وبين الميت ذكر كالجد وابن الابن والا كالأب والابن الصلي (قوله) كولد الام) أى الاخ لام واما الاخ لاب وام فانه عصبه بنفسه مع ان الام داخلة في نسبه وأجيب بأن المراد من لا ينسب بالآتى فقط وأجيب السيد بأن قرابة الأب اصل في استحقاق العصبه فانها اذا انفردت كفت في اثبات العصبه بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانفرادها علة لاثباتها فهي ملغاة في استحقاق العصبه لكن جعلناها بمنزلة وصف زائد فرجنا بها الاخ لاب وأم على الاخ لاب اه أقول وهذا اولى من قول بعضهم انه خرج بقوله في نسبه حيث لم يقل في قرابته فان الآتى داخلة في قرابته لآخيه لا في نسبه اليه لان النسب للأب فلا يثبت بواسطة غيره اه فانه يرد عليه ان المعتبر هنا النسبة الى الميت لا الى الأب فالمراد بها القرابة بالنسب الشرعى والالزم ان لا تكون العصبه الا اذا كان الميت أباً او جداً فيخرج الاخ والم ونحوهما فانهم ثم رأيت العلامة يعقوب قد زيف هذا الجواب وأخرجه عن دائرة الصواب بنحو ما قلناه والحمد لله وبالحكمة تعريف العصبه لا يخلو عن كلام ولوبعد تحرير المراد فانه لا يدفع الإراد ولذا قال ابن الهائم في منظومته

وليس يخلو حده عن نقد * فينبى تعريفه بالعد

وايضاً فتخصيصه بالعصبه النسبية لاداعى له وقد عرفه العلامة قاسم في شرح فرائض المجمع بقوله هو ذكر نسب ادلى الى الميت نفسه او بمحض الذكور او معتق فقوله او معتق بالرفع عطفاً على ذكر ولو حذف محض لكان اولى ليدخل الاخ الشقيق وبعد هذا ففيه نظر قد در (قوله) فانه ذو فرض) أى فقط والا فلا يلزم من كون وارث ذا فرض ان لا يكون عصبه فان كلا من الأب والجد ذو فرض ويصير عصبه (قوله) أى جنسها) أى قال للجنس قبطل معنى الجمعية فيشمل ما اذا كان هناك فرض واحد وجاز الباقى بعد اعطائه لمستحقه ط (قوله) بجهة واحدة) قال في المنع قيدناه حتى لا يرد ان صاحب الفرض اذا حلا عن العصبه قد يجزى جميع المال لان استحقاقه لبعضه بالفرضه والباقي بالرد (قوله) جزء الميت (الح) المراد في الجميع المذكور كما هو الموضوع (قوله) ثم جزء جده) أراد بالجد ما يشمل أباً والأب ومن فوقه بدليل قوله الآتى وان علا فلا يرد ان عم الأب وعم الجد في كلامه الآتى خارجان عن اصناف الاربعه (قوله) ويقدم الاقرب فالاقرب (الح) أى الاقرب جهة ثم الاقرب درجة ثم الاقوى قرابة فاعتبار الترتيب اولاً بالجهة عند الاجتماع فيقدم جزؤه كالابن وابنه على اصله كالأب وابيه ويقدم

* (فصل في العصبات) *

العصبات النسبية ثلاثة

عصبية بنفسه وعصبه بغيره

وعصبه مع غيره (يجوز

العصبه بنفسه وهو كل

ذكر) فالآتى لا تكون

عصبه بنفسها بل بغيرها

أو مع غيرها (لم يدخل

في نسبه الى الميت ائى)

فان دخلت لم يكن عصبه

كولد الام فانه ذو فرض

وكأبى الام وابن البنت

فانهما من ذوى الارحام

(ما ائقت الفرائض) أى

جنسها (وعند الافراد

يجوز جميع المال) بجهة

واحدة ثم العصبات

بأنفسهم اربعة اصناف

جزء الميت ثم أصله ثم

جزء أبيه ثم جزء جده

(ويقدم الاقرب فالاقرب

منهم) بهذا الترتيب فيقدم

جزء الميت (كالا بن ثم ابنه

وان سفل ثم أصله الأب

اصله على جزء ابيه كالاخوة غير أم وبنائهم ويقدم جزء ابيه على جزء جده كالاعمام لغير أم وبنائهم وبعد الترجيح بأجهة اذا تعدد اهل تلك الجهة اعتبر الترجيح بالقرابة فيقدم الابن على ابنة والاب على ابيه والاخ على ابنة لقرب الدرجة وبعد اتحاد الجهة والقرابة يعتبر الترجيح بالقوة فيقدم الاخ الشقيق على الاخ لآب وكذا ابناؤه وكل ذلك مستفاد من كلام المنصف وصرح به العلامة الجعفرى حيث قال

فبأجهة التقديم ثم بقربه * وبعدها التقديم بالقوة اجعلا

(قوله ويكون الخ) الاولى ذكر هذا عند ذكر الاب فيا تقدمه كما فعله الشارح ط (قوله ثم اجد الصحيح) هو من يمدخل في نسبته الى الميت الخ (قوله وهو اب الاب) الاولى رسم ابو بالواو بناء على اللغة المشهورة من اعرابه بالحرروف (قوله ثم لآب) اى ثم الاخ لآب اما الاخ لام فذوفرض فقط كمر (قوله لآبون) متعلق بمحذوف حال من الضمير (قوله قبل وعليه الفتوى) قاله صاحب السراجية في شرحه عليها كسأنى وقد اشار الى ان المعتقد الاول وهو مذهب الصديق رضى الله عنه (قوله كذلك) اى لآبون ثم لآب وهو في موضع الحال من عم الاب وعم الجد (قوله وان سفلأ) اى ابن عم الاب وابن عم الجد (قوله فاسبأها) اى العصوبة (قوله وبعد ترجيحهم الخ) اى ترجيح اهل كل صنف من الاصناف الاربعة بقرب الدرجة كترجيح الاخوة مثلا على ابنائها يرجح بقوة القرابة اذا تفاوتا فيها كالاخ الشقيق مع الاخ لآب كامر (قوله لآبون واب) متعلق بالتفاوت وقوله كمر حال منه وقوله بقوة القرابة متعلق بيرجحون (قوله كالتشقيقة الخ) فيه ان الكلام فى العصبه بالنفس وهذه عصبه مع الغير لكن قال السيد انما ذكرها هنا وان لم تكن عصبه بنفسها لمشاركتها فى الحكم لمن هو عصبه بنفسه (قوله ان اعيان بنى الام الخ) تمام الحديث يرث الرجل اخاه لآيه وأمه دون اخيه لآيه رواد الترمذى وابن ماجة اه قاسم وسيد ذكر الماشرح ان بنى اعيان الاخوة لآب وام سمووا بذلك لانهم من عين واحدة اى اب وام واحدة وان بنى العلات الاخوة لآب سمووا بذلك لان الزوج قد عل من زوجته الثانية والعلل الشرب الثانى يقال عله اذا سقاه السقية الثانية واما الاخوة لام فهم بنو الاخاف كسأنى والظاهر ان المراد بنى الام فى الحديث ما يشمل الاخوة لآب وام والاخوة لام فقط وان المراد باعيانهم القسم الاول يدل عليه قوله فى المغرب اعيان القوم اشرفهم ومنه قولهم للاخوة لآب وام بنو الاعيان ومنه حديث اعيان بنى ام يتوارثون اه وقال السيد المقصود بذكر الام ههنا اظهار ما يترجى به بنو الاعيان على بنى العلات اه اى لانهم زادوا عليهم بقرابة الام ولذا كانوا اعيانا (قوله البنات) اسم بصير مؤخر وخبره قوله عصبه بغيره وقوله بالابن قيده لانهن عند عدمه صاحبات فرض دائما وابن الابن لايعصب ذات فرض (قوله وان سفلأ) اى بنات الابن وابن الابن (قوله باخيهن) اى المساوى لهن قرابة درر لبحار قل العلورى وفى كشف الغوامض ولا يعصب الشقيقة الاخ لآب اجما لانها اقوى منه فى النسب بل تأخذ فرضها ولا يعصب الاخت لآب اخ شقيق بل يوجبها لانه اقوى منها اجما اه وفى مضمومة المنصف النسبة تخفف الاقربان ولا تترث اخت له من الاب * مع صنوه الشقيق فاحفظ نصب

و... ب... لا... ف... من
ذوى الارحام (ثم جزء
أبيه لآب) (لآبون) (ثم)
لآب (ثم) (بنه) لآبون ثم
لآب (وان سفلأ) تأخير
الاخوة عن اجد وان
علا قول ابن حنيفة وهو
اختلفت لفتوى خلافا لهما
وللتفى قيل وعليه
الفتوى (ثم جزء جده
الاب) لآبون ثم ابنة
لاون ثم لآب (وان سفلأ)
ثم عم الاب ثم ابنة ثم عم
الجد ثم ابنة كذلك وان
سفلأ فاسبأها اربعة بنوة
ثم ابوة ثم اخوة ثم عمومة
(و) بعد ترجيحهم بقرب
الدرجة (يرجحون) عند
التفاوت بآبون واب كمر
(بقوة القرابة فمن كان
لآبون) من العصبات
ولو اى كالتشقيقة مع
البت تقدم على الاخ لآب
(مقدم على من كان لآب)
لقوله صلى الله عليه وسلم ان
اعيان بنى الام يتوارثون
دون بنى العلات والحاصل
انه عند الاستواء فى
الدرجة يقدم ذوالقرابتين
وعند التفاوت فيها يقدم
الاعلى ثم شرع فى العصبه
بغيره فقال (وبصير
عصبه بغيره البنات بالابن

وذكر في شرحها عن الجواهر أن بعضهم ظن أن للاخت النصف وهذا ليس بشيء اه
(قوله ذوات النصف والثالثين) خبر بعد خبر أو بدل من أربع أي من لهن النصف إذا انفردن
والثان إذا تعددن وهن البنت وبنت الابن والأخت لابوين أو لأب قبل كان الواجب أن تذكر
الأم مع الأب فإنه يعصبها إذا كانا مع أحد الزوجين كما مر وأوجب بأن أخذها ثلث الباقي
بفريق الفرض لا بالتعصيب وأشار إلى ما في السراجية وشرحها من أن من لا فرض لها من
الاناث وأخوها عصبة لا نصير عصبة بأخيها كأم وعممة إذا كان لأب وأم أو لأب كان المال كله
لعم دون العممة وكذا في ابن العم مع بنت العم وفي ابن الأخ مع بنت الأخ ونظمت ذلك بقولي
ولم يعصب غير ذات سهم = اشتمل عمه وعم **(قوله ولو حكما)** تعميم للاخت بالنظر إلى بنت
الابن فإن عصبتهما تختص بأخيها فقط فإنها نصير عصبة وباب عمها وبمن هو أسفل منها
إذا لم تكن ذات فرض كسباية بيسان **(قوله الأخوات مع البنات)** أي الأخوات لابوين
أو لأب أما الأخت لأم فلا يعصبها أخوها وهو ذكر فعند كونه عصبة مع الغير أولى **(قوله**
لقول الفرضيين الخ) جعله في السراجية وغيرها حديثا قال في سبك الانهر ولم ألق على
من خرجه لكن أصله ثابت بخبرين مسعود رضي الله عنه وهو ما رواه البخاري وغيره في بنت
وبنت ابن واخت لبنت النصف ولبنت الابن السدس وما بقى فلاخت وجعله ابن الهيثم في
فصوله من قول الفرضيين وتبعه شراحها كقاضي زكريا وسيط المارديني وغيرها اه
(تنبيه) * الفرق بين هاتين العصبتين أن الغير في العصبة بغيره يكون عصبة بنفسه فتعدي
بسببه العصبية إلى الأخت وفي العصبة مع غيره لا تكون عصبة أصلا بل تكون عصبوبة تلك
العصبة بمجاعة ذلك الغير سيد وفيه إشارة إلى وجه اختصاص الأول بالأم والثاني بعم أو
في سبك الانهر الباء للاتصاف بين الملقق والملققة به لا تخفى إلا عند مشاركتها
في حكم الملقق به فيكونا مشاركين في حكم العصبوبة بخلاف كلمة مع فإنها للقران والقران
يتحقق بين الشخصين بغير المشاركة في الحكم كقوله تعالى وجعلنا معه أخاه هرون وزيراً
وزيره حيث كان مقارن به في النبوة وكلفظ القدوري ومن فاته صلاة العيد مع الإمام أي
فاته الصلاة المقارنة بصلاة الإمام لأن قوتيهما ما فتكون هي عصبة دون ذلك الغير وقال
بدعي الدين في شرح السراجية الفرق أن مع قد تستعار للشرط والباء للسبب اه **(قوله كما**
بسطة العلامة قاسم) أي في تصحيح القدوري فقلاع الجواهر حيث قال إن كانت الملاعنة
حرة الأصل فالإيراث لمواليهما وهم أخوتهم وأسائر عصبة أمهما وإن كانت معتقة فالإيراث
لمعتقها ونحو ما بن المعتق وأخوه وأبوه فقوله لمواليهما يتناول المعتق وغيره وهو عصبة أمهما
اه ونحوه في الجوهرة أقول وهذا مخالف لما ذكره شراح الكثر وغيرهم قال الزيلعي
ولا يتصور أن يرث هو أو يرث بالعصوبة إلا بالولاء أو الولاد فيرث من اعتقه أو اعتق أمه
أو من ولده بالعصوبة وكذا هو يرث معتقه أو معتق أو ولده بذلك اه فهو صريح في
أنه إذا كان هو أو أمه حراً الأصل فلا يرث أو يرث بالعصوبة إلا إذا كان له ولد أو ابن وابن ابن
وقال معراج الدراية ثم لا قرابة له من قبل أبيه وله قرابة من جهة أمه فلا تكون عصبة أمه
عصبة ولأمه عصبة له عند الجمهور وعن ابن مسعود أن عصبة أمه عصبة وعنه رواية

ذوات النصف والثلاثين
يصرن عصبة بأخوتهم
ولو حكما كابن ابن ابن
يعصب من مثله أو فوقه ثم
شرع في العصبة مع غيره
فقال (ومع غيره الأخوات
مع البنات) أو بنات الابن
لقول الفرضيين أجمعوا
الأخوات مع البنات عصبة
والمراد من الجمع ههنا
الجنس (وعصبة ولد الزناو)
ولد (الملاعنة مولى الأم)
المراد بالمولى ما يبيع المعتق
والعصبة لعم مالوك كانت الأم
حرة الأصل كما بسطه
العلامة قاسم

اخرى ان امه عصبة لما روى وائلة بن الاسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تحمّر المرأة ثلاث موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لاغت عليه وقلنا الميراث انما ثبت بالنص ولا نص في توريث الام اكثر من الثلث ولا في توريث أخ من ام اكثر من السدس ولا في توريث ابني الام ونحوه من عصبة الام ولان العصوبة اقوى اسباب الارث والادلاء بالام اضعف فلا يجوز ان يستحق به اقوى اسباب الارث وفي الحديث بيان انها تحمّر والاحراز لا يدل على العصوبة فانه يجوز ان تحمّر فرضا ورثا لا تعصبا وأما حديث عصبة قوم امه فعنه في الاستحقاق بمعنى العصوبة وهي الرحم لا في اثبات حقيقة العصوبة اه ملخصا وقال في المحجبي شرح القدوري قوله وعصبة ولد الزنا وولد الملاعة مولى امهم معناه والله اعلم ان الام ليست بعصبة ولا عصبة الام كما ذهب اليه ابن مسعود رضي الله عنه انما عصبة مولى الام اذا كان لهامولى وما ذهب اليه اصحابنا مذهب علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما ووجهه ان الام لما لم تكن عصبة في حق غير ولد الزانية والملاعة فكذا في حق كدوى الارحام اه **قوله** لانه لا ابالهما) تعليل للمتن وزاد في الاختيار مانصه والنبي صلى الله عليه وسلم الحق ولد الملاعة بامه فصار كشيخص لا قرابة له من جهة الاب فوجب ان يرثه قرابة امه ويرثهم نلوث ترك بنتا واما والملاعن فليبت الصف والام السدس والباقي يرد عليهما كأن لم يكن له أب وهكذا لو كان معهما زوج او زوجة فانه يأخذ فرضه والباقي بينهما فرضا واولو ترك امه واخاه لامه وابن الملاعن فللامه الثلث ولاخيه لامه السدس والباقي مردود عليهما ولاشي لابن الملاعن لانه لااخاه من جهة الاب واذا مات ولد ابن الملاعة ورثه قوم ابيه وهم الاخوة ولا يرثه قوم جده اعني الاعمام واولادهم وبهذا يعرف بقية مسائله اه ومثله في المنع اقول وهذا مؤيد لما قدمناه حيث جعل لامه الثلث ولاخيه لامه السدس مع ان اخاه عصبة الام فلو كان عصبة امه الحرة عصبة له لاخذ الباقي بعد فرض الام **(قوله** ويفترقان الخ) كذا قاله في الاختيار وتبعه في المنع وسكب الانهر وغيرهما اقول وهو خلاف ما جزم به الشارح في آخر باب اللعان حيث ذكر ان ولد الملاعة يرث من توأمه ميراث اخ لام ايضا ومثله في البحر عن شهادات الجامع وقال في معراج الدراية ولد الملاعة اذا كان توأما فعندنا وعند الشافعي واحد والجمهور هما كالاخوين لام وقال مالك كالاخوين لا يورث ثم ذكر الدليل والتفاريع فراجعوه وهذا صريح في أن ما ذكره الشارح هنا مذهب مالك تأمل **(قوله** وتحتم العصابات الخ) اى ختم اضافيا والا فالتحتم في الحقيقة بعصبة المتفق ثم ان هذا بيان للقسم الثاني وهو العصبة السببية ولا يخفى ان المتفق عصبة بنفسه لا بغيره ولا مع غيره لكن ربما يتوهم بناء على انه عصبة بنفسه تقدمه على العصبة بغيره او مع غيره من النسب فأشار بهذه العبارة الى تأخره عن اقسام العصابات النسبية باسرها لان النسبي اقوى من السببي فلذا غير الاسلوب والافعال ظاهر المناسب لما سبق ان يقول والعصبة السببية مولى العتاقة افاده يعقوب **(قوله** اى المتفق) الاولى مولى العتاقة كما اوخضناه في امر **(قوله** ثم عصبيته بنفسه الخ) افاد ان عصبة عصبة المتفق لا ترث كبناته سابقا واحترزا بالعصبة عن اصحاب فروض المتفق كبنته وامه وأخته فلا يرثون لانه لا مدخل للفرض في الولاء وقيد بالعصبة بنفسه احترزا عن العصبة بغيره ومع غيره كإسائي وقدمنا ان شرائط

لانه لا ابالهما ويفترقان في مسألة واحدة وهي ان ولد الزنا يرث من توأمه ميراث اخ لام وولد الملاعة يرث من توأمه ميراث اخ لا يورث (وتحتم العصابات ب) بالعصبة السببية اى (المتفق ثم عصبيته) بنفسه

نبوت الولاء لا تكون الام حرة الاصل فان كانت فلا ولا. لاحد على ولدها وان كان الاب متقا (قوله على الترتيب المتقدم) فقدم عصة المعتق النسبة بنفسها على عصبته السبية اعنى معتق المعتق ومعقته وهكذا فيقدم ابن المعتق ثم ابه وان سفل ثم ابوه ثم جده وان علا الخ ثم معتق المعتق ثم عصبته على الترتيب المذكور ثم معتق المعتق ثم عصبته وهكذا ابن كمال * (نبيه) ابن وبنت اشتريا اباهما فاشتري الاب عبدا واعتقه فمات بعد موت الاب عن الابن والبنت فالكل للابن لان عصة المعتق النسبية مقدمة على البنت لانه عصة سبية سائحاتي وكذا لو اشترت اباهما فمقت عليها ومات عنها وعن بنت اخرى وترك مالا فثلاثه لهمافرضا والباقي الاولوى تعصبا (قوله الولاء لمخ) اى وصلة كالحمة بالنسب اخرجه ابن جرير في التهذيب من حديث عبدالله بن ابى اوفى بسند صحيح وصححه ابن حاتم من حديث ابن عمر قال السيد ومعنى ذلك ان الحرية حياة للانسان اذ بها تثبت صفة المالكية التي امتيازها عن سائر ما عداها من الحيوانات والجمادات والرقية تلف وهلاك فالمعتق سبب لحياء المعتق كما ان الاب سبب لايجاد الولد وكما ان الولد منسوب الى ابيه بالنسب والى اقربائه بتبعيته كذلك المعتق ينسب بالولاء. يعنى الى المعتق والى اقربائه بتبعيته فكما يثبت الارث بالنسب كذلك يثبت بالولاء اه وفيه تنبيه على ان هذا الحديث انما يدل على مجرد ان من له الولاء من مولى العاتقة وعصبته فهو وارث دون امر زائد عليه من كون الارث من الجانبين كما في النسب نحو ارث الاب ابنه وبالعكس او من احدها ويشعر بان من له الولاء عصة لتضمنه تشبيهه بالاب من حيث هو اب ولا يدل على انه آخر العصبات وتامه في شرح ابن الحنبل قال لا يراى زيادة ما ذكره العلامة قاسم من قوله صلى الله عليه وسلم الميراث للعصبة فان تكن عصة فلمولى رواه سعيد بن منصور من حديث الحسن (قوله واذا ترك المعتق) يفتح تاء المعتق اسم مفعول (قوله وقال ابو يوسف للاب السدس) هو قوله الاخيرة قوله الاول كقولهما وجه قوله الاخير ان الولاء كله اثر الملك فليحق بحقيقة الملك ولو ترك المعتق بالكسر مالا وترك اباهما ابنا كان لابيه سدس ماله والباقي لابنه فكذا اذا ترك ولدا والجواب انه وان كان اثرا للملك لكنه ليس بمال ولولا حكم المال كلقصاص الذى يجوز الاعتياض عنه بالمسال بخلاف الولاء فلا تجزى فيه سهام الورثة بالفرضية كما في المال بل هو سبب يورث به بطريق العصوبة فيعتبر الاقرب فالاقرب والابن اقرب العصبات وتامه في شرح السيد (قوله على الترتيب المتقدم) اى بنا على الترتيب المتقدم في العصبات النسبية (قوله وليس هنا الخ) محترز قوله بنفسه (قوله الحديث) لفظه كما في السراجية ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتبن او كاتبن من كاتبن او دبرن او دبرن من دبرن او اجر ولا معتقن او معتق معتقن ومعناه ليس للنساء من الولاء شئ الاولاد ما اى العبد الذى اعتقته او ولدا ما اى العبد الذى اعتقه من اعتقته او ولدا ما اى العبد الذى كاتبنه او ولدا ما كاتبن من كاتبنه او ولدا ما دبرنه او ولدا ما دبره من دبرنه او اجر ولا معتقن او ولدا الذى وهو مجرور معتق معتقن وحذف من كل نظير ما أثبت من الآخر اى ليس لهن من الولاء الا ولدا ما اعتقن او ولدا من اعتق او كاتبن او دبرن من اعتقن او ولدا ما كاتبن او ولدا ما كاتبن او دبرن من كاتبن او ولدا ما دبرنه او ولدا

على الترتيب المتقدم بقوله
صلى الله عليه وسلم الولاء
لمخ كالحمة بالنسب (واذا
ترك) المعتق (اب مولاه
وابن مولاه لكل للابن)
وقال ابو يوسف للاب
السدس (او ترك) (جده)
اى جدمولاه (واخاه فهو
للجد) على الترتيب المتقدم
(وقلا بينهما) كالميراث
وليس هنا عصة بغيره
ولامع غيره لقوله صلى الله
عليه وسلم ليس للنساء من
الولاء الا ما اعتقن الحديث

مطلب

في الكلام على حديث
ليس للنساء من الولاء الا ما
اعتق

مدبر بعثت الوكايب من داره فكلمة المذكرة والمقدرة عبارة عن مرفوق يتعلق به
الاعتق فإنه بمنزلة سائر مرفوقات مما لا عقل له كما في قوله تعالى او ما ملكت ايمانهم وكلمة من
عبارة عن صا حرا مسلما يستحق ان يعبر عنه بلفظ العقلاء فغير عن الاول بماوعن
الثاني بمن وان كانا حريين لان الاول متصرف فيه كسائر الاموال والثاني متصرف كسائر
الاملاك وقوله اوجر عطف على المستثنى المحذوف وهو ولاء وولاء المذكور مفعوله ومعنتهن
فعله وهو على تقدير ان المصدر المنسبك بمعنى اسم المفعول كما في قوله تعالى وما كان هذا
القرآن ان يفتى اى يفتى اوعلى تقدير موصوف حذف واقبمت صفة مقامه ووضع
المظهر موضع المضمرة والتقدير ليس للنساء من الولاء الا الكذا والان جرای مجرور ومعنتهن
والاولاء جره ومعنتهن وثم اوجه اخر لا يظهر وصورة ولاء مدبرهن ان امرأتهم عبدته
ارتدت ولحقن بدار الحرب وحكم بالحاقها وبجربة عبدها المدبر ثم اسلمت ورجعت الى دار
الاسلام ثم مات المدبر ولم يخلف عسبة نسبية فهذه المرأة عسبة وحكم بمدبر هذا المدبر كذلك
فذا حكم القاضي بحرية مدبرها بسبب حاقها فاشترى عبد ادبره ثم مات ورجعت المرأة ثانية
الى دار الاسلام اما قبل موت مدبرها او بعده ثم مات المدبر الثاني ولم يخلف عسبة نسبية فاولاؤه
لهذه المرأة وقد مات في كتاب الولاء في صورته وجها آخر وصورة جره ومعنتهن الولاء ان عبد
امرأة تزوج بأذنها حاربة قد اعتقها مولاه فولد بينهما ولد فهو حر تبع الامه واولاؤه لمولى امه
فاذا اعتقت تلك المرأة عبدها جر ذلك العبد باعتقها اياه ولاء ولده الى مولاته حتى اذا مات
اعتق ثم مات ولده وخلف معتقة ابيه فاولاؤه لها وصورة جر معتق معتقهن الولاء ان امرأة
اعتقت عبدا فاشترى العبد اعتق عبدا وزوجه بمعتقة غيره فولد بينهما ولد فهو حر واولاؤه لمولى
امه فاذا اعتق ذك العبد المعتق عبده جر باعتقها ولاء ولده معتقة الى نفسه ثم الى مولاته هذا
حاصل ما ذكره في هذا المجل وتام الكلام على ذلك وشروط الجر يطالب من كتاب الولاء
فراجعه (قول) وهو وان كان فيه شذوذ (الح) الشاذ هو ان يروى الثقة حديثا يخالف ما روى
الناس فاذا انفرد الراوى بشئ نظر فيه فان كان مخالفا لما رواه من هو اولى منه بالحفظ لذي
واضح كان ما انفرد به شاذا مردودا وان لم يكن له مخالفة فان كان ممن يوثق بحفظه واتقانه
فقبول لا يقدح فيه انفراده وان لم يكن ممن يوثق بحفظه واتقانه لذلك الذى انفرد به فان لم يجد
من درجة الحافظ الضابط القبول تفردة حديثه حسن والا فشاذا مردود هذا ما اختاره
ابن الصلاح في تعريفه (قوله) لكننه تأيد (الح) فقد روى عن عمر وعلى وزيد بن ثابت رضى الله
عنهم انهم كانوا الايورثون النساء من الولاء الاما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتين رواه ابن
ابى شيبة وعبد الرزاق والدارمي والبيهقي وذكره زر بن العبدى في مسنده بلفظ ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال مبرات الولاء الاكبر من الذكور ولا يرث النساء من الولاء الاولاء
من اعتقن او اعتق من اعتقن اه قسم (قوله) فصا بمنزلة المشهور الحديث المشهور هو
الذى يكون في القرن الاول احادا ثم اشتهر فصدر في القرن الثاني ومن بعدهم متواترا ولما
كان القرن الاول وهم الصحابة ثقات لا يهيدون صارت شهادتهم بمنزلة المتواتر حجة حتى قل
الحديث ان احد قسمى المتواتر يعقوب (قوله) ثم سعى في الحجب (الح) اى بعد بيان

وهو وان كان فيه شذوذ
لكنه تأيد بكلام كبار
الصحابة فصا بمنزلة
المشهور كما بسطه السيد
واقفه المصنف ثم سعى في
الحجب فقال (ولا يجره
سنة) من اورد (بحال)
البينة (لاب ولاء وان
والبينة)

الوارثين من ذى فرض وعصبة لأن منهم من يحجب بالكلية أو عن سهم مقدر إلى أقل منه وهو لغة المنع مطلقا واصطلاحا منع من يتأهل للارث آخر عما كان له الولاء فخرج القاتل والكافر وشمل نوى الحجب لأن اثنتا اصطلاحا على نسبة ما كان المنع لمعنى في نفسه ككونه رقيقا أو قاتلا محروما وما كان لمعنى في غيره محجوبا وقسمه الحجب إلى حجب حرمان وهو منع شخص معين عن الارث بالكلية لوجود شخص آخر وحجب نقصان وهو حجب من فرض مقدر إلى فرض أقل منه لوجود آخر فخرج انتقاص السهام بالاعول وكذا انتقاص حصص اصحاب الفرائض بالايجاع مع من يجانسه عن حالة الانفراد كالزوجات مثلا ثم حجب الحرمان بدخل فيمن عدا السنة المذكورين متناو حجب النقصان يدخل في خمسة فقط كاسيد كرهه الشارح - **قوله** اى الابوان) اى الاب والامدون من فوقهما لأن كلا من الجد والجدة قد يحجب حرمانا فيهما من الفريق الآخر فافهم **(قوله** والولدان) اى الابن والبنات وثناء للعنسية والافالولد يشمل الذكر والانثى تأمل **(قوله** سواء كانوا عصبات) وكذا من بمعنى العصبات كذوى الارحام **(قوله** وهو) اى حجب الحرمان في الفريق الثانى مبنى على اصلين اى مرتب وجوده على وجود مجموعهما فإذا وجدا واحدهما وجد والافلا وفيه بحث يأتي قريبا **(قوله** يحجب الاقرب) اى بحسب الدرجة او القرابة والضمير في سواهم للسنة المذكورين في المتن **(قوله** اتحدوا في السب) كالجندات مع الام وبنات الابن مع الصليتين ام لا كالاخوة مع الاب **(قوله** من ادلى) الادلاء لغة ارسال الدلو في البئر ثم استعمل في كل شئ يمكن فيه ولوطريق الجواز فعنى يدلى الى الميت يرسل قرابته اليه بشخص والياء فيه للاصطاق فالقرابة مشتركة بين المدلى والواسطة ط **(قوله** كابن الابن الخ) مثال من العصبات ومثله من اصحاب الفروض ام الام لا يرث مع الام **(نتبه)** يدعى ما ذكره المصنف لزوم حجب ام الام بالاب لانه اقرب منها وان لم تدل به وكذا حجب بنت الابن بالبنات الواحدة الصلبية والاخت لاب بالاخت لابوين وابن الاخ لابوين بالاخ لام فان اجيب بأن المراد الاقرب من العصبات ورد عليه ان هذين الاصليين للفريق الثانى الذين يرثون تارة ويحرمون اخرى وفيهم العصبات وغيرهم وان اجيب بأن المراد ان الاقرب يحجب الاعداد اذا كان الاعداد مدليا بالاقر ب فلما عنى لكونهما اصلين ولزم عليه ان يرث ولد الابن مع الابن الذى ليس بابيه فانه لا يدلى به افاده السيد **(قوله** بجهة واحدة) احتراز عما لو افتردت فانها تستغرق التركة لكن يجهتي الفرض والرد **(قوله** والمحرور) اى من قام به مانع عن الارث لمعنى في نفسه **(قوله** عندنا) وعليه عامة الصحابة وعن ابن مسعود انه يحجب نقصانا لحرمانا كابن الكافر مثلا مع احد الزوجين وعنه ايضا انه يحجب الاخ لام وابن كافر حجب حرمان **(قوله** اصلا) اى لانتقاصا ولاحرمانا **(قوله** ويحجب المحجوب) اى المحجوب حرمانا يحجب غيره حرمانا ونقصانا ومثل لكل مثال **(قوله** ويحجب اداء الام) كذا في بعض النسخ بتكرار الام ثلاث مرات وفي بعضها امرتين والصواب الاول **(قوله** الام) فانها تحجب من الثلث الى السدس بالولد وولد الابن وبالعدد من الاخوة والاخوات **(قوله** وبنت الابن) تحجب مع الصلبية من النصف الى السدس **(قوله** والاخت لاب) تحجب مع الشقيقة من النصف الى السدس **(قوله** والزوجين) فالزوج يحجب من النصف الى الربع والزوجة

اى الابوان والولدان
(والزوجان) وفريق يرثون
بحال ويحجبون حجب
الحرمان بحال اخرى وهم
غير هؤلاء الستة سواء كانوا
عصبات او ذوى فروض
وهو مبنى على اصلين
احدهما (انه يحجب
الاقرب من سواهم الاعداد)
لما مر انه يقدم الاقرب
فالاقرب اتحدوا في السب
ام لا (و) الثانى (من ادلى)
بشخص لا يرث معه) كابن
الابن لا يرث مع الابن (الا)
ولدا الام) فيرث معها العدم
استقرأها للتركة بجهة
واحدة (والمحرور) كابن
كافر او قاتل (لا يحجب)
عندنا اصلا) ويحجب
المحجوب) اتفاهام الاب
تحجب بالاب وتحجب اداء
الام (كالاخوة والاخوات)
فانهم يحجبون بالاب حجب
حرمان (ويحجبون الام
من الثلث الى السدس)
حجب نقصان ويخص حجب
النقصان بخمسة بالام
وبنت الابن والاخت لاب
والزوجين

من الربع الى الثمن بالولد وولد الابن **(قوله)** ويسقط بنو الاعيان) قدمنا وجه تسميتهم بذلك **(قوله)** على اصول زيد) اى ابن ثابت الصحابي الجليل رضى الله عنه وحاصل اصوله ان الجد مع الاخوة حين المقاسمة كواحد منهم ان لم تنقصه المقاسمة معهم عن مقدار الثلث عند عدم ذى الفرض وعن مقدار السدس عند وجوده وله في الاولى افضل الامرين من المقاسمة ومن نك جميع المال * وضابطه انه ان كان معه دون مثله فالمقاسمة خير له او مثالا فسيان او اكثر فالثالث خير له وصور الاول خمس فقط جد واخ واخت او اختان او ثلاث اخوات او اخ واخت والثاني ثلاثة جد واخوان او اربع اخوات او اخ واختان والثالث لا ينحصر وله في الثانية بعد اعطاء ذى الفرض فرضه من اقل مخارجه خير امور ثلاثة اما المقاسمة كزواج وجد واخ للزوج النصف والباقي بين الجد والاخ واما ثلث الباقي كجدة وجد واخوين واخت للجددة السدس وللجد ثلث الباقي واما سدس كل المال كجدة وبنت وجد واخوين للجددة السدس وللبن النصف وللجد السدس لانه خير له من المقاسمة ومن ثلث الباقي وتماه في شرحنا الرقيق المحتوم وغيره **(قوله)** كاهو مذهب أبى حنيفة) وهو مذهب الخليفة الاعظم ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وهو اعلم الصحابة وافضلهم ولم تعارض عنه الروايات فيه فلذلك اختاره الامام الاعظم بخلاف غيره فانه روى عن عمر رضى الله عنه انه قضى في الجد ثمانية قضية يخالف بعضها بعضا والاخذ بما تنفق عليه اولى وهو ايضا قول اربعة عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال لا يبتى الله زيد يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل ابا الاب ابا وتماه في سكب الانهر **(قوله)** وعليه الفتوى الخ) قل في سكب الانهر وقال شمس الائمة السرخسى في المبسوط والفتوى على قولهما وقال حيدر في شرح السراجية الان بعض المتأخرين من مشايخنا استحسنوا في مسائل الجد الفتوى بالصالح في مواضع الخلاف وقالوا اذا كنا نفى بالصالح في تضمين الاجير المشترك لاختلاف الصحابة رضى الله تعالى عنهم فالاختلاف هنا اظهر فالفتوى فيه بالصالح اولى اه ومثله في المبسوط وسبب اختلافهم في ذلك عدم النص في ارث الجد مع الاخوة من كتاب اوسنة وانما ثبت باجتهاد الصحابة رضى الله تعالى عنهم بعد اختلاف كثير وهو من اشكل ابواب الفرائض اه لكن المتون على قول الامام ولذا اشار الشارح الى اختياره هنا وفيما سبق **(قوله)** اى بنى الاعيان) اى الذكور منهم كاهو صريح العبارة حيث عبر بنى ولم يعبر بولاد بخلاف ما تقدم حيث فسر بنى الاعيان بالاناث ايضا تغليا لقبول المقاسمة اما هنا فلا يقبله فان اولاد العلات لا يسقطون بالاخوات لابوين ويدل عليه قوله وكذا بالاخت الخ اه قلت نعم لكن قد يسقط بعض اولاد العلات بالاناث من بنى الاعيان كالاخوات لاب يسقطن بالاخين لابوين مالم يعصهن اخ لاب كما سيأتى وعبارة السراجية اوضح ونصها وبنو الاعيان وبنو العلات كلهم يسقطون بالابن وابن الابن وان غل وبالأب بالاتفاق وبالجد عند أبى حنيفة ويسقط بنو العلات ايضا بالاخ لاب وأم اه ويؤخذ منه ان الاخ لا يسقط بالاخ لاب وأم كما قدمنا تصرحه به عن كشف الغوامض وتحفة الاقران **(قوله)** أيضا) كان

(ويسقط بنو الاعيان)
 وهم الاخوة والاخوات
 لاب وام بثلاثة (بالابن)
 وابنه وان سفل (وبالأب)
 اتفاقا (وبالجد) عند أبى
 حنيفة رحمه الله تعالى (وقال)
 يقاسمهم على اصول زيد
 ويقف بالاول وهو السقوط
 كما هو مذهب أبى حنيفة
 واصول زيد مبسوطة في
 المطولات وفي الوهبانية
 وما سقطا اولاد عين وعلة *
 وقد اسقط الثعمان وهو
 اخر * وعليه الفتوى كما في
 الملتقى والسراجية وان قال
 مصنفنا في شرحها وعلى
 قولهما الفتوى (و) يسقط
 (بنو العلات) وهم الاخوة
 والاخوات لاب (بهم)
 اى بنى الاعيان ايضا
 (وبهؤلاء) اى بالابن
 وابنه وبالأب

وبه قول مالك وشافعي وبه جزء في الكثير فقال ودات جهتين كذات حجة (واذا استكمل البنات والاخوات لابوين
 فوطهن) وشو شثن (سقطت الابن و) سقط (الاخوات لاب) ايضاً (الا بمعصيب ابن ابن) في الصورة الاولى
 (اوبخ) في الثانية (موز) ي مسبو (او ناز) ي سافل **٦٧٦** حينئذ يعصبن ويكون الباقي للذكر

كالابن وبه تصنف في
 شرحه فث وفي اطلاقه
 نظره ثم تصريجه بان
 ابن الاخ لا يعصب اخته
 كانه لا يعصب اخته وابن
 المتفق لا يعصب اخته بل
 المثال مذكر دون الاشئ
 لانها من ذوى الارحام
 قل في الرحية *
 * ليس ابن الاخ بالمعصب *
 * من مثله اوفوقه في النسب *
 بخلاف ابن الابن وان سفل
 فنه يعصب من مثله اوفوقه
 ممن لم تكن ذات سهم
 ويسقط من دونه فلو ترك
 ثلاث بنات ابن اوفوقه
 اسفل من بعض وثلاث
 بنات ابن ابن آخر كذات
 وثلاث بنات ابن ابن ابن
 بهذه الصورة

مئة
 ابن ابن ابن

 ابن بنت ابن

 ابن بنت ... ابن بنت ابن

 ابن بنت ابن بنت ابن بنت

 ابن بنت ... ابن بنت
 ابن بنت

واحدة منح (قوله وبه جزء في الكثير) قل في الدر المنثور فكان هو المرجح وان اقتضى
 صانع المصنف خلافه فلياتبه له وأصل هذا ان الترجيح بكثرة العلة لا يجوز على ما عرف في
 الاصول ثم الوضع في ذات قرابتين اتفقا لامكان الزيادة الى غير نهاية وعند أبي يوسف يقسم
 اصنافاً مطلقاً وعند محمد باعتبار الجهات وان كثرت فليحفظ اهـ (قوله والاخوات) الواو
 بمعنى أو لان المستكمل أحد الصنفين لا مجموعهما أفاده ط (قوله سقط الخ) لف ونشر
 مرتب (قوله اوبخ) اي لاب (قوله وفي اطلاقه) اي المصنف تبع للمجمع وبجواب كافي غرر
 الافكار بأن قوله مواز أو سافل صفة لابن ابن دون الاخ لانه لا يصح وصف الاخ بالزول اي
 فن ابن الاخ لا يسمى أخ بخلاف ابن الابن فانه يعلق على من في الدرجة الثانية ومن دونها نعم
 كان حقه كما قل العلامة فسم ان يقدم الاخ على ابن الابن (قوله لتصريحه الخ) حاصله
 كما في السراجية والمثني ان من لا فرض لها من الاناث وأخوها عصبه لا تعصب عصبه بأخيها
 وقدمناه مظلوماً (قوله لانها من ذوى الارحام) اي الاخت في هذه الصور لكن بنت المتفق
 ليست من ذوى ارحام الميت فلتراد من عداها وانما لا يعصبها أخوها لانه ليس للنساء من الولاء
 الا ما اعتقن وعبر بذوى ولم يقل ذوات تغليبا للذكور على الاناث كما في قوله تعالى وكانت من
 القاتلتين (قوله من مثله) اي في الدرجة كاخته وابنت عمه (قوله اوفوقه) كعمته (قوله فانه
 يعصب من مثله اوفوقه الخ) هذا ظاهر الرواية وعند بعض المتأخرين لا يعصب من فوقه
 والاصار محروما لان الاصل في ايراث العصبه أن يقدمه الاقرب ولو أتى على الاعداء ولذا تقدم
 الاخت على ابن الاخ اذا صارت عصبه مع البنت والجواب ان من فوقه انما صارت عصبه
 ولولاه لم تثر شيئا فكيف تحجبه وانظر ما الجاب به السيد قدس سره (قوله ذات سهم) اي فرض
 (قوله لا يوزنها أحد) لانها تؤول الى الميت بواسطة واحدة وليس في هؤلاء البنات من هو
 كذلك (قوله فانها بالتصنف) لانها قامت مقام بنت الصلب عند عدمها (قوله توازيها العليا
 من الفريق الثاني) لان كلامهما يدل الى الميت بواسطة من السفلى واما السفلى من الفريق الاول
 فتوازيها الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث لان كل واحدة منهن تدل
 الى الميت بثلاث وسائط واما السفلى من الفريق الثاني فتوازيها الوسطى من الفريق الثالث
 لانتفاء كل منهما اليه بارب وسائط واما السفلى من الفريق الثالث فتوازيها أحد لانها
 تدل بخمس وسائط وليس في هذه البنات من هو كذلك (قوله فيكون لهما السدس الخ)
 وذلك لان العليا من الاول لما قامت مقام الصلبة فم من دونها بدرجة واحدة مقام بنات
 الابن (قوله ولاشيء للسفليات) وهن الست الباقية من البنات التسع لانه قد كمل الثلاث
 لتلك الثلاث فليطبق لتباقيات فرض وليس لهن عصبية قطعا فلا يرثن من التركة اصلا (قوله
 الا ان يكون الخ) فان كان الغلام مع السفلى من الفريق الاول أخذت العليا منهم النصف
 واخذت الوسطى منهم مع العليا من الفريق الثاني السدس ويكون الثلث الباقي بين الغلام

فالعليا من الفريق الاول لا توازيها احد فلها النصف والوسطى من الفريق الاول توازيها العليا من الفريق الثاني (وبين
 فيكون لهما السدس تسعة مثليين ولاشيء للسفليات لان يكون مع واحدة منهن غلام فيعصبها ومن يخاذلها ومن فوقها

وبين السفلى من الاول والوسطى من الثاني والعليا من الثالث للذكر مثل حظ الانثيين
احسا وسقطت سفلى الثاني ووسطى الثالث وسفلاه وان كان الغلام مع السفلى من الفريق
الثاني كان ثلث الباقي بينه وبين سفلى الاول ووسطى الثاني وسفلاه وعليا الثالث ووسطاه
اسبغا للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت سفلى الثالث وان كان مع السفلى من الفريق الثالث
كان الثلث الباقي بين الغلام وبين السفليات الست انسا وان فرض الغلام مع العليا من
الفريق الاول كان جميع المال بينهما وبين أخته للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للسفليات وهن
ثمان وان فرض مع وسطى الاول فتأخذ عليا الاول النصف والباقي للغلام مع من يخاذه
وهى وسطى الاول وعليا الثاني للذكر مثل حظ الانثيين وكذا الحال اذا فرض مع عليا الثاني
واما تصحيح المسائل في جميع هذه الصور فعلى ما ستحيط به فيما بعد فلاحاجة الى ايراده هنا
واعلم ان ذكر البنات على اختلاف الدرجات كذا ذكر في الكتاب يسمى مشكلة التشبيب لانها
بدقتها وحسنها تشخذ الخواطر وتميل الآذان الى استماعها فشبّهت بتشبيب الشاعر
القصيدة لتحببها واستدعاء الاصغاء لسماعها اه من شرح السيد **(قوله)** ممن لا تكون
صاحبة فرض (امام) كانت صاحبة فرض فانها تأخر سهمها ولا نصير به عصبة وهى العليا
من الفريق الاول الى اخذت النصف والوسطى منه مع العليا من الفريق الثاني حيث
اخذنا السدس وهذا قديم معتبر فيمن كانت فوقه دون من كانت بخذاه فانه يعصبها مطلقا
سيد **(قوله)** وسقطت السفليات (اي اللاتي تحتها في الدرجة) **(قوله)** وعبارة السيد (اي فكان
على المصنف ان يقول كذلك ولا سيما مع قوله بعد ويقتسمان الباقي) **(قوله)** هواخ لام) كان
تزوجت باخوين فجاءت من كل بولد وللأخوين ولد أخ آخر من غير هاتين احد ولد ليهما عن
أخيه الذي هوا بن عمه وابن عمه الآخر **(قوله)** وكذا لو كان الآخر زوجا (الواضح ان يقول
وكذا لو كان احدهما اي احد ابني عمها زوجها ط) **(قوله)** ويقتسمان الباقي) وهو
خمس اسداس في الاولى والنصف في الثانية ط **(قوله)** حيث لا مانع من ارثه بهما) احتراز
عمالوكان للميت بنت في الاولى فان لها النصف ونحجب ابن العم عن السدس من حيث كونه
اخلام ويشترك هو وابن العم الآخر في الباقي وعمالوكان للزوجة في الثانية أخت شقيقة فان
لها النصف والنصف الآخر للزوج فرضا ولا شيء له كائن العم الآخر من حيث بنو العم **(قوله)**
بجھتي فرض وتعصيب) فجھة الفرض الزوجية والاخوة لام وجهة التعصيب كونه ابن عم
ط **(قوله)** واما بفرض (اي واما الارث بفرض وتعصيب ط **(قوله)** بجھة واحدة) وهى
الابوة ط **(قوله)** فليس الاالاب وابوه (اي مع البنت ابنت الابن كالتقدم واسم ليس ضمير
عائد على الارث بالفرض والتعصيب وقوله الاالاب اي الارث الاب على تقدير مضاف حذف
وأقيم المضاف اليه مقامه وهذا على حذف قولهم ليس الطيب الاالمسك في جواز الرفع والتعصب
في المسك على الخلاف المشهور فقنیه **(قوله)** وقد يجتمع جهتا تعصيب (اي من غير نظر للارث
بهما لانه هنا باحداها التقديم جهة البوة على جهة العمومة وجهة الولاء) **(قوله)** وقد يجتمع
جهتا فرض) صورته نكح بحوسى بنته واستولد هافا لولدين لهذه المرأة وأخ لها فاذامت عنها
مات عن امه واخته فترث بالجهتين ط **(قوله)** واما تصور في الجوس) اقول تقدم في كتاب

ممن لا تكون صاحبة فرض
وسقطت السفليات (وبأخذ
ابن عم) كذا في نسخ المتن
والشرح وعبارة السيد
وغيره وبأخذ احدا بنى عم
(هواخ لام السدس)
بالفرض وكذا لو كان
الآخر زوجا فله النصف
(ويقتسمان الباقي) بينهما
نصفين بالعصوبة حيث
لا مانع من ارثه بهما فيرث
بجھتي فرض وتعصيب واما
بفرض وتعصيب معا فجھة
واحدة فليس الاالاب
وابوه قات وقد يجتمع جهتا
تعصيب كبن هوا بن ابن عم
بأن تنكح ابن عمها فتلد ابنا
وكبن هو معتق وقد يجتمع
جهتا فرض واما تصور
في الجوس لنكاحهم الحارم
ويؤثر انون بهما جميعا

عندنا

الحدود ان من شبهة المحل وط' محرم نكحها وانه ثبت فيها النسب على ما حرره في التهر فراجعه
ثم رأيت في سكب الانهر قال وانما يتصور ذلك في نكاح الجوس وفي وط' الشبهة في المسلمين
وغيرهم ولا يتصور في نكاح المسلمين الصحيح اه وياتي تمامه **(قوله)** وعند الشافعي باقوى
الجهتين) وهي التي يثبتها على كل حال فان مات ابن وترك امها اخته ثرت عندنا بالجهتين
الثالث بجهة الامية والنصف بجهة الأخنية واماعنده فترت بجهة الامية لا غير كما في غرر
الافكار **(قوله)** يشرك بين الصنفين الاخيرين) اي اولاد الام والاخوة لابوين ولذا سميت
مشركة بفتح الراء او بكسر ها على نسبة التشريك اليها مجازا **(قوله)** وكذلك يفرض مالك
والشافعي) وكذا احمد على ما ذكره الشنقوري خلافا لما ذكره الشارح وهو قول ابى يوسف
ومحمد وتسمى هذه المسئلة الاكدرية لانها كدرت على زيد مذهبه **(قوله)** فعمول الى تسعة)
للزواج ثلاثة وللأم انسان وللجد واحد وللأخت ثلاثة لكن لما كانت الأخت لو استقلت
بما فرض لها لزادت على الجد ردت بعد الفرض الى التعصيب بالجد فيضم الى حصتها حصته
ويقسمان الاربعه بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين لان المقاسمة خيرة من سدس
جميع المال ومن ثلث الباقي وتصح من سبعة وعشرين وتمامه في سكب الانهر **(قوله)** تسقط
الأخت) فللزوج النصف وللأم الثلث والباقي للجد واصلها من ستة ومنها تصح **(قوله)** على
المفتي به) اي من قول الامام بسقوط بنى الاعيان والعلات بالجد خلافا لهما **(قوله)** كما مر
اي في الحجب والله تعالى اعلم

باب العول

مسائل الفرائض ثلاثة اقسام عادلة وعادلة اي منقسم بلا كسر او بالرد او بالعول
وهو في اللغة الميل والجور ويستعمل بمعنى الغلبة يقال عيل صبره اي غلب وبمعنى الرفع يقال
عال الميزان اذ ارفقه ف قيل ان المعنى الاصطلاحي مأخوذ من الاول لان المسئلة مالت على
اهلها بالجور حيث نقصت من فروضهم والتقسيم المار كالصرح فيه لان العادلة من العدل
مقابل الجور وقيل من الثاني لانهما غلبت اهلها بادخال الضرر عليهم وقيل من الثالث لانها اذا
ضاق مخرجها بالفروض المجتمعة ترفع التركة الى عدد اكثر من ذلك المخرج ثم يقسم حتى
يدخل التقصان في فرائض جميع الورثة واختاره السيد **(قوله)** وضده الرد اذ بالعول تنقص
سهم ذوي الفروض ويزداد اصل المسئلة وبالرد يزداد السهام وينقص اصل المسئلة وبعبارة
أخرى في العول تفضل السهام على المخرج وفي الرد يفضل المخرج على السهام سيد **(قوله)** هو
زيادة السهام) اي سهام الورثة فال عوض عن المضاف اليه وبذا سهل الاضرار في قوله الآتي
على كل منهم ط **(قوله)** على مخرج الفريضة) اي مخرج السهام المفروضة الذي يقال له اصل
المسئلة وهو عبارة عن أقل عدد صحيح يأتى منه حظ كل فريق من الورثة بلا كسر اه سكب
الانهر **(قوله)** كنقص ارباب الديون بالخاصة) اي الديون التي ضاقت عنها التركة وليس بعضها
اولى من بعض فالتقص على الجميع بقدر حقوقهم **(قوله)** واول من حكم بالعول عمر رضي الله
تعالى عنه) فانه وقع في صورة ضاق مخرجها عن فروضها فشاووا الصحابة فأشار العباس الى

(العول)

وعند الشافعي باقوى الجهتين
وتامه في كتب الفرائض
وتأني الإشارة اليه في
الغري (ولو ترك زوجا
واما أوجدة واخوة لام
واخوة لابوين اخذ الزوج
النصف والام) أو الجدة
(السدس وولد الأم الثلث
ولاشئ' للأخوة لابوين)
لأنهم عصبية ولم يبق لهم
شئ' وعند مالك والشافعي
يشرك بين الصنفين
الاخيرين كأن الكل
اولاد أم وكذلك يفرض
مالك والشافعي للأخت
لابوين أو لأب النصف

وللجد السدس مع زوج
وام فعمول الى تسعة وعند
ابى حنيفة واحد تسقط
الأخت قلت وحاصله انه
ليس عند الحنفية مسئلة
امشركة اتفاقا ولا مسئلة
الاكدرية على المفتي به كما مر

باب العول

وضده الرد كما سيأتي (هو
زيادة السهام) اذا كثرت
الفروض (على مخرج
الفريضة) ليدخل التقص
على كل منهم بقدر فرضه
كنقص ارباب الديون
بالخاصة واول من حكم
بالعول عمر رضي الله تعالى

في باب الخارج (نسة
تعول) اربع عموالات
(الى عشرة وترا وشغفا)
فتعول لسبعة كزوج
وشقيقتين والخمانية كهم
وام ولتسعة كهم واخ لاه
وامشرة كهم واخ آخر
لام (واشأ عشر تعول
ثلاثا الى سبعة عشر وترا
لاشغفا) فتعول لثلاثة
عشر كزوجة وشقيقتين
وام ولخمس عشر كهم
واخ لاه وللسبعة عشر
كهم واخ لاه (واربعة
وعشرون تعول الى سبعة
وعشرين) فقط (كأمرأة
وبنتين وابوين) وتسعى
منبرية (الرد ضد)
كأمر وحينئذ (فان فضل
عنها) اى عن الفروض
(و) الحال انه (لأعصية)
نسة (يرد) الفاضل
(عليهم بقدر سهامهم)
اجماعا لفساد بيت المال
(الا على الزوجين) فلا
يرد عليهما وقال عثمان
رضي الله عنه يرد عليهما
ايضا قاله المصنف وغيره
قلت وجزءه من الاختيار
بان هذا وهم من الراوى
فراجعه قلت وفي الاشياء
انه يرد عليهما في زماننا
افساد بيت المال وقدمناه

العول فقال اعلوا الفرائض فتابعوه على ذلك ولم يذكره احد الا ابنه بعد موته وتامه في
شرح السيد وغيره (قوله ثم الخارج سبعة) وجهه ان الفروض ستة وهي نوعان الاول النصف
والربع والخم والتانى الثلثان والثالث والسادس ولهاتان افراد واجتماع وخارجها
في الافراد خمسة الانسان للنصف والاربعة للربع والخمانية للثلث والثلاثة للثلث والتالين
والسنة للسادس واذا اجتمع فروض فان كانت من نوع واحد لا يخرج عن الخمسة المذكورة
لانه لا يخرج منها في نصف وربع من اربعة او نصف وثلث من ثمانية او ثلث وثلث من ستة
ولومن نوعين فاذا اختلط النصف من النوع الاول بكل النوع الثانى أو بعضه فمن
سنة وهي لا يخرج عنها ايضا واذا اختلط الربع بكل النوع الثانى أو بعضه فمن اثني عشر
واذا اختلط الخمس بكل النوع الثانى أو بعضه فمن اربعة وعشرين فيضم هذان الى الخمسة
فتصير الخارج سبعة وسأيت بيان ذلك كله في باب الخارج (قوله اربعة لاتعول) لان الفروض
المتعلقة بها امان بنى المال بها أو يبقى منه شئ وانما عليها وبيان في المنع (قوله وثلاثة قد تعول)
وهي السنة وضعتها وضعف ضعفتها وشار بقى الى ان العول ليس لازمالها (قوله
بالاختلاط) اى باختلاط احد النوعين بكل الآخر أو بعضه كما بيناه (قوله الى عشرة وترا
وشغفا) اى تعول الى اعداد حال كونها منتهية الى عشرة فابست الى صالة تعول بل صلتها
مقدرة لان امشرة ليست وترا وشغفا وقوله وترا وشغفا منصوبان على الحال من العدد الذى
عالت اليه اى حال كون تلك الاعداد منقسمة الى وترو وشغفا تأمل (قوله وتسمى منبرية)
لان عليا رضى الله تعالى عنه سئل عنها وهو على منبر الكوفة يقول في خطبته الحمد لله الذى
يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسى واليه المآب والرجى فمسئل عنها حينئذ
فقال من رويها والمرأة صارت منها تسما ومضى في خطبته فتمجبوا من فطنته درمتمق
(قوله ثمة) اى هناك اى في الورثة ط (قوله عليهم) اى على ذوى الفروض والواضح
التصريح به ط (قوله لفساد بيت المال) علة لقوله اجماعا ولا يظهر لان المشهور من
مذهب مالك انه لبيت المال وان لم يكن منتظما وهو مذهب الشافعى وروى عن مالك
كقولنا وبه افق متأخرو الشافعية اذا لم يتظم امر بيت المال افاده في غرر الافكار (قوله
وغيره) كشرح السراجية والكثير وقال في روح الشروح وحجة عثمان رضى الله عنه ان
الفريضة لو عالت لدخل النقص على الكل فاذا فضل شئ يجب ان تكون الزيادة للكل لان
الغنم بالغرم والجواب ان ميراث الزوجين على خلاف القياس لان وصالتهما بالنكاح وقد
انقضت بالموت وما ثبت على خلاف القياس نصا يقتصر على مورد النص ولا نص في الزيادة
على فرضهما ولما كان ادخال النقص في نصيهما ميلا للقياس الثانى لارتهما قيل به ولم يقل
بالرد اعدم الدليل فظهر الفرق وحصل الحق اه ط ما خلا (قوله وفي الاشياء) قال في
الفتية وبقي بالرد على الزوجين في زماننا لفساد بيت المال وفي الزيلعي عن النهاية ما فضل عن
فرض احد الزوجين يرد عليه وكذا البت والابن من الرضاع يصرف اليهما وقال في المستصفى
والفتوى اليوم بالرد على الزوجين وهو قول المتأخرين من علمائنا وقال الحدادى الفتوى
اليوم بالرد على الزوجين وقال المحقق احمد بن يحيى بن سعد التفتازانى افق كثير من المشايخ بالرد

عليها اذا لم يكن من الاقارب سواها لفساد الامام وظلم الحكماء في هذه الايام بل يفتى بتورث بنات المتفق وذوى ارحامه وكذا قال الهروي افنى كثير من المشايخ بتورث بنات المتفق وذوى ارحامه اه ابو السعد عن شرح السراجية للكارزوني قلت وفي معراج الدراية شرح الهداية وقيل ان لم يترك الابنت المتفق يدفع المال اليها لارثا بل لانها أقرب وكذا الفاضل عن فرض احد الزوجين يدفع اليه بالرد وكذا يدفع الى البنت والابن من الرضاع وبه يفتى لعدم بيت المال وفي المستصفى والفتوى اليوم على الرد على الزوجين عند عدم المستحق لعدم بيت المال اذا ظلمة لا يصرفونه الى مصرفه وهذا كما نقل عن بعض أصحاب الشافعي انهم يفتون بتورث ذوى الارحام لهذا المعنى اه وقال الشارح في الدر المنقى من كتاب الولاء قلت ولكن بلغنى انهم لا يفتون بذلك فتنبه اه اقول ولم نسمع ايضا في زماننا من افنى بشئ من ذلك ولعله تخالفتهم للمتون فليتأمل لكن لا يخفى ان المتون موضوعة لنقل ما هو المذهب وهذه المسئلة مما افنى التأخرون على خلاف اصل المذهب للعله المذكورة كأفتوا بنظير ذلك في مسألة الاستئجار على تعليم القرآن مخالفين لاصل المذهب لحشية ضياع القرآن ولذلك نظرنا ايضا حيث ذكر الشراح الاتفاق في مسئلتنا فليعمل به ولا سيما في مثل زماننا فانه انما يأخذه من يسحى وكيل بيت المال ويصرفه على نفسه وخدمه ولا يصل منه الى بيت المال شئ والحاصل ان كلام المتون انما هو عند انتظام بيت المال وكلام الشروح عند عدم انتظامه فلا معارضة بينهما فمن امكنه الاتفاق بذلك في زماننا فليفت به ولا حول ولا قوة الا بالله **(قوله)** او اكثر اى صنفان او ثلاثة لا اكثر كسأيد كره **(قوله)** اما ان يكون اى يوجد **(قوله)** ان اتحد جنس المردود عليهم) يشمل ما لو كان ذلك الجنس شخصا واحدا او اكثر ولذا مثل العلامة قاسم بقوله كأى أوجدة او جدات أو بنت أو بنات ابن أو بنات ابن أو اخوات لابوين أو اخوات لأب أو واحد من ولد الأم أو أكثر اه **(قوله)** من عدد رؤسهم) اى رؤس ذلك الجنس الواحد فيما اذا كان فى المسئلة اكثر من شخص واحد أو رأس ذلك الشخص الواحد ان كان هو فيها وحينئذ تكون المسئلة واحدة اه شرح ابن الخبلى **(قوله)** قطعاً للتطويل) اى يجعل القسمة قسمة واحدة ألا ترى انك اذا اعطيت كل واحد من الورثة ما استحقه من السهام ثم قسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة مرتين اه سيد **(قوله)** جنسين أو ثلاثة) اى بحسب سبب الارث كالجدودة والاخوة والبنية والامومة وان كان فرض الجنسين جنسا واحدا كالجددة والاخت لأى اللتين فرض كل منهما السدس أو كان فرض الاثنين من ثلاثة الاجناس جنسا واحدا كالبنات وبنت الابن والام اذ البنية سبب وبنية الابن سبب آخر وان شملهما مطلق البنية فى هذه المسئلة ثلاثة اجناس لاجناسان فقط اه ابن الخبلى **(قوله)** بالاستقراء) اى تتبع جزئيات من يرد عليه وهو متعلق بالفعل المحذوف المقدر بعد التالى اى لا يكون اكثر بالاستقراء ط **(قوله)** من عدد سهامهم) وهى اربعة لغير الانسان والثلاثة والاربعة والخمسة وقد ذكرها الشارح وكلها مقطوعة من ستة كما سئد كره **(قوله)** لو سدسان) كجدة واخت لأى فالمسئلة من ستة ولهما منها اثنان بالفريضة فاجعل الاثنين اصل المسئلة واقسم التركة عليهما نصفين

او اكثر وعلى كل اما ان يكون من لا يرد عليه او لا يكون (ف) الاول (ان) اتحد جنس المردود عليهم (ك) بنين او اختين او جدتين (ق) مسئلة من عدد رؤسهم) ابتداء قطعاً للتطويل (و) الثانى (ان كان) المردود عليه (جنسين) او ثلاثة لا اكثر بالاستقراء فمن عدد سهامهم فمن اثنين لو سدسان وثلاثة

اي الجنس الواحد (من لا يرد عليه) وهو الزوجان (اعطى) (من لا يرد عليه) فرضه من اقل مخارجه وقسم الباقي على (رؤس (من يرد عليه كزوج وثلاث بنات) فهي من اربعة للزوج واحد وبقي ثلاثة وهي تستقيم عليهن فلا حاجة الى الضرب (وان لم يستقم فان وافق رؤسهم) اي رؤس من يرد عليهم (كزوج وست بنات ضرب وقفها) وهو هنا اثنان (في مخرج فرض من لا يرد عليه) وهو هنا اربعة تبلغ ثمانية فالزوج انسان وللبنات ستة (والا) يوافق بل باين (ضرب كل) عدد (رؤسهم فيه) اي المخرج المذكور (كزوج وخمس بنات) فالمخرج هنا اربعة للزوج واحد وباقي ثلاثة تبين الخمسة فاضرب الاربعة في الخمسة تبلغ عشرين كان للزوج واحد اضره في المضروب يكن خمسة فهي له والباقي ثلاثة اضرها في المضروب تبلغ ثلاثة (٠) الرابع (لو كان مع اثنائي) اي الجنسين فقط لاكثرها بحكم الاستقراء

فلكل واحدة منهما نصف المال سيد (قوله لوثلث سدس) كولدى الأم مع الأم فهي ايضا من ستة لولد الأم الثلث وللأم السدس فاجعلها من ثلاثة عدد سهامهم وطريقه ان تنظر الى ما في الاكثر من امثال الاقل وتضمه اليه ففي الثلث سدسان فتضمه الى السدس الأم اه قاسم (قوله لو نصف سدس) كبنات وبنت ابن او بنت وام لان المسئلة ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة منها اربعة ثلاثة للبنات وواحد للبنات الابن والاول الأم فاجعل المسئلة من اربعة واقسم التركة ارباعا ثلاثة ارباعها للبنات وربع منها للام وبنت الابن اه سيد (قوله كثلين سدس) كبنتين وأم وانما أتى بالكاف ولم يأت بلوكافى سواقه لان للخمسة ثلاث صور ثانيا نصف وسدسان كبنات وبنت ابن وام ثالها نصف وثلث كأخت لابوين مع أم او اخنتين لأم فالمسئلة في هذه الصور الثلاث ايضا من ستة والسهام التي اخذت منها خمسة فتجعل اصل المسئلة وتقسيم التركة اخماسا (تنبه) * القسمة على الوجوه المذكورة ان استقامت على الورثة فذاك والا كما اذا خلف بنتا وثلاث بنات ابن فلبنت ثلاثة اسهم تستقيم عليها ولبنات الابن سهم واحد فلا يستقيم عليهن فاضرب الثلاثة اعنى عدد رؤس من انكسر عليه في اصل المسئلة وهي الاربعة فيصير اثنى عشر للبنات منها تسعة ولبنات الابن ثلاثة منقسمة عليهن سيد (قوله والثالث) اي من الاقسام الاربعة (قوله) وتقسيم الباقي على رؤس من يرد عليه اي تقسم الباقي من ذلك المخرج على عدد رؤس ذلك الجنس الواحد كما كنت تقسم جميع المال على عدد رؤسهم اذا افردوا عن لا يرد عليه (قوله فهي من اربعة) وأصلها من اثنى عشر لاجتماع الربع والثلثين فيها ومثلها المستلذان الآتيان (قوله وان لم يستقم) اي الباقي من ذلك المخرج (قوله ضرب وقفها) اي وفق رؤسهم (قوله وهو هنا اثنان) لان عدد الرؤس ستة والباقي من المخرج ثلاثة والموافقة بينهما بالثلاث ولا عبرة بالمداخلة هنا كعرف في موضعه (قوله والايوافق) اي الباقي عدد رؤسهم (قوله فاضرب الاربعة في الخمسة) الموافق لسابقه ولاحقه فاضرب الخمسة في الاربعة ط لان المضروب هو عدد الرؤس الخمسة والمضروب فيه هو المخرج وهو الاربعة (قوله والرابع) اي من الاقسام الاربعة (قوله هنا) اي في مسائل اجتماع من لا يرد عليه مع من يرد عليه اما عند افراد من يرد عليه فقد يكون من ثلاثة كما صرح به الشارح فيما مر وذلك في صورة اجتماع النصف والسدسين (قوله اذلا يرد مع اربع طوائف اصلا) اي سواء كان احدها من لا يرد عليه والثلاثة الباقية ممن يرد عليه او كانت الاربعة ممن يرد عليه (قوله ولعل هذا) اي عدم وجود الرد على اكثر من جنسين وحاصله ان النصف انما اقتصر في الثاني على الجنسين حيث قال فيما مر وان كان جنسين مع انه يكون ثلاثة ايضا لاجل ان يصح قوله هنا ولو كان مع الثاني الخ اذ لا يصح ان يراد به الثلاثة حتى ان لو لم يقتصر فيهما مر على الجنسين بان ذكر الثلاثة كفاعل في الملقى وجب ان يراد بها الثاني بعضه وهو الجنسان لانه هو الثلاثة فاقصاره فيهما مر على الجنسين لاعدن تأني الثلاثة هناك بل لعدم فائدها بحكم الاستقراء الذي ذكره الشارح تبعاً للسيد وغيره اقول وهذا صحيح لو سلم الاستقراء وهو

اذلا يرد مع اربع طوائف اصلا بالاستقراء ولعل هذا تكتة اقتصاره فيهما مرنا على الجنسين والافراد بالثاني بعضه لانه فائده (من لا يرد عليه قاسم الباقي) من مخرج فرض من لا يرد عليه (على مسئلة من يرد عليه)

ان استقام (كروجة واربع جدات وست اخوات لام) فخرج ٦٩٢ من لا يرد عليه اربعة للزوجة واحد

تنوع لانه وجد مسئلة ردية اجتمع فيها اربع طوائف كزوجة وبنت وبنت ابن وام اوجدة اصلها من اربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة وللبنات النصف اثنا عشر ولبنات الابن السدس تكملة الثلثين اربعة والام والجدة السدس اربعة ايضا بقى واحد يرد على من عدا الزوجة وهم ثلاثة اجناس وتصح من اربعين كاذكرته في الرحيق المختوم ثم رأيت هنا في حاشية يعقوب وشرح ابن الحنبل وقال يعقوب انه من الشبه القديمة التي تورد في هذا المقام اه وعليه فكان على المصنف ان يذكر في الثاني الثلاثة ويراد به في كلامه هناك لابعض وهو مامش عليه العلامة قاسم والبقاى وغيرها وان اعترضهم الشارح في الدر المنقى وحكم عليهم بالسهو فانه لاسهو في كلامهم بل هو الصواب لما علمت فتنه لهذا المقام الذي هو منزلة الاقدام **(قوله)** ان استقام اى على مسئلة من يرد عليه اى على سهامهم سواء استقام على عدد رؤسهم ايضا ام لا فالثاني مائل به المصنف والاول كزوجة و جدة واخين لأم فان الثلاثة الباقية من مخرج فرض الزوجة تستقيم على سهم الجدة وسهمى الاخيتين وعلى رؤسهم ايضا **(قوله)** لكنه منكسر على آحاد كل فريق اى على عدد رؤسهم لان نصيب الجدات الاربع واحد لا يستقيم عليهن بل بينهما مبابنة خفطنا عدد رؤسهن بأسره وكذا نصيب الاخوات الست اثنان فلا يستقيان عليهن لكن بين عدد رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فرددنا عدد رؤس الاخوات الى نصفها وهو ثلاثة ثم طلبنا التوافق بين اعداد الرؤس والرؤس فلم نجدها فضررنا وفق رؤس الاخوات وهو الثلاثة في عدد رؤس الجدات وهو الاربعة فحصل اثنا عشر ثم ضربناها في الاربعة التي هي مخرج فرض من لا يرد عليه فصار ثمانية واربعين فتنها تصح المسئلة كان للزوجة واحد ضربناه في المضروب الذي هو اثنا عشر فلم يتغير فاعطيناه الزوجة وكان للجدات ايضا واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان اثنا عشر فلكل واحدة منهن ثلاثة وكان للاخوات لأم اثنان فضررنا بها فيه بلغ اربعة وعشرين فلكل واحدة منهن اربعة سيد **(قوله)** الفريقين اى فريق من يرد عليه وفريق من لا يرد عليه ط **(قوله)** كاربعة زوجات الخ اصل هذه المسئلة من اربعة وعشرين لاختلاط الثمن بالثلثين والسدس لكنها ردية فرددناها الى اقل مخارج فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية سيد **(قوله)** ثلثان وسدس فالثلثان فرض البنات باربعة اسداس والسدس فرض الجدات والمجموع خمسة اسداس هي مسئلة الرد **(قوله)** ثم ضربت الخ هذا شروع في معرفة حصة كل فريق من الورثة من هذا المبلغ ط **(قوله)** واضرب الاول وضربت بالماضى ليناسب المعطوف عليه **(قوله)** فاستقام فرض كل فريق اى ممن يرد عليه ومن لا يرد عليه **(قوله)** لكنه منكسر الخ اى وان استقام على سهامهم لكنه منكسر على رؤسهم ولو كانت المسئلة زوجة وسبع بنات وسبع جدات لم العمل ولم يحتج الى التصحيح الآتي **(قوله)** فصحيحه بالاصول السبعة الخ ثلاثة بين سهام كل فريق ورؤسهم وهي الانقسام والتوافق والبتاين واربعة بين الرؤس بعضها مع بعض وهي التماثل والتداخل والتوافق والبتاين اه ح ففي مستثناات للزوجات خمسة وعددهن اربعة لاتصح عليهن ولا توافق وللجدات سبعة وهن ستة لاتصح عليهن ولا توافق وللبنات ثمانية وعشرون وعددهن تسعة

بقى ثلاثة تستقيم على سهم الجدات وسهمى الاخوات لكنه منكسر على آحاد كل فريق كما سيحى (وان لم يستقم ضرب جميع مسئلة من يرد عليه في مخرج من لا يرد عليه) فالبلغ الحاصل بهذا الضرب مخرج فرض الفريقين كأربع زوجات وتسع بنات وست جدات فمخرج من لا يرد عليه ثمانية للزوجات الثمن واحد بقى سبعة لا تستقيم على مسئلة من يرد عليه وهي هنا خمسة لان الفرضين ثلثان وسدس فاضرب الخمسة في الثمانية تبلغ اربعين فهي مخرج فرض الفريقين (ثم ضربت سهام من لا يرد عليه) وهو سهم للزوجات (في) خمسة (مسئلة من يرد عليه) يكن خمسة فهي حق الزوجات الاربع من الاربعين واضرب سهام كل فريق ممن يرد عليه وهي اربع للبنات وسهم للجدات (فما بقى) اى في السبعة الباقية (من مخرج فرض من لا يرد عليه) يكن للبنات ثمانية وعشرون وللجدات سبعة فاستقام فرض كل فريق لكنه منكسر على آحاد كل فريق فصحيحه

لا تصح عليهن ولا توافق فاجتمع معنا من الرأس أربعة وستة وتسعة وبين الأربعة والستة موافقة بالصف فتضرب نصف أحدهما في كامل الآخر تبلغ اثني عشرون في اثني عشر والتسعة موافقة بالثالث فتضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر يبلغ ستة وثلاثين وهي جزء السهم فتضربه في الأربعين يبلغ ألفا وأربعمائة وأربعين منها تصح كل من له شيء من الأربعين أخذه مضروبا في جزء السهم يخرج نصيبه للزوجات خمسة في ستة وثلاثين بمائة وثمانين لكل واحدة خمسة وأربعين وللجدات سبعة في ستة وثلاثين بمائتين وخمسين لكل واحدة اثنان واربعون وللبنات ثمانية وعشرون في ستة وثلاثين تبلغ ألفا وثمانية لكل واحدة مائة واثنان عشر اه سكب الانهر (قوله وتصح الاولى من ثمانية واربعين) قدما تصحيحها منها موافقا والله تعالى اعلم

وتصح الاولى من ثمانية واربعين ولولا خشية الاطالة لاوسعت الكلام هنا

باب ثوريت ذوى الارحام

باب ثوريت ذوى الارحام

(هو كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبه) فهو قسم ثالث حيثئذ (ولا يرث مع ذى سهم ولا عصبه سوى الزوجين) لعدم الرد عليهما (تسأخذ المنفرد جميع المال) بالقرابة (ويجب اقربهم الابعد) كترتيب العصبات فهم اربعة اصناف جزء الميت ثم أصله ثم جزء ابويه ثم جزء جديده او جدتيه (د) حيثئذ (تقدم جزء الميت وهم (الاولاد البنات والاولاد بنات الابن) وان سفلا

(قوله هو كل قريب إلخ) أى اصطلاحا اما لغة فهو بمعنى ذى القرابة مطلقا سيد أى سواء كان ذاهبا أو عصبه أو غيرها أو سواء انتهى إليه الميت أو انتهى إلى الميت أو إلى اصوله (قوله فيأخذ المنفرد) أى الواحد منهم من أى صنف كان جميع المال أى اموالي بعد فرض احد الزوجين (قوله بالقرابة) اشار به الى ان ثوريت ذوى الارحام عندنا باعتبار القرابة كانه صيب فيقدمه الاقوى قرابة اما بقرب الدرجة او بقوة السبب وبأخذ المنفرد الكل ولذا سمي علما وإن اهل القرابة وذهب قوم الى تنزيل المدلى منزلة المدلى به فى الاستحقاق ويسمون اهل التنزيل وقوم الى التسوية بين القريب والبعيد بالانزيل ويسمون اهل الرحم وبنائه مع عممة الخلاف فى شرح السيد (قوله) ويجب اقربهم الابعد) أى سواء كان صنفا عند اجتناع اصنافهم او كان واحدا من صنف عند اجتناع عددهم افاده قاسم فالاول اشارة الى الترتيب بالجهة والثانى الى الترتيب بقرب الدرجة والقوة ولو اخرج المصنف ذلك بعد قوله ويقدم اولاد البنات إلخ لكان ذلك على ترتيب الترتيب بالجهة الثلاث كما مر فى العصبات وهو اعتبار الترتيب بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة وهذا الثالث اشار اليه بقوله الآتى قدم ولد الوارث (قوله كترتيب العصبات) فلا يرث احد من الصنف الثانى وان قرب وهنالك احد من الصنف الاول وان بعد وكذا الثالث مع الثانى والرابع مع الثالث وعليه الفتوى درميتى (قوله ثم اصله) هذا ظاهر الرواية وعليه الفتوى وعن الامام تقديمه على الصنف الاول لكن صح رجوعه عنه قاسم ومضى فى الاختيار على الرواية المرجوع عنها ولذا قال فى الدر المنثور فاقدمه فى الاختيار ليس بانحاز اه قلت على انه قدمنى بعده على خلافه (قوله يقدم جزء الميت إلخ) هذا هو الصنف الاول وجهة القول فى هذا الصنف انه اما ان يتفاوتوا فى الدرجة او لا فان تفاوتوا قدم اقربهم ولو اثنى كنت بنت وابن بنت بنت والاقام بعضهم ولدوارث دون البعض او كلهم ولدوارث او كلهم ولدغيره فى الاول قدم ولد الوارث اتفاقا كنت بنت ابن تقدم على ابن بنت بنت وفى الاخيرين اما ان تتفق صفة الاصول فى الذكورة او الانوثة ويختلف فان اتفقت فالقسمة على ابدان الفروع اتفاقا بالسوية ان كانوا ذكورا فقط وانما فقط كان بنت ابن مع مثله اى مع ابن بنت ابن آخر وكنت بنت بنت مع مثلها ولذلك ذكر كالاثنيين ان كانوا

مختلفين كابن بنت وبنت بنت وإن اختلفت صفة الاصول في بطن اوا كثر فالما ان تتوحد الفروع بان يكون لكل اصل فرع واحد واما ان تتعدد وعلى كل فالما ان يكون في الفروع زوجتين اولافان توحدت وليس فيهم زوجتين كبت ابن بنت وابن بنت بنت فأبو يوسف قسم المال على ابدان الفروع هنا ايضا فثله للثاني وثلاثة للذكر ومحمد يقسم على اعلی بطن اختلف وهو البطن الثاني هنا ويجعل ما اصاب كل اصل لفرعه ان يقع بعده اختلاف كما في المثال المذكور وحينئذ ثلثاء للثاني نصيب ابنيها وثله للذكر نصيب امه عكس ما قسمه ابو يوسف اما اذا وقع بعده اختلاف بالذكورة والانوثة في بطن آخر او كثر فان محمدا بعدما قسم على اعلی بطن اختلف جعل الذكور طائفة والاناث طائفة وقسم نصيب كل طائفة على اعلی بطن اختلف منهم هكذا كما سيظهر وان تعددت فروع الاصول المختلفين كلهم او بعضهم وليس فيهم زوجتين ايضا وذلك (٧) كابي بنت بنت بنت ابن بنت بنت وبني بنت ابن بنت فأبو يوسف جرى على أصله من القسمة على ابدان الفروع فيقسم المال عليهم اسباعا ومحمد يجعل الأصل موصوفا بصفته متعدد بعدد فروعه فيقسم على اعلی الخلاف اعنى في البطن الثاني اسباعا لان البنت الاولى في البطن الثاني كبتين لتعدد فرعها لان فرعها الاخير ابنتان والبنت الثانية فيه على حالها لعدم تعدد فرعها والابن فيه كابنتين لتعدد فرعها الاخير فهو كاربعة بنات فله اربعة اسباع وللبنتين ثلاثة اسباع ثم جعلنا الذكور طائفة والاناث طائفة اخرى فاعطينا اربعة اسباع الابن لبنته وثلاثة اسباع البنتين لولديهما وهما البنت والابن في البطن الثالث سوية بينهما لان البنت كبتين لتعدد فرعها فقد ساوت الابن وصارت معه كأربعة رؤس وقسمة الثلاثة على اربعة لاتصح وتساين فتضرب الاربعة عدد الرؤس في السبعة اصل المسئلة يحصل ثمانية وعشرون وقد كان لبنتي بنت ابن البنت اربعة فتضرب في الاربعة المذكورة يحصل ستة عشر فهي لهما وتضرب الثلاثة التي للبنتين في البطن الثاني في الاربعة المذكورة ايضا يحصل اثنا عشر قسمها بين البنت والابن في البطن الثالث سوية بينهما لما تقدم فيكون للبنت ستة تدفع لابنيها وللابن ستة تدفع لبنته وان كان في الفروع زوجتين (٩) كبتى بنت بنت هما ايضا بنتا ابن بنت ومعهما ابن بنت اخرى فأبو يوسف اعتبر الجهات في ابدان الفروع فجعل البنتين كأربع بنات بنتين من جهة الام وبنتين من جهة الأب فيكون لهما الثلثان وللابن الثلث ومحمد اعتبر الجهات في اعلی الخلاف مع اخذه العدد من الفروع كما مر فيقسم على البطن الثاني وفيه ابن مثل ابنتين وبنتان احدهما كبتين فصار المجموع كسبع بنات فالمسئلة من عدد رؤسهن فللابن اربعة اسهم لانه كابنتين لتعدد فرعها فيصير كأربع بنات وللبنت التي في فرعها تعدد سهمان وللأخرى سهم واحد فاذا جعلنا الذكور في هذا البطن طائفة والاناث طائفة ودفعنا نصيب الابن الى البنتين اللتين في البطن الثالث اصاب كل واحدة منهما سهمان واذا دفعا نصيب طائفة الاناث الى من بازائهن في البطن الثالث لم يقسم عليهن لان نصيبهن ثلاثة اسباع ومن بازائهن ابن وبنتان فالمجموع كأربع بنات وبين الثلاثة والاربعة مباينة فضربنا الاربعة التي هي عدد الرؤس في اصل المسئلة وهو سبعة صار ثمانية وعشرين ومنها تصح لانه كان لابن البنت في البطن الثاني

(٧) بهذه الصورة

بنت	بنت	بنت
بيت	بنت	ابن
بنت	ابن	بنت
ابن	بنت	بنت
٦	٦	١٦

(٩) بهذه الصورة

بنت	بنت	بنت
بنت	ابن	بنت
بنت	بنت	ابن
٢٢	٦	

اربعة فذا ضربناها في المضروب الذي هو أربعة ايضا بلغ ستة عشر فاعصبت كل واحدة من بنيتها ثمانية وكان للبنتين في البطن الثاني ثلاثة فذا ضربناها في ذلك المضروب حصل اثنا عشر فدفنا الى ابن بنت البنت ستة والى بنت البنت ستة فلكل واحدة منهما ثلاثة فصار نصب كل بنت في البطن الاخير احد عشر ثمانية من جهة ابائها وثلاثة من جهة أمها وقد تحصل من مذهب محمد الفتحي به كسبائي انه يعتبر الاصول بصفاتهم ويأخذ فيهم عدد الفروع وجهاتهم هذا خلاصة ما في شروح السراجية وغيرها **(قوله)** ثم اصله وهم الجد الفاسد الخ المراد بالجد الجنس فيم المتعدد وهذا شروع في الصنف الثاني وحجة القول فيه انه امان يتفاوت درجاتهم اولا فان تفاوتت كأبى ابى ابى ابى ام ام قدم الاقرب سواء كان من جهة الاب او الام ولواشئ مدلية بغير وارث والابعد ذكرنا مدليا يوارث وان استوت درجاتهم فلما ان يكون بعضهم مدليا يوارث او كلهم اولا ولا في الاول قبل يقدم المدلى يوارث كما في الصنف الاول فابوام الام اولى من ابى ابى الام دلالة الاول بالجدة الصحيحة والثاني بالجد الفاسد وقيل هما سواء وهو الاصح كما في الاختيار وسكب الانهر وغيرها وفي روح الشروح ان الروايات شاهدة عليه وفي الاخيرين كابى ام اب وابى ام ام وكابى ابى ام وام ابى ام فلما ان تختلف قرابتهم اى بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام كالثالث الاول واما ان تتحد كالثالث الثاني فان اختلف قرابتهم فالتلسان لقرابة الاب والتلت لقرابة الام كأنه مات عن اب وأم ثم ما اصاب قرابة الاب يقسم بينهم على اول بطن وقع فيه الخلاف وكذا ما اصاب قرابة الام وان لم يختلف فيهم بطن فالقسمة على ابدان كل صنف وان اتحدت قرابتهم اى كلهم من جانب الام والاولاب فلما ان تنفق صفة من ادلوا به في الذكورة والانوثة او تختلف فان اتفقت الصفة اعتبر ابدانهم وتساواوا في القسمة لو كانوا كلهم ذكورا واناثا والافالذكر كالانثيين وان اختلفت الصفة فالقسمة على اول بطن اختلف للذكر ضعف الانثى ثم تجعل الذكور طائفة والاناث طائفة على قياس ما تقرر في الصنف الاول اتفاقا وقد اعتبر ابو يوسف هنا اختلاف البطن وان لم يعتبره في الصنف الاول والفرق له في المطولات **(قوله)** ثم جزء ابويه وهم اولاد الاخوات الخ الاولاد يشمل الذكور والاناث وهذا شروع في الصنف الثالث وحجة القول فيه كافي الصنف الاول وهو انهم امان يتفاوتوا في الدرجة اولا فان تفاوتوا قدم الاقرب ولواشئ كنت اخت وابن بنت اخ والافالما ان يكون بعضهم ولد وارث او كلهم اولاد والمراد بالوارث هنا ما يشمل العصة ففي الاول قدم ولد الوارث كنت ابن اخ وابن بنت اخت كلاهما لابوين اولاب او مختلفين وفي الاخيرين اى ما اذا كان كلهم اولاد وارث هو عصبه كبنى ابى الاخ لابوين اولاب او ذوفرض كبنات اخوات متفرقات او اولاد وارثين احدهما عصبه والاخر ذوفرض كنت اخ لابوين اولاب وبنت اخ لام واما اذا لم يكن فيهم ولد وارث كنت ابن اخ وابن بنت اخت كلاهما لام عند ابى يوسف يعتبر الاقوى في هذه الصور ثم يقسم على ابدان الذكر ضعف ما للانثى فمن كان اصله اخا لابوين اولى ممن كان اصله اخا لاب فقط اولام فقط ومن لاب اولى ممن لام وعند محمد وهو الظاهر من قول ابى حنيفة يقسم المال على الاصول اى الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول فما اصاب

(ثم) اصله وهم (الجد الفاسد والجدات الفاسدات) وان علوا (ثم) جزء ابويه وهم (اولاد الاخوات لابوين اولاب واولاد الاخوة والاخوات لام وبنت الاخوة لابوين اولاب وان نزلوا ويقدم الجد عليهم خلافا لهما)

ثم عمات الآباء والأمهات وأخوالهم وأخالاتهم وأعمام الآباء والأمهات (٣) عبارة الفتاوى الحبرية مثل في هالك هالك عن بنت عم لاب وأما ابن ٦٩٧ - خال لاب وأما الحكم أجاب هذه المسئلة بخلاف فيها جعل بعضهم

ظاهر الرواية ان التنتين لبنت العم والثالث لابن الحال وهو المذكور في فرائض السراجية وعليه صاحب الهداية والكثير والمتنوع وغالب شيوخ الكثير والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية ان لاشي لان الحال وان الكل لبنت العم لكونها ولد العصة وجعل في الضوء عليه الفتوى وانه رواية شمس الأئمة السرخسي وانه وافق رواية التمرثاشي روايته وصححه في المضمرات وعليه صاحب الخلاصة قول في الضوء شرح السراجية فالأخذ للفتوى بروايته يعني شمس الأئمة اولى من الأخذ بروايتهما يعني صاحب الهداية وصاحب السراجية انتهى والاصل فيه ان جهة القرابة اذا اختلفت كما في واقعة الحال هل يقدم ولد العصة ام لا قيل وقيل والذي ينبغي ترجيحه ما رواه السرخسي فان لفظ الفتوى آكد من غيره من الفاظ التصحيح كاختار والصحيح مع اني لم أر من اقتصر على مقابل ما رواه السرخسي مصرحاً بكونه

حين قربتهم بأن تكون قرابة الكل من جانب ابى الميت او جانب امه فاما ان يكون كلهم ولد عصة او ولد رحم او بعضهم ولد عصة ففي الاولين كالولاد اعمام لغير امه وكالولاد عمات قدم الاقوى قرابة بالايجاع فنأصله لا بوبن اولى من لاب ومن لاب اولى من لاملانه عند اتحاد السباب يجعل الاقوى سببا في معنى الاقرب درجة فيكون اولى وفي الاخير وهو ما اذا كان بعضهم ولد عصة وبعضهم ولد رحم قدم ولد العصة ما لم يكن ولد الرحم اقوى قرابة فينت عم شقيق اولى من ابن عمه شقيقة بخلاف ما اذا كان العم لاب فان ابن العمه الشقيقة اولى لان ترجيح شخص بمعنى فيه وهو قوة القرابة هنا اولى من الترجيح بمعنى في غيره وهو كون الاصل عصة وهذا ظاهر الرواية وقال بعضهم بنت العم لاب اولى ورجح على ظاهر الرواية سيد واختاره عماد الدين تبعاً لشمس الأئمة ان كمال لكن في سكب الانهر ان الاول به يعني قلت وهو المتبادر ان اطلاق قول المتن ورجحون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل وارثا عند اتحاد الجهة وان اختلف حين قربتهم فالثالث لمن بدلى بقرابة الاب والثالث لمن بدلى بقرابة الام ثم عند ابى يوسف ما اصاب كل فريق يقسم على ابدان فروعهم مع اعتبار عدد الجهات في الفروع وعند محمد يقسم المال على اول بطن اختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول كما في المصنف الاول وتامة في شرح السبد ثم اعلم انه لا تعبير بين الفريقين قوة القرابة فلا يرجح ولد العم لا بوبن على ولد الحال او الحالة وكذا لا يعتبر ولد العصة فلا ترجح بنت العم لا بوبن على بنت الحال او الحالة وانما يعتبر ذلك في كل فريق بخصوصه فالمدلون بقرابة الاب يعتبر فيما بينهم قوة القرابة ثم ولد العصة والمدلون بقرابة الام يعتبر فيما بينهم قوة القرابة ولا تنصور عصبية في قرابة الام وهذا ظاهر الرواية كما في السراجية والفرائض الغمانية لصاحب الهداية وهو ظاهر اطلاق المتن والشروح حيث قالوا وعند اختلاف جهة القرابة فلقرابة الاب ضعف قرابة الام فلم يفرقوا بين ولد العصة وغيره لكن ذكر بعده في معراج الدراية عن شمس الأئمة ان ظاهر الرواية ان ولد العصة اولى اتحاد الحيز او اختلفت في ظاهر الرواية لا بوبن اولى من بنت الحال وانه وافقه التمرثاشي ثم قال وفي ضوء السراج الأخذ برواية شمس الأئمة اولى اه قلت وفي الخلاصة ولد العصة اولى اتحدت الجهة او اختلفت في ظاهر الرواية وكذا في مجمع الفتاوى وصححه في المضمرات وبه افق العلامة خير الدين الرملي لكن خالفه في الحامدية قائلا بان المتبر ما في المتن لوضعها لنقل المذهب اه فتأمل وراجع الفتاوى الحبرية (٣) قوله ثم عمات الآباء الخ ادرج بعضهم هؤلاء تحت المصنف الرابع وهو من يندى الى جد الميت لان جد الاب جد وجعله بعضهم صنف خامسا وهو المتبادر من عبارة المصنف وحاصله انه اذا لم يوجد عمومة الميت وخولته واولادهم انتقل حكمهم المذكور الى هؤلاء ثم اولادهم فان لم يوجدوا ايضا انتقل الحكم الى عمومة ابوى ابوى الميت وخولتهم ثم الى اولادهم وهكذا الى ما لا يتناهى فلا تغفل وفي الحاوى القدسي وغيره واذ اجتمع قرابتان

الصحيح او الاشبه او اختار او غير ذلك من الفاظ التصحيح وانما يرسله او يقول في ظاهر الرواية واما هو اي ما رواه السرخسي فقد صرح حواياه بالصحيح وان الأخذ للفتوى به اولى وانه ظاهر الرواية فيمكن انمول عليه والله اعلم انتهى (منه)

كلهم (اولاد هؤلاء) وان بعدوا بالعلو او السفول ويقدم الاقرب ﴿٦٩٨﴾ في كل صنف (واذا استوا في درجة)

لاب وقربا بن لام كعمة الاب وخالته وعمة الام وخالتها فالثلثان لقرا بنى الاب والثلث لقرا بنى الام ثم ما أصاب قرا بنى الاب يقسم اثلاثا ثلثاه لقرا بنه من قبل ابيه وثلثه لقرا بنه امه وما أصاب قرا بنى الام كذلك اه (قوله كلهم) بالرفع توكيد لاعمام الامهات اى اعمامهن لأبوين اولاد اولام (قوله وان بعدوا) راجع الى قوله ثم عمات الآباء والامهات الخ لكن على التوزيع لان توله بالعلو راجع الى الاصول منهم وقوله او السفول راجع الى اولادهم ففيه ألف ونشر مرتب فافهم (قوله ويقدم الاقرب في كل صنف) اذا اعتبرنا الاصناف خمسة كما قاله بعضهم لا يظهر ذلك في الرابع اذ لا اقرب فيهم أما على ما مضى عليه الشارح من اعتبارهم اربعة فهو ظاهر فافهم (قوله واتحدت الجهة) اى جهة القرابة بأن يكونوا من جهة الاب او من جهة الام وهذا انما يتحقق في غير الصنف الاول فافهم (قوله قدمه ولد الوارث) قد علمت ان اتحاد الجهة لا يتحقق في الصنف الاول فيقدم فيه ولد الوارث بلا شرط الاتحاد فلم انه شرط فيما يمكن فيه ذلك وكذا تقديم ولد الوارث فيما يتحقق فيه ذلك وهو الصنف الاول والصنف الثالث وكذا اولاد الصنف الرابع على التفصيل المار اما الصنف الثانى فلا يتحقق فيهم ولد وارث لان الوارث فرعهم وانما يتحقق فيهم الادلاء بوارث وقد علمنا ان الاصح عدم اعتباره واما نفس الصنف الرابع فهم عند الاستواء في الدرجة والاتحاد في الجهة اما كلهم اولاد وارث او اولاد غيره فلا يتحقق فيهم تقديم ولد الوارث وانما يتحقق فيهم تقديم الاقوى كأم ثم المراد بولد الوارث من يدلى بوارث بنفسه فلا يعتبر الادلاء به بواسطة فلا تقدم بنت بنت بنت الابن على بنت بنت بنت البنت كما صرح به في سكب الانهر وغيره فلم ان عدوله عن المدلى بوارث الى قوله ولد الوارث للاحتراز عن الصنف الثانى وعن الادلاء بوارث بواسطة (قوله فلو اختلفت) اى جهة القرابة وهذا مقابل قوله واتحدت الجهة قال الزيلعي وهذا لا يتصور في الفروع وانما يتصور في الاصول والعمات والاخوان اه اى في الصنف الثانى والرابع وكذا في اولاد الرابع (قوله وعند الاستواء) اى في القرب والقوة والجهة وفى كونهم كلهم ولد ووارث او ولد غيره كأفاده في الملتقى وشرحه (قوله فان اتفقت صفة الاصول) اى صفة من يدلون به فالمراد بالاصول المدلى بهم سواء كانوا اصولا لهم ولا زيلعي اى يشمل الصنف الثانى (قوله واما اذا اختلفت الفروع والاصول) مقابل قوله فان اتفقت الخ لكن ذكر اختلاف الفروع غير لازم لان الخلاف في اختلاف الاصول فقط (قوله وهما) اى ابو حنيفة في رواية شاذة عنه وابو يوسف في قوله الاخير اه قاسم (قوله وفى الملتقى) ويقول محمد يفتى (قوله) اى وان صح في المختلف والمبسوط قول ابو يوسف لكونه أسير على المفتى كما أخذوا بقوله في بعض مسائل الحيز اه در منتنى (قوله بنت شقيقة) اى بنت اخيه الشقيق (قوله فأجبت الخ) اى على قول محمد واصل المسئلة من اثنين وتصح من ستة بضرب ثلاثة في اثنين لانكسار مخرج النصف على ثلاثة أما على قول ابو يوسف فهي من اربعة للابن سهمان ولكل بنت سهم واحد (قوله قد شرطوا) الاولى قد أخذوا وعد الفروع في الاصول اى ويؤخذ الوصف من الاصول ط (قوله فيقسم الخ) اى فكأنه مات عن شقيق وشقيقتين ط (قوله

واتحدت الجهة) قدم ولد الوارث (قوله اختلفت فقرابة الاب والثلثان) ولقرابة الام الثالث وعند الاستواء فان اتفقت صفة الاصول في المذكورة او الاثوية اعتبر ابدان الفروع (اعاقدو) ام (اذا اختلفت الفروع والاصول) كبت ابن بنت وابن بنت بنت (اعتبر محدد في ذلك الاصول وقسم) المال على اول بطن اختلف بالذكورة والانوثة وهو هنا البطن الثانى وهو ابن بنت وابن بنت بنت فحدد اعتبر صفة الاصول في البطن الثانى في مسألتنا فقسم (عليهم) اثلاثا واعطى كلا من الفروع نصيب (اصله) غنيمة يكون ثلثاه لبنت ابن البنت نصيب ابيها وثلثه لابن بنت البنت لانه نصيب امه وتماه في السراجية وشروحها (وهما اعتبارا الفروع) فقط لكن قول محمد اشهر الروايتين عن ابي حنيفة في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى كذا في شرح السراجية لمصنفها وفى الملتقى ويقول محمد يفتى

سألت عن ترك بنت شقيقة وابن بنت شقيقته كيف تقسم فأجبت بأنهم قد شرطوا وعد الفروع في الاصول (بين) غنيمة نصير الشقيقة كشقيقتين فيقسم المال بينهما نصفين ثم يقسم نصف الشقيقة

بين اولادها) اي بين الابن والبنت اطلاقا للجمع على ما فوق الواحد وحسنه كون الابن
يعتبر كبتين فهو مع البنت كثلاثة رؤس قافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في الفرق والحرق وغيرهم

جمع غريق وحريق فعمل بمعنى المفعول والمراد ومن معناه كالهدي في معركة وأراد
بغيرهم الكافر وولد الزنا واللعان والخل (قوله الا اذا علم الخ) اعلم ان احوالهم خمسة على ما في
سكب الانهر وغيره احدها هذا وهو ما اذا علم سبق موت احدها ولم يلتبس فيرت الثاني من
الاول ثانيا ان يعرف التلاحق ولا يعرف عين السابق ثالثا ان يعرف وقوع الموتين معا
رابعها ان لا يعرف شيء ففي هذه الثلاثة لا يرت احدهما من الآخر شيئا خامسا ان يعرف موت
احدها أولا بعينه ثم اشكل أمره بعد ذلك وسبأني الكلام عليه اه ومثله في الدر المنقي
(قوله فلو جهل عينه) اي بعدمعرفة الترتيب وهذا يحتمل الحالة الثانية والخامسة لكن عبارة
شرح المجمع فتيد الحالة الثانية فقط ونصها فان علم ان احدها مات أولا وجهل عينه اعطى
كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين اويصلحوا اه (قوله اعطى كل الخ) اي من
ورثهم بقرينة قوله اويصلحوا فلو غرق اخوان لكل منهما بنت أخذت بنت كل نصف تركه
ابيهما حتى يتبين المتأخر فتأخذ بنته نصف تركه ابيهما الباقي ونصف تركه عمها اويصلحوا على
شيء تأمل (قوله شرح مجمع) اي لخصه ومثله في الاختيار حيث قال وان علم موت احدها
اولا ولا يدري ابيهما هو اعطى كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين اويصلحوا
اه ومثله في شرح السراجية لخصها وتبعه بعض شراحها وعلاه في حاشية عجم زاده
بقوله لان التذكر غير مأبوس منه (قوله لكن نقل شيخنا الخ) اي في حاشيته على المنح وقد
استدرك ايضا في معراج الدارية على شرح المجمع بعبارة ضوء السراج الذي هو شرح
السراجية وقال العلامة قاسم في شرح فرائض المجمع ان ما ذكره صاحب المجمع أخذه من
الاختيار وهو قول الشافعية ولا يساعده عندنا رواية ولادارية قال في المبسوط وكذا اذا
علم ان احدهما مات أولا ولا يدري ابيهما هو لتحقق التعارض بينهما فيجعل كأنهما ماتا معا وقال
في المحيط فيجعل كأنهما ماتا معا وكذلك لو تقدم موت احدهما الا انه لا يدري المتقدم من المتأخر
بلان سبب الارث ثابت للمتأخر منهما لكن المستحق مجهول فتعذر الاثبات لاحدهما واصر كالو
اعتق احدي امته بعينها ثم نسبها لايحل له وطؤها لجهالة المملوكة وقال في الارقاد اومات
احدهما قبل الآخر واشكل السابق جعلوا كأنهم ماتوا معا فقال كل واحد لورثته الاحياء
ولا يرت بعض الاموات من بعض هذا مذهب ابني حنيفة اه وذكر ذلك ايضا في سكب الانهر
وشرح الكثر للمقدسي وقد طعنت ذلك في الحريق الخنوم وذكرت فيه ان المتبادر من هذه
البارات كلها ان عمل النزاع هو الحالة الثانية وهي ما اذا علم التلاحق وجهل عين السابق
وقد خصه في سكب الانهر بالخامسة وهي ما اذا علم السابق بعينه ثم اشكل ولعله أخذه من قول
العلامة قاسم انه قول الشافعية فان الشافعية ذكروا ذلك في الخامسة فقط كما في شرح
الترتيب للشنودري لكن اذا جرى النزاع في الثانية يجرى في الخامسة بالاولى تأمل (قوله

بين اولادها اثلاثا والله
تعالى أعلم

فصل في الفرق

والحرق وغيرهم

لا توارث بين الفرق والحرق

الا اذا علم ترتيب الموتى

فبرت المتأخر فلو جهل

عينه اعطى كل باليقين

ووقف المشكوك فيمضي

يتبين اويصلحوا شرح

مجمع قلت واقره المصنف

لكن نقل شيخنا عن

ضوء السراج معزى ل محمد

انه لومات احدهما) اى اولاكفى حاشية شيخه (قوله) اذلا توارث بالشك) علة لمقدر وهو ولا يرث بعضهم من بعض اولما صرح به المصنف اولاً وهذا قول أبى حنيفة آخرًا وكان اولاً يقول يرث بعضهم من بعض الاما ورث من صاحبه والمتمتع الاول لاحتمال موتهما معا او متعاقبا فوقع الشك فى الاستحقاق واستحقاق الاحياء متيقن والشك لا يمارض اليقين فلو غرق اخوان ولكل منهما تسعون درهما وخلف بنتا واما وعمافعلى المتمتع تقسم تركته كل على ورثته الاحياء من ستة للبنت النصف وللأم السدس وللمم مابق وعلى القول الثانى مابق وهو ثلاثون للاخ للاثم ثم تقسم الثلاثون بين البنت والام والمم على ستة كما تقدم فيصير للبنت ستون وللأم عشرون والمم عشرة اه قاسم ماخصا «(تبييه)» برهن كل من الورثة ان ابيه مات آخرًا تها تراتنا عند أبى حنيفة وكذا لو ادعى ورثته كل ان ابا الآخر مات اولاً وحلف لم يصدق اما لو برهن واحد منهم فى الاولى او ادعى وحلف فى الثانية صدق لعدم المعارض ولومات اخوان عند الزوال او الطلوع او الغروب فى يوم واحد احدهما فى المشرق والآخر فى المغرب ورث ميت المغرب من ميت المشرق لموته قبله لان الشمس وغيرها من الكواكب تزول وتطلع وتغرب فى المشرق قبل المغرب اه سكب الانهر قال فى الدر المنثور ومفاده انه لو اتحدت البلدة او تقاربت لم يكن الحكم كذلك فليراجع ذلك اه قلت لاشك فى انتفاء الارث بالشك وثبوته بعدمه (قوله) فانه يرث بالحاجب) كما لو تزوج مجوسى امه زاد فى سكب الانهر او ووطى مسلم او غيره بشبهة فولدت بنتا فثبات البنت عن امها وهى جدتها ترث بالامومة فقط لان الام تحجب الجدة (قوله) يرث بالقرايتين) كالو ماتت الام المذكورة عن بنتها وهى بنت ابنها ترث النصف بكونها بنتا والسدس تكملة الثلثين بكونها بنت ابن (قوله) عندنا) اما عند الشافعى فيرث باقواها كما قدمناه قيل باب العول (قوله) ولا يرثون بالنكحة مستحقة عندهم) يحتز قوله بالقرايتين والفرق ان هذه الانكحة غير ثابتة فى حكم الاسلام على الاطلاق بخلاف القرابة لان النسب يستحق به الميراث ولو كان سببه محظورا كفى النكاح الفاسد والوطء بشبهة مقدسى وفيه ولو ثبت حرمة مصاهرة بين زوجين خُدت بينهما ولد فمات الاب منع ارثه القاضى سليمان وقال شيخ الاسلام السغدى يرث اه سائحان قلت وقد نظمت هذه المسئلة فى الوهبانية هنا فراجع شروحه (قوله) كترزوج مجوسى امه) اى فلومات احدهما عن الآخر ورث بالنسب لا بالزوجة (قوله) وكل نكاح الح) وذلك كالنكاح بالاشهود او فى عدة كافر معتقدين حله بخلاف نكاح المحارم او فى عدة مسلم قاتنها لا يقران عليه وقد جعل فى الجوهره هذا ضابطا للنكاح الجائز والنكاح الفاسد اى لما يثبت به الارث وما لا يثبت (قوله) بجمه الام فقط) كما لو كان له ولد من امرأة ثم زنى بها فأتت بولد او لاغنها فى ولد آخر ثم مات احد الاخوين فان الآخر يرثه بكونه اخا لام لاشقيقا اه ح (قوله) لما قدمناه فيه العصباء الح) قدم هناك فرقا بينهما وقدمنا ما فيه فتنه (قوله) ووقف للحمل حظ ابن واحد الح) هذا لو الحمل يشارك الورثة او يحجبهم تقضانا فلو يحجبهم حرمانا وقف الكل

انه لومات احدهما ولم يدر ايها هو يجعل كأنهما ماتا معا لتحقق التعارض بينهما وهو مخالف لما مر فتدبر (و) اذا لم يعلم ترتيبهم (يقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء) اذلا توارث بالشك (والكافر يرث بالنسب والسبب كالمسلم ولو) اجتمع له قراستان لو تفرقتا فى شخصين (حجب احدهما الآخر فانه يرث بالحاجب وان لم يحجب احدهما الآخر يرث بالقرايتين) عندنا كما قدمناه (ولا يرثون بالنكحة مستحقة عندهم) اى يستحلونها كترزوج مجوسى امه لان النكاح الفاسد لا يوجب التوارث بين المسلمين فلا يوجبه بين المجوس كذا فى الجوهره قل وكل نكاح لو اسلما يقران عليه يتوارثان وما لا فلا انتهى وصححه فى الظاهرية (ورث ولد الزنا واللعان بجمه الام فقط) لما قدمناه فى العصباء انه لا اب لهما (ووقف للحمل حظ ابن واحد) او بنت واحدة ايها كان اكثر

قبل وكذا لو الولادة قريبة دون شهر وبه جزم نزل حلب في شرحه على السراجية ولكن
الاطلاق اظهر كذا كره الاكل في شرحها ولو لم يعلم ان مافي البطن حمل اولام يوقف فان ولدت
تستأنف القسمة ولو ادعت الحمل عرضت على ثقة ولو ولدت ميتا يرث اى اذا خرج بنفسه اما
لو اخرج بجناية فيرث ويورث واذا خرج اكثره حيا يتاعلم حياته ولو يتحرك عين وشفة ومات
ورث وصلى عليه وان كان خرج اقله حيا ثم مات فلا يرث وتماه في الدر المنثور وغيره (قوله
وعليه الفتوى) وهذا قول ابى يوسف وعند الامام يوقف حظا اربعة وعند محمد اثنين (قوله
لانه الغالب) اى الغالب المعتاد ان لاتلد المرأة في بطن واحد الا ولدا واحدا فيبنى الحكم عليه ما لم
يعلم خلافه سيد (قوله ويكفلون) اى يأخذ القاضي على قول ابى يوسف من الورثة كفيلا
على امر مملوك وهو الزيادة على نصيب ابن واحد فقط انما لمن هو عاجز عن النظر لنفسه
اعنى الحمل سيد (قوله كما لو ترك الخ) اعلم ان الاصل في تصحيح مسائل الحمل ان تصحح مسألة
ذكورته ومسألة انوثته كذا ذكرتم تضرب احداها في الاخرى ان تبينا اوفى وقفها ان توافقا
ثم من له شئ من مسألة الانوثة اخذه مضروبا في كل الثانية اوفى وقفها ويعطى اقل الحاصلين
ويوقف الفضل ففي هذه الصورة مسألة الذكورة من ٢٤ للزوجة اثمن ٣ ولكل واحد
من الابوين السدس ٤ وللبنت مع الحمل الذكر الباقي وهو ١٣ ومسألة الانوثة من ٢٧
لاختلاط الثمن بالسدس فللابوين ٨ وللزوجة ٣ وللبنت مع الحمل الاثنى ١٦ وبين المسئلتين
توافق بالثلث فاذا ضرب وفق احداها في الاخرى حصل ٢١٦ ومنها تصح فعلى تقدير
الذكورة للزوجة ٢٧ من ضرب ٣ في وفق المسئلة الثانية وهو ٩ ولكل واحد من
الابوين ٣٦ من ضرب ٤ في ٩ وللبنت مع الحمل الذكر ١١٧ من ضرب ١٣ في ٩ وللبنت
ثلاثا ٣٩ ويبقى له ثلثاها ٧٨ وعلى تقدير الانوثة للزوجة ٢٤ من ضرب ٣ في وفق الاولى
وهو ٧ ولكل واحد من الابوين ٣٢ من ضرب ٤ في ٨ وللبنت مع الحمل الاثنى ١٢٨
من ضرب ١٦ في ٨ للبت نصفها ٦٤ ويبقى له نصفها ٦٤ ايضا فيعطى الزوجة والابوان
ما خرج لهم على تقدير الانوثة ويوقف الفضل وهو ١١ من نصيب الزوجة ٣ ومن نصيب
الابوين ٨ وتعطى البنت ما خرج لها على تقدير الذكورة ويوقف الباقي للحمل وهو
٧٨ فحصة الموقوف ٨٩ فان وضعته امة اثنى يدفع للبنت من ذلك الموقوف ٢٥ ليكمل
لها مثل حصته والباقي له وان وضعته ذكرا يدفع للزوجة ٣ والابوين ٨ والباقي له وان
وضعت مينا تعطى البنت من الموقوف ٦٩ تكملة النصف والزوجة ٣ تكملة الثمن والام
٤ تكملة السدس والاب ١٣ منها ٤ تكملة السدس والباقي وهو ٩ تعصبا وقد خالفت
في هذا التقسيم مافي السراجية وشرحها لما علمت من ان الفتوى على ان الموقوف
نصيب ولد واحد والاخر في حق البنت هنا كون الحمل ذكرا وفي حق الزوجة
والابوين كونه اثنى كرايت والعجب بمافي السراجية حيث ذكر ان المفق به ذلك ثم
أوقف نصيب اربعة ذكور وقسم ببناء على ذلك فيأمل * (تأنيه) هذا التوقف
انما يكون في حق وادى يتغير فرضه من الاكثر الى الاقل اما من لا يتغير فرضه
كالجدة والزوجة الجلى فلا يوقف له شئ وامان يسقط في احدى حاالى الحمل كالح

وعليه الفتوى لانه الغالب
ويكفلون احتياطا كما لو
ترك ابوين وبنتا وزوجة
حبلى فان المسئلة من
اربعة وعشرين ان فرض
الحمل ذكرا ومول لسبعة
وعشرين ان فرض اثنى
لان للبنتين الثلثين

أوعم مع زوجة حامل فلا يعطى شيئاً وتام الكلام في سكب الانهر **(قوله هذا)** أى مامر من المال واعلم انه اذا كان الحمل منه فأما يرث اذا ولد لاقل من سنتين ولم تكن المرأة أقرت بانقضاء عدتها فلولتمام السنتين أو أكثر أو أقرت بانقضاء العدة فلا وما فى السراجية من الحاق التام بالاقل فخلا فى ظاهر الرواية وإن كان من غيره فأما يرث ولو ولد لستة أشهر أو اقل والا فلا الا اذا كانت معدة ولم تقرر بانقضائها أو أقر الورثة بوجوده كما يعلم من سكب الانهر مع شرح ابن كمال وحاشية يعقوب **(قوله)** والا فتله كثيرة) مثل بضميتين جمع مثال وهذا يوهم انه لو منه يخص بالمثال السابق وليس كذلك افاده ط **(قوله)** وأما حبلى) أى من اى الميتة فلو كان من غير أبيها ففرضه السدس ذكره أو أنثى **(قوله)** فيقدر أنثى لان نصيبه أكثر **(قوله)** ولم أر) هذا عجيب مع نقل الفرع بعينه عن الوهبانية اهـ ح اقول مراده انه لم ير انه هل يوقف له شئ أم لا وليس فى كلام الوهبانية ما يفيد ذلك كما سيظهر **(قوله)** مالوكان) أى الحمل **(قوله)** لهم) أى كزوج وأم حبلى بشقيق أو شقيقة واعاد الضمير جمعاً باعتبار عدل الحمل وارنا ط **(قوله)** لم يبق له شئ) أى للحمل لانه عصبة وقد استغرقت الفروض التركة لان المسئلة من ستة فللزوجة النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللأخوين لأم الثلث اثنان وهى المسئلة المشتركة عند الشافعية **(قوله)** فينبى ان يقدر أنثى الخ) يدل عليه قول الزيلعى وإن كان أى الوارث نصيبه على احد التقديرين أكثر يعطى الاقل للتيقن به ويوقف الباقي اهـ اذ لاشك ان نصيب الورثة فى مسئلتنا على تقدير ذكوره أكثر منه على تقدير أنوثته فيقدر انثى ويوقف لها النصف عائلاً وهولت التركة ويعطى الورثة الاقل للتيقن به **(قوله)** وحاملة الخ) يقال امرأة حامل وحاملة كما صرح به فى القاموس فافهم والفاء فى قوله فلم يرث زائدة ويقدر بسكون القاف وفتح الدال بالبناء للمجهول والبيت من معاية الوهبانية فهو لغز فى امرأة حامل ان ولدت ذكر لا يرث وان ولدت أنثى قدر لها الثلث وهو النصف عائلاً وجوابه ماصوره الشارح آنفاً فيقال ان ذلك فيما لو ماتت امرأة عن زوج وام حامل واخوين لأم ولا ينجى انه ليس فى كلام الوهبانية ما يفيد انه هل يوقف لذلك الحمل شئ أم لا وانما هو مجرد سؤال عن تصوير المسئلة فافهم والله تعالى اعلم

فصل فى المناسبة

هى مفاعلة من النسخ بمعنى النقل والتحويل والمراد بها هنا ان ينتقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى من يرث منه سيد **(قوله ثم الثانية)** أى ثم تصحح المسئلة الثانية أى مسئلة الميت الثانى وتنظر بين ما فى يده من التصحيح وبين التصحيح الثانى ثلاثة احوال المعاملة والموافقة والمباينة سيد وستأتى امثلتها **(قوله)** الا اذا اتحدوا) أى ورثة الميتين أى فيكنى بتصحيح واحد فحينئذ تقسم التركة فى المثال المذكور على تسعة ابتداء كأن الميت الثانى لم يكن **(قوله)** فان استقام الخ) كما اذا مات عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابنين فالاولى من ثلاثة للابن منها سهمان ومسئلته من اثنين فيستقيم ما فى يده على مسئلته **(قوله)** على تركته) أى مسئلة تركته والاصوب على مسئلته **(قوله)** فيها ونعمت) أى فبالاستقامة يكتفى

(ونعمت)

قلت هذا على كون الحمل من الميت والا فتله كثيرة كما لو تركت زوجاً وأما حبلى فللزوجة النصف وللام الثلث وللحمل ان قدر ذكر السدس لانه عصبة فيقدر ان يفرض له النصف وتعمل للميتة كما لا يخفى قات ولم أر مالو كان على احد التقديرين يرث وعلى الآخر لا كهم واخوين لأم فان يقدر ذكر لم يبق له شئ فينبى ان يقدر انثى وتعمل لتسعة احتياطاً وفى الوهبانية * وحاملة ان تأت بآب يرث * وان ولدت بنتاً لها الثلث يقدر *

فصل فى المناسبة

(مات بعض الورثة قبل القسمة للتركة صححت المسئلة الاولى) واعطيت سهام كل وارث (ثم الثانية) الا اذا اتحدوا كأن مات عن عشرة بنين ثم مات احدهم عنهم (فان استقام نصيب الميت الثانى على تركته فيها) ونعمت

ولمعت هي لانه قد نحت المستثنان مما نحت منه الاولى فلا يحتاج الى زيادة عمل (قوله
وان لم يستقم) اي نصيب الميت الثاني وهو ما في يده من الاولى على مسئلته (قوله فان كان
بين سهامه) اي التي في يده من الاولى وبين مسئلته موافقة كما اذا مات عن ابنين وبنتين ثم
مات احد الابنين عن زوجة وبنت وعصبة فالاولى من ستة والثانية من ثمانية وسهامه من
الاولى اثنان لا يستقيم على مسئلته لكن توافق بالتصريف ضرب وفق مسئلته وهو في التصحيح
الاول وهو ٦ تبلغ ٢٤ ومنها تصح المستثنان للابن الاول ثمانية ولكل بنت اربعة
وللابن الميت ثمانية للزوجة منهم ٤ وللبنات ٤ (قوله والاخ) كالومات عن
زوجة وثلاث اخوات متفرقات ثم ماتت الاخت الشقيقة عن اختها وعن زوج فالاولى
من ١٢ وعالت الى ١٣ للزوجة ٣ وللخت الشقيقة ٦ وللخت لاب ٢
ولللخت لام ٢ والثانية من ٦ وعالت الى ٧ للزوج ٣ وللخت لاب ٣
ولللخت لام سهم وسهام الشقيقة من الاولى ٦ لا تستقيم على ٧ ولا توافق فتضرب ٧
في ١٣ تبلغ ٩١ وهو تصحيح المستثنى (قوله يحصل مخرج المستثنى) اي ما خرج
بالضرب في صورتى الموافقة والمباينة هو مخرج المستثنى فيهما كما علمت وذلك الحاصل
يسمى الجامعة والمضروب في الاولى وهو الثانية او وفقها يسمى جزء السهم خلافا لما في الدر
المتقي فتنبه (قوله فتضرب الخ) شروع في معرفة نصيب كل وارث في المستثنى من
التصحيح وبيانه فيما صورناه للموافقة انه كان للابن من الاولى ٢ قاضيهما في المضروب
اي وفق الثانية وهو اربعة بمباينة ولكل بنت واحد في اربعة بأربعة وللزوجة من
الثانية واحد في وفق ما في يديهما وهو واحد بواحد وللبنات اربعة في واحد بأربعة
وللعصبة ثلاثة في واحد بثلاثة وفيما صورناه للمباينة انه كان للزوجة من الاولى فقط ٣
في ٧ تكن ٢١ وللخت لاب من الاولى ٢ في ٧ تكن ١٤ ومن الثانية ٣
في كل ما في يديها وهو ٦ تكن ١٨ وللخت لام من الاولى ٢ في ٧ تكن ١٤
ومن الثانية ١ في ٦ تكن ٦ وللزوج من الثانية فقط ٣ في ٦ تكن ١٨ (قوله وان
كان فيهم الخ) وذلك كالاخت لاب والاخت لام فيما صورناه للمباينة لكنه مثال
لضرب النصيب من التصحيح الاول في كل الثاني وضرب النصيب من التصحيح الثاني
في كل ما في يدي الميت الثاني ومثاله للضرب في الوقف لومات عن زوجة وبنت منها وعن اب ثم
ماتت البنت عن امها وجدها فالاولى من ٢٤ للبنات النصف ١٢ وللزوجة الثمن ٣ والاب
السدس ٤ فرضا والباقي ٥ تعصبا والثانية من ثلاثة للام الثلث وللجد الباقي وهو ٢
وبينها وبين ما في يدي البنت وهو ١٢ موافقة بالثالث فتضرب وفق التصحيح وهو ١ في كل
التصحيح الاول يكن ٢٤ كما هو فللزوجة من الاولى ثلاثة في واحد وفق التصحيح الاول
بثلاثة ولها من الثانية يكونها اما واحدا في ٤ وفق ما في يدي البنت بأربعة وللاب من الاولى
٩ في واحد بسبعة ومن الثانية يكونه جدالهما ٢ في ٤ تبلغ ٨ (قوله ولومات ثالث
الخ) بيانه بمثال واحد جامع لما من الاستقامة والموافقة والمباينة لومات امرأة عن
زوج وبنت من غيرهم وام مات الزوج قبل القسمة عن امرأة وابوين ثم البنت عن ابنين وبنت

(وان لم يستقم فان كان بين
سهامه ومسئلته موافقة
ضربت وفق التصحيح
في كل التصحيح الاول
والا يكن بينهما موافقة
بل مباينة (ضربت كل
الثاني في كل الاول يحصل
مخرج المستثنى فتضرب
سهام ورثة الميت الاول
في المضروب) اي في
التصحيح الثاني او في
وقفه (وسهام ورثة الميت
الثاني في كل ما في يده او
وقفه من) التصحيح
(الاول) وان كان فيهم
من يرث من الميتين ضربت
نصيبه من الاول في الثاني
او وقفه ونصيبه من الثاني
فيما في يد الميت الثاني او
وقفه (ولومات ثالث)
قبل القسمة

وجدة ثم الجدة عن زوج وأخوين فالأولى وهى مسألة المرأة ردية تصح من ستة عشر فللزوج ٤ وللبن ٩ وللأم ٣ والثانية وهى مسألة الزوج تصح من ٤ فيستقيم مافى يدها عليها فلا حاجة الى الضرب والثالثة مسألة البنات من ٦ ونصيبها من الأولى ٩ لانقسم على مسئلتها وتوافق بالثالث فاضرب ثلث مسئلتها وهو ٢ فى ١٦ تبلغ ٣٢ فنها تصح الفريضة فان كان له من ١٦ شئ فضروب فى ٢ ومن كان له من ٦ شئ فضروب فى وفق مافى يدها وهو ٣ والرابعة مسألة الجدة من ٤ وسهامها ٩ من ٣٢ لانه اجتمع لها من بنتها ٦ ومن بنت بنتها ٣ والتسعة لانقسم على ٤ ولا توافق فاضرب ٤ فى ٣٢ تبلغ ١٢٨ فنها تصح المسائل كلها فان كان له شئ من ٣٢ مضروب فى ٤ ومن كان له شئ من ٤ فضروب فيما يدها وهو ٩ وبسط ذلك فى شرح السراجية (قوله جعل المبلغ الثانى) وهو ما تحت منه الأولى والثانية (قوله فى العمل) اى المتقدم بأن تأخذ سهام الميت الثالث من تصحيح مسئلتى الاول والثانى وتقسما على مسئلتها فان انقسمت فيها ونعمت والافاضرب فوق الثالثة التى اعتبرتها ثانية وكلها فى جميع تصحيح الاولين الذى اعتبرته اولا واعتبر الحاصل منهما كمسئلة واحدة واقسم ذلك على الورثة فى المستلئين يحصل المطلوب كما علمته فى المثال الجامع (قوله وهذا علم العمل فلا تغفل) يشير الى صعوبة مسائل هذا الباب * وانه لا يتقنها الا اولو الالباب * وكل ما هرفى على الفرائض والحساب * والذى يساهله المباشرة وكثرة العمل بتوفيق الملك الوهاب * واتقان عمل الشباك المشهورين الحساب * والله تعالى اعلم

(جعل المبلغ) الثانى
(مقام الاولى و) جعل
(الثالثة مقام الثانية) فى
العمل وهكذا كلما مات
واحد تقيمه مقام الثانية
والمبلغ الذى قبله مقام
الأولى الى ما لا يتساهى
وهذا علم العمل فلا تغفل
والله تعالى اعلم

باب المخارج

(الفروض) المذكورة
فى القرآن (نوعان الاولى
النصف) ومخرج كل كسر
سميه كالربع من اربعة الا
النصف فانه (من اثنين
والربع من اربعة والثلث
من ثمانية والثانى) الثالث
و (الثانى) كلاهما (من
ثلاثة والسادس من ستة)
على التضعيف

باب المخارج

الأولى ان يقول وغيرها كما قال فيأمر لان المصنف ادرج باب التصحيح وباب النسب بين الاعداد فى هذا الباب والانساب تقديمه على المناسخة كما فعل فى السراجية لتوفيقا عليه والمخارج جمع مخرج وهو اقل عدد يمكن ان يؤخذ منه كل فرض بانفراده صحيحا فالواحد ليس بعدد عند الحساب لان النجاة (قوله الفروض الخ) اى الستة الآتية المأخوذة من خمس آيات فى سورة النساء (قوله نوعان) السبب فى انهم جعلوا الفروض الستة نوعين اقلها مقدارا هو الثلث الذى مخرجه الثمانية والربع والنصف يخرجان من الثمانية بلا كسر فجعلوا الثلاثة نوعا واحدا وقل فرض بعده السدس الذى مخرجه الستة والثلث والثلاثان يخرجان منها بلا كسر فجعلوا الثلاثة الاخرى نوعا آخر افاذه السيد (قوله ومخرج كل كسر سمية) اى ما شاركه من الاعداد الصحيحة فى مادة اسمه حتى السدس فانه شاركه مخرجه وهو الستة فى ذلك لان اصل ستة سدسة قلب كل من الدال والسين الثانية تاء وادغمت التاء فى التاء فقبل ستة وعبر بالكسر ليشمل ما عدا الفروض المذكورة كالخمس والسبع والتسع والعشرون الكسور المنطقه فانها كذلك وشمل كلامه الكسر المفرد كالنصف والمركب كالتثنية واعلم ان المخرج كلما قل كان الفرض اكثر وكلما كان اكثر كان الفرض اقل فان النصف اكثر من الربع مثلا ومخرجه اقل من مخرجه (قوله على التضعيف) اراد بذلك ان الثلث

والتصنيف فنقول مثلا

الثنى وضعفه وضعفه أو نقول النصف ونصفه ونصف نصفه فالتصنيف السهل ان تقسم الربع واثلاث ونصفك وضعفه فإذا جاء في المسئلة من هذه القروض أحاد فخرج كل فرد منفرد سمي الا النصف كما مر وإذا جاء ثنى أو ثلاث وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرجا جزء فذلك العدد ايضا يكون مخرجا لضعفه واضعافه كالسنة هي مخرج للسدس وضعفه وضعفه (وقد اختلط النصف) من النوع الاول (بكل) النوع (الثاني) أى الثلاثة الآخر (أربعة) فإذا كان في المسئلة نصف ولثان وثلاث وسدس كزوج وشقيقتين واختين لأم وام (فمن ستة) تركبها من ضرب الثمن في ثلاثة (أو) اختط (الربع) من النوع الاول (بكل الثاني أو سبعة) فإذا كان في المسئلة زوج وام ذكر (فمن اثني عشر) تركبها من ضرب الأربعة في ثلاثة لموافقة الستة بالنصف (أو) اختط (الثلث) من النوع الاول (بعض الثاني) أما

إذا ضعف حصل الربع وأن الربع إذا ضعف حصل النصف وكذا السدس إذا ضعف صار ثلثا وإذا ضعف الثلث صار ثلثين سيد **(قوله)** والتصنيف اراد ان النصف إذا ضعف صار ربعا وأن الربع إذا ضعف صار ثلثا وكذا الحال في تصنيف الثلث والثلثين سيد **(قوله)** فنقول مثلا **(الح)** أى ونقول كذلك في النوع الثاني والحاصل انه اذا بدى بالأصغر من النوعين فهو على التضعيف أو بالأكبر فعلى التصنيف **(قوله)** واخصر الكل أى اخصر العبارات التى عبر بها عن النوعين **(قوله)** أحاد أى واحد واحد فغناه مكرر وأن ذكر مرة واحدة وذكره في السراجية نظرا الى جانب اللغة كحديث صلاة الليل منى منى أفاده السيد وما فى شرح ديوان الشنبل للامام الواحدى من انه لا يقبل هو واحد أى واحد إنما يقولون جاؤا أحادا أى واحدا وحدا واحدا في موضع الواحد خطأ اه لا يدل على عدم جوازه مرة واحدة في التعدد كفيما نحن فيه وإنما يدل على عدم جوازه في واحد فلا يقبل زيد أحاد ففهم **(قوله)** وهما أى الثنى أو الثلاث من نوع واحد أى من النوع الاول فقط أو الثاني فقط بلا اختلاط شئ من أحد النوعين في الآخر **(قوله)** لجزء أى أقل جزء منها **(قوله)** يكون مخرجا لضعفه **(الح)** لأن مخرج الضعف موجود في مخرج الجزء فيستغنى عن مخرج الضعف فخرج الثلث والثلثين من ثلاثة وهى داخلة في الستة مخرج السدس وكذا كل واحد من مخرج الربع والنصف داخل في مخرج الثمن فإذا اجتمع في المسئلة السدس والثلث كأم واختين لأم أو السدس والثلثان كأم واختين لآوين فمن ستة أو الثالث والثلثان كاختين لآوين واختين لأم من ثلاثة أو اجتمع الثلاثة كأم واختين لأم واختين لآوين فمن ستة وإذا اجتمع فيها الثمن مع النصف كزوجة وبنت فمن ثمانية والربع والنصف كزوج وبنت فمن أربعة ولا يصح اجتماع الربع مع الثمن ولا اجتماع الثلاثة **(قوله)** فإذا اختلط النصف **(الح)** محترز قوله وهما من نوع واحد فسامر كان في اختلاط افراد كل نوع بعضها مع بعض وهذا شروع في اختلاطها مع افراد النوع الآخر كالأربعة وأعلم ان صور الاختلاط معالفا سبعة وخمسون منها سبعة وعشرون شرعية ولأثون عقلية وقد لحقت الجميع في الرحيق المختوم فراجع **(قوله)** كزوج **(الح)** مثال لاختلاط النصف مع الثلاثة وفيه لف ونسر مرتب ويعلم منه امثلة لاختلاط النصف مع بعضها بان كان الزوج مع واحد من هؤلاء فقط أو مع اثنين منهم **(قوله)** لتركبها من ضرب اثنين في ثلاثة هذا إنما يظهر اذا لم يكن في المسئلة سدس أما اذا كان فيها ذلك فيكتبى بمخرجه لأن مخرج النصف اثنان ومخرج الثالث والثلثين ثلاثة وكلاهما داخلان في الستة فيكتبى بها ط **(قوله)** فإذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر أى في مثال السابق من الشقيقتين والاختين لأم والام وهذا مثال لاختلاط الربع بكل الثاني ويعلم منه اختلاطه ببعضه بأن كانت الزوجة مع واحد من هؤلاء فقط أو مع اثنين منهم نظير ما مر **(قوله)** لموافقة الستة بالنصف تعليل لما فهمه كلامه من ضرب الأربعة في ثلاثة دائما أى سواء كان فيها سدس أو لا أما الثاني فظاهر وأما الاول فلأن مخرج السدس من ستة وهى موافقة للأربعة مخرج الربع بالنصف ونصفها ثلاثة فلذا تضرب الأربعة في ثلاثة دائما فافهم **(قوله)** ببعض الثاني ليس على إطلاقه فإنه يختلط

مع الثلثين كزوجة وبنتين ومع السدس كزوجة وأم وابن ومع الثلثين والسدس كزوجة وبنتين وأم وأما اختلاط النّسب مع غير ذلك فلا يتصور الا على رأى ابن مسعود الا ترى من المحروم عنده يحجب غيره بحجب نقصان فيختلط عنده مع الثلث كزوجة واختين لام وابن محروم ومع الثلث والسدس كهم وأم ومع الثلثين والثلث كزوجة وشقيقتين واختين لام وابن محروم **(قوله)** الا على رأى ابن مسعود كالأول ترك ابنا كافرأوزوجة وأما واختين لام وأم وأختين لام فاتها من ٢٤ وتعمل الى ٣١ عنده اهرح اما عند غيره فهي من ١٢ وتعمل الى ١٧ **(قوله)** أوفى الوصايا كالأول أوصى لرجل بنين ماله ولا آخر بنتيه ولا آخر بنته ولا آخر بسدسه ولا وارث له أو كان واجزا لكل فهي من ٢٤ وتعمل الى ٣١ نظير ما قال ابن مسعود وكذا ما قدمنا من الصور التي لا تأتي الا على رأيه تأتي على رأى غيره في الوصايا ايضا كما لا يخفى **(قوله)** في ثلاثة اى دائما سواء كان سدس أولا وبه يتضح التعليل كما نبهنا على نظيره قبله **(قوله)** من موافقة الستة بالنصف لكن فيما تقدم كانت موافقتها بالنصف للاربعة وهنا للثمانية **(قوله)** ولا يجتمع اكثر من اربع فروض اى غير مكررة فلا يرد زوج وأم وأخت لابوين وأخت لاب وأختان لام اهرح **(قوله)** ولا يجتمع من أصحابها اكثر من خمس طوائف ببيان لومات ميت عن زوج أو زوجة وعن أب وأم وجد وجدّة وبنت وبنت ابن وأخت شقيقة وأخت لاب وأخ واخت لام فهؤلاء اصحاب الفروض المقدرة لكن الجد والاختوات يحجبون بالاب والجدّة بالام فالباقي من له النّسب أو الربع وهو احد الزوجين ومن له النّصف وهو البنت ومن له السدس وهو ثلاث طوائف الاب والام وبنت الابن فغايتهن خمس طوائف فان لم يكن الاب والجد والبنت وبنت الابن فالباقي من له الربع أو النّصف وهو احد الزوجين ومن له النّصف وهو الشقيقة ومن له السدس وهو طائفتان الام والاخت لاب ومن له الثلث وهو اولاد الام والطوائف هنا خمسة ايضا **(قوله)** ولا ينكسر على اكثر من اربع فرق لانه لا بد ان يكون احد الطوائف الخمس من هو منفرد كالاب أو الام أو الزوج ولا تنكسر سهامه عليه اصلا **(قوله)** واذا انكسر سهام فريقين (الح) شروع في تصحيح المسائل والمراد به بيان اقل عدد يتأتى فيه نصيب كل وارث بلا كسر واعلم انه يحتاج هنا الى سبعة اصول ثلاثة منها بين السهام والرؤس واربعة منها بين الرؤس والرؤس اما الثلاثة التي بين السهام والرؤس فاحدها الاستقامة بان تكون سهام كل فريق منقسمة عليهم بلا كسر كابوين وأربع بنات فلا حاجة فيها الى الضرب وثانيها الانكسار مع المبينة بان تكون السهام منكسرة على طائفة واحدة ولا يكون بين سهامهم ورؤسهم موافقة فاضرب عدد الرؤس في اصل المسئلة فقط او مع عولها ان عالت وثالثها الانكسار مع الموافقة بان تنكسر السهام على طائفة واحدة لكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة فاضرب وفق رؤسهم في اصل المسئلة أو فيه مع عولها واما الاربعة التي بين الرؤس والرؤس ففيه التخالل والتداخل والتوافق والتباين وسيذكر المصنف بيان معرفة هذه الاربعة ولا تأتي هذه الاربعة الا اذا كان الكسر على طائفتين فاكثروا دائما لم يعتبروا التداخل بين السهام والرؤس كما اعتبروه بين الرؤس والرؤس بل ردوه الى الموافقة ان كانت الرؤس اكثر والى المسائلة

الا على رأى ابن مسعود
اوفى الوصايا فيلحفظ (فمن)
اربعة وعشرين كزوجة
وبنتين وام لتركبها من
ضرب الثمانية في ثلاثة لما
قدمنا من موافقة الستة
بالنصف ولا يجتمع اكثر
من اربع فروض في مسئلة
واحدة ولا يجتمع من
اصحابها اكثر من خمس
طوائف ولا ينكسر على
اكثر من اربع فرق (واذا)
انكسر سهام فريق

ان كانت السهام اكثر كسرة على ثلاثة للاختصار كما يستضح قريبا وقد ذكر المصنف هذه
الاصول السبعة بامثلتها على هذا الترتيب المذكور الا الاستقامة فانه حذفها لظهورها
(قوله عليهم) اى على الفريق وجع باعتبار المعنى **(قوله ان كانت عائلة)** اى يضرب
فيهما ان كان عول والا ففى اصل المسئلة فقط وانما ترك المصنف هذا التفصيل هنا وفيما
بعده اشارة الى ان المسئلة وعولها صارا بمنزلة اصل المسئلة في ان عدد الرؤس يضرب فيها
كما يضرب في اصلها كما افاده السيد **(قوله كأمراة واخوين)** مثال لغير العائلة واصلها
اربعة والعائلة كزوج وخمس اخوات لغير ام اصلها ستة للزوج النصف ثلاثة وللأخوات
الثلاثان اربعة فعالت الى سبعة وبين سهام الاخوات ورؤسهن مائة فاضرب عدد
رؤسهن خمسة في اصل المسئلة مع عولها وهو ٧ تبلغ ٣٥ ومنها تصح **(قوله)**
وعولها اى ان كانت عائلة والا ففى اصل المسئلة فقط كما ذكر المصنف **(قوله كأمراة)**
وست اخوة مثال لغير العائلة واصلها اربعة ايضا والعائلة كزوج وابوين وست بنات
اصلها ١٢ فلزوج الربع ٣ وللأبوين السدسان ٤ ولست بنات الثلاثان ٨
فعالت الى خمسة عشر وانكسر ٨ سهام البنات على ٦ عدد رؤسهن لكن بينهما
موافقة بالنصف فرددنا عدد رؤسهن الى نصفه وهو ٣ ثم ضربناه في الاصل مع العول
وهو ١٥ فحصل ٤٥ ومنها تصح **(قوله فاهم ثلاثة توافقهم بالثالث)** اعتبر الموافقة
مع ان بين الثلاثة والسنة مداخلة اشارة الى عدم اعتبار التداخل بين السهام والرؤس
كما قدمنا لانه وان امكن اعتباره بأن تضرب الاكبر وهو ٦ جميع عدد الرؤس في ٤
لكنه يؤدي الى التطويل وترك تطويل الحساب ربع فلذا أرجئناه الى الموافقة وكذا
لو كانت البنات ٤ في المثال الذى ذكرناه للعائلة فلا تضرب الاكبر وهو ٨ جميع عدد
سهامهم لما قلنا بل يرجع الى المثال لصحة القسمة بلا ضرب **(قوله فان انكسر الخ)** شروع
في الاصول الاربعة التى بين الرؤس والرؤس واعلم انك ولا تنظر بين كل فريق مع سهامه فان
تبينا ثابت الفريق كاملا وان توافقا ثابت وفق الفريق ثم تنظر بين الاعداد المثبتة
بهذه الاصول الاربعة فان تماثل العددين فاضرب احدهما في اصل المسئلة وان تداخل
فاضرب اكبرها فيه وان توافقا ضربت وفق في كامل الآخر ثم الحاصل في اصل
المسئلة وان تبينا ضربت احدهما في الآخر ثم الحاصل في اصل المسئلة وقد ذكر
المصنف هذه الاربعة على هذا الترتيب والمضروب في اصل المسئلة يسمى جزء السهم كما
سيأتى **(قوله أو أكثر)** اى ثلاثة أو اربعة لا أكثر كأمراة **(قوله وعدد رؤسهم متباعدة)**
الاولى ان يقول واعداد جمع عدد قال السيد والمراد باعداد الرؤس ما يتناول عين تلك
الاعداد ووقفها ايضا فانه اذا كان بين رؤس طائفة وسهامهم مثلا موافقة يرد عدد
رؤسهم الى وفقه والآنم تعتبر الممانعة بينه وبين سائر الاعداد كما استطاع عليه **(قوله وعولها)**
كست اخوات شقيقات وثلاث اخوات لام وثلاث جدات اصلها ٦ وتعمل الى ٧
للشقيقات الثلاثان ٤ لاتقسم وتوافق بالنصف وهو ثلاثة وللأخوات لام الثلث ٢
لاتقسم ولا توافق وللجدات السدس ١ كذلك فاجتمع معك ثلاثة اعداد متباعدة فاضرب

عليهم ضربت عددهم في
اصل المسئلة وعولها
ان كانت عائلة (كأمراة
واخوين) للمرأة الربع
يبقى لهما ثلاثة لاتستقيم
ولا توافق فاضرب اثنين في
اربعة فتصح من ثمانية
(وان وافق سهامهم عددهم
ضربت وفق عددهم في
اصل المسئلة وعولها
(كأمراة وست اخوة)
فاهم ثلاثة توافقهم بالثالث
فاضرب اثنين في اربعة
فتصح من ثمانية ايضا (فان
انكسر سهام فريقين او
اكثروا عدد رؤسهم متباعدة
ضربت احد الاعداد في
اصل المسئلة وعولها
(كثلاث بنات وثلاثة اعمام)
فكنفى باحد المتماثلين
فاضرب ثلاثة في اصل
المسئلة تكن تسعة منها تصح

و ان انكسر على ثلاث فرق او اربع فاطلب المشاركة ولا بين السهام والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد ثم افعل كما فعلت في الفريقين في التداخلة والمخالطة والموافقة والمباينة فما حصل ﴿ ٧٠٨ ﴾ يسمى جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة

واحد منها في الفريضة تبلغ ٢١ ومنها تصح زبلى (قوله وان انكسر على ثلاث فرق الخ) يشير الى ما ذكرناه من النظر اولا الى كل فريق مع سهامه ثم الى الاعداد المثبتة فلا فرق بين الفريقين والاكثر فيما ذكره وانما الفرق من حيث ان الفرق اذا كانوا ثلاثة مثلا تزيد صورها ويكرر الضرب لتعدد المثبتات لانك اذا نظرت اولي الفرق الثلاث وسهامها فاما ان يبين كل فريق منها سهامه او يوافقها او توافق فريقين وتبين الآخر وتبين فريقين وتوافق الآخر فهذه اربعة احوال ثم ننظر في كل حال منها بين المثبتات بالاصول الاربعة فنبلغ ٥٢ صورة محل بيانها المطولات كشرح الترتيب وغيره (قوله فاطلب المشاركة) الاولى التعبير بالمناسبة ط (قوله ثم افعل كما فعلت في الفريقين) الاولى ان يقول كما تفعل لانه لم يتقدم من احوال الفريقين الا المبالغة وأما المداخلة والموافقة والمباينة فستأتي فافهم (قوله اشار اليه) اي الى ضرب جزء السهم اولى ما قدمه من قوله وان انكسر على ثلاث فرق الخ تأمل (قوله كأربع زوجات الخ) اصلها من ١٢ للجدات السدس ٢ وللزوجات الربع ٣ وللاعمام الباقي ٧ وبين سهام كل فريق منهم وعدد رؤسهم مباينة فاحذنا اعداد الرؤس بتمامها وهي ٤ و ٣ و ١٢ فوجدنا الاولين متداخلين في الثالث وهو ١٢ فضربناه في اصل المسئلة وهو ايضا ١٢ ومنها تصح (قوله كأربع زوجات وخمس عشرة جدة الخ) الاولى خمس عشرة والمسئلة اصلها من ٢٤ للزوجات الثمن ٣ لانتسليم ولاتوافق فحفظنا عددهن ٤ وللجدات السدس ٤ تبين عددهن وهو ١٥ فحفظناه ايضا وللبنات الثان ١٦ توافق عددهن وهو ١٨ بالنصف وهو ٩ فحفظناه وللاعمام الباقي وهو ١ بياين عددهم وهو ٦ فحفظناه ايضا فصار الحفظ ٤ و ٩ و ١٥ ثم طلبنا المناسبة بين ذلك فوجدنا الاربعة موافقة للسته بالنصف فضربنا نصف احدها في كامل الآخر بلغ ١٢ وهي موافقة للسته بالتثاثة فضربنا ثلث احدها في كامل الآخر بلغ ٣٦ وبينها وبين ١٥ موافقة بالتثاثة ايضا فضربناها في ثلث ١٥ وهو ٥ بلغ ١٨٠ هي جزء السهم (قوله كما مرأتين الخ) اصلها ٢٤ للزوجتين الثمن ٣ وبينهما مباينة فحفظنا عدد رؤسهن وهو ٢ وللبنات الثلثان ١٦ توافق عددهن وهو ١٠ بالنصف وهو ٥ فحفظناه وللجدات السدس ٤ توافق عددهن وهو ٦ بالنصف وهو ٣ فحفظناه وللاعمام الباقي وهو ١ بياين عددهم وهو ٧ فحفظناه فصار الحفظ ٢ و ٣ و ٥ و ٧ وكلها مباينة فضربنا ٢ في ٣ بلغ ٦ ثم ضربنا ٦ في ٥ بلغ ٣٠ ثم ضربنا ٣٠ في ٧ بلغ ٢١٠ هي جزء السهم وتتمام العمل ما ذكره الشارح واما معرفة نصيب كل منهم في جميع هذه الامثلة وغيرها فسيأتي ببيانها (قوله واذا اردت معرفة التماثل الخ) شروع في بيان النسب بين الاعداد وهي اربعة كالنسب بين الكميات المنطقية فكل عديدين لابد ان يكون بينهما نسبة منها لان العددين اما ان يتساويا او لاقان تساويا فهما متماثلان والاقاما ان يقف الاقل الاكثر اولا فان افناه فهما متداخلان والاقاما ان يقفهما عدد ثالث او لاقان كان فتوافقان والافتبائين

اشار اليه بقوله (وان دخل بعض الاعداد في بعض كأربع زوجات وثلاث جدات وأثنى عشر عما ضربت أكثر الاعداد) لتداخله (في اصل المسئلة) وهو اثنا عشر تكن مائة واربعة واربعين منها تصح (وان وافق بعضها بعضا كأربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمان عشرة بنتا وستة اعمام ضربت وفق احدها) اي احدا الاعداد في جميع الآخر والشارح في وفق الثالث ان وافق بالافى جميعه ثم الرابع كذلك ثم اجتمع وهو جزء السهم وهو في ١٠ ثلثا ثمانية وثمانية في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل اربعة آلاف وثلاثة وعشرون منها تصح (وان تبانين) اعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم (كما مرأتين وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام ضربت احدها) اي احدا الاعداد في جميع الثاني والحادل في جميع الثالث والحادل في جميع الرابع يحصل جزء السهم وهو هنا ثمان

او عشرة لتوافق رؤس البنات والجدات نساهمهم بالنصف فاضربها في اصل المسئلة وهو هنا اربعة (قوله) وعشرون يحصل خمسة آلاف واربعون ومنها تستقيم (واذا اردت معرفة التماثل والتوافق والتداخل والتباين بين العددين)

(قوله هذه مقدمة الخ) اى هذه النسب يحتاج الى معرفتها في تقسيم التركة على اعداد المستحقين بلا كسر بان تصحح المسئلة من اقل عددها فيمكن توطئة لتصحيح المسائل فكان يبنى تقديمها عليه واعلم ان العدد ما تألف من الاحاد كالاثنتين فصاعدا ومن خواصه ان يساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين او البعيدتين كالاربعة مثلا فان حاشيتها القريبتين ثلاثة وخمسة ومجموعهما ثمانية والاربعة نصف الحاشيتين وحاشيتها البعيدتان اثنان وستة او واحد وسبعة والاربعة نصف مجموعهما وكالاثنتين يساوى نصف مجموع الواحد والثلاثة وبه علم ان الواحد لا يسمى عددا عند الحساب (قوله المختلفين) اى في القالة والكثرة والاختلاف لا يتصور في التآمل بل في التداخل وما بعده الا انه صرح به في التداخل وحده واشعر به فيما بعده سيد (قوله على ما هنا) لانه زاد في السراجية امرين آخرين الاول ان تزيد على الاقل مثله او امثاله فيساوى الاكثر الثاني ان يكون الاقل جزءا الاكثرو هو من قيل الاختلاف في العبارة (قوله اى بضمه) بمعنى انه اذا القى الاقل من الاكثر لم يبق من الاكثر شئ كالثلاثة والسته فاذا القيت الثلاثة من الستة مرتين فبقيت الستة بالكلية وكذا اذا القيتها من التسعة ثلاث مرات بخلاف الثمانية فانك اذا القيت منها الثلاثة مرتين بقي اثنان فلا يمكن افناؤها بالثلاثة لكن اذا القى منها اثنان اربع مرات فبقيت الثمانية فهما ايضا متداخلان سيد (قوله بعدها اربعة) وكذا بعدها اثنان فيتوافقان بالنصف لكن اذا تعدد العاد اعتبر الاكبر ليكون جزءا لوفى اقل كالاثني عشر والثمانية عشر يتوافقان بالنصف والثلك والسدس الا ان العبرة في سهولة الحساب يتوافقهما في السدس (قوله فيتوافقان بالربع) لان العدد العاد لهما مخرج لجزء الوفى بينهما فلما عددها الاربعة وهى مخرج للربع كانا متوافقين به سيد (قوله كالستة مع العشرة) فانه لا بعدها شئ سوى الواحد الذى ليس بعدد (تنبه) زاد ابن الكمال في التعريف قيدا آخر وهو ان لا يبنى أحدها الآخر لان الاثنين مع الاربعة لا بعدها عدد ثالث مع انها من المتداخلين لامن المتباينين وبالقيد المذكور يحترز عنهما لان الاثنين بعد الاربعة (قوله واذا اردت معرفة التوافق الخ) لما كانت معرفة التآمل والتداخل بين العددين ظاهرة وفي معرفة التوافق والتباين بينهما خفاء ذكر لهما طريقة اخرى (قوله من الجانبين) اى تسقط الاقل من الاكثر الى ان يصير الاكثر اقل ثم تنقص من الاقل ما قاسم (قوله تباينا) اى حصل التباين بينهما كالخمسة مع السبعة فانك اذا اسقطت الخمسة من السبعة بقي اثنان فاذا اسقطتهما من الحسة مرتين بقي واحد (قوله فبالنصف) اى فهما متوافقان بالنصف كالسته مع العشرة فانك اذا اسقطت الستة من العشرة بقي اربعة فاذا اسقطتها من الستة بقي اثنان (قوله فبالثالث) اى فهما متوافقان بالثالث كالستة مع الاثنى عشر (قوله هكذا الى العشرة) اى وان توافقا في اربعة فهما متوافقان بالربع كثمانية مع العشرين او في خمسة فبالخمس كخمسة عشر مع خمسة وعشرين او في ستة فبالسدس كاثني عشر مع ثمانية عشر او في سبعة فبالسبع كأربعة عشر مع احدى وعشرين او في ثمانية فبالثمن كسته عشر مع اربعة وعشرين او في تسعة فبالسبع كثمانية عشر مع سبعة وعشرين او في عشرة فبالعشر كاعشرين

هذه مقدمة يحتاج اليها في تقسيم التركة (فإنما) العددين كون احدهما مساويا للآخر (كثلاثة وثلاثة) وتداخل العددين (المختلفين) بأحد امرين على ما هنا اما (بأن يعد اقلهما الاكثر) اى بضمه (او يكون اكثر العددين منقسما على الاقل قسمة صحيحة) بلا كسر كقسمة الستة على ثلاثة او اثنين (وتوافق العددين ان لا يعد) اى لا يبنى (اقلهما) الاكثر لكن بعدها عدد ثالث كالثمانية مع العشرين بعدها اربعة فيتوافقان بالربع (وتباين العددين ان لا يعد العددين المختلفين عددا ثالثا) اصلا كالستة مع العشرة (واذا أردت معرفة التوافق والتباين بين العددين المختلفين اسقط الاقل من الاكثر من الجانبين) (مرارحتى اذا اتفقا في درجة واحدة (فان توافقا في واحد تباينا) ولا وفاق (وان توافقا في اثنين فبالنصف او ثلاثة فبالثالث) هكذا (الى العشرة)

مع الثلاثين **(قوله)** وتسمى الكسور المنطقية الكسر المنطق هو ما يعبر عنه حقيقة بلفظ الجزئية وغيره كالتس في خمسة يقال فيه خمس يقال فيه جزء من خمسة والاصم ما لا يعبر عنه الابلغة الجزئية كالواحد من احد عشر فلا يقال فيه سوى جزء من احد عشر جزءاً من الواحد **(قوله)** او احد عشر اي وان توافقا في احد عشر فيما متوافقان بجزء من احد عشر كاثنتين وعشرين مع لانة وثلاثين **(قوله)** وهكذا اذا توافقا في جزء من ثلاثة عشر كسنة وعشرين مع تسعة وثلاثين او في جزء من سبعة عشر كاربعة وثلاثين مع واحد وخسين او في جزء من تسعة عشر كاثانية وثلاثين مع سبعة وخسين * (تليه) * اذا توافقا في عدد مركب وهو مايتألف من ضرب عدد في عدد كخمسة عشر مع خمسة واربعين فان شئت قلت هما متوافقان بجزء من خمسة عشر وان شئت نسبت الواحد اليه بكسرين يضاف احدهما الى الآخر فتقول بينهما موافقة بثلاث خمس واخمس ثلث فيعبر عنه بالجزء وبالكسور المنطقية المضافة بخلاف غير المركب فانه لا يعبر عنه الا بالجزء **(قوله)** واذا اردت الخ شروع في معرفة نصيب كل فريق وفي معرفة نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق والثاني يسمى قسمة النصيب بيان ذلك في المسئلة الاخيرة انه كان للزوجتين من اصل المسئلة ٣ فاضربها في جزء السهم الذي ضربته في اصل المسئلة وهو ٢١٠ تبلغ ٦٣٠ فهي نصيب الزوجات من التصحيح وكان للبنات ١٦ فاضربها في جزء السهم المذكور تبلغ ٣٣٦٠ فهي لهن وكان للجدات ٤ فاضربها فيه ايضا تبلغ ٨٤٠ فهي لهن وكان للاعمام سهم فاضربه في ٢١٠ فهي لهم **(قوله)** ضربت سهام كل وارث الخ اي بعد ان تقسم ما كان لكل فريق من اصل المسئلة على عدد رؤسهم وكان عليه ان يذكر ذلك حتى يعرف ما يضر به في جزء السهم بيانه كان للزوجتين من اصل المسئلة ٣ فاقسمها عليهما بخروج واحد ونصف فاضربه في المضروب وهو ٢١٠ تبلغ ٣١٥ فهي لكل زوجة وكان للبنات ١٦ فاقسمها على ١٠ عدد رؤسهن بخروج سهم وثلاثة اخماس سهم فاضربه في المضروب تبلغ ٣٣٦ فهي لكل بنت وكان للجدات ٤ فاقسمها على ٦ عدد رؤسهن بخروج ثلثان فاضربه في المضروب يبلغ ١٤٠ فهي لكل جدة وكان للاعمام سهم فاقسمه على عددهم ٧ بخروج سبع سهم فاضربه في المضروب تبلغ ٣٠ فهي لكل عم **(قوله)** والواضح طريق النسبة الخ في المسئلة المذكورة كان للزوجتين ٣ ونسبتها اليهما مثل ونصف فاعط كل واحدة من المضروب مثل تلك النسبة اي مثله ونصف مثله يكن مامروسهم البنات ١٦ نسبتها الى رؤسهن وهو ١٠ مثل وثلاثة اخماس مثل فاعط كل واحدة من المضروب مثله وثلاثة اخماس مثله وثلثان فاعط كل واحدة ثلثي المضروب يكن مامروالاعمام سهم نسبتها الى رؤسهم وهو ٧ سبع سهم فاعط كل واحد منهم سبع المضروب يكن مامروا واما كان هذا اوضح لانه لا يحتاج فيه الى قسمة وضرب وقد قيل من ملك النسبة ملك الحساب لكن ربما كانت النسبة اعسر فالعمل بالضرب اسير وثمة طرق اخر **(قوله)** واذا اردت قسمة التركة الخ لما فرغ من تعيين نصيب كل فريق من التصحيح ثم تعيين نصيب كل وارث منه شرع في بيان المقصود وهو تعيين نصيب كل وارث

وتسمى الكسور المنطقية (واحد عشر في جزء من احد عشر وهكذا) ويسمى الاصم (واذا اردت معرفة نصيب كل فريق) كالبنات والجدات والاعماء وغيرهم (من التصحيح) الذي استقام على الكل (فاضرب ما كان له) أي لكل فريق (من أصل المسئلة فيما) أي في جزء السهم الذي ضربته (في أصل المسئلة بخارج نصيبه) أي ذلك الفريق (ثم اذا) اردت معرفة نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق (ضربت سهام كل وارث في) جزء السهم (المضروب بخارج نصيبه) والواضح طريق النسبة وهو ان تنسب سهام كل فريق من أصل المسئلة الى عدد رؤسهم وحدهم ثم تعطي بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من آحاد ذلك الفريق (واذا اردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء)

من كل التركة بطريقتين يتوافقان على معرفة نصيب كل وارث من التصحيح (قوله يعني أن كلا وحده) جواب عما أورد من أن قوله كأنسراجية والغرماء بالواو غير صحيح لأن التركة ان كانت واقية بجميع الديون وبقي للورثة شيء لا يحتاج إلى القسمة بين الغرماء وتكون القسمة بين الورثة واللام يبق للورثة شيء وحاصل الجواب أن المراد بين الغرماء فلفظ بين مقدر أي بين أفراد هذه الطائفة وبين أفراد هذه الطائفة فالقسمة متعددة بتعدد أحوالها لا واحدة على الطائفتين معاً أو يجب أن بالواو بمعنى أو فيكون المعنى ايضاً ما قلنا (قوله ضربت سهام كل وارث الخ) أي ثم قسمت المبلغ على التصحيح ان ضربت في كل التركة أو على وفقه ان ضربت في وقتها وهذا لا بد منه وان تركه المصنف والشارح (قوله والموافق للسراجية الخ) لم يقل والصواب لانه عند الموافقة يصح الضرب في كل التركة كما في المبينة وكذا في المداخلة الا ان فيه تضويلاً للحساب فكان الاولى الضرب في الوفاق عند الموافقة وفي الكل عند المبينة مثال الموافقة زوج واخوان لام وشقيقتان اصلها من ٦ وتعمل الى ٩ والتركة ٦٠ ديناراً بينهما وبين التصحيح موافقة بالثلث فللزوجة من التسعة ٣ فاضربها في ٢٠ وفق التركة يكن ٦٠ فاقسما على وفق التصحيح وهو ٣ يخرج ٢٠ هي له من التركة ولاحد الاخرين سهم فاضربه في الوفاق يكن ٢٠ فاقسما على الثلاثة يخرج ٦ وثلثان هي له ولاخيه منه ولاحدى الشقيقتين ٢ فاضربهما في الوفاق يكن ٤٠ فاقسما على الثلاثة يخرج ١٣ وثلاث هي لها ولاختها مالها ومثال المبينة زوج وام وشقيقة اصلها من ٦ وتعمل الى ٨ والتركة ٢٥ ديناراً فينبغي مبينة للزوج من الثمانية ٣ فاضربها في ٢٥ كل التركة تبلغ ٧٥ فاقسما على ٨ يخرج ٩ وثلاثة اثمان هي له وللشقيقة منه وللأم من الثمانية ٢ فاضربهما في ٢٥ تبلغ ٥٠ فاقسما على ٨ يخرج ٦ وربيع هي لها ولوضربت والمثال الاول سهام كل وارث من التصحيح في كل التركة ثم قسمة الحاصل على كل التصحيح كما فعلت هنا لصح ذلك ولكن فيه تطويل كما قلنا ولو كانت التركة في المثال الثاني ٢٤ كان بينهما وبين التصحيح مداخله لدخول الثمانية في ٢٤ ويجوز العمل فيها كما لمبينة ايضاً لكن الاخصر عمل الموافقة لا شرا كهما في كسر وهو الثمن يخرج أقامهما وهو الثمانية لهما في حكم المتوافقين (قوله وتعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق منهم) بأن تضرب في المثال الاول نصيب الاخوين ونصيب الاختين فيما ضربت فيه نصيب احدهما وقسم الحاصل على وفق التصحيح فالخارج نصيب كل فريق وما ذكره من القسمة بطريق الضرب هو انهر اوجه خمسة وبيانها مع بيان مالوكان في التركة كسر في المطولات (قوله واما قضاء الدين) أي طريق قسمتها وتسمى الخاصة (قوله فيها) أي بالتوفيقية يحصل المقصود ونعمت هي (قوله وتعدد الغرماء) فلو كان الغريم واحداً فالقسمة (قوله ينزل مجموع الديون كالتصحيح الخ) بأن تنظر بين مجموع الديون وبقيّة التركة بعد التجهيز فان توافقا كما اذا ترك ١٢ ديناراً عليه ١٨ لزيد ٤ ولعمرو ٢ ولبكر ١٢ فالواقفة بالسدس فاضرب دين كل واحد منهم في وفق التركة وهو ٢ ثم اقسّم الحاصل على وفق مجموع الديون وهو ٣ يخرج لزيد ٢ وثلثان ولعمرو ١ وثلاث ولبكر ٨ وان تبايناً كما اذا فرضنا التركة في

يعني ان كلا وحده لاما
لتقدم الغرماء على قسمة
الموارث كما في شرح
السراجية لحيدر (فان كان
بين التركة والتصحيح)
ثمانية فظاهر او (موافقة
ضربت سهام كل وارث
من التصحيح في جميع
التركة) (كذا في نسخ
المتن والشرح والموافق
للسراجية وغيرها في وفق
التركة فأنما يضرب في
جميع التركة عند المبينة
وهذا المعرفة نصيب كل
فرد (وتعمل كذلك في
معرفة نصيب كل فريق)
منهم واما قضاء الديون
فان وفي فيها (و) ان لم يوف
وتعدد الغرماء (ينزل مجموع
الديون) كالتصحيح
للمسألة (و) ينزل (كل
دين) غريم (كسها
وارث) ويعمل كما مر

ثم شرع في مسألة التخرج فقال (ومن صالح من الورثة والغرماء على ٧١٢ شيء معلوم) منها (طرح) أي طرح سهمه

من استأنا ١١ فاضرب دين كل في كل التركة واقسم الحاصل على مجموع الديون يخرج لزيد ٢ وأربعة أنساع ولعمرو ١ وتسعان ولكبر ٧ وثلاث ولو كان عليه في الصورة الأولى ٣٤ ديناراً كان بينهما مداخلية ففعل فيها كالموافقة ويصح أن تعمل فيها وفي الموافقة كالمباينة كما علمت (قوله ثم شرع في مسألة التخرج) تفاعل من الخروج وهو في الاصطلاح تصالح الورثة على إخراج بعضهم عن الميراث على شيء من التركة عين أو دين قال في سبك الأنهر وأصله ما روى ابن عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه طلاق في مرض موته إحدى نساءه الأربع ثم مات وهي في العدة فورئها عثمان رضي الله تعالى عنه ربع الثمن فصالحوها عنه على ثلاثة وثمانين ألفاً من الدراهم وفي رواية من الثمانين وفي رواية ثمانين ألفاً وكان ذلك بحضور من الصحابة من غير تكبر اه فأتوا له أحكاماً وشروط تقدمت آخر كتاب الصالح وتقدم هناك أنهم لو أخرجوا واحداً أو عطلوه من مالهم فخصته تقسم بين الباقي على السواء وإن كان المعطى ما توارثوه فعلى قدر ميراثهم قال الشارح هناك وقيد الحصاص بكونه عن إنكار فلو عن إقرار فعلى السواء اه فأماله (قوله والغرماء) أي أرباب الديون ولم يذكرهم في السراجية وإنما ذكرهم في الماتقي والجمع وغيرها فحكمهم في القسمة والتخرج حكم الورثة ومثلهم الموصى له كما تقدم آخر كتاب الصالح (قوله أي طرح سهمه من التصحيح) أي صحح المسئلة مع وجود المصالح بين الورثة ثم طرح سهامه من التصحيح سيد (قوله كزوج الخ) أصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأم الثلث سهمان وللعم الباقي سهم واحد (قوله وحينئذ يكون الخ) فلو فرض أنه صالح الم على شيء من التركة وخرج من البين للمسئلة أيضاً من ستة فإذا خرج نصيب العم بقي خمسة ثلاثة للزوج واثنتان للام فيجعل الباقي أخماساً بين الزوج والام فالزوج ثلاثة أخماس وللأم خمسة وان صالحت الأم على شيء وخرجت كانت المسئلة أيضاً من ستة فإذا طرح منها سهمان للام بقي أربعة فيجعل الباقي من التركة أربعة أرباعاً ثلاثة منها للزوج وواحد للعم سيد (قوله لثلاث يتقلب فرض الأم الخ) أي في بعض الصور كهذه الصورة بخلاف ما إذا كان مكان العم أب فإنه لا يلزم اعتبار دخول الزوج في التصحيح لأن للام سهمها وللأب سهمان على كل حال (قوله فيه نظر) أصله للزبالي وبينه بقوله لأنه قبض بدل نصيبه فكيف يمكن جعله كأن لم يكن بل يجعل كأنه استوفى نصيبه ولم يستوف الباقيون انصباهم ألا ترى أن لو ماتت امرأة وخلفت ثلاث أخوات متفرقات وزوجاً فصالحت الأخت لأب وأم وخرجت من البين كان الباقي بينهم أخماساً ثلاثة للزوج وسهم للأخت لأب وسهم للأخت لأم على ما كان لهم من ثمانية لأن أصلها من ستة وتعمل إلى ثمانية فإذا استوفت الأخت نصيبها وهو ثلاثة بقي خمسة ولو جعلت كأنها لم تكن لكانت من ٦ وبقي سهم للعصبة اه وصوابه أن يقول لكانت من ستة وتعمل بسهم إلى سبعة كما وجد في بعض نسخ الزبالي ولكن مامر وجد بخطه كذلك فهو سبق قلم إذا عصبة هنا (قوله ثم ذكر نحو ما تحرر) أي من قوله السابق فأطرح سهامه من التصحيح (قوله قال مؤلفه) من التأليف وهو إيقاع الألف بين شيئين أو أشياء أخص من التركيب ويطلق عرفاً على كتاب جمعت فيه مسائل مؤلفة من أي علم كان بمعنى المؤلف بالفتح وجامعه مؤلف بالكسر (قوله الحقير) من الحقير وهو الذلة قاموس (قوله

من التصحيح وجعل كأنه استوفى نصيبه) ثم قسم الباقي من التصحيح أو الديون (أي سهام من بقي منهم) فتصح منه كزوج وام وعمة فصالح الزوج على ما في ذمة من المهر وخرج من بين الورثة فأطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم باقي التركة وهي ما عدا المهر بين الأم والعم لثلاث بقدر سهامهما من التصحيح قبل التخرج وحينئذ يكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز أن يجعل الزوج كأن لم يكن لثلاث يتقلب فرض الأم من ثلث أصل المال إلى ثلث أصل الباقي لأنه حينئذ يكون للام سهم وللعم سهمان وهو خلاف الإجماع قاله السيد وغيره قلت وهذا هو الصواب ولقد غلط في قسمة هذه المسئلة صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرها على ما عندي من النسخ فإنهما قسما الباقي للام سهم وللعم سهمان وقد علمت أنه خلاف الإجماع وقال العلامة قطب الدين محمد ابن سلطان في شرحه للكتير وقوله واجعله كأن لم يكن

فيه نظر ثم ذكر نحو ما تحرر فتدبر (قوله مؤلفه) العبد الفقير العاجز الحقير محمد علاء الدين ابن الشيخ على (الخصني)

الحصني) نسبة الى موضع يسمى حصن كفا واشتهر في نسبة الشيخ رحمه الله تعالى لفظ الحصني فهو من باب التثنية (قوله العباسي) الظاهر انه نسبة الى سيدنا العباس رضي الله تعالى عنه عمر ثانياً صلى الله عليه وسلم (قوله الامام) بالرفع صفة محمد ويحتمل انه صفة لعلي لكن الذي كان امامه الخنفة بنجام بن امية والمفتي بدمشق الحمية هو الشارح رحمه الله تعالى وكذا كان مدرس الحديث تحت القبة بنجام بن امية ومدرس النكية السلمية ولم يشتهر والده بشئ من ذلك (قوله غريبة) نسبة الى الهجرة اي هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ونسب التاريخ اليها لان ابتداءه منها وأول من ابتدأ به عمر رضي الله عنه والعرب كانت تؤرخ بعام التفرق وهو تفرق ولد اسمعيل عليه السلام وخروجهم من مكة ثم ارجوا بعام الفيل كما بسطه في الظهيرة قيل الحاضر (قوله في تلخيصه) التلخيص التبيين والشرح والتلخيص قاموس (قوله ونحريه وتقيحه) تحرير الكتاب وغيره تقويته والتتقيح التهذيب قاموس (قوله لمواضع) الامام زيادة التقوية (قوله وتصحيحه) عطف على تغييره (قوله وعلى مواضع سهو آخر) اي عاقت المصنف تغييرها (قوله وبالجملة) اي واقول قولاً ملتبساً بالجملة اي مجتمعة قال في القاموس جل جمع وأجل الشئ جمعه عن تفرقة والمراد انه وان وقع من المصنف سهو أو من غيره أو وان نهت على ما وقع له من السهو فاني قد سهو لان السلامة من هذا الخطر بالتجربك وهو الاشراف على الهلاك والمراد به هنا الامر الشاق عبره عن السهو أمر يعزب الكسر كقولنا ومعنى او يندر أو يعسر أو يضيق أو يعظم على البشر فلا يحسبونه لان السهو والتسليان من لوازم الانسان وأول ناس أول الناس وفي هذا هضم لنفسه واعتذار عنه وعن المصنف (قوله فستر الله على من ستر) الغاء فصيحة اي اذا كان مذكراً فالمطلوب الستر الا في مقام البيان (قوله وغفر لمن غفر) الغفر الستر فهو عطف مرادف (قوله وان تجد عيباً) هذه الاليت بمعنى الكلام الذي قبله (قوله ففسد الحلالا) الحلال منفرد ما بين المشيئين والوهم في الامر وأمر مختل واه واخل بالشئ أحضف قاموس وألفه للاطلاق والمراد به العيب وكان حقه ان يأتي بدله بالضمير ولكن أتى بالظاهر معبراً عنه بلفظ آخر للتصيص على ان العيب من سهو ونحوه خلل نظير قوله تعالى فان الله عدو للكافرين بعد قوله من كان عدواً لله الآية لتسجيل عابهم بالكفر والمراد بسره ستره او تأويله حيث أمكن (قوله جل) اي عظم وأعالى فعملت علأ عليه تفسير وهذا الكلام مرتبط بكلام مخدوف دل عليه السياق اي فسد الحال ولا تعبر به ولا تفسح فأن كل شئ آدم ماعدا من عصم منهم فيه عيب والذي تنزه عن العيوب بتمامها هو الحق جل وعلاط والشطر الاول من هذا الاليت من بحر الرجز والشطر الثاني من بحر الزمل ولو قل ان تجد يدون واوكا في بعض النسخ صار الاول من بحر الثاني او قل جل بالغاء صار الثاني من بحر الاول (قوله كين لا) مني لا مخدوف اي كيف لا يوجد مني سهو والحال كذا فهو اعتذار آخر عن وجود ذلك (قوله بيضته) اي نقلته من المسودة الى المبيضة والمسودة في اصطلاح المؤلفين الاوراق التي يقع فيها انشاء التأليف سميت بذلك لكثرة سوادها بكثرة الحو والابنات والمبيضة التي ينقل اليها المؤلف ما أنشأه وابتدأه في المسودة (قوله من نار البعاد) بكسر الباء مصدر باعد ومن بيان لما في قوله ما يفتت او تعليمية

الحصني الحنفى العباسي
الامام بنجام بن امية
المفتي بدمشق الحمية قد
فرغت من تأليفه و آخر
شهر محرم الحرام سنة
احدى وسبعين وألف
هجرية على صاحبها افضل
الصلاة وازكى التحية ووفقا
بالتقى في تلخيصه ونحريه
وتقيحه وتبعث المصنف
رحمه الله في تغييره لمواضع
كثيرة من منه وتصحيحه
* ونهت عليها وعلى
مواضع سهو آخر وبالجملة
* فالسلامة من هذا الخطر
* أمر يعزب على البشر
* فستر الله على من ستر
* وغفر لمن غفر * وان تجد
عيباً ففسد الحلالا * جل من
لا فيه عيب وعلا * كيف لا
وقد بيضته وفي قاي من
نار البعاد * عن البلاد
والاولاد * والاخوان

كقوله تعالى **ما خطيئته** انصرفوا وقد شبه ما قبله من مشقة البعاد والم الفراق بالثار استعارة تصويرية اصلية والقربة اضافة النار الى البعاد أو شبه البعاد بخطبه له نار استعارة مكنية وثابت النار له تخييل أو اضاف المشبه الى المشبه اى من بعد كالتار مثل لجين الماء تأمل **(قوله والاحفاد)** النبات أو اولاد الاولاد أو الاصهار قاموس **(قوله مايفت الاكباد)** اى يقطعها ويشتتها والاكباد جمع كبد بالفتح والكسر وكشف وقيد كرقاموس والمراد كبد واحدة وهى كبد لان ما فى قلبه لايفت كبد غيره وانما جمع للسجعة أو على معنى ان فى قلبى من جنس مايفت الاكباد أو ان فى قلبى ما لا كان لى اكباد متعددة لفتتها أو ان كل امرئ فى قلبى يستقل بتفتيت الكبد فصارت كأنها اكباد متعددة **(قوله فرحم الله)** تفرع على ما قبله وذلك انه حيث ذاق ألم الفراق وكابد ما يكابده المشتاق من تشتت البال وتواتر البلبال علم ان اعتذار هذا الامام الذى سبقه بنحو هذا الكلام اعتذار مقبول لا محالة فبحركت نفسه الى الدماء له فانه كما قال الشاعر

لا يعرف الوجد الامن يكابده * ولا الصباة الامن يعانيتها

(قوله الفتازانى) اسمه مسعود ولقبه سعد الملة والدين نسبة الى فتازان بالفتح بلديخراسان ولد بها ٧٢٢هـ وتوفى بسمرقند ٧٩٢هـ ونقل الى سرخس دفن بها **(قوله حيث اعتذرت)** اى فى خطبة المختصر شرح تلخيص المعانى وقال قبل هذا البيت ايضا مع جود القرينة بصر البليات * وخود القطنة بصرصر التكببات * وترامى البلدان بى والاقطار * ونبو الاوطان عني والاقطار * حتى طفتت أجوب كل غير قائم الاراج * وأحرر كل سطر منه فى شعر من اليبدا **(قوله حيث قال)** بدل من قوله حيث اعتذرت **(قوله يومابخروى)** اسماء مواضع والمراد باليوم مطلق الوقت ومتاعقه محذوف تقديره اكون **(قوله لكن لله الحمد)** اسم استدراك اى انه وان حصل لى ما حصل من البعاد عن البلاد فقد أتى لى ثمرة عظيمة المفاد التى هى علامة القبول ودليل الوصول الى المأمول **(قوله اولوا وآخرا)** اى اول كل امر وآخره **(قوله ظاهرا وباطنا)** اى حمدا فى الظاهر بالثناء باللسان موفاقا لما فى الباطن بالجنان **(قوله فلقد)** الفاء للتعليل واللام للقسمة فهو حمد على نعمة معينة **(قوله من)** اى انعم هو اى المولى تعالى **(قوله بأبداء)** تبيينه اى المؤلف المفهوم من قوله قال مؤلفه وقوله قد فرغت من تأليفه **(قوله تجاه)** اصله وجه ابدلت الواو اء من المواجهة بمعنى المقابلة **(قوله صاحب الرسالة)** اللام مهد اى الرسالة العامة الدائمة **(قوله والقادر)** اى الرتبة العلية **(قوله المتين)** اى الزائد على غيره أو العالى من قولهم لما زاد على العتديف وناف وأناف على الشئ اشرف عليه **(قوله تجاه قبر صاحب هذا المتن الشريف)** وذلك ببلده وهى غرة هاشم **(قوله فعلة)** اى ما ذكر من الابتداء والحثم **(قوله علامة القبول منهم)** اى من الله تعالى ومن صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ومن صاحب المتن رحمه الله تعالى والقبول الرضا بالشيء مع ترك الاعتراض على فعلة وقيل الانابة على العمل الصحيح **(قوله والتشريف)** يقال شرف ككرم شرفا علا فى دين أو دنيا وشرف الله الكلمة من الشرف قاموس **(قوله قال مؤلفه)** كذا فى بعض النسخ **(قوله ياشترى)** اى احضر فهذا وقت لحصول

والاحفاد مايفت الاكباد
فرحم الله الفتازانى حيث
اعتذروا جاد * حيث قال
نظما * يومابخروى ويوما
بالعقيق وبها * مذهب يوما
ويوما بالخبيصاء * لكن
لله الحمد اولوا وآخرا ظاهرا
وباطنا فاقد من بابتداء
تبيينه تجاه وجه صاحب
الرسالة والقدر المتين *
ويحتمه تجاه قبر صاحب
هذا المتن الشريف * فعلة
علامة القبول منهم
والتشريف * قال مؤلفه *
ياشترى ان كنت ربى قبلته *

مقصودت والايات من الضوابط وضمير في قلبه للتأليف (قوله وان كان كل الناس)
 اى من اهل عصره او منهم ومن بعدهم (قوله ردوه عن حسد) ساكن الدال وعن بمعنى
 التلاذ اى لاجل حسدهم له كقوله تعالى وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك اوبعنى من اى ردا
 بشا من حسد كقوله تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن عباده (قوله فتقبلنى) بالتخفيف اى
 تقبلى وهو خير بمعنى الدعاء (قوله وأستاذ) جمع أستاذ بضم الهزة ومعناه الماهر بالشيء
 والمراد بهم هنا أشياخه والظاهر انه يعمى معرب لما فى القاموس لا يجمع السين والذال المعجمة
 فى كله عربية (قوله وتحشرونا جما) اى حال كوننا مجتمعين مع النبي صلى الله عليه وسلم
 فالصدر حال وهو مقصور على السماع ويحتمل ان جما بمعنى جميعا تاكيد لضمير الجماعة
 او مفعول مطلق لان الحشر بمعنى الجمع وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم يحشر وأمنه فى
 حشر مفرد عن حشر كل الخلائق فالمعنى لا يقتصر على من ذكر الان يراد بها حالة مخصوصة
 كالقرب منه صلى الله عليه وسلم (قوله مع المصطفى احمد) قدمنا ان الايات من بحر الطويل
 والطويل له عروض واحدة مقبوضة وزنها مفاعيلن ولعروضه ثلاثة أضرب الاول
 صحيح وزنه مفاعيلن الثانى مقبوض مثلها الثالث محذوف وزنه فعولن وهذا البيت من الضرب
 الاول والبيت الذى قبله والبيت الذى بعده من الضرب الثانى وهذا معدود من عيوب
 القوافى ويسمى التجريد بالحاء المهمله كفى الخرجية وتقدم فى اول الكتاب ابيات لنظم
 شرط الوضوء وقع فيها نظير ذلك كما نهينا عليه هناك ولو قال النظم مع المصطفى السند
 لكان أسد (قوله واخواننا) بالجر عطف على ماتن او على قوله المصطفى او بالصب عطف على
 نافي تحشرونا والاول اولى (قوله المسدى) من الاسداء بمعنى الاعطاء وانظروا مفرد معطوف
 باسقاط العاطف أوجععت لاختواننا وأصله المسدين حذف نونه لاضافته الى الخير
 المحرورة وقد فصل بينهما بالظرف لكون المضاف شبه الفعل وهو جائز فى السعة قال فى الالفية
 فصل مضاف شبه فعل مانصب * مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب
 ومثله قوله عليه الصلاة والسلام هل أنتم تاركولى صاحبي وقول الشاعر
 * كساحت يوماصخرة بمسيل * (قوله دائما) صفة مصدر محذوف اى قبولاً أو حشراً أو اسداء
 (قوله داع) اى وداع على حذف العاطف او بدل من والدنا (قوله طالب الرشدا) اى لناخذفه
 لدلالة ما قبله عليه يقال رشدا كنصر وفرح رشدا ورشدا ورشادا اهدى واستقام على
 الحق والرشيد فى صفاته تعالى الهادى الى سواء الصراط نسأله تعالى أن يهدينا
 الى الصراط المستقيم ويديننا على الحق القويم ويمتحننا بالنظر الى
 وجهه الكريم فى جوار نيه الكريم عليه أفضل
 الصلاة وأتم التسليم آمين

وقد رأينا بخط المؤلف رحمه الله فى آخر الحاشية للهامش ثم فى اواخر

محرم احرار سنة (١٣٣٠) بدائشين والاث

وان كان كل الناس ردوه

عن حسد *

فتقبلنى مع ماتن واساند

وتحشرونا جماع المصطفى

أحمد *

واخواننا المسدى لنا الخير

دائما *

ووالدنا داع لنا طالب

الرشد * وحسبنا الله ونعم

الوكيل ولا حول ولا قوة

الا بالله العلى العظيم

وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم